

ര 0000 000000 00000000 **0000000000 0000000000000 000000000000000** 00000000000000000 **0000000000000000000** <u>૽ૼૼ</u>ૹઌૹઌ૽૽ૺઌૹઌૹ૽૽ઌૹઌૹઌ૽૽**૽ઌઌઌૹઌ૽૽ઌૹઌૹઌ૽ૺ** <u>෧෭෨෮෭ඁ෦ඁ</u>෦෮෭෨෮෭෧෦ඁ෮෭෨෮෭෧෧෭෧෦෧෭෧෦෮෭෧෮෭෧෦ඁ෮෭෧෮෭෧෦ඁ 0000 0000 0000 0000 <u>වැබැල්වැවරුල්වැවරුල්ම්වැවරුල්වැවරුල්ව</u> *~©*\$\$ō\$\$<u>ō\$</u>\$ō\$\$<u>ō\$</u>ō\$ōō\$<u>ō</u>\$ōō\$<u>ō</u>\$ōō\$<u>ō</u>\$ōō\$<u>ō</u>\$

وكتاب الحج

(قوله لغة القصد) عبارة المغنى لغة القصد كاقال الجوهرى وقال الخليل كثرة القصد إلى من يعظم اه وعبارة شيخناقو له لغة القصداى سو اء كان للبيت الحرام للنسك او لغيره كالغيط و الاكل و الشرب فالمعنى اللغوى اعم من الشرعى كاهو الغالب و ظاهره اللغة مطلق القصد و قيل القصد لمعظم اه (قوله و عليه يشكل الخ) وجه الاشكال ان قصد الكعبة الحثى ءو احد لا يتجزى ستة كردى قال سم اقول لا اشكال لان الحم بانها اركان باعتبار معنى اخر للحج فتامله اه عبارة النهاية و يجاب بان هذه اركان للمقصود لا للقصد الذى هو الحج فتسميتها اركان الحج على سبيل التجوز اه (قوله الاان يؤول) اى و التقدير و اجبات اعمال الحج عذف المضاف و ارادة مطلق الو اجب من الركن قال الشارح في حاشية الايضاح بان يقال اللام فيه بمعنى مع كردى عبارة شيخناقو له شرعاق صد الكعبة للنسك اى قصد البيت المحرم المعظم لا جل يقال اللام فيه بمعنى مع كردى عبارة شيخناقو له شرعاق صد الكعبة للنسك الحرم المعظم فهو الا تيان به بالفعل فلا يقال النات المعنى و الوقوف بعرفة و ترتيب المعظم فهو في يتمون المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى الشرعي بعب المعنى الشرعي يكون اخص من المغنى اللغوى لكنها قاعدة اغلبية اه (قوله ان المعنى الشرعي بحب اشتماله الح) دعوى هذا الواجوب عنوعة بل الواجب في كل منقول شرعيا و غيره المناسبة المعنى الشرعي بحب اشتماله الح) دعوى هذا الواجوب عنوعة بل الواجب في كل منقول شرعيا و غيره المناسبة المعنى الشرعي بحب اشتماله الحاكم و هذا الواجوب عنوعة بل الواجب في كل منقول شرعيا و غيره المناسبة المعنى الشرعي بحب اشتماله المعاركة و المناسبة المناسبة المعنى المناسبة المناسبة المعنى المناسبة المناسبة المعنى المناسبة المعنى المناسبة المناسبة المناسبة المعنى المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المعنى المناسبة المناسبة المعنى المناسبة المعنى المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المعنى المناسبة المن

﴿ كتاب الحج ﴾

(قوله و عليه يشكل الح) اقول لا اشكال لان الحكم بانها اركان باعتبار معنى اخر للحج فتامله (قوله ان المعنى الشرعى يجب اشتماله على المغنى اللغوى بزيادة) دعوى هذا الوجوب عنوعة بل الو اجب في كل منقول شرعيا اوغير ه المناسبة بين المعنيين المنقول عنه و المنقول اليه كاقرره ائمة الميزان وهي حاصلة هنافان تلك الافعال متعلق القصدو مثلوه با مثلة منها الفعل فانه في اللغة لما يصدر عن الفاعل وعند النحاة للفظ المخصوص

هو بفتح وكسرلغة القصد اوكثرته الى من يعظم وشرعاقصدالكعبة للنسك الآتى على مافى المجموع وعليه يشكل قولهم اركان الحج ستة الا ان يؤول أوهو نفس الافعال الآتية لكن يعكر عليه ان المعنى الشرعى يجب اشتماله على المعنى اللغوى بزيادة وذلك غير موجودهنا

الاأنيقال انذلكأغلى أوان منها النية وهي من جزئيات المعنى اللغوى ونظيره الصلاة الشرعية لاشتمالها على الدعاء والاصل فيه الكتاب والسنةو الاجماع وهومن الشرائع القديمة روىان آدم صلى الله على تبينا وعليه وسلم حج أربعين سنةمن الهندماشياو أنجر يلقال لهان الملائكة كانو ايطو فو ا قبلك مهذا البيت سبعة الاف سنة وقال ابن اسحق لميبعت الله نبيا بعدا براهيم الاحج والذي صرحبه غيره أنهمامن نبىالاحج خلافا لمن استشى هـودا وصالحاصلي الله عليهم وسلم وفى وجو به على من قبلنا وجهان قيل الصحيح انهلم بجبالاعلينا واستغرب قالاالقاضي وهو افضــل العبادات لاشتماله على المال والبدن وفىوقت وجوبه خلاف قبل الهجرة اول سنيها ثانيها وهكذا الى والعاشرة والاصح انهفى السادسةو حجصلي الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة حججالا يدرى عددهاو تسمية هذه حججا انماهو باعتبار الصورةإذ لم تكن على قوانين الحج

بين المعنيين المنقول عنه اليه كاقرره أئمة الميزان وهي حاصلة هنا سم ولايخني أن ماذكره مآل الجواب الثاني الاتي في الشرح (قوله الاان يقال الح) لا حاجة لهذا التعسف فان الآير أدمبي على غير اساس كالايخني على من له بقو اعد العلوم مساس على ان ذلك الاشتال متحقق هنافان الحبر لغة القصدو شرعاقصد وهوالنية وزيادةالافعالكالصلاة دعاءوزيادة الافعال سم ولايخني انماذكره الشارحمن الاغلمية نصعليه النهاية وعشوشيخنا وغيرهموانه غيرمناف لماتقرر في علم الميزان وأن قول المحشى على ان ذلك الجهومآل قول الشارح أو ان منها النية الخ (قهله وهي من جزئيات المعنى اللغوى الخ) يعني فيكون اطلاق الحبرعلي الافعال مجآزامن باب تسمية الكل باسم جزئه عشاقول وقد يمنع هذا الجواب قولهم في المعنى اللغوى الى من يعظم فتدبر (و الاصلفيه) الى قوله وحج صلى الله عليه وسلم في آلنها ية و المغنى (قوله الاحج) عبارة المغنىالاو قدحج البيت وبجعل اللعمد الحضورى اى الذى بناه ابر اهم يندفع المنافأة بين قول آبن اسحق وقول غيره (قوله الهمامن نبي الخ) اى ولم يقيد بمن بعد ابر اهيم سم (قوله مامن نبي) شمل عيسي صلى الله على نبينا وعليه وسلم و به صرح السيوطى في رسالته المسهاة بالاعلام يحكم عيسي عليه السلام فقال عيسي مع بقاء نبو تهمعدو دفي أمة النبي و داخل في زمرة الصحابة فانه اجتمع بالنبي صلى الله عليه و سلم و هو سي مؤمنا بهو مصدقاوكان اجتماعه به مرات في غير ليلة الاسراء من جلتها بمكة روى ابن عدى في الكامل عن انسقال بينانحن معرسول اللهصلى الله عليه وسلم إذراينا برداو يدفقلنا يارسول الله ماهذاالبردالذي رايناه واليدقال قدر ايتمو ه قلنا نعم قال ذاك عيسى بن مريم سلم على و اخرج ابن عساكر من طريق اخر عن انس قال كنت اطوف معرسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة اذر ايته صافح شياو لا نراه فقلنا يأرسول الله رايناك صافحت شياو لانراه قال ذاك اخي عيسي بن مريم انتظر ته حتى قضى طو افه فسلمت عليه انتهى يحروفه اه عش (قول قيل الخ)ولاينافيهما تقدم انه من الشر اتع القديمة لجو از ان يكون عندهذا القائل مندو با عش (قوله واستغرب)اىقالجمعانه غريب بل وجب على غيرنا ايضانها ية قال عشو شيخنا قوله مر بل رِ جبِ على غير نامعتمدا ه(قوله و هو أفضل العبادات الخ)و تقدم ان الراجح ان الصلاة افضل منه مغنى ونهاية قالءشقال الزيادى والحبج يكفر الكبائر والصغائر حتى التبعات على المعتمدان مات في حجه او بعده وقبل تمكنه من ادائها اهمبار قشيخناو الصلاة افضل منه خلافا للقاضي حسين وإن كان يكفر الكبائر والصغائر حتى التبعات وهي حقوق الا دميين إن مات في حجه او بعده و قبل تمكنه من ادا تهامع عزمه عليه وكذلك الغرق فالبحر اذا كان في الجهاد فانه يكفر الكبائر والصغائر حتى التعبات اه (قه له لاشتماله على المال الخ) وهو ما يجب او يندب من الدماء الاتيه عشو الاولى وهو الاستطاعة (قوله قبل الهجرة الح) بيان للخلاف والاقوال(فهلهوالاصحانه في السادسة)كذا في النهاية والمغنى قال عش يشكل عليه ان مكة انما فتحت فىالسنة الثامنة وقبلالفتح لم يكن المسلمون متمكنين من الحج الاان يحاب بان الفرضية قد تنزل ويتاخر الايجاب اه (قوله و تسميته هذه حججا انماهو باعتبار الصورة الخ) اقول قضية صنيعه ان حجه صلى الله عليه وسلم بعدالنبوة قبل الهجرة لم يكن حجاشر عياوهو مشكل سم على حجوقد يقال لا اشكال فيه لان فعله صلى الله عليه وسلم بعد النبوة قبل فرضه لم يكن شرعيا بهذا الوجه الذي استقر عليه الامر فيحمل قول حج اذلم يكن على قو انين الشرع الخاعلى انهلم يكن على قو انين الشرع بهذه الكيفية و اما فعله قبل المبعث فلا اشكال فيه لانهلميكن بوحي بل بالهام من الله تعالى فلم يكن شرعيا بهذا المعنى لعدم وجو دشرع اذذاك و لكنه كان مصونا

وليس مشملاعلى المعنى اللغوى اذليس داخلافيه كالايخنى (قوله الاإن يقال) لاحاجة لهذا التعسف فان الاير ادمبى على غير اساس كالا يخنى على من له بقو اعدالعلوم مساس على ان ذلك الاشتهال متحقق هنان الحج لغة القصد وشرعاقصدوهو النية وزيادة الافعال كالصلاة دعاء وزيادة الافعال (قوله انهمامن نبى الاحج) اى ولم يقيد بمن بعدا براهيم (قوله وحج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة و بعدها وقبل الهجرة حججا لا يدرى عددها و تسمية هذه حججا الماهو باعتبار الصورة الخ) اقول قضية صنيعه ان حجه عليه الصلاة

كسائر افعاله عن افعال الجاهلية الباطلة عش (قوله باعتبار ما كانو االخ) اي الناس يفعلو نه من النسي. اي تاخير حرمة الشهر الى آخر كانو ااذا جاءشهر حرام وهم يحاربون فيه احلوه وحرمو امكانه شهر ا آخر حتى رفضو اخصوص الاشهر و اعتدرو امجر دالعدد كر دى (باعتبار ما كانو ايفعلو نه الخ)و الاولى بل على ما كانو االخ(قوله بلقيل في حجة الى بكر الخ)قال في الخادم حُج الى بكر في التاسعة كان في ذي القعدة لأجل النسىء وكآن بتقرير من الشرع ثم نسخ بحجة الو داع وقوله صلى أنه عليه وسلم ان الزمان قد استدار الخانتهي مافى الخادم ونقله الفاضل عميرة واقره وهو واضح لاغبار عليه قول الشارح لانه صلى الله عليه وسلم لايامر فتامله بصرى (قه له لكن اي وجه خلافه الح)قديقال ان صح ان الحجو جب مع بيان الممتدرات فيه ركنا وشرطاوغيرهما قبل الثامنة فالقول المذكور ساقط بالكلية وإلا فكون الوجه خلافه محل تامل إذ لامحذور فىمو افقهمالم يؤمر وابخلافه الاترى انهصلي الله عليه وسلمكان يو افقهم في اصل الفعل و تو ابعه قبل ان يؤمر فيه بشيء بصرى (قوله و بعدها الح)عطف على قوله وقبل الهجرة قول المتن (هو فرض) ﴿ فائدة ﴾ النسك امافرضعين وهوعلى من لم يحج بالشروط الآتية وامافرض كفاية وهو احياء الكعبة كل سنة بالحج والعمرة واماتطوع ولايتصور إلافي الارقاء والصيان اذفرض الكفاية لايتوجه اليهم لكن لوتطوع منهم من تحصل به الكفاية سقط الفرض عن المخاطبين به كابحثه بعض المتاخرين قياسا على الجهاد وصلاة الجنازةمغني وكذافي النهاية الاانهمال الي اعتبار التكليف وعدم السقوط بفعل غير المكلفين وتقدم في الجماعة وسياتى في الجهاد ترجيح الشارح السقوط بذلك قال عشقو لهم رفي الارقاء والصبيان اي و المجانين على ما ياتى وقوله مرو اعتبار التكايف معتمداه (قوله معلوم) الى المآن في النهاية و المغنى (قوله إن امكن خفاؤه عليه)اى بانكان قريب عهد بالاسلام او نشا بادية بعيدة عن العلماء شيخا (قوله زيارة مكان عامر الخ) وسميت عمرة لانها تفعل في العمر كله نها ية و مغنى (قوله و صحعن عائشة الح)قد يقال لا يار م من حديث عا تشة المذكوركون العمرة فرض عين الذي هو المطلوب بصرى (قول، وصح) إلى قوله و متى اخر في النهاية و المغنى إلاقولهقصدالى فلايشكل وقوله بقرينة الى او بكونهما (قوله وخبر الترمذي الخ)عبارة الاسني و المغني و اما خبرالترمذى عنجا برسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العمرة أو اجبة هي قال لأو إن تعتمر خير لك فضعيف قال في المجموع اتفق الحفاظ على ضعفه و لا يغتر بقول الترمذي فيه حسن صحيح و قال ابن حزم انه باطل قال اصحا بناولو صحلم يازم منه عدم وجوبها مطلقا لاحتمال ان المر ادليست و اجبة على السائل لعدم استطاعته قال وقولهو ان تعتمر بفتح الهمزة اهاه (قوله الاترى ان لهامو اقيت الخ)قد يقال ان نظر الى الحقيقة مع قطع النظرعن العو ارض فكل معتبر في العمر ةمعتبر في الحجو ان نظر الي العو ارض الخارجية كالمو اقيت فالوضو. والغسل مختلفان فيها الاترى أن لكل مو جباب تخصه فليتا مل بصرى (قوله لان كل ما قصد الخ) عبارة النهاية لانه اصل إذهو الاصل في حق المحدث و إنما حط عنه الى الاعضاء الاربعة تخفيفا فاغنى عن بدله اه (قوله ولا يجبان باصل الشرع الخ) لا نه صلى الله عليه و سلم لم يحج بعد فرض الحج الامرة و احدة وهي حجة الوداع ولخبر مسلم احجناهذا العامناام للابدقال بل للابدمغي زادالنها ية وصحعن سراقة قلت يارسول الله عمرتنا هذه لعامناهذا ام للا بدفقال بل للا بداه (وهما على التراخي الخ) اي عند ناو اما عند الامام ما لك و الامام احمد فعلى الفوروليس لابي حنيفة نص في المسئلة وقد اختلف صاحباه فقال محمد على التر اخي و قال ابويوسف على والسلام بعدالنبوة فهل الهجرة لم يكن حجاشر عياو هو مشكل جدا (قول به في المتن هو فرض) قد يكون فرضعين وهوحجة الاسلام بشرطه وقديكون فرضكفاية وهومار ادعليهامن البالغين العقلاء الاحرار وسياتى في الجهادانه لا يتعلق فرض الكفاية في الحج بالصبيان و لا الارقاء و لا المجانين و ان الاوجه انه مع

ذلك يسقط بهم كاتسقط صلاة الجنازة عن المكلفين بردغيرهم بان القصد منه التامين و ليس الصي من اهله و هنا

القصدظهور الشعاروهو حاصلو تقدم فىصلاة الجماعة ان الاوجه اعتبار البلوغ فيمن يسقط به ثم فرق بينه

وبين سقو طاصلاة الجنازة بفعل الصي بان القصد ثم الدعاءو هو منه اقر ب الى الاجابة وبينه وبين سقو طفر ض

باعتبار ماكانوا بفعلونه من النسيء وغيره بل قبل في حجة ابي بكر في التاسعة ذلك لكن الوجه خلافه لانه صلى الله عليه وسلم لايامر الابحجشرعيوكذا يقال في الثامنة التي امر فيها عتاب بن اسید امیر مکة وبعدهاحجةالو داعلاغير (هو فرض) معلوم من الدين بالضرورة فسكفر منكره إلاان امكن خفاؤه عليه (وكذاالعمرة) وهي بضم فسكون اوضم وبفتح فسكون لغة زبارة مكان عامروشرعاقصد الكعبة للنسك الآتى او نفس الافعال الآتية (في الاظهر) للخبرالصحيح حجعن ابيك واعتمر وصحعن عائشة رضي الله عنها هل على النساء جهاد قالجهاد لاقتالفيه الحج والعمرة وخبر الترمذي بعدم وجوبها وحسنه اتفق الحفاظعلي ضعفه ولايغنى عنها الحج لان كلااصل قصدمنه مالم يقصدمن الآخر الاترى ان لهامو اقيت غير مو اقيت الحجوز مناغيرز من الحج وحينئذفلا يشكل باجزاء الغسلءن الوضوءموجو د فىالغسلولابجيان باصل الشرع في العمر الامرة وهمآعلي التراخي

بشرط العزم على الفعل بعدوان لايتضيقا بندراو خوفعضب اوتلف مال بقرينة ولوضعيفة كايفهمه قولهم لابجوز تاخير الموسع إلاان غلب على الظن تمكنه منهاو بكونهما قضاءعما افسده ومتى اخر فمات تبين فسقه عوته من اخر سي إلامكان إلى الموتفيرد ماشهدبه وينقض ماحكم بهوسياتى انه يستقرعليه بوجود ماللهلميعلمهومع ذلكلانحكم بفسقه لعذره (وشرط صحته)المطلقةاي ماذكر من الحج والعمرة (الاسلام) فقط فلايصح منكافراصلي اومرتد بل لو ارتدا ثناءه بطلولم يجب مضىفىفاسده وبهذافارق باطله فاسده بجماع كاياتي ولاتحط الردة غير المتصلة بالمو تمامضي اي ذا ته حتى لابحبقضاؤه بل ثوابه كمانص عليه قيل عبارته لاتني بقول اصله لايشترط لصحته إلا الاسلام اه وليسفى محلهلان تعريف الجزان يفيدا لحصرعلى انهاعترض بانه يشترط ايضا الوقت والنية والعلم بالكيفيةحتى لو جرت افعال النسك منه اتفاقا لم يعتد بها

الفورشيخنا (قوله بشرط العزم الخ) لعل المرادانه يجب عليه العزم بعددخو لوقت الحج في اول سني اليسار عش (قوله على الفعل بعد) اى في المستقبل نها ية و مغنى (قوله او خوف عضب) اى بقول طبيب عدل او معرفة نفسه منسك الونائي وقوله بقول طبيب عدل قال الشيخ محمد صالح الرئيس المكي واليجير مي ولا بدمن اثنين اه (قوله إلاان غلب على الظن الخ) اى ومع خوف العضب و تلف المال لا يغلب على الظن تمكنه كردى (قوله من اخرسني) إلا مكان الخ أو يتجه ان آبتداء وقت الفسق اول الزمن الذي يمكن فيه السير الذي يدرك بهالحج على العادة ثمر ايت في حاشية الايضاح للشارح ما نصه و الذي ينقدح ان يقال يتبين فسقه من وقتخروج قافلة بلدة لتبين انهذا هو الذي كان يآرمه المضي معهم فيه انتهى اهسم وفيه ان ماذكر وقت الوجوبو آنما يحصل الاثم بالتاخير عنه لابه فالظاهر مافي الونائي مانصه اي من وقت لوذهب فيه للحجلم يدركه اه (قول، فيردماشهد بهالخ) بلجميع ما يعتبر فيه العدالة كعقد النكاح قول المتن (وشرط صحته الخ) ولهمام آتب خس صحة مطلقة وصحة مباشرة ووقوع عن النذرو وقوع عن حجة الاسلام ووجوبهما ولكلمر تبةشروط فيشترط معالوقت الاسلام وحده للصحةو مع التمييز للمباشرة ومع التكليف للنذرومع الحرية لوقوعه عن حجة الاسلام وعمر ته و مع الاستطاعة للوجوب نهاية وشيخنا (قول المطلقة) إلى قوله وبهذا في النهاية و المغنى (قوله اللطلقة) اىغير المقيدة بالمباشرة و لاغيرها شيخنا (قوله ماذكر من الحج والعمرة)يجوزان يكون مرجع الضمير الحج فقطو تعرف العمرة بالمقايسة واعلم ان آلضمير قديفر دعلى المعنى كاقال ابن هشام في قول الآلفية في باب المعر فةو النكرة وغيره معرفة ما نصه و افر دالضمير على المعنى كما تفردالاشارة إذاقلت وغيرذلك اه فلااشكال فيافر ادالمصنفالضميرهناعلي تقدير رجوعه لهما سم (قوله فلا يصحالج) وقضية كلام جمع صحة حجمسلم بالتبعية وان اعتقدالكفر وهو ظاهر إذاعتقاده منه لغونعمان اعتقده معاحر امهلم ينعقدلان غآيته انه كنية الابطال وهي هناتؤ ثرفى الابتداء دون الدوام نهاية قال عشقوله نعم ان آعتقده مع احر امه الخيخر جمالو اعتقده مع احر ام وليه فلا اثر له وقوله وهي هنا تؤثر الخومثل ذلك الصوم والاعتكاف فلاينقطع واحد منهمآبنية الابطال اه عش ومثل ذلك ايضا الوضوء يخلاف الصلاة والتيمم فتبطلهما مطلقا منسك الونائي (قوله في فاسده) الاولى في باطله اوفيه (قوله لان تعريف الجزاين الخ) اىمعظهور فساد حصر الخبرقي المبتدا فتعين العكس سم (قوله احياءالكعبة بنحو الصبيان والارقاء بمافيه خفاء فراجعه وفيشرح العباب في صلاة الجماعة وسياتي في سقوط فرض الحجو العمرة عنهم اي بالصبيان و بنحو الارقاء كلام الا يبعد مجيئه هنا اه (قوله وسني اخر فات تبين فسقه بمو تهمّن اخرسي الامكان إلى الموت)لبس في ذلك افصاح عن تعيين ابتداء وقت الفسق و لا بيان المراد باخرسني الامكان ويتجه ان ابتداء وقت الفسق اول الزمن الذي يمكن فيه السير الذي يدرك به الحج على العادة ثمرايت فيحاشية الايضاح للشارح مانصه قوله من السنة الاخيرة هل المراد به من او لها او آخر ها أو قبيل فجر النحر لم ارمن تعرض له و الذي ينقدح ان يقال يتبين فسقه من وقت خروج قا فلة بلده لتبين ان هذا الوقت هو الذي كان يلزمه المضي معهم فيه اه (قول هناو فيما بعده اي ماذكر من الحج والعمرة) يجوزان يكون مرجع الضمير الحبج فقطو تعرف العمرة بالمقايسة وأعلم ان الضمير قديفر دعلى المعنى كاقال ان هشام فىقولالالفية فىباب المعرفة والنكرة وغيرهمعرفة مانصه وافر دالضمير على المعنى كاتفر دالاشارة إذاقلت وغيرذلك ومثله قوله تعالى لو ان لهم مافى الارضجيعا ومثله معه لافتدوا به اى بذلك اهفلا اشكال في افر اد المصنف الضمير هناعلى تقدير رجوعه لهما (قوله وليس فى محله لان تعريف الجزان يفيد الحصر) اى مع ظهو رفساد حصر الخبر في المبتداهنا فتعين العكس ﴿ و اقول ﴾ هذا الجو اب إنما يصم أن أثبت أن مثل ذلك

تعريف هذين الجزاين يفيد حصر الاول في الثاني و ألا فقد يكون الام بالعكس فلا يفيد و قضية قول السعد

واللفظ لمختصره والحاصلان المعرف بلام الجنس انجعل مبتدافهو مقصورعلي الخبرسو اءكان الخبرمعرفة

اونكرة وانجعل خبرافهو مقصور على المبتدا اهان الامرهنا بالعكس اى ان الثاني محصور في الاولوهو

رد ذكر النية الخ) وعلى التسلم في المذكورات اوبعضهالايضرذلك في الحصرالذي افادته عبارة المصنف كاصله لأمكان جعله اضافيا بالاضافة الى ما يشترط في المراتب الآتية سم (قوله بانه معلوم الخ) فيه تامل (قوله بل يكنى لا نعقاده الخ)اى فهذا ايضاشر طكالاسلام فلم يفدهذا الردشينا سم و بصرى قول المتن (فللو لى الخ)اي يجوزله ذلكَ بل هو مندوب لان فيه معونة على حصول الثو اب للصي و ما كان كذلك فهو مندوب ومعلوم ان احر امه عنه إنما يكون بعد تجريده من الثياب عش (قوله على المال) الى قوله ويظهر فىالنهاية والمغنى الاقوله و فارق الى المتن و قوله او عمله به و ليه (فوله و لو و صياآلخ) يعنى ان لو لى المال من اب فجدفوصي من تاخر موته منهما فحاكم اوقيمه ولو بماذونه وان لم يؤ دالولى نسكة أوكان محر ما الاحرام بحبج او عمرة او جماعن صغیر مسلم و لو تبعاو نائی و کر دی علی با فضل (قوله عن نفسه) لیس بقید (قوله و ان غاب المولى) لكنه يكره الاحرام عنهمااى الصيو المجنون في غيبتهما لاحتمال ان ير تكباشينا من محظور ات الاحرام لعدم علمهماو تمكن الولى من منعهماسم في شرح الغاية ويجوز للولى ماذكروان بعدت المسافة ثم بعد ذلك عليه احضاره لاعمال الحج فان لم يحضره تر تب عليه ما يتر تب على من فاته الحج او منع من الوصول آليه ولوكان نحوالوصي متعددافان كآن كل منهما مستقلاصح احرام الاولى منهماآن ترتباوان لم يكن مستقلالم يصح احرام احدهماالا باذنصاحبه فيكون مباشر آعن نفسه ووكيلا عن الآخر ولهما الاذن الثالث محرم عن المولى عليه و يكون وكيلاعنهما في الاحرام عش (قوله و فارق الاجير الخ) اى حيث يشترط قيهان يكون حلالاحج عن نفسه و نائي اي اجير العين و اما اجير الذمة فلايشترط فيه ما ذكر (فوله فاشترط وقوعها)اى سبقه عَلَى حذف المضاف (قوله منه)اى من الاجيرسم (قوله و الولى ليس كذلك) اىلايباشرالعبادة عن الغير(قولهومن ثم)اىلاجلالفرق المذكور(قوله لا يرمي) اىالولى (عنه) اىالصبى(بشرطه)اىاذاعجزعنالرمى(قولهاىينوىالخ) اى ينوىالولى بقلبه جعل موليه محرما اويقولاي بقلبه احرمت عهولا يصيرالولى بذلك محرما ويجوز للولى الاحرام عن المميز ايضا وافهم كلامه عدم صحة احرام غيرالولى كالجدمع وجودالاب الذي لم يقم به ما نع وهو كذلك نهاية و مغني (فوله بالروحاء) بفتح الراء المهملة والمداسم وادمشهور على نحو اربعين ميلامن آلمدينة و (قوله من محفتها) بكسر آلم لم وفتح الحاءمراك النساءمصباح أهجيرمي (قوله وهو ظاهر) اى الاخذ بعضده والاخراج من المحقَّه و(قوله في صغر ه الخ)اي في انه لا تمييزله نهآية و مغني (قوله لذلك) الاشارة ترجع لقوله قبل في الصي إذهو للجنسسم (قوله و اجابو االخ)كان الاولى تقد مم على قوله و يكتب الخ (قوله باحمال انها وصية)اى فتكونولى مالسم (تموله او انوليه اذن لها النج) قديقال الواقعة فيها قول فتعم فيشكل الحالسم(قولهوحيثالخ)عبارة دالنهاية ثم اذاجعل غير المكلّف محر ما باحر ام الولى او ماذو نه او باحر امه وهويميز باذنو ليهفعلي الولى منعه من محظور ات الاحر ام وعليه احضاره المو اقف كلها وجو بافي الواجبة وندبافي المندوبة وعليه وجوبا اوندباكما ذكر امره بماقدرعليه من افعال النسك كغسل وتجرد عن محيط ولبس از ارورداء وغيرها و انا بة عنه فيما عجز عنه (قوله صار المولى) اى الصبى او المجنون مغى وسم

عكس المطلوب (قوله لكن ردذكر النية الخ)وعلى التسليم في المذكور ات او بعضه الايضر ذلك في الحصر الذي افادته عبارة المصنف كاصله لا مكان جعله اضافيا بالاضافة الى ما يشترط في المراتب الآتية (قوله بانه لوحصل بعد الاحر ام الخ)قد يسبق الى الفهم ان هذا الابحرى في الصلاة (قوله بل يكفي لا نعقاده تصوره) اى فهذا ايضاشر طكالاسلام فلم يفدهذا الردشيئا (قوله فاشترطو قوعها منه) اى من الاجير (قوله اى ينوى جعله محر ما او الاحر ام عنه) اي و لا يصير الولى بذلك محر ما (قول الشامل للمجنو نة لذلك) الأشارة ترجع لقوله قبل فى الصي اذهو للجنس (قوله باحتمال انهاو صية) اى فتكون ولى مال (قوله او ان وليه اذن لها ان يحرم عنه)قديقال الواقعة فيهاقول فتعم فيشكل الحال (قوله وحيث صار المولى) شامل للجنون (قوله

العلم بانه لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطى الافعالكني فليس شرطا لانعقاد الاحرام الذي الكلام فيه بل يكني لا نعقاده تصوره بوجه (فللولي) على المالولووصياوقها بنفسه او ماذونه ولولم یج او کان محرما بحج عن نفسه وان غاب المولى وفارق الاجير بانهيباشر العبادة عن الغيرفاشترط وقوعها منه والولى ليس كذ لكومن ثم لا يرميعنه بشرطه الاان رمىءن نفسه (أن محرم عن الصبي) الشامل للصبية اذهو الجنس (الذي لا بميز) أي ينوي جعله محرمااو الاحرام عنه لخبر مسلمانه صلى الله عليه وسلم لقى ركبا بالروحاء فرفعت اليه امراة ضبيا فقالت يارسول اللهالهذا حج قال نعمولك اجروفي رواية لابىداودفاخذت بعضد صي فرفعته من محفتهاوهو ظاهرفىصغره جداويكتب للصي ثواب ماعمله اوعمله به وليهمن الطاعات كما افاده الخبر و لا يكتب عليه معصية أجماعا (و المجنون) الشامل للمجنونة لذلك قياساعلى الصىواجا بواعما تقررمن اعتبار ولايةالمالوالام ليست كذلك باحتمال انهأ وصيةاو انوليه اذن لهاان

ان یفعل به ما مکن فعله كاحضاره عرفية وسائر المواقف ومنها كماهوظاهر الرمىفيلزمه احضاره إياه حالةرميه عنهوان لم يتصور منه لان الواجب شيآن الحضورو الرمى فلايسقط أحدهما بسقوط الآخر والطوافوالسعي بهوانلم يفعلعنه مالا بمكنكالرمي بعد رميه عن نفسه ان لم يقدر لوجعل الحصاة بيده أن يرمى بها ويظهر فى جعلها بيده انه لا يعتد مهمنه الاان رمىعن نفسه لانه مقدمة للرمى فيعطى حكمه ويؤيدهانهلورفعالحصاة بيده غير الولى وماذونه لايعتدىهوكذالو أحضره غيرهماكما شملهما كلامهم ويصلي عنه سنة الطواف والاحرام ويشترط في الطواف به طهر الولی وكذا الصي علىالاوجه فيوضئه الولىوينوي عنه وخرج بالذىلا بميزالمميز فلابجوز لهالاحرام عنه على مانقله الاذرعي عن النص والجمهور واعتمده لكن المصحح في أصل الروضة الجوآز فان شاء أحرم عنه او اذن له أن بحرمعن نفسه فاعتراضه غفلة عن ان المفهوم اذا كان فيه خلاف قوى او تفصيل لاردلافادة القيد حينشذ وخرج بالصبي والمجنون المغمى عليه

(قوله أن يفعل نه) أي بنفسه أو مأذو به و نائي (قوله والطواف والسعى به الخ)أي و اذاقدر على الطواف والسعى علىه ذلك وإلاطاف وسعى ولو اركبه دابة آشترط ان يكون سائقا اوقائد اإن كان الراكب غير يمنز وانما يفعلهمااىالسعىوالطواف بعدفعلهماعن نفسهنهاية قال عشقولهبعد فعلمماعن نفسه قضيته اشتر اطذلك وإنكان الصبي مباشر اللاعمال اهو لعله في غير المميز عبارة الونائي فيطوف نحو الولى أو نائبه بعد طوافه عن نفسه بغير المميز بشرط سترهما وطهارتهما من الخبث والحدث إلى ان قال والمميز يطوف ويصلي ويسعى ويحضر المواقف و سرى الاحجار بنفسه اه (قوله ويظهر الخ)عبارة النهاية و في المغنى نحوها فيناولههواونائبه الحجرليري بهان قدروالارمى عنه بعدرمية عن نفسه وإلا وقع للرامي وإن نوى بهالصي وفى المجموع عن الاصحاب يسن وضع الحصاة في يده ثم ياخذ بيده و يرمى بها و إلا فيآخذها من يده تم يرمى بها ولورماهاعنها بتداءجازاه قالعشقضية كلامهمران المناولة لايشترط للاعتدادبها كون المناول رمى عن نفسه و بحث حج انه لا بدان يكون رمى عن نفسه لان مناولة الحجر من مقدمات الرمى فتعطى حكمه وقوله م رو إن نوى به الصي قضيته اله لا يقبل الصرف و إلا لم يقع عن الرامي لصرفه إياه بقصد الرمي عن الصبي اه أقو ل وقضيته ايضاانه لايشترط المناولة ثم الاخذ مطلقا (قوله لا نه مقدمة للرمى الخ) ظاهره انه لا بدمن المناولة ويجزىءاخذهالاحجار منالارضحلبي واعتمده الحفي بجيرمي افول يصرح بخلافذلك قول المغني مانصه فان قدرمن ذكر على الرمى رمى وجو بافان عجر عن تناول الاحجار ناولهاله وليه فان عجز عن الرمى استحب للولى ان يضع الحجر في يده ثم يرمى به بعدر ميه عن نفسه اه و مر عن النها ية ما يو افقه (قول ه و يشترط) الى قو له وخرج في النهاية و المغنى (قوله و يصلى عنه الخ)أى عن غير الممنز استحبا بانهاية (قوله و يُسترط في الطو اف به الخ)هل يشترط فيه نية الولى لانه غير محرم حتى يقال نية النسك شملت الطو اف فلاحاجة للنية او لان إحرامه عنه اشتملمايفعله به فيه نظر والثانى غير بعيد والظاهر ان المميزلو احرم عنه لا يحتاج في طو افه إلى نية لان دخوله فى النسك ولو باحر ام الولى عنه يشمل اعماله كالطو اف سم (قوله طهر الولى آلخ) وسترعورته نهاية ومغنى اى او نا ئبه و نائى (قوله وكذا الصبي الخ) اى و إن لم يكن يميز اكما اعتمده الو الدر حمه الله تعالى و مثل الصبي المجنوننها بة (قولِه فيوضئه الولى الخ) ينبغي يغسله انكانت جنباو اذاوضاً دالولى و الحالة ماذكر ثم بلغ على خلاف العادة وهو بطهارة الولى أوكان مجنو نافافاق ولم يحصل منهما ناقض للوضوءهل يحوزله ان يصلى بها لانهاطهارة معتديها اولا يصحان يصليمها تردد فيهسم ثم قال والثاني غير بعيداها قول والاقرب الاوللان الشارع نزل فعل وليه منزلة فعله فاعتدبه وصاركانه فعله بنفسه فتصح صلاته به عش (قوله لكن المصحح الخ)وفاقاللنهايةو المغنى(قوله فانشاءاحر معنه الخ)اىفاناحرَم بغير إذنه لم يصحنهاية ومغنىوياتى في الشرحمثله (قوله فاعتراضه الخ)أى الاعتراض على المصنف بان قوله الذى لا يميز ليس على ما ينبغى كردى (قوله قوى)ليس بقيد بصرى (قوله لا فادة القيد الخ) متعلق بني الورو دوعلة لهو المراد بالقيد قول المصنف الذَّى لا يميز قال المغنى و مع هذا لو عبر بقو له و لو لم يميز او ميزكان او لى اه (قول هو خرج) إلى قوله و يتردد في

والطواف) شامل للجنون فليراجع (قوله بعدر ميه عن نفسه) لم يقيد بنظير هذا في نحو الطواف به لا نه قد يقع الطواف به عنه و ان حمله وطاف به ولم يطف عن نفسه كما يعلم ذلك من بحث الطواف في الوحمل غيره وطاف به قال مرفى شرحه و إنما يفعلهما اى الطواف والسعى به بعد فعلهما عن نفسه (قوله و يشترظ في الطواف به طهر الولى وكذا الصي الح) هل يشترط فيه نية الولى لا نه غير محرم حتى يقال نية النسك شملت الطواف فلاحاجة النية او لالان احرامه عند شمل ما يفعله به فيه نظر والثاني غير بعيد والظاهر ان المميز لو أحرم عنه الولى لا يحتاج في طوافه عن نفسه الى نية لان دخوله في النسك ولو باحرام الولى عنه يشمل أعماله كالطواف فعلم انه لو بلغ ثم طاف او اعاد الطواف لم يحتج فيه لنية فليتا مل (قوله وكذا الصبي) سكت عن المجنون (قوله فيوضئه الولى) ينبغى و يغسله ان كان جنبا و انظر هذا الوضوء او الغسل هو يرفع الحدث حقيقه مطلقاً محيث لو ميز او بلغ قبل حصول ناقض صلى به مثلا او لالانه كان لضرورة فيزول بزوا الهافيه حقيقه مطلقاً محيث و ميز او بلغ قبل حصول ناقض صلى به مثلا او لالانه كان لضرورة فيزول بزوا الهافيه

فلابحرم أحدعنه اذلاولى لهالاعلىمايأتى أوالحجر وللسيد أن محرم عن قنه الصغير لاالبالغ على المعتمد فيهما ويتردد النظر في المبعض الصغير فيحتمل انه نظيرمايأتي فيالنكاح وحينئذ فيحرم عنه وليه وسيدهمعا لاأحدهماوان كانت مهايأة اذلادخل لها الافيالا كساب ومايتسها زكاة الفطر لاناطتها بمن تلزمه النفقة وبحتمل صحة احرام أحدهما عنه وللسيد اذا كان المحرم الولى تحليله والاول أقرب فان قلت ينافى ذلكقولجمع وحكي عن الاصحاب من بعضه حرله حكم القن في تحليل السيدله الافي المهايأة أن أحرم فى نوبته ووسعت نسكه فلهحينئذ حكم الحر قلت لاينافيهلان التحليل يتعلق بالكسب أيضا فأثرت فيهالمهايأة بخلاف الاحرام لانهصفة لاتعلق لها مالكسب(وانما تصح مباشرته) أي ماذكر من الحج والعمرة (من المسلم المميز) ولوقنا ككل عبادة بدنية نعم تتوقف صحة احرامه على اذنو لمه كما مر أوسيده لاحتياجه للبالأي شأنه ذلك وهو محجور عليه فيـه ويلزم الولی کل دم

النهاية والمغى الاقوله الاالى وللسيد (قوله فلا يحرم أحد عنه الخ)ينبغي تخصيصه بما اذارجي زواله عن قرب والاصحاحر امه عنه كالمجنون على ما يفيده التعليل ما نه ليس لاحد التصرف في ما له فان محله حيث رجي زو اله عنقرباًى الى ثلاثة أيام عش (قوله عنقنه الصغير) وولى الصيياً ذن لقنه أو يحرم عنه حيث جاز احجاجه نهاية أى بان لم يفوت مصلحة على الصي و الالزم عليه غرم زيادة على نفقة الحضرعش (قوله لاالبالغ) أىالعاقل نهامةاىفليسلهأن يحرم عنهوان أذنلهالرقيق فيحرم بنقسهولو بلاإذن سيدهوان كانله تحليله و نائى وسم (قوله في المبعض) ينبغي و في المشترك الصغير سم (قوله و ان كانت مهاياة) يؤخذ من ذلك انه لا بد من اذن السيدوولي المبعض الحر الممنزولوفي نوية احدهما مراه سم (قوله و الاول اقرب)قديستشكلالاولبانكلامنهمالايتأتى احرامه عنه لانه لاجائزان يراد بهجعل جملته محرما اذليس له ذلك اذولا يتهعلى بعض الجملة لاعلىكلهاو لاجعل بعضه محر مااذاحر ام بعض الشخص دون بعدغير متصور فينبغي أنيتعين اذناحدهما للاخر فيالآحرام عنهايكوناحرامه عنجملته بولايته وولاية موكله سمعلى حجأقو لأويتفقاعلي أنيتقارنافي الصيغة بأن يوقعاها معاع شزادالو نائي أوياذنا لهانكان يميزا او يوكلا اجنبيا اه (قوله ينافى ذلك) اىماذكر من عدم الفرق بين المهاياة وعدمها كر دى (قوله قلت لاينافيه الخ) يتأملُهم عبارةالبصرىعدم المنافاة محل تاملفان قولهم انأحرم في نوبته ووسعت نسكه صريح فى الاستقلال بالاحر ام حينئذ فينبغي أن يستقل مه أبضاو لى الصغير و الحاصل أن الذي يتجه أنه لا يد منهمآ عندعدم المهايأةومن صاحبالنو بةأووليه فيهاثم ان وسعت فلاتحليل للاخرو الافله التحليل اه (قولِه لانهصفة لاتعلق لهاالخ) محل تامل فان وجه تعلق التحليل بالكسب انهسبب لحل بعض انواع الاتحتسابكالاصطياد فكذا يقال في الاحر ام انه سبب لحرمة بعض أنو اعه بصرى قول المتن (من المسلم) اىولو بتبعية السابي أو الدار نعم لو اعتقدالكفر مع احر امه لم ينعقد لمقارنة المنافي للنية بخلاف مالو اعتقده مع احر ام وليه عنه مراه سم (قوله و لوقنا) الى المتن في النهاية و المغنى الاقوله كام الى و يازم (قوله و لوقنا) أَى صغيرانها ية ومغنى (قوله كامر) اى فى قوله فان شاء احر م عنه الخ (قوله او سيده) اى انكان هو غير بالغ و الافالمميزهنا شامل للبالغ والعبدالبالغ لايتوقف صحة احر امه على اذن سيده سم (قوله اى شانه ذلك) اشآرة الىأنه مقتقر الىاذن وليهوان فرض عدم احتياجه للمال رأساوهو مقتضى كلامهم خلافالمن أخذمن ظاهر التعليل عدمالتوقفاذافرضعدمالاحتياج مراه سم(قوله ويلزمالوليالخ)عبارةالنهاية واذاصار غير المكلف محرماغرم وليه دونه زيادة نفقة احتاجاليها بسببالنسك فىالسفر وغيره على نفقة الحضر اذهو الموقع له فى ذلك كايغر مما يجب بسببه كدم قر ان أو تمتع او فو ات وكفدية شي. من محظور اته كفدية جماعه وحلقه وقلمه ولبسه وتطيبه سواءأ فعله بنفسه أم فعله به وليه ولو لحاجة الصبي وما تقررمن

نظر يحتمل الاول و يجتمل الثانى و الثانى غير بعيد (قوله و يتردد النظر فى المبعض الصغير) ينبغى و فى الصغير المشترك (قوله و ان كانت مهاياة) يؤخذ من ذلك انه لا بدمن اذن السيد و ولى المبعض الحر الممنز و فى نو بة أحدهما مر (قوله و الاول أقرب) قد يستشكل الاول بان كلامنهما لا يتاتى احر امه عنه لا نه لآجائز ان يراد به جعل جملته محر ما اذليس له ذلك اذو لا يته على بعض الجملة لا على كلها و لا جعل بعض ما اذاحر ام بعض الشخص دون بعض غير متصور في نبغى ان يتعين اذن احدهما للاخر فى الاحر ام عنه ليكون احر امه عن جملته بو لا يته و ولا يقمو كله (قوله قلت لا ينافيه الخ) يتأمل (قوله فى المتن و انما تصح مباشر ته من المسلم) اى ولو بتبعية السابى أو الدار نعم لو اعتقد الكفر مع احر امه لم ينعقد لمقار نة المنافى للنية بخلاف ما لو اعتقده مع احر امه لم ينعقد لمقار نة المنافى للنية بخلاف ما لو اعتقده مع احر امه لم ينعقد موار قوله اوسيده) اى ان كان هو غير بالغ و الا فالممنزهنا شامل للبالغ و العبد البالغ لا يتوقف صحة احر امه على اذن سيده (قوله اى شانه فوله أن الم مفتقر الى اذن و ليه و ان قرض عدم احتياجه لله ال راسا و هو مقتضى كلامهم خلافا لمن ذلك) اشارة الى انه مفتقر الى اذن و ليه و ان قرض عدم الاحتياج مر (قوله و يازم الولى كل دم اخذ من ظاهر التعليل عدم التوقف اذا فرض عدم الاحتياج مر (قوله و يازم الولى كل دم

لزم المولى وما زاد على مؤنته في الحضر ومؤلة قضاء ما أفسده بجماعه لوجودشروطجماع البالغ المفسدفيه لأنهالذىورطه في ذلك من غير حاجة و لا ضرورة ويهفارق وجوب أجرة تعلمه ومؤن من بزوجها له في مال المولى لانهلولم يعلمه احتاج للتعلم بعدبلوغه وقديظنالولى ان تلك الزوجة التي فيها المصلحة تفوت لو أخر للبلوغ(وإنما يقع) ماأتى به المحرم (عن) نذر أن كان مسلما مكلفا وعن (حجة الإسلام)عمرته (بالمباشرة) عن نفسه أو عن ميتأو معضوب فاندفع قول الاسنوى ومن قلده أنه تقييد مضر (إذا باشره المكلف) في الجلة لا مالحج أى البالغ العاقل (الحر) ولو بالتبين وإن كانحال الفعلقناظاهرا (فيجزىء حج الفقير) وعمرته عن حجةالاسلاموعمرتهأداء أوقضاء لما أفسده كالو تـکلف مریض حضور الجمعة وغنى خطرالطريق (دون الصي والعبد) فلا يقع نسكهماعن نسك الاسلام إجماعا ولان الحج لكونه وظيفة العمر ولايتكرر اعتبر وقوعه حالالكمال هذان إن لم يدركا وقوف الحج وطواف العمرة كاملين وإلا بأن بلغ

لزوم جميع ذلك للولى إذا كان بمبراه و المعتمد كماصر حامه كغير هما خلافا لما في الاسعاد تبعاللاسنوي و لا ينافي ماقررناه قولهم يضمن الصي المميز الصيدلان محله في غير محرم بان اتلفه في الحرم من غير تقصير من الولى والحاصل انهمتي فعل محظور اوهو غير يميز فلا فدية على احداو يميز بان تطيب او لبس باسيافكذلك ومثله الجاهل المعذور كالأيخني وان تعمداو حلق اوقلم اوقتل صيدا ولوسهو افالفدية في مال الولى ولو فعل به اجنى و والحاجة اى كان رأه بردا بافالبسه لزمته الفدية كالولى اه عبارة المغنى ويجب على الولى منعه من محظورات الاحرام فان ارتكب منهاشيئاوهو يميزو تعمد فالفدية في مال الولى في الاظهر اماغير المميز فلا فدية في ارتكا به محظور اعلى احداه (قوله لزم المولى) شامل للميز الذي احرم باذن وليه وبو افقه التعليل بقوله لا نه الذي و رطه الخ إذ لو لا اذ نه ما صح احر امه سم (قوله لوجوده) لعله من تحريف الكاتب و الاصل لووجدعبارةالنهاية ويفسدحجالصي بجآعه الذي يفسد بهحج الكبيراه وعبارة المغنى وإذاجا معالصي فى حجه فسدو قضى و لو فى الصباكا لبالغ المتطوع بحامع صحة احر امكل منهما فيعتبر فيه لفساد حجه ما يعتبر في البالغ من كو به عامداعا لما بالتحريم مختار امجامعاقبل التحللين اه (تموله و به) أى بقوله من غيرحاجة ولاضرورة (فارق) اي الوجوبهنا (وجوباجرة تعليمه)ايكاليسواجبنهاية ومغي (تمله ومؤن الخ) عطفُ على اجرة تعليمه و (قوله في مال الخ) متعلق بوجوب الخ (قوله من تزوجهاله) اي امراة قبل الوَّلَى نكاحهاللميزمغيونهاية(قوله تفوت لواخر الخ)ايوالنسك يَمَن تاخيره إلىالبلوغنهاية ومغنى (قوله عن نفسه الح) متعلق بالمباشرة (قوله فاندفع قول الاسنوى الح) مسلم لكنه مستدرك بصرى أى يغنى عنه قول المصنف إذا ماشره الخ (قوله انه) اى قول المصنف ما لمباشرة (تقييد مضر) اى فانه يشترط في وقوع الحجين فرض الاسلام ان يكون الذي باشره مكلفا حر اسواء كان الحج للساشر ام كان نائباعن مغنى (قوله في الجملة) قديقال لامعني له مع تفسير المكلف بالبالغ العاقل فتامله سم (قوله لا بالحج) اى و لُيس المر ادالمكلف بالحج (قوله ولو بالتبين الخ) اى بعد تمام الفعل و نائى (قوله و أن كان حال الفعل قناالخ)ومثله مالو كان صبياظاهر آ و تبين بلوغه عَشو نائي (قوله فيجزي حج الفقيروعمر ته الخ) اي وكل عاجز اجتمع فيه الحرية والتكليف نهاية ومغنى (قوله اوقضاً. لما افسده) ولو تكلف الفقير الحج وافسده ثمقضآه كفاهءن حجةالاسلامولو تكلفواحرم بنفلوقعءن فرضه ايضافلوا فسده ثمقضآه كان الحكم كذلك نهامة ومغنىقال عشقولهمرولو تكلفواحرم بنفل انظر ماصورتهو يمكن تصويره بان يقصد حجاغير القضاء فيكون نفلا من حيث الابتداء وواجبا من حيث حصو ل إحياء الكعبة مه فيلغو ذلك القصدويقع عن القضاء وقولهم ركان الحكم كذلك اى وقع عن فرضه اه عش عبارة الونائي ومن لم يات بنسك الاسلام و أن لم بحب عليه لا يصح منه غيره وكذا القضاء والنذر وهي مرتبة على هذا الترتيب فلو اجتمع على شخص حجة الاسلام و نذر و قضآه بان افسد نسكه ناقصا وكمل قبل القضاء و نذر ثم حج او اعتمر مع مااتي به أو لاعن فرض الاسلام و أن نوى غير الاصالته ثم مااتي به بعد ذلك يقع عن القضاء و أن نوى غيره لوجوبه باصل الشرع ولايجزى عن النذر لكونه تداركا لما فسدثم ما اتى به يقع نذر اولو نو اه نفلا نعملو افسده في حالكاله وقعت الحجة الواحدة عرفرضه وقضائه وكذاعن نذره ان عين سنة و حجفيها اه (قوله وغنى خطر الطريق) اى وحجنها ية ومغنى قول المتن (دون الصي والعبد) اى إذا كملا بعده نها بة ومغنى (ْقُولُه فلايقع) إلى قوله ويؤخذ في النهاية والمغنى(قوله اجماعا) أي لخبر ايماصبي حج ثم بلغ فعليه حجة اخرى و ايماعبد حج ثم عتق فعليه حجة اخرى رواه البيهقي باسناد جيدنها ية و مغنى (هذا) اى عدم و قوع لوم المولى ثامل للمميز الذي احرم باذن و ليه ويو افقه التعليل بقو له لأنه الذي و رطه إذلو لا اذته ما صح احر امه (قهله في الجملة)قديقال لا معى له مع تفسير المكلف بالبالغ العاقل فتامله (قوله في المتن فيجزى عجم الفقير) لأيقال كيف بجزىءمع انه غير مخاطب به لانانقول هو بمنزلة المخاطب به لأن فيه صلاحية الخطآب به وإنما

منعمنه بحر دالتخفيف وآلاجزاء يكفي فيه كونه مخاطبا حكمالو جو د تلك الصلاحية فيه فتامل (و إلا بان بلغ او

أوعتق قبل الوقوف أو الطواف أو فى أثنائهما أو بعدالوقوفوعادوادركه قبل فجر النحر أجزؤهاعن حجة الاسلام وعمرته لوقوع المقصود الاعظم فى حال الكمال و بحث الاسنوى أنه إذا كان عوده للوقوف بعدالطواف لزمه اعادته كالسعى بعده ليقعافى حال المكمال و مثلهما الحلق كما هو ظاهرويؤ خذمن ذلك أنه بجزئه عوده

نسكهماءن نسك الاسلام (قوله أو الطواف) أى للعمرة (قوله أو بعد الوقوف الخ) أخرج بعد الطواف في العمرةوالفرقلائح سماي خلافا للنهايةوالمغني عبارتهماولوكملمن ذكرفي آثناء الطواف فهوكما لوكمل قبله كما في المجموع اي ويعيدما مضي قبل كماله بل لوكمل بعده ثم اعاده كني فيما يظهر كما لو اعاد الوقوف بعد الكمال كمآ يؤخذ من قول الروض والطواف في العمرة كالوقوف في الحج اه قال الرشيدي قولهمر فهوكما لوكمل قبله اى فتجزئه عمر ته عن عمرة الاسلام ولاتجب عليه الاعادة آه عبارة عشقوله فهوكالو كمل الخ اى فيكفيه و لا يحتاج إلى إعادته و لا ينافيه قوله مر بعداى و يعيد مامضي قبل كالهفانه لايصلح ان يكون شرحالكلام المجموع ومن ثم قال حج في شرح الارشاد ان المتجه الاكتفاء بما ادركه ولا يحتاج إلى إعادته فلعلماذكره مر من قوله أى ويعيد الخصرف لكلام المجموع عن ظاهر أو ان المعتمد عنده مرانما فعله قبلالبلوغ لايعتدبه حيث لم يعده بعدالبلوغ اه وماذكره عن شرح الارشادهو ظاهر صنيع التحفة اولا وقياس ماذكره بعدعن الاسنوى واقرهما قاله النهاية والمغنى وسم من وجوب اعادة ما فعله قبل البلوغ (قوله وعادالخ)عبارة الروضة ولو بلغ بعدالوقوف وقبل خروج وقته ولم يعد إلى الموقف لم بجزئه عن حجة الأسلام على الصحيح اهفلينظر هل ترك العو د في هذه الحالة جائز و أن لزم تفويت حجة الاسلام مع القدرة على الاتيان بهاويوجه آلجو ازمع ذلك بكونه شرع قبل التكليف بحجة الاسلام اويحرم ترك العود ويجبالعودفيه نظرو لايبعدالاول إن لم يوجد نقل بخلافه سم اقول وظاهر النهاية والمغنى اعتمادالاول (قوله وعادوادركمالخ) اى واعادما مضى من الطواف في صورة الاثناء كاهو ظاهر سم و تقدم عن النهاية والمغنى مثله وعزشر ح الارشاد خلافه (قوله و بحث الاسنوى الخ) اعتمده النهاية و المغنى ابضا (قوله بعد الطواف) اى طواف الافاضة عش (قول لزمه اعادته الح) اى فلو لم يعد استقرت حجة الاسلام في ذمته لتفويته لهامع إمكان الفعل على ما استقر به سم على حج عش (قوله كا اسعى بعده) اى بعدالقدوم و يخالف الاحرام فانه مستدام بعدالكمال ولادم عليه بأتيانه بآلاحر امفي حال النقص وان لم يعد إلى الميقات كأملالانه اتى بما في وسعه و لا اساءة وحيث اجز اهما اتى به عن فرض الاسلام وقع احر امه أو لا تطوعا و انقلب عقب الكال فرضاعلي الاصه في المجموع مغنى زادالنها ية والاسنى و فيه عن الدار مي لو فات الصبي الحج فان بلغ قبل الفوات فعليه حجة واحدة تجزى عن حجة الاسلام والقضاء اولزمه حجتان حجة للفوات واخرى للاسلام ويبدا بحجة الاسلامولو افسدالحر البالغ قبل الوقوف حجة ثمفا تهاجز اتهو احدة عن حجة الاسلام والفو ات رالقضاء وعليه فدية للا فساد و اخرى للَّفو ات (و مثلهما الحلق) عبارة النهاية و المغنى و يؤخذ من ذلك اجز اؤه اى الحجي عن فرضه ايضا إذا تقدم الطواف او الحلق و اعاده بعداعادة الوقوف اهقال عشقولهم رإذا تقدم الطواف او الحلق مفهو مه انهمالو تقدماو اعادها بعدالبلوغ لايجزى عن حجة الاسلام ويوجه بانه وقع بعد التحلل الاول فكان حجه ثم في حالة نقصا نه لكن في حجما نصه ويؤخذ من ذلك الخوهو صريح في انه و ان جمع بين الحلق والطواف تجزىء اعادتهما ويعتدبه عن حجة الاسلام اهعبارة الرشيدي قولهم رإذا تقدم الطواف

عتق قبل الوقوف الخ) قال في شرح العباب ثم ما تقرر من التفصيل المذكور في الحجو العمرة لا يشكل بما مر من انه لو بلغ اثناء الصلاة او بعدها اجزاته مطلقا لا نهالتكررها يسامح فيها و لا نه الخور اجعه (قوله او بعد الوقوف) اخرج بعد الطواف في العمرة و الفرق لا ثم و عبارة الروضة و لو بلغ بعد الوقوف و قبل خروج و قته و لم يعد إلى الموقف لم يجزئه عن حجة الاسلام على الصحيح الح اه فلينظره ل ترك العود في هذه الحالة جائز و ان لزم تفويت حجة الاسلام مع القدوة على الاتيان بها و تقديم النفل عليها و يوجه الجواز مع ذلك بكونه شرع قبل التكليف بحجة الاسلام وهل تستقر حجة الاسلام إذا لم يعد لكونه تمكن فيها بالعود للوقوف شرع قبل التكيف بحجة الاسلام وهل تستقر حجة الاسلام إذا لم يعد لكونه تمكن فيها بالعود لوقوف او يحرم ترك العود و يجب العود فيه نظر و لا يبعد الاول إن لم يوجد نقل بخلافه (قوله و عادوادركه) المراواء دما مضى من الطواف في صورة الاثناء كاهو ظاهر (قوله لزمه اعادته) و ظاهر ان الاجزاء لا يتغير و اعادة ما مضى من الشاه و اعادة باحكم من ترك اعادتها حكم الكامل إذا اتى بما عداها كما هو ظاهر فليتا مل

الكمال وعليه فيظهر أنه لايعيداحر امهلان هذامن توابع الاحرام الاول ويفرق بينهذا وتفصيلهم فيسجو دالسهو بينان يسلم سهو افيعوداوعمدافلابان تحصيل الحج الكامل صعب فسومح فيه باستدراكه ولو بعدالجر وجمنه بالتحللين مالم يسامح ثم ووقع في الكفايةآن آفاقة المجنون حکمها ماذکر وجزم به الاسنوى وابن النقيب واعتمده الزركشي والجلال البلقيني وغيرهم وتبعهم شيخناوهوقياسماذكروه في الصي غير الممنز لكن الذي جرى عليه الشيخان انه يشترط افاقته في كلها حتى عند الاحرام ونقله في المجموع عن الاصحاب وقال معناهأنه يشترط ذلك في وقوعه عنحجة الاسلام ونقل الزركشي ذلك عن الاصحاب أيضا وبكلام المجموع يندفع تاويل شيخنا لكلامهما بان إفاقته عند الاحر أم إنما هي الشرط لسقوط زيادة النفقة عن الولى على أن صنيع الروضة يرد هذا التاويل أيضا فان قلت ماالفرق بينالصي غير المميز والمجنون قلت يفرق بان فيإحرامالولىعنالمجنون خلافا ولاكذلك الصبي فلقوة إحرامه عنه وقععن حجة الاسلام مخلاف

أو الحلق اى على السكمال وكذالو تقدما معاكما في التحفة اه (و لو بعد التحللين)قد يقال قياس ذلك أنه تجزئه العمرةاذااعادطوافهاالذي بلغ بعدهسم وتقدم عن النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله وان جامع بعدهما الخ) و يوجه بان وقوعه مع اعتقآد التحللين يخرجه عن العمدية سم (قوله و هو محتمل) لكنه بعيد لخروجه عن الحج بصري اى عن آركانه (قول وعليه فيظهر الح) قال الفاصل المحشى فيه تامل اه وقال الفاصل عبدالرؤف في كونه لا يعود إحر المهاذاار اداعادة الوقوف نظر ظاهر إذياز معليه وقوف بغير إحرام وكونه منأثر الاحرام السابق لايصح لانهلم يصرحأ حدبجو ازالوقوف بغير إحرام حقيق فالوجه انه يعود بالمسامحة التىذكر هاو إذاعا دعادت احكامه من المحرمات وغيرها هذاما يتجه والله اعلم وبه يخف الاشكال بصرى (قوله إحرامه) بالرفع فاعل لا يعو د (قوله بين هذا) اي جو از العودهنا بعد التحللين (قوله ووقع في الكفاية الح) اعتمد ما فيهام رآههم (قوله ان افاقة المجنون الخ) مشي عليه صاحب النهاية ايضاو اول كلام الشيخين بما نقله الشارح عن شيخ الاسلام بصرى (قوله ماذكر) راجع الى قوله و الا بان بلغ او عتق الخكر دى (قوله و اعتمده آلزر كشي الخ) وكذا اعتمده النهاية و المغني (قوله لكن الذي جرى الَّخ) عبارة المغنى وإن كان في عبارة الروضة ما يوهم أشتر اط الافاقة عند الاحر ام اه (قوله و بكلام المجموع) هو قوله معناه اله الخ (وقول ما الفرق بين الصي المميز و الجنون) اى في ان الصي الغير المميز إذا بلغ قبل الوقوف وقع إحرامه عن حجة الاسلام بخلاف الجنون كردى (قول بين الصي غير الميز الخ) لا يخنى ان الكلام ليس في غيرالمميز بل فىالصبى مطلقا بل تعقل ماذكر فىغير المميز فى الحج لأيخلو عن خفاءفانكون الحاج فى او ل حجه غير بميزو فآخره بالغامستبعدو بفرض تحققه فهوفى غاية الندورو من المعلوم ان الخلاف في إحرام الولى عنالصبي المميز اقوى من الخلاف في المجنون فان الخلاف في الاول منقول عن النصو الجمهوركما تقدم في كلامالشأرح بخلاف الخلاف في المجنون فانه ضعيف جداوعبارة الروضة في المجنون ما نصهو فيه وجه غريب ضعيف انه لا بحوز الاحر ام عنه انتهت اهبصري (قول، فلقوة احر امه عنه وقع عن حجة الاسلام الخ)هذا تصريح بان الآحر امعن الصبي الغير المميز قديقع عن حجة الاسلام وقد يستشكل بان عدم التمييز الذي سببه الصغر بينهو بينالبلوغ سنون فلايتصور معوقوع الاحر امعنه عندعدم تمييزه ان يبلغ عند الوقوف او بعده فىعامەحتى يتصورالوقوع عن حجة الاسلام إلاان يتصور بما إذا استمر عدم التمييز على خلاف الغالب

(قوله و لو بعدالتحللين)قديقال قياس ذلك اله تجزئه العمرة إذا اعاد طو افها الذي بلغ بعده (قوله وهو محتمل)ويوجه بان وقوعه مع اعتقاد التحللين ٧ تحوجه مع العمدية (فول وفط إنه لا يعيد احرامه) فيه تامل﴿ فرع﴾ في الروضة فرع لوجامع الصبي اسيا اوعامدا وقلنا عمده خطا ففي فساد حجه قو لان كالبالغ إذاجامع ناسيا اظهر همالا يفسدو إن قلناعمده عمد فسدحجه وإذا فسد فهل عليه القضاء قولان اظهر هما نعم لانهإحرام صحيح فوجب بافساده القضاءكحج التطوع فعلى هذاهل بجزئه القضاءفى حال الصبا قولان اظهر همانعم اعتبار ابالاداءإلىان قالوإذاجوز ناالقضاءفي حال الصأفشرع فيهو بلغ قبل الوقوف انصرف إلىحجة الاسلاموعليه القضاءاهو في الروض وشرحه و إذاجامع الصي في حجه فمدحجه وقضي ولو في الصبأ فان بلغ في القضاء قبل فو ات الوقو ف اجز اه قضاؤ ه عن حجة الاسلام أو بعده انصر ف القضاء اليها ايضاو بتي القضآء في هذه وقوله او بعده انصرف القضاء اليهافد يشكل يما تقدم عن الروضة انه لو بلغ بعد الوقوف ولم يعد لم يجز ئه عن حجة الاسلام إلا ان يفرق با لموقف هنا بنية بخلافه فيها تقدم (قوله و و قع فى الكفاية الخ) اعتمدما فيهامر (فوله فلقوة احر امه عنه وقع عن حجة الاسلام)هذا تصريح بان الاحر ام عن الصي الغير المميزقديقع عنحجة الاسلاموقد يستشكل بانعدم التمييز الذى سببه الصغر بينه وبين البلوغ سنون فلا يتصورمعوقوع الاحرام عنهعدم تميزه انيبلغ عندالوقوف اوبعده فى عامه حتى يتصور الوقوع عن حجة الاسلام فاماان يتصور بمااذا استمرعدم التمييزعلي خلاف الغالب الى قرب البلوغ او بما إذا زال عند للمنقولوان اولئك غفلواعنهوان كان ظاهر النصيؤيده ثم اشتراط الافاقة عند الحق هو ما يحثاه بناء على انه ركن و نازع فيه شارح بانهم المماسكتو اعنه لا يشترط فيه فعل اذا كان متاهلالا مطلقا المماسكتو اعنه لا يشترط فيه فعل اذا كان متاهلالا مطلقا كاهوو اضح فاتجه ما يحثاه و اذا شترط لوقو عالوقوف الذى لا يشترط فيه فعل و لا يؤثر فيه صارف عن حجة الاسلام افاقته عنده فالحق كذلك (وشرط و جوبه) اى ماذكر من الحج (١٢) والعمرة (الاسلام) فلا يجب على كافر اصلى الاللعقاب عليه نظير ما مرفى الصلاة و غيرها

الى قرب البلوغ سم وكر دى (قوله للنقول) اى في المجموع عن الاصحاب كر دى (قوله و نازع فيه) اى فيا بحثاه (قوله إنماسكتو اعنه) اي عن اشتر أط الافاقة عند الحلق (قوله ويرد الخ) قضية هذا الردانه لوز ال شعر غير المتاهل بغير فعمل لم يكف فلير اجع سم (قول عن حجة الاسلام) متعلق بآلو قوع (قوله اي ماذكر) الى قولهوانالاستطاعة في النهاية والمغتى (قوله أمّا المرتدالج)عبارة شيخنا البكري فأن اسلّم معسرا بعد استطاعته فىالكفر فلااثر لها إلافى المرتد آنتهت اهسم (قوله حتى لو استطاع) اى فى ردته نها ية قول المتن والحرية)اى كلافلابجبعلى المبعض وانكان بينهو بين سيدة مهاياة ونو بة المبعض فيها تسع الحج عش وشيخنا(قوله معمامًر فيه)اىڧشرحعنحجةالاسلاممنزيادةشروطالوقوععنالنذر(قولَه وان الاستطاعة الخ) الظاهر أنه معطوف على جملة أن المراتب الخوعليه فليتامل وجه علمه بماذكر بصرى (قولهو اضحَى استطاعة الحج)اي بان يقرن و الافلايتضح فيها ايضا كما اشار اليه اهسم (قوله في غيروقت الحبج الخ)قال العلامة ابن الجمآل في شرح الايضاح وكذا استطاعة العمرة وحدها في وقت الحبح بالنسبة للمُكَى آذَيمكن ان يجدما يحتاج اليه للاتيان بهامن آدنى الحل دون ما يحتاج اليه للوصول بعرفة و لوقرن بل ولغيره ايضاخلافالما يوهمه صنيع التحفة وشرح المختصرانتهي اهممد صألح الرئيس قول المتن (استطاعة مباشرة)اى الحجاوعمرة بنفسه (و لهاشروط)اى سبعة وغالبها يؤخذ من المتن ولكن المصنف عددها اربعة مغنى وونائى (قُولِه انه لاعبرة بقدرة ولى الخ)هذاهو الاقربو ان اختار الشيخ الطبلاوي الوجوب عليه عش وونائى (قوله وهذا) اى النص المذكور (قوله من تزوج بمصر الخ) فيه ايجاز و اصل التعبير ولدامر اة بمكة بمن تزوجها بمصر فولدته الخ (قوله و تعقبه الخ) الضمير يرجع الى القاضي و إنما قال بكلام الخ أشارة الى انه لا اعتبار به لان التنكير للتّحقير كردى (قوله حمله) اى كلّام ابن الرفعة (قوله كمالوحج هنا) اى فيسقط عنه نسك الاسلام قول المتن (وجود الزاد الخ) أي الذي يكقيه ولو من اهل الحرم نه اية (قوله حتى السفرة) الى قوله و يؤخذ في النهاية و المغنى الاقوله و حكمة الى المتن و قوله و عبر الى المتن (قوله حتى السفرة) هي طعام يتخذه المسافرواكثر ما يحمل في جلد مستدير فنقل اسم الطعام الى الجلدوسمي به وللجلد المذكور معاليق تنضمو تنفرج فللانفر اج سميت سفرة لانهااذاحلت معاليقهاانفرجت فاسفرت عما فيهاكردى

قرب البلوغ فاحرم عنه حينة فليتا مل (قوله و يردالخ) قضية هذا الردانه لو زال شعر غير المتاهل بغير فعل لم يكف فلير اجع (قوله و لا اثر لاستطاعته في كفره) لك ان تقول ان اريد نني الاثر بالنسبة للعقاب بمعنى انه يعاقب و ان لم يستطع فهو مشكل بمنوع لا نه لا و جه للعقاب مالم يو جد سبب الوجوب و ان اريد نني الاثر بالنسبة للاستقر اربعد الاسلام بمعنى انه لو استطاع في حال كفره ثم اسلم لم يستقر و اعتبرت استطاعته بعد الاسلام فقد يقال لا حاجة لهذا النفي للاثر لان القه سلام يقتضى السقوط ترغيبا فليتا مل (قوله اما المرتدائي) عبارة شيخنا البكرى في كنزه فان اسلم معسر ابعد استطاعته في الكفر فلا اثر لها إلا في المرتداه (قوله في المنتفى المنتفرة و الاستطاعة و هي نوعان احدهما استطاعة مباشرة) لو استطاع مباشرة احد النسكين دون الآخر بحيث لا يمكن الاتيان به الا باستنا بة غيره فهل يتخير في المباشرة بينهما او اتب مباشرة الحج الذي يظهر الثاني لان الحج افضل و اعم احياء و لهذا لا يحصل بالعمرة الاحياء الو اجب و لا نه متفق على و جو به بخلاف العمرة (قوله و محله كاهو و اضح في استطاعة الحج الخي انظر لو و جد مؤن و لا نه متفق على و جو به بخلاف العمرة (قوله و محله كاهو و اضح في استطاعة الحج الخي انظر لو و جد مؤن

لاستطاعته في كفره اما المر تدفيخاطب بهفىردته حتىلو استطاع ثىماسلملزمه الحجوان افتقرفان آخره حتىمات حجعنه من تركته (والتكليف والحرية و الاستطاعة)بالاجماع فلا بجب على اضداد هؤلاء لنقصهم وعلممن كلامهمع مامرفيهان المراتبخس صحة مطلقة وصحة مباشرة فوقوع عن نذر فوقوع عن فرض الاسلام فوجوب وإنالاستطاعة الواحدة كافية للحج والعمرة كذا اطلقوه ومحله كماهو واضح فى استطاعة الحبح اما استطاعة العمرة في غيرَوقت الحج فلا يتوهم الاكتفاء بها للحج(وهي نوعان احدهما استطاعة مباشرة ولهاشروط) ظاهره بل صريحه كسائر كلامهم انه لاعبرة بقدرةولي على الوصول الى مكة وعرفة فىلحظةكرامةوإنماالعبرة بالامر الظاهر العادي فلآ يخاطب ذلك الولى بالوجوب الاانقدركالعادة ثمرايت ما يصرح بذلك وهو ما ساذكره اواخر الرهن

انه لابدفى قبضه من الامكان العادى نص عليه قال القاضى ابو الطيب و هذا يدل على انه بحكم بما يمكن من كر امات الاولياء و لهذا على لم يلحق من تزوج بمصر امر اة بمكة فولدت لستة اشهر من العقدو تعقبه الزركشى بكلام لا بن الرفعة اولته بماحاصله حمله على ان الولى إذا فعل الشيء كر امة ترتب عليه حكمه كالو حج هنا اما انه يكلف بفعل يقدر عليه كر امة فلا لاطباقهم كما قال اليافعى على انه ينبغى له التنزه عن قصد الكر امة وفعلها ما امكنه (احدها وجود الزاد واوعيته) حتى السفرة اى مثلا (ومؤنة) نفسه

عام بعدخاص وحكمة ذكر الخاص وروده في الحبر الذي صححه جمع وضعفه آخرونانه صلّى الله عليه وسلم سثل عن السبيل في الآية فقال الزادو الراحلة (وقيل ان لم يكن له ببلد اهل) هم بمن تجب نفقتهم (وعشيرة)هي بمعني أو لان وجود أحدهما كاف فى الجزم باشتراط ذلكوهم أقار مه مطلقا (لم تشترط) في حقه (نفقة) عبر بها بعد تعبيره مؤنة لتبين أن المراد منهما واحدهو مفهوم المؤنة الاعمفاندفع اعتراضه مان التعبير بالنفقة قاصر (الاماب)أىقدرته على مؤنه منالزادوالراحلةلاستواء كلاللاداليه حينتذوردوه بما فىالغربة من الوحشة ومشقة فراق الوطن المآلوف بالطبع ويؤخذ من ذلك ان الكلام فيمنله وطن ونوىالرجوعاليهأولمينو شیا ویظهر ضبطه بما مر في الجمعة فمن لاوطن له وله بالحجاز مايقيته لاتعتبر فيحقه مؤنة الإياب قطعا لاستواء سائر البلاد اليه وكذامننوي الاستيطان مكة أوقربها(ولو) لمبحد ماذكرلكن (كانيكسب) في السفر (ما يني بزاده) وغيره منالمؤن (وسفره طویل) ای مرحلتان او اكثر (لم يكلف الحج)وان

على بافضل (قوله وغيرها الخ)أى غير الزادو الاوعية و المؤنة أوغير نفسه وهو الاقرب (قوله و ما يحتاج اليه الخ) يبان للَّمُونَة (قولِهِ فَى ذَهَا بِه الح) متعلق موجود الزاد الح (قولِهِ من بلده) اى و الَّى بلده مغنى والمراد ببلده محله كماعبر به النهاية (قوله مع مدة الاقامة الح) كَفُولُهُ مَن بلده متعلق بقول المتن ذها به الخ (قوله وهذا الخ) أى قول المتن ومؤنة ذها به الخ سم اى فان المؤنة تشمل الزاد و اوعيته نها ية قول المتن (وقيل آلخ)محل الخلاف عندعدم مسكن له ببلده و وجدفي الحجاز حرفة تقوم بمؤنته و الااشترطت مؤنة الا ماب جزمانها يةو مغنى قول المتن (ان لم يكن له ببلده أهل وعشيرة) أى ان لم يكن له و احدمنهما و لم يتعرضو ا للمعارف والاصدقاءلتيسر استبدالهمقالهالرافعينهايةومغنى(قوله همن تجنب نفقتهم) اى كزوجة وقريب نهاية ومغنى (قوله هي بمعنى او الح) قديقال الو او تصدق بافادة ذلك لان النفي الداخل على متعدد صادق بنغيكل فلاحاجة لجعلها بمعنى او نتامله سم عبارة البصرى كونه بمعنى او فىجانب الاثبات واضح وهو الذى يلائم تعليله وأماجانب النفي كعبارة المصنف فانجعلت فيه بمعنى اوصار المعنى وقيل ان انتفي احدهمالم يشترط الخوانتفاءأحدهماصادق يتحقق الآخرعلي انهلاينطبق عليهالتعليلاه وقديجاب بأن الواو لمطلق الجمع الصادق للجميع وللمجموع نفياو اثباتاو اوفى سياق النفي للعموم (قوله مطلقا) اى ولومن جهة الام نهاية ومغنى (قوله وهومفهوم المؤنة الح) قديقال هذا المفهوم بخصوصه لايفهم من التعبير المذكور بلقديسبق انالمرادمفهوم النفقة الاخص لانكون اللاحق تفسيرا للسابق اقرب من العكس وهذا قصورقطعا ولم يندفع فتاملهسم (قوله وردوه) اى ذلك القول (قوله ويؤخذمن ذلك) اى الرد (قوله انالكلام الخ) أى الخلاف وتقدم عن النهاية و المغنى ما يخالفه (قهله ضبطه) أى الوطن (قوله بالحجاز ما يقيته) أي مخلاف من ليسله بهما يقيته اي وله بغير هما يقيته و الافهوكالاول كماهو ظاهر بصرى وقديفرق بسهولةالعيش وزيادةالرخص في غير الحجاز بالنسبة اليه (قوله ما يقيته)شا مل للصر المعتادوناتي (قوله وكذامن نوى الخ)اى كمن إلا وطن له من له وطن و نوى الاستيطان بمكة أوكمن له شيء يقيته من ليس له شيء يَقيته و لكنه نوى الآستيطان بمكة كل محتمل بصرى و قديقال انه راجع لكل منهما (قوله لم يجدماذكر)الىقولهوكانوجه الخفيالنهاية لاقولهووقع الىالمتنوقوله وإن نازع فيه الاذرعي واطال وكذا فى المغنى الالفظة اول وقوله ابن النقيب الى الاسنوى (قوله لان في اجتماع الح) ولا نهقد ينقطع عن الكسب لعارض بحومرضنها ية ومغنى (قوله بان كان دون مرحلتين الخ) اى أوكان بمكة نهاية ومغنى قول المتن (وهويكسب الخ)اي كسبا لاتقابه لانفي بعاطيه غير اللائق به عار او ذلا شديد الخديما فالوء في النفقات من انه لوكان يكتسب بغير لائق به كان لزوجته الفسخ بذلك عش (قول ه في وم او ل من أيام سفره) هو المعتمدع شوو نائى (قوله أول) الاسبك تقديره بين في ومدخوله (قوله كلف السفر للحج مع الكسب)

الذهابوأ يام الحج الى وقت النفر و العود عقب النفر فقط بحيث لو اشتغل بالعمرة عقب النفر عجز عن العود او قدمها على الحجلم يدركه او عجز عن العود فهل تجب العمرة في هذه الحالة مع الحجلم ين وجبت معه فيشكل لعدم استطاعته لها وان لم يجب فلم يكف استطاعته الحجلم القوله وهذا عام بعد خاص) الاشارة الى قول المتن و مؤنة ذها به وا يا به (قوله في المتن وقيل ان لم يكن له ببلده الح) و محل الخلاف عند عدم مسكن له ببلده و وجد في الحجاز حرفة تقوم بمؤنة و الااشترطت مؤنة الاياب جزما شرح مر (قوله في المتن وعشيرة) خرج المعارف و الاصدقاء (قوله هي بمعني أو لان و جود أحدهما كاف) قديقال الو او تصدق بافادة ذلك لان النفي الداخل على متعدد صادق بنفي كل فلاحاجة لجعلها بمعني او فتامله (قوله هو مفهوم المؤنة الاعم) قديقال النفي الداخل على متعدد صادق بنفي كل فلاحاجة لجعلها بمعني او فتامله (قوله هو مفهوم المؤنة الاحص لان كون اللاحق تفسير اللسابق اقرب من التعبير المذكور بل قديسبق ان المراد مفهوم المفقة الاحص لان كون اللاحق تفسير اللسابق اقرب من العكس و هذا قصور قطعا و لم يندفع فتامله (قوله كلف السفر للحجمع الكسب) لا يقال الو اجب السفر لا الكسب لا نه لو حصل المؤنة بنحو اقتر اض حصل المقصود لا نا نقول ليس

كان يكسب فى كل يوم كفايةًا يام لانفى اجتماع تعب السفر والكسب مشقة شديدة عليه (و انقصر) سفره بان كاندون مرحلتين من مكة (وهويكسب فىيوم) أول من أيام سفره ووقع فى نسخة فى كل يوم وهى وهم (كفايةًا يام كلف) السفر للحج مع الكسب فيه

ثلاثه والاسنوى اخذامن كلامهم وصرح بهفى الذخائر انالمرادا مامالحجوقدرها ما يقرب ماقدرها مه في المجموع من أنها ما بين زوال سابع الحجة وزوال الشاعشره اي في حقمن لم ينفر النفر الاول وكان وجه اعتبار زوال السابع وما بعده اىان اراد الافضل انه ياخذ حينئذ في استماع خطبة الامام واساب توجهه من الغدو الىمني والثالثءشر انه قدىرىد الافضل وهو اقامتـه نمني وواضح انه لامدمعذلكمن قدرتهعلي مؤنة يام سفره الى مكة ذهابا ورجوعا وخرج بقولنا أول قدرتهعلىأن يكتسب بعده أوفى الحضر ما يني في الحكل فلا يلزمه قصرالسفراو طال خلافا للاسنوى لأن تحصل سبب الوجوبالابحبومن ثم نقلالجورى الاجماععلى ان اكتساب الزادو الراحلة لابحب فان قلت لميتضح الفرق بين الزامه الكسب فىاول السفرلافىالحضر بل قد يتخيل ان الزامه الكسب في الحضر أولى لأنه لابحتمع عليه بهمشقتا السفر والكسب مخلاف ذاك قلت بلالفرق ظاهر

لانه إذا قدر على الكسب أول سفره

ا لايقال الواجب السفر لا الكسب لا نه لو حصل المؤنة بنحو اقتر اضحصل المقصو دلانا نقول ليس المراد بوجوبالسفر والكسبوجوب فعلذلك في الحال لان الحج على التراخي بل المراد بذلك الاستقر ارولو أعتبر ناالكسب ايضالم يتات الاستقر ار إذهو حينئد غير مستطيع فليتامل سم (فوله لانتفاء المشقة الخ) اي مخلاف ما إذا كان يكسب في كل يوم ما يكني به فقط فلا يكلف لا نه قد ينقطع عن كسبه في ايام الحجمعني وُنهاية (قولهوالاسنوى)عبارةالنهايةوايام الحجستة إذهى من زوالسابع الحجة إلى زوال ثالث عشره وقول المجموع انها سبعة مع تحديده بذلك فيه اعتبار الطرفين واستنبطه الاسنوى من التعليل بانقطاعه عن الكسبايام الحج انهامن خروج الناس غالباوهو من اول الثامن إلى اخر الثالث عشروما ادعاه في الاسعاد من كون تقد رها بثلاثة ايام كاقاله ابن النقيب افرب فيه نظر و الاقرب ما قاله الاسنوى اهر فوله ماقدرها مه في المجموع الخ) اعتمده المغنى ايضا (قول من انهاما بين الخ) بيان لماقدر هافي المجموع (قوله اي في حق من لم ينفر النفر آلاول) كذافى النهاية و المغنى اى و اما في حقّ من نفر النفر الاول فهو ما بين زو آل سابع ذى الحجةوزوال ثانى عشرة شيخناو نائى (قوله وواضح أنه لا بدمع ذلك الخ)قديفهم من قوة هذا السياق ان المرادانه لامدمن القدرة على كسب المؤنة آلمذكورة مع مؤنة ايام الحج في يوم و في العباب و وجد كفاية ان يمو نهذها باوعوداوقدران يكسبني كليوم كفاية ايآم الحجوفي شرحه ويؤخذ من قول المجموع كفايته وكفايةعيالهانقول المتنووجدكفايةمن يمو مهالخ المقتضى آنه لابدمن وجود تلك الكفايةمن غيرالكسب غيرمر ادلماعلمت من عبارة المجموع انه لو امكنة تحصيلها من كسبه لزمه ايضا وهو ظاهراه سم (قوله من قدر ته على مؤنة ا يام سفر ه إلى مكة الخ)أى يوجو دها بالفعل او بامكان كسبها في اول يوم من ا يام سفر ه كامرعنسم (قوله الىمكة) اى ومن مكة (قول بقولنا اول) اى عقب قول المصنف في وم (قول و حرج) إلى قوله فان قلت في المغنى و إلى قوله فا تضح في آلنها ية (قوله بعده) اى بعد اول يوم من سفر ه (قوله خلاً فا للاسنوى) اى حيثقال انه لوكان يقدرُ في الخضر على آن يكسب في ومما يكفيه لذلك اليوم و للحج لزمه ان قصرالسفر لانهم إذا الزموه به فىالسفر فنى الحضر اولى وكذاان طال لانتفاء المحذور نهاية ومغنى (قوله ومن ثم) ايمن اجل ان تحصل الخ (قوله نقل الجوري)عبارة النهاية و المغنى نقل الخو ارزمي اه (قوله الاجماع على أن اكتساب الزاد) أي وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين الخضرو السفرو أنه لا فرق في السفر بين الطو يل و القصير مغنى زاد النهاية و هو كذلك إلا فيا إذا قصر السفر وكان يكسب في يوم كه فاية ايام كامر أه (قوله قلت بلالفرق ظاهر الخ)لا يخني ما فيه للعارف المتامل المنصف قاله سم ثم قال فان قلت لا يخني ما فيهذا ألفرق وانعده مستطيعا في آلاو لوعدم عده كذلك في الثاني مجرد دعوى لا دليل لها بل تحكم فلت كانوجهالفرقوعده مستطيعافي الاول دون الثاني إمحان شروعه حالافي السفرفي الاول دون الثاني لتوقف الشروع على الاكتساب وتحصيل المؤنة قبله نعم قديقال هذاالتوقف لايمنع الاستطاعة كالميمنعها توقف

المراد بوجوب السفر والكسب وجوب فعل ذلك فى الحال الآن الخيج على التراخى بل المراد بذلك الاستقرار ولو اعتبرنا الكسب أيضالم يتأت الاستقرار إذ هو حينتذ غير مستطيع (قوله و و اضح انه لا بدمن القدرة من قدر ته على مؤنة ايام سفر ه إلى مكة ذها باو ايا با) قد يفهم من قو ة هذا السياق ان المراد انه لا بدمن القدرة على كسب المؤنة المذكورة مع مؤتة الحج في يوم و فى العباب و وجد كفاية من يمو نه ذها با وعود او قدر ان يكسب فى كل يوم كفاية ايام الحيج و في شرحه و يؤخذ من قول المجموع كفايته وكفاية عياله ان قول المتن و وجد كفاية من يمو نه الح المقتضى انه لا بدمن وجود تلك الكفاية من غير الكسب غير مراد لما علمت من عبارة المجموع انه لو امكنه تحصيلها من كسبه لزمه ايضا و هو ظاهر اه (قوله قلت بل الفرق ظاهر) عبارة المجموع انه لو امكنه تحصيلها من كسبه لزمه ايضا و هو ظاهر اه (قوله قلت بل الفرق ظاهر) لا يختى ما فيه لعارف المتامل المنصف فان قلت لا يختى ما في هذا الفرق و ان عده مستطيعا في الاول و عدم عده كذلك في الثانى مجرد دعوى لا دليل عليها بل تحكم و في شرح الروض و لوكان يقدر في الحضر على ان يكتسب في يوم ما يكفيه له و للحج فهل يلزمه الاكتساب قال الاسنوى تفقها إن كان المفرق عير الزمه لا نهم إذا الزموه به في يوم ما يكفيه له وللحج فهل يلزمه الاكتساب قال الاسنوى تفقها إن كان المفرقصير الزمه لا نهم إذا الزموه به في يوم ما يكفيه له وللحج فهل يلزمه الاكتساب قال الاسنوى تفقها إن كان المفرقصير الزمه لا نهم إذا الزموه به

شروع ذىالمالعلىشراء المؤنفيايامالحج اه (قوله عدمستطيعاله) أىللسفرقبلالشروع فيهولو قبل تحصيل الكسبنهاية (قوله بل محصلاً الخ) أى مقتدرا على تحصيل سبب الاستطاعة عبارة النهامة لايعدمستطيعاله إلا بعد حصول الكسب لان الفرض انه لايقدر على الكسب السفر فلا بحب تحصيله لما مراه (قوله و غلط الح) عطف على الفرق (قوله و يعتبر) الى قوله فلو قدر في النهاية الا قوله نظير مام إلى او وقف وقوله مدة يمكن فيها الحجو قوله لا من ماله إلى المتن وقوله و ان لم يلق الى و اعتبر و ا (قوله نحو نصف يوم) عبارة النهاية نحو ثلثي يوم اله قول المتن (وجود الراحلة) اى الصالحة لمثله نهاية ومغنى اي بان كانت تليق به عشقال الكردي على بافضل وعليه جرى الشارح في الايعاب وفتح الجو ادو اعتمده سم وعبدالرؤف و أن الجمال وغيرهم وخالف في التحفة فقال و ان لم يلق به ركو به اه (قوله بشراء الخ) الاولى ليشمل ما في ملكه بالفعل ان يقال ولو بشراء الخ (قول و و ان قل) اى الزائد نهايّة (قول ه يخلاف التيمم) اى مخلاف الماء في التيمم فان له بدلاو هو التراب سم و بصرى (قول به يعارضه الخ) قد تمنع المعارضة بذلك لان التراخى وصف الاداء بعد تحقق الوجوب أى اللزوم والكلام بعد فيها يحصل الوجوب فتامله فالهدقيق سم وقديد فع المنع بالجامع الذي ذكر والشارح بقوله فسكما الهغير مضطّر الخ (قوله انالحج على التراخي) اى اصالة فلا يتغير الحكم لو تضيق فيما يظهر ا يعاب اه شو برى (قوله أو وقفً)عطفعلىشراء سم وعش عبارة النهاية اوركوبموقوفعليهانقبلهاولم يقبله وصححناه اه اى على المرجوح قال عشقولة مراو قبله وهل يجب القبول فياثم بتركه او لا لما في قبول الوقف من المنة وكذايقال فهالو اوصىله بمال ومات الموصى هل يجب قبول الوصية أولالما تقدم فيه نظر ولا يبعد فيهاعدم الوجوبلمآذكراه وفي الكردي على بانضل عن حاشية الايضاح للشارح ما يو افقه (او إيصاءله) اى لهذه الجهةو نائي(فولهاوعلى هذه الجهة)عطف على عليه سم و مرجع الاشار ة مكة رشيدي (فولِه او اعطاء الامام الخ)اى حيث جازله ذلك حاشية الإيضاح وونائي اي بان يكون له فيه ما يني بذلك سعيد باعشن على الونائي عبارةالنهايةوشرح بافضلو الاوجهالوجوبعلىمنحلهالاماممن بيتالمال كاهل وظائف الركب من القضاة اوغيرهم اهقال عشقوله مرعلي من حمله الامام الخوينبغي وجوب السؤال اذا ظن الاجابة اه (فوله لا من ماله) اي و لا من زكاة و نائي عبارة الكردي على بافضل قال الشارح في حاشية الايضاح ويتردد النظر فهالو اعطىمن نحوزكاة والقياس آنه لايلزمه القبول ايضااىكالوصية لانه لايخلوا عزمنة أه أى واذاقبل لزمه النسك لملكه ذلك بالقبول اه (قوله و ذلك)ر اجع للمتن (للخبر السابق) أى قبيل قول المصنف

فى السفر فنى الحضر أولى و انكان طويلا فكذلك لا نتفاء المحذور اهو المتجه خلافه فى الطريل لا نه إذا لم يجب الاكتساب و لو قبل ان المردى فلا يجاب حق الله تعالى بل لا يفائه اولى و الو اجب فى القصير انما هو الحج لا الاكتساب و لو قبل ان المردى فلا يجاب حق الله تجه عدم الوجوب و انما وجب فى القصير لقلة المشقة غالبا اه و لا يردعلى ذلك الاجماع المذكور لحمله على غير ذلك قلت كان وجه الفرق و عده مستطيعا فى الاولى و الثانى المكان شروعه حالا فى السفر فى الاولى و ن الثانى التروع على الاكتساب و تحصيل المؤنة قبله المنافي المنافي المستطاعة كالم يمنع الوقف شروع ذى المال على شراء المؤن فى أيام لحجوكون الحج لا بدل له بخلاف الماء فى التيمم فان له بدلاوهو التراب (قول يعارضه الح) قد تمنع المعارضة بذلك لان التراخى و صف الاداء بعد تحقق الوجوب اى اللزوم و الكلام بعد فيا يحصل الوجوب فتامله دقيق و لنا ايضا ان تقول بناء على ان التراخى و صف إنه تابع للوجوب فى الثبوت فهو متاخر عنه فى الشبوت الوجوب او عدمه فليتا مل الشبوت الوجوب او عدمه فليتا مل فانه ايضادقيق ثم لوسلمنا قلنا ان اثبات الوجوب بالتراخى اولى من اثبات عدمه به لان المافع من الوجوب الماقياتي فى الدين المؤجوب الوجوب الماقياتي في الدين المؤجوب المناقلة النا المناقلة النا البات الوجوب بالتراخى الولى من اثبات عدمه به لان المافع من الوجوب الماقياتي في الدين المؤجوب المناقلة الماقلة عن الدين المؤجوب الماقلة عن الموض فان قلت يؤيد ما قاله ما ياتي عنهم فى الدين المؤجو له قاله ما ياتي عنهم فى الدين المؤجو للمائلة و ملى المناعلة في المائلة و على المناعلة في المؤولة الوقف عنه الدين المؤجوب المائلة المائلة المائلة المائلة المائلة المؤلفة المائلة ال

عدمستطيعاله ولاكذلك قدرته في الحضر لانه لا يعد ما مستطيعا للسفر بل محصلالسبب الاستطاعة بالسفروقد تقرران تحصيل سبب الوجوب لابحب فاتضح الفرق والأجماع المذكوروغلطمنأخذمن هذا الاجماع انه لابجب اكتساب نحوالزادسفرا ولاحضرا ويعتبر في العمرة القدرة غلى مؤنة مايسعها غالبا وهو بحو نصف يوممعمؤ نةسفره (الثانى وجود الراحلة) بشراء أو استئجار بعض المثللا بازيد منه وانقل نظير مامرفى التيمم وصرح بههناابنالرفعة كالرويائى وكون الحج لابدل له مخلاف التيمم يعارضه ان الحجعلى التراخى فكما انه غير مضطر لبذل الزيادة ثم للبدلية فكذا هناللتراخي اووقف عليهأو ايصاءله بمنفعتهامدة يمكن فيهاالحج على هذه الجهة أو اعطاء الامام اياهاله من بيت المال لامن ماله كما لووهبها له غيره للمنة وذلك للخبر السابق(لمن بينه و بين مكة مرحلتان)

وقيل الخ (قوله و ان اطاق) إلى قوله فلو قدر في المغنى إلى قوله و انام يلق إلى و اعتبر و ا (قوله نعم هو الافضل الخ) عبارة المغنى والنهاية وشرح بافضل لكن يستحب للقادر على المشي الحج خروجا من خلاف من اوجبه وقضية كلام الرافعي انه لافرق في استحباب المشي بين الرجل و الانثي قال في المهمات وهو كذلك وهو المعتمد ولواتهامنعها كاقاله فىالتقريب والركوب لواجدالراحلة قبل الاحرام وبعده افضل للاتباع والافضل ايضا لمن قدر أن مركب على القتب و الرحل فعل ذلك اه وعبارة الو نائي والكر دى على بافضل و اما القادر عليه في سفرالقصر فيسن له ذلك ولو امراة لم يخش عليها فتنة من المشي بوجه ان كانت في الغرض مالم يعول على السؤال والاكره له ولعصبة المراة كالوصى والحاكم منعهامن حج تطلوع لمجردتهمة وفرضان قويت اه (قوله هو الافضل الخ) اى المشي انكان و اجد اللز اداو امكنه تحصيله بايجار نفسه في الطريق اوكان يكسب كل يوم او في بعض الا يام كفايته شيخنا (قوله وهي) اي الراحلة (قوله و ان لم يلق به الخ)كذا في الزيادي اقول وقديتوقف فيه إلاان يقال الحبج لابدل له يخلاف الجمعة ويفرق بين ذلك وبين المعادل آلاتي حيث اثترطت فيه اللياقة بانه يترتب عليه الضرر بمجالسته يخلاف الدابة عشو تقدم عن النهاية والمغنى والايعاب وغيرهم اشتراط اللياقة هنا ايضاخلافاللتحفة (قوله ومعنى كونها) اى البقرة و (قوله انه الح) اى الركوب (قوله واعتبرواالخ)اى انمااعتبروامسافة القصر هنامن مبداسفره إلى مكة لا إلى الحرّ معكس مااعتبروه في حاضري المسجد الحرامق المتمتع رعاية لعدم المشقة فيهمانها يةومغني (قهالهمنه) اى الحرم (قوله لان تحصيل سبب الوجوب)فديقال مراد الزركشي ان من ذكر يخاطب بالوجوب بقدر ته على ماذكر لآانه يجب عليه الوصول إلى ذلك المحل ثم حينئذ يخاطب بوجوب النسكحتي يكون من تحصيل سبب الوجوب فليتا مل هذا ويظهر انه يلحق بماذكره الزركشي عكسه كان يكون بينه وبين محل دابة له توصله إلى مكة دون مرحلتين فليتامل ثم رايت المحشى قال قديمنع ان هذا من تحصيل سبب الوجوب بل هو على هذا الوجه يعدمستطيعا ولعمران الله هذا في غاية الظهور للمتامل انتهى اه بصرى (قوله وهي) إلى قول المتن ومن بينه الخفي النهاية إلاقولهاويحصل إلى المتنوقوله ولامشهورا إلى ومن ثم (قوله ما يبيح التيمم) اقتصر عليه النهاية وشروح بافضل والارشادللشارحو (قهاله او يحصل به الخ)جرى عليه الشارح ايضافي حاشية الايضاح والايعاب والجمال الرملي و ابن علان في شرحي الايضاح اهكر دي على بافضل (قهله او بحصل به الخ) لعل او بمعنى بلو إلا فهذا يغنى عماقبله ثم كان الاولى او ما يحصل الخقول المتن (وجو دمحمل) اى ببيع او اجآرة يعوض يظهر (اشترطو جو دمحمل) مثل نهاية ومغى (قول بفتح ميمه) إلى قوله و لاينا فيه في المغنى إلا قوله فان لحقته بها إلى اما المرآة (قول بفتح ميمه الاولى وكسر الثانية) اى مخط المصنف وهو خشب و نحوه بجعل في جانب البعير للركوب فيه نهاية ومعنى وشرح بافضل قال الكردى عليه اى بلاشيء يستر الراكب فية والكنيسة هي المحمل الاان عليه اعواد اعليها مايظل من الشمس اه (قوله نحوكنيسة) اى كالشقدف و نائى (قوله بالمحارة) وهي المعرفة الان بالشقة عش عبارة المغنىوهي اعواد مرتفعة في جوانب المحمل يكون عليها ستردافع للحرواابرد اه (قول فحفة الح) بالكسروهي المعروفة الان بالتخت واستشكل السيدعمر البصري تصور المعضوبإذ وصول الشخص إلى حالة بحيث يشق عليه مشقة شديدة ان يحمل على محفة اوسرير على الاعناق فى غاية الندورانتهي واقره ابن الجمال في شرح الايضاح الهكردي عَلى بافضل (قول ه فيهماً) اي في المحفة والسرير (قوله واناعتادا الخ) اى وانلم يتضررانهاية وشرح بافضل (قوله كنساء الاعراب) اى والاكراد والتَّركان فان الواحدة منهن تزكب الحيل في السفِّر الطويل بلَّا مشقة مغنى (قولِه للواجب) لعل

عطف على عليه (قوله و الاوجه ان المراة الخ) جرى عليه مر (قوله وهي الناقة) اى الراحلة (قوله و ان لم يلق به ركو به) عنوع مر (قوله وانلم يلّق به ركو به) قد يشكل ما ياتي في الشراء (قوله لان تحصيل كنساءالاعر ابعلى الاوجه اسبب الوجوب لا يجب)قديمنع أن هذا من قبيل تحصيل سبب الوجوب بل هل هو على هذا الوجه يعدم ستطيعا

منه يو جه كالرجل في ندية وهي الناقة التي يصلح لان ترحلوارادوا بهاكل ما يصلح للركوب عليه بالنسة لطريقه الذي يسلكهولو نحوبغل وحمار وانلميلق به رکوبه و بقر بناء علی ماصرحه الهمن حل رکو به ومعنى كونها لم تخلق له كافي الخبرانه ليس المقصودمن منافعها واعتبروا المسافة من مزة هنا و في حاضري الحرم منه دفعا للبشقة فبهماولو قدرعلى استئجار ر احلة إلى دون مرحلتين وعلى مشى الباقى فظاهر كلامهم أنه لأيلزمه وهو الاوجه خلافا للزركشي لان تحصيل سبب الوجوب لابحب (فان لحقه) اي الذكر (بالراحلة مشقة شديدة)وهي في هذا الباب مايبيحالتيمم اويحصلبه ضرر لامحتمل عادة فما بفتح ميمه الاولوكسرالثانية وقيل عكسه دفعا للضرر فانلحقته بالمحمل اشترط نحوكنيسة وهي المسماة الان بالمحارة فان لحقته بها فمحفة فان لحقته بها فسربر محمله رجال على الاوجه فيهماولانظرلز يادةمؤ نتهما لان الفرض انها فاضلة عما ياتى اما المراة والخنثي فتشترط فيحقهما القدرة على المحملو ان اعتاد اغيره

(و أشترطشريك يحلس فى الشق الاخر) أى وجرده بشرط أن تليق به مجالسته بأن لا يُكون فأسقا و لأمشهور أ بنحو مجون أو خلاعة و لاشديد العداوة له فيما يظهر اخذا بما ياتى فى الوليمة بل أولى لان المشقة هنا أعظم بطول مصاحبته و من ثم اشترط فيما يظهر أيضا أن لايكون به نحو مرص و أن يو افقه على الركوب بين المحملين إذا نزل لقضاء حاجة و يغلب على ظنه وفاؤه بذلك (١٧) وقضية المتن وغيره تعين الشريك و أن

قدرعلي المحمل بتمامه لأن بذل الزيادة خسران لا مقابلله لكنالاوجهاله متىسهلت معادلته بمايحتاج لاستصحابه اويرىدهمعه تعينت هي او الشريك (وَمَن بِينهُو بِينَهُا) ايمكة (دون مرحلتين)و إن كان بینه و بین عرفه مرحلتان كااقتضاه كلامهم ومقتضاه ايضا انهلوقربمنءرفة وبعدمنمكالميعتبر(وهو قوى على المشى يلزمه الحبج) لعدم المشقة غالبا (فان ضعف) عن المشي يحيث يلحقه به المشقة السابقة (فكالبعيد)فهامروخرج ىالمشى نحو الحبو فلايجب مطلقالعظم مشقته (ويشترط كون الزاد والراحلة) السابقين ومثلهما ثمنهما واجرة خفارةونحومحرم أمرأة وقائد أعمى ومحمل اشترطوغيرذلك منكل مايلزمه من مؤن السفر (فاضلین عن دینه) ولو مؤجلاوان رضىصاحبه اوكان لله تعالى كنذرلان المنية قدتخترمه فتبق الذمة مرتهنة و بفرضحياته قد لايجد بعد صرف مامعه للحج مايسد به وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين

الانسب للايجاب بصرى قول المتن (و اشترط الخ)أى فى حقر اكب المحمل بحو مأيضانها ية (قول بشرط ان تليق الخ)اى وقدر على مؤنته او اجرته إن كان لا يخرج إلا بهاشيخنا (قول بشرط ان تليق به بحالسته الخ) عبارته في الايعاب ان يكون عدلاذامروءة تليق به مجالسته إذا كان الاخركذلك اه ولم ار إذا كان الاخر كذلك في غير الايعاب اهكر دي على بافضل (قهله بنحو بجون)و هو عدم الحياء من فعلُّ و نائي (قهله نحو برص) اى كالجذام نهاية (قولهوقضية المتنوغيره تعينالشريك الخ)اعتمده المغنى (قوله لكن الاوجه الخ)عبارةالنهاية والافربانه انسهلت المعادلة به تحيث لم يخش ميلاورأى من بمسكله لو مال عندنزوله لنحو قضاء حاجة اكتنى مهاو إلافالاقرب تعين الشريك اله (قوله متى سملت معادلته الح)قال الشيخ عبد الرؤفوقياس الشريك اللياقة اه ايفى الامتعة وفي حاشية الآيضا حالشار حو من يليق به الركوب بنحو هو دج كمقعد مربع يوضع بل الجو الق لا يحتاج لشريك اه و نحوه عبدالرؤف اهكر دى على بانضلوفي الونائىمايوافقه(فُولهلميسَبر اىهذاالَقربعبارةالونائىوثانهاوجودمنبينهوبينمكةسحلتانولو قرب من عرفة راحلة الخاهة ول المن (يازمه الحج) اي و ان لم يلق به كاهو ظاهر اطلاقه وينبغي خلافه عش قول المتن (وهو قوى الخ) اي مان لم تحصل له مشقة تبيح التيمم و نا ثي و لكن قضية قول الشارح الاتي المشقة السابقه ان المراد بالقوى هنامن لا بحصل له مالمشي مشقة لا تحتمل عادة و ان لم تبح التيمم (فه إله لعدم المشقة) اى فلا يعتبر في حقه الراحلة و ما يتعلق بها الأالمراة و نائي (قهله فتكا بالبعيد فياس) اى فيشترط في حقه وجودالراحلةوماية لمن بهامغنيونهاية (قهله نحوالحبو)اىكالزحفنهاية (قهله فلا يجب مطلقا) اى واناطاقهنها يةو مغنى(قولهو مثلهما ثمنهما)قديستغنى عن ذلك بان المر ادبكو نهماً فاضلين فضل عنهما ان وجداعندهو ثمنه بهاان لم يوجداعنده سم (فنوله و اجرة خفارة) هي بضم الحاءوكسرها الحراسة مختار اه بحيرى (فولهو نحو محرم الخوقوله قائد الخ) بالجر عطفاعلى خفارة و (قوله ومحل الخ) كقوله و اجرة الخ وقولهوغيرذلك بالرفع عطفاعلى ثمنههاقول المتن (فاضلمين الخ) اىعندخرو جالقا فلةو نائى (فهاله ولو مؤجلا) إلى قوله لأن المُّنية في النهاية و المغنى (قه له و بفر ضحياً ته الح) يؤخذ منه أنه لوكان له جهة يرجو الوفاء منهاعندحلوله وجبعليه الحج وهوظاهرعش ويمنع ظهورهقول الشارح الاتيمان المدارعلي التعليل السابق (قوله وظاهر كلامهم انه لا فرق الح) ثم قوله عنهم (والحج على التراخي) قديشكل بان اتصافه بالتضيق اوالتراخي فرع الوجوبوالكلام بعدفى شروط الوجوب فتامله فأنهدقيق سم (قوله بين تضيق الحج)اىكانخافالعضباو الموت (قوله على التعليل السابق)اى بقوله لان المنية قد تخترمه الخ (قوله مع ذلك, اى تعليلهم بان الدين ناجز الخ(قولهودينه) إلى المن في النهاية وكذا في المغنى الاقوله والة ولعمر الله انهذافي غايةالظهور للمتامل (قهله لكن الاوجه انه متى سهلت معادلته النخ) في شرح مر والاقرب انهان سهلت المعادلة مه بحيث لم بخش ميلاوراى من يمسك لهلو مال عند نزوله لنحوقضاء حاجة اكتني مهافا لاقرب تعين الشريك اه (قه أله و مثلهما ثمنهما الخ)قد يستغني عن ذلك بان المر اد بكونهما فاضلين فضل عينهماان و جداعنده و ثمنهما ان لم يوجداعنده (قوله في المتن فاضلين عن دينه) ظاهر كلامهم هنا اعتبار الفضلءن الدين وانلم نعتبر الفضل عنه بالنسبة للفطرة لآنهم اطلقو ااعتبار الفضل هناولم يحكوافيه خلاقا مع حكايتهم الخلاف هناك والفرق مكن يحقارة الفطرة غالباً بالنسبة للدين فسومح بوجوتها مع الدين على آحدالرا يين مخلاف مؤن الحج فليتامل (قوله و ظاهر كلامهم انه لا فرق بين تضييق الحج وعدمه) ثم قالوه عنهم والحجء لى التراخى قديشكل بان اتّصافه بالتضييق او التراخى فرع الوجوب والكلام بعد فى

(٣ - (شروانی و ابن قاسم) - رابع) تضییق الحج و عدمه لکن قضیه تعلیلهم بان الدین ناجز والحج علی التراخی خلافه و هو محتمل کا جاع الدین و الزکاه او الحج فی الترکه قاله الا ذرعی و قوله و محتمل فیه نظر لان المدار علی التعلیل السابق و لانهم مع ذلك صرحوا بان الدین المؤجل كالحال فدل علی ان نجاز الدین غیر شرط فكذا تراخی الحج و دینه الحال علی ملی م

المحترف (قهله مقربه او به بينة) ينبغي وثم حاكم يخلص الحق بلا اخذشي و احو اج الي مشقة لا تحتمل عادة (او يعلمه القاضي) اى و ثم قاض يرى القضاء بعلمه في يظهر بصرى (قوله ما يسهل عليه الظفر به) اى بان تنتني المشقةالتي لاتحتملو توقع الضرر بخلاف مالايسهل بان يحتاج فيه إلى المشقة اويتو قع حصو ل الضرر ولعلُّهذا التفصيل اولى من اطلاق الوجوب فليتامل سم (قولَه نحو الفقيه) اى كالمحدثو اللغوى (قوله بتفصيله الخ) عبارة الونائي وعن كتب الفقيه الا ان يكون له في تصنيف واحد نسختان فيبع احداهما فلوكان احداهما اصحو الاخرى احسن أو مبسوطة و الاخرى وجيزة ترك له الاصحو المبسوطة أنالم يكن مدرساو الاترك له المبسرطة والوجيزة اه وقال الشرقاوي يبق للمدرس من كل كتاب نسختان اذلاتخلونسخةغالباعن غلط فيحتاج لثانية للمراجعة اه (قوله وخيل الجندي) اي وسلاحه سواءكان متطوعااوم تزقاكردى (قوله والة المحترف) اى وبهائم زراع ونحوذلك شيخناقال عشيمكن الفرق بينالة المحترف وبينما ياتى في مال التجارة بان المحترف محتاج إلى الالة حالا بخلاف مال التجارة فانه ليس عتاجااليه في الحال اه وفيه ما لا يخني (قوله وثمن المحتاج الح)مبتدا او (فوله كهو)خبره قول المتن (ومؤنة من عليه الخ) اى على الوجه اللائق به و بهم نهاية وشرح بأفضل (قوله و اقامته) اى المعتادة بمكة و غيرها اهكردى على بافضل (فوله عامر)اى في شرح ذها به وآيا به (قوله و عدل) الى المتن في المغنى والنهاية إلا قوله وانكان إلى ليشمل (فوله لانهم الح) متعلق بقال نفقتهم قالهسم أقول بل بقوله مع أن المر ادالخ عبارة المغنى كان الاولى ان يقول من عليه مؤنتهم لا نه قد يقدر على النفقة فلا تجب دون المؤنة فتجب اه (قوله ليشمل الخ)علة لقوله قبل وعدل سم (قوله و الخدمة) اي ان احتيج اليهانها ية (قوله و اعفاف الاب) أي بتزونجه اوتسریه کردی علی بافضل (قوله و ثمن دواء و اجرة طبیب) ای لحاجة قریبه او مملو که الیها و لحاجة غيرهما إذا تعين الصوفاليه شرح بافضلوو ناثى قال الكردى على الاول قوله ولحاجة غيرهما اىغير المملوك والقريب والمرادغيرمن تلزمه نفقته ولواجانب اواهل ذمة اوامان فني السيرمن المنهاج من فروض الكفاية دفع ضرر المسلمين ككسوة عارو اطعام جائع إذالم يندفع بركاة وبيت المالوفي التحفة وضرر أهل الذمة والامان ويلحق بالاطعام والكسوة مافي معناهما كاجرة طبيب وثمن ادوية الخ لكن لا يلزم ذلك إلاعلى من وجدزيادة على كفاية سنة له ولممونه كما في الروضة اهوفي باعشن على الثاني عن الفتح ما يو افق جميع ذلك (قوله حتى يترك تلك المؤن الخ)اى كلهاو هذا قديخالف ماذكره مر في الجهادمن ان المتجه إنه إذاترك لهم نفقة يوم الخروج جازسفره اهوفى كلام الزيادي انعدم الجواز فيما بينهوبين الله تعالى

شروط الوجوب فتامله فا نه دقيق (قوله نعم ما يسهل عليه الظفر به) اى بان ننتنى المشقة التي لا تحتمل و توقع الضرر بخلاف ما لا يسهل بان يحتاج فيه إلى مشقة لا تحتمل او يتوقع حصول ضرر و لعل هذا التفصيل اولى من اطلاق عدم الوجوب فليتامل (قوله و القالحية في قديشكل اعتبار الفضل عنها و ثمنها معلا ومصرف مال التجارة و ثمن المستغلات و ان لم يكن له كسب كاياتي فتامله (قوله و ثمن المحتاج اليه عاذ كر و غيره كهو) لا يخفى ان حاصل هذا الصنيع انه يعتبر في الوجوب الفضل عن هذه المذكور ات ان كانت عنده و عن ثمنها ان لم تكن عنده و قضيته عدم استقر ار الحج في الحالين لعدم الوجوب مع الاحتياج اليها او الى ثمنها وهذا كونها ما نعة من الوجوب كاسياتي و لعل الفرق ما اشار و االيه بتعليل عدم كونها ما نعة من الوجوب بانها من الملاذلك بحث مر الحاق ثمن المذكور ات المحتياج اليه فيها بالاحتياج إلى ص في ما معه في النكاح فلا يمنع استقر اروجوب الحج بخلاف الاحتياج لدست الثوب او ثمنه لانه ضورى في منع الوجوب العناو فرق بين ما إذا كانت عنده و ما إذا كان ثمنها بانه إذا صرفه فيها فقد باشر باختياره تضييع ما يمكن الحج به فليتامل فانه خلاف ظاهر صنيعهم (قوله لانهم قديقدرون الح) هذا لا يظهر في الزوجة إذياز م نفقتها و ان قدرت عليها خلاف ظاهر صنيعهم (قوله لانهم قديقدرون الح) هذا لا يظهر في الزوجة إذياز م نفقتها و ان قدرت عليها فقوله لانهم الح) متعلق بقال نفقتهم (قوله لانهم الح) علة لقوله قبل وعدل

مقربه او به بینة او یعلمه القاضي كالذي بيده والا فكالمعدوم نعم مايسهل عليه الظفر به بشرطه كالحاصل ايضا (و) عن دست ثوب يليق به نظير ما ياتى في المفلس وعن كتب نحوالفقية بتفصيله الاتي في قسم الصدقات وخيل الجندي الاتي ثم والة المحترف وثمن المحتاج اليه مما ذكر وغيره كهو وعن (مؤنة من عليه نفقتهم مدة ذها به و ایا به)و اقامته کماعلم عامر لئلا يضعوا وعدل عن قول اصله نفقةوان كانقديرادمهاما يرادبالمؤنة ومنثم قال نفقتهممعان المراد مؤنتهم لانهم قد يقدرون على النفقة فلا يلزم المنفق إلاالمونة الزائدة لتشمل الكسوةوالخدمة والسكني واعفاف الاب وثمن دواء واجرة طبيب ونحوهاو لابجوزلهالخروج حتى يترك تلك المؤن

اويوكل من يصر فهأمن مال حاضراو يطلق الزوجة او يبيع القن (والاصح اشتراطکونه)ایالمذکور الفاضل عمامر (فاضلا) ايضا (عن مسكنهوعيد يحتاج اليه لخدمته) لزمانة اومنصب اوعن ثمنها الذي محصلهما به كما يبقيان في الكفارة هذاان استغرقت حاجته الداروكانت مسكن مثلهو لأق بهالعبدو الافان امكن بيع بعضها و الاستبدال عنهاا وعن العبد بلائق وكني التفاوت مؤن الحج تعين وإن الفهما قطعا منالاف الكفارة لان لهابدلا اى مجزئا فلا يعترض بان كلامن خصالها اصل براسه فى الجملة فلا ينتقض بالمرتبة الاخيرةمنهاوامة الخدمة كالعبد فيها ذكر بخلاف السريةفان احتاج لهالنحو خوفعنت لم يكلف بيعها وإن تضيقعليه الحجفيها يظهر لكن يستقر الحجفي ذمته اخذا بما قالوهفيمن ليسممه إلاما يصرفه للحج اوالنكاحواحتاجاليه انه يقدمه ويستقر الحج في ذمته فان قلت كيف يؤ مر بمايكو نسببالفسقهلومات عقب سنة التمكن قلت لم يؤمر بماهوسبب ذلكإذ سببه مطلق تراخيه

إما في ظاهر الشرع فلا يكلف مد فعها لا نهاتجب يو ما بيوم او فصلا بفصل و عليه فماهنا محمول على عدم الجو از باطناوما في السيرعن البلقيني محمول على الجو از ظاهر اعش اقول كلام الشارح في النفقات صريح في عدم الجواز ظاهرا ايضا (قهله او يوكل الخ)اي او يستصحب من عليه مؤنته بصرى (قهله من مال حاضر) اى او فى حكمه بان يكون ديناعلى ملى ما حدى الشروط المتقدمة في ايظهر بصرى (قولة او يطلق الزوجة) اىمالم تاذن له وهي كاملة و نائي عبارة الكردي على بافضل هذا عند الشارح وعند الجمال الرملي عليه ذلك فيها بينه وبين الله تعالى ديانةلاحكمافلايجىره الحاكماه (فهله او يبيع القن)لوقال او يزيل ملكه عنه لَّكَانَاعِمُولِعُلَالِاقِرِبِالاعتدادِ باذنَ بمونَّهُ في ان يُسافر ويتركهُ بغيرانفاق او نحوه ان كان رشيدا وكان لهجمة ينفق منها كان يكون كسو باكسباحلالالاثقابصرى (قوله اى المذكور) إلى قوله بخلاف السرية فيالنهاية والمغنى قول المتن (عن مسكنه) اى اللائق به المستغرق لحاجته (وعبـد) اى يليق به نها ية ومغني ياتى في الشرح مثله (فه له لزمانة) يعني لعجز نهاية و مغنى (فه له او منصب) ماضابطه قديقال ضابطه ما يعدعر فاان صاحبه لايليق به خدمة نفسه بصرى (قوله او عن تمنهما الخ) فلو كان معه نقديريد صرفه اليهمامكن منه مغنى قال البصرى بعدذكر مثله عن ابن شهبة ما نصه و مقتضى قوله يريد الخاعتبار ارادة تحصيلهمامع الاحتياج اليهماو لايكتنى بمجرد الاحتياج فليتامل اه وياتى فى الشرح فيمنَ يعتادالسكن بالاجرةماً يؤيده (قوله هذا)اى محل الخلاف نهاية ومُغنى (قوله وكانت مسكن مثلَّه ولاقبهالعبدالخ)ومثلهما الثوب النَّفيس نهاية وإيعاب (قوله فان امكن بعضها) اىالدارولوغير نفیسة مغنی (قُولِه تعین ذلك)ای ما ذكر منالبیع والاستبدال (قوله ای مجز تا) ایان المراد بالبدل الخلف و(قوله في الجملة) متعلق ببدلا سم (قوله فلا ينتقض الح) وجه الانتقاض او المرتبة الاخيرة منها لابدل لهاو لماقال في الجملة اي في بعض الافر اد أندفع الانتقاض كردي (قهل يخلاف العبرية) خالفه النهاية والمغنى فقالا ان الامة كالعبدولو للاستمتاع كماقاله ابن العادخلا فالما بحثه آلاسنوى اه (قول لميكلف بيعها)الظاهرانه لايكلف مخالعة زوجته وإن تيسر بعوض يغي بمؤنة الحبجوإن كان كارهالها وهو ظاهر مر اه سم (قوله بيعها) الظاهر ولااستبدالها سم (قوله أنه يقدمه الخ) اى والحاجة إلى النكاح لاتمنع الوجوبولا الاستقر اروإن خاف العنت لأن النكاح من الملاذو مع ذلك إذا مات ولم يحج يقضي منتركته لانه تاخير مشروط بسلامة العاقبة نهاية وهل يتبين عصيانه من آخر سني الامكان او لافيه نظرو الاقرب الاول ثمرا يتسم على حج صرح بماقلناه نقلاعن مرلكن فى حو اشى شرح الروض للشهاب الرملي ماحاصله انه إذامات في هذه الحالة لاياتم كآفي قو اعدالزركشي لانه فعل ماذو نافيه من قبل الشارع عشر وفي البجير مي عن الحلمي و لا اثم عليه خلافا لحج اه (قهله عايكون سببا الح)وهو تقد مم النكاح على النسك لاجلخوف الوقوع في الزنانهاية (قوله عقب سنة الح) الأولى بعد سنة الح إلَّا ان يتعلق بفسقه لا بمات (قوله

(قوله ای بحز ثا) عبارة شرح العباب نعم نوزع بان کل خصلة من خصاله امستقلة بنفسها و لیست بدلاعن غیرها و یر دیمنع ذلك و تسلیمه فالمر اد بالبدلیة ان لها خلفا فلایضیق فیها مخلاف مالا خلف له و من ثم کانت الفطرة کالحج إذلا خلف لها ایضا و مثلها الثوب النفیس اه و فی شرح الروض فی الفطر فلو کانا نفیسین یمکن ابدا لها بلا ثقین ایمویخر جالتفاوت از مه ذلك کاقاله الرافعی فی الحج قال لکن فی از و م بیعهما إذا کانا مالو فیز و جهان فی الکفارة فیجریان هناو فرق فی السرح الصغیر و الروضة بان للکفارة بدلا ای فی الجملة الخاه فلیتا مل قوله و مثله الثوب النفیس (قوله ای بحز تا) ای ان المراد بالبدل الخلف (قوله فی الجملة) متعلق ببدلا (قوله لم یکلف بیعها) الظاهر انه لا یکلف مخالفة زوجته و إن تیسر بعوض ینی یمونة الحج و ان کان کارها لها وهو ظاهر م رو إن او جبنا النزول عن وظیفة له تیسر النزول عنها بیاینی به و نه المخالعة م رفوله فان قلت الشهاب الرملی بو جوب النزول عنها لو فاء الدین و ذلك لظهو رالفرق بین النزول و المخالعة م رفوله فان قلت کیف یؤمر به ایکون سببا لفسقه الخ) یؤ خذمنه انه لوقدم النکاح و مات عقب سنة التمکن عصی و فسق لان

لاخصوص المامور به فكانه الح)قديقال لاحاجة مع قوله لاخصوص المامور به الى ما بعده على ان الامر بشرط السلامة بحر الى الامر بما لا يطاق فتامله سم (قوله الآتى) اى عن قريب (قوله و يؤخذ) إلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية و المغنى (قوله و الساكن في بيت مدرسة الح) ظاهر اطلاقه و لوكان مشروطا بنحو عدم التزوج وفي نيته ان يتزوج بعد فلير اجع (قوله و مخالفة الاسنوى الخ)عبارة النهاية قال الاسنوى وكلامهم يشمل المراةالمكفية باسكانالزوجو آخدامهوهو متجهلانالزوجيةقد تنقطع فتحتاج اليهما وكذاالمسكن للمتفقهة الساكنين ببيوت المدارس والصوفية بالربطونحوهما والاوجه مأقاله ابن العماد منانهؤ لاءمستطيعون لاستغنائهم في الحالفانه المعتبر ولهذا تجبزكاة الفطرعلي الغني ليلة العيدفقط اه زادالمغنى ويؤيدذلك انهم لماتكلمو اعلى استحباب الصدقة بمافضل عن حاجته قال الزركشي هناك ان المراد بالحاجة حاجة اليوم والليلة كمااقتضاه كلام الغزالى في الاحياء فلم يعتبر و احاجته في المستقبل اه قال عش (قهله والاوجهماقاله ابن العادالخ) معتمد اه (قوله في هذا) أي في الساكن الخ (والذي قبله) أي في المكفية الخانظرمافائدةهذاالتطويل معتيسر الاداءبضميراوإشارةالتثنية (قولهوظاهركلامهم أنه لاعبرة بماهومستاجر الخ)اى فيترك له آلمسكن مع ذلك سم (قوله بخلاف ذينك) اى مسكن الزوج والمسكن الوقف (قوله وهو بعيد) اى ما نقل عن السبكى (قوله إن قصد) اى من يعتاد السكن الخ (قوله و من شم)اى من اجل هُذَا النقل الثاني او حمل النقل الاول عليه (تبعه الخ)اى السبكي (قوله في الاول) اي المطلق و (قوله بخلاف الثاني) اى المقيد بمدة معلومة (وقوله نظير ما مرفى الموقوف و المستاجر) نشر على ترتيب اللف (قوله إذالقياس على الوقف الخ)قديقال هذا بمنوع لصحة قوله وقفت هذا على زيدسنة شم على الفقراء كاسياتي فكتاب الوقف إلاان بحاب بان المرادقياسه على الوقف يقتضي عدم التعيين لان الكلام في الوقف الذى لا تعيين فيه سم و لا يخني ان هذا لمعنى هو الظاهر المتبادر من كلام الشارح (قوله أنه لا يشترط قدرته الخ)قال ابن الجمال ظاهر مو إن ظن لحوق ضرريبيح التيمم لو ترك الجماع بالتجربة أو باخبار عدلى رواية عارفين وهوغير واضحومن ثمم استظهر في المنح في هذه الحالة للوجوب اشتر اطقدر ته على حليلة يستصحبها وجزم تلميذه فىشرح اتختصرومال اليهمو لاناآلسيدعمر البصرى ثم قال وعليه فيظهران مثل مبيح التيمم حصول المشقة الظاهرة التي لاتحتمل في العادة ثم بلغني ان الشهاب سم صوب ما في المنح انتهى كردى على بافضل وجزم بما في المنح الونائي ايضاقول المتن (و انه يلزم صرف مأل تجارته الخ)ظآهر اطلاق المصنف وغيره يقتضي انهلافر قبين ان يكون له كسب او لأو إن قال الاسنوى فيه بعد قال في الاحياء من استطاع الحج ولم يحجحتى افلس فعليه الخروج إلى الحجو إن عجز الافلاس فعليه ان يكتسب قدر الزادفان عجز فعليه ان يسال الزكاة والصدقة ويحج فان لم يفعل ومات مات عاصيا مغنى زادالنها ية و معلوم ان النسك باق على اصله إذلا يتضيق إلابوجو دمسوغ ذلك فمرادهم بذلك استقرار الوجوب اخذابما ياتى وحينتذفالاو فق لكلامهم فى الدين عدم وجوب سؤ ال الصدقة و نحو ها وعدم وجوب الكسب عليه لاجله ما لم يتضيق اهاى بان خاف العضب او الموتعشقول المتن (صرف مال تجارته الخ) اى والنزول عن الجامكية و الوظيفة و نائى عبارة عش تنبيه قياس ما افتى مه شيخنا الشهاب الرملي من أنه يجب على المدين النزول عن وظائفه بعوض إذا امكنه ذلك الغرض وفاء الدين وجوب الحج على من بيده وظائف امكنه النزول عنها بما يكفيه للحجو إن لم يكن له إلاهي ولو امكنه الحج بمو قوف لمن يحج وجب والظاهر ان محله حيث لا يلحقه منه مشقة في تحصيله من التاخير وإنكان بسبب تقديم النكاح المطلوب مشروط بسلامة العاقبة مر (قول لاخصوص المامور به فكانه الخ)قديقال لاحاجة مع قوله لاخصوص المامور به إلى ما بعده على ان الامر بشرط السلامة بحر إلى الام بمالايطاق فتامله (قوله و ظاهر كلامهم اله لاعبرة بماهو مستاجر الح) اى فيترك له المسكن مع ذلك (قوله إذالقياس على الوقف يقتضي عدم تعيين المدة)قديقال هذا بمنوع لصحة قوله وقفت هذا على زيدسنة ثم على الفقر الكاستاتي في كتاب الوقف إلا ان يجاب بان المرادقيا سه على الوقف يقتضي عدم التعيين لان

الحج للستقبلات أن المكفية باسكان زوج و الساكن في بيت مدرسة محق لايترك لهما مسكن ومخالفة الاسنوى في هذا والذي قبله مردودة وظاهركلامهم انهلاعدة بماهو مستاجر لهوإنطألت مدةالاجارةوهومحتمللان هذالهمدة محدودة مترقة الزوال فليس كالمسكن الاصلى مخلاف ذينك ثم رايت عن السبكي انمن بعتاد السكن بالاجرة لايتركله مسكن وهو بعيد جدا فالوجه خلافه نعم إن قصد انه وإن اشتراه لايسكن فيهبل فمااعتاده فلا يعتبرفىحقه حينئذكما هو ظاهر و نقل بعضهم عن السبكى ماهو قريب منه فليحمل عليه ومنثم تبعه الاذرعىوغيره ويتردد النظرفى الموصى له بمنفعته مطلقا او مدة معلو مة و الذي يتجه في الاول أنه لا يشترى له [مسكن بخلافالثاني نظير مامر فى الموقوف والمستاجر ثمرايت الاذرعي اطلق ان المستحق منفعته بوصية كهو بوقفوهو ظاهر فما ذكرته إذ القياس على الوقف يقتضي عدم تعيين المدة والاوجه فيمن لايصبر على ترك

بانه يحتاج اليهما حالاوهو يتخذذخيرة للمستقبل والحج لاينظر فيه للستقبلات ويهبردعلى من نظر لها فقال لايلزمه صرفه لهما اذالم يكن لهكسب بحال لاسماو الحج على التراخي (الثالث أمن الطريق) ولوظنا الا من اللائق بالسفر دون الحضرعلي نفسهوما يحتاج لاستصحابه لاعلى ما معه من مال تجارته ونحوه ان امنعليه ببلده ولاعلىمالغيره إلاإذالزمه حفظه والسفربه فمايظهر وذلك لانخوفه بمنع استطاعة السبيل ويشترط ايضا وجود رفقة يخرج معهم وقتالعادةانخاف وحده ولاأثر للوحشة هنا لانه لابدللهو بهفارقالوضوء ولو اختص الخوف به لميستقر فى ذمته كما بينته فى الحاشية (فلو خاف على نفسه) أو بضعه (أو ماله) وانقل (سبعا أوعدوا) مسلمااوكافرا(اورصديا) وهومن برصدالناس ای مرقبهم في الطريق او القرى لاخذشيءمنهم ظلما (ولا طريق) له (سواه لم بحب الحج) لحصول الضرر نعم يسن الخروج وقتال الكافران امكن ولميجب هناوانزاد المسلمونعلي الضعف لان الغالب في الحجاج عدم اجتماع كلمتهم وضعف جانبهم

نحو ناظرالوقفوالافلاوجوب مر وفىفتاوىالجلالالسيوطىرجللاماللهولهوظائففهل يلزمه النزولعنها بمال ليحج الجو ابلايلزمه ذلكوليس هومثل بيع الضيعة المعدة للنفقة لان ذلكمعاوضة مالية والنزول انصحناه مثل التبرعات سمعلى حج والاقرب مآقالهم رومثل الوظائف الجوامك والمحلات الموقو فةعليه اذاانحصر الوقف فيهوكان لهو لآية الايجار فيكلف ايجار همدة تني بمؤن الحبجحيث لميكن فحشرط الواقف مايمنع من صحة الاجارة وظاهر ه فى النزول عن الوظائف ولو تعطلت الشعائر بنزو له عنها وهوظاهر لانه لا يلزمه تصحيح عبادة غيره اه (فه له و من مستغلاته) أي و ثمن ضيعته التي يستغلما و ان بطلت تجارته ومستغلاته نهاية (قوله وثمن مستغلاته) الى قوله و لاعلى مال الخ فى النهاية وكذا فى المغنى الاقوله و نحوه الخ (قولهوهو)اىمالآلتجارة(يتخذذخيرة الخ)اقول يردعلى هذَّ االفرق خيل الجندى و آلة المحترف وبها ثم زراعفانها كالمستغلات ذخيرة للمستقبل مع انه لا يازم صرفها للحج (قوله نظر لها) اى للمستقبلات (قوله صرفه)اى مال التجارة (لهما)اى الزادو الرّاحلة (قوله ويشترط ايضا الح)قديقال لاحاجة لقولهم ويشترط الخبعدما تقررمن ان المدار على الامن و لو مع الوحدة بصرى (قوله و جو در فقة الخ)و يسن أن يكون لمريد النسك رفيق موافق راغب في الخير كار ه الشران نسى ذكره و ان ذكر اعانه و يتحمل كل منهما صاحبه ويرى لهعليه فضلاوحرمةوان راى رفيقاعالماديناكان ذاك هوالفضل العظموروى ابن عبدالبرابتغ الرفيق قبل الطريق فان عرض الكأمر نصرك و ان احتجت اليه و فدك مغنى (قولة لا نه لا بدل الخ) يعارضه ان الحج على التراخينظيرما تقدم في بذل الزيادة القليلة فر اجمه بصرى (قولٍ وَلو اختص الخوف بعلم يستقر الخ) كذا مر اه سمعبارةالنهايةو المراد بالخوف الخوف العام وكذا الخاص في الارجم فلو اختص الخوف بو احدلم يقضمن تركته خلافا لما نقله البلقيني عن النصوجزم به في الكفاية اه أي و المغني عبارته و المراد بالامن الامنالعامحتي لوكان الخوف فيحقه وحدهقضي منتركته كمانقلهالبلقيني عنالنص الخ قول المآن(فلوخاف)اىفىطريقه (علىنفسه) اىاوعضوهاو نفس محترمةمعهاوعضوهامغنىونهاية (قولِه او بضعه) عبارةالنهاية او بضع اه وعبارة الو نائي على نفسو بضع له و لغيره اه قول المتن (او ماله) خرج به الاختصاص فلايشترط الامنعليه كردىعلىبافضل (قوله وان قل) الىقولالمتن والاظهر فى النهاية والمغنى إلاقوله نعم الى ولو بذل وقوله وكذا الى امالوكان قول المتن (او رصديا) بفتح الصاد المهملة وسكونهانهاية ومغنىومثلالرصدى بلاولى كماهوظاهراميرالبلداذامنع منسفر الحجالا بمالولو باسم تذكرةالطريققولالمتن (لم يجب الحج)اى ولاالعمرة نهاية (قول، ولم يجب هنا الخ)هذا إذا لم يعبرو ابلادنا والافتجب مقاتلتهم مطلقا كاسياتى فى محلەرشىدى (قولەوضعف جانبهم)كذافى اكثرالنسخ بنون فباء وفىبعض النسخ جاشهم بالشين ولايظهر مناسبة معناه وهو اضطر ابالقلب هنا فلعله محر فعنجاثهم بالثا. المثلثة وهوالحركة وعبارة المحشى الكردى بفتح الكاف الفارسية قوله وضعف جاثيتهم اى شراكتهم اه وعلىهذه النسخة كان المناسب الموافق للقاموس اى اجتماعهم (قوله بذل مال له) اى الـكافر مطلقا سم (قوله انه) اى المسلم (قوله كره ايضاالخ)بل حرم في ايظهر بصرى (قوله وكذا اجنبي)عبارة الكردي

الكلام فى الوقف الذى لا تعيين فيه (قوله و ثمن مستغلاته الخ) ﴿ تنبيه ﴾ قياس ما افتى به شيخنا الشهاب الرملى من انه يجب على المدين النزول عن و ظائفه بعوض اذا امكنه ذلك لغرض و فاء الدين و جوب الحج على من بيده و ظائف امكنه النزول عنها بما يكفيه للحج و إن لم يكن له الاهى و لو امكنه الحج بموقوف لمن يحج و جب و الظاهر ان محله حيث لم يلحقه منه مشقة في تحصيله من نحو ناظر الوقف و الا فلا و جوب مروفى فتاوى الجلال السيوطى رجل لا مال له و له و ظائف فهل يلزمه النزول عنها بما له ليحج الجو اب لا يلزمه ذلك و ليس هو مثل بيع الضيعة المعدة النفقة لان ذلك معاوضة ما لية و النزول عن الوظائف ان صححناه مثل الترعات اهو فوله و لو اختص الخوف به لم يستقر في ذمته)كذا مر (قوله و يكره بذل ما له) اى مطلقاً (قوله في

فلوكلفوا الوقوف لهم كانو اطعمة لهم وذلك يبعدوجو به ويكره بذل مالله لانه ذل بخلافه للمسلم بعدالاحرام لانه أخف من قتاله نعم ان علم انه به يتقوى على التعرض للناسكره أيضا كماهو ظاهر ولو بذل الامام للرصدوجب الحجوكذا أجنبي

علىالاوجهحيثلا يتصور لحوق منة لاحد منهم في ذلك بوجه أما لوكان له طريق آخر سواه فيجب سلوكه وإن كانأطولإن وجدمؤنسلوكه(والاظهر وجوب ركوب البحر) على الرجل وكذا المرأة (إن) وجدت لها محلا تنعزل فيه عن الرجال كما هو ظاهر وتعين طريقا ولولنحو جدبالبروعطشه كما هو ظاهر خلافا لقول الجوري ينتظر : زوال عارض البرو (غلبت السلامة) وقت السفرفيه لانه حينئذ كالبر الآمن مخلاف ما إذا غلب الهلاك أو استويا لحرمة ركوبه حينئذللحج وغيرهوظاهر تعبيرهم بغلبة السلامة انه لو اعتيد في ذلك الزمن الذي يسافر فيهانه يعرف فيه تسعة ويسلم عشرة لزم رکو به

على بافضل وكذا الاجنى كافى العباب وشرحه لكن في شرحي الارشاد والمنج عدم الوجوب للمنة ونظر فيه في الاسنى و الحاصل أن المعتمد الوجوب كاصر - به ابن زياد و نقله عن كثير من المتاخرين و ان المنع انما هوإذادفع عن واحد يخصوصه اه وعبارة البصرى قوله وكذا اجنى الخوقال العلاءة ابنزيادهو المعتمد و نقله عن كثير من المتاخرين اه (قوله على الاوجه) خلافاللنهاية و المغي فقالا يخلاف الاجنى للمنة كما بجثه الاسنوى اه قال عشقوله كابحثه الاسنوى هو المعتمداه ومرمافيه (قوله وكذا المراة) كذافي المغنى وزادًالنها ية والجباناه (قهله إن وجدت محلا الخ)جزم مه الونائي وقال البصرى قديقال انما يظهر ذلك إذاادي عدم انعز الهاالي محذور من نحو خلوة محرمة أوخوف فتنة و إلافاشتراط ذلك مطلقا محل نظر فليتاملاه ويؤيدالاولاشتراط المحمل لهامطلقا (قهله وتعينالج) يتامل عطفه على وجدت الخ المفيد لاختصاص شرط تعين الطريق بالمراة وليسكذلك وتكلف الكردى المحشى فقاله وعطف على وجدت عطف عام على خاص لان هذا يعم الرجل و المراة و ذاك خاص بالمراة و كذا الحسكم في قوله و غلبت السلامة اه و فيه ما لا يخني (قه له لنحو جدب البرالخ) أي كتعذر سلوكه لعدو أو لقلة ما يصر فه في مؤنته عش (قه له يخلاف الخ) إلى قُوله وظاهر الخ في النهاية والمغنى (قوله بخلاف ما إذا غلب الهلاك الح) فاذاركبه حينند فان كان ما بين يديه اكترىماقطعه فلهالرجوع الىوطنه اوما بين يديه اقل او تساويا فلارجوع له بل يلزمه التمادى لقر بهمن مقصده في الاول واستواء الجهتين في حقه في الثاني وهذا مخلاف جو از تحلل الحرم إذاأحاط بهالعدو لانالحصر محسوس وعليه في مصابرة الاحرام مشقة بخلاف راكب البحر نعم إن كان محرما كانكالحصرفان قيل كيف يصح القول بولجوب الذهاب ومنعه من الانصر اف مع ان الحج على التراخي اجيب بانصورة المسئلة فيمن خشى العضب او احرم بالحجوضاق وقته او نذر ان يحج تلك السنة او ان المراد بذلك استقرار الوجوب هذاإن وجدبعد الحببطريقا آخر في البرو الافله الرجوع لثلا يتحمل زيادة الخطر مركوب البحرفي رجوعه قال الاذرعي وماذكروه من الكثرة والتساوى المتبادر منه النظر إلى المسافة صحيح عندالاستواء في الخوف في جميع المسافة امالو اختلف فينبغي ان ينظر الى الموضع المخوف وغيره حتى لوكان امامه أقل مسافة لكنه أخوف أوهو الخوف لايلزمه التمادى رإن كان أطول مسافة ولكنه سلم وخلف الخوفوراءه لزمه ذلكاه وهو يحشحسن مغنى وشرح الروض وكذافي النهاية إلاقولهما نعم أتأ كان بحرماكان كالمحصر فقال بدلهولو محرما فلا يكون كالمحصر خلافالبعض المتاخرين اهوو افقه سم فقال وقولشرحالروض نعم الخالمعتمدخلافه فليس لهالرجوع ولاالتحلل إذاكان محرمااه إلاانه قيد أصل المسئلة بماإذالم تندر النجاة ثم قال نعملو ندرت السلامة منه فالأوجه وجوب الرجوع في حالة جو ازه في غيرها (للحجوغيره)أى الاان يكون للغزو على أحدوجهين بشرط عدم عظم الخطر فيه بحيث تندر النجاة و إلاحرم

المتنو الاظهر وجوب ركوب البحر إن غلبت السلامة) قال في الروض فان ركبه و ما بين يديه أكثر فله الرجوع او اقل او تساويا فلا اه و هنا امور منها ان قوله و ما بين يديه اكثر فله الرجوع شامل لما لوكان محرما و لا ما نعمن ذلك فله الرجوع و سلوك طريق آخر إن امكن و الا تحلل بشرطه و منها قال في شرحه في قوله او اقل او تساويا فلاما نصه و هذا مخلاف جو از تحلل المحرم فيهما إذا احاط به العدو و لان المحصر و انجا منع من الرجوع مع أن الحج على التراخي لان صورة المسئلة فيمن خشى العضب أو أحرم بالحج و و فاق و قته او نذر ان يحج تلك السنة او ان مرادهم بذلك استقر ار الوجوب اه و قوله نعم الم المعتمد خلافه فليس له بالرجوع و لا التحلل اذا كان عرما و قوله إذا احرم بالحجوضاق الوقت مفروض كاترى في صورة الاقل و المساو اقوهل يحرى في صورة الاكثر في كون على تجويز الرجوع له إذا لم يكن عرما بالحجمع ضيق الوقت فيه نظر و منها أن الاذرعي عث ان على النظر إلى الاكثر وغيره إذا استوى جميع المسافة في الخوف أو عدمه و إلا نظر الى المخوف و غيره حتى لوكان ما امامه اقل لكنه اخوف جاز له الرجوع و إن كان اطول لكنه اخوف جاز له الرجوع و إن كان اطول لكنه اخوف جاز له الرجوع و إن كان اطول لكنه اخوف جاز له الرجوع و إن كان اطول لكنه التحوي و المناه و قوله و ناكان اطول لكنه المناه و ناكان اطول لكنه و ناكل المناه و ناكل الكنه المناه و ناكل المناه و ناكل المناه و ناكل المناه و ناكل الكنه المناه و ناكل كالمناه و ناكل المناه و ناكل كالمناه المناه و ناكل كالمناه و ناكل كالمناه و ناكل كالمنا

ويؤيده إلحاقهم الاستواء بغلبة الهلاك ولا يخلوعن بعدفلوقيل المعتبر العرف فلايكتنى بتفاوت الواحدونحوه لم يبعده ويؤيده ما ياتى في الفرارعن الصف وعليه فالمراد الاستواء العرفي ايضالا الحقيق وخرج به الانهار العظيمة (٢٣) كجيحون والنيل فيجب ركوبها قطعالان

المقام فيها لايطول والخوف لايعظم وقول الاذرعي محله إذاكان يقطعها عرضا وإلافهي في كثير من الاوقات كالبحرو اخطر مردودبان البرفيها قريب اىغالىا فىسهل الخروج (و) الاظهر (انه تازمه اجرة البذرقة) بالمهملة والمعجمة معربة وهي الخفارة فاذا وجدوامن بحرسهم بحيث يامنون معهم ظنا لزمهم استئجارهم باجرة المثل لابازيدوإنقل لانهامن اهب السفر كاجرة دليل لايعرف الطريق الابه (ويشترط)للوجوبايضا ﴿ وَجُودُ المَّاءُ وَالزَّادُ فِي ألمواضع المعتاد حمله منها بثمن المثلوه والقدر اللائق ىەفى ذلكالز مانوالمكان) فلوخلابعض المنازل او محال الماء المعتادة عن ذلك فلاوجوب لانهان لم يحمل ذلكمعه خافعلي نفسه إن حمله عظمت المؤنة وكذا لو لم بجدهما اواحدهما إلا بأكثر من ثمن المثل و أن قلت الزيادة قال الاذرعي وغيره وكان هذا كتمثيل الرافعي محمل الزاد من الكوفة إلى مكة وحمل الماء مرحلتين او ثلاثا باعتبار عادة طريق العراق واماطريق مصروالشام

حتى للغزو نهاية (قول، وخرج به الح)اى بالبحر اى الملح إذهو المرادعند الاطلاق نهاية (قول، وعليه)اى على ما استقر به الشارح بقو له فلوقيل الخ (قوله فيجب ركو بها) اى مطلقا طولاو عرضا مالم يغلب على ظنه الهلاك لنحو شدة مطرور يح عاصف و نابي (قوله مردود الخ) نعم يظهر الحاقها بالبحر في زمن زيادتها وشدة هيجانها وغلبه الهلاك فيها إذاركها طولا ويمكن حملكلام الاذرعي عليه نهاية عبارة المغنى وهوكما قال الاذرعي خصوصا ايام زيادة النيل وقال تعالى و ماجعل عليكم في الدين من حرج اه (قول عالمهملة) إلى قوله انتهى فى النهاية و المغنى (قوله بالمهملة الح) اى عوحدة مفتوحة و ذال سَاكنة مهملة ومعجمة اعجمية معربة نهاية ومغنى (قوله و إن قل) معتمد عش قول المتن (وهو القدر اللائق به الخ) اي و إن غلت الاسعارنهاية ومغى ولانظر لمامضى من السنين نعم لاتعتبر حالة الاضطرار التي يقصد فيها القرب لسد الرمق كردى على بافضل اى فحيئة لا وجوب لان الشربة قد تباع بدنا نير و لا نظر لكون ذلك لا ثقابها حينة حاشية الايضاح (قول فلوخلا بعض المنازل الخ)اي فان لم يوجد ااو احدهما كانكان عام جدب وخلا بعض المنازل من اهلها او أنقطعت المياه او وجدبا كَثْر من ثمن مثله مغنى و نهاية (قوله او محال الماء الخ) اى ولو مرحلة شرح بافضل (قوله عن ذلك) اى عماذكر من الماء والزادا و احدهما (قوله و انقلت الريادة) نعم تغتفر الزيادة اليسيرة ولايجرى فيه كاقاله الدميرى الخلاف في شراء ماء الطهارة لان لها بدلا بخلاف الحجشرح مراى والمغنى اهسم ومال اليه البصرى فقال واقول هوقياس قطعهم ببيع المالوف من عبد ودارو فرقهم بينهو بينالكفارة بان لها بدلا بلقديقال هذا اولى لسهولة بذل الزيادة اليسيرة بالنسبة لمفارقة المالوف اله قال عش قوله مر نعم تغتفر الزيادة الخ ولعل ضابطها ما يعدعدم بذله في تحصيل مثل هذا هذاالفرض بالنسبةلدافعه رعونة واغتفار الزيادة اليسيرة هنايشكل بمامرفى ثمن الراحلة واجرتها إذا زاد على ثمن المثلو اجرة المثل وأن قلت الزيادة إلا أن يقال أن الماء والزادلكو نهما لا تقوم البنية بدونهما لايستغنى عنهماسفر او لاحضر الم تعدالزيادة اليسيرة خسر انا مخلاف الراحلة اه (قوله كان هذا) اى قول المتنويشترطو جود الماء والزاد الخ (قول باعتبار عادة الخ) خبركان هذا الخوقد بمنع دعوى اختصاص مافى المتنبعادة طريق العراق فانه يصدق على كل من عادة طريق الغراق وطريق مصر و الشام وغيرها على حد سواء (قوله و إنمايتجه) اي ماقاله الاذرعي وغيره (قوله وكثير من اهل مصرالخ) قد يقال القياس ان العرف إذا اختلف نظر للغالب و لا نظر لغيره و إن كان اهله كثيرين فليتا مل بصرى (قوله لا يحملون ذلك اصلا الخ) لعله باعتبار زمنه عبارة النهاية والمغيى والصابط في مثل ذلك العرف ويختلف باختلاف النواحي فيما يظهر والافجرتعادة كثيرمن اهل مصرعلى حمله إلى العقبة اه قول المَتَّنَّ (وعلف الدابة) بفتح اللَّام نهاية

سليم وخلف المخوف وراء لزمه التمادى و منهاقال الشارح في شرح العباب ثم تفهيم جو از العود تارة و إثباته الإباكثر من ثمن المثل و ان الخرى دليل ظاهر على انهم انما اراد و اللتفريع من حيث النظر إلى الحجو امامن حيث النظر الى الحروج عن المعصة اذفر ص ذلك كله في حال غلة الهلاك او التساوى فالقياس و جوب العود إذا كان ما امامه اكثر و خيره وكان هذا كتمثيل و حرمته إذا كان ما امامه اقلو تخييره إذا استويا اه وقديقال قصد النسك على الزاد من المعلمة و المناقول الكوفة إلى مكة و حمل الماء المراق المناقول عدم و جوبه لا يقال الحروج من المعصية و اجب لا ناقول عدم و حوبه لا يقال الحروج من المعصية و اجب لا ناقول عدم و الشراق المناقول عدم و مرد قوله و يويده الحاقهم الح ايتامل (قوله و إن قلت الزيادة) المناقول المناقو

والمياه المراحل الاربع والخسفينبغي اعتبار العرف المختلف باختلاف النواحي اه و انما يتجه مع ما فيه ان اطرد عرف كل ناحية بذلك وكثير من اهل مصر والشام لا يحملون ذلك أصلاا تكالا على وجوده في مو اضع معروفة في طريقم (و) وجود (علف الدابة في كل مرحلة) لان المؤنة تعظم فى حمله لكثر تهكذا نقلاه عن جمع و اقراه لكن بحث فى المجموع ماصرح به غيره من اعتبار العادة فيه ايضاو اعتمده الاذرعى وغيره قالو او الالم يلزم آفاقيا الحج اصلا (و) يشترط (فى) الوجوب على (المراة) لافى الاداء فلو استطاعت ولم تجدمن ياتى لم يقض من تركتها على المعتمد (ان يخرج معها زوج) (٢٤) ولو فاسقا لا نهمع فسقه يغار عليها من مو اقع الريب و به يعلم ان من علم منه انه لاغيرة له كماهو شأن

ومغنى (قوله لان المؤنة) الى المتن في النهاية و المغنى (قوله و اعتمده الاذرعي الح)فان عدم شياماذكر في اثناء الطريق جازله الرجوع ولوجهل مأنع الوجوب من نحو وجو دعدو او عدم زآدو ثم اصل من وجو داو عدم استصحبهوعمل به والاوجب الخروج اذالاصلعدم المانع ويتبين وجوب الخروج بتبين عدم المانع فلوظنه فترك الخروج من اجله ثم بان عدمه لزمه النسك نهاية ومغنى اى استقر في ذمته عش (فوله في الوجوب)الىقولەوقىالامردفىالنهايةالاقولە وبەيعلم الى المتن وقولە بالتفصيل الى ويكنى وقولە واشتراط الىوكونه وقوله يجاب الى اما الجواز وقوله حتى يحرم الى نعم وكذا فى المغنى الاقوله واعمى (قوله على المراة) اى ولو عجوزا مكية لاتشتهي و نائي وشرح بافضل (قوله لافى الاداء) عطف علي في الوجُّوب سم قول المآن (ان يخرج معها زوج او بحرم) اي بان تكون بحيث لو خرجت لخرج معها من ذكر رشيدى (قوله ان من علم منه آلخ) وقوله الاتي بالتفصيل الخاقر ه الكردى على بافضل و جزم به الونائي قول المتن (او محرم) هل يشمل الآنئ ويؤيده ما ياتي في الخنثي سم اقول قضية قول الشارح الآتي و بمحارم الخ عدمالشمول (قوله فيهما) اى في قوله ولو فاسقا و قوله بالتفصيل الخ(قوله و اعمى خلافاللمني عبارته وشرط العبادى في المحرم ان يكون بصير اويقاس به غيره اه وقال النهاية و اشتر اط العبادي البصر فيه محمول علىمن لافطنة معهو الافكثير من العميان اعرف بالامورو ادفع للتهم و الريب من كثير من البصراء اه (فوله على ما ياتى) فيه ان اوتى كاهناسم اقول بل الاتى معقب بقو له ويتجه الاكتفاء الخ (فوله وكونه الخ)عطَّف على قوله مر اهق و مرجع الضمير من يخرج مع المراة من زوجها او محر مها (فقوله و الحقّ بهما جمع الخ)جزم به النهاية والمغنى (قوله آذاكانت هي ثقة آلخ)و المرادمن كو نهما ثقتين العدالة لاالعفة عن الزنا فقط كردى على بافضل (قوله و الاجنى الممسوح) آى الذي لم يبق فيه شهرة للنساء و نائي (قوله كاياتي) اي فى باب النكاح (قوله بقيده السابق) و هو الحذق الذي يمنع الريبة (قوله و لو اماء) وسو اء العجائز وغيرهن نهاية (قوله و بمحارم فسقهن الخ) فلو غلب على الظن حملهن لها على ما هن عليه اعتبر فيهن الثقة ايضانها ية (قوله وذلك الخ)اي اشتر اطماذكر في الوجوب سم (فوله و ان قصر) اي وكانت شوها ، و نائي (فوله كما صرحت به الاحاديث الصحيحة)هي محمولة على غير فرض آلحج و مثله العمر ة لماسياتي من قوله و لها ايضاان تخرج له وحدها الخ سم (قوله وكن ثقات) اى او محارم فسقهن بغير نحوز نا اوقيادة (قوله وقالو اينبغي الاكتفاء بثنتين)اعتمده النهاية والمغنى وحاشية الايضاح ومختصر الايضاح وشرح المنهج (قوله على انه قديمر ض الح) قديقال انهلو نظر لنحو ذلك لاشترط التعدد في نحو المحرم بصرى عبارة سم قديم و ضالتبرز لمن عداها

شرح مر (قوله لكن بحث في المجموع الح) اعتمده مر (قوله لافي الاداء) عطف على في الوجوب (قوله الوحرم) هل يشمل الانثي ويؤيده ما ياتى في الحنثى اه (قوله و يكنى على الاوجه) كذا مر (قوله على ما ياتى) فيه ان الاتى كماهنا (قوله و يتجه الاكتفاء الخ) كذا مر (قوله وذلك) اى اشتراط ماذكر في الوجوب لحر مقسفر ها و حدها في الجملة اى في غير سفر الحجو نحوه من الواجبات فهذا لا ينتج الاشتراط المذكور و ان اريد حر مقذلك في الحج فهو ممنوع لجو از سفر ها و حدها من الواجبات فهذا لا ينتج الاشتراط المذكور و ان اريد حر مقذلك في الحج فهو ممنوع لجو از سفر ها و حدها مع الامن للحج كما سياتى فليتا مل (قوله كما صرحت به الاحاديث الصحيحة) هي محمولة على غير فرض الحجو مثله مع الامن للحج كما سياتى من قوله و لها ايضا ان تخرج له و حدها النحو هل بقية الاسفار الواجبة كسفر الحجو العمرة (قوله يقالوا ينبغي الاكتفاء بثنتين) اعتمده مر (قوله على انه قد يعرض الحداهن حاجة تسرز الخ (قد يعرض التبرز لمن عداها فالنظر لذلك قد يقتضى عدم اعتبار كون الثلاث غيرها او عدم الاكتفاء بهن يعرض التبرز لمن عداها فالنظر لذلك قد يقتضى عدم اعتبار كون الثلاث غيرها او عدم الاكتفاء بهن

بعض من لاخلاق لهم لایکنی به(او محرم) بنسب اورضاع اومصاهرة ولو فاسقا ايضا بالتفصيل المذكور في الزوج فيما يظهر فيهما ويكني على الاوجه مراهقوأعمى لهآ حذق يمنع الريبة واشترط البلوغ فى النسوة على ما ياتى احتياطا ولانهن مطموع فيهن وكونه فى قافلتها و ان لم يكن معهالكن بشرط قربه بحيث تمتنع الريبة بوجوده والحق بهماجمع عبدها الثقة اى اذا كانت هي ثقة ايضا والاجنى المسموح ان كانا ثقتين ايضالحل نظرهما لهاو خلو تهما بها کمایاتی(او نسوة)بضم اوله وكسره ثلاث فاكثر (ثقات)اي بالغات متصفات بالعداله ولواماء ويتجه الاكتفاء بالمراهقات بقيده السابق و بمحارم فسقهن بغير نحو زنااوقيادةونحوذلك لحرمة سفرها وحدها وانقصر وكانت في قافلة عظيمة كما صرحت به الاحاديث الصحيحة لخوفاستمالتها وخديعتها وهو منتف بمصاحبتها لمن ذكر حتى ألنسوة لانهن اذاكثرن وكن ثقات انقطعت الاطماع عنمن لكن نازع جمع في

اشتراط ثلاث المصرح به كلامهماو قالو اينبغي الاكتفاء بثنتين و يجاب بان خطر السفر اقتضى الاحتياط في ذلك فالنظر على انه قديعرض لاحداهن حاجة تبرزو نحوه فيذهب ثنتان و تبقى ثنتان ولو اكتنى بثنتين لذهبت و احدة و حدها فيخشى عليها و اعتبارهن انماهو للوجوب اما الجواز فلهاان تخرج

لاداءفرض الاسلام مع امراة ثقة كافي مواضع من المجموع فهما مسئلتآن كما يصرح به كلامه في شرح مسلم خلافالمن توهم تناقض كلامهولها ايضا انتخرج لهوحدها اذاتيقنت الامن على نفسها هـذا كله في الفرض ولونذرااوقضاء على الاوجه اما النفل فليس لها الخروج له مع نسوة وان كثرن حتى يحرم على المكية التطوع بالعمرة من التنعيممع النساء خلافالمن نازع قيه نعملو مات نحو المحرم وهي في تطوع فلها اتمامه ويشترطني آلخنثي المشكل محرم وجلاوامراة ويكني نساءبناء على الاصح من حلخلوة رجل بامراتين وفىالامرداي الحسن اخذا مایاتی فی نظیرہ ان بخرج معه سيد اومحرم يامن به على نفسـه على الاوجه (والاصح انه لايشترط وجودمحرم)اونحوزوج (لاحداهن) لما تقرر من انقطاع الاطاع عنهن عند اجتماعهن (و) الاصح (انه تلزمها اجرة) مثل (المحرم) اوالزوج اوالنسوة (اذالم بخرج) منذكر (الابها) كاجرة البذرقة بل اولى لان هذه لمعنى فبها فاشبهت مؤنة المحمل وفائدة وجوبها تعجيل دفعها في الحياة ان تضیق بنذر او خوف عضبار الاستقرار ان

فالنظر لذلك قد يقتضى عدم اعتبار كون الثلاث غيرها او عدم الاكتفاء بهن اه (قوله لاداء فرض الاسلام) اى من الحجو العمر قنها ية قال الكر دى على بافضل انماقيد بفرض الاسلام لان الكلام فيه و الافكل سفر واجب مثله اهعبارة الونائي ويكفى في الجواز لفرضها ولوندر الوقضاء وانكانت غير مستطيعة كاقاله ان علان وكذاكل عبادة مفروضة كالهجرة امراة واحدة وكذاوحدها اذاتيقنت الامن نفساو بضعا ونحوهما اه (قول،فهما مسئلتان) اى احداهما شرط وجوب حجة الاسلام والثانية شرط جواز الخروج لاداتهاوقداشتهتاعلي كثيرين حتى توهمو ااختلاف كلام المصنف في ذلك مغنى (قوله به) اي بكونهمأمسئلتين (قوله اذا تيقنت الامن الخ) وعليه حمل مادل من الاخبار على جو از سفر هاو حدهانها ية ومغني (قوله على نفسها) اي من الخديعة و الاستهالة الى الفو احش ايعاب اي و اما الا من على المال و النفس فقد تقدم حفى (فوله فالفرض) هل المرادبه ما فرض عليها بالفعل او ما يقع فرضاو ان لم يفرض عليها لعدم اجتماع شروط الآستطاعة محل تاملولعل الثانى اقرب بصرى وتقدم انفاعن الونائى الجزم بذلك (قوله اما النفل الخ) اىو ان كان يقع فرض كفاية باعشن عبارة النهاية اماسفر هاو ان قصر لغير فرض فحرام معالنسوة مطلقا اهقال عشقولهمر وانقصرالخومنه خروجهن لزيارة القبورحيثكان خارج السورولو باذن الزوج اه (قوله حتى يحرم على المكية التطوع بالعمرة الخ) و الحيلة ان تنذر التطوع ونائى لكن ينبغى ان تقصد بذلك النذروجه الله تعالى لاالتوصل للخروج أوالسفر له باعثمن (قوله نعم لو مات الخ)قال الاذرعي و في معنى مو ته انقطاعه باسر او غيره امامو ته قبل احر امها فيظهر انه يلزمه آرعاية ماهو ابعدعن التهمة فلوكان ماخلفها او امامها اقل او احفظ لزم سلوكه و لو تعارض الاقل مسافة و الاعظم فىالامنوجبت رعاية الثاني كاهوظا هرويؤيدهماذكرته فماياتيفي الهجرةمن دارالحرب انتهي شرح العباب اهسم وفى الونائي عن شرح الايضاح الرملي مثله وعبارة النهاية ولو تطوعت بحجو معها محرم فمات فلهااتمامه كماقاله الروياني اى ان امنت على نفسها في المضى و حرم عليها التحلل حينئذ و الآجاز لها التحلل وظاهر تعبيره بالاتمام لزوم الرجوع لهالومات قبل احرامهاوهو محتمل بشرط ان تامن علىنفسهافى الرجوع ويحتمل ان لها الاحر ام مطلقا اه (قوله لو مات الخ) اى او مرض او اسرو نائى (قوله وهى ف تطوع آلج) فلوكانت فى فرض كان اولى بحو از آلاتمام بل َجب سم (قولٍ و يكنى نساء) اى آجنبيات نهاية قال البصرى قوله نساء يقتضي اعتبار ثلاث نظير مامر اه اقول قول الشارح من حل خلوة رجل بامر اتينقد يقتضي الاكتفاءهنا بثنتين (قهاله و في الامر دالخ)قال في المغنى ان خاف على نفسه اه و قال في شرح الايضاح يتجه انه لا يكتني بمثله وان تعدد لحرمة نظركل للاخر والخلوة بهوبه فارق النسوة السابقة انتهى اه و نائى(قوله على الاوجه)وفاقاللمغنى (قوله او محرم الح) ينبغي او نسوة كذلك بصرى (قوله او نحوزوج) الى قوله كمامر في الثالث في النهاية الاقولة ومرضا بطها وقوله ويظهر الى المتن وقوله وكذا مال نفسه الى المتنوقو لهو ان اعتيدكما شمله كلامهم وكذا في المغنى الاقوله لان هذا عاجز الي وسادس (قوله او نحو زوج) ادخل بالنحو عبدهاالثقة (قوله او الزوج او النسوة) قديقال او الاجنى الممسوح بناء على ما اسلفه فلاتغفل بصرى (قول كاجرة البذرقة الخ) اى ان وجدتها فاضلة عمامر كاجرة البذرقة بل اولى باللزوم نهاية (قولهوفائدةوجوبها) اىوجوبالاجرة معكونالنسك علىالتراخي نهايةومغني (قوله تعجيل دفعها في الحياة الخ)اى وجوب تعجيل الدفع و الحج في آلحياة (قوله او الاستقر ار) الاولى الو أو و (قوله ان

(قوله نعم لومات نحو المحرم وهي في التطوع فلها اتمامه)كذا في العباب قال في شرحه كاذكره الروياني لا نظر الرهالي المنظر الرهالي الانتفار في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء قال الاذرعي و في معنى مو ته انقطاعه باسر اوغيره امامو تقبل احرامها فيظهر انه يازمها رعاية ماهو ابعد عن التهمة فلو كان ما خلفها او امامها اقل او احفظ لزم سلوكه و لو تعارض الاقل مسافة و الاعظم في الامن و جبت رعاية الثاني كاهو ظاهر و يؤيده ماذكر ته فيما ياتي في الهجرة من دار الحرب اه شرح العباب و قوله و هي في تطوع الخ فلو كانت في

قدرت عليها) يغنى عنه قوله كاجرة البذرقة (قولهوليس لها) وليس للمرأة الحج إلا باذن الزوج فرضا كان اوغيره نهاية ومغي (قوله الاان كان الح) اى محرمهانهاية (قوله إلاان افسد حجها ولزمه احجاجها) وفيسم بعدذكر مثله عن العباب ما نصه وقد يستشكل ذلك بانه إن آكرهما لم يفسد نسكها او طاوعته فهي المقصرة اه (قوله ولزمه احجاجها) وهو الراجع عش (قوله او نحو المحمل) عبارة الكردي على بافضل مراده مهاماً يشمل المحمل فالكنيسة فالمحفة فالسرير الذي يحمله الرجال كما علمما تقدم اه (قوله وم ضابطها) اى فى شرح فان لحقه مالر احلة مشقة الخعبارة الونائي ثبوت على مركوب بلاضر رشد يد لايطاق الصبرعليه عادة وإنالم يبح التيمم كدوران راس اهويو افقه قول المغنى ولاتضر مشقة تحتمل في العادة اه قول المتن (انوجدقائد آ) ظاهر ه انه لا يكني احسامه المشي بالعصاو إن قلنا بكفايته في الجمعة ويوجه ببعد المسافةهنأو الاحتياج إلى الاعمال الكثيرة المشقة والمختلفة الاماكن سم عبارة النهاية والاوجه اشتراط ذلك وإن كان مكيا و آحسن المشي العصاو لا ياتي فيه ماس في الجمعة عن القاضي حسين لبعد المسافة عن مكان الجمعة غالبًا اه وقوله غالبامحل تأمل (قوله ويظهر أنه يشترطفيه) قديقال بتسلم ماذكر يقال بمثله فيمن يصحب المراة اوالسفيه او الامرد او الخنثي بصرى ولكمنعه بظهور الفرق تمباشرة القائد بخدمة الاعبى دون من يصحب من ذكر (قوله ما قدمته في الشريك) اى شريك المحمل كر دى اى من اشتراط نحوا عدم نحو الفسق وشدة العداوة (قوله مآمر) اى من اشتر اط القدرة على اجرته ان طلم اسم (قوله في مقطوع اربعة)اى فى مقطوع الاطراف لو امكن ثبو ته على الراحلة نهاية و مغنى قول المتن (و المحجور عليه بسفة) مفهومه أن المحجور عليه بفلس ليسكذلك فيمنع منه لتعلق حق الغرماء بأمو الهو ظاهر هو لوكان الحج فوريا بان افسد الحجر عليه بالفلس فلير اجم عش (قوله في وجوب الحج الخ) عبارة النهاية في وجوب النسك عليه ولو بنحو نذرقبل الحجرو إن احرم به بعده أو نفل شرع فيه قبل الحجر أه زاد الونائي أما في التطوع الذي احرم به بعد الحجر فيمنعه الولى منه وجو باوكذافي نذر بعد حجر إن زادت نفقة سفر هعلي نفقة الحضرولا كسبله يغيبها فيتحلل بالصوم ويامره الولى بذلك وليس له تحليله اهاى لا يلزمه إنماعليه حبسه فقط محدصا لحقول المن (لكن لا يدفع المال اليه) أي وإن قصرت مدة السفرنها ية و مغنى (قوله الذي هو من مال السفية) اى فان تدع الولى ما لا نفاق و اعطاه السفيه من غير تمليك فلا منع منه نها ية و مغنى (قوله و كذا ما ل نفسه) أي الولى إذا اعطاه السفيه من غير تمليك (قول من مال المولى الخ) عبارة النهاية و المغنى و الاوجه ان اجرته كاجرة من يخرج مع المراة اه قال عشقو لهمر والاوجه ان اجرته الخاى اجرة كل من الولى او منصوبه اه (قوله لانه يراقبه) قضيته ان الولى إذاخرج معه جاز ان يسلمه نفقة اسبوع والاينافي ذلك قوله يخلافه في السفر لان هذا إذا لم يخرج معه الولى لكن قضية قوله لتعسر المراقبة فيه خلافه سم وبمكن دفع هذه القضية بحمل التعسرعلي التعذر عبارة النهاية والمغني لان الولى في الحضرير اقبه فان اتلفها انْقَى عليه بخلاف السفر فربما اتلفها ولايجدمن ينفق عليه فيضيع اله وهي كالصريح فيما قلت (قوله

فرض كان أولى بحواز الاتمام بل يحبوقوله اماموته قبل احرامها الخينبغى أن يحرى ذلك فيمن ارادت الفرض ايضا بل هذا الكلام شامل أه (قوله و لا زوجها لا ان افسد حجها و لزمه احجاجها فيلزمه ذلك بلا اجرة) عبارة العباب في محرمات الاحرام وعلى زوجها المفسد مؤنة سفرها للقضاء و الاذن فيه اه وقد يستشكل ذلك بانه إن اكرهها لم يفسد نسكه اوطاوعته فهى المقصرة (قوله في المتنان و جدقائدا) ظاهره انه لا يكفي إحسانه المشى بالعصاو إن قلنا بكفايته في الجمعة ويوجه ببعد المسافة هنا و الاحتياج إلى الاعمال الكثيرة المشقة و المختلفة الاماكن (قوله في اتى فيه مامر) أى من اشتراط القدرة على اجرته ان طلبها (قوله لانه براقبه) قضيته ان الولى إذا خرج معه جاز ان يسلمه نفقة اسبوع فاسبوع و لا ينافى ذلك قوله خلاف السفر الخلان هذا إذا لم يخرج معه الولى لكن قضية قوله لتعسر المراقبة فيه خلافه (قوله مخلافه في السفر) ظاهره و إن خرج معه الولى وقوله اتعشر المراقبة فيه فيه نظر ان ارادولو مع خروج الولى معه لان

قدرت علمها حتى يحج عنها ولزمه احجاجها فيلزمه ذلك بلاأجرة (الرابعأن يثبت على الراحلة) أو نحو المحمل (بلامشقة شديدة) فانلم يثبتأصلا أوثبت مشقة شديدةومر ضابطهاانتفت استطاعة المباشرة (وعلى الاعمى الحج) والعمرة (ان وجد) مع مامر (قائدا) يقوده لحاجته ومهديه عند ركو مهونزوله لأستطاعته حنثذويظهرانه يشترطفيه ماقدمته في الشريك (وهو) اىالقائدفىحقه (كالمحرم فىحقالمراة)فياتى فيهمامر ثمويشترط فى مقطوع نحو اربعة وجود معين له (والمحجور عليه لسفه كغيره)فىوجوبالحجلانه مكافحر (لكن لأيدفع المال) الذي هو من مآل السفيه (اليه)لانه يتلفه وكذا مال نفسه انعلم انه يصرفه في معصية و و أضح أ نه لودفعاليه مال نفسهو ملكه لهلزمه نزعهمنه إنقدرعليه (بل مخرج معه الولي) ان شاء ليحفظه وينفق عليه مايليق به (أو ينصب شخصا له) ثقة ينوب عن الولى ولو باجرة مثله منمال المولى كقائدالاعمىإنام بجدثقة متبرعاو إنماجازلهفى الحضر ان يدفع له نفقة اسبوع فاسبوع حيث أمن من اتلافه لهالانه يراقبه فيمتنع يسيب ذلك من اتلافها

لتعسر المراقبة فيه)فيه نظر إن ارادولو مع حروج الولى معه لان ملازمة الولى له في السفر اقر ب وأقوى منها ف الحضر سم (قوله لم يحب الحج الح) اي إن تعذر البحر و نائي قال باعشن قوله إن تعذر البحر مفهو مه انه إذ الم بتعدر ركوبه بأنوجدت شروط الاستطاعة فيهدون البروجب ركوبه وهوكذلك على ان اجتماع شروطها في سفر البرقليل لان بعضه مخوف كافي سفر اهل المن و بعضه يسير ون فيه سير المشقالانهم يقطعون في مراحل كثيرة في اليوم أو الليلة ما مزيد على المرحلة بكثير كافي سفر أهل مصر والشام إلى الحجو لكن البحر توجد فيهشروطها اهاىلولم يوجدحين ركوبه اوخروجهمنه بنحوجدة اخذمال ظلما كاهواي الاخذموجود فىزمننا(قەلەر إنماوجبتالخ)عبارةالنهايةو ذهبان الصلاح الى انەشرط لاستقر ارەفى ذمتەلالوجو مە بلمتي وجدت استطاعته وهومن اهل وجو به لزمه في الحال كالصلاة تجب باول الوقت قبل مضي زمن يسعها وتستقر فى الذمة بمضى زمن بمكن فعلها فيه و اجاب الاول بامكان تنميمها بعد يخلاف الحج اه (قه له لامكان تنميمهابعده)اي بعداول الوقَّت فانه يحتمل الخلوعن المانع قدر ما يسعها بخلاف ماهنا فا نا نقطع بوجو دالما نع والتهاعلم ثمرايت الفاضل المحشى سمقال وفي الكنزلشيخنا البكري ولايخالف ذلك ان الصلاة تجب يتكبره لان الشرط ثم امتداد السلامة مع ذلك و تصوير ذلك هنافي الحج لا يتاتى فتا مله انتهى اله بصرى (قه له في الابجاب) متعلق بالمعتبرو (قوله في الوقت) متعلق بان يوجد (قوله لمن هو معتبر في حقه) اي بآن نوىالرجوع او اطلتى فاول وقت الآستطاعة خروج قافلته فىوقت العادة و اخره الرجوع الى وطنه إن اعتبر فحقه او الموت بعد الحج فلو لم يعتبر في حقه كمن نوى الاقامة بمكة و معه ما يكفيه للاقامة كصنعة او مات بعد حجهم فهو مستطيع ومن ثم عصى و حاصل مسائل العصيان و عدمه فيمن اخر الحج بعد الاستطاعة و مات او عضب فيسنته انالشخص إن اسطاعو قت خروج قافلة بلده ثم مات اوعضب فان مات اوعضب قبل حجرالناس تلف ماله قبل احدهما او بعده و قبل حجهم او بعد حجهم و قبل رجوعهم او بعدر جوعهم او لم يتلف آم يعص فالعشر الصوروان مات اوعضب بعد حجهم وقبل رجوعهم فان تلف ماله قبل حجهم او بعده وقبل موته إوعضبه لميعص فىالاربع الصورو إن تلف ماله بعدمو ته اوعضبه وقبل رجوعهم او بعدر جوعهم اولم يتلف لم يعص في صور العضب الثلاث و يعضى في صور الموت الثلاث و ان مات او عضب بعد رجوعهم فان تلف ماله قبل حجهم او بعده و قبل رجو عهم لم يعص او بعدر جوعهم و قبل مو ته او عضبه او بعده او لم يتلف عصى فهذه ثلاثون صورة يعصى في تسع صور منها وكذا يقال في العمرة و نائي (فوله لن هو معتبر في حقه الخ) مع قوله الاتى امالولم يتمكن الخفيه تدافع بالنسبة لصورة تلفه قبل الاياب فان مقتضي ماهناعدم الوجوبوما هناك الوجوب وعدم التمكن فليتآمل وقديدفع بان الوجوب المنفي هنا الوجوب في نفس الامرو المثبت فيماسياتي الوجوب بحسب الظاهر بصرى (قه له خروج رفقة معه الح) عبارة النهاية والمغنى و لا بدمن وجودر فقة تخرج معه ذلك الوقت المعتادفان تقدموا تحيث زادت ايآم السفر او تاخر و الحيث احتاج ان يقطع معهم في يوم آكثر من مرحلة فلا وجوب لزيادة المؤنة في الاول و تضرره في الثاني و على اعتبار الرفقة عندخوفالطريقفان كانت امنة يحيث لايخاف فيها الواحد لزمهوان استوحش وفارق التيمموغيره بانهلا بدللماهنا بخلافه ثم اه وعبارة البصرى قوله خروج رفقة تقدم انه لاحاجة إليه عندالتحقيق اه (قهلهالمفهم) اىالثالث (لاولهما) اىلاشتراطخروج رفقةمعه (قهلهلزمه الكسب للحج والمشي وُ إِنْ قَدْرَاحْ} كَانُوجُو بِهُ إِذَاخَافُ نَحُو العَضْبِ وَ الْأَفَالْحَجَّعَلِى الْتَرَاخِيُّ وَقَدْ يَسْتَطَيْعُ ايْضَافَ الْمُسْتَقِبْلُ إلاان يحعل الافتقار بعد الاستطاعة كالعضب بعد الوجوبو التمكن الاتي سم (قوله على ما في الاحياء)

ملازمة الولى له في السفر اقرب و اقوى منهافي الحضر (قهله مخلافه في السفر) اي إذا لم يخرج معه الولى اه قهله وإنماو جبت الصلاة) في الكنز لشيخنا البكري و لا يخالف ذلك ان الصلاة تجب بتكبيرة لان الشرط امتدادالسلامة مع ذلك و تصوير ذلك هنالاياتي فتامله (قوله استطاع أم افتقر لزمه الكسب للحجو المثني نقدر الخ) كانوجو به اذاخاف نحو العضب و الافالحج على التراخي و قد يستطيع ايضافي المستقبل إلاان

بخلافه في ألسفر لتعسر المراقبة فيهويق شرطجامس وهو أن يبق بعد وجود الاستطاعةما بمكنه السيرفيه لاداء النسك على العادة محيث لامحتاج لقطع اكثر منمرحلة شرعية ولوفي يوم واحد اوليلةواحدة وإن. اعتيدكما شمله كلامهم فان انتنى ذلك لم بجب الحج اصلإ فضلاعن قضائه خلافالابن الصلاح لانهذاعاجز حسا فكيف يكون مستطيعا وإنماوجبتالصلاة باول الوقت قبل مضى زمن يسعها لامكان تتميمها بعدهولا كذلك هنا وتظهر فائدة هذاالنزاع في وصفه بالانجاب فيوصف به عندابن الصلاح وبجوز الاستئجار عنهبمد مو تەقطعا ىخلافە على مقابلە فانهلايوصف بهوفىجواز الاستئجارعنه خلافوإن كانالاصحمنه الجوازايضا وسادس وهو ان يوجد المعتبر في الابجاب في الوقت فلو استطاع في رمضان مثلا ثم افتقر في شو ال او بعد حجهم وقبل الرجوع لمنهو معتبر فىحقەفلا وجوبوسابع وثامن وهماخروج رفقة معه وقت العادة كما مرفي الثالث المفهم لاولهما ﴿ تنبيه ﴾ استطاع ثم افتقر لزمه الكسباللحج والمشي إن قدر عليه و لو فوق مرحلتين وكذاالسؤ العلي ما في الاحياء

أقره المغنى كمام (قوله و استبعد الخ)و افقه النهاية عبارته فالاو فق لكلامهم في الدين عدم وجوب سؤال الصدفةونحوهاوعدموجوبالكسبعليه لاجلهمالم يتضيق اهاىبان خاف العضب او الموت عش قول المتن (تحصیله) ای الحج(و قوله فن مات) ای غیر مرتدو (قوله و ف ذمته حجو اجب)ای ولو کان قضاءاو نذر ااو مستاجر اعليه في ذمَّته مغنى ونها ية و في سم عن الكنز مثله (قوله و أجب) إلى قول المصنف والمعضوب في النهاية والمغنى الاقوله إن لم يرد إلى المتن (قوله و اجب بان تمكّن الح) عبارة المغنى والنهاية واجبمستقر بان تمكن بعداستطاعته من فعله بنفسه او بغير هو ذلك بعدا نتصاف ليلة الفجر و مضي امكان الرمي والطواف والسعى إن دخل الحاج بعد الوقوف شم مات اشمو لوشا باو إن لم ترجع القافلة اه (قوله بان تمكن من الاداء الخ)قضيته إن ذلك التمكن خارج عن شروط الوجوب وفيه نظر فقد يقال هو من شروط الوجوب سم وقديجاب اخذابمام انفاعن النهآية والمغنى بان المراد بالوجوب هنا الاستطاعة فقط قول المتن (و جب الاحجاج عنه الخ)هل هو مقيد بوجو دمن يحج عنه باجرة المثل لا بازيد نظير ما ياتي في المعضوب ثمرايت فى فتح القدير للكردي ما يفيد التقييد المذكور وعبارته و محل ماذكر اى وجوب الاستنابة على من ذكر إنخلف تركة فاضلة عما تعلق بعين التركة وعن مؤن التجهيز بما يرضى به الاجير من اجرة المثل فاقل و إلالم يجب على احد الحبج عنه اه (قوله إن لم يرد الخ) اي من ذكر من الثلاثة و فيه إشارة إلى ان لنحو الوصي إقامة نفسه فيها او صي به آليه كما افتي به آبن زياد باعشن قول المتن (الاحجاج عنه الح) اي و ان لم يوص به نهاية وونائى ولآيشترط فيمن يحجعن غيره مساوا ته للحجوج عنه في الذكورة والآنوثة فيكني حج المراةعن الرجل كعكسه اخذا من الحديث الاتى عشوياتى فى الشرح والنهاية والمغنى ما يفيده (قوله فلا يلزم احدا الحجالخ) إلاعلى الو ارثولافي بيت المالمغنى (قول الكنة الخ) اىكل من الحجو الاحجاج عن ماتوفي ذمته حج كردى (قوله يسن للو ارث الح) اى بنفسه أو نائبه ويبرأ به الميت نهاية (قوله أشبه بالديون) لما فيه من شائبة المالية باعتبار احتياجه غالباإلى المال بصرى (قوله عن الخ) اى عن الميت الذي لم يستطع سم (قولهو بقوله في دمته الح) عطف على قوله بتركته سم (قوله فلا يجوز حجه الح) قال في شرح العباب ولاتصحالنيا بة فىالتطوع آلاعن ميت اوصى به وعن معضوب اناب من يحج عنه مرة اواكثر انتهى باختصار فتحصلجو از انابة المعضوب في الفرضوالنفل بليجب في الفرض وجو از الحجءن الميت فى الفرض مطلقا و فى النفل إن اوصى به ويمتنع إنا بة القادر مطلقاسم (قوله إلا ان اوصى به) وقيل يصحمن الوارثو إنليوص به باعشن وقوله من ألو آر شهل المراد بنفسه او نا ثبه و هل المراد بالوارث مطلق القريب اخذاعامر في الصوم فليراجع (قول امالولم يتمكن بعد الوجوب الخ)قديقال الوجوب لا يتحقق بدون

يحمل الافتقار بعد الاستطاعة كالعضب بعد الوجوب و التمكن الآتى (قوله في المتن فن مات و في ذمته حج) اى ولوقضاء او نذر الوكان استؤجر عليه اجارة ذمة كنز (قوله بان يمكن من الاداء) قضيته ان ذلك التمكن خارج عن شروط الوجوب و فيه نظر فقد يقال هو من شروط الوجوب (قوله الا ان لوصى به) اى عن الميت الذى لم يستطع الخ (قوله و بقوله في ذمته) عطف على قوله بتركته (قوله الا ان لوصى به) قال في التنبيه و لا تجوز النيا بة في حج التطوع في احد القولين و تجوز في الاخر اه و الثاني هو الا صح و قوله و لا تجوز النيا بة في حج التطوع قال ان النقيب اى حيث تجوز في الخراطة و اشار بذلك إلى امتناع إنا بة القادر في النفل كالفرض ثم قال و القولان يجريان في صحة الوصية بحج التطوع و في حج الوارث او الاجنبي عن مات و لم يجب عليه اه و في العباب و لا تصح النيا بة ايضا في التطوع عن حى غير معضوب الياس منه اى من المرء او الموت ثم قال فيه و في شرحه و لا تصح النيا بة ايضا في التطوع عن حى غير معضوب و لا عن ميت لم يوص به الا عن ميت او من التحق بدون هذا التمكن فتا مله باختصار في حصل جو از انا بة المعضوب في الفرض مطلقا (قوله اما لولم يتمكن بعد الوجوب الخ) قد يقال الوجوب لا يتحقق بدون هذا التمكن فتا مله مطلقا (قوله اما لولم يتمكن بعد الوجوب الخ) قد يقال الوجوب لا يتحقق بدون هذا التمكن فتا مله مطلقا (قوله اما لولم يتمكن بعد الوجوب الخ) قد يقال الوجوب لا يتحقق بدون هذا التمكن فتا مله مطلقا (قوله اما لولم يتمكن بعد الوجوب الخولة و المناه المتحدون هذا التمكن فتا مله المله الوجوب المناه الوجوب لا يتحقق بدون هذا التمكن فتا مله المله المناه المناه المناه المناه الولم يتمكن بعد الوحوب النه و الله عن المله المناه الولم المناه المن

الكسب مان اكثر النفوس تسمح به لاسهاعند الضرورة بخلاف السؤال مطلقا (النوع الثاني استطاعة تحصيله بغيره فمن ماتوفى ذمته حج) و اجب بان تمكن منالاداءبعدالوجوباو عمرة واجبة كذلك (وجب) على الوصى فان لم يكن فالوارث الكامل فان لم يكن فالحاكمان لميردفعل ذلك بنفسه (الاحجاج) او الاعتاد (عنه من تركته) فورالخبر البخارى ان امي نذرت انتحج فماتت قبل انتحج افاحج عنهاقال حجي عنها ارأيت لوكان على أمكدين أكنت قاضيته قالت نعم قال اقضو الله فانه احق بالوفاءشبه الحج بالدين وامر بقضائه فدل على وجوبه وخرج بتركمته مأ إذالم مخلف تركة فلا يلزم احدالحج ولاالاحجاج عنه لكنه يسناللوارث وللآجنبي وان لم ياذن له الوارث ويفرق بينه و بين توقف الصوم عنه على اذن القريب بان هذا اشبه بالديون فاعطى حكمها بخــلاف الصومو لكلحجو الاحجاج عمن لم يستطع في حياته على المعتمد نظر اإلى رقوع حجة الاسلام عنه وإنلم يكن مخاطباً لها في حياته ولا ينافيه المتنلان قوله وفي ذمته قيد للوجوب وليس

فمات او جن قبل تمام حج الناساي قبلمضي زمن بعد نصف ليلةالنحريسع بالنسبة لعادة حج بلده فيما يظهر مالم مكنهم تقديمه من الاركان ورمى جمر ة العقبة او تلف ماله او عضب قبل ایابهم لم یقضمن ترکته ولولزمه الحجفار تدومات مرتدا لميقضمن تركته على انه لا تركة له لانه بان زوال ملك بالردة (والمعضوب)بالمعجمة من العضب وهو القطع وبالمهملة كانهقطع عصبه ومن ثم فسره بقولة (العاجز) فهوصفة كاشفةو الخبران الخ اوخبرعنه نظر التقييد العجز بكونه عن الحج والاول اولى(عن الحج بنفسه) لنحو زمانة اومرض لايرجي برۋ. (ان وجداجرة منحج عنه) ولوماشيا (باجرة المثل)لا بازيدو انقل نظير مامر انفاوللامام بحث ضعيف في الزيادة على مهر مثل الحرة بحث الزركتي مجيئه هنامع وضوح الفرق بان هناك التخلص من ورطة رق الولدفاحتمل في مقابلته زيادة يسيرة مخلافه هنا (لزمه) الاحجاج عن نفسه فورا ان عضب

هذا التمكن فتامله سم وبصرى وتقدم الجواب بان المراد بالوجوب هنا مجرد الاستطاعة وقوله مالم بمكنهم تقديمه)اى على نُصف الليل و ما مفعول يسعو خرج بذلك السعى اذا دخل الحاج الوقوف لا مكانه بُعدطو افالقدوم سم (قوله من الاركان) دخل فيها الحلقو في شرح الروض اي و المغني قال الاسنوى ولابذمن زمن يسع الحُلُق او التقصير بناء على انه ركن و يعتبر الامن في السير الي مكة للطو اف ليلا انتهى ونوزع في اعتبار زمن الحلق بعدم الحاجة الى اعتباره لامكان فعله في حال السير مراه سم عبارة النهاية وهو اىماقالهالاسنوىم دودإذالحلق اوالتقصير لايتوقف على زمن بخصه لان تقصير ثلاث شعرات اوحلقهااو نتفها كافو يمكن فعلهوهوسائر الىمكة فيندرج زمنه فى زمن السير اليها اه زادالو نائي وكذا لايعتبرلمبيت مزدلفة زمن لحصوله بالمرورفيها بعدالنصفولا للسعىاندخل اهل بلده مكةقبل الوقوف لامكان تقديمه عليه و إلااعتداه (قوله لانه بانزوال ملكه الخ) ﴿ فرع ﴾ لو تمكن شخص من النسك سنن ولم يفعله حتى مات او عضب عصى من آخر سنى الامكان فيتبين بعدَّمو ته أو عضبه فسقه في الاخيرة بلوفها بعدها في المعضوباليان يفعل عنه فلا يحكم بشهادته بعد ذلك وينقض ماشهد به في الاخيرة بل وفيابعدهافي المعضوب الىماذكركافي نقض الحسكم بشهو دبان فسقهم وعلىكل من الوراث او المعضوب الاستنابة فوراللتقصيرنعم لوبلغ معضو باجازله تاخيرالاستنابة كمافى الروضة نهايةوو نائى وكذافى المغنى الاقولهوعلى كل الخ(قهأله بالمعجمة)الىقوله بخلاف مالوحضر الخفالنهاية والمغنى الاقوله اوخبرالى المتنوقوله وللامام الى المتنوقوله مطلقا وقوله فان عجز الى ولوشني (قهله وهو القطع) اى كانه قطع عن كمال الحركة نهاية قول المتن (العاجز الخ)اي حالاو مالانهاية ومغنى قال عش هل يكنّى في العجز علمه من نفسه بذلك او يتوقف ذلك على اخبار طبيب عدل فيه نظروقياس نظائره من التيممو نحوه الثاني ثم رايت في العباب انه لا بدمن اخبار طبيبين عدلين اه عبارة الونائي وهو الما يوس من قدر ته على النسك بنفسه بقول عدلى طباو بمعرفته وهوعارف بالطب بخلاف غير العارف ووقع فى نفسه حصول العضب فا نه لا يكني اه (قهاله اوخده الخ) في عطفه عـلى صفة الخ المتفرع على قوَّله فسرهالخ مالا يخني (قهاله عنه اى عَنْ المعضوْبِ (قَوْلِهِ والاول) اى من آلاعرابين (اولى) اى وَلَذَا اقتصر عَلَيهُ النهاية والمغنى (فهوله لنحو زمَّانة الخ) المراد بالزمانة هنا العاهةالتي تمنع من ركوب نحو المحفة الابمشقة شديدة وبنحوها الضعفمن كبر السن نحيث لايستطيع الثبوت على المركوب ولوعلىسرير بحمله رجال الابمشقة شديدة لاتحتمل عادة كردى على بافضل (قهله ولوماشيا) اى مالم يكن أصلا اوفرعاكما يؤخذ مماياتي في المطاع نهاية ومغنيةول المتن (باجرة المثل) اي فمادونها نهاية ومغني (قوله لا بازيدوان قل الخ) معتمدعش (قوله نظير مامرالخ) اى فى الراحلة ونحوها (قوله فوراً ان عضب النم)بهذا التفصيل في الفورية مع اطلاقهافي قوله الاتي وبجب الاذن هناو فيها ياتي فورا الخيعلمالفرق بين مسئلة الاستئجار والانا بةفىالفوريةو انهاتجب مطلقاتى الانابةوفي الاستثجار

(قوله مالم يمكنهم تقديمه) اى على نصف الليل و ما مفعول يسعو خرج بذلك السعى في اذا دخل الحاج قبل الوقو ف لا مكانه بعد طواف القدوم (قوله من الاركان) دخل فيها الحلق و فى شرح الروض قال يعنى الاسوى و لا بدمن يسع الحلق او التقصير بناء على انه ركن و يعتبر الامن فى السير الى مكة للطواف ليلا اله و نوزع فى اعتبار زمن الحلق بعدم الحاجة الى اعتباره لا مكان فعله فى حال السير مر (قوله او عضب قبل ايابهم الخ) انظر ه مع قوله الاتى ان عضب قبل الوجوب الحفان الاول يدل على العضب قبل التمكن يمنع اللزوم و الثانى يدل على ان المعضب او التمكن لا يمنع اللزوم و يجاب بان هذا مفروض فيما اذامات قبل أن يتمكن بنفسه او بغيره فيما بعد عام المعضب مخلاف الاتى فانه مفروض فيما اذاعاش بعد ذلك و امكنه الاستنابة لاستطاعته بغيره حينتذ بخلاف ذلك لو ته من غير استطاعة مطلقا فيما بعد عام العضب وكذا فيه اما بنفسه فلعضه قبل الاياب المعتبر فى الوجوب و اما بغيره فلا نه ليس من اهل الانابة لتاخر عضه عن وقت الحج فليتا مل (قول ه فور ا النه عضب النه) بهذا التفصيل فى الفورية مع اطلاقها فى قوله الاتى و يجب الاذن هنا و فيما ياتى فور ا النه عضب النه) بهذا التفصيل فى الفورية مع اطلاقها فى قوله الاتى و يجب الاذن هنا و فيما ياتى فور ا النه عضب النه) بهذا التفصيل فى الفورية مع اطلاقها فى قوله الاتى و يجب الاذن هنا و فيما ياتى فور ا النه

على هذا التفصيل سم (قوله بعدالوجوب والتمكن) قديقال التمكن منشروط الوجوب سم ومر الجوابعنه (قهله ولم مكنه) قيدللاخير فقط (قهله إذالاستطاعة بالمال) اي وبطاعة الرجال بهاية ومغنى (قهله أن فريضة الله) عبارة المغنى والنهاية أن أمراة من ختعم قالت يارسول الله أن فريضة الله الخ (قوله مطلقًا) ايعجز بكلوجه او لا (قوله بل يكلفه بنفسه) اى لقلة المشقة عليه نقله في المجموع عن المتولى واقرهقال السبكي ولكان تقول انهقد لا يمكنه الاثبات بهفيضطر الى الاستنابة انتهى وهو ظاهر مغنى ونهاية (قوله انعجز القريب) اى من مكة (قوله و ان اعتبره جمع متأخرون الخ) اعتمده النهاية و المغنى كمامر آنفا (قوله من التعليل) اى تعليل تكليفه الحج بنفسه (قوله في شرح الارشاد) اى وشرحى العباب ومختصر بُافضل وينبغي اعتماده كردى وونائي (قوله ولوشني الخ) اى معضوب مستنيب في حجو عمرة من عضبه و(قوله بان فساد الاجارة) اي لعدم جو أز آلاستنابة و ناتي (ووقوعه للنائب) اي على آلاظهر فلايستحق الأجير الاجرة مغنى ونهاية اى فيردها ان كان قبضها لان المستاجر لم ينتفع بعمله و نائى وكردى على بافضل (قهله مخلاف مالوحضر الخ)عبارة العباب ولوحضر مكة اوعرفة في سنة حجرا جيره لم يقع عنه لتعين م اشرته بنفسهولو يرابعدحج الاجيروقع نفلاللاجير ولااجرة لهولانواب اهقوله ولاثواب فيه تامل قال البصري يترددالنظر فهالو اجتمعا بالميقات وأخبره المستاجر بهيريدالاحرام عن نفسه فهل يستحق الاجير الاجرة اولاوعلى الثآني هل يستحق شيالقسط مامضي من بلده الى الميقات اه وقد يقال قضية تعليلهم بان التقصير من المعضوب مع صحة الاجارة ان الاجيريستحق القسط (قوله مع صحة الاجارة الخ) اي ظاهر أو باطناو نائي عبارة البصرى قولهمع صحة الاجارة ههناقال المحشى سم حرره اه وقديقال لااشكال في صحة عقد الاجارة عندمباشر تهلان تكلفه لا يخرجه عن كونه معضو باعاجز انخلاف مسئلة الشفاءفا نه يتبين مه انه غير معضوب في نفس الامر عندمباشرة العقد فليتامل اه قول المتن (لكن لا يشترط نفقة العيال الخ) أي مؤنتهم ومؤنته كمؤ نتهم نعم يشترط كون الاجرة فاضلة عن مؤنته و مؤنتهم يوم الاستئجار مغنى ونها يَة وشرح با فضل (قوله فيحصلمؤنتهم) اىومؤنته نهايةومغنى (قوله فاندفع قول السبكي الخ) فىالدفاع البعد بماذكره بعد لا يخنى سم (قوله ويصيركلا الح) بفتح الكاف اى ثقيلا كردى (قوله على نه لا نظر هنا للستقبلات) في هذه العلاوة المقتضية للتنزل عماقبلهامع اعتبار نفقة العيال ذها باو ايا بآفيمن حج بنفسه ما لا يخفى على المتامل سم (قوله اى اعطى) الى قوله في الاولى في النهاية و المغنى الاقوله او القادر وقوله أو قال الى لزومة قول المتن (لم

يعلم الفرق بين مسئلة الاستئجار و الانابة فى الفورية و انها تجب مطلقا فى الانابة و فى الاستئجار على هذا التفصيل و فى شرح الروض مبالغة على حكم ذكره و ان كان الاستئجار و الاستنابة و اجبين على الفور فى حق من عضب مطلقا فى الانابة و بعد يساره فى الاستئجار اه ذلك لان الاطلاق فيه و التفصيل بمعنى آخركا هو ظاهر مع امكان حمل الفورية بعض اليسار على التفصيل فليتا مل (قول بعد الوجوب و التمكن) قد يقال التمكن من شروط الوجوب (قول به بان فساد الاجارة و وقوعه الحى الدورة لهم راقول بخلاف مالو حضر معه ثم فات الحجى عبارة العباب ولوحضر مكة أوعرفة فى سنة حج أجير ملم يقع عنه لتعين مباشرته بنفسه شرح العباب قالو الى الشيخ ابوحا مدوغيره و مع عدم وقوعه عن المستاجريان مه للاجير الاجرة و فرق الاذرعي بين هذا و ما ياتى فيما إذا برى و بعد بصحة الاجارة هنا و بذل الاجير منفعته و فيه نظر ثم رايت بعضهم الاذرعي بين هذا و ما ياتى فيما إذا برى و بعد بصحة الاجارة هنا و بذل الاجير منفعته و فيه نظر ثم رايت بعضهم مقصر به في حقه فلز مه أجرته و سيأتى قريبا نظير ذلك اله (قول همع صحة الاجارة هنا) حرره (قوله فى المتن للمن المنفقة العيال) اى و لا نفقته هو كنز (قوله فاندفع قول السبكى) فى الدفاع للبعد بما ذكر و بعد لا يخور (قوله على انه لا نظر هنا للمستقبلات) فى هذه العلاوة المقتضية التنزل عماقبلها مع اعتبار نفقة العيال لا يخور (قوله على انه لا نظر هنا للمستقبلات) فى هذه العلاوة المقتضية التنزل عماقبلها مع اعتبار نفقة العيال لا يخور (قوله على انه لا نظر هنا للمستقبلات) فى هذه العلاوة المقتضية التنزل عماقبلها مع اعتبار نفقة العيال

كهي بالنفس ولخسر الصحيحين ان فريضة الله على عاده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لايثبت على الراحلة أفاحج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع مذا ان كان بينه وبين مكة مسافة القصر وإلالم تجزلهالانابةمطلقا بل يكافه بنفسه فان عجز حجعنه بعدمو تهمن تركته هذآما اقتضاه اطلاقهموله وجهوجيه نظرااليان عجز القريب بكل وجه نادر جدافلم يعتبروان أعتبره جمع متاخرون فجوزواله الآنابة أخذا من التعليل يخفة المشقة وتبعتهم فى شرح الارشاد ولو شتي بعد الحج عنه بان فساد الاجارة ووقوعه للنائب ولزوم المعضوب الحج ينفسه تخلاف مالوحضر معه ثم فات الحج و ان و قع للاجير لكنة يستحق الاجرة هنا لأن التقصير من المعضوب مع صحة الاجارة ههنا (ويشترط كونها)أى الاجرة (فاضلة عن الحاجات المذكورة فيمن يحج بنفسه لكن لايشترطَ) هنا (نفقة العيال) الذن تلزمه مؤنتهم (ذها با وايابا) لانه مقيم عندهم فيحصل مؤنتهم ولو باقتراض أو تعرض لصدقة فاندفع قول السبكي

أحدهمااستأجروأ ناأدفع عنكازمه الاذن له في الاولى أو الاستئجارفىالثانية كما بينته فيالحاشية لانهليس عليه مع كون البذل من اصله او فرعه كبيرمنة فيه مخلاف بذله له ليستأجرهو به عن نفسه اخذا من قولهم إن الانسان يستنكف الإستعانة بمال الغير و ان ً قل دون بدنه و لا شكان أجيره كبدنه ومن ثم لو رضى الاجير بدون اجرة المثل لزمه انابته لضعف المنة هنا أيضا (ولو بذل الولد الطاعة) للمعضوب بان یحج عنه بنفسه (وجب قبوله) بأن ياذن له في الحج عنه لحصول الاستطاعة حينئذ فان امتنعمن الاذن لمياذن الحاكم عنهو لايجبره عليه وان تضيق الامن باب الامربالمعروف فقطولو توسم الطاعة ولومن اجنبي لزمه أمره نعم لا يلزمه الاذن لفرع او اصل او امراة ماش الاان كان بين المطيح وبين مكة دون مرحلتين واطاقهولالقريبهاو اجنني معول على كسب إلااذا كان يكتسب فيوم كفاية ايام بشرطه السابق اوسؤال لانه يشقعليه معان لولي المراة منعها من المشي فلم يعتدبطاعتها ويجب الاذن

يحبقبوله)ولو وجددون الاجرةورضي الاجيربه لزمه الاستئجار لاستطاعته والمنة فيهدون المنة في المال نهايةومغني وياتي فيالشرحمثله(قهالهلمافيقولهالمال من المنة)ولوكانالباذل الامام من يبت المال ولهفيه حق وجب عليه القبول و ناتى و كر دى و تقدم في الشرح و النهاية ما يفيده (قول العاجز) اقتصر عليه النهاية والمغني وقال الرشيدي قال في التحفة او القادر اهو اخذالشيخ عش في الحاشية بمفهوم هذا القيد ثم استظهر ه والظاهرانه بحسب مافهم ولم يطلع على ماقاله في التحفة فلير آجع اه (قوله لزمه الاذن له في الاولى) كذا في النهايةو المغنى خلافالماوقع في عشراه رشيدي (قولهو الاستئجار في الثانية) خلافا للنهايةو المغنى (قوله ولاشك ان اجيره)قديقال الاجير في الثانية ليس اجيره بل هو اجير المعضوب فانه الذي استاجره كذُ اافاده المحشىسم ولعل تخصيصه الثانية لوضوح ماافاده فيهاو إلافو اضحجريانه في الاولى ايضالانه في الحقيقة اجير المعضوب والبعض وكيل عنه في العقد بصرى (قول له ازمه انابته آلخ) و فاقاللنها ية و المغني قول المتن (ولو بذل الولد)اى وإنسفلذكراكاناوانثى لهايةومغنى (قوله للمعضّوب) إلى الفرع فى النهاية والمغنى الاقوله وانتضيق الى ولو توسم وقوله وقديؤ خذ إلى ولوكان (ولو توسم الطاعة) أى ظن بقر ائن أحو اله اجامة ذلك وخرج به مالوشك في طاعته فلا يازمه امره كردى على بافضل و باعشن (فوله ولو من اجني) عبارة الونائى وانكان من انثى اجنبية غير ماشية بخلاف الماشية ولو موليته لان لو الهامنعها من المشي فها لا يازمها فلااثر لطاعتهاومن ثمكان للوالدإذاار ادولده ان يحجعن غيره ماشياان يمنعه لان لهمنعه من السفر لحج التطوعوقول ابن المعاد وابن المقرى ليس لو الده المنع محمول على ما إذا كان اجيرا كما في شرح الايضاح وحاشيته اه(قه له أمره)أي سؤ الهشر ح با فضل (أو امر اة ماش)عبار ةشرح الروض و كالابن و الاب البنت و الامو مثلهما موليته و ان لم تكن من الابعاض الخ اهسم (قوله إلا ان كان بين المطيع و بين مكة) اي و بين المطاع وبينهامر حلتان او اكثر على ما تقدم في قوله أو اخر الصفحة السابقة هذا اذا كان بينه وبين مكة مسافة القصرالخسم (قولهمعول على كسب) اي اومغرر بنفسه بان يركب مفازة لاكسب بهاو لاسؤال لان التغرير بالنفسحر امنهاية ومغنى(قول بشرطه السابق)اى انفافى قوله ان كان بين المطيع الخ (قوله لانه يشق) أي مشى المطبع المبعض أو تعويله على الكسب أو السؤ ال مطلقا و (قوله عليه) أي المعضوب المطاع (قوله إذلاوآزع الخ) اىلازاجركردىوالمناسب الموافق لمافي القاموس لامغرى (قوله والرجوع جائزله) أى للباذل عبارة النهاية و المغنى وحيث اجاب المطاع لم يرجع وكذا المطيع إن احرم ولومات المطيع اوالمطاع اورجع المطيعفان كان بعدامكان الحجسو آءاذن له المطاع ام لااستقر الوجوب فى ذمة المطاع و الافلا اه قال عَشَ قولهُ مَر لم يرجع اى لم يجزله الرجوع حتى لورجع و ترتب على رجوعه امتناع المطيع من الفعل تبين عصيانه و استقر ار الحج في ذمته (فوله قبل الاحرام) أي لانه متبرع بشيء لم يتصل به الشروع وامابعده فلا لانتفاءذلك مغنى (قوله و به يتبين عدم الوجوب الخ) من هنا يعلم

ذها يا وايا با فيمن حج بنفسه ما لا يخنى على المتأمل (قوله و لا شكأن أجيره كبدنه) قد يقال الاجير فى الثانية ليس اجيره بل هو اجير المعضوب فا نه الذى استاجره (قوله نعم لا يازمه الاذن لفرع او اصل او امر اة ماش) عبارة الروض فلوكان الابن او الاب ماشيا او معو لا على الكسب او السؤ ال او الاجنى اى او الابن او الاب معو لا بنفسه لم يازمه القبول اله و اعترضها شارحه عايو افق ماذكره الشارح لكن وجهها ان بعضه كنفسه فكالا يازمه المشى و لا السؤ ال لا يازمه احتمال مشى بعضه او سؤ اله بخلاف الاجنى (قوله او امر اة ماش) عبارة شرح الروض وكالابن و الاب البنت و الام و مثله ماموليته و ان لم تكن من الابعاض (قوله الاان كان بين المطيع و مكة دون مرحلتين) اى و بين المطاع و بينها مرحلتان او اكثر على ما تقدم فى قوله فى الصفحة السابقة هذا ان كان بينه و بين مكة مسافة القصر الخ (قوله و به يتبين عدم الوجوب) من هنا يعلم ان الوجوب و الاستقر ارقد يحصلان حال العضب دون ما قبله و عبارة الروض و ان مات المطيع او رجع عن

هنا وفياً يأتى فوراً وأن لزمه الحج على التراخى لئلا يرجع الباذل أذ لاوازع يحمله على الاستمرار على الطاعة والرجوع جائز له قبل الاحرام وبه يتبين عدم الوجوب على المعضوب أذا كان قبل أمكان الحج عنه والا استقر عليـه لاعلى المطيـع

أن الوجوبوالاستقرارةد يحصلان حال العضب دون ماقبله سم (قوله وانأوهمه الح)عبارة النهاية واقتضاءكلام المجموع ان الاستقرار اثماهو في ذمة المطيع غير مرادو ان اغتر مه في الاسعاد آذكيف يستقر فيذمتهمع جوازالرجوع كمامروو جوب قبول المطيع خاص بالمعضوب فلو تطوع آخرعن ميت بفعل حجة الأسلام لم يحب على الوارث قبوله لان له الاستقلال بذلك من غير اذن كامراه (قوله لم يلز مه الفور) اى فى الاذن (قول، وبماذكر الخ) هو قوله إذلاو ازع الحكر دى (قول، استقر فى ذمته) أى اعتبار المما في نفس الامرنهاية ومغني اي ومع ذلك فلاا ثم عليه لعذر هعش قول المتن (وكذا الاجني) أي و ان كان اتني شرح بافضل قال الكردى وفي آلا يعاب لكن يشترط أن يكون لهامحرم أوزوج اذالنسوة لا تكني هنالان بذل الطاعة لا يوجبه على المطيع لجو از رجو عه قبل الاحر ام اه(قوله نحو الاخ)عبارة النهاية و المغي و الاب والاموالاخ في بذل الطاعة كالاجني اه (قول و و ماشيا) يتامل في الاب مع قوله السابق نعم لا يلز مه الاذن لفرع او اصل الخ إلا ان يقيدما هنافي الاب بدون المرحلتين او يفرق بين الآمر عند التوسم فلا يلزمه مع نحو المشي مخلاف البذل يلزم قبوله مطلقاوفيه نظر سم عبارة الكردي على بافضل قوله وهوماش ظاهره لزوم الاذن للاجنبية الماشيةوهوظاهرغيره بمابينته في الاصلاه اقول قد تقدم في الشرح وعن الونامي مايخالفه إلاان يفرض كلامه فيمادون مرحلتين (قوله لان مشي هذين) اى الاجنبي و نحو الاخ (قوله ان يكون حراالخ) قال في الحاشية في نفس الامر وأن كان قنافي الظاهروهذا في حجة الاسلام أما التطوع فيصح ان يكون الاجير فيه صبيا يميز اأو عبد ااو امة اه وفي شرح الايضاح لا بن علان تجزى وانابة الرقيق في حج نذراه كر دىعلى بافضل عبارة النباية وتجوز النيابة في نسك التطوع كافي النيابة عن الميت إذا أوصى مه ولوكان النائب فيه صبيا عن الوعبد الخلاف الفرض لا بهما من اهل التطوع بالنسك لا نفسهما اه (قوله مو ثوقابه) اى بان يكون عدلا و إلا لم تصح انا بته و لومع المشاهدة و لو فى الاجارة و الجعالة لان نيته لا يطلع عليها كذافى حاشية الايضاح للشارحهم وونائى وفى فتح الفتاح للكردى مثله إلاانه استثنى من عينه الموصى العالم بفسقه وعبارته فيحاشيته على بافضل بعدذكر مثل مآمر عن حاشية الايضاح عن الجمال الرملي و ان علان فيشرح الايضاح نصهانعم انكان المستأجر معضو باو استأجر عن نفسه فاسقا يحجعن نفسه صحت الاجارة قبل قوله حججت كافي فتلوى الشارح اله وفي باعشن على الونائي ما يو افقهما (قُولُه ادى فرض نفسه) يعني لم يكن عليه حجولو نذر انها ية و مغنى و شرح با فضل (قوله و ان لا يكون معضو با) انَّ و ان صححجة لو تكلف و نائى (قوله مات اجير ا) على حذف اداة الشرط (قوله بالقسط) متعلق بقوله استحق (قوله أو بعده استحق) عبارة فتح القدير للكردى اوبعدا لاحرام وقبلتمام الاركان أثيب المحجوج عنه على ذلك واستحق الاجير قسطهمن المسمى الاالعامل في الجعالة ويعتبر ذلك من ابتداءالسير وتنفسخ الاجارة و ان مات بعدتمام الاركان دون باقى الاعمال الواجبة او المسنو نقلم يؤثر ذلك في صحة الاجارة لكن يلزم الاجير حط قسط ما بتي من الواجبات والسنن وتجبر الواجبات والسنن بدم وهو على المستاجر على المعتمداه (قوله الاول) اي من المسمى (قوله جزم به) اي بالاول (سواءاريد بها الوقوف عندالقبر) اي لا نه لا يقبل النيابة (قوله لعدم انضباطه) اي الدعاء (قوله وقضيته) اى التعليل (قوله على الاول) اى الوقوف و (قوله بل على الثاني) اى الدعاء و لا يضر الجهل بنفس الدعاء فتح القدير (قوله و عليه) اي على صحة الجعالة على الدعاء (قوله فاذا دعا لكل منهم) او بان

الطاعة بعدامكان الحجاستقر الوجوب اه (قول، ولوماشيا) يتأمل في الاب مع قوله السابق نعم لا يلزمه الاذن كفرع او اصل آلخ إلا ان يقيدما هنا في الاب بدون المرحلتين او يفرق بين آلامر عندالتوسيم فلا يلزمه مع نحو المشي مخلافالبذل يلزم قبوله مطلقاو فيه نظر (قوله مو ثوقا به) اى بان يكون عدلا و الالم تصح آستنا بتهولو مع المشاهدة لان نيته لا يطلع عليهاو به يعلم ان هذا شرط في كل من يحج عن غيره باجارة او جعالة

باطلاقهم نظر اللاصلوبما ذكرفارق هذاعدم وجوب الماشرة على المستطيع فورا لانله وازعا يحمله علىالفعلوهووجو بهعليه ولوكان لهمال أومطبعلم يعلم بهاستقر فيذمته والعلم وعدمه انمايؤثران فيالاثم وعدمه (وكذا الاجنبي) ونحو الاخو الأب إذا بدل الطاعـة يجب قبوله (في الاصح)ولوماشيالمامرانه لااستنكاف بالاستعانة ببدن الغير ولان مشى هذين لايشقعليه مطلقاوشرط الباذل الذي يجب قبوله ان يكون حرامكالهامو ثوقا مهادي فرض نفسه و ان لا یکون معضو با ﴿ فرع ﴾ مات أجير العين قبل الاحرام لميستحقشيثااو بعداستحق لأنه اتى ببعض المستأجر عليهو انلم يجزعن المستأجر لهبالقسط بان توزع اجرة المثل على السير و الاعمال ويعطى مايخص عمله قال بعضهم من المسمى وقال بعضهم من أجرة المثل والذي يتجهالاول اخذا ما ياتي قبيل ما يحرم من النكاح ثم رأيت شيخنا جزم بهوسيأتى فى الاجارة انها لاتصح على زيارته صلى الله عليه وسلم سواء اريدمهاالوقوفعندالقبر المكرم اوالدعاءثهم لعدم

قال اللهم اغفر لكل منهم و (قوله لتعدد المجاعل عليه) المراد بهما يشمل الضمني كردى (قوله ويشهد لذلك) اى استحقاق جعل الجميع (قوله استحقه) اى الدينار (قوله وجبته) اى لذى النوبة (قوله عليها) اى لذى النوبة على الاصابة (فهله لان لفظ القرآن الخ) علة لنفي المنافاة (قهله علاف لفظ الدعاء) هذا بدل على جواز اتحادالدعاءاىكاللهم افعل كذا بفلان و فلان مثلاسم (قول فلم يمكن التداخل الخ)﴿ حَاتَمَةُ ﴾ يجوز ان يحجعن غيره بالنفقة وهي قدر الكفاية كايجوز بالاجارة والجعالةوان استأجربها لم يصح لجهالة العوضولوقال المعضوب منحجعني المهمائة درهم فمنحج عنه بمن سمعه أوسمع من أخبره عنه أي ووقع في قلبه صدقه استحقها فان احرم عنه اثنان مرتبا استحقها الاولوان احرمامعا أوجهل السابق منهامع جهل سبقه اوبدونه اىبانعلم السبقولم يعلم عين السابق وقع حجهما عنهما ولاشيءلها على القائل اذليس أحدهما باولى منالاخرولوعلم سبقاحدهمااىبعينه ثمنسي فقياس نظائره ترجيحالوقف اىفىالعوضولو كانالعوض بحهو لاكان قال من حج عنى فله ثوب وقع الحج عنه باجرة المثل ثم آلاستئجار فيهاذكر ضربان استئجار عينو استئجار ذمة فالاو لكاستأجر تك لتحج عني أوعن ميتي هذه السنة فان عين غير السنة الاولى لم يصبح العقدو ان اطلق صبح وحمل على السنة الحاضرة فأنكان لا يصل الى مكة الالسنتين فاكثر فالاولى من سني امكان الوصول ويشترط لصحة العقدقدرة الاجيرعلي الشروع في العمل و اتساع المدة له و المكي و نحوم اى كاهلاليمن يستاجر في اشهر الحجو الضرب الثاني كقوله الزمت ذمتك تحصيل حجّة وبجوز الاستئجار فى هذا الضرب على المستقبل فأن أطلق حمل على الحاضرة فيبطل ان ضاق الوقت و لا يشترط قدر ته على السفر لامكان الاستنابة في اجارة الذمة ولوقال ألزمت ذمةك لتحجيني بنفسك صحو تكون اجارة عين ويشترط معرفة العاقدين أعمال الحجاي من اركان و و اجبات و سنن و لا يحدذ كر الميقات و يحمل عند الاطلاق على الميقات الشرعىولو استاجر للقران فالدم على المستأجر فانشرطه على الاجير بطلت الاجارة ولوكان المستاجر للقرآن معسرافالصوم الذيهو بدل الدمءلي الاجير لان بعضه وهو الايام الثلاثة في الحبجو الذي في الحج منهماهو الاجيرو جماع الاجير مفسدللحجو تنفسخ بهاجارة العين لااجارةالذمة لانهالاتختص بزمان وينقلب فيهما الحج للاجير كمطيع المعضوب اذاجامع فسدحجه وانقلب لهوعليهأن يمضى في فإسده والكفارة وعليه فى اجاوة الذمة ان ياتى بعد القضاء عن نفسه بحج آخر للمستأجر فى عام آخر او يستنيب من يحج عنه فى ذلك للعام اوفى غيره و للمستاجر فيهما الخيار في الفسخ على التراخي لتاخر المقصودو يسقط فرضّمن حجاواعتمر بمال حرام كمغصوبوان كانعاصيا كمافى الصلاة في مغصوب او ثوب حر برمغني وكذا في النهاية الاانهعقب قوله صحوتكون اجارة عين بمانصه علىمافي الروضةهناعن البغوى وقال الامام ببطلانها وتبعه في الروضة في باب الاجارة وصاحب الانو اروهو المعتمداه وفي الونائي بعدذكره عن الشارح فيالحاشيةوالايعاب مثلمامر عن المغنى من انها اجارة عين صحيحة مانصه ويصح كون من لم يحج اجيرذمة فيحجءن نفسه ثمءن المستاجرفي سنة اخرى لااجيرعين لانها تتعين للسنة الآولي اه عبارة فتحالقديرو لايشترط في الاجارة الذمية ان يباشر الاجير عمل النسك الذي استؤجر له بنفسه و لاقدر تهعلي الشروع فىالعملولاان يكون قدحجعن نفسه ولايقدح فى ذلكخو ف الاجير مو ته او مرضه اذله الانابة فيها ولو بلاعذرولو بشيءقليلدونما آستؤجر بهويجوزلة حينئذا كل الزائدنعم يازمه ان لايستاجر الاعدلااه ﴿ باب المواقيت ﴾

لتعدد المجاعل عليه وان اتحد السير اليه كما لو استجعل على رد آبقين لملاك من موضع وإحد ويشهدلذلك نصالشا فعي رضي الله عنه على ان من مر بمتناضلين فقال لذي النوبة ان أصبت لهذا السهم فلكدينار فاصاب استحقمه وحسبت له الاصابة وماكانله عليها مع اتحاد عمله ولاينافيه مالو كان ميتان بقــــر فاستجعل على ان يقرأ على كلختمة لزمه ختمتان لان لفط القرآن مقصود فاذا شرط تعدده وجب بخلاف لفظ الدعاء ولتفاوت ثواب القراءة ونفعها للبيت وتفاوتالخشوع والتدبير فتدبر فلم بمكن التداخل فيها فتأمله ﴿ باب المواقيت ﴾ جمع ميقات وهولغةالحد وشرعا هنا زمن العبادة ومكانهافاطلاقه عليه حقيق

(٥ - شروانی وابن قاسم - رابع)

(قولِه فاطلاقه) اىالميقات (عليه) اىالمَكان (حقيق) أى اصطلاحا ﴿ فرع ﴾ أتى بأعمال الحج

كذا في حاشية الايضاح للشارح (قوله بخلاف لفظ الدعاء) هذا يدل على جو از اتحاد الدعاءأي كاللهم

ر باب المواقيت ﴾ قول مناه الميان عنه الميان عنه الميان الميان الميان الميان الميان الميان الميان الميان عنه الميان الميا

افعل كذابفلان وفلآن وفلان مثلآ

وتوابعه ثم شك في أصل نيته هلكان اتى بها او لا فالقياس عدم اجز ائه و هو نظير الصلاة و غير ها و اماما نقل عن بعض الناس من الاجزاء فارقا بينه و بين الصلاة بان قضاءه يشق فالظاهر انه غير صحيح سم و (قهله اصطلاحا) اى ولغة و (قوله و اماما نقل عن بعض الناس الخ) اى قياساعلى نحو الصوم و اليه ميل القلب ثم رايت اعتمده عشو الوناتي كماياتي (قه له الاعند من يخص آلخ)عبارة شيخناو بعضهم خصه بالزماني نظر أ لاخذهمن الوقت والاشهر انه شامُل للزماني والمكاني اله (قول بالحد) الباءداخلة على المقصور عليه و (قهله في الوقت)متعلق بالحد (قوله فتوسع) يعنى فيستعمل عنده في المكان بجازا كردى اى بعلاقة التقييد ثم هذا بالنظر لاصل اللغةو الافقدصار الميقات حقيقة شرعية في كل من الزمن و المكان حفي قول المتن (وقت احرام الحج الح) اى المكروغيره و (قوله و ذو القعدة) سمى بذلك لقعودهم عن القتال فيه و (قوله وعشر ليال) أي باللايام بينهاوهي تسعة و (قوله من ذي الحجة) سي بذلك لو قوع الحج فيه نها ية و مغني (قوله اىمابين)الىقولەكذافسر بەذكرە عشعنالشار حواقره (قول فيصح احرامه بهفيه الح)عبارة الوناتى فلو احرم في بلد بعد ثبوت شو ال عنده او تبين ثبو ته بعد ثم سافر آلى بلد لم ير فهالم يضره و آن و افق اهلها في الصوم المالو احرم بعد الانتقال اليهالم ينعقد حجا اله (قوله و وجدهم) اى الهل البلد الاخرى (قوله على الاوجه)اعتمده شيخنا (قه له لا يقتضي بطلان حجه) ينبغي ان ريد بطلان خصوص الحج اما اصل النسك فلايتوهم بطلانه معما تقرر آن الاحرام بالحج في غيروقته ينعقد عمرة سم (قوله و ان الزمه الامساك الخ) الاولى وأنازمه الصوم بان وصلهاقبل ان يعيد فان ازوم الكفارة انما يتوهم حينتذ و اماصورة الامساك فهي فمااذاوصلهابعدان عيدفلا كفارةقطعائمرايت عبارةالخادم مصرحة بانالكلام مفروض في مسئلة الصوملافي مسئلة الامساك بصرى وقد يجاب بمافي سم من تصوير المسئلة بمااذا انتقل في الليلةالتي رؤى فيها هلال شــوال في البلد الاول آلى البلد الشـاني فوجدهم لم يروا الهلال وقد بيتوا النيــة فبيتهامعهم فلوجامعفي البلدالثاني فلايبعد عدم وجوب الكفارة لاحتال كونهذا اليوميوم عيدفيحق المنتقل اليهم ايضاولا ينافى ذلك التصوير قوله و ان ان مه الامساك لان المر ادانه اذا جامع في هذا اليوم يازمه الامساكولا كفارة اه(قولهقال)اي الزركشي في الخادم (قوله وقياسه) اي عدم لزوم الكفارة فياذكر (قول من ازمته) الانسب من تازمه بصرى اى من شانه ان تارمه فطرته (قول هبغروب شمسه) اى البلد

الاعندمن مخصالتوقيت بالحد بالوقت فتوسغ (وقت)احرام(الحبجشوآل و ذو القعدة) بفتح القاف افصحمن كسرها (وعشر ليال من ذي الحجة) بكسر الحاءافصح منفتحها اي مابين منتهى غروب آخر رمضان بالنسبة للبلدالذي هو فيه فيصح احر امه به فيه وان انتقل بعده الى بلد اخرى تخالف مطلع تلك ووجدهمصياما علىالاوجه لان وجوب موافقته لهم فىالصوم لا يقتضي بطلان حجه الذي العقد لشدة تشبث الحج ولزومه بل قال في الخادم نقلا عن غيره لاتازمه الكفارة لو جامعفي الثانية وان لزمه الامساك قال وقاسهانه لا تجب فطرة من لزمته فطرته بغروب شمسه

اعطاء له حكم شوال اه وماذكره في الكفارة قريب لانها تسقط بالشبهة وفي الفطرة يتعين فرضه فيما اذاحدث المؤدىعنه فىالبلدالاول قبل غروب اليوم الثاني والافالوجيه لزومها لانالعبرةفيها بمحل المؤدىعنه وأماالاحرام فى الثانية فالذى يتجهعدم صحته لانه بعدان انتقل اليها صارمثلهم فىالصوم فكذا الحج لانه لافارق بينهما ولاتر دالكفارة لماعلت وفجر النحركذا فشر به جمع من الصحابة رضي الله عنهم قوله تعالى الحج أشهر معلومات أىوقت ذلك وقول جمع مجتهدين بجوز الإحرام بالحج في جميع السنةولكن لاياتي بشيء من أعماله قبل أشهره رده أصحابنا بانهم وافقوناعلي توقيت الطوأف والوقوف فای فارق بینهما وبین الاحرامفان قلت اذاكان غير الاحرامماذكرمثله فىالتوقيت بذلك بالنسبة لمنع تقدمه فلم اقتصر عليه قلَّت لانه المختلف فيه كما علمت مخلافغيره ولانه يفهم من منع تقدم الاحرام منع تقدم غيره بالاو لى لا نه تبع لهوبهذا يظهر اندفاع الاعتراض عليه بان الاقتصار على الاحرام موهم (وفي ليلة النحر) وهي ايلة عاشر الحجة (وجه)انهلايصح الاحرام فيها بالحج لان

المنتقلاليه (قهالهوعلىهذا يصح الاحرام) أي ينعقدا لاحرام بالحج حجاسم (قوله فيه) أي في البلد الثاني (قولُه بالشبهة) لعل المرآدبها هناعدم كونه من رمضان في حقه اصالة بل تبعالهم و يحتمل انه مامر عنسم أَنفا (قهله فمااذا حدث المؤدى عنه الخ) اىكولد اورقيق حدث في البلدالاول في اليوم الثاني والحاصل آنهان ادرك المؤدىعنه وقت الوجوب باعتبار البلدين وجبت الفطرة او باعتبار البلدالثاني فقط بان حدث بعدغروب رمضان البلدالاول فيه فالوجه عدم الوجوب سم (قوله و الا)اى بان حدث فالبلدة الثانية قبل غروب اليوم الثاني (قوله لان العبرة الخ) راجع لماقبل و الأأيضا (قوله فكذا الحج) اى فلا ينعقد الاحرام فيه حجا ﴿ فرع ﴾ من نوى ليلة الثلاثين من رمضان الحج ان كانت من شوالوالافعمرة فبانت منشوال فكحج وآلافعمرة ومناحرم بحجمعتقدا تقدمه على الوقت فبان فيه اجزاه ولواخطا الوقتكل الحجيم فهل يغتفر كخطا الوقوف اوينعقد عمرة وجهان الاوفق الثاني كذافي العباباى والنهاية ولايخني ان اطلاق الاولى يخالف نظيرها فيهالونوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد من رمضان ان كان منه فبان منه حيث لا يقع عنه الا بالشرط السابق في محلمو الفرق شدة تعلق الحج سم وعش (قهله لماعلمت) اىمن انهاتسقط بالشبهة (قهله وفجر النحر) عطفعلي منتهى في قوله اي مابين منتهى غروب الخ سم (قوله كذا فسربه) اى بمافى المتن من شو ال و ذى القعدة وعشر ليال من ذى الحجة نهاية ومغنى وقال الكردى وضمير به يرجع الى قوله اىما بين الخاه (قول اى وقته ذلك) اى وقت الاحرام به اشهر معلومات اذفعله لا يحتاج لاشهر و اطلقهاعلى شهرين و بعض شهر تغليبا او اطلاقا للجمع على ما فوق الو احدنها ية و مغنى (قول يجوز الاحر ام بالحج الخ) اي و ينعقد حجا (قول فلم اقتصر عليه اى المصنف على الاحرام (قوله وبهذا) أي بالتعليل الثاني (قوله وعلى الاصح يصح الاحرام به فيها الخ)

معاحمال كونهذااليوم يومعيد فيحق المنتقل اليهم ومنع عدم المو افقة المذكورة لان المرادأ نه اذا جامع في هذا اليوم يازمه الامساكولاكفارة (قوله وعلى هذا يصح الاحرام) اي ينعقد لاحرام فيه حجا (قوله وفي الفطرة يتعين فرضه فما اذا كان الح) فلم يشكل فرضه فما ذكر ايضا لان ظاهر عبار ته ان كلامه في الوجوب بغروب شمس هذا اليوم لآفيازوم الاخراج فى البلدالثاني وحينئذ فالوجه الوجوب وان كان المؤدىعنه فىالبلدالاولغايةالامرانه يازم الاخراج فيهآفىالثاني فانقلت لايصح الحَلَعلى ظاهرعبار تهللقطه محصول الوجوب لان السبب فيه اماغروب هذا اليوم أو الذي قبله وقدو جداجميعا فلايصح نني الوجوب قلت يتصورذلك بمااذالم يدرك من تلزمه فطر ته غروب ماقبل هذااليوم كولداو رقيق حدث في هذااليوم لكن قدينا في الحمل على الظاهر المذكور قوله من لزمته فطر ته لان ظاهره تحقق اللزوم عنده و ان كلامه ليس الافي وجوب الاخراج الاان يؤول على اللزوم باعتبار مامن شانه نعم قديجاب عن الاشكال بالتزام ان المعتمر في كلمن اطل الوجوب ومن الاخر اج بلد المؤدى عنه فلا يلزم فطرته اذ الم يدرك غروب شمس رمصان باعتبار بلده وانكان ادركها باعتبار غيرهاو انكان المؤدى حينئذ بذلك الغير والحاصل انه ان أدرك وقت الوجوب باعتبار البلدوجبت الفطرة ولاكلام اوباعتبار البلدالثاني فقط بانحدث بعدغروب رمضان البلدالاول فالوجه عدم الوجوب (فكذا الحج) أي فلا ينعقد الاحرام فيه بالحج حجا ﴿ فرع ﴾ من نوى ليلة الثلاثين من رمضان الحبج انكانت من شو الو الافعمرة فبانت من شو ال فحجو الافعمرة ومن احرم بحج معتقدا تقدمه على الوقَّت فبان فيه اجزاهولو اخطاالوقت كل الحجيج فهلَّينتفر كخطاالوقوف اوينعقدعمرة وجهان الاوفقالثاني كذافي العباب ولايخني ان اطلاق الاولى يخالف نظيرها فمالو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غدمن رمضان انكان منه فبان منه حيث لا يقع عنه الأبالشرط السابق في محله و الفرق شدة تعلق الحج(قولهو فجرالنحر)عطفعلى منتهى فى قوله قبل ايما بين منتهى غروب آخر رمضان (قوله قلت لانه المختلفُ فيه الخ) أقول يكنى في صحة الاقتصار و اتجاهه صحة الاحرام في جميع هذه المدة بخلاف بقية الاعمال اه (قوله وعلى الاصحيصح الاحرام به فيها الخ) صرح به الزوياني ومرآدهم ان هذا وقته مع امكانه في بقية

الليالى تبع للايام ويوم النحر لايصح الاحرام فيه به فكذا ليلته ويرده الخبر الصحيح المصرح بخلافه وعلى الاصح يصح الاحرام به فيها

وأنعلما لهلايدرك عرفة قبل الفجر فاذافاته تحلل واياتي فلواحرم) حلال (مەفىغىروقتە) المذكور (انعقدعمرة) مجزئةعن عمرة الاسلام (على الصحيح) علماوجهل لانالاحرام شديد التعلق فانصرف لما يقبله ويظهر أنه لابحرم عليه ذلك لانه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة بوجه ثمررايت في المسئلة قولين الجرمة والكراهة وقد علمت ان الثاني هو الراجح وعلم من كلامه بالاولى انهلو احرم مه مطلقا فی غیر اشهر ه انعقد عمرة ايضا (وجميع السنة وقت لاحر امالعمرة)وغيره ممايتعلق بها لانها صحت عنه صلى الله عليه و سلم و عن غيره في او قات مختلفة ثلاث مراتمتفرقات فى ثلاث سنين في القعدة ومرة في ً شوال ومرة في رمضان علىمارواه البيهقي ومرة فی رجب وان انکرتها عائشة رضى الله تعالى عنها واعتمرت بامره منالتنعيم رأبععشر ذي الحجةوصحعمرةفىرمضان تعدل حجة معي وقد يمتنع الاحرام بهاير لعارض كمحرم بهما وكحاج لم ينفرمن مني نفر اصححا وإن لم يكن بها

وفاقاللمغنى وخلافا للنهاية هناعبارة الاولو ظاهركلامه أنهيصح احرامه بالحج اذاضاق زمن الوقوف عن ادراكه وبهصرح االروياني اه زادالثاني ومرادهم انهذاو قتهمع امكانه في بقية الوقت حتى لو احرم من مصريوم عرفة لم ينعقد الحبج بلاشك قاله في الخادم اله قال عش قوله مرو مرادهم ان هذا الحقديتوقف في ان هذامر ادهم بعدقر ض الكلام فيمن احرم في ليلة النحر ولم يبق من الوقت ما يمكن معه الوقوف فليتامل اه وقال الرشيدي قولهم رومر ادهم ان هذا الخانظر مامر ادالشار حمر بسياق هذاعقب كلام الروياني هل مراده تعقبه به او بجرد اثبات المنافاة بينهما او الاشارة الى انهماً متغاير ان وحينئذ فما وجه المغايرة فليحرروسياتى فىالباب الآتى مايدل على اختياره لكلام الروياني اهوكذا عقب سمكلام النهاية بمانصه وقول الروض وشرحه في باب الاحصار ولهذالو احرم بالحج يوم عرفة بالشام لم يجزله التحلل اي في الحال بسبب الفوات اله قضيته انعقاد الحج وعدم انعقاده عمرة اله (فوله و انعلم الح) ﴿ تنبيه ﴾ لو احرم قبل اشهر الحج ثم شك هل احرم بحج او عمرة فهو عمرة او احرم بحج ثم شك هل كان احر أمه في أشهره امقبلها قال الصيمرى كأن حجالانه تيقن آحر امه الآن وشك في تقدمه قاله في المجموع مغنى ونهاية وقال سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقوله لو احرم قبل اشهر الحج الخخرج به مالوكان في اشهره فالظاهر انحيث شك كالونسي مااحرم به فينوى القران او الحج كاسياتي في باب الاحرام اهقول المتن (فلو احرم به الخ)اى الحج او احرم مطلقانها ية و مغنى و ياتى فى الشرح مثله (قوله حلال) الى قوله لانها تقع الخ فى النهاية الاقوله ويظهر الى وعلم وقوله وصور الى ولا تنعقد وكذا في المغنى إلا قوله وهي افضل الخ (قوله حلال)خرج بهمالو كان محرمابعمرة ثم احرم محج في غير اشهره فان احر امه لم ينعقد حجالكو نه في غير اشهر او لاعمرة لان العمرة لا تدخل على العمرة كاذكره القاضي ابو الطيب مغنى ونهاية (فوله لا يحرم عليه) اى العالم بالحال شو برى (قوله لا نه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة) قديقال تعمد قصد عبادة لاتحصل لا يتجه الا ان يكون متنعالانه ان لم يكن تلاعبا بالعبادة كان شبيها به سم وقد يجاب هو ان الامرهنا عدم بطلانها من كل وجه اذالباطل انماهو قصد الحجدون مطلق الاحرام (فوله علمت الخ)اي من قوله ويظهر انه لا يحرم عليه ذلك لا نه ليس الخ (قوله ان الثاني هو الراجع) و في الو نائي و يحرم ابد ال لفظ العمرة بالحبرسوا . قصد العمرة اولم يقصد شيئا كما يعلم من الحاشية اه (قول لا نه لو احرم به مطلقا)كذا في نسخة المصنف والصواب ترك به بصرى اقول يمكن تصحيحه بارجاع الضمير للنسك (قوله لانهاصحت الخ) الذى ذكر مغير الشار حرحه الله تعالى انه صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث مرات في ذي القعدة في ثلاث سنين و مرة في رجب و مرة في رمضان ومرة في شوال اذاعلمت ذلك فتا مل قوله صحت عنه وعن غيره الخ ثم تفصيله بقوله ثلاث مرات الخيظهر لك مافيه من الابهام بصرى (قوله ومرة في رجب الخ) اى فدلت السنة على عدم التاقيت نهاية و مغى (وكحاج لم ينفر) اى اما احر امه بها بعد نفر ه فصحيح و انكآن و قت الرمى بعد النفر الاول باقيا لانه بالنفر خرج من الحجوصار كالومضي وقت الرمي مغني ونهاية زادالو نائي ومن عليه رمي التشريق كله او بعضه وقدخرج وقته حل احرامه و نكاحه وغيرهما و لا يتوقف على بدل الرمى لا نه غير محرم و لا بقي عليه اثر الاحرام بخلاف من بقى عليه رمى من يوم النحر و لوحصاة لا نهما دام لم يتحلل التحللين هو باق على احر امه و ان خرجت ايام التشريق

الوقت حتى لو احرم من مصريوم عرفة لم ينعقد الحج بلاشك قاله في الخادم قال و في انعقاده عمرة تردد والارجح نعم شرح مر (قوله و انعلم الخ) في الروض و شرحه في باب الاحصار فصل و ان وجد المحصر طريقا و استطاع سلوكه لزمه سلوكه و انطال حتى يصل البيت و ان علم الفوت لان سبب التحلل هو الحصر لا خوف الفوات و لهذا لو احرم بالحج يوم عرفة بالشام لم يجزله التحلل اى في الحال بسبب الفوات اهو وقضية قوله و لهذا المخ انعقاد الحجوعدم انعقاده عمرة (قوله لانه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة) قديقال تعمد قصد عبادة فاسدة لا شحصل لا يتجه الا ان يكون متنعا لانه ان لم يكن تلاعبا بالعبادة كان شبيها به اهو قوله و قدعلت ان الثاني هو الراجح) من اين علم ذلك

وصور تعدده بصور رددتهافى حاشية الايضاح ولاتنعقدكالحجمنأحرم بها وهو مجامع أو مرتد ويسن الاكثارمنها ولا سما فى رمضان للحديث المذكور وهي أفضل من الطواف على المعتمد إذا استويافىالزمن المصروف اليهما لانها لاتقع من المكلف الحر إلا فرضا وهو أفضل من التطوع (والميقات المكان للحج) ولو في حق القارن تغليبا للحج(فيحقمن بمكة)ولو آفاقيا(نفسمكة)لاخارجها ولو محاذبها على المعتمد للخبر الآتىحتى أهلمكة منمكة (وقيل كل الحرم) لاستوائه معها في الحرمة ويرد تمنزهاعليه باحكام أخر ولا حجة له فى خبر فاهللنا من الابطح لاحتمال أنالعارة كانت تنتهى اليه إذذاك بلهو الظاهركمآ ىدل لەخىرىزولە بە على على أن العمارة الآن متصلة بأوله فلو أحرم خارج بنیانها أی فی محل بجوز قصرالصلاة فيه لمن سافر منها ولم يعد اليها قبل الوقوف أساء ولزمه دم على الاول مخلاف ماإذا عاد لكن قبل وصوله لمسافة القصر

وبدلرمى يومالنحريتوقف عليهالتحلل ولوصوما فلايصحمنه قبلهاحرام ولانكاحولاوطء ولا متعلقاته اه وقوله بخلاف من بق عليه رمى من يوم النحر الخفي سم ما يو افقه (فوله لان بقاء اثر الاحر ام) يؤخذمنهعدمالفرق بينمنوجب عليهالرمىوالمبيت ومنسقطاعنه اىولمينفر فتعبيركثير بمني إنماهو باعتبار الاصلوالغالب نهايةوفى الونائي مايو افقه (قولهو من هذا)اى من قوَّله وكحاج لم ينفر من مني نفر ا الخ(فول، وصورة تعدده الخ)عبارة النهاية و تصوير الزركشي وقوعهما في عام و احدم دودا ه قال عش قولهو تصوير الزركشي الخأى بأن يأتي مكة نصف الليلو يطوف ويسعى بعدالوقوف ثم يرجع إلى مني لحصول التحللين بما فعله ووجه رده بقاءا ثر الاحرام المانع من حجه الحجة الثانية من المبيت بمني ورمي ايام التشريقاه (قوله ويسن الاكثار منها)اىولوفىالعام الواحدفلا تكره فيوقت ولايكره تكرارها فقد اعمر عَيْكِاللَّهِ عَا نُشَةً في عام مرتين و اعتمر ت في عام مرتين بعدو فا ته عَيْكِاللَّهِ و في رو ا ية ثلاث عمر قال في الكفاية وقعلها في ومعرفة ويوم النحر ليس بفاضل كفضله في غيرهما لآن ألا فضل فعل الحج فيهما مغني عبارة النهايةولايكره تكريرها بليسن الاكثار منهالانه وكالته اعتمر في عامر تين وكذلك عائشة عمروويتا كدفيرمضانوفي اشهر الحجوهي في يوم عرفة الخاه (وهي افضل) اي ولوكانت من غير مكلف حرسم(قوله الافرضا)اىلان النفل منها بصير بالشروع فيهو اجباكر دىقوا، المتن (للحج)اى في حق من يحرم عن نفسه و نائي (ولو محاذيها على المعتمد) خلافا للنها مة و الاسني قال الكر دي على بافضل و الخطيب فقالو الواحرم من محاذاتها فلاأساءة ولادم كالواحرم من محاذاة سائر المواقيت اه (قول اللخبر الاتي) اى فى شرح فيقا ته مسكنه و (قوله حتى اهل مكة) بدل من الخبر الآتى (قوله لاحتمال ان العارة الخ) قديقال ماالحامل على ارتكاب هذه التعسفات لانه منزلهم الذى قصدو االاقامة به إلى قضاء المناسك فهو موضع اهلالهموإن كانخارج مكة الاترى ان اهل مني إذاار ادو االاحرام بالحج بهلون من محلهم فكذاهؤ لآء فليتامل بصرى اقول مآذكره او لايرده ماياتى فى التنبيه من قول الشارح او دون مرحلتين الخ إلا ان يفرض ذلك فيما إذاخرج إلى غيرجهة مني ولادليلله واماقوله الاترى أناهل مني الخفظاهر السقوط لان الكلام فيمن بمكة (قوله بلهوالظاهرالخ)و ايضافقد تقدم ترددفي اعتبار مجاوزة مطرح الرمادو ملعب الصبيان ونحو ذلك فى ترخص المسافر من قرية لاسو رلهافان قلنا باعتبار ذلك امكن الجو اب باحتمال او ظهور ان الابطح اوبعضه بما يلى مكة كان محل ماذكر من مطرح الرمادو ملعب الصبيان ونحو ذلك سم (قولِه على انالعَمَارة الخ) هذاصريح في ان المعابدة من مكة فلا يجوز اقامة جمعة فيها مع سعة المسجد الحرّامللجميع(قوله متصلة باوله)والعارةفىزمننامتجاوزةعنالمحصب(قوله فلواحرم)إلىقوله كذا قالوه في النهايةوالاسني(قوله على الاول)اي الاصحمن انه نفس مكة (قوله بخلاف ما إذاعاد) اي فانه

(فول لان بقاء اثر الاحرام كبقاء نفس الاحرام) يؤخذ منه الهلولم يحصل رى جمرة العقبة يوم النحر و فاتت ايام التشريق امتنع الاحرام بالعمرة قبل الاتيان ببدله بناء على ما ياتدمن توقف التحلل الثانى على الاتيان و لوصو ما و ذلك نفس الاحرام حينئذ (قوله وهى افضل) اى ولوكانت من غير مكلف حر (قوله لاحتمال ان العمارة كانت تنتهى اليه إذذاك بل هو الظاهر الخ) و ايضا فقد تقدم تردد في اعتبار مجاوزة مطرح الرماد و ملعب الصيان و نحو ذلك في ترخص المسافر من قرية لاسور لها فان قلنا باعتبار ذلك امكن الجواب باحتمال او ظهور ان الا بطح او بعضه عما يلى مكة كان محل ماذكر من مطرح الرماد و ملعب الصيان و نحو ذلك (قوله الساء و لزمه دم) قال في شرح الروض نعم ان احرم من محاذتها فالظاهر انه لا الساءة و لادم كالو احرم من محاذاتها كسائر المو اقيت ثمر ايت المحب الطبرى نبه عليه محداله و لقائل ان يقول قياس الاكتفاء عمداذاتها كسائر المو اقيت في عدم الاساءة و عدم الدم الاكتفاء عمداذاتها يمينا و شما لا و نبعده عنها لو جود المحاذاتها لا نه مع ذلك و بالأحر ام خارجها من جهة المدينة قبل الوصول في بعده عنها لوجود المحاذاتها لا نه مع ذلك عمر بها او بمحاذاتها و ذلك كاف في سائر المو اقيت و كل ذلك محالف لقوله البها او المحاذاتها لا فه مع ذلك و بالأحر ام خارجها من جهة المدينة قبل الوصول البها او المحاذاتها لا نه مع ذلك عمل ذلك عاف في سائر المو اقيت و كل ذلك محالف لقوله البها المواحدة المحاداتها لا نه مع ذلك عالف لقوله الساء المحاداتها لا نه مع ذلك عالم المحاداتها و ذلك كاف في سائر المو اقيت و كل ذلك محالف المعادلة المحاداتها لا نه مع ذلك عمل خلاك عالمية المورود المحاداتها لا نه مع ذلك على المحاداتها لالمورود المحاداتها لا نه مع ذلك على المحاداتها لا نه مع ذلك و المحاداتها لا نه مع ذلك عالم كلك على المحاداتها لا نه مع ذلك على خلاك و المحاداتها لا كتفاء المحاداتها لا كلا المحاداتها لا نه مع ذلك على المحاداتها لا نه مع ذلك و المحاداتها لا كلورود المحاداتها لا نه مع ذلك و المحاداتها لا كلورود المحاداتها

والاتعينالو صولاليميقات الافاقى كذا قالوه وهو صريحفي انه لاتكفيه مسافة القصروظاهران محلهمااذا كانميقات الجهة التي خرج اليها أبعد من مرحلتين فيتعينهنا الوصول للميقات ومحاذاته مخلاف مأاذاكان ميقات جهة خروجه على مرحلتين او لم يكن لها ميقات فيكنئ الوصول اليها وان لم يصل لعين الميقات وأنما سقط دم التمتع بالمرحلتين مطلقا لانهذا فيه اساءة بترك الاحرام من مكة فشددعليه اكثرولانه ببعده عنها مرحلتين انقطعت نسبته البهافصار كالافاقي فتعين ميقات جهته او محاذیه ﴿ تنبیه ﴾ علم مما تقرر ان الافاقى المتمتعلودخل مكةوفرغ مناعمالعمر تدثم خرجالي محل بینه و بینها مرحلتان لزمه الاحرام بالحجمن ميقاته علىما تقرر او دون مرحلتين ثمارادالاحرام بالحبرجاز له تاخيره الى ان يدخلها بل لو احرم من محله لز مه دخو لها قبل الوقوف او الوصول الي الميقات او مثله و في الروضة اذا كان ميقات المتمتع الافاقي مكة فاحرم خارجها لزمه دم الاساءة ايضامالم يعد لمكة او للميقات اومثل مسافته

يسقط الدمنهاية اى اذا كان العودقبل التلبس بنسك ونائي (قوله و الا) اى بان و صل الى مسافة القصر (قوله تعين الوصول) اى فى السقوط بمعنى انه لا يسقط الدم الا آذاو صلى لمقات الافاقى و فى عدم الاساءة كافى شرح الروض عن البلقيني و لعل محل عدم الاساءة بو صول ميقات ان قصد ابتداء الوصول اليه او العود اليهاللاحرام منهااو محرما مخلاف مااذافارقها بقصد الاحرام خارجها من غيرقصدالو صول لميقات ولا قصدالعو داليها فينبغي تحريمه وان وصل بعدذلك لميقات اوعاداليها وقديقال ينبغي عدمالتحريم عندا لاطلاق سموونائي (قوله الى ميقات الافاقي)شامل لسائر الجهات و اعلم ان المتجه ان قولهم تعين الوصول الى ميقات الأفاقيلم ريدو أفيه اعتبار الوصول لعين الميقات بل يكفي الوصول لمحاذيه بمينااو شمالاو ان بعدعنه كايصرح بذلك قُول الشارح الاتي فيتعين الوصول للميقات اوْمحاذاته سم (قَوْلُه ان محله) اىعدم كفاية مسافة القصر (قول الميقات الح) اى او مثل مسافته بصرى و باعشن (قول الو محاذاته) بالجر عطفاعلي المقات ويجوزر فعه عطفاعلى الوصول الخ (فيكنى الوصول) اى قبل التلبس بنسك و نائى (قوله و ان لم يصل لعين الميقات)اى فى الاولى سم (قوله مطلقا)اى سواءكان فى جهة خروجه ميقات ابعد من مرحلتين او لاعبارة الونائي فلوكانهذا الخارج من مكة افاقيا متمتعاو وصل لمرحلتين من مكة فان كان ميقا تاسقط عنه الدمان اىدمالتمتعودم ترك الميقآت وهومكة والااىانلم يكن ميقاتافان كانفى جهة بهاميقات فدم التمتع دون الميقات آه (قوله لان مذاالخ)اى الخروج من مكة بلااحرام (قوله او محاذيه) اى او مثل مسافته بصرى و باعشن (قوله من ميقاته) اى ميقات جهة خروجه اى او محاذيه او مثل مسافته ان كان فيها ميقات و الافن مسافة القصركا تقدم ثمر ايت قال سم قوله من ميقاته ينبغي ان المر ادميقات جهته او محاذيه اهاى او مثل مسافته (قوله على ما تقرر) كانه اشارة الى قوله و الاتعين الوصول الجسم وكردى (قوله او دون مرحلتين) عطف على قو له مرحلتان (قوله او الوصول)عطف على قو له دخو لها (قوله الى الميقات الح) اى او محاذيه (قوله فاحرم خارجها) لعل محلهذا اذا كان بينه و بينهادون مرحلتين آذلو كان بينه و بينها مرحلتان لم يُتاتَ التاخيرَ الذي ذكرَ ه في قوله مالم يعدلمكة اوللميقات الخبل تعين الاحر ام من ميقا ته كاذكره بقوله لزمه

الشارح كشارح الروضوغيرة ولم يعداليهاالخ الشامل للخارج في سائر الجهات الكن ما تقدم عن شرح الروض يبين انه ار ادغير المحاذاة (قوله و الاتعين) اي في السقوط بمعنى انه لا يسقط الدم الا اذاو صل لميقات الافاقى وفي عدم الاساءة كماقال في شرح الروض قال البلقيني و عزل الاساءة فهاذكر أي من مفارقة بنياتها بغيراحرام اذالم يصل الى ميقات و الآفلا اساءة صرح به القاضي ابو الطيب كاقي شرح المهذب اهما في شرح الروض ولعل محل عدم الاساءة بوصول ميقات ان قصد ابتداء الوصول اليه او العود اليها للاحر ام منها او يحرما يخلاف مااذافارقها بقصدا لاحرام خارجها من غيرقصدالو صول لميقات و لاقصدالعو داليها فينبغي اتحريمه وأن وصل بعد ذلك لميقات اوعا داليها فليتا مل وقديقال ينبغي عدم التحريم عند الاطلاق لاحتمال حالة الجوازواعلمان المتجهان قولهم تعين الوصول الىميقات الافاقى لم بردفيه اعتبار الوصول لعين الميقات بليكني الوصول لمحاذيه بمينا اوشمالاو ان بعدعنه كايصرح بذلك قول الشارح الاتي فيتعين الوصول للميقات او محاذا تهوحينئذ فلآحاجة لقوله بخلاف الىقو له فيكنى الوصول اليها اذعذه الكفاية لاتختص بمااذا كان ميقات خروجه على مرحلتين الاان مريدكفاية ماذكرو ان لم يحاذ الميقات ومع ذلك فيه نظر ايضا فليتا مل (قول به الى ميقات الافاق) شامل اسائر الجهات (قوله و انلم يصل لعين الميقات) اى فى الاولى (قوله تنبيه علم عاتقر ر الخ) عاذاعلم (قوله لزمه الاحرام بالحجمن ميقاته) ينبغي ان المرادميقات جهته او محاذيه (قوله على ما تقرر) كَانه اشارة الى قوله و الاتعين الوصول الخ (قوله على ما تقرر) كانه اشارة الى انه لولم يكن في جهة خروجه ميقات كفاه الاحرام على مرحلتين هذاو قديقال قضية قوله وانماسقط دم التمتع بالمرحلةين مطلقاعدم وجوبالاحرام بالحجمن ميقاته بليكني الإحرام بهمادو نهاذا كان مرحلتين الاآنه قديقال لايلزم من سقوط الدم بالمرحلتين جو از آلاحر ام منهما و فيه نظر فليتا مل (قوله فاحرم خارجها) لعل محل هذا اذا كان بينه و بينها

وهو صريح فيما ذكرته نعمقو له للميقات يحمل على ماحملتعليه قولهم ميقات الآفاقي (وأماغيره فيقات المتوجه من المدينــة ذو الحليفة) تصغير الحلفة بفتحأوله واحدة الحلفاء نبات معروف وهو المسمى الآن بابيار على كرم الله وجهه لزعمالعامةانه قاتل الجن فيها على نحو ثلاثة أميال من المدينة (ومن الشام) اذا لم يسلكوا طريق تبوك (ومصر والمغرب من الجحفة)وهي بعيدرابغ شرقى المتوجه الىمكة نحوخس مراحل من مكة و الاحر ام من رابغ الذى اعتيدليس مفضولا لكونه قبل الميقات لانه لضرورة انبهاام الجحفةعلى أكثر الحجاج ولعدم مائها فان قلت كيف جعلت ميقاتامع نقل حي المدينة اليهاأوآئلاالهجرة لكونها مسكن اليهودىدعائه صلى الله عليه وسلمحتى لو مربها طائر حم قلت ماعلم من قواعد الشرعانه صلىالله عليه وسلم لايأمر بما فيه ضرريوجب حمل ذلك على انها انتقلت اليهامدةمقام اليهودبها شمزالت بزوالهم من الحجاز اوقبله حين التوقيت بها (ومن تهامة اليمن يلملم ومن نجد اليمن ونجدالحجاز قرن)

الاحرام بالحجمن ميقاته على ما تقرر فيتامل سم (قوله وهو صريح فياذكرته) دعوى الصراحة فياذكره عجيب معقول الروضة فاحرم الخ فعبارتها مساوية للعبارة السابقة تبصرى ولم يظهرلى وجه التعجب فان ماذكرة الشارح، الروضة عين قول الشارح بللو احرم من محله الخمآ لا (قوله يحمل على ما حملت الخ) قديقال الحمل السابق مستغنى عنه فى هذا المحل أذالكلام مفروض فم آاذا كان أحر أمهمن دون مرحلتين ولااشكال فيه بصرى (قوله على ما حملت عليه الخ) وهو قوله و ظاهر أن محله الخ كر دى قول المتن (واماغيره الخ)وهومن لم يكن بمكة عندارادته الحجنهاية قول المتن (ذو الحليفة) اى أن سلك طريقها و الأبان سلك طريق الجحفة فهي ميقاته ان مربعين الجحفة و نائي (قول بفتح اوليه الح) قال في المختار كقصبة و طرفة و قال الاصمعى حلفة بكسر اللام انتهى اه عش (قول لزعم العامة الخ) أى و لا اصل له كر دى على بافضل بل تنسب اليه لكو نه حفرها باعشن (قوَّله على نحو ثلاثة اميال الخ) و تصحيح المجموع وغيره أنها علىستة أميال لعله باعتبار اقصيعمر ان المدينة وحدائقها منجهة تبوك أوخييرو الرافعي انهاعلي ميل لعله باعتبار عمرانها الذي كان منجمة الحليفةوهي أبعد المواقيت من مكة نهاية عبارة المغنى قال الشيخان وهو على نحو عشرمراحلمن مكة فهي أبعد المواقيت من مكة اه قول المتن (ومن الشام) بالهمز والقصر ويجوز ترك الهمزوالمدمع فتحالشين ضعيفواوله نابلسوآخرهالعريش قالهان حبانوقال غيره حده طولامن العريش الى الفرآت وعرضامن جبل طيمن نحو القبلة الى بحر الروم و ماسامت ذلك من البلاد وهومذكر على المشهور نهاية ومغنى (قوله اذالم يسلكوا طريق تبوك) سكت عن ميقاتهم اذاسلكوهاوقضيةقولالايماب فيالايجارللحجوانكان للبلدطريقان مختلفا الميقاتكا لجحفةوذي الحليفة لاهلاالشامفانهم تارة يمرون بهذاو تارة يمرون تهذا فالراجح لايشترط بيان الميقات ويحمل على ميقات لمحجوج عنه في العادة الغالبة اها نه ذو الحليفة (قهاله و مصر)وهي المدينة المعرو فة تذكر و تؤنث وحدها طولا من برقة التي في جنوب البحر الرومي الى ايلة ومسافة ذلك قريب من اربعين و ماوعر ضه من مدينة اسو ان وماسامتهامن الصعيدالاعلى الىرشيدوماحاذاهامن مساقط النيلفى محر الروم ومسافة ذلك قريب من ثلاثين يوماسميت باسم من سكنها او لاوهو مصربن بيصربن نوحنها يةوفى المغنى وحاشية شيخناعلى الغزى مثله الاانهمازادا ابنسام قبل ابن نوح قول المتن (الجحفة)بضم الجم وسكون الحاء المهملة وهي قرية كبيرة بينمكة والمدينة علىخمسين فرسحا كاقاله الرافعي وهي اوسط الموآفيث سميا بذلك لان السيل اجحفها اى ازالهافهي الآنخراب ولذلك بدلوها الآن برابغ شيخناونها يةومغني (قولِه وهي بعيد رابغ الخ) تصغير بعدفالاحراممن رابغ احرامقبل الميقات وبينهماقريب من نصف يوم كر دى على بافضل (قهاله والاحرام) الى قوله فان قلت في النهاية (قوله لكونه الخ) متعلق بمفضولا و (قوله لانه الخ) متعلق بليس الخ (قەلەلانەلىخىرورةانبهام الجحفةالخ)قال\الشيخأبوالحسنالبكرى فلوعرفواحدعينهايقيناكانتوجهه الى الاحرام منها افضل أنتهي بمحاذاتها من الطريق بني علمان في زما نناعن يمين الطريق و احدو الآخر عن يسارها كردى على بافضل (قوله بدعائه الخ)متعلق بقوله نقل الخ (قوله مم زالت) ينبغي الاقتصار على هذا وحذفقوله بزوالهمالخ لانه لايدفع الاشكال بصرى (قوله اوقبله) اىقبل زوالهم (قوله حين التوقيت الخ) وقدآقت الني صلى الله عليه وسلم المواقيت عام حجه نها ية و مغنى قول المتن (ومن تهامة اليمن)أى من الارض المنخفضة من ارض البمن فالتهامة اسم للارض المنخفضة ويقا بلها نجدفان معناه الارض المرتفعة واليمن الذيهو اقليم معروف مشتمل على نجدوتها مةوفى الحجاز مثلهماوهما المرادان عندالاطلاق شيخنا ونهآية ومغنى الاان الآخرين قالااذا اطلق نجد فالمراد نجد الحجازاه قول المتن (قرن) جبل عند الطائف على مرحلتين من مكة قيل و المحرم الآن مسيل معروف محاذ لبعض الجبال ثم لكن لا يعرف من جهة مكة اه وعليه فيتعين الاحتياط كذافى الفتحونائي قول المتن (يلملم) بالتحتية المفتوحة ويقال ألملم ويرمرم جبل من دون مرحلتين اذلوكان بينهو بينها مرحلتان لم يتات التآخير الذى ذكر ه في قوله مالم يعد لمكة او للبيقات الخ

باسكان الراء (و من المشرق) العراق وغيره (ذات عرق) ويسن لهم الاحرام من العقيق قبيلها لخبر فيه ضعيف وكلمن الثلاثة على مرحلتين من مكة وذلك للنص الصحيح في الكلحتي ذاتعرقو توقيتعمررضي الله عنه بها اجتهاد وافق النص وعبر بالمتوجه ليوافق الخبرهن لهن اي لاهلهن ولمناتى عليهنمن غيراهلهن ممن ارادالحج والعمرة ويستثني مماذكر الاجيرفاله بحرممنمثل مسافة ميقات من احر م عنه ان كان ابعد ميقاته فان احرم من ميقات اقرب فوجهان احدهماعليه دم الاساءةوالحط ورجحه البغوىواخرون والثاني لاشىءعليهوعليه الاكثرون و نقل عن النص و أنه علله بـان الشرع سوى بين المواقيت ورجحه الاذرعي لكن مفهو مهقو ل الروضة واصلهاإذاعدلاجيرعن ميقات معين لفظا اوشرعا إلى اخر مساوله او ابعد لاشىءعليهانهإذا كاناقرب عليهشيءو بهيتر جمخ الوجه الاولقال الاسنوى وفرع المحب الطبرى

جبالتها مة جنوبي مكة مشهور في زماننا بالسعدية بينه وبين مكة مرحلتان كردي (قهله باسكان الراء) اي وقولالصحاح بفتحها واناويسا القرنى منهام دودوإنماهو منسوب لقبيلة من مرآد كاثبت في مسلم قال المنلوى في مناسكة جبل الملسكانه بيضة في تدويره مطل على عرفة كر دى على بافضل وكذا في النهاية و المغنى الا قولهقال المناوى الخ (قوله وغيره) اى كخر اسان و نائي قول المتن (ذات عرق) هي جبل قبيل السيل للاتي من جهة المشرق بعدو ادى العقيق على مرحلتين تقريباو نائى (قوله وكل من الثلاثة الح) كذا في النهاية و المغنى وقال الونائي يلملم جبل من تهامه على مرحلتين و نصف اه (قهله اجتهادو افق النص) مراده به الجمع بين ماوقع للاصحاب من الخلاف في ان ذلك بالنص او باجتهاد عمر رضي الله تعالى عنه كما حكاه الا ذرعي فكا نه يقو ل لآخلاف بين الاصحاب في المعنى رشيدى (قول هن لهن الخ) بدل من الخبر (قول ه اى لا هلهن) و الخبريشمل ذلك صريحاسم (قولهو يستثني) إلى قولعفان احرم في النهاية و المغني (قوله آلاجير) اي و المتبرع و نائي (قوله من مثل مسافة ميقات من احرم عنه) عبارة النهاية و المغنى من ميقات المنوب عنه فان مر بغير ذلك الميقات احرم من موضع بازائه إذا كان ابعد من ذلك الميقات من مكة حكاه في الكفاية عن الفور اني و اقره اه قال عش قوله مر منميقات المنوبعنه اىاوماقيد بهمن ابعد كمايعلممن كتابالوصية انتهى شرح المنهج أتول فانجاوزه بغيراحرام فالاقرب انه ان احرم من مثله فلادم عليه و الافعليه دم و في حجما يو آفقه امآلو عين له مكان ليس ميقا تا لاحد كان قال له احرم من مصر فهل يلزمه دم بمجاوز ته ام لا فيه نظر والظاهر عدم اللزوم لكن يحط قسط من المسمى باعتبار اجرة المثل فانكان اجرة مثل المدة بتمامها من مصر مثل عشرةومن الموضع الذي احرم منه تسعة حطمن المسمى عشرة اه عبارة الونائي ويازم الاجير لحجراو عمرة ان يحرم ماعين له في العقدان كان ابعد من ميقات المحجوج عنه فانكان مثله لم يتعين فله الاحرام من الميقات وابعدمنه فان احرم من دون ميقات مستاجر هولو من ميقات اخر اساءولزمه العو د إلى ميقات المستاجر فانلم يعداليه ولولعذر فعليه الدم ويحط من الاجرة مايقا بل المسافة المتروكة باعتبار السيرو الاعمال فانشرط عليه ان يحرم بعد الميقات فسد العقد فان فعل وقع للمستاجر باجرة المثل للاذن و الدم على المعضوب او الولى المستاجر عن الميت اذهو مقصر بتعين ذلك وكذا المتبرع فلو استؤجر مكي او تبرع عن ميت افاقي محج او عمرة حرم عليه ان بحرم من مكة و فيه ماذكر اى الحطو الدم اه قال باعشن قوله ولو من ميقات اخر الخاى الاعلى ماعليه الجال الطيرى وتبعه في موضع من الايعاب و الحاشية فيكني و لا دم و لاحط و قوله فعليه الدم الخ اىعلى المعتمدخلافا للجمال الطبرى وقوله حرم عليه ان يحرم من مكة الخهذا على المعتمدو مرعن الجمال الطبرى ان العبرة بميقات الاجير قال في المنح و مشي عليه جمع متقدمون اله باعشن عبارة الرئيس قو له و فيه ماذكر اىخلافاللجمال الطبرى وجماعة حيث قالو اميقا ته ميقات الاجير او المتبرع اه (فهله و انه علله بان الخ) اى ونقل ان النص علله الخ (قوله مفهوم قول الروضة الخ) مبتد اخبره قوله انه إذا كان الخ كردى (قُولِه عليه شيء) خبر انه الخ (قُولِه و به الح) بهذا المفهوم (قُولِه يترجح الوجه الأول) هذا اعتمده الشارح في معظم كتبه وشيخ الاسلام والخطيب والجمال الرملي وغيرفي واعتمدالشارح في مواضع من حاشية الايضاح والايعابالاكتفاء بميقات افاقي يمرعليه الاجيرو انكان اقرب من ميقات المحجوج عنه واعتمده سم في شرح الىشجاعكردى على بانضل واقول أنما يظهر الترجيح بذلك فما إذاكان التعيين لفظيا بان عينو افي العقد ميقات المحجوجعنه بخلاف ماإذاكان شرعيا بان لم يتعرضو اللميقات فانه لاعدو لحينتذفان ميقات الاجير

بل تعين الاحرام من ميقاته كاذكره بقوله لزمه الاحرام بالخجمن ميقاته على ما تقرر فليتامل (قوله ليوافق الخبر) فيه انه لا يشمل المتوجه (قوله الهلمن) و الخبريشمل ذلك صريحا (قوله و رجحه الا ذرعي) عبارة حاشية الايضاح قال الا ذرعي و الظاهر انه المذهب ثم استشكله بان مقتضى اعتبار بلد المحجوج عنه انه لا يجوز العدول إلى اقرب من ميقات طريقه جازله مجاوزته بلاا حرام إلى محاذاة ميقات بلد المحجوج عنه ثم قال و لا اراهم يسمحون بذلك و اجيب عن الاول بانه إنما يجيء ذلك لوسلك طريق بلد

على ذلك فرعاً طويلاً في: مكى استؤجرعن آفاقى محج أوعمرة فاحرم من مكة وترك ميقات المستأجر عنه فعلى الوجبه الاول يلزمهمام بالاولى وعلى مقابله محتمل وجهين أحدهما لاشيء عليه لان مكةميقات شرعى وأصحهما عليه دم الاساءة والحط وان عينها له الولى في الاجارة ولو شرط عليه ميقات أبعدلزمه منه اتفاقا (والافضل ان يحرم)من هوفوق الميقاتأوفيهالا المكيلا يأتيفيهمن(أول المقيات)ليقطع باقيه محرما واستثنى السبكىذاالحليفة فالاحرام من عند مسجدها أفضل للاتباع قال الاذرعي وهوحق انعلم أنذلك المسجدهو المسجد الموجود آثاره اليوم والظاهرانههواه(ويجوز) الاحرام (من آخره) الصدق الاسم عليه والعبرة بالبقعة لابمابىولوقريبا منها (و من سلك طريقا) فی بر أو بحر ينتهي الی ميقات فهو ميقاته وان حاذی غیرہ أولا أو (لاينتهي الى ميقات فان حاذي)بالمعجمة (ميقاتا) أىسامته بانكان على بمينه أو يساره ولا عدرة بما امامه أوخلفه(أحرممن محاذاته) فان أشتبه عليه

ميقات شرعى أيضا (قوله على ذلك) أى الخلاف المذكور (قوله في مكى) أى فيمن كان يمكة ولو آفافيا (قوله من مكة) اى او من نحو التنعيم (قه له فعلى الوجه الاول) اى الذي رجحه البغوي (قه له مامر) اى من الدم والحط(قولِ بالاولى)اىلانمكه ليستميقا تالغير من فيها (قولِه وعلى مقابله)اى الذي رجحه الاذرعي (فوله احدهما لاشيءعليه)عبارة باعشن وقضية ما تقرر منجوًّا زالعدو ل للاقرب ان المكي لو استؤجر للحج عن آفاق جاز الاحر أم من مكة و لاشيء عليه و اعتمده الجمال الطبرى لكن اعتمد المحب الطبرى لزوم الخروج الىالميقاتولو أقربمن ميقات المنوبعنه على ما تقدم من جواز العدول فان خالف لزمه الدم والحطاهو لايسع لاهل مكة الاتقليدما اعتمده الجمال الطبرى والافيائمون عندعدم الخروج الى الميقات بترك الدمو ترك الحطّ (و ان عينهاله الو لي الخ) بل هو مفسد للعقد كمامر عن الو نائي (لو شرط عليه ميقات الخ) الحاصل انالعيرة بالابعدمن ميقات الاجيرو ميقات المناب عنه وماشرطه فيجب الابعد من هذه الثلاثة وانه يتخير في حاله الاستواء وان له العدول عما و جب من ميقات شرعي او نذري او شرطي الى مثله في المسافة فيحرم منه و انلميكنميقاتا باعشن(قولهلمايأتي الخ)أى في أو اثل فصل المحرم(قوله أوفيه) محل تأمل قول المتن (من أول الميقات)وهوالطرف الابعدمن مكة نهاية و مغنى (قول اليقطع) الى قول المتن و ان لم يحاذ شيئا في المغنى الاقوله فانالم يظهر الى المتنو الى قول المتن ومن مسكنه الخفّ النهاية الاقوله وهي على مرحلتين الى المتن (قوله من عندمسجدها الخ) وقيل من البيدا. و نائي اي الذي قدام ذي الحليفة باعشن (قوله و الظاهر انه هو) قال الشارح فى حاشية الايضاح و يلحق به بناء على استثنائه كل مسجد بميقات غيره بناء على المرجوح انه يسن الاحرام عقبركعتيه وهوجالس اماعلي الصحيح وهونديه اذاتوجه فالاولى ان يصلي ركعتيه بالمسجد ثمران قربطرف الميقات الابعدمن مكة توجه اليهو احرم منهو ان بعد يحيث يطول الفصل بين الاحر اموركعتيه حتى لم تنسبااليه عرفا توجه الى مادو نه و احرم انتهى اه سم (قوله لاما بنى الخ)اى ولو بنقضها و ان سمى باسمها و نائى ونهاية (الى ميقات)اى عينه عبارة الو نائى و يجب الأحرآم من البقعة او من محاذبها يمنة أو يسرة لكن انحاذىأحدهماومر بعين الآخر فالعبرة بالثاني اذالمرور بالعين أقوى من المحاذاة كمااذاحاذي ذاالحليفة و مربعين الجحفة اه قول المتن (فانحاذي ميقاتا الخ) اي بمفرده مغنى (قول، و لاعبرة بما اما مه او خلفه) أي لانالاولامامه والثانى وراؤه نهاية (قوله موضع المحاذاة) اى او الميقات نهاية (قوله اجتهد)اى ان لم يجد أمن بخبره عن علم و لا يقلد غيره في التحري الآان يعجز عنه كالأذر عينها ية عبارة الو ناثي و يعمل بقول المخبر عن

المحجوج عنه والافلالماذكر هالشافعي وعن الثانى بانهم لم يسمحو ابذلك لاجل مروره على هيقات شرعى لانظر الجانب المحجوج عنه اه وقضية الجواب عن الثانى الترام انهم لا يسمحون بما ذكر وعلى هذا في حتمل ان يؤخذ منه انه لو استاجر مصرى بمصر عن مكي مات بمكة او عضب بها وهو مقيم بها بعد امتنع عليه مجاوزة الجحفة للاحر ام من مكة التي هي ميقات المحجوج عنه لان ذلك نظير مالو استاجر مدنى عن مصرى حيث يمتنع عليه مجاورة ذى الحليفة للاحرام من الجحفة كا اقتضاه هذا الجواب و يحتمل ان يفرق بان المحجوج عنه على انه كان يمكن في الجواب عن الثانى الترام انهم يسمحون بماذكر كاهو قضية عبارتهم ميقات المحجوج عنه على انه كان يمكن في الجواب عن الثانى الترام انهم يسمحون بماذكر كاهو قضية عبارتهم الاان يو جد نقل عنهم مخلاف ذلك ﴿ تنبيه ﴾ قال في الجمر علايشترط اى في صحة الاستئجار ذكر الميقات و يحمل على ميقات تلك البلدة في العادة الغالبة اه قال الشارح في شرح العباب وكانه قصد بهذا ردط يقة عرف على ميقات تلك البلد على المحلوم يقان كان البلد طويقان محتلفا الميقات او طريق يفضى الى ميقاتين كالعقيق و ذات عرف لاهل العراق و كالمجملة و خارة عرف بهذا اشترط عرق لاهل العراق و كالمجملة و على ميقات بلد المحجوج عنه في العادة الغالبة اهو يبقى الكلام في الموالا الا الا الداوم الذي تارة عمرون الدنك الهو الذي تارة عمل على مصر و تارة على الشام (قول هو استشى السبكي الخ) قال الشارح في الحاشية و كانه أى السبكي اعتمد في على مصر و تارة على الشام (قول هو استشى السبكي الخ) قال الشارح في الحاشية و كانه أى السبكي اعتمد في الحاسة و كانه أى السبكي الحنه على مصر و تارة على الشام (قول هو استشى السبكي الخ) قال الشارح في الحاشية و كانه أى السبكي اعتمد في المحروب الموسمة و كانه أى السبكي الحروب المحروب المحر

ليتيقن الحاذاة فان لم يظهر لهشيء تعين الاحتياط (أو)حاذي (ميقاتين) بان كان اذام على كل تكون المسافة منه اليه واحدة (فالاصحانه عرم من محاذاة أبعدهما) من مكة و ان (٢٢) حاذي الاقرب اليها أو لا وليس له انتظار الوصول الى محاذاة الاقرب اليهاكما ليس للمار على

عَلَرْتُم بِحتهدان علم ادلة المحاذاة و الاقلد بجتهدا اه (فهله ليتيقن المحاذاة) اى او انه فوق الميقات نهاية (فهله فان لم يظهر له شيء الخ)أي و ان تحير في اجتهاده لزمه الاستظهار ان خاف فوت الحج اوكان قد تضيق عليه نها بر وو ناتي عبارةالكردىعلى بافضلوكونماذكرسنة جرىعليه شيخ الاسلام في شرحى البهجة و الخطيب في شرحي المنهاج والتنبيه والجمال الرملي في شرحي الزبدو البهجة زادالشارح حج في سائر كتبه وجوب الاحتياط عليه آذاتحير في اجتهاد وكان قد تضيق عليه الحج أو خاف فو ته و أقر الآذر عي على ذلك في الاسني والجمال الرملى في شروحه على المنهاج والايضاح والدلجية ورايت في حاشية الايضاح للشارح و في شرحه لابن علان لو تضيق عليه وكان الاستظهار يؤدي الى تفويته فالظاهر ان ذلك يكون عذر افي عدم وجوب الاستظهار حنئذاذالاصل براءةالذمة من الدموعدم العصيان لعدم تحقق المجاوزة وهذاهو السبب في اطلاقهم استحبابالاستظهار وحيث قلنابوجو بهفمحله كما هو ظاهر اذالم يخشفوت فقةوأمن على يحترمو فقدعار فايقلده انتهى اهر قهله بأنكان الخ)كانه تفسير مرادو الإفمحاذاة الميقاتين أعممن ذلك سم ايكما يظهر بمراجعة النهايةوالمغني(فهالهاذامر) ايمنطريقه و (فهاله منه)يعني من طريقه (قُوله وانحاذي الاقرب اليها أولاً) أي كا ن كان الا بعد منحرفا أووعر افلوجاوزهما مريدا للنسكولم يعرف موضع المحاذاةثم رجعالي الابعد أومثل مسافته سقط الدم أوالي الاخراي الذي هو الاقرب لم يسقط نهاية ومغى (قوله وليس له الح)أى اذاحاذى الابعد و الاسم (قوله على ذى الحليفة)ايعينه (قهله مالم يحاذا حدهما قبل الآخر)ويتصور محاذاة أحدهما قبل الآخر معكون الفرض الاستواء المذكور بنحو انحراف طريق أحدهما الى مكة سم وكردى (قوله اما اذالم تستو مسافتهما الخ) تحترزقه له بانكان أذامر الخ (قوله واحدهما الخ) بالجرعطفا على طريقهو (قوله والآخر الخ) بالجرعطفا على أحدهما الخ(قُولِهِ فهذاميقاته الخ) والحاصل ان العبرة أو لا بالقرب اليه ثم بالبعد من مكة ثم بالمحاذاة اولا فان أنتني جميع ذلك فمن محاذاً تهما كردى على بافضل قول المتن (من مكة) اى و يحصل معرفة ذلك بان كان عنده من يعرف تلك المسافة أو بان يجتهد فيها ع ش (فهله و به الخ) أى بالتعليل المذكور (قوله قياس ماياتي) اى فى فصل اركان كردى (قوله أن المسافة الخ) ييان للموصول (وقوله أن يكون الخ)خبر قوله قياس الخ (قوله منها) أي مكة (قوله فينبغي الخ) جرى عليه المغنى (قولُه يتصور)اى عدم المحاذاة في نفس الأمر (قوله فيصل جدة قبل محاذا تهما الخ)قال سم في شرحأ بىشجاعلا بدمن محاذاة الحجفة عندوصول جدةأو بعدمجاوزتها فهلااعتبرت المحاذاةولو بعد مجاوزة آحرامهمنهاىالمسجدالمذكورروايةابنعباسالآتيةفيآدابالاحراموسيأتيعنهنفسهان الاحاديث الكثيرةالشهيرة تدلعلى انه انماأحرم عندا نبعاث راحلته واي منهاحديث انس في البخاري ثمركب صلى الله عليهو سلمحتى استوت بهر احلته على البيداءثم حمدالله عزو جلو سبحثم اهل بالحجو العمرة على ان رو اية ابن عباس ضعيفة كاياتى وحيندفني استثناء ذي الحليفة نظر في هذا النظر نظر لان الحديث الضعيف يعمل به فىالفضائل الاان يقال مالم يعارضه صحيح كماهنا فليتأمل هل المعارضة لازمة او لالاحتمال اتصال البيداء بالمسجد بل الاقرب عدم الاستثناء نعم ينّبغي استثناؤ هامن وجه آخر وهو ان الاحر ام من البيداء افضل من بقيتها وان فرض انه ليس الابعد من مكة اتباعاله صلى الله عليه وسلم ثم قال و يلحق به بناء على استثنائه كل سجد بميقات غيره بناءعلى المرجوح انه يسن الاحر امعقب ركعتيه وهو جالس اماعلى الصحيح وهو ندبه اذاتو جهفالاولىان يصلى ركعتيه بالمسجدثم ان قرب طرف الميقات الابعدمن مكة توجهاليهو آحرم منهو ان بعد يحيث يطول الفصل بين الاحر ام و ركعتيه حتى لم ينسب اليه عرفا توجه الى ما دو نه و احرم اه (قه له بانكان اذاً مرالخ) كانه تفسير مرادو الافحاذاة الميقاتين أعم من ذلك (فهله وليسله انتظار الوصول الى محاذاة الاقرب)اى اذاحاذى الابعداو لا (قوله مالم عاذاً حدهما قبل الآخر)اى ويتصور محاذاة احدهما قبل

جدة

ذى الحلفة أن يؤخر إحرامه الى الحجفة فان استوت مسافتهما في القرب الي طريقه والىمكة أحرم من عاذاتهمامالم محاذ احدهما قىلالخروالافنه أمااذا لمتستو مسافتهما اليه بأن كان بين طريقه و أحدهما اذام عليه ميلان والاخر اذامر عليه ميل فهذا هو ميقاته وانكاناقرب الى مكة (وان لم يحاذ) شيأ من المواقيت(أحرمعلي مرحلتين من مكة) لانه لاميقات دونهما ومه يندفع ماقيل قياسماياتي فيحآضر الحرمان المسافة منه لامن مكة أن يكون هنا كذلك ووجه اندفاعه انالاحرام من المرحلتين هنابدل عن اقرب مقات الى مكة و اقرب مقات اليها على مرحلتين منها لامن الحرم فاعتبرت المسافة من مكة لذلك لأيقال المواقيت مستغرقة لجبات مكة فكيف يتصور عدم محاذاته لميقات فينبغي ان المراد عدم المحاذاة في ظنه دون نفس الامر لانا نقول يتصور بالجاثي من سو اكن الى جدة من غير ان نمر بر ابغ ولابيلملانهماحيتذ امامه فيصل جدةقبل محاذاتهما وهىعلىمرحلتينمن مكة فتكون هي ميقاته(و من

نظیر مامر وان کان علی دون مرحلتينمن مكةاو الحرم لان هذادم اساءة فلايسقط عنحاضر ولا غيره بخلاف دمالتمتع أو القرآن وفيمن مسكته بين ميقاتين كاهل بدر والصفر اءكلام مهم ذكرته فىالحاشية وحاصل المعتمد منهأنميقاتهم الجحفة وبه يندقع ماقيل بدر ميقات لاملها فكيف أخر المصريون احرامهم عند '(و من بلغ ميقا تا)منصو صا أو محاذيه أو جاوز محله الذيهوميقاته (غيرمريد نسكاثم أراده فيقاته موضعه)ولايكلفالعود الى الميقات لمفهوم قوله عَيِّالِيَّةِ فِي الخبر السابق و ان أرآد الحج والعمرة مع قوله ومنكاندون ذلك ومعلومما يأتى في العمرة ان منأرادهاوهي بالحرم لزمه الخبروج الى أدنى الحلمطلقا وآن لم يخطرله الاحينئـذ (وان بلغـه مريدا)لنسكولوفى العام القابل مثلاوان اراد إقامة طويلة ببلدقبلمكة (لمتبحز بجاوزته) الى جهة الحرم غيرناو العوداليه او إلى مثله (بغیر احرام) ای بالنسك الذي اراده على أحد وجهين في المجمسوع فيمن حرم بعمرة من الميقاث ثم بعد مجاوزته أدخل عليها حجاو قضية

جدة الخ كردى على بافضل (قهله نظير مامر) اى في شرح وقيل كل الحرم كردى قول المتن (فيقاته مسكنه) أى قرية كانت اوحلة نهاية زاد المغنى او منز لا مفردا اه (قوله كاهل بدر والصفراء) اى فانهم بعد زى الحليفة وقبل الجحفة ونائي (قوله ان ميقاتهم الجحفة) وفاقاللنها يةوخلافا لمافي الحاشية والمختصر ونائي (قهله ماقيل بدر ميقات لاهلها)اي فتكون ميقا تألمن ياتي عليها كاهل مصر فكيف اخر الخ(قول الوجاوز محله) عطفعلى مقدرو التقديرومن بلغ ميقاتا وجاوزه اوجاوزالخ كردى ويغيى عن التقدير ادعاءان الشارح حل بلغ على معنى جاوز كاصرح به آلنها ية و المغنى عبارتهما و من بلغ يعنى جاوز ميقا تامن المو اقيت المنصوص عليها آو موضعا جعلناه ميقانا وان لم يكن ميقانا اصليااه (قهوله تحله) ضميره لمن المقدر بالعطف قول المتن (فيقا تهموضعه) اي موضع الار ادة ويسمى الميقات العنوى او الار ادى وهو مثل الميقات الشرعي في الحكم كالميقاتالشرطىوهو مآعينللاجير والنذرىوهوماعينهفىنذرههذا انكانكلفوقالشرعىفانكان دونه لغاالشرطو فسدت الاجارة ولم ينعقد النذرو تعين الميقات الشرعي ونائي (قول في الخبر السابق) اي فى شرح ذات عرق كر دى (فوله عن أرادالخ) بدل من قوله صلى الله الخ (فوله و منكان دون ذلك) تتمته كمامرآنفافنحيث انشاحتي آهل مكة من مكة (قوله ومعلوم الخ) تخصيص لعموم المتن بما ياتي في العمرة (قهاله لزمه الخروج الخ) اى لوجوب الجمع بين الحل و الحرم و ناتى (قوله مطلقا) اى من اى جهة كان (قوله وان لم يخطر آلخ) اى قصد العمرة قول المتن (وان بلغه) اى وصل آليه نهاية و مغنى (قوله للنسك) الى قول المتن بغير احر ام في النهاية و المغنى الاقوله ولو في العام الى المتن (قول اللنسك) اى الحج او العمر ةشرح بافضلاى او المطلق(قوله ولوفىالعام القابل)خلافا للنهايةوالمغنى ولشيخالاسلام فىشرحى المنهج والروض كماياتي عباره الونائي ومن بلغه مريداللنسك مطلقا كماقاله حجروقال مراى وشيخ الاسلام والخطيب مريداللحج فيءامهاوالعمرة مطلقا اهقال باعشن واعتمد ماقاله مر الزيادي والحلي وظاهر كلام السيدعمريميل اليهو استظهره ابن الجمال فىشرحنظم الدماء اه (قوله وان اراد اقامة طويلة الح) لعـل محـلة فيمن أنشأ السفر بقصد مكة او الحرم والافهو مشكل لاقتضائه وجوب الاحرام على من مر بذي الحليفة مريد اللنسك مع انشاء السفر الى غيرجهة الحرم كجدة والطائف وهو بعيداجداوحرج تاباه محاسن الشريعة ثمر ايت في فتاوى الشهاب الرملي ما نصه سئل الشهاب الرملي عمن قصدالنسك فىالعام القابل و دخل مكة بهذا القصد فهل يجب عليه ان يحرم بنسك للدخو ل او لا فاجاب بان الداخل الى مكة بالقصد المذكور يستحب له ان يحرم بنسك على الاصح وبجب على مقابله انتهى هكذا رايته اطلق النسك المقصود فى القابل ولم يقيده بالحج فليتامل بصرى عبارة الكردى على بافضل وفىفتاوى الشهاب الرمليمانصهسئل عمنخرجمن بلدةمريدا للنسكمعنيةالاقامة ببندرجدة شهرا او بحو البيع والشراءفهل تباحله بجاوزة الميقات من غير احر ام لتخلل نية الآقامة بحدة ام لا تباحله المجاوزة فاجابمن بلغ ميقا تامريدا نسكالم تجزله مجاوزته بغيراحرام وانقصدالاقامة ببندر بعدالميقات شهرامثلا للبيعونحوه آلاان يقصدالا قامة بالبندر المذكور قبل الاحرام اه قال ابن الجمال في شرح الايضاح وينبغي ان يقيد بما اذلم يكن البندر في جهة الحرم و الافهو مشكل لاقتضائه ان من مربذي الخليفة قاصدا الاحرام بالحج نأويا الاقامة ببندرالصفراءاو بدران لهالتاخير الىذلك وليسكذلك انتهت قال باعشنءن السيد احمد جمل الليل في جو اب سؤ ال في ذلك نعم يبقى الكلام في محل انشاء الاحر ام بعد ذلك فعلى ما ذهب اليه الجمهور بجبكونه من الميقات او من مثل مسافته و على ماذهب اليه الشهاب الرملي بجوز أنشأته من ذلك الموضع الذي اقام بهشهرا اونحوه اه ولايخني انمامرعن ابلمال الموافق لماقاله الشارح فيه حرج شديد لاسيمافيا اذانوى الاقامة في نحو الصفر اءسنة (قوله الىجهة الحرم غيرناو الح) سيذكر محترزهما (قوله وَقَضَيَّةُ الآخر مع كوتالفرض الاستواءالمذكور بنحوانحراف طريق احدهما الىمكة (قهاله في المتن لم يجز

مجاوزته بغيراحرام)عبارة الايضاح فانجاوزه غيرمحرم عصىولزمه ان يعوداليه قال السيدفى حاشيته

تعليله)مبتدأو الضمير برجع الى المجموع و (قوله تفصيل الخ) خبره كردى (قوله تفصيل في ذلك) الاولى ان في ذلك تفصيلا (قوله جرى عليه الح) أى التفصيل وكذ أضمير حاصله (قوله أنه من كان قاصد الخ) عبارة الونائي يؤخذ من التحفة والفتاوى ان من مربالميقات فاحرم بالعمرة ثم بعد مجاوز ته احرم بالحج فانكان مريدالهماعلى وجهالقران ابتداءوكان ذلك فى اشهر الحجوجب الدم للاساءة فيجب عليه العود فور السقوط دمهالالسقوطدم القران فانلم يعدالا بعددخول مكةوقبل النسك سقطافان لم يعدحتي تلبس بنسك غيرعرفة سقطدم القر ان فقطولو جاوز الميقات مريد احج السنة الثانية وأقام بمكة و احرم منها وجب الدم بخلاف مالو احرم في الاولى بحج في وقته او بعمرة فيقاته بعدها مكة ولو اراد الحج في الاولى فحج الثانية فلادم ولو اراد حجالأولى ومربالميقات في اشهره فاحرم بعمرة وجب الدم ان لم يعد في احرام الحبج للميقات او اراد العمرة فأحرم بحجوجب في احر ام العمرة بعد ذلك الحج الميقات فان احرم بها من ادنى الحل لزمه الدم اهقال باعشن قوله وجب الدم للاساءة مرعن النشيلي انه لادم لآن المحذور مجاوزة الميقات غيرمحرم وهذا محرم وقوله ولو ارادحج الاولى ومربالميقات في اشهر ه فاحرم بعمرة وجب الدم أي لا نه لم يحرم بماار اده على الوجه الذي أراده وقدمر مخالفة عبدالرؤف والنشيلي في هذه والتي بعدها (فهوله للاحر ام بالحج) يعني مع العمر ة و به يندفع قول سم قوله او عكسه يتامل اه الاان بريد به انه معلوم من المقيس عليه بالاولى (قوله عند المجاوزة) اي في اشهر الخج (قوله لزمه الدم) اى دم الاساءة بالجاوزة بلانية الحج (قوله بذلك) اى بالاول (فاحرم بالحج) اى وحده (قوله او عكسه) وهو مالو قصدعند الجاوزة الاحرآم بالحج وحده فاحرم بالعمرة اى وحدها (هذا كله) اى من المقيس بصورته و المقيس عليه ومعلوم ان الصورة الثانية بمكنة دائما (فوله في العام القابل) أى اوفى غير اشهر الحجو نائى (قوله اعنى المريد ثم المدخل) اى بلاقيد امكان ما اراده حين المجاوزة (لعدم الخ)متعلق بقوله اخر (قوله في صورتنا) اي في المريد ثم المدخل بدون قيد الامكان و (قوله محلاف ماهنا) أى المريد ثم المدخل مع الآمكان (قوله تقصير الخ) مرعن باعشن عن النشيلي خلافه ويو افقه اطلاق المتن وسكوت النَّهاية والمغنى عن قول الشارَّح اى بالنسَّك الذي اراده (قوله وذلك) راجع لقول المتن لم تجز مجاوزته الخ (قوله للخبر السابق) اى فى شرح ذات عرق و استدل النهاية و المغنى بالاجماع (قوله مريد االعود اليه) اى محرما أو ليحرم منه سم (فوله قبل التلبس الخ) ظرف للعود (فوله في تلك السنة) اى التي ار ادالنسك فيهاو الجار متعلق بالعو داو بالتلبس قوله ان عاد)و في النهاية و المغنى نحو ه و في شرحي الايضاح للجمال الرملي وابن علان انه اذا نوى العود المجاوزة لآاثم مطلقائم ان عاد فلادم ايضاو الالزمه الدم و اذاعصي و ذبح الدم فانما يقطع دوام الاثم لاأصله فلابدفيه من التوبة انتهى الهكر دى على بافضل (قول هو بهذا جمع الاذرعي بين قولَ جمع لا تحرم الح) الذي يتجه هذا القول على اطلاقه ثم اذا احرم ولم يعدمن غير عذريا ثم من حينئذ وقولهم الآتى يجوز الاحرام من مكة الخيؤيده فليتامل بصرىو تقدم عن شرحى الايضاح للرملي وابن مقتضاه العصيان وانعاد قبل التلبس بنسك وفي شرح المهذب انجهور الاصحاب لزوال االاساءة بالعود

مقتضاه العصيان و انعاد قبل التلبس بنسك و في شرح المهذب ان جهور الاصحاب لزوال ١ الاساءة بالعود و قال صاحب البيان و هل يكون مسيئا بالجاوزة اذاعاد الى الميقات حيث سقط الدم فيه و جهان حكاهما في الفروع قال و الظاهر انه لا يكون مسيئا لا نه حصل فيه محر ما الى ان قال السيدعن السبكى و ينبغى ان يكون الاصح كو نه مسيئا خلافا لما قال صاحب الفروع انه الظاهر و يمكن ان يتاول القول بانه لا يكون مسيئا على ان المر ادان حكم الاساءة ارتفع برجوعه و تو بته وحيد ثلا يبق خلاف الى ان قال السيدقلت يتعين اعتبار نبة العود على القول بعدم الاساءة و هو حينتذ يتجه و الا فهو مؤول بما اشار اليه السبكي الى ان قال و قد استدل له الاسنوى بما صححوه من ان المكي يجوز له الاحرام بالعمر قمن الحرم ثم يخرج الى الحل بناء على سقوط الدم و لا يقال ان المكي لم يجاوز الميقات بخلاف هذ الانا نقول قد انتهك المكي حرمة الميقات بعدم الخروج الى الحل عند الاحرام كا انتهك ذلك بالمجاوزة و اغتفر ذلك فاستو يا فانه صريح فى اثم المكي اذا احرم بالعمرة فى الحرم بلانية الخروج لاد في الحل بعد ذلك و ان خرج اليه فتامله (قول همريد اللعود اليه) اى محرما او ليحرم بلانية الخروج لاد في الحد ذلك و ان خرج اليه فتامله (قول همريد اللعود اليه) اى محرما او ليحرم بلانية الخروج لاد في الحد ذلك و ان خرج اليه فتامله (قول همريد اللعود اليه) اى محرما الحرم بلانية الخروج لاد في الحد المي العد الله و النه و السيد و السيمة و الميمان الميكون الحد المي الميكون الحد المي الميكون الحد المي الخور الميكون المياه و القول النه و الميكون الميكون الحد المي الميكون ال

تعليله لكل منهما تفصيل فىذلك جرىعليه السكي والاذرعي حاصله انه متيكان قاصداللاحرام بالحجعند المجاوزة فاحرم بالعمرة ثم أدخله عليها بعد لزمه الدم وانلميطر الهقصده الابعد مجاوزته فلاويقاس بذلك مالوقصدالاحرام بالعمرة وحدهاعندالمجاوزةفاحرم بالحجوحده اوعكسههذا كالهان امكن ماقصده والا كان نوى الحج فى العام القابل تعينت العمرة وفيالاول اعنى المريد ثم المدخــل اشكال اجبت عنه في الحاشية حاصلهانه متى اخر مانو اه عند المجاوزةلعدم امكانهكنية القران قبلااشهر الحبجني صورتنا فلا دم مخلاف ماهنافان تاخيره لدمع نيته وامكانه تقصيراي تقصبر فلميكن يصلح الادخال لرفعه وذلك للخبرالسابق امااذا جاوزهمر يداالعوداليهأو الى مثل مسافته قبل التلبس بنسك في تلك السنة فانه لاياثم بالمجاوزة انعادلان حكم الاساءة ارتفع بعوده وتوبته بخلاف مأأذالم يعد وبهذا جمع الاذرعي بين قولجمع لاتحرم المجاوزة بنيةالعودو اطلاق الاصحاب حرمتها

(۱) قول المحشى لزوال الخ لعله علة لشىء سقط من العبارة

خلافه اخذا بما مر ان المجعول كفارةله بالنص لايرفعامه من اصله بل يقطعدوامه واستمراره وممأ يؤيد التقييد قولهم يجوز الاحرام بالعمرةمن مكةإذاارادان مخرج الى ادنى الحل فانقلت ينافى ماتقرر ان نيته العود لاتفيدهرفعالاثم الاان عادقو لهملو ذهب من الصف بنية التحرف او التحىز جازولا الزمه تحقيق قصده بالعودقلت يفرق بانه ثم بنيتهذلك زال المعنى المحرم للانصراف من كسرقلوب اهل الصف او خذلان المسلمين واماهنافي المعنى المحرم للمجاوزةوهو تاذي النسك باحرام ناقص موجود وان نوى العود فاشترط تحقيقه لمانواه بالعودحيث لاعذرو الافالاثم باقعليه وخرج بقولناالىجهة الحرم مالوجاوزه يمنةاويسرةفله ان يؤخرا احرامه لكن بشرطان بحرم من محل مسافته الى مكة مثل مسافة ذلك الميقات كماقاله الماوردى وجزم بهغيره و به يعلم ان الجائى من اليمن فى البحر له ان يؤخر احِر امهمن محاذاة يلىلمالى جدة لانمسافتها الى مكة كمسافة يلملم كما صرحوا به مخلاف الجاثي

علان وياتي عنسم والونائي ما يوافقه (قوله و تعليله) اى تعليل قوله فانه لا يا ثم الخو (قوله يما ذكر) اى بقوله لان حكم الاساءة الحكر دى (قول فيه نظر لانه بنية العود الح) هذا يدل على ان التنظير في كلام الاذرعيمنحيثانهدلعلىتحقق الآساءةثمارتفاعحكمهاوانهذانمنوع بلبانعدم تحققها وحينئذ فليتاملوجه البناء فىقوله ولعلهمبنى الخ فانكان وجههان رفع العود فيما ياتى تضمن تحقق الاساءة لكن ير تفع أثمهاور دعليه ان الرفع يتضمن ذلك سو اءار يدالر فع من الاصلّ اور فع الاستمر ارسم (قوله ولعله)اى ذلك التعليل كردى (قول ه فيماياتي) اى فى المتن (قول ه ومما يؤيد التقييد الخ) حاصل قوله أما اذ جاوزه الى هناان تقييد المتن بقو له غير ناو العود الخصحيح لاغبار عليه لكن تعليل مفهوم القيد بماذكر فيه فسادلان مفهوم القيدانه بالعو دبعد نيته لااساءة اصلار التعليل يدلعلي ان الاساءة ثبتت ثم ارتفع حكمها بالعودو نيتهو بينهما فرق ولو بنيءليماياتي واريدمنه رفع الاثم من اصلهكان لهوجه لكن المتجه فيما ياتي عدم رفع الاثم فاتضح ان التعليل فاسدو مفهوم القيدصحيح وبهذا المفهوم جمع الاذرعي بين قول الجمع واطلاق الاصحاب كردى (قوله ان نية العود الخ) بيان لما تقرر (قوله فان قلت ينافي ما تقرر الخ) كلامه مصرح بانه بعدم العود فيماذكرياثم بالمجاوزةو لايبعدان يمنع ذلكو يجعل الاثم بعدم العود أى بلاعذرسموفي الوناتي ما يو افقه (قوله زال المعنى المحرم الخ)زو الذلك غير لازم للنية سم (قول او خذلان الخ)اولمنع الخلو(قولهوهو تادىالنسك الخ)قديقال هذا موجبللدم فقط دون الاثم و انما يوجبه التجاوز بلانيةالعودولذايا ثم يه ولولم يحرم اصلا (قول بوخرج) الى قوله وبه يعلم فى النهاية و المغنى (قول مشل مسافة ذلك الخ)اى او ابعد منه نها يقو مغنى (قوله و به يعلم ان الجاتى من اليمن في البحر له ان يؤخر الخ)و بمن قال بالجو ازالنشيلي مفتى مكة والفقيه احمد بلحاجو ابن زياداليمي وغيرهم وبمن قال بعدم الجو ازعبدالله بن عمر بامخرمةومحمدبنابي الاشخرو تليذالشارحعبدالرؤوفقال لانجدة اقلمسافة بنحو الربعكماهومشاهد وقال ابن علان فىشرح الايضاح وليس هذانما يرجع لنظر في المدار لاحتى يعمل فيه بالترجيح بل هو امر محسوس يمكن التوصل لمعرفته بدرع حبل طويل الخاهكر دىعلى بافضل عبارة الوناتي فلدان يؤخر احرامه من محاذاة يلملم الى راس العلم المعروف قبل مرسى جدة و هو حال تو جه السفينة الى جهة الحرم و ليس له ان يؤخره الىجدة لانهااقربمن يلملم بنحو الربع وقولهم انجدة ويلم مرحلتان مرادهم انكلا لاينقص عن مرحلتين و ان تفاو تت المسافتان كماحققه من سلك الطريقين وهم عددكادو اان يتو اتروا فمافي التحفة منجو أزالتاخير الىجدة فهو لعدم معرفته المسافة فلايغتربه كانبه عليه تلبيذه عبدالرؤف بن يحيى الزمزى وقالمحمد بنالحسنولو اخبرالشيخ رحمهالله تعالى بحقيقة الامرماافتي مهوقال الشيخ على بن الجمال ومافي التحفة مبنى على اتحاد المسافة الظاهر من كلامهم فاذا تحقق التفاوت فهو قائل بعدم الجواز قطعا بدليل صدر كلامهالنص فىذلكا نتهى وايضاكل محل منالبحر بعد راسالعلم اقربالىمكة منيلملم وقدقال بذلك فى الجحفة و نص عبارته بخلاف الجائي فيه من مصر ليس له ان يؤخر احر امه من محاذاة الجحفة لانكل محل من البحر بعدالجحفة اقرب الىمكةمنها اه وعبارة ياعشن ولاوجه لمافي التحفة الاان قيل ان مبني المواقيت على التقريبوهو الذىكان يعلل بهالشيخ محمدصالح تبعالشيخه ادريسالصعيدىجواز تاخيرالاحرامالي منه كما يؤخذ الاول من قوله الآتي قولهم بجوز الاحرام بالعمرة من مكة اذاار ادان بخرج الخ (قوله فيه نظر لانه بنية العود الخ) هذا يدل على التنظير في كلام الاذرعي منحيث انه على تحققُ الآساءة ثممّ ارتفاع حكمه وانهذا بمنوع بل بان عدم تحققها وحيئذ فليتامل وجه البناء فى قوله و لعله مبنى الخ فان كان وجهه انرفعالعودفيماياتى تضمن تحقق الاساءة لكن يرتفعائمها ورذعليه انالرفع يتضمن ذلك سواء اريد الرفع من الاصل اور فع الاستمر ار (فان قلت ينافى ما تقرر الخ)كلامه مصرح بانه بعدم العود فيها ذكر ياثم بالمجاوزة ولا يبعد ان يمنع ذلك و يجعل الاثم بعدم العود (قوله زاو المعنى المحرم للانصر اف من كسر)

فيه من مصر ليسله ان يؤخر احرامه عن محاذاة الجحفة لان كل محل من البحر بعد الجحفة اقرب الى مكة منها فتنبه لذلك فانه مهم و به. يعلم ايضا ان مثل مسافة الميقات يجزى. العود اليها و إن لم تكن ميقاتا

لكن عبر جمع متقدمون بمثل مسافته من ميقات اخر واخذ بمقتضاه غيرواحد والذى يتجههو الاول بدليل تعبير بعض الاصحاب بقوله من محل آخر ولم يعبر بالميقات وفي الخادم فيمن مقاته على مرحلتين من مكة فىلك طريقا لاميقات لهاوجاور مسيئاوقدرعلي العودإلىميقات فهليجزئه العو دلمرحلتين لمارفيه نصا والوجه الاكتفاء باحدهما اهوماذكره واضحلانما عدلعنه غير مقصودة عينه يخلاف مالو عدل عن مقات منصوص فانهكان القياس الهلابجز تهو إلالم يكن للتعيين معنى فاذأ خولف هذالان رعاية المعين قدتعسر فلااقل منرعاية مثل ذلك المعين و لا يحصل ذلك إلا مثل مسافته من مبقات آخر هذا غاية ما يوجه به كلام هؤلاء ومع ذلك الاوجهمدركا اجزاء مثل المسافة مطلقاو لانسلم انالتعين لاجل تعينعينه وإنماهو لتعين مثل مسافته لاغير فتامله (فان فعل) بانجاوزهمريدا بلااحرام ولوناسيا اوجاهلا (لزمه العود)ولومحرما كاسيعلم منكلامه او (ليحرم منه) تداركا ثمة او تقصير مولا يتعين العود إلى عينه بل بجزى وإلى مثل مسافته حتى لو اخر احر امه عماار اده فیه بعد الميقات اجزاهالعود

جدة ويفتي به او يكون جبل يلملم ممتد ابعد السعدية محيث يكون بين اخره و بين مكة مرحلتان وقد سمعت من بعض الثقات ان الشيخ محمد صالح المذكو ركان يقول بذلك وقدعلت ان يلم جبل محاذ السعدية وسمعت ان عذاء السعدية جبلين احدهما بين طرفه المحاذى لمكة وبين مكة اكثر من مرحلتين والثانى ممتدلجمة مكة وبينه وبين مكة باعتبار طرفه الذي بجمتها مرحلتان فاقل فان تحقق انه الاخير فلاشك في جو از الاحر ام منجدة فحر رجيل يلملم فان تحقق وتحقَّقت المفاوتة التي يقولونها فلاوجه لما قاله في التحفة بل يشعر بذلك قو لالتحفة لان مسافتها أي جدة كمسافة يلملم إلى مكة اه فاذا تحقق التفاوت بطل المساواة و بطل ما بني عليها منجواز التاخير إلى جدة وهو واضح إلا أن ثبت واحدمن الإمر بن للذين سقناهما اهاقول الامر الاول وهوانمبني المواقيت علىالتقريب كلامالتحفة والنهايةوالمغنىوغيرهم صريح فىخلافه والامرالثانى وهوكونجبل يلملم ممتدا بعدالسعدية الخمبني علىكونه الاخير منالجبلين آللذين بحذاء السعدية الذي بينطرفه وبينمعة مرحلتان فاقلوقد نصالتحفة والنهاية والمغنى وغيرهم علىآنه لاميقات اقلمن مرحلتين فتبين انهايس جبل يلملم وإنما هوالاولمن الجبلين المذكورين الذى بين طرفه وبين مكة اكثر من مرحلتين (قول،عبرجمع متقدمون الح) و تبعهم المغنى وشرح المنهج (قول، و الذي يتجه الح) اعتمده النهايةوشرح بأفضل والكردى عليه والونائي (قول باحدهما) أي بالعود إلى ميقات او إلى مرحلتين (قول لانماعدلُعنه) لعلدارادبها بتداء مرحلتين في طريقه التي سلكها (قوله انه لا يجزئه) اى العود إلى مثلّ مسافته (قول كلام هؤ لاء الح) اى الجمع المتقدمين او لا (قول ه اجزاء مثل المسافة الح) اعتمده النهاية عش والونائي والكردي كمام انفاو (قول مطلقا) اي من ميقات آخر او لاقول المتن (فان فعل) اي فان خالف و فعل ما منع منه نها ية و مغنى (قول بأن جاوزه) إلى قول المتن فان لم يعد فى النهاية و المغنى إلا قوله حتى لو اخر إلى وساوي وقوله و فيه نظر إلى آلمتن و قوله و الاصم إلى اوكان به و قوله او خاف إلى ولوقدر (بان جاوزه) اى إلى جهة الحرم ﴿ تنبيه ﴾ من خرج من مكة لزيآرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فز ارثم وصل ذا الحايفة فانكان عندالميقات قاصدأ نسكاحالآ ومستقبلالزمهالاحرام منالميقات بذلك النسك اى ان امكن او بنظيره اى ان لم يمكن و الالزمه الدم بشرطه اى ان لم يعدقبل التلبس بالنسك و ان كان عند الميقات قاصدا و طنه أوغيره ولم بخطر لهقصدمكة لنسك لميازمه الاحرام من الميقات بشيءو انكان يعلم انه إذا جاءا لحجوهو بمكة حج اوانهر بمأخطرت لهالعمرة وهو بمكة فيفعلهالانه حينئذ ليسقاصدا الحرم بما قصدله من النسكو إنمآ هو قاصده لمعنى اخر قاله ان حجر في الفتاوي الكبري و نائي (فه له ولو ناسيا الخ) بقي مالو جاوزه مغمى عليه ويتجهانهلادم عليه لخروجه بالاغماءعن اهلية العبادة فسقط أثر الارادة السابقةراسا سم وهذا هو الظاهروان قال الونائي والبصرى ومثل الساهي النائموغير الاهل للعبادة كالمغمى عليه أه (قهله أو جاهلا) ولايتصورالاكراههناإذمحل النيةالقلبفان اكرهه على فعل المحرمات اخبره بالاحرام حيث امن غائلته و إلا فلا و الدم في المحرمات على المكر ه بفتح الراء و مرجع به على المكر ه بكترها ان علم باحر امه و نائي قول المتن (لزمه العود) اي بقصد تدارك الو اجبُّو نائي آي لآمتنزها او اطلق و هذا شرط أدفع الاثم دونالدم باعشن (قوله تدار كالاثمه) اى فيما إذا كان مكلفا عامداعا لما بالحكمو منه الكافر إذا أسلم بعد المجاوزة ولوبعدحين ولم يتوقف جوازاحرآمه على اذن غيره كالقن والزوجة فى النفل او تقصيره أى فى الناسي و الجاهل المعذورونائي (قوله و لا يتعين العود إلى عينه الح) فقول المصنف منه مثال نهاية (قوله او إلىمثل مسافته) اىمطلقاوفاقا للنهايةوقال المغنى وشرحالمنهج منميقات اخر اه (فولهعما أراده فيه) اىعنالموضع الذىارادالاحرامفيه يعنىعن الميقات العنوى وتقدم استثناءمن ارادالعمرةوهو بالحرم فيلزمه الخروج إلى ادنى الحل مطلقا (قول بعد الميقات) حال عن قوله ما ار اده الخويحتمل انه متعلق باراد (قول لخصوصه به) اى خصوص العود بالميقات كايفهم من كلام المصنف كردى (قوله وهو) اى زوالذلكغيرلازمللنية(قولهولوناسيااوجاهلا)بق،الوجاوز،مغمىعليهويتجهانهلادمعليه لخروجه

فى الناسى للاحرام ما نەيستحر أنيكون حينئذم بداللنسك واجيب مان يستمر قصده إلى حين المجاوزة فبسهو حينئذو فيه نظر لان العبرة فىلزوم الدموعدمه بحاله عندآخر جزء من الميقات وحينئذفالسهوان طرأعند ذلك الجزء فلادمأو بعده فالدم (الااذا)كانله عذر كا أن (ضاق الوقت) عَن العود بانخشي فوت الحج لوعاد(أوكانالطريق مخوفا) اوخاف انقطاعا عن إلرفقة والاصحأن بجرد الوحشة هنالاتعتبرأوكإن به مرض يشق معه العود مشقة لاتحتمل عادة او خاف على محترم بتركه فلايلز مه في كل ذلك للضرربل يحرم عليه فىالاولىوكذا الاخيرة ان أدى الى تفويت محترم كعضوولوقدر على العود ماشيا بلامشقةأومها لكنها تحتملءادةلزمهولو فوق مرحلتين على الاوجهوفارق مامر بتعديه هنا (فان لم يعد لزمهدم)ان اعتمر مطلقا أوحجنى تلك السنة أو في القابلةفي الصورة السابقة لانها التي تادت باحرام ناقص مخلاف ما إذالم بحرم أصلاأوأحرم يحج بعد تلك السنة لان الدم لنقص النسك لابدل عنه وفارقت العمرة الحج بان احر امه في سنة

﴾ التدارك(حاصل بذلك)أى بالعو د إلى مثل مسافة الميقات(قوله ف ذلك)أى لزوم العود (قوله ف الناسى الخ) اى و بالاولى نحو النائم (قوله للاحر ام)متعلق بالناسى (قولَه و اجيب الح) اقر ه النهاية و المغنى (قوله عند آخر جزءالخ) محل تامل و الذي يظهر من اتبع كلامهم في هذا المقام انه متى تحققت الارادة في جزء من الميقات وجبالاحراموهذالاينافىالسهوفىجزء آخربصرىوونائىوقضيةهذا أننحوالناسىفيجميع اجزاء الميقات لايضمه عودو لادم باتفاق قول المتن (اوكان الطريق مخوفا) اي بان خاف فيه على نفسه او ماله و دخل فى المال مالوكان القدر الذي يخاف عليه في رجوعه بقدر قيمة الدم الذي يأز مه حيث لم يعد او دونها وقياس ما في التيمم منأ نهلو خافعلى مال يساوى ثمن ماءالطهارة لايعتبرأ نههنا كذلك فيجب العودو إن خاف وقديفرق مان ما هنا اسقاط لما ارتكبه و ما في التيمم طريق للطهارة التي هي شرط لصحة الصلاة و هي اضيق بمـا هنا فلا يجب العودو لا اثم بعدمه عش (قوله و الاصحالج) اعتمده الونائي (قوله او كان به مرض الح) اى او كان ساهياعن لزوم العوداو جاهلا به و نائي (قوله بتركه) بباءالجروفي نسخة البصري من الشرح يتركه بالياء عبارتهقولهعلى محترم يتركداى اويستصحبه فذكرهذا القيد للغالب اه وعبارة الونائي ومحل وجوب العوداذالم يخشعلى محترم يتركهاي اويستصحبه اوبضع اومال اوعلى نفسهو ان لم يكن محترما كزان محصن اه (قوله في الاولى) يعنى مسئلة خشية الفوات بصرى أي ولوظنا و نائي (قوله ولو قدرالخ) اي تارك الميقاتولو ناسيا اوجاهلاو نائى وهذا التعميم قدينا في ما ياتى عن النهاية و المغنى أنفاوقول الشارح الآتي بتعديه هنا (فوله و لو فو ق مرحلتين الح)قاله آن العهادو هذا ظاهر ان كان قد تعدى بمجاوزة الميقات نهامة ومغنى ويفيده قول الشارح وفارق الخ (قوله مامر) اى فى الحجما شيامن التقييد بدون مسافة القصر قول المتن(فانلميعد)اىلعذراوغيره (لزمهدم)اى بتركهالاحرام منالميقات نهايةومغنىزادالونائى ولو تكررت المجاوزة المحرمة ولم يحرم الامن اخرهالم يازمه الادم و احدو ان اثم فى كل مرة اه (قوله ان اعتمر) إلى قوله و مجاوزة الولى في النهاية و المغنى الاقوله او في القابلة إلى بخلاف الخ(قول، مطلقاً) اى ولوكان في غير سنتهء ش(قوله في تلك السنة) اى سنة المجاوزة (قوله او في القابلة الح) خلافًا للنهاية والمغنى وشرحى المهجوالروضعبارة باعشن قوله اوفى القابلة خالفه الشهابان الرملي وان قاسم وقالا لادم فمالوجاوز الميقات مريد اللحج في العام القابل و احرم فيه من غير عود أه (فول في الصورة السَّابقة) إشارة لقوله ولو في العام القابل وكان المراد انه حج في القابل من غير الميقات كمكة و إلا فلادم فلير اجع سم (قوله لانها الخي) أي الثلاثة من العمرة مطلقاو الحج في تلك السنة وفي السنة القابلة كر دى (قول وبعد تلك السُّنة) أي في غير الصورةالسابقة كردىاقولو يمكن ارجاع اسم الاشارة هنا إلى كل من الصور تين الاخير تين (قول لازمه دم الخ)قدر دعليه ان الاسلام هدم ما قبله (فه له او قن الخ)عبارة النهاية و المغنى و بستثنى من كلامه مالو م صبي اوعبد بالميقات غير محرمر يداللنسك تم بلغ اوعتق قبل الوقوف فلادم اهوفى سم بعدكلام ذكر معن حاشية الايضاح للسيدالسمهودي والشارحما نصهوهذاالكلامكالصريح فيتصويرعدم وجوب الدم فما إذاجاو زالصيمر يداالنسك ثم احرمو انبلغ قبل الوقوف او العبدكذلك وان عتق قبل الوقوف بما إذالم ياذنالولى او السيدوقضية هذاالتصوير وجوب الدم إذااذن السيداو الولى فقول شرح الروض وكالكافر فيهاذكر الصبى والعبدكما نقلءن النصاه إلعلمه فيماإذا اذن الولى او السيداهو قضية مامرفى او ائل الباب انه

بالاغماءعن اهلية العبادة فسقط اثر الارادة السابقة راسا (قول في المتنفان لم يعد) اى لعذر او غيره (قول في الصورة السابقة) كانه اشارة لقوله السابق ولوفى العام القابل الح وكان المراد انه حج في القابل من غير حج الميقات كمكة وإلا فلادم فليراجع (قول اوقن) اى بغير إذن سيده وإلا فعليه الدم وهل التفصيل بجرى في الصبي فيفصل بين من اذن له الولى وغيره وعلى هذا التفصيل يحمل الكلام والمختلف في المسئلة مر (قول اوقن

يازم الولى كل دم ازم المولى ان الدم هناعلى ولى الصى (قوله كذلك) اى مريد اللنسك (قوله لا دم عليه) قال السيدالسمهودى في حاشية الايضاح وقياسه ان تبكون الزوجة كذلك فلوجاو زت المقات مريدة للنسك بغيراذنالزوج فلادم وانطلقت قبل الوقوف بناء علىانه لايجوزلهاان تحرم يغير اذنالزوج اه سم وفي الونائي ما يوافقه إلا أنه قيدالنسك بالنفلي (قهله ومجاوزة الولى بموليه الحر) عبارة الونائي ولونوى نحو الولى ان يحرم عن موليه الصي او الجنون او العبد الصغير فجاوزيه الميقات ثم احرم عنه بعده او اذن لممز فاحرم وجب الدم في مال الولى ان لم يعد مه إلى الميقات ولو يوكله معه امالو عن له بعدالمجاوزة فاحرم عنه او اذن فلاشيء وارادة المولى للأحرام من الميقات لاغة فان كما بعدالمجاوزة فميقا تهحيث عنله ولوبعر فةووكيل الولي انقصر بعدالاذن في الاحر ام له من المقات فالدم علمه وإن اذن لهالولي في المجاوزة ولا رجوع له على الولي وولى الكافر مع وليه كهو في اراداته لنفسه لقدر ته على الإسلام ليتبعه فيحرم عنه اه (قوله بالتفصيل الخ)اي إذا احرم عنه بعد المجاوزة في سنتها ولم يعد مه إلى الميقات قبل التلبس بنسك قول المتن (و ان احرم الخ) اي من جاوز الميقات بغير احر امو (فه اله فألا صبرانه ان عاد) اي سواءا كان دخل مكة ام لا مغنى ونها ية قول المتن (قبل تلبسه بنسك) قال ابن الجمال في شرح الايضاح ركنا كان كالوقوف وطواف العمرة اومسوناعلى صورة الركن كطواف قدوم مخلاف مسنون على صورة الواجب كمبيت مني ليلة التاسع كمارجحه العلامة عبد الرؤف اولاعلى صورةشيء كالاقامة بنمرة يوم التاسع اه كر دى على بافضل وقوله مخلاف مسنون على صورة الواجب ياتي عن الوناثي خلافه قول المتن (سقط آلدم) وحيث سقط الدم بالعو دلم تكن المجاوزة حراما كاجزم به المحاملي والروياني لكن بشرطان تكون الجاوزة بنية العود كاقاله المحاملي مغنى ونهاية (قهله أنه موقوف) صرح في حاشية الايضاح بترجيج الوقف بصرى (قه له و الماوردي انه لا بحب اصلا) اي لآن و جو به تملق بفو ات العود و لم يفت و هذا هو المعتمد مغني و نها بة أقولقضيةهذا التعليلانهلافرق بينماصححهالشيخا بوعلى والبندنيجي وماصححه الماوردي لان حدوث العود بعدغير معلوم عند المجاوزة (قه له فمالو دفع الدم للفقير وشرط الرجوع الخ) اي وعلى الوجه الاولى

كذلك الخ) لم يزدفى شرح الروض بعدذ كر الروض مسئلة الكافر المذكورة على قو له هو ما نصه وكالكافر فيها ذكر الصتى والعبدكمانقل عن النصاه وجزم به في العباب وفي حاشية الايضاح للسيد السمهودي في قول الايضاح فانجاوزه غير محرم عصى الخ ما نصه الثاني اي من الامور اشعر قوله عصى ان ذلك فى البالغ اما الصيى إذا مر بالميقات مريد االنسك فجاوزه ثم احرم لم يكن له هذا الحكم حتى لو بلغ قبل الوقوف فلادم عليه على الصحيح وينبغي اشتراط كو نه غير مفتقر في احرامه إلى اذن غيره وإن كأن مكلفا انهم سووابين العبد وألصى فماسبق حتىلوعتق العبد قبلالوقوففلادم عليه علىالصحيح قلت وقياسه ان تكون الزوجة كذلك فلوجاوزت الميقات مريدة للنسك بغير اذن الزوج فلادمو ان طلقت قبل الوقوف بناءعلى انهلا يجوز لهاان تحرم بغير اذن الزوجولو نوى الولى ان يعقد الاحر ام للصي فجاوز الميقات ولم يعقده له ثم عقده له فني الدم و جهان احدهما يازمه و يكون في مال الولى و الثاني لا بجب على و احدمنهما اه و ذكر الشارحني حاشيته نحوه ورجح الاول منهذين الوجهين وهذاالكلام كالصريح في تصو مرعدم وجوب الدم فها إذا جاوز الصي مريد النسك ثم احرم و أن بلغ قبل الوقوف أو العبد كذلك و أن عتق قبل الوقوف مما إذاّله ياذن الولى او ألسيدو قضية هذا التصوير وجوب الدم إذا اذن السيدفان قلت قول السيدحتى لوبلغ يقتضي صحةاحر امهقبلالبلوغ معان احرام الصي بغيراذن وليه لايصح قلت يصح حمله على ماإذااذن الوكى فياحر امه بعدا لمجاوزة بغيراذ نهاو تاخر احر امهءن بلوغه فليتامل بعدذلكما تقدم عن شرح الروض ولعله فماإذا اذنالولىاوالسيدهذاوالوجه تصوير مسئلة الصي بماإذنالولىاذامااجاوزمر يدالنسك بغير اذنالولى فلااعتبار مه إذلا يصح احرامه بغير إذن الولى فارادته ذلك قبل اذنه لغوثمر ايته في شرح العباب قال بعد كلام قرره و به يعلم ان العبرة إنماهي بارادة الولى الخ (قول و فمالو دفع الدم للفقير و شرط الرجوع انله بحب عليه) وحيث لم يحب بعوده لم تكن مجاوز ته محرمة كاجزم به المحاملي و الروياني نعم يشترطان

كذلك ثم عتق وأحرم لا دمعليه لا نه عند المجاوزة غير أهل للارادة لانه محجور عليه لحق غيره ومجاوزةالولي عوليهمريدا النسنك مه فيها الدم على الاوجه مالتفصيل المذكور (وان احرم ثم عاد فالاصح أنهإنعادقيل تلبسه بنسك سقط) عنه (الدم) لقطعه المسافة من المقات تحرما وقضيتهأن الدم وجبثم سقط بالعود وهو وجه والذي صححه الشيخ أبو علىوالبندنيجيأ نهموقوف فان عادله بان انه لم بحب علمه وإلابان انه وجبعليه والماوردي أنه لا بجب أصلاو تظهر فائدة الخلاف فمالو دفع الدم للفقير وشرط الرجوع ان لم بحب عليه

(والايعد)قبل ذلك بانعاد بعد شروعه في طو اف القدوم أى بعد مجاوز ١٦ الحجر فلا عبرة بما تقدم عليها أو بعد الوقوف (فلا) يسقط الدم عنه لتأدى نسكه باحرام ناقص (والافضل) لمن فوق الميقات وليس بحائض و لانفساء (ان يحرم من دويرة أهله) لانه اكثر عملا وقد فعله جماعة من الصحابة والتابعين (وفى قول من الميقات قلت الميقات اظهر وهو المو افق للاحاديث الصحيحة والته اعلى فانه علي الميقات الميقات الحافظة على المدينة إلى الحليفة اجماعا في حجة الوداع وكذا في عمرة الحديبية كذا رواه البخارى و لانه أقل (٥) تغرير ا بالعبادة لما في المحافظة على المدينة إلى الحليفة اجماعا في حجة الوداع وكذا في عمرة الحديبية كذا رواه البخارى و لانه أقل (٥) تغرير ا بالعبادة لما في المحافظة على المحافظة على

واجبات الاحرام من المشقة وقديجبقبل الميتماتكان نذره من دويرة اهله كما بجب المشي بالنذروانكان مفضولا وكمامر في اجير ميقات المحجوج عنه ابعد من ميقاته وقد يسن كالو خشیت طرو حیض او نفاسعند الميقات وكما لو قصده من المسجد الاقصى للخبر الضعيف من اهل بححة اوعمرة من المسجد الافصى إلى المسجد الحرام غفرالله لهما تقدم من ذنبه وماتاخراووجبتلهالجنة شك الراوى (وميقات العمرةلمنهوخارجالحرم ميقات الحج) لقوله علياليَّة في الخرالسابق عن اراد الحج والعمرة (ومن بالحرم) مكيااوغيره بمكةاو غيرها (يازمه الخروج إلى ادنى الحل) يقينا اوظنا بان يجتهدو يعمل بماغلب على ظنه بالنسبة لما لم يتعرضوا لتحديدالحرم فيهوكذا في سائر الاحكام كما بينته في الحاشيةفانلم يظهرله شيء او لمبحد علامة للاجتهاد تعين عليه الاحتياط بان

لا يرجعوعلى ماصححه الشيخ أبوعلى والبندنيجي والماوردي يرجع (قوله و الا يعد) إلى قوله كما يجب المشي في النهاية والمغنى إلا قوله اي بعد مجاوزته إلى المتن (قول بعد شروعه في طو آف القدرم) اي او الو داع المسنون عند الخروج لعرفة اوطو اف العمرة و ناثى و تقدم مثله عن ابن الجال (قوله بما تقدم الخ) اى من النية قبل محاذاة الحجر ثم محاذا ته واستلامه و تقبيله والسجو دعليه (قوله او بعدالوقوف) اى او المبيت يمني لية التاسع و نائىو تقدمءنعبدالرءوفو ابن الجمال خلافه (قولهو ليسبحائض الخ)اى و لاجنب عش قول المتن (قلت والميقات)اىالقول بان الاحر ام منه افضل سم ونها ية و مغنى (قوله فانه ﷺ اخراخ)اى و الخير كله في اتباعه ﷺ كردى على بافضل (قوله ولانه اقل تغرير االخ) وانما جاز قبل الميقاتِ المكاني دونالزماني لآن تعلق العبادة بالوقت اشدمنه بالمكان ولان المكانى مختلف باختلاف البلاد مخلاف الزماني نهاية ومغنى (قوله كان نذر من دويرة اهله الخ) و لايقال ان هذا مفضول بالنسبة الميقات فكيف انعقدلانانقول المانع من الانعقادهو المكرو ولاما كان غيره افضل منه ع ش(قوله وكامر) اى فى شرح ذات عرق (قولهفاجير) بالتنوين (قولهوقد يسنالخ) عبارة المغنىويستثنىمن محل الخلاف صور منها الحائض والنفساء فالافضل لهماالميقات كمامرو منهامالو شك في الميقات لخراب مكانه فالاحتياط ان يستظهر ندباوقيلوجو باومنهامسئلةالنذر المتقدمة اه (فهله في الخبر السابق) اى في شرح ذات عرق و فوله عن ارادالحجوالعمرة)مقول القول (قول مكيا اوغيره الخ)كذافى النهاية والمغنى قول المتن (يازمه ألخروج) اىللجمع فيها بين الحلو الحرم نها يةو معنى (قوله بان يجتهدالخ) اى ان لم يجد مخبر اعن علم و الالزمه اتباعه والظاهراخذابماذكروه فىالاجتهادفىالقبلةانهحيثقدرعلى الاجتهادلميجزله التقليدوالالزمهوانه لو اختلف عليه اثنان ياتى مامر ثمة حاشية الايضاح (قوله بالنسبة لما الخ)اى لجمة (قوله وكذا الح)اى يجب العمل بماغلب على ظنه بالاجتهاد (قوله إلى ابعد حد الح) لعله على حذف مضاف اى إلى محاذى ابعد حد من حدود الحرم قولالمتن (ولو بخطوة)اي بقليلنهايةعبارة المغني اواقل اه وهي موافق لمـا ياتي.من الاعتراض والاول موافق لرده الاتي (فه له من اي جهة) إلى المتن في النهاية و المغنى إلا قو له قيل إلى و لو اراد (قوله ذلك) أى الخروج و (قوله لضيق الوقت) أى برحيل الحجاج له ية (قوله قيل الح) و افقه المغى (قوله ولا أقل من ذلك) يردعليه مالوكًا نت القدمان ابتداءموضوعتين بحيث خرجت رؤس اصابعهما فقط فرُّ فع ماعدارؤسهماواعتمدعليهمامنغيرزيادةفانه يكفىذلك لانهحينئذخارجو لايمكنالقول بعدذلكخطوة كالايخنى ويمكن ان يجاب عن المصنف بان تلك الخطوة كناية عن مطلق القلة سم بحذف (قول كمامر) اى في

تكون المجاوزة بنية العود كاقاله المحاملي شرح مر (قوله في المتن قلت الميقات) اى القول بان الاحرام منه افضل (ولا اقل من ذلك) يمكن منعه بان منعه من جملة الاقل من ذلك مالوز حزح قدميه الملاحقتين لاخر جزء من الحرم حتى خرجت رؤس اصابعها فقط عن الحرم ثم اعتمد على رؤس اصابعها و رفع ما عداها فانه يكنى ذلك ولا يعد خطوة ولوسلم انه يعد فر دمالو كانت القدمان ابتداء موضوعتين بحيث خرجت رؤس اصابعهما فقط فرفع ما عدارؤسهم او اعتمد عليها من غير زيادة فانه يكنى ذلك لا نه حينت خارج و لا يمكن القول بعد ذلك خطوة كالا يخنى و يمكن ان يجاب عن المصنف بان تلك الخطوة كناية عن مطلق القلة (قوله

شرحو الميقات المكانى للحجقول المتن (فان لم يخرج) أي إلى أدنى الحلو أتى بأ فعال العمرة أي بعد احرامه بها في الحرم بها ية ومغني (قوله اثم الخ) اي إذا كان مكلفاعا لماعا مدامستقلا ولم ينو الحروج عند الاحرام كااشاراليه بقوله كاعلم عامر آى فيمن جاوز الميقات (قوله عن عمرة الاسلام) إلى الباب في النهاية والمغنى إلا قوله ومنحكي إلى كالواحرم وقوله ليلا إلى وحكى وقوله وقيل إلى المتن وقوله و المعتبر إلى المتن و ما انبه عليه (لانعقاداحرامه)اي واتيانه بعده بالواجبات نهاية ومغني (قهله وقبل الشروع في طوافها) اي قبل مجاوزته الحجر فلاعبرة بما تقدم عليها كامرةول المتن (سقط الدم) اي و اما الاثم فالوجه انه إذ احرم هاقبل الخروج عازماعلى الخروج بعدالاحرام فلاائم وإلااثم وظني انالنقل كذلك فلير اجعسم على المنهج اهعش وتقدم فى الشرح ما يصرح بذلك (قوله على الافصح) اى و يجو زكسر العين و تثقيل آلراء وهي في طريق الطائف علىستة فراسخ من مكة نها ية ومغنى زادالو نآئى وبهاماء شديدالعذو بة فقدقيل انه ﷺ حفر موضعه ييده الشريفةالمباركة فانبجس وشرب منهوستي الناس اوغرزرمحه فنبع اه (قولَه اعتمر منها) اي من الجعر انة قال الواقدي انه عليالية احرم منها من المسجد الاقصى الذي تحت الوادي بالعدوة القصوى فللة الاربعاء لثنى عشرة بقيت من ذي القعدة اله و نائى (قوله ثم اصبح) اي ثم عاد بعد الاعتمار إلى الجعرانةفاصبح فيهافكانه بات فيهاولم يخرج منها (قوله رجوعه آلخ) اى حين رجوعه و (قوله فتح مكه) بالجر بدلامن عمان كردى (قوله وجزم بهجمع) يو أفقه مام عن النهاية و المغي و الو نائي (قوله امرعائشة بالاعتمار منه)وقدمه على الجعر انة لضيق الوقت أو لبيان الجو ازسمي بذلك لان على يمينه جبلايقال له نعيم وعلى يساره جبلايقال له ناعمو الوادي نعمان نهاية و مغنى (قوله ثلاثة اميال) اي فرسه خهو اقرب اطر اقتاً الحل إلى مكة نهاية ومغنى (فوله برالخ)عبارة المغنى وهي اسم لبئر بين طريق جدة وطريق المدينة بين جبلين علىستةفراسخمنمكة اه وعبارةالبصرى بينجبلين يقال لها بئرشميس عندمسجد الشجرة اه مختصرا الايضاحالبكرىوفىالاسنى بينها و بين مكةستة فراسخ اه (قوله بالمهملة) اى بالحاء المهملة المكسورة والدال المهملة المشددةكذافي هامش الونائي من منهواته لكن الذي في القاموس انه فيتح الحاموهو المعروف في الالسنة (فوله لانه ﷺ صلى بهاوارادالدخول الخ)اى فصلاته وارادته الدخول منها دلاعلى شرف لهاو مزيةً على بقية بقائح آلحل ممالم بدل الدليل على مزيته عليها ففضل الاحر ام منها على الاحر ام من غيرها ماذكر سم (قوله لعمرته)اى التي احرم بها من ذى الحليفة حاشية الايضاح (قوله ومن قال الخ)هو الغز الى نهاية (قُولِه فقدوهم الخ)و يجاب بالمكان الجمع بينهما بانه هم او لا بالاعتمار منها ثم بعد إحرآمه هم بالدخول منها كذآفي النهاية وقديقال يبعدماذكر هقول الغز الى اثرهم بالاعتمار فصده الكفار ولم يصدوه عن الاعتمار بلعن الدخول بصرى (قه له وأر ادالدخول منها)أى فقدم فعله ثم أمره ثم همه و إن زادت مسافة المفضول على الفاضل نها ية و مغنى قال عش قوله فقدم فعله الخ ظاهر ه ان جميع إحراماته بالعمرة كان من الجعر انة فلير اجع اه (قوله كامر) اى فى شرح وهو المو افق للآحاديث ﴿ خَاتَّمَة ﴾ يندب لمن لم يحرم من احدهذه الثلاثة ان يجعل بينه وبين الحرم بطن وادى ثم يحرم ويسن الخروج عقب الاحرام من اي محل كان من غير مكث بعده نهاية ومغنى قال عش قوله بطن و اد اي و ادكان اه ﴿ باب الاحرام ﴾

(قوله يطلق) إلى قول المتن أو كليهما فى النهاية و المغنى الاقوله و هذا إلى وهو و قوله و إنمالم تنعقد إلى او بعض حجه (قول يطلق على نية الدخول الحيطلق على الفعل المصدري فيرادبه نية الدخول في النسك إذ معنى احرم به نوى الدخول في ذلك و يطلق على الاثر الحاصل بالمصدر فيراد به نفس الدخول في

لانه على الله صلى بها وأراد الدخول لعمر ته منها)أى فصلاته بهاو إرادته الدخول منها دلاعلى شرف لها ومزية بقية بقاع الحل مالم يدخل الدليل على مزيته عليها ففضل الاحرام منها على الاحرام من غيرها مما ذكر (قوله يطلق على نية الدخول ذكر

ومنحكىفيهخلافافمردود عليه كالواحرم بالحج من غيرميقاته (وعليه دم) لتركه الاحرام من الميقات (فلو خرج إلى الحل بعد إحرامه) وقبل الشروع في طوافها (سقط الدم) ای لم بجب (على المذهب) نظير مامر فيمنجاوز الميقات وعاد اليه (وافضل بقاع الحل) لمريد الاعتمار (الجعرانة) باسكان العين وتخفيف الراءعلى الافصح لانه ﷺ اعتمر منها ليـلا ثم أصبح كبائت رجوعه من حنين سنة ثمان فتح مكة متفقعليه وحكى الأذرعي عن الجندي في فضائل مكة انه اعتمر منها ثلثمائة نبي و بینماو بین مکة اثنا عشر ميـــلا وقيل ثمــانية عشر وجزم بهجمع وهومردود بناء على الاصح ان الميل مامرفى صلاة المسافر (ثم التنعيم) لانه ﷺ امر عائشة بالاعتمار منه كامر وهوالمسمى الان بمساجد عائشة بينهو بين مكة ثلاثة اميال والمعتبر في حـده مابالارض لاماباعلي الجبل (ثم الحديبية) بتخفيف الياء افصح من تشديدهابئر قريب حدة بالمهملة بينهاو بينمكة مامر في الجعرانة لانه عَلَيْكُمْ صليها واراد الدخول لعمرته منها ومن قال هم بالاعتمار منها فقد

النسك اى الحالة الحاصلة المترتبة على النية و نائى (قوله في النسك) ما هو النسك الدخول فيه بالنية سم وقديقال المراد به هناحالة حرم عليه بهاما كأن حلالا (قوله و بهذا لاعتبار) أي المعني (قوله فيه) عبارة النهاية والمغنى فيحج أوعمرة اوفيهما اوفيما يصلح لهما أولاحدهما وهو المطلق اه (قهله وهذآهو الذي يفسده الجاع) قديشكل الحصر بالردة إلاَّ أن يكون بالنظر للمجموع على انهقد يتوقف في عدم فساد النية بالجماع فليتآمَل فقد يقال لو فسدت بهماوجب المضى في فاسده سم وقديقال كما فرقوا بين الباطل والفاسد في أصل النسكما المانع أن يفرقو ابهما كذلك بالنية فيجب المضيمع فساده دون بطلانها بصرى (قوله لاقتضائه الخ) أي سمى بذلك لاقتضائه الخ نهاية ومغى (قوله وتحريم الانواع) عطف على دخول سم ولعل الوَّاو بمعنىأوكما عبر به النهايةو المغنى (قهلهوهو المرَّادالخ) أَى المعنى الثانى نهاية ومغنى (قهله اوحجتين) هل محله إذا جمعهما كماهو ظاهرهذه العبارة كنويت حجتين وامالوعطف احداهما على الاخزى كمنو يتحجةوحجةاخرىفينعقدقوله وحجة اخرىعمرةفيهنظرفليتاملفانالانعقادعمرة مستبعد ثهرايت قول الشارح وإنمالم تنعقدالثانية وهويدل على عدم الانعقاد سم بحذف (قول التعذرها) علةاتنعقدالمنني سم وكردى (قوله كهو) اى كتعذر الحجو (قوله لانه) علة ل في الانعقاد كردى (قوله لقبوله) اىغير أشهر الحج (له) اى لاصل الاحرام (قوله فوقع لغوا الخ) ينبغيان يتامل بصرى عبارة سم انظرهذا إلاآن يريد بقوله مثله الماثلة في مطلق كو نه نسكاً وحينئذ قد يمنع منع الانعقاد اه اي ولوقال لانهقديمنع تصحيح الاحرام ثم ولاضرورةهنا لتمالتقريب (قوله آوبعض حجة) اى او نصف حجة أوغيره من الكسورو استظهر بعضهم أن من البعض قول بعض العامة نويت الاحرام بالجيل إذهواحرام محلرك الوقوف فيازم الاتيان باعمال الحجوكذالو احرم بالكشف والغطاءاو بالشابة اويمكة اوبالطواف اوبالسعى اوبالحلق اوبالكعبة اوبالصفا اوبالمروة لكن ينعقد مطلقا ولواحرم يحج و نصف عمرة او بالعكس او بنصفهما انعقد تامعا فيكو نان قر اناو نائي (فوله و كذا العمرة) اى فلو احرم بعمر تين او اكثر او بعض عمرة او نصف عمرة او غيره من الكسور انعقدتو احدةو نائي (فه له بالإجماع) ظاهره وانقدم الحجوأنه ليسمن ادخال العمرة على الحجوقد يتوقف فيهسم عبارة الشيخ محمدصالح قوله اوكليهما بان يحضرهما في ذهنه حال الاحر ام وهل يقول أو يت الحجو العمرة و احر مت بهما لله تعالى أويقول نويت العمرة والحجواحرمت بهمالله تعالى فيه خلاف في المذهب والاحتياط ان يقول نويت الحج والعمرة خروجامن الخلاف المذكوراه وقولهان يقول نويت الحجو العمرة لعل صوابه نويت العمرة والحجة ولالمات (ومطلقا الح)ولو قيد الاحرام بزمن كيوم او اكثر أنعقد مطلقا اي غير مقيد بالزمن المعين ولو أحرم مطلقاتم أفسده قبل التعين فالهماعينه كان مفسد الهنهاية ومغنى قول المتن (بان لايزيد الخ)أى بانينوى الدخول فى النسك الصالح للآنو اع الثلاثة اويقتصر على قوله احرمت نهاية ومغنى زادالو نائى

فى النسك) ماهو النسك الذى الدخول فيه بالنية (قوله و تحريم) عطف على دخول (قوله و هذا هو الذى يفسده الجماع و تبطله الردة) قديشكل الحصر بالردة إلاان يكون بالنظر للجموع على انه قد يتوقف فى عدم فسادالنية بالجماع فليتامل فقديقال لو فسدت به ماو جب المضى فى فاسده (قوله او حجتين) هل محله إذا جمعهما كماهو ظاهر هذه العبارة كنويت حجتين وأمالو عطف احداهما على الاخرى كنويت حجة و حجة اخرى فينعقد قوله و حجة اخرى عمرة كمالو قال نويت الحجو العمرة فانه يصير قارنا كماهو ظاهر كلامهم لان قوله و حجة أخرى كقوله و العمرة من حيث انه منع من انعقاده حجاما نع وهو تقديم نية الحجف فهو كنية الحجف غير و قته فيه نظر فليتا مل فان الانعقاد عمرة مستبعد ثمر ايت قول الشارح و انمالم تنعقد الثانية الخوه و يدل على عدم الانعقاد (قوله لتعذر ها حجا) علة لتنعقد (قوله فو قع لغو اللخ) انظر هذا التفريع إلا ان يريد مثله في مطلق كونه فسكا و حينئذ قد يمنع منع الانعقاد فلعل الاولى التمسك عاذكر و ه في منع ادخال العمرة على الحجو المقارنة كذلك وقد يشكل ذلك معقوله اى فالمتن بعد ذلك او كليهما (قوله بالاجماع) العمرة على الحجو المقارنة كذلك وقد يشكل ذلك معقوله اى فالمتن بعد ذلك او كليهما (قوله بالاجماع)

في النسكوبهذا الاعتبار يعــد ركنا وعلى نفس الدخول فيه بالنية لاقتضائه دخول الحرم كأنجد اي دخل نجداوتحر سمالانواع الآتية وهـذا هو الذي يفسده الجماع وتبطله الردة وهر المراد هنا (ينعقد معینا بأن ینوی حجا او عمرة)اوحجتينفاكثروانما لم تنعقد الثانية عمرة لتعذرها حجاكهو في غير اشهره لانه لامبطل ثم لاصل الاحرام لقبوله له وهنا انعقاد الحج يمنع انعقاد مثله معه فوقع لغوا من اصله فلم يمكن صرفه للعمرة او بعضحجة فتنعقد كاملة وكذا العمرة (اوكليهما) بالاجماع (ومطلقا بان لا يريدعلى نفس الاحرام) الصحة الخبربه (والتعيين أفضل) ليعرف مايدخل عليه (وفيقول الاطلاق) لانه ر بما عرض له عذر كمرض فيتمكن من صرفه لمالا نخاف فوته

احرم احراما مهما ثم انتظر الوحىفى تعبين احد الوجوه الشلائة الآتة مردودة بإنها مخالفة للروايات الصحيحة أنه احرم معيناو بمن روى ذلك عائشة فقولهاخرج لايسمي حجا ولاعمرة محمول على ماقيل احرامه اوعلى انه لميسمهما في تلبيته اي في دوام احرامه (فان احرم مطلقا) بكسراللامو فتحها حال او مصدر (فیشهر الحج صرفه بالنية) لا بمجرد اللفظ (الى ماشاء من النسكين)و انضاق وقت الحج اوفاتعلى الاوجه اقتضاه اطلاقهم خلافا لجمعويوجه بانهبالصرف يتبين انه كان كالمحرم بما صرفهاليهفاذاصرفه للحج فعلما يفعله من فاته الحج مما يأتي ويسن له صرفه للعمرة خروجا من الخلاف (اواليهما ثم اشتغل بالاعمال) ولايجز تهالعمل قبل الصرف بالنية نعم ان طاف ثم صرفه للحج وقع عن طو افالقدوم ولا يجزئه ااسمى بعده قبل الصرف على الاوجه لانه محتاط للركن مالايحتاط للسنة (وإن اطلق ٰ في غير أشهره فالاصح انعقاده عرة)لان الوقت لايقبل غيرها (فلايصرفه إلى الحج فی اشهره وله) ای مرید النسك (ان يحرم كاحرام زيد) لان أباموسي احرم

فيفيد أنه لايشترط لهالتعيين ولاقصدالفعل ولانية الفرضية بخلاف الصلاة نعم بجب التعيين فم لوأحرم مطلقافي اشهر الحبجو لذاقال حجف حاشية الفتح الو اجب عندنية الحج آصوركيفيته بوجه وكذا تحندالشروع فى كل من اركانه انتهى ولو وقت الاحر ام بزمن كاحر مت بعمر ة هذ االشهر أو يو مين العقد غير مقيد بالزمن المعين فلو انقضي من غيرتحلل بقي محر ما بهاحتي يتحلل كمافي المختصر خلافا للفتح حيث قال لا ينعقداه و نائمي وتقدم عن النهاية و المغنى ما يو افق ما في المختصر (قول هو رو اية الخ) اقر النهاية هناهذه الرو اية وعقبه عش بانهسيأتي له في أركان الحج عن المجموع أن الصواب انه المسلمية أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة وخص بجوازه فى تلك السنة للحاجة الحاه (قوله وبمن روى ذلك) أى انه احرم معينًا (قوله فقولها) اى عائشة رضى الله تعالى عنها (قوله حال او مصدر) نشر على ترتيب اللف (قول لا بمجر داللفظ) الى قوله او فات في النهايةو المغنى (قوله لا بمجرد اللفظ)ويسن التلفظ بالنيةو نائي (قوله و ان ضاق الوقت) اي بان كانوا لايصلون لعرقةقبلطلوع فجريومالنحر فيكونعندصرفه الىآلحج كمناحرم بالحجنى تلك الحالة نهايةو مغنىأى وهوينعقد ويفو ته بطلوع الفجر فيتحلل بعمل عمرة ويقضيه من قابل عش (قوله اوفات الخ) خلافاللنها ية و المغنى و الو نائي عبارتهم فان لم يصلح الوقت لهما بان فات وقت الحجر مرقه أي بالنية للعمرة كماقاله الروياني اه (قوله خلافالجمع) منهم الروياني فانه قال في صورة الفوات صرفه الى العمرة أي فلا ينصرف اليها من غير صرف سم و تقدم آنفاعن النهاية و المغنى اعتباده (قوله و لا بحزته) الى قوله وليس منه في النهاية و المغنى إلا قوله قبل الصرف (قول، ولا يجزئه العمل) شامل للوقوف سم (قوله وقع عن طواف القدوم) أي وان كان من سنن الحبج نهاية ومغنى (قوله و لا يجز ته السعى بعده) اي خلافا لشرح العباب والظاهرانه ليسله اعادته ليسعى بعده لسقوط طلبه بفعله الاول فتعين تاخير السعي ونائي (قوله قبل الصرف)قال سم في شرح الى شجاع قضيته انه لوسعى بعد الصرف اعتد به و تردد فيه شيخ الاسلام انتهى وقال المغنى والنهاية الاوجه خلافه آى فلايجزى ءوعليه جرى الشارح حج في سائر كتبه كر دى على بافضل اقول ظاهر صنيع الشارح هناان قوله قبل الصرف متعلق بالسعى فيفيد الآجز اءو اما جعله حالامن الضمير ليوافقمافي المغنى والنهاية فخلاف الظاهر (قول على الاوجه) ايمن احتمالين للاسنوى سم (قوله لانه يحتاط للركن الخ)أى فلا يعتد به إلا إذاو أم بعد طو اف علم اى حين الشروع انه من اعمال الحج فرضاً اوسنة عش رقه له لان الوقت لا يقبل الخ) فان صرفه الى الحج قبل اشهره كان كاحر امه قبلها فينعقد عمرة على الصحيح نهاية ومغنى قول المتن (وله ان يحرم كاحر ام زيد) قال في الروض و ان احرم كاحر ام زيد وعمروصار مثلهماان اتفقاو إلاصارقار ناقال فيشرحه نعم انكان احر امهمافاسدا انعقد احرامه مطلقاكما علم مامرأو احرام أحدهما فقط فالقياس ان اخرامه ينعقد صحيحافي الصحيح ومطلقا في الفاسداه ويؤخذ من قولهومطلقافي الفاسدانله صرفه إلى ماشاءفان صرفه لاحدالنسكين وكان احرام الآخر الصحيح بالآخرصارقار ناومنذلكان يكون احرام الآخر الصحيح بحج فيصرف هذا المطلق لعمرة سم بحذف وماذكره عن الروضوشرحه فىالنهاية والمغنى مثله قول المتن (كاحرامزيد)اى كان يقول احرمت بما احرم به

ظاهره وانقدم الحج وانهليس من ادخال العمرة على الحج وقديتوقف فيه (قول خلافا لجمع) منهم الروياني فانهقال فيصورة الفوات صرفه إلى العمرة اي فلاينصرف اليهامن غير صرف ولايتي مبهما فان صرفه للعمرة ذذاك او للحج فمكن فاته الحج كما هما احتمالان للقاضي (فهله و لابجز ته العمل) شامل للوقوف(قوله على الاوجه)اى من احتما اين اللاسنوى (قول في التنوله ان يُحرم كاحر ام زيد الخ) قال فىالروض وأن احرم كاحرام زيدو عمرو صارمناهماان أتفقاو إلاصارقارناقال في شرحه نعم أن كان احر امهمافاسداا نعقدا احر امه مطلقا كماعلم مامراو احر امأحدهما فقط فالقياس ان احر امه ينعقد صحيحافي الصحيحو مطلقافي الفاسداهو يؤخذمن قولهو مطلقافي الفاسدان لهصرفه الىماشا دفان صرفه لحجوكان احرام الآخر الصحيح بحجاو بعمرة وكان احرام الآخر الصحيح بعمرة صاركالو احرم ابتداء بحجتين أوعمر تين فعليه

كاحر امالنى صلى الله عليه و سلم فلما اخبر ه قال قد أحسنت وكذا فعل على رضى الله عنهما رو اهما الشيخان (فان لم يكن زيد محر ١٠)

ان علم عدم احرام زيدلم ينعقد) كالوعلق بان او إذاً اومتي كانمحرمافانا محرم او فقد احرمت ولم يكن محرما ويرد بانههناجازم بالاحرام بخلافه عند التعليق فانه ليسبحازم به الاعند وجوده من زيد یخلاف إذا او اناو متی احرمفانامحرمفانه لاينعقد وانكان محرما لانههناعلق مستقبل وهو اكثرغررا منه محاضر فسومح فيه مالم يسامح في المستقبل لان النسك فيهاقوى وليسمنه انامحرمغدااوراسالشهر اواذادخل فلان بل إذاوجد الشرط صار محرما لانه لاتعليق فيه ينافى الجزم مخاضر ولامستقبل وانمأ هو جزم بالاحرام بصفة وفارق ان احرم فانامحرم أنامح مإذاأحرم بأنالاول بنافي الجزم بالكلية بخلاف الثاني و نظيره ما ياتي في تعقيب الاقرار بماير فعهانه انقدم المانع بطل اقراره وانأخره فلأوالاوجهان ذكر الاحرام مثال فغيان كان في الدار فانا محرم ينعقد ان كان فها وإلافلا لأن الواردانماً هوفي احرمت كاحرامز يدفاذا استنبطوا منه ماتقرر فی غیره لزم جر مانه في نظيره من التعليق بغيرالاحرام (وان كان زيدمحرما انعقد احرامه

زيدأوكاحر امهمغني ونهاية (قهلهأوكان محرما)أي أوكانكافر ابأن أتى بصورة الاحرام مغنى عبارة النهاية اواتي بصورة احرام فاسدلكفره او جماعه اه قول المتن (مطلقا) اي ولغت الاضافة إلى زيدنها ية ومغنى (قهله فاذا بطلت بتي اصل الاحرام) اي كالو احرم عن نفسه و مستاجره نهاية اي فانه يقع عن نفسه لا نه لما أمتنع الجمع بينهما تعين ماهو الاصل في الاحرام وهوكو نه عن نفسه عش (قوله كالوعلق بان او إذا او متى الخ)قديقاً لصرحوا بان التعليق لايكون إلاعلى مستقبل حتى اولو آكل تعليق لايكون مستقبلا بحسب الظاهر فهن ذلك قول الولى العراقي في فتاويه قد يعلق الانشاء على ماض فيقول ان كنت ابرأتني فأنت طالق قلتلم يعلق هنا الاعلى مستقبل وهو تبين الرائها فانهشك هل صدر منها ابر اءمتقدم فقال ان كنت ابر اتني اي انتبين لى وظهر انك ابراتني والتبين والظهور حادث لم يوجد إلا بعد التعليق اه و به يعلم ان التعليق بمستقبل حتى في قوله أن كان محر ماأى ان تبين الخوليتا مل بصرى وقد يجاب بأن ماهنا مبنى عن مذهب أبن مالك من ان اداة الشرط لا تقلب كلمة كان إلى الآستقبال خلافا للجمهور ثمر ايت في الونائي ما نصه وقولهم ان تخلصه أى الفعل للاستقبال محله إذا لم تكن مع كان اه (قه له ولم يكن محرما) اى وأما إذا كان زيد محرما فينعقد إحرامه نهاية ومغنى (قوله ولم يكن محرماً) ظاهره و إن جهل عدم إحرامه و (قوله إلا عند وجوده) هذاقد يظهر عندالعلم باحر أمه لأعند الجهل به و (قهله فانه لا ينعقد) ظاهر ه و إن جهل سم (قوله و لمن كان عرما) اىكاذاجاءراس الشهر فانابحرم نهاية ومغنى (قوله يحاضر)متعلق بضميرمنه الرّاجعللتعليق (قوله وليسمنه) اىمن التعليق مستقبل(قوله لانعليق فيه الح) يتاملسموقد بجاب بمآياتى عن البصرى منأن ماهنا تأقيت لاتعليق (قه له و فارق آن أحرم) الانسب إذا أحرم وقديقال في تحقيق الفرق ان اذا احرم فانا محرم تعليق و عكسه تاقيت لا تعليق فيه فتد بر بصرى (قوله إذا احرم) ينبغي او ان الح كايدل عليه التنظير المذكورسم (قولهو نظيره ما ياتى)فيه ما لا يخنى على المتامل سم (قوله إنماهو الح) أى الوارد (قوله في غيره) اى كانكان زيد محر ما فانامحر م (قوله و الاوجه ان ذكر الاحرام الح)اى في ان او إذا او متى كان محر مافانا محرم او فقد احر مت سم قول المتن (و ان كان زيد محر ما) اى احر ا ما صحيحا سمو نهاية ومغنى (قول من حج) الى قولەهذا كلەفى المغنى وكذا فى النهاية الا فولە و نوى الحجو قولە كالوشك الى المتن (قوله و في هذه) أي في صورة الاطلاق سم (إلا اذا اراد إحراما) عبارة المغنى و النهاية ويتخير في المطلق كما يتخيرز يدو لايلزمه صرفه إلى مايص فه زيدولوعين زيدقبل احر المعمر وحجاا نعقدا حرام عمر ومطلقا وكذا لواحرم زيد بعمرة ثم ادخل عليها الحج فينعقد بعمرة لاقرانا ولايلز مه ادخال الحج على العمرة الاان يقصد بهالتشبيه فيالحال فيالصور تين فيكون فى الاولى حاجاو فيالثانية قارناولو احرمكاحر امه قبل صرفه في الاولى وقبل ادخال الحجنى الثانية وقصدالتشبيه بهفى حال تلبسه باحر امه الحاضر والاتى فني الروضة عن البغوى مايقتضي انه يصحوهو المعتمدقال الاذرعي وفيه نظر لانه في معنى التعليق بمستقبل الاان يقال انه جازم في الحال حجة أوعمرة واحدة وإنصرفه لاحدهما وكان إحرام الاخر الصحيح بالاخر صارقار ناومن ذلك ان يكون احرام الاخر الصحيح يحج فيصرف هذا المطلق لعمرة ولايقال يلزم أدخال العمرة على الحج كما توهمه بعض الطلبة لانالصرف ليس ابتداء إحرام فان الاحرام منعقدمن اول الامر والصرف تفسير لهوهل يجزيه العمل قبل الصرف نظرا للاحرام الاخر المعين فيه نظرو الوجه عدم الاجزاء لانه احرام واحدولم يتعين بتمامه (قوله ولم يكن محرما) ظاهر هو انجهل عدم احرامه (قوله الاعندوجوده) هذا قديظهر عند العلم باحر امه لاعندالجهل به (قوله فانه لا ينعقد) ظاهر هو انجهل لآنه لا تعليق فيه ينافي الجزم الخ فتأمل (قه له

انامحرم[ذااحرم)[ذاانعقدهذاانعقدانامحرم[نكانمحرمابالاولىفتامل(قوله[ذااحرم]ينبغىاوانكما يدلعليه التنظير المذكور (قوله ونظيرهماياتىالخ)فيهمالايخنى علىالمتامل (قوله والاوجهان ذكر

الاحرام)اى فى ان او إذا او متى كان عرما فانا عرم أو فقد احر مت (قوله فى المن و إن كان زيد عرما)اى

احراما صحيحا (قوله و في هذا) اى الاطلاق (إلا إذا اراد احراما كاحرامه) قضية استثناء ذلك من قوله

أويغتفر ذلك فىالكيفية دون الاصل اهقال سم بعدذكر مثل قوله ولو أحرمكاحر امه قبل صرفه في الاولى الجعن الاسبى وموافقه عن الايعاب ما نصه وقد تدل هذه العبارة على انه إذا صرف زيد انصرف لهذا من غير حاجة إلىالصرفاه قال عشقوله مر فني الروضةعن البغوىما يقتضى انه يصحالخ اىويازمه ان يتبع زيدا فيايفعله بعداه اىمنغيرحاجة إلى الصرف (قوله لماصرف) الاولى يصرف بالمضارع (قوله وليسآلخ)اى المستشى المذكور (قوله ثم عين)اى حجامتلا (قوله ناويا التمتع)اى بان قصدان يآتى بالحبج بعد الفرَّاغمن أعمالها عش (قولِه في الاولى) أي في صورة الأطلاق ثم التعيين (قولِه في الثانية) أي بصور تها (قوله و يجب آن يعمل بمآ اخبر به زيد) اى و إن ظن خلافه نها ية و مغنى (قوله و لو فاسقا الخ) فان اخبره بعمرة فبان محرما يحبجكان احرامه هذا يحج تبعاله وعندفوت الحبج يتحلل للفو آت وبريق دماولا يرجع به على زيدو إن غره لان الحج له ولو اخبره بنسك ثم ذكر خلافه فان تعمد لم يعمل بخبر ه الثاني لعدم الثقة بقوله أي معسبق ما يناقضه و إلّا فيعمل به قاله ابن العاد وغيره نها ية وكذا في الو نا ثي إلا أنه قال بدل قوله فان تعمد الخعمل بالثاني لاحتمال أنه أخبر بالاول ناسيا اهومآ لهماو احد قال عش قوله مرفان تعمد اى بان دلت قرينة على تعمده اه قول المتن (فان تعذر الخ) اى تعسر بدليل التمثيل بالغيبة الطويلة فانها لاتقتضىالة.ندرمر اهسم وفىالنهايةمايو افقه قول المتن (معرفة إحرامه)اىسواء احرم أم جهل حاله مغنى (قوله اوجنونه)اى اوغيرذلك كغيبة بعيدةونسيانالمحرم مااحرم به مغنى ونهاية (قوله به) اى بالموت (قوله كا لوشك الح) ﴿ فرع ﴾ شك بعد جميع افعال الحجمل كان نوى او لا فالقياس عدم صحته كمافى الصلاة و فرق بعض الناس بأن قضاء الحج يشق لاأثر له بلهو وهم سم على حجأ قول وقد يقال الاقربعدم القضاء قياسا على مالوشك فىالنية بعدفر اغ الصوم ويفرق بينه وبين الصلاة بأنهم توسعوافى نية الحجمالم يتوسعوه فى نية الصلاة عش بحذف واقره الونائي ثم قال وافتى بالصحة ابن زياد وغيره اه (قوله في احرام نفسه) ينبغي او شك في ان إحرامه بحج او عمرة سم و تقدم عن النهاية و المغني ما يو افقه (قوله و القر ان اولي) أي لتحصل البراءة من العمرة آيضا على و جه اسنى و مغنى (قوله بذلك) أى بعمل أعمَّالالنسكين (قوله بيقين) أى لانه اما محرم بالحج أو مدخل له على العمرة نهاية ومغنى (قوله إن نوى قبل ان يعمل شيئا)كانه احتر ازعما لو نوى بعدان عمل شيئا منها فلايجز ئه عن شيء لاحتمال انه محرم بعمرة و الحج لا يدخل عليها بعدالشروع في العمل سم (قوله و يحتمل الخ) جملة حالية (قوله لان الاصل براءة ذمته) عبارة النهاية و المغنى اذ الحاصل له الحج فقطُّ و احتمال حصول العمرة في صُورَة القر انلايوجبه إذلاو جوب بالشك اه (قوله نعم يسن)اي الدم لاحتمال كونه احرم بعمرة

لا ياز مه أن يصر ف الخان المعنى أنه إذا أراد ماذكر از مه أن يصر ف ولا يصر ف بنفسه و فيه شيء فلير اجع فوله إلا إذا اراد) عبارة شرح الروض و لو احرم كاحر امه قبل صرفه في الروضة عن البغوى ما يقتضى انه يصح قال وقصد التشبيه به في حال تلبسه باحر امه الخاضر و الاتى فنى الروضة عن البغوى ما يقتضى انه يصح قال الاذرعي و فيه نظر لا نه في منى التعليق بمستقبل إلا ان يقال انه جازم في الحال او يغتفر ذلك في الكفية لا في الاصل اهو قد تدل العبارة على انه إذا ضرف زيد انصرف لهذا من غير حاجة إلى الصرف و في شرح العباب ما نصه و لو قال قبل الصرف على ان اتبعه في اسيصرف احر امه اليه فالذي يتجه ترجيحه من تردد الزركشي انه يلزمه ما يعينه زيد من غير تعيين منه هو فليتا مل (قوله يلزمه ما يعينه زيد من غير تعيين منه هو فليتا مل (قوله ولو فاسقا) اى و إن ظن خلافه شرح مراه (قوله في المتن فان تعذر) اى تعسر بدليل التمثيل بالغيبة ولو فاسقا) اى و إن ظن خلافه شرح مراه (قوله في المتن فان تعذر) اى تعسر بدليل التمثيل بالغيبة الطويلة فا نها الا تقتضى التعذر مر (قوله كما لو شك في احرام نفسه الخ) ينبغى او شك في ان احرامه بحبح الوعرة (قوله و القران اولى) قال في شرح الروض لتحصل البراءة من العمرة ايضا على وجه اه (قوله ان نوى قبل ان يعمل شيئا منها فلا يجز ته عن شيء لاحمال انه محرم ان وي قبل ان يعمل شيئا منها فلا يجز ته عن شيء لاحمال انه محرم ان وي قبل ان يعمل شيئا منها فلا يجز ته عن شيء لاحمال انه محرم ان وي قبل ان يعمل شيئا منها فلا يجز ته عن شيء لاحمال انه محرم النوي قبل ان يعمل شيئا منه الحراث على شيئا منها فلا يحز ته عن شيء لاحمال انه عمل شيئا منه العروف قبل المناه على مناه الحراث عمال في المناه فلا يجز ته عن شيء المناه المحروف المناه المحروف المحروف المدروف المحروف العروف المحروف المحر

وليس في معنى التعليق مستقبللا نههناجازمحالا أو يغتفر ذلك في الكيفية دونالاصلولواحرمزيد مطلقاتم عينأو بعمرة ناويا التمتعأوثمأدخل عليهاالحج ثممأحرم هذاكاحر امهانعقد لهفى الاولى مطلقاو فى الثانية بعمرة اعتبارا بإصل الاحراممالمينو التشبه به حالا وبجب ان يعمل بما أخبره بهزيد ولو فاسقا لانه لايعرف إلامنه (فان تعذر معرفة إحرامه بموته) أو جنونه المتصليه مثلا لم يتحر إذلا مجال للاجتماد فيهونوىالحج أو (جعل نفسه قارنا) بان ینوی القران كالوشك في احرام نفسههل هو بقر انأو بأحد النسكين والقران اولى (وعملأعمالالنسكين)أي الحج لان عمرة القارن مغمورة فيحجه لانه يخرج بذلك غن العهدة بيقين ويجزئهعن الحجولوحجة الاسلام إن نوى قبل ان يعمل شيئامن الاعماللا العمرة لان الاصح انه لايجوزادخالهاعليه ويحتمل أنهكان احرم بالحج ولا يلزمه دم للقران لان ألاصل براءةذمته نعم يسن امالو لم يقرب ولاافر دبل اقتصر على اعمال الحبجمن غيرنية

فيكون قار نا ذكره المتولى نهاية (قوله فيحصل له التحلل) قضيته ان المراد باعمال الحجماي شمل الرميسم (قوله و ان تيقن الخ) اى و الحال الخ عش (قوله مع بقاء و قته) فلو فات فينبغى ان يتحلل بعمل عمرة و لا برا من شيء منها سم (قوله ان كان عروض ذلك) اى ماذكر من التعذر كالشك في احرام نفسه سم (قوله وقبل الطواف) اى طواف الا فاضة (قوله فقرن) اى نوى القر ان (قوله لمام) اى من قوله لان الاصح الخوقوله لان الاصل الخرق أو له لان المحصل شيء) اى لا الحج لاحتمال الخولا العمرة لمام آنفا من احتمال انه احرم بحج (قوله او بعد الطواف الخ) عطف على قوله بعد الوقوف و المراد بالطواف هناما يشمل طواف القدوم و طواف الافاضة بدليل ما بعده (قوله مالوافاق و اخبر بخلاف ما فعله) اى فان المدار على ما اخبر بعنوله المحمدة و وقع هذا الاخبار بعد جميع الاعمال فيذبغى ان يبرا من العمرة ايضاسم

(فصل المحرم) (قوله اي مريد الاحرام) الي قول المتن فان اليها ية و المغنى الاقوله للا تباع (قوله ينُوي بقلبه الخ)ايدخوله في حجاو عمرة اوكليهما اوما يصلح فما او لاحدهما وهو الاحرام المطلق نهآية ومغنى (قوله ولسانه) يظهر انه يسر بها اخذا عاياتي في التلبية التي يسمى فيها ما يحرم به بصرى (قوله للاتباع) أنَّارادبالأتباع تسمية منويه في تلبيته فمحتمل لكنه لايستلزم المدعى لأن المتبادر ان مراده التلفظ بنحونويت الحج واحرمت به وانارادالاتباع في هذا ايضافليتا مل فقدذكر المحقق ابن الحام في شرحه على الهداية انه لم يعلم ان احدامن الرواة لنسكة صلى الله عليه وسلم روى انه سمعه عليالله يقول نويتالعمرة ولاالحج انتهىوفىشرح مختصرخليل لبهرام وممايستحب عندالاحرام ترك آلتآلفظ بما يحرم بهوروى عن مالك كراهة التلفظ بذلك واليه اشار بقوله يعني المختصرو ترك التلفظ به انتهى أه بصرى (قُولِه وعقبهما الح)عبارةالنهايةو المغنى يليمع نية الاحر ام بعدالتلفظ بها فينوى بقلبه ويقول بلسانه نويت آلحج مثلاو احرمت بهلة تعالى لبيك اللهم لبيك الخولا يسنذكر مااحرم به فى غير التلببة الاولى اله (قول فيقول نويت الحجالخ)ويقول من يحرم عن غيره نويت الحج عن فلان او عن استوجرت عنه واحرمت به عنه لله تدالي الخويسمع نفسه بالتلبية الاولى ولايسن ذكر من احرم عنه و ما احرم به من حج اوعمرة فيغيرها ونائى وقال باعشن قوله اوعن من استؤجرت الخاى كامز في حج الاجيرانه يكفي ادنى تمييز لمن يحج عنه ولو اخر عن فلان عنو احرمت به فافتى الشيخ محمد صالح انظاهر الايضاح انه يضرُّ وانَّ آكثر المتاخرين على انه لايضر انكان عازمًا عندَّقُولُه نويت الحج على ان يقولُ عن فلان والاوقع للحاج نفسه (قوله ويسمع نفسه الخ) اىفقط اه وفي هامش الونائي المنسوب الىصاحبه ماحاصله انه لواخر اسم المستاجر عن قوله واحرمت به وكان عند قوله نويت الحبج ناويا بقلبه عن فلان مثلاكني لانالنية بالقلب ولوقال نويت الحج عمن استؤجرت عنهو عقد بقلبه ذلك صع عرف اسمه ام لااه (قوله ولاتجب نيه الفرضية الخ) وكذالاتندبكانيه عليه تلميذه في في شرح المختصر بصرى (قول لا نه لو نوى النفل الخ) اى من حيث الابتداء به بان سبق منه فرض الاسلام اما بعد فعله فلا يكون الافرضاو ان تكرر فان النسك من البالغ الحر لا يكون الافرضاو لا يقع نفلا الامن الصبى والرقيق والمجنون اذا احرم عنه وليه عشاى او احرم باذن وليه (قوله ويسن الاستقبال عندالنية) اى وان يقول اللهم احرم لك شعرى وبشرى و لحى و دى نها ية و مغنى (قولَ كالوغسل الح) عبارة النهاية

بعمرة والحج لايدخل عليها بعد الشروع في العمل (قوله فيحصل له التحلل) قضيته ان المراد باعمال الحجمايشمل الرمى (قولهمع بقاءوقته) فلو فات فينبغي ان يتحلل بعمل عمرة و لا يبرا من شيء (قوله انكان عروض ذلك) اي ماذكر من التعذر كالشك في احرام نفسه (قوله لاحمال احرامه بها) اى العمرة يتامل هذا التعليل (قوله مالو افاق و اخبر يخلاف ما فعله) فإن المدار على ما اخبر به فلو اخبر با نه كان احرم بالممرة و وقع هذا الاخبار بعد جميع الاعمال فيذعي ان يبرا من العمرة ايضا في ويلى ﴾ (فرع) شك بعد جميع اعمال الحجمل كان نوى او لافالقياس عدم صحته

منشىءمنهماوان تيقن انه اتى باحدهما لانهمبهم او على عمل العمرة لم يحصل التحلل ايضا وان نواها لاحتمال انه اخرم بحجلم يتماعماله مع بقاءو قته هذأ كلهُ ان كان عروض ذلك قبل شيء من الاعمال والافانكان بعدالوقوف فان بتي وقت الوقوف فقرناونوى الحجووقف ثانياو اتى بيقية اعمال الحج حصل له الحج فقط و لا دم لمامر وانفات الوقوف اوتركه او فعله ولم يقرن ولاافرد لمبحصلله شيء لاحتمال احرامه بهااو بعد الطواف وقبل الوقوف اوبعده ففيه تفصيل ليس إهذا محل بسطه وخرج بقولى المتصلبه مالو افاق واخبر بخلافما فعله فان المدار على مااخدبه كما هوواضح (فصل) المحرم إي مرَّ يدالاحرام(ينوي)بقلبه وجو بالحبرانما الاعمال بالنيات ولسانه ندباللاتباع (و)عقبهما (یلی) ندبا فيقول نويت الحجو احرمت به تله تعالى لبيك اللهم الخ ولاتجب نيةالفرضية جزما لانهلو نوى النفلوقع عن الفرض ولاعبرة بمافى لفظة بخلاف مافي قلمه ويسن الاستقبال عند النية (فأن لى بلانية لم ينعقد احرامه) كالوغسل اعضاءهمن غير قصد (واننوی ولمیلب

انعقد على الصحيح) كما أن

لحبراتما الاعمال بالنيات اه(قوله ووجوب التكبير الخ)ر دلد ايل المقابل قول المتن (للاحرام) اى عند ارادته بحجاو عمرة او بهمااو مطلقانها ية ومغنى (قوله لكل احد) الى قول المتن ولدخول منه في النهاية والمغنى الاقولهوانارادتهالى للاتباع وقوله ويكنى الى ويسن وقوله وقول شارحين الى وان يلبد (قول على الاوجه) لعل محل الترددما اذالم تعلّم استمر ار الحيض الى مجاوزة الميقات اما اذاعليته فيذبغي ان يقطع بندبه لهاحیننذ بصری (قوله و احرام الجنب)ای احرامه جنبا نهایة و مغنی و ایعاب (فوله و احرام الجنب) ينبغي ونحو حائض أنقطع حيضها بصرى (قوله وليه)اى ولو بنائبه و نائى (قول ه العسل المسنون الخ)اي بخصوصه كنويت غسل الاحرام ولايكني الاطلاق (قوله وتنوى الحائض آلخ) و الاولى لهما تآخير الاحر ام الى طهر هما ان امكنهما الميقات ليقع آحر امهما في اكمل احو الهمانها ية و مغي (قوله بمامر في الجمعة) اي من نحو اخذالظفر و شعر الابط و العانة و از الة الربح و الوسخ سم ز اد النهاية و المغنى و غسل راسه بسدر و نحوه اه (قوله هذه الامور)اى المارة في الجمعة كردى (قوله لا تفصيلها الح)اى لان المذهب كراهة نحو اخذظفر الميت وشعر ابطه وعانته سم ونهاية (قوله وكذا الجنب آلخ)عبارة شرحالعبابويسن للجنب تاخير الاخذمن الاجزاء حتى يتطهر وقدينآفيه النصفى الحيض على انها تاخذها الاان يفرق بان تطهرهاغير مترقب ومن ثم لو ترقبته وامكنها الصبراليه سن لها التاخير نظيرماياتي انتهى سم (قولِه كما س)اى في باب الغسل (قولِه و ان يلبدالرجل)اى و مسح بالحناءلوجه مزوجة وخليةغيرمحدة علىميت ولوعجوزا وخضبكفيهمآ بالحناء تعميما اومابعدالاحرام فمكروه وكذالالاحرام الالحليلة فيسنواماالنقش والتسويد والتطريف فيحرم كلمنها كتحميرالوجنة على خليةومن لمياذن لهاحليلما ولاعلمت رضاهوحرم خضب اليدين والرجلين محناء ونحوها على خنثى ورجل بلاعذرو محدة لابائن ونائى اىفيكره لهاباعشن (قوله بعده الخ) اى الغسل عبارة الونائى وبعدالغسل للاحرام سنتلبيدراسه بان يعقصه ويضرب عليه بنحو صمغ لدفع نحو القمل وانطال زمنه واعتاد الجنابة اوالحيض وبجوز الحلق لحاجة الغسل ويفدى ولآيكفيه التيمم بدل الغسل كاقاله في الحاشية وعبد الرؤف وجرى على صحة التيمم حج في شرح المشكاة و الامداد و استظهر ه فىشرح العباب وعليه يقضىالصلاة لندرة عذره اله (قوله شعره)أى شعرراسه ظاهره وانخشى عروض جنابة باحتلام اوخشيت المراة حصول حيض ينبغي عدم استحبابه فيهما لانعروض ماذكر يحوج الى الغسلو ايصال الماء الى ماتحت الشعرو از الةنحو الصمغوهوقديؤ دى الى از الةبعض الشعر عشُّوقوله ينبغي الحمرآ نفاعن الونائي خلافه (قوله ولانه ينوبعن الواجب) اي ففيه ضرب من العبادة فلم ينظر لما يحصّل به من التشويه عش (قوله و ياتي هذا) اي قول المصنف فان عجز الح (ف جميع الاغسال)اي فكان الاولى ذكر معقب الاغسال الاتية مغنى (قول ه تيمم عن باقيه غيرتيمم

كافى الصلاةوفرق بعضالناس بانقضاء الحبع يشقلااثر لهبلهووهم اه (قوله فى المتنويسن الغسل للاحرام الخ) قال في العباب في باب الجمعة و يختص اى الغسل بمن يحضر ها و لو امر آة قال الشارح في شرحه تخصيصه بمآذكر يقتضي فواته بفعلها فيتعذر قضاؤه وهوظاهر ثمرايت السبكي افتي بان الاغسآل المسنونة لاثقضي مطلقا لانهاانكانت للوقت فقدفات اوالسبب فقدزال ويستثني منه نحو دخول مكة او المدينة اذالم يتم دخوله وقد يفهمه كلامه لان السبب الى الان لم يزل اذلا يزول الابالاستقر اربعدتمام الدخول اه (قوله واحرام الجنب؛عبارةشرحالعبابويكره كافي الجواهروغيرها احرامه جنبااه (قوله بمام في الجمعةً)اىمن نحو اخذالظفر وشعر الآبط و العانة و از الةالربح و الوسخ (قوله لا تفصيلها)اىلان المذهب كر اهة نحو اخذظفر الميت و شعر الطهوعانته (قوله وكذاللجنب كامر)عبارة شرح العباب ويسن للجنب تاخير الاخذمن الاجزاءحتى يتطهر وقدينافيهألنص فىالحائض علىانها تاخذهالاان يفرق بان تطهرها غير مترقب ومن ثم لو ترقبته و امكنهاالصبراليه سن لهاالتاخير ماياتي اه (قوله تيمم عن باقية غير تيمم

فيه لفظ مع النية و وجوب التكبيرمع النية للنصعل ايجابهما (ويسن الغسل للاحرام)لكل احدفي كل حال ولونحوحائض وان ارادته قبل الميقات على الاوجه للاتباع خسنه الترمذي ويكره تركدو احرا. الجنبوغير الممنز يغسله وليه وينوى عنة وتنوى الحائض والنفساءهناوفي سائر الاغسال الغسل المسنونكغيرهما ويكني تقدمه عليه ان نسب له عرفا فما يظهر ويسن لهان بتنظف بمامر فىالجمعة قبلالغسل وقول شارحين كما تقدم هذه الامور في غسل الميت مراده بحملها لاتفصيلها كما هومعلوم نعم یکره لمرید التضحية ازألة شيء من نحوظفر هاوشعره في عشر الحجة كإياتى وكذاللجنب كامروان يلبدالرجل بعده شعره بنحو صمغ صو نالدعن القمل والشعث (فان عجز) حسالفقد الماء اوشرعا لخشية مبيح تيمم عامر (تيمم لان الغسل يراد للقرية والنظافةفاذاتعذر احدهما بتي الاخرو لانه ينوبءن آلواجب فالمندوب اولى وياتي هذافي جميع الاغسال المسنو نةولو وجدمن الماء بعض ما يكفيه فالذي يتجه انهانكان ببدنه تغير ازاله بهوالافان كمني الوضوء توضأ به وإلا غسل به

الغسل و إلا كني تيمم الغسل فان فضل شيء عن اعضاء الوضوءغسل به اعالى بدنه (ولدخول)الحرم ثملدخول (مكة)ولوحلالاللاتباع نعم قال الماور دىلو خرجمنها فاحرم بالعمرةمن نحو التنعيم واغتسلمنه لاحرامه لميسن لهالغسل لدخولها مخلاف نحو الحديبية اى ممايغلب فيه التغير واخذمنه انهلو احرممن نحوالتنعيم بالحج لكونهلم بخطرله الاحينئذ او مقما ثم بلوان اخر احرامه تعديا واغتسل لاحر امهلا يغتسل لدخولها ويؤخذ منه انهلو اغتسل ادخولالحرماولنحو استمقاء محلقريب منهالا يغتسل لدخولهاايضا ويتجهانهذا التفصيل إنماهو عندعدم وجرد تغير والاسن مطلتا (وللوقوف بعرفة)والانضل كو نه بعدالز و ال و بحصل اصل سنته بالغسل بعدالفجر فنها يظهرقياسا علىغسل الجمعة (و)للوقوف (بمز دلفة غداة النحر) اى بعد فجر ه ظر ف للوقوفالمحذوف ويدخل وقت هذا الغسل بنصف الليل كغسل العيد فينويه له ايضا (وفي ايام التشريق) الثلاثة اي في كل يوم منها قبل زواله او بعـده على الاوجهوبه يتايدماقدمته انفا (للرمى) لآثاروردت فيهاو لانهامو اضعاجتماع ولايسن لدخول مزدلفة ولا لرمى جمرة العقبة

الغسل)هذاهو الاوجه في شرح الروض و هلا كفي تيمم الغسل عن تيمم بقية الوضوء كما كفي عن تيمم الوضو سم (قوله ولدخول الحرم) الى قوله كغسل العيدي النهاية الاقوله بخلاف نحو الحديبية الى و اخذو قوله بل الى واغتسَّل وقوله و يؤخذالي و يتجه وكذا في المغنى الاقوله و يتجه الى المتن (قوله ولدخول الحرم)اى المسكى والمدنى ولدخول الكعبة ولدخول المدينة شرح بافضل وونائي (قوله ثم لدخول مكة) و الافضل ان يكون بذى طوى اى الزاهر لمار بهاو الافن مثل مسافتهآ ولوفا ته الغسل ندب قضاؤه بعد الدخول وكذا بقية الاغسال كذافي شرحي الارشاداي والمغنى خلافاللحاشية والنهاية ونائي اي حيث لم يلحقا بقية الاغسال بغسل دخول مكة في ندب القضاء (قول له لدخول مكة ولو حلالا) قال السبكي وحيندلا يكون هذا من اغسال الحج الامن جهة انه يقع فيه نها ية ومغنى (قوله للاتباع)رو اهالشيخان في المحرم والشافعي في الحلال مغنى (قوله بخلاف نحو الحديبية الخ)اىكالجمر انةو منه يعلم ان الغسل من الوادى لايكني لدخو ل الحرم فضلاعن دخو ل مكة كردى على بافضل (قوله لم يخطر الح)اى الاحرام (قوله او مقيما الح) عطف على قوله لم يخطر الح (قوله بل وان اخر اجر امه الخ) الى نحو التنعيم (قوله بمحل قريب الخ) متعلق باغتسل (قوله مطلقا) اى قرب محل غسله من مكة ام لا (قوله و الافضل الح) كذآفي شروح الارشّاد و العباب و مختصر بآفضل و في المغنى و في شروح المنهاجو الزبدوالبهجة للجال الرملي وجرى حاشية الايضاح ومختصره وشرحه لعبدالرؤف وشرح الايضاح والدلجية للجمال الرملى وابن علان وغيرهم على ان الافضل كو نه قبل الزو ال و الاول او جه للخلاف القوى فى عدم دخول وقته الابالزو الكردي على بافضل (قول ه فينويه به ايضاً) هذا يدل على ان كلامن غسل العيد وغسل الوقوف بمزدلفة مطلوب غاية الامرحصو لهمأ بغسل واحداذا نواهما لاتحاد وقتهما وقديقال اذا اقتصرعلى غسل واحدناويابه احدهما فقط فهلااكتني بهعنالاخركما اكتني بماقبل دخول مزدلفة ورمىالنحرعنغسله بلقديقال الاكتفاءهنا اولى لاتحاد آلوقت بلتقرر فىالغسل انهلو نوى احدالاغسال المسنو نةحصل باقيها فلاحاجة مع غسل العيدالي نية غسله اعنى الوقوف بمز دلفة الاان يجاب بان المرادان الافضلانينويه ايضامع هذاالغسلوان كني غسلو احدوحصلهومعه بدوننية فليتاملهم اي عند النهاية والمغنى خلافالشيخ الاسلام والشارح (قوله كونه بعدالزوال)اى وفي نمرة ويحصل اصل السنة في غيرهانها يةومغني (قولة و يحصل اصل سنته بالغسل بعدالفجر) لكن تقريبه للزو ال افضل كتقريبه من ذهابه فيغسل الجمعة وسميت عرفة قيل لان ادم وحواء تعارفا ثم وقيل لانجبريل عرف فيهاا براهيم عليهما الصلاة والسلام مناسكه وقيل غير ذلك مغنى ونهاية عبارة الكردى على بافضل ويدخل وقته من الفجر على الراجح خلافالمن بحث تقييد دخول الوقت بالزوال اه (قوله او بعده) وهو الافضل سم وو ناتي (قوله على الاوجه) اقتصر النهاية على البعد فعلم ان الاولى قلب العطف (قول ما قدمته انفا) هو قوله بنصف الليل كردىولعلالصوابهوقولهبعدالفجرفهايظهر (ڤولهلاثار) الىقولەو يۇخذڧالنهايةوالمغنىالاقولە ومنه يؤخذالى ولايسن (قوله ولايسن لدّخول من دلَّفة) عبارة شرح الروض اى و المغنى مبيت من دلفة

الغسل) هو الاوجه في شرح الروض (قوله غير تيمم الغسل) هلاكني تيمم الغسل عن تيمم بقية الوضوء كا كني عن تيمم الوضوء (قوله فينويه به ايضا) هذا يدل على انكلامن غيل العيدو غيل الوقوف بمزد لفة مطلوب غاية الامر حصولها بغسل واحد اذا نو اهما لاتحاد وقتهما وقديقال اذا اقتصر على غسل واحدنا ويابه احدهما فقط فهلا اكتنى به عن الاخركا اكتنى بماقبل دخول من دلفة ورمى النحر عن غسله بل قديقال الاكتفاء هنا اولى لاتحاد الوقت بل تقر رفى الغسل انه لو نوى احد الاغسال المسنو نة حصل باقيها فلا حاجة مع غسل العيد الى نية غسله اعنى الوقوف بمزد لفة الاان بحاب بان المر ادان الافضل ان ينويه ايضامع هذا الغسل و ان كنى غسل و احدو حصل هو معه بدون نية فليتا مل (قوله قبل زو اله او بعده على الاوجه) لا يبعد ان كو نه بعد الزوال افضل و ان يطلب تاخيره عن ذها به و ان كان قبل الزوال لظهور الفرق فانه يطلب تقريبه من ذها به افضل انه لا يطلب تاخيره عن ذها به و ان كان قبل الزوال لظهور الفرق فانه يطلب

ويظهر انهااولى و (قوله اكتفاء بماقبله) المرادبه بالنسبة لمزدلفة اخذا بماياتي غسل عرفة او غسل دخول الحرم بصرى (قوله ومنه يؤخذالخ) كذافي نسخة المصنف والاولى حذفه لاغناء ماسياتي عنه بصرى (قوله اكتفاء بماقبله) ظاهر هو انحصل تغير لكن المتجه سنه حينئذان حصل از دحام ثم قد يستشكل الاكتفاء عاقبل دخول مزدلفة وهوغسل الوقوف ببعده عنه لاسمااذااتي به عقب الفجر سم (قوله لاتساع وقتيهما) اى فتقل الزحمة قال في شرح العباب وقضية العلة ندبه عند از دحام الناس فيها كايام الحجو به صرح صاحب المرشدو استحسنه ابن الرفعة واستدل له الاذرعي بقول الروضة يسن الغسل لكل اجتماع انتهى اه سم زادالكردى على بافضل قال الشارح في الايعاب ولوحصلله تغير بنحو عرق سن لامحالة اه و في حاشية الأيضاح للشارح وشرحه للجال الرملي وابن الجمال وعلان انقولهم لايغتسل للطواف اى من حيث كونه طو افا امامن حيث ان فيه اجتماعا فيسن اه قول المتن (و ان يطيب) اى بعد الغسل نها ية وشرح با فضل وو نا ئى (قوله الذكر)الى قوله للخلاف في النهاية الاقوله غير الصائم الى المثن وقوله و لا يسن لمبتو تة وكذا في المغنى الا قولة والافضل الى المتن (قولة وغيره) اي من خنثي او امر اة شابة او عجوز اخلية او متزوجة نها ية و مغني (قوله غير الصائم الخ) قال في المنح ينبغي تقييده اي استثناء الصائم و المبتو ته بما اشرت اليه فيمن عليه رو اتح توقفت از التهاعلي الطيب فيسنلهاي للمحرم مطلقا دفعاللاذي عن الناس الاهم بالرعاية من غيره أه وهو في غير المحدة كاهو ظاهر اهكر دى على بافضل قول المتن (للاحرام) اى لارادته و بحث الاذرعي ندب الجاع ان امكنه قبل احر امه لان الطيب من دو اعيه نهاية وكر دى على بافضل عبارة الو ناتى ويسن الجماع قبل الاحر ام ويتاكدلمن يشق عليه تركه اه (قوله لضيق وقتها ومحلما فلا يمكنها) الاولى تذكير الضمائر الثلاثة بصرى (قوله لمبيوتة) كذاضبط في نسخ و عليه فالظاهر مبانة الاان صبح بان يمعنى ابان و في نسخ مبتوتة بصرى (قوله عاقالورد)اى و نحوه كدهن الغالية و نائى اى دهن البان محمد صالح (قوله اى از ار مورداؤه) اى غيرهما و ناثى (قوله و منه يؤخذا نه مكر و ه الخ) و صحح في الروضة كاصلها الا باحة و هو الممتمد نها ية و مغني و و ناثى قول المتن (ولاباس باستدامته الح) وينبغي كاقال الاذرعي ان يستثني من جو از الاستدامة ما اذالزمها الاحداد بعدالاحرام فتازمهااز التهمغني ونهاية (قوله لخبر مسلم الخ) دليل على جو از الاستدامة بجيرمي (قوله الى وبيص الح) بالباء الموحدة بعد الو اوو (قوله في مفرق الح) بفتح الراء وكسرها وسط الرأس (فَوْلَهُ وَخَرَجٍ) الْيَقُولُهُ وَتَحْمِيرُ وَجِنْةُ فِي النَّهَا يِهُوالْمُغْنَى الْأَقُولُهُ سُوالًا اللَّهُ الْمُعَالِي وَامَا الْمُحَدَّةُ وقوله كما نصالى والخنثى (قوله مالو اخذه الخ) ولومسه بيده عندالزمته الفدية ويكون مستعملا

الحضور الى محل الجمعة قبل الزوال و لا يطلب الى محل الرى قبله (قوله اكتفاء ماقبله) زادفى شرح الروض ولا تساع وقت الاول يعنى رمى جمرة العقبة وعدم الاحتياج فى الثانى يعنى المبيت بمزد لفة اه (قوله اكتفاء ماقبله) ظاهره و ان حصل تغير لكن المتجه سنة حينت ان حصل از دحام ثم قد يستشكل الاكتفاء بماقبله ذخول مزد لفة وهو غسل الوقو ف ببعده عنه لا سيااذا اتى به عقب النحر (قوله اكتفاء بماقبله) عبارة شرح المناب وقضية العلمة الاولى اى الاكتفاء بماقبله انه لولم يغتسل لماقبل يوم النحر سن الغسل له وهو محتمل شرح العباب وقضية العلمة الاولى اى الاكتفاء بماقبله انه لولم يغتسل لماقبل يوم النحر سن الغسل له وهو محتمل ثمر ايت الزركشي صرح بانه اذا لم يغتسل لعرفة و لا لمزد لفة و لا للعيد سن له الفسل للرمى اخذا من العلمة السابقة وهو صريح فيما ذكرته اه و لا يبعد ان يلحق بترك الغسل لماقبل ما لوحصل بغيره اخذا من العلمة قوله السابق انفاو يتجه ان هذا التفصيل الح فليتامل (قوله و لا يسن للطواف بانواعه) قال فى التنبه ثم يفيض اى من يوم النحر الى مكة و يغتسل و يطوف طواف الزيارة قال ابن النقيب وقول الشيخ و يغتسل قال الغز الى ان هذا الغسل استحبه فى القديم دون الجديد اه (قوله لا تساع وقتيما) اى فتقل الزمة قال في شرح العباب وقضية العلة ند به عند از دحام الناس فيها كايام الحجيج و به صرح صاحب المرشد و استحسنه فى شرح العباب وقضية العلة ند به عند از دحام الناس فيها كايام الحجيج و به صرح صاحب المرشد و استحسنه فى شرح العباب وقضية العلة ند به عند از دحام الناس فيها كايام الحجيج و به صرح صاحب المرشد و استحسنه

وقيمتهماوللاكتفاءفي طواف القدوم بغسل دخول مكة ويؤخذمنه كقولهم السابق اكتفاء بماقبله انهلو ترك غسل عرقة ودخول الحرمسن لدخول مزدلفة اوغسل وقوفها والعيدسن لرميجرة العقبة اوغسل دخو ل مكة او طال الفصل بينهو بين طواف القدومسنله (وان تطيب) الذكروغيرهغير الصائم فهايظهر اخذامام في الجمعة (دنه للاحرام) للاتباع متفقءليه وانمالم يسن لغير الرجل التطيب لنحو الجمعة لضيق وقتها ومحلما فلا يمكنها تجنب الرجال نعم لابحوز لمحدة ولا يسن لمبتوتة والافضلالمسكوخلطه بماء الوردليذهب جرمه (وكذا ا او ابه) ای از ار مورداؤه يسن ان يطيبه ايضا (في الاصح) كالبدن لكن المعتمد مافى المجموع الهلايندب تطييهجز ماللخلافالقوىفي حرمته ومنه يؤخذانه مكروه كما هو قياس كلامهم في مسائل صرحوا فيها بالكراهة لأجل الخلاف الحرمة ثمرايت القاضي ابا الطيب وغيره صرحوا بالكراهة (ولاباس)اي لاحرمة (باستدامته) في ثوب او بدن (بعد الاحرام) لخرمسلم عن عائشةرضي الله عنها كاني انظر الي ويصالمك ايريقهفي

مفرقرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم وخرج باستدامته مالو أخذه من بدنه أو ثو به ثمرده اليه فتارمه الفدية كما يعلم مما يأتي (ولا بطيب له جرم) سواء ما قبل الاحرام

(لكناونزع أو به المطيب) وإنالم يكن لطيبه ريح لكن إن كان محيث لورشماء ظهرريحه (ثملبسه لزمته الفدية في الاصح)كما لو ابتدألبس مطيب (و)يسن (أن تخضب) المرأة غير المحدة (للاحرام يدها)اي كل يدمنها إلى كو عبابالحناء تعمماوكذلكوجههاولو خلية شابة لانها تحتاج لكشفهما وذلك يستر لونهما ويكره لها به بعد الاحرام لانهزينةو لافدية، فيه لانه ليس بطيب نعم ان تركته قبله عمدًا او نسيانا احتمل أن تفعله بعده خشية المفسدة لا الزينة وأما المحدة فيحرم عليها وكذاالرجل إلالضرورة كما نص عليه الشافعي والاصحاب وبهرددت في مؤلف مبسوط على جمع يمنيين اطالوا الاعتراض على المصنف والاستدلال للحلفي مؤلفات حتى ادعى بعضهم فيهاالاجتهادولذا سميته شن الغارة على من أظهرمعرة تقولهفىالحناء وعواره والخنثي كالرجل ويسن لغير المحرمة أيضا ان كانتحليلة وإلاكره ولايسن لهانقش وتسويد وتطريف وتحمير وجنة بل يحرم واحد من هذه علىخلية و من لم ياذن لها حليلها (ويتجرد) بالرفع

للطيب ابتداءجزم بهفي المجموع ولاعبرة بانتقال لطيب باسالة العرق ولو تعطر ثو بهمن بدنه لم يضرجز ما نهایةومغنی و اسنی و قولهم و لو مسه بیده الخ ای و التصق بها منه شیء و ناثی و عش (قول و ما بعده) ای واستدامته بعدم الاحرام (قه له غير المحدة) ينبغي والمبتو تة على قياس ما تقدم فيحرم على الاولى و لايسن للثانية بصرى و باعشن (قوله إلى كوعها) اى فقط نهاية و مغنى (قوله و ذلك يسترلونهما) الغرض حصول السترفي الجلةو إلافنظرهامع ذلك حرام كماهو ظاهر إلاان يكونهناك جرمساتر فلاحرمة كماهو ظاهر ايضاسم (قوله ويكره) اى ان تخضب و (قوله به) اى بالحناء وهو متعلق بالضمير المرفوع بيكره ففيه ما فيه سم (قوله واحتمل الح) اى بلاكراهة (قوله وكذا الرجلالج) فىفتاوى السيوطَى فىباباللباس خضاب آلشعر من الراس و اللحية بالحناءجائز للرجل بلسنة صرح به النووى في شرح المهذب نقلاعن انفاقأصحابنا وأماخضاب اليدين والرجلين بالحناء فمستحباللمرأة المتزوجة وحرام علىالرجال اه وقضية التقييد باليدين والرجلين عدم حرمة خضاب غيرهما لكن ينبغي استثناء مافي معنى اليدين والرجلين كالعنق والوجه فليراجع سم (قوله إلالصرورة) اى لخبرابىداود فيسننه عن سلى خادم رسول الله متطالته ماكان احديشتكي إلى رسول الله عَيْطَالِيُّهُ وجعا في راسه إلاقال احتجم ولاوجعا في رجليه إلا قَالَ اخْصَهُمَا اهْ زاد البخاري في تاريخهُ بَالْحَناء فتحالودود (قولهو به الخ)ايبذلك النص(قوله على المصنف) اىفىغىرالمنهاج (قول شنالغارة) اى تفرقتها (علىمناظهر معرة تقوله) اى علىضرمن أظهرانهم قوله الباطل في الحناءو (قوله وعواره) عطف على معرة الخ أى وأظهر عيب تقوله كردى عبارة الاقيانوس يقال شن الماء على الشراب إذافرقه ويقال شن الغارة علمهم إذاصيها من كلوجه اه (قوله ويسن لغير المحرمة الخ) اى لكنه للمحرمة اكدنهاية ومغنى (قوله و آلا) اى بان كانت خلية من زوج اوسيد نهاية ومغنى (قولِه ولايسن لها نقش الخ) عبارة الكّردى على بافضل واما النقش والتسويدوخضبأطراف الأصابع فمكروه حيث كان لهاحليل وأذن لهافيه والاحرم حيث لم تعلم رضاه ويحرى ذلك فى التنميص كما في الاسنى وكلام الشارح حج في الزو اجريفيد كر اهته مطلقا و يجرى التفصيل المذكور فوشر الاسنان اى تحديدهاو في الوصل اه (قوله و تطريف) قال ابن الرفعة و المراد بالتطريف المحرم تطريف الاصابع بالحناءمع السواد اما بالحناءوحده فلاشك فيجوازه شرح العباب وكذا ينبغي أن يقال في النقش سم (فوله و من لم يأذن الح) أي و لاعلمت رضاه و نائي و بصرى وكر دى على بافضل (قوله حليلها)اىمنزوج اوسيد (قوله بالرفع) إلىقو لهو بالنصب فىالنهاية والمغنى (قهله فيقتضى الوجوب) اىلان مطلقات العلوم ضرورية (قولهوعليه كثيرون) وهو المعتمد نهاية ومغنى زاد الونائي وكذا يجب على الولى تجريده موليه الذكر اذا آر ادان يصيره محر ما اه (قوله و بالنصب) الو او بمعنى

ابن الرفعة و استدل له الاذرعى بقول الروضة يسن الغسل لكل اجتاع اه (قوله لكن لو نزع ثو به المطيب الخ) قال في شرح الروض و لو مسه ببده عمد افعليه الفدية و يكون مستعملا للطيب ابتداء جزم به في المجموع اه (قوله و ذلك يستر لو نهما) الغرض حصول الستر في الجملة و الافنظر هامع ذلك حرام كاهو ظاهر الاان يكون هناك جرمسا تر فلا حرمة كاهو ظاهر ايضا فليتامل (قوله و يكره) اى ان تخضب (قوله به) اى بالحناء و هو متعلق بالضمير المرفوع بيكره ففيه مافيه (قوله فيحرم عليها وكذا الرجل الالصرورة الحي في فتاوى السيوطى في باب اللباس خضاب الشعر من الرأس و اللحية بالحناء جائز للرجل بل سنة صرح به النووى في شرح المهذب نقلا عن اتفاق اصحابنا قال السيوطى و اما خضاب اليدين و الرجلين بالحناء فستحب للمراة المتزوجة و حرام على الرجال اه و قضية التقييد باليدين و الرجلين عدم حرمة خضاب غيرهما لكن ينبغي استثناء ما في معني اليدين و الرجلين كالعنق و الوجه فليراجع (قوله و تطريف) قال ابن غيرهما لكن ينبغي استثناء ما في معني اليدين و الرجلين كالعنق و الوجه فليراجع (قوله و تطريف) قال ابن فعة و المراد بالتطريف المحرم تطريف الاصابع بالحناء مع السواداما الحناء و حده فلاشك في جوازه الرفعة و المراد بالتطريف المحرم تطريف الاصابع بالحناء مع السواداما الحناء وحده فلاشك في جوازه الرفعة و المراد بالتطريف المحرم تطريف الاصابع بالحناء مع السواداما الحناء وحده فلاشك في جوازه

أو (قول ه تبعاللمناسك)أى للمصنف (قول هو أن المعتمد الخ) اعتمده مر أيضاسم أى و المغنى قول المتن (الرجل)اى مخلاف الاشي و الخنثي إذ لا نزاع علم ما في غير الوجه و الكفين و (قوله عن مخيط) بفتح المم وُ الخاء المعجمة والمرادماهو اعم من كل محيط بضم الميم و الحاء المهملة ولولبدا و مُنسوجانها ية و مغنى (قوله وكذا محيط الخ)اى ذكره مثال سم وكردى (قوله أنه تجب)اى على المعتمد (اويندب) اى على مقابلة (قهله التجردالخ) ويسن ان يكون بعد النطيب نهاية وقال المغنى قبل التطيب اه (قوله وسرموزة) اى المكعب و نائى قول المتن (ويلبس از ار ا الخ) أى ويسن ان يلبس الرجل قبل احر أمه آز ارا الخنها يةو مغنى (قهله لصحة ذلك) الى قُوله و المراد في النه آية الاقوله و يكر ه المتنجس الجاف وقول نعم الى آلمتن وكذا في المغنى الاقوله ولوقبل النسج الخ قول المتن (ابيضين) قال في الايعاب يسن للمراة البياض و الجديد ايضاكا في المجموع ويكر مطالمصبوغ اهكر دى (قوله لمام الخ) أى لخير البسو امن ثيابكم البياض نهاية ومغنى (قوله وجديدين الخ) قال الاذرعي والاحوط أن يغسل ألجديد المقصور لنشر القصارين له على الارض وقضية تعليلهان غير المقصور كذلك اى إذا توهمت نجاسته لامطلقا لانه بدعة كمافى المجموع نها يةومغني عبارة الونائي ويسن غسل جديدتوهم نجاسته بامرقريب لامطلقا لانه بدعة قاله حجاه قال محمدصالح قوله مامر قريباىقرينةقوية اه (قوله والمصبوغ)و إنماكرهوا هناالمصبوغ بغيرهمااى الزعفران والعصفر خلاف ماقالوه ئم اى فى باب اللباس لان الحرم اشعث اغبر فلا يناسبه المصبوغ مطلقا اسنى ونها ية و المعتمد فىغيرالاحرام عدم كراهةالمصبوغ مطلقاماعدا المزعفر والمعصفرسم عبارة باعشن قوله والمصبوغ الخأى إن و جدغيره ولو لامرأة اه (قوله ولو قبل النسج) كذاعهم في النهاية مع أنه مشي فما مر في مبحث اللباس على عدم الكراهة مطلقاسوا وقبل النسج اوبعده ونقل في الأسنى التقييد عن الماور دى والروياني واقره بل ايده بقوله ويوافقه مامرفي الجمعة اهو تبعه صاحب المغني بصرى وتقدم عن سم والنهاية الفرق بينماهنا وبينمام في اللباس (قوله على الاوجه) هذا إن رجد البياض و إلا فهو أولى من المصبوغ بعدونائي (قهله نعم يتجه الخ) خالفه النهاية فقال و إن قل فها يظهر اه ومال اليه الونائي (قهله ومر الخلاف الخ) أي وترجيح الهما يحرمان للرجال اذا كان اكثر الثوب مصبوغا بهما وجرى الجمال الرملي علىحرمة آلمزعفر وكرآهة المعصفر على الرجال واختلف فى الورس و الراجح الحلو يحلمع الكراهة طلى البدن بالزعفر ان اه كردى على بافضل قول المتن (ويصلى ركعتين) أي ويسن أن يصلى ركعتين عند ارادة الاحرام فلواحرم قبل الصلاة فاتت لانهاذات سبب فلاتقضى و نائى (قوله ينوى) الى قوله و من لامسكن فىالنهاية الاقولهسرا الىفىالاولىوقوله فى تفصيلهماالسابق وقوله اى توجهت ألى المتنوقوله به مع الى الافضل وكذا في المغنى الاقوله و به مع ما مرالخ (قول ينوى بهما الخ) و الافضل ان يصليهما في مسجد الميقات ان كان ثم مسجد و لا فرق في صلاتهما بين الذكر و غيره مغنى و نهاية (قوله ف الاولى) متعلق بيقر أسم(فهله غيرهما)أىفريضةأونافلة نهاية (فهله فيتفصيلهاالسابق) أىمنأنهاننواها معالغير اثيبعليها آيضا وإلاسقط الطلب ونائى ويثاب عندالنهاية اىوالمغى وانامينوها معه محمدصالح الرئيس (قوله و يحرمان) الاولى التانيث (قوله وقت الكراهة الخ) اى اماوقت الكراهة في الحرم فلا

اه هكذا في شرح العباب وكذا ينبغى أن يقال في النقش (قوله و هو أن المعتمد الخ) اعتمده مرأيضا (قوله وكذا يخيط) اى ذكر همثال (قوله و المصبوغ الخ) قال في شرح الروض و انماكر هو اهنا المصبوغ بغيرهما اى الزعفر ان و العصفر خلاف ما قالوه ثم اى فى باب اللباس لان المحرم اشعث اغبر فلاينا سبه المصبوغ مطلقام ركن قيده الماوردى و الروياني بماصبغ بعد النسج و يوافقه ما مر فى الجمعة اه و المعتمد فى غير الاحرام عدم كر اهة المصبوغ مطلقا ما عدا المزعفر و المعصفر على ما فيه مر (قوله فى المتنويصلى محتين) لو احرم بلاصلاة هل يطلب تداركها بعد الاحرام فيه نظر (قوله فى الاولى) متعلق بيقرا

ألمعتمد من حيث الفتوى الاولومنحيث المدرك الثاني (الرجل) ولو مجنونا وصبيالانه يطلق ايضاعلي ما يقابل المراة كماهنا (لاحرامه عن مخيط الثياب) ذكر الثياب مثال وكذامخيطان كان بالمعجمة والمرادانه بجب او يندب له التجر دعن كل مافيهاحاطةللبدناوعضو منه بما بحرم على المحرم كخفوسرموزة(ويلبس ازاراورداء)لصحةذلك عنه ﷺ فعلا وأمرا ويسن كون الإزار والرداء (ابيضين) لمامر في الكفن وجديدين نظيفين والا فنظيفين ويكره المتنجس الجاف والمصبوغ كله او بعضه ولوقبل النسج على الاوجه نعم يتجه تقييد البعض عااذاكانله وقع ومر الخلاف في حرمّة المزعفروالمعصفر فيتعين اجتنابهما(و نعلين)و الاو لى كونهما جديدين كذلك والمرادبالنعلمالابحرمفي الاحرام من نحو المداس المعروفاليوموالتاسومة (ویصلیرکعتین) ینوی مهاسنة الاحرام للاتباع متفق عليه يقرا سرا ليلا ونهار اخلافالمنزعم الجهر فهمها أيلاكسنة الطواف في الاولى بعد الفاتحة الكافرون وفي الثانية الاخلاص ويغنى عنهما

غيرهماكسنة تحية المسجد في تفصيلها السابق لأن القصدوقوع الاحرام أثر صلاة كما أفاده نص البويطي أي يحيث لا يطول الزمن بينهما عرفا نظير مامر في نحو سنة الوضوء وبحرمان وقت الكراهة

مقصده سائرة لامجر دثورانها (اوتوجه لطريقه ماشيا) للاتباع متفق عليه و به مع مامر يعلم إن الإفضل في حق المكي أن يصلي ركعتي الاحرام في المسجد الحرام ثم يأتي الى باب محله الساكن به ان كان له مسكن فيحرم منهعندا بتداءسيره ثم ياتي المسجد لطواف الوداع المسنون ومن لامسكن له ينبغي ان الافضل لهان يحرمن المسجد فان قلت ندب احرامه عند ابتداءسيره لجهة مقصده ينافيه إذاكان مقصده لغير القملة كعرفةمام انهيسن الاستقال عند النة قلت لاينافيه فيسن لهعندا بتدائه فىالسير لجهةعرفة ان يكون ملتفتا الىالقبلة (وفىقول يحرم عقب الصلاة) لخبر صحيح فيه وقدم الاول لانه اصح واشهر نعم السنة للامام علىماقاله المأوردى لكن بوزعفيه ان مخطب للتروية محرمامع انسيره فىاليوم الذي يليه (ويستحب اكثار التلبية) للاتباع (ورفعصوته نها) ولو في المسجد حيث لا بحمد نفسه ولا ينقطع صوته (فی) متعلق با كثارور فع (دوام احرامه) ایجمیع حالاته للخدر الصحيح اتاني جديل فأمرني أن آمر اصحابي ان مرفعر ااصو اتهم

بحرمان فيه لكن هل يستحبان حينئذأ و لالان النافلة المطلقة في وقت الكراهة في الحرم خلاف الاولى فيه نظر لكن يتجه الاستحباب لان هذه ذات سبب و انكان متاخر افلها من ية على النافلة المطلقة وعبارته في شرح العباب كالمصرحة بذلك سم (قهله في غير الحرم) وقع السؤ ال عن من نذر ركعتين في وقت الكر اهة في الحرم هل ينعقد نذره او لالان النَّا فلة أي المطلقة في ذلَّك خَلاف الاولى و افتى بعضهم بالانعقاد لان النا فلة قربة في نفسهاوكونهاخلاف الاولى امرعارض فلايمنع الانعقاد فليتامل سم علىحيج اقول الاقرب عدم الانعقاد لان شرط صحة النذركون المنذور قربة وخلاف الأولى منهى عنه في حدد اته وهو كالمكروه غايته أن الكراهة فيهخفيفة عش قول المتن (ثم الافضل الخ) لافرق في ذلك بين من يحرم من مكة اوغيرها نهاية ومغنى (قوله لا مجرد الخ) لعله بالجرعطفا محسب المعي على قوله اي توجهت و يجوز رفعه ايضااي المراد بالانبعاث مَاذَكُولا مجرد آلخ (قوله وبه) اى بقول المصنف ثم الافضل الخو (قوله مع مامر) لعله اراد به ما قدمه في شرح والافضلان يحرم من اول الميقات لـكن لايظهر وجه علم قوله ثم ياتى المسجد الخ مماذكر (قوله وإذاكان الخ) ظرف لينافيه و (قوله مام) فاعله (قوله ملتفتا الخ) أى بصدر ولا بمجرد وجهة ول المتن (يحرم عقب الصلاة) اى جالسانها ية و مغنى (قوله نعم) الى قوله أى اقامة في النهاية و المغنى إلا قوله اخذا الى المتن و قوله فيقدمها الى و تكره (قوله على ماقاله الماوردي) وهو المعتمد مغنى ونهاية (قوله للتروية) عبارة غيره يوم السابع اه قالاالبصرى قوله للتروية ينبغي ان يتامل في وجه التسمية لانهسياتي إن يوم السابع يسمى يوم الزينة ويوم الثامن يوم التروية مع انالخطبة فيالاول اه وقد يجاب بان اللام للتعليل اي لبيان الترويةومايناسبهاقول المتن (ويستحب اكثار التلبية) لافرق في ذلك بين طاهر وحائض وجنب مغنى ونهاية (ورفع صوته ولوفي المسجد) اى حيث لايشوش على نحو مصلوقارى و ناثم فان شوش بان از ال الخشوغ من اصله كره فان زادالتشويش حرمو نائي وفي سم عن الايعاب ما يو افقه زادالكر دي على مافضل قال ابن الجمال يكني قول المتاذى لا نه لا يعلم إلا منه اه (قوله محيث لا يجهد نفسه) اى جهد ايحتمل فى ألعادة أو الاحرم عش(قهاله اي جميع حالاته)عبارةالنهاية والمغني اي مادام محر مافي جميع احو اله اه(قوله و احترز بدو ام احر امه)أي المتبادر في مقابلة ابتداء الاحر امو به يندفع قول البصري تأمل في هذا لاحتر از مع تفسير ودوام احرامه بحميع حالاته اه (قوله و يكره الخ) عبارة النهاية و انجهرت كره حيث يكره جهرها في الصلاة اهقال عشبآن كانت بحضرة أجانب فانكانت بحضرة محرم او خالية فلا كراهة اه وفي الايماب مايو افقه (قوله بخلاف الاذان) عبارة النهاية وإنما حرم اذانها للام بالاصغاء اليه كامروهنا كل واحد

بالتلبية واحترزبدواماحرامه عن التلبية المقترنة بابتدائه فيسن الاسراربها لانه يسن فيهاذكر ماأحرم به فطلب منه الاسرار لانه أو فق بالاخلاص و بقوله صوته عن المراة والخنثى فيسن لهما اسماع انفسهما فقط ويكره لهما الزيادة على ذلك بخلاف الاذان لما مرفيه

مشتغل بتلبية نفسه عن تلبية غيره اه (قهله على ماذكره الح) اعتمده النهاية و المغنى فقالا كاذكره ان حبان فى صحيحه اهو جزم الو نائى بعدم سنه (قوَّلِهِ بمعنى خصوصا)عبارة المغنى والنهاية هو اسم فاعل مختوم بالتاء بمعنى المصدر رهو خصوصا اي يتأكداه (قول بضم اولهم) اي مخطه مصدر و يجوز فتحه اسم اكمان يصعد فيه ويهبط مغنى زادالنهاية وكل منهما صحيح هنآذكر هُ في المجموع اه قول المتن (و اختلاط رفقة) او غيرهم اي اجتماعوافتراقوعندنومو يقظةوهبوبريحوزوالشمسويتا كداستحبابها فيالمساجدكالمسجدالحرام ومسجد الخيف ومسجدا راهم عليه اقتداء بالسلف نهاية ومغنى (قول بضم أوله الخ) عبارة المغنى بتثليث الراءكامر فى التيمم اسم لجماعة برَّ فق بعضهم ببعض اه (فوله و نهارٌ) الواو بمعنى او كما عبر به غيره (قوله و وقت السحر) وعند سماع رعدقا ثاو قاعد او مضطجعا و مستلقيار اكباو ماشيا مغيي (قوله و فراغ صلاة)اىولو نفلا بحيرى وكردى (قول، فيقدمها على الاذكار)اعتمده الونائي ويظهر حصول أصل السنة بالاتيانيها قالالكردى على بافضل بعداذكار الصلاة فورا اه وقال عشوينبغي تقدم الاذكارعلي التلبية لأتساع وقت التلبيةوعدم فواتهاو تقديم اجابة المؤذن ومايقال عقب الاذان عليهااه لكن فى البجيرى عن الحفني وسلطان مثل ما في الشارح من تقديم التلبية على الاذكار (على الاذكار بعدها)أي ولو كانت مقيدة بعدم الكلام لان الكلام الذي يتقيد بعدمه هو ما يبطل الصلاة و هذه لا تبطلها محمد صالح الرئيس (قەلەر محلنجس)اى المعدلذلكوينبغيان پر ادبەالنجاسة الخفيفة عش عبارة باعشن وقداطلَّقو امنعها كغيرهامن الاذكار فىمحل النجاسة والاطلاق يشمل القليل كبعرة غنم ونحوها وفيه وقفة إذلا بخلو غالب الطرق ولوفى الخلاء من ذلك ويلزم عليه تعطيل الذكر في كثير او اكثر ألاماكن ولوقيل في كل محل به نجس يخل بالتعظيم لكان له وجه وجيه اه (قوله كسائر الاذكار) مثلها قر ادة القر انكاه و ظاهر ان لم تشملها سم وفىالكر دىعلى بافضل عن الايعاب المرادان التلبية في ذلك أشدكر اهة و الافسائر الاذكار تكره في محل النجاسة اه (قوله والسعى بعده)اى و في الطواف المتطوع به مغنى ونها ية (قوله فيه)لاحاجة اليه (قوله و الحق بهالسعي بعده)اي والطو اف المتطوع به في اثناءالا حر امنها ية و مغني (قوَّله مصدر مثني الخ)معمول لفعل محذوف والتقدير البي لبين لك فحذف الفعل وهوالبي وجوبا واقيم المصدر مقامه ثم حذف النون للاضافة واللام للتخفيف فصار لبيك شيخنا (قول و اجابة) الانسب لماقبله او بدل الو او قول المتن (اللهم) أصله ياالله حذف حرف النداءوعوض عنه الميم نهاية ومغنى وشذالجمع بينهما شيخنا (قوله لبيك الخ) تاكد للاولشيخنافول المتن (لاشريك لك) اراد بنني الشريك مخالفة المشركين فأنهم كانو ايقولون لاشريك لك الاشريكاهولك تملكه وماملك نهاية ومغنى (قوله و نقل اختيار الفتح) عبارة الكردى على بانضل وقول الاسنوى ان الزمخشري نقل عن الشافعي اختيار الفتحرده الاذرعي بان اختيار ات الشافعي لا تؤخذ من الزمخشرىاىلان اصحابه ادرى باختياراته من غيرهم ولم ينقلو اذلك عنه اه (فه له لان الخ)علة لاولوية الكسرعبارةالكردى على بافضل لان من كسرقال الحدو النعمة لكعلى كل حال و من فتحها كانه يقول لبيك لاجل ان الحمد لكو لا يقدح ان الكسر قديدل على التعليل لا نه خلاف المتبادر منها لان التعليل فها ضمني من حيث ان الجملة استثنافية وهي قد تفيده ضمنا اه وعبارة شيخناو الكسر اجو دعند الجمهور لان الكسريفيد انالاجابة ليست مختصة تهذا السبب بحسب ظاهر اللفظوان كانالقصدالتعليل فىالمغنى والفتح يفيدان الاجابة مختصة بهذاالسبب لان معناه ليك لهذاالسبب مخصوصه اه (قهله بالنصب) الى قوله و استحب في أ النهايةو المغنى(قولهو يجوز الرفع)اى على الابتداءو الخبراك فخبر ان محذوف او بالعكسسم ومغنى ا

اه وفى شرح مر فان جهرت أى المرأة كره حيث يكره جهرها فى الصلاة اه (قول كسائر الاذكار) مثلها قراءة القران كاهو ظاهر ان المتسلما (قول لان الاستثناف لا يوهما يوهمه التعليل من التقييد) قد يقال إنهام التعليل لازم للكسر لان المكسورة كثير اما تكون للتعليل فالتعليل محتمل فهو موهم فالتقييد متوهم إلا ان يقال الايهام لازم فى الفتى للزوم التعليل له (قول له يجوز الرفع) اى على الابتداء و الخبر لك

أصحابه (وخاصة) بمعنى خصوصا(عندتغاير الاحوال كركوب ونزول وصعود وهبوط)بضم أولهما وأما بالفتح فهما اسما مكانهما (واختلاطرفقة)بضماوله وكسره واقبال ليل اونهار ووقتالسحروفراغصلاة فيقدمهاعلى الاذكار بعدها كااقتضاه كلامهمو تكرهفي بنحو خلاءو محلنجس كسائر الاذكار (ولانستحبف طواف القدوم) والسعى بعده لان اكل منهااذ كار ا مخصوصة فيمه كطواف الافاضة والوداع (وفي القديم تستحب فيه بلا جهر)لاطلاقالادلةوالحق بهالسعي بعده لافي الاخرين جزما(ولفظها) الذي صح عنه عِنْ البيك مصدر مثنى قصد بهالتكثير من لباقام او اجاب اى اقامة على طاعتك بعداقامة واجابة لامرك لنابالحج على اسان خليلك ابر اهم كماياتي اول باب دخول مكة وحبيبك محمد عصالته بعد اجابة ولاختصاص الحج بمناداة ابراهم الاتية طولبكل من تلبس به باظهار اجابة ذلك (اللهم لبيك ليك لا شريك لك لبيك ان) الاولى كسرهاو نقل اختيار الفتح عن الشافعي مردود لان الاستثناف لايوهم ما

(لك والملك) ويسن الوقف هناوكانه لتلايوصل بالني بعده فيوهم (لاشريك لك) ويستحب أن لايزيدعلى هذه الـكلمات وأن يكررها كلها ثلاثا متوالية ثم يصلى ثم يسأل كايأتي ويكره السلام عليه أثناءها لائه يكره له قطعها إلا برد (٦٣) السلام فيندب و إلا لحشية محذور

> ونهاية (قهله ويسن الوقف هنا)اي ثم يبتدي وبلاشريك لك نهاية ومغني عبارة الونائي و الاولى وقفة لطيفة على لسك الثالثة والملك اه (فه أله وكانه لئلا يوصل بالنفي بعده فيوهم) اى انه نفي لما قبله قال ابنا الجمال وعلان يؤخذ من هذا التعليل انه يسن الوقوف على لبيك الثالث أهواً فول لأيبعد طلب الوقف قبيل قوله ان الحدالخ لكون أبعدعن الهام التعليل الهكردى على بافضل عبارة الكردى بفتح الكاف للفارسي قوله فيوهماي يوهم الكفر لانه يُصير المعنى الملك لا يكون لك والشريك حصل لك اه (قوله و يستحب ان لا يزيدعلى هذه الكلمات)اي و لا ينقص عنها و لا تكر ه الزيلدة عليها لما في الصحيحين من أن ان عمر كان بزيد في تلبية رسول الله وكالله لسكو سعديك والخيرييديك والرغباءاليك والعمل نهاية زادالمغنى زادااتر مذى بعديديك لسك وهو ما أورده الرافعي اه (قهله عليه) اى الملي (اثناءها) اى التلبية (قهله فيندب) اى ردالسلام نهاية زاد المغنى والونائي و تاخير مهنااحب اه (قه له لخشية محذور) اى كانر اى اعمى يقع في بر مغنى و نهاية (قه له إله الحق) زادف الايعاب لبيك كردى على بافضل قول المتن (وإذاراى ما يعجبه) ينبغي اناطة الحمكم بمطلّق العلموانحصل بغيرالرؤية وانهلافرق فبايعجبه بين الامور المحسوسة والامور المعقولةسم وحاشية الايضاح زادا لجمال فيشمل منطعم اوشم اولمس آوسمع شيا اعجبه ثم مقتضاه كغيره ان العبرة اعجا به هو لاغير وهو ظاهر ومثله يقال فها يكرهه اله (قه له او يكرهه)و تركه المصنف اكتفاء بذكر مقابله كافي سرابيل تقييم الحراي والبردنها ية ومغني (قهله ندبا) الى التنبيه في المغنى إلا قوله ويظهر الى و من لا يحسن وكذا في النهاية إلا قوله للاتباع الخقول المتن (أن العيش الخ) من استحضر هذ االمضمون لم يلتفت لنعم غير هاولم نز عجمن كربه ابن الجال آه كردى (قول في حفر الخندق) وفي شرح شما ثل الترمذي للشارح أنه معرب ولذلك اجتمع فيه الخاء والدالوالقافوهيلاتجتمع في كلةعربية انتهى اهكر دى على بافضل (قوله في الاخيرة) اي قي حفر الحندق (قوله بلسانه)اىلغته عش (قوله لكن الاوجه هناالجواز) اىمعالكر اهة قيل كاجابة غير النبي ﷺ بقوله لبيك و يحرم ان يحيب بهاكافر اكانقل عن الشيخ خضر و نا ثي قال باعشن قوله قيل الجهذا غير صحيح فني الاذكار قبيل اذكار النكاح مسئلة يستحب اجابة من ناداك بلبيك وسعديك او بلبيك وحدها اه و نائي (قه إله لوضوح فرقان ما بين الصلاة الح)وهو ان الكلام مفسد في الصلاة من حيث الجملة مخلاف التلبية نهاية ومغنى قول المتن (صلى على النبي الخ)قال الزعفر الى و يصلى على آله نهاية ومغنى عبارة الكردى على بافضل زاد فى العباب و اله و زاد القليوني وصحبه اه (قوله و الاولى صلاة التشهد الخ) وليضم اليها السلام فيقول والسلام عليك ايها النبي ورحمةُاللهو بركاتهونَّا ثيقول المتَّن (وسال الله) اي بعدَّذلك نهاية ومغنى وونائي قول المتن (الجنة والرضوان واستعاذبه من النار) اى كان يقول اللهماني اسالك رضاك والجنة واعوذ بكمن سخطك والنارعش و نائى وشيخنا (فهله للاتباع الخ) ويسن ان يدعو بعد ذلك بمااحبديناودنياقال الزعفراني فيقول اللهم اجعلني من الذين آستجا بوالك ولرسو لكوآمنوا بك ووثقوا بوعدك ووفوابعهدك واتبعواامرك اللهماجعلنى منوفدك الذين رضيت وارتضيت اللهم يسرلي اهاءمانويتو تقبلهني ياكر تمنهايةومغني وشيخنا زادالكردى علىبافضلوقال ابن المنذر ويسن ان يختم دعاءه بربنا اتنافى الدنياحسنة وفى الآخرة حسنة وقناعذاب الناراه (قول، ثم الصلاة) اى ئلا ثا قلونى المكردى على بافضل

فخبران محذوف او بالعكس (قول في المتن و إذار أى ما يعجبه الح) ينبغى اناطة الحكم بمطلق العلم و ان حصل بغير الرؤية و انه لافرق فيما يعجبه بين الامور المحسوسة و الامور المعقولة (قول لكن الاوجه هنا الجواز) اعتمده مر

توقف على الكلام فتجب واستحب في الام زيادة لبيكإله الحق لانهامحت عنه علياليه (وإذا رأى ما يعجبه) أو يكرهه (قال) ندبا (لبيك ان العيش) اى الهني. الذي لايعقبه كدر ولا يشو به منغص هو (عيش) الدار (الآخرة) لانه ﷺ قاله فى أسر أحواله لمأراي جمع المسلمين بعرفة وفى أشدهافى حفر الخندقويظهر تقييدالاتيان لبيكِ بالمحرم كما يصرح يه السياقفغيره يقول اللهم ان العيش الخ كماجاء عنه عَيْدُ فِي الآخيرة ومن لأتحسن العربية يليى بلسانه فان ترجم مع القدرة حرم على مااقتضاء تشبيههم لها بتسبيح الصلاة لكن الاوجه هناالجوازلوضوحفرقان ما بين الصلاة وغيرها (و إذا فر غمن تلبيته صلى)و سلم (على النبي عِلَيْنَةُ)لفو له تعالى ورفعنا لكُ ذكرك اي لااذكرإلاوتذكر معي كامر والاولىصلاةالتشهد الكاملة ويسن ان يكون صوته بها وبمنا بعدها اخفضمن صوت التابية (وسال الله تعالى) ندبا (الجنة ورضوانه) وما

اجب (واستعاذ) به (منالنار) للاتباع بسندضعيف» (تنبيه) ه ظاهر المتنان المرادبتلبيته ما ارادها مرات كثيرة لم تسن له الصلاة ثم الدعاء إلا بعد فراغ الكلوهو ظاهر بالنسبة لاصل السنة واما كما لها فينبغى أن لا يحصل الابان يصلى ثم يدعوعقب كل ثلاث مرات فياتى بالتلبية ثلاثا ثم الصلاة ثم الدعاء ثم بالتلبية ثلاثا ثم الصلاة ثم الدعاء وهكذا ثم رأيت عبارة ايضاح المصنف وغيره ظاهرة فيما ذكرته ﴿ بابدخوله ﴾ اى المحرم، وخص لأن الكلام فيه و إلا فكتير من السئن الاتية يخاطب بها الحلال أيضاً ومن ثم حذف الصمير في نسخ (مكة) قيل الانسب تبويب التنبيه (٦٤) بباب صفة الحج لانه ذكر فيه كثير ا ما لا تعلق له بدخو لها بل الحج عرفة و لا تعلق لها بها ويرد بان

﴿ باب دخوله مكة ﴾

(قوله وخص)أى المحرم (قوله و الافكثير الح) بل إنما يحتاج اليه بالنسبة لقوله قبل الوقوف فقط (قوله وُ من ثم حذف الضمير الخ)و يمكن حمله على ما يو آفق الحذف بآن يجعل مرجع الضمير الداخل المفهوم من دخول ولاينافيه قوله قبل الوقوف حيث لايناسب إلاالحرم لأن المعنى إنكان عرماسم (قوله تبويب التنبيه)اىلانى اسحق الشير ازى (قوله لها بها) يعنى لوقو فعرفة بدخو ل مكة (قوله يردأ لح) هذا لايرد دعوى المعترض الانسبية وإنمايكون رداله لو ادعى عدم الصحة فتامله سم (قوله يستدعى كل ذلك) فيه تامل سم (قول البلد)و لها نحو ثلاثين اسها و لهذا قال المصنف لا نعلم بلدا اكثر أسماً من مكة و المدينة لكونهما افضل الارضوكثرة الاسهاء تدل على شرف المسمى نهاية زاد المغنى ولهذا كثرت اسهاءالله تعالى ورسوله عَلَيْتُهِ حَى قَيْلِ إِن لله تَعَالَى الف اسم و لرسوله عَلَيْتُهُ كَذَلْكَ اهْ (قُولُهُ وهي) إلى قوله و ليستشعر في النهاية إلاَّقُولُهُ وَمَاعَارُضُهُ إِلا إِلَى التَّرْبَةُ وقُولُهُ والتَفْضَيْلُ إِلَى وتَسْنُ وَكَذَا فَالْمُغْنَى إلا قُولُهُ حَتَّى مِن العرش (فَوْلُهُ عندناالخ) اىخلافالمالك في تفضيل المدينة مغنى (قوله منه) اى من الموضوع او بماعارضها (قوله آلا التربة الخ)استثناء من قوله افضل الارض الخ (قوله كالمصحف الخ) ما الما نع من أن المعنى في كون المصحف افضل من غيره من بقية الكتب الالهية ان الثواب المترتب على تلاو ته مثلا اكثر من الثواب المترتب عليهابصرى (قوله إلالمن لم يثق الح) عبارة النهاية و المغنى إلا ان يغلب على ظنه وقوع محذور منه سها اه (قُهُ لهُ الالمن لمُ يُثَقُّ مَن نفسه بالقيام بتعظيمها وحرمتها واجتناب ما ينبغي الخ) ظاهر هو إن غلب على ظنه بأنه إن فارقها وقع منه المحذور في غيرها ايضابل وظاهره و إن كان المحذور في غيرها اكثر منها وهو ظاهر إن قيل بتضاعف السيئة فيهاو هو مرجو ح لكناو إن لم نقل بالمضاعفة فمفار قتها فيه صون لهاعن انتهاكها بالمعاصي معشرفهاعش(قولهو إنكان الالممقولا بالتشكيك) يعنى ان الالم يوجد في جميع انو اع العذاب و افر اده لكن حصول معناءفي بعضها أشد منه في بعض لان الالم على قدر المعصية شدةو ضعفا والكفر إشد المعاصى و (قوله على مجرد الخ) متعلق بفر تبكر دى (قوله لمخالفة ذلك للقواعد) اى لان قواعد الشرع تدل على ان إرادة المعصية ليست بمعصية إلا ان صمم عليها كردى عبارة البصرى لعل وجه المخالفة ان الصغيرة لاتقابل مذاالوعيدالشديداو لعلوجه ترتيب الوعيدعلى الارادةولوعلى وجه الخطور منغير عرم ر تصميم مع ان المقر را نه لا يعاقب على الهم بالمعصية إلا إذ اصمم على خلاف في التصميم ايضا اه (قول و فتدبره) اىقولەتعالى المذكور اوقول الشارح فرتب الخ و (قوله إن هذا) اىقولە تعالى و من يرد الخو (قوله مرتب الخ)بصيغة إسم الفاعل على المجاز في الإسناد وحذَّف المفعول (قول اخذو امنه الح) اى من قوله تعالى ومن يردالخ(قوله اى تعظم فيهاالخ) هذا التفسير خلافالظاهر ولاضرورةاليه إذمن المعلوم

﴿ باب دخول مکه ﴾

(قوله و من ثم حذف الضمير) يمكن حمله على ما يو افق الحدف بان يجعل من جعه الداخل أى داخل المفهوم من دخو له و لا ينافيه قوله و من ينافيه الله المحرم لان المعنى إن كان محرما و لو كان ينافيه بطل فائدة قوله و من ثم الحفتا مله (قوله و يردالح) هذا لا يردد عوى المعترض الانسبية فليسر دالا عتر اضه و انما يكون رداله لو ادعى عدم الصحة فتا مله (قوله يستدعى كل ذلك) قد يقال بعد تمام ذلك إلا ان كل ذلك لا يستدعى الدخول فهو اعم و المطلوب بيانه بالوجه الا عم لا بوجه من تو ابع الدخول فد عوى الاولوية في مجله و ما في دره الا يصلح له فليتا مل (قوله لئلا ينافي الاية الح) اقول لزوم المنافاة بمنوعة منعاظاهر الان غاية ما في الاية و المنافة و المنافقة و الاية و الاية و المنافقة و الاية و الاية و المنافقة و الاية و الاية و المنافقة و

دخولها يستدعي كلذلك فاكتنى به عنهوهو بالميم والباءللبلدوقيل بالميمللحرم وبالباءللسجدوقيل بالميم للبـلد وبالبـاء للبيت اوً والمطاف وهي كبقية الحرم انضل الارض عندناوعند جمهور العلماء للاخبيار الصحيحة المصرحة بذلكوما عارضه بعضه ضعيف وبعضه موضوعكما بينتهفي الحاشية ومنه خبرانها ای المدینة احبالبلاد إلىالله تعالى فهوموضوع اتفاقا وانما صح ذلك من غير نزاع فيه فيمكة إلاالتربة التيضمت اعضاءه الكريمة علياليته فهي افضل إجماعا حتى من العرش والتفضيل قديقع بين الذوات وإن لم يلاحظ ارتباط عمل ما كالمصحف افضل من غـيره فاندفع مالبعضهم هنا ويسن المجاورة مها إلالمن لم يثقمن نفسه بالقيام بتعظيمها وحرمتهاو اجتناب ماينبغي اجتنابه وليستشعر المقيم مهاقو له تعالى و من يرد فيه بالحادايميل بظلم نذقهمن عذاب الم فرتب إذاقة العذاب الموصوف بالاليم المرتب مثله على الكفرُّ فيايات وإنكان الالممقولا بالتشكيك على مجر دارادة المعصة بهولو صغيرة ولا

نظر لمخالفة ذلك للقواعدلانه منخصوصيات الحرم على مااقتضاه ظاهر الاية فديره معقول بعضالسلف انهذا ان بعمومه مرتب على مجرد الارادة بغير الحرم وإن لم يدخله أى متعلق بالحاد وكان ان عباس وغيره اخذوا منـــه قولهم إن السيآت تضاعف بها كا تضاعف الحسنات اى تعظم فيها أكثر منها فى غيرها لاانها تتعدد لئلا ينافى الآية والاحاديث المصرحة

بعدم التعدد في السيئة و اية و من ير دلا تقتضى غير ذلك العظم كماهو ظاهر و قدصح على نزاع فيه خبر أن حسنة الحرم بمائة الف حسنة و دلت الاخبار كما يبنته في الحاشية على ان الصلاة اى بالمسجد الحرام على الاصحوقيل بكل الحرم امتازت على الكل بمضاعفة كل صلاة فرض أو نفل المي مائة الف الف صلاة ثلاثا كما موجدا كالذي قبله يرد على من زعم منا افضلية السكني (٦٥) بالمدينة لان ما وردمن فضلها لا يو ازى

هذا وأفضل موضع منها بعد المسجد بيت خديجة المشهورالان يزقاق الحجر المستفيض بين اهل مكة خلفاعن سلف إن ذلك الحجر البارزفيه هوالمراد بقوله صلى الله عليه وسلم انى لاعرفحجراكان يسلمعلي بمكة (الأفضل)لمحرم بحجأو فران(دخولهاقبلالوقوف) ان لم يخش فوته للاتباع واغتناما لعظم ثواب العبادات مافى عشر الحجة الذى صحفيه خبرمامن آيام العمل فيها احب الى الله من العمل في عشر ذي الحجة (وانيغتسل داخلها) اي مريد دخولها ولوحلالا والافضل أن يكون على الجاثي (من طريق المدينة) وهي طريق التنعيم التي يدخل منها اهل مصرو الشام ونحوهما (بذي طوي) بتثليث اوله والفتح افصح اى بماء البئر التي فيه عندها بعدالمبيت وصلاة الصبح به للاتباع متفق عليه وهو محل بين المحلين المسميين الآن بالحجونين به بثر مطوية اىمبنية بالحجارة فنسب الوادى اليها وفي البخارىرواية تقتضيان اسمه طوی وردت بأن

أنتحديدالثوابوالعقاب بمالامجال للرأى فيهفما المانع من اطلاع القائلين بذلك على أمر لم يطلع عليه غيرهم اولم يثبت عنده صحته وماافاده من المنافاة محل تامل إذلاما نع من التخصيص الاترى ان الأيات مصرحة بتصعيف الحسنة بعشر امنالهاولم يقتصرعليها في الحرمية لما ثبت فيها مخصوصها تمر ايت المحشى قال قوله المصرحة بعدم التعدد اقول من الواضح انها لم تصرح بعدم التعدد في السيئة بالنسبة لكل فرد إذ التعبير فيهابصيغةالعموم كمنجاءفي الايةوصيغة العموم ليست نصافي كل فردبل بالنسبة للجملة وهذا لاينافيه خروج بعض الافراد الاترى انهم صرحوا بانه لامنافاة بين العام والخاص وان المقدم هو الخاص فدعوى المنافاةعلى ذلك التقدير بمنوعةمنعا لاخفاء فيه نعم لهم ان يجيبوا ابن عباس رضى اللهعنهما بعموم الاية والاحاديث والتخصيص يحتاج لدليل فليتامل انتهى وقوله نعم الخيؤ خذد فعه بما اسلفناه من ان الظاهر أن ذلك لا بحال للرأى فيه فله حكم المر فوع بصرى وقوله يؤخذ دفعه الخ بمنع هذا الاخذقول الشارح وكان ابن عباس وغيره الخ (فوله امتازت) اى الصلاة (عن كل) اى عن سائر الحسنات و العبادات (قوله أى بالمسجد الحرامالخ) المرادية الكعبة وما الصلبها من المسجد الاصلى وغيره وجعل ابن حزم التفضيل الثابت بمكة ثابتا لجيع آلحر مولعر فقو نائي (قوله إلى ما ثة الف الف الف صلاة الخ) اي فهاسوي مسجد المدينة و الاقصى كامر في الاعتكاف (قوله وبهذا) اى وقوله وقد صحالخ (كالذي قبله) اي قوله وإنما صح ذلك الخ (قوله بعدالمسجدالحراماخ)عبارةالنهايةوافضل بقاعها الكعبة المشرفة ثم بيت خديجة بعدالمسجدالحرام أه (بزقاق الحجر) الباء بمعنى في(وقوله المستفيض)نعت لزقاق الحجر (قوله لمحرم) الى قوله وفي البخارى في النهايةو المغنى إلاقوله اي بماء الى وهوقول المتن (و ان يغتسل داخلها الخ) اطلاقهم يشمل الرجل وغيره نهاية ومغنى (قوله ونحوهما) اى كالمغرب نهاية (قوله بتثليث اوله) أى وبالقصر ويجوز فيها الصرف وعدمه على آرادة المكان او البقعة نهاية ومغنى (فوله عندها) اى يغتسل عند البئر كردى (قوله وهو محل بين المحلين الخ) و اقرب الى الثنية السفلي مغنى وونائي (قولِه من له الغسل الخ) عبارة المغنى و النهاية واماالجائىمنغيرطريق المدينة كاليمني فيغتسل منءو تلك آلمسافة كما فىالمجموع وغيره وقال المحب الطبرى انهلوقيل باستحبابه لكلحاج ومعتمر لم يبعد اه والمعتمدالاول اه وفيها قاله الشارح جمع بين القولين (قوله يمربها) في عمومه توقف (قوله و إلا الخ) اي و ان لم يرد الدخول منها قول المتن (ويدخلها الخ) ويسن كما في المجموع إذا دخل الحرم آن يستحضر في قلبه ما أمكنه من الحشوع بظاهره و باطنه ويتذكر جلالةالحرم ومزيته على غيره وان يقول اللهم هذاحر مكوامنك فحرمني على النار وامني منعذا بكيوم تبعث عبادك واجعلني من اوليائك واهل طاعتك ويقول عندوصو له مكة اللهم البلد بلدك والبيت بيتك جئت اطلب رحمتك واؤم طاعتك متبعالامرك راضيا بقدرك مسلما لامرك اسالك مسئلة المضطر المثفق منعذابك انتستقبلني بعفوكوان تتجاوز عني برحمتك وان تدخلني جنتك مغني وونائي (قوله كل احد) الى قوله و هو المشهور في النهاية و المغنى إلا قوله وعدمه الى و ان لم تكن و قوله

بعدم التعدد في السيئة) بالنسبة لكل فرد إذ التعبير فيها بصيغة العموم كمن جاء في الاية وصيغة العموم ليست نصا في كل فرد بل بالنسبة للجملة و هذا لا ينافيه خروج بعض الافر ادالا ترى انهم صرحوا بانه لامنافاة بين العام و الخاص و ان المقدم هو الخاص فدعوى المنافاة على ذلك التقدير بمنوعة منعا لاخفاء فيه فعم لمن التعبير المن عباس رضى الله عنهما بعموم الاية و الاحاديث و التخصيص يحتاج لدليل فليتامل (قوله في المتن دخو لها اه (والتنوين وعدمه) عبارة حاشيته و يجوز صرفها وعدمه اه في المتن دخو لها اله (والتنوين وعدمه) عبارة حاشيته و يجوز صرفها وعدمه اله

(٩ - شروانى وان قاسم - رابع) المعروف انه ذو طوى لاطوى وثم الآن آبار متعددة والاقرب انها التى الى باب سبيكة اقرب اما الداخل من غير تلك الطريق فان اراد الدخول من الثنية العلياكما هو الافضل سنله الغسل من ذى طوى ايضا لانه يمر بهاو إلا اغتسل من مثل مسافتها (و) ان (يدخلها)كل احدولو حلالا (من ثنية كداء) بفتح الكاف و المدو التنوين وعدمه

و تسمى على نزاع فيه الحجون الثانى المشرف على المقبرة المسمأة بالمعلاة و ان لم تكن بطريقه ويخرج و ان لم تكن على طريقه ولو الى عرفة على ما فيه من العليا ما فيه من العليا من العلي

وانام تكن الى من ثنية وقوله وعدمه (قوله و تسمى الخ) عبارة النهامة و المغنى وهي الثنية العليا وهيموضع باعلى مكة اه (قوله والتنوين وعدمه)عبّارة حاشيته و يحوز صرفها وعدمه سم (قوله ولو الى عرفة) جزم به في المختصر و الحاشية و اعتمد العلامة عبد الرؤف استثناء الخروج لعرفات و اليه ميل سم و قال النووي في التعميم انه غريب بعيدوو نائى (قوله بالضم الخ) وهي الثنية السفلي و الثنية الطريق الضيق بين الجبلين نهاية ومغتى (قول، ولا يناف طلب التعريج الخ) أما ما افاده من عدم المنافاة لما في الجعر انة فو اضح لو قوعها خيفة واما بالنسبة الىدخوله من العليا في النَّفر من مني و خروجه من السفلي في الذهاب الى عرفة فيبعد عادة كل البعدوقوعهوعدم الاطلاع عليهو انامكن عقلاثمر ايت المحشى سمقال قوله ولايازم من عدم النقل عدم الوقوع لايخفي أن وقوع ذلك من أبعد البعيدو أنه لووقع لنقل لأنه يحتاج الى دور ان كثير فهو بما يستغرب وتقضى العادة بنقله وقوله فقدم المعلوم الخقديقال إنما يتضح المعلوم في الموضعين لوعم اولم يظهر الفرق مع نه لاعموم والفرق قريب جدافان دخوله آو لامنهالم يحتج فيه لتعريج كثير وخروجه من السفلي لسفر ه كذلك بخلاف دخوله اليهامن منى وخروجه لعرفة فانه يحتاج لدوران وتعريج كثيركماهو معلوم لمن عرف ماهناك انتهى اه بصرى (قوله السابق) اى فى قوله كاهو الآفضل و فى قوله و آن لم تكن بطريقه (قوله فهو الخ) اى بحيثه من الجعر انة و منى (فوله و ماقيس به) لعل الانسب اسقاط لفظة ما (فوله و حكمته الخ) أي الدخول من ثنية كداءبالمدعبارةالنهايةوالمغنى فيهاىالخروج وفىالدخول،مامرالدهاب،منطريق والاياب من اخرىكافىالعيدوغيره وخصت العليا بالدخول لقصدالداخل موضعاعلي المقدارو الخارج عكسه ولان العليا محلدعاءا براهيم عليه الصلاة والسلام بقوله اجعل افئدة من الناستهوى اليهم كما روىعن ابن عباس فكان الدخول منها ابلغ في تحقيق استجابة دعاءا براهم ولان الداخل منها يكون مواجها لباب الكعبة وجهته افضل الجمات آه وكذا في المغنى إلا قوله و المعتى الى وخصت و قوله ولان الداخل الخ (قول ه و لا ينا في ذلك رواية انه نادى الخ) ان كان النداء على العليا بيا ايها الناس الخ كان منافيا بحسب الظاهر و احتاج الى الجمع باحتمال التكرر وأن كان بقوله تعالى فاجعل افتدة من الناس تهوى اليهم الاية كما رواه السهيلي عن ابن عباس و نقله في شرح الروض اي والنها بة و المغنى و اقر و ه فلا منافاة اصلاكاهو و اضح بصرى (قوله ندب التعريج)الىقولەومنازعەالخى النهايةوالمغنى (قولەلانحكمتەالدخول)ايالسابقانفا (قولة بخلاف الغسلُ اىفانحكمته النظافةُ وهي حاصلة في كل موضع نهاية (قُولِه ويسن ان يدخل الح) اى و ان يحترز في دخوله عن الايذاء بدابته اوغيرها ويتلطف بمن يزاحمه ويمهد عذره وان يستحضر عندوصو له الحرم ومكة وعندرؤيةالبيت ماأمكنه الخشوعوالخضوع بقلبه وجوارحهارب هذه الامكنة داعيا متضرعا ويتذكرشر فهاعلى غيرها و نائى (قوله نهارا) ظآهر اطلاقهم انه لافرق فى ذلك بين الرجل و المراة وينبغى كماقاله الاذرعي ان يكون دخول المرآة في نحو هو دج ليلا افضل مغني قال السيد البصري ولم يذكر اصحابه انه يسن الخروجمنها ليلااونهارا لكن اخرج سعيد بن منصورعن ابراهيم النخعي كانو ايستحبون دخولها نهاراوالخروجمنها ليلااه حاشيةالايضاحوقديقال اطلاق قولهم ينذب ان يكون السفرفي اول النهار صادق بمكة بصرى اقول حديث صحيح البخارى وسنن ابى داو د كالصريح في انه عليه خرج في حجة

(قوله و لا ينافى طلب التعريج الخ) يدل على طلب الدخول من كداء للجائى من منى ولويوم النفرو الخروج من كدى المخارج الى عرفة (قوله لا نه لا يازم من عدم النقل عدم الوقوع) لا يخنى ان وقوع ذلك من ابعد البعيدو انه لو وقع لنقل لا نه يحتاج لدور ان كبير فهو بما يستغرب و تقضى العادة بنقله (قوله فقدم المعلوم و ماقيس به) قديقال إنما يتضح تقديم المعلوم في الموضعين لوعم او لم يظهر الفرق مع انه لا عموم و الفرق قريب جدافان دخوله او لا منها لم يحتج فيها لتعريج كبيرو خروجه من السفلى لسفره كذلك بخلاف دخوله

اتفاقي لأنهابطريقه ترده المشاهدة القاضية بالهترك طريقه الواصلة الى الشبيكة وعرج عنها الى تلك التي ليست بطريقه قصدا مع صعوبتهاوسهولة تلكولا ينافى طلب التعريج اليها السابق انه لم يحفظ عنه مَلِيْلَةُ عند مجيئه من الجعرانة محرما بالعمرة ولامن منى عند نفره لانه لايلزم منعدم النقلعدم الوقوع فهو مشكوك فيه وتعريجه اليها قصدا أولا معلوم فقدم وكذا يقال في الخروج منالسفلي انهمعلوم والى عرفة او غيرها انه مشكوك فيه فقدم المعلوم وماقيس بهو حكمته الإشعار بعلوقدرما يدخله على غيره وفىالخروج بالعكس او ماجاءعن ابن عباس رضي الله عنهما ان ابراهم صلى الله على نبينا وعليه وسلم لما امره الله تعالى بعد بنائه الكعبة ان يؤذن فى الناس بالحج كان نداؤه على الثنية العليا فاو ثرت بالدخول منهالذلك كمااوثر لفظ لبيك قصد الاجا بةذلك النداء كامرولا ينافى ذلك روايةانه نادى على مقامه الها الناس أن الله كتب عليكم الحجالي بيته فحجوا فاجا بتهالنطف في الاصلاب

بلبيك لاحتالأنه أذن على كل منهما ومقامه هو حجر ه المنزل اليه من الجنة كما يأتى وعلم مما تقرر ندب التعريج لمن الوداع البيات على طريقه للدخول لالتأتى إلابسلوكها مخلاف الغسل ويسن أن يدخل ولو فى العمرة نهارا

وبعدالصبحوالذكرماشياوحافياان لم يخش نجاسة اومشقة (و)ان(يقول)رافعاً يديهولوحلالاً فهايظهر(إذا ابصر البيت) بالفعل او وصل نحوالاعمى إلى محل يراهمنه لوكان بصير اومنازعة الاذرعي في نحو الاعمى مردودة (اللهم زدّهذا البيت تشريفا أو تعظيماو تكريماً ومهابة)وجاءف مرسل ضعيف ومرفوع فيه متهم بالوضع و برا أى زيادة فى زائر يهوأ عرض (٦٧) عنه الاصحاب كانه لعلة رأوها فيه (ورّد

منشرفه وعظمه بمن حجه او اعتمرُه تشریفاً) هو لترفيع والاعلاه (و تكريما) ای تفضیلا(و تعظیما و برا) رواه الشافعي عن النبي عَلَيْكِيْةٍ مرسلا الاانه قال وكرمه بدل عظمه وكان حكمة تقديم التعظيم على التكريم فىالبيت وعكسه في قاصده ان المقصود بالذات فى البيت اظهار عظمته فىالنفو سحتى تخضع لشرفه وتقوم محقوقهثم كرامته باكرام زائريه باعطائهم ماطلبوه وانجازهممااملوه وفىزائره وجودكرامته عندالله تعالى باسباغ رضاه عليه وعفو هعماجناه واقترفه ثم عظمته بين ابناء جنسه اظهور تقواهوهدايتهو مرشد إلى هذا ختم دعاء البيت المهابة الناشئة عن تلك العظمة اذ هيالتوقير والاجلال ودعاءالزائر بالبرالناشيء عن ذلك التكرنم اذ هو الاتساع في الاحسان (اللهم انت السلام) اي السالم من كل مالايليق بجلال الربوبية وكمال الالوهية او المسلم المبيدك من الافات (ومذك) لامن غيرك (السلام) اى السلامة من كل مكروه

الوداع من مكة في أو اخر الليل (قوله و بعدالصبح) أي أول النهار بعدصلاة الفجر نهاية ومغني (قوله والذكر)والافضل للمراة ومثلها الخنثي دخولها في هو دجها و نحوه نهامة زادالو نامي وكذا الامرد ألجيل اه(فه إله ماشيا)اي ان لم يشق عليه ذلك مغيى زاد الوناتي ولم يضعفه عن الوظائف اهقال النهامة وفارق المشي هنا المشي في بقية الطريق بانه هناا شبه بالتواضع و الادب وليس فيه فوات مهم ولان الراكب في الدخو ل يتعرض للايذاء بدابته في الزحمة اه (قوله وحافيا الخ) و ان لم يلق به و في الحاشية يسن الحفامن اول الحرم ونائي (فهاله رافعايديه) أي و واقفا في محل لا يؤذي و لا يتاذي فيه مستحضر اما يمكنه من الخضوع و الذلة والمها بةو الآجلال و نائى و نهاية (قوله و لو حلالا)هل المقيم بمكة كذلك حتى يستحب له ذلك القو لكما ابصر البيت لا يبعد انه كذلكم راه سم و اقر ه الشيخ الرئيس قول المتن (اذا ابصر البيت) و البيت كان الداخل من الثنية العلياير اهمن راس الردم اي المسمى الآن بالمدعى و الان لا برى الامن باب المسجد فالسنة الوقوف فيه لافى راس الردم لذلك بل لكونه موقف الاخيار نهاية وحاشية الايضاح قال الرشيدى قوله مرلافي رأسالردملذلك) أى لا الوقوف في رأس الردم فلا يسن لاجل الدعاء الاتى لا نتفاء سببه من رؤية البيت بلااتمايسن لكونه موقف الاخيار فالحاصل انسن الوقوف به لامر بن الدعاء عندرؤية البيت وكرنه موقف الاخيار فحيثزالاالاول بق الثاني فيستحب الوقوف اه عبارة الونائي ويسن ان يقف بالمحل المسمى الان بالمدعى ويدعو بماار ادمن خير الدين و الدنيا اه (او و صل نحو الاعمى) اى او و صل محل رؤيته ولم بره لعمى او ظلمة أو نحو ذلك اسنى ومغنى قوّل المتن (تشريفا) اى ترفعاو علو ا (و تعظيما) اى تبجيلا (و تُـكر بما) أي تفضيلا(ومهابة)أي توقير او اجلالانهاية ومغنى (قوله عنه)أي عن ذلك الخبر و اعماله قول المتن (وترا)هو الاتساع في الاحسان و الزيادة فيه نهاية و مغنى (قوله ثم كرامته) بالرفع عطفا على الاظهار (قوله بأكر ام زائريه)قضيته ان التكريم ليس للبيت بالحقيقة بخلاف التعظم و به يتضع تقديم التعظم سم (قوله و ف د اثره)عطف على ف البيت كر دى (قوله و جو د كر امته) قديقال كل من التكريم و التعظيم للزائر بآلحقيقة الاان التكريم دون التعظيم فبدا به ترقيا سم (قوله ثم عظمته) بالجر عطف على الكرامة أو الرفع عطف على الوجود (قوله في الاحسان) أي في فعل الحسن عش (قوله أي السالم الخ) الاولى بقاء المصدر على ظاهره قصد اللبالغة بصرى (قوله اى السلامة آلخ)و من اكر مته بالسلام فقد سلم نهاية ومغنى (فحيناربنا بالسلام) اى سلمنا بتحيتك من جميع الافات ويدعو بعد ذلك بما احب من المهمات و اهمها المغفرة نهاية و مغنى اى له و للامة و نائى (قوله فورا) الى قوله و صحف النهاية الاقوله وهوالىوان لم يكن(قولهولوحلالا) ونقلسم عن مر وان كآن مقيما بمكة و نائى قول المتن (من باب بنى شيبة) أحد أبو ابالمسجدوشيبة اسمرجل مفتاح الكعبة فى ولده وهو ابن عثمان بن طلحة الجهني مغنى (قوله بباب السلام)قال القليو بي هو ثلاث طاقات في قبالة الحجر الاسود و باب الكعبة و في تاريخ الخيسي عن تحر العميق فيه ثلاث مداخل الح كر دى على با فضل (قوله و ان لم يكن على طريقه) و فاقا للغني وشرحى البهامن منى و خروجه لعرفة فانه يحتاج لدوران و تعريج كبير كماهو معلوم لمن عرف ماهناك (ولوحلالا) هل المقيم مكة كذلك حتى يستحب له ذلك القول كلما ابصر البيت لا يبعد أنه كذلكم ر (قوله ثم كرامته باكر امزائريه الخ)قضيته ان التكريم ليس للبيت بالحقيقة مخلاف التعظيم و به يتضح تقديم التعظيم (قوله

وفزائر ،وجود كرامته الخ) قديقال كل من التكريم والتعظيم للزائر بالحقيقة الاآن التكريم دون

و نقص (فحينار بنا بالسلام)أى الامن مماجنيناه والعفو عبا اقتر فناه رواه البيهتي عن عمر رضى الله عنه باسناد ليس بالقوى (ثم يدخل) فو را المسجد) ولو حلالا فيما يظهر ايضا لما ياتى انه يسن له طوّاف القدوم (من باب بنى شيبة)وهو المسمى الان بباب السلام وان لم يكن على طريقه لما الذى كان عليها باب ابراهيم لم يكن على طريقه لما الذى كان عليها باب ابراهيم كذا قاله الرافعي واعترض بانه عرج للدحول من الثنية العليا فيلزم انه على طريقه وير دبا مكان الجمع بان التعريج إنما كان في حجة الوداع

فلا بنافي مافي عمرة القضاء ولانالدوراناليهلايشق ومنثم لمبجر هنا خلاف يخلاف نظيره في التعريج للثنة العليا ولانهجهة باب الكعبة والبيوت تؤتىمن أبوالهاومنثم كانت جهة بابالكعبة اشرف جهاتها الاربعوصحالحجر الاسود بمين الله في الارضأى بمنه وبركتهأومن بابالاستعارة التمثيلية اذمن قصدملكا ام بابهوقبل بمينه ليعمه معروفه ويزول روعه وخوفه ويسنالخروج للسعيمن باب بنى مخزوم ويسمى الان بياب الصفاو الى بلده مثلا من باب الحزون فانلم يتيسر فياب العمرة كماحررته في الحاشية (ويبدا)بعدتفريغ نفسهمن أعذارها الابحو کر اءبیت متیسر بعدو تغییر ثياب لم يشك في طهرها (بطواف القدوم) للاتباع متفقءلمه ولانه تحية البيت الالعارض كان كانعليه فائتة فرضاى لم يلزمه الفور في قضائها والا وجب تقديمها ولم تكثر محيث يفوت بهافورية الطواف

عر فا

المنهج والروض (قول فلايناف عمرة القضاء) قديقال مقتضاه حينئذ أن يكون دخوله مسالته من الثنية السفلي وهوينافي ما تقررحتي على طريقة الرافعي وقديجاب بمنعها فان الاغلب من احو اله عَنْكُ ذخوله منالعليا كماصح فيحجةالوداع وعامالفتح فليكندخوله فيعمرة القضاء لبيانالجواز وآيضآ فعمرة القضاء متقدمة على الفتح وحجة الوداع بصرى (فهله ولان الدوران الخ) عطف على قوله لماصح الخ (قوله لايشق الح) عبارة المغنى قال الرافعي اطبقو اعلى استحباب الدخولمنه لكل قادم سواء كَان في طريقه أملا مخلاف الدخول من الثنية العليافان فيه الخلاف المار والفرق أن الدوران حول المسجد لايشق مخلافه حول البلداه (قهله جهة باب الكعبة) اى والحجر الاسو داسني و مغي وكان ينبغي ان يزيده الشارح ليظهر قوله الاتي وصح الحجر الخ (قوله او من باب الاستعارة) يتامل وجه كرنه استعارة تمثيلة بصرى قديقال وجهه ماافاده قوله إذمن قصد الخوان كان فيها بشاعة (قهله ويسن) الى قوله كاحررته في الاسنى والمغنى إلاانهما اقتصرافى الخروج الى بلده على باب العمرة عبارة الونامى ويخرج اى للاعتمار وغيره من بابالعمرة كماعليهمر وقالحجفىالفتحوخرج من بابالعمرةأوالخرورةوهوأ فضلوقيد فى الامداد بالخروج الى بلده فلعل أفضلية باب العمرة عند الخروج للاعتمار و افضلية باب الخرورة كقسورة عندالخروج للباب اهقول المتن (ويبدا) اى ندبا اول دخوله المسجد مغنى ونهاية عبارة الونائي عند دخول مكة اه (قه آله الانحوكراء بيت الخ) اىكستى دو ابه وحط رحله إذا امن على امتعته مغنى (قهله و تغيير الخ) بالجر عطف على الكراء (قهله لم يشك في طهرها) اى ولم يكن فهاريح كريه يتاذى به فيما يظهر به بصرى قو ل المتن(بطو افالقدوم)أيلًا بتحية المسجدإذ تحصل بركعتيه ولو جلس عمدا قبلهما أو لم يصلمها أو اخرهما او آخر الطو افحتي طال الفصلو ان لم بحلس فاتت تحية المسجد لانها تفوت بطول الفصل ولو مع القيام غيرانه اغتفر اشتغاله عنها بالطواف فاذااخر الاشتغال به حتى طال الفصل فاتت وكذا تفوت تحية المسجد فلايثاب عليها إذاصرف ركعتي الطواف عنها بان نوى مهمار كعتى الطواف دون ثواب التحية بخلاف مااذا نواهما ايضااو اطلق فظاهر اطلاقهم هناحصول ثواب التحية مركعتي الطواف إذا اطلق وان قلنا مخلاف ذلكاذاأ طلق فصلى فرضاأو نفلا احرمر اهسم باختصارو عبارة الونائي وحيث قدم الطراف الذي هوتحية البيت اندرجت تحية بقية المسجدفي ركعتيه اي سقط طلبها وانيب ان نو أهامعهما اه وعبارة الكردي على بافضلوو قع للجال الرملي في شرح الدلجية هنامو افقة الشارح في سقوط الطلب فقط حيث لم ينو اه (قولِه للاتباع) الى المتن في المغنى الاقوله أي لم يلزمه الى وكخشية الخُرقوله مكتوبة لاغيرها وكذا في النهاية إلا قوله ولو منعه الخ(قول فائتة فرض) اى ولو بالنذرو نائى (قول آ ولم تكثر الخ) محل تامل فالاوجه ما افتضاه

التعظيم فبدأ به ترقيا (قوله و يبدأ بطو اف القدوم) قال في العباب و لا يبدأ بتحية المسجد إذ تحصل بركعتيه قال في شرحه غالباقال و قضيته انه من لم يصل ركعتي الطو اف لا تحصل له التحية و هو كذلك با لنسبة لتحية المسجد اما تحية البيت فهي الطو اف ثم قال في عبارة عن بعضهم و تقوم ركعتا الطو اف مقامها اى التحية صرح به القاضي ابو الطيب و ابن الرفعة قال في المههات و مقتضاه انه لو اخر هما فقد فوت هذه التحية ولو اشتغل قبل الطو اف بصلاة لنحو خوف فوت لم يخاطب بتحية المسجد اى لاندر اجها فيها اه (قوله و لانه تحية البيت) عبارة الروضة طو اف القدوم يسمى التحية لا نه تحية المسجد البيت) عبارة الروضة طو اف القدوم يسمى التحية لا نه تحية المسجد و تشييه ذلك بتحية المسجد بالنسبة لبعض صورها شرح مرولو جلس اى عمد ا بعد الطو اف ثم صلى المسجد و تشييه ذلك بتحية المسجد بالنسبة لبعض صورها شرح مرولو جلس اى عمد ا بعد الطو اف ثم صلى ركعتين فات تحية المسجد لانها تفوت بالجلوس عمد او إن لم يحلس فاتت تحية المسجد تاخير الطو اف حتى طال الفصل و إن لم يحلس فاتت تحية المسجد لانها تفوت بطول الفصل و لو مع القيام غير انه اغتفر اشتغاله عنها بالطو اف فاذا اخر الاشتغال به حتى طال الفصل فاتت وكذا تفوت تحية المسجد فلا يثار تاب عليها اذا ص فركع الطو اف فاذا اخر الاشتغال به حتى طال الفصل فاتت وكذا تفوت تحية المسجد فلا يثار بنا عليها اذا ص فركع الطو اف عنها بان نوى هماركة تى الطو اف دون ثو اب التحية بخلاف المسجد فلا يثار بعاد المناورة و المناورة و

إطلاقهم لما فيه من براءة الذمة من الو اجب بصرى (قهاله و إلاقدم الطواف) لا يقال ظاهره و إن وجب قصاؤها فور الانانمنع ان ظاهره ذلك فتامله سم (قوله او مكتوبة) ينبغي ان محله مالم يعلم أو يظن فوت المكتوبةلوبدابه و [لاوجب تقديم اسم (قوله أوجماعة الخ)اى ولوفى نافلة سم عبارة الونائي ولم تقم الجماعةالمشروعةولوفي نفل ولم تقرب إقامتها يحيث لايفرغ قبلها وحينئذ يصلي تحية المسجدإن كان يفرغ منهاقبل الاقامةو إلاا نتظرها فأثمااه وعبارة الكردىعلى بأفضل والمرادا لجماعة المطلوبة بان يصلى مؤدآة خلف مؤداة اومقضية خلف مقضية مثلها نقله إبن الجمال عن الايعاب وفي الايعاب أيضا نعم ان تيقن حصول جماعة اخرى مساوية لتلك في سائر صفات الكال اتجه ان البداءة بالطواف حينئذ اولى لمافيه من تحصيل فضيلتين تحية البيت و الجماعة اه (قوله فان اقيمت فيه) اى فى اثناء الطواف (قوله جماعة الخ) قال فىشرحالعباب ولوعلى جنازةولوقال وكذالوعرض ذلك فى اثنائه لكان اعم إذ تذكّر الفائتة وضيق وقت المؤداة اذاعرض لهفأ ثنائه يقطعه لهأيضااه وفي حاشيته للايضاح أى والمغنى أن الطواف المندوب يقطع للفرض كصلاة الجنازة اه قال الروضوشرحه هذا اىالبد بطوافالقدوم إنام تقم جماعة الفريضة ولميضق وقت سنة مؤكدة اوراتبة او فريضة فان كانشىء من ذلك قدمه على الطواف ولوكان فى اثنائه اله فالحاصل انه يقدم عليه ابتداء ودواما جماعة الفريضة وماضاق وقته بماذكر لامالم يضقوقته وانظرحكمهذا التقديم بالنسبة لطوافالفرض سم وقولهفالحاصل الخ فىالنهاية والونائي مايوافقه وقولهوا نظرالخ عبارة الونائي ويكره تفريتي الطواف كالسعى بلاعذرله والافلاكر اهة ولاخلاف الاولى والعذركا قامة جماعة مكتوبة مؤداة وانام يخش فوت الجماعة وعروض مالا بدمنه كشرب من ذهب خشوعه بعطشه وسجود تلاوة لأجنازة لم تتعين عليه وراتبة اه (قوله و تؤخر) اى ندبا (جميلة) اى من النساءو الحناثى و نائى (قول، وغير برزة)أى والتي لا تعرز للرجال وجرى المنحو الايعاب وشرحا الايضاح للجال الرملي واسعلان على انه لا فرق بين ذات الهيئة والعرزة فيندب التآخير مطلقا لكنه يتاكدذلك للجميلة والشريفة اكثر من غيرهما اهكر دى على بافضل (قوله ولو منعه الح) اى لو منع من الطو اف الناس الداخل المريد للطو اف لنحو زحمة كنجاسة و نائي قول المتن (طو اف القدوم) ويسمى ايضاطو اف القادم وطواف الورودوطواف الواردوطواف التحية نهاية ومغنى (قوله بحلال) الى قوله ومن ثم في النهاية والمغنى (غوله محلال الخ) متعلق بيختص والباء داخلة على المقصور عليه وهوجائزو ان كان الغالب دخولها على المقصور نحو نخصك ياالله بالعبادة شيخنا (مطلقا) ظاهر هولو نحوصي غير بميز دخل بهوليه (قوله أي محرم الخ)و يترددالنظر في الصغير اذا دخل به و ليه و هل يشرع له طو اف القدوم أو لاو الذي يظهر أ نه ان كان محر ما شرع له مطلقا عيز الوغير بميز اما الاول فو اضح و اما آلثاني فليكو نه من تو ابع النسك و ان كان حلالافان

شرع له مطلقا عيز الوغير بميز اما الاول فو اضح و اما الثاني فلكو نه من تو ابع النسك و ان كان حلالا فان ما اذانو اهما أيضا أو أطلق فظاهر اطلاقهم هنا حصول ثو اب التحية بركعتي الطواف اذا اطلق و ان قلنا علاف ذلك اذا اطلق فصلي فر ضااو نفلا اخر في غير ذلك م ر (قوله و الاقدم الطواف) لا يقال ظاهر ه و ان و جب قضاؤ ها فور الانا بمنع ان ظاهر ه ذلك فتا مله (قوله او مكتوبة) ينبغي ان محله ما لم يعلم او يظن فوت المكتوبة لوبد أبه و الاوجب تقديم القولي أوجاعة تسن له معهم) شامل لجماعة النافلة وهو معقوله فان اقيمت فيه جماعة مكتوبة الخرج الجماعة النافلة يقتضي الفرق في جماعة النافلة بين الابتداء و الاثناء (قوله او جماعة) اى ولوفى نافلة تسن فيها الجماعة على الظاهر في شرح العباب (قوله فان اقيمت فيه جماعة) قال في شرح العباب ولو على جنازة وقال فيهولو قال وكذالوعرض ذلك في أثنا ته لكان أعم اذ تذكر الفائنة وضيق وقت المؤداة اذاعرض له في اثنائه يقطعه له ايضا اه وفي حاشية الايضاح وسياتي ان الطواف المندوب يقطع للفرض كصلاة الجنازة و لما قال الروض أنه يبدأ بطواف القدوم شمقال هذا ان لم تقم جماعة الفريضة و ما في يضق وقت سنة مؤكدة قال في شرحه او راتبة او فريضة فان كان شيء من ذلك قدمه على الطواف ولوكان في يضق وقت سنة مؤكدة قال في شرحه او راتبة او فريضة فان كان شيء من ذلك قدمه على الطواف ولوكان في اثنائه لان ذلك يفوت و الطواف لا يفوت اه فالحاصل انه يقدم عليه ابتداء و دو اما جاعة الفريضة و ماضاق

والاقدمالطواف فبإيظهر وكخشية فوت رآتبة أو سنة مؤكدة أو مكتوبة أوجماعة تسنلهمعهم فان أقيمت فيهجماعة مكتوبة لاغيرها قطعه وصلى و تؤخر جميلة وغير برزة الطوافالىالليل مالمتخش طرو حيض يطول ولو منعه الناس صلى التحية كالودخلولم برده (و يختص طواف القدوم) وهو سنة وقيل وأجب ومن ثم کرہ ترکہ محلال مطلقا و (بحاج) أى محرم بحج معه عرة أم لا (دخل مكة قبل الوقوف)

كانىمىزاشرعلەوإن كانغىرىمىز فلابصرى وفيه توقف يظهر وجهه عماياتى عن عشعن قريب (قوله فلم يصح تطوعها الخ) فلو قصدطو اف القدوم فقط و قع عن الفر ض و لا ينصر ف و التي (قوله كاصل الحج) اي والعمرة نهاية ومغنى (قوله سن له طو اف القدوم آلخ) فلو شرع فيه فني اثنائه دخل نصفُ الليل فار أدان يكمله هل ينصر ف ما اتى به للفرض الاقرب نعم ثم يكمل النفل بعد ذلك لكن اتيانه بالفرض المذكور يقطع الموالاة اس الجمال اهو نائي (قوله ان قصده) ظاهره و إن لم يقصد طواف الفرض لشمول بية الشك له ولا يضر الاقتصار على قصدطو اف القدوم في حصو ل طو اف الفرض ثمر ايته في شرح العباب قال ما حاصله انهإذانوى بطواف العمرة طواف القدوم وقع عن تحية الكعبة حتى يثاب عليها مع وقوعه عن الفرض ايضا فهوعلى التفصيل السابق في تحية المسجد من ان معنى حصو لها بغير ها انها ان نويت معه حصل ثو ابها و إلا سقط طلبها اه وهذا كله يدل على ان للعمرة طو اف قدوم إلا انه مندرج في طو افها سم (قوله كتحية المسجد) قياس التشبيه بتحية المسجداً نه يثاب عليه و إن لم يقصده عند من يقول بذلك في تحية المسجد إذا صلى فرضا كاهو ظاهر البهجة سم وقو له عندمن يقول الح اي كالرملي و الخطيب (قوله و هو كذلك) و فاقاللنها ية و المغني (قهله إنماهو لهذا الدخول الخ) وعليه ياتي به من ذكر و إن اتى به قبل الوقوف ايضا كماهو ظاهر بصرى (قولَّه تدخل على المقصور عليه) اى و إن كان الافصح خلافه نها ية و مغنى (قوله فلا اعتراض) عارة المغنى قال آلولى العراقى اعترض على تعبير المصنف بانه مقلوب وصو ابه و يختص حاج دخل مكة قبل الوقوف بطواف القدوم فان الباء تدخل على المقصور لكن هذا اكثرى لاكلي فالتعبير بالصواب خطااه قال السيد البصرى ويمكن أن يجاب عن إمراد الحلال على المصنف رحمه الله بأن القصر إضافى لأخر اج المعتمر و الحاج بعدالوقوف بقرينة ان الكلام في المتلبس بنسك اه قول المتن (و من قصد مكة او الحرم) أي ولو مكيا او عبد ا

وقته بماذكر لامالم يضقوقته وانظر حكم هذا التقديم بالنسبة لطواف الفرض (قوله لانه بعدالوقوف المعتمر دخلوقت طوافهما الخ)قال في الروض و لاطواف للقدوم بعدالوقوف قأل في شرحه و لا على المعتمر لانالطواف المفروض عليهمآقددخل وقتهوخوطبابه فلايصح قبلادائه انيتطوعا بطواف قياساعلي اصل الحبجو العمرة وبهذافارق مانحن فيه الصلاة حيث امر بالتحية قبل الفرض فطو اف القدوم مختص يحلال دخرامكة وبحاج دخلها قبل الوقوف إلى أن قال قول الاصل ويجزى عطواف العمرة عن طواف القدوماى تحية البيت وآلافليس على المعتمر طواف قدوم كالحاج الذي دخل بعدالو قوف بعرفةاه وقوله فليسعلى المعتمر اى لايتعلق به ولايشرع لان المنغى اللزوم وآلافاللزوم منغى عن الحاج الذى دخل قبل الوقوفايضافليتاملوهذاالكلامقديخالفهمامرعنشرحالعباب (قهله انقصده)ظاهره وانلم يقصد علوافالفرض فانه لايشتر طقصده لشمول نيةالنسك ولايضر الاقتصار على قصدطواف القدوم في حصول الحو افالفرض بلقالو الوكان عليه طو اف افاضة مثلافصر فه لغير هلم ينصر ف ويقع عن الافاضة الاان ما نحن فيهيز مدبحصول ماقصده أيضالانه مطلوب في ضمن ذلك الفرض فليتأمل ثمر أيته في شرح العباب أطالهنا عامنه ما نصه ويؤيده قول القمولي اذا نوى بطواف العمرة طواف القدوم وقع عن التحية اي تحية الكمية حتى يثاب عليها فهو على التفصيل السابق في تحية المسجد من ان معنى حصو لها بغير ها انها ان نويت معه حصل ثوابهاو الاسقط طلبهاو لايتوهمن كلام القمولي خلافالمن ظنه ان الطواف انصرف بهذه النية عن طواف العمرة لان هذا معلوم مما يأتي أن طو اف الفرض لا ينصر ف بطو اف غير ه وحينئذ فمعنى كلامه أنه وقع عن التحية مع وقوعه عن الفرض ايضاو عبارته ظاهرة في ذلك وهي الى اخر ما بسطه فليتامل وهذا كله يدل على انالعمرة طواف قدوم الاانه مندرج في طوافها (قوله كتحية المسجد)قياس التشبيه بتحية المسجدانه يثاب عليه وان لم يقصده عند من يقول بذلك في تحية المسجد أذا صلى فرضا او نفلا كماهو ظاهر البهجة (فه له لالدخوله الذي قبل الوقوف)كان يمكن ان يكون لذلك الدخول و لا يكون قضاء بناء على انه لا يفوت بمجر د الوقوف بل مع دخول وقت طو اف الفرض فليتامل (قوله في المتنو من قصدمكة) اى او الحرم ولو مكيا او عبد ااو انثي

لأنه بعدالو قو فو المعتمر دخل وقت طوافهما المفروض فلميصح تطوعهما وهو عليهما كاصل الحج ومن ثمم لو دخل بعــد الوقوف وقبل نصف اللل سنله طواف القدوم كما يأتى لانه لم يدخل وقت طوافه وبطوافالفرض يشاب عليه إن قصده كتحية المسجد وقديؤ خذ من المتن هنا ومن قوله الاتى محيث لا يتحلل بينهما الوقوف بعرفة أن من دخلهاقبلالوقوفلايفوت طوافالقدوم فيحقه إلا بالوقوف وهوكذلك والوجهأنه لابدخلهقضاء وندبه لمن وقف ودخل قبل نصف الليل إنما هو لهذا الدخول لالدخوله الذى قبل الوقوف وسيأتي أنالياءتدخلعلى المقصور عليه كالمقصور فلااعتراض (و من قصد مكة)

لهولونحوخطاب(ان يحرم بحج)يدركەفىاشھرە(او عمرة) قاساعل التحمة ولا بجب لمامر في خبر المواقيت هن لهن و لمن مرعليهن بمن اراد الحج والعمرة فلو وجب بمجرد الدخول لما علقه بالإرادة(وفي قول بحب)و صححه جماعة لاطباق الناس عليه ومن ثم كره تركه (الاان) يكون فيهرق اوغیر مکلف او (پتکرر دخوله كحطاب وصياد) للمشقة حينئذاو يدخل من الحرم اولقتال مباح او خائفامن ظالم و إلالم بجب

﴿ فصل ﴾ في واجبات الطواف وكثير من سننه (للطواف بانواعه) وهي طواف قدوم وركن او تحلل اوو داعو نذرو تطوع (واجبات)اركانوشروط (وسنن)و مااختلف فی وجوبه منهاا كدمن غيره (اماالواجب) للطواف بانواعه الشامل للاركان والشروط (ف)ثمانية منها انه (يشترط) في كل من تلك الانواع(ستر العورة) فانقلت ستر العورة هو الواجب لااشتراطه قلت أراد بالوجوب هناخطاب الوضع الذي هو ورود الخطآب النفسي بكون الشيء شرطااوركنااوسبيااومانعا فتامله على ان الاوضحان يقال اراد بالواجب ماتضمنه قوله يشترط. الخ

اوانثى لم ياذن لهماسيداوزوج في دخو لهما الحرم اذالحرمة من جهة لاتنافى الندب من جهة اخرى شرح مر اه سمقالعش قوله مرّ ولومكيا الخ اى و تكرر دخوله كالحطاب والصياداخذامن قوله الآتى وفى قول بحب الآان الخاه وقال السيدعمر يتردد النظر فيمن يدخل مكة من اثناء الحرم هل يسن له الاحرام اذادخلهاغيرم بدالنسك بجبعليه اذادخلهام يداله او لامحل تامل اه اقول انقول الونائي وسن ان يحرم من قصدمكة او الحرم من مكان خارج عنه لالاجل نسك الخقديفهم عدم سن الاحر ام في الاولى و لكن قضية اطلاقهم هنا وتقييدهم فمهاياتي بقولهم من الحرم السن فيهاو انكلامهم فى المواقيت صريح فى وجو به فالثانية (قهله الحرم) الى القصل في المغنى وكذا في النهاية الاقوله ولا يحب الى المتن ول المتن (ان يحرم يحج)هل يستحب للولى ان يحرم عن الصي الذي دخل به سم و تقدم عن عش في اول كتاب الحج عند قول المصنف فللولى ان يحرم عن الصي الخما نصه اي يجوز له ذلك بل هو مندوب لان فيه معونة على حصول الثوابللصي وماكان كذلك فهو مندوب اه قول المتن (استحبالخ) وسن بتركه دم وفي الفتح والمراد بكون هذا تطوعافىغيرالصىوالقن لمامراو لاالباب ابتداؤهو انكانآلو وقعوقع فرضكفاية آذمن تلبس بفرض كفاية يقع فعلهفرضاوان سبقه غيره اليهمالم يكن معادا كمن صلى على جنازة ثم اعادها عليها بعينها انتهى اه ونائى (قوله يدركه في اشهره)اى انكان في اشهر الحج و يمكنه ادراكه نهاية و مغنى قول المتن (اوعمرة)اى وان لم يكن في اشهر الحجنهاية (قوله لاطباق الناس عليه)اى و اتفاق الناس على فعل شيء دال على وجوبه لندرة اتفاقهم على السَّن نهاية (قهله اوغيرمكلف)في هذاالعطف-ز ازة الآان بجعل خبر يكون فيه رق و اسمها مستترسم (فه له من ظالم)آى او غريم و هو معسر لا يمكنه الظهور لا داء النسك نهاية ومغنى (قوله و الا)راجع الى الاستثناء الاول و نغى النفى اثبات اى و انكان و احدا من هذه المستثنيات لم يجب الخ ولوحذف الآو ابدل الو او بالفاء لـكان اخصر و اوضح

و ما اختلف الى المتن (قوله فى و اجبات الطو اف الى الى قوله منها فى النها ية و المغنى الاقوله و ما اختلف الى المتن (قوله فى و اجبات الطو اف الح) اى و ما يتبع ذلك كوقوع الطو اف للمحمول عش و ما اختلف الى الممتنون (قوله لو الله و الله الو الله الو الله و النها ية و المغنى و ما يتحلل به فى الفو ات القروط قال ابن الجمال لو قيل ان الطهارة عن الحدثين و النجس و الستروج و لليب عن اليسار و كونه فى المسجدوكونه خارجا عن البيس بحميع بدنه شرط و ان نيته حيث تعتبر و عدم الصارف و كونه سبعاركن لم المسجدوكونه خارجا عن البيت بحميع بدنه شرط و ان نيته حيث تعتبر و عدم الصارف و كونه سبعاركن لم يكن بعيد ا انتهى كردى على با فضل (قوله الشامل) نعت للو اجب (قوله منها انه الح) هذا التقديريزيد يكن بعيد ا انتهى كردى على با فضل (قوله الشامل) نعت للو اجب (قوله منها انه الح) هذا التقديريزيد الاشكال فالاصوب ان التقدير فيقال في بيانه يشترط الخولا غبار على هذا سم (قوله قلت اراد) فيه بحث ا ما فكل من و رود الخطاب الو ار دليس هو الاشتراط كالا يخفى و اما ثالثا فلا حاجة لهذا التكف لو تم فكل من و رود الخطاب الو اجب فيقال فيه يشترط الخواستراط السريان الو اجب الذى هو السترفا له نعم يتوقف فى قولناليس الخطاب هو الاشتراط سم قول المتن (سترالعورة) اى سترعورة الصلاة مع القدرة نعم يتوقف فى قولناليس الخطاب هو الاشتراط سم قول المتن (سترالعورة) اى سترعورة الصلاة مع القدرة نعم يتوقف فى قولناليس الخطاب هو الاشتراط سم قول المتن (سترالعورة) اى سترعورة الصلاة مع القدرة العم يتوقف فى قولناليس الخطاب هو الاشتراط سم قول المتن (سترالعورة) اى سترعورة الصلاة مع القدرة العم يتوقف فى قول المتراك المتراك المتراك المتراك المتراك المتراك المتراك المتراك التحريق المتراك التحراك المتراك ال

لم ياذن لهم اسيداو زوج فى دخو لهم الحرم اذا لحرمة من جهة لاتنا فى الندب من جهة اخرى شرح مروهل يشكل ماذكر هنا فى العبد على ما تقدم فى السكلام على مبحث المجاوزة ان مجاوزة العبد الذى لم ياذن سيده الميقات بلااحرام لا توجب دما او يفرق (قوله فى المتن ان يحرم بحج) هل يستحب المولى ان يحرم عن الصبى الذى دخل به (قوله او غير مكلف) فى هذا العطف حزازة الاان تجعل خبريكون فيه رق و اسمها مستر و فصل فى و اجبات الطواف وكثير من سننه و (قوله منها انه يشترط ألح) هذا التقدير يزيد الاشكال فالاصوب ان التقدير فيقال فى بيانه يشترط الح و لاغبار على هذا (قوله قلت اراد بالوجوب هنا خطاب الوضع الحرف عليس هو و رود الحطاب بذلك الكون بل هو الخطاب الوارد بذلك

وهي مابينسرة وركبةغير الحرة يقيناو جميع بدن الحرة ولوشكا كالخنثي اوشعرا الاالوجه والكفين ونائي ﴿ مسئلة ﴾ قال الشيخ منصور الطبلاو ي سئل شيخناسم عن امر اة شافعية المذهب طافت للافاضة بغير سترمعتمرة جاهلة بذلك آو ناسية ثمرتوجهت الى بلاد اليمن فنكحت شخصا ثمرتبين لها فسادطو افهافار ادت ان تقلد اباخنيفة في صحته لتصير به حلالا و تتبين صحة النكاح و حينئذ فهل يصح ذلك و تتضمن صحة التقليد بعد العمل فافتي بالصحةو انه لامحذو رفي ذلك وافتي به بعض الإفاضل ايضا تبعاله وهي مسئلة مهمة كثيرة الوقوع عش(قه إله الاكرر) الى قوله فياتى في النهاية الافوله تنبيه الى ولوعجز وقوله ففيه الى بجوز (قه إ) نعم يعفي ايآم الموسم وغيرها عمايشق الاحتراز عنه في المطاف ظاهر ه العفو في المطاف بالشروط المذكورة وانامكنهالطواف في بقية المسجد الخالية عن النجاسة سم (قهله ان لم يتعمد المشي الح) ظاهره انه ان تعمده ضرو ان لم يكن له عنها مندوحة و هذا ظاهر النهاية وشرحي الآيضاح لصاحبها ولا بن علان ايضاو صرح بهالشار حفىشرحي الارشادو جرى في المنحو الايعاب ومختصر الآيضاح على انه اذالم يكن عنه مندوحة بآن لم يجدمعد لالايضرو وافقه عبدالرؤف فيشرح المختصر اهكر دى على بأفضل وكذأ وافقه الوناتي في الجاف كاياتي (قه الهولم تكن رطوبة الخ) كذلك فتح الجوادو الايعاب وشرح بافضل و الجمال الرملي فشرحي المنهاج والايضاح وعبدالرؤف فيشرح مختصر الايطاح وقال في الامداد قضية تشبيه المجموع ذلك بدمنحوالقملوطينالشارع المتيقن نجاسته انه لافرق بينالرطيةوغيرهااه وجرىعليه مختصر الايضاح ايضااهكر ديعلى بافضل وجرى الونائي على الاول فقال فان تعتمد وطاه وله غني عن وطئه ابطل طوافه و آن قل و جف و الا فلا لكن الرطب يضر مطلقا حتى مع النسيان و عدم المندو حة قال الشمس الرملي و مما شاهدته بمابجب انكاره مايفعله الفراشون بالمطاف من تطهير ذرق الطير بمسحه بخرقة مبتلة بل يصيرغين معفوعنه قالا ابن علان قدذكرت ذلك مرار اللفر اشين ولشيخ الحرم وماحصل منهم اعتناء فيعني عنه لغلبة الجهل وعموم البلوى انتهى اه (قهاله من البدع) قدينازع في اطلاقة البدعة كون المطاف من اجزاء المسجدالذي حثالشارع على تنظيفه وكنسه والغسلة طريق اليه وان لم يثبت خصوصه في لفظه اللهم الا انبقال المراد انتنظيفه بهيئة الغسل لميكن في الصدر الاول فلاينا في ما تقرر بصرى عبارة سم والمتجه انه لا بدعة في غسله من المعفوعنه بل انذلك مستحب مر اهاى كايشعر بذلك تعبيرهم بالعفو (فه إلما اصابه)اى المطاف (قوله عفي عنه مطلقا الخ)اى من ذرق الطير اوغيره في ايام الموسم اوغيرها (قوله ولوعجز)الي قوله اوعن الطهارة في المغني (قه له اوعن الطهارة الخ)عبارة النهاية وبحث الاستوى أن القياس منع المتيمم والمتنجس العاجزعن الماءمن طواف الركن وقطع في طو إف النفل و الو داع بان له فعلهما معذلك وحاصل مافي المقام ان الاوجه الذي يصرح به كلام الا مام وغيره ان له فعل طو اف الركن بالتيمم لفقد ماءاو لجرح عليه جبيرة في اعضاء التيمم ونحو ذلك بما نجب معه الاعادة حيث لم يرج البرء او الماء قبل تمكنه ىن فعله على وجه بحزى، عن الاعادة لشدة المشقة فى بقائه محر ما مع عوده الى و طنه و تجب اعاد ته اذا تمكن بان

الكون واماثانيا فكلمن ورود الخطاب او الخطاب الوارد ليسهو الاشتراط كما يخنى واماثالثا فلاحاجة لهذا التكلف لوتم لجواز ان يكون المعنى امايان الو اجب فيقال فيه يشترط الجواشتراط الستربيان الواجب الذى هو السترفتامله فعم قديتوقف فى قو لناليس الخطاب الواردهو الاشتراط (قوله نعم يعنى عمايشق الاحتراز عنه فى المطاف) ظاهره العفو فى المطاف بالشروط المذكورة وان امكنه الطواف فى بقية المسجد الخالية عن النجاسة وقد يقال مع هذا الامكان لايشق الاحتراز فيفوت شرط العفو فليراجع وقد يقال سياتى انه ينبغى كراهة الطواف خارج المطاف لان بعض الاثمة قصر صحة الطواف عليه فينبغى العفو وان امكنه فى بقية المسجد احتراز امن المطاف لان بعض الاثمة قصر صحة الطواف عليه فينبغى العفو وان امكنه فى بقية المسجد احتراز امن الكراهة و مراعاة لهذا الخلاف (قوله و من ثم عدابن عبدالسلام غسل المطاف من البدع) قد تدل العبارة ان المراد غسله حتى من المعفو عنه والمتجه انه لا بدعة فى غسله من المعفو عنه بل ان ذلك مستحب مر (قوله او عن الطهارة الخ) و بحث الاسنوى ان القياس منع المتيمم و المتنجس العاجز ذلك مستحب مر (قوله او عن الطهارة الخ) و بحث الاسنوى ان القياس منع المتيمم و المتنجس العاجز

(وطهارة الحدث) الاكبر والاصغر (والنجس) في الثوب والبدن والمكان بتفصيلها السابق في الصلاة لان الطو اف صلاة كاصح بهالخبروصحايضالايطوف بالبيت عريآن نعم يعني ايام الموسموغيرها عمايشق الاحتزازعنه فيالمطافمن بجاسة الطيوروغيرها ان لم يتعمد المشي عليها ولم تكن رطوبة فبها اوفى عاسها كما مرقبيل صفة الصلاة ومن ثم عد ابن عبد السلام غسل المطاف من البدع ﴿ تنبيه ﴾ لاينافي ماذكر مناكتسوية بين زرق الطيور وغيرهاقولجمع متاخرين الفرضغلبة النجاسة بزرق الطيور مطلقا وبغيره في ايام الموسم اهلان هذا الفرض مجرد تصوير لاغيرو انماالمدارعلىالنظر لما اصابه فان غلب عفي عنه مطلقااو لاذلا مطلقاولوعجز عن السترطاف عارما ولوللركن اذلا اعادةعلمه اوعنالطهارة حسااوشرعا ففيه اضطر ابحررته في الحاشية وحاصل المعتمدمنه

عادالي مكة لزوال الضرورة لانهوان كان حلالا بالنسبة لا باحة المحظور اتله قبل العو دللضرورة الاانه عرم بالنسبة لبقاءالطو اف في ذمته ويؤخذ من ذلك انه يعيد بعد تمكنه الطو اف فقط من غير احر ام و ما قاله اى الأسنوى في طواف النقل صحيح اماطواف الوداع فالافرب فيه جوازه به اى بالتيمم ايضا نعم يمتنعان اى النفل والو داع على فاقدالطهو رس كطواف الركن كاافتي به الوالدرجمه الله تعالى ويسقط عنه طواف الوداع بذلكو بالنجاسة التي لايقدر على طهرهاو لادم عليه كالحائض اه بحذف قال عشقوله مربالتيمم قضيته أنهلا يفعله بالنجاسة اذاعجز عن ازالتها وعلمه فيحتمل انه كالحائض فيخرج معرفقته الي حيث يتعذرعليه العودفيتحلل كالمحصرفاذاعادالى مكة احرم وطاف اه وقال الرشيدى قولهم ربذلك اى بفقدالطهورين وقولهو بالنجاسة الخايوان كانله فعلمها معها كمام اه (قهله انه بجوز لمن عزم على الرحيل الخ) يفهم ان البكلام في الافاقي فيستفاد منه ان المكي ايس له فعل ذلك بالتيميم وهو مفهوم غير هذا الكتاب و نظر فيه عبد الرؤف بمشقة مصابرة الاحرام وان كان مكياقال ابن الجمال وهو ظاهر اه و يمكن الجمع بان المكي اذارجا حصو لاالبرءاو الماءفىزمن قريب لاتعظم فيهمشقة مصابرة الاحر ام لايجو زلهالتحللو الاجازوهو ظاهر ثمرايت البكرى في شرح مختصر الايضاح للنو وي صرح بذلك اهكر دي على بافضل و كذا في الونائي الاقوله ويمكن الجع الخ (قوله بالتيمم) سكت عن النجاسة و الوجه امتناع الطواف مطلقا ولوطواف الركن على من به نجس لا يعني عنه سم عبارة الونائي فان كان به نجاسة منجسة لايقدر على طهرها فكذلك اى مثل فاقد الطهورين عند مر وقال في الفتح ولمحدث اي بلانجاسة او متنجس اي محدث عدم الماء طو افوداع بالتيمم وكذا النفل للمحدث لاالمتنجس فيما يظهروهما اي المحدث المتنجس والمحدث الغير المتنجس على الاوجه طواف الركن بالتيمم لفقدما آاو نحوجر حوان لزم كلامنهما الاعادة حيث لم يرج البرءاو الماءقبل رحيله لشدة المشقة في بقائه بحرما وتجب اعادته اذاعا دلمكة لبقائه في ذمته و انما ابيح له نحو الوطء للضرورة اه (قوله و اذا جاء مكة الخ) افهم انه لا يازمه العودلذلك وهو مفادغير هذا الكتاب ايضا و نقل سم عن الجال الرملي انه لا يجب المجيء فوراو نحوه في الحاشية وقال ان الجال وعبد الرؤف ولعل محله مالم يخف نحوعضبوالاوجب فوراواذااخر فمات فينبغي عصيانه من اخرسي الامكان ونائي وكردى على بافضل (قهله لزمه اعادته) و الوجه انه لا يجوزله الاحرام بغير ذلك النسك كما يمتنع على العاكف بمني الاحرام بغير ذلك

أنه يحوز لمن عزم على الرحيل أن يطوف ولو للركن وان اتسع وقتمه لمشقة مصابرة الاحرام بالتيمم ويتحلل به وإذا جاء مكة لرمه إعادته

عن الماء من طواف الركن لوجوب الاعادة فلا فائدة في فعلمو لان وقته ليس محدود اكالصلاة اى فلذا جازت لحرمة الوقت و اما الطواف فلا اخر لوقته لكن هذا الفرق مسلم في صورة المتنجس وقطع في طواف النفل و الدفال و الدفال و المام وغيره ان له فعل النفل و الدفال الذفل و المام وغيره ان له فعل طواف الركن بالتيمم لفقد الولجر حعليه جبيرة في اعضاء التيمم ونحوذلك عاتجب معه الاعادة حيث لم يرج البرء او الماء قبل تمكنه من فعله على وجه مجزى، عن الاعادة لشدة المشقة في بقائه محرما مع عوده الى وظنه و تجب اعادته اذا تمكن بان عاد الى مكة لزوال للضرورة حينئذ لا نه و ان كان حلالا بالنسبة لا باحة الحظورات له قبل العود للضرورة الاانه محرم بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته ويؤخذ من ذلك انه يعيد بعد تمكنه الطواف في ققط من غيراحرام ولم ارتصر يحابذلك و ماقاله في الطواف النفل صحيح اماطواف الوداع بذلك و بالنجاسة التي لا يقدر على طهر ها و لا دم عليه كالحائض اه وقضية كلام الاسنوى المتقدم جواز النفل و الوداع مع نجس لا يعنى عنه وفيه نظر فعمذلك محتمل في طواف الركن لضرورة الاحتياج الى التحلل لكن الوجه امتناع الطواف مطلقا و لوطواف الركن على من به نجس لا يعنى عنه فليتا مل الاحتياج الى التحلل لكن الوجه امنا على النجاسة (قوله ه انه لا حرام بالنسك كما يمتناع على العاكف عنى الاحرام بغير ذلك النسك بل اولى لبقاء يحوزله اذاعاد الاحرام بغير ذلك النسك كما يمتناع على العاكف عنى الاحرام بغير ذلك النسك بل اولى لبقاء بعض الاركان هنا و بقائه عرما بالنسبة لغير حل المحظورات مر (قوله لزمه عادته) و الوجه انه لا يجوزله اداعاد الاحرام بغير ذلك النسك كما يمتناع على العاكف بن الأحرام بغير ذلك النسك بل اولى لبقاء بعض الاركان هنا و بقائه عرما بالنسبة لغير حل المحظورات مر (قوله لا مرام بغير ذلك النسك بل اولى لبقاء بعض المناد ته و الوجه انه لا يحوزله المناد ته والوجه انه لا يولي المعاد ته والوجه انه لا يولي المناد ته والوجه انه لا يولي المعاد ته والوجه انه لا يعنى المعرورة المعاد ته والوجه انه لا يكور والمعاد ته والوجه انه لا يكور المعاد ته والوجه انه لا يولي المعاد ته والوجه انه لا يستورك والمعاد المعاد ته والوجه انه لا يكور المعاد ته و

النسك بل اولى سم (قوله ولا يلزمه الح) اى فيعيد بعد تمكنه الطواف فقط من غير احرام و ان لم ار من صرح بهنهاية (قولهو لآيلزمه عندفعله) اى اذاجاءو (قوله ولاغيره) شامل للاحرام فلايلزمه ويفيدا عدم حرمة المحرمات سم عبارة الونائي قوله و لاغيره شمل النية وهو الاوجه من احتمالين لابن قاسم و نقله عن الجال الرمل لانه محرم بالنسبة للطواف افاده ابن الجمال اه (قوله فانمات وجب الاحجاج عنه) اي لامتناع البناءفي الحجمع انتفاء الاهلية بخلاف من عضب وعليه الطو أف فيجو زله الاستنابة فيه لعذره مع بقاء اهليته هذاحاصلماأفني بهشيخناالشهابالرملي اهسم زادالونائي ولوسعي للركن بعدهذا الطواف المفعول بالتيمم ثمرجع الى مكة وجب اعادته بعدالطواف لانه انماصح للضرورة تبعا لصحة الطواف للضرورة اه (قول بشرطه) وهو ان يتمكن من العودو لم يعدو ان يوجد في تركته ما يني باجرة من يحج عنه عشو قضيته عدموجوبالاحجاج عنهاذالم يتمكن من العودو انكان في تركته ما يني بالاجرة و فيهوقفة ثمر آيت قال الشيخ محمدصالحمانصه قوله بشرطه اي ان خلف تركة اهو هو ظاهر (قوله و لا يجوز طو اف الركن و لاغيره الخ) قال باعشن في حاشية منسك الو نائي حاصل مامرو ياتي ان فاقد السترة له الطو اف بانو اعه و لااعادة كالصلاة و مثله متيمم عجزعن الماءوتيمم تيم الااعادة معهكان كان فى محل لا يغلب فيه وجود الماء ولم يكن به نجاسة و لاجبيرة بعضو تيمم فان فقدشرط منهاوقد عجزعن الماءفله الطواف بانواعه حتى طواف الركن لكن عندر حيل الافاقى لاقبله وعليه قضاءطو اف الركن متى عاد لمكة مالم يخف عضبا او نحوه و الاوجب فور او لا ياز مه لفعله احرام ولانية لكن لا يصحمنه احرام بنسك اخرحتي يفعله لبقاء علقة الاحرام الاول وان الحائض وفاقد الطهورين لاطواف لهالكن لوخرجا لمحل يتعذر الرجوع منه فلهما التحلل ويخرجان من النسك كالمحصر عند سم ولا يخرجان منه بل يبقى عليهما الطواف فقط متى عاداعند مر وحج كالمتيمم الذي عليه الاعادة ولااحرام عندارادة فعله في فاقدالطهورين عندهما وكذا في الحائض عند حجوذو نجس لا يعني عنه كفاقد الطهورين عندمر ومثل متيمم عليه الاعادة عندحج لكن في الفتح انه لاطو آف نفل له اه (قوله ولم يمكنها التخلف الخ)هل ياتي نظير ذلك في فاقد الطهورين و المنجس لا يبعد الاتيان وقوله كالمحصر قضية هذا التشبيه أنها بالتحلل تخرج من النسك ويبقى بتمامه فى ذمتها لكن قوله ويبقى الطواف الخمصر - بخلافه و انما الباقى فنذمتها مجردالطوآف فيكون التشبيه بالنسبة لمجردما يتحلل بهلكن آلاو جههو آلاول وآنه لابدمن الاحرام والاتيان بتمام النسك لان المتحلل يقطع النسك ويخرج منه سم وسياتى عن الكردى على بافضل اعتماده (قوله كالمحصر) اىبان تذبح وتحلق أو تقصر بنية التحلل عش (قوله فياتى ما تقرر) كانه اشارة الى قوله واذاجاء مكة الخ سم عبارة الونائي وقال النهاية والاقرب انه اى العود على التراخي و انها تحتاج عند فعله الى احر ام لخروجها من نسكها بالتحلل مخلاف من طاف بتيمم تجب معه الاعادة لعدم تحلله حقيقة آهقال ايضا والقياس من المحل الذي احر مت منه او لا ولا تعيد غيره اهقال عش قوله مر الى احر ام اى للاتيان

له الاحرام بغير ذلك النسك بعد الخروج منه متناولة لهو يحتمل عدم وجوبها بناء على انه يحتمل انه باق السابق فلم تكن نية النسك بعد الخروج منه متناولة لهو يحتمل عدم وجوبها بناء على انه يحتمل انه باق فى الاحرام بالنسبة الطواف فقط (قوله و لا ياز مه عند فعله) اى اذاجاء (قوله و لاغيره) شامل للاحرام فلا ياز مه (قوله و لاغيره) يفيد عدم حرمة المحرمات (فان مات وجب الاحجاج عنه) اى لا متناع البناء فى الحجمع انتفاء الاهلية يخلاف من عضب و عليه الطواف له الاستنابة فيه لعذره مع بقاء الاهلية هذا حاصل ما افتى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله (قوله و لم يمكنها الى قوله يتحلل كالمحصر الخ) هل ياتى نظير ذلك فى فاقد الطهورين و المتنجس لا يبعد الاتيان (قوله كالمحصر) قضية هذا التشيبه انها بالتحلل تخرج من النسك ويبق بتهامه فى ذمتها الحرد ويبق بتهامه فى ذمتها الحرد الطواف فى ذمتها الحرد الطواف فيكون التشيبه فى قوله كالمحصر بالنسة لمجر دما يتحلل به لكن الا وجهو الا ولوانه لا بدمن الاحرام والاتيان بتهام النسك لان المتحلل يقطع النسك و يخرج منه (قوله ما تقرر) كانه اشارة الى قوله و اذاجاء والاتيان بتهام النسك لان المتحلل يقطع النسك و يخرج منه (قوله ما تقرر) كانه اشارة الى قوله و اذاجاء

ولايازمه عند فعله تجرد ولاغيرهفان مات وجب الاحجاجعنه بشرطهولا بجوز طواف الركنولا غيره لفاقد الطهورين بل الاوجهانه يسقط عنه طواف الوداعولوطر أحيضهاقبل طواف الركن ولم يمكنها التخلف لنحو فقدنفقةاو خوفعلي نفسهار حلتان شاءت ثماذا وصلت لمحل يتعذر عليها الرجوع منه الىمكة تتحلل كالمحصرويبق الطواف فيذمتها فياتي فيه ماتقرروفي هذه المسئلة مزيد بسط بينته في الحاشة و ان الاحوط لها

أن تقلد من يرى براءة ذمتها بطوافهاقبل رحيلها (ولو أحدث فيه) حدثا أصغرأوأكبرأوانكشفت عورته (توضأً)أو اغتسل أو استر (و بني)و ان تعمد وطال الفصل لعدم اشتراط الولاءفيه كالوضوءبجامع ان كلا عبادة بجوز أن يتخللها ماليس منها (و فی قول يستأنف)كالصلاة وفرق الاول مانه محتمل فيهمن نحو البكلام والفعل مالايجتمل فيهاومع ذلك الاستئنافأفضلخروجا من الخلاف وسكت عن النية والمراد مها هنا قصد الفعل عنه لعدم وجوبها ومحله في طواف النسك ولوقدوما أو وداعا بناء على أنه من المناسك أماغيره كنذرو تطوع فلامد منها فيه وأما مطلق قصد أصل الفعل فلابد منه حتى في طواف النسك وبجب أيضا عدم صرفه لفرض آخر

بالطواف فقط دونما فعلته كالوقوفاه أى فتحرم بالطواف فقط وتكشف وجههافيه ولاتحرم مما احرمت بهاو لاقياساعلىمامر فىفاقدالطهورين وقال سم والاوجها نهلا بدمن الاحرام اي بمااحر مت اولا والاتيان بتمام النسكاه اي فتحرم بفرضها و يكون ما في ذمتها زائدا فلا يحتاج لطو افين وعبار ةالقليو بي وإذا اعادت الاحرام نوت الاحرام بالنسك او الاحرام بالطواف فقط على الخلاف بين سم وعش وقال حج لاتحتاج إلى انشاءاحر اماه عبارة الونائي وقال الكردي على بافضل وبينت في الفو ائد المذنية ان التحقيق في مسئلة الحائض ومثلها مسئلة فاقدالطهورين انهاإذا تحللت كالمحصر تخرج من النسك راسا فيجب عليها نسك جديد باحر ام جديدو حققت ذلك بالنقول الصريحة اه و اقر ه الشيخ محمد صالح (قوله ان تقلد من يرى الخ) قالالنهاية والمغنى تقلد اباحنيفةو احمد على احدى الروايتين عنده في آنهاتهجم و تطوف و تلزمها بدنة و تأثم مدخولها المسجدونائي قول المتن (ولو اخذت الح) يتاملوفي نسخ فلو بالفاء بصرى (قوله حدثًا)الىقولهو بحشفىالنهاية إلاقولهو المرادإلى لعدموجوبهاوقولهاووداعاالى اماغير ،وقولواماً إلى وبحبوقوله كاحررته في الحاشية وكذا في المغنى إلى قوله منكوسا (قوله او انكشفت الخ) عبارة النهاية والمغنى ولوتنجس ثوبه اويدنه اومطافه بمالايعني عنه او انكشف شيءمن عورته كان بداشيءمن شعر راس الحرة اوظفر من رجلهالم يصح المفعول بعدفان زال المانع بني على ما مضي كالمحدث و ان طال الفصل اه (قهله او انكشفت عورته) أي ولم يسترها حالامع القدرة و ناتي عبارة سم ولو انكشفت عورته بنحوريح فسترها في الحال لكنه قطع جز امن الطو اف حال آنكشا فها فهل يحسب له لان ذلك مغتفر مدليل انه لا يبطل آ الصلاة فيه نظر و يتجه انه كذلك اله قول المتن (و بني) اى بخلاف الاغماء و الجنون فيستأ نف لخر وجه عن اهلية العبادة حلى عبارة عش قال الاذرعي الخارج بالاغماءنص الشافعي على انه يستانف الوضوء والطوافةريباكاناو بعيداوالفرق زوالالتكليف يخلاف المحدث سم على المنهج ويؤخذ من ذلك ان مثل الاغماء الجنون بالاولى ومثله ايضاالسكر انسواء تعدى بهما اولاو بتي مالو ارتدهل ينقطع طوافه املا فيه نظرقضية كلامه مرعدم بطلان مامضي لان الولاء فيه ليس بشرط وهو باق على تكليفه فاذا اسلم بني على ما فعله قبل الردة بنية جديدة لبطلان النية الاولى لكن سيأتى في شرح وكذا يفسد الحج قبل التحلل الخان الحج يبطل بالردة كغيره من العبادات ويفرق بينهو بين مالو ارتدنى أثناءوضو ئه ثم آسلم بامكان توزيع النية على اعضائه فلم يلزم من بطلان بعضها بطلان كلها مخلافها في الحجفانه لا يمكن توزيعها على اجزائه آه ومقتضاه انالطواف يبطل بالردة لشمول قوله كغيره من العبادات لهو لان نيته لا يمكن توزيعها على اجزائها لان الاسبوع كالركعة فليراجع اه (قوله و طال الفصل) اى ولوسنين عش (قوله وسكت) عبارة النهاية والمغنى وسابعها نيةالطواف ان لم يشمله نسككسائر العبادات وطواف الوداع لا بدلهمن نية كماقاله ابن الرفعة ولانه ليس من المناسك عند الشيخين كماسيأتي بخلاف ماشمله نسك وهو طو اف الركن والقدوم فلايحتاج الى نية الشمول نية النسكله اه (قوله عن النية) اى لاصل الطواف والظاهر ان البناء حيث انقطع كاصل الطواف فلايشترط لهالنية حيث لم يشترط لاصله؛ (قوله و محله) اى عدم و جوبها سم (قوله فلا بدمنها فيه) أى لا بدمن النية و تقدم تفسيرها بقصدالفعل عن الطو افّ وقضية ذلك انه لا بحبّ زيادة على ذلك كالنذر او الفرضية في النذر وككو نه و داعا في الو داعسم (قول و يجب ايضاعدم صرفه) قال في شرح العباب و منه

مكة الخ (قوله او انكشفت عورته) لو انكشفت بنحو ريح فسترها في الحال لكنه قطع جز امن الطواف حال انكشافها فهل يحسب له لان ذلك مغتفر بدليل انه لا يبطل الصلاة وحينئذ فلا ينافي هذه الحالة فيه نظر ويتجه انه كذلك (قوله وسكت عن النية) اى لا صل الطواف و الظاهر ان البناء حيث انقطع كاصل الطواف فلا يشترط له نية حيث لم يشترط لا صله (قوله و محله) اى عدم و جوبها (قوله فلا بدمنها فيه) اى لا بدمن النية و تقدم تفسيرها بقصد الفعل عن الطواف و قضية ذلك انه لا يجب زيادة على ذلك كالنذر أو الفرضية في النذروككو نه و داعا في الو داع و على هذا يفرق بين الطواف و نظائر ه كالاعتكاف بان الطواف او سع بدليل

(V1)

كما هو ظاهروان غفل عنه اكثرالناس ان يسرع خطاه ليلحق غيره حتى يكلمه مثلا بصرى عبارة الونائي السابع عدم صرفه لغيره كطلب غريم فقط فلوشرك لم يضركما في الصلاة فان صرفه انقطع فله اعادته والبناء ولوزاحته امراة فاسرع في المشي او عدل الى جانب آخر خشية انتقاض طهره بلمسها ضر إذا لم يصاحبه قصد الطواف ولوقصدالطواف فدفعه اخرفشي خطوات بلاقصداعتد هالان قصده لم يتغير قاله سم وقولنا لغيره يخرج ما إذاصر فه إلى طواف آخر فلا ينصرف سواءقصد به نفسه أوغيره قال في الامداداي والنهاية ومن عليه طواف افاضةأو نذرو لم يتعين زمنه و دخل وقت ماعليه فنوى غيره عن غيره أوعن نفسه تطوعا أوقدو ما أووداعاوقع عن طواف الأفاضة او النذر انتهى (قوله كطلب غرىم الخ) اى او هرب منه او طلب محل يسجد فيه للتلاوة او الشكرولو أسرع في مشيه لحرارة ارض المطاف او دفعه آخر الي جهة الحجر وقد جعل البيت عن يساره بعد النية فمشي خطوات بلاقصد لصارف اعتدبها و نائي (قوله و لا يضر النوم) اي ويعتمد فى العددعلى يقينه إذا استيقظ قبل تكميل طوفته واخبره به جمع متواتر كمام نظيره فى الصلاة نهاية قال عش قوله مر جمعمتو اتراىولو منكفاروصبيانو فسقةاه قولالمتن(وان بجعلالبيت عن يساره)أى وان كانصبياأ وتحمولاو نائى و عش (لكونه منكوسا) اى بان جدل راسه لاسفل و رجليه لاعلى نهاية (قه له منكوسا)خلافا للمغني (قه له مخلاف مالوجعل البيت) فليحترز الطائف المستقبل للبيت لنحو دعاء كرحمة عن ان بمر منه ادني جزء قبل عوده الى جعل البيت عن يساره و نائي و نهاية وشرح بافضل (فهله كان جعلها الخ)اي او استقبله او استدره و طاف معترضانها ية و مغني (فوله او نحو الباب) آي كان مشي القهقري وفى فتاوى السيوطي مسئلة الطواف يمين أويسار الجواب يسرى الى ذهن كثير من الناس من اشتر اطنا جعل البيت عن يسار الطائف ان الطواف يسار وليسكذلك بلهو بمين وبيان ذلك من وجهين احدهما ان الطائف عن مين البيت لأن كل من كان عن يسارشي وفذلك الشيء عن مينه الثاني ان من استقبل شيئا ثم ارأد المشى عنجهة يمينه فانه يجعل ذلك الشيء عن يسار هقطعا وقد ثبت في حديث مسلم عن جابر انه ﷺ اتى البيت فاستقبل الحجر ثم مشيءن يمينه انتهى اه سم (فوله في اصل الو ارد) وهو جعل البيتءن اليسار مار اتلقاء وجهه الى جهة الباب (قوله و يحث) الى المتن اعتمده النعلان وقال عش نقله عن الشارح ويأتى مثله في الطفل المحمول اه (قوله ويؤخذ منه الخ) اىمن ذلك البحث (قوله ومحله) اى ذلك الماخوذ (قهله ايركنه) الى قوله محاذيا جزاء في النهاية والمغنى إلا قوله و استبعاد إلى المتن (قهله محاذيا او لبعضه) ولآبدايضامن محاذاته شيامن الحجر بعدالطو فةالسابعة بماحاذاه اولانهاية ومغنى عبارة الونائي الثالث ان يحاذى في اول الطواف وآخر مكل الحجر او بعضه باعلى شقه الايسر المحاذي لصدره وهو المنكب فيجب في الابتداءان لايتقدم جزءمنه على جزءمن الحجروفي الانتهاءان يكون الجزءالذي حاذاه من الحجر آخرهو الذي حاذاه اولااو مقدما الىجهةالباب ليحصل استيعاب البيت بالطو افوز مادة ذلك الجزءاحتياط وهذه دقيقة يغفل عنهاا كثر الطائفين فليتنبه لهاسهامن ينوى اسبوعا ثانيا متصلا بالآول فانه لايعتدبنيته الابعدفراغ الاسبوع الاولو بفراغه يكون قدمر بآلحجر فى بعض الصور اعنى إذا ابتدا باخر جزءمنه اذلا يتم طو افه الاول الابمحاذاةذلك الجزءكما تقرر فتقع النية في الاسبوع الثاني متاخرة عنه الىجهة الباب وحينئذ فلا يعتدمها ولا بطوافه بعدها كذافى شرح العباب اه قال باعشن قوله فتقع النية فى الاسبوع الثانى الخاى لان المحاذاة التي وقعت له في السابعة هي تتمتم لا سبوعه الاول لا ابتداء لا سبوعه الثاني فلم يصح اه (قول به و ان قلع منه) اي من انه قدينوىغيرماعليه ويقع عماعليه و يجتمل خلافه فلير اجع (قوله أو نحو الباب) اىكان مشى القهقرى في فتاوىالسيوطي مسئلةالطواف بمينأويسار الجواب يسرىاليذهن كثير منالناسمن اشتراطنا جعل البيت عن يسار الطائف ان الطو اف يسار و ليسكذلك بلهو يمين و بيان ذلك من وجهين احدهما ان الطائف عن مين البيت لان كل من كان عن يسار شيء فذلك الشيء عن مينه الثاني من استقبل شيئا ثماراد المشيءنجة بمينهفانه بجهلذلك الشيءعن يسارهقطعا وقدثبت فيحديث مسلمعنجا برانهصلي

انقطع نعم لايضر النوم معالَّمَكن في أثنائه (وان بجعل البيت عن يساره) و بمرالى ناحية الحجر بالكسر للاتباع ومعوجو دهذين لاأثركاحررته فىالحاشية لكونه منكوساأ ومستلقيا علىقفاه أووجهه اوحابيا مخلاف مالو احتل جعل البيت عن يساره أو المشي تلقاءالحجرو انكان للبيت عن يساره كان جعله عن بمينه ومشى نحو الركن الىمانىأونحو البابأوعن يساره ومشى القيقرى لمنابذته فيهما الشرع في أصلالو اردوكيفيته وأما فى تلكالصور ونظائرها فلم يختل سوى الكيفية وقد صرحوا بعدم ضرر الزحف والحبومع قدرة المشي فليلحق سهمأغيرهما ماذكرو بحثان المريض لولم يتأتحمله الاووجهه اوظهره للبيت صح طوافه للضرورة ويؤخذمنه ان من لم مكنه إلاالتقلب على جنبيه بجوزطوافه كذلك سواء كانرأسه للبيت أم رجلاه للضرورة هناأيضا ومحله انامبحدمن بحمله وبجعل يساره للبيت والآ لزمهولو باجرةمثل فاضلة عمام في نحوقائدالاعمي كما هو ظاهر (متدئا بالحجر الاسود)أي ركنه

وان قلع منه وحول منه

لغيره منه (محاذيا) بالمعجمة (له) أوليعضه واستبعادتصورهإنمايتاتي على أن المراد بالبدن عرض مقدمه لاعلى انه الشق الايسر (في مروره) عليه ابتداء (بجميع بدنه) أى شقهالايسربان يجعله اليـه وقد بقي من الحجر أو محله مايسامته ويمشى أماموجه وتجب مقارنة النيـة حيث وجبت أو أراد فضلها لما تجب محاذاته منه والافضل ان يقف بحانبه منجهة اليماني بحيث يصير منكبه الايمن عندطر فه ثم يمر متوجها له حتى يجاوزه فينفتل جاعلا يساره محاذما جزأ من الحجر بشقهالايسروإن أوهم قول المصنف إذا جاوز انفتلخلاف ذلك كا نبه عليه الزركشي وغيره وبسطت الكلام عليه فى شرح العباب

ركن الحجر الاسود (قوله لغيره منه)أى لغير ركن الحجر من البيت (قوله و استبعاد تصوره) أى المحاذاة لبعض الحجر بحميع البدن (بان يجعله) اى بان لا يتقدم جزء من بدنه على جزء من الحجر او محله لها ية و مغنى (قهله حيث وجبت)اى بانليكن الطواف في ضمن نسك كطواف النذر والتطوع (قهله وارادفضلها) أى بآن كان في ضمن نسك كطو أف ركن و قدوم وكذا الوداع بناء على أنه من المناسك (قه له و الافضل) قال في المجموع وصفة المحاذاة ان يستقبل البيت ويقف بحانب الحجر الذي إلى جهة الركن اليماني محيث يُصير جيع الحجرعن يمينه ومنكبه الايمن عندطرفه ثم ينوى الطواف ثم يمشي مستقبل الحجر ماراالي جهة يمينه حتى بجآوزه فاذاجاوزه انفتل وجعل يساره إلى البيت ولو فعل هذامن الاول وترك استقبال الحجرجاز لكن فاتتهالفضيلةقال فيمناسكه وايس شيءمن الطواف يجوزمع استقبال البيت إلاماذكرناهمن مروره في ابتداءالطوافعلى الحجر الاسود وذلكمستحب فيالطوقة الاولى لاغيرولم يذكره جماعة من اصحابنا وهوغيرالاستقبال المستحبعندلقاء الحجرقبل ان يبدا بالطواف فان ذلك مستحب لاخلاف فيه وسنة مستقلة كذافىالاسنىونحوه فىالمغنىوالنهاية وزادفيهوما اقتضاهكلام المجموعمن اجزاءالانفتال بعد مفارقةجميع الحجرهو المعتمدالموافق لكلام ابى الطيب والرويانى وغيرهماوان بحث الزركشي والن الرفعة خلافه وانه لابدمنه قبل مفارقة جميعه لانهم توسعوافي ابتداء الطواف مالم يتوسعوه في دوامه اه وكذلك الفاضل المحشى بالغ في اعتمادها اقتضته عبارة المجموع وردمخا لفة التحفة لظاهرها بتاويلها بابلغرد فليراجع بصرى عبارة الوتائي وسن قبل البدء بالطواف عندخلو المطاف استقبال الحجر ثم يتاخرجه يساره تحيث يصير جميع الحجرعن يمينه ثمينوى ندبا وقيلوجو باكالنية قبل تكبيرة الاحرام ثم يمشى مستقبلا الحجرجهة يمينه إلى ان محاذى منكبه الايسرطرف الحجر الذىجهة الباب فينحرف على يساره فيجعلجميع يساره لطرف الحجر ثمينوى وجوبا اوندبا انغفلعن النية الاولى لان الاول الطواف الواجب هوهذاالانحراف وماقيله مقدمته لامنه فلوفعل هذا الانحراف من الاول وترك استقباله بانحاذي الطرف مما يلى الباب يمنكبه الايسر ابتداء فاتته الفضيلة وقيل استقباله بالوجه عند ابتداء الطواف وانتهائه واجب فالاحتياط التام فعل ذلك بعداستقباله عندلقائه قبل ابتداء الطواف هذاما تلخص من التحفة و الفتح وشرح العباب و ذكر في النهاية ان الانحر اف يكون بعد مفارقة جميع الحجر اه وقال ابن لجمال الراجح من حبث النفل ماقاله الرملي ومن حيث المدرك ماقاله حجو على كل حال فهو اى ماقاله حج احوط لعدم الخلاف حينئذ في صحته اه (قوله بشقه الايسر) الاولى تقديمه على جاعلا الح بل تركه بالكلية (قوله واناوهم قول المصنف) اى في المجموع (إذا جاوزه الخ) اقول هذا الكلام لآينبغي فان قول المصنف

الته عليه وسلم أتى البيت فاستقبل الحجر ثم مشى عن يمينه اهر قوله فينفتل جاعلا الح) ذكره في شرح العباب ان حقيقة الطو اف إنما تو جدعند هذا الانفتال عند محاذاة طرف الحجر وهو حينئذ قد حاذاه بيساره ثم قال فى قولهم انه لا يجوزشي و من الطو اف مع استقبال البيت الاهذا و بماقد مته من ان الطو اف حقيقة إنما هو من حين الانفتال يعلم ان هذا الاستثناء صورى اه و لا يخفى انه تكلف منا بذلعبارة المجموع و المناسك كما اشر اليه فياياتي فليحذر (قوله و ان او هم قول المصنف إذا جاوز الخ) اقول هذا الكلام لا ينبغي فان قول المصنف المنذ المدن المناسك كالفري بياب عن المناسك كالمناسك كالمنف واس الصلاح كما بسط ذلك اس النقيب في مختصر الكفاية ثم نظر فيه بما يصرح بصر احة قول المصنف المذكور في اذكر كقول من ذكر ايضاحيث قال وفيه نظر لا نه في حال استقباله يقطع جزء امن البيت وهو عن يساره تعم بان كلام الى الطيب و البند نيجي السابق صريح فيه و لا جله قال النووى و لا جله قال النووى الخ تعلم بانه و مصرح بان كلام النووى و كلامهما مصرح بحو از قطع جميع الحمير مع الاستقبال و انه لا يجب مصرح بان كلام النووى و كلامهما مصرح بحو از قطع جميع الحمير مع الاستقبال و انه لا يجب

المذكور كالا يخنى صريح في خلاف ذلك وهو مو افق في ذلك لغيره كالقاضي أبي الطيب و البندنيجي و ان الصلاح و بالجلة فلا يخفي على منصف متامل ان عبارة المجموع ظاهر ة جدا إن لم تكن صريحة في ان الانفتال بعد المجاوز و ان عبارة المناسك صريحة في ان ماقبل الانفتال محسوب من الطو اف على و فق ما فهم ابن الرفعة عنه سم بحذف (قوله و لا يجوزشي الخ) هذا صريح في الاعتداد بماقبل الانحر اف فينافي ماذكره في شرح العباب بقوله و بما قدمته العباب و غيره من ان اول الطو اف الماهو الانحر اف دون ماقبله و اجاب عنه في شرح العباب بقوله و بما قدمته ان الطو اف حقيقة الماهو من حين الانفتال يعلم ان هذا الاستثناء و هو قوله إلا هذا صوري قال تليي المالي المنافو اف ابن قام مولا يخفى ان منابذ لعبارة المجموع و المناسك و ناثي (قوله في الاول) اى في اول الطو اف و يعنى ما قبله عنه و إنه في الحرارة المجموع و المناسك و ناثي (قوله و الهم المتناخي قال النهاية و لوحاذي و يعنى ما قبله عنه و بعضه بعاوز إلى جانب البابلم يعتد بطو فته و لوحاذي بحميم البدن بعض الحجر دون بعض اجزاه كاف الروضة فيهما عن العراق العبار في المنافق المنافقة المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافقة المنافق المنافقة المنافق المنافقة المنافق المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافق المنافقة المنافقة

محاذاةشيءمنه بيساره بل يكني أن عاذي به أول ما يليه فكيف مع ذلك يسوخ التعبير بالإبهام و الجزم مخلافه فالصواب اعتماد ما دلت عليه عبارة النووى كهؤ لاء الائمة وبالله التوفيق قال في شرح الروض قال في المجموع صفةالمحاذاةان يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر الذي إلى جهة الركن الهماني تحيث يصير جميع الحجرعن بمينه ومنكه الابمن عندطرفه ثمرينوي الطواف ثبريمشي مستقبل الحجر مارا إلى جهة بمينه حتى بجاوزه فاذا جاوزه انفتل وجعل يساره إلى البيت ولو فعل هذا من الاول وترك استقبال الحجر جازلكن فاتته الفضلة قال في مناسكه وليسشىء من الطو اف يجو زمع استقبال البيت إلاماذكرناه من مروره في ابتداء الطواف على الحجر الاسودالخ اه فقوله فاذا جاوزه آنفتل الخ يدل على ان الانفتال بعد المجاوزة وانه لا يجب عند الآنفتالان يحاذى يسآره جزءامن الحجر بل يكنى محاذآ تهحينئذلاول مايجاوز الحجر من جهةالبابوقدفهم ان الرفعة ان هذا مراده حيث نظر فيه بان فيه تخلف جعل البيت عن يساره في بعض الطو اف اهو هذا لقوله فى مناسكه وليسشىء من الطواف إلى اخر ما تقدم في عبارة شرح الروض و اماجو ا مه في شرح العباب عن نظر ابنالر فعة بان حقيقة الطو اف إنما تو جدعند الانحر افءند محاذاة طرف الحجر و هو حينتذقد حاذاها بيساره قال فاندفع ماقالهمن التخلف اه فهو لايوافق ماذكرعن المناسك المصرح كالابخني انماقبل الانحراف محسوب من الطواف والظاهر جدافي ان الانفتال بعد مجاوزة الحجر نعم قديؤ يدماً تقدم من قول المجموع ولوفعل هذامن الاول الخإذلوكان المرادان الانفتال بعدالمجاوزة بحيث لايصير اليسار محاذيا لشيء من الحجرلم يصح ابتداؤه او لابجعل المجاوز للحجر فقط عن يساره إلا ان يجاب بان المراد بقوله ولو فعل هذاالخانهلوجعلالبيتعن يساره اي بشرطه والحاصل ان مرادهم من ذلك انهلو ترك الاستقبال واقتصر على جعل البيت عن يسار هبشر طه فليست الاشارة إلى جميع ما في قوله فان جاوزه انفتل الخويما يصرح بان مراده ذلك تعبيرا بن النقيب عنه في مختصر الكفاية بقوله ولو جعله على يساره او لاو ترك الاستقبال جاز اه و بالجملة فلا مخفي على منصف متامل ان عبارة المجموع ظاهرة جدا إن لم تكن صر محة في ان الانفتال بعد المجاوزة وأنعبارة المناسك صريحة في ان ماقبل الانفتال محسوب من الطُّو افعلى و فقما فهم ان الرفعة عنه وانقولالمجموعولو فعل هذا الخلايدل دلالةمعتدابها علىما يعارض ذلك لاحتماله وقرب حمله علىماذكرناه فليتامل ثم لا يخفي عليك مخالفة ما في هذا الشارح لما تقرر عن شرح عب من ان اول

ولا يحوزشى ممن الطواف مع استقبال البيت الإهذا فى الاول لاغيروينبغى أن يضرغيره ﴿ تنبيه ﴾ يظهر المراد بالشق الايسر المنكب فلو انحرف عنه الشق الايسر المنكب فلو انحرف عنه الشق الايسر لم يكف وافهم المتنأنه لو استقبل الحجر ابتداء ببعض شقه الايسر وبعضه مجاور المناب لم يصح قبل عدوله عما باصله للحالية عما باصله للحالية

يوهم انهاليسابشرطينو انهماقيدان في اشتراط جعل البيت عن اليسار فلا يجب في غير الابتداء أم و أنما يتوهم ذلك انجعل حالامن فأعل يجعل وليس كذلك بل هو حال من فاعل سترو ما بعده المبين فيه ولو احدث الى اخره (٧٩) انه شرط في جميعه ومرفى مسح الحف

انمثلهذه الحال لكونها من فعل المامور يفيد الشرطية (فلوبدأ بغير الحجر) كالباب (لم يحسب) مافعله لاخلاله بالترتيب حتى ينتهي للحجر (فأذا انتهیالیه)وهو مستحضر للنية حيثوجبت(ابتدا منه) وحسب له من حيثند كالوقدم متوضغير الوجه عليه حسبله ما تاخر عنه دونما تقدم عليه (ولو مشي علىالشاذروان)وهو بعض جدار البيت نقصه ابن الزبير رضي الله عنهما من عرض المطاف لمصلحة البناء ثمسم بالرخاملان كثر العامة كان يطوف عليه ومن ثم صنف المحب الطبرى في وجوبذلكالتسنم صونا لطوافالعامة وهو من الجهةالغربيةوالىمانيةكذا منجهةالبابكاحررته في الحاشية فني موازاته الاتية بيان للواقعو استثناء ماعند الركن اليماني منه لانهعلي القو اعديرد بان كونه كذلك لايمنع النقص من عرضه عند ارتفاع البناء وهذا هو المراد بالشاذورانفي الجميع فهو عام فىكلهاحتى عند لحجر الاسودوعندالىمانى(اومس الجدار الموصوفكونه (في

الخلاف ان ماقبل الانفتال محسوب من الطواف عند النهاية دون الشارح (قوله يوهم انهما الخ) اقول هذا الايهام مدفوع بقوله فلو بداالخإذهو صريح كالايخني فيشرطية البداءة بالحجرو قرينة على شرطية المحاذاة سموير دعليه نظير ما اور ده على التحفة في القولة الاتية من ان التوجيه بماذكر لا يدفع الايهام بصرى (قوله انُجعل)اىقولەمبتدا بالحجر الاسودمحاذيا الخ(قول، بلهوحال الخ)اقول الآيهام المذكور جارهنا ايضا بالنسبة للسترفلا يحبفي غير الابتداءالاان يقال آرادة شرطية طهارة الحدث في جميعه بدليل فلو احدث الخقرينةعلى انماقبله ومابعده كذلك ويردعليه انهذا لايدفع ايهام انهما ليسابشر طين بلقيدان لاشتراط السترو الطهارة في جميعه فتا ملويبق الكلام في هذه الحالية مع هذا الفصل الكبير سم (قوله المبين فيه) اى فما بعد السترويحتمل ان الضمير راجع المتن (قوله انه آخ) اى ما بعد الستر (قول لم يحسب ما فعله) اى ولوسهو انهاية وشرح بافضل (قوله وهو مستحضر) الى المتن في المغنى (قوله وهو مستحضر للنية) يعلم منه انه لولم یکن مستحضرًا لهاو جب تجدیدها آن او جبناها بانکان فی نذر آو تطوع کامرانفا کردی (قوله ما تأخر الخ)اى مع الوجه عبارة المغنى فانه يجعل الوجه اول وضو ته اه (قوله و هو الح)عبارة المغنى والنبآيةوهو بفتح الذال المعجمة الخارج عنعرض جدار البيت مرتفعا عنوجه الارض قدر ثلثي ذراع تركته قريش آضيقالنفقةوهوكما فىالمناسك وغيرها عنالاصحاب ظاهرفىجوانبالبيت لكن لايظهر عندالحجر الاسودوكانهم تركوار فعهلتهوين الاستلام وقدحدث فيهذه الازمان عنده شاذروان اهقال عشقوله مرفى جو انب البيت معتمد ظاهره انه في جميع جو انب البيت و بذلك صرح ابن حجر وقوله مر لكن لايظهر الخ اى والافهو فيه لكنه غير ظاهر وقولهم رعنده اى الحجر اه (قوله ثم سنم الخ) اى سنمه الامامالطبرىوكانقبله مثل الدكة محمدصالح(قوله وكذامن جهة الباب)قال النهاية ولومس الجدار الذي في جهة الباب لميضر لانه لايو ازيه شاذرو ان كاقالة الشيخو يلحق بذلك كل جدار لاشاذرو ان به اه قال عش قوله ويلحق بذلك الخ يتامل هذامع قوله فيماس وهو ظآهر في جوانب البيت وعبارة ابن قاسم العبادي في شرح الى شجاع وقول جمع منهم شيخ الاسلام ولو مس الجدار الذى في جهة الباب لم يضر لانه لا يو ازيه شاذروان منوع انتهت عبارة الامداد كذا قاله شيخناوهووهم بلالصو اب انه عام في الجهات الثلاثكما اوضحته في الحاشية اه (قولهوهذا الخ)اى النقص المذكور (قولهوكذا ملبوسه الخ)خلافا للشهاب الرملى والنهاية والمغنى عبارة آلونائى وكذاثو به المتحرك يحركته كافى شرحى الارشاد ومختصر الايضاح وشرحه وجزماانهايةاى والمغنى بعدم الضرر ولايضر دخول عو دبيده و دابته و حامله اهاى اذا كان الراكب والمجمولخارجابجميعالبدنوكذا بثو بهعندحجر (قوله ثمرايت بعضهمالخ)وهوالشهاب الرملي وتبعه ولدهو الخطيبوغيرهآباعشن وبصرىقول المتن(اودخل الخ)اى اوخلف من الحجرقدر الذي من البيت وهوستة اذرعو اقتحم الجداروخرج من الجانب الاخر مغنى و نهاية (قول هجدار قصير) اى يزيد على القامة

الطواف انماهو الانحر اف دون ما فبله فان قوله هناو لا يجوزشي من الطواف الخصريح في الاعتداد بما قبل الانحر اف ايضا (فوله يوهم انهما ليسابشر طين الخ) اقول هذا الايهام مدفوع بقوله فلو بدا الخاذهو صريح كا يخفي في شرطية الحجاذ الايهام المذكور وقرينة على شرطية المحاذاة فتامله فانه في غاية الظهور (فول بله هو حال الخ) اقول الايهام المذكور جارهنا ايضا بالنسبة للستر فلا يجب في غير الابتداء الاان يقال ارادة شرطية طهارة الحدث في جميعه بدليل فلو احدث الحقوينة على ان ما قبله و ما بعده كذلك ويردعليه ان هذا لا يدفع ايهام انهما ليسابشر طين بل قيد ان لا شتر اط السترو الطهارة في جميعه فتامله ويبقى الكلام في هذه الحالية مع هذا الفصل الكبير (قول ه و كذا من جهة الباب الخ) ولو مس الجدار الذي في جهة الباب لم يضر لا نه لا يو ازيه مع هذا الفصل الكبير (قول ه و كذا من جهة الباب الخ) ولو مس الجدار الذي في جهة الباب لم يضر لا نه لا يو ازيه

موازاته)أىالشاذروانأىمسامتته لهأو دخلشىءمن بدنه وكذاملبوسه على أحداحنمالين لى فيه فى هواءالشاذروان وان لم يمس الجدار شم رايت بعضهم جزم بانه لا يضر دخول ملبوسه فى هو اثه و فيه نظرو قياس الحاقهم الطواف بالصلاة فى اكثر احكامها و منهاان الملبوس كالبدن پردذلك الجزم (او دخل من احدى فتحتى الحجر) و هو بكسر او له ما بين الركنين الشاميين عليه جدار قصير بينه و بين كل من الركنين فتحة

عش ولعله أزاد بالقامة البدن المتوسط الى الكتفين فقط ولوقال دون القامة لاستغى عن التكلف (قوله كانزريبة الخ) استشكل المحشى سم كونهزريبة مع كون بعضه من البيت و اجاب باحتمال جو از ذلك فيشرع اسمآعيل عليه الصلاة والسلام اوان ايو آءالدواب في بعضه ولك ان تقول إنما يحتاج الى ذلك ان ثبتكو نهزر يبة بعد بناءالبيت وإلافلا اشكال بصرى وفيه نظر إذا صل بناء البيت مقدم على بناءا براهيم صلوات الله على نبيناو عليه (قوله و روى انه دفن الخ) ﴿ فائدة ﴾ قال ان اسباط بين الركن و المقام و زمن م قبور تسعة وتسعين نبياو ان قبر هو دوصالج وشعيب واسماعيل في تلك البقعة مغنى (فهاله وهو الخ) اى ما بين الحجر الاسودو المقام(اووضع اتملته الح)عبارة الوناثي فلو ادخل نحويده في هو أعجد ار الحجر او على اعلى جداره او في هو اءالشاذرو ان و ان لم يمس الجدار لم يصح من حينئذ لاما مضى فلير اجع لذلك الموصع فيطوف خارجاعنالبيت وتحسب طوفته حينئذ اه (فوله القصير) قديقال مافائدة التقييد به وقديقال هو صفة للطرف لاللجدار ويكون المرادبه الوقوف الاتى لكن يبعده الجزم هناو الترددفيما ياتى فليتأمل بصرى (قوله أو الدخول) أى أو المشي أو الوضع (قوله المذكور الح) أي بالبيت (قوله الاستة أذرع الح) الصحيح ان الذي فيه من البيت قدرستة اذرع تتصل بالبيت وقيل ستة او سبعة نهاية و مغنى (قولِه وجعل الخ)محلّ تامل بصرى لعل وجه التامل منع الاستار ام المذكور بل الذي يستار مه الجعّل المذكور إن مسه لجدار تحتهشاذروانلايضرإذا لم يكنحين آلمس مساويا له بل لجدار لاشاذروان تحته ويحتمل ان وجه التامل ما ياتى عن سم انفا (قول بناء على ان له) اى للشاذرو ان يعنى ان هذا الاستارام مبى على ان يكون للشاذر وانمفهوم مخالف وهوغير الشاذر وان وهومبي على أن لا يكون الشاذر وان في جهة الباب لا على ماسبق من الشارح فقوله المبنى مجرورعلى انهصفة لقوله ان له مفهوما وقوله ان مسه الح مفعول يستلزم وضميراليه يرجع اتىجدارالشاذروانكر دىوقولهاىللشاذروانالاولىاىلني موازآتهوقوله الىجدار الشاذرواناتىجدارتحته شاذروان (قوله إذاكانمسامتا لجدارالخ) قديقالينبغيان يقول انكان الماس مسامتا اىمحاذياللشاذروانلان الهاءفىموازاته للشاذروان فليتامل فاذا احسنت التامل علمت أنماأورده علىهذا الشرحوار دعلى ماقدره هوأيضا فتأمله تعرفه سم أقول لم يظهر لى وجه الورودعلى ماقدر هالشارح فليحرر (قولهوينبغي)الي قوله وكذاالخ في المغني إلا قوله بناءالي فتي (قوله لمقبل الحجر)اي ومستلمه و(قوله ان يقر قدميه) اى فى محلمها من المطاف و (قوله حتى يغتدل الح) اى و يخرج راسه و نحوه منهو اءالشاذرو ان و نائي (قوله بناء على الاصح الخ)اقول و بناء على مقابله ايضالان الحجر حصل فيه انبراء بحيث دخل في الجدار كما يدل على ذلك المشاهدة سم (فول قبل اعتداله) اى وقبل جعل البيت عن يساره باعشن (فوله كانقدقطع الخ) قديقال الملازمة عنوعة إذيتصور تقديم القدم مع عدم مفارقة مافي هواء البيت لمحله كآتشهد به المشآهدة بصرى اقول بل الذي تشهد به المشاهدة حصول القطع المذكور بالاعتدال بعدالتقدم بخطوة عادية الذي هو مرادالشار حلاما يشمل التقدم بنحو اصبوعين (فوله وهو فهوائه) اي جزءمنه كرأسهونحوه في هو اءالشاذرو ان(قول، فلا يحسب له)أى فلا بدمن عوده لذلك الموضع و لا يردا نه خني تجهله العامة فيغتفر لهم لان الاغتفار إنماهو في المنهى عنه أما الواجبركن أوشرط فلايغتفر لاحد باعشن (قول الذي عنده الح) بيان للو اقع لا مفهوم له كمام ﴿ تنبيه ﴾ الى قو له و قد اطلق نقله ابن الجمال عنه و لم

شاذرو ان كاقاله الشيخ و يلحق به كل جدار لاشاذرو ان به كذا في شرح مر (قوله كان زريبة لغيم اسمعيل) قديشكل على ان بعضه من البيت لان البيت مسجد و يمتنع ايو اء الدو اب فيه المستارم لتنجيسه إلا ان يقال لعل هذا الحكم فيه ثابت في شرع اسمعيل عليه الصلاة و السلام او لعل الايواء كان في بعضه (قوله إذا كان مسامتا لجدار تحته شاذرو ان) قديقال ينبغى ان يقول ان كان الماس مسامتا اى محاذيا بالشاذرو ان لان الها في مو از اته للشاذر و ان فليتا مل فاذا احسنت التامل علمت ان ما اورده على هذا الشرح و ارد على ما قدره هو ايضافتا مله تعرفه (قوله بناء على الاصح) اقول لو بناء على مقابله ايضالان الحجر حصل فيه انبراه بحيث

ابراهم وهو كما يأتى في اللعان أفضل محل بالمسجد بعدالكعبةوحجرهابكس أوله(وخرجمنالاخرى) اووضع انملته علىطرف جدار الحجر القصير كما يفعله كثير من العامة (لم تصح طوفته) ای بعضها الذيقارنه ذلكالمس او الدخول لانهحينتذطائف فيالبيت لانه المذكور في الاية اما فىالآولىفلان هواءالشاذروانمنالبيت كما علم من تعريفه و اما في الحجر فهووان لم يكنفيه منالبيت إلاستة اذرعاو سبعة لكن الغالب على ألحج التعبدوهو وتتللقه والخلفاء الراشدون ومن بعدهم لم يطوفوا إلاخارجه فوجب اتباعهم فيه وجعل في موازاته حالامن فاعلمس الذى سلكه شارح يستلزم بناءعلى ان الهمفهو ما المبنى على انه ليس فيجهة الباب انمسه لجدار لاشاذروان تحته يضرإذاكان مسامتا لجدار تحتهشاذروانولو قبل الوصول اليه وليس كذلك كإهوظاهروينبغي لمقبل الحجران يقر قدميه حتى يعتدل قائما لأنه حال التقبيل في هو اءالبيت بناء علىالاصحان ثمشاذروانا فتيز التقدمه عن محلما قبل اعتداله كان قد قطع جزءا من البيت وهو في هوائه فلا يحسب له وكذايقال فيمستلم اليماني

ويردبان المدارعلي ألاتباع كما تقرر ﴿ تنبيه ﴾ الظاهر في وضع الحجر الموجود الان أنهعلى الوضع القديم فتجب مراعاته ولا نظر لاحتمال زيادة اونقص فيه نعمني كلمن فتحتيه فجوة نحو ثلاثة اذرعبالحديد خارجةعن سمتركن البيت بشاذروانه وداخلة في سمت حائط الحجر فهل تغلب الاولى فيجوز الطواف فيهاأوالثانية فلاكل مختمل والاحتياطالثاني ويتردد النظر في الرفرف الذي بحائط الحجر هل هومنه اولائم رايت ان جماعة حررعرض جدار الحجر مالايطابق الخارج الان الابدخولذلك ألرفرف فلايصح طوافمنجعل اصبعه عليه ولا من مس جدار الحجر الذي تحت ذلك الرفرف وقداطلق فى المجموع وغيره وجوب الخروجعنجدار الحجر وهو يؤيد ذلك ورايت تخالف ابنجماعةو الازرقي وغيرهما في أمور أخرى تتعلق بالحجر لاحاجة بنا الان الى تحريرها لانه لاارتباط لهابصحة الطواف بعدتمهيدوجوبالخروج عنكل الحجر وحائطه (و ان يطوفسبعا) للاتباع فلو شكفالعدد اخذ بالاقل كالصلاة نعم يسن هنا الاحتياط لو أخد

يتعقبه و نائى(قەلەر يردالخ) فيەانالاستدلال بالاتباع انماسبق،منەفىمسئلةالدخول لافىمسئلةالمس (قهله نجوة)اى فرجةو(قهله هل تغلب الاولى)وهي خارجة و(قوله او الثانية)وهي داخلة كردى (قوله في آلر فرف)وهو ثلاثة اصابع في بناء الحجر من اعلاه محمد صالح ألر تيس (قوله و لا من مس الخ) اي كُلْنُ الجزءالماس حينتذفي هو اءالجدار لاخارجه سم ولا يخفي ان قول الشارح من مسجدار الحجر شامل لمس اسفله المتصل بالمطاف بطر ف الرجل قول المتن (و ان يطو ف سبعا) اي يقيناو انكان راكبالغيرعذر فلو ترك منهاشيئاو انقل لم يجزئه نهاية وونائى (قوله للاتباع) الى قوله في النهاية الا قوله و لا يازمه الى و انما المتنع (فلوشك الخ)اي قبل الفر اغ عبارة العباب وشرحه ولوشك في العدد قبل تمامه اخذ بالاقل اجماعاو ان ظن خلافه اوشك في ذلك بعد فر اغه لم يؤثر اه سم (قه له نعم يسن) يمكن ان يجعل شاملا لما بعد الفراع كان اعتقدانه طاف سبعافا خبر بانهاست ولماقبله كان اعتقدانه طافستا فاخبر بانها خس اى ولم يحصل لهالشكو (قوله و لا يلزمه الخ) ينبغي تصويره بماقبل الفراغ لقوله لا ان اور ثه الح لانه بعد الفراغ لايؤثر التردد فلايلزمهأن يأخذ بالحبرالمذكوروانأورثه ذلكفليتأمل سمعبارة النهاية والمغنى فلواعتقد انه طافسبعافا حبره عدل بانهست سن له العمل بقوله كافى الانو اروجزم به السبكي ويفارق عدد ركعات الصلاة بانزيادة الركعات مبطلة بخلاف الطواف اه وعبارة الونائي ولواخد بالنقص ندب الاخذ بقول المخيران لم يترددمن الخبرو إلاوجب او بالتمام لم يحز الرجوع له الاان بلغ المخبر ون عددالتو ا ترو لا يؤثر الشك بعدالفراغ فلوشك بعده فيشيءمن الشروط لميؤثر وانكان قبل التحللكافي الحاشية ومقتضي شرح الارشاد للرملياه (قوله لو اخبر) عارة العبابوشر حهولو اخبرعدلان بالاتمام وعنده انه لم يتم لم بحز آن يلتفت

دخل في الجدار كما يدل على ذلك المشاهدة (قوله و لا من مسجدار الحجر) أى لان الجزء الماس حيثند في هو اءالحجر لاخر اجه (في المتن و ان يطوف سبِّعاً) لو طاف سبعا في اعتقاده ثم نوى و طاف سبعا في اعتقاده وهكذاثم تبينانه لم يطف فى كل مرة الاستافهل هو كالوسلم من الصلاة و احرم بغير هاقبل تمامها سهو اثم تذكر وقدقالو افىذلك اوقصر الفصل بين السلام والتذكر بني على الاول و الابطلت وعللو االبطلان بالسلام مع طولالفصل فيقال هنا انقصر الفصل بين الخروج من المرة الاولى والتبين ببي و الافلا او يفرق بين الطواف والصلاة بأنالطوافأوسع ولهذالوكان عليه طواف ونوى غيره وقع عنه وعلى هذافهل تكمل المرة الاولى بشوط من الثانية ويلغو باقيها لوقوعه بلانية اذالنية انماقار نت اول آلشوط الاول وقد كمل به المرة الاولى بعده لميقترن بهنية فلا يحسبو تكمل الثانية بشوط من الثالثة ويلغو باقيها لما ذكروهكذا اولا فيه نظر والتكميل غير بعيد فليتأمل فان الاوجه الفرق لجو از التفريق هنا بخلاف الصلاة اه (قول فاوشك)اى قبلالفراغ فىالعدداخذ بالاقل عبارة عب وشرحه ولوشك فىالعددقبل تمامه اخذ بالاقل اجماعاران ظن خلافه أو شك في ذلك بعده اي بعد فر اغه لم يؤثر نظير مامر فم الوشك في بعض الفاتحة من أنه ان كان قبل تمامهااثر اوبعده وقبلالركوعلميؤثراه وقوله نعم بسنالخ عبارةالعباب وشرحه ولو اخبر عدلان بالاتهام وعنده انهلم يتملم يحزان يلتفت إلى اخبارهما بلولاالى اخبار ماز ادعليهما وان كثرو انظير مامر فىالصلاة او اخبر اه او عدل و احدكماهو ظاهر ثمر ايته فى المجموع جزم به و تبعو ه بالنقص عن السبع و عنده انه اتمهاندب كافي المجموع عن الشافعي و الاصحاب قبو لهما بخلافه في الصلاة فانه لا يجوز الرجوع اليهما لان الزيادة هنا غيرمبطلةفلامحذورفي الاخذبقولهمامطلقا بخلافهافي الصلاةاه ومنه يظهر تصوير المسئلة بالاخبار بعدالفر اغفان كانقبله وحصل بهشك دخل فى قوله السابق فلوشك الخلكن هذا لايناسب قول الشرح الاان اور ثه الخلان الشك بعد الفراغ لا يؤثر فليتامل (قه له نعم يسن الح) مكن ان بجعل شاملالما بعدالفراغ كاناعتقدانه طاف سبعافاخسر بانهاست ولماقبله كان أعتقدانه طاف ستا فاخبر بانها خس أى ولم يحصل له شكوقوله و لا يلزمه الجينبغي تصويره ، اقبل الفراغ لقوله الا أن او رثه الخ لا نه بعد الفراغ لايؤثر التردد فلا يلزمه انياخذ بالخبر المذكور واناورثه ذلك فليتامل (قولة ولواخير

الى اخبارهما بل و لا اخبار ماز ادعليهماو ان كثر و انظير ما مر في الصلاة او اخبر اه او عدل و احدكاهو ظاهر ثمرايته في المجموع جزم به وتبعوه بالنقص عن السبعو عنده آنه اتمها ندب كما في المجموع عن الشافعي والإصحاب قبوله آنخلافه في الصلاة فانه لايجوز الرجوع الهمالان الزيادة هناغير مبطلة فلابحذور في الاخذ بقولهما مطلقا يخلافها فى الصلاة اه و منه يظَّهر تصو بر المسئلة باخبار الو اقع بعدالفر اغ فان كان قبله وحصل بهشك دخل في قوله السابق فلوشك الخلكن هذا لايناسب قول الشارح الاان اور ته الخ لان الشك بعد الفراغ لايؤثر فليتأمل سم فلعل قوله واثما امتنع الخ متعلق بقوله يسن هنا الخفقط لا بقوله و لا يار مه الخ ايضاو إن كان الظاهر تعلقه مماو بالثاني فقط بصرى (قوله بخلاف مافي ظنه)قضيته الاكتفاء بظنه مع ان الشكولومع رجحان يوجب البناءعلى اليقين الاان يراد بالظن الاعتقاد ثمر ايت الروض عمر بقو لهو يعمل باعتقاده لأتخبرغيره والاحتياط اولى اهويو افقه قوله هناعما في اعتقاده سم اقول وكذاء برالنهاية والمغني بالاعتقاد كما مر لكن فسره عش بغلبة الظن (قوله وانما امتنع نظيره الخ) لا يقال هذا مشكل فان المصلى إذا اورثه الخبر ترددا صارشاكاوالشاك يلزمهالبناءعلى اليقين لانانقول المراد نظير الاخذ المذكوراي بخلافه هنافانه يجوز ان لم يلزمهم وبصرى (قوله ولوعلى سطحه الخ) اى او في سرداب ونائى(قولهوان كان الخ) اىسطح المسجد (قولهالقصد هنانفس بنائها) آى فاذاعلالميكن طائفا به (قهاله وقي الصلاة ما يشمل هو اءها) اى فاذاعلاً كان مستقبلاً بهاية (قوله و ان حال الح) عطف على قوله ولوعلى سطحه (قولههنا)اىمع الحائلو (قوله بلخارج المطاف)اىولو بلا حائل بان يزال نحو السواري (فهله صحته) أي الطواف (عليه) أي المطاف (قهله فلا يصح خارجه) اي المسجد سم (قوله الاوجه خلافه)اى فلو وسع المسجد حتى انتهى الى الحل وطاف في الحاشية التي من الحل لم يصح مغني و و ناثمي زادالنهايةواولمنوسع ألمسجدالني فيكالينه واتخذله جدارا تمعمررضيالله تعالى عنه بدوراشتراهما وزادهافيه واتخذله جدارا دونالقامة ثمروسعه عثمان رضي الله تعالى عنه واتخذ الاورقة ثم وسعه عبدالله بن الزبير رضى الله تعالى عنهم ثم الو ليدبن عبد الملك ثم المنصور ثم المهدى وعليه استقر بناؤه الى وقتنا كذافي الروضةوغيرها واعترض ايعلى الروضةغيرها بانعبدا لملك وسعهقبل ولدهو بان المأمون زادفيه بعد المهدىو بماتقرراولايعلمانالفىكلام المصنف للعهدالذهني ايالموجود الان اوحال الطواف لاما كان فيزمنه عَيْمُ فَقُطُ اله (قولِه القادر)الى قوله وان اطال الح في النهاية و المغنى قولِه القادر الذي لا يحتاج الخ)نعم ان كان به عذر كمرض او احتاج الي ظهوره ليستفتي فلا باس به لمـا في الصحيحين انه ﷺ قال لامسلمة وكانت مريضة طوفى ورآءالناس وانت راكبة وانه ﷺ طاف راكبافي حجة الوداع ليظهر فيستفتى ثم محل جوازادخال البهيمةالمسجد عند امن تلويثها والاكان حراما على المعتمد ولايقاس ذلك على ادخال الصبيان المحرمين المسجدلان ذلك ضرورى و ايضايمكن الاحتراز عنه عندالخوف بالتحفظ و تحومولا كذلكالبهيمة نهايةومغني (قولهوحافيا)اىمالم يتاذ بالحفانهايةاي او يخشى انتقاض طهارته بلس النساءعش (قوله لازاحفا) اي مآشياعلي الاست ولا حابيا) اىماشيا على البطن كردى (قوله و لاحابيا)كانينبغي و لامتنعلا بصرى قال الو نائي ويتنعل إشدة الحراو البردو في الفتحو حرم اي الحفان اشتدالاذي لنحو حرمفرط كماهو ظاهر خلافا لبعض الجمال

نخلاف ما فى ظنه)قضيته الاكتفاء بظنه مع ان الشكولو معرج حان يو جب البناء على اليقين الاأن ير اد بالظن الاعتقاد الجازم ثمر ايت الروض عمر بقوله و يعمل باعتقاده لا يخبر و الاحتياط اولى اه و يو افقه قوله هنا عما فى اعتقاده و على هذا فهل يكتفى بالاعتقاد فى الصلاة ايضا او يفرق فيه نظر (قوله و انما امتنع نظيره ثم لبطلانها) لا يقال هذا مشكل فان المصلى اذا اور ثه الخبر صارشا كاو الشاك يازمه البناء على اليقين لانا نقول المراد نظير الاخذ المذكور اى بخلافه هنافانه يجوز و ان لم يلزم (قوله فلا يصح خارجه) اى المسجد

يخلاف مأفي ظنه و لا يلزمه ان ماخذ بخبر ناقص عمافي اعتقاده الاان اورثه الخبر تردداو اتماامتنع نظيره ثم لطلانها بتقدير الزيادة يخلافه ولا يكره في الوقت المنهى عن الصلاة فيه للخبر السابق ثم المصرح بجوازه فيه (داخل المسجد) ولو على سطحه وانكان أعلى من الكعبة على المعتمد لانه يصدق انه طائف بها اذ الهوائها حكمها وقول جمع القصد هنانفس بنائها وفي الصلاة مايشمل هواءها صعيف والفرق فيه تحكم وانحال بينالطائف والبيت حائل كالسقاية والسواري نعم ينبي الكراهة هنا بل خارج المطاف لان بعض الأئمة قصر صحته عليه فلا يصحخارجه اجماعا ويمتد بامتداده وانبلغ الحلعلي ترددفيه الاوجهمنه خلافه لانالاصل فماوقع مستمر بالحرمدونغيرهاختصاصه به اذ الغالب على ما يتعلق بالمناسك وتوابعها التعبد (و أما السنن فأن يطوف القادرالذي لامحتاج للركوب حتى يظهر فيستفتى او یقتدی به قاتها و (ماشیا) ولوامرأة وحافيالازاحفا ولاحابا ولارا كالهيمة او ادمى لمنافاة الحضوع والادب

فأن ركب بلاعدر لم يكره كما

نقلاه عن الاصحاب و ان أطال جمعنى ردموالنص على الكراهة محمول على اصطلاح المتقدمين انهم يعبرون بها عما يشمل خـلاف الاولى وفارق هذا حرمةادخالغيرميز المسجد إذالم يؤمن تلويثه وكراهته انامن بالحاجة الى اقامة النسك في الجملة كادخال غيرالمميزللطواف به كِذا قيلوفيه نظر بل لافارق بينهمالانغرض النسك كمااقتضته عبارات أو الطواف كما اقتضته أخرى مجوز لدخول كل وان لم يؤمن تلويثهوغير ذلك الغرض مجوز ان آمن فالذى يتجهانيقال فارق غرضالنسك أوالطواف غيره بأنهورد فيهدخول الدابةوغير الممنزمن غير تفصيل فأخذنا باطلاقه وأخرجناه عن نظائره بخلاف غيره لم يردفيه ذلك فاجرينا فيهذلك التفصيل وظاهر ان المراد بامن التلويث غلبة الظن باعتبار العادة انه لايخرج منه نجس يصل للمسجد منه شيء تخلاف مالو أحكم شدماعلى فرجه بحبث أمن تلويث الخارج للمسجدفان قلت صرحوا بحرمة اخراج تحوالبول بالمسجد وانامنالتلويث فلملم ينظر ه:اإلىامنالخروجوعدمه قلت بحتاط للاخر آج المثيقن مالأبحتاط للبظنون وان

الذين يرونذلك قرية في هذه الحالةاه (قوله فانركبالخ) اى ولوعلى اكتاف الرجال مر اه سم (قهله لم يكر الح) اى بل هو خلاف الاولى بها ية ومغنى (قوله محمول الح) الاوجه حمل الكر اهة مع امن التلويث علىالادخال فيهما بدون حاجة وعدمهاعلى الحاجة اليهوطواف المعذور محمو لااولىمنه راكبا صيانة للسجد من الدابة وركوب الابل أيسر حالا من ركوب البغال و الحمير نهاية ومعنى (قوله بالحاجة) متغلق بفارق كردى (قوله كذاقيل) راجع الى قوله وفارق الخ (قول بينهما) اى البهيمة و الصي الغير الممنز (قهالهأوالطواف) أىوان لم يكن في نسك سم (قوله مجوز لدخول كل الخ) تقدم عن النهاية و المغنى خلاً فه بألنسبة إلى الدابة (قوله و إن لم يؤ من الخ)صادق مع ظن التلويت و فيه نظر لاسما في صورة الدابة سم (قهله اوالطواف)هلولو لغيرنسك ه(تنبيه)، لافرق بينالبهيمةوغير المميزفي أن كلاان امن تلويث المسجدجاز دخولهمع الكراهة انلمتكن حاجة وبدونهاان كانت وإنام يؤمن تلويثه حرم ادخاله وهذا شامل لادخال غير المميز المحرم لغرض الطواف مر اه سم (قوله وهذا شامل الح) وجيه لكن تقدم عن النهاية والمغنى مايخالفه وأقره الونائي عبارته وذكرفي النهاية حرمة ادخال بهيمة لايؤمن تلويتها المسجد يخلاف محرم غير بميز ليطوف و إن لم يؤ من تلويته للضرورة اه (قوله بخلاف غيره) اى غير غرض النسك والطواف (قوله ذلك التفصيل) أى الجو ازعندامن التلويث وعدم الجواز عندعدم امنه كردى (قوله فلم لم ينظرهنا الى امن الخروج الخ) قديقال هو مرادهم سم (قوله بحيث امن الح) اى امنا مستندا إلى الشد المذكور لاإلى العادة بآن لأ يكون له عادة تغلب شيئاعلى الظن اوله عادة تغلب على الظن عدم الامن بصرى (قولهو إن زحف) إلى المتن في النهاية (قوله وأن يقصر الخ)عطف على قول المتن ان يطوف ماشيا عبارة الونآئىوسن ان يقصر مشيه بغير تبختر عندعدم الزحمة معسكينة حيث لايشر عله رمل ليكثر خطاه فيكثر الاجرواماالتبختر فكروه بلحرام انقصدبه الخيلاءو لايسن ذلك في الزحمة ان آذي او تاذي اه قول المتن (ويستلم الحجر) اى يلسه ييده نهاية عبارة الونائي اى يلتمس الحجر الاسو دبيده بلاحائل بينه وبينها إلالمذركشدة حرارة اونجاسة فيه قال ابنقاسم لونقل الحجر إلى الركن اليماني مثلافا لظاهر انه لايثبت لهحكمه حتى لايسن تقبيله ولااستلامه من حيث انه الحجر لان فضيلته مشروطة ببقائه بمحله فليراجع اه (فوله او محله الخ)وقول القاضي ابي الطيب يجمع بينهما في الاستلام والتقبيل رده المصنف بان ظاهر كلام الاتحابانه يقتصر على الحجر حيث لم ينقل عن عله نهاية (قوله او محله) إلى قوله ويظهر في النهاية و المغنى إلا

(قوله فان ركب) اى ولو على اكتاف الرجال مر (قوله لم يكره كانقلاه عن الاصحاب الح)ثم محل جو از ادخال البهيمة المسجدعندامن تلويثها وإلاكان حراماعلي المعتمدوقول الامام وفي القلب من ادخال البهيمة التى لايؤمن تلويثها المسجدشيءفان امكن الاستيثاق فذاك ايخلاف الاولى والافادخالها مكروه محمول علىكر اهةالتحريم لماياتى فىالشهادات ان ادخال البهائم التى لايؤمن تلويثها المسجدحر اموما فرق بهمن ان ادخال البهيمة إنماهو لحاجة إقامة السنة كمافعله صلى الله عليه وسلم اطلاقه بمنوع لان ذلك إذ المريخف تلويثها ولايقاس ادخال الصبيان المحرمين المسجدمع الامن على البائم مع ذلك لامكان الفرق بان ذلك ضرورة وأيضا فالاحتراز فيهم بالتحفظ ونحوها كترولا كذلك البهيمة هذا والاوجه حمل الكراهةمع امن التلويثعلي الادخال فيهما بغير حاجة وعدمهاعلى الحاجة إليه شرحم ر (قوله او الطواف) اى و انَّ لم يكن فىنسك(قوله بحوزلدخو لكلو انلميؤ من تلويثه)صادق مع ظن التلويث و فيه نظر لاسمافي صورة الدابة (اوالطوافً)هلولولغيرنسك (تنبيه) للغرق بين البهيمة وغير المميز في ان كلاإن امن تلويث المسجد جازدخولهمعالكراهة انلمتكن خارجة وبدونهاان كانت وإنلميؤمن تلويثه حرم ادخاله وهذا شامل لادخال غير المميز المحرم لفر ضالطو افمر (قوله فلم ينظر هنا إلى امن الخروج وعدمه)قديقال هو مرادهم (قوله ف المتنويستلم الحجر اول طوافه) لو نقل الحجر إلى الركن اليماني مثلافا لظآهر انه لا يثبت له حكمه حتى لايسن تقبيله و لا استلامه من حيث انه الحجر لان فضيلته مشروطة ببقائه بمحله فلير اجع ، (فائدة) ، جاءعن

زحف اوحبا بلاعذركر موأن يقصر خطاه تكثير اللاجر (ويستلم الحجر)الاسو دأو محله لو أخذأو نقل منه بعدأن يستقبله (أول طوافه) بيده

واليمين اولىولايقبلهامع القدرةعلى تقبيل الحجركما أفهمه كلامهما كالاصحاب لكن الذي نص عليه وصرح به ابن الصلاح وتبعهجمع لانهالذىدلت عليه الاخبار انه يقبلها مطلقا فان شق فبنحو خشبة أىفى البمنى ثماليسرى نظیر مایاتی (ویقبله) للاتباع فيهما متفق عليه ويكره اظهار صوت لقبلته (ويضع جبهته عليه) للاتباع رواه الحاكم وصححه ويسن تكريركل من الثلاتة ثلاثا والافضل أن يسلم ثلاثا متوالية ثم يقبل كذلك ثم يسجد كذلك ولايسن شيء من ذلك لامرأة أو خنثى إلا عند خلو المطاف من الرجال والحناثىولونهاراويظهر انه یکنی خلوه من جهة الحجر فقط بان تأمن مجىء

تثليث الاستلام وقوله و الافضل إلى و لا يسن (قوله و الهين اولي) فلو قطعت استلم باليسار سم (قوله و لا يقبلها) كذاشرح مر اي والخطيب اه سم عبارة الكردي وافهم كلامه اي شرح بافضل انه عند قدر ته على استلام الحجرو تقبيله والسجو دعليه لايقبل يده بعد الاستلام وصرح باعتماده في حاشية الايضاح لكنه تردد فىذلك فيبقية كتبه وكذلك شيخ الاسلام والخطيب والجمال الرملي وقدذ كرت عبار اتهم في الاصل ثم قلت وبماقررته لك تعلم ان المعتمد نقلاعدم ندب تقبيل اليدمع تقبيل الحجرو ان المختار من حيث الدليل ندبه ثم الاستلام عبارة عن مسح الحجر بكفه فيضع يده عليه تم يضعماعلى فيه اه (قهله كا فهمه كلامهما) معتمد عش (قهلهانه يقبلها مطلقا) اى يقبل يده بعداستلام الحجر بها و ان قبل الحجر نهاية و مغنى (قوله فبنحو تحشبة)ای کر اس کمه و نائی (فانشق)ای الاستلام بالید کر دی (قوله نظیر ما یاتی)ای فی استلام الهانی قول المآن(وْيقبله)اىدونركنهمادام الحجر موجودافية قال الزركشي وَلايسن تقبيل الحجر إلافي طو آف ورد عليه بان ابن عمركان لا يخرج من المسجد حتى يقبله و يجاب بان فعل ابن عمر غير حجة كذا في الحاشية و الامداد وشرحالعبابو أقر هسم اه و نائي (قولهو يكره)عبارة النهاية و المغيى ويسن تخفيف القبلة يحيث لا يظهر لها صوت اه قال عش قوله مر ويسن تخفيف القبلة الخ اى للحجر وينبغي ان مثله في ذلك كل ما طلب تقبيله من يدعالم وولى و الدو اضرحة اه قول المتن (ويضع آلخ) عبارة الونائي ثم يضع جبهته عليه ان لم تكن زحمة ويسن تنظيف فمه من ريحكر مه وبجب ان غلب على ظنه ايذا ، غيره و ليحذر الححرم من تقبيله ومسه حيث كان،مطيبافان كان رحمة انتظر أن لم يؤذاو يتأذاه قول المتن (ويضع جبهته عليه) وينبغي ان يكني وضع الجبهة ولو يحاثل لكن الاكمل الوضع بلاحائل ه(فرع)ه لوتعارض التقبيل ووضع الجبهة بان امكن أحدهما دونالجم بينهما كانخاف هلاكا بالجع بينهمادون احدهمافهل يؤثر التقبيل لسبقه اووضع الجبهة لانه البغرفي الخضوع فيه نظر ﴿ تنبيه ﴾، قد تقرر أنه يسن تقبيل يد الصالح بل و رجله فلو عجز عن ذلك فهلياتي فيه ما مكن من نظير ماهناحتي يستلم البداو الرجل عند العجز عن تقبيلها ثم يقبل مااستلم به وحتى يشير البهاعندالعجزعن استلامها ايصاثم يقبل مااشار مهفيه نظر سم على حج اقول الاقرب عدم سن ذلك والفرقأنأعمال الحجيغلب عليها الاتباع فماور دفعله عن الشارع وان كان مخالفا لغيره من العبادات ولا كذلك يدالصالحفان تقبيلهاشرع تعظماله وتبركابها فلايتعداه إلى غيره وقوله قبل التنبيه فهل يؤثر التقبيل الظاهر نعم لثبوته في رواية الشيخين وهي مقدمة على رواية وضع الجبهة عش (فهله من الثلاثة) عبارة النهاية والمغنى منالتقبيل والسجود اه (قهله ولايسن شيء منذَّلك لامراة الح) قديقال لملايسر لها فعلَّ ماذكر معالحائل المانع من الرؤية وقدنقل في الحاشية عن بعضهم و اقره آن فعل ماذكر بحائل خلاف الافضلان كانبلاعذر ولاشكأن وجودالرجل عذربا لنسبة لنحو المرأة وبالجملة فاصل السنة حاصل مع الحائل هذاوقد بدعى انكلامهم شامل لماذكر لان المرادخاو يمنع محذور امن رؤية محرمة اوتزاحم يؤدى

 و نظر رجل غیر محر محالة فعلماذلك (فان عجز)عن التقبیل و السجو د او عن السجو د فقط لنحو زحمتر یظهر ضبط العجز هنا بمایخل بالخشوع من أصله له أو لغیر ه و إن ذلك هو مرا دهم بقو لهم لا یسن استلام و لاما بعده فی مرة من مرات (۸۵) الطو اف إن كان بحیث یؤذی أو بتاذی

ّ (استلم) أي اقتصر على ألاستلأمفالاولىاوعليه وعلى التقبيل في الثانية ثم قبل مااستلم به من يده او غيرهاللاتباع رواه مسلم وروى الشافعي واحمد رضى الله عنهما عن عمر رضى الله عنه ان النبي عليالله قال له ياعمر انك رجل قوىلاتزاحم على الحجر فتؤذى الضعيف إن وجدت خلوة وإلا فهلل وكبرو يؤخذمنهان يندب لمن لم يتيسر له الاسلام خصو صالتهليل والتكبير وهوواضحوان لميصحوا به بلهذا اولى من كثير من أذكار استحبوها مع عدم ورودهاعنه بتلللته أصلا (فان عجز) عن استلامه بيدهو بغيرها (اشار) اليه (بيده) المني فاليسري فما فَى النمْنِي فَمَا فِي اليسرى للاتبأعرواهالبخارى ثم قبلماأشار بهوخرج بيده ف فتكره الاشارة به للتقبيل لقبحه ويظهر في الاشارةيالراسانهخلاف الاولىمالم يعجزعن الاشارة بیدیه ومافیهما فیسن به ثم بالطرف كالآيماء في الصلاة وينبغى كراهتها بالرجل بلصرح الزركشي يحرمة مدالر جل للمحف فقد يقال إن الكعبة مثله

إلى نحوذلك بصرى(فه لهو نظر رجل)الانسب لما تقدم تركر جل فالمر ادر جلولو احتمالا بصرى عبارة الونائي بان يامن اي غير الذكر ان يجي ،غير محرم او ينظره ثم اه (قوله او عن السجو د فقط)قد يقال او عن التقبيل فقط ولاوجه لتركهذاالقسم وحكمه ظاهر بصرىوقديقالوجهه ندرته اوالاشارة إلى إيثار التقبيلعندالعجزعن الجميع بينهمالاعن أحدهما (قوله لنحو زحمة)وفى المنح انرجازو ال الزحمةعن قربعرفا فالاولى ان ينتظرو ازو الذلك مالم يؤذبو قو فه اوّ يتاذاهكر دى على بافضل قول المتن (استلم) اى بيده فان عجزعن الاستلام بيده فبنحو العصانها يةو مغنى وشرح بافضل (فى الاولى) اىفى صورة العجزعن التقبيل والسجودو(قولهڧالثانية)اىڧصورةالعجزعنالسجودفقط(قوله،ثمقبلمااستلمبه)اىحتىڧ الثانية بناءعلىما تقدم عن النصو اس الصلاح كماهو ظاهر سم اي و إلا فالظاهر انه لا يقيله بناء على مامرعن مقتضي كلامالشيخينكالاصحاب بصرى (قول، ثم قبل) إلى قو لهو روى الشافعي في النهاية و إلى قو له ويؤخذ في المغنى (قولهوروىالشافعيالخ)وقال في آلبويطي ولوكان الزحام كثير امضي وكبر ولم يستلم قال في المجموع كذا اطلقوهوقال البندنيجيقال الشافعيفىالام إلافي اول الطواف واخره فاحبله الأستلام ولوبالزحام وهذامع توقىالتاذىوالايذاءكما فهمهكلام الاسنوىوهوظاهرمغنى (قول وهوواضح) وعليه فظاهر اخذاماياتى انه يندب فيه التثليث ويظهر انه يكون مقار ناللاشارة الاتية بصّرى (قول عن استلامه) إلى قولەوخرجڧالنهايةوالمغنى (قەلەڧاڧالىمنىالخ) وقديقالالاشارةىماڧالىدتستتىع الاشارةبالىد.ڧلا حاجةإلى اعتبار الاشارة بمافيها وقد يصور الآنفكاك بينهما بمالوكان باليدآفة تمنعر فعهانحو الحجرولا تمنعتحر يكمافيهاورفعه نحو الحجرسم اقول قديصرح بردالتصوير المذكور استدلالهم هنابخبرالبخارى إنه ﷺ طافعلى بعيركلما اتى الركن اشار اليه بشىء عنده وكبرقول المتن (ويراعى ذلك فى كل طوفة) ليس فى ذلك إفصاح بان يراعيه في اخر الطوفة الاخيرة فلير اجع ثمر ايت ما ياتى اول الفصل من قوله لكن يعكرعليه ماصحانه على المفرغ من طوافه قبل الحجرووضع يده عليهو مسبها وجههوهو قديدل على انه يطلب في اخر الاخيرة التقبيل ونحوه عاياتي سم (قه له كله) اىكل من الاستلام والتقبيل ووضع الجمة والاشارة بما تقدم كردى على بافضل (قوله مع تكريرة) قديشمل الاشارة سم عبارة الونائي والكردى بأفضل ويسن تثليث كلمن الاستلام والتقبيل ووضعالجبهة والاشارة باليدوغيرهاكما فيالحاشية اه (قوله لماصح) إلى قوله و بحث في النهاية و المغنى (قُولِه وهو في الاو تار آكدالخ) اى لحديث انالله وتر يحب الوتر ولانه يصير مستلماً في افتتاحه واختتامه مغني (قهله وآكدها الاولى والاخيرة) و ظاهركلامهم تساوى الاولى و الاخيرة وقديؤخذ بما ياتى فى شرح و ان يقول اول طوافه

يشير اليهاعند العجز عن استلامها ايضائم يقبل ما اشار به فيه نظر (قوله ثم قبل ما استام به من يده) اى حتى في الثانية بناء على ما تقدم عن النص و ابن الصلاح كاهو ظاهر (قوله في المن و الشارح اشار اليه بيده اليمين) قال في المنهج فيها فيها ثم قبل ما اشار به وقد يقال الاشارة بما في الاشارة باليد فلا حاجة إلى اعتبار الاثارة بما فيها و قديم الاثارة بما فيها و كان باليد آفة تمنع رفعها نحو الحجر و لا تمنع تحريك ما فيها و رفعه نحو الحجر (وخرج بيده فه فتكره الاثارة به المتقبيل لقبحه) هل ينهى عن الاثارة بالجبهة السجو دعلى الحجر عند العجز كانهى عن الاثارة بالفيم التقبيل او يفرق بقبح تلك دون هذه فيه نظر (في المتنوير اعى ذلك في كل عند العجز كانهى عن الاثارة بالفيم المن قوله صح انه طوفة) ليس في ذلك إفصاح بان يراعيه في اخر طوفة فلير اجع ثمر ايت ما ياتى اول الفصل من قوله صح انه من طوفة كرده) قد يشمل الاشارة عليه و مس بها و جه (قوله مع تكرره) قد يشمل الاشارة وستعيد من عليه و مس بها و جه (قوله مع تكرره) قد يشمل الاشارة وستعيد من المناح المن

لكن الفرق أوجه (ويراعى ذلك) المذكوركله مع تكرره ثلاثا وكذا ماياتى فى اليمايى وكذا الدعاء الاتى (فى كل طوفة) لما صح انه ﷺ كان لايدع ان يستلم الركن اليمانى والحجر الاسود فى كل طوفة وهو فى الاوتار آكدوآكدها الاولى والاخيرة وبحث بعضهم ان طواف سبعة أسابيع بتقبيل الحجر واستلام اليمانى انعمل من عشرة خالبة عن ذلك واستدل محدیث فیه ان من طاف اسبوعا حاسر ا بعض طرفه و یقارب خطاه و لا یلتفت و یستام الرکن فی کل شوط من غیر ان تو ذی احدا کتب له و ذکر من الثو اب ما لا یقدر (۸۶) قدر ه و العهدة فیه علیه لا نه عبر بروی و لم یبین من رواه علی آن قوله حاسر الا یو افت قضیة مذه بنا انه یکره

الخأن الأولى آكدووجه تميزها بشرف الفداء بصرى (قهله فيه) أى فى ذلك الحديث (قوله حاسرا) وهو من لاجبة له كردى عبارة اوقيانوس يقال رجل حاسر اى لامغفر لهو لادرع او لاجبة له اه و الانسب هذا المغى الاول (وذكر فيه) أي ذكر ذلك البعض في ذلك الحديث (عجيب) اى أذلا تعرض فيه بوجه لما ادعاه إلا ان يكون ذكر خصوص السبعة و العشرة التمثيل و مع ذلك ففيه ما فيه سم (توله انه يكره) اى الطواف مكشوف الراس قول المتن (الركنين الشاميين) وهما اللذان عندهما الحجر بكسر المهملة نهاية ومغنى (قوله للاتباع) إلى قوله وقديو مى في النهاية و المغنى إلا قوله اى باعتبار إلى و اما الشاميان و قوله نعم إلى المتن و قوله اىمنكل إلى المتنوما انبه عليه (قول وفاليسرى فما في اليني الخ) فالاستلام باليسرى يقدم على الاستلام ما في اليمني وتقدم في الحجر الاسو دما يدل على ان الاشارة عما في الهني مقدم على الاشارة باليسرى والفرق ظاهر سم (قوله ثم قبل) اى كافى الفتحوكذ افى النهاية و المغنى تبعالا فتاء الشهاب الرملي و جزم فى مختصر الايضاح رمختص بأفضل بانه لأيقبل مااشار بهواستقر بهفي الحاشية والايعاب والامدادو ناثى زادالكر دىعلى بافضل والاولهو المعتمداه (قوله على الاوجه) به إنتي الشهاب الرملي و اعلم أن الشارح لم يتعرض لانه يكرر استلام اليماني أو الاشارة آليه و تقبيل ما استلم به أو أشار به أو لاو قديدل على التكرير قوله السابق آنفا مع تكرره ثلاثاوكذاما ياتى في اليمائي سم اقول وفي شرح بافضل و الونائي التصريح بسن تكرير جميع ماذكركما فى الحجر الاسود (قول اليس على القواعد) وكان المرادليس على اخر القواعد و إلا فهو على القو أعد فليتا مل سم (اى باعتبار اسه) سياقه يشعر باختصاص ذلك باليماني مع ان ركن الحجر كذلك كايعلم عاقد مه فى الكلام على الشاذرو انسم (قوله ومن ثُم قال الح)عبارة النهآية والمغنى والمراد بعد تقبيل الاركان الثلاثة إنما هو ننىكو نهسة فلوقبلها أوغيرها من البيت لم يكن مكروها ولاخلاف الاولى بل يكون حسنا كانص عليه الشافعي رضى الله تعالى عنه بقوله واى البيت الخاه (قهله إن مراده بالحسن هنا الخ)اى فلاينا فيه قوله غير انا نؤمر بالاتباع بهاية (قوله سراالخ) أى مالم يخش الغلط عند الاسرار عش (قوله لانه اجمع للخشوع) و فى الفتح ويكره جهرا آذى مع غيره وكثير من الجهلة والطلبة المرائين يؤذون الطائفين بجهرهم بهمااى الذكر والقراءة لودعاو احدوامن جماعة فحسن ونائي عبارة الكردي على بافضل بعدذكر مثله عن الايضاح قال عبدالرؤف يازم من ذلك الجهر بالدعاء ولا يضر لا نه لمصلحة الكل اه (قهله حيث لا يتاذ مه احد) عبار ته في شرح بافضل والعباب ويسن الاسرار مهما بل قد يحرم الجهر بان تاذي به غيره اذي لانحتمل عادة اله (فهاله وفي كلطوفة)اىفى اولهقول المتن (ووفاء) اى تمامانها يةومغنى (قولهاىالذىالزمناالخ) عبارة النهاية والمغنى وهوالميثاق الذىاخذهالله تعالىعلينا بامتثال امره واجتنابنهيه وافاد بعضالعلماء ان الله

(قوله و بفرض و روده فاستدلاله به لماذكر عجيب)أى إذلا تعرض فيه بوجه لما ادعاه إلا أن يكون ذكر خصوص السبعة و العشرة المتشيل و مع ذلك ففيه ما فيه (قوله فاليسرى فما في العينى الح) فالاستلام باليسرى يقدم على الاستلام بما في العينى و تقدم عن عبارة شرح المنهج في الحجر الاسود ما يدل على ان الاشارة بما في العينى مقدم على الاشارة باليسرى و الفرق ظاهر (قوله ثم قبل ما اشار به) هو شامل لليد و ما فيها (قوله على الاوجه) به افتى شيخنا الشهاب الرملي و اعلم ان الشارح لم يتعرض لا نه يكرر استلام اليمانى او الاشارة اليه و تقبيل ما استلم به او اشار به او لا وقد يدل على التسكرير قوله السابق انفام عتم كرره ثلاثا وكذا ما ياتى في اليمانى (قوله اى باعيانى مع ان ركن الحجر كذلك كاللم اليمانى المائدرو ان (قوله ليس على الحوا على القواعد) يعلم عاقد مه في الكلام على الشاذرو ان (قوله ليس على القواعد) وكان المراد ليس على اخر القواعد و إلا فهو على القواعد فليتا مل بعد (قوله اول طوافه و فى كل طوفة) سكت عن اخر الاخيرة

كالصلاة وإبهرض وروده فاستدلاله بةلماذكر عجب (و لا يقبل الركنن الشامين ولا يستلمها) للاتساع متفق عليه (ويستلم) الركن (الىماني) للخبر المذكور بيده اليمي فاليسري فافي اليمني فاليسرى ثم يقبل مااستلم بهفان عجز اشار البه مَا ذَكُرُ بِتَرْتِيبِهِ ثُمْ قَبِلِ مااشــار به على الأوجه (ولا يقبله) لانه لم ينقل وخصركن الحجربنحو التقبيل لان فيه فضيلتي كونالحجرفه وكونهعل قو اعدا براهيم صلى الله على نبيناوعليه وسلم واليمانى ليس فيه إلا الشانية اي باعتبار اسه فلا ينافي ان عنده شاذروانا كامرواما الشاميان فليس لم اشيء من الفضيلتين لان اسهماليس على القو اعدفلم يسن تقبيلهما ولااستلامهماومن ثمقال الشافعي رضي الله عنه و اي البيت قبل فحسن غيرانا نؤمر بالاتباع واستفيد منقولهغير الىاخره ان مراده بالحسنهنا المباح (وان يڤول)سراهنا وفياً يأتى لانه آجمع للخشوع نعم يسن الجهر لتعليم الغير حيث لايتاذي به احد (اول طوافه) وفي كل طوفة والاوتارا كدوا كدها الاولى (بسم الله) اى

أطوف (والله أكبر)أى من كل من هو بصورة معبو دمن حجر اوغيره و من ثم ناسب ما بعده و هو (اللهم إيما نا بك)اى تعالى أو من أو أطوف فهو مفعول مطلق او لاجله (و تصديقا بكتابك ووفاء بعبدك) أى الذي الزمنا به نبينا صلى الله عليه و سلم وافقه تحثالمحب الطبري انه بجب افتتاح الطواف بالتكبير كالصلاة لانه ضعيف ايضا بلشاذوإن تبعه بعضهم (وليقل قبالة الباب) ای جهته کا قاله شارح وهو واضح فان الظاهر انه يقوله كالذي قبله وهوماش اذ الغالب ان الوقوف في المطاف مضروعليه فلايضركونهما يستغرقان اكثر من قبالتي الحجر والباب لان المرادهما ومابازا ثهماوكذا فيكل ما ياتي (اللهم البيت بيتك) اى الكامل الواصل لغاية الكمال اللائق مه من بين البيوت هو بيتك هذا لا غيروكذاما بعده (والحرم حرمك والامن امنــك وهذا)ایمقام اراهم کا قاله الجويني وقول ان الصلاح انه غلط فاحش بل يعنى نفسه ليس فى محله لان الاولانسبواليقاذمن استحضر ان الخليل استعاذ من النار ای بنحو ولا تخزنى يوم يبعثون اوجب له ذلك من الخسوف والحشوعوالتضرعمالا

تعالى لماخلق ادم استخرج من صلبه ذريته وقال ألست بربكم قالو ابلي فأمر أن يكتب بذلك عهدويدرج في الحجر الاسوداه (قوله آمره بكتب الح)اى عاتضمنه ذلك الكتاب المامور به من الميثاق (قوله روى الح) عبارةالنهاية والمغنى اتباعاللسلف والخلف اهزقوله بانه لا يعرف) اى انه حديث كردى (قوله هكذا) أي ماجاء في هذا الخدر (فوله و في الرونق يسن) أقره النهاية والمغنى (فوله و هوضعيف) قال في حاشية الايضاح بل بدعة و نائي عبارة سمّ و إذا قلنا بضعفه و شذو ذه فهل يسن فيه نظر و ظاهر كلامهم انه لا يسن ايضا و يؤيده عدموروده مخلاف الصلاة والقياس بعيد فليتأمل اهقول المتن (وليقل) اي ندبا (قيالة الباب) بضم القاف اى في الجهة التي تقابله اللهم البيت الخوعند الانتهاء إلى الركن العراق أي تقريبًا اللهم اني أعوذ بك من الشكوالشرك والنفاق والشقاق وسوءالاخلاق وسوءالمنظر في الاهل والمال والولدوعندالانتهاءالي تحت المهزاب اى تقريبا اللهماظلني في ظلك يوم لاظل الا ظلكواسقني بكاس محمد ﷺ شرابا هنيئالا اظما بعده ابداياذا الجلال والاكرام وبين الركن الشامى والعاني اللهم اجعله حجامه ووراوذنيا مغفورا وسعيا مشكوراوتجارةان تبور ياعزيزياغفور أىواجعل ذنبي ذنبامغفوراوقسبه الباقي والمناسب للمعتمر انيقول عمرة مدرورة ومحتمل استحباب التعبير بالحجمر اعاة للخدرويقصد المعني اللغوي وهو القصدنبه عليه الاسنوى في الدعاء الاتي في الرمل و محل الدعاء مهذا اذا كان في ضمن حج او عمرة و الافيدعو بما احب نهاية ومغنى (فولهوهوماش)اىيقوله حالة المشي وضميركونهما برجع الى الدعاءين وضميرهما يرجع إلى القبالتين كردى (قوله اى مقام ابر اهم) فيشير اليه بالقلب عشوة ناتى (قوله كاقاله الجويني) وهذاهوالمعتمدكاجزم به فى الانوار وشيخنا فى شرح الروض مغنى ونهاية (قوله أنه غلط) أى كون المشار اليهمقام الراهم (قهله عريا الخ) محل تامل بصرى (قهله اثر اولاخيرا) الاثر قول التابعي و الخبر قول الصحابي كرديو الأولى تفسير الاول بقول الصحابي والتابعي والثاني بقول الني يُتَكِلُّتُه (قول فيهما اقوال الخ)قيَّل في الأولى هي المراة الصالحة وقيل العلمو قيل غير ذلكو قيل في الثانية هي الجنةُ وقيل العفُو وقيل غير ذلَّكُنها ية ومغنى (قوله و هو كالتحكم)مسلم إنَّ لم يكن مستندا إلى دليل وهو بعيدسما و المنقو ل عنهم ذلك منهم صحابةومنهم تابعون اجلاءو الحاصل ان التخصيص ليسمن مقتضي اللفظ فانكان لدليل فلاتحكم او لغيره فهو مستحيل بمن ذكر بصرى ولك أن تختار الشق الثاني وتريد بالدليل ما ليس له نوع قوة كما أشار اليه الشارح بقوله كالتحكم بالكاف (قوله كل خير الخ) قديقال موضوع النكرة الفرد المنتشر ولاير ادمنها العموم إلافي مواطن ليسهذا منها بصرى وقديجاب بان العموم مستفاد من المقام كافي قوله تعالى علت نفسماقدمتوقولهم تمرةخيرمنجرادة (قهله دنيوى الخ) عبارة الونائي كلخيرديني او مابحرله اه (فه الهو الروح) لعل الو او بمعنى او (قه له سنده صحيح) قال الشافعي رضي الله تعالى عنه و هذا احب ما يقال فىالطُّواف إلى وأحبأن يقال في كله أي الطواف نها ية و مغنى (قوله بلفظر بنا) اي بدل اللهم عش (قوله فلير اجع ثمر أيت ما يأتي في أو ل الفصل الاتي من قو له لكن يعكر عليه الخو هو قديدل على أنه يطلب في آخر الاخيرةالتقبيلونحوه مماياتي (قولهلانهضعيف ايضابلشاذ) واذآقلنا بضعفه وشذوذه فهل يسن فيه أ

يوجب له الشانى بعض معشاره على أنه لولم يردالاولكان ذكره في هذا المحل بخصوصه عريا عن الحكمة (مقام العائذ بك من النار) قيل لا يعرف هذا اثرا ولا خبرا (وبين الهمانيين اللهم اتنا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة) فيهما اقوال كل منها عين اهم انواع الحسنة عنده وهو كالتحكم فالوجه ان مراده بالاولى كل خير دنيوى يجر لحنير اخروى وبالثانية كل مستلذ اخروى يتعلق بالبدن والروح روقنا عذاب النار) سنده صحيح لكن بلفظ ربنا وبه عبر في المجموع وفي رواية اللهم ربنا وهي افضل ومن ثم عبر مهاالشافعي رضى الله عنه قبل ولفظ اللهم وحده كما وقع في المتن أي والروضة خلافا لمن زعم ان عبارتها كعبارة الشافعي لم ترد

(وليدع) ندبا (بماشاء) من كل دعاء جائزله ولغيره و الافضل الاقتصار على ما يتعلق بالاخرة (وماثور الدعاء) الشامل للذكر لان كلاقد يطلق و برا دبه ما يعم الاخر في الطراف بانو اعه السابقة وهو ما و ردعن النبي وتطلقها وعن احدمن الصحابة رضو ان الله عليهم اجمعين و بقي منه غير ماذكر اشياء ذكر تنا كثر هامع بيان سندها في الحاشية و الحاصل انه أي يصحم منها عن النبي وتطلقها الاربنا اتنا إلى اخره و اللهم قنعني عاوز قتى و بارك فيه و الحلف على كل غائبة لى منك عيرفان قلت روى ان ما جه خبرا فيه فضل عظم لمن طاف اسبوعا و لم يتكلم فيه إلا بسبحان الله و الحديث و المناقب و المناقب في العلمات في الطواف قلت قلت قلت من المناف و الدعاء (٨٨) افضل و اشار و اليه ايضاً بذكر حديثه في هذا المبحث فان قلت يازم عليه انه لا ياتي بشيء من

(وليدع بماشاء)أى في جميع طوافه فهو سنة مأثور اكان أوغيره وإن كان أفضل كماقال (ومأثور الدعاء) بَالمُثلثة أَى المنقول من الدُّعاء في الطواف نها ية ومغنى (قوله من كل دعاء جائز الخ) مقتضى كلامه هناان الدعاء بدنيوى مندوب وان الافضل الاقتصار على الاخروي وفي الحاشية ان الدنيوي جائز لا مندوب فليحرر بصرى (قوله له الح) متعلق بليدع (قوله لان كلا) اى من لفظى الدعاء و الذكر (قوله ف الطواف) متعلق بالماثور (قوله وهوماوردالخ) أى ولوضيفاونائي (قوله ويقمنه) أى من الماثور (قوله و اللهم قنعني الخ) يقوله بين اليمآنيين ايضاشر ح بافضل و و نائى (قوله و آخلف على كل غائبة الح) اى كن خلفا على كل نفس غائبة لى ملابسا بخير او اجمل خلفاعلى كل غائبة لى خير او تشديدعلى تصحيفه و نائى عبارة الكردى على بافضل المشهور تشديد الياء من على لكن قال المنلاعلى القارى الحنفي في شرح الحصن الحصين و اخلف مهمزة وصلوضم لامه اى كن خلفاعلى كل غائبة اى نفس غائبة لى يخير اى ملابساله او اجعل خلفاعلى كل غائبة لى خيرافالباءللتعديةواما مالهج بهبعضالعامةمن قوله على بتشديدالياء فهو تصحيف في المبني وتحريف في المعنى كالايخنى اه فراجعه آه (قول يازم عليه) اى على العمل بذلك الخبر (قول شرط فيه) اى فى الخبر المذكور (قوله و إنما الذي يلزمه انه آلخ) محل تامل (قوله انه مع تحصيله الخ) اي آن الطائف مع اتبانه بتلك الكلمات الح واقتصاره في الطواف عليها أوأن الطواف مع اشتماله بتلك آل كلمات واقتصاره عليها (قهله مفضول بالنسبة للاتيان الخ) يعني إن كلامن المذكورين اقضل من غيره و ان كان سبحان الله الخو الاقتصار عليه مفضو لا بالنسبة لا تيآن الاذكار المارة في محلها (قوله و افضل الح) عطف على مفضول (قوله بانها) اي القراءةو (قوله فيه) اى الطواف (قوله ومن ثم) اى من إجل ان الطّواف ليس محل القراءة بطريق الاصالة (قوله لانها) آلى قوله لاينافيه في النهاية والمغنى (قوله لانها اافضل الخ) يعنى ان الموضع موضع ذكر والقر ان افضَّل الذكرنها ية ومغنى (قوله الذكر الخ) اى المآشى ولوصبيا مغنى ونهاية (قوله لاينا فيه الخ) محل تامل بصرىعبارة النهاية ويكره تسمية الطوفات اشواطا كمانقل عن الشافعي والأصحاب وهو الاوجه وان اختارفي المجموع وغيره عدمها اه وعبارة الونائي وكره ادباتسمية الطوفة شوطاو دورا اي ينبغي التنزه عنالتلفظ بهمالآشعارهما بمالاينبغي لانالشوط الهلاك والدوركانهمن دائرةالسوء اه وقال المغنى والمختار كافى المجموع انه لايكره تسمية الطوفات شوطا اه (فوله فليست الخ)اى الكراهة فيهما (قوله وحينتذ)اىحين اذا كانت الكر اهة ادية (لايحتاج) اى فى دفع المنافاة (قوله على انه) اى كلام المجموع (قوله يُؤيده)اى كونالكراهة شرعية (قوله آنذاك الح) اوبانذاك ورد فيه نهى عن الشارع صلى الله عليه وسلم بخلاف هذا بصرى (قولُه بان لايكون) الىقول المتن وفيقول فيالنهاية والمغنى وظاهر كلامهمأ نهلايسنأ يضاو يؤيده عدم وروده فيه يخلاف الصلاة والقياس بعيد فليتأ مل(قوله وأفضل

من القراءة) هل فيه مخالفة لقول المن وما ثور الدعاء الخ (قول لا تنافيه كر اهة الشافعي و الأصحاب الخ)

مأثوره) لأنها أفضل الذكر وجاء بسند حسن من شغله ذكرى عن مسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين و فضل كلام الله الا تعالى على سائر الكلام كفضل الله تعالى على سائر خلقه (و ان ير مل) الذكر المحقق (فى) جميع (الاشواط) لا تنافيه كراهة الشافعى و الاصحاب تسمية المراة شوطالانها كراهة ادبية اذالشوط الهلاك كاكره تسمية ما يذبح عن المولود عقيقة لاشعارها بالمقوق فليست شرعية لصحة ذكر العقيقة فى الاحاديث والشوط فى كلام ابن عباس وغيره وحينئذ لا يحتاج الى اختيار المجموع عدم الكراهة على انه يوهم ان الكراهة المذهب ولكنها خلاف المختار وليس كذلك لما علمت انهاكر اهة ادبية لاغير فان قلت يؤيده كراهة تسمية العشاء عتمة شرعاقلت يفرق بان ذاك فيه تغيير للفظ الشارع مخلاف هذا (الثلاثة الاول بان يسرع مشيه مقاربا خطاه) بان لا يكون فيه وثوب ولاعدو

الاذكار لانهشرط فيهأن لايتكلم في طو افه بغير تلك الكلمات وهذامناف لندبهم جميع مامر في محاله قلت لا يلزمعليه ذلك وانماالذى يلزم عليه انه مع تحصيله بتلك الكلمات التىلميأت فيه بغيرها مفضول بالنسبة للاتيان بالاذكار في محالها وأفضل من القراءة ولا محذور فيذلك(أفضلمن القراءة) اى الاشتغال به أفضلمن الاثتغال بهاولو لنحوقل هو الله احد على ما اقتضاه إطلاقهم خلافالمن فصلويوجه بأنهالم تحفظ عنه ﷺ فيه وحفظ عنه غيرهافدل على انه ليسفى محلما بطريق الاصالة بل منعها فيه بعضهم فمن ثم اكتنىفى تفضيل الاشتغال بغيرها عليها بالنسبة لهذا المحل تخصوصه بادني مرجح لوروده عن صحابي ولو من طريق ضعيف عــلى ما اقتضاه اطلاقهم (وهي أفضل من غير

عليه وسلم بأصحابه معتسرا سنةسبعقبلفتح مكة بسنة وٰهنتهم حمیینرب أی فلم يبق لهم طاقة بقتالنا فأمرهم صلى الله عليه وسلم به لیری المشرکین بقاء قوتهم وجلدهم وشرع مع زوالسببه ليتذكر بهماكان المسلمون فيه منالضعف بمكةثم نعمةظهورالاسلام واعزازهو تطهير مكة من المشركين على مرالاعوام السنين وبرمل الحامل بمحموله وبحرك الراكب دابته ويكره ترك ذلك وقضاء الرمل في الاربعة الاخيرة لانفيه تفويت سنتها منالهينة (و مختص الرمل بطواف يعقبه سعى) مطلوب أراده كطواف معتمرولومكيا احرم من الحرموحاج اوقارنقدم قبل الوقوف أو بعده و بعد نصف الليل ليلة النحر (و في قول) مختص (بطواف القدوم) وانلميرد السعي عقبه لانه الذي رمل فيه عَلَيْكُ وَكَانَقَارُ نَافَى آخر أمرهوأجابالأول بآنه سعى بعده فليس الرمل فيه لخصوص القدوم و ان لم يسع لان الو اقع خلافه بل لكونه أراد السعى عقبه ولو اراد السعى عقب طواف القدوم ثم سعى ولم يرمل لم يقضه في

الاقوله مع هز كتفيه (قوله مع هز كتفيه) متعلق بيسرع بصرى (قوله وسببه الح) عبارة النهاية والمغنى والحكمة فىاستحبابالرملمعزوال المعنىالذىشرعلاجله وهوانهصلىاللهعليهوسلم لماقدممكة هو واصحابهوقد وهنتهم حمى يثرب فقال المشركون انه يقدم عليكم غداقوم قدوهنتهم الحمى فلقو امنهاشدة فجلسو انمايلي الحجر بكسر الحاءفاطلع الله نبيه على ماقالو هفامرهم أن ير ملو أثلاثة أشو أطو أن يمشو أأربعا بين الركنين ليرى المشركون جلدهم فقال المشركون هؤلاء الذين زعمتم ان الحي قدو هنتهم هؤلاء اجلدمن كذاوكذاان فاعله يستحضر بهسبب ذلكوهوظهور أمرهم فيتذكر نعمة الله تعالى على اعزاز الاسلام واهله اه وقولهما اربعا الاولى الموافق لما ياتى عن الكردى انفا اسقاطه (قول معتمر االح) اي عمرة القضاءو فىحديثها انهصلى الله عليه وسلم امراصحا به ان ير ملو اثلاثة اشو اطو بمشو اما بين الركنين وجرى عندناقو لضعيف اخذامن الحديث المذكور انه لاير مل بين اليمانيين لكن الراجح ماوقع له صلى الله عليه وسلم فيحجة الوداع من الرمل في جميع الطوفات الثلاث الاول لانه ناسخ لماوقع في عمرة القضاء و إنماذ كرعمرة القضاء لانحديثها فيه ذكرسبب مشروعية الرمل الهكر دىعلى بافضل (قهله ويرمل الحامل الخ)و افهم كلامه اىالمصنف لو تركه فى بعض الثلاثة الاول اتى به فى باقيها نهاية (قُولِه ويحرك الراكب الخ) ينبغي مع هز كتفيه لان تحريكها إنمايقوم مقام الاسراع في المشي وكذا يقال في المحمول بصرى وفيه وقفة فلير اجع (قوله و يكره تركذلك) اى ترك الرمل بلاعدر نهاية زاد المنى والمبالغة في الاسراع فيه اه قول المتن (ويختص الرمل الخ)ويسمى خببانها ية ومغنى قول المتن (يعقبه سعى) عبارة المنهج وشر - بافضل بعده سعى مطلوب اه زادالونائى أراده و ان طال الزمن بينهاو ان طرأله تأخير السعى اه (قول مطلوب) اى بان يكون بعد طواف قدوم اوركن فان رمل في طواف القدوم وسعى بعده لا ير مل في طواف الركن لأن السعى بعده حينئذغير مطلوب والأرمل في طو اف الوداع لذلك نها ية و مغنى (قوله اراده) اى شروطه ثلاثة ان يكون بعده سعى و ان يكون السعى مطلو باو ان يكون مريد اله بالنسبة للقدوم قبل الوقو ف بعرفة كردى على بافضل قال سم خرج بقوله ار اده مالولم ير ده و هو شامل لمالو ار اد تركه و لمالولم ير دشيئا فلير اجع اه (قهله وبعد نصف ليلة النحر)أى مخلاف ما إذا كان القدوم بعد الوقوف قبل نصفها وطاف لذلك القدوم كَاهُوسنة فلا بحزى السعى بعد ذلك الطواف كما ياتى (ولواراد) الى المتن في المغنى (قهله لم يقضه في طواف الافاضة) اىلانالسعى بعده حينتذغير مطلوب نهاية ومغنى (قوله اى فى المحال التي الخ)صريح كلام التنبيه اندعاءالرمل المذكور معالتكبير اوله يختص بمحاذاة الحجرواما فباعداه فيدعو بمااحب واقره المصنف عليه في التصحيح و اعتمده الاسنوى لكن اعترض عليه بان ظاهر كلام الشيخين و الام ان ذلك لا يختص به لان لمحاذاة الحجر ذكر انخصاعند كل طوفة وعليه فيقول في الأماكن التي ليس لها ذكر مخصوص أه من حاشيةالشارح علىالايضاحوجزمشيخالاسلامفىالاسني بكلامالتنبيه من غيرعزو ولهولا تعقبه بماينافيه واماصاحباالمغنىوالنهاية فلميتعرضا يخصوص المحل بلقالافيه اىفىالرمللاغير بصرى أقول بلظاهر المغنى والنهاية ان الدعاء المذكور في المتن يندب في جميع الرمل و ان الدعاء الآتي في الشرح يندب في جميع الاربعة الاخيرة إلاان يقال انهماسكتاعن مثل قول الشارح هنااى فى المحال الخوفيما ياتى اى فى تلك المحال اعتماداعلى علىه من قول المصنف السابق و ان يقول اول طو اف الحقول المتن (اللهم اجعله الح)عبارة العباب

وهوالاوجه وان اختار في المجموع وغيره عدمها شرح مر (قوله في المتن و يختص الرمل بطواف يعقبه سعى) عبارة العباب في طو اف الحجاو العمرة ان عقبه سعى اه و عبارة المنهج بعده سعى مطلوب اه (قوله اراده) خرج مالو لم يرده وهو شامل لمالو اراد تركه و لمالو لم يردشينا فلير اجع (قوله في المتن اللهم اجدله الح) عبارة العباب و ان يقول في رمله بعد تكبيره محاذيا للحجر الاسو د اللهم الح قال في شرحه عقب قوله عاذيا للحجر الحمانصة كاقاله الاسنوى و غيره لكن ظاهر كلام الشيخين و المجموع انه يندب في جميع رمله

و ۱۲ ـ شروانی وابن قاسم ـ رابع) طواف الافاضةوان لم يسعر مل فيه و ان كان قدر مل فى القدوم (وليقل فيه) أى الرمل أى فى المحال التى لم يرد لها ذكر مخصوص على كلام فيه فى الحاشية (اللهم اجعليه) أى ما أنا متلبس به من العمل

الاثممنالبروهو الاحسان او الطاعة وياتي هذا ولو في العمرة لانها تسمى حجا (وذنبا)اىواجعلذنبىذنبا (مغفوراوسعیامشکورا) للاتباع على ماذكر هالرافعي ويقول في الاربعة الاخيرة اى في تلك المحال رب اغفر وارحموتجاوزعماتعلمانك انت الاعزالا كرم اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة الى اخره (وان يضطبع) الذكر المحقق ولو صبيا فیسن للو لی فعله به (فی جمیع كلطواف يرمل فيه) أي يشرع فيه الرمل و ان لم يرمل للاتباع بسند صحيح ويكره تركەولو تركە فىبعضەاتى به فی با قیه (وکذا) یسن الاضطباع (في) جميع (السعى على الصحيح) قياسا علىالطوافويكره فعلدفي الصلاة كسنة الطواف (وهو) لغة افتعال من الضبع باسكان الباءؤهو العضدوشرعا (جعلوسط) يفتح السين في الافصح (ردائه تحت منكبه الايمن وطرفیه علی) منکبه (الاينسر) ويدع منكبه الايمن مكشوفا كداب اهل الشطارة المناسب للرمل

وأن يقول في رمله بعد تكبيره محاذيا للحجر الاسود اللهم الخقال في شرحه عقب قوله محاذيا للحجر ما نصه كاقاله الاسنوى وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين و المجموع آنه يندب في جميع ر مله و عبارته يستحب ان يدعو فىرمله بمااحب من امرالدين والدنيا والاخرةوآكده اللهم اجعلة حجامبرورا الخ نصعليه واتفقو اعليه انتهت وماذكره من النص ظاهر فهاقاله اه سم (قوله المصحوب بالذنب الخ) انظر التقييد بالمصحوب بماذكر معقوله الاتي اي سلما الخ فأنه مع فرض مصاحبته لما ذكر لا يمكن سلامته من ذلك فكيف يتأتى سؤ الهالسلامة إلاان يراد بآلمصحوب مآمن شأن نوعه ان يكون مصحو يابذلك فليتأ مل سم أقول يدفع الاشكال من اصله قول الشارح إذالذنب مقول الخإذ الذنب معنى عدم الكمال لاينافي السلامة عن الاثم كاهو ظاهر (قوله كالمغفرة) أى فانها مقولة بالتشكيك على الكال فلاتنافى العصمة عن الانم (قوله وياتى بهذاالخ) اى لفظ حجامبروراوقال النهاية والمغنى والمناسك للمعتمر ان يقول عمرة مبررة ويحتمل استحبابالتعبير بالحجر اعاة للخبر ويقصد المعنى اللغوى وهوالقصد اه (قوله لانها تسمى الخ) قد يقال لايلزم ماذكر أن يطلق عليها الحج المطلق بصرى وقديجاب بأن اطلاق المطلق على المقيد شائع قول المتن (وسعيامشكورا) اى و اجعل سعى سعيامشكورا اى عملامتقبلاشر حالعباب اه سم (قوله في تلك المحال الخ)عبارة الونائي فان فرغ من دعاء محل قبل ان يصل الى الاخر قال في غير الرمل كالاربعة الآخيرة رباغفروارحم الخوقال في الرمل اى الثلاثة الاولى اللهم اجعله حجامبرور امشكورا اهو تقدم ان ظاهرالنها يقو المغنى و المجموع ان هذا يندب في جميع الرمل وظاهر الأولين ان الاول يندب في جميع الاربعة الاخيرة (فهله الذكر) الى قوله لأن الامام الخفي النهامة إلا قوله ويكره تركه الى المتن و قوله هذا أن كان الى المتن و قوله و لمن اطلق عدمها و كذا في المغنى إلا قوله ان قصد االى المتن و قوله و لعله الخقول المتن (وكذا فى السعى الخ) اى سواء اضطبع فى الطواف قبله ام لانهاية ومغنى (قهله قياسا على الطواف) اى بحامع قطع مسافة مامور بتكريرها نهاية ومغنى قال الزركشي ظفرت فيه يحديث صحيح وهوانه صلى الله عليه وسلم طاف بين الصفاو المروة طارحا بردائه انتهى وليست دلالته على خصوص الاضطباع بو اضحة ايعاب اه كردى على بافضل (قهله و يكره فعله في الصلاة) اى فيزيله عند ارادتها ويعيده عندارادة السعى نهاية ومغنى (قه إله افتعال من الضبع) وهو مصدر ضبع زيد فيه بالهمزة والتاء فصار اضطبع إذ من قو اعدهم انه إذًا كانفاءافتعلُّصادااوضادااوطاءاوظاءقلبت تآؤهطاءكردىعلى بافضل(**قولهمكشوفا)**اىانامكنو نائى اى بان لم يتعذر بير داو حريضره محمد صالح (قهله هذا الخ) اى قوله ويدع منكبه النخ (قهله إذا الظاهر فعله الخ)اى فعل الاضطباع للايس المخيط لكن من غير كشف كردى عبارة الكردى على ما فضل ويسن فعله ولو من فوق المحيط اه (فه اله ولو بغير عذر) هذا ما استظهر ه في الحاشية مع نقله عن بحث الزركشي انه لايسن مطلقا وعن محث غيره انه يسن ان كان لعذر و إلا فلا انتهى اه بصرى عبارة الطائغي قو له بغير عذر وقياسه بالاولى ان المجرم لو كان له رداء ان فاضطبع باعلاهما وسترمنكبه باسفلها حصل أأسنة اى اصلما بل كالهاحيث كان لعدر كحرو برد اه (قوله وآن خلا المطاف)اى ولوليلانهاية (قوله بل يحرمان) قال في المغنى وكو نه دأب أهل الشطارة يقتضي تحريمه كاقاله الاسنوى لان ذلك يؤدى الى التشبه بالرجال بل باهلاالشطارةمنهم والتشبه بهم حرام انتهى وقال في النهاية مفتضى المحرر التحريم لكن ظاهر كلامهما في بقية كتبههايا بى ذلك فالاوجه عدم التحريم عندانتفاء قصدالتشبه انتهى ويمكن ان يقال ان سلم انه من

وعبار تهويستحب ان يدعو في رمله بما أحب من أمر الدين والدنيا والآخرة وآكده اللهم اجعله حجا مبر ورا الخ نص عليه و انفقو ا عليه انتهت و ما ذكره من النص ظاهر فيما قاله اه (قوله كالمغفرة) اى فانها مقولة كذلك (قوله في المتن والشارح و ذنبا اى و اجعل ذنبي ذنبا مغفورا) قال في شرح العباب قال العلماء تقديره اجعل ذنبي ذنبا مغفورا وسعي سعيا مشكور اى عملا متقبلا يزكو لصاحبه و مساعى الرجل اعماله و احدثها مسعاة اه (قوله بل يحرمان

هذا إذاكان متجردا إذ

الظاهر فعله للابس ولو

بغيرعذر (ولاترمل المرأة)

ومثلما الخنثي (ولا تضطيع)

انقصد التشبه بالرجالعلى الاوجه خلافالمن اطلق الحرمة ولمن اطلق عدمها (وان يقرب) الذكر مطلقا حيث لا ايذاء و لا تأذى بنحوز حمّة (من البيت) تبركا به لشر فه و لا نه ايسر لنحو الاستلام لكن قال الزعفر انى الافضل ان يبعد (٩١) منه ثلاث خطوات ليامن الطواف على

الشاذروان ولعله باعتبار زمنه لما كان الشادروان مسطحا يطوف عليه العوام وكانعرضه دون ذراع اما الان فلاياتي ذلك لان الامام المحب الطبرى جزاه الله خيرا اجتهد في تسنيمه وتتميمه ذراعا وبقي الي الانعملابقول الازرقي وصنففىذاكجز حسنا رايته بخطه وفىاخرهانه استنتجمنخبرعا تشةلولا قومك حديثو عهدبكفر لهدمت البيت الحديث انه بجوز التغيير فيه لمصلحة ضرورية اوحاجية اومستحسنة وقد الفت في ذلك كتابا حافلاسميته المناهل العذبةفي اصلاحماوهي منالكعبة دعااليهخبط جمعجم فيهلا وردت المراسيم بعارة سقفهاسنة تسع وأنحسين لما انهاهسدنتهامن خرابه (فلو فات الرمل بالقرب لرحمة) اوخشي صدم نساء (فالرَ مل) حيث لم يرج فرجة على قربعرفا ولميؤذ اويتاذ بوقوفه (معبعد)لايخرج به عن حاشية المطاف **بخلاف فی صحبة طوافه** حينتذ(اولى) لانماتعلق بذات العبادة افضل مما تعلق بمحلها كالجماعة بغير المسجد الحرام اولى من الانفراد به (الاان

الزي المختص بالرجال فيذبغي التحريم مطلقا منغير تفصيل كاهو قياس نظائر هو الافينبغي عدم التحريم مطلقا إذلامعنى للقصد حينئذ بصرى (قول انقصد التشبه) و أنما لم يحرما و ان لم يقصد التشبه لانه ليس من الزي المختص بالرجال سم وفيه نظر (قولّ الذكر مطلقا) اى اما المراة و الحنثي فيكونان في حاشية المطاف فان طافا حاليين فكالرجل في استحباب القرب مغيى ونهاية زاد الونائي قال عبد الرؤف و الخنثي يتوسط بين الرجال والنساء اه (قهاله حيث لاايذاء) حاصل نص الام انه يتوقى التاذى و الايذاء بالزحام مطلقاويتوقى الزحام الخالى عنهما إلافي الابتداء والاخيرة بصرى وجرى على ذلك الحاصل النهاية وشرح بافضل (قوله بنحوزحة) اى كتنجس المحل القريب و نائي (قوله و لعله) ذكر في النهاية نحو ذلك عبار ته و كآن ذلك عند عدم ظهور الشاذروان اماعندظهوره فلااحتياط كماهو ظاهراه وقال فىالمغنىوالاولى كماقال بعضهم أن يجعل بينه وبينالبيت ثلاث خطوات ليامن مروربعض جسده علىالشاذرو ان انتهى اقول قديقال انه اوجهلانالتسنيم لايمنع دخولجزءمنه كيده في هواءالشاذروان فالاحتياط في البعد بنحوماذكر ه الزعفر اني عايحصل به الامن عاذكر ثم رأيت تلبيذالشار - نقل كلامه هذا في شرحه على مختصر الايضاح ثم عقبه بقوله فيه نظر بل الابعادِقليلا أوَلَى اه بصرى عبارَة الونائيوالاحتياط الابعاد عن البيت بذراع اه وفي الكردي على بافضل عن مختصر الايضاح للشارح وعن البكري وابن علان بنحو ذراع أه (قوله وصنف)اىالمحبالطىرىفى ذلكاىفىوجوبالتسنيمصونا لطواف العامة ش (قولهاستنتج) لعله ببناء المفعول (قوله وقدالفت) من كلام الشارح نفسه و (قوله في ذلك) اى في جو از التغيير في البيت لماذكر(قوله دعااليه)أى التأليف (قوله جم)أى كثير(فيه) أى في جو ازالتغيير (قوله لما وردت الح) بكسر اللام و (قوله لما انهاه) بفتحها والضمير يرجع إلى السقف و (سدنتها) خدامها كردى والأولى، والصواب عكس ماذكره في اللامين وأن الضمير برجع لما الموصولة (قول ه سنة تسعو خمسين) اى وتسعائة قول المتن (لزحمة)اى ونحوهانها ية و مغنى (قوآله حيث لم يرج) إلى قوَّله و دليل عدم الح في النهاية والمغنى إلاماانبه عليه (قول حيث لم يرج فرجة الخ) اىفان رَجّاهًا وقف ليرمل فيها نهاية ومغنى (قوله لا يخرج به عن حاشية المطاف) كذا في الأسنى والنهاية تبعالبحث الاسنوى ذلك وخالف الشارح فىشرح العباب فشي على ما يقتضي اطلاقهم ان الرمل مع البعد اولى و إن خرج عماذكر بصرى عبارة الونائي فلايبعد بحيث يكون طوافه خارجاءن المطاف المعهود كمافى الفتحو التحفة ونقلهسم عن الرملي واستوجه فىشرح العباب مااقتضاه اطلاقهم قال الشلى فىشرح المختصرو قول بعض الاثمة بعدم صحةالطو اف وراء زمزم والمقام انقال بالبطلان معالعذرأ يضافهو بعيدوفى المجموع أجمع المسلمون علىأ نهيجوز التباعد مادام فى المسجد وعلى انه لا يجوز خارجه اه و ظاهر ه او صريحه آنه لا يُعتد بذلك الخلاف فحينئذ يبعد وانخرج عن المطاف للاتيان بالرمل كااقتضاه اطلاقهم اهو عبارة الكردي على بافضل إذا لم يبعد يحيث يكون طوافه من وراءزمرم والمقام وإلافالقربمع ترك الرمل حينئذ اولى لكراهة الطواف وراءما ذكر على المعتمدخلافاللايعاب في اخذه باطلاقهم اه (فهله كالجماعة الخ)عبارة المغنى الاترى ان الصلاة بالجماعة فىالبيت اولى من الانفراد فى المسجد غير المساجد الثلاث آه وكذا فى النهاية الافوله غير المساجدالخ والظاهر أنه انماسكت عن الاستثناء هنا اكتفاء بماقدمه في باب الجاعة (قوله من الانفراد به)اى بالمسجدالحرام خلافاللنهاية والمغنىوشرحالمنهج قول المتن (الاان يخافصدمالنساء) اى بان كن في حاشية المطاف نهاية و مغنى (قه له و خروجا من خلاف موجبه) اى كالحنا بلة ويتلخص مماذكرته ان قصدا التشبه لانه ليس من الذي يختص بالرجال

يخاف صدم النساء) اذا بعد (فالقرب بلار مل أولى) من البعد مع الرمل محافظة على الطهارة ومن ثم لوخاف مع القرب أيضالمسهن كان ترك الرمل اولى هنا ايضاو يسن لتاركه كالعدو الاتى في السعى ان يتحرك في مشيه ويرى انه لو امكنه اكثر من ذلك لفعل (و ان يو الى) عرفا الذكر وغيره (طوافه) اتباعا وخروجا من خلاف موجبه و دليل عدم وجوبه القياس على الوضوء بجامع ان كلامنهما عبادة يجوز ان يتخللها ما ليس

منهاوسيملم عاياتى اول الفصل ندب المر الاة بين الطواف و الركعتين وبينهها و بين الاستلام وبينه و بين السعى (و) ان (يصلى بعده ركعتين) و الافضل للاتباع رواه الشيخان فعلمها (٩٢) (خلف المقام) الذي انزل من الجنة ليقوم عليه ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم عند بنا.

فى الاصل أن الراجع أن من فرق كثير اندب له الاستئناف مطلقا ثم إن كان لعذر فلاكر اهة بل في الايعاب ولاخلافالاولى أيضاو إنكان لغيرعذر من الاعذار التي ذكروها فهومكروه وقيدفي الامداد الكراهة بطوافالفرضوقال فىالايعاب قطع طواف النفلو تفريقه لايكر ومطلقاقال في حاشية الايضاح ولا يخلوعن نظر لاملحظ كراهةالتقريق الوقوع في الخلاف وهوجار في الفرض والنفل و استوجه في المنح أنه لايضر تخلل اغماءاو جنون اثناءالطواف وأنالنص بخلافه مبي على اشتر اط الموالاة قال أن الجمال في شرح الايضاح تبعالحاشية الشارح وحيثأر ادالقطع فالاولىأن يقطعه عن وتروأن يكون من عندالحجر الاسود وحيث قطعهلعذر اثببعلىمامضيوالافلاولا يسجد فيهجدةص بخلاف سجدة التلاوة اه كردى على افضل وقوله ندب له الاستثناف مطلقا ياتى ف شرج و في قول تجب المو الاة الخما يخالف دعوى الأطلاق ويقيد الندب بعدم العذروقوله واستوجه في المنح الخ اعتمده باعشن عبارته بعدكلام طويل والاوجه عنديان للغميعليهو المجنون البناءبعدالافاقة وانالنص المتقدممني علىالقول باشتراط الموالاة اهو تقدم عن عش ترجيح خلافه (قوله ندب الموالاة بين الطواف والركعتين) ويسن له اذا اخرهماار اقةدم اىكدم التمتع ويصليهما الاجيرعن المستاجر ولومعضو باو الولى عن غير الممزنها يةومغني وقولها إذا اخرهما الجولعل الاقربضبط التاخير بنظير مامر في ركعتي الوضوء بصري وقولهما ويصليهما الاجيرعن المستاجر الخفلو تركههاالولى والاجير فينبغي انيسن دم ويسقط من اجرة الاجير ما يقابل الركعتين عش قول المتن (و ان يصلي بعده ركعتين) و يجزى. عنهما غيرهما بتفصيله السابق في ركعتي الإحرام نهاية ومغني قول المتن (خلف المقام)أفضليته بالنسبة لسنة الطواف خاصة الهكر دي على بافضل(قوله بمحله الان)لو نقل عن محله الان فالوجه اعتبار محله الان فيصلى خلفه لاخلف المحل المنقول اليه سم(قوله فكان)أىالمقام (يقصريه) أي بالراهيم يعني يقصر لاجله ليسهل عليه تناول الآلة من الحجر ونحوه تم يطول ليسهل له وضع الالة في الموضع المرتفع كردى (قوله بشرفها) اى المقام والصفا و المشعر الحرام (قوله كل ما يصدق عليه ذلك الح) اى خلف المقام قال الشيخ ابو الحسن البكرى والقرب معتبر بقدر سترة المصلى وإنزاد يحيث يعدخلفه حصل اصل السنة وواضح انه لوزادعلي ثلثما تة ذراع بينه وبين المقاملم محصل تلك السنة اذلا يعدخلفه عرفاولم ارمن حررهذا اهكردى على بافضل عبارة شرح مناسك الشيخ الرئيسوضبطه بعض المتاخرين بثلثمائة ذراع اخذا من مقام الماموم مع الامام اه (قوله وحدث الآن في السقف الخ) هذا باعتبار زمنه رحمه الله ثم اضمحلت في هذه الازمنة فلله الحمد (قول ويليه) الى قوله وبينت في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله فدار خديجة (قوله داخل الكعبة) يقدم منه مصلاه عَيْطَالِيُّهِ فما قرب منه ابن الجمال عبارة مختصر الايضاح معشر حهو الافضل أن يقصد مصلى رسول الله مسلكم فيجعل ظهر اللباب ويستقبل الجدار المقابل له و يجعل بينه و بينه ثلاثة اذرع فيصلي اه (قوله فبقية الحجر) و في الايعاب ثم بقية الستة الاذرع وفي حاشية الايضاح للشارح وشرحه للجال الرملي ثمماقر بمن ألحجر الى البيت و (قوله فدار خديجةً) وفي الايعاب ثم بقية الاماكن الماثورة بمكة وحرمها اهكر دي على مافضل (قوله فالحرم) آى تُم حيث شاء من الامكنة فما شاء من الاز منة و لا تفو تان إلا بمو ته نها ية و مغنى و يتصور هذا بمن لم يصل بعد بالكلية و فيمن صرف صلاته عنها كردى (قوله فداخل الكعبة) أى في تأخير معن خلف المقام عبارة المغنى ومال الاسنوى الى ان فعلما في الكعبة اولى منه خلف المقام و الافضل ما في المتن لان الباب باب اتباع الى اخر ما فى الشرح (قول فى اضلية ذلك) اى خلف المقام وهو اجماع متو ار ث لايشك (قوله بمحله الآن) لو نقل عن محله الان فالوجه اعتبار محله الآن فيصلى خلفه لاخلف المحل المنقول اليه لان فعله عليه الصلاة والسلام بين ان خلف محله الان هو المراد من الاية و انه المشروع و ان وجو د الحجر في ذلك

الكعبة لما أمر به وأري محلها بسحابة على قدرها فكان يقصر به الى ان يتناول الالة من اسمعيل عَيِّلُانِيْةِ ثُم يطول الى أن يضعبائم بق معطول الزمن وكثرة الاعداء بجنب ماب الكعبة حتىوضعه وللطالبة محله الان على الاصحمن اضطراب في ذلك و لمآصلي خلفه ركعتي الطواف قرا واتخذوامن مقام الراهيم مصلى كاقراما يتعلق بالصفأ والمشعرالحرام عندوصوله اليبها اعلاما للامة بشرفها واحياء لذكر انزاهيم كما احیاد کرہ بکاصلیت علی ابراهيم في كل صلاة لانه الأب الرحيم الراعي بعثة نبينا عَلِيْكُلِيَّةٍ في هذه الامة لهدايتهم وتكميلهم والمراد مخلفه كل مايصدق عليه ذلك عرفا وحدث الان في السقف خلفه زينة عظيمة بذهبوغيره فينبغي عدم الصلاة تحتباو يليه فىالفضل داخلالكعبة فتحت المنزاب فبقية الحجرفالحطيم فوجه الكعبة فبين الهانيين فبقية المسجد فدار خدبجة رضي الله عنها فمكة فالحرم كما بينته في الحاشية وغيرها وتوقفالاسنوىفىداخل الكعبة ردوه بان فعلهما خلف المقام هو الثابت عنه عليته وبانه لاخلاف بين

ربيد. الامة في افضلية ذلك بلقال الثورى لا يجوز فعلهما الاخلفه وما لك ان أداء هما يختص به و بردأ يضا بتصريحهم بان النافلة في البيت أفضل فيه منها بالكعبة للاتباع (يقر ا) ندبا (في الاولى) بدء الفاتحة (قل يا ابها الكافرون وفي الثانية) بعدها ايضاً (الاخلاص) للاتباع رو اه مسلم (ويجهر)ولو بحضرة الناس (ليلا) و بعد الفجر إلى طلوع الشمس ولا يعارضه خلافالمن ظنه قوله ميسن التوسط في ما فلة الميل بين الجهر والاسر ارلان عله في النافلة المطلقة ولو نو اهامع ماسن الاسرار فيه كراتبة العشاء احتمل ندب الجهر مراعاة له التميزها بالخلاف الشهير في وجوبها و السرم راعاة للرتبة لانها افضل منها كما صرحوا به وهذا أقرب ثم رأيت بعضهم (٩٣) بحث أنه يتوسط بين الاسرار و الجهر

مراعاة للصلاتين وفيه نظر لان التوسط بينهما بفرض تصوره وانه واسطة بينهما ليس فيه مراعاة لو احدة منهماعلىأنهم لم يقولوا يه إلافىالنا فلة المطلقة كماتقرر (وفىقول تجب الموالاة) بين اشواطه وبعضها (والصلاة)عقب الطواف الفرض وكذا النفلعند جمع لانه مَتَطَالِيَّةِ أَتَى بهما وقالخذو آعني مناسككم وجوابه انذلك لايكني في الوجوب وإلالوجب جميع السن بللا بدمن عدم دالعلى الندب وقددل عليه فى المو الاقمام وفي الصلاة الخبر المشهور هل على غيرها قال لاإلاان تطوعو محل الخلاف فى تفريق كثير بان يغلب على الظن أنه أضرب عنالطواف بلاعذرومنه إقامة جماعة مكتوبة وفوت راتبة لافعلجنازة ومكتوبة اتسع وقتها وهو فرض فيكره قطعهوعلى الاول تسقط بغیرها ای ثم ان نويت اثيب علمها و إلاسقط الطلب فقط نظيرمام في تحية المسجد ونحوهــا واستشكل هذا بقولهم لايسقط طلمهامادام حيا

فيه مغنى (قوله و بعد الفجر) إلى قوله ولو نو اهافى النهاية و المغنى وهذا أقرب أى تغليبا للافضل و نائى (قه له عثانه يتوسط الخ) افتى به الشهاب الرملي جازما به بصرى (قوله و انه و اسطة بينهما) يتامل (قوله كاتقرر) أى انفا (قوله بين آشو اطه) إلى قوله وعلى الاول في النهاية و ألم في إلا قوله و كذا إلى لا نه و قُولُه و فوت راتبة وقوله ومكتوبة اتسع وقتها (قوله وبعضها) الانسب وابعاضها بصرى (أوله وكذا النفل الخ) خلافا للنهاية والمغنى عبارتهما والقولان فوجوب ركعتي الطواف إذاكان فرضافان كان نفلا فسنة قطعاوعلي الوجوب يصح الطو اف بدونهما لانتفاء ركنيتهما وشرطيتهما اه (قوله وقددل عليه) اى على الندب (قوله ماس) اىمن القياس على الوضوء (قوله انه اضرب عن الطواف) أى او انه اتمه نهاية ومغنى (قوله بلاعدر) أىفان فرق يسيرا اوكثير ابعذر لم يضر جزما كالوضوء مغنى ونهاية (قوله ومنه إقامة جماعة الخ) اى وعروض حاجة لابدمنها شرح بافضل اى كشرب منذهب خشوعه بعطشه ونائى (قوله وفوت راتبة)خلافا لصريح الايعاب وظاهرالنهاية والمغنى (قولِه لافعل جنازة) قيدها فىالايعاب وابن الجمال بماإذالم تتعين عليه ويندب قطع النفل لذلك الهكر دىعلى بافضل كذاقيدها بذلك المغنى والونافي وقال عش و ان تعين و يعذر في التاخير إلى فر اغه فان حيف تغير الميت فينبغي وجوب قطعه اه (قوله و على الاول) اى القائل بكون هذه الصلاة سنة و (فهله بغيرها) اى سواء كان الغير فرضا او نفلا المكردى على مانضل(قهاله و إلاسقط الطلب) وقال مرآى و الخطيب يحصل الثواب و ان لم تنو و ناثى (قهاله واستشكل هذا) أى سقوط صلاة الطواف بغير ها (قوله بان محله إذا نفاها) اى اولم يصل بعد الطواف أصلا عش وونائي (قوله وبانهم صرحوا الخ)عطف على بان محله الخعبارة الونائي أو بان محمل قولهم أى لا يسقط الخعلي انه لآيسقط من كل وجه لآنه و ان سقط طلم انظر اللي قو اعدمذ هبنا لكنه لم يسقط بالنسبة لقو اعدمذهب من اوجها فيسن فعلما بعد فعل الفريضة احتياطا نظر الذلك خروجا من خلافه اه ويحمل كلام الشارح على هذا يندفع استشكال السيد البصرى ويستغنى عماتكلفه في الجواب عنه عبارته قوله وبانهم صرحوا الخمحل تامل فقديقال انهمقو للاشكال لإن الطلب إذا سقط فانى تنعقدالصلاة بتلك النية فضلاعلى ان نكون الاحتياط وقديجاب على بعد بان قوله و بانهم الخمعطوف على قوله بقولهم الخ وسكت عنجوا به للعلم من الجواب المذكور اه (قولهو بانهم صرحوا بآن الاحتياط الخ)قديجاب بان محلهماذكر ايضااى من النني وبان الساقط بغيرها اصل الطلب لا كالهسم وهذا مبى على ما تقدم عن البصرى من العطفعلي بقولهم الخوتقدم انفاما يغني عنه (قهله والافضل) إلى قوله وعلى الثاني في المغني والنهاية (قوله و بليه مالو اخر مَا آخي) اي بلاكر اهة نهاية و مغنى (قوله و يليه مالو اقتصر الخ) اي بلاكر اهة فهو خلاف الافضل و نائي (قول مالو اقتصر على ركعتين الح) يظهر ان يقال انه لا يحتاج إلى قصد كونهما عن الجيع بالنسبة اسقوط الطلب واما بالنسبة لحصول الثواب فلمل الاقرب اشتراطه بصرى (قول ه للكل) اى للمجموع (قولهوعلى الثاني)اى القائل وجوب صلاة العلواف (قوله والقيام فيها) يخالفه قول الونائي وبجوز فعلممامع القعودوان قيل بالوجوب قاله في المجموع أه (قوله السكينة الح) ومنها ايضا نيته أن كان طواف نسك آخذايمام فلوكان عليه طواف افاضة اونذر ولولم يتعين زمنه و دخل وقت ماعليه فنوى غيره

المحلأى معله الآنليس الاعلامة على محل الصلاة فليتامل فالكلام بعد محل نظر (قول بو بانهم صرحو ابان

الاحتياط ان بصلمها بعد فعل الفريضة) قديجاب بان مجله ماذكر إيضاو بان الساقط بغيرها أصل الطلب

وأجيب بأن محله إذا نفاها عند فعل غيرها و بانهم صرحوا بأن الاحتياط ان يصلبها بعد فعل الفريضة و الافضل لمن طاف أسابيع فعلما عقب كل ويليه ما لو اخرها إلى ما بعد الكل ثم صلى لكل ركعتين ويليه مالو اقتصر على ركعتين للكل وعلى الثابي يجب تعددها بعدد الاسابيع والقيام فيها ويتوقف التحلل عليها على وجه الاصح خلافه ويصبح السعى قبلها اتفاقا ﴿ فرع ﴾ من سنن الطواف السكينة والوقار

وعدم الكلام إلافيخير كتعليم جاهل ىرفقانقل وسجدة التلاوة لا الشكر علىالاوجهلانهصلاةوهي تحرم فيها ولاتطلبفيما يشهها ورفع اليدن فى الدعاء كافي الخصال ومنه مع تشبيههم الطواف بالصلاة في كثير من و اجماته وسننهالظاهر فی انه يسنويكره فيه كلما يتصور من سنن الصلاة ومكروهاتها يؤخذ أن السنة في يدى الطائف ان دعارفعهما وإلا فجعلهما تحت صدره بكيفيتهما ثم وأفتى بعضهم بأنالطواف بعد الصبح أفضل من إ الجلوسذآكراإلىطلوع الشمس وصلاة ركعتين وفيه نظرظاهر بلالصواب أنهذاالثاني أفضل لانهصح فى الاخبار ان لفاعله ثواب حجة وعمرة تامتين ولم يرداً فىالطواف فىالاحاديث الصحمحة مايقارب ذلك ولان بعض الاثمة كره الطواف بعد الصبح ولم يكرهأحد تلك الجلسة بلأجمعو اعلى ندمهاو عظم فضلهاو الاشتغال بالعمرة أفضل منه بالطوافعلي المعتمدإذااستوى زمانهما

عنغيره أوعن نفسه اطوعا أوقدوما أووداعا وقععن طواف الافاضةأوالنذر كمافى واجبات الحبج والعمرة فقولهم ان الطواف يقبل الصرف اى إذاصر فه لغيرطواف اخر كطلب غريم كامرت الاشارة لذلك نهاية ومعنى فه إنه وعدم الكلام إلا في الاخير الخ)قال ان الجال على الايضاح ويستحب ان لا يتكلم فيه بغير الذكر إلا كلاماهو محبوبكامر بمعروف واجب او مندوب اونهي عن منكر مكروه او محرم او افادة علم لايطول الكلام فيهو هذا القيد مخصوص بغير الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الواجبين لانه بحب فعل ذلك و إز الةهذا بماقدر عليه و إن طال زمنه اه و نائي (قوله كتعليم جاهل) اي وجو اب مستفت ويكره البصق فيه بلاعذر وجعل يديه خلف ظهره متكتفاو وضع يديه على فيه إلا في حالة تناؤ به فيستحب وتشبيك اصابعه اوتفرقعها وكونه حاقبا اوحاقنا اوبحضرة طعام تتوق نفسه لهوكون المراة منتقبة وليست محرمة ويظهر حمله على تنقيب بلاحاجة بخلافه لهاكو جودمن يحرم نظره الهاو الاكل والشرب فيه وكراهة الشرب اخف نهاية وكذافي المغنى إلاقوله وليست إلى قوله و الاكل قال عش قوله مرويكر ه البصق فيه اى فى الطواف وإذا فعله فليكن بطرف ثو مه اما القاؤه في أرض المطاف فحرام كاهو معلوم وقوله مروجعل يديه الجوهل يكره ذلك في غيره ام لا فيه نظر و الاقرب الاول لان فيه منافاة لما كان عليه هيئة المتقدمين (قه له والأكلوالشرب)اى مالم تدع اليه ضرورة اه (قوله لاالشكر الخ)اقره ابن الجمال و الونائي و الكردي على ما فضل و قال البصرى قد يتوقف فهاذكره و مما يدفع قوله لانه صلاة الخقوطم يسن تعلم الجاهل مع ان التعلم في الصلاة حرام فليتامل اله (قوله لانه) اي الطواف (قوله وهي) اي سجدة الشكر (قولة في الخصَّال)اسم كتاب كردى (قوله ومنه) أىسن رفع اليدين في الدعاء في الطواف و الجار متعلق بقوله الآتي يؤخذا لخ(قه له الظاهر الخ)اي التشبيه كردي (قوله كلبايتصور الخ) وينبغي ان يكون في طو افه حاشعا خاضعاً حاضر القلب ملازما للادب بظاهره و باطنه مستحضر افي قلبه عظمة من هو طائف ببيته و يازمه ان يصون نظر هعمالا محل نظر ه اليه و قلبه عن احتقار من ير اه من الضعفاء و المرضى مغنى (قوله من سن الصلاة) ومنسن الطواف كاقاله الطبرى ان يسلم على اخيه ويساله عن حاله و اهله اى إذا لم يطل زمنه كافادة العلم بل اولى وبحث انجماعة تقييده ايضا بغير المشتغل بالذكر وإلالم يسلم عليه كالملبي بل اولى و إنما تاتي الاولوية إن كان مستغرقا فيه اخذا مماذكر و ه في جو اب السلام على القارى ، ويسن للطائف و من قرب منه ان لا مرفع صوته بقراءة اوذكر لئلا يشوش على غيره فان شوش عليه ولو باخبار السامع له بذلك فها يظهر إذلا يعلم إلاّ منجهته كره لهعلى ما يصرح به كلام المجموع وغيره ولا تبعد الحرمة ان تحقق اذيه بذلك و لا يبعد ايضا كراهةالضحك فيهلانه خلاف الادب فهو اولى منكراهة جعل يديه وراءظهر همكتنفااه حاشية الايضاح الشارح(قوله و مكروهاتها)اي كوضع اليدعلي الخاصرة و المشي على رجل و النظر إلى السماء و ناني (قوله وافتى بعضهم الخ)سئل الشهاب الرملي هل الافضل لمصلى الصبح يمكة المكث ذاكر احتى يصلى ركعتين أم الطواف فاجاب بان الافضل الطواف اه ويشهدله مافي القرى للحب الطبرى عن انس ن مالك وسعيد اسمالك رضى الله تعالى عنهما قالا قال رسول الله عليه في طو افان لا يو افقهما عبد مسلم الاخرج من ذُنو به كيوم ولدته امه يغفر لهذنو به كلها بالغة ما بلغت طو اف بعد صلاة الفجر فر اغه مع طلوع الشمس وطواف بعدصلاة العصرفراغه معغروب الشمس اخرجه الازرقي وابوسعيد المفضل بن محمد الجندي اه ثم رايت مخط بعض اهل العلم أنه نقل افتاء بعض المشايخ بماافتي به الشهاب الرملي واستدلله بالحديث المذكور ثمابدي في المراد بالبعدية في الحديث احتمالين احدهما مطلق البعدية فيشمل من اتى باسبوع قبيل الطلوع او الغروب ثانهما استيعاب الزمن ثم قال و لعله الاظهر و إلا لقال قبل الطلوع و قبل الغروب اه بصرى(قولِه والاشتغال بالعمرة الخ)وهلالافضلالتطوع في المسجد الحرام بالطواف اوالصلاة قال الماوردي الطواف افضل وظاهر قول غيره انالصلاة افضل وهو المعتمد وقال ان

كامر

الاوجه لخبرالحج عرفة

ای معظمه کما قالوه

ولتوقف صحة الحج عليه و لانهجاء فيه من حقائق القرب وعموم المغفرة وسعة الاحسان مالم بردفي الطواف واغتفار الصارف فيه بمايدل على افضليته لا نه لعظم العناية بحصوله رفقا بالناس لصعوبة قضاء الحج لالكونهقر يةغير مستقلة بلعدم استقلاله عايدل لذلك ايضا لانه لعزته لايوجد الامقوما للحج الذىهو من افضل العبادات بل هو افضلها عند جماعة فاندفع ادعاء افضلية الطو افمطلقا او منحيث توقفه علىشروط الصلاة وشروعالتطوعبه فتامله (ولوحمل الجلال) واحدا كان اواكثرولو محدثا (محرما)لم يطفعن نفسه ولوصغيرا لم بمنز لكن انكانحاملهالوكياوماذونه المتطهر ايضالتوقف صحة طوافه على مباشرة الولى اوماذونهواحداواكثر (وطاف مه حسب للمحمول) ان دخل وقت طوافه ووجدتالشروط السابقة فيه ونواه الحامل لهاو اطلقولم يصرفه المحمول عن نفسه لانه حنثذ كراكب بهيمة مخلاف مااذافقد شرط منذلك كالونواه لنفسه اولهافلا يقعله وقديقع للحامل ان وجد فيه شرطه (وكذا لوحمله) ای المحرمالو احد

عباس الصلاة لاهل مكة والطواف للغر باءمغى وكذا فىالنهاية الاقوله وقال الخزقوله والوقوف افضل الخ)قال ابن عبدالسلام و المروة أفضل من الصفاو الطواف افضل الاركان حتى الوقوف قال الزركشي وفيه نظر بل افضلها الوقوف و الاجهما قاله ابن عبد السلام اسنى و نحوه في المغنى و النهاية زاد فيها و قديقال الطواف افضل من حيث ذاته والوقوف افضل من حيث كونه ركنا للحج لفواته به وتوقف صحته عليه ويحمل كلام ابن عبدالسلام على الاولوكلام الزركشي على الثاني بصرى (قوله ولتوقف صحة الحج عليه) اي بحيث لا يجبر بشيء باتفاق بخلاف الطواف وبه يندفع قول سم وقديقاً ل بقية الاركان كذلك اه (قوله واغتفار الخ) ردلدليل المخالف (قوله لعظيم الخ) خبران و (قوله رفقا)علقله و (قوله لصعوبة الخ) علة للعلة و (قوله لا لكونه) عطف على لعظيم (قوله لذلك) اى لا فضلَّة الوقوف (قوله او من حيث توقعه) توقفه الخ)اىمن حيث مشابهته الصلاة في المشروط ومشروعية التطوع بهقول المتن (ولوحمل الحلال الخ)اى لمرضاو صغر او لانهاية ومغنى (قوله لم يطف) الى قوله لىكن بحث فى النهاية الاقوله حتى قال إلى وَيَاتَى وَكَذَافَى المغنى الاماانبه عليه (قوله لم يُطفُّ عن نفسه) أي فانكان قد طاف عن نفسه لاحر امه فكما لوحل حلالحلالاوسياتي نهاية ومغنى أي في شرح والافالاصح الخ (قوله ايضاً) ايكالمحرم المحمول (قوله لتوقف صحة طوافه) اي غير الممنز (قوله و احدا الخ) اي المحرم المحمول (قوله ووجدت الشروط السآبقة)اىللطواف(فيه)اىالمحمول(قولهونواه الحاملله)اىللمحمول(قولهاواطلق) يظهر ان المراد بالاطلاق عدم النية وكذافى الصورة الاتية وان المراد بنية النفس فقط فيهما مطلق النية لا تقييدها ربالنفس فان قصده فهو محض تاكيد ثمر ايت ابن شهبة نقل هناعن الكفاية ما نصه و محل ماذكر ه اذالم ينو الحاملشيااو نو اهللمحمول الخفعبرعن صورة الاطلاق بقوله لمينو الحامل شياوهوعين مااستظهر نأه بصرى (قول، ولم يصرفه المحمول عن نفسه) تبع الشارح في ذلك ابن شهبة و لاحاجة اليه لاغناء قوله ووجدت الشروط الخعنه اذمن جملة ماسبق فقد الصارف بصرى (قوله كالونو اه) اى الحامل سم (قوله فلا يقعله الخ)عبارة النهاية و المغنى و قعله اى للحامل عملا بنيته فى حقه الله (قول و قد يقع للحامل ان و جد فيه الخ)يفهم انه قد لا يقع له مع تو فر الشروط و هو محل تا مل فان ار اد الاحتر از عمالو صرفه مع تو فرها فهو خلافالفرضكا يعلم عامرو الذي يتحصل في مسئلة الحامل ان يقال ان قصد نفسه فقط او مع محمو له وقع له مطلقاو انقصد المحمول فقطو قع للمحمو ل مطلقاو ان اطلق فانكان حلالا او محر ما طافعن نفسه او لم يدخل وقت طوافه وقع للمحمول وآلابانكان محرمالم يطفعن نفسه ودخل وقت طوافه وقعله بصرى عبارة الونائى ولوحل طائف او اكثر جامع لشروط الطواف حلال او محرم طاف عن نفسه اولم يدخلوقت طوافه اودخل ولم يطف سواء القدوم والافاضة وطواف العمرة وغيرها محرما لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه وقع للمحمول ان نواه الحامل اواطلق الاان اطلق وكان الحامل كالمحمول فللحامل كما لوقصد الحآمل نفسه فقط اوكايهماكما في النهاية والتحفة فهذه ستة عشر صورة سبعةللمحمول وتسعة للحامل ولاعبرة بقصد المحمول نفسه ولونوى احد حاملين نفسه والاخر المحمول لم يقع للمحمول ولاللحامل الاخربل للحامل الناوى نفسه ولااثر لنية حامل محدث اونحوه وشرط حمل غير الولى لغير المميزاذن الولى كمافى الفتح فلايصحالطواف لغير ممنز محمول اوراكب على دابة او بحوسفينة الاانكآن الحامل اوالسائق آوالقائد آوالجاذب الولىأو ماذونه وحملالولى اوماذونه لهياتي فيهجميع مامرمن الاقسام اهوفي هامش لهما نصهو حاصل مايقال في هذه المسئلة ان الحامل له اربعة احوال اما حلال او محرم طاف عن نفسه او لم يطفعن نفسه و لم يدخل وقت (قوله و لتوقف الخ)قد يقال بقية الاركان كذلك فليتا مل (قوله في المتن و لوحل الحلال محر ما الخ) وقضية

كلام الكافي انه لآفرق في احكام المحمول بين الطواف والسَّعي وهوكذلك وان نظر فيه آلزركشي

اذلاوجه للنظر معكونه يشترط فيه عدم الصارف كالطواف وانحمله في الوقوف اجزافيهما يعني

ا مطلقا شرح مر (قوله كالونواه) اى الحامل

طوافه او دخل وقت طوافه والمحمول له حالة واحدة وهيأ نه محرم لم يطفعن نفسه و دخل وقت طوافه وعلكل حال من الاحو ال الاربعة التي للحامل اما ان ينوى للمحمول أو يطلق أو ينوى لا نفسهما أو لنفسه وهذه ايضاار بعة احوال في نية الحامل تضرب في احواله الاربعة تبلغ ستة عشر ثم يقال ان نوى الحامل للمحمول اواطلق وقع الطواف للمحمول فهذه صورتان تضربان فيآحو ال الحامل فتبلغ ثمانية ويستثني من هذه الثمانية ما اذا أطلق الحامل النية وكان الحامل كالمحمول لكونه محرمالم يطفعن نفسه و دخل وقت طوافه وامااذا نوى لنفسه او لهاو قع الطواف للحامل وها تان صور تان اذا ضربتا في احوال الحامل كانت ثمانية اه (قهله و المتعدد) الو او مغتى او (قهله كذلك) اي و احداو متعدد قول المتن (ان قصده المحمول فله) استشكل بقو لهم فمالوكان عليه طو اف أفاضة او منذور معين الوقت او لا فنوى غيره عن نفسه او عن غيره وقع للافاخة او المتذور في وقته لاعن غيره و اجاب ابن المقرى فقال لعل الشرط في الصرف ان يصرف عن نفسه او إلى غير طواف ما اذاصر فه إلى طواف اخر فلا ينصر ف سوا مقصد به نفسه ام غير مسم (قهله اوقصده كل)اىمن الحامل والمحمول (قهله لانه لم يصرفه الخ) عبارة النهاية و المغنى لأنه الطائف ولم يصرفه عن نفسه ويؤخذ منه انه لوحمل حلالا ونويا وتعللحا مل ولهذا قال في المجموع ويقاس بالمحرمين الحلالانالناويان فيقع للحامل منهماعلي الاصحولو طآف محرم بالحج معتقداان احرأمه عمرة فبان حجاوقع عنه كما لوطاف عن غيره وعليه طواف اه (قه له في السعى) اي مخلَّاف الوقوف فيقع لها مطلقا اذ لا يضرُّ فيه الصارف و نائى و نهاية ومغنى (قهله بناء على المعتمد الخ)وفاقاللنها ية هناو خلافا للمغنى وللنهاية فى مبحث الرى حيث قال هناك و اما السعى فالظاهر كما افاده الشيخ اخذا من ذلك انه كالوقوف اه قال عش قوله فالظاهر الخ ضعيف اه (قهله مالوجذب ماهو عليه) يتجه ان الامركذلك اذا اركب غيره ولو بمنز وساقه اوقادالمركوب و (قهله اوسفينة) ينبغي ان الحكم كذلك فيمالو ركافي السفينة و إن كانالمسير لهااحدهما فقط لانقطع المسافة حينتذ لاينسب لاحدهما دون الاخروكذايقال لوركبادابة وسيرها احدهما سم (قهله فانه لآتعلق لكل الخ)اي فيقع للحامل و المحمول مطلقافانه الخزم اية اي سواء نوى الحامل نفسه أوهما أواطلق أمالونوى المحمول فقط فقد صرف فعله عن طواف نفسه

(قوله في المتن انقصده للمحمول فله)استشكل بقو لهم فيالوكان عليه طو اف افاضة او منذور معين الوقت اولافنوىغيرهعن نفسه اوعن غيره وقع للافاضة أو ألمنذور في وقته لاعن غيره واجاب ابن المقرى فقال لعل الشرط في الصرف ان يصرفه عن نفسه أو إلى غير طو أف أما إذا صرفه إلى طو أف الاخر فلا ينصرف سواءقصدبه نفسه امغيره قال شيخ الاسلام وتحقيقه ان الحامل جعل نفسه الة لمحموله فانصرف إفعله عن الطواف والواقع لمحموله طوافه لاطواف الحامل كافي واكب الدابة يخلاف الناوي في تلك المسائل فانهاتى بطواف لسكنه صرفه لطواف اخرفلم ينصرف وحاصل الجواب ان الاول عاص بالمحمول والثاني بغيره مع الفرق بينهما وقوله ان يصرفه عن نفسه كان المرادعلي وجه الالية لا مطلقا (قوله ان قصد للمحمول فله)قديستشكل يمالو استناب العاجز عن الرمى من لم يرمعن نفسه حيث يقع رمى النا تبعن نفسه و ان قصد بهالمستنيب ويمكن ان بجاب بانالرمي محض فعل النائب فلم ينصرف عنه معكونه عليه بخلاف مسئلة الطواف لانالواقع للمحمول طواف والحامل كالدابة كاقرروه فتامل (قوله حيث لم يصرفه عن نفسه) بقى مالو صرفه عن نفسه إلى الحامل وصرف الحامل عن نفسه إلى المحمول و يحتمل ان يقع للحامل اخذامن جواب الاشكال المذكور فيمام كقوله فيه اما اذاصر فه إلى طواف اخر فلا ينصر ف الخوجه الاخذامه لماصر فه المحمول عن نفسه إلى الحامل صار الحامل عنزلة من صرفه لطواف غير المحمول و من عليه طواف وصرف الطواف لطو اف اخر لم ينصرف فليتا مل (قهله في المتن فللحامل فقط) شامل لصورة ما اذاقصده احدالحاملين للمحمول فليراجع (قهل لوجذب ما هو عليه) يتجه ان الامركذلك اذاركب غيره ولوغير بمن وساقه اوقاد المركوب (قوآبه اوسفينة) ينبغي ان الحكم كذلك فيمالوركبا في السفينة و انكان المسير لها

كالخلال فياتى فيهجيع مامر في الحلال (والا) يكن المحرم الحامل قدطاف عن نفسه وقددخل وقت طوافه (فالاصحانه) اي الشان أوالحامل (ان قصده للمحمول فله)اي المحمول يكون الطواف خاصة حيث لم يصرفه عن نفسه ويكون الحامل كالدابة لانشرطالطواف انلا يصرفه لغرض آخر (وان قصده) جميعه (لنفسه اولهما) اواطلق اوقصده كللنفسه اوتعدد الحامل وقصد احدهما نفسه والاخر المحمول على الاوجه فللحامل يكون (فقط) لأنه لم يصرفه عن نفسه وطوافه لايحتاج لنية ونازع الاسنوى في قولما أولمها عابالغ الاذرعيني توهيمه فيه حتى قال انهمع كونه ثقة كثير الوهمنى النقلوالفهم وان الحامل لهعلى نحو ذلك النزاع مع التساهل حب التغليظ أه والاسنوى اجل من ان يطلق فه ذلك لكن الجزاء من جنس العمل كما تدين تدانوياتي ذلك التفصل في السعى بناء على المعتمد انه يشترط فيه فقد الصارف كالطواف وخرج بحمل مالوجذب مامو عله كخشبة اوسفينة فانه لاتعلق لكل بطواف الاخر لكن محث جريان

لانه صرفه و حامل محدث او نحوه كالبهيمة فلااثر لنيته ﴿ فصل﴾ في و اجبأت السعى وكثير من سأنه (يسن)له بعدر كعتى الطواف (ان) ياتى زمزم فيشرب منها و يصب على راسه للا تباع كاحر رته في الحاشية ثم (يستلم)ند باالقادر الذكر و غيره بشرطه (الحجر بعد الطواف و صلاته و ذها به لزمزم و يقبله و يضع جبهته عليه على الكيفية السابقة لتعود عليه بركة استلامه في بقية (٩٧) نسكه فان عجز فعل ما مروا فهم كلامه

> وقد تقدم انه يقبل الصرف حيث قصد به غير الطو اف و من ثم قال حج نعم ان قصد الجاذب الخ عش (قوله صرفه) ايعن نفسه (قهله وحامل محدث الخ) بق مالو صرفه المحمول عن نفسه الى الحامل و صرفه الحامل عن نفسه الى المحمول ويحتمل ان يقع للحامل اخذا عامر في جو اب الاشكال اما اذاصر فه الى طو اف آخر فلا ينصرف الخوجه الاخذ انهلماصرفه المحمول عن نفسه الى الحامل صار الحامل بمنزلة مل صرفه لطو افغير المحمول ومنعليه طواف وصرف الطواف لطواف آخر لم ينصرف فليتامل سم ولا يخفي ما في هذا الوجه ﴿ فَصَلَ فَوَاجِبَاتَالَسَمَى ﴾ وكثير من سننه عبارة النهاية والمغنى فيها يختم به الطوَّاف وبيان كيفية السعى اه (قهله ندبا) الىالمتن في النهاية والمغنى(قولهوغيره)ايغيرالذكروهو الانثى والخنثي بشرطه وهو خلوالمطآف ع ش(فه إله وافهمكلامه الخ)و اقتصاره على الاستلام يقتضي عدم سنية تقبيل الحجر والسجود عليه والظاهر كماافاده الشيخسن ذلكقال الزركشي وعبارة الشافعي تشير اليه نهاية وسم عبارة المغنى وصرح ابوالطيب وصاحب الذخائر بانه يقبله اى ويسجدعليه قال الاذرعى والظاهر انه متفّق عليه وانمااةتصرواعلىذكرالاستلام اكتفاء بمابينوه فىاول الطواف انتهى وهذا هو الظاهراه (فهله لاياتي) إلى قوله قال في المغنى (قوله قال) المجموع (قوله لكن يعكر عليه) اى على ماصو به المجموع من الحصر على الاستلام (قه له ابداالح) بصيغة المتكلم وحده (قوله قال الزركشي الح)عبارة الونائي و اذا فرغ منركعتي الطواف والدعاء بعدهما استلمند باهناو فيماياتي فورا الحجر الاسودمع التقبيل والسجو دكمامر قالهحج ولاياتي الملتزم ولاالميزاب لابعدالركعتين ولاقبلهما اذاكان سعى فيخرج لهعقب ذلكمن بابالصفاندباو الاسن انياتي الملتزم بعدالر كعتين كافي التحفة وقال في الامداد قبلهما قال في الفتح فليلصق صدره و وجهه به ويبسط يديه عليه اليمني الى الباب واليسرى الى الركن ثم يدعو عما احب اه (قوله وهو) اى الحديث الضعيف و (قوله رده) اى ذلك الحديث و (قوله وعليه) اى عَلَى العمل بذلك الحديث قول المتن (ثم بخرج)اى ندباو(قُولِهالسعى)اى بينالصفاو المروّة نهاية ومغنى(قولِهالاتباع)الى المتن فى النهاية (قَهْ لَهُ وَشَرَطُهُ)اىشروطَه نهايةومغني(قولِهِ وهو افضل)خلافاللنهايةو آلمغنىو الاسنى(قولِهُ وشهرته) اى الصفا (قوله ويبدا) الى المتن في النهاية و المغنى الاقوله و الان الى فلو ترك (قوله فلو ترك حامسة) اقول صورة ذلك أن يذهب بعد الرابعة التي انتهاؤها بالصفامن غير المسعى الى المروة ثم يعود من المروة في المسعى الىالصفائم بعودمنالصفافي المسعى الىالمروة فقدترك الخامسة لانه بعدالرا بعةكم يذهب في المسعى الى المرو بلذهب فيغيرها فلا يحسب ذلك خامسة ويازم من عدم حسبا نه خامسة الغاءالسادسة التي هي عوده بعد هذا الذهاب من المروة الى الصفالانها مشروطة بتقدم الخامسة عليهاولم يوجدو اماالسابعة التي هي ذها به بعد هذه السادسة من الصفا الى المروة فقدو قعت خامسة فاحتاج بعدها ألى سادسة وسابعة سم وقوله في غيره

احدهما فقط لان قطع المسافة حينئذ لاينسب لاحدهما دون الاخروكذا يقال لوركبادابة وسيرها احدهما

(فصل فى واجبات السعى وكثير من سننه (قوله و افهم كلامه الح) افهم ايضا انه لا يسن حينئذ اى بعد الطواف وصلاته تقبيل الحجر و لا السجو دعليه قال فى الروض و الظاهر سن ذلك قال الزركشى و عبارة الشافعى تشير اليه و رواه الحاكم في صحيحه من فعله صلى الته عليه و سلم و صرح به القاضى ابو الطيب فى التقبيل (قوله و هو افضل من المروة كا بينته فى الحاشية) قال فى شرح الروض قال ابن عبد السلام و المروة افضل من الصفالانها مرور الحاج اربع مرات و الصفام و ره ثلاثا و البداءة بالصفار سيلة الى استقبا لها قال مر

انه لاياتي الملتزم ولا الميزاب قبل صلاة الركعتين ولابعدهما وهو كذلك مبادرةللسعىوعدموروده ومخالفةالماوردي وغيره فرذلكشاذة كافي المجموع قال لمخالفته للاحاديث الصحيحة ثم صوب ماهو المذهبانه لايشتغل عقب الركعتين إلابالاستلام ثم الخروج الى الصفالكن ً يعكرعليه ماصحانهصلي الله عليهوسلم لمافرغمن طوافه قبل الحجزو وضع يدهعليه ومسح بهاوجههوا نهلمافرغ من صلاته عاد الى الحجر ثم ذهبالى زمزم فشرب منها وصب منهاعلىر اسه ثمرجع فاستلمالوكن ثم رجع إلى الصفافقال ابدا عابدا الله به قال الزركشي فينبغي فعل ذلك كله اه وفي حديث ضعیفمایدل علی ندب اتيان الملتزموهو يعمل به في الفضائل خلافالمنرده بانهضعيف وعليه فينبغى حمله على ما اذالم يكن هناك سعى لكن ينبغي ان يكون بعد الركعتين لتصريحهم بان الاكمل فيهماان بكو ناعقب الطواف(ثم مخرج من باب الصفاللسعي)الاتباع رواه مسلموهو اعنى السعى ركن

(۱۹۳ - شروانی و ابن قاسم ـ رابع) كاسيمرح به للخبر الحسن يا ايه الناس اسعوافان الله سبحانه كتب عليكم السعى (وشرطه) ليقع عن الركن (ان يبدا) في الاولى و ما بعدها من الاو تار (بالصفا) و هو بالقصر طرف جبل ابى قبيس و شهر ته تغنى عن تحديده و هو افضل من المروة كابينته في الحاشية و يبدا في الثانية و ما بعدها من الاشفاع بالمروة و الان عليها عقد و اسع علامة على او لها

فلو تركخامسة مثلاجعل السابعة خامسة واتى بسادسة وسابعة وذلك لماصحانه صلى اللهعليه وسلم بدابه اىوختم بالمروة كما ياتى وقال ابدؤا عابدا الله به (وان يسعى سبعا) يقينافان شك فكمام في الطواف (ذهابه من الصفا الى المروة مرة وعوده منها اليه) مرة (اخرى)لانه صلى الله عليه وسلم بدأ بالصفأ وختم بالمروة رواه مسلم فاندفع قولجميع انهمامرة اذيلزمهم الختم بالصفاومن ثم لم يسنرعاية خلافهم لشذوذهو يجب استيعاب المسافة فى كل بان يلصق عقبه اوعقب اوحافر مركوبه باصل مايذهب منه راساصبعرجلیه او رجل اوحافر مركوبه بما يذهب اليه وبعض درج الصفا محدث فليحتط فيه بالرقى حتى يتيقنوصوله للدرج القدىم كذا قاله المصنفوغيره

(۱) قوله التانيث كذا باصل الشيخرحمه الله تعالى بخطه وهو سبق قلم عن التذكير اه من هامش

الاولىالتانيث (١) (قهله وقال ابدؤا بما بدأ الله به)رواهالنسائي باسنادعلى شرط مسلم وهوفى مسلم بلفظ أبداعلى الخبرلا الآمرورواه الاربعة بلفظ نبدا بالنون مغنى قول المتن (و ان يسعى سبعا الخ)اي ولومنكوسااوكان يمشىالقهقري فيمايظهر نهايةقول المتن(الي المروة)بفتح الميمو اصلها الحجر الرخووهي في طرف جبل قعيقعان و (قوله مرة) بالرفع خبر ذها به مغنى (قوله و بحب) الى قوله و من ثم في النهاية و المغنى الاقوله كقول الاذرعي آلي لابعد طُوافُ الخ (قولِه و يُحب استيعاب المسافة الخ) اي التي بين الصفا والمروة ولوالتوى فىسعيه عن محل السعى يسيرا لم يضركا نصعليهالشافعى رضى الله تعالى عنه نهاية وقولهولوالتوىالخ انكانمع الخروج عنعرض المسعى فغريب بلكلامهم مصرح بخلافه والافلاوجه للتقييدباليسير وبآلجلة فهذأألنص محتاج الىالتاويل والمراجعة وفى تاريخ القطب الحنني المسكي نقلاعن تاريخ الفاكهي ان عرض المسعى خمسةو ثلاثون ذراعا انتهى ثمر ايت المحشى سم قال قال في العباب ويجب ان يسعى في بطن الوادى ولو التوى فيه يسير الميضر قال شارحه بخلافه كثير الحيث بخرج عن سمت العقد المشرف على المروة اذهو مقارب لعرض المسعى بما بين الميلين الذي ذكر الفاسي انه عرضه ثم ماذكره هو في المجموع حيث قال قال الشافعي و الاصحاب لا بحو زالسعي في غير موضع السعى فلو مرور ا موضعه في زقاق العطارين اوغيره لم يصحسعيه لان السعى مختص به فلا يجوز فعله في غيره كالطو اف الى ان قال ولذا قال الدارمي ان التوى في موضع سعيه يسير اجاز و ان دخل المسجد او زقاق العطارين فلا اهو به يعلم ان قول العباب ولو التوى فيه يسير االمراد باليسير فيه مالا يخرج عنه فتامله اهكلام المحشى هذا ولك ان تقو ل الظاهر انالتقدير لعرضه يخمسة وثلاثين اونحوها على التقريب اذلانص فيه يحفظعن السنة فلايضر الالتواء اليسيرلذلك بخلافالكثيرفانه يخرجعن تقديرالعرض ولوعلىالتقريب فليتامل بصرى وماذكر معن شرحالعباب اعتمده الونائي فقال لكن لوالتوى فيسعيه عن محل السعى يسيرا بحيث لم يخرج عن سمت العقد المشرف على المروة لم يضر وذكر الفارسي ان عرض المسعى ما بين الميلين فان دخل المسجد او مر عندالعطارين فلايصح آه (قهله اوعقب الخ) اي كان ركب آدمياً سم (قهله اوعقب أوحافر مركوبه) ثم قال اورجل اوحافر مركوبه آلخ انظرهل يكنى ذلك فى راكب المحفة وينبغى ان يكنى لان كلامن الدابتين الحاملتين للمحفة مركوب له سمويلزم عليه ان تختلف مسافة المسعى بالنسبة للماشي والراكب بصرى (قول وراس اصبعرجليه الخ) أي ولايكني راس النعل الذي تنقص عنه الاصابع ونائي (قوله كذا قاله المصنف وغيره)هذا اعتمده شيخ الاسلام و اقره المغنى و جرى عليه الرملي فىالنهاية وشرحالدلجية وخالف فى شرح الايضاح وكذَّلك ابن علان فجرى على ان الدرج المشاهداليوم ليس شيء منه بمحدثوانسعي الراكب صحيح اذا الصق حافر دابته بالدرجة السفلي بل الوصول لماسامت آخر الدرج المدفونة كافوان بعد عن آخرالدرج الموجود الان باذرع قالوفي هذا فسحة كبيرة لاكثر العوآم فانهم يصلون لآخر الدرج بليكتفون بالقرب منه هذا كله في درج الصفااما المروة فقدا تفقو افيهاعلى ان العقد الكبير المشرف الذي بوجهها هد حدها لكن الافضل

والطواف افضل اركان الحج الخ (قول فلوترك عامسة الخ) اقول صورة ذلك ان يذهب بعد الرابعة التى انتهاؤها بالصفامن غير السعى الى المروة ثم يعود من المروة في المسعى الى الصفائم يعود من الصفافي المسعى الى المروة فقد ترك الخامسة لا نه بعد الرابعة لم يذهب في المسعى الى المروة بل ذهب في غيرها فلا يحسب ذلك خامسة ويلزم من عدم حسبانه خامسة الغاء السادسة التى هو عوده بعدهذ الذهاب من المروة الى الصفالانها مشروطة بتقدم الخامسة عليه اولم يوجدو اما السابعة التى هى ذها به بعدهذه السادسة من الصفا الى المروة فقد وقعت خامسة اذا لم يتقدم با مما يعتد به الا اربع لان الخامسة متروكة و السادسة لغوكا تقرر فصارت السابعة خامسة و احتاج بعدها الى سادسة و سابعة (قول ها وعقب الح) اى كان ركب آدميا (قول ه او عقب او حافر مركو به انظر هل يكنى ذلك في راكب المحفة و ينبغى ان يكنى لان

ركنأوقدوم)لانهالوارد عنه عليناته بل حكى فيه الاجماع فلأيجو زبعدطواف نفل کان احرم من مکة بحجمنها ثم تنفل بطواف واراد السعى بعده كما في المجمو عوقولجمع بجوازه حينئذ ضعيف كقول الأذرعي في توسطه الذي تبين لى بعدالتنقيب ان الراجح مذهبا صحته بعد كل طواف صحيح باى وصفكان لابعد طوافوداع بليتصوركما قالاه وقوعه بعده لانه لايسمي طوافوداع إلاان كان بعد الاتيان بجميع المناسك ومن ثملو بقى عليه شيء منها جازلهالخروج منمكة بلا وداع لعدم تصوره فيحقه حينئذو تصوره فيمن أحرم حجمن مكة ثم ار ادخروجا قبلالوقوف لانه يسن له طواف الوداع لانظراليه لان كلامها كاقاله الاذرعي في طواف الوداع المشروع بعدفر اغ المناسك لافى كل وداع وقول جمع في هذه الصورة ان لهالسعي بعده إذاعادضعيفكافيالمجموع وإذاار ادالسعي بعدطواف القدوم كماهو الافضللانه الذي صح عنه عليه لم تلزمه الموالاة بينهما بل له تاخیره و ان طال لکن (محيث لا يتخلل بينهما) اي السعى وطواف القدوم (الوقوف بعرفة) لأنه يقطع

أن يمر تحته و برقى على البناء المر تفع بعده الهكر دى على مافضل (قوله و يحمل الح) عبارة شرح العباب وإنماذكروهفيها باعتبارماكانواما الان اصلهادرجمدفون فيكفى الصاق العقب اوالاصأبع باخر درجهاو اماالمروة فهم متفقون على ان من دخل تحت العقد المشرف ثم يكون قدوصلها وقدبينت ذلك كله بادلته في الحاشية انتهت اه سم (قهله ان هذا باعتبار زمنهم و اما الان الح) اقر ه الرشيدي وقد ارتدمت تلك الدرج بلو بعض الدرج الاصلية اه (قهله غطت) اىسترت كردى (قهله كما في المجموع) وهو المعتمدنهاية (قوله وقول جمع الخ) و نصالبويطي و الخفاف و الاسنوي والعمر اني و البندنيجي و ان الرفعةانالسعي بجزىءبعدطو اف الوداع والنفل الصحيح ممدصا لحعبارة النهابة وصوب الاسنوي وقوعه بعدطواف نفل بان يحرم المكي بالحج ثم يتنفل بطواف تم يسعى بعده وقدجزم بالاجزاء فى هذه المحب الطبرى ويوافقه قول ان الرفعة اتفقُّو اعلى ان شرطه ان يقع بعد طو اف ولو نفلا الاطو اف الو داع ويرده مامرعنالمجموع اه (فوله إلابعدطواف) الظاهر ولابعدالخلايقالهو مستثنى بماقبله فيكون من تتمة كلام الاذرعي لأنه خلاف الواقع فكلام الاذرعي على العموم وإنما استثناء طواف الوداع فقط في كلام ابن الرفعة هذا و من تامل السباق والسياق لم يشك فهاذكر ته ثمر ايت نسخة المصنف وقد ضرب على الواو فيها فلعله من تصرف بعض القاصرين بصرى (قولة لا نه لا يسمى الخ)عبارة المغنى لا نه إذا بتى السعى لم يكن الماتى به طواف و داع اه (قوله و تصوره) الى التّنبيه في المغنى وكذ آفي النهاية إلا قوله كاهو الافضل فوله ثمارادخروجا) اىولو الى مني يومالثامن للبيت بها ليلةالتاسع ثم الذهاب للوقوف وظاهره آنه لافرق فىالخروج لغيرمني بين الحروج لمسافة القصرومادونها فليراجع سم أقول صرح بعدم الفرق النهاية والمغني وشيخ الاسلام ونقله الونائي عن الامداد والفتح (قوله وقول جمع الخ)منهم الاسنوى والبندنيجي والعمرانيوفي نصالبويطيوكلام الخفاف مايوافقه ومعذلك فالمعتمدماقاله فيالمجموع من ان ظاهر كلام الاصحاب اختصاصه بمابعد القدومو الاستفاضة نهاية (قوله إذاعاد) كان التقييد بالعو دلان السعى قبل خروجه يوجب المكث بعد الطو اف فيخرجه عن كو تهود اعا فليتا مل سم (قوله كاهو الافضل)وفاقا للمغني وخلافاللنها يةعمارته والافضل تاخيره عن طواف الافاضة كما افتى مه الوالدرحمه الله تعالى قال لأن لناوجها باستحباب اعادته بعده اه وعبارة سم قوله كاهو الافضلكلام الايضاح صريح في ذلك ثم كو نه الافضلشامللوقوعهعقبطو اف القدوم ولتراخيه عنه اله (قوله بلله تاخيره)ولوطاف للقدوم فهل لهان يسعى بعده بعض السعى ويكمله بعدالوقو فوطواف الركن قيه نظرو الاقرب لكلامهم المنع نهاية

كلامن الدابتين الحاملتين للمحفة مركوب له (قوله و يحمل على ان هذا باعتبار زمنهم وأما الآن الخ) عبارة شرح العباب وإيما ذكر و ه فيها باعتبار ماكان و اما الان فن اصلها درج مدفون فيكفى الصاق العقب او الاصابع باخر در جهاو اما المروة فهم متفقون على ان من دخل تحت العقد المشرف ثم يكون قد وصلها وقد ينت ذلك كله بادلته في الحاشية اهر قوله ثم ار ادخر و جاقبل الوقوف) اى ولو الى مني و ما الثامن للمبيت بها ليلة التاسع ثم الذهاب للوقوف و ظاهره انه لا فرق فى الخروج لغيره في بين الخروج لمسافة القصر و ما دو نها فلير اجع (قوله إذاعاد) كان التقييد بالعود لان السعى قبل خروجه يوجب المكث بعد الطواف و لتراخيه عنه (قوله في المنت يحيث لا يتخلل بينهما الوقوف بعرفة) عبارة العراق فى شرح الهجة لكن يشترط ان لا يتخلل بينهما ركن كالوقوف و الحلق اه و هويدل على انه لوحلق بعد انتصاف ليلة النحرقبل الوقوف امتنع السعى وقد يشكل على هذا بعد تسليمه ان الحلق لا يدخل وقته قبل الوقوف و لهذا قال فى العباب الوقوف المنتو قف على انها لوقوف و لهذا قال فى العباب كشرح الروض و أول وقت غيره أى غير الذبح من الحلق وغيره لمن وقف من انتصاف ليلة النحر اه فدل قوله لمن وقف على توقف عدم دخول وقته بجزى وقلت عنو ع إلا بنقل حتى إذا حلى قبل الوقوف ثم وقف طولب بالحلق ان أمكن بأن نبت الشعر أو كان قد قصر فقط عنو على انه يسن لمن دفع من الخروم الى ما بعد طواف الافاضة) قال فى شرح الايضاح و مرعن الاذرعي انه يسن لمن دفع من

وفى الونائى عن الامداد مثله (قول تنبيه أحرم بالحج الخ) الذى في شرح العباب وقد يدخل في قولهم أو قدوم مالو احرم المكي مثلا بالحجمن مكة ثم خرج لحاجة ثمءادقيل الوقوف فابه الان يسن لهطو اف القدو مفنغ اجز اءالسعى بعده كاشمله كلامهم انتهي فجزم بسن طو اف القدو مو اقتصر على انه ينبغي اجز اءالسعي بعده سم (قوله بين ان ينوى العود الح) اى فلايسن و (قوله او لا) اى فيسن (قوله يؤيد الاول) عبارة الونائي وإذااحرم مكي بالحجمن مكة وخرج منهاولو لغير سفر قصر وعاز ماعلى العود ثم عاداليها سن له طو اف القدوم كالوكان حلالا وبجزىءالسعي بعده كافي التحفة ولو دخل حلال مكة فطاف للقدوم ثم احرم مالحجلم بجز السعى بعده كذافي الامدادو النهاية اه (قه له ويفرق بينه) اى سن طو اف القدوم للخارج المذكور (قه له وعليه) اي على الاول (قهله ويفرق بينه) أي العائد المذكور حيث يسن له الطواف و بجزي والسعى بعده (فهله والا بحز ته السعى الخ) جزم مذا تليذه عبد الرؤف مخالفا لمافى الحاشية و نائى عبارة سم قال في حاشية الآيضاح ومرعن الاذرعي أنه يسن لمن دفع من عرفة الى مكة قبل نصف الليل طو أف القدوم فيجوز له السعى بعده وقديفهمه قولهمأ ووقف لم يجز السعى إلا بعدطو اف الافاضة لدخو ل وقته و هو فرض فلم بجز بعدنفَّل مع امكا نه بعد فرضْ انتهى فافهُم التعليل بدخول وقته الخجو ازه قبله وهو خلاف كلامه هنأ اه واعتمد عش ماهناعبارته وقضيته اى التعليل عدم امناع السعى قبل انتصاف ليلة النحر وليسمراداكما صرح به حج حيث قال في اثناء كلام و يفرق بينه و بين من عاد لمكة الخ اه (فهاله بل يكره) هذاما جزم به في الروضواقره عليه شيخ الاسلام ومشي عليه صاحب النهاية وقاّل في المغيي هي خلاف الاولى وقيل مكروهة اه و تبع في ذلك ابن شهبة هذا ولو قيل محرمتها بناء على عدم سنها لم يبعد لما فيه من التلبس بعبادة فاسدة بصرى وقديقال وقيل يستحب الاعادة كماحكاه المغنى وألنهاية وصاحب القول الراجح لايقطع نظره عن القول المرجوح بالكلية (قوله لم يسن للقارن الخ) جرى عليه الجمال الرملي في شرح الدلجية وجرى فىشرح الايضاح والخطيب في المغنى على ندب سعيين له وعليه جرى سم والشهاب الرملي و آبن علان وغيرهم قال الحلى ومقتضى كلامهم امتناع موالاة الطوافين والسعيين فيطوف ويسعى ثم يطوف ويسعى انتهى كردي على بافضل عبارة المغني ويسن للقارن طوافان وسعيان خروجا من خلاف من اوجبهما عليه من السلف والخلف قالهالاذرعي بحثاوهوحسن اه وقال باعشن على الونائي المعتمد ماقاله حج من عدم السنية اه (فوله رعايةخلاف موجبها) وهو ابوحنيفة لانشرط ندب الخروج من الحلاف ان لا يعارض سنة صحيحة وقد صحءن جابر رضي الله تعالى عنه انه لم يطف النبي صلى الله عليه وسلمو اصحابه بين الصفاو المروة إلاطو افاو احداكردى (قوله ومر) الى المتن فى النهاية و الى قوله والافضلُ في المغنى إلا قوله اللهم الى المتن و قوله و حافيا الى و متطهر آ (قوله و مروجو بها الح) المر ا ديوجو بها

عرفة الى مكة قبل نصف الليل طو اف القدوم فعليه يجو زله السعى بعده و قد يفهمه قو لهم لو و قف لم يجز السعى الا بعد طو اف الا فاضة لدخول و قته و هو فرض فلم يجز بعد نفل مع امكانة بعد فرض اه فافهم التعليل بدخول و قته المجو ازه قبله و هو خلاف قوله الاتى و لا يجز ثه السعى حينئذ الى استئناف قال مرفى شرحه و لو دخل حلال مكة فطاف للقدوم ثم احرم بالحبح فهل له السعى حينئذ كا اقتضاه اطلاقهم او لا و يحمل كلامهم على مالو صدر طو اف القدوم حال الاحرام لشمول نية الحج لهما حينئذ فكانت التبعية صحيحة لوجود المجانسة علا فه فى تلك فالمجانسة منتفية بينها كل محتمل و ظاهر كلامهم الاتى في طو اف الو داع يؤيد الثانى و هو الظاهر ولو طاف القدوم فهل له ان يسعى بعد السعى و يكمله بعد الوقوف وطو اف الركن فيه نظر ايضا و الاقرب لكلامهم المنع اه (قوله تنبيه احرم بالحج من مكة الح) الذى في شرح العباب ما نصه و قد يدخل في قو لهم أو قدوم مالو أحرم المكى مثلا بالحج من مكة الح) الذى في شرح العباب ما نصه و قد يدخل في قو لهم أو قدوم مالو أحرم المكى مثلا بالحج من مكة الح المناه فجزم بسن طو اف القدوم و اقتصر على انه في قو لهم أو قدوم فينبغى اجز اء السعى بعده (قوله بايكره) لكن الافضل تاخيره عن طو اف الافاضة كما فتي به شيخنا الشهاب ينبغى اجز اء السعى بعده (قوله باريكره) لكن الافضل تاخيره عن طو اف الافاضة كما فتي به شيخنا الشهاب ينبغى اجز اء السعى بعده (قوله باريكره) لكن الافضل تاخيره عن طو اف الافاضة كما فتى به شيخنا الشهاب

﴿ تنبيه ﴾ احرم بالحج منمكة شمخوج شمعادلها قبل الوقوف فهل يسن له طواف القدوم نظرا لدخوله اولا نظرا لعدم انقطاع نسبته عنهااويفرق بينأن ينوى العو داليهاقيل الوقوف اولاكل محتمل ولوقيل بالثالث لم يبعد إلا ان اطلاقهم ندبه للحلال الشامل لما إذا فارقعازما على العود ثم عاد يؤيد الأول ثمرأيت في كلام المحب الطبرى مايصرح بالاول ويفرق بينه وبين عدم وجوب طواف الوداع على الخارج المذكور بان طو اف الوداع إنمايكون بعدفراغ المناسك كلهاولا كذلك طواف القدوم وعلىه فيجزىءالسعيى بعدهويفرق بينهو سنمنعاد لمكة بعد الوقوف وقبل نصف الليل فانه يسن له القدوم ولا بجزئه السعى حينئذ بان السعى متى اخرعن الوقوف وجبوقوعه بعد طواف الافاضة (ومنسعي بعد) طواف (قدوم لم يعده) اي لم يندب له اعادته بعد طوافالافاضة بل يكره لأنه ﷺ وأصحابه لم يسعوا َإِلَّا بعد طواف القدوم رواه مسلم ومن ثم لم يسن للقارن رعاية خلاف موجبها ومر وجوبها

بالمروة متعذر لكن بآخرها دكة فينبغى رقيهاعملا بالوارد ماامكن أماالمرأةوالخنثى فلا يسن لهما رقى ولو في خلوة على الاوجه الذي اقتضاه اطلاقهم خلافا الاسنوى ومن تبعه اللهم إلاإذا كانا يقعان في شك لولاالرقي فيسن لهما حينئذ على الاوجه احتياطا (فاذا رقى) بكسر القاف الذكر وغيره واشتراط الرقى ليس قيد افى ندب ما بعده لندبه لغير الراقي ايضابل في حيازة الافضل لاغير استقبل ثم (قال الله اكبر الله اكبر الله اكبرولله الحمد الله اكبر على ماهدانا والحمدلله على ماأولانالاإلهإلااللهوحده لاشريك له له الملك و له الحمد یحی ویمیت بیده) ای قدر تەوقو تە (الخيروھو على كلشيء قدس للاتباع رواهمسلم إلاتحىويميت فالنسائي بسندصحيح وإلا بيده الخيرفذكر ه آلشافعي قيل ولمرد زاد مسلم بعد قد مرلا إله إلا الله وحده أنجز وعده ونصر عبدهوهزم الاحزاب وحده (ثم يدعو بما شاء ديناو دنياقلت ويعيد الذكر والدعاء ثانياو ثالثا واللهاعلم)لمافي خبر مسلم بعدماذكر ثمدعا بينذلك قال هذا ثلاث مرات و بحث الاذرعي ازالدعاء بام الدنيامياح فقط كافي الصلاة

كونها شرط فى الاجزاءعن نسك الاسلام لاأ نه مخاطب به على سبيل الوجوب بحيث يأثم بتركما اللهم إلاأن تتوفر فيهشروط الاستطاعةو يخشىعروض نحوعضب فلايبعد القول وجوبهاعليه بالمعنىالثاني فما يظهر فيجميع ماذكرنعم محلىماذكرفها قبل الوقوف اما بعدالتلبسبه فاطلاقى الوجوب واضح على مايصر حبه كلامهم من انه بعوده للوقوق و تلبسه به ينصر ف نسكه لفريضة الاسلام ثمر رايت المحشى سم قال قولهوجوبها الح اى إذا اعادالو قوف انتهى بصرى (قوله على من كمل الح) اى ببلوغ اوعتق سم قول المتن (أن يرقى على الصفاو المروة قدرقامة) اى لانسان معتدَّلو أن يشاهد البيت قيل ان الكعبة كانتُ ترى فحالت الابنية بينهاو بين المروة واليوم لاترى الكعبة إلا على الصفامن باب الصفامغي (قه له للذكر) التقييد بالذكرجزم بهشيخ الاسلام فىالغرر وكذافى الاسنى إلاأ نهزا دفيه حكاية بحث الاسنوى وقال شيخ مشايخنا الشمس الخطيب الظاهر انه لايطلب الرقى من المرأة و الخنثي مطلقااه و قال في النهاية لايسن لهاإلاانخلاالمحلعن غيرالمحارم فمايظهركمانبه عليه الاسنوى وتبعه تليذهأ بوزرعة وغيره انتهى بصرى و مال اليه أيضاسم و الونائي (قوله دكة) أي مسطبة مغنى (قوله أما المرأة الخ) قال ابن شهبة نقلاعن الاذرعي انقضية اطلاق الجمهورعدم الفرق وأيضاتحتاط بالرق كالرجل للخروج من الخلاف في وجو مهاه اقول ان ثبتخلاف يعتديه في الوجوب مطلقا فينبغي الجزم بندب الرقى للمرَّأة و الخنثي بصرى (قوله فلا يسن لهارقي ولو في خلوة الح) قال عبد الرؤف و هو متجه و قال ابن الجال و هو او جه مما في الحاشية و متن المختصر واعترضههم اي تبعاللُّنها ية بان الرقي مطلوب لكل احدغيراً نه سقط عن الانثي و الخنثي طلبا اللسترفاذ اوجد ذلكمع الرقىصار مطلو بااذالحكم يدور مع علته وجو داوعدمااهكر دى على بافضل(قه له و اشتراط الرقى) أى المَفهوممنقولهفاذارقي كردي (قهله بل في حيازة الافضل) اي بالنسبة للذكر الحَقققول المتن (الله أكبر) أىمنكلشيو (قولهولله الحمد) أي على كل حال لالفيره كايشعر به تقديم الخبرو (قوله على ماهدانا) أىدلنا على طاعته بالاسلام وغيرهو (قوله على ماأو لانا)اى من نعمة التي لا تحصى و (قوله له الملك)أى ملك السموات والارض لالغيره نهاية ومغنى (قوله وهزم الاحزاب وحده) زا دبعده الآسني والمغنى لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولوكر ه الكافرون اهقول المتن (ثم يدعو بماشاء) ويسن أن يقول اللهم انكقلت ادعوني استجب لكموانك لاتخلف الميعادواني اسالك كاهديتني للاسلام ان لاتنزعه منيحتي توفانى وانامسلمنهاية ومغنىزادالاسنىاللهم اعصمنااى احفظنا بدينك وطواعيتك وطواعية رسولك وجنبناحدودك اللهم اجعلنا نحبك ونحب ملائكتك وانبياءك ورسلك ونحب عبادك الصالحين اللهم يسرنا لليسرى وجنبنا العسرى واغفر لنافى الآخرة والاولى واجعلنا من أئمة المتقين اه (قوله بين ذلك) اى بين ماذكر همنالتو حيدعش(قهله تحرى خلو المسعى)قال الشيخ ابو الحسن البكرى لعل المر ادبالخلو ة ما يتيسر معه السعى بلامشقة لهاو قع ويختلف الحال فيه بالنسبة للراكب والقوى وغيرهما وليس المراد بالخلوة خلو المحل بالكلية الهكر دى على بافضل (قول، ولا يكره) الى قوله ومرفى النهاية وكذا فى المغنى الاماانبه عليه (قوله ولايكر الركوب) اى الاعند آلرحة ان لم يكن عن يستغنى و الا فلا ما لم يغلب الايذاء و نائى (اتفاقا) معتمد لكنه خلاف الاولى لما تقدم من سن المشي فيه عش (قوله على ما في المجموع) عبارة المغني فان ركب

الرملى و تقدم خلافه (قوله على من كمل)أى ببلوغ أو عتق (قوله قبل فو ات للوقوف)أى إذا أعاد الوقوف (قوله خلافا للاسنوى) في شرح م روما اعترض به على الاسنوى ان المطلوب من المرأة ومثلها الخنثى اخفاء شخصها ما امكن و ان كانت فى خلوة الاترى انه لا يسن لها التخوية فى الصلاة ولوفى خلوة ير دبان الرقى مطلوب لكل احد غير انه سقط عن الانثى و الخنثى طلما السترفاذ او جدذ لك مع الرقى صار مطلو با إذ الحكم يدور مع العلة و جود او عدما و بان قياس ذلك على التخوية عنوع لانها مثيرة للشهوة و محركة للفتنة و لا كذلك الرقى فلا يصل اليه و يؤيد الاسنوى مامر فى جهر الصلاة و القول بان اخفاء الشخص يحتاط له فوق الصوت مردود

(و ان) يكو نماشياو حافياان أمن تنجس رجليه و سهل عليه و متطهر او مستور او الافضل تحرى خلو المسعى أى إلاان فا تناالمو الاة بينه و بين الطو افكاهو ظاهر للخلاف في وجوبها و قياسه ندب تحرى خلو المطاف حيث لم يؤمر بالمبادرة به و لا يكر ه الركوب اتفاقا على ما في المجموع

ماصح انه صلى الله عليه وسلم ركب فيه وأن يو الى بين مراته بل يكره الوقوف فيه لحديث اوغيره وبينه وبين الطواف ومر انه يضر صرفه كالطواف لكن لايشترط له كيفية مثله لان القصد هنا قطع المسافة وأن (بمشي أول السعى وآخره) على هينته (و) ان (يعدو الذكر) لاغيره مطلقاعدو اشديدا طاقته حيث لاتاذي ولا إيذاء قاصدا السنةلانحو المسابقة (في الوسط) للاتباع فيهما رواه مسلم ويحرك الراكب دابتية والمراد بالوسط هنا الامر التقريبي إذ محل العــدو اقربُ الى الصفا منه الى المروة بكثير (وموضع النوعين اىالمشي والعدو (معروف) فموضعالعدو قبل الميل الاخضر مركن المسجد وحدث مقابله آخر بستة أذرع الى ان يتوسط الميلين الاخضرين احدهما بجدار دار العباس رضي الله عنه وهي الآن ر باطمنسوباليهو الآخر دار المسجد وماعداذلك

(فصل فی الوقوف بعرفة)
و بعض مقدماته و تو ابعه
(یستحب للامام) إذا
حضر الحج (أو منصوبه)
لاقامة الحج و نصبه
و اجب علی الامام (ان ا

محل المشي

بلاعذر لميكره اتفاقا كإفي المجموع ومافي جامع الترمذي من ان الشافعي كره السعى راكبا إلا لعذر محمول على خلاف الاولى (قوله بانهم خالفو االح) عبارة النهاية بانه خلاف سنة صحيحة وهي ركو په علياته في بعضه وسعى غيره بلاعذر كصغر اومرض خلاف الاولى نهاية أفول وقديمنع المخالفة بانركو بهصلى الله عليه وسلم كان لعذر و ان يظهر فيستفتى و يؤخذ منه كيفية السعى و مرىجمالة المشتاقون المتعطشون اليهفان اهلمكةذكورهمواناثهم وصغيرهم كانوامتزاحمين فيالمسعى وفيالبيوت التي فيحواليه واسطحتها لنيل سعادة مشاهدة طلعته الشريفة (قوله بل يكره الوقوف الخ)و تسكره الصلاة بعده نهاية وونائي (قوله لكن لايشترط. له كيفية الخ) اى فله السعى المنكوس او القهقرى و نحوهاسم و بصرى اى مما لا يجرى ق الطواف ويكنى الطيران كآفي الحاشية ونائي (قوله على هينته) الى الفصل في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله حيث الى المتن (قوله لاغيره مطلقا) وقيل ان خلت الانثى بالليل سعت كالذكر و الخنثى في ذلك كالانثى مغنى (قوله طاقته)عبارة النهاية والمغنى فوق الرمل اه (قوله قاصداالسنة الخ)اى و إلالم يصحسعيه على المعتمد لانه يقبل الصرفكالطو افخلافالشيخ الاسلام والشيخ الحسن البكرى وموضع من الايعاب ومن النهاية قال ابن الجمال ويتفرع على ذلكمالو حمل محرم لم يسع عن نفسه و دخل وقت سعيه محرّ ما كذلك و نوى الحامل المحمول فقط فعلى مرجح من قال يشترط فقدالصارف ينصرف عن نفسه ويقع عن المحمول وعلى مرجح من قاللايشترط فيه فقدالصارف يقع عنهما انتهى اهكر دىو تقدم فى الشرح قبيل الفصل انه ياتى فيه تفصيل طواف الحاملو المحمول (قوله لانحو المسابقة) اىكاللعب فيخرج عَن كو نهسعيا بقصدها نهاية وونائي (قولهو يحرك الدابة)أى محيث لا يؤذي المشاة نهاية (قوله بستة الح) متعلق بقبل الميل الخ (قوله وماعداذلك محل المشي)ويسن أن يقول الذكر في عدوه وكذا المر أمو الحنثي في محله كا محته بعض المتأخرين رباغفروارحم وتجاوز عماتعلم انكانت الاعز الاكرم مغنى عبارة النهاية ويسن ان يقول في السعي ولو أنثىرب أغفرو أرحمالخ ويوافقهاقول الونائى قائلافي عدوه ومشيه رباغفرو ارحمالخ اللهمربنا آتنا فىالدنيا حسنة الخوآلقراءة فىالسعى أفضل من غير الذكر الوارداه

(فصل فى الوقوف بعرفة و بعض مقدماته و تو ابعه) (قوله إذا حضر الحج) أى خرج مع الحجيج بهاية ومغنى قول المتن (او منصوبه) اى المؤمر عليهم ان لم يخرج الامام مغنى و نهاية قول المتن (ان يخطب بمكة) اى ان لم ينصب غيره للخطابة و نائى (قوله أو ببابها) كذا فى اصل المصنف و مراده التساوى عند عدم المنه بين الكون عندها و الكون بيا لها وينبغى ان يكون الثانى اولى لمزيد شرفه وكونه المغنى التبليغ فلواتى بألو او بدل اولكان اولى نعم على تقدير الاتيان بها اى الواو يحتمل الكلام معنيين لكل منهما و جهوجيه الاول على تقدير كون حيث الح متعلقة بالكونين فيكون محصله ان الكون عبام الثانى و محصله ان الكون الكون بيا بها الانه عاصد قات الاول فى الجملة الثانية على تقدير كونها متعلقة بالثانى و محصله ان الكون الكون بيا بها الانه عاصد قات الاول فى الجملة الثانية على تقدير كونها متعلقة بالثانى و محصله ان الكون

بان ساع الصوت يكون سببالحضور من سمعه من بعد و لا كذلك الرقى فى الخلوة اه (قوله الاان بجاب بانهم خالفو اماصح) قد يجيبون بانه يحتمل انه ركب لعذركان يظهر ليستفتى منه وهي و اقعة حال فعلية (قوله لكن لايشترط له كيفية) اى فله السعى القهقرى و نحوها ﴿ فرع ﴾ قال فى العباب و ان اى و يجب ان يسعى فى بطن الو ادى و لو التوى فيه يسير الم يضر اه قال فى شرحه مخلافه كثير الحيث يخرج عنه و ضبطت ذلك فى الحاشية بان يخرج عن سمت العقد المشرف على المروة إذهو مقارب لعرض المسعى عما بين الميلين الذى ذكره الفارسي أنه عرضه ماذكره هو ما فى المجموع حيث قال قال الشافعي و الاصحاب لا يحوز السعى فى غير موضع السعى فلو مرور اهموضعه فى زقاق العطارين الوغيره لم يصح سعيه لان السعى يختص مه فلا يحوز فعله في غيره و ضعائل الدارى ان التوى في سعيه يسير اجاز و ان دخل المسجد او زقاق فعله في غيره كالطواف إلى ان قول العباب ولو التوى فيه يسير المراد باليسير فيه ما لا يخرج عنه فتا مله العطارين فلا اه و به يعلم ان قول الوقوف بعرفة و بعض مقدما ته و تو ابعه ﴾

وغيره بالتكبير وبحث المحب الطبرى ان من توجهوالعرفة قبلدخول مكةيسن لهمذلك غريب (في سابع ذي الحجة) ويسمى يوم الزينة لانهم كانوا يزينون فيله هوادجهم (بعدصلاة الظهر) او الجمعة ويظهر تقييد ندمها باداء فعلالظهر فتفوت بفوات ادائهالان المدار في العبادات على الاتباع ماامكن وهو صلى الله عليه وسلملم يفعلها الابعداداءالظهر فلاتفعل فهابعدذلك خطبة (فردة يامر فها) المتمتعين والمكين بطواف الوداع بعداحرامهم وقبل خروجهملانه مندوب لهم لتوجههم لابشداء النسك دون المفردين والقارنين لتوجههم لاتمامه جيع الحجاج (بالغدو)اي السير بعد صبح الثامن ويسمى يوم التروية لانهم كانوا يتروون الماءفيه لقلته اذذاك بتلك الاماكن (الى مني) بحيث يكونون بهاأول الزوال وما وقع لهما في موضع اخرانالسير بعد الزو الصعيف وعلى الاول يستشيمن تلزمه الجمعة كحاج انقطع سفره اذا كان الثامن الجمعة فلابجوزله الخروج بعد الفجر الاان عذراو اقیمت صحیحة بمی ﴿ تنسه ﴾ مروجوبصومالاستسقاء بامر الامام او منصوبه وقياسه وجوب مايامربه

عندها افضل مطلقاو عليه فالكون ببابها حيث لامنبر عند هاافضل بصرى اقول الاظهران اولجرد الاضراب والترقى وحيث الخمتعلقة بالكون الاول لفظاو بهمامعامعني فيفيد الكلام حينئذ المعني الاول بلاتكلف (قوله قال الماوردي) الى قوله و ماوقع في النهاية الاقوله غريب وقوله يظهر الى المتنوقوله لتوجههم لابتداء النسك وكذا في المغنى الاقوله وبحث الحب الى المن (قول قال الماور دى الح) جزم به النهاية عبارته ويسنان يكون مرما اه (قوله انه محتمل) بكسر الميم بقرينة مآبعده (قوله ويفتتحها المحرم الخ) لم يبين مقدار ما يفتتح به من تلبية او تكبير سم عبارة الو نائي و يفتتحها بالتلبية ان كان محرما وهو افضل والافبالتكبير ويحمدالله ويثنى عليه ثم يقول المابعدفا نكم جئتم من افاق شتى و فو دا الى الله تعالى فحق على الله ان يكرم و فده فن كان جاء يطلب ما عند الله فان طالب الله لا يخيب فصد قو اقو لكم بفعل فان ملاك القول العملوالنيةنية القلوبالله اللهفي ايامكم هذه فانها ايام تغفر فيها الذنوب جئتم من أفاق شتى في غير تجارة ولاطلبمالولادنيا ترجونها ثميلي أيان كانحرماويعلمهم فيهاالمناسك آلخ اه (قوله وبحث المحب الخ) اقر هالنها ية عبار ته ولو توجهو اللموقف قبل دخول مكة استحب لا مامهم أن يفعل كايفعل أمام مكة قاله الحب الطبرى قال الاذرعى ولم اره لغيره اه قال عشقوله مر ان يفعل كايفعل الخاى بان يخطب في سابع ذي الحجة الى اخر ماياتي اه (قهله او الجمعة) ايّان كان يومها نهاية (قوله ويظهر تقييدند بها الخ)عبارة الونائي وانام يصلوها كابحثه في الحاشية وقال في التحفة ويظهر الخ اه قال باعشن قوله كابحثه الخاعتمده عبدالرؤفوابن الجمال اه (قوله فلايفعل الخ)اقرب فيمايظهر ندب فعلما ولوقبل الشروع في السير لحصول المقصود بهامن اخبارهم عاامامهم من المناسك نعم الاكمل فعلما فهاذكر بصرى وسم (قوله فها بعد ذلك) اى بعد فوت اداء الظهر قول المتن (خطبة فردة) ولا تكفي عنها خطبة الجمعة لان السنة فيه التآخير عن الصلاة كاتقررولان القصدبها التعلم لاالوعظو التخويف فلم تشارك خطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف نهاية ومغنى (قوله لانه الخ) اى هذا الطوافعش (قوله لتوجهم لا بتداء النسك) محل تامل ثمر ايت المحشى قال يتامل معنى ذلك بصرى وقديجاب بان المراد بالنسك هناماعدا الاحرام ولو مندو باو معلوم ان الاولين لم يسبق على توجههم شيءغير الاحرام والاخيرين سبق على توجههم ايضا السفر ألى مكة ونحوطو اف القدوم (دون المفردينوالقارنين) اي الافاقيين سمقال السيدعمر الظاهر ان مثلهم من احرم بالحجمن مكة ولو متعديا بمجاوزة الميقات اه و فيه نظر (قوله لتوجههم لاتمامه)عبارة الاسنى والنهاية و المغي تخلاف المفرد والقارنالافاقيين لايؤمران بطواف آلوداع لانهمالم يتحللامن مناسكهما وليست مكة محل اقامتهما اه (قوله وجميع الحجاج)عطف على المتمتعين (قوله اذذاك الخ)اى واما اليوم فالماء كثير فيها بحير مى قول المتن (الى منى) بكسر الميم بالصرف وعدمه و تذكر وهو الاغلب وقد تؤنث و تخفيف نونها اشهر من تشديدها سميت بذلك لكثرة ما يمني اى براق فيها من الدماءنها ية و مغنى (قوله و على الاول) اى المعتمد (قوله الاان عذر) لم يظهر وجه استثناء المعذور بعدفرض الكلام فيمن تآرّمه الجمعة بصرى (قوله او اقيمت صحيحة بمنى) اى بان احدث بهاقرية استوطنها اربعون كاملون نهاية ومغنى (قولهوقياسةوجوب ما يامر به احدهماالخ يحتمل انمرادهم بالامر فيهذا المقام الاخبار بانهم مامورون بذلك منجهة الشرعفان

(قوله و يفتتحها المحرم بالتلبية الخ) لم يبين مقدار ما يفتتح به من تلبية او تكبير (قوله فلا تفعل فها بعد ذلك) لو قال نفعل فيا بعد ذلك كان متجها لحصول المقصود (قوله دون المفردين) اى الافاقيين (قوله لتوجههم لا بتداء النسك) قديقال هذا موجود في القانون اذ المفرد و القارن متحدان في العمل (قوله و القارنين) اى الافاقيين (قوله لتوجههم لا تمامه) يتامل معني ذلك و تخصيص القارن به مع استواء المفرد و القارن في العمل و عبار قشرح الروض و بذلك علم ان المفرد و القارن الافاقيين لا يؤمر ان بطواف الوداع لا نهما لم يتحللا من مناسكهما وليست مكه محل اقامتهما اه (قوله وقياسه وجوب ما يؤمر به احدهما الح) يحتمل ان مرادهم بالامر في هذا المقام الاخبار بانهم ما مورون بذلك من جهة

هنائعم من ثم ما يعلم منه انما فيه مصلحة عامة يصير بامره واجبا باطنا ايضا يخلاف ماليس فيه تلك المصلحة لابجب الاظاهرا فقط فكذآ بقال هنالابجب الاظاهرا ومرثم أيضا مايعلمنهان ولاية القضاء تشمل ذلك وحنئذ فيل الخطب الذى ولاه الامام الخطابة لاغير كذلكاو يفرق بانمنشان القضاء النظر في المصالح العامة ىخلاف الخطابة (ويعلمهم) في هذه الخطبة (ماامامهم من المناسك كلها كا فاده كلامه كغيرهو نصعليه في الاملاءوهوالا كمل لترسخ فى اذهانهم باعاد تهافى الخطب الاتية ولان كثير امنهم قد لاعضرفها بعدهالكثرة اشغالهم اوالى الخطبة الاخرى كاصرح بهالرافعي وغيره قيل وهذاهو الاكمل لان المسائل العلمة كلما قلت خفظت و ضطت و ير د د خىرالبيهق بسندجيدكان صلى الله عليه وسلم اذاكان قبل يوم التروية بيوم خطب الناس واخبرهم بمناسكهم فالجمع المضاف فيه دليل لماقلناه وافهم قوله ماامامهم انه لايتعرض لماقبل الخطبة التيهو فيها ولوقيل ينبغي التعرض لهايضاليعرفهاو يتذكره من اخلبه لم يبعد (و) ان (یخرج بهم)فی غیر يوم الجمعة وفيه ان لم تلزمهم وإلافقبلالفجر مالم تتعطل الجمعة بمكة

فرض أنه أمر فيتجه أنه أنكان لمصلحة عامة وجب الامتثال كمافي الاستسقاء و إلا فلا فليتامل سم (قوله اويفرق الخ)اعتمده الونائي (قوله ويعلمهم في هذه الخطبة الخ)فانكان فقيها قال هل من سائل و خطب الحجار بعهذه وخطبة يومعر فةويومالنحرويومالنفر الاولوكلها فرادىو بعدصلاةالظهر الايوم عرفةا فثنتان وقبل صلاة الظهوروكلذلك معلوم من كلامه هنا و فيها ياتي نها ية و مغنى و ياتي في السرح مثله (قه له كاافاده كلامه الخ)عبارة المغنى والنهاية وقضية كلام المصنف انه يخبرهم في كل خطبة بما بين ايديهم من المناسك ومقتضى كلام اصل الروضة انه يخبرهم في كل خطبة ، ابين ايديهم من المناسك الي الحطبة الاخرى ولامنافاة إذالاطلاق بياناللاكملوالتقييد بيان للاقلاه (قوله باعادتهافي الخطب الاتية)ظاهرها نه يعيدفى كلمنها جميع المناسك الماضية والاتيةوصريحكلامغيره كقولهالاتي وافهم الخانه يعيدالاتية فقط (قوله أو الى الخطبة الح)عطف على كلها كردى (قوله كان الني صلى الله عليه و سلم آلخ)قديقال أن كان تدل على التكر ارمع انه عليه الصلاة و السلام لم يحج بعد النبوة بالناس غير حجة الوداع ويجاب بانهاا مما تقيد التكر ارمع المضارع وماهناليسكذلك سم (فقوله ولوقيل نبغى الخ)يعلم ماسننقله عن الاسنى ف خطبة النحر ما يؤيده والظاهر انه ماخذه بصرى (قوله لم يبعد) ويؤيده الحديث المذكور بصرى وفيه تامل قوله في غيريوم الجمعة الخ) الاولى ان يؤخره عن قول المصنف من غد (قهله و فيه ان لم تازمهم الخ) عبارة النهاية والمغنىفانكان يوم جمعة ندب ان عمر ج بهم قبل الفجر لان السفريومها بلاعذر كتخلف عن رفقته بعدالفجر وقبل فعلها الى حيث لا يصلى الجعة حرأم فمحله فيمن تازمه الجمعة ولم تمكنه اقامتها يمي والابان احدث ئمقرية واستوطنها اربعون كاملون جازخر وجه بعدالفجر ليصلي معهم وانحر مالبناء ثم اه زاد الونائي وانترتب عليه فوات الجمعة على اهل بلده بانكانو امن الاربعين وقولهم محرم تعطيل بلدهم عنها محمول على تعطيل بغير حاجة كمافى التحفة اه قال ع شقولهم رو ان حرم البناء الخيؤ خذهن هذا صحة صلاة الجمعة في في السنانية الكائنة ببولاق و انكانت في حر تم البحر لانه لا تلازم بين الحر مة صحة صلاة الجمعة و هو ظاهر اه (قهله مالم تتعطل الجمعة)قال سم بعدذكر كلام الشارح في باب الجمعة فالحاصل جو ازكل من التعطيل و السفر لحاجة اذاأمكنته فيمحلآخر اياو تضرر لتخلفه عنآلر فقة فيما يتجهو انخرج بعدالفجر وقياس ذلك جواز التعطيل فمانحن فيهاذا امكنتهم في منهم مثلاو انخرجو ابعد الفجر لانه خروج لحاجة بل قديتجه هناك وهنا جوازا ألخروج قبل الفجروان لزم التعطيل وعدم ادراكها في محل لعدم التكليف حينئذ فليتامل بخلافه ابعدالفجر فمن لزم من خروجه التعطيل امتنع وان ادركها بمحل آخر و من لافان لزمته امتنع ايضا الاان ادركها باخرها اه وقوله امتنعفىموضعين مقيداخذا مناولكلامه وبمامرعنالنهايهوالمغني انفابعدم العذر

لشرع فان فرض انه امر فيتجه انه ان كان لمصلحة عامة و جب الامتثال كا في الاستسقاء و الافلا فليتامل (قوله كان صلى الله عليه وسلم اذا كان قبل يرم التروية الخ) قد يقال كان تدل على التكر ارمع انه عليه الصلاة والسلام لم يحبع بعد النبوة بالناس غير حجة الوداع و يجاب بانها انما تفيد التكر ارمع المضارع وماهناليس كذلك (قوله مالم تعطل الجمعة بمكة) عبارة شرح العباب عقب قوله فان كان الثامن جمة خرج من تلزمه قبل الفجر و ان خرجو ابعد الفجر و امكن فعلها بمنى جاز و ظاهر ه انه لا فرق بين ان يتخلف بمكم من يقيم الجمعة و ان لا و ليس مرادا بل الظاهر كاقال الاذر عي و الزركشي في الحاله الثانية المنع لا نهم مسيؤن بتعطيل الجمعة بمكة اه و لا يخفى ان المتبادر منه تعلق بحث الازرعي و الزركشي الافي قول الايضاح قال الشافعي فاذا بني بها اى بمني قرية و استوطنها اربعون من اهل الكال اقاموا الجمعة هم و الناس معهم الهوم الثامن يوم الجمعة خرجو اقبل طلوع الفجر اه (قوله مالم تتعطل الجمعة مكة) فيه امر ان الاول ان التعطيل انما يكون بذهاب من تنعقد به الفجر اه (قوله مالم تتعطل بمكة اى بان المستوطن تمام من تنعقد به او جميع من تنعقد به الثانى انه قدم في باب الجمعة قوله بل يحرم عليهم اى اهل القرية تعطيل من تنعقد به او جميع من تنعقد به الثانى انه قدم في باب الجمعة قوله بل يحرم عليهم اى اهل القرية تعطيل من تنعقد به او جميع من تنعقد به الثانى انه قدم في باب الجمعة قوله بل يحرم عليهم اى اهل القرية تعطيل من تنعقد به الوجميع من تنعقد به الثانى انه قدم في باب الجمعة قوله بل يحرم عليهم اى اهل القرية تعطيل من تنعقد به او جميع من تنعقد به الوب المناه المناه

(من) بعد صلاة صبح (غد) والافضل ضعى للاتباع (إلى منى و) يستحب للحجاج كلهم ان (يبيتو ابها) وان يصلو ابه العصرين والعشاءين والصبح للاتباع رواه مسلم والاولى صلاتها بمسجد الحيف والنزول بمنزله عليلية وقريب منه وهو بين منحره وقبلة مسجد الحيف وهو المهاأ قرب (فاذا طلعت الشمس) أى أشرقت على ثبير وهو المطل على مسجد الحيف قاله المصنف وغيره وإن اعترضه المحب الطبرى وقال بل هو مقابله الذي على يسار الذاهب لعرفة وجمع بان كلايسمى بذلك ومع تسليمه المراد الاول (٥٠٥) ايضاً (قصد و اعرفات) من طريق ضب

وكانه الذي ينعطف عن اليمين قرب المشعر الحرام مكثر نالتلبية والذكروما حدث الان من مبيت اكشر الناس هذه الليلة بعرفة بدعة قبيحة اللهم إلامن يخاف زحمة اوعلى محترم ولوبات يمنى او وقعشك في الهلال يقتضى فوتالحج بفرض المبيت فلا بدعة في حقه و من اطلق ندب المبيت ساعند الشك فقد تساهل إذكيف تتركالسنة وحجه مجزىء بتقدير الغلط إجماعا فالوجه التقييد عا ذكرته (قلت) وإذا ساروا منمني بعد الصبح إلى عرفة فالسنة لهم انهم (لا يدخلونها بل يقيمون بنمرة) وهي بفتح فكسر وبفتح اوكسر فسكون محل معروف ثم (بقرب عرفات حتى تزول الشمس والله اعلم) للاتباعرواهمسلم ويسن الغسل بهاللوقوف كامزمع بيان وقته (ثم)عقب الزوال يذهب إلى مسجد إبراهم يَتِلُيْنَةِ خلافًا لمن نازع في منسوب لابراهم احدامراء بني العباس المنسوب اليه إبايراهم بالمسجد الحرام وصدره منعرفة بضم اوله

(قوله بعد صلاة) إلى قوله والنزول في النهاية والمغنى (قوله للحجاج كلهم) أي حتى من كان مقما بمني و من لم يكن بمكة سم (قوله و ان يبيتو الها)اي ند بافليس بركن و لآو اجب باجماع قال الزعفر اني يسن ٱلمشي من مكة إلى المناسك كلها إلى انقضاء الحبجلن قدر عليهو ان يقصد مسجد الخيف فيصلي فيهر كعتين ويكثر التلبية قبلهما و بعدهمانها ية ومغنى قال عشقولهم رلمن قدر عليه اى ولم يخف تاذيا و لانجاسة اه (قوله و الاولى صلاتها يمسجدالخيف)ايعندالاحجار امام منارتهالتي يوسطه الانو ناثي (فه إله وهو المطل)عبارة النهاية والمغني والو نائي وهو بفتح المثلثة جبل كبير بمز دلفة على يمين الذاهب من مني إلى عرَّ فات قول المتن (قصدو اعرفات) ويسن للسائر الهاأن يقول اللهم اليك توجهت ووجهك الكريم أردت فاجعل ذنبي مغفور اوحجي مبرورا وارحمٰي و لا تخيبني إنك على كل شي قد رنها ية و مغني (قول من طريق ضب) و هو الجبل المطل على مني اي الذى مسجد الخيف في اصله وهو من مزَّد لفة ويعوذو اعلى طريق المازمين وهو بين الجبلين الكائنين بين عرفة ومزدلفة ويسن للسائر إلى عرفات ان يعودفي طريق غير ماذهب فها ولوكان ذها به و إيا يه في و احدة منها مان يغير عشاه كالعيدو نائي ونهاية و مغني (فهله بفرض المبيت) اي بمني (فهله فلا بدعة في حقه) ومثله دخوله قبل الزوال إذا كان الزحام يخاف منه ماذكر ابن علان (قوله و من اطلق الخ) اى سواء كان الشك یقتضی فوت الحج او لایقتضیه کردی (قه له ۲۰۱۱) ای بعر فات (قه له وحم به مجزی ـ الخ)عبار ة الو نائی و و قو ف اليومالعاشر بشرطه بحزىء إجماعا قاله حج آه (فه له بتقد سرالغلط) كانه سريدالغلط بالوقوف في العاشر ولم يقلو ا على خلاف العادة سم (قول ماذكرته) أى بكون الشك يقتضى فو ات الحج بفرض المبيت بني كردى قول المتن (قلت) اى كاقال الرافعي في الشرح نها ية ومغنى (قهله وإذا ساروا) إلى قوله وهم الان في المغنى إلا قوله وبينه إلى المتن وكذا في النهاية إلا قوله و زعم إلى وصدره (فهله و زعم انه منسوب الخ) جزم به ابن شهبة ابصري(فولهوصدره)هو محل الخطبة والصلاة و (فهلهو اخره الخ)ويميز بينهماصخر ات كبار فرشت هناك نهايةو مغنى(قولهو بينه الخ)اى المسجد (قولهو بخطّب الامام)اى او منصو به على منبر او مرتفع نها ية قول المتن (خطبتين) أي خفيفتين و تكون الثانية اخف من الأولى نهاية ومغنى (قوله ما ياتى في عرفة) أي من الذكروالتلبية نهاية ومغنى (قولِه لانالقصدبها مجردالدعاء)اىوانالتعليم أنمآهو فى الاولى نهاية (قولِه

علمهمن إقامتها والذهاب اليها فى بلداخرى ثم قو له وقيده أى جو از سفر من لزمته إذا أمكنته فى طريقه أو مقصده صاحب التعجيز بحثا عا إذا لم يبطل جمعة بلده بان كان بمام الاربعين وكانه اخذه مام انفامن حرمة تعطيل بلدهم عنها لكن الفرق و اضح فان هؤلاء معطلون لغير حاجة بخلاف المسافر فان فرض ان سفره لغير حاجة اتجه ما قاله و إن يمكن منها فى طريقه اه و قضية فرقه انهم لو عطلو الحاجة جاز وحينئذ فالحاصل جو از كل من التعطيل والسفر لحاجة إذا امكنته فى محل اخراى او تضرر بتخلفه عن الرفقة فيا يتجه و إن خرج بعد الفجر و قياس ذلك جو از التعطيل فيما نحن فيه إذا امكنتهم فى منى مثلا و إن خرجو آ بعد الفجر لا مه خروج لحاجة بل قد يتجه هناك وهنا جو از الخروج قبل الفجر و إن لزم التعطيل و عدم إدراكها فى محل اخر لا مه خروج حاجة بل قد يتجه هناك وهنا جو از الخروج قبل الفجر و إن لزم التعطيل و عدم إدراكها بمحل اخر و من لا فان لو مته امتنع ايضا إلا ان ادركها باخر (قوله و يستحب للحجاج كلهم) اى حتى من كان مقيا مي و من لم يكن بمكة (قوله و حجه بجزى عن بتقدير الغلط إجماعا) كانه يريد الغلط بالوقوف فى العاشر و لمي من لم يكن بمكة (قوله و حجه بجزى عن بتقدير الغلط إجماعا) كانه يريد الغلط بالوقوف فى العاشر و لم

(٤ / _ شروانى وان قاسم _ رابع) و بالنون وآخره من عرفة و بينه و بين الحرم نحو ألف ذراع و (يخطب الامام بعد الزوال) الناس (خطبتين) قبل الصلاة و يعلمهم في أو لاهما ما أمامهم كله أو الى الخطبة الاخرى نظير مامر و يحرضهم على إكثار ما ياتى في عرفة ثم يجلس بقدر سورة الاخلاص فاذا قام للخطبة الثانية أخذ المؤذن في الاذان لا الاقامة على المعتمد و يخففها بحيث يفر غها مع فراغ الاذان ولم ينظر لمنعه سماعها لان القصديها مجرد الدعاء وللسادرة إلى اتساع وقت الوقوف (ثم) يقيم و (يصلى بالناس)

الذين يجوز لهم القصر)وفي المجموع عن الشافعي و الاصحاب أن الحجاج إذا دخلو امكة و نو و اأن يقيمو ا بهاار بعالزمهم الاتمام فاذاخرجو ايوم التروية إلى مني ونوو االذهاب إلى اوطانهم عندفر اغ نسكهم كان كهمالقصر منحين خرجو الانهم انشأو اسفر اتقصر فيهالصلاة اه مغنى زادالنهاية وظاهر انمحل ذلك فياكان معهو دافي الزمن القديم من سفر هم بعد نفر هم من مني بيوم و نحو مو اما الآن فاطر دت عادة اكثر هم بأقامة اميرهم بعدالنفر فوقار بعةايام كوامل فلايجوز لاحديمن عزم على السفر معهم قصرو لاجمع لابهم لم ينشئوا حينئذسفر اتقصر فيه الصلاة اه (قوله بعده) أى بعد الوقوف والنفر و نائى (قوله هل ينقطع الخ) تقدمان الاقرب الهلاينقطع وحينئذ فني تعليل مأجزم به من انهم الآن قليلون جدا بقو له إذا كثر الحجيج الخمالا يخفى إذكيف يجزم بالقلة التي لاتنبني الاعلى الانقطاع ثم يعللها عافيه ترددر جح منه فيماسبق عدم الأنقطاع فتامله سم عبارة البصرى والذي استوجهه في باب صلاة المسافر ان سفر هم لا ينقطع إلا بالعود الىمكةوحيَّنتُذَفلا محلُّ لقوله وهم الآن الخثمر ايت المحشى نبه عليه اه وعبارة الونائي ثم يقيم الصلاة ثم يجمع العصرين تقديماو يقصرهما بالمسافرين الذين لهم القصران كانمسافرا وهو الذى لمينو أقامة أربعة أيآمكو املوهوما كث بخلاف مالو دخل الحجاج مكة قبيل الوقوف ونوو ااقامة ماذكر بعد فيتمو اكذا فى ألحاشية والفتح خلافاً للتحفة والنهاية في باب صلاة المسافر فهالو نوى الحجاج الذين يدخلون مكة قبيل الوقوف بنحويوم ان يقيمواهما بعدالنفر اربعة ايامكو امل فالأقرب انه لا ينقطع سفرهم يوصو لهملكة ناوينماذ كرفان كان الامام مقيا اناب مسافر اويامر بالاتمام وعدم الجع غيره آه (قول قصر ا) إلى قوله قيل في النهاية والمغنى إلا قوله ويسر بالقراءة قول المتن (جمعا) أي تقد عانها ية ومغنى (فهله ويسريا لقراءة) اى فيهما خلافالا بي حنيفة عميرة (قوله وهذا الجمع) اى والقصر نهاية ومغنى (قوله على الآصح) اى خلافا لما جرى عليه المصنف في مناسكة الكبرى من ان ذلك للنسك اهمغنى و عليه فيجمع آلمكي ايضا و تاثي (قوله ثالثه بمنى) اى يوم النفر الأولنها ية ومغنى (قول و إلا التي بنمرة) اى فانها ثنتان وقبل صلاة الظهر سم (قول و إذا فرغوا منالصلاة) اىمنالعصرين ثم الراتبة و نائى قول المتن (ويقفوا) اى الامام او منصوبه والناس (إلى الغروب) والافضلان يقفوا بعدالغروبحتى تزول الصفرة قليلافان قيل قول المصنف يقفوا منصوبعطفاعلى يخطب فيقتضي استحباب الوقوف مع انهو اجب اجيب بانه قيدالوقوف بالاستمر ارإلي الغروب وهومستحب على الصحيح مغنى ونهاية (قو آله قيل في تركيبه نظر ١١ لخ) هذا الاعتراض يحرى ايضا فى قوله السابق ويبيتوابها فتامله سم (قوله ويخرجهم) فى كون الخروجهم مختصابه تامل لايقال الخروج بهمالخاصيه اخصمن مطلق آلخروجالشاملهم لانانقول يمكن اعتبارنحوذلكفي المبيت ونحوه فماوجه التخصيص والحق ان عبارة المصنف قدس سره لاتخلوعن شيء لما فيهامن تشتيت الضمائر و إنكان المر ادمنها و اضحافر دالاولوية ليس في محله بصرى (قوله وعمه وغيره) الضمير ان للامام و (قوله وذلك التقدير) اشارة الى قوله إذ تقديره الخو (قه له ما تقرر) هو قوله با نه خص الامام الح كردي (قه أله وذلكالتقدير يدفعه الخ)كيف يدفعه مع القطع بان العطف على يخطبوهو مقيد بالامام أو منصوبه سم قول المتن (ويذكروا اللهويدعوه) اي باكثار نهايةومغنى (قوله والواردمن ذلك الح) ومن ادعيته المختارة ربنا آتنا في الدنيا حسنة الآية اللهم اني ظلمت نفسي ظلماكثيرا ولايغفر الذنوب إلا انت فاغفر لىمغفر ةمنعندكو ارحمني انك انت الغفور الرحيم اللهم انقلني من ذل المعصية إلى عز الطاعة و اكفني

يقلو اعلى خلاف العادة (قول هل ينقطع) تقدم ان الاقرب انه لا ينقطع وحينئذ فني تعليل ما جزم به من انهم الآن قليلون جدا بقوله إذا كبر الحجيج الحمالا يخفي إذ كيف يجزم بالقلة التي لا تنبى إلا على الانقطاع ثم يعللها بما فيه تردور جح منه في اسبق عدم الانقطاع فتا مله (قوله إلا التي بنمرة) أى فانها ثنتان وقبل صلاة الظهر (قوله قيل في تركيبه تظر إذ تقديره الح) هذا الاعتراض يجرى ايضافي قوله السابق و يبيتوا بها فتا مله (قوله و ذلك التقديريد فعه) كيف يدفعه مع القطع بان العطف على يخطب و هو مقيد بالا مام او منصو به

أربعة أيام بها بعده وقد مرفى صلاة المسافر بيان انسفرهمهل ينقطع بذلك اولا(الظهروالعصر)قصرا و(جمعا)للاتباعرواهمسلم ويسربالقراءةوهذا الجمع بسبب السفر لاالنسك على الاصح فبلا بجوز لمن لايجوز له القصر ويسن للامام اعلامهم بقوله بعد سلامه أتموا ولاتجمعوا فاناقوم سفروبتي خطبتان مشروعتان احداهما يوم النحروالاخرى ثالثةيمني والاربعة فرادى وبعد صلاة الظهر إلاالتي بنمرة وإذا فرغوا من الصلاة سن لهم ان يبادروا الى عرفة (و)أن (يقفوا) بها (الى) تكامل (الغروب) للاتباع وخروجا من خلاف من اوجب الجمع بين الليل والنهار وسياتي ان اصل الوقوف ركن قيل فى تركيبه نظر إذ تقديره يستحب للامام او منصو يه ان يقفوا فلو افرده فقال ويقف وكذا مابعده لكان اولىاھ ويرد بانه خص الامام او نائبه بما يختص به بنحو مخطب ويخرج بهم وعمه وغيره بمالايختص بهبنحو يبيتوا وقصدوا وذلك التقدير يدفعه ما تقرر المعلوم من صنيعه فلااعتراض عليه (ویذکروا الله تعالی ويدعوه ويكثرو االتهليل

محلالكءن حرامك واغنى بفضلك عمن سواك ونورقلى وقبرى وأعذني من الشركله واجمع لى الخيركله

ولده العزوغيره وأقروه وقال انه الفجوة المستعلية بين الجبل المسمى بحبل الرحمة والبناء المربع عن يساره اى وهو المسمى ببيت ادم و وراه هاصخر ات متصلة بصحن الجبل وهي الى الجبل اقرب بقليل يحيث يكون

اللهم انى اسالك الهدى والتق والعفاف والغنى مغنى وكذافى الاسنى إلاقوله اللهم إنى الى اللهم أنقلني (قوله لااله الاالله) اى مائة او الفاونائي (قوله وهو على كلشيء قدير) و زادالبيه بي اللهم اجعل في قلى نور او في وخير ماقلت انا والنبيون سمعى نوراوفى بصرى نورا اللهم أشرحلى صدرى ويسرلى آمرى مغنى زادالاسنى والنهاية اللهم لك الحمد منقيل لاإله الاالله وحده كالذي تقول وخير اممانقول اللهم لك صلاتي ونسكي ومحياى وبماتي واليك مابي ولك تراثى اللهم اني اعوذبك لاشريك له له الملك وله الحمد منعذابالقبرووسوسةالصدر وشتات الامراللهم اني اعوذبك من شرماتجي، به الريح ويكون كل دعاء وهو على كل شيء قدر ثلاثاو يفتتحه بالتحميد والتمجيد والتسبيح والصلاة والسلام على الني عطائية ويختتمه بمثل ذلك مع وروى المستغفرى خبرمن التامين اه (قهاله و روى المستغفري)و في العهو دللشعر اني روى البيهتي ان الني علينة قال ما من مسلم و قف قرأقل هو الله أحد الف مرة عشية عرفة بالموقف فيستقبل القبلة بوجهه ثم يقول لااله الاالله وحده إلى قد يرمأ تَهْ مَرَّة ثم يقرا قل هو الله يوم عزفة أعطى ماسأل احدما تةمرة ثم يقول اللهم صل على محدو ال محمد كاصليت على ابر اهم و ال أبر اهم انك حميد مجيدو علينا ويقرأ سورة الحشر معهم مائة مرة إلاقال الله تعالى ياملائكتي ماجز اءعبدى هذا سبحتى وهللني وكرامني وعظمني وعرفني واثنى على وصلى على نبيى اشهدو اياملائكتي انى قدغفرت لهو شفعته فى نفسه ولو سالنى عبدى هذا شفعته فى ويستغفر للؤمنين والمؤمنات لماصح اللهم اغفر أهل الموقف اهمحمد صالح الرئيس (قهله ويقر اسورة الحشر)عبارة النها بة ويستحب ان يكثر من قراءة سورة الحشروليحرص فى ذلك اليوم والذى بعده على الحلال الصرف ان تيسرو إلا فما قلت شهته فان للحاجو لمن استغفر له الحاج المتكفل باستجابة الدعاءهو خلوص النية وحل المطعم والمشرب معمزيد الخضوع والانكسار وليحذر ويستفرغ جهده فيما مكنه الواقف من المخاصمة والمشاتمة والكلام المباح ما امكنه وانتهار السائل واحتقار احداهز ادالو نائي وسنان من ذلك ومن الخضوع يتلطف بمخاطبه حتىفى نهيه عن منكروان يستكثر من اعمال الخيرواهمها العتق والصدقة هناوفي عشرذي والذلة وتفريغ الباطن الحجةوهي الايام المعلومات وأيام التشريق هي المعدودات اه (ولمن استغفر له الحاج) زاد المغنى بقية ذي والظاهر منكل مذموم فأنه الحجةو الحرم وصفر وعشر امن ربيع الاول اه (قوله و تفريغ الباطن) اى من جميع العلائق الدنيوية التي فيمو قف تسكب فيه العدرات تشغله عماهو بصدده و نائي (قوله العبرات) اى الدموع عش (قوله العثر ات) اى مآار تكبه الشخص من وتقالفيه العثراتوروي الخالفات كردى على بافضل (قوله يداه الى صدره الخ)ويسن رفع يديه ولا يجاوز بهمار اسه والافراط البيهق عناسعاس رايت في الجهر بالدعاء مكروه وان يعرز الشمس الا لعذر كنقص دعاء أو اجتهاد في الاذكار نهاية واسني عبارة رسول الله ﷺ يدو الونائى وخفض الصوت بالدعاء والذكر مطلوب الاان ارادتعلما أوطلبه منه من لايحسن الدعاء ليؤمن بعرفة بداه آلي صدره بعده ليسن الجهروسن ان لايتكلف السجع في الدعاء و الافلا باش بهو ان يكثر فيه من التضرع و الخشوع كاستطعام المسكين كيف واظهار الذلو الافتقار وان يلح ولايستبطىءالاجابة بل يقوى رجاءه فيهااهوعبارة المغنى ولآيتكلف السجع وهوأعظم بجامع الدنياوفيه في الدعاء ولا باس بالسجع اذاً كان محفوظ الوقاله من غير قصدله اه (ويسن للذكر) اي اما الانثي فيندب لها من الاولياءو الخواص مالا الجلوس فيحاشية الموقف ومثلها الخنثي اسني زادالنهاية إلاان يكون لهاهو دجو الاولى الركوب فيما يظهراه (قه له كامر أة في هو دج) أي كايسن للرأة أن تقف في الهو دج (قه له و متطهر ا) أي من الحدثين و الحبث كا بحصى وصحأن الله يباهى هُوظًاهُرُو استحبابُ التطهرُوما بعده شامل لكلواقف خلافاً لما يُوهمه صنيعه بصرى (قوله ومستقبل بالو اقفين الملائكة يسن القبلة)اىومستورالعورةومفطراانوقفنهارامغني ونهاية (قولهو بموقفرسولالله عَلَيْكَالِيَّةٍ)عبارة للذكر كامرأة في هودج النهاية وافضل للذكر ولوصبيا موقفه عطالته وهوعند الصخرات الكبار المفروشة تحت جبل الرحمة أنيقف راكا ومتطهرا الذي بوسط عرفات فان تعذر الوصول لهذا الموقف قرب منه يحسب الامكان اهزادالو نائي ويقف ومستقبل القبلة وبموقف الامر دالحسن خلف الرجال و يجعل الراكب بطن مركو به الصخرات و الراجل يقف عليها فان لم يتيسر رسول الله عَلَيْكُنْ: ذلك فيقرب منها منغيرضررويكونغيره من انثى وخنثى محاشية الموقف مالم بخش ضررا قاعدا او بهودجهوفي المنجواحسن منحرر الموقف الشريف البدربن جماعة وجمعفيه بينالروايات ونقلهعنه

اوقريب منه وهو معروف و ان يكثر الصدقة و افضلها العتق و ان يحسن ظنه بربه تعالى و من ثم لو راى الفضيل رضى الله عنه بكاء الناس بعر فة ضرب لهم مثلاً ليرشدهم إلى ذلك (١٠٨) بانهم مع كثرتهم لو ذهبو الرجل فسالو ه دا نقاما خيبهم فكيف باكر م الكرماء و المغفر ة عنده

لجبل قبالة الو اقف إذا استقبل القبلة و يكون طرف الجبل تلقاء وجهه والبناء المربع عن يساره بقليل فمن ظفر بذلكو إلافليقف بين الجبل والبناء المذكور علىجميع الصخر اتو الاماكن بينهما لعلهان يصادف الموقف النبوي اه (قوله اوقريب منه)و بين مسجد ابر آهيم وموقف النبي عَيْنَالِيَّهِ نحو ميل نهاية (قوله وهو الخ)اى المحل المُعر وف بانه مو قف النبي يَتَلِينَةٍ لاخصوص المكان الذي و قف فيه بعينه عش (قوله ضربً اى بين (قوله إلى ذلك) اى حسن الظن بالله تعالى (قوله و صحالج) وراى سالم مولى اب عمر سائلا يسأل الناس في عرفة فقال ياعاجز في هذا اليوم يسئل غير الله تعالى وقيل إذاو افق يوم الجمعة يوم عرفةغفرالله تعالىلكل اهلالموقفاي بلاو اسطةوفي غيره بواسطة ايهب مسيئهم لمحسنهم مغني زاد الونائي اى وكني من غفر له بدونها شرفاجعله مقصو دالا تبعاو في حديث آخر افضل الايام يوم عرفة فان و افق الوقوف يُوم جمعة فهو افضل من سبعين حجة في غيريوم الجمعة اه (قوله و ليحذر الح) ﴿ فرع﴾ التعريف بغيرعر فةوهو اجتماع الناس بعدالعصريومعر فةللدعاءللسلف فيةخلاف فغي البخارى أول منعرف بالبصرة ابن عباس ومعناه أنه إذاصلي العصريوم عرفة أخذفي الدعاء والذكر والضراعة إلى الله تعالى إلى غروب الشمس كايفعل اهل عرفة ولهذا قال احمدار جوانه لاباس بهوقد فعله الحسن البصري وجماعة وكرهه جماعة منهممالكقال المصنف ومنجمله بدعة لميلحقه بفاحش البدع بل يخفف امره اىإذا خلامن اختلاط الرجال بالنساء والافهومن افحشها مغنىونهاية عبارة الونائىولاكراهية فالتعريف بغيرعرفة بل هو بدعة حسنة وهو جمع الناس الخاه وكذا اعتمدعش عدم الكراهة (قوله فانهبدعة) عبارةالمغنى واماصعود الجبل فلافضيلة فيه كما فيالمجموعوان قال ان جرير والمازري والبندنيجي انهموقف الانبياء اه قول المتن (قصدو امز دلفة)وهي كَلهامن الحرم وحدهاما بين مازمي عرفةووادى محسرنها يةومغني (قه له على طريق المازمين) تثنية مازم همزة او الف فز اي مكسورة وهوكل طريقضيق بينجبلين والمرادهنا الطريق التي بين الجبلين اللذى فيما بين عرفة ومزدلفة حاشية الايضاح (قوله وعلى خلاف كلام القفال الخ) يعني ان مامر من سن احياء ليلة العيد بالتكبير في غير الحاج بناء على كلام الاصحاب واماعلى قول القفال فهم وغيرهم سواءكر دىعبارة النهاية ويتاكدا حياء هذه الليلة لهم كغيرهم بالذكر والفكر والدعاءو الحرص على صلاة الصبح بمز دلفة للاتباع واعلم ان المسافة مر مكة إلى مني ومن مزدلفة إلى كل من عرفة و مني فرسخ ذكره في الروضة اه (قه إله الذي صفة للخلاف (قه إله ان احياء) بيان لمار (سنة)خبران وجملة محله في غير آلحاج خبر لما (قوله و من وجد) الى قوله او للجمع في النهاية إلا قوله منالتزاحماً لىومن إيقاد والىقوله ويسن فى المغنّى الاماذكر (قولِه اسرع) ويحرك دابته ان لميحدها ومن تعارض في حقه ادر ال الوقوف و صلاة العشاء قدم الوقوف وجو بالاو لا يصلى صلاة شدة الخوفو نائى قول المتن (و اخر و االمغرب الخ)قال في شرح العباب و فائدة التنصيص على ندب التاخير هنامع مامر فىالقصر انها فضل فى حق السائر وقت آلاو لى بيان آنه هنا افضل و ان لم يكن سائر او قتها و لو قلنا ان عدم الجمع افضلولوصلي كلابوقتهااوجمعفىوقت المغربوحده اوصلي احداهمامع الامام والاخرى وحده جامعًا اولاً اوصلى بعرفة اوالطريقَ فاتته الفضيلة اه سم (قوله او الاجتماع) بالرفع عطفًا على القرب (قوله أو للجمع)عطف على لذلك (قوله بعد صلاة المغرب الَّخ) عبارة النهاية وفي المجموع أن السنة أن يصلوا قبلحط رحالهم بان ينيخ كلجملهو يعقله ثم يصلون للاتباعرواه الشيخان ويصليكل رواتب

(فى المتنو الشرح و أخرو االمغرب ندباليصلوهامع العشاء بمز دلفة)قال فى شرح العباب و فائدة التنصيص على ندب التاخير هنامع ما مر فى القصر انه افضل فى حق السائر وقت الاولى بيان انه هنا افضل و ان لم يكن سائر اوقتها ولوقتها ولم قلنا ان عدم الجمع افضل ولوصلى كلابوقتها اوجمع فى وقت المغرب وحده او صلى احداهما

دوندانق عندناوصحخبر مامن يوم أكثرأن يعتق اللهفيه عبدامن النارمن يوم عرفة وليحذرمن صعود جبل الرحمة بوسط عرفة فانه بدعة خلافالجمزعمواانه سنة وانه موقف الانبياء (فاذاغربتالشمس)جميعها (قصدوا مزدلفة) على طريق المازمين اى الجلين وعليهم السكينة والوقار مكثرين من التلبية قال القفال والتكبيروكذافي ألذهاب من مز دلفة لمني و على خلاف كلامالقفال الذي اطبق عليه الاصحاب فهامر اناحياءليلة العيدبالتكير الىخروج الامام لصلاته سنة محله في غير الحاج ما دام لم يتحلل كمامر ثمو منوجد فرجهاسرعواما مااعتيد من التزاحم بين العلمين ثم الحاجزين بين نمرةوعرفة اوبينالحل والحرم ومن آيقاد الشموع ليلة التاسع بعرفة فبدعتان قبيحتان مذمومتان يتولد منهما مفاسدلاتحصی(واخروا) اىالمسافرونالذين يجوز لهم القصر لمامر ان الجع للسفر لاللنسك على الاصح (المغرب)ندبا (ليصلوهامع العشاء عزدلفة) من الازدلاف وهو القرب لقربهم من مني او الاجتماع لاجتماعهم مهاو تسمىجمعا

لذلكأو للجمع بين الصلاتين فيها أو لاجتماع آدم وحواء عَيَّطَاتِهُ بها (جمعاً) أى جمع تأخيرللاتباعرواه الشيخان ويسن بعد صلاة المغرب اناخة كلجمله ثم يعقله ثم يصلون العشاء ثم يحلون للاتباع

الصلاتين كامرقبيل باب الجمعة و لا يتنفل نفلا مطلقا اه اى لا يطلب منه ذلك عش وهذه كالصريحة في ان الاناخة قبل الصلاتين جميعاو مكن ببعد حمل كلام الشارح على ما اذاصلوا المغرب في عرفة كافي الونائي عبارته والافضل ان يتاخر و ابعر فة بعد الغروب الى ان تزول الصفر ة قليلا ثم دفعو االى من دلفة بعد صلاة المغرب فاذادخلوقت العشاء ندب انينيح كلجمله ثم يعقله ثم يصلون العشاءثم يحطون رواحلهم ثم يصلون الرواتبوالو ترواخر المسافر المغرب ندباالى وقت العشاء ليجمع فيها تاخير اله (قوله ثم يصلون الرواتب) عبارة العبابوشرحه وان يصلو االرواتب بعدالجم بعرفة ومزدلفة على الكيفية السابقة فى باب الجمم لا النفل المطلق بين الصلاتين و لابعدهما لئلا ينقطعو اعن المناسك اه زادف حاشية الايضاح بل قال جمع أنه لاتسن الرواتب ولا غيرها انتهى سم (قوله هذا) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله وقت اختيار العشاء)وهو ثلث الليل على الراجح و ناتي وكر دَى على بافضل (قول، و الاصلوهما الح)اى جمعاً مغنى و ناثى قو ل المتن (حضوره الخ) اى ادنى لحظة بعدزوال يوم عرفة نهاية ومغنى قول المتن (بجزءمن ارض عرفات) ﴿ فرع ﴾ شجرة اصلها بعر فة خرجت اغصانها لغيرها هل يصح الوقوف على الاغصان كما يصح الاعتكاف على أغضان شجرة خرجت من المسجد الذي اصلها فيه نظر ويتجه عدم الصحة فليتا مل ولو اتعكس الحال فكانأصل الشجرة خارجة وأغصانها داخلة ففيه نظرأ يضاو يتجه الصحة فليتامل سم على حج وينبغي أن مثله في عدم الصحة مالو طار في هو اء عرفة شمر أيت سم على حج نقل مثله عن مر وعليه فيفرق بين من طار في الهواءحيث لميصحوقوفه وبين منوقف على الاغصان الداخلة فى الحرم فيصح بانه مستقر فى نفسه على جرم فيهواءعر فةفاشيه الواقف فيأرضه هذالكن نقلعن شيخنا العلامة الشوبرى في حواشي التحرير التسوية بينهماأى الغصن والطيران في عدم الصحة أفول ولوقيل بالصحة في الصور تين تنزيلا لهوا ثه منزلة أرضه لم يبعد عشوهو وجيه ويؤيد مامر عنسم عن الحاشية من صحة الطير ان في السعى (قهله وهي معروفة) وليس منها نمرة ولاعرنة ودليل وجوب الوقوف الحجعرفة منجاء ليلةجمع قبل طلوع الفجرفقدادرك الحجرواه ابو داودنهايةزادالمغنىوحدعرفةماجاوزعرنةالى الجبال المقابلة بما يلى بساتين ابن عامراه (قوله لخبر مسلم) الى نولهوان اطال في المغنى الاقوله و فارق الى و انما يجزىء وكذا في النهاية الا انه خالف في المغمى عليه كما ياتي قول المتن (و نحوه) اى كغريم و دابة شاردة نهاية (قوله و الحق السعى و الرمى الح)قد يدل اقتصار ه عليهما على ان الحقكالوقوف فليراجعهم (قوله لانه عهد التطوع الخ)فيه تامل فان نظير الوقوف موجو دفي الجها دمثلهما (قوله و يحتمل الخ) يتجه ان يحرى هناماقيل في الاجتهاد في القبلة اذاقدر على سو ال الخبر عن علم سم عبارة البصرى وقديؤيد الاحتمال الثاني بان هذاركن و يحتاط له ما لا يحتاط له اله واجب اه (قوله بشرط كونه) اى المحرم (اهلاللعبادة) اى اذا احرم بنفسه نهاية زاد المغنى امامن احرم به وليه فلايشترط فيهماذكر

مع الامام و الاخرى و حده جامعا او لا او صلى بعرفة او الطريق فا تته الفضيلة اه (قوله ثم يصلون الرواتب و الوتر بمي (١) عبارة العباب و شرحه و ان يصلوا الرواتب بعد الجمع بعرفة و من دلفة على الكيفية السابقة في باب الجمع النطلق بين الصلاتين و لا بعد هما لئلا يتعطاو اعن المناسك اه زادف حاشية الايضاح بل قال جمع انه لا تسن الرواتب و لاغيرها اه (قوله و لا يشترط فيه مكث و لا قصد الح) هل يشترط حصوله بارضها او بماهو بارضها من نحو دابة او شجرة بها حتى لو كان و ليا فر عليها في الهو الميكف او لا يشترط ذلك في كنى ماذكر (فرع) شجرة اصاها بعرفة خرجت اغصائها لغيرها هل يصح الوقوف على الاغصان كا يصح الاعتكاف على اغصان شجرة خرجت من المسجد الذي اصلها فيه نظر و يتجه عدم الصحة فليتا مل ولو انعكس الحال فحن اصل الشجرة خارجا و اغصانها داخلة ففيه نظر ايضا و يتجه الصحة فليتا مل (قوله و الحق السعى و الرمى) قد يدل اقتصاره عليهما على ان الحلق كالوقوف فلير اجع و ماذكره في السعى خالفه في شرح الروض فقال في مبحث الرمى الظاهرانه كالوقوف اه وقد يناقضها فيه اعنى في السعى خالفه في شرح الروض فقال في مبحث الرمى الظاهرانه كالوقوف اه وقد يناقضها فيه اعنى في السعى خالفه في شرح الروض فقال في مبحث الرمى الظاهرانه كالوقوف اه وقد يناقضها فيه القدر على سؤال المخبر عن الشهاب الرملى (قوله و يحتمل الح) يتجه ان يحرى هنا ما قيل في الاجتهاد في القبلة اذا قدر على سؤال المخبر عن الشهاب الرملى (قوله و يحتمل الح) يتجه ان يحرى هنا ما قيل في الاجتهاد في القبلة اذا قدر على سؤال المخبر عن

ثم يصلون الرواتب والوثر هذا انظنوا وصولهاقيل مضىوقت اختيار العشاء وإلا صلوهما بالطريق (وواجب الوقوف حضوره) اى المحرم (بجزءمن ارض عرفات) وهيمعروفةوان كثر اختلافهم في بعض حدودهالخبر مسلموقفت ههنا وعرفة كلها موقف ولا يشترطفيه مكثولا قصدبل لوقصد غير ملميؤثر ومن ثم اجز ا(و ان) لم يعلم اناليوم يومعرفةولاان المكان مكانهاولو (كان مارا في طلب آبقونحوه) وفارقمامرفىالطوافبانه قربة مستقلة اشهت الصلاة بخلاف الوقوف والحق السعى والرمى بالطوافلانه عهدالتطوع بنظيرهماولا كذلك الوقوف ﴿ تنبيه ﴾ لو شك في المحل الَّذِي وْقَفْ فَيْهُ هُلَّ هُو مِن عرفة فقياس مامر في الميقات انله الاجتهاد والعمل مما يغلبعلىظنه وبحتمل آنه لابد من اليقين اسهولة الاطلاع عليه هنا لشهرة عرفةوعلماكثر الناسبها بخلافه ثم وانما بجزى دذلك الحضور (بشرطكونه محرما اهلا للعبادة

(۱)(قوله بمنی) هذه اللفظة لیست فی نسخ الشر احالتی بایدینا اه من هامش لامغمىعليه)فلايجزئه اذلااهلية فيه للعبادة ومثله بالمساو اةسكر أن تعدى اولاو بالاولى بجنون كذلك نعم يقع لهم نفلا كماقالاه و ان اطال جمع فى اعتراضه و يو افقه قولهم شرط الصحة (١١٠) المطلقة الاسلام فمن عبر بفاته الحج ارادفانه فرضه اذشرط حسبانه عن الفرض كو نه

وغيرالمحرم لايكتني بوقوفه اه(قوله لامغمى عليه)اى فىجميع وقت الوقوف فان افاق لحظة كني كما في الصوم مغي ونهاية (قول كذلك) اى تعدى او لا (قول فلا يجزئه الخ) اى لا فرضاو لا نفلا و مثله سكر ان لم يزل عقله تعدى بسكره اولا مخلاف المجنون كسكر آن زال عقله مطلقا فيقع له نفلا والفرق بين المغمى عليه والمجنون انه ليس له ولى بحرم عنه بخلاف المجنون شرح مر اه سم قال عش قوله مر والفرق الخ يؤخذمنهانهلوطرا الاغماء عليه بعدالاحرام وقع حجه صحيحاوان اغمي عليه جميع مدة الوقوف اه (قوله و يو افقه الخ) اى ما قالا ه (قوله فن عبر الح) اى فى المغمى عليه مغنى (قوله عند الاحرام) تامل بصرى ويجاب بان الكلام كاتقدم عن النهاية و المغنى فيمن احرم بنفسه (فوله انه لآيقع الخ) تقدم عن النهاية اعتماده (قهله مطلقا) اي لافرضاو لانفلاو (قهله مخلاف المجنون) اي يقّع له نفلا بصري (قهله والفرق الخ) اعتمدهذا الفرق مر اه سمعبارة البصرىالفرقالمذكور نقلها بن شهبة ثم نظر فيه والفرق المشار اليه فيغايةالدقة والوضوح فمن رأم الاطلاع على كنه فعليه بالوقوف عليه في الشرح المشاراليه اه (قهله ويبطل فرقه الح)قد بمنع ان ذلك مبطل لانه ليس الكلام في هذه الصورة الخاصة التي يولى عليه فيهآ سم عبارةالكردي على بأفضل وكلام التحفة يوهمان المغمى عليه لايكونكالمجنون الاعندالياسمن أفاقته فلايقع حجه نفلاالاحينئذالاان يكون مراده آنه حيث وجدللمغمي عليه حالةيولى عليه الحقناه بالمجنون مطلقافي وقوع حجه نفلا اوان مراده يكون حيئتذكالمجنون فيكون وليه يبني على احرامه بقبة اعمال النسك مخلاف مااذا لميول عليه فيبقى على احرامه الى افاقته فيعمل الاعمال بنفسه كايدل على ذلك عبار تەفىشروخە على الارشادوالعباب آھ (قول فالحقانه حينئذ الح)اى حيناذ يئسمن افاقته سم (قوله هو و المجنون سو ا.)و فاقا للاسني و المغنى و خلافا للجمال الرملي وشرحي السجة لشيخ الاسلام الله كردّى على بافضل(قهلهالمستغرق) اىجميع الوقت مغنىقولالمتن(يومعرفة)وهو تاسع الحجة نهاية (قهله المندفع الخ)صفة للاتباع و (قهله قول احمد الخ) فاعله (قهله على دخوله بالزوال) أي عدم تخلفه عن الزوال فلا ينافى انعقاد الاجماع على ذلك قول الامام احمد بدخوله بالفجر بصرى (قوله وبه الخ)اى بالاجماع (قول قول شارح) هو العلامة ابن الملقن بصرى (قوله للاتباع) متعلق بيشترط كردي أقول صنيع عبارة ذلك الشارح وسردها السيد البصرى صريح في انه متعلق بينبغي الخ (قوله و كاقالو ١١١) عطف على للا تباع (فوله بمثله) وهو اعتبار مضى قدر الركعتين والخطبتين (فوله رده) اى قول ذلك الشارح (قهله و فرق بعضهم الخ) نقل هذا الفرق بتفصيله ابن شهبة عن الاذر عي ثم نُظر فيه والفرق الذي اشار التحفا الىردەھو هذاالفرقو يعلم بمراجعته انرده اولى بالردفر اجعه فتامله انكنت من اهله بصرى عبارة النهاية ولعل الفرقالتسهيل على ألحاج لكشرة اعماله فوسعله الوقت ولميضيق عليه باشتر اطتو قفه على شي . آخر بعدالزوال بخلاف المضحي اه (قوله ان الترتيب)اي اعتبار مضى القدر المذكور (قوله فحملنا فعله) اى تقديمه صلى الله عليه وسلم الصلاة على الوقوف و (فوله عملا الخ)علة للحمل و (قوله على خبر الخ)متعلق بالمقدمو(قوله على أنه الح) متعلق بحملنا (قوله الحيازة فضيلة الح)اى لئلايشغل عنها بالوقوف بصرى ومغنى (قول الصلاة) اى صلاة الصبح (قول وقضى تفثه) والتفث ما يفعله المحرم عند تحلله من از الةشعث

علم (قوله فلا يجز ثه الح) اى لافر ضاو لا نفلاو مثله سكر ان لم يزل عقله تعدى بسكره او لا مخلاف المجنون كسكر ان زال عقله ملطلقا فيقع له نفلاو الفرق بين المغمى عليه و المجنون انه ليس له و لى يحرم عنه مخلاف المجنون شرح مر (قوله و الفرق ان المغمى عليه الح) اعتمدهذا الفرق مر (قوله و ببطل فرقه الح) قد يمنع ان ذلك مبطل لا نه ليس الكلام في هذه الصورة الحاصة التي يولى عليه فيها اه (قوله فالحق انه حينكذ)

اهلاعندالاحراموالوقوف والطوافوالسعي والحلق فيلظاهر المتن انه لايقع للمغمىعليه مطلقا مخلاف المجنون والفرق أنالمغمى عليه لاولى لهاه ويبطل فرقه ماياتي او ائل الحجر انه يولى عليه اذا ايس من افاقته فالحقانه حينئذ والمجنون سواكاتقرر (ولابأس بالنوم) المستغرق كما في الصوم (ووقت الوقوف من الزوال) أي عقبه (يوم عرفة)للاتباع|لمندفع بهمع قوله صلى الله عليه وسلم خذوا عنى مناسككم قول احمد بدخوله قبلهوفىوجه انه يشترط مضى قدر صلاة الظهر ويرده نقلجمعكابن المنذروا بنعبدالبرالاجماع على دخوله بالزوال وبه يندفع ايضا قول شارح ينبغى اعتبار مضي قدر الظهرو العصرو الخطبتين للاتباع وكما قالو ابمثله في دخول وقتالاضحيةوقد بسطترده معالفرق في شرحالارشاد وفرقبعضهم بمافيه نظرظاهر للمتامل وإن قال أنه فرق دقيق واستدل بقاعدة اصولية اذ هى لاتشهدله بلعليه و احسز من فرقه أن الترتيب ثملم يؤخذ إلامن نصهصلي الله وسلم على انءمن ذبحقبل

ذلك لم تصح اضحيته و لا كذلك هنا فحملنا فعله عملا بذلك الاجماع المتقدم على خبر خذو ا عنى مناسككم على انه لحيازة فضيلة ووسخ اول الوقت لا لكو نه شرطا فى دخول وقت الوقوف (والصحيح بقاؤه الى فجريوم النجر) لماصح انه صلى الله عليه وسلم قال حين خرج للصلاة يوم النجر بمزد لفة من ادرك معناهذه الصلاة و اتى عرفات قبل ذلك ليلا او نهار افقد تم حجه وقضى تقثه و انه قال من جاء ليلة جمع قبل صلاة الصبح

فقدأدركحجه وفيه لانه أنماسهاهاليلةجمعردلما قيل انهاتسمي ليلة عرفة وأن هذامستثنيمن كون الليل يسبق النهار وكائن قائله توهمه من اعطـائها حكم يوم عرفة في ادراك الوقوف وهوفاسدكما هو ظاهر(فلووقف نهارا ثم فارق عرفة قبل الغزوب ولم يعد) البها قبل فجر النحر او ليلافقط (أراق دما) وهو دم الترتيب والتقدير(استحبايا) لخبر فقد تم حجه ولو وجب الدم لنقصحجهواحتاج للجبر (وفي قول بحب) لانه ترك نسكا (وإن عاد فكان بها عند الغروب فلا دم) لانه جمع بين الليل والنهار (وكذا أن عادليلافي الاصح) لذلك (واروقفوااليوم)الحادي دشر لم يجز مطلقـا أو (العاشر) أو ليلة الحادي عشر (غلطا) أي غالطين أو لاجلالغلطسواءأ مان بعد الوقوف أمنى أثنائه أم قبله مان غم هلال الحجة فاكملوا القعدة ثلاثين ثم ثبتت رؤيته ليلةالثلاثين وهم مكة ليلة العـاشر ولم يتمكنوا من المضى لعرفة قبل الفجر

ووسخو حلقشعر او قلم ظفر أسني و مغنى (قوله و فيه) أى في الحديث الاخير و الجار متعلق بقوله الآتي رد الحو (قوله لانه الح) علة متوسطة بين جزاى المدعى (قوله ردلماقيل الح) اى لانه مُتَطَالِتُهُ إنما سماها ليلة جمع لاليلة عرفة كردى عبارة البصرى قوله ردالخ فيه نظر إذ اللازم من ذلك إطلاق ليلة جمع لذلك نظر اللحقيقة وهولا يمنع اطلاق ليلةعرفة عليها نظر الان لهاحكم يومهاو الحاصل ان قاتل ذلك انكان مستنده النقل فلامحيد عنه ولايرده الحديث المذكور او الاستنباط عاذكر فهو غير لازم كااشار اليه الشارح اه قول المتن (نهار ا) اى بعد الزو النها يقومغنى (قوله دم الترتيب الخ) الانسب التنكير لما فى التعريف من إيهام الحصر بصرى (قوله ترك نسكا) وهو الجمع بين الليل والنهار والاصل في ترك النسك وجوب الدم إلاماخرج بدليل نهاية ومغنى (قوله لذلك) اي لجمعه بين الليل والنهار عش قول المتن (ولو وقفو االح)ومن راىالهلالوحده اومع غيره وشهدبه فردت شهادته يقف قبلهم لامعهم إذ العبرة في دخول وقت عرفة وخروجه باعتقاده كمن شهدرؤ يةهلال رمضان فردت شهادته مغنى زادالنها يةوقياسه وجوب الوقوف على من اخبره بذلك و وقع في قلبه صدقه اهعبارة الوناثي و من راى الهلال و ردوقف و جو باقبلهم لا معهم وكذامن اعتقدصدقه كمافى النهاية وخيره في الحاشية وشرح العباب اه قال الرشيدي قوله مر وشهدبه فردت شهاد ته ليس بقيد فالمدار على انهراه وقوله مر قبلهم لا معهم ظاهره و ان لم يمكنه الوقوف الامعهم وقوله مر وقياسه الخوانظرهل بجرى هنامام في الصوم بالعمل بالحساب أه (قوله الحادي عشر) إلىالفصل فىالنهاية إلآقوله اىغالطين وقوله و دخول إلى المتن وقوله كما بينته إلى المتن وَكُذَا في المغنى إلا قوله اوليلة الحادى عشر وقوله إذا وقفو ا إلى المتن (قوله لم يجز الح) عبارة النهاية و المغنى ولو غلطو ابيو مين فاكثر اوفى المكان لم يصح جز مالندرة ذلك اه (قوله مطلقا) اى عمدااو غلطاقلو ااوكثروا (قوله اوليلة الحادى عشر) خلافالشرح المنهج والمغنى ووفاقاللنهاية عبارته ومقتضى كلام المصنف انهم لووقفو اليلة الحادى عشر لا يجزى وهو ما محمد القاضي حسين لكن بحث السبكي الاجز اء كالعاشر لا نه من تتمته وهو مقتضي كلام الحاوى الصغيرو فروعه وافتاءالوالد وهو الاقرب اه قال عش قوله مر لكن بحث السبكي الاجزاءهو المعتمداه عبارةسم وفي حاشية الايضاح بعدكلام قرره فقول القاضي حسين لايصح الوقوف ليلةالحادي عشر ضعيف انتهى مر اه وعبارة آلكرديعلي بافضل والمعتمد ان ليلة الحادي عشر كالعاشرخلافا للاسنى والمغنى اه (قوله بان غمالخ) ﴿ تنبيه ﴾ المتجه فمالو وقع الغلط و بيان الحال قبل الاحرام صحةاحرامهم ووقوعهم بعد ذلك لوجود المعنىوهو مشقة القضاء ﴿ تنبيه اخر ﴾ لافرق في اجزاء الوقوف غلطافىالعاشربين وقوفهم معااومرتبين واحدا واحدا مثلاكاهو ظاهر وان توهم بعض الطلبة خلافه ﴿ فرع﴾ الوجهانه إذاحصل الغلط صارالعاشر هويوم عرفة والحادى عشرهو العيدشرعا فيحقكلَ من كأن محرما بالحجاو احرم به في ذلك اليوم فلا يجزىء تضحيته في اليوم التاسع لاالعاشروقضيةذلكصحة صومه العاشر سم وقوله فى اليوم التاسع لاالعاشر صوابه فى اليوم العاشر

اى حين إذيت من إفاقته (قوله في المتنولو وقفو الليوم العاشر غلطا اجزأهم) قال في شرح العباب و مفهه م كلام الحاوى الصغير و فروعه ان وقت الوقو ف للغالطين من زو ال العاشر إلى فجر الحادى عشر و هو خاهر و من ثم اعتمده السبكي وغيره و ان اقتصر معظم الاصحاب على العاشر فقط قال الاذرعي و لا يجزى وقد فهم قبل الزوال تنزيلا له منزلة التاسع اه و في حاشية الايضاح بعد كلام قرره فقول القاضي الحسين لا يصح الوقوف ليلة الحادى عشر ضعيف اه مر (قوله اوليلة الحادى عشر) كذا مر (قوله بان غم هلال الحجة) وقول الشارح بان غم هلال ذى القعدة اى الهلال الفاصل بين ذى القعدة و ذى الحجة شرح مر (تنبيه) المتجه في الوقع الغلط و بيان الحال قبل الاحرام صحة إحرامهم و وقوفهم بعد ذلك لوجود المعنى و هو مشقة القضاء (تنبيه) اخر لا فرق في اجزاء الوقوف غلطا في العاشر بين وقوفهم فيه معا او مرتبة بين و احدا و احدا مثلا كاهوظاهر و ان توهم بعض الطلبة خلافه عن (فرع) عالوجه إذا حصل الغلط صار السره و يوم عرفة

(قوله و دخول هذا)أى قوله أم قبله بأن غم الح كردى (قوله فرعم تعين الح) و بمن زعمه النهاية و المعنى قال سم اقوّل بلزعم نفس صحة المفعول لاجله تمنوع فضلاعن تعينه وذلك لاشتراط اتحادز مان العامل والمفعول لأجله كاتقرر في محله نعم في الرضى في بيان المراد بالاتحادما يسهل الامرو الوجه تخريج المفعول له على مذهب سيبويه و الاقدمين من عدم اشتراط هذا الشرط كاقاله ابو حيان اه (فوله ممنوع) قديقال يكفي في تعيينه ان المعنى بجازى هناغير مفهوم مناللفظ لانتفاءالقرينة عليهفالحمل عليه حمل على مالايفهم من اللفظ وهو لا يحوز بغير ضرورة سم قول المتن (اجزاهم) اى وقوفهم وإذاوقفو االعاشر غلطالم يصحوقو فهم فيهقبل الزوالكا يحثه الاذرعي بل بعده و لا يصحر مي يوم نحره إلا بعد نصف الليل و تقدم الوقوف و لاذبح إلا بعدطلوع شمس الحادى عشرو مضي قدرر كعتين وخطبتين خفيفات وايام التشريق تمتدعلي حساب وقوفهم كماافتي بذلكالو الدرحمه الله تعالى نها يةعبارة سم عن شرح العباب ومفهوم كلام الحاوى الصغير و فروعه انوقت الوقوف للغالطينمن زوالالعاشر إلى فجر آلحادى عشروهو ظاهرومن ثم اعتمده السبكي وغيره اه (قوله لتقصيرهم)اى بعدم تحرير الحسابعش (قوله فتحسب ايام التشريق الخ)خلافا للاسنى والمغنى (قوله على حساب وقوفهم) اى فالحادى عشر هو العيدو الثلاثة بعده هي التشريق كما أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرمليوهل يثبتكون الحادى عشرهو ألعيد والثلاثة بعده هي التشريق في حق غير الحجيج ايضا بالنسبة لصلاة العيد وذبح الاضحية ونحو ذلك فيه نظر والذي يظهر في غيرهم ان من سَلَّم من الغلط وثبت الروية في حقه كان هو الرائي او لا لم يثبت ماذكر في حقه بل مقتضي تلك الرؤية وبما يعين ذلك ان بعض الحجيج لو انفرد بالرؤية لزمهالعمل بالرؤية ولم يجز له موافقة الغااطين وانكثرواوإذاكانهذافي بعض الحجيج فني غيرهماوليومن لم يسلم من الغلط بان لم يرهو ولا من يأزمه العمل برؤيته فيحتمل ثبوت ماذكر فيحقه تبعا للحجيج ويحتمل خلافه لانهذامن خصائص الحج الاترى انهم لوتركوا الحج ووقعوافي هذا الغلط لم يثبت في حقهم هذا الحسكم كما هو ظاهر بل العبرة في حقهم بما تبين وهذا كله بالنسبة لاهل مكة ومن وافقهم في المطلع امامن خالفهم فيه فلا توقف في عدم ثبوت ماذكر في حقهم مطلقا كماهو ظاهر فليتامل سم و الاحتمال الثآني هو الظاهر (قول وفاسقين) اى اوكافرين بها يةومغنى(فولهوهو يمكن الخ)اىكل من غلط الحساب وخلل الشهود بمكن الاحتر از عنه والغلط بالتاخير قد يكون بالغيم المانع من الرؤية ومثل ذلك لايمكن الاحتراز عنه مغنى ونهاية

شرعاو الحادى عشر هو العيد شرعافى حق كل من كان محر ما بالحج او احرم به فى ذلك اليوم فلا تجزىء تضحيته فى اليوم التاسع لا العاشر و قضية ذلك صحة صو مه العاشر (قوله فز عم تعين المفعول لا جله بمنوع فضلاعن تعينه و ذلك لا شتر اط اتحاد زمان العامل و المفعول لا جله كا تقرر في محله نعم فى الرضى فى بيان المراد الا الا تحاد ما يسهل الا مرو الوجه تخريج المفعول له على مذهب سيبويه و الاقدمين من عدم اشتر اظهذا الشرط كاقاله ابوحيان و فى المنى فى عث إذف قوله تعالى الا تنصر وه فقد فصره الله الا يقما فسه و الاولى ظرف لنصره و الثانية بدل منها و الثالثة قيل بدل ثان و قيل ظرف لثانى اثنين و فيهما و فى ابدال الثانية نظر لان الزمن الثانى و الثالث غير الاول فكيف بيد لان منه ثم قال وقد يجاب مان تقارب الازمنة بنز لها منزلة المتحدة اشار إلى ذلك ابو الفتح اه فيؤ خدمن ذلك جو اب اخر لتقار ب زمن الوقوف و زمن الغلط (قوله فرعم تعين المفعول لا جله بمنوع) قديقال يكفى تعينه ان المدى بحازى هناغير مفهوم من اللفظ لا نتفاء القرينة عليه فالحل عليه حمل على ما لا يفهم من اللفظ و هو لا يجوز بغير ضرورة اليه مفهوم من اللفظ لا نتفاء القرينة عليه فالحل عليه حمل على ما لا يفهم من اللفظ و هو لا يجوز بغير ضرورة اليه فالحادى عشر هو العيد و الثلاثة بعده هى التشريق و هل يثبت كون الحادى عشر هو العيد و الثلاثة بعده هى التشريق و هل يثبت كون الحادى عشر هو العيد و الثلاثة بعده هى التشريق فى حقيد ها ان من سلم من الغلط و ثبتت الرؤية في حقه كائن كان هو الرائى او لالم يثبت ماذكر في حقه بل فغيرهم ان من سلم من الغلط و ثبتت الرؤية في حقه كائن كان هو الرائى او لالم يثبت ماذكر في حقه بل

تعين المفعو للاجله ممنوع (اجزاهم) اجماعا لمشقة القضاء عليهم مع كثرتهم مشقة عظيمة ولانهم لايامنون وقوع مثله فى القضاء وخرج بالغلط بالمعنى المذكورمالو وقع ذلك بسبب الحساب فلا بجزئهم لتقصيرهم وإذا وففوا فيذلك كاناداءلا قضاء فتحسب ايام التشريق لهمعلىحسابوقوفهم كما بينته فىالحاشيةمع فروع غريبة لايستغنى عن مراجعتها(إلاان يقلوا على خلافالعادة)في الحجيج (فيقضون)حجهم هذا (في الاصح)لعدم المشقة العامة (وإن وقفوا في) اليوم (الثامن غلطا) بان شهد اثنان مرؤية الهلال ليلة ثلاثى القعدة ثم بانافاسقين (وعلموا)بذلك(قبل فوت الوقت وجبالوقوف في الوقت) تداركاله (وان علمو ابعده وجب القضاء) لهذه الحجة في عام اخر (في الاصح)وانكثروافارق مامر بان تاخير العبادة عن وقتهااقربإلى الاحتساب من تقد بمهاعليه و بان الغلط بالتقديم انما نشأعن غلط حساب او غلط شهو دو هو مكن الاحتراز عنه

﴿ فصل في المبيت بمز دلفة و تو ابعه ﴾ (قوله بمز دلفة) بكسر اللام و طو لها سبعة الاف ذر أع محمد صالح و في المكردى على مافضل عن فيض الانهر من كتب الحنفية طول من دلفة سبعة الاف ذراع وثمانون ذراعا واربعة اسباعذراعاه(قولهو توابعه)اىكالدفع منهاو طلب الدم على ترك المبيت وسن اخذا لحصي منهاو الوقوف بالمشعر الحرام ورمى جمرة العقبة ثم الذبح ثم الحلق او التقصير ثم دخول مكة لطو اف الافاضة (قوله على ما قبلها الخ) يعني على الاعمال المذكورة في الفصل السابق (قوله عطفها الخ) اي وجمله قوله فصل اي هذا فصل اعتراضية بجوزالفصل مذاكاصرحوا بهوبجوزأن يكون المعطوف عليه مقدرااي فصل يفعلون ماذكر ويبيتونوان تكون الواواستشافية سم قول المتن (ويبيتون الخ)هل يشترط ان لايكون بجنو باو لامغمي عليهوعليهلوبق جميع النصف مجنونا أومغمى عليه هل يسقط الدم لان كلا من الجنون والاغماء عذر والمبيت يسقط بالعذر بخلاف وقوف عرفة ولايبعدان يجعل عذرا لعدم تمكنه منه نعم إنكان لهولى احرم عنه و جب عليه احضاره و إلا فعلى الولى الدمسم على حج (قوله احرم عنه) يخرج مالو احرم بنفسه شم طرا عليه الجنون او الاغماء وقضيته انه لادم على الولى إذ الم يحضره فلير اجع عش عبارة الونائي فيكفي المرور ولوظنهاغير مزدلفة اوبنية غريم اوكان نائما اومجنو نااومغمي عليه آوسكر انوهذااي الاجزاء من نحو المجنون هوماجرى عليه عبدالرؤف وقال الشمس الرملي يشترطفيه ان يكون اهلاللعبادة وجمع اس الجمال بينهما بان يحمل الاول على غير المتعدى والثاني على المتعدى اه (قوله وجو با) إلى قوله كما صرح به في المغنى إلا قولهوعليه كثيرون وكذا في النهاية إلا قوله و اختار ه السبكي (فوله و يحصل بلحظة الخ) ي كالو قو ف بعر فة نها ية ومغنى و في سم بعد ذكر مثله عن الحاشية ما نصه و قضيته أنه لآينسرف بالصرف و أنه يجزيء و ان قصد ابقاولم يعلم انهاه زدلفة وينبغي انبحرى ذلك في مني فيحصل المبيت بهاو ان لم يعلم انها مني وقصد غير الواجب مراه عبارة النهاية وياتي فيه اي مبيت مز دلفة مامر في عرفة من جهله بالمكان و حصوله فيه لطلب ابق و نحوه فما يظهر اه (قوله وعليه يحمل الح) اى على ماصرح به الجمع (قوله ثم استشكاه) اى الرافعي اشتراط مُعظم الليل و(قُولِه وعلى الاول) اىمنعدم اشتراطة المعتمد (قوله لم يردالخ)اى لفظ المبيت (قوله

مقتضى تلك الرؤية وبما يعين ذلك أن بعض الحجيج لو انفرد بالرؤية لزمه العمل بالرؤية ولم يجزله موافقة الغالطين وانكثروا وإذاكان هذا فىبعض الحجيجفني غيرهم اولى وعبارة العباب ومن راى الهلالوحدهاومعمردود الشهادةوقف فىالتاسععنده وان وقف الناس بعده اه ومن لم يسلم من الغلط بان لم ير هو ولا من يلزمه العمل برؤيته فيحتمل ثبوت ماذكر فيحقه تبعا للحجيج ويحتمل خلافه لان هذا منخصائص الحج الا ترى انهم لو تركوا الحج ووقفوا في هذا الغلط لم يثبت في حقهم هذا الحكم كما هو ظاهر بل العبرة في حقهم بما تبينوهذا كله بالنسبة لاهل مكة ومن وافقهم في المطلع اما من خالفهم فيه فلا توقف في عدم ثبوت ماذكر في حقهم مطلقا كماهو ظاهر فليتامل ﴿ فَصُلَّ فَالْمِيتُ بَمْرُدُلْفَةُو تُوابِعُهُ ﴾ (قوله عطفهاعليه)فان قلت فيلزم فصل هذا المعطوف بجملةوهي قوكه فصل اى هذا فصل قلت الفصل جائز بمالم تتمحض اجنبية و منه جملة الاعتر اض كاصر حو ا به و هذه الجملة اعتراضية فليتاملو يجوز أن يكون المعطوف عليه مقدرا بعد الفصل اى فصل يفعلون ماذكر ويبيتون وان تكونالو او استثنافية (قوله في المتنويبيتون)هل يشترط ان لايكون مغمى عليه كما في وقوف عرفة وعليه فلوبق مغمى عليه جميع آلنصف الثانى هل يسقط الدم لان الاغماء عذرو المبيت يسقط بالعذر بخلاف وقوفه بعرفةوهل يشترط ان لايكون مجنوناوعليه لوبق مجنونافي جميع النصف الثاني فهل يسقط الدم ويجعل لجنون عذراو المبيت يسقط بالعذرو لايبعدان يجعل عذرا لعدم تمكنه منه نعم إن كان لهولى أحرم عنهوجبعليه احضاره وإلافعلى الولى الدم كايعلم بما تقدم اول الباب(و يحصل بلحظة من النصف الثانى ولو بالمرور الخ)عبار ته في الحاشية بل قال السبكي يجزى والمروركا في عرفات وعليه يدل كلام المصنف وغيره اه وقضية قوله كافىءر فات انه لاينصرف بالصرف وانه يجزى وان قصدا بقاو لم يعلم انها مزدلفة

﴿ فصل ﴾ في المبيت بمز دلفة وتوابعه ولكون مافيه اعمالا مرتبة على ماقبلها عطفهاعليه فقال (ويبيتون) وجويا أى الدافعـون من غرفة بعد الوقوف (بمزدلفة) الانباع فيجس بدم وقيل سنة ورجحه الرافعي وقيل ركنوعليه كثيرون واختارهالسكي ويحصل بلحظة من النصف الثانى ولو بالمرور كاصرح يه جمع اخذا من الام والاملاءوعليه يحمل تعبير شارح وغيره يمكث لحظة وقيل يشترط معظم الليل ورجحه الرافعي في موضع ثم استشكله بانهم لايصلونها إلا قريبا من ربع الليل معجوازالدفع منهاعقب نصفهوعلى الاول فارق هذا مایاتی فیمبیت منی با نه تم ورد لفظ المبيتوهو إنما ينصرف للمعظم ولم بردهنا مع أن تعجيله على السنة الضعفة بعدالنصف صريح في عدم وجوب المعظم على أنهم ثم مستقرون وهنا عليهم أعمال كثيرةشاقةفخفف عليهم لاجلهاويسن احياء هذهالليلة بالذكر والدعاء للاتباع

ولانعلى الحاجني صبيحتها أعمالا شاقة فاريح ليلا ليستعين علمها ومن ثم لم يسن له التنفل المطلق فها (ومن دفع منها بعد نصف الليلأوقبله)بعذرأوغيره (وعادقبل الفجر فلا شيء عليه) لحصوله بها فیجزء من النصف الثاني (ومن لم يكن مها في النصف الثاني أراق دما وفي وجوبه القولان) السابقان فيمن فارق عرفة قبل الغروب ولم يعد لكن الاصح هنا الوجوب حيث لاعذرعا ياتىفىمبيت منى و اخذمنه البلقيني ان،نشرطمبيته مدرسة لو نام خارجهــا لخوفعلى محترم لمينقص من جامكيته شيء كالادم هنا على المعذور والــُــرده لوضوح الفرق باختلاف ملحظ البابين لان ذلك كالجعالة فلايستحق إلاان أتى بالعمل المشروط عذرا أملاوهذا تفويت وحيث عذر فلا تفويت وسيأتى آخر الجعالة

ولانعلى الحاجالخ) لايخني مافيهذا الصنيع بصرى عبارة سم هذا تعليل لكون الاحياء بالذكر والدعاء دون غيرهما عايتعب كالصلاة أه (قوله فاريحليلاالخ) واقتصر عليلية فالمزدلفة على صلاة المغرب والعشاء قصرا ورقدبقية الليلمع كونة عليه الصلاة والسلام كان يقوم الليلحتى تورمت قدماه ولكنه اراح نفسه الشريفة لما تقدم في عرفة ولماهو بصدده يوم النحر منكونه نحر بيده المباركة ثلاثة وستين بدنة وذهبإلى مكة لطواف الافاضة ورجع إلى مني فترك عليالية قيام الليل بتلك الليلة و نام حتى اصبح اه من المواهب اللدنية اه بصرى (قوله لم يسن له التنفل الخ)و فأقا للرسني و خلافا للمغني والنها مة بصرى عبارتهما ويسن الاكثار في هذه الليلة من التلاوة والذكر و ألصلاة اه قال الرشيدي قوله مر والصلاة المراد بالصلاة هناالمعنىاللغوى المرادف للدعاء المارفي كلامه مرويدلعلىهذا أنهلميذكر الدعاءهنا كماذكره فها مراومراده بالصلاة الرواتب غيرالنفل المطلق حتى لاينافي مامرله وهذا اولى منحمل الشيخ عش لها على الصلاة عليه ﷺ للاستغناء عنها بالذكر اله (قوله التنفل المطلق الخ) عبارة شرح العباب واطلاقه اى المجموع الصلاة مستشى نفلها المطلق للانباع لماصح انه عليالية اضطجع بعد راتبة العشاء إلى طلوع الفجر فكان احياؤه بالذكر والفكر افضل أه وهل المراد برأتبة العشآء مايشمل الوتر لئلا يازمه فوته سم قول المتن (بعدنصف الليل)اى ولم يعدنها يةومغني (فهله بعذر) إلىقوله واخذفي المغنى وإلىقوله ولك رده في النهاية قول المتن (وعاد الخ) راجع لقوله اوقبله فقط شرح مر اه سم قول المتن (ومن لم يكن بهافى النصف الثائى) اى في جميعه بان لم يكن بها بلحظة منه فالظرف الثاني متعلق النفر لا بالمنق ومحتمل أنه متعلق بالمنفي والمراد بالنصف الثاني جزء منه (قوله لكن الاصح الخ) عبارة المغنىوالنهايةوقِضيةهذا البناء عدموجوبالدم فيكونمستحباكالوترك المبيت بمنى ليلة عرفة لكن رجح المصنف فماعد اللنهاج من كتبه الوجوب وقال السبكي انه المنصوص في الام والصحيح منجمة المذهب اى ولا يترم من البناء الاتحاد في الترجيح اه (قول عيث لاعذر) اى واما المعذور تماسياتي في مبيت مني فلادم عليه جزما مغني (فوله ما ياتي في مبيت مني) وفي حاشية الايضاح للشارح وشرحه للجال الرملي الاوجه بجيء ماذكر من الاعذار في الجمعة و الجماعة هناكتمريض قريب و نحو صديق لامتعهدله وانالم يشرف على الموت الخوفي الايعاب يلحق بهكل ذى حاجة لهاو قع اهكر دى على بافضل (فوله واخذمنه البلقيني الخ) نقله عنه فيالنهاية وافره اله بصرى(قوله ان من شرط مبيته الخ)نظير ذلك مانى شرح الروض في الجعاله عانصه خاتمة لو تولى وظيفة و اكره على عدم مباشرتها افتي الشيخ تاج الدىن الفزاري باستحقاق المعلوم قال الزركشي والظاهر خلافه لانهاجعالة وهولم يباشر اه فافتاءالتاج مواقق لماقاله البلقيني و بحث الزركشي مو افق لردالشارحسم (قوله بمدرسة) اى مثلاو (قول لخوف على محترم)

وينبغى أن يحرى ذلك فى منى فيحصل المبيت بها و ان الميعلم أنها منى و قصد غير الو اجب مر (قوله ثم استشكله الخ) كان يمكنه دفع الاشكال لتخصيص جو از الدفع عقب النصف بمن و صلها عند الغر و ب لكنه خلاف ما دلت عليه السنة كاهو ظاهر (قوله و لان على الحاج الخ) تعليل لكون الاحياء بالذكر و الدعاء دون غيرهما عايتعب كالصلاة (قوله و من ثم لم يسن له التنفل المطلق فيها) عبارة شرح العباب و اطلاقه اى المجموع الصلاة مستثنى نفلها المطلق للاتباع لما صح انه عملية اضطجع بعدرات به العشاء إلى طلوع الفجر وكان احياؤه بالذكر و الذكر افضل اه و هل المر ادبرات العشاء ما يشمل الوتر لئلايازم فو اته وقوله في المتن وعاد) راجع لقوله او قبله نقط شرح مر (قوله و اخذ منه البلقيني ان من شرط مبيته بمدرسة لو نام خارجها لحوف الخ) نظير ذلك ما في شرح الروض في الجعالة عائمه خاتم لو تولى وظيفة و اكره على عدم مباشرتها افتى الشيخ ناج الدين الفز ارى باستحقاق المعلوم قال الزركشي مو افق لر دالشارح ثم و المناجعالة وهو لم يباشر اه فافتاء التاج مو افق لما قاله البلقيني و بحث الزركشي مو افق لر دالشارح ثم

ما يعلم منه الراجع في ذلك و من العذر هنا اشتغاله بالو قوف أو بطو اف الا فاضة بان و قف ثم ذهب اليه قبل النصف أو بعده و لم يمر بمز دلفة و أن لم يضطر اليه و يوجه بان قصده تحصيل الركن ينفي تقصيره نظير ما مرفي تعمد الما موم ترك (١١٥) الجلوس مع الامام للتشهد الاول نعم

ينبغىأ نهلو فرغمنه وأمكنه العودلمز دلفةقبلالفجر لزمه ذلك(ويسن تقديم النساء والضعفة)و تقدمهم وان لم يؤمرواعلىالاوجه (بعد نصف الليـل الى مني) للاتباع رواه الشيخان وليرمواقبلالزحمة اىان أرادوا تعجيلالرمىوالا فالسنةلهم تاخيره الىطلوع الشمس كغيرهم لماصحانه عَلَيْكُنَّهُ أَمْ هَمَانَ لَا يُرْمُوا الا بعد طلوع الشمس (ويبق)ندبامؤ كدا(غيرهم حى يصلو االصبح مغلسين) فالتغليس هنااشداستحبابا منه فى سائر الايام كادل عليه خىرالشيخين ليتسع الوقت (ثم يدفعون الىمنى)للاتباع متفق عليه قيل وتتأكد صلاة الصبح عزدلفة مع الامام لجريان قول بتوقف صحة الحج على ذلك وياخذون من مزدلفة) ليلاوقيل بعدالصبحو اختير لدلالة الخبر الاتى عليه والمتن لانهمعطوفعلي يدفعون وردبانه يازم عليه ان النساء والضعفة لايسن لهم ذلك والمنقول لافرق فالصواب عطفه على يبيترن (حصى الرمي)ليومالنحروپيوسبع حصيات للخبر الصحيح أنه عِيْنِكُنْهُ قَالَ للفضل بن

أى من نفسأو زوجة أو مال أو نحوها لهاية (قه إله ما يعلم منه الراجح الخ) لم يردفى آخر الجعالة على نقله كلام التاج الفزارىالمذكور فهامرعنشرحالروضو تعقبه بقولهوآعتراضالزركشي الخ يجاب عنه الخ سم (قوله و من العذر) الى قول المتن و حصى الرمى فى النهاية الاقوله و يوجه الى نعم و قوله اى ان ار ادو ا الى المتنوقوله قيل وكذا في المغنى الاقوله بان وقف إلى نعم (قول بو من العذر هنا الح) و منه مالو خافت المراة طرو الحيض او النفاس فبادرت الى مكة للطو اف مغنى ونهاية و اقول هو و اضح لكنه لاحاجة اليه بعد تصريحهمأن الاشتغال بطو اف الركن عذرو إن لم يضطر اليه بلر بما يوهم خلاف ماصر حو ا به بصرى زاد عشوقديقال اشار بذكرهمر الى انه لاياتي فيه تنظير الامام الآتي اه (قوله اشتغاله بالوقوف) وقيده آلزركشي بمااذا لم يمكنه الدفع الى مردلفة ليلااي بلامشقة والاوجب جمعآبين الواجبين وهوظاهر نهاية ومغنى (قوله او بطواف الافاصة) نظر فيه الامام بانه غير مضطر اليه بخلاف الوقوف كذا في النهاية فتبين انه المشار آلى رده بقول الشارحو إن لم يضطر بصرى (قوله او بعده ولم يمر) ظاهر هولو مع امكان المرور منهاسم عبارة البصرى قديقال انكان عدم مروره بهامع عدم تمكنه لنحوخوف فهو العذر اومع التمكن فهومحُل تاملُلان ايجاب المرور بهاحينتذاو لى من ايجابَ العو داليهامع التمكن منه وقد يجاب باختيّار الاول وفرض ان الخوفزال بعد المرور في اثناء الليل فليتامل اله (قُولِهُ وَانْ الْمِيضَطِّرُ الْحُ) معتمد عش (قولِه اليه)اىالطواف و نائى (قول فعم ينبغي انه لو فرغ منه الخ) ينبغي من الوقوف او الطواف حتى يشمل المسئلتين سموونائي وتقدمعنالنهاية والمغنيمايوافقه قولالمتن (ويسن تقدىمالنساء) اي انالم تكن فتنة بان صحبهم محرم او نحوه و بائي (قوله اي ان ارادو العجيل الرمي الخ) اي او ان المر ادقبل زحة الناس في سيرهم من مزدلفة إلى منى او ان المر آدانهم اذا فعلو اذلك كانو امتمكنين من الرمي عندطلوع الشمس قبل مجيء غيرهموازدحامهم معهعش قول المتن (ثم يدفعون)بفتحأوله بخط المصنف (الىمني) وشعارهم مع من تقدم من النساء والضعفة التلبية والتكبير ناسياً به ﷺ رواه الشيخان مغنى ونهاية (فهله لجريان قول الخ) عبارة المغنى فقدقال ابن حزم فرض على الرَّجَّال ان يصلو امع الامام الذي يقيم الحَّج عزد لفة قالومن لم يفعل ذلك فلاحج له اه (قوله و المتن لا نه الح)عطف على الخبر (قوله ورد) اي قوله لا نه معطوف الخ (قوله بانه إزم عليه الخ) قد يمنع اللزوم فتامله فان ندب الاخدلم اليلالعدم بقائهما اليهسم اى النهار (قوله ذلك)أى اخذ الحصى من مزدلفة (قوله فالصواب الخ) محل نظر بل الصواب عطفه على يدفعون ليتناسب السياق والسباق واماحكم الضعفة فعلوم من المبسوطات بصرى (قول عطفه الخ) اى او استثناقه سم (قوله عطفه على يبيتون)جرى عليه النهاية و المغنى و قال الرشيدى يار م عليه آبهام أنه و آجب كالمعطوف عليه اله (قوله ليوم النحر)الى قولهو استشكل فى النهاية والمغنى (قوله مثل حَصَى الحذف) باعجام الخا. والذال السَّاكنةعش(قولهويزيد)اىعلىالسبع(قوله لئلايسقط آلخ)عبارة النهاية والمغنى فريما يسقط الخاه (قولهواستشكل الخ)أىقول المصنف ولومن مزدلفة (قوله إذلاولى الح) عبارة النهاية والمغنى وسكت الجمهور عن موضع اخذحصي الجمار لا يام التشريق إذا قلنا بالاصح انها لا تؤخذ من مز د لفة فقال ابن رأيت قول الشارح وسيأتي آخر الجعالة ما يعلم منه الح (قوله ما يعلم منه الراجح الح) لم يز دفي اخر الجعالة على نقله كلامالتاج الفرارى المذكور فمامرعن شرحالروض وتعقبه بقوله وآعتراض الزركشي الى اخر

ماحكاه في اعتراضه ثم قال يجاب عنه آلخ (قوله ولم يمر بمز دلفة) ظاهر هولو مع امكان المرور منها (قوله نعم

ينبغي)هذا يدل عليه قول شارح البهجة ولم يمكنه العود الى مزدلفة ليلاكا اجاب به القفال وغيره اه (فوله

انه لو فرغمنه) ينبغي من الوقوف او الطو افحتى يشمل المسئلتين (قوله وردبانه يازم عليه) قديمنع اللزوم

فتامله فان ندب الاخدلم البلالعدم بقائهما اليه (قوله فالصواب عطف على يبيتون) اى او استثنافه (قوله

عباس غداة يومالنحر التقط لى حصى قال فلقطت له حصيات مثل حصى الخذف ويزيد قليلا لئلايسقط منه شيءو استشكل بخبر مسلم انه متنافقه لما وصل محسرا قال عليكم نحصى الخذف التي ترمي به الجمرة وبجاب محمله على غير حمي رمي يو مالنحر اذالاه لي اخزيرا منه أو من مىغىرالمرىوما احتمل اختلاطه به او على انه ذكر هم بذلك ليتدارگه من لم ياخذ من مزدلفة اذ الظاهر انه لم يعلم بأخذه منها إلا القريبون منه فان قلت قياس كراهة (١٦) التيمم بتراب الارض التى و قع بهاعذاب كراهة الرى باحجار محسر بناء على و قوع العذاب به

كج تؤخذمن بطن محسر وارتضاه الاذرعي وقال السبكي لايؤخذ لايام التشريق الامن مني نصعليه في الآملاء اه والاوجه حصول السنة بالاخذمن كلمنهما اهقال عشقولهم ربالاخذمن كل منهما قضيته انهليس احدهمااولي من الاخر اهعبارة الونائي وسن ان ياخذ من من دلفة حصى رمي يوم النحر ليلا ان اراد النفر منها ليلاو الا فبعد الفجر اما أيام التشريق فن نحو جبال مني اه (قوله منه) أي المحسر (قوله و ما احتمل) معطوف على الرمى (قه له او على انه الح) و لعله الاقرب فكان الاولى تقديمه على الجواب الأول (قه له فان قلت قياس)قديقال المُفهوم من كلامه السابق و من الحديث بتسلم دلالته على المدعى طلب التقاط الحصى من محسر ومحل العذاب على ما يفهم كلامه الاتي بطنه فليحمل كلامهم والحديث على ماعداه جمعا بين الادلة يحسب الامكان على أن لكمنع الدلالة إذليس في الحديث تعرض لبيّان المحل الماخوذمنه وبالجملة فالقلب اميل الى ما نقله السبكي عن نصَّصاحب المهذب لا نه لم يثبت اخذه ﷺ و لا احدمن اصحابه من غير منى و الاخذمنهاو إن لم يرد التصريح به فهو الظاهر بصرى(قوله و يجوزٌ) إلى المتن في النهاية و المغني الاقوله واضح الىومنحشوقولهمالم يعسله إلى ومن المرمىوقوله وهوالبناءالي المتن (فهله و بجوز أخذه) اى اخد حصى رمى النحر وغيره نهاية ومغنى (قول من مسجد لم علكه الخ)اى عاجلب اليه من الحصى المباح و فرش فيه كما اشاراليه الرافعي مغني (قوله لم يُملكه) فاعل يُملكه المسجد ومفعوله الحصي سم (قوله وواضحان محلكراهة المملوك الخ) محل تأمل الجزم بالكراهة معالعلم بالرضا اومع الاعراض بصرى (قوله او اعرض) الاولى او اعراضه (قوله و منحش) بفتح المهملة اشهر من ضمها و هو المرحاص مغى (قَهِلُهُ وكذا كل محل نجس)قضية كلامهأن الماخو ذمن الحش لا تزو دكر اهة الرمى به بغسله بخلاف المأخوذ منغيرهمن مواضع النجاسة وكلام شرح الروض والخادم صريح فياستو ائهما في عدم زوال الكراهة بالغسل رصرح بهفى الايعاب ثمرقال نعم المتنجس الذى لم يؤخذ من محل متنجس تزولكر اهته بالغسل سم اقولوكلامالنهايةوالمغنىكالصريح في المساواة المذكورة ايضا (قول ومن الحل) اى لعدوله من الحرم المحترم مغنى (قول او ذا الحرمة الح) اى الممنوع من انتهاكه جاهلية و اسلاماع ش (قول و هو البناء الخ) عبارةالنهايةوالمغنىوهو بفتحالميم فىالاشهر وحكىكسرهاجبلصغيرآخرالمزدلفةاسمهقز حبضمالقاف وبالزايوسميمشعرالمافيه منالشعاروهي معالم الديناه زادالو نائىعليهالبناء الموجودالان اهرقهاله مستقبلين) إلى قوله وحكمته في النهاية الاقوله و تصدقوا واعتقوا والى قول المتن فيصلون الخ في المغنى الاماذكروقوله على القول الى او ان رجلاو قوله ومن ثم يسميه الى او ان البيضاوي (ذاكرين و يكثرون منقولهم ربنا اتنافىالدنياحسنةالايةومنجملةذكرهاللهاكبرئلاثا لاالهالااللهواللهاكبر وللهالحمد بهايةومغني (قولهوالافتحته)ايان امكن والابعدو او نائي قول المتن(و دعو ا)و من جملة دعاته اللهم كما اوقفتنافيهواريتنا اياه فوفقنالذكرك كماهديتناواغفرلناوارحمناكماوعدتنابقولك وقولك الحقفاذا

قلت يمكن ذلك الخياف يشكل عليه الخبر المذكور اذكيف يأمر بمكروه أو يرصد اليه الأأن يقال لا مانع من ذلك لبيان الجواز و فيه ما فيه و قد يفرق بين الارض المغضوب عليها و ما نزل بها عذاب فلير اجع ما ذكره الشارح من كراهة التيمم المذكور (قوله لكن يكره من مسجد لم يملكه) فاعل يملكه المسجد و مفعوله الحصى (قوله و من حش وكذا كل محل نجس ما لم يغسله) قال في شرح الروض قال الاسنوى و مقتضى اطلاقهم بقاء الكراهة ولو غسل الما خوذ من الموضع النجس قال في شرح العباب نعم المتنجس الذي لم يؤخذ من محل متنجس ترول كراهته بالغسل و الالم يكن لندبه قائدة بخلاف الما خوذ من محل نجس فانه و ان زالت كراهته من حيث النجاسة لكنها تبقى من حيث الاستقذار كما يكره الاكل في اناء البول بعد غسله اه و اعلم ان قضية كلامه هذا الفرق بين الحش وغيره من مو اضع النجاسة و ان الما خوذ من الاول لا تزول كراهة الرمى

قلت بمكن ذلك و بمكن الفرق بان الرابالة لطهراليدن المجوز للصلاة فاحتبط له اكثر فانقلت اى فرق بينه وبين كراهة الرمي بمارمي بەقلىتالفرقانھذا قارنە الردفكان أقبح مخلاف ذاك ويجوزاخذه منغير مزدلفة ومحسر لكن يكره من مسجدلم يملمكه اويوقف عليه والاحرم وواضحان محلكراهة المملوك للغير انعلر ضامالكه او اعرض عنه وإلاحرم ايضا ومن حش وكذا كل محل نجس مالم يغسله وانمالم تزلكراهة الاكلفاناءبول والرمي يحجر حش غسلا لبقاء استقذارهما بعد غسلهما ويسن غسل الحصى حيث قرب احتمال تنجسه احتياطا وكراهة غسل نحو ثوب جديدقبل لبسه محله فمالم يقرب احتمال تنجسهومن المرمى لماورد بلصح ان ما يقبل رفع و إلا لسدما بين الجملين ومن الحل (فاذا بلغواالمشعر) ماخوذ من الشعيرة وهي العلامة (الحرام) اى المحرم فيه الصيدوغيرهأوذا الحرمة الاكيدةوهوالبناءالموجود الان بمزدلفة خلافا لمن انكره (وقفوا) مستقبلين القىلةذاكرىنوالاولى ان يكون الوقوفعليه حيث

لاتأذىولاايذاءالزحمة ثمو إلافتحته (ودعوا)و تصدقوا وأعتقوا (إلى الاسفار) للاتباع رواه مسلم افضتم و يحصل اصل السنة بالوقوف بغيره من مزدلفة بلو بالمرور (ثم)عقب الاسفار لكر اهة التاخير الى الطلوع (يسيرون) الى منى بسكينة ووقار

أسرع الماشي جهده وحرك الراكب دابته كذلك حيثالاضررحتي يقطع عرضذلك المسيل وهو قـدر رمية حجر للاتباع وحكمته انأصحاب الفيل أهلكوا ثم على قول الاصحخلافه وانهم لم يدخلوا الحرم وإنما أهلكوا قرب أوله أوان رجلا اصطاد ثم فنزلت نارأحرقتهو مناثم تسميه أهل مكةوادي النار فهو لكونه محل نزولعذاب كديار ثمود التي صح أمره صلى الله عليه وسلم للمارين لها أن يسرغوا لئلا يصيبهم ما اصاب أهلها ومن ثم ينبغى الاسراع فيه لغير الحاج أيضاأو انالنصارىكانت تقف ثم فامرنا بالمبالغة فى مخالفتهم (فيصلون منى بعد طلوع الشمس) وارتفاعها کرمح (فیرمی كلشخص)منهم (حيثنذ) ای حین إذوصلها راکبا أوماشيا من غير تعريج علىغيرالرمىلانه تحية مني وهذا أعنى كونه عقب ارتفاعها كرمح أفضل أوقات الرمى للاتباع فمن وصل قبله هل يغلبكونه تحية فيرمىأو براعي الوقت الفاضل فيؤخر البه كل محتمل وقضية مامر في

أفضتم منعرفات إلى قوله واستغفرواالله ان الله غفوررحيم نهاية ومغنى (قولِه بطن محسر)بضم الميم و فتح الحاء المهملة وكسر السين المهملة المشددة وراءمغنى (قول، وهو أعنى محسر) وفي حاشية السيدوقد قدم المصنف انوادى محسر ليسمن مني ثم ذكر السيدان لفظ رواية مسلم تدل على أنه من مني وساقها ثم قال ولهذا قالالحجبالطبرى انفىحديث الفضل ن عباسمايدل على انوادى محسر من مني و نقل صاحب المطالع مايدل على ان بعضه من منى و بعضه من مزدلفة وصو ابذلك اه سم (قول. ما بين مزدلفة و منى) قال الازرقي و ادى محسر خمسائة ذراع وخمسة وأربعون ذراعامغني (قوله اسرع الماشي الخ) اى وان لم يجد فرجة وهذا الاسراع للذكر و ناثى (قوله و انهم الح)عطف على خلاَّفه (قوله على قول) أقر ه المغنى وجرى عليه المصنف في شرح مسلم (قوله قرب اوله) أى أول الحرم (قوله او أن رجلا الح) عطف على ان اصحاب الخ(قول لغير الحاج) بلو للحاج في حال الذهاب وهو متجه من حبث المعنى ان صح نزو ل النار به على الصائد نعمُ قديبعده أنه لم يردعنه ميكاليه الاسراع فحال الذهاب اللهم إلا أن يقال تركه بيانا للجو أز بصرى قول المتن (فيصلون مني الخ) وتحسن كماقال ابن الملقن إذاو صل مني أن يقول ماروى عن بعض السلف اللهمهذهمني قداتيتهاوانأعبدك وابن عبدك اسالكان تمن على بمامننت به على اوليا تك اللهم أنى اعوذبكمن الحرمان والمصيبة فيديني ياارحمالر احمين قال وروى ان ابن مسعودو ابن عمر رضي الله أعالى عنهما انهمالمارمياجمرة العقبةقالااللهماجعله حجامبرورا وذنبا مغفورامغني ونهايةقولالمتن (بعد طلوع الشمس) اى وارتفاعهاقدر رمحنها يةو مغنى (قوله راكبا) إلى قوله وهذا فى النها ية والمغنى (قوله من غير تعريب) اي من غير ميل كر دي (قهله لا نه تحية مني) اي فلا يبتدأ فيها بغير منها ية و مغني زاد الو نائي إلالعذر كرَّحَةُوخُوفَ على نحو محرمُوا نتظارُوقت فضيلة أه (قوله وقضية مامرالخ)هو قوله فالسنة لهم تاخيره الح كر دى قول المتن (إلى جمرة العقبة) وتسمى الجرة الكبرى ايضاو ليست من منى بل هي حد منى من الجانب الغربيجةمكة مغنىونهاية وقال في المغنى في عل آخر وليست من مني بلمني تنتهي إليها بصرى (قوله و يحب ميها من بطن الوادى) اى ان يقع رميها فى بطن الوادى و ان كان الرامى فى غير مكاهو ظاهر سم أى و هذا التاويل يوافق كلامه كلام غيره والسنة أن يرى جمرة العقبة من بطن الوادى و قديا بى عن هذاالتَّاويل قوله الآتي وكثير من العامة الخ المقتضى ان مرادًالشارح بخلفها بطن الوادى و إنما سأه خلف الجرة اى شاخصها نظر الموقف الراى (فوله و لا يجوز من اعلى الجبل) اقتصر عليه الشارح فى شرح بافضلوقالالكردىفي حاشيته قوله من اعلاها ات إلى خلفها اما إذار مى من اعلاها إلى المرمى فانه يكفى خلافا لمافهم منهذه العبارة ونحوها عدم الاجزاء فقدصرح بالاجزاء فى الايعاب وقال القسطلاني فى شرح البخارى اتفقوا علىانهمن حيث رماهاجاز سواءاستقبلها اوجعلها عن بمينهاو يسارهاومن فوقها اومن اسفلها اووسطهاو الاختلاف في الافضل انتهي بحروفه و نقل النووي في شرح مسلم الاجماع على الجو از وصرح بالحكم الذىذكرته ابن الاثير في شرح مسند الشافعي و الزركشي في الخادم وغيرهما فلا ينبغي التوقف فيه وقداشٰبعتالكلام علىذلك فى بعض الفتاوى اه و تقدم عن سم آنفا ما يو افقه (قولِه وكثير من العامة

به يفسله مخلاف المأخوذ من التاني لكن ما تقدم عن شرح العباب صريح في استوائهما في عدم زوال الكراهة بالفسل ويو افقه قول السيد في حاشية الايضاح ومقتضى اطلاق المصنف كغيره بقاء الكراهة في الماخوذ من المو اضع النجسة و ان غسله للاز دراء بالعبادة حيث اخذ من مكان مستقدر كما يكره الاكل في اناء البول بعد غسله قاله في الحادم الى آخر ما اطال به عنه مما حاصله زوال الكراهة بالفسل في المتنجس الغير الما خوذ من مو اضع النجاسات (قول له وهو اعنى محسر اما بين مزد لفة و منى) في حاشية السيد وقد قدم المصنف ان وادى محسر ليس من منى ثم ذكر السيد ان لفظ رواية مسلم تدل على انه من منى و ساقها ثم قال و لهذا قال المحب الطبرى ان في حديث الفضل بن عباس ما يدل على ان وادى محسر من منى و نقل صاحب المطالع ما يدل على ان بعضه من منى و بعضه من مزد لفة و صوب ذلك اه (قول ه و يجب رميها من بطن الوادى) اى ان

. الضعفةالثاني (سبع جصيات إلى جمرة العقبة)للا تباع رو إه مشلم و يجب رميها من بطن ألو أدى و لا يجو زمن أعلى الجبل خلفها وكثير من العامة

يفعلونه) لعله في زمنه و إلا فالموجود في زمننار مي بعض العامة من أعلى الجبل إلى بطن الو ادى و تقدم أنه جائز وخلافالسنة (مالم يقلدوا القائل به) قضيته ان بعض الائمة يجوز الرمى من اعلى الجبل الىخلف الشاخص فليرجع (قولهويسن) إلى قوله وقضيته الخفالنهاية والمغنى إلا قوله ولاعقبتها إلى المتن (قوله قطع التلبية عنده) أي مستبدلا عنها بالتكبير مع الحلق أو بالاذكار الخاصة مع الطواف و نائي (قوله و قطعها الح عطفعلي قول المتن ويقطع الخ (قوآيه للاتباع الخ) ويسن ان يرمي بيده اليمني رافعاً لهاحتي يرى يياض ابطهأماالمرأةو مثلهاالخنثي فلاترفع ولايقف الرامىللدعاءعندهذه الجمرةوسيأتي شروط الرمي ومستحباته فىالـكلام علىرمى ايامالتشريق نهايةومغنى (قوله نقل الماوردى الخ) اعتمده الاسنى والمغى والنهاية وشرح بأفضل والايعاب والامداد والمنح عبارة النهاية فيقول الله اكبر ثلاثالا إله إلاالله والله اكبرالله اكبرولله الحمدز ادالمغنى والاسنى كانقل عن الشافعي رضى الله تعالى عنه اله (فوله نكريره له) اى تكرير التكبير لكل حصاة (قوله مع تو الى كلمات) متعلق بالتكرير (قوله بينها) يحتمل انه ظرف للتو الى والضمير للتكبير ات و يحتمل أنه بصيغة المضي و ضميره المستتر للماور دى و البارز للكلمات قول المتن (هدى) باسكان الدال وكسرها مع تخفيف الياء في الاولى و تشديدها في الثانية لغتان فصيحتان وهو كما قال الروياني اسم لمايهدى لمكتوحر مهاتقر باإلى الله تعالى من نعم وغيرها من الاموال نذراكان او تطوعا لكنه عند الاطلاق اسم للابل و البقر و الغنم نهاية و مغنى (قوله هديه) مفعول يذبح (قوله و من معه ذلك) عطف على من معه هدى و الاشارة إلى الهدى و (قول اضحيته) مفعول ليذبح المقدر بالعطف و كان الاخصر الاوضحان يقول عقب المتن واضحية نذراأو تطوعاذلك عبارة الونائي ثم يذبح هديه او دم الجبرانات والمحظورات او اضحيته ان كان اه قول المتن (ثم يحلق الح) اى الذكر نهاية و مغنى (قهله انباعا) إلى قوله قالهالماوردى في المغنى إلا قوله معه وقوله كذَّا اطلقوه إلى وان ياخذ وكذا في النهاية إلاما ياتي في مسئلة تقديم الحج على العمرة (قوله ويسن الابتداء) وغير المحرم مثله فهاذ كرغير التكبيرنهاية ومغنى واسنى (قولهوأن يستقبل الح) وطهر من الحدثين والخبث وكون الحالق مسلما وطاهر ا عاذكر وعدلا ونائى (قُولَه ويكبرمعه الخ) قال الدميرى وفي مثير الغرام الساكن عن بعض الأثمة انه قال أخطأت في حلق رأسي فى خمسة احكام علمنيها حجام منى فقلت بكم تحلق راسي فقال اعراقي انت قلت نعم قال النسك لايشارط علية قال فجلست منحر فاعن القبلة فقال لى حول وجهك إلى القبلة فحولته و اريته أن يحلق من الجانب الايسر فقال لى ادر اليمين فادر ته فجعل يحلق و اناساكت فقال كبركبر فكبرت فلما فرغت قمت لا ذهب فقال صلركمتين ثم امض قلت له من اين الكمّاام تني به فقال رايت عطاء بن رباح يفعله شرح الروض اه عش (قهلهواناستغرمها لخ) اىسنالتكبيرعقب فراغ الحلق (قهله ويدفن شعره) اى فى محل غير مطروق وان يقول بمدحلق النسك اللهم آتني بكل شعرة حسنة وأمح عني بهاسيئة وارفع لي بها درجة واغفرلى وللحلقين والمقصرين ولجميع المسلمين اسنى ونهاية ومغنى زآد الونائي وسن في التقصير للتيامن والاستقبالوقوله مامروالتطيب واللَّبِساه (قوله آكد) اىلئلايؤخذ للوصلنهاية ومغنى (قوله على ان مرادهم انه يعطيه الخ) لعل محله أن لم يوطن نفسه على تطييب نفس الحلاق بما يرضيه و إلا فو اضح

يقع رميها في بطن الوادى و انكان الرامى في غيره كما هو ظاهر (قوله في المتن ثم يحلق او يقصر) قال في الروض عطفاعلى ما يستحب و التقصير قدر انحلة من جميع الراس قال في شرحه و حكم تقصير ماز ادعليها حكم الحلق اه وعبارة العباب و فوق الانحلة كالحلق قال الشارح في شرحه تبع فيه غيره و قضيته ان م له المرجل في حصول الافضلية به وللمراة و الحنثى في كراهته تارة و حرمته اخرى و الاول غير مراد كماهو ظاهر و الثانى هو المراد لكن بشرطان يحصل له شين كشين الحلق و انه لو نذره الرجل لم ينعقد نذره بناء على عدم انعقاد نذر التقصير لانه مفضول و نذر المفضول من خصال الواجب المخبر فيه غير منعقد و ظاهر انه لا يكنى من نذر الرجل الحلق

وبختص هذا بيوم النحر لتمزهافيه مخلاف بقية ايام التشريق فأن السنة استقياله للقبلة في رمى السكل (تنبيه) هذه الجمرة ليست من مني بل ولاعقبتها كإقاله الشافعي والاصحاب خلافا لجم كا بينته في الحاشية (ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي) فلايعود إليهاللاتباع ولانها شعار الاحرام وبالرمي اخذ في التحلل ومن ثم لوترك الافضل بان قدم الطواف او الحلق قطع التلبية عنده وقطعها المعتمر عند ابتداءطوافه (ویکس مع كل حصاة) للاتباع رواهمسلموقضيةالاحاديث وكلامهم أنه يقتصر على تكيرة واحدة قال المصنف رادا به نقل الماوردى عن الشافعي تكريره له ثنتين او ثلاثا مع توالی کلمات بینها(ثم یذبح من معه هدی) نذر او تطوع هدیه و من معه ذلك ومن لاهدى معه أضحيته(مم يحلق او يقصر) لثبوت هذا الترتيب في مسلم (والحلق) للذكر الواضح (افضل) غالبا (من التقصير) اتباعا واجماعا ولانه صلى الله عليه وسلم دعا للحلقين بالرحمة ثلاثاثم للمقصرين مرةرو اهالشيخان ويسن الابتداء بشقه الاعن

و استیعا به ثم استیعاب البقیة حتی ببلغ عظمی الصدغین و ان یستقبل المحلوق و یکبر معهوعقبه اقتداء بالسلف و ان استغر به انه فی المجموع و ید فن شعر ، و ما یصلح للوصل آکدو ان لایشار ط الحلاق کذا اطلقو ، و پنبغی حمله علی ان من ادهم انه یعطیه ابتداء ما تطیب به نفسه

فانرضى والازادة لاانه يسكت إلى فراغه لأن ذلك ربما تولد منه نزاع إذا لم يرض الحلاق بما يعطيه له وان يأخذ شيئا من نحو شاربه وظفره عند فراغه وأن يتطيب ويلبس وخرج بغالبا المتمتع فيسن له أن يقصر في العمرة ويحلقفالحج لانه الاكمل ومحله كما في الاملاء انلم يسودرأسه أى يكن به شعر يزال وإلا فالحقوكذا لوقدم الحج وأخر العمرة فان كانلايسود رأسه عندما قصر في الحج ليحصل له الحج ليحصل له ثواب التقصير فيه والحلق فيها إذ لو عكس فاته الركن فيها من أصله وان كان يسود حلقفيهما ولمبحلق بعض الرأس الواحد في أحدهما وباقيه فىالآخر لانه من القزع المكروه (وتقصر المرأة) ولو صغيرةو استثناه الاسنوى لها غلطه فيه الأذرعي إذ لايشرع الحلق لانثى مطلقا إلا يوم سابع ولادتها للتصدق بوزنه والا لتداو أو استخفاء من فاسق يريد سوءا بها ومثلها الخنثى ويكره لهما الحلق

أنهأ كمل بصرى أي كما يشعر بذلك التعليل الآتي (قوله من نحو شار به الخ) أي كعنفقته وعانته مما يؤمر بازالته للفطرة و نائى (قوله و محله) اى محل كون ذلك اكمل (قوله و ان كآن يسود حلق فيهما) ينازع فيه اطلاق شرح مسلم استحبأب ألحلق في الحجو التقصير في العمرة ليقع الحلق في اكمل العباد تين شرح مر اقولاالنزاع منوع لوجودالحلق على تقدير المذكور سم (قوله لانه من القزع المكروه) ويؤخذ من ذلك انهلو خلق لهر اسان لم يكر محلق احدهما في العمرة و الآخر في الحج لا نتفاء القزع مغني ونهاية وسم إزادالو نائى هذاإذا كاناأصايين لانه يكتني بازالةمن أحدهمافان علمت زيادة أحدهمالم يكف الاخذمنه وان اشتبه وجب الاخذمن كلمنهما كماقاله عش اه وقال البصرى بعدذكره عن شرح ألروض مثل مامرعن المغنى والنهاية مانصه وهو ظاهرو إنما يترددالنظر في انه هل الافضل في حقه ذلك أو تقصير الاثنين جميعاً في النسك الاول ثم حلقهما جميعا في الثاني محل تا مل و لعل الثاني اقرب اه (قوله ولو صغيرة) اى لم تنته الى زمن يترك فيه شعرها نهاية ومغنى (قول عظه فيه الاذرعي) لاشبهة لمنصف في أن هذا التغليط تساهل قبيح إذ ليس في كلام الائمة نص يمنع ما قاله الاسنوى و غاية ما يو جداطلاق لا ينافى التقييد الشاهدله المعنى سم (قوله إذلا يشرع لها الحلق الخي أي بالنص و الاجماع ويؤخذ من ذلك ان المراة الكافرة ان اسلت لا تحلق راسها واماقوله ﷺ القعنكشعرالكفر ثم أغتسل محمول على الذكر مغنى ونهاية (قوله او استخفاءمن فاسق الخ) أَيْوَكُمُذا يباحِهُما لبس الرجال في هذه الحالة نهاية و مغنى (قوله و يكره الح) عبَّارة النهاية وكره الحلقو نحوه من احراق آو از الة بنورة او نتف لغير ذكر من انثى و خنثى لا نه لها مثلة ومن ثم لو نذره احدهما لم ينعقد بخلاف التقصير ولو منع السيد الامة من الحلق حرم وكذالو لم يمنع ولم يأذن و يحرم على الحرة المزوجة ان منعها الزوج وكان فيه فو ات استمتاع فما يظهر و بحث انه يمتنع بمنع الو الدلها و فيه وقفة بل الاوجه خلافه إلاان يقتضي نهاية مصلحتها اهوينبغي الحرمة ايضاإذالم يمنع الزوجوكان فيه فوات استمتاع مراهسم عبارة عشقوله ان منعها الزوج الخوقياس ماذكره في الامة أن مثل المنع مالو لم ياذن و لم ينه و ان المنع لا يتوقف على

فليتاً مل (قول ه فان رضي و الازاده)قديقال هذا يكن بعد الفراغ فلاحاجة الى تعجيل الاعطاء الاأن يقال الابتداء بالإعطاء اقرب الى الرضأو ترك المنازعة من تاخيره على ماهو المعتمد فانه في الابتداء يحرض على الموافقة خوفامن اعراض المحلوق عنه فليتامل (قوله وان كان يسود حلق فيهما) اى واطلاق شرح مسلم استحباب الحلق في الحجو التقصير في العمر ة ليقع الحلق في اكمل العبادة بين محمو ل على ما إذ الم يسو در اسه قبل الحجو الاحلق في العمرة ايضا اخذا من التفصيل الذي فبله و اخذ الزركشي من النص ان مثله ياتي فيما لوقدم الحج على العمرة وكلام شرح مسلم المذكورينازع فيه شرح مر اقول بمنوع لوجو دالحلق في الحج على التقدير المذكور (قوله ولم يحلق بعض الراس آلو احدالخ) أفهم ان من لهر أسان يحلق و احدا في احدهما والاخرفي الاخرى (ولوصغيرة) هو الاوفق لكلامهم وأن بحث الاسنوى واعتمده غير استثناء الصغيرة التي تنتهي الى زمن تترك فيه شعر هاشرح مر (قوله واستثناء الاسنوى لها غلطه فيه الاذرعي الخ) لاشبهة لمنصف في ان هذا الغلط تساهل قبيح إذليس في كلام الائمة نص يمنع ما قاله الاسنوى وغاية ما يوجد اطلاق لا ينافى التقييد الشاهد له المعنى (قوله إذ لا يشرع الحلق لا نثى مطلقاً إلا يوم سابع و لا دتها) عبارة مر فيشرحهوكره الحلقو نحوهمن احراق او أزالة بنورة آو نتف لغيرذكر من انثى وخنثي لانه لهمامثلة ومن ثملو نذره احدهمالم ينعقد يخلاف التقصير ومراده بالمراة الانثى فيشمل الصغيرة انتهت وقال ايضاولو منع السيد الامة منه اى من الحلق حرم وكذالو لم يمنع و لم ياذن كما يحثه ايضا قيل و هو متجه ان لزم منه فو ات تمتع أو نقص قيمة وإلافالاذن لهافي النسك اذن في فعل ما يتوقف عليه التحلل و انكان مفضو لا ويرد بأن الاذن المطلق ينزل علىحالة نغى النهى والحلق فيحقها منهى عنه ويحرم على الحرة المزوجة ان منعها الزوج وكان فيه فوات استمتاع يضافها يظهرو ينبغى الحرمة ايضا إذا لم يمنع وكان فيه فوات استمتاع مر و بحث ايضا انه يمتنع بمنع الو الدلهاو فية وقفة بل الاوجه خلافه إلاان يقتضي نهيه مصلحتها (قوله و استخفاء من فاسق يريدسو ـ أجماً)

(14.)

فوات الاستمتاع لان الحلق في حقها منهى عنه اه (قوله بل بحث الاذر عي الجزم) أي لا نه ينقص استمتاعه قال الشارح في حاشية الابضاح ومن العلة يؤخذ ان تحو اخت السيد لا يحرم عليه ذلك إذ الاستمتاع له مها مالم يكن فيه نقص لقيمتها كما هو ظاهر اه و قديقال ينبغي فيما ينقص القيمة ان محله ان ار ادالتصرف فيها قبل طلوع الشعر الجديد المزيل للنقص سم (اوسيد) ظاهره و ان لم يمنع الزوج سم ويندب لهاو مثلها الخنثي نها ية ومغنى (قال الماوردي) كذافي أصله رحمه الله تعالى و المناسب حذف الهاء لان المنقول عن الماوردي تخصيصه بغير الذوائب كايصرح بذلك كلام إن شهبة نقلاءن شرح المهذب واقره ثمر ايت حذف الهاء من بعض النسخ وهو متعين بصرى (قوله اى أزالة الشعر) الى قوله و بهذا في المغنى وكذا في النهاية إلا فوله وصح الى المَّن (قوله اي از الة الشعر آلخ) اي از الة شعر الراس او التقصير في حج او عمر ة في وقته نها ية و مغني (قولة بان و جدقبل دخول و قت التحلل) خرج ما وجد بعد دخوله فلا يؤمر بحلقه لعدم اشتمال الاحرام عليه اهشرح الروض وعبارة العباب ولايازمه ايمن لاشعر برأسه انتظار نباته بل لايجب عليه حلق ما نبت إذالم يتناوله الاحرام اهوقوله بللابحب الخقديفهم الاستحباب وهومتجه إذلا ينقص عن لاشعر براسه حيث يستحب أمر ارالموسى عليه سم (قولة في حج الح)متعلق بالحلق في المتن (قوله للتفاصل بينهما الح) يعني ان الحلق افضل من التقصير الذكر و التفضيل إنما يقع في العبادات دون المباحات وعلى هذا هو ركن كما سياتي وقيلواجبالثانيهواستباحة محظور لاثواب فيه نهاية ومغنى (قوله اى الحلق الح) اى از الةشمر الراس أوالتقصير نهاية ومغنى قول المتن (الاث شعرات) أى از التهاعلى حذف المضاف (قوله لا اقل) عطف على قول المصنف ثلاث الخ و (قوله من شعر الخ) نعت القول المصنف المذكور (قوله من شعر الرأس) اى فلا يجزى مشعر غيره و انوجب فيه الفدية ايضانها ية ومغنى (قوله و ان استرسل) أى فيكني و ان طال ع ش (قولهولوعلىدفعات) اىفىازمنةمتېفرقةرشيدى (قولهو ايهامالروضة لخلافه) اىلمنعالتفريق نهاية ومَغْنَى (قُولِهُ غَير مراد) نعم يزول بالتَّفُريق الفضيلة مغنى زادالنَّها ية و الاحوط تو اليَّها اه (قُولُه او ثنتان الَّخ) عطف على قول المتن ثلاث شعر ات سم (قوله وهو) أى لفظ شعر (جمع) اى اسم جمعي نهاية (قوله وبهذا) اى بتقدير لفظ الشعر منكر امقطوعاً عن الاضافة مغنى (قوله اندفع ما يقال الخ)قديؤ يدماً يقال بان تقدير المضافهو الاقرب السابق الى الفهم فهو الارجح والحمل على الارجح واجب حيث لاصار فءنه ولا سماإذا تأكد بقرينة أخرى كفعله عليه الصلاة والسلام هناو اعلم انه لايجزى وقطع شعرة واحدة في ثلاث د فعَّات فلو قطعها فنبتت فقطعها فنبتت فقطعها ففيه نظر و يحتمل عدم الاجز اه ﴿ فَرَعَ ﴾ لو حلق شعر ة و نتف اخرىوقصر اخرىمثلافالوجهالقطع بالاجز اءسم (غيرَصحيح)عبّارةالنهاية وَاستدْلَال المصنف في المجموع بان الاجماع قام على عدم وجوب التعميم صحيح إذا لمر اداجماع الخصمين وهو لا يقتضي اجماع الكل خلافاً

أى و لهذا يباح له البس الرجال في هذه الحالة شرح مر (قوله بل بحث الاذرعي الجزم بحرمته) أى لا نه ينقص استمتاعه قال الشارح في حاشية الايضاح و من العلة يؤخذان نحو اخت السيد لا يحرم عليها ذلك إذ لا استمتاع له بها ما لم يكن فيه نقص القيمة ان محله ان ار اد التصرف فيها قبل طلوع الشعر الجديد المزيل للنقص قال مرفي شرحه و شمل ما مر المراة الكافرة إذا السلت فلا تحلق رأسها و أما خبر ألى عنك شعر الكفر ثم اغتسل في حمول على الذكر اه (قوله اوسيد) ظاهره و ان لم يمنع الزوج اه (قوله بان و جدقه ل دخول وقت التحلل) خرج ما و جد بعد دخوله فلا اثر له قال في الروض فلا اثر لما نبت بعد قال في شرحه اى بعد دخول وقت الحلق فلا يؤمر بحلقه لعدم اشتمال الاحرام عليه اه و عبارة العباب و لا يلزمه اى من لا شعر بر اسه انتظار نباته بل لا يجب عليه حلق ما نبت إذ لم يتناوله الاحرام اهو قوله لا يجب قديفهم الاستحباب وهو متجه إذ لا ينقص عمن لا شعر بر اسه حيث يستحب امر الدوسي عليه و الفرق بينها بعيد جدا فليتامل (فوله او ثنتان) عطف على قول المتن ثلاث شعر ات (قوله الموسي عليه و الفرق بينها بعيد جدا فليتامل (فوله او ثنتان) عطف على قول المتن ثلاث شعر ات (قوله و مهذا اندفع ما يقال الخ) قدي و يدما يقال بان تقدير المضاف هو الا فرب السابق الى الفهم من مثل هذا و بهذا اندفع ما يقال الخ و يو يدما يقال بان تقدير المضاف هو الا فرب السابق الى الفهم من مثل هذا

بل بحث الأذرعي الجزم بحرمته على وأن يكون بقدرأ نملةقاله الماوردىإلاالذوائبلان قطع بعضها يشينها (و آلحلق) أى از الةالشعر المشتمل عليه الاحرام بأن وجد قبل دخول وقتالتحللفيحجأوعمرة (نسك) لااستباحة محظور كليس المخط (على المشهور) فثابعله للتفاضل بينهما في الحبر وهوإنمايكون فيالعبادات وصحخبرلكل من حلق رأسه بكل شعرة سقطت نور يوم القيامة (وأقله) أى الحلق بالمعنى المذكور (ثلاثشعرات) أوجزء من كل من ثلاثة لاأقل من شعر الرأس وان استرسل وخرج عنحده ولوعلي دفعاتكافي المجموع وغيره وانهام الروضة لخلافه غبر مرادأو ثنتانأوو احدةان لم یکن غیرهما أو غیرها وذلك لقو له تعالى محلقين رؤسكم أىشعرا فيها إذ هى لا تحلق و هو جمع أقله ثلاث وبهذا اندفع مايقال الآية حجة على التعميم لان النقدير شعررؤسكموهو مضاف فيعمودفعه بقول المجموع قام الاجماع على عدم التعميم غير صحيح لانكلام المجموع مؤول كما بسطت القول

في إفتاءطويل (حلقا أو تقصيرا)فسره في القاموس بأنه كف الشعروالقص بانه الاخذمنه بالمقصاي المقراض فعطفه عليه الاتيمنعطف الاخص تأكيدا ولهذا يعلم أن التقصير حيث أطلق في كلامهم اريد به المعنى الاول وهو الاخذ من الشعر بمقص اوغيره(او نتفا أوإحرافاأوقصا إأو غيرها من سائر وجوه الازالة لانها المقصود نعم ان نذر الذكر الحلق تعين وهو استئصال الشعر بالموسىأى محيث لايظهر منه شيء لمنهو في مجلس التخاطب فيما يظهر ثمان قالحلق رأسي فالكلأو الحلق أو أن أحلق كني ثلاث شعرات وبجرى ذلك في نذر غير الذكر التقصير المطلوب وظاهر كلامهم هنا أن الرجللا يصحنذره للتقصير وعايه فهو مشكل لان الدعاء للمقصرين يقتضى أنه مطلوب منه فهو كنادر المشىو قديجاب بأنه انضم لكونه مفضولالاكونه شعار النساءعرفا بخلاف نحو المشي (ومن لاشعر برأسه) خلقة أو لحلقه ولاعتمار هعقبه (استحب)له

ﻠﻦ ﻓﻬﻢ ﺫﻟﻚ ﻓﻼﻳﻤﻜﺮ ﻋﻠﻴﻪ ﺃﻥ ﺃﺣﻤﺪﻭ غير ٥ ﻗﺎ ﺗﻠﻮﻥ ﻣﻮ ﺟﻮ ﺑﻪ ﺍﻫ (ﻗﻬ ﻟﻪ ﻓﺎ ﻓﺘﺎء ﺍﻟﺨ) ﻣﺘﻌﻠﻖ ﺑﻘﻮ ﻟﻪﺑﺴﻄﺖ (ﻗﻬ ﻟﻪ فسره) اى التقصير (قول مانه كف الشعر) عبارة القاموس كف منه اى اخذو بهذا يظهر قوله الآتى و بهذا يعلم ان التقصير الخ عش (قوله والقص) ما لنصب عطفا على الضمير في فسر ه (قوله من عطف الاخص الخ) فيه محث لان عطف الخاص من خصائص الو او فحيث جاء العطف ما وتعين حمل الاول على ما يبان التأتي ليصح العطف إلاان يحاب مانه ليس عطفاعليه بل على ما قبله كما هو الصحيحو يؤو ل قو له فعطفه الخ على معني فعطفه بعده فليتامل سم (قوله اوغيرها)اي كاخذه بنورة ونحوذلك نهاية ومغني (قوله نعم) إلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية وكذا في المغني إلا قوله أي بحيث إلى ثم (قوله تعين الخ) أي ولم يجز ثه غيره و لو استأصله بما لايسمى حلقا كقص ونتف حصل مهالتحلل وإن ائم ولزمه دم ولايبق الحلق في ذمته لان النسك إنماهو إزالة شعرعليه الاحر ام مغني ونهاية و اسي فه إله اي يحيث لايظهر منه)اي لمعتدل البصر نهاية وسم فه إله في مجلس التخاطب)عبارة النهاية عندقر به من الراس اه (قوله فيمايظهر) بقي مالو نذر نحو الاحراق او آلنتف هل ينعقدنذره لكونه مطلو بامن حيث عمومه وبجزئه تحو الحلق ومالونذر حلق بعض الراس وقديتجه عدم الانعقادلانه مكروه وقديقال كراهته لخارج فلاتمنع الانعقاد فليراجعهم اقول وعلى فرض انها الخارج فهو لازمو الخارج اللازم حكمه حكم الذاتي (قوله ثم أن قال الخ) اى الناذَّر نها ية و مغنى (قوله و يحرى ذلك) أى قوله ان نذر الذكر الخ(فهوله التقصير المطلوب)وهو كونه بقدراً نملة من جميع الجو انب أو بماعدا الذو اثب علىمامر بصرى اقول هذا إن صرخت بالاستيعاب وقالت تهعلى تقصير راسي و اما إذا اطلقت كفاها ثلاث شعرات كايفيده كلام الشارح و المغنى (قوله و عليه فهو مشكل) الاولى و هو مشكل (قوله فهو كنذر المشي) اى فى الحجمع انه مفضول سم (قوله مخلاف نحو المشي) و ايضافا لمشي مقصو دالشارع في مو اضع مخلاف التقصير سم قول المتن (و من لاشعر براسه الخ)ولو عجز عن اخذه لنحو جراحة صبر الى قدرته و لايسقط عنه بهاية قال عشقولهم ر لنحوجر احة أي يتوقع زو الهاعن قرب اه (قوله خلقة) إلى قوله أي سواء في النهاية والمغنى (قوله واعتماره عقبه) وينبغي اولغير ذلك سم قول المتن (استحب له الح) أى فاذا نبت بعد فلا أيؤمر بازالته ولايفدىعا جزعنه لنحوجر حكالم بمنع إزالة الشعر المجزى بل يصبر إلى القدرة و لا يعتد مازالته مع نحونوم كجنون وإغماءنعم إن استيقظ او افاق ولاشعر براسه المونه حلق وهونا ثم مثلا سقط عنه الواجب وناثى

التركيب الشائع في مثله فهو أرجح و الحل على الارجح و اجب حيث لاصارف عنه و لا سيا إذا تاكد بقرينة اخرى كفعله عليه الصلاة و السلام هنا على ان تقد بر المضاف و حمله على ظاهره من العموم هو المو افتها سياتى من و جوب الكل على الناذر إذا قال راسى فليتا مل و اعلم انه لا يجزى ، قطع شعر قو احدة في ثلاث دفعات فلو قطعها فنبتت فقطعها ففيه نظر و يحتمل عدم الاجزاء (فر ع) لو حات شعر قو نتف اخرى فلو قصر أخرى مثلا فالو جه القطع با لاجزاء و لا يقال هى خصلة زائدة لان الو اجب الاز الة مطلقا فتاً مل وقصر أخرى مثلا فالو جه القطع با لاجزاء ولا يقال هى خصلة زائدة لان الو اجب الاز الة مطلقا فتاً مل حمل الاول على ما يبان الثانى ليصح العطف إلا ان يجاب بانه ليس عطفا عليه بل على ما قبله كما هو الصحيح ويؤول قوله فعطفه عليه على معلى فعطفه بعده فليتا مل (قوله نعم ان نذر الذكر الحلق تعين) قال في الروض ويؤول قوله فعطفه عليه على معلى بنقى الدرام المتجه الثانى لكن يلزمه لفوات الوصف دم الخاه بقى مالو نذر حلق بعض الراس وقد يتجه عدم الانعقاد الاحرام المتجه الثانى لكن يلزمه لفوات الوصف دم الخاه بقى مالو نذر حلق بعض الراس وقد يتجه عدم الانعقاد فليراجع (قوله بحيث لا يظهر منه شيء) أى لمعتدل لانه مكروه و قد يقال كراهته لخارج فلا تمنع الانعقاد فليراجع (قوله بحيث لا يظهر منه شيء) أى لمعتدل البصر في ايظهر (قوله فهو كنذر المشي) اى في الحجمع انه مفضول (قوله بخلاف نحو المشي) و ايضافا لمشي مقصود للشارع في مواضو كنذر المشي) المقاد القصير (قوله لا خلاف نحو المشي) و ايضافا لشي مقصود للشارع في مواضع خلاف التقصير (قوله لا عتماره) يتبغى او لغير ذلك (قوله في المتناست مقصود للشارع في مواضع خلاف التقصير (قوله لاعتماره) يتبغى او لغير ذلك (قوله في المتناست مقصود للشارع في مواضع خلاف التقصير (قوله لاعتماره) والمنافلة على مقصود للشارع في المتناسة على المتحد المقطور المنافلة والمنافلة والمقطور المقولة والمنافلة والمقطور المقولة والمعتمال المتحد المقطور المقولة والمنافلة والمتناسة والمقطور المقولة والمقولة والمقولة والمقولة والمقولة والمتحد المقولة والمتحدد المقولة والمقولة والمقولة والمقولة والمتحدد والمتحد

(امرار الموسى عليه) إجماعا تشبها بالحالقين و بحث الاذرعي اختصاص ذلك بالذكر لان الحلق ليس مشروعا لغير مو الاسنوى انهلو كان ببعض راسه شعر سن امر ارالموسى على الباقى (٢٣٢) اى سواء احلق ذلك البعض ام قصره على الاوجه للتشبه المذكور اى إذهو كما يكون في الكل

وهل مدخل في نحو النوم الاكر اه ام لا و على الا و ل فهل يفر ق بين حلق نفسه و حلق غير ه باكر اه من غير المحر م ولعلَّ الافرب في الاول الاول و في الثاني الثاني فلير اجع قول المتن (إمر ار الموسى الخ)وينبغي استحباب امر ار الةالقص فيمن يستحب في حقه التقصير تشبها بالمقصر تنسم و عشقوله تشبها الخ قال السيوطي في الاشباه والنظائر و نظيره امر ارهاعلي ذكر من ولد مختو ناذكره اه بصرى (قوله تشبيها بآلحالقين) ويسن ان ياخذ منشاريه اوشعر لحيته شيئا ليكون قدوضع منشعره شيئا لله تعالى وآلموسي بالف في اخره و تذكر و تؤنث الةمن الحديد مغنى عبارة النهاية قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ولو اخذمن لحيته او شار به شيئا كان احب إلى لئلا يخلوعن اخذالشعروفي المجموع عن المتولى انسائر مايز اللفطرة كذلك بل الوجه كما افاده الشيخ رحمه الله تعالى عدم التقييد بمايز ال فهآو صرح القاضي بانه يندب للمقصر ايضاماذكره الشافعي قال ابن المنذر وصحأنه عليكالله لماحلق رأسه قص أظفاره أى فيسن للحالق أيضا اه قال عشقوله مرالفطرة اى والخلقة والمرادّ مَا يزال لتحسين الهيئة وقوله مر فيسن للحالق اى مطلقا محرما اوغيره اه وقال الرشيدى قوله وصرح القاضى بانه يندب الخ هذا ليس فى خصوص مانحن فيه من كونه لاشعر براسه بل هو ومابعده حكمِمام أه (قه له و بحث الآذرعي الخ) اعتمدالنها ية والمغنى (قه له و لا يلزمه) عطف على وليس فيه الخاى ولايلزم من كلام الاسنوى انه لو اقتصر من بجميع راسه شعر على التقصير ان يمر الموسى على الباقي كرَّ دى (قوله على التقصير) اى لبعض راسه (قوله ان يمر الموسى الح) اىسن ان يمر الخ (قوله ويسمى) إلى قوله وهذا هو المسمى في المغنى والنهاية إلا قوله كماهو الافضل وقوله وفيه إشكال بينته في الحاشية وقولهان المحرر إلى المتنوقوله نعم إلى وماياتي (فوله ويسمى الح) فالسنة ان يرمى بعدار تفاع الشمس قدر رمح ثم ينحر ثم يحلق ثم يطوف ضحوة نهاية ومعنى (فه له وطواف الزيارة) اى وطواف الفرض مغنى و عش (قوله و طواف الصدر) و الاشر ان طواف الصدر طواف الوداع فالفرض لتعينه والافاضة لاتيانهم بهعقب الافاضة من مني والزيارة لانهم ياتون من مني زائرين البيت ويعو دون في الحال مغنى (كاهو الافضل)و فاقاللغني وخلافاللنهاية (قول للاتباع) هذالاياتي مع الحمل الاتي سم اي عن المجموع (قول محمولة على ما في المجموع) اقر ه النهاية و المغنى (قول على انه صلاهام) هذا الحل ينافيه ما تقدم من طلب إدراكأولوقت الظهر بمني للاتباع ويمكن ان يكون هذاهو المراد بالاشكال الذي بينه في الحاشية أومن جملته وذلك لانه إذا صلاها بمكة اول وقتها لا بمكن معذلك إدراك اول وقتها يمني لان بينهما فرسخا بل قيل اكثروقددلقوله للاتباع على انه ﷺ ادرك او آوقتها بمنى و ايضاعلي هذا لا يثبت قوله فهي بها افضل منها بالمسجدالحر ام الحسم(قوله إلاّ الَّذُّبُح)اى ذبح الهدى المسوق تقر با إلى الله تعالى فيدخلو قته بدخو ل وقت الاضحية كاسيآتى نها ية ومغنى وقديقال لاموقع لهذا الاستثناء فى حل كلام المحرر (قول لمن وقف

امر ارالموسى عليه) قال فى الروض و أن من لحيته و شار به قال فى شرحه و الو او فى و شار به بمعنى أو ولو عبر بها كاصله كان اولى اه ثم قال فى المجموع قال ابن المنذر ثبت ان النبي و المنتجب المحلق راسه قلم اظفاره و كان ابن عبر ياخذ من لحيته و شار به و اظفاره اذار مى الجرة اه و ينبغى استحباب امر ار الة القص في من يستحب فى حقه التقصير تشديها بالمقصرين (قول له للا تباع) هذا لا يا قى مع الحمل الا تى (قول ه محمولة على ما فى المجموع الخ) هذا الحمل ينا فيهما تقدم من طلب ادر اك أول وقت الظهر بمى للا تباع و يمكن ان يكون هذا هو المراد بالا شكال الذى بينه فى الحاشية او من جملته و ذلك لا نه إذا كان صلاها بمكة اول وقتها لا يمكن مع ذلك إدر الك اول وقتها بمى لان بينهما فرسخا بل قيل اكثر وقد دل قوله للا تباع على انه عليه الصلاة و السلام ادر ك اول و قتها بمنى و ايضا على هذا لا يثبت قوله فهى بها افضل منها بالمسجد الحرام الخ (قول له لمن وقف

يكون في البعض وليس فيه جمع بين اصل و بدلخلافا لمنزعه لاختلاف محلهها على ان هذا الامر ار ليس لدلا وإلالوجب فيالبعض حيث لاشعر بالكلية ولايلزمه خلافالمنزعمه أيضاأنهلو اقتصرعلى التقصير انيمر الموسىعلى بقيةر اسه (فاذا حلق اوقصر ذخل مكة) اثر ذلكضحي (وطاف طواف الركن)ويسمى أيضا طواف الافاضة وطواف الزيارة وقد يسمى طواف الصدر بفتح الدالويسنعقبهان يشرب من سقاية العباس من زمرم للاتباع (وسعى) بعد الطواف لوجوب الترتيب بينهما كما ياتى فورا ندبا (انلم یکنسعی) بعدطواف القدوم كاهو الافضل (ثم يغودالىمنى) يحيث يدرك اول وقتالظهر بميحتي يصليها مها للاتباغ رواه الشيخان فهي بها افضل منها بالمسجدالحرام وانفاتته مضاعفته على الاصح لان فى فضيلة الاتباع مامربو على المضاعفة ورواية مسلم انه ﷺ صلىالظهر مكة محمولة على مافى المجموع وفيه اشكال بنته في الحاشية على أنه صلاهاما

أول وقتها ثم ثانيا بمى إماما لاصحابه كماصلى بهم فى بطن نخل مر تين وأبى داو دوالترمذى أنه أخرطواف يوم النحر بعرفة إلى اللهل محمولة على انه اخرطواف يوم النحر الموقت الذي ذكر نا إلى اللهل محمولة على انه اخرطواف نسائه و ذهب معهن (وهذا الرمى والذبح والحلق والطواف يسن ترتيبها كماذكر نا) في الوقت الذي ذكر نا الذبح لمن وقف الانهاع فان خالف صح لاذنه مستحلية في ذلك رواه الشبخان (ويدخل وقتباً) أى الإعمال المذكورة إلا الذبح لمن وقف

بعزفة(بنصف ليلةالنحر)لصحة الخبربه الرمى وقيس به غيره (ويبقى وقت الرمى) الذى هو وقت فضيلة إلى الزو الى و اختيار (إلى اخريوم النحر) لخبر البخارى به وجو از إلى اخر ايام التشريق هذا هو المعتمد من اضطر اب طويل (١٢٢) فى ذلك (و لا يختص الذبح) للهدايا

(بزمن)كما وقعفي المحرر هُتاو ان اختص مكان هو الحرم مخلاف الضحايا تختص بيو مالنحر والثلاثة بعده (قلت الصحيح اختصاصه وقت الاضحية وسياتي)ان المحرر ذكره كذلك (في اخر ماب محرمات الاحرام على الصواب والله اعلم) وتمحل جمع للمحرركا لعزيز فحملوا مآهنامن عدم الاختصاص على الدماء الواجبة لجداو حظر فانهاقد تسمى هديا نعم ماعصى منهابسبيه بجب فعله فورًا خروجًا من المعصية وما ياتى من الاختصاص على ماسبق تقريا ولومنذورا وهذا هو المسمى هديا حقيقة و من ثمطعن في الجمع بانه خلاف ظاهر عبارته والمتبادر منها (والحلق والطواف والسعىلااخر لوقتها لإن الاصل عدم التاقيت) نعم يكره تاخيرها عن ايام التشريق ثم عن خروجه منمكة ولا ينافيه خلافا للاسنوى انطواف الوداع يقع عن الركن لان هذا لبقاءبعض نسكه لايازمه طوافوداع كامروبحث ابن الرفعة حرمة تأخير التحلل الاول إلى قابل لانه يصير محرما بالحبج في غيراشهره

بعرفه)أىقبل نصفالليل أما إذا فعلها بعدا نتصاف الليل وقبل الوقوف فانه يجب عليه إعادتها نهاية ومغني وإيعاب (فهله وقيس مهغيره) اي قيس مالري الطواف والحلق بجامع ان كلامن اسباب التحلل نهاية ومغني (قوله هذاهو المعتمد الخ)عبارة المغنى ظاهره اىكلام المصنف انه لا يكنى الرمى بعد الغروب و به صرح في اصلالروضة لعدموروده واعترض بانهسياتي انهإذا اخررميوم إلىما بعده من ايام الرمى يقع اداء وقضيته انوقته لايخرج بالغروب وهذاهو المعتمداه (قهاله للهدايا) اى المتقرب نهاية ومغني قوله في المتن (وسياتي)وقوله في الشرّح (اي المحرر ذكره كذلك) فيه تأمّل فان الاتي ليس ان المحرر ذكره كذلك سم اي فكان المناسبءن المحرر الخبا مدال ان بعن وقديعتذر بان مافي الشرح على حذف مضاف اي مفيدان المحرر الخ(قولهكالعزيز)راجع للمحرر (قهله فحملو اماهنا الخ)جرى عليه النهاية و المغنى و اطال الثاني في تاييده راجعه (قهله و هذا) ايماسيق تقر با (و هو المسمى هديا الخ)قال النهاية و المغنى الهدى مشترك بينهما (قوله ومن ثم)اىمن اجل ان التسمية الاولى بجازية (قوله طعنٌ) ببناء المفعول اه (قوله و المتبادر منها)أى وخلاف المتبادرمنعبارةالرافعيفىالمحرروالعزيزقولالمتن (والحلق) اىبالمعنى السابقاوالتقصير (والسعى)اىإن لم يكن فعل بعد طواف قدوم نها يةو مغنى (قه له لان الاصل) إلى قوله و يحث فى النهاية والمغني (قولهلان الاصلعدمالتاقيت) ايويبق منهي عليه ذَّلك محرماحتي ياتي ها كافي المجموع نهاية ومغني (قوله يكره تاخيرها الخ) اى بغيرعذر كاهو ظاهر (قوله ولاينافيه) اى لاينافي الخروج من غير فعلماوصورة المنافاة انيقال إنطو اف الوداع واجب فتى طافه وقععن الفرض فلايتصور الخروج من غير طواف فدفعه بقوله (لان هذا)اى هذا الرجل لبقاء الخكر دى (قوله كامر) اى في فصلو اجبات السعى فى شرح المصنف و ان يسعى بعد طو اف قدوم اوركن كردى (قوله لا ياز مه طو اف و داع) اى فان كان طاف للوداعو خرجو قع عن طو اف الفرض و إن لم يطف لو داع و لاغير ملم يستبح النساء و إن طال الزمان لبقائه محرمانها يةومغى قألءش قولهمر لبقائه محرما وهلله إذا تعذرعوده إلى مكة التحلل كالمحصر اولا لتقصيره بتركالطوافمع تمكنه فيه نظرو لايبعد الاول قياساعلىمامرفى الحائض وإنكانت معذورة وتقصيره بترك الطواف مع القدرة عليه لايمنع لقيام العذر به الان كن كسرر جليه عمدا فعجزعن القيام حيث يصلى جالساو لاقضاء عليه لوشني بعد ذلك اه (قوله إلى قابل) اى سنة ثانية (قوله ورده السبكي الخ) عبارة المغنى والنهاية فانقيل بقاؤه على إحرامه يشكل بقولهم ليس لصاحب الفوات ان يصبر على إحرامه للسنةالقا بلةلاناستدامة الاحر امكابتدائه وابتداؤه لايجوز اجيب بانه فى تلك لايستفيد ببقا ته على إحرامه شياغير محض تعذيب نفسه لخروج وقت الوقوف فحرم بقاؤه على احر امهو امر بالتحلل واماهنا فوقت مااخره باقفلا يحرم بقاؤه على احرامه ولايؤمر بالتحلل وهوبمثا بةمن احرم بالصلاة فى وقتها ثم مدها بالقر اءة حتى خرج الوقت اه (قوله و يؤيده) اى الفرق المذكور (قوله و الاسنوى) عطف على السبكي و (قوله

بعرفة) كذافى العبابوشر حالروض قال فى شرح العباب دون غيره على المنقول المعتمداه (قوله فى المتنولا يختص الذبح بزمن) عبارة المحررو ذبح الهدى لا يختص بزمان اهو التقييد بالهدى يستفاد منه انه المراد من عبارة المنه المذكور فهاسيق بقوله ثم يذبح من معه هدى (قوله فى المتنوسياتى وقوله فى الشارح ان المحررذكره كذلك (قوله لا يلزمه طو اف و داع) فان طاف للو داع و خرج و قع عن طو اف الفرض شرح مر (قوله إلى قابل لا نه يصير محرما الح) قضية تعليله ان المراد بقابل ما بعد اشهر الحبح و حين ثذلا يخنى ما فيه لان التاخير عن اشهر الحبح الى قابل ان اريد ما بعد اشهر المتحرد ازه ثمر ايت رد الاسنوى الاتى (قوله و يحرم عليه تاخيره إلى قابل) قد يقال ان اريد ما بعد اشهر المتحرد المتحرد الاسنوى الاتى (قوله و يحرم عليه تاخيره إلى قابل) قد يقال ان اريد ما بعد اشهر

و كاان من فاته الحج يازمه التحلل اى فور او يحرم تاخيره إلى قابل استدامته كابتدائه و ابتداؤه لا يصحورده السبكي و فرق بان وقوف عرفة معظم الحجو ما بعده تبعله مع تمكنه منه كل وقت فكانه غير محرم بخلاف من فاته فان معظم حجه باق فيلزم من بقائه على إحرامه بقاؤه حاجا فى غير اشهر الحج و يؤيده انه لو احصر بعد الوقوف لا يلزمه التحلل و الاسنوى بان وقت الحج بخرج بفجريوم النحر و التحلل قبله لا يجب اتفاقا

بل الافضل تاخيره عنه و با نه يحوز الاحرام بالنا فلة المطلقة في غيروقت الكراهة و بمدهااليه وهو نظير مسئلتنا (و إذاقلنا الحلق نسك) وهو المثهور (ففعل إثنين من الرمى) لجمرة العقبة (٢٢٤) (و الحلق) او التقصير (و الطواف) المتبوع بالسعى إن لم يكن سعى (حصل التحلل الاول من تحللي

بل الافضل الخ)أي فكيف يكون الاستدامة كالابتداءو (قوله بالنافلة الح)أي من الصلاة كردي قول المتن (وإذاقلنا الحلق نسك الخ)قال في التنبيه وإن قلنا ان الحلق ليس بنسك حصل التحلل الاول بو احدمن اثنين وهماالري والطواف وحصل له التحلل الثاني بالثاني انتهى اهسم (قوله و هو المشهور) إلى قوله و زادالبلقيني فى النهاية والمغنى إلا قوله فان لم يكن إلى المتن وما انبه عليه (قوله وهو المشهور) ويؤيد مقابله الخبر الاتى انفا (توله ونحوه) ای کستر الراس للذکر و الوجه للانثی نهایة و مغنی قول المتن (و الحلق) ای إن لم یفعل و إن لمُنجُعُله نسكانها ية ومغنى (قوله والتمتع الخ)اى كالقبلة والملامسة نهاية ومغنى (قوله ولو بشهوة) يغنى عنه ما قبله (قهله ولا التمتع كالنظر الخ)عبارة المغنى والنهاية وكذا المباشرة فمادون الفرَّج اه (قهله إلا النساء) اي امرهن عقداو تمتعاسم قول المتن (وحل به باقي المحرمات) ويسن تاخير الوطوعن باقي أيام الرمي ليزو ل عنهائر الاحرام ولايعارضه خبرايام مني ايام اكل وشرب وبعال اي جماع لجو از ذلك فيهاو إنما استحب للحاج ترك الجماع لماذكر شرحمراى والخطيب لكن قديشكل عليه قضية إرساله عليه الصلاة والسلام ام سلمةرضي الله تعالىءنها للطواف لتحلسم عبارة البصرى قال فى الاسنى ويستحب تاخير الوطءعن رمى باقى الايام اى ايام الرمى وهي ايام النشريق ليزول عنه اثر ايام الاحر ام كذاجزم به الشيخان و نقله اين الرفعةعن الجمهورقال المحب الطبرى ولامعنى لهويشكل عليه خبرايام منى ايام اكل وشرب وبعال وخبرانه صلاته بعثأمسلمة لتطوف قبل الفجر وكان يومهافاحب ان توافيه ليواقعها فيهوعليه بوب سعيد بن منصورفي سننه باب الرجل يزور البيت ثم يواقع اهله قبل ان يرجع إلى مني انتهى واجاب في المغني والنهاية عن الحديث الأول بأنه لبيان الجواز اه وانت خبير ببعدهذا التاويل جدامع ذكر الاكل والشرب معه فذكرهمامعه قرينة واضحة على ان المرادمشر وعيته كهما لامتناع الصوم فيها آنتهت (قوله ولوفاته الرمي) اى رمى يوم النحر مان خرجت ايام التشريق قبله و (قوله ببدله) وهو الذبح ثم الصوم و نآئي (قوله و إنمالم يتوقف تحلل المحصر) اىالعادم للهدى(عليه) اىعلى آلبدل نهايةومغنى واسنى اى ىدل مايتحلل بهوهو الهدى لا مدل الرى كاتوهم من هذه العبارة سم (قوله لانه الخ) اى تحلل المحصر سم (قوله فيشق بقاؤه محرما من سائر الوجوه) اى شق عليه المقام على سائر محرّ مات الحج إلى الاتيان مالبدل و الذي يفوته الرمي مكنه الشروعفى التحلل الاول فاذاتى بهحلله ماعداالنكاح ومقدماته وعقده فلا مشقةعليه في الاقامةعلى إحرامه حتى ياتي بالبدل نهايةومغني (قولِه بخلاف الجنابة) اىفانەلما قصر زمنها جعل الارتفاع محظوراتها محل واحد نهاية ومغنى(قولهوزادالبلقيني تحللاثالثا)اقول اطلاقهم انهيسن لهان ياخذ

الحج فالتأخيراليه من لازم الفوات فيكني بيان لزوم الفورية أو أشهر الحج في العام الآتي أشكل قوله وابتداؤه لا يصح (قوله في المتن و إذا قلنا الحلق نسك الخ) قال في التنبيه و إن قلنا ان الحلق ليس بنسك حصل له التحلل الاول بو احد من اثنين و هو الرمى والطواف و حصل له التحلل الثاني بالثاني اه (قوله إلا النساء) امرهن عقد او تمتعا (في المتن و حل به باقي المحرمات) و يس تاخير الوطه عن باقي ايام الرمى ليزول عنه اثر الاحرام و لا يعارضه خبر ايام مني ايام اكل و شرب و بعال لجو از ذلك فيها و إنما استحب للحاج ترك الجماع لماذكر شرح مر لكن قد يشكل عليه قضية إرساله عليه الصلاة والسلام امسلمة رضى الله عنها للطواف لتحل (قوله و إنما لم يتوقف تحلل المحصر عليه) اى على البدل اى بدل ما يتحلل مه وهو الهدى لا بدل الرمى كا توهم من هذه العبارة و عبارة شرح الروض قال اى الاسنوى فان قيل ما الفرق على الاول بين هذا و بين المحصر إذا عدم الهدى فان الاصح عدم توقف التحلل على بدله و هو الصوم قلنا الفرق ان التحلل إنما ابيح المحصر تخفيفا عليه حتى لا يتضر ربا لمقام على الاحرام فلو امرناه بالصر إلى ان ياتي بالبدل لتضرر و فرق غيره بان المحصر ليس له إلا تحلل و احد الخ (قوله لانه) اى تحلل المحصر من المحصر ليس له إلا تحلل و احد الخ (قوله لانه) اى تحلل المحصر عليه المحصر اليس له المواحد الخ (قوله لانه) اى تحلل المحصر الموروف و قال المورووف و قال الموروف و قال الموروف و قال الموروو و قال الموروو و قالموروو و الموروو و قال الموروو و قال الموروو و الموروو و الموروو

الحجفان لم يكن براسه شعر حصل بو احد من الباقين (وحل به اللبس) و نحوه (و الحلق والقلم)و الطيب بل يسن التطيب واللبس الاتباع كما مر (وكذا الصيد وعقد النكاح) والتمتع بمادونالفرجولو بشهوة (في الاظهر) كالحلق بحامع عدم إفساد كل للحج (قلت الاظهر لايحل عقد النكاح) ولا التمتع كالنظر بشهوة (والله اعلم)للخبر الصحيح إذا رميتمالجمرة فقدحل اكم كلشيء إلا النساء (وإذا فعل الثالث) الباقي من اسباب التحلل (حصل التحللالثاني وحلىه باقي المحرمات)إجماعاوإن بتي عليهالبيتو بقية الرمىولو فاته الرمى توقف التحلل علىالاتيان ببدلهولوصوما كاقالاه وإناطال جمعنى اءتراضه تنزيلا للبدل منزلة المبدل وإنمالم يتوقف تحلل المحصر عليـه لانه واجدفيشق بقاؤه محرما من سائر الوجوه ولا كذلكهنااماالعمرةفليس لها إلا تحلل واحد لان الحجيطولزمنه وتكثر اعماله فابيح بعض محرماته في وقت و بعضها في وقت اخر تخفيفا للمشقة بخلافها

و نظيرذلك الحيض لماطال زمنه جعل لار تفاع محظورا ته محلان انقطاع الدم والغسل مخلاف الجنامة وزاد من البلقيني تحللا ثالثا وهو حلق شعر بقية البدن لحله بحلق الركن أو سقوطه وخالفه غيره فقال لا يحل إلا بفعل اثنين من ثلاثة كغيره

بمنى أو سقوطه ورميهــا وشروط الرمى وتوابع ذلك (اذاعاد الى مني) من مكة اولم يعدبان لم يذهب لمكة (بات) وجوبا على الاصح (بها) فلابجزىء خارجها ومنها مااقبل من الجبال المحيط بها حدودها واولهامن جهة مـكة اول العقبة التي بلصقهاالجمرة ومن جهــة عرفة محسر لكن هذا الحد غيرمعروف الانالجهل باول محسر لكنهم قالوا طول مني سبعة الاف ذراعو مائتاذراع فليقس من العقبة وبحد به ثم الظاهر من هذا التحديد انه يعتبر ماسامت اول العقبة المذكور بمينا الى الجبل ويسارا الى الجبل وحينئذ يخرج من مني كثيريظنهاكثرالئاسمنها (ليلتي) يومى (التشريق) الاولين اي معظمهما وكذاالثالثة انلمينفر نفرا صحيحا كما سيعلم منكلامه (ورمی)وجو با بلاخلاف وبجبافيه جمعهاوفرقهان يرمى (كل يوم الى الجرات الثلاث) و الاصل فىالرمى لاالواجب فيمه كما يعلم مماياتي ان يكون (كلجمرةسبعحصيات) للاتباع ومحل ذلك حيث

من نحوشاربه بعد الحلق مع قولهم إن له تقديم الحلق على بقية الاسباب يؤيدكلامه فتامله بصرى (قوله وهو الاوجه الخ) اعتمد تليذه في شرح مختصر الايضاح جو از از الة شعور البدن بدخو لوقت الحلق مطلقا سواء قدمها عليه او لا تبعال كلام نقله الزركشي عن الاصحاب وهو وجيه فر اجعه من محله بصرى (قوله او سقوطه) عطف على حلق الركن و الضمير له

» (فصل في مبيت ليالي ايام التشريق بمني و رميها وشروط الرمي) « (قوله او سقوطه) كذا في اصله رحمه الله تعالى والتعبير بالواو اولى كماهو ظاهر بصرى (قول، وشروط الرمى) اى مطلقا فلذاعدل عن الضمير بصرى (قوله و توابع ذلك) اى كزيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم وطو اف الوداع عش قول المتن (اذاعادالى منى) أى بعدالطواف والسعى انام يكن سعى بعدقدوم نهاية ومغنى (قوله ومنها) اى من منى (قهله المحيط) نعت سبى للجبال و فاعله حدودها (قوله و او لها منجه مكة اول العقبة الخ)هذا قديقتضي دخول الجرة فليتامل مع التنبيه السابق قبيل قول المصنف ويقطع التلبية عندا بتداء الرمى آلاان يريد باول العقبة اولهامن جهةمني ويكون ذلك الاولسابقا على الجمرة سم اىفليست العقبةمع جمرتهامنهاعلى المعتمدولا محسر ولامااد برمن الجبال المحيطة بهاو نائى (قوله لكن هذا الحد) اى الذي من جهة عرفة (قوله غيرمعروف الانالخ)قديقال عند الاشتباه يجتهد كالميقات ولايتاتي هنا الاحتمال المار في عرفة لوضوح الفرق بصرى (قوله آي معظمها) هذا يتحقق بزيادة على النصف ولو بلحظة عشوو نائي (قوله لا الواجب فيه)اى والافالو آجب فيه بحصل ايضا مثلا بما اذارمي ليلاو بمااذا اخرر مي اليومين الاولين الى الثالث فرمي الجميع فيه سم (قول ما ياتي) اي من جو از تاخير رمي كل يوم الى اخر ايام التشريق بصرى قول المتن (كل يوم) أي من ايام التُشريق الثلاثة وهي حادي عشر الحجة و تالياه (الى الجرات) الثلاث و الاولى منها تل مسجد ألحنيف وهي الكبرى والثانية الوسطى والثالثة جمرة العقبة نهاية ومغنى قال عش قوله مروهي الكبرى وتقدم انجرة العقبة تسمى الكبرى فلفظ الكبرى مشترك بين التي تلى مسجد الخيف وجرة العقبة اله قول المتن (الى الجرات الثلاث)و المرى ثلاثة أذرع من سائر جوانب العلم في الجمر تين وتحت شاخص جمرة العقبةلوازيل الجبل وصارللمرمىجوانب كجوانب غيرهالم يكف الرمى في غير الجانب المعهودو نائي و هذاصر يحفى انه لا يكني الرمى في جني شاخص جمرة العقبة الغيرين (قول جمعه) اي بان اخر الرى الى الثالث فرى فيه عن الثلاثة في وقت و احدو (قول الو فرقه) اى بان رمى عن كلُّ يوم فيه او الليلة التي بعده فيغير الثالثسم قول المتن (سبع حصيات) اى فمجموع المرمى به في ايام التشريق ثلاث وستون ويسناستقبال القبلةفي هذه الجرّات مغنى ونهاية (قول للاتباع) الى قوله و بهذا يعلم في النهاية والمغنى (قهله و محل ذلك) اى وجوب المبيت و الرمى كردى في نسخة صحيحة ذينك بالتثنية (قهله و منه قصد سقى الحاج آخى عبارة النهاية ويسقط المبيت بمز دلفة ومنى والدم عن الرعاء ان خرجو امنهما قبل الغروب فانلم يخرجو اقبلالغروب بان كانو ابهما بعده لزمهم مبيت تلك الليلةو الرمى من الغدوصورة ذلك في مبيت مزدلفة ازياتيهاقبلالغروب ثميخرج منهاحينئذعلى خلاف العادةوعن اهل السقاية مطلقامن غير تقييد خروجهم بقبل الغروب ولوكانت محدثة اذغير العباس بمن هو من اهل السقاية معناه و ان لم يكن عباسيا ولاهلالرعاءوالسقاية تاخيرالرمى يومافقطو يؤدونهفي تاليهقبل رميه لارمى يومين بألنسبة لوقت

وفصل فى مبيت ليالى ايام التشريق الثلاثة بمنى الح) و (قول هو او لهامن جهة مكة اول العقبة الح) هذا قد يقتضى دخول الجمرة فليتامل مع التنبيه السابق قبيل قول المصنف ويقطع التلبية عندا بتداء الرمى الاان يريد باول العقبة او لهامن جهة منى ويكون ذلك الاول سابقا على الجمرة (لا الواجب فيه) اى و إلا فالواجب فيه يحصل ايضا مثلا بما اذار مى ليلاو بما اذا اخر رمى اليو مين الاولين الى الثالث فرمى الجميع فيه وقوله جمعه بان اخرى الى الثالث فرمى فيه عن الثلاثة في وقت و احدو قوله او فرقه بان رمى عن كل يوم فيه او الليلة التي بعده فى غير الثالث (قول ه و محل ذلك حيث لا عذر و منه قصد ستى الحاج الح) عبارة عب و لا دم بتركما اى بعده فى غير الثالث (قول ه و محل ذلك حيث لا عذر و منه قصد ستى الحاج الح) عبارة عب و لا دم بتركما اى

الاختيار والافقدمر بقاءوقت الجواز الىآخرأ يام التشريق ويعذر فى ترك المبيت وعدم لزوم الدم أيضا خائفعلى نفس اومال او فوت مطلوبكا بق اوضياع مريض بترك تعمده او موت نحوقريبه في غيبته فيما يظهر لانهذوعذر فاشبهالرعاء واهلالسقايةو لهان ينفر بعدالغروب اه وكذافي المغنى الاقولهاو موت الى لانه (قوله ولو لغير الحاج) اى ولولم يعتاد والرعى قبل اوكانو ااجر اءاو متبر عين ان تعسر عليهم الاتيان بالدواب الىمنى مثلاو خشو آمن تركهالوباتو اضياعا بنحونهب اوجوعالا تصبر عليه عادة ونائي (قوله النفر) أى الخروج من منى (قهاله لا نه لا يكون ليلا بخلاف السقاية) اى من شان كل منهما ذلك فلو فرض الاحتياج ليلا الىالرغى دونهالعكس الحكم كأيؤخذمن كلامه في حاشية الايضاح وقد يصور الاحتياج الى الخروج ليلابيعد المرعى بصرى (قوله ومر) اى في او اخر فصل في المبيت (قوله وياتي) اي عن قريب (قُولِه فلهم) أى للرعاء (قُولِهِ قبيل غروب شمسه) اى اخر ايام التشريق (قُولِه فهو) اى الراعي (قوله في الجواز) اي جواز تاخير الرمي (قوله على دابته) التي يرعاها ولو بالاجارة مثلاً (قوله لوعاد للرمى الخي يعنى لوعاد قبل خروج ايام التشريق (قه له عدم الاثم) أى في ترك الرمى (قه له من التناقض الخ) خبرمقدم لقوله قولها (قهله يجوزلذوي الاعذار تاخيريوم) أي فيؤدو نه في الثاني قبيل رميه ولو قبل الزو ال ونائى وبصرى (قوله بان آلخ) متعلق بجو اب البعض (قوله هذا) اى تصحيحهما ان لغيرهم الخ و (قوله وذاك) اىقولها كجوزالخ بصرى (قوله فيردالخ) جو اب اما اى فيردذلك الجو اب بان الح كردى (قوله بانما ترك لعذر الح) اى ترك ذى العذر المبيت للعذر سم وبصرى (قول فلم يناسب) أى تارك المبيت للعذر (قهله بذلك) أي بعدم جو از التأخير بيو مين (قهله من غير معنى الح) متعلق مخالف و (قهله له) أي للمخالفة (قوله من أن يجوز) أي لفظ يجوز في قولما يجوز تاخير يوم و (قوله و لا يجوز) أي لفظ لا يجوز فى قولها الايجوز تاخير يومين بصرى وكردى (قوله معناه نني الحل الخ) قديقال قياس نظائر ه عدم الفرق معقيام العذر بين التاخير بيوم والتاخير بيومين وآن العذر كمآبسقط آلاثم كذلك يسقط الكراهة ومخالفة الآولى ثهمرايت فيالنهاية مانصهو بحث ان الاعذار هناتحصل تو اب الحضور كامر في صلاة الجماعة و الذي مر ان المذهب عدم الحصول والمختار الحصول اه قال عش قوله مر والمختار الحصول اي هنا فيكون ماهنامثله اه(قوله ومنه) الى قوله وسيعلم في المغنى و النه آية الاقوله و لو لغيره الى و تمريض و قوله و غير ذلك الى ومنه (قوله ومنه) اى من العذر المسقط لوجوب المبيت ولزوم الدمنها ية ومغنى (قوله خوف على محترم) اى نفس آومال نهاية ومغنى اى وان قلونائى و عش (قوله و تمريض منقطع) أى لامتعهدله أو اشتغل عنه بنحو تحصيل الادوية اويستانس به لنحو صداقة او اشرف على الموت و ان تعهد غيره فيهما و نامي (قوله بنحوطوافالركن)ايكالسعي (قهله بقيده)أي وهوعدم امكان العو دللمبيت بعد فعلمو الإفيجب جمعاً بين الواجبين نعملو علم تحصيل مادون المعظم بمني فهل يازمه لان الميسور لايسقط بالمعسور او لالانه لايحصل به واجب المبيت لم ارفيه شيئا و لعل الاول أقرب بصرى (قوله وغير ذلك) اى كخو فه من غريمه نحو حبس و لا بيتة

ليالى مى لعذركا لرعاء ان فارقو هاقبل الغروب وكا هل سقاية العباس وكذا غير ها وللصنفين تأخير رمى النحر ويوم فاكثر من التشريق ويتداركونه كاسياتى مضمون ذلك قريبا وكذا يرخص للرعاء ترك مبيت مزد لفة بان جاؤها قبل الغروب و فارقوها كذلك (قوله و أماجو اب بعضهم الح) ذكر في شرح البهجة هذا الجو اب (قوله قو لها يجو زلذوى الاعذار تاخير رمى يوم لا يومين مع تصحيحها الح) قال في شرح الروض و اعلم ان المنع من تاخير رمى يومين متو اليين هو بالنسبة لوقت الاختيار و الافقد مر ان وقت الجو ازيمتدالى اخرايام التشريق فقول المجموع قال الرويانى وغيره لا يرخص للرعاء في تركر مى النحواى في تاخيره الحرايام النه لا يرخص له في الخروج عن وقت الاختيار اه (قوله بان هذا) اى ان لغيره تاخيره الحدول لهيت للعذر (قوله وذلك اى قوله ما يجوز الح (قوله للعذر بمنزلة الماتى به) اى و ترك ذى العذر المبيت للعذر (قوله

و قته و مران و قت أداء رمي النحر من نصف ليلة النحر الى اخر ايام التشريق و ماتی ان رمیکل رمی من ایام التشريق يدخل بزواله و ستمر الى اخرها فلهم كغيرهمتر لؤرمىالنحرومأ بعده الى اخر هالير مو االكل قبيل غروب شمسه وبهذا يعلم ان معنى كون الرعى عذراعلى المعتمد عدم الكراهةفي تاخيره لاجله والا فهو مساو لغيره في الجو ازفان فرضخو فهعلى دابته لوعادللرمي الذي يدزك يه كان معنى كون الرعى عذراله عدم الاثم كاهو ظاهروأماجواب بعضهم عن قول الاسنوى من التناقض العجيب قولهمأ بجو زلذوى الاعذار تاخير رمى يوم لا يو مين مع تصحيحها ان لغير هم تاخير رمي يو مين فاكثر منغيرعذر لان إيام منيكالوقت الواحدبان هذا فيمن بات ليالي مني و ذاك في ذی عذر لم يبيتها فامتناع التاخير علمه لتركه شعار المبيت والرمي فير دبان ماترك للعذر منزلة الماتى بهفى عدم الاثم فلم يناسب التضييق بذلك من العذر على ان هذا الجمع مخالف لاطلاقهم في الموضعين من غير معنى يشهد له فلا يلتفت اليه وأنما الوجه ذكرته من ان بجوز معناه من غیر

كر اهة ولا يجوز معناه ننى الحمل المستوى الطرفين فتأمله و ياتى قريبا ما يؤيده و منه أيضا خوف على محترم و لو لغيره فيما يظهر له أخذا عامر فى التيمم و مرض تشق معه الاقامة بمنى و تمريض منقطع و طلب نحو آبق وغير ذلك بما بينته فى الحاشية ومنه مامر فى مردلفة من

الاشتغال بنحوطواف الركن بقيده وسيعلم عاياتي ان العدر في المبيت يسقط دمه و أنمه و في الرمي يسقط المُمه لادمه م (تنبيه) ، وقع بموسم سنة ثمان وخمسين ضحى يوم النحر فتنة عظيمة بين امراء الحاج و امير مكه بم تزايدت و اشتد (١٢٧) الحوف حتى رحل أكثر الحجاج

والمكيين ليلةالقر وصبيحته ووقع النهب الفظيع ولم يزل الخوف يشتدحتي نفر من بتي مع الامراء من الحجيج قبل زوال يوم النفر الاول وأراد بعض أكابر الحجاج أن يعودلمي قبل فوات وقت الرمي مع جندمن صاحب مكة فتعذر عليه ذلك لتمرد الاعراب وانتشارهم كالجراد وحينئذ اختلف الفتون فى لزوم الدم وظاهر كلامهم لزومه كما بينته مع الميل ألى عدمه وبيان مستنده فی افتاء مبسوط مسطر في الفتاوي ومن ذلك المستندان ماذكروه من الاعدار بعضه لا يمنع فعله بالنفس وبعضه لايمنع الاستنابة فلزم الدم لامكان الفعل وأما هذا العذر فمانع للفعل بالنفس والنائب لان كل واحد حتى الفقراء المتجردين صار خائفا على نفسه فلم يكن فيه تقصير البتة وان كلامشارح يفيدذلك وان ماذكروه في الاحصار لاينافى ذلك لان البيت ثم بجب فيه دم مع العذركما يأتىفالرمى اولى قيل وقع نظير ذلكو انعلماءمصر ومكة اختلفوا في الدم فافتى بعدمه المصريون

له تشهدبعسره أولهو ثممقاض لايسمعها إلابعدحبسه كالحنني وعقوبة يرجو بغيبته العفوعنها اوفقد لباس لائق غيرسا ترعور ته وسفر رفقته و نائى (قول هو سيعلم الخ) قال في المجموع و ترك المبيت ناسيا كتركه عامدا صرح به الدار مى وغيره مغنى و اقر ه الو نائى (قوله بموسم سنة ثمان و خسين) اى و تسعائة كافى الفتاوى اله محمدصالح (قول امراء الحاج) كذافي النسخ بالمدولعله محرف عن امير الحاج كاعبر به الشارح في بعض كتبه حاكياً اتلك القصة (قوله و اميرمكة) وهو الشريف محمداً بونمي بن الشريف بركات (قوله من الحجيج) حال عن بق (قول من صاحب مكة) اى من امير ها (قول المفتيون) كذا في النسخ بالياء و الأولى حذفها رقوله ذلك) اى العود لمني (قوله وظاهر كلامهم الخ) اى لما تقرر من ان لعذر في الرمي يسقط المه لادمه سم (قوله و بيان مستنده) اي عدم اللزوم (قوله و إن كلام الخ) عطف على قوله ان ماذ كروه الخقول المتن (وَإِذَارَمِي لليومَ الثَّانِي) أي والاول من أيام التَّشريقُ لها يَةُومَغَيْ (قُولِه فيشمل من اخذ في شغل الارتحال) وفاقا للمغنى وخلافا للاسنى والنهاية عبارة الاول ولوغربت وهوفى شغل الارتحال فله النفر لان في تكليفه حل الرحل والمتاع مشقة عليه كمالو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من منى فان له النفر وهذا ماجزم به ابن المقرى تبعالاص الروضة وهو المعتمدخلافالمانى مناسك المصنف من انه يمتنع عليه النفرو ان قال الاذرعي انمافي اصل الروضة عاما اه وعبارة الاخيرين وهو كاقال الاذرعي وغيره غلط سببه سقوطشي ممن نسخ العزيز والمصححفيه وفىالشرح الصغيرومناسك المصنف امتناع النفر عليه بخلاف مالو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من منى كان له النفر اه (قول لا ياز مه الخ) من الالزام (قول مقارنة له) قد يقال ما ما خذ المقارنة من كلام المصنف بصرى قال الكردى على بافضل ما خذها اشتر اطنية النفر لان حقيقة النية قصد الشيءمقتر نابفعله اه (قول،والالم يعتدالخ)عبارةالونائىومنوصلالىجرةالعقبة يومالنفرالاول ناوياً النفرور ماهاوهوعندوصولهاليهاخارجمني تعين عليه الرجوع الىحدمني ليكون نفره بعداستكمال الرمي قاله ابن الجمال وهو قضية كلام التحفة فينوى النفر ثم ينفصل عن منى لكن قضية كلام ابن قاسم انه له النفر الانبعدر ميهمن غيررجوع وتكفيه نيةالنفر منحينئذ لانسيره الاولوصوله الىجرة العقبة لايسمي نفرا وان نواه لانه قبل استكمال الرمى ولوعاد الرامىثم نفر ولم ينوثم نوىخارج منى فقضية كلام سم انه تكفيه النية للنفرولو قبلوصوله لمكة يسيروكلام التحفة يقتازي ان تكون نية النفر موجودة قبل انفصاله من مىولو بجزء بيسير فعلى ذلك فمن لم ينو اصلا لم يسقط عنه شيء ولذاقال ابن الجمال وحينئذ فيخرج منه ان ماعليه عمل الناس اليوم من سيرهم من مي و افاضتهما عقب رمي جمرة العقبة سيما النساء ولم يحصل الرجوع بعد الرمي غير صحيح كما يقتضيه عباراتهم سماعبارة التحفة هذا ماظهر فانظهر نقل بخلافه فالمعول عليه انتهى انتهت وفى الكردى على بافضل مانصه وذكر ابن الجال في شرحة ول الايضاح إذا نفر من منى في اليوم الثاني او الثالث انصرف منجرة العقبة كاهو مانصه لايعكر على ذلك ماقد مناه من أنه إذا نفر فى اليوم الثاني يجب في حقه بعد رمى جمرة العقبة ان يعود إلى حدمني ثم ينفر ليصح نفره لامكان حمل كلامه على ذلك بالسنة إلى اليوم الثالث ولاينافيه قوله كماهواى كماهورا كبفتاملهاه وبينت في الاصلمايؤيده اه اقول وهذا الحمل مع بعده جدا يردقول المغنى والنهاية وياتى فىالشرحما يو افقه ويسن ان يرمى راجلالار اكباالافى يوم النفر فآلسنة ان يرمى راكالينفر عقبه اهوقول الشارح في حاشية الايضاح قوله وفي اليوم الثالث راكبالانه ينفر في الثالث عقب رميه فيستمر على ركو به هو المعتمد كافي الروضة واصلها ونص عليه في الاملاء ومقتضى تعليل المصنف الذي وظاهركلامهم)أى لما تقرر من ان العذر في الرمي يسقط اثمه لادمه (قوله و ان اعترضه كثيرون)قال في شرح الروضوه وكاقال الاذرعي وغير مناط سبه سقوطشيءمن بعض نسخ العزيز والمصحح فيهوفي الشرح الصغير

كشيخنا ومعاصريه وبوجوبه المكيون (فاذا رمىاليوم الثانىفار ادالنفر) أىالتحرك للذهاب[ذحقيقة النفرالانزعاج فيشمل من أخذ فىشغلالارتحال ويوافقالاصح فى اصل الروضة ان غروبها وهوفى شغلالارتحال لايلزمه المبيت وان اغترضه كثيرون (قبل غروب الشمس) ويؤخذمن قوله ارادانه لابد من نية النفر مقارنة لهو الالم يعتد بخروجه ذكره في الروضة أيضا ندب الركوب عند النفر الاول أيضاو هو ظاهر لان يوم النفر لارجوع فيه اهو أيضا لوكان العود المذكورو اجبالنقل عن النبي ميتاليته واصحابه والسلف فانه امرغريب ونبه عليه بعض الخلف لعموم البلوى بتركه في الازمنة الاخيرةُو أيضافول ألو نائي وهوقضية كلام التحفة كقول اس الجال سماعبارةالتحفة ظاهر المنع بلقضيةقو لالتحفة لابدمن نيةالنفر مقارنة لهمع قولهالسابق فيشمل من اخذفي شغلالارتحال انمقار نةالنية لشغل الارتحالكافيةو اننسيها بعدتمامهو قبلوصو لهالى الجرة ولاينافيه قوله هذه الجرة ليست من مني هي و لاعقبتها اهلان المعتد في العبادة انما هو مقار نة النية باو له الا استمر ارها الى اخرها (قهله فيلزمه العود) لقائل ان يقول محل لزوم العودمالم ينو النفر خارجها قبل الغروب سم (قهله ثمر ايت الزركشي الخ)فعلم ان نية النفر قال مها الزركشي و المقار نة للنفر قال بها التحقة و لم يتعرض النها ية أي والمغنى وشيخ الاسلام للنية وهذالا يقتضي مخالفتهم ونائي ولكان تقول انماسكتو اعن النية لعدم الحاجة إلىذكرهالعدم انفكاك الارتحال الاختيارىعن نية النفرو ان لم يستحضر المرتحلوجو دهافى قلبه أذاشتغال العاقل المختار بالشدبدون تصور المشدوداليه وتوجهه إلى طريق مكة بدون ملاحظة وقصدوصول مكة محال عادة (فهله ان كان) الى قوله نعم في النها مةو المغنى قول المتن (ورمى يومها) ويترك حصى اليوم الثالث اويدفعهالمن لم يرمو لاينفربها واما مايفعلة الناس من دفنها فلا اصل لهنها ية ومغنى قال عشقو لهمرو لا ينفرها اىلاينبغي لهذلك أه (قوله اما اذالم يبتهما) صادق بما اذا بات احداهما فقط وهو ظاهر ثم رايت السيد صرح به سم (قوله او نفر قبل الزوال) اى مطلقا (قوله فلا يجوز الخ) و يجب في ترك مبيت ليالى منى دم لتركه المبيت الو اجبكا يجب في تركمبيت مزدلفة دم و في ترك مبيت الليلة الو احدة مد و الليلتين مدان من طعام و في ترك الثلاث مع ليلة مز دلفة دمان مغنى ونهاية (نعم ينفعه في غير الاولى العو دقبل الغروب) مفهو مه انه لأينفعه العود بعد الغروب وبه صرح في شرح الروض سم عبارة الونائي و في سم عن المجموع ما يو افتها ولو نفرالنفر الاول بعدالزو الولم يتم آلرمىكان بقيتحصا ةحرمالنفر ولايسقط عنه مبيت الثآلثة ولارمى يومها فيجبالعودالى منىقبلالغروب فانغربت الشمس قبل عوده فات المبيت والرمى فيلزمه فديتهماوان بات ورمى بعد فيلز مه دم عن رمى الثانى و الثالث و مدعن مبيت الثالثة حيث لاعذر و ان عادقبل غر و ب الشمس رمى قبله وله النفر حينئذ قبل الغروب فانغر بت الشمس بعدعو ده وقبل الرمى لزماه فيرمى في الغدعنه وعن أمسه او نفر قبل الزو السواء نفر في يوم النفر الاول او فياقبله فانعادو زالت الشمس يوم النفر الاول وهو يمني لم يؤثر خروجه اوعاد بعدالغروب فات المبيت و الرتمي فيلز مه فديتهما كمامر و لا اثر لعوده او بين الزو ال والغروبرمى واجزاه ولهالنفرقبل الغروب فانغربت تعين الدم كافى الامداد اه (قول وطردماذكر)

ومناسك النووى أنه يمتنع عليه النفر مخلاف مالو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من منى فان له النفر اه (فهله فيلزمه العود) لفائل ان يقول محل لزوم العودمالم ينو النفر خارجها قبل الغروب (قوله اما إذا لم يبتها) صادق بما إذا بات احداهما فقط وهو ظاهر ثمر ايت السيد صرح به فقال عقب عبارة ساقها عن المصنف قلت و هو مقتض لا متناع التعجيل فيمن لاعذر له اذا ترك مبيت الليلتين او احداهما لا نه حينئذ لم يبت المعظم و هو الليلتان اه (فهله نعم ينفعه في غير الاولى العود قبل الغروب) مفهو مه انه لا ينفعه العود بعد الغروب و به صرح في شرح الروض حيث قال بعد قول الروض و ان نفر في الثانى قبل الغروب سقط عنه المبيت و رمى الثالث و شمل كلامه اى الروض كالروضة مالو نفر قبل رميه فيسقط عنه ماذكر و به صرح الامام مع تقييده النفر بما بعد الزوال و نقله عنه في المورى و لا استدر الولون ما الدم و لاحكم لمبيته لو عاد بعد غروبها و مات حتى لورمى في النفر الثانى لم يعتد برميه لا نه بنفره اعرض عن منى و المناسك و ان لم تغرب فاقو ال احدها ان الرمى انقطع و لا ينفعه العود ثانيم اليتعين عليه العودوير مى مالم تغرب الشمس فان غروجه لا يؤثر أو بعد الرمى و ان نفر قبل الروال و عادوز الت و هو بمنى فالوجه القطع بان خروجه لا يؤثر أو بعد يتخير بين الامرين و ان نفر قبل الو الوعادوز الت و هو بمنى فالوجه القطع بان خروجه لا يؤثر أو بعد

فيازمه العود لان الاصل و جو پ میت و ر می ال کل مالم يتعجل عنه ولا يسمى متعجلاا لامنأرادذلكثم رايت الزركشي قال لابد مننية النفراه ويوجه بما ذکر ته (جاز)انکان بات الليلتين قبله اوتركهما للعذر (و سقط مبيت الليلة الثالثة ورمي يومها) ولادم عليه لقوله تعالى فمن تعجلفي يومين فلااثم عليه والاصل في لااثم فيه عدم الدم لكن التاخير افضل لاسها للامام الالعذركخوف أو غلاء وذلك للاتباع بل في المجموع عن الماوردي ما يقتضي حرمته عليه اما اذا لميبتهماو لاعذر لهاونفر قبلالزوال اوبعده وقبل الزمي فلابجوز لهالنفرو لا يسقط عنه ميت الثالثة و لا رمى يومهاعلى المعتمدنعم ينفعهفي غيرالاولى العود قبلالغروبفيرمي وينفر حمنئذ

ارادبه قوله ينفعه الخقال الكردى والصواب قوله فلا يجوزله النفر الخ (قوله و بحث الاسنوى الخ) عبارة السيد فحاشيته صريحة في انه اذا ارادالنفر في اليوم الثاثى ولم بكن رمى في اقبله فأن تدارك فيه رمى ماقبله ايضاجاز نفره و الافلاسم (قوله الاولى من الرمى) الجار الأول متعلق بذكر والثاني متعلق بطر د (قوله ف الرمى) اى فى اليو مين الاولين و (قول المتنع عليه النفر) اى و ان كان وقت اداء الرمى باقيا فتركه فى اليو مين موجب لبيات الليلة الثالثة ورمى يومه أوما نعمن النفر الاول هذا ظاهر هذه العبارة ثمر ايت شيخنا الشهاب البرلسي كتب بهامش شرح المنهج ما نصه قال الاسنوى ويتجه أيضا أن يكون ترك الرمى في الماضي كترك المبيتاه اقولولكان تمنع الحانى ترك الرمى بترك المبيت منحيث ان المبيت و اجبو وقت الرمى فمامضى اختيارى فتي تدارك ذلك فى اليوم الثانى قبل الغروب ساغ له النفر بخلاف ترك المبيت فى الماضى لاسبيل الى تداركه اهو لا يخني اتجاه ماذكره من منع الالحاق الاان يريد الاسنوى امتناع النفر عند عدم التدارك لامع التدارك ايضاً فليتامل ثمر ايت كلام السيدة مامر دالاعلى انه ان تدارك جاز النفر سم (قول اولعذر يمكن معه الخ)كان معناه يمكن مع الرمي تدارك العذر سم ولم يظهر لي و جه عدو له عن الظاهر من ارجاع الضمير الاول للعذروالثانى للرمى (قوله تداركه)اى في اليوم الثانى الذي يريدالنفر فيه (قوله فكذلك او لا يمكن جاز) ظاهره عدم الجو ازمع امكان التدارك وهو محل نظر بناء على المعتمدان الايام كيوم و احدمن حيث التدارك فليحرر اللهم الاان يراد بامكان التدارك في طرف الاثبات امكانه ولو في بقية الايام وحينتذ فلا محذور بصرىوقوله فى بقية الايام يعنى في اليوم الثانى كامرعن سم و الونائى (فوله بضم فائه وكسرها)كذا فى المغنىوالنهايةقال عش مانصه عبارة المختار نفرت الدابة تنفر بالكسر نفاراو تنفر بالضم نفوراو نفر الحاج من منى من باب ضرب انتهى و به تعلم ما فى كلام الشارح مركح جرالا أن يقال ماذكر اه طريقة اخرى فلير أجعاه (فوله ولونفر)الىقرلەووقعُفى النهايةوالمغنى الاقولەوليسىڧى عزمەالعود للبيت(فوله

الغروب فقدا نقطعت العلائق أوبينهما فظاهر المذهب انه يرمى لكن تقييد المنهاج كاصلهو الشرحين النفر ببعد الرمى يقتضى انه شرط فى سقوط المبيت و الرمى و به صرح العمر انى عن الشريف العثمانى قال لان هذاالنفر غيرجا ئزقال المحبالطبري وهو صحيح متجه قال الزركشي وهو ظاهر فالشرط ان ينفر بعد الزوال والرمىاه (قول و بحث الاسنوى طردماذكر في الاولى في الرمي) عبارة السيد في حاشيته ما نصه قال الاسنوى ويتجه طرد ذلك في الرمى ايضاقلت اذا فرعناعلي الراجع في ان امام مني كاليوم الواحد في تدارك الرمىاداء فهو متمكن من الرمى قبل ان ينفر النفر الاول فيمتنع عليه النفر قبله كما يمتنع عليه النفر بعدالزوال وقيل رمىيومهاه وهوصريح فأنه اذاأرادالنفزفي اليومالثانى ولم يكنرى فهاقبله فان تدارك فيهرمي ماقبله ايضاجاز نفره و الافلا (فهله في الرمي)اي في اليو مين الاو لين وقوله امتنع علَّيه النفر اي و ان كان وقت اداء الرمىباقيافتركمفي اليومين موجب لبيات الليلةالثالثةورمي يومهاوما نعمن النفر الاول هذا ظاهر هذه العبارة ثمر ايت شيخنا الشهاب البرلسي كتب بهامش شرح المنهج ما نصه قال الاسنوى ويتجه ايضاان يكون ترك الرمى فى الماضي كترك المبيت ثم قال نعم اذا كان التعدى بترك أحدهما فهل يجب عليه مبيت الثالثة ورميهماام بجب نظير ما تعدى مهفقط ام يفصل فيقال انكان الاخلال بترك المبيت لم ياز مه الرمى لان المبيت انماو جب لاجل الرمي فيكون تابعاو التابع لا يوجب المتبوع و ان حصل الاخلال بترك الرمي وجب المبيت فى كل ذلك نظر اه اقول ولك ان تمنع او لا الحاق ترك الرمى بترك المبيت من حيث ان المبيت واجب ووقت الرمي فمامضي اختياري فمتي تدارك ذلك في اليوم الثاني قبل الغروب ساغ له النفر مخلاف ترك المبيت في الماضي لاسبيل الى تداركه اه و لا يخني اتجاه ماذكر ممن منع الالحاق الا آن يريد الاسنوى امتناع النفر عندعدم التدارك لامع التدارك أيضا فليتأمل ثمر أيت كلام السيد فمامر دالاعلى انه ان تدارك جازاانفر (قوله او لعذر يمكن معه تداركه) كان معناه يمكن مع الرمي تدارك العذر اه (قوله او لا يمكن جاز)

وبحث الاسنوى طرد ماذكرفي الاولىفي الرمي فنتركه لالعذر امتنع عليه النفر أو لعذر بمكن معه تداركه ولو بالنائب فكذلك أولايكن جاز (فان لم ينفر) بضم فائه وكسرها (حتى غربت) الشمس (وجب مبيتها ورمى الغد) كما صح عن النعمر رضي الله عنهما ولو نفر لعذر أو غيره بعد الرمى قبل الغرب وليس في عزمه العود للسيت ثم عاد لها قبله او بعدملم يازمة المبيت ولا الرمى ان بات ووقع في كلام الغزى هنامالا يصح فاحذره أما اذا كان في عزمه ذلك

فيلرمه العودولم تنفعه نية النفر لانه مع عزمه ألعود لا يسمى نفر أ (ويدخل رمى)كل يوم من أيام (التشريق)وهى ثلاثة بعديوم النحر سميت بذلك لاشر اق نهارها بنو رالشمس و ليلما بنو رالقمر و حكمة التسمية لا يلزم اطر ادها أو لا نهم يشرقون اللحم فيها أى يقددو نه وهى المعدودات فى الآية لقلتها و المعلومات عشر ذى الحجة (بزو ال الشمس) من ذلك اليوم للا تباع و يستحب فعله عقب و قبل صلاة الظهر ما لم يضق الوقت و لم يرد جمع التأخير (و يخرج) وقت اختياره (بغروبها) من كل يوم كما هو المتبادر من العبارة لعدم و روده ليلا (وقيل يبق) وقت الجو از و حينتذ فنى حمل المتن على وقت الم خيار (وحملة الا ولى حمله على وقت الم المتن على وقت الموادد المناول وقت الموادد الثانى لا يكون مقا بلاله حينتذ فا لا ولى حمله على وقت

وليس في عزمه العود للبيت شامل لما لوعزم العود بدون قصد المبيت أى النسك (قوله فياز مه العود) ينبغي مالم يقصدقبل الغروب الاعراض عن المبيت وعدم العودسم (قوله كل يوم) إلى قوله كما هو المتبادر في المغيى إلا قُوله وحكمة إلى او لانهم وكذا في النهاية إلا قوله سميت إلى و هي المعدودات (فوله وحكمة التسمية)جو اب عماقيل لما كانت الحكمة في تسميتها ذلك إن مان تسمى كل هذه الايام ايام التشريق كر دى اى ان تسمى هذه الايامالئلائة فىجميع شهور السنة ايام التشريق وليسكذلك (فوله او لانهم يشرقون الخ)عبارة المغنى وقيل لانهم الخ(قه له في الاية) اى التي في البقرة و (قه له و المعلومات) اى في سورة الحجنها ية و مغنى (قوله ولم يرد الخ)جملة حاليّة مقيدة لضيق الوقت لامعطو فة على لم يضق بصرى (قوله فني حمّل المتن) اى قولُه و يخرج بغروبها (قوله الذي اعتمده الن الرفعة الخ)و افقهم النهاية و المغنى (قوله لأن الوجه الثاني) اي قول المتنوقيل يبقى الخ(قُولِه مع جريا نه على الاصح)وهو انه يمتَّدوقت الجو از إلى آخر ايام التشريق كر دى(قولِه و المغنى) اى المعنى المر ادبقوله و يخرج الخ (قوله وقيل يبقى وقت الجو از إلى فجر الليلة التي تلى الخ) شامل لأخر يوم وينافيهقولهالاتى ومحله الخسم ولكدفع المنافاة بارجاع قوله الاتى إلىهذا الاحتمال ايضاكما هو الظاهر والمعني ومحل الاختلاف الذي في المتن بكل من احتماليه في غير ثالثها الخوفنالثها مستثني عليهما (فوله كوقوف عرفة) إلى قوله ومن ثم في النهاية و المغنى إلا قوله هذا إلى يعلمهم فيها الرمي (فه له كمامر) اى في فصل الوقوف بعرفة(قهله يعلمهم فيهاالرمي) اىوالطواف والنحر و(قهله والمبيت) آىومن يعذر فيه لياتوا بما لم يفعلوه منهاعلىوجهه ويتداركوا مااخلوابهمنها بما فعلوهكذافىالاسى وقوله يتداركوا الخ يؤخذ مايحثهالشارح فيخطبة السابع منأنه يتعرض لماسبق الخطبة ولعله ماخذه بصرى (قولهما) اى ىمى (قوله وغيره) عبارة النهاية و المغنى و ما بعده من طو اف الوداع وغيره اه (قوله و يو دعهم) ويحمم على الطاعةو ملازمةالتقوى والتو بةالنصوح والثباتعليها وختم حجهم بالاستقامةما استطاعو او ان يكو نو ا ابعد الحبه خير امنهم قبله فان ذلك من علامة الحج المبرورو لاينسو اماعاً هدو االله عليه من خيروسن لكل حاج حضورها تين الخطبتين والاغتسال لهوالتطيب لهان تحلل ان فعلناو الافقد تركنا من ازمنة طويلة ونائى (قوله في رمي يوم النحر) إلى قوله و فسر م في المغنى الاقوله عمد الوغير موقوله و فيروز جوكذا في النهاية الا قولهوا بماإلى اومرتبتين (قوله او اتحدت الحصاة الخ)وعلى هذا تنادى الرميات كلها بحصاّة و احدة نهاية لكن مع الكراهة و نائى (قوله بعددها) اى بعدد ضربات الحد (فوله او مرتبتين الخ)عطف على دفعة و احدة (فول فوقعتامعا الج) أي او وقعت الثانية قبل الاولى نهاية ومَّغني (قول ه في ابعد) عطف على قوله في رمي يوم النحر قول المتن (و ترتيب الجمر ات) اي في المكان وكذا في الزمان و آلا بَّدانكان يكمل الثلاث عن المسه او نفسه ثم عن يومه او غيره فيقصد بالرمى الاولكو نه عن المتروك الاول و بالثانى عن الثانى فان خالف وقع ظاهر مو ان امكن التدارك في يوم النفر قبله ولم يتدارك و فيه نظر فلير اجع (قوله فيلز مه العود) يذبغي مالم إيقصدقبلالغروبوالاعراض عن المبيت وعدم العود (قول، وقيل يبقى وقت الجواز الى فجر الليلة التي تلي كل

الجوازويكون جرياعلي الضعيف الذي تناقض فيه كلامه في غير هذا الكتاب ولكان تحمل الغروبعلي غزوبآخرايام التشريق ليكون الضعيف مقابلا له معجريانه على الاصحو المراد حينئذلازم ويخرج والمعنى ويبق اىوقت الجواز الى غروبها آخرايام التشريق وقيل يبقى وقت الجوازالي فجر الليلة التي تلي كل يوم لاغير (الى الفجر) كوقوف عرفة ومحله فى غير ثالثها لخروجوقتالجواز وغيره بغروب شمسه قطعما ﴿ فرع ﴾ يسن كامر لمتولى آمرالحجخطبة بعد صلاة ظهريومالنحر يميي وهذا مشكل لان الاحاديث الصحيحة مصرحة بأنه عليالله انمافعلماضحي يوم النحر وأجبت عنه في غير هذا الكتاب بماينظرو تكاف يعلمهم فيهاالرمي والمبيت وخطبة بهاايضا بعد صلاة ظهريومالنفر الاول يعلمهم فيهاجو ازالنفرفيه وغيره

و يو دعهم و تركنامن از منة عديدة و من ثم لا ينبغى فعلهما الآن الا بامر الامام او نائيه لما يخشى من الفتنة (و يشتر ط) في يوم النحر عن وما بعده (رمى السبع و احدة و احدة و احدة) يعنى مرة مرة و ان اشتملت كل مرة على سبع أو أكثر أو اتحدت الحصاة في المرات السبع او و قعت و ان و جد الترتيب في الوقوع و انما حسبت في الحد الضربة الو احدة بعثكال عليه ما ثة بعد دها لا نه مبى على الدرء و لوجو د اصل الا يام المقصود فيه و الغالب هنا التعبد أو مرتبتين فو قعتا معافثتان (و) في ابعده (ترتيب الجرات) بان يبدأ بالا ولى من جهة عرفة ثم بالوسطى ثم مجمرة العقبة للاتباع رواه البخارى

فلوتركحصاةعمداأوغيره ونسى محلهاجعلها من الاولى فيكملهائم يعيدالاخيرتين مترتبتين (و) في الكل (كونالمرمىحجرا)للاتباع ولو حجر حديد ونقد وفيروزجو ياقوتوعقيق وبلورو فسره فىالقاموس بانه جوهر وقضيته ان المصطنع المشبه ليس منه وهو ظاهر وزبرجمد وزمردوانجعلت فصوصا مثلا وان ألصقت بنحو خاتم فرماه سها فيها يظهر وكذان بالمعجمة وبرام ومرمر وهو الرخام كما فىالقاموس فقول شارح لايجزىءالرخامسهو الاان ثبتآن منه نوعامصنوعا وانالمرمي به منه وذلك لانهامن طبقات الارض مخلاف ماليس من طبقاتها كاثمدو لؤلؤ منطبع نحونقد أو حديد ومر في مبحث المشمس ان الانطاع المد تحت المطرقة لكنه ثمم يكمني ما بالقوة لاهنا لاختلاف الملحظين ونورة طبخت وواضح حرمة الرمى بنفيس كياقوتان نقص بهقيمته لحرمة اضاعة المال وافتاء بعضهم بان المرجان منالقسم الاول معترض لان المعروف انه ينبت في محر الاندلس كالشجرو نقلاانلهجز برة ينبت فيها كالشجر هذا

عن المتروك كالور مي عن غير ه قبل رميه عن نفسه و نائي (فهله فلو عكس) اى بان بدأ بحمر ة العقبة ثم الوسطى ثمالتي تلي المسجدمغني (قول، ولو ترك حصاة الخ)ولو تركحصا تين لا يعلم موضعها احتاط وجعلُ واحدة من يومالنحروو احدةمن ثالثةوهويومالنفر آلاول من اىجرة كانت اخذا بالاسوأمغنى زادالنهاية وحصل مي يوم النحر واحدأيام التشريق اهعش قولهمر واحدا مام التشريت اي ويبقي عليه رمي يوم فان تداركهقبلغروب شمسالثالثمن ايام التشريق سقط عنه الدم و إلالم يسقط اه و اقول قولهمامن اى جمرة كانت الج محل تامل إذا لاسو ا جعل الثانية من اولى ثالثه وكذاماز اده النهاية محل تامل إذا لحاصل انما هورمي يومالنحر وبعض يوممن أيامالتشريق وهوست رميات من اولي أولها فيبق عله رمي يو مين إلاهذه الستةوالله اعلم(قوله لوغيره) ان اراد به السهو فقط فالتعبير به اوضح او ما يشمل الجهل ايضا ففيه ان الجهل لا يغاير العمد بل يجامعه و يجامع السهو فحينئذ فالاولى التعبير ان ار ادالتعميم بقوله عامدا او ناسياً جاهلاأوعالماويكونكل من الاخيرين صادقا بكل من الاولين فتحصل اربع صور بصرى قول المتن (وكون المر مىحجرا)اىولو مغصو باو نائىعبارةالنهايةوالظاهرانهلوغصبهاو سرقهور مىبهكنى ثمرايتالقاضي ابن كج جزم بهقال كالصلاة في المغصوب اله (قول، و فسره) اى البلور (قول، فرماه) اى نحو الخاتم (بها) أى متلبسا بهذه الجو اهر وكان الاولى أن يقول فرماها أي الجرة يه أي بنحو الخاتم (قوله وكذان) هو حجر رخووناتي (وانالمرميمنه)يقتضي انهلوشك هل هو من المصنوع او لا اجر االرمي نهو فيه نظرو ان امكن توجيهه بانغير المصنوعهو الغالب فالاقرب انه لابدان يغلب على ظنه انهمن غير المصنوع ويؤ مدماذكرته ماسياً تى من شروط تيقن اصابة المرمى بصرى (قوله بخلاف ماليس من طبقاتها الخ) محل تا مل و فرق غيره بانما تقدم یسمی حجر دونما یاتی (قوله کا ثمدالح)ای و تبروز رنیخ و سدر و جص و آجر و خذف و ملح نهايةو و نائي(فه إله و منطبع نحو نقدالخ)عبارةالنهايةوجو اهر منطبعة من ذهب و فضة و نحاس و رصاص وحديد فلايجزىءويجزىءحجرنورةلم يطبخ بخلاف ماطبخ منه اه (قهله لاهنا) أى لا يكني المنطبع بالقوةهنافي عدم الاجزاءوالمرادبالمنطبع بالقوة الحجر الذي يستخرج منهماذكر بالعلاج واناثرت فيه المطرقة لانه لا يخرجه عن كو نه حجر آكما يفيده قوله السابق و لوحجر حديد الخسم (قولَه و و اضح) الى قولهوافتاء بعضهمفي النهاية (قولِه ان نقص به الخ) أي ترتبت على الرمي به اضاعة مال ككسره و نائى و نهاية (فوله لحر مة اضاعة المال) هلاجازت هنآلانها الغرض سم و قديقال ان ماذكر مع تيسر نحو الحصاة لايعدغرضا في العرف (قول من القسم الاول) اى فيجزى الرمى به (قول هو نقل ان له) اى للبرجان (فوله فهوصغار اللؤلؤ) اى وتقدم انه من القسم الثانى (قوله و ان يكون) آلى قوله اى مع القدرة في

يوم) شامل لآخر يوم و ينافيه قوله الآتي و محله الخ (قوله لاهنا) أى لا يكني المنطبع بالقوة هنافي عدم الاجزاء و هذا الكلام صريح في ان ضابط الاجزاء و عدمه في نحو النقد ما قبل الانطباع بالفعل و ما بعده و فيه نظر و قد نقل السبكي في شرحه ان الرافعي علل الاجزاء اى محجر الحديد بقوله لا نه حجر في الحال إلا أن فيه حديد كامنا يستخرج منه بالعلاج اه و هو يفيد انه ليس المراد يحجر الذهب و الفضة و الحديد الخالصة بل حجر حقيقة يستخرج منه المذكور ات فليتا مل وحيئة فان اراد بالمنطبع بالقوة ما هو نقد خالص فالوجه انه لا يجزىء ايضا او ما هو حجر يستخرج منه النقد فالوجه انه يكنى و إن أثرت فيه المطرقة لان ذلك لا يخرجه عن كونه حجر افليتا مل (قوله و نورة طبخت) أى مخلاف ما لم تطبخ و مثل المطبوخة مدر و آجر شرح مر (قوله و و اضح حرمة الرمى بنفيس كياقوت ان نقص بهقيمته) قال تطبخ و مثل المطبوخة مدر و آجر شرح مر (قوله و و اضح حرمة الرمى بنفيس كياقوت ان نقص بهقيمته) قال الاذرعى يظهر تحريم الرمى بالياقوت و نحوه اذا كان الرمى يكسرها و يذهب بعض ماليتها و لاسياالنفيس منها لما فيه من اضاعة المال و السرف و الظاهر أنه لو غصبه أو سرقه و رمى به كنى ثمر أيت القاضى ابن كج جزم منها لما فيه من اضاعة المالو السرف و الظاهر أنه لو غصبه أو سرقه و رمى به كنى ثمر أيت القاضى ابن كج جزم منها لما فيه من اطفاه في المناعة المال و النبكون أيت القاضى ابن كب جزم منها لما في المنافية المال المنوث و الفله و الفله من اضاعة المال المنافية المنافية المنافية المال المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية و الفله و المنافية المنافية المنافية و المنافية المنافية المنافية و المنافية المنافية و المنافية المنافية و المنافية المنافية و المنافية المنافية المنافية و المنافية و المنافية المنافية المنافية و المنافية المنافية المنافية المنافية و المنافية المنافية المنافية و المنافية المنافية و المنافية المنافية و المنافية المنافية و المنافية و المنافية و المنافية المنافية و ا

كله بناء على ماهو المتعارف،في المرجان الآن أما المرجان لغة فهوصغار اللؤلؤ كمافي القاموس وغيره (وان يسمى رميا) وأن يكر

النهاية والمغنى الاقوله انقدر وقوله ويفرق الى ولارميه (قوله انقدر) أى على الرمى باليد والافيقدم القوس ثم الرجل ثم الفمو نائي (قولِه و لارميه الخ) ﴿ فرع ﴾ هل يجزى ، الرمي باليدالز ائدة فيه نظر سم على حجو الاقر بعدم الاجزاءلو جودقدر ته على اليدفلا يعدل الى غيرهاعش (فول بنحور جله الخ) اىكالمقلاعنهاية ومغنى(فوله او دحرجها الخ)عطف على قدر باليد (قوله تعين الاول) اى مالم يكن له يدزائدة فانكانت لم يكفُّ بالقوس لتشبهها بالاصلية عشر فهله او قدر على الاخيرين الخ)وقد يقال فىالرمى بالرجل اوالفم حيث علل بانه لايسمى رمياانه لابجزىءو انعجزعن الرمى باليد لانتفآءمسمي الرمي وانه يستنيب حينئذوانه لا يجزى عجزعن الاستنابة سم (قوليه فهل يتخير الخ) لعله الاقرب لحصول المقصود بكل مع تعارض المعاني الآتية ثمراً يته مال الى التخيير في شرح العباب بصرى (قوله و لعل الثالث) اى تعين الرجل (قول فهو كمحله فيماذكر)اى من الاحتمالات الثلاثة وأفربية تعين الرمى بالقوس بالرجل(قوله وظاهرًا لخ)كذافي أصله يخطه رحمه الله تعالى وهو مستدرك يغنى عنه ماسبق من قوله و لوعجز عن اليد وقدر على الرمي بقوس الخبصرى (قوله وصرح) الى قوله مخلاف الخي النهاية و الى المتنفى المغنى (قول بهذا) اى باشتر اطان يسمى رميا (قول و ان يقصد الخ) قال فشرح العباب ويشترط ايضا عدم الصارفوانقصدالمرمى لانهقد يقصده ليختد جودة رميه باشتراط قصدالمرمي لايغني عن هذاخلافالمن توهمه انتهى اه سم عبارة النهاية والمغني فلورمي الى غيره كان رمي الى الهواء فوقع في المرمي لم يكف وصرف الرمى بالنية لغير ألحج كان رمى الى شخص او دابة في الجمرة كصرف الطواف بهآ الى غيره فينصرف الى غيره وانحث فيالمهمات الحاق الرمي بالوقوف لانه ما يتقرب بهوحده كرمي العدو فاشبه الطواف بخلاف الوقوفواماالسعى فالظاهركماا فاده الثبيخ اخذامن ذلك انه كالوقوف اهقال عشقولهم رانه كالوقوف اى فلايقبل الصرفوماذكر ه هنامخالف لماقدمه عن الكافى عندقول المصنفو انقصده لنفسه اولهما الخفاقدمه هو المعتمد اه اي وفاقاللتحفة والمغنى (قهله وان يتيقن وقوعه فيه) فلوشك فيه لم يكف لان الاصل عدم الوقوع فيه وبقاءالرمي عليه نهاية ومغنى وقولهما فلوشك فيه الخقد يفيدكفاية غلبة الظن كما نبه عليه عشو مال اليها البصرى لكن صرح الوفائي بعدم كفاية الظن (قوله وهو) أى المرمى عبارة النهاية والمغنى قال الطبرى ولم يذكرو افى المرمى حدا معلوما غير انكل جمرة عليها علم فينبغى ان يرمى تحته على الارض ولايبعدعنه احتياطا وقدقالالشافعيرضيالله تعالىعنهالجمرة مجتمع الحصىلاماسالمن الحصيفن اصاب مجتمعه اجزاه ومن اصابسا ثلهلم بجزه وماحد به بعض المتاخرين من ان موضع الرمي ثلاثة اذرع من سائر الجوانبالافي جمرةالعقبة فليس لهاالاوجه واحدورميكثيرين مناعلاها باطل قريب بماتقدم اه وقولهمامن اعلاهااى الىخلفهاكمامر (قول فليسلما الاجهة واحدة الح)هذاصر يحفى انالف و تين الصغير تين اللتين فى جانبي شاخص جمر ة العقبة ليستامن المرمى فلايكفي الرمى المهماو بعض العامة يفعله

باليدانقدر عبارة العباب و ان يكون باليد لا بالرجل قال في شرحه سواء ادحر جه بها اى بالرجل الى المرمى او وضعه بين اصابعها و رمى به على الا و جه الذى افتضاه اطلاقهم لكن بحث الا ذر عى و تبعه الزركشى الا جزاء في الثانية و زعما انه يسمى رميا و يظهر ان محل هذا حيث قدر على الرمى باحدى يديه و الا فالو جه اجزاؤه بالرجل بان يضعه بين اصابعه و يرمى به و كالرجل الفم كما هو ظاهر شمر ايت بعضهم صرح با نه لا يجزى الرمى به و جرى عليه الا ذر عى فقال الا حوط المنع و هو يؤيد ما قدمته في الرجل اهو قديقال في الرمى بالرجل او الفم حيث علل بانه لا يسمى رميا انه لا يجزى و ان عجز عن الرمى بالرجل الوالفم لا يجزى و ان عجزى و ان عجزى و الرمى باليد لا نتفاء مسمى الرمى و انه يستنيب حيئذ و انه لا يجزى و ان بقصد المرمى الذات و في المناب و يشترط ايضاعدم الصارف و ان قصد المرمى لا نه قد يقصده ليختمر جو دة رميه فاشتراط قصد المرمى لا يغنى عن هذا خلافالمن تو همه كالمصنف و فرق الزركشي بين القطع هنا كما ذكره بخلافه في قصد المرمى لا يغنى عن هذا خلافالمن تو همه كالمصنف و فرق الزركشي بين القطع هنا كما ذكره بخلافه في قصد المرمى لا يغنى عن هذا خلافالمن تو همه كالمصنف و فرق الزركشي بين القطع هنا كما ذكره بخلافه في قصد المرمى لا يغنى عن هذا خلافا لمن تو همه كالمصنف و فرق الزركشي بين القطع هنا كما ذكره بخلافه في الميان و تعرف المنابع و تعرف الميان و تعرف و تعلافه في الميان و تعرف و تعر

لايسمى مسحابان القصد ثم وصول البلل وهو حاصل بذلك وهنامجاهدة الشيطان بالاشارةاليه بالرمى الذي بجاهديه العدوكايدلعليه قوله صلىاللهعليه وسلمكا أخرجه سعيدبن منصور لماسئلعن الجمارانته ربكم تكدرون وملة ابيكما براهم تتبعون ووجه الشيطان ترمونولارميه بنحورجله اوقوسه ای مع القدرة باليد و به يجمع بين قول المجموع عن الاصحاب لابجزىء بالقوسوقول آخرين بحزىءوكذاالرجل فمنقال بجزىء اراداذاعجز باليدوجعل الحصاة بين اصابع رجلیه ورمی بها ومِنقَالُلابجزيء ارادما اذاقدر بالبداودحرجها برجلهالي المرمى ولوعجزعن اليدوقدرعلى الرمىبقوس فيها وبفم وبرجل تعين الاولكاهوظاهر اوقدر على الاخيرين فقط فهل يتخير أويتعين الفم لانه اقرب الى اليد والتعظيم للعبادة او الرجللان الرمى بها معهودفي الحرب ولان فهازيادة تحقير للشيطان المقصودمنالرمي تحقيره كل محتمل ولعل الثالث اقربولوقدرعلىالقوس بالفم والرجلفهو كمحله فیما ذکر وظاهر انه لولم يقدر بالبدبل بقوس فها

و بالرجل تعين الاولوصرح بهذا مع قوله رمى السبع لئلاية يتوهم ان ذاك لبيان التعدد لا الكيفية و ان يقصد المرمى فيرجع و ان لم ينو النسك و ان يتيقن و قوعه فيه و هو ثلاثة أذرع من سائر الجو انب الاجرة العقبة فايس لها الاجهة و احدة من بطن الوادى كمام

(144)

وان يكون الوقوع فيمه لابفعل غيره فلووقع الحجر على ماله تاثير في وقوعه في المرمى ولواحتمالاكانوقع على محملانحوارض ثم تدحرج للمرمى لغا بخلاف مالورده الريحاليه لتعذر الاحتراز عنهآ(والسنةان ىرمى قدرحصى الحذف) بمعجمتين لخبرمسلم عليكم بقدرحصي الخذف وحصاته دونالانملةطولاوعرضا قدر حبة الباقلا المعتمدلة وقيلكقدر النواةويكره باكبر واصغرمنه وبهيئة الخذفللنهى الصحيح ءنها الشامل للحجو غيره كأبينته معردمااء ترضه به الاسنوى فيالحاشية مع بيان انه بحرىء يحجر قدر مل الكف كا صرحوابه بلء باكدمنه حيثسميحصاة اوحجرا يرمى به فى العادة وصحح الرافعي ندماوانهاوضع الحجرعلي بطن الابهام ورميه بالسبابة وان رمي بيده اليمني وان يرفع الذكريده حتىيرى ماتحت ابطهوان يستقبل القبلة فى الكل ايام التشريق وانيرمي الجمرتين الاولتين منعلوو يقفعندهما بقدر سورةالبقرةداعياذاكرا ان تو فرخشوعه والافادني وقوفكاهو ظاهرلاعند جمرةالعقبة تفاؤلا بالقبول و ان يكونر اجلافي اليومين الاولين وراكبافي الاخير وينفرعقبه ثم ينزل بالمحصب

فيرجع بلارمى فليتنبهله (قولهوان يكون الوقوع الخ) الظاهرانه معطوف على وقوعه ليكون التيقن منسحباعليه ويؤيده قوله ولو احتمالا الاتي نعم يغتفر الريح لما اشار اليه رحمه الله تعالى بصرى قول بـل الظاهرانه معطوف على ما في المتن ويغني عن الانسحاب المذكور قوله ولو احتمالا الخ(قه له فلو وقع الحجر الخ)عبار النهاية والمغنى ولو رمي محجر فاصاب ثيثا كالارض او محمل فار تدالي المر مي لا يحركه مااصاً به اجزاه لحصوله في المرمى بفعله بلامعاو نه مخلاف مالو ارتدبحركة ما اصابه اهو في سم بعد ذكر مثله من شرح الروض مانصه فعلم الفرق بين مالو وقع على نحو محمل وعنق بعير ثم تدحر جمنه فلا يجزىءو مالو اصا به ثم ارتد الى المرمى فانكان ارتداده بحركة ما اصابه لم بحزو الا اجزااه (قوله بخلاف مالورده الخ)عبارة المغنى وشرح الروضولوردت الريح الحصاة الى المرمى أو تدحر جت اليه من آلار ض لم يضر لا ان تدحر جت من ظهر بعير ونحوه كعنقه ومحمل فلايكفي اه قال الونائي ولوكان الرمي ضعيفا لايصل بنفسه و اوصلته الريح لايكني اه فينبغي حمل كلام الشارح والمغنى وشرح الروض على ما اذالم يكن ضعيفا لا يصل بنفسه قول المآن (والسنة الخ)اى فى رمى وم النحروغيره نهاية ومغنى (قوله بمعجتين)اى مع سكون الثانية (قوله وحصاته)الى قوله للنهى في المغنى الآقوله وقيل كقدر النواة وكذا في النهاية الاقوله وبهيئة الخذف (قوله في الحاشية) متعلق بقوله بينته(قولهوصححالرافعيندبها)ايندبهيئةالخذفوالاصحكافىالروضةوالجموعانه يرميه علىغير هيئةالخذفمَغنىو(قولهوانهاالخ)معناه صححالرافعيانهاالخيعنيقالفيتفسيرهانهاوضعالحجرالخكردى (قوله بالسبابة) اي برآسها نها يه وونائي (قه له و ان يرمي) الى قوله ثم ينزل في المغنى الاقو له ان تو فر ألى و ان تكون (قوله و ان يرفع الذكر الخ)اى بخلاف المراة و الخنثى مغنى (قوله حتى يرى ما تحت ابطنه) اى يياض ابطهلو كان مكشوفاخاليامن الشعرونائي (قولهوان يستقل القبلة آلج)وان يدنومن الجرة في رمى أيام التشريق بحيث لا يبلغه حصى الرامين بهاية ومغنى (فهاله ويقف الح) ويسن ان اكثر من الصلاة وحضور الجماعة بمسجدالخيفو ان يتحرى مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو امام المنارة التي بوسطه متصلة بالقبة وهي منهدمة الان فيصلي في المحر ابو ماحو ت القبة هو المسجد يخلاف غيره و قدو سع مرات و نا ثي قال باعشن قال العلامة ان الجال و بحر اب هذه القبة هو بحل الاحجار التيكانت امام المنارة و بقر بها قدر ادم عليه الصلاة والسلام كما خرجه ابوسعيد في شرف النبوة اه (قهله لاعندجمرة العقبة) اى لايسن الوقوف عندها للدعاء عقب الرمي لعدم ورودالاتباع فيه لاانه لآيدعو عندهامن غير وقوف في غير وقت الرمي فلاينا في ما نقل عن الجسن البصرى ان الدعاء يستجاب عندها ايضا ثمر ايت في تاريخ مكة للقطب الحنفي المكي وفي شرح البكري على مختصر الايضاح ماهو عين ماذكر ناه وفي الحصن الحصين للجزري ما نصه ثم يرمي الجرةذات العقبة من بطن الوادي ولا يقفّ عندها حس ويستبطن الوادي حتى اذا فرغ قال اللهم اجعله حجامبرورا وذنبامغفوراموبص ويدعو عند آلجرات كلهاولايؤقت شياموبص انتهىاه بصرى (قوله تفاؤلا الخ)اى وللا تباع مغنى (قوله و ان يكون راجلا الخ) عبارة النهاية و المغنى و يسن ان يرمى راجلالارا كباالافي ومالنفر فالسنةان يرمىرا كبالينفر عقبه اهوعبارة الونائي وان يرمى راجلافي أيام التشريق الايوم نفره رأكبافيه كمايركب في يوم النحراه وكلمنها شامل للنفرين بخلاف تعبير الشارح فانه يختص بالثاني (فوله بالحصب)هو بميم مضمومة ثم حاءو صادمهملتين مفتوحتين ثم موحدة اسم لمكانّ متسع بين مكة و مني و هو الى مني اقر بو يقال له الابطح و البطحاء و خيف بني كنا نة و حده ما بين الجبلين الى المقبرة اسى وقوله وهو الى منى الخصو ابه الى مكة بل عمارة مكة في زمننا متصلة به و متجاوزة عن مسجده الذي الطواف والوقوف بان الرمي عبادة مستقلة فافتقرت لنية كسائر العبادات يخلافهما لاشتمال الحجعليها اه كلامشر ح العباب فانظر قوله بخلافه في الطواف مع ما تقدم فيه من التفصيل و أنه ينصر ف بنحو قصدغر سم ثمر ايت مآقدمه في شرح قول المصنف في الوقو ف و لو مار ا في طلب ابق و نحوه و ما كتبناه عليه فر اجعه (قول ا لانحوارض)في الروض وشرحه و ان رمى الحجر فاصاب شيئا كالارض او محمل او عنق بعير فارتد الى المرمى

ويصملي بهالعصرين وصلاتهما بهثم بغيره افضل منها بمنى والعشاءين ويرقد رقدة

الا يحركة بني في منزله علي هناك (قوله الى طواف الوداع) اى انكان مريدا للسفر حالا (قوله فلا يضر) الى قوله وعلم في النهاية و المغنى (قوله لذلك) اى لحصول أسم الرمى (قوله ان الحرة اسم للمرمى الخ) قال في حاشية الايضاح قوله الجرة مجتمع الحصى حده الجمال الطهري بانه ما كان بينه وبين اصل الجرة ثلاثة اذرع فقطو هذاالتحديدمن تفقهه وكانهقرب به مجتمع الخصى غير السائل والمشاهدة تؤيده فان مجتمعه غاليا لاينقص عن ذلك اه ﴿ تنبيه ﴾ لو فرش في جميع المرمى احجار فاثبت كني الرمى عليها كما هو ظاهر لان المرمى وانكانهو الاركض الأان الاحجار المثبتة فيهصارت تعدمنه ويعد الرمي عليهار مياعلي تلك الارض وقياس ذلك أنهلو بنى على جميع المرمى دكة مرتفعة جاز الرمى علىها لانها تعدتا بعه لها فلو لم يستغرق المثبت ارض الجمرة فهل بجزى ألرمي عليه او لا لامكان الرمي على الخالي عنه فيه نظر ويتجه الاجزاء ولو التي على ارض المرمى احجار كبارسترته بلااثبات فهل بجزىء الرمى عليها لا يبعد الاجزاه ولو بني على جميع موضع الرمى منارة عالية لهاسطح فهل يجزى الزمى فوقها اولا لانه لايعد رمياعلى الارض فيه نظر سم وجزم الشلي وابن الجمال بالاجر آء في جميع ماذكر فقالا وظاهر انه لوهبط المرمى الى تخوم الارض اوعلا الى السهاءورمىفيه اجزأ نظيرالطو افوانهلوبني عليه دكة اومنارةعاليةاوسطح اوفرشت فيه اوبعضه احجار وثبت اوالقيت على ارضه وسترته بلاا ثبات كني الرمى عليها اه (قول ومن ثم لو قلع لم يجز الرمى الى محله)اقول الجزم بهذا مع انه غير منقول بما لاينبغي بل الوجه الوجيه خلافه للقطع بجدوث الشاخصُ وانه لم يكن في زمنه عليه الصلاة والسلام ومن المعلوم ان الظاهر ظهورا تآماانه عليه الصلاة والسلام والناس في زمنه لم يكونو اير مونحو الى محلمو يتركون محلمولووقع ذلك نقل فانه غريب فليتأمل سم اقول جزم بذلك ايضا السيد السمهودي في حاشية الايضاح والاستاذ البكري في شرخ مختصره للايضاح ونقله ابن علان في شرح الايضاح عن الرملي و صاحب الضياء و اقر ه و اعتمده العلامة الزمزمي فيشرح مختصر الايضاح والونائي في منسكه وظاهر ان ليس اتفاق هؤ لاء الاعلام على ذلك

لابحركةمااصا بهاجزأه لحصوله فيالمرمي بفعله بلامعاونة بخلاف مالوار تدبحركةمااصا به بانحرك المحمل صاحبه فنفضه اوتحرك البعير فدفعه فوقع في المرمى الى ان قال لا ان تدحر جت من ظهر بعير و نحوه كعنقه ومحمل فلايكني لامكان اىلاحتمال تاثرها به اه فعلم الفرق بين مالو وقع على نحو محمل وعنق بعير ثم تدحر ج منه فلا بجزىءو مالو اصابه ثم ارتدالي المرمي فانكان ارتداده بحركة ماآصا به لم يجزو الااجز ا(اسم للمرمي) قال في حاشية الايضاح قوله الجرة مجتمع الحصى حده الجمال الطهري بانه ما كان بينه و بين اصل الجرة ثلاثة اذرع فقط وهذا التحديدمن تفقهه وكانهقر ب به بحتمع الحصى غيرالسائل والمشاهدة تؤيده فان مجتمعه غالبا لاينقص عن ذلك ثم قال قوله و المراد مجتمع الحصى الخيدل على ان مجتمع الحصى المعهو دالان بسائر جو انب الجرتين الاولتينوتحت شاخص جمرة العقبة هوآلذيكان في عهده صلى الله عليه و سلم و ليس ببعيد الخ اه ﴿ تنبيه ﴾ لو فرش في جميع المرمى احجار فاثبتت كني الرمي عليه كماهو ظاهر لان المرمي و ان كان هو الأرض الاان الاحجار المثبتة فيه صارت تعدمنه ويعدالر مى عليهار مياعلى تلك الارض وقياس ذلك انه لوبني علىجيع المرمى دكة مرتفعة جاز الرمى عليها لانها تعدلها تابعة لها فلولم يستغرق المثبت ارض الجرة فهل يحزى الرمي عليه اولا لامكان الرمي على الحالي عنه فيه نظر ويشجه الاجزاء ولو التي على ارض المرمي احجار كبارسترته بلااثبات فهل بحزىءالر مي عليها لا يبعدالاجزاءو لو بني على جميع موضع الرمي منارة عالية لهاسطح فهل بجزى الرمى فوقها اوكلا لانه لايعدر مياعلي الارض فيه نظر وقضية قول السيدفي حاشية ويؤخذ من قول المحب الطبرى ف مسئلة اصابة العلم المنصوب لانه قصد برميه غير المرمى انه لو كان للعلم الشاخص سطح او كان فيهطاق فاستقرت الحصاة فيهلم بجز اهعدم الاجزاءوان كان اخذالمذكور ممنوعا من وجه آخر بجوران يكون منع المحب الطهري لان ذلك لا يعدر مياعلي الجمرة لان الشاخص لا يعدمنها و ان كان محله منها كالورمي على ظهر دابة فيها مخلاف الدكة تعدمنها و من تو ابعها و فيه نظر فليتا مل (قوله و من ثم لو قلع لم يحز الرمى الى عله) اقول الجزم بهذامع انه غير منقول مما لا ينبغي بل الوجه الوجيه خلافه للقطع بحدوث الشَّاخص و انه لم

ثم يذهب الى طو اف الو داع اللا تباع (و لا يشترط بقاء الحجر فى المرمى) فلا يضر تدحر جه بعد وقوعه فيه كون الرامى خارجا عن كون الرامى خارجا عن الجرة) فيصحر مى الو اقف فيها الى بعضها لذلك وعلم من عبارته ان الجرة اسم المحرمى حول الشاخص ومن ثم لو قلع لم يجز الرمى الى محله

ولو قصدہ لم بحزی۔ کا اقتضاه كلامهم ورجحه المحب الطبرى وغيره وخالفهم الزركشي كالاذرعي نعملورمياليه بقصد الوقوع في المرمى وقد علمه فوقع فيه اتجه الاجزاء لان قصده غير صارف حينند ثم رأيت المحب الطبرى صرحهذا بل قال لايبعد الجزم مه (ومن عجز)ولوأجيرعين على الاوجه (عن الرمي) لنحو مرضو يتجهضبطه هنا بمامرفي اسقاطه للقيام في الفرض أو جنون أو اغماء بان أيسمن القدرة عليه وقته ولوظنا

الالمستندقوي وقدقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ان الجمرة مجتمع الحصي وقال النو وي في الايضاح والمراد مجتمع الحصي في موضعه المعروف وهو الذي كان في زمنه ﷺ وقال الشارح في حاشيته هذا مدل على ان مجتمع الحصى المعهود الآن بسائر جو انب الجر تين و تحت شَاخَص جمر ة العقبة هو الذي كان في عهده صلى الله عليه وسلم اذا لاصل بقاءما كان على ما كان حتى يعرف خلافه اهو قال الشلى و الزمن مي و يكني تواطؤ الجمالغفيرعلى رميهذا المحلآخذين لهعن مثلهم ومشلهم عن مثلهم وهكذا الى السلف الآخذين له عنه صلى الله عليه وسلم ولم ينقل طعن عن أحدفى ذلك اله وعلم بذلك أن ما جزم به الشارح هناهو المذهب المنقول ولايسعنا مخالفته الابنقل صريح وانماقاله العلامة المحشى بجرد بحث على ان قوله للقطع بحدوث الشاخص الخ لاينتج مدعاه لاحتمال انه كان في موضع الشاخص في عهده عليالية احجار موضوعة بامره الشريف ثم ازيلت بعده و بني الشاخص في موضعها و يبعدكل البعدانه عليه الصّلاة و السلام بين حدود الحرمين الشريفين ونصب الاعلام عليها كما تقررف محلموترك بيان محل الرمىوتحديده (قوله ولو قصده)أى الشاخص (لم بحز الخ) اعتمده الشارح فى كتبه وأقره عبد الرؤف وقال الخطيب في شرحى المنهاج والتنبية انهالاقرباليكلامهم واعتمدا لجمال الرملي فيكتبه الاجزاءقال لانالعامة لايقصدون بذلك الاقعل الواجبوالرمي الى المرمي وقدحصل فيه بفعل الرامي اه وهذاهو الذي يسععامة الحجيج اليوم اهكر دي على با فضل (قول هو رحجه المحب الطبري)و هو الاقرب الى كلامهم مغنى (قوله و خالفهم الزركشي) اعتمد المخالفةمراه سمعبارةالنهايةوقضية كلامهمانهلورميالىالعلم المنصوب فيالجرةاوالحائط التي بجمرة العقبة كإيفعله كثير منالناس فأصابه ثموقع فيالمر ميلا يجزىءقال المحب الطعرى وهو الاظهر عندي ويحتمل انه يجزئه لانه حصل فيه بفعله مع قصدالرمي الواجب عليه والثاني من احتماليه اي الاجزاء اقرب كما قاله الزركشي و هو المعتمداه (فه له تعملو رمى الخ) يؤخذ منه ان الصارف في الرمي قصدو قوع المرمي به في غير المرمى لامطلق قصده وعليه فلورمى بحصاة رجلاو قصدوقوعها في المرمي و قعت فيه اجزآه اذلافارق بينه وبينالشاخص وكلامهم فيمبحث طواف المحمول يؤيدذلك فانالضار هناك قصدالغير فقط بصرى ولايخني انكلامن الاخذو المأخو ذبعيدو انقوله إذلافارق ظاهر المنعكيف وقدقيل بجو ازقصدالشاخص واتفقوا على عدم جو از قصدر جل مثلاوياتي آنفاءن عبدالرؤف ان التشريك يضرهنا (قه له اتجه الاجزاء) قال تليذه عبدالرؤف في شرح المختصر و الاوجه انه لا يكفي وكون قصد العلم حينتذغير صَارَف ممنوع لا نه تشريك بين ما يجزى و ما لا يجزى وأصلا الخاه و في الايعاب نعم لو قيل يغتفر ذلك في عامي عذر بحمله جملة المرمي لم يبعد قياًساعلى ما سرفي الكلام على الصَّلاة انتهى اهكر دى على بافضل قول المتن (و من عجز الخ) انظر اعذار الجمعة والجماعة سمأقول قياس ماتقدم عن حاشية الايضاح للشارح وشرحه للرملي من مجيئها في مبيت من دلفة مجيئها هناأ يضا(قُهْلهولو اجيرعين)الىالفر عنىالنهاية والمغنى آلاقولهو يتجهالى او جنون وقوله مخلاف قادر الى والحبس وقوله وقت الرمى لاقبله (قوله و لو أجير عين) ظاهر ه صحة عقد الاجارة مع العجز عنده فلير اجع (قوله و يتجه ضبطه الخ)قال سم سئلت عن مريض مكنه ركوب دابة الى المرمى والرمى عليها او ان يحمله احد وررى بنفسه اويستنيب والذي يظهر انعليه الرتى بنفسه وتمتنع عليه الاستنابة انلم تلحقه بذلك مشقة لا تحتملعادةولاق بدحمل الآدي بحيث لايخل يحشمته وظاهركلامهم انه لايلزم حضور المستنيب المرمى معلقا انتهى الهكردى على بافضل (قوله بان ايس) متعلق بقول المصنف عجز الخ (قوله بان ايس من القدرة) اي بقو ل طبيب او بمعر فة نفسه كآفي الحاشية و نائي عبارة الكردي على بافضل بمعرفة نفسه او باخبار عدل رواية بالطب امتداد المانع الى آخر ايام التشريق اه (قوله وقته) وهو ايام التشريق و نائى عبارة النهاية يكن فازمنه عليه الصلاة والسلام ومن المعلوم ان الظاهر ظهور اتاماأ نه عليه الصلاة والسلام والناس في زمنه لم بكونو ايرمون حو الى محله ويتركون محله ولو وقع ذلك نقل فانه غريب فليتا مل (قوله و حالفهم الزركشي)

اعتمدالخالفةمر(قوله فى المتنومن عجز الخ)انظر اعذار الجمعة والجماعة (قوله ولو أجير عين على الاوجه)

اه(قه له ولا ينعز لالنائب بطرو اغماء المنيب) اي كالاينعز ل عنه وعن الحج بمو ته و فارق سائر الوكالات بو جُوب الاذن هنا اما اغماء النائب فظاهر كلامهم أنه ينعزل بهوهو القياس اسني و مغني ونهاية (فوله فاذا اغمى عليه الخ)قال في شرح العباب فعلم انه لو اغمى عليه ولم ياذن لغيره في الرمى عنه او اذن و ليس بعاجز ايس لم يجز الرمى عنه اتفاقاً لكن يسن لمن معه ان يرمى عنه كما نص عليه و ليس ذلك لا نه بجز ته بل للخر و جمن خلاف من او جب ذلك على من معهو من ثم ياز مه الدم إذا افاق لا نه لم يات بالرمى هو و لاّ نا تبه و بهذا يند فعما في الخادم فتامله انتهى فليتامل سم عبارة الونائي ولايرمى عن مغمى عليه لم ياذن قبل اغمائه حال عجزه عن الرمى بمرض مثلا لكي يسن لمن معه الرمى عنه بدله وهو الدم ثم الصوم ومثله في ذلك المجنون والميت نعم للولى الرمى عن المجنون اه (قوله و لا نائبه) هلا صحرى الاخر حال الاغماء لا نه ماذون ما لعموم وانفسدا لخصوص سم وقديجاب بأنشرط الاذنان يكونفى حالةالعجزو ماهنافى حالةالقدرة (قوله ولحبَس)عطف على قوله لنحو مرض و (فه إله ولو يحق) اي لا فرق بين ان يحبس بحق او بغير حق وشرط اين الرفعة ان يجبس محقَّ وحكى عن النص وغير ، وسياتى في المحصر انه حبس بحق لا يباح له التحلل قال شيخنا ا الشهاب الرملي لأمخالفة إذكلام المجموع في حق عاجز عن ادائه و مفهوم النصوغيره في حق قادر على ذلك شرح مر ملخصا اه سم (قول بان يحبس الخ) صنيعه يوهم حصره في هذه الصورة و فيه نظر بصرى عبارة المغنى والنهاية قال الاسنوى وصورة المحبوس ان يجبعليه قودالصغير فانه يحبسحتي يبلغ ومااشبه هذه الصورة الخ اه قال عش اي كان-حبست الحامل لقودحتي تضع اه قول المتن (استناب) اي مكلفا ولوسفيها لاتمنز االا باذن الولى و نائي و ظاهر ه عدم و قوع رمي غير الممنز عن مستنيبه إلا باذن و ليه و فيه و قفة ولوقيل ان الآذن انماهو شرط ا ماحة الاناية فقط دون الوقوع عن المنيب لم يبعد فلير اجع (قه له و اقت الرمي) ولو استناب قبل الوقت فينبغي الجو از مالم يقيداذنه بالرمى قبل الوقت كافى نظائر مكالاذن قبل الوقت في طلب الماء واذن المحرم في تزويخه سم (قول لا قبله) اى فلايستنيب في رمى التشريق الا بعدزو اليوم فيوم إلى اخر الايام و نائي (قهله ولو محرما) وإذا استناب عنه من رمي او حلالا سن له ان يناوله الحصي و يكبر وكذلك ان امكنه والاتناو لهاالنائب وكدبنفسه نهاية ومغنى (قوله لكن ان رمى عن نفسه الخ) ظاهره حتى الحاضر واناستنيب في الماضي كان استُنيب في اليوم الثاني في رمي الأول وعليه رمي الثاني فلا يُصح الرمي عن المستنيب حَيْرِى اليوم الحاضرعن نفسه وهو متجه فليراجع سم (قوله لكن ان الخ) اى فيقعرى النائب عن أفتى به شيخنا الشهاب الرملي ورجع اليهم ربعدأن كانخالفه (قهله ولاينعزل النائب بطرو اغماء المنيب الخ)قال في شرح العباب اماً اغماء الناثب فينعزل به على الاوجه آه (قوله بخلاف قادر عادته الخ) في شرح العباب فعلم انه لو اغمى عليه ولم ياذن لغيره في الرمى عنه او اذن و ليس بعاجز أيس لم بحز الرمى عنه أتفاقا لكن يسن لمن معه ان ير مى عنه كما نص عليه و ليس ذلك لا نه بحر ثه بل للخر وج من خلاف من او جب ذلك على من معهومن ثم يازمه الدم إذا افاق لانه لم يات بالرى هو ولا نائبه و هذا يُندفع ما في الحادم فتامله اه فليتامل (قوله لانه لم يات بالرميهو الخ)هلاصح رمي الاخرحال الاغماء لانه ماذَّون بالعموم و ان فسد الخصوص (قه إله ولحبس) عطف على قوله قبل لنحوم من قوله ولو يحق الخاى لا فرق بين ان يحبس بحق او بغير حق وشرط ان الرفعة ان يحبس بحق و حكى عن النص وغير هو سياتي في المحصر انه إذا حبس بحق لا يباح له التحلل قال شيخنا الشهاب الرملي لامخالفة اذكلام المجموع في حق عاجز عن ادائه و مفهوم النص و غيره في حق قادر

على ذلك شرح مر ملخصا (قوله في المتن استناب) لو آستناب قبل الوقت فينبغي الجو از مالم يقيد اذنه بالري قبل

ألوقت كمانى نظائره كالآذن قبل الوقت في طلب الماءو اذن المحرم فى تزويجه (قوله فيما يظهر) اعتمده مر (قوله لكن ان رمى عن نفسه) ظاهر هحتى الحاضرو ان استنيب في الماضى كان استنيب فى اليوم الثانى فى رمى الاول وعليه رمى الثانى فلا يصح الرمى عن المستنيب حتى يرمى اليوم الحاضر عن نفسه وهو متجه

كلامهم بفهم أنهلو ظن القدرة في اليوم الثالث وقلنا بالاصح أن أيام الرم كيوم و احداً نه لا بحوز الاستنابة

ولاينعزل النائب بطرو اغماءالمنيباوجنونه بعد اذنهلن رمىعنه وهو عاجز آيس مخلاف قادر عادته الاغماءقال لآخر اذااغمي على فارم عنى فانه لا يصح فاذااغمي عليه لزمه الدم لانه لميات بالرمىهو ولانائبه ای مع تقصیره باتر کدالرمی بنفسه إذاكانت عادته طزو الاغماء أثناء وقت الرمي مخلاف اعتياده طروه اول وقتهو بقاءه إلىآخره فانه حينئذلا تقصيره منه البتة إذ لامكنه بنفسه ولا نائبه فلزوم الدم له مشكل الا ان بحاب بان هذا نادر في هذا ألجنس فالحقوه بالغالب ولحبسولو محق اتفاقاكما فى المجموع بان محبس فى قودلصغيرحتى يبلغ بخلاف محبوس بدين يقدر على وفائه لعدم عجزه عن الرمي حينئذ(استناب)وقت الرمي لاقبلهوجو باولو باجرةمثل وجدهافاضلةعما يعتبرنى الفطرة فمايظهر ولو محرما لكن أن رمى عن نفسه

فى الحج نعم لايشترط هناعجز ينتهى للياس لانه يغتفر في البعض مالا يغتفر فيالكل بليكني العجز حالا اذالم يرج زوالهقبلخروجوقت الرمى كامرو لايضرزو البالعجز عقب رمي النائب على خلاف ظنه ﴿ فرع ﴾ لو انا به جماعة في الرمي عنبهم جازكا هو ظاهر لكن هل يازمه الترتيب بينهم بانلايرمي عن الثاني مثلا الأبعد استكال رمى الاول اولا يلزمهذلك فلهان يرمىالي الاولىءنالكل ثمالوسطي كذلك ثم الاخيرة كذلككل محتملو الاول اقرب قياسا على مالو استنيب عن آخر وعليه رمى لايجو زله ان يرمى عن مستنيبه إلا بعدكمال رميه عن نفسه كما تقرر فان قلت ماعليه لازم له فوجب الترتيب فيه بخلاف ماعلى الاول في مسئلتا قلت قصد الرمى لهصيره كانهملزوم مه فلزمه الترتيب رعاية لذلك (واذاتركرمي)أوبعض رمي(يوم)للنحراومابعده عمداأوغيره (تداركەفى باقى الايام) ويكون أداء (في الاظهر)لانهﷺجوز ذلك للرعاء فلولم تصلح بقية الايام للرمىلتساوىفيها المعذور وغيره كوقوف عرفة ومبيت مزدلفة وقد علم انهصلي الله عليهوسلم جوز التـدارك للمعذور فلزم تجويزه لغيره ايضا

مستنيبه لكن الخ عبارة البصرى هذاليس قيدالصحة الانابة بل لوقوع رمى النائب عن المناب كايصرح به السياقاه (قولَه الجراتالثلاث) هو احداحتمالين للمهمات وثانيهما أنه لايتوقف على رمى الجميع بل ان رمى الجرة الاولى صحان يرمى عقبه عن المستنيب قبل ان يرمى الجر تين الباقيتين عن نفسه وفي عبارتهما اشارة الىترجيحهذا الثانىوفي الخادم انه الظاهركذافي حاشية السيدالسمهودي وبسط كلام المهمات والخادم والكلام عليهاسم (قوله والاالح) اى وان كان النائب لم يرم عن نفسه ولو بعض الجرات فرمى وقع عن نفسه دون المستنيب نهاية (قوله وقعله) أى فهااذا اقتصر في رمى كل من الثلاث على سبع من المرآت (قوله او لغا الح) الاولى الو أو (قوله و أن نوى مستنيه) وقع السؤ العمالور مى ثانيا و نوى به نفسه يظن ان الاول وقع عن المستنيب فهل يقع هذا الثاني عن المستنيب او لا يقع او يفصل بين ان يكون اجيرا فيقع لانالاتيان بهواجب عليه لايضروالصرف فانه ليسصرفاعن الحقيقة الشرعية اومتبرعا فلايقع محلّ تامل بصرى و الاقرب الثانى كاقد يفيده قول عش قوله مر وقع عن نفسه اى فيرمى عن المستنيب بعداه (قول قبل خروج وقت الخ) اى قبل مضى أيام التشريق و نا ثى وكر دى على با فضل (قوله ولا يضرزو الالعجز) اي ولا تلزمه الاعادة لكنها تسنها ية ومغني (قوله عقب رمي النائب) اي فان بتي شيء رماه بنفسه و نائى (قوله و الاول اقرب) فيه نظر و اضح و الفرق و اضح سم (قوله صير مكانه ملزوم) يمنع هذا ومافر ععليه سم (قوله لا يجوزله ان يرمى الخ) تقدم عن سم عن السيد السمهودي ان هذا احداحمالين للمهمات وثانيهما ألجواز واستظهره في آلخادم وفي عبارة الشيخين اشارة الى ترجيحه وقياسه عدملزوم الترتيب هنا بالاولى (قول للنحر الخ)عبارة النهاية مع المتنو اذا ترك رمي يومأو يومين من أيام التشريق عمدااوسهوااوجهلاتدآركهفي باقىالايام منهافىالآظهراه زادالمغنىوكذايتدارك رمىيوم النحرفي باقىالايام اذاتركه واليومالاول منهافىالثانىاوالثالث والثانىاوالاولينڧالثالثاه (قوله ويكون)الىقولەوجزمالرافعى فىالنها ية والمغنى (قولەللرعاء)اى واھلالسقا يةنها يةو مغنى (قولەكوقوف عرفة)اىكافىوةوف عرفة(قول،وافهمكلامه الخ)اىحيث عبر بالايام والايام حقيقة لاتتناول الليالى مغنى

فليراجع (قوله الجرات الثلاثة)هو احداحتمالين للهمات و ثانيهماأ نه لايتوقف على رمى الجميع بل ان رسى الجرة الأولى صحان يرمى عقبه عن المستنيب قبل ان يرمى الجمر تين الباقيتين عن نفسه و في عبارتهما اشارة الى ترجيح هذآ الثآني و في الخادم انه الظاهر كذا في حاشية السيد السمهودي و بسط كلام المهمات والخادم والكلام عليهما (قوله و ان نوى مستنيبه) اى كالحج لكن يخالفه مام في الطو اف عن الغير اذا كان محرمافانه يقع عن الغير لعل المراد المحمول اذا نواه له ويفرق بان ألطو اف لما كان مثل الصلاة اثرت فيه نية الصرف الى غيره بخلاف الرمى فانه ليسشيها بالصلاة وقياس السعى ان يكون كالرمى شرح مر (قوله وإننوى مستنيبه) فيشرح الجوهري انه يشترط في الاستتابة أن تقع في الوقت و اعلم ان من عليه طو افّ دخلوقتهاذاطاف ناوياطوافا آخرعن نفسهأوعن غيرهوقععن نفسهالاان يطوف حاملاوينويهعن ذلك المحمول فيقع لذلك المحمول اوناوياغيرطواف كلحوق غريم انصرف عن الطواف والحاصل انه اذا صرف الطواف الى طواف آخر له أو لغيره لم ينصرف الافي مسئلة المحمول فينصر ف له أو الى غير طواف انصر فوالرميكالطواف في هذاالتفصيل فأن صرفه الى رمى آخر لم ينصرف كان قصديه مستنيبه او الى غير الرمى كان قصداصا بة دابة في المرمى انصرف ولا يظهر في الرمي نظير المحمول في الطواف ليتاتي استثناؤه من الشق الاول فليتامل اى حاجة الى مامر عن مر من الاشكال والفرق (قوله قبل خروج وقت الرمي) وكلامهم يفهم انهلو ظن القدرة في اليوم الثالث وقلنا بالاصحان ايام التشريق كاليوم الواحدانه لا يجوزله الاستنابةشرحمر(قوله ولايضرزو الالعجزعقب رمىالنائب)اىفلايلزمهاعادته لكن تسنو بفارق نظيره في الحج بان الرمي تابع و يجبر بدم (قوله و الاول اقرب) فيه نظر و اضح والفرق و اضح (قوله صير ه كانه مازوم

(قوله و المعتمد الخ) اعتمد هذا المعتمد مر اه سم (قوله كاص به المصنف) قد يفيد هذا التعبير أنه لا يجوز العمل بمقابله الاتى ولعله ليس بمر ادبقر ينةما بعده فانه يقتضي ان لهنوع قوة فهو من قبل مقابل الاصح لاالصحيح(قه له عليه)اىالضعيف عن جو از رمى ايام التشريق قبل الزو ال (قه له فينبغي جو ازه الخ)و لا يخنى انه لآيار من جو أز الرمى قبل الزو العلى الضعيف جو از النفر قبله عليه لاحتمال ان الاول لحكمة لاتوجدفي الثأنى كتيسر النفرعقب الزوال قبل زحمة الناس في سيرهم ولا يسع لامثالنا قياس نحو النفر على نحو الرمى (قوله في غسله) اى الرمى (قوله و بما تقرر) إلى قوله لفقد الصارف في النهاية و المغنى إلا قوله وكذ إلى ولورمي وقوله كذا إلى والقياس (قوله و يجب الترتيب) اى حيث اخر المتروك لما بعد الزو السم ونهاية (قوله ولهذالورى عنه قبل التدارك أنصرف) اى ان قصد خلافه وقلنا باشتر اط فقط الصارف و ماشتر اط الترتيب خلافالمن اطال في منع ذلك لا نه لم يصرف الرمي إلى غيره بل إلى بجانسه فلم يؤثر نظير مامر فيمن عليه طواف الركن فنوى به طواف الوداع من وقوعه للركن سم (قوله وبذلك) اى التعليل المذكور (قوله فارقا) اى التاركو النائب (قوله مع الترتيب) كذافي اصله رحمه الله تعالى عبارة ابن شهبة وكثير من الشراح معالتداركوهي واضحة ولعل مرآدالشار حرحه الله تعالى معالتر تيب بين الرمى المتروك ورمى يوم التدارك فنرجعإلى ماذكروه لكن تعبيرهم اوضح معالتساوى يحسب المآل فتدبره لايقال أشار بذلك إلىأن الدم على المقابل دم ترتيب و تقدير لأنا نقول لا معنى حينئذ للاقتصار على الترتيب بصرى (فوله و ان قلنا قضا. الخ)عبارة النهاية والمغنى مع التدارك سواء اجعلناه اداءام قضاء لحصول الانجبار بالماتي به عليه اهقول المتن (فعليه دم)اى فى رمى يوم آو يومين او ثلاثة او يوم النحر مع ايام النشريق نها ية ومغنى وياتى فى الشرح مثله (قوله الركه) إلى قوله فان عجز في النهاية و المغنى (قوله و في الحصاة الخ) و لو اخرج ثلث الدم في الحصاة أو ثلثيه فى الحصاتين اجزاو قال فى الفتحوظ الهركلامهم وجوب المدفى الحصاة اى و الليلة و ان قدر على الشاة انتهى و نائى (قولِه لمن بات الثالثة) أي أو ترك مبيتها لعذرو نائى (قولِه و حاصله انه يجب الح) يوضح ذلك ماقاله فى الحاشية آن القياس تنزيل المدمنزلة ما ناب عنه وهو ثلث الدم فى كو نه مرتبا فلا يجوز للقادر على اخر اجه العدول لثلث الصوم بخلاف العاجز فيصوم اربعة ايام لانها ثلث العشرة التي هي بدل الدم اصالة معجبر المنكسر لكن تلك العشرة منها ثلاثة في الحج وسبعة إذارجع فيصوم ثلاثة اعشار الاربعة في الحج اي قبل رجوعه لانهاانماو جبت بعدا نقضاء حجة وسبعة اعشارها إذآرجع فالمعجل يوم وعشر ايوم والمؤخريومان وثمانية اعشاريوم فيعجل يومين ويؤخر ثلاثة الخوقوله لانها ثلث العشرة معجبر المنكسريتا مللم وجب جبرالمنكسر قبلالقسمةعلى مايكون في الحبح ومايكون إذارجع وهلاقسم قبل الجبرثم جبر مايقع من المنكسرة فى كل من القسمين ليكون الواجب فى كل من القسمين بعد الجبر ماذكر ه فليحرر برهان ماذكره المستلزم للجبر اولاو ثانيا سم عبارةالو نائى فاذاعجزعن المدصام ثلث العشرة وهو اربعة ايام بتكميل المنكسرو إنماجبر ناهاقبل القسمة اعشار الان الصوم لم يعهد إيجاب بعضه فثلاثة اعشارها يومان بتكميل المنكسرةعقب ايام التشريق إن تعدى بالترك وسبعة اعشارها ثلاثة في وطنه او ما يرىد تو طنه هذا ماجري عليه

الخ) يمنع هذاو ما فرع عليه (قوله و المضطرب من اضطراب الخ) اعتمد هذا المعتمد مر (قوله و بحب السرتيب بين الرمى الخ) ال حيث اجر المتروك لما بعد الزو ال (قوله و لهذا ولو رمى عنه قبل التدارك انصر ف للمتروك) الى وان قصد خلافه و قلنا باشتراط فقد الصارف و باشتراط الترتيب خلافا لمن اطال في منع ذلك لا نه لم يصرف الرمى إلى مجانسه فلم يؤثر نظير ما مرفي من عليه طواف الركن فنوى به الوداع من وقوعه للركن و بذلك فارق قصد دا بة او انسان في الرمى عش قال في الروض و صرف النية في الجرة كصرف الطواف قال في شرحه يعنى صرف الرمى اليه لغير النسك كان رمى إلى شخص او دا بة في الجرة كصرف الطواف بالله غيره قال و اما السعى فالظاهر انه كالوقوف الى فلا ينصرف بالصرف اه (قوله كسرف الطواف بالله و في الموقوف الموقوف

الزوالكالامام ضعيف وان اعتمده الاسنوى وزعمانه المعروفمذهباوعليه فينبغى جوازه من الفجر نظير مامر ً فيغسله وبماتقرر علم ان ا مام منى كلها كالوقت الواحد بالنسبة إلى التاخير دون التقديم وبجب الترتيب بين الرَّمَى المَّتَرُوكُ و بين يوم التداركحتي بجزيء رمي يومهعن يومه و لهذالورمي عنهقبلالتدارك انصرف للمتروك لاليومه لانه لم يقصدغيرالنسكوكذامام فىالنائبو بذلكفار ق مالو قصدالرمي لشخص في الجرة فانه يلغو لانه لم يقصدنسكا اصلاولورى لكل جرة اربغ عشرة حصاة عن يومه وامسه لغا ايصالانه لم يعينه عنواحد منهماكذا قال شارح والقياس حسان سبعة منهافي كل جمرة عن امسه لفقدالصارف والتعيين ليسشرطاو إنمالم يقعشيء عن يو مه لفقد التر تيب (و لا دم)مع الترتيب و ان قلنا قضاء للجدر بالاتيان به (و إلا) يتداركه (فعليه دم) أتركه نسكاو قدقال انعباسمن ترك نسكا فعليه دم(و المذهب تكميل الدم في ثلاث حصیات)فاکبرحتی لو تر ك الرمى من اصله كفاه دم واحدلاتحادالجنسكحلق الراسكلهمغ اتحاد الزمان والمكان فلآينافى ذلك ان

وحاصلهأ نهبجب فيالواحدة بومان وبجب كونهماعقب أيام التشريق ان تعدى بالترك وثلاثة إذا رجع وفى الثنتين ثلاثة قبل رجوعه كذلك وخمسة بعده أما تركحصاة من غيرماذكر ولميقع عندتداركمنيوم بعدهسو اءفىذلك يوم النحر وغيره فيلزمه مه دم لالغاء مابعده لمامر منوجوب الترتيب (وإذاأراد) الحاج أو المعتمر وغيره المكى وغيره (الخروج من مكة) أو مني عقب نفره منها وإنكان طاف للوداع عقب طواف الافاصة عند عوده الهاكما صححه في المجموع ونقله عن مقتضى كلام الاصحابومن أفتى ىخلافەفقد وهم إذلايعتد بهولإيسمىطوافوداع إلابعد فراغ جميعالنسك

حج وقيل يصوم ثلثالعشرةوهو ثلاثةٍو ثلث فتبسط ائلاثا نيازمه يوم في الحجو ثلاثة إذارجع فني ذلك الجبر بعد القسمة ورده في الامداد وعلى الاول فيجب في المدن الواجبين ثلثًا العشرة وهماسبعة ايام بالتكميل فثلاثة اعشارها ثلاثة عقب ايام التشريق وسبعة اعشارها خمسة بوطنه اومايريد توطنه افاده في التحفة وذكر الشمس الرملي في فتاويه ما نصه سئل رضي الله تعالى عنه في حاج ترك حصاة او حصاتين وقلتم يلزمه في الحصاة مدفا عسر فماذا ياز مه فاجاب يصوم عن كل مديوما اه (قوله كذلك) اي عقب ايام التشريق ان تعدى بالترك (قوله اماتركحصاة) إلى المتنفى المغنى قول المتن (وإذا أراد) أى بعدقضاء مناسكه الخروج من مكة ليفر ولو مكياطويل اوقصيركافي المجموع طاف للوداع طوافا كاملا فلاو داع على مريدالاقامة وإنارادالسفر بعده ولاعلى مريدالسفر قبل فراغ الاعمال ولاالمقيم بمكة الحارج للتنعيم ونحوهوهذافيمنخرج لحاجةثم يعودومامرعن المجموع فيمن آراددون مىافةالقصر فيمنخرج إلىمنزله او محل يقيم فيه كما يقتضيه كلام العمر انى وغيره فلا تنافى بينهما مغنى زادالنها ية فعلم انه لو ارادالرجوع إلى بلده من منى از مه طو اف الو داع و إن كان قد طا فه قبل عوده من مكة إلى منى كاصر ح به في المجموع اه (قوله الحاج) إلى قوله على ان من قال في النهاية إلا قوله كابينته إلى المتن و ما انبه عليه وكذا في المغني إلا قوله او مني [لي قولة الى مسافة قصر (قوله وغيره) وهو الحلال وكان الاولى ابدال الواوباو (قوله المكى الخ) اى كل من ذكروكان الاولى هنا آبدال الو أو باو ايضا (قوله منها) اى من منى (قوله إذلاً يعتدبه) آى بالطواف المذكورو (قوله و لا يسمى الخ) من عطف العلة و الضمير فيه لطلق الطواف (قوله و لا يسمى طواف و داع) عبارة شرح الروض ولاداع على مريدالسفر قبل فراغ الاعمال و (الابعد فراغ جميع النسك) يؤخذ منه انهلاوداغ علىاهل منيإذاخرجوامن مكةيوم النحر بعدالطواف والسعى إلىمني لانهم ولمنقصدوا وطنهم لكنهم قصدوه قبل فراغ اعمال مني وإذاصار وافيه سقط الوداع إلامفار قة لمكة حينتذ ولوقصدوا الخروج منمكة إلىمني لياتو آباعمالها ثم يسيرون منهامسا فةالقصر فهل عليهم وداع فيه نظرو لا يبعدعدم الوجوب لانهم ما فرغو امن الاعال إلاوهم في وطنهم ومفارقة الوطن بعد مكة لا توجب و داعا و لو استمر و

وحاصله أنه يجب في الواحدة يومان) يوضح ذلكما قاله في الحاشية بعدما مهده إذا علت ذلك فالقياس تنزيل المدمنز لةما نابعنه وهو ثلث الدمني كونه مرتبا فلا يجوز للقادر على اخر اجه العدول لثلث الصوم بخلاف العاجز فيصوم اربعة ايام لانها ثلث العشرة التيهي بدل الدم اصالة مع جبر المنكسر لكن تلك العشرة منها ئلائةفي الحجوسبعة إذارجع فيصوم ثلاثة اعشار العشرةفي الحجاي قبلرجوعه لانها إنماوجبت بعدا نقضاء حجه وسبعة اعشاره إذارجع فالمعجل يوم وعشرا يوم والمؤخريو مان وثمانية اعشاريوم فيعجل يومين ويؤخر ثلاثة أخذاما في الروضة إلى اخرما اطال مهوقوله لانها ثلث العشرة معجبر المنكسريتا مل لموجب جبرالمنكسر قبلالقسمةعلى مايكون في الحجوما يكون إذار جعو هلاقسم قبل آلجبر ثم جبرما يقعمن الكسر فى كل من القسمين بعد الجدر و نماذ كر ه فليحرر برهان ماذكر ه المستلز م للجدر او لاو ثانيا (أو مى عقب نفرهمنها وعبارة العباب بعداعمالهاو مفهومه انهلاو داع علىمن نفرقبل اعمالهاو بعصرح فح شرح الروض فقال ولا اىولاوداع على مريدالسفر قبل فراغ الاعمال اه وقوله إلابعد فرأغ جميع النسك الخيؤخذ منهأ نهلا و داع على اهل مني إذا خرجو امن مكة يوم النحر بعد الطو اف و السعى إلى مني لا نهم و إن قصدو ا وطنهم لكنهم قصدوه قبل فراغ اعمال مى وإذاصاروافيه سقطالوداع إذلامفارقة لمكه حيثنذ ولو قصدو االخروج من مكة إلى منى لياتو اباعمالها ثم يسيرون منهامسا فةالقصر فهل عليهم وداع فيه نظرو لا يبعدعدم الوجوب لانهمما فرغو امن الاعمال إلاوهم في وطنهم ومفارقة الوطن بعدمكة لا توجب و داعا ولواستمروا بمكة يومالنحروايامالتشريق ثمخرجوا إلىمني فهل بجبالوداع فيه نظرو الوجوب محتمل فلير اجع جميع ذلك (قوله إلا بعد فر اغ جميع النسك)هل مثل الفر اغَّ تفويت المبيت و الرحى مع مكثه بمكة او مى حتى مصت ايام التشريق و لا يبعد ان الامركذ لك (الا بعد فر اغجميع المناسك) لو فرغ جميع النسك

الا مسافة قصر مطلقا او دونهـا وهو وطنـه او لتوطنه والافلادم علمكا بينته ثمو لافرق فىالقسمين بين من نوى العودوغيره خلافا لما يوهمه بعض العبارات (طاف وجو با كا ياتى للوداع)طوافا كاملا لثبو تهعنهصلي اللهعليه وسلم قولاو فعلاو ليكنآخر عهده ببيت ربه كاانه اول مقصور له عند قدومه عليه و بما تقرر منعمو مهلذى النسك وغيره عـلم انه ليس من المناسك وهو ماصححاه وان اطال جمع فیرده علی ان منقال انهمنها كمافي المجموع فى موضع ارادمن تو ابعها كالتسليمة الثانية من تو ابع الصلاة وليست منهاو من ثم لزم الاجير فعله و اتجه انه حيثوقع اثر نسكه لمتجب له نية نظرا للتبعية والا وجبت لانتفائهاو لايازممن طلبه فى النسك عدم طله في غيره الاترى ان السو اكسنة فىنحو الوضوء وهو سنة مطلقا وافهم المتن انه لو خرج منعمر ان مكة لحاجة نطرأ له السفر لم يلزمه دخولها لاجل طواف الوداع لانهلم يخاطب بهحال خروجهوهومحتمل(ولا مكث بعده)

وايام التشريق ثم خرجوا الى مني فهل بجب الوداع فيه نظرو الوجوب محتمل فليراجع جميع ذلك (فرع) هل مثل الفراغ تفويت المبيت و الرمي مع مكثه مكة أو مني حتى مضت ايام التشريق و لا يبعد أن الامركذ لك ولولزمه الصوم بدل الرمي فصام ثلاثة آيام عقب ايام التشريق و ار ادالسفر الى بلده و ان يصوم السبعة فيها فينبغى ان يازمه طو اف الو داع و لا يضر بقاء السبعة لان محلها بلده فلو ار اد السفر قبل صو مه الثلاثة و ان يصومهاا يضاببلده اوفىسفره فهل إزمه طواف الوداع اولافيه نظرو الاول غير بعيد فلير اجعسم وقوله هل مثل الفراغ الخافر والونائي (قوله الى مسافة الخ) متعلق بالخروج كردى (قوله وليتوطنه) عبارة النهاية والمغنى او محل يقيم فيه اه وعبارة الونائي او يريداقامة به تقطع السفر اه(قوله ثم) اى في الحاشية كردى (قه له في القسمين) أي المسافر الي مسافة القصر و المسافر الي ما دونها و هو و طنه الخقول المتن (طاف الخ) فلا وداع على مريدالأقامة وان ارادالسفر بعده كماقاله الامام ولاعلى مريدالسفر قبل فراغ الاعمال ولاعلى المقيم بمكة الخارج للتنعيم ونحوه لحاجة ثم يعو دنها ية و مغنى (قوله وجو باالخ) يترددالنظر في الصغير هل ياز م ولية ان يطوف به للوداع أولا والذي يظهر انه ان قلنا انه من المناسك او ليس منها و لكنه خرج به اثر نسك و جب امافي الاول فو اضمو امافي الثاني فلما اشار اليه الشار حرحه الله تعالى هنا بانه و ان لم يكن منها فهو من تو ابعها ويحتمل فى الثانية اللايجب نظر الكونه ليس منها و النام يخرج به اثر نسك فلا و جوب هذا ما ظهر الان ولم ارفىذلك نصائم رايت الفاضل المحشى سم ذكر في شرحه على الغاية ما نصه قال العربن جماعة لم نر فيه نقلا وعندى انه يجب ان قلنا ان طو اف الوداع من جلة المناسك و الا فلا انتهى اه بصرى (قهله و من ثم) اى من اجل انه من تو ابع المناسك (قوله لزم الاجير الخ)خلافا لظاهر النهاية و المغنى (قوله فعله) اي يحط عنه تركمن الاجرة مايقا بله فتح الجواد (قوله واتجه انه الخ) سبق له في مبحث نية الطواف من هذا الشرح مايقتضي اشتر اطالنية اذاوقع اثر نسك بناءعلى انه ليس من المناسك فر اجعهو استوجه في الحاشية اشتر اطها وانقلناا نهمن المناسك لوقوعه بعدالتحلل التام فتحررمن ذلك ان لهرحمه الله تعالى فى المسئلة ثلاثة آر اءبصرى (قوله اثر نسكه الخ)ظاهر ه انه اذاو قع بعد نسك لا يحتاج لنية و لو طال الفصل جد ابصري (قوله لم يجب له نية) قال فى الروض من زيادته وتجب النية فى النفل كطو اف الوداع سم وكذا جرى النهاية و المغنى على اشتر اط النية في طواف الوداع سواء وقع اثر نسك او لاونقل الونائي عن المختصر مثله واعتمده (قهله وافهم المتن الخ) يتامل سمويجاب بآن مرادالشارح افهم المتن مع قيده المعروف الذىذكر ه الشارح بقوله آلى مسافة قصر مطلقا الخ(قولِه من عمر ان مكة الخ)اي او من عمر ان مني وقت النفر من غير قصد النفركَّذ ا في بعض الهو امش و هو ظاهر (قوله لم بلزمه الخ) جزم به تليذه في شرح المختصر بصرى وجزم به ايضا الو نائي (قوله و هو محتمل) لعله أخذا من التعليل بفتح الميم اى قريب قول المتن (و لا يمكث بعده الخ) لو فارق عقبة مكة الى ما يجوز فيه القصروعادودخلها فوراثم خرجفهل يحتاجهذا ألخروجلو داع لأنهخروج جديداو لبطلان الوداع السابق بعوده الى مكة اويفصل بين ان يكون عوده لما يتعلق بالسفر كاخذ حاجة للسفر فلا يحتاج لاعادته لانه في معنى الماكث لحاجة السفر اولغيره فيحتاج لاعادته فيه نظر فليراجع واطلق مر في تقريره في

لكن فاته الرمى ولزمه الصوم بدله فضام ثلاثة ايام عقب ايام التشريق و ارادالسفر الى بلده و ان يصوم السبعة فيها فينبغى ان يازمه طواف الوداع و لا يضر بقاء السبعة التى هي من جملة البدل عليه لان محلها بلده ولو توقف لزوم الوداع عليه الزم سقو طه عنه و هو بعيد فلو ارادالسفر قبل صومه الثلاثة و ان يصومها ايضا ببلده او فى سفره فهل يصحطواف الوداع ويازمه و لا يضر بقاء الصوم لا نه ليس من اعمال الحجوان كان بدلاعنها او لا فيه نظر و الاول غير بعيد فليراجع (قوله ارادانه من تو ابعها) قديقال قضية كو نه من تو ابعها انه لا يستقل عنها و ذلك مناف لمشروعيته لغير الحاج و المعتمر و يجاب بالمنع فقد يكون الشيء تابعا لشيء و مستقلا ايضا كالسواك كالشار اليه الشارح (قوله لم تجب له نية) قال في الروض من زياد ته و تجب اى النية في النفل كطواف الوداع اه (قوله و افهم المتن الخ) يتامل (قوله في المتن و لا يمكث بعده الخ)

عقبهماثمعندالملتزم وان اطال فيه بغير الوارد واتيانزمزم ليشرب من مائهافان مكث لذلك وحده اومع فعل جماعة اقيمت عقبه وفعلشيء يتعلق بالسفر كشراءزادوشد رجلوان طال لميلزمه اعادته والا كعيادةوان قلت وقضاء دين وصلاة جنازة على مااقتضاه اطلاقهم لكن الاوجهبلالمنصوصاغتفار ما بقدر صلاة الجنازة اي اقل مكن منها فيما يظهر من سائر الاغراضاذالم يعرج لها لزمته ولوناسيا اوجاهلا بخلاف من مكث بالاكراه اونحواغماء على الاوجه (وهوو اجب)على كل من ذكرنالمامر (بجبرتركه) او تركخطوة منه(بدم) كسائر الواجبات فماهو تابع للنسك ولشبهة بها صورةفي غيره فاندفع ماقيل يلزم من كونه من غير المناسك ان لادم فيه على مفارق مكة فيغير النسك نعم المتحيرة لادم عليهاللشك فى وجوبه عليها للحيض (وفي قول سنة لاتجبر) اي لايجب جبرها كطواف القدوموفرق الاولبان هذا تحية غير مقصود في نفسه ومن ثمدخلتحت غيره مخلاف ذاك اذلو اخر طواف الافاضة ففعله عند خروجه لم بجزئه عنه (فان

جو ابسائل وجوب الاعادة سم والقلب الى التفصيل أميل (قول له كركعتيه) الى قوله بخلاف الخ في النهاية وكذا في المغنى الاقوله و صلاة جنازة الى لزمته (قوله كركعتيه الخ) اى و بعدركعتيه الخمغني و نهاية (قهله فان مكث لذلك) اى لركعتى الطواف وماذكر معهما وكذا ضمير فوله عقبه (قهله كشراءزاد) اى واوَعيته نهاية ومغنى (قولهوالا)اىوانمكثلغيرحاجةأولحاجةلاتتعلق بالسفركعيادة الخ نهاية ومغنى (قوله لكن الاوجه آلخ) عبارة النهاية قال في المهمات و تقدم في الاعتكاف ان عيادة المريض اذا لم يعرجها لا تقطع الولاء بل يغتفر صرف قدرها في سائر الاغر اض وكذا صلاة الجنازة فيجرى ذلك هنا بالاولى وقدنص عليه الشافعي في الاملاء اه قال عشقوله مر ان عيادة المريض ظاهر مو ان تعدد و تقدم مثله في تعدد صلاة الجنازة في الاعتكاف اه (فوله لزمته) اى الاعادة سم (بوله و لو ناسيا أو جاهلاً) اى بان المكث يضرونا ثي (قوله بخلاف من مكث الح)عبارة النهاية ولو مكث مكر ها بان ضبط او هدد بما يكون اكراهافهل الحكم كمالو مكث مختار افيبطل الوداع اونقول الاكر اهيسقط اثر هذا اللبث فاذا اطلق وانصرف فىالحالجاز ولاتلزمه الاعادةومثلهمالواغميعليهعقبالوداع اوجن لابفعله المأثوم به والاوجهلزوم الاعادة فيجميع ذلكان تمكن منهاو الافلا اه واقره سموقال عشقولهم رفيجيع ذلك اسم الاشارة راجع لقوله مرولو مكث مكرها الخ اه (قوله لمامر) اى من قوله لثبو ته عنه الخ (قوله كسائر الواجبات الخ) اى قياساعلى سائر الواجبات في طواف و داع اثر نسك و لشبهه بهاصورة في غيره و هذاعلى مصححالشيخينالسابق ولايخني ضعف التعليل الثائى اذلوتم لزم الدم فى ترك المنذورولو قال ولشبهه به أى بالواقع اثر نسك لكان انسب في الجملة فتامل بصرى (قهله نعم) الى قوله و به فارقت في النهاية والمغني ا الاقولة نحو وطنه وقوله اى بان الى وعوده (قوله نعم المتحيرة الخ)مقتضى تصريحه هنا بنني الدم وعدم تعرضه لنني الوجوب وقول فتح الجو اداى والنهاية ولمتحدرة فعله انه لا بجب عليها فعل الطو اف وهو محل تأمل أذ عمومقولهم هي كطاهر في العبادات يشمله وعدم لزوم الدم لانه قسم من الامو الو الاصل براءة الذمة فلا يازم معالشك ثمرايته قالفي الحاشية وقول الروياني تطوف ظاهره الوجوب سواءقلنا بوجوب الدمام بعدمه وجهاذهى فىالعبادات كطاهر ولاينا فيهسقوط الدم على القول بهلانه لمعنى آخر لايقال بمتنع عليها المكث فكيف تؤمر به لانا نقول يستثني الفرض وهذامنه بصرى اقول صرح الونائي بعدم وجوبه على المتحيرة وقول الشارح للشك الخ كالصريح في عدم الوجوب ايضا (فهله لا دم عليها) اى الا ان وقع الترك في مردها المحكوم بانه ظهر كذا في فتح الجو آدو وجهه ظاهر بصرى و في آلونا ئي مثله الاقوله كذا الج (قوله اى يحب جبرها)اىلاخلافڧالجبركما ڧالشرحوالروضةوانما الخلافڧكونهواجبااومندوبا والاصحانه مندُوبخلافالما توهمه عبارة المصنف مغنى ونهاية قول المتن (فخرج)اى من مكة او منى نهاية و مغنى (قولِه اوغيره)أىاوناسيا اوجاهلابوجوبه نهايةومغنىقولالمتن(وعادالج)اىوطافللوداعكماصرح بهُّف المحرر وامااذاعادليطوف فمات قبل ان يطوفلم يسقط الدم فلاوجه لاسقاط ماذكره المحررانتهي مغنىونحوه فى النهايةوكلامالشارحفى مختصرالايضاحيقتضىايضاانهلابدفىسقوطهمنالعودو الطواف وهلهوعلى اطلاقه اوبقيد بمااذالم يكن العود بقصد الاعراض عن السفر لتبين ان سفر ملم يكن موجبا عسب نفس الامركل محتمل بصرى اقول ظاهر كلام النهاية والمغنى انه على اطلاقه وكلام الونائي كالصريح

لوفارق عقبة مكة الى ما يحوز فيه القصروعادو دخلها فورا ثم خرج فهل محتاج هذا الخروج لوداع لانه خروج جديداو لبطلان الوداع السابق بعوده الى مكة او يفصل بين ان يكون عوده لما يتعلق بالسفر كاخذ حاجة السفر فلا يحتاج لاعاد ته لا نه في معنى الماكث لحاجة السفر او لغيره فيحتاج لاعاد ته فيه نظر فلير اجعو اطلق مرفى تقريره في جواب سائل وجوب الاعادة (قوله لازمته) اى الاعادة (قوله على الاوجه) و لا وجه لزوم الاعادة ان تمكن و الافلاشر حمر (قوله عمد الوغيره) اى اوجهلاو في شرح العباب و يظهر فيمن خرج تاركا له عامد اعالما و قدار مه انه ان كان عاز ما على العود له قبل مرحلتين اى وقبل وصول و طنه لم يا ثم و ان

اوجبناه فخرج بلاوداع عمدا أوغيره (وعادقبل) بلوغ نحووطنه او (مسافة القصر)

منمكة لان الوداع للبيت فناسب اعتبار مكة لانها اقرب نسة الهمن الحرم وقيل من الحرم نظير ما ياتي و برده ما تقررمن الفرق (سقط الدم) اى بان انهلم بحب لانه لم يبعد عن مكة بعدا يقطع نسبته عنها وعوده هنآ دون ما ياتي واجبان امكنه (أو)عاد وقدبلغ مسافة القصرسواء اعادمنها او (بعدها) وان فعله (فلا) يسقط الدم (على الصحيح) لاستقراره مما ذكر (وللحائض) وألنفساءو مثليما مستحاضة نفرت في نوبة حيضهاو ذو جرح نضاح یخشی منه تلويث المسجد (النفر بلا) طواف (وداع) تخفيفا عنها كإفي الصحيحين نعم ان طهرتاو انقطعمايخرج من الجرح قبل مفارقته مالابحوز القصرفيه عامر لزمهاالعو دلتطوف اوبعد ذلكلم يلزمهاللاذن لهافى الانعم اف

فيهعبار تهوفى ترك كلهاو بعضهولو خطوة عمداأوسهوا دملازمكدمالتمتعمالم يعد الىمكة قبلمسافة القصرمنها اووصوله محل اقامته اصلا اوعزماونية ويطف اي مالم يوجد العودو الطو أف معاو الإفلاد مان وجدامعافان وجدالعود فقط فالدم وبجب العودعلى من لم يصلهما وان كان ناسياله او جاهلا بوجو به اه (قوله من منة) اي او مني نهاية و مغي (قوله نظير ما ياتي) اي في تفسير حاضر المسجد الحرام (قوله اي مان انه لم يحب الخ) وفي شرح العباب ويظهر فيمن خرج تاركا له عامد اعالما وقدار مه انه ان كان عاز ما على العود لهقبل مرحلتين ايوقبل وصول وطنه لمياثم والاأثم وانعا دفالعو دمسقط للدم لاللاثم انتهي اهسم عبارة الكردى على بافضل وترك طواف الوداع بلاعذر ينقسم على ثلاثة اقسام احدها لادم ولااثم وذلك في ترك المسنون منة وفيمن بق عليه شيءمن اركان النسكوفيمن خرج من عمران مكة لحاجه ثم طرا لهالسفر ثانبهاعليه الاثبرولادم وذلك فبمااذا تركه عامداعالما وقدلزمه بغيرعزم على العودثم عادفبل وصوله لمأ يستقربه الدم فالعود مسقط للدم لاللاثم ثالثها عليه الاثم والدم وذلك في غيرماذكر من الصور اه (قوله وعودههها)ای فیما اذالم یصل مسافة القصر (دون ما یاتی) ای دون ما اذاو صلها (و اجب) ای و ان خرج ناسيا اوجاهلًا لطوَّاف الوداعنها ية ومغنى (قوله وقد بلغ مسافة القصر) هلاقال او وطُنه اخذا بما تقدمًا ثمرايته في شرح العباب قال والذي يظهر ان مُحلّ الاقامة في حق من سفر ه دون مرحلتين بناء على مامر عن المجموع كالمرحلتين فماتقرر فيجبالعودلهقبل وصوله ويسقط بهالدم لاانعاد بعدوصولهسو اءايس املاخلافالشيخنا انتهى اه سم عبارة البصرىقوله مسافةالقصر اونحووطنهولم يظهروجهاسقاطه هنا اه وقديقال تركدا كتفاء بذكر ه في مقابله (قوله و ان فعله) اى الطواف وكان الاولى ذكر ه بعد قوله فلا يسقط الدم اوقبل قوله وقد بلغ الخ مع حذف ان (قوله بماذكر) اي ببلوغ مسافة القصر او نحو وطنه (قهالهومثلهمامستحاضة نفرت في نوبة حيضها) اى يخلافه في نوبة طهرها قال في شرح العباب و في الجواهر وغيرها كالجموع ونصعليه في الام وجرى عليه إلا تمة اذا نفرت المستحاصة فانكان يوم حيضها فلاطو افعلها اوطهرها آزمهاولورات امراة دمافا نصرفت بلاو داع ثمجاو زخمسة عشر نظر الى مردها السابق في الحيض فانباناتها تركتها في طهرها فالدماو في حيضها فلادم انتهى اه سم عبارة الونائي واماالمستحاضةفانسافرت في نو بةحيضها فكذلك والاوجب ان امنت التلويث اه (قوله و ذو جرح الخ)اى و من به سلس بول و نحوه و لا يكلف الحشو و العصب و نائي (قوله او بعد ذلك الح) أي ولوفي الحرم نهآيةومغني (قولهلم يازمها الح) ولو رجعت لحاجة بعد ماطهرت أتجهوجوب الطوآف نهاية وونائي (قوله للاذن الخ)ومن حاضت قبل طواف الافاضة تبقى على احر امهاو ان مضى عليها اعوام نعم لوعادت الى بلدهااى شرعت فى العودفيه وهي محرمة عادمة للنفقة ولم مكنها الوصول للبيت الحرام كان حكمها كالمحصر فتتحلل بذبحشاةو تقصير وتنوىالتحلل كماقاله بعض المتاخرين وايده بكلام في المجموع وبحث بعضهم أنهاان كانتشافعية تقلد الامام اباحنيفة اواحمد على احدىالروايتين عنده في انهآتهجم وتطوف بالبيت ويلزمها بدنة وتاثم بدخولها المسجدحائضا ويجزئهاهذا الطواف عنالفرض لمافى بقائهاعلى الاحرام من المشقة نهاية و مغنى قال عشقو له فتتحلل بذبح شاة الخ اى ويبق الطواف ف ذمتها الى ان تعود فتحرم وتاتى به فانما تت ولم تعد حج عنها كما تقدم ﴿ مسئلة ﴾ قال الشيخ منصور الطبلاوي سئل شيخناسم

عادفالعو دمسقط للدم لاللاثم اه (قوله وقد بلغ مسافة القصر) هلاقال او وطنه اخذا مما تقدم ثمر ايته في شرح العباب قال و الذي يظهر ان محل الاقامة في حق من سفر ه دون مرحلتين بناء على ما مرعن المجموع كالمرحلتين فيما تقرر فيجب العودله قبل وصوله سواء ايس ام خلافالشيخنا اه (قوله و مثله ما مستحاضة نفرت في نو بة حيضها) بخلافه في نو بة طهر هاقال في شرح العباب و في الجواهر و غيرها كالمجموع و نص عليه في الا ممة اذا نفرت المستحاضة فان كان يوم حيضها فلا طواف عليها او طهر ها لزمها و لو التامر اة دما فا نصر فت بلاو داع ثم جاوز خمسة عشر نظر الى مردها السابق في الحيض فان بان انها تركتها و رات امر اة دما فا نصر فت بلاو داع ثم جاوز خمسة عشر نظر الى مردها السابق في الحيض فان بان انها تركتها

وبهفارقت مامر فيمنخرج بلاوداع والحقبهاالمحب الطبرى منخاف نحوظالم اوغريم وهومعشر وفوت رفقةو نظر فيه الاذرعى ثم يحث وجوب الدم و فرق بانمنعها عزمة بخلاف هؤلاء(ويسن)لكل احد (شرب ماءز مزم) لمافي خس مسلمانها مباركةوانها طعام طعم اىفيهاقوة الاغتداء الأيام الكثيرة لكن مع الصدقكاوقعلابي ذررضي اللهعنه بلنمالحمه وزاد سمنه زادابو داود والطيالسي وشفاءسقم ای حسی او 🕆 معنوی و من ثمسن لنکل ا احد شربه و ان يقصد به نيل مطلوباته الدنيوية والاخروية لخبرماءزمزم لماشرب لهسنده حسن بل صحيحكما قاله اثمةوبه يرد على من طعن فيه عالا بجدى

عن امر اقشا فعية المذهب طافت للافاضة بغير سترة معتبرة جاهلة بذلك او ناسية ثم توجهت الى بلاد اليمن فنكحت شحصائم تبين لهافساد طوافهافارادت ان تقلد اباحنيفة في صحته لتصير به حلالا وتتبين صحة النكاح وحينند فهل يصح ذلك ويتضمن صحة التقليد بعد العمل فافتى بالصحة وانه لامحذو رفي ذلك ولماسمعت عنه ذلك اجتمعت به فاني كنت احفظ عنه خلافه في العام الذي قبله فقال هذا هو الذي اعتقده و اقتى به بعض الافاضل ايضا تبعاله وهي مسئلة مهمة كثيرة الوقوع واشباهها ومراده باشباهها كلماكان مخالفا لمذهب الشافعي مثلاو هوصحيح على بعض المذاهب المعتبرة فاذا فعله على وجه فاسدعندالشا فعي وصحيح عند غيره ثم علم بالحال جازله ان يقلد القائل بصحته فما مضى و فما يأتى فتتر تب عليه احكامه فتنبه له فا نه مهم جدا وينبغي اناثمالاقدام اقحيث فعله عالماعش(قهله وبه الخ) اي بالتعليل المذكور (قهله والحق بها المحب الطبري الخ)و الاظهر الالحاق وان نظر فيه آلاذرعي و يحث لزوم الفدية شرح مراه سم وبصرى عبارة الونائي ولا يسقط اى طو اف الوداع بالجهل والنسيان تخلاف الاكر اهو الخوف من ظألم على نفس اومال اوعضو اوبضع او اهل اوحيو ان محترّم له او لغيره او اختصاصه او غير ذلك من كل محترم الخوف من غريم وهو معسر اله (فوله ثم محث وجوب الدم)قال الشارح في الحاشية وهو ظاهر و لا يلزم من جو از النفر ترك الدم بصرى (فهله بان منعها) اى من المسجد سم قول المتن (ويسن الح) قال القاضي أبو الطيبقال الشافعي رحمه الله تعالى بسن لمن فرغ من طواف الوداع ان ياتى الملتزم فيلصق بطنه وصدره يحائطالبيت ويبسطيديه علىالجدار فيجعل النميما يلىالباب واليسرى بمايلى الحجر الاسودويدعو بما أحب اىبالمأ ثوروغيره لكن المأثور افضل ومنه اللهم البيت بيتك والعبدعبدك وابن امتك حملتى على ماسخرت لي من خلقك حتى صيرتني في بلدك و بلغتني بنعمتك حتى اعتنى على قضاء مناسكك فان كنت رضيت عني فازددعني رضاو الافن الآن قبل ان تناي عن بيتك داري و يبعد عنه من اري وهذا او ان انصرافي ان اذنت لي غير مستبدل بكو لا بيتك و لا راغب عنك و لا عن يبتك اللهم فاصحبي العافية في بدني والعصمة فىدينىو احسن منقلبي وارزقني العمل بطاعتك ماابقيتني ومازا دفحسن وقدزيدفيه واجمع لى خيرى الدنياوالأخرةانكقادرعلي ذلكثم يصلي علىالني صلى اللهعليه وسلمولوكانت حائضااو نفساء استحب لهاالاتيان بجميع ذلك بباب المسجد ثمتمضى ويسن ان يزور الاماكن المشهورة بالفضل بمكة وهي ثمانية عشرموضعاوان يكثرالنظر الىالبيت ابمانا واحتسابالمارواهالبيهق فيشعبالابمانانلة كل يوم وليلةعشرين ومائة رحمة تنزل على هذاالبيت ستون للطائفين واربعون للمصلين وعشرون للناظرين وحكمة ذلك كاافادها السراج البلقيني ظاهرة اذالطا تفونجمعوا بين ثلاث طواف وصلاة ونظر فصارلهم بذلك ستون والمصلون فاتهم الطواف فصارلهم اربعون والناظرون فاتهم الطواف والصلاة فصارلهم عشرون ويستحب ان يكثر من الصدقة و انواع العرو القربات فان الحسنة هناك ما ثة الف حسنة و نقل عن الحسن البصري رضي الله تعالى عنه انه يستجاب الدعاء في خمسة عشر موضعا بمكة في الطواف و الملتزم و تحت المنزابوفىالبيتوعندزمزموعلىالصفاو المروةوفى السعىوخلف المقاموفىعرفاتومزدلفةوميىوعند آلجرات الثلاث وظاهره انه لافرق في ذلك بين ان يكون الداعي في نسك او لانها ية وكذا في المغنى الاقوله مروحكمة ذلك الى ويستحب وقولهمر وظاهره الخقال المغنى ولفظ فمن الان بجوز فيهضم المم وتشديد النونوهوالاجودوكسرالميموتخفيفالنونمع فتحها وكسرهاقاله فيالمجموع ثم قأل منها آنى الثمانية عشرييت المولدوبيت خديجة ومسجددار الارقم والغار الذىفى ثورو الذىفى حراءوقداوضحها المصنف في مناسكه اه (قهله او معنوي) اي كالذنوب و نائي (قهله و ان يقصدبه نيل مطلوبا ته الخ) فقد شربه جماعة من العلماء فنالو امطلوبهم ويسن الدخول الى البئر والنظر فيهاوان ينزع منها بالدلو الذي

في طهر هافالدم او في حيضها فلادم اه (قول و الحق بها المحب الطبرى الخ)و الاظهر الالحاق و ان نظر فيه الاذرعي و بحث لزوم الفدية شرح مر (قول بان منعها) اى من المسجد ويسن عندار ادةشر به الاستقبال و الجلوس وقيامه صلى أنه عليه وسلم لبيان الجو ازثم اللهم انه بلغنى أن رسو لك محمد اصلى انه عليه وسلم قال ما . زمزم لماشر ب له اللهم انى اشر به لكذا (٤٤٤) اللهم فافعل لى ذلك بفضاك ثم يسمى انه تعالى ويشر به ويتنفس ثلاثا و ان يتضلع منه أى

عليها ويشرب و ان ينضح منه على راسه و وجهه و صدره قال الما و ردى هما ية و مغى (قوله ويسن) الى المتن في المغنى الاقوله وقيامه الى ثم اللهم وكذا في النهاية الاقوله لخبر اين ماجه الى و ان ينقُّله (فه له لبيان الجواز)اي اوللاز دحام و نائي زاد المناوي في شرح الشمائل و ابتلال المكان مع احتمال النسخ فقد روى عنجا برانه لماسمع رواية من روى انه شرب قائماقال قدر ايته صنع ذلك ثم سمعته بعد ذلك ينهي عنه وحيث علمت ان فعله لبيان الجو ازعر فت سقوط قول البعض انه يسن الشرب من زمزم قائما اتباعا له وزعم ان النهي مطلق وشربهمنزمزم مقيدفلم يتواردعلى محل واحدرد بانه ليسالنهي مطلقا بلءام فالشرب من زمزم قائمامن افراده فدخل تحتالنهي فوجب حمله على انه لبيان الجواز اه (قوله ثم اللهم انه الخ) اى ثم ان يقول اللهم الخوكان ابن عباس اذاشر به يقول اللهم انى اسالك علما نافعاور زقاو اسعاو شفاءمن كل داءنها ية زاد المغنى وقال الحاكم صحيح الاسناداه (قهله ماءزمن ملاشرب له) هل هو شامل لمالوشر به بغير محله عش اى كاهو ظاهر اطلاق الحديث (قهله اللهم أنى اشربه لكذا الخ)ويذكرما بريدديناو دنيا نهاية ومغنى قال عشظاهر هانذلكخاص بالشارب نفسه فلايعتداه الىغيره ويحتمل تعدى ذلك الى الغير فاذاشر به انسان بقصدولدهو اخيهمثلاحصللهذلك المطلوبولامانع منهاذا شربهبنيةصادقة ونقلءنشيخنا العلامة الشو برى ما يخالف ماذكرناه فليراجع اه (قهله ويشربه) اى مصافان العب يورث وجع الكبدونائي (قه إنه ويتنفس ثلاثًا) اي و يحمد بعد كل نفس كآيسمي او لكل شرب و قال السيد الشلي و الاولى شربه لشفاء قلبه من الاخلاق ألذميمة ولتحليته بالاخلاق العلية إهثم يعودالي الحجر فيستلمو يقبله ثلاثاو يسجدعليه كذلك ثم ينصرفكالمتحزن تلقاءو جهه مستد ىرالبيت ولايمشي القهقرى ولامنحر فاولا ملتفتاو نائي وعبارة النهايةويسنان ينصرف تلقاءوجهه مستديرالبيت كماصححه المصنففي مجموعه ويكثر الالتفات اليان يغيبعنه كالمتحزن المتاسف علىفر اقهو يقول عندخروجه من مكة الله اكبر ثلاثالا اله الاالله وحده لاشريك لهلهالملكولها الحمدوهوعلي كلشيءقدير ايبونعا بدونساجدون لربناحا مدونصدق اللهوعدهو نصرعيده وهزم الاحز ابوحده اهوكذافي المغنى الاانه ضعف سن الالتفات فقال وقيل يخرج وهوينظر اليه الى ان يغيبعنه مبالغه في تعظيمه وجرى على ذلك صاحب التنبيه وقيل يلتفت اليه يوجهه ما امكنه كالمتحزن على فراقه و جرى على ذلك ابن المقرى اه (قوله و ان يتضلع الخ) معطوف على شرب ما ، ذمن م (قوله و يسن الخ) اىكل احدحتى النساءا تفاقاولو لغير حاجو معتمر و نائي (قهلهو يسن تحرى دخول الكعبة) اى مالم يؤذ اويتاذبرحام اوغيره وان يكون حافياو ان لاير فع بصره الى سقفة و لا ينظر الى ارضه تعظيما ته تعالى وحياء منهوان يصلي فيهولو ركعتين والافضلان يقصدمصلي رسول اللهصلي الله عليه وسلم بان يمشي بعددخوله البابحتي يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريبامن ثلاثة إذرعها ية ومغني (فهله و ان يكثر الخ) اى فى داخل الكعبة (قوله وغض البصر) اى من النظر الى سقفة او ارضه (قوله و المنازع الخ) هو ابن تيمية ومن تبعهمن الفرقةالصالة المشهورةفىزمننابالوهابية خذلهمالله تعالى(فولهومااوهمته) الىالفصل في النهاية والمغنى الاقوله وانكان في سنده مقال (قهله انها للحجيج اكد)وحكم المعتمر كالحاج في تاكدهاله وتسن زيارة بيت المقدس وزيارة الخليل صلى الله عليه وسلم ويسن لمن قصد المدينة الشريفة لزيارة قمره صلى الله عليهوسلم ان يكثر في طريقه من الصلاة والسلام عليه صلى ألله عليه وسلم ويزيد فيهما اذا ابصر اشجار هامثلا ويسال الله تعالى ان ينفعه لهذه الزيارة ويتقبلها سنة و ان يغتسل قبل دخوله كما مرويلبس انظف ثيا به فاذا ادخل المسجدقصدالروضةوهي مابين القبرو المنبروصلي تحية المسجد بجنب المنبروشكر الله تعالى بعدفر اغهما علىهذه النعمة ثمياتىالقبر الشريف فيستقبلراسه ويستدبرالقبلةويبعدعنه نحواربعةاذرع ويقف ناظرا الى اسفل ما يستقبله في مقام الهيبة و الاجلال فارغ القلب من علائق الدنيا و يسلم عليه صلى الله عليه

بمتلىء ويكره نفسه عليه لخبر ان ماجةاية مابيننا وبين المنافقـين انهـم لا يتضلعون من ماء زمزم وانينقلهالىوطنهاستشفاء وتبركا له ولغيره ويسن تحرى دخىول الكعبة والاكثارمنه فانلميتيسر فمافىالحجرمنها وانيكثر الدعاء والصلاة فىجوانبها مع غاية من الخضوع والخشوع وغض البصر وان يكثر من الطواف والصلاة وهي إفضل منه ولوللغرباء كمامروان يختم القران مكة لان سا نزل اكثرهومنالاعتماروهو افضل من الطواف كامر (و) يسن بل قيــل يجب وانتصرله والمنازعفىطلبها صالمضل (زيارةقبررسول الله صلى الله عليه و سلم)لكل احدكما بينت ذلك مع ادلتها وادبها وحميع مايتعلق بهافى كتاب حافللم اسبق الى مثله سميته الجوهر المنتظم فىزيارةالقىرالمكرموقد مسح خبرمن زارنى وجبت له شفاعتي ثم اختلف العلماء أيما الاولى في حق مريد الحج تقديمها علىالحجاو عكسهو الذى يتجهفي ذلك ان الاولى لمن مر بالمدينة المشرفة ولمن وصل مكة الوقت متسع والاسياب

متوفرة تقديمهافانانتنىشرط منذلكسنكونها (بعدفر اغ الحج)وما اوهمته عبار تهمن قصر ندب الزيارة اوهىوماقبلها وسلم على الحاج غيرمر ادو انما المرادانها للحجيج اكدلان تركهم لهاوقدا تو امن اقطار بعيدة وقر بو امن المدينة قبيح جدا كمايدلله خبر من حج وسلم لخبر مامن أحديسا على الاردانة على روحى حتى أردعليه السلام وأقل السلام عليه السلام عليك يارسول انة صلى انة عليك وسلم و لا برفع صوته تاديا معه والله كاكان في حياته ثم يتاخر إلى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على ابي بكررضى انة تعالى عنه فان رأسه عند منكب رسول انه والله والله الله يتاخر قدر ذراع اخر فيسلم على عمر رضى انة تعالى عنه كما رواه البيهي عن ان عمر أنه كان إذا قدم من سفره دخل المسجد ثم اتى القبر الشريف فقال السلام عليك يارسول أنة السلام عليك ياا با بكر السلام عليك ياابناه ثم يرجع إلى موقفه الاول قبالة وجه والله ويتوسل به فى حق نفسه وليستشفع به إلى ربه ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ولمن شاء من المسلمين وان ياتى سائر المشاهد بالمدينة وهى نحو ثلاثين موضعا يعرفها اهل المدينة ويسن زيارة البقيع وقبا وياتى بشراريس فيشرب منها ويتوضا وكذلك بقية الابار السبعة وقد نظمها بعضهم فقال

اريس وغرس رومة وبضاعة كذا بصة قل بئر حاء مع العهن

وينبغي المحافظة على الصلاة في مسجده الذي كان في زمنه فالصلاة فيه بالف صلاة و ليحذر من الطواف بقده عليه الصلاةوالسلامومنالصلاة داخل الحجرة بقصد تعظيمه ويكره الصاق الظهرو البطن بجدار القسر كراهة شديدة ومسحه باليدو تقبيله بل الادب ان يبعد عنه كالوكان بحضرته عيكاليه في حياته ويسن ان يصوم بالمدينة ما امكنهوان يتصدق على جيران رسول الله مَيْتَالِيَّتُهِ المقيمين وٱلغُرْبَاء بما امكنه وإذا اراد السفر استحب أنودع المسجد بركعتين ويأتى القبر الشريفويعيدالسلام الاول ويقول اللهم لاتجعله اخرالعهد منحرمرسولالله عليلته ويسرلى العود إلى الحرمين سبيلا سهلا وارزقنى العفو والعافية في الدنياو الاخرة وردنا إلى اهلنّا سالمين غانمين وينصرف تلقاء وجهه ولا يمشي القهقري ولا يجوز لاحداستصحابشيءمن الاكر المعمولةمن تراب الحرمين ولامن الاياريق والكنزان المعمولة من ذلك ومن البدع تقرب العوام باكل التمر الصيحانى فى الروضة نهاية ومغنى قال عش قُولهم رالاردالله على روحياى نطقي فلاير دان الانبياء احياء في قبورهم وقوله مرو تقبيله ظاهره وان قصد به التعظيم لكن مرفى الجنائز بعد نقلكر اهة تقبيل التابوت مانصه نعم أن قصد بتقبيل اضرحتهم التمرك لم يكره كما أفتى به الو الد رحمه الله فيحتمل مجيءذلك هناو محتمل الفرق بانهم حافظو اعلى التباعد عن التشبه بالنصاري هناحيث بالغوا في تعظيم عيسي حتى ادعو افيه ما ادعو او من ثم حذر و اكل التحذير من الصلاة د اخل الحجرة بقصد التعظيم ﴿ فَصَلَّافَى اركانَ النَّسَكَينَ وَبِيانَ وَجُوهُ ادَّائُهُما ﴾ وما يتعلق به(قولِه في اركان النَّسكين) إلى قولَّهُ ويَأْتِي فِي الهَبِهِ فِي النَّهَايَةُ وَالمُغَنِي [لا قوله الصحيح] بينه الائمة وقوله واليه يميل إلى المتن (فه له و بيان وجوه) الانسب تقديم لفظة البيان على قوله اركان (قوله به) اى بماذكر من الاركان و الوجو ، قُول المتن (الاحرام) ﴿ فرع ﴾ هلَّ ياتي فيمن لم يميز الفر و ض من السَّن ما تقر ر في الصلاة حتى لو اعتقد بفر ض معين نفلًا لم يصح اوْ يفرق آن النسكشديداً لتعلق ولهذا لونوى النفل وقع عن نسك الاسلام قديتجه الفرق فيصح مطلقا وان لم يمنزو اعتقد بفرض معين نفلا فليتامل سم على حجأقول الاقرب عدم الفرق ويؤيده قول حج بعدقول المصنف وشرط صحته الاسلام الخولو حصل أى العلم بالكيفية بعد الاحر ام وقبل تعاطى الافعال كفي فليس شرطالانعقادالاحرامالذي الكلامفيه بليكفي لانعقاده تصوره بوجهاه ووجهالتا يبدان قولهلو حصل بعدالاحرام وقبل تعاطى الافعال كني صريح في أنه إن لم يحصل له العلم بالكيفية لاقبل الاحرام ولا بعده لميكف وعليه فيكون المعتبر فيهعين مايعتبر في الصلاة بلا فرق غايته أنه يعتبر في الصلاة حال النية و في الحج لايعتبر ذلك عشومال الونائي إلى مامرعن سم فقال بعدكلام ما نصه و لذا قال حج في حاشية الفتح الو اجب عندنية الحبج تصوركيفيته بوجهوكذاعندالشروعف كل من اركانهاه وفىالتحفة يكفى لانعقاده تصوره بوجه اهولونوي بالفرض التطوع لميضر لان النسكَ شديد التعلق ولذا استقرب سم انه يصمّح بمن لم يمنز الفروض

ولم يزرنى فقدجفانى وان كان فى سنده مقال ﴿ فصل ﴾ فى أركان النسكين وبيان وجوه أدائهماوما يتعلق به (اركان الحج خمسة الاحرام) به

﴿ فَصَلَ فِي أَرِكَانَ النَّسَكَيْنِ وَبِيانُ وَجُوبِ ادائهِ مَا وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ﴾ (فرع)هل يأتى فيمن لم يمز الفروض من

من السنن و ان اعتقد بقر ض معين نفلا اه (قوله اي نية الدخول) فسره في اسبق بالدخول في النسك و عدل هناالى نيةالدخوللانهالملائم للركنية عش (قهله اومطلقا) عطف على قوله به (قهله اجماعا الخ) اى ولخبرا تما الاعمال بالنيات في ألاول وخبر الحبه عرفة في الثاني وقوله تعالى رليطو فو أبالبيت إلعتيق في الثالث والمرادطواف الافاضةنهايةومعنى (قُولِه اسعوافان الله الح) هذا الحديث ضعفه النووى قال السبكي فالدليل خذو اعنى مناسككم سم على المنهج و يمكن ان يجاب بأن ذلك الحديث مبين لقوله تعالى ان الصفاالخ ويان المرادمن الآيات بجوز الاستدلال عليه بالاحاديث الضعيفة عش (قهله لتوقف التحلل عليه الخ)اى كالطواف نهاية ومغنى (قوله كاهو الخ) الاولى وهو الخ (قوله مع انه لا بدل له) اى مع عدم جبره بالدم فلا يردالري عميرة وسم (قوله ولهركنسادس هو الترتيب الخ) اى للا تباع مع خبر خذو ا عني مناسككم نهاية ومغنى (قوله و ماعد اللو قوف الخ) اى الالسعى لجو از ، قبل الوقوف بعد طو اف القدوم سم ويغنى عن زيادة هذا الأستثناء ارجاع قول الشارح الآتي ان لم يكن سعى الخ الي هذا أيضا (قوله و ماعداها الخ) عبارة النهايةو المغنى وأماو اجباته فخمسةأيضا الاحرام من الميقات والرى فى ومالنحروأيام التشريق والمبيت بمزدلفة والمبيت ليالي مني واجتناب محرمات الاحرام واماطواف الوداع فقدم انه ليس من المناسك فعلىهذالايعدمن الواجبات فهذه تجدر مدمو تسمى ابعاضاو غيرها يسمى هيئة اه(قوله لذلك)أي لشمول الادلةالسابقةلهاو واجبالعمر ةشيآن الاحر اممن الميقات واجتناب محرمات الاحر امنهاية ومغني (فوله في كلها) محله في المستقلة كماهو ظاهر اماعمر ةالقارن فلابصرى (قوله على ايضا) اى لفظة ايضا قول المتنّ (النسكان)اي الحجو العمرة عش (قه له على اوجه ثلاثة)اي فقط ولهذا عبر بجمع القلة ووجه الحصر في الثلاثة ان الاحر ام أن كان بالحج او لا فالآ فر اداو بالعمر ة فالتمتع او بهما فالقر أن على تفصيل وشر وط لبعضها ستاتى وعلم من هذا انه لو اتى بنسك على حدته لم يكن شيئا من هذه آلا وجه كما يشير اليه قو له النسكان بالتثنية نهاية ومغنى (قهله والنسك من حيث هو الخ) ظأهركلامه بل صريحه أن تادية النسك من حيث هي منحصرة في الصور تين وهو محل تامل فالاولى ماذكر هصاحبا المغنى والنهاية من انها تتحقق بالثلاثة الاول ايضافيكون لها خمسة أوجه بصرى عبارة سمكان ينبغي أن يعبر بقوله والنسك الواحد عبارة شرح مر أى والخطيب امااداءالنسك من حيث هو فعلى خمسة اوجه الثلاثة المذكورة وان يحرم بحجة فقط او عمرة فقط انتهت اه اى ولاياتى بالآخر من عامه رشيدى (قول بالحجوحده الخ) اى يؤدى بالحج الخويحتمل ان المقدر صادق فيندفع بهمامرآنفا عنالبصرىوسم (قوله وعنهما الخ) أى عن ها تين الصورتين قول المتن (الافراد) اى الآفضلو يحصل (بان يحج الح) اماغير الافضل فلهصور تان احداهماان ياتى بالحجو حده في سنة الثانية أن يعتمر قبل اشهر الحج ثم يحجمن الميقات على ما ياتي نها ية و مغنى و ياتي في الشرح ما مو افقه (فه له أو دونه) تركه مر اىوالخطيب و (قوله وكذا لواحرمالخ) تركه ايضا مر والخطيب أه سم أى حملا لكلام المصنف على الافرادالاكمل (قوله ولومنادني الحل) الانسبولومن مكة بصرى اقول يمنع الانسبية قول المصنف كاحر ام المكي وأيضا يتكر رمع قول الشارح وكذالو احرم الخ (قوله نعم) الى

السن ما تقرر في نحو الصلاة حتى لو اعتقد بفرض معين نفلالم يصح أو يفرق بان النسك شد يد التعلق و لهذا لو نوى النفل و قع عن نسك الاسلام قد يتجه الفرق فيصح مطلقا و ان لم يميز و اعتقد بفرض معين نفلا فليتا مل (قوله و ماعد االوقوف) اى الا السعى لجو ازه قبل الوقوف بعد طو اف القدوم (قوله ثلاثة) لذلك عبر جمع القلة فقال على او جه (قوله و النسك من حيث هو الخي النسك الو احد (قوله و النسك من حيث هو الح) عبارة شرح مر اما اداء النسك من حيث هو فعلى خمسة او جه الثلاثة المذكورة و ان يحر م بحجة فقط او عمرة فقط انتهت (قوله في المتن الا فراد) أى الا فضل فله صور تان احداهما ان يأتى بالحج وحده في سنة الثانية ان يعتمر قبل اشهر الحج ثم يحج من الميقات على ما ياتى شرح مر (قوله او دونه) تركه مر (قوله و دونه) تركه مر (قوله و احرم الح) تركه ايضا مر (قوله و على ما اذا اعتمر الح) عبارة العباب و منه كذا في شرحه مر (قوله و كذا في الحرم الح) تركه ايضا مر (قوله و على ما اذا اعتمر الح) عبارة العباب و منه كذا في شرحه

فانالله كتبعليكم السعي (والحلق)اوالتقصير(اذا جعلناه نسكا)كماهو المشهور كامراتوقف التحلل عليه مع انه لا بدل له و له ركن سآدسهوالترتيب في معظم ذلك اذبجب تأخير الكل عن الاحر ام و ماعد الوقو ف عنه والسعى عن طواف الافاضة انلميكن سعي بعد القدوم وجرىفي المجموع على انه شرط واليه بميل كلامه هنا ومر فى ترتيب نحو الوضوءوالصلاةما يؤيده الاول(ولاتجد)الاركان ولابعضها بدم ولاغيره لانعدام الماهية بانعدام بعضها وماعداهاان جبر بدمكالرمى سمي بعضاو الاسمي هیئة (وماسویالوقوف أركان في العمرة أيضا) لذلك لكن الترتيب منافى كلها وياتىفي الهبة الكلام على ايضا بما ينبغي مراجعته (ويؤدى النسكان على أوجه) ثلاثة تاتى والنسك من حيثهو بالحج وحده وبالعمرة وحدها وعنهما احترز بالتثنية (احدها الافراد بان يحج) من الميقاتأودونه (ثم يحرم بالعمرة) ولو من ادني الحل (كاحرام المكي) وكذالو احرم من الحرم لان الاثم و الدم لا دخل لها فى التسمية كما هو واضح نعم قديؤثر ان في الافضلية الآتية (وياتي بعملها) وقد

حقيقة شرعية فهو من صور الافراد الافضلقالجمع متقدمون بلاخلاف واقرهم محققو المتأخرين ولاينافيه تقييد المجموع وغيره افضليته بان يحج ثم يعتمر لانذلك انماهو ليان انه الافضل على الاطلاق خلافا لمن زعم انالاولهو الافضلعلى الاطلاقو لاينافىذلكايضا مايأتىأن الشروط الآتية انما هي شروط لوجوب الدم لالتسميته تمتعاومن ثم أطلقغيرو احدكالشيخين علىذلكانه تمنع لان المراد انەيسىمى تمتعاً لغويا أو شرعيالكن مجاز الاحقيقة لاستحالةاجتماع الافراد الحقيق والتمتع الحقيق على شيء و احدفتاً مله (الثاني القرانبان يحرمبهماً) معا (من الميقات) اودونه لكن مدم (ويعمل عمل الحج) فيهاشارة الى اتحاد ميقاتهمافي المكي وان المغلب حكم الحج فيجزئه الاحرام بهمأ منمكة لاالعمرة فلا يازمه الخروج لادنى الحل (فيحصلان) اندراجا للاصغر فىالاكبر للخبر الصحيح من احرم بالحج والعمرة اجزأه طواف واحد وسعى عنهما حتى *ک*ل منهما جمیعا وفی الصحيحين نحوه وهذه أصلصورالقرانفالحصر

قوله وواضحفي النهاية والمغي (قول أن تسمية الاول) أى الاتيان بالحجو حده سم (قول المراد به الخ) جملته خبران(قوله اذلادخلله) أىللاول (قولهو الهالثانية) اىان يُعتمر قبل اشهر ألحج ثم يحجسم (قوله قال جمع ألخ) منهمالقاضي حسين والامام مغني (قوله ولاينافيه) اي كونالثاني من صور الأَفِّر ادالافضّل(قوله لأنذلك)اىالتقييدو (قولهانه الخ) آى المقيد(قوله ان الاول) يعني ان يعتمر قبل اشهر الحج ثم يحج و انماسها مهنا بالاول على خلاف سابق كلامه نظر آلى تقدمه في الذكر هناعلى المقيد الذىذكر هبعد عنالجمو عوغيره وقول الكردىقوله انالاولااىالثانى الغيرالمقيداه فبه مالايخني (قوله على ذلك) اى ان يعتمر قبل اشهر الحج ثم يحج (قوله لان المر ادالخ) متعلق بقوله ولاينا في ذلك الخ(قه له لاستحالة اجتماع الخ) محل تامل و الاستحالة بمنوعة اذحاصل ذلك ان للتمتع معنيين احدهما يباين الافرادوالآخر بجامعه فيصورة ولامحذور فيهكالوتروالتهجدولعله رحمه اللهتعالى لمحان ذلك يؤدىالى تفضيلاالشيء على نفسه و واضح انه ليس بلازم مماذكر فتا مله بصرى وكتب سم ايضاما حاصله ان الاستحالة تتوقف على أن النسبة بينهما التباس المكلي و لا دليل عليه لجو از ان بينهما عمو ما وخصوصا من وجه فيتصادقان في بعض الافر ادو التقسم لاينا في ذلك الجو از ان يكون اعتباريا و ايضا فيجوز ان من اطلق عليه انه تمتع لا يرى انه من الافر ادفلم يازم تُو اردعلى شيءو احداه عبارة النهاية في شرحواً فضلم الافراد نصها وشملكلامهمالو اعتمر قبلااشهر الحج ثمحجمنعامه فيسمى افر ادايضاوهو ماصرح بهابن الرفعة والسبكي وكانمرادهماانه يسمى بذلكمن حيث آنه افضل من التمتع الموجب للدم والافمطلق التمتع يشمل ذلك كايصرح بهكلام الشيخين بل صرح الرافعي بانذلك يسمى تمتعااه (قوله أو دونه الخ)عبارة النهاية والمغنىوهوالاكملوغيرالاكملأن يحرمهمامندون الميقاتوان لزمه الدم فتقييده بالميقات لبكونه أكمل لالكونالثاني لا يسمى قرانا اه (قهله فيه اشارة الخ)اي في اطلاق الميقات الشامل لميقات حج المكي (قهله في المسكى) اى ولو حكم (قول لا العمرة الخ) اى لا حكم العمرة (قول اندر اجا) الى قول المن الثالث في النم أية والمغنى الاقولهفالثانيةوقولهو نقلالى وقديشمل (قولهوهذه) اىالصورةالمذكورةفىالمتنو(قوله لذلك)أى لكونم االاصل كر دى قول المتن (ولو احرم الغ)وكان الاسبك أن يذكر الشارح قوله هذه أصل صورة القرانالخبينالواو ومدخوله ثم يقدرفاء قبيللو (قوله اوقبلها) عبارة المغنى تنبيه قضية كلامه انه لو احرم بالعمر ةقبل اشهر الحج ثم ادخل عليها الحج في اشهره انه لا يصحو لا يكون قار ناو ليس مر ادا فان الاصح فى زيادة الروضة و فى المجموع أنه يصح اى ويكون قار نا فكان ينبغي تأخير القيد فيقول و لو احرم بعمرة ثم يحج قبل الطواف في اشهر الحج كان قار نا اهو في النهاية ما يو افقه (قول، في الثانية) هي ما لو احرم بالعمر ةقبل أشهر الحجفالمر ادالاشعار بانهلو احرم بالحجقبل أشهر هلغاولم يكن قارناولك أن تقول كماانها محتاجة لىهذاللقيدفكذاالاولىليحرجمالو استمرعلى احرامه بالعمرةحتى خرجت اشهر الحجفان احرامه حينئذ به لاغ كاهو ظاهر ثمر ايت المحشى سم قال قوله في الثانية هلا قال فيهما بصرى (قول به ولو بخطوة) اي

أى الافر ادالافضل أن يعتمر قبل وقت الحج ثم يحج اه (قوله أن تسمية الاول) أى الاتيان بالحجوحده وقوله و المالثاني اى ان يعتمر قبل الشهر الحج ثم يحج (قوله لاستحالة اجتماع الافر ادالخ) قد يقال الاستحالة تتوقف على ان النسبة بينهما التباين السكلى و لا دليل عليه و عبار ته في شرح العباب ان تقسيمهم الانواع الى تلا ثة صريح في استحالة نظر لجو از ان بينهما عمو ما و خصوصا في تصادقان في بعض الافر ادو التقسيم لا ينافى ذلك لجو از ان يكون اعتباريا و ايضا فيجو ز أن من اطلق عليه انه تمتع لا يرى أنه من الانفر ادفل يازم تو اردعلى شيء و احد (قوله في المتن الثاني) أى الاكل و غير الاكل ان يحرم بهما من دون الميقات و ان لزمه دم فتقييده بالميقات لكونه اكل لا لكون الثاني لا يسمى

فيها لذلكأيضا (ولو احرم بعمرة فى أشهر الحج)أوقبلها (ثم يحج)فى أشهره فى الثانية (قبل)الشروع فى (الطو آفكان قارنا) اجماعا بخلاف ما اذاشرع فى الطواف ولو بخطوة فانه لا يصح ادخاله حيئذ لاخذه فى أسباب التحلل و لا يؤثر

نحو استلامه الحجر نية الطواف لأنه مقدمته ولس منه ذكره في المجموع ونقلشارح عنه خلافه سهو وقد يشمل المتنمالوأفسد العمرة ثم أدخل عليها الحج فينعقد احرامه بهفاسدا ويلزمه المضي وقضاء النسكين (ولا بجوز عكسه) وهو ادخال العمرة على الحج (في الجديد) اذلا يستفيد به شأ آخر (الثالث التمتع بان) حصر باعتبار مامر أيضا (بحرم بالعمرة من ميقات بلده) يعني طريقه ﴿ ويفرغ منها ثم ينشيء حجاً من مكة) في أشهر الحج سمى بذلك لتمتعه بسقوط عوده للاحرام بالحج من ميقات طريقه وقيل لتمتعه بينالنسكين ما كان محظور اعليه وقولهمن ميقات بلده غير شرطبل لوأحرمدونه كان متمتعا ويلزمه معدمالمجاوزة ان أساءبها دم التمتعوانكان بین محل احرآمه ومکة دون مرحلتين ومافى الروضة بما يخالف ذلك ضعيف وقولهمنمكةهو كما بعده شرط للدم لالتسميته متمتعا (وأفضلها) أى الثـلاثة بل الخسة (الافراد)

كان لنفتل بعد الاستلام و نائي (قوله نحو الاستلامه الحجر) اي كتقبيله سم (قوله و لو افسد العمرة) و نقل الماور دى عن الاصحاب انه لو شك هل احرم بالحبح قبل الشروع فيه اى في الطو اف أو بعده صبح احر امه لان الاصلجو ازادخال الحج على العمرة حتى يتعين المنع فصاركن احرمو تزوجو لم يدرهلكان احرامه قبل تزوجه او بعده فانه يصح تزوجه نهايةو و نائي قال عشقو لهمر صح احر امه اي بالحجويير ابذلك من الحيج والعمرة اه(اذلا يستفيديه الخ)اي بخلاف ادخال الحج عليها فيستفيد به الوقوف و الرمي و المبيت مغيى ونهاية (قهله باعتبار مامر الخ)أي من انها الاصل و الافهنه ما قدمه من الاعتبار قبل اشهر الحج ثم الحجو ان كانت تُسميته بالتمتع مجازية قول المتن (بان يحرم بالعمرة) اي في اشهر الحج (من ميقات بلده) أي او غيره و (قوله من مكة)اى أو من الميقات الذي احرم بالعمرة منه او من مثل مسافته او ميقات اقرب منه و علم مما تقرر آن قوله بلدهومن مكة مثال لاقيدتها يةومغنى وسم (قوله يعنى طريقه) لا يخفي ما في هذا التفسير من البعدو لعل الاقرب تفسيرها بالمحل الذي انشأمنه سفر الحبج بصرى عبارة سم قوله يعني طريقه اي المراد بميقات بلده ميقات الطريق الذي سلكه سواء كان ميقات بلده أمغيره قول المتن (ثم ينشيء حجا الخ)أي و ان كان أجير ا فيهما لشخصين شرح بافضل وونائي (قوله في اشهر الحج) اى حاجته الى هذا القيد مع أن الاحر ام بالحج في غير اشهره ينعقد عمرة فلا يكون ممانحن فيه من الاتيان بآلنسكين اللهم الاان يكون هذا القيد بالنظر لقوله بان يحرم بالعمرة منميقات بلده فيكون راجعا لمجموع ماقبله احتراز أعمالو احرم بالعمرة قبل اشهر الحجثم بالحجفىأشهر هفانهافر ادعنده كماتقدم فليتأملهم اي فكانحقهان يقدم علىقول المصنف من ميقات الخ كَافَعَلَّهُ النَّهَايَةُ وَ المُغْنَى (قُولُهُ ضَعِيفُ)الأولى ان يُؤُولُ بانه محمولُ على ما اذا نوى الاستيطان بذلك المحل ثم احرم بالعمرة كااشار الى ذلك شيخ الاسلام وغيره بصرى عبارة الونائي وقول الروضة كاصلها من جاور الميقات مريد اللنسك ثم احرم بعمرة لا يلزمه دم التمتع محمو ل على من استوطن قبل احر امه بالعمرة ولو بعد المجاوزةاه قال محمدصالجالرئيس قوله استوطن قبل احرامه الخاى بمحل بينهو بين الحرم دون مرحلتين لانه من حاضري المسجد الحرام اه (كابعده) يتأمل ما المراد به سم اقول اراد به قوله في أشهر ه أي فلا دم فيما اذااعتمر قبل اشهر الحج ثم حجف اشهره (قوله شرط للدم) اى فلادم اذاعاد لميقات بلده كاياتي سم عبارة البصرى قوله شرط للدم ولك أن تقول أن كأن آلمر أدبيان مطلق التمتع فلاوجه لقوله رحمه الله تعالى من مكم أوالمرجبالدم فهومع بعدهمن صنيعه يردعليه اناللائق حينئذا ستيفاءالشروط وبجاب باختيار الاول وقوله من مكة خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له اه (قهله بل الخسة) اي بزيادة صورة في الا فر ادو صورة في القر ان وعلى هذا فالمرّ ادبالاً فر ادهنا الا فر ادالا فضل آلذي اقتصر عليه المتن قول المتن (الا فر اد) اي ان اعتمر عامهفان اخرهاعنه كان الافر ادمكر وهااذتاخيرهاعنه مكروهو المراد بالعام ما بقي منذي الحجة الذي هوشهر

قراناشرح مر (قوله في الثانى) هلاقال فيهما (قوله نحو استلامه الحجر) أى كتقبيله (قوله في المتن بأن يحرم بالعمرة) اى في اشهر الحج الحدامن قوله الي الشارح في الجمع السابق و على ما اذا اعتمر قبل اشهر الحج ثم قوله فهو من صور الافر ادا لافضل من قوله الآتى في شروط دم المتعوم ما يعلم منه أن هذا الاينافي كونه من صور الافر ادا لافضل (قوله في المتن من ميقات بلده) اى او غيره شرح مر (قوله يعنى طريقه) اى المر اد بميقات بلده ميقات الطريق الذى سلكه سو اء كان ميقات بلده أم غيره (قوله في المن ثم ينشىء حجامن مكة) أى أو من الميقات الذى أحرم بالعمرة منه أو من مثل مسافته أو من ميقات أقرب منه و علم عاتقر رأن قوله اى الماتن بلده و من مكة مثال لا قيد شرح مر (قوله في اشهر الحج) اى حاجة الى هذا القيدمع ان الاحرام بالحج في غير اشهره ينعقد عمرة فلا يكون عانحن فيه من الاتيان بالنسكين اللهم الاان يكون هذا القيد بالنظر لقوله بان بحرم بالعمرة من ميقات بلده فيكون راجعا لمجموع ما قبله احتراز عمالوا حرم بالعمرة قبل اشهر الحج ثم بالحج في اشهره فانه افر ادعنده كاتقدم فليتا مل (قوله كتمته بين النسكين) هذا موجود في قبل اشهر الحج ثم بالحج في اشهره فانه افر ادعنده كاتقدم فليتا مل (قوله كتمته بين النسكين) هذا موجود في العكس اقول و لا يضر الان و جه التسمية لا يجب اطراده (قوله كا بعده) يتا مل ما المراد به (شرط للدم) اى

صلى الله عليه وسلم اختار الافراداولاثمادخلعليه العمرةخصوصية له للحاجة الى بيان جوازها في هذا الجمع العظيم وإن سبق بيأنهامنه قبلمتعدداوانما امر من لاهدي معه من اصحابه وقداحرموابالحج ثمحز نواعلى احرامهم بهمع عدم الهدى بفسخه الى العمر ةخصوصية لهم ليكون المفضول وهوعدمالهدي للفضول وهبو العميرة لالان الهدى منع الاعتمار او عكسه لانـه خـلاف الاجماع ولا جماعهم على عدم كراهتهمواختلافهم فى كراهة الاخرين ولعدم دم فيه بخلافهما والجبر دليل النقص ولمواظبة الخلفاء الراشدين عليه بعده صلى الله عليه وسلم كمارواه الدارقطني اى الأعلياكرم اللهوجهه فأنهلم يحج زمن خلافته لاشتغاله بقتــال الخارجين عليه وأنماكان ينيب ابن عباس رضي الله عنهم نعمشرط افضليته ان يعتمر منسنته بان لا يؤخرها عنذى الحجة والاكانكل منهماافضلمنيه لكراهية تاخيرها عـن سنته وان اطال السبكي في خلافه وبحث الاسنوى افضلية قراناوتمتع اتبعه بعمرة لاشتماله على المقصود مع زيادةعمرة اخرى وتبعه عليه جمع وقب رددته في

حجه نها ية وكذا في المعنى الاانه ابدل مكروها بمفضو لا نظير ما ياتي في الشرح (لان رواته) الي قوله و لمواظبة فىالنها ية والمغنى الاقوله وانسبق إلى ولاجماعهم (قوله لانرواته) عبارة النهاية والمغنى ومنشا الخلاف اختلافالرواة فياحر امهصلي الله عليه وسلم لانه صبح عن جابروعا تشةو ابن عباس رضي الله عنهم المه صلى الله عليه وسلم افر دالحج وعن انس انه قرن وعن آبن عمر انه تمتع و رجح الاول بان رواته اكثر و بان جابر امنهم اقدم صحبة واشدّعنا يةبضبط المناسكو افعاله صلى الله علّيه وسلم من لدن خروجه من المدينة إلى انتحلل اه (قولهولان بقية الرو ايات الخ)عبارة النهايةو المغنى قال في المجموع الصو اب الذي نعتقده انهصلي الله عليه وسلم احرم بالحج ثم ادخل عليه العمرة وخص بحو ازه في تلك للحاجة وبهذا يسهل الجمع بين الروايات فعمدة رواة الافرادوهم الاكثراول الاحرام ورواة القران اخره ومن روى التمتع ارادالتمتع اللغوىوهوالانتفاع وقدانتفعبالاكتفاءبفعل واحدويؤيد ذلك انه عليكانته لم يعتمرني تلك السنة عمرة مفردةولو جعلت حجته مفردة لكان غيرمعتمر فى تلك السنة ولم يقل احدّ إن الحجو حده افضل من القر ان فانتظمت الرو ايات في حجته نفسه و اما الصحابة رضي الله تعالى عنهم فكا نو اثلا ثة أقسام قسم اجر مو بحجوعمرة اوبحجومعهمهدى وقسم بعمرة وفرغوامنها ثم احرمو ابحجوقسم بحجمن غيرهدى معهم وامرهم عليلته ان يقلبوه عمرة وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة وهو حاص بالصحابة و امرهم به عليلته لبيان مخالفةُما كَأَنْتَ عليه الجاهلية من تحريم العمرة في اشهر الحجو اعتقادهم ان إيقاعها فيها من أفجر الفجور كاانه عليالله الحمرة على الحبران الخودليل الخصوص خبر الى داو دعن الحرث بن بلال عن ابيه قلت يارسول الله ارايت فسخ الحج إلى العمرة لناخاصة ام للناسعامة فقال بل لكمخاصة فانتظمت الروايات فى احرامهم ايضافمن روى انهمكانو اقارنين او متمتعين او مفردين ار ادبعضهم وهم الذين علم منهم ذلك وظنأن البقية مثلهم اه (قوله إلى بيان جو ازها) اى جو از العمرة في اثهر الحجو (قوله في هذا الجمع) متعلق بالبيان (قوله بيانها) الأولى التذكير (قوله بفسخه الخ)متعلق بامر (قوله خصوصية الخ) حال من الفسخ و (قوله ليكون الخ)متعلق بانما امر الخ (قوله ليكون المفضول الخ) هلا كان المفضول الفضل و العكس ليحصل التعادل سم أقول وقديقال إن مآقاله لآتعادل فيه بل الذي فيه تفضيل المفضول و تنقيص الفاضل ولو سلم فهوكا لاستدر اكعلى الشارع فينبغي التجنب عن مثله (قولِه او عكسه) يعني اوعدم الهدي بمنع الحج بصرى (قوله و لاجماعهم)عطف على قوله لان رواته اكثر وكذا قوله بعد ولعدم دم الخولمو اظبة الخلفاء الخسم وكردي (فهله اي إلا عليا الخ)الظاهر انه استدر اكمنه على الدار قطني و لكأن تقول لاحاجة اليه لانمقصو دالدارقطني ان كلامنهم رضي الله تعالى عنهم حيث اتى بالنسكين بعده صلى الله عليه وسلم افر د سواءاكان اتيانه بهفىزمنخلافته اوقبلهبصرى (قوله نعم) إلى قولهو إن اطال فى النهاية والمغنى (قوله عن ذي الحجة) اى الذي هو شهر حجه نهاية (قوله لكر آهة تاخير ها الخ) هل هو على اطلاقه فيكره لكل من حجان لايعتمرني بقيةسنته اوهو محمول علىفريضة الاسلام محل تامل ولعل الثاني اقرب بصرى ويظهر أنالاقربهوالاولوانماالمكروههوالتاخيرلاذات المؤخركتاخيرطواف الافاضةعن يوم النحر (قوله وقد رددته الخ)عبارة النهايةوردبانه لايلاقي مانحن فيه اذ السكلام في المفاصلة بين كيفيات النسكين المسقط لطلبهمالابين اداء النسكين فقطو ادائهمامع زيادة نسكمتطوع بهويرد ايضا بانا لوسلمناأن كلامهم فيما نحن فيه نقول الافراد افضلحي من القران مع العمرة المذكورة لان في فضيلة الاتباع ماير بوعلى زيادة فىالعمل كالايخنى من فروع ذكروهاو بماتقرر يعلم ان من استناب و احداللحجو اخر للعمرة لاتحصلله كيفية الافرادالفاضل لآنكيفية الافرادلم تحصلله اهواقتصر المغنى على الردالاول

فلادم اذاعا دلميقات بلده كما ياتى (قوله ليكون المفضول الخ) هلاكان المفضول للفاضل والعكس ليحصل التعادل (قوله ولاجماعهم) عطف على قوله لان رواته اكثروكذا قوله بعد ولعدم دم الخورة ولمواظبة الخرق له وقدر ددته الخ) و افق على رده مر

الحاشية ثمرأيت شارحار ده لكن بمافيه نظر ظاهر وياتى ان من أتى بعمرة أو باحر امها فقط قبل أشهر الحجمتمتع

قالعشقولهم رلافي كيفية الافراد الخهذاظاهران وقعامعااو تقدمت العمرة على الحجرا مالو تاخرت العمرة عن الحج فني عدم حصول الافر ادالفاضل له نظر اه (قوله اي بالمعنى السابق آنفا) أي انه تمتع لغوي سم وكردى (قوله ومعذلك) إشارة إلى متمتع كردى (قوله ومعذلك لا ينبغي الح) في هذه المعية مع التعليل اللاِّتي بعدما تُقدم ان من الا فراد الافضل الاعتمار قبل أشهر الحج ثم الحج في اشهر ه شيء لا يخفي على المتامل إلاان يريد بقوله يريدالا فرادالا فضل الافراد الافضل على الاطلاق فتآمله سم وجزم هذه الآرادة الكردي ترك الخ)فاعل لا ينبغي و (قوله لئلا يفوته)متعلق بلا ينبغي (قوله تاخير ها الخ)خبر ليس على حذف مضاف اى طلب تاخيرها (قوله بل الاكثار الخ) اى بل مرادهم بذلك الاكثار الخ (قوله لان المتمتع) إلى قوله و في نسخ في النهاية و المغنى (قول لان بعده الخ) لا يخفي ما في هذا التوجيه لعدم آلا شكال لان الكلام في اوجه النسكين والمرتبتان الاخيرتان خارجتان عن اوجههما نعم لناتوجيه عدم الاشكال بانه لدفع توهم ان القر ان في مرتبة التمتع فتامله سم (قوله مرتبتين) اى الحج فقط والعمرة فقط و الاولى افضل من الثانية كردى (قوله من بعض تلك الأوجه) اى الثلاثة لاداء التسكين و لايظهر لزيادة لفظة من فائدة (قوله وأختارُ وجمع الج)ومال اليه السيدعمرو تبعه ابن الجمال اهمحمد صالح (قوله لريحه) الى قوله وقيل في ألنهاية وكذا في المعنى الاقوله و مذا الى و الدم (قوله انه لا يتكرر الخ) هو المعتمد عش (قوله وحيث اطلق الخ) اى الاجزاءالصيدكماسياتى مبسوطانها يقومغنى اى فان الواجب فيه مثل ما قتله من الصيد اى و دم الجآع المفسد فانه بدنة عشقو لالمتن (بشرطان لا يكون الخ)اي فحاضروه لادم عليهم و المعنى في ذلك انهم لم يربحو اميقاتااىعامالاهلهولمن مربه فلايشكل عن بينهو بين مكة او الحرم دون مساقة القصر إذا عن له النسك ثم فانه و ان ربح ميقا تا بتمتعه لكنه ليسعا ما لاهله و لمن بمر به و لغر يب مستوطن في الحرم او فيما بينهو بينه دون مسافة القصرحكم البلدالذي هوفيه ويلزم الدمآ فاقيّا تمتع ناويا الاستيطان بمكة ولوبعد العمرة لان الاستيطان لا يحصل بمجر دالنية نهاية ومغنى (فوله استوطنو ا) الى قوله ولو تمتع فى النهاية و المغنى

(قوله اى بالمعنى السابق آنفا) اى انه تمتع لغوى (قوله ومعذلك لاينبغي النج) في هذه المعية مع التعليل ألآتي بعدما تقدم من ان الا فر اد الا فضل الاعتمار قبل اشهر الحج ثم الحج في أشهر ه شيء لا يخني على المتامل إلاان يريد بقوله مريد الافراد الافضل الافراد الافضل على الأطلاق فتامله (فوله ومع ذلك الخ) قد يقال إنمايتجه هذا الكلام لوكان الاعتبار في رمضان ثم الحج في اشهره بمنع كونه أفرادا فاصلا مع أنه ليس كذلك كاقدمه الاان يجاب بانه منع الافراد على الأطلاق وفيه نظر آه (قول و والاشكال فيها لان يعدهالخ)لايخفي ما في هذا التوجيه لعدم آلاشكال لان الكلام في اوجه النسكين و المرتبتان الاخيرتان خارجتان عن اوجههما نعم لنا توجيه عدم الاشكال بانه لدفع توهم ان القر ان في مرتبة التمتع فتامله (قهله لان بعده مرتبتين) اى الحج فقط والعمرة فقط (فهله إذلو احرم بالحج النخ) انظر هل بين هذا وقوله السابق لتمتعه بسقوط عوده للاحرام بالحج الخمنافرة (قوله في المتن بشرط ان لا يكون من حاضري المسجد الحرام) اي فحاضروه لا دم عليهم قال في شرح الروض و المعني في ذلك انهم لم يربحو اميقا تااي عاما لاهله و من عمر به فلا يشكل عن بينه و بين مكة او الحرم دون مسافة القصر اذاعن له النسك ثم فاته و إن ربح ميقاتا بتمتعه لكنه ليس ميقاتاعاما اه(واقول)هذا يقتضي ان الميقات المربوح هو المحل الذي احرم منه بالعمرة اذلوكان المرادبه محل الاحرام بالحج الذي هو مكة كماهو المتبادر من قول الشارح كغيره السابق وبالتمتع لايخرج من مكة بل لايحرم بالحج منة يصح الفرق بين هذا الحاضر وغيره لان محل احر ام كل منهما بالحجهومكة وليستميقاتاعا مالكن مامعني ربح الميقات الذي احرم منه بالعمرة إلاان يقال معناه انه استفاد للعمرة ميقا تا اغناه عن الخروج من مكة للّاحر ام الآخر فلير اجعو اعلم ان قوله فلا يشكل النج ان كانمبناعلى انمن بينهو بينمكة او الحرم دون مسافة القصر اذاعن له النسك ثم لا يارمه الدم فالاحتياج إلى

لأن الفضل الحاضر لا بترك لمترقب ونظيره مایاتی انه لیس مرادهم ىندى تجرىمكان او زمان فاضل للصدقة تاخيرها اليهلانه لايدرى ايدركه اولا بل الاكتار منها إذا ادركه (وبعده التمتع) لأن المتمتع ياتي بعملین کاملین و إنما ربح احدالميقاتين فقط بخلاف القارنفانه ياتي بعمل واحد من ميقات و احدو في نسخ ثمالقرانولاإشكال فيهآ لأن بعده مرتبتين اخريين كل منهما من بعض تلك الاوجه (وفي قول) افضلها (التمتع) وهو مذهب الحنابلة واطالوافي الا نتصارله وفي قول القران افضلوهو مذهب الحنفية واختاره جمع من اكاس الاصحاب (وعل المتمدم) إجماعالربحه الميقات آذلو احرم بالخج اولامن ميقات بلده لاحتآج بعده الى ان محرم بالعمرة من ادني ألحل وبالتمتع لايخرجمن مكة بل بجرم بالحج منها وبهذا يعلم ان الوجه فيمن كررالعمرةفياشهر الحج انهلا يتكرر عليه وإن اخرجالدم قبل التكرر لانريحه الميقات بالمعنى الذي تقرر لم يتكرر والدم هنا وحيث اطلق شاة اوسبع بدنة او بقرة ما بجزىء أضحية (بشرط

ان لا يكون من حاضرى المسجد الحرام) لقوله تعالى ذلك اى ماذكر من الهدى و الصوم عند فقده لمن اى على من لم يكن اهله اى و طنه الا الا يكون من حاضر و المسجد الحرام و قبل الا شارة لحل الاعتمار في اشهر الحج فيمتنع على حاضريه في اشهر هو معيد من سياق الآية كماهو ظاهر (و حاضروه

من)استوطنوا بالفعللا بالنية حالة الاحرام لابعده سواءاكانالاحرام بقرب مكةام لاجاوز الميقات مريدا للندك ام لاعلى المعتمدمن اضطراب طويل فأذلك بينته في الحاشية وغيرها محلا (دون مرحلتين) *بخلاف من بمرحلتين او* اكثر لان من على دون مسافة القصر من موضع كالحاضر فيه بل يسمى حاضر الدقال تعالى واسألهم عن القربة التي كانت حاضرةالبحراي ايلةوهي ليست في البحر بلقريبة منه وتعتبر المسافة (من مكة) لان المسجد الحرام في الاية غيرمرادبه حقيقته اتفاقا وحملهعلى مكةاقل تجوزا من حمله على جميع الحرم (قلت الاصح) اعتبارها (من الحرم والله اعلم) لأن الاغلب في القرآن استعمال المسجد الحرام في الحرم ومن له مسكنان قريب من الحرم وبعيد منه اعتبر مامقامه به اكثرثهما به اهله وماله دائما ثم اكثرثم مابه اهله كذلك ثم ما به ماله كذلك ثم ماقصد الرجوع اليه ثم ما خرج منه ثم ما احرم منه واهله حليلته

إلاقوله من اضطراب إلى محلا (قول استوطنو االخ) المتبادر ان المراد بالاستيطان المعنى المبين في باب الجمعة و (قوله حالة الاحرام)معمول لأستوطنو اوكذاقو له بعد محلاسم عبارة الكردي على بافضل قال في الايعاب والامدادم ضابطة اىالاستيطان في الجمعة اه والذي ذكروه في الجمعة ان المتوطن هو الذي لا يظعن شتاءو لاصفاالالحاجة فيؤخذمنه انهلا بدمن الاقامة بمكة اوقربها يحيث يمضى عليه شتاءوصيف ولم يخرج فيهماالا لحاجةمع عدمقصدالخروج مماذكرلغيرحاجة فيمابق منعمره لانهم صرحوا انجرد النية لابحصلها الاستيطان بللابدمنوجوده بالفعلوقبلمضىتلك المدةفليسمتوطنا بالفعلبل بالنية وهى لاتكفى وكذا لونوى الخروج لغيرحاجة ولوبعدسنين متطاولةفانه لايكون متوطناهذاماظهرلي من كلامهم انتهت وعبارة الشيخ محمدصالح الرئيس قوله استوطنو ابالفعل الخ اى بان يمضي عليه بعدالنية صيف وشتاء اه (قوله حالة الآحرام) أي بالعمرة (قوله غير مراد به حقيقته الخ) اي بل الحرم عندقوم ومكة عنداخرين نهاية ومغنى (قول اقل تجوز ا)قديقال القلة والكثرة لا تعقل إلا مع التعددو لا تعددهنا بل التجوزعليكل تقديرو احدوهو التعبير باسم الجزءعن الكل فلوعبر بنحو الاقرب لكان اعذب بصرى ولك ان تقول المراد بالقلَّة الخفةو بالتجوز المعنى اللغوىوهو ارتكاب خلافالظاهر فلا اشكال قول المتن (قلت الاصح النع)قال ابن الجمال ان اهل السلامة من حاضري المسجد الحر ام قطعا اهكر دي على بافضل قول المتن (من الحرم) هذا لا يشمل لفظامن بالحرم سم اى ويفهم منه بالاولى (قوله لان الاغلب الخ) عبارة النهاية والمغنى إذكل موضع ذكر الله تعالى فيه المسجد الحرام فهو الحرم الاقوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام فهو نفس الكعبة فالحاق هذا بالاعم الاغلب اولى اه (غوله و من له مسكنان قريب من الحرم و بعيد منهالخ)حاصلماذكر هصور الاولى وتحتها اثنان ان الاعتبار بكثر ة الاقامة كخمسة بجدة وسبعة بمصرسواء كانله بكل اهلومال ام لاالثانية وتحتها اثنان ايضاوهو مااذا استوت اقامته بهما كستة وستة فالعبرة بمابه اهله وماله دائماحيث كان اهله فقطفي الاخرفان لم يلازموه دائمافا لاكثركسبعة وخمسة الثالثة وتحتها اثنان ايضاوهوماإذا استوت اقامته بهمالكن باحداهمااهلهو بالاخر مالهفالاعتبار بما بهاهله دائمااو أكثرالرابعة وتحتها اثنان وهوما إذا استوت اقامته وله بكل اهل ومال لكن ماله الاكثر باحدهما دائما اكثر الخامسة وهيما إذا استوت اقامته واهله وماله فماعزم على الرجوع السادسة وهيما إذا استوى جميع ماذكروهو الاقامةوالاهلوالمالوالعزمعلىالرجوعفالاعتبار بماخرجمنهالسابعةوهيماإذا استوت الاقامة والاهلو المال والعزم على الرجوع والخروج بإن خرج من كل منهما فما احرم به منه هذا ماذكر هنا وزادفى الايعابوعن الفورانى ينظر إلى ايهما ينسبه الناس فهومنه ولهوجه ظاهر وفى المجموع عن النص ويسنان يريق دما بكل حال والظاهر انه دم تمتع ويؤخذ من ذلك انكل ماقيل بوجو به يسن اخر اجدم في تركه ويكون كدم التمتع محمد صالح الرئيس (قهله اعتبر مامقامه به اكثر) اى فان كان مقامه بالقريب كبر فلادم عليه اى و ان احرم من البعيدو بالأولى لادم إذا كان له مسكن و احدقريب و احرم من مكان بعيد ذهباليه لحاجة وعلى هذا فالمكي إذاذهب إلى المدينة لحاجة ثم احرم بالعمر ةمن ذي الحليفة لايازمه دم التمتع قسقوط الدمءن الحاضريكني فيه استيطانه مكانا حاضر اولايقدح فيهخر وجهعن الحضورو الاحرام من مكان بعيد فليتامل اه سم وكر دى على بافضل (قوله اعتبر ما مقامه به اكثر) اى حيث لا اهل و لا مال اولهذلك بكل مسكن و (فوله ثم ما به اهله كذلك) اى دائما ثم اكثر حيث كان ماله فى الاخر و (قوله ثم ماخرجمنه)ایحیث نوی آلرجوع الیهما اولم ینو اصلاو (قوله ثیمما احرم منه) ای حیث استو یا خروجاً نغ الاشكال واضح لكن الظاهر أن عدم اللزوم ضعيف لان هذا الكلام في الافاق (قوله من استوطنو ا

النخ)المتبادر إن المراد بالاستيطان المعني المبين في باب الجمعة وقوله حالة الاحر ام معمول لاستوطنو او كذاقوله

بعد محلا (قوله في المتن من الحرم)هذا لا يشمل نفظا من بالحرم (قوله و من له مسكنان إلى قوله اعتبر ما مقامه

به اكثر) أى فان كان مقامه بالقريب اكثر فلادم عليه اى وان آحرم من البعيد كماهو صريح هذا الكلام

وغيرهومنأوظنهطر يقان احدهماعلى دون مرحلتين فهوحاضرو ناثى وقولهو من لوظنه طريقان الخاى كاهلالطائف(قولهو محاجيره)اطلق المحاجيرهناوعبارة الحاشية اىوالنهايةو المغنىو الاولاد المحاجيروهي احسن فتامل بصرى (قوله دون نحو اب الخ)اي و الاولاد الرشداء على ما افهمه تعبيره بمحاجيره عش (قوله ولو تمتع ثم قرن الخ) عبارة شرح الروض آو احرم افاقي بالعمرة في وقت الحبور اتمها ثم أون من عامه الخرسم (قوله على المنقول الخ) اىمن اعتبار الاستيطان و (قوله خلافا لجمع) اىقائلين بعدم التعدد مع القول بالمعتمدمن اعتبار الاستيطان معللين عدم التعدد بالتداخل للتجانس وهوما اشار الشار حرحمه الله تعالى إلى رده بمنع التجانس بصري (قول، وعلى الضعيف) وهو الذي لا يعتبر الاستيطان بل يعتبر القرب حالة الاحر ام كردى(قولهان الحاضر)بدل من الضعيف و (قوله حالة الاحرام بالعمرة) اى في التمتع و (قوله او بهما) اى فى القر أن بصرى (قوله فلا يلزمه الادم) اى للتمتع و (قوله لانه حال القر أن الخ) اى فلا يلزمه الادم) سم (قوله ملحق بالحاضرين)بل حاضر فلو عبر به كان او لى بصرى (قوله اى نية الاحرام) إلى قوله او مرُحلتينُفالنهاية والمغنى إلاقولهو مرإلى وان يكون وقوله احر اماجاً أز اإلى او مثل مسافته (قوله عن نحو غريب)اىكىكى خرج إلى نحو المدينة لحاجة (قول دبعدم استدامته)متعلق بدفعا سم (قول بأريتحلل الخ) اى بحو از العمرة فيها بدم ان حج في عامها (قوله و من شم الخ) تفريع على ما تقرر من ان المر اد بالعمرة جميع اعمالهما بصرى (قوله لم يازمه دم الخ) اى لا ته لم يجمع بينهما في وقت الحج فاشبه المفر دنها ية و مغني (قوله مع انه متمتع الخ)اي مجاز الاحقيقة على ما قدمه (قوله على المشهور) اي من انه متمتع بصرى (قوله و مرالخ) اي فىشرحُويَاتى بعملهاوقولالكردى إىقبيل قول المصنف وبعده التممتع خلاف لو اقع (قوله و انكون الخ)عطفعلي قول المصنف ان لا يكون الخ (قوله كماجاء عن الصحابة الخ) اي لمار وي البيهتي باسناد حسن عن سعيدبن المسيب قالكان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتمر ون في اشهر الحج فاذالم يحجو امن عامهم ذلك لم يهدو امغني (احر اماجائز ا)ولو احرم بالعمرة بعد مجاوزة المقيات مريد اللنسك ثم عاد لاحر ام الحج إلى نفس المقيات فينبغي سقو طدم التمتع سم وقوله إلى نفس المقيات اي او الى مثل مسافته ولو غير ميقات فهآ يظهر منكلامهم (قهله الاقبيل دخول الحرم) شامللادني الحلولا اشكاللانه في هذه الحالة ميقات للافاقي مخلاف صورة الالحاق الاتية فهو ليس فيهاميقا تاللافاقي فليتامل سم (قولية قبيل دخول الحرم) اخرج بهما بعددخو لهلمامر ان من ار ادالعمر ةوهو بالحر م لزمه الخروج إلى أدني آلحل مطلقاو ان لم يخطر له الاحيننذ (قوله به) اى بالمحرم عن الميقات المعنوى (قوله ليس الخ) خبرو الحاق الخ (قوله ميقات الافاق) ارادبه فيمايظهر المواقيت المعينة شرعاويما الحق به الموضع الذي عرض له فيه الاحر امو مسكن من مسكنه بين مكة والميقات بصرى وهذا اولى من قول الكردى قو آهو ما الحق به هو ما مر فى قوله كان لم يخطر له النج اه و معلوم عاقدمته انفا ان ما الحق بالميقات مقيد بكو نه من الحل (قوله او مثل مسافة) اى مسافة ميقات عمر ته

وافق مر على انجميع ماذكر ته قضية عبارتهم فانه اخر اعتبار رتبة الاحرام عن هذه الرتبة و ما بعدها كما صرحت به العبارة و بالاولى لادم إذا كان له مسكن و احدقريب و احرم من مكان بعيد ذهب اليه لحاجة وعلى هذا فلكى إذا ذهب إلى المدينة لحاجة ثم احرم بالعمرة من ذى الحليفة لا ياز مه دم التمتع فسقو ط الدم عن الحاضريكي فيه استيطانه مكانا حاضر او لا يقدح فيه خروجه عن الحضور و الاحرام من مكان بعيد فليتا مل (قوله و لا تعتم ثم قرن من عامه الخ) عبارة شرح الروض لو احرم افاقى بالعمرة في و قت الحجواتم ما فليتا مل (قوله فلا ياز مه الادم) اى للتمتع (قوله لا نه حال القران (قوله بعد استدامته) متعلى بدفعا (قوله قبيل دخول الحرم) شامل لا دنى الحل و لا اشكال لا نه في هذه الحالة ميقات للافاقي غلاف صورة الالحاق الاتية فهوليس فيها ميقاتا للافاقي فليتا مل (قوله هذه الحالة ميقات للافاقي فليتا مل (قوله

التداخل وعلى الضعيف الذي انتصر له كثيرون واطالوافيه نقلاو معنىان الحاضرمن بالحرم اوقربه حالةالاحرام بالعمرةاو بهما فلايازمه الادم لانهحال القران ملحق بالحاضرين (و ان تقع عمر ته) ای نیة الاحرام بهاو ما بعدهامن الاعمال(فياشهر الحبج)لان الجاهلية كانوا يعدونها فيهامن افجر الفجور فرخص الشارعفوقوعها فيهادفعا للمشقّة عن نحو غريب قدم قبل عرفة بزمن طويل بعدم استدامته احرامه بل يتحلل بعمل عمرة مع الدمومن ثملونوي الاحرام بالعمرة مع اخرجزءمن رمضان وآتى باعمالها كلها فىشو اللم يازمه دممع انه متمع كمن اتى بهاكلها قبل اشهر الحجعلي المشهوركما قاله الرافعي ومرما يعلم منه ان هذا لاينافي كونه من صورالافرادالافضلوان يكون وقوعهافي اشهر الحج (منسنته)ايالحج فلو اعتمر فىسنةو حج فى اخرى فلادم كاجاءعن الصحابة رضي الله عنهم بسند حسن (وان لايعودلاحرام الحجإلي الميقات) الذي احرم منه بالعمرة احراماجائز اكان لم يخطر له الاقبيل دخول الحرم كاشمله كلامهم والحاق بعضهم به افاقياً

بمكة خرج منها لادنىالحل و احرم بالعمرة ثم فرغ منهاو احرم بالحجمن مكة وخرج لادنى الحل نهاية فلادم عليه للانكان المراد بالميقات ميقات الافاقى و ماالحق به لاالمكي كما صرّحوا به وبينته فى شرح العباب او مثل مسافته

أوميقات آخرغيره أو مرحلتين من مكة وأماما في الروضة فيمالوعادلميقات أقرب ينفعه العودلانه احرم منموضع ليس ساكنوه منحاضري الحرم المقتضي انه لابجزيء العودلذات غرقانقرن اويلملم على مرجحه ان المسافة في الحاضر من الحرم فغير مراد فما يظهر لانهذاالتعليلجري على طريقة الرافعي ولايازم من ضعفه ضعف المعلل فتامله ويفرق بين اعتبارهما هنامن مكةو ثممن الحرم برعابة التخفيف فيهما المناسب لكون التمتع ماذونا فيه فان عاد ولو بعد دخول مكة لواحد من ذلك محرما بالحجقبل الوقوفاو احرم منهبه فلادم للتمتعلان موجبه ربحالميقات ولاربح حينئذ وانما لم يكف المسيء بالمجاوزة العود لاقرب تغليظاعليه لتعدمه وخرج بقولىالتمتع مآلوعاد قبل اعمال العمرة ثمم أحرم بالحجفان الذي عليه حينئذ هو دم القران لاالتمتع

نهايةومغنى (فولهاوميقاتآخرالخ)اىولواقربإلىمكةمنميقاتعمرتهنهايةومغنىاىكانكانميقاته الجحفة فعادا إلى ذات عرق سم (قولة او مرحلتين) كذا في العباب و (قوله من مكة) زاد في شرحه و ليس في الروض ولافي شرحه شيءمن ذلك سم عبارة الونائي او من مرحلتين من مكة كافي التحفة او من الحرم كافي الحاشيةويسقط الدمان بالعود فيماذكر في متمتع قرن كما في الفتح اه وفي بعض الهوامش المعتبرة ان الشارح مشي في غير هذا الكتاب على ان المرحلتين معتبرة من الحرم و الاوجه ما هنا اه (قوله اقرب) اي من ميقات عمر ته (فه له على مرجحه) اي المصنف كردي (فه له ان المسافة الخ) بدل من مرجحة (فه له فغير مر اد فيما يظهر)الظاهر أن المراد أن المقتضي المذكور غير مرادفهور اجع لقوله المقتضي الخ لالقوله و أماما في الرُّوضة ألخسم (قوله لانهذا التعليل الخ)اى قوله لانه احرم الخرقول، على طريقة الرافعي) اى من ان المسافة في الحاضر من مكة (قهله من ضعفه) أي التعليل (قهله ويفرق بين اعتبارهما) أي المرحلتين و(قولِههنا) اىفىالعودو(قولُهوثم)اىفىالحاضر(قولِهولوّ بعددخولمكة) ماموقع هذه الغاية مع ان العود المسقط لدم التمتع مشروط بكو نه بعد فراغ العمرة (فه له قبل الوقوف) يقتضي نفع العود قبله ولو بعدطواف القدوم فيآلو احرم بالحج خارج مكة ثم دخلها اوطواف الوداع عندالذهاب الىعر فةوقد جزم فى فتح الجو ادبان العود حينئذ لا ينفع المتمتع و لا القارن و هو مقتضى ما فى شرح الروض و خص فى الحاشية تعميم النسكالذي يمنع التلبس به نفع العود بالمتمتع واماالقارن فيجزئه العودقبل الوقوف وانسبقه نحوطواف قدوموفرق بينهما بمالا يخلوءن تكلف وهومقتضي متن الروض واماصاحبا المغنى والنهاية فلم يتعرضا لهذا القيدفي المتمتع وقيداه في القارن بالوقوف تبعالظاهرمتن الروض بصرى وقوله وخصفي الحاشية الخجرى عليه الوتاتي (قوله لاقرب) اى لميقات اقرب من ميقاته ونائي (قوله ثم احرم بالحج الخ) ظاهر بلصريحفىان احرامه بآلحج بعدعوده إلى الميقات وحينئذ فازوم دم القرآن واضحوان العودلم يفده الااسقاطدم التمتع لانوجو دالعو دقبل التلبس بالقر ان فاني يفيد في اسقاط دمه فلو فرض انه احرم بالحجمن مكة ثمعاد إلى الميقات فمقتضي تصويره هناسقو طههاو هو الظاهرو لكان تقول في الصورة الاولى ينبغى انلايجب دم القر انلان الملحظ فيه ربح الميقات فلم يربح ميقا تافيها لقطعه المسافة مرتبن ثمر ايت في الحاشيةما نصهقو له بعددخول مكة يفهم انه لوعاد قبل دخو لهالم يسقط الدم وهوكذاك على الاوجه لوجوب قطعكل المسافة بين مكة والميقات لكل من النسكين وانه لو احرم بالعمر ةمن الميقات ولو دخل مكة ثمرجع اليهقبل الطواف فاحرم بالحجلم يازمه دموان كانقار ناوهو ظأهرو اقتضاه كلام الدارمي واقر هالسبكي آه فقوله وانه الخهوعين مامحثته فتله الحمدثم رايت تلميذه في شرح المختصر قال ما نصه لو احرم بالعمرة من الميقات ولمادخ لمكةعاداليه واحرم منه بالحج لادم للقران لانه قطعها بكل منهما خلافا لشرح المنهاج بصرى عبارة الونائي ولوقبل اعمال العمرة ثم احرم بالحج ففي التحفة عليه دم القر ان لا التمتع و في الحاشية عدم لزوم دم القران وهوماجزم بهشارح الختصرواول بعض المشايخ كلام التحفة فقال قوله عليه دم القران اى الساقط بعوده الى الميقات و مدل عليه قوله لا التمتع انتهى وهو ظاهر فانه ذكر سقوط دم التمتع بعوده بعدالفراغ

أوميقات آخر الخ) عبارة الروضوكذا إلى ميقات دونها قال في شرحه اى دون مسافة ميقاته كانكان ميقاته الجحفة فعاد الى ذات عرق (فوله او مرحلتين) كذا في العباب وقوله من مكة زاده في شرحه وليس فى الروض و لا في شرحه شيء من ذلك (فوله فغير مراد فيا يظهر) الظاهر ان المراد ان المقتضى المذكور غير مراد فهو راجع لقوله المقتضى الخلالقوله و اما ما في الروضة الخ عبارة العباب الرابع ان لا يعو دللحج إلى ميقات على دونها كن ميقاته الجحفة فعاد لذات عرق او إلى مرحلتين قال فى شرحه من مكة و زعم ان هذا إنما ياتى على الضعيف السابق في حاضرى المسجد الحرام ليس فى محله لان الملحظ شرحه من مكة و زعم ان هذا إنما ياتى على الضعيف السابق فى حاضرى المسجد الحرام ليس فى محله لان الملحظ هنا غيره وهو عدم ربح ميقات و من عاد لمثل مسافة ادنى المواقيت لم يربح ميقات النجاه (فوله ويفرق بين اعتبارهما) اى المرحلتين هنا من مكة و ثم من الحرم النجل و احرم بالعمرة بعد مجاوزة الميقات مريد اللنسك ثم

والقران منالمكىخلافا لابى حتيفة رضى اللهعنه ثانيهما الموجب للدم حقيقة هوماذكر في الشرط الثاني وأماماخرج ببقيةالشروط فهو كالمستثنى منه (ووقت و جوب الدم) على المتمتع (احرامه بالحج) لأنه إنما يصير متمتعا بالعمرةإلى الحجحينئذومعذلك بجوز تقدم غير الصوم عليه لكن بعد فراغ العمرة لاقبله (والافضلذبحه يومالنحر) لانه الاتباع ومنثم أخذ منه الآئمة الثلاثة امتناع ذبحه قبله (فان عجزعنه في موضعه) وهوالجرم ولو شرعا بان وجده باكثرمن ثمن مثله ولو بما يتغان به نظيرمامرفىالتيممأووهو محتاج إلى ثمنه ويظهر ان يأتى هنــا ما ذكروه في في الكفارة من ضابط الحاجة ومن اعتبار سنه أو العمر الغالبواعتبار وقت الاداء لاالوجوب وقياسما تقررأنمن على دون مرحاتين من محل يسمى حاضرا فيه وما يأتى فى الديات أنه يجب نقلهامن دون مسافة القصر أن

يلحق ،وضعه هنــاكل

ماكان علىدون مرحلتين

إلى الميقات للاحر ام بالحجمنه ثم قال وخرج بقولي للتمتع مالوعاد الخاهو هذامو افق لمامرعن البصري من عدمازوم دماصلاوقال الكردي على بافضل مانصه ولوآحرم بالعمرة من الميقات و دخل مكة ثمر جع قبل شروعه في الطواف اليه فاحرم بالحج لزمه دم للتمتع لا للقر ان على المعتمد كما بينته في الاصل خلافا لما في التحفة منانعليه دمالقران لاالتمتع اهوفيه بقطع النظرعن مخالفة التحفة والحاشية وشرح المحتصرو البصري والونائي وقفة ظاهرة لان التصوير المذكور لايصدقعليه حدالتمتع اصلا وإنما هومن افراد القران فليراجع ما بينه في الأصل (قوله أحدهما كاتعتبرالخ) وافهم كلام المصنف انه لا يشترط لوجوب الدم نية النمتع ولاوقو عالنسكين عن شخص و احدولا بقاق ه حياو هو كذلك نها بة و مغنى (قوله و الاصح الخ) هذا صريح فى ثبوت التسمية حقيقة إذا فات شرط الوقوع في اشهر الحجوهذ آلايو افق ماقدمه في شرح أحدها الافرادمن انه يسمى تمتعا لغويا اوشرعيا مجاز الاحقيقة فتامله سم (قوله ومن ثم قال اصحابنا يصح التمتع الخ)اى مع ان من الشروط ان لايكون من حاضري الحرم والمكي منهم مم (قوله كالمستثني منه) أىمنالشرطالثاني كالمستثنى لانهليس بمسنثني حقيقة لانههو المخرج منمتعدد بالاأو إحدى اخواتها كردى(قوله على المتمتع) إلى قوله ويظهر في النهاية و المغنى إلا قوله ولو تما يتغان إلى وهو قول المتن (احر امه بالحج) أي فلا يستقر قبله فلو مات قبل الاحرام بالحج فلا دم عليه عش (قوله ومع ذلك) عبارة المغنى وقد يفهم أنه لا يجوز تقديمه عليه وليس مرادا بل الاصح جو از ذبخه إذ أفرغ من العمرة وقيل يجوز إذ ااحرم بها اه (قوله يجوزالخ) لانه حقمالي تعلق بسبين فجاز تقديمه على احدهما كالزكاة عميرة (قوله لاقبله) اي في الاصح محلى (قوله غيرالصوم) وهوذبح الذم (قوله لانه الاتباع) لعل المرادا تباعمن كان معه ﷺ من المتمتعين و إلا فقدمر انه ﷺ كان قار نا آخر أ(قوله و من ثم الخ) عبارة المغنى و النهاية وخروجاً من خلاف الائمةالثلاثة فانهم قالو الابجوزفىغيره ولم ينقلءنالنبي ﷺ ولاعن احديمن كان معه أنه دبح قبله اه (قوله ومن ثم الح) أي من أجل أنه المتبع قول المتن (فأنَ عجز عنه في موضعه الح)أي سواءقدرعليه ببلده أم بغيره ام لأنخلاف كفارة اليمين لأن الهدى يختص ذيحه بالحرم دون الكفارة نهاية ومغنى (قوله ولو بمايتغان بهالخ)وفاقالصريح الزيادي وظاهر النهاية والمغني (قوله او وهو محتاج إلى تمنه) أي وإلى نفسه أوغاب عنه ماله او نحو ذلك نهاية ومغنى (قوله او العمر الغالب واعتبار وقت الاداءالخ)وهو الذي اعتمده هناك (قوله و اعتبار وقت الاداء) فلو وجدالهدي بين الاحرام بالحج والصوم لزمه لأبعدالشروع فىالصوم بل يستحب وإذامات المتمتع قبل فراغ الحجو الواجب هدى لم يسقط بليخرج من تركته اوصوم سقط ان لم يتمكن و إلا فكر مضان فيصام عنه او يطعم روض اى و مغنى اله سم زادالونائي ويخرج وقت الاداءبطلوع فجرعرفة اه (فولهوقياس الخ)مبتداخبره قوله ان يلحق الخ كردى (قوله أن منعلى الخ) يبان لما تقرر و (قوله انه يجب الخ) بيان لما ياتى الخ (قوله ان يلحق بموضعة هنا كل ما كان الخ)عبارة الونائي فان عجز عن الدّم كان لم يكن عنده بمكة زيادة على ما يُكفيه بقية العمر الغالب

عادلاحرام الحج إلى نفس الميقات فينبغي سقوط دم التمتع (قوله و الاصح أنها لا تعتبر للتسمية) صريح في ثبوت التسمية حقيقة إذا فاتشرط الوقوع في اشهر الحبج وهذا لا يو افق قوله السابق في شرح قوله احدها الافرادوعلى ماإذااعتمر قبل اشهر الحج ثم حج إلى ان قال و اماالثاني فتسميته افر اد أحقيقة شرعية إلى ان قال لان المر ادانه يسمى تمتعالغو ما اوشر عيالكن تجاز الاحقيقة اهفتامله (قوله ومن ثم قال اصحابنا يصح التمتع والقران من المكي) اى مع ان من الشروط ان لا يكون من حاضري الحرم المكي منهم (قوله و هو آلخرم) اى سواء قدر عليه ببلده أو بغيره ام لا مخلاف كفارة اليمين لأن الهدى يختص ذبحه بالحرم دون الكفارة شرح مر (قوله او وهو محتاج إلى ثمنه) او غاب عنه بماله أو نحو ذلك شرح مر ﴿ فرع ﴾ لو وجد الهدى بين الآحراماي بالحجوالصوم لزمه لابعد الشروع في الصوم بل يستحب وإذامات المتمتّع قبل فراغ الحج والواجب هدى لم يسقط اي بل يخرج من تركته او صوم سقط ان لم يتمكن و الافكر مضان فيصام عنه او يطعم تاتى هناما يأتى فى قسم الصدقات فيما يظهر (صام) ان قدرو ان علم انه يقدر على الهدى قبل (١٥٥) فراغ الصوم فان عجز كهم تأتى فيه مأمن

في رمضان كالومات هنا وعليه هذاالصوم مثلا يصوم عنه وليهأويطعم (عشرة أيام ثلاثة) منها في نحو التمتع والقران وترك الميقات فىآلحج بخلافنحوالرمى مابجب بعدالحج فيصوم الثلاثة عقبأ مام التشريق اماتركه في العمرة فوقت اداءالصوم فيهقبل فراغها اوعقبه لانوجو به حيثذ لايتوقفعلى الحجفلم ينظر اليهفيه (في الحج) قبل يوم النحرولو مسافراللايةأي ان احرم به بزمن يسعها قبل يومالنحر فانلميسع الابعضها وجب ولأيلزمه تقديم الاحرامحتي الزمهصومها على المنقول الذي اعتمداه لانتحصيل سبب الوجوب لابجب فمن جعل هذامن بابمالم يتم الواجب الايه فهو واجب فقدوهم وانما لم يجز صومها قبل الأحرام لانه عبادة بدنية وهيلا يجوز تقديمها على وقتها ويهفارقمامرفىالدمامالو اخرها عنيوم النحربان أحرم قبله يزمن يسعباثهم اخر التحلل عن ايام التشريق ثمصامهافانه ياثمو تكون قضاء وانصدق انهصامها في الحبرلندر ته فلا برادمن الآية ويلزمه في هـذه القضاء فوراكاهو قياس نظائره لتعدمه بالتاخير (تستحب) تلك الثلاثة اي صومها (قبل يوم عرفة)

من مال حلال او كسب لا ثق و لو له مال دون مسافة القصر و كان في احضار ه مشقة لا تحتمل عادة كافي شرح العباب وقيد في متحقة بمسافة القصر أو وجد الدم باكثر من ثمن المثل ولو بما يتغابن مه او بثمن المثل و احتاج البهلؤن سفره الجائز اولدينه ولومؤ جلاولو امكنه الاقتراض قبل حضور ماله الغائب اولم يجدا لهدى حالا لنحوعيب فيه و ان علم انه يجده مجز ئافيل فر اغ صومه صام عشرة ايام الخاه (قول ه تاتي هناما ياتي الخ) يقتضي وجوب الاقتراض لكن في فتح الجو ادو ان و جدمن يقرضه فيما يظهر كالتيمم ويظهر ان هذا الوجه تما في التحفة ويؤيده تصريحهم هنا بانه يقدم الدين و لو مؤ جلاعلى الدم بصرى و تقدم عن الو نائى آنفاما يو افقه (قوله و ان علم انه الخ)عبارة المغنى والنهاية قدير دعلي المصنف مالو عدم الهدى في الحال وعلم انه بحد مقبل فراغ الصوم فان له الصوم على الاظهر مع انه ما عجز عنه في موضعه ولو رجاو جوده جاز له الصوم وفي استحباب انتظاره ماتقدم في التيمم اه وقو لهم آمع انه ما عجز عنه في موضعه قال سم اقول قد عجز عنه في موضعه في الحال اه وقولهما ما تقدم فىالتيمم قال عش آى فان تيقن و جوده فانتظاره افضل و الافالتعجيل افضل اه (قوله مامر في رمضان)اىمن وجوب مدعن كل يوم فان عجز بتي الواجب في ذمته فاذاقد رعلي اى واحد فعلْه و الاولى تعيينالصومكانينوي صوم التمتع ان تمتع والقر ان ان قرن و تكفيه نية الواجب بلا تعيين و نائي (قوله في نحو التمتم الخ) الاولى ومثل التمتع في ذلك القران الخ (قول في نحو التمتع الخ) اى كالفوات و المشي و الركوب المنذورينو (قوله مخلاف تحو الرمى الخ) اى كمبيت ليلة مزدلفة وليآلي منى و الوداع و نائى و الحلق و للتقصير المنذورين محمد صالح (فوله عقب ايام التشريق) محله كايؤ خذمن الحاشية في غير طو أف الو داع اماهو فيصوم فيه وعنداستقر ارآلدم بآلوصول الى مسافة القصر مطلقاأ والى دونها وهووطنه أوليتوطنه كماسبق بصرى وونائى (قهله قبل فراغها اوعقبه) هلاتعين قبل فراغها كالحج سم عبارة الونائى اماما يتعلق بالعمرة فصوم الثلاثة لمنجاوزميقاتها اوخالف المشي او الركوب المنذورين فيهاقبل التحلل منها اوعقبه الاان كان بينه وبين مكة ثلاثة ايام فليسله تأخيرها الى مابعدهافان اخرها كانت قضاءو التفريق بينهاو بين السبعة ييوم احاضر الحرم و بمدة السير للافاق اه (فوله ولو مسافر ا) الى قوله و لا تو طنه فى النهاية و المغنى الا قوله فان لم يسع الى و لا يلز مه و قو له و يلز مه الى المتن (قُهِ له و لو مسافر ا) أي و ليس السفر عذر افي تاخير صو مها لان صومها متمين ايقاعه في الحج بالنص بخلاف مضانها ية ومغنى (قوله للاية) اى لقوله تعالى فن لم يحداى الهدى فصيام ثلاثة ايام فى الحج اى بعد الاحرام به نهاية و مغنى (قوله و لا يلز مه الخ) ويسن للبوسر الاحرام بالحج يوم التروية وهو ثامن الحجة للاتباع نهاية ومغنى (قوله فلاير ادمن الآية)قديقال المحذور قصر المرادعلي الفرد النادرواماكونهمن جملته فلاتحذورفيهو الحاصل اناطلاق الآيةصادق بالصورة المذكورة فانكان ثم تقيد من الخارج فهو العمدة في الجو ابلاماأ فاده و الافالاشكال باق على حاله بصرى و قد بحاب بان قوله المحذورقصرالمرآدالخانماذكروه فىالعامواماالمطلق كماهنا فيكفىف تقييده نحوالندرة ولذاقالوا المطلق ينصرف الىالكامل (قوله ويلزمه الخ)عبارة النهاية والمغنى واذافًا ته صوم الثلاثة في الحجازمه قضاؤها ولادم عليه اه قال عش قوله مر لرَّ مه قضاؤها اى ولو مسافر ااه (قوله في هذه) اى فيمَّ اذا احرم قبل الحج بزمن يسع الثلاثة ولم يصمها فيه قول المتن (تستحب قبل يوم عرفة) اي فيجرم قبل سادس الحجة و يصومه وتالييه نهاية ومغنى قال الونائي بل ينبغي أن يحرم ليلة الخامس ليصومه وتالييه ليكون يوم الثامن مفطر الانه بومسفر وكذاالتاسع اه عبارة البصرى قول المتن قبل يومعرفة بل وقبل الثامن لاشتغاله فيه بحركة السفر (قولهو انعلم انه يقدر على الهدى)مع انه لم بعجز عنه في موضعه كذاقيل مرأقو لقدعجز عنه في موضعه فَالْحَالِ (قُولُه قَالِ فَرَاغَ الصَّوم) وَلُو رَجَي جَازِله الصَّومُ وفي استحباب انتظاره ما مرفى التيمم شرح مر (قوله فوقت داءالصوم فيه قبل فراغها اوعقبه) هلاتعين قبل فراغها كالحج (قوله ولومسافرا) اى فليس السفرعذرافى تاخيرالثلاثة شرح مر (قول، في المتنوسبعة اذارجع) ظاهر هو أنّ اسرع الوصول الى اهله

على خلافالعادة (قوله في المتنوسبعة آذا رجع الى اهله) قال في العباب متى شاءفلا تَفُوت قال في شرحه

(وسبعة اذا رجع) للاية (الى أهله) أى وطنه أو ما ريدتوطنه ولو مكة انلم يكن له وطن أو أعرض عن وطنه (في الاظهر) للخبر المتفق عليه بذلك وقال الائمة الثلاثة كالمقابل المراد بالرجوع الفراغ من الحج فعلى الاول لايعتد بصومهاقبل وطنه أوما يريدتوطنه ولابوطنه وعليه طواف افاضة أوسعى أوحلق لانه الى الآنلميفرغمن الحج نعم لووصل لوطنه قبلالحلق تمحلق فيهجازله كاهو ظاهر صومها عقب الحلق ولم محتج لاستئناف مدة آلرجوع (ويندب تتابع الثلاثة)اذاأحرم قبل يوم النحر بزمن يسع أكثر منها والاوجب تتابعها كما عــلم بما مر من حرمة تأخيرها عنه (و) تتابع (السبعة) مبادرة لبراءة الذمة وخروجا من خلاف منأوجبالتتابع (ولوفاته الثلاثة في الحج) أو عقب أيام التشريق بعذر أوغيره

كذا افاده تلميذالشار ح فيشرح المختصراه قول المتن (وسبعة الخ) الوجه كماهو ظاهر أنه يكغي تفريق واحددماءمتعددة كالولزمهدم تمتع ودم اساءة فصام ستة متوالية في الحجو أربعة عشر متوالية اذارجع الى أهله فيجزئه ولولم يصم شيئاحتى رجع مثلا فقضى ستة متوالية ثم بعدمضى اربعة ايام وقدر مدة السيرصام اربعةعشراجزاايضامراه سمقولالمتن (اذارجع الخ)ظاهره واناسر عالوصول الى اهله على خلاف العادةقال فى العباب متى شاءفلا تُفوتقال فى شرحه وقول الماوردى ينبغى أن يفعلها عقب دخو لهفان اخرها أساء وأجزأه ينبغي حمل اساءته على الكراهة وينبغي على الندب اه وفي حاشية الايضاح أما السبعة فوقتها موسع الىآخر العمر فلاتصير بالتأخير قضاءو لاياثم بتاخيرها خلافا للماوردي انتهت اه سم قول المتن (الى آهله)اى وان بعدو طنه كالمغار بة مثلا عش (قوله اى وطنه)الظاهر أنه يصحصومها بوصوله وطنه واناعرض عن استيطانه قبل صومها واراد استيطان محل آخر او ترك الاستيطان مطلقا ولواراد استيطان محلآخر فهل يصحصومها بمجر دوصولهأى المحل الآخر وان اعرض عن استيطانه قبل صومها فيه نظر ولا يبعدالصحة سم (قوله أوما يريد توطنه الخ)قضيته أنه لا يكني الاقامة و في شرح العباب فلولم يتوطن محلاولم يلزمه بمحل اقام فيهمدة كما افتي مهالقفال وظاهر كلامهم انه لابجو زله ايضا فيصدر الى أن يتوطن محلافان مات قبل ذلك فأقرب الاحتمالين ان يطعم او يصام عنه لا نه كان متمكنا من التوطن و الصوم لكن قضية شرح الروضحيث فسرقول الروض توطن باقام الاكتفاء بالاقامة وليس بمسلم سم (قول للخبر الخ)اى لقولة مَيُكُاللَّهُ فَن لم يحدهد يا فليصم ثلاثة أيام في الحجو سبعة اذار جع الى اهله نها ية و مغنى (قول المراد بالرجوع الْحُيُّ آىفَكَانه بِالْفراغِرَجِع عَمَاكَانَ مَقَبَلَاعَلَيه نهايةومَغَى (قولِه فعلى الاول) اىالاظهر (قولِه ولا بوطنه الخ) كان الاحسن ان يقيد الرجوع في كلام المصنف بكونه بعدالفر اغ ليحسن تفريع ماذكر على ماسبق بصرى (قولِه جازله الخ) جزم به تلميذه بصرى وكذا جزم بذلك الو نائى قول المتن (ويندب تتابع الثلاثة) اى اداءكانت اوقضاء مغنى ونهاية (قوله اذا احرم) الى قوله فيهما فى النهاية و المغنى الاقوله او

وقول الماوردي ينبغيان يفعلها عقبدخوله فانأخرها اساءواجزاه ينبغي حملاساءته على الكراهة وينبغي على الندب اه وفي حاشية الايضاح اما السبعة فوقتها موسع الى آخر العمر فلا تصير بالتاخير قضاء ولاياثم بتاخيرهاخلافاللماوردياه (قُولِهِ في المتنوسبعة اذا رّجع)الوجه كماهو ظاهر انه يكني تفريق الدماء متعددة كالولزمه دم تمتع ودم اسأءة فصامستة متوالية في الحجو اربعة عشر متوالية اذارجع الى اهله فيجزئه ولولم يصم شيئاحتي رجع مثلا فقضي ستامتو الية تم بعدمضي اربعة ايام وقدر مدة السيرصام اربعة عشر اجزأ أيضامر (قهله في المتن الي أهله)أي وطنه الظاهر انه يصبح صومها بو صوله وطنه و ان أعرض عناستيطانه قبلصومهاواراداستيطان محلآخرأوترك الاستيطان مطلقاولوأراد استيطان محلآحر فهل يصح صومها بمجر دوصوله وان اعرض عن استيطانه قبل صومها فيه نظر و لا يبعدالصحة (قهله اوما ريد توطنهولومكة الخ) قضيته انه لا يكغي الاقامةوفى شرح العباب فلولم يتوطن محلالم يلزمه بمحل اقام فيهمدة كما افتى به القفال و ظاهر كلامهم انه لا يجوزله أيضا فيصبر الى ان يتوطن محلا فأن مات قبل ذلك احتمل أن يطعم أو يصام عنه لا نه كان متمكنا من التو طن و الصوم و احتمل أن لا يلز م ذلك و ان خلف تركة لانهلم يتمكن حقيقة ولعل الاول اقربوهو الوجه اهلكن قضية شرح الروض الاكتفاء بالاقامة لانه لماقال الروض فان توطن مكة صامهاقال في قوله توطن اى اقام اه و ليس بمسلم (قهله في المتنويندب تتابع الئلاثةوالسبعة) عبارةالروضو يستحبالتتابع اداءوقضاءاه وشرحه شارحه هكذاو يستحب التتابع فى كل من الثلاثة والسبعة اداء وقضاء وقديستشكل بانه يقتضي ان السبعة قد تكون قضاءمع انها لاتكونالااداءو يمكنان يجاب بانقوله وقضاء راجع لمجمو عالامرين أويقال قولهاداء وقضاء راجع لمجموع الامرين وبانه يتصوركون السبعة قضاء فمااذامات قبل فعلهااو فعلماوار تهلانه بموته خرج وقتهااذلا يزيدوقتها على مدةعمره فليتامل

عقباً مام التشريق و قوله في الأولى قول المتن (فالأظهر أنه يازمه أن يفرق في قضائها الخ)قال في الحاشية أي فوراان فأتت بغير عذرو إلا فلا كاعثه الزركشي وكلامهم في ماب الصيام مصرح به وظاهر ان السفر عذر في تاخير القضاء و إن وجب عليه الفوركر مضان بل او لي أه سم قول المتن (ان يفرق في قضائها بينها) اى فلو صام عشرة و لا عصلت الثلاثة و لا يعتد ما لبقية لعدم التفريق نها مة و مغنى و في سم بعدذ كر مثله عن الروض مانصه فلوتوطن مكةوصام العشرةولاء فينبغى فى نحو التمتع ان يحصل الثلاثة ويلغو اربعة بعدها لأنهاقدر مدة التفريق اللازم له وتحسب له الثلاثة الباقية من العشرة من السبعة لو قوعها بعد مدة التفريق فيكمل علماسبعة وفي ترك الرمى ان تحصل الثلاثة ويلغو يوم لانه الواجب في التفريق هناو تحسب له الستة الباقية فيبتى عليه يوم فليتامل اه وقال الونائي ولوقدم السبعة على الثلاثة لم تقع ثلاثة منها عن الثلاثة وهومتلاعب ان تعمدو إلاوقعت نفلا اه وفيه وقفة فليراجع فانه خلاف مآمرانفاعن النهاية والمغنى وسم (قوله وهو اربعة ايام الح)اىفلواستوطن مكة ولم يصمّ الثلاثة قبل مومالنحر فرق بيّن الثلاثة والسبعة ماربعة أيام عش زاد الونائي ولابحب تعاطى المفطر أيام التفريق بلله أن يصوم عن نفل مثلا اه (قول في الاولى) وهي فو ات الثلاثة في الحجم (قول و مدة سيره) كذا اطلقو هو قديقال لم لا يستثني منها ثلاثة ايام لايتعين عليه فعل الثلاثة عقب ايام التشريق مكة قبل سفره بلله ان يفعلها في أول سفره كماهوظاهر والقضاء لايزيد على الاداء فليحرربصرىواقرسم اطلاقهمعبارتهقوله ومدةسيره الخ ظاهره اعتبار جميع مدةالسيرفىالمسئلةالثانيةايضا وإنكان يصحصومالثلاثةعقبا يامالتشريقوانه لوكانصامهاعقباً يامالتشريقفيسيره إلى أهله بانشرع في السيرعقباً يام التشريق، الشروع في الصوم لم يكف التفريق عابق مدة السير بل لا مدمن الصد بعد الوصول ثلاثة أيام ايضا اه وجزم الونائي بالاطلاق في المسئلة الاولى عبارته اما إذا ضام اي نحو المتمتع والقارن الثلاثة بمكة فان مكث بعد الصوم أربعةا بام ثمسافر فلمصوم السبعة عقب وصوله وإلاصامها عقب مضي اربعة ايام من وصوله فان صام الثلاثة في الطريق صبر اربعة إيام بعدوصو له وقدر ماصامه من امام الطريق فلوصامها اخر سفره محيث وافق آخرها آخريوممن سفره فرق باربعة أيام ومدة السيراه (فهله مدة سيره) ظاهر كلامهم أنه لاعدة بما اعتيد من الاقامة الطويلة بمكة عقب ايام التشريق وهو و اضح لا نه لا ضرورة اليه مخلاف مدة السير بصرى وفي عشخلافه عبارته قولهم رومدة إمكان السير إلى اهله على العادة اقول ومن ذلك إقامة الحجاج بمكة بعداع ال الحجلقضاء حوائجهم فاذااقام بمكذفرق بقدر ذلك وبقدر السير المعتاد إلى اهله لانه لا يمكنه التوجه اليهم بدون خروج الحجاج فهي ضرورية بالنسبةله كالاقامةالتي تفعل فىالطريق ومن ذلك عشرة ايام الدورة

(فالاظهرأنه يلزمه أن يفرقف قضائها بينهاوبين السبعة)بقدرما كانيفرق به فى الاداء وهو أربعة أيام العيد والتشريق فى الأولى ومدة سيره

(قوله فى المتن فاماظهر أنه يفرق فى قضائها بينها و بين السبعة)قال فى الروض فلو صام عشرة و لاء حصلت الثلاثة اى و لا يعتد بالبقية لعدم التفريق اه فلو توطن مكة وصام العشرة و لاء فينغى فى نحو التمتع ان يحصل الثلاثة و يلغو اربعة بعدها لانها قدر مدة التفريق اللازم له وتحسب له الثلاثة الباقية من العشرة من السبعة لوقوعها بعدمدة التفريق فيكمل عليها سبعة و فى ترك الرى ان تحصل الثلاثة و يلغو يوم لانه الو اجب فى التفريق هناو تحسب له الستة الباقية فيبق عليه يوم فليتامل (قهله فى الثلاثة و بالاظهر انه يلزمه ان يفرق فى قضائها) قال فى حاشية الايضاح اى فورا ان فاتت بغير عذرو الافلاظهر انه يلزمه ان يفرق فى قضائها) قال فى حاشية الايضاح اى فورا ان فاتت بغير عذرو الافلاظهر وجب عليه الفوركر مضان بل اولى و يدل عليه قول الشيخين يجب صوم الثلاثة فى الحج و إن كان مسافر ا على من أحرم أى مع بقاء زمن يسعها متعين إيقاعه فى الحج بالنص و إن كان مسافر افلا يكون السفر عذرا فيه مخلاف رمضان اه فافهم ان سبب كون السفر ليس عذرا هناتعين إيقاعها فى الحج بالنص و ذلك منتف فى القضاء فكان السفر عذر افيه اه وقد تقرر فى باب صوم التطوع اختلاف ترجيح فى القضاء الفورى هل بحب فى السفر او لا فراجعه من محله (قوله ومدة سيره اختلاف ترجيح فى القضاء الفورى هل بحب فى السفر او لا فراجعه من محله (قوله ومدة سيره اختلاف ترجيح فى القضاء الفورى هل بحب فى السفر او لا فراجعه من محله (قوله ومدة سيره

المعروفة فيفرق بجميع ذلك فيما يظهر اه وفى الكردى على بافضل ما نصه قوله و مدة مكان السير الحقال ابن علان قال سم هو صريح في عدم اعتبار مدة الاقامة انتهى وقال القليو بي قوله على العادة الغالبة يفيد اغتبار اقامة مكة وأثناء الطريق بماجرت مه العادة انتهى وماقاله سيراقرب الى المنقول اهاى والقوى مدركا ماقالهالقليو بى وعش (قوله على العادة الغالبة الح) يقتضي انه لاعدة بسيره بالفعل اذاخالف العادة او الغالب حتى أو و صل و لو في لحظة من مكة الى مصر فلا مدله من التفريق بمدة السير المعتاد و هو محل آامل اذلو فرض ذلك بعداداه الثلاثة عكة فواضح ان له فعل السبعة عقب وصوله فليتأمل بصرى عبارة الكردى على بافضل قال انعلان قوله على العادة الغالبة يفهم انها لوخو لفت لم يعتمر ما وقع بل العادة الغالبة اه و بينت في الاصل انه اقر بالمنقول و ان القوى مدركا خلافه اه (قوله أو ما الحق به فيهما) اي الاولى وهي فو ات الثلاثة في الحجوالثانيةوهي فواتهاعقبالتشريق سم (قول ولم يفونا)يتامل سم اىفامهما قدفاتا ايضا (قوله يازمه في الاولى) اى ومنها ترك الاحرام من الميقات سم (قوله حكايتهما) اى الحج و الرجوع يعنى أيام العيدو التشريق الاربعة في الاولى ومدة السير إلى نحو وطنه فيهما معا (فهله مخمسة أيام) كذا في أصله رحمهالله تعالى وهومحل تامل والموجو دفى سائركتبه باربعة ايام وهو واضح ثمرايت المحشى قال قوله بخمسة الظاهر باربعة بصرى عبارة الكردي على بافضل ووقع في التحفة انه قال بخمسة ايام والظاهر انهسبق قَلْمُ إذالذى اطبقو اعليه حتى الشارح اربعة ايام اه (قول لماصح) إلى الباب في النهاية و المغنى (قول لماصح الخ)اى ولوجو به على المتمتع بالنص و فعل المتمتع اكثر من فعل القارن فاذالزمه الدم فالقارن أولى نهامة ومغنى (قهله في جميع مامر فيه)أى جنساو سناو بدلاعندالعجزنها ية ومغنى (قوله قبل الوقوف)اى ولو بعد طُوَ افه أى للقدوم كماقال بعض شرح الارشادا نه الظاهرو فرق بينه و بين المتمتع في ذلك لكن رده الشارح في شرح العباب سم (قه إله و مازاده) عطف على ان لا يعود (قه له ايضاحا) الأولى تقديمه على بقوله عبارة النهاية وذكرهذا الشرط إيضاح وإلافتشبيه بدم التمتع يغنى عنه اه زاد المغنى و ان ذكر ذلك كان ينبغي لهان بزيدماقدرته اه اي قولهان لا يعودلمام قبل الوقوف قول المتن (من حاضري المسجد) ومر بيان حاضر بهولو استاجر اثنان اخر احدهمالحجو الاخر لعمرة فتمتع عنهما او اعتمر اجيرعن نفسه ثم حج عن المستأجر فان كان قد تمتع بالاذن من المستاجر بن او احدهما في الأولى و من المستاجر في الثانية فعلى كلّ من الاذنين او الاذن و الاتجير نصف الدم ان ايسر او ان اعسر ااو احدهما في ايظهر فالصوم على الاجير او تمتع بلااذن بمنذكر لزمه دمان دم للتمتع و دم لاجل الاساءة بمجاوز ته الميقات ولو و جد المتمتع الفاقد للهدى الهَّدى بين الاحرام بالحجوالصوم لزمه الهدى لا ان وجده بعد شروعه في الصوم فلا يازمه و إنما يستحب خروجامن الخلاف نهامة زادالمغنى وإذامات المتمتع اوالقارن الواجب عليه هدى لا يسقط عنه بل مخرج من تركته او صوم لكونهمعسرا بذلك فكرمضّان يسقط عنه ان لم يتمكن من فعله ويصام او يطعم عنهمن تركته لكل يوم مدان تمكن اه وفيسم عن الروض وشرحه مثله (قوله فيهما) اى فى الشرطين

على العادة الغالبة) ظاهره اعتبار جميع مدة السير فى المسئلة الثانية أيضا وإن كان يصحصوم الثلاثة عقب ايام التشريق و انه لو كان صامها عقب ايام التشريق فى سيره إلى اهله بان شرع فى السير عقب ايام التشريق فى سيره إلى اهله بان شرع فى السير عقب ايام التشريق فى الشريق فى الشروع فى الصوم لم يكف التفريق بما بقى من مدة السير بل لابد من الصبر بعد الوصول ثلاثة ايام ايضا (قوله وما الحق به فيهما) اى الاولى وهى فو ات الثلاثة فى الحجو الثانية وهى فو تها عقب التشريق (قوله ولم يفو تا) يتامل (قوله ومن توطن مكة الخ) لو قصد توطن مكة وصام بعض السبعة فيها ثم أعرض عن توطنها وسافر قبل فراقها إلى وطنه فهل يعتد بما صامه ويكمل عليه فى السفر ولو فى السفر او لا يعتد به ويلزم صوم السبعة إذا وصل وطنه فيه نظر (قوله ويكمل عليه فى السفر ولو فى السفر او لا يعتد به ويلزم صوم السبعة إذا وصل وطنه فيه المقدوم يلزمه فى الاولى) اى ومنها ترك الاحرام من الميقات (قوله قبل الوقوف) اى ولو بعد طو افه اى القدوم كا قال بعض شراح الارشاد انه الظاهر و فرق بيئه و بين المتمتع فى ذلك لكن رده الشارح في شراح العباب

على العادة الغالبة إلى وطنه وما ألحق به فيهما وذلك لأن الأصل فيالقضاء أنه يحكى الاداء وإنما لم يلزمه التفريق في قضاء الصلوات لأن تفريقهالمجرد الوقت وقدفات وهذا يتعلق بفعل هو الحجو الرجوع ولم يفو تا فوجبت حكايتهما فيالقضاء ومن توطن مكة يلزمه في الأولىالتفريق بخمسةأيام وفي الثانية بيوم (وعلى القارن دم) كما صحأنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقر يوم البحر قالت عائشة رضى الله عنها وكن قارنات وهو (كدم التمتع) في حميع مامر فيه ومنهأن لايعود لمامرقبل الوقوف ومازاده بقوله إيضاحا (قلت بشرط أن لايكون من حاضري المسجد الحرام والله أعلم") لأن دم الفر ان مقيس على دم التمتع فاعطى حكمه فيهمآ

مطلقا قيل لميف بما دلت عليه عبارته من استيعاب جميعها لحذفه عقد النكاح ومقدمات الوطءو الاستمناء اه ويجاب بان الاول معلوم من كلامه السابق الهلاعل إلا بالتحلل الثاني ومنكلامهفى لايةالنكاح والثاني منكلامه في الحيض والصوم الدال على أنه يلزم من حرمة الجماع حرمة مقدماته والثالث ملاعق بالثانى فى ذلك وحكمة تحريم ذلك ان فيها ترفها وهو اشعث اغبر كافي الحديث فلم يناسبه الترفه وايضا فالقصد تذكره ذهابه إلى الموقف متجردا متشعثإ ليقبل على الله بكليته ولا يشتغل بغيره والحاصلان القصدمن الحج تجر دالظاهر ليتوصل به لتجرد الباطن ومن الصوم العكس كما هو واضح فتامله (احده سر) ومنه استدامة الساتر وفارق استدامة الطيب بندب ابتداء هذا قبل الاحرام يخلافذاكومن ثم كان التلبيد بماله جرم كالطيب في حل استدامته لانه مندوبمنله (بعض راس الرجل)وانقل ومنه البياض المحاذى لاعلى الاذن كامر (بما يعد) هنا (ساترا)عرفا وإن حكي

﴿ باب محرمات الاحرام ﴾ (قهله و هو هذا الخ) (فائدة) محصل ما في حاشيَّة الايضاح للشارح ان كلاَّ من اتلاف الحيو ان احمرم و الجماع في الحبج كيرة وأن بقية المحر مات صغيرة سم على حجو قوله و الجماع ظاهره ولو بين التحللين ولعله غير مراد وقوله في الحج قد يخرج العمرة ولعله غير مرادايضاع ش (قوله كامر) اى في باب الاحرام من اطلاقه على هذين المعنيين اى و الاول سبب بعيد و الثانى قريب (قول اى ماحرم الخ) تفسير لمحر مات الاحرام في المتن (قوله ولو مطلقا)أى ولوكان الاحرام مطلقا بصرى (قوله قيل)قال في الرونق و اللباب ان مجموع المحرمات عشرونشيئا وجرىعلى ذلك البلقيني فىالتدريبوقالفالكفامةانهاعشرة اىوالباقية متداخلة قال الاذرعىواعلمانالمصنف بالغفىاختصار احكامالحجلاسها هذاالبابواتىفيه بصيغة تدلعلي حصر المحرمات فهاذكره والمحررسالم من ذلك فانه قال بحرم في الاحرام امورمنها كذاوكذا اه والمصنف عدها سبعة مغنى ونهاية (قوله ويجاب الح) لان كلامه السابق علم منه ايضاحر مة اللبس والحلق والقلم والصيدو الحاصل أن الترجمة إنكان مقتضاهاذكر المترجم عليهوان فهم من محل اخرور دعليه ما اورده المعترض وإن كان مقتضاهاذ كرذلكمالم يفهم من محل اخر فكان ينبغي تركماذكر همن اللبس و ما بعده لعلم حرمتها بماتقدم وامااقتضاؤهاذكرالبعض دونالبعض فهوتحكم لاوجهله إلاان يمنع التحكم بان بعضها اهم من بعض فاكتنى بالعلم بغير الاهممن محل آخر فليتامل سم (قول، بأن الاول آخ) بالتامل فيه يعلم خلوه عن مقصودالجوابوكذاالثانيوالثالث معما فيهمامن مزيدالتكلفوالتعسف بصرى (قولِهانهُ لا يحل) اى عقدالنكاح (قوله الدال على انه يازم الح)فيه محثو بما مرد دلا لته على اللزوم المذكور ان حرمة الجماع في الحيض لم تسترز مُ حرَّمة المقدمات بالمعنى المر ادهنا الشامل لنحو التقبيل من كل استمتاع فوق السرة سم (قولِه وحكمة تحر تمذلك) اى ماحر مولذاذكر اسم الاشارة والتأنيث في فيها نظر المعني ما بصرى (قولِه و أيضاً الخ)عبارة المغنى والنهاية قال بعض العلماء والحكمة في تحر تم لبس المخيط وغيره بمامنع المحرم منه ان يخرج الانسان عن عادته فبكون ذلك مذكر الهما هوفيه من عبادة ربه فيشتغل بها اه (قول إلى الموقف) أي المحشر (فهله والحاصلالخ) يتامل الباعث لهو ماحاصله فان كان الغرض تحرير الحكمة فيهما فالاولى ازيقال القصدمنهما كغيرهمامنالعبادات الجاريةو الجوارح الظاهرة اوالباطنة تكميل الباطن اى الحقيقة الانسانية وتهيئتها للتوجه لحضرة الاحدية بصرى (قول بندب ابتداءهذا) وقديقال بل المقصود بالابتداء الدوام قول المتن (ستر بعض راس الرجل) اى فيجبُّ كشف جميعه منه مع كشف جزءتما محاذيهمن الجوانب إذمالا يتم الواجب إلا به فهوواجب وليس الاذن من الراس خلافالمن وهم فيه نها يةٌ (فه له و ان قل) إلى قو له لان ساتر ه في النهاية إلا قو له و يظهر ضبطهما إلى كحروقو له او المازوق او المضفوروقوله ولاربطهما إلىوليس الخاتم وكذافى المغنى إلاقوله وإنقل وقوله ورواية مسلم إلى اماما لابعدوقولهويظهرفي شعر إلى المتن (قولهو منه) اي من الراس (كثوب رقيق الح) اي و زجاج نهاية ، قوله

إب محر مات الاحرام والمتدة الايضاح الشارح ان كلامن اللاف الحيو ان المحترم و من الجماع في الحج كبيرة وان بقية المحر مات صغيرة (فوله و يجاب) فيه بحث لان كلامه السابق علم منه ايضاحر مة اللبس و الحلق و القلم و الصيد و الحاصل ان الترجمة إن كان مقتضاها ذكر المترجم عليه و إن فهم من محل اخر و ردعليه ما او رده المعترض و إن كان مقتضاها ذكره كذلك ما لم يفهم من محل اخر فكان ينبغي تركماذكر ناه من اللبس و ما بعده لعلم حرمتها عما تقدم و اما اقتضاؤها ذكر البعض دون البعض فهو تحكم لا وجه له إلا ان يمنع التحكم بان بعضها اهم من بعض فاكتنى بالعلم بغير الاهم من محل اخر فليتامل اه (قوله الدال على انه يلزم الخ) فيه محث و مما يردد لالته على اللزوم المذكور ان حرمة الجماع في الحيض لم تستلزم حرمة المقدمات

البشرة كثوب رقيق لانه يعدساترا هنا بخلاف الصلاة ولوغير مخيط كعصا بةعريضة وطين أوجناء ثخين للنهى الصحيح عن تغطية رأس المحرم الميت ورواية مسلم الناهية عن ستروجهه ايضا قال البيهتي وهم من بعض الرواة وغيره انها محمولة على مالا بد من كشفه من الوجه

ليتحقق كشف جميغ الرأس أمامالا يعد ساترا فلا يضر كخيط رقيق وتوسد نحوعمامةووضع مد لم يقصد بها السير بخلاف مااذا قصده على نزاع فيه وانغاس بماء ولوكدرا وحمل نحو زنبيل لميقصد مهذلك أيضا أواستظلال بمحمل وان مس رأسه بلوان قصديه السترويظهر فىشعرخرج عن حد الرأسانه لاشيء يسترهكا لابجزىء مسحه فىالوضوءبحامع أنالبشرة فكلهى المقصودة بالحكم وأنما اجزأ تقصيره لانه منوط بالشعر لاالبشرة فلم يشبه مانحن فيه (الالحاجة) ويظهر ضبطهافي هذاالباب عالايطاق الصبرعليه عادة وإن لميبح التيمم كحرأو بردفيجوزمع الفديةقياسا على وجولهآفى الحلق مع العذر بالنصوذكر هذا في الرأسلغلبته فيه والا فهو لا يختص به بل ياتي في نحو ستر البيدن وغيره كالتطيب (ولبس) المحيط بالمهملة نحو (المخيط) كالقميص (أو المنسوج) كالورد

(1) ماقولكم فى الخ كذا بالاصولبدون عجز قلت ويصح أن تقول فى عجزه

ليتحقق كشف جميع الراس) قال في شرح الروض أي والمغنى لكن لا مدأن يبقى أي من غير الرأس شيأ ليستوعب الراس بالكشف كاصرح به الدارى اه سم (قوله كخيط رقيق) أى لم يكن عريضا نها ية (قوله أمامالا يعدساتر افلا يضر الخ)ظاهر مو انقصد به السترعش (قوله و توسد نحو عمامة الخ)عبارة النهآية و توسدوسادة اوعمامة وستره بمالا يلاقيه كأنر فعه بنحو عو دبيده أو بيدغيره و ان قصدالستر فيمايظهر ولو شدخرقة على جرح براسه لزمته الفدية بخلافه في البدن لان الراس لا فرق فيه بين المحيط وغيره بخلاف البدن اه (ووضع بدالخ)عبار ته في شرح بافضل و وضع كفه و كف غيره اه قال الكردي عليه قو له و وضع كفه الخكذلك الايضاح وهوظاهر اطلاق شرح البهجة الصغير لشيخ الاسلام ومختصر الايضاح للبكري ومال اليهني المنه آخر او انقصد بهاستره وكذلك شيخ الاسلام في الغررو الجمال الرملي في شرحي الإيضاح والبهجة واستوجهه عبدالرؤف ولافر قءندهم بين مده ويدغيره وجرى الشارح في الايعاب وفتح الجو ادعلي الضرر بذلك عندقصدالستروعبارة التحفة ووضع يدلم يقصدبها الستر بخلاف الخاه وعبارة آلونائي وتوسدنحو عمامة ويدوانقصد بهاالستر كافيالنهاية والحاشيةوخالف فيالتحفةاه (فهله وانغاس بماءالج) أي ولن وعسل رقيق نهاية (قوله وحمل نحوز نبيل) اى كعدل نهاية ومغنى اى وحزَّمة حشيش و نائى (قوله لم يقصد بهذلك ايضا) اي و الالزمته الفدية كاجزم بهجمع و مقتضاه الحرمة و معلوم ان نحو القفة لو استرخي على رأسه محيث صأر كالقلنسوة ولم يكن فيهشيء يحمل تحرم وتجب الفدية و ان لم يقصد ستره شرح مراه سم قال عش قولهمر و الالزمته الفدية اي بانقصدالستروحده او مع الحمل اه قول المتن (الالحاجة)و يجوز ستر رأسهولبس بقية بدنه قبيل طرو العذر اذاغلب على ظنه طروه بدون ذلك و بحب النزع فورا اذازال العذر والافعليه الفدية سم وونائي وبصرى (قوله انه لاشيء بستره) أى فلا يحرم ستره مراه سم عبارة البصرى اىلاعلى وجه الأحاطة و الافهوككيس اللحية اه (قوله ويظهر ضبطها في هذا الباب الخ) اقره عش(قه له كحر الخ)و ببعض الهو امش الصحيحة عن سم ما نصه سالت بعض شيوخ الحجاز عن المحرم اذا لبس عمامته للعذر فهل يجوزله نزعها لاجل مسحكل الرأس وهل يكرر ذلك للسنة وهل تلزمه الفدية للنزع والتكر ار اوللنزع فقط فاجاب بانه يجوزله نزعها لذلك ولهالتكرير وتلز مه الفدية للنزع ولاتلز مه للتكرير في الوضوء الواحدانتهي رحمهاللة تعالى وهوقريب عشعبارة الونائي ولوستررأسه لضرورة واحتاج لكشفه كله عن غسله من الجنابة أو بعضه للوضوء بان لم يمكنه ادخال نعويده للسم فلا تعددو يكمل في الوضوء على العمامة فيقتصر على قدر الواجب كافي الحاشية وشرح الايضاح وقال سم لوشرع عمامته لمسحر اسه وكرر التشريع والاعادة للتثليث ففدية و احدة انتهى اهاى لا تحاد الزمان و المكان (قوله و يرد) أي و مداواة كان جرح رأسه فشدعليه خرقة نهاية ومغنى (قه له و ذكر هذا)أى الاستثناء (قوله كالقميص)أى وخف وقفاز وقباء وانلم يخرج يديهمنكمه وخريطة لخضاب لحيتهوسراويل وتبان نهآية ومغنىقال عش والتبان بالضم والتشديدسروالصغيرمقدارشبريسترالعورة المغلظة وقديكون للملاحين مختاراه (فوله كالزرد)اي كدرع من زردسو اءكان الساتر خاصا بمحل ككيس اللحية او لاكان ستر بمعضه بعض المدن على وجهجائر

بالمعنى المرادهنا الشامل لنحوالتقبيل من كل استمتاع فوق السرة (قوله ليتحقق كشف جميع الرأس) قال في شرح الروض لكن لا بدان يبقى اى من غير الراس شيئا ليستوعب الراس بالكشف كاصرح به الدارمى اه (قوله لم يقصد به ذلك ايضا) و الالزمته الفدية كاجزم به جمع و مقتضاه الحرمة و معلوم ان نحو القفة لو استرخى على راسه بحيث صار كالقلنسوة و لم يكن فيه شيء يحمل بحر مو تجب الفدية فيه و ان لم يقصد ستره شرح مر (قوله بل و ان قصد الح) كذا شرح مر (قوله و يظهر الح) كذا مر (قوله انه لاشيء يستره) اى فلا يحرم ستره مر (قوله فى المتن الالحاجة) هل يجوز ستر راسه او لبس بقية بدنه قبل وجود الضرر (اشل) السيوطى عن ذلك نظا و اجاب كذلك و من لفظ السؤ ال ما قول كم فى بحرم يلى (١)

وببعضها لآخر بعضه على وجهمتنع كازار شقه نصفين ولع على ساق نصفه بعقدأ وخيط وان لم يلف النصف الاخرعلى الساق الاخر فما يظهر نهاية قول المتن (او المعقود) اى كجبة لبدسو اء كان في ذلك المتخذ منقطن وكتان وغيرهما تهاية (قوله او الملزوق) قال في الايعاب ظهره ان اللزق مغاير للعقد وهو ما يميل اليه كلام الشيخين و اوهم كلام بعضهم انه نوع منه و بين بتمثيله اللزق كالاسنوى بقو له كلبذان من مثل به للعقد فقد تجوز الاان ثبت ان اللبد نوعان نوع معقود و نوع ملزق انتهى اهكر دى على بافضل و في الكردى بفتح الكاف الفارسي قوله أو الملزق أي الملصق بعض و الظاهر ان اللبد على نوعين نوع معقودو نوع ملزق (والمضفور) المفتول او المنسوج بعضه على بعض (والدنس) قلنسوة طويلة آه و (قوله و الظاهر الخ) اي من تعبير ات الفقها مو تمثيلاتهم هناو الا فالمعروف ان اللبده و الملزق و ليس له نوع اخر (قوله فيحل الارتداء الخ) اى بلافدية نهاية (فوله بان يضع اسفله الخ) قضيته انه لو جعل غشاءه على عاتقيه وبطانته الى عارج كانساترا فتجب فيه الفدية وهو قريب عش (قوله أو يلتحف به الخ) عبارة النهاية اويلق قباءاو فرجية عليه وهو مضطجع وكان بحيث لوقام اوقعد لم يستمسك عليه الا بمزيد اس اه (قوله و الاتزار بالسراويل) اى وادخال رجليه في ساقى الخف و يلحق به لبس السراويل في احدى رجليه شرح مر اه سم عبارة الونائي وله ان يدخل يده في كم قميص منفصل عنه و احدى رجليه في سراويل كمافىالنهاية خلافالشرحي الارشادورجله فيساق الخف وكذاقر اره أنكان ملبوسا لغيره اه (قوله وعقد الازار) عطف على الارتداء وكذاقوله بعدولبس الخاتم سم (قوله وان يجعله الخ) كذافي اصلهرحمه الله تعالى ولوقال له او منه او فيه لكان اولى و لعله من باب الحذف و الايصال و ان كان فيه ضعف فى السعة بصرى (قوله و ان يحعله مثل الحجزة) لكنه يكره كاقاله المتولى نهاية (قوله ويدخل فيها التكة الخ) والحاصلان لهعقد نفس الازار بان يربط كلامن طرفيه بالاخروله ان يربط عليه خيطاو ان يعقده وآن يجعل للازار مثل الحجزة ويدخل فيها التكةو يعقدهاو لهان يلفعلى ازاره نحوعمامة ولكن لايعقدها اه كردى على بافضل وونائى (قوله وشدأزراره الخ)وله أن يشدازاره في طرف ردائه روض زادم رفي شرحه من غير عقد لكنه يقره انتهى اه سم (قوله ولا يتقيد الرداء بذلك) في هذه العبارة شيء والمرادان ذلك يمتنع فيه مطلقاو ان تباعدت سم عبارة النهآية وفارق الازاحالرداءفيما ذكربان الازار المتباعدة تشبه العقدوهوفيه متنع لعدم احتياجه اليه غالبا مخلاف الازار اه فقول الشارح ويتقيد الرداء على

> فهل له اللبس قبيل العذر به بغالب الظن بدون الوزر ام بعد ان يحصل عذر ظاهر به يجوز لبس وغطاء ساتر ولو طرا عذر وزال عنه به هل يجب النزع ببرء منه ومحرم قبل طرو العذر به أجز له اللبس بغير وزر بغالب للظن ولا توقف به على حصوله فهذا الاراف نظيره من ظن من غسل بما به حصول سقم جوزوا التيما ومن تزل اعذاره فليقطع به مبادرا وليعص ان لم ينزع

(قوله في المتن أو المعقود) كاللبد (قوله و تعتبر العادة الغالبة) فلو ارتدى بالقميص أو القباء أو التحف هما او اتزر بالسر اويل فلا فدية كما لو اتزر باز ارلفقه من رقاع او ادخل رجليه في ساق الحف يلحق به لبس السر اويل في احدى رجليه شرح مر (قوله و عقد الازار) عطف على الارتداء وكذا قوله بعد و لبس الخاتم (قوله و شداز راره في عرائح وله ان يشداز اره في طرف ردائه روض زادم رفي شرحه من غير عقد لكنه يكرم (قوله و شداز راره في عرائل تباعدت) قال في شرح العباب و في الاملاء لوزر ازاره بشوكة أو حاطه لم يحز و لزمته الفدية و جرى عليه الا صحاب كما قاله القمولي اله و قد يحتاج للفرق بين زره بشوكة و تزريره بالعرا المتباعدة و قديفرق بان المزرو ربالشوكة في معنى المخيط (قوله و لا يتقيد الرداء بذلك) في هذه العبار قشيء

(أو العقود) أو المزق أو المضفور للنهى الصحيح عن لبس المحرم للقميف والعمامة والبرنس والسراويل والخف وتعتبر العادة الغالبة في الملبوس إذهو الذي يحصل بهالترفه فيحل الارتداءو الالتحاف بالقميص والقباء بأن يضع أسفله على عاتقيه لانه إذا أقام لايستمسك فلايعدلا بسالهأو يلتحف به كالملحفة والاتزار بالسراويسل كالارتداء برداء ملفق من رقاعطاقين فأكثر بخلاف مالو وضع طوقالقباءأو الفرجية على رقبته فأنه وان لم مدخليديه في كمه يستمسك اذا قام فيعد لابساله وعقد الازار وشدخيط عليه ليثبت وان بجعله مثل الحجزة ويدخل فيها التكة احكامالهوشد ازراره فيعراان تباعدت ولايتقيد الرداء بذلك لأن العقد فيه متتع مخلاف ازرار وغرز ظرف الرداء فيه

حذف مضافين أي منع ازر ار الرداء (قه إله لاعقد الرداء) أي عقد طرفيه مخيط أو دونه نهاية عبارة سم قال في حاشية الايضاح و افهم اطلاق حرمته ان لا فرق بين ان يعقده في طر فه الاخر او في طر ف از ار هو قضية مامر عن المتولى اي من قوله يكر ه عقده اي الاز اروشد طرفه بطرف الرداء انتهى جو از الثاني لان الرداء لافرقفيه بينالشدو العقدوقدجو زشده بطرف الازار فقياسه جوازعقده بهاه مافى الحاشية وقديفرق بينالشد والعقد وكان المراد بشد طرفاحدهمابطرف الاخر جمع الطرفين وربطهما بنحو خيط او جزم الاستاذ في كنزه بجو از عقد طر ف ردائه بطر ف از اره انتهت (فه إله و لا ربطهما) أي ربط طر في الرداء بانفسهما بدون توسطشي -آخر و (قوله او شدهما) اي بنحو خيط (قوله و لبس الخاتم الخ)اي و ان يدخل يدهفي كرقميص منفصل عنه وإن يلف بوسطه عمامةو لايعقدها مغنى زادالنهاية وظاهر كلامهم جواز الاحتباء بحبوة اوغيرها اه قال عش قوله مرجواز الاحتباء الخمعتمد اه (قوله و تقلد المصحف) اى والسيف نهاية و مغنى (قول هو شدالهميان) اسم لكيس الدراهم عش (قول ه ككيس اللحية الخ) يلاحظ معذلكما مرمن جوازادخال رجليه في ساق الخفوليس السراويل في احدى رجليه فيكون مستثنى ما اقتضاه هذا سم (قوليه و المنطقة) بكسر الميم مايشد به الوسط و يسميه الناس الحياصة و المراد بشدهمامايشمل العقدوغيره أهكر دى على بافضل وونائي (قوله خلافالمن انكرهذا)الظاهر لمن انكر ذاكلان تعليله أنما يلائم انكار الاولويجاب بان مراده انكروجود المعنى الثانى لغة وحينئذ يحسن تفريع اعتراض الشيء التابع له لانه بناء على انه لامعى للساتر الاالباق بصرى (قوله فان الراس هنا قسيم لهالخ قديمنع مذافان المراد بالبدن جميع الانسان والراس هناقسيم ماعداه من بقية البدن لاقسيم جميع البدن فقد تقدم حكم شيء من البدن وهو الرأس وكان هذا حكم باقيه فليتامل فانه في غاية الوضوح سم (قوله ولو بنحو استعارة) ايكالاجارة (قهله مخلاف الهبة) اي ولو من اصل او فرع نهاية (قهله فعلم الخ)عبارة النهايةوالمغنىمعالمتن الااذاكان نسبه لحاجة كحرو بردفيجو زمع لفدية اولم بجدغيره أى المخيطونحوه فيجوزلهمن غير فدية لبسالسراويلالتىلايتاتىالاتزار بهاعندفقدالازار ولبسخف قطع أسفل كعبيه اومكعب اىمداس وهو المسمى بالسرموزة اوزربول لايسترد الكعين وانسترظير القدمين فيهيا بباقيهماعند فقد النعلينوالمراد بالنعل التاسومةومثلهاقبقاب لميسترسيرهجيع الاصابع اما المداس المعروفالان فيجوز لبسه لانه غير محيط بالقدم وبحث بعضهم عدم جواز قطع آلخف اذآو جدالمكعب لانهاضاعةمالوهومتجه وظاهركلامهم انه يحوزله لبس الخف المقطوع وآن لم يحتجاليه وهو بعيد بل الاوجهعدمهالالحاجة كخشية تنجس رجليه او نحو برد اوحرا وكون الحفاء غيرلاتق به اه بحذف وقولهاوانسي ظهرالقدمين قال الرشيدي أى ولومع الاصابع اهوقال عش ظاهره وانستر العقب اه (قهاله او نقص بفتقه) كذا في أصله رحمه الله تعالى وهو مقتضى ان كلامنه وبما قبله وما بعده كاف فىالعُدول الى لبسها على هيئتها وليسكذلك بل لا بدمن تحقق الاول مع احد الاخيرين فحينتذ كان تعبيره

والمرادأنذلك يمتنع فيه مطلقا وان تباعدت اهر قوله لاعقد الرداء) قال في حاشية الايضاح والهم اطلاق حرمته انه لا فرق بين ان يعقده في طرف الإخراو في طرف ازاره و قضية ما مرعن المتولى اى من قوله يكره عقده اى الازار و شد طرفه بطرف الرداء الهجو از الثانى جزم الاستاذ في الكنز بجو از الثانى لان الرداء لا فرق فيه بين الشدو العقد و قد جوز شده بطرف الازار فقياسه جو از عقده به الهما بنحو خيط و جزم بين الشدو العقد وكان المراد بشد طرف احدهما بطرف الاخرجمع الطرفين و ربطهما بنحو خيط و جزم الاستاذ في كنزه بجو از عقد طرف ردائه بطرف از اره (قوله ككيس اللحية الح) يلاحظ معذلك ما مرمن تجويز ادخال رجليه في ساق الحف و لبس السراويل في احدى رجليه في كون مستنى ما اقتضاه هذا (قوله فان الراس هناقسيم له لا بعضه) قد يمنع هذا فان المراد بالبدن جميع الانسان و الرأس هناقسيم ما عداه من بقية البدن لا قسيم جميع البدن فقد تقدم حكم شيء من البدن و هو الراس و كان هذا حكم باقيه فليتا مل فانه في

لاعقدالر دأءولاخل طرفيه لأ يخلال ولاربطهاأ وشدها ولوبزر فيعروة ولبسالخاتم وتقلدالمصحفوشد الهميان والمنطقةفي وسطه ثمتحرتم ماذكر من المحيط بالحاء المهملة لامختص بجزء من بدن المحرم بل بجزي (في سائر بدنه)أي كل جز مجز منه ككيساللحية اوالاصبع مخلاف تغطية الوجه لان ساتره لايحيط بهومن ثملو أحاط به بانجعل له كيس علىقدرهان تصورحرمكا هوظاهر ﴿ تنبيه ﴾سائر اما من السؤر أي البقية فيكون بمعنى باقأو منسور البلدأى المحيطبها فيكون معنىجميع خلافالمنأنكر هذا وان تبعه شارح فاعترض المتنبانه لميتقدم حكم شيء من البدن حتى یکون مداحکم باقیه فان الرأس هناقسيم له لابعضه (الاإذالم بجدغيره) اي المحيط حسابان لم يملكه و لاقدرعلي تحصيله ولوبنحو استعارة مخلاف الهبة لعظم المنة اوشرعا كانوجده باكثر من ثمن أو أجر ة مثله و ان قل فلهحينئذسترالعورة بالمحيط بلافدية ولبسه في بقية بدنه لحاجة نحوحرأو بردبفدية فعلمانله لبس السراويل لفقدالازارو فيهخبر صحب

أولم يجدسا ترالعور تهمدة

فتقه فمايظهر اخذاما ياتي وإلاتزم الاتزار بهعلى هنة اوفتقه بشرطه ولوقدرعلي بيعه وشراء إزار فانكان مع ذلك تبدوعورتهاى بحضرة من يحرم عليه نظرها كما هو ظاهر لم بحب و إلا وجب وان له لبسالخف لفقد النعل لكن بشرط قطعه اسفل من الكعبين وإن نقصت به قيمته للامر بقطعه كذلك فىحديث الشيخين وبهفارقعدم وجوبقطع مآزاد من السراويل على العورةقالو المافيهمن إضاعة المال وكان وجه ذلك تفاهة نقص الخف غالبا مخلاف غيره والمراد بالنعل هنا مابجوز لبسه للحرم من غـير المحيط كالمداس المعروف اليوم والتأموسة والقبقاب بشرط ان لايسترا جميع اصابع الرجل وإلا حرما كاعلم بالاولى بمامرمن تحريمهم كيس الاصبع بخلاف نحوالسرموزة فانها محيطة بالرجلجيعها والزربول المصرى وإن لم يكن له كعب واليمانى لاحاطتهما بالاصابع فامتنع لبسهمامع وجودمالاإحاطةفيهومن ثمقال شارحوحكم المداس وهوالسرموزةحكمالخف المقطوع ولابجوز لبسهما مع وجو دالنعلين على الصحيح المنصوص اله وظـاهر اطلاق الاكتفاء بقطعه الخف اسفل من الكعين

بالو اوفى أو نقص أولى و لعلم ابمعناها بصرى (قوله أولم يجدسا تر العورته) ظاهر مو إن كان حاليا ثمر أيت ما ياتى فى الماخو ذمنه سم (قولِه مما ياتى) اى انفا بقوله فانكان مع ذلك تبدو عور ته الح (قولِه و إلا الح) اى بان تأتى الاتزار بالسراويل على هيئته اولم ينقص بفتقه مع وجو دساتر لعور ته في مدة الفتق (قوله بشرطه) وهوعدمالنقص بالفتق مع وجود ساتر لعور ته في مدته (قوله وشراء إزار) اي بثمنه نهاية و مغني (قوله وإنالبسالخ)عطف على قوله ان له لبس السراويل الخ (قوله لكن بشرط قطعه الخ) ولو امكنه ان يثني حتى يصير اسفل من الكعبين من غير قطع فني جو از القطع نظر لعدم الاحتياج اليه مع ان فيه إضاعة مال فليتا مل وقول شرح الروض نعم يتجه عدم جو ازقطع الخف إذاوجد المكعب اله يَوْيد المنع فليتا مل سم (قول وبه الح)اى بقوله للامرالخ (قوله فارق عدم وجوب الح) الاقتصار على نني الوجوب يفهم الجو أزلكن قضية التعليل عدم الجو ازسم (قوله وكان وجه ذلك) اى حكمة وجوب قطع الخف دون السراويل (قوله كالمداس المعروف الخ)وهوما يكون استمساكه بسيورعلى الاصابع عشعبارة الوناثى نحو التاموسة والمداس المعروف منكل مايظهر منه رؤس الاصابع والعقب كالقبة آب اه قال محمد صالح الرئيس قوله رؤس الاصابع اى ولو بعض اصبع وقوله العقب اى ولو بعضه (قول بشرط ان لا يستر اجميع اصابع لخ) يفيدالحل إذا ستربعض الاصابع فقط وقديشكل بتحريم كيس الاصبع وقديفرق بان كيس الآصبع مختص به بخلاف ماهنافا نه محيط للجميع فلايمدسا ترالهاالستر الممتنع إلاآن سترجميعها والظاهر ان المرآد بسترجيعها انلايز يدشيءمن الاصابع على سير القبقاب او التاموسة فلا يضر إمكان رؤية رؤس الاصابع منقدام فليتامل سم وقوله إمكان رؤية رؤس الاصابع الجاى ولو بعض راس اصبع كامرعن الرئيس انفا (قوله مخلاف نحو السرموزة)عبارة غيره السيموزة بالسين المهملة وفي الكردي على مافضل وفي حواشي التنورمن كتب الحنفية للشيخ الى الطيب السندى السرموزةهي المعروف بالبابوج اه لكن قضية صنيع الشارحانالسرموزة له كعبويصرح بذلكةولالونائيفان فقدالنعلحسا آوشرعا واحتاج لوقآية الرجلكانكان الحفاغير لائق به فليلبس ماستر الاصابع اوالعقب كخف قطع اسفل كعبيه اىحتى ظهر العقب والكعب وهو السرموزة والزربول الذى لايسترالكعبين وإنسترظهر القدمين الباقي في الثلاثة كما فى التحفة و اطلق فى النهاية قطع الخف اسهل من الكعبين قال ابن قاسم فيحل حيث نزل عن الكعبين و إن ستر العقبو الاصابعوظهر القدم اه وقوله وإنسترالعقب سبقءن عش مثله وقولهو الاصابع الخسبق عن الرشيدى مثلة (قوله و الزربول) اى البابوج (قوله وظاهر إطلاق الخ) هذاما اقتضاه كلام الشيخين في الروضة واصلها فانهما خير ابين المداس وهو المعروف الان بالكوش وبين الحف المقطوع أسفل من الكعبين ولاشبهة انالكوشساتر اللعقب ورؤس الاصابع واقتضاه الحديث ايضافان مقتضاه ان ماقطع اسفل من الكعبين حل مطلقا عند فقد النعلين و إن استر العقب ثمر أيت في فتاوى العلامة ابن زياد ماذكرته فر اجعها ثمر ايت المحشى سم قال قوله فالحاصل النج الوجه ما هو ظاهر كلامهم و الحبر الحل حيث نزل عن الكعبين وإنسترالعقبين والاصابع وظهرالقدم وهليحل حينتذمن غيرحاجةاليه فيه نظر ويحتمل الحل لانه حينتذ بمنزلة النعـل شرعًا انتهى اله بصرى عبـارة الـكردى على بافضل واما الرجـل للذكر فاعتمدالشارح فى التحفة و الايعاب لن ماظهر منهالعقب ورؤس الاصابع يحل مطلقا وما ستر احدهما فقط لايحل إلامع فقد النعلين وكلامه في غيرهما ككلام غيره ثم يفيد انه عند فقد

غاية الوضوح (قوله أولم بحدساتر العورته) ظاهره و إنكان خالياتهم رأيت ما يأتى فى المأخوذ منه (قوله لكن بشرط قطعه اسفل من الكعبين) لو امكنه ان يثنى حتى يصير اسفل من الكعبين من غير قطع فنى جو از القطع نظر لعدم الاحتياج اليه مع ان فيه إضاعة مال فليتا مل وقول شرح الروض نعم يتجه عدم جو از قطع الخف إذا وجد الكعب اه يؤيد المنع فليتا مل (قوله و به فارق عدم وجوب الخ) الاقتصار على نفى الوجوب يفهم الجو از لكن قضية التعليل عدم الجو از (قوله بشرط ان لا يستر اجميع اصابع الرجل) يفيد الحل إذا ستر

انه لا يحرم وأن بق منه مأ يحيط بالعقب و الاصابع و ظهر القدمين وعليه فلا ينافيه تحريمهم السرموزة لا نه مغ و جو دغير هاو مع ذلك لو قبل انه لا يدمن قطع ما يحيط بالعقبين و الاصابع و لا يضر استتار ظهر القدمين لان الاستمساك يتوقف على الاحاطة بذلك دون الاخرين لكان متجها شمر أيت المصنف كالإصحاب صرحوا با نه لا ياز مه قطع شيء مما يستر القدمين و عللوه با نه لحاجة الاستمساك فهو كاستتاره بشر اك النعل و ان العهاد قال لا يجوز لبس الزربول المقور (١٦٤) الذي لا يحيط بعقب الرجل إلا عند فقد النعلين لا نه ساتر لظاهر القدم و محيط من الجو انب

النعلين إنمايشترط ظهور الكعبين فمافوقهمادون ماتحتهماو إن استتررؤس الاصابع والعقب ثم الذين جوزوا لبسهعند فقدالنعلين ظاهر كلامهم انه يجوزوان لم يحتج إليه وجرى عليه ابن زياد النمني قال لان اللبس في الجملة حاجة وقال في الامداد والنهاية هو بعيد بل الاوجّه عدمه إلا لحاجة كخشية تنجس رجله اونحو برداو حراوكون الحفاغير لائق به اهو تقدم عن المغنى و الونائي مثل ما في الامداد و النهاية (فهله انه لايحرم) اىلبس الخف المقطوع اسفل من الكعبين (قولِه معوجود غيرها) اىمما يظهر منه بعض الاصابع والعقب كالقبقاب (قوله رمع ذلك) أي مع كون ظاهر الاطلاق ماذكر (قوله و ابن العاد) عطفعلى المصنف(قوله وصريحه وجوب الخ) الصراحة المذكورة بمنوعة كما لا يخفي على المتأمل سم بل وليس ظاهر افي وجوب القطع بصرى (قول ان ماظهر منه العقب) اى ولو بعضه و (فهله و رؤس الاصَّابع) اى ولو بعض اصبع محمد صالح الرئيس (قوله و ماستر الاصابع فقط او العقب ألخ) تقدم ما فيه عن سم والبصرى (قول مع فقد الاولين) وهما الخف المقطوع الذي ظهر منه العقب ورؤس الاصابع والنعلان (قهله وإذالبس) إلى قوله نعم في النهاية والمغنى (قهله لكن الاثم على الولى) أي إذا أقر الصي على ذلك نهاية ومغنى (قه له في جميع ماذكر) ولا فرق في ذلك بين طول زمن اللبس وقصره مغنى ونهاية (فه له و الفدية في ماله) محله في المميز الماغيره فلاشيء بفعله كاسبق بصرى (قهله ولو امة) كذا في النهاية و المغني (قهله فيمام) اىفىحرمة السَّترلوجهما اوبعضه إلالحاجة فيجوزمع الفدية نهاية ومغنى (إنها تستره غالبا) آى وليس بعورة في الصلاة وبه يندفع قول سم هي تستر الراس ايضاغالبا او دائما اه (قول فنظير مام الخ) اي في اول الباب (قهله له الخ)خبر مقدم لقوله ان تسترمنه اي من الوجه كردي (على ما يحث) اعتمده المغني و النهاية عبارتهماوعلى الحرة ان تسترمنه مالايتاتي سترجميع راسها إلابه احتياطاللر اس إذلا يمكن استيعاب ستره إلابسترقدر يسيريما يليهمن الوجهو المحافظة علىستره بكماله لكونه عورة اولى من المحآفظة على كشف ذلك القدر من الوجه ويؤخذ من التعليل ان الامة لاتستر ذلك لان راسها ليس بعورة وهو ظاهر و لا ينافى ذلك قول المجموع ماذكر في إحرام المراة ولبسها لم يفرقو افيه بين الحرة والامة وهو المذهب لانه في مقا بلة قوله وشذالقاضي ابوالطيب فحكى وجهاان الامة كالرجل ووجهين فى المبعضة هل هى كالامة او كالحرة انتهى انتهت قال البصرى بعد سردها وماذكراه واضح اه (قوله لكن الذى في المجموع انه لافرق) بعض الاصابع فقطوقد يشكل بتحريم كيس الاصبع وقديفرق بانكيس الاصبع محتص مهخلاف ماهنا فانه محيط بالجميع فلايعدسا ترالها السترالممتنع إلاان سترجميعها والظاهران المرادبستر جميعها ان لابزيد سيءمن الاصابع على سير القبقاب او التاموسة فلا يضر إمهان رؤية رؤس الاصابع من قدام قال م رفي شرحه وظاهركلامهمآنه يحوزله لبس الخف المقطوع وإن لم يحتج اليهوهو بعيدبل الاوجه عدمه إلالحاجه كمخشبة تنجس رجله أو برداو حراوكون الحفاءغير لائق به اه (قهله و صريحه و جوب الخ) الصراحة المذكورة بمنوعة كالابخفي على المتامل (قهله فالحاصل ان ماظهر منه العقب) الوجه ماهو ظاهر كلامهم و الخبر الحل حيث نزل عن الكعبين و ان ستر العقبين و الاصابع و ظهر القدم و هل محل حينئذمن غير حاجة اليه فيه نظر ويحتمل الحل لانه حينة بمنزلة النعل شرعا (قوله وحكمة ذلك انها تستره غالبا)هي تستر الراس ايضاغالبا اوداتما (قوله على ما يحث) اعتمده مر (قوله لكن الذي في المجموع انه لافرق) فيه يحث لانه لم يصرح

يخلاف القبقاب لانسيره كمشر الثالنعلاه وصريحه وجوب قطع مايساتر العقبين بالاولى ويفرق بين ما يستر ظهر القدمين ومايستر العقب يتوقف الاستمساك في الخفاف غالباعلى الاولدون الثاني كما علم مما مر وبمنا تقرر يعلم مافي قول الزركشي كان العاد والمراد بقطعه من الكعب ان يصير كالنعلين لاالتقرير بان يصير كالزربول من الإيهام والمخالفة لصريح قول الروضة وغيرها لو وجد لايسن الخف المقطوع نعلين لزمه نزعه فوراو إلا لزمه الدم إذلو كان المقطوع كالنعل لم يصح هذااللزوم مخلاف مألوكأن يسترعقبيه أواصابعه فان فيه ستراا كثر عافى النعلين فو جب نزعه عندو جو دهما فالحاصل ان ماظهر منه العقب ورؤس الاصابع يحل مطلقا لانه كالنعلين سواء ومايستر الاصابع فقطاو العقب فقط لابحل إلامع فقد الاولين وإذا لبس عتنعا لحاجة ثم وجدجا تزالزه فمزعه فورأ وإلا اثم وفدى والصي

كالبالغ في جميع ماذكر و ياتى اكن الآثم على الولى والفدية في ماله لانه المورط له نعم ان فعل به ذلك اجنبي كان طيبه فالفدية على فيه الاجنبي فقط (و وجه المرأة) ولو أمة (كرأسه) اى الرجل فيمامر فيه المهاعن الانتقاب رو اه البخارى و حكمة ذلك انها تستره غالبا فامرت كشفه نقضا للعادة لتتذكر نظير مامر في تجرد الرجل أعم لها بل عليها ان كانت حرة على ما محث لان راس غيرها ليس بعورة لكن الذي في المجموع انه لا فرق و يوجه بان الاعتناء بستر الرأس ولو من الامة اكثر لقول جمع انه عورة ولم يقل احد ان وجهها عورة

أنتسترمنه مالايتأتىستر رأسها إلابه ولميلزمهاان تكشف منه مالا يتأتى كشف الوجه إلامه لان الستراحوط لها ولها ان تسدل على وجهها شيأ متجافيا عنه بنحو اعواد ولولغير حاجة فلو سقط فمس الثوب الوجه بلا اختيارها فانرفعته فورا فلاشيء وإلافان تعمدته أوأدامته أتمت وفسدت ويسن لهاكشفكفيها (ولهالبس المخيط)اجماعا (إلا القفاز) في اليدين او احداهما فيحرم عليها كالرجل لبسهما أولبسه وتلزمهما الفدية (في الاظهر) للنهى عنهما في الحديث الصحيح لكن أعلبانه منقول الراوى ومن ثم انتصر للمقابل بان عليه أكثر أهل العلم والقفاز شيء يعمل لليد يحشى بقطن ويزربازرار على الساعد ليقيها من البرد والمراد هنا المحسو والمززور وغيرهما ولهالف خرقة بشمد اوغيره على يدمها ولولغير حاجة إذلا يشبه القفازبل لو لفها الرجل على نحويده او رجله لم يأثم إلا أن يعقدهاأو يشدهاأو يخيطها

فيه بحث لانهلم يصرح بعدم الفرق في هذا القدربل يجوزان يكون قوله لم يفرقو افيه الخ المجرد نني ما نقله عقبه بقولهوشذ القاضىأ بوالطيبالخ وفىمقابلته فتامله م وتقدم عنالنهاية والمغنى مايوافقه (قول ان تسترمنه) اى ولو فى الخلوة سم (قوله ولها) إلى قوله ويسن فى النهاية و المغنى (قوله و لهاان تسدل) بل عليها فما يظهر حيث تعين طريقالدفع نظر محرم بصرى عبارة النهاية ولا يبعدجو از السترمع الفدية حيث تعين طريقالدفع نظر محرم اه قال عش بلينبغي وجوبه ولاينافيه التعبير بالجواز لانهجو ازبعد منع فيصدق بالواجب اه اقول ويعكر على دعوى الوج وبنهي المرأة عن الانتقاب مع ظهو رأن تركه لا مخلو من النظر المحرم نعملو خصص الوجوب بحالة خوف نظر محرم مؤد إلى تعلق وهجوم بعض الفسقة لم يردالاشكال (فوله و إلافان تعمدته) انظر همع ان المقسم بلا اختيار هاسم اى فحق التعبير بان تعمدته الخ بالبّاء (قوله او ادامته) اىمعالقدرة على الرفع (قوله و فدت) اى و جبت الفدية و تتعدد بتعدد ذلك عشَّ قول المتن (ولها لبس المخيط) أي ومنه الخف سم ونها يقو مغنى قول المتن (الاالقفاز الخ)عبارة النهاية و المغنى و لهالبس المخيط وغيره في الرأس وغيره إلا القفازاه (قه له في اليدين) إلى قوله بل لو لفها في النهاية و المغني إلا قله و لكن اعل إلى والقفاز (فهله لبسهما) إى القفازين (أولبسه) أى القفاز ويحتمل أن الضمير الأول للكفين والثاني للكهفعبارةالنَّها يةو المغنى فليس لهاسترالكفينو لاأحدهما بهاه وهي احسن قول المتن (في الاظهر) والثابي يجوز لهالبسهمالمار واهالشافعي في الامعن سعد بن أبي وقاص انه كان يامر بناته بلبسهما في الاحرام مغني (قه له عنهما) اي عن لبس القفازين نهاية و مغني فكلام الشار ح على حذف المضاف (قه له بانه) اي النهي عن لبس القفازين (فهله و تلزمهما) اي الرجل و المرأة (فهله و لها الف خرقة الح) اي ستريدها بغير القفاز ككم وخرقة لفتهاعليها بشدأ وغيرتها ية (قول بل لولفها الخ)عبارة النهاية وللرجل مثلها ف بحرد لف الخرقة اه قالعشاى فى لفهامع الشداه (قول او غيره) يشمل العقدسم (قول او يشدها) قال فى حاشية الايضاح بعدكلام وقديؤ خذمنهانالرجل مثلهافي لفالخرقة الىانقال ثمرايت ماقدمته عن المجموع في الشجة وهو صريح فى جواز الشدله ايضافالفر قايضيق باب اللبس فى حقه دونها غفلة عن هذا انتهى لكن مثل صاحب البهجة لمابحرم علىالرجل بقوله ككيس لحية ولف يدهأ وساقه يمثزر وعقده اه وهوموا فقلمافي الشرح هناوالفرق المذكوروهو لشبيخ الاسلام فيشرحها سموقوله وهومو افق الخلك ان تمنعه بان اقتصار صاحب

بعدم الفرق في هذا القدر بل يجوز أن يكون قوله لم يفر قوافيه الحجر دنني ما نقله عقبه بقوله و شذالقاضي ابو الطيب الحوف مقابلته فتامله (قوله ان يستر منه ما لا يتاتي ستر راسها إلا به) قديتوهم ان محل هذا في غير الحلوة أما فيها فيجب كشف جميع الوجه وليس كذلك بل ستر القدر الذي لا يتاتي سترجميع الراس إلا به جائز بل مندوب في الحلوة وان لم يمكن على وجه الوجوب مخلاف الكمرى فان سترها واجب في الحلوة النقل المعارف الخلوة المناول الحاجة كاتقرر في محله مر (قوله و إلا فان تعمدته) انظر ممع ان المقسم بلا اختيارها (قوله في المتن و له اليس المخيط) اى و منه الحف (قوله في الدين) أخرج الرجلين و انظر اصبع او اصابع اليدين (قوله اوغيره) يشمل العقد (قوله إلا ان يعقدها الح) لماقرر الايضاح حكم المراة في مسئلة الحرقة المذكورة قال الشارح في حاشيته و ماذكره هو المعتمد بناء على ان تحريم القفاز عليا كونه ملبوس عضو لبس بعورة فالسائل الحروة و الاصح ثم قال و من البناء الى وقد يؤخذ من البناء المذكور ان الرجل مثلها في لف الحرقة ويؤيده مامر من انه لوشق از اره و لف على كل ساق نصفالم على الرجل بقوله ككيس لحية و لف يده أو ساقه مئزر و عقده اه وهو مو افق لما في الشرح هذا و للفرق المذكور و الفرق لشيخ الاسلام في شرحها المذكور و الفرق الشيخ الاسلام في شرحها المذكور و الفرق الشيخ الاسلام في شرحها

طيب فهو ماظهر فيه غرض

التطيب وقصد منه غالبا

کمسك وكافور حي او

البهجةعلى العقدقد يفهم جو از الشدفيو افق مامرعن المجموع (قوله و ليس الخ)عبارة النهاية و المغنى و يحرم على الخنثى المشكل ستروجهه معر اسه و تلزمه الفدية وليس له ستروجهه مع كشف راسه خلافا لمقتضى كلام ابن المقرى في روضه و لا فدية عليه إذ لا نوجبها بالشك نعم لو احر م بغير حضرة الاجانب جاز له كشف وأسه كالولم يكن محرماقال في المجموع ويسن ان لا يستتر بالخيط لجو ازكو نه رجلا و يمكته ستره بغيره هكذا ذكره جهور الاصحاب وفى احكام الجناثي لان المسلم ماحاصله انه يجبعليه ان يسترر اسه و ان يكشف وجهه وانيستر مدنه إلابالخيط فانه يحرم عليه احتياط قال الاذرعي كالاسنوى وماقاله حسن اه ولكنه مخالف لمامر عن المجموع اه قالع شقوله و لكنه مخالف لمامر عن المجموع اي و المعتمد ما في المجموع اه (قوله مع راسه)عبارة شرح المنهج وليس للخنثي ستر الوجه مح الراس او بدو نه و لا كشفهما فلو سترهما لزمته الفدية استره ماليس لهستره لاان سترالوجه اى للشك والفدية لاتجب بالشك اوكشفهما وان أثم فيهما اهو حاصله معاملته معاملة الانثى في وجوب ستر راسه وكشف وجهه وينبغي ان الاثم بكشفهما من حيث العورة حتى لو خلاعن الاجانب فلا اثم سم وقوله وينبغي الختقدم عن النهاية و المغنى ما يو افقه (في احر امو احد)كذا في شرحىالارشادوالحاشيةوخالف فىشرح العباب فقال فى احرام واحداولااه وظاهرالنهايةو المغنى موافقته حيث اطلقاولم يقيدا بوحدة الاحرام و نائي (قوله و يؤخذمن التعليل) اقر معش و جزم بذلك الونائي (والاقرب الثاني) اي عدم لزوم الفدية (قول بان رجلا) اي و بالاولى إذا بان انثى (قول بانه شاك حال النية)قضيته انهلو استتركامر أة حال النية تمكر جل فيما بعد النية لم يجب القضاء و الظاهر خلافة لان الشك يؤثر في النية في جميع الصلاة سم قول المتن (استعمال الطيب) أي و انكان لا يدركه الطرف إذا ظهر له ريح نهاية ومغنى(قهله للرَّجل) إلى قوله لان التبخر في النهاية و المغنى إلا قوله لم يصمت و قوله حي إلى و عنبر و قوله ولينوفروقوله لا بالنسبة الى وان يحتوى (قوله نحو مسك) اى كورس وهو اشهر طيب ببلاد اليمن و زعفر ان وانكان يطلب للصبغ والتداوى مغنى ونهاية (قوله فهو) اى الطيب (قوله و قصدمنه غالبا) اى ولو مع غيره نهاية ومغنى عبارة الونائى فيحرم عليه التطيب بما تقصدر اثحته او بما فيه ذلك ان بقي طعمه او ريحه ولو بالقوة كلن تظهر برش الماءعليه دون لو نه و المر ادبما تقصدر ائحته ان يكون معظم المقصو دمنه في ذلك و إن لم يسم طيباً اويظهر فيه هذا الغرض اه (قوله كمسك) اى والبعيثر ان والبان والسوسن و المنثور نهاية اى و اللبان الجاوي أى البخور الجاوى كما نقله ابن الجمال عن الاكثرين و نائى (قوله و لينو فو) كذا في اصله رحمه الله تعالى بتقديم اللامو الذى فى الحاشية نيلو فر بنون فتحتية ويسمى نينو فو بنو نين بينهما تحتية انتهى وهذاهو الموافقاذكرالاطباءلهفحرف النون بصرى (قوله وريحان) اطلقهالنهايةوقيده المغنى تبعا للروض بالفارسي وقال الاسنى و خرج بالفار مى العربي (قوله و آس و بنفسج) و شرط الرياحين كونهار طبة و في المجموع عنالتص انالكاذى ولويا بساطيب ولعله أنواع ويكون ذلكمن نوع إذار شعليه ماطهر ريحه

(قوله وايس للخنى ستر وجهه بمخيط و لا بغيره الخ) عبارة شرح المنهج و ليس للخنى ستر الوجه مع الراس او بدو نه و لا كشفهما فلو ستر هما لزمته الفدية لستر ماليس له ستره لا ان ستر الوجه اى للشك و الفدية لا تجب بالشك او كشفهما و ان اثم فيهما اه و حاصله معاملة معاملة الاننى فى وجوب ستر رأسه و كشف و جهه و في شرح الروض قال في المجموع و يستحب ان لا يستر بالمخيط لجو از كو نه رجلا و يمكنه ستر ه بغيره هكذاذ كره جهور الاصحاب إلى آخر ما اطال به شرح الروض و ينبغى ان الاثم بكشفهما من حيث العورة حتى لو خلاعن الاجانب فلا اثم (فرع) وقع على بدنه طيب لو از اله ذهبت ماليته ينبغى جو از ابقائه مع الفدية لا يقال و ينبغى و جوب إز الثه كا يجب ارسال الصيد المملوك لان الصيد برول ملك عنه مخلاف الطيب مر (قوله بانه ثم شاك حال النية الح) قضيته انه لو استتركام اة حال النية ثم كر جل بعد النية لم يجب القضاء و الظاهر خلافه لان الشك يؤثر فى النية في جميع الصلاة (قوله وريحان فارسى) اطلقه الرملي و لم يقيده بالفارسي و في شرح الروض و خرج بالفارسي المغربي اه (قوله وريحان فارسى) اطلقه الرملي و لم يقيده بالفارسي و في شرح الروض و خرج بالفارسي المغربي اه (قوله وريحان فارسي) اطلقه الرملي و لم يقيده بالفارسي و في شرح الروض و خرج بالفارسي المغربي اه و في السيدة الم يقوله و يوسان فارسي) اطلقه الرملي و لم يقيده بالفارسي و في شرح الروض و خرج بالفارسي المغربي القوله و يوسان فارسي) اطلقه الرمي و معدد النية الم يقرب و يوسان فارسي و في شرح الروض و خرج بالفارسي المغربي القوله و يوسان فارسي و يوسان في يوسان و يوسان فارسي و يوسان في يوسان و يوسان في يوسان في يوسان و يوسان في يوسان و يوسان في يوسان و يوسان و يوسان في يوسان و ي

ونمام ودهن نحو أترج بأن أغلى فيه وإن كان الاترج غير طيب اذ لا تلازم بيسهما مخلاف ما ليس كذلك نحو شيح وقيصوم وأترج وتفاح وعصفر وحنا إوقرنفل وسنبل ومصطكى خلافا لمنوهمفيهوسائر الابازبر الطيبة الرائحة لان القصد منها الدواء وإصلاح الاطعمة غالبا (أو بدنه) كالثوب بل أولى وسواء الاخشم وغيره لحصول ترفهه بشم غيره لريحه الطيب وظاهر البدن وباطنه كان أكل ماظهر فيهطعم الطيب المختلطابه أوريحه لآلونه أواحتقن أواستعط به ثم استعاله المؤثر هنا هو أن يلصقه بيدنهُ أو نحو ثوبه على الوجه المعتادفيه لابالنسبة لمحله فلابرد نحو الاحتقان للمخلافآ لمنازع فيهوأن يحتوى على مجمرة أويقرب منها وعلق ببدنه أوثوبه عين البخور لااثر. لان التبخر الصاق بعين الطيب اذبخاره ودخانه عين اجزائه وانما لم يؤثر فىالماء كمامر لانه لايعد ثمعينا مغيرة وانما الحاصل منه تروح محض لاحملنحو مسكفي نحو خبرقة مشدودة ايخلاف حل نحو فارة مسك

نهاية (قوله و دهن نحو أترج) بضم الهمزة و الراء وتشديد الجيم أفصح وأشهر من ترنج ويقال له أترنج أسنى ومعنى (قوله نحوشيح الخ) أي عاينيت بنفسه كالاذخر و الخز أي معنى و اسنى (قوله و آتر ج الح) اى و شقائق و نور نحو التفاح و آلا تر نجو النار نجو الكمشرى نهاية (قوله وعصفر وحناء) أي و إن كأن لهما را تحة طيبة لاندانما يقصد منه لو نه اسي (قوله وقر نفل الخ) اى وقر فاود ارصين نهاية (قوله و إصلاح الاطعمة) كذا في اصله رحمه الله تعالى بالو او ولعل الانسب او لان تحقق كل من المذكورين في كل و احد عام محل تامل بصرى (قوله كالنوب) اى قياساعلى النوب نهاية ومغنى (قوله سواء الاخشم الخ) راجع للمعطو فين معا (قولِه وظاّهرالبدن)عطفعلى الاخشم ﴿ فرع ﴾ وقع على بدنه طيب لو از الهذهبت ما آليته ينبغي جو از إبقائه معالفدية مراه سم وقديتوقف فيه بمخالفته لظآهر إطلاقهم الازالة بصرى اقول ويوافق مانقله سم عن مر قول الونائي ما نصه نعم إن لم يعص به اى التطيب وكان في غسله فور ا ذهاب او نقص ما ليته لابالتراخى فالاقرب اغتفار التراخى قاله فى الحاشية اله وظاهر معدم لزوم الفدية بالتراخى ايضا (قوله وباطنه) وهو داخل الجوف ع ش (قوله كان اكل الح) اى او دخل فى الاحليل نهاية (قوله أوريحه) أى ولوخفيا يظهر برش الماء عليه مغنى (قهله هو ان يلصقه ببدنه الح) ولا يضروضعه بين يديه على هيئته المعتادة وشمه و لاشم ماء الوردإذالتطيب به وإن كان فيه نحو مسك إنما يكون بصبه على بدنه أو ثو به ولاحمل العود و اكله نهاية (قوله او نحوثو به الخ) و الماء المبخر ان عبقت به العين حرم شر به و إلا فلاو نائى ونهاية (قوله نحو الاحتقان) اى كالادخال في الاحليل و اكلما ظهر فيه طعم الطيب المختلط به (وان يحتوى على بحمرة الح) وتجب الفدية ايضا بسبب نوم او جلوس او وقوف بفر اش او مكان مطيب بغير الرياحين وقدعبق ببدنه او ملبوسه بعضعين الطيب والابان كان ثمحائل يمنع وان رق فلا فدية كنه يكره وتجب ايضا بسبب تو ان من قادر فى دفع ما التي عليه من الطيب بريح اوغيره او بتطييب غيره لهبغير إذنه وقدرته على الدفع ولاكراهة في إزالته بنفسه و إن لزمته الماسة وطال زمنها وأمكنه الازالة من غيرعاسة كمافى الحاشية لانقصده الازالة ومن ثمجازله نزع الثوب من راسه لميلز مهشقه اما اذالم يتمكن من الدفع كزمن لم يجدمن يرضى باجرة مثل او برضي بهاولم تفضل عما يعتبر فى الفطرة فلا فدية ولو توقفت إزالته على الماء ولم يحد الاماء يكفيه لطهر وفان كان مستعمله يكفيه لاز الته قدم الطهر ثم يجمع ماءه ويغسل به الطيب وإن لم يكف قدمها سواء عصى بالتطيب ام لا ويتيمم و نائى و فى النهاية ما يو افقه (قول لا اثر •)اى كالرائحة وعبارة شرح الارشاد الصغير فعبق الريح وحده لايضر بالاولى الاان كان من تجمرة فتي عبقت بهعين الريح بان وصلدخانه او بخاره ضرسواء آجعلها تحته ام بقر به و إن لم يعبق به عينه لم يضر و ان كانت تحته كادل عليه كلام الغزالي والماء المبخر ان عبقت به العين حرم و إلا فلا اهسم و في النهاية و المغني ما يو افقها (قوله لاحل) إلى المتن في النهاية الاقوله ويفرق الى ولوخفيت وقوله لانحو الحلق الى ويلز م وكذا في المغنى الاقوله والاولى الى ولوجهل (قوله كامر) اى فى باب الطهارة (قوله لاحل نحو مسك) عطف على قوله ان يلصقه اى استعاله المؤثر الصاقه ببدنه الخلاحل مثل مسك الح كردى عبارة الونائي ولافديه بسبب حمل الطيب كمسك بخرقة كيس اوغيره شدتعليه اوبقارورة معصمة الراس ولابسبب حمل المسكفي فارة لمتشقعنه أوالورد فىنحومنديل وانشمالريحفىالكل وقصد التطيب علىالاوجه الاانرقت الخرقةولايضرايضاشم نحومسك منغيرمسولآمسه الاانانرق بهشىء منعينهاوحمله بنحويدملم يقصدبه بجردالنقل كذا فىالفتح وقال فىالحاشية وشرحالعباب والنهايةوقصرالزمن بحيث لايعدفى العرف تطيبا اه و لا يكر ه للمحرّ م تملك طيب و نحوه كملبّوسودهن اه (قولِه اوقارورة الح) اى حمل

وظاهر البدن الخ) عطف على الاخشم شرح مر (قوله و علق ببدنه أو ثو به عين البخور لا أثره) أى كالرائحة وعبارة شرح الارشاد الصغير فعبق الريح وحده لا يضر بالاولى الاان كان من بحمرة فتى عبقت به عين الريح بأن وصل اليه دخانه أو بخاره ضرسواء أجعلها تحته أم بقر به و ان لم يعبق به عينه لم يضر كذا شرح و ان

قارورة لنحومسك (قوله ويفرق بأن الشدصارف الح)قديؤ خذمنه الحرمة لوكانت الخرقة المشدودة مما يقصدالتطيب بمافيهالرقتها بحيث لاتمنع ظهور الرائحة وإنماتشد عليه لمنع تبددر افحته مراهسم وتقدم عن الونائى الجزم بذلك (قوله لعبق ريح الح) لنحو مسهو هو يابس او جلوسه في دكان عطار او عندمتجمر نهاية(قوله كالكاذي) عبَّارة الونائي وبشم الرّياحين الرطبة إن الصقها بأنفه و إلا فلايضر كالرياحين اليابسة نعم الكاذي بالمعجمة ولويا بساطيب لكن الذي بمكة لاطيب في يابسه البتة و إن رش عليه ماء كافي الفتيح اه (قوله وشرط ان كجالج) عبارة المغنى والتطيب بالوردان يشمه مع اتصاله بانفه كاصرح به ابن كج والتطيب بما ته أن يمسه كالعادة بأن يصبه على بدنه أو ملبوسه فلا يكفي شمه اه (قول و التحريم الخ) أى و إن جهل وجوب الفدية فى كل انو اعه او جهل الحرمة فى بعضها بخلاف الجاهل بالتحريم او بكو نه طيبا فلاحرمة ولافدية بهاية (قوله أو التقصير)قال القاضي أبو الطيب ولو ادعى في زماننا الجهل بتحريم الطيب و اللبس أي والدهن فق قبوله وجهان اه والاوجه عدمه إن كان مخالطا للعلماء بحيث لايخني عليه ذلك عادة والاقبل ولولطخه غيره بطيب فالفدية على الملطخ أى وكذاعليه ان تو انى فى إزالته وتجب بنقل طيب أحرم بعده مع بقاءعينه لاان انتقل بو اسطة نحوعرق أوحركة نهاية زادالو نائى وتجب ايضا بسبب لبس ثان لثوب طيب لاحرام وبقى الطيب بأن زعه ثم لبسه اه قال عشقوله مرولو لطخه غيره الخ اى بغير اختياره و للمحرم مطالبة المطيب بالفدية (قوله و التعمد الح) اى فلا فدية على المطيب الناسي للاحر ام و لا المكر ه و لا الجاهل بالتحريم أوبكون الملموس طيباأ ورطبالعذره مخلاف الجاهل بوجوب الفدية دون التحريم فعليه الفدية لانه إذا علم التحريم كان من حقه الامتناع مغنى (قوله إلانحو الحلق الخ)قضيته وجو ب فديته مع الاكر اه وسيأتى خلافه وسيأتي فيهماأ يضاأ نهلا فديةعلى مجنون ولامغمي عليه ولاناثم ولاغير بميزسم أقول والى دفع بحو تلك القضية اشار الشارح بقوله كاياتي (قوله ناسيا تذكر الخ) اى ونحو مجنون زال نحوجنو نه (قوله ومكرها الخ)و مثله من القي عليه الطيب ولو بنحوريح سم (قوله و الأولى أمر غيره) و في الجو اهر أنه لا يكره للحرمشرا الطيبو مخيطوامة اه وبمااطلقه فى الامة افتى البارزى لكن قال الجرجاني يكره له شراؤها وظاهره عدم الفرق بين من للخدمة والتسرى ووجه بأنها بالقصد تتأهل للفر اشنهاية قال عشقوله مر لكن قال الجرجاني الخ هو المعتمد اه قول المتن (قوله و دهن شعر الراس او اللحية) امآخضبهما محناء رقيقونحوه فيجوز بلافدية نهايةومغى(قولهويحرم) الىقوله الاشعر الخدفيالنهاية والىقوله فليتنبه في المغنى(قوله بفتح اوله) اى لانه مصدر بمعنى التدهين مغنى ونهاية قول المتن (او اللحية) اى ولو من امر اة وتعبيره بأويفيدالتنصيص على تجريم كلواحدعلى انفراده مغنى ونهاية عبارة سم قول المتن او اللحية يشمل لحية المراة لانهاو ان كانت مثلة في حقها الاانها تتزين بدهنها مر اه (قول من نفسه) ياتي محترزه سم (قوله ولو اصوله) اى ولوخرج عن حدالراس والوجه و نائى (قوله باى دهن الح) اى مخلاف اللبن

كانت تحته كادل عليه كلام الغزالي و الماء المبخر ان عبقت به العين حرم و الافلااه (قوله و يفرق بأن الشد صارف عن قصد التطيب به) قد يؤ خذمنه الحرمة لوكانت الخرقة المشدودة مما يقصد التطيب بما فيها الرقتها كيث لا تمنع ظهور الرائحة و الماتشد عليه لمنع تبددر اثحته مر (قوله الانحو الحلق أو الصيد) سيأتي فيهما أنه لا فدية على بحنون و لا مغمى عليه و لا نائم و لاغير بميز (قوله الانحو الحلق الح) قضيته و جوب فديته مع الاكر اهو سيأتى خلافه (قوله و مكرها زال اكراهه) و مثله من ألقى عليه الطيب و لو بنحوري (قوله از الته و الماجاز دفع ما القى عليه بنفسه و ان استلزم الماسة و طال زمنها لان قصده الاز الة و لذا جاز نزع الثوب و لم يلز مه شقه و ان تعدى بلبسه كا اقتضاه اطلاقهم و ظاهر قو لهم و لم يلز مه الجو از و ان نقص و يوجه بالمبادرة للزمه شقه و ان تعدى بلبسه كا اقتضاه اطلاقهم و ظاهر قو لهم و لم يلز مه الجو از و ان نقص و يوجه بالمبادرة الخروج من المعصية به شرح مر (قوله في المتن او اللحية) يشمل لحية المراة لا نها و ان كانت مثلة في حقها الا أنها تتزين بدهنها مر (قوله بأى دهن كان) بخلاف اللبن و ان كان يستخرج منه السمن شرح مر أنها تترين بدهنها مر (قوله بأى دهن كان) بخلاف اللبن و ان كان يستخرج منه السمن شرح مر

ويفرق بأنالشد صارف عنقصدالتطيب به والفتح مع الحل يصيره منزلة الملصق ببدنه ولاأثر لعبق ريح منغير عين وفارق مامرفي اكلماظهرريحه فقط بانذاكفيه استعال عين الطيب ولو خفيت رائحته كالكاذى والفاغية وهي ثمر الجناء فان كان بحيث لواصا به الماءفاحت حرموالافلا وشرطابن كجفىالر ىاحينأن يأخذها بيده ويشمها اويضعانفه عليهاللشم وشرطالآثمفى المحرمات كلها العقل الا السكران المتعدى بسكره وعلمالاحرام والتحريم اوالتقصير فىالتعلم والتعمد والاختياروكذافىالفدية الانحو الحلق او الصيدكما ياتي لانهما اتلاف محض بخلاف غيرهما ويلزم ناسيا تذكر وجاهلا علم ومكرها زال اكراهه ازالته فورا وإلا لزمته الفدية والاولىأمرغيره الحلال بهاان تعينت الفورية ولوجهل كون الممسوس طيبااوعلم وظنه يابسالا يعلق فعلق فلا فدية فالشرطهناز يادةعلى مامر العلم بأنالممسوس طيب يعلق (ويحرم على الرجل وغيرهأيضا (دهن) بفتح أوله (شعر الرأس أو اللحية)من نفسه ولو اصو له

ولومن المرأة تطساماوترفها كترفه الطب المنافي لكون المحرم اشعث اغبر اي شانه المامور بهذلك تخلاف راساقرع واصلعوذقن امردو بقية شعور اليدفلا عرم دهنها عالاطب فيه لانه لايقصد به تزيينها وفارق مامر في المحلوق لانه بقصد به تحسين ما ينت بعدنعم الاوجهان شعور الوجه كاللحية إلا شعر الخد والجبهة اذلا تقصد تنمشما محال وحيثذ فليتنبه لمايغفل عنه كثيرا وهو تلويت الشارب و العنفقة بالدهن عندا كل اللحمفانهمع العلم والتعمد حرامفيه الفدية كما علم ما تقرر فلمحترز عن ذَّلك ماامكن وظاهرقولهشعر انه لابد من ثلاثة ويتجه الاكتفاءيدونها انكان عايقصد به التزيين لان هذا هومناط التحريم كما يعلم مماتقرر وبحرم عليه بلوعلى الحلال دهن نحو راس المحرم كحلقه فلايرد على المنز ولايكره المحرم (غسل راسه وبدنه *بخطمی) و نحو سدر لانه* لازالة الوسخ بخلاف الدهن فانه للتنمة المشابية للطيب كامر نعم الاولى تركذلك حتى في مليوسه ای مالم یفحش و سخه کما هو ظاهر وليتر فقءندغسل راسەلئلاينتىف شىء من شعره ويكره الاكتحال

وان كان يستخرج منه السمن شرح مر اه سم (قوله فادر اجه)اى الدهن (فى قسمه)اى قسم الطيب ولم بجعله قسمامستقلاسم عبارة المغنى تنبيه لابحسن أدراج هذا فيقسم الطيب فأنه لافرق فيه بين المطيب رغيره كامروقد جعلاه في الروضة واصلها قسما مستقلالكن المحرر ادخله في نوع الطيب لتقاربهما في المعنى لانهما ترفهوليس فهمااز الةعيناه (قهلهلان فيه الخ)خبرفادر اجه (قهله مخلاف راسافرع) و هو من لم ينبت بر اسه شعر مّن افة (و اصلع)و هو من لم ينبت بر اسه شعر خلقة او المرّض با عشن (قوله و ذقن امرد) أي و ان قارب الانبات قاله الو ناتي و هو ظاهر اطلاق الشارح كالنهاية و المغنى و قال سم ينبغي الافي اوان نباتهالانهاحيننذكراس المحلوق اه وفيه مالايخني (قوله فلا يحرم دهنها الخ)ولوكان بعض الراس اصلعجازدهنههو فقطدونالباقى نهايةوو نائى (قوله آلاشعر الخدالخ)وفاقاللمغنىو خلافاللنهايةو الاسنى عبآرة المغنى والحق المحب الطبرى بشعر اللخية شعر الوجه كحاجب وشارب وعنفقة وقال فى المهمات انه القياس وقال الولى العراقي التحر بم ظاهر فها اتصل باللحية كالثارب والعنفقة والعذار واما الحاجب والهدب و ماعل الجبهة اي و الخدففه بعدًا نتهي و هذاهو الظاهر لان ذلك لا يتزين به اهو عبار ةالنهاية بعدذ كركلام المحبوالمهمات نصها واعتمده جمع متاخرون وهوظاهر خلافا لقول ابن النقيب لايلحق بها الحاجب والهدب ومايل الوجه انتهي قيل ومآقاله في الاخبر ظاهر و مثله شعر الخداذ لا يقصد تنميتهما محال انتهت قال عشقوله وهوظاهر معتمداه وقال الرشيدى قولهمر ومثله شعر الخدمن تمام القيل والقائل هو الشهاب حَجِفَامدادهاه(قهله إلاشعر الخدالخ)الاوجه ترك الاستثناءمراهسم(قهلهاذلا تقصدالخ)وفي الحاشية والشعر النابت على الانف او فيه كشعر الخد بالاولى و نائى (قوله فليتنبه لما يغفّل عنه الح) في الحاشية والنهاية نحوه وقال في الحاشية انه يحرم اكل لحم فيه دهن يعلم منه تلوث شآر به مثلاما لم تشتد الحاجة اليه و إلاجاز ووجبت الفدية انتهى اله و نائى (قول كاعلم عاتقرر) وهو قوله وكذا فى الفدية كردى (قوله وظاهر قوله) الى قول المتن الثالث في النهاية و المغنى الأقوله فلا يردعلي المتن وقوله اى مالم يفحش الى و ليتر فق (قهله وظاهر قوله شعر انه لا بدالخ) اى لانه اسم جمع و اقله ثلاث شعر ات النهاية (قوله و يتجه الاكتفاء الخ) اعتمد شيخنا الشهابالرمليمايو افقهفانه لافرق بينكثير الشعر وقليله سم ونهاية قال الرشيدى ومراده بالقليل مايشمل الشعرة وبعضها وذلك لان لفظ السؤ ال الذي اجاب عنه عاذكر هل يشترط في دهن الشعر ان يكون ثلاث شعر ات او بحصل بالو احدة او بعضها كاهو قضية كلامهم انتهي (قهله بدونها) اي ولو واحدة مغنىقالالونائي ومثلالشعرة بعضهاونقل الامام عبدالملكالعصامي بعض مثنا يخهان الخطيب كانفدرس الشمس الرملي فقررانه بحبف دهن الشعرة الواحدة او بعضها دم كامل فقال الخطيب من قال ذلك فقال اناقلته فقال الخطيب حرم درسك يامحمد منذجاءت الانانية وقام انتهى لكن هذا القيام ليس للخطا فىالحمكم للمقصد بحنى عليناو إلافقال في المغنى و دهن راس او شعر ة منه و هو الظاهر من كلامهم انتهى اه ويحتمل انمن اسباب القيام جرم الشمس الرملي بقوله أو بعضها (قهله فلا يردالخ) أي لان الكلام فما يختص بالمحرم (قه له و نحوسدر) اي كصابون لاطيب فيه (قه له كمامر) أي انفا (قه له وليترفق الخ) ظاهره وجو با(قهله و يكرُّه الاكتحال الخ)و الكر اهة في المر أة اشدُّو للمحرم الاحتجامُ والفصد مالم يقطع بهما شعراولهانشآدالشعرالمباحوالنظرفيالمراة كالحلال فهماو لادم عليهان شكهل نتف المثط شيامن شعره حال التسريح او انتتف بنفسه لان الاصل براءة الذمة نعم يكره حك شعره لاجسده با ظفاره لا با نامله و تسريحه (قوله فادر اجه)اى الدهن في قسمه اى قسم الطيب ولم بجعله قسما مستقلا اه (قوله و ذقن امرد) ينبغي الافياو ان نباتها لانهاحينتذكر اس المحلوق(قهله الاشعر الخد)الاوجه ترك الاستثناءمر (قهله ويتجه الاكتفاءالخ)اعتمدشيخناالشهابالرمليمايو آفقه فانهافتي بانهلافرق بينكثيرالشعر وقليله اذاالتحريم منوط بما يصدق به التزين فانهم عللوه بما فيه من التزين المنافي لحال المحرم فان الحاج اشعث اغسر ﴿ فرع ﴾

قال فيالروض ولهخضب لحيته بالحناءاه وقوله لحيته قال في شرحه وغيرها من الشعور اه وعبارة عب

وتفليته مغنىونهاية (قهله من المحرمات)الى قوله و منه يؤخذ في النهاية و المغنى الاقوله من نفسه و قوله حتى تحوشربالخالىوذلَك ولو ادنى إلى وقطم الخوقوله كذلك قول المتن (اوالظفر)اى من يده اورجله اومن محرم آخر قلما اوغيره نهاية زادالو نآئي ولومن اصبع زائدة اه (قهله اوغيرهما) اى كحلق اوقص ونورة نهاية (قهله حتى تحوشرب دواء الخ)اى كحك رجل الراكب بنحو سرجو نائي (قهله مع العلم الخ)اى بكونه مُن يلافيا يظهر قاله البصرى و آلافيداى بالاحر ام والتحريم والكون من يلا (قوله و ذلك) أى حرمة ازالة ماذكر (قوله نعم له قلع الخ)اى بلافدية نهاية ومغنى (قوله عينيه) الاولى الافرادكما في الونائي (فهله وما انكسر من ظفر ه الخ) أي وله از الته و لا دم قال ابن الجمال و لو تو قف قطع او قلع الشعر او الظفر المتاذي بهعلى قطعشيءمن غيره فالظاهر عدم الاثمو الاقربوجوب الفدية ثمر ايت في المنحمال البه وعبارة النهاية تفهمه ايضا انتهى و نائى (قوله كذلك) اى ولو ادنى تاذفه ايظهر (قوله و لا فدية) راجع لكلمن القلع والقطع (قوله كمالو قطع اصبعه الخ)نعم تسن الفدية نهاية رَّ قولِه اوكشط جلدة راسة الخ) وقياسماذكر عدم التحلل به فلير اجع عش (قوله و منه الخ) اى من التعليل (قوله فانكان حلالا) إلى قوله وهل الامر الخف المغنى الاقوله لكن آن إلى او يحرّ ماو الى التنبيه في النهاية الاماذكر وقوله و هل الامر الي ولوعذر ا(قهاله فانكان حلالا فلاشيء)وكذاان كان محر مادخل وقت تحلله محمد صالح (قهله بغير اذنه الخ) ينبغي ان يكون عليه برضاه كاذنه بالنسبة لعدم الاثم مطلقاو لعدم التعزير ان صادقه عليه و الافالقول قوله بيمينه فيما يظهر في جميع ذلك بصرى (قهاله لم يدخل وقت تحلله)اىفان دخل وقت تحلله فهو كالحلال فيماسبق فيايظهر ثمرايته مصرحا به فالحدية على ذلك بصرى وقوله فيماسبق يشمل الاثم والتعزير فليراجع (قهاله وَّالفديةعلى المحلوق)وليسالحالقطريقافيالضهانوانلم ياذن في الحلق ان أمكنه منعه لتفريطَه فيمَّا عليه حفظه واستشكل بمسئلة الغصب الاتية انفا فانالقصاب فيهاطريق وقديجاب بان ذلك محض حقادى فغلظ فيه اكثر مماهناشرح العباب اه سم عبارة عش قوله مر لانه المترفه الخ ظاهره ان الحالق لا يطالب بشيء فليس طريقا في الضمان اله (قوله حيث لم يعد النفع الح) بهذا فارق مآلو جرحه غيرهمع تمكنه من دفعه حيث لا يسقط الضهان عن الجارح لأنه ليس ثم منفعة تعود على المجروح وانما يلحقه به الضررع ش (قوله لم يضمنها المامور)اى ضمانا مستقرا والأفهو طريق فيه شرح مراه سم قال عشقوله والافهواى القصاب طريق الخوم عل عدم القرار على القصاب حيث جهل الغصب والافالضان عُليه اه (قهله بل لوسكت،معقدرته الح)ولوطارت نار إلى شعره فاحرقته واطاق الدفع لزمته الفدية والافلانهاية ومنى (قهله فالحكم كذلك) اى فالفدية عليه (قهله دفع بعضها) اى المتلفات (قهله بخلاف مالوكان نا تما الخ)عبار قشر حالعباب و الايمكنه منعه اى يمكن المحلوق منع الحالق لا كر اه او نوم أو جنون او اغماءو قدحلق بلااذنه قبل دخول تحلله فهي ولوصو ماعلى الحالق ولوحلالا الى ان قال و افهم كلامه كالشيخين وغيرهماان المحلوق ليسطريقافي الضمان سواءاعسر الحالق اوغاب ام لاوهو الاصح باتفاقهم كافي المجموع

الاخضب شعر هبنحو الحناءاه وقو له شعر ه قال في شرحه اى المحرم الذكر او الانى (قوله من بنفسه) ياتى محترزه (قوله و الفدية على المحلوق الخ) عبارة شرح العباب و الفدية فيما اذا وقع الحلق فبل وقت التحلل على المحلوق و ان لم ياذن فيه اى الحلق ان امكنه منعه لتفريطه فيما عليه حفظه إلى ان قال و افهم كلامه ان الحالق هنا ليس طريقا فى الضهان و هو كذلك لكن استشكل بمسئلة القصاب المذكورة يعنى مسئلة غصب الشاة الاتية فانه يعنى القصاب فيها طريق وقد يجاب بان ذلك محض حق ادى فغلظ فيه اكثر بماهنا النح اهر (قوله لم يضمنها المامور) اى ضمانا مستقر او الافهو طريق فيه شرح مر (قوله بخلاف مالوكان نائما او مكرها) عبارة العباب و الايمكنه منعه اى يمكن المحلوق منع الحلق لاكراه او نوم او جنون او اغماء وقد حلق بلا اذنه قبل دخول تحلله فهى ولوصو ما على الحالق ولو حلالا الى ان قال و افهم كلامه كالشيخين وغير هما ان المحلوق ليس طريقا فى الضمان سواء اعسر الحالق او غاب ام لا وهو الاصح با تفاقهم وغير هما ان المحلوق ليس طريقا فى الضمان سواء اعسر الحالق او غاب ام لا وهو الاصح با تفاقهم

او احراق اوغيرهما من سائر وجو والازالة حتى نحو شرب دواء مزيل مع العلم والتعمد فيما يظهر وذلك لقوله تعآلي ولاتحلقوا رؤسكماي شيئامن شعرها والحقبه شعربقة البدن والظفر بجامعانفي ازالة كل ترفها ينافيكون المحرم اشعث اغبر نعم له قلع شعر نبت داخل جفنه و تآذي به ولوادني تاذ فيما يظهر وقطعماغطىعينيه بماطال من شعر حاجمه او راسه كدفع الصائل وماانكسه من ظَّفر هو تاذي به كذلك ولافدية كما لوقطع اصبعه وعليهاشعراوظفر أوكشط جلدة راسه وعلمها شعر للتبعية ومنه يؤخذا تهلافرق بين قطع وكشط ذلك لعذر اوغيره لان التعدى بذلك لاءنع التبعية خلافا لمن <u>ع</u>ث الفرق وخرج بمن نفسه ازالتهمن غيره فان كان حلالا فلاشي. لكن انكان بغيراذنهائم وعزر اومحرما لم يدخل وقت تحلله باذنه حرم عليهما والفدية على المحلوق لانه المترفه مع اذنه ولم تقدم المباشرة هنالان محل تقديمها حيث لم يعد النفع على الأمر الاترى ان من غصب شاة وامراخر بذبحهالم بضمنها المامور بل لو سكت مع قدرته على الامتناع فالحكم كذلك لان الشعر في يد

لانه معذورو لا تقصير من جهته بخلاف نحوالناسي اله سم (قوله اوغير مكلف) أي بجنو ناأو مغمي عليه او صبيا غير يميز مغني و نهاية (قوله ولو امر غيره الخ) عبارة النها ية واستشى من اطلاق و جوب الفدية على الحالق ما و امر غيره الخ) عبارة النها ية واستشى من اطلاق و جوب الفدية على الحالق امر و لا يعلى الحالق او كان اعجميا يعتقد و جوب طاعته امر هو الا فعلى الحالق و مثله ما لو امر محرم محرما او حلال محرما او عكسه كانبه عليه الاذرعي و صريح ما تقرر انهم الوكانا معذورين فالفدية على الحالق و قياسه انهما لوكانا غير معذورين ان تكون على الحالق أيضا و هو ظاهر اه (قوله محلق رأس محرم) أطلق المحرم و الموجود في كلام غيره تقييده بنحو النائم فا نه لو تحديم من الدفع فهي عليه دو نهما وكانه استغنى عنه بما سبق بصرى و قوله ان عذر الموري الاحرام او اكره او كان اعجميا يعتقد و جوب طاعة امره كذا في الاسنى بصرى و في سم بعدذ كر مثله بزيادة ما فعلى المامور اهر قوله و الاقوله في الاخر او عذر المامور فقط (قوله و الاقرب لا) قديشمل عذر الولم يعذر افعلى المنورة والمنه منه ان الحالق ليس طريقا ان المامور في الاول ايضا لكن التعليل ظاهر في التخصيص بالامر هنالكن قياس مامر عن شرح العباب فيما لوحلق راس المحرم بغير اذنه و امكنه منه ان الحالق ليس طريقا ان المامور في الاول كذلك الا ان يفرق في المورا هدي العلمة منه ان الحالق ليس طريقا ان المامور في الاول كذلك الا ان يفرق في الميرا جوب الطاعة سم (قوله لمن لا يعتقد و جوب الطاعة سم (قوله المن لا يعتقد و جوب الطاعة سم (قوله المن لا يعتقد و جوب الطاعة المن في الاول المناب الطاعة سم (قوله المن لا يعتقد و جوب الطاعة)

كافى المجموع لانه معذور ولا تقصير منجهة بخلاف نحو الناسي اه (قوله فالفدية على الامرالخ) استشكله الاذرعي والزركشي بان قياس الضهان الوجوب على المامور مطلقا كمَّالُو امرَه باتلاف نفس الغير او مالهوفرقفي شرح عببان الحالق هنا عندجهله اونحواكر اهه لاتقصير منه البتة فلم يناسب الزامه بالفدية التيهى حقالله تعالىالمبنىعلىالمسامحة مخلاف متلف نفسالغير اومالهفانه مقصرو انجهل حرمةذلك لانها لاتخفي على احد فان فرضخفاؤها عليه فهونادر لايعول عليه الى انقال قال في الكفاية ان قيللوامر محرم شخصا بقتل صيدلا ضمان على المحرم فما الفرق بينهو بين ماهناو جوابه الاتى إنما ينطبق علىمالو كانالامر هوالمحلوق قيلان الشعرفى يدهود يعة مخلافالصيدو من ثملو كان بيده ضمنه اه ولا يخ انه قيديتبادر من الفرق الذي ذكره في جو اب اشكال الاذرعي و الزركشي ان الما مورفى الاول ليس طريقافىالضمان فكانقوله هنامحل نظرر اجعالقوله كالمامور فىالاول ايضا إلاان ماوجه به الاقرب الذي ذكره لايشمله فليتأمل وأيضافن جلة عذرالمأمور الاكراه وسيأتى أنه لايمنع كون المأمور طريقا في ضمان الصيد فيحتاج للفرق بينهما وفي الروض فرع و ان اضطرو اكل الصيد ضمن وكذالو أكره أي المحرم على قتله و رجع على المكره اى (قوله ان عذر المأمور)أى بأن جهل الاحرام أو أكره كافى المجموع قال فيشرح العباب اوكان اعجميا يعتقد وجوب طاعة امره كامحثه الاذرعي وغيره اخذامن كلامهم في الجنامات اه(قولهانعدرالمامور) يشمل المامور المحرم اذاعدر فقضيته ان الفدية على الامر ويو افقه مافي شرح الروضفانه لماقال الروض فانامرحلال حلالابحلقراسمحرم نائماىاونحوه فالفديةعلى الامر انجهل الحالق أيأوأكر هأوكان أعجميا يعتقدو جوبطاعة آمره كافيشرحه قال فيشرحه وقضية كلامه كاصلهانهلو امرمحرم محرمااو حلال محرما اوعكسه اختلف الحكموليس كذلك كانبه عليه الاذرعي اه فالحاصل معمامر انهلو امر حلال اومحرم حلالا اومحرمافان عذر احدهمافقط فالفدية على الامر او عذرا اولم يعذرافهي على المامور (قول، وهل الامرطريق هناالخ) انظرلم ترددها وجزم فمالوحلق بغير اذن المحرم مع تمكنه من منعه بعدم كون الحالق طريقا كامر عن شرح العباب مع أن الحالق هنا باشر والامرهنالم بباشر (قهله والاقربلا) قديشمل المامور في الاول ايضالكن التعليل ظاهر في التخصيص بالامرهنا لكنقياس مامرعن شرح العباب فما لوحلق راس المحرم بغيراذنه وامكنه منعه ان الحالق ليسطريقاان المامورهنا في الاولى كذلك الاأن يفرق فليراجع (قول لمن لا يعتقدو جوب الطاعة) يخرج

أوغير مكلف فعلى الحالق وللمحلوق مطالبته باخر اجها المخالف الكن الخراجها عن الحالق لكن غيره بحلق رأس محرم فالفدية على الامرالحلال الحامور وهل الامن الحلال أو المحرم والافهى على المامور وهل الامن طريق هنا كالمأمور في الاول محل نظرو الاقرب لا نجرد الامران لا يقتضى وجوب الطاعة لا يقتضى سوى الاثم

ولوعذرافهىعلى الحالق فيمايظهر لانه المباشر (تنبيه) قديشكل تعليلهم وجوبالفدية فى الحلق بالترفه بانهم جعلوه من انواغ التعزير وجعلوا فى ازالته من الغير بغيراذنه (١٧٢) التعزيروذلك مستلزم لكونه مزريا ومناف لكونه ترفها اذهو الملايم للنفس ويلزم من

ولوعذرا فهي على الحالق الخ) وقياسه انهما لوكاناغير معذورين ان تكون على الحالق ايضاوهو ظاهر شرح مر اه سم اى لانه المباشر عش (قوله بالترفه)متعلق بالتعليق و (قوله بانهم الخ) متعلق بيشكل (قوله جعلوه) اى الحلق (قوله في از الته) اى الشعر (قوله اذهو) اى المترفة به بصرى (قوله كونه ترفها) الانسبكونهمزريا (قوله و تعهده)عطف تفسير على الشعر (قوله و لكونه) اى الحلق (قوله و جناية) عطف على ترفه (قوله و بقائه) اى الشعر (قوله و بقائه جالا) الآول معطوف على اسم الكون و الثاني على خبره فهو من العطف على معمولي عامل و احد نعم في الاول العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار وفيه ما فيه بصرى (قوله لم جعل ركنا) اى الحلق مع ان ما فيه من الترفه او الجناية ينافى كونه عبادة و ركنا للنسك وسبباللتحلل عنه (قوله الاول) الاولى تركه (قوله المعلم بحصوله) الضمير عائد الى السلام مع ملاحظة الاستخدام فالاول لفظي والثاني معنوي بصرى (قوآبه من الافات) متعلق بضمير حصوله و (قوآبه للمصلي) متعلق بحصوله (قوله و اما بتعاطى ضدها) هذا نظر اللظاهر و الافقدم ان التحلل عن الصوم يحصل بدخو ل وقت الافطار وهوغروبالشمس تعاطى المفطر أم لا (قوله أو دخول وقته) اى المفطر سم قول المتن (في ثلاث شعرات) بفتح العين جمع شعرة بسكونها نهاية و مغنى (قوله او بعض) الى المتن في المغنى و النهاية الاقوله وكان الى اما اذا (قو آبه او بعض من كل منها) اى من الثلاث شعر آت او الثلاثة اظفار فصورة المسئلة انه از ال منكل شعرة من الثلاث بعضها او من كل ظفر من الثلاثة بعضه و امالو از الشعرة و احدة في ثلاث مرات فان اختلف الزمان او المكان وجب ثلاثة امدادو ان اتحدا فمدمر ولو از ال ظفر افى ثلاث مرات فالو اجب ثلاثة امدادان اختلف الزمان او المكبان و الافهل الو اجب مدو احدكما في الشعرة أو دم فيه نظر و يؤيد الاول اطلاق قوله الاتى والحق ماالظفر سم اقول بلكلام الشارح الاتى قبيل قول المصنف و الاظهر الخصريح في فى الاول (قوله محل الاز الة) اى لا نحل الشعر المز ال فانه لا يشترط ان يكون من الراس وحده مثلا بل لو ازال شعرة من الراس وشعرة من الابطو شعرة من بقية الجسد يلزمه دم اذا اتحدزمان الازالة ومكانها (قوله جميع شعر الراس) ظاهره انه لا تتعدد الفدية في از الةجميع الشعور معجميع الاظفار وليسمر ادا لتصريحهم بان الحلق والقلم نوعان متغاير ان وبان الفدية تتعدد بتعددهما وحينتذ فيحمل قوله فلا تتعددالفدية على أنه بالنَّسبة الىكل من القسمين على أنفر أده وهذاو أضح لأغبار عليهو أنما نه: أعليه لئلا يغفل عنه وتحمل عبارته على مايتبادر منها بصرى اى ولوقال او اظفار البدين الخباو بدل الو او لا تضح المراد (قوله وان كان المز ال الخ)لا يخني ما في هذه الغاية عبارة النهاية و المغنى و حكم ما فوق الثلاث حكمها كما فهم بالاو لى حىلوحلقشعرراسه وشعربدنه ولاءاوازال اظفاريديه ورجليه كذلكلذمه فديةواحدةاه وهي اوضحو اسلم (قوله فلا تتعدد الفدية) اي بل تجب فدية و احدة للشعور أو للاظفار سم (قوله و من ثم) أي من اجل انه لا فرقَّ هنا بين المعذور وغيره (لزمت هنا) اى مخلاف الناسى و الجاهل في التمتع بآلله س و الطيب

أعجمياً يعتقد وجوب الطاعة (قوله ولو عذر افهى على الحالق) وقياسه انهما لوكانا غير معذورين ان تكون على الحالق ايضاوهو ظاهر شرح مر (فوله او دخول وقته) اى المفطر (فوله او بعض كل منها) اى من الثلاث شعر ات و الثلاثة اظفار فصورة المسئلة انه از ال من كل شعرة من الثلاث بعضها او من كل ظفر من الثلاثة بعضه و امالو از ال شعرة و احدة فى ثلاث مرات فينغى ان يقال ان كان مع اتحاد الرمان و المكان فحد و احد لان از التهامع اتحادهما كاز الة جميع شعوره مع اتحادهما فكالا يتعدد الدم هنالا يز ال على المدهنا و الافتلاثة امداد مرويبق الكلام في الو أز ال ظفر افى ثلاث مرات كل مرة ثلثا مثلا فان اختلف الزمان و المكان فنى كل مدو الافهل بجب مدو احد كافى الشعرة او دم فيه نظر و يؤيد الاول اطلاق قوله الاتى و الحق بها الظفر (قوله فلا تتعدد الفدية) اى بل تجب فدية و احدة للشعور او للاظفار (قوله

ملاعته لها عدم ازرائه لها وقديجاب بمنع اطلاقكونه ترفها بلفيه ترفهمن حيث انه كلفة الشعر وتعهده وجنايةمنحيثانااشعر جمال وزينـة في عرف العرب المقدم على غيره ولكونه جناية سـاوى نحو الناسي غيره وبقائه جمالالم يحلق وللطلق الا في نسك فان قلت لم جعل ركمنا وكان له دخل في التحلل الاول قلت إما الاول فلان فيهو ضعزينة لله تعالى فاشبه الطو افّ من حيث انهاعمال النفسفي المشىقة تعالى و اما الثانى فلان التحلل من العبادة اما بالاعلام بغايتها كالسلام من الصلاة المعلم محصوله من الافات للصلي واما بتعـاطى ضـدها كتعاطى المفطرفي الصوم أودخولوقته والحلقمن حيث مافيهمن الترفهضد الاحرام الموجد لكون المحرم اشعث اغىر فكان له دخل في تحلله (و تكمل الفدية في ثلاث شعرات او ثلاثة اظفار) او بعض من كلي منهما فاكثر ان اتحدمحلالازالة وزمنها عرفاو انكان المزال جميع شعر الراس والبدن واظفأر اليدىنو الرجلين فلاتتعدد الفديةمع الاتحاد المذكور

لانه حينئذ يعد فعلا واحدا وذلك لقوله تعالى ففدية أى فحلق

نحو ناس وجاهل وولى صيميز بخلاف نحونجنون ومغمى عليه وغير بميزكافى المجموع لأن هؤلاء لا ينسبون لتقصير بوجه بخلاف اولئك وكان قضية كون هذا كالصيد من باب الا تلافات انه لا فرق لكن لما كان فيه حق نته تعالى سومح فيه حيث لا يتصور تقصير وبهذا يندفع استشكال الاذرعى وجواب الغزى عنه بما لا يتضم على انه يوهم ان المميز كغير المميز (١٧٣) وليسكذ لك كاتقرر اما إذا اختلف محل

الازالةأو زمنهاعر فافيجب فى كلشعرة او بعضهم او ظفر كذلك مدكما ياتي (والاظهر انفي الشعرة) أوالظفر أوبعضكل(مد طعام وفي الشعر تين) او الظفر ساو بعضهما (مدس) لعسر تبعيض الدم والشارع قدعدل الحيوان بالطعامني جزاءالصيدوغيرهوالثعرة اوبعضهاالنها بةفي القلةو المد اقلماوجب في الكفارات فقو بلت بهو الحق ماالظفر لمامر هذاان اختار لدمفان اختـار الصوم فيوم في الشعرة اوالظفراوبعض احدهما ويومان في اثنين وهكذااو الاطعام فصاع في الواحد وصباعان في الاثنين وهكذا قاله جمع وقال الاسنوى انه متعين لامحيدعنه وخالفه اخرون مهم البلقيني وان العاد فاعتمدو اما اطلقه الشيخان كالاصحاب منانه لابجزي غيرالمدفى الاولى والمدين فىالثانيةوماألزم بهالاولون منالتخيير بين الشيء وهو الصاع وبعضه وهو المد مردودبان له نظائر كالمسافر يتخيربين القصر والاتمام (وللمعذور) بان اذاه

والدهن والجماع ومقدماته لاعتبار العلم والقصدفيه وهو منتف فهمانهاية ومغني (قوله نحوناس) اي كمن سكت عن الدفع مع القدرة (قهله وجاهل) اى بالحرمة بهاية (قهله بخلاف نحو بجنون الخ) اى كالنائم بهاية ومغنى واسني (قهله كافي الجموع) عبارة الحاشية على الاصح في الجموع ان المغمى عليه والصي و المجنون إذالم يكن لهانوع تميز لا فدية علمهم و لا على و لهم اهسم (قول بخلاف او لئك) عبارة النهاية و المغنى بخلاف الجاهل والناسي فانهما يعقلان تعلمها فنسبا إلى تقصير آه (قوله انه لافرق) اي بين نحوالناسي ونحو المجنون فتجب الفدية علمهمأ يضانها به ومغنى (قهله أما إذا اختلف محل الازالة) اي يحيث لم يسمع اخر اذانه من سمع اوله محمدصًا لحقول المتن (و الاظهر أن في الشعرة) ولو اضعف قوة الشعرة بأن شقها تصفين فلاشىء وآنحرم و نائى (قوله او الظفر) إلى قوله هذا في المغنى و إلى قول المتن و للعذور في النهاية (قهاله وغيره) اى كشجر الحرم (قول هذا الخ)اى وجوب مداومدين فيما ذكر عبارة المغنى ومحل الخُلاف المذكور إذا اختار الدم الخ (قولُّه ان اختار الدم الخ) وفاقاللاسني و المُّغني وخلافا للنها ية عبار ته و لا فرق في ذلك بين أن يختار دما او لا كما افتى به الو الدرحم الله تعالى خلافا للعمر اني فقد بسط الكلام على رد التقييد المذكور جمع من المتاخر بن كالبلقيني و ان العهادو تمسكو اباطلاق الشيخين اه قال الرشيدي قوله مر خلافا للعمراني آيفي تقييده ذلك بماإذا اختار الدمفان اختار صوما الخ اه (قوله وهكذا) يعني او بعض الاثنين من الشعر او الظفر (قهله قاله) اى قوله هذا ان اختار الدم فَّان اختارالصوم الخزقهله ما اطلقهالشيخان كالاصحاب) افتى شيخناالشهاب الرملي بان المعتمدمااطلقهالشيخان كالاصحاب سم (قهله منأ نه لا يجزى.غير المدالخ)في هذا الحصر صعوبة بالنظر للصاع والصاعين فتأ مله سم وقد يجاب بان المرآدلا يجب غير المد (قهله وما الزم الخ) اشارة إلى اعتراض الاخرين على الاولين بانه يلزم من قولكم التخيير بينالشيءو بعضه وهوتمتنع فرده بآنهجائز بلواقع لانله نظيرا كردى عبارة المغني قال بعضهم وكلام العمر انى ان ظهر على قو لنا الو اجب ثلث دم اى و هو مرجوح لا يظهر على قو لنا الو اجب مد إذير جع حاصله إلىانه محير بين المدوالصاع والشخص لايخير بين الشيءو بعضه وجوابه المنعفان المسافر مخير بين القصر والاتمام وهو تخيير بين الشيء و بعضه اه (قهل بان اذاه) إلى قوله وقيل في النهامة إلا قوله ايذا. لا يحتمل عادةوقوله ولاينا في إلى المتنوقوله وكذا له إلى المتنوقوله وكل محذور بالاحرام إلى المتن وقوله وهما واضحانو إلى قولهو يردفي المغني إلاماذكرو قوله قتل (قهله ايذاء لا يحتمل عادة) اقره عش (قهله او مرض)او جراحة نهايةو مغنى (فهله و لاينافي هذا)اى التقييد بقوله ايذاء (مامرالخ)اى من التعميم بقوله ولو ادنى تاذ(قوله من شانه)اى نحو آلمنكسرالخ(قوله به) و (قوله هناك)اى فى نحو المنكسر الخ (قوله اويزيلالخ) الآولى ابدال او باىالمفسرة (قولة وكذالهقلمظَّفر)كالصريحڧوجوبالفديةحينئذ وتقدم قولهوما انكسرالخ المصرح فيهبعدم الفدية فهما مسئلتان فليتنبه لتمييز احداهما عن الاخرى بخلاف نحو مجنون ومغمى عليه وغير بميز كمافى المجموع)و مثلهم فىذلك النائم شرح روض وعبارة الحاشية الاصح في المجموع ان المغمى عليه الصبي و المجنون إذا لم يكن لهما نوع تمييز لا فدية عليهم و لا على و الهم (قوله

ما اطلقه الشيخان كالاسحاب) افتى شيخنا الامام الشهاب الرملي بان المعتمدما اطلقه الشيخان كالاسحاب (قوله من انه لا يجزىء غير المدالخ) في هذا الحصر صعوبة بالنظر للصاع و الصاعين فتامله (قول وكذاله قلم ظفر

احتاجاليه) كالصريح في وجو بالفدية حيثنذو تقدم قولهو ما انكسر من ظفر مو تاذي به الخ المصرح فيه

بعدم الفدية فهما مسئلتان فليتنبه لتمييز احداهماعن الاخرى فكان ماهنا إذالم يتاذبه لسكن توقفت مدآواة

الشهر ایذاء لایحتمل عادة لنحو قمل فیه او مرض أو حر أو وسخ و لاینافی هذا مامر فی نحو المنکسر و شعر العین لان من شانه ان لایصیر علیه فاکتنی فیه بادنی تاذیخلاف هذا و من ثم لم تجب هناك فدیة (ان یحلق) او یزیل ما یحتاج لازالته من راسه و غیره و كذا له قلم ظفر احتاج الیه (ویفدی) لقوله تعالی فمن كان منكم مریضا الآیة نزلت فیمن اذاه هو ام رأسه فامره ﷺ بالحلق ثم بالفدیة الاتیة

﴿ تنبيه ﴾ كلمحظورابيح للحاجة فيهالفدية إلاازالة نحو شعر العين كما تقرر وإلا نحولبس السراويل والخف المقطوع فماس احتيا طالسرالعورةووقاية الرجل من نحو النجاسة وكل محظور بالاحرام فيهالفدية إلا عقد النكاح (الرابع) من المحرمات على الذكر وغيره (الجاع)ولوفي دبر سيمة ولو بحائل إجماعا وبحرم على الحليلة الحلال تمكينه لان فيه اعانةعلى معصيةوعلى الزوج الحلال مباشرة محرمة يمتنع عليه تحليلها وتحرم أيضا مقدماته كقبلة ونظرولمس بشهوة ولومععدم انزال او بحاثل لكن لادممع انتفاء المباشرة وانانزل وبجب بهاوان لمينزل نعم إن جامع بعدها

فكانماهنا إذالم يتاذبه لكن توقفت مداواة ماتحته على إزالته مثلاسم (قوله كاتقرر) أى في شرح الثالث از الةالشعر او الظفر (قهله احتياطالسترالعورةووقايةالرجل الخ) أي لانهمامامور سهما فخفف فهما نهاية ومغنى (قوله إلا عقدالنكاح)اي و إلامالو نظر بشهوة او قبل بحاثل كذلك و الاعانة على قتل الصيد بدلالةاواعارة ألةشرح بافضلوياتي فيالشرح مثله يزيادة الاستمناء بنحويده وتقدم عن الونائي استثناء اضعاف قوة الشعرة بشقها نصفين قوله على الذكروغيره) اى احرم احر اما مطلقا او بحج او بعمرة او بهمانهایة (قهله ولوفی در بهیمة الخ) ای بذكر متصل او مقطو عولو من بهیمة او بقدر الحشفة من فاقدها نهايةوونائيقالالرشيدي قولهمراو بمقطوع ايبالنسبة للمراة ايبان استدخلت ذكرامقطوعا فيحرم علماويفسد حجماوإن كانت لاتجب عليماالفدية كاياتي اه (قوله ولو بحائل) اى كثيف و نائي (قوله و على الزُّوج الحلال الخ) الاخصر الاعم حذف الزوج كافى النهاية والمغنى (قول كقبلة) اى ومعانقة بشهوة نهايةوونائى (فُولِه ونظر)هل تتوقف الحرمة على تكرره الوجهان يحرى فيه مافى الصوم سم عبارة الوناثى وجرى اىن سمعلى ان المرة لاتحرم وهوقياس الصوم وخلاف ظاهر المختصر اهاى وخلاف اطلاق التحفة والنهاية (قهله بشهوة) اي اماحيث لاشهوة اي في جميع ما تقدم فلاحر مة و لا فديه اتفاقانها ية عبارة الونائى وخرج بالمباشرة النظر والقبلة يحاتل وان انزل فلادم فيهماثم إنكانا بغير شهوة فلااثم او سافالاثم وانلم ينزلوقال فىالفتح اماحيث لاشهوة اىفى المقدمات فلا اثمرو لافدية اه وبشهوة المباشرة بغيرها كن قبل زوجته لو داع قاصدالاكر ام اولا اه (قول بشهوة) اى فى الثلاثة حتى القبلة قال فى النهاية و فى الانوارتجب في تقبيل الغلام بشهوة وكانه اخذه من تصوير المصنف فيمن قبل زوجته لو داع انه ان قصد الاكرام اواطلق فلا فدية او الشهوة اثمروفدي بصرى وقوله في تقبيل الغلام الخاي ولوغير حسن ونائى (قوله لكن لادم مع انتفاء المباشرة) اى كالنظر والقبلة بحائل مر اهسم (قوله ويجب ساو ان لم ينزل) يفيد مايغفل عنه من وجوب الدم بمجر دلمس بشهوة فليتنبه له وعبارة العباب وآما المقدمات بشهوة حتى النظر فتحرمولو بين التحللين ولا تفسداى المقدمات النسكو ان انزل ويجب بتعمدها الدم اى و ان لم ينزل وكذا بالاستمناء اي إذاانزل لابالنظر بشهوة والقبلة يحائلوان انزلوفي شرحه مانصه وفيهاي فيالمجموع انالاصح القطع بالوجوب في مباشرة الغلام بشهوة كالمراة ولوكرر نحو القبلة فالذي يظهر انه ان اتحدالمكانو الزمان لم تجب إلامرة و إلا تعددت ثمر ايت المجموع صرح بذلك اهسم (أوله بها) اى بالمباشرة فيما دون الفرج كالمفاخذة والمعانقة بصرى (قولِه ان جامع بعدها) مفهومه أن المباشرة بعدالجماع لأيندرج دمهاقى بدنة الجماع والظاهر انه غير مرادو نقل بالدرس عن سم على الغاية التصريحه عش عبارة الونائي يندرجهم المقدمات في جماع وقع بعدها وانطال الفصل أو بين التحللين قال في آلحاشية ومحله مالم يسبق تكفير عنها و إلافلا اندراج آه وكذا اى يندرج دم المقدمات في جماع لووقع قبلها وإنطال الفصلكمافىشرح العباب وقال فمختصر الايضاح وشرحه ويندرج هذا

مانحته على ازالته مثلاو انظر هل تتوقف الحرمة على تكرره الوجه ان يجرى فيه ما في الصوم (قوله لكن لا دم مع انتفاء المباشرة) اى كالنظر و القبله بحائل مر (قوله و يجب ها و ان لم ينزل) و فى الانوار انها تجب فى تقبيل الغلام بشهو ةو كانه اخذه من تصوير المصنف فيمن قبل زوجته لو داع انه ان قصد الاكرام او اطلق فلا فدية او للشهوة اثم و فدى مر (قوله و يجب بها و ان لم ينزل) يفيد ما يغفل عنه من وجوب الدم بمجرد لمس بشهو ة فلي تنبه له و عبارة العباب و اما المقد مات بشهوة حتى النظر فتحرم و لو بين التحللين و لا تفسد اى المقد مات الشهوة حتى النظر فتحرم و لو بين التحللين و لا تفسد اى المقد مات النسك و ان انزل و يجب بتعمد ها الدم اى و ان لم ينزل و كذا بالاستمناء اى إذا انزل بالنظر بشهوة و القبلة بحائل و ان انزل اه و فى شرحه ما نصه و فيه اى و فى المجموع ان الاصح القطع بالوجوب فى مباشرة والقبلة مبشهوة كالمراة و قيده فى موضع بالحسن فقول الما و ردى وغيره لا فدية فى تقبيله و لا مباشر ته بشهوة و ان انزل كالو فكر فانزل صعيف او يحمل على غير الحسن بناء على انه قيد و فيه نظر و ان تقيد به حرمة نظره كا

وان طال الفصل دخلت فديتها في واجب الجماع بواءالمفسدوغيرهوالاستمناء بنحويده لكن انماتجببه الفدية ان انزل ويستمر تحرىمذلككله الىالتحلل الثاني (وتفسدبه) اي الجماع منعامد عالم مختار وهما واضحان (العمرة) المفردةمايق شيءمنهاولو شعرة من الثلاث التي يتحلل نهامنها (وكذا) يفسدبه (الحج) اذاوقع فيه (قبل التحلل الاول) اجماعاقبل الوقوفو لسكمال احرامه ماداملم يتحلل التخلل الاول بخلاف مااذا تحلله كماافتي به ابن عباس رضي الله عنهما ولايعرف له عالف وادكان قار ناولم يات بشيءمن اعمال العمرة لانها تقع تبعا له وقيل تفسدقيل وآلمتن يوهمه وبردبان العمرة اذااطلقت لا تنصرف الا للمستقلة دون التابعة المنغمرة في غيرها وهي عمرة القارن (و تجب به)اى الجماع المفسد والفور هنا واجب ككل فدية تعدى بسبها (بدنة) لقضاء جمع من الصحابة رضي الله عنهم هاو لا يعرف لهم مخـالف وهي بغــير ذكراوانثي بجزى فىالاضحية وقد تطلقعلي البقرة قال المصنف رحمه الله تعالى عن الازهـرى وعلى الشاة واعترض فان عجز فبقرة فان عجز فسبع شياه

الواجب في بدنة الجماع اوشاته وان تخلل بينه وبين المقدمات زمن طويل كايندرج الحدث الاصغر في الاكبر سواء تقدم موجبه على الجماع او تاخر اه (قولهوان طال الفصل)كذافي النهاية ايضا وصريحه ان الحكم كذلك وان فحش كعام مثلا وهو قياس قولهم كاندر اج الاصغر في الاكبر و نقل عن بعض المتاخرين انعل اعتبار الطول حيث نسب اليه عرفاوهو تقييد حسن آه السيد عمر البصرى لكن المعتمد الاول كردى على بافضل (قوله و الاستمناء الخ) عطف على المقدمات قول المتن (و تفسد به الخ) يفهم انه لا ينعقد احرامه بجامعاوهوكذلك ولواحرم حال نزعه انعقد صحيحاعلي اوجه الاوجه لان النزع ليسبحماعهاية ومغنى اى حيث قصد بالنزع الترك لا التلذذقيا ساعلى ما مرفى الصوم عش و سم (قوله اى الجماع الخ) ولو انعقد نسكه فاسدا بان احرم بالحج بعد فساد العمرة بالجماع ثم جامع فهل يحكم بفساد اخر بالجماع حتى تجب البدنة اولالانه لامعني للحكم بفساد الفاسد فتجب شاة كالوجامع بعدا فساد الصحيح بالجماع فيه نظرو لايبعد الثاني سم (قولهوهماو اضحان)اي اما الخني فان لزمه الغسل فسد نسكه و الافلاو نائي (قوله وكذا يفسد به الحبج اذاو قع فيه الخ)اى سواءا كان قبل الوقوف وهو اجماع او بعده خلافا لا ي حنيفة وسواءافاته الحبج الهلاكما في الأمولوكان المجامع في النسك رقيقا او صبيا يميزا آذعمدالصي عمدو الرقيق مكلف وسواءا كان النسكمتطوعا بدام مفروضا بنذراوغيره كالاجير اماالناسيو المجنون والمغمى عليه والنائم والمكره والجاهل لقربعهده بالاسلام او نشئه ببادية بعيدة عن العلماء فلايفسد بحماعهم نهاية (قوله من عامد الخ) اى عين اماغير المميز من صيى او مجنون فلا يفسد ذلك بحماعه وكذاالناسي و الجاهل و المكر معنى (قول و ان كان قارناالخ)غاية لماافاده قوله مخلاف مااذا تحلله اى ولا يفسد الحج بالجماع اذاوقع بعد تحلله الاولو انكان الخ (قوله ولم يات بشيء) في تصوره نظر فان التحلل لا يخلو عن الطوآف او ألحلق وكل منهما من اعما لهاو قد يقال يتصور ذلك من دخل وقت التحلل وليس براسه شعر لما تقدم ان ركن الحلق يسقط عنه فيحصل التحلل بالرمى وحده بصرى وسم عبارة الونائي وعمرة القارن تتبع حجه صحةو ان لم يات بشيء كفار ن وقف ثم تحلل ولم يكن برأسه شعريز البالرى فقط ثمجامعو انبتي من اعمآلها الطواف والسعى وفساداو ان اتى باعمالها كلها كقارن طاف للقدوم ثم سعى ثم حلق تعديا او لضرورة قبل الوقوف او بعده ثم جامع قبل التحلل الاول ولو بعد الوقوف وكذا تتبع الحجفو اتابفو ات الوقوف و ان لم تتاقت و امكنه ان ياتي بأفعا لها بعد فيار مه دم القر ان و دم للفوات و دم في القضاء و ان افر ده قاله في الفتح اله (قوله و ير د بان العمرة الح) هذا بعد تسليمه لا يمنع التوهم فاى ردفيه سم (قول اى الجاع) الى قوله و محله في المغنى الاقوله و الفور الى المتن و قوله بسعر بمكه الى فان عُزُ وقوله لانه تمتعُ الى ولم يبين (قول لقضاء جمع) الى قوله و محله فى النهاية الاقوله و على الشاة و اعترض وقوله و المعنو و قوله و الله الله الله و قوله و الله و قوله و الله و قوله و الله و قوله و قوله

ياتى فى النكاح لوضوح الفرق اه و فى شرحه ايضا ما نصه و لوكر رنحو القبة فالذى يظهر انه ان اتحد المكان و الزمان لم تجب الامرة و الا تعددت ثمر ايت المجموع صرح بذلك و ساذكره عنه قبيل اخر الباب اهر قوله فى المتن و يفسد به و افهم قوله تفسد انه لا ينعقد احر امه بجامعا و هو كذلك و لو احرم حال نزعه انعقد صحيحا على او جه الاو جه لان النزع ليس بجماع شرح مر و يحتمل ان محله اذا قصد بالنزع الاعر اص لا التلذذ (قوله فى المتن و تفسد به العمرة الح) لو انعقد نسكه فاسد ابان احرم بالحج بعد فساد العمرة بالجاع متى تجب الدنة او لا لانه لا معنى للحكم بفساد الفاسد فتجب شاة كالوجامع بعد افساد الصحيح بالجاع فيه نظر و لا يبعد الثانى و لا يقال فائدة الحكم بالفساد و جوب القضاء لما تقدم فى قول المسنف و لو احرم بعمرة فى اشهر الحج الخمن و جوب القضاء بالا فساد الاول (قوله و انكان قارنا و لم يات بشى من اعمال العمرة الاان يصور بما اذالم يكن بر اسه شعر فانه يحصل تحلل الاول بالرمى و حده كا يعلم عاتقدم فى الفصل السابق فليتامل (قوله و يرد بان العمرة اذا اطلقت) هذا بعد تسليمه لا يمنع التوهم فاى ردفيه (فرع) اذا جامع جاهلا او ناسيا

فطعام بجزىء فطرة بقيمة البدنة بسعرمكة في غالب الاحوال على مانقله ان الرفعةعناانصوغيرهاو حين الوجوب على ماقاله جمع متاخرون واوجه منهما اعتمار حالة الاداملا ياتى فى الكفار ات فان عجز صامعن كل مديو ماويكمل المنكسر وخرج بالمفسد الجماع ببن التحللين والجماع الثائي بعد الجماع المفسد فيجب بكل منهمآ شاة لانه تمتع غير مفسد فكان كاللبس ومنه يؤخذ ان الاوجه تكررهاتكرر احد هذین کما تتکرر بتكرر اللبس ونحوه وكم يبين من تلزمه الفديةو هو الرجل خاصة ومحله كما بسطته في الحاشة ان كان زوجامحرمامكلفاو الافعلىها حيثلم يكرهما كالوزنت اومكنت غيرمكلف (والمضي في فاسده) لافتاء جمع من الصحابةرضي اللهعنهم بهو لا يعرف لهم مخالف فياتي ماكان ياتى به قبل الجماع وبجتنب ماكان يجتنبه قبله فلوفعلفيه محظور الزمته فديته

الحديث اوالفقه المرادم البعيرذكر اكان او انثى نهاية ومغنى (قوله فطعام بجزى الح) ويتصدق به على مساكين الحرم وافل مايحزى ان يدفع الواجب الى ثلاثة ان قدر بها يَهْ عبارة الو نائي و لاَ يكني التصدق بالقيمة فانقدر على بعضه اخرجه وصام عما يقى ولوقدر على بعض الدم كانقدر على شاة مثلا من السبع اخرجه وقوم ستةاسباعالبدنة واخرج بقيمتها طعاماثم ماكان بدل دمالافساديصرف لمساكين الحرم اوفقرائه الموجودين حال الاعطاء ثلاثة فاكثران قدرعليهم وإلاكني اثنان اوواحدمتساويا اومتفاوتا والافضل انلا يزيدعلى مدين ولاينقص عن مدفان دفع لا ثنين مع قدر ته على الثالث ضمن له اقل ما يصدق عليه الاسم و لو غريباو المتوطن اولى مالم يكن الغريب احوج ويجوز الدفع لصغير ومجنون وسفيه ويقبضه اولياؤهم لهم اه(قوله في غالب الاحو ال الح) اختار هالنهاية وقال عش وهو المعتمد اه (قوله و منه يؤخذان الاوجه الخ)ولاً يؤخذ من الحاقها باللبس حتى اخذ منه ذلك انه يشترط في التكرر هناما يشترط في التكرر في اللبس منعدم اتحاد المكان والزمان وعدم التكفير بينهما فليتامل سم عبارة الونائي وتتكرر الفدية بتكرر الجماعوان اتحدالمكان والزمان اولم يكفرقبل الثانى لمزيد التغليظ فيه مخلاف سائر التمتعات فيشترط فيها اتحاد المكان و الزمان وعدم تخلل التكفير اه (قوله تكررها) اى الشاة و (قوله بتكرر احدهدين) اى الجماع بين التحللين و الجماع الثاني سم (قوله وهو الرجل خاصة الخ) قال في النهاية و الوجوب في الجميع على الرجل دونهاو ان فسد نسكها بان كأنت محرمة مميزة مختارة عامدة عالمة بالتحريم كافي كفارة الصوم فهي عنه فقطسو اءكان الواطىءزوجاام سيداام واطتابشهة امزانياوماذكره فيالجموع منحكاية الاتفاق على لروم البدنةلهاطريقةمرجوحة والمعول عليهمامر اهوفي المغني مايوافقه اه بصرىعبارة شرحالروض والكفارةعليه يعنى علىزوجها المحرم المجامع دونها كافى الصوم اه وعبارة الكردى على بافضل والذي يتلخص عااعتمده الشارح في كتبه ان الجاع في الاحر ام ينقسم على ستة اقسام احدها ما لا يازم به شي الاعلى الوطءولاعلىالموطوءةولاعلى غيرهماوذلكاذاكانا جاهلين معذورين يحهلهما اومكرهين اوناسيين للاحرام اوغير بميزين ثانيها ماتجب به البدنة على الرجل الواطى وفقط وذلك فما اذا استجمع الشروط من كونهعاقلا بالغاعالما متعمدامختارا وكانالوط قبلاالتحلل الاول والموطوءة حليلته سوآء كانت محرمة مستجمعة للشروط اولا ثالثها ماتجب به البدنة على المراة فقطو ذلك فما اذا كانتهى المحرمة فقطوكانت مستجمعة للشروط السابقة اوكان الزوج غيرمستجمع للشروطوان كان محرمار ابعها ماتجب بهالبدنة علىغير الواطىمو الموطوءة وذلك فىالصى المميز اذآكان مستجمعا للشروط فالبدنة على وليه عامسها ماتجب بهالبدنة علىكل من الواطىء والموطوءة وذلك اذازني المحرم بمحرمة او وطثها بشبهة مع استجماعهما شروطالكفارة السابقةسادسها ماتجبفيه فديةمخيرة بين شاةاواطعام ثلاثة آصع لسبتة مساكين او صوم ثلاثة ايام وذلك فيما اذاجامع مستجمعا لشروط الكفارة السابقة بعدالجماع المفسد اوجامع بين التحللين هذا ملخص مأجري عليه الشارح تبعا لشيخ الاسلام زكريا واعتمد الشمس الرملي والخطيب الشربيني تبعا لشيخهما الشهاب الرملي انه لا فدية على آلمر اة مطلقاً اه (قوله و محله كابسطته الح) قال شيخنا الشهابالرملي ان المعتمدانه لاشيء على المراة مطلقاو انكان الو اطيء غير محرم زوجا او اجنبياً كالصوم مر اه سم قول المتن (فى فاسده) اى المذكور من حج او عمرة بخلاف سائر العبادات لا يلزمه المضى فى فاسدها النخروج منها بالفساداذلاحر مة لها بعده نعم يحب امساك بقية النهار في صوم رمضان لحر مة زمانه كامر مغيى مَهَاية (قوله لافتاء) الى قوله قبل في النهاية والمغنى الاقوله بناء الى فالاولى (قوله لافتاء جيم الخ)

او بجنو نا او مكرهالم يفسد حجه و لا دم روض (قوله و منه يؤخذان الاوجه تكررها الخ) لا يؤخذ من الحاقها باللبس حتى اخذ من ذلك انه يشترط في التكررهنا ما يشترط في اللبس من عدم اتحاد الزمان و المكان و عدم التكفير بينهما فليتامل و قوله تكررها اى الشاة وقوله بتكرر احدهذين اى الجماع بين التحللين و الجماع الثاني (قوله و محله كابسطه في الحاشية ان كان زوجا بحر ما مكلفاً) قال شيخنا الشهاب إلرملي

(و القضاء)لذلك فان ا فسده الميقضه بلاالاول اذالمقضي واحدووصفذلك بالقضاء معانالنسك لااخرلوقته لتضييق وقته بالاحر امبناء على نظيره في الصلاة لكنه سعيفكامرفالاولى الجواب بأنالمر ادبه القضاء اللغوى (وإن كان نسكه تطوعا) ككونه منصى بمبزاوقن لانه يلزم بالشروع فيمومن عبر بانه يصير بالشروع فيه فرضام ادهانه يتعين اتمامه كالفرض ويتادى بالقضاءماكان يتادى بالاداء لولاالفساد من فرضاو غيره ويلزمه ان يحرم فيه مما احرم منه بالاداء من ميقات او قبله وكذا من ميقات جاوزه ولوغير مريد للنسكوالمراد مثلمسافة ذلكو لايلزمهرعا يةزمن الاداءقيلوكانالفرقبينه وبين قول القاضي يلزم الاجيررعاية زمن الاداء انهذا حق آدمیوردبان هذامبني علىوقوع القضاء للميت والمعتمدانه للاجير لانفساخ العينية بالافساد وبقاءالذمية فىالذمةواذا كان القضاء عن نفسه لم يلزمهرعاية زمن الاداءكما فيالروضة خلافالجمع لكن فى المجـموع ما يوافقهم (والاصحانه)

إى و لاطلاق قوله تعالى وأتمو االحجو العمرة فانه لم يفصل بين الصحيح والفاسد اماما فسد بالردة فلا يجب اتمامه واناسلم فور الانهاا حبطته بآل كلية ولذلك لم تجب فيها كفارة نهاية ومغنى (قوله لذلك) اى لفتوى الصحابة بذلك من غير مخالف نهاية (قوله فان افسده الح) الاولى ابدال الفاء بالو أو (قوله اذ المقضى واحد)اى فلواحرم بالقضاء عشر مرات وافسدالجميع لزمه قضاء واحدعن الاول وبدنة لكل واحدمن العشرة نهاية ومغني (قوله لتضييق وقته الخ) اي ابتداء وانتهاء فانه ينتهي بوقت الفوات فكان فعله في السنة الثانية خارج وقته فصحوصفه بالقضاء نهاية ومغنى (قوله لكنه) اى نظيره في الصلاة (قوله ضعيف) اى اذالمعتمدان من آفسدالصلاة ثم اعادها في الوقت كانت اداء لاقضاء لوقوعها في وقتها الاصلى خلافا للقاضي مغنى (قوله لكو نه من صي يميز) قال ابن الصلاح و ايجابه اى القضاء عليه اى الصبي ليس ا بحاب تكليف بل معناه ترتبه في ذمته كغرامة ما اتلفه شرح مر اه سم (قول ه ويتادى بالقضاء الخ) هذافىغير الاجيراماهو فينقلبله ويتمهو يكفرو يقضىعن نفسهو تنفسخ اجآرة العين لاالذمةو يتخير المستاجر فان اجاز فيحج مثلاعنه بعدسنة القضاء او استاجر من يحج فيهاو نائى وشرح الروض عبارة فتح القدىر للكردى ولاتنفسخ الاجارة الذمية بافساد الاجير النسك ولآبتحلله بالاحصار ولابفو ات الحبجولا بنذر الاجيرالنسك قبل الوقوف او الطو اف في العمر ة لكن حيث لزم من ذلك تا خير النسك تخير المستاجر بين الفسخوعدمهويكون خيارهعلى التراخي ويستقلبه منغيرر فعلقاض واناستاجره ولى ميت بمال الميت فسخاوترك بالمصلحة فان كانت فى الفسخ ولم يفعله ضمن التقصيره وحيث لم يحصل التاخير امتنعت الاقالة لان العقد يقع للميت فلم بملك احدا بطاله الاانكان في الاقالة مصلحة كان عجز الاجير او خيف حبسه اوفلسه اوقلة ديانته اه (فهله من فرش اوغيره) اى فان كان الفاسد فرضاوقع القضاء فرضا او تطوعا فتطوعا فلو افسدالتطوع ثم نذر حجاو ار ادتحصيل المنذو ربحجة الفضاء لم يحصل له ذلك اسني (قوله ويلزمه ان يحرم بما احرم) علم من ذلك انه لو افر دالحج ثم احرم بالعمرة من ادنى الحل ثم افسدها كفآه ان يحرم في قضائها من ادنى الحل شرح مر اى و الخطيب وشرح الروض اه سم (قوله اوقبله) اى من دويرة اهله اوغيرهانها ية ومغنى (فوله و المراد مثل مسافة ذلك)علم من ذلك انه لا يتعين عليه سلوك طريق الآداء لكن يشترط ان يحرم من قدر مسافته اسنى و نهاية و مغنى (قوله و لايلزمه رعاية زمن الاداء) اى بل له التاخير عنه والتقديم عليه في الوقت الذي يجوز الاحرام فيه وفار ق المكان فانه ينضبط بخلاف الزمان نهاية ومغنى (قوله يلزم الاجير) اى فقضاء ما افسده سم (قوله ورد) اى القيل المذكور (بانهذا) اى قول القاضي المذكورةول المتن (و الاصحانه على الفور) ولو خرجت المراة لقضاء نسكها اي الذي افسده الزوج بوطئه لزم الزوجزيادة نفقة السفر من زادور احلة ذها باو ايا بالانهاغر امة تتعلق بالجماع فلزمته كالكفارة ولوعضبت اى او ما تت لزمه الانا بة عنها من ما له و مؤنة الموطوءة بزنا او شهة عليها و اما نفقة الحضر فلا تلزم الزوج الاان يكون معهاو يسن افتر اقهما من حين الاحر ام الى ان يفرغ التحللان و افتر اقهما في مكان الجاع اي المفسدللحج الاول اكـــ اللخلاف في وجو به ولو افسدمفر دنسكه فتمتع في القضاء او قرن جاز وكذا عكسه ولو افسدالقارن نسكهلزمه بدنةو احدة لانغهار العمر ةفي الحبجو لزمه دم للقر ان الذي افسده لإنه لزم بالشروع فلايسقطبا لافسادو لزمهدم اخر للقر ان الذي التزمه بالافساد في القضاءو لو افر ده لا نه متبرع بالافر أدو لوفات

ان المعتمدانه لاشيء على المر أة مطلقا و ان كان الو اطيء غير محر م زوجا او اجنبيا كالصوم مر (قوله اذ المقضى و احد) حتى لو احر م بالقضاء عشر مرات و افسدا لجميع لزمه قضاء و احد عن الاول و كفار قلكل و احد من العشر مر (قوله ككونه من صي يميز) قال ابن الصلاح و ايجا به عليه ليس ايجاب تكليف بل معناه ترتبه في ذمته كغر امة ما اتلفه شرح مر (قوله و يلزمه ان يحرم فيه يما احرم منه بالاداء الح) و علم من ذلك انه لو افرد الحج ثم احرم بالعمرة من ادنى الحل ثم افسده اكفاه ان يحرم في قضائها من ادنى الحل شرح مر وشرح الروض (قوله يلزم الاجير) اى فى قضاء ما افسده (فرع) قال فى الروض فى او ائل الباب فرع جماع الاجير

اي القضاء (على الفور) لتعديه بسببه وهوفى العمرة ظاهروفي الحجيتصورفي سنة الفسادبان يحضرقبل الجماع او بعده ويتعذر المضى فيتحلل ثم ىزول والوقت باق فان لم يمكن في سنة الافياد آمين فيالتي تلهاوهكذ ولوجامع ميزاوقن اجزاه القضاء في الصبأ والرق (الخامس) من المحرمات على الذكروغيره (اصطياد كل)حيوان (ماكول سى) متوحش جنسه وان استانس هوكدجاج الحبشة كااستفيد ذلك من ذكر الاصطياداذ المصدحقيقة كلمتوحش طعالا بمكن اخذه الانحيلة طيراكان اودابةمباحااو ملوكاقال تعالى وحرم عليكم صيدالبر مادمتم حرمااي التعرضله ولجميع اجزائه كلبنه وريشه وبيضه غير المذرولو باحتضانه لدجاجة ما لم يخرج الفـرخ منــه وبمتنع بطيرانه أوسعيه بمن يعدوعليه الابيضالنعامولو المذر فيضمنه وأنضمن فرخه ايضالان الاتلاف لاتداخر فيه بوجه من وجو التلف اوالايذاءولو بالاعانةاو الدلالة لحلال كالتنفير الا لضرورة كما هوظاهركان كانياكل طعامه اوينجس متاعه بماينقص قيمته لولم ينفر لانهذا نوعمن الصيال وقد صرحو ابجو ازقتله لصياله عليهاذا لميندفع الابهولا يضمنه وشرط الاثم العلم

القارن الحبج لفو ات الوقوف فاتت العمرة تبعاله ولزمه دمان دم للفو ات و دم لا جل القر ان و في القضاء دم ثالثنها يةومغنى وشرح الروضقال عش قوله لانهاغر امة الخيؤ خذمن هذاجو ابما توقف فيه سمما حاصله انهاانكانت مختارة فهي مقصرة فلاشيء على الزوجو انكآنت مكرهة لم يفسد حجها وحاصل الجواب ان نختار الاولو نقول هذه الغرامة لما نشات من الجماع آلذي هو فعله لزمته و هذا قريب من لزوم الزوج ماء غسلهاعن الجنابة حيث حصلت بجاعه اه (قوله اى القضاء) اى قضاء الفاسد معنى (قوله لتعديه الخ) اى ولقول جمع من الصحابة بذلك من غير مخالف نهاية (فوله و هو فى العمرة) الى المتن في المغنى والنهاية (فوله ظاهر)اى فيآتى بالعمرة عقب التحلل و تو ابعه نهاية (فوله بان يحصر الخ) اى و بان رتد بعده ثم يسلم أو يتحلل كذلك لمرض شرط التحلل به ثم يشغى و الوقت باق آى في الجميع بحيث بمكنه الاحر ام بالججو ادر اك الوقوف فيشتغل بالقضاء نهاية ومغنى وونائى (قوله ثم يزول) اى الحصر سم (قوله اجزاه القضاء الخ)ولا يلزم السيد الاذن في الاداء اذن في القضاء و نائي (قول قول أستانس الح) و استشى في شرح العباب الخيل فانها كانت وحشية فانست على عهدا سمعيل عليه الصلاة والسلام ولايجب الجزاء بقتلها اعتبار ابالحال ونائي (قوله كااستفيدذلك) اى متوحش جنسه سم (قوله طيرا) الى المتن في النهاية الاقوله بما ينقص قيمته وقوله بليجب الى ويحرم وقوله نعم الى و بالمرى وقوله الونحو بيضة الى ذال (قوله طير االح) راجع للمتن (قوله طيراكان او دابة الح) اى كبقروحش وجراد وكذا او زقال الماوردي والبط الذي لا يطير من الاوز لاجز اءفيه لانه ليس بصيدنها يةقال عش قولهوكذااو زمعتمدو ظاهره انه لافرق فيه بين البطوغيره اه عبارة الونائي وكالأوزولولم يطر فيشمل البط كمافي الفتح اه (قوله صيد البرالخ) اى اخذه مغنى (قوله اىالتعرض الح) تفسير للاصطياد في المتن (قوله و لجميع اجزائه) الاولى او آشي، من اجزائه (قوله كلبنه الخ) اى ويضمن بالقيمة نهاية وشرح بآفضل (فولهوريشه) اى المتصل كما يؤخذ من المنتقى اللنشاي بصرى عبارة الونائي ولاتختص الحرمة والجزاء ببدن آلصيد بل يحرم التعرض لنحو لبنه وبيضه وكذا بيض الصيد بل غير الماكوللانه يحل اكله كذا في شرح الايضاح وحاشيته وغيرهما من سائر اجز اله كشعره وريشه المتصل فيجوز التعرض للريش المنفصل وينبغي جريان ذلك في المسكو فارته فيفصل فيه بين المتصل والمنفصل اله بحذف (قوله بمن)متعلق بيمتنع و (قوله بوجه) متعلق بالتعرض شارح اله سم (قوله لحلال) ليس بقيداذالكلام في الحرمة لا في الضمان (قوله او ينجس متاعه بما ينقص الخ) لا يبعد ان يكتني بان يشق عليه تنجيسه لنحو مشقة تطهيره وان لم تنقص قيمته كذاافاده المحشى سم هناو افادفي حاشية شرح المهجما نصهقو لهلو صال صيدالخ يلحق بذلك مالو عشش طائر بمسكنه بمكةو تاذي بذرقه على فرشهو ثيا به فله دفعهو تنفيره دفعاللصائل وهل يلحق بذلكمالو استوطن المسجدالحرام وصاريلو ثه فيجوز تنفيره عن المسجد صوناً له عنروثه وانعني عنهبشرطه اولافيه نظرانتهي اله بصرى عبارة عش بعدذكرقولي سم على شرح المنهج وهل يلحق بذلك الخنصها اقول الاقرب انه كذلك ولومع العفو لأنه قدلاتو جب شروطه و تقدير المسجدمنه صيال عليه فيمنع منه اه و ظاهر ه اى التعليل الثانى و جوب المنع على من يقدر عليه و لو وجدشر وطالعفو بلولو قيل بطهآر ته كالمخاط (قوله بما ينقص قيمته) يفهم انه لولم تنقص قيمته لم يجز تنفيره واطلاق الشارح مر يخالفه عش (قوله وشرط آلائم العلم الخ) ولا تشترط هذه في الضمان لا نه من باب خطاب الوضع بل الشرط فيه كو نه يميز افيخرج مجنون و مغمى عليه و نائم وطفل لا يميز و من انقلب على فرخ مفىدللحجو تنفسخ بهاجار ةالعين لااجار ةالذمة لكن ينقلب الحج فيهما للاجير كمطيع المعضوب وكذاقضاؤه

مفسدالحجو تنفسخ به اجارة العين لا اجارة الذمة لكن ينقلب الحج فيهما للاجير كمطيع المعضوب و كذاقضاؤ، اى الحج الذى افسده يلزمه ويقع له الح قال في شرحه و عليه في اجارة الذمة ان ياتى بعد القضاء عن نفسه بحج اخر للمستاجر في عام اخر الحزوقول، ثم يزول) اى الحصر (قوله في المتن ما كول) قال في الروض و ان شك اى في انه ما كول او لا او لا او ان احد اصليه و حشى ما كول او لا استحب اى الجزاء (قوله كما ستفيد ذلك) اى متوحش جنسه شرح مر (قوله بمن) متعلق بيمتنع و قوله بوجه متعلق بالتعرض شرح (قوله بما ينقص

وضعه الصيد على فر اشه جاهلا به فاتلفه و نائي و نهاية و مغنى (قوله اذمنه) أي من غير الماكول (قوله كنمر) اىو الاسدو الذئبو الدبوالعقابو البرغوثوالبق و الزنبور نهاية(قوله نعم يكر هالتعرض لقمل شعر اللحية الخ)ولايكره تنحية قلعن بدن محرم او ثيا بهو هذاصريح في جو ازرمية حياو لم يكن في مسجدوكا قمل الصيبانوهو بيضه نهايةقال عشقو لهمرو لايكره تنحية قمل عن بدن محرم الخ ظاهر هولو بمحل كثر شعره كالعانةوالصدرو الابطوقياس الكراهة فيشعر الراس واللحية الكراهة منا إلاان يفرق بان هذا يندر انتتافه بمثلذلك وقولهمرصريح فيرميه حيا الخاى وهو كذلك على مااعتمده الشارح مر فها مر في الصلاة اه (قهله ويسن فداء الواحدة الخ) اى فى قتل قمل شعر اللحية و الراس (قهله كالخطأف) اى المسمى بعصفور آلجنة عش(قوله وكالفو اسق الخس)اي الغراب الذي لايؤكل و الحدّاة و العقرب و الفارة والكلب العقورنهاية (قوله بل يجب الخ)وف شرح الروض وغيره التصريح بسنيته سم على حجو يمكن حمل كلام حج على حالة الصيال فيو افتى ما افتى مهمر اهع ش (قول ه فلا يندب قتله الح) اى فيكون مباحاً عش (قوله كسرطان الخ)اى وخنافس وجعلان نهاية (قوله كذلك) اى لايظهر فيه نفع و لاضر (قوله تناقض) والمعتمداحترامه ونائىءارة عش والمعتمد عندالشارح مرحرمة قتله وعبآرته فى باب التيمم وخرج بالمحترم الحربى والمرتدو الزانى المحصن وتارك الصلاة والكلب العقور واماغير العقور فمحترم ولايجوز قتله ومثل غير العقور الهرة فيحرم قتلها انتهت اه (قوله إلاف البحر) وكالبحر الغديرو البئر والعين إذ المراد مه الماءنهايةوونائي(قهاله بخلاف ما يعيش الج)يفيدآن ما يعيش فيهما قديكون ماكو لاو إلا فلايحر م التعرض لهوقديشكل ذلك على قوله في الاطعمة ومآيعيش في برو بحر كضفدع وحية وسرطان حرام ثمر ايت السيد السمهودى فيحاشية الايضاح جزم بالاشكال وبسطه ولم يحب عنه وتبعه الشارح في حاشيته لكنه حاول التخلص مع التزام كو نه غير مَا كول بما هو في غاية التعسف سم (فوله و بالمتوحش الخ) و المشكوك في اكله اى اكل او توحش احد اصوله لا يحرم التعرض لشيء منه لكن يسن فداؤنها يتوشرح بافضل (قوله وإن ترحش)اى كبعير ندونائي (فهله وإذااحرم الح)عبارة النهاية والمغنى فانكان الصيد علو كالزمه مع الضمان لحقالة أعالى الضمان للادمى وآن اخذه منه برضاه كعارية لكن المغروم لحق الله تعالى ما ياتي من المثل ثم القيمة والمغروم لحق الادمى القيمة مطلقا وخرج بماس الصيد المملوك في الحرم بان صاده في الحل فملكه ثم دخل بهالحرم فلايحرم علىالتعرضله ببيعاوشراءاوغيرهمامن اكل اوذبح بخلاف المحرم لاحرامه ويزول ملك المحرم عن صيد احرم وهو بملسكه باحر امه فيلزمه ارساله و ان تحلل حتى لو قتله بعد التحلل ضمنه

قيمته) لا يبعدان يكتنى بما يشق عليه بتنجيسه لنحو مشقة تطهيره و ان لم تنقص قيمته (فهاله نعم يكره التعرض القمل شعر اللحية و الراس) قال في شرح الروض اما قل بدنه و ثيا به فلا يكره تنحيته و لاشي . في قتله ذكره بالاصل و ينبغي سن قتله كالبرغوث و هو قضية تشبيه المصنف المحرم بالحلال و لا يكره تنحيته قد يقتضي جو از رميه حيا و فيه نظر و يحتمل جو ازه نظر الحرمة الاحرام في الجملة و كالقمل الصيبان و هو بيضه نقله في الروض عن الشافعي لكن فديته افل لا نه اصغر من القمل اه و هل محال الشعر من البدن كا لا بط و العانة كاللحية و الراس فيكره التعرض لقمله فيه نظر (فهاله و يسن فداء الو احدة الخ) قديقال فهذه كفارة مندو بة فتردعلي قولهم في باب الكفارة المهالا تكون الاو اجبة (فهاله بل يجب على المعتمد قتل العقور) في شرح الروض و غيره التصريح بسنية قتل العقور (فهوله محلاف ما يعيش فيهما تغليبا للحرمة) يفيد ان ما كول او اصله ما كول ما كول و غيره (فهوله محلاف ما يعيش فيهما ينبغي ان المراد ما يعيش فيهما ينشر طحر مة التعرض ما كولا و قد لا و في المحل و منابع من البرى المحض الذي لا يعيش فيهما قد يكون ما كولا و قد لا و هل يوصف ايضا لهان يعيش فيهما قد يكون ما كولا الوقد لا و قد لا و هد يوله و نابع من الموصف المحل بالتوحش فيهما يفيد ان ما يعيش فيهما يفيد ان ما يعيش فيهما يفيد الله كون ما كولا المورض له و قد يشكل ذلك بنابه ما يعيش فيهما يفيد ان ما يعيش فيهما يفيد الوحشيا فلا على الا فلا يعرم التعرض له و و قديشكل ذلك المعيش فيهما يفيد المورد ما كولا و الا فلا يعرم التعرض المهو على مورد المعيش في ما يعيش فيما يفيد المورد ما كولا و المعيش في ما يعيش فيما قديم المورد ما كولا و الا فلا يعرب المورد ما كولا و المورد المور

إذمنهموذيندبقتله كنمر ونسر وكالقمل نعميكره التعرض لقمل شعر اللحية والرأسخوفالانتتاف ويسنفداء الواحدة ولو بلقمة وكالنمل الصغير بخلاف الكبير والنحل لحرمة قتلهما كالخطاف والهدهدوالصردوكالفواسق الخس بل بحب على المعتمد قتلالعقور كخنزىر يعدو وبحتمل ذلكفيحية تعدو أيضار يحرم اقتناءشيءمنها لانهاضارية بطبعها ومنه مانيه نفعوضرركقر دوصقر وفهدفلا يندبقتله لنفعه ولايكره لضرره ومنه مالا يظهر فيه نفع ولا ضرر كسرطان ورخمة فيكره قتله نعمم فكلب كذلك تناقضو بالبرى البحري وهو مالا يعيش الا في البحر وانكان البحر في الحرم لانه لاعز في صيده قال تعالىلمساكين يعملونفي البحر بخلاف مايعيش فهما تغليباللحرمة وبالمتوحش الانسى وان توحش واذا أحرمو بملكهصيد أىأو نحوبيضه فمايظهر اعطاء للتابع حكم المتبوع

لم يتعلق له حق لازم زال ملكه عنه ولزمه ارساله ولو بعدالتحلل إذلا يعوديه الملك (قلتوكذا) بحرم (المتولدمنه) ای ممایحرم اصطیاده (و منغیره) ای ما محل اصطياده (و الله اعلم) بان يكون أحداصليه وان علا بريا وحشيا ماكولا والآخرليس فيه هذه الثلاثة جميعها او بحموعها فلا بد منوجو دالثلاثة جميعهافي واحدمن الاصول كضبع معضفضدع اوشاة اوحمار او ذئب تغليباللتحريم بخلاف ذئب معشاة وحمار اهلي مع زرافة بناءعلى مافى المجموع انهاغيرماكولةوفرسمع بقرلان تلك الثلاثة لم توجد في طرف و احدمن هذه المثل (و محرم ذلك)أى اصطياد کلمآکول بریأو وحشی أو مافىأحدأصوله ذلك أى" التعرضله بوجه نظير مامر حال كون ذلك الاصطياد الصادق يكون الصائدو حده

أوالمصيدوحده

ويصيرمباحا فلاغرم لهإذاقتل أوأرسل ومن أخذه ولوقبل ارساله وليسبحرماأي ولافي الجرم ملكه ولومات في مده ضمنه و إن لم يتمكن من إرساله إذا كان يمكنه إرساله قبل الاحر ام ولو احرم أحدما الكيه تعذر إرساله فيلزمه رفع يدهعنه قال الامام ولم يوجبو اعليه السعى في ملك نصيب شريكه ليطلقه اي كله لكن ترددو افي انه لو تلف هل يضمن نصيبه اهقال الزركشي ولوكان في ملك الصبي صيد فهل يازم الولى ارساله و يغرم قيمته كما يغرم فيمةالنفقةالزائدة بالسفر فيهاحتمال اهو الاوجهانه يلزمه إرسالهو يغرم قيمته لانه المورط لهفي ذلكو من مات عنصيدوله قريب محرم ورثه كإيملكه بالرد بالعيب ولايزول ملكه عنه إلا بارساله كافي المجموع لدخوله فى ملكة قهر او يجب إرساله ولو باعه صحوضمن الجزاء مالم يرسل حتى لو مات فى يدالمشترى لزم البائع الجزاء وكما يمنع الاحرام دوام الملك بمنع ابتداءه اختيار اكشراء وهبة وقبول وصية وحينتذ فيضمنه بقبض نحوشراء اوعارية اووديعة لانحوهبة ثمان ارسله ضن قيمته للمالك وسقط الجزاء يخلافه في الهبة لإضهان لان العقد الفاسد كالصحيح فيالضمان والهيةغير مضمونة وانرده لمالكه سقطت القيمة وضمنه بالجزاءحتي برسله فيسقط ضمان الجزاء اه قال عشقوله مر هل يضمن نصيبه الظاهر عدم الضمان لعدم استيلائه على حصةشريكه لكنقال سم على حج ما نصه قال الشارح فى شرح العباب و الذى يتجه ترجيحه اخذا مما قررته انفاانه يضمن نصيبه لانه كان يمكنه إزالة ملكه عن نصيبه قبل الاحرام وتعبير الامام بلزوم الرفع يقتضى ذلك الخانتهي اه (قوله لم يتعلق به حق لازم) اى كرهن او اجارة إيعاب اه كردى على بافضل (قوله أى ما حرم) إلى قوله وحمار في النهاية والمغني (قوله جميعها) يعني شيئامنها (قوله نظير مامر) أي فيشرح اصطياد كلماكول برى (قوله حال كون ذلك الخ) اشارة إلى ان في الحرم حالمن ذلك كردى عبارةالمغني﴿ تَذِيبُ ﴾ قول المصنف في الحرم حال من ذا المشار به الى الاصطياد وهو متعلق بالصائد والمصيدصادقَ بما إذاكانافي الحرم او احدهمافيه و الاخرفي الحلّ اه (قوله او المصيد الخ) يخرج ما إذا

على قوله في الاطعمة و ما يعيش في برو بحر كضفدع وحية و سرطان حرام إلا ان يجعل تمثيله المذكور للتقييد بمالايؤكل مثله فىالبرو يلتزمحل مايؤكل مثله فىالبرىما يعيش فيهها وفيه نظرو مخالفة لكلامهم ثم رايت السيدالسمهو دى في حاشية الايضاح جزم بالاشكال و بسطه ولم يحب عنه و تبعه الشارح في حاشيته لكنه حاول التخلص مع التزام كو نه غير ما كول بما هو في غاية التعسف (فوله زال ملكه عنه) ﴿ فرع ﴿ ويملك بالارثو الردبالعيب وبحب ارساله فلو باعه صحوضمن الجزاء مالم يرسل كذافي الروض وقوله ويملكه بالارث الخقال فيشرحه ولايزول ملكه عنه الايارساله كماصر – بتصحيحه في المجموع لدخو له في ملكه قهر ا ُهفعلمالفرقّ بين مادخل في ملكه قهر احال الاحر ام وغيره كالمملو آكتبل الاحر ام ولو قهر ا (فه له لز مه ارساله) قال فى العباب ويضمنه هو ان مات بيده لاقبل امكان ارساله خلافا للروضة اى و اصلها اذلا بحبّ اى الارسال قبل الاحرام قطعا اه و تبع في مخالفة الروضة و اصلها الاسنوى ورده الشارح في شرحه بانه لايلزم من عدموجوب الارسال قبل الاحر ام عدم التقصير مع التمكن من الارسال قبل الآحر ام و الدذلك مان من جن مثلا بعدان مضي من وقت الصلاة ما يسعها دون الوضوء يلزمه قضاؤها بعد الافاقة وعللوه بآن تقدم الوضوء على اول الوقتوان لم يكن واجبا لكنه لماكان مكن تقديمه كان تركه تقصير افكذاهناو فرق بينه وبين تاييدالاسنوى وهوعدم ضان معيبة نذر التضحية بهاو ماتت يوم النحر قبل الامكان بعدم امكان تقديم التضحية على الوقت و اطال في ذلك (قوله اذلا يعو د به الملك)قال في شرح الروض و لو احر م احد ما لكيه تعذر ارساله فيلزم رفع مدمعنه ذكره في المجموع أه قال في العباب فأن تلف قبله أي قبل رفع مده عنه فني ضمان نصيبه تردداهقال الشارح في شرحه و الذي يتجه ترجيحه منه إخذا بماقر رته انفاانه يضمن نصيبه لانه كان بمكنه إزالة ملكه عن نصيبه قبل الاحرام وتعبير الامام بلزوم الرفع يقتضي ذلك إذا لاصلفي مباشرة مالابجوز الفدية ولانظر لماذكر منعدم تاتى اطلاق حصته على ما بق لآنه كان بمكنه إز الة ملكه عن نصيبه قبل الاحر امولو بنحو وقفه فلا يقال قدلا بجدمن "يهبه له او يرضى بشر ائه مثلًا اهرم قال في شرح الروض

اعتمدعليما بالحلفقط بم (قوله أو الآلة كالشبكة وحدها)أى بأن تكون في طرف الحرم فيدخل الصيد راسه فقط فيتعقلها و نائى (قوله اىمااعتمدالخ) تفسير لقوله الصائدو حده او المصيدو حده و (قوله القائم)صفة الصائد او المصيدو (قول من الرجلين الح) بيان لما اعتمد الخو (قول في الحل) متعلق بقوله و آن اعتمد الخو (قوله او مستقر الخ)عطف على قوله ما اعتمد الح كر دى (قوله تغليبا) قد يصدق تغليب التحريم بوضع أحدى قو ائم الصيد الاربع في الحرم و الثلاثة البآقية في الحل مع الاعتماد على الجميع وكون المصاب مافي الحلسم (قوله أومستقر الح)عبارة النهاية والاسنى و لااثر لكون غيرقو أنمه في الحرم كرأسه أي الذى لم يعتمد عليه وحده إن اصاب ما في الحلو إلا ضمنه كاذكر ه الاذر عي و الزرك شي هذا في القائم فغيره العبرة بمستقره ولوكان نصفه في الحل و نصفه في الحرم حرم كاجزم به بعضهم تغليباللحرمة (قوله ماعداه) اى ماعد اما اعتمد عليه المصيد القائم الخاو مستقر غير القائم (غوله لكن الذي اعتمده الخ) اعتمده الاسني والنهاية قال الونائي والتحفة اه (قوله مطلقا) اي سواء كان مستقره في الحرم ام لا كردي و الاولى اخذا منسم عن الاسنى سواء كان ما اعتمد عليه من القوائم او المستقر في الحرم ام لا (قول به للستقر) اراد به هنا ما يشمل القوائم قول المتن (في الحرم) متعلق من حيث المزج بقول الشارح كون ذلك الاصطياد (قول و ولو على على الحلال)لا يخفي ما في هُذه الغاية بل لا يظهر لهامعني إلا لوجعل على بمعنى من وصحلغة (قوله ولو على الحلال)ايُّولوكانكافر املتز ماللاحكام اسنى ومغنى و نهاية (قول إجماعا) إلى قوله ولوسعى في المغنى و إلى قوله و فيه نظر في النهاية (فه له فغيره الخ) اي نحو الامساك و الجرّ - نهاية (قه له فعلم الخ) لعل من قوله الصادق بكون الصائد الخوفيه تآمل فوله آنه لورى من في الحل الخ) عبارة الروض وكذا أي يضمنه لوكانا فى الحلوم رالسهم لا الكلب في الحرم انه لم يتعين طريقا ولو دخل الصيد الحرم فقتله السهم فيه ضمنه لا الكلب إلاانعدمالصيدمفراغيرالحرم اله سم (قوله بخلاف نحوالكلب الح)عبارة النهاية ويضمن حلال ايضا بارساله وهما في الحل ايضا كلبا معلما تعينُ الحرم عند الارسال لطريقه و إنام تكن هي الطريق المالوفة لانه الجاه إلى الدخول مخلافماإذالم يتعين لانله اختياراو لاكذلك الشهم ولو دلمحل صيدرمي اليه او

قال الزركسي ولوكان في ملك الصي صيد فهل إلزم الولى ارساله و يغر م قيمته كما يغرم قيمة النفقة الزائدة بالسفر فيه احتمال اه قال في شرح عبو الذي يتجه انه يلز مه ذلك لانه الذي و رطه فيه اه (فهله او الالة كالشكةوحدها)انظرمعكونالذيفي الحرم الشبكة وحدهااي دون الصائدو المصيدكيف يتصور تلف الصيد او تعقله ما (قهله او الصيد) يخرج ما إذا اعتمد على ما بالحل فقط (قهله تغليباللتحريم) قديصدق تغليب التحريم بوضع احدى قوائم الصيد الاربع في الحرم والثلاثة الباقية في الحل مع الاعتماد على الجميع وكون المصاب ما في الحل في إلى او مستقر غير القائم)عبارة شرح الروض و علم ما تقرر انه لاعبرة بكون غيرقوا ثم الصيدفي الحرمكر أسهولم يعتمدعلى قامته التي في الحرم فقياس نظائر ه أنه لاضمان قال الاسنوى وما ذكره من اعتبار القوائم هو في النائم ام النائم فالعبرة بمستقر ه قاله في الاستقصاء اه فلو نام و نصفه في الخرم حرم كاجزم به بعضهم تغليباللحر مةوعلى عدم اعتبار الراس ونحو مشرطه ان يصيب الرامى الجزء الذي من الصيدفي الحل فلو اصابر اسه في الحرم ضمنه و إن كانت قو ائمه كلم افي الحلوهذا متعين ذكره الأذرعي وقال ان كلام القاضي يقتضيه وتبعه عليه الزركشي (قه إله في المتن و الشرح و لو على الحلال) قال في الروض وشرحه فصل وللحلال ولوكافر املتزم الاحكام حكم المسلم المحرم في صيد الحرم من تحرص ولزوم جزاءوغيره اه ﴿ فرع ﴾قتل اى حلال في الحل حمامة ولها في الحر م فرخ اى فهاك ضمنه أو عكسه اى ان قتلها في الحرم و لها في الحل فرخ فهلك ضمنها و لو نفر محرم صيدا او نفر ه حَلال في الحرم فهلك بسببه ضمنه لا ان المفه حلال الخقال في شرحه فلا ضمان على المنفر ، ل على المتلف تقديما للمباشر اه و ظاهره ان المنفر ليس طريقا وهو خلاف ماهوم تضاه فى شرح الروض فهالو امسكه محرم فقتله محرم اخرمن ضمان الممسك طريقا إلا ان يفرق بين التنفير و الامساك فلير اجع (قول فعلم انه لو رمى الح) عبارة الروض

أو الآلة كالشبكة وحدها أى ما اعتمد عليه الصائد أو المصيدالقائم من الرجلين أو احداهما وإن اعتمد على الاخرى ايضافي الحل تغليبا للتحريمأو مستقر غيرالقائم وإنكان ماعداه في هواء الحل كما اقتضاه كلام الاسنوى وغيره لكن الذي اعتمده الأذرعي والزركشي ضمائه انأصيب مابالحرم مطلقا ويشكل عليه ما يأتي في الشجر أن العبرة بالمنبت دون الاغصان التى فى الحرم إلا أن يفرق بأن التبعية للمنبت أقوى منها للمستقر (في الحرم) المكي ولو (على الحلال) إجماعا وللنهى عن تنفيره فغيره أولى فعلمأنه لورمى من في الحل صيدا بالحل فر السهم بالحرم حرم يخلاف نحو الكلب وان قتله في الحرم إلا ان تعين الحرم

من الحرم إلى الحل فقتله لم يضمنه مخلاف مالورميمن الحرم والفرق انابتداء الاصطياد منحين الرمي ولذاسنت التسمية عنده لامن حين العدو في الاولى ولواخرجيده منالحرم ونصب شكة بالحل فتعقل ساصيدلم بضمنه على مافي المجموع عن البغوى والكفايةعنالقاضيو اخذ منهومن الفرق السابق انه لو اخرج من بالحرم بديه الى الحل ثمرمى صيدالم يضمنه وفيه نظر ظاهر اصلاو فرعا لقولالبغوى نفسهلو نصبيا محرماثم حلضمن وبفرض امكان الفرق بين هذبن الذى دل عليه كلام البغوى فالفرق بين نصب الشكة والرمى ممكن فان فنضب لم يتصل به اثر ه مخلاف الرمي وإذااثروجو دبعض المعتمد عليه في الحرم فاولي في صوتنا لانكل مااعتمد عليه فيه فان قلت لعل البغوى لارى هذا الاعتماد بل الالة التي هي اليدأن فيكنى خروجهماعن الحرم قلت لعل ذلك لكنه مخالف لماقرروه فىالاعتمادولو كان محرما او بالحرم عند أبتداءالرى دون الاصابة او عكسهضمن تغليباللتحريم نظيرمامرومثلهمالونصب شبكة محر ماللاصطيادهاثم تحلل فوقع الصيديها لتعديه مخلاف عكسه ولوادخل معهالحرمصيداعلوكاتصرف

إلى غيره وهو في الحرالحرم فقتله السهم فيه ضمنه وكذالو اصاب صيدا فيه كان موجودا فيه قبل رميه إلى صيد فىالحلولا يضمن مرسل الكلب بذلك إلاان عدم الصيدملجا غير الحرم عندهر بهو نقل الاذرعي انهلو ارسل كلبااوسهمامن الحل الىصيدفيه فوصل اليهني الحلوتحامل الصيد بنفسه اونقل الكلبله في الجزم فمات فيه لم يضمنه و لم يحل اكله احتياطا لحصول قتله في الحرم اله (قوله طريقاً) اى للكلب و (قوله او مفر اله) اى الصيدنهاية (قولهولوسعي الخ) اى الحلال او الصيدو (قوله فقتله) اى الصيدفي الحل عبارة النهاية و إنمالم يضمن من سعى من الحرم الى الحل او من الحل الى الحل لكن سلك في اثناء سعيه الحرم فقتل الصيد من الحل لانابتدا الصيدالخ اه وعبارة المغنى ولوسعي الصيدمن الحرم إلى الحل فقتله الحلال اوسعي من الحل الى الحلولكن سلك في اثناء سعيه الحرم فانه لاضمان قطعاقاله في المجموع اه (قوله في الاولى) اي في مسئلة السعى (قوله ولو اخرج) اى الحلال (قوله و اخذ منه الخ) الاخذشيخ الاسلام سم عبارة الونائي عقب ذكر المسئلتين الآصل ثم الفرع من غير تعرض للاخذ نصها كمافي الامداد والنهاية وشرح العباب وذكر في التحفة ان في المسئلة الثانية نظر اظاهر القولهم لو نصبها محر مائم حل ضمن انتهى اه (قهله من بالحرم) اى الحلال (قوله اصلا) اى وهو مسئلة المجموع والكفاية (وفرعا) وهو الماخوذ سم (قوله لو نصبها) اى الشبكة بُالْحِلْ (قُولُهُ و بفرض امكان الفرق بين هذين) لاخفاء في امكان الفرق ثم الاشارة ترجع لقول الشارح ولو اخرجيدهمن الحرم الخولقوله ايضالقول البغوى الخشارح اهسم وقوله لاخفاء آلخ اى لانه يغتفر في الحلالمالايغتفر في المحرم (قوله و إذا اثر و جو د بعض المعتمدالخ) أي كما تقر ر في قو لنا السابق اي ما اعتمد عليه الخو (قوله في الحرم) متعلق بوجودو (قوله في صوتنا) اىالماخوذة مماذكر سم (قوله فيه) خبر انوالضمير للحرم (قوله هي اليدان النم) الأولى الموافق اسابق كلامه الافراد (قهله لعل ذلك) خبره محذوف اى لعل ذلك ثابت كردى اى او آسمه محذوف اى لعله اى البغوى ذلك اى لا يرى هذا اعتماد الخ (قوله ولوكان محرما) الى قوله او ينفر صيدافي المغنى إلا قوله ولو غير معلم و إلى قوله و مفهوم لم يضطر النخ في النهآية إلاماذكروقوله ويزلق إلى وفارق وقوله لم يضطر إلى ميتة (قوله او عكسه) اي بان رماً وقبل احر آمه او دخوله في الحرم فاصابه بعده (قهله نظير مامر) اي فيمالو اعتمد على رجليه معاوكا نت احداهما في الحرم فقط بصرى (قوله و مثله مالو نصب شبكة الخ) هذه هي السابقة في قو له لقول البغوى نفسه الخ سم (قوله محرما اى او وهو في آلجزم نها ية و مغي (قوله للاصطياد الخ) اى لالنحو اصلاحهاو نا ثى عبارة المغني و لو نصبها للخوف عليها من مطرونحوه لم يضمن اه (قهله ثم تحلل آخ) عبارة المغنى والنهاية سواء انصبها في ملكه ام في غيره ووقع الصيد قبل التحلل ام بعدموته اله (قوله لتعديه) اى في حال نصبهانها ية (قوله بخلاف عكسه) أى تخلاف مالو نصبها بغير الحرم وهو حلال ثم احرم فلايضمن ما تلف بهانها ية و مغنى (قول ه و لو ادخل الخ اى الحلالو (قوله تصرف فيه بماشاء) اى فلا يحرم على حلال الترس له ببيع او شراء أو غيرهما من اكلّ اوذبحولودل المحرم اخرعلى صيدليس فى يده فقتلة او آعانه بالة او نحوها اثم و لآضمان او فى يده ضمن و لا يرجع

وكذااى يضمنه لوكانافى الحلوم السهم لا الكلب فى الحرم ان لم يتعين طريقا و لو دخل الصيد الحرم فقتله السهم فيه ضمنه لا الدكلب لا ان عدم الصيد مفر اغير الحرم اه (قوله و اخذمنه الخ) الاخذشيخ الاسلام في شرح الروض (قوله اصلا) اى وهو مسئلة المجموع و الكفاية و فرعا اى وهو الماخو ذ (قوله و يفرض امكان الفرق بين هذي الح) لاخفاء فى امكان الفرق ثم الاشارة ترجع لقول الشارح و لو اخرج يده من الحرم الحولة و لقوله ايضالقول البغوى الحب ش (قوله و إذا اثر و جود بعض المعتمد عليه الخ) اى كاتقرر فى قولنا السابق اى ما اعتمد عليه الخ) وقوله فى الحرم متعلق بوجود (قوله فى صور تنا) اى الماخوذة لماذكر (قوله و مثله مالو نصب شبكه الخ) هذه هى السابقة فى قوله البغوى نفسه الخ (قوله مخلاف عكسه) اى بخلاف فظيره فى الرمى السابق فى قوله او عكسه (قوله فى المتن و الشرح فان اتلف او از من المحرم الخ) قال فى الروض و لو از من صيد الزمه كل قيمته لان الازمان كالاتلاف اه ثم قال فى الروض و ان قتله محرم اخراى مطلقا

إِنَّى الحرم في الثالثة أوفيه أوفى الحلف الثانية كالاولى أوتلف تحت يده كإياتي (ضمنه) و ان کان جاهلا أو ناسيا أو مخطئا كما مر بالجزاء الآتي مع قيمته لمالكه انكان علوكا لقوله تعالى ومن قتله منسكم متعمدا الآية ومنكم ومتعمدا جرىعلى الغالب اذلا فرق بين كافر بالحرم وناس ومخطىء وضدهم نعم ان قتله دفعا لصياله عليه أو لعموم الجرادللطريقولم بجديدا منوطئه اوباض او فرخ بنحو فرشه ولم مكنه دفعه الابتنحيته عنه ففسد بها أوكسر بيضة فيها فرخ له روح فطار وسلم أو أخـذه من فم مؤذليداويه فمات في يده لم يضمنه كالو انقلبعليه فى نومه أو أتلفه غير ممزكما مروبما تقرر علم ان جهات ضمان الصيد ماشرةوان أكره لكنه يرجع على آمره وتسبب

على القاتل أن كانحلالا و الارجعنها يةومغنى (قوله في الحرم في الثالثة أوفي الحلف الثانية كالاولى) الثلاث هي المتقدمات في قوله المحرم أو من بالحرم أو الحل شارح اهسم (قوله أو ازمن) عبارة الروض معشرحه ولو أزمن صيدا لزمه جزاءه كاملالان الازمانكالا تلاف اله سم (قوله و ان كان جاهلا) اى وآن عذر بنحو قرب اسلام و نائي (قوله جاهلا) اي بالتحريم (او ناسيا) اي للاحر ام مغني (قهله او مخطئا) اى كان رمى الى هدم ثم عرض الصيد بعدر ميه الى الهدف فاصا به السهم و ناتى (قول كامر) اى قبيل قول المتنودهن الخوفي شرحو تكمل الفدية الخ (قوله إذ لا فرق بين كا فر الخ) أى ملتزم اللَّاحكام أسنى ونها ية زاد المغنى فلو دخلكا فرالحرم واتلف صيداضمنه وقيل لالانه لم يلتزم حرمته وعلى الأول يكون كالمسلم في كيفية الضمان الافيالصوماه (قهله بالحرم) ايهواوالصيد أوهما اخذانمام (قوله نعمان قتله الخ)عبارة النهايةو الامدادو لايضمن أيضابا تلافه لماصال عليه اوعلى غيره لاجل دفع لهعن نفس محترمة أوعضو كذلك أومال بل او اختصاص فيما يظهر لان الصيال الحقه بالمؤذيات ولوقتله لدفع راكبه الصائل عليه ضمنه وان كان لا يمكن دفعر اكبه الابقتله لان الاذى ليس منه نعم يرجع بماغر مه على الراكب اه (قوله دفعالصياله الخ) لوقتله في هذه الحالة بقطع مذبحه هل يحل فيه نظر ولا يبعد الحل لان مذبوحه انما كان ميتة لاحترامه وآمتناع التعرضلهوقد اهدروجازالتعرض لهبصياله سم وعش واقر االبصرى(قوله الابتنحيته) قضيته أنهلوامكن دفعه بدون تنحيته امتنعت معان فيهشغلالملكه وقديحتاج لاستعمال محله لكن المتجه حيث توقف استعماله على تنحيته جو ازهاكذا افاده المحشى سم وينبغى ان يلحق به اذاكان يتاذى به اكثرة حركته عندطيرانه وهديره المشغلله عماهو بصدده بل لوقيل بجواز تنفيرمن ملكه مطلقا الحان وجيها لانحرمته لاتزيد علىحرمة المسلموله منعه عن ملحه بصرى وتقدم عن قريب عن عش انه يجوز اتنفيره عن المسجد صو ناله عن رو ثه و ان عنى عنه بشرطه (قوله للطريق الخ) اى ولو و جدطر يقاغيره على ماهو الظاهر من هذه العبارة عش عبارة الو نائى للطريق الّذي احتاج لسلوكه بحيث تناله مشقة بعدمه بخلاف نحوالتنزهاه (قول ففسدبها) اىفسدالبيض اوالفرع بتنحيته عن نحوفرشه (قوله اوكسر بيضة الخ) ويضمن حلال فرخاحبس المهحتي تلف والفرخ في الحرم دون أمه لأن حبسها جناية عليه ولا يضمنهآ لانه اخذهامن الحل اوهى فى الحرم دونه ضمنهما الماهو فكالورماه من الحرم الى الحل وأماهى فلكونها في الحرم والفرخ مثال إذ كل صيدو ولده كذلك إذا كان يتلف لانقطاع متعهده وخرج بالحلال المحرم فيضمن مطلقا نهاية اىسو اءاخذامه من الحل او الحرم كانت امه فى الحرم أم لاع ش (قوله كالو انقلب عليه الخ)اى جاهلا به فاتلفه نها ية زاد الونائي قال في شرح الايضاح نعم ان علم به قبل النوم ثم انقلب عليه بعده ضمنه انسهل عليه تنحيته و الافهو معذور انتهى اه (قوله او اتلفه غير بميز) أى كمجنون أوصى لا يميز احرم عنه الولى و لايضمن الولى ايضا كما فيشرح الروضُّ سم (قولِه كمامر) اى في شرحو تـكملُ الفدية الخ (قوله و بما تقرر) اى ماذكره في شرح و يجر مذلك الخ و من قول المصنف فان اتلف الخ وما ذكره في شرحه (قوله لكنه يرجع على آمره) ظاهره و ان كان الآمر حلالا عش قوله و تسبب) عطف

اى ولو بعد الاندمال فعليه رجزاؤه زمنااه (قوله في الحرم في الثالثة أو فيه أو في الحل في الثانية كالاولى) الثلاث هي المتقدمات في قوله المحرم او من بالحرم او الحل ش (قوله نعم ان قتله د فعالصياله الح) لو قتله في هذه الحالة بقطع مذبحه هل يحل فيه نظر و لا يبعد الحل لان مذبوحه انما كان ميتة لاحترامه و امتناع التعرض له وقد اهدر و جاز التعرض له بصياله و احترز بقوله لصياله عليه عبال و تتله د فعاله و المين مع الرجوع عاغر مه على الراكب كاقاله في الروض أو لد فعر اكبه ضمن و رجع عليه اه (قوله و لم يكنه د فعه الا بتنحيته عنه الح) قضيته انه لو امكن د فعه بدون تنحيته امتنعت مع ان فيه شغلا لملكم وقد يحتاج لاستعال محالكن المتجه حيث توقف استعاله على تنحيته جو ازها (قوله او اتلفه غير بميز) اى كم جنون وصى لا يميزاً حرم عنه الولى و لا يضمن الولى ايضا كافي شرح الروض (قوله و تسبب) عطف على قوله مباشرة

وهو هنا مايشملالشرط الآتى بيانه في الجراح و من مثله هنا أنينصب حلال شبكة أو يحفر بثرا ولو بملكه بالحرم أو ينصبها محرم حيث كان فيتعقل بها صيدو بموت او بحفر تعديا أو برسل كلباولوغير معلم أو محل رباطه أو ينحل بتقصيره وان لم برسله فيتلف صيدا أوينفره فيتعثر وبموت أو يأخذه سبعأو يصدمه نحوشجرة وان لم يقصد تنفيره ولا يخرج عن عهدة تنفيره حتى يسكن أو بزلق بنحو يول مركوبه في الطريق كما اطبقو اعليه وفارق ماياتي قبيل السير بان الضمان هنا أضيق وفارق المحرم مِن بالحرم في الحفر بان حرمة الحرم لذات المحل فلم يفترق الحال بين المتعدى بالحفر فيهوغيره مخلاف الاحرام فانها لوصفة فافترق المتعـدي من غيره

على قوله مباشرة سم (قول، وهوهنا) عبارة النهاية وهوما أثر في التلف ولم يحصله فيضمن ما تلف من الصيد بنحوصياحه أووقوع حيوان اصابه سهم عليهولو استرسل كلب اى بنفسه فزادعدوه باغراء محرم ليضمنه لان حكم الاسترسال لا ينقطع بالاغراء ولو رمي صيدافنفذ منه الي صيد آخر ضمنها اه (قوله و من مثله) اي التسبب (قهله ان ينصب) عبارة النهاية و الونائي ويضمن ما تلف منه يحفر بسر حفرها وهو محرم بالحل او الحرموهو متعدبالحفركان حفر في ملك غيره من غير اذنه أو وهو حلال في الحرم و ان لم يكن متعديا مه كان حفرها بملكة أوموات لانحرمة الحرم لاتختلف فصار كنصب شبكة فيه في ملكه مخلاف حرمة المحرم فلايضمن ما تلف من ذلك بماحفر ه خارج الحفر بغير عدو إن اهو قو لهاو هو متعد بالحفر الخقيد للحل فقط كما يفيده آخركلامهما ويصرحبه ماياتي آنفاعن المغنىوالاسني وسم فكانحق المقام تقديم الحرم على الحل بقلب العطف (قولة بالحرم) متعلق بيحفر سم اى وينصب عن التنازع (قوله حيث كان)اى ولويملكه في الحل سم (قولة أو يحفر الخ) اى المحرم كردى عبارة المغنى ولوحفر المحرم بشر احيث كان او حفرها الحلال في الحرم فأهلكت صيدا نظر ث فان حفر هاعدو اناضمن و الافالحافر في الحرم فقط عليه الضمان اه وفي سم بعدذكر مثلهاعن شرحالروض مانصه وهي تفيدان حفر المحرم في الحرم ولوفي ملكه او مو ات مضمٰن و ان حفر ه في غير الحرَّم بلا تعد غير مضمن اه (قه له و لو غير معلم)و فاقالة اهر اطلاق المغنىوخلافا للنهايةوالاسنى عبارتهماولوارسل محرم كلبامعلماعلى صيدا وحلرباطه والصيدحاضرثم اوغائب ثم ظهر فقتله ضمن كحلال فعل ذلك في الحرم وكذا يضمن لو انحل رباطه بتقصيره في الربط فقتل صيداحاضر اأوغائبائم حضرولو ارسل كلباغير معلم على الصيد فقتله لم يضمنه كاجزم به الماور دىو الجرجاني والقاضي ابوالطيب وعزاه الى نصه في الاملاء وحكاه في المجموع عن الماوردي فقط ثم قال و فيه نظر و ينبغي ان يضمنه لانه سبب انتهى وفي سم بعدسر دماذكر عن الاستى ما نصه فعلم ان الشارح جزم ببجث المجموع اه (قوله او ينفره) كقوله الاتى او يزلق عطف على ينصب الخ (قوله نحو شجرة) أي كجبل نهاية (قوله حتى يسكن)قال في الروض لا ان هلك اى قبل سكونه بافة سماوية اى فلا يضمنه انتهى اه سم (قوله و فارق المحرم) اىحيث انحفره في غير الحرم بلاتعد غير مضمن و (قول من بالحرم) اى الحلال بالحرم حيث

وقوله بالحرم متعلق بيحفر (قوله حيث كان) اى ولو بملكه (قهله أو يحفر تعديا) أى أو بالحرم كايفيده الروض وشرحه وعبارة الروض وانحفر المحرم بئر ااي حيثكان أوحلال في الحرم فاهلكت صيدا نظرت فان حفرهاعدوانا ضمن والافالمحفورفي الحرم فقط اه وهي تفيدان حفر المحرم في الحرم ولوفي مليكه او مو ات مضمن و ان حفره في غير الحرم بلا تعد غير مضمن ﴿ فرع ﴾ لو دل محرم حلال على صيد سائب اى ليسفى يدالدال اواعاره آلة فقتله اثم أى المحرم ولم يضمن وأن دل حلال محرما ضمنه المحرم واثم الحلال ولوأمسكه محرم وقتله حلالأوعكسه ضمنه المحرم مستقر اأو فقتله محرم آخر ضمنه الممسك باليدوقر ار معلى القاتل كذافي العباب وماذكره من ضمان الممسك هو ماارتضاه في شرح الروض (قوله أو برسل كلبا) في شرح الروض ﴿ فرع ﴾ لو ارسل كلبا اوسهما من الحل الى صيدفيه فوصل اليه في الحل و تحامل الصيد بنفسه أو بنقل الكلُّب له الى الحرم فمات فيه لم يضمنه ولم يحل أكله احتياطا لحصول قتله في الحرم نقل ذلك عن الاذرعياه (قولهولوغيرمعلم) نقل في شرح الروض عدم الضان في غير المعلم عن جزم الماوردي والجرجانى والقاضي أبى الطيب والقاضي حسين وانهعزاه الي نصه في الاملاء ثم قال وحكاه في المجموع عن الماوردى فقط ثم قال و فيه نظر و ينبغي ان يضمنه لانه سبب اه فعلم ان الشارح جزم به ببحث المجموع (قوله او ينحل بتقصيره)قال في الروض و يكره للمحرم حمل البازي و نحوه فان حمله فا نفلت اي بنفسه و قتل بلاضمانةالفي شرحه وانفرط قالويفارق انحلال رباط الكلب بتقصيره بان الغرض من الربط غالبا دفع الاذى فاذا انحل بتقصيره فوت الغرض بخلاف حمله اهوفي الروض ايضا لابانفلات بغيره قال في شرحه فلايضمن و ان فرط اخذا مما مرفى انفلات البازي و نحوه (قوله حتى يسكن) قال في الروض لا ان هلك اي

ويفرق بين ضمانه بنصب

الشبخة مطلقاوعدمه بالحفر المباح بان تلك معدة للاصطيادبها فهوالمقصود من نصبها مالم يصرفه بنحو قصداصلاحها مخلاف الحفر وبماتقر رعلمانه لااشكال في عدم ضمان نحو النائم هنا مخلافه في غيرهولافي الحأقهم الحفرفي سلمكهف الحرم بالحفرفى غيرهمنا مخلافه الاتى فى الجراح وذلكلان الاولفيهحق لله فسومح فيه اكثروالثانى فيه اعتبار حرمة الحرم الذاتية فاحتيطله اكثر ماحر متهعرضية ويدكان يضعها عليه بعقد اوغيره كوديعة فياثم ويضمنه كالغاصب ويلزمه رده لمالكانعم لااثرلوضعها لتخليصه من مؤذاو لمداو انه كمامرولو اتلفته دابةمعها راكبوسائقوقائدضمه الراكبوحده لان اليدله دونهماومذبوحالمحرم مطلقا ومن بالحرم لصيدلم يضطر احدهما لذبحه كما بينته في شرح الارشاد الصغيرميتة علمه وعلى غيره وكذا محلوبه وبيض كسره وجرادقتله كما قاله جمع لكن الذى في المجموع علىماياتى اوائل الصيدالحل لغيره ومفهوم لميضطر المذكورانهلوذبحه للاضطر ارحلله ولغيره ويفرق بينه وبين نحو اللن بابه متعدهنا فغلظ عليه بتحر ممعليه ايضاوالحقبه

ضمن و ان لم يتعد بالحفر (قول بين ضمانه) اى المحرم سم (قول مطلقا) اى سو اعكان متعديا بان نصبها في ملك غير ه بغير اذنه او لا بان نصبها في ملك بفسه او غير ه باذنه او في موات (قوله بالحفر المباح) اى في غير الحرم لما تبين فيامر (قوله و مما تقرر الخ)لعله ار ادبذلك قوله انجهات ضمَان الصيد الخ لكن لايظهر منه وجهُ عدم الاشكال في عدم ضمأن نحو النائم عبارة النهاية وشرط الضمان فمامر بمباشرة اوغيرها على خلاف القاعدة فيخطاب الوضعكون الصائد يميز اليخرج المجنون والمغمى عليه والنآئم وألطفل الذى لايميز والسبب فيخروج ذلك عن القاعدة المذكورة انه حق لله تعالى ففرق بين من هو من اهل التمييز و غير هو معنى كُو نه حقالله تعالى اي اصالة و في بعض حالاته اذمنها الصيام فلانظر لكون الفدية تصرف للفقر اءا ه (قول أنحو النائم) اراد بنحو النائم المجنونو المغمى عليه وغير المديز كإعلم ما مرو (قوله هنا)اشارة الى اتلاف المحرم وضمير غيره يرجع الىهناباعتبارالمعنىكر دىاىوارادبالغيرحقالادمى فقولهالى اتلافالمحرمكان ينبغىان يقول الى اتلاف الصيد (قوله لان الاول) اراد به ضمان نحو النائم (قوله و الثاني) ار ادبه الحاقهم الخكر دي (قوله ويد) عطف على مباشرة سم وكر دى (قوله كان يضعها الخ) وكان تلف بنحور فس مركو به كالوهلك به آدمي او بهيمةولا يضمن ماتلف باتلاف بعيره وان فرط اخذاعافي المجموع عن الماوردي وأقره انهلو حمل مايصاد به فانفلت بنفسه وقتل لميضمن وانفرطوفارقانحلالرباطالكلببتقصيرهبانالغرضمنالربطغالبا دفع الاذىفاذا انحل بتقصيره فوتاللغرض مخلاف حملهولورماه بسهم فاخطاه او ارسل عليه كلبا فلم يقتله اثم ولاجزاءنها ية واسى (قوله ومذبوح المحرم الخ)عبارة المغنى ولوذبح المحرم الصيداو الحلال صيدالحرم صارميتة وحرم عليه آكله وانتحلل ويحرم أكله على غيره حلالا كأن او محر مالانه يمنوع من الذبح لمعنى فيه كالمجوسي ولوكسر المحرم او الحلال بيض صيدا وقتل جرادا ضمنه ولم يحرم على غيره كما صحه في المجمد عو بحرم عليه ذلك تغليظا عليه اهو كذا في النهاية الاانه قال على الحلال بدل على غيره قال الرشيدي قوله مر على الحّلال اى في غير الحرم وكان الاولى ان يقول على غيره كافي الامداد اه (قوله مطلقا) اى ولوفى الحل (فوله لصيد) اى من صيدنها ية (قوله ميتة الخ) خبرومذبوح الحكردى (قوله وكذا علوبه الخ) اي يحرم محلوب المحرم و من بالحرم و بيض الخرقوله لكن الذي في المجموع الخ) اعتمده النهاية والمغنى كمامر (قوله الحل لغيره)جزم به في الروض أي وألَّنهاية والمغنى وهو تصريح بانقتل المحرم الجراد لايحرمه على غيره وهو ظاهر لان حله لايتوقف على فعل سم (قهاله لغيره) ظآهره ولو محرما وقياسماذكرانماجزم المحرم من الشعريحر معليه دون الحلال عش أي ومحرم آخر ولوفي الحرم (قوله ومفهوم الخ)ولو اضطر المحرم واكل صيد بعدذ يحه ضمن مغنى وروض وسم(قوله حلله الح) خلاَّفا لظاهر اطلاق النهاية والمغنى وفيسم ماحاصله قياس مااعتمده الشارح من حل المذبوح للاضطر ارالحل فيالو اكره المحرم او من بالحرم على قتل صيداو دفع الصيد لصياله فاصاب مذبحه بحيث قطّع حلقو مه و مريته بَلَ الحَلَىٰ صُورة الصيال اولى كاهو ظاهر لان السبب نشأ من الصيد اه (قُولُه و يَفْرَقُ بينه) اي بين المذبوح للاضطر ارحيث محل للذا بحوغيره (و بين نحو اللبن) اى حيث يحرم عليه و على غيره على ماقاله جمع و(قوله هنا) أي في نحو اللين (قوله فغلظ عليه بتحريمه عليه ايضا)ان كان المعنى كاحرم على غيره فهوعلى غيرما في المجموع سم اقول يلزم عليه استدر ال قول الشارح والحق به غيره الخولذ اخلت النسخة المعتدة المعتدة المقابلة على اصل الشارح رحمه الله تعالى غير مرة عن لفظة ايضا (قول لم يصدله و لادل الخ) الهااذاصيدله اودل اواعان عليه فيحرم عليه اكله دون الحلال من الصَّائدوغيره فما يظهر قبل سكونه بافه سماوية اى فلايضمنه اه (قوله بالحفر المباح) اى فى غير الحرم كما تبسين فيمامر (قوله

قبل سكونه بافه سماوية اى فلايضمنه اه (قوله بالحفر المباح)اى فى غير الحرم كما تبين فيامر (قوله ويد) عطف على قوله فيامر مباشرة (قوله الحل لغيره) جزم به فى الروض وهو تصريح بان قتل المحرم الجر ادلا يحرمه على غيره وهو ظاهر لان حله لا يتوقف على فعل (قوله حلله) اى ويضمن قال فى الروض فرع) و ان اضطروا كل الصيد ضن اه (قوله فغلظ عليه بتحريمه عليه ايضا) ان كان المعنى كما حرم على غيره فهو على غير ما فى المجموع (قوله لم يصدله و لادل او اعان عليه) اما اذا صيدله او دل او اعان عليه

وله اكل لحم صيدلم يصدله ولادل ولو بطريق خنى كان ضحك فتنبه الصائدله او اعان عليه ثم الصيدا ماله مثل من النعم صورة وخلقة على التقريب بان حكم بذلك النبي صلى الله عليه وسلم (١٨٦) او عدلان بعده او لا مثل له و فيه نقل و اماما لا مثل له و لا نقل فيه فالاول بقسميه

ثمرايت بهامش شرح البهجة بخط شيخنا البراسي في قوله بخلاف ما اذاصيدله او دله عليه المحرم ما نصه اي فانه يحل للصائدو بحرم على المحرم فالظاهر انه بحرم على المحرم الدال وغيره انتهى اهسم (قوله وله اكل لحم صيد آلخ)عبارة النهاية وللمحرم اكل صيدغير حرمى انلميدل اويعين عليه فان دل او صيد له ولو بغير امره وعلمه حرم عليه الاكل منه و اثم بالدلالة و بالاكل لكن لاجزاء عليه بدلالته ولا باعانته و لا باكله ماصيدله اه (قه له او اعان الخ)عطف على قوله دل وكان الاولى قلب العطب بان يقول و لا اعان و لا دل عليه الخ (قه له ثُمُ الصيد) الى قوله وعليه لا محتَّاج في النهاية و المغنى الاقوله يعنى الظبية و قوله و قد يصدق به المتن و قولُه فلا اعتراض الى والوبر (قوله تم الصيدال) توطئة لقول المصنف ففي النعامة الح كردي (قوله من النعم) اى الابل والبقر والغنم ونائى (قوله صورة الح)اى لاقيمة نهاية (قوله على التقريب) اي على التحقيق والافاين النعامة من البدنة ونائي ومغنى (قوله اوعدلان بعده) اي على التفصيل الآتي في قوله و مالانقل فيه الجوعبارة شرح الروض اى وفي المغنى والنهآية ما يو افقه اماما فيه نقل عن الني صلى الله عليه وسلم اوعن صحابيين اوعن عدلين من التابعين فمن بعدهم قال في الكفاية او عن صحابي مع سكوت الباقين و في معناه قول كل مجتهدغير صحابى مع سكوت الباقين انتهت أه سم (قوله بقسميه) يعني ما له مثل من النعم و ما لا مثل له و فيه نقل و (قه له او يما نقل آلج) او للتوزيع و كان الاولى يقر ل الاول يضمن عمله و الثاني عما نقل فيه ثم يقول فيما يا تي و اَلْثَالَثُ بِضَمِن بِبِدَلَهُ ۚ الْحِقُولِ الْمَتَن (فَي النعامة الح) اي في اللاف النعامة بفتح النون ذكر اكانت او انثي بدنة كذلك فلا بجزى عبقرة ولاسبع شياه او اكثر لانجز اءالصيدتر اعي فيه المماثلة مغني ونهاية (فهله اي في الذكرذكروفي الانثي الخ)عبارة غيره ويجزى الذكرعن الانثى وعكسه والذكر افضل للخروج من آلخلاف اه (قه له يعني الظبية)عبارة النهاية و الاولى ان يقال وفي الظبي تيس اذ العنز انماهي و اجب الظبية اي اصالة لكنهم جرو افى التعبير بذلك على و فق الاثر الاتى اه (قوله قد يصدق به المتن) اى بان يحمل على الجنس (قوله فني انثاه) اى الغز ال(عناق) اى او جفرة (وفى ذكره جدى او جفر) اى على حسب ما يقتضيه جسم الصيد نهاً ية ومغى (قهله لان الافي صح جو ازه) اى لكن الذكر افضل كاياتي (قوله و ذلك الخ)ر اجع لجميع ما تقدم (قوله بعدار بعة اشهر) لم يبينا آلى اى حديستمر الاطلاق والظاهر انه الى سنة فانه حينتذ عنز بصرى (قوله لَكُنْ بِحِبِ انْ يَكُونَ المر أَدَا لِحُ) قديقال على ظاهر ما تقرر ليس دون سن العناق سن حتى ير ادبالجفرة بصرى و انماقيد بالظاهر لامكان حمل كلام الشارح على ما يندفع به الاشكال كاياتي (قوله و خالفه في عدة من كتبه الخ)عبارة المغنى و في النهاية ما يو افقه نصه آو هو اى العناق انثى المعز اذا قويت ما لم تبلغ سنة ذكر ه في تحرير ه وغيره وفى اصل الروضةوغيره انهاانثي المعزمنحين تولد الخ ويمكن حمله على آلاول اه وقولهاذا قويت اى بان جاوزت اربعة اشهرو نائى (قوله منكتبه) اى المجموع والتحرير وغيرهما نهاية (قوله وعليه لا يحتاج لقو لهما الخ) قد يمنع عدم الاحتياج و ذلك لان العناق على هذا اعم من الجفرة وصادقة بمآفى

فيحرم عليه اكله دون الحلال من الصائد وغيره في ايظهر ثمر ايته بها مش شرح البهجة بخط شيخنا البرلسي في قوله بخلاف ما اذاصيدله او دله عليه المحرم ما نصه اى فانه يحل للصائد و يحرم على المحرم فالظاهر أنه يحرم على المحرم الدال وغيره كما يشعر به ظاهر قصة الى قتادة اه أقول بق مالو صيد للمحرم او دل او اعان عليه و قلنا يحرم عليه هل يستمر التحريم وهو الاحرام وهو ليس بميتة في ذا ته بدليل حله لغير المحرم فيه نظر (قوله او يحرم عليه هل يستمر التنفي في المناب في المناب المناب في التفصيل الاتى في قوله و ملان بعد هم قال في الكفاية او عن محالى مع سكوت الباقين اله (قوله و يحوز عكسه) عبارة الروض كغيره و يحزى وفي معناه قول مجتهد غير صحابى مع سكوت الباقين اله (قوله و يحوز عكسه) عبارة الروض كغيره و يحزى الذكر عن الانثى و عكسه اله (قوله و عليه لا يحتاج لقولها) قد يمنع عدم الاحتياج وذلك لان

يضمن بمثله او بما نقل فيه (فني النعامة) الذكر والأنثى (بدنة)ايواحدمن الابل (وفي بقر الوحشوحماره بقرة)ای فی الذکر ذکر وفىالانثىانثىوبجوزعكسه (و) في(الغزال)يعني الظبية (عنز) وهي انثي المعزالتي تملهاسنةو اماالظىففيه تيس وبجوزعكسه وقد يصدق بهالمتن وأماالغزالوهوولد الظيى الى طلوع قرنه ثم هو ظي او ظبية فني انثاءعناق وفی ذکرہ جدّی او جفر (و)في (الارنب) اى انثاه (عناق) وفی ذکر هذکر فی ُسن العناق الاتي وبجوز عكسه(و)في(اليربوعُ)اي انثاه (جفرة) وفيَّذكره جفر وبجوز عكسه فلا اعتراضعلى المتنفى الهامه جواز فداء الذكر بالانثى و عكسه لان الاصحجو از ه والوبر باسكانالباءكاليربوع وذلك لانجمعامن الصحابة رضىاللەعنىمحكموا بذلك كلهقالفي الروضة كاصلها والعناقانثي المعزمنحين تولدالى ان ترعى و الجفرة انثىالمعز تفطم وتفصل عن امهافتاخذفي الرعى وذلك بعد اربعة اشهر والذكر جفر لانه جفر جناه ای عظا هذامعناهمالغةلكن بجب ان يكون المراد بالجفرة

هنامادونالعناق فان الارنبخيرمن البربوع اه وخالفه في عدة من كتبه فنقل عن اهل اللغة ان العناق تطلق على مامر مالم تبلغ سنها سنة وعليه لا يحتاج لقو لهما لكن بحب الى آخر ه لا نه مبنى على ما نقلاه او لا

سنهابلودونه كايصرح بهقولهفي بيانهاعلي هذا تطلق على مامر مالم تبلغ سنة فالعناق في قولهم في الارنب عناق صادقة بمسمى الجفرة ودونها فيحتاج لقولهما المذكور فليتامل سم عبارة البصرى قوله وعليه لاعتاج الخعل تامل لان محصل هذاالثاني ان العناق من حين الولادة الى استكمال سنة و ان الجفرة من اربعة اشهر الى سنة على ما استظهر ناه فكيف لا يحتاج الى ماذكر على انا ان لم نقل با متداد اطلاق الجفرة الى سنة لا يتم قوله لا يحتاج الخ اه (قهل من اتحاد العناق و الجفرة) قديقال المعلوم من ذلك تمام المغايرة بامتداد العناق الى ان ترعى ثم جفرة من حين ترعى هذاما اقتضاه كلامهما لاما افاده رحمه الله بصرى وقد يجاب بان قولها من حين تولدالخار ادابهمن تمام زمن مبدؤه وقت الولادةو منتهاه وقت الشروع فى الرعى كاتقدم الاشارة اليهمن المغنى (قوله والضبع الخ)وفي الثعلب شاة و في الضب و ام حبين بضم المهملة و فتح الموحدة وهي دا بة على خلقة الحرباءعظيمة البطن جدىمغنى ونهاية عبارة الونائي فنيالثعلب شاةوالحديثان الدالان على تحريمه ضعيفان ويكني اباالحصين ومنه صمو روسنجاب كماقاله السيدآاشلي وفي الضبجدي اوخر وف ومنه ام حبين اه (قوله اى والصيد) الى قوله قال في المجموع في النهاية الاقوله كاياتي الى ولوحكم وقوله وقيل الى انه لا نظر وكذا في المغنى الاقوله او و تاب الى ولو حكم (قه له و لا احدمن الصحابة) شامل للو احدو لعله غير مر ادعلى الاطلاق سم عبارة المغنى والنهاية قال فى الكُفاية اوعن صحابى مع سكوت الباقين اه قول المتن (عدلان) اى ولو ظاهر ااو بلااستهر اءسنة فمايظهر نهاية و فتح الجو ادعبارة الو نائي ولوكانت عدالتهما ظاهرة كافي النهايةوشرحي الارشادوقال في الحاشية اليوشر ح العباب العدالة الباطنة اه (قوله و يحب كونهما فطنين فقيهين الخ) وواضح ان الفقيه يدركه و ان لم يصل لرّ تبة الاجتهاد المطلق شرح العباب اه سم (قهله و ان لم يفسق الح) والذي يظهر جو ازاءتهاد الفاسقين القاتلين معر فة انفسهما آذا و ثق كل بمعر فةُ الآخر فظنُ صدقه بآيظهر جوازاعتماد غيرالفاسقين ايضامعر فتهمااذا وثقها واعتقدصدقهما ويكوناشتراط عدالتهما بوجوب قبول خبرهما مطلقالا اصحة معرفتهما اذلاتنوقف على العدالة ولاليصح حكمهما اذليس هذاحكماحقيقة بلهومن قبيل الاخبارحقيقة سم (قولهو يؤخذمن اطلاقهم الخ) عبارة الاسنى والمغنى واانهايةوعلل الماوردىوغيرهوجوب اعتبار الفقه بأنذلكحكم فلم يجزالا بقول من يجوزحكمهومنه يؤخذ

العناق على هذا اعممن الجفرة وصادقة بمافي سنها بلودونه كايصرح بهقوله في بيانها على هذا تطلق على مامرمالم تبلغ سنة فالعناق في قولهم في الارنب عناق صادقة بمسمى الجفرة ودونها فيحتاج لقولهما المذكور فليتامل (قه آله و لاعن احد من الصحابة الخ) شامل للو احد و لعله غير مراد على الاطلاق (قه له المتن عدلان) اعتمد في شرح العباب اعتبار العد الة الباطنة و نقل عن الجلال البلقيني خلافه و نازعه فيه و قو له فقيهين قال في شرح الروض وعلل الماور دى وغيره وجوب اعتبار الفقه بان ذلك حكم فلم يجز الابقول من يجوز حكمه ومنه يؤخذانه لايكتني بالخنثى والمراة والعبداهقال فيشرح العباب وهو متجه ثمر ايت جمعا اعتمدوه وانه لابدفي الفقيه ان يكون مجتهدا كالحاكم وفيه وقفة لان المدار على العلم بالشبه المعتبر شرعاو واضح ان الفقيه يدركه ، انلميصللر تبةالاجتهادالمطلق اه اقول،ما بردعلي اشتراطُ الاجتهادما في المجموع عن آلشا فعي و الاصحاب انالفقه مستحب وغاية الامرانهم حملوه على الزائدعلي مايعتبر في الشبه كماقال الآذرعي ويشبه ان راد بالوجوبمالا بدمنه فيمعر فةالشبهو بالاستحباب مازادعلى ذلكمن الكمال والحذق ولايثبت في المسئلة خلاف اه و الذي يظهر انه يجو ز للعدلين اعتهاد معر فتهما في حق نفسهما حيثكا ناالقا تلين للصيدقتلا لايفسق ولايقال الشخص لايحكم لنفسه لان ذلك من الحكم المعروف حقيقة والااشترط سائر شروط الحكم بل ذلك صريح قولهم عدّلان فقيهان ولوقتلاه بلاعدو أن وتعليلهم هذه المبالغة بانه حتى تله فكان من و جبّ عليه امينافيه بل الذي يظهر ايضاجو ازاعتماد الفاسقين معرفة انفسهما اذاوثق بمعرفة الاخرفظن صدقه بل يظهر جوازاعتمادغير الفاسقين ايضامعر فتهمااذاو ثق بهاواعتقد صدقهما ويكوناشتراطعدالتهما لوجوب قبول خبرهما مطلقا لالصحة معر فتهما اذلاتتوقف على العدالة ولاليصح حكمهما اذليس هذاحكما

مناتحاد العناق والجفرة فاذا ثبت ان العناق اكس من الجفرة اتضح ماقالوه من ابجام افي الارنب الذي هوخير منالير بوع فصح فى الخبر ان الضبع فيه كبش والضبع للذكر والاني عند جمع وللانثى فقطعند الأكثرين واما الذكر فضبعان بكسر فسكون وعلى كل فني الخبر جواز فداء الانثى مالذكر إذالكبش ذكر الضأن (وما) أي و الصيدالذي (لانقلفيه) عنالني صلى الله عليه وسلم و لاعن أحدمن الصحابة فن بعدهم من سائر الاعصاراذيكني حكم مجتهد واحدمع سكوت الباقين (بحكم بمشله) من النعم (عدلان) للاية وبحب كونهما فطنين فقهين ما لابد منه فيالشبه ويندب زيادة فقههما بغيره حتى بزيدتاهلهماللحكمو يؤخذ من اطلاقهم العدالة انه لابد منحريتهما وذكورتهما و أنه لا يؤثركون أحدهما اوكل منهما قاتله

ان لم يفسق بقتله لتعمده له اذهو قتل حيو ان محترم تعديا فلم يبعد صدق حد الكبيرة عليه او تاب اذالظاهر انه لا يشتر طهنا استبراء كما ياتي في ان الولى اذا تاب يزوج حالا ولوحكم اثنان (١٨٨) بمثل و اخر ان بنفيه كان مثليا او بمثل اخر تخير وقيل يتعين الاعلم و افهم قوله في النعامة بدنة ان

انه لا يكتني بالخنثي و المراة و العبداه زاد الا يعاب و هو متجه ثمر ايت جمعا اعتمدوه اه (قول ان الم يفسق بقتله) اىبانكانخطااو لاضطر اراليه لاتعديانها ية ومغنى قال عش قولهمر او لاضطر ارّالخقضيته ان المحرم المضطر اذاذ بحصيدالاضطر اره وجبت عليه قيمته كاتجب على المضطر بدل مااكله من طعام غيره و به صرح في البهجة وشرحها وسياتي ان مذبوحه لذلك لايكون ميتة بل يحل له ولغيره اه (قوله اذهو) اي تعمدقتل الصيد في الحرم (قوله او تاب) عطف على قوله قبل ان لم يفسق سم (قوله اذالظاهر انه لا يشترطهنا استبراءالخ)اى فيحكان به حالاولايتوقف على استبراءعش (قولهكان مثليا) أى لان معهمازيادة علم بمعرفة دقيق الشَّبهو (قوله تخير) اى كافي اختلاف المفتِّين نهاية ومغنى اى المجتهدين اماغيرهما فينبغي أن من غلب على ظنه صدقه في اصابة المنقول اخذ بقوله و الالم ياخذ بقول و احدمهم اللتعارض عش (قوله و نحوه الخ) اى كالفواخت والىمام والقمرىوكلذىطوقنهاية ومغنى (قوله عب) اىشرب الما. بلامص (وهدر) اىرجعصوتهوغردمغنى عبارة باعشن اىشربالماءجرعآ بلامص ولاتنفس بخلافغير الحمام فيشر بهقطرة بعدقطرة جرعا بعدجرع وهدراى رجع صوته وبعضهم اقتصرعلي العب وهوكاف اه (قوله بالشاة) اىمن ضان او معزنها ية و مغنى قال عش قوله مر بالشاة الخظاهر اطلاقه انه يعتبر فيها أجزاؤها في الاضحية اقول وقياس قولهم فهاله مثل من الصيدان في الكبير كبير أو في الصغير صغير اانه يجب هنافي الحمامة الكبيرة شاة بجزئة في الاضحية الهوعبارة الونائي وفي الحمام شاة و ان لم تجز في الاضحية فني الفرخ شاة صغيرة وفى باقى الطيور القيمة سواء صغر كالزرزور والبلبل والصعوة والجراد والقندة اوكبركا لاوز والبطوالكركىوالحبارى اه ويجيءعنسم ما يوافقه (قوله لتوقيف بلغهم) اى من الشارع والافالقياس ا بحاب القيمة نهاية (قوله اذ كل يالف البيوت الخ)قال في شرح الروض و المغنى و هذا الماياتي في بعض انو اع الحمام اذلاياتي في الفو آخت و نحو ها (قوله يجب رعاية الاوصاف) اى فيلزم في الكبير كبير و في الصغير صغير وفى الذكرذكروفي الانثى انثى وفى الصحيح صحيح وفي المعيب معيب ان اتحد جنس العيب ولو اختلف محله كانكانءوراحدهمافي اليمين والاخرفي اليسارفان اختلف كالعورو الجرب فلاوفي السمين سمين وفي الهزيل هزيل كافى المجموع ولوفدى المريض بالصحيح او المعيب بالسليم او الهزيل يالسمين فهو افضل ويجزى وفداء الذكر بالانثى وعكسه لكن الذكر افضل للخروج من الخلاف اسنى ومغنى ونهاية (قوله وهو افصل)اى فداء الادنى بالاعلى (قوله و لا يجزى معيب عن معيب) اى عنداختلاف جنس العيب و يجب فى الحامل حامل و لا تذبح بل تقوم بمكة محل ذبحها و يتصدق بقيمتها طعاما او يصوم عن كل مديو ما فان القت جنيناميتاوماتت فكقتل آلحاملو أنعاشت ضمن نقصهاوهوما بين قيمتها حاملاو حائلا او حياوما تاضمنهما اومات دونهاضمنه وضمن نقصها المذكورشرح الروض ونهاية ومغنى (قول وسواءعور العين في الصيد او المثل) لعل او بمعنى الو اوو ان المر ادا نه لا يجزى ، كثير العور عن قليله (قُولُه و لا نظر الخ) عطف على قوله لافرقالخ (قوله ثم قال) اى فى المجموع (قوله الخلاف فيما الح) مبتدأ وخبر (قوله فأن كان) اى وجد (قوله فهو)اى صاحب المجموع و (قوله منه) اى من كلام ألاماً م وكذا ضمير لانه و (قوله و يوجه) اى ماقدَمه المصنف في المجموع من أن المعتمد أنه لا فرق الخ (قوله مع ذلك) أي مع النقص في القيمة أو الطيب (قوله اعرضوا) اى المحققون (قوله والثاني الخ) معطّوف على قوله فالاول بقسميه الخ (قوله ما لانقل) أَلَى التنبيه في المغنى وكذا في النهاية الأقوله او التلف الى كماحكمت (قول هو العصافير) أي و بقية الطيور غير

حقيقة بل هو من قبيل الاخبار حقيقة والالم يصح للعدلين اعتماد معرفتهما وليس كذلك كانقرر (قوله او تاب) عطف على قوله قبل ان لم يفسق (قوله اذكل يالف البيوت) قال في شرح الروض و هذا انما ياتى في بعض انو اع الحمام اذلاياتى في الفو اخت و نحوها (قوله نعم تجبر عاية الاوصاف) الاوصاف تشمل كبر

العبرة في المماثلة بالخلقة والصورة تقريبا لاتحقيقا بلحكم الصحابة في الحمام ونحوه منكل ماعب وهدر بالشاة لتوقيف بلغهم وقيل لان بينهماشبهااذ كل يالف البيوت ويانس بالناس وانه لانظر للقيمة نعمرتجب رعايةالاوصافالاالذكورة والانوثة فيجزىءاحدهما عن الاخركامر و الاالنقص فيجزىء الاعلىءن الادني وهوافضل ولاعكسولا بجرىء معيب عن معيب كاعور عن اجرب مخلاف مااذااتحداعيباو اناختلف محله كاعور يمين باعور يسارقال في المجموع وسواء عورالعين في الصيداو المثل ثمماذكر فىفداء الذكر بالانثى وعكسه من الاوجه مايصرحبانالمعتمدانهلافرق بين الاستواء في القيمة او السن وعدمه ولابين كون الانثى ولدت او لاو لانظر لكون قيمة الانثى اكثرو لحمالذكر اطيب ثمقال عن الامام الخلاف فيما اذا لم ينقص اللحم فى القيمة و لا في الطيب فان کان و احد من هذین النقصين لم بجز بلاخلاف ثم عقبه بقوله هنذا كلامه فهومتدمنه لانه ينافيما قدمهاو لامنحيث الخلاف ومن حيث الحكم ويوجه بان النظر هنا للمماثلة

﴿ تنبيه ﴾ جزماهنا بان في الوطو اطالقيمة وهومبني على الضعيف كما بيناه في الاطعمةائه بحلاكله ولم يبيناهمنا للعلم بهماهنا آنه لاجزاءالافيماكولولو بالنسبة لاحداصليه كامروتم الهغير ماكول وبفرض عدم البنياء فهو تناقض والراجح منهاله غير ماكول فلاقيمة فيهوالحاق الجرجاني الهدهد بالحمام هنامبني على حلاكله والاضح تحريمه وعلل بانه نهى عن قتله (ويحرم)ولوعلى الحلال (قطع نبات) ای نابت (الحرم)وان نقل إلى الحل أوكان ما بالحل من نوى ما مالحرم (الذي لا يستنبت) أى لايستنبته الناس مان نبت بنفسه شجر اكانوان كان بعض مغرسه في الحل أوحشيشا رطبا اجماعا للنهى عنه ومثله بالاولى قلعه نعم بجوز أخذ ورق غيرخبط يضر بالشجر وقطع غصن مخلف مثله في سنة كاملةمنهكاهوظاهر وظاهر كلامهماله لافرق في هذا التفصيل بينعود السواك وغيره لكن قضية قول المجموع اتفقوا على انه بجوز أخحذ ثمر الشجر وعود السواك ونحوه

الحامسواءاكاناكبرجثةمنهام اصغرام مثله نهاية ومغنى (قوله بمحل الاتلاف الح) اى لا بمكة على المذهب معنى (قوله اوالتلف) لعل اوللتوزيع والاول عند المباشرة والثانى عندالتسبب واليد (قهله كالحام)الكاف استقصائية ان أريد مالحام مايشمل انواعه عبارة النهاية والمغنى وهو الحام اه (قوله كاس) اى انفا (قوله ان يحل الح) يدل من الضعيف فكان الاولى تقديمه على قوله كابيناه اى ضعف حل اكله (قوله ولم بييناه الح) الى البناء المذكور (قوله وثم) عطف على هناش اه سم اى في قوله بما هنا (قوله والحاق) إلى المتن في المغنى (فوله وعلل الح) ﴿ فروع ﴾ لو از ال احدى منعتَى النعامة و نحوها و هماقوة عدوهااوطيرانهااعتبرالنقص لآن امتناعهافي الحقيقةو احد فالزائل بعض الامتناع فيجب النقص لاالجزاء الكاملولوجرح ظبياو اندملجرحه بلاازمان فنقص عشرقيمته فعليه عشرشاة لاعشرقيمتها تحقيقا للماثلة فان برىءو لانقص فيه فالارش بالنسبة اليه كالحكومة بالنسبة إلى الادى فيقدر القاضي فيه شيا باجتهاده مراعيافي اجتهاده مقدار الوجع الذي اصامه وعليه في غير المثلي ارشه ولو از من صيد الزمه جزاؤه كاملاكما لو ازمن عبدالزمه كل قيمته فان قتله محرم اخر فعلى القاتل جزاؤه مزمنا او قتله المزمن قبل الاندمال فعليه جزاء واحداو بعده فعليه جزؤاه مزمناولو جرحصيدا فغاب فوجدميتا وشكامات بجرحه ام بحادث لمريجب عليه غير الارش لان الاصل براءة ذمته عماز ادمغنى زاد الاسى والنهاية ويلزم الجماعة المشتركين فى قتل صدّو القارن القاتل للصيدجز امواحدو انكان الصيدحر ميالاتحاد المتلفوشريك الحلال في قتل صيد ياز مه النصف من الجزاءولاشي على الحلال ولو اشترك بحرم ومحلون لزمه من الجزاء بقسطه على عدد الرؤس اه قال عش قوله مرمقدار الوجع الخاى فان لم يكن له مقدار اصلا فلاشيء عليه في مقا بلته اه (قوله ولو على الحلال) إلى قوله أى قبل مضى الحقِّق النهاية و المغنى (قوله و لو على الحلال) في هذه الغاية ما مرقى مبحث اصطياد قول المتن (قطع نبات الحرم)اي الرطب نهاية ومغيى(فولهو ان نقل الخ)عبارة النهاية ولوغر ست شجرة حرمية في الحل اوعكسه لم تنتقل الحرمة عنها في الحلولا اليها في الثانية بخلاف صيد دخل الحرم إذ للشجر اصل نا بت فاعتبر منبته يخلاف الصيدفاعتبرمكانه اه (قوله اوكان ما بالحل الخ) تقديره انكان ما بالحل منه الذي قطع من نوى ما بالحرم فتامله تعرفه فأن بذلك يندفع صعوية هذا العطف لفظاو معنى فادركه سم ويمكن ان يقال ان هذا العطف باعتبار المعنى فانه في قوة اوكان أي كونه نابت الحرم باعتبار اصله قول المتن (الذي لا يستنبت) بالبناء للمفعولاي مامن شانه ان لا يستنبه الادميون بان ينبت بنفسه كالطرفا شجر اكان اوغيره كذافي المغنى والنهايةومقتضاه انماهوكذلكلو استنبت فلهحكم مالايستنبت ويؤخذمنه انمامن شانه ان يستنبت يحرى عليه حكمه وان نبت بنفسه وهذا مخالف لظاهر كلام الشارح رحمه الله تعالى فى الصور تين بصرى اقول بل الظاهر ان المراد بالاستنبات هنا نفياو اثبا تاماشا نهذلك كمافى باعشن وعبارة الو ناثى وسواء فى الشجر المستنبت والناثب بنفسه واماغيره فشرطه انينبت بنفسه بخلاف مايستنبت منه كحبوب وغيرها بماياتي ولواستنبت ماينيت بنفسه غالبااو عكسه فالعبرة بالاصل اه (قهله و انكان بعضه مغرسه الح) اي اصله فيحرم قطع شجرة اصلها في الحلو الحرم تغليباللحرمة نهاية وونائي (قوله اوحشيشا) قال في المجموع و اطلاق الحشيش على الرطب مجازفانه حقيقة في اليابس و إنمايقال للرطب كلا وعشب نهاية (قوله رطباً) حال من قوله شجر الو حشيشااو من قول المصنف نبات الحرم وهو احسن (قوله و مثله) اى القطع سم (قوله يضر بالشجر) من اضر فهو بضم الياءعش (قوله لكن قضية قول المجموع الح)عبارة النهاية و المغنى ولو آخذ غصنا من شجرة حرمية فاخلف مثلة في سنته بانكان لطيفا كالسو اك فلاضمان فيه فان لم يخلف او خلف لامثله او مثله لا في سنته فعليه الضمان فان اخلف مثله بعدوجو بضمانه لم يسقط الضمان كالوقلع سن مثغور فنبت و نقل في الجثة وصغرها والسمن والهزال(قوله وثم) عطفعلىهناش(قولهاو كان مابالحلالخ) تقديره

او كان ما بالحل منه الذي قطع من نوى ما بالحرم فتامل تعرفه فان مذَّلك يندفع صعوبة هذا العطف

لفظا ومعنى فادركه (قوله وَمثله) اى القطع وقوله انه لافرق أعتمده مر

المجموع اتفاقهم على جواز اخذثمر هاوعو دالسواكونحوه وقضيته انه لايضمن الغصن اللطيف وإن لم يخلف قال الآذرعي وهو الاقرب قال الشيخ لكنه مخالف لما مرانتهي والاوجه حمل ماهناعلي ماهناك اه وعبارة الكردى على بافضل واختلفو افي عود السواك هل يجوز اخذه مطلقااو بشرط ان يخلف وعلى الجوازهل بجبالضمان أنالم مخلف ثلاثة آراءمتكافئة اوقريبة التكافؤ والحاصلان المراتب اربع احدها مالا يضمن مطلقاوهو مااحتاج اليه من الحشيش الاخضر والاذخروكذا عودالسو اك بناء على ماسبق ثانيها مالايضمن اذاخلف فيسنة القطع مثله وإلاضمن وهوغصن الشجرة ثالثهاما لايضمن اذاخلف مطلقا وهو الحشيش الاخضر المقطوع لغير حاجةر ابعهاما يضمن مطلقاو إنخلف فيحينه وهو قطع الشجر الاخضرمن اصله اه(قولهخلافه)وهو الفرق بين نحو السو اكما يحتاج اليهو بين غيره فى التفصيل آلمذكور على ماهو ظاهرسيأقه وعدمالفرق بينهما فى جو از الاخذ بلاضمان مطلقا كامر عن النهاية و المغنى و على كل يمكن رفع المخالفة بان قول المجموع ونحوه المتبادر في غض لطيف يخلف الاخلاف المذكور يفيدا شتر اطذلك الاخلاف فيه و فهاعطف هو عليه و هو السو اك (قوله بان هذا) اي نحو عود السو اك (قوله ليست كذلك) اي لا يحتاج اليها على العموم (قوله ولوقيل الح) اقر والكردي والونائي (قوله امااليابس آلخ) اي شجر اكان او حشيشاً بصرىعبارة المغنى والنهاية وخرج بالرطب الحشيش اليابس فيجوز قطعه لاقلعه والشجر اليابس فيجوز قطعه وقلعه والفرق بين الشجر وآلحشيش فىالقلع ان الحشيش ينبت بنزول الماءعليه ولاكذلك الشجراء (قوله فساد منبته الخ)اى الحشيش اليابس (قوله فسياتي)اى تخصيصه بغير الشجر كبر وشعير فلماليكه قُطعه وقلعه مغنى (قُولِ لندر ته الخ) يمنعه المشاهدة كثر ةو قوعه في انو اع من الشجر في سنى شدة الشتاء الا ان يفرض كلامه في الحرّم بخصوصة بقرينة المقام (قوله اى بقطع وقلع النبات) اى نبات الحرم الرطب وهو شامل للشجر كامر فقو له و يقطع اشجار همن ذكر آلخاص بعد العام للاهتمام نها ية و مغنى (قوله بدليل قوله إيضاحاالخ)قديقال بل هذا دليل على ارادا نه بالنبات هناو هناك ماعد االشجرة لكن يازم عدم تعرضه لحرمة التعرضُ للشجر الاانه يفهم من حرمة التعرض للنبات ويحتمل ان عطف ويقطع اشجاره على قوله به اي يقطعه مثلا من عطف الاخص سم اى كاجرى عليه النهاية و المغنى (قول ه بشرطه) و هو ان يخلف مثله في سنة القطع(قوله ان اخلف الح)اى مثله و (قوله و إلا)اى و ان يخلف او آخلف لا مثله او مثله لا في سنته نهاية قال عَشُ قُولُهُ أُو اخلف لأمثله الحقضيته آمه لو اخلف في سنته دو نه ضمنه ضمان الحكل لا التفاوت بين المقطوع وما آخلف اه (قوله ويسقط) الىقوله مالم بقطعه الخفالنهاية والمغنى (قوله اذا نبت) عبارة النهاية ولاتضمن حرمية نقلت من الحرم اليه ان نبت وكذا الى آلحل لكن يجب ردها محافظة على حرمته او الاضمنها كاقاله جمعو اعتمده السبكي وغيره اي بين قيمتها محتر مة وغير محتر مة و من قلعها من الحل استقر عليه ضمانها وفهم بمآمرانه لايضمن غصنافي الحرم اصله في الحل نظر الاصله و إن ضمن صيدا فوقه لذلك اهاى لكونه في هواءالحرم(قولهمالميقطعه فيخلف الخ) جزم الونائي(قوله كااقتضاه اطلاقهم)قد يحمل اطلاقهم على ماذكروه في الغصن مراه سم (قوله وكان الفرق بينه) اي بين الحشيش المخلف ولو بعد سنين فلا يضمن (قُولِه يضمن و ان اخلف الح)و فاقاللنها ية و المغنى (قوله ان الشجر يحتاط له اكثر) كان ينبغي ان يزيد قوله وكذَّاغصنه يحتاط له اذلا فرق فيه بين المستنبت وغيرة بخلاف الحشيش (قوله و في قلع) إلى قوله و فيه نظر

(قوله بدليل قوله ايضاحا) قديقال بل هذا دليل على انه ار ادبالنبات هناو هناك ماعدا الشجر لكن يازم عدم تعرضه لحرمة التعرض للنبات و يحتمل ان عطف و بقطع عدم تعرضه لحرمة التعرض للنبات و يحتمل ان عطف و بقطع اشجاره على قوله به اى يقطعه مثلا من عطف الاخص (قوله كا اقتضاه اطلاقهم) قد يحمل اطلاقهم على ما ذكر وه في الغصن مر (قوله و بين الشجر اذا اخذمن اصله يضمن و ان اخلف في سنته) عبارة الارشاد وشرحه للشارح شجرة كبيرة اى بسبب قلعها او قطعها و ان اخلفت تجب بقرة اه

لابد في العائد قبل السنة ان يكون فى محل المقطوع لافى محل آخر منالشجرةو أنه لابدان يساوى العائدالزائل غلظاوطو لاوفى كلمنهما وقفةولوقيل يكني العودولو من محل آخر قریب منه يحيث يعدعر فاأنه خلف له ويكتفي فىالمثلية بالعرف المبي على تقارب الشبه دون تحدیدہ لم یبعد اما اليابسفيجوزقطعهوكذا قلعالشجر لاالحشيش لانه ينبت اذااصا بهماءو منثم لوعلم فساد منبته مناصله جازقلعهوكانهم إنمالم يجروا هذا التفصيل في الشجر لندرته فيه بفرض تصوره واما مايستنت فساتي (والاظهر تعلق الضمان مه) ای بقطع و خلع النبات و اراد به هناالحشيش بدليل قوله إيضاحا (وبقطع اشجاره) کصیده بجامع حرمةالتعرض لكل لحرمة الحرم ومرحل اخذغصن بشرطه فلايضمن إن اخلف قبلالسنةو إلاوجبت قيمته ويسقط ضمان شجرة بردهااليهاذانبتتولو بغير منبتها (ففي) الحشيش القيمة مالم يقطعه فيحلف ولوبعد سنين كااقتضاه اطلاقهم فلا يضمن كسن غير المثغور وكان الفرق بينه وبين غصن الشجر حيث فصلوا

في النهاية إلا قوله و إن لم يتناه إلى المتن وقوله كما اقتضاه إلى و تجزى و (قوله وقطع الشجرة الح) اى و ان اخلفت شرح الارشاد اهسم ومر انفافي الشرح مثله (فوله تجزى في آلاضحية) وفاقا للاسني والنهاية ونقل في المغنى كلام الاستقصاء مع توجيه الاتى وأقره اله بصرى (قوله وحيث اطلقنا الخ) مقول القول (قوله وتجزى البدنة) إلى قوله و فيه نظر في المغني إلا قوله مردو د إلى و الآصل (قوله و تجزي البدنة هنا ايضاً) وقياس ذلك اجز او هاكالبقرة عن الشجرة الصغيرة سم (قوله بخلافه في جز اءالصيد) شامل للشلى وغيره كا في الحمام وهو حاصل ما اعتمده كماسنسمعه وعبارة الروض في باب الدماء حيث اطلقنا في المناسك الدم فالمر اد كدم الاضحية لافىجز اءالصيدالمثلي اي فلايشترطكو نهكالاضحية فيسنهاو سلامتها بل يجب في الصغير صغير والكبيركبير والمعيب معيب بل لاتجزىءالبدنة عن شانه اى المثلى اهو فى شرحه وعدلَ عن تعبير الاصل بحز اءالصيدإلى قولهجز اءالمثلي ليخرججز اءغير المثلي كالحمام اى فيشترطكو نهكالاضحية في سنها وسلامتها اه وطالما توقفت في ذلك حتى رايت الشارح قال في شرح العباب في باب الدماء تنبيه وقع لشيخناهنا في شرح الروض انهقال عدل عن تعبير الاصل بحز اء الصيد إلى قوله جز اء المثلي ليخرج جز اء غير المثلي كالحمام انتهى وفيه إيهام نهت عليه فى قول المصنف وفى الحمامشاة وقوله ولا تجزىء بدنة عن شاته فاحذره انتهى وقال في شرح الاول بعد كلام و به يعلم انه لايشترط في الشاة هنا اى في الحمام كونها بجزئة في الاضحية خلاف ماأوهمه كلام الروض في الدماء وان أقره شيخنا اه وقال في شرح الثاني وقضية قوله شاته اى المثلى اجز اءالبدنة عن الشاة في الحمام لانه ليس مثليا وهو ظاهر ان قلنا ان الصغيراي من الحمام تجب فيهشاة تجزى مفالاضحية والمنقول في الجموع عن الاصحاب ان الصغير تجب فيه شاة صغيرة اعتبار الجنس الماثلةفيه كسائر المثليات فلاتجزىء البدنةعن شاته ايضا كمااقتضاهما تقرر خلافا لما يوهمه كلام شيخنا كالروض كماياتي انتهى اه سم ومرعن الونائي مايو افقه (قول، وزعم الاستقصاء الح) اقر ه المغنى عبار ته ولم يتعرضالشيخان لسن البقرة وفي الاستقصاء لايشترط اجزآؤها في الاضحية بل يكنى فيها التبيع واما الشاة فلابدان تكون فيسن الاضحية قال الاسنوى وكان الفرق ان الشاة لم يوجبها الشرع إلا في هذا السن بخلاف البقرة بدليل التبيع في الثلاثين منها أه (قوله اجزاء التبيع) أي فالشجرة الكبيرة خلافًا لما يوهمه

(قوله وتجرىء البدنة هناايضا)وقياسذلك اجزاؤها كالبقرة عن الشجرة الصغيرة (قوله مخلافه في جز اءالصيد)شامل للمثلي وغيره كمافي الحمام وهو حاصل ما اعتمده كماستسمعه وعبارة الروض في ماب الدماءحيث اطلقنافي المناسك الدم فالمرادكدم الاضحية فيجز اءالصيد المثلي اى فلا يشترطكونه كالاضحية فيسنها وسلامتها بل بحبنى الصغير صغير والكبيركبير والمعيب معيب بللاتجزىءالبدنةعن شاته اى المثلى اى و ان اجز ات عنها في الاضحية اه و في شرحه وعدل عن تعبير الاصل بحزاء الصيد إلى قولهجز اءالمثلى ليخرججز اءغير المثلى كالحمام اه وطالما توقفت فى ذلك حتى رايت الشارح قال فى شرح العباب في باب الدماء تنبيه وقع لشيخناهنا في شرح الروض انه قال وعدل عن تعبير الاصل بجز اء الصيد إلى قو له جز اء المثلى ليخرج جزاءغير المثلى كالحمام اهوفيه ايهام نبهت عليه فى شرحقول المصنف وفى الحمام شاة وقوله ولاتجزى مبدنة عن شاته فاحذره اه وقال في شرح الاول بعدان ذكر الحلاف في مستندالشاة في الحمام هلهو توقيف بلغهم او غيرذلك ممامر في الشرح وفائدة الخلاف كمافي الحاوى وغيره انه لوكان صغيراً فهل تجب سخلة اوشاة كاملة وجهات مبنيان على أن الشاة وجبت توقيفا او تشبيها وقضيته ترجيح شاة لكن فى الاملاء انه يجب في الصغير شاة صغيرة مع القول بان المستند التوقيف و نقله في البحر عن الاصحاب و به يعلم انه لايشترط في الشاة هذا كونها بحزئة في الاضحية خلاف ما اوهمه كلام الروض في الدماء و ان اقره شيخنا اله وقال في شرح الثاني و قضية قوله شاته اي المثلى اجز اء البدنة عن الشاة في الحمام لانه ليس مثليا و هو ظاهر ان قلناان الصغير تجب فيه شاة تجزى فى الاضحية والمنقول في المجموع عن الاصحاب ان الصغير تجب فيه شاة صغيرة اعتبار الجنس الماثلة فيه كسائر المثليات فلاتجزىءالبدنة عن شاته ايضا كما اقتضاه ما تقرر و خلافالما

أوقطع (الشجرة الكبيرة) عرفاو إنلميتناه نموهاخلافا لمن اشترطه و هو اولى من ضبطها مانهاذات الاغصان الاأن رىدالاغصان الكثيرة المنتشرة (بقرة) تجزى، في الاضحية كااقتضاه قولها كغيرهماوحيث أطلقنافي المناسك الدم فالمرادكدم الاضحية فيستهاو سلامتها وصرح بذلكشار حالتعجبز وتجزىء البدنة هنا أيضاً بخلافه في جزاء الصيد لان المدارفيه على الماثلة (و) في (الصغيرة)وهي مايقرب منسبع الكبيرة إذ الشاة سبع البقرة فان صغرت جدا ففيها القيمة (شاة) تجزى فى الاضحية وزعم الاستقصاء عن المذهب أجزاء التبيع

وتوجيهه بانهعهد أيجأله في الثلاثين ولم يعهدا يجاب شاة دون سن الاضحية مردود نقلا وتوجيها والاصل فى ذلك اثر ان الزبير رضى الله عنهما الذى رواه الشافعيعنه ومثله لايقالمن قبلالرأى وبحثالزركشي فهاجاوزتسبع الكبيرة وَّلَّم تَنْتُهُ الَّى خَدُ ٱلْكُورُ انْهُ بحب فيها شاة اعظم من الواجبةفىسبعالكبيرةوفيه نظر ظاهر على انهلم يبين ماضابط ذلك العظم هل هو منحيث السن اوالسمن وفى كلمنهما بعد لايخني فالاوجه مااقتضاه اطلاقهم من اجزاء الشاة في كل مالم يسمكبيرةوانساوتستة اسباع الكبيرة مثلاو ضبطهم للصغيرة عامراعاهو ليان انتفاءالشاة فمادون السبع لاتعددها فتمافوقه خلافا لمنزعمهو ليسماهنا كالصيد لان المماثلة معتبرة ثم لاهنا (قلت والمستنبت) من الشجر الحرمىبان ياخذ عصنا منحرمية ويغرسه فى محل آخر من الحرم او غيره ولوملكه (كغيره) المعلوم منكلامه او لاوهو مانبت بنفسه فىالحرمةوالضمان (على المذهب) ففيه الاثم ان تعمد وبقرة اوشاة سواء كانله ثمر ام لااماما استنبت في الحرمما اصلهفي الحل فلاشيءفيه وخرج بالشجر غيره فلا بحرم مستنبته كشعيرو بروسائر القطاني

صنيعه (قوله و توجيهه) يعني توجيه الاسنوى مازعمه الاستقصاء (قوله ولم يعهدا يجاب شاة) تقدم في الزكاة قول المُصنف و في الصغار صغيرة في الجديد سم (قوله في ذلك) اى قول المصنف في الشجرة الكبيرة بقرة (قوله و بحث الزركشي الخ) نقل شيخ الاسلام في الغررو الاسبي بحث الزركشي عنه و اقر ه و تبعه على ذلك صاحب النهايةوالمغىبل استوجهه الشارح رحمه الله تعالى في فتح الجوادمن غير عزو هاليه فقال والاوجه انماجاو زسبعها ولم ينته الى الكبيرة يجب فيه شاة اعظم من تلك آه بصرى و اعتمده الونائي (قوله اعظم من الواجبة الخ) وينبغي ان يراعي في العظم النسبة بين الصغيرة وماز ادعليها ولم ينته الى حدالكبيرة فاذا كان قيمة المجزئة فيالصغيرة درهما والزائدة عليهافي المقدار بلغت نصف الشجرة اعتبر في الشاة المجرئة فيهاان تساوى ثلاثةدراهم ونصف درهم لان الصغيرة بسبع من الكبيرة تقريبا وهذه مقدار النصف والتفاوت بينهما سبعات ونصف سبع ونظير هذاما مرفى الزكاة من انه يشترط في الفصيل او ابن اللبون زيادة قيمته على الماخوذ في خمس وعشرين بما بينهما من التفاوت عش (قوله على انه لم يبين ماضابط ذلك الح) تقدم آنفا عن عشريانه و انه اى العظم من حيث القيمة (قوله وضبطهم الح) و (قوله و ليس ماهنا الح) كل منهما استثناف بياني قول المتن (و المستنبت) بفتح الموحدة وهو ما استنبته الادميون من الشجرنها ية و مغني قول المصنف(والمستنبت كغيره)قضيته امتناع قطع جريد نخل الحرم حتى المملوكة خصو صاو الجريد لا يخلف ثمرايت شيخنا بهامش شرح المنهج قال اقتضى كلامه كغيره انه لايجوز للانسان ان يقطع جريدة من نخل الحرمولوكانت ملكاله الاآن يكون اصلهاقد اخذمن الحلوغرس في الحرم و اما السعف فيجوز للحاجة لانهورقها اه سم ويأتى عن عشجواز قطعهااذا اضرت بالنخلوعن البصرىمايوافقه (قوله من الشجر) الى قوله ولنحوالبيع في النهاية الاقوله بان ياخذالي المتنو الى قول المتنوكدا في المغنى ألاماذكر (قوله من الشجر الحرمي)ولوغرس في الخل نواة شجرة حرمية ثبت لها حكم اصلهانها ية و مرفى الشرح مثله وزآد الونائى وكذاكل ما تولدمن حرمية ولوفى الحل فله حكم الحرمية اه قال عش قولهم رثبت لهاقياسه انهلوغرس في الحرم نو اة من شجرة حلية لم تثبت الحرمة لها وقد يشمله قول حج آما ما استنبت في الحرم الخاه (قوله المعلوم)أى الغير (قوله وهو) اى غير المستنبت وكان الاولى انه (قوله في الحرمة الخ) متعلق بكاف كُغيره في المتن (قوله ففيه الح) اى في قطع او قلع المستنبت (قوله غيره) اى من الزرع وكالزرع ما نبت بنفسه نهاية قال عش قوله مانبت بنفسه لعل آلمر ادمن شانه ان يستنبته الناس كحنطة حملهاسيل أوهواء اه (قوله كالبقل الخ)عبارة غيره من الشروح وكذا ما ينبت بنفسه ان كان مما يتغذى به كالبقلة و الرجلة لا نه في معنى الزرع اه (قوله و الرجلة)اي و الخبيزة عش قول المتن (قوله و يحل الاذخر) ظاهر اطلاق المصنف جوازتصرف الآخذلذلك بجميع التصرفات من بيع أوغيره وهوما عبرعنه الوالدرحمه الله تعالى في فتاويه بقوله قديقال يجوز بيعه لخبر العبآس الاالاذخر فيتسمل من اخذه لينتفع بثمنه وقدقالو اان الاذخر مباحثم عقبه قوله وبجاب بانه انماا يبح لحاجة في جهة خاصة وقد قالو الايجوز بيع شيء من شجر الحرم والبقيع كذا فى النهاية فيكون المنع هو المستقر عليه راى و الده رحمه الله تعالى و هو خلاف ما نقله في المغنى عبارة و ظاهر اطلاق المصنف انآخذه يتصرف فيهجميع التصرفات من يبعوغيره وبهافتي شيخي اه ثمرايت ابن قاسم نقل كلام الفتاوى ثم قال و من جو ابه يعلم اعتماد منع البيع انتهى اه بصرى (قوله قطعا وقلعا) ذكر المحب فىشرح التنبيه أنه يجوز قطع مايتغذى بهمن نبآت الحرم غير الاذخر كالبقلة المسماة عند اهل يوهمه كلامشيخنا كالروضكاياتياه (قوله ولم يعهدا يجاب شاةدون سن الاضحية) تقدم في الزكاة قول

يوهمه كلام شيخنا كالروض كاياً تى اه (قوله ولم يعهدا يجاب شاة دون سن الاضحية) تقدم في الزكاة قول المصنف و في الصغار صغيرة في الجديد (قوله في المتن قلت و المستنبت الح) قضية ذلك امتناع قطع جريد نخل الحرم حتى المملوكة خصو صاو الجريد لا يخلف ثمر ايت شيخنا بها مش شرح المنهج قال اقتضى كلامه كغيره أنه لا يجوز للانسان ان يقطع جريدة من نخل الحرم ولوكانت ملكا إلاان يكون اصلها قد اخذ من الحل وغرس في الحرم و اما السعف فيجوز المحاجة لانه ورقها اه (قوله قطعا وقلعا

مصر بالرجلةونحوهالانه فرمعنىالزر عانتهى طبقات السبكياه بصرىو تقدمفي الشرحوعن النهاية وغيرهما يوافقه (قوله ولو لنحو البيع) وفأقاللمغنى وخلافاللنهاية (قوله وكذَّاقطع) إلى المتن في النهاية (قوله قطع و قلع المؤذى) يدخل في اطلاقه النابت بين الزرع ما يضر ابقاؤه بالزرع لا نهمؤ ذله باتلاف ماله أو تعييه بصرى (قوله وآذى المارة) مفهو مه أن الاغصان المضرة بالشجر نفسه ككثرة جريد النخل مثلا لايجوزقطعهو ينبغي الجواز فيهذه الحالة لمافيه من الاصلاح عش أقول بلهى داخلة في اطلاق المؤذى نظير مامر آنفا عنالسيد البصرى قول المتن (كالعوسج) جمععوسجة نوعمن الشوك نهاية ومغنى (قوله والله يكن الخ) أى المؤذى (قوله بانه) اى النهي (مخصوص) اى بغير المؤذى (قوله على ال الفرق الخ) خرر ان تحذوف اى ان الفارق بين الشوك و الفو اسق الخس ثابت فقوله ان لتلك الح علة لثبوت الفرق ويحتمل انه هو الخبر و لاحذف (قه له و زعم ان الشوك) أجاب به شيخ الاسلام في عامة كتبه وقول الشارح رحمهالله تعالى يرده قولهم الخ تحل تامل اذالتعميم المفهوم مماذكروه باعتبار المحلوهو لاينافي التخصيص باعتبار النوع فحاصله ان المؤذى وهوما من شآنه ذلك غالبالا يحرم مطلقا ومقابله يحرم مطلقائم رايت المحشى سمراشار إلى بحو ذلك بصرى وقوله أجاب به شيخ الاسلام أى و و افقه النهاية فقال و ما اعترضه اي الجو اب المذكور السبكي با نه لا يتناو ل غيره فكيف بجيءالتخصيص مر د با نه متناول لما في الطرقات و غير ه فيخص بغيرما في الطرفات لا نه لا يؤذي اه قال الرشيدي قوله يرد بانه الخ هذا الرد لا يلاقي اعتراض السبكي إذهومبي على ان الشوك كله مؤذاي اما بالفعل أو بالقوة ومن ثمر دالشهاب حجهذ االرد بقولهم لافرق اه وبه يردالحاصلالمارعنالبصري (قوله والخبر مخصوص بالمؤذى) فيه نظر بل الموافق للمعنى والخبر مخصوص بغير المؤذى اى مقصور عليه اللهم إلا ان يتعسف ويقال المرادان الخبر مخصوص بالمؤذى أى بسبب اخراج المؤذى عنه اى مقصور على بعض افراداو هو ماعده المؤذى بسبب إخراج المؤذى عنهسم (الصريح في أنّ المراد)قد يمنع صراحته في ذلك لانماليس بالطريق قديؤذي بالفعل من يدّخل محله لغرضُ ماوقدلآيؤذىكذلك فقولهم المذكور لاينافيه التخصيص بالمؤذى بالفعل لإن ماليس بالطريق لم ينحصر فى المؤذى بالقوة فليتأمل سمأقول في المنع المذكور نظر لايخني ولوسلم فلامحال انه كالصريح في ذلك وهوكاف في الرد (قوله اي نابته الحشيش) اي و نحوه نهاية و مغني و هذا قد يُخالف قول الشارح الشجر كما نبه عش عليه (قول) قلعا اوقطعا) اقتصر النهاية و المغنى على القطع (قول التي عنده) وفاقا للبغني و الاسني و خلافا

ولو لنحو البيع الخ) في شرح البهجة وكانه أفر ده أى الاذخر بالذكر ليفيد حل قطعه و قلعه و لو بلاحا جة لغلبة الاحتياج إليه وكلامهم يا باه اه و في فتاوى شيخنا الشهاب الرملي قد يقال يجوز بيعه لحمر العباس إلا الاذخر في فيشمل من اخذه ليتفع بشمنه و قد قالو النالاذخر مباح و يجاب بانه انما ابيح لحاجة في جهة عاصة و قد قالو اللا يجوز بيع شيء من شجر الحرم و البقيع اه و من جو ابه يعلم اعتماده منع البيع و قوله و قد قالو اللو و جه الدلالة منه من و جهين الاول انهم قد يطلقون الشجر على مطلق النابت و الثاني انقو لهم المذكور يفيد منع بيع أغصان الشجر اللطيفة مع جو از أخذه اللحاجة فكذا الاذخر (قوله و زعم أن الشوك منه مؤدو غيره) هذا الزعم الشيخ الاسلام في شرح الروض و عبار ته و رده اى الجو اب المذكور السبكي بان الشوك لا يتناول غيره في في منه و القصد تخصيصا بالمؤذى اه و الظاهر ان معنى قوله و القصد الخ ان المقصود تخصيص الشوك في قولم يجوز قطع الشوك بالمؤذى النهى عمولا على غير المؤذى و هذا هو الصحيح في المعنى فقول الشارح و الخبر مخصوص بالمؤذى و هذا هو الصحيح في المعنى فقول الشارح و الخبر مخصوص بالمؤذى و هذا هو الصحيح في المعنى فقول الشارح و الخبر مخصوص بالمؤذى في المؤذى النهى بالمؤذى النهى المؤذى النهر بالموافي و المالم إلا أن يتعسف و يقال المراد أن الخبر مخصوص بالمؤذى عنه المؤذى عنه الموافي قدي و في المالم المؤذى عنه المؤذى عنه المؤذى عنه المؤذى عنه و الفلاي المالم الماله الماله الماليس بالمطريق قديو ذى بالفعل من المؤذى عنه المؤلم المذكور لا ينافى التخصيص بالمؤذى بالفعل لان ماليس يدخل محله لغام ما وقد لا يؤذى كذلك فقولهم المذكور لا ينافى التخصيص بالمؤذى بالفعل لان ماليس يدخل محله للماله و مداله الماله ا

ولولنحو البيع كاافتضاه كلامهم لاستثناء الشارعله فى الخبر الصحيح (وكذا) قطع وقلع المؤذى ومنه غصن انتشروآذي المارة و (الشوك) أى شجره (كالعوسجوغيره)وانلم يكن نابتا في الطريق (عند الجمور) لانه مؤذ كصيد يصول وانتصروا لمقابله بصحةالنهىعنقطع شوكه بخصوصه فلا يصح الجوابعنه بانه مخصوص بالقياس على الفواسق الخس على أن الفرق أن لتلكنو عاختيار مخلاف الشوك وزعم أنالشوك منه مؤذوغيره والخسر مخصوص بالمؤذى برده قولهم لافرق بين مافى الطريق وغيرها الصريح في أن المراد المؤذى بالفعلأوالقوة (والاصح حل أخذ نباته) أي نابته الحشيش لا المشجر قلعا أوقطعا (لعلف) بسكون. اللام مخطه (البهائم) التي

ولوللستقبل الاانكان متيسر أخذه كلماأراده فيما تظهر وذلك كما بحل تسربحهافىشجر موحشيشه (والدواء) بعد وجود المرض ولو للمستقبل على الاوجه لاقبيله ولوبنية الاستعداد له على المعتمد (والله أعلم) للحاجة إليه كرى إلى الاذخرو من ثم جاز قطعه لنحو التسقيف به كالاذخر ذكر هالغز الي وغيره وأخذمنه حاقطعه المطلقحاجة وأفهم كلامه عدم حل أخذه لبعه من يعلف به و به صرح فی المجموع وقول القفال يجوز قطعالفروع لسواك أو دواء وبجوز بيصه حينتذ قال في الروضةفيه نظر وينبغي ان لايجوز كالطعام الذى ابيح له أكله لابحوز له بيعه ﴿ فرع ﴾ بحرم أيضا اخراج شيء من تراب الحرم الموجود فيه مالم يعلم أنه من الجلكا هُو ظاهر قال غير واحد من معتبري المكيين الممدرة التي يؤخذه نهاطين فخار مكة الآن من الحلكا حرره جماعة منالعلماء أو ماعمل منه أومن أحجارُه إلى الحلاوحرمآخرولو بنية رده إليه كما شمله كلامهم فيلزمه رده إليه وإن انكسرالاناء كاهوظاهر وبالرد تنقطع الحرمة

للنهاية (قهله ولو للستقبل) هناو فيما بعداً فتى بة شيخنا الشهاب الرملي و با نه لايشترط و جو دالمرض سم عبارةالنهاية وظاهر كلام المصنف انَّ جو از اخذه للدو امو العلفُ لا يتو قف على وجو دالسبب حتى مجو زُ ليستعمله عندوجوده قالاالاسنوى وتبعهجماعة وهوالمتجهوافتي به الوالدرحمه الله تعالى فهوالمعتمد وان حالف فيه بعضهم أه (قوله ذلك كا عل الح) في هذا القياس بالنسبة إلى القلع ما لا يخور (قوله كا عل تسريحها الخ) عبارة النهاية والمغنى وشرح الروض و بجوزرعي حشيش الحرم بلوشجره كانص عليه في الام بالبانم اله قول المتن (والدواء) أي كحنظلوسناو التغذي كرجلةو بقلة نهاية ومغني واسني (قه له لاَقْبَلُهُ) وَفَاقَالُلُمْغُنِّي وَالْاسْنِي وَخَلَافَاللَّهَا لِهَ ﴿ وَهُولُهُ لَلْحَاجَةُ إِلَّهِ ﴾ ولا يقطع لذلك إلا بقدر الحاجة نهاية ومغنى واسنى (قهله واخذمنه) أي مماذكر الغزالي (قهله وافهم كلامه) إلى قوله وقول القفال في النهاية والمغنى (قوله كلاّمه) اى المصنف(قوله عدم حل أُخذه لبيعه الخ)يؤخذمنه كماقال الزركشي وغيره انا حيث جوزنَّااخذ السواك لايجوز بيعهاسي ونهاية ومغنيقال عش قوله مر اناحيث جوزنا اخد السواك لابجوزبيعهمعتمد وهلبجوز لهاخذعوض فىمقابلة رفعاليد عنالاختصاص اولافيه نظر والاقرب الاول اه (قوله وينبغي الح) وفاقاللنها ية والمغنى (قوله ويحرم ايضا) إلى قوله وكان الفرق في النهاية والمغنى إلا قوله قال إلى او ما عمل و ما أنبه عليه (فه له من تراب الحرم) أى دون ما ثة عش عبارة المغنى مخلاف ما وزمزم كامراه اى انه يسن نقله تبركاللا تبآع و نائي (قوله الموجو دفيه الخ) أقول يؤخذ منه ان نحوالشجر كذلك فكلشجرة وجدت في الحرم حرم التعرض لها بمام مالم يعلم أنها من الحلوهو واضح نظر اللغالب بصرى (قهله الآن) أى في زمن ابن حجر وأما في زما نناهذا وهو عامسبع و ثلاثين و مائتان والف فن الحرم كاحرر ناذلك محمدصالح الرئيس (قوله أو ماعمل منه) أي كاو إني الخزف قال الشيخ عيد الرؤف مالم يضطر إليه بان لم يحدغير هاحساأ وشرعا اه و نائي (قوله او ماعمل منه) لو أخر ه عن الاحجار كاناولى وكانه نظر إلى الغالب من انترا به هو الذي يعمل منه لاغير بصرى و يمكن ان يستغنى عن ذاك بعطفه على منه (قول ه فيار مهرده الخ)أى فان لم يفعل فلان ضما لا نه ليس بنام فاشبه الكلا اليابس نها ية قال عش قوله مر فاشبه الكلاالخ اى فى مجرد عدم الضان و هل بحرم نقله إلى غير الحرم كترابه ام لافيه نظر و الاقرب الاول اه (قهله وبالرد الخ) شامل لرد المنكسر سم (قهله مخلاف عكسه الخ) وظاهر أن محله إذا لم يكن لحاجةً بنا ونحره منهاية أى فان كان لذلك كان مباحا عش عبارة البصرى أقول يدخل في قوله مر ونحوه طين الممدرة بناءعلى ما نقله رحمه الله تعالى من أنها من الحل اى فلا يكون ا دخاله مكروها و لاخلاف الاولى اه (فهله يكره الخ) اىكافى الروضة أوخلاف الاولى كافى المجموع وهو الظاهر مغنى ونهاية و اسني (قوله عكسه) و هو ادخال تر اب الحل أو حجر ه إليه أي الموجو د في الحل ما لم يعلم انه من الحرم أخذا من نظير ه السابق بصرى (فه له وكان الفرق) و يحرم أخذ طبب الكعبة فن أراد التبرك ما مسحما يطيب نفسه ثم أخذه واماسترته افالآم فيها إلى الامام يصرفها في بعض مصارف بيت المال بيعاو عطاء لثلا تتلف بالبلى مهذاقال ابن عباس وعائشة وامسلة وجوزوالمن أخذها لبسما ولوجنبا وحائضا مغنى زاد النهاية وذلك إذا كساها الامام من بيت المال فان وقفت تعين صرفها في مصالح الكعبة جز ماو إن وقف شيء على ان

بالطريق لم ينحصروا في المؤذى بالقوة فليتاً مل (قوله هناو في ابعد ولو للمستقبل) افتى به شيخناالشهاب الرملي و بانه لا يشترط و جو دالمرض (قوله و ذلك كا يحل تشريحها في شجره و حشيشه) عبارة الروض و يجوز رعيه اى حشيش الحرم قال في شرحه بلو شجرة كانص عليه في الام اه (قوله في المتن و الدواء) قال في شرح الروض و ظاهر كلام المصنف ان جو از آخذه للدواء لا يتوقف على و جو دالسبب حتى يجوز أخذه ليستعمله عندو جو ده قال في المهمات و هو المتجه قال الزركشي بل المتجه المنع لان ما جاز اللهم و رة اوللحاجة تقيد بو جو ده اكافى اقتناء السكلب اه و قوله قال في المهمات و هو المتجه أقتى به شيخنا الشهاب مر (قوله بعدو جو دالمرض) و كذا قبل و جو ده مر (قوله و ينبغي أن لا يجوز) اعتمده مر (قوله و بالرد)

كدفن بصاق المسجد يخلاف عكسه يكره فقط وكان الفرق أن اهانة الشر يف أقبق من اجلال الوضيع

ما بين اللابتين وهما حرتان بهاحجارة سودشرقي المدينة وغربيها وطولا منءير بفتحاولهالى ثوركاصحبه الخبروهوجبلصغيروراء احدخلافالمن انكرهومع كون ذلك حراما (لايضمن) بشيءفي الجديد لانه يحل دخوله بغير احرام فكان كوج الطائف في حرمة ذلك من غير ضمان للنص الصحيح فيه ايضاوهو بفتح الواو وتشديدالجيموا دبصجراء الطائف وأختبر القديم القائل بضمان ذلك لـكل من وجد الصائد بما عليه غيرساترعور تهاصحةالحبر به واعلم ان دماء النسك اربعة لا غير دم ترتيب وتقدير اي قدر الشارع بدلهصومالا يزيدو لاينقص ودم ترتيب وتعديل اي امر الشارع بتقويمه والعدول لغيره بحسب القيمة فهو مقابل التقدير ودم تخيير وهوضدالترتيب وتقدير ودم تخييرو تعديل(و)هو دمالصيد والنبات لانالله تعالى سماه تعديلا بقوله اوعدلذلك صياما فحينئذ (يتخير في الصيد المثلي بين ذبح مثله)في الحرم لاخارجه مالم يكن الصيد حاملافلا يذبح مثله بل يتصدق بقيمة المثلحاملاوفىحكمالمثلما فیه نقل و ان لم یکن مثلیا كالحمام كما مر (والتصدق به)ای المذبوح جمیعه (علی)

تؤخذمن يعهوشرط الواقف شيئامن بيعاو اعطاءاو نحوذلك أتبعوالاقانالم يقفها الناغمر فلهبيعها وصرفثمنهافي كسوةاخرىفانوقفها فياتىفيه مامرو بققسم اخروهوالواقعاليوموهوان الواقف لميشترطشيئاوشرطتجديدها كلسنةمع علمهبان ببيشيبة كإنوا ياخذونها كلسنة لماكانت تكسيمن بيتالمالورجح فيهذاان لهماخذها الانوقال العلائىلاترددفي جوازبيعهاو الحالةهذه اه قال عش قوله مر وقالالعلاثيلاترددالخ معتمدوقوله فىجواز بيعهاالخاىءىن ياخذهاوهم بنوشيبة اه عبارة الونائي ولبني شيبة الان بيع سترتهأ و اخذتمنها لانفسهم اه قول المتن (وصيد المدينة حرام) ويصير جراما كمذبوح المحرم عش عبارة سم وقع السؤ الهلمذبوحه ميتة والذي ظهرلي إنه ميتة لانه الإصل فيماحرم وهوقياس صيدالمحرم وحرم مكة بحامع الحرمةفي كلوعدم الضمان هنالا ثمرلا ينافىذلك ثمر ايت الشارح قال فىشر حالعباب مانصه فجميع مامراي في صيد الحرم المكى ياتى هنا بالنسبة للحر مةو يصير مذبوحه ميتة وغيرهاماعدا الفدية اه (قولَهو نباته) الىقول المتن ويتخير فىالنهاية والمغنى الاقوله علىالتفصيل السابق (قوله و نباته) اي اخذنا بته الرطب شجر اكان إو حشيشا قطعا او قلعا الاما استثنى من نبات حرم مكة (قوله و تحو ترابه) اى الموجو دفى الحرم مالم يعلم الخاخذ اعاسبق بصرى (قوله بذلك) متعلق باخبار سم (فهله وهماحر تان)اي واللابتان الحرتان بفتح الحاء المهمله تثنية لابة وهي ارض تركبها حجارة سودلا بةً شرقی المدینة و لا به غربیها مغنی (فوله و هو)ای ثور (فوله و معکون ذلك الح) ای ماذ کر من صید حرم المدينةو نباته (قوله لانه يحل دخولة الخ)اى ليس محلا للنستك بخلاف حرم مكة نها ية و مغي (قوله و اختير القديم الح) عبارة النهاية و المغنى والقديم انه يضمن بسلب الصائد والقاطع لشجره و اختاره المصنف في المجموعو تصحيح التنبيه لثبوت ذلك عنه صلى الله عليه وسلم كما اخرجه مسلم في الشجرو ابو داو دفي الصيد وعلىهذا فقيلانه كسلب القتيل الكافر وقيل ثيابهفقط وقيل وصححهفي المجموعانه يتركاللمسلوب مايستربه عورته والاصحان السلب للسالب وقيل لفقراء المدينة وقيل لبيت المال ولنقيع بالنون وقيل. بالباءليس يحرمو لكن حماه الني صلى الله عليه وسلم لنعم الصدقة و نعم الجزية فلا يملك شيءمن نباته و لا يحرم صيده ولايضمن ويضمن مااتلفه من نباته لانه بمنوع منه فيضمنه بقيمته قال الشيخان ومصرفها مصرف نعم الجزية والصدقة وبحث المصنف انها لبيت المال اه قال الو نائى والنقيع من ديار بنى مزينة على نحو عشرين ميلا من المدينة اه (فوله و جد الصائد) اى رقاطع الشجر بصرى (قوله بما عليه) متعلق بالضمان عبارةالمحلى جميع مامعه من ثيابو فرس و تحوذلك وقيل ثيا به فقط انتهت اه بصرى (قوله دم ترتيب) اى لا يجوز العدول عنه الى غيره الاعند العجزو نائى (قول هسماه) اى بدل الدم (قول ه ف الحرم) شامل اصيد المحرم في غير الحرم سم (قوله ما لم يكن الح) راجع للمتن (قوله فلا يذبح مثله) اى لنقص لحها مع فو ات ماينفع المساكين من زيادة قيمتها بالحمل شرح الروض اه بصرى (فوله بل يتصدق بقيمة المثل الخ) اى طعامًا لها ية ومغي (قوله و في حكم المثل) كذا في اصله رحمه الله تعالى و مراده ذي المثل فلو عبر بالمثلي لـكمان اولى بصرى (فوله ما فيه نقل الخ) الاولى ما لا مثل له وفيه نقل (قوله كامر) اى قبيل قول المصنف فني النعامة بدنة (قوله اي المذبوح) الى قوله ويظهر في النهاية و المغنى الاقوله ولو قبل سلخه الى متساويا و قوله لا الصيد الىالمتن (قولهاىالمذبوح جميعه) اىمن لحمو جلد وشعرو غيره بصرى (قوله على ثلاثة) اىفاكثر باعشن (قوله على ثلاثة) اى ان وجدوا الهكر دىعلى بافضل (قوله يفرقه عليهم الخ) اى مع النية حتما شاملاردالمنكسر (قوله في المتنوصيدالمدينة حرام)وقع السؤ الهلمذبوحه ميتة و الذي ظهر لي انهميتة

لانه الاصل فماحر موهوقياس صيدالمحر موحرم مكة بحامع الحرمة في كل وعدم الضمان هنالاثم لاينا في ذلك

ثمرأيت تعبيرالعباب بقوله فرع صيدالحرم المدني كالمكي في الحرمة ورايت الشارح قال في قوله في الحرمة

مانصه فجميع مامرياتي هنا بالنسبة للحرمة ويصير مذبوحه ميتة وغيرها ماعدا الفدية أه (قهله بذلك)

متعلق بالاخبار (قوله في الحرم) شامل لصيد المحرم في غير الحرم

علامًا في أنه على المراح المرا

نهايةومغنى (قوله متساو ماأو متفاوتا) يفيدجو از تمليكهم جملته متفاوتاسم (قوله انحصروا) كالصريح في عدم ملك ألمنحصرين قبل الدفع و انه لا يجب تعميمهم سم (قوله الموجودون الخ)وفي حاشية شرح الدماء لتليذهما نصهو افهمكلامه ان الوآجب صرفه اليهمو ان كانو اخآرجه بان كانكل من الصارف و المصروف اليه في الخارج وهو كذلك اه وقال الفاضل المحشى سم عبارة العباب يجب التفرقة على المساكين في الحرم قال شارحه قضيتهانه لايجوزاعطاؤهمخارجه والاوجه خلافه كمامراه وخالف مر فصممعلي انه لايجوزصرفه خارجه ولولمن هوفيه بان خرجهو وهمعنه ثم فرقه عليهم خارجه اهكلام المحشي اه بصري و أعتمد الونائي مقالة شرح العباب وياتي نظير هاعن شرح الروض (قول همالم يكن غيره احوج) اى و الافهم اولىاه كردىعلى بافضل (قهاله لايجوز اخراج المثلحيا) اىولاً اكلشيء منه نهاية ومُغنى قول المتن (و بين ان يقوم المثل) اي بالنقدالغالب نهايةومغني (قولهو ان كان احدهما) اي او كلاهما اخذا عامر فىشرح يحكم عمله عدلان (قوله منصوب بنزع الخافض)اى بدر اهم منى (قوله و ذكرت) اى خص الدراهم بألذكر (فوله بالنقد الغالب) انظر لو غلب نقد ان و احدهما انفع سم اقول قضية قول الشارح الآتي. وانها لو اختلفت الخجو ازاعتبار غير الانفع فليراجع (عدل عنه)اى عن الذبحوكذا ضمير مكانه (قوله ذلك الوقت)اى وقت الاخراج (قوله و آنهالو اختلفت)اى القيمة (باختلاف بقاعه)اى الحرم (قوله يعني) إلى قوله فان قلت في النهاية و المغنى الاقوله وياتى الى المتن (قوله ماذكرته) اى قوله ويظهر ان المرآد الخ(قولِه اىلاجلهم) اى إذ الشراء لايقع لهم نهايةومغني (قولِه بان يتصدق) اى بان يفرقه عليهم او يملكهم جملته نظير مامر كاهو ظاهر بصرى اىمع النية حتما نهاية ومغنى (قوله بان يتصدق به عليهم) قد يشمل مالو تصدق به عليهم خارج الحرم وقدذكر في شرح الروض عبارتين ثم قال مع ان في التعبير بن معا الهام انهم لايعطون خارج الحرم وليسمر ادافيا يظهراه وسياتى نظيره عن شرح العباب للشارحسم عبارةالوناثى ويجزىءاعطاؤهم حارج الحرم كافى الامدادوشرحالعباب خلافاللحاشيةومراه قالحمد صالح الرئيس قوله و يجزى اعطاؤهم آلخ اى القاطنين دون غيرهم كافي حاشية الكردي اه (قوله في غير دم التخييروالتقدير)اي كماهناعبارةالروض وفي الطعام لايتعين لكلمدقال في شرحه بل تجوز الزيادة علمه والنقص منهوقيل يمتنعان ومحل الخلاف فى دم التمتع ونحو مما ليس دمه دم تخيير و تقدير اما دم الاستمتاعات ونحوه ممادمه دم تخيير وتقدير فلكلواحد منستة مساكين الحرم نصف صاعمن ثلاثة اصع اه م (فوله قلت نعم بان يموت الخ) هذا يقتضي ان المراد بقوله في السؤال جريان ذلك مجرد جريان الأطُّعامُ لامع عدم تُعين المدلكل وآحد لقوله وحينئذيتعين الح سم (قول وحينئذيتعين عدالتمتع الخ) يتامل معمامر عن شرح الروض الصريح فى جو از الزيادة والنقص فى دم التمتّع على الصحيح الا ان يقال ذاك (قوله متساويا أومتفاوتا) يفيد جواز تمليكهم جملته متفاوتا اه (قوله انحصروا أولا) كالصريح في عدم

(قوله متساويا أو متفاوتا) يفيد جو از تمليكم جملته متفاوتا اه (قوله الحصروا أولا) كالصريح في عدم ملك المنحصرين قبل الدفع و انه لا يجب تعميمهم (قوله بالنقد الغالب الخ) انظر لو غلب نقد ان و احدهما انفع اولا (بان يتصدق به عليهم) قديشمل ما لو تصدق به عليهم خارج الحرم وقد ذكر في شرح الروض عبارتين ثم قال مع ان في التعبيرين معا ابهام انهم لا يعطون خارج الحرم وليس مر ادا في ايظهر اه وسياتي نظيره عن الشارح في تفرقة المذبوح عليهم في الحاشية (قوله وحيث وجب صرف العام الخ) عبارة الروض و في الطعام لا يتعين لكل مد قال في شرحه بل تجوز الزيادة عليه والنقص منه وقيل يمتنعان كالكفارة و يحل الخلاف في دم التمتع و نحو ه مماليس دمه دم تخيير و تقدير امادم الاستمتاعات و نحو و ممادمه دم تخيير و تقدير الملك و احدمن ستة مساكين الحرم نصف صاع من ثلاثة اصع كامر اه (قوله في غير دم التخيير و التقدير) كاهنا (قوله قلت نعم بان يموت) هذا لا يقتضي ان المراد بقوله في السؤال جريان ذلك بحرد جريان الاطعام لامع عدم تعين المدلك لو احدلقوله وحينة في يتعين الحراف وحينة في يتعين عدم التمتع الخ) يتامل مع مامر

بدل عن بدم مع لا يتصور فيه نقص ولاز بادة بعض مد اخر بخلاف زيادة مداخره فارق التموه دمالتخير والتقدر ماعداهما

لكن المستوطن أولى مالم يكن غيرهاحوج وافهم كلامه انهلابجوزاخراجالمثلحيا (وبين ان يقوم المثل) لاالصيدخلافالمالكرضي اللهعنه ويعتبرفي التقويم عدلان عارفان وانكان أحدهماقا تلهحيثلم يفسق نظیر ما مر (در اهم)منصوب بنزع الخافض شذوذا وذكرت لانها الغالبة في التقوتم والافالعبرة بقيمته بالنقد الغالب مكة يوم الاخراجلانهانحل الذبح فاذاعدلعنه للقيمة اعتبر مكانهذلكالوقت ويظهر انالمراد بمكةجميع الحرم وانهالو اختلفت باختلاف بقاعه جازله اعتبار اقلها لانه لو ذبح بذلك المحل اجزاه(ویشتریها)یعنی بخرج مماعنده اومما يحصله بشرأء او غيره مايساوبها طعاماً يجزىء في الفطرة بسعر مكةعلى الاوجهوياتى هناماذكرتهأيضا(لهم)اي لاجلهم بان يتصدق بهعليهم وحيث وجب صرف الطعام اليهم في غير دم التخيير والتقدير لايتعين لكلمنهم مدبل بجوزدونه وفوقه فان قلتهل يتصورجر يانذلك فىدم نحو التمتع قلت نعم بان يموت وعليه صومه فيطعم الولىعنه فان قلت الذي يتجه فيهذه اجزاء الطعام بغير الحرم لانه بدل الصوم الذي بان المدفيه اصل لا بدل فجاز نقصه وزيادته مطلقافان احرم بعضهم عزم له اقل ما يصدق عليه الاسم (او يصوم) المسلم ولو بغير الحرم إدلا غرض لمساكنه في كونه به لكنه الاولى لشرفه (عن كل مديوما) وعن المنتكسريوما ايضالان الصوم لا يتبعض (وغير المثلى) بما لا نقل فيه (يتصدق) عليهم (بقيمته) بموضع الا تلاف أو التلف و زمنه (طعاما أو يصوم) كاذكر (و) أما الثالث أغنى دم التخيير و التقدير فهو و اجب في الحلق و القلم و اللبس و السنرو الطيب و الدهن و التمتع بغير جماع و الوطء غير المفسد كالثانى (١٩٧) و الذي بين التحللين فحينتذ (يتخير

فى فدية) نحو (الحلق) مما ذكر(بينذبحشاة)تجزىء في الاضحية اوسبع بدنة اوبقرة كذلك وتمليكها لثلاثة فاكثر فقراء او مساكين بالحرم (والتصدق بثلاثة آصع)أصلهأصوع قدمت وآوه بعد ابدالهآ همزة مضمومة علىالصاد ونقلت ضمتها اليها وقلبت هي الفا (لستة مساكين) او فقراء بالحرم لكل و احدنصف صاعوجو با و إعطاء كل مسكين مدين بما انفردت به هذه الكفارة (وصوم ثلاثة ايام) لقوله تعالىفن كانمنكم مريضا الايةمع الحديث الصحيح المبين لماأجمل فيها وقيس غير المعذور عليهفىالتخيير لان ما تخير فيسه من الكفار اتلاينظر لسبه حلا وحرمة ككفارة اليمين والصيد (و) اما الاول اعنى دم الترتيب والتقدير فواجب فيثمانية بل عشرة بل اكثر من ذلك بصور كثيرة كما بينتها فى شرح العبــاب التمتع والقرآن كاقدمتهما

فى الطعام المقدم على الصوم وهذا في الطعام البدل عنه بعد الموت سم وقوله ذاك في الطعام المقدم على الصوم اي على ماجري عليه المنهاج كاصله و إلا فالمعتمد كاياتي ان الواجب على المتمتع و نحوه إنما هو الدم ثم الصوم و لااطعام قبله (قهله مان آلمدفيه) اى فماعداهما و (قوله اصل لابدل) يتامل سم (قوله مطلقا) اى سواء كان الرائد بعض مداو مدا اخر (قوله فان احرم) تفريع على قول المصنف لهم (قوله بعضهم) اى بعض الثلاثة مع القدرة عليهم نها ية و مغنى (قوله المسلم) إلى قوله لآن ما يخير في النهاية و المغنى آلا قوله لكنه الاولى لشرفه (قَهُولِهُ الْمُسَلِّمُ) أَيْ وَأَمَا الْكَافَرُ فَيَخْيَرُ بَيْنُ شَيْئِينَ فَقَطَّ نَهَا يَهُو مَغْيُ (قَهْلِهُ بموضع الاتلاف الح) هو ظاهر أن اتلفه حالاً فلو امسكه مدة ثم اتلفه فالظاهر انه يضمنه ضمان المغصوب عشقول المتن (طعاما) أي على مساكين الحرم وفقر اثه فلا يتصدق بالدر اهم (او يصوم) اى عن كل مد يو ماو يكمل المنكسر نها ية ومغنى (قوله كاذكر)اي يتصدق بقيمته طعاما يجزي في الفطرة على ثلاثة فاكثر من مساكين و فقر اءا لحرم متساوياً اومتفاوتا أويصومولوفي غير الحرم عن كل مديوماويكمل المنكسر (قوله أوسبع بدنة الح) عبارة النهاية والمغنى ويقوم مقامها بدنة او بقرة او سبع من و احدة منهما اه (قوله كذلك) اى تجزى و في الاضحية (قوله بالحرم) متعلق لكل من الذبح و التمليك و راجع مام في الثاني عن البصرى وسم (قوله و قلبت هي) اي المسزة الساكنة(قولِه بالحرم)رآجع مام فيه عن سمو الونائي (قولِه وإعطاء كل مسكين الح) اى وجو بافلا ينافى ما تقدم في الاطعام عن الميت عوضاعن صوم التمتع اللازم له كاذكر هر حمه الله تعالى انفابصرى (قوله هذه الكفارة)أى كفارة الحلق و ماعطف عليه عبارة عشأى الكفارة التي هي دم تخير و تعديل فيدخّل فيه حميع الاستمتاعات اه وقوله تعديل صو ابه تقدير (قوله وقيس غير المعذور عليه الخ) عبارة النهاية والمغنى وقيس بالحلق و بالمعذو رغيرهما اه (قوله وكون هذه) الى قوله فظاهر كلامهم في النهاية إلا قوله وقيل الى المان وقوله ومثله الى المان وكذا في المغنى الاقوله نعم الى المآن (قوله وكون هذه الستة) كانه عد مبيت مزدلفةاو منىواحدا بالنسبة لعد الستة واثنين بالنسبة لعد العشرةسم عبارةالبصرى كونهاستة بالنظر لعدالمبيتين واحدافا لاولى التعبير بالسبعة اه (قول صام الخ)اى فان عجز عن الصوم لهرم فمدعن كل يوم فان بحزيقي الواجب في ذمته فا ذا قدر على اى و احد فعله و نائي (قوله كالثلاثة التي قبلها) فيه نظير مامر فتذكر بصرى (قهله صامهاعقب تركها) ومعلوم تاخر الصوم عن عقب تركها في ترك المبيت والرميسم اى الى ما بعدا يام التشريق و ناتى (قوله هو المعتمد) و فاقالله بهجو النهاية و المغنى (قوله و جرى المتن كاصله الح) وهوضعيفشرحمنهجوعش(قولهفعليه)اىعلىخلافالمعتمدالذىجرىعليهالمتن كاصلهقولالملتن (في ترك المامور)اي الذي لا يفوت به الحج (كالاحرام من الميقات)اي او بما يلز مه الاحرام منه اذا احرم من غيره نهاية و مغنى (قوله و تعديل) أي كما يدل عليه قوله فاذا عجز سم (قوله و غيره الح) اى من الرمى و المبيت عنشرحالروضمن قولهو محل الخلاف الخالصريح في جواز الزيادة والنقص في دم التمتع على الصحيح إلاان يقالذاك في الطعام مقدم على الصوم وهذا في الطعام البدل عنه بعد المرت (قوله بأن المدفيه) أي فهاعداهماوقو له اصل لا بدل يتامل (قوله هذه الستة الاخيرة) كانه عدميت من دلفة و مني و احدا بالنسبة لَعْدُ السَّنَّةُ وَاثْنَيْنَ بِالنَّسِةُ لَعْدُ العَشْرَةُ فَلِيَّامِلُ ﴿ قَوْلُهُ صَامِهَا عَقْبُ تَركُما ﴾ ومعلوم تأخر الصوم عن عقب تركها في ترك المبيت والرمى (قولِه وتعديل) اي كما يدل عليه قوله فاذا عجز اشترى الخ

والفوات كما سيذكره وترك مبيت مزدلفة أو منى والرمى وطواف الوداع والاحرام من الميقات والركوب المنذور والمشى المنذور وكون دم هذه الستة الاخيرة مرتبالاخلاف فيه وكونه مقدرا اى إذا بجزعن الذبح صام ثلاثة ايام في الحج ان تصور كالثلاثة الاخيرة وإلا كالثلاثة التى قبلها صامها عقب تركها وسبعة بوطنه هو المعتمد في الروضة والمجموع والشرحين وجرى المتن كاصله على خلافه فعليه (الاصح ان الدم في ترك المامور كالاحرام من الميقات) وغيره من تلك الستة (دم ترتيب) وتعديل (فاذا عجز)

علم (السكرى) يعنى الحرج نطيرها مر (بعيمه الشاة ظعامًا و نطدق به فان عجز صام عن كل مديُّو ما) وكذاعن المنكسر وقيل إذا عجز صام ثلاثة المام (ودم الفو ات) للحج بفو ات الوقوف (١٩٨) (كدم التمتع) في الترتيب والتقدير وسائر احكامه السابقة لان موجب دم التمتع ترك

بمزدلفة أو بمى ليالى التشريق وطو اف الوداع نهاية و مغى أى و الركوب أو المشى المنذورين (قوله عنه) أي الدمنها يةومغنى (قوله نظير مامر) اي في شرح ويشتري مهاقول المتن (و تصدق به) اي على مساكّين الحرم و فقر ائه نها ية و مغنى (قوله فترك النسك الخ) عبارة النهاية و المغنى و الوقو ف المتروك في الفو ات اعظم منه اه(قوله فالاول)اي وقت الجوازو (قوله والثاني)اي وقت الوجوب (قوله و كايجب الخ)عطف على قوله الفتوى الخ (قوله تقديمه) اى دم التمتع (قبله) اى الاحر ام بالحيج (قوله و لا يحوز تقديم صوم الثلاثة الخ) اى ويصوم السبعة اذارجع منه نها ية و مغني اي في محل استيطانه او ما يريد تو طنه و لو نفس مكة و نائي (قوله و اما الثاني)اىدم الترتيب والتعديل فهو دم الجماع اى المفسد مغنى (قوله او يتمتع الح) عبارة النهاية اوغيرهما كدم الجبر انات اه زاد المغنى كدم التمتع و القر ان و الحلق أه (قول كاعلم من كلامهم في باب الكفار ات) اى من انه ان عصى بالسبب و جب الفورو إلا فلاع شقول المن (قوله و يختص ذبحه بالحرم الح) اى فلو ذبح خارجه لم يعتدبه ولو فرقه فيه عش (قوله لقوله تعالى الخ) ولان الذبح حق يتعلَّق بالهدى فيختص بالحرم كالتصدق نهاية ومغنى (قوله ههنا) واشار إلى موضعالنحر من مني نهاية (قوله ومنىكلهامنحر)عبارةالنهايةوكل فجاجمكة منحراه وهذهالروضة ظاهرة فى الاستدلال ومطابقة للمدعى دُونَ مَا فِي الشَرْحَ قُولَ الْمَتْنُ (ويجبُ صَرَفَ لِحمَالِ) ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرق او غصب منهقبيل التفرقة لم يحزئه نعمهو مخيربين ذبح اخروهو اولى آويشترى لحما ويتصدق به لان الدبح قدوجد فانقيل ينبغي تقييدذلك بما إذا قصرُ في تآخير التفرقة والافلايضمن كالوسرق المال المتعلق به الزكاة اجيب بان الدم متعلق بالذمة و الزكاة بعين المال و لوعدم المساكين في الحرم اخر الو اجب المالي حتى يجدهم ولايجوزالنقلفان قيلينبغيأن يجوز النقلكالزكاةأجيب بانها ليس فيهانص صريح بتخصيص البلد بها بخلافهذا مغنى ونهاية قال عش (قولهمرثمسرق اوغصب منه الخ) اى وَلُو كان السارق والغاصب من فقراءالحرم اخذامن اطلاقه و مصرح في شرح الروض و فيه بحثا انه لا يجزى ـ سواء وجدت نية الدفع ام لا لان له و لا ية الدفع اليهم وهم المآيملكونه به اه (قوله وكذا صرف بدل الح) البدل الطعام سم قول المتن (الى مساكينة)عبارة العباب على المساكين في الحرم قال الشارح في شرحه وقضيته أنه لايجوز اعطاؤهم خارجه والاوجه خلافه كامر اه وخالفه مرفصمم على أنه لايجوز صرفه خارجه ولولمن هو فيه بان خرجهو وهم عنه ثم فرقه عليهم خارجه ثم دخلو اسم على حج وقضية قول المصنف صرف لحمه الى مساكينه ان المدار على صرفه لهم ولوفى غير الحرم لكن قول الشارح مر اى والخطيب الاتىقبيل البابوكلهذه الدماءو بدلها تختص تفرقته بالحرم علىمساكينه يوافق مانقله سم عنه وصمم عليه عش ويصرح بالاختصاص ايضاقول الشارح لان القصد من الذبح الخو تقدم في الشرح

(قوله في المتنو تصدق به) أي على مساكين الحرم و فقر ائه شرح مر (قوله في المتنويذ بحه في حجة القضاء) بين في شرح الروض ان اجزاء ذبحه في سنة القضاء بعد دخول و قته و قبل الاحرام به هو ما دل عليه كلام اصله تبعاللعر اقيين و ان ما و قع في الروض عما يخالف ذلك من تصرف قال هكذا افهم و لا تفتر بما يخالفه اهم و (قوله في المتن و الشرح و يجب صرف جميع اجزائه من نحو الح) عبارة العباب و يجب تفريق لحوم و جلو د هذه الدماء و بدلها من الطعام على المساكين في الحرم قال الشارح في شرحه و قضيته أنه لا يجوز إعطاؤهم خارجه و الا وجه خلافه كامر لكن يؤيده تعليل الكفاية و غيرها ذلك بان القصد من الذبح هو إعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه لا تاويثه بالدم و الفرث إذهو مكروه اه و يجاب بان المراد بتفرقته فيه صرفه لاهله اه و خالف مر فصمم على انه لا يجوز صرفه خارجه و لو لمن هو فيه بان خرج هو وهم عنه ثم فرقه عليهم خارجه ثم دخلوا اه (قوله و كذا صرف بدل ما له بدل من ذلك) البدل الطومام

الاحرام من الميقات فترك النسك كله اولى (ويذبحه) في احدوقتي جوازه ووجو مهلاقبلهما فالاول يدخل بدخول وقت الاحرام بالقضاء من قابل والثاني يدخل بالدخول (فى حجة القضاء) لفتوى عمررضي الله عنه بذلك وكما بجبدم التمتع بالاحرام بالحج وبجوز نقديمه قبله وبعدفر اغالعمر ةلدخول وقته جينتذو لايجوز تقديم صوم الثلاثة على الاحرام بالقضاء واما الثانى فهو دم الجماع وقد مرودم الاحصاروسياتي(والدم الواجب بفعل حرام) باعتبار اصله وإن لميكن حال الفعل حر اما كحلق او لبس لعذر (او ترك واجب)او بتمتع او قر ان ومثلهالدم المندوبالترك سنة متاكدة كصلاة ركعتى الطنواف وترك الجمع بين الليل والنهار بعرُّفة (لايختص) جو از ذبحه و اجزاؤه (بزمان) فيفعله اي وقت اراد إذ الاصلعدم التاقيت لكن يسن فعله في وقت الاضحمة نعم إن عصى بسبيه لزمه الفورية كاعلم من كلامهم فباب الكفار اتمادرة للخروج من المعصية (و يختص ذبحه) جوازا

واجزاء حيث لاحصر (بالحرم في الاظهر) لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة مع خبر مسلم نحر تههنا و مني كلها منحر وعن وعن (ويحب صرف) جميع أجزائه من نحو جلدة و (لحيه) وكذا ضرف يدل ماله يدل من ذلك (الى مساكينه) أى الحرم الشاملين لفقرائه نظيرمام اى ثلاثة منهم لان القصدمن الذبح بالحرم اعظامه بتفرقة اللحم (١٩٩) فيه و إلا فمجرد الذبح تلويث للحرم وهو

مكروه كافي التكفاية ولم يفرقوا هنا بين المحصور وغيره كامروفارق مامرفي الزكاة بان القصدهنا حرمة المحلوثم سدالحلة وتحب النيةعند التفرقة وبجزىء كما محثه الاذرغي تقدمها عليها بقيده السابق في الزكاة وظاهر كلامهم هنا ان الذبح لاتجب النية عنه وهو مشكل بالاضحية ونحوهاالا ان يفرق بان القصد هنا اعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه كامر فواجب اقترانها بالمقصوددون وسيلتهوثم اراقة الدم لكونها فداءعن النفس و لا يكون كذلك الا انقارنت نية القربة ذمحها فتأمله (و أفضل بقعة) من الحرم كادل عليه السياق فزعمانالاولىجعله بالهاء غير محتاج اليه (لذبح المعتمر) عمرة منفردة عن حج قبلها اوبعدها(والمروةو)لذبح (الحاج) افرادا او تمتعا ولوءن تمتعه او قر آنا (مي) لانهامحل تحللهما (وكذاحكم ماساقاه)أىالمعتمروالحاج المذكوران (من هدى) نذراو تطوع (مكانا) في الاختصاص والافضلية فأفضل مكان لذبح هدى الأول المروة والثاني مي للاتباع (ووقته) ایذبح اهذا الهدى بقسميه حيث إلم يعين في نذر موقتا (وقت الاضحية على الصحيح) قياسا

وعناانها يتوالمغيىما يصرح بالاختصاص ايضاوعن الامدادوشر حالروضما يوافق مقالة شرح العباب منعدم الاختصاص عن عبدالرؤف تلميذ الشارحو الونائى اعتمادها (قول الفقر ائه الخ)اى القاطنين منهم والغرباء والصرف الىالاول اولى الاان تشتدحآجة الثاني فيكون اولى وعمم من ذلك عدم جو از اكله شيئامنه وانه لافرق بين ان يفرق المذبوح عليهم او يعطيه بحملته لهم و يكنى الاقتصار على ثلاثة من فقر ائه اومساكينه وان انحصروا لانثلاثةاقل الجمع فلوذفع الىاثنين معقدرته على ثالث ضمن لهاقل متمول نهایة و مغنی (قوله نظیرمامر) ای فی شرح علی مساکین الحرم (قوله ای ثلاثة)ای فاکثر (قوله و هو مكروه الخ) لعلة أذا كان لغير حاجة و إلا قفيه حرج لا يخفي (قوله بين المحصوروغيره) أي بين آن يكون فقراءالحرم محصورين فيجب استيعابهم أوغير محصورين فيكتني بثلاثة كاهوقياس الزكاة بصرى (قوله كامر) اىفشرح على مساكين الحرم (قوله حرمة المحل) اى فاكتنى بثلاثة مطلقًا و (قوله ثم سد الخلَّة) اى فحيث امكن آلاستيعاب بان كانو امحصورين تعين بصرى (قوله سد الخلة) بالفتح الحصلة وهي ايضاً الحاجة والفقر اله مختار عش (قوله تقديمها) اىالنية (عليها) اى التفرقة (قولَه وظاهر كلامهم) الى المتن ذكره عش عن الشارح وسكت عليه (قول انالذبح لاتجب عنده) أي وتجزىء عنده اخذامنةولهويجزىء كمامحثه الآذرعي (قوله بالمقصود)وهوالتفرقة (دونوسيلته)وهي الذبح اىوان اجز اعندها كمامرانفا (قول فزعمان الأولى الخ) لايخني انماذكره لا مدفع الاولوية سم عبارة المغنى والنهاية والاحسن فىبقعه ضبطها بفتحالقاف وكسرالعين علىلفظ الجمع المضاف لضمير الحرم اه (فوله عمرة) الى قوله و نازع الاسنوى في النهاية و المغنى إلاما انبه عليه (فوله بقسميه) اى النذر و التطوع (قول حيث لم يعين الح) عبارة المغنى ان لم يعين غير هذه الايام اى يوم النحرو ايام التشريق فان عين لهدى التقربغيروقت الاضحية لم يتعين له وقت اذليس في تعيين اليوم قربة بقلة الاسنوى عن المتولى وغيره اه زادالنهايةوافتي به الوالد رحمهالله تعالى اهوفي سم بعدذكر مثلها عن شرح الروض ما نصه وقوله لم يتعين له وقت الخيقتضي انه لايتعين ماعينه فيخالف قول الشارح الاتى فيتعين اه قول المتن (قوله وقت الاضحية) النخاىفيحرم تاخيرذبحهمن ايامهاوعليه فلوعدمت الفقراء فى ايام التضحية او امتنعوامن الاخذلكثرة اللحم ثم فهل يعذر بذلك في تاخيره عن ايام التضحية او يجب ذبحه فيها ويدخره قد بدالي ان يوجدمن يآخذه من الفقر اءفيه نظر ومقتضى إطلاقهم وجوب الذبح في أيام التضحية الثاني وهو ظاهر وبقى مالوكان ادخاره يتلفه فهل يبيعه ويحفظ ثمنه اذااشرف على التلف او لافيه نظر و الاقرب الاول هذا وقضية تخصيص ذبحالهدىبوقت الاضحية انه لواحرم بعمرةوساق الهدى الى مكة بلا احرام وجوب تاخير ذبحه آتى وقت ألاضحية كانساقه فى رجب مثلاً وهوقريب ثمرايت قوله مر وظاهر كلام المصنف اختصاص مايسوقه المعتمر بوقت الاضحية وهوكذاك الخوهو صريحف وجوب التاخير عش اىفىسورةسوقالمعتمر هدياو اماسوق الحلال الهدى فقدصر حالشار حبعدم اختصاصه بزمن كماياتي (قوله ولا) اىبان كان تطوعانها يةومغني (قوله ونازع الاسنوى الخ) عبارة النهاية والمغني واننازع فيه الاسنوى اه (قوله و نازع الاسنوى الخ) يمكن آن يجاب عن نزاعه بانقصة الحديبية (قهله فزعمأنالأولى النخ في أنماذكره لا يدفع الأولوية (قهله حيث لم يعين في نذره وقتا) قال فيشرح الروضو محل وجوبذعه فيوقت الاضحية اذا عينه له او اطلق فان عين له يوما اخر لم يتعين له وقت لانه ليسفى تعيين اليوم قربة نقله الاسنوى عن المتولى واقره وافتى بهشيخناالشهاب الرملي وظاهرهانهلايتقيد تعيينيوم اخر لذبحهفان كان كذلك سهلت منازعة الاسنوى الاتية لجواز انه

عليها فلو اخره حتى مضت ايام التشريق و جب ذبحه قضاء انكان و اجبا و و جب صرفه الى مساكين الحرم و الافلالفو ا ته و نازع الايسنوى في اختصاص ماساقه المعتمر بوقت الاضحية بأنا لانشك في أنه ﷺ لما احرم بعمرة الحديبية وساق الهدى إنما قصد ذبحه عقب تحلله

عليه الصلاة والسلام عين وقتاخصوصا ان اكتني بالتعيين بالنية واعلم ان قول شرح الروض لم يتعين له وقت

الخيقتضي انه لايتعين ماعينه فيخالف قول الشارح الاتى فيتعين (قوله و نازع الاسنوى الخ) يمكن ان

واقعة حال فعلية احتملت أنه عليه الصلاة والسلام نذره وعين وقتا ومع تعيين الوقت لا يختص بوقت الاضحية كما اشار اليه الشارح هنا وصرح به فيا سياتى سم (قوله وفيه مافيه) لا يخنى مافيه فان اشكال الاسنوى فى غاية المتانة والظهور والتخلص منه فى غاية العسر سم (قوله كامر)اى انفا فى المتن (قوله فرع) إلى قوله ومرفى النهاية والمغنى (قوله فيتعين) تقدم عن النهاية و المغنى و الاسنى خلافه (قوله يتاكدالج) ولا يحب الا بالنذر فان كان بدنا سن اشعارها فيجرح صفحة سنامها اليمني او مايقرب من محله فى البقر بحديدة وهى مستقبله القبلة و يلطخها بدمها علامة على انها هدى لتجتنب وأن يقلدها فعلين وأن يكون لهاقيمة ليتصدق بهما و يقلد الغنم عرى القرب و لا يشعرها لصغفها و لا يلزم ذلك ذيحها نهاية و مغنى عبارة الو نائي ويسن إهداء النعم المجزئة اضحية للحرم ولو من مكة والا فضل من محل خروجه و يجب بالنذر او التعين كهذا هدى و الافضل ان يشعر ها البقر الحق الحرب بها سنامه لي يعرف ما وجد بحد به الواجم لهين ابتداء بالنذر او بالجعل وغيس ما قلده به فى دمه و ضرب بها سنامه ليعلم المهدى في وكل و لا يباع و لا يجوز لغير المساكين و لاله ولوكان فقير او لا لاحد من قافته و لوكان و فقر اء الاكل منه قبل ان يبلغ محله و اما المعين على الذمة فيعو د لملكه بالعطب فله التصرف فيه و يبق الاصل في ذمته اه ذبح فات ضمنه بذبح مثله و اما المعين عماق الذمة فيعو د لملكه بالعطب فله التصرف فيه و يبق الاصل في ذمته اه ذبح فات ضمنه بذبح مثله و اما المعين عملى الدحسار والفوات) «

أى وما يذكر معهما من بقية مو انع اتمام الحج و المو انعستة او لها الاحصار العام مغى (قوله وهو لغة) إلى قوله و راع ان الرفعة في النهاية و المغنى (قوله اوهما) يغنى عنه جعل او لمنع الخلو فقط (قوله فلو منع من الرمى او المبيت) ينبغى او منها جميعا سم و نهاية و مغنى (قوله لم يحز له التحلل الى يحلل الحصر المخرج من النسك سم وجزم وقوله لا مع متمكن منه الحي النسبة للتحلل الاول و اما الثانى في حصل بدم ترك الرمى فلير اجع سم و جزم بدلك الونات في الشرح قبيل قول المصنف إذا حرم العبد ما يفيده (قوله منه) اى من التحلل (قوله و يجبر كل الح) و استحسن ابن عبد الحق سقوط الدم و جزم به النور الزيادى و نائى اى دم المبيت دون الرمى في السمرى (قوله بامنى و النها المناب المنا

بحاب عن نزاعه بانقصة الحديبية و اقعة حال فعليه احتملت انه عليه الصلاة و السلام نذره وعين و قتاو مع تعين الوقت لا يختص بوقت الاضحية كما اشار اليه الشارح هنا و صرح به فيماسياتي (قوله و فيه ما فيه) لا يخفى ما فيه فان اشكال الاسنوى في غاية المتانة و الظهور و التخلص منه في غاية العسر السراية و الاحصار) « (باب الفوات و الاحصار)»

(قوله فلومنع من الرمى او المبيت) ينبغى او منهها جميعا (قوله لم يحزله التحل) اى تحلل الحصر المخرج من النسك (قوله لانه متمكن منه بالطواف و الحلق) اى بالنسبة للتحلل الاول و اما الثانى فيحصل بدم ترك الرمى فلير اجع (قوله لوجو به الخ) انظره مع ان الحصر لا يوجب دما و إنما يوجبه تحلله و هو يمتنع كما تقدم (قوله

وانه لايتركه بمكة حيا ويرجع للمدينة اله وفيه مافيه وخرج يساقا ماساقه الحلال فلأتختص يزمن كدى الجبران كامر أماإذا عين في نذره غير وقت الاضحيه فيتعين ١٥ (فرع)٥ يتأكد على قاصد الحبر او العمرة ان يصحب معه هديا وهو للحــاج اكد ومران هذا مجمل امره مسالته من لاهدى معه ان بجعل إحر امه عمرة ومن معه هدى ان بجعله حجاً نظر الله انه اكمل النسكين ومن ساق الهدى تقربا افضل عن لم يسقه فناسب ان يكون له اكمل النسكين *(بابالاحمار) وهو لغة المنعو اصطلاحا المنع عن إتمام أركان الحج اوالعمرة اوهما فلامنعمن الرمىاو المبيت لمبجز له التحلل لانه متمكن منه بالطواف والحلق ويقع حجه مجزئا عنحجة الآسلام ويجبر كلمن الرمى والمبيت بدم ونزاع ان الرفعةفيه بما مران المبيت يسقط بادني عذربردبان الدمهنا وقع تابعاً ومشامها لوجو به في اصل الاحصار فلرينظروا الى كونه ترك المست لعذركالم ينظروا لذلك في اصلدم الاحصار فانقلت من الاعذار المسقطة ثم الخوفعلىالمال والاحصار بحصل بالمنع إلاببذل مال و إنقل فمآ الفرق

قلت الفرق ان ذات المبيت ثملميتعرض لهاالمخوف منه يمنع لان الفرض أنه أحصرهم عنالحج لاغير مخلافه هناأعني في منعه من المبيت فانالعدو متمرض للنع منه مثلا الابيذل مال وهذا هو الذي توجدفيه المشابهة للاحصار دون الاول إذ لاتعرض من المخوف منهلنع من نحو الميت أصلا فتأمله (والفوات) أي للحج إذ العمرة لاتفوت إلاتبعالحج القارن (من أحصر) أي منع عن المضى في نسكه دون الرجو عأومعهوهم فر ق مختلفة أو فرقة و احدة سواءكافرو مسلمو إن امكنه قتاله أو بذلمالله ولمبحد طريقا آخر ممكنه سلوكه (تحلل) جوازاحاجاكان أومعتمرا أوقار بالنزول قوله تعالى حينأحصروا بالحديبية وهمحرم فنحر عَيْثِكِلِيَّةٍ وحلق وامرهم بَدُّلُّكُ فَانَ أَحْصَرَتُمُ فَمَا استيسر من الهدى أي وأردتمالتحللإذالاحصار بمجرده لا يوجب هديا والاولى للمعتمر وحاج اتسعزمن احرامه الصدران رجازوال الاحصارنعم انغلب على ظنه انكشاف العدوو إمكان الحجأوقبل ثلاثة أيام في العمرة

ببذل المال (قه له قلت الفرق الح) قديقال مقصوده مالفرق مجرد التمييز بين الصور تين لا توجيه لزوم الدم هناك إذلم يظهر ذلك من هذا الفرق بل قد يظهر منه الغكس و الاقرب أن مقصوده بيان أنه لم كأن هذا أحصار أ دونذاك سم وقوله احصارا اى مشام اله (قوله ثم) اشارة إلى قوله او المبيت لم يحز الح كردى اقول بل إلى قوله من الاعدار المسقطة للبيت ثم الخراقه له لآن الفرض أنه أحصرهم الخ) محل تامل إذ لا يظهر ارتباطه بسابقه ولاحقه فليتامل م (قهله وَهُذَاهُو الذي توجدفيه المشاحة الح)أي من حيث المنع والتعرض له كر دى (قهاله دون الاول) أي المبيت الذي لم يتعرض لذا ته لم يوجد فيه المثامة للاحصار لا نه تابع له و داخل فحكمه كرّدى والصواب اى المبيت المتروك لعذر الخوف على المال مثلاً (قوله اى الحج) إلى قوله و ايده بقول المجموع فالنهاية إلاقوله ان رجازو ال الاحصار وقوله اي مالم يغلب إلى ولا قضاء وقوله على تفصيل إلى واستنبطو الى قوله كابسطت في المغنى إلاماذكر وقوله لئلا يدخل و إلى واستعاله وقوله كذاقيل إلى وشمل (قوله او معه) اى مع الرجوع و فائدة التحلل حينند دفع مشقة الاحر ام كالحلق و القلم و نحو هماع ش ومغني (قه إله وهم) اى الما نعون (فرق مختلفة الخ) وسواء اكان المنع بقطع طريق ام بغيره نهاية ومغني (قوله سواء كَافرُومسلم الح) اىسواء كان المانع كآفر ا اممسلما وسوآء امكن المضى بقتال او بذل مال اولم مكن نهاية ومغنى قال سموفىشرحالعباب فيوجوب قتال الكفار المتعرضين بشروط مايتعين مراجعته اه (قهله أو بذل مال له) يكر ه بذله للكافر مخلافه للسلم بعد الاحرام كا تقدم في شرح قوله الثالث أمن الطريق ألخسم عيارةالنهاية وألمغني ويكره بذل مال للكفار لمافيه من الصغار بلاضرورة ولا بحرم كالاتحرم المبة لهم اما المسلمون فلايكره بذله لهم والاولى قتال الكفار عند القدرة عليه ليجمعوا بين الجهادو نصرة الأسلام وأتمامالنسكفانعجزواءن قتالهماوكان المانعون مسلمين فالاولى لهمان يتحللوا ويتجاوزواعن القتال ويجوز لهم ان ارادو االقتال لبس الدرع ونحوه من الات الحرب ويجب عليهم الفدية كالبس المحرم المخيط لدفع حرو برداه (قوله او بذل مال) اى و ان قل عشو و نائى زاد المغنى اى قلة بالنسبة إلى اداء النسك كاقاله بعض المتاخرين فنحو الدرهمين والثلاث لا يتحلُّل من اجلها اه (قوله ولم يجد) عطف على منع الخ وسيذكر محتمرزه قالسم فلوظن ان لاطريق اخرفتحلل فبانان ثمطريقاً آخريتاتى سلوكه فينبغى تبين عدم صحة التحلل مر اه (قوله تحلل جو ازا) ای بماسیاتی لاوجو بامغنی و نهایة (قوله و حلق)عبارة النهایة و المغنی فحلق بالفاء (قولة أى واردتم التحلل)عطف على احصرتم (قوله والأولى للمعتمر) أى مطلقا (قوله

قلت الفرق الخي قديقال مقصوده بالفرق بحرد التمييز بين الصور تين لا توجيه لزوم الدم هنا لاهناك إذلم يظهر ذلك من هذا الفرق بل قديظهر منه العكس و الاقرب ان مقصوده بيان انه لم كان هذا احصار ادون ذاك (قوله سوا كافرو مسلم الخ) في شرح العباب في وجوب قتال الكفار المتعرضين بشروط ما يتعين مراجعته (قوله أو بذل مال له) يكره بذله للكافر بخلافه للسلم بعد الاحرام كا تقدم في شرح قوله الثالث امن الطريق الخراق وله ولم يحد طريقا اخر) فلوظن ان لاطريق اخر فتحلل فبان ان ثم طريقا اخريتاتي سلوكه فينبغي تبين عدم صحة التحلل مر (قوله حين احصر و ابالحديبية) فان قلت يشكل من قصة الحديبية ان السيد عثمان رضى الله عنه مناهم مرسول الله ويتلقيه كاهو مشهور مبسوط في السير فامتناه من البيت حين ارسله اليهم رسول الله والمواف لكراهته ذلك مع منعهم رسول الله ويتلقيه كاهو مشهور مبسوط في السير فكيف جاز لسيدنا عثمان رضى الله عنه التحكن من أتيانه بعمرة وقد اطلع ويتلقيه على ذلك فرا مع تجويزه انه إنمان له الاتيان بها حين دخل مكة و مكنوه من البيت لان العمل لا يجب فورا مع تجويزه انه يتمكن منه بعد رجوعه إلى الذي عليقية بعد ذلك المنه العام لهنمان وغيره كافى وحده من البيت ما يتفق بعد ذلك المنع العام لعثمان وغيره كافى وحده باذنه ويتلقه لبقاء تمكنه وحده من البيت ما يتفق بعد ذلك المنع العام لعثمان وغيره كافى عتمل انه ترك العمل ابتداء لاداء اجتهاده إلى امتناع ذلك عليه مع كونه عليه الصلاة و السلام ممنوعا منه ثم

امتنع تحلله لقلة المشقمة حينذأماإذا أمكنهسلوك طريق اخرولو بحراغلبت فيه السلامة ووجدت شروط الاستطاعة فيه فيلزمه سلوكه وان علم الفوات ويتحلل بعمل عمرة واما إذا خشى فوات الحج لو صبر فالاولى التحلل لئلا يدخلفى ورطة لزوم القضاء له واستعاله أحصرفي منع العدو خلاف الاشهرإذ هواستعاله في نحو المرض وخصر في العدوكذاقيل ورد بالآية الموافقة لما هنافالاشهرأن الاحصار المنع منالمقصودبعدوأو نحوم ضوالحصر التضييق وشمل كلامه الحصر عن الوقوف دون البيت وعكسه لكن يلزمه في الأول ان يدخل مكةو يتحلل بعمل عمرة وفى الثانى ان يقف ثم يتحلل أى ما لم يغلب على ظنه انكشاف العدوقبل ثلاثة أيام فيمايظهر أخذا ما تقرر في العمرة

امتنع تحلله)أي فلو تحلل لم يحصل التحلل سم (قهله أما إذا أمكنه) إلى وأما إذا خشي كان المناسب تقديمه على قولهو الأولى للمعتمر الخ (قوله اما إذا المكنة)عبارة النهامة اما إذا تمكنو ابغير قتال او بذل مال كان كان لهم طريق اخريمكن سلوكه ووجدت شروط الاستطاعة فيه لزمهم سلوكه سواء اطال الزمان ام قصرو ان تيقنو االفوات فلوفاتهم الوقوف بطول الطريق المسلوك اونحوه تحللوا بعمل عمرة ولاقضاء عليهم في الاظهراه قال عشقولهم رولاقضاء علمهم في الاظهر اي لانهفو ات نشاعن حصر فلايشكل بماياتي من وجوبالقضاءعلى من فاته الحج لان ذاك فو التلم ينشأ عن حصر اه (قوله فيه) اى ف سلوك الطريق الاخر (قهله وانعلم الفوات) اى لآنسبب التحلل هو الحصر لاخوف الفوات ثم ان حصل لنحو صعوبة تحلل بعمل عمرة والاقضاء والاقضى و ناتى (قوله و يتحلل) اى ان حصل الفو اتسم (قوله و اما إذا حشى الخ) محترزقوله اتسعوقت احرامه (قوله فالأولى التحلل) اى بعدجو از الترك و (قوله لتلايدخل) اى لو فات سم (قوله فورطةلزوم القضاء) أىعند بعضهم نهاية قال عش قوله مر لزوم القضاء الخ ضعيف اه وبذلك يندفع استشكال سم بمانصه قوله في ورطة لزوم القضاء فانه يلزمالفو ات لكن سياتي أن الفوات لا يوجب قضاء التطوع وأما الفرض فهو باق كماكان فليتامل مع ماهنا اه و دفعه الونائي بجواب اخرعبارته امالوضاق الوقت فآلاولى تعجيل التحلل لئلا يدخل في ورطة لزوم القضاء إذافا ته فانه ليس ناشنا عن الاحصار بلهو فوات محضلاً نهوان لم يحضر لفاته اه اى فلايشكل بما ياتى فانه في فوات نشاعن الاحصار (قوله وحصر) اى استعاله (قوله وشمل كلامه الحصر عن الوقوف الح) اقول وشمل الحصر عن الطواف فقط كافي الايضاح اوعن السعى فقط كافي حاشيتي السيد والشارح عليه وهذا ماصرح بهقولهم الاتى والاقضاء على المحصر آلخ من انه بالاحصار ثم التحلل يخرج من النسك ويسقط ما فعله منه يعلم ان من احصرولوعن الطواف وحده اوالسعى وحده ثم تحلل سقط ما فعله من النسك وإذا اراده بعد ذلك عند تمكنه احتاج إلى استئنافه و الاتيان باحر ام جديد و من ذلك تحلل الحائض الاتى عن البلقيني فتحتاج بعده عند تمكنها إلى استثنافه باحر ام جديدسم (قوله وفي الثاني ان يقف) ولاحكم لهذا الوقوف فليس له البناء عليهحتي يقععن نحوحجة الاسلام فيوقت آخر رشيدي عبارة الونائي وان وقف فاحصر فتحلل فزال الحصر وارادان يحرمويني امتنع وإنكان الوقت باقياصح احر امه ولزمه الاستئناف اه(ثم يتحلل) اي بالذبح ثم ازالة ثلاث شعرات ناويا التحلل فيهماو إن لم يجد الدم فاطعام بحزى ء في الفطرة بقيمته فان لم يقدر على الطعام

منعهو منه أيضا بعد رجوعه إلى رسول الله على المنافر القوله المتنع تحله) أى فلو تحلل إلى يحصل التحلل (قوله و يتحلل بعمل عمرة) ان حصل الفو ات (قوله فالاولى التحلل) بعد جو از الترك (قوله لئلا يدخل) الوفات (قوله لزوم القضاء) فانه يازم بالفو ات لكن سياتى ان الفو ات يوجب قضاء التطوع و اما الفرض فهو باق كاكان فليتا مل معما هنا (قوله وشمل كلامه الحصر عن الوقو ف الخ) اقول وشمل الحصر عن الطواف فقط اوعن السيد فقط وعبارة الايضاح ولافرق في جو از التحلل بالاحصار بين ان يتفق ذلك قبل الوقو ف او بعده ولا بين الاحصار عن البيت فقط كذلك اله و هذا مع ماصر حبه قولهم الاتى و لا فضاء على حاشيته و تبعه الشارح في حاشيته قدقد منا ان الاحصار عن السعى فقط كذلك اله و هذا مع ماصر حبه قولهم الاتى و لا فضاء على الحصر الحمن انه بالاحصار ثم التحلل يخرج من النسك و يسقط ما فعله منه يعلم ان من احصر و لوعن الطواف وحده او السعى و حده ثم تحلل سقط ما فعله من النسك و إذا أر اده بعد ذلك عند تمكنها إلى استثنا فه و الاتيان باحرام جديد و من ذلك تحلل الحائض الاتى عن البلقيني فتحتاج بعده عند تمكنها إلى استثنا فه باحرام جديد و من ذلك تحلل الحائض الاتى عن البلقيني فتحتاج بعده عند تمكنها إلى استثنا فه باحرام جديد خلافا لما تو من ذلك تحلل الحائض الاتى عن البلقيني فتحتاج بعده عند تمكنها إلى استثنا فه باحرام جديد خلافا لما تو من ذلك تحلل الحائض الاتى عن البلقيني فتحتاج بعده عند تمكنها إلى استثنا فه والحلق و الخلق و الخلق و الخلق و الذبح في حتمل اعتبارها فظر الم لى الدي و الحلق و الذبح في حتمل اعتبارها فغير الرمى و الحلق و الخلق و لو فاته الرمى الحتول على التحلل على غير الرمى و الحلق و لو فاته الرمى المختورة في التحلل على عند على ما فعله ثبا و تعرب عند على ما فعله و تعرب النسان من التحلل على عند عد عد عد من المنافرة عدم المنافرة عند المنافرة عدم التحلل على عند عدم المنافرة عدم التحلل على على ما فعل اثنين من الثلاث من الثلاث من المنافرة عدم النسان من المنافرة عدم النسان من المنافرة عدم الفرائد من السيدة عدم المنافرة عدم المنافرة عدم النسان من المنافرة عدم المنافرة عدم المنافرة عدم المنافرة عدم المنافرة عدم المنافرة على المنافرة عدم المناف

ولاقضاءفيهماعلى تفصيل فيهوفىلزومدم الاحصار ذكر تەفىشر حالعباب عن المجموع وغيره واستنبط البلقيني من الاحصار عن الطو اف ان من حاضت او نفست قبل الطواف 'ولم بمكنها الاقامة للطهرانها تسافر فاذا وصلت لمحل يتعذر وصولها منه لمكية لعدم نفقة اونحو خوف تحللت بالنية والذبح والحلق وأيده بقول المجموع عن كثيرين من صدعن طريق ووجد طريقا اطول ولم يكن معه نفقة تكفيه جازله التحللوسبقهالبارزيالي نحوه كما بسطت ذلك في الحاشيةوقدينظرفي قوله لعدم نفقة بماياتى اننحو نفادالنفقة لابجوز لتحلل منغير شرطوما في المجموع لايؤيده لان الذي فيه محصر لانه صدعن طريقه ويعذرعليه سلوك الطريق الاخرى فجازله التحلل لبقاء احصارهفتامله(وقيل لاتتحلل الشرذمة)القليلة التي اختص بها الحصر من بين الرفقة والاصح ان الحصرلخاص ولولواحد

لزمهصوم بعددامداده ليكلمديوم ويكمل المنكسرولا يتوقف التحلل على صوم فيكني الاتيان بهفي زمن ومكانشاءولو بعدالتحللو نائيوياتي في الشرح كالنهاية والمغيمايو افقه وقضية ذلك انه يسقط عنه الرمي والمبيتكانبه عليه سموان له تحللو احدفقط كآتصرح بهالشروح الثلائة خلافا لمانقله سمعن بحث شيخه البرلسي ثم ايده (قوله و لا قضاء فيهما على تفصيل) اطلق في الروض و شرح مر اى و الخطيب انه لا قضاء فيهماسم عبارة الونائي ولايقضي محصو رحصر اعامااو خاصا تحلل بل الامركاكان الاحصار الافي صور قليلة بان اخر التحلل عن الحجمع امكانه من غير رجاء امن حتى فات او فاته ثم أحصر او زال الحصر و الوقت باقولم يتحللومضي فيالنسك ففاته اوسلك طريقا اخرمساو ياللاول ففاته الوقوف اهياتي في شرح قول المصنف ولاقضاء على المحصر الخان هذه الصور لاتر دعليه اى المتن لان القضاء في هذه كلها للفوات المالغير الناشىءعن الحصر(للحصر(قولهفيه)اىعدمالقضاءو(قولهوفىازومالخ)عطفعلىفيه(قوله واستنبط البلقيني الخ) اعتمده النهاية و المغنى (قول ولم يمكنها الاقامة الخ) لا يبعد عدم أشتر اطذلك في جو أز السفر ثم التحلل بشرطهم (قول تحلل بالنية) ظاهره وان انقطع الحيض سم (قول هو ايده) الضمير المستتر للبلقيني ار البار زلما استنبطه (قوله و سبقه البار زي الخ)و استحسنه الولى العر اقى مغنى (قوله وقد ينظر الخ) يمكن ان يجاب بالفرق لانه انضم هنا الى نفاد النفقة كونها منعت من البيت بالحيض سم عبارة الونائي وحمل في الحاشية قول الاصحاب انعدم النفقة لايحوز التحلل من غيرشر طعلى التحلل قبل الوقوف اما بعده فيجوز التحلل بسببه وانالميشرطه اه (قوله و تعذر عليه سلوك الطريق الح)قديقال تعذر الطريق الاخرى ليس الالفقد نفقتها فهو صريح فى جو ازالتحلل لمن و جدطر يقالكن لم يجد نفقتها فالتاييد صحيح فليتامل بعد مع قوله بما ياتى الخالاان يفرق بين بجرد نفاد النفقة وبين نفاد نفقة طريق مع الصدعن طريق اخرى ويوجه بآنه بمنزلة من لم يحدطريقا اخرى فتامله سم و تقدم انفاعن الوناثي عن الحاشية جواب اخر (قوله و الاصح) إلى قول المتنوآمن تحلل فىالنهاية والمغنى الاقوله الذى تلفظ بهعقب الاحرام وقوله بان وجدت الى المتن وقوله ويظهر

الذبح عنه فان لم يجد صام عشرة ايام وتوقف التحلل عليها ايضا اخذا من قولهم بمثل ذلك فمالو فاته الرمى عند التحلل من الحبح الحالى عن الحصر ثمر ايت في الروض ما نصه فان احصر بعد الوقو ف ولم يتحلل حتى فاته الرمي والمبيت فعليه الدمو بحصل بهو الحلق التحلل الاول ثم يطوف متى امكن وقد تم حجه وعليه دم ثان للمبيت اه كذا بخط شيخنا الشهآب العرلسي بهامش شرح البهجة ومامحثه من تعدد التحلل خالفه الشارح في شرح الارشاد وفرق بما بيناما فيه في محل أخرو بها مشهو يؤيد بحث شيخنا ماحكا معن الروض و بذلك يخص الفرق الاتي في شرح قول المصنف وله التحلل في الحال في الاظهر ان كان في كلامهم و الا امكن منعه فليتاملوني الروض متصلابقو لهوعليه دمثان للمبيت مانصه ولاقضاء باحصار بعدالوقوف وانصدعن عرفات فقط تحلل بافعال لعمرة والاقضاءعليه اه واعلم ان ماحكاه شيخناعن الروض فيه نوع تصرف في لفظه كايعلم بمراجعته وانمفهوم قول الروض ولم يتحلل حتى فاته الرمى الخان له التحلل قبل فو اته وهو محل قول الشارح في الثاني ان يقف ثم يتحلل وحيننذ يسقط الرمى و المبيت كاهو ظاهر (فوله و لاقضاء فيهماعلى تفصيل) عبارة شرح مر و لاقضاءفيهمافي الاظهر اه (قوله على تفصيل) اطلق في الروض انه لاقضاءفيهما (قوله ولم يمكنها الاقامة) لا يبعدعدم اشتر اطـذلك في جو از آلسفر ثم التحلل بشرطه (قوله او نحو خوف تحللت بآلنية) ظاهر هو ان انقطع الحيض حينة ذ (قوله وقد ينظر الخ) يمكن ان يحاب بالفرق لانه انضم هنا الى نفاد النفقة كونها منعت من البيت بالحيض(قولَهو تعذرعليه سلوك الطريق الاخرى)قديقال تعذر الطريق الاخرى ليس الالفقد نفقة الطريق الاخرىكاهو صريحالعبارةفهو صريح فجو ازالتحلل لمن وجدطريقالكن لميجد نفقتها فالتاييد صحيح فليتا مل بعد قوله بما ياتي الخ الاان يفرق بين بحرد النفقة و بين نفاد نفقة طريق مع الصد عن طريق اخرى ويوجه بانه بمنزلة من لم بحدُطريقا اخرى فتامله (فوله من بين الرفقة الح)قضيته اختصاص هذا بما اذا

كان حبس ظلما ولو بدين يعجزعنه كالعام لان مشقة كل احد لاتختلف بتحمل غيره مثلهاوعدمه وفارق نحوالمحبوسالمريض بان الحبس منعه اتمام نسكه حسا مخلاف المرض (ولاتحلل)جائز (بالمرض) اذالم يشرطه بل يصدرحتي يبرآ فانكان محرما بعمرة أتمها اوبحج وفاته تحلل بعمرة لأنالمرض لايمنع الاتمامكما تقرر ولايزيله التحلل(فان شرطه) ای التحلل بالمرضوقد قارنت نيةشرطه الذي تلفظ به غقب نية الاحرام ننة الاحرام بان وجدت قبل تما مهافها يظهر نظير ما ياني فى الاستثناء في نحو الطلاق (تحلل به)اى بسبب المرض (على المشهور) لقوله صلى الدعليهوسلمفيالخبر الصحيح لوجعة حجى واشترطي وقولى اللهم محلى حيث حبستنى وألحق بالحج العمرة وبالمرض في ذلك غيره من الاعذار كضلال طريق ونفاد نفقة فلا تجوز شرطه بلاعذر اوحيثاراد ونحوه لظير مامر اواخر الاعتكاف ويظهرانالمراد بالعذرهنا مايشق معه مصابرة الاحرام مشقة لاتحتمل غالباثمان شرطالتحلل بهدى لزمهاو بلاهدى اواطلق فلاوله شرط انقلاب حجة عمرة عند نحو المرض وتجزئه حينئذعن عمرة الاسلام

ان المراد إلى ثم ان شرط وقوله و يظهر الى المتن (قه له كان حبس ظلما) صريح في ان هذا من محل الخلاف ايضاسم (قهله ظلما) اما اذا حبس محق كان حبس بدين متمكن من ادائه فلا مجوزله التحلل بل عليه ان يؤ ديهو يمضي في نسكه فلو تحلل لم يصح تحلله و ان فا ته الحج في الحبس لم يتحلل الآبعمل عمر ة بعدا تيا نه مكة كمن فاته الحج بلا احصار مغني وشرح الروض(قه إلهو لو بدين الخ)عبار ةالنها ية او بدين و هو معسر به و عاجز عن اثبات اعساره به اه (قول تخلاف المرض) اى فانه لا يمنع الاتمام فالمريض متمكن من اتمام النسك معه مغنى قول المتن (بالمرض) اى و نحوه من الاعذار كالخطافي العدد اسنى و مغنى و نهاية (قوله و لا يزيله التحلل) الاولى حذفه قول المتن (فان شرطه) و الاحتياط شرط ذلك اسنى و نها ية عبارة ابن عبد الحق فان شرطه اي لفظا انتهتای و اللفظهو المتبادرمنالشرط عش(قوله بالمرض)ایونحوه مغنی(قوله بانوجدت)ای نية شرطه الخ (قبل تمامها) اي نية الاحرام (قهله نظير مآياتي الخ) قضيته ان المرادانه يشترط ان توجدنية شرطه قبل الفراغ من نية الاحر امسم قول المتن (تحلل الخ) اى جو از ا مغنى (قوله بسبب المرض) اى او نحو ه مغنى (قوله لقوله ﷺ الخ)اى وكاله ان خرج من الصّوم فمالو نذره يشرط آن يخرج منه بعذر نهاية وَمَغَىٰ (قُولِهُ وَقُولُ أَلَحُ) عَطَف تفسير عش (قولِه اللهم على) بفتح الحاءاي موضع احل (وقول وحستى) بفتح السين اى العلة والشكاية كذا قاله صاحب الواقىمن الخادم للزركشي وقال في الكفاية محلى بكسرا لحاءكذاقاله شيخ الاسلام ابن حجر العسقلاني فى تخريج احاديث الرافعي اهزيادي و في المختار ما يو افق كلام الو افي عشو في البصرى بعدذكر كلام الزيادي المذكور ما نصه و لفظ نسخ المشكاة الصحيحة بفتح التاء خطاب ته تعالى اه (قهله ف ذلك) اى في جو از التحلل بالشرط (قوله غيره الح) وفي فتاوى الشارح أن من العذر المباح وجود من يستاجره للحج كاهو ظاهر اه بصرى و وناتى (قول ما تشق) و الاوجه صبطه بما يحصل معه مشقة لاتحتمل عادة في آتمام النسك نهاية وزيادي (قول او بلاهدي الخ)و التحلل في ها تين المحالتين بالنية او الحلق او نحو ه فقط مغنى و و نائى و في سم عن شرح البهجة مثله و عبارة النها ية و الاسمى فالتحلل فيهما يكون بالنية فقط اه قال عشقو لهمريكون بالنية فقط عبآرة ابن عبد الحق تبعالشيخ الاسلام بالنية والحلق فقطا نتهت وماقالاه ظاهراه اىفقول النهاية والاسني فقط انماهو احترازعن الذبح لاعن الحلق ايضا(قهلهوله شرط انقلاب حجه عمرة)و ان شرط قلب حجه عمرة بالمرض او نحوه جاز كالوشرط التحال به بل او لى فله في اذا وجدالعذر ان يقلب حجه عمر ة و تحز ئه عن عمر ة الاسلام و الا و جه انه لا يلزمه في هذه الحالةالخرج إلىادنى الحلولو بيشيراذ يغتفر فىالدوام مالايغتفر فىالابتداءنهايةو ايعاب وكذافى المغنى إلا قولهولاوجهالخ(قهالهعندنحوالمرض)ايفعندوجودالعذرانقلبحجه عمرةمن غيرنيةنها يةومغني زاد سم عن شرح العباب وينبغي ان لا يلزمه الخر و ج لادني الحل لان هذا ليس احر اما مبتدا به اه (و تجز ته عن عمرة الاسلام)اي مخلاف عمرة التحلل بالاحصار اي مثلالا تجزيء عن عمرة الاسلام لانها في الحقيقة ليست عمرةواثماهي اعمال عمرةنها يةومغنى زادسم عنشرح العباب وقياس ذلك انمن احرم بالحبجو شرطانه اذا صدعن الوقوف انقلب حجه عمر ة فان صدعنه انقلب عمر ة بحز ثة عن عمرة الاسلام اه (قول بنفس المرض) اي اونحوهمغنی(قوله به)ای بالمرضای او نحوه من الاعذار من غیر نیة مغنی و نهایة قال الرشیدی ظاهر مولو بعد

كانت الشرذمة بعضا من الرفقة بحلاف ما اذا كانت جملة الرفقة فلير اجع (قوله كان حبس ظلما) صريح في ان هذا من محل الحلاف ايضا (قوله و لا يزيله التحلل) قد يؤخذ من هذا المنع في مسئلة الحائض (قوله نظير ما ياتى الخ) قضيته ان المراد انه يشترط ان يو جد فيه شرطه قبل الفراغ من نية الاحرام (قوله ثم ان شرط التحلل مدى لزمه المنخ عبارة شرح البهجة في المرض و التحلل في ذلك بالنية و الحلق فقط نعم ان شرطه بهدى لزمه ثم قال و كالمرض فياذكر غيره من الاعذار كضلال الطريق (قوله و له شرط انقلاب حجه عمرة) اى قلبه (قوله عند نحو المرض) هل منه الفوات فان شرط انقلابه عمرة عند فواته انقلب (قوله و تجز ثه حين شخيرة الاسلام) قال في شرح العباب بعد بيان مسئلتي شرط القلب و الانقلاب عمرة مع الاجزاء عن عمرة الاسلام عن

من غير تحلل ولا هدى ويظهر ضبط المرضهنا بما بيح ترك الجمعة (و من تحلل) اىارادالتحللبالاحصار اونحوهوهوحراومبعض ووقع في نوبته فيها يظهر اخذا من انه لو آحرم في نوبته وارتكب المحظور فىنوبةسيده اوعكسه اعتبر وقتار تكابالمحظور فارادة التحللهناكارتكابالمحظور فهاذكر ذبح وجوبا (شاة) تجزىءفى آلاضحية اوسبع بدنةاو بقرة كذلك للآية السابقة ولوشرطالتحلل بالحصر بلادموفارقمام فىنحوالمرض بانهذا لا يتوقف على شرط فلم يؤثر فيه الشرط مخلاف ذاك ويتعين الذبح لذلك ككل مامعهمن دموهدي (حيث احصر) او مرض مثلا ولوفى الحل وانتمكن من طرف الحرم ومنازعة البلقيني فيه بالنص ردما تلميذه ابو زرعة كما بينتها فى الحاشية ولوأمكنه ارساله لمكةلم يلزمه لكن يسن له بعثه لمايقدر عليه من الحرم اومكة وواضحانهلابحل حينئذ حتى يغلب على ظنه ذبحه ثم بخبر منوقع بقلبه صدقه لا يمجر دطول الزمن وذلك لانه ﷺ ذبح هو و اصحابه بالحديبية و هي مِن الحمل ويفرقـه على مساكين ذلك المحل ثم مساكين اقرب

الوقوفوفيهمامراه(قولهويظهرضبط المرض) هذا إذا أطلقه فلوعينه فالمتجه أنه لابدأن يكون بحيث يصحالتحلل بهعندا لاطلآق فلااثر لشرط التحلل يغيره سم فلوشرطه لنحوصداع يسير لغا الشرط ونائي (قهله بما يبيح ترك الجمعة)وضابطه كامران يلحقه بالحضور مشقة كمشقة المشي في المطراو الوحل (اي اراد التحلل)الىقولهوفارقت فيالنهاية والمغنى إلاقوله او نحوه وقوله اومرض مثلاوقوله كابينتها في الحاشية وقوله ثم مساكين اقر ب محل اليه (قول اى ار ادالتحلل الح) اى لان الذبح يكون قبل التحلل كاسياتي مغنى (قوله أو نحوه) أي من نحو المرض إذا شرط التحلل بذلك بهدى (قوله و هو حر أو مبعض الخ) خرج غير هما فينبغي ان حكمه ما ياتي في قوله و إذا احرم العبد بلا اذن فلسيده تحليلة سم (قوله و وقع) اى التحلل اى ارادته سم(قه له اعتدروقت ارتكاب المحظور) اى فان كان فى نوبته لزمه الدم او فى نوبة سيَّده فلا وجوب بل يكفر بالصوم رشيدىو عش (قوله او سبع بدنة الح) عبارة المغنى والنهاية او ما يقوم مقامها من بدنة او بقرة او سبع احداهما اه(قوله ولوشرط الخ)للبالغة سم (قوله و فارق مامر الخ) تحر يرالفرق ان يقال ذاكو اجب بالشرع فشرط اسقاطه لا يسقطه و هذا أي مام و اجب بالشرط فيقيد به بصرى (قول الشرط) أي شرط عدمه (قوله ويتعين الذبح لذلك الخ)اى التحلل بالاحصار او نحوه (قوله من دم) اى من دماء الحظور ات قبل الاحصار نهايةو مغنى قول المتر (حيث احصر)يفهم انه لو احصر فى آلحل و ار ادان يذبح بموضع اخر منه لمريحز وهوكذلكمغنى ونهاية قالسم هل يشترط الذبح فى اول المحال التي يتعذر الوصول منها لمكة فيمتنع فما بعدهلو جوب الذبح فى محل الاحصار او لالان مابعده من موضع الحصر ايضااه و القلب الى الثاني اميل و الله أعلم(قولهوان تمكن من طرف الحرم)أى فلا يلزمه البعث اليه سم (قوله كابينتهما)أى المنازعة وردها (قوله لمكة) أى او الحرم نهاية و مغنى (قوله و ذلك) اى تعين محلى الحصر للذبح (قوله و يفرق الخ) عطف على ذبح شاة في المتن (قولِه ثم مساكين اقرب محل اليه) خلافا لظاهر النهاية و المغنى عبّارة عشوقال ابن عبد الحق فلو فقدو اثم قال بعضهم فعلى مساكين اقرب محل اليه وهو متجه اه (قول، ثم مساكين اقرب الح) اي ثم ان فقدالمساكين منذلك المحل فرقه على مساكين اقرب محل اليه خالفه مر فمنع نقله الى اقرب محلو اوجب حفظه الىان يوجدو افانخيف لمفهقبل وجودهم بيع وحفظ تمنه بل لو فقدو اقبل الذبح امتنع الذبح الى ان يوجدو ا إذلافائدة فيهحينئذو المتجهانهم إذافقدو اقبل الذبح او بعده تحلل فى الحال ولم يتو قف التحلل على وجو دهم على ان لنا ان نقول ان التحلل مع وجودهم لا يتوقف على الصرف اليهم بل يكني فيه الذبح فاذا فقدو ابعد الذبح فلا

البلقين مخلاف عمر ةالتحلل بالاحصار أى عندالفو ات فلا تجزى وعن عمر ة الاسلام لا نهافى الحقيقة ليست عمر قو إنما هى اعمرة إذ حجه لا ينقلب اليهاو تلك انقلب اليهاو من ثم لو مرض الشار طفى مكة احتاج للخروج الى ادنى الحل مخلاف من فاته الحيج وقد احرم به من مكة لا ياز مه الحروج لا دنى الحل لا نه ليس بمعتمر المحتوقة وقياس هذا أن من احرم بالحيج وشرط انه إذا صدعن الوقوف انقلب حجه عمرة فان صدعنه انقلب عمرة بحز ثة عن عموة الاسلام و خرج الى ادنى الحل إذا لم يكن احر امه بالحيج فى الحل ثم نازعه فى لزوم الخروج الى أدنى الحل بأن انقلاب الحيج اليها بالشرط صيرها مقصودة له بالفعل حين نفو مبنية على احر امه السابق فلا ينبغى ان بلزمه الخروج الدنى الحل لان هذا اليس احراما مبتدا بها اهر (قوله و يظهر ضبط المرض الح) وقضية اطلاقهم الاكتفاء بوجو دم طلق المرض و ان خف فى تحلل من شرط ذلك بالمرض و يحتمل تقييده بميح التيم و الاوجه ضبطه بما يحصل معه مشقه لا تحتمل عادة شرح مر (قوله و يظهر ضبط المرض الح) هذا إذا اطلقه فلو عنه فالمنتجه انه لا بدأن يكون بحيث يصح التحلل به عند الاطلاق فلا أثر لشرط التحلل بغيره (قوله و هو حر أو له المناحية المناحية و العبد بلا اذن فلسيده تحليله و لول المتناحية احصر) هل يشترط الذبح في اول المحال التي يتعذر الوصول منه المكة فيمتنع في ابعده لوجوب (قوله و ان تمكن من طرف الحرم) فلا يلزمه البعث اليه (قوله و ان تمكن من طرف الحرم) فلا يلزمه البعث اليه (قوله و ان تمكن من طرف الحرم) فلا يلزمه البعث اليه (قوله و ان تمكن من طرف الحرم) فلا يلزمه البعث اليه (قوله و ان تمكن من طرف الحرم) فلا يلزمه البعث اليه (قوله و ان تمكن من طرف الحرم) فلا يلزمه البعث اليه وقوله و المناحق و

بالنسبة لبقية الحرم لأنهكله كيقعة واحدة فانقلت لم جازهناالنقلكاذكر مخلافه إذافقدمساكينالحرمقلت لان استحقاق هؤ لاء بالنص مخلاف مساكين محل الحصروهذاهو الفرقبين ماهنا ونقلالزكاة كما ياتى (قلت)مااوهمه كلام المحرر منانمن احصرله التحلل بالذبنج وجده غيرم رادبل (إنما تحصل التحلل بالذبح و نيةالتحلل)مقار نة للذبح لانه يكون لغير التحلل فاحتاج لماء يخصصه به وفارقت نيةالخروج من الصلاةلو قوعه في محله فهي كالتحلل هنا يوم النحر تخلافه هنا فان التحلل وقعفىغيرمحله وهويقبل الصرف فوجبت النيـة (وكذا الحلق ان جعلناه ندكا)وهوالمشهوركام لانه ركن امكنه فعله فلا وجه لاسقاطه وبجبقرن النية مهو تقدىمالذبح عليه فانقلت لم اشترط الترتيب منامخلافه في تحلل الحج قلت لان الحج يطول زمنه فوسع فيه بان جعل له تحللات وبعدماشتراط الترتيب مخلاف ماهنافانه لمالم يكن إلابو احداشترط فيهاالتر تيب لعدم المشقة فيه و بظير ذلك العمر ة فأنها لما كانت كذلك اشترط الترتيب في تحللها (فان فقد الدم) حسا اوشرعا نظير

مامر في دم التمتع (فالاظهراني

اشكال في حصول التحلل قبل الصرف وعلم مما نقر ران فقدهم مع القدرة على الهدى قبل الذبح أو بعده لايسوغ الانتقال الى بدل المهدى كاتو همه بعض الطلبة سم (قولَه اقر ب محل الح) انظر لو استوى اليه محلان احدهمامنالحلوالاخرمن الحرمسم اقول الاقرب انه يتقين ماهومن الحرم خروجامن خلاف من منع النقل الىالحلمطلقا (قوله لايتعين الح) اى وان افهمت عبارته خلافه نهاية ومغنى (قوله هنا) اى فيما إذاكان الحصرفىالحل (النقلكما ذكر) اى الىالحل بشرطه و الى الحرم مطلقاً قولَ المتن(إنما تحصل التحلل بالذبح)لقو له تعالى و لا تحلقو ارؤسكم حتى يبلغ الهدى محله و بلوغه محله نحوه نهاية و مغنى قُول المتن (بالذبحونية التحلل الخ) ظاهر معدم تو قف التحلُّل على تفرقة اللحمو ان وجبت مر اه سم قول المتن (ونية التحلل) وكيفيتها ان ينوى خروجه عن الاحرام مغنى (قوله فاحتاج) اى الذبح (قوله وفارقت الخ) اىنية التحلل حيث اشترطت هنا (قوله بوقوعه) اى الخروج (قوله فهي) اى آلخروج والتانيث بأعتبار المضاف (قوله بخلافه) اى التحلُّل (هنا) اى فى الحصر (قوله وهو) اى الذبح (يقبلُ الصرف)استشاف بياني اعترض بين المعطوف والمعطوف عليه (قوله وهو المشهور) الى قوله و به فارق فىالنهاية والمغنى إلاقو لهفان قلت الى المتن وقو له حيث عذر وقو له بالنقد الى المتن (قوله لا نهركن الح) اى خلاف المبيت والرى فيسقطان وان امكنا (قوله و بعدم الخ) عطف على بان جعل ألخ (قوله اللم يكن) اى لم يوجدهنا(إلا يو احد)اى تحللو احدفالاو لى حذف الباءقول المتن رفان فقد) بالبناءللفاعل أو المفعول مغنى (قول حساً)اىكان لم يحدثمنه مغنى (قول اوشرعا)اىكان احتاج اليه او الى ثمنه او وجده غالبانها ية ومغنى اى بريادة لها وقع فما يظهر قياسا على مامرمن شراءالزاد والراحلة بزيادة تافهة على ثمن المثل عش (قول كغيره) أى من الدماء الواجبة على المحرم نهاية ومغنى (قول المتنو انه طعام) ظاهر ه انه يجب تقديم تُفرقته على الحلق (قوله مع الحلق الخ) الاولى حذفه (قوله والنية) اى المقارنة للطعام والحلق (قوله

مساكين أقرب محل الهه) أي ثم ان فقد المساكين من ذلك المحل فرقه على مساكين أقرب محل خالف مر فمنع نقلهالىاقر بمحلواو جبحفظه الىان يوجدوافان خيف تلفه قبلوجودهم بيعوحفظ ثمنه بل لوفقدوا قبل الذبح امتنع الذبح الى ان يوجدو الإذلا فائدة فيه حينئذو المتجه انهم إذا فقدو أقبل الذبح او بعده تحلل في الحال ولم يتوقف التحلل على وجودهم على ان لنا ان نقول ان التحلل مع وجودهم لا يتوقف على الصرف اليهم بليكني فيه الذبح فاذا فقدو ابعد الذبح فلا اشكال في حصول التحلل قبل الصرف وعلم ما تقرر ان فقدهم مع القدرة على الهدى قبل الذبح أو بعده لا يسوغ الانتقال الى بدل الهدى كا توهمه بعض الطلبة (قهله أقرب محل)انظرًاو استوىاليه محلان احدهمامن الحلو الاخر من الحرم(قوله في المتن إنما يحصل التحلل بالذبح الخ) ظاهرهانه لايتوقف على تفرقة المذبوحولا باس بالاخذبذلك مآلم بوجدنقل واضح بخلافه وعليه ففارق الاطعام حيث يتوقف التحلل عليه ولآيكني فيهعز ل الطعام بالنية بأن الذبح مقصود براسه ولذا لم يكف تسليمه حيا للمساكين ولاكذلك بجرد العزل فانه محضوسيلة فليتامل (قول في المتن ونية التحلل) ظاهره عدم توقف التحلل على تفرقة اللحموان وجبت مر (قوله و يجب قرن النية به) فان قلت لما اشترطت نية الحلق مقارنة له معان نية النسك تشمله ولذا لايشترط له في غيرالتحلل نية قلت إنما تشمله نية النسك من حيث وقوعه عن النسك وهو هنا ليس و اقعاعن النسك بل هو و اقع تحللا فلا بدمن النية على الاصل في العمل فان قلت هلا اكتفى بالنية مع الذبح كما اكتفى بالنية في اول افعال الوضوء عند كل فعل عنه قلت يفرق بأنأ فعال الوضوء معينة مضبوطة فكفت النية في أولها مخلاف التحلل فاله مختلف فتارة يكون بالذبح والحلق كما هناو تارة يكون بغيرذلك كاعمال العمرة فها سياتي فلما لم تتعين وتنضيط لم تكن النية عند الفعل الاول شاملة لما بعده من الافعال وقضية هذا الفرق وجوب النية عندكل من اعمال العمرة فيما سياتى وسياتى في الهامش مافيه فليتامل (قوله اشترط فيه الترتيب) على هذا الوجه بان تقديم الذبح وهلا اشترط تقديم الحلق

حيثعذر لانهأقر باللحيوان لكونهما مالا من الصوم (بقيمة الشاة) بالنقد الغالب مُم فان لم يكن ذلك فاقرب البلاداليه (فان عجز عنه صامعنكل مديو ما) حيث شاءو يصوم عن المنكسر يوما ايضا (وله) حينتذ (التحلل) بالحلق مع النية (فیالحال)من غیر توقف علىالصوم(فيالاظهروالله أعلم)لتضرره ببقاءاحرامه الىفراغالصوم وبهفارق توقف تحلل تارك الرمى على بدله ولوصومالانهذا له تحللان فلاكبير مشقة عليه لوصر بخلاف المحصر (واذا احرّمالعبد)أى القنولو كاتبا (بلااذن) من سيده علىالاحرام ولافىالمضي أو بعد الاذن لكن قبل دخولوقتهالذىعينهلابعده وكذاالمكانأو بعدرجوعه عنالاذنقبلاحرامهوان لميعلم القنبالرجوع لمكن لايقبل قوله فيه بل لا مدمن بينة به (فلسيده) يعني مالكمنفعته وانكان ملك الرقبة لغيره (تحليله) أي أمره بالحلق مع النية صيانة لحقه إذقدير يدمنه مايمتنع على المحرم كاصطيادو اصلاح طيب وقربان الامــة

حيثعذر)مقابل قول الاتى حيث شاء سم (قول من الصوم) متعلق بأقرب قول المتن (بقيمة الشاة) أي ما يقوم مقامها من سبع البدنة أو البقرة ان عبد الحقو حاصله أنه يتخير عندالعجز عن الدم بين تقويم الشاة و تقويم سبع البدنة أو البقرة عش (قوله فان لم يكن به ذلك) اى شم النقد الغائب كذا صبب اه سم عبارة الونائي وأن لم يكن لها اى الشاة و للطعام قيمة بمكانه فاقرب بلداليه اه (قول بخلاف المحصر) اى فان تحلله و احد فقط كايفيده قول المصنف قلت انما يحصل الخوصرح بذلك الشارح فيشرحه وفي النهاية والمغني مايفيده وأماقول سم تقدم اول الباب في الحاشية عن الروض ما يفيد التحللين لبعض صور المحصر آه فيجاب عنه بانمانقله عن الروض انماهو فما اذاصر ولم يتحلل بالاحصار الى ان انكشف والكلام هنا فما إذا تحلل للاحصار قبل انكشافه (قوله أى القن) الى قوله و من ثم قال الخفى النهاية وكذا في المغنى الأقوله وتكذا المكان وقوله لكن لايقبل الى المتن (قوله اى القن) اى الشامل للامة (قوله ولو مكاتبا) اى او مدر الوام ولد او معلقاعتقه بصفة او مبعضا في غير نو بته مغني نهاية قول المتن (بلا اذَّن الح) اما إذا احرم باذْنه فليس له تحليله وانافسدنسكمو لالمشتريه ذلكولكن له فسخ لبيع انجهل احرامه ولو اذن له في احرام مطلق ففعل و اراد صرفه لنسك والسيدلغيره فني المجابوجهان اوجهها اجابة السيد حيث طلب الاقل نهاية ومغني اي مخلاف ما إذا طلب السيد الحج و العبد العمرة فان العبدهو المجاب عش (قوله وكذا المكان) أي ومثله مالو اذن له في الاحرام من مكان بعيد فاحر مقبله من ابعد منه نهاية (قوله لكن لا يقبل الخ) خلافا للمغني عبارته قال في العباب وفي تصديق السيدفي تقدم رجوعه تردداه و الذي يظهر تصديقه آه وو فاقاللنهامة عبارته ويصدق السيد في عدم الاذن وفي تصديقه في تقدم رجوعه على الاحرام تردد والاوجه منّه تصديقالعبدلان الاصل عدما يدعيه اى السيدوياتي فيهماذكر في اختلاف الزوج والزوجة في الرجعة اه قول المتن (فلسيده) ظاهر ه في المكاتب و ان لم يحتج في تأدية النسك إلى سفر و هو المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملي سمو اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله يعني مالك منفعته الح) اى ولو باجازة او وصية وكذا بجوز مشتريه تخليله ولاخيار له عندجهله باحر امة لكن الاولى لهما ان يآذناله في اتمام نسكه ويستثني مالو استرعبد الحربي ثم احرم بغير اذنه ثم غنماه فالظاهر انه ليس لناتحليله مغنى زادالنها ية والناذر لنسك في عام معين باذن سيده ثم انتقل الى اذنه فاحرم به في وقته اه (قوله اي امره بالحلق مع النية)قديفهم الاقتصار على هذا الكلام أنه لايلزمه صوم لكن قول الروض كاصله فمتى نوى أن العبدالتحلل وحلق تحلل و لا يتوقف أى تحلله على الصوم اه وقول العباب فاذانوىوحلق حل وان تاخر صيامه اه يفهم انه يجب عليه الصوم وان

(قوله حيث عذر) مقابل قوله الاتى حيث شاء (قوله بالنقد الغالب ثم فان لم يكن به ذلك الخ) كذا) ضبب (قوله مخلاف المحصر) تقدم باعلى هامش اول الباب عن الروضة ما يفيد التحلين لبعض صور المحصر (قوله لكن لا يقبل قوله فيه) مر (قوله فلسيده) ظاهره في المكاتب و ان لم يحتج في تادية النسك الى سفر و هو المعتمد عند شيخنا مر و يوجه بان احر امه قد يفوت عليه مصلحة كفوات نحو اصطياد يؤدى منه خلافا لتقييد الروض بالاحتياج الى السفر حيث قال وكذا لسيده اى المكاتب اى ان علله ان احتاج الى سفر اه قال في الشرح هذا التقييد من زيادته اه وقد ضرب الفتى على هذا التقييد فليتامل (قوله اى امره بالحلق مع النية) قد يفهم الاقتصار على هذا الكلام انه لا يازمه صوم لكن قول الروض كاصله فتى نوى العبد التحل وحلق تحلل و لا يتوقف اى تحلله على الصوم اه و قول عب فاذا نوى وحلق حل و ان تاخر صيامه اه يفهم انه يجب عليه الصوم و ان لم يتوقف تحلله عليه بل نقل ابن الملقن نوى وحلق حل و ان تاخر صيامه اه يفهم انه يجب عليه الصوم و ان لم يتوقف تحلله عليه بل نقل ابن الملقن عن البارزى عبارة فيها التصريح بوجوب الصوم عليه حيث قال ووقع فى التعليقة ان العبد لا يتحلل بالحلق فى متعلق بحق السيد فليس له ان يتصرف فيه ثم ذكر أنه عجيب غريب ثم قال و توقف القاضى شرف الدين البارزى فى المسئلة فقال الظاهر انه يشمر ط الحلق فى حق العبد كالحر إذ لا فرق فذلك بينهما و يلزمه الدين البارزى فى المسئلة فقال الظاهر انه يشعر منعه منه قلت صرح النووى فى شرح المهذب واصل الروضة الصوم لكن لا يتوقف التحل عليه و للسيد منعه منه قلت صرح النووى فى شرح المهذب واصل الروضة

لميتوقف تحلله عليه بلنقل ابن الملقن عن البارزى عبارة فها التصريح بوجوب الصوم عليه لكن لا يتوقف التحلل عليه وللسيد منعه منه سم وصرح بوجو به إيضا الو نآتي عبار ته وتحليله بان يامره به اى التحلل فيحصل بالنية والحلق ثم يصوم وللسيدمنعه من الصوم حالة الرق ان ضعف به عن الحدمة أو ناله به ضرر أوكان أمة يحلوطؤهاو إناذناله فىالاحرام لاان وجب فى تمتع اوقر اناذباله فيه الاان ناله بهضر ركمر ض فلوعتق القنقبل صومه وقدر على الدمازمه والمكاتب يكفر باذن سيده فلوذبح عنه في حياته اله (قوله ومن ثم) أي من اجل الصيانة لحق السيد (قوله و الاولى السيدالخ) اى ولمن انتقل اليه العبد (قوله و من ثم) اى من اجل بقاءاحرامه(قهلهواستخدامه الخ)عطف على المنع(قوله من أنه الخ) اى خليلها(قوله أنه هنا الخ) خبر قياس مامرانخ و الضمير للسيد (قوله فلا يحوزله) اى السيد (قوله فلم يؤمر الخ) اى السيد (قوله و ان مذبوحه حلال الخ) آفتي شيخنا الشهاب الرّملي بانه ميتة اخذا من بقاء آخر امه سم (قول و هو ظاهر) خالفه النهاية والمغنى فقالا ويؤخذمن بقائه على احرامه انهلو ذبح صيدا ولوبام سيده لم يحلوبه افتى شيخنا الشهاب الرملي وانخالف في ذلك بعض اهل العصر اه قال عش قوله مر لم يحل اى الصيد خلافا لحج و قديوجه اى ماقاله حج بانه حيث كان ميتة لم يبق لجو از امر السيدله بالذبح فاثدة بل يكون امره وسيلة الى آضاعة المال و قتل الحيوان بلاسبب أه (قوله لانهم نزلو اامتناعه الخ) مما يدل على هذا التنزيل جو ازوط الزوجة إذا امرها بالتحلل فابت كاسياتى وجوازوطء الامةإذا آمرهاسيدها فابت كاصرحوابهسم (قولهانله التحلل مطلقا) اعتمدهالنهاية والمغنى (قوله لوجو به حينتذ) اى لوجوب التحلل حين امر السيد به فيحلق وينوى التحلل فعلم أن احر امه بغير اذنه صحيح و أن حر م عليه فعله و لو افسد الرقيق نسكم بالجماع لم يازم السيد الاذن في القضاءولو أحرم باذنه لانهلم ياذن لهقى الافسادو مالزمهمن دم بفعل محظور كاللبس او بألفو ات لا يلزم السيد ولواحرم باذنه بللابجز تهاذاذ بحعنه اذلاذ بحعليه وواجبه الصوم ولهمنعه منه ان كان يضعف بهعن الخدمة ولو اذن له في الاحر أم لا نه لم ياذن في موجبه بخلاف ما اذا وجب عليه صوم لتمتع او قر ان فليس له منعه لاذ نه في موجبه ولوذبح عنه السيد بعدمو تهجا زلحصول اليأس من تكفيره ولوعتى قبل صومه وقدر على الدم لزمه اعتبار ايحالة الآداء مغنى ونهاية (وليس له) الى المتن في النهاية و المغنى (و لا لمن اذن له في حج) و ان اذن له في التمتع فلهالرجوع بينهها كمالو رجعفىالاذن قبلالاحرام بالعمرة وليسله تحليلهعنشيءمنهما بعدالشروع فيه ولوقرن بعداذنه له في التمتم أو في الحيج او في الا فر ادام يحلله مغنى (قوله بخلاف من اذن له في عمرة فحج) أي فله تحليله اى ولولم يبق من الاعمال الااعمال العمرة فقط بل او اقلَّ مر اه سم قول المتن (وللزوج) اى الحلال او المحرم (تحليلها كماله) اى منعها ابتداء من حج الحمغنى ونهاية (قوله اى زوجته الح) ولولى زوج

المسئلة فقال أظهر القولين أنه يكفيه نية التحلل و الحلق ان قلنا أنه نسك اه (فوله و أن مذبوحه حلال) افتى شيخنا الشهاب الرملي با نه ميتة اخذا من بقاء احرامه (فوله لانهم نزلو المتناعه) ما يدل على هذا التنزيل جو از وظء الزوجة اذا امر ها بالتحلل فابت كاسر حوابه (فوله و لامن اذن له في حجة فا فابت كاسر حوابه (فوله و لامن اذن له في الحجة او الافراد لم يحلله اهو وذكر في شرحه نزاعا في صورة التمتع (قوله في عمرة فحج) اى فله تحليله اى ولولم يبق من الاعمال إلا اعمال العمرة فقط بل أو أقل و لا يشكل مالو أحرم قبل الوقت أو المكان المأذون فيه حيث لا يحلله بعدو صوله اليه لان اصل الاحرام هنا فرع له لان اصل الاحرام هنا فرع له المعتدة المنافق الروض هنا فرع له المنافق الروض هنا فرع له المنافق الله و المنافق ا

امره فلهأن يفعل بهالمحظور والاثمعلى القن فقط لبقاء احرامهإذلا يزولالا مامر من الحلق مع النية و من ثم قال الامام قولهم له تحليله بجاز عنالمنع في المضي و استخدامه فيها يحرم على المحرم فان قلتقياسمامرفي الممتنعة عنالغسل مننحو الحيض منانه يغسلهامع النية او عدمهاعلىمامزآنههنا إذا امتنع بحلق راسهمع النية أوعدمهافلا يجوزلهفعل المحظور به قبلذلك قلت يفرق بان الحلق مناصورة محرم فلم يؤمر بمباشرته مخلاف الغسل ثم وأفهم كلامهان لهامره بالذبحوان مذبوحه حلال بالنسبة لغير القن وهوظاهر ولانظر لبقاءاحرامه لانهم نزلوا امتناعه منزلة تحلله حتىأ بيح للسيد اجباره على فعل المحرمات وافهم المآن ان القن ليس له التحلل إلا بعد امرسيده لهبهو هو مااعتمده الاسنوىوأول عبارةالروطة والمجموع المفهمة لحلافه وليسكا قالبل الذىدل عليه كلامهم أن له التحلل مطلقا بلكان القياس وجوبه عليه لما فيه من الحروج عن المعصية لكن لما كان له شهة التلبس بالنسك مع شدة لرومهو احتمال ان السيدياذن لهفى اتمامه ابيح له البقاء إلى انيامره بهالسيد لوجو به

حيند وليس له تحليل مبعض بينهما مهاياة والمتدت نوبته الى فراغ

نيك ولا من أذن له في جمع فاعتمر أو قرن لانه لم يزدعلى المأذون له فيه بخلاف من أذن له في عرة فعيج (و للزوج تحليلها) أى زوجته

ولوأمةأذن لهاسيدها (من حج) أو عمرة (تطوع لم يأذن) لها(فيه) لئلا يفوت تمتعه ومنثم اثمت لذلك بخلاف ما اذن لرضاه بالضرر والتحليل هنا الامر بالتحلل كما مر في في السيد لكنه في الحرة يكون بالذبحمع مامر في المحصر فانأبت وطثها والاثم عليها ويفرق بين هذا وحرمةوطءالمرتدة بان حرمة المرتد أقوى لان الردة تزلول العصمة وتؤول سماالى الفراق ولا كذلك الاحرام فاندفع ما للرافعي كالامام هنا وليس لها أن تنحلل حتى يأمرها مه لان الاحرام شديد التشبث والتعلقمع صلاحيتها للخاطبة بفرضه فلم تقتض حرمة ابتدائه جوازالخروج منهوليس له تحليل رجعية نعم له حبسها كالبائن لانقضاء عدته (وكذاله) تحليلها بشرطه ومنعها (من) الحج والعمرة (الفرض) وان کان محرما و انطال زمن احرامه على احرامهاأو كانت صغيرة على مااقتضاه اطلاقهم وانلمتاثم بذلك اذيسن للحرة استئذانه وان أطال جمعفي وجوبه (في الاظهر)

اوسيد المنع مطلقاوان صغر الزوج ولم يتأتّ منه استمتاع وكانت مكية كما في الامداد و ناثي (قوله ولو أمة) المه قوله و ان طال في النهاية و المغنى الإقوله ويفرق الاوليس لهاو قوله لان الاحر ام الى وليس (قه إله ولو امة) فان كانت امة توقف احر امهاعلى اذتهمم اذن السيدلان لكل منهما حقافان اذن احدهما فللاخر المنع فان احر مت بغير اذنهما فلهما و لكل منهما تحليلهاذكره في المجموع مغني (قوله بذلك) اي باحر امها بالنقل بغير اذنه ويستحب للزوج ان بحج بامر انه للامر به في خبر الصحيحين تها يقو مغني (قهله بخلاف ما اذا اذن) اي لها في الاحرام او في اتمامه فليس له تحليلها نهاية (قوله والتحليل هنا الامر بالتحلل الخ)ويجب عليها ان تتحلل بامرزوجها كتحلل المحصرو تقدم بيانهنهاية (قهله فان ابت الح) اى فان امتنعت من تحللها مع تمكنها منه جازله وطؤها وسائر الاستمتاعات بهانهاية (قوله فان ابت) يتجه ان من الاباء مالو امرها بالتحلل فسكتت ولم تشرع في التحلل بعدمضي امكان الشروع فله حينئذو طؤهاو يبطل به نسكها حيث لم تكن مكرهة مراه م (قوله و الاثم عليها) اى لاعليه ويفسد بذلك حجها قال عبيرة وعليها الكفارة وقياس ما تقدم عن سم نقلا عن مرانه لا كفارة عليها عش عبارة الونائي والاثم والكفارة عليها فقط كافي الفتح ولم بذكر الكفارة في النهاية بناءعلىمارجحهمن انهلا كفارةعليها مطلقاو اسقطهافي التحفة ايضا فيحمل علىما أذاوطئها مكرها ويحمل مافىالفتح على المطاوعة اه (قول بين هذا) اىجو ازوطئه الممتنعة من التحلل (قول و ليس لها ان تتحلل حتى يامر هابه) و تفارق الرقيق كامر لان احر امه بغير اذن مولاه محرم كامر بخلافها ويؤخذ من كلام الزركشي المتقدم انهذااي الفرق في الفرض دون النفل مغنى عبارة الونائي ويسن لها استئذانه في الاحرام بالفرض اماالنفل فيحرم علىالزوجة الحرة احرامها مهبغيراذنه كمافىالتحفة والنهاية وبمثنع الفرضأ يضا على امة سروجة الاباذن زوج وسيداه (قوله مع صلاحيتها للمخاطبة)قضية ذلك ان هذا في الحرة حتى يجوز للامة التحلل قبل امر الزوج كقبل امر السيد سم ولكن قضية اطلاقهم عدم الفرق بين الحرقو امة المآذونة من السيد فقط في توقف التحلل على امر الزوج به (قول حرمة ابتدائه) اى الاحرام بالنفل (قوله وليس له تحليل رجعية) اىالىانراجعا نهايةوروضزادآلمغني اناحرمت بغيراذنهاه (قهله نعمُّله حبسها كالبائن)اي وانخشيت الفوات أو أحرمت باذنه نهاية وروض زاد المغني والاسني هذا ان طلقت الزوجة قبلالآحر املان لزومهااي العدة سبق الاحر امفاذاا نقضت عدتها اتمت عمرتها أوحجها انبق الوقت والا تحللت بعمل عمرةولزمها القضاءو دم الفوات فان طلقت بعده ولوكان احرامها بغير أذنه وجبعليها الخروج معتدة ان خافت الفو ات لتقدم الاحر امو ان لم تخف الفو اعتجاز الخروج الى ذلك اه (قول، بشرطه) اي اذا احرمت بلااذنو(قولهومنعها) اى ابتداءمغنىونهاية (قولهوانطال الخ) خلافاللاسني والنهاية والمغنىو(قوله اوكانت صغيرة)خلافاللاخيرين كما ياتى (قوله على ما انتضاه الخ)فيه نظرو ياتى قريباخلافه سم (قوله إذيسن للحرة استئذانه) و لا يخالف هذاما في الامة المزوجة من انه يمتنع عليها الاحرام بغيراذن

فى شرح الروض وقضية كلامهم أنه لو أذن الزوج لزوجته كان لا بويها منعها وهو ظاهر الاأن يسافر معها الزوج اه و مثل ذلك او هو داخل فيه مالو سافر الزوج للحج فخرجت معه ولم يصدر منه اذن لها و لا منع فليس للا بوين المنع في هذه الحالة و صدق انه مسافر معها اى مصاحب لها في السفر (قوله فان ابت و طنها) اى و لم يبطل حجها هذا الوطء حيث لم تكن مكر هة عليه مر (قوله فان ابت) و لو مع سكوتها عن الجو اب حيث مضى أمكان شروعها في التحلل و لم تشرع فله حينند و طؤها مر (قوله فان أبت و طنها) يتجه ان من الا باء مالو أمر ها بالتحلل في التحلل و لم تشرع فله حينند و طؤها مر (قوله فان أبت و طنها) يتجه ان من الا باء مالو أمر ها بالتحلل في التحلل و لم تشرع في التحلل بعد مضى امكان الشروع فله حينند و طؤها و يبطل به فسكها حيث لم تكن مكر هة مر (قوله مع صلاحيتها للمخاطبة بفرضه) قضية ذلك ان هذا في الحرة حتى يجوز للامر التحلل قبل امر الزوج كقبل امر السيد (قوله ما اقتضاه اطلاقهم) فيه نظر و في اسفل لها مش خلافه (قوله لا يخير اذن المحرة استثذانه) قال في شرح الروض و لا يخالف هذا ما ياتي من ان الامة المزوجة يمتنع عليها الاحرام بغير اذن

زوجها وسيدها لان الحج لازم للحرة اي من شأنه ذلك ولو فقيرة فها يظهر فتعارض في حقها و اجبان الحج وطاعة الزوج فجاز لهاالآحر امو ندب لهاالاستئذان بخلاف الامة لايجب عليها الحبهويؤ يدذلكما ياتي في النفقات من آن الزوجة بحرم علىهاالشروع في صوم النفل بغير اذن الزوج بخلاف الفرض ذكره الزركشي إوقياسه انه يحرم على الزوجة الحرة احرامها بالنفل بغير اذننها يةوفى الاسنى والمغني مثله الاقوله اي من شانه الىفتعارض سم بعدذكرهعن الاسنى مانصه وفيه تصريح بجواز الاحرام بغيراذنه كماهو قضيةسن الاستئذان دون وجوبه اىفى الفرض فلاينافى قول الشارح السابق فلم تقتض حرمة ابتدائه الخوقوله الاتي حيث حرم الابتداء لانه في النفل اه (قه له لان حقه فو رك و الحج على التراخي) ويؤخذ من ذلك مالو قال طبيبان عدلان ان لم تحجى في هذا العام عضبت انه متنع عليه تحليلها وهو كذلك كما قاله الاذرعي وكذا متنع عليه لوكانت صغيرة أي لا تطيق الجماع و احرمت باذَّن و ليها او كبيرة و سافرت معه و احرمت حال احرامه لآنهالم تفوت عليه استمتاعاقال الزركشي وهذاقياس المذهب وانقال الماوردي مخلافه ويستثني منكلام المصنف مالو نكحت بعدتحللها من الفائت فلامنع ولاتحليل منه للتضيق وكذالو حجت خلية فافيدته ثم نكحت والحابسة نفسها لتقبض المهرفانها لاتمنعمن السفركماقالهالقاضى وحينئذ فاذااحرمت لم يكن له تحليلها انتهى اه مغنى وجزم فى النهاية بجميع مآذكر من غير عزو لاحدو لااشارة ٌ لخلاف الاسئلة الحابسة فلم إيتعرض لهاوز ادعلى ماذكر مالو حجت مزوجة باذن فافسدته ثم احرمت بالقضاءلم بملك منعهاو لاتحليلها منه ارلو نذر تەڧسنةمعينة ثم نكحت اوڧالنكاح باذن الزوج ثم احرَّ مت بەڧوقتەلم ىملڭ تحلىلھاو مثلەمالو نذر ت حجة الاسلام في هذا العام ثم نكحت فيه انتهى و مثله في الاخيرة مالو نذرتها بعد النكاح باذن الزوج اخذاعا اسيق بصرى ومسئلتا العضب والحابسة ذكرالو نائي اولاهماعن الايعاب وثانيتهماعن الامدادوذكر الثانية الاسني ايضاو مسئلة النذر في سنة معينة بصور تيه ذكر ها الاسني و المغنى وستاتى في الشرح ايضا (قول فلا نظر لتضيقه عليها) الى وشمل تقدم عن النهاية والمغنى خلافه (فوله وشمل) الى قوله والقضاء فى النهاية والمغنى (قُهُ له النَّذَر) اى المعين اسني و نهاية و مغني (قه له و القضاء الذَّى لز مها الح) تقدم عن المغني و النهاية خلافه (قوله قضية كلامهم الخ) اعتمدها النهاية و المغنى (قوله قبله) اى الامر و (قوله حتى تمتنع) لا يظهر له موقع هنا ولوقًال قبل الامرو الآمتناع لكان ظاهر ا (قهله و مع ذلك) اى التوجيه المذكور (قوله حيث حرم الاحرام) وهو في الامة مطلقاو في الزوجة الحرة في النقل فقط (فوله حتى بمنعه) الضمير المستتر لفعلها المراد به الاحرام بغير اذن والبارز للزوج او السيد (قول قبل ذلك) أى فعلها أعلم ان مو انع اتمام النسك ستة الاول والثاني الحصر العام و الخاص و قدذ كر هما بقو له من احصر الخ الما نع الثالث الرق و قدذ كره بقو له و اذا احر م العبد بلااذنالخ المانع الرابع الزوجية وقدذكره بقوله وللزوج تحليلها الخالمس الابوة ويستحب

زوجهاوسيدهالان الحج لازم للحرة فعارض فرضها و اجبان الحجوطاعة الزوج فجاز لها الاحرام و ندب الاستئذان يخلاف الامة لا يجب عليها الحجوية يدذلك ما ياتى فى النفقات من ان الزوجة يحرم عليها الشروع في صوم النفل بغير اذن الزوج بخلاف الفرض ذكر ذلك الزركشي و قياسه ان يحرم علي الزوجة الحرة احرامها بالنفل اه و فيه تصريح بحو از الاحرام بغير اذنه كاهو قضية سن الاستئذان دون وجو به اى فى الفرض فلا ينافى قول الشارح السابق فلم يقتض جزم ابتدائه جو از الخروج و قوله الاتى حيث حرم الاحرام الحلانه فى النفل و قوله لا زم للحرة اى من شان ذلك و لو فقيرة في ايظهر مرش (قول ه فلا نظر لتضيقه عليها) و لو قال طبيان عد لان ان لم تحج العام عضبت صار الحج فوريا فليس له المنع و لا التحلل منه و لو نكحت بعد تحللها من الفائت فلا منع و لا تحليل منه للتضيق و لو حجت خلية فا فسدت ثم نكحت او مزوجة باذن فا فسدته ثم احر مت بالقضاء لم تملك منعها و لا تحليلها منه مرش (قوله و لا لا متناع بمتعه) فيه نظر و فى الهامش الاسفل خلافه بالقضاء لم تملك النكاح) اى المعين كاقيد به في شرح الروض ﴿ فرع ﴾ و لو خرج مكى يوم عرفة اليها فاحر مت معه لم يكن له تحليلها و لو كانت الزوجة صغيرة لا تطبق الجاع فاحر م عنها و ليها لكونها غير بمنزة او فاحر مت معه لم يكن له تحليلها و لو كانت الزوجة صغيرة لا تطبق الجاع فاحر م عنها و ليها لكونها غير بمنزة او

لانحقه فورى والحجعلي التراخي اي باعتبار الاصل فيهما فلانظر لتضيقه عليها بنحو خوف عضب على مااقتضاه اطلاقهم ايضاولا لامتناع تمتعه لاحرامه او صغرها وشمل الفرض النذرمالم يكن قبل النكاح اوبعده بأذنه والقضاءالذي زمه الابسبب منجهته وفي مسائل الزوجة هذه بسط ذكرته اوائل الحاشية فراجعه فانه مهم (تنبيه) قضية كلامهم في تفسيرهم التحليل ماذكر انهليسله وطءالامةولاالزوجةقبل الامر بالتحلل في الفرض والنفلو يوجه بان لهقدرة على اخراجها من اصل الاحرام بالامر بالتحلل فلم بجزلهالوطء قبلهحتي تمتنع ومعذلك لوقيل بجوازه حيث حرمالاحرام بغيراذنه لميبعد لإنهاعاصية ابتداءو دواما فليس فعلها محترما وان انعقد صححاحتي تمنعه من حقه الثابت له قبل ذلك

(ولا قضاء على المحصر المتطوع) بحصرخاصأو عام وان اقترن به فو ات الحج إذلم يردالامربهوقد احصر معه عليلية في الحديبية الفواربعائة ولم يعتمر منهم معه في عمرةالقضية في العام القابل إلا بعضهم اكثر ماقيل انهم سبعائة فعـلم ان تلك العمرة لم تكنقضاء ومعنى القضية المقاضاة اي الصلح الذي وقع فى الحديبية ولا مردعليه ان المحصر يازمه القضاء في صور مان|خر التحلل من الحجمع امكانهمن غيررجاء منحتىفاته اوفاته ثم احصر اوزال الحصروالوقت باق ولم يتحلل ومضىفى النسك ففاته اوسلك طريقا آخر ساويا للاول ففاته الوقوف وذلك لان القضاء في هذه كلهاللفوات لاللحصر (فان كان) ما احصر عن اتمامه حصراعاما اوخاصاكما اطلقوه (فرضامستقرا) عليه

استنذانأ بويه فىالنسك فرضااو تطوعاو لكل مهماإذا كانامسلمين وإن علاولو معوجو دالابوين فى الاصح ذكراكاناوانثىمنعهمن نسكالتطوعو تحليلهمنهإذااحرم بغيرإذنههاوتحليلهماله كتحليلالسيد رقيقه ويلزمهالتحلل ىامرهماومحلهفىالافاقىولميكن مصاحبافيالسفروالاوجهانالرقيق كالحرفي انله المنع وليس لهمامنعه من نسك الفرض لاابتداء ولااتماما كالصوم والصلاة ويفارق الجهاد بانه فرض عين وليسالخوففيه كالخوففالجهادوقضية كلامهمانهلو اذنالزوجلزوجتهكان لانوبها منعهامن نسك التطوعوهوظاهر الاان يسافر معهاالزوجوقدعلم إنهلو منعه منحجة الاسلام لميلتفت إلى منعهو ان لم يجب عليه المانع السادس الدين فلصاحبه منع المديون من السفر ليستو فيه إلا انكان معسر ااو الدين مؤجلا او يستنيب من يقضيه من مال حاضرو ليسّ له تحليله إذ لاضر رعليه في إحر امهنها يةو في الاسني و المغني نحو هو قوله مرومحله في الافاقي عبارة الاسني و يبعدكما قال الاذرعي تحليل المكي ونحوه لقصر السفر اه وعبارة الونائي واماالمكيومن بينهو بينمكةدون مرحلتين فليسلهم اىلاصو لهمنعه كمافىالنهاية خلافا لشرح العباب اه قول المآن(ولاقضاءعلى المحصر المتطوع)و استثنى اىن الرفعة من اطلاقه مالو افسدالنسك ثم احصر ورديان القضاءهناللافسادلاللاحصارنهايةومغني (قوله بحصرخاص الح) ولافرق بينان ياتى بنسك سوى الاحرام املميات مغني ونهاية (و ان اقترن مهفو ات الحج) نعم ان صابر احر امه غير متوقع زو ال الاحصار ففاته الوقوف فعليه القضاء بخلاف ما إذا صابر مع التوقع مغنى وياتى الشرح ما يفيده (قول الذ لم يرد الاس به)اى فى القرآن و لا فى الخبر و لقول ابن عبر و ابن عباس لا قضاء على المحصر نهاية (قوله و لم يعتمر منهم معه في عمر ةالقضية الخ)ولم ينقل انه امر من تخلف بالقضاء نها ية و مغنى (قهاله من غير رجاً ـ امن) اي مخلاف ما إذ خرمعرجاءالامنحتى فاته الحج تحلل بعمل عمرة ولم يقض نهاية (قول مساويا الخ)و بالاولى إذا كان اقرب بخلاف الابعدسم (قول للفوآت) اى الغير الناشيء عن الحصرع ش (قول او حاصاكا اطلقوه) قال الشارح فى حاشية الايضاح فى السكلام على شروط وجوب الحجو المعتمد آنه حصل الامن للو احدمن غير

أذن لهافيه لكونها يمزة لم يجزله تحليلهام رش (قوله في المتناوع المحالية المحصر المتطوع) قال الشارح فحاشية الايضاح فيألىكلام علىشر وطوجوب الحجما نصهو المعتمدا نهحيث حصل الامن للو احدمن غير رفقةلم يشترطوجو دهمو لانظر للوحشة لان الحج لآىدل لهوانما يمنع الخوف علىشيءمماذكره الوجوب ان كانعالما فلوحجاولماتمكن واحصرمع القوم ثم تحللو ماتقبل تمكنه لم يستقر فيذمته لعموم الخوفهنا إذ غيره مثله في خُوف العدو ا مالو اختص آلخو ف أو المنع بشخص فا نه لا يمنع الوجو ب فتقضي من تركته على ماصو بهالبلقيني وجزم بهان الرفعة وكذاالسبكي فقال من حبسه شيطان أوعدو وعجز دون غير هلزمه الحج فتقضىعنه ويستنيب ان ايس و انما بمنع الخوف الوجوب ان عم فمات قبل تمكن احد من أهل بلده نص عليه ثم استنبط فى موضع اخر من ذلكُّوتما في الاحصار من ان الزوجة لاتحرم الاباذن الزوج انهالو اخرت لمنعه قضي من تركتها ولا يقضي إلا إن تمكنت قبل النكاح وعن الاذرعي نظير ذلك و قال صرح به الشافعي والاصحاب ونقله في الخادم في موضع و اعتمده و بحث في موضع اخر انهالو لم تستطع الابعد النكاح اشترط في الوجوبرضاالزوج لكن اعترض غيرو احد ماذكر بقول المجموع عن الروياني لوحبس أهل بلد عن الحجاول ماوجب عليهم لميستقر وجوبه عليهم او واحدمنهم فهل يستقر عليه قولان اصحهما لااه وبقولهم فمحصرلم يستقر عليهالفرض تعتمر استطاعته بعدزو ال الحصر بيهو يشمل الحصر الخاص وغيره وقدبجاب من جانب او لئك بانمافي المجموع مقالة و لا يلزم من سكو ته عليها اعتمادها لماعلمت من النص و اتفّاق الاصحاب على ما يصرح بخلافها وكلامهم الاتي محمو ل على ماهناو لمن اعتمده ما في المجموع ان ير د ذلك بان غاية مافىالباب انالشافعي فيها قولين وان الروياني رجح او نقل ترجيح احدهما واقره النووي فهو المعتمد لظهورمدركموعليه فلااستقرارعلى الزوجة اذامنعها زوجهاولو تمكنت قبل النكاح الى اخر مااطال به ىماينبغى الوقوف عليه و اصله في حاشية الشريف السمهودي (قول مساويا للاول) و بالاولى ما إذا كان

كحجة الاسلام بعد اولي سنى الامكان وكنذر قدر علمه قبل عام الحصر ومثلهما قضاء ونذرمعين في عام الحسر (بقي في ذمته) كما لو شرع في صلاة مفروضة ولم يتمها (او) فرضا(غيرمستقر)كُحجة الاسلام في اولي سني الامكان (اعتبرت) في استقراره عليه (الاستطاعة بعد) ای بعد زوال الاحصار نعم الاولى له ان بق من الوقت مايسع الحج ان يحرم ولا بحب وانّ استقر الوجـوب مضهلكن بحث الاذرعي فيبعيد الداراذا غلبعلى ظنه انه لو اخرعجز عن الحج فيما بعد أنه يلزمه الآحرام به في هذا العام (و من فاته الوقوف) بعذر أوغيره (تحلل) فورا وجوبا لئلا يصير محرما بالحج في غير اشهره مع كونه لم يتحصل منــه على المقصوداذ الحج عرفة كامرفلو استمرعلي اثمه بيقاء احرامه إلى العام القابل لم بحزئه لان احرام سنة لايصلح لاحرام سنة اخرى قال الازرعي لانعلم احداقال بالجواز الارواية عنمالك رضي الله عنه ثم أن لم يمكنه عمرة تحلل بما مرفى المحصر وان امكنه وجب

رفقة لم يشترط و جو دهم و لا نظر للوحشة لان الحج لا بدل له و أنما يمنع الخوف على شي مماذكر ه الوجوب ان كانعاما فلوحج اولما تمكن واحصر مع القوم ثم تحلل و مات قبل تمكنه لم يستقر في ذمته لعموم الخوف هنا وامالو اختصآلخوفاو المنع بشخص فآنه لايمنع الوجوب فنقضىمن تركته علىماصو بهالبلقيني وجزم به ابن الرفعة وكذاالسبكىفقالمنحبسهشيطان اوعدو وعجز دونغيره لزمه الحج فيقضىمن تركتهو يستنيب أن ايس وانما يمنع الخوف الوجوب انءم فمات قبل تمكن احدمن قبل اهل بلده نص عليه ثم استنبط في موضع اخر من ذلك وعما في الاحصار من ان الزوجة تحرم الا باذن الزوج انهالو اخرت لمنعه قضي من تركتها ولا تعصى الاان تمكنت من النكاح وعبر الاذرعي بنظير ذلك وقال صرح به الشافعي و الاصحاب و نقله في الخادم في موضعو اعتمده وبحثفي موضع اخرانهالولم تستطع الابعد النكاح اشترطفي الوجوب رضا الزوج لكن اعترضغيرو احدماذكر بقول المجموعين الروياني لوحبس اهل بلدعن الحج اوماوجب عليهم لميستقرأ وجوبه عليهم اوواحد منهم فهل يستقرعليه قولان اصحهما لاانتهى وبقولهمفي محصرلم يستقر عليه الفرض تعتبرا ستطاعته بعدزو الرالحصر وهويشمل الحصر الخاصوغيره وقدبجاب منجانب اولئك بانمافي المجموع مقالة ولايلزم من سكوته عليها اعتمادها لماعلمت من النصو اتفاق الاصحاب على ما يصرح يخلافهاوكلامهم الآتي محمول على ماهناولمن اعتمدما في المجموع ان يردذلك بان غاية ما في الباب ان للشافعي فيهاقولين وانالرويانى رجح اونقل ترجيح احدهمافهو المعتمد لظهور مدركه وعليه فلااستقرارعلى الزوجةاذامنعهازوجهاانتهى واصله فى حاشيه الشريف السمهودى اه سم واقر المغنى ما استنبطه السبكى عبارته قال السبكي ويؤخذ من ان الزوجة انماتحرم باذن زوجها اى استحبابا كمامروان الحصر الخاص لايمنع وجوب الحج ان اذنه ليس شرطاللو جوب عليها بل الحبج و جب و اذا احر مت فمنعها الزوج و ما تت قضي من تركتهامع كونهالا تعصى لكونه منعها الا إذا تمكنت قبل النكاح فتعصى اذا مانت اهر قوله كحجة الاسلام بعداولي الخ)الي قوله نعم في المغني الاقوله قدر الى قضاءو قولهو نذر الى المتن و الى قول المآتن و من فا نه فى النهاية الاماذكرو قوله بحيث الى إذا غلب (قوله وكنذر الخ) اى غير معين (قوله و نذر معين الخ) فيه وقفة إذ الظاهر أنه كحجة الاسلام في أول سنى الامكان كما يفيده قول عش قوله م روكالنذر أي حيث استقر في ذمته بان نذره في سنة معينة و فو ته فيها مع الامكان او اطلق و مضى ما يمكنه فيه النسك و الا فلاشي عليه اه لكن في الونائي مثل ما قاله الشار حوكذ افي الاسني مثله عبارته مع المتن فان احصر في قضاء او نذر معين في العام الذى احصرفيه فهو باق من ذمته وكذا حجة الاسلام او حجة تذرقد استقرتكل منهما عليه بان اجتمع فيها شروط الاستطاعة قبل العام الذي احصر فيه والابأن احصر في تطوع أو في حجة الاسلام او نذر ولم يستقر فلا شيء عليه في التطوع اصلاو لا في حجة الاسلام او النذرحتي يستطيع بعدا ه (قوله و نذر معين في عام الحصر) اوغيرمعين قاله سموفيه تامل لكن بحث الاذرعى الخجزم به النهاية تاركالقيد بعيد الدار (قهله اذاغلب على ظنه الخ)قياس مامر في الزوجة من انه لوقال لهاطبيبان عد لان الخاعتبار مثله هناو ينبغي أن مثل ذلك مالوعرف من نفسه لكو نه طبيبا وتعبيره بغلب على ظنه شامل لذلك بل و لمالو أخبر ه به طبيب و احد عش (بعذر) إلى قوله وقيل في النهاية الاقوله لان احرام الى ثم ان لم يمكنه و الى قول المتنوفيهما في المغني الاقوله لأن احر ام الى قال و قوله ثم ان لم يمكنه الى وله تحالات (قوله بعدر) اى كضلال طريق و ناثى (بالجواز) اى جوازاستدامةالاحرام الى العام القابل حتى يقف فيه مغنى (فول ثم ان لم يمكنه الخ)وان احصر بعد الوقوف وتحلل ثمأطلق من احصاره فارادأن يجرم وينبى لم يجز البناء كمافى الصلاة والصوم نهاية زادالو نائى وانكان الوقت باقياصح احر امه ولزمه الاستئناف اه (قوله عامر في المحصر) اى بذبح ثم حلق مع نيه التحليل بهما اقرب بخلاف الابعد كاقاله في الروض فإن فاته الحج لطوله وصعوبته تحلل بافعال العمرة ولاقضاء عليه قال

في شرحه لان بذل ما في وسعه كمن احصر مطلقا اهر قوله و نذر معين في عام الحصر) او نذر غير معين (قوله

الرمى بفوات الوقوف و ثانیهما بحصل(بطواف وسعى)بعدهانلميكنسعي بعدالقدوم كمافى المجموع (وحلق)مع نية التحلل بها لماصحعن عمررضي اللهعنه أنهأفتي بذلك فأمر من فاتهم الحج ان يظوفوا ويسعوا وينحرو اانكان معهم هدى ثم محلقوا اويقصرواثم بحجوامنقابل ويهدوافمن لآبجد صام ثلاثة ايام في الحج اى بعد الاحرام بالقضاء كمامر وسبعة اذارجعالى اهلهو اشتهر ذلك ولم ينكره احدفكان اجماعاو افهم المتن والاثرانه لايلزمه مبيت بمنی ولا رمی و ماأتی به لاينقلب عمرة لان احرامه انعقد بنسك فلا ينصرف لغيرهوقيل ينقلب وبجزئه عن عمرة الاسلام (وفيهما) اىالسعىوالحلق(قول) انه لاعتاج اليهما لان السعى يجوز تقديمه عقب طواف القدوم فلادخل له فىالتحللو الحلق استباحة *إمحظور (وعليه دم)و مر* الكلام فيه (و) عليه ان لم ينشأ الفوات من الحصر (القضاء) للتطوع فورا لاثرعمر رضيالله تعالى عنه المذكور بهما ولانه يخلو عن تقصيرو من ثملم يفرقو ا في وجوب الفورية بين المعذور وغيره تخلاف الاحصار اما الفرض فهو باق فى ذمته كما كان من توسع وتضيق كما في الروضة واصلها وان نوزع فيه ﴿ تنبيه ﴾ هل يلزمه الاحرام بالقضاء

وان امكنه و جب اى التحلل بعمل عمرة اى مع نية التحلل كاياتي (قوله او لهما يحصل الخ) ثم (قوله و ثانيهما) عبارة شرحالروض قال في المجموع وبما فعله من عمل العمرة يحصل التحلل الثانى و اما الاول فيحصل بو احد من الحلق و الطواف المتبوع بالسعى لسقوط حكم الرمي بالفوات فصاركمن رمي ولا يحتاج الى نية العمرة كما افهمه كلام المصنف واصله وظاهرا اله يحتاج الى نية التحلل انتهت وعبارة الشارح في شرح الارشاد الصغير وتحللهااثاني بفراغهمن عملالعمرة والاول بفراغهمن بعضهاوهو الحلق اوالطواف المتبوع بسعي بقي فانلم يمكنه عمل عمرة تحلل بمامر في الحصر انتهت اه سم و عبارة الو نائي ثم لتحلل بعمل عمرة ان أمكنه و المر ادعمل غمرةصورة لاحكمالأن لهحينذ تحللين يحصلأ ولهابو احدمن الحلق انكان براسه شعروالطواف المتبوع بالسعى انلميكن سعي بعدالقدوم وانلميكن براسه شعر فبالطواف بقيده فلوجامع قبل التحلل الاول فسد حجهالفائت وثانيهما بالباقىمن اعمالالعمرة وهيالطواف والسعيان لميتقدم والحلق مع نية التحلل بالثلاثة ولهتقديماى واحدمنهماكما فى الحاشية خلافا للمختصر اهوبماذكريعلم ان مآيوهمه صنيع الشارح من وجوب تكرر الحلق او الطو اف المتبوع بالسعى غير مراد (قول مع نية التحلل بها) ينبغي عند كلمنهاأىالثلاثة اذليستعمرة حتى يكتني لهابنية في اولهاسم ولايحتاج الىنيـةالعمرةنهاية (قولِهُ ويهدوا) بضم الياءمن باب الافعال عش (قوله فكان اجماعا) اى سكو تيا (قوله لا ياز مه مبيت بمي الح) اى وان بقى وقتهما شرح روض و نهاية (قوله و لارمى) ويقال ايضاانه اذالم يكن براسه شعر انه يسقط عنه الحلق ويصير تحلله بالطَّو اف اى المتبوع بآلسعي ان لم يقدمه فقط مغني قولُ المتن (وعليه دم الخ)ولوكان عبداكان واجبه الصوم سم (أوله ومرالكلام الخ) أى مرقبيل باب الاحصار أنه كدم التمتع في الترتيب والتقديروسائر احكامه ('قُولُه انلمينشا الفواتّالخ) سيذكر محترز هقول المتن(والقضآء)اي بمعناه اللغوىوهو الاداءنها يةعبارة المخنىفان قيلكيف توصف حجة الاسلام بالقضاءو لاوقت لهااجيب بانه لما احرم بها تضيق وقتها كما تقدم ذلك فى الافساد و تقدم ما فيه اه (قول ه فور ا)كذا فى النهاية و المغنى (قول ه ومن تمليفر قوافي وجوب الفورية الخ)اى وانما يفترقان في الاثم فقط مغنى (قوله بخلاف الاحصار) هومقا بل لقوله و لانه لا يخلو عن تقصير ش اه سم (قوله أما الفرض الخ) هومقا بل قوله قبل للتطوع سم (فوله فهو باق فىذمته كاكان الح)وفاقاللروض وخلافا لصريح شرح المنهج والمغنى و لاطلاق النهاية

وله تعللان أو لهما الخ ثم قوله و ثانيهما الح) عبارة شرح الروض قال في المجموع و ما فعله من عمل العمرة يحصل التحلل الثانى و اما الاول فحصل بو احد من الحلق و الطو اف المتبوع بالسمى لسقو طحكم الرمى بالفو ات فصار كن رمى و لا يحتاج الى نية العمرة كما الهمه كلام المصنف و اصله و ظاهر انه يحتاج الى نية التحلل اه و عبارة الشارح في شرح الارشاد الصغير و تحلله الثانى بفر اغه من عمل عمرة و الاول بفر اغه من بعضها و هو الحلق أو الطو اف المتبوع بسمى بيق فان لم يمكنه عمل عمرة تحلل بمامر فى الحصر اه (قوله و حلق مع نية التحلل بها) ينبغى عندكل منها اذ ليست عمرة حتى يكتفى لها بنية فى أو لها (قوله لا ياز مهمبيت بمى و لا رمى) أى و ان بق و قتهما شرح و و ضر (قوله فى المناس او بالفو ات لا يازم السيد و لو احرم باذ نه بل لا يجزيه اذ اذبح عنه الكونه لا يمكنه يا المناس او بالفو ات لا يازن السيد و لو احرم باذنه بل لا يجزيه اذ اذبح عنه ضرر و لو اذن له فى المحرام لا نه فى موجبه لا ان و جب الصوم بتمتع أو قر ان اذن له فيه فليس له منعه لا ذنه فى موجبه و ان ذبح عنه السيد بعدمو ته جاز لا نه حصل الياس من تكفيره و التمليك بعد الموت ليس بشرط و اذا عتق العبد قبل صومه و قدر على الدم اعتبار كالة الاداء اه ثم قال فى شرحه و اذا نسى و ظاهر ان المكاتب يكفو بان سيده كالحر لا نه يملكه و عليه فيجزيه ان يذبح عنه و لو فى جناية اه فاولم و ظاهر ان المكاتب يكفو بان سيده كالحر لا نه يملكه و عليه فيجزيه ان يذبح عنه ولو فى جناية اه فاولم ياذن السيد فهل يكفر بالصوم كغيره من الرقيق ينبغى انه كذلك فليراجع (قوله اما الفرض فه و باق فى ذمته كما كان من توسع و تضيق كما فى الروضة و اصلها الح) مشى في شرح المنهج على خلافه حيث قال و عدت قال و عدت قال و عادة اى

عبارة سم قوله كماكان من توسع الخمشي في شرح المنهج على خلا فه حيث قال و عليه إعادة فور اللحج الذي فاته بفو الله أو فوف تطوعا كآن او فرضا كما في الافساداه لكن الذي في الروض وشرحه هوماً ذكره الشارحاه (قهله منمكانالاحرامالخ)اياومثلمسافته (قهلهوالاقربإلىكلامهمالخ)وهوقضية تعليل المغنى والنهامة لفورية القضاء مطلقا هنا بالقياس على الافساد (قوله الاول باطلاقه) اي يازم في الاعادة الاحرام من مكان الاحرام بالاداءاو مثل منافته فلا يكفي من اقرب منه و نائي اي ولو كان القوات بعذر كالخطأف الطريق أو العدد (قوله و لا يسقط هذا) اى الدم الثالث (قوله فا فهم ذلك) اى قول المجموع لانه توجه عليه الخ وفيه تامل(قه إله و اما إذا نشا) إلى الباب في النهاية و المغنى إلى قو له و قد الجاه نحو العدو إلى سلوكها (قوله و اما إذا نشأ الخ) محترز قوله ان لم ينشأ الفوات من الحصر (قوله و قد الجاه نحو العدو الخ) اى بانام بحدُ طريقادونها فيما ذكرويامن معها الفوات فيما يظهروان تبادّرمن الجاء العدو خلاّفه بصرى (قوله ويامن معها الفوات) تقدم في اول الباب ما يصر حبانه ليس بشرط (قوله فتحلل بعمل عمرة) محله كماقال السبكي وغيره إذا تمكن من البيت و إلا تحلل تحلل الحصراه اسني المطالب اه بصرى و تقدم في الشرحوالنهاية والمغنى في او اثل باب الاحصار ما يو افقه (قوله لم يقض) جو اب اما فكان حقه ان يراد معهالفاء (قهله كالمحصرمطلقا)ايسواءكان الحصرعاما اوخاصًا كالمريض والزوجة والولدوالشرذمة ونائى ﴿ حَاتُّمَةً ﴾ يسنان يحمل المسافر إلى اهله هدية لمارواه البيهقي وان يرسل اليهم إذقرب إلى وطنه من يعلمهم بقدوهم إلاان يكون في قافلة اشتهر عنداه آل البلدوقت دخو لهاو يكره ان يطرقهم ليلاو السنة ان يتلق المسأفر وانيقال له إن كانحاجا قبل الله حجك وغفر ذنبك واخلف نفقتك وإنكان غازيا قيل له الحمد لله الذي نصرك واكرمكو اعزك والسنة ان يبداعند دخوله باقرب مسجد فيصلي فيه ركعتين بنية صلاة القدوم وتسنالنقيعة وهي طعام يعمل لقدوم المسافر وسياتي فيالوليمة بيانها إنشاءالله تعالى مغني ونهاية قال عُشَقُوله مر و إن كانغازيا قيل له الخاى وان لم يحصل فتح على يده لاعز از الاسلام بنفس الغزو وخذَّلان الكفار بعوده وقوله مر باقرب مسجد أي إلى منزله وظاهر أن محلذلك حيث كان له منزل غيرالمسجد فلوكان بيته بالمسجد اوكان من مجاوريه فعلهما فيه عنددخوله وقوله مر وتسن النقيعة اييسن للمسافر بعد حضووه ان يفعلها اه (قهاله والله تعالى اعلم) عطف على مقدراي هذا ماعلىته والتهسبحانه وتعالى اعلم بالصواب وقدتهم الربع الاول يحمدالله وعونه وحسن توفيقه بوم الاربعاء المبارك ثامنالربيع الثانى منشهور سنة ثلاث وتسعين بعدالفوما تتين على يدجامعه الفقير إلى رحمة ربه الغنى عبد الحميد نحسين الداغستاني الشرو اني ثم المكي غفر الله تعالى له ولو الديه ولمشايخه ولمحبيه ولمن قرا فيهونقل منه او طالع فيهولسائر المسلمين وصلى الله على سيدنا محمدو على آلهو اصحابه اجمعين ﴿ كتاب البيع ﴾

(قوله قبل) إلى قول المتنكاشتريت في النهاية إلاً قوله للخلاف فهم أو قوله و هو لك إلى المتن و قوله لكن بحو إلى ولك على وما انبه عليه (قوله و هو بيع الاعيان) وسياتى في الآجارة بيع المنافع نهاية (قوله إذه و مصدر) رده سم بان المعنى المصدرى ليسمر اداهنا و إنما المر اداللفظ الذى ينعقد به البيع و يمكن الجو اب عنه بانه لما كان مصدر افى الاصل كان الاصل فيه الأفر اداه عش (قوله و ارادة ذلك الخ) عطف على افر اده بانه لما كان مصدر افى الاصل كان الاصل فيه الأفر اداه عش (قوله و ارادة ذلك الخ) عطف على افر اده

وعليه إعادة فور اللحج الذي فاته بفو ات الوقوف تطوعا كان أو فرضا كما في الافساد اه لكن الذي في الروض وشرحه هو ماذكر الشارح هذا ما وجدبها مش نسخة شيخنا علامة زمانه و فريد دهره و او انه شهاب الدين احمد بن قاسم العبادي تغمده الله تعالى بالرحمة و الرضو ان و اسكنه الله بمنه وكر مه فسيح الجنان (كتاب البيع)

(فوله إذهو مصدر) فيه نظر إذهو لم يردبه المصدر بل العقد كاسياتي و العقد ليس بمصدر إذ هو مجموع الايجاب و القبول وهما عبار تان عن ملفوظ البيع و ملفوظ المشترى مثلاً لاعن ايجادهما كماهو ظاهر على

التفويت فيكون كالافساد لتساوبهما في تمامالتعدى والفوات فلايلزمه إلامن ميقات طريقه ولايراعي الفائتكل محتمل والاقرب إلىكلامهم الاول ماطلاقه ثمرأيت المجموع قال عن الاصحاب وعلى القبارن القضاء قارنا ويلزمه ثلاثة دماءالفوات ودم القران الفائت ودم ثالث للقران الماتى مه في القضاء ولا يسقط هذا عنه بالافراد في القضاء لآنه توجهعليه القران ودمه فلا يسقط بتبرعه بالافراد اه فافهم ذلكأ نديتعين مراعاة ماكان عليه إحرامه في الاداء فلو أحرم مه من الحليفة ففات ثم اتى على قرن لزمه أن محرم من مثل مسافة الحليفة ويؤيده توجيههم رعاية ذلك في الافساد بأن الاصلفالقضاء أن محكي الاداءوهذا بعينه موجود فيصورةالفوات ولانظر للفرقالسابق عزيدالتعدي بالافسادلمام أنالفوات لا مخلوعن تقصيرو أما إذا تشاالفو اتءعن الحصركان احصر فسلك طريقا اخر ففاته لصعو بةالطريق او طولهوقد ألجأه نحوالعدو إلى سلوكها اوصابر الاحرام متوقعازو الالحصر فلميزل حيى فات الحج فتحلل بعمل

عمرة لميقض لأنه بذل مافىوسعه كالمحصر مطلقاوالله تعالىأعلم وصلى الله علىسيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ﴿ كتاب البيع ﴾ قيل افرده لارادته نوعامنه هو بيع الاعيان ويردبان افراده هو الاصل إذهو مصدروارادة ذاك

السلم الح)قدينظر فيه بان بيع غير الاعيآن لم ينحصر في السلم فافر اده لا يدل على ماذكر فتأمل اله سم عبارة البصريقولهالسلم الخينبغي أن يزادو الاجارة حتى يسقطُ ما أورده الفاضل المحشى فأن البيع منحصرُ في بيع الاعيان والمنافع وما في الذمة اه (قه له و هو لغة مقابلة شيء بشيء) زا دبعضهم على وجه المعاوضة ليخرج نحو ابتداءالسلام ورده وعيادة المريض فلاتسمى مقابلة ابتداءالسلام برده ومقابلة عيادة مريض بعيادة مريض آخر بيعالغة عشو مغنى زادشيخناو قال بعضهم الاولى ابقاء المعيى اللغوي على اطلاقه لان الفقهاء لادخل لهم في تقييد كلام اللغويين و هو ظاهر اطلاق الشارح اه (قوله عقد يتضمن الخ) اي يقتضي انتقال الملك في المبيع للمشترى و في الثمن للبائع اه عش عبارة الرشيدي فيه امور الاول أن قوله مال بمال يشمل غير المتمو ل الثاني يخرج عنه المنفعة المؤيدة لانها لاتسمى ما لا كاسياتي في الإيمان فهذامع قوله أومنفعة مؤبدة كالمتنافى إلاان يقال ان الايمان مبناها غالباعلى العرف فالمنفعة هنامن الاموال فليراجع الثالثان قوله بشرطه الاتى فيه ان الشروط لادخل لهافي التعاريف المقصودها بيان الماهية الرابع انقوله لاستفادة ملك الخهوفائدة البيع فلادخلله في اصل تعريفه وقد سلم من هذه الايرادات قول بعضهم عقدمعاوضة مالية تفيد ملك عين او منفعة على التابيد اه (قوله بشرطه الآتي) اى بشروطه الاتية لانه مفر دمضاف فيعم و (قوله لاستفادة الخ)علة لقوله مقابلة الخو (قوله ملك عين) اي كالثياب و (قوله او منفعة الخ)وكذا يعتبر التآبيد في العين لآخر اج القرضو لعله استغنى عنه بقو له بشرطه و الكأن تقول التابيد حاصل في القرض لجو از انتفاع المقترض مه لا إلى غاية ورجوع المقرض فيه فسنخ له وهو إنماير فع العقد من حينه لا من اصله و (فه له مؤيدة) كحق المُمر إذا عقد عليه بلفظ البيع اهع ش (فه له وهو) إلى قوله وهو لك في المغنى الاقوله بما آشتهر إلى لقوله تعالى وقوله إذالم يوجد الى في الاخرة (قولة وهو المراد الخ) اي العقد (قوله وقديطلق) اى مطلق لفظ البيع لا البيع المذكور في الترجمة ففيه شبه استخدام اهرشيدي و الاولى حَدُفُ لفظة شبه (قوله على قسيم الشر اءالخ)و قد يطلق ايضاعلي الانعقاد اتو الملك الناشيء عن العقد كما في قو لك فسخت البيع إذ العقد الو أقع لا يمكن فسخه و إنما المر ادفسخ ما تر تب عليه سم على المنهج اه عش (قهله على وجه مخصوص) ردعليه ان هذا القيد لا مفهوم له إذا لتمليك بالثمن لا يكون إلا تبعاو الجواب انه اشار بهإلى ما يعتبر شرعا فهو لبيان الواقع لاللاحتر از او انه استعمل الثمن في مطلق العوض فيكون احتراز ا عن نحو الاجارة اهعش (قوله والشرآء) اى و يحد الشرآء (قوله با نه قبوله) اى نقله اهعش (قوله على ان لفظكل يقع على آلاخر) أى تقول العرب بعث بمعنى شريت و بالعكس قال تعالى و شروه بثمن نخس اى ماعو هو قال تعالى ولبئس ماشر و اله انفسهم ويقال لكل من المتبايعين بائع و بيع و مشتر و شار اله مغنى (فه اله واركانه عاقد الخ)اي اركانه ثلاثة وهي في الحقيقة ستة عاقدوهو بائع و مشتر و معقو دعليه وهو ثمن وُ مثمن وصيغة وهي أبحاب وقبول اهمغني (قوله ولقوة الخلاف الخ)عبّارة المغنى والنهاية وكان الاولى للمصنف ان يقدم الكلام على العاقد ثم المعقّود عليه ثم الصيغة لكنه بدايها كاقال الشارح لانها اهم للخلاف فيهاو اولىمن ذلك ان يقال لان العاقدو المعقو دعليه لا يتحقق إلابها اهو عبارة سم قولهو ان تقدما الخقد يقال همامن حيث وصف العاقدية والمعقودية المقصودهنالم يتقدما فليتامل أه (قهله فيها الخ) يعنى الصيغة اهر شيدى (فه له طبعا) الاولى زمانا (قهله وجود صورته الخ) اى لتحقق صورته الشرعية في الخارج (قولهولوفي بيع ماله الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو في بيع ماله لولده محجوره وعكسه وبيعه مال

الخوفيه تسليم ان المر ادهنا خصوص بيع الاعيان ويردعليه المنافع المؤبدة رشيدي (قوله تعلم من أفراده

ان المصدر إذا كان للانو اع حقه الجمع فلا يكنى التوجيه بحردانه مصدر بل لا بدمن بيان انه لم يرد به الانو اع فليتا مل (قوله تعلم من افر اده الخ)قد ينظر فيه بان بيع غير الاعيان لم ينحصر فى السلم فافر آده لا يدل على ماذكر تا مل (قوله و ان تقدما عليها طبعا)قد يقال هما من حيث وصف العاقدية و المعقودية المقصود هنا لم يتقد ما فليتا مل (قوله و لو في بيع ما له لو لده) هذا فى الاب و الجدوية جه ان الام إذا كانت وصية كذلك كادل

تعلمن افر اده السلم بكتاب مستقلوهو لغةمقا بلةشيء بشيءوشرعا عقد يتضمن مقابلة مال بمال بشرطه الاتى لاستفادة ملك عين او منفعة مؤيدة وهوالمرادهنا وقديطلقعلىقسيم الشراء فيحد مانه نقل ملك بثمن على وجه مخصوص والشراء بانەقبولە علىأن لفظكل يقع على الاخر واركانه عاقدو معقو دعليه وصيغة أولقوة الخلاف فهايدأها وأن تفدماعليها طبعامعدا عنها بالشروط مجازا فقال (شرطه) الذي لا بد منه لوجو دصور تهالشرعية في الوجود ولو في بيع ماله لو الده

احدمحجوريه للاخراه قال عشقوله لولده محجوره الخدخل فيه الطفل والسفيه والمجنون وهذافي الاب والجدويتجهان الاماذا كانتوصية كذلك كإدل عليه كلامشر حالروض فيباب الحجر وقديشمل سفها طراسفهه بعد بلوغه رشيدا اذاكان القاضي اباه اوجده وهومتجه وكذااذاكان غيرهماواذن لهماني التصرفوهومحتمل سم علىحج لكنهذه الثانية قديخرجها قولالشارح مر محجوره لانه محجور القاضي اه عشعبارة المغنى وكالطفل المجنون وكذاالسفيه ان بلغ سفيها والآفو ليه الحاكم فلايتولى الاب الطرفين فلو وكله الحاكم في هذه الصورة لم يتول الطرفين لانه نائب عن الحاكم فلا بزيد علمه اله وعبارة عميرة قضية اطلاق المصنف اشتراط الانجاب والقبول ولوفي حقولي الطفل وهو تكذلك وقيل يكني احد اللفظين وقيل تكني النية قال الاسنوى وهو قوى لان اللفظ انما اعتبر ليدل على الرضا اه (قهله وكذا في البيع الضمني الخ) ببعض الهو امش الحاق التدبير بالعتق وفيه وقفة فإن التدبير تعليق عتق بالموت والتوكيل في التعليق لا يصح لا نه ملحق بالهين اه عش (قوله كاعتق عبدك عني الخ) بق مالو قال بعنيه واعتقه فقال اعتقته عنك مل يصح او لافيه نظرو الاقرب الثاني لعدم مطابقة القبول للإيجاب وهل يعتق في هذه الحالة على المالك ويلغو قوله عنك ام لافيه نظر و الاقرب الثاني اه عش (قوله فانه يعتق به الخ)وهل ياتى فى غير العتق كتصدق بدارك عنى على الف بجامع انكلاقر بة اويفر ق بان تشوف الشارع آلى العتق اكثر فلايقاس غيره به كل محتمل وميل كلامهم الى التآنى اكثر اهنها ية قال عش قولهم روميل كلامهم الى الثاني الخ متمدوسياتي له مر في الظهار انه لوقال لغيره اطعم ستين مسكينا كل مسكين مدامن الحنطة عن كفارتىو نواهابقلبه ففعل اجزاه فيالاصحو لايختص بالمجلس والكسوة كالطعام قاله الخوار زمي انتهي وقد يقال ان ذلك ليس من البيع الضمني لعدم اشتر أط لفظ يدل على التمليك من ما لك الطعام و الكسوة سم على حبرو لعدم اشتر اطرؤ يةمآامره بالتصدق به بل هذا مثل مالو امر الاسيرغيره باستنقاذه او بعارة دار وشرط له الرجوع عاصرف وهو قرض حكمي ومع ذلك فيه شيء اه عش (قوله فلا برد) اى البيع الضمني على المصنف لقوله وكذا في البيع الضمني الخ فلا ابراد ولا استثناء كما فعل بعضهم أه عش قول المتن (الايجاب) مناوجب بمعنى اوقع اهعش (قهله ولوهزلا) هل الاستهزاء كالهزل فيه نظرو يتجه الفرق لان في الهزل قصد اللفظ لمعناه غير آنه ليس راضيا و ليس في الاستهزاء قصد اللفظ لمعناه ويؤيده ان الاستهزاء منع الاعتداد بالاقرار سم على حج اهع ش (قهله وهو) اى الايجاب (صريحا) اى حال كو نه صريحا اه عش (فوله مادل على التمليك) اى بعوض نها ية و مغنى قال عش قوله مر بعوض لم يذكره حجو لعله لان ذكرالعوض شرط للاعتداد بالصيغة لالصراحتها وقوله بعتك دال على التمليك دلالة ظاهرة أه (قوله ممااشتهر) اى ماخذالصراحة اه عش (قهله لقوله تعالى الخ) علة لاشتراط الابجاب بل الصيغة ووجه الدلالة فيه إنه اقتصر فيها على مجر دالتراضي و المرادما يدل عليه فيشمل الهزل وغيره اهع ش (قوله فانيط بظاهر الخ)يظهر ان اولى ما يوجه به اعتبار الصيغة ان دلالة الالفاظ منضطة لان لهاقو انين مدو نة مخلاف دلالةغيرها اهبصرى (قوله فلا ينعقد بالمعاطاة الخ) اذالفعل لايدل بوضعه فالمقبوض بها كالمقبوض ببيع فاسد فيطالب كل صاحبه تمادفع اليه ان بق و ببد له أن تلف وقال الغز الى للبائع ان يتملك الثمن الذي قبضه

عليه كلام شرح الروض فى باب الحجر وقوله لولده قديشمل سفيها طراسفهه بعد بلوغه رشيدا اذاكان القاضى اباه او جده و هو متجه وكذا اذاكان غيرهما و اذن لهما فى التصرف و هو محتمل (فوله و لو هز لا) هل الاستهزاء كالهزل فيه نظر و يتجه الفرق لان فى الهزل قصد اللفظ لمعناه غير انه ليس راضيا و ليس فى الاستهزاء قصد اللفظ لمعناه و يؤيده ان الاستهزاء يمنع الاعتداد بالاقرار (فوله فلا ينعقد بالمعاطاة) على هذا قال فى الروض و شرحه المقبوض بها كالمقبوض بالبيع الفاسد فيطالب كل صاحبه بما دفع اليه ان بق و ببدله ان المن انتهى فهم إذا كان باقيا على ملك صاحبه على الاخر فحكمه كسائر الديون فى الزكاة هكذا يظهر اليه او تيسر اخذه و ان كان تالفا فبدله دين لصاحبه على الاخر فحكمه كسائر الديون فى الزكاة هكذا يظهر

وكذافي البيع الضمني لكن تقدير اكاعتق عبدك عني بالف فيقبل فانه يعتق به كما يذكره في الكفارة لتضمنه البيع وقبوله فلا يرد (الابحاب) من البائع ولو هزلاوهوصر نحامادلعلي التمليك دلالة قوية بما اشتهر وتكرر على السنة حملة الشرع وستاتي الكتابة لقوله تعالى الاان تكون تجارة عن تراض منكممع الحديث الصحيح انما البيع عن تراض وهو خو فانبط بظاهرهو الصبغة فلابنعقد بالمعاطاة

لابازم إخر اجها إلا إن عاد عليه أو تيسر اخذه و إن كان تالفا فبدله دين لصاحبه على الآخر فحكمه كسائر الديون في الزكاة هكذا يظهر فلوكان احدهما عن يرى المعاطاة فيتجه أن لا يحب عليه الرد إلا بحكم حاكم مرى الرد و (فرع) ولا يبعد اشتر اط الصيغة في نقل اليدفي الاختصاص و لا يبعد جو از أخذ العوض على نقل الد فيه كما في النزول عن الوظائف اه و تقدم عن عش في مبحث قطع نبات الحرم جو از اخذ العوض على نقل اليدعما لا بحوز بيعه من نبات الحرم (قوله وهو ان يتراضيا الخ)عبارة المغنى قال في الدخائر وصورة المعاطاة ان يتفقاعلى ثمن ومثمن و يعطياً من غير إيجاب و لاقبول و قد يو جد لفظ من احدهما أه (فهاله واختار المصنف الح)اى من حيث الدليل اه عش (قوله انعقاده مها الح)أى لانه لم يثبت اشتر اط اللفظ فيرجع للعرف كسآثر الالفاظ المطلقة اهمغنى زادشيخناو ينبغي تقليدالقائل بالجو ازللخروج من الاثم فأنهما ابتل به كثير او لاحول و لاقوة بالله حتى إذاار ادمن وفقه الله تعالى إيقاف صيغة اتخذه الناس سخرية اله (قهله مها)اي بالمعاطاة (قهله في كلما)اي عقدو (قهله مها)اي بتلك الالفاظ كايدل عليه قول الشيخ فيشرح قول الروض فى كل ماآى بكل ما انتهى و وجه الدُّلالة أنه جعل فى بمعنى الباء المفيدة لكون بجر دهاهو سبب الانعقاد وعليه فالاقو ال الثلاثة متباينة و لا تتقيد المعاطاة بالسكوت بل كاتشمله تشمل غيره من الالفاظ الغير المذكورة في كلامهم للصريح والكناية اه عش أفول انما يظهر تفسير ما بعقد إذاخلاالكلامءن لفظة بها كمافي المغني فيوأفق قول الروضة ينعقد بكلما يعده الناس بيعا اه واما معها فيظهر ان في بمعناه الحقيق و ماو اقعة على متاع و ضمير يعده على حذف مضاف و ضمير بها للمعاطاة اي في كل متاع يعدالناس عقده بالمعاطاة بيعافيو افق قول المحلى وقيل ينعقد بهافى المحقر كرطل خىزوحزمة بقل وقيل في كل ما تعدفيه بيعا مخلاف غيره كالدواب والعقار واختار ه المصنف في الروضة وغيرها اه (قه له اتفاقا) اىمن الشافعية ﴿ (فرع) ﴿ وقع السؤ العمالو وقع بيع بمعاطاة بين مالكي وشافعي هل بحرمُ على المالكي ذلك لاعا نتهالشا فعي على معصية في اعتقاده ام لا فيه نظر و الجو اب عنه ان الا فرب الحرَّمة كما لو لعب الشافعي معالحنني الشطرنجومعذلك إنما يرجع فيهلذهب المالكي هليقو لبحرمة ذلكعليه أمملائم رأيت سم على حج قال ما نصه فرع باعشا فعي لنحو ما لكي ما يصح يبعه عندالشا فعي دو نه من غير تقليد منه للشا فعي ينبغي أنحرم ويصح أن الشافعي معين على المعصية وهو تعاطى العقد الفاسد وبجوز للشافعي أن يأخذ الثمن عملا باعتقاده مراهع ش (قهله إلا ان قدر الثمر الخ) اى او كان قدره معلوما للعاقدين باعتبار العادة في بيع مثله فيما يظهر فلو قدر من غير صيغة عقد كان من المعاطاة المختلف فيها اهرعش (قوله على انالغز الى سامح فيه الح) اى في الاستجرار اه عش عبارة المغنى قال الاذرعي و اخذ الحاجات من البياع يقع على ضربين أحدهما أن يقول أعطني بكذا لحما أوخيزا مثلاو هذاهو الغالب فيدفع اليه مطلوبه فيقضيه وبرضى بهتم بعدمدة يحاسبه ويؤدى مااجتمع عليه فهذا مجزوم بصحته عندمن بحوز المعاطاة فما راهوالثاتي ان يلتمس مطلو به من غير تعرض لثمن كأعطني رطل خبز أو لحم مثلا فهذا تحتمل وهو ماراي الغز الىا باحته ومنعه المصنف في المجموع فقال انه باطل بلاخلاف لأنه ليس ببيع لفظي و لامعاطاة وقوله لانه ليس بيع لفظي الخفيه نظر بل يعده الناس بيعا الغالب ان يكون قدر ثمن الحاحة معلو مالها عند الاخذ والعطاء وان لم يتعر ضاله لفظا انتهى انتهت (قه له لامطالبة بها) اى بسبب المعاطاة اى بما ياخذه كل من

إنساوى قيمة ما دفعه لانه مستحق ظفر بمثل حقه و المالك راض اه مغنى و في سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض إلا مقالة الغز الى ما نصه فهو إذا كان باقياعلى ملك صاحبه فان كان زكو با فعليه زكاته لكن

وهى أن يتراضيا بشمن و لو مع السكوت منها و اختار المصنف كجمع انعقاده بها و كل ما يعده الناس بها بيعا و آخرون فى محقر كرغيف و الاستجر ارمن بياع باطل فى كل مرة على أن الغزالى المصاطاة وعلى الاصح المال بخلاف تعاطى العقد المال بخلاف تعاطى العقد المال محفر كما هو ظاهر مكفر كما هو ظاهر

فلوكانأحدهمانمن يرى المعاطاة فيتجه ان لا بحب عليه الردالا بحكم حاكم يرى الرد «(فرع) « لا يبعد اشتراط الصيغة في نقل اليدفي الاختصاص و لا يبعد جو از اخذ العوض على نقل اليدفيه كما في النزول عن الوظائف

العاقد ن بالمعاطاة قال حج في الزواجر وعقد المعاطاة من الكبائر و في كلام بعضهم انه صغيرة و انه المعتمد خلافا لما في المعاطاة المعشم النواجرع شور شيدى (قول بخلاف تعاطى المعقد الفاسد) اى في المعاطاة اله عش

(قهله في الآخرة) أي أما في الدنيا فيجب على كل أي من العاقدين بالمعاطاة ردما أخذه ان كان باقيار مدله ان تلف اهنهاية وتقدم عن الاسنى والمغنى مثله قال عشقوله مرو بدله ان تلف وهو المثل في المثلى و اقصى القيم في المتقوماه (قولِه للرضا) قضيتهان غيرهامن العقود الفاسدة كذلكسم علىحج لكن قضية قوله وللخلاف الح انما اتفق على فساده فيه المطالبة اه عش (قوله في سائر العقود المالية) أي من الاجارة والرهن والهبةونحوها انتهىمغنى(قوله ومااشتقمنه) أيكهذا مبيعمنك بكذا اوانا باثعهاك بكذا كابحثه الاسنوىوغيرهقياسا على الطلاق اه مغنى زادالنهاية وأفتى به الو الدرحمه الله تعالى اه (قوله و هو المعتمد)خلافاللمغنى حيث قال عطفاعلى المتن وكمذالك بكذا كانص عليه في الام اه (قوله او هنا لا احتمال) ان ارأد انعدم الاحتمال بسبب قوله بكذا فليكن جعلته لك بكذا كذلك وان أرادانه بدونه أبطله قولهم فىالوصية انه لواقتصر على هوله فاقر ارالاان يقول من مالى فيكون وصيةاه سم قول المتن (وملكتك)عبارة المحرر كبعتك أوملكتك وهي اولى لانها تدل على الاكتفاء باحدهما بخلاف عبارة المصنف اه مغنى عبارةالنهاية الواوفى كلام المصنف بمعنىأواه (قولِه وكونهما الخ) أى ملكتك ووهبتك اه عش (قول وفارق الح) اى كونهما صريحين في الهبة عندعدم ذكر الثمن وقال عش اى ماذكر من ملكتك لآنه المحتاج للفرق دون وهبتك اه (قوله باحتماله) متعلق بفارق (قوله الملك الحسى) عبارة عميرة الادخال في مكان مملوك له اه وعبارة النهاية الادخال الحسى اه (قولِه وشريت) الى المتن فى المغنى (قول هو شريت الح) عطف على كلام المصنف فهو من الصريح اه عش عبارة عبيرة و من الصريح شرية كوعوضتك اه (قوله و نحو نعم) أى كجير و أجل اهنها ية (قوله وكذا بعني) لا يخني ان هذا من جانب المشترى فكان الاولى تآخيره الى مسائل القبول اه رشيدى (قولهو رضيت) ظاهر الاكتفاء بذلك ولومع تقدم لفظ البائع وفيه خفاء بخلاف مالو تاخرعن لفظ المشترى وعليه فيمكن تصويره بنحو رضيت بيع هذا منك بكذا اه عش عبارة الرشيدي قوله مر ورضيت اي والصورة انه تأخر لفظ البائع اه (فول جوابا)راجع لقولهو نعو نعم (قوله بعت) بتاء الخطاب (قوله نعو بعت) كرضيت و فعلت عبارة سم على منهج نعم ينبغي أن يعتبر ما يربطها بالمشترى فلوقال بعتني هذا بكذا فقال نعم فقال اشتريت صح فلوقال بعت هذآ بكذا فقال نعم فقال اشتريت قديتجه عدم الصحة و فاقالم راعدم ربط بعت للشترى فليتآمل جدا اى بخلاف بعتني المتقدم فان فيهربطا بالمشترى حيث اوقع البيع على ضيره بخلافه في هذه اهع ش (قوله تقدم) اى القبول (قوله بخلاف بعني) اى فلايتوقف على قبول المشترى (قوله ولك على) راجع لقوله بعني في قوله وكذا بعنيو (قُولِه و بعتك)عطف على هذه الصيغة (قوله و لى عليك)عبارة شرح الآر شادولو قال بعني هذاولكعلىكذاًفان نوى به ثمناصح والافلاكما افاده كلَّام الرافعي ومثله بعتك و لي عليك كذا او على ان تعطيني كذا بخلاف بعتك هذاعلي آلف مثلافا نه لا يحتاج فيه لنية ذلك انتهت اهسم (قوله و مسئلة المتوسط) وهي ان يقو ل شخص للبائع بعت هذا بكذا فيقو ل نعم او بعت و يقو ل للاخر اشتريت فيقو ل نعم او اشتريت فينعقدالبيم لوجو دالصيغة ولوكان الخطاب من احدهما للاخر فظاهر كلام الحاوى الصحة وجرى على ذلك شيخنا في شرح البهجة والمعتمد كاقال شيخي عدم الصحة لان المتوسطقا ثم مقام المخاطبة ولم توجد مغيى ونهاية زادالاول نعم ان اجاب المشترى بعد ذلك صح فيما اذاقال البائع نعم دون بعت اه قال عش قوله مرولوكان (قوله الرضا) قضيته ان غيرها من العقو دالفاسدة كذلك (قوله وهنا لا احتمال) ان أر ادان عدم الاحتمال بسبب قوله بكذا فليكن جعلته لك بكذا كذلك وإن ارادانه بدونه ابطله قولهم في الوصية انه لو اقتصر على هو له فاقر ار الا ان يقول من مالى فيكون وصية (قوله ولى عليك) عبارة شرح الارشاد ولو قال بعني هذا والك على كذافان نواه به ثمناصح والافلا كاافاده كلام الرافعي ومثله بعتك ولي عليك كذااو بعتك على ان لي عليك كذا أو على ان تعطيني كذا مخلاف بعتك هذا على الف مثلافا نه لا يحتاج فيه لنية ذلك اه (قول هو استفيد

في الاخرة للرضا وللخلاف فيها وبجرى خلافها فى سائر العقود المالية ثم الصريح هنا (كبعتك) ومااشتق منه ذا بكذا وهو لك بكذا على أحد احتمالين ثانيهما وهو المعتمد انه كناية وعلى الاول يفرق بينه وبينجعلته لكالاتي بان الجعل ثم محتمل وهنا لااحتمال (وملكتك) ووهبتكذابكذاوكونهما صريحان في الهبة آنما هو عند عدمذ كرثمن وفارق أدخلته في ملكك فانه كناية باحتماله الملك الحسي وشريت وعوضت ورضيت وأشتر منى ونحو نعم واى بالكسر وفعلت جوا بالقول المشترى بعت وكذابعني لكن نحو بعت لايغنى عنقبول المشترى تقدم أو تأخر بخلاف بعنى ولك على وبعتك ولى عليك وعلى أن لى عليك أوعلى أن تعطيني كذا ان نوى به الثمن واستفيد

الخطاب من احدهماللاخر اىكان قال بعتني هذا بكذا فقال نعم اه (قهله من كاف الخطاب) وعلم من كاف التشبيه اى التمثيل عدم انحصار الصيغ في اذكره فنها صار فتك في يع النقد بالنقد وقرر تك بعد ألا نفساخ بان يقول البائع بعدا نفساخ البيع قرر تكعلى موجب العقد الاول ووليتك واشركتك نهاية ومغنى (قوله الاتية) أى في شرح و يجوز تقدم لفظ المشترى (قهله منه) اى من الخطاب عبارة المغنى و عميرة من أسناد البيع الى المخاطب ولوكان نائباعن غيره حتى لولم يسند آلى احد كايقع في كثير من الاوقات ان يقول المشترى للبائع بعت هذا بعشرة مثلا فيقول بعت فيقبله المشترى لم يصحوكذا لو اسنده الى غير المخاطب كبعت موكلك بخلاف النسكاح فانه لا يصح الابذلك لان الوكيل ثم سفير تحض اه (قوله كرضيت لك الخ)و يقوم مقام ألخطاب اللفظ المعين كبعت فلانا الفلاني بحيث يتعين مر اه سم عبارة شيخناو علم من ذلك انه لابد من اشتماله على الخطاب او ما يقوم مقامه كاسم الاشارة اه (قه له و من اسناده) اى البيع نها ية و مغنى و الجار والمجرور عطف على قوله منه (ولا بعت نحويدك الخ)اى مالم يرديا لجزء الكل سم على حج اهع ش (قوله والفرق بين هذاو نحوالكفالة واضح) اي حيث قالوا ان تكفل بجز ، لا يعيش بدو نه كالراس صحو الافلا وذلك لان احضار ما لا يعيش بدو نه متعذر بدون باقيه حياو لعله ار ادبمثل الكفالة ضمان احضار الرقيق ونحوه من سائر اعيان الحيو انات اهع ش (قهله لم يتات هنا الخطاب) اي مخلاف غيره فلا يتعين فيه الحطاب ولاعدمه اهع ش (قوله و قبلته له) ﴿ فَرَعُ ﴾ قال بعت مالى لولدى وله أولا و نوى و احدا ينبغي أن يصح ويرجع اليه في تعيينه مرسم على المنهج اله عش قول المتن (والقبول)قال في الانو ارولو اختلفا في القبولُ فقال آو جبت ولم تقبل و قال المشترى قبلت صدق بيمينه سم على حجو منهج اهع ش (قوله على التملك) اى بعوضاهعش (قوله كمامر)اى فى تفسير صريح الايجاب بقوله بما آشتهر و تكرر الخ (قوله ويغتفر نحو فتحالتاءالخ)اييغتفرمنالعامي فتحالتاءفيالتكلم وضمها فيالتخاطبلانه لايفرق بينهما ومثل ذلك ابدال الكاف الفا ونحو مسم على المنهج أه عش (قوله من العامى) قديقال القياس اغتفار ذلك الابدال بمن لسانه كذلك ولوغير عامي سم وعش قول المتن (وقبلت) قضيته الاكتفاء بماذكروان لم يذكر العوض تنزيلاعلى ماقاله البائع وقضية المحلى خلافه حيث قال فيقول اشتريته به انتهى فليتامل وسيأتى للشارح مر انه يجب ذكر الثمن من المبتدى وسكت عن المبيع فقضيته انه لا بدمن ذكر ه منهما او لعلماهنا اقرب للعلة المذكورة اه عش (قهله و ابتعت) الى قوله و يحث في النهاية الاقوله بخلافها الى و رضيت (قهله و اخترت) اي واخذت وصارفت و تقررت بعد الانفساخ في جو اب قرر تك و تعوضت في جو اب عوضتك و قد فعلت في جو اب اشترمني بكذاو في جو اب بعتك نهاية ومغني (قه له لانها) اي نعم و فعلت و نحوهما (قه له يخلا فها بعد اشتريت الخ) عالفه النهاية و المغنى فقالا ولوقال اشتريت منك هذا بكذا فقال البائع نعم أوقال بعتك فقال المشترى نعم صح كما ذكره فى الروضة فى النكاح استطر اداو ان خالف فى ذلك الشيخ فى الغرر وعلله بانه لاالتماس فلأجو أب اهزادالثاني نعم ان اجاب المشترى بعدذلك صح فيما إذاقال الباثع نعم دون بعت اهجارة سيرقوله مخلافها بعد اشتريت منك أوبعتك كذاني شرح البهجة في نعم والمعتمد كاقاله شيخنا الشهاب الرملي وغيره الانعقاداه (قولهورضيت)عطف على مافي آلمتن (قولهومغ صراحتها)اىجميعصيغ القبول المذكورة اه رشيدي (قوله لم اقصد ماجوابا) اى بل قصدت غيره نعم الاوجه اشتراط ان لا يقصد عدم

منكاف الخطاب الخ) يقوم مقام الخطاب اللفظ المعين كبعت فلا ناالفلانى يحيث يتعين مر (قوله و لانحو يدك او نصفك) لا يبعد ان محله اذا لم يرد بذلك الجملة بحاز او الافينبغي الانعقاد لان غاية الامر استعال المجاز و لا مانع منه اللهم الاان يثبت نقل عنهم ان البيع لا ينعقد بالمجاز و هو بعيد (قول هو القبول) قال في الانو ارولو اختلفا في القبول فقال او جبت ولم تقبل وقال المشترى قبلت صدق بيمينه انتهى (قول من العامى) قديقال القياس اغتفار ذلك من لسانه كذلك ولو غير عامى (قول بخلافها بعد اشتريت منك او بعتك) كذا في شرح البهجة في نعم و المعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملي و غيره الانعقاد (قول المم اقصد بها جو ابا) قد يقتضى

من كاف الخطاب انه لا د في غير نحو نعم ومسئلة المتوسط الاتبة منه كرضيت لك هذا بكذاولو في نحو وكيل و من اسناده لجلة المخاطب فلايكني بعت موكلك ولا نحويدك او نصفك مخلاف نحو نفسك والفرق بين هــذ او نحو الكفالة واضح ولو باع ماله لولده محجوره لم يتات هناخطاب بل يتعين بعته لابني وقبلتاله (والقبول من المشتري) و هو صريحاً مادل على التملك دلالة قوية كامر (كاشتريت) ومااشتق منهويغتفر نحو فتحالتاء وابدال الكاف الف من العامي (وتملكت وقبلت) وابتعت واخترت ونحو نعم وفعلت جوابا لقول البائع اشتريت لانها بعد الالتماسجواب مخلافها بعداشتريت منك أوبعتك ورضيت ومع صراحتها يصدق فىقولەلم اقصد سا جوابا وبحث شارح انه لابدهنامن نظيرما يأتي في الطلاق من قصد اللفظ لمعناه

بقيده الاثنى ثم واعتمده غيره و أجراه في سائر العقود » (تنبيه) » اختلف اصحابنا في السبب القولى كصيغ العقود و الحلول والفاظ الامر والنهى هل يوجد المسيب كالملك هناعندا خرحرف من حروف اسبابها او عقبها على الاتصال او يتبين اخر ه حصوله من او له قال ابن عبد السلام و المختار عندا لاشعرية (٢٧٠) و حذق اصحابنا الاول و قال الرافعي الاكثر ون على الثانى و اجرو االخلاف في السبب الفعلى و قد حكى الرافعي و جهين في التحريم م

قبولهسواء اقصد قبولهام اطلق هذا اناتى به بلفظ الماضي كمااشعر به التصوير فلوقال اقبل او اشترى او اتباع فالاوجهانه كناية ومثله في ذلك الابجاب اله نهاية (قوله بقيده الح) ايعندطروصارف الصيغة عن معناه الحقيق قال عش قوله مر بل قصدت غيره اي فلوقال اطلقت حمل على القبول وقوله مر نعم الاوجه الح هذاصريح في انه ليسكناية و انماهو صريح يقبل الصرف اه (قوله و بحث شارح الخ)جزم به النهاية و المغنى فقالاو لا بدمن قصد اللفظ لمعناه كما في نظيره من الطلاق فلوسبق لسانه اليه أوقصده لالمعناه كتلفظ اعجمي به من غير معرفة مدلوله لم ينعقد على ماسياتي انشاء الله تعالى اه (قوله و اجره الخ)اعتمده النهاية (قوله هنا)اى فى عقد البيع (قوله من صروف اسبابها) الاولى تذكير الضمير (قوله الأول)اعتمده النهاية عيار تهو الذي يتجه انها أي صحة البيع تقارن البيع تقارن اخر اللفظ المتاخرو ان انتقال الملك يقارنها اه (قوله و اجروا الخلاف) اىجنس الخلاف المذكور (قوله في السبب الفعلي) اىكالرضاع اه عش (قوله لفظ) اىمركب منحروف (قوله لذكره الح) علة للتقييد بغالبا (قوله تخالفه) اى اطلاق ان المؤثر هو المجموع (قوله ما في هذه) يعني في غير الموضّع الاول (قوله اذمن مثلها) بضم المم والثاء (قوله فلا يجب الحدالج) أي لامدخل لماقبل الاخير في وجوب الحدَّعندهم (قوله لان هذا الحيُّ لا يخفي ما في هذا التعليل (قوله و مثلهما) لعله بالنصب عطفا على كلامه (قوله ظاهر في التناقض) اقول آك منع احتماله التناقض فضلاعن ظهوره وذلك لانكلام الزركشي الاول في وقت وجو دالمسيب والثانى وانوجوده يستندالى محموع المتعدد اوالىجزئه الاخير وهمامعنيان متمازيان متباينان لايشببه احدهما بالاخرفاين التناقض فتأمَّله اله سم قول المتن (و بجوز تقدم لفظ المشترى) اى كمايفهم من تعبيره بالواوفي قوله والقبول ومفهوم قوله تقدم الخالضرر في المقارنة وهو ظاهر اهع ش (فهله ولو بقبلت) الى قول المتن وينعقد فى النهاية و المغنى (قوله و لو بقبلت بيع هذا منك بكذا) اى لموكلي أو كنفسي فقال بعتك مغنى ونهاية (قوله لصحة معناها) اى صيغة المشترى (حينئد) اى حينالتقدم (قوله و نحو نعم) افهم استثناؤهامن التقدم الانعقاد بهامع التاخرفي نحو بعتك بكذا فيقول نعم او بعني بكذا فيقول نعم وهوكذلك الاشأرة اليه اه (قوله الافي مستلة المتوسط) اى السمسار كقوله للشترى اشتريت هذا بكذا فيقول فعلت اونعماوجيراوا جلاواي بالكسرويقول للبائع بعدهذا بكذافيقول فعلت اونعمالخ (قول في مسئلة المتوسط)قديقال لا ينحصر الاستثناء فيها ان اريد تقدم قبول المشترى على ابجاب البائع لا نه لو قال اشتريت ذامنى بكذا فقال نعم فقال بعتك وقد تقدم قبول المشترى وهو نعم على ابجاب البائع وهو بعتك واماقوله اشتريتذا الخ فهو التماس لاايجاب اه سم ويجاب بانماذكر مخارج عن محل آلخلاف فان الخيلاف كافىالنهاية والمغنى انماهو فيمااذا اقتصرالبائع على الطلب ولم يوجدمنه ايجاب بعدالقبول (قول للاكتفاء بها)ای بفعلت و نعم و نحوها (فیها) ای فی مسئلة المتوسط (منها) ای صادرة فعلت و نعم و نحوها من اشترط قصدالجو اب فالمر ادبقو له لم اقصد بهاجو ا باالي قصدت غير الجو اب(قولِه ظاهر في التناقض)اقو ل لكمنع احتماله التناقض فضلاعن ظهوره وذلك لانكلام الزركشي الاول في وقت وجو دالمسيب والثاني في ان وجود يستندالي مجموع المتعدداوالىجزئه الاخيروهمامعنيان متمايزان متباينان لايشتبه احدهما بالاخرفاين التناقض فتامله (قولهو نحو نعم) افهم استثناؤها من التقدم الانعقاد بهامع التاخر في نحو بعتك بكذا فيقول نعم او بعني بكذا فيقول نعم وهوكذلك (قوله الافي مسئلة المتوسط)قديقال لا ينحصر

بالرضاعهل هومن الرضعة الخامسة اوعقبهاهذاحاصل ماذكرهالزركشي فيموضع وذكرفي اخرانهاذا تعلق الحكم بعدد اوترتب على متعدد هل يتعلق بالجميع او بالاخرقالوكذالووقع عقب جملة مركبة من اجز آء اوترتب على لفظ ثمذكر احتمالاان الخلاف منألفظي لانالجزءالاخيرمتوقف الوجودعلي ماقبله فلماقبله دخلعلی کل تقدیر ثم رده بانه معنوى وبان المعزو لمذهبناانالمؤثرهوالمجموع ای غالبـا لذکره فروعاً تخالفه والوجه كايشيراليه بعض كلامه حمل ما في هذه على حكم متر تب على سبب مركب من اسباب متعاقبة اذمن مثلها الخلاف بيننا وبين الحنيضة في السكر بالقدحالعاشر فنحن نسنده للكلوهم للاخير فلايجب الحديماقبلهوحينئذلاينافي هذاما تقرراولالانهفيسبب واحدلاتركب فيهوالفرق حينتذمتجه لانهذا لاتحاده جرتفيه اوجه ثلاثةو اول الركبه لمبحرفيه الاوجهان وكان الاصح ان المؤثر المجموع لانهذا هوشان الاسباب المجتمعة فتامله

فانكلامه فى الموضعين و مثلهما ظاهر فى التناقض لو لا تاويله بماذكر ته المعلوم منه ان ترتبه على الاخير فقط مثل البائع كثيرة هنا انما هو لمدرك يخصه كما يعلمه من امن تامله فيه (و يجوز تقدم لفظ المشترى) ولو بقبلت بيع هذا منك بكذا لصحة معناها حيثند يخلاف فعلت ونحو نعم الافى مسئلة المتوسط للاكتفاء بها فيها منها

البائعوالمشترى(قولهلايشترط فيه اهلية البيع) اىلان العقد لايتعلق بالمتوسط نهاية ومغنى(قوله اهلية البيع)كصبيو مجنون لهما نوع تمييز سم على حج عن مر اهع ش(قول، واحتماله لاستبانة الرغّبة الخ)ر دلمقاً بل الاظهر لا ينعقد الا أذاقال المشترى بعد ذلك اشتريت أو قبلت لانه قديقول بعني لاستبانة الرغبة (قهله بخلاف بعتني الخ)عبارة المغنى فلولم يات بلفظ الامر بان اتى بلفظ الماضي او المضارع كقوله بعتني او تبيعني فقال بعتك لم ينعقد البيع حتى يقبل بعد ذلك قال الاسنوى و المتجه ان يلحق بصيغة الامرمادل عليه كاسم الفاعل والمضارغ المقرون بلام الامرو لايضر اختلاف اللفظ من الجانبين فلوقال اشتريت منك كذا فقال البائع ملكتك أوقال له البائع ملكتك فقال اشتريت صح لحصول المقصود بذلك اه (قوله بخلاف بعتني و تبيعني الخ)أي فلا يصح بشيء منها و محله في تبيعني و تشتري مني حيث لم ينو بهما البيع لمامر فىقولەمرەذا اناتى بلفظ الماضى اتخ اھ عش (قولەرنحو اشتريت الخ)مبتداو (قولە لاخلاف الخ) خده عبارة المغنى ولوقال اشتريت هذا منك بكذا فقال بعتك انعقد البيع آجماعا اه (فهله من غير السكر ان الخ) ضعيف اه عش (قوله لانه ليسمن اهل النية)فيه محث لان له قصداو قديقر به فيؤ اخذو لو لا ان له قصداكان صريحه في حكم سبق اللسان فيلزم أن لا يعتدبه و ليسكذلك اه سم (ته المكلام يأتي فيه في الطلاق)و الاوجه صحته منه فيهما اى البيع و الطلاق اذقو له نويت اقر ار منه بها و هو مُو أَخَذُ بالاقر ار نهاية ومغنىقالالرشيدىقوله مر اذنويت اقرارمنه اىفهو آنما أخذناه منجهة الاقراروالافالسكران لايتصور منه نية فالاستثناء ظاهر اه(قوله مقترنة الخ) عبارة النهاية اذا اقترنت بكل اللفظ او بنظير ماياتى فىالطلاقكل محتمل والثانى ظاهر اطلاقهم وقديفرق بينهما بانهذا الباب أحوط اه قال عش أقولهم راذاةترنت بكل اللفظ جزم بهشيخنا الزيادي في حاشيته وقولهم راو بنظير ما ياتي الجوهو الاكتفاء مقارنة جزءمن الصيغة على الراجح وقوله مر والثاني ظاهر اطلاقهم في نسخة وهو الآقرب ونقل سم ألمنهج عنه مر انه مال في هذهالنسخة وجزم بهحجاه (قولهوالفرق بينهما الخ)اى بين البيع والطلاق بان هذا الباب احوط لانه لمعاوضة محضة اه عش (قوله و لا يغنى عنها) اى النية (قوله وهي) أى الكناية (قه له او خذه) الى قوله وكذا في المغنى الاقولة ما لم يقل الى او تسلمه و الى قوله و انما كان في النهاية الاماذكر وقوله في جواب بعنيه (قوله مالم يقل الخ) يظهر انه راجع للمتن ايضا (فه له و الاكان صريح قرض) ظاهر وان نوى البيع به وهل مثله ملكتك هذا بمثله اهسم (قول مالم يقل بمثلة) قضية التقييد به انه لوقال خذ هذا الدينار بدينارونوي بهالبيع كان بيعاوان كانالدينار مثلمابذلهاه عشوفيه توقف (قهلهوان لم يقل مني)اى فى الصور تين اله عش (قوله او باعك الله) اى مخلاف طلقك الله او اعتقك الله أو ابر اك الله فانه صريح وضا بط ذلك ان ما يستقل به الشخص وحده كان صر محاو ما لا فكنا ية مغني و نهاية (قو له في جو اب بعنيه) قد يتجه عدم هذا القيد اه سم عبارة النهاية و ان لم يكن في جو اب بعنيه و من ذكر ذلك فهو مثال لاقيد اه (قوله وليسمنها) اى الكناية أعتكه الخاى فهو لغو اه عش (قوله كما اقتضاه اطلاقهم) وهو المعتمدو ان نظر فيه بعضهم مغنىو نهاية (قوله لا نه صريح في الا باحة الخ)اي قلا يكون كناية في غيرها مغنى (قولهو بين صراحة وهبتك) اى معذكر الثمن و (قوله هنا) اى فى البيع (قوله و انما كان لفظ الرقبي

الاستثناء فيها ان أريد تقدم قبول المشترى على ايجاب البائع لانه لو قال اشتريت ذا منى بكذا فقال نعم فقال بعتك انعقد البيع وقد تقدم قبول المشترى وهو نعم على ايجاب البائع وهو بعتك و اماقوله اشتريت ذا الخ فهو التماس لا ايجاب انتهى (قوله لا نه ليس من اهل النية) فيه بحث لان له قصد او قديقر به فيؤ اخذ و لو لا ان له قصد اكان صريحه فى حكم سبق اللسان فيلزم ان لا يعتد به وليس كذلك (قوله بالكناية مع النية) اذا كني الاقتران بالجزء فهل يكفى الاقتران بقوله بكذا و يتخرج على انه من الصيغة او لا (قوله كان صريح قرض) ظاهره و ان نوى البيع به وهل مثله ملكتك هذا عمله (قوله فى جو اب بعنيه) قد يتجه عدم هذا التقييد (قهله و انماكان لفظ الرقى

وظاهر آنه لأيشترطفية اهلية البيع (ولوقال بعني) اواشترمني هذا بكذا (فقال بعتك) اوشتريت (انعقدالبيع في الاظهر) لدلالته على الرضافلا محتاج بعده لنحو اشتريت اوبعتك واحتماله لاستبانةالرغبة بعيد بخلاف بعتني وتبيعني وأشتريت مني وتشترى منىونحواشتريت منكاذا تقدم لاخلاف فيصحته (وينعقد) البيع من غير السكران الذي لايدري لانه ليس من أهل النية على كلام ياتى فيه في الطلاق (بالكناية)معالنية مقترنة بنظير ماياتي ثم والفرق بينهمافيه نظرولاتغني عنها القرائن وان توفرتوهي مايحتمل البيع وغيره (كجعلته لك)اوخذه مالم يقل ممثله والاكان صريح قرضكاياتي أوتسلموان لم يقل مني او باعك الله أو سلطنك عليهوكذا بارك اللهلك فيهنىجواب بعينه وليسمنها ابحتكه ولومع ذكر الثمن كمااقتضاه اطلاقهم لانهصريحفي الاباحة بجانا لاغير فذكر الثمن مناقض له وبه يفرق بينه وبـين صراحة وهبتك هنالان الهية قدتكون بثواب وقد تكون مجانا فلمينافها ذكر الثمن مخلاف الأباحة وانمأ

كان لفظ الرقبي

والعمرى كنابة بارصريحا عند بعضهم لانهيرادف الهة لكنة ننحط عنيا بالهامة المحذور المشعريه لفظه مخلاف الاباحة (بكذا) لايشترط ذكره بل تكوّ نيته على مافيه مايينته في شرح الارشاد و انما انعقد بهآمع النية (في الاصح) مع احتما لهاقياسا على نحو الآجارة والخلع وذكر الثمن أو نيته يتقدم الاطلاع عليا منه يغلب على الظن أرادة البيع فلا يكون المتأخر من العاقد بن قابلا مالايدريه ولاينعقد بها بيعأوشراء وكيللومه اشهاد عليه بقول موكله له بيع بشرط اوعلى ان تشهد **بخلاف بع واشهد مالم** تتوفر القرآئن المفيدة لعلية الظن وفارقالنكاح بانه يحتاطله اكثروالكتابة لاعلى ما تع او هو اء كناية فينعقد آبها مع النية ولو لحاضر فليقبل فورا عند علمهو متدخيار همالانقضاء مجلس قبوله ﴿ تنبيه ﴾ سأتىعن المطلب فيالطلاق فى يحث التعليق بالمشيئة ان نحو البيع بلارضاولا اكراه يقطع

والعمري كناية الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالا ولا ينعقد البيع بالالفاظ المراد فة للفظ الهبة كأعمر تك وأرقبتك كاجزم به في التعليقة تبعالا بي على الطهرى فلا تكون صر بحاو لا كناية خلافا لبعض المتأخرين اه قالعشقولهمر خلافالبعض المتاخرين مراده حجحيث جعلهما كايتين بل نقلعن بعضهم صراحتهما اه (قوله لايشترط ذكره الز) المعتمد اشتراطه اله سم عبارة المغنى وسكت المصنف عن صبغة الثمن في الصريح أوضوح اشتراط أنه لأبدمن ذكره اه وعبارة النهاية يتوقف الصحة على ذكره ولومع الصريح وسكت عنه ثم للعلم به مماهنا ولاتكني نيته خلافالبعض المتاخرين اه قال ع ش قوله ولاتكني نيته آى الثمن لافي الصريحولافي الكناية وقوله مر خلافا لبعض المتاخرين مراده حج اه (قهله و انما انعقد بها معالنية في الآصح) ففي الاصح راجع الى الانعقاد بالكناية كما تقرر لا آلى كونُ جعلت من الكنايات فلوقال وينعقد بالكناية في الاصح كجعلته لك بكذاكما في المحرر لكان أحسن اه مغنى (قوله مع احتمالها) اى لغير البيع أه ع ش (قوله قياساعلى نحو الاجارة الح)اىكالكناية أه نهاية (قهله وذكر الثمن الخ)ردلدليل مقابل الاصح (قهله منه) متعلق بقوله وذكر الثمن الخوالضمير للعاقد (قهله ولا ينعقد) الى التنبيه في النهاية والمغنى (قولة ولاينعقدبها)اىبالكتابة آه عش (قوله بعُ الح)اياو اشتراه رشيدي (قوله بخلاف بعالخ)فانه لايلزم فيه الاشهادو ينعقد بالكناية قال سم على حج لوادعي الموكل هناأ نهأر ادالا شتراط فينبغي قبوله انتهى وعليه فلايصح شراء الوكيل بالكنا يةولو ادعى ذلك بعد العقد وحلف عليه تبين عدم الصحة فيكون هذامستثني من تصديق مدعى الصحة فمالو اختلفا اهع ش (قوله بخلاف بع الح)ای او اشتر ا ه رشیدی (قوله مالم تتو فر الخ) استثناء من قوله و لا ینعقد بها بیع آو شر ا ه وكيل الخاي مالم تتوفر القرائن على نيته لبيع كان حصل بينه و بين من عاقده مساو مة و اطلع عليها الشهود الم عقد العلى ذلك مالكنا ية رشيدي و عش (قوله القرائن الخ) ال للجنس فيصدق بالقرينة آلو احدة اهعش (قهله وفارق النكاح)اي حيث لم ينعقد بالكناية اله عش عبارة المغي و ينعقد بالكناية مع النية سائر العقود وانلميقبل التعليق والنكاح وبيع الوكيل المشروط فيه الاشهاد لاينعقدان بهالآن الشهود لايطلعون على النية نعم ان تو فرت القر اثن عليه في الثانية قال الغز الى فالظاهر انعقاده و اقر معليه في اصل الروضة وهو المعتمد خلافا لماجري عليه صاحب الانو ارمن عدم الصحة اه (قهله و الكتابة الخ)و مثلها خبر السلك المحدث في هذه الازمنة فالعقد مه كناية في إيظهر (قه له و الكتابة كنايةٌ) ظاهره ولو في حتى الاحرس اه سم (قه له لا على ما تع او هو اء) اى أماعليهما قلغو اه عَشْ عبارة المغنى والكتابة بالبيع و نحو ه على نحولو ح اوورق أوارضكناية فينعقد بهامع النية بخلافالكتابة علىالمائع ونحوه كالهواءفآنه لايكون كناية لانهالاتثبت اه(قول، فينعقد بهامع النية الخ)ولو باعمن غائب كبعت دارى لفلان وهو غائب فقبل حين بلغه الخبرصح كمالوكاتبه بل اولىوينعقدالبيع ونحوه بالعجميةولومعالقدرةعلىالعربية نهاية ومغى (قهله عند علمه)نظيرذلك انهلوأوجب لغائبكانقبوله حال علمه بين في شرح العباب ان المراد بالعلم مايشمل الظن قال بل محتمل ان لا يشترط الظن ايضاحتي لو قبل عبثا فبان بعد صدور بيع له صح كن باع مال أبيه الظان حياته فبان ميتا انتهى باختصار اه سم (قوله و يمتد خيار هماالخ) ظاهر و أنه لا اعتبار بمفارقة

والعمرى كناية الخ) المعتمدعدم انعقاده بماير ادف الهبة كالعمرى والرقبى كماجزم به في التعليقة تبعاً لا بي على الطبرى فليس صريحا و لا كناية خلافا لبعض المتاخرين م (قول الايشترط ذكره) المعتمد اشتراطه (قول بخلاف بع الخ) لو ادعى الموكل هناانه ارادالاشتراط ينبغى قبوله (والكتابة كناية) ظاهره ولوفى حق الاخرس فليراجع (قول عندعله) نظير ذلك انه لو او جب لغائب كان قبوله حال علمه و بين الشارح فى شرح العباب ان المراد بالعلم ما يشمل الظن قال بل يحتمل ان لايشتر طالظن ايضاحتى لوقبل عبثا فبان بعد صدور بيع له صح كن باع مال ابيه الظان حياته فبان ميتا انتهى باختصار كبير (قول الانقضاء مجلس قبوله) ظاهره انه لااعتبار بمفارقة الكاتب مجلس الكتابة وغيرها قبل كبير (قول الانقضاء مجلس قبوله) ظاهره انه لااعتبار بمفارقة الكاتب مجلس الكتابة وغيرها قبل

الكاتب مجلس الكتابة وغيرها قبل القبول وبعده فلينظر سم على حجو منهج وهو ظاهر اهعش عبارة المغنى ويشترط القبول من المكتوب اليه حال الاطلاع ليقترن بالابجاب بقدر الامكان فاذاقبل فله الخيار مادام في مجلس قبوله ويثبت الخيار للكاتب متدا الىان ينقطعخيارصاحبه حتىلوعلم انهرجععن الايحاب قبل مفارقة المكتوب اليه بحلسه صحرجوعه ولم ينعقد البيع اى لم يستمر و ان كتب بذلك لحاضر صحايضافي احدو جهين رجحه الزركشي كالسبكي وهو المعتمد اهرقه له بُعدم حله) ياتي عن سم ان المر ادبه بحردالحرمة لاعدم الانعقاد (قهاله لنحوحياء)هذا ظاهر و (قهاله أو رغبة الخ) محل تامل و دعوى انتفاء الرضاحينئذلاوجه لهافلوقيل اورهبةمن المشترى منغير ان يصلُّ الى الاكر اه لكان صحيحاو (قهله او مصادرة) محل تامل ايضا لتصريحهم بكر اهة بيع التلجئة و فسروه ببيع المصادرة فليتامل و ليراجع اهبصري (قوله او مصادرة) هذا يدل على ان المر ادبعدم الحل مجر دالحر مة لعدم الانعقاد اه سم عبارة النهاية هنا والشَّارح فيما ياتى و يصح بيع المصادر مطلقا اذلااكر اهظاهرا اه قال عش قوله مر مطلقااى ظاهرا و باطناعلملهمالغيره ام لاقال حج و يحرم الشراءمنه واقره سم وقديتوقف في الحرمة لان غرض البائع الانتحصيل مايتخلص به فاشبه يبعه لمامحتاج لنفقة عياله وقدقال فيها بالجواز بل لوقيل باثابة المشترى حيثةصد بالشراءمنه انقاذه من العقو بة لم يبعد اه و المصادرة التضييق في مطالبة مال من جهة ظالم (قوله مطلقا)اىسواءكانلنحوحياءالخاولضرورةنحوفقرالخقولالمتن(ويشترطالخ)ولابدانيتاخرالقبول عنتمام الايجاب ومصالحه فلو قال بعتك هذاالثوب بالف درهم وجلة الى شهر بشرط خيار الثلاث فقبل قبلان يفرغ البائع منه بطل كالوقال زوجتك ابنتي على الف درهم مؤجلة الىشهر فقبل قبل الفراغ منه اهمغني (فه له ان لا يتخلل) الى قول المتن فلو قال في النهاية الا فوله الا في الكناية على ما مروقو له ويفرق الى ولايعلق وقوله والاوجه الى بخلاف وكذاني المغنى الاقوله نحوقد وقوله والعبرة الى بسكوت وقوله ويظهر الى المتن وقوله الا ان نوى به الشراء وقوله ويظهر الى و بالملك (قوله ان لا يتخلل لفظ) شامل للحرف المفهم وهومتجه ولغيرالمفهموهو محل نظروهل المقار نةللمتاخرمن الآيجاب والقبول كالتخلل فيه نظر ولايبعد انه كذلك وظاهر هان اللفظ يضرولوسهو ااو اكر اهاوينبغي ان اشارة الاخر سكاللفظ اهسم يحذف عبارة النهاية وشمل قو لنالفظ الحرف الواحدوهو محتمل ان افهم قياساعلي الصلاة و ان امكن الفرق و منه يؤخذ انه لايضرهنا تخلل اليسير سهوااو جهلاان عذروهو متجه أهقال عشقوله مرالحرف الواحد معتمدوقوله مر انعذرالمرادبالمعذرهناان يكون بمن يخني عليه ذلك وان لم يكن قريب عهدبالاسلام و لانشابعيداعن العلماء اه (قوله لا تعلق له بالعقد بان لم يكن الخ) و منه اجا بة النبي صلى الله عليه و سلم فيما يظهر و مالوراى اعمى يقع فى برُّ فارشده اهع ش (فول و لا من مستحباته) فلو قال المشترى بعد تقدم ألا يجاب بسم الله و الحمد لله والصلاة على رسول الله قبلت صحَّنها ية و مغنى قال عش قوله مر والصلاة على رسول الله والظاهر انه لوزادقولهصلي الله عليه وسلم لم يضرثه رايت الزيادي ناقلاله عن الانوار ويتجه ضرر الاستعاذة وقوله مر

لوزادوله صلى الله عليه وسلم لم يضر مهرا يت الزيادى نافلا له عن الانوار و يتجه ضرر الاستعادة و وله مر القبول و بعده فلينظر (قوله اى او مصادرة) هذا يدل على ان المر ا دبعدم الحل بجرد الحرمة لاعدم الانعقاد (قوله و يشتر طان لا يتخلل) قال ف شرح العباب فهااذا كانا حاضرين فى بحلس و احدانتهى و قضيته انه فى غير الحاضرين المذكورين لا يشتر طماذكر مطلقا حتى حال وجود المتاخر من الا يجاب و القبول و يحتمل في الوتبا يعابالكتابة ان لا يضر تخلل اللفظ لكن قوله هنا الاتى و العبرة فى التخلل فى الغائب الخيفيدا عتبار عدم التخلل فى الغائب الخيفيدا عتبار عدم التخلل فى الغائب عند علم الوظن و قوع البيع و هو متجه (قوله ان لا يتخلل لفظ) شامل للحرف المفهم و هو على نظر و هل المقار نة المتاخر من الا يجاب و القبول كالتخلل فيه نظر و لا يبعدانه كذلك لا نهم عللو االضرر فى التخلل بالاشعار بالاعراض و هو موجود مع المقار نة و الاعراض و قبل التمام مخل فليتا مل و ظاهره ان اللفظ يضر و لوسهوا او اكر اهالكن قد يقال لا اشعار بالاعراض حيثة و قد يقال هو اعراض و ان لم يقصد الاعراض و ينبغى ان اشارة الاخرس كاللفظ لانها كاللفظ الافها استشى

بعدم حله وحمله الاذرعى على البيع لنحو حياء او رغبة في جاه المشترى اى او مصادرة بخلافه لضرورة نحو فقر او دين فيحل باطنا قطعاو ظاهر كلام الخادم الميل لا تعقاده باطنا مطلقا لا تعلق له بالعقد بان لم يكن من مقتضاه و لا من مستحباته

صحومثله في الصحة ما لو قال و الله قبلت فيصح في ايظهر اه (قهله من المطلوب جو اله) وكذا من الآخر على الاوجه وفاقالشيخنا الشهاب الرملي اهسمرأي والنهايةوآلمغني عبارتهماو اللفظ للاول وشمل كلامه مالوكان اللفظ بمن يطلب جوابه لتمام العقد وغيره وهوكذلك كماحكاه الرافعي عن البغوي اه وافاده الشارح أيضا بقولها لآتي اوكلاممن انقضي لفظهقال الرشيدي قوله مروغيره يعني خصوص البادي بالعقداه وقالع شقولهمر وغيرهاى من المتعاقدين كاهو معلوم فلايضر التخلل من المتوسط لانه ليس بعاقدو ظاهرهأنه لافرق فىذلك بين اليسيروغيره سواءكان عن يريدان يتم العقدأو عن انقضى لفظه لكن نقل سمعن المنهج عن شرح الارشادان الكثيريضر بمن فرغ كلامه مخلاف اليسير فليتامل وقوله مر وهوكذلكو وجههان التخلل أنماضر لاشعاره بالاعر اضو الاعر اضمضر منكل منهمافان غير المطلوب جوامه لورجع قبل لفظ الآخر اومعه ضرفكذالو وجدمنه مايشعر بالرجوع والاعراض سم على حبراه (قهله الانحوقد) اى ولو لم يقصدم اللتحقيق لان الالفاط اذا اطلقت حملت على معانيها وهذا ظاهر فها لو أتى تهاالشاني بعدتمام الصيغة من الاولوبق مالوقال بعتك بعشرة قد والظاهر انه يضركا يؤخذ من قول الشارح مرلانها للتحقيق وببعض الهوامش انه لايضر لانه بمعنى فقط فكانه قال بعتك بكذا دون غيره وهو قريب آهع شعذف (قهله والايطول الخ)عطف على الايتخلل الخ (قهله عقب عليه الخ) اما الحاضر فلايضر تتكلمه قبل علم الغاتب وكذالو قال بعت من فلان وكان حاضر الأيضر تتكلمه قبل علمه سم على المنهج عن مر وقضية قوله من فلان اله لو خاطبه بالبيع فلم يسمع فتكلم قبل علمه ضرو لعله غير مر ادو أن التعبير بالغائب جرى على الغالب من ان الحاضر يسمع مآخوطب به اه عش (قوله بسكوت الخ) متعلق بالفعل في كلام المصنف اه رشيدي (قهله اوكلام من انقضي الخ) كانوجه تقييده بمن انقضي لفظه ان كلام الآخرامااجنيوقدتقدم اله يضرُّوان لم يطل واماغيره فلايضر فليتامل اه سم (قوله بحيث الخ) و (قهله و ان كان الح)ر اجعالكل من المعطوفين فقوله (بالاعراض)اى من القبول أوعن الابجاب اى الرَّجوع عنه (قوله ولشائبة التعليق الح) الانسبذكر ه في التخلل عبارة المغير يضر تخلل كلام أجنى عن العقدولويسيرابين الابجاب والقبول وان لم يتفرقاعن المجلس مخلاف الهسير في الخلع و فرق بان فيه من جانب الزوجشائبة تعليق ومنجانب الزوجة شائبة جعالة وكلمنهماموسع فيهمحتمل للجهالة مخلاف البيعاه (قهله مطلقاً) اي عدا او سهوا اه عش (قهله ويظهر انه يضرهنا الخ) معتمد و (قهله وتحتمل الفرق) اى بان القراءة عبادة بدنية محضة وهي أضيق من غيرها اى فلا يضرهنا ولو مع قصد القطع وجرى عليه الزيادي اه عش (قه له و ان يذكر الثمن المبتدي) فلولم يذكره لم يكف ما اتى به لكن ينبغي الاكتفاء بما ياتى مه الآخر بعده اذاكل هو عليه حتى لوقال البائع بعتك هذا العبد فقال المشترى اشتريته مدينار فقال البائع بعتكه أوقال المشترى بعنىهذا العبدفقال البائع بعتكم مدينار فقال المشترى قبلت انعقدالبيع كالوأتى أحدهما بصيغة استفهام اولاكانقال البائع اتشترى مني هذا بكذا فقال اشتريته مه فقال البائع بعتك ينعقد البيعوان كان ماابتدا به لاغيافليتا مل بل ينبغي الصحة ايضا فمالوقال المشترى

تمالیس هذا منه (قوله من المطلوب جوابه) و كذا من الآخر على الاوجه و فاقالشيخنا الشهاب الرملي و و جهه ان التخلل انماضر لاشعار و بالاعراض و الاعراض مضر من كل منهما فان غير المطلوب جوابه لورجع قبل لفظ الاخراو معه ضرفكذا لو و جدمنه ما يشعر بالرجوع و الاعراض فتا مله يظهر لك و جاهة ما اعتمده شيخنا (قوله فى الغائب بما يقع منه) هل يضركلام الآخر على اعتماد شيخنا الشباب الرملي اويفرق (قوله او كلام من انقضى لفظه ان كلام الاخر اما اجنبي و قد تقدم انه يضروان كلام من انقضى لفظه ان كلام الاخر اما اجنبي و قد تقدم انه يضروان لم يطل و اما غيره فلا يضرفلي النقضى لفظه ان كلام الاخر اما اجنبي و قد تقدم انه يضروان الم يطل و اما غيره فلا يضرفلي الترين بغى المتحرفة العبد فقال المشترى اشتريته بدينا رفقال المشترى قبلت انعقد بدينا رفقال المشترى في المنافقة و المنافق

من المطلوب جوانه ولو كلمة الانحوقد (و)أن (لايطول الفصل بين لفظیهما) أو اشارتیهما أوكتا بتيهماأ ولفظأحدهما وكتاية أواشارة للاخر أوكتابة احدهما واشارة الاخروالعبرة فيالتخلل في الغائب عايقع منه عقب علمهأوظنه بوقو عالبيعله كما هو ظاهر بسكوت مريدالجواب أوكلامهن انقضى لفظه بحيث يشعر بالاعراض وان كان لمصلحة ولشائبة التعليق أوالجعالة في الخلع اغتفر فيهاليسرمطلقاو لوأجنبيا ويظهرانه يضر هناسكوته اليسير اذا قصد به القطع أخذا بمامر في الفاتحة وبحتمل الفرق (وأن) بذكر الثمن المبتدىء ولا تكن نيته

بعتى هذا بكذا فقال بعت فقال المشترى قبلت اخذا من قضية عبارة الروض وشرحه في مسئلة المتوسط والظاهر انالشارح لم يقصد تخصيص ذلك بالثمن بل المثمن كذلك لا بدمن ذكر همن المبتدى اهسم (قوله الافىالكناية)خلافًاللنهاية والمغنى (قوله على مامر) اى في شرح بكذا (قوله و ان تبقي اهليتهما) اى اتمام العقداه نهاية قالعشقولهو إن تبقى الخاحترز بهعمالو جناو أغمى عليه وخرج بهمالو عمي بينهما وكان مذعمىذاكر افلايضرومعلوم منذلك انهاموجودة ابتداءوقولهم رلتمام العقد آى فيضرزو الهامع التمام اه(قهاله مما تلفظ به)ای کشرط اجل او خیار (وقوله الی تمام الشق الخ) افهم جو از اسقاط آجل او خيار شرطه بعدتمام الشق الآخر في زمن الحيار وهوكذلك كماأوضحناه في حواشي شرح البهجة بعبارتهمالصريحة فيهاه سم(قولهالي تمامالشق الآخر) تنازع فيه الفعلان ولذا قال المغني عقبه إو اوجب بمؤجل اوشرط الخيار ثم اسقط الاجل او الخيار اوجن او اغمى عليه مثلالم يصح العقد اه (قول ى يسمعه من بقر به عادة الح)وعليه فلو خاطبه بلفظ البيع وجهر به يحيث يسمعه من بقر به ولم يسمعه صاحبهوقبل اتفاقا اوبلغه غيره صحوعبارة سم علىحجق اثناء كلامحتى لوقبل عبثافبان بعد صدور بيع له صحكمن باعمال ابيه الظانحيا ته فبان ميتاً اه وقو له صح ظاهره أنه لا فرق بين طول الزمن وقصره وهوظاهراه عشوقولهوعبارةسم الختقدم ان سم ذكره عنالايعاب على طريق الاحتمال فقط والظاهرعدم الصحة فيه والفرق بينهو بين بيعمال الأب المذكورواضح (قولهو إنام يسمعه الآخر) ظاهره وانكان عدم سماعه لبعده جدا ككونه على ميل من صاحبه ويؤيده ان آلابجاب حينئذ لاينقص عن الابجاب للغائب اه سم (قهله و إلالم يصح)قضيته انه لو كان محيث لا يسمعة من بقر به لا يصم من سمعه صّاحبه بالفعل احوحدة سمعه و لاما أنع وكان وجهه انه لا يعد مخاطبة اهسم (قول على الاوجه آلخ) عبارة النهاية فيما يظهر كالنكاح كاياتي أه (قوله ولايعلق الابالمشيئة الخ)ويستشي من امتناع التعليق البيع الضمني قال في الروض في باب الكفارة فرع إذاجاء الغد فاعتق عبدك عني على الف ففعل صح ولزم المسمىوكذالوقال المالك اعتقهعنك على آلف إذاجاءالغد وقبل انتهى وقوله ففعل صحعبارة الروضة فصبرحتىجاء الغدفاعتقه عنهحكىصاحب التفريقءعنالشافعيانه ينعقد العتق عنه ويثبت المسمى عليه أه وقوله وقبل قال في شرحه في الحال أه سم (قوله لاشئت) أى لان لفظ المشيئة ليسمن الفاظ التمليك اه مغى (فوله الانوى بهالشراء) اي فيكون كناية اهعش (فوله والاوجه صحة انشئت بعتك خلافاللنها ية والمغنى عبارة سم قوله والاوجه صحة الخاعتمد شيخنا الشهاب الرملي البطلان

البيع كااتى احدهما بصيغة استفهام او لاكان قال البائع اتشترى منى هذا بكذا فقال اشتريته به فقال البائع بعتك ينعقدالبيع وان كان ما ابتدا به لاغيا فليتا مل بلينبغى الصحة ايضا فيالو قال المشترى بعتنى هذا بكذا فقال بعت فقال المشترى قبلت اخذا من قضية عبارة الروض وشرحه في مسئلة المتوسط والظاهر ان الشارح لم يقصد تخصيص ذلك بالثمن بل المثمن كذلك لا بدمن ذكره من المبتدى (قوله ما تلفظ به) اى كشرط اجل اوخيار و هوكذلك بالثمن بل المثمن كذلك لا بدمن ذكره من المبتدى (قوله ما الشق الآخر في زمن الحيار و هوكذلك كااوضحناه في حو الشيشرح البهجة بعبارتهم الصريحة فيه (قوله و ان لم يسمعه الآخر) ظاهره ان كان عدم سماعه لبعده جدا ككو نه على ميل من صاحبه ويؤيده ان الايجاب حيث ذلا ينقص عن الايجاب للغائب (قوله و إلالم يصح) قضيته انه لو كان يحيث لا يسمعه من بقر به لا يصح حيث ذلا ينقص عن الايجاب للغائب (قوله و إلالم يصح) قضيته انه لو كان يحيث لا يسمعه من بقر به لا يصح عيدك على الف المناسبين المناسبين المناسبين المناسبين المناسبين المناسبين المناسبين على الف فقعل صحوله ما المسمى وكذا لو قال المالك اعتقه عنك على الف إذا جاء الغد فاعتق عدك عنى الف فقعل صحوله المسمى وكذا لو قال المالك اعتقه عنك على الف إذا جاء الغد فاعتق عدك عنى على الف فقعل صحوله المسمى وكذا لو قال المالك اعتقه عنك على الف إذا جاء الغد فاعتق وقوله فقعل صح عبارة الروضة فصير حتى جاء الغد فاعتقه عنك على الف إذا جاء الغد وقوله و له و قبل قال في شرحه في الحال اه (قوله و الاوجه صحة إن شئت المسمى عليه اه و قوله و له و قبل قال في شرحه في الحال اه (قوله و الاوجه صحة إن شئت المسمى عليه اه و قوله و الموقبل قال في شرحه في الحال اه (قوله و الاوجه صحة إن شئت المسمى عليه اله و قوله و قبل قال في شركة المعال المناسبية و يشت المسمى عليه اله و قوله و قبل قال في شركة الحروق الموقبل قال في المناسبة و يشت المسمى عليه الموقبل قال في المناسبة على المناسبة المناسبة على المناسبة المناسبة على المناسبة على المناسبة المناسبة على المناسبة المناسبة

الافىالكنايةعلىمامروان تبتى اهليتهما وان يغير شيئًا مما تلفظ به الى تمام الشق الآخر وان يكون تكلم كل يحيث يسمعه من بقربه عادة وإنام يسمعه الآخر والالم يصح وان حملته الريح اليهوان يتمم المخاطب لاوكيله اوموكله او وارثه ولو في المجلس وان لايوقت ولو بنحو حياتك او الف سنة الاوجه ويفرق بينه وبين النكاح على ما ياتى فيه بأن البيع لاينتهي بالموت مخلاف النكاح ولا يعلق الا بالمشيئة في اللفظ المتقدم كعتك ان شئت فقول اشتريت مثلالاشئت الا ان نوى به الشراء و الاوجه صحة انشئت بعتك

وأيده بقولهم لوقال لفلان كذاانجاءرأس الشهرصح أوانجاءرأس الشهر فلفلان كذالم يصحولوقال وكلتك بطلاق فلانة انشاءت صحاو انشاءت وكلتك بطلاقهالم يصح ففرقو ابين تاخر الشرط وتقدمه اه سم (قهله بخلاف بعتكما الخ) أى فلا يصح ووجهه انه علق فى كلُّ واحدمنهما بمشيئته ومشيئة غيره اه رشيدي قوله و بعتك انشئت الخ) عطف على بعتكما الخ (قوله و ان قبل بعده الخ) عبرة المغنى ولو قال اشتريت منك بكذافقال بعتك انشأت لم يصح كماقاله الآمام لاقتضاء التعليق وجودشي بعده ولم يوجد فلوقال بعده اشتريت أوقبلت لميصح أيضا اذيبعد حمل المشيئة على استدعاءالقبول وقدسبق فيتعين ارادتها نفسهافيكون تعليقا محضا وهو مبطل اه (قولِه تعليق محض) اى فلايصحاه عش (قولِه مطلقاً) أى قابلا اوموجبا اه عش (فهرله و بالملك) عطفعلي بالمشيئة وممايستثني ايضامن امتناع التعليق البيع الضمني في بعض صوره كاعتق عبدك عني بكذا اذاجاء راسالشهر مر اه سم(قهاله و نحوه) مبتدأ وخبرهقولهان كنتالخ عبارةالنهاية ونحوذلكمنان كنتامرتك بشرائها بعشرين فقدبعتكها الخ (قه إله و صدق المخبر) قضيته أنه لا يعتبر فهالو قال أن كان ملكي الخ ظن ملكه له حين التعليق ويؤيده ما يأتي فمالو باعمال مورثه ظاناحياته فبان ميتاوعليه فيشكل الفرق بينهو يين مالوقال ان كان وكيلي اشتراه لي الخ لأنحاصله يرجع الى ان كان ملكي اه عش (قول ه في المعنى) الى قوله لا ان اطلق في النهاية وكذا في المغنى الاقولهان ارادالي صح (قهله و ان يقبل الخ) تعبيره بالقبول جرى على الغالب من تاخره عن الابجاب و الا فحكم الايجاب المتاخر أو الآستيجاب كحكم القبول اهعش (قول و فالمعنى) اى كالجنس والنوع و الصفة والعددوالحلولوالاجلنهايةومغني (قهله في المعني)اىلا في اللفظ حتى لوقال وهبتك فقال اشتريت أو عكس صح لكن ينبغي فيمالو قال بعتك ذا بكذا فقال اتهبت ان يقول بذاك و الالم يصح لا نصر افه الى الهبة فلا يكونالقبول على وفق الايجاب اه عش (قهله يتجه انه ان أراد الخ) قضية كلام المغنى وشرح المنهج الصحة مطلقا (قهله صح)اى مخلاف عكسه وهو قوله بعتك نصفه بخمسما ثة و نصفه الآخر بخمسما ثة فقال قبلت بالففانه لايصحوالفرق بينهماانهعهدالتفصيل بعدالاجماللاالاجمال بعدالتفصيل زيادىاه بجير مي و نقل عشعن الانو ار خلافه رهو الصحة و أقره (فه له لا ان أطلق) و بالا ولي اذا قصد تعدد العقد ويصدق في هذا القصد بيمينه هذا ويتجه الصحة في حال الاطلاق مراه سم عبارة النهاية و الافلا اهقال عش هذايشملمالو اطلق لكن في حاشية سم نقلاعن الشارح مر ان المتجه الصحة في هذه اه و في الرشيدي بعد كلام مانصه فالشارح مر موافق لما اعتمده الزيادي كابن قاسم من الصحة سواء قصد تفصيل ماأجمله أو اطلق اهر قوله و الذي يتجه الصحة الخ)و الاوجه عدم الصحة لا نتفاء مطابقة الايجاب للقبول اهنها ية و مغني عبارة سمقديتجهالبطلان لاختلافالغرضويؤ يدهمافى الروضةو أصلمافى تفريق الصفقة أنهلو أوجب واحد لأثنين فقبل احدهما لم يصح انتهى معانه تعددتالصفقة فليتامل الجمع بين بيع ونكاح حيث يجوزفيه قبولاحدهما فليراجعاه قالعش قديفرق بانالنكاح ليسمعاوضة محضةومن ثملميتاثر

اعقد شيخنا الشهاب الرملى البطلان وأيده بقو لهم لو قال لفلان كذا ان جاء رأس الشهر صحأو ان جاء رأس الشهر فلفلان كذالم يصح ولو قال وكلتك بطلاق فلا نة ان شاء تصح او ان شاء توكلتك بطلاق بالمي ففر قو ابين تاخر الشرط و تقدمه (قوله و بالملك) عطف على بالمشيئة و مما يستئى ايضامن امتناع التعليق البيع الضمنى فى بعض صوره كاعتق عبدك عنى بكذا اذا جاء راس الشهر مر (قوله لا ان اطاق) و بالاولى اذا قصد تعدد العقد و يصدق في هذا القصد بيمينه هذا و يتجه الصحة في حال الاطلاق مر (قوله و الذي يتجه الصحة الح) قد يتجه البطلان لاختلاف الغرض ويؤيده ما فى الروضة و اصلها فى تفريق الصفقة انه لو او جب و احد لا ثنين فقبل احدهما لم يصح انتهى مع انه تعددت الصفقة وقياس البطلان انه لو كان المشترى ولى يتيم و احد الشراء الليتيم ثم تبين زيادة ثمن احدهما على ثمن المثل بطل العقد فيهما جميعا اذلو صحف الآخر لزم

ومرادفها كاحببت ورضيت ويظهر امتناع ضم التاء منالنحوى مطلقا لوجود حقيقة التعليق فيه و بالملك كان كان ملكي فقد بعتك و نحوه ان كنت أمرتك بعشر سن فقد بعتكهامها كما يأتي آخر الوكالة وإن كان وكيلي اشتراه لى فقد بعتكه وقد أخبر يهوصدق المخبر لانان حينئذ بمعنى اذنظير مايأتي في النكاح ويضح بعتكمذا بكذا علىانك نصفهلانه بمعنى الانصفه وأن (يقبل على وفق الايجاب) في المعني وان اختلف لفظهما صريحا وكناية (فلو قال بعتك بالف مكسرة) أومؤجلة (فقال قبلت بالف صحيحة) أوحالهأوالى أجل أقصر أوأطولأو بالفينأوألوف أوقبلت نصفه بخمسائة (لميصح)كعكسه المذكور باصله بالاولىلانه قبلغير ماخوطب مهنعمفي قبلت نصفه مخمسائة ونصفه بخمسهائة الذي يتجه انه انأراد تفصيل مااجمله الباثع صح لا ان اطلق لتعدد العقد حينئذ فيصير قابلا لغيرماخوطب مهوفي بعتك هذا بالف وهذه عائة فقبل أحدهما بعينه تردد والذي يتجه الصحة لان

بهمنغير اللضرورة ثمان فهمهاالفطن وغيره فصريحة أوالفطنوحدهفكناية كما سيذكره في الطلاق واذا كانتكنا يةتعذر بيعهمثلا بها باعتبار الحكم عليه به ظاهرا كإهو ظاهر اذلاعلم بنيته وتوفر القرائن لايفيد كامراللهم الاانيقالانه يكنىهنانحوكتابةاواشارة بأنه نوىللضرورة وزاد بالعقبد ولم يبال بالهام الاختصاص بهلاسيذكره ثماحترازا منوقوعهافي الصلاة والشهادة وبعد الحلف على عدم الكلام فليستكا لنطقو من ثمصح نحو بيعهبها في صلاتهولم تبطل (وشرط العاقد) البائع والمشترى الابصاركما سيذكروه و(الرشد)يعني عدم الحجر عليه ليشمل من بلغمصلحا لدينه ومالهثم استمراو فسق بعدبل او بذر ولميحجر عليه ومن جهل رشدهفانالاوجه صحةعقده كمنجهلرقه وحريته لان الغالبعدم الحجركالحرية نعملو ادعى والدبائع بقاء حجرهعليهصدق بيمينه كماهو ظاهرخلافا لبمضهم لاصل دوامه حينئذ نعيم ينبغي فيمن اشتهر رشدهعدم سماع دعواه حينئذو منحجر عليه بفلس اذا عقد فىالذمة مخلاف صىوانراهقوقصداختبار رشدهو اختيار صحةما اعتيد من عقد المنزين لايعول عليه ومجنونوقن بلااذن

بالشروط القاسدة حيث لم تخل بمقصو دالنكاح اهقول المتن (و اشارة الاخرس) اى وكتا بته نها ية و مغنى (قهله المالي) الى المتن في النهاية و المغنى الاقو آهو اذا كانت الى وزاد (قوله وغيره) اى كالنكاح (قوله وغيرها)اىكالدعاوىوالاقاريرونحوذلك اهمغني قهلهالاماياتي)آىانفاعبارةاانهايةوالمُغنيالآفي بطلان الصلاةبها والشهادة والحنث فىالىمينعلىترك الكلام فليست فيهاكالنطق اه قال عش شمل المستثنى منه النكاح فيقبل ويزوجمو ليته بالاشارة اذا فهمهاكل أحدو فيهفى النكاح كلام فراجعه اه (قهله او الفطن وحده فكناً ية الخ)وحيند فيحتاج الى اشارة اخرى اهنهاية (قوله لايفيد) اى لايغنى عن النية وة. يقال قياس ما تقدم من العقاد بيع وكيل بالكناية شرط عليه الاشهاد عند تو افر القرائن عدم التعذرو امكان الحكم به عليه ظاهر ا اه سمّ (قول اللهم الاان يقال انه يكني هنا الح) اعتمده النهاية كمامر انفا (قولهلا سيذكره) علةلنني المبالاةو (قوله ثم) اى في الطلاقو (قولها حتراز االح) علة للزيادة (قَوْلِهِ مَنْ وَقُوعِها)اىالاشارة(قولِهو بعدالحلف)اىمنهاومنغيره(قولِهُ تَعو بيعه)اىالاخرس(بها) اى الاشارة و (قوله في صلاته) متعلق بنحو بيعه و (قوله ولم تبطل) عطف على قوله صح الحو الضمير للصلاة قول المتن (وشرط العاقد الخ) خرج به المتوسط كالدّلال فلا يشترط فيهشي عماذكر بلّ الشرط فيه التميز فقطاه عش(فولهالبائع)الى قول المتنو لا يصحفالنهاية الاقوله استمر الى بذرو قوله نعملو ادعى الى ومن حجروقولهو قصدالي وبجنون وقولهوليس منه الى بخلافه (قوله البائع والمشترى) اقتصر عليهمالكون الكلامڧالبيع فلايناڧانعدم الحجر معتبر فيسائر العقو دوعبارة المحلىوشرطالعاقدالبائع اوغيره اه عش(قوله و الرشد)وهو ان يتصف بالبلوغ و الصلاح لدينه و ماله اه مغنى (قوله يعنى عدم الحجر) اى او ما في معناهكن زالعقله بغيرمؤ ثمهفانه فىمعنى المحجو رعليه كإياتى وكتبعليه سم على حج يمكن إن يقال المراد الرشد حقيقة اوحكما اه اقولوهو يرجع في المعنى لماذكره الشارح بقوله يعنى عدم الحجر اهعش (قوله من بلغ مصلحالدينه) اى ويتحقق ذلك بمضى زمان يحكم عليه فيه با نه مصلح عر فافما اقتضاه كلامه من أن العبرة بوقت البلوغ خاصة حتى لو بلغ قبل الزو ال مثلاولم يتعاط مفسقا فى ذلك آلوقت ثم تعاطى ما يفسق به بعد صح تصرفه غير مراد اهعش (قولهاستمر) الاولى حذفه لان دخوله في المتن لايحتاج الى التاويل المذكور (قوله او فسق) ومعلَّومانه لا يحجر عليه بالفسق اه عش (قولهو منجهلرشده) وجه الشمولله انآلمراد بالمحجور منعلم الحجر عليهولم يعلم انفكا كموهذالم يعلم بعد بلوغه حجر عليه لانه بالبلوغ ذهبحجر الصباولم يعلم حجر يخلفه ومفهومه انهلو عهدعليه ذلك لاتجو زمعاملته الااذاعلمنار شده بعدذلك وهوظاهر اهعش (قوله صدق بيمينه الخ) أي الوالد وقضية كلام الشارح مر عدم تصديقه اه عش (قوله ومن حجر عليه بفلس الخ) هذا لا يحتاج في شموله الى التاويل الذي ذكر ه الشارح فعطفه على ما قبله فيه مساهلة اه رشيدى عبارة عش قوله اذاعقد فى الذمة هوبهذا القيد لا يحتاج فى دخوله الى التاويل المذكور نعم يحتاج للتاويل لاخراج المفلس اذاتصرف في اعيان ماله اه (قول بخلاف صبي) الى قوله مع كونه غير مكلف في المغنى (قوله بخلاف صي الح) بيان لمحترزات الرشد (قول و اختيار الخ) مبتداوخبره قوله لايعولعليه (قوله مطلقا) اىولو بمافىالذمة اوباذنوليه (قولهو مجنون) عمومه شامل لمالو حصلت لهحالة تمييز بجيث يعر ف الاوقات والعقو دو نحو هاالاانه تعر ض له حالة اذا حصلت عن لم يسبقلهجنون حملتعلىحدة الخلقوهو ظاهرفمالو افاقءنجنونهوهو بتلك الحالة استصحابالحكم الجنون مخلاف مالو حصلت له تلك الحالة ابتداء آستصحا بالماكان عليه قبل كماصر حوابه فى باب الحجر

صحة قبول احدهمادون الاخر فليتامل الجمع بين بيع و نكاح يجوز فيه قبول احدهما فلير اجع (قوله لا يفيد) اى لا يغنى عن النية و قد يقال قياس ما تقدم من انعقاد بيع وكيل الكناية شرط عليه الاشهاد عند تو فر القر ا ثن عدم التعذر و امكان الحكم به عليه ظاهر ا (قول يعنى عدم الحجر) يمكن ان يقال المراد الرشيد

اه ع ش (قوله و انماصح بيع العيدالخ) أى ولوسفيها كماهو ظاهر اطلاقه لكن كو نه عقد عتاقة يقتضي اشتراط الرشدوهو ظاهرو نقل بالدرس عن حج في معاملة الرقيق ما يصرح به اهع شو قو له لكن كو نه عقد عتاقة الخدعوى الاقتضاء محل تامل (قهاله لانمقصو دهالعتق) هذا التعليل لايتاتي فبمالو وكل شخص العبدفىأن يشترى نفسه من سيده لموكله مع أن بعضهم ذكر الصحة فيهاو يوجه بان مع تصرفه انماهو لحق السيدوقدزال بعقده معهفاشبه مالو بآع الراهنالعين المرهونةمن المرتهن فانهجآ يزلعدم نفويتحق المرتهن اه ع ش (قوله ولوروده) أى السكران اه عش (قوله كالسفيه الخ) أى كورود السفيه على منطوق قول أصله التكليف (قهله بالمعنى الذي قررته) اي في قوله يعني عدم الحجر اهع ش (قهله ولا بردعليه)أى على منطوق قول المصنف الرشد (قوله فانه ملحق بالمحجور عليه) ﴿ فروع ٓ ﴾ ولوأ تلف الصىاو تلف عنده ما ابتاعه او اقترضه من رشيدو اقبضه له لم يضمن ظاهر او كذا باطناو ان نقل عن نص الام خلافه واعتمده بعض المتاخرين اذ المقبض مضيع لماله او من صبى مثله ولم ياذن الوليان ضمن كل منهما ماقبض من الآخر فان كان باذتهما فالضمان علمهما فقط لوجو دالتسليط منهما وعلى بائع الصي ر دالثمن لوليه فلورده الصي ولو باذن الولى وهو ملك الصيّى لم يسرامة نعم ان رده باذنه و له في ذلك مصلحة متعلقة ببدنه كاكولومشروبونحوهما برىءكاقاله الزركشي ولوقال مالكو ديعة سلموديعتي للصي اوالقها في البحر ففعل برىءلامتثال امره مخلاف مالوكان دينا اذمافي الذمة لايتعين الابقبض صحيح ولو أعطى صبى دينار المن ينقده او متاعالمن يقومه ضمن الآخذان لم برده لو ليه ان كان ملك الصيى او لما لـكمَّ ان كان لغير هو لو او صل صىهدية الىغيره وقال هيمنزيدمثلا او اخبر بالاذن بالدخو لعمل مخبره معما يفيدالعلم او الظن من قرينةوكالصيفذلكالفاسق اهنهايةوكذا فيالمغنىالا انهجريعلي مااعتمده بعض المتأخرين فقال اما في الباطن فيغرم بعد البلوغ اه قال عش قوله مر أو اقترضه و مثلهماما يقتضي التمليك من العقود وقوله مر بعض المتاخرين منهم شيخ آلاسلام في باب الحجر وقوله مر ولم ياذن الوليان ظاهر هو ان علم الولى بذلك واقر ، ولوقبل بالضمان في هذه الحالة لم يكن بعيدا وقوله مر ضمن كل الخ أى لعدم اذن الولى والمرادانه يثبت البدل فيذمة الصيويؤدي الولى من مال الصيوقوله مر فالصمان عليهما أي الوليين أو باذن احدهما فالضمان عليهفيما آذن فيه لمو ليهوقوله مر وهوملكالصبيءاي امااذا كان ملك الولي فانه يبرالانالوليهو المضيع لماله وتوله مرنعم انرددأى البائع باذنه اي الولي وقوله مروله اي الصيي وقوله برىءاىالبائع وقولهم رسلم وديعتي للصبي اي سواءعينه او آطلق وقولهم رففعله برىءاي وان اثم فلوأ نكر صاحب الوديعة الاذن صدق بيمينه لان الاصل عدمه وقوله مرىخلاف مالوكان دينااي فلايبر امنه وكالدين خبزالو ظائف و در اهم الجامكية اذا دفعهما من هما تحت يده للصي و قوله مر عمل بخبر ه اى فان تبين كذبه وجبعليه رده إنكان بأقياو ردبدله انكان تالفاو قولهمر وكالضي فىذلك اي في ايصال الهدية والاخبار بالدخولوقوله مر والفاسقومثله الكافر اه عش قول المتن (وعدم الاكراه بغيرحق) ولااثر لقول المكره بغيرحق الافي الصلاة فتبطل به في الاصحو لالفعله الافي الرضاع و الحدث و التحول عن القبلة وتركالقيام فىالفريضة معالقدرة وكذاالقتل ونحوه فىالاصح وكلهذا ياتى فىالطلاقان شاءالله تعالى ويردعلى الاولمالو اكرهه على طلاق زوجة نفسه اوبيعماله اوعتق عبده ومااشبه ذلك فانه ينفذوعلى الثاني مالو اكرهه على اتلاف مال الغير او اكله أو تسليم الو ديعة فانه يضمن الجميع و مالو اكره مجوسي مسلما على ذبح شاة او محرم حلالا على ذبح صيد فذ محه عنه بحل و مالو اكر ه على غسل ميت لم يتوجه عليه غسله فانه يصحومالو اكره على وطءزوجته اوأمته فاحبلهمافانه يصح ويستقر للزوجة به المهر وللامة امية الولد وحلت الزوجة للمطلق ثلاثاو مالوحضر المحرم عرفة مكر هافانه يصموقوفه اه مغنى (قول فلا يصح) الى قول المتن و لا يصح في المنني إلا قو له و ليس منه الى بخلافه (قوله فلا يصح عقد مكره) قال في شرح العباب و محله

حقيقة أوحكما (فوله فلا يصح عقد مكره) فال في شرح العباب و محله ان لم يقصدا يقاع البيع و الاصح كا بحثه

وانما صح بيع العبد من نفسه لان مقصوده العتق ويصح بيع السكران المتعدى مع كو نه غير مكلف السكليف كالسفيه على منطوقه ابدله بالرشد ليشمله بالمعنى الذى قررته ولا يردعليه من زال عقله عليه (قلت و عدم الاكراه عليه (قلت و عدم الاكراه بغير حق) فلا يصح عقد مكره

إفى ماله بغير حق لعدم الرضا وليسمنه خلافا لمنزعمه قول مجسر لهالااز وجك إلا ان بعتني مثلاكذ امخلافه محقكان اكرهقنه عليه او تعين بيع ماله لو فاء دينه اوشراء مال اسلم اليهفيه فاجبره الحاكم عليه بالضرب وغيرهوانصحبيعالحاكم له لتقصير هو من اكر هغير ه ولو بباطل على بيع مال نفسه صحمنه لانهابلغنى الاذنو يصحبيع المصادر مطلقاإذلااكراه ظاهرا (ولايصحشراء)يعني تملك (الكافر) ولومرتدالنفسه بنفسه او بوكيله ولومسلما (المصحف) يعني كما هو ظاهر

انلم يقصدا يقاع البيع و إلاصح كما بحثه الزركشي اخذا من قولهم لو اكره على ايقاع الطلاق فقصدا يقاعه صح لقصده انتهى أه سم على حج اه عش (قوله في ماله الخ) وكذا في مال غيره حيث كان المكروه له غير مالكه كما يفهم من قوله و من اكره غيره الخويؤخذ من تشبيهه بالطلاق ان مثل ذلك مالو اگر هه على بيع احدهذين فباع واحدامنهما بعينه فان تعيينه مشعر باختياره كمالو اكرهه على طلاق احدى زوجيته فطلق واحدة بعينها وامالوعين له هنا احدهماو اكرهه عليه فلايصخ ثم (قول في في ماله) اشار به إلى انه كان ينبغي التقييد بهذا القيد فكلام المصنف لانعمومه شامل لمالواكره غيره على بيع مال نفسه فيبطل بهالبيع وليسمرادافانعقده صحيح اه عش (قهلهوليسمنه) ايمنالاكراه (خَلَافالمنزعمه الخ)كانوجهة انلها مندوحةعن البيعله لانها إذا طلبت التزويج فامتنع زوجها الحاكم لكن انظر لوجهلت انلها مندوحة واعتقدتان لاطريق إلاالبيعهل يصحاولا سم علىحج اقولَقديقال الاقربعدمالصحة لاضطر ارهااليهحينئذفيكون امتناعه منتزو يجهاكمالوهددهأ باتلافما لهابل اولىع شومثل الجهل العجز عن رفع الامر الى الحاكم اوعدم تزويجه إلا بمال له وقع كما هو ظاهر (فهله بخلافه بحق)و من الاكراه يحق ما لو آكرهه الحاكم في زمن الغلاء على بيع ماز ادعلى حآجته مناجزة و منه ايضا مالو طالبه المستحق ببيع ماله ووفاءدينه فحلف بالطلاقانه لايبيع فآكرهه الحاكم على البيع فباع صحولم يحنث وهومقتضى كلآم حج فى باب الطلاق لكن مقتضى كلام الشارح مر ثم الحنث اهعش (قوله كان اكر وقنه عليه) اى على بيع ع ِ ماله او الشراء بعين المال و مثل رقيقه من يستحق منفعة كمو صىله بها و مؤجر اه عش (قوله فاجبر ه الحاكم عليه) افهم انه لا يصحلو باعه باكر اهغير الحاكم ولوكان المكر همستحق الدين وهو ظاهر لأنه لاو لا ية لهنعمان تعذرالحا كرفيتجه الصحةباكر اهالمستحق اوغيره بمناله قدرهاو بتعاطيه البيع بنفسه كمن لهشوكة مثل شادالبلدو من في معناه لان المقصود ايصال الحق لمستحقه هذاو لصاحب الحق ان يآخذ ما له ويتصرف فيه بالبيع انلم يكن من جنسحته ويحصل حقه بهوان يتملكه إن كان من جنس حقه لانه ظافر ومنه مايقع في مصرنا ان بعض الملتزمين بالبلاديا خذ غلال الفلاحين ونحوها لامتناعهم من اداء المال اوهربهم فيصح بيع الملتزم لهو يحل الاخذمنه حيثوجدت شروط الظفر اه عش (فهلهولو بباطل) اى بان كانغير مالك لمنفعته اه عش (قهله بيع مال نفسه)مفهو مه انه لا يصح اكر اه الولى في مال مو ليه و لعله غير مرادوانالمراد لهماله عليه ولآية قيدخل الولىفي مالءوليه وآلحاكمفي مال الممتنع اخذا منالعلة ومحلف الولى حيث جازله التوكيل كان عجز عن المباشرة اهعش (فوله ويصح بيع المصادر) بفتح الدال من جهة ظالم بان باع ماله لدفع الاذي الذي ناله لا نه لا اكر اه فيه اذمقصو دمن صادر تحصيل المال من اي وجه كان اه مغنى (قولهمطلقا) اىظاهراو باطنا علملهمال غيرهاو لا اه عش (قوله يعنى تملك) الىقوله ويتجه إلحاق الخفالنها ية إلاقوله اوعلى نحو ثوب إلى ومثله وقوله وبحث إلى ويكره وقوله ويرده إلى ولاتملك الحربي وكذا في المغني إلا قوله وكذا بها إلى و لا تملك الحربي و قوله فان امتنع قول المتن (البكافر) اي يقينا فلو كان مشكوكافى كفره فينبغي ان يقال انكان في دار الاسلام صحوان كان في دار الكفر لم يصح ثمر ايت في سم على البهجة ما يو افقه اه عش (قول لنفسه) اى او لمثله نهاية و مغنى (قول لنفسه) يأتى تحتَّر زه في قوله وللكافرالتوكل الخ اهسم قول المتن (المصحف)خرج جلده المنفصل عنه فانه و ان حرم مسه للمحدث يصح بيعه للكا فركما افتى به شيخنا الرملي (فرع) اشترى مسلم وكافر مصحفا فالمعتمد صحته للمسلم في نصفه مرسم على

الزركشى اخذا من قولهم لو اكره على ايقاع الطلاق فقصدا يقاعه صح لقصده اه (قوله و ليس منه خلافا لمن وعمه الخ) كان وجهه ان لها مندوحة عن البيع له لانها إذا طلبت التزويج فامتنع زوجها الحاكم لكن انظره لوجهلت ان لهامندوحة واعتقدت ان لاطريق الاالبيع انتهى (قوله لنفسه) ياتى محترزه في قوله وللكافر التوكل الخ (قوله المصحف) خرج جلده المنفصل عنه فانه و ان حرم مسه للمحدث يصح بيعه للكافر كا افتى به شيخنا الشهاب الرملي ﴿ فرع ﴾ اشترى مسلم وكافر مصحفا فالمعتمد صحته للمسلم في نصفه مر (قوله

حج اه عش (قهالهمافيه قران) شامل للتميمة وهومتجه و (قهاله و انقل) هليشمل حرفا و محتمل أن الحرفان اثبت فيه بقصدالقر انية امتنع البيع حينئذو إلا فلاو مثل المصحف التور اةو الانجيل فيمتنع إذالم يعلم تغييرهما سم على حج اه عش (قهله أوجدار) مخالفه قول النهاية ويلحقهما اي بالنقو دالتي علمها شيءمن القرآن فما يظهر ماعمت به البلوى ايضامن شراء اهل الذمة الدوروقد كتب في سقفهاشيءمن القرآن فيكون مُغتفرا للمسامحة بهغالبا اه قال عش قوله مر للمسامحةوينبغي ان مثل ذلك الثوب المكتوب عليه القران لعدم قصد القرانية عايكتب عليه إلاان يقال الغالب فما يكتب على الثياب ان يقصدبه التبرك للابس فاشبه التماثم على انفى ملابسته لبدن الكافر امتها ناله والاكذلك مآ يكتب على السقوفولافرق فيالقران بينكونه منسوخ التلاوةولومع نسخ الحكموغيره اه وقوله ولافرق الخفي سم مثله (قوله بطل البيع فما عليه قران) نقله في شرح الارشادعن فتوى بعضهم ثم خالفه اهسم (قُولُه ولوضَّعيفا)وذلكُ لا نَّالم نقطع بنني نسبته عنه صلى آلله عليه و سلم و خرج بالضعيف الموضوع اهع ش عبارة سم واماالاحاديث المتفقعلي وضعها فينبغي انيقال ان تضمنت اثأر السلف اوما في معني الاثار امتنع بيعها من الكافر و إلا فلا أه (قه له لانهما) أي الحديث الضعيف وغيره وكان الاولى الافراد كافي النمآية (قهاله التي بها اثار السلف) ولآيبعد ان غير السلف من مشاهير علماء الامة وصلحائهم كالسلف ثمرايته في شرح العباب قال والذي يظهر ان المراد بالسلف ما يعم اثمة الخلف الخ اه سم (قوله اثار السلف)اىكالحكايات الماثورة عن الصالحين زيادى وفي سم على حج و لا يبعد ان آسها ـ الانبياء سيانبينا كالاثار اه ونقل عن العلامة شيخنا سلمان البابلي تخصيص ذلَّك بمن لايعتقد تعظيم ذلك الذي كالنصارى بالنسبة لسيدنا موسى اها اقول وفيهوقفة وينبغىالاخذ باطلاقهم وينبغي أنمثل اسماء صلحاءالمؤمنين حيث وجدمايعين المراديها كالىبكرين الىقحافة ويؤخذمن هذاباولى انه يحرم على المسلم إذااستفتاه ذى ان يكتب له في السؤ ال و الجو اب لفظ الجلاله فتنبه له فا نه يقع كثير ا الخطافية اهع ش (قوله لتعريضها للامتهان)يؤ خذمنه الهيحرم تمليكما فيه اثار الصحابة او الائمة آلار بعة اوغيرهم من آلفقهاء والصوفيين لمن يبغضهم من المبتدعين كالروافض والوهابيين بل اولى لان اهانتهم اشدمن اهانة الكفار (قوله وبحث الح) المعتمد خلافه مر اه سم عبارةالنهاية مخلاف ماإذاخلت كتب العلم عن الاثار وأنَّ تعلقت بالشَّرع ككتب نحو ولغةخلافًا لبعضهم اه قال الرشيدي قوله مرككتب نحوالخ اي وفقه كما فى شرح الروض اه وقال عش قوله مرككتب نحو الخ اى إذا خلت عن بسم الله كما

مافيه قران) شامل للتميمة وهو متجه لانها لا تنقص عن الاحاديث الضعيفة و لاعن اثار السلف بل تزيد كاهو ظاهر و الجواب عن ارسال كتبه عليه الصلاة و السلام للكفار مكن و مخرج لجلده و ان لم تنقطع النسبة و ليس بعيدا إذ ليس قران الولانحو هو حرمة المسامراخراى وقد تقدم ذلك و هل يشمل ما فيه قران ولو حرفا و يحتمل ان الحرف او اثبت فيه بقصد القرانية امتنع البيع حينه في والافلا (قوله بطل البيع فيما عليه قران) نقله في شرح الارشاد عن فتوى بعضهم ثم خالفه (قوله التي فيها اثار السلف) هذا الصنيع صريح في ان سبب المنع تلك الاثار فيؤخذ من ذلك المنع إذ اتجر دت عن العلم و لا يبعدان غير السلف من مشاهير علماء الاثار فلا يضرض غيرها اليهاو لا يخنى ان منسوخ التلاوة فقط من القران اولى بالمنع من الاثار لا نه كلام الته و المائل المناف المناف المناف القرانية فقط بل قد يقال ينبغي المنعى منسوخ التلاوة و الحكم لذلك فليتا مل و ان المائل و ان الى و الذي يظهر ان المائل المناف الوماف معني الاثار امتنع بيعها من الكافر و الافلا و لا يبعد ان اسماء الانبياء سمانبينا كالاثار السلف او مافي معني الاثار امتنع بيعها من الكافر و الافلا و لا يبعد ان اسماء الانبياء سمانبينا كالاثار (قوله و بحث ان كل علم النه) المعتمد خلافه مر و قوله لغير حاجة فلاكر اهة فيه لحاجة و قوله دون شرائه (قوله و بحث ان كل علم النه) المعتمد خلافه مر و قوله لغير حاجة فلاكر اهة فيه لحاجة و قوله دون شرائه

مافيه قران وان قلوان كان ضمن نحو تفسير او علم او على نحو ثوب او جدار ماعدا النقد للحاجة ومن ثم لو اشترى دارا بسقفها قران بطل البيع فيما عليه قران وصح فى الباقى تفريقا لاصفقة و مثله الحديث اى ماهو فيه ولو ضعيفا فيما يظهر لامهما اولى من الاثار الاتيه وكتب العلم التى فيها اثار الساف و ذلك التعريضها للامتهان و بحث ان كل علم شرعى او آلة له

كذلكويكره لغير حاجة بيع المصحف دونشرائه (و) لا تملك الكافر ولو بوكيله (المسلم) ولوبنحو تبعية والمرتد أو بعض احدهماو انقلولو بشرط العتق (في الاظهر) لمافيه مناذلال المسلموألحقىه المرتدليقاء علقة الاسلام فيهفؤ تمكين الكافرمنه إزالة لها (إلاأن يعتق)أي يحكم بعتقه ظاهرا (عليه) بدخوله في ملكه كبعضه ومن أقر أوشهد بحريته ومن قال لمالكه أعتقه عنی و ان لم یذکر ٔ عوضا لان الهبة كالبيع (فيصح) بالرفع لفسادمعني النصب (فيالاصح)شراؤه لانتفاء إذلاله بعَتْقه (ولا)تملك الذي بغيردار ناوكذا بها إنخشى ارساله اليهمعلى مايحث ويرده ماياتي في في جعل الحديد سلاحا فالمتجه أنه مثله ولاتملك (الحربي) ولو مستأمنا

هوظاهر وقوله مر خلافالبعضهم تبعه حجاه وعبارة المغنى قالالسبكىوالاحسنأن يقال وكتبعلم وان خلت عن الاثار تعظماللعلم الشرعي آه وهذا لاباس مهوقال ابنهو تعليله يفيد جوازتملكه كتب علوم غيرشرعية وينبغي منعة تملك ما يتعلق منها بالشرع ككتب النحو و اللغة قال شيختا وفيها قاله نظراي بل الظاهر الجو از وهو كذلك ولو نسخ الكافر مصحفاً اى اوشيئا ماذكر من كتب حديث أمر باز الة الملك عنه اه (قوله كذلك)و منع الكافر من وضع يده على المصحف لتجليده كاقاله ان عبد السلام و ان رجى اسلامه مخلاف تمكينه من القراءة نهاية ومغنى قال عش قوله مر لتجليده ظأهره وان احتيج للتجليد وانحصر فى الكافر وهو ظاهر لان غاية ما يترتب على عدم تمكينه منه نقصان ورقه او تلفه ولم ينظر و اله في غير هذهالصورة وقوله مخلاف تمكينه الخ اى إذارجي اسلامه بان فهم ذلك من حاله اما إذا لم برج اسلامه فانه يمنع منهاو المخاطب بالمنع الحاكم لاآلاحاد لمافيه من الفتنة عش (قولِه لغيرحاجة)أى فلاكر اهةفيه لحاجة اه سم (قوله بع المصحف)خرج به المشتمل على تفسير و ظاهر ، و إن كان التفسير اقل من القرآن او اكثروكتب العلم والحديث ولوقدسيافلايكره بيعه اه عش (قوله دون شرائه) اى فلاكر اهة فيه مطلقًا اه سم (قوله ولو بنحو تبعية) حذف النهاية لفظة النحوو أنظر ماادخلهالشارح بها قول المتن (والمسلم)اي المُنفَصل فيصح بيع الامة الحامل بمسلم عن شبهة لا تقتضي حرية الولد بان ظنها المسلم زوجته الامة لانتفاء الاذلال عنه وأن قلنا الحل يعلم ما دام الحل ثم بعد انفصاله يحال بينه و بينه بجعله تحت يدمسلم ثم رايته فيسم على حج ويفهم منه بالاولى انسيدهالايكلف بيعهاازآلةللىك عن المسلماه عشّ (قهله او المرتد) خرج به المنتقل من دن إلى اخر فانه لا يمتنع بيعه للكافرزيادي اه عش (قوله او بعض احدهما)اى المسلم و المرتداه عش (قوله از الة لها) أى علقة الاسلام واحتمال عودة إلى الاسلام بتقويه بالكافر مع بعده عنا (قوله ظاهر ا) اسقطة النهاية وعبارة المغنى إلا أن يعتق عليه و ذلك في ثلاث صور الاولى إذاكان آلمبيع اصلاً أو فرعا للشترى الثانية إذاقال اعتق عبدك المسلم عنى بعوض او بغيره و اجا به الثالثة إذا اقر عرية عبدمسلم ثم اشتراه قاله الاسنوى لكن الصحيح في هذه الثلاثة انه اقتداء من جهة المشترى لاشراء أه وعلم منهذأ أنه كان المناسب إن يذكره بعدقوله بدخوله في مليكه (قوله أوشهد بحريته) اى وان لم تصح شهادته إذلا تنقص عن الاقرار اه سم (قوله ومنقال الح) أي الكافر اه عش (قوله بالرفع) اىفانەيصىح شراۋە مغنى ونهاية (قوله لفسادمعنىالنصب)عبارةالمغنىوالنهايةو إنما قُيدت كلام المصنف بالرفع تبعا للشارح ليكون مستأنفا إذلوكان منصو بالكان من مدخول الاستثناء فيلزم استثناء الشيء من نقيضه اي يلزم استثناء الصحة من عدم الصحة و هو فاسداه اي إذا التقد رحيئذلا يصحشراءالكافر المسلم إلا ان يصح شراؤه رشيدى زادسم او إلاان يعتق فيصحشر اؤه فتامله أه وعبارة البصرى ورايت في بعض التعاليق نقلاعن العلامة الطند تائي ان النصب يقتضي الصحة عقب العتق وهو فاسد بل الامر بالمكساه (قوله شراؤه) فاعل فيصح (قوله وكذابها الخ) اعتمده مراه سم (قوله فالمتجه الخ) خلافا للنهاية ووفاقالاطلاق المغنى (قول انه) أي تملك ذي بدار ناالسلاح (مثله)أي كتملك الحربي الحديد فيحرم مع الصحة (ولو مستامنا)اي او معاهداو ظاهر ه ولو بدار ناويدل عليه اقتصار ه في بيان المفهوم على الذي بدارنا الاتى في قوله مخلاف الذي في دارنا ﴿ فرع ﴾ لو باع العبد الكافر من حربي فالظاهر امتناعه بقياس الاولى على الة الحرب إلاان يقال الغرضَ الظاهرَ من الآلة و الخيل القتال و لا كذلك العبد وهذاالثانيهو مقتضي تعليل صحةبيع الحديدبانه لايتعين جعله عدة حرب وقدجزم شيخنافي شرح الارشاد

أى فلاكراهة فيه مطلقا (قوله أوشهد بحريته)أى وإنام تصح شهادته إذلا تنقص عن الاقرار (قوله لفساد معنى النصب) إذالتقدير حينئذ لايصح شراء الكافر المسلم إلاأن يصح شراوه فتأمله أو إلاان يعتق فيصح شراؤه فتأمله (قوله وكذا بها الح) اعتمده مر (قوله ولو مستأمنا) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي

بنقل الصحة سم على المنهج اه عش قول المتن (سلاحا) هلكالسلاح السفن لمن يقاتل في البحر أو لعدم تعينها للقتال فيه نظر ويتجه الآول كالخيل مع عدم تعينها للقتال سم على حج اهع ش (قوله و فرسا) اى و ان لم تصلح للركوب حالاوكذامايلبس لهاكسرج ولجام اه بجيرى (قوله بخلافه في صلاة الخوف) اىفان المراد بالسلاح ثمما يدفع لاما يمنع اه عش (قوله او بعضه) اى بعض السلاحشا تعااه عش (قوله لانه يستعين الخ)اى مظنة الاستعانة ليكون لازماسم على حجو المرادانه اذاحلت الاستعانة على ظاهر هالم تكن لازمة للبيعاه عش (قوله فيه) الاولىمنه (قوله بخلاف الذي بدارنا) أي اذالم يظن بقرينة ارساله الى دار الحرب سم وبهاية (قوله والباغي الخ) و (قوله وأصل السلاح) كل منهما عطف على الذي اه عش (قوله لاحتمال الخ) يؤخذ من هذا جو اب حادثة وقع السؤ العنها وهو ان طائفة من الحربيين اسرواجلة من المسلمين وجاؤابهم الى محلةقريبة من بلاد الاسلام وطلبو امن اهل تلك المحلة ان يفتدوا او لئك الاسرى وقالو الانطلقهم الاببرونحوه ممانستعين به على الذهاب الى بلادنا فهل يجوز الافتداء بذلك او يحرم لمافيه مناعانتهم على قتالناو حاصل الجواب أن قياس ماهنا من جو ازبيع الحديد لهم جو از الافتداء بما طلبو امن القمحونحوه لانهليس منآلة الحربولا يصلح بل يؤخذ عاسياتي في الجهاد من استحباب فداء الاسرى عال استحباب هذااه عش (قوله حرم الخ)اى يبعه (قوله وصح) و لعله لم ينظر الى هذا الظن لعدم صلاحيته اللحرب بهيئته بخلاف مالو خيف دس ذمي بدار ناالسلاح الى آهل الحرب فانه لا يصح لصلاحيته للحرب تلك الهيئة أه عش (قوله صرح به او نو اه)مفهو مه البطلان حيث لم يصرح بالوكالة ولا نوى الموكل و ان وكله في شراء مسلم أو مصحف بعينه وهو ظاهر اه عش (قوله ارتهان الخ) اى ارتهان الكافر ذلك من مسلم اه عش (قه له و نحو المصحف) اي بان رجي اسلامه و استعار ه ليد فعه لمسلم يلقنه منه اه عش (قه له و بكر اهة أبحارعينه الخ)اىماذكرمن المسلمونحو المصحف وخرج بايجارعينه استنجارها لكن عبارةمر وكذا شيخ الاسلام في شرح المنهج فإن استاجر عينه كره انتهى اله سم عبارة عش قوله مرفان استاجر عينه كره اىولو لخدمة مسجد للمسلمين لان فيه اذلاله اه وعبارة المغنى ومحل جو أز استئجار الكافر العبد المسلم كاقال الزركشي في غير الاعمال الممتهنة اما فيها كاز الة قاذور اته فتمتنع قطعاا ه (قوله لكن يؤمر الخ)عبارة المغني قال ابن المقرى وترفع يده عنهما فيوضعان عندعدل وقضيته أنه يتسلمهما أوَلا وقضية كلام الروضة أنه الايمكن من ذلك بل يتسلم أو لاالعدل قال الاذرعي و يحتمل أن يقال يسلم اليه الرقيق ثم ينزع حالا اذلا محذوركما فى ايداعه منه بخلاف المصحف فانه محدث فلايسلم اليه وهذا كماقال شيخنا متجه وينبغي أن يكون غير المصحف ما الحقيه كالعبد اخذامن العلة اه (فه لهو بايجار المؤخر الي) اي ويؤمر في اجارة العين باجار ته لمسلم كما في المجموع يخلاف اجارة الذمة لان الاجير فيها بمكنه تحصيل العمل بغيره اه مغنى و في سم بعد ذكر مثله عن الاسي ولاياتي هذا في المصحف اه عبارة النهاية و بايجار المسلم اه (قول المسلم) مفهومه انه لا يكني ان (فه له سلاحا)هلكالسلاح السفن لمن يقاتل في البحر او لالعدم تعينها للقتال فيه نظر و يتجه الاول كالخيل مع عدم تعينها للقتال (قوله لآنه يستعين) اي مظنة الاستعانة ليكون لازما (قوله لباغ) ينبغي اولذي بدارنا ظنارسالهدار الحرب (قوله ايجارعينه) خرج استئجار هالكن عبارة مروكذ آشييخ الاسلام في شرح المنهج فأن استأجر عينه كر ه آنتهي (قوله في قبض المصحف) ظاهر ه انه لا يجب ان ينوب عنه في قبض المسلم بل يجوزان يسلم اليه ثم ينزع حالا اذلا محذو ركافي ايداعه منه بخلاف المصحف لانه محدث وهو احتمال في أ الارتهان للاذرعي قال فيشرح الروض انه متجه بعدان ذكر أحتمالين عن ابن الرفعة في أنه يتسلمها ولا يتسلمها العدلوان السبكي بحث ترجيح الثانى وانه قضية كلام الروضة واصلها ثم اقر الروض على قوله فيمالو اشترى كافر رقيقا كافر افاسلم الرقيق قبل القبض انه لايقبضه بليقبضه لهالحاكم ويمكن ان يفرق بانالقبض مع ملك العين اقوى في التسلط ينبغي ان يقبضه له الحاكم ايضافي الايجار (فوله و بايجار المؤجر

لمسلم)قال في شرح الروض و ظاهر كلام المصنف انه لا فرق بين اجارة الذمة و اجارة العين و قضية كلام اصله

(سلاحاً) وهو هنا كل نافع فىالحرب ولودرعا وفرسا مخلافه في صلاة الخوف لاختلاف ملحظ المحلينأو بعضه لانه يستعين به على قتالنا فالمنع منه لامر لازم لذاته فالحق بالذاتي في اقتضاء المنع فيه الفساد مخلاف الذمى مدار نالانه في قبضتنا والباغي وقاطع الطريق أي لسهولة تدارك أمرهما وأصل السلاح كالحديدلاحتمال ان بجعل غير سلاح فان ظن جعله سلاحا حرم وصح كبيعه لباغ أو قاطع طريق (والله أعلم) وللكافر التوكل في شراء كلمام لمسلم صرح به أو نواه ويجوز بلا كراهة اوتهاون واستيداع واستعارة المسلم ونحو المصحف وبكراهةايجار عينه واعارته وايداعــه لكن يؤمر بوضع المرهون عند عدل وينوب عنــه مسلم في قبض المصحف لانه محدثو بابجار المؤجر

كا يؤمر بازالة ملكولو بنحووقف على غيركافراو بكتابة القن عن اسلم في يده او ملكة قبر ابنحو ارث او اختيار ابنحو فسخ او اقالة مقرض فان امتنع من رفع ملكه باعه الحاكم عليه فان ملكه باعه الحاكم عليه فان عند ثقة وكذا مستولدته ومد بر مقبل اسلامه و يتجه و الاوجه اجباره على قبول و الاوجه اجباره على قبول

و جر ه لـ كافر ثم يامر ذلك الـ كافر ايضا بابجار هو هكذاو هو متجه سم على حجو لعله حيث فهم من حاله ان الغرض من ذلك التلاعب بالمسلم و ابقاؤه في سلطنة الكفار و الافلاما نع من إيجار ه الي كافر وهو يؤجره الي كافرآخر ان ظن ان ذلك وسيلة الى ايجار ملسلم هذاو بقي مالو استعار ه او آستو دعه فهل يمكن من استخدامه في العاربةوحفظه فيالو ديعة اويتعينان يستنيب مسلمافي حفظه ودفعهالي مسلم يخدمه فبمأ تعود منفعته على الـكافر مثلا ككون المسلم اباللـكافر او فرعاله فيه نظرو لا يبعد الثانى ثُمرايت في سم على البهجة مارؤ خذمنه ترجيح الاول فليتأمل اه عش اقول وهو اي الاول قضية تخصيص الشارح والنهاية والمغني الامر بر فع اليد بالمرهون و المؤجر دون المعار و المودع (قوله كايؤ مر باز الة ملكه الخ) ولا يكفي رهنه و لا اجارته ولآتزو بجه ولاتدبيره ونحو ذلك لانها لاتفيد ألاستقلال مغنى ونهاية (قوله أوبكتاً بة القن) اىوان لم يزل بهآ الملك لافادتها الاستقلال نهاية ومغنى (فهله ولو بنحو وقف) أى بيع او هبة او عتق اووقف على غيركا فراو نحو ذلك دفعاللاها نةو الاذلال وقطعا لسلطنة السكا فرعلى المسلم ولايحكم بزواله اه مغنى (قوله عن اسلم في يده الخ)وقد او صل بعضهم صور دخو ل المسلم في ملك السكافر ابتداء ألى نحو خمسين صُورَةوهيراجعةلقو لبعضهم اسباب دخول المسلم في ملك الكافر ثلاثة ما يفيد الملك القهرى والفسخو استعقابالعتقاى بانيشترى منيعتقعليهوهو ضابط مهماه نهايةوكذا في المغني إلاانه قال يدخل المسلم في ملك الكافر ابتداء في اربعين ثم سردها ثم ذكر الضابط المذكور (قول باعد الحاكم الخ) وظاهركلامهم تعين بيعه على الحاكم لمصلحة المالك بقبض الثمن حالاو انكان المالك مخير ابينه وبين الحكتابة اهنهاية (قهله باعه الحاكم) اي وجو باو (قهله عند ثقة) ولو امتنع الثقة من ذلك الابالاجارة جازله الاخذ من سيدُه فيما يظهر فيجبر على دفعها له اه عش (فهاله وكذا مستولدته الخ)اى استكسبت له عند ثقة قال سم ظاهره وانتاخر الاستيلادعن الاسلام اهاقول بل ظاهره رجوع قوله قبل اسلامه للمستولدة ايضا بتاويل من ذكروقديفيدهقولعشقوله مر وكذامستولدته اىالـكَافر اذااسلىت اھ (قەلەريتجەالحاق الخ)المعتمد خلافه مراهسم عبارة النهاية ولوطرااسلامالقن بعدتدبيرسيده لهلم بحبرعلي بيعه على الإصبحدرامن تفويت غرضه فلوكان علق عتقه بصفة قبل اسلامه فهوكالقن على الأقرب اه قال عش قوله مرفهو كالقن الخاي فيجبر على بيعه خلافا لحج حيث الحقه بالمستولدة والاقرب ما قاله حج لانه لم يظهر فرق ببنه و بين المد بر آلذي طر أاسلامه اه (قوله و آلا و جه اجباره الخ) المعتمد عدم الاجبار بل امتناع هذا الفداء لانه بيع وبيعها ممتنع مر اه سمعبارةالنهايةوالاوجهعدم اجباره على بيعها اى المستولدة من نفسها بثمن المثل خلافاللزركشي لمافيه من الاجحاف بالمالك بتاخير الثمن في الذمة فان طلب غيره افتداءها منه بقدر قيمتهالم بحبر ايضاخلافالبعض المتاخرين اذ هو بيع لهاو هوغير صحيح اهقال عشقوله مر خلافا لبعض المتاخرين مراده حجوقوله مراذ هو بيعلما الخ قد يتوقف في دعواه ان آفتداءها بيع ويقال

آمه في اجارة العين دون اجارة الذمة قال الزركشي وهو ظاهر لان الاجير فيها يمكنه تحصيل العمل بغيره اهو لا ياتي هذا في المصحف و مفهو مقوله لمسلم انه لا يكفى ان يؤجره الكافر ثم يؤمر ذلك الكافر ايضا با يجاره و هكذا وهو متجه (قوله كايؤمر باز الة ملكه الخ) قال في شرح العباب و لوحملت امة السكافر من كافر بنكاح او شبهة ثم اسلم فان قلنا الحمل يعطى حكم المعلوم امر مالكها باز الة ملكه عنهاذكره في البحر و فيه نظر و اطال في بيان النظر و منه انه لا يتصور الاذلال هنا ثم قال هذا هو الذي يظهر ثمر ايت جمعا متاخرين قالو الايجبر على از الة ملكه عنها قبل الوضع و اطال في بيان ذلك عنهم و منه انه بعد الوضع لا يمكن اجباره على از الة ملكه عنه لحذور التفريق الى ان قالو ميل الزركشي الى الاخذ بقضية ما في البحر من اجباره على از الة ملكه عنها و نقل احتجاجه ثم نظر فيه فر اجعه و الاوجه ان لا يؤمر اذلال في هذه الحالة كافي الكنز (قوله ملكه عنها و نقل احتجاجه ثم نظر فيه فر اجعه و الاستيلاد عن الاسلام (قوله و يتجه الحاق الخ) المعتمد خلافه م ر (قوله و الاوجه اجباره) المعتمد خلافه م ر (قوله و الاوجه اجباره) المعتمد عدم الاجبار بل امتناع هذا الفداء لانه بيع و بيعها ممتنع ولو لمن تعتن عليه لانه و الاوجه اجباره) المعتمد عدم الاجبار بل امتناع هذا الفداء لانه بيع و بيعها ممتنع ولو لمن تعتن عليه لانه و الاوجه اجباره) المعتمد عدم الاجبار بل امتناع هذا الفداء لانه بيع و بيعها ممتنع ولو لمن تعتن عليه لانه و الموردة و المسلم المناطقة على المنه بيع و بيعها ممتنع و المناطقة المنه بيع و بيعها ممتنع و لو لمن تعتن عليه لانه و المناطقة و الم

انما يدفعه له في مقابلة تنجيز العتق و هو تبرع من آلدافع اه و قال الرشيدي قو له مر ا ذ هو بيع الخ توقف شيخنافي الحاشيةفي كون الافتداء بيعااي لانهم فهالا يحصى من كلامهم بجعلو نه مقابلا للبيع ومن ثم اجاز الشهاب حبرفى تحفته هذا الافتداء لكن قال الشهاب سم في حو اشيه قوله حبح فداء الاجنبي الح انظر هذا الفداء هنا وفي تمحض الرق الآتي هل هو عقد عتاقة و هو بعيد جدا او لا فيهما فماحكم الرقيق حينة ذهل انقطع الملك عنه وهو مشكل اذلا بملوك بلاما لك او عقد عتاقة هنا لا في تمحض الرق بل يملك فيه المفتدى و الوجه امتناع ذلكفي المستولدة اذلاجائز ان يكون افتداؤ هاعقدعتاقة بل لوكان كذلك لمبجز لان العقدعليها مع غيرها يمتنع وانادى الى العتق وإنماهو عقدبيع وبيعها لغيرهاعتنع وامافى تمحض الرق فهو بيع كسآئر البيوع انتهى فاشارالى ان افتداءهاهنا لايكون الابيعالها وحصل الجواب عن توقف الشيخ عش اه وقوله وحصل الجواب الخفيه وقفة ظاهرة لانمالكلام النهاية وسمو احدوهو ان الافتداءهنآ لآيكون الابيعا فمنع عشكلام النهايةهنامستندابانمادفعهالغيرهنامن قبيلالتبرع المحضلا المعاوضة يردعلىكلام سم ايضاكاهو ظاهر(فهوله يعني)الىقولەقىلىڧالمغنىالاقولەنحوجلدالاضحيةوالى قول المتن الثانى فىالنهاية إلاقولهوارادالى المتن (قول، خمسة)وزادالبارزى الرؤية قال الولى العراقي والتحقيق ان اشتراط الرؤية داخل في اشتراط العلم فانه لا محصل بدون رؤية ولو وصف ففوق الوصف امور تضيق عنها العيارة اهمغنى (قوله ويزيد الربوي الخ)اي لآيرد الربوي على المتن لانكلامه في غيره فان له با با يخصه اهمغني (قوله عاياتي فيه)اى من اشتراط الحلول والتقابض و الماثلة على ما ياتي فيه اه عش (قوله و لا يردالخ) اى على مافهم منكلامه من ان ما اجتمعت فيه هذه الشروط صح بيعه اهعش عبارة الرشيدي اي من حيث تو فر الشروط الآتية فيهما اي محسب الظاهر مع عدم صحة بيعهما فيماو ارادان على المنطوق وحاصل الجواب منع كون ذلك مستو فياللشروط اه (قه له جَلد الاضحية) اي بالنسبة للمضحي وورثته لا الفقير كما ياتي في باب الآضحية (قولهو حريم الملك الخ)اى آذالم يمكن احداث حريم آخر لهو الافالوجه الصحة اهمغي (قوله قيل الخ)اقره ألمغنى عبارته قال السبكى والذى يتحرر من الشروط الملك والمنفعة فلاشرط له غيرهما واما اشتراط الطهارة فيستفادمن الملك لانالنجس غير مملوك واماالقدرة على التسليم والعلم به فشرط فى العاقد وكذا كون الملك لمن له العقداه (قول مع الاشارة الخ)اى لان فيه تنبيها على انَّ النَّجسُ لا يملك بالبيع وكني بهذا ايضًا فائدة اهسم(قول شرعاوان غلبت الخ) يعني ان الشرط ان يكون مما حكم الشرع بطهار تهوان كانت النجاسة غالبة في مثله اه رشيدي (قولِه بالفعل او الامكان) افول يردعليه المتنجس الآتي لا نهطاهر العين بالفعل ولعل حق العبارة ان يقول و ارا دبطهارة العين طهارتها حقيقة او حكافخر ج المتنجس المذكور لانه في حكم نجس العين لانه لا يمكن تطهيره فليس بطاهر العين حكما فليتا مل اهسم قول المتن (بيع الـكلب) (فرع) عدمدخولملائكة الرحمة بيتافيه كلب هل هو ان جازاقتناؤه اووجب كمالوعلم انه يقتل لولا اقتناؤه لحراسةقالمروظاهر ماوردانها لاتدخل لتتافيه حائض معانها معذرة لاصنع لهافى الحيض

يستارم تمليكها وهو ممتنع و ان استارم العتق مر (قوله قداء اجنبي الخ) انظر هذا الفداء هنا و في تمحض الرق الآتي هل هو عقد عتاقه و هو بعيد جدا او لا فيهما فما حكم الرقيق حينئذ هل انقطع الملك عنه و هو مشكل اذلا مملوك بلامالك او عقد عتاقة هنا لا في تمحض الرق بل يملكه فيه المقتدى و الوجه امتناع ذلك في المستولدة اذلا جائز ان يكون افتداؤها عقد عتاقة بل لوكان كذلك لم يجز لان العقد عليها مع غيرها ممتنع و ان ادى الى العتق و إنما هو عقد بيع و بيعها لغيرها ممتنع و اما في متحمض الرق فهو بيع كسائر البيوع فليتامل (قوله مع) الاشارة الح) اى لان فيه تنبيها على ان النجس لا يملك بالبيع و كفي بها ايضافائدة (قوله بالفعل الامكان) اقول ير دعليه المتنجس الآتي لا نه طاهر العين بالفعل و لعل حق العبارة ان يقول و ار اد بطهارة العين طهارة العين لا نه لا يمكن تطهيره فليس بطهارة العين لانه لا يمكن تطهيره فليس

فداء اجنى لها بمساوى قيمتهاوكذالو تمحضالرق فها يظهر لاعلى قبول فداء القن لنفسه لانه لاعلك فيتاخر العوض(وللبيع) يعنى المعقود عليه ولوثمنا (شروط) خسة ويزيد الربوى ماياتى فيه ولايرد نحوجلدالاضحيةوحرسم الملك وحده للعجزعن تسليمهما شرعا قبل الملك يغنى عن الطهارة لان نجس العين لا علك اله ويردبان اغناؤه عنهالا يستدعي عدم ذكرهالافادته تحرير محل الخلاف والوفاق مع الاثارة لردماعليه المخالف منعدم اشتراطها من اصلها احدها (طهارة عينه)شرعا وان غلبت النجاسة في مثله و اراد بطهارة العين طهارتها بالفعل او الامكان لما يذكره في المتنجس (فلا يصح يع الكلب) ولومعلماً

(والخر) يعنى المسكر وساثر نجس العين ونحوه كشتبين لم تظهر طهارة أحدهما بنحو اجتهاد لصحة النبى عن ثمن الكلبوأن الله حرم بيع الخروالميتة والخنز بروالاصناموقول الجواهر لايصح بيعلىن الرجل اذلا بحل شربه يحال مردود بانه مبنی علی الضعيف أنه نجس (والمنتجس الذي لانمكن تطهيره) بالغسل (كالخل واللن وكذا الدمن في الاصح) لتعذر تطهيره كما مر مدليله وأعاده هناليبين جر مان

عدم الدخولهنا سم على المنهج اه عش قول المتن (و الخر) أي ولو محترمة اه معنى (قهله يعني المسكر) وبجوز نقل البدعن النجس بالدراهم كافي النزول عن ألو ظائف وطريقه ان يقول المستحق له أسقطت حقى منهذا بكذافيقول الآخرقبلت أه شيخناو تقدم عنسم مايوافقهو ينبغي ان يزيدفي الصيغة نحو لك (قوله وسائر الح) بالجرعطفاعلى الكلب (قوله و نحوه) أي نحو نجس العين (قولة كمستبهين) اي من الماء وُ المَا تُع سم على حج اه عش (قوله لم تظهر طهارة احدهما الخ) اىفان ظهرت ولو بنحو اجتهاد صحاه نهاية قال عش قوله مر ولو بنحو اجتهاد صحاى لكن يعلم المشترى بالحال سم على المنهجرأى ومع ذلك فهل بجوزلهاستعالهاءتماداعلي اجتهادالبائع آولافيه نظرو ألاقربالتاني لان المجتهدلا يقلد بجتهدآ آخر وعبارةسم علىحج قوله بنحو اجتهادقضيته صحة بيعماظهرت طهارته باجتهادوان امتنععلي المشترى التعويل عليه اى مالم بحزله التقليدو لا يخلو عن شيء لا نه لافائدة للحكم بالطهارة بالنسبة اليه ثم انظر هل بحب اعلامه بالحال الوجه نعم ان الم بجزله تقليده هذاو بجاب عمام بأن من فو ائده جو از بيعه لمن له استعاله وبجزى ذلك كلهفي مخالف بأعماهو طاهر عنده فقط كامراه وقول سم لكن يعلم الخ اى فلولم يعلمه ثبت له الخيار عندالعلم لان ذلك عيب في المبيع ينقص الرغبة فيه اه (قه له لصحة النهي الخ) اي والنهى عن ثمنه يدل على فساد بيعه اه عش (قه له و أن الله حرم الح) عطف على النهى عبارة النهاية و المغنى لانه عليه الله نَّهي عن ثمن الـكلبوقال انَّ الله حرم الخ وقيسُ بهاما في معناهاً اه قال عشوقيسُ بها اي بالمذكور أتَّ في الحديثيناه (قهله بانه مبني) اي عدم حل شريه و (قهله انه نجس) اي لبن الرجل اه عش (قول التعدر تطهيره) صريح في أن معنى قول المصنف وكذا الدهن أي لا يصح بيعه وليس معناه لا يمكن تطهيره الذي حلمعليه الجلال المحلى واعلمان الجلال المحلى انماحل المتن عليه وآن كان خلاف ظاهره حتى لايخالب طريقة الجهوروحاصل مافي المقام ان الجمهور بنوخلاف صحة بيع الدهن المتنجس على الضعيف من امكان تطهيرهاى فان قلنا بالاصحمن عدم امكانه لم يصح بيعه قولًا و احداو خالف الأمام والغزالي فبنياه على الاصحمن عدم امكان تطهيره اى فان قلنا بالضعيف صح بيعه قو لاو احداو غلطهما فى الروضة قال وكيف يصحمالا يمكن تطهيره انتهى قال الاذرعى وكلام الكتاب اى المنهج يفهم موافقة الامام والغزالي انتهى لانفرض كلامه فبمالا تمكن تطهيره فالجلال اخرجه عن ظاهره وفرض الخلاف فيه في الهمل مكن تطهير الدهن المتنجس او لآفلا تعرض فيه لمسئلة البيع و من ثم زادها عليه في الشرح بعدو اما الشارح مر هناكالشهابحجفا بقياءعلي ظاهره لكنوقعفي كلآمهما تناقض وذلك لان قولهما لتعذر تطهيره صريحوفي ان الخلاف مبني على تعذر الطهارة الذي هوطريقة الامام والغز الىالتي هي ظاهر المتن فناقضه قوط آبعدو اعاده ليين جريان الخلاف في صحته بناء على امكان تطهيره الخومن ثم توقف الشهاب سم فى كلام الشهاب حج الموافق له مافى الشارح مر هنا لكن بمجر دالفهم أه رشيدى والمغنى وافق الجلال المحلى فقال ما نصهو كذا الدهن كالزيت لا يمكن تطهيره في الأصح لا نهلو امكن لما امر بار اقة السمن وهذه المسئلةمكررة فى كلام المصنف فانه ذكرها فى باب النجاسات و ظاهر كلامه صحة البيع اذا قلناانه

بطاهر العين حكافليتا مل (قوله و الخر) يعنى المسكر قال في شرح العباب و سيعلم عاياً تى ف نكاح المشرك انه لو تبايع ذميان خرا ثم اسلما قبل القبض لم ينفسخ البيع و من ثم قال ابن سريج لو اسلما ثم و جدالمشترى بها عيبا ينقص عشر ثمنها مثلار جع على البائع بارشه و هو عشر الثمن و لا يبطل ذلك باسلامهما قال في البحر فان لم يرجع حى صارت خلافقال البائع انا آخذه و ارد الثمن كان له ذلك اه ما في شرح العباب فليتا مل فيه و لا يخفى ان قوله كان له ذلك خلاف قياس عدم انفساخ البيع بالاسلام قبل القبض (فرع) باعشافعى ولا يخفى ان يوم الفيافعي دو نهمن غير تقليد منه للشافعي ينبغى ان يحر مو يصح لان الشافعي معين له على المعصية و هو تعاطى العقد الفاسد و يجوز للشافعي ان يا خدالثمن عملا باعتقاده مر (قوله معين له على المعمية و المائع (قوله بنحو اجتهاد) قضيته صحة بيع ما ظهر ت طهار ته باجتهاده و ان امتنع

يطهر بالغسل وهو وجه والاصح المنعولو تصدق بدهن نجس لنجو استصباح بهعلى ارادة نقل اليدجاز وكالتصدق الهبة والوصية ونحوهم وكالدهن السرجين والكلب ونحوهما اهعبآرة ع شقوله وكذا الدهن اىلا يصح بيعه لتعذر تطهيره اى بناء على الراجح وكذالو قلنا بامكان نطهيره كاسيذكره وعليه فالمصنف لم يذكر الخلاف بناء على إمكان التطهير فني قو له و آعاده الخمساعة اه (قوله الخلاف ف صحته بناء الخ) اطال سم في استشكاله (قوله بناء الخ)هذا البناء لا يستفاد من المتن فكيف قال ليبين الخاه سم (قوله وكماء تنجس) إلى المتن في المغنى (قوله و كاء الح) قال في الروض و لا ما أنع أي و لا بيع ما اع متنجس و لو دهنا و ماء و صبغامع انه يظهر المصبوغ به بالغسل اله و هو يفيد ان الصبغ المائع المتنجس إذ اصبغ به شيء ثم غسل ذلك الشيء طهر بالغسلوهذا يؤيدما ظهرلنا فيماذكروه في ابو أب الطهارة من ان المصبوغ بنجس لا يطهر إلا إذا انفصل عنه الصبغ من انه محمول على صبغ نجس العين او فيه نجاسة عينية اه سم (قوله و إمكان طهر الخ)مبتد اخبره قوله كامكان طهر الخر الخاى أذطهر ذلك من باب الاحالة لامن باب التطهير اهنها ية (قولة عن بربل) اى يخلاف الآجر المعجون مائع نجس كبو ل فانه يصح بيعه لا مكان طهر ه اه مغي (قوله و كاجر الخ) مثله كاهو ظاهراواني الخزف إذاعلم آنهاعجنت بزبل مرسم على حج اقول وهو ظاهر ان قلنا بعدم العفو عنه اما إذا قلنا به فالقياس جو ازه لا نه طاهر حكم ﴿ فَا تَدَةً ﴾ وقع السَّوُ آل في الدرس عن الدخان المعروف في زمانناهل يصحييعه املاو الجواب عنه الصحة لانه طاهر منتفع به لتسخين الماءو نحوه كالتظليل به اه عشوياتي عن قريب عن الرشيدي وشيخنا مايتعلق بالدخان (قوله لادار بنيت به) اي فيصح بيعد ار مبنية باجر مخلوط بسرحينأ وطين كذلك ونقل عن العلامة الرملي صحة بيع دار مبنية بسرجين فقط وعلم من ذلك صحة بيع الخزف المخلوط بالرماد النجس كالازيار والقلل والمو آجير وظاهر ذلك ان النجس مبيع تبعاللطاهر والذي حققه انقاسم انالمبيعهوالطاهافقطوالنجس ماخوذ بحكم نقل اليدعنالاختصاص فهو غيرمبيع وانقابله جزءُمن الثمن اه شيخنا عبارة عش فرع مشى مر على انه يصح بيع الدار المبنية باللبنات

على المشترى التعويل عليه أي مالم يجزله التقليدو لا يخلوعن شيء لانه لافائدة للحكم بالطهارة بالنسبة اليه ثم انظرهل بحب اعلامه مالحال والوجه نعم انلم يجزله تقليده هذا وبجاب عمامر بان من فو ائده جو ازبيعه لن له استعالة و يحرى ذلك كله في مخالف باغ ما هُو طاهر عنده فقط كامر (قوله الخلاف في صحته بناء الخ) ان ارادان معنى قول المصنف وكذا الدهن الخوكذا الدهن لا يصح بيعه في الآصحو ان هذا الاصحومقاً بله مفرعان على القول بامكان تطهيره فهذا ينافى تعليل الاصح بتعذر تطهيره وان ارادان الاصح مفرع على تعذرالتطهيرومقابله على امكانه فهذاينافي قوله ليبين جريان الخلاف في صحته بناء على إمكان تطهيره إذ جريان الخلاف بناءعلى ماذكر لم يبين على هذا التقدير فتدبرو إن ارادان معنى قوله وكذا الدهن الخوكذا لا مكن تطهير الدهن في الاصح فلا يصح بيعه في الاصح فهذا لا يناسب تعليل الاصح بقوله لتعذر تطبيره إذ تعذَّر التطهير هو عدم إمكانه قَفيه تعليل الشيء بنفسه اللَّهم إلا ان بجعل قوله تتعذر تطهيره تعليلا للحذوف المشاراليه بقولنا فلا يصح بيعه وقوله كمام لاينافى انه مذكور هنا ايضا بقول المتن وكذا الخ فليتامل (قوله بناءالخ)هذاالبناءلايستفاد من المتن فكيف قال ليبين الخ (قوله وكاء تنجس) قال في الروض و لاما تع أي ولابيع مائع متنجس ولو دهناو ماءو صبغامع انه يطهر ألمصبوغ به بالغسل اه وهو يفيدان الصبغ المائع المتنجس إذآصبغ بهشيءثم غسل ذلك الشيءطهر بالغسل وهذا يؤيدماظهر لنافهاذكروه في ابو اب الطهارة من ان المصبوغ بنجس لأيطهر إلا إذا انفصل عنه الصبغ من انه محمول على صبغ نجس العين اوفيه نجاسة عينية ثم ظهر منع تاييدهذالماذ كرلجو ازان يكون المراد بطهر المصبوغ به بالغسل طهر ه إذا انفصل عنه بدليل تعبير الروض فى باب النجاسة بقوله ويطهر بالغسل مصبوغ يمتنجس انفصل ولم يردوز نابعد الغسل فان لم ينفصل لتعقده لم يطهر اه فليتامل فان قول شرحه توطئة له و لا اثر للانتفاع بالصبغ المتنجس في صبغشىء به وان طهر المصبوغ به بالغسل ظاهر في تاييدما كان ظهر لنا (قوله وكاجر الخ)مثله كاهو ظاهر

الخلاف في صحة بناء على المكان تطهيره وإن كان الاصح منه أنه لايصح فلا تكر ارخلافالمن وعمه و كاء يتحس وإمكان طهر قليله بالمكاثرة وكثيره بزوال بالتخلل وجلد الميت بربل لادار بنيت به بالاندار بنيت به

لانه فيها تابع لامقصود وارض سمدت بنجس و لا قنعليه وشم وان وجب ازالته وما يطهره الدخل كثوب تنجس بمالا يسترشيئا منه ويصح بيع القزوفيه الدودولوميتالا نهمن مصلحته (الثانى النفع) بهشرعاولو مالا كجحش صغير لان

النجسةوانكانت ارضهاغيربملوكة كالمحتكرة ويكون العقد وارداعلي الطاهرمنها والنجس تابعا سمعلي المنهج ويؤخذ منقوله ويكونالعقد واردا الخ انالكلام فيدار اشتملت علىطاهر كالسقف ونجس كاللبنآت وعليه فلو كانت الارض محتكرة وجميع البناء نجسالم يظهر للصحةوجه بل العقد باطل فليتامل اه اىخلافالماسبق نقله عن الرملي (قوله لانه فيها تابع الخ) اى للطاهر منها كالحجر و الخشب فاغتفر فيه ذلكلا نهمن مصالحهاو فيه نظركماقاله بعض المتاخرين وآلاولى ان يقال صحييعها للحاجة ويطرد ذلك في الارضالمسمدة بالنجاسةفانه لايمكن تطهيرها إلاباز الةماو صلاليه السهادو الطآهر منهاغيرمرتي قال الاذرعي والاجماع الفعلى على صحة بيعها اه مغنى (قولهوان وجبت ازالته) اى بان تعدى بفعله بعد بلوغه اه عش (قهله بمآلا يسترشيئامنه)ای او بمايستره لسكن سبقت رؤيته على تنجسه ولم يمض زمن يغلب تغيره فيه اه عَشُّ (قولهوما يطهر هالغسل) اىولومع تراب اله نهايةقال عش ظاهر هولو احتاج في تطهير ه إلى مؤنة لهاوقع اه (قوله ويصحبع القزالخ) ويباعجزافاووزناكما صرحبه في الروضة وغيرها والدودفيه كنوى التمرو ظآهر هانه لأفرق في صحته بالوزن بين ان يكون في الذمة او لاوهو كذلك و ان خالف في الكفاية اىوشرج الروض ويجوزاقتناء السرجين وتربية الزرعبه لكن معالكراهةويصح بيعفارة المسك بناءعلى طهارتهاوهو الاصحويجوز اقتناء الكلب لمن يصيديه اويحفظ يهنحوماشية كزرع ودواب وتربية الجرو الذى يتوقع تعليمه لذلك ولايجوز اقتناؤه لغير مالكماشية ليحفظها بهإذا ملكها ولالغير صياد ليصطاد بهإذا ارادكمآصرحبه فىالروضة والمجموع ولايجوز اقتناءالحنزيرمطلقاويجوزاقتناءالفهد كالقرد والفيل وغيرهما مغنى ونهاية قال عش قوله مر لكن مع الكراهة ينبغي ان محلها ان صلح نباته بدونها امالو توقف صلاحه عادة على التربية به فلاكر اهة وليس من صلاحه زيادته فى النمو على امثالهوقولهولايجوزاقتناؤه لغيرمالك الخيؤ خذمنه انهلو اقتناه لحفظ ماشية بيده فماتت اوباعهاوفي نيته تجديد بدلهالم يجزا بقاؤه في يده بل يلزمه رفع يده عنه لان ظاهر اطلاقهم انه لا يجوز الاقتناء إلا إذا كانت الحاجة ناجزة سمعلى المنهج عنمر ومن الحاجة الناجزة احتياجه في بعض الفصول دون بعض فلا يكلف رفع يده في مدة عدم احتياجه له عش (قوله النفع به) اي بماو قع عليه الشراء في حدد اته فلا يصح بيع مالاينتفع به بمجرده وان تاتى النفع به بضمه إلى غيره كاسياتى في نحو حبتى حنطة فان عدم النفع اماللقلة كحيتى برواماللخسة كالحشرات وبه يعلم مافى تعليل شيخنافي الحاشية صحة بيع الدخان المعروف بالانتفاع به بنحو تسخين ما الذما اشترى بنحو نصف او نصفين لا يمكن التسخين به لقلته كالايخني فيلزم ان يكون بيعه فاسدا والحقرفي التعليل انهمنتفع بهفي الوجه الذي يشترىله وهوشبه اذهو من المباحات لعدم قيام دليل على حرمته فتعاطيه انتفاع بهفى وجهمباحو لعل مافى حاشية الشيخ مبنى على حرمته وعليه فيفرق بين القليل والكثير كماعلم مماذكر ناه فليراجع آه رشيدى وقوله لعدم قيام دليل الحفى تقريبه نظر ويكنى فى منع اباحته بجر د الخلاف في حر مته عبارة شيخنا قيل مما لا يصح بيعه الدخان المعروف لانه لا منفعة فيه بل بحرم استعماله لان فيه ضررا كبير او هذاضعيف وكذاالقول بانه مباح و المعتمد انه مكروه بلقد يعترية الوجوب كاإذا كان يعلم الضرر بتركمو حينئذ فبيعه صحيح وقدتعتبريه آلحرمة كماإذا كان يشتريه بمايحتاجه لنفقة عياله او تيقن ضرره اه (قوله شرعا) إلى قوله والمرادفي المغنى الاقوله نحو بربوع إلى نحل وقو أهوهرة الىونحوعندليب وقوله اما الهر إلى المتن وقوله ونحوعشرين إلى لانتفاء النفع وقوله وكفر مستحله وقولهمن غيركبير إلى بيادق و إلى قول المتن و يصح في النهاية إلا قوله اما الهر إلى المتن (قوله كجحش صغير) الى

او انى الخزف إذا سلم انهاهجنت بزبل مر (قوله كثوب تنجس بمالا يسترشيامنه)هلاقالو ا بمالا يسترماتجب رؤيته منه فان الكرباس تكنى رؤية احدوجهيه (قوله و يصح بيع القزو فيه الدود) اى جز افاووزناولو فى الذمة و ان امتنع السلم فيه لان السلم اضيق من الشر ا ـ بدليل الاعتياض و نحو ه خلافا لما في شرح الروض من

ماتت امة كمافي الاتوار نهاية اي او استغنى عنها عش (قوله في غيره) اي فما لا نفع فيه اله نهاية (قوله و اخذه الح) اى اخذالمال في مقابلته اله مغنى (قوله كالفواسق) لوعلم بعض ألفو اسق كالحداة او الغراب الاصطياد فهل يصح بيعه لانه صارمنتفعا به وعليه فهل يزول عنه حكم الفواسق حتى لايندب قتله اويستمر عليه حكمها فيه نظر وظاهر كلامهم ان الفو اسق لاتملك بوجهو لاتقتني ثمر ايت في شرح العباب بعدكلام عن الاموظاهر دحرمة اقتنائها اى الفواسق وهومتجه اه لكنه يمكن الحمل على ما فيهضر رمنهاسم على حج اهع شقول المتن (الحشر ات)جميع حشرة بفتح الشين اهمغني (كفأرة) اي وخنفسا. وحية وعقر ب و نمل نهآيةومغني (قهالهُ ونحوير بوع) أي منكل مآفيه منفعةو (قهاله مايؤكل) ظاهره و أن لم يعتدا كله كبنت عرس اه عش (قوله تعلمه) أي النمر (قوله بخلاف نحو فهدالخ) اي فانه يصح بيعه قال في المصباح الفهد سبع معروف والانثى فهدة والجمع فهودكفلس وفلوس اهوني حاشية البكرىوالفهد بفتح وكسر الهاءاه و (قوله ولو بان يرجى تعلمه) اى فلايشترط للصحة ان يكون معلما بالفعل اه عش (قوله لدفع نحو فار) اىبشرطان يكون ذلك حالا فلا يصم بيعها إذا كانت غير معلمة لا نتفاء الشرط المذكور و قضمة قوله اولاولو مالاصحة بيعها إذارجي تعلمها وهوظاهر ولعل عدمذكره هذا القيدلانه لايرجي فيهاغا لباالتعليم اه عش (قولهو نحوعندليب) هو ماكولولعله لم يجعل العلة في جو ازبيعه حل اكله لآن اكله و ان جازيندر قصده مخلاف الانس بصوته فانه يوجب الزيادة في ثمنه اهع ش (قوله فلا يصح بيعه الح) و هل يصح ايجاره للصيدام لافيه نظرو الاقرب الثاني لان الاصطياد به ليس من المقدور عليه قياساً على استئجار الفحل للضراب اهعش (قوله الاانكان الخ) ويصح بيع رقيق زمن لانه يتقرب به بعتقه بخلاف حمار زمن و لااثر لمنفعة جلده بعد موته نها ية و مغنى (توله و غير ذلك من كل ما لا يقابل عرفا بمال الح) يؤخذ منه جو ابسؤ ال وقع عمااحدثته سلاطين هذا الزمآن من الورقة المنقوشة بصور مخصوصة الجارية في المعاملات كالنقو دالثمنية هليصحالبيع والشراءبهاويصيرالمملوك منهااوبهاعرض تجارة يجبزكاته عندتمام الحول والنصاب وحاصل آلجو آب ان الورقة المذكورة لا تصح المعاملة بهاو لا يصير المملوك منها او بهاعر ض تجارة فلازكاة فيه فان من شروط المعقود عليه ثمنا او مثمنا ان يكون فيه في حدذا ته منفعة مقصودة يعتدمها شرعا يحيث يقابل بمتمول عرفافي حال الاختيار والورقة المذكورة ليستكذلك فان الانتفاع بهافى المعاملات انماهو بمجر دحكم السلاطين بتنزيلها منزلة النقو دولذالور فع السلاطين ذلك الحكم او مسحمنها رقم لم يعامل ماو لا تقابل عال نعم بجوز اخذالمال في مقابلة رفع اليدعنه آخذا بماقدمته عن عش في بآب الحجق قطع نبات الحرم ويفهمه مامرعن سم وشيخنامن انه يحوز تقل اليدعن الاختصاص بالدر اهمكافي النزول عن الوظائف (قوله و ان حرم غصبه الخ)وما نقل عن الشا فعي رضي الله تعالى عنه من جو از اخذ الخلال و الخلالين من خشب الغير محمو ل علىما إذا علم رضاه ويحرم يع السم ان قتل كثيره وقليله فان نفع قليله و قتل كثيره كالسقمونيا والافيون جازييعه مغنى ونهاية قال عش قولهمر ويحرم الخ اى ولايصح يعالسم ان قتل الخوكذا ان ضركثيره وقليلموقوله مران نفع قليله الخهل العبرة بالمتعاطى مرحتى لوكان القدر الذي يتناو له لا يضر لاعتياده عليه ويضرغيره لميحرم اوآلعبرة بغالب الناس فيحرم ذلك عليه وان لم يضره فيه نظر و الاقرب الثاني وقوله وقتل كثيره اى او اضر اهعش (فوله وكفر مستحله) في شرح العباب ومتى استحل اخذ الحبة من غيرظ الرضا كفر اه سم(قولهوعده)مبتدّاوالضميرلمالانفعفيهشرّعاوخبرهقولهلااثرله(قولهمالا)اىمتمولا اه المنع في الدمة ايضا مر (قوله كالفواسق) لوعلم بعض الفواسق كالحداة او الغراب الاصطياد فهل يصحبيعه لانهصار منتفعا بهوعليه فهل يزول عنهحكم الفواسق حتى لايندب قتله اويستمر عليه حكمهافيه نظرو ظاهركلامهم انالفو اسق لاتملك بوجه ولاتقتني ثمر ايت في شرح العباب بعدكلام عن الام وظاهر ه

حرمةاقتنائها إىالفواسقوهومتجهانتهى لكنه يمكن الحمل (قوله وطاوس) استشكل القطع بحل يبعه

وحكايتهم الخلاف في ايجاره وقديفرق بضعف منفعته وحدها (قول هو كفر مستحله) في شرح العباب ومتى

بذل المال في غيره سفه واخذه اكل له بالباطل (فلايصحيع الحشرات) وهىصغار دوابالارض كفأرة ولاعرة بمنافعها المذكورة في الحواص مايؤكل ونحل ودود قز وعلق لمنفعة امتصاص الدم (ولا) بيع (كل) طير و (سبع لاينفع)لنحوصيد وقتال اوحر اسةكالفو اسق الخسواسد وذئب ونمر لابرجي تعلمه الصيدلكبره مئلا بخلاف نحو فهدلصيد ولوبان يرجى تعلىه لهوفيل لفتالوقرد لحراسةوهرة اهلية لدفع نحوفار ونحو عندليب للانس بصوته وطاوس للانس بلونهوان ويدفى ثمنه لاجل ذلك اما الهرالوحشىفلايصحبيعه إلا انكانفيه منفعة كهر الزباد وقدر على تسليمه يحبسه او ربطه مثلا (ولا يع حبتي) نحو (الحنطة او الزبيب)ونحو عشرين حبة خردل وغيرذلكمن كلمالا يقابل مالعرفافي حالة الاختيار لانتفاء النفع بذلك لقلته ومن ثم لم يضمن وانحرمغصبهووجبرده وكفر مستحله وعده مالا بضمه لغيره او لنحو غلاء لااثر لهكالاصيطاد يحبه فىفتح

يصحييع نرد صلحمن غير كبيركلفة فىما يظهربيادق للشطرنج كمجارية غناء محرم وكبش نطاح وان زيد في تمنهما لذلك لان إصالة الحيوان (وقبل يصح في الآلة) أي بيعها (ان عد رضاضها مالا) ويرده أنهامادامت بهيئتها لايقصد منها غيرالمعصة وبه فارقت صحة سع آناء النقد قبل كسره وإنما لم يصح بيع صنم من نقد مطلقاً مطلقا لانه لا يباح بحال وصحيع النقدالذي عليه الصور لأنهاغير مقصودة منه بوجه والمراد ببقائها سيئتها أن تكون محالة محيث إذاأر يدمنها ماهى له لاتحتاج لصنعة وتعجب أخذا بما يأتي في الغصب فتعبير بعضهم هنا محلييع المركة إذا فك تركيبها يتعين حمله على فك لا تعود بعده لهيئتها إلا ماذكرناه وفى الحاقالصليب به أو بالصنم ترددو يتجهالثانى انأريد بهماهو منشعارهم المخصوصة بتعظيمهم والاول ان اریدبه ماهومعروف (ويصحبيع الماءعلى الشط والتراب بالصحراء) بمن حازهما(فىالاصح)لظهور النفع فيهماو انسهل تحصيل مثلهماولو اختصابوصف زائدصحقطعاويصح ببع نصف دآرشائع عثله آلاخر

رشيدي(قوله كشبابة) وهي المسهاة الآن بالغابة اه عش قالالكرديوالتمثيلهما إنماهوعلى رأى المصنف اله أى الرافعي (قه له وطنبور) أي وصنجو مزمار ورباب وعود اله مغني (قه له وصنم الخ) معطوف على الة اللهواه رشيدي (قه له وصورة حيوان)وفي العلقمي على الجامع ما نصه قال النووي قال العلماءتصوير صورة الحيوان حرام شديدالحرمة وهي من الكبائرسواء صنعه لما يمتهن ام لغيره فصنعته حرام مطلقا بكل حال وسواء كان في ثوب او بساط او درهم او دينار او فلس او اناء او حائط او غيرها فاما تصوير ماليس فيهصورة حيوان مثلا فليس بحراماه وعموم قولهام لغيره يفيدخلاف مانقل عن البلقيني من ان الصور التي تتخذمن الحلوي لترويجها لا يحرم بيعها ولا فعلها اه ويو افق ما في العلقمي من الحرمة مطلقاما كتبه الشيخ عميرة بهامش المحلى من قوله ثم لا يخني ان من الصور ما يجعل من الحلوى بمصر على صورة الحيوان وعمت البلوى ببيع ذلك وهو باطل اه عش (فوله وكتب علم الخ)اى و لا يع كتب الخاه عش (قهله وكتب علم محرم) اي ككتب الكفر و التنجيم و الشعبذة و الفلسفة كآجزم به في الجموع و قال بل بجب اتلافهالتحريم الاشتغال مهااه مغنى ولايبعدان يلحق بذلك كتب المبتدعة بلقد يشملها قولهم وكتب علم محرم والله اعلم (فه له نعم يصح بيع نحو نر دصلح الخ)اي مع الكر اهة كبيع الشطر نجو يصح بيع الاطباق والثياب والفرش المصورة بصور الحيوان أه مغنى (قهله وكبش نُطاح) اي وديك الهراش اسني ومغنى قول المتن (وقيل يصح) اى البيع نهاية ومغنى وهذا التقدير احسن من صنيع الشارح قول المتن (فىالالة) اى وماذكرمعها و(قول رضاضها) بضم الراء اىمكسرها نهايةومغنى (قوله وبه فارقت صحة بيع اناء النقدالخ) اي فانه يباح استعاله للحاجة بخلاف تلك اه مغني زادع شوير دعلي هذا ان الة اللموقدياح استعالمًا بان اخد طبيب عدل مريضًا بانه لا يزيل مرضه إلا سماع الالة ولم يوجد فى تلك الحالة إلا الالة المحرمة و يمكن ان بجاب بان منفعة الالة على هذا الوجه لا ينظر اليها لانها نادرة ولانها تشبه صغار دواب الآرضإذ ذكرلها منافع فىالخواصحيث لايصح بيعهامع ذلك بخلاف الانية فان الاحتياجاليها اكثروالانتفاعبها قدلايتوقفعلى اخبارطبيبكالواضطرإلىالشربولم يجد معه الاهي اه (قهله صحة بيع اناءنقد الخ) في فتاوي الجلال السيوطي مسئلة قالو الواشتري انية ذهب او فضة جازو هو مشكل على قولنا لا بحوز اتخاذانية الذهب والفضة الجواب لا اشكال لان مرادهم صحةالشراء لااباحته وقديصح الشيءمع تحريمه وفرق بين الامرين اه واقول لياحث ان يمنع قوله لااباحته لان المحرم الاتخاذو بحر دالشر اءليس آتخاذاو لايستاز مهوقد يقصدالشر اءلصوغه حليامباحا او نقدا فيتجه اباحة الشراء نفسه ثم انوجداتخاذ حرماعني الاتخاذ اه سم (قوله مطلقا)اى ولولم يكن على صورة حيوان ويحتمل ان المراد بالاطلاق الاتفاق (قهله ببقائها) أي الله اللمو (قهله الحاق الصلب به) اي بالنقد الذي عليه الصور عش وكردي ويجوز ارجاع الضمير إلى اناءالنقد كافي المغني عبارته والصليب من النقدقال الاسنوى هل يلّحق بالاو اني او بالصنم ونحوه فيه نظر اه و الاوجه انه ملحق بالصنم كاجرى عليه بعض المتاخرين اه (قوله ماهو معروف)وهو جعله على نحو فم الدلوعبارة النهاية عطفا على الة اللهووصليب فيما يظهر اناريد بهماهو شعارهم المخصوص بتعظيمهم ولومن نقد اه قول المتن (ويصح بيع الماءعلى الشط) اي و الحجر عند الجبل اه نها ية ز اد المغنى و الشط جا نب الو ادى و النهركما في الصحاح أه (قُولِه من حازهما) إلى الفرع في النهاية و المغنى (قولِه ولو اختصابو صف الح) اي كتبريد الماءاه نهاية اي و تصفية التراب من نحو الحجر (قول منعرجوع الوالد) اى فياو هبه لولده و (قول او با ثع المفلس) اى

استحل أخذا لحبة من غير ظن الرضاكفر (قوله فارقت صحة بيع النقدقبلكسره) في فتاوى الجلال السيوطى في باب الانية ما نصه مسئلة قالو الواشترى انية ذهب او فضة جاز وهو مشكل على قولنا لايجوز اتخاذ انية الذهب والفضة الجواب لااشكال لان مرادهم صحة الشراء لاا باحته و قديصح الشيء مع تحريمه و فرق بين الامرين اهو اقول لباحث ان يمنع قوله لا اباحته لان المحرم الاتخاذ و بحر دالشراء ليس اتخاذ او لا يستلزمه و قد

ومن فوائده منع رجوع الوالداوبائع المفلس ﴿ فرع ﴾ من المنافع شرحا حق الممر بارضاًوعلى سطح وجازكا ياتى فى الصلح

مُلَــُكُمُ بِالْغُوضُ عَلَى التأبيد بلفظ البيع مع أنه محضمنفعة اذلاتملك به عين للحاجة اليـه على التأييدو لذاجاز ذلك بلفظ الاجارةأيضادونذكرمدة ولايصحبيع بيتأوارض بلابمر بآن آحتف منجميع الجوانب ملك البائع أوكآن له يمرو نفاه أو بملك آلمشترى أو غيره لعـدم الانتفاع به حالاوان أمكن اتخاذ يمر له بعدو يفرق بينه و بين مامرفي الجحش الصغيربان هذاصالح للانتفاع به حالا فلم يكتف فيه بالامكان مخلاف ذاكو فارق ماذكر أولامالو باعدار اواستثنى لنفسه بيتامنهافانله المر اليه اللم يتصل البيت علكه أو شاع فان نفاه صح أن أمكن اتخاذيمرو الافلابان هذه استدامةملكه وتلك فيها نقبل له ويغتضر في الاستدامة مالايغتفر في الابتداء واذا بيع عقار وخصص المروراليه بحانب اشترط تعيينه فلواحتف بمكممنكل الجوانبوشرط للمشتري حق المروراليه من جانب لم يعينه بطــل لاختلاف الغرض باختلاف الجوانب فانلم يخصص بان شرطه منكل جانب أوقال بحقوقهااواطلق البيعولم يتعرض للممر صح ومر اليه من كل جانبنعم في الاخيرة محله ان لم يلاصق الشارع

في عين ماله عند فلس المشترى اهمغني (قوله تملكه الح) فأعل جاز والضمير لحق المرور (قوله اذلا تملك الح) علة لقوله انه محض منفعة والضمير المجرور لتملك حق الممرو (فه له للحاجة الخ) علة لقوله وجار الخ (فه له ولذاالخ)اىللحاجةاليه الخ (قوله إيضا) اىكلفظ البيع (قوله و لا يصح) الى قوله و اذا يبع عقار في المغنى الاقوله او ارض وقوله ويفرق الى وفارق و الى المتنفى النهاية الاماذكر (قوله بيع بيت) أى مسكن نهاية ومغنى (قوله بان احتف من حميع الجوانب بملك البائع) اى ولم يتات المرور اليه من ذلك الملك كانه عليه سم فيما ياتي وينبغي أن يقيد بذلك قوله الآتي او مملك المشترى الزحتي يظهر التعليل بقوله لعدم الانتفاع به حالًا (قهله اوكانله بمرالخ)كذا في اصله رحمه الله وقديقال اللائق تاخيره عن قوله او بملك المشترى فليتا مل اه بصرى وقديقال نني البائع الممر انمايؤ ترفيها اذاكان في ملك فقط دون ملك غيره كماه و ظاهر والتاخير يوهم خلاف ذلك (قوله و ان امكن الخ)غاية لقوله و لا يصح الخعبارة النهاية و المغنى سو اءا تمكن المشترى من أتخاذيمر لهمن شارع أوملكه ام لا كماقاله الاكثرون وان شرط البغوى عدم تمكنه من ذلك اه قال عش وطريقه في هذه اخذاما ياتي فيمن ارادشراء ذراع من توب نفيس ان محدث الممر هنافي ملك مريد الشراء اوفى شارع بالتراضي منهما ثم يشتري منه بعد ذلك اه (قه له وبين مامر في الجحس الصغير) اي من انه يصح بيعهمع عدم النفع به حالا (قهله بان هذا) اي بيع بيت بلّا بمرو (قهله بالامكان) اي امكان اتخاذ الممر واحداثهو(قوله بخلافذلك)اىالجحشالصغيروفىهذاالفرقمالآيخفيعلىالمتامل(قولهوفارقماذكر اولا)وهوقوله ولا يصح بيع بيت او ارض بلا يمرو (قوله مالو باع الخ) مفعول فارق (قوله فان له الممر الخ) عبارةالنهاية والمغنى ونغي الممرصح ان امكنه اتخاذيمر والافلالانه يغتفر في الدوام وهو دوام الملك هنامالا يغتفر في الابتداء اه (قولهان لم يتصل البيت الخ) اى فان اتصل باحدهما فلامرورله وهل يكتفي في الاتصال بمطلق التلاصق اويشترط النفوذ بالفعل محل تامل اه بصرى اقول الظاهر الثاني كاياتي عن سم و عشْ و الرشيدىمايفيده (فوله فان نفاه صح ان امكن الخ) اىفان نفاه فى صورة ثبوت المرورله وهي حالة عدم الاتصال بملكه او شارع و يظهر ان الموات كالشارع و ذلك بان يتصل بملك الغير او وقف خاصاوعامكمسجد ورباط وحينئد فالمراد بالامكان الامكان المقترن بالفعل بان يحتف بملك ويرضى صاحب الملك ببيع حق الممر اويكتني بمطلق الامكان وهل يكتني بامكان الاستئجار اتبعذر البيغ كالوقف اولا ينبغيان يراجع جميعذلك وبحرر اه بصرى اقول وبحمل امكان اتخاذ الممرعلي احداثمنفذالي ملكه اونحوشارع يندفع التوقف والترددولوسلم تصويره المذكور فالاقرب الاكتفاء بمطلق الامكان الشامل للاستئجار (قُولِهِ و اذا بيع عقار الخ) عبارة العباب كغير ه لو باع عقار ايحيط به ملكه جاز و يمر المشترى من اىجها ته شاءو ان لم يقل بعته محقوقه فان شرطاله الممر من جهة معينة صحو تعينت او غير معينة لم يصح الى آخر المسئلة فجعل اصل المقسم ما اذا احاط ملك البائع به اهر شيدى (قوله بجانب) اى مثلا (فوله اشترط الح) جو اب اذا (قوله فلو احتف مملكه الح) اى مع اتى المرور اليه من ذلك الملك بخلاف ما تقدم في قوله بان احتف من جميع الجوانب عملك البائع اه سم (فوله من جانب)اى او جانبين مثلا (قُولِه بطل) اى البيع (قوله ف الآخيرة) اى قوله او اطلق اه عش (قوله محله ان لم يلاصق الخ) قال الشهاب سم فيهمع كون المقسم انه احتف مملك البائع منجميع الجوانب مسامحة اه و مكن ان يقال لايازم من أحتفاقه به ان يكون مُستغرقا لـكلجانب منه فيكون المعنى ان للبائع فى كلجانب ملك و انكم يستغرق الجانب اه رشيدى ولايخني بعده (قول ان لم يلاصق الشارع الخ) أى وله اليه مر بالفعل و الأ

يقصدالشراءلصوغه حليا مباحا او نقد افيتجه اباحة الشراء نفسه ثم ان وجد اتخاذ حرم اعنى الاتخاذ (قوله فلو احتف بملكه) اى مع تاتى المرور اليه من ذلك الملك بخلاف ما تقدم فى قوله بان احتف من جميع الجو انب بملك البائع (قوله محله ان لم يلاصق الح) فيه مع كون المقسم انه احتف بملك البائع من جميع الجو انب

أو ملك المشترى و الامرمنه فقط و ظاهر قولهم فان له الممر اليه أنه لوكان له عمر ان تخير البائع و تضية كلام بعضهم تخير المشترى و له اتجاه فان القصد مرور البائع لملكه و هو حاصل بكل منهما و ظاهر أن محله ان استو ياسعة و نحو ها (٢٤١) و الا تعين ما لاضرر فيه و يؤخذ من هذا

وقولهم لاختلافالغرض باختلاف الجواز بانمن لهحقالمرورفي محل معين من ملك غير هلو ار اد غيره نقله إلى محل آخر منه لم بجز إلا برضا المستحق وإن استوى الممران من سائر الوجوه لان اخذه بدل مستحقه معاوضة وشرطها الرضا من الجانبين ثم رايت بعضهم افتي بذلك فیمن له مجری فی ارض آخرفارادالاخرأن ينقله إلى محل اخر منها مساو للاول منكلوجه ولمانقل العزى افتاء الشيخ تاج الدىن فيمن له طريق عملك غيره فاراد المالك نقلها لموضع لايضر بالجوارونظر فيه قال الامركا قالمن النظر ثم استدل للنظر ولو اتسع الممريز اتدعلى حاجة المرورفهل للمالك تضييقه بالبناءفيه لانه لاضررحالا على المار اولا لانه قد يزدحمفيهمعمنله المرور غيره من المالك او مارا اخركل محتمل والذي يظهر الجواز إنعلم انهلا محصل للمارتضرر لذكك التضييق وإنفرض الازدحام فيه و إلافلا(الثالث امكان) يعنى قدرة البائع حسا وشرعا على (تسلّمه) اللشترىمنغير كيركلفة واقتصرعليه هنا لانهمحل

فقدم انه لا يصح بيع مسكن بلا نمر اه رشيدي (قوله او ملك المشتري) اي او الموات (قوله و الامر منه فقط) لعلى الغرض أن المرور متات بالفعل من ملك ألمشترى إذلا ائر لا مكان الاتخاذ اخذا من قوله السابق او الكالمشترى إلى قوله و إن امكن اه سم عبارة عش قوله و الامر منه الخ هذا قديشكل على قوله قبل لا يصحبيع مسكن بلاعمر وإن امكنه الخإلا ان يفرق بان ما هنا مفر و ض فيها إذّا كان لهاعمر بالفعل من ملكه او شارعومام فيهالو احتاج إلى إحداث عمر اه (قوله و ظاهر قولهم فان له الممر) اى في مسئلة ما إذا باع داراواستثنى له بيتامنهار شيدى وكردى عبارة عش هذا متصل بقو له السابق و فارق ماذكرا و لامالو باع داراالخوحاصله انهإذا باعدارا أواستثنى لنفسه بيتامنهاولم يتعرض للمرلاإثباناولانفيا ولهاعران تخير البائع او المشترى على ماذكر ه من الخلاف اه (قوله وله اتجاه) اى وجه و المعتمد الاول (قوله إن محله) اى محل تَخير البائع في مسئلة الاستثناء السابقة (قوله مآلاضرر فيه) اى على المشترى اه عش (قوله من هذا) اى قوله و إلا تعين ما لا ضرر فيه (فوله لو ار ادغيره نقله) اى او شر اؤهمنه اهع ش (قوله غيرة) اى ما لك ذلك المحل (قوله وإن استوى الممرآن الخ)أى وكان الثاني احسن (قول أفتى بذلك) أي باله لا يجوز إلا برضا المستحقّ اله كردى (فوله إفتاء الشيخ تاج الدين) الانسب ان ينال ان الشيخ تاج الدين الخليلائم ونظر فيه اويقال ونظر فيه أويقال وتنظيره فية ليلائم الافتاء اه بصرى واجاب بعضهم بمانصه اقول الواوفى قوله ونظر للحال اى والحال ان الشيخ تاج الدين نظر فيه فلا إيهام فيه وكانه توهمان الواو عاطفة وليسكذلك اه و لا يخنى انه لا يمنع او لو ية مآقاله السيدالبصرى (قوله قال الخ)جو اب لما و الضمير المستتر للغزى و (قوله كاقال الخ) اى الشيخ تاج الدين و (قوله ثم استدل) أى الغزى (قوله و لو اتسع الممر الخ) عطف على قو لهو يؤخذا لخأو قو له و إذا بيع عقار الخ(قول ٤ لا نه ضرر حا لا الخ)و صورة ذلك ان يكون الدرب مثلا مملوكا كله لمن هو متصرف فيهو لغير ه المرور في ذلك لنحو صلاة بمسجداً حدثه صاحب الدرب او فرن وبهذا يندفع التوقف الاتىقر يباأوان الدرب بتهامه علوك لواحدثم باعحق المرور فيه لغيره وارادبعد البيع البناءكما يضيق بهالممر اهعش وقوله التوقف الاتى الخلم يظهرلى المرادبه وقوله ثم باعحق المرور الجآى او باع بيتا في ذلك الدرب ينفتح با به اليه بحقوقه و له صور اخرى (قوله و الذي يظهر الجو از ان علم) وقديقال بل الاوجه المنع لانه يبيع ما لكه للدار تبعها جزءمن الممر فصار الممر مشتركا بين المشترى والبائع وقضية ذلك امتناع تضيية به بغير رضامنه اه عشوقو له تبعهاجز ءمن الممر فصار الممر مشتركا الخاي من حيث حق المرورو إلا فرقبة جميع الممر باقية في ملك البائع ثم القول باشتر اك جميع الممر مطلقا ولوكان بغاية السعة كائةذراع ومنعما لكه عن التصرف فيه بالبناء ونحوه من غير ضررعلي آلمار اصلافى غاية البعدةول المتن (مكان تسليمه) آلامكان يترك تارة في مقابلة التعذرو تارة في مقابلة التعسروهو المرادهنا اله نهاية (قوله يعنى) إلى قول المتنفان باعه في النهاية و المغنى قوله من غير كبير كلفة) اى و الالم يصح كاقاله في المطلب اه تها ية (قول من غير كبير كلفة) قضيته و إن احتاج إلى مؤنة فلير اجع اه رشيدي (قولَه و اقتصر عليه) اىالتسليم آه رشيدي (قوله وسيذكره) اي وقد جرت عادة المصنف رحمه الله أنه يذكر أو لا محل الاتفاق ثم يذكر المختلف فيه فبالمكان تسليمه يصح بالاتفاق و امكان تسليمه يصح على الصحيح اله مغنى (قوله وذلك)اى اشتراط إمكان ماذكر (قوله ولاتر دصحته)اى البيع اهعش (قوله في نحو نقد الخ)أى بنحو الخاه عش (قوله لصحة الاستبدال عنه)أى عن الثمن مخلاف المبيع لايصح الاستبدال عنه لا نه بيع له

مسامحة (و الامر منه فقط) لعل الفرض أن المرور متأت بالفعل من ملك المشترى إذ لا اثر لامكان الاتخاذ اخذ امن قوله الساق او بملك المشترى إلى قوله و إن امكن (قوله لصحة الاستبدال) بخلاف المبيع لا يصح

(۳۱ شروانیوابنقاسم ـ رابع) وفاقوسیدکر محل الحلاف و هو قدرة المشتری علی تسلیمه من هو عنده و ذلك لتوقف الانتفاع به علی ذلك و لا ترد صحته فی نحو نقد یعز و جوده لصحة الاستبدال عنه كما یاتی و فی بیع نحو مغصوب و ضال مما یعتق علیه

قبل قبضه و هو لا يجوز اه سم (قول أو بيعا الح) عطف على من يعتق عليه قول المتن (فلا يصح بيع الضال) وفي المصباح ان الانسان يقال فيه ضال وغيرهمن الحيو اناتذكرا أو انثى يقال فيه ضالةو يقال لغير الحيوان ضائع ولقطة ثم قال وقول الغزالي لايجوزبيع الابق والضال إنكان المراد الانسان فاللفظ صحيح وإنكانالمرادغيره فينبغيان يقال ضالة اه وعليه قوكلام المصنف تجوز إما ماستعمال اللفظ في حقيقته ومجازه وإما باستعاله في مفهوم كلي يعمهما وهو المسمى عند الحنفية بعموم المجازاه عش وياتي عن المغني فىالضال خلاف ماذكر هعن المصباح على ان ظاهر صنيع الشارح كالنها مة حمل الضال هناعلى غير الادمى من الحيوانات(قوله كبعيرندالخ)اى شردونفر (قوله وطيرسائب)اى وإن اعتاد العود إلى محله نهاية ومغنى واسني(قهله و نحل ليست امه في الكوارة) حاصَّل ذلك انه لا مدفي صحة بيع النحل من رؤيته في الـكوارة او حالخروجه منهااو دخولهاليهاوانهلايد منكون امهفىالكوارة ليتاتى تسلمه قالفي شرح الروض والكوارة بضم الكاف وفتحهامع تشديد الواوفيهما ومع تخفيفها في الاولى الخلية وحكى ايضاكس الكاف مع تخفيف الواو اه ﴿ فرع ﴾ قال في الروض اخر الباب و لا يجو زبيع شيء من شجر الحرم و البقيع قال فيشرحهقال الزركشي وفي مفني اشجار الحرم احجاره وترامه اه اي وإن جاز استعال احجاره وترامه كماهو ظاهروظاهره امتناع بيع المذكورات ولوفى الحرم فلو باعشيئا من احجاره او من الانية المتخذة من ذلك خارجه او فيه و تعدى المَشتري بنقله إلى خارجه فينبغي ان يجوز له استعماله من حيث ان له استعماله و إن أثم بنقلهوعدم رده لان مجر دالاستعمال جائز في نفسه فلير اجع اه سم قال المغنى و امه يعسو مهو هو امير ه والخلية بيت يعمل للنحل من عيدان كما قاله في المحكم اه (فيه له يتوقف اخذه منها على كبير كلفة الخ) اي فان سهل صح إن لم يمنع الماء رؤيته اه نهامة زاد المغني و مرج الطائر كالمركة للسمك اه قال عش قوله مر رؤيته ويكفي في الرؤيةالرؤيةالعرفية فلايشترط رؤيةظاهره وباطنه اه (قوله و إن عرف محله) أي والصورةانهغير قادرعلىرده اه رشيدي (قهلهو يختص بالادي)لكنه مخصوص في اللغةعلى مافي المصاح بمن هرب من غير خوف ولا اكد تعب امآمن هرب منهما فيقال له هارب الابق اهعش عبارة المغني الضاللايقع إلاعلى الحيو ان انسانا كان اوغيره و اما الابق فقال الثعالي لايقال للعبد ابق إلا إذا كان ذها بهمن غيرخوف ولاكدفى العمل و إلافهو هارب قال الاذرعي لكن الفقهاء يطلقو نه عليهما اه قول المتن (والمغصوب) اي من غير غاصبه اله مغني (قهله ولو لمنفعة العتق) راجع إلى الابق و المغصوب اهم ش عبارة الرشيدى قوله ولولمنفعة العتقاى بان اشتراه ليعتقه فلاينا في مامر من صحة شراء من يعتق عليه إذا كانكذلك اه (قواهلو جو دحائل الح)قال في شرح الروض وقضيته انه إذا لم يكن لهم منفعة سوى العتق يصح بيعهم وفيه نظر لعدم قدرة المشترى على تسلمهم ليملكهم اه و قضية ذلك امتناع بيع الزمن المغصوب وإنلم يكنله منفعة سوىالعتق بان ليم يصلح لنحو الحراسة لفقدحو اسه ومنافعه اه سم عبارة المغني والنهاية وقضيته اىالفرق بين نحو المغصوبوالزمن انهإذا لميكن لهم اىالضال والابق والمغصوب منفعة سوى العتق يصح بيعهم والظاهر انه لايصح مطلقاو قول الكافي يصح بيع العبدالتائه لانه يمكن الانتفاع بعتقه تقربا إلىالة تعالى بخلاف الحمار التائه بمنوع وتصح كتابة الابق والمغصوب إن تمكنا من التصرف كايصح تزويجهما وعتقهمافانلم يتمكنامنهفلا اه قالءش قوله بمنوع اىفلافرق بينالعبد والحمار في عدم الصحة إلاَّلمن قدرعلى رده وقوله مركما يصح تزويجها اىبان ياذنالسيد للابقاو المغصوب في النكاح اه وقال الرشيدي قوله مركما يصح تزويجهما ايكايصح تزويجالسيد اياهما بان تكونا امتين فهو مصدر الاستبدال عنه لانه بيع القبل قبضه و هو لا يجوز (قه له و نحل ليست أمه في الكوارة) حاص ذلك انه لا مد في صحة يبع النحل من رؤيته في الكوارة او حال خرو جه منها او دخو له اليهاو انه لا مدمن كون امه في الكوارة

ليتاتي تسلمة قال في شرح الروض و الكوارة بضم الكاف و فتحهامع تشديدالو او فيهماو مع تخفيفها في الاولى الخلية و حكى ايضا كسر الكاف مع تخفيف الواوا ه (فرع) قال في الروض آخر الباب و لا يجوز بيع شيء او بيعا ضمنيا لقوة العتق مع أنه يغتفر في الضمني ما لا يضح بيع الضال) كبعير ند وطير سائب غير نحل و نحل ليست أمه في الكو ارة و نحو سمك منها على كبير كلفة عرفا منها على كبير كلفة عرفا كله و يختص بالآدمى (والمغصوب) ولو لمنفعة العجز عن تسليمها وتسلمها حالا

مضاف لمفعوله وهذا هوالانسب بماقبادو مابعدهمن الكتابة والعتق منحيث ان الجميع من فعل السيد وماصوره بهشيخنافي الحاشيةمبني على ان المصدرمضاف إلىفاعله ولايخفي مافيه اه (قوله فلاترد صحة شراء الزمن) اى اذليس ثم منفعة حيل بين المشترى وبينها اله نهاية قول المتن (فأنّ باعه لقادر على انتزاعه) قال الشارحفشرحالعبابواعلم ان ظاهر المتنككلامهم ان المشترى اذا قدرعلي الانتزاع يلزمه وانقدر عليه البائع ايضاو آنه لايخير حينئذاذا لمينتزعه لهالبائع ويوجه بان المشترى وطن نفسه على ذلك لدخوله في العقد عالما به فلا نظر لقدرة البائع حينئذا نتهى سم بحذف (قوله فيشمل الح)متفرع على الجوابالثاني اه رشيدي (قوله حيث لآمؤنة الخ) اي ولامشقة كما يحثه الشهاب سم من مسئلة السمك في البركة اه رشيدي وفي المغنّى مايو افق بحث سم (قول لهاوقع) اي بالنسبة للمشترى اهعش (قوله واحتاج الخ)الاولى حذف الواو (قوله و احتاج المؤنة)اعتمد شيخناالشهاب الرملي البطلان هنا ايضاً كمافي حالةالعَم اه سم عبارة النهاية ولوجهل القادرنحو غصبه عند البيع تخير ان لم يحتج الى مؤنة على قياس مامرعن المطلب و الااي بان احتاج الى مؤنة فلا يصح خلافا لبعض المتاخرين اهقال الرشيدي يعي شيخ الاسلام و تبعه حج اه (قوله او طرا الخ)عطف على جهل الخو (قوله تخير) جو اب لو قال سم التخيير ثابت فى الاولى و ان لم يدخل وقت وجوب التسليم كما في العباب تبعا للامآم وفي الثانية لا يثبت الابعد وجوبالتسلم كافىالعباب تبعاللامام ايضاو الفرق بينها لائح اه(قوله فان اختلفا) الى التنبيه في النهاية الاقولهولوحقيرينوقوله وكخشبة الىوجز.(قوله فىالعجز)الظاهرشمولهالطارى.والاصلىمعار قوله حلف الخ)اي مع انه يدعى الفسادو هل كذلك لو اختلفافا دعى المشترى انه كان عاجز اعندالييع كالبائع فيصدق مع انه مدعى الفساد اه مم اقول بلكلام الشارح شامل له كمامر ويفيده ايضاقول عش قوله حلف اى انه لم يكن قادر اعلى الانتزاع اذلا يعلم الامنه اه (قوله و بان عدم انعقاد البيع) و على هذا استشى هذه من قاعدة مدعىالصحةاه عش(ولهما يعجز) إلى التنبية في المغنى الاقوله ولوحقيرين وقوله او اسطو ان وقوله وكخشبة الى و ذلك (قوله او تسَّله) الاولى حذف الالف اه عشقول المتن (من الاناء) يتجه ان يستثنى

منشجر الحرم والبقيع قال في شرحه قال الزركشي و في معنى اشجار الحرم احجار مو تر ا به اهاى و انجاز استعمال احجاره وترابه كماهو وظاهره امتناع بيع المذكور ات ولوفى الحرم فلو باع شيئا من احجاره او من الانية المتخذة من ذلك خارجه او فيه و تعدى المشترى بنقله الى خارجه فينبغي ان يجوز له استعاله من حيث انلهاستعاله واناثم بنقله وعدم رده لان بحر دالاستعال جائز في نفسه فلير اجع (قوله لوجو دحائل الخ) قالنىشرحالروضو قضيته انهاذالم يكن لهم منفعةسوى العتق يصح بيعهمو فيه نظر لعدّم قدرة المشترى على تسلمهم ليمم لغيره اه وقضية ذلك امتناع بيع الزمن المعضوب و انلم يكن له منفعة سوى العتق بان لم يصلح لنحو الحر اسة لفقد حو اسه و منافعه (قوله فآن باعه لقادر على انتزاعه الخ)قال الشارح في شرح العباب واعلمأن ظاهرالمتن ككلامهم ان المشترى اذاقدرعلي الانتزاع يلزمه وانقدرعليه البائع ايضاوانه لايخير حينئداذالم ينتزعه لهالبائع ويوجه بان المشترى وطن نفسه على ذلك لدخو له فى العقد عالما به فلا نظر لقدرة البائع-ينئذفا ندفع ماقيل التسليم و اجب على البائع فكيف يلزم المشترى نعم يشكل على ماهنا قولهم في الاجارة لايلزم المالك الانتزاع وانقدر بل يتخير المستاجر الاان يفرق بان المنفعة هي المقصودة ثم فلو امهلنا المستاجر الىالانتزاع لفاتت عليه جملة منها بلاعوض وفيه اجحاف فخير مطلقا يخلافه هنافان المقصو دالعين ولا فوات فيها فلم يخير الاحيث علم الضرراه والاشكال متوقف على ان صورة الاجارة شامله لقدرة المستاجر ايضا (قوله و احتاج لمؤنة) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي البطلاء هنا ايضاكما في حالة العلم (قوله تخير) انتخيير ثابت في الاولى و ان لم يدخل و قت وجوب التسلم كما في العباب تبعا للامام و في الثانية لا يثبت الابعد وجوب التسليم كافي العباب تبعا اللامام ايضاو الفرق بينهما لآثح فليتامل (قوله حلف) اي مع انه يدعى الفسادو هل كذلك لو أختلفافادعي المشترى انه كان عاجز اعندالبيع كالبائع فيصدق مع انه مدعى الفساد (قوله من الاناء) يتجه

لوجود حائل بينه وبين الانتفاع معامكانهفلاترد صحةشراءالزمن لمنفعة العتق (فانباعه)اى المغصوب ومثله الاخران اوماذكر فيشمل الثلاثة (لقادر على انتزاعه) اورده (صح على الصحيح)حيث لامؤ نةلها وقع تتوقف قدرته عليها لتيسر وصوله اليه حينئذ ولوجهلاالقادرنحوغصبه عند البيع واحتاج لمؤنة اولالانه يغتفر عندالجهل مالا يغتفر عندالعلم او طرا عجزه بعده تخير للاطلاع على العيب في الاولى وحدوثه قبل القبض في الثانية فان اختلفا في العجز حلف المشترى ولوقال كنت اظن القدرة فبان عدمها حلف وبان عدم انعقاد البيع (ولايصحبيع) مايعجز عن تسليمه او تسلمه شرعا كجذع في بناءو فص في خاتم و (نصف) مثلا (معين) خرجااشا تعلانتفاء اضاعة المال عنه (من الاناء والسف) ولوحقيرين لبطلان نفعهما بكسرهما (ونحوهما) بما تنقص قيمته اوقيمة الباقى بكسره او قطعه نقصا

اناءالنقد فيصح بيع نصف معين منه لحرمة اقتنائه و وجوب كسهره فالنقص الحاصل فيه مو افق للمطلوب فلا يضر مرسم على حجويؤ خذمن فوله لحرمة اقتنائه الخان الكلام في اناء بهذه الصفة اما اناء احتيج لاستعاله لدواء فلا مُحوزيع نصف معين منه اه عش (قهله يحتفل الخ)اى يرتم قال في المصباح حفلت بفلان قت بامره و لا تحتفل بامره ای لا تبال و تهتم به و احتفلت به اهتممت به اه عش فوله او اسطوان) ای عمود اهعش (قوله فوقه الخ) اى فوق الجدار و الاسطوان وكذا ضمير قوله اوكله فطعة الخ قال المغنى والاسنى لانه لا يَمكن تسليمه الابهدم ما فوقه في الاولى و هدم شيء منه في الثانية اه (قول) و صفو ف الخ عطف على قوله قطعة الخ عبارة المغنى و الاسنى وكذااذا كان الجدار من لين او اجر و لاشي . فوقه وجعلت النهاية نصف سمك اللت أو الاجر فانجعلت النهاية صفامن صفو فهما صحفان قيل هذا مشكل لان موضع الشق قطعة واحدة من طين اوغير مو لانرفع بعض الجدرينقص قيمة البآقي فليفسد البيع كبيع جذع في بآء اجيب عن الاول بان الغالب ان نعو الطين الذي بين اللبنات لاقيمة له وعن الثانى بان نقص القيمة من جهة انفراده فقطوهو لايؤثر بخلاف الجذع فان اخراجه يؤثر ضعفا في الجدار اه (قهاله حينتذ) اى حين جعل النهاية صفاو احدا اهكردي (قهله كاحدزوجي خف) اي واحدمصر اعي باب اه مغي قهله لامكان استدراكه) اى بشراء البائع ما باعه او بشراء المشترى ما بقي اه مغنى (قوله و كخشبة الخ) عطف على كثوب الخ(قوله وذلك) اى عدم صحة ماذكر (قوله لتوقفه) أى التسليم (على ما) اى كسر اوقطع (ينقص ماليته)اىاليه المبيع اوالباقي نقصا لايمكن تداركه (فوله وقد نهينًا عن اضاعة المال) أي فهي حراماه مغنى (قوله وفارة) اي يع ماذكر حيث لا يصح (قوله تدارك نقصهما) اي نقص الخف والارض(قهله ان فرض الخ)عارة المغنى و فرقو ابينه وبين صحة بيع ذراع من ارض بان التمييز فيها عصل بنصب علامة بين الملكين بالاضر رفان قيل قد تتضيق من افق الارض بالعلامة و تنقص القيمة فينبغي آلحاقها بالثوب اجيب بان النقص فيها مكن تداركه مخلاف الثوب اه (قوله بالعلامة)متعلق بضيل لابتدارك كالايخفى ولعل التدارك بحصل بشراء قطعة أرض بحانبها او نحوذلك اهر شيدى (قوله تنبيه) الى المتن ذكره عشعن الشارح وسكت عليه (قهل وانخالف سعره) اى محل العقدوكذا ضمير بقية امثاله رقول لا غلب عالما) اى بلدة العقد (قوله في الآولى) اى في مسئلة ضبط الاحتفال بالاول اى عاياتى في نحو الوكالة الح و (قول و و الثانية) اى في مسئلة النقص بالثاني اى باعتبار اغلب محال بلد العقد (قهله البيع للبعض) آلى قول المتن الرابع فى النهاية و المغنى الاقول وكارض الى ونحو المرهون (قوله كعليظ الكرباس) اى القطن اه عش اى الثوب من القطن كافي القاموس لكن المراد هنا اعم برماوى (قوله و في النفيس بطريقة الخ)نعم لو زيدله على قيمة المقطوع ما يساوى النقص الحاصل في الباق فالظاهر صحة البيع ولاحرمة حينتذ في القطع اذلا اضاعة مال حينتذ فلا يحتاج الى حيلة شو برى اه بحير مى (فوله هي) اى الطريقة اه عش (قوله مو اطاتهما الخ) اي مو افقة العاقدين على شراء البعض الخو اولى من ذلك كاقال الزركشي ان يشتريه مشاعاتم يقطعه لآن بيع الجزءجائز مطلقاو يصير الجميع مشتركا اه مغنى وقد تقدم فىالشارح كالنهاية فىشرح تصف معين ما يقيده (قول، واغتفر له القطع الح)عبارة المغنى وظاهره انه لا يحرم القطعووجهه انه حل لطريق البيع فاحتمل للحاجة ولاحاجة الى تاخير ه عن البيع اه (قوله و احتمال ألخ) عطف على كو نه الخ (قوله اليه) أى القطع (قوله و بينهما فرق) أى ثم الكان المشترى عالما غير مريد للشراء باطناحر م عليه موطاة البائع لتغريره بمواطأته وانكان مريداله ثم عرض له عدم الشاء اء بعدلم تحرم المواطاة ولاعدم الشراء ولاشيء عليه في النقض الحاصل بالقطع فيهما ويصدق في ذلك لا نه لا يعلم الأمنه اه عشقول المتن (ولا يصح بيع المرهون الخ)ولا بيع ثلج وجمدوهما يسيلان قبلوز نهماهذا اذالم يكن لهما ان يستثنى اناءالنقد فيصح بيع نصف معين منه لحرمة اقتنائه ووجوبكسره فالنقض الحاصل فيه موافق

ولمتجعل النهاية صفاو احدا اذنقص الباقي حنئذمن جهةانفرادهكاحدزوجي الخف و هو لا يؤثر لامكان استدراكه وكخشبة معينة من سفينة و جزء معين من حي لامذكي و ذلك للعجز عن تسلم كل ذلك شرعا لترقفه على ماينقص ماليته وقدنهينا عناضاعة المال وفارق بيع نحو احد زوجي الخف و ذرا عمعين من ارض لامكان بل سهولة تدارك نقصهماان فرض ضيق مرافق الارض بالعلامة ﴿ تنسه ﴾ هل يضبط الاحتفال هنا يمافي نحو الوكالة والحجر من اغتفار واحدفي عشرة ١١ كثر الى آخر ماياتي اويقال الامر هنا اوسع ويفرق بانالضياع هناك محقق فاحتبط له مخلافه هذا كل محتمل وهل المراد النقص بالنسبة لمحل العقد وان خالف سعرة سعر بقية امثاله من البلداو بالنسبة لاغلب محالها كل محتمل ايضا ولوقيل في الاولى بالاولوفيالثانية بالثانيل يبعد (ويصح) البيع للبعض المعين (في الثوب الذي لإينقص بقطعه اكغليظ الكرباس (في الاصح) وفي النفيس بطريقة هي مواطاتهماعلى شراء البعض ثم يقطع البائع ثم يعقدان

(720)

كثوباستحقالاجيرحبسه لقبض اجرة قصره مثلااو أتمام العمل فيه وكارض اذنمالكهافىزرعها فحرثها الماذون له وقلع شجرها واقامز برها فلايصحبيع المالك لها ولا رهنها قبل ارضائه في عمله باعطائه مقابله وهومازادمن القيمة بسببه كما هو ظاهر وذلك لتعذر الانتفاع بهابدون ذلك العمل المحترم المتعلق بهاونحو (المرهون)جعلا بعد القبض او شرعاً من غیر مرتهنه (بغیر اذن مرتهنه ولا) القن (الجاني المتعلق رقبته مال)لكونه جنىخطأ اوشبه عمداوعمدا وعفي على مال او اتلف مالا او أتلف ماسرقه مثلالغير المجنى عليه بغير اذنه كما ارشداليه ما قبله (في الاظهر) لتعلقحقهما بالرقبةومحل الثاني ان بيع لغير غرض الجناية ولميفده السيدولم يختر فداءه وهو موسر والاصحلانتقال الحقالذمته في الاخيرة وان جاز له الرجوع مادام القن باقيا بملك على اوصافه فان باعه بعد اختيارهالفداءوقبلرجوعه عنه اجبر على اداء اقل الامرين من قيمته و الارش فان تعذر لفلسه او تاخر لغيبته

(١) قول المحشى قوله بغير اذنالجيءليهليسفنسخ الشرح التي بايدينا وكذا قولەقولەئىملىرجعالخ اھ

قيمةعندالسيلان والافينبغي كاقال شيخنا الالعقد لاينفسخ والنزال الاسم كالواشتري بيضا ففرخ قبل قبضه والجمدبسكون الميمهو الماءالجامدمن شدة البردمغني ونهآية قال عشقو له ان العقد لا ينفسخ لا تظهر مقابلة هذالماقبلهفانمقا بلعدم الصحةهو الصحةدونعدم الانفساخ بلحق المقا بلةيصحو لاينفسخوقو لهففرخ قبل قبضه اى فانه لا ينفسخ بيعه اه (قوله كاءتعين للطهر) اى بان دخلوقت الصلاة و ليس ثم ما ينظهر به غيره اله عش (قول القبض اجرة قصر مشلا الخ) عبارة المغنى كالوقصر الثوب او صبغه وقلنا القصارة عين فان له الحبس الى قبض الاجرة ولو استاجر قصار اعلى قصر ثوب ليس له بعه مالم يقصره جزما به في باب يبع المبيع قبل قبضه اه (قولهاو اتمام الخ) عطف على قبض الخ (قوله وكارض الخ) عطف على كثوب الخ (قوله زبرها) اى قوتها آه كردى (قوله في عمله) شامل للحرث وسياتي في العارية ان معير الارض لورجع بعد الحرث قبل الزرع لم يغرم اجرة الحرث فلينظر هذامع ذاك اللهم الا ان يكون هذا فيما اذالم يمكن زرعها الابعدحرثهاوذاك فيمااذاامكن بدونه اه سم وقديقال انالكلام هنافى مجموع الامورالثلاثة وفيماياتى في الحرث وحده فلامنافاة (قوله وهو ماز ادمن القيمة) «لا كان المقابل اجرة مثل عمله وهو لا يازم ان يكون قدرزيادة القيمة فليراجع اله سم (قوله وذلك) المشاراليه قوله لايصح بيع المالك لهاالخ (قوله ونحو المرهون الخ) عطف على قوله كثوب آلخ (قوله جعلا) اى باذيرهنه مالكه عندرب الدبن اهع ش (قوله بعدالقبض الخ) اى اماقبل قبضه او بعده ماذن منهنة فيصح لا نتفاء المانع اه معنى (قوله اوشرعاً) أي بانمات من عليه الحق و تعلق الحق بتركته اه عش (قوله من غير مرتهنه الخ) متعلق ببيع المقدر في كلامه قال عش اىلان في قول المرتهن للشراء اذناو زيادة اه قول المتن (ولا الجاني المتعلق برقبته مال) وخرج ببيعه عتقه فيصحمن الموسر لانتقال الحق الى ذمته مع وجودما يؤدى منه بخلاف المعسر لما فيه من ابطال آلحق بالكلية اذلامتعلق لهسوى الرقبةوفى استيلاد آلامة الجانية هذاالتفصيل ولايتعلق الارش بولدهااذلاجناية منه اهمغنى زادالاسني امااذاكم يتعلق المال بالرقبة فيصح العتق والاستيلاد مطلقا كالبيع حتى لو او جبت جناية العبد قصاصافا عتقه سيده و هو معسر ثم عنى على مآل قال البلقيني لم يبطل العتق على الاقيسوان بطل البيع في نظيره لقوة العتقويلزم السيدالفداءو ينتظريساره اه و اقره سم (فوله لغير المجنى عليه الخ)متعلق ببيع المقدر في كلام المصنف اى و لا يصح بيع الجاني المذكور الغير الجي عليه بغير اذنه (قوله كارشداليه) أي الى التقييد بغير اذن المجنى عليه و (قوله ما قبله) أي تقييد المصنف عدم الصحة في مسئلة المرهون بغير اذن المرتهن اه رشيدي (قوله لتعلق حقهما) اى المرتهن و المجنى عليه (قوله و محل الثاني) اى محل عدم صحة بيع الثانى وهو الجانى اله عش (قوله و الا) اى بان بيع لغرض الجناية أو فداه السيد بالفعل او اختاره وهو موسر (قوله في الاخيرة) اي في اختيار السيد الموسر الفداء (قوله و انجازله الرجوع الخ) مفهومه انه بعد البيع يمتنع رجوعه وهو قضية قوله الاتى في الجناية ولو باعه بآذن المستحق بشرطالفداءلزمه وامتنعرجوعه وفىتمرح العباب هنا فعلم انمحل رجوعه عن الفداء مالم يعنت بنحو هرب اويفوته بنحوبيع انتهى لكن لوتعذرالفداء ينبغى جواز الفسخ كالوتعذ رمنغير رحوع ولاينفسخ

للبطلوب فيه فلا يضر مر (قوله في عمله) شامل للحرث وسياتي في العارية ان معير الارض للزرع لو رجع بعدالحرثقبل الزرع لميغرم آجرة الحرث فلينظر هذامع ذاك اللهم الاان يكون هذا فها اذالم يمكن زرعما الابعدحرثهاوذاك فيمااذا امكن بدونه (فولهوهومازآد منالقيمة) هلاكان المقابل اجرةعمله وهو لايلزمانيكونقدرزيادة القيمة فليراجع (فوله المتعلق برقبته مال) هذا في البيع و اما في العتق فقال في الروضو ينفذعتق الجانى اى الذى تعلق برقبته مآل من الموسر لا المعسروكذا استيلادا لجانية اه قال في شرحه امااذالم يتعلق المال بالرقبة فيصح العتق والاستيلاد مطلقا كالبيع حتى لو او جبت جناية العبد قصاصا فاعتقدسيده وهومعسر ثم عني على مال قال البلقيني لم يبطل العتق على الآقيس و أن بطل البيع في نظير ه لقوة العتقويلزمالسيدالفداء وينتظريساره (قوله بغيراذن المجني(١)) هلا اخره عن قوله أو اتلف الحقوله

بنفسه لانتقال الحق الى ذمته مع عدم صحة الرجوع فليتا مل اه سم (قوله او صبره على الحبس) اى او مو ته اسنى و مغنى (قول و فسح البيع) أى فسخه المجنى عليه ان شاء شرح العباب اهسم (قول و فسخ البيع الخ) نعم ان اسقط الفسن حقه كان كان و ارث البائع فلا فسخ إذبه يرجع العبد الى ملسكة فيسقط الأرش نبه على ذلك الزركشي نهاية ومغنى (قوله و يمع في الجناية) الى ويكون البائعله الحاكم اه عش (قوله كان اشترى الخ) اى او اقر بجناية خطااو شبه عمدولم يصدقه سيده و لا بينة الله مغنى (قوله او كسبه) عطف على ذمته في المتن (قوله كمؤنة زوجته) اى التي باذن سيده نهاية و مغنى (قوله وكذا لا يضر تعلق القصاص برقبته الخ) فلوقتلُ قصاصا بعدالبيع في يدالمشترى ففيه تفصيل ذكره في الرّوض كاصله بعد ذلك حاصله أنه ان كأنّ جاهلاانفسخالبيع ورجع بجميع الثمن وتجهيزه على البائعوان كان عالما عندالعقد اوبعده ولميفسخ لم يرجع بشيء اه وقوله آن كان جآهلا اي واستمرجهله الى القتل مخلاف ما اذالم يستمر فانه ان فسخ عند العلم فلاكلام و إلالم يرجع و هو مغنى قوله او بعده سيم على حج اهعش قول المتن (في الاظهر) فلو عني اي المجنى عليه بعدالبيع على مال بطل البيع كارجحه البلقيني نهاية ومغنى زاد سم وظاهره انه بمجر دالعفو يبطل البيع و لا اثر لاختيار الفداء بعد العفو فليتامل اه (قوله كرجاء عصمة الحربي الخ)عبارة المغني فيصح بيعه قياساعلى المريض و المرتد اه (قوله كان كذلك) أي صحبيعه كالمرتد كافي الروضة اه مغنى عبارة عش (قوله كذلك) اى كالمتعلق برقبته قصاص اه (قوله في المحقود عليه) الى قوله وخرج في المغنى وكذا في النهاية الاَفُوله وهو قوى منجهة الدليل (قوله التام) اخَّذه بحمل كلام المصنف عليه لان آاشيءا ذا اطلق الصرف لفردالكاملو (قوله فخرج) اى بقوله التامو (قوله نحو المبيع الخ) اى كصداق المرأة وعوض الخلع المعينين وغير همامن كل ماضمن بعقداى كالوكان المآل متعلقا برقبته وقت البيع اه عش (قوله او مواية) اىولوفىخصوص هذاالمال حشجعلالشارع لهولاية عليهوهذاهووجه الدخول الذي اشاراليه الشارح بعد اه رشيدىعبارة عش قولهاوموليه وجهالدخولانهاراد بالولىمناذناله الشارعفي التصرف في المال المعقود عليه و الآفال فلا فر تحوه لا ولا ية لهما على المالك اله (قول ه و المراد انه الخ) أي المببع اىلانالكلام انماهوفي شروطه لافي شروط العاقد فلفظ فيهمقدرفي كلام المصنف اه رشيدي عبارة عش انماقالذلك ليكون من شروط المبيع اذالملك من صفات العاقدو الكلام في المعقو دعليه اه (قوله لأبدان يكون) اى المعقود عليه اه عش (قوله لاحدالثلاثة) اى العاقد وموكله وموليه (قوله وسائرٌ عقوده الخ)عبارة المغنى وكذاسائر تصرفانه القابلة للنيابة كالوزوج امة غيره او ابنته او طلق منكوحته اواعتق عبده او آجر داره او وقفها او وهبها او اشترى له بعين ما له فلو عبر آلمصنف بالتصر ف بدل البيع لشمل الصورالتي ذكرتهااه عبارةعش قواهمر وسائر عقوده لوعبر بالتصرفكان اعم ليشمل الحل ايضاكان طلق او اعتق زيادي اللهم الا آن يقال لما عبر بالعاقد فهام رايشمل البائع وغيره ناسب التعبير هنا بقو له وسائر

ثم لم يرجع قديفهم جو از الرجوع لكن سياتى فى جناية الرقيق قو له ما نصه ولو باعه باذن المستحق بشرط الفداء لزمه و امتنع رجوعه اه و قضيته انه بعد البيع يمتنع الرجوع وهو مفهوم قوله هنا و ان جاز له اله الرجوع ما دام القن باقيا بملسكة و فى شرح العباب هنافعلم ان محل جو از رجوعه عن الفداء ما لم يفت بنحو هرب او يفو ته بنحو بيع اه لمكن لو تعذر الفداء يذبحي جو از الفسخ كما لو تعذر من غير رجوع ولا ينفسخ بنفسه لا نتقال الحق الى ذمته مع عدم صحة الرجوع فليتامل (قوله فسخ البيع) صريح فى انه لا ينفسخ و عبارة شرح العباب اى فسخه المجنى عليه ان شاء اه و و جه ذلك ان الفرض ان السيد اختار الفداء و انتقل الحق الى ذمته فلا و جه لا نفساخ البيع بنفسه مخلاف مام عن البلقينى فهالو باع من تعلق برقبته قصاص ثم عنى على مال حيث يبطل البيع كاذكره بقوله و ان بطل البيع فى نظيره من تعلق برقبته قصاص ثم عنى على مال حيث يبطل البيع كاذكره بقوله و ان بطل البيع فى نظيره لو جو دالتعلق المتقدم سببه بدون اختيار الفداء و ظاهره انه بمجرد العفو يبطل البيع و لا اثر لاختيار الفداء بعد العفو فليتامل (قوله و كذا لا يضرة لمق الفداء بعد العفو فليتامل (قوله و كذا لا يضرة لمق الفداء بعد العفو فليتامل (قوله و كذا لا يضرة لمق الفداء بعد العفو فليتامل (قوله و كذا لا يضرة لمق الفداء بعد العفو فليتامل (قوله و كذا لا يضرة لمق الفداء بعد العفو فليتامل (قوله و كذا لا يضرة لمق المناس برقبته) فلو قتل قصاصا بعد البيع في يدا لمشترى

اوصيره على الحبس فسخ البيع ويسع في الجناية (ولا يضر) في صحة البيع (تعلقه بذمته) كان اشترى فيها بغيراذنسيده وأتلفه اوكسبهكؤ نةزوجته لانتفاء تعلق الدين بالرقبة التيهي محل البيع (وكذا) لايضر (تعلق آلقصاص) برقبته (فى الاظهر)لزجاء السلامة بالعفو كرجاءعصمةالحربي والمرتدوشفاء المريض بل لوتحتم قتله كقاطع طريق قتلو أخذمالا كأنكذلك نظرا لحالة البيع اماتعلقه ببعض اعضائه فلايضر قطعا (الرابع الملك) في المعقود عليه التام فخرج يع نحو المسع قبل قبضه (لمن) يقع (له العقد) من عاقد او موكله او موليه فدخل الحاكم فيبيعمال الممتنه موالملتقط لمآيخاف تلفه والظافر بغير جنس حقه والمراد انه لابدان يكون علوكا لاحد الثلاثة (فبيع الفضولي) وشراؤه وسأترعقوده فيعين لغيره او في ذمة غيره بان قال اشتريته له بالف في ذمته

عن المالك (باطل) للخبر الصحيح لابيع إلافها تملك لايقال عدولهعن التعبير بالعاقد إلى من له العقد أي الواقع كماعلمما تقرر وان أفاد ماذكرمن أنه يشمل العاقدو موكله وموليه لكن يدخل فيه الفضولي ومراده اخراجه فان العقد يقع المالكموقوفاعلى اجازته عندمن يقول بصحته لانا نقول المرادمن يقع له العقد بنفسه وعلىالقديم لايقع إلابالاجازة فلابرد (وقى القدىم) وحكى جديدا أيضا عقده (موقوف) علىرضا المالك بمعنى أنه (اناجاز مالسكه)أووليه العقد (نفذو إلافلا)وهو قوى منجهة الدليل لان حديث عروة ظاهر فيه وان اجابوا عنه وظاهر كلام الشيخين هنا أن الموقوف الصحة وقال الامام الصحة ناجزة وانما الموقوف الملك وجرى عليهفىالاموخرج بقولنا أوفىذمةغيره مالوقال في الذمة أو أطلق فيقع اللماشر وبالفضولي مالو اشترى بمال نفسهأو فىذمته الغيره وأذن لهوسماه هوفى العقد فيقعاللاذن ويكون الثمن قرضا لتضمن اذنه في الشراء لذلك تخلاف نظيره في السلم لا يصح لانه لابدفيه من القبض الحقيق ولايكني التقديري وماهنا منه إذ لابد من تقدير

الخاو ان الخلاف بالاصالة إنما هو في العقوداه (قوله وهو) اى الفضولي (قوله من ليس الح) اى البائع ما ل غيره بغير إذن و لا ولا ية اه مغنى (قوله و لا ولى الح) يدخل فيه الظافر و الملتقط فانكلامنهما ليس بوكيل ولاولى وبجاب بماقدمنا من ان المراد بولى المالك من اذن له الشرع في التصرف في ما له و عليه فكل من الظافر والملتقط وكيلءن المالك باذن الشرع له في التصرف اله عش وقوله وكيل عن المالك الاولى ولى المالك باذن الخ(قوله اي الو اقع) اي من يقع له العقد (كما علم) اي هذا المعنى اعنى تقدير الو اقع (بما تقرر) و هو قو له يقع لهالعقدو الضمير المستترفىأفاد يرجع إلى المعدول إليه وكذاضمير فيهأى لكن يدخل فى المعدول إليه الفضولي على المرجوح اهكردي (قوله ومراده) اي والحال ان مراد المصنف اخر اجه ولذا فرع بطلان بيع الفضولى عليه بالفاءاه مغنى (قول فان العقد الخ) تعليل لقوله يدخل فيه الخ فكان الانسب تقديمه عَلَى قوله ومراده الخ (قوله بصحته) اى بيع الفضو لى (قوله فلا يرد) أى الفضو لى (قوله بمعنى انه ان اجاز مالَكُما لخ)و المعتبر أجازة من يملك التصرف عندالعقد فلو باع مال الطفل فيلغ و اجاز لم ينفذو محل الخلاف مالم يحضر المالك فلو باع مال غيره بحضر ته رهو ساكت لم يصح قطعا كافي المجموع ثها ية و مغني قول المتن (ان اجازمالكه الح) وينبغي على هذا أن تكون الاجازة فورية آه عش (قوله او وليه) أي أو وكيله فما يظهر ولعله لم يذكر ولان فيه تفصيلاوهو انه إذاوكله في جميع التصرفات أو خصوص ماذكر صح تنفيذه و إلا فلا اه عشقول المتن نفذ) بفتح الفاء و المعجمة اي مضي اه مغنى زادع شومضارعه مضموم العين بخلاف نفدالمهمل فمضارعه مفتوح العين ومعناه الفراغ اه قول المتن (و إلا فلا) اي بان ردصر يحا او سكت اهع ش ظاهر ه ولو مع الرضا (قه له لان حديث عروة)عبارة المغنى و دليل ذلك مار و اه البخاري مرسلاو ابو داو د والترمذى آبن ماجه باسناد صحيح انعروة البارقى قالدفع الىرسول الله عصالة والته الاشترى بهشاة فاشتريت بهشاتين فبعت احداهمآ بدينارو جئت النبي صلىآ لله عليه وسلم بشاة ودينار وذكرت لهماكان من أمرى فقال بارك الله في صفقة يمينك فكان لو اشترى التراب لربح فيه اه (قوله و ان أجابو اعنه) اي بانه محمول على ان عروة كان وكيلا مطلقا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل آنه باع الشاة وسلمها وعند القائل بالجواز يمتنع التسليم بدون إذن المالك نهاية ومغنى وسم (قوله ان الموقوف الصحة) معتمداه عش (قوله وجرى عليه) اي على القديم اله مغي (قوله و خرج) الى قوله و في الانو ارفي عشما يو افقه بلا عزو إلا قوله بخلاف الى اما إذا لم يسمعه (قوله أو فى ذمته) أى ذمة نفسه (قوله لغيره) راجع للعطو فين معا (قولهو اذن لهوساه) اى اذن الغير للمشترى وسمى المشترى الغير اله كردى وسيذكر محترز هذين القيدين (قَوْلِهُ وَيَكُونَالِثُمْنَ) اى فى الصور تين (قولِه فلاتناقض بين المسئلتين الح) اى مسئلتى البيع والسلم لأن القبض التقديري يمكن في كل منهما إلاأنه في احدهما كاف دون الآخر اهكر دى (قوله فيقع للاذن الخ) اعلم ان الذي في الروض ما نصه و ان كان اى الشر اه للغير بعين مال الفضولي او في ذمته و قم له سو اه اذن ذلك الغيروسياهأم لااه واعترضه شارحه فيها إذا اذن لهوسهاه هوواشترى بمال نفسه بمآحاصله ان هذا من

ففيه تفصيل ذكره في الروض كاصله بعد ذلك حاصله انه ان كان جاهلا انفسخ اليبع و رجع بحميع الثمن و تجهيزه على الباثع و ان كان علما عند العقد او بعده و لم يفسخ لم يرجع بشي اه وقوله ان كان جاهلا اى و استمر جهله الى القتل بخلاف ما إذا لم يستمر فانه ان فسخ عند العلم فلا كلام و إلا لم يرجع و هو معنى قوله او بعده الخ (قوله و ان اجابو اعنه) اى ما مه يحتمل انه كان وكيلا مطلقا بدليل انه ما عالشاة وسلمها و عند المخالف لا يحوز التسليم إلا ماذن ما لكها على ان الحديث تكلم في محته جماعة لكن حسنه المنذرى و غيره (قوله فيقع للاذن و يكون الثمن قرضا) اعلم ان الذي في الروض ما نصه و ان كان اى الشراء الغير و سهاه هو و اشترى بما لنفسه بما حاصله ان هذا من تصرفه و ان الذي في الاصل في هذه الصورة و قوع العقد للاذن و كون الثمن قرضا و أجاب شيخنا الرعلى باعتماد ما في الروض و حمله على ما اذا لم يصرح الغير في العقد للاذن و كون الثمن قرضا و أجاب شيخنا الرعلى باعتماد ما في الروض و حمله على ما اذا لم يصرح الغير في العقد للاذن و كون الثمن قرضا و أجاب شيخنا الرعلى باعتماد ما في الروض و حمله على ما اذا لم يصرح الغير في العقد للاذن و كون الثمن قرضا و أجاب شيخنا الرعلى باعتماد ما في الروض و حمله على ما اذا لم يصرف الغير في الم يصرف المناف المناف المناف الغير و ساده و المناف المناف المناف المناف العقد للاذن و كون الثمن قرضا و أجاب شيخنا الرعلى باعتماد ما في الروض و حمله على ما اذا لم يصرف العقد للاذن و كون الثمن قرضا و المناف العند المناف ال

دخول العوض فىملك المقترضفلاتناقض بينالمسئلتينخلافالمن زَّعُموه وأطالوافيه أماإذالم يسمعا اذناله أولاأوسماءولم ياذن له

فيقع للمباشروان نوى غيره وفىآلانو ارلوقال لمدينهاشتر لى عبدا بمافى ذمتك صح للوكلوان لم يعين العبـد و بریء مندینه وردوان جرىعليه جمع متقدمون بانه مبنی علی ضعیف وهوجوازاتحاد القابض والمقبض وانمـا اغتفرفي صرف المستاجر في العهارة لانهوقع تابعالامقصودا ولكان تقولانما يتجه تضعيفه ان ار ادو احسبان مااقبضهمن الدين المصرح بهقولهو برىءمندينه اما وقوع شراء العبد للآذن ويكون مااقبضه قرضاعليه نظيرمام فيقع التقياص بشرطه فملآوجمه لرده ﴿ تنبيـه ﴾ ىردعلى المتن وَشَارِحِيهُ قُولُ الْمَاوِرِدِي يجوزشراءولدالمعاهدمنه وعلكه لاسبيه لانه تابع لامان ايه اه و بحاب بأن ارادته لبيعه متضمنة لقطع تبعيته لامانه ان قلنا أن المتبوع يملك قطع امان التابع وفيـه نظر ظـاهر و بأنقطاعها يمليكه من استولى عليه فالمشترى لم علمك بشراء صحيح بل بالاستيلاءعليه فابذله ايما هوفى مقــا بلة تمـكنينه منــه لاغيروبهذا يعملم ان من اشترىمنحربىولده بدار الحربلم علمكه بالشراء لأنه حرإذبدخوله فيملك البائع عندقصده الاستيلاء عليه

أتصرفه وأن الذي في الاصل في هذه الصورة وقوع العقد للآذن وكون الثمن قرضا وأجاب شيخنا الرملي باعتماد مافى الروض وحمله على ما إذ الم يصرح الغير في اذنه بان الشراء بعين ما لي الفضولي او في ذمته اما اذ اصرح بذلك فيقع العقد للآذن الذي سماه الفضولي اه و بذلك تعلم ان الشارح مو افق للاعتراض مخالف للروض ثم نبه في شرحه على ان تعبيره بالفضولي لاينًاسب ذكر الاذن آه سم (قوله فيقع للمباشر) اي و تلغو التسمية اهعش (قوله و إن نوى غيره) كذا في شرح الروض اى فلو افتصر على النية وقع له الأللاذن و هذا يؤيدمار جحه الآنو آرمن قول القفال لو اشترى بنية ولده الصغير من مال نفسه أنه يقع له للصغير بخلاف مالو اشترى بنيته في الذمة يقع للصغير انتهى و بقى ما اشترى في ذمته بنية و لده الصغير فهل هو كمالو اشترى بمال نفسه بنيته اه سم وقوله و بقي ما اشترى الخلامو قع لهذا التردد فان قول شرح الروض بخلاف مالو اشترى الخصريح في ان العقد في هذه الصورة يقع للصغير (قوله وردو ان جرى عليه) اي ما في الانو اروكذا ضمير بأنه (قولَه وهو جو از اتحاد القابض الخ)اي و لانه يازم عليه ان يكون الانسان و كيلا عن غير ه في از الة ملك نفسه اله عش(قولهوا نمااغتفر)اىآلاتحادالمذكور (قوله تضعیفه)اىمافىالانوار الذىجرىعلیه جمع متقدمون (قوله قوله الخ) اى الانوار (قوله بشرطه) وهو اتحاد الجنس اه عش (قوله فلا وجه لرده)قديتوقفُ فيه بانه انما آذن ليشترى بمأله عليه من الدين لا بمال من عند نفسه و الوكيل آذا خالف في الشراء بمااذن لهفيه الموكل لم يصحشراؤه للموكل والقياس وقوعه للوكيل اهعش وقديقال مخالفة خصوص الاذنُّ لا تقتضى مخالفة عمو مه و ايضالما وقع التقاص فكانه وقع الشراء بمال الاذن ولم يوجد المخالفة (فوله تنبيه برد) الى المتن زادالنها ية عقبه ما نصه وقد افا دمعني ذلك الشيخ رحمة الله تعالى في فتاويه اه (فوله يردعلي المتن اى حيث قال و الرابع الملك عن له العقدو و لد المعاهد غير علوك لا بيه اه عش (قوله شراء ولد المعاهد منه)اى من الاب مع انه ليس ملكاله اهكر دى (قوله و يملكه) اى يملك المشترى الولد (قوله لاسبيه الخ) عطف على شراء ولدالخ (قوله و يحاب الخ) ليس في هذا اعتماد من الشارح لكلام الما و ردى كا يعلم بتا مل بقية الكلام خلافا لما في حاشية الشيخ عش أه رشيدي اي من ان الجو اب عمايرد على المتن يستارم تسليم الحكم فيكون الشارح قائلا بصحة مآقآله الماوردي اه اقول لا توقف في ان كلا الشارح كالنها ية ظاهر في اعتماده (قوله وفيه نظر الخ)اى و في كون المتبوع يملك قطع امان التابع اهع ش (فيوله و بآنقطاعها الخ) اي و بتسليم انقطاع التبعية بقطع المتبوع إياها (فوله بل بالاستيلاء) اي بل يملكه بالاستيلاء وحينئذ فقد يشكل قولهاو تخميس فدائهان اختاره آلامام لأنه إذاملكه بالاستيلاءصار رقيقا فمامعني اختيار الفداء اهسم واجاب الرشيدي بمانصه قوله بل الاستيلاء في هذا السياق تسمح لم يردالشارح حقيقة مدلوله و حاصل المراد منه انه لا يملك بالشراء و انما يصير مستو لياعليه فهو غنيمة يختار فيها الامام احدى الخصال بدليل قو له فيلز مه تخميسه او تخميس فدائه فاندفع قول الشهاب سم فقديشكل قوله الخ اه (قوله فيلزمه تخميسه الخ)اي كل من ولدالمعاهدو الحربي اه عش (قوله ان اختار ه الامام) صريح في آن من اسر حريبا لا يستقل بالتصرف فيه لابعداخ يار الامام الفداء أوغيره وعبارة حج في السير تصرح بذلك حيث قال في فصل نساء الكفار و صبيانهم الخفانكان الماخوذذكر اكاملاتخير الامام فيهوعبارة الشارحمر ايضافي فصل الغنيمة بعدقول المصنف وكمذا لواسره اىفان لهسلبه نصها نعم لاحق له اى للآسر فى رقبته و فدائه لان اسم السلب لا يقع عليها اه و لا

اذنه بان الشراء بعين مال الفضولي او في ذمته اما اذا صرح بذلك فيقع العقد للآذن الذي سماه الفضولي اه و بذلك تعلم ان الشارح مو افق للاعتراض مخالف للروض ثم نبه في شرحه على ان تعبيره بالفضولي لا يناسب ذكر الاذن و فيه انه لا تقوم النية مقام التسمية اى فلو اقتصر على النية و قع له لا للآذن و هذا يؤيد مار جحه الانو ارمن قول القفال لو اشترى بنية ولده الصغير من مال نفسه انه يقع له لا للصغير مخلاف مالو اشترى بنيته في الذمة يقع للصغير اه و بقي مالو اشترى في ذمته بنية ولده الصغير فهل هو كالو اشترى بمال نفسه بنيته (قوله بل بالاستيلاء) اى بل يملك ما بالاستيلاء وحينئذ فقد يشكل قو له او تخميس فدائه ان اختاره بنيته (قوله بل بالاستيلاء) اى بل يملك ما بالاستيلاء وحينئذ فقد يشكل قو له او تخميس فدائه ان اختاره

يخني أنه لادلالة لما نقله عن حجوم رلما ادعاه فانه في الذكر البالغ وماهنا في التابع (قوله نحوأخيه) اى اخى البائع اه عش اى الحربي او المعاهد (قوله بذلك) اى بدخوله في ملكه اه عش (قوله منه) اى الحربي او المماهدو الباءمتعلق بالشراء (قوله ومستولدته) معطوف على نحو اخيه (قوله اذاقصد) اي الحرني والمعاهدةولالمتن(ولو باعمال مورثه)اي او ابر امنه او باع عبدنفسه ظانا اباقه اوكتابته فبان انه قدر جع من اباقه او فسخ كتابته اله مغنى (قوله او غيره) الى قوله و المرادف النهاية (قوله او زوج امته) لي قوله وهو ما احتمل في المغنى الا قوله و عدم اذن الغيرله (قوله أو زوج أمته) يحتمل ان الامة مثال فثلها بنت مور ثهالتي هي اخته بان اذنت له سم على المنهج اه عش (فوله او زوج امته) قال الشارح في شرح العباب تنبيهان محل ماذكر حيث لا نعليق فلو قال ان مات الى فقدر وجتك امته فبان ميتا لم يصحكافي الروضة في النكاح وكالتزويج فياذكر البيع ونحوه كماصرح به الامام ومحله ان لم يعلما حال التعليق وجود المعلق عليه والاصحكااعتمده آلآسنوي وغيره ثانيهامامر منانهلو تصرف في مال غيره فبان ماذو ناله صح محله اذا بان ذلك ببينة تشهدعلى سبق الاذن على التصرف فان تصادق البائع و المالك ففيه خلاف حاصله ان قال اناوكيل في نحو بيع او نكاح و صدقه معامله صح فلوقال بعدالعقدلم ياذن لي الموكل لم يقبل و ان صدقه المشترى لما فيه من ابطآل حتى الموكل الاان اقام المثدتري بينة باقر ار وقبل انه لم يكن ماذو ناله الى اخر ماذكر ه بما ينبغي الو قوف عليه اه سم و في المغنى ما يو افق التنبيه الاول (قوله صح البيع و غيره) اي و ان حرم عليه الاقدام كاهو ظاهر سم وعشةُولالماتن(فيالاظهر) وكذا يصحلو بآع اماً نة بآن يبيع ماله لصديقه خوف غصب او اكر اهو قد تو افْقا قبله على ان يبيعه له ليرده اذا أمن و هذا كايسمى بيع الامانة يسمى بيع التلجئة اه مغنى (فول لان العبرة فى العقوداخ) واما العبادات فالمبرة فيها بما في نفس الامروظن المكلف بالنسبة لسقوط القضاء وبظنه فقط بالنسبة للاتصاف بالصحة فمن ظن انه متطهر ثم بان حدثه حكم على صلاته بالصحة وسقوط الطلب ما وان و جب عليه القضاء بامر جديد كافي شرح جمع الجو امع اه عش (قوله و بفرضه) اى التلاعب (قوله اصحة بيع نحو الهازل) ادخل بالنحو مامر انفآعن المغنى من بيع الامانة (قوله و الوقف هناوقف تبين) ويتر تبعلي ذلك الزو ائدفهي للمشترى من وقت العقد اه عش (قوله و أنما لم يصح الخ) وعلم مما تقرر عدم الاختصاص بظن الملك وان الضابط فقد ان الشرط كنظن عدم القدرة على التسلم فبان بخلافه وهذامر أدهموان لم يصرحوابه اه نهاية قال عش قوله وعلم مما تقرر اى من صحة بيع مآل مورثه الخ فان الحاصل فيها عند العقد ظر عدم الملك اه وقال الرشيدي قوله عدم الاختصاص بظن الملك الخ يعني عدم اختصاص هذا الحكم بظن عدم الملك بل يجرى في ظن فقدسا تر الشروط اه (قوله تزويج الخنثي) عبارةالنهاية تزويج الخنثى اه قال عش اىبان يكون زوجا اوزوجة بخلاف مآلوزوج اخته مثلا

الامام لا نه اذاملكه بالاستيلاء صارر قيما فما معنى اختيار الامام الفداء (قوله أو زوج أمته) قال الشارح في شرح العباب تنبيها في احدهما محل ماذكر حيث لا تعليق فاو قال ان مات ابى فقد زوجتك امته فبان ميتالم يصح كافى الروضة فى النكاح لا نه تعليق فاشبه ان قدم زيد زوجتك امتى وكالتزويج فيما ذكر البيع ونحوه كاصرح به الامام و محله ان لم يعلما حال التعليق وجود المعلق عليه و الاصح كا اعتمده الاسنوى وغيره اخذا من كلام ابن الصباغ فى هذه المسئلة و نظائرها ويؤيده ماذكر وه فى قول من بشرببنت ان صدق المخبر فقد زوجتكما أنانيهما مامر من أنه لو تصرف فى مال غيره فبان ماذو ناله صح محله اذا بان ذلك بينة تشهد على سبق الاذن على التصرف فان تصادق البائع و المالك ففيه خلاف اشار اليه الماور دى وذكره فى الجواهر فى الوكالة و حاصله ان من قال انا وكيل فى نحو بيع او نكاح و صدقه معامله صح في قال بعد العقد لم ياذن لى الموكل لم يقبل و ان صدقه المشترى لما فيه من ابطال حق الموكل الاان اقام في قال بعد العقد لم ياذن لى الموكل لم يقبل و ان صدقه المشترى لما فيه من ابطال حق الموكل الاان اقام المسترى بينة باقراره قبل انه لم يكن ماذو نا له الخ ماذكره نما ينبغى الوقوف عليه (قوله صح المها بعروب الموكل كذا شرح م المبع وغيره) اى و ان حرم عليه الاقدام كما هو ظاهر (قوله و انما لم يصح الخ) كذا شرح م السبع وغيره) اى و ان حرم عليه الاقدام كما هو ظاهر (قوله و انما لم يصح الخ) كذا شرح م السبع وغيره) اى و ان حرم عليه الاقدام كما هو ظاهر (قوله و انما لم يصح الخ) كذا شرح م الموسودة المسترى الموسودة المناس موسود الموسودة الموسود

نحو أخيه بمن لايعتقءليه بذلكمنه ومستولدته إذا قصد الاستيلاء عليهمافانه يصح فيملكهما المشترى ولايلزمه تخميسهما(ولو باعمالمورثه)أوغيرهأو زوج أمته أو أعتق قنــه (ظانا حياته)أوعدم اذن الغيرله (فبانميتا) بسكون الياء فيالافصح أوآذنا له (صح) البيع وغيره (في الاظهر) لأن العبرة في العقودلعدماحتياجها لنية بما فينفس الامر فحسب فلاتلاعبو بفرضه لايضر لصحة بيع نحو الهازل والوقف هنا وقف تبين لاوقف صحة وإنمالم يصح على مايأتى تزوج الخنثي وانبان واضحاولانكاح المشتبهة بمحرمه وانبانت أجنبة لان الشكفيه في حل المعقود

باذنهافا نهيصح لرجوع التردد فيأمره للشكفي ولاية العاقداه أقول ينافي تفسيره المذكورقول الشارح والنهايةلولاية العاقد (قوله وهو) اى المعقو دعليه (قوله يحتاط له فى النكاح ما لا يحتاط لو لاية العاقد اى وأن اشتركًا في الركنية اله نهاية قول المتن (العلم) اى للمتعاقدين اله مغنى (قوله اى المعقود عليه) هل يكفي علم المشترى حال القبول فقطدون حال ألايحاب والوجه لاسم على حجو ينبغي الاكتفاذ بالمقار نةأه عش (قوله وهو) اى الغرر اهعش (قوله اغلبهما اخوفهما) اى من شـآنه ذلك فلا يعترض بمخالفته لقضية كلامهم منعدم صحة يبع نحو المغصوب وإن لميكن الأغلب عدم العود اله نهاية اي كان كان الغاصب غير قوى الشركة لكن تحتاج للتخليص منه لمؤنة رشيدي (قوله وقد لايشترط ذلك للضرورة) اي فيغتفر الجهل اهنهاية (قول كاسيد كره الح) اى في باب الصيد و الذيائح من انه لو اختلط حمام البرجين وباع احدهماماله لصّاحُبه فأنه يصحّ على الاصح اه مغنى (قوله في اختلاط حمام البرجين) قديقال المبيع هنا معلوم العين اهسم (قوله وكافي ببع الفقاع الخ) اي فالبيع محكوم بصحته و اغتفر فيه عدم العلم للسامحة كالايخني اه رشيدي (قوله الفقاع)هو الشرية التي تعمل من نحوز بيب كالمشمش وغيره اله كردىعبارة عش قال في القاموس الفقاع كرمان هذا الذي يشرب سمى به لما يرتفع في راسه من الومد انتهى وهو ما يتخذ من الزبيب اه (قوله وكل ما المقصودليه) اى كالخشكنان اه مغنى عبارة الكردى كالجوزونحوه اه (قوله ومن اخذُه بلاعوض الخ) قال الن العادفي سياق النقل عن المتولى و ان اطلق فالاطلاق يقتضي البدل لجريان العرف بهانتهي فلينظر اهشم واقر الرشيديكلام المتولى ثم قال ولايخني ان المراد بالبدل اي في صورتي الاخذ بعوض و الاطلاق البدل من شرب او من غير وإذا أمر السقاء باسقاته ومنه الجبا المتعارف في القهوة إذما هنا يحرى فيها حرفا بحرف هذا كله إذا الكسر الفنجان. ثلا من يدالشارب اماإذا انكسر من يدغيره بان دفعه إلى آخر فسقط من يده فانهما يضمنان مطلقا والقرار على من سقط من يده ووجهه ماسياتي ان المستعير من المستاجر اجارة فاسدة ضامن كمعيره و اما اذا انكسر من بدالساقي فاعلم أن الساقى على قسمين فقسم يستاجره صاحب القهوة ليستى عنده باجرة معلومة فهو اجير لا يضمن ما تلف بيده من الذي استؤجر له الابتقصير وقسم يشتري القهوة أنفسه يحسب الاتفاق بينه وبين صاحب القهوة من ان كل كذاوكذامن الفناجين بكذاوكذا من الدراهم فهذا يجرى فيهماذكره الشارح مرفى القسم الاول إذالقهوة مقبوضة له بالشراء الفاسدو الفناجين مقبوضة بآلاجارة الفاسدة اه عبارة عش وياتي مثل هذا التفصيل فىفنجانالقهوة ونحومفان اخذه بلاعوضمن المالكولو بماذونه ضمنالظرفدون مافيه او بعوضضن مافيه دونهو من الماخو ذبعوض ماجرت به العادة الان من امر بعض الحاضرين لساقي القهوة يدفعـه لشخص آخر بلاعوض فهوغير مضمون على الآخذلان مالـكه إنما اباح الشرب منه بعوض فكان كالوسلمه له بالعوض و بتي مالو اختلف الدافع و الآخذفي العوض وعدمه هل يصدق الاول اوالثاني فيه نظرو الاقرب تصديق الاخذلان ماذكر مموافق للغالب ولان الاصل عدم ضمان الظرف وينبغى ان محل ذلك حيث لم توجد قرينة تصدق الدافع ككون الاخذ من الفقر ا. الذين جرت عادتهم بانهم لايدفعون ثمنا أه (قوله و المراد بالعلم ما يشمل الظن الح) قديقال بل المراد بالعلم في المعين جمر دمشاهدته وإنالم يعلم أويظن انهمن اىجنس فيصح بيع الزجآجة المشاهدة وإن لم يعلم اويظن انهامن اى جنس فليتامل اله سم(قوله منذلك) اى العلم(قوله وهما جاهلان) اى او احدهما كما هو ظاهر اله بصرى (قوله ان ما هنامعاوضة) قديقال والقراض معاوضة اه بصرى وقد يجاب بان مراد الشارح (قوله العلم به) هل يكنى علم المشترى حال القبول فقط دون حال الايجاب الوجه لا (قوله حمام البرجين)

(قوله العلم به) هل يكنى علم المشترى حال القبول فقط دون حال الايجاب الوجه لا (قوله حما ما البرجين) قديقال المبيع هنا معلوم العين (قوله و لا الكوز) اى لانه باجارة فاسدة (قوله و من اخذه بلا عوض الح) قال ابن العماد في سياق النقل عن المتولى و ان اطلق فالاطلاق يقتضى البدل لجريان العرف به اه فلينظر (قوله و المراد بالعلم هناما يشمل الظن الح) قديقال بل المراد بالعلم في المعين مجرد مشاهدته و ان لم يعلم او يظن انها من اى جنس في صح بيع الزجاجة المشاهدة و ان لم يعلم او يظن انها من اى جنس

عليه وهو يحتـاط. له في النكاح مالابحتاط لولاية العاقد (الخامس العلم به) اى المعقود علمه عنا في المعين وقدرا وصفةفهافى الذمة كما يعلم منكلامه الآتي للنهىعن بيع الغرر وهو مااحتمل آمرين اغلبهما اخو فهماو قدلا يشترطذلك للضرورة او المسامحة كما سيذكره فى اختلاط حمام البرجين وكما فىبيع الفقاع وماءالسقاءفي الكوز قال جمع ولولشرب داية وكل ما المقصودليه ولوانكسر ذلك الكوز من مدالمشتري ملا تقصير ضمن قدر كفائته مافيه لامازاد ولاالكوز لانهما امانة في يده ومن اخذه بلاعوض ضمنه لانه عارية لاما فيه لانه غير مقابل بشيء والمراد بالعلم هنامايشمل الظن وإن لم يطابق الواقع أخذا من شراء زجاجة بثمن كثير يظن انهاجوهرةنعم لابد من ذلك حال العقد فني نحو سدسعشر تسع الفوهما جاهلان بالحسآب لايصح وانكان يعلم بعدنعمذكر الغزالىخلافا فىنظيرەمن القراضوالفرقان ماهنا معاوضة وهي تستدعي العلم بالعوض ومقىابله حال خروجه عنملكه بخلاف القراض فان الربح فيه مترقب فيمكن معرفة ذلك قبــل حصو له

بجهل كميته لايصح لانه بجهول لكن قطع القفال بالصحة وجرى عليها في البحر فقال باع جميع المشتركوهولايعلممقدار حصته ثم عرفه صح لان ماتناوله البيع لفظا معلوم ويدل له قول الاصحاب لو ظهر استحقاق بعض عبدباعه صحفي الباقي ولم يفصلوا بينان يعلم البائع مقدار نصيبهفيه أولا آه والذي يتجه ترجيحه كلام البغوىومعرفةالبائعقدر حصته بعدالبيع لاتفيد لما تقرر أنالجهل عند البيع مؤثر وان عرف بعــد وماذكره عنكلام الاصحاب لادليل فيه لانه حال البيع لم يكن جاهلا بقدر حقه في طنهوهوكافوان اخلف كامر في مسئلة الزجاجة فأن قلت صرحوا بانه لوقال بعتك الثمرة بالف الاقدر مابخص مائة وأراد بما بخصه نسبتهمن الثمن إذا وزعت عليه الثمرة صح للعـلم به حال البيع لان المنسوبإليه معلوموهو الثمن ومن ثمم كان ذلك استثناء للعشر قلت قــد علمت من تعليلهم الفرق بينماهناو مسئلتناو هوان الثمن المنسوب إليهمعلوم حال العقدو الاستثناء منه لكونه تمكن معرفته

معاوضة حالا (قوله ويؤيده)أى الفرق (قوله وقول البغوى الخ) عطف على قوله ما يأتى الخلكن لايظهر وجه التابيد به إلا آن يجعل الو او بمعنى مع (قوله وقول البغوى فيمن باع نصيبه الخ) ولوكان له جزء من دار بجهل قدره فباع كلهاصه في حصته كاقطع به القفال وصرح بهالبغوى والروياتي وقديدل له قولهم لوباع عمدا مظهر استحقاق بعضه صح في الباقي و لم يفصلو ابين علم البائع بقدر نصيبه و جهله به و هل لو باع حصة فبانت اكثر من حصته صحت في حصته التي يحهل قدرها كمالو باع آلدار كلها او يفرق بانه هنالم يتيقن حال البيع انه باع جميع حصته بخلاف مالو باع الداركلها كل محتمل ولعل الثانى اوجه وفى البحريصح بيع غلنه من الوقف إذاء رفها ولوقبل القبض كبيع رزق الاجناداه امدادونها ية فتامل الجمع بين مافى التحفة ومافي الامداد والنهايةفي النقلءن البغوى فلمعل كلامه اختلف اويدعي الفرق بين الصورتين وانه لاتخالف بين الكلامين فانما نقله عنه في التحفة صور ته كما هو ظاهر أن يقول بعت نصيى أو ما يخصني أو نحو ذلك فقداورد العقدعلي مجهول مطلق بخلاف مسئلةالقفال فلاتنافى بينالكلامين على تقدير ثبوتهماعنه اه بصرى عبارة الرشيدي قوله مر وصرح به البغوى الصواب اسقاطه لان للبغوي عن يقول بالبطلان كمافي التحفةو غيرهاوقوله مراويفرق بانه هناالخ قضيته انهلو تيقن ذلك بانعلم ان ما ياعه يزيد على حصته انهيصح وقضيته ايضا انهلو علم انما باعه اقل من حصته انه لايصح لانه صدق عليه انه لم يتيقن حال البيع انه باعجميع حصته ولا يخني ما فيه من البعد على انه قديقال انه لا اثر لهذا الفرق في الحكم فتا مل وقوله مر وفى البحريص بيع غلته الخإذا افرزت اوعينت بالجزئية وكان قدراى الجميع اى و لأيمنع من صحة البيع عدم قبضه اياها اه عبارة عش قوله صحفى حصته معتمداوقوله مر بانه هنالم يتيقن الخ يؤخذمنه أنه لو تيقن بيع الكلكانعلم أن له دون النصف باع النصف كان كبيع الجميع وقو له إذا عرفها أي بافر ازها له أو بعلمة بقدرها بالجزئية بعد رؤية الجميع للعاقدين اه (قوله ويدلله) أي لماقطع به القفال وجرى عليه صاحبالبحر (قوله ان يعلم البائع) أي حال البيع (قوله و الذي يتجه الخ) تَقدم عن النهاية ماقد يخالفه (قولهوماذكره) اىصاحب البحروهوالروياني (قوله في ظنه)اى لأنه ظان استحقاقه لجميعه اه بصرى (قوله نسبته الخ) اى المقدار الذى نسبته الى المبيع كنسبة المائة الى الالف الثن (قوله إذاو زعت عليه) أي على الثمن و (قوله الثمرة) أي مثلاو المراد المبيع اله بصرى (قوله للعلميه) أي بالمبيع (قوله ذلك) اى قوله إلا قدر ما يخص الخو (قوله للعشر) اى عشر المبيع (قوله من تعليلهم الح) وهو قوله لأن المنسوبالخ (قوله ومسئلتنا) وهي سدس عشر تسع ألف اله بصرى (قوله وهو) اى الفرق (ان الثمن الخ) هنا(قهاله والاستثناءمنه) اىمنالمبيع (قوله فبيع اثنين) إلى قوله وفى البحر فى النهاية (قوله من غير تخصيص الخ) اى إذا لم يعلم كل ما يقابل عبده من الثمن كذا قيد به فى التنبيه و مشى عليه البلقيني في تدريبه ونقله الزركشي عنالتنبيه واقر وقال ابن الرفعة واحترزبه عماإذاعام التوزيع قبل العقدفانه يصحوعليه يدل كلامهم شرح العباب سم على البهجة اقول وقياس ماذكر همن الاكتفاء بآلعلم بالتو افق قبل العقد أنه لو توافق معه على خسمائة در اهم وخسمائة دنانير مثلا ثم قال بعتك بالف در اهم و دنانير صحوحمل على ماتوافقا عليه وكذانظائرهمن كلمايشترط العلم بهوذكره فىالعقد إذانوافقاعليه قبل وهذا يجرى فى أموركثيرة يقال فيها بالطلان عندعدم ذكرهافي العقد فتنبه له فانه دقيق جداويؤيا ذلك قول ألشارح مر الآتي نعمان كان ثم عهد او قرينة بان اتفقا الخ اه عش (قول من غير تخصيص كل) اى من العبدين أو المالكين و (قوله منه) اى من الثمن اهر شيدى (قوله و أن استوت قيمتهما) أو قال و لك الخيار في التعيين فليتا مل (قول فبيع أحدالثو بين أو العبدين) عبارة العباب وبيع أحدهذين العبدين أو هؤلاء أوبيع عبده المشتبه بعبيد غيره وبيع عشرشياه من هذه المائة وبيع هؤلاء إلااحدهم باطلاه قال الشارح في

لايصيره مجهولابخلافه فىمسئلتنافان الثمن فيهامجهول حال البيع ابتداء فـكانالابهام فيهأفحش فتأمله (فبيع) اثنين عبديهما لثالث بثيمن من غير تخصيص كل منه بقدر معين و بيع (أحدالثو بين) أو العبدين مثلاو ان استوت قيمتهما (باطل) كالبيع باحدهما

شرحه للجهل بعين المبيع فى المكل و ان تساوت القيم او قال و الخيار فى التعيين أو ثو ما و احد ابعينه و فأرق

والاشارة عن التعسن

كداري وليس له غيرها

وكهذه الدار وان غلط في

حدودهاوفي البحرلوقال

أوثوباو احدابعينه وفارق نظيره فىالنكاح والخلع بمايأتي قريباشرح العباب فعلمأ نه لايكمني التعيين بالنية وسياتي نظيره في الثمن وقديكون منه قوله الآتي حيث لم يريدا صاعامعينا منها اه سم (قوله كذلك) اي وان استوت قيمتهما (فهله وقد تغني الاضافة و الاشارة عن التعيين الخ) مقتضى صنيعه أن نحو هذه الدار لاتعيين فيه وهو محل تامل الله بصرى (قوله و ان غلط في حدودها) اي آم بتغييرها كجعل الشرقي غربيا وعكسهاوفي مقدارما ينتهى إليه الحدالشرقي مثلالتقصير الغالط منكل منهمافي تحرير ماحدد بهقبل لان الرؤية للمبيع قبل العقدشرط فلورآهاوظن أنحدودها تنتهي إلى محلة كذافبان خلافهفالتقصير منه حيث لم يمعن النظر فياينتهي إليه الحدفاشبه مالو اشترى زجاجة ظنهاجو هرةفا نه لاخيار لهو انغر هالبائع وبتي مالو اشار إليهاو شرط أن مقدارها كذامن الاذرع كان قال يعتك أو آجر تك هذه الدار او الارض على انهاعشرون ذراعا وسياتي ما يؤخذ منه صحة العقدو ثبوت الخيار للمشترى ان نقصت والبائع ان زادت فى قوله و يتخير البائع فى الزيادة الخاه عش (قول ذلك) اى خمسة عشر (قول ه فيطا بق الجملة) و هو قوله حقى من هذه الدار (التفصيل)وهو قوله وهو عشرة أسهم الخ (قوله و من ثم) أي من أجل كفاية امكان تطبيق الجملة للتفصيل (قوله ان تقدمت) اى الجملة في الكتابة (عمل بها) اى تجبهى عليه بالاقرار بما في الشك اهكر دىعبارة البصرى قوله ان تقدمت الخقديقال قياس ذلك ان يقال في مسئلة البحر صحف الجميع لتقدم الجملة وهوقولهحق علىالتفصيلوهوقوله وهوعشرة أسهم فتاملاه أقولقد يمنعكون الجملةز ائدةعلى التفصيل في مسئلة البحر بل هي كلية شاملة للقليل و الكثير كاأفاده تعليل الشارح بقو له لانه يصدق الخ (قوله لآنه المتيقن)أي لسبق الاقر اربهمع احتمال ان الجلة من الخطأفي الحساب المؤيد بتفريعها عليه (قهلهو أن لم يقل ذلك) أي فمجموع ذلك كذآ ايكان يقول والمجموع كذا (قوله أو من جانب) الى قوله فألذي يتجه فَى النهاية إلا قوله او لاحدهما وقوله ويظهر الى وذلك (قولَه وهي الخ) اى الصبرة لغة (قولِه كل متماثل الاجزاء)يشمل الدراهم و تحوها اه عش (قهله مخلاف تحو ارض الخ) اى فلا يسمى صبرة لكن حكمه إذا كان معلوم الذرع كحكم صبرة معلومة الصيعان كاياتي عن سم قول آلمتن (تعلم صيعانها) ينبغي ان بريد الشارحأوصيعانهاى الجانب المعين فليتنبه ﴿ تنبيه ﴾قال في الروض وشرحه و بيع جزء كالربع مشاعاً من ارض أوعبداوصبرةاو ثمرةاوغيرهاو بيعة شيئامنها إلاربعامشاعا صحيح اه وظاهره انه لآفرق في صحة الثانية في صورة الصبرة بين المعلومة الصيعان و المجهو لتهاو ان فرق بينهما في بعتك الصبرة إلا صاعا ثمر ايت فى مختصر الكفاية لاس النقيب ما نصه وكذا يجوز بيع الصدرة إلار بعها او جز أ معلو ما منها و انكانت مجهولة ومنطريق الاولىإذا باعجميعهاوهي مجهولةاه وألفرق بينإلار بعاو إلاصاعاقريباه سموقولهوان فرق بينهما الخ أقول لكن قول المختصر اوجزأ معلوما الخ ينافى اشتراط العلم فى بعتك الصبرة إلاصاعا وقوله والفرق الخولعله ضعف الحزرو التخمين في الثاني بالنسبة للاول (قول للمتعاقدين) إلى قوله و محل الصحة في المغنى إلاقو لهو ان صب الى و ذلك (قوله فاذا تلف بعضها) اى أو بعض الجانب المعين اه سم (قوله اولاحدهما) قد يتوقف فيه بانالعالم منهما بقدرها صيغته محمولة على ان المبيع جزءشائع وصيغة

نظيره فىالنكاحو الخلع بما ياتىة. يبااه فعلمأنه لايكىنى التعيين بالنية وسيأتى نظيره فى الثمن فىشرح قوله او نقدان الخ وقد يكون منه قو له الآتى حيث لم يريداصاعامعينامنها (قوله تعلم صيعانها) ينبغي ان يزيد الشارح اوصيعانه اى الجانب المعين فليتامل ﴿ تنبيه ﴾ قال في الروض وشرحه و بيع جزء كالربع مشاعا من ارض او عبد او صبرة او تُمر ة او غير هاو بيعهُ شيئًا منها الاربعامشا عاصحيح اه و ظآهر ه ا نه لا فرق في صحة الثانية في صورة الصبرة بين المعلومة الصيعان والجهولة الوان فرق بينهما في بعتك الصبرة الاصاعاتم رأيت فى يختصر الكفاية لابن النقيب ما نصه وكذا يجوز بيع الصبرة الاربعا اوجز أمدلوما منها و انكانت مجهولة ومن طريق الاولى اذا باع جميعها وهي مجهولة اه والفرق بين الاربعا والاصاعاة ريب (فاذا تلف بعضها)

بعتك حق من هذه الدار وهو عشرة أسهم من عشرين سهما وحقه منها خمسة عشر صح البيع في عشرة اله وظاهرة انه لافرق بين ان يعلم ان حقه ذلك او بحمله لانه يصدق على العشرة انها حقه فيطأبق الجملة التفصيل و من ثم افتى ابن الصلاح في صك فيه جملة زائدة وتفصيل انقص منها بانها ان تقدمت عمل بها لامكان الجمع بكون التفصيل لبعضها وآن تأخرت فان قيل فمجموع ذلك كذا حكم بالتفصيل لانه المتيقن أى وانلم يقل ذلك حكم ماكما هوظاهر (ويصح بيع صاع من صبرة) او من جانب معين منهاو هي طعام مجتمع والمرادمنهاهناكل متمآثل الاجزاء بخلاف نحو أرض و ثوب (تعـلم صيعانها) للمتعاقدين لعدم الغررو تنزلعلي الاشاعة فاذا تلف بعضها تلف بقدره من المبيع (وكذا ان جهلت) صيعانها لهما أو لاحدهما يصبح البيع (في الاصح)لعلمهما بقدر المبيع معتساوىالاجزاء

وذلك لتعذر الاشاعة مع الجهل فللبائع تسايمه من اسفلها وانلميكن مرئيا إذرؤية ظاهر الصبرة كرؤية كلها وفارق بيع ذراع مننحو أرض مجهولة الذرعوشاة منقطيع وبيعصاع منها بعدتفريق صيعانها بالكيل أوالوزن بتفاوت أجزاء نحوالارض غالبا وبأنها بعدالتفريق صارت اعيانا متمايزة لادلالة لاحداها على الاخرى فصار كبيع أحدالثوبين ومحل الصحة هناحيث لم ريداصاعا معينا منها أولم يقلمن باطنهاأو الاصاعا منهما وأحدهما بحيل كيلها للجيل بالمبيع بالكلية وحيثعلمأنهاتغي بالمبيع أما إذالم يعلم ذلك فلا يصح البيع للشك في وجودما وقعءليه صرحبه الماوردىوالفارقىوغيرها وفيه نظر لان العبرة هنا بما فىنفس الامر فحسب فلا أثر للشك فى ذلك إذلا تعبد هنافالذي يتجه انهمتي بان أكثر منها كبعتك منها عشرة فانت تسعة بان بطلان البيع وكذا اذابانا سواء لانه خلافصريح من التبعيضية بلو الابتدائية وفى بيعها مطلقاأن لايكون بمحلهاار تفاعأو انخفاض وإلافانعلم أحدهما ذلك

الجاهل محمولة على أن المرادأي صاع كان فلم يكن المعقود عليه معلوما لهما فالقياس البطلان وقد يؤيده اسقاطالشارح مرله اه عشوفي المغني وشرحي المنهج والروض مثل مافي الشرحولك منع قول المحشي انالعالم منهما آلخ بان الحمل على الاشاعة مخصوص بما إذا كاناعالمين معاولا اثر لقصدهما في صورتي العلم و الجهل لشيء من الاشاعة و الإيهام (قوله و ان صب) هل تجرى في معلو مة الصيعان مع الاشاعة فاذا تلف من الجملة تلف من المبيع بقدر وينبغي نعم سم على حج و بقي مالوكان المبيع صاعا من عشرة و انصب علمها عشرة أخرى مثلاو تلب بعضها وبقيت العشرة فهل يحكم بان الباقي شركة على الاشاعة وحصر التالف فيما يخص البائع فيه نظر و الاقرب انه كذلك لان الاصل عدم انفساخ العقد اه عشوقو لهو حصر التالف الخفيه وقفة ظاهرة بلهو مخالف لما قدمه عن سم (قوله و ذلك) اشارة إلى قوله و ينزل على صاع الخاه كردى (قوله من اسفلها) اى الصبرة و من او سطها اه مغنى وقوله و فارق بيع ذراع الح) اى فانه لا يصح اه عش (فوله من نحو ارض مجهولة الح) احترز عن معلومة الدرع فيصحو ينزل على الاشاعة لامكانها اهسم (قوله وشاة منقطيعالخ)ظاهرهوانعلم عددالقطيع وصيعان الصبرة (قوله منها) اى الصبرة (قوله بتفاوت اجزاء نحو الارضالخ) اى كتفاوت الشياه واجزاء الثوب (قوله هنا) اى في بيع صاعمن صبرة وظاهر دسواءكانت معلومة الصيعان او لارقوله صاعامعينا)اي او مهما ويصور ذلك بمالو اختلطت ورقة من شرح المحلى مثلا بشرح المنهج مثلا أه عَش(قوله أولم يقل) أى البائع (قوله أو الاصاعا الخ) لا يخني ان صورة هذه ان يبيع الصبرة إلا صاعامنها فني أدخال هذه في تقييد مسئلة المتن المصورة ببيع صاع من صبرة نظراه سم (قوله وأحدهما الخ) أي والحال اه عش (قوله وحيث علم الخ) عطف على حيث إبريدا الخ اه عش و تقدم ان المراد بالعلم هنا ما يشمل الظن (قول صرح به المأوردي الخ) معتمد و(قوله و فيه نظر الخ) ضعيف اه عشر (قوله متى بان) اى المبيع (اكثر منها) اى الصبرة (قوله إذا بآنا) اى الصبرة و المبيع (قوله لانه الح) اى التساوى (قوله وفي بيعها) إلى قوله قال البغوى في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله كسمن إلى لعدم الخ (قول و و في يعها) عطّف على قوله هنا (قول مطلقا) اي كلاأو بعضاشا تعاكر بع الصبرة (قوله فانعلم الخ)اى بالاخبار دون المشاهدة اما اذاعلم بالمشاهدة فيصح البيع اه عش ويفيده قول الشارح الاتي لميره الخ (قوله احدهما) اى المتعاقد بن اه معنى (قوله وان جهلاً ذلك)التعبير بالجهل يشمل مآلو تردداعلي السواء لكن كلام شرح الروض وشرح الارشادقد يقتضى البطلان عندالتردد المذكوروقديوجه بانه معالترددلا يتأتى التخمين وهذاهو المفهوم من قول الشارح هنافان ظن الخ اه سم (قوله كسمن بظرف الخ)عبارة المغنى ولو علم احد المتعاقدين ان تعتمااى الصبرة المبيعة المجهولة القدردكة أوموضعا منخفضا او اختلاف اجز اءالظرف الذي فيه العوض او المعوض من نحوظر فعسل وسمن رقة وغلظا بطل العقد لمنعها تخمين القدر فيكثر الغرر نعم ان راى ذلك قبل الوضع فيه صحالبيع لحصول التخمين وازجهل كل منهما ذلك بان ظن ان المحل مستو فظهر خلافه صح البيع وخير من لحقه النقص بين الفسخ و الامضاء الحاقالما ظهر بالعيب فالخيار في مسئلة الدكة للشتري وفي

أى أو بعض الجانب المعين (قوله و ان صب الخ) هل يجرى في معلو مة الصيعان مع الاشاعة فاذا تلف من الجلة تلف من المبيع بقدره ينبغي نعم (قوله نحو ارض مجهولة) احترزعن معلومة الذرع فيصح وينزل على الاشاعة لا مكانه أرقوله و الاصاعامها) لا يخفي ان صورة هذه ان يبيع الصبرة الاصاعاً منها فتى ادخال هذه فى تقييدمسئلة المتن المصورة ببيع صاع من صبرة نظر (قول بلو آلا بتدائية) انظره مع ماذكره كغيره فىقول المصنف الاتى في او آلالفر ائض ثم وصاياه من ثلَّث الباقي ان من للا بتداء فتدخَّل الوصايا بالثلث و قديفر ق فتامله (قوله و ان جهلاذلك)التعبير بالجهل يشمل مالو تر دداعلى السواء لكنه فسر في شرح الروض الجهل بقولة بان ظن ان المحل مستوفظهر خلافهو تبعه الشارح في شرح الارشادوقد يقتضى البطلان عند التردد المذكور وقد يوجه بانه مع التردد لايتاتى التخمين وهذاهو المفهوم من

لم يصح كسمن بظرف مختلف الاجزاء دقةو غلظالم يره قبل الوضع فيه لعدم احاطةالعيان بهاوان جهلا ذلكفان ظن تساوى المحل

أوالظرفصح وخيرمن لحقه النقص قال البغوى وغيره ولوكان تحتها حفرة صح البيع وما فيها للبائع والفرق بين الحفرة والانخفاض واضح(ولو باع بمل،)أو مل،ذا البيت حنطة (او بزنة) أوزنة (هذه الحصاة ذهبا أو ما باع به فلان فرسه)و أحدهما يحمل قدرذلك (أوبالف دراهم ودنانير لم يصح) للجهل باصل القدرفى غير الاخيرةوبقدر كل من النوعين فيهاو انماحملعلى التنصيف

الحفرة للبائع وقبل انمافي الحفرة للبائع و لاخيار وجرى على ذلك في التهذيب اه (قوله أو الظرف الح)فيه تصريح بصحة بيع السمن في ظرف مختلف الاجز اءجهل اختلافه و هكذا في الروض و غيره اهسم (قوله قال البغوي وغيره ولو كان الخ)لكن رده في المطلب بان الغز الى وغيره جزمو ابالتسوية بينهما اي الحفرة و الدكة لكن الخيار في هذه اى الحفر ة للبائع و في تلك اى موضع فيه ارتفاعا للمشترى و هذا هو المعتمد اهنها ية و تقدم عن المغنى وياتى عن الايعاب ما يو افقه قال عش قو له و هذا هو المعتمد اى خلافاللتحفة اه (قوله صح البيع) ظاهره في حالتي العلم والجهل ويصرح بذلك أنه في شرح العباب ذكر مسئلة البغوي هذه في الكلام على حالتي العلم بالارتفاع والانخفاض قبل الكلام على حالة ألجهل بذلك لكنه ضعف كلام البغوى ثممقال ومن ثم جزم الغز الى وغَيره بان الحفرة و الدكة سو اءو ارتضاه ابن الرفعة وغيره وردو امقالة البغوى المذكورةانتهى وماجزم به الغزالي وغيره هو المعتمد اه سم (فوله والفرق الخ)ولوقال بعتك نصفها وصاعامنالنصف الاخرصح بخلاف مالوقال الاصاعامنه اىمن النصف لضعف الحزر ولوقال بعتك كلصاعمن نصفها بدرهموكلصاعمن نصفها الآخر بدرهمين صحاه نهاية وكذا فى المغنى الاقوله يخلاف الى ولوقال وقوله مر ولوقال كل صاعمن نصفها بدرهم الخقال الرشيدى لعل الصورة انه اشترى جميع الصبرة والافاى نصف يكون الصاع منه بدرهم او بدرهمين فليراجع اه وهو المتبادر وقال عشاى بان يتميز كل من نصفي الصيرة كان يقول بعتك كل صاع من الشرقي بكذاً وكل صاع من الغربي بكذا وعليه فلواطلع على عيب في المبيع فهل له رد احد النصفين ام لا فيه نظر و الاقرب الآول لتعدد العقد بتفصيل الثمن اه قول المتن (ولو باع بملء الخ) كذا في المحرر مجرور بالحرف فيكون من صور الثمن و الذي فى الروضة و اصلها ملء منصوب و لاحر ف معه فيكون من صور المبيع و هو احسن اه مغنى (قوله و احدها) الىقوله بللو اطردفىالنها يةوكذافي المغنى الاقولهو انماحل الىومن ثمموقو لهوكماقدر الىوخرجوقوله اي بلد البيع الى المتن وقوله نعم الى و ذكر النقدقول المتن (او بالف در اهمو دنا نير) اى او صحاح و مكسرة اهمغنى قول المتن (لم يصح)قال في شرح العباب الاان اتفق الذهب و الفضة و الصحاح و المكسرة غلبة و رو اجاو قيمة واطردت العادة بتسليم النصف مثلا من كل من النوعين اخذ من قول المتن الاتى الخانتهي اهسم اقول ولو قيل باكتفاء تعيين اوغلبة صنف من كل من النوعين مع اطر ادالعادة بتسليم النصف مثلا من كل منهياو ان لم يتفقاقيمة لم يبعداذ لاجهل و لاغرر و فى كلامهم ما يؤيَّده (قوله و احدهمآالخ) عبارة المعنى و لم يعلما او

قوله هذا بان ظنالخ (قوله أو الظرف صح) فيه تصريح بصحة بيع السمن في ظرف مختلف الاجزاء جهل اختلافه و هكذا في الروض وغيره يستشكل بماسياتي من منع بيع المسك في فارته و ان راى اعلاه من راسها اذا لم يرها فارغة الاان يفرق بتصوير المسئلة هنا بما اذا ظن الاستواء كافسر بذلك الشارح كشرح الروض وغيره الجهل لان شان الظروف التي تصنع ان تكون مستوية او يظن استواؤها بخلاف الفارة فلا يظن استواؤها فان فرض ظنه لم يبعد ان يلحق بماهنا او يفرق بان المسك في الفارة شبيه باللحم في الجلد و لا كذلك السمن في الظرف و لهذا قاسوا المنع في المسك في الفارة على الملح في المحلك في الفارة على المحم في المحم في المحلك في الفارة على المحم في المحم في المحم في المحموع اه (قوله قال المنع ثمرايته في شرح العباب بالغ في صورة البطلان بقوله و ان لم يتفاوت ثخنها كما في المجموع اه (قوله قال المنع وغيره و لوكان تحتها حفرة محمل المحلام على حالة العلم بالارتفاع والمخفوض قبل المكلام على حالة العباب ذكر مسئلة البغوى هذه في الكلام على حالة العلم بالارتفاع والانخفاض قبل المكلام على حالة العباب فان علم احدهما تحت الصرة المناه المباب فان علم احدهما تحت الصرة الموالم المناه ومن عموم المناه والمخوى والموالة المناه ومي حود والمنالم ومود والمناه المناه وعيره والمناه والمناه والمناه والمناه ومنا ومناجزم الغزالي وغيره والمعتمد (قوله الوبالف دراهم ودنا نير لم يصح والفي شرح والفي شرود والمقالة البغوى المناه وماجزم به الغزالي وغيره هو المعتمد (قوله الوبالف دراهم ودنا نير لم يصح والفي شرح والمقالة المنوي والمناه والمناه وماجزم به الغزالي وغيره هو المعتمد (قوله الوبالف دراهم ودنا نير لم يصح والفي شرح وردوا مقالة المناه المناه والمناه والم

نحوو الربح بينناو هذالزيد وعمرولانهالمتبادرمنهثم لاهنا ومنثم لوعلما قبل العقدمقدار البيت والحصاة و ثمن الفر س صحو ان قال بما باع به و لم يذكر المثلو لا نواهلان مثل ذلك محمول عليه نعم ان انتقل ثمن الفرس للمشترى فقال له البائع العالم بانه عنده بعتك بما باع بهفلان فرسهلم تبعدصحته وينزل الثمن عليه فيتعين ولا بجوزابداله وكماقدر لفظ المثلفهاذ كركذلك تقدر زيادتهفينحو عوضتهاعن نظير أومثل صداقها على كذا فيصح عن الصداق نفسه لانهاعتيدت زيادة لفظ نحوالمثل فانحوذلك وخرج بحنطة وذهبا المشير الى أن ذلك فيمافي الذمة العين كبعتكمل. او على ذا الكوزمنهذه الحنطة اوالذهبوان جهلقدره لاحاطة التخمين برؤيتهمع امكان الاخذقبل تلفهفلا غرر (ولوباع بنقد)دراهم أودنا نيروعين شيثامو جودا اتبع وان عز أو معدوما أصلاولومؤجلاأوفىالىلد حالا أومؤجلا الى أجل لايمكن نقله اليه

احدهماقبلالعقدالمقدار اه (قوله نحوو الربح بيننا)أى فى القراض و (قوله وهذا لزيد وعمرو) أى فى الاقرار (قوله ومن مم لوعلما الخ)راجع للتعليل الذي علل به المتن اه رشيدي (قوله لوعلما الخ)و تقدم عن ع شبعد كلام عن الايعاب وقياسه انه لوتو افق البائع مع المشترى على خمسها تة در اهم و خمسها تة دنا نير ثم قال بَعْتَكُ هَذَا بِالْفُدِرِ اهْمُودُنَا نِيرُصْحُو حَلَّ عَلَىمًا تَوَافَقَاعَلِيهِ اهْ (قُولِهُ قَبْلُ العَقْد)ينبغي أو معه يان علماذلك بعدالشروع فى العقدو قبل النطق بنحو بمل مذا البيت بل قديقال او مع النطق به اه سم (قول او محمول عليه) أى على المثل عبارة الكردى أى على أن المثل مقدر اه (قوله البائع العالم) يشترط علم المشترى أيضا اه سم (قه له العالم با نه عنده) اى مع كو نهر اه الرؤية الكافية كما هو و اضح ا ذهو حيثنا بيع بمعين اه رشيدى (فُهُالهُ لم تُبعد صحته) اعتمده النهايَّة و المغنى (قوله فيتعين الخ) اى ولو قصدامثله لا نه صريح في عين ما باع به والصريح لاينصرفعن معناه بالنيةمرسم على المنهج اقول قولهو الصريح الخقديتوقف في ذلكفا نهلو أثي بصريح البيعوقال اردت خلافهقبل منه كما تقدم آه عش ويؤيد التوقف المذكور قول المغنى فان الاطلاق ينزل عليه لاعلى مثله اذاقصده البائع اه (قهله و لا يجوز ابداله) أى فلو اختلفا في مقدار الثمن بعد اتفاقهماعلىالعلم باصله فينبغى التحالف كمآلوسمياوآختلفا فيمقداره بعدثم يفسخانه همااواحدهما او الحاكم اه عش (قوله و خرج بحنطة الح) اى منكرا اه نهاية (قوله المعين) فاعل خرج (قوله ان ذلك) ايما في المتنَّ من عدم الصحة (قَهِله مل او يمل اذا الكوز من هذه الحنطة الخ) قديشعر انه لوكانُ الكوز او البيت او البرغا ثباعنهمالم يصحو ليسمر ادالان المدارعلي التعيين حاضرا كان او غائباعن البلدحتي لوقال بعتكملءالكوز الفلاني من البرالفلاني وكاناغا ثبين بمسافة بعيدة صحالعقدكما يفهم من قو له وخرج بنحو حنطة الخفانه جعل فيه مجر دالتعيين كافيالكن يردعليه انه يحتمل تلف الكوز اوالبر قبل الوصول الى علمما الاان بجاب بان الغرر في المعين دون الغرر فيها في الذمة اه عش (قوله و أن جهل قدر و لا حاطة الح اى فيصم و انجمل قدر ه الخقول المتن (ولو باع بنقد الخ) هل ياتي نظير ذلك في المبيع كمالو قال بعتك دينار افي ذمتي هذآالدرهم مثلاو اختلفت الدنانير لكن غلب بعض انو اعهافهل يصحمن غير تعيين ويحمل الاطلاق على الغالبكالثمن أولاو يفرق بان الثمن يتوسع فيه مالا يتوسع فى المبيع لانه المقصو د بالذات أو أكثر قصدا فيه نظر ولايبعدالاول انلميو جدما يخالفه قلير اجعو ليحرر انتهى سمقديقال بفرض اعتمادمامال اليه من اتيان نظير ذلك في المبيع هل يقال بنظير ذلك في السلم او يفرق بينهو بين المبيع في الذمة ظاهر كلامهم فيالسلم انهلابدمن استيفآءالاوصافوان فرضان ثنم نوعاغالباوعلى الجملةان ثتم ماافاده كان في ذلكسعة للعامة بآن يعقدوا بلفظ البيع في الذمة حيث ارادوا السلم لعسر استيفاء شروطه عليهم اه بصرى عبارة البجيرميعلى شرح المنهج قولهولو باع بنقد مثلا الخ مثل البيع الشراء ومثل النقد العرض كالبر فمثلا راجع لكل من باع و بنقد اه (قوله اتبع) قضيته انه لا يجوز آبداله بغيره و ان ساو اه في القيمة قال في الروض وشرحه فرعوان باع شخص شيئا بدينار صحيح فاعطى صحيحين بوزنه اى الدينار اوعكسه اى باعه بدينارين صحيحين فاعطاه دينار اصحيحا بوزنهما لزمه قبوله لانالفرض لايختلف بذلك انتهى اهسم (قولهوان عز) اى فانه مع العزة يمكن تحصيله بخلاف المعدوم الاتى اه عش (قوله أو معدوما) عطف على موجودا(قهله اصلا)اى فى البلدوغيره و (قهله او فى البلد) عطف على اصلااه كردى (قوله الى اجل لا يمكن نقله اليه) اى نقل النقد في ذلك الإجل الى البلد فانكان الى اجل يمكن فيه النقل عادة بسهولة للمعاملة صحفلو لم يحضره استبدل عنه لجواز الاستبدال عنه فلا ينفسخ العقدوكذا يستبدل بموجو دعزيز فلم بجده اه العباب الاان اتفق الذهبو الفضةو الصحاح والمكسرة غلبةورو اجاو قيمةو اطر دت العادة بتسليم النصف مثلامن كل من النوعين اخذا من قول المتن الاتى الخانتهي (قوله قبل العقد) ينبغي او معه بان علما ذلك بعدالشروع في العقد وقبل النطق بنحو بمل هذا البيت بلقديقالٌ أو مع النطق به (قولِه البائع العالم) يشترطعلم المشترى ايضا (قوله ولو باع بنقدو في البلد نقد غالب تعين) هل ياتي نظير ذلك في المبيع كالوقال

مغنى (قوله للبيع) فان كان ينة ل اليه لكن لغير البيع فلا يصح أه نهاية ويستثنى منه ما لو اعتيد نقله للهدية وكان المهدى اليه يبيعه عادة فيصح عش (قوله و ان اطلق) قسم قوله و عين شيئا اتبع اه عش (قوله ام لا) انظرهذامع قوله الاتى لان الظاهر الخوايضا فاذاجهل كل منهما نقو داا لد كان النمن مجهو لا لهمافالوجه عدمالعمل مداالاطلاق اه سم وقد يجاب بان المراد بجهلهما بنقود بلد البيع جهلهما بشخصها وانما يعلمان وصفها وقيمتها وهذا يكفي في العقد في الذمة (قول من ذلك) اى الدر اهم أو الدنانير قول المتن (تعين هو شامل لما اذا كان الغالب مثلا النصف من هذا و النصف من هذا سم على المنهج اه عش (قول وقعين الغالب) عبارة الروض وشرحه وان غلب و احدمنهما انصرف اليه العقد المطلق و ان كان فلو سأو سماها وكذا ينصرف الى الغالب ان كان مكسر اولم تتفاوت قيمته انتهت و ظاهره انه ينصر ف الى الغالب اذا كان صحيحاو انتفاو تتقيمتهو يوافقهقوله فيشرح العباب فانقلت لمحمل على الغالب في الصحاح مع اختلاف القم بخلاف المكسرة قلت لان الرغبة في المكسر نادرة فحيث غلب منه شيء اشترط ان لا يتفاو ت بخلاف الصحيح فاتنا الرغبة فيهغا لبة فلم ينظر مع غلبته الى اختلاف قيمته اه و قو له و لم تتفاوت قيمته يسبق منه الى الفهم أنه ليس المراد تفاوت قيمته بالنسبة للصحيح المغلوب بل تفاوت قيمته في نفسه بان يكون انو اعامتفاو تة القيمة وأما تفاو ته معالصحيح المغلوب فلااثر لهوقضية ذلكانه يحمل على الصحيح اذاغلب وانكان انواعا متفاوتة القيمة على ماتقدم انه ظاهر عبارة شرح الروض وعلى هذا يكون كلام شرح الروض وشرح العباب مخالفا لقول الشارحكشرح مر نعمان تفاوتت قيمةأنو اعهالخ فليراجع ويحررفان ماهنا اوجه والوجه الاخذبه اه سم (قوله لانالظاهرالح) هذه العلة لا تتاتى فى قوله او لا و (قوله ارادتهماله) اى و لاخيار لو احدمهما اله عشّ رقوله هذه العلة الخمر مثله عن سم و الجو ابعنه (قول نعم ان تفاو تت الح) هذا يفيد ان الغلبة لاتستلزمالرواجوقد يمنعانه يفيدذلك لازقوله اورواجها معنآه تفاوت رواجها وهذا يقتضي اشتراكها في اصل الرواج اه سم (قوله و حنطة) اى كان يبيع ثو بابصاع حنطة و المعروف في البلد نوع منها اه مغنى (قوله تعين الح) ولا يحتاج في الفلوس الى الوزن بل يجوز بالعدو ان كانت في الذمة اه مغنى (قوله و ان

بعتكدينارا فيذمتي هذه الدراهم مثلا و اختلفت الدنانيرلكن غلب بعض أنو اعها فهل يصح من غير تعيين ويحمل الاطلاق على الغالب كالثمن او لاويفرق بان الثمن يتوسع فيهما لايتوسع في المبيع لآنه المقصود بالذات او اكثرة صدافيه نظر و لا يبعد الاول ان لم يوجد ما يخالفه فلير اجع (قوله آم لا) انظر هذا مع قوله لانالظاهر ارادتهماله وايضافاذاجهل كلمنهما نقو دالبلد كان الثمن مجهو لالها فالوجه عدم العمل مهذا الاطلاق(قول، تعيين الغالب)قال في العباب ولو مكسر اتفاو تت قيمته اه و هل المر اد تفاو تت مع الصحيح وعبارةالروض وشرحهوانغلبواحد منهماانصرف اليهالعقد المطلق لانهالمتبادر وانكان فلوسا وسماهاو مااقتضاه كلامه كاصله من انهامن النقود وجهو الصحيح انهامن العروض وكذا ينصرف الى الغالبانكان مكسراولم تتفاوت قيمته انتهى وظاهرها نه يتصرف الىالغالب اذاكان صحيحاوان تفاوتت قيمته ويوافقه قوله في شرح العباب فان قلت لم حمل على الغالب في الصحاح مع اختلاف القيم مخلاف المكسرة إقلت لان الرغبة في المكسر نادرة فحيث غلب منه شيء اشترط ان لا يتفاوت تخلاف الصحيح فان الرغبة فيه غالبة فلم ينظرمع غلبته الى اختلاف قيمته وقو لهولم تتفاوت قيمته يسبق منه الى الفهم انه ليس المراد تفاوت قيمته بالنسبة للصحيج المغلوب بل تفاوت قيمته في نفسه بان يكون انو اعامتفاو تة القيمة و اما تفاو ته مع الصحيح المغلوب فلااثر لهوقضية ذلكانه يحمل على الصحيح اذاغلب وانكان انواعا متفاوتة القيمة على ما تقدم انه ظاهر عبارة شرحالروضوعلي هذايكون كلامشرحالر وضوشرحالعباب مخالفالقو لااشارح نعمان تفاو تتقيمة انواعه الى اخرما في شرح مر فليراجع ويحررفان ماهنا اوجه و الوجه الاخذبه (قوله نعم ان تفاوتت الخ) هذا يفيدان الغلبة لاتستلزم الرواج وقديمنع انه يفيدذلك لانقوله اورواجها معناه تفاوت رواجها

للبيع قبدل مضى الاجل بطل وان أطلق (وفی البلد) أى بلد البيع سواء أكان كل منهما من أهلها ويعلم نقودها أملا على ما اقضةاه اطلاقهم (نقد غالب)من ذلك وغيرغالب تهينغالبولو مغشوشاأو ناقص الوزنلانالظاهر ارادتهماله نعمان تفاوتت قيمة أنواعه أورواجها وجبالتعيينوذكر النقد للغالبأوالمراد بههنامطلق العوض اذ لوغلب بمحل البيع عرض كفلوس وحنطة تعين وان

جهلوزنه)أى وزن الفلوس الهكردي و الاولى وزن العرض (قوله وقاله غير و احدفي الثاني) خالفهم شيخناالشهاب الرملي فقال انه مجمل فلايصح البيع به عند الاطلاق بلك بدمن بيان المر ادمنه من قدر معلوم من الذهب او الفضة اه و قوله بل لا بدالج بحتمل انه محله مالم تغلب المعاملة باحدهما و الا انصر ف الاطلاق اليه اه سم واعتمد عشذلك الاحتمال (قه له من عدد الخ) متعلق بالتعبير اهكر دى (قوله على الاوجه الخ) الأوجه انهلواقر بانصاف رجع فيذلك للمقرّ اوباعهاواختلفت قيمتها وجبَّالبيان والالم يصحالبيع أواتفقت واختلفا فنها وقع العقدبه تحالفا شرحمروظاهره مر انهمااختلفا ارادةفقال احدهماار دنا كذابعينه والاخركذابعينه وقضيته الاكتفاء بالارادة في مثل تعليلهم ذلك ممالا تفاوت فيه فلير اجع اه سم (قوله كما اقتضاء تعليلهم) قديقال قضية تعليلهم انه لايقيد بالاطر أدويكني الغلبة اه سم (قوله ومن ثم) اى من اجل انه لو اطرد عرفهم الخ (قوله بحث الاذرعي الخ) اقر ه النهاية و المغنى (قوله وقول ابن الصباغ) مبتداو خره قوله يحمل الخ (قوله بانه الخ) اى قول ابن الصباغ (قوله و انمالم يصح) الىالمتن في النهاية (قوله و انمالم يصحالخ) راجع الى قول المتن و في البلد نقد غالب تعين أه عش وقال الرشيديراجع الى قول الشارح أو المراد به هنامطلق العوض الخاه و الاول هو الظاهر (قوله للجهل بنوع الدراهم الخ) يؤخذمنه آنه لوكان فى البلدنوعان منها معلومان متميز ان كل و احدمنهما لا تفّأوت فيه فىنفسه وعادةالبلد فىواحدمعلوم منهما صرف كلءشرين منه بديناروفى الاخر المعلوم صرف اقل اواكثر بدينار فقال بعتك بمائة درهممن صرف كلعشرين بدينارانه يصحوهو ظاهر لعدم الجهل حينئذ بنوع الدراهموعدم التعويل في معرفتها على التقويم اله سم (قول، ومن ثم) أي من أجل أن عدم صحة ذلك البيع للجهل بنوع الدراهم (قولِه التي قيمة عشرين الخ) كان الفرض ان التي قيمتها كذلك معلومة اه سم (قول و لا ينافيذلك)اى اقتضاء الجهل المذكور لعدم صحة البيع المذكور (قوله

وهذا يقتضي اشتراكها في أصل الرواج (قوله وقاله غيرو احدفي الثاني) خالفهم شيخنا الشهاب الرملي كما ياتي بيانه في الاقر ارحيث قال انه مجمل فلا يصح البيع به عند الاطلاق بل لا بدمن بيان المر ادمنه من قدر معلوم من الذهب او الفضة اه وقوله لابد الخويح تمل أن محله مالم تغلب المعاملة باحدهماو الاانصرف الاطلاق أليه وانظرلو اتفقت قيمتهما ورواجهماو يحتملانه لااثر معذلك لاختلاف الجنساى ويدل لهماسبق واما النصف فالمتجه انه بحمل بينالفضة والفلوس فغى الاقر ارير جع الى المقر فى البيان اما فى البيع فان اختلفت قيمتهما فلا بدمنالبيان وإلابطلالبيع واناتفقت واختلفاتحآلفا مر وظاهرهانهما اختلفا ارادةفقال احدهما اردناكذا بعينهوالاخربل كذابعينه وقضيته الاكتفاء بالارادة فى مثل ذلك عالاتفاوت فيه فليراجع (قولِه كااقتضاه تعليلهم) قديقال قضية تعليلهم انه لايقيد بالاطر ادويكني الغلبة (قولِه على ما إذا عبر بالفلوس) في هذا الحل ما لا يخني لا نه إذا عبر بالفلوس لا يتقيد بغلبتها وقد يصور بما إذا تنوعت وغلب بعض انواعها فيحمل العقدعليهاويبقى الكلام إذاءبر بالنصف الذيهو بحمل بين قدر معلوم من الفضة وقدر معلوم منالفلوس عندغلبة التعامل باحدهماو ندرته بالاخر ولايبعد حمل الاطلاق على الغالب كاحمل اطلاقالنقدالمجمل بين انواعه علىالغالب إلاان يفرق بان الاجمال فى النقد بين انواعه وهنا بين جنسين ويتجه انه لا اثر لذلك (فه له للجهل بنوع الدر اهمو إنما عرفها بالتقو سم) يؤخذ منه انه لو كان في البلدنو عان منها معلو مان متميزان كل و آحدمنهم الاتفاوت فيه في نفسه وعادة البلد في و احدمعلوم منهما صرف كل عشرين منه بديناروفي الاخر المعلوم صرف اقل او اكثر بدينار فقال بعتك بمائة درهم من صرف كل عشرين بدينار آنه يصحوهوظاهر لعدمالجهل حينئذبنو عالدراهموعدم التعويل فيمعرفتها علىالتقويم لآن الفرض انعادتهم في النوع الاول صرف كل عشرين بدينار من غير تعويل على مراعاة القيمة ومع تفاوت الدراهموكان هذا مرادالشارح بقوله ومن ثم الخ (فيوله التي قيمة عشرين الخ) كان الفرض آلتي قيمتها

جهل وزنه بل لو اطرد عرفهم بالتعبير بالدينارأو الاشرفي الموضوعين اصالة للذهب كما هو المنقول في الاولوقاله غيرواحدفي الثاني من عدد معلوم من الفضة مثلا بحيث لايطلقونه علىغير ذلك انصر ف لذلك العدد على الاوجه كما اقتضاه تعليلهم بانالظاهر ارادتهما للغالب ولوناقصا ومنثم رد بحثالاذرعي حمل قولهم لوغلبت الفلوس حمل العقد عليهاعلى مااذاعبر بالفلوس لاالدراهم وقول ابن الصباغ لايعر بالدراهم عن الدنانير حقيقة ولامجازا يحملعلي مااذالم يطرد عرف بذلك ثمرايت المجموع ردماقاله بانهمبيءلي ضعيف وانمآ لم يصح بعتك بما ئة در همن صرف عشرين بدينار للجهل بنوع الدراهم وانمأ عرفها بالتقويم وهو لا ينضبط ومنثم صح ممائة درهم من دراهم البلد التي قيمة عشرين منها دينار لانهامعينة حينئذولاينافي ذلكماصرحو ابهفىالكتابة التي بدراهم ان السيد لو وضع عنه دينارين ثم قال اردت مايقابلهما من الدراهم صح

عرضان آخر ان (ولم يغلب احدهما)و تفاو تا قيمة او رواجا (اشترطالتعيين) لاحدهما في العقد لفظاو لا يكني نية وان اتفقا فيها يخلاف نظيره في الخلع لانه أوسع نعم يشكل عليه الاكتفاءبنية الزوجة في النكاح كماياتي الاان يفرق بانالمعقودعليه ثمضرب منالمنفعةو هناذاتالعوض فاغتفر ثم مالم يغتفر هنا وانكان مبنى النكاحعلى التعبد والاحتياط اكثر من غيره فان اتفقا قيمة ورواجالم يشترط تعييناذ لاغرض تختلف مه فيسلم المشترىماشاء منهما وان كان احدهماصحيحاو الآخر مكسراولو ابطلالسلطان ماوجب بعقد نحو بيع واجارة بالنصاو الحل بان كان هوالغالبحينئذ اوما اقرضه مثلاو انكان ابطاله في مجلس العقد لم يكن له غيره محال زادسعره او نقص اوعزوجودهفان فقدواه مثلوجب والا اعتبرت قيمته وقت المطالبة وبجوز التعامل بالمغشوشة المعلوم قدرغشها او الرائجة في البلدوانجهلقدرهاسواء كانت له قيمة لو انفرد ام لا استملك فيها املا ولو في الذمة قال في المجموع لان المقصود رواجها فتكون كعض المعاحين اي المجهولة

الاجزاءاومقاديرها وانما

وانجهلاه) انظرهم انه ابراءهم على حجو لعلهم تسامحو افي ذلك لتشو ف الشارع للعتق لكن هذا الايدفع الاشكال بالنسبة لقوله ويجرى ذلك في سائر الديون الخفالاولى الجواب ما مهم يبالو ابالجهل به لامكان معرفته بالتقويم بعد فاشبهمالو باع المشترك بعدإذن شريكه وهو لايعلم قدر حصته منه حيث صح البيع مع العلم بعدم معرفة ما يخصه حال العقد اه عش (قه له فاعتبرت فيه الخ)ولو باع بوزن عشرة درآهم من فضةو لم يبين اهي مضرو بة ام تبر لم يصح البردده ولو باعه بالدر اهم فهل يصحو يحمل على ثلاثة او يبطل وجهانفي الجواهروجزم فيالانوار بالبطلان لكنه عبربدراهمولا فرق بل البطلان مع التعريف اولى لأناوفيه إن جعلت الجنس او للاستغراق زادالا مهام او للعهد فلاعهدهنا نعم انكان ثم عهداوقرينة بان اتفقاعلي ثلاثة مثلاثم قال بعتك بالدراهم وارادالمعمودة احتمل القول بالصحة اهنهاية قال عشقوله مرمن فضة بيان لماباع بهو المعنى انه باعه بفضة و زنهاعشر ة در اهم و قوله مر احتمل القول بالصحة معتمدا ه قول المتن (او نقدانُ) اى اوفى البلدنقدان فاكثر ولو صحاحا و مكسرة اله مغنى (قول الوعرضان اخران) لاموقع له هناعبارة النهاية او نقدان فاكثر اوعرضان كذلك اهاى فاكثر عش (قه له و تفاوتا) الى قوله و الااعتدرت في المغنى و الى المتن في النهاية الاقوله و في عدم صحة السلم الى و اذا جازت قول المتن (اشترط التعيين) و مثله مالو تبايعا بطر في بلدين و اختلف نقدهما فلا بدمن التعيين ﴿ فرع ﴾ لو قال بعتك بقر ش اشترط تعيين المرادمنه في العقد لانه يطلق على الريال والكلب ونحوهما مالايغلب استعاله في نوع مخصوص فيحمل عليه عند الاطلاق اه عش (قوله و لا يكني نية و ان اتفقاالخ) هذا شامل لمالو اتفقاعلي احدالنقدين قبل العقد ثم نوياه فلا يكتني به لكن سياتي في السلم في شرح و يشترط ذكر ها اى الصفات في العقدما نصه نعملو تو افقا قبل العقدو قال اردنا في حالة العقدما كنا اتفقنا عليه صبح على ما قاله الاسنوى الخ وقياسه ان يقال هنا كذلك فليتامل إلا ان يقال ان الصفات لما كانت تابعة اكتني فيها بالنية على ماذكر ثم بخلافالثمن هنافا نهنفس المعقو دعليه فلم يكتف بنيته اهعش بحذف وقوله وقياسه الخ تقدم عنه فى حاشية فبيع اثنين عبدتهما الخاعتهاده على انماهنا وهو التعيين صفة المعقود عليه ايضا لانفسه (قوله يشكل عليه) اى عليه عند الاكتفاء بالنية و (قوله كاياتي) اى في اركان النكاح من انه لو قال من له بنات لاخرزوجتك بنتي و نويا معينة منها فانه يصحمنني وعش (قوله بان المعقود علّيه الخ)عبارة المغني بان ذكر الموضهناو اجب فوجب الاحتياط باللفظ بخلافه ثم فاكتنى بالنية فيها لا يجب ذكر ه اه (قوله لم يشترط تعيين) ظاهر مو ان اختلف الجنس كذهب و فضة مر اه سم (قوله لم يشترط تعيين) اى فان عين شيئا اتبع كامر فليس له دفع غير ه و لو اعلى قيمة منه اله غش (قول ه فيسلم المشتَّرى الح) اى حيث لم يعين البائع احدهما والاوجبماعينهولايقومغيرهمقامه كمامراهعش(قولهماوجب بعقدالخ)اىسواءكانالعقد بمعينوهو ظاهر او فى الذمة اه عش (قول ه بعقد نحو بيع) النحويغنى عن العقد (قول ه مثلا) اى او اتلفه او اسلم فيه (قوله وله مثل) لعل صورته كالإذا كان الريال مثلانوعاو ابطل نوع منها آه رشيدي (قوله اعتبرت قيمته وقت المطالبة) إي إذا امكن تقويمه فيه و الافاخر او قات وجوده متقوماً فيها يظهر و برجع للغارم في بيان القدرحيث لاق به عادة ان لم يكن ثم من يعرفه لا نه غارم اله عش (غوله و انجهل قدرها) الظاهر قدره والموجود في الاصل قدرها اله بصرى عبارة النهاية قدر غشها اله (قوله او الرائحة الخ)عطف على المعلوم الخ (فوله سواء كانت له الخ) اى للغشاه عش (قوله و لوفى الذمة) اى لوكانت المغشوشة المعامل بهافى الذمة

كذلك معلومة (قوله و انجهلاه) انظر همع أنه ابراء (قوله لم يشترط تعيين) ظاهره و ان اختلف الجنس كذهبو فضة مر (قوله و له مثل) انظر صورته (قوله و يجوزالتعامل بالمغشوشة) قال في الروض و ان قلت اى بان بعدالبيع قلة فضة المغشوش جدا فله الرد آه قال فىشرحه ان اجتمع منها مالية لو ميزت والافيطلالبيع كما لوظهرت منغير الجنس اه وظاهره انه لافزق في ثبوت الرَّد و بطلان البيع فيما ذكر بين ان يعتر بالدر اهم و يقتصر على قوله بعتك مذه مثلا فليتا مل فقد يقال لم لا يصم إذا عبر مذه وكان

لانهلارواج ثمحتى يخلف الجهل بالمقصود وكذا يقال فيعدم صحة بيع اللبن المخلوط بالماء ونحو المسك المختلط بغيره لغيرتركيب نعم محث ابوزرعة ان الماء لوقصدخلطه باللىن لنحو حموضته وكان بقدر الحاجة صه لانه حيثذ كخلط غير المسك به للتركيب وفي عدم صحة السلم والقرض فىالجواهرو الحنطة المختلفة بشعير مع صحة بيعها معينة وإذاجازت المعاملة سهآ حمل المطلق عليها إذا كانت هي الغالب وهي مثليــة فتضمن عثلها حيث ضمنت بمعاملةاو اتلاف لابقيمتها على المعتمد إلا ان فقد المثل وحينئذ فالمعتبر فيها يوم المطالبة الا أن علم سبيها الموجب لها كالغصب فيجب أقصى قيمها والاتلاف فتجب قيمة يوم التلف وحيث وجبت القيمة اخذت قيمة الدراهم ذهبا وعكسه (ويصح بيع الصدرة)من أي نوع كانت (المجهولةالصيعان)والقطيع المجهول العدد والارض أوالثوب المجهولة الذرع (كلا) بالنصب على القطع لامتناع البدلية لفظاو محلا لانالبدل يصح الاستغناء

ا(قه له لا نه لارو اج الح)علة لعدم الصحة المعلل بالنظر المذكور (قوله حتى يخلف)اى الرو اج (قوله نعم بحث الخ)معتمداه عش قه له و فعدم الح)عطف على فعدم صحة الخرقه له و فعدم صحة السلم الخ) انظر البيع في الذمة اه سم والظاهر انه مثل السلم كايفهمه قول الشارح مع صحة بيعها معينة حيث قيد البيع بألتعيين (قوله بها) اى بالمعشوشة اه عش (قوله حل المطلق الخ)اى كامر و إنما اعاده تمهيدا لما بعده (قوله وهي مثلية) أي المغشوشة(قول فتضمن بمثلها) اىصورة فالفضةالعددية تضمن بعددها منالفضة ولايكني مايساويها قيمة منالقروش إلابالتعويض إنوجدتشروطه ومثلهيقال فعكسهومعلوم انالكلام فىغيرالفضة المقصوصةاماهي فلايجوزالبيع لهافىالذمة لتفاوتهافىالقص واختلافقيمتها واماالبيع بالمعين فلامانع منه إذاعرف كل نصف منها على حدته لاختلاف القص اخذامن بيع الورق الابيض الاتى اه عش (قولِه وحيننذ) أىحين فقد المثل (قولِه فالمعتبر فيها)أى فى القيمة (يوم المطالبة) أى إذا أمكن تقو بمها فيه وإلا فاخر اوقات وجوده متقومًا كمام عن عش (قهله سببها) اى المطالبة (الموجبها) أى للقيمة ﴿ وَلِهِ اخذت قيمة الدراهم ذهبا) اى حذرا من الوقوع في الربا فانه لو اخذ بدل الدراهم المغشوشة فضة خالصة كان من قاعدة مدعجُوةودرهم الاتية وهي باطلةورقه له وعكسه) اى قيمة الذهب دراهم اه عش انظرلو كان كل من الدر اهمو الدنا نير مغشوشا بشيء من الاخر كماهو الغالب فى الدنا نير فما طريقالتحذر عن الربا فهل يغتفر الاخذالمذكور للضرورة اويتعين اخذالبدل من العروض (قوله من اىنوع) إلى قوله على القطع فى النهاية و المغنى (قولِه من اىنوع) اى و إن لم يكن من انواع الطعام بدليل انهلم يجعل قسيم ذلك إلاَّ القطيع والارض والثوَّب فما في حاشية الشيخ عش من ان المراد من أى نوع من أنواع الطعام نظرفيه إلى مجرد المعنى اللغوى من أن الصدرة هي الكوم من الطعام أه رشيدي أي و تقدم في الشرح ان المراد من الصبرة هنا كل متهائل الاجز اءقول المتن (المجهولة الصيعان) اى للمتعاقدين نهايةومغنى اى اواحدهما (قوله والقطيع الخ) عطف على الصبرة (قوله بالنصب) ويجوز الجرايضا ولعل الوجه انالنصب على البدلية من الصَّرَة على محله ولعله مراده و إلاّلم يُصِّح لان بيع استوفى مفعوله باضافته اليه فلم يبق له مفعول الابطريق التبعية لان المبيع المعمول للبيع لايكون [لاو احدا لايقال يمنع من البدلية انالمبدل منه على نيةالطرح لانانقول هذا فاسد لان كونه على نيةالطرح ليسمعناه انهساقط الاعتبار رأسا كمايسبق إلىأفهامالضعفة بلمعناه أنهغير مقصودبالذات بلذكر توطئةللبدل بلقد يتوقف عليه المعنى المقصود كافي قوله تعالى وجعلو الله شركاء الجن وبمكن ان يكون النصب على الحال كافي بعهمدابكذا ولعل الاول اولى لانه ادل على المراد من ذكر هذا البدل فى العقد فتامله اهسم عبارة المغنى والنهاية قال الشارح بنصب كل اي على تقدير بعتك الصبرة ويصحجره على أنه بدل من الصبرة و إنماصح هذاالبيعلانالمبيع مشاهد ولايضر الجهل بجملة الثمن فيحال العقدوفارقعدم الصحة فيمالو باعثو بابما رقماى كتبعليه من الدراهم المجهولة القدر بان الغرر منتف في الحال لانما يقابل كل صاّع معلوم القدر حينند بخلافه في تلك اه قال عشقوله مر المجهولة القدر اى للعاقدين او احدهما اه (قوله على القطع) اى على البدلية وقال الكردي أي على انه قطع النعت عن المنعوت والشروط المذكورة في النحو للنعت التابع لاالنعت المقطوع كمافى الرضى والعآمل في نصبه الذكر المقدر الاتى في قوله مع ذكره اي ذكر

للجموع قيمة (قوله و في عدم صحة السلم) أنظر البيع في الذمة (قوله بالنصب) يجوز الجرأيضا ولعل الوجه ان النصب على البدلية من الصبرة على محله ولعله مراده و إلا لم يصح لان بيع الترفى مفعوله باضافته اليه فلم يبق له مفعول إلا بطريق التبعية لان المبيع المعمول البيع لا يكون إلا و احد الايقال يمنع من البدلين أن المبدل منه على نية الطرح ليس معناه انه ساقط الاعتبار راسا كما يسبق على نية الطرح ليس معناه انه ساقط الاعتبار راسا كما يسبق إلى أفها ما الضعة بل معناه أنه غير مقصود بالذات بل ذكر توطئة للبدل بل قد يتوقف عليه المعنى المقصود كما في في المعنى المقال على في الحال كما في بعه مدا بكذا ولعل

عنه اما بدل الاشتمال فو اضح بل شرطه عدم اختلال الكلام لو حذف البدل و اما بدل الكل فلجو أز حذف المبدل منه عندا بن مالك و غيره كالاخفش و هنا لا يصح الاستفناء عن الاول و لاعن الثاني لان الشرط ذكركل من الصبرة وكل صاع بدر هم و حينئذ فالتقدير على القطع و يصح يع الصبرة المذكورة مع ذكره كل صاع بدر هم عقب ذكرها و وجه التقييد بهذه المعية ردما يتوهم من عدم الصحة لجهالتها و جهالة الثمن كما يفيده تعليلهم الآتى ﴿ تنبيه ﴾ بما قررت به و جه النصب يندفع زعم أنه على المفعولية لبيع و وجه اندفاعه استلزامه أنه مفعول ثان و واضح أنه لا يصلح له لا نه غير المفعول الاول الذي (٣٦٠) هو الصبرة في الحقيقة و إنماغايته انه تفصيل له و اعلم انه يترتب على ما تقرر انه لا بدمن

البائع كلصاع الخاه (قوله عنه) الاولى فيه أى في التركيب المشتمل عليه كايفيده قوله الآتي وأما بدل الكل الخراما بدل الاشتمال) الى امتناع بدل الاشتمال (قوله بل شرطه عدم اختلال الكلام الخ) اي وهنا يختل الكلام بحذفه كاياتي (قوله وهنالايصح) اى حذف و احدمنهما (قوله و يصح الخ) خبر فالتقدير الخ (قوله مع ذكره كل صاع الخ) لعله حل معنى و إلا فالظاهر ان التقدير ذاكر اكل الخ (قوله و وجه التقييد هذه المعية آلج) لا يخنى ما فيه (قوله ردما يتوهم الح) ووجه الرد ان الثمن معلوم بالتفصيل و (قوله كايفيده) اى الرد المكردي (قوله بماقررت به الح) محل تامل (قوله لبيع) اى المضاف إلى الصبرة (قوله استلز امه) اى النصب على المفعولية و(قوله لا يصلحله) اى لان يكون مفعولا ثانيا (قوله انه لا بدالح) ييان لما تقرر و (قوله انهلو اقتصر الخ) فأعل يترتب (قوله ويؤيده) اىعدمالصحة و(قوله هنا) اىفىمسئلةالمتن (قُولُه لانهالخ) تعليلَ لقوله غيرصحيح (قولُه لان إضافة البيعالخ) لعل الاولى ان يقول لان التبعيض الذي أفادته من في التفصيل مقصو دحتى في مسئلة المتن (قولِه ويؤيده) أي لصحة أوعدم المضرة (قولِه ان محل الخ) بيان لما افاده الخ (قوله بخلاف مالو ارادم البيان) قديقًا ل يلزم عليه حذف المبين و تقديره وينبغى آن راجع فى فنه آه بصرى اقول جوزه الرضى لكن بشرط ذكر بدله مع الجار و المجرور وكَـذا يلزم على البيَّان أيضًا أن الأشارة السابقة لا تتقاعد عنه في افادة التعيين (قولِه فلأغرر الح) ولوقال بعتك صاعامنها بدرهمومازاد بحسا بهصحفى صاع فقط إذهو المعلوم اوبعتكما وهي عشرة اصع كل صاع بدرهم ومازاد بحسابه صحفى العشرة فقط لمامر بخلاف مالوقال فيهما على ان ماز ادبحسابه لم يصح لانه شرط عقد في عقد نهاية ومغنى (قوله كالبيع لجز اف مشاهدالخ)عبارة النهاية كما إذا باع بثمن معين جز افا اه (قوله ويتجه الح) وفاقا للنهاية (قوله ويتجه الح) اىفصورة المتنرشيدى وعش (قوله فيما إذاخرج الح يتبادر من ذلك تصوير المسئلة بماإذاخر جت صيعاناو بعض صاع فلو خرجت بعض صاع فقط فهل يصح البيع ببعض درهم او لالعدم صدق كل صاع بدرهم فيهسم على حج اقول و لا يبعد الصحة لان المقصود تقدر مآيقا بآر قدر الصاغ اه عشاقول بل المتبادر من كلام الشارح التصوير الثاني في كلام سم كاجرى عليه الكردي عبار تعقوله إذاخرجأىالصدة والتذكير باعتبار المبيع الهكردي (قوله بأنه يتسامح في التوزيع الخ) قضيته البطلان فيمالوكان المبيغ ارضا اوثو باكل ذراع بدرهم فخرج بعض ذراع اللهم إلاان يقال إنما بطل في مسئلة الشاة لما فيه من ضرر الشركة الحاصلة فيها أه عش (قول كل اثنين مثلا بدر هم بطل الخ) قد يقال قضيته أنه لو باعه شاتين بدرهم بطل وهو في غاية البعد لاتحادالمالك والتوزيع إنما ينظر اليه إذا اختلف المالك بلصرحوا بصحةذلك في قولهم في الوكالة لووكله في شراء شاة بدينار فاشترى به

الاولأولى لانهأدل على المرادمن ذكر هذا البدل فى العقد فتأمله (قول ها ذاخر ج بعض صاع) يتبادر من ذلك تصوير المسئلة بما اذاخر جت صيعانا و بعض صاع فلو خرجت بعض صاع فقط فهل يصح البيع ببعض در ها ولا تعدم صدق كل صاع بدر هم فيه نظر (قول كل اثنين مثلا بدر هم بطل لان فيه الخ) قد يقال قضيته

ذكرهماأعي الصبرة وكل صاع بدرهم انهلو اقتصر على بعتك كلصاع بدرهم اىواثارإلىالصىرةبنحو يده لم يصح وهو متجمه ويؤيده فرقهم بانالصحة هنا وعدمها في بعتك من هذه كل صاع بدر هم وكل صاعبدرهم منهذه بأنه فيهذه لميضف البيع لجميع الصدة بللبعضها المحتمل للقليل والكثير فلا يعلم قدرالمبيع تحقيقاو لاتخمينا بخلافه فى مسئلة الماتن وحينئذ فبحث بعضهم الصحة في صورةالاقتصارالمذكورة غير صحيح لاسيما معحذفه قولی ای و اشار الخلانه فيها لم يضف البيع لجميع الصدة فكان قوله كل صاع بدرهم غير مفيد لتعيين المبيع ومثل تلك الاشارة هناغيرمفيد تعييناله كماهو واضح ويؤخذمنالفرق المذكور صحة بعتك هذه الصرة كلصاعمنها بدرهم ولايضر ذكرمنهنا لان

اضافة البيع لجميع الصبرة تلغى النظر للتبعيض الذى تقيده ويؤيده ماأفاده ذلك الفرق أيضا أن محل التقدير حينند شيئا هوهذه فنامله البطلان في بعتك منها كل صاع بدرهم ان نوى بمن التبعيض او اطلق مخلاف مالو اراديها البيان فيصح لان التقدير حينند شيئا هوهذه فنامله (صاع) أورأس أو ذراع (بدرهم) لمشاهدة المبيع وجهالة الثمن زالت بتفصيله فلأغرر كالبيع بجزاف مشاهد ويتجه فيما إذا خرج بعض صاع صحة البيع فيه بحصته من الدرهم وفارق بيع القطيع كل شاة بدرهم فيق بعض شاة بان خرج باقيها لغيره فان البيع ببطل فيه بانه يتسامح في التوزيع على المثلى لعدم النظر فيه إلى القيمة بما لم يتسامح به في المتقوم ومن ثم لوقال بعتك هذا القطيع الشاب مثلاكل اثنين مثلا بدرهم بطل لان فيه توزيع الدرهم على قيمتهما وهي مختلفة غالبا فيؤدى للجهل

وخرج ببيع الصدرة بيمع بعضها كما لو باع منهاكل صاع بدرهم فلايصح للجهل (ولوباعها) ای الصبرة ومثلها ماذكرناه (بمائة درهم كلصاع)أورأسأو ذراع (بدرهمصح) البيع (انخرجتمائة) لموافقة ألجملة التفصيل فلا غرر (والا)تخرجمائة بلأقلأو أكثر (فلا)يصح البيع (على الصحيح)لتعذر الجمع بينهما واعترضحكماوخلافابان الاكثرىن على الصحةو بانها هي الحق اذلا تعذر بل ان خرجت زائدة فالزيادة للشترى ولاخيار للبائع لرضاه ببيعجميعها او ناقصة خير المشترى فان اجاز فبالقسطويؤيده مالوباع صدة ربصدة شعيرمكايلة فانالبيع يصحوان زادت احداهما ثم ان توافقاً فذاك والا فسخ وفرق الاولون بان الثمن هناعينت كميتة فاذا اختلعنها صار منهما بخلافه ثم ويفرق ايضابان مكايلةو قع مخصصا لماقبله ومبينا انهلميبع الا كيلا في مقابلة كيل وهذا لاتنافيه الصحة مع زيادة احداهما تخلاف ماهنا فانالزيادةأوالنقص يلغي قوله بمائة اوكل صاع بدرهم

شاتين بالصفة صحانساوت احداهمادينارا أخذا منقضية عروةالبارقى قديفرق بين البطلان في بيع القطيع كلشاتين بدرهمو بينالصحة في بيعشاتين بدرهم بان العقد في الاول متعدد او يمنز لتهوكل و احدمن تلكالعقود لم رتبط بشاتين معينتين بل بشآتين مهمتين مع شدة الاختلاف بين الشياه و لا كذلك في الثاني لتعين الشاتين فيه ﴿ فرع ﴾ في المهذب انهلو بأعه ثو بآ ظنه خمسة اذرع فبان عشرة تخير اه و لا يخني اشكاله ولوحمل على تُوبُ أعتيدان مثله خمسة كان قريبا اهسم (قوله وخَرح ببيع الصرة) يغني عنه قوله الماروعدمهافي بعتك من هذه كل صاع الخ (قول يع بعضها)أى المبهم مخلاف يبع نحو ربعها أو بيعها الاربعها مشاعا فقد تقدم عنسم انه صحيح وأنكانت الصبرة بجهولة الصيعان (قوله كالوباع الخ) الكاف للتشبيه الهكر دىقول المتن (ولو باعها الح) اىقا بلجملة الصدرة او نحوها كارض و ثوب بجملة الثمن وبعضها بتفصيله كان باعها اىالصدة او الارض اوالثوب بمائة درهم الخ مغنى ونهاية (قوله ومثلها ماذكرناه) اىالقطيعوالارضوالثوب اهكردى(قوله بانالاكثرين على الصحة) نشر عَلَى غيرترتيب اللف (قوله بل أقل أو أكثر) أطلقوا الزيادة والنقص هناو فيها يأتى من نظائره فهل هو على اطلاقه اومحمول على مالايقعمن التفاوت بينالكيلينغالباوامامايقع بينالكيلين فمغتفر كماذكروهنى مواضع ينبغي ان يحرر اه بصرى ولعل الاقرب الثاني كايومي اليه كلامه (قوله ويؤيده) الي قوله و المشترى فقط في المغنى الاقوله ويفرق الى و يتخيرو الى المة ن في النهاية الاقوله و مرضحة الى و لا يصح (قوله و يؤيده) اىمقابل الصحيح الذىقال به الاكثرون (قوله مكايلة)اىصاعا بصاع اله مغنى(قوله ثم ان تو افقا الخ) أى المتيايعان بانسمح رب الزائدة بها أورضى ربالناقصة باخذقدرها من الاخرى أقر البيع بأن تشاحا فسخ عش ومغنى (قوله بان الثمن هنا) اى فى كلام المصنف و (قوله بخلافه ثم) اى فان الثمن لم تعين كميته بلقو بلت احدى الصبرتين مجملة بالاخرى فاشبهمالو قال بعتك هذه الصبرة بشرط تساويهما فكان كالوقال بعتك هذا العبدبشرط كونه كاتبافلم يكن كذلك فان البيع صحيح ويثبت الخيار اذا اخلف الشرطاه عش (قول وهذا لاتنافيه الصحة)قديقال بل تنافيه إذلا يصدق عند الزيادة او النقص انه باع كِيلاً في مقابلة كيلاه سم (قولِه يلغيقوله بمائة) قد يقال وزيادة احداهما ثم يلغي قوله بعتك هذه

أنهلو باعهشا تين بدرهم بطلوهو في غاية البعدلاتحاد المالك والتوزيع إنما ينظراليه اذا اختلف المالك بلصرحوا بصحة ذلك فى قولهم في الوكالة لووكله في شراء شاة بدينا رفا تشترى به شاتين بالصفة صحان ساوت احداهمادينارا اخذامن قضيةعروة البارق فان قلت وجه البطلان ان الصفة متعددة لتفصيل الثمن فكل شابين مبيعتين فى عقدوهما مجهولتان قلت فيلزم البطلان ايضافى كل شاة بدرهم للجهل المذكور والفرق بان الجهل في كل شاتين اقوى منه في كل شاة غير قوى كما لا يخفي فلير اجعو قد يفرق بين البطلان في بيع القطيع كلشاتين بدرهم وبينالصحةفي بيعشاتين بدرهم بأنالعقدفي الاول متعددأو بمنزلته وكل واحد من تلك العقو دلم ير تبط بشا تين معينتين بل بشا تين مبهمتين مع شدة الاختلاف به بين الشياء و لا كذلك في الثانى لتعين الشاتين فيه ﴿ تنبيه ﴾ في العباب لو باع الرزمة كل أو بمنها بدر هم على انها عشرة اثو اب فبانت تسعة صح فيها بتسعة دراهم او احدعشر بطل في الكل اه وهذامنقول عن الماوردي وعلله بان الثياب تختلف فلا يمكن جعل آلزائد مشاعا في جميعها بخلاف الارض والثوب ثم قال في العباب ولو باع صيرةأوأرضاأوثو باأوقطيعا أىمنالغنم مثلاعلىأنه كذافز ادأو نقص صحالبيعو يتخير البائع انزاد والمشترى ان نقص اه فليتامل الفرق بين صورة القطيع وما تقدم عن الماوردى فآن الغنم تختلف ايضا ولمصح البيع عندالزيادة فىالكلهناو بطل فىااكلهناك وبجرد كل ثوبمنها بدرهم هل يفرق ﴿ فرع ﴾ في المهذب آنهلو باعه ثو باظنه خمسة اذرع فبان عشرة تخير اه ولا يخني اشكالهولوحمل علَى ثوب اعتيد ان مثله خمسة كان قريبا (قوله لا تنافيه الصحة الخ) قديقال بل تنافيه اذلا يصدق عند الزيادة او النقص انه باع كيلا في مقابلة كيل (قولِه يلغي قوله بمائة) قديقال وزيادة احدهما ثم يلغي قوله بعتك

فابطل ويتخير البــائع في الزيادةو المشترى في النقص ايضافى بعتك،هذا على ان قدره كذا فزاداو نقص والمشترى فقط ان زاد فان نقص فعلى و ان زاد فلك فاناجاز فبكلالثمن وآنما لميتخير البائع هنافىالزيادة لانهاد اخلة في المبيع كما دل عليه كلامهويؤيدهمامرفي على ان لى نصفه انه بمعنى ألانصفه فكدا المعنى منا بعتك هذاالذي قدره كذا ومازاد عليه ﴿ فرع ﴾لو لو اعتید طرح شیء عند نحو الوزن من الثمن او المبيعلم يعمل بتلك العادة ثم انشرط ذلك في العقد بطل وعليه بحمل كلام المجدوع والآفلاوم صة بعتك هذا بكذاعلى أن لى نصفه لانه معنى الانصفه فياتى نظيره هنا ولايصح بيعه ثلاثةأذرع مثلا من ارض ليحفرها وياخذ ترامهالانه لايمكن اخذتراب الثلاثة الاباكثرمنها وياتي فى اختلاف المتبايعينأن الذراع يحمل على ماذا (و متى كان العوض) الثمن او المثمن (معينا)أي

الصبرة بتلك الصبرة مكايلة لانه صريح فىورو دالبيع على جميع كل واحدة وأن كل كيل من كل مقابل الثله من الاخرى اه سم (قوله يلغي قوله بمائة اوكل صاع)يعني كل من الزيادة والنقص يقتضي الغاء و احدمن هذين القو لين و يحتمل انه نشر على غير تر تيب اللفوهو الاقرب (قوله فابطل) اي عدم خروج الصدرة مائة(قولهو يتخيرالبائع)ظاهر فمالو كانالمبيع ثوبا وارضاامالوكأن آشيا.متعددة كالثياب فبطل البيع انخرج زائداعلى ماقدره ويصح بقسطه من آلمسمي ان نقص وعبارة سم على البهجة قال في الكفاية لوقال بعتكهذه الرزمة كل ثوب بدرهم على انهاعشرة اثو ابوقد شاهدكل ثوب منها فخرجت تسعة صحولزمه تسعةدراهم وان خرجت احدعشرقال الماوردي بطلفي الكل قطعا مخلاف الارض والثوب آذاباعه مذارعة لانالثياب تختلف فلايمكن جعل الزائدشا ثعافي جميعهاو مازادفي الارض مشبه لباقيه فامكن جعله مشاعافي جميعها اه وقال في العباب ولو باع صبرة او ارضا او ثوبا او قطيعا على انه كذا فزاداو نقص صح البيع ويتخير البائع ان زادو المشترى ان نقص أه فليحر رالفرق بين ذلك و ما تقدم في الرزمة و لاسما و القطيع شديدالتفاوت كاثوابالرزمة اواشد ومجرد تفصيل الثمناواجماله لايظهر الفرق بهولعل آلفرق بين الرزمةوغيرهاماقدمناه من ان الرزمة لماكانت اشياء متعددة غلب فيها التفاوت ولاكذلك الثوب الواحد مثلا اهع شولا يخفي ان هذا الفرق لا يدفع الاشكال بالقطيع (قوله ويتخير البائع في الزيادة الخ) فانقال المشترى للبائع لأتفسخوانا اقنع بالقدر المشروط اوانا اعطيك ثمنالز ائدلم يسقط خيار البآئع ولا يسقط خيار المشترى بحط البائع من الثمن قدر النقص و اذا جاز فبالمسمى فقط اه مغنى (قوله ايضاً) اى كتخير المشترى على مقابل الصحيح الذي قال به الاكثرون اهر شيدى و قال الكردي اي كافي صورة المكايلةاه (قوله و المشترى فقط) أي في النقص كما هو ظاهر اهسم (قوله ان زاد الح) اي زاد البائع على قوله بعتك هذا على ان قدره الخقوله فان نقص الخفيتخير المشترى في صورة النقص بين الفسخ و الآجازة بكل الثمن ويلغى قول البائع فان نقص فعلى وكان وجهه انه صيغة وعد و اما الزيادة فليس دخو لها بقو لهو ان زادفلك وانما دخولها لشمول قوله بعتك هذه لهااه بصرى (قوله كادل عليه كلامه) اى قوله ان زاد فلك اه سم ولعلمام آنفاعن البصرى احسن من هذا (قول ويؤيده مامر) اى قبيل و ان يقبل على و فق الا يجاب وسيذكر ه انفالقوله و مرصحة الخاهسم (قوله طرح شيء) لعل المر ادما يشمل النقص و الزيادة اخذاما ياتى عن عشانفاوان كان المتبادر آلاول (قول من الثمن اى كمالو اشترى بقرش مثلاو دفع له تسعة وعشرين نصفا اهعش (قوله لم يعمل بتلك العادة) و منه ماجرت به العادة الآن من طرح قدر معتاد بعدالوزنو يختلف باختلاف الانواع كحطهم لكل مائة رطلخمسة مثلامن السمن او الجننو هل يكون حكمه حكمالامانةعنده اوحكمالغصب فيه نظرو الاقربالثاني وبجبعليهأن يميزالز ائدويتصرف فبماعداه الجذ عاقالوه في باب الغصب من انه لو اختلط ماله بمال غير موجب عليه فعل ذلك وطريق الصحة في ذلك ان يقول البائع بعتك المائة والخسة مثلا بكذا اهعش قال البجيرى قولهو الاقر بالثانى الظاهر انه محمو لعلى الجاهل وقوله وطريق الصحة الخ قديقال ان هذا القدر المطروح صار معلو ماعند غالب الناس فهو بما يتسامح به لعلمهم بهمع اقرارهم ألقبانى علىذلك وهذا يخرجه عن حكم الغصب فليحرراه وهذا ظاهران لم يعتقد الطارح لزوم الطرح ولو بالحياء (و لا يصح بيعه ثلاثة أذرع) لعل الصورة أن الثلاثة أذرع في الطول و العرض والسمك والاجآء البطلان منجهة آلجهل ايضاوسياتى فى كلام الشارح مر تعليل البطلان هنا ايضا بان تراب الارض مختلف فلا تكفيرؤية ظاهره عن باطنه اه رشيدي (قَهْ له الثمن) الي قوله او سمعه في المغني والى قول المتن دون ما يتغير في النهاية الاقوله ليلاو قوله وعبارته الى قلت وقوله وكذا البائع الى المتن (اي

هذه الصدة بتلك الصدة مكايلة لا نه صريح فى ورود البيع على جميع كلو احدة و ان كلكيل من كل مقابل لمثله من المنطقة المثله من المنطقة المن

مشاهدا (كفت معاينته) وان جهلا قدرهلان من شأنه أن محيط التخمين به نعم يكره بيعبجهول نحو الكيلجز افالانه يوقعفي الندم لتراكالصبر بعضها على بعض غالبالا المذروع لانهلاترا كمفيه (والاظهر أنه لايصح) في غير نحو الفقاع كمامر (بيع الغائب) الثمنأو المثمن بأنلم ير هأحد العاقدين وإنكان حاضرا في مجلس البيع وبالغا في وصفه أو سمعه بطريق التواتركما يأتىأورآهليلا ولوفيضوء انسترالضوء لو نه كورقأ بيض فيما يظهر فان قلت صرح ان الصلاح بأن الرؤية العرفية كافية وهذامنهاوعبارتهلوطلب الرد بعيب فيعضوظاهر قال لمأره إلا الآن فله الرد لأنرؤية المبيع لايشترط فيها التحقق بل تكنى الرؤية العرفية قلت ليس العرف المطردذلك علىأن كلامه مقيد بما إذا لميكن العيب ظاهرا بحيث يراه كل من ينظر إلى المبيع وحيئذ فالمراد بالرؤية العرفية هيمايظهرللناظر منغيرمزيدتامل ورؤية نحو الورق ليلا في ضوء يستر معرفة بياضه ليست كذلك أو من وراء نحو

مشاهدا) عبارة النهاية قال الشارح أي مشاهدا لأن المعين صادق بماعين بوصفه و بماهو مشاهد أي معاين فالاول من التعيين والثاني من المعاينة اى المشاهدة وهو مراد المصنف بقرينة قوله كفت معاينته وعلم من الاكتفاءبالمعاينةعدم اشتراط الشمو الذوق في المشموم والمذوق اله (قول هقدره) اى اوجنسه اوصفته ولعل اقتصار الشارح كالمحلى على القدر لان الغالب ان من راى شيئاعر ف جنسه و بصفته فلوعا ينه و شك اشعيرهو او ارزمثلاً فالوجه الصحة كافيسم على المنهج اهعش (قوله لان منشانه ان يحيط) اى فلو خرجما ظنه المشترى فضة تحاسا صح البيع ولأخيارله كالواشترى زجاجة ظنهاجوهرة وهذا محله حيث لم يقل آشتريت مهذه الدر اهم فان قال ذلك حملت على الفضة فلو بان فلو سابطل المقد لخر و جه من غير الجنس و أما لوبان من الفضة المغشوشة بحيث يقال فهانحاس صح العقدو يثبت الخيار لان الجنس لم ينتف بالكلية اخذا ماذكر هالشهاب الرملي فهالو باع ثو باسماه حرير آفبان مشتملاعلى غزل وحرير الحرير اكثرفانه يصح لماذكراه عش وقوله حملت على الفضة الخ محله اخذاممامرعن قريب لولم يطر دالعر ف باطلاق الدرآهم على الفلوس وقوله نحاس الاولى فضة وقوله والحرير اكثراي او اطردالعرف باطلاق الحرير عليه وان قل بل و إن لم يكن فيه حرير اصلا اخذاعام ايضا (قول نعم يكره) عبارة الروض و بيع الصبرة والشراء بها جز افامكروه قال في شرحه وخرج بالصبرة بيع الثوب و الارض مجهولي الذرع فلا يكره كااقتضاه كلام المتولى وقديفرق بانالصبرة لايعرف قدرها تخمينا غالبالتراكم بعضها على بعض بخلاف الاخر اهسم (قوله نحوالكيل)اىكالوزنوالعددسيدعمر وحلى (قوله لا المذروع)عطف على نحوالكيل فكان الاولى لاالذرع (قول لانه لاتراكمفه) إذلا بدفيه من رؤية جميعه لاجل صحة البيع فلاغر ربخلاف الصبرة فانه يكنى رؤية أعلاها أه نهاية (قوله في غير نحو الفقاع) أي كحام البرجين و مآء السقااه عش (قوله كامر) اىقىشرحالخامسالعلم بەقولالماتن (بيع الغائب)اى والبيع بەوقولالشارح الثمنآو المثمن حمل منەللبيع على ما يشمَّل الشراء (قوله بان لم يره) أي الرؤية المعتبرة شرَّعا أه عش (قوله أوسمعه) عطف على قوله بالغا فكان المناسب التُّنية (قُولُه كاياتي)اىڧالتنبيه الاتى اله سم(قُولُه آورآه ليلاالح)عبارة النهاية أورآه فيضوء اه قال عشقوله فيضوء اي نور ناشيء من نحوالنار والشمس بحيث لا يتمكن الرائي معه من معرفة حقيقة ماراه وعبارة حجاوراه ليلاالخ فلعل اسقاط الشارح مرليلا اشارة إلى ان المدارعلى كون الصوء يستر لو نه ليلاكان او نهار ا اه (قوله صرح ابن الصلاح بآن الرؤية الح)هل ينافي هذا ما ياتي في شرح والاصحان وصفه بصفة السلم لا يكني (قوله وهذا) اى قوله اور اه ليلا الخام عش (قوله منها) اى الرؤية العرفية (قوله قال الخ) على حذف العاطف أو حال من فاعل طلب (قوله فله الرد) محله كاياتي ف عيب يكن عدم الاطلاع عليه مع الرؤية العرفية اما إذا بعد ذلك كانكان بجدوع الآنف و ادعى عدم معرفة ذلك حين راه لم يقبل منه ذلك آه عش (قوله ليس العرف الخ) اى منه (قوله ذلك) اى الرؤية في الضوء اه عش (قوله ان كلامه) اى ابن الصلاح (قوله ظاهر ابحيث ير آه الخ) اى اما إذا كان كذلك كان كان بحدوع الانف وآدعىعدممعرفةذلكحينراه لم يقبل منه ذلك اهعش (قوله وحيننذ) اىحين إذكان كلام ابن الصلاح مقيدا بذلك (قوله ما يظهر) اى انكشاف و معرفة يحصل (قولة ورؤية نحو الورق الح) الاولى التفريع (قوله ليست كذلك) آى رؤية عرفية (قوله او من وراء الخ) عطف على قوله لئلا (قوله إلا الارض والسمك) على

ماذكره قبيلوان يقبل على وفق الايجاب بقوله و يصح بعتك هذا بكذا على ان لى نصفه لا نه بمعنى إلا نصفه اله وسيذكره انفا بقوله و هو الخرقول نعم يكره بيع بجهول نحو الكيل جزافا) عبارة الروض و بيع الصدة و الشراء بها جزافا مكر و ه قال في شرحه و خرج بالصدة بيع الثوب و الارض بجهولى الذراع فلا يكره كافتضاه كلام المتولى وقد يفرق بان الصدة لا يعرف قدرها تخمينا غالبا لنراكم بعضها على بعض يخلاف الاخرين اه (قوله إلا الارض و السمك) قال في الروض يخلاف رؤية السمك و الارض تحت ألماء الصافى إذ به صلاحهما قال في شرحه قال في المهمات و التقييد بالصافى يشعر بان الكدر بمنع الصحة لكن

لان بهصلاحهماوصحت اجارةأرضمستور بماء ولوكدرلانها أوسعلقبولهاالتاقيت وورودهاعلى بجردالمنفعةوذلكالنهى عن بيغ الغررلانالرؤية تفيدمالم تفدهالعبارة (٢٦٤) كماياتى(والثانى)و بهقالالائمةالثلاثة (يصح) للبيعانذكر جنسهوان لم يرياه (ويثبت

إلاإذا كان المرئىمن وراءالماءالصافى ارضا أوحكماو (قوله لان بهالخ)اى فتكنى هذه الرؤية لان بالماء صلاح الارض والسمك و انظر هل استثناء الارض على أطلاقها ولو لم تصلح الزراعة (قوله و لو كدر ١) اي فتكفى الرؤية من وراثه في الاجارة دون البيع اهع ش (قوله لانها اوسع) أي مع كون المآء من مصالحها كما تقدمت الاشارة إليه اه عش (قوله وذلك) اىعدم صحة بيع الغائب اه عش (قوله كاياتي) اى في شرحو الاصحان وصفه الحقول المتن (والثاني الح) لعلوجه حكاية الثاني من المصنف قوة الخلاف ومن ثم قال به الائمة الثلاثة اه عش (قوله ان ذكر جنسه) قال في الكنز او نوعه و عليه فالو او في كلام المحلي اى والمغنى بمعنى اواه عشُّ وفيه وقفة (قوله وبهقال الائمة الثلاثة) اى وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهمو نقله ألماوردى عنجمهور اصحأبناقال ونص عليه الشافعي فيستة مواضع على البطلان في ستة ايضًا لكنُ نصوص البطلان متاخرة اله عميرة قول المتن (ويثبت الخيار) وينفذ قبل الرؤية الفسخ دونالاجارة ويمتد الخيارامتداد مجلسالرؤية نهايةومغني (قوله لحديث فيه الخ) وهو من اشترى مالم يره فهو بالخيارو إذارآه محلومغي (قوله و نحوها)و لعل من النحو عوض الخلع والصداق و (قوله بخلاف نحو الوقف) فانه يصحو من نحو الوقف العتق كاجزم به سم على حج اه عش عبارة المغنى ويحرى الفولان في رهن الغائب وهبته وعلى صحتهما لاخيار عندالرؤية إذلاحاجة إليه قال في المجموع ويجرى القولان في الوقف ايضاو لكن الاصح في زو ائد الروضة تبعالا بن الصلاح في كتاب الوقف صحته وانه لاخيارعندالرؤيةاه (قولهوعلى الاظهر) إلى قوله وقول المجموع في المغنى (قوله وعلى الاظهر) اي من اشتراط الرؤية اه مغنى (قوله فيمالا يظن الخ) صادق بمالوشك في انه مما يتغير أو ممالا يتغير ويؤيده ماسياتي في توجيه عبارة الانوار من قوله لان آلاصل عدم المانع فلير اجع اه سيدعمر (قوله بظن انه) لعلهذاالتقديراشارة إلى جواب آخر عن الاعتراض الاتي والآفالقيد عليه راجع إلى المنفي وإنما المناسب لرجوعه إلى النفي تقديره قبل لايتغيرقول المتن (قبل العقد) ولولمن عمى وقته نهآية ومغني اي فالابصار وقت العقد إنما يشترط للعلم بالمعقو دعليه فحيث علمه قبل واستمر علمه لايشترط ابصار موعليه فلوأوجب ثم عمى وقبل المشترى بعدا وعكسه صح العقد ولاينا في هذاما تقدم في كلام الشارح من اشتراط بقاء الاهلية إلى تمام العقد لان هذا اهليته باقية لأن المراديها ما يتمكن معه من التصرف وهذا موجو دفيه عش (قوله اشترى الخ)أى او باع او آجر اورهن او وهب و نحوها (قوله كاقاله الماوردي الح) وهو ظاهر كاقال شيخنا واناستغر به المجموع اه مغنى (قوله اى نفلا) خبروة ول المجموع الخاه عش (قوله على ان غيره) اى غير الماوردي (صرح به) اي بانه لابدان يكون ذاكر االخ (قوله لامدركاً) بضم الميم من ادرك كايؤخذ من المصباح اه عشوجوزو افتحها من الثلاثي (قوله فلاينافي أي قول الجموع (تصحيح غيره) اي غير صاحب المجموع اه رشيدي (قوله و جعله) و (قوله لتضعيفه) ضمائر ها لماقاله الماوردي (قوله يجعلهم) اي الاصحاب والباءمتعلق بالنصر (قولهو بانهالج)عطف على يجعلهم الخ(قولهويرد) اى الاقتصار المذكور (قولة وبطلان الصوم الخ) عطف على العزل (قوله ذلك) اى ماذكر مما يشعر بعدم الرضا الخ و ما ينافى الُصوم والحج (قوله ومدار البيع الخ) علف على مدار العزل الخ (قوله يقع) اى الغرر (فيه) اى في البيع سياتي في الاجارة ان شرط صحتها الرؤية و ان الماء الكدر لا يمنع الصحة و علل انه من مصالح الارض فالتسوية بين الغابين في الرؤية والتعليل يقتضي النسوية بينهما في الأبطال بالماء الكدر أو في عدمه اه ويجاب بان الاجارةأوسع لانها تقبل التاقيت رلان العقدفيهاعلى المنفعة دون العين وجواب الاذرعي بان الظاهر حمل ماهناك علىماآذا تقدمت الرؤية قبل ان يعلو الماء الارض مخالف لكلامهم هناك اه (قوله كما يأتي) اى فى التنبيه الاتى (قوله ان ذكر جنسه) قال فى الكنز او نوعه (قوله نحو الوقف) أى كالمتق (قوله

الخيار) للشترى وكذا البائع على خـلاف فيـه (عند الرؤية) لحديث فيه ضعيف بلقال الدارقطني باطل وكالبيع الصلح والاجارةواارهن والهبة ونحوها بخلاف نحو الوقف (و) على الانلمر (تكنى) فُ صحة البيع (الرؤية قبل العقد فيما لا) يظن انه (يتغيرغالباإلىوقت العقد) كارض وآنيـة وحـديد ونحاس نظرا لغلبة بقائه علىمارآه عليه نعم لابدان يكون ذاكرا حال البيع لاوصافه التىرآها كاعمى اشترى مارآه قبل العمى والالميصحكاقالهالماوردي واقدره المتأخرون وقول المجموع انهغريب اي نقلا على انغير مصرح به ايضا لامدركاإذ النسيان بجعل ماسبق كالمعدوم فيفوت شرط العلم بالمبيع فلاينافي تصحيح غيره لهوجعله تقسدا لاطلآقهم وانتصر بعضهم لتضعيفه بجعلهم النسيان غيردافع للحكم السابق في مسائل منهالو انكر الموكل الوكالة لنسيان لميكن عزلا ولونسى فأكل فى صومه او جامع في احرامه لم يفسد وبأنه لورأى المبيع ثم التفتعنه واشتراه غافلا عن او صافه صحویر دبأن

مدار العزل على مايشعر بعدم الرضا بالصرف وبطلان الصوم والحج على ما ينافيهما بما فيه تعدو لم يوجد (قوله ذلك ومدار البيع على عدم الغرر و بالنسيان يقع فيه

وماذكر فيالفرع الاخيرهو من محل النزاع فلايستدل به و بفرض ان المنقول فيه ماذكر فالغرر فيهضعيف جدا فلا يلتفت اليه و بحث بعضهم انهلور اى الثمر ةقبل بدو الصلاح ثم اشتر اها بعده و لم يرهالم يصحو ان قربت المدة اى لا نه يتغير بنحو اللون فكان اولى مما يغلب تغيره فانه يبطلو ان لم يتغير لعارض كاياتي و إذا صح فو جده متغير اعمار آه عليه تخير فان (٢٦٥) اختلفا في التغير صدق المشترى و تخير لان

البائع يدعى عليه أنه رآه بهذه الصفة الموجودة الانورضي به والاصل عدم ذلك وإنما صدق البائع فنما إذا اختلفا في عيب يمكن حدو ثه لا تفاقهها علىوجوده فىيدالمشترى والاصل عدم وجوده في يدالبائع (دونما) يظن أنه (يتغير غالبا) لطول مدة اولعروض امراخر كالاطعمة التي يسرع فسادهالانهلاوثوقحينئذ سقائه حال العقدعلي أوصافه المرئية قبل تنافى كلامه فما يحتمل التغير وعدمه على السواءكالحيوان إذقضية مفهوم أوله البطلان وآخره الصحةو الاصحفيه الصحة كالاول بشرطه لان الأصل بقاء المرئى محاله وما ذكر من التنافي غير مسلم بلهوداخلفىمنطوق أول كلامهو مفهومآخره لانالقيدهنا للمنفىلاللنفي اىمالايغلبتغيره سواء أغلب عدم تغيره أم استويا دون مايغلب تغيره فهو داخل في منطوق الأول ومفهوم الثانى فلا تنافى وجعل الحيوان مثالاهو

(قوله وماذكر الخ)عطف على المدار (قوله في الفرع الأخير) هو مالور أى المبيع ثم التفت عنه الخ اهع ش (قولهان المنقول فيه) اي في الفرع الاخير (ماذكر) اي الصحة (قوله بعده) اي بعد بدو الصلاح (قوله ولم يرهآ)اىوالحالانها يرالثمرة بعد بدوالصلاح(قولها يصح)معتمد اه عش (قوله لانهالخ)اىالثمرة والتذكير باعتبار المبيع عبارةالنهاية لانها تتغير بنحو اللون فكانت الخ اه (قوله او لي) اى بالبطلان (قوله فالهالخ)اى بيع ما يغلب الخ على حذف المضاف (قوله كاياتي) أي في التنبيه الأول (قوله و إذا صح) أي بأن كان مالا يتغيرغا لباو (قوله تخير) اى فور افما يظهّر لا نه خيارعيب حقيقة اوحكما عُش وقليوني (قوله لاتفاقههاعلى وجوده الح) هذه العلة موجودة فيهالو اختلفا في تغيره اللهم إلا ان يقال ان الاولى مصورة بما قبلالقبض فلا تنافى هذه لكن عموم كلامهم يخالفه والأقرب ان يصور ماهنا بانهما اتفقا على ان هذه الصفة كانت موجودة عندالعقدو اختلفافي مجردعلم المشترى بهافصدق المشترى عملا بالاصل كاافتضاه قوله لانالبائع يدعىعليه انهرآه الخ اهعش عبارة الرشيدى قوله لاتفاقهما الخاى بخلاف مسئلتنا فانهمالم يتفقا على تغيره بل المشترى يدعيه والبائع ينكر وجوده من اصله فافترقاكما اشار اليه الشارح فاندفع ما في حاشية الشيخ اه (قوله لطول المدة) الى التنبيه الاول في النهاية (قوله فسادها) ينبغي ان المراد به ما يشمل تلفها اه سم (قوله مفهوم اوله) هوقوله فيما لا يتغير غالبا الخ و (قول و اخره) اى و مفهوم قوله دون ما يتغير غالبا (قوله والاصحفه) اى والحال ان الاصحفها يحتمل التغير وعدمه على السواء اهعش (قوله بشرطه) وهو ان يكون-الالعقدذاكر الاوصافه أه عش (قوله بلهو) اى ما يحتمل التغير وعدمه على السواء (قەلەلانالقىد) اىغالبا(ھنا)اىڧاولكلامالمصنف (قولەۋجعلالحيوان،ئالا) أىلما استوىڧيە الامران اه عش (قوله من انه) اى الحيوان (قسيمله)اى تحتمل الامرين على السواء (قوله وحكمهما و احد)اي وهُو الصحة (قوله فيه نظر) ايلانه جعل قسيم الشيء قسماله اه رشيدي (قوله توجيهه)اي ما في الانواراه عش (قوله لان الاصل عدم المانع) اي من آنه من الاستوا فجعل بهذا الاعتبار من المستوى اهكردى (قوله و جعل الخ) عطف على قوله الحق الخ (قوله لا بو قوعه الخ) اى التغير او عدمه (قوله لهذه) اىلوقو ع احدهما بالفعل (فوله او عدمه فتغير الخ) هذآصر يحقو لهم السابق و إذا صح فوجدمتغير اعما رآه عليه تخير إذالتخيير فرع الصّحة اه سم (قوله او لم يتغير) الاولى حذفه (قوله في الاول) هو قوله حتى لو

فسادها) ينبغىأن المراد به أعممن تلفها (قول فيها يحتمل التغيرو عدمه على السواء كالحيوان) لايقال دعوى استواء التغير و عدمه في الحيوان تنافى ماسياتى فى مسئلة شرط البراءة من العيب عن الشافعى من قوله الحيوان يغتذى في الصحة والسقم و تحول طباعه فقلها ينفك عن عيب خفى او ظاهر لا نا نقول لا نسلم المنافاة لان قوله يقل انفكا كه عن العيب عايته ان يكون الغالب ان يكون فيه عيب و هذا لا ينافى ان يستمر بالحالة المرئى عليها من غيران يغلب تغيره عنها بل لوسلمنا انه لا ينفك عن مطلق العيب لم يستاز م ذلك غلبة تغيره عن الحالة التي رؤى عليها لا نه يجوز ان يكون معيبا و يستمر بتلك الصفة المرئية مع حصول العيب فيه الى العقد فتا مله فا نه يو هم المنافاة قبل التا مل الصادق ثم ان رؤيته لا تستاز م الاطلاع على العيب و ان كان ظاهر ا إذ قد شتبه حاله عند الرؤية فلا يعلم فليتا مل و يصرح بذلك ما تقدم عن ابن الصلاح فى شرحه و الاظهر انه لا يصح بيع الغائب (قول ها و عدمه فتغير الخ) هذا صريح قو لهم السابق و إذا صح فو جده متغير الحماراه

(عهم ـ شروانى وابن قاسم ـ رابع) مادرجو اعليه وهو ظاهر فما وقع لصاحب الآنو ارومن تبعه من أنه قسيم له و حكمها و احد فيه نظرو ان أمكن توجيه بأنه لماشك فيه هل هو بما يستوى فيه الامران أو لا ألحق بالمستوى لان الاصل عدم المانع و جعل قسيما له لانه لم يتحقق فيه الاستواء فتامله (تنبيه) قضية اناطتهم التغير و عدمه بالغالب لا بوقوعه بالفعل انه لا ينظر لهذا حتى لو غلب التغير فلم يتغير او عدمه فتغير او استوى فيه الامران فتغير او لم يتغير لم يؤثر ذلك فيها قالوه فى كل من الاقسام من البطلان فى الاول

والصحة فى الاخيرين ويوجه بانا إنما نعتبر الغلبة وعدمها عند العقد دون ما يطر ابعده ﴿ تنبيه اخر مهم جدا ﴾ ماذكر ته فى القيد و النفى مبنى على قاعدة استنبطتها من كلام غير و احدمن المحققين تبعا الشيخ عبد القاهر و حاصلها انك ان اعتبرت دخول النفى على كلام مقيد كان نفيا لذلك القيد دائم الاستحالة كون القيده نا للنفى لان الفرض دخوله على كلام مقيد فتمحض انصر افه للقيد لا غير و ان اعتبرت اشتمال الكلام على قيد و نفى فالا رجح المتبادر انصر اف النفى الى القيده نا ايضا ليفيد نفيه و عليهما صحماذ كرته فى تقرير المتن الدافع للا عتبر اض عليه المبنى على المرجوح ان القيد للنفى اى انتفاء (٢٦٦) التغير غالب فلا تعرض فيه لغلبة التغير و لا لعدمها بوجه بل لمكون هذا النفى غالبا او غيره و وجه مرجوحة هذا و المناهم المناهم المناهم على المناهم النفى النفى المناهم على النفى النفى غيره و وجه مرجوحة هذا و القيد النفى النفى النفى النفى المناهم المناهم النفى النفى

غلبالتغيرالخو(قوله في الآخرين) هماقوله وعدمه فتغيروقوله أواستوىفيه الامران فتغير الخ اه عش (قوله أستنبطتها الح) من العجب دعوى الاستنباط في مسئلة مصرح بها مشهورة في كلامهم آه سم وقديوجه كلامالشارح بانمقصوده الاشارة الىان من المحققين من صرحها و استنبطها كالشيخ عبد القاهرومنهم من لم يصرح بهالكنها تؤخذمن كلامه بطريق الاستنباط فقوله كالشيخ عبدالقاهر متعلق باستنبطها أي اقتديت بالشيخ عبدالقاهر أي في التصريخ بهاو استنباطها من كلام من لم يصرح بها من المحقةين فحاصله انى لم اخذهاعن المصرحين بهاكالشيخ المذكور على سبيل التقليد الصرف بلعلى سبيل التنبه لماخذها من كلام المحقةينوهذاعلى سبيلالتحدث بنعمة الله تعالى عليه غمرنا الله تعالى وآياهم باحسانهو برهو اسبل عليناو عليهم ذيل ستره اه سيدعمر وقدير دعليه ان الشيح امام في الفن يستنبط من كلام الله وكلام البلغاء لامن كلام المحققين (قوله و ان اشتملت عبارة الكلام آلخ) أي من غير ملاحظة سبق احدهماعلى الاخر (قوله هنا ايضا) اى فى الاعتبار الثانى كالاول (قوله وعليهما) اى الاعتبارين (قوله ماذكرته) هو قوله أنّ القيدهنا للنفي لاللنفي اي مالايغلب تغيره الخ (قوله اي انتفاء التغير غالب) الأو فق لمام في مقابله اى يغلب انتفاء تغيره (قول فلا تعرض فيه الح) ظاهر صنيعه تسليم الاعتراض على فرضانالقيدللنفي معان اخركلام المصنف مصرح بحكم غلبة التغيرومفهم لحكم الآستواء سواءكان القيدفيأولكلامه للُّنفي اوالمنفي إلا ان يقال انهسكت عنرده على المرجوح ايضا لظهوره (قوله و لالعدمها) اىلاستوا.(قوله بوجه) اىلامنطوقاولامفهوما (قوله وهو الفعل) اىوشبه (قوله في المفعول له) اى في نحو ماضر بته تحقيرا (قوله فتقدير ذلك) اى قول آلمتن لا يتغير غالبا (قوله بما انتقاء تغيره الخ) متعلق بضمير منه الراجع لتقدير ذلك وقدمر ما فيه (قوله ومعنى الخ) عطف على قوله الفظا الخ (قوله نَيْكُون) اىالقيد (قوله و إلا) أى بان توجه النفي او الاثبات الىالقيد (قوله عن غرض ذكر الخ) الاضافة للبيان وكان الاولى عن غرض التقييد او التعبير بمن بدل اللام (قوله من اثبته) اى القيد (قولِه كافي الآية) أي الآتية آنفا (قولِه ان تقييد النفي) صوابه المنفي بالميم (قولِه هذا كله) أي قوله أن أعتبرت الى هنا (قوله ما تقرر) فأعل فلا ينافى و (قوله ماقيل) مفعوله و المرّاد بمآ تقرر ارجحية الاول لفظاومعني وقال الكردي هوقوله لان القيدهنا للنفي الخ اه (قوله كثير اما الح) بدل ما قيل (قوله نفى المحكوم عليه بانتفاء صفته) يعني نفي المقيد بنفي قيده أهكر دى (قوله كما دل عليه) أي على القصد المذكوروكان الاولى الاخصر بدليل السياق (قوله او دليل الح) عطف على السياق (قوله على لاحب) اى هو على لاحب واللاحب الطريق و (قول لا يهتدى الخ) صفة لاحب اله كردى (قول نفي الحقيقة عليه فمخير (قوله والصحة في الاخيرين) هذه الصحة صرح بهاقو له السابق و إذا صح فو جدمتغيرا الخ إذ التخيير فرع الصحة وقديمنع التصريح لصدق التغير مالحاصل بطول المدة بعدالعقد إلاان قرينة تعليل قوله

فاذا اختلفا الخيو يدهذا التصريح (قوله استنبطها الخ) من العجب دعوى الاستنباط في مسئلة مصرح بها

وارجحيةالاول لفظاان العامل القوى وهوالفعل اولى بان بجعل عاملا في المفعول له ای مثلا من العاملالضعيف وهوحرف النفى فتقدير ذلك بلايغلب تغيره اولى منه بما انتفاء تغيره غالبومعني ان المتبادر هو انصر افالنفي اليالقيد واحتمال عكسه مرجوح بل جعله بعض المحققين كالعدم فجزم بالاولووجه تبادر ذلك انالغالب في الاثبات والنفي توجههما الى القيد الآترى انك إذا قلت جئتني راكبا كان المقصود بالاخبار إنماهو كونهرا كبافيالجيءلانفس المجيءفعلى الارجح يتوجه الاثبات اوالنفي للقيداولا ليفيد اثباته اونفيه وعلى المرجوح لايتوجه اليه فيكون قيدا للاثبات او النفىلاغيرفعلى الاول يعتسر الفيداولا ثمالاثبات او النفى وعلى الثاني مالعكس وبذا يندفعزعم انهذا

المرجوح هو الاكثر الراجح و إلاكان ذكر القيد ضائعا عن غرض ذكر ه التقييد بل لغرض آخر كمناقضة من أثبته وكالتعريض الخ) كافى الاية فان الغرض من ذكر الالحاف فيها التعريض بالملحفين توييخا لهم و وجه اندفاعه منع ما ذكره بقو له و لاالى اجره و سند المنع ان تقييد المنفى له فو اثدوك في به غرضا في جو ازه بل حسنه هذا كله حيث لم يعلم قصد المتكلم فلا ينافى ما تقر ر ما قبل كثيرا ما يقصدون نفى المحكوم عليه بانتفاء صفته كادل عليه السياق أو دليل آخركقول امرى القيس به على لاحب لا يهتدى بمثاره به لم يردكما قاله ابو حيان وغيره اثباب منار انتفى عنه الاهتداء بل نفى المنار من اصله وكقوله تعالى لا يسالون الناس الحافا لم يردا ثبات السؤ الى ونفى المحقيقة مطلقة اعم السؤ ال من اصله بدليل يحسبهم الجاهل الى اخره إذا التعفف لا يجامع المسئلة و بما له تعلق بما هناقول الفخر الرازى نفى الحقيقة مطلقة اعم

من نفهها مقيدة لافادة الاولُّ سلمها مع القيد يخلاف الثاني فان انتفاءها مقيدة يفيد مخصوص لا يستلزمه مع قيد آخر (وتكفى) في صحةالبيع (رؤية بعض المبيع اندل على باقيه) كظاهر الصدرة من نحو الحب والجوز والادقة والمسك والتمر المجوةأو الكبيسفنحو قوصرة والقطن في عدل والبرفيبيت وإنرآه من كوة لان الغالب استواء ظاهر ذلك وباطنه فان تخالفا تخيرو كذلك تكفى رؤية أعلى المائعات في ظروفها ولايصحبيعنحو مسك في فارته معماً أو دونهاالاأن فرغباأ ورآهما فارغة تمرأىأعلاه بعد ملئها منه ويصح بيع تحو سمن رآه في ظرفه معمه موازنة ان علما زنة كل وكان للظرف قيمته وقيده بعضهم عاإذاقصداالظرف أخذامن تعليلهم البطلان رشه ط بذل مال في مقابلة غرمال ويردبان ذكره يشعر بقصده فلا نظر لقصده المخالف له لا بيعشى.موازنة بشرطحط قدر معين منه بعد

الخ)أى كلار جل فى الدار (قول من نفيها مقيدة) أى كلار جل كاملا فى الدار (قول مسلبها الح) أى عدم وَجُودُهَا بِالْكَايَةُ (قُولُهُ لا يُسْتَلَّزُمُهُ مِعْقَيْدَاخُرٍ ﴾ أي انتفاء الحقيقة في ضمن فرد اخر قول المتن (على باقيه) اى على ان الباقي مثله (قوله من نحو الحب) إلى قوله و لا يصح يع الح في النهاية و المغنى (قوله و الأدقة) جمع دقيق اه عش (قوله و المسك) معطوف على الصبرة اه رشيدي و لعل هذامبي على اختصاص الصبرة لغة بالطعام وقد تقدم ان الفقهاء يستعملونه في غيره ايضافهو معطوف على الحب (قول والتمر العجوة الخ)اى المنسولة ويحتمل العموم للتي فيها النوى اخذا من إطلاق الشارح مر ويثبتُ له آلخيار اذا اختلف الظاهر والباطن ولعله الاقرب أه عش (قوله أوالكبيس الخ)قال في العباب أن عرف عمق ذلك وسعته قال فيشرحه وهذاالشرط لايختص مذهالصورة بلياتى فيرؤية الحب منكوة اونحوها خلافا لمايوهمه صنيعه على ان المانع من صحة البيع في ذلك الجهل بالمقد ار لاعدم الرؤية الذي الكلام فيهسم حج ومنه يؤخذ أنمحلالا كتفاءبالمعاينة فىالمعين عنمعرفةالقدر حيث أمكنمعرفةالقدر معتلكالرؤية وإلافلا تكني اه عش(فول، فنحوقوصرة الح) سئلشيخناالشهابالرملي عن يبعالسكر فيقدوره هل يصح ويكتني برؤية اءكاه من رؤوس القدور فاجاب بانه ان كان بقاؤه فى القدور من مصالحه صح وكفي رؤية اعلاه من رؤوس القدورو الافلا اه ولعلوجه ذلك ان رؤية اعلاه لاتدل على باقيه لَكُنه اكْتَنَى مِا اذاكان بقاؤه في القدور من مصالحه للضرورة اه سم (قوله والقطن) اى المجرد عن جوزه اه مغنى (قوله فان تخالفا) اى الظاهر و الباطن (قول، و لا يصح بيع نحو مسك الخ) اى مطلقا جز ا فا او مو از نة و من النحو السمن والعسل في ظر فهما (قول الآن فرغها الح) راجع للعطوف و المعطوف عليه معا (قول و راهما) الاولى فيه وفى نظائره الاتية تثنية الفعل (قوله نحوسمن الخ) من النحو المسك فى فارته و العسل في ظرفه (قوله ان علمازنة كل)مفهو مه بطلان البيع مع الجهل ويشكل ذلك بالصحة فيمالو باع صبرة بجهو لة الصيعان كل صاع بدرهم اكتفاء بتفصيل الثمن وأشار للجو ابعن مثله سم على منهج حيث قال وأقول لعل وجهه ان المقصودهو السمن و المسك و الجهل بو زنهما يورث الجهل بالمبع كاللن بالماء تامل اه عش (قوله لا بيعشىء موازنة) فىالعباب ولو باعالسمن كل رطل بكذا فلموزنه وحده اوفى ظرفه ويسقط وزنه بعدتفريغه اه وفيشرحه عقب هذآ وصوب فيه ايضا وكان ضمير فيه للمجموع لتقدم ذكره انهلو باعه السمن كلرطل بدرهم على أن يوزن معه الظرف ثم يحطوزن الظرف صحوان كان الموزون جامدا لايتونف على الوزن في ظرفه ولو باعه بعشرة على أن يزنه بظرفه ثم يسقط من الثمن بقسط وزن الظرف صحانعلما قدروزن الظرفوقدرقسطه والافلاوتو اشترى شيئا منذلك فىظرفه كارطل بدرهم مثلاعلى ان يوزن بظرِ فه و يسقط للظرف ارطالامعينة من غير وزن لم يصح قال في المجموع وهذا من المحرمات التي تقع في كثير من الاسواق ﴿ فرع ﴾ ذكر الرافعي في الاجارة أن من اشترى سمنا وقبضه

مشهورة فى كلامهم (قوله و التمر العجوة أو الكبيس فى نحو قوصرة الح) قال فى العباب ان عرف عمق ذلك و سعته قال فى شرحه و هذا الشرط لا يختص بهذه الصورة بل ياتى فى رؤية الحب من كوة او نحوها خلافا لما يوهمه صنيعه على ان الما نع من صحة البيع فى ذلك الجهل بالمقد ار لا عدم الرؤية الذى الكلام فيه اه (فرع) سئل شيخنا الشهاب الرملي عن بيع السكر فى قدوره هل يصح و يكتفى برؤية أعلاه من رؤوس القدور والافلا اه فاجاب با نه ان كان بقاؤه فى القدور من مصالحه ولعل و جد ذلك ان بقاؤه فى القدور من مصالحه ولعل و جه ذلك ان رؤية اعلاه لا تدل على باقيه لكنه اكتفى بها إذا كان بقاؤه فى القدور من مصالحه للضرورة (قوله لا بيع شيء مو ازنة) فى العباب ولو باع السمن كل رطل بكذا فله و زنه و حده أو فى ظرفه و يسقط و زنه بعد تفريغه اله و فى شرحه عقب هذا و صوب فيه ايضاوكان ضمير فيه للجموع لتقدم ذكره انه لو باعه السمن كل رطل بدرهم على أن يو زن معه الظرف ثم يحطو زن الظرف صح و ان كان الموزون جامد الا يتوقف على الوزن فى ظرفه و لو باعه بعشرة على ان يزنه بظرفه ثم يسقط من الثمن بقسط و زنه الظرف صح

فى اناء البائع ضمن الاناء لانه أخذه لمنفعة نفسه و لاضرورة لقبض المبيع فيه اه فقوله ولو اشترى شيئا منذلك في ظرفه كل رطل بدرهم مثلا الى قوله قال في المجموع هو المراد بقوله هنا لابيع شيءمو ازنة بشرط حطقدر معين الخ اه سم (قوله في مقابلة الظرف) أي من غير وزن اه سم (قوله كما مر) اىفىفرع قبيل قول المتن ومتى كأن العوض معينا (قوله وخرج) الىقوله وكذا في المغنى والى المتن في النهاية (قوله بدل) اى الى اخره (قوله نحور مَانَ الح) اى كسفر جل اه نهاية اه سم قال عش ومن النحو ألعنب كماقاله الشيخان و نوزعاً فيه اه عبارة المغنى ولا يكفى في العنب والخوخ و نحوهما رُوْيَة اعلاها لكثرة الاختلاف فىذلك اه (قول فلابد منرؤية جميع كلواحدة) فان راى احد جَانَى نحو بطيخة كان كييع الغائبكالثوب الصفيق يرى احد وجهيه نهاية ومغنى قال عش قوله فلابد مندؤية جميع الخاى الرؤية العرفية فلايشترط قلبها ورؤية وجهيها الااذاغلب اختلاف احدوجهيها علىما ياتى وقوله كالثوب الصفيق قضية هذا التشبيه انعدم الاكتفاء برؤية احد الجانبين مفروض فيما اختلفت جو انبها اه (قوله طو لاوعمقا)ينبغي وعرضااه سيدعمر قول المتن (و أنموذج المتماثل) قدر اتحلاى والمغنى المتن هكذا ومثل انموذج المتماثل وقصدبذ كرمثل بيان الكاف فى قوله كظاهر الصبرة وانانموذج معطوف على ظاهر الصرةو انمالم يقدر الكاف فتقول وكانموذج لان الكاف حرف لايستقل فكره أن يكون الجارو الجرور ملفقاءن متن وشرح بخلاف مثل لانه مستقل وليس مقصوده ان مثل مقدر فىالكلام كاقديتوهم فليتامل اه سم (قوله بضم الحمزة) الى قوله وفيه وقفة فى النهاية الاقوله وقشر القصبالى وتقييده وكذافى المغنى الاقوله وطلع النخل وقوله وقديجاب الى وترددوقوله وكذاالورق البياض (قوله والميمالخ) اىوسكون النون وهذا هو الشائع لكن قال صاحب القاموس انه لحن وانماهو بفتح النونوضم الميم المشددة وفتح المعجمة اه نهايةقال عش قوله مر انه لحن قال النواجي هذه دعوى لاتقوم عليها حجة فما زالت العلمآء قديما وحديثا يستعملون هذا اللفظ من غيرنكير حتى ان الزيخشرى وهومن اثمة اللغة سمىكتا به فى النحو الآنموذج وكذلك الحسن بن رشيق القير و انى امام المغرب فى اللغة سمى به كتا به فى صناعة الادب و قال النو وى فى المنهاج و انمو ذج المتماثل و لم يتعقبه احد من الشر اح اه وقوله مر و إنماهو بفتح النون اى من غيرهمزة اه (قوله بالعينة) بكسر العين وسكون التحتية وقتح النون اله جمل (قوله ثم أن ادخلماالخ) اىكان قال بعتك حنطة هذا البيت مع الانموذج اله مغنى (قوله كظاهر الصبرة) أي كرؤية ظاهر الصبرة وقد تقدم انها كافية اهعش (قوله في دلالة كل النع) والاولى في الدلالة على الباقى باسقاط لفظة كل لما في جعل دلالة الكل جامعاماً لا يخنى إلا ان يراد بالكل ظاهر الصبرة واعلىالمائع (قوله احدهما) ثم قوله ليساالاولى فيهماالتانيث (قوله ومن ثم لوراىالخ) ليتاملوجه هذا البناء أه سيدعمر (قوله ثم اشترى الخ) اى و لا يعلم الهما المسروق نهاية و مغنى (قوله صح) اى ان كانذاكر الاوصافه كامر (قوله وإن لم يدخلوا النج) اى كأن قال بعتك من هذا النوع كذا مغنى ونها ية (قوله

انعلىاقدروزن الظرف وقدر قسطه و إلا فلاولو اشترى شيئا من ذلك في ظرفه كل رطل بدرهم مثلاعلى ان يوزن بظرفه و يسقط للظرف ارطالا معينة من غيروزن لم يصح قال في المجموع وهذا من المحرمات التي تقع في كثير من الاسواق ﴿ فرع ﴾ ذكر الرافعي في الاجارة ان من اشترى سمنا وقبضه في اناء البائع ضمن الاناء لانه اخذه لمنفعة نفسه و لا ضرورة لقبض المبيع فيه اه فقوله ولو اشترى شيئا من ذلك في ظرفه كل رطل بدرهم مثلا إلى قوله في المجموع الخهو المراد بقوله هنا لا يبع شيء مو از نة بشرط حطقدر معين المخاوفي في مقابلة الظرف) اى من غير وزن (قوله كامر) اى في الفرع المذكور في الشرح قبيل قول المصنف و متى كان العوض معينا النخ (قوله و انموذج المتماثل) قدر المحلى المن هكذا و مثل انموذج المتماثل وقصد مذكر مثله بيان معنى الكاف في قوله كظاهر الصبرة و ان انموذج معطوف على ظاهر الصبرة و إنمالم يقدر الكاف في قوله كظاهر الصبرة و ان انموذج معطوف على ظاهر الصبرة و إنمالم يقدر الكاف في قوله كلان الكاف حرف لا يستقل فكره ان يكون الجارو المجر و رملفة المناه يقدر الكاف في قوله كلان الكاف حرف لا يستقل فكره ان يكون الجارو المجر و رملفة المناه يقدر الكاف في قوله كلان الكاف حرف لا يستقل فكره ان يكون الجارو المجر و رملفة المناه يقدر الكاف في قوله كلان الكاف حرف لا يستقل فكره ان يكون الجارو المجر و رملفة المناه يقدر الكاف في قوله كلان الكاف حرف لا يستقل فكره ان يكون الجارو المجر و رملفة المناه يقدر الكاف في قوله كلان الكاف في قوله كلون المناه بالمناه بالمناه بالمناه بقدر الكاف في قوله كلون المناه بالمناه بالمناه

مخلافشرطوزنالظرف وحطقدره لانتفاء الجهالة حينئذ وبحث ان اطراد العرف بحطقدر كشرطه غير صحيح كمامر وان ايد بكلام أن عبد السلام غيره وخرج بدل صدرة نحو رمان وبطيخ وعنب فلابد منرؤية جميع كلواحدة وانغاب عدم تفاوتهاوكذا تراب الارضو من ثم لو باعه قدر ذراع طو لاوعمقا من ارض لم يصح لان تراب الارضُ مختلف (و) تكني رؤية بعض المبيع الدال على باقيه نحو (انموذج) بضم الهمزة والميم وفتح المعجمة (المتماثل) أي المتساوى الاجزاءكالحبوب وهومايسمي بالعينة ثمان ادخلها في البيع في صفقة واحدة صحوآنلم يردها إلى المبيع على المعتمد لان رؤيته كمظاهر الصبرة واعلى المانع في دلالة كل على الباقىوزعم اندان لميرده اليه كان كبيع عينين رای احدهمآ بمنوع لوضوح الفرق إذماهناني المتماثل والعينان ليسا كذلكومن ثملوراى ثوبين مستويين قيمة ووصفا وقدرا كنصني كرباس فسرق احدهما مثلا ثم اشترى الاخرغا تباصحإذ لاجهالةحينئذ بوجهوآنلم يدخلها في البيع لم يصح وانردها للمبيع لأنهلمير المبيع ولا شيئا منه

والبيض وكذاالقطن لكن بعدتفتحه وانما لم يصنح السلم فيه حينئذ لعدم انضباطه (والقشرة السفلي) وهيماتكسرعند الاكل وكذا العليا ان لم تنعقد (للجوزواللوز)لأن بقاءه فيه من صلاحه وقشر القصب الاسفل قد عص معه فصار كانه في قشر واحمد وتقييده كاصله بالحلق للاحتراز عن جلد آلكتاب فانه لابد من رؤية جميع اوراقه وكذا الورق البياض واناور دعلى طرده القطن جوزه والدر في صدفه والمسك في فأرته وعلى عكسه الخشكنان ونحوه والفقاع فىكوزەوالجبة المحشوة بالقطن لبطلان بيع الاولمع انصوانها خَلَقِ دُونَآلَاخُرُ مَعَ انْ صوانهاغيرخلق وقدبجاب بان الغالب في الخلق ان بقاءه فيه من مصلحته فاريد بهماهوالغالب فيه ومنشأنه فلاير دعليه ثبيء منذلكو تردد الاذرعي فىالحاق الفرش واللحف بالجبة ورجحغيره عدمه لان القطن فها مقصود لذاته مخلاف الجبة وفيه وقفة(و تعتدرؤية كلشيء على ما يليق به) عرفاو ضبط في الكافي بان يرى منه مايختلف معظم المالية باختلافه فيرى في الدار والبستان والحمام كل ما

اناالخ)عبارة النهاية والمغيى اولم يدل على باقيه بلكان صوانا ثم قالا فقوله اوكان قسم قوله ان دل اه(قوله و طلع النخل)عطف على قصب السكر (قوله لكن بعد تفتحه) لا يخفي ان اير اده هنا على هذا الوجه يقتضي انه تكنى رؤية صو انه بعد تفتحه وحينئذ فلأمعني لاشتراط تفتحه اذلامعني له الاالتمكن من رؤية بعضه وحيننذ فهو من القسم الاول لامن الثاني اه رشيدي (قوله ان لم تنعقد) اي السفلي سم ورشيدي (قوله وقشر القصب الاسفل الخ)فيه ان المعول عليه هنا ان يكون قشره صو انا لما فيه و قشر القصب الاعلى ليسكذلك على انهذه العلةموجودة في الباقلاء ولا يصح بيعها في قشرها الاعلى فالاولى أن يعلل بان قشره الاعلى لايسترجميعه ورؤية بعضه تدلعلى رؤية باقيه فهومن القسم الاول أه حلى قال شيخنا وهذا بخلاف اللوبية الخضراء فانه يصح بيعها في قشرها اه (قوله وكذا الورق) اى فلا بدمن رؤية جميع طاقاته مغنى وعش (قولهالبياض)اى ذوالبياض والمرادبة الذي لم يكتب فيه فيشمل الاصفر وغيره (قوله على طرده) اى منع الخلق (قوله في جوزه) اى قبل تفتحه سم ورشيدى زاد السيد عمر بقرينة ما تقدم اه (قوله و المسك في فارته) أي حيث لم ير ها فارغة ثم يعاد اليها فا نه يكتني برؤية اعلاها كمام اه نهاية (قوله الخشكنان) هو فطيرة رقيقة يوضع فيهاشيء منالسكر ونحو اللوز وتسوى بالنار فتكني رؤية الفُطيرة التيهي القشرة عن رؤية ما فيها لانها صو أن له وهو فارسى بمعنى الخبز اليابس و الجزء الاول من هذا بمعنى الثاني من ذاك و بالعكس (قوله في كوزه) اى المسدود الفم شرح المنهج (قوله و الجبة المحشوة بالقطن)وينبغي انمثلهالصوف ايفآنه تكنيرؤية ظاهرهاولايشترط روية شيء بمافي الباطن اه عش (قوله بيع الاول) بضم الهمزة جمع اول اى القطن و الدر و المسك في ظرو فهاو (قوله دون الاخر) جمع الأخير آي الحشكنان وماعطف عليه و بجوز افر ادهما كاجرى عليه ع ش فقال قوله الاول اي القسم الاولوهوالقطنوماعطفعليهوقوله دون الاخراىالقسمالاخروهوالخشكنانوماعطف عليه أه (قوله فاريد به ماهو) اى كون البقاء فيه من المصلحة الغالب فيه) اى نليس المراد عموم الصوان الخلق بل نوع منه وهو ما بقاؤه فيه من مصالحه وحينئذ فكان الاولى حذف قو لهو من شا نه لا نه يوهم انه يكتني برؤية الصوان الذى ليس البقاءفيه من المصالح لان من شانه ان البقاءفيه من المصالح ثم ان هذا الجواب لايدفع ماورد على العكس اه رشيدي اقول وما الموصولة في قوله ماهو الغالب و أقعة على مطلق الصوان خلقياً أو لاوحينئذ فالدفع ظاهر (قوله و رجح غيره عدمه) و هو المعتمد اه عشعبارة المغنى والظاهركما قاله ابن شهبة عدم الالحاق اه (قوله عدمه) اى عدم الالحاق فيشترط اصحة البيعرؤية باطنه ويكني فيها البعض اه عش (قوله لان القطن الخ)و لا يصح بيع اللب من نحو الجوز وحده في قشر ه لان تسليه لايمكن الابكسر القشر فيؤدى لنقص غير المبيع نهاية ومغنى اى ولان المبيع حينتذ غير مرئى اصلا اه رشيدى وقال عش قوله مر لنقص غير المبيع هو القشر وذلك لان القشر واللب فيه يرغب حفظا للب فتزيدقيمته وبعدالكسرانما يرادلمجر دالوقود وقيمته بهذا الاعتبار تافهة اهقول المتن(وتعتدرؤية كلشيءالخ)و ان اختلفا في الرؤية فالقول قول مدعيها بيمينه لان الاقدام على العقداء تر اف بصّحته وهو على القاعدة في دعوى الصحة والفساد من تصديق مدعيها مغنى ونهاية (قوله عرفا) الى المتن النهاية (قوله فيرى)الى المتن في المغنى الاقوله قال الى ويشترط (قوله والطريق) أى التي يتوصل منها اليها والسقوف والسطوحو الجدر ان والمستحم نهاية و مغنى (ڤولِه و بحرى ماءيدور الح)اى اذا اشتمل ما اشتر اه على رحايدور بالماء قال النهايةوكذا يشترط رؤية الماءالذي تدور به الرحا اله (قوله وفي السفينة جميعها الخ)اي ولو كبيرة جداكالملاحي ولواحتيج فرؤيتها الىصرف دراهم لمن يقلب السفينة منجانب الىآخرلتتاتي رؤيتهالمتجبعلىو احدمنهما بعينه بلران ارادالمشترى التوصل الىالرؤيةو فعلذلككان تبرعامنه اواراد منمتن وشرح بخلافمثل لانهمستقل وليس مقصوده ان مثل مقدرة فىالكلام كاقديتوهم فليتامل

(قولهان لم تنعقد)اىالسفلى (قوله فىجوزه)اىقبل تفتحه

اشتملت عليه حتى البالوعةوالطريق وبجرىماء يدور به الرحاوفىالسفينة رؤية جميعها

بشرطدخوله بل لا يصح البيع إلا بشرطدخوله أخذا من قول الروضة قبيل الوقف ولو باع بئر الماء وأطلق أو باع دار افيها بئر جاز ثم ان قلنا بملك الموجود حال البيع يبقى البائع وما يحدث للمشترى قال البغوى و على هذا لا يصح البيع حتى يشترط أن الماء الظاهر للمشترى لئلا يختلط الما آن اه سم (قول هما يصل إليه) اى المحل الذى يصل الماء إليه و هو القرار

ه (باب الربا)ه

(قهله بكسرالراء) إلى المتن في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله و بفتحها و المدوقوله و من ثم إلى و هو قوله ثم العوضان إلى المتن (قوله ويكتب مهما) اي بالواو والالف كانقله علماء الرسم اه عش (قوله بالياء) اى لانالالف تمال تحوالياء ثمه هذا في غير القرآن لان رسمه سنة متبعة ومقتضي هذا ان لا يجوز كتابته بالالفوحدهالكنالعرفعلى كتابته بهاوحدها نظر اللفظه حفى اهبجير مى (فوله وهو لغة الزيادة)قال تعالى اهتزت وربت اى زادت و نمت مغنى و نهاية (قوله غير معلوم التماثل) يصدق بمعلوم عدم التماثل و ال فىالتمائل للعهدأي التماثل المعتبر شرعاو ذلكعند اتحادالجنسو ليسحملهاعلي العهدما بعدمن حملةولنا علىءوض مخصوص على الانواع المخصوصة التيهي محل الرباوقوله اومع تاخير يمكن عطفه على قوله على عوض وتحمل ألفي البدلين على المعهو دشرعا اي وهو الانو اع الخصوصة التي هي محل الرياكم حمل على ذلك قوله علىعوض مخصوصوان كان اعممنهويشملهذا القسمماكان الجنس فيهمتحداوماكان مختلفا وما كانمن ذلكمعلوم التماثلوماكان مجهوله سم على المنهج أه عش (قوله وانهمن أكبر الكبائر) عطفعلى التحريم وظاهر الاخبار هناأ نهأعظم انمامن الزناو السرقةوشرب آلخر لكن افتي شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله تعالى بخلافه نهاية وسم قال عشقو لهمن الزناو منه اللواط وقوله والسرقة اي وانقلت اه (قوله ولم يؤذن الله) اى لم يعلم الله و (قوله كايذائه او لياء الله) اى ولو أمو اتاو (قوله فانه صح فيها) اى ف إيذائه أو لياءالله (قوله و ما ابدى له) اى من كو نه يؤذى للتضييق و نحوه اه عش (قوله إنمايصلح حكمه) يفيد ان بحر دعلم الحكمة لا يخرجه عن كونه تعبد ما فلير اجع فان فيه نظر اظاهر اسم على حج اى تنصر يح بعضهم بانالتعبديهو الذيلم يدرك لهمعنى وقديجاب عنالشارح بانهم قديطلقون التعبدي على مالم يظهر له علة موجبة للحكمو ان ظهر له حكمة اه عش (قوله بان يزيد احد العوضين) أي مع اتحاد الجنس شيخنا الزيادي اه عش (قوله و منه ر باالقرض) و إنماً جعل منه مع انه ليس من هذاالبآب لا نه لماشرط نفع للمقرض كان بمنزلةُ انه باع ماأقرضه بما يزيدعليه منجنسه فهو منه حكماه عش (قول بان يشرط فيه

للا يختلط الماءان اه (قوله و إن لم يملك هو الح) فى شرح العباب ثم قال اى البلقينى فى الفتاوى و اما الصورة الثانية و هى أن لا يكون محل البيع بملوكا و إنما المملوك المحل الذى يصل إليه الماء فاذا صدر بيع فى هذه الصورة على الماء الكائن فى الارض فانه لا يصح لا نه غير بملوك لصاحب الارض و لهذا إذا خرج من ارضه كان على اباحته و إذا باع القرار لم يدخل الماء الذى هو غير بملوك له و إنما يدخل فى ذلك استحقاق الارض فيه المسمى بالشرب المقصود منه اه

٥(باب الربا)٥

(قوله عقد على عوض مخصوص الح) لك ان تقول هذا الحدغير ما نع لانه يدخل فيه يبع صبرة بصبرة شعير جز افامع الحلول والتقابض إذيصدق على الصبر تين انه عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع مع انه لار با في ذلك و لا يقال التماثل إنما يعتبر في الجنس فقوله غير معلوم التماثل معناه إذا كان يه تبر فيه التماثل لان الحدلا تعرض فيه لذلك و يمكن ان يجاب بان أل في التماثل للعهداى التماثل المعتبر شرعا وذلك عند اتحاد الجنس وليس مملها على العهد با بعد من حمل قوله على عوض مخصوص على الانواع المخصوصة التى عند اتحاد الجنس وليس مملها على العهد با بعد من حمل قوله على الانواع المخصوصة التى هى محل الريافليتاً مل (قوله و انه من أكبر الكبائر) و ظاهر الاخبار انه أعظم اثمامن الزناو السرقة وشرب الخرلكن افتى شيخنا الشهاب الرملي بخلافه (قوله إنما يصلح حكمة) يفيد ان مجرد علم الحكمة لا يخرجه

وان لم يملكهو بل مايصل إليه لم يدخل الماء ملكا بل استحقاق الارض الشرب منه ومرفى زكاة النبات ماله تعلق بذلك

۵(باب الربا)۵ بكسر الراءوالقصرو بفتحها والمد وألفه بدل منواو ويكتببهما وبالياءوهو لغة الزيادة وشرعا قال الروياني عقدعلي عوض مخصوص غير معلوم التماثل فىمعيارالشرعحالة العقد أومع تأخيرفىالبدلين أو أحدهماو الاصل في تحريمه وانه من أكد الكبائر الكتابوالسنةوالاجماع قيل ولم محلفي شريعة قط ولم يؤذن الله تعالى فى كتابه عاصيا بالحرب غيرآكله ومن ثم قيل انه علامة على سوءالخاتمة كايذائهاولياء الله فانه صح فيها الايذان بذلك وتحريمه تعبدى وما أبدىله انما يصلح حكمة لاعلة وهو امار بافضل بان يزيداحد العوضين ومنه ريا القرض بان يشرط فيه ما فيه نفع للمقرض غير نحو الرهن اور بايد بان يفارق احدهما مجلس العقد قبل التقابض اور بانساء بان يشرط اجل فى أحد العوضين وكلها بحمع عليها والقصد هذا الباب بيان ما يعتبر في بيع الربوى زيادة على مامر ثم العوضان ان اتفقا جنسا اشترط (۲۷۳) ثلاثة شروط أو علة وهى الطعم والنقدية

اشترطشرطان وإلاكبيع طعام بنقد او ثوب آو حيوان بحيوان ونحوه لم يشترطشيءمن تلك الثلاثة إذاعلىت ذلك علىت انه (إذابيع الطعام بالطعام) أوالنقدبالنقد كماياً تي(ان كانا) اى الثمن والمثمن ووقع فىبعض النسخبلا الف وهو فاسد (جنسا) واحدا بان جمعهما اسم خاص مناول دخولهافي الرباواشتركافيه لشتراكا معنو ياكتمر معقليو برني وخرج بالخاص العيام كالحب وبما بعده الادقة فأنهادخلت في الرباقبل طرو هذاالاسم لهافهي اجناس كاصولهاو بالاخير البطيخ الهندى والاصفر فالهما جنسان والتمر والجوز الهنديان معالتمر والجوز المعروفين فان إطلاق الاسم عليهما ليسالقدر مشترك بینهها ای لیس موضوعا لحقيقة واحدة بللحقيقتين مختلفتين وهذاالضابطمع انه اولى ما قيل منتقض باللحوموالالبان لصدقه عليها مع انها اجنــاس كاصولها (اشترط الحلول)من الجانبين اجماعا لاشتراط المقابضة في الخبرو من لازمها الحلول غالبا فمتي اقترن بأحدهما

الخ)ومنهمالوأقرضه بمصروأذناله في دفعه لوكيله بمكة مثلا اهم عشوهل مثله ماشاع في زمننا أن يقرضه بمصرو اذنالوكيله بمكة مثلافى دفع مثله له وهل يخلص من الربا ان يقرضه بمصرو ياذن لوكيله بمكة مثلاان يقرضه مثله ثم يتقاصا بشرطه و يظهر فيهما نعم و الله اعلم (قوله نحو الرهن)من النحو الكفالة و الشهادة اه عش (قوله اور بانساء) بالفتح و المداه عش (قوله بحمع علمها) اى على بطلانها (قوله مامر) اى من كونه طاهر امنتفعاً به الخ (قنوله ثم العوضان) أى الثمن والمثمن (قوله وهي) أى العلة (قوله و النقدية) الو أو للتقسيم وقال عش بمعنى أو أه (قوله أوحيوان بحيوان) أي مطلقاً وإنجاز بلعه كصغار السمك نهاية ومغتى قالع شقوله مطلقا اىماكو لااوغيره منجنسه او منغير جنسه و معلوم ان الكلام في الحيوقوله كصغار السمكاي والجراداه (فوله او النقد)الي قول المتنو جنسين في النهاية إلا ڤوله و هو فاسدو قوله نعم إلى المتن وقوله وهما فيه وقوله لقدرتهما الى ولو قبضا (قوله اى الشمن) الى قول المتن و الماثلة في المغنى الافوله وهوفاسد (قهله وهوفاسد) وفي جزمه بالفسادمع احتمال رجوع الضمير للطعام من الجانبين اي ان كان الطعام من الجانبين جنسا او للمدكور نظر ظاهر آهسم اى او المعقو دعليه من الطعامين (قوله اشتراكا معنويا)معناهأن يوضع اسم لحقيقة و احدة تحتها افراد كثيره كالقمح اما اللفظي فهو ماوضع فيه اللفظ لكل المعاني بخصوصه فيتعدد الوضع بتعددمعانيه كالاعلام الشخصية وكالقرءفانه وضع لكلمن الطهر والحيض ام عش (قول كتمر الخ) تأمل انطباق الضابط على ذلك سم على حج اقول اى لان هذا الاسم حدث لها بعد دخولهما فىبآبالربا لثبوتالربا فيهمابسراونحوه ويمكن الجواب بانهمنوقت دخولهما فىبابالربا جمعهما اسم عاص كالطلع ثم الخلال و ان اختلف باختلاف الاحو ال اه عش (قوله كتمر معقلي) بفتح المهمو اسكان العين المهملة وكسر القاف نوع من التسر معروف بالبصرة وغيرها منسوب الى معقل بن يسار الصحابى رضي الله عنه والبرني هو ضرب من التمر اصفر مدور و احدته برنية و هو اجو دالتمر فهما جنس واحداه مغنىعبارةالبجيرىالبرنى بفتحالباءالموحدة وسكون الراء المهملة نسبةلشخص يقال لهراس البرنية نسب له لا مه أو ل من غرس ذلك الشجر اه (قوله و بما بعده) هو قوله من أول الخ (قوله هذا الاسم) اى الدقيق (قهله و بالاخير) هو قو امو اشتركافيه اشتراكامعنو ياو (قوله البطيخ الهندي) اى الاخضر (قوله فانهما جنسان)علة للاخر اجوسيعلل الخروج بقوله (فان إطلاق الاسم) أى البطيخ والتمر و الجوز (عليهما) اى على الاثنين من الستة المذكورة على التوزيع الخ (قوله اى ليس الخ) اى الاسم تفسير لقوله فان إطلاق الاسم الخ (فوله بل لحقيقتين الخ) اى لكل منهماه عشُّ بوضع مستقل (فوله و هذا الضابط) أى كل طعامين جمعهما اسم خاص الخ (قوله اولى ماقيل) اى في ضبط اتحاد جنس الطعامين (قوله منتقض الخ) ويمكن ان يقال حقيقة كل من الآلبان وللحوم مخالفة لغير هافلا يكون الاشتراك بينهما معنويا ثم رايت ابن عبدالحق اشار إلى ذلك حيث قال ولك ادعاء خروجها بالقيد الاخير اه اى بقوله اشتركا فيه الخ اه عش (قوله لا شتر اط المقابضة) هو مستند الاجماع اه عش (قوله و من لازمها) اى المقابضة الحلولوفيسم علىحجقديقال لايلزم إرادة اللازم اه ويمكنأن يجاب بأنأ لفاظ الشارع إذاوردت منه تحمل على الغالب فيه و الامور النادرة لاتحمل عليها اه عش (قوله و الماثلة مع العلم مها) اى حال العقد كما يؤخذ من قول المصنف الاتي ولو باعجز افاً الحرعش قول المَّن (والتقابض) ولو أشتري من

عن كونه تعبديا فليراجع فان فيه نظر اظاهر ا (قوله وهو فاسد) فى الجزم بالفساد مع احتمال رجوع الضمير للطعام اى ان كان الطعام من الجانبين جنسا او للمذكور نظر ظاهر (قوله كتمر معقلي) يتامل انطباق الضابط على ذلك (قوله ومن لازمها الحلول) قد يقال لكن لايلزم إرادة اللازم

ر ٣٥ ــ شروانىوابن قاسم ــ رابع) تأجيل ولوللحظة فحل وهما فى المجلس لم يصمح (والمماثلة) معالعلمها وكان فيها خلاف لبعض الصحابة رضى الله تعالى عنهم انقرض وصار الاجماع على خلافه (والتقابض) يعنى القبض الحقيقي فلا يكني غيره نصفاشا ثعامن دينار قيمته عشرة دراهم بخمسة دراهم صحويسله البائع له ليقبض النصف ويكون نصفه الثاني امانة في مده مخلاف مالوكان له عليه عشرة در اهم فأعطآه عشرة فوجدت زائدة الوزن ضمن الزائد المعطى لأنهقبضه لنفسه فانأقرضه البائع في صورة الشراء تلك الخسة بعد أن قبضها منه فاشترى بها النصف الاخرمن الدينارجاز كغيرهاولو اشترى كل الدينار من غيره بعشرة وسلمه منهاخمسة ثم استقرضها ثم ردهااليه عن الثمن بطل العقد في الحسة الباقية كمار جحه ان المقرى في روضه لأن التصرف مع العاقد في زمن الخيار اجازة وهي مبطلة فكانهما تفرقا قبل التقابض نهاية ومغنى (قوله حتى لوكان الح) غاية مرتبة على التقابض المفسر بمامر من قوله يعني القبض الحقيق الخ اهع ش (قوله نحو حو الة) من النحو الابر اءو الضمان لكنه يبطل العقد مالحو الةو الابراء لتضمنهما الاجازة وهي قبل التقابض مبطلة للعقدو أما الضمان فلايبطل العقد يمجرده بل انحصل التقابض من العاقدين في المجلس فذاك و الابطل بالتفرق اه عش وقوله وهي قبل التقابض الخأى على مختار النهاية و المغنى خلافاللشارح كاياً تى (قوله من غير تقدير) اى تقدير المقبوض بالكيل او الوزن فالمعتد في القبض هناما ينقل الضمان لآما يفيد التصرف ايضالما ماتي ان قبض ما بيع مقدر ا لايكون إلابالتقدير كذافىشر حالروض و (قوله ومع استحقاق البائع للحبس) أى حبس المبيع إلى أداء الثمن اهكردىقول المتن (قوله قبل التفرق) شأمل للتفرق سهوا اوجهلا اه سم (قوله قبض وارثيهما) أى ثم ان اتحد الو ارث فظاهر و إن تعدد اعتبر مفارقة آخرهم و لا يضر مفارقة بعضهم لقيام الجملة مقام المورث لمفارقة بعضهم كمفارقة بعض اعضاءالمورث لمجلسه ولايدمن حصول الاقباض من الكل ولو باذنهملو احديقبض عنهم فلو اقبض البعض دون البعض فينبغي البطلان فيحصة من لم يقبض كالو اقبض ألمورث بعض عوضه و تفرقا قبل قبض الباقي اه عش (قوله وهمافيه) اى يشترط وجود الوارث في المجلس عندموت المورث و الاوجه و فاقالماأ فاده كالام الشيخ أبي على أنه يكنى قبضهما في مجلس علمهما بالموت و إن لم يكو ناعند الموت في مجلس موت المورثين خلافا للزركشي لان الموت بمنزلة الاكر اه على التفرق و هو لايضر على المعتمد فغيبة الوارث قبل علمه بالموت عن مجلس العقد بمنزلة اكر اهه على مفارقة المجلس فاذا علم كان بحلس علمه بمنزلة مجلس زو ال الاكراه فلا بدمن قبضه قبل مفارقته بان يحضر المعقودعليه او قبضوكيله بأن يوكل من يقبضه له في أى موضع كان فبل مفارقته هو مجلس العلم قاله مر و الاكتفاء بقبض وارثيهماظاهر إذاكان العاقدان مالكين تخلاف مالوكاناوكيلين وبقبض الماذونين ظاهر إذاكان

العاقدان مالكين او اذن المالكان لهما في التوكيل او ساغ لهما شرعا اه سم وما ذكره عن مر في (قوله قبل التفرق) شامل للتفرق سهو اأوجهلا (قوله وهمافيه) أى يشتر طوجود الوارث في المجلس عند موت المورث و الاوجه و فاقالما افاده كلام الشيخ ابي على انه يكني قبضهما في مجلس عليهما بالموت و إن لم يكو نا عند الموت في مجلس موت المورث ين خلافا للزركشي لان الموت منزلة الاكر اه على التفرق وهو لا يضر على المعتمد فغيبة الوارث قبل علمه بالموت عن مجلس العقد بمنزلة اكر اهه على مقارقته المجلس فا ذاعم كان مجلس علمه بمنزلة مجلس دو اللاكر اه فلا بدمن قبضه قبل مفارقته بأن يحض المعقود عليه اليه أوقبض و كيله بأن يوكل علم بمن يقبض اله في اى موضع كان قبل مفارقته هو مجلس العلم قاله مر و عبارة شرحه و يكني قبض الوكيل فيه من العاقدين أو أحدهما و هما بالمجلس و كذا قبض الوارث معموت مورثه في المجلس أى و إن لم يكن الوارث معه في مجلس العقد لا نه في معنى المكره كاقاله الشيخ ابو على في اخر كلام له اه و في شرح العباب للشارح عن الشيخ أبي على على الموكان العاقد ان ما لكين علاف ما لوكان و كلين و يقبض الماذو نين ظاهر إذا كان العاقد ان ما لكين الوارث كمفارقة الموكل قبل قبض الوكيل و في شرح العباب وهل مفارقة المورث الميت قبل قبض الوارث كمفارقة الموكل قبل قبض الوكيل و كالورث كان العاقد الوكيل قبل قبض الوكيل و في شرح العباب و هل مفارقة المورث الميت قبل قبض الوارث كمفارقة الموكل قبل قبض الوكيل و كالورث كان العاقد المالكين و قبض الوكيل قبل قبض الوكيل و كالورث كان العاقد المالكين الوارث كمفارقة الموكل قبل قبض الوكيل و كان العاقد الموكيل قبل قبل و كان العاقد الموكيل قبل قبل و كان العاقد المالكين الوارث كمفارقة الموكل قبل قبل و كان العاقد الموكل قبل و كان العاقد الموكل قبل و كان العاقد الموكيل و كان العاقد الموكيل الوكيل و كان العاقد الموكيل و كان العاقد الموكيل و كان و كان الموكيل و كان العاقد الموكيل و كان العاقد الموكيل الوكيل و كان العاقد الموكيل و كان العاقد الموكيل الموكيل و كان الموكيل و كان العاقد الموكيل و كان العاقد الموكيل و كان العاقد الموكيل الموكيل و كان العاقد الموكيل الموكي

ياتىان آلفراق كرهاكهو اختيارا اويفرق بانتفاءالاهلية مناصلها عنالميت فسقط اعتبارحضوره

نحو حوالة نعم يكنى هنا قبض من غير تقدير ومع استحقاق البائع الحبس وإن لم يفد صحة التصرف كما كان العوض معينا كنى العوض معينا كنى الستقلال بقبضه ويكنى قبض وارثيهما في مجلس العقد بعد موتهما وهما فيه

وموكلا لانه يقبض عن نفسهقبل تفرقهما لابعده لقدرتهما على القبض قبل تفرق الآذنين مخلاف الوارث ولوقبضاالبعض صح فيه تفريقا للصفقة (أو جنسين كحنطة وشعير جاز التفاضل) بينهما (واشترط الحلول) من الجانبين كامر (والتقابض) يعنى القبضكما تقرر للخبر الصحيح أنهصلي الله عليه وسلم قآل الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبربالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا عثل سواء بسواء بدآ بيد فاذا اختلفت هـذه الاجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد أي مقابضة ومن لازمهاالحلول غالباكامر بلفرواية مسلم عينابعين وهي صريحة في اشتراط الحلول وما اقتضاه من اشتراط المقابضة ولومع اختلاف العلة أوكون أحدالعوضين غير ربوي غيرمراداجماعاو الاولان شرطان للصحة ابتـداء والتقابض شرط للصحة دواما ومن ثم ثبت فيه خيار المجلس نعم التفرق هنا مع الاكراه مبطل لضيق باب الربا مخلاف الاجازةعلى تناقض فيها حاصل المعتمد منه انهما متى تقابضا بعدها وقبل التفرق بان دوام صحته

النهاية مايوافقهواعتمده عش (قول ومأذونيهما) يفيدأن الوكيل لوأذن لموكله فىالقبض وأنالعبد الماذون لهلو اذن لسيده فى القبض صحوكتب عليه سم ما نصه حاصل هذا المكلام كاترى أنه يشترط قبض الماذونين قبل مفارقة الاذنين ولايشترط قبض الوارثين قبل مفارقة المورثين الميتين فما الفرق فليتامل اه اقول ولعل الفرق بينهما ان المورث بالموتخرجين أهلية الخطاب منالقبض وعدمه والتحق بالجادات بخلاف الاذن و (قوله ولوسيدا) اى بغير آذن من العبد الماذون له على ما أفهمه كلامه السابق ولوكان حاضر امجلس العقد اه عش (قوله وموكلا) أى بغير اذن الوكيل اه عش عبارة الرشيدي وظاهر ان محله كالذي قبله مالم يوكلهما العبدو الوكيل حيث كان لهماالتوكيل اه (قوله لانه) ايكلا من السيد والموكل يقبض عن نفسه اى لاعن العاقد ثم ان حصل القبض من الوكيل و العبد في المجلس استمرت الصحة وان تفرقاقبل التقابض بطل العقداه عش (قوله قبل تفرقهما) أى العاقدين الاذنين راجع لقوله وماذو نيهما (قوله من الجانبين) الى قولة نعم فى النهاية (قوله كاتقرر) اى في قوله يعنى القبض الحقيق الخ (قوله سواء الح) يجوزان يكون تأكيدا ويجوزان يكون اشارة الى أن المساواة في المقدار حقيقية لآن المماثلة تصدقها في الجملة وبحسب الحرز سم على منهج اهعش (قول اى مقابضة الخ) من كلام الشارح (قوله وما اقتضاه) اى الخبر المذكور اه عش (قوله اوكون احد العوضين غير ربوى) في اقتضائه هذا نظر لانجيع الاجناس المشار اليها بهذه الاجناس بوية سم وعشور شيدى (قوله ولومع اختلاف العلة) كذهب و براه مم (قوله غير مراد) هذا دليل قاطع على أن شمول العبارة لغير المراد لا يقدح في صحتها و هذا بما ينفع المصنفين سم على حج اه عشو في اطلاقه تامل (قوله و الاولان) اى الحلول والماثلةو (قوله ثبت فيه)أى عقد الربااه عش (قوله مع الاكر اه مبطل)قال في شرح العباب وكالاكر اه النسيان كمافي آلاموالجهل كما قاله الماوردي اله سم (قوله مبطل) خلافاللنهاية والمغنى (قوله لضيق باب الربا) البطلان فيذلك هوما نقلهالسبكي والمعتمدانة لاأثرلهمع الاكراه مر اه سم عبارة النهاية والمغنى ومحلالبطلان بالتفرق إذاوقع بالاختيار فلااثرلهمع الاكراءعلىالاصح لان نفرقهما حينئد كالعدم خلافالمانقله السبكىعنالصيمرياه قال عش قولهمر فلااثرلهمع الاكراه قضيته بأنه يضر مع النسيانو الجهلوبهجزم سموقوله لان تفرقهما الخ أى ثم إذا زال الآكر اه اعتبر موضعه سم على حجاه عش (قوله بخلاف الاجازة الخ) اعتمدالنها ية و المغي و الشهاب الرملي وسم ان الاجازة كالتفرق وآن تقابضا بعدها قبل التفرق (قوله أمم تعاطى عقد الربا) ينبغي ان محله بالنسبة للمشترى مالم يضطر اليه فان اضطراليه كان الامم على البائع فقط و لا يارم المشترى الزيادة اهع ش (قوله ان تفرقاعن تراض) اى معالتذكر والعلم فلوتفر قاسهو اأوجهلا فلااثم وانبطل العقدايضاو انتفر قامع سهو احدهما اوجهله دون آلاخر اثمالاخرفقط وبطلالعقدايضااه سمقال عشوهلاجعل التفرق قائهامقام التلفظ بالفسخ

خلاف المكره ونحوه كل محتمل وكلامهم بميل للثانى اه (قوله و مأذو نيهما الح) حاصل هذا الكلام كا ترى انه يشترط قبض الماذو نين قبل مفارقة الاذنين و لا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة المورثين الميتين مع الفرق فليناً مل (قوله ولو مع اختلاف العلة) كذهب و بر (قوله اوكون احد العوضين غير ربوى) في اقتضائه هذا نظر لانجمع الاجناس المشار إليها بهذه الاجناس بوية (قوله غير مراد) هذا دليل قاطع على ان شمول العبارة لغير المراد لا يقدح في صحتها و هذا عاينفع المصنفين (قوله و من ثم ثبت فيه خيار المجلس) يحتمل ان وجه التعليل الذي أشار إليه هذا السكلام انه لوكان التقابض شرطا لاصل الصحة لم يتات التخيير في المجلس قبله وكان المرادو من ثم ثبت فيه خيار المجلس من الابتداء فليناً مل (قوله مع الاكراه مبطل) قال في شرح العباب وكالاكراه المانسيان كافي الام و الجهل كاقاله الماوردي اه (قوله لضيق باب الربا البطلان في ذلك هو ما نقله السبكي و المعتمد انه لاأثر له مع الاكراه مر (قوله بخلاف الاجازة) الذي اعتمده شيخنا الشهاب الرملي ان الاجازة كالتفرق و ان تقابضا بعدها قبل التفرق (ان تفرقا عن تراض)

وإلابان بطلانه من حين الاجازة فعليهما ثم تعاطى عقد الربا ان تفرقا عن تراض فان فارق أحدهما أثم فقط (والطعام)

المطعوم يدلعلي تعلقه بما منه الاشتقاق (ماقصد للطعم) بضم اوله مصدر طعم بكسر العين اىلطعم الآدمي بان يكون أظهر مقاصده تناولالآدي له وإن لم ياكله إلا نادرا كالبلوط اوشاركه فيهالبهائم غالبا ﴿ تنبيه ﴾ في عبارته هذه دور لتوقف معرفة الطعام على الطعم مع رجوعهمالمعنى واحدوقد محل بان مراد بالطعام افراده التي بجرى فيها الربا اي والاعيانالربويةماقصدت لطعم الآدى (اقتياتا) كار وحمص وماءعذب إذلايتم الاقتيات الابه وتسميته طعاماجاءت في الكتاب والسنة قيل المراد به ما ينساغو انكانت فيهملوحة ليخرج ماءالبحر فقطوفيه نظر والذى يتجه اناطته بعرف بلد العقد (أو تفكها) كتمر وزبيب وتين وغيرذلك بمايقصد به تادم أوتحلاوتحرف اوتحمض كسائرالفواكه الآتى كثير منهافى الايمان والبقولات (أوتداويا) كملحوكل مصلح من الابازير والبهاراتوسائر الادوية كزعفر انوسقمو نياوطين أرمنى أو مختوم وزعم تنجمه نمنوع ودهن نحو خروع ووردو لبان وصمغ وحبحنظل للخبر السابق

حيث ترتب عليه انفساخ العقد فيكون فسخاحكما اللهم إلاأن يقال ان تفرقهما على تلك الحالة محمول على أنهما تفرقا علىنية بقاءالعقد بخلاف مالو تفرقا او احدهما بقصدالفسخ فلا أثم ويصدق فىذلك اه رقوله الذيهو) إلىقولهغالبافي النهايةوالمغني إلاقوله إذالطعام بمعنىالمطعوم (قوله إذالطعامالخ) دفع به ما يقال الطعام اسم عين فلا يكون مشتقا (قوله بكسر العين)قال عميرة اى فالطعم بالضم الاكل و أما بالفتح فهوما يدرك بالذوق سم على المنهج اه عش (قوله بان يكون اظهر مقاصده الخ) و فهم منه بالاولى كما في المغنى ما إذالم يقصد إلا لتناول الآدمى وسيأتى فى كلامه ان مثل ذلك ما إذا قصد للنوعين بشرطه الآتى (قوله وانلمياً كله)اىالآدىالانادرابلأولمياكلهاصلالكن يبقىالكلامڧالعلمبكوناظهرمقاصدهالطعم حيث لم يتناوله الآدمى الانادر اأولم يتناوله أصلامن اين يؤخذ إلا ان يقال انه يؤخذ من حيث المنافع التي اشتمل عليها ككونهقو تافيعلم ان الاقتيات منههو المقصو دفلايضرفي كونه مقصو داللادمي اختصاص البهائم به اوغلبة تناولها له اه غش (قوله كالبلوط) اىكثمره على وزان تنور شجر له ثمر يشبه البلح في الصورة بأرضالشام كانوا يقتاتون ثمره قديماوهو المعروف الآن بثمر الفؤاداه بجيرمي عبارة عشوهو اى البلوط المعروف الآن بشمر الفؤ ادو هو يشبه البلح في الصورة اه (قوله او شاركه فيه البهائم غالبا) قد يخالف قوله الآتى إلا ان غلب تناول البهائم له على الاوجه إلا ان يقال ما هنا فيما إذا قصد لتناول الآدمي فقط وماياتي فيما إذا قصدللنوعين اهمم وسياتي عن المغنى خلافه (قوله لتوقف)هذا لا يكني في الدور بل لا بدمن ثبوت توقف المطعم على الطعام وهو بمنوع اهسم وقديجاب بانماذكر من عدم كفاية ذلك إنما هوفى الدور التقدى وكلام الشارح فى الدور المعي بدليل قو له مع رجو عهمالمعنى و احدوكما يبطل التعريف بالاو لكتعريف العلم بعدم الجهل كذلك يبطل بالثاني كتعريف آلاب بمايشتمل على الابن إذيشترط في التعريف أن يكون معلوما قبل المعرف كما تقرر في محله (قولِه وقد يحل) يحله ايضا الحمل على التعريف اللفظي وهل يرد على جوابه انالاعيانالربويةاعم مماقصدلطعم الآدمىفكيف تفسربه فاناعتبرفيها معنىالمطعومية جاء المحذور اهسم وقديجاب بجواز التعريف بالاخص فىالرسم الناقص فيمايحصل به الغرض وبان يكون المعتبر فيهامعني ليست بنقد لامعنى المطعومية (فوله كبر) إلى قول المتن وأدقة الاصول في النهاية إلا قوله بلدالعقدوقولهأ ومختوم إلى ودهن الخ (قوله إلابه) اى بالماء (قوله بعرف بلدالعقد) و المراد ببلد ألعقد محلته بلداكان اوغيرهاوفى سمعلى حجقوله بلد العقداىوان لزمانالشيءقديكون ربويافي بلد وغير ربوى فى آخر و لا يخلوعن غرابة و نظر آه اى فالاولى ما قاله م رمن ان المراد بالعرف العرف العام كان يقال العذب ما يساغ عادة من غير نظر إلى محله دون اخرى اله عش (قول و البقو لات) عطف على سائر الفواكه (قوله كملح) مائيا أوجليا اه عش (قوله من الابازير) منها الحلبة اليابسة دون الخضراء كذابهامش وعليه فمثلها الكبر في التفصيل فيايظهر اهع ش (قوله والبهارات) والبهاروزان سلام الطيب مصباحاه عش عبارة الكردى البهار تبت طيب الرائحة وألطين الارمني نسبة إلى ارمنية بكسر الهمزة وتخفيف الياءقرية بالروم والطين المختوم نوع من العلين يؤكل للتداوى كالارمى اه (قوله خروع) علىوزانمقود و(قوله ووردولبان الح) عطفعلى خروع اله عش (قوله فانه نص الح) عبارة النهايةوالمغنىفانه نص فيهعلى البرو الشعيرو المقصو دمنهما التقوت فالحق بهماما في معناهما كالارز

اى معالتذكر و العلم فلو تفر قاسهو اأو جهلا فلا اثم و إن بطل العقد ايضاو ان تفرقا مع سهو احدهما او جهله دون الآخر ثم الآخر فقط و بطل العقد ايضا (قوله او شاركه فيه البها ثم غالبا) قد يخالف قوله الآتى إلا ان غلب تناول البها ثم له على الاوجه إلا ان يقال ماهنا فيما إذا قصد لتناول الآدمى ققط و ما ياتى فيما إذا قصد للنوعين (قوله لتوقف) هذا لا يكمنى فى الدور بل لا بدمن ثبوت توقف الطعم على الطعام و هو ممنوع (قوله و قد يحلى) يحله ايضا الحمل على التعريف اللفظى وقد يمنع توقف معرفة الطعم على معرفة الطعام و مع

فانه نصفيه على هذه الاقسام بذكر مثلها كالملح فانه مصلح للغذاء ولافرق بينه و بين مصلح البدن إذا الاغذية لحفظ والذرة الصحة والادوية لردها و إنما لم يتناول الطعام فى الايمان الدواء لانه لايسماه فى العرف المبنية هى عليه وخرج بقصد الخ نحو خروع

وعنبرومسك وجلدوان اكل تبعامالم يقصدللاكل غالباودهن نحوسمكوكتان وحبه وحشيش يؤكل رطيا كقتوقضبان وعنب مما يؤكل ولايقصدتناوله له ومطعوم جن كعظم وان جاز لنا اكل طريه الذي يستلذبه ولايضركماهو ظاهر ومطعوم بهائم ان قصد لطعمها وغلب تناولها له كعلف رطب قد يتناوله الادمى فانقصد للنوعين فربوى إلاان غلب تناول البهائم لهاعلى الاوجه فعلم من هذا كقولنا السابق بانيكون أظهر مقاصده الىاخرەانالقول ربوي بل قال بعض الشار حين ان النص على الشعير يفهمه لانەڧىمىناە(وادقةالاصول المختلفة الجنس وخلولها وادهانها اجناس) لانها فروع اصول مختلفة ربوية فاعطيت حكم اصولها ثم كلخلين لاماءفيهما واتحد جنسها يشترط فيهمأ الماثلةوكل خلين فيهما ماء لايباح احدهما بالاخر مطلقا لانها من قاعدة مد عجوة وكلخلين فياحدهما ماءان اتحد الجنس لم يبع أحدهما بالآخر لمنع الماء المماثلة والابيع وخرج بالمختلفة الجنس المتحدة الجنس كادقة انواع البر فهىجنسو احدو ادهانها دهن نجو الورد والبنفسج

والذرةوعلى التمرو المقصو دمنه التفكمو التأدم فألحق بهمافى معناه كالتين والزبيب وعلى الملح فألحق بهمافى معناه كالمصطكى والسقمونيا اه(قهله ووردومائه الخ)ولم ينبه على حكم بقية المياه والظاهر انهار بوية لانها تقصد للتداوى اه عش (قولهمالم يقصدللاكلغالباً) يقتضى انه أو كان بمحل يقصد للاكل غالبا كان ربويا اى فى ذلك المحل اه سيد عمر اى وهو مشكل كما مر عن سم وياتى عن عش (قوله وقضبان وعنب) اى اطرافهاو مثلهاورقه و مثلها ايضا اطرافقضبان العصفر اه عش (قول عمَّــا يؤكل)بيان لنحوخر وع الخ(قول، و مطعوم جن) وقوله و (مطعوم بهائم) معطوفان على قوله نحوخر وع (قوله كعلف رطب)اىكالبرسم اه عش (قوله كقولناالسابق الخ)لكن قديقال قوله السابق المذكور يقتضى الربافيماغلب تناول البهائمله ايضاحيث كان بالنسبة للادمى اظهر مقاصده الاكل بلصرح بهفما سبق بقوله اوشاركه فيه البهائم غآلبا فكيف معذلك قوله هنا إلا ان غلب الخ فليتامل إلاان يحآب بأن ماتقدم فيما إذاقصدالادمىاى فقط فلاتضر مشاركةالبهائم وان غلبت وماهنافيها إذاقصدلهما فلاتضر مشاركةالبهائم إلاانغلبت اه سم قال المغنى ولاربافهاغلب تناوله البهائم لهوان قصد للادميين كما قاله الماوردي وجرىعليهالشارحوان خالف فيذلك بعض المتاخرين اماإذا كانعلى حدسواءفالاصح ثبوت الربافيهاه وقوله كماقاله الماوردى اعتمده الشوبرى والحفنى وقوله بعض المتاخرين شامل للشرح والنهاية (قولهانالفولربوى الخ) وما ذكره بعضهم من المشاحة فى كون القلب مماغلب تناوله البهائم له محمول على بلادغلب فيها لئلايخالف كلام الاصحاب اله نهايةو قولهامن المشاحة في كون الخ اى من المنازعة في ربويةالفول اسبب كون الخ قال عش قوله مر محمول الخيؤدى الى ان الشيء يكون ربويا فى بلددون اخرىوهومشكلوقدمر عن سم انه لايخلوعن غرابةو نظر اه وقديحمل كلامه على انهذا في مقابلة ماذكره بعضهم من المشاحة على معنى ان غلبة تناول البهائم الفول ممنوعة ولتن سلمذلك فما استندت اليهمن الغلبة إنماهوفي بعض البلادو لااعتبار لذلك وحيئذ فالفول ربوى دائما اه وفى البجيرى عن السرماوي والبنربويلانهاما للتفكماوللتداويوكل منهما داخل في المطعوم اه (قوله لانها فروع) الى قول المتن والمماثلة فىالمغنى الاقوله وبحث الى المتن والى قول المتن ولوباع فى النهاية الاقوله كلوز الى ولين وقوله ويظهر الى المتن (قهل فيهماماء) اىعذب رشيدى و عش عبارة السيدعمر اىعذب فلو اختلف الجنس فلامانع فيمايظهر حيث كان الماءغير عذب اه (قول مطلقا) اى اتحد جنسهما او لا اه عش (قول ه مدعجوة) أىودرهم (قوله في احدهماماء) يظهر اخذامن التعليل الاتي بقوله لمنع الماء الخ ربويا كان الماء ولاخلافا لما في عشّ من تخصيصه بالربوي ثمرايت عبارة المغني تدل على ماقلت وهي و اعلم ان كل خلين لاماءفيهماوا تحدجنسهمااشترط التماثل وإلافلاوكل خلين فيهما ماءلا يباع احدهما بالاخران كانا منجنسو انكانامنجنسين وقلناالماءالعذب ربوى وهوالاصحكامر لميجزو الاجازوان كانفى احدهما وهماجنسان كخل العنب بخل التمرجاز لان الماءفى احد الظر فين و الماثلة بين الخلين المذكورين غير معتبرة اه (قولهوالبنفسج)كسفرجل(قوله فكلهاجنس واحدالخ) ومعكونهاجنساو احدا لانقول يجوزبيع بعضة ببعض مطلقابلفيه تفصيلذكره فىالروض وشرحه بقوله ويضر مااى سمسم ريى

ذلكأين الدور وهل يردعلى جوابه ان الاعيان الربوية أعم مما قصدلطعم الآدى فكيف تفسر به فان اعتبر فيها معنى المطعومية جاء المحذور (قول بلدالعقد) اى وان لزم ان الشيء قد يكون ربويا فى بلدوغير ربوى فى اخر و يخلو عن غرابة و نظر (قول كقولنا السابق الح) لكن قد يقال قوله السابق المذكور يقتضى الربا فيما غلب تناول البهائم له أيضا حيث كان بالنسبة للادى أظهر مقاصده الاكل بل صرح به فيما سبق بقوله اوشاركه فيه البهائم غالبا فكيف مع ذلك قوله هنا الا ان غلب الح فليتامل الا ان يجاب بان ما تقدم فيما اذا قصد للادى فلا تضر مشاركة البهائم وان غلبت وما هنا اذا قصد لحما فلا تضر مشاركة البهائم وان غلبت وما

الشيرجوقولشارح يجوز بيعدهن البنفسج بدهن الورد متفاضلا ينبغى حمله على دهنين مختلفين طيبا بهها و ان لم يعهدذلك فى غير الشيرج (و اللحوم و الالبان) و الاسمان و البيوض كل منها (كذلك) اى اجناس (فى الاظهر) كاصو لها فيجوز بيع لحم او لبن البقر بلحم او لبن الضان متفاضلاو لحم و لبن الجو اميس (٢٧٨) مع البقر او الضان مع المعز جنس و بحث الزركشى فى متولد بين جنسين انه معها جنس

بالطيب منوردو بنفسج ونيلوفر ونحوها دهنه بأن استخرج منهثم طرحت فيهأوراق الطيب فلايباع مثله لان اختلاطها به يمنع معرفة التماثل لاان ربي بالطيب سمسمه اي سمسم الدهن بان طرح في الطيب ثم استخرج منه الدهن فلا يضر فيباع بمثله انتهى اه سم (قوله الشيرج) وهو بفتح الشين على وزان جعفر معرب شيره وهودهن السمسمور بما قيل الدهن الابيض وللعصير قبل ان يتغير شيرج تشبيها بهاصفائه مصباحاه عش (قول دهنين)اى كشيرجوزيت اقول والمعروف المسموع من جلاب دهن الوردان القسم آلعالى يخرج من نفس الوردمن غيرطرحه في شيءاوطرح شيء فيه من نحو السمسم او شيرجه وعليه فقولُ الشارح المذكور ظاهر لكن مردعليه انه حينئذ ليسربويا (قوله فيجوز بيع لحم او لبن البقر الخ) وليس منالبقرالبقرالوحشي لانآلوحشي والانسي من سائر الحيوان جنسان اه نهاية زاد المغني والسموك المعروفة جنس وبقر الماءوغنمه وغيرهما من حيوانات البحر اجناس أما الطيور فالعصافير على اختلاف انو اعها جنس والبطوط جنس وكذا انو اع الحمام على الاصهراه (قهله او الضان الخ)عطف على الجواميس الخ(قوله جنس)خبر قوله ولحم الخوفي النهاية والمغنى والكبد والطحال والقلب والكرش والرثة والمخاجناسولومنحيوان واحدلاختلاف اسمائها وصفاتها وشحم الظهر والبطن واللسان والراس والآكارع اجناس اى ولو من حيو ان واحد ايضا و الجراد ليس بلحم اى ما دام حيافياع بعضها ببعض متفاضلاو البطيخ الاصفرو الاخضرو الخيار والقثاء اجناس اله بزيادة من عش (فولَّه كلوز في قشره الخ) ويجوز بيع الجوزبالجوز وزنا واللوزباللوزكيلاوان اختلفتالقشُوركما ياتَّىڧالسلم مر اه سم (قوله و لن) الى قوله و يظهر في المغنى (قوله كالبرالصلب بالرخو) اى بان جف و لم يتناه نضجه و (قه له الأجامد)أى اماهو فالمعتبر فيه الوزن كاياتي اهعش (قول هجامد) راجع لكل من العسل و الدهن اهع ش (قوله ومن ثم كني الوزن)عبارة المغني ويكني الوزن بالقيان والتساوي بكفتي الميزان وان لم يعرف قدر مافى كفة وقد يتاتى الوزن بالماء بأن يوضعشى ءفى ظرف ويلتى فى الماء وينظر قدر غوصه لكنه ليس وزنا شرعياو لاعرفيافالظاهر كافي اصل الروضة انه لايكني هناو انكني في الزكاة و اداء المسلم فيهو ان قال البلقيني انهاولىمن القصعة اه قول المتن (غالبعادة الحجاز)و الحجاز مكةو المدينةو البمامة مدينةعلى اربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف وقراها اى الثلاث كالطائف وجدة وخيبر والينبع اهمتن المنهاج وشرحه للشارع مر في باب الجزية اه عش (قوله فيه) أى في عهده عَلِيْنَةٍ (قَوْلُه أُوعَلَم وجوده) اى فى عهده ﷺ (بغيره)أى بغير الحجاز فقط (قوله فموزون جزمًا) ومنه الليمون فالعبرة فيه بالوزن اه عشَّ (قوله فالذي يظهر الح) يتامل ذكر معلى وجهالبحث مع كونه مجز وما به في العباب ومنقول غيره اه سم (قوله يحكم فيه العرف) ظاهر في ان اللغة مؤخرة عن آلعر ف وهو كذلك اه عش

الشيرج) ومع كونهاجنساو احدا لانقول بجوزيع بعضه ببعض مطلقاً بل فيه تفصيل ذكره في الروض وشيرحه بقوله ويضرما اى سمسم ربى بالطيب من وردو بنفسج و نيلو فر و نحوها دهنه بان استخرج منه ثم مطرحت فيه اور اق الطيب فلا يباع عمله لافي اختلاطها به يمنع معرفة التماثل لاان ربى بالطيب سمسمه اى سمسمه اى سمسم الدهن بان طرح في الطيب ثم استخرج منه الدهن فلا يضر فيباع عمله أه (قوله كلوز في قشره) و يجوز بيع الجوز بالجوز وزنا و اللوز باللوز كيلا و ان اختلفت القشور كاسياتي في السلم شرح مر (قوله فالذي يظهر) يتا مل ذكره على وجه البحث مع كونه بجزوما به في العباب و منقول

واحدفيحرم بيع لحمه بلحم كل احتياطا لبَّابِ الربأ (والماثلة تعتبر في المكيل) كلوز في قشره او لا نعم محله ان لم مختلف قشره على الاوجهولين بسائر انواعه وان تفاوت بعضها وزنا كحليب رائبكالبرالصلب بالرخووجبوتمر وخل وعصيرو دهنما ئعلاجامد على الاوجه نعم قطع الملح الكبار المتجافية في المكيال موزونةوانامكن سحقها (كيلا) ولو عالا يعتاد كقصعة (و)في (الموزون) كنقد وعسلودهنجامد ومايتجافىڧالمـكيال(وزنا) ولوبقبان للنصعلى ذلكفي الخبرالصحيح فلابجوزبيع بعضموزون ببعضه كيلآ وهوظاهرو لاعكسه وان كان اضبط لان الغالب في باب الربا التعبدومن ثم كني الوزن بالماء في نحو الزكاةواداءالمسلمفيهلاهنا ولايضرمعالاستوا.فىالكيل التفاوت وزناولا عكسه ويؤثرقليل نحو تراب في وزن لا كيل (و المعتد) في كونالشيءمكيلااوموزونا (غالبعادة اهل الحجازفي عُهد رسول الله عَلَيْنَالُهُ) لظهور أنه اطلع علمه

وأقره فلاعبرة بما أحدث بعده (وماجهل)كونه كيلا أوموزونا أوكون الغالب فيه أحدهما في عهده عليه وماجهل كونه كيلا أوموزونا أوكون الغالب فيه أحدهما في عهده عليه والمتعلق وقوله الوجوده فيه بالحجاز اوعلم وجوده بغيره اوحدو ثه بعده اوعدم استعاله افيه او الغالب فيه ولم يتعين او نسى تعتبر فيه عرف الحجاز حالة البيع فان الخراء كالموز او فان أم يكن لهم عرفيه فان كان مثله كالموز او دو نه فامره محتمل لكن قاعدة ان ما لم يحد شرعا يحكم فيه العرف قضت بانه (يراعى فيه عادة البيع) حالة البيع فان اختلفت فالذي يظهر

اعتبار الاغلب فيه فان فقد الاغلب الحق بالاكثر شبها فان لم يوجد جازفيه الكيلو الوزن و يظهر في متبايعين بطر في بلدين مختلق العادة التخيير ايضا ه (تنبيه)، قولى هناكاللوز تبعت فيه شيخناو لاينافيه مامرانه مكيل لان المراد بحرد التمثيل لمماثل جرم التمر لاغير بدليل تبعه للشيخين آخر الباب على انه مكيل (وقيل الكيل) لانه الاغلب في اورد (۲۷۹) (وقيل الوزن) لانه اضبط (وقيل يتخير)

للتساوي (وقيل ان كان له اصل)معلوم المعيار (اعتبر) اصله فعليه دهن السمسم مكيل ودهن اللوزموزون كذاوقع لغير واحد من الشراح وهو بناء علىانه موزون وقدمران الذي عليه الشيخان خلافه (والنقد) ای الذهب والفضةولوغيرمضروبين وتخصيصه بالمضروب مهجور في عرف الفقهاء وعلة الربافيه جوهرية التمن فلار بافىالفلوس وأن راجت (بالنقد كطعام بطعام) فیجمیع مامر فنی ذهب بمثله ارقضة بمثلبا تعتبر الثلاثةوفي احدهما بالاخريعتبرشرطان وهذا يسمى صرفاو لافرق فيه وفيمامر بينكون العوضين معينين اوفى الذمة او احدهما معيناو الاخرفىالذمة كبعتك هذا بماصفته كذا فىذمتك ثم يعين ويقبض قبل التفرق ويجوز اطلاق الدرهم والدينار اذاكان فىالبلد غالب منضبط لابعتكما لذمتك بمافي ذمتي لانه يع دين بدين ولانظرفي مذآ الباب لتميز احدالعوضين بزيادةقيمة ولاصنعة (ولو باع)طعامااونقدا بجنسه وقدساواهفى مىزان مثلا

(قوله بطر في بلدين)لو تبايعا كذلك شيأ بنقدمع اختلاف نقدالبلدين فهل يعتبر نقد بلدا لا يجاب او القبول أويجب التعيين سم على حجو الاقرب وجوب التعيين عش وسيدعمر (قول لان المراد) اى مراد الشيخ (قوله تبعه) اى الشيخ (قول ه فياورد) اى فيه النص آه نهاية (قول ه النساوي) اى لتعادل وجهيهما آه على (قول اصله) الى قول المن ولو باع في المغنى قول المن (والنقد بالنقد) و الحيلة في تمليك الربوى بحنسه متفاضلًا كبيع ذهب بذهب متفاضلًا ان يبيعه من صاحبه بدراهماوغرضو يشترىمنه بها او به الذهب بعدالتقابض فيجوزو انلم يتفرقاولم يتخاير التضمن البيع الثانى أجازة الاول بخلافه مع الاجنى أويقرض كلصاحبه ويبرئه اويتواهبا الفاضل لصاحبهوهذآ جائزاذا لميشرط فىبيعهواقراضهوهبته مايفعله صاحبهوانكره قصده مغنى وروض (قوله جوهرية الثمن)اىعزتهوشرفه اه عش وفى عبارة بعضهم کونه ثمنا باصل خلقته اه (قولهو آن راجت)ای فیجوزیع بعضها ببعض متفاضلااه عش (قوله و هذا يسمى الخ) اى بيع النقد بالنقد من جنسه او غير ه قال فى التنبيه و ان اصطرف رجلان و تقابضا فوجداحدهما بمااخذعيبا فأن وقع العقد علىالعين ورده انفسخ البيعاولم يجزاخذالبدل وانكان على عوض في الذمة جاز ان يردو ياخذ بدله و يطالب بالبدل قبل التفرق و بعدالتفرق قو لان احدهما انه يرد وياخذبدله والثانى انه بالخياران شاء رضي بهوانشاء ردهفاذارده انفسخ البيع انتهى وقوله احدهماانه يرد وياخذبدلهمذا هوالاصحلكن بشرط قبض البدل قبلالتفرق فيجلس الردكاقاله ابن النقيب فىشرحه اه سم (قوله فيه و فيآمر) اى فى بيع النقد بالنقد وفى بيع الطعام بالطعام (قوله معينين) كبعتك اوصارفتك هذا الدينار بهذاالدينار اوبهذه الدراهم و(قولهاوفىالذمة)كبعتك أوصارفتك ديناراصفته كذا في ذمتي بدينار او بعشرين درهمامن الضرب الفلاني في متك اله مغني (قوله غالب الح) اى او نقدو احد فقط(قولهو لانظر الح) حتىلو اشترىبدنانير ذهباصوغاقيمته اضعاف الدنانير اعتبرت المماثلة ولانظر إلى القيمة أه مغنى (قُولِه لتميز إحد العوضين) يؤخذ من ذلك أن الدينار المشخص والابراهيميلواستوياوزناجازبيع احدهما الآخر اه سم (قوله طعاما)الىقول\لمتنوقديعتبرفىالنهاية الاقوله وقضية قولهم إلى واعلم (قوله بتثليث الجيم) والكسر افصح (قوله بالاجتهاد) اي مخلاف ما اذاغلب علىظه بالاخبار فيصح كما ياتى (قول اللجهل) الى قول المتن وقد يعتبر المغنى الاقوله وقضية قولهم الى واعلم (قوله للجهل بالمماثلة الح)وهذا معنى قول الاصحاب الجهل بالمماثلة كحقيقة المفاضلة نها يةومغنى (قوله ان تساويا)قيدلقوله اوصبرة باخرىمكايلةالخ(قولهويكفيالخ)عبارةالنهايةوالمغنىولوتفرقافيهذموالتي قبلها في حالة صحة البيع بعد قبض الجملتين و قبل الكيل أو الوزن صح لحصول القبض في الجلس و ما فعنل من

غيره قوله انه يعتبر فيه عرف الحجاز قاله المتولى لكن تعليل الاصحاب السابق يخالفه شرح مر (قوله بطرفى بلدين) لو تبايعا كذلك شيئا بنقد مع اختلاف نقد البلدين فهل يعتبر نقد بلد الا بحاب او القبول او بحب التعيين (قوله و هذا يسمى صرفا) و لا فرق فيامر فيه بين كون العوضين معينين آوفى الذمة قال فى التنبيه و ان اصطرف رجلان و تقابضا و وجد آحدهما بما اخذ عيبا فان وقع العقد على العين ورده انفسخ البيع ولم يجز اخذ البذل و ان كان على عوض فى الذمة جاز ان يردويطالب بالبدل قبل التفرق و بعد التفرق قولان احدهما انه يرد و يا خذ بدله و الثانى انه بالخيار ان شاء رضى به و ان شاء رده فاذار ده انفسخ البيع اه وقوله احدهما انه يردويا خذ بدله هذا هو الاصح لكن بشرط قبض البدل قبل التفرق فى بحلس الردكاقاله ابن النقيب فى شرحه (قوله اتميز احد العوضين) يؤخذ من ذلك ان الدينار المشخص و الابر اهيمى لو استويا

و نقصعنه فی اخری او (جزافا)بتثلیث الجیم(تخمینا) ای حرز اللتساوی و ان غلب علی ظنه ذلک بالاجتها د(لم یصحو ان خرجاسواء) للجهل بالمما ثلة حال العقدو خرج بتخمینا مالو باع صبرة بر مثلا صغری بکیلها من کبری او صبرة با خری مکایلة او کیلا بکیل او صبرة در اهم یا خری موازنة او وزنا بوزن فیصح ان تساویا و الا فلاویکنی قبضهما و وزنهما کا علم ممامرومالوعلماولو باخبار ثالث لهماا واحدهماللاخروقد صدقه تماثلهماقبل البيع ثم تبايعا و تقابضاجزافا فانه يصحوقضية قولهم قبل البيع انه لا بدمن علمهما بذلك عند ابتداء التلفظ بالصيغة واعلم ان المماثلة لا تتحقق الافكاملين وضابط الكمال ان يكون الشيء بحيث يصلح للادخار كسمن او يتهيا لا كثر (٧٨٠) الانتفاعات به كلبن (و) من ثم لا (تعتبر المماثلة) في نحو حب و لحم و تمر الا (وقت الجفاف)

الكبيرة بعدالكيل او الوزن لصاحبها فالمعتبرهنا ماينقل الضهان فقط لامايفيد النصرف ايضالماسياتي انقبض ما بيع مقدرًا ابما يكون بالتقدير أه قال عش قوله مر في هذه هي قوله أو صبرة در أهمالخ وقوله مر والتي قبلهاهي قوله مالو باع صبرة برالخ اله (قوله مامر) اي قبيل قول المتن قبل التفرق (قوله ومالوعلىاالخ) اىحقيقة فلايكنى ظن لم يستندآلى اخبار ثم ان تبين خلافه تبين البطلان اه عش وقيه اشارة الى ان الظن المستند الى الاخباريقوم هنامقام اليقين كما نبه عليه الحلمي (قوله و قدصدقه) اى و الحال انه قدصدق في كل من الصور تين المخبر بفتح الباء المخبر بكسرها ﴿ نَمْ لِهُ مَا تُلْهِما ﴾ مفعول قوله علماو (قوله قبل البيع) ظرف له (قوله وقضية قولهم قبل البيع) اى المار انفا (قوله انه لا بدال) خبر وقضية آلخ (قوله آويتهيالاكثرالخ) آىمع امكان العلم بالمماثلة فلاير دماسياتي من آن مالاجفاف له كالنشاء و باقي الخضراواتلايباع بعضه ببعض و قوله في نحوحب وينبغي ان من النحو البصل اذاو صل الى الحالة التي بخزن فيهاعادة و (قولَه و ثمر)هو بالمثلثة كايفهمه قوله الاوقت الجفاف اذلو قرى ـ بالمثناة لم يكن لقوله الاوقت الجفاف معنى بالنسبة للتمر اهع ش (فول ليصير كاملا) و تنقيتها شرط للمما ثله لا الكال نهاية و مغنى قال عشقولهمرو تنقيتها الخجواب عمايقال لابدبعدالجفاف منالتنقية ايضالصحة بيع احدالجافين بمثلهاه (فَوْلِهُ وَيُشْتَرَطُمُعُ ذَلِكَ) أَى الجِفَافُ لحصول المماثلة واستمر ارالـكمال اه عش(فَوْلِهُ عدم نزع نوى التمر) وكذا الزبيبكافي العباباه سمقالعشهلمنه اىمن التمر المنزوع النوى العجوة المنزوعة النوى فلا يجوز بيع بعضا ببعض امملالانهاعلى هذه الهيئة تدخرعادة ولايسرع آليها الفسادفيه نظرو الاقرب الاول ومثلمآبالاولىالتي بنو اهالان النوى فيهاغيركامن اه (قوله فلاعبرة الح)اى فلا يباع بعضه ببعضه و (قوله الاعلى ما ياتى في نحو الخ) اى فيجو زبيع بعضه ببعض و هو الراجع الاتى اه عش (فوله و في اللحم الخ) أي ويشترط فى اللحم الخ فهو عطف على قو له عدم نزع نوى التمر بحسب المعنى لأنه فى قوة فى التمر عدم نزع نو اه (قوله انتفاء عظم) اى مطلقا كثراو قل لانقليلة يؤثر في الوزنككثير همن العظم ما يؤكل منه مع اللحم كاطر افه الرقاق اه عش قوله يؤثر)قيد في الملح لا نه يقصد للاصلاح فاغتفر قليله دون كثيره اه عش (فوله و تناهى الخ)عطفعلى انتفاءعظم (قول، وقليل الرطوبة يؤثر فيه)يؤخذ منه انهالوكانت قليلة جدا كانت كالملح فلاً تضر اهعش (قوله بخلاف نحو التمر) اى مامعياره الكيل فلا يعتبر فيه تناهى جفافه اهعش (قُولَه بيع جديده)اى نحو آلتمر (قوله فليس فيه رطوبة الخ خرج ما فيه رطوبة تؤثر في الكيل وعبارة الشيخين آلاان تبقى فى الجديد نداوة يظَهر اثر زو الهابالكيل كمانقلها فى التصحيح اه سم (فوله هذا بما اختلف لشراح)الى المتن في النهاية الاقوله بل غلط بعضهم بعضافيها (قوله مطلقا)اى فى كل الربويات (قوله العرايا) نائب فاعل يستشى (قوله الآتية) اى في بيع الاصول و الثمار و (قوله او نحو عصير الح) من النحو خفهما وعصير الرمان والتفاح وسائر الثمار (قوله فيها)الظاهر التانيث (قوله الاول)اى استثناءالعر ايا (قوله لانكال الاخيرين الخ)ولان المتبادر من العبارة ان معنى او لاقبل الجفاف و هذا انماياتي فيماله جفاف و ماذكر من اللبن والعصير آيس كذلك اه سم (قوله مخلاف العرايا) اى فانهالم تعلم منه هنا بل في باب بيع الاصول و الثمار (قوله لهذا)اى لكونهار خصة خارجة عن القو اعدعبارة الكردي أي لعدم السكال اله قول المتن

وزناجازييع احدهمابالاخر (قوله نزع نوى التمر)وكذا الزبيبكما فى العباب (قوله ليس فيه رطوبة الخ) خرج ما فيه رطوبة تؤثر فى الكيلوعبارة الشيخين الاأن يبقى فى الجديدنداوة يظهر أثر زوالها بالكيلكما نقلها فى التصحيح (قوله لان كال الاخيرين الخ)ولان المتبادر من العبارة ان معنى او لاقبل الجفاف و هذا انما

ليصيركاملاويشترط مع ذلكعدم نزع نوى التمر لانه يعرضه للفساد غالبا فلاعبرة مخلافهفي بعض النواحي الاعلى ماياتيءن جمع فىنحوالقثاء ولايؤثر ذلكفي نحوخوخ ومشمش وفي اللحم انتفاءعظم وملح يؤثر فىوزن وتناهى جفآفه لانهموزونوقليل الرطوبة يؤثر فيه مخلاف نحو التمرومن ثم بيع جديده الذي ليس فيه رطوبة تؤثر في الكيل بعتقه لابرببرابتلا اواحدهما ولوبعد الحفاف (وقد يعتبر الكمال المقتضي لصحة بيع الشيء يمثله (اول) هذا عااختلف الشراح في فهمه هل المرادمنه آنه يستثني مامر المقتضى للنظر الي اخر الاحو المطلقاالعرايا الآنية لان الكمال فيها بتقدير جفاف الرطب اعتبراول احواله عندالبيع او نحو عصير الرطب أو العنب لاعتباركماله عنداول خروجه منهماو انكاناغير كاملىن او اللين الحليب لانه كامل عند خروجه من الضرع آراء قال بكل منهاجمع بل غلط بعضهم بعضافيها والحق صحة كال منهاولكن اقربها الاول لانكال الاخيرين وتعدده

بتعدداحوالهمامعلوم من المتن في هذا الباب فلا محتاج لذكره مخلاف العرايا و ايضافهي رخصة ابيحت مع عدم الكمال فيهاعندالبيع بخلافهما فكانت احتى بالاستثناء بل ربما اذا نظر نالهذا لم يصح استثناء غيرها فتامله و اذا تقرر اشتر اط المماثلة وقت الجفاف (قوله الثانث) لعلمسيق قلم عن التذكير اله من هامش

بزييب)ولابسر ببسرولا برطبولابتمر ولاطلع اناث باحدها ولا بمثله للجهل الآن بالمماثلة وقت الجفاف وة .صح انهصليالله علمه وسلم ستُلعن بيع الرطب بالتمر فقال اينقص الرطب إذا يبسقالو انعم فنهيعن ذلكأشار بقولهأ ينقصالخ الى اعتبار المماثلة عند الجفاف والا فالنقص اوضح من ان يسئل عنه (ومالآجفاف له كالقثاء) بكسر اوله وبالمثلثة والمد (والعنب الذي لا يتزبب) والحصرم والبلحوان نوزع فيهما (لايباع) بعضه ببعض (أصلا)لتعذرالعلم مالماثلة فيه نعم الزيتون يباغ بعضه ببعض حال اسوداده ونضجه لانه كامل على انهقيل لايستثني لان رطوبته زيتهوليسفيهمائية أصلا وظاهرالمتنانه لاعبرة ا يجفمن نحو القثاءويوجه باانظر فيه للغالب لـ كن اعتبره جفاف القثاء جمع متقدمون ورجحهااسبكي (وفیقول) مخرج (تکنی ماثلته رطبا) كالله ، ويجاب بوضوحالفرق عليه يباع بعضه ببعضوز ناوانامكن كيله (ولا تُأكمني ماثلة) المتولدمنالحب نحو (الدقيق والسويق) وهو دقيق الشعير والنشأ (والحنز) فلايبات شيء منها عمثله ولا

(فلايباع رطب برطب الخ)و ألحق بالرطب في ذلك طرى اللحم فلا يباع بطريه و لا بقديده من جنسه ويباع قديده بقديده بلاعظم و لاملح يظهر في الوزن لها ية و مغى (قول بفتح الراءين) هذا يا باه مقا بلته بخصوص التمر الاان ير ادبه الخصوص و تكون مقابلته بالتمر قرينة هذه آلار ادة اهر شيدي (قول بفتح الراءن) الى قول المتنوفي حبوب الدهن في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله المتناهي اليالمان (قول وضمهماً) ومثل ذلك الرمان فلا يباع بعضه ببعض اه عش (قهله السياق) اى قوله و لا بتمر الخ (قول هو لا بسر) و كالبسر فيما ذكر فيه الخلال والبلح اهع ش (قوله و لاطلّع اناث) أخرج طلع الذكور قال في شرح الروض و في الحاوى للماوردى فيبيع الطلع بالتمر ثلاثة أوجه أصحهاجوازه فيطلع الذكوردون الاناث اه وينبغي أنيعلم امتناع طلع الذكور عثله فتامل اه سم (قوله باحدها) اى الثلاثة وهي البسر و الرطب و التمر اهع ش (قوله فالنقص أوضح)اى فلكون النقص معلوما لكل احدمستغن من ان يسال عنه (قوله بكسر اوله) أي وبضمه اه عشقول المتن (والعنب الذي لا يتزبب) اى و الرطب الذي لا يتتمر اهمغني (قوله و ان نوزع فهما) اى بان الاول يجب في الروم و الثاني في مصر (قول نعم الريتون يباع الح) اعتمده النهاية و المغنى ايضا (قول لا يستثنى الخ) جزم به النهاية باسقاط صيغة الترتى و التمريض ثم قال ولوكان فيه ما ثية لجفف اهقال ع ش قوله لجف قال الزيادي و فيه نظر اهاقول و جهه انه اذا وضع عليه ملح خرج منه ما مصرف يشاهد اه (قوله لان رطو بتهزيته الخ)قد يمنع هذا الحصرونني المائية عنه و بتسليمة قديقاً ل الجفاف عبارة عن انتفاءالرطّو بة او قلتها اعم منان تكون مائية او دهنية ولعل هذاو جه حكايته رحمه الله له بقيل و الله اعلم إه سيد عمر (قوله من نحو القثاء)أى كالباذنجان وحبوب الرمان (قهله ويوجه)أى يمكن توجيهه فلاينافى أن ما بعده هو المعتمد اه عش (قول الكن اعتبره) اى ما يحف من نحو القثاء ولم يخرج بآلجفاف عن كو نه مطعو ما بخلاف القرع فانه بعد جفاً فه لا يصلح للا كل و انما يستعان به على السباحة و نحوها اهع ش (قه له و رجحه السبكي) معتمد عميرةاه عشقولالمَّتن (مماثلته)اىمالاجفافله (قوله بوضوح ألفرق) وهوان مافيهمنالرطوبة تمنع العلم بالمماثلة بخلاف اللبن اه عش (قول فعليه يباع آلج) تفريع على القول المخرج فكان الاولى تقديمه على الجوابعنه (قوله وهودقيق الشعير)أىأو الحنطةعبارة المصباح والسويق مايعمل من الحنطة والشعيرمعروف اهوفى قوله يعمل اشعار بانه ليسعبارة عن الدقيق تمجرده اهعش والمعروف انه دقين المقلى من الشعير او الحنطة كما قاله السيدعمر (قوله والنشا) بالقصرعطف على الدقيق (قوله نعومةالدقيق) او نحوه (قوله نار الخبز) اىونحوه (قوله بخلافه)اىالدقيقاه كردىو يحوزكون مرجع الضمير قوله شيءمنهآ كمافىشرحالمنهج اوالحب كمآفىالنهاية والمغنى عبارتهما ولاتباع حنطة مقلية بحنطة مطلقا لاختلاف تأثيرالنارفيها ولاحنطة بما يتخذمنهاولا بمافيهشيء بما يتخذ منها ويجوز بيع الحب بالنخالة والحب المسوس اذا لم يبق فيه لب اصلا لانهما غير رُبو يين اه قال عش قو له مر مما يتخذمنها ظاهره وانقلجداوعليه فماجرت بهالعادة منخلط اللبن اوالعسل بالنشآ ليعمل على ألوجه المخصوص المسمى بالحلوى اوالهيطلية فبيعه بالحنطة باطل لتاثيرالنارفيه ثمرايت سمعلى منهج قال مانصه ولايصح بيع الحب بشيء بمايتخذ منه كالدقيق بما يتخذ منه كالحلوى المعمولة بالنشأ والعسل اه (قول بنخالته) أى التي لم يبق فيه شيء من الدقيق اه سيد عمر أى كما يفيده قول الشارح كمسوس الخ (قوله كسوس) بكسرالو او لان فعله لازم (قوله المتناهي جفافها) قديشكل اعتبار التناهي هنا بقوله قبيل وقد يعتبر الكمال الخ مخلاف نحو التمرآى فانه لايشترط فيه تناهى الجفاف لانه مكيل يآتى فيماله جفاف وماذكره من اللبن والعصير ليسكذلك فليتأمل (و لاطلع اناث) اخرج طلع الذكور قال فى شرح الروضوفى الحاوى للماوردى في بينع طلع التمر ثلاثة اوجه أصحها جو از مفى طلّع الذكور دون الاناثاه وينبغي ان يعلم امتناع طلع الذكور بمثله فتأمل (قوله المتناهي جفافها) انظر اعتبار

باصله لتفاوت نعومة الدقيق و تاثير نار الخبز بخلافه بنخالته لانها ليست ربوية كسوس لم يبق فيه لت أصلا (بل تعتبر المماثلة في الحبوب) المتناهي جفافها المناة من نحو تبن

وزوان (حبا) لتحققها فيها حينئذ (و) تعتبر (في حبوب الدهنكالسمسم) بكسرسينيه (حبااودهنأ) اوكساخالصامن نحوملح ودهن فلهحالاتكال فيباع كل مثله لاسمسم بشيرج وطُّحينة وكسبُ به دهن مثله اوبطحينة اوشيرج لانهمن قاعدة مدعجوة (و) تعتد (فى العنبز بيبا اوخل عنبُوكذا العصير) من نحورطب وعنبورمان وغيرها(فيالاصح) لان ماذكر حألاتكال فيجوز بيع بعض كل منها ببعضه لآنحوخل التمراوالزبيب لان فيه ما يمنع العلم بالمماثلة كامرقاو السبكى ونما اجزم به و إن لم اراهمتناع يبع الزبيب نخل العنب وأن كاناكاملين اهوهو يعد تسمليمهو الافتجويز الشيخين بع عصير العنب مخله متفاضلا لانهما جنسان لافراط التفاوت في الاسم والصفة والمقصود برده عجيبفان هذامعلوممنقولهم لايباع الشيء عااتخذمنه الشامل للكامل وغيره والعنب والزبيب جنس واحد فالمتخذمن احدهما كالمتخذ منالاخر

وقدبجاببانمر اده بنحو التمر المشمش ونحوه ممالا يتناهى جفافه عادة بخلاف نحو البر لكن على هذا هذا الجواب مامرله ايضأمن انه لايضر التفاوت وزنا بعد الاستواء في التكيل كالبر الصلب بالرخو وقديقال ايضاالمراد بتناهى الجفاف في الحبوصوله الى حالة يتاتى فيهااد خار ه عادة هذا وعبارة المنهج ولا يعتبر في التمرو الحب تناهي جفافهما انتهى وهي ظاهرة في المخالفة لماذكره الشارح وكتب سم عليه مانصه ينبغي انضابط جفافهماان لايظهر بزوالالرطوبة الباقية اثر في المكيال انتهى وهو صريح فيما قلناه اه عش أى فى قوله و قديقال أيضا الخ (قوله و زوان) كذا فى النهاية و التى فى اصل الشارح زوان بتقديم الالف فليحرروما فىالنها يةهوما فى آلروضة وغيرها وضبطه السيدالسمهودى بضم الزاى والهمز آه بصرىعبارة شيخناقولهوزوان ككتابوغراب وسحاب بالواو وبالهمزة ويسمى الشينم عندالشوام وهوحبيشبه الدحريج اوالكمون إذا طحن مع البريجعله مرااه (قوله لتحققها) اي المماثلة و(قوله حينتذ)اى حين الجفاف والنقاء (قوله بكسرسينية الى قوله قال الح) فى النهاية و المغنى (قوله او كسبا) بضم فسكون (قوله فله) اى للسمسم (قولهوكسب به دهن) خرج ما لادهن فيه فينبغي جو ازبيعه بالشيرج دون السمسم والطحينة لاشتمال كل منهماعليه فني شرح العباب وفي الجو اهر لا يباع طحين اوسمسم بطحين او كسبوكذاكسب الجوز بكسب الجوز آى آن كان فيه خليط والاجاز قياسا على كسب السمسم والكلام في كسبيا كله الادميون ككسب نحو السمسم بخلاف كسب نحو القرطم فأنه غير ربوي وفي الروض والسمسم بالشيرجو بالكسب باطل اه سم عبارة المغنى اماكسب غيرالسمسم واللوز الذى لاياً كله الاالبهائم ككسب القرطم أو أكل البهائم له أكثر فليس بربوى اه (قول به دهن) أي يمكن فصله اه عش قول المتن (وكذا العصير) فيجوز بيع العصير بمثله وكذا يبع عصيره أي نحو العنب و الرطب بخله متما ثلا على الاصّح مغنى و اسنى و هو مخالف لما سيذكر ه الشارح عن الشيخين (قوله الانحو خل) الخ استثناءمنقطع اله بصرى (قوله الانحوخل التمرالخ)وحاصلمسئلةالخلول ان يقال ان كان فيهما مآء امتنع بيع احدهما بالاخر مطلقا آىسو اءكان من جنسه أم لاو انكان في احدهما فانكان الاخر من جنسه امتنع وإلافلافعلي هذا يباع خل عنب بمثله وخلرطب بمثله وخل عنب بخل رطب وخل زبيب بخل رطبوخل تمريخل عنب ويمتنع بيعخلعنب بخلز بببوخل تمريخل طبوخلز بيب بخلتمروخل تمر بمثله وخلز بيب بمثله زيادي آهغش (قوله كامر) اى فى شرح و ادقة الاصول الخ (قوله وهو) خبره (عجيب)و(قوله فتجويزالخ) خبره (يرده) أه سم (قوله كالمتخذ من الاخر) قال سم لايخني ما في هذا من التكلف و الاستناد اليه في التعجب بما قاله السبكي من انه لم يره مما يتعجب منه ثم قال بعد ان اطال في بيان التكلف ما نصه على ان دعو اه ان تجويز الشيخين المذكور يرد ماقاله السبكي عجيب بل لعله

التناهى فى الحبوب كالحنطة مع قوله السابق قبيل وقد يعتبر الكال أو لا يخلاف بحو الثمر الخوف شرح المنهج كغيره ما نصه و لا يعتبر فى الثمر و الحب تناهى جفافهما بخلاف اللحم لا نه مو زون يظهر اثره اه (قوله و كسب به دهن) خرج ما لا دهن فيه فينبغى جو ازبيعه بالشيرج دون السمسم و الطحينة لا شمال كل منهما عليه و في شرح العباب و فى الجو زاى ان كان فيه خليط و الاجاز قياسا على كسب السمسم و الكلام فى كسب يا كله الا دميون كسب نحو الجو زاى ان كان فيه خليط و الاجاز قياسا على كسب السمسم و الكلام فى كسب يا كله الا دميون كسب باطل اه السمسم بخلاف كسب نحو القرطم فا نه غير ربوى اه و فى الروض و السمسم بالشيرج و بالكسب باطل اه السمسم بخلاف كسب نحو القرطم فا نه غير ده الاتى (كالمتخذ من الاخر) لا يحنى ما فى هذا من التكلف المذكور تجو يز و الاستخين المذكور اذلو كان المتخذ من احد المتجانسين كالمتخذ من الاخر بحيث يكون معه جنسا و احدا ما ساغ الشيخين المذكور اذلو كان المتخذ من احد المتجانسين كالمتخذ من الاخر بحيث يكون معه جنسا و احدا ما ساغ المما جعل خل العنب مع عصيره جنسا اخر مع اتخاذه من نفسه فتا مله على ان دعو اه ان تجويز الشيخين المذكور يرد ما قاله السبكى عجيب بل لعله غفلة عن رد السبكى تجويز الشيخين المذكور كافى شرح الروض المذكور يرد ما قاله السبكى عجيب بل لعله غفلة عن رد السبكى تجويز الشيخين المذكور كافى شرح الروض

 ه(تنبیه)، یؤخذ من كلامهما المذكورأن محل امتناع بيعالشيء بما اتخذ منه مالم يَكُوناكاملين أو يفرط التفاوت بينهما فما ذكر(و) تعتبر (في اللبن) أى في ماهية هذا الجنس المشتمل على لىن وغيره (لبنا أو سمنا أو مخيضاً) بشرط أن يكون كل مها (صافيا) من الماء مثلا فيجوز بيع بعضأ نواع اللبن الذي لم يغل بالنار ببعض كيــلا بعد سكون رغو ته وإنكان الخائر أثقلوزنا أما مافيهماء فلا يباع بمثله ولابخالصوقيده السبكي وغيره بغير ماء يسير لايؤثر في الكيل قال ويعتبر في المخيض الخالى من الماءأن لا يكون فيه زبد والالم يبع بمثله ولا بزيد ولابسمن لانهمن قاعدة مد عجوة لالعدم كاله اه

غفلةءن ردالسبكي تجويز الشيخين المذكوركمافىشرح الروضقالأنهما تبعامارججه الاماموانقضية كلام ان الصباغ أنها جنس و احدو ان هذا هو الاصح آه فكيف يردعلي السبكي تجويز الشيخين معرد اله وتصحيحه خلافافتامل ولايخني ان تجويز الشيخين آلمذكورقياسه تجويزبيع التمربعصير الرطبو بخله حلافاللروياني بل قديقال قياسه ايضاتجويز بيع التمر مخله و الزبيب مخله فلير آجع اه (قول كاملين)قضيته انهمع جو ازيع عصير العنب مخله يمتنع بيع العب مخله مع انه ابعد عن خله من عصير ه عن خله اه سم (قوله أى في ماهية) إلى قول المتن وإذا جمعت في النهاية إلا قوله على أن كمون إلى ثم جعل (قوله أى في ما هيته هذا الخ) إنما فسر به ليناسب قوله بعد لبنا او سمنا الحقول المتن (لبنا) هو وما بعده حالان بتاويل الاول باقياعلي حَالِمُوالثَّانَى بِصَائِر سَمْنَا اوْمُخْيِضًا (قَوْلُهُ مِنْ الْمُاءُ مِثْلًا)عَبَارَةً الْمُغْنَى لِبَنَا خَالْصَاغِيرِ مِشُوبِ بَمَاءُ اوْ انفحة اوملحوغيره مغلى بالناراوسمنا خالصامصني بشمساو بارفا بهلايتاثر بالنارتاثيرانعقاد ونقصاناو مخيضاً صافيا اىخالصاعن الماء والخيض ما نزع زبده اه (قوله الذى لم يغل بالنار) اى فباع اللبن الذى لم ينزع زبده بمثله ولايباع بالسمن ولابالز بدولا بالمخيض لانه حينتذمن قاعدة مدعجوة لان اللبن يشتمل على الخيض والسمن والقيآس انه لايباع الزبد بالخيض لاشمال الزبد علىسمن ومخيض لكن نقل سم على منهج، عن الخادم عن الامام جوازه و توقف فيه وجزم الزيادي بما قاله الامام اله عش وسياتي عن سم توجيه عدم بيع المخيض بالزبد (قوله و إنكان الخائر اثقل) هو بالمثلث ما بين الحليب و الرائب و لا يضرفي ذلك تفاوت آلحوضة في احدهماو ينبغي ان يكون محل عدم الضرر في الحائر إذا كان ذلك بعدم انضهام شيء اليه بانضر بنفسه والالم يصحبيع بعضه ببعض اخذاكما ياتى فى قوله لخالطة الانفحة الححيث جعل ذلك علة للبطلان اه عش وقوله وينبغي الخقدم عن المغنى ما يو افقه (قوله اماما فيهماء) أي مثلا فيدخل فيه ما لو خلط بالسمن غيره عالا يقصد للبيع مع السمن كالدقيق فلا يصح بيع المخلوط به لا بمثله و لا بدر اهم على ما مرله بعدةو لالمصنف او نقدان ﴿ فَاتَّدَةً ﴾ وقع السؤ ال في الدرس عن بيع الدقيق المشتمل على النخالة بالدراهم هل يصحام لا لاشتماله على النخالة و يمكن الجو اب عنه بان الظاهر الصحة لان النخالة قد تقصد ايضا للدو اب ونحوهاو يمكن تمييزهامن الدقيق مخلاف اللبن المخلوط بالماءفان مافى اللبن من الماءلا يقصد الانتفاع مهوحده البتة لتعذر تمييزة اه عش (فوله بمثله و لا بخالص)قديشعر بصحة بيعه بنقدمع ان اللبن المشوب بالماء يمتنع بيعه فراجعه اهسم عبارة الرشيدى وعشقو له فلايباع بمثله ولا بخالص اى ولا بغير ذلك كالدراهم كأمرفي كلامه اه(قوله على يسير لا يؤثر الخ)اي او على شي وقصد به حمو ضته لا نه من مصالحه على مامر عن العراقي اه عش (قوله قال) اى السبكي (قوله فيه زيد) اى متميز لا كامن فاندفع قول الشارح الاتى على ان كمون الخ فليتامل اله سم وياتىءن البصرى مثله وعنعشجو اب اخر (قوله و لا بر بدو لا بسمن لا نه) مفهو مه ان الخيض إذا لم يكن فيه زبدجاز بيعه بالزبدو بالسمن وهو ظاهر في الثاني وقدصر حفى الروض بان السمن والمخيض جنسان دون الاول لان الزبد لايخلو عن المخيض فيكون من قاعدة مدَعجوة ثم رايته في شرح العباب بعدان علل امتناع بيع الزبد بالزبدو بالسمن وباللبن وبسائر ما يتخذمنه بقوله لان الزبد لايخلو

قال انها تبعامار جحه الامام وان قضة كلام ابن الصاغ انها جنس و احدو ان هذا هو الاصح قال و لا يلزم من كو نهما محالة الكال ان يكو نا جنسين و قد صرح الروياني بعدم جو از بيع التمر بعصير الرطب و كذا نخله اه فكيف يردعلى السبكى تجويز الشيخين معرده له و تصحيحه خلافه فتامل و لا يخفى ان تجويز الشيخين المذكور قياسه تجويز بيع التمر بعصير الرطب و خله خلافا للروياني قديقال قياسه ايضا تجويز بيع التمريخله و الربيب بخله فلير اجع (قوله كاملين) قضيته انه مع جو از بيع عصير العنب خله متنع بيع العنب بخله مع انه ابعد عن خله من عصيره عن خله (قوله مثله و لا بخالص) قد يشعر بصحة بيعه بنقد مع ان اللبن المشوب الماء يمتنع بيعه فر اجعه (قوله فيه زيد) اى متميز لا كامن فا ندفع قول الشارح الاتى على ان كون الح فليتا مل (قوله و لا بسمن) مفهو مه ان الخيض إذا لم يكن فيه زيد جازيعه بالزيد و بالسمن و هو ظاهر

عنقليل مخيض وهويمنعالعلم بالمماثلةقال وبهيعلم ضعفقول الاماميحوز اتفاقابيع الزبد بالمخيض متفاضلااه نعمان زعمافي الخيض من الزبدجاز بيعه بسمن ولو متفاضلالان احدهماليس اصلاللاخر ولامشتملاعلي بعضه بخلاف بيعه بالزبدلاشتمال الزبدعلي بعض المخيض هذاهو الذي يتجه فراجعه اه سم عبارة عش نصهاو لعله إنمالم يصح بيع المخيض بمثله الخحيث لم يخل من الربد لان مخضه و إخر اج الربد منه اور ثعدم العلم مقد ارما بق من الزبد في الخيض و صير الزبد الكامن فيه كالمنفصل فاثر اه و به يندفع قول الشارح الاتى على ان كمون الخ (قوله وفيه نظر اذالخيض الخ) لك ان تقول انحيض ما مخضحتي يتميزز بدهمن بقية اجزائه ثم قدينزع الزبدعنه ويفصل بالفعل وقدلاو بفرض اعتبار النزع في مفهوم المخيض فقدتبق من الزبداجز اءيسيرة اذالم يبلغ في تصفيته بنحو خرقة فيكون ذلك محمل كلام آلسبكي نعم ينبغى ان ينظر فمالوقلت تلك الاجزاء الباقية جدافهل يغتفر كيسير الماء اويفرق محل تامل والاول اقرب ويؤيدهماياتي فىالتحفة فى بيع بربشعير وبكلمنهما حبات من الاخريسيرة وماياتي في الحاشية عن شرح العباب في بيع بر بخبز الشعير أه سيد عمر (قوله لماذكره) أىلان مافيه زبد لايسمي مخيضا وعليه فالمنازعة في مجردذكره لافي الحكم و إلا فمعلوم انه لا يجوز وقديقال ذكره لئلايتوهم ان المراد معظم الزبد بحيث يسمى المشتمل على القليل منه مخيضا اهعش (قوله على ان كمون الزبدالخ) محل تامل لانه حالة كمون الزبد فيهوعدم تمييزه عن بقية الاجز اءر ائب لامخيض و اما بعد مخصه فقد تميز الزبدو خرج عن الكمون فصاركشيرج مختلط بكسب لم يفصل عنه لاكشيرج كامن في سمسم فتامله اله سيد عمر (قوله جعل المتن) اى الخيض كردى وعش (قوله صاركانه نسم) و ايضافالمر اد باللن القسم الباقى عاله و بالمقسم الاعم اه سم وهو احسن من جو اب آلشارح (قوله مَّذُا) محله قبيل ما ياتي قوله كالدبس (ومخيض)فاذا امتناع بيعاللبن بالمخيض ويخالفهمافى شرحالعباب ويباع بخيضه بمخيضه بحليبه وراثبه وحامضه انلم يغل احدهما بالنار ولميختلط باحدهمافي الاولى وبالمخيض فيالثانيةماء أه إلاان يحمل ماهنا على مخيض نزعزبده وذاك على مازبده كامن فيه اه سم قول المتن (كالجبن) باسكان الباء مع تخفيف النون وبضمهامع تشديدالنون و بدونه نهاية و مغنى (قوله و المصل) الى قول المتن و اذاجمعت في المغنى (قوله والمصل المصلو المصالة ماسال من الاقط اذاطبخ ثم عصر زيادي اه عش زاد الكردي و الجاثر اللَّان

فى الثانى و قد صرح فى الروض بان السمن و المخيض جنسان دون لان الزبد لا يخلو عن المخيض فيكون من قاعدة مدعجوة ثمر ايته في شرح العباب بعدان علل امتناع بيع بالزبد بالزبد و بالسمن و باللن و بسائر ما يتخذمنه بقوله لان الزبد لا يخلو عن قليل مخيض و هو يمنع العلم بالمه اللة قال و به يعلم ضعف قول الامام يحوز اتفاقا بيع الزبد بالمخيض متفاضلا لان اتفاقا بيع الزبد بالمخيض متفاضلا لان اتفاقا بيعه بسمن و لو متفاضلا لان الدعم السرا للاخر و لا مشتملا على بعضه بخلاف بيعه بالزبد لا شتمال الزبد على بعض المخيض هذا هو النب الذى يتجه فر اجعه و في شرح العباب أيضا ما نصه مع متنه و يباع مخيضه و مخيضه محليه و را ثبه الذى يتجه فر احدهما بالنار و لم يختلط باحدهما فى الاولى و بالمخيض فى الثانية ماء اه باختصار فان كان الفرض ان الزبد كامن فى المخيض و لم يتميز و لم يتم و المناع مثل المناع مثله لا يباع مخيض بزبد مثله و لا يصير من قاعدة مدعجوة اه وقياس المتناع المخيض بزبده باللان لان امتناعه مثله ليس الا لم يترسمنه و تميز أحد الجنسين فى أحد الجانبين كاف فى قاعدة مدعجوة الكن ما تقدم من جو از يع المخيض لم يتم النب عند و كان بده اللان على من و و كالنب كان مفروضا فى خيض بزبده فانكان مفروضا فى منزوع الزبد حالف بالنسبة لبيعه باللبن قول شيخ الاسلام في شروضا فى مخيض بزبده لمنان المتناع المتناع المنبح كغيره و لا اللن عامن في و فيض الم وسياتى هذا فى كلامه هنا إلاان يكون مفروضا فى مخيض بزبده لكن لم يتمدر بده لكن لم يتمدر بله و كامن فيه (قوله صاركانه قسم) و ايضافا لم را باللن القسم الناقى عاله و بالمقسم الاعم (قوله بله و كامن فيه (قوله صاركانه قسم) و ايضافا لم را باللن القسم الناقى عاله و بالمقسم الاعم (قوله عار من في مدون المنافية و بالمقسم المنافية و ما منافية و من

وفيه نظراذ الخيض اسم لما نرع زبده فلا يحتاج لما ذكره على أن كمون الزبد في اللبن لا يعتبر ككمون الشيرج في السمسم ثم جعل المتن المراد انه باعتبار ما له قسم المراد انه باعتبار ما كانه قسم وانكان في الحقيقة حدث له من المخض صار قسما فاند فع اعتراض كانه قسما فاند فع اعتراض جمع من الشراح بذلك (ولا تمك المؤلفة في الماثلة في المراد اله كالجبن الحق (أحواله كالجبن والاقط) والمصلوان بد

لمخالطة الانفحة أو الملح أوالدقيق أو المخيض فلا يجوز بيعكل منها بمثله ولا بخالص للجهل بالماثلة ولا بيع زبد بسمن ولا لبن عاً اتخذ منه كسمن ومخيض (ولاتكني ماثلة ماأثرت فيه النار بالطبخ) كاللحم (أوالقلي) كالسمسم (أو الشي) كالبيض أو العقد كالدبس والسكر والفانيد واللبا فلا يباع بعض منها بمثله للجهل بالمماثلة باختلاف تأثير النار فيها وإنما صح السلم فى نحو هـذه الاربعــة للطافة نارها أىانضياطها لأنهأوسع وخرج بالطبخ وَمَا بَعْدُهُ الْغُلِّي فِي الْمُـاءُ فيباع ماء مغلى مثله (ولا يضر تأثير تمييز) بالنار (كالعسلوالسمن) يميزان بها عن الشمع واللبن فيباع كل منهما بمثله بعد التمييز لاقبله للجهل بالمماثلة وفى الجواهر لو عقدت النارأجزاء السمن أىان تصور ذلك لم يبع بعضه ببعض (وإذا جمعـت الصفقة) أي عقد البيع سمى بذلك لأن كلا من العاقدين كان يصفق يد الآخر عند البيع وخرج لهذا تعددها بتفصيل الثمن

الغليظو المخيض اللبن الذي أخذر بده اه (قول لمخالطة الانفحة الخ) نشر على ترتيب اللف و الانفحة بكسر الهمزة وفتح الفاءويقال منفحة بكسر المممع فتح الفاءشيء يؤخذمن كرش الجدى مثلا اصفر مادام يرضع فيوضع على اللبن فيجمد (قول الوالدقيق) كان مراده به فتات لطيف يحصل من اللبن عند جعله في الحصير وارادة جعله جبناوقال شيخناالعزيزي المراددقيق البرلان الاقط لبن يضاف اليهدقيق فيجمدفاذ اوضع على الحصيرالتي يعصر عليها سال منه المصل مخلوط بالدقيق اهجيرى (قوله و لا مخالص) اي بلبن خالص و (قوله ولا يبع زبد بسمن) أى ولا يبع سمن بحبن اه عش قال البجيري و اعتمدالبا بلي صحة بيع الزبد بالدر اهم تبعاً لَشيخه بعدافتا ته بالمنع أه (قوله كالدبس) بكسر الدال وسكون الباء و بكسر تين عسل التمر وعسل النحل قاموس و في المختار آنه عصير الرّطب و قيل عصير العنب إذا طبخ و هو المعر و ف عند اهله اهع ش (قوله والفانيد)وهوعسل القصب المسمى بالمرسل اهمغى (قوله والسكر) وفي الروض و للعقو د بالنار كالسكر والفانيدو اللباحكم المطبوخ وفىشر حه فلايباع شيءمنها بمثله ولاباصله ولابسائر مايتخذمن اصله اهوقضيته امتناع بيعالسكر بالفانيد لانهمتخذمنأصلهوهوالقصب لكن يخالف قول الروض بعدذلك والسكر والفآنيد جنسان اه إذ قضية كونهماجنسينجوازبيع احدهما بالاخر لعدم اشتراط المماثلة في الجنسين فلا يضر تاثير النار اللهم إلا ان يلتزم ان اصل آحدهما غير اصل الآخر اخذا من تعليل شرحه كونهما جنسين باختلاف قصبهما لانالفانيد يتخدمن قصب قليل الحلاوة كاعالىالة يدان والسكر يطبخ مناسافلهاواواسطها لشدةحلاوتهما اه وكلمنهمالايصدقعليهانهمتخذمناصل الاخرلاختلاف أصلهما فليتأمل اه سم (فوله في هذه الاربعة) أي الدبس الخ اه عش (قوله للطافة الخ) علة للصحة و(قوله لانه اوسع) علةالصحة للطافة اه سم أي علة لعلية اللطَّآفة للصَّحة و اقتصر المغنى على العلة الثانية وعُطَفُهُا النهايةعَلَى الاولى وكل منهما اظهر واحسن ماسلكه الشارح (قوله الغلى في الماء الخ) عبارة النهاية والمغنى مااثرتاىالنارفيه الحرارة فقط كالماء المغلى فيباع آه قول المتن (كالعسل الخ) اى والذهبوالفضةفانالنارفيهما لتمييز الغشوهي لطيفةنها يةومغني (قولِه لوعقدت النار) يتاتى مثله في العسلو تصوره ظاهر اه سيدعمر (قول الايعانية) الى قوله و إنمالم تجر في بيع فرس في النهاية وكذا فى المغنى الاقوله و بحث الى المتن وقوله و من زعم الى و مثل ذلك (قوله أى عقدالبيع) عبارة المغنى اى البيعة سمى بذلك لان احد المتبايعين يصفق يده على يد الاخر في عادة العرب اه (قول يصفق) با به ضرب مختار اه عش (قوله هذا) اى بجمع الصفقة المفيدلو حدة العقد (قوله تعددها بتفصيل الثمن) لايقال

ومخيض) أفاد امتناع بيع اللبن بالمخيض و يخالفه مام عن شرح المباب إلاان يحمل هذا على مخيض نزع زيده و ذاك على ما زيده كامن فيه (قوله كالدبس) قال في الروض و للعقود بالنار كالسكر والفانيد و اللباحكم المطبوخ قال في شرحه فلا يباع شيء منها بمثله و لا باصله و لا بسائر ما يتخذمن اصله اهو قضيته امتناع بيع السكر بالفانيد لا نه متخذمن اصله و هو القصب لكن هذا يخالف قول الروض بعد ذلك و السكر و الفانيد جنسان اه إذ قضية كونهما جنسين جو از بيع احدهما بالاخر لعدم اشتر اط المماثلة في الجنسين فلا يضر تاثير النار اللهم إلا ان يلتزم ان أصل أحدهما غير أصل الآخر أخذ امن تعليل شرحه وكونهما جنسين بقو له لاختلاف قصبهما لا نالفانيد يتخذمن قصل أحدهما غير أصل الآخر أخذ امن تعليل شرحه وكونهما جنسين بقو له لاختلاف السدة حلاوتها اهوكل منهما لا يصدق عليه انه متخذمن اصل الاخر لاختلاف اصلهما فليتا مل (قول المطافة) على النار للتصفية ولوعلا و معياره الوزن اه و قوله و معياره قال في شرحه أى المعروض على النار للتصفية ولوعلا و معياره الوزن الموض معياره الوزن مو افق لما قدمه من قوله و يباع السمن على النار للتصفية ولو المبعن المائع المعروض معياره الوزن مو افق لما قدمه من قوله و يباع السمن بالسمن و زنا يخلاف قول البغوى الذي استحسنه في الشرح الصغير ان المعتبر في ما تعلمه من السمن هو الكيل و ما بالسمن و زنا يخلاف قول البغوى الذي استحسنه في الشرح الصغير ان المعتبر في ما تعلمه من المعتمد (قوله تعددها بتفصيل الثمن) لا يقال يؤخذ من ذلك ان ليع الدينار بفضة و فاوس قاله البغوى هو المعتمد (قوله تعددها بتفصيل الثمن) لا يقال يؤخذ من ذلك ان ليع الدينار بفضة و فاوس

أو المشترى و بحث بعضهم ان نية التفصيل كذكره و فيه نظر و إن أقره جمع لما مرانه لوكان نقد ان مختلفان لم تكف نيتهما احدهما و لاير دعلى ذلك صحة البيع بالكناية لانه يغتفر في

الصيغة مالا يغتفر فى المعقود عليه (ربويا) واحدا اى متحد الجنس

رمن الجانبين) ولو ضمنيا (من الجانبين)

كسمسم بدهنه لان بروز مثل الكامن فيه يقتضى

اعتبار ذلك الكامن بخلافه بمثله فانهمستتر فيهما فلا

داعیلتقدیر بروزه ومر ان الما در بوی کنه بالنسبة

لمقصود دار بها بئر ماء

عذب بيعت مثلها مقصود

عدب بيعت بمثلها مفصور

تبعا فلم تجر فيه القاعدة

الاتية لذلك وان كان

مقصودافىنفسه كاذكروه

فى باب بيع الاصول والثمار

أنه يشترط التعرض لدخو له

فى بيعدار بهابئر ماءو إلالم

يصح لاختلاط الماء

الموجود للبائع بالحادث

المشترى ومن زعم أن

كلامهم ثم إنماهو في بئرماء

مبيعة وحدها لان ماءها حينئذ مقصود فقدوهمبل

حیده مقصود فقدو همبن صرحو ایماذکر ناه المعلوم

منهأنالتأبعهنا وهومالا

بقصد بالمقابلة معناه غير

التابع ثم وهو ما یکون

يؤخذمن ذلكأن لبيع الدينار بفضة وفلوس صورتين إحداهما أن يقول بعتك هذا الدينار بكذافضة وكذافلو ساوهذه الصورة باطلةوهي منهذه القاعدة والثانية انيقول بعتك نصفه بكذا فضة ونصفه بكذا فلوساو هذه الصورة صحيحة وهي خارجة عن القاعدة بتعدد العقد لانا نقول هذا الاخذمم بل كلتا الصورتين خارجتان عن هذه القاعدة لان العقدفي كل منهالم بحمع جنسا و احدامن الجانبين لاختلاف جنس الذهب والفضةولم يشترط التماثل في بيع إحداهما بالاخر فالصواب هو الصحة في الصورتين نعم لو باع نصفا فضة بعثماني فضة وعثماني فلوسافالوجه اخذامن هذه القاعدة هو البطلان لان العقدجمع جنساو أحدامن الجانبين وهوالفضة وانضم اليهشيءاخر في احدالجا نبين وهوالفلوس يخلاف مالوباع نصف النصف بعثماني فضة ونصفه الاخر بعثماني فلوساوما ثل نصف النصف العثماني الفضة في القدر فآنه يصح لتعدد العقدمع وجود شروطالريا فىأحدالعقدين الذى هوعقد الربوى ويجرى هذاالتفصيل فى بيع دينار كبير بدينار صغير وفضة فليتأمل اه سمو افرالنها مة بطلان الصورة الاولى كما ياتي (فوله كبعتك هذا بهذا الخ) عبارة المغني بانجعل في بيع مد و درهم بمثلهما المدفى مقابلة المداو الدرهمو الدرهم في مقابلة الدرهم أو المدّ أه (قول ه فلا تجرى فيه الح) أى فيصح العقدنهاية ومغنى (قوله ان نية التفصيل الح) اى فيصح العقد مع النية أهُ عش (قوله علىذلك) اىعلى عدم الصحة معالنية (قوله ولو ضمنيا) اى فى احد الجانبين فقط اه رشيدى (قَوْلُهُ فِيهُ) اىالسمسم وكذا الضمير في قوله بخلافه بمثله (قوله فانه) اىالكامنو(قوله فهما) اى فى الجانبين (قول، ومرأن الماءربوي) قال سم على حج حرر الشارح في شرح العباب ان الصحيح جو ازبيع خبزالبر بخبزالشعير وإن اشتمل كلمنهما على ملجوماء لاستهلا كهما فليسذلك منهذه القاعدة أه اقول قدتشكل عليه مسئلة الخلول حيث قالو افهامتي كان فيها ماءان امتنع بيع احدهما بالاخر مطلقامن جنسهاوغيره اللهمإلاانيقالانالماءفي الخبز لاوجودلهالبتة والمقصودمنه إنماهوجمع اجزاءالدقيق بخلاف الخلفان الماءموجو دفيه بعينه و إنما تغيرت صفته بما اضيف اليه فلم تضمحل اجز اؤهما اه ع ش (فهواله فلم تجرفيه) اى فى بيع الدار المذكور (قولِه لذلك) اى التبعية (قولِه كَاذَكُرُوهُ الح) تعليل لَكُونُ الماء مقصودا في نفسه و (قهله أنه الخ) بيان لماعبارة المغنى و لاينا في كو نه تابعا بالاضافة كو نه مقصود افي نفسه حتى يشترط التعرض له في البيع ليدخل و الحاصل الهمن حيث اله تابع بالاضافة اغتفر من جهة الربا ومن حيث انه مقصو دفي نفسه اعتبر التعرض له في البيع ليدخل فيه اه (فوله لدخو له) اى الماء الموجود (قوله للبائع)نعت للموجود و(قول للمشترى) نعت آلحادث (قوله ان كلامهم ثم) اى فى باب بيع الاصول والثمار(قولهوحدها) اىبدونالدار (قوله بماذكرناه) وهوقوله انهيشترطالتعرضالخ (قوله ان التابع هنا) آى فى دار بها بئر ماءعذب بيعت بمثلها (قوله معناه) الاولى اسقاطه (قوله وهو) أى التابع ثم و صور تين إحداهماأن يقول بعتك هذا الدينار بكذا فضة وكذا فلوساأ وصار فتكه بكذا فضة وكذا فلوساوهذه الصورة باطلةوهي من هذه الةاعدة والثانية ان يقول بعتك نصفه بكذا فضة و نصفه بكذا فلوسا وهذه الصورة صحيحة وهي خارجة عن القاعدة بتعدد العقد لانا نقول هذا الاخذيمنوع بل كلتا الصورتين خارجتان عن هذهالقاعدة لانالعقدفي كلمنهم الم يجمع جنساو احدامن الجانبين لاختلاف جنسي الذهب والفضة ولذا لم نشترط المماثلة في احدهما بالاخر فالصواب هو الصحة في الصور تين نعم لو باع نصفا فضة بعثماني فضة وعثماني فلوصافالوجه أخذامن هذه القاعدة هو البطلان لأن العقدجمع جنساو احدامن الجانبين وهو الفضة وانضم اليهاشيءاخر في احدالجانبين وهو الفلو سبخلاف مالو باع نصف النصف بعثماني فضة و نصفه الاخر بعثمانى فلوساوما ثل نصف النصف العثماني الفضة في القدر فانه يصح لتعدد العقد مع وجو دشروط الريافي

أحدالعقدينالذي هوعقدالربوي ويجرىهذاالتفصيل فيبيعدينار كبير بدينارصغير وفضة فليتأمل

(قوله و مران الماءر بوى الح) حرر الشارح في شرح العباب آن الصحيح جو ازبيع خبز البر بحبز الشعير

وان اشتمل كل منهماعلي مآءو ملح لاستهلا كهما فليس ذلك من هذه القاّعدة و في شرح العباب و افتي اس

جوما اومنزلامنزلته ومثل ذلك يعبر بشعيروفى كل حبات من الاخر قليلة بحيث لا تقصد بالاخراج و يبعدار فهامعدن ذهب مثلا جهلاه يذهب لا نه حيننذ تابع لمقصودها فصح و قولهم لا اثر للجهل بالمفسد في باب الربا على في التابع بخلاف ما إذا علما أو احدهما به او كان فيها تمويه بذهب يتحصل منه شيء فانه المقصود بالمقابلة فجرت القاعدة كبيع ذات لين بذات لين و ان جهل لا نه يقصد منها غالبا بخلاف المعدن من الارض و إنمالم تجر في يبع فرس لبون بمثلها لان لبنها لا يقصد بالمقابلة و أن قصد في نفسه (٧٨٧) بدليل انه يرد بدله في المصر اقصاع تمر على

مااقتضاء اطلاقهم وان (قوله جزءًا)أى كالسقف و (قوله أو منز لا منزلته)أى كفتاح الغلق بخلاف الماء فلا يدخل في مسمى الدار نوزعوا فيـه(واختلف مثلاً فلا بدمن النص عليه اه رشيدي (قوله و مثل ذلك) اي في الصحة اهع ش (قوله و في كل الح) اي او في احدهما حبات الخنهاية ومغنى (قوله بحيث لا يقصد الح) عبارة النهاية بحيث لا يقصد تمييزها لتستعمل الجنس) أي جنس المبيع وحدهاو ان اثرت في الكيلين اه (قوله به) اى المعدن (قوله كبيع ذات لبن الح) لعل محله بعد تميز اللمن سواءأكان المضموم للربوى عن محله واستقر اره في الضرع ولو بالنسبة لاحدهما بخلاف مالو خلاضرع كل منهماعن اللبن حالة العقد المتحدالجنسمن الجانبين لان يكون اللبن حينئذ في معدنه الاصلى ككمون الشيرج في السمسم في يع سمسم بمثله ثمر ايت قوِل المغنى ربويا أمغيررىوىوقدر والنهاية الاتى اخرالباب فى يعلىن شاة بشاة فيهالبن آه سيدعمر أقول وكذا تعليلهما الاتى ذكره انفا بعض الشراح الجنسهنا يفيدما ترجاه (قوله لانه يقصدمنها الخ)عبارة النهاية و المغنى لان الشرع جعل اللبن في الضرع كهو في الاناء بالربوى فاوهم الصحة في بخلاف المعدن ولآن ذات اللبن المقصود منها اللبن والارض ليس المقصود منها المعدن اهقال عش قوله مر بيعدرهم وثوب بمثلها لأن المقصودمنها الخ اى فاثر سواء علماه اوجهلاه اه (قوله و إنمالم تجر في يع فرس الخ) عموم كلام الشارح جنس الربوی لم یختلف مر اىوالمغنى يخالفه اه عش(قولهأىجنسالمبيع) إلى قول المتن كصحاح في النهاية إلا قوله وقدر إلى وليس كذلك بل هو من المتنوقوله بشرط إلى ام صفة وكَّذا في المغنى إلا قوله فان كان الثمن إلى المتن (قوله اي جنس المبيع) اي القاعدة لان جنس المبيع المعقودعليه (قوله وقدر) لعله محرف عن قيد بالياء والدال قول المتن (كمدعجوة) قال الجوهري هو تمر اختلف و ان لم مختلف من اجودتمر المدينة قال الازهري والصيحاني منه سم على المنهج اهع ش (قوله عجوة) بعدقول المتن بمديقر ا الجنس الربوي (منهما) بالنصب ابقاءلتنوين المتن اه رشيدي (قوله و ما يقابله الخ) يعني ماءعين بالآمر اضي منهما باعتبار القيمة بعد العقد اله عش(قوله و بقولنا الح) متعلق باندفع و (قوله بالتنكير) اى لربوى الهكر دى (قوله من بيع جميعهما بان اشتمل احدهما ذهب الخ) أي من صحة هذا البيع (قوله فانه آلخ) توجيه للاندفاع المذكور (قوله يعني غير الجنس) على جنسين اشتمل عليهما اخذه مَّن المقابلة ومن المثال (قُولِه و بشرط تمييزهما) قيد غير صحيح في الذهب والفضة إذ القاعدة الآخر (كمدعجوة ودرهم جارية فيهما معالاختلاطو إنما هو شرط في الحبوب اه رشيدي (قوله بشرط ان تقل حبات الاخر) بمدعجوة ودرهم) وكثوب خلافا للنهايةو المغي عبارتهما وظاهركلامهم الصحةوان كثرت حبات الاخروان خالف فيذلك بعض ودرهم بثوب ودرهم أو المتاخرين إذالفرق بين الجنس والنوع ان الحبات إذا كثرت في الجنس لم تتحقق الماثلة بخلاف النوع اه مجموعهما بان لم يشتمل قالعش قوله مر هنا اى فىاختلاط احد النوعين بالاخروقوله بعضالمتاخرين منهم حج تبعآلمافي الآخر الاعلى احدهما المنهج وقوله بخلاف النوع قد يمنع بان اختلافالنوع فىأحدالطر فين يوجب توزيع مافى آلاخرعليه كثوب مطرز بذهب أو وهومانع من العلم بالماثلة اه (قوله بشرط ان تقل الح) كذا قاله بعضهم و مشى عليه شيخ الاسلام ايضا قلادةفهاخرزوذهببيع لكن مقتضى كلام الشيخين انه يُصح مطلقا وقال شيخنا الشهاب الرملي وغير ما نه الصحيح الم سم (قوله أم صفة أو بيعت بذهب فان كان الخ)عطفعلى قوله نوعاحقيقيا أقول والحاصل ان الاختلاف حيث كان بتعدد الجنس والنوع او الثمن فضة اشترط تسليم الصلاح فيمنأعطى لحامادرهماوقال أعطني بنصفه لحماو بنصفه الاخر نصف درهم وفيها لواشترى منه الذهب ومايقا بلهمن الثمن فى المجلس (وكمدودرهم

واستغنى عنه قبل بالتنكير فانه مشعر بالتوحيدوقد يقال بل إنما استغنى عنه بماعلم من أول الباب أنه حيث اختلفت العلة لار بااند فع ما اور دعليه من يع ذهب او فضة ببر وحده أو مع شعير فانه لم يتحدجنس من الجانبين (او) اختلف (النوع) يعنى غير الجنس سواء اكان نوعاحقيقيا كجيد وردى عهما او باحدهما بشرط تميزهما إذ لايتاتى التوزيع الاحينئذ بخلاف ما إذا لم يتميز ابشرطان تقل حبات الاخر بحيث لو مين المكيل و إنما لم يضركا مرخلط احدالجنسين بحبات من الاخر بحيث لا يقصدا خراجها لتستعمل ما او شعير او ان اثرت في الكيل لان التساوى بين الجنسين غير معتبر ام صفة من الجانبين او احدها (كصحاح و مكسرة مما او باحدها)

أى بصحاح فقطأو مكسرة فقط وقيمةالمكسر دون قيمةالصحاح فيالكلكاهو الغالب أو عكسه لان التوزيع الآتى انما يتأتى حنئذ وجعل الطبرىمن ذلك بيع ذهب بذهب وأحدهما خشن أوأسود مردود بان الخشونة أو السواد ليس عينا اخرى مضمو مةلذلك الطرف بل هوعيب في العوض و ظاهر انمراد الطبري ان احد الطرفين اشتمل على دبنين من الذهب احداهما خشنة اوسوداءوكذالو بانت احداهما مختلطة بنحو نحاس ومن قال في هذه بتفريق الصفقة فقدوهم لان شرط الصحة علم التساوى حال العقد فيما يستقر عليهوذلك مفقود هنا فالصواب انه من القاعدة (فباطله) ولايتاتي هنا تفريق الصفقة لان الفساد للهيئة الاجتماعية كالعقدعلىخمس نسوةمعا وذلك لمافي الحديث الحسن اوالصحيح انهصلي اللهعليه وسلم نهى عن بيع قلادة فيها خرز وذهب نذهب حتى بمهر

الصفة امافىالطرفين أوأحدهما كآن الحاصل منذلك تسعصور تعدد الجنس أوالنوع أوالصفة فى كل من الطرفين أو أحدهماو المد المعتمر في أحد الطرفين اما أن تزيد قيمته على الدرهم أو تنقص أو تساوى فتلك ثلاثصور تضرب فىالتسع المذكورة تبلغ سبعاو عشرين صورة والعقد في جميعها باطل إلا إذاكان المبيع صحاحا ومكسرة بمئلهما اوبصحاح فقطأ وبمكسرة ففط وقيمة المكسر كقيمة الصحيح فان العقد صحيح اهُ عَشُ (فَوْلِهِ اَى بُصِحَاحِ)الْمُرْقُولِهُ وَجَعَلُ الطَّبْرَى فَيْ لَمْغَى وَ إِلَى البَّابِ فَالنَّهَ إِلا قُولِهُ وَمَنْ قَالَ إِلَى لا نُ شرط وقوله كماياتي الى التنبيه وقوله نعم الى المتن (قهله أومكسرة) المراد بالمكسرة هناالقراضة وهي القطع التي تقرض من الديناروالدرهم للمعاملةفي الحوائجاليسيرةاه كردى عبارةالبجيرى ونقل سم عن شيخهان المراد بالكسر القراضة التي تقرضمن الدنآنيرو الفضة اهو نقله عش أيضاو ماعداذاك وان كان نصف شريغ او ربع ريال يقال له صحيح شيخنا الحفني اه (قوله دون قيمة الصحاح في الـكل) اي أمالوباع رديئاوجيدا بمثلهماأو باحدهما فلايصحمطلقاسواء كانتقيمة الردىءدون قيمةالجيد أمملا وعبارةسم علىمنهج قوله وقيمة الردىء الخقال الشيخ عميرة هذاالشرط لمأره للاصحاب إلافي مسئلة الصحاح والمكسرة خاصة فكانالشيخ الحقهدا نظرا إلىآن الجودة والرداءة بجرد صفةاه واقول لايخلوهذآ الالحاق عنشيءوالفرق بمكناه والمعتمدالتسوية بين الجيدوالردىءوالصحيح والمكسر فحيث تساويا فىالقيمة صحو إلافلااه عش (قوله اوعكسه) وهو ان تكون قيمة الصحاح دون قيمة المكسرة (قوله منذلك) اىمنقاعدة مدعجوة ودرهماه عش (قول، بلهوعيب فى العوض) اىفلا يمنعمن الصحة و (قول وظاهر انمراد الطبرى الخ) مراده به دفع الاعتراض على الطبرى وجعله ذلك من القاعدة فلا يصح قال سمعلىحجدعوى ظهورذلك معتعبيره بقولهو احدهما خشن أو اسود لايخني ما فيهااه اقول قد يَقَالَ قُولُهُ مِنْ ذَلِكَ يُعِينَ انْمِرَادُهُ مَاذَكُرُ ضَرُورَةَا نَهُ لا بَدْفَى القَاعَدَةُ المذكورة مُنْ عَيْنِينَ فَي كُلُّ مِن الطرفين او احدهمااه عش (قول بنحونحاس) اى فلايصح أيضااه عشعبارة سم عن شرح العباب بعد كلام طويل نصه والذى يتجه من ذلك انه لا يجوز بيع الدر اهم المغشوشة بالدنانير المعشوشة إلاحيت لميكن للغش قيمته ولم يؤثر فىالوزن سواء كان الغش فضة أمنحا ساحصل منه بالتمييز شيءأم لاولا مدخل للرواج فيهذا الباب ثمرايت الروياني صرح بماذكر تهحيث قال العش اليسير الذي لاياخذ حظامن الوزن لا يمنع من صحة البيع انتهت (قوله وذلك لما في الحديث الخ) تعليل لما في المتن (قوله حتى يميز

لكن مقتضى كلام الشيخين انه يصح مطلقا وقال شيخنا الشهاب الرملي وغيره انه الصحيح (قوله و ظاهر ان مر ادالطبرى) دعوى ظهور ذلك مع تعبيره بقوله و احدهما خشن او اسو دلا يخيى ما فيها (قوله بنحو نحاس) في العباب و يصح در هو مغشو ش بدينار مغشو ش بنحاس و كذا بفضة لا يتميزاه قال في شرحه أخذهذا من قوا، الجواهر لا يجوز بيع در اهم مغشو شة بمثله او لا بخالصة و اما بيع الدر اهم المغشو شة بالدنا نير المغشو شة فان كان عص الذهب فضة حرم قال البغوى و هذا عندى ان كان يحصل منه شيء بالتميز و الا جاز كبيع دنا نير مطلبة بالنقرة او عكسه بجوز إذا كان التمويه لا يحصل منه شيء و ان كان غشه نحاسا فعلى قول جمع مختلفي الحجم هذا إذا كثر يحيث يكون للغش بعد التمويه قيمة و إلا و جب الجواز لا نه إذا لم يكن له قيمة و المدى يتجه من ذلك الوجب الجواز لا نه إذا لم يكن لل بشي من انه ينبغي عدم الصحة لان ذلك يؤدى الى جهالة الباقى با نه لا نظر إلى ذلك بل الى الرواج قال وليس بو اضح اهو الذي يتجه من ذلك انه لا يجوز بيع الدراهم المغشو شة بالدنا نير المغشوشة لا يكن للغش قيمة و لم يؤثر في الوزن سواء كان الغش فضة ام نحاسا حصل منه شيء بالتمين ام لا و لا مدخل لا يا خذ حظامن الوزن لا يمنع من صحة البيع إلى آخر ما أطال به فى تاييد ما قاله وقول البغوى كبيع دنا نير مطلبة لا يدل على حقيم الطلاء و يوجه بانه كالصبغ الح يدل على عقد بيع الدنا نير المطلية و ان الطلاء لا يمنع حته و انه يكتني برؤيتها مع الطلاء و يوجه بانه كالصبغ له له يدم تحصيل شيء منه فه وكرؤية الامة المحمرة بنحو الحناء مراه (قوله علم التساوى) مفهو مه انه لهلته بعدم تحصيل شيء منه فه وكرؤية الامة المحمرة بنحو الحناء مراه (قوله علم التساوى) مفهو مه انه لهلته بعدم تحصيل شيء منه فه وكرؤية الامة المحمرة بنحو الحناء مراه (قوله علم التساوى) مفهو مه انه لهلته و مداله المهورة بنحول على النه المهومه انه

أى البيع حتى ميز بينهما ولان قضية اشتهال أحد طرفى العقــد على مالين مختلفين أن يوزع مافى الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة والتوزيع هنا لكوله لاشئا عن التقويم الذي هو تخمين والتخمين قد بخطىء يؤدي وإن اتحدت شجرة المدين وضرب الدرهمين للمفاضلة أو عدم العلم بالماثلة فني بيع مد ودرهم بمدين إن زادت قيمةالمد على الدرهم الذى معه او نقصت تلزم المفاضلة وإن ساوته لزم الجهل بالماثلةوقس الباقى وكذا يقال فى ييع صحيح ومكسر بهما أو بأحدهما والكلام في المعين لصحة الصلح عن ألف درهم وخمسين دينارا بألني درهم كما يأتى بسطه في الاستبدال بما يعلم منه آنه لو عوض دائته عن دينه النقد نقد من جنسه وغيره مع الجهل بالماثلة صح ﴿ تنبيه ﴾ ينبغي التفطن لدقيقة يغفل عنها وهي أنه يبطل كما عرف مما تقرر بيع دينار مثلا فيه ذهب وفضة بمشله أو بأحدهما ولو خالصا وإن قل الحليظ

بينهما) ظاهر هأنه فصلكل منهماعن الآخر في الخارج لكن لاتتوقف الصحة على ذلك بل يكني انتفصيل في العقد كمامر ويمكن شمول الحديث لذلك بان يحمل قوله لاحتى يميزعلى الاعم من التفصيل في العقد وفي الخارج اهعش (قوله ولان الخ) عطف على قوله لما في الحديث (قوله يؤدى الخ) خبر قوله والتوزيع (فوله وكذايقال في يع صحيح الخ)اى وفي يع جيدوردى مهما او باحدهما اه عش (قوله في يع صحيح ومكسر بهماالخ) اىوالفرضان قيمة المكسردون قيمة الصحيح اوازيد كاتقدم فان استوت قيمتهما فلا بطلان فالحاصل أنهحيث تساوت قيمة الصحاح وقيمة المكسرة فلابطلان وإن اختلفت فالبطلان سواء استوت قيمةالمكسرةمن الجانبين وذلك للجهل بالماثلة او اختلفت وذلك لتحقق المفاضلة وإنمالم يحركم بالبطلان ايضا إذا تساوت قيمة الصحاح وقيمة المكسرة ويقال للجهل بالماثلة لان التقويم تخمين لان الدراهم والدنانيرقيم الاشياء فهى اضبط من غيرها اه سم ومرعن عش مثله (قوله والكلام في المعين الخ) قضيته الهلوكان الصالح عليه في مسئلة الصلح الآتية معينا لا يصح الصلح المذكور و هو ماجري عليه ابن المَقْرى لكن سياتى في باب المبيع قبل قبضه ان المعتمد الصحة اه رشيدى (قول اصحة الصلح الخ) قد ينظر فى دلالة هذا على التقييد بالمعين إذالم يبع المجموع بالمجموع بل الالف درهم وقعت استيفاء عن الألف درهم والالف الاخرىعوضعن الخسين دينار افي الذمة فليتامل وبذلك يظهر مافي الاطلاق قوله بما يعلم منه الخ فليتامل اهسم (فوله كاياتى بسطهالخ) رجعاليه فىالنسخةالاخيرة وضرب على مافى غيرها من قوله وخرج بالصلح مالوعوض دائنه عن دينه النقد نقدامن جنسه وغيره أو وفاه به من غير تعويض مع الجهل بالماثلة فلايصح الخوتبعه مرفىهذه واستمرعليه فوقع البحث معه فيه فى قوله او وفاه به من غير تعويض فاصلحه هكذا آووفاه به من غير لفظ تعويض لكن بمعناه انتهى سم قال عش قوله مرلكن بمعناه كان قال خذها عن دينك اه وظاهر المغنى مو افق للنها ية دون الشارح (فول، وهي انه يبطل كما عرف مما تقرر الخ) و يؤخذمنه بالاولى بطلانماعمت بهالبلوى من دفع دينار ومغربي مثلا ومعه تمام ما يبلغ به دينارا جديدامن فضةأو فلوس وأخذدينار جديديدلهجرياعلى القاعدة ولهذاقال بعضهم لوقال الصيرفي اصرف لى بنصف هذا الدرهم اي و الحال اله خالص عن النحاس فضة و بالنصف الاخر فلوساجاز لالهجعل نصفا في مقا بلة الفضة و نصفا في مقا بلة الفلو س بخلاف مالو قال اصرف لي بهذا الدرهم بنصف فضة و نصف فلو س لايجوزلانهإذاقسطعليهماذلك احتملالتفاضل وكانمنصورمدعجوة اهنهاية وقوله بخلاف مالو قال اصرف لی الخ مرعن قریب عن سم رده فر اجعه (قوله بیع دینار مثلا) ای او بیع درهم فیه فضة لوعلم التساوى سلم ما قاله هذا القائل رفيه نظر لاقتضاء الحال التوزيع المؤدى للمحذور (قول وكذايقال في بيع ضحيح ومكسر بهما او باحدهما) اى والفرض ان قيمة المكسر دون قيمة الصحاح او آزيد كما تقدم فان استوت قيمتهما فلابطلان وعبارةالكنزلشيخنا الى الحسن البكري وفي يع الدرآهم والدنا نير الصحاح والمكسرة إناستوت قيمة المكسرة ايمن الجانبين لم تتحقق الماثلة لمامرو إلاتحققت المفاضلة كاتقدم كما هي متحققة في البيع بصحاح فقط او مكسرة فقط إذالفر ض ان قيمة المكسر ة مخالفة لقيمة الصحاح فلو تساوت قيمتهما فلابطلان اه ومثله في شرح الجلال المحلى فالحاصل أنه حيث تساوت قيمة الصحاح وقيمة المكسرة

فلابطلان وإن اختلفت فالبطلان سواء استوت قيمة المكسرة من الجانبين وذلك للجهل بالمأثلة

او اختلفت و ذلك لتحقق المفاضلة و إنمالم تحكم بالبطلان ايضا إذا تساوت قيمة الصحاح وقيمة المكسرة

ويقال للجهل بالماثلة لان التقويم تخمين لان الدراهم والدنانير قيم الاشياء فهى اضبط من غيرها

(قوله اصحة الصلح الخ) قد ينظر في دلالة هذا على التقييد بالمعين إذا لم يسع المجموع بالمجموع بل الألف در هم وقعت استيفاءعن الالفدرهم والالف الاخرى عوض عن الخسين دينار اوهذا لايقتضي صحة بيع الغي

درهم بألف درهم وخمسين دينارا في الدمة فليتأمل وبذلك يظهرما في الاطلاق قوله بما يعلم منه الخ فليتأمل

(قوله كاياتي بسطه الخ)هذا رجع اليه في النسخة الاخيرة وضرب على ما في غير ها من قوله وخرج الصلح

ونحاس مثله أو بدرهم خالص أو بدينار مغشوش بفضة (فوله لانه يؤثر فى الوزن) و لايشكل عليه مامر منجو ازالمعاملة بالمغشوش وإنجهل قدر الغش لانه بجوز تصويره ببيعه بغير جنسه بخلاف ماهنا اهعش (فهل ولم يظهر به تفاو ت الخ)مفهومه انههالو تفاو تافي القيمة لم يصح و هو مشكل على مامر من آنه لا نظر لتفاوت القيمة ين عند الاستواء في الكيل او الوزن و في سم على منهج ﴿ تتمة َ لُو باع فضة مغشوشة بمثلما اوخالصة إنكانالغش قدرايظهر فىالوزنامتنع والاجازكذا بخطشيخنا بهامش المحلى اه فلم يفصل فى القليل بين ماله قيمة و بين غيره اه عش اقول و يمكن الجمع بان عدم التأثير في الوزن وعدم التفاوت في القيمة مثلازمان(قول وصح)و يجوزيع الجوز بالجوز وزنا واللوزباللوز وان اختلف قشرهما كما سيأتىڧالسلموبجوبزيع لبالجوز بلب الجوز ولب اللوز بلب اللوز وبيع البيض مع قشره بديض كذلكوزناأن اتحدالجنس فان اختلف جاز متفاضلاو جزافا اهنها ية(قولَه لمن حصر الكراهة الخ) وافقه في فتح المبين عبار تهمنها اى ادلة جو از الحيل حديث خيبر المشهور وهو بيع الجيع بالدراهم ثم اشتربها جنيباو إنماامرهم بذلك لانهمكانو ايبيعون الصاعين من هذا بالصاع من ذلك فعلمهم النبي وكالله الحيلة المانعةمن الرباومن ثم اخذالسبكي منه عدم كراهة هذه الحيلة فضلاعن حرمتها لان القصد هنا بالذات تحصيل احدالنوعين دون الزيادة فانقصدها كرهت الحيلة الموصلة اليهاولم تحرم لانه توصل بغيرطريق محرم فعلم انكل ماقصدالتو صل اليه من حيث ذاته لا من حيث كو نه حر اما جاّز بلا كر اهة و الاكر ه الاان تحرم طريقه فيحرم اه (قول، و لولحم) إلى الباب في المغنى إلا قوله نعم إلى المتن (قول، و لولحم سمك) اخذه غاية للاشارة إلى ان السمك لآيعد لحماكما ياتي اهع ش (قوله نحو ألية) بفتح الحمزة و من النحو الكلية بضم الكاف (قوله و لوسمكا)اى حيالانه لا يعد لحاو من ثم جاز بعضه ببعض حياعلى المعتمد اهع ش (قوله نعم محث جمع الخ)قوة الكلام تفهم أن مدرك البحث عد السمك الميت من قبيل الحيو أن فعليه يمتنع بيع السمك الميت بآحم غيره مثلا وإن مدرك النظر عدهمن قبيل اللحم فعليه لابمتنع ماذكر فليراجع وأنظرهل يجرى هذا الاختلاف في بيع حيوان حي محيوان مذبوح اله سم قول المآنّ (من جنسه)كبيع لحم ضان بضان و (قول من ما كول) كبيع لحم بقر بضان و لحم السمك بالشاة والشاة بالبعير و (قول وغيره) اى غير ماكولكبيع لحمضان بحماراه مغني فه إنه إرساله مجبورالخ)قال البجيرى عن البرماوي قال الماوردي المرسل عندالامام الشافعي مقبول إن أعتضد باحدامور سبعة القياس أوقول الصحابى او فعله اوقول الاكثريناوا نتشرمنغيردانع اوعمل بهاهل العصرام لميوجددليل سواموهذاهو القول الجديدوضم اليها غيره الاعتضاد بمرسل اخراو بمسندا ه (قوله عليه) اى منع بيع اللحم بالحيو ان (قوله انه لا فرق) لعل غيره المراد بين مرسله ومرسل غيره اه سم (قول، وبان ابابكر قال) مقوله لا يصلح هذا و (قوله وقد نحرت الح) جملة معترضة اهكردى (فهل ويصح بيع نحو بيض الخ) عبارة المغنى والنهاية ويجوزبيع لبنشاة بشاة حلب لبنهافان بق فيها لبن يقصد حلبه لكثر ته او باعذات لبن ماكولة بذات لبن كذلك من جنسها لم يصح لان اللين في الضرع يا خذة سطامن الثمن بدليل انه يجب التمر في مقابلته في المصر أة مخلاف الادميات ذو ات اللبن فقد نقل فى البيّان عن الشاشى الجو از فيها و لو باع لين بقرة بشاة فى ضرعها لين صح لاختلاف الجنس واما بيعذات لبن بغير ذات لبن فصحيح ويبع بيض بدجاجة كبيع لبن بشاة فانكان في الدجاجة بيض مالوعوضدا تنهعن دينهالنقدنقدامنجنسه ووفاه بهمنغير تعويض الخوتبعهمرفي هذاواستمرعليه فوقع البحث معه فيه فى قوله او و فاه به من غير تعويض فاصلحه هكذا أو و فآه به من غير لفظ تعويض لكن معناه اه (قول نعم بحث جمع الح) قوة الكلام تفهم ان مدرك البحث عد السمك الميت من قبيل الحيو ان فعليه يمتنع بيع السمك الميت بلحم غيره مثلاو إن مدرك النظر عدهمن قبيل اللحم فعليه لا يمتنع ما ذكر فليراجعُو آنظر هل يجرىهذا الاختلاف في يعجيوان حي بحيوان مذبوح(قولهانه لافرق) لعل المراد بين مرسله ومرسل غيره (قوله ويصح يع نحو بيضالخ) ﴿ فرع ﴾ يجوز بيع البيض مع

فانفرض عدم تأثيرهفيه ولميظهريه تفاوت في القيمة صح والحيلة المخلصة من الربامكر وهة بسائر انواعه خلافالمن حصر الكراهة في التخلص من ربا الفضل (ويحرم) ويبطل (بيع اللحم)ولولحم سمك وهو هنايشمل نحو ألية وقلب وطحال وكبدورئة وجلد صغيريؤكل غالبا (بالحيوان) ولو سمكا وجرادا نعم بحثجمع حليع الحيوان بالسمك الميت وفيه نظر (من جنسه وكذا بغير جنسه من ماكول وغيره)حتى الادمى (في الاظهر) للخبر الصحيح انه عليالله نهى عن يع اللحم بالحيوان وإرساله مجبور باسناد الترمذي له ومعتضد بالنهى الصحيح عن ييع الشاة باللحم و بان اكثر العلم عليه على أمه مرسل ابن المسيب وهو بمنزلة المسندعلي نزاع فيه لكن صحح في المجموع الله لافرق حتى عند الشافعي رضى الله عنه و ما اشتهر عنه من الفرق لم يصح و بأن ا با بكرقال وقدنحرت جزور في عهده فجاء رجل بعناق يطلب مالحا لايصلح هذا ولم مخالفه احدمن الصحابة ويصحبع نحوبيض ولبن بحيوان مخلاف لين شاة بشاةفيهالين

والبيض المبيع بيض دجاجة لم يصح و الاصح و بيض دجاجة فيها بيض بدجاجة كذلك باطل كبيع ذات لن بمثلها اه قال عش قوله بغير ذات لين اى ولو من جنس و احدو قوله م رفيها بيض اى يقصدا كله مستقلا بأن تصلب اه عش (قوله نحو بيض الخ)اى كالعسل

﴿ بابقالبيوع المنهى عنها ﴾

(قوله بالتنوين) الىالمتن فىالنهاية وكذًا فى المغنى الاقوله وقيدالغزَّ الى إلى وقد يجوز (قولِه و ما يتبعها) منه تلق الركبان والنجش اه عش (قوله ثم النهي) اي من حيث هو لا بقيدكو نه في هذا الباب اه عش (قوله لان تعاطى العقد)علة للحر مةو قضيته ان التحريم ا بما نشأ من فساد العقد فليس هو مقتضى النهبي و الاولى ان يقال النهى يقتضى التحريم مطلقا سو اءرجع لذات العقد او لازمه او معنى خارج اوكان المنهى عنه غير عقدو يقتضىالفسادان رجع لذات العقداو لازمه وبحرم من حيث تعاطى العقد الفاسدكما آنه بحرم اكمونهمنهياعنه اهاعش وقولهو يحرم منحيثالخوالاولىفحرمة تعاطىالعقدالفاسدلكونهمنهياعنه (قهله او معالتقصير الخ)لعل هذا مفروض في عالم بوجوب التعلم اماجاهل باصل وجوب التعلم فيبعدكل البعد تائيمه اه سيدعمر عبارة عشقولهمراومعالتقصيرالخقضيتهانهمعالتقصيرياثم بتعاطى العقد الفاسدكمايا ثم بترك التعلم فليس الاثم بالتقصير دون تعاطى العقد ولعل هذا مرادحج بقوله حرام على المنقول المعتمديعني ان المرادان تعاطى العقدالفاسدمع الجهل بفساده حرام حيث قصر فىالتعلم فليست الحر مة مخصوصة بالتقصيراه (قول بحيث يبعد جهله بذلك) يؤخذ من ذلك ان ما يقع كثير افي قرى مصرنا منبيع الدوابويؤ جلااشمن الى ان يؤخذ من او لا دالدا بة المسمى ببيع المتاومة لآاثم على فاعله لان هذا يحني فيعذر فيه اهع ش (قوله حرام الح)خبر قوله لان الح (قوله و الاجتماد) الو او يمعي او كاعبر به النهاية (قول، وقيدذلك) أي كون العقد الفاسد حر أماو (قول، من غير تحقيق معناه) أي بان اطلق او قصد غير المعنى الشرعى اهع ش (قوله فانه الخ) اى اجراء اللفظ الجو (قوله ثم الخ) اى بعد انكان باطلااه كردى (قوله محمل)ايءر فااهعش(قوله اذلا محملله)و هو و اضح عند الاطلاق كاهو ظاهر امالو قصدغير المعني الشرعي فنيه نظروينبغي عدم الحرمة اه عش (فوله وقد يجوز الخ)صادق بما اذا ادت الضرورة الى الرباكامتناع موسرمن افراض مضطر فليحرر اهبصرىومرعنعشالجزم بذلكوكذاعبارة المغنىوهي وتعاطى العقودالفاسدةحرام فيالربوى وغيره الافي مسئلة المضطر المعروفة وهي فيما اذالم يبعه مالك الطعام الخراه صريحة فى الشمول(قول ةماطيه) اى العقدالفاسد(قول كان امتنع ذو طعام) اى أو ذو دا بة من ايجارها اه عش(قوله فله الاحتيال) اى فلولم يقعل ذلك بل آشتر اهسماه البائع لزمه المسمى و اضطر ار ه لا يجعله مكرهاعلىالعقديما ذكر اه عش(قول اوالقيمة) قضية التعبير بالقيمة انه لايازمه اقصى القيم وقد يوجه بان جواز ذلك اخرجه عن نظأتره من العقو دالفاسدة و محتمل ان المراد بالقيمة اقصى القمرو لكن الاولهوالظاهرولافرقفذلك بينان يتلف حالااو بعدمدةلاذنالشارعله فىذلكعشور شيدى (قوله او لخارج الح)عطف على قوله لذات العقد الهكردى (قوله او لخارج عنه) اى بان لا يكون لذا ته و لآللازمه بقرينة ما تقدم اه سم اىكالبيع وقت النداء(قول فن الأول اشياء)عبارة المغنى تمشرع في

قشره ببيض كذلكوزناان اتحدا لجنس فان اختلف جاز متفاضلا مر ويصح لين شاة حلب لبنهاو ان بق فيها لبن لا يقصد حلبه فان قصد لكثرته او باع ذات لبن ماكولة بذات لبن كذلك من جنسهالم يصحاذ اللبن فى الضرع يا خذ قسطا من الثمر بدليل انه يجب التمر فى مقا لمته فى المصراة بخلاف الادمية ذات اللبن فى البيان عن الشامل الجواز فيهاو فرق بان لبن الشاة فى الضرع له حكم العين و لهذا امتنع عقد الاجارة عليه مخلاف لبن الادمية فله حكم المنفعة و لهذا جاز عقد الاجارة عليه اه

> ﴿ بَابِ ﴾ قولهاولخارجعنه)اىبانلايكونلذاتهولاللازمه بقرينةماتقدم

﴿ باب بالتنوين في البيوع المنهى عنها ومايتبعها ﴾ ثم النبى انكان لذات العقد اولازمه بان فقد ِ بعض اركانه اوشرطه اقتضى بطلانه وحرمته لان تعاطى العقد الفاسداي مع العلم بفسادهاومع التقصير في تعلمه لكونه بمالإ يخنى كبيع الملاقيحوهو مخالط للمسلبين محيث يبعدجهله بذلك حرام على المنةول المعتمد سواء مافساده بالنص والاجتهاد وقيدذلك الغزالي واعتمده الزركشي مااذا قصد به تحقيق المعنى الشرعي دون اجراء اللفظ منغير تحقيق معناه فانه باطل ثم ان كان له محمل كملاعبةالزوجةبنحو بعتك نفسك لم يحرم والإ حرم اذلا محمل له غير المعنى الشرعىوقديجوز لإضطرار تعاطيه كان امتنع ذوطعام من بيعه منه الاباكثر من قيمته فلهالاحتيال باخذه منه ببيع فاسدحتي لايارمه الاالمثلاوالقيمة اولخارج عنه اقتضى حرمته فقط فن الاول اشياء منها (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلمعنعسب)

القسم الأول أى البيع الفاسد لاختلال ركن أوشرط وهو ثمانية اه (فوله بفتح) الى قوله وتسمية ما في الأول في النَّها بةو المغنى الآقوله بل ولو قيل يندب لم يبعدو قوله او مضمان إلى المتن (فهله فسكون الخ)اي و بالباء الموحدة نهاية ومغنى قول المتن (ضرامه) في المصباح ضرب الفحل الناقة ضرابًا بالكسر بزى عليها انتهى اله ع ش (قوله لا يتعلق به نهى) اى لا نه ليس من أفعال المسكلفين اهنهاية (قوله اى عن اعطاء الح) اى والعقدالمقتضى لذلك ايضاسموع ش (فوله والفرق الخ) الاحسن ان يقال الفرق انه يحتاج على التفسير الاول الى تقدير الاجرة ليصح المعنى وعلى هذا لايحتاج لانهامحل اللفظ اه سيدعمر عبارة النهاية والفرق بينهذاوالاولاانالاجرةثم مقدرةمع عمومه وهناظآهرة وهذه حكمة اقتصارالشارح علىذكرالتقدير في الاولمع انهجار في الثلاثة مع ان آلاولين فيهما تقديران وفي الثالث واحد اه قال عش قوله مع عمومه اىآلمقدر بمعنى احتماله لغير الاجرة وقولهوهذه اى الحـكمة المشار إليه بقوله والفرق الخ آه عبارة سمقولهوالفرقالخ اىباعتبار المراد والافتبانالمعنيين لااشتباهفيه حتىيحتاجلبيان إذ تباين الضرابُ والاجرة في غاية الظهور اه قول المتن (فيحرم ثمن مائه) اى اعطاؤ مو اخذه اه سم (قول ولا متقوم) اىلاقيمةلەشرعاولىسالمرادىه ماقابل المثلى اھ عش قولاللتن (وكذااجرته) اى آيجارە وهليستحقاجرةالمثلكافىالاجاراتالفاسدة سمعلىحجاىاولالانطروقه للانثى لامثل له يقابل باجرة فيه نظر والاول اقرب وعليه فالمراد اجرة مثله لواستعمل فيهايقا بل باجرة كالحرث مدة وضع بده عليه للانتفاع المذكورو محل حرمة الاستئجار حيث استاجره للضراب قصدا فلو استاجره لينتفع بهمآشاء جازان يستعمله في الانزاء تبعالاستحقاقه المنفعة بخلاف مالواستاجر هالحرث اونحوه فلايجوزاستعاله فىالانزاءلانهانمااذن لهفىأستعالهفيما سماهلهمن حرشاوغيره اهعش وقولهوالاول اقرب فيمه وقفة بل تعليل الشارح ظاهر في الثاني (فهالهوفارق الايجارالخ) عبارةشرحالعبابوعلم بمــا تقرر انصورة المسئلة انيستاجره للضراب فان استاجره على ان ينزي فحله على انثي او آنات صم قاله القاضي لان فعلهمباح وعملهمضبوط عادةو يتعينالفحل المعين فىالعقد لاختلافالغرض به فان تلف اي او تعذرانزاؤ وبطلت الاجارة اه وقديستشكل هذا مع تفسير الضراب بالطروق وقديقال لم تظهر مغابرته للانزاءالمذكورو لااشكال لانالطروق فعل الفحل بخلاف الانزاءفانه فعلصاحب الفحل فليتامل سم علىحج لكن قديرد عليهان الانزاء وانكان من فعل صاحب الفحل الا ان نزوان الفحل باختياره وصاحبهما جزعن تسليمه وقديجاب بان الاجار ةعلى فعل المكانف الذى هو الانزاء والمرادمنه محاولة صعود الفحل على الانثى على ماجرت به العادة و فعل الفحل و انكان هو المقصو دلكنه ليس معقو داعليه فيستحق الاجرة إذاحصل الطروق بالفعل فاولم يحصل لم يستحق اجرة فراجعه اه ع ش (فوله ولو قيل يندب الح)قد يتوقف فيه بمانقله فىالعزيز عن الامام احمدمن منع الاهداء اه سيدعمر عبارة ع ش عبارة سم على (قوله وكل من هذين) في تخصيصهما نظر لان الثالث ايضا كذلك اذ الاجرة لا يتعلق بهانهي بل باعطائها و اخذَها كماهوظاهّر (قهوله ايعن اعطاء ذلك الخ)اي والعقد المقتضي لذلك ايضا كماهو ظاهر (قهوله والفرق بين هذاو الاول)اي ماعتباً رالمرادو الافتيان المعنيين لااثتباه فيه حتى يحتاج لبيان اذتباس الضراب والاجرة فىغايةالظهور(قولهوالفرق بينهذاوالاوآبالج)عبارةشرحالعبابوا نمآجازالاستئجار لتلقيحالنخللان الاجيرقادرعلي تسلم نفسه وليس عليه عين حتى لوشر طعليه مآيلقح به فسدت الاجارة ايضاو هنا آلمقصو دالماء والمؤجرعاجزعن تسليمهوعلمما تقرر انصورة المسئلةان يستاجر هللضراب فاناستاجره على ان ينزي فحله على انثي او اناث صبح قاله القاضي لان فعله مباح وعمله مضبوط عادة ويتعين الفحل المعين لاختلاف الغرض مه فان تلف بطلت آلاجارة اله وقديستشكل هذامع تفسيره الضراب الطروق ويقال لم يظهر مغايرته للانزاءالمذكورو لااشكال لان الطروق فعل الفحلّ نخلاف الانزاء فانه فعل صاحب الفحل فليتامل (قُولُ المصنف فيحر م ثمن ما ثه)اي إعطاؤه و اخذه و قوله وكذا اجر ته هل يستحق اجرة المثل كما في الاجار ات الفاسدة

بفتح فكون للبملتين (الفحل) رواه الشيخان (وهوضرابه) أى طروقه للانثى وهذاه والاشهرومن ثرحكي مقابليه بيقال (ويقال ماؤه) وكل من هذن لايتعلق به نهي فالتقدرعن بدل عسبهمن اجرةضرا يهو ثمن ما ته أي عن اعطاء ذلك وأخذه (ويقال أجرة ضرامه) والفرق بين هذاو الاول ان الاجرة ثممقدرة وهناظاهرة (فيحرم ثمن مائه) ويبطل بيعه لانه غير معلوم ولا متقوم ولامقدور على تسليمه (وكذاأجرته)للضراب(في الاصح)لان فعل الضراب غير مقدور عليه للبالك وفارق الابجار لتلقيح النحل بان المُستأجر عليه هو فعل الاجيرالذي هوقادرعليه وبجوز الاهداء لصاحب الفحل بلألو قيل نندمه

لم يبعدو تسناعار ته للضراب (وعن حبل الحبلة) رواه الشيخان(وهو) بقتح الموحدة فيهما وغلط من سكنها جمع حابل وقيل مفرد وهاؤه للمبالغة (نتاج النتاج) بفتح او له او كسره وهو الذى في خط المصنف وعليه (۲۹۳) عرف الفقهاء وهو من تسمية اسم مفعول

بالمصدروفي هذاتجوزمن حيث اطلاق الحبل على البهائم وهو مختص بالادميات ومن حيث اطلاق المصدر على اسم المفعول أى المحبول (بان يبيع نتاج النتاج) كما عليه اللغويون(اوبثمنالىنتاج النتاج) كافسرهروايه ان عررضي الله عنهما أي إلى ان تلدهذه الدابة ويلد ولدهامن نتجت الناقة مالينا للفعول لاغير ووجمه الطلان ثما أعدام شروط البيع وهنا جهالة الآجل (وعن الملاقيح وهي مافي الطون) من الأجنة (والمضامين)جعمضمون أومضانأى متضمنومنه مضنون الكتاب كذا (وهيمافياصلابالفحول) من الماءر و اهما لك مرسلا والنزارو مسنداو انعقدعليه الاجماع لفقىد شروط البيعو اطلاق الملاقيح على مافىبطون الابل وغيرها الذى يصرح بهكلامه شائع لغةا يضاخلافاللجو هرى (و)عن(الملامسة) رواه الشيخان (بان يلس) بضم الميموكسرها(ثو با مطويا) اوَفَى ظلمة (ئميشتريه على انلاخيارلهاذارآه) اوعلى

منهجقال مر ويستحب هذا الاعطاءا نتهت وظاهر مسواءكان ذلك قبل اعطاءالفحل أو بعده اه (قهاله وتسَّن اعار ته للضراب)و محل ذلك حيث لم يتعين و الاوجبت مجانا وكان الامتناع منها كبيرة حيث لاضرر عليهفىذلك وينبغىوجوب اتخاذالفحل علىاهل البلدحيث تعين لبقاء نسلدوابهم علىالكفاية حيث لم يتيسر لهما ستعارته ممــا يقرب من بلدتهم عرفا اهـع ش (قوله و غلط من سكنها) ظاهره فيهما اه عش (قول جمع حابل) اى الحبلة (قول هو هاؤ مالسالغة) وعليه فيفرق بين المفرد وجمعه بالهاء اه عش (قوله مختص الخ) اى حقيقة اه سم عبارة المغنى مختص بالآدميات بالاتفاق حتىقيل انه لايقال لغيرهن إلافي ألحديث و إنمايقال للبهائم الحمل بالمم اه (قوله المحبول) اى المحبول به اه مغنى (قوله ثم) اىفىيىع نتاج النتاج اه عش (قوله انعدامشروطالبيّع)اى منالملكوغيره اه مغنى (قوله هنا) اى فى البيع بثمن إلى نتاج النتاج اه عش (قوله جمع مضمون) اى كمجنون و مجانين و (قوله او مضمان) اىكىفتاتومفاتىج سىم ومغنى (قول، اىمتضمن) اسىم مفعولقالالبجيرمىسميت بالمضامين لانالله اودعهاقي ظهورها فسكانها ضمنتها قالهالازهري عميرة وقال شيخنا الحفني سميت بذلك لانهافي ضمن الفحول اه والاخيرموافقلمافيالشرح (قهلهمنالماء)ايففيهالتقد رالسابق فانقلت حيئذلاحاجة لذكرهذا مع ماسبقفىالعسب فلمذكر ممعه قلتالورود النهيءن خصوص الصيغتين فلواقتصر على احدهمالر يمأتوهم مخالفة المتروكة المذكورةمع انلاحداهمامعنيآخريه تباس الاخرى وحيئذ فماسبق لايغنىءنهذاالاحتمال انيفسربغيرهاىضرابهاواجرةضرابهوهذالايغنىعمىاسبقلانلهمعني اخر يصاحبه البطلان ايضاسم على حجاى ما تحمله الانثي من ضرايه في عام او عامين اه عش (قوله رو اهمالك) اىعن سعيد بن المسيب أه مغنى (قوله مرسلا)قال الناظم ، ومرسل منه الصحابي سقط ، اه (قوله عليه)اىامتناع بيعمافي البطونوماقيالاصلاب (قولهخلافا للجوهري)ايوالمنهج والمغنىعبارتهما وهواىالملقوح لغةجنـين الناقةخاصاوشرعا اعممن ذلك اه (قوله بضمالممالخ) اى وبفتحهـا في الماضي اه نهاية قالعش والرشيدي نقل الاسنوى في باب الاحداث الكسر في الماضي وعليه فيكون المضارع بالفتحاه قول المتن (ثميشتريه)اى بايجاب وقبول اه حلى (قول الوعلى انه يكتنى الخ) عبارة المغنى اكتفاء بلسه عن رؤيته اله (قوله عن رؤيته)فيبطل هذا قطعا وان قلناً بصحة بيع الغائب لوجود الشرطالفاسدواللمسلايقوممقام النظرشرعاولاعادةقليوبى وزيادى اه بحيرمى قول المتنز او يقول الخ) عطفعلي قو له يلمس الخقول المتن(اذالمسته) قال عميرة يصحقر اءته بضم التاءو فتحها وكذافي كل مواضعهااىالتاءاه وعلىالامام بطلانه بالتعليق ونبه الاسنوىعلىانهانجعل اللمسشرطا فبطلانه للتعليق وانجعل بيعاً فلفقد الصيغة انتهى اله بجيرمي عنالشو برى (فولهاوعلى انهمتي الح) عطف على قوله اكتفاء بلمسه الخعبارة شرح المنهج او يبيعه شيئا على أنه متى لمسه الخ (قوله او يقول الخ) عطف على قول المتن بجعلا الخ(قه له اذا نبذته)قال عميرة تصمة راء ته بضم التاء و بفتحها وكذافي كل صورها اي التاءاي لافرق بين رمي البائع والمشترى اه عش (قوله او متى نبذته الح) عبارة شرح المنهج بعتك هذا بكذاعلىانىاذانبذتها لخ(قولهو بطلانه)اىالبيعفى صورالملامسةوالمناً بذة(قۇلەلعدمالرۋية) اى فى الصور تين الاوليين للملامسةً وفي الصورة الاخيرة للمنا بذة و (قوله او الصيغة) أي في الصورة الثالثية للملامسةوفي الصور تين الاوليين للمنابذة (قوله او الصيغة) يردعليه ان قوله فقد بعتكم صيغة فكان

(قولهو هو مختص بالآدميات)اىحقيقة(قوله جمع مضمون)اى كمجنون و مجانين و قوله أو مضان اى

كَفْتَاحُومْفَاتِيحُ(قُولُهُمْنَالُمَاءُ) اىفْفِيهُالتَّقَديرَ السَّابِقَفَانْقَلْتَحْيِنْئُذُلَاحاجةلذكر هذامع ماسبق في

أنه يكتنى بلمسه عن رؤيته (أويقول إذا لمسته فقد يعتكه) اكتفاء بلمسه عن الصيغة أو على أنه متى لمسه انقطع خيار المجلس أو الشرط (و) عن (المنابذة) بالمعجمة رواه الشيخان (بان يجعلا النبذ) اى الطرح (بيعا) اكتفاء به عن الصيغة بعدقوله أنبذ إليك ثوبي هذا بعشرة مثلا أو يقول اذا نبذته فقد بعتكم أو متى نبذته انقطع الخيار او على أنك تكتنى بنبذه عن رؤيته و بطلانه لعدم الرؤية او الصيغة الوجهأن يقال ان البطلان في هذه للتعليق لالعدم الصيغة وأجاب عميرة بأنه يعلم من هذا السكلامأن قوله فقدبعتكه اخبارلاانشاء انتهىاوانه جعلالصيغة مفقودة لانتفاءشرطها وهوعدم التعليق اهعش (قوله اوللشرط الفاسد) اى فى الصورة الاخيرة للملامسة وفى الصورة الثالثة للمنابذة قول المتن (او يجعلا الري بيعاً) اكتفاءا به عن الصيغة فيقول احدهما إذار ميت هذه الحصاة فهذا الثوب مديم منك بعشرة اه محلى (قهله معطوف على بعتك) وقد يجوز ان يكون معمو لا لمحذوف معطوف على يقول آي او يقول بعتك وقد ينظر فيه بانعطف مثل ذلك من خصائص الو او وقد يجعل قوله او يجعلا الخ المعطوف على يقول مقدما علىما بعده المعطوف على بعتكمن تأخيراه سم وقوله وقديجوز الخ جرى عليه المحلي وقال عميرة في هامشه قوله اويقول الخ قيلكان الصواب التصريح بيقول ارشادا إلى عطفه على الاول اوكان يقدمه على الشاني اه (قوله شبه اعتراض) انما جعله شبه اعتراض ولم بحمله اعتراضاً لانه معطوف على يقول والعامل فيه ان فهو من قبيل المفر دفي الحقيقة و الاعتراض شرطه ان يكون بحملة لامحل لها من الاعراب اه عش (قوله لنحومام الخ)عبارة المغنى ووجه البطلان في الأولجهالة المبيع و في الثاني فقد ان الصيغة و في الثالث الجهل بمدة الخيار اه قول المتن (وعن بيعتين) بكسرالباءعلى معنى الهيئة ويجوز الفتح كمافى فتح البارى و (قوله ف بيعة) بفته الباء لاغير اه عش (فه له يخلاف مالف الخ) اي فانه يصبحو يكون الثمن ثلاثة آلاف ألف حالة والفانمؤ جلة لسنة اه نهآية (قه له والفين) لو زادعلى ذلك فخذ ما يهما شئت الخ فني شرح العباب ان الذي يتجه البطلان وانتردد فيه ألزركشي لان قوله فخذالخ مبطل لايحا به فبطل القبول المترتب عليه سم على حجاه عش (قهله فلا نا) عبارة النهاية فلانوفي عش عليه العل الشار - اشار إلى ان مثل شرط بيع المشترط شرط يبَعَغيره كَانَ يقولُ بُعتَكَ هذا بشرطان ببيعني زيدعبده او داره اه(قهله ما في الاول) اي قول المتن بعتك بالف آخوكان الاوفق لقوله الاتى والثاني اسقاط الموصول والجار (قول والثاني كذلك الح)اى وتسمية الثاني يعتين لابيعاوشر طامبني الخ اه سيدعمر عبارة سم الظاهر ان معناه و تسمية ما في الثاني كذلك اي بيعتين لا يعاوشرطاو (قوله مبني) خبر تسمية المقدرة في قُوله و الثاني ثم لك منع البناء بانه انما اشار الى ان البيع

العسب فلمذكره معهقلت لورو دالنهىءن خصوص الصيغتين فلو اقتصرعلي أحدهما لريماتوهم مخالفة المتروكةاللذكورةمعانلاحداهمامعني اخربه تباس الاخرى وحينتذ فماسبق لايغنيءن هذا ألاحتمال ان يفسر بغيره وهذا لا يغني عماسبق لان له معنى اخر يصاحبه البطلان ايضا فتامل (قوله معطوف على) بعتك قدبجوزان يكون معمو لالمحذوف معطوف على يقول اي اويقول بعتك وقد ينظر فيه مان عطف مثل ذلك منخصائص الواو وقديجعل قوله اويجعلا الخالمعطوف على يقول مقدما على ما بعده المعطوف على بعتك من تاخير (قولُه بالفنقدااو الفين الى سنة الخ) قضيته بطلان ذلك و أن قبل باحدهما معينا و هو الاوجه في شرحالعبآب وفاقالمقتضي كلام الغز الىوغيره خلافالما نقله ان الرفعة عنالقاضي منالصحة حنثذ وتخصيص البطلان بقبوله على الابهام او بقبولها معاوةوله مخلافه بالف نقداو الفين لسنة لو زادعل ذلك فخذما يهما الخوفي شرح العباب ان الذي يتجه البطلان و ان تردد فيه الزركشي لان قوله فحذ الخ مبطل لا يجابه فبطل القبول المترتب عليه اه فليتامل ﴿ فرع ﴾ قال في الروض الا ان قال بعتكم بالفّ نصفه بستمائة اى فلايصح لان اول كلامه يقتضي توزيعَ الثمن على المثمن بالسويةو اخره يناقضه زادفي العباب تبعا لبحث الزركشي فان قال و باقيه بار بعمائة آتجه الصحة اله و فيه نظر و يؤيد النظر التعليل السابق (اقول) ولوقال بعتكه بالف فقال قبلت نصفه بستمائة ونصفه باربعمائة فقديتجه البطلان وانقلنا بالصحة فيما تقدم لاختلاف غرض البائع بذلك ولانه عددالعقد ولايتاتى كونه تفصيلا لمما اجمله البائع لان قضيمة اجماله التسوية (قهله والثاني كذلك) الظاهر ان معناه وتسمية ما في الثاني كذلك اي بيعتين لا بيعا وشرطا وقوله لاببعاوشر طاعطف على كذلك اى وتسمية ما في الثاني بيعتين لا بيعاو شرطا وقرله مبني خبر تسمية المقدرة فى قوله والثانى ثم لكمنع البناء بانه انما اشارالى ان البيع والشرط يصح ان يجعل من قبيل البيعتين

اوللشرط الفاسد (و)عن (بيعالحصاة) رواه مسلم (بان يقول بعدك من هذه الاثواب ماتقع هذه الحصاة فيه او بجعلا الرمى) لهنا (بيعا أو بعتك) معطوف غلى بعتك الاول فقوله او بجعلاشبه اعتراض ومثله سائغلايخني (ولك)أولى أولنا(الخيارالىرميها) لنحومام فىالذى قبله (عن بيعتين في بيعته) رواه الترمذي وصحه (بأن) أىكان(يقول بعتك مالف نقدااوالفيناليسنة) فخذ بايهما شئت انتأوأناأو شاء فلان للجهالة مخلافه بالف نقدا وألفين لسنة مخلاف نصفه بألف و نصفه بألفين (او بعةكذا العبد بألف على ان تبيعني) او فلانا(دارك بكذا)او تشتري مىأومن فلأناكذابكذا للشرطالفاسدو تسميةمافي الاول يعتين تجوزاذالتخيير يقتضىواحدا فقطوالثاني كذلك لابيعاو شرطامبي على انالمراد بالشرط مااقترن

بشرط بيع) كا مر (أو) ييع لدارمثلا بألف بشرط (قرض) لمائة رواه جماعة وصححه بعضهم ووجبه بطلانه جعل الالفورفق العقدالثاني ثمنا واشتراطه فاسدفبطل مقابلهمن الثمن وهو مجهول فصأر الكل مجهولاثمإذا عقدا الثانى مع علمهما بفساد الاول صح وإلافلا كاصححه في المجموع وماوقعفالروضةوأصلها من صحة الرهن فبالورهن بدين قديم مع ظن صحة شرطه فىبيعأوقرض بان فساده ضعيف أوأن الرهن مستشىلانه مجردتوثق فلم يؤثرفيه ظن الصحة إذلا جهالة تمنعه بخلاف ماهنا وإنمابطل الرهن معالبيع فهاإذاقال لدائنه بعني هذا بكذا على أن أرهنك على الاولوالآخركذا لانه شرط الرهنعلىلازم هو الاول وغير لازم وهو الآخر الذي هو ثمنالبيع الفاسد فبطل للجهالة عما بخص كلامن الدينين من الرهن (ولواشتري زرعا بشرط أن يحصده) بضم الصاد وكسرها (البائع أو ثو باو) البائع (يخيطه) الظاهر انذكرالواوغير شرط بل لوقال ثو بانخيطه كان كذلك أو بشرط أن بخطه كاباصله وعدل عنه لَّمَينَ أَنَّهُ لأَفْرِقَ بَيْنَ التصريح بالشرط والاتيان

والشرط يصحان يجعل من قبيل البيعتين اه (قوله بلفظه) اى بلفظ هو لفظ شرط اه سم (قوله ولوجعله) اىالثانى (قوله لـكان افود) اىلدلالته على آنه لافرق بين التعبير بلفظ الشرط و التعبير بما يمعنا مو (قوله وأحسن) اى لخلوه عن تجوز تسمية المثال الثاني بيعتين (قوله كامر) اى بالمثال الثاني في المتن نظر اللو اقع وقطع النظر عن المراد المار (قوله بشرط قرض) اى مثلاً كما ياتى (قولُه ووجه بطلانه) الى قوله و ما وقع في النماية والمغنى (قولِه جعل الألف الح) هذا يؤيدُما في مسئلة الرهن الآتية فليتا مل مع ذلك الفرق الذي ذكره اه سم (قوله واشتر اطه فاسد) عبارة المني و الاسي و اشتر اط العقد الثاني فاسد فبطل بعض الثمن وليس له قيمة مُعَلومة حتى يفرض التوزيع عليه وعلى الباقى فبطل البيع اله (قوله و الا) اى بانجهلاه او احدهما اه مغنى (قوله مع ظن صحة شرطة) اى الرهن (قوله بان فسآده) قد يقتضى عدم فساده بمجر دالشرط وفيه نظرو (قول ضعيف)خبرماوقع ولم يضعفه في الروض بل فرق اه سم و (قول عدم فساده) أى البيع أو القرض (عجر دالشرط) أى شرط الرهن معه (قوله إذلاجهالة) يتامل هذا الفرق اله سم (قوله و إنما بطل) كانه جو اب اعتراض مهذا على قوله أو أن الرهن مستشى الخاه سم (قوله و هو الآخر) الانسب لقا بله اسقاط الواو (قهله للجهالة بما يخص) قضيته انه لو عينه بان قال على الاول كذا و الآخر كذا صحرهن الاول (قهله بضم الصَّاد)عبارة المغنى ان يحصده البائع بضم الصادوكسرها أو يحصده البائع ايمن الاحصاد أو ثوبًا بشرط ان يخيطه البائع أو يخيطه البائع ومآآشبه ذلك فالاصح الخاه قول المتن (أو ثو باالح) عبارة الروض واناشترى زرعااوتو بابشرط حصده وخياطته لهبدرهم وقبل لم يصحفان قال اشتريته بعشرة واستاجرتك لحصدهأ وخياطته بدرهموقبل صحالبيع وحده لانهاستأجره قبل الملك وان اشترى واستأجره بالعشرة فقولا تفريق الصفقة اه وقوله اولالم يصحقال في شرحه سوا مشرط العمل على البائع ام على الاجنى فتعبيره عا قاله اولى من تعبير الاصل يالبائع اله وقوله فقو لا تفريق الصفقة قال في شرحه في البيع و تبطل الاجارة أه سم (قولهان ذكرالو اوغيرشرط)قديقال الو او من المصنف فيصدق بوجو دهامن المشترى وعدمه اله سم (قول اوبشرط) الى التنبيه الثاني في النهاية إلا قوله تنبيه قدرت إلى المتن (قوله اوبشرط ان يخيطه) عطف على قول المتنويخيطه (قول و بهصرح الح) فقال وسواءقال بمتك بألف على أن نحصده أو وتحصدهاه مغنىوفي سمعنشرح العباب قوله أيالمجموع وتحصده ينبغى قراءته بالنون ليصح المعنى أماقراءته بالتاءفلا يصه لان الحصد لازم للشترى كاياتي فأذاقال له الباثع بعتك على أن تحصده لم يكن شرطا فاسدا بخلافمالوقالعلي ان احصده انااو نحصده نحنفانه شرط فاسد لمخالفته مقتضى العقد فابطله اه (قول ليبين الح) قال في شرح العباب وصورة الشرط المفسد في سائر صوره بعتك أو اشتريت منك بشرط (قوله بلفظه) وهولفظ شرط (قوله كامر) انظرهمعقوله السابق مبنى على أن المراد بالشرط الخ (قوله جُعل الالف الخ) هذا يؤيد ما في مسئلة الرحن الآتية فليتا مل مع ذلك الفرق الذي ذكر ه (قوله و اشتر اطه فاسد)عبارة شرح الروض واشتراط العقدالثائي فاسدفبطل بعض الثمن وليس له قيمة معلومة حتى يفرض التوزيع عليهوعلى الباقى فبطل البيعاه (قولِه بان فساده الخ) قديقتضي عدم فساده بمجرد الشرط وفيه نظر وَقُوله ضعيف خبر ماوقع لم يَضعفه في شرح الروض بلُّ فرق (قولِه إذ لاجهالة الح) يتامل هذا الفرق (قوله وإنمابطل) كانهجو اب اعتراض بهذا على قوله أو أن الرهن مستثنى الخ (قول المصنف ولو اشترى زَرَعًا)عبارة الروضو ان اشترى زرعاأو ثو بابشرط حصده وخياطته لهبدرهم لم يصحفان قال اشتريته بعشرة واستاجر تك لحصده اوخياطته بدرهم وقبل صحالبيعو حده لانه استاجره قبل الملك وان اشتراه واستاجره بالعشرة فقولا تفريق الصفقة اه وقوله او لالم يصح قال في شرحه سواء شرط العمل على البائع ام على الاجنى فتعبيره بماقاله اولى من تعبير الاصل بالبائع اله وقوله فقو لانفريق الصفقة قال في شرحه في البعو تبطل الاجارة اه (قوله ان ذكر الواوغير شرط)قديقال الواومن المصنف فيصدق بوجودهامن المشترى وعدمه (قول ليبين آنه لافرق)قال في شرح العباب وصورة الشرط المفسد في سائر صوره بعتك او

انخطه بالامر لایکون شرطاویؤیده مامرأول البیع فی بع و اشهدلکن ینبغی حمله فیهماعلی ما إذا أراد به بجرد الامر لاالشرط و یفرق بین خطه و تخیطه بان الامر بشی.مبتدا (۲۹٦) مقید بما قبله مخلاف الثانی فانه اماصفة أو مافی معناها و هی مقیدة لما قبلها فی کانت فی معنی

كذا أوعلى كذا أووافعل كذاأوويفعلكذا بالاخباراه سم (قوله لاالشرط) ومثله الاطلاق فيما يظهر اهعش (قوله ويفرق بين خطهو تخيطه) اىحيث انصرف آلثاني الىالشرطيةو انصرف عنها بخلاف الاول كاهوحاصلكلامهاه رشيدي وقولهو انصرف عنهاأي بان يراديه الاستئناف كافيعش (قوله انخطه) انصور ببعني بكذاو خطه خالف قوله في شرح العباب او و افعل فلعل صور ته بعني بكذا خطة بلاواو وقديجاب بان مافىشرح العباب مضارع المتكلم اه سم اقول بلهو صريح صنيع شرح العباب (قوله أو في معناه) يعني الحال (قوله قدرت مامر) أي المبتدأ ليصير كلام المصنف جملة اسمية و (قوله رداً يَقَالَ الح) لا يخفى انهما قدره إنما هو تاويل لكلام المصنف وصارف له عن ظاهره فهو في الحقيقة اعتراف بمايقال و إنما كان يصير راداله لوحذف قوله ظاهر كلامه (قوله لاشتماله) عبارة المعي لاشتم له على شرط عمل فيالم يملكه المشترى الآن لا نه لا يدخل في ملك المشترى إلا بعد الشرط اه (قوله فيالم يملك الخ) اىلانه أنما يملكه بعدم تمام الصيغة اهعش (قوله حائطه) اى المشترى (قوله في يع العهدة) وصورتها انيقول المدين لدائنه بعتك هذه الدارمثلا بمالك فى ذمتى من الدين ومتى و فيت دينك عادت الى دارى(قوله ببيعالناس) ويقال له عندهم ايضابيع عدة وأمانة (قوله و الحاصل) إلى قولهو يقلع في النهاية (قوله أن كل شرط الخ)ولو اشترى حطبا مثلاً على دابة اى مثلاً بشرط ايصاله منزله لم يصحو أن عرفالمنزللانه يبع بشرط وأن اطلق صحالعقدو لم يكلف ايصاله منزله ولو اعتبد بل يسلمه له في موضعه نهاية ومغنى (قولِه وحيث صحالح) اى العقدو هو فائدة بجردة لا تعلق لها بشرح المتن و (قوله لم يجبر) اى العاقد اه عش (قوله كالمغصوب) اى إذهو مخاطب برده كل لحظة و متى و طنها المشترى لم يحدولو مع علمه بالفساد إلا أن يعلمه والثمن ميتة او دم او نحو ذلك بمالا يملك به اصلا بخلاف مالوكان الثمن نحو خمر كخنزير لان الشراء به يفيد الملك عند ابي حنيفة و لو كانت بكر افهو مهر بكر كالنكاح الفاسدو ارش بكارة لا تلافها بخلافه فى النكاح الفاسد إذفاسد كل عقد كصحيحه في الضمان وعدمه و ارش البكارة مضمون في صحيح البيع دون صحيح النكاحوهذاماذكره الزركشي وابن العادو الاصحفى النكاح الفاسدوجوبمهرمثل ثيبو آرش بكارة ولوحذفالعاقدان المفسدللعقدولوفي مجلس الخيار لمينقلب صحيحا إذلاعدة بالفاسد يخلاف مالوأ لحقاشر طا صحيحاأ وفاسدافي مجلس الخيار فانه يلحق العقد لان مجلس العقدكا لعقداه نهاية قال غش قولهمر ولومع علمه بالفساداى إذاكان على وجهيقو ل بالملك معه بعض الائمة على ما يفيده قو له إلا ان يعلمه و الثمن و قو له كالعقد

اشتر يت منك بشرط كذا أو على كذا أو و افعل كذا أو و تفعل كذا بالاخبار كافى المجموع فا نه قال وسواء أقال بعتكه بالف على ان تحصده أو و تحصده و قال ابو حامد لا يصح الاول قطعا و فى الثانى طريقان اله لكن قوله و تحصده ينبغى قراء ته بالنون ليصح المعنى أماقراء تعبالتا و فلا يصح لان الحصد لازم المشترى كاياتى فاذا قال له البائع بعتك على ان تحصده أيكن شرطا فاسدا بخلاف مالوقال على أن أحصده انا أو و تحصده بحن فا نه شرط فاسد لمخالفته مقتضى العقد فا بطله ثم قال قال العبادى ولو باع بعشره على ان يحطم نها در هما جاز لا نه عبارة عن تسعة أو أن يهم منها در هما فلاو هذا أى الاول اذا قلنا ان الابراء اسقاط اله وسياتى انه لا يطلق القول في الابراء بالاسقاط و لابالتمايك بل يختلف باختلاف الفروع و المدارك و حينئذ فالذى يتجه عدم الصحة لان أشراط الحط أو الابراء عليه اشتراط لما فيه شائبة عقد قوية فاثرت الفساد كالهمة و حينئذ فليس الصحة لان أن الدبذلك التعبير عن تسعة فلا يبعد القول بالصحة حينئذا هو ماذكره على ذلك عبارة عن تسعة كاز عمه نعم ان اراد بذلك التعبير عن تسعة فلا يبعد القول بالصحة حينئذا هو ماذكره على خلام العبادى متجه وقد اطال في هذا المقام بما لا يستغنى عن الوقوف عليه فعليك بمطالعته و اعلم ان قوله السابق أو و افعل كذا كام رفاعل صور ته بعنى بكذا خطه بالامر) ان صور بعنى بكذا و و خطه خالف قوله في شرح العباب او و افعل كذا كام رفاعل صور ته بعنى بكذا خطه بلا و او وقد يجاب بان ما في و خطه خالف قوله في شرح العباب او و افعل كذا كام رفاعل صور ته بعنى بكذا خطه بلا و او وقد يجاب بان ما في

الشرط ﴿ تنبيه ﴾ قدرت مامرقبل تخيطه ردالمايقال ظاهركلامه انهاجملةحالية وهوممتنع لان المضارعية المثبتة لآندخل عليها واو الحال (فالاصم بطلانه) أى الشراء لاشتماله على شرط فأسد لتضمنه الوامه بالعمل فيما لم يملسكه بعد وقضيته انهلو تضمن الزامه بالعمل فيما علمك كان اشترى بيتابشرط انيبني **حائطه ص**حوليس مرادا بلينبغي البطلان هنا قطعا كاعلم من قو اه بشرط بيع أو قرض اذهما مثالان فبيع بشرط اجارة او اعارة أو غيرهما باطل كذلك سواء أقدمذكر الثمن على الشرط أمأخره عنه وانما جرى الخلاف في صورة المتن لان العمل في المبيع وقع تأبعا لبيعه فاغتفر على مقابل الاصح ﴿ تنبيه ﴾ وقع لكثيرين من علماً إ حضر موتفي بيع العهدة المعروف في مكم ببيع الناس آراء واضحة البطلان لاتتأتى على مذهبنا بوجه لفقوهامنحدسهم تارة ومنأقوال في بعض المذاهب تارة أخرى مع عدم اتقانهم لنقلها فيجب انكارهاوعدمالالتفات إليها والحاصـل ان كل شرط مناف لقتضي العقد

إنما يبطل ان وقع فى صلب العقد أو بعده و قبل لزومه لاان تقدم عليه ولو فى مجاسه كاياتى وحيث اى صح لم يحبر على فسخه بوجه و ماقبض بشراء فاسد مضمون بدلا و أجرة و مهرا و قيمة ولدكا لمغصوب و يقلع غرس و بناء المشترى هنا

بجاناعلى ما فى موضع من فتاوى البغوى و رجحه جامعها لكن صريح ما رجحه الشيخان من رجوع مشتر من غاصب بالارش عليه الرجوع به هنا على البائع بالأولى لعذر همع شبهة إذن الما لك ظاهر افأ شبه المستعير و تطيين الدار كصبغ (٢٩٧) الثوب فيرجع بنقصه إن كلف إز الته و إلا

أىغالبا اه (قوله مجانا) ظاهر هو إن كانجاهلاو قوله الآتى لعذر هيقتضي انه في الجاهل اه سم (قوله

فهو شریك به (ویستثنی) منالنهيعن بيع وشرط (صور)تصحلاياتي فيهافي محالها(كالبيع بشرط الخيار او البراءة من العيب او بشرط قطع الثمرو) كالبيع بشرط (آلاجل) فيغير الرنوى لأول آية الدىن وشرطه ان يحدد بمعلوم لهاكالىالعيد اوشهركذا لافيه ولاإلى نحو الحصادكما يآتى فى السلم بتفصيله المطرد هناكما هو ظاهر وان لا يبعد بقاءالدنيااليه كالف سنة وإلا ابطل البيعللعلم حالالعقد بسقوط بعضه وهو يؤدى إلى الجهلبه المستلزم للجهل مالئمن للآن الاجل يقابله قسط منه وقول بعضاصحا بنا يجوز إبجار الارض الف سنة شاذلا يعول عليه وإذاصح كان اجله بمالا يبعد بقاء الدنيا اليه وإن بعد بقاء العاقدىن اليه كمائتي سنة انتقل موت البائعلوارثه وحل بموت المشترى ولايضر السقوط بموته لانهام غير متيقن عندالعقد فلم ينظر اليه وإلا لم يصح البيع بأجل طويل لمن يعلم عادة الهلا يعيش بقيـة نومه وقد صرحوا مخلافه فاندفع بما قررتهماو قعهنالكثيرس الشراحوغيرهم(والرهن)

بالاولي)قديتر قف فيه بان التغرير محقق من الغاصب و لا كذلك هنالجو از ان يكون الفساد نشامن تقصير المشترى اه عش (قوله و تطيين الدار) اى المقبوضة بشراء فاسدو (قوله فيرجم الح) اى المشترى (قوله ويستثنى من النهى الخ) أي من البطلان اللازم للنهى المذكور ولوقال ويستثنى من القول ببطلان البيع معالشرط صور الخِلكان او ضح اه عش (قولِه في غير الربوي) إلى قوله فاندفع في النهاية إلا قوله لافيه (قوله في غير الربوي) افاد تقييده بذلك في الاجل دون الرهن و الكفيل انه لا فرق في العوض الذي يشترط فيه الرهن او الكفيل بينكونه ربوياوغيره وهوكذلك اهعش عبارة المغنى وبشرط الاجل في عقد لايشترطفيه الحلول والتقابض كالربويات اه (قوله لاول آية الدين) وهوقوله تعالى إذا تداينتم بدين إلى اجل مسمى اى معين (قوله وشرطه) اى صحة العقد مع صحة الأجل اهع ش (قوله بمعلوم لها) أى فلا يكفي على احدهما و لاعلم غيرهما كمايفهم من إطلاقه لكن سياتى في السلم انه يكفي علم آلعاقدين او علم عدلين غيرهما وقياسه ان يقال ممثله هنا لا مه اضيق من البيع فيكني علم غيرهما اهع ش (قوله و لا إلى نحو الحصاد) أى مالم يريد اوقته المعتاد ويعلمانه ومثل ذلك التأجيل بنزول سيدنا عيسي لأنه تجهول اهعش (قهله بسقوط بعضه) اى الاجل و (فهاله شاذ) اى لماقدمه من ان شرط صحة العقد ان لا يبعد بقاء الدنيا الخ أه عش (فهله انتقل عوت البائع) اى أو المشترى فيها إذا كان المبيع مؤجلا و (فهله وحل عوت المشترى) اى أوالبائع آهر شيدى (قوله و لايضر السقوط) اى سقوط الاجل و (قوله عوته) اى المشترى اهعش اى اوالبائع (قوله لانهام آلخ) هذا باطلاقه مكارة ظاهرة إذلاشبهة إذا كأن التاجيل بمائتي سنة مثلافي تيقن العاقدين عندالعقد السقوط إذاكان كل قد بلغ ما ئة سنة مثلا لتيقنهما أنهما لا يعيشان المائتين أيضا سم على حج اقولوقديجاب بانظنعدم الحياة هنا آشيءمن العادة وهي غيرقطعية بخلاف عدم بقاءالدنيا فانه مآخرة من الادلة فالظن فيها اقوى فنزل منزلة اليقين اهعش وفيه وقفة (قوله لمن يعلم الخ) لعل المرادبالعلم هناالظن وإلالم تصح الملازمة فى قوله وإلالم يصح البيع الخ اى ولو نظرًا لى غير المتيقن لم يصح السيعالخ ولنافىذلكماافاده قولهلانهامرغيرمتيقن منالضرر فيالمتيقن سم على حج اهعش (قوله عادة)قضيته أنهلو علم موته بقية يو مه مثلا باخبار معصوم لم يصح العقد و لعله غير مراداعتبار ا بما هو الغالب في احوال المتعاقدين اهعش (قوله مخلافه) اى وهو الصحة اهعش (قوله للحاجة) إلى قول المتن والاشهادفي المغنى إلاقو لهوغلب آلىوشرط كلوقو لهولوقال إلىو يصحو آلىولو باع عبدافي النهاية إلا قوله على ان ماجمع إلى وشرط كل منها (قوله وشرطه) اى صحة العقد مع شرط الرهن (او الوصف بصفات السلم) سيأتي فيه أنه لا بدفي ذلك من معرفة العاقد س وعد لين بالوصف فقياسه ان يأتي مثله هنا وقد يفرق على بعد بان المسلم فيه معقو دعليه فضويق فيه مالم يضايق في الرهن و بأنه لولم يمكن إثبات الصفات عند التنازع هنا لم يفت إلا بحر دالتو ثق مع بقاء الحق اه عش (قوله و لا ينافيه) اى اجز اء الوصف عن المشاهدة (قوله انها الخ) بيان لمام اهع شاى صفات السلم اى الوصف بها (قوله كذلك) اى موصوف فى الذمة (قوله وكونه) شرح العباب مضارع المتكلم (قوله مجانا) ظاهر هو إن كان جاهلا وقوله الآتي لعذره يقتضي أنه في الجاهل (قوله لانهام الخ) هذا باطلاقه مكايرة ظاهرة إذ لاشبهة إذا كان التاجيل عائتي سنة مثلا في تيقن العاقدين عند العقد السقوط إذا كانكل قدبلغ مائة سنة مثلا لتيقنهما انهما لا يعيشان المائتين ايضا فليتامل أه (قوالهلن يعلم عادة الخ)لعل المر اد بالعلم هنا الظن و إلالم تصح الملاز مة في قو له و إلالم يصح البيع الخاي و لو نظر

(٣٨ ـــ شروانى وابنقاسم ـــ وابع) للحاجةاليه فى معاملة من لا يعرف حاله وشرطه بالمشاهدة أو الوصف بصفات السلم ولا ينافيه مامرانها لا تجزى عن الرؤية لانه في معين لاموصوف فى الذمة و ما هنا كذلك فاستو يا خلافا لمن و هم فيه وكونه غير المبيع فيفسد

إلى غبر المتيقن لم يصح البيع الخو لنافى ذلك ما افاده قو له لا نه أمر غير متيقن من الضرر في المتيقن (قوله وكو نه

غير المبيع)فيفسدبشرطرهنه إياه بق مالولم يشرطرهنه لكنهارادرهنه بالثمن وقد ذكره في التنبيه في

أى المرهون اه عش (قوله بشرطرهنه)وأما إذارهنه عنده بغير شرط فسياتي في قول المصنف في باب المبيع قبل قبضه و ان الآجارة و الرهن و الهبة كالبيع فانه شامل للرهن من البائع فالمعتمد المنع من البائع مطلقا آه سم عبارة النهاية فلورهنه بعدقبضه بلاشرط مفسدصحاه وكذافى المغنى إلاقوله مفسدقال عش قوله مر فلورهنه اىالمبيع بعد قبضه ظاهره ولوفى المجلسوهو ظاهر لان تصرف احدالعاقدين مع الاخرف بحلس العقد اجازة و (قوله بلاشرط الخ) أى فى الرهن المأتى به كان يرهنه بشرط أن تحدث زوائده مرهونة اه وقال الرشيدي قوله مر بلاشرط الخ اي بلاشرطه في عقد البيع فهو مفهوم قوله فلو شرط رهنه إياه الخ خلافا لماوقع في حاشية الشيخ اه يعني قول عش اي في الرهن الماتي الخ (قول لا تعلم) من الاعلام (قولَه لان ترك البحث الخ)ولان الظاهر عنو ان الباطن اه نهاية اي غالباً عش (قوله أو باسمه و نسبه) كان المراد انهما يعرفان ذلك المسمى المنسوب و إلاكان من قبيل الغائب المجهول الهسم وقياس مامرَ عن عش انه يكني هناعلم عدلين غيرهما (قوله لان الاحر ار لا يمكن التزامهم الح) لانتفاء القدرة عليهم بخلاف المرهون فأنه يثبت في الذمة وهذا جرى على الغالب و إلافقد يكون الضامن رقيقا باذن سیده نهایة ومغنی قال عش قوله مر وهذاجری علیالغالب ایفلافرقفی الضامن بین کو نه حرا أورقيقا باذن والاشارةراجعة إلى قوله لان الاحرار الخاه (قوله وعدالة) فان قلت إداا تفقوا فىالعدالة واليسار فمامعنىاختلافهم فىالوفاء معوجو بهعلىالمدن بمجر دالطلبقلت يمكن ان اختلافهم ليس علىوجه محرم ومنذلك انبعض المدينين قديوفي ماعليه بلاطلب منصاحب الحقو الاخرلا يوفى لا بعد الطلب ولاينافي ذلك عدالته لعدم وجوب الوفاءعليه بلاطلب ومنه ايضاان بعض المدينين اذاطولب يسعى في الوفاء ولو ببيع بعض ماله إذا لم يكن الدن بماله وتحصيل جنس الدن مع المساهلة في البيع والشراء والسعى في تحصيل جنس الدين ولو بمشقة و بعضهم مخلاف ذلك اله عش (قوله بهذين اى بموسر ثقة اه عش (قوله إذالا كثر في الرهن الح) اى فلا بردانه قد يكون عبداو هو عاقل أه عَشْ (قُولُه قديكون مَفردهُ مَذَكر ١) اى لماصرح به النحاة من انَّ وصف المذكر الغير العاقل مما يجمع بالالف والتاءكالصافنات جمع صافن والمعين هنا وصف لمذكر غيرعاقل ولو بالتغليب فلا أشكال اصلاف جمعه بالالف والتاء و لاحاجة إلى التاويل المار في توجيه التانيث اه سم قول المتن (في الذمة) فى التصحيح ما نصه و لا يستقيم في مسئلة شرط الكفيل اعتبار كون الثمن في الذمة لان الاصح صحة ضمان العين المبيعة فكذا الثمن المعين اله سم (قول صحة ضمان العين المبيعة) وهو المسمى بضمان الدرك الاتي اله عش (قوله و لا يردذلك) اى محمة ضمان آلعين المبيعة الخ (قوله عليه) اى على قول المصنف بثمن فى الذمة وُقَالَ عَشَّ الصَّميرُ راجع لقوله لان تلك الخاه (قُولِه ولا يصح بيع سلعة الخ)عبارة المغنى ويستثنى من

باب الرهن فقال و ان رهنه بثمنه لم يجز قال ابن النقيب في شرحه إذا كان للبائع حق الحبس لا نه محبوس به فلا يجوز رهنه كرهن المرهون و الكان تقول ينبغي ان يجوز و يتقوى اجد الحبسين بالاخر اما إذا لم يكن له حق حق الحبس بان كان الثمن مؤجلا او حالا و قلنا البداءة بالتسليم بالبائع فهوكرهنه عنده بغير الثمن اه اى فياتى فيه ما ياتى عندة ول المصنف فى باب المبيع قبل قبضه و ان الآجارة و الرهن و الهبة كالبيع من الاختلاف في شمول منع الرهن للرهن من البائع و المعتمد المنع من البائع مطلقا (قوله بشرط هنه) و اما إذار هنه عنده بغير شرط فسياتى فى قول المصنف و ان الاجارة و الرهن و الهبة كالبيع فائه شامل للرهن من البائع اى كام (او باسمه و نسمه) كان المراد انهما يعرفان ذلك المسمى المنسوب و إلا كان من قبيل الغائب المجهول (قوله قد يكون مفرده مذكر ا) قد صرحوا بان وصف المذكر الذي لا يعقل عا يجمع بالالف و التاء قياسا و المعين هنا و صف لمذكر لا يعقل و لو بالتغليب فلا اشكال اصلافي جمعه بالالف و التاء و لا حاجة إلى ما تكلفه الشارح فى توجيه التانيث فر اجع كلام النحاة (قول المصنف لثمن فى الذمة) فى التصحيح ما نصه و لا يستقيم فى الشارح فى توجيه التانيث فر اجع كلام النحاة (قول المصنف لثمن فى الذمة) فى التصور عالم المهنوب المناف الناب فى المناف النابعة عند مناف المناف الم

العلمبه بالمشاهدة ولانظر إلى أنها لا تعلم بحاله لان ترك البحث معها تقصيرأو باسمه ونسبه لابوصفه عوسرثقة لانالاحرار لايمكن التزامهم في الذمة مع اختلافهم في الايفاء وان اتفقوايسارا وعدالةفا ندفع بحث الرافعي أن الوصف هذين أولى من مشاهدة من لا يعرف حاله وعلم مماتقرر أن الكلام فى الأجلو الرهن و الكفل (المعينات) بماذكر ناهو إلا فسدالبيعو غلبغير العاقل لأنه أكثر إذالاكثرفي الرهن أن يكون غيرعاقل وأنت نظرافي الاجل إلى أنهمدةوفىالرهن إلى أنه عين وفي الكفيل إلى أنه نسمةفاندفع قولاالاسنوي صوابه المعيناين على أن ماجمع بألفو تاء قديكون مفرده مذكرا فتصويبه ليس في محله وشرط كل منها أن يكون (بثمن في الذمة) لأن الاعيان لا تؤجل ثمناو لامثمناو لايرتهن مهاو لا تضمن أصالة كما يأتي فاشتريت مذاعلى ان أسلمه وقت كذاأوأرهن بهكذاأو يكفيني بهزيدفاسد لأن تلك إنما شرعت لتحصل مافي الذمةو المعينحاصلو يأتي صحة ضمان العين المبيعة والثمن المعين بعدالقيض

لانه شرط على كل ضمان غيره ولوقال اشتريته بالف على ان يضمنه زيد الى شهر صحواذاضمنهزيدمؤجلا تاجلفىحقەوكذا فىحق المشترى على احد وجهين ومقتضى قاعدة الشافعي الاعيان لاتقبل الابدال لنفاوت الاغراض بذواتها

رضى الله عنه ان القيدو هو هنا الی شهر یرجع لجمیع ماقبله وهو بالفويضمن ترجيحه ويصح شرط الثلاثة أيضا في مبيع في الذمةولاير دعليه لان ذكر الثمن مشال على أنه قــد يطلقعلي مايشمل المبيع (والاشهاد) للامر به فی قوله عزقائلا واشهدوااذا تبايعتم (ولايشترط تعيين الشهودفي الاصح) لثبوت الحق بايءدولكانواومن ثملوعينهم لم يتعينوا ولو امتنعوالم يتخير ولانظر لتفاوتالاغراض بتفاوتهم وجاهةونحوهالانهلايغلب قصده ولاتختلف بهالمالية اختلافا ظاهرا بخلاف مامرفي الرهن والكفيل (فانلميرهن) المشترىاو جا. بر هنغير المعين**ولوأ**على قيمة منه كاشمله اطلاقهم ان

اولم يشهد (اولم يتكفل

المعين)وان أقام المشترى

ضامنا اخر ثقة (فللمائع

الخيار) لفوات ماشرطه

وهو علىالفور لانهخيار

نقصو يتخير فورا ايضا

فيها اذا لم يقبضه الرهن

صحاومادام المانعقا تمابها صحأخذا بمالو باعه ثوب حرير بشرط ان لايلبسه اولم يتكفل المعين) بان امتنع او مات قبله نها ية و مغنى قال ع شأى أو أعسر سم على منهج وسياتى فى كلام الشارح اله قول المصنف (فللبا ثع الخيار) أى

كون الثمن فى الذمة لان الاصم صحة ضمان العين المبيعة فكذا الثمن المعين (قوله حهو قولهقاعدةالشافعيقضية مذهالقاعدة انيتاجلفي حق المشترى وانُّلم

المصنف البائع الخيار) قال في شرح الروض و لا يحمر من شرط عليه ذلك على بالفسخ اه (قوله او تعلق برقبته الخ) اىقبل القبض كاهو ظاهر (قوله لهلاكه أو غيره كـتخمره أو تعلق برقبته أرش جناية أو ظهر به عيب قديم

الخاه (قوله لانه شرط على كل ضان غيره) أي وهو خارج عن مصلحة عقد لمقصودلاً يوجبه العقدو ليسمن مصالحه اه (قوله في حقه) اي الضامن .ة الخ) قضية هذه القاعدة ان يتاجل في حق المشترى و أن لم يضمنه زيدو هو ا ضمنه زيد الخاه سم اقول و الاقر بقضية هذه القاعدة أه عش (قوله بالف في شرح العباب فقال و الذي يتجه انه لا يتاجل لا نه لا ملازمة بين الآصيل فلايلزم من اشتر اط الاجل في حق الضامن اشتر اطه في حق الاصل وصورة نمانا مستقلا الى شهر انتهى اه سم على حج اه عش (**قول**ه الثلاثة) اه سمةولالمتن(و الاشهاد)اي على الثمن او آلمثمن سو اءالمعين ومافي الذمة مر) إلى قوله و يتخير في المغنى و إلى قوله قبل في النهاية (قول له لم يتعينوا) قال في وابدالهم بمثلهم اوفوقهم فىالصفات اه وقديقال قياس قوله ولانظر الخجواز

، عشوقوله وقديقال الخمحل تأمل (قوله ولو امتنعوا) أى الشهو دالمعينون الاشتهار بالصلاح اه عش (قوله قصده) اى نحو الوجاهة وقال عشاى لاتقبل الابدال) أى فلا يجمر على قبول بدل ماشر طرهنه ولو اعلى قيمة امالو

تعالخيار فيصحو يكونرهن تبرعومن فوائدها نهلو امتنعمن اقباضه اوبان عش (فوله او لم يشهد) اىمن شرط عليه الإشهاد كان مآت قبله نها ية و مغنى الاعتراف بالحقءندالشهودوظاهره انهلايقوم وارثهمقامه وفيه نظراذ بقواقرارالوارث بشراءمور ثهواشهاده عليه كاشهادالمورث في اثبات الحق لعمالو اشترى بحوسية بشرط عدم الوط .هل يصح البيع ام لاو الجو ابعنه أنه

ى فله عند فو آت المشر و طمن جهة البأثع و لا يجبر من شر طعليه ذلك على القيام خنهايةومغنىواسنى(قولهو. • و)اىآلخيارو (قوله كتخمر •) اى فلوتخلل آن لم تنقص قيمته خلاعن قيمته عصير الم يتخبر و الآتجير ا مع ش(قوله او تعلق) ورسم دبلي حجوهو مستفادمن كلام الشأرح لانقوله وغيره عطف على ملاكه ا امثلةلهو (تموله لهلاكه) متعلق بيقبضه آهعش والاظهر انقوله اوتعلق له لم يقبضه فيحتاج الى ما قدر هسم ثم قو له بيقبضه صوا به بلم يقبضه (قوله برقبته)

ن قوله و اذا ضمنه زيد الخ (قوله ترجيحه) خالف في شرح العباب فقال و الذي مة بين الاصيل و الضامن في الحلول و التاجيل فلا يلزم من اشتر اطالا جل في حق صيلوصورة المسئلة ان زيدا انشا بعد البيع ضمانا مستقلا الى شهر اه الرون والكفيل (قوله لم يتعينو ا)قال في شرح الروض فيجوز ابدالهم عملهم القياس قوله ولانظر لتفاوت الاغراض الخبو ازابدالهم بدونهم (قوله اولم من شرط علمه الاشهاد كان مات قبله اه و ظآهر قوله كان مات قبله انه لآيقوم

ظاهره و انقل جداويو جه بان تعلق الجناية به قديورث نقصافي قيمته من حيث الجناية اهع ش (قوله كولد المشروطرهنها) اىلانهريما يحتاج الى البيع ويتعذر لحرمة التفريق بينها وبين ولدها آه عُشُ (قوله لاانمات) اى بعد القبض فلا خيار سم وعش (قوله بمرض سابق) اى مخلاف غير المرض قال في العباب كشرح الروض او تلف بعده اى القبض بسبب سابق أى يتخير بذلك اه سم (قوله فما تت) اى التي تسلمها (قوله و امتنع الراهن الخ)اى فلاخيار لا نالو اثبتناه لقلناله فسخ البيع و ردالمر هو ن و هو غير مقدو ر على رده موته اهعش عبارة سم عن العباب لتعذر رده اى الذى تسلمه تحاله اه وهذا التعليل الشموله لصورتي الموت والتعيب معااولي من تعليل عش (قول من تسليم الاخرى) و تغير حال الكفيل باعسار اوغير هقبل تكفله او تبين انه قد كان تغير قبله ملحق بالرَّ هن كما قاله الاسنوي أي فيثبت به الخيار اهنها ية زاد المغني و لو علم المرتهن بالعيب بعدهلاك المرهون فلاخيار له لان الفسخ انما يثبت اذا امكنه ردالمرهون كااخذه نعم ان كان الهلاك يوجب القيمة فاخذها المرتهن رهنائم علم بالعيب فله الخيار كاجزم الماوردي اه (قوله اي قنا) الى قوله قيل في المغنى (فهله اى قنا) فسر بذلك بناء على ان القن هو الرقيق وعبارة المصباح القن الرقيق يطلق بلفظ و احدعلي الو احدو غيره و ر بماجمع على اقنان و اقنة اه عش (قوله عن المشترى) لا فرق في صحة العقدمع ماذكر ولزوم العتق المشترى بين كون المبتدىء بالشرط هو البآثع و و افقه المشترى او عكسه على المعتمد سم على حجمن جملة كلام طويل فليراجع اهعش افول وياتي في التنبيه ما يصرح بذلك (قوله او اطلق)اىسكت عن ذكر المعتق عنه قول المتن (فالمشهور الح) قال في شرح العباب ويظهر ان الهُّمة كالبيع فيصحشر طالعتق فيهابل هي اولى الى ان قال و مهذا يقرب ان القرض كالبيع فيصح اشتراط ذلك فيه آيضائم رايت بعض المتاخرين جزم بماذكرت في الهبة و في شرط العتق في الاجارة بان استاجر منه عبد ا بشرطان المؤجر يعتقه وجهان والذي يتجهمنهما انه لايصح لان الرقبة هناغير ماور دعليه فهو كالواشتري عبدابشرطعتق البائع لعبدله اخرانتهي اهسم واستقرب عشعدم الصحة في القرضو الهبة ثم وجهه بما لايظهر فليراجع (قوله شرط نحو وقفه و اعتاق غيره او بعضه) نشر على تر تيب اللف (قوله و محله) اي محل قوله او بعضه يعنى بطلان بيع القن بشرط اعتاق بعضه (قوله قال بعضهم الخ) اى قيد بعضهم ذلك القول فقال ان بطلان شراء كل القن بشرط اعتاق بعضه اذا الهم ذلك البعض بخلاف ما اذاعينه فيصح (وفيه نظر) أي في كل من القولين (قوله بل الذي يتجه الخ) قال بعض الناس أنشرط الصحة هنا أن يكون ذلك البعض له و قع مخلاف اليسير جدا كسدس عشر ثمن و الصو ابخلاف هذا البحث بل لا معنى له كاهو ظاهر لان اعتاق اي بعض و ان دق جدا يقتضي السر اية الى الباقي فالمقصود حاصل باي بعض كان

لاان مات) أى بعد القبض وقوله بمرض سابق بخلاف غير المرض قال في العباب كشر حالر وضأو تلف بعده اى القبض بسبب سابق اى يتخير بذلك (قوله و امتنع الراهن من تسليم الاخرى) قال في العباب لتعذر رده محاله اه (قول المصنف فالمشهور صحة البيع والشرط) قال في شرح العباب ويظهر ان الهبة كالبيع فيصح شرط العتن فيها بل هى اولى الى ان قال و بهذا يقرب ان القرض كالبيع فيصح اشتراط ذلك فيه ايضا ثمر ايت بعض المتاخرين جزم بماذكر ته في الهبة وفي شرط العتن في الاجارة بان استاجر منه عبد النشرط ان المؤجر يعتقه و جهان و الذى يتجه منهما انه لا يصح لان الرقبة هنا غير ما و رد عليه فه و كالو اشترى عبد النسرط عتق البائع لعبد له اخر اه (قوله و خرج باعتاقه كله) عبارة شرح الروض و شرطاى و خرج باعتاق المبيع شرطاعتاق بعضه و المتجه كالحاوى الصحة و نقل الاسنوى و غيره عن المعين لليمنى البطلان ولم اره فيه و لما اعتاق المنافرة فقضية كلام البهجة كالحاوى الصحة و فو في غير المبعض و في غير من له باقيه اهكلام شرح الروض و قوله فهو في غير الخود يقال قياس عدم الاشتراط انه اذا اشترى الكل بشرطاعتاق النصف جازله وقوله فهو في غير الخوديقال قياس عدم الاشتراط انه اذا اشترى الكل بشرطاعتاق النصف جازله كالحاوى عدم اشتراط ذلك و قديقال قياس عدم الاشتراط انه اذا اشترى الكل بشرطاعتاق النصف جازله كالحاوى عدم اشتراط ذلك و قديقال قياس عدم الاشتراط انه اذا اشترى الكل بشرطاعتاق النصف جازله

كولد للمشروط رهنها وكظهورالمشروط رهنه جانيا وانعنىعنهمجانااو فدى ولوقاب على الاوجه لان نقص قيمته لا ينجس عا حدث بعد جنايته من نخو عفو و تو بة كما يأتى لاان مات بمرض سابقأوكان عيندين وتسلم احداهما فماتت أو تعيبت وامتنع الراهن من تسليم الاخرى (ولوباع عبداً) أي قنا (بشرط اعتاقه) كله عن المشترىأوأطلق(فالمشهور صحة البيع و الشرط) لقصة بريرة المشهورة ولتشوف الشارع للعتق على ان فيه منفعة للبشترى دنيا بالولاء وأخرىبالثواب وللبائع بالتسبب فيهوخرج باعتاقه كلهشرط نحوو قفهو اعتاق غيرهأو بعضه قيل ومحلهان اشترى كلهبشرط اعتاق بعضه قال بعضهم مالم يعين ذلك البعض وفيه نظريل الذي يتجه صحة شراء الكا بشرط عتق البعض المعينو المبهم لانه كشرط عتق الكلمن حيث اداؤه للسراية الى عتق الكل من غير فأرق بينهما فمنعه مع ادائه للمقصود من كلوجه لامعنى له وكون الاول هو حمل النص لا يؤثر لما تقرر ان الثانى (٢٠١) مساوله فى تحصيل غرض الشارع من عتق

الكل حالا منجزا لجعله قول مالك قن اعتقت بعضه كقوله اعتقت كله فان قلت لايتضح هذاالاعلى إنه من باب التعبير بالبعض عن الكل لاعلى السراية لانها تقتضي تاخر ماقلت لوسلنا ذلك لم يضر لا نه مع ذلك يسمى عتقاللكل حالا منجزاو هوالمقصودومن ثم لم ينظر اليه في قولي الاتي اولنيره وهوموسر لحصول السرايةالخ امالو اشترى بعضه بشرط اعتاق ذلك البعض فيصح من غير نزاع لكن إنكان باقيه حر ااو له ولم يتعلق به ما نع كر هن او لغيرهوهوموسر لحصول السراية فيحصل المقصود من تخليص الرقبة من الرق مع كون المشروط كل المبيع فالحاصل انفى محل النص شيئين لابد من اعتبارهما كون الشرط لجميع المبيع نصااو استلزاما وكون العتق الملتزم به يؤدى حالالعتقكل الرقبة وبما بعده شرط اعتاقه عن البائع او اجنى وشمل كلامه شرطه فيمن يعتق علمه بالشراء كابيه ومن اقر أو شهد محريته فيصح ويكون تاكيدامالم يقصد

واللهاعلم اه سم (قولهوالمبهم)خلافاللنهايةوالمغنىوالاسنى(قولهوكونالاول)أىشرطاعتاقالكل و (قوله انالناني) أي شرط اعتاق البعض معينا كان او مهما (قوله مالك قن) ﴿ فرع ﴾ باعه بشرط اعتاقيده مثلافهل يصح لانهلو اعتتى يده عتى فشرط اعتاقه كشرط اعتاقه فيه نظر ومال مر للنع سم على حجو لعل وجهه ان العضو المعين قديسقط قبل اعتاقه فلا يمكن إعتاقه بعد سقوطه و مع هذا فالآقرب الصحة والاصل عدم سقوط العضو اهع ش (قول إسلمناذلك) اى اقتضاء السراية تاخر اماوكذا ضمير اليه (قوله الآتي) أي آنفا بعدسطر الهكردي (قوله بعضه) أي المعين كثلثه (قوله و هو موسر) اخرج المعسر اه سم (قوله لكن ان كان الخ) قضية كلام البهجة كالحاوى عدم اشتراط ذلك سم على حج ويؤيده ان الشارع متشوف إلى العتق فلا فرق بينكون المشروط عتْقهيؤدىإلى تخليص الرقبّة من الرق و بين كرنه قاصر اعلى ما اشتر امو قياس ما قدمه الشارح مر فيمالو اشترى كله بشرط اعتاق بعض معين من الصحة انه لو اشترى نصفه بشرط اعتاق ربعه صح آه عش (قولِه من تخليص الرقبة الخ)ييان اللمقصود (قوله مع كون المشروط الخ)متعلق بيحصل (قول فالحاصل) اي حاصل قوله بل الذي يتجه الى هنا اهكردي (قولة لجميع المبيع) اى لتعلق جميعه (قوله نصا) اى كمسئلة المتن (او استلزاما) اى كاقدمه الشارح بقوله بل الدي يتجه الخ (قوله و بما بعده) اي وخرج بقوله عن المشترى او اطلق (قوله شرط اعتاقه عن البائع الخ) فلا يصح البيع معه لا نه ليس في معنى ما وردبه الخبرنها ية و مغنى (قوله فيصح الخ)خلافا للنهاية والمغنى (قوله وعلى هذا)اى قصد الانشاء (يحمل الخ)و المنقول البطلان مطلقاً سم على حج وهواى البطلان مطلقا قصدبه انشاءعتق او لامقتضى إطلاق الشارح مر أى والمغنى اهعش (قوله الشرط المؤثر) اى المقتضى لبطلان العقد او للزوم الوفاء بذلك الشرط (قول هنا) اى فى البيع (قول ماذكرو مف جواب) راجع فصل بيان احكام المسمى الصحيح والفاسد (فوله بالوَّ اقع بعده) اي تَحلافُ الو اقع قبله فلا اثر له اه سم (فوله مخلاف ماهنا) في شرح العباب بسط بسيط في هذه المسئلة يتعين الوقوف عليه اه سم

بيع نصفه وقد يمنع لانه إنما صحره طاعتاق النصف لانه يسرى الى الباق فلتياً مل وفيها اذا صحبه طاعتاق بعضه على مام قال بعض الناس ان شرط الصحة هنا ان يكون ذلك البعض له وقع مخلاف اليسير جدا كسدس عشر ثمن و الصو اب خلاف هذا البحث بل لا معنى له كاهو ظاهر لان اعتاق اى بعض و ان دق جدا يقتضى السراية الى الباق فالمقصو دحاصل باى بعض كان و الله اعلم فرع باعه بشرط اعتاق يده مثلا فهل يصح لا نه لو اعتق يده عتى فشرط اعتاق يده كشرط اعتاقه فيه نظر و مال مر للمنع (قوله وهو موسر) اخرج المعسر (قوله فالحاصل) قضية هذا الحاصل محقشر اء نصف من نصفه الاخر حر بشرط اعتاق ربعه اعتاق بعضا يعتق بالشراء اه نعم نقله في المجموع ثم نظر فيه ثم قال و يحتمل الصحة و يكون شرطه توكيدا اعتاق بعضا يعتق بالشراء اه نعم نقله في المجموع ثم نظر فيه ثم قال و يحتمل الصحة و يكون شرطه توكيدا فهاذكركان المبتدىء بالشرط البائع او المشترى و هو متجه وقول البغوى لو اشترى عبدا و شرط على نفسه فهاذكركان المبتدىء بالشرط البائع او المشترى و هو متجه وقول البغوى لو اشترى عبدا و شرط على نفسه اعتاقه صحو يتخير بين العتق و عدمه ضعيف كاهو ظاهر خلافا لما يوهم كلام الاذرعى وغيره ثم نقل عن غير البغوى ما يو افق كلام البغوى ثم قال ثمر ايت الاذرعى قال المتبادر إلى الفهم انه لو شرط على نفسه العتق لزمه الوفاء به كالوشرط على نفسه الموقى كنزشيخنا الاستاذ البكرى و الا و جه ما اقتضاه كلام البغوى لان الصورة الواردة في الحديث هو اشتراط العتق من جهة البائع فلا يكون لاز ما لانه ليس في معنى البغوى لان الصورة الواردة في الحديث هو اشتراط العتق من جهة البائع فلا يكون لاز ما لانه ليس في معنى

به انشاءعتق لتعذر الوفاءيه حينتذوعليهذا بحمل اطلاق من منع ﴿ تنبيه ﴾ الشرط المؤثر هنا هو ماوقع في صلب العقد من المبتدى بهولو المشترى سواءاكان هناك محاباة من البائع لاجله ام لافيها يظهر من كلامهم ويظهر انه لاياتى هناماذكروه في جواب إشكال الرافعي شرط ترك الزوج الوطءمنه او منهالان ذاك في الزام او التزام تركما يوجبه العقد بخلاف ما هنافتامله ويلحق بالواقع في صلب العقد الواقع بعده فى زمن خياره بحلساً او شرطا ان كان من البائع وو افقه المشترى عليه او عكسه كان ألحق احدهما حينتذريادة او نقصا في الثمن او المبيع او الخيار او الاجلوو افقه الاخر بقوله قبلت مثلا لكن في غير الحطمن الثمن لانه ابر اءو هو لا يحتاج لقبول و يكفى رضينا بزيادة كذا فان لم يو افقه بان سكت بتى العقد و إن قال لا ارضى الابذلك بطل و لا يتقيد ماذكر بالعاقدين بل يجرى فى الموكل و من انتقل له الخيار كالو ارث له به (مطالبة (٢٠٠٣) المشترى بالاعتاق) لا نه و إن كان حقالة تعالى لكن له غرض في تحصيله لا ثابته

(قوله فانلم يوافقه) قال فشرح العباب ما نصه وعبارتهم ثم أى في باب الخيار في يحصل به الفسخ و بقوله فىزمن الخيار لا ابيع حتى تريد في الثمن وقول المشترى لا افعل و بقول المشترى لا اشترى حتى تنقص الثمن وقول البائع لا افعل و بطلب البائع حلوله و المشترى تاجيله انتهى اه سم (قوله بتى العقد) اى على حالته الاصليةو يلغو الشرط المذكور (قوله ماذكر)اي قوله و ياحق الي هنا (قوله كالو ارث)اي و الولي ادا نقص العاقد في زمن الخيار و المولى اذاً كُلُّ فيه قول المتن (مطالبة المشترى) اي آو نحو و ار ثه (قوله على شرطه) قد يخرجمسئلة ابتداء المشترى إلاأن يقال موافقةالبائع كشرطه قلينآ ملسم وعش وكلام الشارح في التنبية المار انفاصر يح فيه (قوله و اماقول الاذرعي الح) عبارة النهاية و اماقول الآذرعي لم لا يقال للآحاد المطالبة به حسبة لآسما عندموت البائع اوجنونه فيرده ماسياتىفي المماثلة فيالقصاص بمايؤخذ منه مااقتضاه كلامهم منآمتناع المطالبة و ان النظر في مثله للحاكم اه قال عش قوله مريرده ماسياتي الخ خلافالان حجراه اي المغنى (قوله والثاني) اي قوله او لا (قوله هل يصغي اليها) ياتي انه الاقرب (قوله ثانيهما)اىشيئين (قوله أنهذا) أى الشراءبشرط العتق هل هومن الحسبة أى عايقبل فيه شهادة الحسبة وياتي أنه الاقرب (فوَّله باثباته الح) والاولى الموافق لما بعده ان يقول به اثبات المالك (فوله اوقهرا) اى باخبار الحاكم عليه عند امتناعه واعتاقه عليه عند اصراره كما ياتى انفا (فهله و الاقرب سماع دعوى الخ)اى ان الاقرب هو الشق الاول من كل من المترددين (قوله وحينئذ)اًى حين كون الاقرب السماع والالحاق (قوله اىغيرحسبة في مكلف) اىعلى التقييد لهذ ت القيدين وقد السلفنا اعتماد النهاية انه ليس للاحاد المطالبة مطلقا (قوله في مكلف) اي عبد مكاف اله كردي (قوله بخلافه حسبة) اي بخلافه مطالبة الاحاد حسبة في مكلف وغيره (قوله بحريانها) اى المالبة حسبة (قوله في نحوشهادة بخلاف مطالبة الاحاد حسبة في مكلفوغيره (قوله بجريانها) اى المطالبة حسبة (قوله في نحوشهادة القريب الخ) اى كشهادة الرجل بطلاق ابيه ضرة امَّه (قوله و به) اى بماسياتي (قوله و لا يلزمه) الى المتنفى المغنى والنهاية (قوله و لايلز مه عتقه فورا)و القياس اللزوم فيالو شرط البائع على المشترى إعتاقه فوراعملا بالشرط اهع ش (قوله وله قبل عتقه وطؤها) اى و إن حبلت و يجبر على اعتاقها كما ياتى اه عش وفي سم عنالروض ولا بحزي استيلادها عن العتق اه فانمات السيد عتقت عن الاستيلادو آجزا عنالعتقُ مر اه وفىالنهايَّة والمغنىمايوافقه (قولِه وكسبه) قديشكل بمالواوصي إعتاق رقيق فتأخر

الوارد اه (قوله الواقع بعده) أى مخلاف الواقع قبله فلا اثر (قوله فان لم يو افقه الح) قال في شرح العباب مانصه وعبارتهم ثم اى فى باب الحيار في يحصل به الفسخو بقوله فى زمن الحيار لا ابيع حتى يزيد في الثمن وقول المشترى لا افعل و يقول المشترى لا اشترى حتى ينقص الثمن وقول البائع لا افعل و بطلب البائع حلوله و المشترى تاجيله اه (قوله على شرطه) قد يخرج مسئلة ابتداء المشترى إلا ان يقال مو افقة البائع كشرطه فليتامل (قوله و أماقول الاذرعى لم عادر المطالبة به حسبة لا سيا عند موت البائع او جنو نه فيرده ماسياتى فى الماثلة فى القصاص بما يؤخذ منه ما اقتضاه به حسبة لا سيا عند موت البائع او جنو نه فيرده ماسياتى فى الماثلة فى القصاص بما يؤخذ منه ما اقتضاه كلامهم من امتناع المطالبة و ان النظر فى مثله للحاكم (قوله و طؤها) قال فى الروض و لا يجزى استيلادها عن العتق ام واه فان مات عتقت عن الايلاد و اجزاعن العتق مر اه (قوله و كسبه) قد يشكل بمالو

علىشرطهو بهفارق الاحاد واماقول الاذرعي لملايقال للاحاد المطالبة به حسبة فلا يتضح إلا بعد تمهيدشيئين أحدهما أن الحسية هل تتوقف على دعوى وطلب أولابل يقول الشاهدان للقاضي لناعلى فلان شهادة بكذا فاحضر النشهدعله والثانىهو ماأطبقوا عليه وإنما اختلفوا في أنه لو وقعت دعوى حسبة هل يصغى اليها القاضي أولا وبكل قال جماعة ثانيهماان هذا هل هو من الحسة قياساعلى الاستيلاد بجامع أن كالايترتب عليه العتق يقينا أولاقياسا على شراء القريب فانه ليس من الحسية لان القصد باثباته الملك وترتب العتق من لوازمهالتيقد تقصدوقدلا وكذا هنا القصد اثبات الملك المترتب عليه الوفاء بالشرط اختيارا أو قهرا للنظر فى ذلك بحال و الأقرب سماع دعوى الحسبة والحاقهذابالاستيلادولا نظر لكون العتق قديتخلف

هنا بفسخ البيع بنحوعيب أو إقالة لأن الاستيلادقد يتخلف العتق عنه في الصور الكثيرة التي تباع فيها أم الولدو حينئذ عقه فيحمل قولهم ليس للاحاد المطالبة مه اي غير حسة في مكلف لا نه يمكنه المطالبة نخلافه حسبة لتصريحهم بحريانها في عتق مكلف لم يدعه وسياتي في نحو شهادة القريب لقريبه الفرق بين قصد الحسبة وعدمه و نهيتا يدماذكرته هنامن الفرق بين قصد دعوى الحسبة وعدمه فتا مل ذلك كله فانه نفيس مهم و لا يلز مه عتقه فور االا بالطلب او عند ظن فواته فان امتنع اجبره الحاكم عليه و ان لم ير فعه اليه البائع بل و إن اسقط هو او القن حقه فان اصر اعتقه عليه كما يطلق على المولى و الولاء مع ذلك للمشترى و له قبل عتقه و طؤها و استخدامه وكسبه وقيمته ان قتل

عتقه عن الموت حتى حصل منه اكساب فانها له لاللوارث سم على حجوقد يفرق بان الوصية بالعتق بعد الموتالزم منالبيع بشرط العتق اذلايمكن بعد الموترفعهأ بالاختيار والبيع بشرطالعتق يمكن رفعه بالاختيار بالتقايل وفسخه بالخيار والعيب ونحوهما فليتامل اه عش (قهله ولايلزمه صرفها) أي لان مصلحة الحرية لهوقدفانت بخلاف مصلحة الاضحية المنذورة فانها للفقر اءفلذاو جب شراء مثلها بقيمتها اذا تلفت سم على حج اه عش (قوله ولدالحامل)قال سم على حج عبارة الروض و ان شرطعتق حامل فولدت ثم عتقها فني عتق الولدوجهان اه قال في شرحه والأصح منهما في المجموع المنع لانقطاع التبعية بالولادة اله واعلمان في باب التدبيران المعلق عتقها يتبعهاولدهافي العتقان كأن حملًا عندالتعليق أو الصفةوان فيالروض فيباب الرهن مانصه والحمل المقارن للعقد لاللقبض مرهون فتباع بحملها وكذاان انفصل اهوهذا يشكل علىماهنا فليتاملالفرقوقد يقالان نظيردخولهفي الرهنوبيعه معهامطلقا دخوله هنافى المبيع وثبوت احكام المبيع لهواما العتق فخارج عن احكام المبيع فلاحاجة لفرق وفيه نظر اه عش (قوله لا نحو بيع) اى ولو بشرط العتق او لمن يعتق عليه كمّا هو قضية اطلاقهم وهو ظاهر وكذامن نفسهوان كانعقد عتاقة فبإيظهرلان اخذ العوضخلافقضية شرطالعتق اهسم علىحجوذكرايضا ان مثلييعهمننفسه مالووهبه لمنيعتق عليهاوبشرط اعتاقه اهعش واستظهر سم أنَّ هبته من نفسه كبيعه من نفسه (قوله أن لو أرث المشترى حكمه الخ)و هو ظاهر في غير من استولدها أماهي فالاوجه عتقها بموته لان الحق في ذلك لله تعالى لاللبائع فعتقها بموته أولى من ان نامر الوارث باعتاقها نهايةومغنىقال عش قوله مر فالاوجه عتقهااى عن الشرط ومثلهااولادها الحاصلون بعدالايلاد فيعتقون بمو ته آه (قول، في جميع ماذكر) اى فى المتنو الشرح قول المتن (الولاءله) قال سم على حجقوله الولاء الخقال في شرح العباب ان هذا في غير البيع الضمني اما البيع الضمني كاعتق عبدك عني على كذا بشرط ان الولاءاك فيصح العقدو يلغو الشرط ويقع العتقءن المستدعى وتلزمه القيمة ذكره الرافعي في باب الكفارة نفلا عن التتمة اه و اقول لعل في قوله فيصح العقد الخمسامحة و المراد به انه يحكم بعتقه مع فساد البيع لانهلو صمرازم الثن لاالقيمة وعليه فالبيع الضمني كغيره فالفساد حيث شرط الولا ملغير المعتق لكنهما يفترقان في ان غير الضمني لا يعتق فيه المبيع بخلاف الضمني فانه يعتق فيه لاتيانه فيه بصيغة العتق ثمر أيت في حو اشي الروض للشهاب الرملي عين ماقلّناه اه عش قول المتن (اوكتابته) اي او تعليق عتقه بصفة نهاية ومغنى (قوله لخالفة الاول الح) و اجاب الشافعي رضي الله تعالى عنه عن خبر و اشترطي لهم الولاء بان لهم

اوصى باعتاق رقيق فتاخر عتقه عن الموت حتى حصل منه اكساب فانهاله لاالدوارث (قوله و لا ياز مه صرفها الحنى) الى لان مصلحة الحرية له وقد فا تت مخلاف مصلحة الاضحية المنذورة فانها للفقر ا و فلذا و جب شراء مثلها بقيمتها اذا تلفت (قوله كالا ياز مه عتق و لدا لحامل لو اعتقها بعد و لادته) عبارة الروض و ان شرطعتق حامل فولدت ثم اعتقها فني عتق الولد و جهان اله قال في شرحه و الاصحمنه ما فى المجموع المنع لا نقطاع التبعية بالولادة اله و اعلم ان في باب التدبير ان المعلق عتقها يتبعها ولدها فى العتق ان كان حملاعند التعلق او الصفة و ان فى الروض فى باب الرهن و انصه و الحل المقار ن للعقد لا القبض من هون فتباع بحملها و كذا ان انفصل الله و قد يشكل على ما هنا فليتا مل الفرق و قديقال ان نظير دخوله فى الرهن و يعهم عما مطلقا دخوله هنا فى المبيع و ثبوت احكام المبيع له و أما العتق على المعتق على ما هنا فليتا مل العتق على من نفسه و أما العتق على علم المنافق و فيه نظر و يقلم الثانى و لا يشكل ما هنا بصحة يبع المستولدة من نفسها فليتا مل فالو و هبه العتق فيه نظر و يظهر الثانى و لا يشكل ما هنا بصحة يبع المستولدة من نفسها و هبتها كذلك لان هذا استحق العتق فيه نظر و يظهر الثانى و لا يشكل ما هنا بصحة يبع المستولدة من نفسها و هبتها كذلك لان هذا استحق العتق فيه نظر و يظهر الثانى و لا يشكل ما هنا بصحة يبع المستولدة من نفسها و هبتها كذلك لان هذا استحق العتق ناجز امر (قول المصنف و انه لو شرط مع العتق الولاء الح) قال في شرح العباب ان هذا في غير البيع المستولة قرع ناجز امر (قول المصنف و انه لو شرط مع العتق الولاء الح) قال في شرح العباب ان هذا في غير البيع

ولا يلزمه صرفها اشراء مثله كالا يلزمه عتق و لدا لحا مل لو أعتقها بعد و لادته لا نقطاع التبعية بالو لادة لا نحوييع ووقف و اجارة و يظهر ان لو ارث المسترى حكمه فى جميع ماذكر (و) الاصح رانه) اى البائع (لو شرط مع العتق الولاء له او شرط تدبيره اوكتابته) مطلقا (أو اعتاقه بعد شهر)

اولحظة او وقفه ولوحالا كاعلم بمأمر (لم يصح البيع) لمخالفة الاول ما استقرعليه الشرع ان الولاء لمن أعتق و البقية لغرض الشارع من ثنجين العتق (ولو شرط مقتضى العقد كالقبض (٢٠٤) والردبعيب) صح يعنى لم يضره اذهو تصريح بما او جبه الشارع ثمر ايته في الروضة

معنى عليهم كافى قوله تعالى وان اسأتم فلها اهنهاية (قوله او لحظة) الى قول المتن ولو شرط و صفافى النهاية (قهله أووقفه الخ) ولو باعرقيقا بشرط ان يبيعه المشترى بشرط الاعتاق لم يصح البيع كالو اشترى دارا بشرطان يقفها اوثو بابشرطان يتصدق بهلان ذلك ليس في معنى ماورد به الشرع نها ية و مغنى (قوله مما مر) اى بقوله و خرج باعتاقه كله شرط نحو وقفه (قوله مطلقا) اى ولوحالا (قوله بل يتعين ذلك) أي رجوع ضميرصح الى العقدالمذكور اهعش (قوله فهو الخ) اى صح المسند الى ضمير العقد المذكور (بمعنى لم يضر) أى المسندالي ضمير الشرط المذكور (قوله الخلف لفظي) بالضم بمعنى المخالفة اى المخالفة بين لم يضرو صح لفظي اهكر دي (قوله لا فساده)اي و لا يتخير ان قلنا بفساده (قوله يتجه انه) اي الشرط اه عش (قوله فيهما) اىشرطمقتضى المقد وشرطمالاغرضفيه الاتى فقوله (فىالثاني)اى فىشرط مالاغرض فيهو (قوله الاول) اى شرط مقتضى العقد سم وسيد عمر وعش (قوله فلاخيار الخ)وطريقه ان يرفع الامرللحاكم ليزمه بالافباض اهعش (قوله كاياتي) اى في قوله ولا نظر الي غرضة نفسه لنحو صعف آلته اهسم (قه له او لا يلبس) الى قول المتن ولو شرط في المغنى (قه له ان جاز) اي انكان كل من المأكول والملبوس مماجأزا كلهولبسهوالاكانشرطان ياكل الحرام اويلبس الحرير فينبغي ان لايصح اهكردي عبارة سم قوله انجاز لعله احتر ازعمالو شرطالحرير بدون ضرورة ولاحاجة فلايخالف قوله بعد بخلاف بيع ثوب حرير الخ أه (قوله فيفسد به العقد) أي في خصوص هذه الصورة و الا فلا ملازمة بين اختلاف الآغراض والفساد كايعلم تماسياتي اه رشيدي (قوله انه لافرق) اي بين التحتية والفوقية اه عش (قوله اذلاغرض للبائع الخ) في هذا الجواب تسليم ان غرض البائع معتبر فينا في ما قدمه في كان حق الرد المو افق لمافدمه ان يقول أذماذ كروان كان فيه غرض الاانه لخصوص البائع وقد تقدم انه غير معتبر اه رشيدي (قوله مع انه) اى تعيين الغذاء (يحصل الو اجب) اى الو اجب في الجملة و انما قلنا ذلك لان الو اجب انماهو الاطعام ففي الطعام المعين ذلك مع زيادة هي التعيين وهذه العلاوة اشارة الى ردبحث الرافعي انهمن القسم الذي او جب مالم يجب عليه اله كردي (قوله و من ثم) غرضه منه ردما اعترض به الاسنوي على الرافعي من انالشافعي نصعلي البطلان فمالوشرط آن ينفق عليه كذا كذاووجه الردان الجمع بين ادمين لاياز مالسيد بحال بخلاف شرطه ان لا ياكل الاكذافان المشروط من جنس ما يجب عليه في الجلة آه ع ش (قوله بين ادمين) اى نوعين من الاطعمة (قوله من غير زيادة الخ) اى فان زاد من غير ضرر و لاحاجة لم يصح العقد سم وعش (قوله لجوازه) ﴿ فرع ﴾ ولو باعه اناء بشرط ان لا يجعل فيه محر ما او سيفا بشرط ان لا يقطع به الطريق أوعبدابشرط أن لَا يعاقبه بمال لا يجوز صحالبيعويقاس بهما في معناه نهاية و مغني (قول هنا) اي فيمالو

الضمى اما البيع الضمى كاعتى عبدك عنى على كذا بشرط ان الولاء لك فيصح العقدويلغو الشرط ويقع العتى عن المستدعى و يازمه القيمة ذكره الرافعى في باب الكفارة نقلاعن التتمة اه (فوله فهو بمعنى لم يضر) يتامل (فوله صح العقد فيهما و لغا الشرط في الثانى الح) قضية ما قرره في شرح العباب ان المراد بالثانى قوله الاتى او ما لا غرض فيه الح و بالاول قوله مقتضى العقد كالقبض و الرد بعيب لا نه لما شرح قول العباب كقبض المبيع و الانتفاع به ورده بعيب قال ثم الشرط في اذكر صحيح وقيل لاغ فعلى الاول اذا اخلف الشرط يكون له الفسخ بالحاكم و بنفسه و على الثانى ليسَ له الاالرفع للحاكم ليجبر الممتنع ثم ذكر كلاما اخربين به ان الخلف لفظى لافائدة له الافى التعاليق ثم شرح قوله وكذا ما لا يقتضيه و لاغرض فيه فليتا مل الحربين به ان الخلف لفظى لافائدة له الافى التعاليق ثم شرح قوله وكذا ما لا يقتضيه و لاغرض فيه فليتا مل وليراجع (قوله في الثانى) اى ما لاغرض فيه وقوله و الاول اى مقتضى العقد (قوله كاياتى) اى في قوله و لا فرالى غرضه نفسه لنحوضعف الته (قوله ان جاز) لعله احتر از عمالو شرط الحرير بدون ضرورة و لا فرالى غرضة نفسه لنحوضعف الته (قوله ان جاز) لعله احتر از عمالو شرط الحرير بدون ضرورة و لا فرالى غرضة نفسه لنحوضعف الته (قوله ان جاز) لعله احتر از عمالو شرط الحرير بدون ضرورة و لا فوله النافى المنافعة و المنافعة و

كاصلها ءبر بلم يضروهو الاولى على انه يصحر جوع ضمير صح للعقد المقرون مهذا الشرط بل يتعين ذلك لانه المراد في الذي بعده كما ياتي وحينئذ فهو بمعنى لم يضرمن غيرتاويل ونقلءن بعضهم صحة الشرط هنا وبني عليه الزركشي ردا على من قال الخلف لفظى مالو تعــذر قبض المبيع لمنعالبائع منه فيتخير ان قلنا بصحته لافساده والذى يتجه انه لمجرد التاكيد استغناء بابجاب الشارع فلا خمار بفقده خلافالما يوهمه قول شارح صحالعقدفهماو لغاالشرط فىالثانى الاان ىرىدماقلناه انالثانی لم یفدشیئا اصلا والاول افادالتا كيد (او) شرط (مالاغرض فيه)اي عرفا فلا عبرة بغرض العاقدين او احدهما فيها يظهر ثم رايت مايصرت به كما ياتي (كشرط ان لا ياكل) او لايلبس (الا كذا)انجاز (صح)العقد وكانالشرط لغوا قالجمع ومحله ان كان تاكل بالفوقية لأن هذاهو الذي لاغرض فيه البتة بخلافه بالتحتية لاختلاف الأغراض حينتذ فيفسد به العقد اه والصحيحانه لافرقاذلا

غرض للبائع بعدخروجه عن ملكه فى تعيين غذاء مع انه يحصل الو اجب عليه من اطعامه و من ثم لوشرط ما لا يلزم أصلا شرط كجمعه بين ادمين او صلا ته للنو افل وكذا للفرض اول وقته فسد العقد كبيع سيف بشرط ان يقطع به الطريق مخلاف بيع ثوب حرير بشرط لبسه من غير زيادة على ذلك لانه لم تتحقق المعصية فيه لجو ازه لاعذار و به يندفع ما للزركشي هنا

﴿ وَلُوشُرِطُ وَصَفًّا يَقْصُدُ ككون العبد كانبا أو الداية) الآدمي أوغيره (حاملاأولبونا)أىذات لين (صح) الشرط لما فيه منالمصلحة ولانه التزام موجود عنىد العقبد لايتوقفالتزامه على انشاء أمر مستقبل آنذی هو حقيقة الشرط فا يشمله النهى عن بيعوشه ط (وله الخيار)فورا(انأ خلف) الشرط الذي شرطه الي ماهو أدون لفوات شرطه فلو تعاذر الفسخ لنحو حدوث عيب عنده فـله الارش بتفصيله الآتي ولومات المبيع قبل اختباره صدق المشترى بيمينه في فقد الشرط لان الاصل عدمه مخلاف مالو ادعى عيبا قدما لان الاصل السلامة وبهذا برد افتاء بعضهم بان البائع يصدق بيمينه في كونهما حاملا إذا شرطاه وأنكره المشترى ولاينافيه تعبيرهم فيما ذكر بالموت لانه محض تصويروانما المدار على تعذر معرفةالمشروط بنحو بينة فيصدق المشترى في نفيه لما تقررأن الاصل عدمه وسيعلم بما يأتى أنه يتيقن وجود الحمل

شرط ان يلبسه الحريروكان بالغاقول المتن (ولوشرط وصفاالخ) ولوشرط البائع معمو افقة المشترى حبس المبيع بثمن في الذمة حتى يستو في الحال لا المؤجل وخاف فوت الثمن بعد التسلم صح لان حبسه من مقتضيات العقد بخلاف مالوكان مؤجلا اوحالاولم يخف فو ته بعدالنسليم لان البداءة حينئذ بالنسليم بالبائع نهاية ومغنى قال عشقولهم رولم يخف الخ اى فلا يصح وقد يقال ما المآتُعُ من الصحة لا نه من مصالَّحُ العقدو لا نه و ان لم يخش فوت الثمن قديكون له غرض في تعجيل القبض اه (قهله الآدمي) عبارة النهاية و المغني او الامة هم قال المغنى قال بعض شراح الكتاب ولو أبدل المصنف لفظ الدابة بالحيو ان لكان احسن ليشمل الامة فانحكمها كذلكولذلك فدرتها في المتن ولعل هذا حمل الدابة على العرف فان حملت على اللغة فهو كالتعبير بالحيواناه قول المتن (ككونالعبد كاتباً) ولوشرطكون المبيع عالمـاهليكـفي ماينطلق عليه الاسم أميشترطكونه عالما عرفافيه نظرو الاقرب الثانى وهل يشترط تعيين ما ينطلق عليه اسم العالم إذا تعددت العلوم التي يشتغلونها أم'لافيه نظرايضا والظاهرالثاني وبقءالوشرطكونه قارئا وينبغيان يكتني بالقراءة العرفية بان يكون يحسن القراءة ولوفى المصحف مالم يشرط حفظه عن ظهر الغيب اهعش (قوله اىذات لىن إلى قوله فلو تعذر في المغنى والى الفرع في النهاية إلا قوله فور او قوله و بهذا الى وسيعلم (قوله اى ذات لبن) كانه اشار به إلى انه لوشرط كثرة لبنه الم يصحب على حج اقول قديقال بصحة الشرط و يحمل على الكثرة عرفا كالوشرط كونه كاتباكتابة حسنة فيصح ويحمل على الحسن العرفي بل قديشمله قول الشارح الآتى إلاان الحسن الخقال حجف شرح الارشادلو شرطكونه كانبالا يبعد الاكتفاء بالاطلاق وبكونه يحسن الكتابة باى قلم كان مالم تكن الاغراض فى محل العقد مختلفة باختلاف الاقلام فيجب التعيين اه عش (قول صحالشرط)عبارة النهاية والمغنى صح العقد معالشرط اه (قول لما فيه من المصلحة) اىمصلحةالعَقدوهوالعلم بصفات المبيعالتي تختلف بها الاغر أض نهاية و مغني (قوله لا يتوقف الخ) في النهاية والمغنى ولايتوقف بالواو وهواحسن (قوله الذي الخ) صفة الانشاء (قوله فلم يشمله الخ) اى شرطوصف يقصدقول المتن (وله الخيار الخ)لوشرط كونها حاملا فتبين أنها كانت عند العقد غير حامل لكن حملت قبل القبض فهل يسقط الخيار كالو در اللن على الحد الذي أشعرت مه التصرية بجامع حصول المقصودفيه نظرولا يبعد السقوط سم على حبروقديقال بل الاقر بعدم سقوط الخيار لان تاخير الحمل قد ينقص الرغبة في الحامل بتأخير الوضع فيفوت غرض المشترى ولا كذلك المصر اة وقياس ما في المصر اة ان العبد لو تعلم الكتابة بعد العقد الصحة للعلة المذكورة اهعش (قوله فورا) كماقاله الرافعي اه مغنى (قوله ان اخلف الشرط) ومنهمالوشرطكون العبدنصرانيا فتبين اسلامه فله الخياراه عش (قوله لفوات شرطه) عبارة النهاية لتضرره بدلك لولم نخيره اه (قوله عنده) اى المشترى (وقوله قبل اختباره) ولا طريق الى امكان معرفته بعده اه عش (فهله ومهذا برد الخ) خلافاللنها ية عبارتها و لا ينافي ما افتى به الو الدرحمه الله في أنهمالو اختلفا في كون الحيو أن حاملا صدق البائع بيمينه لان الاصل عدم تسلط المشترى عليه بالرديدليل ماسياتي في دعوى المشترى قدم العيب مع احتمال ذلك لان مامر في موت الرقيق قبل اختبار ه وماهنا فىشىءيمكنالوقوفعليهمن اهلالخبرةودعوى انذكرالموت تصو برممنوعةاه (قهله افتاء بعضهم) هوشيخناالشهاب الرملي والافتاء وجيه جدا إذ كيف يسوغ الرد مع احتمال الحمل ورجًاء ثبوته

حاجة فلا يخالف قوله بعده مخلاف بيع ثوب حرير الخ (قوله اى ذات ابن) فيه اشارة الى البطلان لوشرط كثرة اللبن لانها لا تضبط فلير اجع (قول المصنف وله الخيار ان اخلف) لو شرط كونها حاملا فتبين انها كانت عند العقد غير حامل لكن حملت قبل القبض فهل يسقط الخيار كالو در اللبن على الحد الذى أشعرت به التصرية بحامع حصول المقصود فيه نظر و لا يبعد السقوط (قوله و بهذا بردا فتاء بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي و الافتاء و جيه جد المذكيف يسوغ الردمع احتمال الحمل و رجاء ثبو ته بعد بنحوقول اهل الخبرة و لان الاصل عدم تسلط المشترى عليه بالرد و قد اجيب عما قاله الشارح بالفرق بما حاصله فو ات المبيع في مسئلة

عنده بانفصالهلدونستة اشهر منه مطلقاً اولدون اربع سنين منه بشرط ان لا توطاوط عكن كو نه منه و ياتى فى الوصية ان حل البهيمة يرجع فيه لقول اهل الخبرة فكذاهنا فيها يظهر (٠٦) اماماً لا يقصدكا لسرقة فلاخيار بفو اته لا نه من البائع اعلام بعيبه و من المشترى رضاً به

بعد بنحوقول أهل الخبرة ولان الأصل عدم تسلط المشترى عليه بالرد ﴿ فَرْعَ ﴾ في فتاوي الجلال السيوطي مسئلة رجل اشترى امةعلى انهامغية غبانت حاملا فهل له الردالجو اب نعَم لأن المغبه في العرف من انقطع دمهافي ايام العادة لاالحمل اهوقديقال لاكلام في الردلان الحمل في الأدمية عيب فله الردبه ولو بدون هذا الشرط اه سم (قوله عنده) اىالييع (قوله مطلقاً) اىوطئت بعدالسيع او لا اه عش (قوله لقول اهل الخبرة) اى فلو فقدو افينبغي تصديق المشتري لماعلل به قبل من أن الاصل عدم وجود الوصف في المبيع وينبغي أن المراد بفقدهم في على العقد فلا يكاف السفر لهم لو و جدو ا في غير ه وينبغي أن مثل محل العقدمآدون مسافة العدوى لان من بها بمنزلة الحاضر بدليل وجوب حضوره اذااستعدى عليه منه اه عش (قولِه فكذاهنا الخ) ويكتني برجلين اورجلوامراتين اواربع نسوة اه نهاية قال عش قوله مر اواربع نسوةهذاظاهر فحمل الامة اما البهيمة فقديقال لايثبت حملها بالنساء الخلص لانه مما تطلع عليه الرجآل غالبًا اه (قوله امامالا يقصد) الى قوله وان علم فى المغنى (قوله لانه) اى شرط نحوالسرقة بمالايقصد(قوله كانشرط ثيوبتهاالخ) اوكونه مسلما فبان كافرا فلاخيار له بخلاف عكسه لرغبةالفريقينأى المسلمين والكفار في الكافر منجهة جو ازبيعه للمسلم والكافر كافي القليوبي على الجلال اى مخلاف المسلم فلايجوز بيعه للكافر ففيه تضييق على المشترى ثمرايت فىشرح الروض ثبوت الخياراذاشرط إسلامه فبان كافرا اه بجيرمى (قوله لنحوضعف آلته)قديقال ماالحكم لوصرح بهذا الغرض عندالعقدفقال اشتريت بشرط كونها ثيبا لكونى عاجزاعن البكراو دلت القرائن الحآلية على ارادته اه سيدعمروميل القلب الى عدم سقوطه مع انتصريح كما يؤيده مام عن البجير مى عن شرح الروض (قهله شارح) هوالبدر انشهبة اه نهاية (قوله ماينطلقعليه الاسم) وقضيته انهلوشرط كونها ذات لبنوتبين انهآكذلك لكن ماتحلبه قليل جدا بالنسبة لامثا لهامن جنسها اكتني بذلك وقديتوقف فيه بان مثلهذا يعدعيبا وقديشمله قول حجفي شرح العباب لكن لابدمن وجودقدرمنه اي اللبن يقصد بالشراء عرفافيها يظهر اهعش (قوله حسّناعرفا)ينبغي ان يكون شرط الكثرة كذلك ويكون المرجع فيها العرف كالحسن خلافالما بحثّه الفاضل المحشى من البطلان اله سيدعمر و مرعن عشما يو افقه (قول وبطل) وكذا يبطل لوشر طوضع الحمل الشهر مثلا اه مغني (قول: بين العمل و الزمن)أي من أ نه لو قطع بامكان فعله عادة صبحو إنكان المعتمد تم خلافه اه ع ش (قوله اذا شرط فيها) عبارة المغني بصور تيها بالشرط لا بالخلف لانه شرَّط معها شيئا مجهو لافاشبه مالو قال بعتكها وحملها اه (قول ماذكر) اى كونها حاملا او لبونا (قوله بنحوه)اى الجو اب العلوى عبارة النهاية على انه تابع اذالقصد الوصف الخ اه (قوله لانه داخل)اى نحو الحمل(فيه) اىڧالحيوانالمبيع (ڤوله بدونه) اىڧلو بذرقليلامنهليختبرهفلم يثبتآمتنع عليهالردقهرا اه عش (قوله وليس كالواشترى الخ) جو اب اعتراض بهذا على قوله و لا نظر الخفر جع ضمير وليس الخقوله عدم أنباته الخ (قوله لانه ثملم يتلف الخ)قضيته انه لو تلف منه شيء في مسئلة البطيخ كان غرز ابرة و أمتص

الكتابة بخلافه في مسئلة الحمل فيمكن مراجعة أهل الخبرة فيه كاأشرت اليه و بأن أمر الكتابة بمايشا هد و يطلع عليه بخلاف الحمل اه فليتا مل و قضية الفرق ان المصدق الشترى ايضا في مسئلة شراء البقرة بشرط انها لبون فما تت في يده قبل العلم حتى يستحق الارش كاياتي ﴿ فرع ﴾ في فتاوى الجلال السيوطي مسئلة رجل اشترى امة على انها مغبة فبانت حاملا فهل له الردالجو اب تعم لان المغبة في العرف من انقطع دمها في ايام العادة لا الحمل و لهذا يقال فلا نة ظنت حاملا فبانت مغبة اه و قديقال لا كلام في الردلان الحمل في الادمية عيب فله الرد به ولو بدون هذا الشرط (قوله لا نه لم يتاف الح) قضيته انه لو تلف في مسئلة البطيخ كان غرز ابرة

وأمااذاأخلفماهوأعلي كانشرط ثيو بتها فخرجت بكرافلاخيار ايضاو لانظر الىغرضه نفسه لنحو ضعف آلته لان العبرة في الاعلى وضده بالعر فلابغيرهو من ثمقالوا لوشرطانهخصي فبأن فحلا تخيرلانه يدخل على الحرم ومرادهم الممسوح لانهالذي يباح له النظر اليهن فاندفع تنظير شارحفيه ويكني أن يوجد منالوصف المشروطما ينطلق عليه الاسم إلاأن شرط الحسن فيشيءفانه لا بدأن يكونحسناعر فاوإلا تخيرولوقيد بحلب اوكتابة شيءمعينكل يوم اوفي بعض الايام بطلو إن علم قدرته عليه كمااقتضاه اطلاقهمولا الم الم الحث السبكي الاتي في الجمع في الاجارة بين العمل والزمن فتأمله (وفىقول يبطل العقد في الدابة) اذا شرط فيهاماذكر لانه مجهول وبجاب بانه يعطى حكم المعلوم على انه تابع ثم رأيتهمأجابوا بنحوهوهوان القصد الوصف بذلك لا ادخاله في العقد لانه داخل فيه عند الاطلاق ﴿ فرع ﴾ اختلفجعمتاخرونفيمن اشترى حباللبذر بشرطانه ينبت والذى يتجهفيهانه

 وكذالوحلف المشترى انه لاينبت لما تقرر انه يصدق بيمينه في فقد الشرط فان انتنى ذلككله بان بذره كله فلم ينبت شيئا مع صلاحية الارض و تعذر اخر اجه منها او صار غير متقوم او حدث به عيب فله الارش و هو ما بين قيمته حبانا بتا (٣٠٧) و حبا غير نابت كالو اشترى بقرة

بشرط انها لبون فماتت في مدهولم يعلم انهالبون وحلف علىانهاغيرلبونلهالارش والمبيع تلف من ضمان المشترى وإمااطلاق بعضهم انهإذالم ينبت يلزم البائع عليه كاجرة الباذر ونحو الحراثة وبعضهم اجرة الباذر فقط فبعيند جدا والوجه بل الصواب آله لايلز مەشىءمن ذلك و ليس مجردشرطالانبات تغريرا موجبا لذلككما يعلمماياتى في باب خيار النكاح ثم رايت شيخنا افتى فى بيع بذرعلى انه بذرقثاء فزرعه المشترى فاورق ولم يثمر بانه لايتخير وان اورق غيرو رقالقثاءفلها لارش (ولو قال بعتكما وحملها) او بحملها او مع حملها (بطل فى الاصم) لانمالا يصح بيعه وحده لايصح بيعه مقصودامع غيره وفارق صحة بعتك هذاالجدارواسه او ياسهاو معاسه على المعتمد ىانە داخل فى مسماء لفظا فلميلزم على ذكره محذور وألحمل ليسداخلا في مسمى البهيمة كذلك فالزم من ذكرهتوزيعالثمن عليهما وهومجهول فزاعطاؤه حكم المعلوم إنماهو عندكونه تبعالامقصودا وكالجدار

الماءالخارجعليها فعرف حموضته لميردا لاان يقال لاالتفات لمثل ذلك لحقار تهجدااه سمرقوله وكذالو حلف المشترى)قياس ماسبق عن فتوى شيخنا الرملي تصديق البائع اله سم (قول كالواشترى بقرة) قد يقالالبقرة تقصدلامو راخرغير اللبن كنحوحرثها ولحمهافلم تفتمآ ليتها بالكلية بفوات الشرطفان كان البذر المذكور نحو برمما يقصدمنه غير الانبات فواضح ماافاده وإن لم يكن فيه غير منفعة الانباب تبين انه غير متقوم وان البيع من اصله غير منعقد اله سيد عمر (فول فله الارش) قضيته صحة البيع وفيه نظر لانه لو باع ثوباعلي انهقطن فبان كتانابطل البيعكماصرح بهالشيخ الوحامد وجزم بهفىالعبابوغيره لاختلاف الجنسوقياس ذلك البطلان فيهانحن فيه لانه إذا اورق غيرورق القثاء فقد بان غير جنس المبيع وسئل شيخنا الرملي عمالو بيع بردعلي انحواشيه حريرفبا نتغيره هل يبطل البيع كافي مسئلة الشيخ الى حامدفا جاب بصحة بيع و فرق بأن الذي بان هنامن غير الجنس بعض المبيع لا كله كما في مسئلة الشيخ الى حَامِدَاهُ سِمُ (فُولُ: وَانْ آوَرْتَالِجُ) هَذَا مُحَلَّالْتَايِيدُ يَعْنَى وَمُلْهُمَالُولُمْ يَنْبُتُ شَيَّاقُولُ المِّنْ(بِعَتَهَا الحُيُّ أَيْ الدابة ومثلهاالامةاو بعتُه مهارلين ضرعهاوبيض الطيركالحل اه معني (قولهاوبحملها) الىالفصل في النهايةوالمغنى الاقولهوإن كان للشترى إلى ومثله لبون (قوله بانهداخل في مسياه لفظا الخ) قضيته ان المرآدبالاسطرفهالثابت في الارضوانهلو باعهمع اسه الحامل لهمن الارضلم يصحو الاقرب الصحة لانكلامنهمامعلوم يقابل بجزءمن اشمن ويغتفر عدم رؤية الاس لتعذررؤيته حيث بيعمع الجدارفهو غير مقصو د بالذات بالنسبة لجملة المبيع فلير اجع اه عش (فول: وحشوها) اى او بحشوها آومع حشوها فيصمو لايشتر طرؤيةشيءمن الحشووهذا بخلاف اللحف والفرش فلا مدمن رؤية البعض من الباطن كارجحه النقاضي شهبة وهو المعتمدومثله اى الجدارواسه المجوزة وحشوها فيصم اهعش (قوله لتعذر استثنائه)عبارة المغنى لانه لا يجوز افراده بالعقد فلا يستثنى كعضو الحيوان اه (قولة واورد على مفهو مه بعض الشراح) هو البدرين شهبة و (فول مايظهر فساده) هو انه لو وكل ما لك الحمل ما لك الام فباعها دفعة فانه لا يصح لانه لا يملك العقد بنفسه فلا يصح منه التوكيل فيه اه و حاصل الايراد ان مفهوم قوله وحده وقوله دونه انه لا يصح بيعهما معامع انه ليس كذلك وكان وجه فساده ان هذا المفهوم قدصرح المصنف محكمه فىقوله ولوقال بعتكها وحملهابطلالبيع فى الاصح سم علىحج اهعش وسيد عمر (فولهاو الحاملالخ) عطف على الحامل بحر (قوله او الحامل بغير متقوم الخ) اى لانه لا يقابل بمال فهو

وامتص الماء الخارج عليها فعر ف حموضته لم يرد إلان يقال لا التفات لمثل ذلك لحقار ته جدا (قول و كذالو حلف المشترى) قياس ما سبق عن فتوى شيخنا الرملي تصديق البائع (قول و فله الارش) فضيته صحة البيع و فيه نظر لا نه لو باع ثو باعلى انه قطن فبان كتا نابطل البيع كاصر جه الشيخ الو حامد و جزم به في العباب و غيره لا ختلاف الجنس وقياس ذلك البطلان فيما نحن فيه لا نه إذا اور ق غير و رق القثاء فقد مان غير قثاء فقد بان غير جنس المبيع (وسئل) شيخنا الرملى عالو بيع بردعلى ان حو اشيه حرير فبا نت غيره هل يبطل البيع كافي مسئلة الشيخ أبي حامد في البيع و فرق بان الذي بان هنا من غير الجنس بعض المبيع لاكله كافي مسئلة الشيخ الى حامد في اور دعلى مفهو مه بعض الشراح) هم البدر بن شهبة و قو له ما يظهر فساده هو انه لو و كل ما لك الخمل ما لك الام فباعهما دفعه فا نه لا يصح لا نه لا يملك العقد بنفسه فلا يصح هذه التوكيل فيه اه و حاصل الا يراد ان مفهو م قوله و حده و قوله دو نه انه يصح بيعهما معامع انه ليس كذلك وكان و جه فساده ان هذا المفهوم قد صرح المصنف محكمه في قوله ولوق ال بعتكما و حلما بطل في الاصح فليتا مل (قوله حملت ادمية) لا يقال هذا منى على نجاسة ولدها من مغلظ و هو عنوع لا نا نقول هذا ظاهر فليتا مل (قوله حملت ادمية) لا يقال هذا منى على نجاسة ولدها من مغلظ و هو عنوع لا نا نقول هذا ظاهر فليتا مل (قوله حملت ادمية) لا يقال هذا منى على نجاسة ولدها من مغلظ و هو عنوع لا نا نقول هذا ظاهر

واسه الجبة وحشو ها(و لا يصح بيع الحمل و حده)كما علم من بطلان بيع الملاقيح و إنماذكر ه تو طئة لقوله (و لا) بيع (الحامل دو نه)لتعذر استثنائه إذ هو كعضو منها و اوردعلى مفهو مه بعض الشر احما يظهر فساده بادنى تامل فليحذر (و لا) بيع (الحامل بحر)ورقيق لغير مالك الامو إن كان للشترى بنحو ايصاءاو الحامل بغير متقوم كان حملت آدمية او بهيمية

أبويه في النجاسة فعلم انهم حيث أطلقوا حكم الحمل أرادوا بهغيرهذاعلىأنه نادر جدا فلا يرد عليهم وذلك لاستثنائه شرعا فكان كاستثنائه حساومثله لون بضرعها لىن لغير مالكهاو إنماصح بيعالدار المستأجرة لآن المنفعة ليستعينا مستثناة والحمل جزء متصل فلم يصح استثناؤه وأيضا فالمنفعة يصح ايراد العقد عليها وحدها فصح استثناؤها مخلاف الحمل (ولو باع حاملا مطلقا) من غـير تعرض لدخولأو عدمه (دخل الحل في البيع) ان أتحد مالكهما إجماعا والابطل ولو وضعتنم باعها فولدت آخر لدون ستة أشهر من الاول كان للشترى كما قاله الشيخان في الكتابة لانفصاله إفي ملكه وعن النص للبائع لانهماحمل واحدوبجاب بأن المدارعلي الاستتباع حالة البيع وما انفصللا استتباع فيه بخلاف ما أتصل فاعطى كل حكمه ﴿ فصل ﴾ في القسم الثاني من المنهيات التي لايقتضي النهى فسادها كماقال (و من المنهى عنه ما) أى نوع مغاير للاول (لا يبطل)

كالحرو اعتمدالشهاب الرملى الصحة فيهكذا بهامش صحيح أقول وهو ظاهرو يو افقه اقتصار الشارح مر اى والمغنى فى البطلان على مالوكان الحمل حرا او رقيقاً لغير مالك الام وقد يوجه ما اقتضاه كلام الشارح مر تبعالو الده من الصحة بما ياتي في تفريق الصفقة من انه متىكان الحرام غير مقصود كالدم كان البيع في الحال صحيحا بجميع الثمن ويلغوذكر غيره لتنزيله منزلة العدم حيث لم يكن مقصودا اهرعش (قوله من مغلظ) نوز عذلك بانما في الباطن لا يحكم بنجاسته قبل ظهوره و بعد ظهوره إنما يعطى حكم النجس من حينئذ فينبغي صحة البيعلعدم الحكم بالنجاسة اه وبحاب بعد تسليماً نه لايحكم بنجاسته قبل الانفصال بانه غير متقوم فهو كالحر وقد يقال المراد بعدم الحكم بنجاسته في الباطن أنه لاينجس مالاقاه في الباطن مما في الباطن وإلا فهوفي نفسه نجس اه سم وميل القلب إلى مامر عن الشهاب الرملي من صحة البيع (قوله غير هذا) اى الحلمن مغلظ (قوله وذلك) اىعدم صحة بيع الحامل بحر الخ (قول ومثله) اى الحامل بحر فلايصح (قوله فصح استثناؤها) عبارة الروض فصح استثناؤها شرعاً دون انتهت وقضية التقييد بشرعا امتناع آستثناتهالفظا كمالوقالفىغيرالمستاجرة بعتكها إلامنفعتها سنةفليراجع اه سم عبارة المغنى فان قيل يشكل على عدم صحة بيع الحامل بحر او برقيق لغيرمالك الام صحة بيع الدار المستاجرة مع ان المنفعة لا تدخل فكانه استثناها اجيب بان الحمل اشد اتصالا من المنفعة بدليل جوازافرادها بالعقد بخلافه وبان استثناء المنفعة قدورد فى قصة جابر لما باع جمله منالنبي عَلَيْتُهُ واستثنى ظهره إلى المدينة فيبق ماسواها علىالاصل اه وقضيةجو ابهالثاني جوازالاستثناء لفَظًّا فليراجع (قهله ثم باعها) أي بعد موت الولد المنفصل لحرمة التفريق بين الام وولدها حتى يميزا و باعهما معا آه (قوله للشترى) معتمد اه عش (قوله للبائع) عبارة النهاية والمغنى انهالبائع اه (قوله فاعطى كل حكمه) فعلم ان هذه الصورة غير مستثناة من كلام المصنف ومن استثناها فقدوُهم نَهَاية ومَغَنى قال عشْ قوله مر غيرمستثناه اى لدخوله فى بيعها عند الاطلاق اه

وهدوهم بها یه و مغی قال عش قوله مر غیر مستثناه ای لدخوله فی بیعها عند الاطلاق اه (فصل فی القسم الثانی من المنبیات) (قوله فی القسم الثانی) إلی قوله کذا قالوه فی النهایة (قوله التی لایقتضی النهی الجی الصواب ان یقول الذی لایقتضی النهی فساده لیکون و صفاللقسم الثانی لا مطلق المنهیات فانها شاملة لمایقتضی النهی فساده و لغیره سم علی حجو یمکن الجواب بان یحل من بیانیة او قوله التی المحصفة المقسم الثانی و التا نیث باعتبار انه عبارة عند منهیات مخصوصة هی بعض مطلق المنهیات اه عش عبارة المغنی فیاینهی عنه من البیوع نهیا لا یقتضی بطلانه او فیه ایضامای قتضی البطلان و غیر ذلك اه و هی ظاهرة (قوله ای بیعه) ای البیع المترتب علیه کتلتی الرکبان مثلاو لکن فیه تسمح بالنسبة للبیع علی بیع غیره إذ هوله و اقعة علی بیع این البیع المترتب علیه کالایخی اه رشیدی و سیاتی عن الحفی مایند فع به التسمح بتکاف غیره إذه دا النوع لا تصح اضافة بیع الیه کالایخی اه رشیدی و سیاتی عن الحفی مایند فع به التسمح بتکاف قوله و البیع علی بیع غیره فتامله بخلاف قوله و تلق الرکبان فتامل اه سم عبارة البحیر می عن الحفی و ان

إذا حملت بآدمى أمالو حملت بكلب مثلا فدعوى طهارته بمنوعة إذليس آدميا (قوله من مغلظ) نوزع في ذلك بان مافى الباطن لا يحكم بنجاسته قبل ظهوره و بعد ظهوره إنما يعطى حكم النجس من حينئذ فينبغي صحة البيع لعدم الحكم بالنجاسة اه و يجاب بعد تسليم انه لا يحكم بنجاسته قبل الانفصال بانه غير متقوم فهو كالحر وقد يقال المراد بعدم الحكم بنجاسة ما فى الباطن انه لا ينجس مالاقاه فى الباطن بما في الباطن و إلا فهو فى نفسه نجس (قوله فصح استثناؤها) عبارة شرح الروض فصح استثناؤها شرعا دو نه المباطن و الافهو فى نفسه نجس (قوله فصح استثناؤها كالوقال فى غير المستاجرة بعتكها الامنفعتها سنة فلير اجع اهو قضية التقييد بشرعا امتناع استثنائها لفظا كالوقال فى غير المستاجرة بعتكها الامنفعتها سنة فلير اجع (فصل) (قوله فى القسم الثانى من المنهيات) لا يخفى ان المنهيات التى القسم الثانى من المنهى فسادها فلا يصحوصفها بقوله التى لا يقتضى النهى أفساده ليكون وصفا للقسم الثانى فتامل (قوله و اقعة على بيع) يناسب هذا يقول الذى لا يقتضى النهى أفساده ليكون وصفا للقسم الثانى فتامل (قوله و اقعة على بيع) يناسب هذا

فالفاعلمذكوروبضم ثم كسر كانقلءن ضبطه أيضا اى يبطله النهى لفهمهمن المنهى ومن ثم أعاد عليه ضمير رجوعه قبل وبضم ثم فتح وهو بعيد(لرجوعه) اي النهي عنه (الي معني) خارج عن ذاته ولازمها ولكُّنه (يقترن به) نظير البيع بعد نداء الجمعة فأنه ليس لذاته ولالازمهابل لخشية تفويتها (كبيع حاضر لباد) ذکرهما للغالب والحاضرة المدن والقرىوالريفوهوارض فيهازرع وخصب والبادية ماعدا ذلك (بان يقدم غريب) هومثال والمراد كلجالب كذاقالوه ويظهر ان بعض اهل البلد لوكان عنده متاع مخزون فاخرجه ليبيعه بسعر يومه فتعرض لهمن يفوضه له ليبيعه له تدريجا باغلى حرم أيضا للعلة الاتية (بمتاع تعم الحاجة اليه) مطعوما اوغيره (ليبيعه بسعريومه) يظهر أنه تصوير فلوقدم لسعه بسعر ثلاثة ايام مثلا فقال له اتركه لا بيعه لك بسعرأ ربعة ايام مثلاحرم علمه ذلك للمعنى الآتىفيه

كانتماواقعة علىبيع يكون التمثيل مشكلا لانبيع الحاضر متاعاللبادى ليسممهياعنه والمنهى عنه سببه والسبب ليس من البيوع و ايضا السوم على السوم و الشراء على الشراء ليسابيعا فيتعين الاول ويكون المعنى من المنهى عنه نوع لا يبطل بيعه اى البيع منه فيكون الضمير راجعا لبعض افراده ويكون التمثيل بقوله كبيعالخمع تقديرالمضاف صحيحالان النوعشامل للبيعوغيره اه اقول يردعليه اولااهمالحكم الصنفالثاني لهذاالنوع الثاني وثانياان يبع حاضر لباد مثلاليسمن جزئيات نوع لايبطل البيع منه بل هو من جزئيات مالا يبطّل ذاته و ثالثاانه لايظهر حينئذ عطف تلقى الركبان و نحوه على بيع حاضر (قوله فالفاعلمذكور) لايخني مافيه وحق الكلام ان يقال فمرجع الفآعل مذكور اه سم عبارة الرشيدي فيه حذف صنف مضاف أى فرجع الفاعل مذكور او ان مراده بالفاعل الفاعل بالمعنى اللغوى اه وقوله او ان مراده الخفيه نظر (فوله و بضم ثم كسر) قدم المحلى اى و المغنى هذا و قال عبيرة ان هذا الوجه الاول الذي سلمكالشارح احسن من الثاني ومنضم الياء وفتح الطاء من حيث شمول العبارة عليه ما لا يتصف بالبطلان ولابعدمه وانما يتصف بعدم الابطال كتلقي الركبان وغيره ماياتي في الفصل اه عش (قوله اي يبطله) أى نفسه او بيع فتدبر (قول لفهمه) اى مرجع الضمير (قول هو بعيد) وهو و أن كان بعيدا لكنه مساوفي المعنى لضم الياءوكسر الطاءلانه حيث بني للمفعول كان المعنى لا يبطله النهى فحذف الفاعل واقيم المفعو لمقامه وعليه فليتامل وجه البعد ولعله ان فيه ارتكاب خلاف الاصل بلامقتض له أهعش (قولهُ بعدنداءالجمعة) جعله نظير اولم يجعله من هذا القسم مع انه منه لعلة لانه اراد بالمنهيات التي وردفيها صيغة نهى يخصوصها والمراد بالنداءما بين يدى الخطيب لأنه الذي كان في عهده صلى الله عليه وسلم فتنصرف الاية اليه اه عش (قوله فانه الخ) اى النهى عن البيع بعد النداء (قوله و لالازمها) الاولى للازمها بزيادة لام الجر (قول، بل لخشية تفويتها) فان قلت خشية التفويت لا زمة له غاية الاس انها لا زم اعم لحصو لها مع غيره أيضا قلت لوسلم ليضر لان المراد باللازم المقتضى للفساد اللازم المساوى كما افاده كلام الجلال المحلى في شرح جمع الجوامع كمايينافى الايات البينات انه الذى دل عليه كلام الاصوليين بمالامز يدعليه خلافالمن توهم خلاقه وكذايقال فيهاياتي كاحتمال الغين في تلتى الركبان فانه لازم له لكن لازم اعم الى اخر ما تقدم اهسم (قوله كبيع حاضرت اىكسب بيع حاضروهوقو لهاتركه الخ لان المنهى عنه القول المذكورو أما البيع فجأئز عَشْ قَالَ ابْنَقَاضَيْ شَهِبَةً فَيُنكَتَهُ قَدْ يَقَالُ المُنهَى عَنْهُ فَي بِيعِ الحَاضِرِ للبَادي والنجس والسوم ليس بيعا فكيف يعدمن البيوع المنهى عنها وبجاب بانه لما تعلقت هذه الامور بالبيع اطلق عليها ذلك شوبرى اه بحيرى عبارة عش قوله مركبيع حاضرالخ في تسمية ماذكر بيعاتجوز فآن المنهى عنه الارشاد لاالبيع لكنه سماه بيعالكونه سببا له فهو مجاز باطلاق اسم المسبب على السبب اه (قوله ذكر هماللغالب) يفيد ماسيد كره بقوله ويظهر الخ(قوله و هو)اى الريف و (قوله و خصب)بكسر الخاءعبارة المصباح الخصب وزان حمل النماء والبركة و هو خلاف الجدب انتهت اله عش (فوله ماعداذلك) اى المذكور من المدن والقرى والريف اه عش (قوله ويظهر الخ) وقديفيد ذلك مفهوم قول الشارح مر قال بعضهم وقد يكون الخالكن كتب شيخنا العلامة الشوبري بهامش حج المعتمد عند شيخنا مر عدم الحرمة لان النفوس لهاتشوف لما يقدم به بخلاف الحاضر اه عش (قوله من يفوضه) الاولى شخص ان يفوضه قول المتن (تعمالحاجة) اى تكثروقديشمل النقد خلافالقولحج ان النقدىمالاتعمالحاجة اليه اه حلبي وينبغي

تمثيله بقوله كبيع حاضر لبادوكذا تحوقوله والبيع على بيع غيره فتامل بخلاف نحوقوله و تلقى الركبان فليتامل (قوله فالفاعل مذكور) لا يخنى مافيه وحق الكلام ان يقال فمرجع الفاعل مذكور (قوله بل لخشية تفويتها) فان قلت خشية التفويت لازمة له غاية الامر انها لازم اعم لحصولها مع غيره ايضاقلت لوسلم يضر لان المراد باللازم المقتضى للفساد اللازم المساوى كما افاده كلام الجلال المحلى في شرح جمع الجوامع و بينا في الايات البينات انه الذي دل عليه كلام الاصوليين بما لا مزيد عليه خلافالمن توهم خلافه وكذا يقال

ان يلحن بذلك الاختصاصات فما يظهر لوجو دالعلة المذكورة فيهاو ان مثل البيع الاجارة فلو ار ادشخص ان يؤجر محلاحالافار شده شخص الى تاخير الاجارة لوقت كذاكز من النيل مثلاحر م ذلك لما فيه من ايذا. المستاجر اهع ش قول المتن (تعم الحاجة) اي حاجة اهل البلد مثلاً بان يكون من شانه ذلك و ان لم يظهر ببيعه سعة بالبلدلقلَّته او عموم و جُوده و رخص السعر او كبر البلد اهنها ية قال عش قوله مرمثلا نبه به على ان البلدليس بقيدوان جمع اهل البلدليس بقيدايضاوسواء احتاجوه لانفسهم او دوابهم حالا او مالاثم لافرق فيذلك بينكون العاائفة المحتاجة اليهمن المسلمين اوغيرهم اه (قوله وينتمل التقسد الخ)و الاقرب الاول لظهور العلةفيه اهعش (قوله بمادل عليه الح) اى لمادل الخو (قوله أن يريد الح) بال مادل عليه الخ(قوله مثال ايضا) اى او عند ك او عند زيد اه سم (قوله فيما يظهر الخ) و التعبير عمى او نظرى جرى على الغالب حتى لوقال اتركه ليبيعه فلان فقطكان الحكم كذلك انتهى عش قول المتن (باغلي)قد يقال قضية العلة انهذا ايضاتصو يرلان التضييق بتاخير ببعه الاان يقال مع العلو اه سم عبارة عش لم يتعرض حجو لاشيخ الاسلام الى كو نەقىدامعتىر ااملاو الظاهر الاول اھ (قولەلا يېع حاضر) يصح عربية قراءته بالرفع والجزم لكن قال بعضهم ان الروأية بالجزم ويوافقه الرسم اهع ش (قوله يرزق) هو بالرفع على الاستثناف ويمنع الكسر فساد المعنى لان التقدير عليه ان تدعو ابر زق الله الخو مفهو مه ان لم تدعو ا لايرزقوهوغيرصحيح لانرزق الله الناسغيرمتو قفعلى امروهذاكله حيثلم تعلم الرواية واماأذا علمت فتتعين ويكون معناهاعلى الجزمان تدعوهم يرزقهم اللهمن تلك الجهة وان منعتموهم جازان يرزقهم الله الله من تلك الجهة و ان يرزقهم من غيرها اه عش (قوله و وقع لشارح الخ) افره المغيء ارته وقال ابن شهبة زادمسلم دعوا الناس في غفلاتهم الخ (قوله وافاد) إلى قوله وان امكن في النهاية الاقوله لحديث إلى وبحث وكذا في المغنى الاقولهو اختار آلي وبحث (قوله اخره) اى دءو الناس يرزق الخ (قوله وهو) اى التحريم الهكردى (قوله للمالك) اى او نائبه (قوله ذلك) اى اتركه الخ الهكردى (قوله ولايقال هو) اى الالك عبارة المغنى والنهاية فان قيل الاصح انه يحرم على المراة تمكين المحرم من الوط ولانه المانة على معصية فينبغى ان يكون هذامثله اجيب بان المعصية انماهي في الارشاد الى التاخير فقط وقد انقضت لاالارشادمع البيع الذيهو الايجاب الصادر منهو اما البيع فلا تضييق فيه لاسيما اذاصمم المالك على ما اشار به حتى لولم ياشره آلمشير اليه باشره غيره مخلاف تمكين المرآة الحلال المحوم من الوطء فان المعصية بنفس الوطء اه (قوله لان الخ)علة للايقال الخ (قوله شرطه) اى الاعانة على المعصية (قوله من لا تازمه الجمعة) ايكالمسافر والمعذورو (قوله مافيه من التضييق) خبر ان علة تحريمه اه سم (قوله الآنادر ا) اي و بالاولى اذالم يحتج اليه اصلاو انظر مأمعني الندرة هل هو باعتبار افر ادالناس او باعتبار الاوقات كان تعم الحاجة اليه في وقت دون وقت او غير ذلك و لعل الاقرب الثابي فانه لوكان في البلدطائفة يحتاجون اليه في اكثر الاوقات واكثر اهلهافى غنية عنه كان مما تعم الحاجة اليه اه عش (قوله بسعريومه) اى ولو على التدريج (قوله او استشاره الخ)عبارة النهاية و المغنى ولو استشاره البدوى فيمافيه حظه فني وجوب ارشاده الى الادخار اوالبع وجهان اوجههمايجب ارشاده اه وهي احسن بماسلكه الشارح من عطفــه على المحترزات (قوله لوجوبه)اى الارشاد معتمد اه ع ش عبارة سم هلا قال لوجوبها اى

فيا ياتى كاحتمال الغبن في تلتى الركان فانه لازم له اكنه لازم اعم إلى آخر ما تقدم (قوله مثال ايضا) اى او عندك او عندزيد (قول المصنف با نملي) قديقال قضية العلة ان هذا ايضا تصوير لان التضييق بتاخير بيعه الان يقال مع الغلو (قوله من لا تا مه الجمعة) اى كالمسافر و المعذور و قديقال قياس ذلك انه لو تبايع شافعي ومالكي بالمعاطاة اثم المآلكي لاعانه الشافعي على المعصية لان المعاطاة عندالشا فعي عقد فاسد فهو حرام لكن نقل عن المالكية عدم اثم المالكي فلير اجع (قوله ما فيه من التضييق) خبر ان علة (قوله لوجو به علمه)

الاحينئذلان النفوس أنما تتشوف للشيءفى اول امره فلوارادمالكة تاخيرزمن فساله آخر ان يؤخره عنه لم يحرم (فيقول بلدي) هو مثال ايضاولو تعددالقائلون معااوم تبااثمواكلهم كما هوظاهر (اترکه عندی) مثال ايضا (لابيعه) او ليبيعه فلان معی او بنظری فیما يظهر و يحتمل خلا فه (على التدريج) اىشيئا فشيئا (باعلى) للخبر الصحيح لأيبع خاضر لباد دعوآ الناس يرزق الله بعضهم من بعضو وقع لشارح انهزاد فيه غفلاتهم ونسبه لمسلم وهوغلطاذلاوجودلهذه الزيادة فيمسلم بلولافي ك:ب الحديثُ كاقضي به سبرما بايدى الناس منها وافأداخر هانعلةتحريمهوهو خاص بالقائل للمالك ذلك ولايقالهو باجابته معين لهعلى معصية لانشرطه ان لاتوجدالمعصية الامنهما كلعب شافعي الشطرنج مع من بحر مهو مبايعة من لا تلزمه الجمعة مع من تلزمه بعد ندائها وهناالمعصية تمت قبل ان يجيبه المالك ومن صورما في المتن بان يجيبه لذلك فانما اراد التصويركماهوظاهر مافيه من التضييق على الناس اي باعتبار مامن شانهوان لم يظهر ببيعهسعةفي البلد بخلاف مالايحتاج اليه الانادرا

من يشترىله رخيصاففي اثمه ترددو اختار البخاري الاثم لحديث فيه عندابي داودو بحث الاذرعي الجزم به و سبقه اليه ابن يو نسوله وجه كالبيع وان امكن الفرق بان الشراء غالبا بالنقدوهولاتعم الحاجة اليهو مال اليهجمع متاخرون وبمكنالجع بحمل الاول علىشراء بمتاع تعم الحاجة اليه والثانى على خلافه ولابدهناوفيجيع المناهى على ما ياتى ان يكون عالما بالنهى اى اومقصرا فى تعلبهكما هوظاهر اخذامن قولهم يجبعلي من باشر امرا ان يتعلم مايتعلق به مايغلب وقوعه (وتلقى الركان)جمعراكبوهو للاغلب والمراد مطلق القادم ولوواحدا ماشيا للشراء منهم بان يخرج لحاجة فيصادفهم فيشترى منهم او (ان يتلقى طائفة) وهي تشمل الواحدخلافا لمن غفلعنه فاورده عليه نظرالمالا يخصصه لانه اطلاق لهاعلى بعض ماصدقاتها و هو قو له (بحملون متاعا) وان ندرت الحاجة اليه (إلى البلد) يعنى إلى المحل الذيخرج منه الملتقي او الي غيرهوشمل ذلككله تعبير غيره بالشراء من

الاشارة بالاصلح عليه و اماار ادة الوجوب الاصلح عليه فلا يصح الابتاويل اه (قوله من يشتري له)شامل للبدوى عبارة المغنى والنهاية حاضرير يدان يشتري لهرخيصاوهو المسمى بالسمساراه وتعبير الشارح اوفق لقولهم السابق ان البلدى مثال (قول و فق ائمه تردد الخ) عبارة المغنى تردد فيه المطلب و قال ابن يو نس في شرح الوجيز هو حرام وينبغي كاقال الاذرعي الجزم به (قوله و اختار الخ)عبارة النهاية و اختار البخاري المنع اى التحريم كافسره به الراوى و تفسيره يرجع اليه اهر قول عند الى داود) ليس بيا نالما خذ البخارى لانهمقدم على الى داو دبل تاييدو تقوية لمستنداختياره من الحديث (قوله وله وجه كالبيع) يعنى وللجزم المذكوروجه وهوالقياس على البيع عبارة النهاية وبحث الاذرعي الجزم بآلاثم كالبيع وهو المعتمدويظهر تقييده اخذايمامر بان يكون الثمن تمانعم الحاجة اليه اه قال عشقوله مرو بحث الآذرعي الخهومو افق لما اختاره البخارى فلعله بحثه لعدم اطلاعه على ماقاله البخارى وقوله وهو المعتمداى فان التمس القادم من ذلك ان يشتري له لم يحرم كما لو التمس القادم للبيع من غيره ان يبيع له على التدريج مرسم على منهج اه (قول، ومال اليه) اى الفرق وعدم الاثم في الشراء (غوله بحمل الاول الح) هل يشترط على الاول ان يريد الشراءبسعريومه فيقولله انااشترى لكعلىالتدريج بارخصاه سماقول قضية كلامالشارحوالنهاية والمغنى اشتراط الرخص دون التدريج (قوله بحمل الآول) وهو الاثم و (قوله و الثاني) وهو عدم الاثم (جمع راكب) الى قول المتن اذاعر فو آفى النه آية الا قوله نظر الله المتن و قوله و شمل الى المتن و قوله و قيل الى واقهم(للشراءمنهم)متعلق بتلقى الركبان(قوله بان يخرجالخ) في صدق التلقى للشراء كماهو مفهوم ماقبله علىذلك نظر الان يدعى انهذا معنى اصطلاّحى للتلقي اه سم وقوله انهذا اى التلقي للشراء منهم معنى اصطلاحي اىلاشرعي للتلقي اي تلتي الركبان (قول نظر المالا مخصصها الخ) اي قفيه شبه استخدام حيث اراد بلفظ الطائفة معني هو المعنى الشامل للو آحدثم اعاد الضمير عليها بآلمعني الاخص الغير الشامل للواحدو به يندفع قول الشهاب ابن قاسم قوله نظر المالا يخصصها الخ فيهمالا يخنى فانجمع ضميرالطائفة دليل واضحعلي أنهارا دبها الجماعة فيكون ساكتاعن حكمالو احدو آلاثنين ولامعى للتحصيص الاهذا فليتامل اه رشيديعبارةالكرديقوله نظرا الىمايخصصها اي اوردالواحدنظرا الى تقييدالطائفة بيحملونمتوهما انهامختصة بالجمعمع انالتقييدبه لايخصصها بالجمع لانهالخ وضمير وهو راجع إلىما اه وقضية هذه و مامر عن الرشيدي أن في بعض نسخ الشرح لما يخصصها بدون لفظة لا (قوله محملون) علامة الجمع فيه وفيها بعده يصرح بان المراد من طائفة الجمع لآالو احدوقد يقال اعادالضمير على بعض مدلو لالطائفةهذا ووقعالسؤ الفىالدرسعمايقع كثيرآآن بعضالعربان يقدم الىمصروير يدشراء شيء منالغلة فيمنعهم حكام مصرمن الدخول والشراء خوفا من التضييق على الناس و ارتفاع الاسعار فهل يجوز الخروج اليهم والبيعوهل بجوز لهم ايضاالشراءمن المارين عليهم قبل قدو مهم الى مصر لانهم لايعرفون سعر مصرفتنتفي آلعلة فيهم املافيه نظرو الجوابءنه انالظاهر الجواز فيهمالانتفاءالعلةفيهم اذالغالب علىمن يقدم انه يعرف سعر البلدو ان العرب اذا ارادو االشراء ياخذون باكثر من سعره فى البلد لاحتياجهم اليه نعم انمنع الحاكم من البيع عليهم حرم لمخالفة الحاكم وليس ذلك من التلقي الذي الكلام فيه اه ع شروقوله لابعر فون الخصو ابه الموافق لكلامه بعد اسقاط لفظة لاوقوله اذالغالب على من

هلاقال لوجو بهااى الاشارة بالاصلح عليه و اماار ادة الوجوب الاصلح عليه فلا يصح الابتاويل (قوله محمل الاول الخ) هل يشترط على الاول ان يريد القادم الشراء بسعريو مه فيقول له انا اشترى لك على التدريج بارخص (قوله بان يخرج الخ) في صدق التلقي للشراء كما هو مفهوم ماقبله على ذلك نظر الا ان يدعى ان هذا معنى اصطلاحى للتلقى (قوله نظر الما يخصصه الخ) فيه ما لا يخفى فان جمع ضمير الطائفة دليل و اضح على انه اراد بها الجماعة فيكون ساكتاعن حكم الواحدو الاثنين و لا معنى للتخصيص الاهذا فليتامل (قوله او الى غيره) مثل ذلك قوله في شرح العباب ولوكانو اغير قاصدين مكان التلقى فا لا و فق بظاهر الخبر الحرمة هنا ايضا

يقدمه الخقابل للمنع وقوله حرم الخفيه وقفة الاان يريد ظاهر الخوف شق العصا فليراجع ثمر ايت الشارح ذكر في مسئلة الاحتكار الاتية قبيل قول المتن و يحرم التفريق بين الام و الولد ما هو كالصريح فيها قلت وكذا قولهو ليسذلك الخفيه وقفة بل الصورة الثانية في كلامه من الاول من قسمي التلقي المارين في تصويره قول المتن (قبلقدومهم) صادق بمااذا لم يريدو ادخول البلدبل اجتازو ابهافيحرم الشراء منهم في حال جو ازهموهو احداً حمَّا لين اعتمده مر قال وكذا يحرم على من قصد بلدا ببضاعة فلتي في طريقه اليها ركباقاصدينالبلدالذي خرج منهاللبيع فيهاان يشترى منهم سم على منهجاه عش واقول الحرمة في كل منهما يفيدها قول الشارح المار ومثله في النهاية والمغنى بان يخرج الخ مع قوله يعني إلى المحل الخ (قوله بل يشمل شراء بعض الجالبين الخ) اقول و لو قيل بعدم الحر مة في هذه الصورة لم يكن بعيد اسيا اذا كان آلمشترى اوالبائع محتاجا إلى ذلك أه عش قول المتن (ومعرفتهم بالسعر)المراد بالسعر السعر الغالب في المحل المقصود للمسافرين و ان اختلف السعر في اسو اق البلد المقصودة اه عش (قول ه النهى الصحيح الخ) فيعصى بالشر اءو يصح نها يةو مغنى قال عش قول فيعصى بالشر اءا فهم انهم لو لم يحيبوه للبيع لايعصى وظاهر اه (قوله اذاا تو السوق)كذا في اصله رحمه الله ا تو بلا الف فليتا مل و لعله من تصرف الناسخ اه سيدعمر (قولهو المعنى فيه الخ) التعليل به يقتضى حرمةالشراء و ان كان بسعر اابلد لكن سياتي أن الراجح خلافة أه عش (قولهو أفهم) الى قوله قال جميع في المغنى الامسئلة الاثم (فوله قبل الدخول في السوق) لكن بعد تمكنهم من معرفة السعر اهعش (قوله والثاني) وهو عدم الخيار و (قوله الاول)وهوعدم الاثم سيدعمروع ش(قوله وقياسه الاول) جزم به في شرح الروض و (قوله و يوجه الخ قديكون الداق قبل التمكن عادة من معرفة السعر بحيث لايعدون مقصرين بوجه فالوجه التفصيل اهسم (قوله و يوجه) اى القياس اله كردى (قوله بانهم المقصرون) قضيته انه لو اشترى منهم قبل التمكن من معرفة السعرحرم وثبت الحيار وبذلك صرحو الدالشارح فيحو اشي شرح الروض كالو اشترى قبل قدومهم لكن نقلسم على المنهج عن مرانه قر , في هذه مرات الحرمة وعدم الخيار آه و الاقرب ببرت الخيار لعدم تقصير هم فاشبه مالو اشترى منهم قبل دخر ل البلد اهعش (قوله منهم ابن المنذر) يمكن حمله على ما قبل تمكنم من معرفة السعر فلا ينافي ما قبله أه نهاية (قول و لافعاً الح) عطف على بتلقيهم أي ولاا ثم ولاخيار فيما الخاه كردى(قولهو فيما ذالم يعرفوا الخ)متعلق بقور آلاتي قال جمع الخ(قوله فهو الاوجه)وفاقاللنها ية(قوله أفورًا)كذا فيالنها يةو المغنى قول المتن (اذاعر فو ا الغير /اى ولو قبل قدو مهم نها يةو مغنى ﴿ قُولُهُ و ثبت ذلك ﴾ اى الخيار وكان الاولى يثبت بصيغة المضارع (قوله إلى ما خبر الخ) اى المتلقي (تمهه و ان عاد التمن الخ) خلافاللنهاية والمغنى عبارتهما ولولم يعرفوا الغبن حتى رخص السعروعا دالى ما باعو ابه فغي ثبوت الخيار وجهان فى البحر اوجههما عدمه كما فى زو العيب المبيع و ان قيل بالفرة ، بينهما اه قال عش قوله عدمه اىعدم ثبو تهوقوله و انقيل الخمينة ال به شيخ الاسلام اه (قوله للخبر)يعني قوله للنهي الصحيح الخ(قوله ومن ثم) اى لعذرهم (قوله كامر) اى فى قوله و لافيما آذا اشترى مه م بطلبهم الخ (قولَه

الخاه وهل يعتبر حينئذ سعر المسكان الذي قصدوه دون مكان المتلق حتى لوعر فو اسعر ، الول دون الثاني انتفت الحرمة او يعتبر ان فيه نظرو من افر ادذلك شراء اهل بدر مثلا من الحاج عند مروره عدم موقضية قوله الاتى سعر البلد الذي قصدوه هو الاول (قول بتلقيهم في البلد قبل الدخول السوق) ان كان ذاك مفروضا في ما اذاعر فو السعر فافهام المتن ماذكر حينئذو اضحوان كان مفروضا في اعم من ذلك فني افها مه ماذكر نظر لانه اذالم يعرفو اصدق قوله قلقدومهم و معرفتهم بالسعر (قوله وقياسه الاول) جزم به في اشرح الروص وقوله و يوجه بانهم المقصرون قد يكون التلق قبل التمكن عادة من معرفة السعر محيث لا يعدون مقصرين بوجه فالوجه التفصيل (قوله منهم ابن المنذر) يمكن حمل ما اختاره ابن المنذر على ما قبل التمكن من

بالسعر)للنهى الصحيح عن تلقيم ملبيع معراثباب الخمار لهم اذااتو آالسوق والمعنى فيه احتمال غبنهم سواء اخبركاذبا ام لم يخبر على الاصه وقيلخشية حبس المشترى لمايشتريه منهم فيضيق على اهل البلدو افهم المتنمع ماذكرته انه لااثم ولاخيار بتلقهم في البلد قبل الدخول للسوق و ان غبنهم والثانى صحوابه وقياسه الاول ويوج بانهم المقصرون حينئذواخه ار جمع منهم ابن المنذر الحرمة فيه نظر وإن اعتمد ذلك بعضالشراح ولافهااذا عرفوا سعر البلد الذي قصدوه ولو مخبره ان صدقوه فيهفاشترى منهم بهاو بدو نهولوقبل قدومهم لانتفاء الغبن ولافيما اذا اشترى منهم بطلبهم وان غبنهم وفيمااذا لم يعرفوا السعرو لكن اشتراه به او باكثرقالجمع يحرم وهو الذى يدل عليه المتن و يوجه بان احتمال الغنن حاصل هنا وهو ملحظ الحرمة مخلاف الخيارفانملحظه وجود الغنن بالفعل ولم يوجد وقال آخرون لاحرمة اذلاضرر وهو الذى دل عليه كلام الرافعي نهوالاوجه (ولهم الخيار) فورا (اذاعر فو االغين) وثبتذلك وانعاد الثمن إلى مااخبربه للخبر مع

لانەفوتىم زيادة فيەقبل رخصهو بهفارقعدم الحيار باستمرار اللىن على ما اشعرت به التصرية وبعد زوال العيب وظاهرصنيع المتن ان ثبوته لهم لايتوقف على وصولهم البلدوصنيع اصله والروضةانه يتوقف عليهوهوظاهر الخدولو تلقاهم للبيع عليهم مجاز علىمارجحهالازرعىومحله ان باعهم بسعر البلدوقد عرفوه والافالاوجه أنه كالشراء منهم (والسوم على سومغيره) ولوذميا للنهى الصحيحانه ولمافيه من الايذاء بان يقول لمن أخذشيئاليشاريه بكذارده حتى ابيعك خيرا منهمذا الثمن او بافل منه اومثله باقل او يقول لمالكه سترده لاشتريه منك باكثر أويعرضعلى مريدالشرا. اوغيره بحضرته مثل السلعة بانقصاوأجود منها بمثل الثمن ويظهر ان محل هذا في غرض عين تغني عن المبيع لمشابهتها لها في العرض المطلوبتين لاجله (وانمايحرمذلك بعداستقرار الثمن بان يصرحا بالنوافق على شيء معين و أن نقص عز قيمته يخلاف

لانه فوتهم الخ)قد يقال هذا لا يقتضي الخيار لعدم تمكنهم من استدر اك تلك الزيادة بعدو جو دالرخص وقد يجاب بتمكنهم منه بانتظار ارتفاع السعر فليتامل هذاو الذي اعتمده شيخنا الشهاب الرملي عدم الخيار اه سم (قوله و بعدز و ال العبب) عطف على قوله باستمر ار اللن (قوله و ظاهر صنيع المتن الح) اعتمده النهاية والمغى (قوله ان ثبو ته لهم) اى ثبوت الخيار للركبان (قوله وصنيع اصله الخ) يجاب با نه جرى على الغالب مر اه سم (قوله و هو ظاهر الخبر)حيث ذكر فيه فآذااتي سيده السوق فهو بالخيار اه عش (قوله جازالخ) خلافاللمغني والنهاية عبارتهما واللفظ للاولو تلقى الركبان للبيع منهم كالتلقي للشراء فيأحد وجهين رجحهالزركشي وهو المعتمدنظر اللمعني وانرجح الاذرعي مقابلة أهزأ دالثاني ولوادعي جهله بالخيارأوكونهعلى الفوروهوبمن يخفي عليه صدق وعذرقآل القاضي بوالطيب لوتمكن من الوقوف على الغنن واشتغل بغيره فكعلمه بالغنن فيبطل خياره بتاخيرالفسخ اه قال عش قوله مركالشراء منهم اقول لعل شرطه ان يبيعهم بازيدمن سعر البلد على قياس انه يشترط في حرمة التلقي للشراءان لايشتري بسعر البلدأوأزيدفتاملسم علىمنهجومعلومان المواضعالتي جرتعادة ملاقى الحجاج بالنزول فيها كالعقبة مثلاتعد بلداللقادمين فتحرم مجاوزتها وتلقى الحجاج للبيع عليهمأ والشراءمنهم قبل وصولهم لمأ اعتيد النزول فيهو محل الحرمة فىذلك كماعلم ممامر حيث لم يطلب آلقادم الشراءمن اصحاب البضاعة اه (قوله ومحله الخ) الاولى ان يقال و محله ان باعهم بسعر البلدفاقل و انه يعر فوه أو باكثر وقدعر فوه اه بصرى عبارة سم قوله وقدعر فو هقياس ما تقدم فى الشراء عن دلالة كلام الرافعي عدم اعتبار هذا القيد فليتامل اه أى إذا لمعر فةهناك شرط لجو ازالشراء بازيد فقط فتكون هنا شرطا لجو ازالبيع بازيد فقط قول المتن (والسوم) بالجر عطفًا على قوله بيع حاضر الخ وسهاه بيعًا لكونه وسيلة له اله عَش و تقدم مافيه (قولهولوذميا)الى قولهو يظهر ان محله في النهاية وكذَّا في المغنى إلا قولهو يظهر الى المتن و قوله وكذا بعده الىآلمتن (قوله ولوذميا) مثلهالمعاهدو المؤمنو خرج بهالحر بيوالمرتد فلا يحرمومثلهما الزاني المحصن بعد ثبوت ذلك عليه وتارك الصلاة بعدأ مر الامام ويحتمل أن يقال بالحرمة لان لهما احتراما في الجملة اه عش (قوله و لما فيه الخ) من عطف الحكمة على العلة (قوله لاشتريه منك باكثر) مثله كل ما يحمل على الاستردادكنقد آخركهمو ظاهر سم على منهج اقول وشمل مالو اشارله بما يحمله على ذلك وهو ظاهر لوجو دالعلةوكذا يقال فىجميع ما ياتى وعليه فالاشارة هناولو من الناطق كاللفظ قال المحلى ولو باع او اشترى صحاه و ظاهره الصحة مع آلحر مة و يوجه بوجود العلة فيهوهي الايذاء اهعش (قول اويعرض الخ)كان الانسب تقديمه على قوله او يقول الخو إنماأخر ه لطول ذيله (قوله أوغيره) أى غير مريد الشراء (قوله بمثل الثمن)أى أو باقل (قوله ويظهر الخ) يشمل مالو علم أن غرض المشترى لا يتعلق بعين مخصوصة وانماغر ضهمطلق التجارة وما يحصل به الربح فيمتنع ان يعرض كلشيء يكون محصلا لغرضه و از باين العين التي سبق عليها السوم اله سيدعمر (قوله ان محل هذا الخ) اى وانه لوقامت قرينة ظاهرة على عدم ردها لاحرمة اه نهاية (قوله أن محل هذا) أي تحريم العرض اه عش أي للاجود (قوله لها) أي العين المبيعة (قوله المطلوبتين الخ) صفة جارية على غير من هي له اى الغرض الذي طلبت السلعة المبيعة والعين المعروضة لاجلة لكالعرض ولوعبر بصيغة الافراد كان أولى قول المَن (بعداستقر أرالثمن)وقع السؤال فىالدرس عمايقع كثيراباسواق مصرمنانمر يدالبيع يدفع متاعه للدلال فيطوف بهتم يرجع إليهو يقول لهاستقر متاعك على كذافياذن له فى البيع بذلك القدر هل يحرم على غيره شراؤه بذلك السعر أو بازيدأم لافيه نظرو الجواب عنه بان الظاهر الثاني لآنه لم تحقق قصد الضرر حيث لم يعين المشترى بل لا يبعد معرفةالسعرم ر(قوله لانه فوتهم زيادة الخ)قدة الهذا لايقتضي الخيار لعدم تمكنهم من استدر الـ تاك

الزيادة بعدوجو دالرخص وقديجاب بتمكتهم منه بانتظار ارتفاع السعر فليتأمل هذاو الذي اعتمده شيخنا

الشهاب الرملي عدم الخيار (قوله وصنيع اصله الخ) يجاب بانه جرى على الغالب مر (قوله وقدعر فوه)

عدمالتحريم وانعينه لانمثل ذلك ليستصريحا بالموافقة على البيع لعدم المخاطبةمن البائع والواسطة للشترى اهعش وقوله بلايبعدالخافول قول الشارح كالنهاية والمعنى او كان يطاف الخ كالصريح فيه (قوله مالوانتني ذلك) اى الاستقرآر اه عش عبارة المغنى فان لم يصرح له المالك بالاجابة بان عرض ها أوسكت اوكانت الزيادة قبل استقر ار الثمن اوكان إذذاك ينادي عليه لطلب الريادة لم يحرم ذلك اه (قوله فتجوز الزيادة)لكن يكره فيمالو عرض له بالاجابة نهاية ومغني (قوله فتجوز الزيادة)اي والحال انه ريدالشراء كاهو ظاهر و إلاحر مت الزيادة لانها من النجش الاتي بل يحرم على من لا يريدالشراء اخذ المتآع الذى يطاف به لمجرد التفرج عليه لانصاحبه إنما ياذن عادة فى تقليبه لمريدالشراءو يدخل في ضمانه بمجر دذلك حتى لو تلف في يدغيره كان طريقا في الضمان لا نه غاصب بوضع يده عليه فليتنبه له فا نه يقع كثير ا اه عش (قوله لا بقصداضرار احد) قضيته انه لو زادعلي نية اخذها لا لغرض بل لاضرار غيره حرم فليتامل ومع ذَلَك لا يحرم على المالك بيع الطالب بتلك الزيادة اه عشةول المتن (والبيع على بيع غيره) ومثل البيع غيره من بقية العقود كالاجارة والعارية ومن انعم عليه بكتاب ليطالع فيه حرم على غيره ان يسال صاحبه فيه لمافيه من الايذاء برماوي وقوله ان يسال صاحبه فيه اي ان يطلبه من صاحبه ليطالع فيه هو ايضا اه بحير مى قول المتن (قبل لزومه) اى اما بعد لزومه فلا معنى له اه نهاية قال عش قوله مر اما بعدلزومه الخومثل ذلك الاجارة بعدعقدها فلاحر مة لعدم ثبوت الخيار فيهار لو اجارة ذمة على المعتمد واماالعارية فينبغي عدم حرمة طلبها من المعيرسوا ابعدعقدها اوقبله لانه ليسثم ما يحمل على حمله على الرجوع بعدالعقدو لاعلى الامتناع منهاقبله إلا مجردالسؤ الرقدلا يجيبه اليه نعملو جرت العادة بان المستعير الثاني بردمع العارية شيئاهدية أوكان بينهو بين المالك مودة مثلاتحمله على الرجوع احتمل الحرمة اه والاقرب مامر انفاعن البرماوي من حرمة طلب العارية بعدعقدها مطلقاو الله اعلم (قوله عمل الثمن او اقل) إن كان نشرغيرم تب فو اضح وكذا ان رجع الثاني وهو او افل لكل منهما و الافشكل مخالف لعبارتهم اه سم على حجاى لاقتضائه انه إذاقال له افسخ لا بيع مثله بمثل الثمن يحرم ولا وجه له ولا نظر إلى انه قد يكون له غرض كتخلصهمن يمين او الرفق به لكو نهصديقه مثلالان مثل هذا ليسمما يترتب على الزيادة في الثمن وعدمه ومفهومه انهلوقال باكثر لايحرم ولعله غيرم ادبل المدارعلي الرداه عش وقوله ولانظر الخمع عدم انتاجدليله الاتىلەيردە مامرمنەعندقول الشارحلاشتريه منك باكثروقولەهنا ولعلەغيرمراد بل المدار الخ(قوله او يمرضه عليه الخ)مثله مالو اخرج متاعا من جنس ما ير يدشر اءه و قلبه على و جه يفهم منه المشترى أن هذا خير مايريد شراءه اه عش (قوله بل قال الماوردي الخ) الانسب ذكر ه بعدة ول المتن والشراءعلى الشراءالخ كافعل المغنى عبارته والحق الماوردي بالشراءعلى الشراء طلب السلعة من المشترى بزيادة ربح الخقال السيدعمر قديقال ما الحكم فهالو طلب شخص من البائع في زمن الخيار شيئا من جنس السلعة ألمبيعة باكثر من الثمن الذي باع به لاسما أن طلب منه مقدار الايكمل إلا بانضمام ما يع منها وقياس كلام الماور دى التحريم لانه يؤدى إلى الفسيخ او الندم فليتا مل اه و مرعن عشما يفيده (قول او الندم) قد يقال اعتبار ذلك يقتضي عدم التقييد بقبل االزوم إلاان يقال العلة الاداء إلى احد الامرين و ذلك لا يتاتى بعد اللزوم اه سم (قوله قبل اللزوم)اي وكذا بعده وقدا طلع إلى اخر مامر (قوله للنهي الصحيح عنهما)اي البيع على البيع والشراء على الشراء وفيه تسامح عبارة النهاية والمغنى لعموم خبر الصحيحين لا يبع بعضكم على بيع بعض زادالنسائي حتى يبتاع او يذرو في معناه الشراء على الشراء و المعنى فيهما الايذاء اه (قوله و الكلام

قياس ما تقدم فى الشراء منهم عن دلالة كلام الرافعى عدم اعتبار هذا القيد فليتامل (قول بمثل الثمن أوأقل) إن كان نشرا غير مرتب فواضح وكذا ان رجع النانى لكل منهما و إلافشكل مخالف لعبارتهم (قوله او الندم) قديقال اعتبار ذلك يقتضى عدم التقييد بقبل النوم إلاأن يقال العلة الاداء إلى احد

مالوانتنيذلكأوكان يطاف به فتجوز الزيادة فيه لا بقصداضرار احد (والبيع على يع غيره قبللزومه) لبقاءخيار المجلسأوالشرط وكذابعده وقداطلع على عيبتو اغتفر التاخير لنحو ليل (بأن يأمر المشترى) وإنكان مغبونا والنصيحة الواجبة تحصل بالتعريف من غيريع (بالفسخ ليبيعه مثله) أو أجود منه بمثل الثمن أو أقل أو بغرضه عليه بذلك وان لميأمره بفسخ بل قال الماوردي محرم أن يطلب السلعة من . المشترى بأكثر والبائع حاضر قبل اللزوم لادائه إلىالفسخأوالندم(والشراء على الشراء بان يأمر البائع) قبلالازوم(بالفسخليشتريه) بأكثر من ثمنه للنهى الصحيح عنهما والكلام

حيث لم ياذن من يلحقه الضرر لانالحقلهوسواء فىحرمة ماذكر كالنجش الآتى بلغ المبيع قيمته أو نقص عنهاعلى المعتمد نعم تعريف المغبون بغبنه لامحذور النصيحةفيهلانه من الواجبة ويظهر ان محله في غنن نشأ عن نحو غشالباتع لاثمه حينتذ فلم يبال باضراره مخلاف ما إذا نشألاعن تقصير منه لان الفسخ أضرر عليه والضرر لايزال بالضرر (والنجش) وهو الاثارة لانهيثير الرغبات فيها ويرفع ثمنها (بان يزيد في الثمن) لسلعة معروضة للبيع (كالرغبة بل ليخدع غيره) أو لينفع البائع مثلا وان نقصت القيمة فزاد حتى يساويها الثمنولوفي مالاليتيم على الاوجه لان الغرض أنه قاصد للخديعة أو نحوها وذلك للنهى الصحيح عنه ولا يشترط هنا العلم بخصوص هذا النهي لان النجش خديعة وتحربمها معلوم لكلأحد بخلاف

حيث الخ)عبارة المغني ثم محل التحريم عندعدم الاذن فلو أذن البائع في البيع على يبعه و المشترى في الشراء على شرائه لم يحرم لان الحق لهاو قداسقطاه ولمفهوم الخبر السابق هذا كماقال الاذرعي ان كان الآذن ما لكافان كانوليا اووصيا اوكيلا اونحوه فلاعبرة باذنه انكان فيهضرر على المالك ولايشترط للتحريم تحقق ماوعد به من البيع و الشراء لو جو د الايذاء بكل تقدير خلافا لا بن النقب في اشتر اطه اه و قو له هذا كما قال إلى قوله ولايشترط فيسم عنشرح الروض مثله وقوله ولايشترط الخزادالنها يةعليه وموضع الجوازمع الاذن إذادلت الحال على الرضا باطنافان دلت على عدمه و إنما أذن ضجر او حنقا فلا قاله الاذرعي اه (قوله و يظهر ان محله) محل تامل فقد صرحو ابانه إذا علم بالمسع عيباو جب اعلام المشترى به و هو صادق بما إذًا كَأْن البائع جاهلا بهمع انهلا نقصير منه حينئذو لافرق بينهو بينالغبن إذا لملحظ حصول الضرر فليتآ ملو ليراجع آه سيد عمرعبارةعش قوله مر لامحذورفيهالخ بلقضية التعليل وجوبهوان نشا الغبن من مجرد تقصير المغبون لعدم بحثهو يوافقه فىهذه القضيةقولةالسابق والنصيحةالواجبة تحصل بالتعريف منغير بيع فالاقرب مااقتضاه كلامالشارح مر من عدم اعتبار كون الغين نشا عن نحو غش أه (قه له و الضرر الخ) قديقال ليسماذكرمنه بلمنآر تكاب أخفالمفسدتين فأن ضرر المغبون خسر محققوضرر الغابن فوت ربح نعم بؤخذمن قولهم يكره غين المسترسل أن تعريف المغبون لايتجاوز الندب إلى الوجوب واناقتضآه تعليلهم بانه من النصيحة الواجبة والمسترسل من لايعرف القيمة ولو وجب نصحه لحرم غبنه اه سيدعمر أقول فى كلمن الاخذ المذكورو الملازمة بين وجوب النصح وحرمة الغبن نظر ظاهر و إنماكان يظهر ذلك لو اتحد الناصم والغابن وليسكذلك قول المتن (والنجش) فعله نجش كنصر و ضرب وفي شرح مسلم للنووي وأما النجش فبنون مفتوحة ثم جيم ساكنة ثم شين معجمة اهع ش (قوله يثير الرغبات فيها) اي لسلعة قول المتن (بان يريد) لا يبعد ان ذكر الزيادة لانه الغالب و الافلو دفع ثمنا فيها آبتدا ، لالرغبة فيها فينبغي امتناعه نعم ينيغي ان يستثني ما يسمى في العرف فتح الباب من عار ف يرغب في فتحه لا نه لمصلحة بيع السلعة لان بيعها في العادة يحتاج فيه إلى ذلك فليتامل مر اه سم عبارة عش م فرع هل يجوز فتح باب السلَّع ام لا فيه نظر والاقرب الجواز للعارف بذلك وينبغي لهأن ينقص شيئاً عن قيمتها لتنتهي إليه الرغبات اه قول المتن (الالرغبة) اى في شرائها نهاية اى اولرغبة لكن قصد اضرار غيره عش قول المتن (بل ليخدع الخ)ومدح السلعة ليرغب فيها بالكذب كالنجش قاله السبكي اهنها ية قال عش قوله مر بالكذب قضيته أنه لوكان صادقا فى الوصف لم يكن مثله وهو ظاهر اه (قوله او لينفع) إلى قوله و لا يشترط فى النهاية (قوله مثلا) اى لنفع المرتهن او المجنى عليه (قولِه و ان نقصت القيمة) اى و ان لم تبلغ السلعة قيمتها و يحتمل ان القيمة فاعل نقصت مراداهاالثمن وبضميرها الآتي معناها الحقيق على الاستخدام (قوله أو نحوها) يدخل قصد نفع البائع فقضيته إنقصدنفع اليتم وانلم تكن سلعته قدوصلت لقيمتها لايمنع التحريم لكن التعليل باعتبار قولة أو نحوهاالشامل لقصد نفع اليتم لا يناسب المبالغة إذيصير التقد مرولو في مال اليتيم لان الفرض أنه قصد نفعه ولايخفي مافيه اه سم (قوَّاله ولايشترط الخ)خلافاللمغني عبارته وشرط التحريم في جميع المناهي علم النهي به حتى في النجش كما نقل عن نص الشا فعي خلا فالماجري عليه ابن المقرى تبعا لبحث الر افعي اه وللنهاية عبارتها المعتمد اختصاص الاثم بالعالم بالحرمة في هذا كبقية المناهي سواء كان ذلك بعموم ام خصوص الامرين وذلك لايتاتي بعد اللزوم (قهله حيث لم يأدن من يلحقه الضرر) عبارة شرح الروض إلا ان أذن له

البائع فيالاولو المشترىفيالثاني هذا أن كان الآذن مالكافان كانولياأووصيا أووكيلااونحوه فلا

عدة باذنه ان كان فيه ضرر على المالكذكره الاذرعى اه المقصود نقله منها (قول المصنف بان يزيد) لا يبعد ان ذكر الزيادة لا نه الغالب و إلا فلو دفع ثمنا فيها ابتداء لالرغبة فيها فينبغى امتناعه نعم ينبغى ان يستثنى ما يسمى في العرف فتح البائب من عارف يرغب في فتحه لا نه لمصلحة بيع السلمة لان بيعها في العادة يحتاج فيه إلى ذلك فليتا مل مر (قوله أو نحوها) يدخل قصد نفع البائع فقضيته ان قصد نفع البائع مناليتيم و ان لم تكن سلمته قد

ويعلم مماقررناه أملاأ ثرللجهل في حقمن هو بين أظهر المسلمين بخصوص تحريم النجش وغيره اه (فوله فانعلم تح يها) اى المناهى التي مرذكرها (قوله على الخبر) اى الوارد فيها الهكردي (قوله أو المحبرية) وهوالتحريم (قوله كالخديعة) أي في المعلومية لـكل أحداه كردي (قوله هنا) اي في النجش و (قوله ثم) اء ىالبيع على البيع مثلا (قوله فان شبهة الربح) اى مثلا (قوله و الحاصل انه لا بدالح) قد لا يو افق هذا الحاصل سياق جو ابه فتامل آه سم اى إذقضية الحاصل أن النجش كبقية المناهي كما آختاره النهاية (قوله خصوصا) أىكالنهى المتعلق لشيء بعينه (أو عموما) أىكالا يذاءاه عش (قوله إلافي حقجاهل مقصر الخ)قديقال يأثم المقصر بترك العلم بعدعلمه بوجوب التعلم بخلاف من هو جاهل باصل وجوب التعلم كاعذر من لم تبلغه الدعوة في أصل التوحيد وأما الحكم على المقصر بالتعلم بانه آثم بالنسبة إلى جميع متعلقات الفروع التي خوطب بتعلم ا فني النفس منه شيء إلا ان يثبت فيه نص عن الشارع أه سيد عمر (قوله بترك التعلم) أي بان نشابين أظهر المسلمين اهكردى (قوله كامر)أى في اول الباب (قوله و فيما لو قال البّائع) الى قول المتن ويبع الرطب في النهاية إلا قوله و لا يرد إلى ولو لم يو اطيء و في المغنى إلا قو له و فارق إلى ما ذكر (قوله و في الو قال البائع الخ) و مثله الاخبار بما اشترى به كاذ باحيث لم يسع مرايحة اما إذا با عهم ايحة و ثبت كذبه قانه يثبت لَلْشَيْرَى الخيار اهعش (قولِه عارف) يشمل آلبائع والظاهران غير العارف كالعارف اه سم (قهله فبان خلافه) وصورة المسئلة ان يقول بعتك هذا مقتصر اعليه أمالو قال بعتك هذا العقيق أو الفيروزج فبانخلافه لم يصحالعقد لانه حيث سمى جنسا فبانخلافه فسد بخلاف مالوسمي نوعاو تبين من غيره فان البيع صحيح ويثبت الخيار اه عش ومرعن سم قبيل الفصل ما يو افقه (قول في ذات المبيع) كان المرادلوجودأمر فيه فخرج هذاجوهرة اه سم (قُولِه نحوالرطب) اى كتمر وزبيب اه مغنى قول المتن (لعاصر الخر) اى ولو كافر الحرمة ذلك عليه وآن كنالانتعرض له بشرطه اى عدم اظهاره وهل يحرم بيع نحوالزبيب لحنني يتخذه مسكراكما هوقضية اطلاقالعبارة أولالانه يعتقدحل النبيذ بشرطة ايعدم الاسكارفيه نظر ويتجهالاول نظرالاعتقادالبائع سم على حجاه عش (قوله اي لَمْنَيْظُنُ ۚ الْيُقُولُ المَّتْنُ وَيَحْرُمُ التَّفْرِيقِ فِي النَّهَايَةُ إِلاَّقُولُهُ وَلا يَنافيهِ إِلَى وَعَلَى القاضي و إلى قوله فان قلت في المغنى إلا قوله كادل إلى ومثل ذلك (قوله كادل عليه) اي على اعتبار الظن اهكر دي (قوله ربط الحرمة الح) اىلان ذلك الربط يشعر مان علة الحرمة العصر لان تعليق الحكم بالمشتق يدل على أن علته مبدأ الاشتقاق فلايقال ان كلامه صادق مع عدم العلم بانه يعصره خر ابل مع العلم بانه لا يعصره خمر اسم على حج اه عش (قوله لان عصر ١٠ الله العاصر اله سم اي اقدامه على عصر العنب لا تخاذه خمر اقرينة الخاهعش (قوله على عصره للنبيذ) اى فكانه قال لعاصر الخر والنبيذ (قوله فذكره) اى العاصر سم ورشيدي وعلى هذا فضمير فيه للرطب ويحتمل ان الضمير الاول للرطب والثاني لكلام المصنف (قوله للقرينة) اللعهدالذكرى (قوله لالانه) اىالنبيذ (قوله الحديث)ولفظه على ما في عبيرة لعن الله الخر وشاربهاوساقيها وبائعهاومبتاعها وعاصرها ومعتصرهاوحاملها والمحمولة إليه وآكل ممنهااه عش

وصلت لقيمتها لا يمنع التحريم لكن التعليل باعتبار قوله أو نحو ها الشامل لقصد نفع اليتيم لا يناسب المبالغة إذ يصير التقدير ولوفي مال اليتيم لان الفرض انه قصد نفعه و لا يخفي ما فيه (قوله و الحاصل انه لا بد الخ) قد لا يو افق هذا الحاصل سياق جو ابه فتا مله (قوله عارف) يشمل البائع و الظاهر ان غير العارف كالعارف (قوله في ذات المبيع) كان المر ادلو جو دأمر فيه فخرج هذا جو هرة (قول المصنف لعاصر الخر) أى ولو كافر الحرمة ذلك عليه و ان كنا لا نتعرض له بشرطه و هل يحرم بيع نحو الزبيب لحنني يتخذه مسكر اكاهو قضية اطلاق العبارة أو لا لا نه يعتقد حل النبيذ بشرطه فيه نظر و يتجه الاول نظر الاعتقاد البائع (قوله كادل قضية اطلاق العبارة أو لا لا نهد علي النهدي عدم النهد بان علة الحرمة المربطة العربة المناف المناف المناف المناف العالم بانه لا يعصره خرا المع العلم بانه لا يعصره خرا المع العلم بانه لا يعصره خرا المعالع بانه لا يعصره خرا

فان علم تحريمها متوقف على الخـــــر أو المخبر به فاشترط العلم مهوبحثفيه الشيخان مان الييع على البيع مثلا اضرار فهو في علم تحريمه كالخديعة وقد بحاب بان الضرر هناأ علم إذلاشبهة مخلاف ثم فان شبهة الربح عذرو الحاصل أنه لاما. في الحرمة من العلم بها خصوصا أو عموماً إلا في حق جاهل مقصر بترك التعلم كامر (والاصح) هنا وفيها لوقال البائع أعطيت كذا أو أخبر المشترى عارف ان هذا جوهره فبان خلافه (أنه لاخيار)المشترىلتفريطه باقدامه وعدم سؤاله لاهل الخبرة وفارق التصرية بإنها تغريرفىذات المبيع وهذا خارج عنه ولا برد نحو تحمير الوجنةلانه مدرك حالاً فهو كما هنا ولو لم يواطىء البائع الناجش لم يخبر قطعا (وبيع) نحو (الرطب والعنب لعاصر الخر) أي لمن يظن منه عصره خمرا أومسكراكما عليه ربط الحرمة التي التيأ فادهاالعطف بوصف عصر وللخمر فلااعتراض عليه خلافا لمن زعمه واختصاصالخمر بالمعتصر من العنب لاينافي عيارته هذه خلافا لمن زعمه أيضا

لان عصر اللحمر قرينة على عصر النبيد الصادق بالمتخذ من الرطب فذكر اله ويلقرينة لالا مه يسمى خراعلى أنه قديسها المجاز اشائعا أو تغليبا و دليلي ذلك لعنه عليات في الخرعشرة عاصرها و معتصرها الحديث الدال على حرمة كل تسبب (٣١٧) في معصية و إعانة عليها و زعم ان

الاكثرين هنا على الحل أىمعالكراهة يتعين حمله على ما إذاشك في عصره له ومثمل ذلككل تصرف يفضى لمعصية كبيع مخدر لمن يظن اكله المحرم له وامرديمن عرف بالفجور وامةممن يتخذها لنحوغناء محرم وخشب لمن يتخذه آلة لهوو ثوب حريرلوجل يلبسه فانقلت هو هناعا جز عن التسليم شرعا فلم صح البيعقلت ممنوع لان العجز عنة ليس لو صفلازم في المبيع بلفى البائع خارجها يتعلق بالمبيع وشروطه وبه فارق البطلان الاتى في التفريق والسابق في بيع السلاح للحربي لأنه لوصف في ذات المبيع موجود حالة البيـع فان قلت يشكل عليه صحة بيع السلاح لقاطع الطريق مع وجودذلكفيهقلت يفرق بانوصف الحرابة المقتضي لتقويتهم علينابه موجود حالالبيع مخلاف وصف قطعــه آلطريق فانه امر مترقبولا عبرةبما مضي منه فتامل ذلككله ليندفع عنكماللسبكي وغيره هنا وافتيان الصلاحواقروه فيمن حملت امتهاعلي فساد بانها تباع عليها قهرا إذا تعين البيع طريقا إلى

(قوله الدال)صفة للعنه الخو (قوله و إعامة الخ) عطف على معصية اهكر دى الصو اب على تسبب الخ (قوله إذاشك في عصر وله) اى او تو همه اه مغنى (قوله و مثل ذلك الح) و مئل ذلك اطعام مسلم مكاف كافر امكافا في نهار رمضان وكذا بيعه طعاماعلم او ظن آنه يا كله نهار اكا اقتى به شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله تعالى لان كلامن ذلك تسبب في المعصية واعانه عليها بنا .على تكليف الكفار بفروع الشريعة وهو الراجح والفرق بينماذكر واذنهله فى دخو ل المسجد انه يعتقدوجو بالصوم عليه و لكنه اخطا فى تعيين محله و لا يعتقد حرمة المسجدو لهذا كان له ان يدخله و يمكث فيه نهاية وسم قال عش و مثل ذلك بيع الورق المشتمل على نحواسم الله تعالى ان يتخذه كاغد اللدراهم او يجعله في الاقباع ونحوذلك مما فيه امتهان مر والحرمة ثابتة وإنكان المبيع لنحوصي ولم يوجدمن يرغب فيه بذلك غير المتخذ المذكور مرسم على المنهج اه وفي البجيرمى عن الحليمو الحفني ومثل ذلك النزول عن وظيفة لغير اهلها حيث علم أنه يقرر فيهاو الفراغ عن نظارة لمن علم انه يستبدل بعض الوقف من غير استيفاء شروط الابدال اله (قوله كبيع مخدر الح)اى وسلاح من نحو باغو قاطع طريق اله نهاية قال عش و منه بيع الدابة لمن يكلفها فو قطَّاقتها اله(قه له مخدر) اىساترللعقلكالبنجونحوه اهكردى (قهله لرجل يلبسه) اى بلانحوضرورة اهنهاية (قهله هوهنا) اى البائع فى بيع نحو الرطب الخ (قول منوع) اى العجز عن التسليم شرعا (قول ه بل فى البائع) يتأمل فا نه قد يقال منع الشرعله من تسليمه له يصيره عاجز او هو معنى انتفاءقد رة التسليم شرعا فلا يظهر و جه قوله بل فى البائع آلخ اله عش وهذا مبى على ماهو الظاهر من ان مورد المنع العجز وقد يقال ان مورده اقتضاء العجزالة سادكاً هو قضية التعليل والفرق الاتى وبه يندفع ايضاما في سم بما فصه قوله خارج عما يتعلق الخ يتامل العجز عن تسليم المغصوب وقوله في ذات المبيع يتآمل اه (قوله يشكل عليه) اى التعليل او الفرق (فراه بان وصف الحرابة الخ) فيه بحث لانه ان اريد بوصف الحر ابة المعنى القائم ألذي ينشاعنه التعرض لنا فرَّله موجود حال البيع في قاطع الطريق او نفس التعرض لنا بالفعل فهو غير موجود حال البيع اله سم على حجاقو لقد يمنع قوله فمله موجو دحال البيع في قاطع الطريق فان الحرابة حكم شرعي يستدام في صاحبه حتى يلتزم الجزية اويسلم بخلاف قطع الطريق فآنه لم ينشاعنه وصف تترتب عليه أحكام القطع وقتله وصلبه ونحوهماإتما هوعلى ماصدر منه اولا اهعش واحسن منه جواب السيدعمر بمانصه إنمآ يتجه التسوية بين الحربي وقاطع الطريق إذااء ترف قاطع الطريق حال البيع بانه باق على قصد قطع الطريق و إلا فالقطع عليه به لماسبق منه إساءة ظن بمسلم و اما الحربي فالحرابة وصف لازم له حتى يحدث ما يزيلها اه (قوله فيمن الخ) اى في امراة اهكردى (قوله تباع عليها) والبائع هو الحاكم اه عش (قوله ومن المنهى عنه ایضًا) ای نهی تحریم مغنی و غش (قوله احتکار القوت) عبارة العباب و هو ای الاحتكار امساكما اشتراه في الغلاء لا الرخص من الاقوات ولوتمر الوزييم اليبعه باغلي منه عند الحاجة

(قوله لانعصره) أى العاصر وقوله فذكره اى العاصر (قوله ومثل ذلك كل تصرف يفضى لمعصية الح) ومثل ذلك اطعام مسلم مكلف كافر امكلفا في نهار رمضان وكذا بيعه طعاما علم اوظن انه ياكله نها راكا اقتى مه شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله تعالى لان ذلك اعانة على المعصية بناء على ان الراجح ان الكفار مكلفون بفروع الشريعة والفرق بين ذلك و اذ نه له في دخول المسجد انه يعتقد وجوب الصوم عليه ولكنه اخطافي تعيين محله ولا يعتقد حرمة المسجد (قوله خارج عما يتعلق) يتامل العجز عن تسليم المغصوب وقوله في ذات المبيع يتامل فقوله بان وصف الحرابة) فيه محث لا نه ان اريد بوصف الحرابة المغنى القائم الذي ينشأ عنه التعرض لنا فثله موجود حال البيع فق المع الطريق او نفس التعرض لنا بالفعل فهو غير موجود حال البيع (قوله احتكار القوت) عبارة العباب وهو اى الاحتكار المساكما اشتراه في الغلاء لا الرخص من الاقوات ولو تمراا وزيبا

خلاصها كما افتى القاضى فيمن يكلف قنه مالايطيق بانه يباع عليه تخليصا لهمنالذلومحله ان لم يكن تخليصه الا ببيعه كما يشير اليه كلامهم ومن المنهى عنه أيضا احتكار القوت بان يشتريه وقت الغلاء والعبرة فيه بالعرف لالىمسكة لنفسه وعياله أوليبيعه عثل ثمنه أوأقل ولاإمساك غلة أرضه والاولى بيع مافوق كفاية سنة لهو لعياله فانخاف جائحة في زرع السنة الثانية فله إمساك كفايتها نعم إن اشتدت صرورة الناس اي إلى ماعنده لزمه بيعهاى مافضل عن قو ته و قو تعياله سنة فان الى اجبر آه و قو له و لا إمساك غلة ارضه قال في شرحه فلا يحرم ولو بقصدان يبيع ذاك وقت الغلاء كماعبرية الشيخان مخلاف مالو امسك شيئامن ذلك بنية ان لايبيعه وقت حاجة الناس مع استغنائه عنه فانه يحرم علم له كاصرح مه الروياني اهو قوله و الاولى بيع الخقال في شرحه ويعلممن تدبيرهم بالأولى ان الارجح من وجهيراً نه لا يكر ه إمساك الفاضل عن كفاية سنتهم أه وقو له نعم ان اشتدت ضرورة الناس الخقال في شرحه وسيعلم عاياتي في محث الاضطر ار اله إذا تحقق لم يبق للمالك كفاية سنة فكلامهم هنافيا إذآلم يتحقق فتامل ذلك واستحضر ماقالوه ثم مع ماقالوه هنا علم ان الحق ماذكرته اه و قوله فان ابي أجبر قال في شرحه قال الاذرعي اجمع العلماء على ان من عنده طعام و اضطر الناس اليه ولم بجدوا غيره أنه بجبرعلى بيعهدفعاللض رعنهم وممن نقل الاجماع النووى وسيعلم بماياتي في مبحث الاصطرار إلى اخر ما تقدم اه ﴿ تنبيه ﴾ لو اشتراه في وقت الغلاء ليبيعه ببلد اخر سعرها اغلى ينبغي ان لايكون من الاحتكار المحرم لان سُعر البلد الاخر الاغلى غلوه متحقق في الحال فلم يمسكه ليحصل الغلولوجوده في الحال والتاخير إنماهومن ضرورة النقلاليه فهو ممنزلةمالو باعه عقب شرائه باغلى وقد قال في شرح العباب مخلاف مالاامساك فيه كان يشتر مهوقت الغلاء طالبالر مح من غير إمساك فلا يحرم كاصرح مه آلماوردي وغيره اه وهل يختلفالقوت باختلافعاه ةالبلادحتى لايحرم احتكار الذرة في بلدلا يقتا تونها اه سم وقوله ينبغي انلايكون منالاحتكارالخ ولعلهاخذىماقدمه عنشرح العباب فهاإذالم يتحقق اضطرار اهل البلد المنقول عنه و إلا فيكون منه إذ الم يتحقق اضطر ار اهل البلد المنقول اليه ايتنا و يحتمل مطلقا و يظهر ان نقل النقو دعند تحقق الاضطر ارفى المعاملة اليهاكنقل الاقوات عند تحققه وقوله وهل مختلف القوت الخوظاهر التعليل بالتضبيق اله كذلك (قوله ليبيعه باكثر) اي ليمسكه ويبيعه بعد ذلك باكثر وعلم ما تقرر اختصاص تحريم الاحتكار بالاقوات ولوتمرااوز بيبافلايه مجميع الاطعمة نهاية ومغني قال عش قوله مربعدذلك اي بعدز من يعدعر فاانه مدخر وقوله بالاقوات وكذاما يحتاج اليه فيها كالادم والفوا كدعباب أه سم وخرج بالاقوات الامتعة فلايحرماحتكارهامالم تدع اليهاضرورة أه (قوله ومتى اختال ليبيعه ماغلى منه عندالحاجة لالعسكه لنفسه وعياله وليبيعه بمثل ثمنه أو أقلو لاإمساك غلة ارضه والاولى بيعما فوق كفاية سنة لهولعيا له فانخاف جائحة في الزرع السنة الثانية فله إمساك كفايتها نعم ان اشتدت ضرورة الناس أي إلى ماعنده لزمه بيعه اي ما يفضل عن قوته وقوت عياله سنة فان الى اجبر اله وقوله ولا إمساكغلة ارضه قال في شرحه فلا محرم ولو بقصدان يبيع ذلك وقت الغلاء كاعبر به الشيخان مخلاف مالو امسك شيئا من ذلك بنية ان لا يبيعه وقت حاجة الناس اليهمع استغنائه عنه فا نه يحرم عليه كاصرح مه الرو ماني اهوقوله والاولى بيم الخقال في شرحه و يعلم من تعبيرهم بالاولى انه الارجح من وجهين انه لا يكر ه إمساك الفاضل عن كفاية سنتهم اه وقوله نعم ان اشتدت ضرورة الناس الخقال في شرحه وسيعلم اياتي في ميحث الاضطرار انهإذا تحقق لم يبق للمالك كفاية سنة فكلامهم هنا فيما إذا لم يتحقق فتامل ذلك واستحضر ماقالوه ثم مع ما قالو ه هنا تعلم ان الحق ماذكر ته اه و قوله فان ابي اجبر قال في شرحه قال الاذر عي اجمع العلماء على ان من عنده طعام واضطر الناس اليه و لم يجدو اغيره انه يجبر على بيعه دفعاللصر رعنهم و بمن نقل الإجماع النو وي وسيعلم عاياتي في مبحث الاضطر ارالخما تقدم اهم (تنبيه) فلو اشتر اهني وقت الغلاء ليبيعه ببلداخر سهرها اغلى ينبغي ان لا يكون من الاحتكار المحرم لان سعر البلد الاخر الاغلى غلو متحقق في الحال فلم يمسكه ليحصل

الغلولوجوده في الحال والتاخير إنما هو من ضرورة النقل اليه فهو بمنزلة مالو باعه عقب شرأته ماغلي وقد قال في شرح العباب بخلاف ما لا إمساك فيه كان يشتر مهوقت الغلاء طالبالر محه من غير امساكه فلا يحرم كما صرح مه الماوردي وغيره اهو في العباب و الحق الغز آلي بالقوت كل ما يعين عليه كاللحم و الفو اكداه و هل

ليبيع به باكثر من ثمنيه للتضييق-ينثذومتي اختل

قولهم تجب طاعة الامام فها يأمر به مالم يكن أثما لآن المرادكما هو ظاهر الا ثم بالنسبة للفاعل لاللامروالمامور هناغير آثم فحرمت المخالفة فيه نعم الذي يظهر ان محل هذه الحرمة بالنسبة لمن تظاهر به دون من اخفاه وعلى القاضي حيث لم يعتــد تولية الحسبة لغيره لخروجها عن، لايته حينئد الا ان اعتيد مع ذلك بقاء نظر القاضي على الحسبة ومتوليها كما هو ظاهر في زمن الضرورة جبر من عندهزا تدعلي كفاية بمونة سنة على بيع الزائد (و بحرم)علىمن ملك آدمية وولدها (التفريق بين الام)وانرضيتوكانت كافرةاو مجنونةاو آبقةعلى الاوجه نعم ان ايسمن عودهااو افافتها احتملحل النفريق حينئذ (والولد) بنحو بيعاوهبة اوقرض اوقسمة اجماعا وصحخبر من فرق بين و الدة و و لدها فرق الله بينهو بين احبته يوم القيامة وفى رو اية لابى داود ملعون من فرق بين والدة وولدها ويجوز التفريقان اختلفالمالك اوكان احدهماحر ااو بنحو عتق ومنه بيعه لمن محكم بعتقه عليه لابشرط عتقه كما اقتضاه اطلاقهم لانهغير محقق ويؤيده مامر من

شرطمن ذلك) اى بان المسكما اشتر الموقت الرخص او غلةضيعته او بان اشتر اله في وقت الغلاء لنفسه وعياله اوليبيعه بمثل ما اشتراه او اقل مغنى وكردى (قوله وتسعير الامام) عطف على قوله احتكار القوت عبارة المغنىو يحرم التسعيرولوفى وقت الغلاءبان يامر آلو الىالسوقة بان لايبيعو اامتعتهم الابكذ اللتضييق على الناس في امو الهم اه (قوله و مع ذلك) اى مع حرمة التسعير (يعزر الخ) ويصح البيع اذا لحجر على شخص في ملك نفسه غير معهود نهاية ومغني قال عش قوله مر ويصح اى ويجوز اه (قوله من شق العصا) اى اختلال النظام (قول و على القاضي الخ) متعلق بقوله جبر الخ اهكر دى (قول و ف زمن الضرورة الح) اىويجب على الفاضي الح في زمن الضرورة جبر الح(قول على بيع الزائد) اى على كفاية السنةو محلهمآلم يتحقق الاضرار والالم تبق له كفاية سنة كمامر عن شرح العباب سم على حج وأنظر مامقدار المدةالتي يتركلهما يكفيه فيها اهعش ولايبعد ضبطها بمالايرجي تيسرحصول الكفاية فيه (قوله على من ملك) الى قوله و على مقابله في النهاية و المدنى الا قوله نعم الى المتن قول المتن (و الولد) اى ولو من مستولدة حدث قبل استيلادها كما شمله كلامهم اه نهاية قال عش قوله مر حدث الخ ظاهره وان ركبت الديرن السيدقال سم ويحتمل خلافه فيباع الفرع لحق الغرماءويكون ذلك عذرا في التفريق اه والاقربالحرمة ونقلعن الشهاب الرملي بالدرسفي حواشيشرح الروض مايصرح بماقاله اه قول المتن (التفريق) ويكون كبيرة اله حج في الزواجر اله عش (قولِه او كانت كافرة) يستثني منه ماياتى للضرورة اله سيدعمر (قولهاو بجنونة) اىلها شعور تتضرر معه بالتفريق اله نهاية (قوله على الاوجه) اى في الابقة (قهله نعم ان ايس من عودها الخ) ينبغي بفرض اعتماده تبين البطلان اذاعادت و (قوله او افاقتها) ينبغي اذا افاقت ان ياتي فيه نظير ما تقر رثمر ايت في الايعاب و بحث الاذرعي انه لو فرق بنحو بيعفافافت على خلاف ماظنناه بان بطلان البيع ونحوه ويؤيدهما ياتىءن ابن الرفعة ومن تبعه في الوصية لكن سباتي ردذلك و هذا مثله الا ان يفرق اه سيدعمر (قوله احتمل حل الخ) اعتمده عش (قوله بنحو بيعالخ) اىولومن نفسه لطفله مثلا كما شمله كلامه اله نهاية (قوله اوقسمة) اى ولو اقرار ابسائر انواعها اهعش وردهالرشيدي بمانصه ومعلوم انهااىالقسمة لاتكونهنا الابيعار بهيعلم مافي حاشية الشيخ اه (قوله وصح خبرالخ) فهو مستند الاجماع اه رشيدي رقوله او بنحو عتق الخ) عطف على قولهآناختلف الخ آه كردي عبارة المغني وخرج بماذكر مالوكان لمالكين فيجوز لـكل منهما ان يتصرف في ملكه ومَّااذا كان احدهما حر افانه يجو زلمالك الرقيق ان يتصرف فيهو مااذا فرق بعتق او وقف اووصية لان الممتق محسن وكذا الواقف والوصية لاتقتضى التفريق بوضعها اه (قوله و منه) اى العتق المجوزللتفريق (قوله بيعهلن يحكم بعتقه عليه) وينبغي أن هبته لمن يعتق عليه كذلك أه سم (قوله لمن يحكم بعتقه الخ) يشمّل مالو باعه لمن اقر بحريته اوشهد بهاوردت شهادته اهعش (قوله لانه غير محقق) اى العتق (قوله وصية وقوله وبيعجزته) عطفان على نحو عتق وقال الكردى على ان اختلف اه (قوله فلعل الموت الخ) يؤخذ منه انه لو مات الموصى قبل التمييز تبين بطلانها و لا بعد فيه اهنها ية وسم قال عش قوله مر تبين بطلانها اى ولوقبل الموصى له الوصية وقضيته البطلان و ان ار ادالموصى له تاخير القبول الى تمييزالولدو في بعض الهو امش خلافه والاقرب القضية اه و اعتمد المغنى عدم البطلان حيث قال بعد كلام ويؤخذمن ذلك ان الموصى لومات قبل التمييزلم تبطل الوصية وهوكذلك وله القبول حينتذ اه و تقدم عن ختلف القوت باختلاف عادة البلدحتي لا محرم احتكار الذرة في بلد لا يقتا تونها (فه له على بيع الزائد) اي

عَلَى كَفَايَةُ السِنَةُ وَمُحَلَّهُ مَالِمُ يَتَحَقَّقُ الْأَصْطَرِ ارْ وِ الْأَلْمِيقِ لَهُ كَفَا يَةُ سِنَّةً كَامِ عَنْ شُرْحَ الْعِبَابِ (قُولُ المُصنف

ويحر مالتفريق) انظرلو اشترى امةو ولدهائم اولدهاولزمهدين فهل يجوزا ويجب بيع الولد للدين وان

لزمالتفريق فيكون مستثنى اويمتنع لامتناع التفريق ويكون بمنزلة المعسراو من له دين مؤجل ينتظر

حلو لهلو فاءالدين فيه نظر (قول، فلعل الموت لا يقع الح) ويؤخذ منه انه لو مات الموصى قبل التمييز تبين بطلانها

عدم صحة بيع المسلم للكافر بشرط عتقه ووصية فلعـل الموت لا يقع الا بعـد التمييز وبيـع جزء منهـا لآخر

انا محداذلاً تفريق في بعض الازمنة بخلاف مالو اختلف كربع و ثلث لا بفسخ بنحو أقالة وردبعيب على ما نقلاه و أقر اه و على مقابله الذي ا انتصر له المتاخرون بحث جمع انه يجوز (٣٢٠) التفريق بالرجوع في الهبة للفرع لانه لا بدل له بخلافه في الرجوع في القرض و اللقطة

السيد عمر عن الايعاب ما يو افقه (قوله ان اتحد) اى الجزء (قوله اذلا تفريق الخ) اى بالمهاياة كاهو ظاهر اه رشيدى(قوله لا بفسخ) اى لا يجوز التفريق بفسخ اه سم (قوله على ما نقلاه الخ) اعتمده المهاية و المغنى (قوله بحث جمع الخ) اعتمده النهاية و المغنى حيث قالا و المتجه كما قاله الاذرعي منع التفريق برجوع المقرض ومالك اللقطة دون الاصل الو اهب لان الحق في القرض و اللقطة نابت في الذمة و أذا يُعذر الرجوع في العين رجع فى غيرها بخلافه في الهبة فانالو منعناه فيها الرجوع لم يرجع الواهب بشيء اه قال عش قوله مر دونالاصلاي فلهالرجوع فيالام وصورة المسئلة انهوهبه الامحائلا ثمحبلت في يدمو اتت بولدفالو اهب لاتعلق له بالولدو امالو وهبهماله معافلا يجوزله الرجوع في احدهمالعدم تاتي العلة فيهو يدل على التصوير بماذكرقول سم علىمنهج نقلاعن مر وحيث لم يحصلُ لهحقه الابالتفريق كرجوع الواهب جاز لانه لو منع من الرجوع لم يحصل له شيء انتهى وحيث حمل على ماذكر لا يردقول سم على حجماً حاصله انه لاضرورة للرجوع في احدهما دون الاخر لتمكنه من الرجوع فيهما اهلان ذاك انما يتم اذاوه بهمامعا ثم اراد الرجوع في احدهما واماعلي ماذكر من التصوير فليس الرجوع فيه الافي الام اهعُ ش (قوله بخلافه في الرجوع) اىلايجوز اه سم (قوله في الرجوع) اى بالرجوع (قوله وكلام) الى المتن في المغنى الاقوله و الاوجه الى و أذا اجتم و الى قول آلمتن و في قول في النهاية (قوله آلاب) قال في شرح الروض و ان علاو (قوله و الجدة) قال فيهو ان علت ولهذاقال الشارحوان علياولو وجدابوجد فهل يجوز التفريق بينه وبين أحدهما لابينه وبينهما او العبرة بالاب فيمتنع التفريق بينهو بين الاب ولومع الجدانتهي سم على حج وقو لهو بين احدهماهذاهوالظاهر لاندفاع ضرره بيقائه مع كل منهما اه عش (قوله وبينه) أى الاب (قوله وجدة) اى ولو من الام اهنهاية (قول بانه لا ضرورة آلخ) اى فالا صحاب لم يفرقو افى الام بين المسلمة و الكافرة سم ونهاية (قوله لاستغنائه حينيَّذ) اىحين اذميزوان لم يبلغ السبع اه عش (قوله لخبر) الى قوله و يحرم فى النهاية الآقوله خرو جامن خلاف احمد (قول ليس لذلك) اى لنقص تمييزه بل لَعدم صحة تصر فه فاحتاج لمن يقوم بامره اهعش (قوله مماياتي) اى في بآب الالتقاط اه نهاية (قوله ويكره) اى التفريق (قوله خروجامن خلاف احمد) عبارة النهاية و المغنى لما فيه من التشويش و العقد صحيح اه اى فهالو ميز او بلغ عش (قولهما بعده) اى قوله حتى يبلغ اه عش (قوله اذلامانع من ذكر شيئين الح) وهماهنا الصغير والمجنون يعنى حكمهما فكانه قال حتى يميز كلمن الصيىو المجنون وفى قول فى الصبي حتى يبلغ اه رشيدى (قوله أيضا بالسفر الخ) حق العبارة بالسفر ايضا بينهما و بين زوجة الخ (قوله بالسفر) اي مع الرق و المراد سفر يحصل معه تضررو الاكنحو فرسخ لحاجة فينبغى ان لا يمتنع ثم ماذكر من حر مة التفريق بالسفر مع الرق علىما تقرر مسلم واماقوله و بين زوجة حرة الخ اى بالسفر أيضاً فمنوع سم على حج اه عش (قوله

ولا بعد فيه مر (قوله لا بفسخ الح) اى لا يجوز (قوله لا بدله) قديقال لا ضرورة الى الرجوع في احدهما دونه الاخر (قوله بخلافه في الرجوع) اى لا يجوز (قوله الاب) قال في شرح الروض و ان علا وقوله و الجدة قال في شرح الروض و ان علت و لهذا قال الشارح و ان عليا و لو و جداب و جدفهل يجوز التفريق بينه و بين احدهما لا بينه و بينهما او العبرة بالاب في متنع التفريق بينه و بين الاب و لو مع الجد (قوله التفريق بينه و بين الاب يع و حده) عبارة شرح الروض قال الشيخ بجم الدين البالسي و ينبغي لو مات الاب ان يباع و ان مات الاب ان يباع و الدلا للخرورة اه (قوله بانه لا ضرورة الح) اى فالا صاب له يقرو و الا كنحو فرسخ لحاجة في نبغي و يحرم التفريق ايضا بالسفر) اى مع الرقو المراد سفر يحصل معه تضرر و الا كنحو فرسخ لحاجة في نبغي ان لا يمتنع ثم ماذ كره من حرمة التفريق بالسفر مع الرق على ما تقرر مسلم و اماقوله بين زوجة حرة الحالي

وكالام عند عدمهاالاب والجدةلاماوابوانعليا لاالجدالام كسائر المحارم علىمار جحهجمع والاوجه قو ل\لمتولى انه كالجدللاب لعدهم له من الاصول في الاعفاف والانفاق والعتق وغيرهاواذااجتمعابوام حرم بينهو بينها وحلبينه وبينه اواب وجدة فهما سوا. فيباع مع ايهماكان ولا بجوز التَّفريق بينــه وبينهماوقدبجوزالتفريق للضرورة كانءلك كافرا صغيراو ابويه فاسلم الاب فانه يتبعه ويباعان دونها وانمات الاب بيعوحده ويحثالاذرعىانهلوسي مسلم طفلا فتبعه ثم ملك أمه الكأفرة جازله بيع احدهما فقطم دود بانه لاضرورة هناللبيع بخلافه فىالاولى وتستمر حرمة التفريق (حتى يمز) الولدبان يصير بحيث يأكل وحدهو يشرب وحدهو يستنجى وحدهو لا يقدر بسن لا ستغنائه حينئذعن التعهدو الحضانة ويفرق بين هذا والامر بالصلاة فانه لايعتسر فيه التمييز قبل السبع بان ذاك فيهنوع تكليف وعقوبة فاحتيط له (وفي قول حتى يبلغ) لخبر فيه ولنقص تمييزه قبلاالبلوغ ومن ثم

حل التقاطه و يجاب بان الخبر ضعيف و بمنع تاثير ذلك النقص هناو حل التقاطه ليس لذلك كما يعلم بما ياتى و يكره لا يعارضه ما بعده خلافا ولو بعد البلوغ خروجا من خلاف احمد و لا ير دعلى المتن منع التفريق في المجنون و ان بلغ لا نه يفهم من قوله حتى يميز و لا يعارضه ما بعده خلافا لمن زعمه لا نه لاما نع من ذكر شيئين و حكاية قول في احدهما و يحرم التفريق ايضا بالسفر و بين زوجة حرة وولدها الغير المميز

(411) لامطلقة لامكان) اعتمده المغنى (قوله كذا أطلقه الخ) عبارة النهاية و افتى الغز الى بامتناع التفريق بالمسافرة أي كذاأطلقهالغزا رده ذلك في الزوجة الحرة بخلاف آلامة ليس بظاهر اه قال الرشيدي قوله مر ليس بظاهر والذي يتجمه أ جعإلى تفرقة الغزالي بين الحرة والامة اي والظاهر انهماسواء في التفريق المذكور وهذا هو كلامهم في الحض متيخنافي الحاشية ويحتمل انهر اجعلاصل الطرد اعلم انهذا الذي نقلهعن الغز الي من التفرقة النفريق بالسفر فى المطلقة وغيره حتى حضالة ثبتت وإلاكالسفر لن وأفهم فرضه ال يرجى تمييزه عد بينالبهائم ومحله الامإن استغنى لبهاويكره حينئذ ولم يصحالبيع و إ كجحشصغيراه ماكول فيحل ق اذرضالذبحوا من المشترى كما و بیع مستغن م لغرضالذبح (ببيع أو هبة) أ مامر تفصيلهو م

علىالاوجهلاز يشغله عن الا الموقوف عليه ويع فهو نظير قوله تعالى إن يكن غنياأ و فقير افا تمه اولى بهما اه اى و ما تقدم من ا فصحية الا فر اد لمنافعه فهوكالبي ضافهو ممنوع(قوله كبيعه لغرض الذبح)كذافي شرح الروض، فيه نظر لانه قديتاً خرذ بحه أو لا ي به فلا يندفع الصر روشر طذبحه في العقد مفسدو هو نظير مالو باع الام و الولدحيث حرم التفريق مدوقد تقدم بطلانه لانه غير محقق فالوجه البطلان هناسو اءشرط ذبحه فىالعقد اولاكما هناك

الاظهر)لعدم الذلميمشرعاوه اللبها باطل قطعا مع العطف با ضدىنكافى **فا**لد فاندفع ماللاس تبعه هنائمرايا أجاب بذلك (و

العربون)

الامة يخالفه ما في شرح الروض عبار تهو الحق الغز الى التفريق السفر بالتفريق بالبيع وطرده بنالزوجة وولدهاو إنكانت حرةانتهت فصريح قوله وإنكانت حرةان الحرة والامة سواء كلمن الشهاب ابن حجرو الاذرعي توافقها نقله الشارح اهوقال عشقو لهوافتي الغزالي بالمسافرةاي ولولغير النقلةوقوله وطرده ذلك الخوكذا يحرم انينزع ولدهمن امته ويدفعه ى سم على منهجو ينبغي ان محل ذلك إذا تر تب عليه ضرر لها أو لاحدهما أه عش (قوله و الا لم يزل التفريق حتى الحصانة (قوله وافهم) إلى قوله كبيعه لغرض فى النهاية والمغنى (قوله ولم اىالتصرف اله نهاية(قول كبيعه لغرض الذبح)خلافاللنهاية وسم عبارتهماو اللفظ للأول نصر ف في حالة الحرمة بنحو البيع و لا يصح القول بان بيعه لمن يغلب على الظن انه يذبحه كذبحه باع الولدة بل استغنائه ، حده او آلام كذلك تعين البطلان فقدلا بقع الذبح حالا او اصلا فيو جد رطالذبح عليه غير صحيح وهواولي بالبطلان لمامر في عدم صحة بيع الولددون امه او بالعكس قبل لم عتقه فليتامل اه قال عشقو له م روشر طالذ بح الخهذا محله كما قال بعضهم مالم يعترف المشترى رذبحه والافيصح ويكون ذلك افتداء وبجبعلي المشترى ذبحه فان امتنع ذبحه القاضي وفرقه الفقراء اه (فولُّهُو بيعمستغنالخ) هذاغير قولهالسابق، يكره حينئذَ لان هذافي بيع الولد الكفذ بجام الوَّلدالمَستغنى اه سم (قوله إلا لغرض الح) فيه مامرانفا (قوله ومنه) اي ما ت به (قوله على الاوجه) خلافا للمغني كمامروللنهاية عبارتهو الاوجهما جزم به الشيخ في شرح لحاق الوقف بالعتق و لعله لم ينظر إلى ان الموقوف عليه يشغله في استيمًا ءمنه مته كمالو اجر رقيقه موبين ولده بالاعتاق فيجوزو لانظر لما يحصل من المستأجراه قال الرشيدي قوله مربالاعتاق جره وقوله ولانظر لما يحصل الخقال الشهاب سم ولا يخني ما فيه فان استحقاق الموقو ف عليه دائم ستاجراه قول المتن (بطلا) اى البيع و الهبة اى وغيرهما مامر (قوله لعدم القدرة) إلى الفصل قولدو إنكان ضعيفا إلى و في زمن آلخ (**قول**ه و ثني الضمير الخ) عبارة المغني قوله بطلاقال الاسنوي إسقاطالالف منهفان الافصح فىالضمير الواقع بعداو ان يؤتى بهمفردا تقول إذالقيت زيدااو مهوقال الولى العراقى والصواب حذف الالف والأولى ماقاله الزركشي من أنه إنما تني الضمير

ما فيه فان استحقاق الموقو ف عليه دائم بخلاف المستاجر (قوله و ثني الضمير مع العطف باو الخ) (﴿ عَ - شرواني و أن قاسم - و أبع).

فله و بيع مستغن مكر وه) هذا غير قوله السابق و يكر ه حينند لان هذا في بيع الولد المستغنى و ذلك

لولدالمستغنى (قول المصنف، إذا فرق ببيع او هبة) قال فى شرح الروضَ نعم إنكان المبيع عن

على المشترى فالظاهركماقال الاذر عي وغيره عدم التحريم وصحة البيع لتحصيل مصلحة الحرية

جو از التفريق بالاعتاق اهوينبغي ان هبته لمن يعتق عليه كذلك (قوله و منه الوقف على الاوجه)

لمافى شرح المنهج فقدجزم فيه بالحاق الوقف بالعتق قيلو لعلملم ينظر إلى ان الموقوف عليه يشغله منفعته كالوأجر رقيقه ثم فرق بينه وبين ولده الاعتلق فيجو زولانظر لما يحصل من المستاجر بفتخ أوليه وهو الافصح و بضم فسكون ويقال له العربان بضم فسكون وهو معرب و أصله التسليف و التقديم ثمم استعمل في ايقرب من ذلك كاأفاده قول (بان يشترى و يعطيه در اهم) و قدو قع الشرط في العقد أى أو زمن خيار ه كما هو قياس ما مرعلي أنه إنما أعطاها (لتكون من الثمن إن رضى السلعة و ألا فهمة) بالنصب و يجوز الرفع للنهى عنه لكن إسناده غير متصل و لان فيه شرطين مفسدين شرط الهبة و شرطر د المبيع ابتقدير ان لارضا قيل كان ينبغى له ذكر هذا و التفريق (٣٢٣) في فصل ما يبطل و بحاب بان في صنيعه هذا فائدة أى فائدة وهي الاشارة إلى ان

أنماهو فىأوالتى للشكونحوها بمايكون الحسكم فيهالاحد الامرين لاالتى للتنويع كماهنا لانها بمنزلة الواو فالافصحفيها لمطابقةوقديفر دعلىخلافالاصلسم(قوله بفتحاوليهالخ)و بالدالالعينهمزةمع الثلاث ففيهست لغات اه مغنى (قوله و اصله الخ)اى فى اللغة اه مغنى (قوله فم العرب) ببناء المضى المفعول من التعرب عبارة النهاية يقرب أه من القرب (نوله كاافاده) اى الاستعال المذكور قول المتن (در اهم) اى مثلانهایةومغنیای اوعرضا وظاهر انقوله یشتریمثال ایضا(قولهوقدوقعااشرط)ایالاتی انفا (قوله قياس مامر)أى فى التنبيه الذى قبيل قول المصنف والاصح أن للبائع الخ(قوله على انه الخ)متعلق بقول المتنو يعطيه در اهم قول المتن (السلعة)السلعة بالكسر على و زن سدرة مشتركة بين الخر اجو البضاعة و مالفتح على وزن سعدة بختصة مالشجة مصباح اهع ش (قوله النصب) اى فتكون مبة (قوله و يحوز الرفع) اى فهى هبة اه م (قوله رد ألمبيع) عبارة النهاية البيع اله بلاميم قال عش اى العقد اله (قوله ان لارضى) أى ان لا يرضي نها يَقُومهُ فَي (قولهِ قيل الخ) وعن قال به المحلي و المُغني (قوله و يجاب الخ) فيهما فيه اه سم (قوله مغایر) أى امرمغایر (قوله في الفصلين) اى فصل ما يبطل و فصل ما لا يبطل (قوله فاخر ۱) أي التفريق وبيع العربون اه نهاية (قول الذي الخ)عبارة النهاية ولوقدمهما لفات ذلك أه (قول هقد يجب الخ)عبارةالمغنى(فائدة)البيع ينقسم إلى الاحكام الخسةوهيالواجبوالحراموالمندوب والمكروه والمباحفالو اجبكبيع الولى مال اليتيم إذا تعين بيعهو بيع القاضي مال المفلس بشروطه الخ اه (قول لمال المولى)متعلق بضمير البيع في تعين وقدمرما فيه (قوله أو لاضطر ارالخ)عطف على لمآل المولى (قوله والمال لمحجور) جملة حآلية (قوله و إلا) أي بان كآن المال لمطلق التصرُّف (قول مطلق التمليك) في صدَّقه بالا باحة الكافية كاهو ظاهر و إن حصل الملك بالوضع في الفمأ وغيره نظر اه سم (قوله كالبيع بمحاباة) قد يقال المطلوب المحاياة لانفس العقد إلا أن يقال لما اشتمل عليها وهي مطلوبة كان مطلوبا اه عش (قوله وعليه يحمل) أي على عدم العلم بالحاباة (قول هذا) أي قسيم البيع إلى الاحكام الخسة (قوله وذاك)اى قولهم المذكور (قوله قصد محمود) تركيب وصنى (قوله الباعة) جمع بائع مفعول ماكسوا بصيغة الأمر (قوله وفي زمن نحو الغلاء) عطف على بمحاباة في قوله كالبيع بمحـاباة (قوله

والله ابن هشام في قول الالفية وغيره بافرادالهاء من قوله

نكرة قابل ال مؤثرا ﴿ او واقع موقع ماقدذكرا

وغيره معرفة ما نصه و افر ادالضمير على المعنى كاتفر دالاشارة إذاقلت وغير ذلك و مثله قوله تعالى لو ان طم ما فى الارض جميعا و مثله معه لافتد و ابه اى بذلك قال و لا يصح الجو اب بان او يفر د بعدها الضمير لان ذلك فى او التى للشك و نحوها عايكون الحكم فيها لاحد الامرين لا التى للتنويع لانها بمنزلة الو او وهو صريح فى أن الاصل المطابقة بعد أو التى للتنويع و ان آلافر اد إنما هو على خلاف الاصل بالنظر للمعنى و لا شك أن أو هنا للتنويع فلا غبار على عبارة المصنف اصلاو لا يحتاج إلى جو اب اصلاو يحرى ذلك فى نظائر ها كمقوله الاتى فى الاجارة و دا ية او شخص معينين و قد صرح فى المغنى نقلاعن الابدى و قال انه الحق بو جوب المطابقة بعد فى الاجارة و دا ية او شخص معينين و قد صرح فى المغنى نقلاعن الابدى و قال انه الحق بو جوب المطابقة بعد او التى للتنويع و نقلنا عبار ته فى باب الاجارة بازاء عبار ته المذكورة (قول ه بالنصب) اى و إلا فتكون هبة و و و له و يجوز الرفع اى و إلا فهى هبة (قول ه و يجوز الرفع اى و إلا فهى هبة (قول ه و يجوز الرفع اى و إلا فهى هبة (قول ه و يجوز الرفع اى و إلا فهى هبة (قول ه و يجوز الرفع اى و الافتكار ته المادة و و تحلق و المناسبة و المناسبة و الله بالمناسبة و تعلق و المناسبة و المنا

التفريق لما اختلف في إبطاله وهذا لما لميثبتفي النهى عنه شيء كانا بمنزلة مغاير لمافىالفصلينفاخرا لافادة هذا الذىلوقدمالم يتنبه له على أن هذا قدم إجمالا في البيع والشرط ﴿ تنبيه ﴾ قد يجب البيع كما إذا تعين لمال المولى أو المفلس أو لاضطرار المشترى والمال لمحجور وإلافالو اجب مطلق التمليك وقد يندبكاليع محاباة أىمعالعلمها فمايظهر وإلا لم يثبت وعليه يحمل خبر المغبون لاماجورو لامحمو د وإنكان ضعيفا فانقلت بمكن حمل ندب المحاباة هنا على قولهم يسن لمشترىما يتعلق بعبادة أنلاءاكس فى ثمنه قلت لا مكن ذلك لآن ماهنا فيمحاباة البائع وذاك في محاباة المشترى على أن الذي يتجه ندب المحاباة للمشترى أيضا مطلقاوذكرهمذاك إنماهو بالنسبة للآكدية لالمدم الندب فيشر اءما لغير عمادة بمحاباة لان قياس ذكرهم ندمها للبائع مطاقا ندمها للشترى كذلك فانقلت

يضدق عليه حينئذاً نه مغبون قلت بمنوع إنما المغبون من أخذما له لنحو تغفله أو عدم قصد محمود منه في المسابحة بدون نمن كبيع مثله فان قلت فله فان قلت هذا حديث ضعيف و بفرض حسنه لو رو دطرق له منها ا تانى جديل فقال يا محمد ما كسود همك فان المغبون لا ماجورو لا محمودهو لا ينافيه بل يحمل على من لم يقصد محاباة بقه فهذا ينبغى له بما كستهم دون من يقصد ذلك لكن الاوجه ان قصد المحاباة سنة مطلقا لكن كونها فيما يشترى للعبادة اكدوفي زمن نحو غلاء وقد يكره

كبيع العينة) و فى حو اشى الجامع للعلقمى ما نصه العينة بكسر العين المهملة و إسكان التحقية و بالنون هو أن يبيعه عينا بثمن كثير مؤجل و يسلم اله ثم يشتر بها منه بنقد يسير ليبق الكثير فى ذمته او يبيعه عينا بثمن يسير نقد و يسلم اله ثم يشتر بها منه بثمن كثير مؤجل سواء قبض الأن الاول او لا اه عش (قوله و المصحف) قبل ثمنه يقابل الدفتين لأنكلام الله لا يباح وقيل انه بدل اجرة اسخه حكاهما الرا بمى عن الصيمرى اه مغنى (قوله عن اكثر ما له الحرام) أى أو فيه حرام و لم يت قق أن المأخوذ من الحرام و إلا فحرام اه مغنى (قوله عن أكثر ما له حرام) أى أو فيه حرام و لم يت قق أن المأخوذ من الحرام و إلا فحرام اه مغنى (قوله و مخالفة الغز الى فيه الح) اى حيث قال بحرمته اقوله و الحرام مراكي الانسب و قد يحرم كاكثر ماذكره المصنف في هذا الفصل و الذى قبله و قد باح و هو ما بق في تفريق الصفقة (فوله في تفريق الصفقة) الى قر له و يجرى في النهاية و المغنى الاقوله عنه النها المناس في تفريق الصفقة (فوله في تفريق الصفقة) الى قر له و يجرى في النهاية و المغنى الاقوله في تفريق الصفقة) الى قر له و يجرى في النهاية و المغنى الاقوله في تفريق الصفقة) الى قر له و يجرى في النهاية و المغنى الاقوله في تفريق الصفقة) الى قر له و يقوله في تفريق الصفقة) الى قر له و يقوله في تفريق الصفقة) الى قر له و يقوله في تفريق الصفقة) الى قر المورد كي النه المؤلمة المؤلمة و يقوله في تفريق الصفة) المؤلمة المؤلمة و يقوله في تفريق الصفة) المؤلمة و يقوله في تفريق المؤلمة و يقوله في تفريق المؤلمة و يقوله في تفريق المؤلمة و يقوله في المؤلمة و يقوله في تفريق المؤلمة و يورد بالمؤلمة و يقوله في تفريق المؤلمة و يقوله و يقوله في تفريق المؤلمة و يقوله و

وفصل في تفريق الصفقة (قوله في تفريق الصفقة) الى و لهو بحرى والنهاية و المغنى الا و له بحلاف عكسه الا و يشترط (قوله او في الاحكام) اى في اختلاف الاحكام معنى و نهاية (قوله كذلك) اى على هذا الترتيب (قوله و ضابط الاول) اى التفريق في الابتداء قول لمتن (او مشتركا) شامل لما اذا جهل قدر حصته حال البيع و هو مو افق لما ياتى عن الروياني سم على حج و ضاهره سواء باع الكل او البعض و هو بعمو مه مناف لما سبق في شرح مر قول المتن الخامس العلم من استقر اب عدم الصحة في بيع البعض و قد يحمل ماهنا على ما سبق من الصحة في يبع البعض و الحاصل ان ما يصبح فيه البيع لا بدان يكون معلو ما حال العقد و الالم يصحف البيع وأما الآخر في كنى العلم به ولو بعد ذلك فالشرط فيه امكان علمه ولو بعد فليتاً مل اهم شوياتي البيع وأما الآخر في كنى العلم به ولو بعد ذلك فالشرط فيه امكان علمه ولو بعد فليتاً مل اهم شوياتي في اخر السوادة ما يصرح بانه لا يضر الجهل بحصته عند العائد قول المتن (في ملكه) اى الخل و الشاة و عده و حصته من المشترك اه مغنى (قوله بخلاف عكسه) و اعتمد النهاية و المغنى وسم و فاقا للشهاب الرملي عدم الفرق بين تقدم ما يصح بيعه و تاخره كبعتك هذا الحروهذ العبد (قوله لان العطف) اى المعطوف (قوله و من ثم لوقال الخ) وليس هذا كاقال شيخنا اشهاب الرملي قياسه و إنماقياسه ان يقول هذا الحرمييع منك و عبدى فانه لا يصح بخلاف نحو بعتك الحرو و العبد فانه يصح في العبد لان العامل في الاول علم في الثانى وقياسه في الطلاق أن يقول طلقت نساء العالم نوزوجتي فانها تطلق في هذه الحالة نهاية عامل في الثانى وقياسه في الطلاق أن يقول طلقت نساء العالم نوزوجتي فانها تطلق في هذه الحالة نهاية

كاهوظاهروانحصل الملك بالوضع في الفمأوغيره نظر (قوله كبيع العينة) قال في الروض وهو ان يبيعه عينا بثمن كثير مؤجل و يسلمها ثم يشتريها منه اى بنقد يسير له بق الكثير في ذمته و نحوه اه

وفصل وقول المصنف ومشتركا الحن شامل لما اذاجهل قدر حصته حال البيع وهوموا فق لما ياتى عن الروياني (قوله على ما بينته في شرح الارشاد الصغير) عبارته ما اذاقدم غير الحل كمعتك الحرو الفن فيطل فيهما على الا وجه لان العطف على الباطل باطل كافي نساء العيلين طوالق و انت ياز وجتى فان قلت وقع في تمثيل غير و احد للصحة في الفن تقديم الحرقلت هذا باله لا تربيب بينهما لوقوع القول فيهما معاوبه يعلم ان المدار على القبول و ان ما هناليس كالطلاق اذلا قبول فيه قلت القبول إنما يعتبر حيث صح الا يجاب و الا بحاب هنا باطل لان قوله بعتك الحروقع باطلا شرعا فصار قوله و العبد باطلا ايضالا أبه ليبق له عامل حيئذ في قع القبول باطلا ايضالو بهذا يتضح القياس من حيث ان كلاتقدم فيه لفظ باطل شرعا فصار ما بعده باطلا في المنالية ومه و يجعله مفيد اشرعا فنامله اه و أقول المك منع قوله لان قوله بعتك الحروقع باطلا فصار الخيانه إن أر ادان بعتك وقع باطلا معاله معناه متعدد بعدد معمولات في لا تقدم فيه في النسبة للعطوف عليه فسلم و لا يوت المنالين بالنسبة للعطوف ايضا و ذلك لان معناه متعدد بعدد معمولات في وخيلانه بالنسبة لغيره منها ويؤيد دلك ان قولك جاءزيد و عمر وقد يكون كاذبا بالنظر للاول سادقا بالنظر للثانى فعلم ان العامل متعدد بعدة و يختلف حكمه باعتبارها وحيئذ يند فع قوله لان ما يبق له عامل الحواما عدم الوقوع في مسئلة معمولاته و يختلف حكمه باعتبارها وحيئذ يند فع قوله لانه لم يقامل الخواما عدم الوقوع في مسئلة معمولاته و يختلف حكمه باعتبارها و حيئذ يند فع قوله لانه له يا تمال الخواما عدم الوقوع في مسئلة

كييع العينة وكل بيع اختلف في حله كالحيل المخرجة عن الربا وكبيع دورمكة والمفحف ولايكره شراؤه على المعتمد وكالبيع والشراء عن اكثر مآله حرام ومخالفة الغزالى فيهفى الاحياء شاذة كمافى المجموع وكذاسائر معاملته ويلحق لذلك الشراءمثلا منسوق غلب فيها ختلاط الحرام بغيره ولاحرمة ولا بطلان إلاان تيقن فيشيء بعينهموجبهماو الحرامم اكثر مثلهوالجائز مابق ولاينافي جوازه عدممن فروض الكفايات لان فرضالكفايةجائز الترك بالنسبة للافراد

﴿ فصل ﴾ في تفريق الصفقةو تعددهاو تفريقها امافى الابتداءاوفى الدوام اوفىالاحكاموقدذكرها كذلك وضابط الاول ان يشتمل العقد على ما يصح سعهو مالا يصحفاذا (باع) فيصفقة واحدة (خلاوخمرا) أوشاة وخنزيرا(أو)باع (عده اوحرااو) باع عبده (وعبد غيره أو) باع (مشتركابغيراذن الآخر) أى الشريك (صحفى ملكه في الاظهر)و بطل في الاخر إعطاء لكل منهما حكمه سو اءاقال هذين امهذين الحلين امالقنين ام الحل والخروالقنوالحربخلاف عكسه على ما بينته في شرح

ومغنى وسم (قوله أيضا)أي كاشتراط تقدم مايصح بيعهو قدمرما فيه (قوله من العقود)أيكان آجر أو اعاراووهبمشتركا بغيراذنشريكه اهعش (قولهوالحلول)اي كانطلقزوجتهوزوجةغيره بغير اذنه فيصح في زوجته فقط (قوله وغيرهما ألخ) اي إلا فيما اذا كان كل و احدقا بلاللعقد لسكن امتنع لاجل الجمع كنسكاح الاختين فلا يجرى فيهما اتفاقاً نهاية وسم (قوله كالشهادة) اى كان شهد لاجنبي و بعضه الطلاقالمذكورة فيجوز انسببهانهمنعطف الجملوجملةطلاقزوجتهوهىوأنت يازوجتيلم تبملعدم ذكر لفظ الطلاق فيهاو تقديره لايؤ ثركماصرحوا به فليتامل فان هذاالتو جيه يعتمدمع قولهم لان العطف على الباطل باطلو الاحسن انه ليس ثم عامل فصح بالنسبة للمعطوف مخلافه هناو الذي ذهب اليه شيخنا الشهاب الرملي أن القياس ليس بصحيح لأن نظير نساءالعالمين طو القو انت يا زوجتي إنما هو قو لك هذا الخر مبيع منكوعبدي هذا نقول فبه بالبطلان واما بعتك الحر والقن فليس نظيره وإنماهو نظير طلقت نسااء العالمين وزوجتي نقول فيه بوقوع الطلاق اه ويؤخذمنه الفرق بين ماهنا و ثم اذهناعا مل صحيح بالنسبة للمعطوفولا كذلك هناك فتامله اه (قوله ويشترط ايضا العلم بهما) يسبق الى الذهن ان المراد العلم حالالبيعوقد يؤيدهانالشروط إنما تعتبرحالالبيع وقوله كاياتى فيبيع الارضمع بذرها إشارةالى قول المصنف الاتى في باب الأصول ولو باع ارضامع بذر او زرع لا يفر د بالبيع بطل في الجميع و قال الشارح هناك في قوله لايفردبالييع مانصهاي لايجوز وروده عليه كبذرلم يرهاو تغير بعدرؤيته او تعذر عليه اخذه كماهوالغالب ثم علل البطلان بالجهل باحدالمقصود ن لتعذر التوزيع اه وقال الاسنوى هناك والبذرالذى لايمكن افراده هومالم يره او تغيراو امتنع عليه اتخذه فان رادولم يتغير وقدر على اخذه فلاشك في صحته اه و هذأالكلام صريح في أنه اذالم يره لا يصحولو قدر على اخذه بعد ذلك مع انه اذاقدر على اخذه امكن التوزيع وفى الانوارهنا ولوباع معلوما وبجهولا بثمن واحدبطل البيع فى الكل لتعذر التوزيع اه وقضية ذَلَك اعتبار امكان التوزيع حال البيع لكنه في العباب جعل من صور المسئلة بيع معلوم وبجهول تمكن معرفته كمرئى وغيره أه ويوافقهما تقدم فيشرح الخامس العلم عن الروياني في قول الشارح هناكما نصه وقول البغوى فيمن باع نصيبه من مشترك وهويجهل قدره لا يُصح لانه بجهول لكل وقطع القفال بالصحةوجري عليهافي البحر فقال اي صاحب البحر باع جميع المشترك وهو لا يعلم مقدار حقه ثم عرفه صح لانما تناوله البيع لفظامعلوم ويدل لهقول الاصحاب لوظهر استحقاق بعض عبدياعه صحفى الباقي ولم يفصلو ابين ان يعلم البائع قدر نصيبه فيه ام لاو الذي يتجه ترجيحه كلام البغوي و معر فة البائع قدر حصته بعدالبيع لايفيدلما تقررمن ان الجهل عندالبيع مؤثر وإنءرف بعد وماذكره منكلام الاصحاب لادليل فيه لانه حال البيع لم يكن جاهلا بقدر حقه في ظنه و هو كاف الخما تقدم هناك و الذي يظهر أن مسئلة البغوي غيرمسئلةالرويأنى لان صورةالاولى بيعقدر حصته فقط فالجهل بها يصيرالبيع مجهولا وصورة الثانية بيع الجميع فالمبيع معلوم لفظاو الثمن كذلك ولايضرجهل ما يخصهمنه حال العقد كمافى سائر صور تفريق الصفقة فأن مايخص ماصحفيه البيع غير معلوم حال البيع وهذاالكلام مبنى على ان كلام الروياني فها اذاباع بغيراذن الشريك كماهو ظآهرعبارته وتقريرهو تمكن حملمامرعن الانوارعلىمااذالم ممكن العلم بالججهول بعدذلك والحاصل انما يصحفيه البيع لابدان يكون معلو ماحال العقدو إلالم يصحفيه أأبيع وامإ الاخر فيكني العلم بهولو بعدذلك فالشرط فيه آمكان علمه ولو بعد فليتا مله وعلى هذا فقول الشارح فأنجهل أحدهما بطل فيهما أي جهل أحدهما مطلقا أي حال العقد و بعده بان كان لا يمكن معر فته بعد العقد وقوله كاياتى فيبيع الارض مع بذرها ينبغي تصويره على ماتقرر بما اذالم تمكن معرفته البذر بعد ذلك ليوافق ما تقرر فان ثبت نقل هنآك بالبطلان فيهما و ان امكن معرفة البذر بعد كان رادالهذا الذي تقر روحيننذ بمكن ان بحاب عما تقدم عن الروياني بان حصة الشريك معلومة بالمشاهدة في ضمن معلومية الجملة و إنما المجهول تجرد قدرها فليحرر (فوله كالشهادة) اى لافيها اذا كان كل و احدقا بلاللعقد لكن امتنع لاجل

ويشترط أيضا العلم بهما ليتاتى التوزيع الآتى فان جهل أحدهما بطل فيهما كما يأتى فى بيع الارضمع بذرهاو يجرى تفريق الصفقة فى غير البيع أيضا من العقود والحلول وغيرهما كالشهادة بشرط تقدمالحلها اليضاو انما بطلى الكل فيها اذا اجر الرهن المرهون مدة تزيد على محل الدين او الناظر الوقف اكثر بماشر طه الواقف لغير ضرورة او استعار شياليرهنه بدين فزاد عليه لخروجه بالزيادة عن الولاية على (٣٢٥) العقد فلم يمكن التبعيض ويؤخذ من العلة

انالفرض انالناظر علم بالشرط المذكور لانعراله بمخالفته صريح شرط ألواقف وآلااختص البطلان بالزائدوهو محمل قول الرويانى يبطل الزائد فقط وان الراهن علم بالرهن ومدة الاجل والاصح فيماقبل الحلول لعدم تقصيره ذكره ابوزرعة وفيمااذافاضل في الربوي كمدبر بمدين منهاو زاد خيار الشرطعلى ثلاثة ايام لماياتي فيهاوفي العراياعلي القدر الجائز لوقوعه في العقد المنهى عنه وهو لامكن التبعيض فيه وأنمابطلفي الزائد فقطفى الزيادة في عقد الهدنةعلى اربعةاشهر أو عشرسنين تغليبالحقن الدماء المحتاج اليه وفيمالوكان بين اثنين ارضمناصفة فعين احدهمامنها قطعة محفوفة بجميعها وباعها من غبر اذنشريكه فلايصحفي شيء منها كانقله الزركشي عن البغوى واقره لانه يلزم على صحتهفي نصيبهمنها الضرر العظيم للشريك بمرور المشترىفي حصته الى ان يصل الى المبيع اه ومر اخر الشرط الثانى للبيع مايصر حبذلك ونوزع في

فتقبل للاجنى فقط (قوله و يحرى) الى قوله و انما بطل في الزائد في النهاية الاقوله بشرط تقدم الحل هنا ايضا وقوله ويؤخَّذا لي وفيها آذافاضل وكذا في المغنى الاقوله أو الناظر إلى أو استعار (فيه له بشرط تقدم الحل الخ مرمافيه(قوله فهااذا اجر الراهن الخ)اى ولوجاهلاو مثله يقال في المستعير وينبغي أن محل البطلان في الرهن اذا آجر ه آغير المرتهن بغير اذنه فان اجره له او لغيره باذنه صح اهع ش (قول الغير ضرورة) و انما تتحقق الضرورة حيثكانت الحاجة ناجزة كان انهدم ولم يوجدمن يستاجره بما يني بعمار ته الامدة تزيدعلي ماشرطه الو اقف امااجار تهمدة طويلة زيادة على شرط الو اقف اغر ض اصلاح المحل بتقدير حصول خلل فيه بما يتحصل من الاجر ة فلا بجو زلانتفاءالضرورة حال العقدو الامور المستقبلة لآيعو ل علمهاو من الضرورة مالو صرفت الغلة للمستحقين ثم انهدم الموقو ف و احتيج في عمارته الى ابجاره مدة و ليس في الوقف ما يعمر به غير الغلة فان ذلكجا تزو انخالف شرط الو اقف لماهو معلوم من انه لا يمنع الغلةعن المستحقين ثم يدخر هاللعمارة اهع ش (فوله او استعار الخ)عطف على قوله اجر (قوله و يؤخذ من العلة الخ) ظاهر كلامهم البطلان مطلقاً في المسئلتين مر اه سم و عش (قه إله و فيما إذا فاضل الخ)عطف على فيما إذا أجر الخ (قه إله لما ياتي) أي من انه انكان في صلب العقدُ لم ينعقد جزَّ ما او في خيار المجلس يبطل في المكلُّ اهمغني (فهله او في العرايا الخ) عطف على قوله في خيار الشرط (فه له على القدر الجائز)وهو دون خسة اوسق اهع شَّ فه له لو قوعه الخ)ر اجع اللصور الثلاث المذكورة بقولهو فيها اذافاضل الخ او للاخير فقط وهو الاقرب اله عش (قول لوقوعه فىالعقد الخ) يتامل فقدتو جدهذهالعلةفيصورةالتفريقسم على حج وقديقال مراده بالنهي عنه تاديته لعدمالعلم المماثلةعندارادة التوزيع اه عش (فوله و انما بطل آلخ)اى معجريان العلة المذكورة فيها (قه إله و فهالو كان الخ)عطف على قوله فيها إذا اجر الخ شم هو الى قوله ومر الخ في النهاية (غيم إبرمنا صفة) مثال (قوله محقَّو فة بجميعها) اى القطعة بانكانت من وسط الارض وكذا ضمير منها (قوله كما نقَّله الزركشي الخ) ويظه ِ حمله على مااذاتعين الضررط. يقاو الافالاو جه خلافه لتمكنه من دفع ذلكٌ بالشراءاو الاستئجار للممر او القسمة فلم يتعين الاضرار اهنهاية قال عشو الرشيدي قوله مر ويّظهر حمله الخلاوجه لحمله على صورة لايتعين فهما الضرربعدفرض الكلام فىالمحفوفة بملكه منسائه الجوانب وامكان نحو الشراء عارض بعد تمام العقدو مثله لا نظر اليه اه (قوله في نصيبه) اى البائع (منها) اى من تلك القطعة (قوله في حصته)اىالشريك(قولهفي استثناءالاولى)وهي صورة اجارة الراهنّو مثلهاالثانية اي اجارة ناظر الوقف كماياتيءن سم(وقوله والثالثة)اىصورة الاستعارة (قوله والمنفعة المعقود عليها الخ)هذا التوجيه جارفي الثانية فلم تركما اه سم (قوله بمالم ياذن فيه)اى على وجه لم ياذن فيه اه مغنى و هو الزيادة على الدين المستعار للرهن به (قوله و ردالخ) أى النزاع المذكور (قوله و خرج) الى قوله فان قلت في النهاية و المغني (قوله فيصح جزما ﴿ هَذَا ظَاهُرَ انْ عَرِفَ قَدَر حَصْتُهُ وَ امَّا أَذَا جَهِلُهُمَّا فَهُلَّ يَبْطُلُ لَلْجَهُلُ بِمَا يَخْصُهُ مِنَا لَكُنَّ كَالُو بَآعَ

الجمع كنكاح الاختين فلا يجرى فيها اتفاقا (قوله و يؤخذ من العلة الخ) ظاهر كلامهم البطلان مطلقافي المسئلة مر (قوله لوقوعه في العقد المنهى عنه الخ) يتامل فقد تو جدهذه العلة في صورة التفريق (قوله و المنفعة المعقود عليها الخ) هذا التوجيه جار في الثانية فلم تركها (قوله و خرج بقوله بغير اذن الاخر بيعه باذنه فيصح جزما) هذا ظاهر اذا عرف قدر حصته اما اذا جهلها فهل تبطل للجهل بما يخصه من الممن كالو باع عبده و عبد غيره باذنه و لم بفصل الثمن و يفارق ما لو باع المشترك بغير اذن شريكه حيث قلنا بصح و لوجهل قدر حصته على ما تقريق الصفقة يغتفر فها مثل ذلك كا تقرر فانه اذا باع عبد او حراكان جاهلا بما يخصه الابعد تقدير الحر عبد او تقويمه كا قرروه او يصح لان العقد العبد حال العقد فانه لا يتبين ما يخصه الابعد تقدير الحر عبد او تقويمه كا قرروه او يصح لان العقد

استثناءالاولى والثالثة بانصورة تفريق الصفقة ان يعقدعلى شيئين موجودين احدهما حلال والمنفعة المعقود عليها في الاولى شيء وأحد وما في الثالثة تصرف في ملك الغير بمالم ياذن فيه ويرد بمنع قوله الصورة بل الضابط الجمع بين متنعو غيره ولو اعتبار أفشمل ذلك ها تين وغيرهما ومن ثم اجروا لاتفريق في غير نحو البيع بمامر و خرج بقوله بغير اذن الاخربيعه باذنه فيصح جزما يصح عوده لعبده وعبدغيره ليفيدا اصحة فيهما باذن الاخر لكن محله ان فضل الثمن وحينئذ قد تعدد العقدو ذلك لا يضرفى المفهوم فان قلت يشكل على ماذكر فى عبده و عبدغيره بل و على ما ياتى من ان الصحة فى الحل بالحصة من المسمى باعتبار قيمتيهما قو لهم لو باعا عبديهما بثمن و احد لم يصح للجهل بحصة كل عند العقد لان (٣٢٦) التقويم تخمين و هذا بعينه جار في اهنا اذنحو عبده الذى صح البيع فيه ما يقا بله مجهول

عند العقدفما الفرق قلت عبده وعبدغيره باذنه ولم يفصل الثمن اويصح لان العقدو احدوكل من المبيع والثمن فيه معلوم فليراجع اه يفرق بانالجهل مابخص سم اقول وظاهر اطلاقهم الثاني (قوله عوده) اى قول المتن بغير اذن شريكه (وقوله لعبده وعبد غيره) كلامن عينين بيعتا صفقة اي ايضااي كعوده لمشتركا (قول بان الاخر) و الاولى باذن الغير (قول وحيننذ قد تعدد العقد) اي فليس واحدة آنما يؤثر وينظر ممانحن فيه لان الكلامفالصفقةالواحدة(قوله وذلك)اى تعدد العقدحيننذ اهكر دى(قوله لايضر اليهفىالعقد عند اختلاف الخ)فانه يصدق انه اذا اذنكان الحسم بخلاف ذلك (قوله على ماذكر الخ)اى من الصحة في عبده والبطلان المالك وعدم المرجح لما فى عبدغيره (قول الموالخ) فاعل يشكل (قول المونية) اى الجهل المذكور (قول ما يقا بله مجهول الخ) ياتى كافى تلك لان ابطال الجملة خبر نحو عبده (قوله عندا ختلاف المالك) اى تعدده (قوله لما ياتى) اى انفا (قوله كما في تلك) اى فى مُسئلة بيعهما عبديهما بثمن واحد (قوله وذلك) آىالجهل المذكور (قُوله ذلك)اىكولْ أحدهما ترجيح بلامرجح ابطال احدهما ترجيحا بلامرجح فقوله والمرجح الخ تفسير لماقبله وقالعش المشآر اليهدو اماانزاع فتعين بطلانهما لتعذر اه(قوله على انالو نظرنا الخ)هذه العلاوة عاية عنى منه العجب بالنسبة الاشكال الثاني المذكور بقوله بلّ صحتهما لمايلزم عليها من وعلىماياتى الخلانحاصل هذاالاشكاللمصعمع الجهل بالحصة وحاصل هذا الجواب انماصح لانالو نظرنا الجهل ما بخص كلا ابتداء اللجهل لم يصبّح فتامله بلطف فهم تعرفه فأن فيه دقة تحتاج الطف الفهم اه سم (قول مطلقا)اى في القهم وذلك يستلزم دوام النزاع الاول وغيره (قوله وهو)اى الحصة والقسم (قوله على ذلك)اى الفرق المذكور (قوله في بعتك هذا بينهما لاالى غاية واما القطيع)فهذه المسئّلة بحث قدمناه في الشرطُ الخامس منشروط المبيع اه سم (قولة التعليل) فاعل مسئلتنا فليس فيها ذلك يشكلُّ و(قوله المارالخ)اىعقب كلصاع بدرهم الهكردي (قوله نتعذُّرالتوزيع)نظر فيهسمر اجعه والمرجح لابطال ماعدا قول المتن (فيتخير المشترى الخ)اى وان كان الحرام غير مقصود للحوق الضرر للمشترى مر وهو الحل موجودفيهافلمينظر الاوجهخلافا لماقاله شيخالاسلام فىشرح البهجةمنان محل الخيارانكان الحرام مقصودافان كانغير للجهل بما يخصه و ان فرض مقصودكدم فالظاهر آنه لاخيارله لانه غير مقابل بشيءمن الثمن اه سم وعش (فول فورا) وفاقا انه عند العقدكما في يبع للمنهج والنهاية والمغني (قوله فورا)إلى قول المتن ولوجع فى النهاية الاقوله بينته الى مممر ايت (قوله سيف وشقص مشفوغ انجهلذلك)اى فلوكان عالمًا فلاخيار له لتقصيره نهاية ومغنى (قول هفان اجاز العقد)اى او قصر بعد علمه بالفكاياتى فتامله على انا و (قوله عنده) اى عند العقدو يصدق المشترى في دعو اهذلك اى ألجهل لانه لا يعلم الامنه و لان الاصل عدم لو نظر نالهذا الجهل لميتات و احدوكل من المبيع و الثمن فيه معلوم فلير اجع (فيه له على ا نالو نظر نا الخ)هذه العلاوة بما يقضي منها العجب تفريق الصفقة مطلقا لانه يلزمهالنظر للحصة باعتبار

واحدوكل من المبيع و الثمن فيه معلوم فلير اجع (قوله على انالو نظر نا الخ) هذه العلاوة بما يقضى منه االعجب بالنسبة الاشكال الثانى المذكور بقوله وعلى ما ينى الخلان حاصل هذا الاشكال لم صحفى الحل مع الجهل بالحصة و حاصل هذا الجواب الماصح لا نالو نظر اللجهل لم يصح فتامله بلطف فهم تعرفه فه فان فيه دقة تحتاج للطف الفهم (قوله ف بعتك هذا القطيع) في هذه المسئلة بحث قدمناه فى الشرط الخامس من شروط المبيع (قوله فتعذر التوزيع) رتب التعذر على التفاوت بالخيار وغيره كاهو حاصل التعليل بقوله لان كل اثنين الح وفيه محث من وجهين احدهما ان التعذر الما يترتب على التفاوت لوكان باعتبار القيمة وليس كذلك و انماه و باعتبار مجر دالعدد كاهو صريح قول البائع كل اثنين بدرهم و الثانى ان هذا التفاوت موجود فى كل شاة بدرهم لاحتمال كل شاة المخيار وغيره مع صحته كا تقدم مع استشكاله فى الشرط الخامس و زيادة الاحتمال هناب بصورة الاختلاف المذكور بقوله او مختلفان لا اثر له و لا يقتضى فرقا فليتا مل (قول المصنف في تخير المشترى المناب على المناب الحوق الضر رالمشترى الهم و في شرحه مو افقة لاخيار لا نه غير مقا بل المونف فان اجاز لا خير حاله جه ثم قال الاوجه ثبوت الخيار للمشترى حيث كان جاهلا انتهى (قول المصنف فان اجاز ما في شرح البهجة ثم قال الاوجه ثبوت الخيار للمشترى حيث كان جاهلا انتهى (قول المصنف فان اجاز ما في شرح البهجة ثم قال الاوجه ثبوت الخيار للمشترى حيث كان جاهلا انتهى (قول المصنف فان اجاز

اثنين فرض مقابتهلما بدرهم يحتمل انهما من الخيار او من غيره او مختلفان فتعذر التوزيع منكل وجه مخلافه في مسئلتنا الاقدام و مسئلة شقص وسيف لسهو لة التوزيع فيهما مع الامن من نزاع لا غاية لهو ا ذاصح فى ملكه فقط (فيتخير المشترى) فورا (انجهل) ذلك لضرره بتفريق الصفقة عليه مع عذره بالجهل فهو كعيب ظهر (فان اجاز) العقد اوكان عالما بالجزم عنده

القيمةو هو مجهول عندالعقد

ويؤدى للتنازع فان قلت

يشكل على ذلك التعليل المارفى

بعتكهذاالقطيعاوالثياب

كل اثنين بدرهممن ان توزيع

الدرهمعلى قيمتهما يؤدى

للجهل فنظرو االيهمع اتحاد

المالك قلت يفرق بان المبيع

هنالم يتعين اصلالان كل

النوعين الى النظر للقيمة ولوضوح المرادلم يبال بالهام كلامه اعتبار القيمة هنا أيضا وعلى الرأسين المنقومين فاكثر باعتبار (قيمتهما) ان كان لها قيمة أولم تكن لاحدهما كالحر والحر والخنزبر بعد التقـدىر الآتى وذلك لايقاعهما الثمن في مقا بلتهما معافلم بجبنى أحدهما الا قسطه فلوساوي المملوك مائة وغيرهما تتين فالحصة ثلث الثمن ومحله ان كان الحرام مقصودا والا كالدم صح فىالآخر بكل الثمن على الاوجه ويقدر الحرقناو الميتةمذكاةو الخر خلالاعصيرالعدمامكان عوده إليه والخنزير عنزا بقدره كبراوصغراخلافا لمن زعم تقدر كبيره ببقرة وفىذلك أضطراب بينته مع الجواب عنه في شرح الارشاد ثم رأيت بعضهم تمحل لمنع التناقض وأجرى مافي كل بابعلي مافيه فقال ماحاصله إنما لميرجع هناللتقويم عندمن يرى له قيمة لان الكافر لايقبلخبرهأىومنشأن البيع ان يكون بين مسلمين بجهلون قيمة الخرعندأهلها منالكفارورجع إليه في الوصية لصحتها بالنجس فلم يحتج إليها الالبيان

الاقدام علىمافيه الفساداه عشقول المتن (فبحصته من المسمى باعتبار قيمتهما) الى آخر تقرير الشارح لايخني أنهذا الكلامصريح فيمانه يكني العلم بالحصة ولوبعدالعقد لانه لايشترط العلمها حال العقد اه سم (قوله في مثليين) ايمتفتي القيمة اله نهاية (قوله وفي المشترك السابق) اي في قول المصنف اومشتركًا آهكردي (قُولِه هنا) أي في المثليين والمشترك السابق (قوله وعلى الراسين الخ) متعلق بالتوزيع المفهوم من قوله بحصة الخ اهكردي (قوله المتقومين الخ) وكذا المثليات المختلفة القيمة باختلاف صفتهاأخذامن قوله مر أىمتفق القيمة آه عش (فهله المتقومين) وكان ينبغي أن يقول المتقومين هاأوأحدهمااه سم (قهله باعتبارقيمتهما) وينبغي ان لآيكتني في التقويم إلا برجلين لا برجل وامرأتين ولاباربع نسوة لأن التقويم كالولايةوهي لانكتني فيها بالنساءاه عش (فوله اولم تكن الخ) الاولى ان يقول و ان لم تكن لاحدهما كالخر و الحرو الحنزير فتعتبر بعدالتقدير الأتى (قوله بعدم التقدير) راجع للمطوف فقط قوله الآتي اي بقوله ويقدر الحرقنا الخ (قوله وذلك) أي التقسيط (قوله فلم بحب أى لم يشبت (قه له ثلث الثن) كالخسين فما إذا كان الثن ما ثة وخسين (قوله و محله) الى قوله خلافا في المغنى إلا قوله لعدم امكان عوده إليه (قوله و محله) اى التقسيط (قوله على الاوجه) معتمدو الاوجه ايضا ثبوت الخيار للشترى حيث كان جاهلا الهمراه عش (قوله و في ذلك) اي في تقدير الخر خلاهنا و تقويمه عندمن برى له قيمة في الصداق (قوله في شرح الارشاد) عبارته و لا ينافيه ما في نكاح المشرك من تقويمه عند من رى له قيمة لظهو رالفرق فانهما ثم حالة العقد كانا يريان له قيمة فعو ملا باعتقادهما بخلافه هنافان قلت قضيته ان العاقدين هنالو كانا ذميين قوم عندمن مرى له قيمة قلت يمكن ان يلتزم ذلك و يمكن ان يجاب بان البيع يحتاط لهلكونه يفسد بفسادالعوض أكثر بما يحتاط للصداق إذلايفسد بفساده اله ﴿ فَرَعَ ﴾ سئل العلامة حج عمالو وكله ببيع كتاب فباعه مع كتاب آخر للوكيل في عقدو احدهل يصح فاجابُ بقو له يبطل في الجميع ولآيدخله تفريق الصفقة لانه غيرمآذون فيهذكر هنى البيان لكن قضية كلآمهم صحة بيعه لكتابه وانتفريق الصفقة يدخله وهوظاهراه اقول القياسمافي البيانمن البطلان كالوباع عبدهوعبد غيره باذنه فبيع الوكيل لكتابه كبيع عبدنفسه ولكتاب الموكل كبيع عبدغيره باذنه مع عبده وقدعلت بطلان بيع العبدين فكذابيع الكتابين في السؤال المذكوراه عشوقوله القياس مأفى البيان من البطلان كما لوباع عبده الخ اى من غير تفصيل الثن (قوله تمحل الخ) أى تمحلا مو افقا لما في شرح الارشاد (قوله ورجع إليه) اى التقويم اه عش (قوله فلم يحتج آليها) يعنى القيمة المفهومة من التقويم اه رشيدى وكذآ ضمير قوله الآتي فهي تابعة قول المآن (بجميعة) ﴿ تنبيه ﴾ لوجع بين ما يحلوغير ه فيما لاعوض فيه كالهبة والرهن صحفيا يحل قو لاو احدا وقيل على الخلاف كنزاه سم (قول لان العقد آلخ) اى فكان فبحصته من المسمى باعتبار قيمتها الخ تقريرالشارح) لايخني انهذا الكلام صريح في انه يكني العلم

فبحصته من المسمى باعتبار قيمتها المج تقرير الشارح) لا يخنى انهذا الكلام صريح في انه يكفي العلم بالحصة ولو بعد العقد و انه لايشتر ط العلم بها حال العقد و انه صريح ايضافي انه يشتر ط ملاحظة تقويم ما لا يصح فيه البيع و معرفة ما يخص ما يصح فيه حيئذ و اذا كنى العلم بها بعد العقد في فينبغى ان لا يضركون ما لا يصح فيه مجهو لا حال العقد اذا امكن معرفته بعد كافي العباب و قضيه ذلك تفريق الصفقة في بيع الارض مع بذر أو زرع لا يفر د بالبيع اذا امكن معرفته بقوله بعد ذلك و ان تفرق الصفقة أيضا في بيع نحو فجل و خس مزروع رقى بعضه دون بعض اذا امكن معرفة ما لم يربعد العقد فليحرر كل أيضافي بيع نحو فجل و خس مزروع رقى بعضه دون بعض نسخ شرحه فان اختار من الحيار بدليل قوله المضاء العقد و لوكان اجاز من الاجازة كاهو محفو ظنالو جب اسقاط لفظ امضاء (قول المتقومين) بق ما اذا كان أحدهما متقوما و الآخر مثليا و الظاهر اعتبار قيمتهما ايضا اذلايتا في النظر للاجزاء في احدهما و القيمة في الآخر كاهو ظاهر و كان ينبغى ان يقول المتقومين هما أو أحدهما (قول المصنف و في قول بحميعه) مرتنبه كهلو جعما يحميعه و خيالا يحميعه المستعدة و الا واحدا و قيل المتورا حدا و قيل المتحدة و المحلوم و المحلوم و المناه و الحدا و قيل المحلوم و المتحدة و المتحدة و المحميعة و المحدة و المحميعة و المتحدة و المحدة و المحميعة و المحدة و المحدة

القمه مة على عدد الرؤس فهي تابعة وفي الصداق لعلمهمانها إذهما كافران (وفي قول بجميعه) لانالعقد لم يقع الاعلى ما يحل بيعه

(ولاخيارللبائع)وانجهل لتقصيره ببيعه لمالا يملك وعدره بالجهل نادر (و) ضابط القسم الثانى ان يتلف قبل القبض بعض من المبيع يقبل الافراد بالعقداى اير ادالعقد عليه وحده و من ذلك ما رلو باع عبديه) أو عصير اأو دار ا (فتلف أحدهما) أو تخمر بعض العصير أو تلف سقف الدار (قبل قبضه) فينفسخ العقد فيه و تستمر صحته في الباقي بقد طه من المسمى إذا و زع على قيمته و قيمة التالف و مرفى المثليين اعتبار الاجزاء في الى ذلك هنا أيضا و كذا في مثلى تلف (٣٢٨) بعضه و إنما (لم ينفسخ في الآخر) و ان لم يقبضه (على المذهب) مع جهالة الثمن لأنها طارئه في الدار في المنافية و كذا في مثلى تلف (٣٢٨)

[الآخر كالمعدوم نهاية و مغنى (قول و انجهل)أى كون بعض المبيع غير مملوك له (قول ممالا يملك)أى لا يملك بحذف عا مدالمو صول (قوله وضابط القسم الثاني) اى التفريق في الدوام (قول و من ذلك) اى القسم الثاني (قول او تخمر بعض العصير) اي ولم يتخلل اما إذا تخلل فلا انفساخ و يُثبث للمشترى الخيار اهعش (قوله في المثلين) اى المتفق القيمة كامروكذا قوله الاتى في مثلي (قوله كالايضر سقو طبعضه الخ) اى بعض الثمن فيما إذاو جدفي المبيع عيب قديم و تعذر الرداه ع ش (قوله بخلاف الاول)و هو تلف ما يفر د بالعقد (قولة لنظير الخ)عبارة النهاية كنظير الخبالكاف، عبارة المغنى من المسمى باعتبار قيمتهما لان الثمن قد تو زع علمهما في الابتداء و انقسم علمهما فلايتغير بهلاك احدهما اه (قوله على ما هنا) لاحاجة إليه عبارة النهاية والمغنى كافي المحرر (قولة ولعله) اي ما في الروضة و اصلها (الاقرب) خلافا للنهاية و المغنى عبارته ما وضعف بالفرق بين مااقترن بالعقد وبينماحدث بعدصحةالعقد معتوزيع الثمن فيه غامهما ابتداء اه (قُولِ وَلاخيار للبائع)عبارة النهايةو المغنى و قضية كلامه انه لاخيار فيه وهوكذلك كافى المجموع الم (قوله غير منظور اليه أصالة) يتامل معنى عدم الاصالة في الثمن سيما إذا كان الثمن و المثمن نقد س او عرضين فأن الثمن ما دخلت عليه الباءمنهما و المثمن مقا بله فما معني كو نه غير منظو ر إليه فيمالو قال بعتك هذا الدينارا بهذا الدينار اوهذا الثوببهذا الثوباللهم إلاان يقال مراده بالاصالةما هو الغالب من ان "ثمن نقد والمثمن عرض والمقصودغا لباتحصيل العروض بالثمن للانتفاع بذواتها كلبسر الثياب أكل الطعام والنقد لايقصدلذاته بللقضاءالحو ائج بهوقد يقصدلذاته كان يريد تحصيله لاتخاذه سليااو اناءاللتداوي للشرب فيه او ميلالك كـتحال به إذا تعين طريقالجلاء غشاوة اهع شقول المتن (ولوجع الخ) شروع في القسم الثالث العاقد)هُو الاولى للمغايرةُ بينَ الفاعل و محل الجمع بخلاف العقدفان التقدير عليه و لو جمع عقد في عقد مختلَّفي الخ فيتحد الفاعل للجمع و محله ثم رايت حج صرح بذلك و اطال فيه اه ع شقول المتن (كاجارة الخ)عبارة الروضكبيع واجارة أوسلماو نكاح انتهي سمراي يحذف الواوو الاقتصار على أوو المراد بالاجارة التي معالبيع مطلق الاجارة وردت على العين او الذمة وبالتي معالسلم اجارة العين فان اجارة الذمة يشترط فيها القبض كالسلم كذا في النهامة و المغنى أي فليس احارة الذمة و السلم مختلفي الحركم (فوله اشتراط التاقيت فيها) اىغالبا اھ نہايةاى وقدّلايشترطكانقدرت على المنفعة بمحل العمل ع ش ﴿ قَوْلِهِ اشتراطااتاقيت فيهاو بطلانه به) لايناسب قوله الاتى فعلم انه ليس المرادالخ اه رشيدى (قوله و انفساخها) عطف على اشتراط الحفهو توجيه ثان للاختلاف أه عش (قوله أو اجارة) اي عين أه نهامة (قوله كآجر تك هذه)اىدآرى شهرا اه نهاية(قوله بخلافها) اى الاجارة اه عش قول المتن (ويوزّع المسمى على قيمتهما)اى ان احتيج الى التوزيع بان حصل فسخ او انفساخ للآجارة او البيع او السلم بان تلفت العين المؤجرة اوتعيبت واستمرما معهاصحيحا اوتلف المبيع قبل قبضه او انقطع المسلم فيه عندحلول الاجل وبقيت الاجارة على الصحة فيحتاج الى التوزيع حينئذ فاذاكانت قيمة المبيع عشرة والجرة العين المؤجرة تلك المدة خمسة والمسمى اثنى عشر فحصة المبيع منه ثمانية والعين المؤجرة أربعة (قول و وجه صحتهما الخ) هذا على الخلاف كنز (قول المصنف كاجارة)عبارة الروض كبيع و اجارة و اسلم او نكاح

فلم تضركالايضر سقوط بعضه لارش العيبوخرج بتلف ما يفرد بالعقد سقوط يدالمبيعوعميءينيه واضطراب سقف الدار ونحوها فلايقسط فيها إذ لا انفساخ مذلك لبقاء عين المبيع واليد والابصار و ثبات السقف و نحو ها لا يفرد بالعقد ففواتها لا يوجب الانفساخ بل الخيار ليرضى بالمبيع بكل الثمن او يفسخ ويسترد الثمن بخلاف الاول فانافراد التالف بالعقدوان اوجب الانفساخ فيه لايوجب الاجازة بكل الثمن (بل يتخير) المشترى فورا بين فسخ العقد والآجارة لتبعيض الصفقة عليه (فان أجاز فبالحصة) لنظيرمامر آ نفأ (قطعـا) على ماهنــا كاصلهوفى الروضة كاصلها عن الى اسحاق طرد القولين فيهو لعلهالاقرب ولاخيار للبائع وكان وجههمع عدم تقصيره بوجه وتفريق صفقة الثمن عليه انالثمن غير منظور اليــه اصــالة فاغتفر تفريقه دواما لانه يغتفر فيه مالا يغتفر في الابتداء مخلاف الثمن فانه

المقصود بالعقدفائر تفريقه دو اما أيضا (ولوجمع) العاقد او العقد (في صفقة مختلفي الحكم كاجارة ويبع) كبعتك هذا وأجرتك موجود هذه سنة بالف و وجه اختلافهما اشتراط التاقيت فيها و بطلانه به و انفساخها بالتلف بعدالقبض دونه (او) اجارة (وسلم) كاجرتك هذه و بعتك كذا في ذمتى سلما بدينار لاشتراط قبض اله ومن في المجلس في سائر انو اعه بخلافها (صحافي الاظهر) كل منهما بقسطه من المسمى إذا و زع على قيمة المبيع او المسلم فيه و اجرة الدار كما قال (ويوزع المسمى على قيمتهما) و تسمية الاجرة قيمة صحيح لانها في الحقيقة قيمة المنفعة عروجه

(٢٢٩) حكمهما باختلاف اسباب الفسخ

والانفساخ المحوجينإلى التوزيع المستلزم للجهل عندالقعد عابخص كلامن العوض لأنه غيرضاركبيع ثوب وشقص صفقة وان اختلفا فيالشفعة واحتيج للتوزيع المستلزم لماذكر فعلم انه ليس المراد باختلاف الأحكام هنا مطلق اختلافها بل اختلافها فيما برجع للفسخ والانفساخ مع عدم دخو لهما تحت عقد و احد فلا ترد مسئلة الشقص المذكورة لانه والثوب دخلا تحت عقد وأحد هو البيع و لا يختلفان في ذلك نعم أورد عليه بيع عبدين بشرط الخيار في احدهما على الاسام أكثر من الآخر فانه يبطل فيهما مع انه من القاعدة ومعشمول كلامهله حيث عبر مختلف الحكم ولم يقل كاصله وغيره عقدن مختلف الحكم ونجاب بانالو سلمنا أنهمنها كانالطلان للشرط المفسد المقارن للعقدلا لاختلاف الحكم على أنحذفه لعقدس إنما هو لاغناء مثاله عنمه والتقييد بمختلق الحكم لبيان محل الحلاف ذاو جمع بين متفقان كشركة وقراص كان خلط ألفين له بألف

مو جودفي كل العقود فيقتضي أن كل عقد من كذلك من غير استثناء اه رشيدي (قه إنه و لا أثر الخ)ر دلدليل مقابل الاظهر القائل بالبطلان فهما (قوله لماقديعرض الح) ماو اقعة على الفسخ و الانفساخ المعلومين من المقام و (فره إله لاختلاف حكمها) تعلَّيل لقو له يغرض أه رشيدي (فه إله للَّجهل عندالعقد) قديقال الجهلموجو دعندالعقدقطعا وإنلم يعرضماذكرإلاان يقالهووإن كانموجو داعندالعقدلكن لاينظر اليه إلاحين بقاءأحدهما وسقوط الآخر أماإذا بقيا فالمقصودانجموع فلاحاجة إلى التوزيع المترتب عليه الجهل سلطان وسم (فيه أنه لانه الخ) علة لقو له و لا اثر الخ (فيه له غير ضار الخ) اى لاغتفار هم له في غير ذلك كمسئلة الشقص المذكورة اهعش (قهله فعلم) اى من قوله و لا أثر الخسم و عش (قهله مع عدم دخولها) اى العينين اللذن اختلفت احكامهما اهعش (قوله ولا يختلفان) فخرجت بجهتين اه سم (قوله في ذلك) اي فيما يرجع للفسخ و الانفساخ (فوله او ردَّعليه) اي على ما في الضابط من قوله مععدم دخولها تحتعقدواحداه رشيدى ويجوز إرجاع الضمير لقول المصنف ولوجمع في صفقة الخ (قهله على الابهام) اي واما إذا كان معينا فيصح العقد فهما مطلقا عش و رشيدي (قهله من القاعدة) اى التي جرى في صحة البيع فها القولان السابة ان أه عشّ (فه إله و مع شمول كلامه الخ) عطف تفسير (فه له لاغناء مثاله عنه) قد يقال المثال لا يخصص وكلامه شآمل للعقد الواحد فيرد الاعتراض إلا انلايكونةوله كاجارة وبيع الخلحض التمثيل بلقيدا كان يعرب حالا وفيه الهلاقرينة على ذلك مع مخالفة الظاهر وكتب شيخنا البرلسي بهامش شرح البهجة مانصه لم يذكر محترز العقدين وقال غيره في شرح الارشاد يخرج بهمالو جمع عقدو احدمختلني الحكم كآلو باعصاعا من الشعير و ثو بابصاع حنطة فان ما يقا بل الحنطة من الشعير يشترط قبضه في المجلس و ما يقا بل الثوب لايشترط قبضه في المجلس قال و قضية كلامه يعني الارشاد انذلك ليس من تفريق الصفقة في الاحكام فلوحذف قو له عقد من لتناول ذلك انتهى ما كتبه شيخناو قال الشارح في شرح الارشادما نصه و لا بردعلي تقييده بالعقدين مالو باع عبدين بشرط الخيار في احدهما بعينه أُواً كُثر من الآخر فانهو إن كان من صور تفريق الصفقة في الحكم معكونه عقد او احدا إلا أن الاختلاف هنا فى الاثر التابع دون المقصود الذى الكلام فيه وكذا يقال فيما لو باع صاع شعير و ثو بابصاع مر فان اشتر اطقيض مآيقا بل الحنطة من الشعير أمر تابع ايضا انتهى فليتامل أه سم عبارة النهاية والمغني وشمل كلام المصنفاى فىالصحة مالواشتمل العقدع لى ما يشترط فيه التقابض و ما لايشترط كصاع بروثوب

(فه إلى الجهل عند العقد الخ) قديقال الجهل المذكور موجو دقطعاعند العقدو إن لم يعرض ماذكر إلاأن يقالهذاالجهل إنما يلتفت اليه حتى احتيجللاعتذارعنه إذابتي احدهما وسقط الاخر لانه حيتئذيصير المقصو دالباقي دون الساقط فينظر للتوزيع بخلاف ما إذا بقيافان المقصو دالمجموع فلاحاجة إني التوزيع المترتب عليه الجهل المذكور حتى يلتفت اليه (فد إله فعلم) اي من قوله و لااثر الخ (فه إله و لا مختلفان) فخرجت بجهتين (قه إله إنماهو لاغناء مثاله عنه) قديقال المثال لانخصص وكلامه شامل للعقد الواحد فيرد الاعتراض إلاان يكون قوله كاجارة وبيع الخ لانحض التمثيل بلقيدكان يعرب حالا وفيهأ نه لاقرينة على ذلكمع مخالفة الظاهر وكتب شيخنا البرلسي بهامش شرح البهجة ما نصه لم يذكر محترز العقد ن وقال غيره في شرح الارشاديخرج به مالوجمع عقدو احد مختلفي الحكم كالوباع صاعا من الشعيرو ثوبابصاع حنطة فان ما يقا بل الحنطة من الشعير يشترط قبضه في المجلس و ما يقا ل الثوب لا يشترط قبضه في المجلس قال وقضية كلامه يعني الارشادان ذلك ليس من تفريق الصفقة في الاحكام وقد صرح الرافعي بجريان قولي التفريق فيه وكذالو ماع وشرط الخيار في أحدهما دون الآخر أو في أحدهما الخياريو مين وفي الآخر ثلاثا فكل ذلك من خريق الصفقة في الاحكام فاوحذف قوله عقدين لتناول ذلك اهما كتبه شيخنا وقال الشارح في شرح لارشادها نصه ولابردعلي تقييده بالعقدين مالوباع عبدين بشرط الخيار فيأحدهما بعينه أوأكثر من الآخر فانهء انكان من صّور تفريق الصفقة في الحكم معكو نه عقداو احدا إلاان الاختلاف هنا في الامرالتابع

بصاعشعير اه (قول لرجوعهما)أى العقد ن (قول بخلاف مالوكان أحدهما جائز ا) أنظر هذا محترز أي شيءفي المتن عبارة المغنى ويؤ خذيما مثل به ان محلّ الخلاف ان يكون العقد ان لاز مين فلوجمع بين لازم و جائز كبيع وجعالةلم يصحقطعاكما ذكرالرافعي في المسابقة اوكان العقدان جائز س كشركة وقراض صحقطعا لآن العقود الجائزة بابهاو اسع اه فاحترزعنها بالمثال وعبارة شرح الروض ويستثنى من ذلك مالوكان احدالعقدين جائزا الخ (قوله كالبيع) اى الذى يشترط فيه قبض العوضين اه نهاية اى بان كان المعقود عليهر بويا كماذكره بعد بقوله مر ومنجهة الصرف عش (قوله لتعذر الجمع بينهما) أىإذ الجمع بين جعالة لاتلزم وبيع يلزم في صفقة و احدة غير بمكن لما فيه من تناقض الآحكام لان العوض في الجعالة لايلزم تسليمه إلا بفر اغ العمل و من جهة الصرف بحب تسليمه في المجلس ليتو صل إلى قبض ما بخص الصرف منها وتنافىاللوازم يقتضي تنافىالملزومات كماعلم ويقاس بذلك ماإذاجمع بينإجارةذمة آوسلم وجعالة اه نهاية قال عش قولهو تنافى اللوازم وهي فيمانحن فيه لزوم قبض العوض في احدهما وعدم استحقاقه فىالآخر وقوله تنافىالملزومات أىمنالجواز واللزوم أىفيحكم ببطلان العقدىن لتنافيهما اه قول المتن (اوبيع ونكاح) اىومستحقالثمن والمهر واحد اماإذا اختلفالمستحق كقوله زوجتك بنتي وبعتكعبدى بكذا لم يصحالبيع ولاالصداق ويصحالنكاح بمهرالمثل ولوجمع بين بيع وخلع صحالخلع وفىالبيع والمسمىالقولانهايةومغنى (قوله كزوجتك بنتى الخ) اىوهى فىولايته او زوجتك امتى وبعتك ثوبي نهايةومغني قول المتن (القولان) اى السابقان اظهر هماصحتهما ويوزع المسمى على قيمة المبيع ومهرالمثل نهاية ومغنى (قوله فيصحالبيع الخ) أى على الأظهر نهاية ومغنى (قوله بقيده) عبارة النهايةوالمغني وشرطالتوزيع فيكلامالمصنف انتكونحصةالنكاح مهر المثل فاكثر فانكان اقل وجب مهر المثل كمافىالمجموع مالم تاذن الرشيد فىقدر المسمى فيعتبر التوزيع مطلقا اه اىسواءكان قدرمهر المثل اواقل عش عبارة سم قال فىشرح الروض وظاهر انشرطالتوزيع ايضا ان تكون حصة العبد ثمن المثل أو أكثر إلاأن تكون رشيدة و تأذن في قدر المسمى فليتأمل اه (قهله كان التقدير الخ) اى فيتحد فاعل الجمع ومحل الجمع (قوله على ذلك) اىعلى الالفاظ المذكورة (قوله عليه)اى الاطلاق المذكور (قوله بتقديرانه) اى العقد (المراد) اى بضمير جمع (قوله كافية في صحة الحمل الخ) اى فتكفى في مغايرة فاعل الفعل و محله (فه إله كانا ابو النجم) اي و شعري شعري اي شعري الان كشعري فيما مضى اوشعرى هو الشعر المعروف بآلبلاغة (قول من المبتدى) إلى التنبيه فى النهاية إلاقوله و به فارق إلى المتن (قوله من المبتدى الخ) أي نائعا أو مشتر با (قوله و ان قبل المشترى) إلى قوله فعلم في المغني إلا قوله و به فارق إلى المتنوقوله و اقتصر إلى المتنوكان الاولى أن يقول و إن لم يفصل المشترى في القبول (قوله و به فارقماقدمته الخ) خلافاللنها يةوالمغنى عبارتهما فلوقال بعتكعبدى بالف وجاريتي بخمسمائة فقبل

دون المقصود الذى الكلام فيه وكذا يقال فيما لو باع صاع شعير و ثو بابصاع بر فان اشتر اطقبض ما يقا بل الحنطة من الشعير امر تابع ايضا انتهى فتا مل (قوله بخلاف مالوكان احدهما جائزا) قيل ليس السبب في المنع جو از احدهما بل تنافى احكامهما وقد يرده جو از الجمع بين البيع و السلم مع تنافى احكامهما بنحو اشتراط قبض راس المال فى المجلس فى السلم دون البيع فليتا مل وقال مر عن و الده العلة بحموع الاختلاف جو از ولزو ما و احكاما و عبارة شرحه بخلاف مالوكان احدهما جائزا كبيع يشتر طقبض العوضين فيه و جعالة او إجارة ذمة او سلم و جعالة بخلاف الجمع بين البيع و الجعالة فا نه لا يشتر طالقبض فى المجلس كذا أفاده بعض المتاخرين انتهى (قوله و الصداق بحصة مهر المثل منها) قال في شرح الروض ثم شرط التوزيع في زوجتك بنتى و بعتك عبدها ان تكون حصة النكاح مهر المثل فاكثر فان كانت اقل و جب مهر المثل كاذكره فى المجموع نعم إن اذنت الرشيدة في قدر المسمى فظاهر انه يعتبر التوزيع مطلقا اه و ظاهر ان شرط التوزيع

(بيع و نكاح) كزوجتك بنتى وبعتك عبدها بالف (صحالنكاح)لانه لايتاثر بفساد الصداق بل ولا بأكثرالشروط الفاسدة (وفي البيـم والصداق اُلقولان) فيصح البيع يحصة العبد من الالف والصداق بحصة مهرالمثل منهاکما سیدکره فی مامه مع قيده ﴿ تنبيه ﴾ أعدت ضمير جمع على أحد ذينك لان كلا منهما يدل عليه السياق لكن في الثاني ركة لان الصفقة انحملت على العقدكماهو اصطلاحالفقهاء كانالتقديرو لوجمع عقد في عقدعقدين مختلني الحكم وان حملت على الالفاظ الواقعة بين المتعاقدين لغرضين فأكثروالتقدير وان جمع العقد في ألفاظ واقعة من اثنين عقــدس مختلفي الحكم صح لكن إطلاق الصفقة على ذلك بعيدمن اصطلاحهم إلاان توقف صحة التئام المتنعليه بتقدير أنه المراد أوجب المصير اليه والحاصل ان المغابرة الاعتبارية كافية فيصحة الحمل كاناابوالنجم (و تتعدد الصفقة بتفصيل الثمن) من المبتدى بالعقد لترتب كلام الآخر عليه (كمعتك ذا بكذا وذا بكذا) وان قبل المشترى

ولم يفصل (و بتعددالبائع) كبعناك عبدنا هذا بألف فتعطى حصة كل حكمها نعم لوقبل المشترى نصيب أحدهما بنصف الثمن لم يصح لأن اللفظ يقتضى جو ابهما جميعا و به فارق ماقدمته اول البيع فى بعتك هذا بألف وهذه بمائة (وكذا) تتعدد (بتعددالمشترى)كبعتكماهذا بكذاوكاشترينا منكهذابكذاواقتصر عليهما لان الكلامفيهما وإلافهى تتعدد بتعدد اليعاقدمطلقا (فى الاظهر) قياساعلىالبائع فانقبل احدهمافىكما ذكرفع لم انهلو باع اثنان من اثنين كان بمنزلة اربع عقود ومن فوائد العدد جو از افراد كل حصة بالرد كاياتى وانهلو بان نصيب احدهما حرامثلا صحفى (٢٣١) الباقى قطعا ﴿ تنبيه ﴾ ماافاده كلامه من

> أحدهما بعينه لم يصح كماسيأتي في تعدد البائع والمشترى اه (قوله وكذا تتعدد بتعدد المشترى) ظاهره سواءتقدم الأيجآبمن البائع اوالقبولمن المشترى ويؤيده شمول قوله الاتى فجازان لاينظر بعضهم الخللصور تين معا اه عش اقول وصنيع الشارح مصرح بذلك (قهله واقتصر) الى التن كان الاولى ان يؤخره عنه كافى النهاية ويذكره قبيل التنبيه (فوله واقتصرعليهما) اى البائعو المشترى اهعش (فوله مطلقا)اى ولوغير بائع ومشتر اه سم (قول فان قبل احدهما)عبارة المغنى ولوقبل احدهما نصفه بنصف الثمن لمصحان قلنا بالآتحاد وكذاان قلنا بالتعداد على الاصح و إن صحح السبكي الصحة كمامر أه وعبارة النهايةوالروض لو باعهماعبده بالف فقبل احدهما نصفه بخمسمائة او بآعاه عبدا بالف فقبل نصيب احدهما بخمسا تقلم يصح اه (قوله فعلم)اى من تعددالصفقة بتعددالبائع او المشترى (قوله كل حصة)الاولى حصة بعضهم (قول بان المبيع الخ)اى وقدمريانه (قوله فنظر و االخ)اى الاصحاب (قول الكنم عكسوا) الى قو له و سر ذلك في المغنى (قولد حصة احدها) اي المشتريين (لم يضره) اي ذلك الاخذ (قول إحدى حصتي البائدين) الاولى حصة احدالبائدين (قهل رخصة للشترى) اى فهو المقصودم افتظر اليه اهسم قول المتن (فالاصحاعتبار الوكيل) وسكتوا عمالو باع الحاكم او الولى او الوصى او الهيم على المحجور سُشيئا صفقة واحدة والظاهرأنه كالوكيل فيعتبر العاقدلاالمبيع عليه اهنهاية عبارة سم وأقرها عش ينبغى ان يكون الولى كالوكيل و مدل عليه التعليل فلو باع ولى لمو لين او و ليان اولى فتتعد دااصفقة في الثاني و تتحد فى الاول فليتامل اه (قول؛ لان الاحكام الخ)عبّارة المغنى لانه العاقدو احكام العقدمن الخياروغيره تتعلق بهاه (فنول ومااشترىوكيلاثنينالخ)قال في الروض فلو اشترى لرجاين لم يكن لاحدهما الردبالعيب كمالو اشترى وماتءن ابنينالم يكن لاحدهما الردبالعيب ولواشتريا لهردعقد احدهما ولوباع لهما اى وكالقلم بر دنصيبأحدهما او باعاله ردوحيث لاردفلكل الارش ولولم ييأس من ردصاحبه أى لظهور تعذر الرد اه سم (قوله لان المدار الخ)ولانه ليس عقد عمدة اي معاوضة حتى ينظر فيه الى المباشرة اهنهايه (قوله وفى الشفعة تناقض)العبرة فيها بالموكلكما في شرح الروض اه سم عبارة النهايةو المغنى ومثله أي الرهن الشفعة ادمدارها على اتحاد الملكوعدمه آهقال عشرقو لهو مثله الشفعة فلووكل و احداثنين في

ایضاان تکون حصة العبد ثمن المثل او اکثر الاان تکون رشیدة و تاذن فی قدر المسمی فلیتا مل (قوله بتعدد العاقد مطلقا) ای ولو غیر با نعو مشتر (قوله فان قبل احدها فکماذکر) فی الروض نعم لو باعهما عبده بالف فقبل احدها نصفه بخمسیا ئة او باعاه عبدا بالف فقبل نصیب احدها بخمسیا ئة امی یصح اه و فی شرحه نز اع کبیر (قوله للمشتری) ای فهو المقصو دیما فنظر الیه (قول المصنف فالاصح اعتبار الوکیل) ینبغی ان یکون الولی کالوکیل و یدل علیه التعلیل فاو باع ولی لمولیین او ولیان لمولی فتتعدد الصفقة فی الثانی و تتحدد فی الاولی فلیتا مل فلله شتری فی الثانی و دحصة احد الولیین وقدیتو قف فیه إذا کان خلاف المصلحة و ید فعه انه بمنزلة عقدین فهو کها لو باع احد الولین المستقلین مثلا عینا و الآخر اخری للمشتری و داحد اهما دون الاخری ان کان خلاف مصلحة المولی فلیتا مل (قوله او مااشتر اموکیل اثنین الح) قال فی الروض فلو اشتری و مات عن ابنین لم یکن لاحدها و لو باع لهماای و کالة لم یر د نصیب احدها او باعالم دو حیث لارد فلکل اشتریاله و می الشفعة تناقض) العبرة فیها الارش و لولم ییاس من رد صاحبه ای لظهور تعذر الرد اه (قوله و فی الشفعة تناقض) العبرة فیها بالموکل کها فی شرح الروض اه و الله اعلم

القطع بتعددها بتعدد البائع دون تعدد المشترى مشكّل الا ان يفرق بان المسعمقصو دفنظروا كلهم الى تعدد مالكه والثمن تابع فجازان لاينظر بعضهم التعددما اكدلكنهم عكسوا ذلك في الشفعة فعددوها التعدد المشاتري قطعا وبتعدد البائع على الاصح وكذاالعرايآ وسرذلكفي الشفعة أن المشترى أذا تعددواخذ الشفيع حصة احدهمالم يضره لاستقلال كل عاصار اليه عهدة وغيرهافلم يكن للخلاف مجالحينئذ بخلاف تعدد البائع فان تمكين الشفيع من آخذ إحدى حصتي البائعين يفرق الصفقة على المشترى فجرى الخلاف نظر االىضرر هوفى العرايا انها رخصة للمشترى فاذا تعدد وحصل لكل دون خمسة اوسق لم يكن للخلاف مساغ لانكلا لم يتعدما اذن له فيه ظاهر او لا باطنا مخلافمااذا اتحدوتعدد البائع فانماحصل للشترى جاز والخسة فامتنع على قو ل نظر الهذه المجاوزة (ولو وكلاه او وكليها) اعادة الضمير على معلوم أغير مذكور سائغة شائعة فلا

اعتر اضعليه (فالاصح اعتبار الوكيل) لأن أحكام العقد تتعلق به فلو خرج ما اشتر اه من وكيل اثنين أو من وكيلي و احداو ما اشتر اه وكيل اثنين او وكيلا و احدمعيبا جاز ر دنصيب احدالوكيلين في الثانية و الرابعة دون احدالموكلين في الاولى و الثالثة نعم العبر ة في الرهن بالموكل لان المدار فيه على اتحاد الدن وعدمه و في الشفعة تناقض في اعتبار الموكل او الوكيل بسطته في شرح الارشاد في با بها بما لا يستنبي عن مراجعته

شراءشقص مشفوع فليس للشفيع أن يأخذ بعض المشترى نظر اللوكيلين بل يأخذالكل أو يترك الكل شيخنا الزيادى اهعش

﴿ باب الخيار ﴾

(قوله هو اسم) الى المتن فى النهاية (قوله هو اسم) اى اسم مصدر اى اسم مدلو له لفظ المصدر اه عشاى لان فعله ان كان اختار فصدره اختيار و إن كان خير بالتشديد فصدره تخيير اه بحير مى (قوله هو طلب) اىشرعا و (قول خير الأمرين) أى فيها يتعلق مغرضه ولوكان تركه خير اله اويقال أى غالبا اهعش (فهله وهما) اى النقل و الحل فه اله رخصة) خبر قوله و هو لكون الخ (قوله و له سببان) اى للمتعلق بمجرد التشهي (قوله لقوة ثبو ته الخ) من إضافة المعلول الي علته اه رشيدي عبارة عش كان الأولى ان يقول لقوته بثبوته شرعا والمراد بقوله لقوة ثبوته شرعاالخان العقداذا وقع ثبت به خيار المجلس من جهة الشارع حتىلو نفاه فىالعقدلم يصم بخلاف خيار الشرط فانه لا يثبت إلا باشتر اط العاقدين لا يقال كماان خيار المجلس ثبت محديث البيعان بالخياركذلك خيار الشرط ثبت بقوله من ما يعت فقل لاخلابة لأنا نقول الحديثان المذكوران ثبت مماحكم الخيار والكلام هنافي نفس الخيار حيث ثبت بلاشرط مخلاف خيار الشرط فانه لايثبت إلاماشتراط العاقدين وإن كان دليله قوله من بايعت الخ اه (فهله في بيانهما) يعني خيار المجلس وخيار الشرط(قوله وإن اختلف فيه)و من هناقديوجه تقديمه بالاهتمام به للخلاف فيه كماوجهوا بذلك تقديم صيغة البيع على بقية اركانه اه سم فيقال قدم لقوة ثبوته الخ و اما للاهتمام به (فوله كل معاوضة) الى المتن في النهاية إلا قوله ولم يبال الى وزعم النسخ (قول نحو أنو اع البيع) قيل صوامه إسقاط نحو وقال عش إنماقال نحو لتدخل الأجارة لانها ليست بيعافهي تحضة و إن كانت لاخيار فيها اه وقال الرشيدي حاول الشيخ عش في الحاشية ان الشارح مرجعل انو اع البيع في كلام المصنف بادخاله لفظ نحو عليه مثالا المعاوضة المحصّة لالمايثبت فيه الخيار فمن النحوحينئذ الاجآرة ولا يخفي ما فيه اه (قول كبيع الجمد الخ اى وإن اسرع اليه الفساد و ادى ذلك الى تلفه وسياتى عن سم ما يفيده مع الفرق بينه و بين خيار الشرط اه عش (قول في شدة الحر) أي محيث يناعها اله مغنى (قول وطفله) الأولى موليه (قول وعكسه) اي واقتضت المصلحة ذلك التصرف لان تصرف الوكي مشروط بالمصلحة فلو باع حينئذ ثمرتغير الحال في زمن الخيار فصارت مصلحة الفرع فىخلاف ذلك التصرف وكانت مصلحة الاصل فيه فينبغي أن يمتنع على الاصل إلزام العقدعلى الفرع وان يجبعليه الفسخ بخيار الفرع لانه يلزمه ان يراعي مصلحته ولو انعكس الامر فكانت مصلحة الفرع في إمضاء التصرف و الاصل في خلافه فينبعي ان يجو ز للاصل الفسخ بخيار نفسه لا نه فائدة

﴿ باب الخيار ﴾

(قوله و إن اختلف فيه) و من هناقد يوجه تقديمه بالاهتهام به للخلاف فيه كاوجهوا بذلك تقديم صيغة البيع على بقية اركانه (قوله و بيع الاب او الجدمال طفله لنفسه و عكسه) اى و اقتضت المصلحة ذلك التصرف لان تصرف الولى مشر و طبالمصلحة فلو باع حينئذ ثم تغير الحال في زمن الخيار فصارت مصلحة الفرع في خلاف ذلك التصرف و كانت مصلحة الاصل فيه فينبغي ان يمتنع على الاصل إلزام العقد على الفرع و ان يجب عليه الفسخ بخيار الفرع لانه يلزمه ان يراعى مصلحته و لو انعكس الامروكانت مصلحة الفرع في إمضاء عليه الفسخ بخيار الفرع لانه يلزمه ان يراعى مصلحته و لو انعكس الامروكانت مصلحة الفرع في إمضاء التصرف و الاصل في خلاف في نبغى ان يجوز للاصل الفسخ بخيار نفسه لانه فائدة تخييره لنفسه و لو امتنع الفسخ حيئذ لزم انقطاع خياره بلا تفرق و لا إلزام من جهته بمجر دمعار ضة مصلحة الفرع و هو بعيد لا نظير لهو لو باع الاصل مال احد فرعيه للاخر حيث اقتضت المصلحة ذلك التصرف لها ثم تغير الحال في زمن الخيار فالكست مصلحتها فقد تعارضت المصلحتان فان الاجازة تفوت مصلحة احدها و الفسخ يفوت مصلحة الاخر فيل يتخير بين الاجازة و الفسخ لعدم إمكان الجمع بين المصلحتين أو يتعين الفسخ لان فيه رجوعا لما كان قبل التصرف فيه نظر فليتا مل (قهله و بيع الاب او الجدالي) اقول لا يخفي ان شرط صحة بيع مال طفله لنفسه التصرف فيه نظر فليتا مل (قهله و بيع الاب او الجدالي) اقول لا يخفي ان شرط صحة بيع مال طفله لنفسه التصرف فيه نظر فليتا مل (قهله و بيع الاب او الجدالي) اقول لا يخفي ان شرط صحة بيع مال طفله لنفسه

إ باب الخيار ﴾ هواسم من الاختيار الذي هو طلب خير الامرين من الامضاء والفسخ وهو لكون أصل البيع اللزوم ای ان وضعه یقتضیه اذ القصدمنه نقل الملكوحل التصرف مع الامن من نقض صاحبه لهوهمافرعا اللزوم رخصة شرع اما لدفع الضرروهو خيار النقص الاتى واماللتروى وهوالمتعلق بمجردالتشهي ولهسبيان المجلس والشرطا وقدأخذفي بيانهما مقدما أولهمالقوة ثبوته بالشرع بلاشرطوان اختلففيه وأجمع على الثانى فقال (يشبت حيار المجلس في) كل معاوضة محضة وهي ماتفسد بفسادعوضه نحو (انواع البيع) كبيع الجمد فيشدة الحروبيع الاب أوالجد مال طفله لنفسه وعكسه لخبر الصحيحين

تخييره لنفسه و لو امتنع الفسخ حينئذلزم انقطاع خياره بلا تفرق و لا إلزام من جهته بمجر دمعارضة مصلحة الفرع و هو بعيد لا نظير له و لو باع الاصل مال احد فر عيه للآخر حيث اقتضت المصلحة ذلك التصرف لها شم تغير الحال فى زمن الخيار فا نعكست مصلحتهما فقد تعارضت المصلحتان فان الاجازة تفوت مصلحة احدها و الفسخ يفوت مصلحة الاخر فهل يتخير بين الاجازه و الفسخ لعدم إمكان الجع بين المصلحة ين او يتعين الفسخ لان فيه رجوعا لما كان قبل التصرف فيه نظر فليتا مل سم على حج اقول ينبغى ان يراعى من المصلحة له فى الفسخ لان رعاية الاخر فى الاجازة تبطل فائدة الخيار بالنسبة للثانى فكامر ان الولى لا يجب عليه مم اعاة مصلحة الفرع فى الاجازة بل له الفسخ عن نفسه و ان اضر بالفرع فكذلك هنا اه عش ويؤيده ما ياتى من انه لو اجاز و احدو فسخ الا خرقدم الفسخ (فوله البيعان) اى المتبايعان اه عش اى البائع و المشترى (قوله ما لم يتفرقا) اى سواء كان التفرق منهما او من احدهما (قوله باو) اى مع او فلا ينافى ان الناصب على الصحيح ان ان المقدرة بدليل قوله لا بالعطف على قوله بنصب يقول الخرقوله لا مغا مرته الى لا معالم والقول للة ترق لا الولم العطف على قوله بنصب يقول الخرقوله لا مغا مرته له الهاله اله القول للة ترق له لا الوله (قوله لا بالعطف) عطف على قوله بنصب يقول الخرقوله لا مغام توله الى المناصب على الصحيح ان المقدرة بدليل قوله لا بالعطف) عطف على قوله بنصب يقول الخرقوله لا مغام توله الهاله المناسبة القول للة ترق المناسبة للها المغلى مناسبة للها العلم المناسبة القول للترق المناسبة للها المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة القول للترق المناس قالم القول للترق المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة القول للترق المناسبة المناسبة القول المناسبة القول الخرو المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة القول المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة القول المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة القول المناسبة المناسب

عكسه وجو دالمصلحة فيه لان تصرف الولى منوط بالمصلحة لكن حيث ثبت الخيار لهاوكانت المصلحة للطفل في الزام العقدو للولي في الفسخ فهل يلزمه الاجازة نظر اللطفل او لا يلزمه بل له الفسخ لان جو از الفسخ له مطلقا وإناميكن فيه مصلحة للطفل هو فائدة ثبوت الخيار لهو فيه نظر ويظهر آنه لابجب عليه الاجازة وإن كانت مصلحة الطفل فها إذلو و جبت حينئذ لم يكن في ثبوت الخيار له فائدة و صارجو از الفسخ له و امتناعه منه طا بمصلحة الطفل وهذا بخلاف مالوكانت مصلحة الطفل في الفسخ فيظهر انه حينئذ ليس له الرام العقد ويتعين الفسخوهذا لاينافي ثبوت الخيار لهلان الغرض من ثبو ته التمكن من الفسخ لامن الالزام لانه الاصل في العقد ولايتوقف على ثبوت الخيار فليسهو الغرض من مشروعيته ثمر ايت في شرح الارشاد الصغير للشارح مانصهمع المتنو يتبعض لزوم الخيار في ذلك باختياره اي الولي لزوم العقد له مطلقاء لنحو الطفل ان رآه مصلحة آه وذلك لايخالف ماقلناه لانحاصله انه ليس له الالز ام للطفل إلا بالمصلحة و هذا لا ينافي انه مع ان مصلحة الطفل في الالزام يجوزله الفسخ لانه فائدة ثبوت الخيار له كالوكانت مصلحة الطفل في بيع مال نفسه للطفل لا يلزمه بيعه له و في شرح العباب هناما لا ينافي ماقلناه مع تامل ذلك (قهله لا بالعطف) كتب شيخنا المحقق البرلسي مهامش الشارح المحلي مانصه المعنى على العطف أن الخيار ثابت لهافي مدة انتفاء التفرق أو مدة انتماء قول احدهما للآخر اختر فيقتضي ثبو ته في الاولى و ان انتفت الحالة الثانية بان قال احدهما للآخر اختر وثبوته في الثانية و ان انتفت الاولى بان تفرقا والتخلص منهما بماقاله النووي رحمه الله تعالى هكذاظهر لىفىفهم هذاالمحل فليتامل اه واقولهذا احسن مايقال هنا لكن يردعليه ماقرره الرضي وغيره من الأئمة من أن العطف بأو بعدالنفي يكون نفيالكل من المتعاطفات لالاحدهاو يجاب بان هذا

بحسب الاستعال و إلا فقضية أصل وضع اللغة ان النق لاحدهما كااعترف بذلك الرضى نفسه وحينئذ فما قاله النوى لا يترجه عليه اشكال لابحسب الاستعال و لابحسب اصل الوضع فليتامل و اما ماذكر ه الشارح فلا يخفى ما فيه على المتامل فيه و من هذا يظهر انه لا إشكال على ماجو زه شر اح البخارى بالنظر لاستعال اللغة ولا حاجة إلى الاعتذار عنهم بعدم مبالاتهم بالايهام فتامله نعم يمكن التكلف في حمل كلام الشارح على ما قاله شيخنا فتامل و الله تعالى اعلم (قوله لا مغاير ته له الايهام فتامله نعم يمكن التكلف في حمل كلام الشارح على ما قاله من غير قصد استثناء احدهما من الاخر أو جعله غاية له يو واعلم ان منطوق الحديث على تقدير العطف من غير قصد استثناء احدهما من انتفاء التفرق و انتفاء القول و انتفاء احدهما صادق مع وجود إنبات الخيار عند تحقق الانتفاء من التفرق و بوجود التفرق مع عدم القول فير دعليه عدم ثبوت الخيار حيث حينئذ بل إنما يثبت عند تحقق الانتفاء من جميعا و ان مفهوم الحديث على ذلك التقدير انتفاء الخيار حيث ميتحقق و احدمن الانتفاء من وجد كل من التفرق و القول و هذا صحيح لكن لا يتقيد الحكم به فقول م يتحقق و احدمن الانتفاء من ان وجد كل من التفرق و القول و هذا صحيح لكن لا يتقيد الحكم به فقول م يتحقق و احدمن الانتفاء من ان وجد كل من التفرق و القول و هذا صحيح لكن لا يتقيد الحكم به فقول م يتحقق و احدمن الانتفاء من النورة و التفرق و القول و هذا صحيح لكن لا يتقيد الحكم به فقول م يتحقى و الكلية و المناس المناس المناس المناس و حديد التفرق و التفرق و المناس و حديد التفرق و التفرق و المناس و حديد التفرق و التفرق و التفرق و التفرق و الكلية و الكلية و المناس و حديد التفرق و الت

البيعان بالخيار مالم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اختر بنصب يقول بأو بتقدير الاان او الى أن لا بالعطف و إلا لقال يقل بالجزم وهو لا يصح لان القصد استثناء القول من عدم التفرق أو جعله غاية له لامغايرته له

الصادقة بوجود القول مع التفرق ولم يبال بهذا الابهام شراح البخارى حيث جوزوا في رواية مالم يتفرقا أوبخيرأحدهما الآخر نصب الراءوجزمها وخالف فيه أئمة تعلقا بما أكثره تشغيب لاأصلله قاله ان عبد البرومن ثم ذهبكثيرون من أئمتنا إلى نقض الحكم بنفيه وزعم النسخ لعمل أهل المدينة تخلافه بمنوع لأن عملهم لايثبت بدنسخ كاحقق في الاصول على أن أبن عمر من أجلهم وهو راوي الحديث كان يعمـــل به (كالصرف والطعام بالطعام) و عاقدمته من ان .القصد بثبوت الخيار هنا مجردالتشهى اندفع ماقيل كيف يثبت مع أن الماثلة شرط فلا افضل حتى يختاره على أن هذا غفلة عمام فها المعلوم منه أنها لاتمنعان أحدهما أفضل (والسلم والتولية والتشريك) ولاً رد بيع القن من نفسه فأنه لاخيار فيه للقنوكذا لسيده على الاوجه لتصريحهم بان هذا عقد عتاقة لابيع ومثله البيع الضمني

المستازمة لمغابرة نقيضيهما وقال الكردي ان ضمير له لعدم التفرق اهوقال سم كان مراده بالمغابرة مجرد ذكر احدالاتم س المتغاير س من غير قصد استثناء احدهمامن الاخر اوجعله غاية له واعلم ان منطوق الحديث على تقدير العطفّ اثبات الخيار عند تحقق احدالا نتفاء ن انتفاء التفرق و انتفاء اللُّول و انتفاء احدهما صأدق معوجود الاخرفيصدق بوجوذالقولمععدمالتفرقو بوجودالتفرقمععدم القول فيردعليه عدم ثبوت الخيار حينئذ بلإنما يثبت عندتحقق الانتفاءين جميعاو ان مفهوم الحديث على ذلك التقدير انتفاء الخيارحيث لم يتحقق واحدمن الانتفاء نبان وجدكل من التفرق و القول و هذا سحيح لكن لايتقيدالحكم بهفقو لالشارح الصادقة الخ انارادالصدق باعتبار المفهوم وردعليه انه لامحذورفي هذا وانارادباعتبار المنطوق فالصواب ان يقول الخ مع عدم التفرق وان يزيدالعكس فتامله اه وقوله والصواب الخاى الاصوب لما ياتي انفا (قوله مع التفرق) كذا في اصله وكتب عليه سم ينبغي مع عدم التفرق كاعلم فليتامل آه و به اى بعدم التفرق عبر في النهاية و الحاصل ان العطف يقتضي توقيت الخيار بتحقق أحدالنفيين وهوصادق بوجو دالثبوت في الطرف الاخر معهو انه انما يرتفع الخيار بارتفاع النفيين ثمرايت الفاضل المحشى نقل نحو هذا الحاصل عن شيخه البراسي ثم عقبه بتمو له و برد على ذلك ما قرره الرضى وغيره من العطف باوبعدالنفي يكون نفيا لكلمن المتعاطفات لألاحدهما وتجاب بان هذا بحسب الاستعال وإلا فقضية اصلوضع اللفة انه لاحدها كماعترف به الرضي وحينئذ فماقاله النووي لااشكال فيه لايحسب اصل الوضعو لابحسب استعالها فليتامل اه وعدم الاشكال بالنظر إلى الاستعال محل تامل فلعل صواب العبارة لااشكال فيه محسب اصل اللغة بل بحسب الاستعال فليحرر اه سيدعمر اقول ماقاله النووي هو ماذكره الشارح بقوله بنصب يقول إلى وهوالخ وحينئذ فحاصل مافيسم ان النصب خال عن الاشكال مطلقاوان الجزموان خلاعنه بحسب الاستعال لكنه لايخلوعنه بحسب اللغة وهذاو اضح لاغبار عليه (قوله وخالف فيه) اى فى الخبر بتبوت خيار المجلس (قوله قاله ان عبد البر) اى ان اكثر ذلك تشغيب لا اصل له (قوله ومن ثم الخ) اى من اجل صحة الخبر بثبوت خيار المجلس (قوله إلى نقض الحكم بنفيه) اى خيار المجلس عبارة الحلي قوله يثبت خيار مجلس خلافا للامام مالك ولوحكم بنفيه حاكم نقض حكمه لأنه و إن كان رخصة فقد نزلمنزلة العزيمة اه (قولهو زعم النسخ) اى للحديث المذكور وكذا ضمير قوله مخلافه (قوله يعمل به) اى بالحديث المذكور قول المتن (كالصرف) هو بيع النقد بالنقد مضرو با اوغير مضروب اهم شوكان الاولى للشارح ان يقو ل و كالصرف عطفا على ماز اده سابقا من قوله كبيع الجمد الخقول المتن (و الطعام) اي و بيعه (قوله وَ بما قدمته) إلى قول المتن ولو اشترى في النهاية (قوله هناً) اى في خيار المجلس (قوله كيف يثبت) اىخيار المجلس فى الربوى (قوله شرط) اى عنداتحاد الجنس لانه هو الذى يتوجه عليه السؤال اهعش (قوله مرفيها) اى الما ثلة (قوله ان احدهما) اى احدالر بويين و (قوله افضل) اى إذ العبرة فها بالمساواة بالكيل في المكيل و الوزن في الموزون و ان اختلفا جو دة ورداءة اهع ش (فوله على الاوجه) و قاقا للنهاية والمغنى (قول ومثله)اى بيع العقدمن نفسه ومثله الحوالة فلاخيار فيهاو ان قلناهي بيع لانهار خصة فلايناسها ثبوت الخياراه منهج بالمعنى وعبارة المحلى ولاخيار في الحو الةعلى الاصح اهع ش وعبارة المعنى الشارح الصادقة الخ إنأراد الصدق باعتبار المفهوم وردعليه ان لامحذور في هذاوان أراد باعتبار المنطوق فالصواب أن يقه ل مع عدم التفرق و أن يزيدالعكس فتامله (قوله الصادقة) إن ار ادالصدق باعتبار المنطوق فهويمنوع لان تقدير مالم يتفرقا الخمدة عدم التفرق اوعدم القو ل فالمغايرة إنما تصدق بوجو د القول مع عدم التفرق و بوجود التفرق مع عدم القول اىباعتباراصلاللغه على انالصواب على هذا أن يقال لامغايرة عدم القول لهاى لعدم التفرق وإنأراد باعتبار المفهوم فلامحذورفيه لان

مفهوم مالم الخ عدم الخيار عند القول والتفرق وهوصحيح تدير (فهله مع التفرق) ينبغي مع عدم

التفرق كما علم فليتامل (قوله على ان هذا غفلة عمامر) وآيضا فقد يتعلّق الغرض بالمفضول والمساوى

منهاأى من الصور المستثنيات التي لاخيار فيها الحو الةفانهاو انجملت معاوضة ليست على قو اعد المعاوضات

بعةك فانت حر فباعه عتق (قوله و باللزوم يتبين عتقه)عبارة المحلي و لا يحكم بعتقه على كل قول حتى يلزم العقد فيتبين انه عتق من حين الشراء أه و لا يخفي اشكال ذلك على قول ان الملك للبائع لانه أنما ينتقل الملك عنه من

وربما يقال ان كلام المصنف في يسع الاعيان فلاتستشي هذه الصورة لانها يعدين بدين اه (قوله وكقسمة الرد)عطف على قول المتن كالصرف (قوله بخلاف غيرها) الدقسمتي الاقر أزو التعديل سواء جريا باجبار ام بتراض اذاقلنا انهافي حالة التراضي بيع آه مغني (قوله لان الممتع منه يجبر عليه) اي والاجبار وكقسمةالردمخلافغيرها ينافي الخيار أهسم عبارة عش يعني أنه لو أمَّتنع أحد الشريكين من القسمة أجبر عليها في الأفراز ولوبالتراضى لان الممتنعمنه والتعديل فلا ينافي امتناع الخيار فيهالو وقعت بالتراضي اله قول المتن (وصلح معاوضة) كان يصالحه على دار بعبداه عش (قولة بخلاف صلح الحطيطة) هي الصلح من الشيء على بعضه دينا كان اوعينا اهعش (قوله فيها)اي الاجارة (قوله و على دم العمد الخ)عطف على قو له على المنفعة و خرج الصلح عن دم الحجأ و شبه العمد فيثبت فيه الخيار وصورة الصلح عليه ان يدعى زيدعلى عمرودار امثلاو الحال ان عمر استحق على زيد نعمصلح المعاوضة على المنفعة دية قتل الخطأ أوشبه العمد لكونه أي زيد قتل مورث عمرو فقال زيد لعمرو صالحتك من الدار التي أدعيها عليك على الدية التي تستحقها على أي تركتك الدار في نظير الدية أي سقوطها عني فالدية ماخوذة حكما اه بحيرمى عن الرشيدي (قهله لا نه معاوضة غير محضة) اى لا نه في المعنى عفو عن القود (قهله و قد علم من سياقه) اىحيث عبر بانواع البيع و (قوله فيها) اى فى المعاوضة الغير المحضة اه عش قول المن (ولو اشترى من يعتق عليه) ﴿ فرع ﴾ لوقال بعتك هذا العبدبشرطان تعتقه فقال اشتريت فهل يثبت للمشترى خيار الجلس أم لافيه نظروً الآقربالثاني لان في ثبو ته له تفويتا للشرط الذي شرطه (فرع)لوقال ان بعتك فانتحر ثـ. علم من سياقه أنه لاخيار باعهصموعتقعليه فورا لانه يقدر دخوله فيملك المشترى فيزمن لطيف نظير ماقدمه الشارح في البيع فيها (ولواشترىمن يعتق الضمني بخلاف مالوقال ان اشتريتك فانت حرفانه لايعتق على القائل بالشر اء لانه لا بملك التعليق حين الاتيار عليه) كاصلهأو فرعه (فان بالصيغة اه عش عبارة المغنى واقرها عش اذاقال لعبده مثلااذا بعتك فانت حرّ فباعه بشرط نني خيار قلنا) فيها اذاكان الحيار المجلس لميعتق لعدم صحةالبيع لانهينافي مقتضاه بخلاف مااذالم يشرطه فانه يعتق لان عتق البائع في زمن لهما (الملكفى زمن الحيار الخيارنافذ اه قولالمتن (للبائع)وهومرجوح اه نهايةومغني (قولهاذلامانع)اي لوجود المفتضي بلا للبائع أوموقوف) وهو ما نع نها ية ومغنى قال عش و هو مجلس العقدأي بخلاف مالو اشترى من أقر بحريته يثبت الحيار للبائع الاصح (فلهما الخيار)اذ ولآيثبت للمشترى لآنهمن جهته افتداء سم على منهج و مثله من شهد بحريته و ردت شهاد ته اه (قهله فلما لامانع (وانقلنا)الملك تعذر الثاني) هو قوله و أن يتر تب عليه العتق فور أو (قوله بقي الاول) أي عدم التمكن من الفسخ أه عش (قوله و باللزوم يتبين عتقه) عبارة المحلى و لا يحكم بعتقه على كل قول حتى يلزم العقد فيتبين انه عتق من حين (للشترى) على الضعيف الشراءاه ولايخفي اشكال ذلك على قول ان الملك للبائع لانه إنما ينتقل الملك عنه من حين الاجازة فعتقه من (تخير البائع) اذلامانع هنا حين الشراء يستلزم عتق ملك الغير حال ملكه فليتأمل سم على المنهج وقد بجاب عنه بان ملك البائع الكاكان أيضا بالنسبة اليه (دونه) مزلز لاو آيلا للزوم بنفسهمع تشوف الشارع للعتق نزلنا ممنزلة العدم ونقل عن شيخنا الحليمايو افقه ثم لان قضية ملكه له انلا رايت في كلام الشارح مر بعدقول المصنف الاقى و الاصح ان العرض على البيع الخ ما يصرح به حيث يتمكن من ازالته وان قاللان العتق الخلكن يردعلي هذا الجواب الزوائد حيث جعلوها للبائع فينآني كون ملسكه مزلزلا الا يترتب عليه العتق فورا ان يقال لما كان الشارع ناظر اللعتق ما امكن راعوه و لا يضر تبعيض الآحكام حينئذ فبالنسبة لتبين العتق فلما تعذر الثانى لحق البائع يلحق باللازمو بالنسبة لملك الزوائد يستصحب الملك السابق على العقدحتي يوجدناقل لهقوي ووقع لهم بتى الاول و باللزوم يتبين تبعيض الاحكام فيمسائل متعددة منها مالو استلحق ابو هزو جته ولم يصدقه الزوج فيجوز لهوطؤ هاو لآتنقض عتقه عليهوان كان للبائع وضوءه اهعش(قوله يتبين عتقه الخ) اى من حين العقد اهعش (قوله و ان كان للبائع حق الحبس) حقالحبس (ولاخيارفي) (قوله بجبر عليه)أى و الاجبارينا في الخيار اه (قول المصنف من يعتق عليه) قال في الروض لا في شراء العبد مالا معاوضة فيه انفسه آى لأيثبت الخيار لانه عقدعتاقة وظاهره وكاللسيدخلافا للزركشي وفي الروض ايضاولوقال لعبده ان

يجبرعليه (وصلح المعاوضة) تخلاف صلح الحطيطة فانه فى الدين الراء وفي العين همة اجارة ولاير دلانه سيصرح بعدم الخيارفيها وعلى دم العمدمعاوضةولا بردأيضا لانهمعاوضةغير محضةوقد

أى فلا يكون حق الحبس ما نعامن نفوذ العتق و معلوماً نه حيث عتق امتنع على البائع حبسه و عليه فيكون هذامستثني ممايثبت فيهحق الحبس للبائع وقديوجه بانبيعه لمن يعتق عَلَيه قرينة عَلَى الرضا بتاخير قبض الثمن كالبيع بمؤجل اهع ش (قوله كوقف) اى وعتق وطلاق اهنهاية (قوله نعم انشرط الح) عبارة شرح الروض بعدقول المآن و لا يثبت في العقو دالجائزة من الجانبين كالشركة او من احدهما كالكتابة والرهن نصهالانهاليست بيعا ولان الجائز في حقه بالخيار ابدافلا معنى لثبوته لهو الاخر وطن نفسه على الغين المقصود دفعه بالخيار ولكن لوكان الرهن مشروطافى بيع الخفالاستدراك فى كلامه بالنسبة لما اقتضته العلة من ان اللازم في حقه لا يثبت له الخيار فلا يتمكن من الفسخ أه رشيدي (فيه له وضمان) يتامل ما معنى الجواز فيه الاان يكون الجواز من جهه المضمون له يمعني ان له اسقاط الضمان و ابر اءالضامن سم على حجو هذا بناءعلى ان الضمان و ما بعده عطف على الرهن و لك ان تجعله عطقا على العقد بل هو الظاهر و عليه فلا اشكال اه عش وقوله بلهو الظاهر المنع عبارة المغنى مع المتن و لاخيار في الابراء و النكاح و الهبة بلا ثو اب وهي النيصرح بنني الثوابعنهاأ واطلق وقلنالا تقتضيه وهوالراجح لاناسم البيع لايصدق علىشيءمن هذه الثلاثة ولاخيارا يضافىالوقف والعتق والطلاق وكذاالعقودالجآئزةمنالطرقينكالقراض والشركة والوكالةاو من احدهما كالكتابة والرهن اه وهي اخصر واسبك واسلم (قوله اذلا عتاجله) اى الخيار (قوله فيه) كذافي عش لكن في تطبيق التعليل بالنسبة الوقف والضمان وقفة ظاهرة (فيه له و المعتمد الخ) و فاقا لشرح المنهج والنهاية والمغنى (قوله و اما المشترى الخ) عبارة النهاية و المغنى لأنَّ الحيار فما يشت ملسك بالاختيار فلامعنى لاثباته فيهاملك بالقهرو الاخبار اه (فيهله بسائر أنواعها) الى المتنفَّ النهاية (فخونه بسائر انواعها) اى سواءكانت اجارة عين او ذمة قدرت بزمان او محل عمل و مهذا يتضح التعبير بالانواع فلا يقال ان الاجارة نوعان فقط الذمة و العين اهعش (قوله لانها لا تسمى بيعاً) هذا التعليل يتاتى في سائر انواعها و (قوله لفو ات المنفعة) لا يتاتى في المقدرة بمحلِّ العمل و (قوله و لانها الخ) مثل الاول في جريانه في ائر انو اعهاً فبعض التعاليل عام و بعضها خاص اه عش (قوله و جوده في الخارج) هذا لا يتأتى في السلم في المنافع مع ثبوت الحنيار فيه فلعل المرادان الغالب في المسلم فيه كو نه عينا لا تفوت بفوات الزمن اه عش (قوله كحق الممر) اى او اجراء الماء او وضع الجدوع على الجدار اه عش (قوله و المساقاة كالاجارة) اى حكام تعليلا اه مغنى (قوله ليس بمقصود بالذات) بل تابع للنكاح (فوله و مثله عوض الخلع) أي حكاو تعليلا وكذاخلا فا كاياتي قول المتن (في المسائل الخنس) ومقتضي قوله و مثله عوض الخلع ان آلخلاف جار فيه ايضاو هو كذلك لكن بالنسبة للزوج فقط عبارة عميرة قوله على الاصحالخ مقابله في الخلع يقول بثبوت الخيار للزوج فقط فاذا فسخوقع الطلاق رجعيا وسقط النوض اه عش (فوله و مرت الاشارة) اي بترجيح الاصحاء سم عبارة الرشيدي قوله في المسائل الحنس اي على مامر في الهبة و قوله و من الاشارة الخاي بناء على ظاهر المتن و ان كان قد تقدم تعقبه في الهبة ذات الثواب الهرقوله الى ردالمقابل فى كل منها) آى فى غير الاول فانه صح فيه المقابل قول المتن (وينقطع بالتخاير) الى أن قال و بالتنرقة الهاالشارح في شرح العباب و افهم حصر القاطع فيما ذكره ان ركوب المشترى الدابة المبيعة

حين الاجازة فعتقه من حين الشر اءيستلزم عتى ملك الغير حال ملسكة فليتأمل (فيوله و ضان و و قف٣) يتامل مامعيى جوازه فيهما الاان يكون الجواز منجهة المضمون بمعني ان له اسقاط الضمان و ابراء الضامن من جهة الموقو فعليه المعين بمعني ان له ردالوقف (بسائر انو اعها) اي و لو اجار ة ذمة مر (ووله بين اجارة الذمة) اى التي قال طائفة منهم القفال بثبوت الخيار فيها قطعا كالسلم و انظر السلم في المنفعة وقد يقال فيه نظير قو له لما عقد بلفظ البيع الخ (قول يتصور وجوده) قد لا ياتى فى السلم فى المنافع (قوله و مرت الاشارة) اى بنو جيه الاصح (قول المصنف وينقطع التخاير الى انقال و بالتفرق) قال الشارح في شرح العباب و افهم

وضمان ووكالة وشركة وقرض وقراض وعارية اذ لاعتاج له فيه ولافي (الابراء)لآنه لامناوضةفيه (والكاح) لان المعاوضة فيهغير محضة (والهبة بلا ثواب)لعدم المعاُوخة (وكانا ذات الثواب)لانها لاتسمى ببعاو المعتمدتين ترفيها ولو قبل القبض لأنها بع حقيق (والشفية) أما المشترى فلان الشقص ماخوذ منه قم ا واما الشفيع فلانه يبعد تخصيص خيار الجلس باحد العاقدين ابتدا، (والاجارة) بسال Tie laylad Harackifly تسمى بيدا ولفوت المنفعة عضى الزمن فالزما العقد لثلايتلف جزءمن المعقود علمه لافي مقابلة العوض ولانهالكونهاعلى معدوم والمنفعة عقدغرروالخيار غررفلا مجتمعان ويفرق بين اجارة الذمة والسلم بانه يسمى بيما تخلافها وبان المعقودعليه فتصوروجوده فى الخارج غير فائت منهشى. عضى الزمن فكان اقوى وادفع للغررمنهفي اجارة الذمة وبينها وبين البيع الوارد على المنفعة كحتى الممر بانه لما عقد بلفظ البيع أعطى حكمه ومنثم لوعقد بلفظ الاجارة لاخيار فيه فيما يظهر (و المسافاة) كالاجارة(والصداق)لان

كتخابر ناهو أجز ناهو امضيناه وابطلناالخيار وافسدناه لانه حقهما فسقط باسقاطهما اوضمنا بان يتبايعا العوضين بعدقبضهما في المجلسفان ذلك يتضمن الرضا بلزوم الاولفا برادهذهالصورة على مفهوم المتن غير صحيح (فلو اختار احدهما)لزومه (سقطحقه وبقى) الخيار (للاخر) كخيار الشرط وقول احدهما اختر او خيرتك يقطع خياره لانه رضا منه بلزومه لاخيار المخاطب الاان قال اخترت اذالسكوت لايتضمن رضا والا اذا كانالقائل البائع والمبيع يعتقعلي المشتري لانه بآختيار البائع يعتق على المشترى لان الملك صار لهوحدهاو فسخهولوبعد الاجازة انفسخ وانلموافقه الاخر والآبطلت فأئدة الخياروفارقالفسخ الاجازة بانه يعيد الاس لماكان قبل العقدومن ثم لو اجازو احد وفسخالاخر قدم الفسخ (و) ينقطع ايضا مفارقة متولى الطرفين بمجلسه و (بالتفرق ببدنهما)

لايقطعه وهو احدو جهين لاحتمال ان يكون لاختبارها والثاني ينقطع لتصرفه والذي يتجه ترجيحه الاول ولانسلم ان مثلهذا التصرف يقطعهو يقاس بالركوب مافى معناه سم على حج اه عش (قول كتخاير نا الخ) اى اختيارا لاكرها اه بجيرى (قولِه بان يتبايعا العوضينُ) قضيته انه لاينقطع بتبايع احد العوضين كان اخذ البائع المبيع من المشترى بغير الثمن الذي قبضه منه قدمران تصرف آحد العاقدين معالاخر اجازة وذلك يقتضي انقطاع الخيار بماذكر فلعل قوله العرضين مجرد تصويرو ينبغي ان يكون من كناياته احببت العقد اوكرهته اه عش (قهله العوضين)اى ولوربويين اه مغني (قهله في المجلس) تنازع فيه قوله بان يتبايعاو قوله قبضهما (قوله فانذلك) اىالتبايع اه عش(قوله على مفهرم المتن) وهو قوله بالتخاير و بالتفرق اهع شقول المتن (فلو اختار) اى طوعاً اه بحير مى (قهل كخيار الشرط) اى كانفراداحدهمافى خيار الشرط (قهله وقول احدهما اخترالخ) في التوسط لوقال اجرَّت و فسخت او عكسه اعتبر اللفظ المتقدم منهما او اجزت في النصف و فسخت في النصف غلب الفسخ قاله القاضي و غيره و إن قال اجزتاو فسخت بالتردداوعكس ذلكعمل بالاولءلى الاقرب من الاحتمالات ولمار فيها نقلااه من شرح لعباب سمءلي حجوبق مالو قال اجزت في النصف او قال فسخت في النصف و سكت عن النصف الاخر و الذي يظهر فىالثًانيةانه ينفسخ فيالكل وامافي الاولى فيحتمل ان ير اجع فان قال اردت الاجازة في النصف والفسخ في الباقي انفسخ في السكل و ان قال ارت الاجازة في النصف الاول و في الثاني ايضا نفذت الاجازة و ان لم يعلم له حال بان تعذرت مراجعته لغاما قاله لتعارض الامرين في حقه و بتى الخيار عملا بالاصل اهع ش بحذف (قوله او فسخه)عطفعلى قوله لزومه و قال الـكردى عطفعلى اختار اه(قوله و لو بعد الاجازة) اى من الاخر اهسم (قوله وفارق الفسخ الاجازة) اى حيثكان فسخ احدهماما نعامن اجازة الاخر وقاطعالها ولم تكن اجازةُ احدُّهماما نعة من فسخ الاخركاعلم ما تقرر اه سم (قوله و من ثم الخ) الاولى اسقاطه فتد بر (قولُه وفسخ الاخر) اى ولوفى البعض اله سم(قولهوينقطعايضًا بمفارقة آلخ)دفع لما يتوهم من ان خياره أنما ينقطع بالقول لان مفارقة محله كمفارقة العاقدين المجلسوهولايقطع آلخيارو انتماشيامنازل كماياتى وكان الاولى تاخيره عن قول المصنف و بالتفرق الخ اه عشعبارة المغنى لو تبايع شخصان ملتصقان دام خيارهمامالم يختار ااواحدهما بخلاف الاب اذاباع لابنه او اشترى منه وفارق المجلس انقطع الخيار لانه شخص واحدلكنهاقيم مقام أثنين بخلاف الملتصقين فانهما شخصان حقيقة بدليل انهما يحجبان الام من الثلث الى السدس اه ُقول المتن (وبالتفرق ببدنهما) ﴿ فرع ﴾ كاتب بالبيع غَائبًا امتد خيار المكتوب اليه مجلس بلوغ الخبروامتدخياراا كاتبالى مفارقته المجلس الذى يكون عندوصول الخبر للمكتوباليه مر وفى فتآوى الشارحنقل ذلكعنالبلقيني فىحواشى الروضة خلافالظاهر الروضة

حصره القاطع فهاذكره ان ركوب المشترى الدابة المبيعة لا يقطعه وهو احدوجهين لاحتمال ان يكون لاختيار هاو الثانى ينقطع لتصرفه و الذي يتجه ترجيحه الاولولا نسلم ان مثل هذا التصرف يقطعه ويقاس بالركوب ما في معناه اه (قوله او فسخه ولو بعد الاجازة) اى من الاخر انفسخ في التوسط لوقال اجزت في النصف و فسخت او عكسه اعتبر اللفظ المتقدم منهما او اجزت في النصف و فسخت في النصف غلب الفسخ قاله القاضى و غيره و ان قال اجزت او فسخت بالتردد او عكس كذلك عمل بالاول على الاقرب من احتمالات و لم ارفيها و غيره و ان قال اجزت او فسخت بالتردد او عكس كذلك عمل بالاول على الاقرب من احتمالات و لم اذا ابق المبيع من يدالبا ثم فان المشترى يتخير في الفسخ فان فسخ لام و ان اجاز لم يازم حتى لو بداله الفسخ بعد الاجازة جازاى فليس على الفور او الاجازة بعد الفسخ لم يجزقاله الشيخ ابو محمد فليتا مل هذا الكلام فان حاصله الاعتداد بالفسخ دون الاجازة فليس عكسا لما سبق (قوله و فارق الفسخ الاجازة) اى حيث كان فسخ احدهما ما نعامن اجازة الاخر كاعلم عما تقرر (قوله ما نعامن اجازة الاخر) اى ولوفى البعض (قول المصنف بدنهما) ﴿ فرع ﴾ كاتب بالبيع غائبا امتدخيار المكتوب و فسخ الاخر) اى ولوفى البعض (قول المصنف بدنهما) ﴿ فرع ﴾ كاتب بالبيع غائبا امتدخيار المكتوب

انتهى سم على حجوسياتى فى كلام الشارح مر ما يقتضى خلافه من امتدادخيار الكاتب الى انقطاع خيار المُكتوب اليه اه عش (قولهاي العاقدين) الىقولهو يبطل البيعني النهاية (قوله مكرها) أي بغير حقولولم يسدفه أه مغنى زاد النهاية ولو كان المبيع ربويا أه (قهله وصح عن ابن عمر الح) دفع لما يوهمه الحديث من اشتراط التفرق منهما معاقال السيدعمر كان وجه فعله مع أن الورع اللائق به تركم بيان الحمكم الشرعي بالفعل فانه ابلغمنه بالقول اه (قولِه هنيهة) اي قليلًا اه عش (قولِه محمول الحلفيه الخ) يؤيداويعين حمله على ذلك ان اس عبد البربعد أن اشار ألى انه على وجه الندب نقل الاجماع على ان له أن يفارقه لينفذبيعه أه سم (قهاله الاباحة المستوية الخ) أي فتكون المفارقة بقصد ذلك مكروها ولايلزممنه انفعل ابن عمر كان مكروها لجوازان لاتكون مفارقته لذلك بل لفرض جواز التصرف فيه اه عش (قول ه فلوحمل احدهما الخ) وكذ الاينقطع خياره اذا اكره على الخروج ولولم يسد فمەروضومغنى (قولەبقخيارە)اىحتىقىالربوىخلافالمآفىشرحالروضالىانىيزولالاكراه ويفارق بحلس زواله كماهوظاهر اه سم عبارة عش فلوزال الاكر آهكان موضع زوال الاكراه كمجلسالعقد فانانتقلمنه الىغيره محيث يعد مفارقاله انقطع خيارهومحله كماهو ظاهر حيثزال الاكراه في محل بمكنه المكث فيه عادة امالو زال وهو في محل لا مكن المكث فيه عادة كلجة ما ملم ينقطع خياره بمفارقته لانه في حكم المكر ه على الانتقال منه لعدم صلاحية محلة للجلوس و عليه فلو كان احدالشاطئين لليحر أقرب من الاخر فهل يازم قصده حيث لاما نع اوكا ويجوزله التوجه الي ايهما شاءولو بعدفيه نظروقياس مالوكان لقصده طريقان طويل وقصير فسلك الطويل لالغرض حيث الاظهرفيه عدم الترخص انقطاع خياره هنا فليراجع فليتامل اه ع ش (قوله لاخيار الاخر) اى فلا يبتى اه عش (قوله ان لم يتبعه) لولم يتبعه كآن منع وفارق آلمجلس فينبغي انقطاع خيارهما اهسم (قولُه الا اذا منع) اي من الخروج معهوا نظرمالوزال اكراهه بعد هل يكلف آلخروج عقب زوال الآكراه ليتبع صأحبه اولا ويغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء فيه نظر و الاقرب الآول وينبغي ان محل الانقطاع بعدم الخروج اذاعرف محله الذي ذهب اليه والا فينبغي ان لاينقطع خياره الابعد انقطاع خيار الهارب اله عش (قهله و ان هرب)اي احدهما مختار اا مالو هرب خو فا من سبع او نار او قاصدله بسيف مثلا فالظاهر آنه من الُقَسَمُ الاولوانُ لم يكن في ذلك اكر امعلى خصوص المفارقة سم على منهج وينبغي ان مثل ذلك اجابة الني صلى الله عليه وسلم فلاينقطع بها الخيار اذافارق مجلسه لها اله عش عبارة مغني والنهاية ولوهرب احدهماولم يتبعه الاخر بطل خيآر مكخيار الهارب ولولم يتمكن من أن يتبعه لتمكنه من الفسخ بالقول ولان الهارب فارق مختارا بخلاف المكره اله (قوله بطل خيارهما) اى مطلقانها ية اى سواءمنع الاخرمن اتباعه املا اه رشيدي (قوله ان غير الهارب الح) ينبغي جريان ذلك فيمالو كان احدهما نا مماوفارق

اليه مجلس بلوغ الحبر و امتدخيار الكاتب الى مفارقته المجلس الذي يكون فيه عندو صول الحبر للمكتوب اليه مر وفى فتاوى الشارح نقل ذلك عن البلقيني في حو اشى الروضة خلافا لظاهر الروضة (قوله محول الحل فيه على الا باحة المستوية) يؤيدا و يعين حمله على ذلك ان ابن عبد البر بعد ان اشار على بعد الى انه على وجه الندب نقل الاجماع على ان له ان يفارقه لينفذ بيعه (قوله فلو حمل احدهما مكرها) قال في الروض وكذا اذااكره اى على الحزوج من المجلس (قوله بق خياره) اى حتى في الربوى خلافا لما في شرح الروض الا ان يزول الاكراه و يفارق بحلس زو اله كاهو ظاهر (قوله ان لم يتبعه كان منع وفارق المجلس وفارقه انقطاع خيار هما لان عذر المكره بالاكره المذكور بجعله بعد مفارقة الاخر المجلس كالمكره على ترك الباعد لا نقطاع خيار هما لا يقل بل عذر المكره المذكور بجعله بعد مفارقة الاخر المجلس كالمكره على ترك اتباعه لا ينا المارب الوكان نائما) ينبغي جريان ذلك في الوكان احدهما نائما الاخركفارقة الحارب (قوله ان غير الحارب الحائن نائما) ينبغي جريان ذلك في الوكان احدهما نائما

اىالعاقدين وان وقعمن احدهما فقطولو نسيآنااو جهلالا روحهما لماياتيف الموت وذلك لخبر البهق البيعان بالخيار حتى يتفرقا منمكانهما وصحعن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان اذاباع قام فمشى هنيهة ثم رجع وقضيتهحل الفراق خشية من فسخ صاحبه وخبرو لا محلله ان يفارق صاحه خشبة ان يستقله محمول الحل فيه على الإباحة المستوية الطرفين ومحله ان تفرقا عن اختيار فلو حمل احدهما مكرها بتي خياره لاخيار الاخران يتبعه الااذامنع وان هرب بطل خيارهمآ لان غـير الهارب يمكنه الفسخ بالقول مع عدم عذر الهارب بخلاف المكره فكانه لافعلله ويؤخذمن التعليل بيمكنه من الفسخ انغير الهارب لو كان نَاتُمَا مثلاً

لم يبطل خياره و هو محتمل وعند لحو قه لا يدان يلحقه قبل أنتها ئه الى مسافة تحصل بمثلها المفارقة عادة و الاسقط خياره لحصول التفرق حينئذ و يبطل البيع با نعز ال الوكيل في المجلس على ما في البحر لبطلان الوكالة قبل تمام البيع (٣٣٩) و يوجه بان لجلس العقد حكمه بدليل

الحاقهم الشرط الواقع في بحلسه بالواقع فيه فكان انعزاله فى مجلسه كانعزاله قبل تمام الصيغة و به يعلم ان خيار الشرطفذلك كخيار المجلس اذ لافرق بينهما فيالحاق الشرطكاصرحوابه (فلو طال مكثهما)في المجلس(او قاماو تماشيامنازل)ولوفوق ثلاثة ايام (دامخيارهما) لعدم تفرق بدنهما (ويعتس فىالتفرقالعرف) فما يعده الناس فرقة لزم به العقد ومالافلااذلاحدلهشرعاولا الغة فني دار او سفينة صغيرة بالخروج منهااورقى علوها وكبيرة بخروج من محل لاخر كن بيت لصفة وبمتسع كسوق ودار تفاحشت سعتها بتولية الظهروالمشىقليلاولايكني بناءجداروارخاءستربينهما الا ان كان بفعلهـما او امرهما فان كان من احدهما فقط بطل خياره لاخيار الاخر الاانقدر علىمنعه اولم يتلفظ بالفسخ فما يظهر كالوهرب وفي متبايعين من بعد بمفارقة محلالبيع لاالىجهة الآخر ولابالعودلمحله بعدالمضي الىالاخرهذامابحثهجمع واعـترض بان القياس انقطاعه بمفارقة احدهما

الآخر مختاراً اه سم (قهله نائمامثلا) اي كان كان مغمى عليه لامكرها لتمكنه من الفسخ بالقول اه رشيدى (قولهلم يبطل خياره) معتمد اه عش (قولهو عند لحوقه الخ) تقييد لمفهوم قيدولم يتبعه المصرح به في مسئلة الاكر اه و المعتبر في مسئلة الهاربكاس (قوله و الاسقط خيار ه لحصول التفرق حيئنذ)ز ادالنها ية عقبه ما نصه كما في البسيط و يحمل عليه ما نقله في الكفآية عن القاضي من ضبطه بفوق ما بين الصفين اه وقوله مر منضبطه اى المسافة التي محصل بمثلها المفارقة عادة وقوله مر بفوق ما بين الصفين قال عش وهو ثلاثة اذرع اه (قوله و يبطل البيع الخ) خلافاللنهاية و المغنى عبارة سم المعتمدعدم البطلان مر اه (قهله على ما في البحر) لم يتعقبه هنالكن يؤخذ من قوله بعدان الحق ينتقل بموت العاقد او جنونه او اغمائه للموكل عدماءتماده وعليه فتستثنى هذه منقولهم الواقع فى مجلس العقد كالواقع فى صلبهو ينتقل الخيار بذلك للموكل كماياتي اه عش (قهله كانعز اله الخ) قديقال لوصح هذا كان نحو موت العاقدو جنونه فى المجلس كهو قبل تمام الصيغة وكان يازمة بطلان البيع وليس كذلك كأيصر عهما سياتى اهسم (قوله فذلك) اىفىعزلالموكلوكيله اه عش (قوله و لو فوق ثلاثة ايام) اى او اعرضاعما يتعلق بالبيع نهاية ومغنى (قهله لعدم تفرق بدنهما) اىوعدم اختيار لزومالعقد اه عش (فهله فني دار الخ) اى او مسجدصغیر نهایةومغنی (قولهصغیرة) راجع لـکلمن المتعاطفین (قوله اورقی علوها) ای او شیء مرتفع فيها كنخلة مثلاو مثلذًلكمالو كان فيها بترفنزل فيها فيما يظهر اه عش (قوله وكبيرة) اى اومسجد كبير ويمكن ادراجه في قوله الاتي و بمتسع (قوله بالخروج من محل الخ) ظاهره ولو كان البائع قريبامن البابوهو مافى الانوار عن الامام وللغزالى سم على المنهج ويظهران مثل ذلكمالو كانت احدى رجليه داخل الدار معتمدا عليهافاخرجها اهعش (قوله كمن بيت الخ) والنزول الى الطبقة التحتانية تفرق كالصعود الى الفوقانية اله نهاية (فهله ويمتسمالخ) عطف على قوله فىدار (قهله كسوقالخ) اي وصحراء وبيت متفاحش السعة نهاية ومغنى (قوله بتولية الظهرالخ) وكذا لومشيالقهقري اواليجمة صاحبه كماياتي اه عش قال سم ظاهره اعتبار التولية والمشي اه (فهله قليلاً) قال في الانوار والمشي القليل ما يكون بين الصفين ألى ثلاثة اذرع اله نهاية (قوله الا ان كأن بفعلهماالخ) المعتمدخلافه سم ونهاية ومغنى (قولهلاخيار الاخر) فيه نظرو (قوله الاانقدرالخ) قضيته عدّم بطلان خيار الاخر اذاعجزو تلفظ بالفسخو لايخني انهمع التلفظ به لايبق خياره اه سم أى ولو مع القدرة فكان ينبغي ان يقول او تلفظ بالفسخ (قوله وفي متبايمين من بعد الخ) عطف على قوله في دار الخ (قهله لا الى جهة الاخرالخ) ظاهر كلام المحلى اعتماده اه عش (فهله بان القياس الخ) اعتمده النهايةو المغنى (قولهومراولالبيع) الىالفصل فى النهاية والمغنى (قوله بمفارقته لمجلس قبوله) ظاهره وانفارقالكاتب مجلسه بعدعله ببلوغ الخبر للمكتوب اليهوعليه فلايعتبر للكاتب مجلس اصلاو لكن قال سم على منهج نقلاعن الشارح مر بانقطاع خيار الكاتب اذافار فبجلساعلم فيه بلوغ الخبر المكتوب اليه اه و يو أفق الظاهر ماجز م به شيخنا الزيادى في حاشيته من قوله كافي الكتابة لغائب لا ينقطع خيار

وفارق الاخر مختار اهذا و يحتمل انقطاع الخيار فيهما وهوقضية التعليل الاخر (قوله و يبطل البيع) المعتمد عدم البطلان (قوله كانعز الهقبل بمام الصيغة) قديقا للوصح هذا كان نحو موت العاقدو جنو نه في المجلس كموقبل بمام الصيغة فكان يازم بطلان البيع و ليس كذ لك كايصر حبه ماسياتي (قوله بتولية الظهر و المشي) ظاهر ه اعتبار التولية و المشي (قوله الاان كان بفعلهما) المعتمد خلافه (قوله لا خيار الاخر) فيه نظر وقوله الاان قدر الحقضيته ان محل عدم بطلان خيار الاخر اذا عجز و تلفظ بالفسخ و لا يخني انه مع

مكانه ووصوله لمحللو كان الآخر معه بمجلس العقد عد تفر قاوقد يجاب بان ما بينهما من التباعد حالة العقدصار كله حريم العقد فلم يؤثر مطلقاومراول البيع بقاء خيار الـكانب الى انقضاء خيار المـكتوب اليه بمفارقته لمجلس قبوله (ولو مات) في المجلس كلاهما أو (أحدهما

الكاتب الا بمفارقة المكتوب اليه فكذا هناعلى المعتمد خلافا لو الدالروياني اه عش قول المتن (اوجن) قال فيشرح الروض فلوفارق المجنون او المغمى عليه المجلس لميؤثر كماصححه الماور دىوجزم به الغزالي وغيره اله و قياسه إنه في مسئلة الموت لا تؤثر مفارقة الميت المجلس وفي الروض و إن خرس ولم تفهم إشارته اى ولاكتابة له نصب الحاكم ناتباعنه اله سم وقولهوفي الروض زادالنها ية والمغنى عقبه ما نصه كالوجن وأنكانت الإجازة تمكنة منه بالتفرق امالو فهمت اشارته اوكان له كتابة فهو على خياره اه (قوله أو اغمى عليه) ينبغي ان محل ذلك اذا ايس من افاقته او طالت المدة و الا انتظر حلى و عشقول المتن (فالاصح انتقاله الخ/شامل لمااذاكان الثمن مؤجلافحل بالموت وهو ظاهر واما ماذكر مبعضهم منعدم انتقال الخيار حينئذ فالظاهر انهمر دو دسم على حجو وجه الردانه لامنافاة بين حلول الدين وانتقال الخيار اهعش قول المتن (الى الوارث) اى فى المسئلة الاولى (قوله ولوعاما) كبيت المال اهع شقول المتن (والولى) أى فى المسئلة الثانية والثالثة من حاكم اوغيره كالابو الجدكذا في النهاية والمغنى قال عش وعليه فلو كان العاقد ولياومات في المجلس ولم يكمل المولى عليه فينبغي انتقاله لمن له الولاية بعده من حاكم أو غيره ثمر أيت ما ياتي في خيار الشرط سم على حجوار ادبه ما نقلناه عنه من قوله ظاهره الخ اهمبارة سم ينبغي ان يحرى فيه اى الولى التفصيل الاتى في الوّ ارْتُ بين كو نه بمجلس العقداوغا تباعنه آهّ وينبغي جريًّا نه في السّيدو الموكل أيضا (قهله في المسكاتب و الماذون) اى عندموتهما اله مغني اى اوجنونهما او اغمائهماو في النهاية و المغنى وشرح الروض وعجز المكاتب كمو ته قاله في المجموع اله قال عش قوله مر وعجز المكاتب اى بان فسخ الكتأبةهو اوسيده بعد حلول النجم وقوله مركمو ته اى فينتقل الخيار لسيده اه (قهله و الموكل) اى فانه ينتقل اليه بموت الوكيل اوجنو نهو لا يبعدان ينتقل اليه فهالو انعز لوقلنا لا يبطل به البيع وهو المعتمد كمامي اه عش ومثل الجنون الاغماء (قوله كخيار الشرط) أى في انتقال الخيار فيهاذ كر الى من ذكر قال النهاية بل آولى لثبوته بالعقد اه (قهله نصب الحاكم الخ) ينبغي ان محله حيث لم يثبت الولاية عليه لغير الحاكم كالومات الاب عن طفل معرو جود الجداو عن وصى اقامه الاب او الجدقبل موتهما اهع ش (قه له ممفار قلة بعض الورثة) بل يمتد الى مفارقة جميعهم نها ية و مغنى (قوله اوغائبا) عطف على قوله بمجلس العقد (قوله الى مفارقته) اى المتحد (قوله او مفارقة المتاخر الخ)اى و أن لم يجمعو أفى مجلس و أحدكما في بعض نسخ الروض وهي المعتمدة نهاية ومغنى وسم (قوله و بانقطاع خيارهم) أي بالمفارقة (ينقطع خيار الحي)قال في الروض ثبت اى الخيار للعاقد الباقي ماداً مفي مجلس العقد أم قال في شرحه نعم أن فارق احدهما أي العاقد الباقي

التلفظ به لا يبق خياره (قوله او جن او اغمى عليه) قال الزركشى كالاذرعى و اطلاق الشيخين الحاق المغمى عليه بالمجنون محله ان جعلناه مولى عليه بنفس الاغماء و الافهو كمن خرس و لا اشارة له و في الرافعى في الوكالة انه لا يلحق بمن يولى عليه اه وسياتى ما في ذلك في الحجر اه من شرح العباب قال في شرح الروض فلو فارق المجنون او المغمى عليه المجلس لم يؤثر كما صححه الماوردى وجزم به الغزالي وغيره اه وقياسه انه في مسئلة الموت لا تؤثر مفارقة الميت المجلس و في الروض و ان خرس و لم تفهم اشارته اى و لا كتابة له نصب الحاكم نا ثباعنه اهر قول المصنف فالاصح انتقاله الى الوارث) شامل لما اذا كان الثمن مؤجلا فحل بالموت و هو ظاهر و اماماذكره بعضهم من عدم انتقال الحيار حينتذ فالظاهر انه مردود (قوله و الولى) ينبغى ان يجرى فيه وعجز المكاتب كوته قاله في المجموع اهر قوله نعم لا عبرة بمفارقة بعض الورثة) اى ينبغى ان يجرى فيه في نصيبه المناقب المحموع اهر قوله نعم لا عبرة بمفارقة بعض الورثة) اى ينبغى في نصيبه و لا في الله قال في المنافذة و المنافذة

أو جن) او أغمى عليه (فالاصحانتقاله الى الوارث) ولوعاما (والولي) والسيدفي المكاتب والماذون والموكل كخار الشرط وانكان أقوى للاجماع عليه ولثبوته لغير المتعاقدين ومن ثمجرى هذاالخلاف منالا ثمواذا انتقل للولى فعل الاصلح او للو ارث الغير الاهل نصب الحماكم عنمه من يفعل الاصلحاو الاهل المتحداو المتعدد فان كان مجلس العقدامتدخاره كالحيالي التخاير اوالتفرق نعملاعبرة بمفارقة بعض الورثة أو غاثباعنه امتد خياره على المعتمدالي مفارقته اومفارقة المتاخر فراقهمنهم مجلس بلوغ الخبر وبانقطاع خيارهم ينقطع خيار الحي

والوارث بجلسه دون الآخر انقطع خيار الآخر أخذا ممالوكانافي مجلس واحداه وقوله نعمان فارق الخ اىبعدبلوغ الخبر الى الو ارث فلا آثر لمفارقة احدهما قبله كاقال شيخنا الشهاب الرملي اهسم (قوله وإن لم يفارق مجلسه)قديوهم انه لا اثر لمفارقة الحي عن مجلسه فلا يعتبر له مجلس اصلاو هو خلاف ماص انفاعن الروضوشرحهوفيالنهاية والمغنى مايوافقه اى مامرعنهما (قوله بفسخ بعضهم)اى في نصيبه او في الجميع واناجازالباقوننهاية ومغنى وكذافى سمعن شرحالروض (قُولِه و الاوجه بقاؤه له) قال سم على منهج بعدمثلماذكرو ينبغىوفاقالمر فيما لوعقدالمجنون ثمأفاقأنيبق للولى بخلافمالوجن العاقدوخلفه وليهثم افاق قبل فراغ الخيار فانه لايعو داليه ولايبق للولى اه عشو جميع ذلك يجرى فى المغمى عليه ايضا (قهله ولوجاء معا)كذا في اصله رحمه الله وكان الظاهر جاء و لعله من تصرف الناسخ اه سيدعمر (قهله صدَّقالنافي للتفرقة)اىفالخيار باق له اه عشقال المغنى اتفقاعلى عدمالتفرقة وآدعى احدهما الفسَّح فدعواهالفسخفسخاه وفىسم بعدذكر مثلهعن الروضولوا تفقاعلىالفسخوالتفرقو اختلفافىالسابق فغي مجيء تفصيل الرجعة تردد ولايبعدمجيئه لكن الشارح فرق بينهما فحشرح العباب فراجعه اه ﴿ فصل في خيار الشِرط ﴾ (قول في خيار الشرط) الى قول المتن الا ان يشترط في النهاية الى قوله ومرالى المتن وقوله وعليه يكفي ألى و ان قوله (قوله و تو ابعه) كيان من له الملك في زمن الخيار وحل الوطء عش قول المتن (لهما) يجوز تعلقه بالحيار وشرط مبتدا خبره انواع البيع اى ثابت و جائز اه سم (قوله على التعيين لاالابهام)لاموقع له هناعلي ما اختاره من ان قول المتن لهماو لاحدهما بيان للشارط لا للمشروط له خلافا للمنكت كما ياتي بلموقعه عقب قوله الاتي ولاحدهما كمافي بعض نسخ النهاية قال عش قوله على التعيين الخ اىءن المبتدىقضيته البطلان فهالوقال بعتك هذابشرط الخيارمن غيرذكرلى اولك اولنا ويوجه باحتمال انيكون المشروطله احدهما وهومبهموفي سم اخذا من تصحيح الروضة انه لوشرطه الوكيل واطلق ثبت له ان البائع إذا قال بعتك بشرط الخيار ثلاثة ايام مثلا فقال المشترى قبلت اختص الخيار بالبائع فيكون من قبيل اشتر اطه للبائع وحده لالحها و اطال في بيان ذلك ثم قال لكن سياتي عن شرحالروض فىشرطهما لاجنى مطلقاما يخالف ذلك فليحرراه اىوهوعدم الصحةوهوموا فقلماقلناه اه تُم فرق بين شرطه من المالك وشرطه من الوكيل راجعه ان شئت (قول من غير تلفظ) اى بان يسكت وقالعش اىمنغيراشتراط تلفظ به فيشمل السكوت والتلفظ اه (قول وحيننذ)اىحين إذفسرقوله

للعاقد الباقى ما دام فى مجلس العقداء قال فى شرحه نعم ان فارق أحدهماأى العقاقد الباقى و الو ارث مجلسه دون الآخر انقطع خيار الآخر اخذا بمالو كانا فى مجلس واحداه فانظر لو فارق العاقد الباقى مجلسه قبل بلوغ الخبر الى الو ارث فهل ينقطع خيار الو ارث كالو هرب احدهما و ان منع الآخر من اتباعه فانه ينقطع خيارهما او يفرق بتمكن الاخر هناك من الفسخ بالقول و لا كذلك الو ارث قبل بلوغ الخبر فهو كالو فارق احدهما المجلس وكان الاخر هناك من الفسخ بالقول و لا كذلك الو ارث قبل بلوغ الخبر فهو كالو شيخنا الشهاب الرملى عليه هذا الاستدراك منوع و الفرق بين المسئلتين ظاهر اه (قول ه بفسخ بعضهم) قال فى شرح الروض فى نصيبه او فى الجميع اه (قول و و بلغ المولى الح) ﴿ فرع ﴾ مات الولى العاقد فى المجلس ولم يكمل المولى فينبغى انتقاله لمن له الو لاية بعده من حاكم اوغيره ثمر رايت ما ياتى فى خيار الشرط (قول له لم ينتقل اليه الخيار وقوله و الاوجه الح) اعتمدذلك مر (قول المصنف صدق النافى) قال فى الروض و إن اتفقاعلى عدم التفرق و اختلفا فى السابق فنى مجىء تفصيل الرجعة تردد و لا يبعد مجيئه ولو اتفقا على الفسخ و التفرق و اختلفا فى السابق فنى مجىء تفصيل الرجعة تردد و لا يبعد مجيئه لكن الشارح فى شرح العباب فرق بينهما فر اجعه

﴿ فَصَلَ ﴾ (قول المُصنف لهما)يجوز تعلقه بالخياروشرطمبتدأخبره في انواع البيع أي ثابت وجائز

وانلميفارق بحلسهو ينفسخ في الكل بفسخ بعضهم ولو فسخقبل علمه بموت مورثه نفذ وكذا لو أجاز على الاوجه ولو بلغ المولى رشيداوهو بالمجلس لمينتقل اليه الخيار ويوجه بعدم أهليتهحين البيع وفىبقائه للولى وجهان وكذا في خيار الشرط والاوجه بقاؤ مله استصحابا لماكان (ولو) جاآ معاو (تنازعا فى) أصل (التفرق) قبل مجيئهما(أو) معا أومرتبا واتفقا علىالتفرق ولكن تنازعافى (الفسخ قبله صدق النافي) للتفرق في الأولى وللفسخ فى الثانية بيمينه لان الاصل دوام الاجتماع وعدم الفسخ (فصل) في خيارالشرط وتوابعه (لحما) أي العاقدين بأن يتلفظ كل منهما بالشرط (ولاحدهما) على التعيين لاالابهام بان يتلفظ هو به اذا كان هو المبتدىء الابحاب اوالقبول ويوافقه الاخر من غير تلفظ به وحينئذ فلااءتراض على قوله

لاحدهما بذلك (قوله بلولايستغنى عنه)هذا منوع اه سم أى لامكان ان ير ادمن قوله لهماما يشمل القسم الثاني (قهله ومرالخ) أي في شرح ولو باع عبد ابشرط اعتاقه أهكر دي (قهله لها الح) بيان للمشر وطله الهُ عش (قوله ولاحدهما) الواوفيه و فيما بعده بمه في او (قوله اتحد المشروط له الح) و يجوز التفاضل في الخياركانُّ شرط لاحدهماخياريوم وللاخر خياريومّين اوثلاثة نهاية ومغني (قهله يوقعه) اي اثر الخيار من الفسخ او الاجازة اهر شيدي (قوله لارشده) هو ظاهر ان كان العاقد يتصرف عن نفسه اما لوتصرف عن غيره كان كان ولياففي صحة شرطه لغير الرشيد نظر لعدم علمه ما فيه المصلحة وعليه فلو كان المالك موكلاو اذن الوكيل في شرطه لاجنبي ولم يعينه اشترط فيمن يشترط له الوكيل كو نه رشيداو ان كان الاجنى المشروطله الخيارو لاتجب عليه رعاية الاحظ لكن الوكيل لمالم يجزله التصرف إلا بالمصلحة اشترط لصحة تصرفه ان لا ياذن الا لرشيد اه عش و ماجري عليه الشارح هنا من عدم اشتراط الرشدو افقه النهاية والمغنى قال سم وخالفه نفسه في شرح العباب ووجه فيه اشتراط رشده اه (قوله وانه لايلزمه الخ) قال في الروض ولا يفعل الوكيل إلاماً فيه -ظ الموكل مخلاف الاجنى انتهى اه عش وسم (قوله تملَّيكُله) قضيته انه لو عزل نفسه لم ينعز ل و به صرح البغوى و الغز الى و جزم به في العباب اه سم (قمله وعليه)اىعلى كونشرطه للاجنى تمليكاله (يكنّى عدم الردفيما يظهر) مفهومه انه ير تدبرده وهو ظاهر كسائر انواع التمليكفانهلابد فيها منالقبول حتيقة اوحكماً اهعش (قوله فيها يظهر) هذا نقله في شرح العباب عن الجو اهر اه سم (قوله حقيقياً) اى بل فيه شائبة توكيل اه سم (قوله وان قوله) أى أحدالعاقدين قول المتن (في أنو اع البيع) علم من تقييده بالبيع انه لايشرع في غيره كالفسوخ و العتق والابراءوالنكاحوالاجارةوهوكذلكنهايةومغني (قهله اجماعا الخ) تعليل لما في المتن (قهله و آلده) بدل من منقذار عطف بيان عليه سم على حج اه عش (قوله كان يخدع) اى كل منهما اه عش والصواب اى بعض الانصار (قولِه و يخدع) ببناء المجهول (قولِه و معناها) اى فى الاصل اه عش (قولِه و لا خديعة)عطف تفسير أه عش (قوله ثبت ثلاثا) اي بالنسبة لقائلها فقط فليتا مل اه سيد عمر وياتي انفا عن العبأب ما قد يخالفه (قوله و الأفلا) قضيته صحة البيع وسقوط الخيار و المتجه عدم صحة البيع سم على منهج ووجهه اشتماله على أشتراط امر مجهول وفي سم على حج بعد كلام مانصه لكن عبر في العباب بقولهفان اطلقها المتبايعان صحالبيع وخيرا ثلاثا انعلما معنآهاو الابطلاه اىبطل البيع كما صرحبه الشارح في شرحه على و فق المتبادر من عبارته قال كما لوشرط خيارًا مجهولًا اهم عش (قوله فاوهم) أى ففيه اجمال منجهة احتمال انهما يشترطانه لهما لالاحدهما مثلا الا لاجنى اهعش (قهاله وهو عجيب) فيه نظر فان في الاحكام الشرعية كثيرا مالا يكتني في اثباتها بمثل ذلك سُم وايضا

(فوله بلولا يستغنى) هذا ممنوع (قوله و الاوجه الخ) اعتمده مر وقوله لارشده في شرح العباب بعد كلام قرره و اتجاه اى و علم اتجاه اشتراط رشده لان كلامن التمليك والتوكيل في العقود المالية متوقف عليه و بهذا يند فعمام عن الزركشي من اشتراط بلوغه فقط قياسا على المعلق بمشيئة الطلاق اه (قوله لا يلزمه فعل الاحظ) قال في الروض و لا يفعل الوكيل الاما فيه حظ الموكل بخلاف الاجنبي اه (قوله تمليك له) قضيته انه لو عزل نفسه لم ينعزل و به صرح البغوى و الغز الى و جزم به في العباب (قوله في ما يظهر) هذا نقله في شرح العباب عن الجواهر (قوله حقيقيا) أى بل فيه شائبة توكيل (قوله و الده) بدل من منقذ او عطف بيان عليه (قوله و الا فلا) المتبادر منه ان معناه و الا فلا يثب الخيار و كذا عبر الشيخان فقالا فان لم يعلمه العاقد ان او احدهما لم يثبت الخيار اه و ليس في هذا التعبير تعرض لفساد البيع بل يتبادر منه صحته لكن عبر في العباب بقوله فان اطلقها المتبايعان صحاليع و خير اثلاثا ان علما معناها و الابطل اه اى والابطل البيع كا صرح به الشارح في شرحه على و فق المتبادر من عبارته قال كالوشرط خيار المجهو لا اه واله و هو عجيب الح) فيه نظر فان الاحكام الشرعية كثيرا مالايكت في في اثباتها بمثل ذلك

ولاحدهما انوافقهالآخر فىزمنجو ازالعقد لخيار مجلس اوشرط الحاق شرط صحيح لأنه حينئذ كالواقع في صلب العقد (شرط الحيار) لهما ولاحدهما ولاجنى كالقنالمبيعاتحد المشروط لهاو تعددولو معشرط ان احدهما يوقعه لاحد الشارطينوالآخر للاخر والاوجهاشتراط تكليف الاجنىلارشدهوا بهلايلزمه فعل الاحظ بناء على ان شرط الخيار تمليكلهوهو الاوجهايضاوعليه يكفي عدم الرد فيها يظهر لانه ليس تمليكا حقيقياو ان قوله على ان اشاور يوما مثلا صحيح ويكون شارطاالخيار لنفسه (في انواع البيع) التي يثبت فها خيـار آلمجلس اجماعاً ولماصح ان بعض الانصار وهوحبان بفتح اولهو بالموحدةاسمنقداو منقذ بالمعجمة والدهرو إيتان جزم بكلجماعة وهماصحابيان كان يخدع فى البيوع فارشده عَلَيْكُمْ إِلَى انه يقول عند البيع لاخلابة واعلمهانه اذاقالذلككانلهخيار ثلاث ليال ومعناها وهي بكسر المعجمةو بالموحدة لاغين ولاخديعةومن ثماشتهرت فىالشرع لاشتراطالخيار ثلاثا فان ذكرت وعلما معناها ثبت ثلاثا والافلا واعترض الاسنوى وغيره

بل وصحة ما ذهب اليـه الروياني مخالفا لوالدهمن جوازه لكافر في نحو مسلم مبيع ولمحرم فىصيد اذلا اذلالولااستيلاءفي مجرد الاجازةوالفسخوماقررته منهذا الجواب الواضح المفيد لشمول المتن لهذه المسائل أولى من جواب المنكت بان المجرور متعلق بالخيار المضاف للبتدا الخبرعنه بالجار والمجرور بعده إذ فيه من التكاف والقصور مالايخني واذا شرط لاجنى لم يثبت لشارطه له إلا ان مات الاجنى فى زمنه فينتقل لشارطه ولو وكيلا ولو مات العاقدانتقل لوارثه مالم يكن العاقدوليا وإلا فللقاضي كما هو ظاهر أو وكيلا وإلافلموكله وليس لوكيل شرطه لغير نفسه وموكله إلا باذنه ويظهران سكوته على شرط المبتدى كشرطه خلافالزعم بعضهم ان مساعدة الوكيل بان تاخر لفظه عن اللفظ المقترن بالشرط ليست كاشتراطه

انالمقرر في المعانى أن افادة العموم من جملة ما يقصد بالحذف لاأن الحذف لايخلوعنها (قوله بل وصحة ماذهب الخ) ما يؤيد الصحة صحة توكل الكافر عن مسلم في شراء مسلم اهسم (قول في نحو مسلم آلخ) اندرج في النحو السلاح اه عش (قهاله بان المجرور) اي الجارو المجرور اعني قوله لها ولاحدهما اهكردي (قهله المضاف للسبندا) لعله المضاف اليه المبتدأ وهوشرط والتقدير شرط الخيار لهماو لاحدهما جائز فى انواع البيع اه سم عبارة النهاية بانشرط الخيار مبتداخيره قولة فى انواع البيع وقوله لهاو لاحدهما متعلق بالخيار اه (قهله من التكاف) أي بمخالفة الظاهر اهسم أي و تقديم معمول المضاف اليه على المضاف (قوله والقصور) اى لعدم شموله غير العاقدين اه سم (قوله لشارطه له) اى لمن ملك خيار اللاجني (قوله ان مات الاجني) اي او جن او اغمي عليه اهعش (قوله و لو مات العاقد) اي او جناو اغمى غليه كايفيده قوله قبيل الفصل كخيار الشرط بل اولى من انه إذا مآت او جن او اغمى عليه من له الخيار من العاقدين انتقل لو ار ثه او و ليه ثم قال و الموكل الخولاشك ان من له الخيار هنا بمنزلة الموكل ثم وينبغيعوده لها اذاأفاقا قبل مدة الخيار اهعش (قهله انتقل لو ارثه) ولوكان الو ارث غائبا حينئذ بمحل لايصل الخبر اليه إلا بعدا نقضاء المدةهل نقول بلزوم العقد بفراغ المدة اولاو يمتد الخيار إلى بلوغ ألخبر لهللضرورة فيه نظر والاقربان يقال انبلغه الخبرقبل فراغ آلمدة ثبت لهما بق منهاو الالزم العقدلانه لم يعهدزيادةالمدةعلى ثلاثة اياماه عش (قوله الملقاضي) ظاهره انه لاينتقل لوكى اخر بعد الولى الميت كالومات الاب العاقدمعوجودآلجدسم علىحجاقول وينبغى خلافهلقيام الجدالان مقامالاب فلا حاجة الى نقله الى الحاكم عش وسيدعمر وهوالظاهر (قهاله أووكيلا الخ)وقضية مامر فى خيار المجلس ان يزيدهنا او مكاتبااو ماذو ناله و الا فلسيده (قهله فلبوكله) بقى مالوعز له الموكل بعد العقدو شرطله الخيار هل يثبت الحيار للمو كل ام لافيه نظرو نقل عن بعضهم انه ينفذعز له و لا يثبت للموكل ويفرق بينهو بين الاجنى بانالوكيل سفير محض فنفذعز لهولم يثبت للموكل لعدم شرطهله يخلاف الاجنى وهوظاهر اه عشاقول في الفرق المذكور نظر بل قياس ماقدمه في خيار المجلس ثبو ته للموكل فليراجع (قوله وليس لوكل) وينمغي ان يكون الولى كالوكيل فلايشترط لغير نفسه وموليه اهسم عبارة السيدعمر ينبغي ان يكون الولى كُذَلكُ و محتمل الفرق و لعله اقرب اه و في عش بعد ذكره مامُرعن سم اى اما لهما فيجوز وصورته فيموليه ان يكون سفيها على مامرانه لايشترط في الاجنى المشروط له الخيار رشد اهوفيه نظر يعلم مماقد مناه عنه عندقول الشارح لارشده قال النهاية والمغنى ولو اذن له فيه موكله واطلق بأن لم يقل لى و لالك فاشترطه الوكيل و اطلق ثبت له دون الموكل اله (قوله انسكوته) اى الوكيل (قوله كشرطه)

(قوله بلوصحة ماذهب اليه الروياني) مما يؤيد الصحة صحة توكل الكافر عن مسلم في شراء مسلم (قوله مخالفا لو الده) فان قلت يؤيد و الده ان في اثبات الحيار للكافر و المحرم تسلطاما على المسلم و الصيد قلت لا اثر لمثل هذا التسلط بدليل جو از توكل الكافر عن المسلم في شراء المسلم مع ان فيه تسلطا ما وكون ما هنامن قبيل التمليك لا التوكيل لا اثر له على انه قد يمنع ان فيهاذكر تسلطا على المسلم و الصيد فليتامل (قوله المصناف المبتدا) لعله المضاف اليه المبتدا و هو شرط و التقدير شرط الحيار لهما و لا حدهما جائز في انواع البيع (قوله من التكلف) الميناف المبتدا و هو المو و المعلم مشوله غير العاقدين (قوله في نتقاله الشارط في هذه الحالة على نظر فقوله و الا فللقاضي) ظاهره انه لا ينتقل لولى اخر بعد الولى كالو مات الاب العاقد مع و جود الجد (قوله وليسلوكيل الخيار بالاذن المطلق من الموكل و ليسلوكيل الخيار بالاذن المطلق من الموكل على انه وهذا مناف الخيار بالاذن المطلق من الموكل و ليناف المناف المنافق المناف المنافق المنا

فانشر طه المبتدى للوكيل أو الموكل صح أو لاجنى فان كان باذن الموكل صح أو بدو نه فلا اه عش (قوله وذلك)اىانسكوته على شرط المبتدى كشرطة (قهله بشرطه)اى الوكيل المبتدى (قهله وسكوته) أي سكوت الوكيل على شرط المبتدى (قوله وقد يثبت ذأك) اى خيار المجلس (لاهذا) اى خيار الشرط قول المتن (إلاانيشترطالقبض) اى فى العوضين فى الربوى وفيراس المال فى ألسلم الهسم (قوله كاجارة ذمة) جُوابعماقيل ان مقتضى قول المصنف كربوى وسلم بالكاف ان لناغير همأ يشترط فيه القبض في المجلس وليس لناذلك وقال النهاية الكاف فيه استقصائية اه قال عش معناها انه لم يبق فرد اخر غير مادخلت عليه واجيب ايضا بانه اتى بالكاف لادخال اجارة الذمة بناءعلى أن فيهاخيار المجلس كاقاله القفال و ان كان المعتمد خلافه وكذا الادخال المبيع في الذمة بناء على انه سلم حكماو أن كان المعتمد عند الشارح مر خلافه اه (قوله لامتناع التاجيل) الى المتنفى النهاية (قوله لمنعه الملك) اى ملك المشترى ان كان الحيار للبائع أولهما و (قوله او لزومه) اى ان كان الخيار للشرى اه عش (قوله لاستلزامه) اى الاشتر اط للشترى وحده عش قه له المستازم)أى كون الملك للمشترى فهو بالنصب نعت لقوله الملك لهو (قه له المانع الخ) ما لجر نعت لعتقه (قُولِه لوقفه) أى الملك (قولِه و لا في السيع الضمني) ذكر همع ما قبله في المستثنيات يقتضي أنه يثبت فيه حيار المُجلسُ وليسَ كذلك فكأن الاولى عدم ذكره اه عش (قوله ولافعا يتسارع اليه الفساد الخ) يفهم جواز شرطمدة لايحصل فيهاالفسادسم على منهج وكتبسم على حجما نصة قوله ولافها يتسارع الخقضية الكلام ثبوت خيار أنجلس فيها يتسارع أليه الفسآد وامتداده مادام في المجلس وان لزمّ تلف آلمبيع وقد يفرق بثبوت خيار المجلسقهرا انتهى اقولوما ترجاهمن أنقضية ذلكقديفيده تمثيل الشارحلما يتبت فيه خيار المجلس ثم يبيع الجمد في شدة الحر أه عش (قوله و لا ثلاثا للبائع الخ) أي و لا يجوز شرطه للبائع ثلاثة ايام منهما او من احدهمامع مو افقة الاخر اه عش (قوله و طرد الاذر عيله) اي لامتناع شرط الخيار للبائع ثلاثة ايام اه عش (قوله يردالخ)خبروطر دالخ (قوله لاداعي هنا) اي في بيع حلوب غير مصراة ا ه عش (قوله فان ترويجه الخ) قديقال هذا المعنى موجود فيها إذا كان الخيار للشترى وحده اه سم و فيه نَظَر ظاهر إَذلاحا ملله على ترك الحلب (قه له انشر طه فيها) أي المصر اة و (قه له كذلك) أي كشر طه للبائع فيمتنع اه عش (قوله انشرطه فيها) أي الخيار في المصرأة و (قوله كذلك) اي كشرطه للبائع فيمتنع (قهله علىمااذا ظُن التصريةالخ) أى ظنا مساويا احد طرفيه الاخر او مرجوحا فان كان راجحاً فلاً لانه كاليقين كما قالهالشارح فيها لوظن المبيعزانياالخ اه عش واطلاق الظن على ماذكره خلاف العرف واللغة (قوله او ان بظهور الخ) قديفهم هذا لجو آب صحة البيع وفيه نظر و المتبادر فساد العقد بهذا الشرطسم على حج آه عش ورشيدي (قول و ما يتر تب عليه من فسخ او اجازة) اي من حيث تر تبها على

به كاصححه فى الروضة كارأيت ولم يثبت المعاقد الآخر فلو لا اختصاص الحيار عند الاطلاق بالشارط لما اختص به بلكان يبطل العقد لان الوكيل لا يجوزله عند اطلاق الاذن شرط الحيار لغير نفسه و موكله و بهذا يندفع ما قديقال لا دلالة في اذكر لان هذا الحلاف بالنسبة للوكيل و الموكل هل يختص الحيار باحدهما او يعمهها و ذلك لا ينافى ان يثبت المعاقد الاخر لكن سياتى عن شرح الروض فى شرطها لاجنى مطلقا ما يخالف ذلك فليحرر (قوله ايضا وليس لوكيل الح) ينبغى ان يكون الولى كالوكيل فلا يشرطه لغير نفسه و موليه (قول المصنف إلا ان يشترط القبض) أى فى العوضين فى الربوى و فى راس المال فى السلم (قوله ولا في المسلم عنها يتسارع اليه الفساد و امتداده ما دام فى المجلس و الزم تلف المبيع وقد يفرق بثبوت خيار المجلس فهر القوله يرد) اعتمده مر (قوله فان ترويجه الح) قد يقال هذا المعنى موجود فيما إذا كان الحيار للمشترى وحده (قوله و يظهر الح) اعتمده مر (قوله و لا نظهور التصرية الح) قد يفهم هذا الجو اب صحة البيع و فيه نظر و المتبادر فساد العقد بهذا الشرط او ان بظهور التصرية الح) قد يقهم هذا الجو اب صحة البيع و فيه نظر و المتبادر فساد العقد بهذا الشرط

يثبت ذاك لاهذاو لاعكس كاافاده قوله (إلا ان يشترط القبض في المجلس) من الجانبين (كريوي) او من أحدهما كاجارة ذمة بناء على الضعيف ان خيار المجلس يثبت فيها (وسلم) لامتناع التاجيـل فيهما والخيار لمنعه الملك اه لزومهاعظم غررامنهولا بجوز شرطه أيضافيشم اء من يعتق عليه للشترى وحده لاستلزامه الملك له المستلزم لعتقه المانع من الخياروماأدى ثبوته لعدمه كان باطلامن اصله مخلاف شرطه لهما لوقفه أوللبائع لان الملك له كاياتي و لا في البيع الضمني ولافما يتسارع اليه الفساد في المدة المشروطة لان قضية الخيارالتوقف عن التصرف فيه فيؤدى لضياع ماليته و لا ثلاثا للبائع فى المصر اة لادا ته لمنع الحلُّب المضر بها وطرد الاذرعىله فىكل حلوب رد بأنه لاداعيهنا لعدم ألحلب بخلافه ثمفان ترويجه للتصرية التيقصدها بمنعه من الحلبوان كان اللبن ملكه ويظهر انشرطه فيها لمماكذلكو انمثل الثلاث ماقاربها بما من شانه ان يضربهافان قلت كيف يعلم المشترى تصريتهاحتي يمتنع عليه شرط ذلك للبائع او

يوافقه عليه قلت يحمل ذلك على ما إذا ظن التصرية ولم يتحققها أو المراد أن ذلك يختص بالبائع أوان بظهور التصرية يتبين فساد الخبار وما يترتب عليه من فسخ أواجازة ولو تكرر بيع كافر لقنه المسلم بشرط الخيار

الاشراق لاالطلوع أوالي ساعةو هل تحمل على اللحظة اوالفلكية انعرفاهامحل نظرو نتجه انهماان قصدا الفلكة او عرفاها حمل عليها والافعلى لحظة او الى يوم ويحمل على يوم العقدفان عقد نصف النهار مثلافاليمثلهو تدخلالليلة للضرورة وانمالم يحمل اليومفىالاجارة علىذلك لانها اصل والخيار تابع فاغتفر فيمدته مالميغتفر في مدتها او نصف الليل انقضى بغروب شمساليوم الذي يليه كما في المجموع واعترض نقلا ومعنى بانه لابدهنأ من دخول بقية الليل والا صارت المدة منفصلةعن الشرطو بجاب بانه وقع تابعا فدخَّل من غير تنصيص عليه وكما دخلت الليلة فيمامر من غير نص عليها لان التلفيق يؤدى الى الجواز بعد اللزوم فكذا بقية الليل هنا لذلك بجامع انالتنصيص على الليل فيهما مكن فلزم منقولهم بعدموجو بهثم قولهم بعدمه هنا وكون طرفى الليل الملفق يحيطان بالليلة ثمرلاهنا لايؤثراما شرطه مطلقا او فی مدة مجهولة كمنالتفرق اوالى الحصاداو العطاءاو الشتاء ولمريدا الوقت المعلوم فبطّل للعقد لمـا فيه من الغرر وانما يجوز فىمدة

الخيارو إلافالبيعلازم كماأفادهمام فلامعنى للاجازة اه رشيدى (قوله و فسخه)عطفعلى قوله بيع كافر (قوله الزمه الحاكم الح) اي او باع عليه و يظهر ان مثل ذلك مالو توجه على شخص بيع ماله بو فاء دينه فقعل ما ذكراه عش (قوله لها كالى طلوع الشمس) إلى المتن في النهاية (قوله الاشراق) أي الاضاءة (قوله و إلا فعلى لحظة) يندرُ جمالو جهلا الفلكية وقصداهاو الحمل على اللحظة حينتذفيه نظر بل القياس البطلان لاجها قصدا مدة بجهولة لهاسم على حجو انظر ما مقدار اللحظة حتى يحكم بلزوم العقد بمضها وفرسم على منهجوهل يقال اللحظة لاقدر لهامعلوم فهوشرط خيار مجهول فيضراه اقول والظاهرائه كذلك لان اللحظة لاحد لهاحتي تحمل عليه اه عش اى فكان ينبغي ان يقول و إلا فيبطل العقد رشيدى (قوله و محمل على يوم العقد) اى ان وقع مقار ناللفجر و (قوله فالى مثله) وينبغى ان مثل ذلك مالو قال مقداريوم فيصح ﴿ فرع ﴾ لو تلف المبيع بافة سماوية في زمن الحيار قبل القبض انفسخ البيع او بعده فان قلنا الملك للبائع أنفسَخ أيضًا ويستردالمشترى الثمنو يغرم القيمة كالمستام وإن قلنا الملك للمشترى أوموقوف فالاصح بقاء الخيارفان تهملز مالثمن وإلافالقيمة والمصدق فهاالمشترى وإن اتلفه اجنبي وتلنا الملك للشترى اوموقو ف لم ينفسخ وعليه الغرمو الخيار بحاله فانتم البيع فهي للشترى وإلا فللبائغ وان اتلفه المشترى استقرسم على المنهج آه عش (قوله و تدخل الليلة للضرورة) قال المتولى فان اخرجها بطل العقداه نهاية (قوله و انمالم يحمل اليوم في الاُجارة)قضيته انعقد الاجارة لو وقع الظهر لبيت مثلا امتنع على المستاجر الانتفاع به ليلالعدم شمو ل الاجارة لهو فيه نظر ظاهر ثمر ايت سم كتب عليه ما نصه نقل في شرح الروض عدم هذا الحل عن ابن الرفعة وانه نظر به فيماهنا ثم قال وليس كماقال بل مافى الاجارة نظير ماهنا وبتقد برماقاله يظهر الفرق الذى ذكره الشارحاء عش (قوله أو نصف الليل الخ) قياس ذلك عكسه بأن وقع العقد نصف النهار بشرط الخيار ليلة فتدخل بقية اليوم تبعآ للضرور ةسم على حبج اله عش (قوله انقضى بغروب شمس الح) منه يعلم انه لوعقد اولاالنهاروشرط الحنيار ثلاثة ايام لاتدخل الليلة الاخيرة ويلزم بغروب شمس اليوم الثالث وسياتى في كلامه اه عشاى كلام مر وياتى فى الشرح خلافه (قول من دخول بقية الليل) يعنى من التنصيص عليه كاعبر به النهاية ويدل عليه الجو اب الاتى (قوله بانه وقع آلخ) اى الباقى من الليل (قوله وكما دخلت الخ) لعله معطوف على مدخول الباء في قوله بآنه وقع آلخ فهوجواب اخرولوحذف الواو لكان اظهر واوضح (قوله فيامر) اى فيما اذاعقد نصف النهار (قوله لان التلفيق) يعنى اخراج الليلة (قوله فكذا الخ) الفاءز ائدة (قوله هذا) اى فيما اذاعقد نصف الليل (قوله لذلك) اى لان التلفيق الخ (قوله على الليل) فيه وفى قوله الأتى بالليلة تغليب (قوله بعدم وجوبه) اى التنصيص (قوله قولمم) فاعل زم (قول بعدمه) اى الوجوب (قوله لايؤثر)اىلانسبب دخول الليلة التبعية وهي موجودة هنا ابضا اه عش (قوله اما شرطه الخ)اى آلخيار وهذا محترز معلومة في المتن (قوله كن التفرق) مثال المجهولة ابتداء و (قوله أو الى الحصادالخ)مثال المجهولة انتهاء (قوله أو العطاء)أى تو فية الناس ماعليها من الديون لادر اك الغلة مثلا اه عش(قوله و انمایجوزالخ)ایشرطّ الحیّار (قوله و إلالزمجوازه بعدلزومه)قدتمنع الملازمة بانتفائها

(قوله و الا فعلى لحظة) يندرج تحته ما لوجها الفلكية وقصداها و الحراعلى اللحظة حينة فيه نظر بل القياس البطلان لا بهما قصدامدة بجهولة لها (قوله و المالم يحمل اليوم فى الاجارة على ذلك) نقل فى شرح الروض عدم هذا الحراعن ابن الرفعه و انه نظر به فياهنا ثم قال وليس الامركاقال بل ما فى الاجارة نظير ما هنا و بتقد برصحة ما قاله يظهر الفرق و ذكر الفرق الذى ذكره الشارح (قوله او نصف الليل) قياس ذلك عكسه بان وقع العقد نصف النهار بشرط الحيار ليلة فتدخل بقية اليوم تبعاللض و رة (قوله فدخل من غير تنصيص) اعتمده مر (قوله قولهم) فاعل لزم (قوله و الالزم جو ازه بعد لزومه) قد تمنع الملازمة بانتفائها في الوشرط فى العقد ابتداء المدة من التفرق اذقبله لا لزوم مع خيار المجلس (قول المصنف لا تزيد على ثلاثة أيام) فلو مضت فى المجلس لم يجز شرطشى ء اخر كاهو ظاهر لان خيار الشرط لا يكون الاثلاثه فاقل ولوشرط

فيمالوشرط فىالعقدا بتداءالمدةمن التفرق إذقبله لالزوم معخيار المجلس يم على حج أقول وقد يجاب بأن المرادلزومهمن حيث الشرطو إن بقي الجواز من حيث المجلس على انهقد يلزم في المجلس بان اختار الزومه اهعش (قوله متوالية) فلوشرط للبائع يوم وللمشترى يوم او يومان بعد بطل العقد وكذالله أنع يوم وللمشترى يوم بعده وللبائع اليوم الثالث بخلاف ما إذاشرط اليوم الاول لهاو الثانى والثالث لاحدهما معينافانه يصحو الحاصل انهمتى اشتمل علىشرط يؤدى لجو از العقد بعد لزومه بطل و إلا فلاو منه مالو شرط اليوم الاولللبائع مثلاو الثانى والثالث لاجنى عنه فيصح على الراجح من وجهين لان الاجنبي لكو نه نائبا عمن شرط لهاليوم الاول لم يؤدذلك لجو از العقد بعدازومه بل الجو از مستمر بالنسبة للبائع اه عش قول المتن(لاتزيدعلى ثلاثة أيام)فلو مضت في المجلس لم يحزشر ط شيء آخر كماهو ظاهر لان خيار الشرط لايكون إلاثلاثة فاقلولوشرط مادونهاومضيفي المجلس فينبغي جواز بقيتها فاقل في المجلس أيضاثم رأيت مافي الحاشية الاخرىعن الروياني سمعلى حبجاى وهومؤيد لماذكراه عشعبارة المغني ولوانقضت المدة المشروطة وهمافي المجلس بتي خياره فقطوان تفارقا والمدة باقية فبالعكس وبجوز اسقاط الخيارين أوأحدهمافان اطلقا الاسقاط سقطاو لاحدالعاقدين الفسخ في غيبة صاحبه و بلا إذن الحاكم ويسن كماقال الخوار زمي ان يشهدحتي لايؤدي الى النزاع (لان الاصل) إلى قوله وآثر في النهاية و المغنى إلا قوله فان قلت إلى و انما بطل وقولهسواءالى المتن (قوله بقيو دها المذكورة) من العلم و الاتصال و التو الى اه عش (قوله و انما بطل الخ)عبارة المغنى فلوز ادعليها فسدالعقدو لا يخرج على تفريق الصفقة لوجو دالشرط الفاسد و هو مبطل للعقدلان الشرط يتضمن غالباز يادة في الثمن أو محا باة فاذا سقطت تحدث الجهالة الى الثمن بسبب ما يقابل الشرط الفاسدفيفسدالبيع فلمذالم يصح الشرط في الثلاث ويبطل مازادعليها اه (قول سواء السابق منها)أى كاإذاعقدوقت غروب الشمسو (قوله والمتأخر)أى كالذاعقدوقت طلوع الفجروفا قالشرح العباب وخلافاللنهاية والمغنى عبارة سمقال فى شرح العباب وقضية قولهم وتدخل الليلة للضرورة انه لوعقد وقت طلوع الفجروشرط ثلاثة أيام انقضى بالغروب إذلا ضرورة حينئذ إلى ادخال الليلة وهوما اعتمده الاسنوى لان الايام الثلاثة المشروطة لم تشتمل عليها لكن الذي يتجه خلافه قياسا على ما قالوه في مسح الخف وكلام الرافعي كالصريح فىذلك اه و اقتصر الرملي في شرحه على نقل ماقاله الاسنوى و لعله الاوجه لان شرطه لم يتناول تلك الليلة و اما مسح الخف فالشارع نص على الليالي ايضااه و مثل شرح مر المغني و قال ع ش اقولوقياسذلك اىماقاله الاسنوىانه لووافقالعقد غروبالشمسوشرط الخيار ثلاث لياللم مادونهاومضىفى المجلس فينبغى جو ازشرط بقيتها فاقل فى المجلس أيضائم رأيت ما يأتى عن الروياني (فرع) قال في الروض و يجوز التفاضل اي في الحيار كان شرط لاحدهما خياريوم و للاخر خياريو مين او ثلاثة قال فىشرحهقال الرويانى ولوشر طخياريوم فمات احدهمافيأ ثنائه فزادو ارئه مع الاخرخياريوم آخر احتمل

مادو بها و مضى فى المجلس فينبنى جو از شرط بقيتها فاقل فى المجلس أيضائه رأيت ما يأتى عن الرويا فى (فرع) قال فى الروض و يحو زالتفاضل اى فى الحيار كان شرط الاحدهماخيار يوم و للاخر خيار يوم ين او ثلا ئة قال فى شرحه قال الرويا فى ولو شرط خيار يوم فات احدهما فى أثنا ئه فز ادو ار ثه مع الاخر خيار يوم آخر احتمل وجهين اشبههما الجو از اه و فى الروض ايضا فرع فان خصص احد العبدين لا بعينه بالخيار او بزيادة فيه لم يصح فاذا عينه صحو إذا شرطه فيهما لم يكن له رد أحدهما ولو تلف الآخر اه و المفهوم من صحة تخصيص احد العبدين بعينه بالخيار ان له فسخ البيع فيه دون الاخر و هذا مفهوم ايضا من قو له و اذا شرط فيهما لم يكن له رد أحدهما فهذا منهوم ايضا من قوله و اذا شرط فيهما لم يكن له رد أحدهما فهذا عالي وقائد المناز عن المناز و تقويه تو فهم و تدخل الليلة والمن من المناز و العباب وقضية قولهم و تدخل الليلة للضرورة أنه لو عقد و قت طلوع الفجر و شرط ثلاثة أيام انقضى بالغروب إذ لا ضرورة حينئذ الى ادخال الليلة وهو ما اعتمده الاسنوى لان الايام الثلاثة المشروطة لم تستمل عليها لكن الذى يتجه خلافه قياسا على الليلة وهو ما اعتمده الاسنوى لان الايام الثلاثة المشروطة لم تستمل عليها لكن الذى يتجه خلافه قياسا على ما قالو د في مسح الخف و كلام الرافعى كالصريح في ذلك فانه قال الى آخر ما أطال به عن الرافعى وغيره فر اجعه ما قالو د في مسح الخف و كلام الرافعى كالصريح في ذلك فانه قال الى آخر ما أطال به عن الرافعى و غيره فر اجعه و اقتصر م د في شرحه على نقل ما قاله الاسنوى و لعله الاو جه لان شرطه لم يتناول تلك الليلة و اما مسح الحف

متوالية (لاتزيدعلى ثلاثة أيام) لانالاصل امتناع الخيار الافيما اذن فيه الشارع ولم يَأذن الا في الثلاثة فما دونها بقيودها المذكورة فبتي ماعداهاعلي الاصل بل روی عبــد الرزاق أنه ميكالته أبطل بيعا شرط قيه الخيار أربعة أيام فان قلت ان صح فالحجة فيه واضحة والافالاخذبحديث الثلاثة أخلذ بمفهلوم العلمدد والاكثرون على عدم اعتبار مقلت محلدان لم تقم قرينةعليهوالاوجبالاخذ به وهي هنا ذكر الثلاثة للمغبونالسا بقاذلوجاز أكثر منها لكان أولى بالذكر لان اشـتراطه أحوط في حق المغبون فتأمله وانما بطل لشرط الزيادة ولم يخرج على تفريق الصفقة لان اسقاط الزيادة يستلزم اسقاط بعض الثمن فيؤدى لجهله وتدخل ليالى الايام الثلاثة المشروطة سواء السابق منها على الايام والمتأخر(وتحسب)المدة المشروطة (من) حين (العقد) انوقعالشرطفيه والايان وقع بعده في المجلس فن الشرطوآ ثرذكر العقدلانالغالبوقوع شرط الخيار فيه لافي المجلس بـ ده (وقيل من (٣٤٧) التفرق) او التخاير لثبوت خيار

المجلس قبله فيكون المقصود مابعده وردوه بانهلابعد فى ثبو ته إلى التفرق بحهى الجلس والشرطكا يثبت بجهتي الخلف والعيب و بحرى هنا نظير مامر تم مناللزوم ماختيار منخير لزومه وان جهـل الثمن والمبيعكا اعتمده جمع و مانقضاءالمدة ومن تصديق نافىالفسخاو الانقطاءولا بجب تسليمهيع ولاثمن فىزمن الخيار آى لها كاهو ظاهر ولا ينتهى به فـله استرداده مالم يلزم ولا يحبس احدهما بعد الفسخ آ_{رد} الاخر لارتفاع حكم العقد بالفسخ فيبتى مجرد اليدوهي لاتمنع وجوب الد مالطلب كذآفي المجموع هنا ومثلهجميع الفسوخ كما اعتمده جمع لكن الذى في الروضة واعتمده السبكي وغيره وتبعتهم في المبيع قبا قبطه ان له الحبس فيمتنع تصرف مالكه فيه مادام محبوسا (والا ظهر) في خارى المجلس والشرط (انه ان كان الخيار للبائع)أو الاجنىءنه (فلك آلمبيع) بتوابعه الاتية وحذفها لفهمهامنه إذيازممن ملك الاصل ملك الفرع غالبا (له)وملك الثمن بتوابعه للشتري (وإنكان) الخيار (للمشاترى) أو لاجنبي عنه (فله) ملك

يدخل اليوم الثالث وكانه شرط الخياريو مين و ثلاث ليال اه (قول فن الشرط) قال في شرح العباب كذا اطلقوه وقضية اعتبارها منه و إن مضى قبله ثلاثة ايام فاكثروهو متجه خلافالا بن الرفعة حيث تردد في ذلك إلى اخر مااطال بهو منه قوله فان قلت يلزم زيادة المدة على ثلاثة ايام قلت لا محذو ر فى ذلك لان الزائد على الثلاث هوخيار المجلس لاالشرط الخ سم على حج اه عش (قولهو ائر ذكر العقد) اى على ذكر الشرط مع انه احسن لشمو له الصورة الذكورة ايضا (قول وردوه الخ) عبارة النهاية و المغنى وعورض بمام من آدائه إلى الجهالة اه (قول، و يحرى) إلى قوله و جزمه بحل الوط في النهايه إلا قوله و تبعتهم في المبيع قبل قبضه (قوله و إن جهل الثمن و المبيع) اى كافى الاجنبي و الموكل و الو ارث سم على حج اه عش (قوله و ما نقضاء الح) عطف على قوله باختيار الخ (قول، ومن أصديق الخ)عطف على قوله من اللزوم (قول، و لأيجب تسليم الخ) قال فىشرح العباب كشرح الروض لاحتمال الفسخ اه وقديقتضى هذا التعليل عدم تقييدالخيار بكونه لهما فليحرر اه سم (قوله اي لها)ينبغي او للبائع وحده مر سم على جب اه عش (قوله ولاينتهي به) اي الخيار بالتسليم اه عش (قول مالم يلزم) اي بالاختيار او الانقضاء (قول ولا يحبس الخ) عبارة النهامة وليس لاحدهما حبس مافي مده بعد طلب صاحبه مان ية وللا اردحي تردبل إذابدا احدهما بالمطالبة لزم الاخر الدفعاليه ثم يردما كأن في يده كما في المجموع هنا اه (قول كذا في المجموع) معتمد اهعش (قول الكن الذي في آلروضة النح) مثى الشارح مر ايضاعلي هذا الاستدر الذفي باب المبيع قبل قبضه بعد قول المُصنّف وكذاعارية وماخو ذبسوم اهع شقول المتن (والاظهر انكان الخيار الخ)و آلثاني الملك للمشترى مطلقا لتمام البيع له بالايجاب والقبول والثالث للبائع مطلقا نها مة ومغنى (قوله أو لا جنبي عنه) اى عن البائع بان كان نائباً عنه (قول: غالبا) ومن غير الغالب مآلو اوصى بغلة بستان مثلاثم مات ألموصى وقبل الموصى له الوصية اه عش (قوله أو لا جني عنه) اى المشترى بانكان نائباعنه اه عش (قوله وكونه) اى الخيار مبتداخبر ، قوله بان يختار الخ (قوله لاحدهما) اى البائع و المشترى قول المآن (ولمن كأن لهما الح) ولو اجتمع خيار المجلس لهماوخيار الشرط لاحدهما فهل يغلب آلاول فيكون الملك موقوفا اوالثانى فيكون لذلك الاحدالظاهركماافادهالشيخ الاوللانخيار المجلسكماقال الشيخان اسرع واولى ثبوتامنخيار الشرط لانهاقصر غالباوقول الزركشي الظاهرالثاني لثبوتخيار الشرطبالاجمآع بعيداه نهايهز ادالمغنيومثل ذلك مالوكانخيار المجلسلواحدبان الزمالبيع الاخر وخيارااشرط للاخر اه (قوله او لاجنبي عنهما) بتي ما إذا شرطاه لاجني مطلقا وقضية عبارة شرح الروض انه كالوكان لهعنهما وهي وظاهر

قالشارع نصعلى الميالى أيضا (قول فن الشرط) قال في شرح العباب كذا اطلقوه وقضيته اعتبارها منه وإن مضى قبله ثلاثة المم فاكثروهو متجه خلافا لابن الرفعة حيث تردد في ذلك الى اخر ما اطال به و منه قوله فان قلت يلزم زيادة المدة على ثلاثة ايام قلت لا محذور في ذلك لان الزائد على الثالث هو خيار المجلس لا الشرط الخرافة وله ولم الشمن و المبيع) اى كافى الاجنبي و الموكل و الوارث (و لا يجب تسليم النه) قال في شرح العباب كشرح الروض لاحتمال الفسخ اه و قديقتضى هذا التعليل عدم تقييد الخيار بكونه لها فليحرر (قوله اي المعلى المنافق المنافق الله المنافق المنافق

المبيع وللبائع ملكالثمن لقصر التصرف على من له الخيار والتصرف دليل الملك وكونه لاحدهما في خيار المجلس بان يختأر الاخراز و مالعقد (و إن كان ِ) الخيار (لهما) أو لاجنبي عنهما (ف) الملك في المبيع و المثمن (موقوف فان تم البيع بان انه) اى ملك المبيع (للمشترى)

ملك مالك لان أحد الجانبين ليس او لي من الاخر فوتفالام الي اللزوم او الفسخ وينبنى علىذلك الاكسابوالفوائد كاللنوالثمروالمهر ونفوذ العتق والاستيلاد وحل الوطء ووجوب النفقــة فكلمنحكمنا بملكه لعين ثمن اومثمن كان له وعلمه ونفذ منه وحلله ماذكر وأن فسخ العقد بعداذ الاشحانالفسخ إنما برفع العقدمن حينه لامن اصله ومن لم بخير لا ينفذمنه شيء مماذكرفها خيرفيه الاخر وان الَّ الملك اليه وعليه مهروطءلمنخيرمالم ياذن له لاحد للشبهة فيمن له الملك ومن ثمكان الولدحر انسيبا والمراد بحلالوطه للبشتري مععدم حسبان الاستبراء في زمن الخيــار حله من حيثالملكو انقطاع سلطنة البائعوان حرممن حيث عدم الاستبراء فهو گخرمته من حيث نحو حيض او احرام وهذا اولى من قصر الزركشي لذلك على ماإذا اشترى زوجته قال فانه لايلزمه استدراء حيثكان الخمار فانكان لهمالم بجزله وطؤها فى زمنه لانه لا بدرى ايطۇ بالملك او الزوجيةوجزمه محل الوط فى الاولى يخالفه جزم غيره محرمة الوطء

انهمالوشرطاه لاجنىمطلقاأوءنهماكان الملك موقوفا اوعناحدهماكانلذلكالاحد اهسم (قوله وملك البائع للثمن)عبارة النهاية وملك الثمن للبائع اه وهي الظاهرة (قوله وكان كلا) إلى قوله وينبغي كان حقه ان يذكر عقب قول المصنف مو قوف كافي المغنى (قوله و ينبغي على ذلك) اى الحسكم بالملك لاحدهما فيها إذا كان الخيار له او الحكم له بالوقف إذا كان لهااه رشيدي (قوله كاللن) اي و الحل على ما اقتضاه اطلاق الفوائد اهعش عبارة المغنىو الحمل الموجو دعندالبيع مبيع كآلام فيقا بلهقسط من الزمن لاكالزو ائد الحاصلة في زمن الخيار بخلاف ما إذا حدث في زمن الخيار فا نه من الزوائد اله (قول به و نفوذ العتق) عطف على الاكساب وكذاقو له وحل الوطء وقوله و وجوب النفقة (قوله ماذكر) اى من الاكساب و ماعطف عليه تنازع فيه الافعال الثلاثة كانو نفذو حل (قوله و إن فسخ الخ) غاية اه عش (قوله و من لم يخير الخ) عطف على قوله ف كل من حكمنا الخ (قول لا ينفذ الخ) الاو فق لمّا قبله لم يكن له و لا عليه و لم ينفذ منه و لا يحل له ماذكر (قول مالم ياذن الح)متعلق بقوله وعليه مهر وطءاه عش (قول مالم ياذن الح) افهم انه لامهر إذا اذن ولعلوجه عدمالمهر عندالاذن الاختلاف فيمن لهالملك وإلافالآذن في غيرهذه المسئلة لايسقط المهر اه سم عبارة الرشيدى وعشاى فان اذن له فلامهر ويكون الوطءمع الاذن اجازة اهمن خير (قوله فياخير فيهُ)اى من المبيع او النمن (قوله وعليه)اى على من لم يخير (قوله لآحد) عطف على قوله مهر وطم (قوله و من ثم)اىلاجلالشبهة (قوله و آلمرادالخ)عبارة المغنى فان قيل حل وطء المشترى متوقف على الاستبرآء و هو غير معتد به في زمن الخيار على الاصح اجيب بان المر ادالخ اه (قوله في زمن الخيار) اى للمشترى وحده (قوله و إن حرم من حيث الخ) و لا حد عليه لذلك لا نه ليس زنا اه عش (قوله و هذا) اى الجو اب المذكور (قوله اولى) اى اولوية عموم (قوله لذلك) اى لحل الوطه للشترى (قوله من قصر الزركشي الخ) ما تضمنه كلام الزركشي منحلوط الزوجة إذاكان الخيارله اى للزوج وحرمته إذاكان الخيار لهماهو آلاوجه فما قاله الشيخان من الحرمة محمله الثانية لا الاولى خلافا لشيخ الاسلام اهسم (قوله كان الخيارله) اى الزوج اه عش (قوله لانه لا يدرى ايضا بالملك النج) اى وإذا اختلفت الجهة وجب التعفف احتياط اللبضع اله مغنى (قوله و جرّ مه الخ) أى الزركشي (قوله في الاولى) وهي ما إذا كان الخيار له اه عش (قوله يخالفه الح) عبارة النهاية هو الاوجه وجزم جمع بحر مته فيها و إن لم يجب الخ (قول و مرما يعلم الخ) في اي علم ذلك اه سم اقول و لعله ار ادبذلك قوله للشبهة فيمن له الملك (قول له و في حالة الوقف) إلى الفصل في النهاية (قول له و في حالة ألوقف)عطف على قوله فكل من حكمنا الخ (قوله يطالبان) اى البائع و المشترى (قوله ثم يرجع من باب

اللهم الاان يصور الاطلاق هنا بما إذا نطق كل منهما بالاشتر اطللا جني بان قال البائع بعتك بشرط الخيار للا جني فقال المشترى قبلت بشرط الخيار لهوفى مسئلة الوكيل المذكورة بما إذا نطق به الوكيل البادى و فقط و يقرق بين الامرين ثم بحثت مع مرفا خذ بما هنا و اعتذر عن مسئلة الوكيل بان ذلك للاحتياط للبوكل ثم توقف (قوله مالم ياذن) افهم انه لا مهر اذا أذن و كذا افهم ذلك قوله في شرح الروض و معلوم ان قوله بلا اذن قيد في الاخيرة فقط اى وجوب مهر المثل بوطه المشترى و الخيار للبائع و لعل و جه عدم المهر عند الاذن مع الاختلاف فيمن له الملك و الافالاذن في غير هذه المسئلة لا يسقط المهر (قوله من قصر الزركشي) الاذن مع الاختلاف فيمن حل و طه الزوجة إذا كان الخيار له وحر مته إذا كان الخيار لهاهو الاوجه في المات من الحراد مت محلة الثانية لا الاولى خلافا لشيخ الإسلام و اصل ذلك انه لماصر ح الشيخان بانه يحرم على الزوج و طه زوجته في زمن الخيار و علاه بحهالة المبيح فنهم من حمل الخيار في كلامهما على الثابت ومنهم من حمله على ما إذا كان المسترى و حده فشيخ الاسلام في شرح الروض قال مخلاف ما إذا كان الخيار لما تعام الخيار و الله الما كان شبهة و كالزركشي كانقله الشارح عنه كاترى فان كان للمشترى الحديد و الله على ما إذا كان الماكان شبهة و كالزركشي كانقله الشارح عنه كاترى فان كان للمشترى الله المائع جاز و الله اعلى (قوله و مر ما يعلم منه النه) في اى على مر ذلك

فيهاو ان لم يجب استبر اءلضعف الملكومر ما يعلم منه بطلان هذين الجزمين وفى حالة الوقف يتبع جميع ماذكر استقر ار الملك بعد نعم يطالبان بالانفاق ثم يرجع بان عدم ملكه قال بعضهم ان انقق باذن الحساكم

أخذا بما يأتى في المساقاة وهرب الجمال ولا يحل لواحد منهما حينئذ وطء ونحوه قطعاوان أذن البائع للشترى وقولاالاسنوى أنه محل له باذن البائع مبنى على بحث المصنف ان مجرد الاذن فيالتصرف اجازة والمنقولخلافه(و بحصل الفسخو الاجازة)للعقدفي زمن الخيار (بلفظ يدل عليهما) صريحاً أو كناية أما الصريح في الفسخ فهو (كفسخت البيعورفعته واسترجعت المبيع) ورددت الثمن (و) أما الصريح (في الاجازة)فهو نحو (أجزته وأمضيته) وألزمته وإذا شرط لهما ارتفع جميعه بفسخ أحدهما لاباجازته بل يبق للاخر لأن اثبات الخيار إنماقصد مه التمكن من الفسخدون الاجازة لاصالتهاوقول منخيرلاأ بيعأولااشرى إلا بنحو زيادة مع عدم موافقة الاخر له فسخ (ووطء البائع) الواضح لو اضح علم أو ظن أنه المبيع ولم يقصد بهالزنا ولاكان محرما عليه بنحو تمجس على الاوجه كما لولاط بالغلام وكذا بخنثي ان اتضح بعد بالانوثة لا لخنثى أو منه لم يتضح

الخ)أى على الاخر (قوله و فيه نظر) معتمداه عش (قوله كاف)أى فلا يشترط اذن الحاكم (قوله عليها) اى النفقةو (قوله و فقد القاضي) اى في مسافة العدوى آه عش (قوله لو احدمنهما) اى البأنع و المشترى (قول حيننذ) أي في حالة الوقف اله عش (قول و نحوه) اي من مقدمات الوطء (قوله أنه يحل له) اي للشرى (قوله و المنقول خلافه) معتمد وهو ان آلاذن إنما يكون اجازة إذا انضم اليه الوطّ ء اه عشقول المتن (ويحصل الفسخ) في الروض في باب الحو الة ما نصه و يبطل الخيار بالحو الة بالثمن وكذاعليه لا في حق مشترلم يرضأى ما اه سم (قوله اما الصريح الخ) لم يذكر مثالا للكتابة فى الفسخو لا فى الاجازة و لعل من كنايات الفسخ ان يقول هذا البيع ليس بحسن مثلاو من كنايات الاجازة الثناء عليه بنحو هو حسن اه عش وتقدم عنه ان من كناية الاولكرهت العقدو من كناية الثاني احببته اهوكذا قول الشارح الاتي وقول من خير لا أبيع الختمثيل للكناية في الفسخ (قول جميعه) أي جميع العقد أي منجمتي الفاسخ و الاخر معا (قول ه لاباجازيَّه) آى فلايلز مجيعه اى العقد بل إنما يلزم منجهة الجيزويبق الخاه عش (قوله وقول من خير الخ) اىوقولالبائعڧزمن الخيارللشترى لاابيع حتى تزيدڧى الثمن اوتعجله وقدعَقد بمؤجل فامتنع المشترى فسخوكذا قول المشترى لااشترى حتى تنقص من الثمن او تؤجله وقد عقد بحال فامتنع البائع آه مغني (قول لاابيع الخ)وفي البجيرى عن القليوبي قال شيخنا من كنايتهما نحولاً ايبع أولا أشتري إلا بكذا اولاارجع في بيعي اوشرائي فراجعه اله (قوله إلا بنحوزيادة)اى قبل انقضاء مدة خيار المجلس اوفىمدة خياراً لشرط اهعش (قوله مع عدممواققة الاخر)ظاهره الانفساخ فيمالو كان الشرط من أحدهماوسكت الاخر أوردوعبارة حجهنامو افقة لعبارةالشارحمر فيحمل قولهماهنامع عدم موافقة الاخرعلىمالوخالفه الاخرصريحابان قاللاارضي اونحوذلك وآنهلو وافقه صريحا استقر العقدعلى ماتوافقا عليهوانسكت لغاالشرطواستقرالحال علىماوقع به العقد اولااه عشولكن تقدم في حجف تنبيه فىشرحولو باععبدا بشرط اعتاقه الخماهو صريح فىآنه إذاسكت الاخريستقر الثمن على ماذكر في العقداولاً ويلغوالشرظ قول المتن(ووطَء البائع) قالڧشرحالروض اى الامة المبيعة ڧقبلها اه سم وعشعبارةالنهاية ووطء البائعولومحرماكا نكان الخيارلهمااه وفىالحلبي اىفلاتلازم بينحصول الفسخ وحل الوطء فالوطء لا يحل و يحصل به الفسخ اه (قوله لو اضح) اى مبيع و اضح بالانو ته و (قوله بنحو تمجس) اى كالمحرمية اه عش (قوله كالولاط الخ)اتى فى عدم الفسخ (قوله وكذا الحنثي) اى مثل الواضح فى كون الوطءله فسخاعبارة المغنى والنهاية ويستثنى الوطء من الخنثى والوطء له فليس فسخاو لا اجازة فآن اختار الموطوء فى الثانية الانو ثة بعد الوطء تعلق الحكم بالوط مالسابق ذكر م فى المجموع وقياسه انهلو اختار الواطيء في الاولى الذكورة بعده تعلق الحكم بالوط والسابق اله وفي بعض النسخ وكذَّا الحنثي بلام الجرويو افقه قول عشوعبارة حجوكذااى يحصل الفسخ بوط البائع الواضح لخنثي ان اتضح بعد بالأنوثة اه (قوله لا لخنثي او منه الخ) اى ليس وط مالبائع الو اضح لخنثي لم يتضح بانو ثة و لا الوط من بائع

(قوله و لا يحللوا حد منهما حيندوط، و نحوه قطعاوان اذن البائع للمسترى الخ) يؤخذ مه حرمة وطء المسترى واناذن له البائع فها إذا كان الحيار المبائع فقط بل لعله بالاولى و يو افق ذلك انه لماقال في الروض فان وطنها المسترى بلا آذن و الحيار المبائع دو نه فوطؤه حرام و لا حدياز مه المهر مطلقا اى سواء اتم البيع ام لا عقبه في شرحه بقوله و معلوم ان قوله بلا اذن قيد في الاخير فقط اه و اما ما في شرح العباب عقب قوله و يحرم على الاخر اي يحرم وطؤها في ا إذا انفرد احدهما بالخيار على الاخر من قوله مانصه و محله في وطء المسترى و الحيار المبائع فقط مآلم ياذن اله البائع فظاهر ذلك ان اذن المسترى و الخيار المبائع في المسترى و الحيار المبائع فقط مآلم ياذن اله البائع فظاهر ذلك ان اذن المسترى و الخيار المبائد في المبائد في المبائد و كذا عليه لا في حق مشتر و الخيار في الروض في باب الحوالة ما نصه و يطل الخيار في الحوالة المبيعة في قبلها (قوله الميرض اى مها اه (قول المصنف و وطء البائع) قال في شرح الروض الامة المبيعة في قبلها (قوله الميرض اى مها اه (قول المصنف و وطء البائع) قال في شرح الروض الامة المبيعة في قبلها (قوله الميرض اى مها اه (قول المصنف و وطء البائع) قال في شرح الروض الامة المبيعة في قبلها (قوله الميرض اى مها اه (قول المصنف و وطء البائع) قال في شرح الروض الامة المبيعة في قبلها (قوله الميرض اى مها اه (قول المصنف و وطء البائع) قال في شرح الروض الامة المبيعة في قبلها (قوله الميرض اى مها اه (قول المستحد الميرون المي

خنى لم يتضح بذكورة لو اضحة فسخا (قوله و خرج به) اى بالوط، (قوله و لو معلقا) انظر هل المر ادحصو ل الفسخ بنفس التعليق او بوجو دالصفة أه رشيدي والاقرب المتبادر الاول (قوله و ايلاده) لعله بنحو ادخال منيه و الافما تقدم من الوطء مغن عنه اه رشيدي (قوله حيث تخير االخ)قيد في اصل مسئلة المتن اه رشيدي اي لا في خصوص مسئلة الايلاد بل راجع اليهما والى كل من مسئلتي الوطء و الاعتاق (قوله بحو اعتاقه) اى البائع و ادرج بالنحو الاستيلاد (قوله قبله) اى نحو الاعتاق (قوله و لا ينفذ من المسترى الخ قال في شرح الروض فان تم البيع بأن نفوذه و الافلا اه سم (قول بعد) اى بعد نحو الاعتاق (قول ١١٥ ان كانللشتري) اي الثاني وحده بخلافما اذاكان للبائع اولهما فلا يكون البيع حينئذ فسخا ومثله المشترى فى ذلك فاذا باع فى زمن الخيار الثابت له او لهما بشرط الخيار كان اجازة ان شرطه للمشترى منه وحده بخلافمااذاشرطه لنفسه اولهماسم ونهايه قول المتن (وتزويجه) اى المعقو دعليه عبدا او امة قال الرشيدى هل المرادمن التزويج ما يشمل تزوج عبده الكبير باذنه اه اقول المتبادر عدم الشمول (قوله بهما) اي الرهن والهبة اه عش (قوله اوهو) اى البائع (قوله البيع وما بعده) عبارة المحلى اى و المغنى الوطوو ما بعدموهي اولى لآنماذكر والشارح يخرج الوطمو العتقءنكو نهما اجازة وقديقال انه اشار الي ان ماقطع فيهبانه فسخمن البائع قطع فيهبانه اجآزةمن المشترى وماجرى فيه الخلاف اذاو قعمن البائع جرى في مثله الخلاف اذار قع من المشترى اه عش (قوله الاان تخير) اى و احد فتصح حين لذ و ماذ كر ه الشارح المحقق ممايوهم خلاف ذَّلك محمول على ما أذا كان الخيار لهماولم ياذن البائع وكان التصرف معه سم و مغنى ﴿ قُولُه الاان تخيراو اذن له البائع او كانت معه) اى و الحال ان ذلك بعد القبض بدليل ما ياتى في باب المبيع قبل القبضولو باذنالباتعوان نحوبيعه للبأتع كغيره وهو شامل لمااذاكان هناك خيار اولا اهسم (قوله أواذن لهالبائع) قضيَّة سياقه ان هذا اذا كَان الخيار لهما ولكن اطلق في الروض قوله و اذنه للشُّرُّي في العتق والتصرف والوط ممع تصرف المشتري ووطئه اجازة وصحيح نافذا نتهى وهو شامل لمااذا كان الخيار للبائعوحده وعليه فلم يذكرو انظيره فىجانب البائع بان ياذن المشترى اذاكان الخيار لهوحده للبائع فما ذكر فيكون فسخاو صحيحا نافذا اه سم اقول شرح المنهج كالصريح وكلام المغنى صريح في تلك القضية (قوله اوكاتت معه) اى اوكانت التصرفات و اقعة مع البائع رشيدى و عش (قوله مامر) هو قوله هي منه صحيحة الخ اهكر دىعبارة عشقولهوفارقاى تصرف المشترىمام فى البائع اىحيث نفذو الخيار لهما

لاینفذمن المشتری الخی قال فی شرح الروض فان تم البیع بان نفوذه و الافلا (قوله و لو بشرط الخیار الخی قضیة المبالغة ان الحکم كذلك اذا لم یو جد شرط مطلقا (قوله ان كان المشتری) ای و حده مخلاف ما اذا كان المبائع او لهما فلا يكون البيع حينئذ فسخاو مثله المشتری فذلك فاذا باع فى زمن الخيار الثابت له او لهما بشرط الخيار كان اجازة ان شرطه لنفسه او لهما قال في شرط فيه ذلك الله وضفا لمر اد بقولهم التصرف من البائع فسخ و من المشتری اجازة التصرف الذی لم يشرط فيه ذلك الخيار الخيار لنفسه او لهما انتهی و علل قبل ذلك عدم كون البيع فسخا او اجازة اذا باع احدهما بشرط الخيار النفسه او لهما انتهی و قديفهم هذا التعليل ان بيع احدهما من غير شرط الخيار مطلقا لا يكون فسخا و لا اجازة لان خيار المجلس يمنع زو ال ملك البائع الكن ظاهر كلامهم خلافه و يؤيده انه اذا شرط الخيار للمشتری و حده كان فسخا او اجازة مع ثبوت خيار المجلس و خيار الشرط لا حدهما اذا لمغلب خيار المجلس على ما تقدم في الذا اجتمع خيار المجلس و خيار الشرط لا حدهما اذا لمغلب خيار المجلس على ما تقدم في الذا التقدير (قوله المنات على النات عند المائم المنات على النات عند الله الناتم المنات على الذا كان الخيار المائم او لمائل المائم او لمائل النائم اذلا كان التصرف معه (قوله الا ان تغير الحل النائم ادلا المنائم ادلا كان التصرف معه (قوله الا ان تغير الحل النائم ادلا النائم ادك المائم المائم الكان التصرف معه (قوله الا ان تغير الحل النائم ادكان التصرف معه (قوله الا ان تغير او اذن له البائم او كانت معه) ای و الحال ان

و ځرج به مقدماً نه (و اعتاقه) ولومعلقا لكلهاوبعضهاو ايلاده حيثتخيرا اوهو وحده (فسخ) اما الاعتاق فلقوته ومنثم نفذ قطعا واماالوطءفلتضمنهاختبار الامساكو انمالم يكن رجعة لان الملك يحصل بالفعل كالسىفكذا تداركه بخلاف النكاح ومعكون نحو اعتاقه فسخا هونافذ منه وانتخيرا لتضمنه الفسخ فينتقل الملك اليه قبلهو لا ينفذمن المشترى اذاتخيرا بل يوقف حيثلم ياذن له البائع لتقدمالفسخلووقع من البائع بعد على الاجازة (وكذا بيعه) ولوبشرط الخيار لكن ان كان للشتري(و اجار تهو تزو بجه ووقفه ورهنه وهبته أن اتصل بهماالقبض ولووهب) لفرعه (في الاصح) حيث تخيرا او هو وحده ايضا فكلمنهافسخ لاشعارها باختيار الامساك فقدم على اصل بقاء العقد ومع كونها فسخاهىمنه صحيحة تقدير اللفسخ قبلها(و الاصح انهذه التصرفات) البيع وما بعده (من المشترى) حيث تخيرا اوهو وحده (اجازة)للشراءلاشعارها باختيار الامساك نعملا تصح منهالا انتخيرا واذن له البائع اوكانت معهوفارق ما مر في البائع

وانكاره (والتوكيل فيه ليس فسخامن البائع ولا اجازةمنالمشترى)لانەقد يستبينأرابح هوأمخاسر وإنماحصل الرجوع عن الوصية بذلك لضعفها إذلم يوجد إلاأحدشق عقدها ٥(فصل) ٥ في خيار النقيصة وهوالمتعلق بفوات مقصود مظنون نشأ الظن فيه من التزامشرطيأو تغريرفعلي أوقضاءعرفىومرما يتعلق بالاولوياتي مايتعلق بالثاني وبدأ بالثالث لطول الكلام عليه فقال (للشترى الخيار)فىردالمبيع(بظهور عيبقديم)فيه وكذاللبائع بظهور عيبقديمفي الثمن وآثرواالاوللانالغالب فى الثن الانضباط فيقل ظهور العيب فيهو هو اعنى القديم ماقارن العقداو حدث قبل القبض وقديق الى الفسخ اجماعا فى المقارن ولان آلمبيع فىالثانى من ضمان البائع فكذا جزؤه وصفتهوآن قدرمن خير على از الة العيب نعم لو اشترى محرما بنسك بغير اذن سيده لم يتخير لقدرته على تحليله كالبائع اى لانه لامشقة فيه ولانظر هنا لكونه يباب الاقدام على ابطال العبادة لان الرد لكونه قد يستلزم فواتمالعلي الغيرلا بدلهمن سبب قوى وهذا ليس منه بخلافه في نحو التمتع بالحليلة الاتى

و ان لم يأذن المشترى اه (قوله بتزلزل ملكه) اى المشترى (قوله لفسخه) أى البائع اه عش (قوله و هو عتنع) اى اسقاط الفسخ اه كردى قول المتن (والتوكيل فيه) اى و الهبة و الرهن إذ الم يتصل بهما قبض اه مغنى (قوله إذ لم يوجد) اى فى حياة الموصى

« (الهمل) و في خيار النقيصة (قوله و مرما يتعلق بالاول) هو قوله الترام شرطي اى في قوله و لو شرط و صفا يقصدالخ اه عشعبارة السيدعمرفي النهيعن يبعوشرط اه (قوله وياتي الح) اي فصل التصرية حراماه عش (قوله وبدأ بالثالث) هوقوله أوقضاء عرفي اى قدمه على الثاني (قوله لطول الكلام عليه) اى فيحتاج إلى تو فر الممة وعدم فتورها بالاشتغال بغيرها او لا اهسم (قول فيه و كذا) إلى قوله و يفرق في النهاية والمغنى إلاقوله ولانظر إلى ولوكان (قوله فيه)أى المبيع المعين وغيره لكن يشترط في المعين الفور يخلاف غيره كما ياتي له بعد قول المصنف الاتي و الردعلي الفور آه ع ش (قوله و آثرو االاول) اي اقتصروا على ثبوت الخيار للشترى اله مغنى (قوله فى الثمن) أى المعين وغير ، على ما مربان كان فى الذمة لكن ان كان معيناورده انفسخ العقدو انكان فى الذَّمة لا ينفسخ العقدوله بدله و لا يشترط لرده الفورية بخلاف الاول هذاكله فيما فىالذمة إذاكان القبض بعدمفارقة المجلس امالو وقع القبض فى المجلس ثم اطلع على عيب فيه ورده فهل ينفسخ فيه ايضا او لالكو نه وقع على ما في الذمة فيه نظر ومقتضى قو لهم الو اقع في المجلس كالو اقع في العقدالاول أه عش (قولهأوحدث قبلالقبض)أى بغير فعل المشترى على ما ياتي اه عش (قوله اجماعا) علة لقول المتن للمشترى الخو (قوله في الثاني) هو قوله أوحدث فيه قبل القبض اله عش (قوله وانقدرالخ) راجع للتنومازاده الشارح عقبه (قوله منخير)اى من البائع و المشترى الهكردى (قوله وانقدر من خير الخ)أي عشقة اخذامن قوله الاتي لانه لا مشقة فيه الخفلوكان يقدر على إز الته من غير مشقة كازالة اعوجاج السيف مثلا بضربة فلاخيارله وهذاظاهر انكان يعرف ذلك بنفسه فلوكان لايحسنه فهل يكلف سؤ ال غيره أم لا للمنة فيه نظر و الاقرب الثاني اه عش (قول ه بغير إذن سيده) متعلق بمحر ما اي فلو مات السيد مثلاولم يعلم الحال فالاقرب الحمل على انه احرم باذنه أذا لاصل عدم مبيح التحليل وهذاحيث لاوارثفانكانلهوارثوصدقالعبدفي احرامه باذنمورته فالاقرب ثبوت الخيار للمشترى لان الوارث قائم مقام مورثه و (قوله لقدرته على تحليله) اي بان يامره بفعل ما يحرم على المحرم اهع ش (قوله لا مشقة فيه اى التحليل (قوله و هذا ليس منه) اى و المها به ليست من السبب القوى (قوله بخلافه في نحو التمتع الخ) يعني بخلافمهابة ابطال صومالمراةفانهاينظراليها فىحرمةصومهانفلاوالزوجحاضرفانالصوملآيؤدىالى تفويت مال على الغير (قوله ولوكان حدوث العيب بفعله الح) اى المشترى وهذا تقييد لـكلام المتن عبارة المغنى ويستثنى من طرده مسائل منها ما اذاحدث العيب قبل القبض بفعل المشترى كاسياتي الخاه (قوله او كانت الغبطة) اى اولم يحدث كذلككان حدث بافة سماوية او بفعل البائع قبل القبض و لكن كانت الخ حاصله انهان لم يكن في شرائه غبطه و اشترى الولى بعين المال لم يصحوفي آلدمة و قع الشر اءللولى و انكانت

ذلك بعد القبض بدليل ما ياتى فى باب المبيع قبل القبض ولو باذن البائع و ان نحو بيعه للبائع كغيره و هو شامل لما اذاكان هناك خيار او لا ولو لم يشمل فهم منه البطلان اذاكان هناك خيار بالا ولى لا نه اذا بطل تصرف المشترى قبل القبض اذا لم يكن خيار فاذاكان خيار فليبطل بالا ولى فليتا مل (قوله او اذن له البائع) قضية سياقه ان هذا اذاكان الخيار له او لكن اطلق فى الروض قوله و اذنه للمشترى فى العتق و التصرف و الوطء مع تصرف المشترى ووطئه اجازة و صحيح نافذا اه وهو شامل لما اذاكان الخيار للبائع و حده و عليه فلم يذكر و انظيره فى جانب البائع بان ياذن المشترى اذاكان الخيار له وحده للبائع في اذكر فيكون فسخا

رفصل في خيار النقيصة)» (قول و بدا بالثالث) اى قدمه على الثانى و قوله لطول الكلام 'ى فيحتاج الى تو فر الهمة وعدم فتورها بالاشتغال بغيره او لا (قول الانضباط) تامله

في الامساك والمشترى مفلس أو ولى أو عامل قراض أو وكيل ورضيه موكله فلاخيار ويفرق س مذا وما يأتى ان المستأجر لوعيب الدار تخیر بأن فعله لم ىرد على المعقود عليه وهو المنافع لانها مستقبلة غير موجودة حالابخلاف فعله هناو انها اوجت ذكر زوجها تخيرت بانملحظ التخيير ثم اليأس وقد وجد ثم رأيت مايأتىڧالمبيعقبل قبضه و هو قریب، ماذکر ته ومام أن الوكيل في خياري المجلس والشرط لايتقيد برضا الموكل فما لومنعه من الاجازة أو الفسخ بان الملحظ هنا فواتالمالية وعدمه وهو انما يرجع للموكل وثم مباشرة ماتسبب عن العقد وهو إنما يرتبط هنا بمباشرة فقط وكالعيب فوات وصف يزيد في الثمن قسل قبضه وقد اشتراه به كالكتابة ولو بنحو نسيان فيتخير المشترى وانلميكن فواتهمن اصله عيبا (كخصاء) بالمد اوجب (رقيق)أوحيوان آخر لان الفحل يصلح لمالا يصلّح له الخصي ولانظر لزيادة القيمة به بأعتبار آخر لانفه فوات

جزء من البدن مقضود:

الغبطة فيهللمولى عليه وكان معيباسواء كان العيب حادثا بعد العقدأو مقارنا لهوقع للمولى عليه ولاخيار مؤلفمراه عش (قوله في الامساك) أي للعيب اه عش (قوله أوولي) فيه تصريح بصحة الشراء للولى مطلقا لكن فيشرح الروض فرع ذكر في الكفاية لو اشترى الولى لطفله شيئا فوجده معينا فإن اشراه بعين ماله فباطلأو فى الدَّمة صح للولى ولو اشتراه سلما فتعيب قبل القبض فانكان الحظ فى الابقاءاً بتي و الاردة رَسِيكٍ لم يرد بطل ان اشترى بعين ما له و إلا انقلب إلى الولى كذا في التتمة و اطلق الامام و الغز الى أنه يمتنع الردان كأنت قيمته أكثر من الثمن ولايطالب بالارش لان الردىمكن و انما امتنع للصلحة ولم يفصلا بين العيب المقارن والحادثاه وعلىما فىالتتمة اقتصر السبكي اه وعلى كلام الامام والغز الي هل يصحشر اؤه مع العلم بالعيب إذا كانت قيمته أكثراه سم على حج قلت القياس عدم الصحة لانه يمتنع عليه شرآء المعيب مع العلم بعيبه لكن ماذكر ناه عن المؤلف ايمرف قوله قبيل هذه صريح في الصحة وعدم الخيار ان كانت العَبطة فيه للبولى عليهوينبغى حمله على مالو اشتراه للتجارة وحمل البطلان على مالو اشتراه للقنية اه عشوقوله قلت القياس الخوقولهوينبغي الحفى كلمنهماوقفة ظاهرة (قولهورضيهموكله)قضيته أنه لايشترط في امتناع ردالعامل رضا المالك وهوظاهر ان لم يصرح بطلب رده من العامل و إلا فلا وجه لامتناع الردو انه لوكانت الغبطة في الردلم ينظر لرضا الموكل فيرده الوكيل و ان منعه الموكل و لعله غير مراد ثم رايت سم حج صرح به اهعش وفي المغنى والبصرى ما يوافقه وعبارة سم قوله او وكيل و رضيه موكله قديقال إذار ضيه الموكل لميتقيدنني خيار الوكيل يكون الغبطة في الامساك كاهو فرض المسئلة لما ياتي في باب الوكالة انه حيث رضي الموكل بالعيب فلاردللوكيل فليتاملاه سم (قول، فلاخيار) اى لحق الغرماءفي المفلسوحق المولى عليه في الولى الح اه عش (قوله بين هذا) أي حدوث العيب بفعل المشترى و (قوله و ما ياتي) أي في الاجارة والنكاح و (قوله ان المستاجر) هو ما في الاجارة و (قوله و انها الح) عطف عليه و هو ما في النكاح اه كردى (قوله بأن فعله آخ) هذا يصلح لصورة الجب المذكورة آه سم (قوله و مامر الح) عطف على قوله وماياتي اهكردي (قوله وكالعيب) الى قو له و قطع الشفرين في المغني و إلى قو له و لا ير د في النهاية إلا قو له و لو مرة إلى وان تاب (قه آله وكالعيب فو ات و صف مبتدأ و خبر (قه له قبل قبضه)متعلق بالفو ات و (قوله به) اى بالوصف (قوله فيحير المشترى) اى و ان حدث فيه صفة تجبر ما نقص من قيمته بفو ات الاولى لأن الفضيلة لاتجبرالنقيصة أهعش (قوله وانلم يكن فواته) الاولى عدمه قول المتن (كخصاء رقيق) بالاضافة وهو سلالانثيينسو الماقطع الوعاءو الذكر معهما ام لااه مغنى وفيع شبعدذكر مثله عن الزيادي مانصه وهو يان للسر ادمن الخصى هناو إلا فن قطع ذكر مو أنثياه يقال له يمسو حلاخصي اه (قوله و جبرقيق) و مثل الجب مالو خلق فاقدهما فله الخيار اله عش (قول لان الفحل الح) تعليل لاصل المتن اله رشيدي (قول

(قوله أوولى) فيه تصريح بصحة الشراء للولى مطلقا لكن في شرح الروض قبيل باب المبيع قبل قبضه ما نصه فرعذكر في الكفاية لو استرى الولى لطفله شيئا فوجده معيبا فان اشتراه بعين ما له في اطلال الفيري بعين للولى ولو استراه سلما فتعيب قبل القبض فان كان الحظول الابقاء ابق و الاردفان لم يرد بطل ان استرى بعين ما له و إلا انقلب إلى آلولى كذا في التتمة و اطلق الامام و الغزالى انه يمتنع الردان كانت قيمته اكثر من الثمن و لا يطالب بالارش لان الرديمكن و إنما امتنع للمصلحة و لم يفصلا بين العيب المقارن و الحادث اه و على ما في التتمة اقتصر السبكي اه و على كلام الامام و الغزالى هل يصح شراؤه مع العلم بالعيب إذا كانت قيمته أكثر (أو وكيل ورضيه موكله) قد يقال إذارضيه الموكل لم يتقيد نفي خيار الوكيل بلا يفعل في السماك كاهو فرض المسئلة لما ياتي في ماب الوكالة انه حيث رضى الموكل بالمعيب فلار د للوكيل فليتامل و تقدم اول الفصل فرض المسئلة لما ياتي في ماب الوكالة انه حيث رضى الموكل بالمعيب فلار د للوكيل فليتامل و تقدم اول الفصل السابق عن الروض ان الوكيل لا يفعل إلاما فيه حظالموكل فهو مع كونه في خيارى المجلس و الشرطلايتقيد برضا الموكل لا بدمن من اعاة حظ الموكل (قوله بان فعله) هذا يصلح لصورة الجب المذكورة (قوله الياس فقد و جد) الموكل لا بدمن من اعاة حظ الموكل (قوله بان فعله) هذا يصلح لصورة الجب المذكورة (قوله الياسنف كخصاء رقيق) سياتى عن شيخنا الرملي استثناء خصاء الهائم في هذه الازمان

و عث الاذرعي الح) اعتمده النهاية و المغنى (قوله انه ليس بعيب الح) وقديقال ان الثير ان الغالب فيها الخصى فلايثبت فيهاخيار اه مغنى (قهالهوالبراذين) جمع برذونوهو الفرسالذى احدابويه عربي والاخرعجمياه كردي(قهلهوالبغال)هذاقديشعربجواز خصاء البغال وليس مرادا فانه يشترظ لجواز الخصاءكو نهفي صغيرماكول اللحم لايحصل منه هلاك لهعادة ككون الزمان غير معتدل وقضية تقييد الجوازبكونه فيصغيرما كولاانما كبرمن فحولالبهاتم بحرم خصاؤهو انتعذر الانتفاع بهاوعسر مادام نحلا وينبغي خلافه حيث امن هلاكه بان غلبت السلامة فيه كابجوز قطع الغدة من العبد مثلا از الةللشين حيث لم يكن في القطع خطر اه عش وفي القياس المذكور تامّل (قه له لغلبة ذلك فيها)قديقال هذا لايو جَبْ غَلْبَتَّهُ فَيَجْنُسُ الْحَيْوِ انْ عَلَيْ قِياسُ مَاذَكُرُ هُ فَيْقَطِّعُ الشَّفْرِينَ فَلَيْتَآمُلُ لَكُنْ قَضْيَةُ مَا يَاتَّى عَنْ شَيْخُنَا الشهاب الرمليمن استثناء خصاءالبهائم في هذه الازمان اعتبار الغلبة في جنس الحيوان اهسم (قول الاتى) اىڧالمتن(قولەوقطع الشفرينعيب) مبتداوخبر (قولەوقطع الشفرين) بضم الشين آه عش (فه إله في جنس الرقيق) لكن قضية مامر في الهراذين انه ليس عيبا في خصوص ذلك النوع وقد يفرق بيننحو البرآذينو الاماء بانالخصاءفيالبراذين لمصلحة تتعلق بهاكتذليلهاو تذليل الثيران لاستعمالها فينحو الحرثولا كذلك في قطع الشفرين من الامة فجعل ذلك فهاعيبا مطلقاوان اعتيد اه عش قول المتن (وزناه)ایاذاوجدعندالبائع فقط اوعندهما امالووجدعند المشتری ولمیثبت وجوده عند البائع فهوعيب حدث عند المشترى فلارد به ﴿تنبيه﴾ يثبت زناالرقيق باقرار البائعاو ببينةويكني فيها رجلان لانه ليس في معرض التعيير حتى تشتر ط. له اربعة رجال و لا يكني اقر ار العبد بالزنا لان فيه ضرر ا بغيره فلايقبلمنه ﴿ فرع ﴾لوزنى اوسرقالعبدقبلرقهفالظاهر انهعيبسم علىمنهج اقول ولايبعد انمثلهما غيرهما كالجُنايةوشربالمسكر والقذفلانصدورهامنه يدلعلىالفة لهاطبعا اهعش(قول ولومرة من صغير الخ)ر اجع لقوله و زناه الخعش وكردي (قوله و الاظهر ان وط اليهيمة كذلك) اي يثبت به الخيار و او مرة و تاب منه اهع ش(قه له لا نه لم يتحقق الخ)و من ذلك ايضا ما اعتيد في مريد بيع الدو اب من تركحلبها لايهام كثرة اللبن فظنّ المشترى ذلك لا يسقط آلخيار لا نه من الظن المرجوح او المسآوى لعدم اطراد الحلب في كل بهيمة اهع ش (فه له و افتي البغوى الح) ينبغي حمله على التردد باستواء لان الظن كاليقين بدليل ان اخبار البائع بالعيب لايفيد الاالظن مر أه سم عبارة النهاية نعم يتجه حمله علىظن مساو طرفه الاخراوم رجوح فانكان راجحا فلالانه كاليقين ويؤيده اخبار البائع بعيبه اذلايفيدسوى الظن ولو اشترى شيافقال انه لاعيب به ثم و جدبه عيبا فله ردبه و لا يمنع قوله المذكور لا نه بناه على ظاهر الحال اه قال عش قوله مر على ظن مساوطر فه الخقديقال حيث تساوى طرفاء لم يكن ظنا بل شكاو حيثكان مرجوحا كانوهمافالقول بماذكر تضعيف فىآلمعنى لمن الغىالظن نعمالظن تتفاوت مراتبه باعتبار قوة الدليل وضعفه فينبغي ان يقيدالظن بمالم يقود ليله بحيث يقرب من اليقين و يمكن حمل كلام الشارح عليه وقوله بعيبه اىفانه لاردبه وانوجده كذلكوقوله فقال اىالمشترىلمن ساله عنه اوفى مقام مدحه اه وقال الرشيدىقولهمر نعم يتجه حمله الحجاى فالمراد بالظن هناما يشمل الاطراف الثلاثة كما هوعرف الفقهاء

وقوله لغلبة ذلك فيها) قديقال هذا لا يوجب غلبته في جنس الحيو ان على قياس ماسيذكره في قطع الشفرين فليتا مل لكن قضية ما ياتى عن شيخنا الشهاب الرملى من استثناء خصاء البها ثم في هذه الازمان اعتبار الغلبة في جنس الحيو ان (قوله ولومة) ثم قوله وسرقته كالزنا عبارة الروض و مرة من الزنا و السرقة و الاباق مولو تاب اهو نازعه في شرحه في عد السرقة و الاباق مع التوبة من العيوب ثم قال و لا يمنع المشترى من الردبكل من الثلاثة وجوده عنده ثانيا لان الثاني من اثار الاول و قال المتولى ان زادت قيمة المبيع نقصا بذلك فلارد و الافله الرداه (فرع) مثل ما مرفى الزنا الخ الردة و القتل عمد او الجناية عمد افهى عيوب و ان تاب مر (قوله و اقتى البغوى الخ) ينبغي حمله على التردد بالاستواء لان الظن كاليقين بدليل ان اخبار البائع أبالعيب لا يفيد

وبحث الاذرعيانه ليس بعيب في الضان المقصود لحمه والبراذين والبغال لغلبة ذلكفها وايده غيرهبانه قضيةالضابط الاتي اي فهو كالثيوبة في الاماء وقطع الشفرين عيب كما شمله كلامهم وغلبته فى بعض الانواعلاتوجبغلبتهفي جنس الرقيق (وزناه) ذكرا كان اوانثي ولواطه وتمكينه من نفسه وسحاقها ولومرةمن صغيرله نوع تمييزو ان تابوحسن حاله لانه قديالفه ولان تهمته لاتزول ولهذا لايعود حصان الزاني بتوبته ويظهر انوطء البيمة كذلك وافتى البغوى فيمن اشترى امة يظنهاهووالبائعزانية فبانت زائية بانه يتخير لانه لم يتحقق زناها قبل العقد واقره غير واحد ومنه يؤخذ ان الشراء معظن العيب لايسقط الردو لايرد عليهقولهم مظعون نشاالظن فيهمن قضاءعرفي لان الظاهر انالمرادظناهل العرف لاخصوص العاقد (وسرقته)ولو لاختصاص كاشمله اطلاقهم و يظهر فى اخذه نها انه عيب ايضا كالزنا فى احو اله المذكورة وعلتيه الافى دار الحرب لان الماخو ذ غنيمة (و اباقه)و هو التغيب عن سيده (٢٥٤) ولو لمحل قريب فى البلدكما شمله اطلاقهم ايضا كالزنا فى احو اله المذكورة وعلته ايضا كما صرح

تخلاف عرف الاصوليين اه قهله المتن (وسرقته) اي و ان وجدت عند المشترى بعدو جو دهافي يد البائع أه عش (قهله ايضا) اى كالسرقة (قهله كالزنا) تعليل للمتن (قهله في احواله المذكورة) اى بقوله السابق أولو مرة من صغيرًا لخ(قوله في علته)و هي قوله لا نه قد يا لفه الخ(قوله الا في دار الحرب الخ)و فاقاللنها ية و المغني (قوله كاصرح به آلخ) وما تقرر من ان السرقة و الاباق مع التوبة عيب هو المعتمد مغنى و نهاية (قوله الا اذاجًاءالينا)الىقولەويلحقبەڧالنهاية والمغنى(قولەمالوّابق الى الحاكم)ينبغى ان يلحقبه غيرّه بمن يتوسم فيهالرقيق ان له قدرة على تخليصه مماذكرولو باعانة عندنحوحا كمولو فرضعدم قدرته بحسب الواقع لان المدار على ما يغلب معه الظن على انتفاء ما يعد عيبافي العرف اهسيد عمر (قوله الى الحاكم الخ) اى او الى من يتعلم منه الاحكام الشرعية حيث لم يغن عنه السيد اه عش (قوله و مَالُو حمله الح) عطف على مالو ابق الخ(قوله ومحل الرد) الى المتن في النهاية و المغنى عبارة آلناني وحيث قيل له الرد بالآباق فمحله في حال عوده اما حال اباقته فلار دقطعا و لا ارش في الاصح اه (قهله اذاعاد) هذا يصور عاادا ابق في يد المشترى وكان ابق فى يدالبائع و انمار دمع حصوله فى يده لا نه من آثار ما حصل فى يدالبا ثع و لا فرق بين ان يكونمافى يدالمشترى كثروينقص بهالمبيع اولاهذاهو المعتمدمن خلاف فيذلكمرآه سم على حجاه عش (قوله والافلارد) اىفليسلهالفسخ قبل عوده ومن لازم عدم الرد عدم المطالبة بالثمن الهسم (فقوله ولاارش)اىلاحتمال عوده اهمعش (فقوله وبلغ سبعسنين) اى تقريباً نهاية ومغنى اى كشهرين عش (قوله و محله)الى قوله و هل لعوده في النهاية و المُغَنَّى (قوله بخلاف ماقبله)اى من الزنا وماعطف عليه (قهله و هل لعوده هذا) اي عودالعيب الذي زال اهكر دي (قهله يقدر) اي العود (بها) اى بېذه المدة (قوله ولولم يعلم) الى المتن فى المغنى (قوله به) اى ببوله فى الفر اش (قوله فلار د به) و فاقا للمغنى وخلافاللنها ية عبارة سم الأصحان له الرد لا نه من آثار ما كان في يدالبا ثعمر اه (قهله المستحكم) الىقوله وزعمفالنهاية الاقوله اوابيض إلىاوشتاما وقوله وعدوا إلىآوآ كلاوقولهوظاهرالى اوقر ناءوقولهالااذاكان[لى|وذاسن(قولهالمستحكم)بكسر الكافلانهمن|ستحكموهولازمقالفيالمختار واحكم فاستحكماى صارمحكاو بهيعلمان مااشتهر على الالسنةمن قولهم فساداستحكم بضم التاءخطا اه عش قُول المتن (وصنان) بضم الصاد اهعش (قوله تر اكروسخ الخ) قديتوقف فيه باعتبار ان الغالب فى الارقاء المجلو بين ذلك لعدم أعتياد السو آك فليتا مل اه السيد عمر و لك منع تلك الغلبة (قول لذلك) اى التعذر (قوله الانحوصداع يسير الخ)قد يتوقف فيه و الفرق بينه و بين المقيس عليه و اضح لان الملحظ في المرض ثهمايشق معه الحضور فيخرج ماذكر وهنا نقص القيمة وقديتحقق معه نعم ان فرض فيما اذاكان

الاالظنم ر (قوله اذاعاد) هذا يصور بمااذا ابقى يدالمشترى وكان ابقى يدالبائع و انمارد مع حصوله فى يده لا نه من آثار ما حصل فى يد البائع و لا فرق بين ان يكون ما فى يدالمشترى اكثرو ينقص به المبيع او لا هذا هو المعتمد من خلاف فى ذلك م ر (و الا فلارد) اى فليس له الفسخ قبل عوده و من لا زم عدم الرد عدم المطالبة بالثمن (قوله سبع سنين) مخلاف مادو نها قال فى شرح الروض اى تقريبالقول القاضى ابى الطيب وغيره بان يكون مثله يحتر زمنه اه (قوله و محله الخ) اعتمده م ر (قوله فلارد به وله الارش) الاصحان له الرد نه من آثار ماكان فى يدالبائع م را نتهى اقول اعلم ان تصحيح الردهناو في ما اذا ابق فى يدالمشترى كما تقدم و نحوذ لك قديشكل عليه عدم الردفيما سياتى من مو ته بمرض سابق و نقصها بالولادة وجه الاشكال ان ما علل به هنا من ان ما وجد فى يد المشترى من اثار ماكان فى يد البائع موجود في ما هنا ففيه ما في وقوله و يلحق به) اعتمده م روكذا قوله على الاوجه ما فنه ما فنه ما فيه ما فيه ما فنه ما فيه ما فيه ما فيه ما فنه ما فيه ما فيه

به غير واحدالااذاجاء النامسلمامن بلاد الهدنة لان هذا اباق مطلوب ويلحق به مالوابق الي الحاكم لضرر لابحتمل عادة ألحقه بهنحو سيده وقامت به قرينة ووقع فى كلامشارح ماقد مخآلف ماذكرته فلا تغــتر به ومالوحمله عليه تسويل بحو فاسق محمل مثله على مثله عادة ومحل الرد به اذاعادو الافلار دولاارش إنفاقا (و بوله ابالفراش) اناعتاده اىعرفا فلايكني مرةفها يظهرلانه كثيرا مايعرض المرة بلوالمرتين ثميرول وبلغ سبع سنين ومحلهان وجدالبول فى يد المشترى ايضاو الافلالتين انالعيب زال وليس هو من الاوصاف الحبيثة التي يرجعاليها الطبع بخلاف ماقبله وهل لعوده هذامدة يقدربهااولامحلنظر والذى يتجه انه ان حكم خبير ان به من اثار الاول فعيب وان توقفااو فقدا اوحكمابانه منحادث فلاولولم يعلم به الابعدكس فلاردبهوله الارش لان علاجه لماصعب فى الكبير صاركبره كعب حدث (و بخره) المستحكم بان علم كونه من المعدة لتعذرزو اله بخلافه من الفم لسهولة زواله ويلحق به

علىالاوجه تراكموسخ على الاسنان تعذر

ولوظن مرصه عارضا فبان أصلياتخيركالوظن الساض بهقا فبان برصا ومن عيوب الرقيق وهي لاتكاد تنحصركونه نماما اوتمتاما مشلا أو قاذفا أو تماركا للصلاةأوأصمأوأقرعأو أبله أو ارت أو أبيض الشعر لدون أربعين سنة ويظهرانه لابدمن بياص قدريسمى في العرف شيثا منقصا أوشتاما أوكذاما وعبر واهنا بالمبالغة لافى نحو قاذفا فيحتمل الفرق ويحتمل أن الكل السابق والآتيعلى حدسوا . في أنه لامدأن يكونكل من ذلك. صار كالطبع له أي مان يعتاده عرفآ نظير مامر لكن يشكل عليه محث الزركشي إن ترك صلاة واحدة يقتلها عيب إلا ان بحاب مان هذا صیره مهدراوهو أقبح العيوب أوآكلالطين أومخدر أو شار بالمسكر مالم يتبوظاهر الهلايكتنى في توبته بقول البائع أو قرناء أورتقاء

يعرض احيانا كيث لايخل بالعمل بوجه ولايؤدى الى نقص القيمة فمحتمل اله سيدعمر (قوله ولوظن مرضه عارضا) اى فاشتر اه بناء على ظن سرعة زواله ﴿ فرع ﴾ وقع السؤ ال في الدرس عمالو اشترى عبد ا وختنه ثم اطلع فيه على عيب قديم هل له الردام لا والظاهر ان يقال ان تولد من الختان نقص منع من الردو الا فلاووقع السؤ الفيه ايضاعمالو اشترى رقيقا فوجده يغطني نومه اووجده ثقيل النومهل يثبت له الخيار ام لافيه نظرو الظاهر ان يقال انكاناز ائدين على عادة غالب الناس ثبت له الخيار و الافلالان الاول ينقص القيمة والثاني يدل على أنه ناشيء عن ضعف في البدن ﴿ فرع ﴾ ليس من العيوب فيما يظهر مالو وجدا نف الرقيق او اذنه مثقو بالانه للزينة اه عش (قوله ومَن عيوب الرقيق) الى قوله و زعم في المغنى الاقوله وعدوا إلى واكلاو قوله وظاهر إلى أو قرناء وقوله إلا إذا كان إلى او ذاسن (قهله كونه نماما) او مبيعا فيجناية عمدوان تابمنها كاجزم بهفى الانواروهو المعتمداو مكثر الجنابة الخطا يخلاف ماإذاقل والقليل امرةوما فوقها كثيركما اقتضاه كلام الماوردى اومرتداو ان تاب قبل العلم كماقاله الماوردىو تبعه الاذرعي خلافا لبعض المتأخرين سم ونهاية (قوله اوتمتاما)وهومن يرددالكلام إلىالتاءو الميم اه قاموس (قوله أو قاذفا)اىلغيرالمحصنات مرّ اه سم اىخلافا للمغنى حيث قيده بالمحصناتقالُ النهاية او مقاس ا او كافر اببلاد الاسلام اه زاد المغنى أو ساحرا اه (قوله او تاركاللصلاة)وفي إطلاقكون الترك عيبا نظر لاسهامن قرب عهده ببلوغ او اسلام إذ الغالب عليهم التركخصوصا الاماء بلهو الغالب في قد بمات الاسلام وقضية الضابط ان يكون الاصح منع الرد نهاية ومغنى اى منع الردبترك الصلاة على المعتمد عش اىخلافا للتحفة(قهله أوأصم)ولوفي أحدأذنيه اله نهامة(قهلهأوأقرع) وهومن ذهبشعر رأسه بافة (اوابله)اي يُغلّبعليهالتغْفل وعدم المعرفة اومخبّلًا بالموحدة وهُوفي عقله خبل ايفساد او مزوجا اومنقلب القدمين شمالاويمينا اومتغير الاسنان بسوادا وخضرة اوزرقة اوحرة اوكلف الوجه متغير ابشرته او فيه اثار الشجاج والقروح والكي الشانية (او ارت)اي لايفهم كلامه غيره او الثغ اي يبدل حرفابحرف اخراو مجنوناوان تقطع جنو نهاو اشل او اجهر لا يبصر في الشمس او اعشى اي يبصر في النهار دونالليلوفىالصحودونالغيم اواخشم اىفاقدالشم او اخرس اوفاقدالذوق او اخفش اىصغير العين وضعيف البصرخلقة وقيلهو منيبصر بالليلدونالنهار وكلاهما عيبكا في الروضة مغني ونهاية (قوله مهدرا)قضيته انه لابدمن امر الامام لهبها وظاهرالنهاية حيث اقتصرت على قولها يقتل به عدم اعتبار الرفع إلى الامام إلا ان يقال معنى قول حج مهدر اانه صار معر ضاللاهدار اهع ش (قوله او مخدر) ایکالبنج والحشیش اه نهایةای و إن لم یسکر به فیایظهر عش (قوله لمسکر) کالخرو نحوه بما یسکر وإنالم يسكر بشريه اله نهاية قال عش اي وإن لم يتكرر منه ذلك وظاهره وإن اعتقد حله كحنني اعتاد شرب النبيذ الذي لا يسكر وهو ظآهر لا نه ينقص القيمة ويقلل الرغبة فيه اه (قوله مالم يتب) هل يشترط لصحة تو بة من شرب الخرو نحوه مضى مدة الاستبراء وهو سنة او لافيه نظر و الاقرب الثاني اهع ش (قوله اوقر ناءاً لخ) او مستحاضة او يتطاول طهرها فوقالعادة او نخراء تغير ريح فرجها اه نهاية (قوله

(قوله كونه نماما) أو مبيعا في جناية عمدوان تاب منها كا جزم به في الانوار وهو المعتمداو مكثر الجناية الخطأ بخلاف ما إذا قل و القليل مرة فما فوقها كثير كما اقتضاه كلام الماوردي او مرتداوان تاب قبل العلم كاقاله الماوردي و تبعه الاذرعي خلافا لبعض المتاخرين (قوله او قادفا) ولو لغير المحصنات مر (قوله او رتقاء او قرناء) قال في الروخة او مستحاضة او يتطاول طهر هااي فوق العادة الغالبة اهو عبارة العباب او مدة طهر ها من الحيض فوق العادة الغالبة قال الشارح في شرحه و هي كاصر حوابه ثلاث او اربع و عشرون من كل شهر لكن الذي يظهر ان هذا غير من ادهناو ان المرادهنا ان تطول مدة طهر ها إلى حد لا يو جدفي النساء إلا نادر او هو ازيد من ذلك بكثير ويلزم على الاول ان من تحيض اقل الحيض و تطهر بقية الشهر ترد بذلك و لا اظنهم

أوحاملا) لانه يخاف من هلاكها بالوضع لا في البهائم فإن الغالب فيها السلامة أو معتدة و لو محرمة عليه بنحو نسب مغنى ونهاية (قهله او لاتحيض الح) لا يخني ما في عطفه على ما قبله عبارة المغنى او لا تحيض وهي في سن الحيض غالبا مان بلغت عشرين سنة قاله القاضي لأن ذلك إنما يكون لعلة اه وهي ظاهرة (قهله او احدثديها الخ)او فيهخيلان كثيرة بكسرالخاءجمع خال وهوالشامةاه نهايةزادالمغنىاو كونه ايسرو فصل ابنالصلاح فَقَالَ ان كَانَ اخبطُ وهُو الذي يعمل بيديه معافليس بعيب لان ذلك زيادة في القوة و إلا فهو عيب اله (قوله او مصطك الركبتين)اي مضطر بهما (وإداو خنثي الح) او مخنثاو هو بفتح النون وكسر ها الذي يشبه حركاته حركات النساء خلقا أو تخلقا اله مغنى (قوله إلا إذا كَان ذكر االح) نقل هذا ف شرح العباب عن ابي الفتوح وضعفه و بسطرده اه سم (قوله مثلا) اى او ذى اصبوع زائد (قوله زائدة) هى التي يخالف منبتها بقية الاسنان اهمغنى عبارة عشقو له اوسن شاغية اى زائدة وليست على سمت الاسنان محيث تنقص الرغبة فيه (قهله او فاقد نحو شعر) أو معقر و ح او ثاليل كثيرة او جرب او عمش او سعال اه نهاية قال عش قوله او أثاليل بآلثاء المثلثة جمع ثؤلول وهوحب يعلو ظاهر الجسد كالحصبة فمادونها وقوله اوجرب اىولو قليلاو قوله أوسعال أى وإن قلحيث صار مزمنااه وقوله أوعش يقال عشت عينه إذا سال دمعها في أكثر الاوقات معضعف البصراه ترجمة القاموس (قهله ولوعانة وانما اخذالعانة غاية لان من الناس من يتسبب في عدم آنباتها بالدواءفر يمايتوهم لاجل ذلك ان عدم انباتها ليس عينا اهع ش (فوله لانه يشعر) اى فقد نحو الشعر اوالظفر (قهله ضرالتدأويله) اى لعدم الحيض (قهله لالذاك الح) اى لفقد نحو الشعر والظفر (قوله إنما يتجه الح)وفاقاللنها يةعبارة سم قوله إنما يتجه الخاعتمده مر اه (قوله ولم محصل به شين عرفا) قديقاً ل لعل محل هذا التفصيل الذي أفاده الشارح في نحو ديار العرب لانه قد يعد عندهم من الزينة بالنسبة لبعض الاعضاء واماكثيرمنالبلدان كديار العجم التيمنهاصاحبالانوار فيعدونه مطلقاشيناعظما ولعلهذا هو الحامل له على اطلاق كو نه عيبا بل هو عندهم اقبح و انقص للقيمة من كثير العيوب المنصوص عليها اله سيد عمرعبارة عشوينبغيأن محل كون الوشمعيبا إذا كان فينوع لايكثروجوده فيه على مامر اله (قول انهيام الخ) بضم الهاء (قوله فيعطشها) من بأب الافعال او التفعيل (قوله الغلة) بالضم فالتشديد (قوله وجب ارشه الخ ملاجاز الردعلي هو اولم يمنع منه الذبح لا نه لا يعرف القديم إلا به إلا ان يقال ان الذبح إتلافوالعلم بعدالاتلاف لايسوغ الردوفيه نظروقال مر لايبعدجو ازالرد بعدالذبح ولاارش لآنه لايعرف القديم الابه اه سم (قوله و مثله) إلى المتن في النهاية و المغنى (قوله هر بها الخ) هو المسمى في العرف بالجفلاه سم (قوله وشربه الخ) آى و إن أيكن ما كولا اه قول المآن (وعضها) أى وكونهار موحانها ية ومغنى أى كثير الرمح عش (قوله وخشو نة مشها) إلى قوله أو أخبر عدل ما فى النهاية (قه له وقلة أكلها) بخلاف كثرةا كلهاوكثرةاكل آلقن فليس واحدمنهماعيباو بخلاف قلةشر مهافما يظهر لانة لايورث ضعفا ومنالعيوب كونالشاةمقطوعةالاذن بقدرما يمنعالتضحية مراهسم (قوله وكون الدارمنزل الجند)كان المرادانه جرت عادتهم بالنزول فيها عندمرورهم بذلك المحلو ينبغي ان يكون جوارها كذلك لانه قديتاذي عجاورتهم اشدمن التاذي بمجاورة القصارين أه سيدعمر (قوله منزل الجند) اوظهر بقربها دخان من نحو

يسمحون به اه (قوله أو حاملا) أى لا فى البهائم إذالم تنقص بالحلم ر (قوله الا اذا كان الخ) نقل هذا فى شرح العباب عن ابى الفتوح وضعفه و بسطرده اه (قوله إنما يتجه الخ) اعتمده مر (قوله و جب ارشه في يظهر) هلا جاز الردعلى هذا ولم يمنع منه الذبح لا نه لا يعرف القديم إلا به إلا ان يقال ان الذبح اتلاف و العلم بالعيب بعد الا تلاف لا يسوغ الردو فيه نظر و قال مر لا يبعد جو از الرد بعد الذبح و لا ارش لا نه لا يعرف القديم الا به (قول هو بها) هو المسمى فى العرف بالجفل (قول هو قلة اكلما) بخلاف كثرة اكلها وكثرة اكل القن فليس و احدمنهما عيبا و بخلاف قلة شربها في ايظهر لا نه لا يورث ضعفا و من العيوب كون

واضحاالااذاكانذكرا وهو يبول بفرج الرجل فقطاوذاسنمثلازائدةاو فاقد نحوشعر ولوعانةاو ظفر لانه يشعر بضعف الدنوزعم فرقبينه وبين عدم الحيض بأنه يتداوى لهمنو عفانعدم الحيض قديتداوى له ايضا لكن لماضر التداوى لهلالذاك كثر في ذلك ﴿ تنبيه ﴾ اطلقفالانوار آنالوشم عيبواقره غيرواحدوإنما يتجهانكان محيث لايعنى عنه اما معفو عنه بان خشي منازالته مبيح تيمموان تعدى بهكامر ولم بحصل به شين عرفاو امن كوّ نهسا تر ا لنحو برصفانه قديفعل لذلك فيبعدعده من العيوب حينتذو فىالبخارى ان ميام الابل عيب وهو دا ، يصيبها فيعطشها فتشرب فلاتروى ومثله ماأشتهر عندعربان مكة من داء يصيبها يسمونه الغلة بالمعجمة لكنهم يزعمون انه لايظهر الابعد ذيها فيعرفون حينشذ قدمه وحدوثه فاذا ثبت قدمه وجب ارشه فيما يظهر ويحتمل خلافه لآنالحكم بالقدم فهامضي بعدالذبح امر تخميني لأيعول عليه (وجماح الدابة) بالكسر وهو امتناعها على راكبها وعدر غيره بكونها جوحا

فاقتضىأنه لابد أن يكون طبعالها وهومتجه نظيرمامرومثله هربها بماتراه وشربها لبن نفسها والحق به لبن غيرها (وعضها) وخشونة مشيها بحيث يخاف منه سقوط راكبها وقلة أكلها بخلاف الةن وكون الدار منزل الجند أو بحنبها نجو قصارين يؤذون بنحوصوت دقهم اوكون الجن مسلطين على ساكنها بالرجم اونحوه او القردة مثلا ترعى زرع الارض أو الارض ثقيلة الخراج اى بأن يكون عليها اكثر من امثالها عالا يتغابن به فيما يظهر او اشيع نحو (٣٥٧) وقفيتها اوظهر مكتوب بهالم يعلم كذبه او أخبر

عدل بهاو إن لم يثبت و لو عدل رواية فيأيظير لأن المدارعلى مايغلب على الظن وجودذلك ولامطمع في استيفاءالعيوب بلالتعويل فها على الضابط الذي ذکروه لها(و)هو وجود (كلما ينقض) بالتخفيف كيخرج وقد يشدد بقلة وهومتعدفهما(العين او القيمة نقصا يفوت بهغرض صحيح) قيد لنقص الجزء خاصّة احترازا عن قطع زائدو فلقة يسيرةمن الفخذ اندملت بلا شين وعن الختان بعد الاندمال فانه فضيلة ويصح جعله قيدا لنقص القيمة ايضا خلافا للشراححيث اقتصرواعلي الاولوبنواعليه الاعتراض على المتن بأنه كان ينبغي له ذكرهعقبه وتبعهم شيخنا في منهجه احتراز اعن نقص يسيريتغان به (إذاغلب) فىالعرف العام لافى محل البيع وحده فيما يظهر والكلام فبما لمينصوا على انهعيب والالم يؤثر فيه عرف مخلافه مطلقا كماهو ظاهر (في جنس المبيع عدمه) قيد لها احترازا فىالاول عنقلع الاسنان وييانالشعرفىالكبيروفي الثاني عن ثبوبة الكبيرة وبول الطفل فانهما وان انقصا القيمة لايغلب عدمهما

حمامأوعلى سطحهاميزابرجل أومدفون فهاميتوكون الماءيكره استعماله اواختلففي طهوريته كمستعملكو ثرفصار كثيرااووقع فيهمالانفسله سائلةوكونالارض فىباطنهارمل اواحجار مخلوقة وقصدت لزرع اوغرس وان اضرت باحدهما فقطو الحوضة في البطيخ لا الرمان عيب و إن خرج من حلو ولاردلكوناآرقيقرطبالكلام اوغليظ الصوتاه نهايةقال عشقولهميت اىصغير اوكبيرمالم يندرس جميع اجزائه فيمايظهر لجوازحفرموضعه حينئذ والتصرف فيهاه وقولهمالم يندرس الخفيهوقفة وميل القلب إلى الاطلاق (قهله نحوقصارين) من النحو الطاحونة اهعش اى ومهر اس نحو الحناء (قوله او القردة الخ)عطف على الجن (قول مثلاً) اى والخناز بر (قول به والأرض ثقيلة) كذا في اصله رحمه الله تعالى الاولىالتعبير باوكافى النها يقوغيرها اهسيدعمرونى آلنها يقو الروضو لااثر لظنه سلامتهامن خراج معتاد اهقال عشراى في عدم ثبوت الخيار فاذا ظن قلة خر اجهاعًلى خلاف العادة او عدمه ثم بان خلافه لم يتحير اه (قوله لم يعلم كذبه) عبارة النهاية الاان يعلم انها مرورة اله اى مكذوبة وكان قادر اعلى دفع التزوير (قوله استيفاء العيوب)اى عيوب المبيع حيوانا أوغيره (قول بالتخفيف) إلى قوله و لا نظر فى النهاية (قول هوقد يشدد)اىمع ضم الياءمن التفعيل (قول و متعدفهما) اى مناو إلا فالخفف ياتى لازما كما ياتى متعديا لو احدو لا تنين و مثله في ذلك زاداه رشيدى (قوله قيد) اى قول المصنف نقصا يفوت الخ (قوله و بنو اعليه الاعتراض الخ) اقر ه المغنى (قول وذكر وعقبه) اما بان يقدم ذكر القيمة او يجعل هذا القيد عقب نقص العين اه مغنى (قوله احتراز االح)ر أجع لقوله و يصح جعله قيد الخ (قوله لا في على البيع وحده الح) قديقال بل الذى يظهر أعتب رمحل العقدفانه الذي ينصرف اليه الاسم عنداطلاق المتعاقدين ويوافقه مامرفي البغال ونحوهاعن الاذرعي وكذامام في عدم ختان العبدالكبير عن الاذرعي ايضاآه عش وسيجيء مثله عن السيدعمر (قوله والكلام فيالم ينصو االخ)لكان تقول الحكمة في مشروعية الردبالعيب دفع الضررعن المشترى وقديكون الشيءعيبا منقصا للقيمة فى محل دون آخر ومن نصمن الاثمة على كون الشيءعيبا أوغير عيب إنماهو لكونه عرف محلمو ناحيته والمعول عليه الضابط الذى قرروه وإذاكان نصوص الكتاب والسنة تقبل التخصيص ويدور حكمهامع العلة وجو داوعدما فما بالك بغيرها والادب مع الشارع بالوقوف معفرضه اولى بناعن الجودعلي مايقتضيه اطلاقات الآتمة والله اعلماه سيدعمر ثم اطال وبسطفى سرد تقييد المتاخر بن لاطلاقات المتقدمين في هذا الباب وغيره راجعه (قول ه قيد) اى إذا غلب الخ (قول ه لها) اى العين والقيمة اه عش (قهله فيالكبير) اي بخلافهما في الصغير نهاية ومغني (قوله عن ثيوبة الكبيرة) خرج به مالوكانت في سن لا تحتمل فيه الوطء و وجدها ثيبا فله الخيار بذلك اه عش (قوله و لا نظر لغلبة الخ)خلافاللنهاية والمغنىووافقهما سم كماياتىانفا (قول،فيمالمينصوا) اخذشيخناالشهاب الرمليمن الصابطان الخصاءفي الهائم غيرعيب في الازمان اه وقياسه ان ترك الصلاة غيرعيب في هذه الازمان فىالرقيق لغلبته وقياس ذلكماقاله الزركشيان محلعددكونه شاربا للمسكر من العيوب في المسلم دون من يعتاد ذلك من الكفار مر اهسم (قوله ككونها عقيما) مثال لغير عيب و هو إلى قو له بخلاف سيء

الشاة مقطوعة الاذن بقدر ما يمنع التضحية مر (قوله ثقيلة الخراج) قال فى الروض و لا اثر لظنه سلامتها من خراج معتاد قال فى شرحه بان ظن ان لاخراج عليها او ان عليها خراج احدون خراج امثالها ثم تبين عدم سلامتها من ذلك لا نه مقصر بعدم البحث اه (قوله قيد لهم) اى قوله إذا غلب الحقيد لهما اى لنقص الجزء و نقص القيمة (قوله فيما لم ينصو افيه على انه عيب) اخذ شيحنا الشهاب الرملى من الضابط ان الخصاء فى البها ثم غير عيب فى هذه الازمان فى الرقيق لغلبته فيه فير عيب فى هذه الازمان فى الرقيق لغلبته فيه وقياس ذلك ما قاله الزركشى ان محل عدكونه شار باللمسكر من العيوب فى المسلم دون من يعتاد ذلك من

فىجنس المبيع ولانظر لغلبة نحوتر كالصلاة في الارقاء لانه لتقصير السادة و لان على الضابطكا تقرر فيما لم ينصو أفيه على انه عب اوغير عبب كرنها عقيما اوغير عبب المنطقة على الاوجه كذا الذكر إلا كبير ايخاف من ختانه عادة و لا يضبط بالبلوغ على الاوجه

أوكونه يعتق على المشترى أو يسى الادب بخلاف سي الخلق والفرق بينهما واضح أو ثقيل النفس أو بطى الحركة أو ولدز نا أو مغنيا أو غنينا أو عنوما بنسب أو غير خاصوص التحريم (١٩٥٨) به ومر انه يتخير بالعيب (سواء أقارن العقد أم حدث قبل القبض) مالم يكن بسبب متقدم

الخلق فى النهاية و المغنى (قوله أوكونه) عطف على كونها عقما الخ و مرجع الضمير و الرقيق الشامل للذكر والانثى (قوله والفرق بينهماو اضح) ولعله ان سوء الخلق جبلة لا يمكن تغيير ها اهع ش (قوله او ثقيل النفس) عطف على قوله يعتق على المشترى (قوله او ولدزناالخ) وكذالار دبكون الرقيق زام الوعار فا بالضرب بالعوداو حجامااواصلع اواغمولاصائمةولا بكونالعبدفاسقالايكونسببه عيباكاقيد به السبكي اه نهاية (قوله لخصوص التحريم به) أي بخلاف نحوكونها معتدة قال في الروض وكذا أي من العيوب كفر رقيق لم يجاوره كفار لقلة الرغبة فيه أوكافرة كفرها يحرم الوطءأى كوثنية وبجوسية اهسم (قوله ومر انه الخ)لا يخني ما في هذا التقدير عبارة النها بةو المغني سُواء في ثبوت الخيار قارن الخوهي احسن (قولَه رضي به) اى بهذا السبب (قوله كالو اشترى الخ) مثال كاحدث قبل العقد وقبل القبض بسبب متقدم على العقد (قوله فلا يتخير)اىوڭارش مر اه سم (قوله كابحثهالسبكي)اعتمده النهاية والمغنىوسم(قوله لانه فيما حدث الخ) اى و فيمالم يرض به المشترى اله سم (قوله فتعجب الخ)مبتد اخبر ه قوله الاتى وهم و (قوله لمُ ترفى هذه نقلا)مقول القول و الاشارة لمسئلة شراء البكر المزوجة عالما و (قوله بالهاالخ)متعلق بالتعجب (قوله وهمالخ)قد يقال مجردهذا الذي علم لايقتضي الوهم لانه إذانشا الردبا لحادث بعدالقبض لاستناده إلى سبب متقدم فالردبالحادث قبله لاستناده إلىذلك اولىكما لايخني ويجوزان يكون مراده بدخوله في قول المتن المذكوردخولهفيه باعتبارمفهومه الاولى فوجه الردعليه انيقال فرضمانحن فيه معالعلم بالسبب المتقدم وما ياتى مع الجهل به فتامله اه سم (قوله و ان بينهما فرقاو اضحا) فيه ان بجر د النظر لما قبل القبض وما بعده لا يقتضي فرقافي الحكم فضلاعن كو نهو اضحابل ماقبل اولى بذلك الحكم كا تقرر فليتأمل اه سم (فوله وقال ابن الرفعة الخ) عبارة النهامة ومحل ذلك بعدلز وم العقد اما قبله فالقياس بناؤه النج اه بصرى (قوله الارجح) إلى الفرع في النهامة (قوله بناؤه) اى الخيار (على انفساخه) اى المقد (بتلفه) اى المبيع (حينتذ) اى في زمن الخيار (قوله إن كان الملك للبائع) اى بان كان الخيار له اهكر دى (قوله انفسخ) ويضَّمنه المشترى بالبدل الشرعى وهو المثل في المثلى والقيَّمة في المتقوم اهع ش (قوله و إلا الخ) أي بانكان الملك للشترى او موقوفا اهع ش (قوله فانقلنا ينفسخ)أى بان كان الملك فيه للبائع اهع ش (قوله تخير بحدوثه)اى فحدوثه كوجود ، قبل القبض نها ية و مغنى (قوله او لا ينفسخ) اى بانكان الملك فيه للشَّمرى اوموقوفااه عش(قوله فلااثر لحدوثه) فيمتنع الرد اه عش (قوله آن له حكم ما قبل القبض) فيثبت به الخيارو يمكن شمول قول المصنف قبل القبض له بان يراد بقبل القبض ماقبل تمام القبض اه عش (قول المتنكقطعه)اى المبيع العبداو الامة اهمغنى (قوله اوسرقة) بالجرعطفاعلى جناية (قوله و زوال بكارته) بالجرعطفا عل قطعه ومثل القطع ايضا استيفاء الحد بالجلداه مغنى (قوله فأن عمله الخ) محتمرز قوله

الكفارم ر (قوله لخصوص التحريم به) اى مخلاف نحوكونها معتدة قال فى الروض وكذا اى من العيوب كفر رقيق لم يجاوره كفار لقلة الرغبة فيه اوكافرة كفرها يحرم الوطء اى كو ثنية او مجوسية اه (قوله فلا يتخير) اى ولا ارش مر (قوله لا نه فيما حدث الح) اى وفيما لم يرض به المشترى (قوله وهمل علمت الح) قد يقال مجردهذا الذى علم لا يقتضى الوهم لا نه إذا شاء الردبا لحادث بعد القبض لاستناده إلى سبب متقدم فالرد بالحادث قبله لاستناده إلى ذلك اولى كالا يخنى و يجوز ان يكون مراده بدخوله فى قوله المتن المذكور دخوله فيه باعتبار مفهومه الاولى فالوجه فى الردعليه ان يقال فرض ما حن فيه مع العلم بالسبب المتقدم و ما ياتى من الجهل به فتا مله و بهذا يظهر ما فى قوله و ان بينها فرقا و اضحالان بحرد النظر لما قبل القبض و ما يعده لا يقتضى فرقا فى الحكم فضلا عن كونه و اضحابل ما قبل اولى بذلك الحكم كا تقرر

رضى به المشترى كالواشترى بكرا مزوجة عالما فازال الزوج بكارتها فلايتخيركما بحثهالسبكي وغيره لرضاه بسببهوقد ينازع فيه بانه لاعدة بالرضا بألسببمع كون الضمان على البــاتع فالاخذ باطلاقهم غير بعيد و مذا يفرق بين هذا و قو له الاتي إلا ان يستند إلى سبب متقدم لانه فهاحدث بعدالقبض يتعجب ألزركشي منقولالسبكيو الاذرعي لمنرفي هذه نقلا بانهاد اخلة فىقولالمتن الاتىإلا إلى اخرهوهملما علمت إذذاك فيمابعدالقبض وهذا فما قبله وانبينهما فرقاو اضحا (ولوحدث)العيب (بعده) اى القبض (فلا خيار) للشترى لانه بالقبض صار من ضمانه فكذا جزؤه وصفتهو شملكلامه حدوثه بعده فى زمن الحيار وقال ابن الرفعة الاجح بناؤ وعلى انفساخه بتلفه حنشذ والاصحانه إنكان الملك اللباثع انفسخو إلافلافاذا قلنا ينفسخ تخير بحدوثه كما صرح به الماور دى عن ان الى هريرة لانمن ضمن الْكل ضمن الجزء اولا ينفسخ فلا أثر لحمدوثه *(تنبيه) لم يبينوا حكم المقارن للقبض مع انُ

مفهوم قبل و بعدفيه متناف و الذي يظهر ان له حكم ما قبل القبض لان يدالبا ئع عليه حسا فلا يرتفع ضاً نه الدى يظهر ان له حكم ما قبل القبض لان يدالبا ئع عليه حسا فلا يرتفع ضاً نه القبض و قدجهله (كقطعه الابتحقق ارتفاعها و هو لا يحصل إلا بتمام قبض المشترى له سليما (إلا ان يستند إلى سبب متقدم) على العقد او سرقة (سابقة) و زو ال بكارته بزو اجمتقدم (فيثبت الردفى الاصح) احالة على السبب فان علمه فلاردو لا ارش لتقصيره

نعملو اشترى حاملا فوضعت فى يده و نقصت بسبب الوضع فلار دو منازعة ابن الرفعة فيه مردودة بانه كمو ته بمرض شابق المذكور فى قولة (بخلاف مو ته بمرض سابق) على ماذكر جهله (فى الاصح) فلار دله بذلك اى لا يرجع فى ثمنه (٣٥٩) حينتذ فالمراد ننى رد الثمن لا المبيع للعلم

بتعبذر رده عوته فلا اءتراض عليه كماهو واضح وذلكلان المرضيتزايد شيثاً فشيئاً إلى الموت فلم تتحققاضافةالموتالسابق وحده نعم للبشترى ارش المرضمن الثمن وهوما بين قيمته صحيحاو مريضاوقت القبض ولوكان المرض غير مخوف بان لم يؤثر نقصا عند القبض كما هو ظاهر فلاارش قطعا ه(فرع)ه اشترى عبدا ىرقبته ورم وعينه وجعقال له البائع عنالاولآنهانحداروعن الثاني أنه رمد فرضي به ثم بان انالاول خنازبر والثانى بياض فىالعين فهل لهالردو الذى يتجه أنه لارد کن اشتری مریضا فزاد مرضه لانرضاه بهرضايما يتولدعنه وكذلك رضاه ما ذكررضا بمايتولدمنه من الخنازير والبياض نعملو قالله الباتع عن شيء رآه هذامر ضكذا فبان مرضا آخرمغا براللاول لايتولد عنه فالذي يتجه انه يتاتى هناماقالوه فيمن رضي بعيب ثمقال إنمارضيت به لاني ظننته كذاوقدبان خلافه من انه ان امكن اشتباه ذلك على مثلەوكان مابان دون ماظنهأو مثله فلاردلهوان كان أعلى فله الرد وألحق بذلك المصنف وأقروه مالو

وقدجهله (قوله نعملو اشترى حاملا) أى جاهلا بحملها إلى الوضع بدليل قوله بانه كمو ته الخ إذ مسئلة الموت مقيدة بالجهل وبدليل استثنائه من قوله إلاان يستندالخ المصور بالجهل إذا تقرر ذلك ظهر لك مخالفة ماذكره هنا لماذكر هفشرح قول المصنف الاتى ولو باعها حاملا الخاه سم عبارة السيدعمر قوله نعملو اشترى الخ ياتى فى شرح قول المَصنف ولو باعها حاملافا نفصل الخ ما يناقضه الله (قول، و نقصت الخ) مفهومه انهالو لم تنقص كان له الردو هو ظاهر اه عشو فيه وقفة فان عيب الحل قدر ال بدون ان يتسبب عنه عيب آخر (قوله فلارد) أى وله الارش اه عش أى كما يفيده قول الشارح بانه كمو ته الخ(قوله بانه كمو ته الخ)سياتي أن وجه ماذكر في المرض انه يتز ايد آلخ فهل الحمل كذلك ينبغي أن يراجع اهل آلخبرة فأن ذكرو اآنه كالماطالت مدة الحل تجددخطر وتزايداحتمل ماقاله اه سيدعمر قول المتن (بمرض الح)و الجراحة السارية كالمرض وكذا الحامل إذاماتت من الطلق اه مغنى (قوله على ماذكر) اى من العقد او القبض (قوله جهله) فإن كان المشترى عالما بالمرض فلاشي. له جز ما اله مغنى (قول للشترى ارش المرض من الثمن) أى فيكون جز أمنه نسبته إليه كنسبة مانقص المرضمن القيمة على ما ياتى فني قوله وهو ما بين قيمته صحيحا ومريضا مسامحة اه عش (قهله بان لم يؤثر) هذا التفسير حسن بالنسبة لما سير تبه عليه من قوله فلا ارشو لكن اطلاقهم الغير الخوف صادق بماهو أعممنه اهسيدعمر عبارة المغنى أماغير المخوف كالحي اليسيرة إذالم يعلم بها المشترى فان زادت فى يده و مات لا يرجع بشيء قطعالمو ته ماحدث فى يده اه (قوله ثم بان ان الاول خناز يرالخ) هذه العبارةصريحةأوكالصريحة فىانمابانلم يتولدبما ادعاهالبائعفني آستدلالهعلى مااستوجهه بآنرضاه بماذكر رضا بمايتولدعنه نظر فلعل الاوضح الاستدلال بان ما بان قدز ادعنده كافي المرضوز يادته مانعة من الردفليتا مل فان المتجه الردحيث لم يتولد الخنازيرو البياض بما ادعاه البائع بل تبين انهما كانا موجودين ابتداء واشتبه الحال على المشترى وأمكن الاشتباء سم وسيدعمر (قوله رآه) اى المشترى (قوله مغايرا للاول الخ) هذا موجو د في صورة الفرع المذكور بدليل قوله ثم بأن آن الاول خنازير الخفينبغي ان يقال فيه ماقيل في هذا سم وسيد عمر (قول بذلك) اى بمالورضى بعيب ثم قال إنما رضيت الخ (قول فيصدق ييمينه)اي وله الرد (فوله قال في الروض و هذا نظير)لك ان تقول المرض في مسئلة الا ذر عي هو عين ما علمه

فليتاً مل (قوله نعم لو اشترى حاملا) اى جاهلا بحملها إلى الوضع بدليل قوله با نه كو ته الخ إذ مسئلة الموت مقيدة بالجهل و بدليل استئنائه عاقبله كايفيده قوله نعم لا نه استئناء من قوله إلا ان يستندا لخوهو مصور بالجهل لا من قوله فان علمه الخلساو اته له في الحكم حيئة فلا معنى للاستئناء إذا نقر ر ذلك ظهر مخالفة ماذكره هنا لماذكره في شرح قول المصنف الاتى ولو باعها حاملا فانفصل رده معها في الاظهر فليتاً مل (قوله العلم بتعذر رده) فيه بحث لان هذا الايدل على ان المراد ماذكر بخصوصه لان المعلوم تعذر ردعينه وأما تعذر رد عينه وأما تعذر رد عينه وأما تعذر رد عينه وأما تعذر و المحلفة على أحدوجهين فيما لوكان المبيع عبدين وقبض احدهما ثم تلفافان له الخيار فيما تلف في يده بان يردقيمته و انكان الاصح في المجموع خلافه و في ربعى بعنسه على المعتمد الاتى في شرح قوله رجع بالارش و لا باعتبار هذا المحل لا نه لادليل فيه على تعذر ذلك فليتاً مل (قوله ثم بان ان الاول خناز ير الح) هذه العبارة صريحة أو كالصريحة في ان ما بان هدي المنافذ و ادعنده كما في المرض و زياد ته ما نعة من الرد فليتاً مل فان المتجه الردحيث لم يتولد الختاذير و البياض عادعاه البائع بل تبين الهما كانا موجودين ابتداء و اشتبه الحال على المشترى و امكن الاشتباه (قوله مغاير اللاول لا يتولد عنه) هذا موجود في صورة الفرع المذكور بدليل قوله ثم بان ان الاول والاشتباء الهاليال اللاه المالية وله ثم بان ان الاولى الاشتباء (قوله مغاير اللاول لا يتولد عنه) هذا موجود في صورة الفرع المذكور بدليل قوله ثم بان ان الاول

ظهر فيما اشتراه عيب فقال ظننته غير عيب وأمكن خفاء مثله عليه فيصدق بيمينه ثمراً يت الاذرعى قال لوراًى عليلاعليه أثر السفر فقال ما لـكة لاخر اشتره منى فان مرضه من تعب السفر و يزول سريعا فاشتراه فاز داد المرض لم يرده قهر الما حدث عنده من العيب و هو زيادة المرض لكن له الارش اه و هذا فظير مسئلتنا لكن ما أفاده من وجوب الارش ظاهر لان البائع لما غره بقوّله له ماذكر

صأر كانه جاهل بالعيب فوجب له الارش لان رده إنما امتنع لحدوث عيب عنده هو معذور فيه فهو كن اشترى عبدا به مرض يعلمه فزادفى يدمولم يمت فان له الارش وحينئذ فوجوبه في مسئلتنا اولي (ولو قتل بردة سابقة) مثال نبه به على الضابط الاعم وهو ان يقتــل موجب سابق كقتل أو حرابةاو ترك صلاة بشرطه (ضمنه البائع في الاصح) لمام فيرد ممنه للشترى ان جهل العذره والافلاوكون القتل فى تارك الصلاة إنما هو على التصميم على عدم القضاءلايضر لان الموجب هوالترك والتصميم إنماهو شرط للاستيفاء كالردة فانهاالموجبةللقتلو التصميم عليها شرط للاستيفاء ويتفرع على مسئلتي المرض ونحو الردة مؤن تجهيزه فهي على المشترى في الاولى وعلى البائع في الثانيــة * (فرع) ﴿ استلحق البائع المبيع ووجمدت شروط الاستلحاق ثبت منيه ولكن لايبطل البيع إلاان اقام بينة بذلك أوصدقه المشترىأخذاماياتي اول محرمات النكاح ان اماه لواستلحق زوجتـه ولم يصدقه لم يفسخ النكاح

حال البيعوان تفاوت بالزيادة وإنماوجب الارش لتغرير البائع له بانه ناشيء عن تعب السفر أي فيرجى زوالهعقب الراحة كاهوالغالب مخلاف مسئلته فان الانحدار ليسعين الخنازيرو الرمدليس عين البياض وانسلم تولدهمنه فی غایة الندور اه سید عمر (قولهِ صارکانه) ای المشتری (قوله اولی) لعل وجهه ان المشترى في مسئلته جاهل ما لعيب اى الخنازير و البياض حقيقة (قوله مثال) إلى قول المصنف ولو هلك في النهايةوكذا فالمغنى إلاقوله فرع إلى المتن وقوله بان لايكون إلى أوالباطن وقوله ويؤخذ إلى المتن قول المتن (ولوقتل بردة سابقة الخ) علم منه صحة بيع المرتدوهو الاصحوكذا المتحتم قتله بالمحاربة ولاقيمة على متلفهما كاقاله انن المقرى لاستحقاقهما القتل والثانية نقلهاالشيخان عن القفال ولعله بناها علىأن المغلب فىقتل المحارب معنى الحدلكن الصحيح ان المغلب فيه معنى القصاص و انه لو قتله غير الامام بغير إذ نه ار مه ديته وقضيته انه يلزم قاتل العبد المحارب قيمته و انه لما لكه نبه على ذلك الاذرعي و المعتمد الاول مع ان الحكم لاينحصر فيهما بليجزيء فيغيرهما كتارك الصلاة والصائل والزاني المحصن بان زني ذمي ثم التحق بدار الحربثم استرق فيصح بيعهم ولاقيمةعلى متلفهم اه مغنى وكذا فىالنهاية وسم إلاأنهمااعتمدا القضية المذكورة تبعاللشهاب الرملي ثم قالافكاان المر تدمثلا لايضمن بالاتلاف لايضمن بالتلف فلوغصب انسان المرتدمثلا فتلف عنده فلاضمان عليه اهزادالنها يقوسياتي ماحاصله ان الردة ان طرأت في يدالغا صب ضمنه وانكانت موجودة قبل الغصب لم يضمنه اه (قوله أو حرابة) اى قطع طريق اه عش (قوله بشرطه) و هو الاخراج عن وقت الضرورة فقط اله كردى أي بعدام الامام له بما (قوله لمام) اى من قوله احالة على السبب اه عش (قوله لا يضر) في كون الموجب سابقاو (قوله هو الترك) أي فقط و (قوله للاستيفاء) اى استيفاً الامام الحداه كردى (قوله و نحو الردة) اى كالحر ابة و ترك الصلاة (قوله و على البائع في الثانية) اىانأريدتجهيزالمرتد إذالوجوب منتففيهاه نهايةقال عش وسمأو يحمل على مالو تأذى الناس برائحته مثلافان على سيده تنظيف المحل منه اه (قوله إلا ان اقام بينة بذلك) في قبول بينته حينئذ نظر ومخالفة لماذكروه فمالو باعدارا ثمادعى وقفيتهااه رشيدى وقديفرق بتشوف الشارع بالعتق (قوله اوصدقه المشترى) أى فيبطل البيع ويرجع بالثمن اه عش (قوله حيو اناأ وغيره) مع قوله صح العقد مطلقا تصريح بانهلو باع غير الحيو ان بهذا الشرط صح البيع دون الشرط سم على حج اه ع ش قول المتن (ولو باع) اىالعاقدسواءكانمتصرفاعننفسهأوولياأووصياأوحاكماأوغيرهمكايفيدهاطلاقهوينبغي تقييده بالشارط المتصرف عن نفسه لاعن غيره لانه انما يتصرف بالمصلحة وليس فى ذلك مصلحة فلايصح العقد اخذا ماتقدم ان الوكيل لا يجوزله ان يشترى المعيب ولا ان يشترط الخيار للبائع اولهما فلوشرط المشترى البراءة

خازيرالخ فينبغى انيقال فيه وقيل في هذا (قول المصنف ولوقتل بردة سابقة الخ) فعلم صحة بيع المرتد والمحارب قال في الروض و لاقيمة على متلفهما قال في شرحه و الثانية نقلها الشيخان عن القفال و لعله بناها على النالمغلب في قتل المحارب معنى الحدلكن الصحيح ان المغلب فيه معنى القصاص و انه لوقتله غير الامام بغير إذ نه لزمه ديته و قضيته انه يلزم قاتل العبد المحارب قيمته لما لكه نبه على ذلك الاذرعى اه و حمل شيخنا الشهاب الرملي ما نقلاه عن القفال على ما إذا كان القاتل ما ذون الامام في قتله ثم قال في شرح الروض و خرج بالاتلاف مالوغصب انسان المرتد مثلا فتله انفتاله لاعلى وجه الحدضنه و الافلااه في ذلك ومنه قوله قال ان العاد فلوقتله الغاصب فينبغى انه ان قتله لاعلى وجه الحدضنه و الافلااه و عبارة و الاوجه انه لاضمان مطلقا لمام انه مستحق القتل و الافليقل عمل ذلك في غير الغاصب اه وعبارة شرح مر المرتد لا قيمة له في خلايضمن بالاتلاف لا يضمن بالتلف و سيأتى ذلك و اضحافى الغصب و النائع في الثانية) بمعنى انها تتعلق به و إلا فالمرتد لا يجب تجهيزه و قديمل هذا على ما إذا اقتضى الحال نحو دفته للتضرر به فانه قد يسن حينئذ أو يجب مر (قول ه حيوانا أوغيره

فىالمبيع أوأن لايردبهاأو

على البراءة منها او ان لا يرد بهاصح العقد مطلقا كاعلم بمامرقى المناهي لانهشرط يؤكدالعقدو يوافق ظاهر الحال من السلامة من لعيوبواذاشرط (فالاظهر انه يبرأ عن عبب باطن بالحيوان) موجود حال العقد (لم يعلمه) البائع (دونغيره) كما دل عليه ما صح من قضاء عثمان المشتهربين الصحابة رضي اللهءنهم ولم ينكروه وفارق الحيوان غيره بانه ياكل في حالتي صحته وسقمه فقلما ينفك عن عيب ظاهراو خني فاحتاج البائع لهــذا الشرط ليثق بلزوم البيع فها يعذر فيهفن تعلميرا عن عيب غيره مطلقا لان الغالبعدم تغيره ولاعن عيه الظاهر مطلقا لندرة خفائه عليه وهو مايسهل الاطلاع عليه بان لا يكون داخل البدنومنه نتنلحم الماكولة لسهولة الاطلاع علمه كما يفيده ما ياتي في الجلالة او الباطن الذي علمه لتقصيره اذكتمه تدليس ياثم به (ولهمع هذا الشرط) اذا صح (الردبعيب) في الحيوان (حدث) بعد العقد و (قبل القبض) لانصرافالشرطالي الموجود عندالعقدوياتيمالوتنازعا فيحدو ثه(ولوشرطالبراءة عما بحدث) وحده او مع الموجود (لميصح)الشرط (فى الاصح) لانه اسقاط

من العيوب في المبيع والبائع البراءة من العيوب في الثمن وكلاهما يتصرف عن غير ملم يصح لانتفاء الحظ لمن يقع العقدله اله عش (قوله في المبيع) اشار به الى ان الضمير في قول المصنف براء ته يرجع الى البائع اله رشيدى (قوله في المبيع) مثله مالو اشترى بشرط براء ته من العيوب في الثمن و لعله ترك التنبية عليه لمامر اه عشاى فَى أول الفصل (قوله او ان لا يرد جما) و مثله مالو قال اعلىك ان به جميع العيوب فهذا كشر طالبراءة ايضالان مالا تمكن معاينته منهالا يكني ذكره بحملاو ما تمكن لا تغني تسميته (قوله او ان لا يردالخ) عطف على براء ته و (فوله او على البراءة) عطف على بشرط الخو (قوله او ان لا يرد الخ) على قوله البراءة و الضمير المستتر فيه و في نظير ه السابق راجع الى المشترى (قوله مطلقًا) اى صح الشرطام لا آه حلى عبارة الكر دى ظاهر اكان العيب او باطناعله اولم يعلمه اه (قوله ويو أفق ظاهر الحال) يتامل هذا مع التصوير اهسم على حجو لعل وجه الامر بالتاملانه يردفىغير العيب الباطن فلامعنى لحصولالتاكيدفيهوقد يجاب بأنه يؤكده بحسب الظاهر اوفى بعض صوره وهو العيب الباطن ومراده بالتصوير قوله حيو انااوغيره اه عش قول المتن (يبراعنعيب) اقتصر المختار على تعدية برأ بمن وعليه فقو له المذكور على تضمن معنى نحو التباعد اله عش (قوله موجو دحال العقد) مستفاد من قول المصنف وله مع هذا الشرط الرد بعيب حدث الخاهع ش (قوله المشتهر الخ)قيل ان ابن عمر خالف في ذلك فلا ينهض الاجماع اله عميرة اله عش (قوله و فارق الحيو أن غيره) اى حيث برى وفيه البائع من العيب الباطن المذكور اهعش (قوله غيره) كالثياب والعقار و لا فرق فى الحيوان بين العبد الذي يخبرعن نفسه وغيره اله مغنى (قوله آنه يآكل في حالتي صحته و سقمه) اى فلا امارة ظاهرة على سقمه حتى يعرف بهاعبارة عش يعني انه ياكل في حال صحته و في حال مرضه فلا نهتدي الى معرفة مرضه اذلوكان من شانه ترك الاكل حآل المرض لكان بينا اه عميرة اه (قوله فيما يعذر فيه) اي فيمالايعلمهمن الحنى اه مغنى (قوله عن عيب غيره) اي غير الحيو ان(مطلقا) اي ظاهر أأو باطناعله او جهله عبيرة وكردى (قوله ولاعن عيبه الخ) اى الحيوان و (قوله مطلقا) اى علمه البائع او لا اهنهاية (قوله وهو) اى الظاهر و منه الكفر و الجنون و ان تقطع فيثبت بهما الرد اه عش (قوله د اخل البدن) قال سم نقلاعنالشارح مر المراد بالباطن مالايطلع عليه غالبا وعليه فالمراد بداخل البدن مايعسر الاطلاع عليه ككونه بين الفخذين لاخصوص مافي الجوف وفي كل من حو اشي شرح الروض لو الدالشارح مر وحَاشية شيخنا الزيادي ما يوافق الحمل المذكور اهعش (قول بنن لحم الماكولة) اى ولوحيا اه نهاية (قوله اسهولة الاطلاع الخ) اى ولو مع الحياة الهنه آية اى بنحوريه عرقها عش (قهله او الباطن) عطف على قوله الظاهرو من الباطن الزناو السرقة فيما يظهر لعسر الاطلاع عليهما من الرقيق اهعش (قوله علمه) اى البائع (قوله اذاصح) كانه احترز به عما اذاشر طالبر اءة عما يحدث مثلا عبارة عش قوله أذاصه يشعر بان فيه خلافا وقضية كلامه فيما تقدم حيث جعل جو اب لو محذو فا وقول المتن فألاظهر الخ جوا بالمقدر عدم جريان خلاف فيه الاان يكون احترز به عماذكر من جملة مقابل الاظهر من انه لا يبراعن عيب اصلافان حاصله يرجع الىالغاء الشرطو اولى منهمافى كلام المحلى انهقيل ببطلانه بناءعلى بطلان الشرطوعليه فكان الاولى جعل قوله فالاظهر هو الجواب وكانه عدل عنه لكون الخلاف في الصحة ليس باقو الولانقول المصنف انه يسرا الخفى السراءة دون صحة العقد اله عش (قوله و ياتى الح) عبارة المغنى ويؤخذ من كلام المصنف الاتى في قوله ولو اختلف في قدم العيب ان البائع هو المصدق اه (قوله وحده) الى قوله و يؤخذ في المغنى الاقوله مبهم و قوله و لا يقبل الى بخلاف (قوله لا نه اسقاطالخ) قضية هذا التعليل انه يبراعن الموجوددون الحادثو استقربه سم على منهجو فى الشيخ عميرة اى والنهاية و المغنى خلافه عبارته معقوله صح المقدمطلقا) تصريح بانه لو باع غير الحيوان بهذا الشرط صحالبع دون الشرط (قوله وَيُوافِقُ ظَاهُرِ الْحَالُ) يَتَامَلُ مِعَالَتُصُوير (قُولُهُ اومع المُوجُودُ)كَذَافَىْسُرَ - الرُّوضُ (قُولُ المُصنفُ

للشيء قبل ثبوته

لم يصح) ظاهر ه عدم الصحة في الموجو دايضاً وعبارة الروض بطل العقدة الفيشرحه صوا به الشرط

وانافردالحادثفهو اولى بالبطلانوفي سم علىحجان ظاهركلام المصنف البطلان في الموجو دايضاولم يزدعلىذلك اهعش وفى البحيرمىعن الشويرى قالالشيخلا يبعد تخصيصعدم الصحة بمايحدث اه وفي حاشية ابى الحسن البكرى على المحلى البطلان فيهما قال لانضم الفاسد الى غيره يقتضي فساد البكل اه (قول فلا يبر امن ذلك) كالو ابر امن ثمن ما يبيعه له نها ية و مغنى (قول د بشرط البراءة العامة) اى المذكورة فَى قُول المتنولو باع بشرط براء ته عن العيوب (قوله فلا يصح) أى الشرط كماهو السياق فله الردحينئذ اه سم اى ويفيده قوله الاتى فلم يؤثر الرضابه الخ (قولَه باختلاف عينه) راجع الى المبهم وقوله و قدره و محله الى المعين اه عش (قوله ولا يقبل قول المشترى الخ)اى فلار دله بذلك ولا يتوقف ذلك على يمين من البائع لكونه ظاهراً اهعُش (قوله لا يخفي عند الرؤية غالباً) هذاقد يشكل عليه قولهم فهامرأن من عيوب الرقيق التى يردمها اذاظهر وجهلها المشترى بياض الشعر وقلع الاسنان اللهم الاان يقال انه كانحصل من البائع تغرير منعمن الرؤية كصبغ الشعر اويكون راه قبل الشراءبزمن لايتغير فيه غالبا اه عش (قهله بخلافمالايعاين)محترزقوله يعاين والمرادان مالايعاين اذاشرط البراءة منه يبراو دخل فيهمالو باعه بطيخة وقال للشترى انهاقرعة فوجدها كذلك فلارد لهلان فيذكره اعلاما به فيبرامنه عش وبرماي (قوله كزنااوسرقة)ومنذلك ايضامالو باعه ثورابشرطانه يرقدني المحراث اويعصي في الطاحون او بشرط ان الفرس شموس وتبين كذلك فيبرا منه البائع للعلة المذكورة اهعش والشموس الحيوان الذي يمنع الركوب على ظهر ه (قوله لرضاه به) اى فلاخيآر له اهع ش (قوله من هذا) اى من قد له لا يعاين اهعش ويحتملان المشارالية أوله ويعاين الخ ويحتمل انه قوله أومعين يعاين كبرص لم يره محله الخبل هو الاقرب معنى (قوله فيمن) اى فى با تع و (قوله فأنه لاردبه) من تتمة كلام البعض اه عش (قوله ان الزيف لا يعرف الخ) لك ان تقول ان الزيّف على قسمين قسم يعلم حاله بمجر دمشاهد ته لغلبة ما خالطه من نحو نحاس وقسم لايعلمه الاالخبراءبه من نحو الصيارفة لقلة مخالطه نماذكر فليكن محمل ما افتى به بعضهم الاول و محل ما افاده الثاني اهبصري (قوله فلم يؤثر الرضابه) اي فله الردو ان قل الزيف و يظهر ان منه مالو اشتري منه بانصاف من الفضة وقال للبائع هي نحاس اذ الظاهر ان المراد من مثل هذه العبارة ان فيها نحاسا لاان جميعها نحاس وينبغي انمثل ذلك مآلو باعه شاشا مثلا وقال انه خام فان اراه محل الحمو منه صحو برى منه و الا فله الردمالم يزدعما كان في يدالبائع لان الزيادة عيب حادث يمنع الرد قهر ا اه عش (قول بافة) الى قول المتنوهو فيالنهاية الاقوله اوابق قال عش ولعل الشارح أسقطه لما مرلهمن انهاذا ابق في يد المشترى فلاردله ولا ارشمادام ابقالاحتمال عوده اه (قوله بافة آلخ) اى كان مات او تلف الثوب او اكل الطعام اه نهاية (قوله او جناية) ولو من البائع اه عش (قوله او ابق) عطف على هلك المبيع (قوله اى بعد قبضه له) أَيْمَاقًالُ ذَلِكُ لا نَهُ لا يُلزِمُ مِن كُونُهُ عَنْدُ المُشْتَرَى انْ يَكُونُ قَبْضُهُ لِحُو از انْ يَكُونُ لَلْباتُعُ حَقَّ الحبس واستقل المشترى بقبضه بلااذن فقبضه فاسدوهوفي يدالبائع حكافلو تلف انفسخ العقدو يضمنه المشترى ببدله للبائع لاستيلائه عليه بلااذن اه عش (فوله وانشرط عليه عتقه) كذافيها اطلعنا من النسخ وهويوهم اعتبار الاعتاق معشرط العتق عبارة النهآية ولو اشتراه بشرطعتقه واعتقه الخ اه وكتبعليه غمشما نصة قضيته انهلو اشتراه بشرط اعتاقه واطلع فيه على عيب قبل اعتاقه رده و لا ارش و فيه نظر لا نه التزم أعتاقه بالشرطوياس، الحاكم به اذا امتنع وعبارة حج بعدقول المصنف او اعتقه اوشر طعليه عتقه اه ولميذكرواعتقه وقضيتهاانشرطالعتقكاف استحقاق الارشوان لميعتقه اه ولعل نسخ الشارح هنامختلفة والافابايدينامنهاوان شرطالخ بصيغة الغاية (قوله اوكان ممن يعتق الح) عطف على عتقه عبارة عش قوله او كان ممن يعتق الخاى ولم يشرط اعتاقه لمام انه لا يصح شر اءمن يعتق عليه بشرطالعتق لعدم أمكان الوفاء بالشرط اه (قوله او زوجها) عبارة النهاية ولوعر فعيب الرقيق و قدر وجه لغير البائع ولم

انتهى يو افقه تقدير الشارح (قوله فلايصح) اى الشرطكاهو السياق فله الردحيننذ (قوله او زوجها)

فلايبرأ من ذلك وادعاء لزوم بطلان العقد بيطلان الشرط منوع كايعلم عامر فىالمناهى وخرج بشرط البراءة العامة شرطها من عيبمهم أومعين يعاين كبرص لم يره محله فسلا يصحلتفاوت الاغراض باختلاف عينه وقدره ومحله ولايقبلقول المشترىفي عيب ظاهر لا يخني عند الرؤية غالبالمارة بخلاف مالايعاين كزنااوسر قةلان ذكرهاعلام بهومعاين اراه اياه لرضاه به ويؤخذ من هذا ردما افتىبه بعضهم فيمن أقبضه المشترى ثمنه وأقال له استنقده فان فيهزيفا فقال رضيت بزيفه فطلع فيه زيففانهلاردله بهروجه رده انالزيف لايعرف قدره في الدرهم بمجرد مشاهدته فلم يؤثر الرضابه نظير ما تقرر (ولوهلك المبيع)بافة او جناية او ابق (عند المشترى) اي بعدقبضه له (او اعتقه)و ان شرطعليه عتقه اوكان من يعتق عليـه او وقفـه او استولدها او زوجها

كذب (ثم علم العيب) الذى ينقص القيمة مخلاف الخصاء(رجع بالأرش) للياسمن الردحتي في التزويج لانهيرادللدوامنعم لاارش لەفىر بوي بىع يمثلەمن جنسە كحلىذهب بيع بوزنه ذهبا فبانمعيبا بعد تلفه لنقص الثمن فيصير الباقىمنه مقابلا باكثرمنه وذلك ربابل يفسخالعقدو يسترد الثمن ويغرم بدل التالف على المعتمد وقول الاسنوى وكذالوكانالعتيق كافرا لاارش لانه لم يياس من الردفانه بحارب ثم يسترق فيعود لملسكة مردود بان هذانادر لاينظراليهو يلزمه مثلهلو وقف لاحتمال آنه يستبدله عندمن يراه و مانه لوفرض صحة ماقاله كان يتعين عليه فرضه في معتق كافراذعتيق المسلم لايسترق (وهو) ای الارشسمی بذلك لتعلقه بالارش وهو الخصومة (جزءمن تمنه) ای المبيع فيستحقه المشترى منعینه ان وجدت(وان عينعمافي الذمة أوخرج عن ملك البائع وعاد نسبته) اي الجزء (اليه) أي الي الثمن (نسبة) أي مثل نسبة (مانقص) ٥ (العيب من القيمة) متعلق بنقص (لوكان) المبيع (سليما) اليها فلوكانت قيمته بلاعيب مائة وبه ثمانين افذسة النقص الياخس فيكون الارشخمس الثمن فلوكان

يرضهمزوجا فللمشترى الارش فان زال النكاح فنى الردو اخذالارشوجهان اوجههما ان له الرد ولاارش اه قال عشقولهمر وقدزوجه الخ مفهومهانهلوزوجه البائع ثماطلعمفيه علىالعيبجازله الردوهوشامل للذكر والانثى وقوله ولم يرضه أي البائع وقوله ان له أي المشترى وقوله الرداي رد المبيع مع الارش الذي اخذه من البائع لئلا ياخذه لا في مقا بلة شيءو قو له و لا ارش اي حيث لا ما نع من الردكان طلقت قبل الدخول او بعده و لم يعلّم بعيبها الابعدا نقضاءالعدةو الافالعدة عيبما نع من الردقمر ااه (قوله و ثبت ذلك)اى ثبت الهلاك و ماعطف عليه و لو بتصديق البائع و (قوله اخبار المشترى به) اى بالموجب للارش من الهلاك و نحوه اهع ش (قوله و فيه نظر) وقد يجاب بان مؤ آخذته لا تنافي عدم كفاية اخباره الرجوع بالارشسموعش (قوله بخلاف الخصاء) اي بخلاف ما ينقص العين كالخصاء فلا ارش له لعدم نقص القيمة اهاسني قول المتن (رجع بالارش)قال في شرح العباب ولو اشترى شاة وجعلها اضحية ثموجد بها عيبا رجع بارشه على البائع و يَكُون له و قال الاكثر و ن يصر فه فى الاضحية و هو مشكل جدا و اى فرق بينها و بين العتق والوقف فالذي يتجه ما قاله الاقلون اه سم وقوله فالذي الخ فى النهاية و المغنى ما يو افقه (قوله للياس منالرد) انظره في الاباق سم على حجوم وجهه اهعش (قوله لنقص الثمن) اى لانه لو اخذ الارش ينقص الثمن لانه جزءمنه الهكردي (قوله بل يفسخ العقد) اي فور الهعش (قوله ويستر دالثمن ويغرم الخ)هذا انوردعلىالعينفانوردعلى الذَّمة ثم عين غرم بدل التالف و استبدل في مجلَّس الردو ان فارق مجلسُ العقد اه مغنى(قول، فرضه في معتق الح) ان يقول وكذالوكان المعتق والعتيقكا فرين لا ارش (قول، ف معتقكافر) بالاضافة مع فتح التاء (قوله اى الارش) الى قول المتن ولو تلف الثمن في النهاية الاقوله او وجد عيباً قديما بالثمن (قوله فيستحقه) أي آلجزءو (قوله منعينه) أي الثمن وكذا ضمير عين وخرج وعاد (قوله منعينه)اىمثليا كان آومتقوما فلو اشترىعبدابعرض ثم اعتقه ثم اطلع فيه على عيب استحق الذي اشتراه بهشائعا انكان باقيا فان تلف العرض استحق ما يقابل قدر ما يخصه من قيمة العبدعش وسم (قوله و ان عين الخ)اى في المجلس اوغيره اله اسني (قوله اى الجزء) الى قوله و المهنى (قوله اى مثل نسبة) بالنصب على انه مفعول مطلق و الاصل نسبته اليه نسبة مثل نسبة الخاهع شاقول بلهو بالرفع على حذف المنعوت والنعت واقامة ما اضيف اليه النعت مقام المنعوت قول المتن (لوكان سليما) متعلق بالقيمة اي من القيمة باعتبارحال سلامة المبيع (قولهاليها)اىالقيمةمتعلقبنسبة بجرورة بمثل قال المغنى ولوذكر هذه

عبارة العباب وشرحه ولو عرف عيب الرقيق العبداو الامة وقدزوجه و محله فى الامة ان كان تزويجها افير البائع كاقاله الاسنوى وغيره ولم يرضه البائع من و جالله شعرى الارش الاان يقول الزوج قبل الدخول ان ردك المشترى بعيب فانت طالق فله الرده اخذ الارش من المشترى و جهان فى الجو اهر عن المتولى و عبارته الو انقطع النكاح و فسخت الكتابة ففى رد المبيع و الارش و جهان انتهى و الذى يتجه ان له الردف الصورتين من غير ارش عليه لزو ال المانع كالو عاد الابق او فك المرهون و محله ان لم تنقص قيمة القن بالتزويج او الكتابة و الافلار دولو مع الارش الاان رضى البائع اهو انظر قوله و الذى يتجه الحق مع ان زو ال الزوجية تخلف العدة فيهما ان اريد بالطلاق فى الثانية ما يشمل الطلاق بعد الدخول و الاففى الاولى و قد احترزو افى المسئلة السابقة عن العدة بكون الطلاق قبل الدخول كاذكره في قوله الاان يقول الزوج قبل الدخول الحق فينبغى ان السابقة عن العدة رقوله و فيه نظر) وقد بحاب بان مؤ اخذته لا تنافى عدم كفاية اخباره فى الرجوع بالارش (قول المصنف رجع بالارش) قال في شرح العباب و اشترى شاقو جعلها اضحية ثم و جد بها عبار شه على البائع و يكون له وقال الاكثرون يصرفه فى الاضحية وهو مشكل جداواى فرق المناوبين العتى و الوقف فالذى يتجه ما قاله الاقلون اهر قوله المياس من الرد) انظره فى الاباق (قول المصنف بين العتى و الوقف فالذى يتجه ما قاله الاقلون اهر قوله المياس من الرد) انظره فى الاباق (قول المصنف بين العتى و الوقف فالذى يتجه ما قاله الاقلون اهر قوله للياس من الرد) انظره فى الاباق (قول المصنف بين العتى و نه مثليا او كونه مثليا و كونه متقو ما فاذا نقص العيب خس قيمة المبيع

في بعض الصوركماذكر ولان المبيع مضمون على البائع به فیکون جزؤه مضمو ناعليه بجزئه كالحر يضمن بالديةو بعضه ببعضها فانكان قيضه ردجز أهو الا سقطعن المشترى لكن بعد طلبه على المعتمدو افهم المتن ان هذا فی ارش وجب للشترىعلى البائع اماعكسه كمالوو جدالبائع بعدالفسخ بالمبيع عيبا حدث عنـد المشترىقبله او وجدعيبا قدما بالثمن فان الارش ينسب للقيمة لاالثمن كما ياتى فىشر حقوله من طلب الامساك (والاصح اعتبار اقل قيمه) أي المبيع المتقوم جمعقيمه ومن ثم ضبطه بخطة بفتح الياءو مثله الثمن المتقوم (من يوم) أي وقت (البيع الى) وقت (القبض) لانقيمتهما إن كانتوقت البيع اقل فالزيادة في المبيع حدثت في ملك المشترى وفي الثمن حدثت فى ملك البائع فلا تدخل في التقويم اوكانت وقت القبض أوبينالوقتين أقل فالنقص في المبيع من ضمان البائع وفي الثمن من ضان المشترى فلا تدخل في التقويم وماصرح به من اعتبار مابين الوقتين هو المعتمد واننازع فيهجمع ﴿ تنبيه ﴾ اذا اعتبرت قيم المَبيع اوْ الثمن

اللفظة ولوقال كمافى المحرر والشرحين والروضة إلى تمام قيمة السليم لكان أولى لان النسبة لابد فيهامن منسوب ومنسوب اليه ولكنه تركها للعلم بها اه اى من ذكر المنسوب اليه فى الثمن (قوله فى بعض الصور كاذكر) أى في هذا المثال فان تفاوت القيمة ين عشرون وهي قدر الثمن اله سم (قول بعد طلبه) قال في شرح الروض ثم يحتمل ان تكون المطالبة به على الفور كالاخذ بالشفعة لكن ذكر الامام في باب الكتابة انه لا يتعين له الفور مخلافالردذكر ذلك الزركشي اهسم اقول قوله لايتعين له الفور الخظاهر كلامه اعتبادهذا لانه جعل الاول بجرد احتمال والثانى المنقول وعبارة الشارح أى مر على شرح البهجة و استحقاقه له بطلبه و لو على التراخي اه و مثله في شرح المنهاج عندةول المصنف و الرد على الفور اهع ش (قوله اما عكسه) بان وجب الآرش للبائع على المُسترى (قوله قبله) اى الفسخ (قوله او وجدعيباقد يما الح) لا يرزم منا المحذور السابق في جانب المشترى لأن غاية الآمران يوبدالتمن للبائع سم (قول فان الارش) اى الواجب للبائع و (قول منسب للقيمة) معتمداي بان يكون الارش قدر التفاوت بين قيمته سليما وقيمته معيبا بالحادث ولو زَادَعَلَى الثَّمْنَ اهُ عِشْ (قَوْلُهُ لَا الثَّمْنَ)هذا الاثباتُ والني ظاهر في الاولى دون الثانية فان المتبادر فيهامن نسبة الارش للقيمة ان معناه انه يؤخذ نقص العيب من قيمة الثمن فامعني نسبة هذا النقص الى الثمن حتى ينفي اه سمويمكنان يقالان معناهانه يرجع بجزءمن المبيع نسبتهاليه كنسبةمانقص العيب من قيمة الثمن لو كانسليما اليهاعلي قياس ماقيل في ارش المبيع اه عشو فيه من التكلف ما لايخني و لعل الاولى ان يجاب بانقول الشارح لاالثمن سالبة والسالبة لا تقتضي وجود الموضوع (قوله كاياتي آلخ) كلامه هناك لايشمل قوله أو وجدعيباقديما بالثمناه سم قول المتن (والاصحاعتبارالخ) أىلانالفرضاضرار البائع كما سياتى عن الامام و اعتبار الاقل يوجب زيادة الارش المضربه كايظهر بامتحان ذلك في الامثلة على ماسياتي اه(قهله اى المبيع المتقوم) انظر ما وجه هذا التقييدو ماذا يفعل لوكان المبيع مثليا فلير اجع اهر شيدي ويظهر انَّالتَّقْيِيدَالمَّذَكُورَانِمَا هُولاجُلُ انْ المُنظورِهِنَانقُص المبيعِمنَ حَيثَآلَقْيَمَةُولُو كَانَ مثليا اذ الكلامِ في نقص الصفة كاتقدم في شرح ثم علم العيب و حاشيته (قوله فا ازيادة في المبيع حدثت الح) هذا لا ياتي ان كان الخيار للبائع وحده لان ملك المبيع له حينئذو لايزول الآمن حين الاجازة أو انقطاع الخيارو قوله وفي الثمن حدثت في ملك البائع هذا لا ياتى إن كان الخيار للبائع وحده لان ملك المبيع له حينتذ فملك الثمن للشترى سم

مثلارجع المشترى بخمس الثمن المتقوم فيملك خسعينه إن كان موجود افان كان معدوما رجع بخمس قيمته ويعتبر فيها الاقل كاتقر رفى المبيع فليتا مل (قوله كاذكر) اى فى المثال فان تفاوت القيمة بن عشرون وهى قدر الثمن (قوله لكن بعد طلبه) قال فى شرح الروض ثم يحتمل ان تكون المطالبة به على الفور كالا بخذ بالشفعة لكن ذكر الامام فى باب الكتابة انه لا يتعين له الفور بخلاف الرد ذكر ذلك الزركشي اه (قوله الوجد عيبا قديما بالثمن) لا يلزم هنا المحذور السابق فى جانب المشترى لان غاية الامر ان يزيد الثمن البائع القيمة ان معناه انه يا خذ نقص العيب من قيمة الثمن فما معنى نسبة هذا النقص الى الثمن حى ينفى (قوله كا لقيمة ان معناه انه يا خذ نقص العيب من قيمة الثمن فما معنى نسبة هذا النقص الى الثمن حى ينفى (قوله كا ياتى) عبارته ثم حيث او جبنا ارش الحادث لا نفسيه الى الثمن بل يردما بين قيمة المبيع معيبا بالعيب القديم فانا نفسيه الى الثمن بل يردما بين قيمة المبيع معيبا بالعيب القديم فانا نفسيه الى الثمن كامراه ولم يزدعلى ذلك وهو لا يشمل وقيمة معيبا بهو بالحادث بخلاف ارش القديم فانا نفسيه الى الثمن بل يردما بعن قيمة الامشار اللاقل يوجب زيادة الارش المضر به كما يظهر بامتحان ذلك فى الامثلة على ماسياتى عن الامام واعتبار الاقل يوجب زيادة الارش المضر به كما يظهر بامتحان ذلك فى الامثلة على ماسياتى عن الامام واعتبار البائع وحده لان ملك المبيع له حينتذ و لا يزول الامن حين الاجازة او انقطاع الخيار (قوله حدثت فى ملك المبيع له حينتذ و لا يزول الامن حين الاجازة او انقطاع الخيار (قوله حدثت فى ملك المبيع له حينتذ و لا يزول الامن حين الاجازة او انقطاع الخيار (قوله حدثت فى ملك المبيع له حينتذ و لا يزول الامن حين الاجازة او انقطاع الخيار (قوله حدثت فى ملك المبيع له حينتذ و لا يزول الامن حين الاجازة او انقطاع الخيار (قوله حدثت فى ملك المبيع له حينتذ و لا يزول الامن حين الاجازة او انقطاع الخيار (قوله حدثت فى ملك المبيع له حينتذ و لا يزول الامن حين الاجازة او مين الاعبار القطاع الخيار الفي المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المينافع ال

فاما ان تتحدقيمتا مسليها وقيمتا معيباً أو يتحد أسليها ويختلفا معيبا وقيمة وقت العقد أقل أو أكثر أو يتحدّا معيبا لاسليما وهي وقت العقد أقل أو اكثر أو يختلفا سليما ومعيبا وهي وقت العقد سليما ومعيبا أقل أو الكثر أو يختلفا سليما ومعيبا وهي وقت العقد سليما ومعيبا أقل أو معيبا أكثر أو بالعكس فهى تسعة أقسام أمثلتها على الترتيب في المبيع أشترى قنا بالف وقيمته وقت العقد والقبض سليما ما تقو معيبا تسعون فالنقص عشر قيمته معيبا عشرون وهي خمس قيمته سليما ما تعديبا وقيمتا ومعيبا عمل و وقت القبض ما ثقاف و القبط المناون والقبط وقت العقد تسعون وقت القبض ما ثقاف (٣٦٥) عكسه فالتفاوت بين قيمته معيبا

وأقل قيمته سلىما عشرة وهي تسع اقل قيمته سليما فله تسع النمن م فان قلت صرح الامام بان اعتبار الاقلفالاقسام كلها إنما هولاضرار لبائع لما مرمن التعليل وحينئذ فالقياس اعتبار مابين الثمانين والمائة وهو الخس لآنه الاضر بالبائع قلت ليس القياس ذلك لآن المعتبر نسبة ما نقص العيب من القيمة البهاو الذي نقصه العيب من القيمة هو مأبين الثمانين والتسعين وأماما بينالتسعينوالمائة فأنماهو لتفاوت الرغبة بين اليومين فتعين اعتبار ما نقصه العيب من التسعين اليها وهو التسعكما تقرر فتامله اوقيمتهوقتالعقد سليما مائة ومعيبا ثمانون ووقتالقبضسليما مائة وعشرونومعيبا تسعون أو بالعكس أوقيمتهوقت العقد سلما مائة ومعسا تسعون ووقت القبض سليماما تةوعشرون ومعيبا ثمانو نأو بالعكس فالتفاوت

على حجأى فينبغي أن يعتبر أقل القيم من وقت لزوم العقد من جهة البائع الى وقت القبض اهع ش (قوله فاما ان تتحدالخ) هو القسم الاول (قول قول قيمته والمقدو قيمته وقت القبض (قول أو يتحد أسليما ويختلفا الحي تحته قسمان اشار البهما بقو له اقل او اكثر وكان الظاهر تانيث الفعلين و (قوله او تتحدا معيبا الخ) تحته قسمان ايضا (قوله أو يختلفا سليما ومعيبا الخ) تحته اربعة اقسام اشار الى اثنين منها بقوله سليما ومعيبا الخ والىالباقيين بقوله أوسليما اقل الخ فهي تسعة اقسام سكت عن حالة بين العقد والقبض و باعتبارها تزيدالصور عن تسعر شيدى ومغنى (قول اشترى قنا الح) خبر قوله امثلها باعتبار الربط بعد العطف (قول فله عشر الثمن) أي مائة (قول او عكسة) راجع لقوله وقيمته معيبا الخ (قول خس الثمن) وهو ماثتان (قولهأوعكسه) راجع لقوله وسلّيما وقت العقدالخ (قوله فله تسع الثمن) أي فله ما نة وأحدعشرة وتسع (قول من التعليل) اى بقوله لان قيمتهما الحسم وعش (قول فالقياس الخ) اى فقوله اوقيمتاه معيبا ثمانون الخور قول بين الثمانين و المائة) اى لا بين الثمانين و التسعين اه عش (قول قلت الح) هذا الجواب فى غاية الحسن وآلدقة لكن قد يخدشه امران احدهما آنه يلزم عليه ان يكون اعتبار الاقل لالانه اضر بالبائع بللانالنقص انماهوعندموالثاني انه كمايحتمل ان تكونالقيمةسليما تسعين وللزيادة الى المائة للرغبة تحتمل ان تـكون ما تُغو النقص لقلة الرغبه فلا تعين الاول الذي هو مبني الجو اب اللهم الا ان يقال كون القيمةتسمينمتيقنوالزيادةمشكوكةفلمتعتبر سم على حج اهعش (قولهوهي الح) اى مانقصه الخ والتانيث لرعاية المعنى (قول او قيمته وقت العقد سليماما تة ومعيبا ثما نون الح) مثال القسم السادس و (قول أو بالعكس) أي عكس قوله أو قيمته الخمثال السابع (قوله او قيمته وقت العقدسليما مانَّة ومعيبا الخ) مثال الثامن و(قوله او بالعكس) اي عكس القول المذكور مثال التاسع (قوله فيما اذا اتحدتا الَّخ) وهوالقسم الثاني (قولهذلك) اى اختلاف قيمته معيبا وهي وقت القبض اكثر (قوله لالنقص بعض النح) عبارة النهاية والمغنى لالنقص العيب اله (قول لان زو ال العيب الخ) اى قبل القبض (قول همطلقا) اىرداكاناوارشا (قولهوانسلماذكره) اىقولهوهىوقت القبض أكثر الخ اهعش قول المتن (ولو تلفالثمن) اىالمقبوض اه مغنى (قولهحسا) الىقوله اواجنبي فىالنهاية (قوله اوشرعا)كان اعتقهاوكاتبهاووقفهاواستولدالامةاوخرجعنملكهالىغيره اه مغنى (قولٍه نظيرمامر) اىڧھلاك المبيع الهكردى (قوله واطلع) اى المشترى و(قوله به) اى بالمبيع قول آلمتن (رده) اى المشترى

له فلك الثن للشترى (قوله فهى تسعة أقسام) قال فى شرح الروض و اذا نظرت الى قيمته فيما بين الوقتين ايضاز ادت الاقسام اله (قوله من التعليل) اى بقو له لان قيمته اللخ (قوله قلت الخي) هذا الجواب في عاية الحسن و الدقة لكن قد يخدشه امر ان احدهما ان يلزم عليه ان يكون اعتبار الاقل لا لا نه اضر بالبائع بل لان النقص انما هو عنده و الثانى انه كا يحتمل ان تكون القيمة سليما تسعين و الزيادة الى المائة للرغبة يحتمل ان تكون مائة و النقص لقلة الرغبة فلم يتعين الاول الذى هو مبنى الجواب اللهم الا ان يقال كون

بين أقل قيمته سليما وأقل قيمته معيبا عشرون وهي خمس أقل قيمته سليما فله خمس الثمن وخص البارزي بحثا اعتبار الآقل فيما إذا اتحدتا سليما لامعيباوهي وقت القبض اكثر بما إذا كان لكثرة الرغبات في المعيب لقلة ثمنه لالنقص به ض المعيب و الااعتبراكثر القيمتين لان زوال العيب يسقط الرد ورد بان الزائل من العيب يسقط اثره مطلقاً كما لوزال العيب كله فكما يقوم المعيب يوم القبض ناقص العيب فكذا يوم العقد فلم يعتبر الاكثر اصلاعلى ان تقييده بما إذا اتحدت قيمتاه سليما غير صحيح و ان سلم ماذكره (ولو تلف الثمن) حسا اوشرعا نظير مامراو تعلق به حق لازم كرهن (دون المبيع) و اطلع على عيب به (رده) إذ لامانع (واخذ مثل الثمن) ان كان مثلما

المبيع ولوصالحهالبائع بالارشأوغيرهعنالردلم يصح لانهخيار فسخفاشبهخيار التروىف كونهغير متقوم ولم يسقط الردلانه إنماسقط بعوض ولم يسلم إلاآن علم بطلان المصالحة فيسقط الردلتقصير موليس لمن له الردامساك المبيع وطلب الارش و لاللبائع منعه من الردو دفع الارش اه مغنى (قول ١٤ لان ذلك) اي مثل الثمن اوقيمته (بدله) اى الثمن التالف المثلى أو المتقوم (قوله ومراعتبار الاقل) أى فيقال بمثله هنا اه عش (قوله فيابينوقت العقدالخ) الاولى كافى المغنى والاسنىمن وقت البيع ثم هذا صادق بمــا إذاكان الثمن المتقوم في الذمة عند العقد ثم عينه وأقبضه وفي سم بعد كلام عن شرح الروض ما نصه وقضية هذا انهلوكانالثمن متقومافىالذمة عندالعقد ثمعينه واقبضه ثم تلفرد قيمتهاقل ماكانت من العقد الىالقبضاه (قوله امالوبق) اىالثمن كلااوبعضا بقرينةقولها لآتى ببعضهأوكله و (قوله فله) اى للشترى (الرجوع في عينه) أي وله العدول بالتراضي إلى بدله على ما يفيده التعبير بله الخاهع ش (قوله رجع) اى المشترى (قوله ببعضه أوكله) اى الثمن (قوله ان وجده ناقص الح) قال في شرح العباب وفارق مايأتى منأن نقص المبيع ادنى نقص يبطارد المشترى بعيب قديم لكو نهمن ضمانه بانه ثمم اختار الرد والبائع هنالم يخترهومن ثم لواختار ردالثمن المعين بالعيب انعكس الحكم فيضمن نقص الصفةولم. يضمن المشترى نقص صفة المبيع اه وقوله فيضمن نقص الصفة قضية اطلاقه ان له حينئذ الرد قهر اوقياس البيع خلافه سم على حج اه عش (قوله كان حدث به) اى بالثمن (قوله كاأنه ياخذه) اى المشترى الثمن (قوله نقصه) أى وصف الثمن (قوله بجناية أجني) أى غير البائع و المشترى (قوله اى يضمن) احترازعنُّ نحوالحربي (قهله استحق الآرش) أي على البائع وهو له الرجوع على الاجنبي اه عش (قوله ثم فسخ) اىفسخ المشترى العقد (قوله رجع عليه ببدله) اى رجع المشترى على البائع ببدل الثمن والفرق بينه وبين الابراءأن البائع دخل في يدهشي منجهة المشترى ثموهبه له بخلافه في الابراء فان البائع لم يدخل في يدهشيء منجهة المشترى حتى يرده أو بدله له اه عش (قوله بخلاف مالو ابر اه منه)اي فلا ترجع بشيء ولوأ برأه من بعضه فالمتجه انه لا يرجع بقسط ما أبرأمنه ويرجع بقسط الباقي اله سم (قولَه ولواداًه) اىالشمن وكذا ضمير رجع (قولَة للوَّدى) خلافًا للنهاية عبارة سم الذي في الروضُ هُنَا أَنه رجع للشَّتري واعتمده شيخنا الشهآب الرَّملي اه (قولُه في المبيع) إلى قول المآن فليبادر في النهاية (قوله مُلكَم عنه) اى اوعن بعضه اه نهاية (قوله او بعدنحورهنه) اىعندغير البائع اه نهاية وقال عُشْ مفهومه ان له الارش إذا كان عندالبائع و الظاهر انه غير مر ادو إنما المرادانه يفسخ العقد ويستر د الثمناه عبارة الرشيدي التقييد بغير البائع أنما تظهر ثمر تهفي قول المصنف بعدفان عاد الملك فله الرداذ مفهومهانه إذالم يعدالملكاى اونحو مكانفكاك الرهن ليس لهالردفكانه يقول محل هذا إذا كان الرهن عند غيرالبائع وكذافى قوله او اجار ته ولم يرضالبائع فلاأثر لهما بالنسبة لنني الارش إذلا ارشسو اءاكان الرهن عندغيرالبائع وهوظاهر اوعندالبائع لانه متمكن من الردفي الحال وسواء رضي البائع بالمؤجر مسلوب

القيمة تسعين متيقن و الزيادة مشكوكة فلم تعتبر (قول المصنف أوقيمته) عبارة الروض وقيمته في المتقوم لكن في المعين بردقيمته اقل ما كانت من العقد إلى القبض اه قال في شرحه وقوله في المعين من زيادته و لاحاجة إليه بل قديوهم خلاف المراد لان التلف إنما يكون في معين اه و قضية هذا الاعتراض انه لوكان الثمن متقوما في الذمة عند العقد ثم عينه و اقبضه ثم تلف ردقيمته أقل ما كانت من العقد إلى القبض (قوله وحيث رجع ببعضه أو كله لا ارش له على البائع ان وجده ناقص وصف) قال في شرح العباب و فارقه ما يا قي من ان نقص البيع ادنى نقص يبطل رد المشترى بعيب قديم لكو نه على ضما نه با نه ثم اختار الرد و البائع هنالم يختره و من ثم لو اختار رد الثمن المعين بالعيب انعكس الحكم فيضمن نقص الصفة و لو لم يضمن المشترى نقص صفة المبيع كاياتى اه و قوله فيضمن نقص الصفة قضية اطلاقه ان له حينذ الردقه را و قياس البيع نقص صفة المبيع كاياتى اه و قوله فيضمن نقص الصفة قضية اطلاقه ان له حينذ الردقه را وقياس البيع خلافه فليتا مل (قوله بخلاف ما لو أبر أه منه) و يرجع بقسط الباقى (قوله رجع للودى) الذى في الروض خلافه فليتا مل (قوله بخلاف ما لو أبر أه منه) و يرجع بقسط الباقى (قوله رجع للودى) الذى في الروض

(أوقيمته)ان كان متقوما لانذلك بدله ومراعتبار الاقلفها بينوقت العقد إلى وقت القبض (أمالوبق) فلهالرجوع فيعينه سواء أكان معينا في العقد أم عمافي الذمة فيالمجلس أو بعده وحيثرجع ببعضه أوكله لاارش لهعلى البائع ان وجد ناقص وصف كان حدث به شلل كما انه ياخذه بزيادته المتصلة مجانا نعم ان كان نقصه بجناية أجنىأى يضمن كما هوظاهر استحقالارش ولو وهب البائع الثمن بعد قبضه للشترى ثم فسخ رجع عليـه ببدله *بخلاف مالو أبرأه منه* نظير ماياتي في الصداق ولوأداه أصلعن محجوره رجع بالفسخ للمحجور لقدرته على تمليكه وقبوله له او أجنى رجع للىۋدى لان القصداسقاط الدين مععدمالقدرةعلى التمليك وإنما قدرالملك لضرورة السقوط عن المؤدى عنه (وعلم بالعيب) في المبيع (بعد زوال ملـکه) عنه بعوض أو غيره (إلى غيره) وهو باق محاله في يد الثانى او بعدنحو رهنه

المنفعةلذلكأولم يرضبه لعدم الياس من الردفتا مل اه (قوله او اباقه الح) اوكتابته صحيحة أوغصبه اه نهاية (قهلهوالعيب الاباق)اي و إلا فهو عيب حدث فله ارش العيب القدم فان رضيه البائع مع الحادث فلآارش عليه في الحال فان هلك ابقافله على البائع الارش كذا في العباب ولم مزدالشارح في شرحه على تقريره وعلل قوله فله ارش العيب القديم بقوله لآنه أيس من الردحيننذ لحدوث عيب الاباق يبده اهسم عبارةالسيد عمرقوله والعيب الاباق اى ولو مع غيره مخلاف مالوكان العيب غير الاباق فقط فان الاباق حينتذعيب حادث ما نع عن الرد فلايتم فيه جميع التفصيل الاتى الذى من جملته الردبعد العود اه (قوله او اجارته)قال في شرح العباب اى لغير البائع كابحثه الزركشي اه سم (قوله ولم يرض البائع الخ)قال في العباب وشرحه فانرضى به البائع مؤجرا أي مسلوب المنفعة مدة الاجارة ولكنه ظن الاجرة لهو فسخ ثم على خلافه انه لا اجرة له فله رد الفسخ كافي الانو ارقال كالورضي بالفسخ بالعيب ثم علم انه كان حدث عند المشترى عيب مخلاف الفسخ بالاقالة فأنه يرجع بارش الحادث ولاير دالاقالة اه وعليه فيفرق بين الاقالة وماهناانه فسخ لاعن سبب قلم بمكن رده مخلاف ماعن سبب فانه إذا بان ما يبطله عمل به ثم قال اما إذا رضي به مسلوبها ولاظنماذكرفانه يردعليه ولايطالب المشترى باجرة تلك المدة كما اقتضاه كلامهم هناوفي نظائره سم على حجاه عشقول المتن (في الاصح) وعليه لو تعذر العود بتلف او اعتاق رجع مارش المشترى الثاني عن الأولو الأول على ما تعه و له الرجو ع عليه قبل الغرم للثاني و مع ابر ائه منه اه مغنى و قوله وله الرجوع عليه الخخلافاللنها يةعبارته وليس للمشترى الثاني رده على البائع الاوّل لانه لم يملك منه فان استرده البائع الثاني وقد حدث مه عيبعندمن اشترى منه البائع الثانى خير البائع الاول بين استرجاعه اى بعيبه الحادث وتسلم الارش له اى ارش العيب القديم للباً ثع الثانى ولو لم يَقبله البائع الثانى وطولب بالارش اى ارش القدية رجع على بائعه اى الاول لكن بعد التسلم اى للأرش كافي اصل الروضة اه (قول وغين الخ) عبارة المغنى وغبن غيره كماغين هو اه (قه له وكل من العلتين) اى التعبيرين في الاستدلال استدر اك الظلامة والغبن (قوله لهفيه) اىللشترى فى الميع قول المتن (فله الرد) اى ولوطالت المدة جدامالم يحصل بالعبد مثلاضعف يوجب نقص القيمة اه عش (قوله لزو الكلمن العلتين) اى عدم الياس من الردو استدر اك الظلامة اه رشيدي قول المتن (والرد على الفور) ﴿ فرع ﴾ لابدللناطق من اللفظ كفسخت اليبع ونحوه ﴿ فَرَ عَ ﴾ لو اطلع على الغيب قبل القبض اتجَّه الفورُّ ايضًا اهسم على منهج ولعله احترز باللفظ عن الاشارة من الناطق اما الكتابة منه فهي كناية ومر ان الفسخ كايكون بالصريح يكون بالكناية اه عش (قوله اجماعا) إلى المتن فالمغنى (قوله فى المبيع المعين) أى فى رد المشترى المبيع المعين اى او البائع الثمن المعين اه رشيدى (قوله المعين) اى فى العقد عبد الحق اه عش (قوله فان قبض شيئاعما في الذمة الخ)قال في شرح العباب و يتجه ان محل ضعف القول بملك المبيع اى في الدُّمة بالقبض ما اذاجهل عيبه هناانه يرجع للمشترى واعتمده شيخناالشهاب الرملي (قوله والعيب الاباق) اى و الافهو عيب حدث فله

هناانه يرجع للمشترى و اعتمده شيخناالشهاب الرملى (قوله و العيب الاباق) اى و الافهو عيب حدث فله ارشالعيب القديم فان رضيه البائع مع الحادث فلا ارش عليه في الحال فان هلك ابقا فله على البائع الارش كذا في العباب ولم يزد الشارح في شرحه على تقرير هو علل قوله فله ارش العيب القديم بقوله لا نه ايس من الرد حين ذلخ دوث عيب الاباق بيده اه فا نظر لملم يجر في ذلك ما ياتى في قول المصنف و لوحدث عنده عيب سقط الردقهر اللخ (قوله او اجارته) قال في شرح العباب اى لغير البائع كا بحثه الزركشي ايضا (قوله و لم يرض البائع باخذه مؤجر ا) قال في العباب و شرحه فان رضى به البائع مؤجر الى مسلوب المنفعة مدة الاجارة و لكنه طن ان الاجرة له و فسخ ثم علم خلافه اى انه لا اجرة له فله رد الفسخ كافى الانو ارقال كالورضى بالفسخ بالعيب القديم ثم علم انه كان حدث عند المشترى عيب بخلاف الفسخ بالاقالة فانه يرجع بارش الحادث و لا ترد الاقالة اله و عليه في فرق بين الاقالة و ما هنا بانه فسخ لاعن سبب فلم يمكن رده مخلاف ماعن سبب فانه اذا باع ما يبطله عمل به ثم قال اما اذارضى به مسلوبها او لاظن ماذكر فانه يرد عليه و لا يطالب المشترى باجرة تلك المدة كا عمل به ثم قال اما اذارضى به مسلوبها او لاظن ماذكر فانه يرد عليه و لا يطالب المشترى باجرة تلك المدة كا عمل به ثم قال اما اذارضى به مسلوبها او لاظن ماذكر فانه يرد عليه و لا يطالب المشترى باجرة تلك المدة كا

اواباقه والعيب الاباق اواجار تەولمىر ضالبائع باخذه مؤجرا (فلاارش) له (في الاصح) لانه لم يياس من الرد لآنه قد يعودله وقيللانه استدرك الظلامة وروجكاروجعليهوعبارة بعض الاصحاب وغنن كما غن وكل من العلتين فاسد لايهامه جوازقصد ذلك الذى لاقائل به كماهو و اضح خلافالمن وهم فيـه لان المظلوم لارجوع له الاعلى ظالمه ثم رايت الفارقى قال ان اطلاق ذلك فاسدعلله بنحو ماذكرته (فانعاد الملك) لهفيه (فله الرد) لامكانه سواءاءاد اليه بالرد بالعيب ولاخلاف فيهلزوال كل من العلتين ام بغيره كبيع اوهبة اووصية اوارث اواقالة لزوال المانع (وقيل انعاد اليه بغير الرد بعیب فلارد) له لانه استدركالظلامةومر أنه ضعيف (والردعلى الفور) اجماعا ومحله فى المبيع المعين فانقبض شئا عمافي الذمة

فور لان الاصحانه لا مدله إلابالرضا بعيبه ولأنهغير معقو دعليه ولابجب فورفي طلب الارش أيضا كمامحثه ان الوفعة لان أخذه لا يؤدى إلى فسخ العقدو لا فيحق جاهل بأن له الرد وعذربقرب اسلامهوهو من يخني عليه بخلاف من بخالطنا من أهل الذمةأو ينشئه بعيداعن العلباء أو بان الردعلىالفوران كان عاميا يخني على مثله قال السبكيأو جهل حاله ولا بدمن يمينه في الكل ولا في مشتر شقصا مشفوعا والشفيع حاضر فانتظره هل يشفع أولاولا في مبيع ابق تأخر مشتريه لعوده فلدرده إذاعاد وانصرح باسقاطه ومرانه لاارش ولاانقالله البائع أزيل عنك العيب وأمكن في مدة لانقابل باجرة كإيأتىفي نقل الحجارة المدفونة ولا فىمشترزكويا قبلالحول فوجد بهعيبا قديماومضي حول من الشر اءفله التأخير لاخراج الزكاة من غيره لعدم تمكنه منالرد قبله لان تعلق الزكاة به عنده عب حدث ولافي مشتر آجر ثم علم بالعيبولولم يرض البائع به مسلوب المنفعة فلهالتأخير إلى انقضاء مدة الاجارة أوشرعني

أما إذا علم عندالقبض فيتجه الله يملسكه بمجر دقبضه كالوقبضه جاهلاتم رضي به اه سم (قوله بنحو بيع الخ)اى كصلح وصداق وخلع (قه إنه لا يملكه إلا مالرضا) قضيته ان الفو ائد الحاصلة منه قبل العلم بالعيب ملك للبائع فيجبردهالهوانرضي المشترى بهمعيباوان تصرفه فيهبيع اونحوه قبل العلم بعيبه باطل والظاهر خلاف هذه القضية في الشقين اه عش (قوله ايضا) اي كالايجب في ردما قبضه عما في الذمة اه عش (قوله وعدر) وينبغي ان من العذر ما لو افتاه مفت بان الردعلي التراخي و غلب على ظنه صدة ، و لو لم يكن اهلا للَّافتاء فلا يبطل خياره بالناخير وينبغي ان من العذر مالو راى جنازة بطريقه فصلى علمها من غير تعريجوا نتظار بخلاف مالوعرج لذلك اوانتظر فلايعذروهذا كلهحيث عرض بعدالاخذفي الردفلو كان ينتظر جنازة وعلم بالعيب عند الشروع في التجهيز اغتفر ذلك كانتظار الصلاة مع الجماعة اهعش (قوله بخلاف من يخالطنا) أى مخالطة تقضى العادة بمعرفته ذلك فلا يعذر اهع ش (قوله إن كان عاميا الح) أي ولوكان مخالطًا لاهل العلم لانهذا مما يخفى على كثير من الناس ويدل عليه ترك التقييد هنا اه بجيرمي عن شيخه (قهله او جهل الخ)عطف على قوله يخنى الخاه عشو يحتمل انه عطف على قوله عذر قال النهاية قال الاذرعي والظاهران من بلغ منامجنو نافافاق رشيدافا تسترى شيئاثم اطلع على عبيه فادعي الجهل بالخيار انه يصدق بيمينه كالناشيء بالبادية اه قالعش قولهفاشترى الخاى قبل مضى مدة يمكنه فيها التعلم عادة اه (قوله حاضر) اى فى البلد (قوله فانتظره) اى مدة يغلب على ظنه بلوغه الخبر فيها أه عش (قوله ابق) اما بُصَيِّغة اسمالفاعل كما فىالنهآية عبارته ولافىمبيع ابق اومغصوب اهقال عش قوله في مبيع ابق اى وعيبه الاباقاه وامابصيغة المضيكافي المغنى عبارته ولواشترى عبدافابق قبل القبض واجاز المشترى البيع تماراد الفسخ فله ذلك مالم يعد العبداليه اه (قوله باسقاطه) اى الردو قضيته مرانه إذا اسقط الرد في غير هذين اى الآبق و المغصوب مقطو ان عذر بالتاخير و (قوله ومرانه لاارشله) اى لاحتمال عوده و (قوله ولاانقال الخ)اى لا يحب فور ان الخعش (قوله في مدة لا تقابل الخ) مفهومه ان المدة لوكانت تقابل بأجرة وطلب البائع تاخيره اليهاو اجابه المشترى سقط حقه وقديتوقف فيه بان الناخير إنماوقع بطلب البائع فلم ينسب المشترى فيه إلى رضا بالعيب ومفهومه ايضاانه لو امكن از الته في مدة لا تقابل باجر ةولم برض البائع بتاخير هاليهاسقط خيار المشترى و ان لم تز د المدة على ثلاثة ايام كيوم و نحو ه اهع ش (قول ه فله التآخير) نعم آن تمكن من اخر اجها ولم يفعل بطلحقه اه نهاية (قوله إلى انقضاء مدة الاجارة) اي و انطالت كتسعين سنة حيث لم يحصل فهاللسيع عيب في دالمستاجر اهع ش (قوله فله) اى الر دبعيب اخر اه نهاية قال عشهذا شامل لمالودلم بآلعيبين معافطلب الرد باحدهما فعجزعن اثباته فله الرد بالاخروان لم يعلم البائع به قبل اهقول المتن (فليبادر على العادة) يتجه اعتبار عادته في الصلاة تطويلا وغير موفي قدر التنفل و أن خالف عادة غيره لان المدار على ما يشعر بالاعر اض او لاو تغيير عادته بالزيادة عليها تطويلا او قدر ابعدالعلم بالعيب يشعر بذلك وانلميز دعلى عادة غيرهم رسم على حجو ينبغي فمالو اختلفت عادته ان ننظر إلى ماقصده قبل الاطلاع على العيب فلا يضر فعله و انه لولم يكن له قصد اصلا لا يضر ايضالان ما فعله صدق عليه من عادته و انه لا يكني اهنافي العادة مرة و احدة بل لا بدمن النكر ربحيث صارعادة له اهع ش (قوله و لا يؤمر) إلى قول المتن و لو تركه فى النهاية إلا قوله الشروع فيه إلى المتن وكذا في المغنى إلا قوله ولو تفكها فما يظهر وقو له و لا التاخير إلى المتن

اقتضاه كلامهم هناو فى نظائر ه الخاه (قوله قان قبض شيئا عمافى الذمة الخ) قال فى شرح العباب و يتجه ان محل ضعف القول بملك المبيع اى فى الذمة بالقبض ما إذا جهل عيبه اما إذا علم عند القبض في يتجه أنه يملك بمجرد قبضه كالو قبضه جاهلا ثم رضى به (قوله كا بحثه ابن الرفعة) وقد منا نقله عن الامام فى الكلام على قوله ولو هلك المبيع الخ (قول فله التاخير لاخر اج الزكاة) نعم ان تمكن من اخر اجها و لم يفعل بطل حقه مر (قول المصنف فليبا در على العادة الح) يتجه اعتبار عاد ته فى الصلاة تطويلا وغيره و فى قدر التنفل و ان خالف عادة غيره لان المدار ما يشعر بالاعراض او لا و تغيير عادته بالزيادة عليها تطويلا او قدر ا بعد العلم بالعيب

(فلوعلمه وهو يصلي) ولونفلا(او)وهو(ياكل) ولوتفكها فبما يظهر او وهوفي تحوحمام اوخلاء اوقبلذلكوقددخلوقته (فله) الشروع فيه عقب ذلكو الابطلردمكا افهمه قولهم لوعليه وقددخل وقت هذهالامور واشتغل بها وبعدشروعهفيه له (تاخيره) اىالرد(حتىيفرع)منذلك علىوجههالكامل لعذره كالشفعة ولاجل ذلك اخرى هناماقالوه ثم وعكسه ولايضرسلامهعلى الباثع بخلأف محادثته ولالبس مايتجمل به ولاالتاخير لنحومطرشديدعلي الاوجه ويظهرانه يكفى مايبل الثوب (او)عله (ليلاف)له التاخير (حتى يصبح) لعذره بكلفة السيرفيهومن ثملو امكنه السيرفيه من غير كلفة لزمه (فان كان البائع بالبلد رده)المشترى(عليه بنفسه اووكيله) مالم يحصل بالتوكيل تاخير مضر ولولى المشترى وورائه الرد ایضاکهاهوظاهر(او) رده (علی) موکله اوو ارثهاو وليهاو (وكيله)بنفسه او وكيله كماافاده ساقه فساوت عبارته عبارة اصله خلافا لمن فرقوذلك لانه قائم مقامه (ولو ترکه) ای المشترىاووكيلهمن ذكر منالبائع وكيله الحاضرين (ورفع الامرالي الحاكم

وقوله كاافاده الى المتن (قول، ولا يؤمر بعدو) اى فى المشى (ولاركض) اى فى الركوب اه نهاية (قوله او قبلذلك)عطفعلى قول آلمتن وهو يصلى (قوله و قددخل وقته) اى بالفعل وقياس ما في الجماعة أن قرب حضوره كحضوره اه عش (قهله فله الشروع فيه الخ)اى فى نحو الصلاة عقب العلم بالعيب الهكردى ويمكن ارجاع الضميرللر دو اسم الاشآر ةلنحو الصلاةوكان الاولى تاخير مسئلةالعلم قبل نحو الصلاة الى قوله ولايضر سلامه الخ كافعله المغنى قوله و الا)اى بان لم يشرع في نحو الصلاة عقب علم العيب او في الرد عقب الفراغ من بحو الصلاة (قه إه كما فهمه الح) فيه وقفة نعم لو قالو افاشتغل بالفاء بدل الو اوكان الافهام ظاهر ا (واشتغلبها)اى فلا باسحتى يفرغ منها اه سم (قوله على وجهه الكامل)ومنه انتظار الامام الراتب فلهالتاخير للصلاةمعه وانكان مفضو لااذاكان اشتغاله بالرديفوت الصلاة معه بل او تكبيرة الاحرام والتسبيحات خلفالصلوات وقراءةالفاتحة والاخلاص والمعوذتين يوم الجمعة سبعاسبعا اهعش وقوله والتسبيحات الخعطف على انتظار الامام (قوله ما يتجمل به) ظاهر مو ان لم يكن معتاداله لكن ينبغي تخصيصه بمااذا لم بخلىمروءتهلاناشتغاله بهحيتذعبث يتوجهعليهالذمبسبيهفان اخل بهاكلبس غير فقيه ثياب فقيه لم يعذر في الاشتغال بلبسها اله عش (قوله بنحو مطرالخ)اىكالوحل الشديد اله نهاية (قهله انه يكني) أي في نحو المطر اه عش قول المتن (فحتى يصبح) اي يدخل الوقت الذي جرت العادة بانتشآر الناسفيه الىمصالحهم عادة اهعش (قول من غير كلفة) اى بالنظر لحالة نفسه اهعش (قول ممالم يحصل بالتوكيل تاخيرمضر) كانكان الوكيل غائباعن المجلس فانتظر حضوره قال فىشر حالعباب والأبطل حقه واناشترىمنولي فكملالمولي عليه فيردعليه لاعلى وليه علىالاوجه ثمرايت قال الاذرعي والردعليه ظاهر لانه المالك سم على حجو بقى مالو اشترى الولى لطفله مثلا فكمل ثم وجدفى المبيع عيباوقياس ماذكره ان الرادهو المولى عليه لكو نه المالك لاوليه اه عش (قوله ولولى المشترى) اى بان اشترى عاقل ثم حن اه عشعبارة الرشيدي اى اذاخرج عن الاهلية وكذا يقال بالنسبة لما ياتى في البائع اه (قول) كاهر ظاهر) أىلانتقال الحق لهما اه عش(قوله على موكله) اى البائع و (قوله اووليه) اى او الحاكم و يمكن شمول الولىله ولوكان وليه الحاكم يحيث لورده عليه خيف على المال منه فينبغى انه لا بجوزله الردعليه كما صرحوابه في نظائره و انه يعذر في التاخير الي كمال الاطفال و زو ائد المبيع و فو ائده للمشترى وضما نه عليه كماهو معلوم اه عش (قوله بنفسه او وكيله) يمكن ان يجعل من باب الحذف من الثاني لدلالة الاول و ان يستغنى عن ذلك بانقو لهاوعلى وكيله عطف على قوله عليه المتعلق بقوله رده المقيد بقوله بنفسه او وكيله والتقدير رده بنفسه اووكيله عليه او على وكيله فالمتن يفيدان الردعلي الوكيل بالنفس او الوكيل من غير حذف اهسم وقوله و ان ستغنى الخفيه ان المقرر في الاصول ان المعطوف لايشارك المعطوف عليه في القيد المتوسط (قوله اي المشترى اووكيله) تفسير للضمير المر فوع المستتر و (قولهمن ذكر الح) تفسير للضمير المنصوب اله عش (قوله ووكيله)هلاعبر بنحووكيله اهسم قول المتن (ورفع الامر الى الحاكم)اى الذى بالبلد فلو ترك البائع أو وكيله بالبلدوذهب للحاكم بغيرها سقط حقه أهسم (قوله لا نهر بما الخ)اى لان الخصم ريما احوجه في آخر

يشعر بذلكوانلم يزدعلى عادة غيره مر (قوله و اشتغل بها) اى فلاباس حتى يفرع منها (قوله مالم يحصل بالتوكيل تاخير مضر) قال في شرح العباب و الابطل حقه و اذا استوت مسافته إلى المسالك و ان لم يكن هو البائع كان شترى من و لى فكمل المولى فير دعليه لاعلى و ليه على الاوجه ثمر ايت الاذرعى قال و الردعليه ظاهر لا نه المالك اه (قوله بنفسه او وكيله) يمكن ان يجعل من باب الحذف من الثانى لد لالة الاول و ان يستغنى عن ذلك بان قوله او على وكيله عطف على قوله عليه المتعلق بقوله رده المقيد بقوله بنفسه او وكيله و التقدير رده بنفسه او على وكيله فالمتن يفيدان الرد على الوكيل بالنفس او الوكيل من غير حذف (قوله و كيله) هلا عبر بنحو وكيله (قول المصنف و رفع الا مر إلى الحاكم) اى الذى بالبلد فلو ترك البائع او وكيله و وكيله) هلا عبر بنحو وكيله (قول المصنف و رفع الا مر إلى الحاكم) اى الذى بالبلد فلو ترك البائع او وكيله

الامر إلى المرافعة إليه فيكون الاتيان اليه اولى فاصلا للامر جزما بهاية ومغنى (قوله و محل التحيير) المعتمد انه إذالتي البائع او وكيله او لاجاز تركهما والعدو ل إلى الحاكماه سم (قوله و إلا نعين الح)و انظر لو لق البائع وتركدلو كيله اوعكسه هل يضر او لاو ظاهر كلامهم انه يضرو ينبغي آن مثله في الضرر مالو لتي الموكل وعدل عنه إلى الوكيل محلاف مألو قصد ابتداء الذهاب إلى و احدمنهما فا نه لا يضر حيث استوت المسافتان آهُغُشُ(قُولُهُ نِعم)[لىقولالماتنويشِترط فيالنهاية|لاقولهو استثنىالىالمتنوقولهويارمه|لى وإنما يلزمه (بُم مِن يشهده) المتجهجوان التأخيروان وجدهما أولالانه ريما احوجه إلى المرافعة فالاتيان الى الحاكم اولا إقرب اليفصل الامر لبكن حيث إمكن الإشهادعلى الفسخ وجب و ان لم يكن وجداحدهما وحنثذ يسقط وجوبالفورفي اتيان احدهما او الحاكم اه سم (قول جازله التاخير إلى الحاكم) اى الذي بالبلداه سم (قوله لان احدهما قد يحجده) قياس هذا التعليل أنه لو لتي البائع او وكيله او لا جازله تركهما والعدول الى الشهودو إنه لولم يلق احدهماو امكيه الذهاب إليه وإلى الشهود جازله الذهاب إليه وإلى الشهود وجازله الذهاب الىالشهودوان كان محلهم البعدمن محل احدهما وهذاغيرما يأتى عن شرح العباب نتفطن الهسم (فه له و لا يدعى) الى قوله و إنما حملت في المغنى إلا قوله و يلز مه إلى المتن (فه له ثم يطلب غريمه) اى ليرده عليه اه مغنى (فوله من لا يرى القضاء بالعلم) اى بان لم يكن مجتهدا اه عشوهذا التصوير مبنى على مختار النهاية خلافاللشارح كماياتي (قول، لانه يصيرشاهدا له) اي و تظهر ثمر ته فيما لو وقعت الدعوى عندغيره أو استخلف القاضي المشهو دعنده من يحكم له اله عش (قوله على أن محله لا يخلو غالبا عن شهود) فقدقال في الانو أرولو اطلع عليه في مجلس الحيكم فيخرج الى البائع ولم يفسخ بطل حقه ولو اطلع بحضرة البائع فتركه ورفع الىالقاضي لم يبطلكا في الشفعة قال في الاسعادوا بمآ يخير بين الخصم و الحاكم أن كاناحاضرين بالبلد فان كان احدهما غائباتعين الحاضر كافى شرخ مر وقوله بطل حقه ظاهره و إن خلامجلس الحسكم عن الشهود وامكنه الخروجمنه والاشهاد خارجه على الفسخ مراه سماى ويوجه بمامر من انه يصير شاهدا له الخ ويظهران محل بطلان حقه بذلك إذا كان القاضي لا يأخذ شيئامن المال وانقل و إلا فلا يكون عدوله إلى البائع مسقطاللرداه عشقول المتن (و إن كانغاثبا)سواء كانت المسافة قريبة ام بعيدة اه مغنى و في عش مانصه الحق في الدخائر الحاضر بالبلدإذ اخيف هر به بالغائب عنها اه شرح الروض اه قول المتن (رفع الى الحاكم) بق مالوكان غا ثباو لاوكيل له بالبلدو لاحاكم بهاو لاشهو دفهل يلزمه السفر إليه او الى الحاكم اذا

بالبلدو ذهب الحاكم بغير هاسقط حقه (قوله و محل التخير الخ) المعتمدانه اذالق البائع أووكيله أو لا حازله تركهما و العدول الى الحاكم (قوله ثم من يشهده) المتجهجو ازالتا خيرو ان و جدها أو لا لا نهر بما احوجه الى المر العنة فالا تيان الى الحاكم أو لا أقرب الى فصل الامر لكن حيث أمكن الا شهاد على الفسخ و جب و ان لم يكن و جداً حدهما و حيثة يسقط و جوب الفور في اتيان أحدهما او الحاكم (قوله جازله التاخير الى الحاكم) أى الذي بالبلدو قوله لان أحدهما قد يجحده قياس هذا التعليل انه لولق البائع أو وكيله أو لا جازله تركهما و العدول إلى الشهود و انه لولم يلق أحدهما و أمكنه الذهاب اليه و الى الشهود جازله الذهاب اليه و الى الشهود و انه لولم يلق أحدهما و أمكنه الذهاب اليه و الى الشهود و جازله الذهاب اليه و العباب الشهود و بحازله النه المنافق عن المنافق الا نو ارولو اطلع في بحلس الحكم فخرج البائع ولم يفسخ بطل حقه ولو طلع بحضرة البائع فتركه و رفع الى القاضى لم يبطل كا فى الشفعة قال في الاسعاد و انها محتمل الحضم و الحاكم ان كانا حاضرين بالبلد فان كان أحدهما غائبا تعين الحاضر كاف شرح مر و قوله بطل حقه ظاهره و ان خلا بحلس الحكم عن الشهود و أمكنه الخروج منه الحاضر كاف شرح مر و قوله بطل حقه ظاهره و ان خلا بحلس الحكم عن الشهود و أمكنه الخروج منه الحاضر كاف شرح مر و قوله بطل حقه ظاهره و ان خلا بحلس الحكم عن الشهود و أمكنه الخروج منه و الاشهاد خارجه على الفسخ مر (قول المصنف و ان كان غائبار فع الى الحاكم) بق مالوكان غائبا و لا وكيل و للمناف و المناف الدولا للدولاحاكم بالا مشقة لا تحمل وقديفهم له ما لبلد و لا حاكم باولا شهود فهل يلزمه السفر اليه او الى الحاكم اذا أمكنه ذلك بلا مشقة لا تحمل وقديفهم له البلد و لا حاكم باولا شهود فهل يلزمه السفر اليه او الى الحاكم الكمنه ذلك بلا مشقة لا تحمل وقديفهم

ومحل التخيير بين البائع وُوكُلُهُ وَالْحَاكُمُ مَالُمُ عَرِ على أحدهم قبلو الاتعين نعملومرعلىأحدالاولين قبل مريكن ثم من يشهده جاز له التأخير الى الحاكم لان أحدهما قيد بجنجده ولا يدعى عنده لان غريمه ماليلد بل يفسخ بحضرته ثم يطلب غرعه ويفعل ذلك ولوعند من لا رى القضاء بالعل لانه يضير شاهداله على أن محله لا يخلو غاليًا عن شهود (وانكان) البائع (غاتباً) عن البلدو لاوكيل لهما (رفع) الأمن (الي (217)

3 A 18 8 19 1

الامرجري كذلك لانه قضاء على غائب ثم يفسخ ويحكمله بذلك فيبق الثمن دينا عليهان قبضهو يأخذ المبيع ويضعه عنه عدل ويعطمه الثمن من غير المبيع ان كان والاباعه فيهوليس للهشتري حبس المبيع بعد الفسخ الىقبضه الثمن مخلافه فيما ياتى لان القاضي ليس بخصم فيؤتمن بخلاف البائع واستشنى السبكي كانن الرفعةهذامن القضاء على الغائب فجوزاه مع قرب المسافة كم اقتضاه أطلاقهم هنا وخالفهما الاذرعي فقال وتبعه الزركشي برفع حينئذ للفسخ عنده لاللقضاء فصل الامر (والاصحانه) اذاعجزعن الانهاء لمرض مثلا أوأ ٰہی أو أمكنه فی الطريق الاشهاد (يلزمه الاشهاد) ويكنى واحد ليحلفمعه على الاوجه (على الفسخ) ولا يكفي على طلبه وان اقتضاه كلام الرافعي واعتمده جماعة لقدرته على الفسخ بحضرة الشهود بالرضابه وانمالم يلزم الشفيع الاشهادعلى الطلب اذاسار الىأحدهما لانهلا يستفيد بهالاخذ وانماالقصد منه اظهار الطلب والسيريغني عنهوهنا لقصد رفع ملك الرادوهويستقل به بالفسخ بحضرة الشهود فاذ اتركه اشعر برضاه بيقائه في ملك

أمكنهذلك بلامشقةلاتحتمل وقديفهم من المقام اللزوم سم على حج اهع ش(قوله و لا يؤخر لحضوره) ينبغي و لاللذهاباليه اه سم(قوله و يقيم البينة)و (قوله و يحلفه) اى وجو با فيهما اهع ش (قوله ثم يفسخ) اى المشترى هذاان لم يفسخ قبل و الااخبر به كاهو ظاهر سم على حج اه عش (قوله عليه أن قبضه) اى البائع اهع ش (قوله و ياخذالمبع) اى الحاكم (قوله عندعدل) اى ولو المشترى اله بحيرى (قوله و الا ماعه) عبارة شرح الروض وانمالم يقض من المبيع ابتداء للاغتناء عنه مع طلب المحافظة على بقائه لاحتمال انه له حجة يبديها آذا حضر اه ع ش (قوله فيما ياتي)اي في باب المبيع قبل قضه الخ في شرحوكذاعارية و ماخو ذبسوم (قوله واستثنىالسبكيالخ)اعتمدهالمغنيو(قهالهوخالفهماالاذرعيالخ)اعتمدهالنهاية(قهالهحيننذ)ايحينقرب المسافة (قول لاللقضاء) اما القضاء و فصل الامر فيتوقف على شروط القضاء على الغاتب فلا يقضى عليه مع قربالمسافةولايباعماله الالتعززاو تواراهنها ية(قولهمثلا)اىاوللغيبةاوخوفالعدوالآتيين(قولُّه ويكني واحدليحلف الخ)قديؤ خذمنه ان محله حيثكان ثم قاض يحكم بشاهدو يمين ثم رايت نقلاعن تلميذه عبدالرؤف ان الشار جبحث ما اشرت اليه في موضع و ان هذا الاطلاق محمول عليه انتهى سيدعمر وكلام المغنى كالصريح فىكفايةالو احدمطلقا عبارته اوعدل ليحلف معه كماقاله ابن الرفعة والظاهر وان قال الروياني لم يجز لان من الحكام من لا يحكم بالشاهد و الىمين اه قال النهاية ولو أشهد مستور بن فبا بافاسقين فالاوجه الاكتفاء به على الاصح اه وقال عش قوله مر فالاوجه الاكتفاءيه فلايسقط الردلعذره لاانهمايكفيان فى ثبوت الفسخ ومثل ذلكمالو بانا كافرين او رقيقين اه وهذا يؤيدا يضاكفاية الواحد مطلقاقول المتن(على الفسخ)قال فىشر حالعباب بقو لهرددت البيع او فسخته مثلاو من ثم قال الاذر عى وغير ه لابدللناطق من لفظ بدل على الردومما يصرح به قول ابن الصلاح عن الفراوى صورة ردالعيب ان يقـول رددته بالعيب على فلان فلوقدم الاخبارعن الردبطل رده اى ان لم يعذر بجهله اسم على حجو قوله الفراوى بضم الفاء نسبة الى فر اوة بليدة بطرف خراسان اهم ش (قوله الى احدهما) اى ألمشترى و الحاكم (قوله لايستفيدبه)اى بالاشهاد على الطلب (قول يغنى عنه)اى عن الاشهاد (قول حال توكيله)كذا في المنهج ولم يذكره فى الروض و لا فى شرحه و لا فى غيرهما و يوجه اىكلام الشارح ان توكيله لا بزيد على شروعه فى الردبنفسه بللايساويه مع انه اذاقدر على الاشهاد حينئذو جب فان قلت لزوم الاشهاد يبطل فائدة التوكيل قلت لوسلم ابطالها في هذه الحالة فلا محذور اه سم (قوله حال توكيله الخ) اى فى الردان وجدالعدلين او العدلوليس المراد انه يجبعليه تحرى اشهادمن ذكروا لحالة هذه بل انوجدمن ذكر اشهد والافلااه حلى (قهله اوعذر لنحو مرض) انظره معقوله السابق لمرض مثلا اهسم اى وهو مكر رمعه (قهله وقد عجزُ عن التّوكيل)مافائدة التقييد به مع ما تقدّم من اشتر اط الاشهادو لزومه حال التوكيل سو اء كان لعذر ام لا انتهى سيد عمرواشار سمالي دفعه بمانصه قديستشكل التقييد بالعجز بما تقررمن لزوم الاشهادحال

من المقام اللزوم فلير اجع (قول للخضوره) ينبغي و لا للذهاب اليه (قول ه ثم يفسخ)هذا و ان لم يفسخ قبل و الا اخبربه كماهو ظاهر (قوله لا للقضاء) اما القضاءو فصل الامر فيتو قف على شروط القضاء على الغائب (قول المصنفعلى الفسخ)قال في شرح العباب بقو لهرددت المبيع او فسخته مثلا و من ثم قال الاذرعي و غيره لا بد للناطق من لفظ مدَّل على الردو بما يصرح به قول ان الصلاح عن الفر أوى صورة رد المعيب أن يقول رددته بالعيب على فلان فلو قدم الاخبار على الردبطلرده اى ان لم يعذر بجهله اه (قول ه حال توكيله)كذا في المنهج ولم يذكره فى الروض و لا فى شرحه و لا فى غير هما و يوجه بان توكيله لا يزيد على شروعه فى الردبنفسه بللايساويهمعانهاذاقدرعلىالاشهادحينتذوجبفانقلتانزومالاشهاديبطل فائدةالتوكيل قلت لوسلم ابطالها في هذه الحالة فلا محذور (قول او عذره لنحو مرض) انظر مع قو له السابق لمرض مثلا (قول ووقد عجز عنالتوكيل) قديستشكل التقييد بالعجز بما تقررمن لزوم الاشهادحال التوكيل ولا اشكال لان

وعن المضى إلى المردود عليه والرفع إلى الحاكم أيضافى الغيبة وإنما يلزمه الاشهاد في تلك الصور (ان أمكنه)وحينئذيسقط عنهالفوز لعوده لملك البائع بالفسخ فلايحتاج إلى أن يستمر (حتى ينهيه إلى البائع أو الحاكم) إلا لفصل الامر وحينئذلا يبطلرده بتأخيره ولاباستخدامه لكنه يصير به متعدياو إنماحملت المتن على ما قررته تبعا لجمع محققين لانه صحح أنه يشهد على الفسخ لاطلبه وبعد الفسخلاوجهلوجوب فور ولاانهاءوزعمانالاكتفا. بالاشهاد إنماه وعندتعذر الخصم والحاكم منوع وحينئذفمعني إبجاب الاشهاد فيحالتي العذروعدمة انه عند العذر يسقط الانهاء ويجب تحرى الإشهادان أمكنه وعندعدمههو مخير بينهو بين الانهاء

التوكيلو لااشكاللان الاشهاد حال التوكيل قد تقدم اه رؤدله وعن المضي إلى المردو دعليه) ما موقعه مع تصريحه انفابانه معالمضي إلى احدهما يجب الاشهادإذا امكنه اهسيد عمروقد يجاب بان مامرالمرادبه الاشهاد بالفعل وماهنا المرادبه تحريه عبارة شرح المنهج وعليه اى المشترى اشهاد لعدلين اوعدل بفسخ في طريقه إلى المردوداليه او الحاكم او حال توكيله أوعذره كمرض وغيبة عن بلد المردود عليه وخوف من عدووقدعجزعنالتوكيل فىالثلاث وعن المضى إلى المردو دعليه والرفع إلى الحاكم ايضافى الغيبة اهقال البجيري قوله وعليه اشهادالخان صادف الشهو دفي الاولين إذلا بجب عليه فيها تحريه واما بالنسبة للثالثة فالمراد انعليه تحرى الاشهادإذ بجبعليه فيهاالتفتيش على الشهو دشيخنا فالاشهاد فكلامه ارادبه الاعم من الاتيان به و تحريه و قوله و عجز الخاشار به إلى تقييد العذر بذلك و إلا تكر رمع ما قبله لان التوكيل بجب الاشهادفيه ولوكان لعذر تامل شوبرى اه (قوله وعن المضى) المفهوم من هذا المقام انه إذا عجز عن الأشهاد والحاكموامكنهالمضي إلى البائع الغائب لزمه آه سم (قوله في الثلاث) هي المرضُّ والغيبة والخوف اه بحيرى (قهله فى تلك الصور)اىفىالانهاء إلى المردود عليهو الحاكم وفي حال عجز معنه وعن التوكيل و في حال التو محيل قول المتن (أن امكنه) قال في شرح العباب بان راى العدل في طريقه ولم بخش على نفسه مبيح تيمم لووقف وأشهده فمايظهر ويظهر أيضا أنهلو كانالشهو دموضع معلوم وهم فيهولم يمرعليهم لكن مسأفة محلهم دون مسافة المردود عليه لم يكلف التعريج اليهم لانه لا يعد بتركه مقصر احينتذ مخلاف مالو لتى الشاهد أومر عليه في طريقه وليس له الاشتغالَ بطلب الشهود عن الانهاء إلى من مرسم علىحج اه عش ولايخني ان هذا التفسير عند عدم العذر واماعند العذر فالمراد بامكان الاشهاد امكان تحصيله ولو بالدهآباليه فيجبالاشتغال بطلب الشهود بلا مشقة لاتحتمل عبارة الحلبي فعلم انه متى قدر علىالرد بنفسه او بوكيله وصادف عدلا في طريقه اوعندتوكيله اشهدهعلى الفسنخ او التوكيل فيهومتي عجز عنذلك وجبعليهان يتحرىعدلا يشهدعلىالفسخ كذاافادهشيخناكا بنحجر وإذااشهدعلىالفسخ سقط عنه الانهاءلنحوالبائع اوالحاكم إلاللتسليم وفصل الخصومة اهوقوله اوالتوكيل فيه في عزوه إلى النهاية والتحفة نظر فليراجع اليهما (قوله وحينئذ يسقط) اي حين إذا شهد على الفسخ اه عش (قهله إلى ان يستمر) اى في الذهاب أه مغنى (قهله وحينئذ لا يبطل الخ) اى حين إذ سقط الفورية او أشهد على الفسخ (قوله يصيربه متعديا) اي فيضمنه ضمان المغصوب وظاهره واناحتاج لركوبها لكونها جموحا وعليه فأوركب حرم ولزمته الاجرة وقديقال عذره يسقط الحرمة دون الاجرة اهعش (قوله على ماقررته) ارادبه قوله حينئذ يسقط الخاه كردى (قوله لانه الح) تعليل للحمل المذكور (قوله صحرالخ)اى المصنف بقو لهسا بقاو الاصحانه يازمه الاشهاد على الفسخ ولم يقل على طلب الفسخ (قوله عند تعذر الخصم)اى بنحو الغيبة (قوله يسقط الانهاء) من السقوط (قوله و يحب الح) عطف على يسقط (قوله وعند عدمه) اىعدم العدر (قول هو مخير بينه الخ) الاوضح ان يقول انه حينتد مخير بين تحرى الأشهاد وتحرى الانهاء واماوجوب اشهآدمن صادفه إن آمكن فهو وجوب مستصحب مستمر ليسمن محل التخيير وبالاشهاديسقط الانهاء إلالفصل الخصومة سواءكان الاشهادعن تحرام لااه سيدعمر (قوله هو مخير بينه) يوهم أن له حاله فقد العذر العدول عن الانهاء و الذهاب ابتداء إلى الشهود و ليس مرادا بل المراد ما افاده قوله عقبه فلاينا في وجو به الخ اهر شيدي و قوله عن الانهام و الذهاب ابتداء الخ و الاولى عكسه فتا مل (قهله الاشهاد حالالتوكيل قدتقدم وقوله وعن المضى الخ المفهوم من هذا المقام انه إذا عجز عن الاشهاد و الحاكم و امكنه المضى إلى البائع الغائب لزمه (قول المصنف آن امكنه)قال في شرح العباب بان راى العدل في طريقه ولم يخشعلى نفسه مبيح تيمم لووقف واشهده فما يظهرو يظهرا يضاانه لوكان للشهو دموضع معلوم وهمفيه ولم يمر عليهم لكن مسأفة محلهم دون مسافة المردو دعليه لم يكلف التعريج اليهم لانه لا يعد بتركه مقصر احينئذ

مخلاف ما إذالق الشاهداوم عليه في طريقه وليس له الاشتغال بطلب الشهود عن الانها الي من مراه

وحينة يسقط الاشهادأى تحر مه فلاينا في وجو به لو صادفه شاهده ذاما يظهر في هذا المقام و الجواب بغير ذلك فيه نظر ظاهر المتأمل (فان عجز عن الاشهاد ما لم يلز مه التلفظ بالفسخ في الاصح) لا نه يبعد لزو مه من غير سامع فيؤخره إلى (٣٧٣) أن ياتى به عند المردو دعليه أو الحاكم

لعدم فائدته قبل ذلك بل فيه ضرر عليه فان المبيع بنتقل به لملك البائع فيتضرر ببقائه عنده (ویشترط) أيضا لجواز الرد (ترك الاستعال) من المشترى للبيع بعد الاطلاع على العيب (فلو استخدم العبد) أي طلب منه ان مخدمه كقوله القني او اغلق الياب وإنام يطعه او استعمله كان اعطاه الكوزمن غيرطلب فأخذه ثمأعاده اليه مخلاف مجردأ خذهمنه من غيررده لان وضعه بيده كوضعه الارض (او ترك) من لايعذر بجهل ذلك (على الدابةسرجها اواكافها) المبيعين معها او اللذن له اوفى دەڧىسىرەللرداوڧى المدة آنتي اغتفر له التاخير فهاوالاكاف بكسرالهمزة أشهر من ضمها ماتحت البرذعة وقيل نفسها وقيل مافوقها والمرادهنا واحد ما ذكر فها يظهر (بطل حقه)لاشعاره بالرضالانه انتفاع إذ لو لم يــــركه لاحتاج لحمله اوتحمله ولو كان تركة لاضرار نزعه لها لم يؤثر إذ لااشعار حينئذ ومثله فيما يظهر اخذا مما ياتى مالو تركه لمشقة حمله اولكونه لايليق به ونقل الرويانيحل الانتفاع في الطريق مطلقا حتى بوطء

وحينئذيسقطالاشهاد)وكذاشرح مر وقدينظرفيهاه سم اقوليندفعالنظر بقولهمابعداي تحريه الخ (قوله هذاالخ) إشارة إلى قوله فمعنى إيجاب الخ اهكردي (قوله من غيرسامع) اي او بسامع لا يعتد به نُهَا يَهُو مِغْنِي (قُولُه فَانَ المبيع الخ) علة للضرر أه عش (قولِه يُنتقل به لملك البائع) أي قديتعذر عليه ثبوت العيب نهاية ومغنى (قُولَه فيتضرر الخ) وبتقدير ذلكَ يكون كالظافر بغير جنسحقه فيتولى بيعه ويستوفىمنه قدرالثمنفان فضلشىءدفعه للبائع وانبقىء فىذمةالبائع فياخذمثله منماله إن ظفر به اه عش (قوله أيضا) إلى التنبيه في النهاية (قوله من المشترى) خرج به وكيله و وليه فلا يكون استعمالها مسقطاللرد أه عش قول المتن (فلو استحدم العبد) اى من لا يعذر بجهل ذلك كما ياتى عن سم اه عش (قوله ان يخدمه) بضم الدال اه مختار اه عش (قوله كقوله اسقني) إلى قوله و نقل الروياني في المغنى (قَوْلُهُ كَقُولُهُ اسْقَى الْحُ) والظاهر بل المتعين أن الاشارة هنا كالنطق فتسقط الردقيا ساعلي الاعتداديها فىالآذن فى دخول الدَّارو في الافتاء و اما الكتابة فينبغي انه ان نوى بها طلب العمل من العبد امتنع الردلانها كناية و الافلا اه عش (قهله كان اعطاه) اى اعطى الرقيق المشترى (قهله اخذه منه) اى اخذ المشترى الكوزمن الرقيق (قوله وضعة يده) اى وضع الرقيق الكوزيد المشترى (قوله من لا يعذر الخ) لم يقيد به فهاقبله ولا يبعدالتقييدبه فيه ايضا سم على حج وعليه فهو مخالف لقول حج تنبيه مقتضى كلام المتن والروضة الخ اه عش وقد يدعى انقول الشآرح من لايعذر الخ راجع لكلُّ من استخدم وتركعلي التنازع(قولهاو اللذن له الخ)اى المشترى (قوله او في بده)اى ولو مَلكا للباَّ ثُعنها ية ومغنى (قولهو في المدة التي اغتفرله الخ) اي و إلا فالرد ساقط بالتاخير لا بالترك المذكور اه رشيدي (قوله ما تحت السرذعة) بفتح الموحدوسكون الراءو فتح الذال المعجمة المهملة اهعش (قهله لاضرار نزعه) ايكان عرقت وخشي من النزع تعييها اه قالعش أى ولو يمجر دالتوهم لان المدار على ما يشعر بقصد انتفاعه و توهمه العيب المذكورمانع من ارادته آلا تنفاع ولو اختلف البائع والمشترى في ذلك فينبغي تصديق المشترى لان البائع يدعى عليه مسقط الردو الاصلُّ عدمه على ان ذلك لا يعلم إلامنه اه (قوله عاياتي) اى فى شرح و يعذر فى ركوب جموح الخ (قوله و نقل الروياني) اي ما نقله الروياني الخقال سم أقر الروياني في شرح العباب فانه بعد تفصيل الحلب قال و يجرى ذلك في وطء الامة الثيب فان كانت و اقفة ضرو إلا فلا كانقله آلروياني عن والدهاه ثم فرق بينهذه المسائل و نظائرها فراجعه اه سم (قول حل الانتفاع) لا يخنى ان المراد بحل الانتفاع عدم سقوط حقالر دو إلافلاو جه لحرمة الانتفاع المذكّور قبل الفسخ لانه انتفاع بملكه غاية الامرسقوط الرداه سم (قوله غير خني) و لعل وجهه ان الحلب تفريغ للدابة من اللن المملوك للشترى فليس فيه ما يشعر بالرضا ببقاء العين و لا كذلك الوطء و نحوه اه عش (قهله العذار و اللجام) من عطف الحاص على العام عبارة المغنى العذار ماعلى خد الدابة من اللجام أو المقود اله (قول فلايضر تركهما) قال في شرح العباب اى والمغنى و لاتعليقهما اه سم عبارة عش اى و لا وضعهما فى الدابة لان الغرض حفظها اله (قوله و ظاهر قول الروضة) عطف على قوله مقتضى الخ و (قوله كاان تاخير الردالخ) مقول

(قول وحينند يسقط الاشهاد) وكذاشرح مر وقد ينظر فيه (قول من لا يعذر بجهل ذلك) اى كاقاله الاذرعى ولم يقيد به فيما قبله و لا يبعد التقييد به فيه ايضا (قول هو نقل الروياني لخ) اقرالروياني فشرح العباب فانه بعد تفضيل الحلب قال و يحرى ذلك في وطء الامة الثيب فان كانت واقفة ضر و إلا فلا كانقله الروياني عن والده اه ثم فرق بين هذه المسائل و نظائر ها فر اجعه (قول ه حل الانتفاع) لا يخنى ان المراد يحل الانتفاع عدم سقوط حق الرد و إلا فلا و جه لحرمة الانتفاع المذكور قبل الفسخ لانه انتفاع بملكه غاية الامر سقوط الرد (قول ه فلا يضر تركهما) قال في شرح العباب و لا تعليقهما

الثيبضعيف والفرق بينه و بين الحلب الآتى غير خنى و خرج بالسرج و الاكاف العذار و اللجام فلا يضرتر كهما لتو قف حفظهما عليهما (تنبيه) «مقتضى صنيع المتن و ظاهر قول الروضة كما ان تاخير الردمع الامكان تقصير فكذا الاستعمال و الانتفاع و التصرف لاشعارها بالرضا

انه لوعلم بالعيبوجهلان له الرديه وعذر بجهله ثم استعمله سقط رده لتقصيره باستعماله الدالعلى الرضا مه فان قلت لا نسلم الاقتضاء والظاهر المذكورين لانه لايتصور منه الرضا إلا باستعماله بعدعلمه بان له الرد وأمامع جهله فهو يقول أنما استعملته ليأسي من ردىله لالرضائىبه قلت ماذكرت ظاهر مدركاوان أمكن توجيه مقابله بان مبادرته الى الاستعال قبل تعر فخبر هذاالنقص الذى اطلع عليه تقصير فعومل بقضيته (ويعذر فى ركوب جموح) للرد (يعسر سوقها وقودها) للحاجة إليهو هل يلز مهسلوك أقرب الطريقين حيث لاعذر للنظرفيه مجال ولعل اللزومأقرب لانهبسلوك الاطول مع عدم العذريعد عابثاكما دل عليه كلامهم في القصر بخلاف ركوب غيرالجموح واستدامته بعد علمه بالعيب بخلاف مالو علم عيب الثوب في الطريق وهو لابسهلايلزمه نزعه لانه غـير معهود قال الاسنوى ويتعين تصويره فىذوى الهيئات اوفها إذا خشى من نزعه انكشاف عورته ومثله النزول عن الدابة اه ويلحق به

قول الروضةو(قوله انه لوعلم الخ) خبرةوله مقتضى صنيع المتن (قوله قلت ماذكرت)أقول هو الظاهر مدركا ونقلاوماذكرهمن مقتضي صنيع المتنوغيره غايته انه اطلاق وهوقا بل للتقييدو لعلهم اكتفوا عن التنبيه على اغتفار الجهل في كل فرع فرع من فروع الباب بتصريحهم به في بعضها كمسئلة الجهل بالفورية والحاصل أنالذى ندين الله بهان كثير امن فروع هذا الباب مما يخفى تحريره على كثير من المتفقهة فضلا عنالعامة ولهذاوقع الاختلاف والتنازع في فهم بعضها بين فحول الائمة فضلاعن غيرهم فالزام العامة بقضية بعض الاطلاقات لاسمامع غلبة الجهل واندراس معالم العلم فى زما ننا بعيدمن محاسن الشريعة الغرامو الله أعلمتهم رايت في حاشية النور الزيادي ما نصه قول شرح المنهج و اغلق الباب اي و ان لم يمتثل امر ه إلا ان جهل الحسكم وكان بمن يخفى عليه ذلك فيعذراه ورايت غيره نقل عن الاذرعي انه ينبغي ان يعذر غير الفقيه بالجهل بهذاقطعا فلله الحمداه سيدعمر وتقدمءن سموعش مايوافقه بلماسبق فىالشرح والنهاية من قولها من لا يعذر الخ راجع للاستخدام ايضاو قال النهاية في محترزه امالوكان بمن يعذر في مثله لجهله لم يبطل بهحقه كماقاله الاذرعياه وقال عش قولهمر بمن يعذر الخ اىبان كان عاميا لم يخالط الفقهاء مخالطة تقضى العادة في مثلما بعدم خفاء ذلك عليه اه (قول للحاجة) يؤخذ منه انه لو خاف عليها من اغارة اونهب فركبها للهرب بهالم يمنعه منردهااه نهاية قال عش قولهمر منردهاهذا كله قبل الفسخ فلوعرض شىءمن ذلك بعدالفسخ هل يكون كذلك او لافيه نظر وقدقدمناما يقتضي التفرقة بينهما وهو آنه لايسقط الردبالاستعال بعد الفسخ مطلقاو انحرم عليه ذلك ووجبت الاجرة اه (قوله و لعل اللزوم اقرب الخ) وعليه فينبغى سقوط الخيار بمجر دالعدول لابالانتهاء وينبغي أيضاأ نه ليسمن العذر مالو سلك الطويل لمطالبة غريم له فيه فيسقط خياره اهع ش (قوله بخلاف ركوب) إلى قوله ويلحق به في المغنى و إلى قوله ولو تبايعا فى النهاية إلا قوله و يظهر إلى الفرع و قوله كان صولح الى المتن و إلا انه لم يرتض عقالة الاسنوى كاياتي وقيد بطلان الردبالايقاف للحلب بماياتي (قوله واستدامته) الواو بمعنىأو (قوله بخلاف مالوعلم) هوفى مقابلة قوله بخلاف ركوب الخوالمرادانه لآيعذر فى ركوب غير الجموح واستدامته بخلاف مألوعلم عيب الثوب الخ فانه يعذر فيه اه عش (قوله لايلزمه نزعه) ظاهره و ان لم يكن في نزعه مشقة و لا اخل بمروءته اه عش (قوله لانه غير معهود) كذا ذكراه أي الشيخان فرْقا بين استـدامة الركوب واستدامة اللبسوظاهر انههوالمعتمدنظرا للعرفني ذلكولان استدامةلبسالثوبفيطريقه للرد لاتؤدى الى نقصه واستدامة ركوب الدابة قديؤدي الى تعييبها وكلامهما فيهماأي الدابة والثوب اي فرقهما بينهما محله إذالم يحصل للمشترى مشقة بالنزول اوالنزع فماذكر هالاسنوى فيهماعند مشقته ليس مرادا لها كما يؤخذ من كلامهما في هذا الباب اه نهاية قال عش قوله محله إذا لم يحصل الح صريح هذا أنه لايكلف نزع الثوب مطلقا بخلاف الدابة فانه يفصل فيها بين مشقة النزول عنها وعدمها وهو مخالف لمانقله سم عنه فى حو آشى حج وحو اثمى المنهج وعبار ته على المنهج المعتمد فى كل من الدا بة و الثوب انه ان حصل له مشقة بالنزولعن الدابةو نزع الثوب آميسقط خياره وآلاسقط منغير تفرقة بين ذوى الهيئات وغيرهم مر اه (قوله ومثله النزول عن الدابة الخ) فالحاصل انحكم الركوبوليس الثوب واحدفان شق تركهما لنحوعدم لياقة المشي أو العجزعنه أوعدم لياقة نزع الثوب به لم يمنعا الردو إلامنعاه مراه سم والحاصل المذكور صرح به المغنى وهو ظاهر الشارح حيث أقركلام الاسنوى خلافاللنهاية (قوله ويلحق به) أى بحموح يعسر سوقها الخ (قوله لعجزه عن آلمشي) و لا يضر تركه البرذعة عليها حيث لم يتات ركو به بدونها لعدم دَلالتهاعلي الرضآاه عش (قوله ولونحو حلب لبنهاالح)قياسه جريان هذاالتفصيل في جز (قوله ومثلهالنزول عن الدابة الخ) فالحاصل انحكم الركوب ولبس الثوب و احدفان شق تركهما لنحو عدم لياقة المشيء او العجز عنه او عدم لياقة بزع الثوب به لم يمنعا الردو إلا منعاه مر (قوله و له نعو حلب لبنها الحادث حال سيرها)قياسه جريان هذا التفصيل في جز الصوف الحادث بل يشمله لفظ نحو لكن وقع في الدر س

فان اوقفهاله اولانعالها وهي تمشي بدو نه بطل رده ويظهر تصديق المشترى في ادعاءعذر مماذكر وقد انكر البائع لأن المانع من الردلم يتحقق والاصل بقاؤه ويشهدله ماياتي قبيل قوله والزيادة ﴿ فرع) * مؤنة رد المبيع بعد الفسح بعيب اوغيره الى محل قبضه على المشترى وكذا كل يد ضامنة يجبعلى ربها مؤنة الرد علاف يد الامانة (واذاسقط رده بتقصير) منه كان صولح عنه يمال و هو يعلم فسادذلك (فلاارش) له لتقصيره (ولوحدث عنده / حيث لاخياراؤ والحيار للبائع (عيب) لابسبب وجدفيد البائع واطلع على عيب قديم وضابط الحادث هنا هو طنابط القديم فهامر عالبافن غيره نحو الثيو بة فهي حادث هنا مخلافهائم في أوانها وكذانجوقراءة اوصنعة فانه ثم لاردبه وهنالو اشترى قارئاثم نسى امتنع الرد وتحريمها على البائع بنحو وطء مشتر هوابنه ليس بحادثولو تبايعا ثمرالم يبد صلاحه بلاخياراوبه

الصوف الحادث بل يشمله لفظ نحو لكن وقع في الدرس خلافه و انه يضر الجز ، طلقا و لوحال السير فلتحرر المسئلة وانظرلو جوزناله استعمال المبيع في هذه المسائل هل شرطه عدم الفسخ و الاحرم لخر وجه عن ملكه وانكانلهعذراويباح مطلقاللعذر وآنخرج عن ملسكه سمعلى حجاةول وقديقال العذريبيحله ذلك مع الاجرةكما تقدم وقوله فلتحرر المسئلةقضية قول الشارحالاتى وآلمعنى يرده ثم يفصله اىالصبغ نظير مآفى الصوف اه الفرق بين الصوف و اللن اه عش اقول يُو يدمضرة الجز مطلقاقول المغنى و قد ذكر القاضي ان اشتغاله بجز الصوف مانعله من الردبل يردثم يجز اه (قوله فان اوقفها) الافصح حذف الالف اهعش (قه له بدونه) اى الانعال اه عشاى او النعل المفهوم من الانعال (قوله بطل رده) كذا جزم به السبكي والأوجه كإقاله الاذرعي انه لايضراي الوقف للحلب اذالم يتمكن منه حال سيرها او حال علفها او سقيها اورعيها اله نهاية قال عش قوله مراذالم يتمكن منه اى من الحلب كايؤ خدمن شرح الروض وينبغي ان محل ذلك اذا كان التاخير يضر بهاو الافله التاخير الى البائع اه وقوله فله الاولى فعليه (قوله اوغيره) كالخيار اه عش (قوله بلكل يدضامنة الخ)ومنهايد البائع على الثن فؤنة رده عليه اه ع ش (قوله و بحب على ربها ، و نة الرد) لو بعد الماخو ذمنه هناعن محل الآخذ منه هل يجب على رب اليدمؤنة الزيادة سم على حج اقول قضية قوله الى محل قبضه انه لا بجبوعليه لو انتهى المشترى الى محل القبض فلم يجد البائع فيه واحتاج في الذهاب اليه الي مؤنة فالاقرب انه يرفع الامر الي الحاكم ان وجده فيستأذنه في الصرف والاصرف بنية الرجوع واشهد على ذلك اهرعش (قول كارت و اح عنه الخ) حاصله ما في شرح الروض اي و المغني من انه الوصالحهالبائع بالارش اوبجزءمن الثمن اوغيره عن الردلم يصح لانه خيار فسخ فانشبه خيار التروي في كو نه غير متقوم ولم يسقط الردلانه أنماسقط بعوض ولم يسلم الاان علم بطلان المصالحة فيسقط الردلتقصيره اهكردي قول المتن (ولوحدث عنده عيب الخ) قضية كلام الشيخين وغيرهما انه لا فرق بين جناية البائع وغيره و به جزم الانوار اه سم قال النهاية و المغنى و نقله سم عن شرح الروض لوحدث عيب مثل القديم كبياض قديم وحادث فيعينه ثم زال احدهماو اشكل الحال واختلف فيه العاقدان فقال البائع الزائل القديم فلاردو لأ ارش وقال المشتري بل الحادث فلي الردحلف كل منه ماعلى ماقاله وسقط الرديحاف البائع و وجب للمشتري يحلفه الارشو مثله مالو نكلافان اختلفافي قدره وجب الاقل لانه المتيقن ومن نكل منهماعن اليمين قضي عليه اه (قوله او والخيار) الاولى اسقاط الو او (قوله لابسب) الى قوله ولو تبايعانى المغنى (قوله قمام غالبا) ولو فسر الحادث هنا بمانقص العين او القيمة عما كانت وقت القبض لم يحتج لزيادة غالبا اله عش (قوله فن غيره) اى غير الغالب (قوله بخلافها ثم في او انها) اى فانها ليست عيبا و (قوله ابنه) اى ابن البائع الله عش (قولة ليس بحادث) اى فله الردكان وجدان المشترى الامة المبيعة محرمة عليه لايقتضى الردلكونه ليس

خلافه و انه يضر الجز مطلقا و لوحال السير فلتحر را لمسئلة و انظر حيث جو زناله استعمال المبيع في هذه المسائل هل شرطه عدم الفسخ و الاحرم لخر و جه عن ملكه و انكان له عذر او يباح مطلقا للعذر و ان خرج عن ملكه و افع له يجب على ربامؤ نة الرد) لو بعد المأخو ذمنه هناعن محل الاخذمنه هل يجب على رب اليد مؤنة الزيادة وقول المصنف و لوحدث عنده عيب سقط الردقه را) و قضية كلام الشيخين و غير هما انه لا فرق بين جناية البائع و غيره و انه جزم في الانو ارلكن قال الروياني في جناية البائع و غيره بقطع اليد له الردقال الاذرعي و يجب طرده في كل عيب حدث عنده بفعل البائع لكنهم قالوا في زوال البكارة سواء زالت بوطء المشترى او البائع ان الزائل القديم نظر فرع في الروض لو حدث عيب مثل القديم ثم زال و اشكل الحال اى و ادعى البائع ان الزائل القديم فلاردو لا ارش و ادعى المشترى انه الحادث فله الرد و طه من منكل على ما قاله و سقط الردو و جب المشترى الارش فان اختلفا في قدره و جب الاقل و من نكل قضى عليه (قوله ليس بحادث) قديفهم انه يكون قديما بمعنى انه لو ظهر ت عرمة على المشترى الردم عانه ليس كذلك انه لو ظهر ت عرمة على المشترى و طه من يحرمها و طؤه عليه كايه و ابنه كان للمشترى الردم عانه ليس كذلك

عيباقديما عشوسم (قوله و انقضى) و ان بق ردكاياتى فى قوله اما اذا كان الخيار للمشترى الخ اهسم (قوله ثم بداً) أي بعد القبض بدليل البحث الآتي آنفا (قوله لم ير دبه قهر ا) تقدم عندة و له و لا مشترزكو يأما يدل على ان له الرد بعداداء الزكاة من غير المبيع سم وكردى (قوله و ان رجع) اى المال (قوله و به يتجه الخ) اى بقوله اذللساعي الخ (قوله و بعد اللزوم) اى بان لم يكن خيار او انقضي (قوله حال الخ) عبارة النهاية صفة للرداىمعنى لاللسقوط فيكونالساقطهو ردهالقهرىفلوتراضياعلى الردكانجآئز ابخلاف مالوكان القهر صفة السقوط فانه يكون الردىمتنعا مطلقا اه تراضيا او لاعش (قوله او تمييز له الح)و لعله اراد بالتمييز اللغوىاىالمفعول المطلق نوعىاى رداقهريا اوذاقهر وسقوطاقهريااو ذاقهروالا فالمعرف باللام والفعل نفسه لا يميزان بالتمييز الصناعي كذافي سم (قوله وذلك) الى التنبيه في النهاية الاقوله اما اذا كان الىولو اقاله وقولهو ان كانالصبغ الىووجهه (قولهوذلك) أى امتناع الردالقهري اله نهاية (قوله والضررالخ) علة ثانية ولعل المراد آن ضرر المشترى بالعيب القديم لايز ال بضرر البائع بالردمع العيب الحادث (قوله و من ثم) اى من اجل العلتين (قوله لو ز ال الحادث ر د) ظاهر هسو اءعلم بالقديم قبل ز و ال الحادث اولم يعلم به الابعد زو الهوفي شرح الزركشي هناولو علم به قبل زو ال الحادث ثم ز ال فظاهر كلامهم استمر ارامتناع الردوفيه نظر انتهى والنظرهو الوجه بل لنامنع ان الامتناع ظاهركلامهم بل فيهما يدل على ما يو افق النظر ثمر أيت الشارح لما حكى عن الاذرعي ما يو افق كلام الزركشي عقبه بتوله و الوجه ان له الردولانسلم انظاهر اطلاقهم ذلك بلكلامهم الاتى الخ انتهى وقضية ذلك انه اذاكان الحادث الزواج انهاذاارادالردبعد الطلاقوانقضاء العدةجازله ذلك اهسم اقولعبارة المغنى ويستثنى من منع الرد بحدوث العيب عندالمشترى مالولم يعلم العيب القديم الابعدزو ال الحادث اهصريحة في استمر ار الآمتناع فىذلكوهوقضيةقولالشارحالسابق انفاثم علم عيباحيث عبربثم ويمكن الجععلي بعد بحمل الامتناع على ما يحب فيه الفورو الجو ازعلى ما لا يجب فيه من المستثنيات السابقة في الشرح فليراجع (قوله وكذالو كَانَائَةٍ) ﴿ فَرَعَ ﴾ قال في العباب ولو فسخ المشترى والبائع جاهل بالحادث تُم علم به قله فسخ الفسخ اه ﴿ فرع﴾ في الروض و إقر ارالعبد بدين معاملة لا يمنع الردوكذ اا تلاف المال ان صدقه المشتري وعفو المجني عُليه آيعند التصديق كزوال الحادث انتهى آه سم (قولِه فقال قبل الدخول الخ) راجع لقوله او منغيره فقط كماقدمنا عن سم عنشرح العباب عند قول الشارح اوزوجها بعدةول المتن ولوهلك المبيع عندالمشترى او اعتقه ثمر ايت في الرشيدي ما نصه قوله مر فقال اي ذلك الغير للعلم بزو ال الما نع في مسئلة تزوبجهامن البائع بمجرد الفسخ اذينفسخ به النكاح وقوله قبل الدخول كان ينبغى تأخيره عن قوله فلهالر داذلافائدة فىالقول قبل الدخول اذاوقع آلر دبعد الدخول وخرج بقبل الدخول مابعد الدخول لانه

كاصرح به في شرح الروض حيث ناقس عبارة الروض و قال فكان الاولى ان يقول فتحريم الامة الثيب بوطئها على البائع لا يمنع الردكالي المنته اله فتامل قوله كالا يثبته و لماقال في المباب و لا يمنعة الى الرحة الثيب على البائع بوطء المشترى اوغيره لكو نه اصلا او فرعا للبائع قال الشارح في شرحه و هذا من القاعدة الى وهى ان كل عيب يثبت به الخيار فجد و ثه عند المشترى يسقطه و ما لا فلا قال لان تحريم المبيعة على المشترى لا يثبت له الخيار اله وقوله و انقضى و ان بقى دكاياتى في قوله اما اذا كان الخيار للمشترى الخروفي له المسترى لا يشترى المشترة كويا ما يدل على ان له الرد بعد اداء الزكاة (قوله لا لسقط لفساده) من المعلوم انه لا يكون تمييز السقط لا نه فعل و الفعل لا يميز باسم منصوب و الذي ينبغى ان يبنى امتناع تعلقه بسقط على انه مفعول مطلق الى سقو طاقهر الى ذاقهر اوقهر بالقوة احتمال العبارة لهذا بل تبادره منها و كان و جه على انه مفعول مطلق الى سقط الردة مرا ان الأمتناع اقتضاؤه ان الساقط الردمطلقا و لو بالتراضى فليتا مل (قوله و من ثم لو ز ال الحادث رد) ظاهره سواء علم بالقديم قبل زو ال الحادث او لم يعلم به الا بعد زو اله و في شرح الروض هنا مقتضى قوله سقط الردة مرا ان المهالة و معلى به قبل زو ال الحادث الم يعلم بالقديم حتى ز ال الحادث لا يردو الاصح خلافه و لو علم به قبل زو ال الحادث ثم ز ال

وانقضى ثم بدأ ثم علم عيباو لم يؤدالزكاة منغير المبيع لم يردبه قهرا لان شركة المستحقينله بقدر الزكاة كعيب حدث ييده اذللساءي اخذهامن عين المال وان رجعالمبائع وبهيتجه بحث الزركشيّ انه لو بدا قبل القبضو بعد اللزوم كان كعيب حدث بيد البائع قبله فيتخير المشترى (سقط الردقيرا)اىالردالقبرى فهو جال من الرداو تمييزله لإلسقط لفساده وذلك لانه اخذه بعيب فلاير ده بعيبين والضرر لايزال بالضررومز ثملوزال الحادث ردوكذالو كان الحادث هو التزويج مز البائع او منغيره فقال قبل الدخول انردك المشترى بعيب فانت طالق

بذلك والجوابعنه باصلاح التصوير بان يقول فانت طالق قسله اما إذا كان الخيار للشترى أولهما فللمشترى الفسخ منحيث الخيار و ان حدث العيب فيده فيرده مع الأرشولو اقاله بعدحدوث عيب بيده فللباثع طلب ارشه لصحتها بعدتلف المبيع بالثمن فكذا بعد تلف بعضه ببعض الثمن ويؤخذ من صحتها بعدالتلف صحتها بعد بيع المشترى كاأقتى بهبعضهم أخذا منقولهم تغلب فيها أحكام الفسخ مع قولهم بجو زالتفاسخ بنحو التحالف بعد تلفالمبيعأوبيعه أو رهنهاو إجارتهو إذاجعل المبيع كالتالف فيسلم المشترى الاول مثل المالي وقيمة المتقوم وأخذالباقيني من ذلك صحة الاقالة بعد الاجارة علم البائعأملا والاجرة المساة للشترى وعليه للبائع أجرة المثل (ثم)إذاسقطالردالقهرى يحدوث العيب (انرضي مه البائع) بلا ارش عن الحادث (رده المشترى) عليه (أوقنع به) بلاارشله عن القديم لعدم الضررحينئذ (و إلا) برضي البائع مدميبا (فليضم المشترى ارش الحادث إلى المبيعو رده) على البائع (او يغرم البائع) للمشترى (ارش القديم ولايرد)لان كلا

تعقبهالعدةوهي عيبكامراه (قوله فلهالرد)اىللشترى (قهاله لزوال المانع) قال في شرح الروض ولم تخلفه عدة سم على حجو (قوله ولم تخلفه) اى والحال لم تخلفه بَان كان قبل الدَّخول اه (قوله به) اى بالرداه عش (قوله لقارنته) اى العيب للرد فمالوقال الزوج قبل الدخول الخاه عش (قوله فاندفع) اى بقوله و لا اثر مع ذلك الح (قوله فيه) اى فى قوله وكذا لوكان آلحادث هو التزويج آلخ (قوله و الجو آب الخ) عطف على التو قف (قوله امًا إذا كان الخيار الخ) محترز قوله السابق حيث لا خبار الخ (قوله من حيث الحيار) اىخيارالشرط اه عشاىوالمجلس (قهله ولواقاله) اىأقالالبائع المشترىويحصل بلفظ منهما كقولالبائع اقلتك فيقول المشترى قبلت أه عش (قهله بعد حدوث عيب) ظاهره سواءعلم به البائع قبل الاقالة أولاوفي سمعلى منهجلو فسخ المشترى والبائع جاهل بالحادث تمعله فله فسخ الفسخ اه عَبَابِوقياسهانالبائع إذا أقالجاهلا بحدّوثالعيب ثم علمة كانله فسخ الاقالةاه عش وقدقدمنا عنه عن سم عندقول المتنولو علم بالعيب بعد زو ال ملكه الخالفرق بين الفسخو الاقالة راجعه (قوله بيدء) اى المشترى (قول فكذا بعد تلف بعضه الخ)سيأتي ان الارش المأخوذ من المشترى جزء من القيمة لا من الثمن فانظر مامعني هذا التعليل اه رشيدي عبارة عشقوله ببعض الثمن أي بما يقابل بعض الثمن لما تقدم ان الارش الذي يا خذه الباتع ينسب إلى القيمة لا إلى الثمن اه (قوله من صحتها) اى الاقالة (قوله بعد بيع المشترى) ويردالبائع الثمن على المشترى ويطالبه بالبدل الشرعي كاياتي ويستمر ملك المشترى الثاني على المبيع اه عش (قوله تغلب فيها) أى الاقالة اه عش (قول ه فيسلم الح) اى المبائع (قول مثل المثلياخ) اى المبيع المثلى وقيمة المبيع المتقوم (قهاله من ذلك) اى من قولهم تغلب فيها الح (قوله وعليه للبائع أجرة المثل) ينبغي لما بق من المدة بعد الاقالة سموع ش (قوله بلا ارش عن الحادث) الى قوله ويظهر في المغنى إلا قولهو من ثم الى نعمو قوله وحيث إلى المتن (قهاله لعدّم الضرر) أي على الباتع (حينتذ) اي حين إذرضي بذلك عبارة المغنى لان المانع من الردو هو ضرر البائع قدز البرضاه به اه ويحتمل ان المراد لعدم الضررعلى المشترى حين اذخير و يحتمله ارادتهما معاوهو الافيد قول المتن (فان اتفقاعلى احدهما فذاك)

فظاهر كلامهم استمر ارامتناع الردو فيه نظراه والنظرهو الوجه بل لنامنع ان الامتناع ظاهر كلامهم بل فيه ما يدل على ما يو افق النظر ثمر ايت شرح العباب نازع بذلك و عارة بعضهم قال الاذرعي ولوعلم العيب القديم قبل زوال الحادث ثمرز ال ظاهر اطلاقهم استمر أرامتناع الردو فيه احتمال ظاهر اه وهذا الأحتمال اوجهبل لنامنع ان ظاهر كلامهم ماذكر هثمر أيت الشار حلاحكي كلام الاذرعي المذكور في شرح العباب عقبه بقوله والوجه انله الردو لانسلم ان ظاهر اطلاقهم ذلك بل كلامهم الآتى الح اه وقضية ذلك انه اذا كان الحادث الزواج انه اذاأر ادالر دبعد الطلاق وانقضاء العدة جازله ذلك ولاينا في ذلك ان التزويج بفعله اذ لوأثرذلك لم تتأت مسئلة التعليق المذكورة فليتأمل ﴿ فرع ﴾ قال في العباب ولوفسخ المُسْترى والبائع جاهل بالحادث ثمعلم به فله فسخ الفسخ اه و فى شرحه قال الفتى و ينبغى ان يقال تبين بطلان الرد لمقارنته المنع منه وهو حدوث العيب في بدى المشترى ثم نازعه في ذلك ثم قال وعلى الاصح أن له فسخ الفسخ هنايفرق بينهوبين نظيره المذكورفى الاقالةأىوهوماذكره عن البغوى انهمالو تقايلاً ثم اطلع على عيب فى يدالمشترى فان قلنا الاقالة فسخ فلارد بانهاليست متمحضة للفسخ بل فيهاشا ثبة مشامة للبيع كاياتي فراعوا تلك الشائبة واوجبو االارش مخلاف الردهنافانه متمحض للفسخ ويتبين الحدوث تبين اختلال الفسخاه وقوله بل فيهاشائية مشامة للبيع قديقال تلك الشائية تناسب الردفكيف جعلها سببالعدم الرداه ﴿ فَرَ عَ ﴾ في الروض و اقر ار العبد بدين معاملة لا يمنع الردوكذا اتلاف المال ان صدقه المشترى وعفو المجنىعليه اىعند التصديق كزوال الحادثاه (قوله لزوال المانع) قال فى شرح الروض ولم تخلفه عدة (قوله وعليه للبائع أجرة المثل) ينبغي لما بق من المدة بعد الاقالة (قول المصنف فأن ا تفقاعلي أحدهمافذاك آقال فيشرح الروض فانقلت تقدمان آخذار شالقديم مالتر اضيمتنع قلناعند امكان

فان قيل إن أخذار شالقديم بالتراجع متنع أجيب بأنه عند إمكان الرديتخيل أن الارش في مقابلة سلطنة الردوهي لاتقابل اي بعوض بخلافه عندعدم إمكانه فان المقابلة تكون عمافات من وصف السلامة في المبيع نهاية ومغيى واسى قول التن (فليضم المشترى الخ)اى او قنع بالمبيع بلا ارش عن القديم و إنماسكت عنه لظهوره مع علمه مما قدمه انفا (قهله فعلُ الاحظ) أنظر لو كأناو ليين او وكيلين و اختلف الاحظ ام سم اقولوالآقر بادخاله في قول المصنف الآتي والاالخبان براد بذلك ما يشمل نبي الاتفاق شرعا (قوله لواطلع) أي المشتري (قوله يتعين فيه الفسخ) أيأو الرضَّابه بلاطلب ارش للقدم كاهوظاهر وفي شرح الروض عن ان يونس ومحل ماذكر إذاكان العيب بغير غش و إلا فقد مان فسأد البيع لاشتم اله على ر باالفضل اه فهلاقا لراوعلى قاعدة مدعجوة إن كان الغش قيمة اه سم (قوله لانه) اى الارش (قوله لما نَهُشُ اللامالتعليل اهعش اي والجار والمجرورخبران (قوله فلايؤدي) أي الفسخ مع أرشُّ الحادث (قوله بخلاف إمساكه الخ) أي فانه يؤدي للمفاضلة (قوله ومر ما لوتعذر رده) اي في شرح ولو هلك المبيع الخ اه سم وهو أنه يفسخ العقد ويرد بدل التالف ويسترد الثمن اله عش (قوله لتلفه) اى المبيع حسا اوشرعا (قوله رده) ظاهر هو انطالت المدة جدا سم على حجو ظاهره وُ إِنْ كَانَ زُوالِهُ بِفِعِلَ الشَّتْرِي كَازِالتَّهُ بَنْحُودُواءُ وَلَاثِيءَ لَهُ فِي مَقَابِلَةَ الدَّواء اهُ عُشُ (قُولِهِ بخلاف مجرد التراضي)ای علی اخذ الشتری ارش انقدیم ولم یاخذه ولم یقضی القاضی به للشتری فله الفسخ مغنى وعش قول التن (فالاصح اجابة من طاب الامساك) ظاهره و إن كان الاخر متصرفا عنغيره بنحوولاية وكانت المصلحة فىالرد فليراجع سمعلى حجوينبغى ان يقال إن كانت الصلحة في الردوطاب الولى الامساكلم يحز اامران الولى إنما يتصرف بالمصلحة وإن طلبه غير الولى كالبائع لولى الطفل اجيب لان البائع لا تلزمه رعاية مصلحة الطفل و وليه الان غير متمكن من الرداه عش (قوله نعم لو صبغ الخ) اىوالصورة انهليس هناك عيب حادث واناوهمه الاستدراك بنعم اله رشيدي (قوله لوصبغ الخ) أى المشترى وينبغي أن مثل الصبغ غيره من كل ما تزيد به القيمة اه عش (قوله بماز ادفى قيمته) فأن نقص قيمته لم يتات قوله الاتي لم يغرم شيئا اه سم (قوله فطلب الخ) اى المشترى آرش العيب القديم (قوله بلرده) بصيغة الامر(قوله واغرماك قيمة الصبغ الخ) عله كما في اصل الروضة حيث لم يكن تاقيما و إلا فليس المشترى.طالبته بقيمته لتفاهته اه سيدعمر (قوله ان لم يمكن فصله جميعه) اى بغير نقص

الرد يتخيل ان الارش في مقابلة سلطنة الردوهي لا تقابل بخلافه عند عدم إمكانه فان المقابلة تكون عمافات من وصف السلامة في المسيع فقوله فعل الاحظ) انظر لو كاناوليين او كيلين و اختلف الاحظ (قوله يتعين فيه الفسخ الح) اى او الرضا به بلاطلب ارش القديم كاهو ظاهر قال في الروض ولو علم به اى بالعيب بعد تاف الحلى المسيع بجنسه فسخ و استرد التمن وغرم القيمة اهو قوله فسخ اهو قوله القيمة حكى في شرحه استشكال لا نه هنا لا يمكن اخذ الارش عن القديم و لاسبيل إلى اسقاط حقه بفسخ اهو قوله القيمة حكى في شرحه استشكال ذلك بان الحلى مثلي وجو اب الزركشي بان العيب قد يخرجه عن كو نه مثليا وحكى فيه ايضا ان ابن يونس قال ومحل ماذكر إذا كان العيب بغير غش و إلا فقد بان فساد البيع لا شتباله على ربا الفضل اه فهلاقال او على قاعدة مد عجوة إن كان الغيس قيمة (ومر ما لو تعذر رده الخ) آى في شرح ولو هلك المبيع الخ (قوله او بعد فاعده رده) ظاهره و لو كان الاخر متصرفا عن في المنافق وحدث في المنبع عيب مثل القديم كياض قديم وحادث في المشترى بل الحادث في المنترى بل الحادث في المنترية و المنترية و سقط الرد يحلف البائع و وجب للمسترى بحافه المنترية و المنترة و المنترة و المنترة و المنترة و المنترة و المنترة و المنتركة و ا

واضح لان الحق لها لا يعدوهما ومنثم تعينعلي ولىأووكيل فعل الاحظ نعم الربوى المبيع بجنسه لواطلع فيه علىقدىم بعد حدوث آخر يتعين فيه الفسخ مع ارش الحادث لأنه لما نقص عنده فلا يؤدى لفاضلة بين العوضين مخلاف إمساكه معارش القديم ومرمالو تعذررده التلفهو متى زال القديم قبل أخذ ارشهلم ياخذه أوبعد أخذه ردهأو الحادث بعد أخذارشالقدىمأوالقضاء به امتنع فسخه علاف مجردالتراضي (وإلا)يتفقا على و احد من ذينك بان طلب أحدهما الزد مع ارش الحادث والآخر الامساكمع ارش القديم (فالاصحاجابة من طلب الامساك)والرجوع بارش القديم سواءالبائع والمثتري لمافيه من تقرير العقدنعم لوصيغ الثوب بمازاد في قيمته ثم اطلع على عيبه فطلب ارش العيب وقال البائع بل رده وأغرم لك قيمة الصبغ انلم يمكن فصله جميعه

اجيبالباتع وانكانالصبغ وانزادت به القيمة من العيوب كماصرح به القفال و وجهه السبكى بان المشترى هنا اذا اخذالتمن وقيمة الصبغ لم يغر مشيئا و ثم لو الزمناه الردو ارش الحادث غرمناه لا في مقابلة شيء و به ردقول الاسنوى (۳۷۹) هذا مشكل خارج عن القواعد وحيث

اوجنا ارش الحادث لاننسبه إلى الثمن بل نردما بين قيمة المبيع معيبا بالعيب القديم وقيمته معيبابه وبالحادث بخلاف ارش القديم فانا ننسبه الى الثمن كامر (ويجب ان يعلم المشترى البائع على الفور بالحادث) مع القديم (ليختار) شيئا عآمركابجبالفورفي الرد حيث لأحادث نعم تقبل دعواه الجهل بوجوب فورية ذلك لانه لا يعرفه لاالخواص (فان اخر اعلامه بلا عذر فلارد) له به (ولاارش) لاشعارالتاخيربالرضا به نعم ان كان الحادث قريب الزوالغالباكالرمدوالحي لم يضر انتظار ه ليرده سالما على الاوجه ويظهرضبط القرب بثلاثة ايام فاقل وان الحادث لوكان هو الزواج فعلق الزوج طلاقها على مضى نحو الاثة أيام فانتظره المشترى ليردها خلىة لم يىطل ردە ، (تنبيه) ، قوله هنا فلار داما ان يريد به فلار دقهر افیکون مکرر ا لانه يستغنى عنه بقوله سقطالر دقهر ااو اختيارا فينافي قوله رده المشتري وقوله فذاك والذى يتجه في الجواب ان قوله ويجب الخقيدلقوله ثم الخافاد ان محل ذلك التخيير ان لم يو جد

في الثوبفان امكن نصله بغير ذلك نصله ورد الثوباه مغنى زاد النهاية كما اقتضاه تعليلهم وصرح به الخوارزمىوغيره والمعنى يردهثم يفصله نظيرما فىالصوف ولوكان غزلا فنسجه ثمعلم تخيرالبائع انشاء البائع تركه وغرم ارش القديم او اخذه وغرم اجرة النسج اه (اجيب البائع) والقول قوله في قدرقيمة الصبغ لانه غارم وظاهره سواءكان الصبغ عيناام لاوليس مرادا بل المراد الاوللانه هو الذي يتاتى عليه التنازعوطلبالارشاهعشوقولهلآنههوالذي الخفيه وقفة ظاهرة (قوله من العيوب) خبر وان كان (قوله كما صرح به)اى بان الصبغو ان زادت به قيمته من العيوب اله مّغني (قوله و ثم) اى في مسئلة المتن الهكردى (قوله لو الزمناه) أى المشترى (الرد) اى بان يحيب الطالب المرد مع ارش الحادث لاالطالب للامساك و الرجوع بارش القديم (قوله و بهردة ول السكاكي) وحاصل الردان مسئلة الصبغ استثنيت عن قاعدة اجابة من طلب الامساك لماذكر ه السبكي (قول هذا) اى اجابة البائع في مسئلة الصبغ (قول عن القو اعد) اى قاعدة اجابة طالب الامساك اذالجاب في مسئلة الصبغ طالب الرد (قول فانانسبة ألى الثمن) اى لبقاء العقد المضمون بالثمن و اما ارش الحادث فهو بعد فسخ العقد فهو بدل الفائت من المبيع المضمون عليه باليد اه عش وفيه وقفة لماقالوا ان الفسخ يرفع العقد منحينه لامن اصله (قوله كامرً) اى قبيل قول المتن والاصح اعتباراقل قيمه (قولَه مع القديم) إلى قولهويظهر في المغنى (قوله شيئاعامر) اى من اخذالمبيع بلاارش الحادث وتركّه وأعطاء ارش القديم اه مغى (قوله لا يعرفه الاالخواص) فلوعرف الفورية ثم نسيها فينبغي سقوط الردلندرة نسيان مثل هذه ولتقصيره بنسيان الحكم بعدماعر فه اه عش (قوله على مضى نحو ثلاثة ايام) مفهومه انه لو زادت المدة على ذلك كانعلق طلاقها بسنة مثلا لم يكن له الردو بحب الارشحالاو قدير دعليه ما تقدم في الاجارة من انه اذا لم يرضالبائع بالعين مسلوبة المنفعة صبر المشترى الى انقضاءالاجارة ولاياخذار شالعدم ياسه من الرد اللهم الاان يقال ان التزويج لماكان يرادبه الدواموكان الطلاق على الوجه المذكور نادرا لم يعول عليه اه عش(قوله او اختيار افينافي قوله رده المشترى وقوله فذاك) فيه امور الاول ان معني اختيار ابرضا البائع لانه مقابل قوله قهر الثانى ان وجه قوله فينافى الخان هذين القو لين افادا الردبر ضاالبائع الثالث قديشكل حينتذدءوى المنافاة لان الردبرضا البائع المستفاد منهذين القولين مفروض فيمااذالم يؤخر اعلامه بلا عذرونني الردهنامفروض فيمااذااخره بلاعذر فلم يوجدشرط المنافاة لاختلاف محل الاثبات ومحل النغي فكان الوجهان يقول او اختيار الم يتجه اذلاما نعءن الردبالرضا بدليل جو از التقايل ثم يجيب فيتامل اه سم اى بقوله و الذي يتجه الخ (قوله و الذي يتجه الخ)خلاصة الجواب ان المنفى الردمع الارش فلاينا في انهمالوتر اضياعلى الردمن غير ارش جاز (قوله فلاردله به) اى بالقديم (قول بعديم) اى لفظة ثم (قوله التي من جملتها الخ) نعت للكيفية (قوله آخذ الارش)اى اخذ المشترى ارش القديم المذكور بقولَ المتن اويغرم البائع ارش القديم الح ﴿ قُولِهِ هَذَا ﴾ اى قوله فلاردالخ ﴿ قُولِهِ مَن غيرارش ﴾ الارشوا بماوجب لهمع انه انما يدعى الردلتعذر الردومثله مالو نكلافان اختلفا في قدره وجب الاقل لانه المتيقن ومن نكل عن الحلف منهما قضى عليه كما في نظائر مشرح مر (قوله او اختيار افينا في قوله رده المشترى وقوله فذاك فيهامور الاول انمعني اختيارا برضآ البائع لانه مقابل قوله قهر االثاني انوجه قوله فينافى انهذين القولين افادا الردبر ضاالبائع الثالث قديشكل حينئذدعوى المنافاة لان الرد برضا

البائع المستفادفى هذين القولين مفروض فيمااذا لم يؤخر اعلامه بلاعذرونني الردهنا مفروض فيمااذا

اخره بلاعذر فلم يوجدشرط المنافاة لاختلاف محل الاثبات ومحل النفي فكان الوجه ان يقول او اختيار لم

يتجه اذلامانع من الرد بالرضا بدليل جو از التقايل ثم يحيب فليتا مل (قول من غير ارش)قد يستشكل امتناع

تقصير بتاخيرالاعلام والافلاردله بهعلى تلك الكيفية المشتملة على التخيير السابق بعد ثم التي من جملتها اخذالارش وحينئذ فلاينا في هذ اجواز الردبالر ضا من غير ارشكاصر حابه بقولهما في باب الاقالة لو تفاسخا ابتداء بلا سبب جازاي جزماو قيل فيه و جهان وكان اقالة اه لامكانها هنابخلافها فيمانحن فيه لانهااما بيع فشرطها أن تقع بماوقع بهالعقدالاولوهنا بخلافه واما فسخ فور دهامور دالعقدو ليس الارش موردا حتى يقع العقد عليه ولمأر أحدا من الشراح نبه على شيء من ذلك (ولوحدث عيب لا يعرف القديم إلا به ككسر بيض) لنحو نعام لان قشره متقوم (و) كسر (رانج) بكسر (۴۸۰) النون و هو الجوز الهندي حيث لم تتأت معرفة عيبه إلا بكسر وفز عم تعين عدم عطفه

قديستشكل امتناع أخذ الارش برضاالبا أمع ولااشكال لانه أخذ بغيرحق لانه أخذه عن العيب مع سقوط حقه منه وقد تقدّم عنشرح الروض امتناع الاخذ بالتراضي اه سم (قول لامكانها) اى الآقالة هنا يعنى فيما إذا تراضياعلى الردّمن غيرارش (بخلافها فيما نحن فيه) يعنى من الردبالارش اله بصرى عبارة سم كان مرادهمنع ان يكون مانحن فيه مع الارش اقالة اه (قوله لانها) اى الاقالة اه بصرى عبارة الكردىقولهلامكانهامتعلق بفلاينافى وآلضمير يرجع إلى الآقالةوهنااشارة إلىجواز الرد بالتراضى وقوله فيمانحن فيهأراديه قوله فلاردلهيه وقولة هنا يخلافه اشارة الىقوله فيمانحن فيهاه (قهله وهنا مخلافه) اي لزيادة الأرشعلي المعقودعليه الاول (قهله موردالعقد) اي الاول قول المتن (لايعرفالقديم الابه)لوظهر تغير لحم الحيو ان بعدذ يحه فان امكن معر فة تغيره بدون ذيحه كمافي الجلالة امتنع الردبعدذ بحهو ان تعين ذبحه طريقا لمعرفة تغيره فله الردهذا حاصل ما افتى به شيخنا الشهاب الرملي سم على حج اقول قول الشهاب فله الرداى ولاارش عليه في مقابلة الذبح كماهو ظاهر لان الفرض ان تغيرُ اللحملا يعرفالا بالذبح اه عش (قوله لنحو نعام)الى قوله و بحث فى المغنى الافو له و زعم الى المتن فو افق والى قوله ويظهر في النهآية الاقوله اي بآلنظر الى المتن وقوله والتدويد الى ولو اشترى (قهله لنحو نعام) اى ماقشره متقوم و (قوله لانقشره الخ) علة لقوله لنحونعام (قوله بكسر النون)و بفتحها اله عميرة (قهله وذكر ثقب) عطَّف على قوله عدم عطفه (قوله قبله) اى قبل رانج (قوله بالكسر) اى فقط ليطأبق المتن (قوله غير صحيح) ولوسلم كانمن بآب علفتها تبنا وماءا بآردا آه سم (قوله فيحمل) أَى كَلاَّمُ المَانَ (عَلَى الاول) أي ما يمكن معرفته بالكسر فقط (قوله بكسر الباء) ويقال فيه أيضا طبيخ بتقديم الطاءاه مغنى (قوله بكسر الواو) من دود الطعام ففعله لازم اه مختار اه عش (قوله اماييض نحودجاج الخ) محترزقوله لنحونعام (قوله فانه يوجب)أى تبين كون ماذكر مذر ااو مدودًا عبارةالمغنى أمامالاقيمةله كالبيض المذر والبطيخ المدود كلهاو المعفن فيتبين فيه فسادالبيع لوروده على غير متقوماً ه وهي واضحة (قول والالزمة) اي المشتري (قول الي محل العقد) قضية مامر للشارح أن محل القبض لوكان غير محل العقد كان هو المشهر اه عش (قوله اي بالنظر للواقع الخ) فلو اختلفانى انماذكر لايمكن معرفة القديم بدونه رجع فيه لأهل الخبرة ولوفقدو اأو اختلفو اصدق آلمشترى لتحقق العيبالقديم والشك في مسقط الرداه عش (قوله اولا) اي املم يعذر اه عش (قوله فيمتنع رده) وإذا امتنعالرد رجع بارش القديم سم على حج اهعش (قوله لعدم الحاجة إليه) أىالَى مااحدثه (قوله كتقوير البطيخ) اى اخذ شىءمن وسطّه على الاستدارة (قوله على عيه) بغرزشي فيه اى ماذكر من البطيخ و الرانج (قول وكتقويركبير) و مثله كسر القثاء و العجور المرين لانه يمكن معرفة مرارتهما بدون كسراه بحيرتي (قوله ولوشرطت) الى قوله لانها مقصودة في المغني (قوله وعند الاطلاق) اى عنداطلاق الرمان حين بيعه (قوله فكسرو احدة)أى و لافرق بين كونها كبيرة أوصفيرة (مسئلة)

أخذالارش برضاالبائع و لااشكال لانه أخذه بغير حق لانه أخذه عن العيب مع سقوط حقه منه و قد تقدم عن شرح الروض امتناع الاخذ بالتراضي (قوله بخلافها فيما نحن فيه) كان مراده منع أن يكون ما نحن فيه مع الارش اقالة (قول المصنف ولوحدث عيب لا يعرف القديم الابه) لو ظهر تغير لحم الحيو ان بعد ذبحه فان امكن معرفة تغيره بدون ذبحه كما في الجلالة امتنع الرد بعد ذبحه و ان تعين ذبحه طريقا لمعرفة تغيره فله الرد هذا حاصل ما افتى به شيخنا الشهاب الرملي رحمة الله تعالى عليه (قوله غير صحيح) ولوسلم كان من باب علفتها

على ماقبلهوذ كرثقب قبله غير صحيح اذغاية الامرانه بمكن معرفة عيبه بالكسر أارقو بالثقباخرىفيحمل على الأول (وتقوير بطيخ) بكسرالباء أشهرمن فتحها (مدود)بعضه بكسرالواو وكل ماماكوله في جوفه كالرمان والجوز (رد) ما ذكر بالعيبالقديم (ولا ارشعليه في الاظهر) لان البائع سلطه على كسره لتوقف علم عيبه عليه أما بيض نحو دجاج مذرو نحو بطيخ مدو دكلةفا نه يوجب فادالبيع لانهغيرمتقوم فيرجع آلمشترى بكل ثمنه وعلى البائع تنظيفالمحل من قشور ولاختصاصیا به والحث بعضهم ان محله ان لم ينقلما المشترى الى المحل التهجي بهو الالزمه نقلهامنه اني الي محل العقد أخذا ام في فرع مؤنة رد البيع (فان امكن) إي باانظر للواقع الالظنه كما يصرح به كلامهم(معرفة القديم بأقل بما أحدثه) عذر به مان قامت قرینة تحمله على مجاوزة الاقل اولا كاافتضاه اطلاقهم لتقصيره في الجملة (فكسائر العيوب الحادثة)فيمتنعرده بهلعدم الحاجة اليهوذلككتقدير

الطبخ الحامض وكسرالرانج وقد امكن الوقوف على عيه بغرزشي ، فيه وكتقويركبير يغنى عنه اصغر منه والتدويد لايعرف سال غالما الابالتقوير وقد يعرف بالشق فتى عرف به كان التقوير عيبا حادثا ولوشر طت حلاوة الرمان فبان حامضا بالغرزر داذ لا يعرف حضه يدور غرز او بالشق فلا لمعرفته بدونه وعند الاطلاق ليست الحوضية عيالانها مقصودة فيه ولو اشترى نحوييض او بطيخ كثير فكسر واحدة

كنلو اجتهدو اداهاجتهاده إلى ان النحاس من زيدفا نكر أن النحاس منه فليس له عرضه على الاخر لانه جتهاده يظنان الاخر لاحقله فيه فيبتى فى يده إلى أن يرجع صاحبه ويعترف يهوله أن يتصرف فيه من بالظفر و يحصل بثمنه بعض حقه ه (فَرع)، لو اشترى بطيخة فو جدابها انبت نظر فان كان ذلك عقب لعهمن شجره كان عيباله الردمه وإنكان بعدخزينه اى المشترى مدة يغلب انباته فهالم يكن عيبا فلاردمه ع عروة وله فان حلف فله عرضها الج محل تامل فلير اجع وقو له لا نه باجتهاده الحقديقُ خذمنه انه لو تغير مِتهاده إلى ان النحاس من الاخر فلدعرضه عليه (قولَه فان كسرالثانية فلاردله) اى ولو باذن البائع اه ش (قول مطلقا)أى أمكن معرفة عيبها بدون الكسر أولا اهع شوقال البجير عي أي سواء وجده الليمة غيرُ سليمة اه (قوله بالاول) اى بكسر الاولى (قوله كان الحكم كذلك) اى فلارد (قوله ويظهر انه الح) لوبانعيبالدا بةوقدا لعلهاوكان نزع النعل يعيبها فنزعه بطلحقهمن الردو الارش لقطعه الخيار بتعييبه لاختيارو إنسلما بنعلها اجبرعلىقبول النعل إذلامنةعليه فيمولاضان وليساللشترىطلب قيمتها نهاحقيرةفىمعرضردالدابة فلوسقطت استردها المشترىلان تركمااعراضلاتمليكوإن لم يعيبها عهالم يجبرالبائع علىقبو لهابخلاف الصوف يجبر على قبوله كماقاله الفاضى لانزيادته تشبه زيادة السمن فلاف النعل فيتزعها ولاينافي ماذكر ناهمامر من ان الانعال في مدة طلب الخصم او الحاكم ضار لان ذلك شتغال يشبه الحمل على الدامة وهذا تفريغ وقدذكر القاضي ان اشتغاله بجز الصوف ما نع له من الردبل يرده ميجزنها يةومغنى قالع شقولهم ريحبر على قبوله قضيته ان البائع يملكه وانه لا فرق بين كون المبيع تنقص بمته بجزآلصوف اولاو انهلا فرق بين ان تتضرر الشاة بجزه ككون الزمن شتاء مثلا او لاويو جهذلك بما كره بقوله لانزيادته تشبهزيادة السمن ووجه الشبه انكلامن اجزاء الحيو ان فاجبر على قبوله تبعاله ولم ينظر لمنة في المسامحة لانه في مقام رد المعيب والتخلص منه لكن يشكل على هذاما تقدم أي وياتي من أن المشترى ردالشاة ثم يفصل صوفها تحت يدالبا ثع إلاان يحمل ما تقدم اي وياتى على ان نزع الصوف لا يضر بالشاة كن المشترى من احده علاف مآهنااه (قول لم تتصل الخ) اى لم يتوقف منفعة احدهما الكاملة على ·خرعادةاهعش(قوله او اتصلت الح)اقتصر النّهاية و المغنى على الاول اعنى عدم الاتصال ثم قالا بعد قول لمتن في الاظهر و على آلخلاف فيما لا يتصل منفعة احدهما ما لاخركام اماما يتصل كذلك كمصر اعي ماب زوجي خف فلا يردالمعيب منهماو حده قهر اقطعااهقو ل المتن (ردهما)اي جازله الردان شاءفلو اطَّلْع على عيب احدهما فرضي به ثم اطلع فيه على عيب الاخرر دهما إن شاءوكذالو اشترى عبداو احداو اطلع فيه عيب ورضى به ثم أطلع فيه على اخر جاز له الردو لا يمنع من ذلك رضاه بالاو ل و يدل لذلك قول الشيخ عميرة فياولالتصريه ولورضي بالتصريةولكن ردهابعيب اخربعد الحلبردالصاعايضا اه وكذاقول الروضمتيرضياىالمشترى مالمصراة ثموجديها عيبااىقد يماردهاو بدل اللبن معها سم على حج اه تبنا وماءا ىاردا

ابو ثورالشافعي عمن اشترى بيضة من رجلو بيضة من آخرو وضعها في كمه فكسرت إحداهما فخرجت ية فعلى من يرد المذرة فقال الشافعي اتركه حتى يدعى قال يقول لا ادرى قال اقول له انصر ف حتى تدرى فانا رن لامعلمون اه و لا يجتهد لان فيه إلز ام الغير بالاجتهاد و ذلك غيرجا تز في الامو الومثله ما لو قبض من صيندراهم فخلطها فوجدفيها نحاساقال الزركشي ويحتمل ان يجتهدهنا انكان ثم امارة اهكذابهامش لفالمسئلة الاولى يهجمو يردالمذرة على واحدمن البائعين فان قبلها فذاك وإلا حلفه انها ليست مبيعة

فانحلف فله عرضهاعلى الاخرفان حلف الاخراستمر التوقف وإنقيلها احدهماقضي عليه بالثمن

يمترى ان يحلف إذا نكل أحدهما إن ظهر له بقرينة يغلب على الظن انه هو البائع ويطلب الناكل مالثمن اما

كانتامبيعتين من واحدفانكانتا بثمن واحدتبين بطلانه في المذرة ويسقط من الثمن ما يقا بله و إنكانت كل

حدة بثمن فالقول قول البائع في مقدار ثمن التالفة لانه غارم و اما المسئلة الثانية فالظاهر فيهاما قاله الزركشي

فوجده لثبوت بذلك البعض الثانية

الاوج العيبا فكان ويظهر

أخرى »(فر· وأحد

العيب

منكل احدم كمصرا

صفقة لااح الباتع

منغي عيب

شاء (فلا ي

الاظ مالا

وغير

عش (قوله يحوزر دالمعيب الح) خالفه النهامة و المغنى فقالا و لاير د بعض المبيع في صفقة بالعيب قهر ا و ان زال ملكة عن الباقى للبائع و إنكان المبيع مثليا بناء على ان المانع اتحاد الصفقة وهو المعتمد خلافا لبعض المتاخر بنباءعلى ان المانع ضرر التبعيض اه (قوله تاويله) أى النص (قوله و الكلام فما فيه خلاف) فيه نظر ظاهر لان كون الكلام فما فيه خلاف للاصحاب لاينافي تاويل النص المخالف لاحد شقيه يحيث تنتنى المخالفة اهسم (قوله كلامة فيه) اى كلام السبكى في البيع من البائع (قوله لانتفاء التفريق الخ) تعليل للاستشاء (قهله وخالفه) أى القاضي صاحباه الخوقالا بامتناع الردفي البيع من البائع وما في معناه ايضا لانهوقت الردلم يردكا تملك وهو المعتمدنها يةومغنى واسنى وفى سم قال فى الروض وشرحه و ان و رثه ابنا المشترى مثلا فليس لاحدهمار دنصيبه لاتحادالصفقة اه ولومات عن ابنين احدهما المشترى تعذر الرد إذلا يمكن رده على نفسه وله الارش على التركة للياس من الرداه قول المتن (ولو اشترى الح) وكذالو اشترىعبدىنكلو احديمائة فلدر داحدهما اه مغنى (قوله منهما) إلى قوله وقيل في النهاية والمغنى (قوله كامر)أى فى تفريق الصفقة من ان العبرة بالوكيل دون الموكل (قوله أو من اثنين) عطف على من و احد اه كردى(قوله فله)اىلاحدالمشتريين رد الربع وظاهران له ان يرد على كل الربع سم على حج اى لاان لاحدالمشتريين رد الربع عن الباتعين معا أه عش قال النهاية والمغنى ولو اشترى ثلاثة من ثلاثة فكل مشترمن كل تسعة وضابط ذلك ان تضرب عدد البائعين في عدد المشترين عند التعدد من الجانبين او احدهماعندالانفرادفي الجانب الاخر فاحصل فهو عدد العقود اه (قوله فأنه لا يبر االح) بل إنمايسر امن عيب ماطن موجودعند العقد كمامر فالصورة هنا ان العيب ماطن مالحيو ان اهرشيدي (قوله هذا) اى حدوث العيب بين العقد و القبض (قوله صدق البائع) اعتمده النها مة و المغنى (قوله على الأولى) و يكفيه الحلف على نني العلم حفى اله بحيرمى (قوله و المشترى على الثاني) كان حاصل أيضاحه انهما متفقان على وجوده في يد البائع إلا انالبائع يدعى سبقه العقد والمشترى يدعى تاخره عنه فلو ادعى البائع في هذه الصورة حدوثه في يدالمشتري فمقتضي ما تقدم انه المصدق وفي شرح مر وقد اخذبما تقرر قاعدة وهي انهحيثكان العيب يثبت الرد فالمصدق البائع وحيثكان يبطله فالمصدق المشترى ولو اختلفا بعد التقايل فقال البائع في عيب يحتمل حدوثه وقدمة على الاقالة كان عند المشتري وقال المشتري كان عندك قال الجلال البلقيني افتيت فيها بان القول قول المشترى مع يمينه لان الاصل براءة الذمة من غرم ارش

(قوله والكلام فيمافيه خلاف)فيه نظر ظاهر لان كون الكلام فيمافيه كلام للاصحاب لاينافي تاويل النص المخالف لاحد شقيه عيث تنتفي المخالفة (قوله او بيعه) قال في الروض فاو باع بعضه اى بعض المبيع في صفقة ثم و جدالعيب لم يردو لا ارش لعدم الياس منه اه قال في شرحه وقيل له الارش للباقي لتعذر الرد ولا ينتظر عود الزائل ليرد الكلكالا ينتظر زوال العيب الحادث و صححه في اصل الروضة تبعالنقل الرافعي له عن تصحيح التهذيب وهو ضعيف لانه انما ياتي على التعليل باستدر اك الظلامة لا بعدم الياس و اما تعذر الرد فا تماهو في الحال كالو باع الجميع فلا ارش له الى ان قال و شمل قوله كفيره باع بعضه مالو باعه البائع فلارد له وهو ما جزم به المتولى و صححه البغوى الحاه « (فرع) ه قال في الروض و شرحه و إن و رثاه المائع قلار دله وهو ما جزم به المتولى و صححه البغوى الحاه الصفقة و لهذا لوسلم احدهما نصف الثمن لم يلزم البائع تسليم النصف اليه من الرد (قوله فله رداله بع) و ظاهر ان له ان يردعلى كل الربع (قوله و لان الاصل الح) في هذا العطف نظر لان المعطوف عليه تعليل لليمين و المعطوف التصديق (قوله و المشترى على الثاني) كان حاصل إيضاحه انهما متفقان على وجوده في يد البائع إلا ان البائع يدعى سبقية العقد و المشترى يدعى تاخره عنه فلو ادعى البائع في هذه الصورة حدوثه في يد الماشترى فقتصى ما تقدم العقد و المشترى يدعى تاخره عنه فلو ادعى البائع في هذه الصورة حدوثه في يد المشترى فقتصى ما تقدم العقد و المشترى يدعى تاخره عنه فلو ادعى البائع في هذه الصورة حدوثه في يد المسترى فقتصى ما تقدم المسترى فقتصى ما تقدم

تاویله بحمله علی تراضی العاقدين به فني غامة البعد لانهمع الرخالاخلاف فيه والكلام فيما فيه خلاف ولوظهر عيب احدهما بعد تلف الاخر اوبيعه لمرد الباقى إلا إنكان البيع من البائع كما قاله القاضي واعتمده الاسنوىوكذا السبكي في شرح المنهاج وان تناقض كلامه فيه في شرح المهبذب لانتفاء التفريق المضر حيشذ وخالفه صاحباه المتولى والبغوى (ولو اشترى عبد رجلين)منهما لامن وكيلهما (فيان معييافله رد نصيب احدهما) لتعدد الصفقة بتعدد البائع دون موكله كامر (ولو اشترياه) اي المعيب من واحدكافي اصله كالروضة وغيرها لانفسها او موكلهما (فلاحدهما الرد) لحصته على البائع (في الاظهر) لتعدد الصفقة بتغددالمشترى لنفسه او لغيره كامراومن اثنين ولا يصمحل المتن عليه بجعل الضميرغا تداعل قوله عبد رجلين لان هذه لاخلاف فيها للتعدد بتعدد البائع قطعاً فله رد الربع (ولو اختلفا في قدم العيب) واحتمل صدق كل (صدق البائع) في دعواه حدوثه (بيمينه)لانالاصل لزوم

العقدوقيل لان الاصل عدم العيب في يده و ينبني عليهما مالو باع بشرط البراءة من العيوب فانه لا يبرأ بماحدث بعد العقد وقبل القبض فاو ادعى المشترى هذا والبائع قدمه على العقد صدق البائع على الاول كما شمله المتن والمشترى على الثاني بيمينـــه

قطع بما ادعاه أحدهما كشجة مندملة والبيع أمس فيصدق المشترى بلا بمينوكجرحطرى والبيع والقبضمن سنة فيصدق. البائع بلا بمين ولو أدعى المشترى قدم عيبين فصدقه البائع في احدهمًا فقط ، صدق المشترى بيمينه لثبوت الردباقر ارالبائع فلايسقط مالشك ولايرد على المتن خلافالمن وعمه لان الردانما نشأ بمااتفقا علمه وكلامه فهااختلفا فيه كماتري فان قلّت هما قد اختلفًا في الثاني وصدق المشترىفي قدمه حتى لا متنع رده قلت تصديقه ليس آلالقوة جانبه بتصديق البائع له على موجب الرد فلم تقبل ارادته رفعه عنه بدعوى حدوثالثاني فالحامل على تصديقه سبق اقرار البائغ لاغيرفلم يصدقان المشترى صدق في القدم على الاطلاق ولو نكل المشترى عن اليمين سقطر دهولم تر دعلى البائع لانهلايثبت لنفسه محلفه حقاوحينئذ فظاهر بماس انەيأتى ھناماسىق فىقولە ثهمان رضي به البائع الخولو اشترىماكان رآه وعيمه قبل ثم اتاه به فقال زاد العيبوأ نكرالبا تعصدق المشترى لان البائع يدعى عليه علمه بهوهو خلاف

العيبانتهي اه سم (قوله لاحتمال صدق) الى قول المتنو الزيادة في النهاية الاقوله فان قلت الى ولو نكل وقوله لاحتمال الجواب الى ولا يكفيه وكذا في المغنى الاقوله ولا تردالي ولو نكل وقوله و لا تردالي تم تصديق البائع وقوله وقضية كلامهم الى و لا يكفيه وقوله وفي انه ظن الى المتن (قوله و كجراح) يعني جراحة بنحو سيف او عصالا قرحة نار اه سيد عمر (قوله ابوت الرد) فيه خفاء اه سم يعني ان دعوى البائع حدوث الاخر عندالمشترى يمنع الثبوت وقديجاب بان مراده كاياتي ثبوت مقتضي الردمن حيث هو بقطع النظر عن الدعوى المذكورة (قهله و لا ترد) أى صورة تصديق المشترى فعاذكر (قهله وكلامه) أى المتن (قول فان قلت هما الخ)قد يقال يكني في الاير ادانه هنا لم يصدق البائع و الآلامتنع ألر دل شوت حدوث احد العيبين فلم يصدق قول المصنف صدق البائع وهذا على هذا الوجه لآيندفع بحوآبه المذكور سم على حج وقديقالمرادالجيبانقولاالمتنصدق البائع روعىفيهقيد الحيثية يعنى صدق البائع من حيث مجرد دعوى حدوث العيب مخلاف مالو نظر الى امر اخر كقوة جانب المشترى باتفاقهما على قدم احدالعيبين فلم يصدق ان البائع لم يصدق مع كونه مدعيا لمجر د الحدوث بل انما امتنع تصديقه لدعو اه الحدوث مصاحبا للاعتراف بقدم احدالعيبين وفي سم على حج ايضاما نصه مسئلة في فتاوى الجلال السيوطي رجل باع حاراتهم طلب من المشترى الاقالة فقال بشرط ان تبيعه لى بعد ذلك بكذا فقال نعم فلما اقاله امتنع من البيع فهل تصح هذه الاقالة الجواب ان كان هذا الشرط لم يدخلاه في صلب الاقالة بل تو اطاعليه قبلها متم حصلت الاقالة فالاقالة صحيحة والشرط لاغ ولا يلزمه البيع له ثانيا و ان ذكر االشرط في صلب الاقالة فسدت الاقالة انتهى وظاهره فسادها وانقلنا انهافسخ انتهى وفرضهالكلامني الحمار لكونه المسؤل عنه والافالحمكم لا يختص به بل مثله غيره اه عش (قوله و لو نكل المشترى) اى فمالو ادعى قدم العيبين فاعترف البائع بقدم احدهما كماصر ح به في شرّح الروض اه عش (قوله سقط رده الخ) و سقوط الرد ظاهر ان علم آن نكوله يسقطه والانينبغي عدم السقوط اه عش (قوله وحينند) اي حين سقوط رده القهري بالنكول (قوله فی قوله)ای المتن (قوله و لو اشتری ما کان راه)عبارة المغنی و لو اشتری شیئاغا ثبا و کان قدر اه و ابر اه من عيب به ثم أتا به فقال المشترى قدر ادالعيب الخ اه (قوله ثم أتاه به) اى ثم اتى البائع للمشترى بالمبيع اه رشيدي فه له صدق المشتري) اي بيمينه اهنها يه ولو نكل عن اليمين هل يسقط رده و لا تر دعلي البائع نظير مام ام لا فليراجع (فوله لان الباتع الخ) ولو باعه عصير ا وسلَّه له فوجد في يدالمشترى خمر أ فقال البائع عندك صارخمر اوقال المشترى بل عندككان خمر او امكن كل من الامرين صدق البائع بيمينه لمو افقته للاصل

انه المصدق وفي شرح مر وقد اخد ما تقرر قاعدة وهي انه حيث كان العيب يثبت الرد فالمصدق الباتع وحيث كان يبطله فالمصدق المشترى ولو اختلفا بعد التقايل فقال البائع في عيب يحتمل حدوثه وقدمه على الاقالة كان عند المشترى وقال المشترى كان عندك قال الجلال البلقيني افتيت فيها بان القول قول المشترى مع يمينه لان الاصل براءة الذمة من غرم ارش العيب الهي مسئلة كي في فتاوى الجلال السيوطي رجل باع حمار اثم طلب من المشترى الاقالة فقال بشرط ان تبيعه لى بعد ذلك بكذ افقال نعم فلما اقاله امتنع من البيع فهل تصح هذه الاقالة الجواب ان كان هذا الشرط لم يدخلاه في صلب الاقالة بل تو اطاعليه قبلها شم حصلت الاقالة فالا قالة صحيحة و الشرط لاغو لا يلز مه البيع له ثانيا و ان ذكر الشرط في صلب الاقالة فسدت حصلت الاقالة الهور فسادها و ان قلنا أنها فسخ (قوله لثبوت الرد) فيه خفاء (قوله فان قلت هماقد اختلفا الخ) قد يقال يكنى في الا يراد انه هنالم يصدق البائع و الالامتنع الدائم و وله العيب وحدوثه و الاختلاف في قدم العيب وحدوثه و الاختلاف هنافي وجود الزيادة و عدم وجودها في عن شرح مرولو باعه عصير الوسلم له فوجده في بدالمشترى خر افقال البائع صارخر اعندك و قال المشترى كان خر اعتدك و امكن كل من الامرين في بدالمشترى خر افقال البائع صارخر اعندك و قال المشترى كان خر اعتدك و امكن كل من الامرين في بدالمشترى خر افقال البائع صارخر اعتدك و قال المشترى كان خر اعتدك و امكن كل من الامرين

مناستمرار العقد اه مغنى وياتى في الشرح،ثلهوزاد النهاية ولو اختلفا بعد التقايل فقال البائع في عيب يحتمل حدوثه وقدمه على الاقالة كان عند المشترى اي فهو حادث و عليه ضما نه و قال المشترى كان عندك اى فهو قديم و الردفى محله و لاشى الك على قال الجلال البلقيني افتيت فيها بان القول قول المشترى مع بمينه اي فلو نكل عن اليمين ردت على البائع فيحلف و يا خذ الارش بزيادة من عش (قول به و لا تر دعليه) اى المتن (هذه) اى الصورة المذكورة بقوله ولو اشترى ما كان راه الخ (قوله لانهما) اى الباتع و المشترى (قوله المستارمة له) اىللقدم و (قهلهوهو) اى المصنف اله عش (قهله نصا)هومن متعلقات قوله الآختلاف لامن متعلقات قوله ذكراى ان المصنف انماذكر مسئلة ما أذا آختلفا في القدم بالنص بان نص احدهما في دعو اه على انه قديم و الاخرعلى خلافه اه رشيدي (قوله ثم تصديق البائع الخ) مرتب على قول المصنف ولو اختلفا الْحُو (قوله لالتغريمه) اى المشترىو (قوله لوعاد للبائع بفسخ) اى كالوتحالفا في صفة العقداو تقايلا المعش (قوله وطلبه) اى البائع الارش (قوله ثبت بيمينه) خبر ان و (قوله لان يمينه الخ) علة لقوله لالتغريمه اله عش (قهله فلا تصلح لا ثبات شيء الخ) قضيته انها لا تثبت له الآرش و ان لم علف المشترى انه ليس بحادث فأنظره معقوله فللمشترى الانآن بحلف الخ اهرشيدي وياتي انفاعن عش ما يندفع به الاشكال (قول في التخالف) بالخاء المعجمة اهعش (قوله الان ان محلف الخ) فلو نكل عن اليمين هل يحلف البائع أم لآو يكتني باليمين السابقة فيه نظرو الآقر ب الآول لان يمينه الاولى لدفع الردو هذه لطُّلُبِ الْأَرْشُ فَالْمُقْصُودُ مِنْ كُلُّ مُهُمَّا غَيْرِ الْمُقْصُودُ مِنْ الْاخْرِي الْمُعْشُ قُولُ الْمَنْ (على حسب جو ابه) بفتح السين اى مثل جو ابه نها ية و مغنى قال عش هذا بيان للمراد من الحسب بالفتح و في المختار ليكن عملك بحسب ذلك بالفتح اى على قدره وعدده اه (قوله ولوذكره) اى ذكر علمه اورضاه اه عش (قهله او مابعته) عطف على قوله لا يلزمني الخ اله كردى (قوله او ما اقبضته الخ) ظاهر ه ان الاقتصار على مأقبله يكنى فى الجواب و الحلف و الظاهر خلافه فكان الاوكى آلاقتصار على قو له او ما اقبضته كافي المغنى او التعبير بالواو بدل او (قول و محتمل) وليس كذلك اله نهاية اى لانه غلظ على نفسه عش عبارة سم أقولهذاالاحتمال يرده المعنى والنقل اما المعنى فلانه اذا أراد الحلف على ماذكر فقدار ادالتغليظ على نفسه فكيف لا يمكن منه و اماالنقل فقد صرحو افي الدعاوي بان المدعى عليه مال مضاف الي سبب كاقر ضتك كذالو اطلق الآنكار في جو ابه كلايستحق على شيا او لا يلزمني تسليم شي اليه ثم اراد الحلف على نفي السبب جازو الظاهر ان الشارح لم يستحضر هذا الذي قررو مني الدعاوي و الالما اقتصر على ما قاله هنا او لتركد راسا فتامل اه (قوله ولا يكفيه)عبارة المغنى ولا يكفي في الجواب والحلف ماعلمت به هذا العيب عندى اهزاد عش وهل يكون اشتغاله بذلك مسقط للردأم لافيه نظرو الاقرب أن يقال انكان جاهلا بذلك لا يكون مسقطاللردفله تعيين جو اب صحيح و يحلف عليه و ان كان عالماسقط رده اه (قوله الابشهادة عدلى شهادة الخ)افهمانه لايثبت برجلوامراتين ولابشاهدويمين وفيهان المقصودمن ثبوت العيب امار دالمبيع اوطلب آلارشوكلا همامايتعلق بالمال وهويثبت بما ذكر (وقوله فانفقدا) اىفى محل العقد فما فوقهالى مسافة العدوى لان الشاهد لا يلزمه الحضور بماز ادعلى ذلك آه عش (قوله و لا يثبت العيب الخ) عبارة

فالمصدق البائع بيمينه لمو افقته للاصل من استمر ارالعقد اه (قوله و هو محتمل) اقول هذا الاحتمال يرده المعنى والنقل اما المعنى فلا نه اذا ار ادالحلف على ماذكر فقد ار ادالتغليظ على نفسه فكيف لا يمكن منه و اما النقل فقد صرحو افى الدعاوى بان المدعى عليه مال مضاف الى سبب كاقر ضتك كذالو اطلق الانكار فى جو ابه كلايستحق على شيا او لا ياز منى تسليم شى اليك ثم ار ادا لحلف على نفى السبب جاز وعبارة المنهج هناك و حلف كا اجاب و فى شرحه ليطابق الحلف الجو اب فان اجاب بنفى السبب حلف عليه او بالاطلاق فكذلك و لا يكلف التعرض لنفى المنعوى من غير انسكار اه و الظاهر ان الشارح لم يستحضر هذا الذى جازكا فى الروضة كاصلها عن البغوى من غير انسكار اه و الظاهر ان الشارح لم يستحضر هذا الذى

نصائم تصديق البائع في عدم القدم أتماهو لمنعر دالمشترى لالتغر بمهارشهلوعادللبائع بفسخ وطلبه زاعما أن حدوثه بيده ثبت بيمينه لان عينه انماصلحت للدفععنه فلا تصلح لا ثبات شيء له نظير ماياتي في التخالف في الجراح فللشترى الان انعلف انه ليس محادث وكيفية حلفالبائع تكون (على حسب جو آبه)فان اجاب بلايازمني قبولة اوبلاردله على به جلف كدلك ولا يكاف التعرض لحدوثه لاحتمال علم المشترى به عندالقبض أورضاه يهبعده ولوذكره كلف البينة اوما بعته أو ما اقبضته الاسلما حلف كذلك ولم يكفه لا يستحق على الردبه ولالايلزمني قبول لانه ليسمطا بقالجو ابه وقضية كلامهم أنه لواجاب بلايلامي قبوله ثم اراد الحلف على أنه ماأقيضه الاسلمالايمكن وهومحتمل لاحتمال الجواب الاول علم المشترى ورضاه به والثاني نص في عدمه فتناقضااحتمالاوهوكاف هنا ومن ثم لم يكتفوافي اليمين باللوازم بل اشترطوا كونها على وفق الدعوى بطريق المطابقة لاالتضمن والالتزام ولايكفيه الحلفعلى نني العلمو يجوز له الحلف على البت اذا اختبر خفاياامر المبيع

وكذا ان لم يختبرها اعتمادا علىظاهر السلامة حيث لم يظنخلافها ولا يثبت العيب الابشهادة عدلىشهادة فان فقدا المغنى

صدقالبائع ويصدق المشترى بيمينه في عدم تقصيره في الردو في جهله بالعيب ان امكن خفاء مناه عليه عند الرؤية و الاكقطع انف صدق البائع وفي انه ظن ان مار اه به غير عيب وكان بمن يخني عليه مثله وفي انه إنمار ضي بعيبه لانا ظنه (٣٨٥) العيب الفلاني وقد بان خلافه و امكن

اشتباهه مه و كان السيب الذي بان اعظم ضررا فيثبت له الردفي الكل (و الزيادة) في المبيع أو الثمن (المتصلة كالسمن)وكبرالشجرةو تعلم الصنعةولو بمعلم باجرة كما اقتضاه اطلاقهم هنالكنهم فىالفلسقيدر ەبصنعة بلا معلم فيحتمل أن يال به ه انجامع ان المشترى غرم مالافي كلءنهمافلا يفوت عليه ولاينافيه الفرق الاتى بينهافي الحمل لانه منشانه انه لايغرم مال فى مقابلته فحكم به لمن لم ينشأ الردعنه (تتبع الاصل) لتعذر افرآدهاولو باعارضا بها أصولنحوكراث فنبتتثم ردها بعيب فالنابت للشترى يخلاف الصوف الحادث بعدالعقدفانه برده تبعامالم بجزوكذااللبن الحادثف الضرع لانهما كالسمن مخلاف تلك ومن ثم كان الظاهر منها في ابتداء البيع لايدخل فيه وجرى جمع على ان نحو الصوف الحادث للشترى مطلقا ولو جز بعدان طال ثم علم عيباورد اشتركا فيه لان الموجود عند العقد جزء من المبيع فيردو انجزوقياس نظائره انه يصدق ذواليد حيث لابينة وانه لارد ماداما

المغنى والاسنى ولو اختلفاني وجو دالعيب أوصفة هلهي عيب أو لاصدق البائع بيمينه لأن الاصل عدم العيب ودوام العقدهذا إذالم يعرف الحال من غيرهما فانعرف من غيرهما فلا بدمن قول عدلين عار فين بذلك كما جزم به القاضي، غير مو تبعهم ان المقرى وقيل يكني كما قاله البغوى و احد اه (قول د صدق البائع) اى ييمينه نهاية ومغنى قال عش قوله صدق البائع الخ اى ظاهرا فلا رد وهل للشترى الفسخ بأطَّنا إذا كان محقاام لاو هل له إذا لم يفسخ اخذ الارش آيضاً ام لافيه نظر و الاقرب فيهما الاول اما الفسخ فلوجود مسوغه باطناوأما الارش فلانه لماتعذر رده على البائع بخلفه نزل منزلة عيب حادث يمنع من الرد القهرى ويحتمل في الثانية منع اخذ الارش لا نه حيث يمكن من الفسخ والتصرف فيه من باب الظفر جعل كالقادر على الردو هوحيث قدر عليه لايجوز اخذالار شمن البائع ولو بالرضابل ان تصالح من البائع على اخذالار ش ليرضى بالمبيع و لا ير ده لم يصح و يسقط خياره ان علم بفساد الصلح اهو (قوله و يحتمل الخ) لعله هو الا قرب (قوله والأكفطع انف صدق البائع) هل بلايمين اله سم و تقدم في الشرح قبيل قول المصنف ولو هلك المبيع ما يفيد عدم المين وعن عش التصريح بذلك (قوله و كبرالشجرة) أي كبر ايشاهد كنمو ها بغلظ خشبها وجريدها أه عش (قوله ولو بمعلم باجرة) وفأقالظاهر اطلاق النهاية والمغنى عبارة البجير مى ولا فرق بينان يكون باجرة اولا بمعلم اولا والقصارة والصبغ كالمتصلة منحيث انه لاشيءفي نظيرها على البائع في الردوكالمنفصلة منحيث انه لانجبر معهاعلى الردفله الآمساك وطلب الارش كذاقا له شيخنا فتا مله قليوني على الجلال اه (قوله الفرق الآتي) اي بعد قول المصنف في الاظهر (بينهما) اي بين ما هناو ما في المفلس أه كردى (قوله لتعذر آفر ادها) ولان الملك قد تجدد بالفسخ فكانت الزيادة المتصلة فيه تابعة للاصل كالعقد نهايةومغني قال عش قوله مركالعقد اي كما انهاتابعة في الملك للعقد اه (قوله فالنابت الخ) دفع به ماقديتوهم انها منالمتصلةلكونها ناشئة مننفس المبيع فكانها جزء منه وقال سم قالشيخنا الشهاب الرملي ان الراجع ان الصوف و اللبن كالحمل انتهى اى فيتكون الحادث للشترى سو اء انفصل قبل الردام لا ومثلها البيضكم هوظاهرانتهى ويرجعنى كوناللبن حادثا اوقديما لمن هوتحت يده وهو المشترى فيقبل قوله فيه بيمينه وكذا يقال في الصوف اهعش (قوله بخلاف تلك) اى النابت من ذلك الاصول فكان الاولى التذكيروكذا ضمير قوله منها الاتي (قوله وجرى جمع الح) اعتمده النهاية و المغنى و فاقا للشهاب الرملي (قوله مطلقا) اى جزاو لا (قوله يصدق ذو اليد) اى فى القدر الذى طال (وقوله و ان ذلك) اى التنازع الهكردي (قولهوعلى هذا) اىقوله لاردمادامامتنازعين (قوله مقدار مالكلّ الخ) اىمن الصوف اهكر دى(قوله عينا)الى قول المتن ولو باعها في النهاية وكذا في المغنى آلا فوله فيجب الارش الى المتن قول المتن (كالولدو الآجرة)اى وكسب الرقيق وركاز وجده اى الرقيق و ما و هب له نقبله و قبضه و ما و صى له به فقبله ومهر الجارية إذاوطئت بشبهة وجمع المصنف بين الولدو الاجرة ليعرفك انه لافرق في عدم امتناع الردبين ان تكون من نفس المبيع كالولدام لا كالآجر ة خلافا لا بي حنيفة و إنما مثل للستولدمن نفس المبيع بالولد بخلاف الثمرة وغيرها ليعر فكآنها تبقي لهو ان كانت من جنس الاصل خلافالمالك مغنى ونهاية (قوله ولد الامة الذي لم يميز الخ)و مثله ولدالبهيمة الذي لم يستغن عن اللبن اهع ش (قوله لان تعذر الردالخ) يتامل هذا فانه لو خرج على ملكه لايستحق الارش لامكان عوده اليهمع امتناع رده فقيآسه هنا انه لايستحق الارش لامكان ردالمبيع بعد تمييز الولد اه عش (قوله بامتناعه) اىآلرد اه عش و الاولى اىالتفريقو كذاالضمير المنصوب قرروه في الديناوي و الالما اقتصر على ما قاله هنا أو الركدر أسا فتأمل (فوله صدق البائع) هل بلا يمين (قوله و جرى جمع على ان نحو الصوف الخ)قال شيخنا الشهاب الرملي ان الرّ اجم ان الصوف و اللبن كالحل اه

(٩ ع ــ شروانى و ابن قاسم ــ رابع) متنازعينوان ذلك عيبحادث وعلى هذا يحمل قول السبكى وقد يقع نزاع فى مقدار مالكل منهماوهوعيبمانع من الرد (و) الزيادة (المنفصلة)عيناو منفعة (كالولدو الاجرة لاتمنع الرد) عملا بمقتضى العيب نعم ولد الامة الذى لم يميزيمنع الردبناء على مامر من حرمة التفريق بينهما به فيجب الارش و ان لم يحصل ياس لان تعذر الرد بامتناعه

في صيره و المجرور في منه و (قول مع الرضا) أي رضا البائع قول المتن (وهي للمشتري) عبارة المنهج وهي لمنحدثت في مليكه قال في شرحه من مشتراو با ثعو ان رد قبل القبض لانها فرع مليكه انتهى اله سم قول المتن (انرد) اى المبيع في الاولى و الثمن في الثانية نهاية ومغني قول المتن (بعد القبض) سواء احدثت قبل القبض ام بعده نها يَهُ و مغنى (قول اللحديث الصحيح الخ) اى وقيس على المبيع الثمن اه مغنى (قوله بخرج) ای بحصل (قوله ماذکر) ای ضمان ماملکه بآلاشتراء اه عش (قوله فخرج البائع الخ) أىخرج بالمرادالمذكور البائع قبلالقبض والغاصب اى فلا يرد على الخبر أن كلا من البائع قبل قبض المشترى المبيع منه والغاصب لو وقع التلف تحت يده فالضمان عليه و ليس له الخراج و الفوائد (قوله فلاعلك الخ)أى كل من البائع المذكور والغاصب (قوله لأنه الخ) تعليل للخروج (قوله لانه لووضع الخ) يعنى انوجوب الضمان فهاذكر ليس لكون المبيع والمغصوب ملكالمن ذكر بل لوضع يده على ملك غيره وهو المشترى والمغصوب منه (قول بطريق مضمن) وهو الشراء اهعش اى والغصب قول المتن (وكذا قبله في الاصح) قال الزركشي لانهاحدثت في ملكه كما بعد القبض والثاني المنع لمفهوم الحديث انتهى اه سم (قوله أي البهيمة) الى قوله و يوجه في المغنى وكذا في النهاية الاماياتي في جهل الحمل قول المتن (حاملاً) أىوهَى معيبة مثلا نها ية ومغنى اى اوسليمة و تقايلا اوحدث العيب بعدالعقد وقبل القبض أه عش وقال الرشيدي ادخل بقو له مثلاما إذا اشتر اهاسليمة ثم طر االعيب قبل القبض و لا يصح ادخال مالو كان الرد بخيار المجلس او الشرط مثلالانه يا باه السياق مع قول المصنف السابق لا تمنع الرداه قول المتن (فانفصل الخ) ولوانفصل قبلاالقبض فللبائع حبسه لاستيفاء الثمن وليس للمشترى بيعه قبل القبض كامه اه مغني (فهله اوكان جاهلا الخ)ضعيف و المعتمد انه إذا نقصت امه بالولادة لاير دمطلقاعلم الحمل او جهله اهع ش عبارة سم فيه بحثان احدهما يردعلي هذاان الحمل يتزايد شيئا فشيئا فهو كالمرض اذامات منه عند المشترى فالمتجه انه لارد مطلقا والثاني ماذكره هنامخالف لياذكره في شرح قول المصنف السابق الاان يستندالي سبب متقدم الخ اه وقوله والثاني الخف البصرى مثله (فوله وان نقصت بهالمام الخ) فيه عليه الاسنوى وغيره واعترض بان الصواب ما اطلقه الشيخان هنامن عدم الفرق اي في عدم الردبين حالة العلم و حالة الجهل وانكانالنقصحصل بسبب جرىعندالبائع وهوالحمل ويفرق بينهو بينالقتل بالردة السابقة والقطع بالجناية السابقة النج اهنهاية قال الرشيدي قوله مر واعترض بان الصواب النج اي فالحاصل انه يتعين تصوير المتن بما آذا لم تنقص بالولادة اصلا اه وقال عش قوله مر منعدم الفرق الخ معتمد خلافا لحج اه اى و المغنى (قوله لان الحمل الخ) معتمد اه عش (قوله و علم بالحمل) قدمر آنه ليس بقيد اه عَشَ (قولِه ولوقبل القبض) ظاهر ه ولوفي زمن خيار المشترى بل ولو فسخ بموجب الشرط و هو كذلك ومحله حيث حدث بعدا نقطاع خيار البائع ان كان و الافهو له و انتم العقد للشترى كما قدمناه اله عش (قوله فان الولدللشتري) و (قوله الآتي قال الماوردي وغيره الخ) ظاهر هذا الكلام انه بعد الوضع يردهاو يمسك الولدلانه ملكه وقديستشكل فى ولد الادمية للزوم التفريق الممتنع بل وفي ولدغيرها للزوم التفريق قبل الاستغناءعن اللبن بغير الذبح الاان يجاب باغتفار ذلك هنا لكون ملك المشترى لذلك قهريا

ای فیکون الحادث للمشتری سو اء انفصل قبل الرداو لا و مثلهما البیض کاهو ظاهر (قول المصنف و هی للمشتری) عبارة المنهج و هی لمن حدثت فی ملکه قال فی شرحه من مشتر او با تعوان رد قبل القبض لانها فرع ملك اه (قوله فخر ج البائع) ای فانه لم یضمنه لو تلف لانه ملکه و ان تلف علی ملکه فلیتا مل (قول المصنف و گذا قبله فی الاصح) قال الزرگشی لانها حدثت فی ملکه کا بعد القبض و الثانی المنع لمفهوم الحدیث اه (قوله او کان جاهلا با لحل الح) فیه محثان احدهما انه یرد علی هذا ان الحمل یتز اید شیئا فشیئا فهو کالمرض اذامات عند المشتری فالمتجه انه لارد مطلقا و الثانی ان ماذکره هنا مخالف لاذکره فی شرح قول المصنف السابق الاان یستند الی سبب متقدم الح (قوله فان الولد للمشتری و قوله الاتی) قال الاوردی و غیره الخ

غلاما واستعمله مدة ثم رای فیه عیبا و اراد رده فقال البائع يارسول اللهقد استعمل غلامى فقال صلى الله عليه وسلم الحراج بالضهان ومعناه ان ما يخرج من المبيع من غلة وفائدة تكون للشترى فىمقابلة انەلو تلف لكان من ضمانه أي لتلفه على ملكه فالمرادبالضمان في الخبر الضمان المعتبر بالملك اذآ ل فيه لها ذكره البائع له عليالية و هو ماذكر فقط فخرج البائع قبل القبض والغاصب فلأعلك فوائده لانه لاملك لهوان ضمنه لانه لوضع يده على ملك غيره بطريق مضمن (وكذا) تكون الزيادة له ان رد (قبله في الاصح) بناء على الاصح ان الفسخ يرفع العقدمن حينه لامن اصله (ولوياعها) اي الهيمة او الامة (حاملاً فانفصل) الحل ولم تنقص امه بالو لادة او كانجاهلا بالحمل واستمر جهلهاليالوضعوان نقصت بهالهام ان الحادث بسبب متقدم كالمتقدم (رده) لان الحل يعلمو يقابله قسط من الثمن (معهافي الاظهر) لوجود المقتضي بلامانع بخلاف مااذا نقصتها وعلم بالحمل فلا يردهاقهرا بل له الارش كسائر العيوب الحادثة وخرج

يخلاف نظيره في الفلس فان الولدللبائع والفرقان سبب الفسخ هناك نشامن المشترى وهو تركه توفية الثمن وهنامنالبائع وهوظهور العيب الذي كانموجو داعنده قال الماور دىو غير ەللمشرى حبسالامحتي تضعهوحمل الامة بعد القبض بمنع الرد القهرى لانه عيب فهاوكذا حملغير هاان نقصت بهو نحو المض كالحمل وبانفصل مالوكانت بعد حاملافانه يردهاجزماوالطلع كالحمل والتابير كالوضع فلواطلعت فيده ثم ردها بعيب كان لطلع للمشترى على الاوجه (ولا يمنع الرد الاستخدام) قبلعلم العيبمن المشترى وغيره للمبيع ولامن البائع اوغيرهاللثمن اجماعا (ووطء الثيب) كالاستخدام وان حرمهاعلى البائع لكونه اباه مثلانعمانكان بزنامنها بان مكنته ظانة انه اجنبي و اطلاق الزنا على هذا مجاز كما يعلم بماياتي او و لاالعددمنع (نه عب حدث (وافتضاض) لامة بالفاء والقاف (البكر)

المبعة من مشتراوغيره

بعنىزوال بكارتها ولوبوثبة

(بعدالقبض اقصحدث)

فيمنع الردمالم يستندلسبب

متقدم جهله المشترى كام

(وقبله جناية على المبيع قبل

لااختيارياو بان الملك والردحصل قبل الانفصال ولاتفريق حسى حينئذو لايضر حصوله بعدللضرو رةوفي الروض وشرحه ماحاصله ان الحمل الحادث بعدالعقدو قبل القبض للمشترى ثم ان انفصل امتنع التفريق وتعين الارش على الاصحو ان لم ينفصل جاز محلاف الحادث بعد القبض فحدو ته حينتذ يمنع الردقهر افي الامة مطلفاوفى غيرهاان نقصتاي واما بالتراضي فيجوزاي مالم ينفصل حل الامةوالاامتنع التفريق اخذاءا تقدم اه سم (فول بخلاف نظيره في الفلس)اى في الواشترى عينا ثم حجر عليه قبل دفع ثمنها وقد حملت في يده فاذارجع البائع فيها تبعما الحمل اهع ش (فهلة قال الماوردي الخ)و لا يحرم التفريق بعد الوضع الحاصل عندالبا تعربعد الردلانه لم بحصل بالرد وأنماهو طارىء عليه وهندا كالصريم في انه له ذلك اي حبس الام بعد الفسخ و معلوم ان مو نتها على البائع اه عش (قول و للمشترى حبس الام حتى تضعه) والمؤنةعلى البائع وآذالم يحبسهاو ولدت وجبعلى البائع ردهاليه ولوفى ولدالامة قبل التمييز لاختلاف لمالكين فان لم يقع الردقبل الولادة امتنع و له الارش عبارة الحلي قو له يا خذه اذاا نفصل اي ولو قبل الاستغناء عنهاو ليسهذا من التفريق المحرم لان الفرض ان الفسخ وقع قبل الوضع فني وقت اخذ الولدلم يحصل تفريق لاختلاف مالكيهماو قبل الانفصال لاتفريق اذهو آنما يكون بين الآمو فرعها لابينهاو بين حملها انتهت اه بحيرى (قوله ان نقصت به الم يقيد به في الامة لان من شان الحل فيها ان يؤدي الى ضعف الام و لا نه يؤدى إلى الطلقّ وهو ملحق بالامراض انخوفة اهعش (فوله كالحمل) اى فيكون للمشترى في غير مسئلة الفلس حيث ردقبل انفصاله إهعش اي و بالاولى هنآ رد بعدانفصاله (قوله مالوكانت بعد الخ) اى وقت الردكالشراء اهعش (قوله بردها) اى مع حملها (قوله فيده) اى المشترى و (قوله كان الطُّلُع للمشتري) اي وأن لم يتأبُّر أه عش (فوله على الأوجه)معتمد أه عش قول المتن (ووطء الثيب) اى ولوفى الدبر ومثل وطء الثيب وطء البكر في دبرها فلا يمنع الردشر - العبيب الحج اهعش قال النهايةو المغنىو وطءالغوراء مع بقاءبكارتها كالئيب اه اىفلاً يمنع الردمالم تمكنه ظانة اجنى عش (قوله كالاستخدام)اى قياساً عليه (قوله منع) اى من الرد قول المآن (وافتضاض البكر) مبتداخيره قوله نقص اه نهاية (قوله ولويو ثبة)اى ونحوها اه نهاية و منه الحيض عش (قوله لسبب متقدم الخ)كالزواج ومنه ايضا مآلوازالت جارية عمروبكارة جارية زيد فجاء زيد وازال

ظاهرهذا الكلامانه بعدالوضع يردهاو يمسك الولدلانه ملكه وقديستشكل فى ولدادمية للزوم التفريق لممتنع بلء فى ولدغير هاللز ومالتفريق قبل الاستغناءعن اللن بغير الذبح الاان يجاب باغتفار ذلك هنا لكورز ملك المشترى كذلك قهريا لااختياريااو بان الملك رالر دحصل قبل الآنفصال ولاتفريق حسى حينثذو لإ يضرحصوله بعدللضرورة فليتاملوفي الروضوشرحه وكذا اي للمشترى الولدالمنفصل الحادث بعد العقدثم قال في الروض و يجوز التفريق بينهما بالر دللحاجة اه و بين في شرحه ان الاصح امتناع الردو تعين لارش ثم قال في الروض و اذا حملت اي بعدالشر اءو قبل القبض وردت با لعيب حاملا فالو لدللمشتري و فيا تصريح بجو ازردالحامل حال الحمل و انكان فيه تفريق قال في شرحه و اذا قلنا الحمل هنا للمشترى قال الماوردي وغيره فلهحبس امهحتي تضعاه ثهمقال فيالروضوكنذا بعدالقبضايوكذا اذاحملت بهبعد القبض يكون للمشترى ولكن حل آلامة بعدالقبض يمنع الردكر هاوكذاغير هاان نقص به اه وحاصل ذلككا ترى ان الجل الحادث بعد العقد و قبل القبض للمشترى ثم ان انفصل امتنع التفريق على الاصحو ان لم ينفصل جاز بخلاف الحادث بعدالقبض فحدو ثه حينند بمنع الردقهر افي الامة مطلقاو في غيرها ان نقصت اي وأما بالرضافيجوز اىمالمينفصلحل الامةوالاامتنع التفريق اخذا مماتقدم فان قلت ماذكرتهفي قول الروض انهااذا حملت قبل القبض وردت بالعيب حاملا كان الولدللمشتري من أن فيه تصريحا بجو از الرد وانكان فيه تفريق مبي على انكلام الروض في حمل الادمية أيضا وهو ممنوع لجواز ان يكون في حمل البهيمة قلت قوله بعده وكذا بعد القبض لكن حمل الامة الخصريح في انه اراداو لاما يشمل الادمية كالايخول القبض فانكان من المشترى

منع رده بالعيب ثم ان قبضها لزمه الثمن بكالهو ان تلفت قبل قبضها لزمه من الثمن

قدرمانقص من قيمتها او من غيرهو اجاز هو البيع فلهردها بهثم انكانالمزيل البائعاوآفةاوزوجازواجه سابقفهدر اواجنبيالزمه الارش انلميطا اوكانت زانية وإلا لزمه مهربكر مثلها فقط وهو للمشترى مالم يفسخو إلااستحقالبائع منه قدر الارشو فرق بين وجبب مهر بكرهناومهر ثيبوارش بكارةفىالغصب والديات ومهربكر وارش بكارة في المبيعة بيعافاسدا بانملك المالك هناضعف فلا محتمل شيئين مخلافه تممولهذا لم يفرقوا تم بين الحرة والامة وبانالبيع الفاسد وجد فيه عقد اختلف في حصو ل الملك به كافى النكاح الفاسد يخلافه فيمامر ويوجه بانالجهة المضمنة هنا لما اختلفت بسبب جريان الخلاف الملك لم يازم عليه

بكارة جارية عمر وعند المشترى اهعش (قول قدر مانقص الخ) اى بنسبة مانقص لانفس قدر مانقص إذقديكونقدرمانقصقدر الثمن او اكثر هكذا ينبغي ان يكون المراد سم على حجاه عش (قول و اجاز هوالبيع فلهردها به)الظاهر ان المعنى انه إذاعلم بافتضاض غيره فان فسخ فذاك و أن اجاز ثم علم العيب القديم فلهالردبه ويبتى الكلام فيما إذا علم بهمامعافهل له تخصيص اجازة بعيب الافتضاض والفسخ بالاخرفية نظر سم على حجاقول قياس قول الشارح مر وهو محمول على ما إذا لم يطلع عليه اى العيب القديم الابعد أجازته اه انفسخه باحدهماو اجازته فىالاخريسقط خياره لكنقضية مامرمن انه لو اشتغل بالرد بعيب فعجزعن أثباتكو نهعيبافا نتقل للرد بعيب اخرلم يمتنع عدم سقوط الخيار هنا لتخصيص الردباحد العيبين اه عش ولعل الاقرب عدم السقوط كماهو مقتضى اطلاق الشارح (قوله فهدر) اي على المشترى حيث اجاز اهعش عبارة البجيرى ومعنى كونه هدرا انه إذاجاز المشترى البيع اخذهاو قنع بهامن غيرشيءوان فسخ آخذ ثمنه كله وقوله لزمه الارش ويكون لمن استقر ملكه على المبيع فان اجاز المشترى فله و إلا فللبائع اه (قوله ان لم يطا) كان از الها بنحو عودو (قوله و إلا لزمه) اى الاجنى اه عش (قه له هوللمشتري هذاو اضم إذا لم يكن ف خيار البائع وحد، او خيار هماو فسخ العقدفان كان للبائع وحده فينبغي ان يكون له من ذلك المهر ماعد الارش مطلقا وكذا قدر الارش ايضا ان فسخ لان ذلك القدر بدل بعض المبيّع وان كان لهما و فسخ فينبغي ان يكون ذلك جميعه للبائع عناني اله يجيري (فهاله استحق البائع منه الخ)اى من المهر قدر الارش ان كان المهر اكثر من الارش فان تساويا اخذه البائع و لاشيء للمشترى و ان زادالارشعلى المهروجبت الزيادةعلى المشترى لانالعين من ضمانه اه عش وقولهوان زادالارش على المهر الخفيه نظر ظاهر فان المبيع قبل القبض من ضمان البائع لا المشترى (فهله في الغصب) بان غصب زيدامة عمر و و وطئها بغير زنامنها و (قه له و الديات) بان تعدى شخص على حرة و آزال بكارتها بالوطء مكر هة اه بحيرى (قوله بانملك المالك هناضعيف) كانوجه ضعفه انه معرض للزوال بالتلف قبل القبض كما هوالفرض سم على حجاه عش (قوله بخلافه ثم) اى فى الغصب والديات الهكر دى اى والبيع الفاسد (فهله و لهذا) أر لقوة الملك (لم يفرقو اثم) أو في الغصب و الديات أو في محموعهما و إلا فالغصب في الامة والدّيات في الحرة تامل (قهله بين الحرة) المراد با الك القوى في الحرة ملكها لمنفعة نفسها و إلا فالحرة لا تملك (قوله كافي النكاح الفاسد) والمعتمدوجوب مهر بكر فقط في النكاح الفاسد كماهنا عش وعناني ومغني (قُولُهُ و بانالبيع الفاسدالخ) والحاصل ان ما هنا إذا نظر اليه مع الغصب و الديات يفرق بالقوة والضعف وإذا نظر اليه مع البيع الفاسد يفرق بتعدد الجهة وعدمه اه زيادى ويظهر بلاخركلام الشارح كالصريح فيهان الفرق بين ماهناو بين المبيعة بالبيع الفاسد بقوة الملك وضعفه ايضاو اماقول الشارحو بان البيع الفاسدالخ فلبيان الفرق بين البيع الفاسدو بين الغصب والديات فقط (قهله مخلافه) اى الافتضاض (فيمامر) اعرفى الغصب والديات والبيع الفاسد (قوله ويوجه) اى الفرق بين نحو الغصب و بين البيع الفاسدوبهذا يندفعقول سم قوا ويوجه وقوله بسببجريان الخلاف يتاملكل منهما اه فانهمبني علىماهو ظاهرالسبّاق من أن مرجع ضمير يوجه الفرق بينماهنا وبينالبيعالفاسد (قولِه بان الجهة المضمنة هنا) اد في البيع الفاسد (قوله بسبب جريان الخلاف في الملك) لان آباحنيفة برى حصول الملك على متامل عبارته ولعلوجه الجواز انتفاءالتفريق بالفعل عند الردفانه إنما يتحقق عند الانفصال واخذ

على متامل عبارته و لعلو جه الجواز انتفاء التفريق بالفعل عند الردفانه إنما يتحقق عند الانفصال و اخذ المشترى اياه فتامل (قول قدر ما نقص) اى بنسبة ما نقص لانفس قدر ما نقص إذ قديكون قدر ما نقص قدر الشن او اكثر هكذا ينبغى ان يكون المراد (قول و اجازه و البيع فله ردها به) الظاهر ان المعنى انه إذا علم بافتضاض غيره فان فسخ فذاك و ان اجاز ثم علم بالعيب القديم فله الردبه و يبقى الكلام فيما إذا علم بهما معافل له تخصيص الاجازة بعيب الافتضاض و الفسخ بالاخر فيه نظر (قول ه بان ملك المالك هناضعيف) كان و جهضعفه انه معرض للزوال بالتلف قبل القبض كماهو الفرض (قول ه و يوجه) وقوله بسبب جريان

إيجاب مقابل للبكارة مرتين إذا لموجب لمهر البكروط، الشبهة لانه استمتع بها بكر او لارش البكارة إز الة الجلدة بخلاف جهة الغصب فانها واحدة ولو الوجبت مهر بكر لتضاعف غرم البكارة مرتين من جهة و احدة وهو متنع فاندفع ما يقال الفاصب الذى لم يختلف في عدم ملكه اولى بالتغليظ عن اختلف في ملكم ﴿ وَصُلَّ ﴾ في القسم الثاني وهو التغرير الفعلى بالتصرية (٣٨٩) اوغيرها (التصرية) من صرى الم

فى الحوض جمعه وجوز الشافعي رضي الله عنه أن تكون من الصروه و الربط واعترضه أبو عبيدة بانه يلزمه أن يقال مصررة أو مصرورة لامصراة وايس فى محله لانهم قد يكرهون اجتماع مثلمين فيقلبون أحدهما ألفاكما في دساها إذاصله دسسها (حرام) للنهى الصحيح عنهاوهي ان تربط اخلاف البهيمة او بترك حلبهامدة قبل بيعها حتى بحتمع اللنن فيتخيل المشترى غزارة لبنها فيزيد في الثمن و لا فرق في التحريم بينم يدالبيعوغيره ومن قيد بالاولآمراده حيثلم يضم السمة (تثبت الخيار) للمشترى كما في الحديث الصحيح (على الفور) كالرد بالعيب وقضية كلامه انه يتخيروان استمرلبنها على ما اشعرت به التصرية والذى يتجه خلافه وهوما اقتضاهكلام الروضة واصلها ومنثم قال ابوحامدلاوجه للخيــار هنا وان نازعه الاذرعي بان ماكان على خلاف الجبلة لاوثوق مدوامه اوتصرت بنفسها أو لنسبان حلبهـا وهو الاوجه من وجهين اطلقاهما ورجحه ايضا الاذرعي

بالبيع الفاسد فانتلف المبيع عندالمشترى ضمنه بالثمن عنده اله بجيرمي (قوله إيجاب مقابل للبكارة الخ) اى منجهة واحدة بل من جهتين اهكر دى (قول، وطء الشبهة) ينبغي آن المراد به ان لا يكون زنا من جهتها فان مجردذلك موجب للمهر و (قوله مهر بكر) اىمع ارش البكارة اه سم ﴿ فَسَلَ فَالتَّصِرِية ﴾ (قول اوغيرها) اى كحبس القناة الى اخر ما ياتى (قول و ليس ف محله الح) أى وعليه فيكون اصل مصر أة مصررة ابدلو أمن الراء الاخيرة الفاكر اهة اجتماع الامثال أه عش (قوله الفا) الاولىياء قول المتن (حرام) قال سم على المنهج وينبغي ان يكون كبيرة لقوله ﷺ من غشنا فليس منا اه قالحج في الزواجر الكبيرة الثالثة والتسعون بعدالمائة الغش في البيع وغَيْرَهُ كالتصرية ثم قال وضابط الغش المحرم ان يعلم ذوالسلعة من نحو بائع او مشترفيها شيئالو اطلع عايه مريدا خذها ما اخذها بذلك المقابل فيجب عليهان يعلمه بهليدخل فى اخذه على بصيرة ويؤخذمن حديث وائلة وغيره ماصرح به اصحابنا انهيجب ايضاعلى اجنبي علم بالسلعة عيباان يخبر بهمريداخذهاو انلم يساله عنها كمايجب عليه إذا راىانسانا يخطب امراة سهااو به عيبااو راى انسانا بريدان يخالط اخر لمعاملة اوصداقة اوقر اءة نحوعلم وعلم باحدهما عيباانخبر بهوان لم يستشر بهكلذلك اداءالنصيحة المتاكدوجو بهالخاصة المسلمين وعامتهم اله عش عبارة المغنى يجبعلى البائع ان يعلم المشترى بالعيب ولوحدث بعد البيع وقبل القبض فانهمن ضمائه بلوعلىغيرالبائعإذا علم بالعيب ان يبينه لمن يشتريه سواء اكان المشترى مسلما امكافرا لانه من باب النصح وكالعيب في ذلك كل ما يكون تدليسا اه قال السيدعمر يتر ددالنظر فيما لوصر اها اجنبي عند إرادة المالك البيع من غيرمو اطاة بينهما فهل يحرم عليه لانه اضرار بالمشترى و تدليس الاقرب نعم اه (قهله للنهي) إلى قولة ويتعين في النهاية و المغنى الآقوله وقيل من التفرق وقوله اوغيره الى المتن (قوله غزارة لنه آ)اى كثر ته (قول بين مريد البيع وغيره) حاصله انه عند ار ادة البيع محرم و ان لم يصل إلى حد الاضر ار لوجودالتدليسوعندانتفائها لابدقي التحريم من الضرراء سيدعمر (قهله ومن قيد بالاول) كهو فيمام له فى تعريفها اه رشيدى (قول المشترى) اى حيث كانجاهلا بحالها ثم علم بها بعد ذلك نها ية ومغنى قال عشقوله حيث كانجاهلا خرج به العالم فلاخيار له وعليه فلو ضمنها مصراة فبأنت كذلك ثبث له الخيار على مامر فيمن اشترى امة ظنها هو و بائعها زانية فبانت كذلك وقوله بحالها اى وكانت لا تظهر لغالب الناس انهامتر وكة الحلب قصدافان كانت كذلك فلاخيار اخذاما ياتى له في تحمير الوجر و لا يكني في سقوط الخيار مااعتيدمنالغالبعلىمريد البيعلذات اللبن ترك حلبهامدة قبل البيع اخذا بماتقدم فى شرح وسرقة واباق.منانالشراء معظنالميب لايسقطالرد اهرعش (قولهوانآستمرلبنها)اىداممدة يغلب بها على الظن ان كثرة اللبن صارت طبيعة لها امالو در نحويو مين ثم انقطع لم يسقط الخيار لظهور أن اللبن في ذينك نمارض فلااعتبار به اهع ش (قول به و الذي يتجه الخ) جزم به في الروض اهسم (قول به و و اي خلافه (قول به هنا)اى عندالاستمر ار (فوله او تصرت بنفسها الج)عطف على قوله استمر لبنها فني كلام المصنف استخدام (قوله او بنسيان الخ) اى او شغل اه نهاية (قوله كاصر حبه) اى بامتداده ثلاثة ايام (قوله الحديث) هو الخلاف يتأمل كل منهما (قوله إذ الموجب لمهرالخ) اتحاد جهةالغصب لاتنافى جود هذن الموجبين فيه وقوله وطء الشبهة ينبغي أن المراد به ان لايكون زنا من جهتها فان مجرد ذلك موجب للمهر (قوله مهر بکر) ای مع ارشالبکارة

وقال أنه قضية نص الام اه و يؤيده ان الخيار بالعيب لافرق فيه بين علم البائع وعدمه فاندفع ترجيح الحاوى كالغز الى مفابله لعدم التدليس (وقيل يمتد) الخيار وان علم بالتصرية (ثلاثة ايام) من العقدوقيل من التفرق كماصوح به الحديث و من ثم صححه كثير بون و اختاره جمع متاخرون و اجاب الاكثرون بحمل الخبر على الغالب، ن ان التصرية لا تظهر فيما دون الثلاث لاحتمال احالة النقص على اختلاف العلف و الماوى مثلا

﴿ فَصَلَ ﴾ (قوله والذي يتجه خلافه) جزم به في الروض (قوله وهو الاوجه) اعتمده مرقال في

(فانرد) اللبون المصراة اوغيرها بعيب اوغيره كتحالف او تقايل فيما يظهر (بعد تلف اللبن) اى حلبه وعبر به عنه لانه بمجر دحلبه يسرى اليه التلف (ردمه ما صاع تمر) مالم يتفقاعلى (٣٩٠) ردغيره الحديث الصحيح بذلك و ان اشتر اها بصاع تمر او بدو به و يتعين كو نه من تمر

حديث مسلم من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة ايام فان ردهار دمعها صاع تمر لاسمر اءاه محلي اهعش قول المتن (بعد الف اللبن)قال النهاية بعد كلام و بماقاله علم ان المشترى لا يكلف رد اللبن لان ماحدث بعدالبيع ملكه وقداختلط بالمبيعو أعذرتمييزه فاذا امسكه كانكالنالف وانه لايرده على البائع قهر او ازلم يحمض لذهاب طراوته اه زاد الاسني والمغنى فان علم مها قبل الحلب ردها و لاشيء عليه اه (قوله به عنه) اي بالتلف عن الحلب (قول مالم يتفقا الخ) في شرح الروض قال الزركشي و الظاهر انهمالو تر اصباعلي الردبعيرا شيء جازاه سنم عبارة المغنى والنهاية وانتراضياعلى غيرصاع تمرمن مثلي او متقوم اوعلى الردمن غيرثبيء كَانْجَائْزِ اله (قُولِه بلدتمراليه)ينبغي اعتبار بلده حيث كانت بلدتمر اه سم (قولِه و اقتصر ا) اي الشيخان وكذاضير قوله وأعترضا ببناء المفعول (قوله بانه) اى الماوردى وكذاضير قوله وإنما حكى (قوله و برد) اى الاعتراض (قوله تو جيهه) اى ما نقله الشيخان عن الماوردى وارتضيابه (قوله فتعين) أى اعتبار قيمته بالمدينة وهو المعتمدنها ية ومغى (قوله وعليهما) اي على مااقتصا ه النص الخو مآا قتصر ا (قوله بقيمة يوم الرد)و يعلم ذلك باستصحاب ماعلم قبل للبائع او غيره فاذا فارق البائع او غيره المدينة وقيمة الصّاع درهم مثلاً استصحب ذلك فيجب ان يرد مع الشاة درها حتى يعلم خلافه اويظن اه عش (قوله لرو ابة صحيحة) إلى قوله و من ثم في النهاية (قوله فان تعدد) تفريع على قول المصنف وقبل الحو (قوله جنسه) اي القوت اهع ش(قوله تخير) او يتعين الغالب وكلام المصنف يقتضي الاو ل وهو و جه الاصح الثاني اه مغني (قوله امتنعت) أي السمراء (قوله و الطعام) اىرو اية الطعام (قوله لماذكر) اى من الرد برو اية مسلم اهُ عَشُ (قُولُهُ وَلَمْ بَحْزُ) من الأَجْزَاء (قُولُهُ سَدَّ الْحَلَّةُ) بَفْتُحَ الْحَاْءُ بَمْعَني الْحَاجَةُ اهْ مختار اهْ عَشَ (قهله فيقدر اللن) اى الذي كان موجود اعند العقدفان حدث اللبن المحلوب عند المشترى وردها بريب فهل يرد معما صاع تمر ام لااجاب مؤلفه اي مر بانه لايازمه لان اللبن حدث في ملكه والله اعلم اه عش(قوله ومن ثم)اي من أجل أن المقصودة طع النزاع مع ضرب تعبد (قوله و هو المعتمد)و فأقاللنهاية والمغنى قال عش ﴿ فرع ﴾ يتعددالصاع بتعددالبائع او المشترى وكذا بتعددالمشترى و أن اتحدالعقد كان وكلجع واحدًا في شرائها لهم سواء حلبوها جميعهم اوحليها واحدمنهم اومن غيرهم وان قلت حصة كل منهم جداً مر اى اوخرج اللبن منها بغير حلب كاهو ظاهر ﴿ فَرع ﴾ ينبغى وجو به ايضا إذا اشترى شرح الروض وقديؤ يدالاول أيعدم الخيار بمافى الابانة من أنه لاخيار له فيما إذا تجعد شعره بنفسه ويجآب بانالتصرية تعلمغالبامن الحلب كل يوم فالبائع مقصر مخلاف التجعد اله (قوله بعيب اوغيره الح) وفي الروض ﴿ فَرَع ﴾ متى رضي اى المشترى بالمصراة ثم وجد بها عيبا أي قديمار دهاو مدل اللس معهااي وهو صاع تمر أه و في شرحه قال الزركشي و الظاهر انهمالو تر أضياعلي الر د بغير شيء جاز اه (قول المصنف بعد تلفّ اللبن الخ)عبارة الروض وشرحه ولزمه صاع تمر و ان زادت قيمته على قيمتها بدل اللبن الموجو دحالة العقدان تلف اللبن اولم يتر اضياعلى رده ثم قال في شرحه و بما قاله علم ان المشترى لا يكاف رداللن لان ما حدث بعد البيع ملكه وقد أختلط بالمبيع و تعذر تمييره فاذا امسكه كان كالتالف و انه لا يرده على البائع قهرا وان لم يحمض لذهاب طراوته اهروقوله لان ماحدث بعدالبيع ملكه وقد اختلط بالمبيع الحقضيته انهلوحلبه عقب البيع بحيث لم يمض زمن محتمل فيه حدوث لبن كأن للبائع اجباره على رده لانه عين ملك قال الشارح في شرح العباب وظاهر كلامهم بل صريحه عدم اجباره اه (فوله بلد تمر اليه) ينبغي اعتبار بلده حيث كانت بلد تمر (قول، بالمدينة النبوية) قد يشكل اعتبار قيمته بها بان قياس

البلدالوسطكذاعبر بهجمع ولاينافيه تعبيرغيرهم بالعاآب كالفطرة اما لان المراد بالوسط هذا اوانالوسط يعتبر بالنسبة لانو اعالغالب فان فقده اي بآن تعذر غليه تحصيله بثمن مثله في بلده ودون مسافة القصر اليها فيما يظهر أخذا ماياتيفي فقدا بل الدية فقيمته باقرب بلدتمر اليه كمااقتضاه النص ورجحه السبكى وغيره واقتصراعنالماوردىعلى قيمته بالمدينة النبوية على مشرفها افضل الصللة والسلامواءترضابانه لم ير جحشيءًاو إنماحكيو جهين فقط ويرد بانمن حفظ حجة ويمكن توجيهه بان التمر موجو دمنضبط القيمة بالمدينة غالبا فالرجوع البها امنعاللنزع فتعين وعليهما العبرة بقيمة يوم الر دلاا كثر الاحوال(وقيليكني صاع قوت) لرُو اية صحيحة بالطعاء ورواية بالقمح فان تعدد جنسه تخيروردوه بزواية مسلمر دمعهاصاع تمر لاسمر ۱. ای حنطة فاذا امتنعت وهي اعلى الاقوات عندهم فغيرها اولى ورواية القمخ ضعيفةو الطعام محمولةعلى التمرلماذكر وإنماتعينولم بجزأعلى منه بخلاف الفطرة لان القصد ما سد الخلة

لان القصد بها سد الخلة اعتبار تمر البلد اعتبار قيمته بالبلد (قوله التعددوهو المه تمد) فرع يتعددالصاع ايضا بتعددالباتع وهناقطع النزاع مع ضرب تعبد إذ الضمان بالتمر لانظير له لكن لما كان الغالب التنازع في قدر اللبن قدر الشارع جزءا بدله بما لا يقبل تنازعا قطعالة ما امكن و من ثم لم يتعدد الصاع بتعدد المصراة على تماصر حبه الحديث و اقتضى سياق بعضهم نقل الاجماع فيه لكن بدله بما لا يقبل تنافع التعدد و هو المعتمد و من ثم قال ابن الرفعة لا اظن اصحابنا يسمحون بعدم التعدد (و الاصحان الصاع لا يختلف بكثرة اللبن)

يأتى وظاهرأنه لابدمن لن متمو ل إذ لأيضمن الا ماهوكذلك(وانخيارها) أي التصرية (لا يختص بالنعم بل يعم كل مأكول والجاريةوالاتان) وهي أنثى الحر الاهلية لرواية مسلم من اشترى مصراة وكون نحوالارنب لايقصد لبنه إلانادرا إنما برد لو أثبتوه قياساوليسكذلك لما علمت من شمول لفظ الخبر لهإذ النبكرةفىحبر الشرط العموم فذكرشاة في رواية من ذكربعض افراد العام والتعبد هنا غالب فن ثم لم يستنبط من النص معنى مخصصه بالنعم وبهذا يتضح الدفاع ما أطال بهجمعمنالانتصار لاختصاصه بالنعمو لايؤثر كون لهن الاخير س لا يؤكل لأنه تقصدغزارته لتربية الولد وكبره وكالاتان كا هو ظاهر غيرها مالايؤكل ويصح بيعه وله لبن(و) لكن (لاردمعهما شيئا) لان لين آلامة لايعتاض عنه غالباولين الاتان نجس (و فی الجاریة وجه) انه يرد بدلدلصحة بيعهو اخذ العوض عنه (وحبس ماء القناةو)ماء(الرحىالمرسل) كل منهما (عند البيع) أو الإجارة حتى يتوهما لمثترى 📗 أوالمستأجر كثرته فيزيد

جزءامن مصراة سم على حجوظاهره وجوب ذلك وإنكان ما يخص كل واحد من الشركاء غير متمول حيث كانجملته متمولااه وقال السيدعمر تردد بعض المتاخرين فيمالو اتحدت المصراةو تعدد العقد بتعددالبائع او المشترى واستظهر التعدد وهو محل تامل والظاهر خلافه وان نقل المحشى عن مر التعدد لانه منافّ لظاهر الحديث اه وقولءش اىاوخرج اللبن الخقديخالفقول الشارحاى حابه الخوقول السيد عمر والظاهر خلافهاليهميلالقلب (قوله وقلته) الى قوله تخير في النهاية الاقوله فذكر شاة إلى و التعبدو قوله وكالاتان إلى المتنز قوله وقلته) اى حيث كان متمولا كاياتي (قوله لما تقرر) اى من ان القصدقطع النزاع الجءبارة المغنى لظاهر الخبروقطما للخصومة بينهما اه (قول الغرة في الجنين)حيث لاتختلف بآختلافه ذكورة وانوئة و(قوله معاختلافها)اىالموضحة صغراوكبرا اهنهاية قولالمتن بالنعم)وهي الابل والبقر والغنم (بليعم كل ماكول) اىمن الحيوان اه نهاية اى وبجب فيه الصاع بشرطه وهو ان يكون متمولاعش (قوله وكون نحو الارنب الخ)عبارة المغنى و ظاهر كلامهم انرد الصاّع جار في كل ما كول قالالسبكيو هو الصحيح المشهو رو استبعده الاذرعي في الار نبو الثعالب و الضبع و نحوها (**قوله لو** اثبتوه) اى الصاع في نحو الارنب و (قوله له) اى للارنب اه عش (قوله من ذكر بعض الخ) اى وقد تقرر في الاصولانه لا يخصصه (قوله ومن ثم) اى لاجل غلبة التعبد هنآ (قوله معنى يخصصه الخ)اى ككثر ة اللبن اوكونه يعتاض عنه غالباوير دعليه ان الن الجارية لاشيء فيهو عللوه بانه لايقصد للاعتياض إلانادر الإلاان يقال انهلالم يعتد تناوله للاعتياض لغير الطفل عادة عديمنزلة العدم مخلاف غير ماااعتيد تناوله مستقلا ولو نادرا اعتبراه عش (قوله و مهذا) اى بقو له والتعبد هناغالب الخ (قوله لان ابن الامة) إلى قوله و من ثم في النهاية (قوله لا يعتاض عنه) أي لم يعتد الاعتياض عنه و هذا المعنى موجود في الارنب إلا ان يقال ان لبن الامة لم يعتدالاعتياض عنهمع استعاله والاحتياج اليه مخلاف الارنب إذلم تجرالعادة باستعاله والاحتياجاليه اله سموفيه مالايخني فان مقتضاه ان لاير دمع لبن الارنب بالاولى قول المتن (وفي الجارية وجه) ظاهره ان هذا الوجه لا يحرى في الاتان وطرده الاصطخري فيها لا نه عنده ظاهر مشروب اهمغني (قول و ماء الرحي) اى الذي يدير ها للطحن اه مغنى (قول عند البيم او الاجارة) و مثلهما جميع المعاوضات اه نهاية ومنها الصداق وعوض الخلع والدم في الصلح عنه و إذا فسخ العوض فيها رجع لمهر المثل في الصداق وعوض الخلع وللدية في الصلح عن الدّم اه عشقول آلماتن (و تحمير آلو جه) اي و توريمه و وضع نحو قطن في شدقها اله نهاية عبارة المغنى و ارسال الزنبور عليه ليظن بالجأرية السمن اله قال ع شالو وقع ذلك من المبيع لميحرم على السيد وهل يحرم على المبيع ذلك الفعل فيه نظرو الاقرب ان يقال إن كان مقصوده الترويج ليباع حرم عليه ولاخيار للبشترى لآنتفاء التغرير من البائع. الافلاوالفرق بين تحمير الجارية وجهها حيث قيل فيها بعدم ثبوت الخيار ومالو تحفلت الدابة بنفسها ان آلبا أع للدابة ينسب للتقصير في الجملة لجريان العادة بتعهدالدابة في الجلة في كل يوم بخلاف الجارية فانه لم يعتد تعبد وجهها و لا ماهي عليه من الاحو ال العارضة لها اه عش وقوله والاقرب الجيخلاف قول الشارح وان فعل ذلك غير البائع وكانه لم يطلع عليه (قوله على الاوجه)راجع للعبدقال النهاية ويلحق بذلك الخنثي فيمايظهر اهمبارة سم قال في شرح الروض وكذا الخنثي

أوالمشترى وكذا بتعددالمشترى واناتحدالعقد كانوكل جمعوا حدافى شرائهالهم والحلبوها جميعهم اوحلبهاو احدمنهم اومن غيرهم وانقلت حصة كل منهم جدآم راى اوخرح اللبن منها بغير حلب كماهو ظاهر ﴿ فرع ﴾ ينىغى وجو به ايضا إذا اشترى جزءا من مصر أة (قول لا يعتَّاض عنه غالباً) قد يقال ليس المرادانة لايصح الاعتياض عنه للقطع بصحة الاعتياض عنه كماياتي فليس المراد إلاانه لم يعتد الاعتياض عنه وهذاالمعيموجود فيالارنب إلاان يقال ان لبن الامة لم يعتد الاعتياض عنه مع استعماله و الاحتياج اليه علاف الارنب إدلم تبحر العادة باستعاله و الاحتياج اليه (قوله في ثمنه) او جزئه (قوله و العبد على الاوجه) قال فى شرح الروض وكذا الحنثى فيما يظهر اه قال وخرج بجعده مالو سبطه فيآن جعدا فلاخيار لان

حرام يثبت الخيار) بحامع التدليس أو الضرر ومن ثمتخير هناوإن فعل ذلك غيرالبائع إلاتجعدالشعر لانه مستورغالبا فلم ينسب البائع فيهلتقصيرو إلااذا ظهر ان ذلك مصنوع لغالب الناس وإن كان بفعلالبائع لتقصير المشترى کما ہو ظاہر نظیر شرا۔ زجاجة يظنها جوهرةبل قضية هذاانه لايشترطفيه ذلكالظهور وهذا بالنسة للخيار اما الاثم فسياتي والجعدهو مافيه التواء وانقباض لا كفلفل السودان وفيهجمال ودلالة على قوة البدن (لالطخ) أو به اى الرقيق عداد (تخييلا لكتابته) اوالباسه ثوب نحو خباز تخييلا لصنعته فاخلف فلا يتخير به (في الاصح) اذايسفيه كبير غررلتقصير المشترى بعدم امتحانه والبحث عنه بخلاف مامرومن ثمقال الباوردي لايحرم علىالبائع فعلذلك لكن نظر غيره فيهو النظر واضح فيحرم كل فعل بالمبيع اوالئمن اعقب ندما لاخذه ولااثر لمجر دالتوهم كمالو اشترى زجاجة يظنها جوهرة بثمن الجوهر لانه المقصروان استشكلهان عبد السلام لان حقيقة الرضاالمشترطة لصحةالبيع لاتعتبرمع التقصير الاترى انه صلى الله عليه و سلم علم من

في يظهر اه قال وخرج بجعده مالو سبطه فبان جعد افلاخيار لان الجعودة أحسن اه (قه له حرام) وفاقا للنهاية والمغنى وهو خبرو حبس الخ (قوله بجامع التدليس او الضرر) اى قياسا على المصر أة بجامع الخاشار بهذاالى الوجهين في ان علة التخيير في ألمصر أة هل هي تدليس البائع او ضرر المشترى باختلاف ماظنه ويظهر أثرهما فهالوتحفلت بنفسها ونحو ذلك فان قلنا مالثاني فله الردو إن قلنا بالاول فلا اي وكل من العلة ين موجود في مسالتنا اه رشيدي (قوله و من ثم) اي لاجل هذين الجامعين (قوله الا تجعد الح) خلافا للمغني و مال اليه السيدالبصرى عبارة المغنى ﴿ تنبيه ﴾ قضية تعبيره بالحبس و التحمير و التجعيدان ذلك محله اذا كان بفعل البائع اوبمواطأته ويهصرح أين الرفعة فلوتجعدالشعر بنفسه فكالوتحفلت بنفسها اي وتقدم ان المعتمد ثبوت الخيارفيه كاصححه البغوى وقطع به الفاضي لحصول الضرر خلافا للغز الى و الحاوى الصغير اله قال عش قال سم قرر مر فيمالوتجعد آلشعر بنفسهعدم ثبوت الخياربه اه وقوله بنفسه اى او بفعل غيرالبائع فما يُظهر ثمر ايتة في حجاه (قوله فلم ينسب البائع فيه لتقصير) و لعل الفرق بينه و بين مالو تصرت بنفسها أنالباتم ينسب في عدم العلم بالتصرية الى تقصير في الجلة لماجرت به العادة من حلب الدابة و تعهدها فى كل يوم من آلمالك او نائبه و لا كذلك الشعر ثمر ايت سم صرح بذلك الفرق نقلا عن شرح الروض اه عش (قوله نظيرشراءزجاجة الخ) قديفرق بأن الوصف هناطاً رى على الاصل بخلاف الزجاجة اه سم (قُولُهُ لا كَفَلْفُلُ السَّودَانُ) أَيْفَانَجِعُلُ الشَّعْرَعْلِي هَيْتُهُ لا يَثْبُتُ الْخَيَارُ لَعْدُمُ دَلَالتُهُ عَلَى نَفَاسَةُ المَّبِيعِ المُفتضية لزيادة الثمن اهعش (قوله لتقصير المشترى الخ)ربما يؤخذ من التعليل انهما لوكانا بمحل لاشيء فيه عايمتحن به ثبوت الخيار وليسم ادالان ذلك نادر فلا نظر اليه اه عش (فوله والنظرو اضح الخ) وفاقاللُّنهاية والمغنى (قولِه كمالو اشترى الخ) الى المتن في النهاية (قولِه يظنها جَوهرة) بخلاف مالو قال له البائع هىجوهرة فيثبت له الخيار فيهذه الحالة فيهايظهر ثم الكلام حيث لم يسمها بغيرجنسهاوقت البيع فلوقال بعتك هذه الجوهرة فان العقد باطل كما تقدم اهعش (قوله لانه المقصر) ومعلوم ان محل ذلك اي صحة بيع الزجاجة حيث كان لهاقيمة اى ولو اقل متمول و الافلايصح بيعمااه نهاية (قوله و ان استشكله الخ)اي بآن حقيقة الرضا المشترطة لصحة البيع مفقودة حينئذاى فكآن ينبغي ان لا يصح البيع لانتفاء شرطه كما يؤخذمن جوابه اه رشيدي (فوله لاتعتبر مع التقصير) على أنه قدم أن المر ادمن الرضافي الحديث إنماهو اللفظ الدال عليه و إن كره بيعُه بقلبه و قدو جد اللفظ فيما نحن فيه اه ع ش (قوله على ماذكر ناه) اى قوله لاتعتبرمعالتقصير الخ اه عش ﴿ خاتمة ﴾ سكت المصنف رحمه الله تعالى عن الفسخ بالاقالة وهو جائز ويسن إقالةالنادم لخبرمن أقال نادَمااقال الله عثرته رواه ابو داو دوصيغتها تقايلنآ او تفاسخنا او يقول احدهمااقلتك فيقول الاخرقبلت ومااشبهذلك وهي فسخفي اظهر القولين والفسخمن الانوقيلمن اصلهو يترتب على ذلك الزوائد الحادثة وتجوز فى السلم وفى المبيع قبل القبض وللورثة الاقالة بعدموت المتعاقدين وتجوز في بعض المبيع و في بعض المسلم فيه اذا كأن ذلك البعض معينا و اذا اختلفا في الثمن بعد الآقالة صدقالبائع على الاصحوان آختلفا في وجود الاقالة صدق منكر هاو بقية احكامها في شرح التنبيه ولووهب البائع الثمن المعين بعد قبضه للمشترى ثم وجد المشترى بالمبيع عيبافهل له رده على البائع فيه وجهان احدهمالا لخلوه عن الفائدة والثانى وهو الظاهر نعم وفائدته الرجوع على البائع ببدل الثمن كنظيره في الصداق وبهجزم ابن المقرى ثمولو اشترى ثوبا وقبضه وسلم ثمنه ثم وجدبا لثوب عيبآ قديما فرده فوجد الثمن معيبا نافص الصفة بامرحادث عندالبائع اخذه ناقصاو لإشيءله بسبب النقص وعلم عامر وعماسياتي ان اسباب الفسخ كماقال الشيخان سبعة خيارالمجلسوالشرط والخلفالشرط المقصودوالعيب والاقالة كمامر بيانهآ والتحالف وهلاك المبيع قبل القبض كماسياتي وبتيمن اسباب الفسخ اشياء وان علمت من ابو ابهاو امكن رجوع بعضها الىالسبعة قمنها إفلاس المشترى وتلقى آلركبان وغيبة مال آلمشترى الى مسافة القصر وبيع المريض الجمودةأحسن(قول، نظيرشراءزجاجة)قديفرق بان الوصف هناطارى على الاصل بخلاف الزجاجة

(باب) فيحكم المبيع

ونحوه قبل قبضه وبعده والتصرف فيما له تحت يد غيرهو بيانالقبضوالتنازع فيه وما يتعلق بذلك (المبيع) دون زوائده المنفصلة ومثله في جميع ما يأتى الثمن كما سذكره بقوله والثمن المعين كالمبيع (قبل قبضه) الواقع عن البيع (من ضمان البائع) معنى انفساخ البيع بتلُّفه او اتلاف البائع والتخيير بتعيبه او تعييب غير مشتروا تلاف اجنبي لبقاء سلطنته عليه وانقال للبائع اودعتك اياه وقولهم انابداع منيده ضامنة يبرئهمفروض في ضمان اليد وما هنا ضمان عقداوعرضه على المشترى فامتنع من قبولهمالميضعه بين يديه ويعلم به ولامانع الهمنه ومنه انبكون بمحل لا, از مه تسلمه فيه كماهو ظاهر وبحث الامام انه لابدمن قربه منه بحيث تناله يده منهمن غير حاجة لانتقال اوقيامقال ولوضعهالبائع عن يمينه او يساره وهو تلقاءوجهه لميكن قبضا اه وماذكرهاولامتجهواخر فه نظر ظاهر اذ لافرق والذى يتجهانه متى قرب من المشترى كاذكرو لم يعد البائع مستوليا عليه مع ذلك حصل القبض و أن کان عن نمینه مثلا و یاتی ذلكفىوضع المدينالدين عند دأئنه

عاباة لوارث أو أجنى بزائد على الثلث ولم يجز الوارث اله مغنى ﴿ بَابِ فَي حَكُمُ الْمُدِيمُ وَنَحُوهُ قَبْلُ قَبْضُهُ ﴾

(قول، فحكم المبيع) الى قول المَن فان تلف في النهاية الا قول، ومنه الى و بحث (قول، ونحوه) كالثمن المعين اه عش اى والصداق وعوض الخلع و الدم في الصلح عنه و الاجرة المعينة (قوله و بيان القبض و التنازع) اى يان احكامهما (قول، وما يتعلق بذلك) اى كبيان ما يفعل اذا غاب الثمن اه عش (قول، دون زوائده الح) فانها امانة في يده كاياتي اه عش (قهله الواقع عن البيع) يخرج به نحو قبض المشترى لهمن البائع وديعة الاتي قريبا اي في قوله ومن عكسه قبض المشترى له وديعة الخ فهو بمااريد بقبل القبض ايضاسم على حج اى اوية ال يخرج به قبضه له بغير اذن با تعه او باذنه ولم يَقبضه القبض الناقل للضمان على ما ياتى فانه ينفسخ العقد بتلفه في يد المشترى وان ضمنه ضمان يد بالمثل أو القيمة أه عش قول المتن (من ضمان البائع) أي المالك وان صدر العقد من وليه او وكيله اه عش (قوله بتلفه) أي بآفةو (قوله والتخير بتعيبه) اى بآفةو (قوله سلطنته) اى البائع اله عش (قوله وان قال للبائع الخ) عاية للَّتْنَ (فَوْلِهِ اودعتك اياه) اىواقبضهله اله عش (فَوْلَهُمَفُرُوضَ فَضَمَانَ اليد) وهوما يضمن عندالتلف بالبدل الشرعي من مثل اوقيمة كالمغصوب والمسام والمعاروضمان العقدهو مايضمن بمقابله من ثمن اوغيره كالمبيع والثمن المعينين والصداق والاجرة المعينة وغير ذلك اهع ش (قوله اوعرضه) عطف على قوله قال للبائع (قوله مالم يضعه الخ) ظرف لقوله او عرضه الخو انظر هل يشترط ان يكون الوضع بقصدالاقباضاه رشيدي والظاهر نعم أه كردي (قوله مالم يضعه الخ)اى البائع (بين يديه)اى المشترى اه عشعبارة المغنى نعم ان وضعه بين يديه عندامتناعه برى في الاصحام وعبارة سم هذا الوضع يحصل به القبضو انلم يمتنع من قبوله مر وظاهره حصول القبض بهذا الوضع وان لم يكن ضعيفا يتناول باليدوقد يخالف ماياتي انقبض المنقول بتحويل المشترى اوناثبه الاان يقال وضع البائع له بين يديه تحويل منزله منزلة تحويل المشترى ويؤيد الاطلاق هناا فقبض الخفيف الذي يتناول باليد بتناول المشترى له باليدمع انه كني وضعه بين يديه كاصرح به هذا الكلام اه (قوله و منه) اى من المانع ان يكون اى الوضع اهكر دى (قوله ولووضعه) اى البائع المبيع اله نهاية (قوله على يمينه) اى يمين نفسه آهر شيدى (قوله وهو) اى المشترى اله نهاية (قول تلفا آلخ) اى مثلا فيما يظهر أله سيد عمر (قول هو ماذكره أولا) اى قوله لا بدمن قربه الخ و (قوله و اخرا) اى قوله ولو و صعه على يمينه الخاه عش (قوله انه متى قرب الح) نعم ان كان ثقيلا لا تعد اليد حوالة فان كان محله للمشترى كغيو الافلابد من نقله اله خطمؤ لف مر أقول وقديقال في الاكتفاء بكون المحل للمشترى نظر لماياتي ان المنقول اذا كان ثقيلا لا بدمن نقله الى محل لا يختص بالبائع فلافرق في الثقيل بينكونه فيملك المشترى اوغيره وقديقال لامنافاة بين ماهناو ماياتي لان مآياتي مفروض فعالوكان في محل يختص بالبائع ومفهومه انه اذا كان بمحل للشترى لا يجب نقله منه فالمسئلتان مستويتان اهع ش (قوله كاذكر) اى بحيث تناله يده اه عش (قوله و الذي يتجه الخ) هذا كله بالنسبة لحصول القبض عن جهة الغقد فلوخرج مستحقاولم يقبضه المشترى تم يكن للمستحق مطالبته به لعدم قبضه له حقيقة وكذالو باعه قبل نقله فنقله المشترى الثانى فليس للمستحق مطالبة المشترى الاول قال الامامو انمايكون الوضع بين يدى المشترى قبضافي الصحيح دون الفاسدوكذا تخلية الدارونحو هاانما تكون قبضافي الصحيح دون غيره نهاية ومغنىقال الرشيدىقوكه بالنسبة لحصول القبض الخ ايبحيث يبر االبائع عن ضمانه بالنسبة لغير مسئلة الاستحقاق الاتية اى لان الضمان فيها من ضمان اليدكماهو ظاهر وبحيث يصح تصرف المشترى فيه على

﴿ باب ﴾

(قوله الواقع عن المبيع) يخرجبه نحو قبض ألمشترى له من البائع وديعة الاتى قريباً فهو بما اريد بقبل القبض ايضا (قوله مالم يضعه بين يديه الح) هذا الوضع يحصل به القبض و ان لم يمتنع من قبو له مر

الاطلاقوقولهولم يقبضه يعني لم يتناولهوقولهوكذالو باعهاى المشترى اذبيعه حينئذ صحيح كاعلم مامراه وقالعش قوله ولم يقبضه اي بازلم يتناوله سواء بقى محله او اخذه اليائع وقوله مطالبته اي المشمري وقوله وكذالو باعهاى البائع والمشترى اه وقوله اماز و ائده اى المنفصلة كثمرة ولهن وبيض وصوف وركاز وموهوبو وصي بة نهاية ومغني قال عش قوله و ركاز أي وجده العبد المبيع اما ما ظهر من الركاز وهو في يد البائع فليس، عاذ كر لا نه ليس للمشترى بل للبائع اذا ادعاه و الافلىن ملك منه الى ان ينتهي الامر الى المحيي فهوله و الله يدعه اه (قوله و لا و جدمنه الح) عبارة المغنى ولم تحتو يده عليها لتملكما كالمستام و لاللا نتفاع بها كالمستعير ولم يوجد منه تعد كالغاصب حتى يضمن وسبب ضمان اليدعندهم احدهذه الثلاثة اه (قهله باقة) الى التن في النهاية الاقوله و يصدق الى او وقعت وقوله للبائع وكذا في المغنى الاانه خالف في مُسئلة انقلاب العصير خمر الماياتي (قوله و يصدق فيه) اى التلف اه عش (قوله لانه كالو ديم الخ) لاحاجة الله بللا يخلوعن أيهام لماسياتي في الغصب ان تفصيل الوديعة جاز فيه ايضاو ظاهر المتن تصديق الغاصب في التاف طلقا اه سيدعمر (قهله او وقعت الدرة) اى ونحوها اه مغنى (قهله او اختلط نحو ثوب) اى ولو باجودو (قوله للبائع) مفهو مهان اختلاط المتقوم عثله لاجني لا يعد تلفاوهو كذلك لكن يثبت به الخيار للشترى ثم ان اجازوا تفق مع الاجني على شيء فذاك و الاصدق ذو اليد اه عش (قوله و لم يمكن التمييز) بخلاف ما أذا أمكن و هل يكرني أمكانه بالاجتماد سم على حج أقول الظاهر نعم لكن ينبغي أن يثبت للشترى الخيار اه عش (قول بخلاف نحو تمر بمثله) الظاهر من التمثيل ان المراد اختلاط مثلي ممثله منجنسهو نوعهوصفته وعليه فقوله لان المثلية الخ المراديها المثلية الخاصة امالو اختلط مثل بغير جنسه كالو اختلط الشيرج بالزيت فينفسخ العقدفيما يظهر لتعذر المشاركة منغير تقدير انتقال ملك اذالمخلوط لوقسم لكان ما يخصكل و احدبعضه من الزيت و بعضه من الشيرج فيكون اخذا غير حقه بلا تعويض ثم ظاهركلامهم انه لافرق في المثلى بين كو نه معلوم القدر و الصفة او لا كمالو اشترى صبرة برجز افا اه عش (قوله وانقلب عصير خرا) لاصح ان تخمر العصير كالتلف وانعاد خلااسي و مغنى (قوله ولم يعد خلا) أي فتي عادخلاعا دحكمه و هوعدم الانفساخ وينبغي ان مثل عو دالعصير خلامالو عادالصيد على خلاف العادة كانوقع فىشبكة صيادفاتي بهوخروج الدرةمنالبحر ولاخيارللمشترى فيهمالانهما لميتغيرصفتهما يخلاف انقلاب العصير خلا لاختلاف الاغراض بذلك اهع ش (قوله لكن يتخير المشترى) اى فيمالو عادخلاسم ورشيدي زادع شوظاهره وإنكان قيمته اكثر من قيمة العصيرويوجه باختلاف الاغراض والخيارفياذ كرفوري لأنه خيارعيب اهع ش (قوله انحساره) اى انكشافه اهكردي (قوله لا مكن رفعها) اىعادة اهعش (قهله كاجزمامه) اى بكون مآذكر من غرق الارض و وقوع الصخرة آوركوب الرمل عليها تلفا لا تعيبا (فولة لكن رجحاهنا الخ)معتمدع شومغني قال سم ما نصه تحمل اي ما هنا على ما إذا ارجىزوال ذلكولو بعسر ولولم يرجذلك وايس منه فهو تلف وحينئذ فما هنامو افق لمآفي الشفعة والاجارة ولا حاجة للفرق المذكورم راه (قوله انه) اى ماطر اعلى الارض من نحو الغرق (تعيب) اى فيتخير المشترى (قوله والكرده) اى الفرق المذكور اهعش (قوله في هذه) اى وقوع الدرة وما بعده اهعش (قوله لم يعلم وظاهره حصولاالقبض بمذاالوضعو إنلميكن خفيفا يتناول باليدوقد يخالف ماياتى ان قبض المنقول بتحويل المشترى او نائبه إلاان يقال وضع البائعله بين يديه تحويل منزل منزلة تحويل المشترى ويؤيد الاطلاق هنا ان قبض الخفيف الذي يتناول باليد بتناول المشترى له باليدمع انه كني و ضعه بين يديه كاصر ح به هذا الكلام (قوله و لكن يمكن التميز) مخلاف ما إذا امكن و هل يكني آمكانه بالاجتهاد اه (قوله مالم يمدخلاً) عبارة الروض فرع انقلب العصير خمر اقبل القبض بطل حكم البيع فمتى عادخلاعاد حكمه وللشتري الخيار اه (قوله لكن رجحاهناانه تعيب) يحمل على ما إذا رجي ذلك ولو بعسر فان لم يرج

ذلكو ايس منه فهو تلف وحينتذ فماهنا موافق لما فىالشفعة والاجارة ولاحاجة للفرق المذكور مر

اما زوائده الحادثة في بد البائع فهي عنده امانة لان ضمان الاصل بالعقدوهو لم يشملها ولاوجد منه تعد (فان تاف) بافة سماوية ويصدق فيمه البائم بالتفصيل الاتي في الو ديمة على الاوجهلانه كالوديع لافيءدم ضمان البدل أو وقعت الدرة في بحر لا يمكن اخر اجهامنه او انفلت مالا ىرجىءو دەمن طير او صد متوحش او اختلط نحو ثوب اوشاة عثله للمائعولم مكن التمييز بخلاف نحو تمر عثلهلان المثلية تقضى الشركة فلا تعذر بخلاف المتقوم او انقلب عصير خمر ا مالم يعد خلا لكن يتخير المشترى اوغرقت الارض بماء لم يتوقع انحسارهاو وقعءليهاصخرة اوركها رمَل لامكن رفعهما كما جزما بهفي الشفعة واقتضاه كلامهما فيالاجارة لكن رحجاهنا انه تعيب واعتمده بعضهم وفرق ببقاء عين الارضوالحيلولة لاتقتضى فسخا كالاباق والشفعة تقتضى تملكاوهومتعذر حالالعدمالرؤيةوالانتفاع والاجارة تقتضي الانتفاع فى الحال و هو متعذر بحيلولة الماءو ترقبزواله لانظر له لتلف المنافعولكرده بانهملو نظرو اهنالجر ديقاء العين لم يقولوا بالانفساخ فىوقوع الدرةوما بعده إلاان يفرق بان العين في هذه

بقاؤها) يؤخذهنهأ نالوعلمنا بقاء العين فيهاكرؤية الدرة من وراءماء صاف وقعت فيه ورؤية الصيد من و راء جبل مثلالا ينفسخ و الظاهر انه غير من اداهع ش (قول اى قدر انفساخه) الى قوله و يؤيده تعلمهم فى النهاية الاقوله على انه آلى و من عكسه (قوله لتقدير الخ)الاولى وحذف لفظة التقدير قول قبيل التلف) متعلق بالانفساخ والانتقال على التنازع (قوله فتكونزو الله) اى الحادثة قبل الانفساخ اه عش (قوله حيث لاخيار او تخير و حده) يفيد عدم استحقاق المشترى للزو ائداذا كان الخيار لهـ إ هذا وقديقال لايلزم من انفساخه بالتلف في يدالبا تعءدم تمام العقد للمشترى اذا كان الخيار لهما لجواز أن التلف حصل بعد انقضاء مدة الخيار فيتبين ان الملك في الزوائد للمشترى اهعش وفيه ان قول الشارح حيث لاخيار شامل لانقضائه أيضا (قوله ويلزم البائع الخ) عطف على قوله تكون زوائده الخ (قوله تجهيزه) قال في شرح العباب وعليه ايضا نقله عن الطريق اذامات فيها كما في الجو اهر ويستفاد منه كماقاله الفتي انماتت له بهيمة في الطريق لزمه نقلها منها و انها لوماتت في داره لم يجزله طرحها في الطريق قال ولم يذكر في الروضة تحريم وضع القمامة في الطريق و انماذكر الضمان نعم ذكر ه الاذرعي عن البغوى و هو يؤيدمسئلتنا وهي تؤيده اه والكلام فيغير المنعطفات فهي يجوز طرحالقهامات فيهاكما يدل عليــه كلامهم فى الجنايات واماطرح الميت ولونحوهر فينبغى حرمته حتى فى تلك المنعطفات لان فيه ابلغ ايذاء للمارين اه مافى شرح العباب وينبغي ازيلحق بالميت فماذكر ما يعرض له نحو النتن من اجزائه ككرشه وانكانمذكى للايذاء المذكوروليتامل بعدذلك هذا الكلام معكراهة التخلى فى الطريق فقط على المعتمدالاأن يقال الكلام هنافى وجوب النقل عن الطريق وبلزم ذلك فى الحارج اذا تضرربه الناس أو يفرق مر بانضر رالميتة و عوها اشد منضر رالخارج فليحذر سم على حج وأيضاخروج الخارج ضرورى وريما يضرعدم خروجه فجوزوه له وقوله في غير المنعطفات اى اماقارعة الطريق فيحرم رمى القمامات فيها او انقلت فما يظهر اهعش (قوله ووجب رده الخ) و ان كان ديناعلي البائع عاد عليه كما كان اه مغنى (قول الفوات التسليم) تعليل لقول المتن انفسخ البيع و سقط الثمن (قول ه قبطل) اى العقد (قوله في عقد الصرف) اى الربوى (قول من طرده) وهو أنه متى تلف المبيع قبل القبض انفسخ البيع الخ إه عش (قول وضعه بين الح) اى فاذا تلف البيع بعد الوضع كان من ضمان المشترى (قوله و احبال أبي المشترى الخ) أي لو تلف المبيع بعد الاحبال و ماعطف عليه كان من ضمان المشترى (قوله و تعجيز مكاتب)كان و جه اير ادهذه و ما بعدها ان المبيع خرج عن كو نه مبيعالد خو له في ملك المشترى بوجه آخرهو التعجيز اولا ارث فكانه تاف لكن في الجو ابحينتذ نظر لانه لم يقبضه عن جهة البيع وما الما فع من تسليم انفساخ البيع في ها تين المسئلتين و لعل المانع انه يلزم عليه ان بقية الورثة يشاركون المُشترى وان البائع للمكاتب يرجع فيءين مبيعه لافلاس المكاتب ثم رايته مرفيما ياتى في شرح قول المصنف ولا

(قوله ويلزم البائع تجهيزه) قال في شرح العباب وعليه ايضا نقله عن الطريق اذامات فيها كافي الجواهر ويستفادمنه كاقاله الفتى ان من ما تت له بهيمة في الطريق لزمه نقلها منها و ما نت في داره لم يجز له طرحها في الطريق قال ولم يذكر في الروضة تحريم وضع القهامة في الطريق و انماذ كر الضهان به نعم ذكره الاذرعي عن البغوى و هو يؤيد مسئلتنا وهي تؤيده اه و الكلام في غير المنه طفات فهي يجوز طرح القهامات فيها كايدل عليه كلامهم في الجنايات و اماطرح الميت ولونحو هر فينبغي حرمته حتى في تلك المنه طفات لان فيه المبلغ ايذاء للدارين اه ما في شرح العباب وينبغي ان يلحق الميت فيماذكر ما يعرض له نحو النتن من اجزائه ككرشه و آن كان مذكى للايذاء المذكور وليتامل بعد ذلك هذا الكلام مع ألحارج اذات من الطريق ويلتزم ذلك كراهة التخلي في الطريق ويلتزم ذلك في الخارج الخارج فليحرر (قوله في الخارج الخارج فليحرر (قوله و تعجيز مكاتب الخ) لا يخفى ان قضية ذلك استثناء ذلك من الطردوه و انه لو تلف المبع قبل القبض انفسخ و تعجيز مكاتب الخ) لا يخفى ان قضية ذلك استثناء ذلك من الطردوه و انه لو تلف المبع قبل القبض انفسخ و تعجيز مكاتب الخ

لميعلم بقاؤها بخلاف الارض (أنفسخ البيع) أي قدر انفساخه المستلزم لتقدير انتقاله لملك البائع قبيل التلف فتكون زوائده للشترىحيث لاخياراو تخير وحده ويلزم البائع تجهيزه (وسقط الثمـن) الذىلميقبضووجبرده ان قبض لفوات التسلم المستحق بالعقد فبطل كمالو تفرقا في عقد الصرف قبل القبض قيل يستثنى من طرده وضعه بين يديه عند امتناء، ويرده ان ذلك قيض له كامر و احمال ابي المشترى الامةو تعجيزمكاتب بعد بعه شيئا لسيده

يصحبيع المبيع قبل قبضه صرح بانه يدخل ملك السيد أو الوارث بالتعجيز أو الارث لا بالشراء فعليه لايصحاير ادماتين هناو منتم قال الشهاب حج بعدا ير ادهماو الجو اب عنهما بمامر على انه ياتي في الاخير تين الخوحينئذلوكان هناك وارث اخريشارك فىالاخيرة ثمرايت الشهاب سم صور المسئلة بما اذاتام المبيع بعد تعجيز المكاتب وموت المورث لانه قضية استثناءذلك من الطردوه وأنهلو تلف المبيع قبل القبض انفسح البيع وسقط الثمن ثم نقل عن شرح الارشادماهو صريح فيماقدمته من التصوير والتوجيه ثم قال عقبه وَلا يَخْفَى أَن هذاصنيع وسياق اخر و نازع فيه بماقدمته فليراجع اه رشيدي (قوله و تعجيز مكاتب) اى كتابة صحيحة اهعش (قوله وموت مورثه الخ)اى المستغرق لتركته اماغيره فينبغي ان يحصل القبض فىقدر حصته دون مازاد عليها آه عش (قوله ياتى فى الاخيرتين) اى فى شرح و لا يصح بيع المبيع قبل قبضه اه سيدعمر (قولهو من عكسه) و هو آنه اذا تلف بعد القبض لا ينفسخ البيع بل يكون من ضان المشترى اهعش (فَقُولِه بانكانله) اىلليائع (حقالحبس) مفهومه انه لولم يكن له حق الحبس و او دع المشترى المبيع حصل به القبض المضمن للمشترى وقديؤ خذ من قوله السابق الواقع عن البيع ان هذا لايعدقبضا آهَ عش (قوله في هذه) اى في مسئلة الفبض و ديعة (قوله ماذكر الخ) وهو قوله فتلفه في يده الخ (قول ١٤ لأثر لمذا القبض) اى لانه مقع عن البيع وقدمر ان المعتبر القبض الواقع عن البيع (قول بعده) أى بعد قبض المشترى له و ديعة (فول و مالو قبضه الخ) عطف على قوله قبض المشترى الخ (قول ه في زمن خيار البائعوحده)وفي سم بعدذ كركلام الروض مانصة والكلام مصرح بالانفساخ قبل القبضوان كان الخيار المشترى وحده اه (قوله وله) أى المشترى (قوله المعنى الذي الخ) وهو تمكن المشترى من التصرف فيه اه عش (قوله في البيع) اي يع المشتري و تصرفه (قوله بعد الخيار) اي بعد انقضاء خيار البائع (قولهو يؤيده تعليلهم) إلى الفرع ليس في أصله الذي عليه خطّه أه سيد عمر (قوله و يؤيده) أي الرد(قولة هنا)و(قوله ف هذه) اى فى مسئله القبض فى خيار البائع وحده (قوله و خرج بوحده) اى فى قوله ومآلو قبضه المشترى الخ (قوله فالبدل) عبارة الروض ان فسح فالقيمة اى أو المثل و القول في قدر ها قوله انتهى اه سم (قوله باع عصر آالخ) ومثلهمالو اشترى مائعاو وجدفيه نحوفارة فقال البائع حدث في يد المشترى وقال المشترى بل كان فيه عندالبائع فالمصدق البائع اهع ش (قوله قال بعضهم الخ) يتآمل ما حاصل هذه القيودو محترزاتها اه سيدعمر ولعل فائدة قيد المشاهدة بطلان البيع عند عدمها وفائدة كون الاقباض باناءموكو عليه أى مسدو دفيه تصديق البائع عندعدمه بلايمين و فائدة كو نه بعد مضى زمن يمكن الختصديق المشترى عند عدمه بلايمين فلير اجع (قوله صدق البائع) وفاقا للنهاية و المغنى قال السيد عمروجهانذات العصيرشيءو احدتجددت لهصفة اختلف فيوقت حدوثها في كل حادث ان يقدر

البيعوسقط الثمن تصوير ذلك بما اذا تلف المبيع بعد تعجيز المكاتب وموت المورث وعبارة التصحيح لا تنافى التصوير بذلك كالايخفي على المتامل خصوصاو قدصور مسئلة الاحبال بما اذا ما تتبعد الاحبال ثم عطف ها تين عليها لكن عبر الشارح في شرح قول الارشادو اتلافه اى المشترى قبض بقوله وكاتلافه مالو اشترى السيد من مكاتبه او الو ارث من مور ثه شيئا شم عجز المكاتب او مات المورث و احبال ابيه للامة المبيعة قبل القبض اه و لا يخنى ان هذا صنع و سياق اخرو انه ايضالا يو افق ماسيذكره الشارح في شرح قول المصنف و لا يصح بيع المبيع قبل قبل قبله الآتى قريباو في معنى اتلاف كامر مالو اشترى امة فاحبلها ابوه الحكالصريح في ارادة هذا الصنيع و السياق بماذكر هنا فليتامل (قوله في زمن خيار البائع وحده) قال في الروض في او اخر باب الخيار ولوكان الخيار للمشترى اى وحده او لهما فتلف اى المبيع بعد قبضه لم ينقطع الخيار ولزم الثمن ان شم العقدو ان فسخ فالقيمة أى أو المثل و القول في قدر ها بعد قبضه لم ينفسخ و لم ينقطع الخيار ولزم الثمن ان شم العقدو ان فسخ فالقيمة أى أو المثل و القول في قدر ها

أصلهماو من عكسه قبض المشترىلهمنالبائع وديمة بان كان له حق آلحبس فتلفه بيده كتلفه بيداأبائع كاصرحوا بهوير دهانه لاآثر لهذا القبض ومن ثم كان الاصح بقاء حبس ألبائع بعدهوو قع للزركشي فيهذه آخر الوديعة مايخالف ما ذكرفيها وكانه سهووان أقره شيخنا عليهثمومالو قبضه المشترى في زمن خيار البائع وحده فتلفه حينئذكمو بيـد البائع فينفسخ للعقد بهوله ثمنه وللبائع عليه مثل المثلى وقيمةغيريومالتلفوير د بانالملكحينئذ للبائع فلم يوجد فيه المغنى الذَّى في البيع بعد الحيار وقبــل القبض ويؤيده تعليلهم الانفساخ هنا بقولهم لانه ينفسخ بذلك عند بقاء يده فعندبقاءملكه أولىفالمراد ببقاءيده بقاؤها اصالة لتصريحهم فيهذه بان ايداع المشترى اياه له بعدقبضه كبقائه بيدالمشترىوخرج بوحدهمالوتخيرا والمشترى فلافسخ بليبقي الخيار ثم ان ثم العقدغرم الثمن و الا فالبدل (فرع) باع عصيرا وسلمه فوجده خمرا فقال البائع تخمر عندك وقال المشترى بلعندك صدق البائع كما رجحه الشيخان قال بعضهم والصورةان

فى انائه بامره فوجدفيه فأرةميتة فقال هى فيه قبل افراغه وقال البائع بلهى فى ظرفك صدق البائع لايقال يلزم من تصديقه بطلان البيع أيضا لتنجسه بها قبل القبض أو معه لا نا نقول المائع إذا حصل في فضاء الظرف ثبت له (٣٩٧) حكم القبض جزء اجزء افبل ملاقاته لهاذكره

االاماموقولهأومعهضعيف بلالاصح انجعل الباثع المبيع في ظرف المشترى بعد أمره له غير قبض له لانه لم يستول عليه و من ثمم لم يضمنه ايضا في أعربي ظرفك واجعل المبيع فيه ولايضمن البائع الظرف لانه استعمله فى ملك المشترى باذنه(ومن شمضمته المسلم إلىه في نظير ذلك لانه استعملەفىملكنفسە (ولو أبرأه المشترىعن الضمان لم يبرأ في الاظهر) لانه ابراء عمالم بحبوهو باطل وان وجدسبيه(ولميتغيرالحكم) السابق وفائدة مذا خلافا لمنزعم انهلافائدة له مع ماقبـله نني توهم عــدم الانفساخ إذا تلف وان الابراء كالايرفع الضمان لارفعالفسخ بالتلف ولا المنع من التصرف (و اتلاف المُشترى) الاهل للبيع حسا أوشرعا يعنى المالك وان لم يباشر العقد لاوكيله و أن ماشر بل هوكالاجنبي وان اذن له المالك فى القبض واتلاف قنه ماذنه (قبض) له (ان علم) انه المبيع ولم یکن لعارضیبیحهفخرج قتله لردته أو نحو تركه للصلاة أوزناه بان زنى ذميا محصنا ثم حارب ثم ارق أوقطعهالطريقوهو

باقربزمناه (قوله في انائه الح) أي المشترى (قوله ثبتله حكم القبض) أنظره معقول الروض فرع وانجعلالباتع المبيع فيظرف المشترى امتثالا لآمر ملميكن مقبضااه سمو لعل قول الشارح وقوله اومعه ضعيف الح ليس في نسخة سم من نسخ الشارح و إلافذلك مصرح بما نقله عنه الروض (قوله لم يضمنه)ايالمشترى المبيع قول المتن (عن الضمان)اي عن مقتضا مو هو غرم الثمن اه بجير مي (قوله لانه ابراء) الى قول المتن و المذهب في المغنى والنهاية قول المتن (لم يبر افي الاظهر) ظاهر مو ان اعتقد البآئع صحة البراءة وهو ظاهر لانعلة الضان كونه في يدموهي باقية اه عش (قوله و ان و جدسببه) وهو العقد اه عش (قوله و فائدة هذا) اى قوله و لم يتغير (قوله معماقبله) اى قوله لم يبرا (قولِه ننى توهم الح) فى توهم ذلك بعد كمامر من ان المراد مالضمان انفساخ العقد بتلفه على التفصيل المذكور فيه فكيف بعد تصوير الضمان بالتلف بالانفساخ يتوهم عدمه نعم هوظاهر بالنسبة لقوله ولاالمنع من التصرف ومن ثمم اقتصر عش على جعل الفائدة فيه عدم صحة التصرف اله عش (قوله و ان الابراء) الوجه عطفه على نني لاعلى توهم أوعدم فتأملهاه سم قول المتن (واتلاف المشترى) هذاان كان الخيارلهأولها أىأولا خيار اصلا والاانفسخ كايدلعليه كلامالروض وشرحهفي بابالخيارو بينامفي حواشي شرحالبهجة وجزم به الشارح في قوله السابق و مالو قبضه المشترى الخ سم على حجو قوله و الا انفسخ اى فيستر د المشترى الثمن ويغرم للبَّائع بدلالمبيع من قيمة او مثل اه عشَّ (قُولِه الآهل) سيذكر محترزَه بقو له اماغير الاهل الخ و (قول المبيع) متعلق با تلاف المشترى (قول لا وكيلة) اى و لا و ليه من اب او جد او و صى او قيم فلا يكون اتلافهم قبضااه عش(قوله وان باشر) أي وكيله العقد (قوله و انأذن له)أى الوكيل (قوله و اتلاف قنه الخ) عطف على اللاف المشترى (قوله ولم يكن لعارض) أي كالصيال او استحقاق المشترى القصاص اله عش (قوله لردته)و استشكل بانه غير مضمون واجيب بان ضمان العقو دلاينا في عدم ضمان القيم اه سم علىمنهج يعنى فحيث كان المشترى غير الامام و اتلفه استقر ثمنه عليه و ان كان هدر الو اتلفه غيرًا المشترى اهع ش (قوله بانزني الح) دفع به مايقال انه لا يتصور اباحة قتل الرقيق للزنالان شرطها الاحصان المشروط بالحرية (قوله ذميا الخ) حال من فاعل زنى (قوله و هو امام) قيد في قتله للردة و ما بعده اهعش عبارة المغنى والمشترى الامام وقصدقتله عنها فينفسخ البيع فانلم يقصدذلك صارقابضا للببيع اه (قوله و إلا) اى ان لم يكن المشترى اما ما و لا نائبا (قوله و قتله لصيآله) عطف على قو له قتله لردته و الاولى اواصياله (قوله بشرطه) اى المذكور مدفع المارويحتمل انه راجع للصيال ايضا (قوله فهو) اى انلاف

قولها ه والكلام مصرح بالانفساخ قبل القبض و ان كان الخيار للمشترى وحده (قوله ثبت له حكم القبض) قديشكل هذا على ما ياتى فى مبحث القبض من توقف قبض المنقول على نقله من محل الخرالا ما يتناول باليد في كنى تناوله الاان يدعى ان هذا وكل جزء منه عايتناول باليد وحصوله فى فضاء الظرف بمنزلة التناول او يدعى ان فضاء الظرف محل آخر فحصوله فيه نقل الى محل آخر فليتا مل فانه قد يلزم من ذلك قبض نحو الحب و ان كثر بمجر در فعه عن محله لان كل جزء منه يتناول باليد و لان مار فع إليه محل آخر الاان يفرق بين الما ثم الذى لا بدله من ظرف وغيره ثم انظر قوله ثبت اله حكم القبض معقول الروض فرع و ان جعل للبائع المبيع في ظرف المشترى امتثالا لامره لم يكن مقبضا اه (قوله و ان الابراء) الوجه عطفه على نق لا على توهم أو عدم فتا مله (قول المصنف و اتلاف المشترى قبض) هذا إذا كان الخيار له او لهما و الا انفسخ كا تدل عليه عبارة الروض و شرحه في باب الخيار و بيناه في حو اشي شرح البهجة و جزم به الشارح في كا تدل عليه عبارة الروض و شرحه في باب الخيار و بيناه في حو اشي شرح البهجة و جزم به الشارح في كا تدل عليه عبارة المروض و شرحه في باب الخيار و بيناه في حو اشي شرح البهجة و جزم به الشارح في الهدالي بيمة المشترى قديكون قبضا و ذلك إذا تخير با تلافها كاسياتي و هو شامل لغير المكلف في تحصل ان الخي بهيمة المشترى قديكون قبضا و ذلك إذا تخير با تلافها كاسياتي و هو شامل لغير المكلف في تحصل ان

امام أونائبه وإلاكانقابضا لانهلايجوز لهلمافيهمن الافتيات على الامام فلانظر لكونه مهدراوقتله لصياله عليهأولمروره بين يديه وهويصلى بشرطه أولقتاله مع بغاة أومرتدين أوقودا فهو فى هذه الصوركلها غيرقبض علم انه المبيع

أوجهل لانهلماأ تلفه يحق كان تلفه واقعاعن ذلك الحق دون غيره (و إلا) يعلم انه المبيع وكان بغيرحق أيضا (فقولان) في ان أتلافه قبض أولاوهما (۲) القولين في (أكل المالك طعامه المغصوب) حال كو نه (ضيفا)للغاصب جاهلا انه طعامه أظهر هما انه يصير قابضا تقدما للساشرة فكذا هنا أيضا وفي معنى اتلافه كمام مالو اشترى أمة فاحملها أبوه أوسيدمن مكاتبهأو وارث من مورثه شيئا ثم عجز المكاتب أومات المورث أما غير الاهل كغيره مكلف فاتلا فه ليس قبضا بلينفخخ مهالعقدويلزمه بدله وعلى البائع إرد ثمنه لوليه انقبضه (والمذهب ان اتلاف البائع) المبيع قبل قبضه أو بعده وهو فاسد كأن كان للبائع الحبس ومن اتلافه نحو بيعمه ثانيا لمن تعمدر استرداده منه (كتلفه) بآفةومرانه ينفسخ فكذا هنا لتعذر الرجوع عليه بقيمته لانه مضمون عليه بالثمن فاذاأ تلفه سقط الثمن ولواستوفىمنافعه لميلزمه لها أجرة لضعف ملك المشترى وكونه منضمان البائع وتنزيلا للمنافع منزلة العين

المشترى (قوله أوجهل) لا ينسجم مع المتن (قوله عن ذلك الحق) انظر لو صرفه عن ذلك الحق اهسم عبارة المغنى والمشترى الامام وقصدقتله عنها فينفسخ البيع فانلم يقصد ذلك صارقا بضا للمبيع وتقرر عليه الثمن كما حكاه الرافعي قبيل الديات عن فتاوى البغوى آه اي وعلى قياسه القتر للصيال وما بعده فيصير قابضا بمدم قصدذلك الحقو بالاولى عندصر فه عنه تهمرايت في عشمانصه لو اكر ه المشترى على اتلافه هل يكون قبضااه لافيه نظرو الاقرب الثاني بدليل القبض الصبي والمجنون لا يعتد به لسكون كل منهما ليس اهلا و فعل المكر هكلافعلاه (قولهأوسيدالخ)عطف على الضمير المستتر في لو اشرى امة رقه له أو و ارث) اي حائزو الالم يحصل القبض إلا في قدر نصيبه فقط قال في الروض بعد ذلك وما اشتراه من مور أمو مات اي مور ثه قبل قبضه فله بيعه و انكان اي مور ثه مديو نا وإدين الغريم متعلق بالثمن و ان كان له و ارث آخر لم ينفذ بيعه فى قدر نصيب الآخر حتى يقبضه سم على حج و وجهه كما فال على المنهج ان الو ارث الآخر قائم مقام المورث ويده كيده في قدر نصيبه اه عش (قوله آماغير الاهل) اي اما المشتري الغير الاهل بان اشتر أهله وليه وأتلفه هووفي تسميته مشتريا تجوزاه عش (قوله كغيرمكلف) وانظرمافا ثدة الكافءبارة النهاية فلوكان صبياً او مجنو نا الخ(قوله وكان بغير حق) زّاده لئلاينافي قولهسا بقا ولم يكن لعارض الخقول المتن (ضيفا)ليس بقيد فشله مآلو قدمه اجنى او لم يقدمه احدو اكله بنفسه نها ية ومغنى (قوله و على البائع رد ثمنه) وقد يحصل التقاص إذا اللف البائع الثمن أو تلف بيده اهنها ية (فوله وهو فاسد ألخ) اى او عن جهة الوديعة كامر (قوله لمن عذر استرداده منه) و لعل الفرق بين ما تعذر استرداده و بين المغصوب من البائع حنيث قيل فيه بثبوت الخيار للمشترى دون الانفساخ أن زوال اليدالمستندة لعقدفاسدا بعدمن زوال يدالغاصب عادة فان غالب العقو دالفاسدة لا يحصل معها رجوع المبيع للبائع أصلا بخلاف المغصوب فان زوال الغصب عنه غالب و بان رضع المشترى الثاني يده على المبيع حصل بتسليط من البائع و الغالب في الغصب انه بمجرد التعدى من الغاصب فنزل تسليط البائع منزلة آتلافه فليتامل اه عش (قوله بامة) إلى قول المتن بل يتخير فى النهاية (قوله عليه) اى البائع (قوله فاذا الله الخ)متفرع على قوله لانه مضمون الخ (قوله ولو استوفى منافعه) اىكَان استعملهالبائع قبل القبض (قوله لم يلزمه لها أجرة) قال في العباب بخلاف مالو تعدى بحبسه مدةلها اجرةاه فيلزمه الاجرة كماافتي بهالغزالي واعتمدهالشارحفي شرحالعباب تبعالشييخ ألاسلام في شرح الروض واعتمدشيخناالشهاب الرملي اى والنهاية والمدنى عدم اللزوم هنا ايضااه سم اى وهوقضية اطلاق الشارح وتعليله هنا (قوله وكونه الخ) اى المبيع قبل القبض وهو عطف على قوله

اتلاف غير المكاف ليس قبضاو اتلاف بهيمته قبض فقد يستشكل ذلك بانه لا ينقص عن بهيمته فلم جمل اتلافها قبضادون اتلافه و يجاب بان اتلاف الدو اب مضاف لمن هي في و لا يته و منزل منزلة فعله و هذا الولى كاهو الظاهر مخلاف غير المكلف لا يصح قبضه و لا يضاف فعله لو ليه بدليل انه لو اتلف مع الولى لا يضمن الولى مخلاف الدا بقر حينذ فحيث اتلف دا بة غير المكلف فان اجاز و ليه غرم له او فسخ غرم للبائع كذا يظهر فليحرر (فه المحند و ينذ فحيث اتلف دا بة غير المكلف فان اجاز و ليه غرم له او فسخ غرم قال اللبائع كذا يظهر فليحرر و يدخل فيه ما إذا كان بتقديم البائع أو الاجنبي او لا بتقديم أحد فاما تخريج اللاولى و الثانية على القولين حتى يصير قابضا الاولى و الثانية على القولين حتى يصير قابضا على قول و يكون كا لآفة السهاوية في قول آخر و لكن المتجه الجزم يحول القبض و اقتصر في الشرحين و الروضة على تقديم البائع اه و تبعه غيره كالعراق في تحريره (قوله أو و ار شمن مو ر ثه) اى و ار ثجائز و الالم يحصل القبض إلا في قدر نصيبه فقط قال في الروض بعد ذلك و ما اشتراه اى مو ر ثه مديه ناودين الغريم يتعلق بالثمن و ان كان له و ارث آخر لم ينفذ بيعه في قدر نصيب الآخر و ان كان أى مو ر ثه مديه ناودين الغريم الفار حق شرح العباب تبعالشيخ الاسلام في شرح الروض و اعتمده شيخنا الاجرة كا اقي به الغز الى و اعتمده الشارح في شرح العباب تبعالشيخ الاسلام في شرح الروض و اعتمده شيخنا الاجرة كا اقتى به الغز الى و اعتمده الشارح في شرح العباب تبعالشيخ الاسلام في شرح الروض و اعتمده شيخنا

التي لو اتلفهالم تزمه قيمتها و إنما ملك المشترى الفر اثد الحادثة بيدالبائع قبل التمبض لانها اعبان محسر مستقلة فلا تبعية فيها لغيرها فاندفع ما اطال به الاذرعي هنا (و الاظهر ان اتلاف الاجنبي) الملتزم بغير حق للمبيع في غير (٩٩٦) عقد الربا و إن اذن له البائع او المشترى

فيه لعدم استقر ار ملكداو كانعبداللبائعولوباذنهاو المشترى لكن بغير اذنه والفرق شدة تشوف الشارع لبقاء العقود (لايفسخ) البيع لقيام بدل المبيع مقامه وإنما انفسخت الاجارة بغصب العين إلى انقضاء المدة لان الواجب ثم المأل و هو من غير جنس المعقودعليه فلميقم مقامه خلافه هنا (بل يتخير المشتري) على التراخي لفوات الغين المقصودة (بین ان بجبز)وحینندفن رجوعه للفسخ خلاف والاوجهمنه نعم (ويغرم الاجني) البدل (او) يستعملها الفقهاء كثيرا في حبزبين بمعنى الواولامتناع بقائها على اصلها لمنافاته لوضع بين (يفسخ)وحينند يتمدر ملك البآئع للمبيع قبيل الفسخ فيازمه تجهيز القن نظير مامر خلافا ابعض الشارحين (ويفرم البائع الاجنى) البدل اما ا تر فه له يحق نظير ما من في المشــتري او هو حربي فكالافة واما اتلاف للربوي فينفسخ به العقد لتعذر التقابض والبدل لابقوم مقامه فيهو إتلاف اعجمي يعتقد تحتم طاعة امره

لضعف الخاهر شيدي (قوله التي لو اتلفها الخ) يؤخذ منه انه لو استعمل زو ائد المبيع لزمته الاجرة لانها امانة في يده فليست مثل المبيع اه عش ه فرع ه لو اتلفه البائع و المشترى معالزم البيع في نصفه كماقاله الماوردى وانفسخ في نصفه الاخر لان اتلاف البائع كالافة ويرجع عليه بتصف الثمن و لأخيار له في فسخ ماقدلزمه بجنايتهوا تلاف الاعجمي وغيرالمميز بآمراحد ألعاقدين اوبامر الاجني كاتلافه فاوكان بام الثلاثة فالقياس كماقاله الاسنوى انه يحصل القبض في الثلث والتخييرفي الثلث والانفساخ في الثلث اما اتلاف المميز بآمر واحد منهم فكاتلاف الاجنى بلا امر نهاية ومغنى قال عش قوله فكاتلاف الاجنى الخاى فيتخير المشترى أن اتلفه بامر البائع أو الاجني و يكون اتلافه قبضا إن كان باذن المشترى أه وقوله ويكون اتلافه قبضا الخيخالف مآياتى في الشرحكالنهاية والمغنى وإن اذن له البائع او المشترى فيه الخ (قوله فيه) اى الاتلاف (قوله ملكه) اى احد المتبايعين (قوله و الفرق الخ) اى حيث لم يقيد عبد البائع بغير آلاذن حتى اذا كان بالأذنكان كاتلافه فينفسخ اهسم عبارة الرشيدي يعنى والفرق بينماافهمه قوله لكن بغيراذنهمن انهاذا كان باذنه لا يكونكا لآجني بل يكونقا بضاو بين عبد البائع باذنه اه (فوله و إيما انفسخت الاجارة) اي ويرجع المستاجر على المؤجر بالاجرة انكان قبضها وإلاسقطتعنالمستاجر وظاهره وإنكان الغصبعلى المستاجر نفسه وحيث قلنا بانفساخ الاجارةرج المؤجرعلى الغاصب باجر ةالعين المغصو بةمدةوضع يدهعليها وإزلم يستعملها ولايختص انفساخ العين المؤجرة بالغصب بمالو كانقبل القبض بلغصبه بعدقبض المشترى كغصبه قبله لان قبض العين ليس قبضا حقيقيااه عش(لانالواجب)ايعلىالاجني(ثم)ايفي غصبهالعينالمؤجرة (من غير جنس المعقو دعليه) و هو المنفعة (قوله مخلافه هنا)اى فان المعقو دعليه هناالالو هو ايضاالو اجب على متلفه فتعدى العقد من العين الى بدلها نهاية ومغنى (فوله على التراخي) و فاقاللمغنى و خلافا للنهاية و الشهاب الرملي (فوله و الاوجه منه نعم) لعل هذا مبنى على ما اعتمده من ان الخيار على التراخي اما على ما اعتمده شيخنا الرملي من انه على الفور فالقياس عدم رجوعه للفسخ فليتامل اهسم (قوله يستعملها)اى لفظة او (قوله بقدر ملك البائع الخ)قد يكون الخيار للبا تعو حده فالملك له قبل الفسخ ايضا آه سم (قوله نظير مامر) أي بقو له فخرج قتله لردته الخ و (قوله في المشترى) اى في الله فه (قوله لا يقوم مقامه) أي المبيع (فيه) اى التقابض (قوله البدل) الى المتنفى المغنى وكذا في النهاية إلا انها اعتمدت ان إتلاف دأبة المشترى اذا كانت معه كاتلافه فيكون قبضا عبارتها ومحلذلك ايمحل التخيير باتلاف دابة المشترى ليلااذالم يكن مالكها معها وإلافا تلافها منسوب اليه ليلاكان أونهار اوقال الاذرعى انه صحيح وجزم به الشيخ فى الغرر و إن رده فى شرح الروض و لوكانت مع الغير فالا تلاف منسوب اليه اهع ش (قولَه فكالافة) اي فينفسخ العقدو سقط الثمن (و غير بميز)عطف على الاعجمى اى ولو بهيمة اله عش (قوله كاتلاف امره) قضيته ان اتلاف غير المميز بدون امر احد كالتلف بافة فليراجع (من بائع ومشتر و اجنبي) اى فينفسخ في الاول و يحصل القبض في الثاني و يتخير في الثالث اه عش قوله لا يضمن إ تلافها) اى بان لم يكن معها وكان ا تلافها في زمن لم يعتد حفظها فيه (قوله او يضمنه) عطف عل لايضمن اتلافها (اوقصر في حفظها)اي بان كان الاتلاف في زمن جرت العادة تحفظ الشهاب الرملي عدم اللزوم هنا أيضا (قول هو الفرق الخ) أي حيث لم يقيد عبد البائع بغير الاذن حتى اذا كان بالاذن كانكاتلافه فينفسخ (قوله على التراخي) اي كما اقتضاه كلام القفال و قال القاضي على الفرر و به افتي شيخناالشهاب الرملي (قوله و الأوجهمنه نعم) لعل هذامبني على ما اعتمده من ان الخيار على التر اخي اما على مااعتمددشيخناالشهاب الرملي من انه على الفور فالقياس عدم رجوعه فليتا مل (قوله بقدر ملك البائع الخ)

قد يكون الخيار للمائع وحده فالملك له قبل الفسخ وحده (قوله لكونه معها) الذى في شرحه للارشاد كشرح المجمى يعتقد تحتم طاعة امره وغير عميز كاتلاف امره من بائع و مشتر و اجنبي ﴿ تنبيه ﴾ لو اتلفته دابة مشتر لا يضمن إتلافها انفسخ لتقصير البائع فنزل منزلة اتلافه أو يضمنه لكونه معها أو قصرف حفظه الم يكن قبضا لانها لا يصلح له بل يتخير فان فسخ طالبه البائع بما اتلفته لتقصيره

الدواب فيه ليلا كان أو نهارا اهعش (قوله أو دابة البائع) عطف على قوله دابة مشتر (قول همطلقا) أي يضمن إتلافها او لا (قوله فرضيه المشترى) اى بان اجاز البيعنها ية و مغنى قال عشاى او لم يفسخ لسقوط الخيار بذلك بناء على انه فورى ا ه (قوله كالوقارن) إلى قول المتن و لا يصح في المغنى إلا قوله إن لم يصرغاصا إلى المتنوفيالنها مة إلا قوله على التراخي في المحلين فإن الذي فيها على الفور (قوله و يتخير ايضا)و هو على التراخي كافىشر-الروضوعشوسم(قول،وجحدالبائع للمبيع)اىبان يقول قبل القبض ليس المبيع هذا التعذر قبضه حالا كافى الابق اهكر دى عبارة البجير مى قوله وجعد البائع بان قال لم أبعك هذا حلى وعبارة عش اى بان انكر اصل البيع فيحلف على ذلك و له ان لا يحلف البائع و يفسخ العقد و يا خذ الثمن لعدم و صوله إلى حقه اه (قولهوهوماً بين الخ)اى نسبة ما بين الخولوكانت قيمته سليها ثلاثين و مقطوعا عشرين استقر عليه ثلث الثمنُ اوسليه استين و مقطوعا عشرين استقرعليه ثلثاه اهع ش (قوله و فارق) اي تعييب المشترى حيث لم يتخير بذلك (قول وتعييب المستاجر الخ) اى حيث تخير اا هع ش (قول قبان هذا) اى تعييب المشترى (قول ه لوقوعه في ملكه) قُديكون الملك للبائع و تقدم ان إتلاف المشترى و آلخيار للبائع وحده فسنخ اه سم (قوله لايتخيل فيهماذلك)اىانماذ كرمن التعييب والجب قبض لان المستاجر وآلمر اقلم يتصرفا في ملكهما بل فيما يتعلق به حقهما فلا يكو نان بذلك مستو فيين بخلاف المشترى اه مغنى (قوله و هو اهل للالتزام بغير حق)لايخني ان ثبوت الخيار لايتوقف على شيء من هذين القيدين لان تعييب من ليس اهلا للالتزام و التعييب بحق لاينقصان عن التعيب بافة سماوية مع ثبوت الخيار حينئذ فهذا التقييد ليس إلا بالنظر لتغريم الارش عند الاجازة اه سم (قوله على التراخي) بل هو على الفور هناو فيما ياتي بعد في شرح مراه سم (قوله لكونه مضمونا الخ) عليلا أثبوت الخيار بلاقيد التراخي (قوله قاله الماور دى) اى و بتقدير فسخه يتبين أنه لا ارش للشترى فلامعنى لاخذه ما قديتبين انه ليس له اه عش (قوله و اعترض) اى ما قاله الما و ردى و المعترض الزركشي كمافى النهاية قالع شقولهمر ومااعترض بهالزركشي الخاىمن انه يلزم هذاعدم تمكن البائع من المطالبة ايضاو انه لوغضب المبيع قبل القبض لا يتمكن و احد منهما من المطالبة (وقوله فيه نظر) وجه النظران وجهعدم مطالبة المشترى قبل القبض احتمال التلف المؤدى لانفساخ العقد وهذا منتففى تعييب الاجنى وغصبه أه (قوله بمافيه نظر) أي كابسط الكلام عليه في شرح العباب أه سم (قوله

البهجة السيخ الاسلام وغيره و اعتمده مرانه اذا كان معها كان كانلافه فيكون قبضا لكنه في شرح الروض ردذلك و الذى في الروض و ان اتلفته دابته اى المسترى نها را انفسخ او ليلافله الخيار فان فسخ طولب بما المنعة اه و ينبغى ان اتلافها و هو معها كاتلافها ليلا بجامع الضمان (قوله بغصب المبيع و اباقه) قال فى الروض فان اجازه لم يبطل خياره ما لم يرجع اى العبدقال فى شرحه فالخيار فذلك على التراخى اه ثم قال فى الروض و شرحه و ان جحده اى المبيع البائع قبل القبض و لا بينة للمسترى فله الخيار المتعذر اى لتعذر قبضه حالا كافى الا بق اه و لم يتعر ضالكون الخيارهنا فى المجحد على الفور او التراخى و قد يؤ خذمن قوله كافى الا بق ان الخيار على التراخى و هديو و خذمن قوله كافى الا بق ان الخيار على التمان المستفى و لوعيه المسترى) هل المراد به المالك و ان لم يباشر العقد على و زان ما قاله فى قول المصنف السابق و اتلاف المسترى قبض و يحرى ذلك فى قوله تنييه لو اتلفته دا به مشتر و هل يدخل فيه الصي الذى اشترى له و ليه في جرى في دا بته هذا التفصيل و ير تبط ضمان اتلافها و عدمه بوليه (قوله لي لا لترام بغير حق) لا يخفى ان ثبوت الخيار لا يتوقف على شيء من هذين القيدين لان تعييب من ليس اهلا للا ترام و التعيب عتى لا ينقصان عن التعيب بافة سماوية مع ثبوت الخيار حينتذ فهذا التقبيد ليس للا ترام و التعيب عتى لا ينقصان عن التعيب بافة سماوية مع ثبوت الخيار حينتذ فهذا التقبيد ليس الا النظر لتغريم الارش عند الا جازة (قوله على التراخى) لهو على الفور مر و كذا قوله الا تي على التراخى فانه على الفور ف شرح العباب (قوله التراب في قانه على الفور ف شرح العباب (قوله التراب في قانه على الفور ف شرح العباب (قوله التراب في النور ف شرح العباب (قوله التراب في قانه على الفور ف شرح العباب (قوله التراب في قانه على النور في العباب (قوله المناب في المناب في النور في العباب (قوله التراب في النور في العباب (قوله التراب في النور في الدباب (قوله المناب في المناب المناب العباب (قوله المناب في المناب المناب المناب العباب العباب المناب ا

سماوية (فرضيه) المشترى (أخذه بكلالثمن)كما لو قارن العيب العقــد ولا ارشله لقدرته على الفسخ وفهم من قوله فرضيه ما قدمه من ان له الخيــار ويتخيرا يضابغصب المبيع وأياقه وجحدالبائع للبيع ولايينة (ولوعيه المشترى فلاخيار)له لحصوله بفعله بل متنع مه ردهلو ظهر به عيب قديم كمامر ويصير قابضالما اتلفه فيستقر عليه حصته من الثمن و هو ما بين قيمته سليما ومعيباهذا ان اندمل فان سرت الجناية للنفس استقر الثمن كله وفارق تعييب المستاجر وجب الزوجة مان هذا منزل منزلة القبض لوقوعه فى ملكه وذانك لايتخيل فيهما ذلك (او) عيب (الاجنبي) وهو اهــل للالتزام بغير حق (فالخيار) على التراخي ثابت للشترى لكونهمضموناعلي البائع فان اجاز غرم الاجني الارشلانه الجانى لكن بعدقبض المبيع لاقبلا لجواز تلفه بيدالبائع فينفسخ البيع قاله الماوردي واعترض مافيه نظرو المراد بالارش فى الرقيق ما ياتى فى الديات وفىغيرهمانقصمن قيمته فغى يدالقن نصف القيمة لا

الاصح إن فعله كالآفة لاكفعلاالاجنبي فانشاء المشترى فسخو إنشاءأجاز بجميع الثمن لمسامر (ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) إجماعافي الطعام ولحديث حكيم نحزام بسندحسن ياان اخى لا تبيعن شيئاحتى تقيضه وعلتهضعف الملك لانفساخه بتلفه كامروقيل اجتماعضما نين علىشىءو احد إذلوصح لضمنه المشترى ايضاللثآنى قبل قبضة فيكون مضمونا لهوعليه وخرج بالمبيعزو انده الحادثة بعد العقد فيصح بيعها لعدم ضهانها كامرو متنع التصرف بعد القيض ايضا إذا كان الخيار للبائع أولهماكما علم مامر ولايصح خلافا لمن زعمه ورود الاحبال من ابي المشتري لامته قبل القبض لانهامه تنتقل المك الاب فيلزم تقدير القبض فباله ولانفو ذتصرف الوارث او السيد فيها اشتراه من مكاتبه فعجز نفسه أومورثه ولاوارثله غيره فماتقبل القبض لعوده له بالتعجيز والموت فلم مملكة بالشراء ولابيع العبدمن نفسه لانه عقد عتاقة ولاقسمته لانها وإنكانت بيعا إلاانها ليست على قوانين البيوع لان الرضا فهاغير معتسر فلا يعتسر القبض كالشفعة

وهذامتهق عليه) أي ثبوت الخيار لا بقيد كو نه على التراخي بدلير ما علل به اهسم (قوله وكل منهما يثبت الخيار)اي الاول قطعا والثاني على الاظهر (فهور فقوله المذهب الخ) فكان الاولى في التعبير ان يقول ثبت الخيارلا التغريم على المذهب ولولم يعلم المشترى بالحال حتى قبض وحدث عنده عيب كان له الارش لتعذر الرداه مغنى (قوله لمامر) اى لفدر ته على الفسخ قول المتى (ولا يصح بيع المبيع الح) قال في شرح الروض أي م لمعنى وإراذن البائع وقبض الثمن اله سم قول المان (قبل قبضه) أي ولو تقديرا الهماية قال عش أي ولوكان القبض المنني تقديراكان يشترط طعاما مقدرا بالكيل فقبضه جزافا لايصح التصرف فيه حتى يكيله ويدخل في ضمانه الله و قال الرشيدي قوله ولو تقديرا غاية في القبض فكانه قال لا يصحبيعه قبل قبضه الحقيق والتقديري اي فالشرط وجودالقبض ولو التقديري حتى يصح التصرف إذا وضعه البائع كما مروإنام يحصل الحقيق ومافي حاشية الشيخ بماحاصله أنهغاية في المبيع فكمانه قال لايصح بيع ولومقدرا بنحوالكيل او الوزن قبل قبضه يبعده انه لوكان هذاغرضة لكان المناسب فى الغامة ان يقول ولوغير مقدر إذالمقدريشترط فيهما لايشترط في غيره كالايخفي اه (قوله اجماعا) الى المتن في النهاية و المغني إلا قوله و قيل إلى وخرج (قوله يا ان اخي) ذكره تعطفا به اهع ش (قوله كامر) اي في اول الباب (قوله إذا كان الخيار للبائع الخ)اي الإإذا اذن البائع او كان التصرف معه كما علم مامر في مبحث الخيار ايضااه سم (قول اوكان الخ) اى بشرطه الاتى بعدةول المتن و الاصحان بيعه للبائع كغيره (فوله و رود الاحبال الخ) فاعل لا يصحوكان وجهورودهذه انانقدر قبلدخو لهافى ملك الاب بالايلادان المشترى باعهاله والافلاو جهلو رودها اه رشيدى (فوله لامته) اى المشترى (فوله و لانفوذ) عطف على الاحبال وكذافو له و لا يبع العبد الخوقوله و لا قسمته عطف عليه اهكر دى (فوله أو مورثه) عطف على قوله مكاتبه (فوله قبل القبض) تنازع فيه قوله فعجز وقوله فات (قوله فلي المكم بالشراء)قضيته أنفساخ البيع بموت المورث فلينظر سبب ذلك بل قد يقال تعلق الدين مع ذلك بالشمن كماصرح به الروض كغيره بدل على انه يملكه بالشراء سم على حجو يصرح به قول الشارح قبل وفي مدنى إتلافه اى المشترى كامر لو اشترى امة فاحبلها ابو هماذ كرو ار اديما مرقوله قبل ولا احبال آبي المشترى الامة إلى ان قال لان قبض المشترى موجو دفى الثلاثة حكما اهع شوقو له و يصرح الح انما ردعلي النهاية دون الشارح فانه أشارهنا إلى رجحان ماذكرهنا (فولد ولا بيع العبد من نفسه) اى قبل قبضه اهسم (قوله إلا قسمته) أي المسع أي إذا كانت غير ردعلي ما يؤخذ من قوله لان الرضافه اغير معسر اهع شعارة الرشيدي اي تعديلا إذ الافر از ليس بيعافلا وجهلوروده والرد لا بدفيه ، ن الرضااه عارة سم قوله لان الرضافيها غيرمعتبر هذا يدل على ان الكلام في غير قسمة الردلاعتبار الرضافيها و هذا حاصل ما في شرحالروض والكلام فىالقسمة قبل القبض ويبتى الكلام في بيع المقسوم قبل قبضه في غير ذلك وحاصل

وهذامتفق عليه) أى ثبوت الخيار لا بقيدكو نه على التراخى بدليل ما علل به (قول المصنف و لا يصح بيع المبيع قبل قبضه) قال في شرح الروض و إن اذن البائع وقبض الثمن اه (قوله اذا كان الخيار البائع اولهما) اى الااذا اذن البائع او كان التصرف معه كاعلم عامر في محث الخيار ايضا (قوله او مور ثه) قال في الروض و ما اشتراه من مور ثه و مات قبل قبضه فله بيعه و إن كان مديو ناو دين الغريم متعلق بالثمن و ان كان له و ارت اخر لم ينفذ بيعه في قدر نصيب الاخر حتى يقبضه اهو قضيته انه ملكه بالشراء و ان بيعه في هذه الصورة ليس من تصرف الوارث في التركة مع وجود الدين لان التركة انما هي الثمن فليتامل نعم قديشكل لان الثمن قديكون في ذمته لم يقبض وقد يعسر فلا ينفع الغريم التعلق به اذقد لا يحصل فليتا مل نعم قديشكل لان الثمن كاصر ح به الروض كغيره يدل على انه يملكه بالشراء (قوله و لا يبع العبد قديقال تعلق الدين مع ذلك بالثمن كاصر ح به الروض كغيره يدل على ان الكلام في غير قسمة الرد لا عتبار من نفسه) اى قبل قبص ما في شرح الرض و الكلام في القسمة قبل القبض و يبقى الكلام في بيع الله بيع العبد و هدنا حاصل ما في شرح الرض و الكلام في القسمة قبل القبض و يبقى الكلام في بيع المعلم و بيني الكلام في بيع المعلم و بيني الكلام في الكلام في القسمة قبل القبض و يبقى الكلام في بيع عليه الكلام في بيع المعلم و بيني الكلام في بيع الكلام في القسمة قبل القبض و يبقى الكلام في بيع عليه المعلم و بيني الكلام في بيع المعلم و بيني الكلام في بيع الكلام في القسمة قبل القبض و بيني الكلام في بيع المعلم المنافي شرح الرض و الكلام في القسمة قبل القبض و بيني الكلام في بيع المعلم الموقعة المعلم المنافي شرح الرض و الكلام في القسمة قبل القبض و بيني الكلام في بيع المعلم المنافي شرح المعلم المنافية و هدين الكلام في الكلام في الكلام في الكلام في المعلم المعلم الكلام في الكلام في الكلام في الكلام في الكلام في المعلم المعلم المنافي المعلم المنافي شرح المعلم الكلام في الكلام في الكلام في الكلام في الكلام في الكلام في المعلم المعلم المعلم المعلم الكلام في الكلام في الكلام في الكلام في المعلم المعلم المعلم المعلم المعلم المعلم المعلم الكلام في المعلم المعل

لعمومالنهىالسابق وللعلةالاولىومحل الخلاف ان باعه بغيرجنس الثمن او بزيادة او نقص او تفاوت صفة و الا بان باعه بعين الثمن او بمثله ان تلف اوكان فى الذمة فهو إقالة بلفظ البيع (٢٠٤) على المعتمد و زعم ان الصحيح مراعاة اللفظ فى المبيع لاالمعنى غير صحيح بل تارة

يراعون هذاو تارة يراعون هذا بحسب المدرك (و) الاصح (ان الاجارة) للبيع (والرهن والهبة) والصدقة والاقراض له (كالبيع) بناء عملي المعنى الاول وكذا جعله نحو صداقاوعوضخلعاوسلم والتولية فيه والاشراك وافهم إطلاقه منع الرهن انه لافرق بين رهنه من البائع وغيره وهوما اقتضاه كلام الروضة واصلها ايضالكن الذي نقله السبكي عن النص واعتمدههو ومن تبعهان محلمنعهمن البائع إن كان بالثمن حيث له حق الحبس إذ لافائدة فيالرهن لانه محبوس بالدىن وإلاجاز وقضية قولهم والاجاز صحته منه بغير الثمن و إنكان لهحق الحبسوقضية العلة خلافهو هو الاقربوخرج باجارةالمبيع إجارةالمستأجر قبل قبضه فانها صحيحة لكن من المؤجر فقط لآن المعقود عليه فهماالمنافع وهي لاتصير مقبوصة بقبض العين فلم يؤثر فيها عدم قبضهافان قلت قضية العلة صحتها من غير المؤجر ايضاقلت ماذكر من نني إمكان قبض المنافع المرادبه ننيإمكان قبضها الحقيق لتصريحهم كمايأتي فىالسلم بأن قبضها بقبض

مافى الروض وشرحه جوازه في قسمة الافراز دون غيرها قال في الروض وله بيع مقسوم قسمة افراز قبل قبضه قال فى شرحه بخلاف قسمة البيع ليس له يسعما صار اليه فيها من نصيب صاحبة قبل قبضه اهسم وسياتي عنالنهاية والمغنى مثله (قوله لعموم النهي) إلى قول المتنو ان الاعتاق في النهاية و المغنى الاانهما اعتمدا مااقتضاه كلام الروضة كماياتي (قول السابق) اى انفا (قوله و للعلة الاولى) اى ضعف الملك (قوله او عثله ان تلف) اخرج قيمته اهسم (قوله آوكان في الذمة) صورة ذلك ان يشترى عبد امثلا بدينار مثلا في ذمته ثم يبيعه قبل قبضه للبائع بدينار في ذمته او اقبض البائع دينار اكما في ذمته له ثم يبيعه قبل قبضه له بدينار في ذمته أو معين غير مادفعه لهولومع وجوده وعلى كلمن الصورتين يقال انه باعه بمثل مافى الدمة شيخنا اله بجيرمي (بل تارة مراعون هذا) اى اللفظ و هو الأكثر كالوقال بعتك هذا بلا ثمن لا ينعقد بيعاو لا هبة على الصحيح (و تارة يرّ اعون هذا)اى المعنى كمالوقال وهبتك هذا الثوب بكذا ينعقد بيعاعلى الصحيح فلم يطلقوا القولّ باعتبار اللفظ بليختلف الجو اب باختلاف المدرك كالابراءفي انه اسقاط او تمليكو تآرة لايراعون اللفظ ولاالمعنى كمااذاقال اسلمت اليكهذا الثوب في هذا العبدفان الصحيح انه لا ينعقد بيعاو لاسلما اهمغني عبارة عشاى والغالب عليهم مراعاة اللفظ مالم يقوجانب المعنى ومن ثم وقع في عبارة غير و احدان العبرة في العقو د بالالفاظ اه (قول للبيع) يغي عنه قوله الاتي له (قول على المعنى الاول) اى ضعف الملك (قول مبين رهنه من البائع)ايو بينان يكون له حق الحبس او لانها يةو مغنى (قوله ايضا) حقه ان يقدم و يذكر عقب وغير ه (فهله و هو ما اقتضاه كلام الروضة الح) معتمدع شو مغنى (قوله لكن الذي نقله) عبارة النهاية و إن نقل السبكي آلح فهي صريحة في مو افقة الشيخين و مخالفة السبكي ا هبصري (قوله إن كان بالثمن الخ) صعيف ا ه عش (قوله حيث له حق الحبس)عبارة المغنى وكان له حق الحبس اه (قولة وقضية قولهم الخ) قد يناقش فيه بجعل قولهم انكان بالنمن قيدا لقولهم منعهمن البائع وقولهم حيث لة الخخبران وأرجاع قولهم والاجاز للخبر فقط نعم تعبير المغنى كماقدمناه سالم عن المنآقشة (قول وقضية العلة) وهي قوله لانه محبوس الح كر دي وعش (فُولِه وقضية العلة الح) قديناقش فيه بان قبوله الرَّهن عن غير الثمن يتضمن فك الحبس بالثمن وقد تدفع المناقشة بانالحبس على الثمن بمنزلة الرهنوسيأتي فى الرهن أنه لايجوز أن يرهنه المرهون عنده بدين آخر ولوكانالقبول بمنزلةالفك لجاز ذلك اهسم (قول فانها صحيحة) اى ولو باكثر من الاجرة الاولى و بغير جنسها او صفتها اه عشر (قول و فلم يؤثر فها عدم قبضها)قضيته ان مثل المبيع الصداق و عوض الخلع و غيرهما من كل ماملك بعقد من الاعيان و هو ظاهر اه عش و (قول عدم قبضها) اى العين المؤجرة (قول قضية العلة)وهي قوله لان المعة و دعليه فيها الخ (قول ماذكر الح) اى بقولهم وهي لا تصير مقبوضة بقبض العين (قولهالمرادبهالخ) جملته خبر مآذكر (قوله ولقوة جانب المؤجر)متعلق بقوله لم يشترط فيه الخ وعلةمقدمةًعليه(قوله بخلافغيره)اىغيرالمؤجّر(قوله فيصح)إلىالمتنفىالنهايةوالمغنى إلاانهمااعتمدا صحة الوقف و إن توقف على القبول كاياتى (قوله و القسمة)اى قسمة غير الردسم و عشاى قسمتى إفر از وتعديل سلطان وحلبي (قول، والوقف)اي والوصية اهمغنى عبارة عش زاد في المنهج الوصية ايضا المقسوم قبل قبضه في غير ذلك و حاصل ما في الروض وشرحه جوازه في قسمة الافر از دون غير هاقال في الروضوله بيع مقسوم قسمة افراز اىقبل قبضه قالفىشرحه بخلاف قسمةالبيع ليسله بيعماصار له فيها من نصيب صاحبه قبل قبضه اه (قهله او بمثله إن تلف) اخرج قيمته (قهله وقضية العلَّة خلافه الخ) قديناقش فيه بان قبوله الرهن عن غير آلثمن يتضمن فك الحبس بالثمن وقد تدفع المناقشة بان الحبس على الثمن بمنزلة الرهن وسياتى في الرهن انه لايجوز ان يرهنه المرهون عنده بدين اخر ولوكان القبول بمنزلة الفك لجاز ذلك (قوله والقسمة) اىقسمة غير الرد

محلهاو لقوة جانب المؤجر لم يشترط فيه هذا القبض التقديرى بخلاف غيره (و) الاصح (ان الاعتاق فتكون بخلافه) فيصح و إنكان للبائع حق الحبسِ لقوته و مثله الاستيلاد و التدبير و التزويج و القسمة و اباحة نحو طعام اشتر اهجز افاللفقر امو الوقف

لها قوة العتق ولا العتق على مال لأنهبيع ولاعن كفارة الغير لأنه هبة ويكون قابضا بنحوالعتق والوقف لابالتيدبير والاثنين بعده وكذا الطعام المباح للفقراءقبل قبضهم له (والثمن المعين كالمبيع) فيجيع مامر فيه ومنه فساد التصرف قبل قبضه المذكور ضمنا في قوله (فلا يبيعه البائع) يعنى لا يتصرف فيه كما بأصله (قبل قبضه) لامن المشترى إلا فىنظير ماس من يسع المبيعالبائع ولا من غيره العموم النهي ولمامر منالعلتين وكلعين مضمولة في عقد معاوضة كاجرة وعوضصلح عن مال أودم وبدل خلعأو صداق كذلك (وله بيع. ماله في يد غيره أمانة كوديعة) والحق بذلك ماأفرزه السلطان الجندى أىتمليكا كماهو واضح فله بعد رؤيته بيعه وإن لم يقبضه رفقا بالجند نص عليه ومن ثم يملكه بمجر دالافراز (ومشترك. وقراض ومرهون بعد إِنْهُكَاكُهُ) مطلقاً وقبله باذن المرتهن (وموروث) كان للورث التصرف فيهومثله ما علك الغائم من الغنيمة

فتكونالصور ثمانية اه (قولِه مالم نقل بتوقفه الح) الاوجه أن الوقف صحيح و ان شرطنا القبول اه سم عبارةالنهايةوالمغنىوالوقف سواءاحتاج إلىقبول اىبانكانعلىمعين امملاكمافىالمجموع خلافالمانى الشرح والروضة نقلاعن التتمة من ان الوقف ان شرط فيه القبو لكان كالبيع و إلا فكالاعتاق مع ان الاصح ان الوقف على معين لا يحتاج إلى قبول كاسياتي إن شاء الله تعالى كالعتق آه (قول اللفقراء) ليس بقيد آه بحيرمي (قوله جزافا) اما إذا اشترى الطعام مقدر ابكيل او غيره فلا بدلصحة إ بآحته من قبضه بذلك مغنى واسني (قهلُّه ولا العتق على مال) أي من غير العبد المبيع لما من صحة بيع العبد من نفسه و لقول هنا لأنه بيع اه عشُّ عبارة السيدعمر ايمن اجنى كانقالَله اعتقه عنى على كذا بخلافه منالعبدكما تقدم اه (قهله و لاعن كفارة الغير) أي بل و لا بالهبة الضمنية كالوقال له اعتق عبدك عني و لم يذكر عوضا فأجا به اه عشَّ (قهله و يكون قابضا الخ)اي و إن كان للبائع حق الحبس اهمغني (قوله بنحو العتق) و هو الاستيلاد اه عش (قُولُه و الاثنين بعده) وهماالتزويج والقسمة (قولُه قبل قبضهمله) فانقبضوه كان قابضاً أه نهاية قولالمتن(والثمن المعين) أى نقدا كانأوغيره مغنى ونهاية قول المتن المعين خرج مافى الذمة فيجوز يعهوهو الاستبدال الآتي اه سم (قوله في جميع مامر) إلى قول المتنوله في النهاية (قول ه في عمامر) اي مناولالبابإلىهنا كماقدم هوذلك فيأول البآب بقوله ومثله فيجميع ماياتي الثمن آه وحينئذ فتعليله صحة التصرف قبل القبض اه رشيدي (قوله إلافي نظير الخ) عبارة المغنى ولو ابدله المشترى بمثله أو بغير جنسه برضاالبائع فهو كبيع المبيعللبائع الآزاد النهاية فلايصح إلاانكان الاعتياض عنه بعين المبيع او يمثله ان تلف أو كان في الذمة اه أي فانه إقالة (قوله من بيع المبيع) من يمعني أو لبيان مامر (قوله لعموم النهي) اى فى خبر حكم بن حز ام المتقدم يا ابن اخى لا تبيعن شيئا حتى تقبضه فشمل الشيء المبيع والثمن و ما في معناهما و إن كان عمو مه لنحو الاما نة غير مراداه رشيدي (قوله كذلك) خبر قوله وكل عين الخ اىلايتصرففيه قبل قبلة بضه (قه له من العلتين) هماضعف الملك و تو الى ضمانين اه عش قول المتن (وله بيع ماله) بالاضافة لانه بلفظ الموصول يشمل الاختصاص هو لا يصح بيعه اه عشقال المغنى و او لى منه وله التصرف في ماله اهقول المتن (أمانة) شملت الأمانة مالوكانت شرعية كالوطيرت الريح ثو بالملد ارم اه نهايةايدارالغيرعش(فه لهو الحق)إلى قولهو محله في الاخيرة في النهاية إلا قوله او حمل إلى ولو استاجره وكذا في المغنى إلا قوله كذا قالًا ه إلى ولو استاجر ه (قوله او تمليكا) اى لا إر فاقا اه ع ش (قوله بعدرؤيته) قيد اه عش قول المتن (وقراض) اىببدالعامل سوّاء كانقبلالفسخ او بعده ظهر الربح ام لا خلافا للقاضى والامام اهنهاية عبارة سم قال في شرح الروض قال القاضى بعدالفسخ و الامام قبل أن يربح وفيهمانظر اه والوجه مر هومقتضىالنظروفاقالاطلاق المصنف لانهإن لم يتحقق ملك العامل فواضح وانتحقق بان مسخ بشرطه فرقت الصفقة فيصحفى نصيب المالك دون نصيب العامل فلي امل اه (قولُّه مطلقا)اىإناذنالمرتهنام لااهعش (قوله للورث التصرف فيه)اى مخلاف مالايملك المالك بيعه مثلا باناشتراهولميقبضه اكمنهحينئذ ليسفيُّدبائعهبامانة بلهومضمونعليه اه نهاية (قولهومثله) اي المورث عش وقال الرشيدي ايمثل ماذكر فيجو ازبيعه مايملكه الغانم الخ اي وموهوب رجع فيه الاصل قبل قبضه لهمن الفرع ومقسوم قسمة إفراز قبل قبضه بخلاف قسمة البيع ليس له بيع ماصار له فيهامن نصد بصاحبه قبلقبضه ولابيع شقص اخذه بشفعة قبل قبضه لان الاخذبهآمعاوضة نهاية ومغنى زاد الاولولو باعماله في يدغير ه امآنة فهل للبائع و لا ية الانتزاع من ذلك الغير بدون إذن المشترى ليتخلص من الضمان ويستقر العقدالظاهر كماقاله الزركشي نعم بليجب لتوجهالتسلم علىالبائع اه وزادالثاني وله بيعتمر علىشجر موقوفعليه قبل أخذه وكذاسائر غلات وقفحصلت لجماعة وعرفكل قدرحصته كمانةله (قوله مالم نقل بتوقفه على القبول) الاوجه أن الوقف صحيح وإن شرطنا القبول (قول المصنف والثمن

المعين) خرج ما في الذمة فيجوزيعه وهو الاستبدال الآتي (قول المصنف وقراص) قال في شرح الروض

مشاعا باختيار التملك (وباق في يدو له بعد اشده أو إفاقته) لتمام الملك لا مستأجر اصبغهأ وقصارته مثلا وقد تسلمه الاجير كذا قالوه وحمل على أنه مجرد تصوير لاقيد فلا بجوز التصرف فيه قسل العمل مطلقا أوبعدهوقيل تسلم الاجرة لان له حبسه لتمام العمل ثم لقبض الاجرة ولا ينافيه إطلاقهم أن له إبدال المستوفى بهاما لتعين حمل ذاك بقرينة ماهنا على ما إذالم يتسلمه الاجير اوحمل هذا على ما إذا تصرف فيه بغير الابدال ولواستأجره لرعى غنمه شهر امثلاجازله بيعما لأن المستأجر له ليس عينا حتى يستحق حبس العين لاجله بخلاف نحو الصبغ فانه عين فناسب حبس محله لاجله (وكذا) له بيع ماله المضمون على من هو بيده ضمان يد و منه (عارية ومأخوذ بسوم) وهو ما يأخذه

فى المجموع عن المتولى و أقره اه عبارة البجيرى و مثله غلة و قف و غنيمة فلاحد المستحقين أو الغانمين بيع حصته قبل افر ازهاقاله شيخنا بخلاف حصته من بيت المال فلايصح بيعها قبل إفر ازها ورؤيتها واكتنفي بعض مشايخنا بالافر از فقط و لو مع غير ه قليو بي اه (قهل مشاعاً) أي إذا كان قدر المعلوما بالجزئية كمافي شرح الروض اله رشيدي (قوله لتمام الملك) تعليل لقول المتن وله بيع ماله في يدغيره امانة كو ديعة الخ (قوله لامستاجر) بفتح الجيم عطف على قول المتن كو ديعة (قوله او قصارته) يؤخذ بماياتي ان محله في قصارة تحتاج إلى عين اله سيدعمر ويأتى عن سم و المغنى ما يفيد الاطلاق (فوله مثلا) عبارة المغنى و مثل ذلك اى الصبغ و القصارة صوغ الذهب و نسج الغزل و رياضة الدابة اه (فهله و حمل) اى قول الشيخين وقدتسلما الآجير اه رشيدي (قول قبل العمل) اى لتعلق حق الاجير به لان الاجارة لازمة من الطرفين اه بحيرمي (قولهمطلقا) اي تسلمه الاجير ام لا (قوله او بعده) اي العمل عبارة النهاية و المغيي وكذا بعده اه وهي احسن (قول، وقبل تسليم لاجرة) قال في العباب بالنسبة لصورة الصبغ او بعده اي بعد تسلم الاجرة والصبغ من الصباغ لانه يبيع اه أي وبيع المبيع قبل قبضه لا يجوز اه سم (قول اأنه له إبدال المستوفي به) بشرط ان يكون الاستبدال بايجاب و قبول و إلا فلا يملك ما يا خذه قاله السبكي و هو ظا هر و يحث الاذرعي الصحة بناءعلى صحة المعاطاة سم اله بحيرى (قوله اما التعين الخ)هذا لا يلائم جعل التسليم مجرد تصوير لاقيداسيدعمروسم اىوإنما يلائم مافى النهاية والمغنى منجعل التسليم قيداعبارتهما نعملوا كرى صباغاا وقصار العمل ثوب وسلمه له فليس له بيعه قبله وكذا بعده إن لم يكن سلم الاجرة لان له الحبس للعمل ثم لاستيفاء الاجرة كذاقالاه وهوتصو برإذله حبسه لتمام العمل أيضا ولاينا فيه إطلاقهم اهزاد الاول جو از إبدال المستوفى به لامكان حمل ذلك بقرينة ماهنا على ما إذالم يتسلمه الاجير اه قال عش قوله مر وسلمه له الخ أفهم أنه بجوزله بيعه قبل التسلم و بردعليه إن العقد تمجرده وبيعه يفوت على الاجير فمه فالقياس عدم صحة بيعه سواء بعدالتسلم او قبله و يمكن الجواب بانه يمكن إبداله بغيره حيث لم يسلمه له كايفهم منقوله لامكان حمل ذلك بقرينة الخوقولهو هو تصوير اي قوله قبل العمل اه (فوله مثلاً) اي او ليحفظُ متاعه المعين شهرا اهنهاية (قوله جاز بيعها) اي قبل انقضاء الشهر (قوله آيس عينا) هذا اشار اليهفىشرحالروض اھ سيدعمر وسردالنهاية وسم عبار تەراجعهما (قهله لان المستاجرلهالخ) انظرا هذا التعلُّيل فيما قبلالعمل اهسم (قولِه بخلاف نحو الصبغ) اىو بخلاف القصارة ايضا لانهاكالعين عندهم ومثلها الرياضة اه سم (قُولِهِ فأنه عين) انظر هذا إذا كانالصبغ من المالك اه سم قول المتن (وكذًا الخ) فانقيل مافائدة عطفه بكذا اجيب بان فائدته التنبيه على آنه قسيم الامانة لأنه مضمون

قال المقاضى بعد الفسخ و الامام قبل ان بربح و فيهما نظر اه و الوجه هو مقتضى النظر و فاقا لاطلاق المصنف لانه إن لم يتحقق ملك العامل فو اضح و ان تحقق بان و جد فسخ بشرطه فرقت الصفقة في صحفى نصيب المالك دون نصيب العامل فليتامل (قوله و قبل تسليم الاجرة) قال في العبيع قبل قبضه لا يجوز او بعده اى بعد تسليم الاجرة و الصبغ من الصباغ لانه بيع اه اى و بيع المبيع قبل قبضه لا يجوز (قوله اما التعين الحرائي) اى وعلى هذا لا يتأتى الحمل السابق (قوله و لو استأجره لرعى غنمه الح) عبارة شرح الروض قال المتولى و لو استأجره ليرعى غنمه او ليحفظ متاعه المعين شهر اكان له التصرف في ذلك المال قبل انقضاء الشهر لان حق الاجير لم يتعلق بعينه إذ للستاجر ان يستعمله في مثل ذلك العمل اه و هذا الاختلاف مبنى على أنه هل يحوز إبدال المستوفى به او لا اه و الراجح جو از البيع لا نه بسبيل من ان ياتى بدله أو يسلم له الآجير نفسه و يستحق الآجرة نعم يمكن حمل كلام المتولى الآخير على تصرفه بعد للا بدال بل بدله أو يسلم له الآجير نفسه و يستحق الآجرة نعم يمكن حمل كلام المتولى الآخير على تصرفه بعد دالا بدال بل تعليله دال عليه مروقضية قوله لا نه بسبيل الحجريان ذلك في مسئلة الاستثجار لنحو الصبغ و القصارة (قوله لا نا المستأجر له الحين عندهم و مثله الرياضة (قوله فانه عين) انظر هذا إذا كان الصبغ من المالك (قوله ايضا لانها كالعين عندهم و مثله الرياضة (قوله فانه عين) انظر هذا إذا كان الصبغ من المالك (قوله ايضا لانها كالعين عندهم و مثلها الرياضة (قوله فانه عين) انظر هذا إذا كان الصبغ من المالك (قوله

ضمان يدفلا ينحصر فى الامانة اه مغنى زادالنها يةو شمل كلامه مالوكان المعار أرضاوقد غرسها المستعير وهوكذلك خلافا للماوردي اهقال عشقوله وهوكذلك ايثم ينزل المشترى من المعير منزلة المعير فيخير بينقلعه وغرامة ارش النقص وتملكه بالقيمة وتبقيته بالاجرة اه واعتمدالمغني ماقاله الماوردي منانه ان امكن رد المعار كالدار و الدابة صحيعه و ان لم يمكن ارض غرست فالبيع باطل في الاصح اه (قول مريد الشراء) وبقيمالو اخذم يدالاجارة اوالقرأضُ اوالارتهان ليتامله أيعجبه فيرتهنه أويستاجره أو يقترضه او نحو ذلك وينبغي أن يقال فيه ان كان ذلك وسيلة لما يضمن إذا عقد عليه كالقرض وكالتزوج به وانخالعةعليه والصلح عليه صلح معاوضة ضمنه إذا تلف وان اخذه لمالا يضمن كالاستئجار والارتهان لم يضمنه إذا تلف بلا تقصير وهو في يداعطاء للوسيلة حكم المقصد اه عش (قول بقدر) اى البائع او المشترى أه عش (فوله ومارجع اليه الخ) ومقبوض بعقد فأسد لفوات شرط او نحوه وراس مال سلم لانقطاع المسلم فيه اوغيرة وما اشبه ذلك أه مغنى (قوله بفسخ عقد)بعيب اوغيره نهاية ومغنى (قوله في الآخيرة) هي مارجع اليه بفسخ عقد لكن بدون المبالغة المذكورة في قوله ولو بافلاس الخ لانه مع فرض اخذ الثمن لا يتاتى الفسخ بالا فلاس ولو صوح ذلك لم يال بالاطلاق اله سم (قوله ان اعطى) اى ألبائع عبارة النهاية والمغنى بعد ردالثمن اهقال عش قوله بعدرد الثمن افهم انهلا بجوزبيعه قبل د الثمنوهو ظاهران قانا بعدم امتناع الحبس فى الفسوخ وكلامه هنا يقتضي ترجيحه اما ان قلنا بعدم جو از الحبس ووجوب الرد على من طلبت الدين منه بعد الفسخ ففيه نظر والقياس صحته اه ومرعنه ان المعتمد هو الاول (قوله لان للمشترى حبسه الخ)ذكر الشارح في غير هذا الكتاب ان في المجموع عن الروياني و اقر ه ان من طولب من العاقدين بعدالفسخ بردما بيدهلز مه الدفع وليس له الحبس حتى يقبض متاعه ثم قال و مه تعلم ان جميع الفسوخ لاحبس فيها الاالفسخ بالاقالة لماياتي آه وهذا الذيقاله هناموافق لمافي شرح الروض مخالف لذلك ثمرايته في فصل لهماو لآحدهما ذكر ما تقدم عن المجموع ثم قال لكن الذي في الروضة و اعتمده السبكي وغيرهو تبعتهم فىالمبيع قبل قبضه انه لهالحبس فيمتنع تصرف مالكهفيه مادام محبوسا انتهسي اهسم و تقدم عن النهاية والمغنى آنفاما يفيداعتماده ايضا (قوله وما افهمه) الى قول المتن والجديد في النهـاية (قهله مضمونكله)و فيما يضمن بهخلاف والراجح منه أنه قيمة يوم التلف اهع ش (قوله لم يضمن الانصفه الخ) لوكان الماخوذ بالسوم ثوبين متقاربي القيمة وقداراد شراء اعجبهما آليه فقط وتلفا فهل يضمن اكثرهماقيمة واقلهمالجو ازانهكان يعجبه الاقل قيمة والاصل براءة الذمة من الزيادة فيه نظرو لعل الثاني اقرب سم على حجاه عشقول المتن (و لا يصح بع المسلم فيه الخ)وكذار اس مال السلم كافي شرح الروض

و محلان الاخيرة) هي مارجع اليه بفسخ عقد لكن بدون المبالغة المذكورة في قوله لان للشترى حبسه في صاخد الثمن لا يتاتى الفسخ بالافلاس ولوضوح ذلك لم يبال بالاطلاق (قوله لان للشترى حبسه لاسترادالثن وان لم يخف فوته) فيه امر ان احدهما ان ظاهره انه ليس للبائع حبس الممن المعين لاسترداد المبيع فيشكل بانه ما المرجع لجانب المشترى والثانى ان الشارح في غير هذا الكتاب ذكر ان في المجموع عن الرويانى و اقره ان من طولب من العاقد من بعد الفسخ بردما بيده لزمه الدفع وليس له الحبسحي يقبض متاعه مقال و به تعلم ان جميع الفسوخ لاحبس فيها الاالفسخ بالاقالة لما ياتى اه و هذا الذى قاله مو افتى لما في شرح الروض مخالف لذلك ثمر ايته في فصل لهم و لاحدهما شرط الحيار ذكر ما تقدم عن المجموع معبر ابانه شرح الروض مخالف لذلك ثمر ايته في فصل لها و لاحدهما شرط الحيار ذكر ما تقدم عن المجموع معبر ابانه لا يحبس احدهما بعد الفسخ لرد الآخر ثم قال لكن الذى في الروضة و اعتمده السبكي وغيره و تبعتهم في المبيع قلى المناف في الذمة) دخل فيه بيم الموصوف في الذمة بغير لفظ السلم ونحوه وهو أحدموضعين في كلامهما المثمن الذي في الذمة) دخل فيه بيم الموصوف في الذمة بغير لفظ السلم ونحوه وهو أحدموضعين في كلامهما المثمن الذي في الذمة) دخل فيه بيم الموصوف في الذمة بغير لفظ السلم ونحوه وهو أحدموضعين في كلامهما

مريدالشراءليتأملهأ يعجبه أملاومغصوب بقدرعلي انتزاعه ومارجعاليه بفسخ عقدولو بافلاسالمشترى لتمام الملكفى المذكورات ومحلمفى الاخيرة إنأعطى المشترى ثمنه وإلالم يصح تصرف الساتع فيمه لإن للشترى جنسه لاسترداد الثمن وإن لم يخف فوته وما أفهمه كلامه منأن المأخوذ بسوم مضمون كله محله ان سامكله وإلاكان أخذمالا منمالكهاو باذنه ليشترى نصفه فتلف لميضمن إلا نصفه لانالنصف الآخر في بده أمانة (ولا يصح بيع) المثمن الذي في الذمة نحو (المسلمفيه

ولا الاعتياض عنــه) قبل قبضه بغير نوعه لعموم النهى عن بيع مالم يقبض واعدم استقراره فانه معرض بانقطاعه للانفساخ اوالفسخوالحيلة في ذلك أن يتفاسخا عقــد السلم ليصير راس المال دينافى د مته شم يستبدل عنه بشرطه الآتي (والجديد جواز الاستبدال) فيغير زبوى بيع بمثلهمن جنسه لتفويته ماشرط فيه من قبض ماوقع العقديه ولهذا امتنع الابرآءمنه ومااوهمه كلام ابن الرفعة من جو ازه فيه غلطه فيه الاذرعي (عن الثمن)النقداوغيره الثابت فىالدمة ولوقبل قبض المبيع لكن بعدازوم العقد لاقبله للحديث الصحيح فيهوقيس بمافيه غيره وكالثمن كلدس مضمون بعقدكاجرة وصداق وعوضخلع وقارقت المثمن بانه تقصد عينهو نحو الثمن تقصد ماليته ولايصح هنا وفما ياتىاستبدال مؤجل عن حال و يصح عكسه وكان صاحب المؤجل عجله فعلم جواز الاستبدال بدين حال ملتزم الآن لابدين ثابت له قبل والاكان بيع دين بدين وشرطالاستبدال لفظ يدل عليه صر بحا اي اوكناية معالنية كأخذته عنه والثمن النقدان وجد في احدالطرفين

وغيره رشيدي وسم قول المتن (و لا الاعتياض عنه)أي و لا الحو الة به أو عليه اها يعاب (قول ه للا نفساخ) اى على القول الضعيف قوله او الفسخ هو المعتمد حلى و زيادى اه بحيرى (قوله و الحَيلة الخ) اى لآنه يحوز التفاسخ بغيرسب كاقاله الشيخان اه رشيدي (قوله في ذلك) اى الاعتياض عن نحو المسلم فيه (قوله شم يستبدل عنه) المتبادر عن راس المال اه سم عبارة النهاية شم يدفع لهما يتراضيان عليه و ان لم يكن من جنس المسلم فيه اه (قوله بشرطه) عبارة النهاية و لا بدمن قبضه قبل التفرق لئلا يصير بيعدين بدين ثم قال وفى المغنى وسم ما يو افقه و علم عا تقر رأى في قو له نحو المسلم فيه الخ أن كل مبيع ثابت في القيمة عقد عليه بغير لفظ السلم لا يصح الاعتياض عنه على الاصحمن تناقض لهما اه (قوله الاتي) اى في قول المتن فان استبدل الخ (قوله غير ربوي) الى قول المتنفان آستبدل في النهاية و المغنى آلا قوله فعلم الى و الثمن (قوله بمثله) أي ربوي أه سم (قوله من جنسه) وكذالو اتفقافي علة الربادون الجنس كايقتضيه التعليل و نقله الشهاب سم عن الايعاب للشهاب بن حجر اه رشيدي (قوله لتفويته الخ) اي اما الربوي فلا يجوز الاستبدال عنه لتمويته الخ فهو علة المقدر اهعش (فوله و لهذا) اى للتفويت المذكور (فوله الابراء منه) أي الربوي و(قوله من جوازه فيه) أي جواز الآبراء في الربوي اهع ش (قوله الثابت في الذمة) أى أما المعين فلا يصح الآسة بدال عنه كاقدمه في شرح والثمن المعين كالبيع آهر شيدي (قول لاقبله) انظر ماوجه امتناع الاستبدال قبل اللزوم مع ان تصرف احدالعاقدين مع آلآخر لا يستدعي لزوم العقد بل هواجازة قديقال انهمستشي اه عش (قوله للحديث الصحيح) أي لخبر ان عررضي الله عنهما انه قال كنتأبيع الابل بالدنانير وآخذمكانها الدرآهم وابيع بالدراهم وآخذمكانها الدنانير فاتيت النبي صلي الله عليه وسلم فسألته عن ذلك فقال لابأس إذا تفرقتها وليس بينكما شيء اهنهاية زاد المغني فقوله وليس بينكاشيء أىمنعقد الاستبدال لامن العقد الاول بقرينة رواية أخرى تدللذلك اه (قهله كل دىن مضمون بعقد) شمل رأس المسلم وليسم ادا كاعلم عاقدمناه اهر شيدي (قهله كاجرة الخ) اى ودين ضمان ولوضمان المسلمفيه كمااوضحه الوالدرحمه أنته تعالى فىفتاويه اهنهاية عبارة سم عبارة الروض تقيدالجواز عندىن الضمان وانكان الاصلدىن سلم فتامله وبالصحة فى دين الضمان افتى شيخنا الشهاب الرملي وغيره من شيوخنا اه (قوله و فارقت)اي انجاء الثمن (قوله و نحو الثمن يقصدماليته) هذا ظاهر ان كان المثمن عرضاو الثمن نقدا أمالوكا بانقدن اوعرضين فلايظهر ماذكر فلمل التعليل مبنى على الغالب اه عش (قوله ولا يصح الح) اى لعدم لحوق آلاجل اه مغنى (قوله و فيما ياتي) اى الاستبدال عن القرض و قيمة المتلف (قول فعلم) اى من قوله و يصح عكسه (قوله الآن) اى وقت الاستبدال (قوله لابدين ثابت الخ)كونهمعلوماتماً ذكره محل توقف الاآن يعمم قولة مؤجل بماكان باعتبار الاصل وآن حل في حال الاستبدال (قوله لفظ يدل الح)عبارة البجيرى ان يكون بايجاب وقبول و الافلا يملك ما يا خده قاله السبكي وهوظاهرو بحث الاذرعي الصحة بناء على صحة المعاطاة سم آه (فوله في احدالطرفين) يؤخذ منه ان من باع

(قوله في ستبدل عنه) المتبادر عن رأس المال فهل يتحقق بذلك الحيلة في شراء المسلم فيه او الاعتباض عنه (قوله في عبر وي) عبارة شرح الروض هذا كله في الايشتر طقبضه في المجلس أماغيره كربوي بعد مثله و رأس مال سلم فلا بحوز الاستبدال عنه إذا لم يوجد قبض المعقود عليه في المجلس الخاه (قوله بمثله) اي بربوي وقوله من جنسه لم يذكر هذا القيد في شرح الارشاد و لافي شرح الروض وهو قضية العلة المذكورة و لما قال في العباب و عن ربوي يع بحنسه اعتبر ضه الشارح حيث قال اماغيره اي غير ما لايشتر طقبضه في المجلس كربوي يع بمثله و ان لم يكن من جنسه خلافا لما يوهمه المتن الخ (قوله و كالممن كل دين الخيارة الروض بحوز الاستبدال عن كل دين ليس بثمن و لا مثمن اه وهي تفيد الجواز عن دين الضمان و ان كان الاصل دين سلم فتا مله و بالصحة في دين الضمان الذي اصله دين سلم الحق شيخنا الشهاب الرملي و غيره من شيو خنا (قوله و المثمن و جد في احد الطرفين) يؤخذ منه آن من باع دينار ابفلوس معلومة في الذمة امتنع اعتباضه عن النقد ان و جد في احد الطرفين) يؤخذ منه آن من باع دينار ابفلوس معلومة في الذمة امتنع اعتباضه عن

عنهاو انكانت تمنها لانهافي الحقيقة مسلم فيها فليقيد بذلك اطلاقهم صحة الاستبدال عن المُّن (فان استبدل مو افقافى علة الربا كدراهم عن دنانيراشترط قيض الدل في المجلس) حذر امن الربا (و الاصح) انه (لايشترط التعيين) للبدل (فىالعقد) اى عقد الاستبدال بان يقول هذا لجو ازالصرف عمافي الذمة (وكذا) لايشترط (القبض فى الجلس ان استبدل مالا يوافق في العلة) للربا (كثوب عن دراهم) اذ لاربا لكن يشترط تعيين الثوب في المجلس قيل كان ينبغي ان يقول كطعام عن دراهم لان التوب غير ربوي فلايصح أن يقال انه لابوافق الدرآهم فى علة الربا اهوليس بسديد لاطلاقهم على كلمن ثوب أو طعام بدراهم انهما ممالم يتوافقا فيعلة الربا وكانهغفل عما هو مشهور ان السالبة تصدق بنق الموضوع (ولو استدل عن القرض) اي دينهلانفسهخلافالمنزعمه لان المقترض ملكهاوان جازللمقرضالرجوع فيهأ و بلزم من ملكه لها كذلك ثموت بدلها في ذمته فلم يقع الاستبدال الاعن دين القرض دونعينه (و)عن (قيمة) يعنى دل (المتلف)

دينار ابفلو سمعلومة في الذمة امتنع اعتياضه عن الفلوس لان الدينار لكو نه نقداهو الثمن والفلوس هو المثمن الذي في الذمة يمتنع الاعتياض عنه على ما فيه من الخلاف سم على حج اهع ش (قوله و الا) الديان كانا نقدين اوعرضين نهاية ومغنى قول الماتن (في علة الرباالخ) اى اوفى جنس الرباكد هب عن ذهب اشترطت الشروط المتقدمة اله نهاية قال عش قولهالشروط المتقدمة منها التقابض فلوكان لهعلىغير مدراهم فعوضه عنهاماهو منجنسها اشترط الحلول والماثلة وقبض ماجعله عوضاعما في ذمته في المجلس وصدق على ماذكرأنه تقابض لوجو دالقبض الحقيق في العوض المدفوع لصاحب الدين والحكمي فيمافى ذمة المدين لانه كانه قبضه منه ورده اليه ومحل اشتراط الماثلة حيضام بحرالة مويض بلفظ الصلح كامر وياتى اه عش واعلمان ذلك غير مخالف لما تقدم انفافي الشرح كالنهاية من عدم جواز الاستبدال في ربوني بيع بمثله من جنسه لتفويته ماشرط فيه من قبض ماوقع العقد به لانه فيما اذا كان العقد المتقدم على الاستبدال ربوياوما هنافيمااذا كانعقدالاستبدال ربوياقو لالمتن (اشترط قبض البدل في المجلس) والظاهر انه يشترط الحلول أيضاوكانه تركه لانه لازم للتقابض في الغالب كمامر اه رشيدي قول المتن (للبدل) أي شخصه اه مغني (قوله لجواز الصرف عافى الذمة) كان قال بعت الدراهم التي في ذمتك بدينا رفي ذمتك ثم يعينه و يقبضه في المجلس (فغوله لكن يشترط) الى المتن في النهاية و المغنى (قوله وليس بسديد الخ) هو كاقال بل هذا الاعتراض سقط لاورودله نعم قول الشارح وكانه غفل الخلم يظهر وجهمنا سبته لمآنحن فيه فليتامل فان مانحن فيه ليسمن ذلك القبيل اللهم الاان يقآل مقصوده انهآ أذا صدقت مع نني الموضوع صدقها فيمانحن فيه بالاولى اه سيدعمر (قهله أودينه لانفسه)عبارةالنهايةوالمغنىنفسهأوعندينه وانحمله بعضهم علىالثاني اه قال عش قوله نفسه بان كان بافيا في يدالمقترض وقوله او ديته بان تصرف فيه فازمه بدله وقوله و انحمله بعضهم هوابن حجاه ولايخني ان الاختلاف انماهو في حل المتن لا في الحكم و اطال الرشيدي في ردجهلهما (قهله و انجاز الح)اي فيما اذا كان القرض باقيا في يدالمقترض (قوله كذلك) لاحاجة اليه (قوله يعني الي التنبية في النهاية الآقوله اخذا عامالوه في مسئلة الكيس الاتية (قوله وبدل غيرهما الح) بالجر عطفاعلي قيمةالمتلفعبارةالمغنىوكذاعنكلدين ليس بثمنولا يمثمنكالدين الموصى بهأو الواجب بتقدير الحاكم في المتعة او بسبب الضمان او عن زكاة الفطر اذا كان الفقر أمحصورين اه (قوله با نه الخ) تصوير للتبرغ (قول و ذلك لاستقراره) علة لقول المصنف جازاه عش (قول و و باخبار المالك) آى للبدل أى فلوتبين خلافه تبين بطلانه فيما يظهر اهعش وكتبسم ايضاما حاصله تقدم في شرح قول المصنف في باب الرباولو باعجز افاتخميناالخ ماهو صريح فى ان العلم بالاختبار كاف فى حقيقة المعاوضة فلينظر ماأفهمه قوله هنا

الفلوس لان الدينارهو الثمن لا نه النقدو الفلوس هي المثمن و المثمن اذا كان في الذمة يمته ع الاعتياض عنه على ما فيه من الخلاف (قوله فيما لو باع قنه) بان اسلمه فيها فهي ثمن لان الثمن النقدو مسلم فيها فاى الجهتين براعى فهذا منشأ التردد (قوله ولو استبدل عن القرض) لو كان القرض ذهبا فتعوض عنه ذهبا و فضة امتنع لانه من قاعدة مد عجوة ولا ينافى ذلك ما لو صالح من خمسين دينار او الف درهم على الني درهم حيث يجوز لان ذلك استيفاء لالف درهم عن المجموع حتى يجرى فيه قاعدة مد عجوة فلو صرحا بتعويض المجموع عن المحموع عن المجموع عن المجموع عن المحموع عن المحمود المحم

منقيمة المتقوم ومثل المثلى و بدل غيرهما كالنقد في الحكومة حيث وجب (جاز) حيث لاربا فلا تضر زيادة تبرع بها المؤدى بان لم يجعلها في مقابلة شيء وذلك لاستقراره و يكني هنا العلم بالقدر ولو باختبار المالك اخذا مما قالوه في مسئلة الكيس الانية لان انتصد الاسفاط لاحقيقة الماوضة فاشتراط به ضهم عوالوزن عندتضاء القرض و إن علم قدر دخير صحيح (وفي اشراط قبضه) تارة و تعيينه اخرى (في المجاس ما سبق) من انهما ان تو انفافي القالر بالشترط قبضه و إلا اشترط تعيينه قال السبكي و كونه حالاور ده الاذرعي ، ن مدل هذين لا يكون الاحالاو احيب بان (٨٠٤) مراده انه لا يجوز ان يستبدل عنهما ، و جلابة تنبيه كي اقرضه مثلادر اهم و دنانير تمم استبدل

لاحقيقة المعاوضة ١٠ (قول الاتية)أى آنفافي التنبيه (قول وكونه) أى العوض اهع ش (قول تنبيه اقرضه الخ)الذي افتي به شيخنا الشماب الرولي فيها اذاعوض عن دين القرض الذهب ذهباو نضة بطلان التعويض لآنهمن قاعدة مدعجوة بخلاف مسئلة الصلح الإتية اذلاضرورة الى تقدير التعويض فيها ويؤخذ من ذلك انهلو وقع فها أعويض كوضتك كذاعن كذاكان باطلا وهو ظاهر لليتامل سم وتهاية (قول جازكا هوظاهر) هذا ظاهر أن كان بغير افظ البع كلفظ الاخذو الصلح و الافقيه نظر لان لفظ البيع يشرف الى المعاه ضةاه سم (قوله اذلاضرورة الح) ألمو وجدما يصرف الى المعاوضة كبعثك او ءوضتك او استبدل · ذا كذا كان من قاعدة مدعجو ة فيه تنع كاهو الظاهر وكذا يقال في مسئلة الصلح الاتية اه سم (قول النقدير الماء وضة فيه) اى فى عقد الاستبدال المذكور (قول فى تقدير المعاوضة فيه) اى فى عقد الصلح اله عش (قول ا لا-دالالذين) الاولى الاالف الدراهم (قوله علاف ما اذا كان الاالف و الخسون الح) الى قوله كامر زادالنها يةعقبه مااصه كانهناعلى ذلك في باب الر بالكن المعتمد الصحة اهاى لان لفظ العلم يشعر بالقناعة فلم يتمحض عقده للتعويض و انجرى على معين عش (قول، فيمالو اعطاه كيس در اهم) عبارة الروض وشرحه في مسئلة الكيس المذكورة ما نصهو ان قال خذه أي الكيس بما فيه بدر اهمك فاخذه فكذلك اي يضمنه يحكم الشراء الفاسد ولايملكه الاانعلم انهقدر ماله ولم يكن سلماو لاقيمة للكيس وقبل ذلك فيماكه فشمل المستثني منهما لوكان مافيه بجبولا او اكثر من دراهه أو اقل منها او مثلها و للكيس قيمة او لاقيمة لهولم يقبل فلا يماكم لامتناع ذلك في الربوي بل و في غيره في الاخيرة اما غير الربوي اذالم يكن سلما فيملكه انقبلو الافلايضمنه اخذابما ياتى و به صرح المتولى اله سم (قوله لايخالفه) كان و جه ذلك ان في مسئلة الكيس معاوضة مدليل قوله خاء مدر اهمك ولذاقال عكم الشراء الفاسد اهسم (قوله فان تلت الخ) راجع لاول التنبيه اه سم (قوله دون رباالفضل) اى والالابطلوء لانه حينئذ من قاعدةمدعجوة اه سم (قوله عن المقابلة) أي المعاوضة و (قوله و مر) أي في التنبيه أه كردي (قوله لها) أي للمقابلة و تقدير ها (فوله و هذا) اى التمكن ثم الترك (فوله لا يقتضي الخ) الانسب يقتضي عدم اسقاطه

المعاوضة فلينظر ما أفهمه قوله هذا لاحقيقة المعاوضة (قوله تنبيه أقرضه مثلا دراهم الخ) الذي أفي به شيخنا الشهاب الرملي فيا اذاعوض عن دين القرض الذهب ذه باو فضة بطلان التعويض لا نه من قاءدة مد عجوة بخلاف مسئلة الصلح الاتية الالاضرورة الى تقدير التعويض فيها و يؤخذ من ذلك انه لو وقع فيها تعويض كعوضتك كذاعن كذاكان باطلاو هو ظاهر فلي تامل (قوله جاز كاهو ظاهر) هذا ظاهر اذا جرى بغير لفظ البيع كفظ الاخذو الصلح و الافقيه نظر لان لفظ البيع يصرف الى المعاوضة (قوله اذلا ضرورة الخ) فلو و جدما يصرف الى المعاوضة كبعتك اوعوضتك او استبدل ، ذا بكذا كان من قاعدة مد عجوة فيه تنع كاهو الظاهر وكذا يقال في مسئلة الصلح الاتية (قوله في الواعظاء كيس دراهم كفأ خذه فكذلك أى يضمنه بحكم الشراء الكيس المذكورة ما لمصهو ان قال خذه أى البكيس بما فيه بدراهمك فأخذه فكذلك أى يضمنه بحكم الشراء الفاسدو لا يمكم الان علم انه قدر ما له ولم يكن سلما و لاقيمة الولاقيمة الولم يقبل و فلا يملكه لامتناع كان ما فيه بحمو لا او اكثر من دراهمه او اقل منها او مثله او للكيس قيمة او لاقيمة له ولم يقبل و فلا يملكه لامتناع ذلك في الروى بل وفي غيره في الاخيرة الماغير الربوى اذا لم يكن سلما فيما كه ان قبل و في غيره في الاخيرة اماغير الربوى اذا لم يكن سلما فيما كه ان قبل و في غيره في الاخيرة الماغير الربوى اذا لم يكن سلما فيما كول التنبية (قول دون ربا الفضل) يا قي و به صرح المتولى اه (قوله لا يخالفه) كان و جه ذلك ان في مسئلة الكيس معاوضة بدليل قوله و نور با الفضل بدراهمك ولذا قال بحكم الشراء الفاسد (قوله فان قلت) هو راجع لا ول التنبية (قول دون ربا الفضل) بدراهمك ولذا قال بحكم الشراء الفاسد (قوله فان قلت) هو راجع لا ول التنبية (قول دون ربا الفضل)

ع:هما أحدهما أو عكسه وقبض البدل في انجلسجاز كماهو ظاهر من كلامهم ولا نظر الى ان ذلك من قاعدة مدعجوة لمامرانها لاتجرى فى الدين وان نازع فيه البلقيني واطال اذلاضرورة لتقدير المعاوضة فه المستدعية اشتراط تحقق المماثلةو من ثمقالو الوصالح عن الف درهم وخمسين دينارا فىذمة غيره بالني درهم جاز اذ لاضرورة حينئذ في تقدير المعاوضة فيه فيجعل مستو فيا لاحد الالفينو معتاضاعن الدنانير الالفالاخر بخلافما اذاكانالالفوالخسون معينين لان الاعتياض فيه حقيق لايحتاج لتقدير فكانه باع الفدرهمو خسين دينارا بالني درهم وهو متنع لانهمن صور مدعجوة كامروا تماصح الصلحان الف محمسائة معينة كما اقتضاه كلامهما وصرحبه جمع متقدمون لانالصلح من الدين على بعضه ابراء للبعضو استيفاءللباقي فهو صاححطيطة وهو بغيدفيه الاعتياضووقعفىكلامهما فى الرهن فيمآ لو اءطاه كيسدراهم ليستوفىمنها حقه والدراهم اقل منه

وللكيس قيمة أو أكثر ولاقيمة له ما قديخالف ذلك و عندالتاً مل الصادق لا يخالفه فتفطن له فان قلت فلم اشترط القبض ف المجلس قلت ليخرج عن ربا اليدو انمار اعوه دون ربا الفضل لا نه فى القاعدة انماً ينشاعن المقابلة و مر انه لا ضرورة لها و امار با اليد فينشاعن التمكن من القبض تم تركه و هذا لا ية تعنى إسقاطه فتأه له (و بيع الدين) ولو به ين (لغير من) هو (عليه با طل فى الاظهر بأن) بمعنى كان (یشتری عبد زید بماندله

على عمرو) لعجزه عن تسليمها والمعتمد مافىالروضةهنا واصلهافي الخلع من جوازه بعين أو دبن بشرطه السابق واقتصارابن ونسوغيره على العين مؤول كالشار اله السكى وبدل لذلك قولهم لاستقراره كبيعه عن هو عليه و هو الاستبدال السابق ومحله إن كان الدىن حالامستقراو المدين ملىآمقرا اوعليه بينة مهولم يكن في اقامتها كلفة لهأوقع اخذا من كلامابن الرفعة وإلالم يصح لتحقق العجز حينئذ ثمان اتفقا في علّة الربااشترط قبضالغوضين في المجلس و إلا كني تعييمهما في المجلس نظير مامر في الاستبدال واطلاق الشيخين كالبغوى اشتراط القبض حملوه على الأول ليوافق تصريح ابن الصباغ ومقتضى كلام الاكثرين بمامرمن التفصيل ﴿ تنبيه َ اراد بالبيع مطلق المقا بلةو إلالم و افق تمثیله فتامله (ولو كانلزيد وعمرودينانعلي شخص فباعز بدعمرا دينه ىدىنە) اوكانلەعلىشخص دسفاستبدل عنهدس اخر (بطل) اتحد آلجنس وعينوقبض فيالمجلس املا (قطعا) وحكى فيه الإجماع والنهى عن ذلك صححه جمع وضعفه اخرون والحوالة جائزة إجماعا معانها سع

اي ربااليد(قول و المعتمدما في الروضة الخ)و فاقالامنهجو النهاية و المغنى (قول من جو ازه) اي بيع الدين غير المثمن الهشرح المنهج عبارة المغنى ﴿ تَشْبِهِ ﴾ القول بالصحة انما يجرى في غير المسلم فيه أه (قوله بشرطه) اي بيع الدين و أتما اضافة اليه مع أن السابق هو شرط الاستبدال و هو قول المصنف فان استبدل الخلانهما يتصادقان في الجملة كماصرح به قوله الاتي و هو الاستبدال السابق اهكر دى ويرد عليه انه على هذا يتكررمعقوله الاتى ثم ان اتفقا الخ فالظاهر المتعين ان المرأد بشرط بيع الدين بالدين السابق في شرح والجديدجواز الاستبدالالخبقوله فعلم جوازالاستبدال بدين حال الخ(قول) مؤول)أى مقدر بجذف العاطف و المعطوف يعني بعين آو دين و (قول لذلك) إشارة الي جو از ه بعين او دين و ضمير استقر ار فهر اجع الى الدين اهكردي (قوله قولهم) اي في تعليل الجواز (قول لاستقراره) الى قوله ثم ان اتفقافي النهاية والمغنى (كبيعه عن هو علمه) من جملة المقول اى قياساعلى بيعه آلخ (و هو) اى بيعه عن هو علمه (قوله و محله) اى ماذكر من صحة بيع الدين لغير من هو عليه اه عش (قول ان كان الدين الح) اى المبيع خبر لقوله و محله (فول؛ مستقرا)اي ما مو نامن سقو طه خرج به الاجر دقبل تمام المددفانها ليست مستقرة فلا يجوز بيعماونجو بحوم الكيتابة اه بجير مى (قول مليا) اى وسراه ن اللاء قوهى السعة (قول و الاكفي الح) خالفه المغنى والنهاية فقالاوصرح فياصل لروضة كالبغوى باشتراط قبض العوضين اتي وان لم يكو ناربويين وهذاهو المعتمدو إنقال في المطلب مقتضي كلام الاكثرين يخالفه ولا يصح ان يحمل الاول على الربوى و الثاني على غيره كاقاله بعض المتاخرين لان مثالهم يابي ذلك لان الشيخين مثلا ذلك العبدا ه (قول يحملوه على الاول) زاد شيخناالشهاب الرملي هذاالحل بانه ينافيه تمثيل الشيخين بقولهما بان يشترى عبدزيد بمائة له على عمرو و يجاب يمنع منافاته له لان غايته انه يدل على ان المسئلة عامة المتفقين في علة الربا و لغير هما و حينئذ فاشتر اط القبض أمآعام للقسمين او مطلق فيهماو الاول يقبل التخصيص والثانى يقبل التقييد فالحمل اماتخصيص او تقييد و هو صحيح فاين المنافاة فتامل اه سم (قوله و الالم يو افق تمثيله) اىلان الدين فيه ليس مبيعا بل ثمنا اه سم (فوله اوكان له) إلى قول المتن و قبض في أأنها ية (فوله اوكان له الخ) كانكان لزيد على بكر عشرة در أهم و لبكر عليه دينار فلا يصحان يستبدل احدهماءن دين الاخر اه بجيرمى وفيه نظر تصوير او حكما فانه هو الاستبدال السابق وياتى انفاعن عشمايفيدان المرادبدينه اخردين المدن على غيردائه وفيه انه هو الذي مرانفا في المتن فليحر رتصويرة والمغنى تركه (قول فاستبدل عنه دينا اخر) هو واضع حيث لم توجد شروط الحوالة وإلاكان قال جعلت مالى على زيد من الَّدين لك في مقابلة دينك و اتحد الدينان جنساً و قدر ا وصفة وحلولا واجلا وصحة وكسرا فينبغي الصحة لاتهاحوالة اهع ش (قوله و النهي عن ذلك الخ)عبارة المغنى لنهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الـكالىء بالـكالىء رو اه الحاكم وقال انه على شرط مسلم و فسر ببيع الدين بالدين كاوردالتصريح مفرو اية البيهتي اه (قولد صححه الخ) خبرةو لهو النهى الخرقوله و الحو الة جائزة الخ) اي فهي مستثناة أه عش قول المتن (وقبض العقار) دخل فيه النهاية و المغنى بقو لهما ثم شرع فى بيان القبض و الرجوع في حقيقته إلى العرف فيه لعدم ما يضبطه شرعا او لغة كالاحياء و الحرز في السرقة فقال وقبض الخ (قوله ونحوه) إلى قوله اماامتعة المشترى فى المغنى وكذا فى النهاية إلا قوله, إلا إلى ومثلها وقوله بلفظ إلى المتن (قوله ونحوه) اى فما يعد تابعاً له اهعش (قوله كالارض وما فيها الخ)مثال للعقار اه عشعبار ة المغنى و هو الارض و النخل و الضياع كما قاله الجو هرى و ار ادبالضياع أى و الالابطلوه لانه حينئذ من قاعدة مدعجوة (قول حملو دعلى الاول)ر دشيخنا الامام شهاب الدين الرملي هذا الحل بانه ينافيه تمثبل الشيخين بقولهما بان يشترى عبدزيد بمائة لهعلى عمروو يجاب يمنع منافا ته له لان ُ غايته انه يدل على أن المسئلة عامة للمتفقين في علة الزباو لغير هماو حينئذ فاشتر اط القبض إماعام للقسمين ومطلق فيهما والاول يقبل التخصيص والثانى يقبل التقييدفالحمل اماتخصيصار تقييدو هوصحيح فاين المنافاة فتامل (قولة و إلالم يو افق تمثيله) أى لان الدين فيه ليس ميعا بل ثمنا

الابنيةاه وعبارة الرشيدي قوله كالارض هذاهو حقيقة العقاركا في الصحاح وغيره فادخال الكافعليه اماللاشارة الى ان مثل النخل بقية الشجر كاعبر به بعضهم او انها استقصائية آه (قوله ونخلا) اى رطبا او جافاو إن كان الجاف لابقاءله وخرج بذلك الاشجار المقلوعة فلا بدفيها من النقل و إن كانت حية و ار بد عودها كما كانت وكان الاولى وشجركما عبر به الشيخ إلاان يقال اثره للاقتصار عليه في كلام الجوهري في تفسير العقار فقول الشيخ والشجر بيان للمرادمن العقار في كلامهم اهع ش (وثمرة) مثال لنحوه اهع ش (قوله و الا)أى بأن تلفت أو ان الجذاذ (فهي منقولة) و فاقاللمغني و الايعاب و خلافاللنها ية حيث قال و هو أىقول الشيخين قبل او ان الجذاذ مثال لأقيد كاافاده الجلال البلقيني وشمل ذلك اى كون القبض بالتخلية مالو باعهابعد بدو صلاحها بشرط قطعها و يه افتى الو الدرحمه الله تعالى اله قال الرشيدي قوله مر بعد بدو صلاحها وكذا قبله المفهوم بالاولى وإنماقيد بالبعدية لانهاهي الواقعة في السؤ ال الذي اجاب عنه و الده اه (قوله ومثلها الزرع) ظاهر ه التفصيل فيه بين او ان جذاذه و غيره كالثمرة و هو ما اعتمده في الايعاب بعدان بين أنما أطلقه العباب من اعتبار التخلية فيه هو مافي الجو اهر وغيرها اهسم (قوله حيث جازيعه) أي بأن كان المقصود منه ظاهر ا اهعش (قوله اى اقباض ذلك) اول به ليصح حمل قوله تخليته عليه اذكل من الاقباض والتخلية فعل البائع بخلاف القبض فانه فعل المشترى ولايحمل عليه التخلية الاعلى وجه المبالغة لقوة سببيتها فيحصول القبض اهسم وقوله ليصح حمل قوله الخاى و إلا فخصوص الاقباض ليسشر طا إلا اذا كانالبائع حقالحبس فالتفسير المذكور اصحة الحل لآغير اله رشيدي قول المتن (تخليته للمشتري) اى تركه له أَهُ مَعْنَى (قُولِهِ بَلْفَظْ يَدَلُ الْحُ) كَخَلِيت بَيْنَكُ و بِينَهُ أُو مَا يَقُومُ مَقَامُ اللَّفَظُ كَالْكُمَّا يَقُو الْاشَارَةُ ومحل اشتراط ذلك كاهو ظاهران كان للبائع حق الحبس اما اذالم يكن له فسياتي انه يستقل المشترى بقبضه فلايحتاج الى لفظ اه بحيرى عن الشو برى عن الطند تائى وقو له و محل اشتر اط الخ في سم ما يو افقه قول المتن(وتمكينه من التصرف)و إن لم يتصرف فيه ولم يدخله نها يةو مغنى عبارة الايعابو هي اي التخلية كماعلم عاتقررتمكينالبائع اووكيلهالمشترى اووكيلهمن التصرف فيالمبيع بازالةالمانع الحسى والشرعي اه (قوله بتسلم مفتاح الدار) اى إن كان مفتاح غلق مثبت مخلاف مفتاح القفل اهع ش (قوله إن وجد) نُعم أنقال له البائع تسلمه واصنع له مفتاحا فينبغي ان يستغنى بذلك عن تسليم المفتاح سم على منهج اى ومع ذلك ينفسخ العقد فى المفتاح بما يقا بله من الثمن ويثبت للمشترى الخيار بتلفه في يداليا تع و إن كانت

من نحو بناء ونخل ولو بشرط قطعه و ثمرة مبيعة قبل أو ان الجذاذ و إلا فهى منقولة فلا بد من نقلها الزرع حيث جاز بيعه فى الارض اى اقباض ذلك (تخليته للمشترى) بلفظ يدل عليها من البائع (و تمكينه من التصرف) فيه بتسليم مفتاح اليه أى إن وجد

(قوله قبل او ان الجذاذ) وقال الجلال البلقيني لا فرق بين المبيعة قبل أو ان الجذاذ أو بعده خلافا لما وقوله قبل الروضة و بذلك افتي شيخنا الشهاب الرملي و في شرح العباب للشارح ما نصه و عبارة الاذرعي و يستشي من اعتبار التحويل بيع الشجر بشرط قطعها و الجدار بشرط نقله والثمرة على الشجر سواء اشرط قطعها او لا و هكذا بيع الزرع في الارض حيث يصح و ما اشبه هذا فان التخلية كافية فيه انتهت و إنما يتجه ماذكره بناء على عدم تقييده الثمن بقبل وقت الجذاذ الذي ذهب اليه جماعة اماعلى تقييده به الذي هو المعتمد فلا بدمن النقل في جميع ماذكره اه (قوله و مثلها الزرع) ظاهره التفصيل فيه بين او ان جذاذه و غيره كالثمرة و هو محصل ميله في شرح العباب بعدان بين ان ما اطلقه العباب من اعتبار التخلية فيه هو ما في الجو اهر و غيرها وقوله اى اقباض ذلك) اول به ليصح ان يحمل عليه قوله تخليته إذكل من الاقباض و التخلية التي هي فعل البائع و لو زاد الباء في قوله تخليته المشترى فلا يحمل عليه التخلية التي هي فعل البائع و لو زاد الباء في قوله تخليته المشترى مع لفظ الح) جعل هذا تفسير المبائعة لقوة سببيتها في حصول القبض (قول المصنف تخليته المشترى مع لفظ الح) جعل هذا تفسير المبائعة لقوة سببيتها في حصول القبض (قول المصنف تخليته المشترى مع لفظ الح) جعل هذا تفسير المبائعة لقوة سببيتها في حصول القبض و الاذن في القبض إنما يعتبر اذا كان البائع حق الحبس و الاكان للمشترى الاستقلال بالقبض فهذه الامور إنما تشترط اذا كان للبائع حق الحبس و الالم يشترط شيء من

مععدممانع حسىأوشرعى لأنالقبض لمبحد لغةولا شرعافحكم فيه العرف وهو قاض ہذا وما یاتی ای باعتبار ماظهر لهم فلاينافي ذلك جريان الخلاف فيه لانه مبنى على الاختلاف هلالعرفكذلكاولاوانما يعتد ذلك (بشرط فراغه من امتعة) غير المشترى من (البائع) والمستاجر والمستعير والموصى له بالمنفعة والغاصبكا اعتمده الاذرعي وغيرمو غلط اعني الاذرعي مناخذ بمفهوم الاقتصار على البائع عملا مالمر فالتأتى التفريغ هنا حالا وله فارق قبض الارض المزروعة بالتخلية مع بقاء الزرع ولو جمع الامتعة ببعضها حصل قبض ماعداه فان حولها لغيره حصل قبض الجميع اماامتعة المشترى ويظهر أنالمراديهمن وقعله الشراء دون نحو وكيله فلا تضر كحقير متاع لغيره (فانلم عضر العاقدان المبيع) العقارأو المنقول الذي يبد المشترى امانة كان اوضمانا مان غاب عن محل العقد وقلنا بالاصحانحضورهما عند المبيع (حالة القبض) غيرشرط (اعتبر) في صحة قيضه اذن المائع فيه أن كان له حق الحبس و (مضى زمن عكن فيه المضي إليه) عادة مع زمن يسع نقله أو تفريغه عافيه لغير المشترى (في

قيمة المفتاح تافية اله عش (قوله و دخل في المبيع) ينبغي انه احتر از عمالو صرحوا باخر اجه فقط و الا فالظاهر دخوله عند الاطلاق وأن كان منقو لا أه سم (قوله مع عدم الح) متعلق بالتخلية (قول ما نع حسى) اى ككونها فى يدغاصب و (قوله اوشرعى) اى كشغل الدار بامتعة غير المشترى اه عش (قوله لان القبض الخ) تعليل لحصول القبض بماذكر في المتن و الشرح (قوله فحكم) من التحكيم ببناء المفعول (قوله و هور اض بهذا وما ياتي) اى و العرف قاض بماذكر ه المصنف في هذا و فيما بعده الله مغنى (قول له لهم) أي للاصحاب وقوله ذلك اى قضاء العرف بهذا و بما ياتى (قوله جريان الخلاف) اى المشار إليه بقول المتن في الاصح (قوله فيه) اى فيما ياتى (قوله لانه مبنى على الاختلاف الخ) حاصله و متى وقع الخلاف في شيء أهو قبض أولاكان ناشئاعن ألخلاف في العرف فيه فن عده قبضا ينسبه للعرف ومن نني القبض فيه يقول العرف لا يعده قبضااه عش (قوله كما اعتمده الخ) راجع لقوله والمستاجر الخ (قوله عملا بالعرف) علة لاشتراط الفراغ عاذكر (قوله لتاتى التفريغ الخ) علة للعمل بالعرف اله عش أى لاقتضاء العرف ذلك عبارة المغنى عقب المتن لان التسليم في العرف موقوف على ذلك فيفرغها بحسب الامكان و لا يكلف تفريغها في ساعة و احدة إذا كانت كيرة اه (قوله هنا) اى فى نحو الدار (قوله حالا) اى من شان الامتعة ذلك بخلاف الزرعوعليه فلوقلالزرع جداَّنحيث يمكن التفريغ منه حالاً لا يمنعوجوده من القبض ولوكثرت الامتعة بحيث تعذر تفريغها حالًا منعت القبض آه عش (قولِه ببعضها) عبارة النهاية والمغنىفى بيتمنالدار وخلى بينالمشترى وبينهاحصل الخ (حصلقبض مآعداه)ظاهرهوان كانت الامتعة فىجانب من البيت وهوو اضح ان اغلق عليها باب البيت و الافينبغى حصول القبض فيما عـدا الموضع الحاوىالامتعةعرفااه عش (قوله اماامتعةالمشترى) محترزقولهغير المشترى (قولهومن نحو وكيله) فبقاء امتعة الوكيلو الولى مانع من صحة القبض لانها تمنع من دخول البيع في يدمن وقع له الشراءاه عش (قوله كحقيرمتاع) اىكحصير ومنارةوخرجغير الحقيرومنه فصصغيرالجرم كبير القيمة فىحقصغيرو يفرق بينهو بين الحقير بانه لغلوه يقصدحفظه فىالدارواحرازه بهاو المنع عنهالاجله فتعد مشغولة فلا بد من التفريغ و لا كذلك الحقير فليتامل سم وعش (قوله لغيره) و لأفرق فى ذلك بين الغني والفقير فيما يظهر اه عش قول المتن (فان لم يحضر العاقدان) شمل ذلك مالولم يحضر و احد منهما اوحضر أحدهمادون الآخركما لوكتب احدهما بالبيع اوالشراء لغائبعند المبيعوهو ظاهر فيمالو غابامعااو المشترى امالوكان المشترى حاضرا عندالمبيع وكتبله البائع بالبيع فقبل فيحتمل انه لايحتاج لمضى الزمن لحضوره عنده ولكن قضية اطلاقهم اعتبار مضى زمن امكان حضور البائع فيجب العمل به حتى يوجد صارف عنه اله عش (قوله العقار) إلى قوله اماعقار في المغنى و إلى التنبيه في النهاية (قوله الذي بيد المشترى) نعت للبيع (قوله عن محل العقد) اي مجلسه و ان كان بالبلداه عش (قوله يسع نقله) اى فى المنقول (قوله او تفريغه) اى فى غير المنقول بل مطلقا (قول او تفريغه مما فيه الخ) هذا سمامع مقابلته لقوله الآتي اماعقار او منقول الخصريح في عدم اعتبار تفريغه بالفعل من متاع غير المشترى ذلك فليتاً مل (قوله و دخل في البيع) ينبغي انه احتر ازعمالو صرح باخر اجه فقط و الافالظاهر دخو له عند الاطلاق وان كانمنقولا (قوله بشرط فراغه من امتعة غير المشترى) هل بحرى هذا الشرط في المنقول حتى لوكان المبيع ظرفا كاناءو زنبيل مشغول بامتعة غيرالمشترى لم يكف نقله قبل تفريغه فيه نظر ولا يبعدالجريانوآنكان نقلالمنقول استيلاءاحقيقيابخلاف تخلية العقارثمرايت قولهالآتي معتفريغ السفينة وسياتي فيه بيان (قول لتاتي التفريغ الخ) قدينعكس الحال فيتاتي التفريغ حالا من الزرع دو نالامتعه (قوله كحقير متاع لغيره) اى كحصير و منارة و خرج غير الحقير و منه فص صغير الجرم كثير القيمة فيحق صغيرو يفرق بينهو بين الحقير بانه لغلوه يقصد حفظه فى الدار و احر از ه بهاو المنع عنها لاجله فتعد مشغولة فلا بدمن التفريغ و لا كذلك الحقير فليتامل (فوله أو تفريغه ممافيه) هذا سيماً مع مقابلته

الوجودنيا بالفالم ونبه لغارظاهر وتضيأ قولافي لغايره لآتي ولاامته قذيه لغير الشترى خلافه الهامم اقولوهذا اى اعتبار انفر بعر لفعل مريع العباب وظاهر البهاية وعليه حل الحواثي عبارة شرح المنهج عبار ذالعباب فازلم يكن المبيّع حاضرافي مجآس العقد كفت التخلية ولو منقو لامع مضي امكان قبضه آه (قوله إنمااغتفر) أي اغتفر عدمه و تركه (قوله غائب) قيد في كل من العقار و المنقول اهعش (قوله اللُّ يَكُ فِي الحِي خَلافًا للَّهُ فِي (قُولُهُ وهُو بيده) أي حكما المالوكان بيده حقيقة لم يشترط مضي زمن ل اذن البائع ان كان له-ق الحبس و إلا الداه منه مر و مثلة في حاشية سم على منهج عنه مر شم نقل عنه مر أنه مر قال به د ذلك ينبغي انه لا بد من دعني زمن بعد العقد يمكن فيه تناوله و رفعه اه اقول و هذا هو قياس اعتبار .عنى ز.ن تكن نبه الوصول والنقل فيماكان غائبا وهوبيدالشترى فتاملهاه عش وياتي في الشرح وعن المنني وسم و الرشيدي اعتماد الآول (قوله أو التخلية) ليس المرادبها التخلية حقيقة بل تحمل على امكان التفريغ منه وعبارة سم على حج لعل المر ادالاستيلاء والانلاو جهلذكرها لان العقار الخالى. نأمتعة غيرالمة ترى قبضه بالاستيلاءعليه مع الاذن ان كان للبائع حق الحبس و لا يعتبر فيه تفريغ إذليس فيه ما يعتبر تفريغه فاذا كاز في يدالة ترى لم يعتبر في قبضه و راءاذن البائع بشرطه غير مجرد زمن يمكن فيه الوصول إليـه والاستيلاءاهـعش عبارةالرشيدى قوله التخاية العلآلمراد تقديرامكان التخلية لو فرضناه بيدالبائع و إلاءلاء عني العني الكان التخلية مع انه مخلي بالفعل اله وعبارة المغني ولوكان المبيع تحت يدا الشترى آمانة او ه عه و ناو ه و حاضر و لم يكن للبآنع حق الحبس صار ه قبو ضابنه س العقد بخلاف ما إذا كان له حق الحبس فانه لا بدهن إذنه اه (قول فمنوع الح) وفاقا للمغنى والنماية عبارتها والمعتمد خلافه وهو ان يدالاجني كيدالبائع اه (قول وفي الحاضر الخ) عطف على قوله من الحاق الاجنبي (قول واعتمده الاذرعي) وكذااعتمده النهاية (فوله ان هذا المنقول) اي عن المتولى من انه يصير مقبوضا بنفس العقدو ان كانالبائع حق الحبس و لا يعتبر مضى زمن يمكن فيه التخلية و النخل (قوله هو الاحق الخ) اعتمده المغنى إلا قوله و ان كان الخ (قوله كابينته) في شرح العباب عبار ته لانه ان كان اما نة فقدر ضي بدو أم يده او مضمو ناسة طرضان القيمة و تقرر رضمان الثمن اه (قوله ان رجوع شيخنا الخ)عبارة شرح الروض وخرج بالغائب الحاضر بيدالمشترى ولاامتعةفيه لغيره فآنه يكون مقبوضا بمضىزمن يمكن فيهالتخلية اوالنقل ولايفتقر فيهوفىالغائب الىاذنالبائع انلميكن لهحق الحبس والاافتقر كمايعلم بمساياتي وفاقاللشيخين وخلافاللمتولى هكذاافهم ولاتغتريما يخالفهاه نعمان كانالبيع ممايتناول باليدوكان فىيد المشترى بالفعل كمنديل حمله في يده كان مقبوضًا بنفس العقد مر اه سم قول المتن (وقبض المنقول) اي حيو انا اوغيره نهاية ومغنى (قوله المتناول) الى قوله و فيه نظر في المغنى الاقوله لا الدابة الى المشحو نة و قوله وكذا ركوبه الى ويشترط وقوله ويتعين الى ومرو الى قول المتن فانجرى فى النهاية الاماذكر وقوله تناوله مها وقوله و فيه نظر الى ولو باع قول المتن (تحويله) اى ولو تبعالتحويل منقول آخر هو بعض المبيع كالو اشترى عبداو ثو باهو حامله فاذا أمره بالانتفال بالثوب حصل قبضهما فليتامل سم على حجو قضيته انهلو اشترى

لقوله الآتي اماعقار اومنقول الخصريح في عدم اعتبار تفريغه بالفعل من متاع غير المشتري الموجود فيه بالفعلو فيه نظر ظاهرو قضية قوله في نظيره الاتي و لاامتعة فيه لغير المشترى خلافه (قوله او التخلية) لعل المراديها الاستيلاءو الافلاوجه لذكرها لان العقار الخالي من امتعة غير المشترى قبضه بالاستيلاء عليه مع الاذن أن كان للبائع حق الحبس و لا يعتبر فيه تفريغ اذليس فيه ما يعتبر تفريغه فاذا كان في دالمشترى لم يعتبر في قبضه وراء آذن البائع بشرطه غير مجرد مضي زمن مكن فيه الوصول اليه و الاستيلاء عليه (قوله راماقول الاسنوى الخ) ماقالهالاسنوى بمنوع مر (قوّله هو مااقتضاه كلامهما الخ) عبارة شرح الروضوخرح بالغائب الحاضر بيدالمشترى ولاأمتعة فية لغيره فانه يكون مقبوضا بمضى زمن يمكن فيه التخلية اواانتملولايفتقرفيهوفىالغائبالىاذنالبائع اناميكنله حقالحبسوالاافتقر كايعلمماياتي

اغتفر للشقةو لامشقة في اعتبار ومغي ذلك أماحقار أومنةول غائب بيدالبائع او اجنی فلا یکنی مضی زمنامكان تفريغهو نقله بل لابد من تخليته و نقله بالفعل وأما مبيع حاضر منقول اوغيره ولاامتعة فيهلنيرالشترى وهويده فيعتلا في قبطه مضى زون يمكن فيه النقل أو التخلبة مع اذن البائع ان كان له حق الحبس ﴿ تنبيه ﴾ ماذكرتهمن الحاق يدالاجنبي بيد البائع هو الذي يتجه لان المشترى انمااكتني بالنفدير فيما بيده لقوتها بخلاف يدالبائع والاجني وأماقول الاسنوىانيد الاجنى كيد المشترى كا ذكره الرافعي في الرهن فمنوع نقلاو توجيهاوفي الحاضر بيد المشترى هو مااقتضاه كلامهمافي الرهن واعتمده الاذرعى والزركشي وغيرهما ولميبالوا بكون المصنف في المجموع و ابن الرفعةفي الكفاية نقلاعن المتولى واقراهانه يصير مقبوضا بنفسالعقدوان كان للبائع حق الحبس لكن الحق ان هذا المنقول هوالاحق بالاعتمادكما بينته فىشرح العباب عايعلم منه ان رجوع شیخنا عن اعتماده ليس في محله (وقبض المنقول)المتناول باليد عادة

تناوله مهاوغيرالمتناولها كسفينة تمكن جرهــــا (تحويله)أى تحويل المشرى أونائبه لهواناشتري مع محله على الاوجه إذلا محوج للتبعية من محله إلى محل آخر مع تفريغ السفينة لاالدابة فيمايظهر ويفرق بأنها لا تعد ظرفالماعليه المشحونة بالامةحة التي لغير المشترى وتقدير مابيع مقدراكا يأتى وكتحويل الحيوان أمره له بالتحول وكذا ركو به عليه وجلوسه على فرش باذن البائع وذلك النهى الصحيح عن بيع الطعام حتى بحولو هو احتيج في الأخير سن لاذنه وإن لم یکن له حقالحبسعلی ما اقتضاه اطلاقهم لضعفهما بالنسة لماقيلهما ويشترط في المفيوض كونه مرثياً للنابض كما في البيع نص عليه في الام واعتماده الزركشي وغيره ويتعين حمله على الحاضر دون الغائب لأنه يتساع فيهمالا يتسامح في الحاضر كما مر

سفينة ومافيها من الامتعة أنه يكني تحويلالسفينةمنمكان إلىآخر لوجو دالعلة وهوظاهر ﴿ فرع ﴾ حمل المنقول ومشي به إلى مكان اخر هل يحصل القبض بمجر دذلك او لا بدمن وضعه مال مر إلى التَّاني لأنه لايعد انه نقله إلا بعدوضعه فليحرر سم على المنهج اهعش اقول هواء المحل حكمه حكم المحل كاهو ظاهر ويفيده ايضاما ياتى فىشرح فيكون معير اللبقعةو مايآتي هناكعن السيدعمر فقوله لالانه لايعدالخ ظاهر المنع والله اعلم(قوله تناول مها)ظاهر هو ان لم يضعه في محلولو جرى البيع في دار البائع كما يا تي عن عش (قوله كمفينة) ولوكانت كبيرة وهي على البراكتني بالتخلية مع التفريغ فيما يظهر اه عميرة وقال مر إذا كانت لاتنجر بالجرفهي كالعقارسواءكانت في البراو البحرو إلابان كانت تنجر بحره ولو بمعاونة غيره على العادة فكالمنقول سواء كانت في بر او بحر و لا يشترط ان تكون تذجر بحره وحده بدليل ان الحمل الثقيل الذي لايقدر وحده على نقله ومحتاج إلى معاو نة غيره فيه من المنقول الذي يترقف قبضه على نقله و لا يشترط أيضا ان تنجر بحره مع الخلق الكثير و إلا فكل سفينة يمكن جرها بجمع الخلق الكثير لهاسم على منهج وهو و اضحاه عش(قوله و ان اشترى مع محله) ظاهر ه انه يحصل قبض محله حينئذ بالتحلية و لو قبل فر أغه منه ويوجه بانه متاع المُشترى وهو لايشترط الفراغ منه مر اه سم (قوله على الاوجه الخ) عبارة المغنى ولواشترى الآمتعة مع الدارصفقة اشترط في قبضها نقلها كالوافر دت وقيل لاتبعالقبض الدارولو اشترى صبرة ثمماشترى مكانهالم يكف خلافاللماوردى كالواشترى شيئافى داره فانه لا بدمن نقله اه (قوله مع تفريغ السفينة)و مثلها في ذلك كل منتمول مما يعد ظر فافي العادة لا بدمن تفريغه نها ية و مغني قال ع ش قوله مر بما يعدظر فامنه الصندوق فيشترط لصحةقبضة تفريغه بمافيه إذا بيع منفردا امالو بيع مع مافيه كفي في قبضها تحويل الصندوق وقوله في العادة ينبغي ان مثل ذلك فيما يظهر مالو باع الشجرة دون الثمرة فيشترط لصحة القبض تفريغ الشجرة من الثمرة لانها و ان لم تكن ظرفا حقيقيا لها لكنها اشبهت الظرف لان وجود الثمرة على الشجرة ما نع من التصرف فيها اه (قوله من محله الح)و (قوله مع تفريغ الح)متعلقا بالتحويل (قوله لاالدابة الخ) هوظاهرالنهاية ونظر فيه عميرة اه عش (قوله المشحونة الخ) نعت السفينة (قوله و تقدس الخ) عطف على تفريغ السفينة (قوله كما ياتي) اى في المتن عن قريب (قوله امره له بالتحول) ي حيث امتثل امره وتحول بالفعل أمالو امر به ولم يتحول فلا يكون قبضا و مثله مالو تحول لجهة غير الجهة التي امريها اهعش(فولهوكذاركو بهعليه الخ)خالفه النهاية والمغنى فقالا ولايكني ركوبها واقفة ولااستعمال العبدكذلك اى وأقفاو لاوطء الجارية أه (قوله وذلك)راجع إلى مافى المتن (قوله مرتباللقابض) اى وقت القبضايضاكوقت الشراء اه عش (قهوله ويتعين حمله الخ) فيه نظراه سم (قهوله دون المائب) فلو اشتراه وكيل سبقت رؤيته له دون الموكل صم عقده ولو قبضه الموكل مع عيبه المبيع اكتني بتخلية البائع له وتمكينه من التصرف فيه و ان لم ير ه و مقتضاه انه لآيشتر ط في الموكل حينئذ الابصار لعدم اشتر اط رؤية مايقبضه هذاومة ضي كلام الشارح مر اعتماد التعميم اهعش اي تعيم شرط الرؤية للغائب والحاضر وكلام المغنى كالصريح في اعتماده عبارة النهاية وظاهره اي النص الذي اعتمده الزركشي وغيره عدمالفرق بين الحاضروالغائب وحمله بعضهم على الحاضر دونالغائب اه قالع شقولهمر وظاهره عدم الفرق معتمد وقوله بين الحاضر والغـــاثب لعل المراد بالنسبة للغائب ان يكون

و فاقا للشيخين خلافاللمتولى هكذا افهم و لا تغتر بما يخالفه اه نعم إن كان المبيع بما يتناول باليد وكان المشترى بالفعل كمنديل حمله فى يده كان مقبوضا بنفس العقد مر (قول المصنف تحويله) اى ولو تبعا لتحويل منقول اخرهو بعض المبيع كالواشترى عبداو ثو باهو حامله فاذا امره بالانتقال بالثوب حصل قبضهما فليتا مل (قول هو وان اشترى مع محله) ظاهره انه يحصل قبض محله حيثذ بالتخلية ولوقبل فراغه منه ويوجه با نهمتاع المشترى وهو لا يشترط الفراغ منه مر (قول هم تفريغ السفينة) اى مع تفريغ السفينة المشحونة بالامتعة التي لغير المشترى ومثلها في ذلك كل منقول لا بدمن تفريغه مر (قول ه و يتعين حمله الخ)

ومرأن اتلاف المشترى قبض و ان لم بحر نقل قال ان الرفعة كالمـاوردى والقسمة وإن جعلت بيعا لا يحتاج فها إلى تحويل المقسوم إذ لاضمان فيها حتى يسقط بالقبض اهو فيه نظر مااخذه مامر انعلة منع التصرف قبلالقبض ضعف الملك لا توالى ضمانين كامرولو باع حصته منمشترك لم بحزله الاذن في قصه إلا باذن الشريك وإلا فالحاكم فان أقبضه البائع كان طريقاو القرار على المشترى على الاوجه لأن التاف في يده علم او جهل خلافا لمن خص الضمان بالبائع في حالة الجهل لأن يدالمشترىفي أصلها يد ضمان فلم يؤثر الجهل فيها (فان جرى البيع) ثم اريد القبض والمبيع (يموضع لا يختص بالبائع) يعني لايتوقف حل الانتفاع به على اذنه كمسجد وشارع موات وملكمشتر أوغيره لكن انظنرضا (كن نقله إلى حيزمنه)لوجود التحويل من غير تعدو قوله لا يختص بالبائع

مستحضر لاوصافه التيرآهما قبلذلك سواءكان هوالعاقدأ وغيره كان وكل من اشتراه وتولي هو قبضه فلا بدإذا كان المبيع غائبا من كو نهراه قبل ذلك و لا يكتني مرؤية الوكيل وقوله وحمله بعضهم هو حج اه عش (ومران اللاف المشترى الخ)وكذام الاكتفاء في المرة على الشجرة و الزرع في الارض بالتخلية فيستشي ذَلك منكلامه نها يةو مغى (قوله قال ابن الرفعة الخ) اقر ه النها ية و جزم المغنى به اي باستثناء القسمة من غير عزو لاحد (قوله والقسمة) أي قسمة الأفر از اهع ش (قوله و فيه نظر) يو افق النظر ما في الروض وشرحه عانصه له يعمقسوم قسمة افرازقبل قبضه مخلاف قسمة البيع اى بان كانت قسمة تعديل اور دايس له بيع ماصارلهمن نصيب صاحبه قبل قبضه اه وقوله من نصيب صاحبه اخرج غيره وهو نصيبه هو فليتا مل سم على حجاهع شعبارة الرشيدى فيه نظر ظاهر إذلا تلازم بين رفع الضمان وصحة التصرف ثمر ايت الشهاب حج نظر فيه (قولهو باع حصته) إلى المتن في النهاية (قوله من مشترك) اى عقار اكان او منقو لا على ما يقتضيه اطلاقه وسيآتى فىكلامسم عنه اىمر ما يخالفه وهواقرب ويوجه بان المنقول بتسليمه للمشترى بخشى ضياعه بخلاف غيره اه عش (قوله لم يجزله الاذن) اي ومعذلك القبض صحيح كاهو ظاهر مراه سم على حجوعبار ته على منهج فرع اشترى حصة احدالشريكين من عقار شائع بينهما يتجه انه لايشترط في صحة القبض اذن شريك البائع بل يكني اذن البائع مع التفريغ من متاع غير المشترى لان اليدعلي العقار حكية فلا ضرر فها على الشريك بخلاف المنقول وفآقافى ذلك لمر بحثًا اله اقول وعليه فيشترط فى المنقول لصحة قبضه اذَّناالشريك فلووضع يده عليه بلااذن منالشريك لم يصح القبض فلوتلف فى يده انفسخ العقد ولايصح تصرفه فيه اه عش (قوله و إلا) اى بان تعذر استئذانه او امتنع من الاذن (قوله فان اقبضه البائع) بقي مالو اذن له في قبضه و يظهر آنه لا اثر لجر دالاذن فلا يصير البائع صامنا بذلك و ان حرم عليه حيث كَانَعَالْمَا بَحْرِ مَةَذَلُكُ الْهُ سَمَّ قُولُ المَّتَنْ (فَانَ جَرَى البيعِ) اى فى اى مكان كان نهاية ومغنى (قوله ثم اريد) إلى قوله اووالمبيع في النهاية (قوله و المبيع) اصلح الشَّارح به المتن لانظاهره ان الموضَّع ظرف للبيع عبارةالمغنى تنبيه كانالاولى للمصنفان يزيدوالبيع بالمم فان جريان المبيع لامدخلله فمانحن فيهكم قدرته في كلامه لكنه تبع المحرر في ذلك والعله من غير تامل اه (قوله معني لا يتوقف الخ)عبارة المغني بان اختص بالمشترى بتملك أووقف اووصية له بالمنفعة او اجارة او اعارة او نحو ذلك كالتحجر او لم يختص باحد كمو اتوشارع ومسجدو شملكلامه المغصوب من اجنى و المشترك بين المشترى وغيره و بين البّائع وغيره فانه يصدق انه لا اختصاص للبائع به و ان قال الاسنوى فيه نظر اه (قوله لكن ان ظن رضاه) كذ اشرحمر وقد يقتضىعدمحصولاالقبض إذالم يظنهوسياتى وقدنظر الاسنوى وان النقيب في افادةالنقل في المغصوب للقبض لكنجزم الشارح فحشرح الأرشاد يحصو ل القبض بالنقل للمغصوب وهو حاصل ما في شرح العباب فانحاصل مافيه ان حصول القبض بالنقل لملك الغير لا يتوقف على اذنه و إنما المتوقف عليه رفع الحرمة و افتي شيخناالشهابالرملي بانهيكني النقل للمغصوب دون ماللباثع فيهشركة إذالم ياذن اهسم وقولة وافتي شيخنا الشهاب الرملي الخرعن المغني مايو افقه في الاول دون الثاني وعبارة الرشيدي قوله مروقد ظن رضاه وكذا انلميظنه كماسياتى في الشرح اه وعبارة عش قولهمر وقدظن رضاه ليس بقيد لماسياتي في قوله والمعتمد خلافه فقداقتي الو الدرحمة الله تعالى بالاكتفاء بنقله في المغصوب او محمول على ما إذا كان مشتركا بين البائع

فيه نظر (قوله وفيه نظر)ويوافق النظر مافى الروض وشرحه بمانصه وله بيع مقسوم قسمة افراز قبل قبضه بخلاف قسمة البيع ليس له بيع ماصار له فيها من نصيب صاحبه قبل قبضه اه وقوله من نصيب صاحبه اخرج غيره وهو نصيبه هو فليتامل (قوله لم يجز له الاذن) اى ومع ذلك القبض صحيح كما هو ظاهر مر (قوله لكن ان ظن رضاه) كذا شرح مروقد يقتضى عدم حصول القبض إذا لم يظنه وسياتى وقد نظر الاسنوى و ان النقيب فى افادة النقل فى المغصوب للقبض لكن جزم الشارح فى شرح الارشاد بحصول القبض بالنقل للمغضوب وهو حاصل ما فى شرحه للعباب فان حاصل ما فيه ان حصول القبض

كان بمحل مختص به فنقله لمالانختص مهكني ودخول الباءعلى المقصور عليه لغة صحيحة وانكان الاكثر دخولهاعلىالمقصور(وان جری) البیع ثم ارید القبض والمبيع (في دار البائع) يعني في محل له الانتفاع بهولو بنحواجارة ووصية وعارية فان قلت يشكل على هـ ذا قولهم ان المستعيرلا يعيرمعما ياتى انه بالاذن معير للبقعة قلت لا يشكل لما ياتى انله إنابة منيستوفي له المنفعة لان الانتفاعر اجعاليه وماهنا من هذا لأن النقل للقبض انتفاع يعودللبائع يسرابه عن الضمان فكفي إذ تهفيه ولم يكن محض إعارة حتى متنع وحينئذ فتسميته فى هذه معيراالاتية باعتبار الصورة لاالحقيقة (لم يكف ذلك) اى نقله لحيز منها فيالقبض المفيد للتصرف لان يدالبا تع عليه تبعا لحله نعم لوكان يتناول باليــد فتناوله ثم اعاده كفي لأن قبض هذا لايتوقف على نقل لمحل اخرفاستوتفيه المحالكلها (إلاباذن البائع) فىالنقل للقبض (فيكون) مع حصو ل القبض به (معير ا للَّبَقِعة) التي اذن في النقل اليهااووالمبيع فيداراجنبي لم يظنرضاه اشترطادته ایضا او فی مشترکه بین البائع وغيره اشترط

والمشترى اه (فهله قيد في المنقول اليه) لامنه ان اراد حمل المتن على ذلك فهو تكلف تام ومخالف لزيادة قوله والمبيعاو بيان الحكم في نفسه فلا إشكال اه سم (قول و دخول الباء الخ) اشار به الى ردماقاله الولى العراق انقول المصنف لا يختص بالبائع مقلوب وصوابه لا يختص البائع به لان الباء تدخل على المقصور اه (قهله وانجرىالبيع) اىفىاى.كان كاناه مغنى (قولِه ف، محله آلانتفاع به)شمل نحو الشارع وليسمرآدا كاهو ظاهر رشيدى وسمء ارةع شقوله له الانتفاع به اى دون المشترى فلا يرد الموات ونحوه اهو عبارة المغنى اي في موضع يستحق منفعته او الانتفاع به بملك او وقف او وصبة او اجارة او اعارة او نحو ذلك كتحجر اه(علىهذا)اىقولهوعارية(قهلهقولهمانالمستعير لايعير)كان الاولى ان يؤخره (قهله للقبض) سيذكر محترزه بقوله اما اذنه في مجر دالنقل الخ (قه له و ما هنا من هذا) محل تا مل اه سيد عمر (عه له باعتبار الصورة)قضية هذا انهالو تلفت البقعة تحت يدالمشترى لم يضمن و هذا ظاهر لهاذكر من انه في الحقيقة نائب في استيفاء المنفعة عن المستعير اهع شقول المتن (لم يكف ذلك) محله بالنسبة الى التصرف اما بالنسبة الى حصول الضمان فانه يكون كافيا لاستيلائه عليه نهاية ومغنى والى ذلك اشار الشارح بقوله المفيد للتصرف (قهله أماعاده) مجرد آصويرو الافالحكم كذلكو ان لم يعده اهعش (قوله لا يتوقف على نقل الح) اى فلايشترط نقله عن محل البائع اله رشيدي (قوله او والمبيع الخ) عطف على قوله والمبيع في دار البائع (قوله في دار اجني لم يظن رضاه اشترط اذنه ايضا) ألوجه عدم آشتر اط ذلك و الاكتفاء بالنقل إلى المعصوب مر والحاصل ان الوجه حصول القبض بالنقل لملك الغير و إن لم ياذن لانه لا ينقص عن النقل للمغصوب الذي يكفىالنقلاليه علىالمتجهو انالنقل إلىماللبائع فيه شركة بغير إذنه لايكفي لانيده عليهوعلى مافيه فهيي ما نعة من حصول القبض اله سيم (بهاله اشترط آذنه)المعتمد خلافه فقد افتى الو الدرحمه الله بالاكتفاء بنقله في الفصوب اهنها ية وقد منّا عنّ المغنى ما يو افقه (قوله وغيره) اى ولو المشترى اهنها ية (قوله اشترط اذنهما)خلافاللغني كمامروللنهايةعبارته فلابدمنإذنه اهقال عشاى ولايتوقف على إذن شريكه اه عبارة مقديقال قياس الاكتفاء بالنقل الى المغصوب الاكتفاء بآذن البائع فليتامل ثمر ايته في شرح العباب بسطالقول في الاكتفاء بالنقل إلى المغصوب و فرقوهو مو افق لهامر عنه في الاجنبي اه (قه له في مجر دالنقل) مانقال اذنت لك في نقله او في نقله لا للقبض اه عش (فوله اي و الحال ان له حق الحبس) لا يخفي اتجاه هذا لانهاذ الميكن لهحق الحبس لم محتج لاذنه في القبض لجو از القبض حينتذ بغير إذنها ه سم وهو و اضح خلافا للنهاية والمغنى عبارتهما وكذااى لايكافى لواذن لهفى مجردالتحويل اهزادا لاولروان لم يكن لهحق الحبس فها يظهر خلافا لمعض المتاخرين اه يعني ان حجر قال عش قوله بما يظهر نقل سم على منهج التقييد بما اذًا كان له حق الحبس عن شرح الروض ووجهه اه (قوله و به صرح الخ) اى بالتقييد عمَّ إذا كان له بالنقل لملك الغير لايتوقف على إذنه وإنما المتوقف عليه رفع الحرمة وأفتى شيخنا الشهاب الرملي بانه يكفي النقل للمفصوب دون ما للبائع فيه شركة إذالم ياذن (قوله قيد في المنقول اليه لامنه) إن اراد حمل المتن على ذلك فهو تكلف تام و مخالف لزيادة قو له و المبيع او بيان الحكم في نفسه فلا إشكال (قول في عل له الانتفاع مه)فيشمل المستعار لكنه يدخلفيهالمواتوليسمرادا (قولهاووالمبيعفداراجنبي لميظن رضاه أشترط إذنه) الوجه عدم اشتر اطذلك والاكتفاء بالنقل الى المغصوب مر و الحاصل ان الوجه حصول القبض بالنقل لملك الغيرو ان لم ياذن لا نه لا ينقص عن النقل للمغصوب الذي يكفى النقل اليه على المتجه وانالنقلالى ماللبائع فيه شركة بغيراذنه لايكفي لأنيده عليهو على مافيه فهي مانعة منحصول القبض (قهله اشترط اذنهما) قديقال قياس الاكتفاء بالنقل الى المغصوب الاكتفاء باذن البائع فليتامل ثم

رايته في شرح العباب بسط القول في الاكتفاء باذن البائع و فرق و هو مو افق لا مرعنه في الاجنى (قوله

فى بحرد النقل) بلقديقال قياس الاكتفاء بالنقل الى المغصوب عدم الاحتياج الى اذ نه فى بحر دالنقل ايضا

اذالم يكن له حق الحبس الا ان يفرق بان يدالبا ثع عليه تبعالمحله فليتامل (قوله اي و الحال ان له حق الحبس)

(217)

حق الحبس (قوله و إن حصل به ضمان اليد) فإن تلف انفسخ العقد و سقط الثن اه عش و في البجير مي عبار قه الشيخ سلطان قوله وإن حصل ضمان اليدالخ فلوخرج مستحقا بعدتلفه غرم بدله لمستحقه وبرجع بهعابي البائعُولايستقرعليه الثمن لوتلف وكان غير مستحق بل ينفسخ البيع لان يدالبائع عليه إلى الآن اه وهي تدلُّعلى انه ضمان يدفقط اه اى لاضمان يد وعقدمعا عبارةسم قوله و إن حصرالخ وينبغي ان الامر كدلك اذالم يحصل اذن مطلقا اه مع حصول القبض به معير الهواء بععة المتاع (هور. قال الهاضي الخ) اقول قضية كلام شرح المنهج خلافه سمآ وقدقال ويمكن دخوله اى المتاع في قولي مآلايختص بائع به لصدقه بالمتاع وهومن حيث المعنى ظاهر لانه إذا اذن في وضع المتاع في المكان كان وضع المتاع فيه في الحقيقة باذن البائع فلا يحسن قوله وكنقله باذنه نقله إلى متاع مملوكله او معار اهعش و قوله كان وضع المتاع فيه كان الاولى وضع المبيع على المتاع في الحقيقة الخ (وكنقله باذنه نقله) اي اذنه في النقل الى متاع الخ للمبض فيكون (قولِه ومحلَّهَان وَضع ذلك الح) قديتوقف في هذا التقييد لانه باذنه له في نقله مع ان هو اءذلك الظرف المنقول اليه حيزللبائع فقداذن لهى نقله من حيزله إلى آخر له و ان كان شغل بقعة المتاع به يمتنعا فليتا مل فان كلامالقاضي انكان مفروضا فيم إذا اذن له في نقله الى المتاع ولاحاجة الى هذا التقييد و إنكان مفروضا مع عدم الاذن فقديتو قف فيه حتى مع تقييد الشارح المذكور لان الاذن في وضع المتاع الاول لايسة زم جو از غيره ففيه شغل الفر اغ المستحق للبائع بغير آذنه اه بصرى (قوله و وضع البائع) الى المتن في النهاية الاقوله بغير امره وقوله وهذا الى وقبض آلجزء (قوله بين يدى المشترى) ليسقيدا وكذا عن يمينه او يساره او خلفه حيث سهل تناو له فالمدار على ان يكون في مكان يلاحظه اه بحير مي (قوله بقيده السابق) و هو كونه بحيث يمكن تناوله باليد وعلم به و لامانع اهعش (قوله قبض) ظاهره و ان كآن مما لايتناول باليد و تقدم ما فيه اه سم (فول قبض) أى اقباض اه بحيرى (فول بغير أمره) مفهومه أنه أى الوضعلو كان بامره فخرج مستحقاً ضمنه و المعتمد خلافه مر اه سم و عشّ (قوله لم يضمنه) اى ضمان بدو اما ضمان العقد فيضمنه بهذا الوضع حيث لم يخرج مستحقا بمعنى أنهلو تلف لم ينفسخ العقد ويستقر عليه الثمن اه بحيرمي (قوله وقبض الجزء الشائع) خرج بهالمعين فلايصحقبضهالا بقطعهسو اءكانت تنقص قيمته بقطعه ام لا لكن في سم على منهج ما حاصله انه قد يقال ما المانع من حصول قبض الجزء المعين بقبض الجلة فلايتوقف قبض الجزء على قطعه اه عش (قوله و الزائد آمانة) اى ان كان للبائع او لغيره و اذن له فىالقبض اه بحيرمى عبارة عش قوله والزائد آمانة أى اذا قبضها لنقل يدالبائع عنها فقط أما ان قبضها لينتفع بهاباذن منالشريك وجعل علفها في مقابلة الانتفاع بها فاجارة فأسدة فأن تلفت بلاتقصير لم تضمن وان اذن له في الانتفاع هم الافي مقابلة شيء فعارية و ان وضع يده علم ابلا اذن فغاصب كاذكره ابن الى شريف اه (قوله من غير أذن البائع) الى قوله و يستقر عليه في النهاية و المغنى (قوله من غير اذن البائع) وككن لوكان المبيع فى دار البائع او غيره لم يكن للمشترى الدخول لاخذه من غير اذنَّ في الدخول لما يترتب عليهمنالفتنة وهتكملك الغير بالدخول بلاضرورة فلوامتنع صاحب الدار منتمكينه من الدخول جازله الدخول لانه بامتناعه من التسلم يصير كالغاصب للسيع اه عش (قوله الاان تعددت الصفقة الخ) فلو اشترى شخص شيئا بوكالة اثنين و في نصف الثمن عن احدهما فللبائع الحبس لقبض الجميع بناءا على أنَّ الاعتبار بالعاقد أو باع منهما ولكل منهما نصف فأعطى أحدهما البآئع النصف من الثمن سلم اليه البائع نصفه من المبيع لانهسلمه جميع ماعليه بناء على ان الصفقة تتعدد بتعدد المشترى نهاية ومغنى

لايخفي اتجاه هذاالقيد لانهاذالم يكن لهحق الحبس لم يحتج لاذنه فى القبض لجو از القبض حينئذ بغير اذن و لا محذور حينئذ الاباستمال ملكه بغير اذنه وهذا يزول بمجرد الاذن (قوله و ان حصل به ضمان اليد) وينبغىأن الامركذلك اذالم يحصل اذن مطلقا (قوله قبض) ظاهره وانكان ممالايتناول باليد م تقدم مافيه (قوله بغيرامره) مفهومه انه لو كان بامره فحرج مستحقا ضمنه والمعتمد خلافهمر

معيرا للحيز قال القاضي وتبعوه وكنقله باذنه نقلد الىمتاع نملوكله اومعار في حيز يخبص البائع به و محله ان وضع ذلك المملوك او المعار فى ذلك الحيز ما ذن البائع كماهو ظاهرووضع البائع المبيع بين يدى المشترى بقيده السابق أول الباب قبض وان نهاه نعمان وضعه بغير امره فخرج مستحقالم يضمنه لانه لم يضع يدهعليه وضمان اليد لابد فيهمن حقيقة وضعها وهذا هوالمسوغ للحاكم اجبار المشترى على القبضوان كني الوضع بين يديه لان البائع لا بخرج عن عهدة ضمان استقرار اليد الا بوضع المشترى يده عليه حقيقةو قبض الجزءالشائع بقبض الجميع والزائد امانة ﴿ فرع ﴾ للشترى قبض المبيع من غير إذن البائع (ان)لميكن لهحق الحبس بان (كانالثمن مؤجلا) وان حل ولم يسلمه على المعتمد (اوسلمه) اى الثمن الحال بدليل جعله قسما للمؤجل ثمان كان الحال كل الثمن أشترط تسليم جميعه ولاأثر لبعضه الأ ان تعددت الصفقة فيستقل حينئذ بما يخص ما سلمه أو بعضه اشترط تسلم ذلك المعض فقط

وكالثمنعوضه ان استبدل عنه وكذالوصالح منه على دين او عين على الأوجه لمستحقه و لو باحالته بشرطه و ان لم يقبضه اذلاحق للبائع في الحبس حينتذ (و الا) بان كان حالا ابتداء ولم يسلمه للمستحق (فلا يستقل به إلى بقبضه من غير (١٧ ٪) اذن البائع لبقاء حق حبسه فان استقل

رده ولم ينفذتصر فه فيه لكنه يدخل في ضمانه فيطالب به ان استحق ويستقرعليه ثمنه انتلف رلوفى يدالبائع بعد استرداده كما فىالجواهر والانوار خلافا لمنزعم ان مافيها سبق قلم و قد بينت و جه غلطه وسندما فيهاووجهه فىشرح العبابو حاصلهان المتولى صرح بمافيهاوانه لاتنافى بينجعله كغير المقبوض من حيث ان المشترى لما تعدى بقبضه ضمنه ضمان عقد وهو لايرتفع الا بالقبض الصحيح دون الرد على البائع فلذا استقرعليه الئمن بتلفه ولوفى يدالبائع وكالمقبوضمن حيث عدم الانفساخ بتلفه نظر لصورة القبض وانحقالحبسلا ينافيه منكل وجه لانه بمنزلة حق المرتهن فتأمله ولوأتلفهالبائع وهوفىيد المشترى حينتذ فني قول يضمنه بقيمته ولا خيار للشترى ويهجزم العمراني نظرا لصورة القبضكا تقرروفى قول هو مستردله باتلافهور جحهفىالروض وعلى هذاوجهان انفساخ العقد لان اتلافه كالافة ويردبانهايما يكونملها حيث لم توجد صورة

قال عشقوله مر انالاعتبار بالعاقدمعتمدوقولهمر ولكلمنههاالخأىوالحالانلكلالخوقولهمر انالصفقة الخمعتمداه (فوله على المعتمد)وفاقاللنهايةو المغنى (فهله وكالثمن عوضه)عبارة النهاية ويقوم مقام تسليمه عوضه اه اي تسليمه رشيدي و عش (فه له و كذالو صالح منه الح) فلو صالح من الثمن على مال فله ادامة حبس لاستيفاءالعو ض اهمغني اي ولوسلم المشترى العو ض فله الاستقلال بالقبض (قول لمستحقه) صلةسلمه اه سمز ادالرشيدىوانماقاللمستحقهولم يقلللبائع ليشمل الموكل والمولى بعدنحو رشده ونحو ذلك اه (ولو باحالته)غاية لقوله سلمه لمستحقه والضميرله أى للمستحق (قول بشرطه) مفر دمضاف فيعم كلشرط لعقدالحو الةاهع ش(قهل و انلم يقبضه)اي في مسئلة الحو الةاهنها ية (قهله اذلاحق الخ) كالمكرر معقولهالسا بقلم يكن لهحق الحبس الخولعل لهذا اقتصرالنها يةو المغنى على ماهنا (فَولِه بان كانحالا الخ) اى كلااو بعضا (فول و لم يسلمه)اى الحال (قوله رده)اى لزمهر دهمغنى و يعصى بذلك اى الاستقلال نهاية (قوله فيطالب به ان استحق) عقبه شرح مر بقو له وقول بعضهم هنا آنه لو تعيب لم يثبت الردعلي ألِّ أمِّع أو استردفتلف ضمنالثمن للبائع مبني على ان المراد بالضهان ضمان العقد و الراجح آنه ضمان اليد اه وقضية قوله مر والراجح الخانه له الردعلي البائع اذا تعيب وانه ينفسخ العقد اذا تلف اه سم (قوله في ضاّمه) اى ضمان يدوضان عقدكما اشاراليه بقوله فيطالب به ان استحق اى و تلف و يستقر عليه ثمنه ان تلف اى ولم يستحق فهذا يدل على أنهضمان عقدو ماقبله على أنهضمان يدزيادى وسلطان والمعتمد عند مرر أنه يضمن ضمان يدفقول الشارح اى شيخ الاسلام و مثله ابن حجر و يستقر عليه ثمنه ضعيف اه بحير مي (فوله و يستقر عليه ثمنه الخ) فهو ضمان عقدو المعتمدانه ضمان يدفينفسخ مراه سم عبارة ع ش قوله مر نعم يدخل في ضما نه ضمان يدفاذا تلف في يده انفسخ العقدو سقط عنه الثمن و يلز مه البدل الشرعي كما ياتي اه (فوله ان ما فيها)ای الجواهر (فهل و جه غلطه)ای غلط الزاعم (فهله و وجهه)ای مافی الجواهر (فهل و انه الخ)عطف على ان المتولى الخ(قول، من حيث ان المشترى الخ) انظر وجه كون هذه الحيثية يقتضي انه كغير المقبوض اه سم (قوله و هو لا يرتفع) اي ضمان العقد (قوله بالقبض الصحيح) اي كاقباص المشترى بعد الاقالة (قول؛ وكالمقبوض) أى وجعله كالمقبوض (قوله لاينافيه) أي جعله كالمقبوض الخ(قول؛ ولو اتلفه الخ) أى المبيع الذي استقل بقبضه المشترى اهع ش (فوله حينئذ) اي حين الاتلاف (فوله فني قول) اي مرجوح (يضمنه) لى البائع (قوله العمر اني) بالكسر و السكون نسبة الى العمر انية ناحية بالموصل اه عش (قوله هو مـــتر د) اىالبائع (قولهورجحهفالروض) اى فياو ائلالباب اه سم (قولها نفساخالعقد) هو الاوجه اه نهايةاى ويسقط الضمان عن المشترى عش (قوله تخيير) بحذف العاطف معطوف على قوله انفساخ العقد (قوله و بهذا) اىالتوجيه المذكور (قوله يتضحردة ولالسبكي الح) ماقاله السبكي نقله في شرح الروض واقره وهو المعتمد وقياسه الانف اخايضًا بتلفه بيدالبائع اهسم (قوله و الذي يجيء على الصحيح الح)

(قوله لمستحقه) صلاسله (قوله فان استقل رده الى قوله لكنه يدخل في ضمانه) في شرح مر وعقبه بقوله وقول بعد بهم هذا انه لو تعيب لم يثبت الرد على البائع او استرده فتلف ضمن الثمن للبائع مبنى على ان المر اد بالضمان ضمان العقد و الراجح انه ضمان اليد اه وقضيته ترجيح ان له الردعلى البائع إذا تعيب وانه يفسخ العقد إذا تلف (قوله ويستقر عليه ثمنه الخ) فهو ضمان عقد و المعتمد انه ضمان يد في فسخ مر (قوله من حيث المشترى الخ) انظر وجه كون هذه الحيثية تقتضى انه كغير المقبوض (قوله و رجحه في الروض الى الى الله الباب (قوله يتضحرد قول السبكي الخ) ماقاله السبكي نقله في شرح الروض و اقره وهو المعتمد وقياسه الانفساخ ايضا بتلفه بيد البائع (قوله و الذي يجيء على الصحيح الخ) هذا

ا ۵۳ - شروانى و ابن قاسم روابع) القبض تخيير المشترى وهو الاوجهو من ثمر جحه الامام ويوجه بأنه لما تعذر الانفساخ تعين التخيير دفعا لضرر المشترى وم ايتضح ردقول السبكى وغيره تخييره انما بجىء على الضعيف ان اتلاف البائع كانلاف الانفساخ اهروجه رده ماقررته أن اتلافه انما يكون كالافة

هذاهو المعتمدوعليه فهل تلفه في يدالمشتري كاتلاف البائع فينقسخ على هذاأو يفرق القياس الاول خلافا لمر لكنماقاله اي مر هو الموافق لقوله السابق اي الشارّ حويستقر عليه ثمنه ان تلف و لو في يداليا تع اه سم وقدم عنهوعن عش الجزم بالاول (قوله حيث لم تو جدصورة القبض) قديقال لا اعتبار بصورة قبض وقع تعديا اه سم (قوله و وجه) اى الزركشي قول المتن (اشترط مع النقل ذرعه الخ) فان قبض ما بيع مقدرا بو احديما ذكر جزافا ولومع تصديق البائع في قدره الذي اخبره به أو مقدر ا بغير المعيار المشروط كانذكر الكيل فقبضه بالوزن فهوضامن لاقابض ولوتلف في يده قبل وقوع نحو اكتيال صحيح فني انفساخ العقدوجهان صحح منهما المتولى المنعلتمام القبض وحصوله في يده حقيقة وآنما بتي معرفة امقداره وهوالمعتمدنها يةوعباب وفيسم بعدنقله عن الروض وشرحه وعن الشهاب الرملي على شرح الروض مثله وهل اتلاف البائع كالتلف فلا ينفسخ او لافينفسخ ويفرق فيه نظر و مال مرللتا بي وهو قياس ما تقدم عنالسبكي فيما إذا استقل بقبضه وأتلفه البائع في يده اه قول المتن (اشترط) أي في قبضه (مع النقل) أي فالمنقول أه مغنى(قوله في الاولى) اى المذروع و (قوله في الثابي) اى المكيل و (قوله في الثالث) اى الموزونو(قوله في الرابع) أي لمعدود (قول البقية) أي الذرع والوزن والعد عبارة عش أي من كل ما بيع مقدرًا اه (قول و يشترط و قوعها) الى قوله وكان الفرق فى النهاية و المغنى الا قوله فما بيع جزافا (قول ان يكتال الح) أى مثلا (قول عنه) اى نيابة عن البائع (قول و يمكن تاويله) اى كان يقال آذن له في تعيين من يكتال للشترى عن البائع كايؤ خذمن قوله مر الآتي و لوقال لغريمه وكل من يقبض لي منك او يقال ان البائع اذن للمشترى في كيله ليعلما مقداره فقط ففعل ذلك مم سلم جملته له البائع بعد علم ما بالمقدار فكيل المشترى ليس قبضاو لا اقباضاو الما المقصو دمنه معرفة مقدار المبيع اهعش (قوله اليها) اي الى محلةالعقد لا الى خصوص موضع العقد اه عش (قول في ابيع جزافا) لاو جه للتقييد به فان النقل معتبر فى المقدر مع التقدير فليتامل وعبارة العزيزقال في المطلب وأجرة نقل المبيع المفتقر اليه القبض على المشترى علىمادلعَلْيه كلامالشافعيوصرح به المتولى وفي المغنى ايوالنهاية وآلايعاب نحوه فلم يقيدا بما بيع جزافا اه سيدعمر واعتذرعش عنالشارح بما نصهولعلها نما قيد بالجزاف لانه الذي يحتاج الى التحويل دائماوأما المقدر بنحوالكيل فقدلا يحتاج الىنقله بعدالتقدير لجوازان يكيله البائع ويسلمه للمشترى فيتناو له بيده ويضعه في مكان لا يختص بآلبائع اه ولا يخفي بعده (قوله على المستوفي) و هو المشترى في المبيع والبائع في الثمن اله نهاية (قولِه ومؤنة النقد على المستوفي) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله و محله في المعين) منع بانه لا فرق كما اطلقاء مر اه سم عبارة المغنى و النهاية و لا فرق في الثمن بين انيكونمعينا اولا كااطلقه الشيخان وانقيده العمراني في كتاب الاجارة بما إذا كان الثمن معينا اه

هوالم تمدوعليه فهل تلفه في يداله شترى كاتلاف البائع فينفسخ على هذا أو يفرق القياس الاول خلافا لمر الكن ما قاله هو المو افق لقوله السابق و يستقر عليه ثمنه ان تلف ولو في يدالبائع (قوله لم توجد صورة القبض) قد يقال لا اعتبار بصورة قبض و قع تعديا (قول الصنف اشترط مع النقل ذرعه او كيله) قال في الروض فان قبض جز افا او وزن ما اشتراه كيلا او عكس او اخبره المالك اى بقدره و صدقه و قبض اى اخد فهوضا من لاقابض اه قال في شرحه ولو تلف في يده ففي انفساخ العقد و جهان الخاه و أفتى شيخنا الشهاب الرملي بالانفساخ و كتب بخطه على شرح الروض اعتماد عدم الانفساخ و هو مقدم كما قال مر على الفتاوى بالانفساخ و كتب بخطه على شرح الروض اعتماد عدم الانفساخ و هو مقدم كما قال مر على الفتاوى المعتمد و ان اطلقا لملازمته النظر فيه يخلاف الفتاوى و ايضافه و الذى جرى عليه الشيخان في الرافع و الثمار و عليه فالضمان ضمان عقد و هل اتلاف البائع كالتلف فلا ينفسخ او لا فينفسح و يفرق فيه نظر و مال مر للثاني و هو قياس ما تقدم عن السبكي فيا إذا استقل المقتمة و اتلفه البائع في يده (قوله و محله في المعين) منع بانه لافرق كما اطلقناه مر

يعلموده بما قررته فتأمله (ولو بيع الشيء تقديرا كثوبوارضذرعا)باعجام الذال (وحنطة كيلا او وزنا)ولىن عدا (اشترطمع النقلذرعه)في الاول(او كيله) في الثاني (اووزنه) في الثالث او عده في الرابع لورود النص في الكيل وقيس بهالبقية ويشترط وقوعهامن البائع اووكيله فلواذن للمشترى ان يكتال منالصبرةعنه لمبحز لاتحاد القابض والمقبض كما ذكراههنا لكنهما ذكرا قبل ما مخالفه و بمكن تاويله ومؤن نحوكيل توقف عليه القبض على موف وهو البائع في المبيع و المشترى فىالثمن وكذامؤ نةاحضار مبيع او ثمن غاب عن محلة العقد اليها بخلاف النقل المتوقف عليه القبض فها بيعجز افافانه على المستوفى وكانالفرق بينهذا ونحو الكيل ان نحو الكيل الغرض الاعظممنه قطع العلقة بينهما بعد العقد فلزمت الموفى لانه به ينقطع عنه الطلب ومن النقل امضاء العقد لاغير فلزمت المسترفي لانغرضه بامضائه اظهر ومؤنة النقد على المستوفي لانالغرضمنه اظهار العيب لاغير فالصلحة فيه للمستوفىأ كثرومحله في المعين و الافعلي الموفى

اولم يضمن او باجرة لم يستحقها و شمن ان تعذر الرجوع على المشترى لانها لماسميت له تعين عليه بذل الجهدحذر ا من التغرير ووفاء بما يقابل الاجرة فكان التقصير هنا اظهر منه فيها إذا تبرع دنـ اما بحثه الزركشي وهو متجه كاعلم (١٩) كما وجهته به خلافا لمن نازع فيه و اعتمدما

أطلقه صاحب الكافي من عدم الرجوع لايقال النقد اجتهادوهو يختلف كثيرا ومانيط بالاجتهاد لاتقصير فيه لانا تمنع ذلك بانهمع كونه اجتهاديا يقع التقصير فيه بتساهل فاعله وعدم افراغه لوسعهفيه فعومل بتقصيره ولواستؤجر للنمخ فغلط اي بمالايؤلف من اكثرنظر ائه كإيفيده كلام الزركشي فلااجرة له كالنقاد المقصرو يغرم ارش الورق لايقال الناسخ معيب فضمن والنقادغار وهولايضمن كما هوالقاعدةلانه أنمايكون غارامع تبرعه لامع اخذه الاجرةو إنلميتعمده كالو تعمده وانلمياخذها فانه غاراثم (مثاله بعتكما) اي الصبرة (كلصاع بدرهم او) بعتكهابكذا (على أنها عشرة آصع) ونظر في الاخيرة بانهجعلالكيل فيهوصفا كالكتابةفي العبد فينبغى انلايتوقف قبضه عليهو يردبان كونهوصفا لاينافي اعتبار التقدير في قبضه لانه بذلك الوصف يسمى مقدر انخلاف كتابة العبدثم اناتفقاعلي كيال فذاك والانصب الحاكم امينا يتولاه (ولوكانله) ای لیکر (طعام) مثلا (مقدر على زيد) كعشرة

(قوله ولم يضمنه)مقتضي سياقه و إن تعمدو هو مخالف لقو له الآتي كمالو تعمده و إن لم يأخذ او لمافي عش مانصه والجتهد غير مقصر مفهو مهإذ اقصر في الاجتهاد او تعمد الاخبار بخلاف الواقع ضمن وصرح به حج اه عبارة الايعاب و خرج بخطا تعمده فيضمن لتقصيره اه (قول من عدم الرجوع) اي ولو باجر قوعبارة شرحالروض ولواخطأ النقادو تعذر الرجوع على المشترى فلاضمان عليه كنذا اطلقه صاحب الكافى الخو باطلاق صاحب الكافى افتي شيخنا الشهاب الرملي اه سم وكذا اعتمدالنها يةو المغنى اطلاقه (قهله اى بمالايؤلف)عبارة النهاية اى غلطافا حشاخارجا عن العرف بحيث لايفهم معه الكلام غالبا او تعدى كماياتى فى الاجارة اه قال الجمل اى تعدى بالتحريف فلا يستحق الاجرة و إن لم يكن فاحشا اه (قولي فلا اجرةله)اى فماغلط فيه فقط دون البقية اهع ش(قوله لا نه إنما يكون الح) خلافاللهما يةو المغنى عبارتهما لايقال قياس غرم ارش الورق ثم ضمانه هنا لانا نقول هو ثم مقصر مع احداث فعل فيه وهنا مجتهدو المجتهد غير مقصر مع انتفاءالفعل هناو القول بانه هنامغر رفيضمن لذلكووفاء بما يقابل الاجرة ليس بشيء أه وقو لهاو القول الخيعنيان بهقول الشارح المذكور تبعاللزركشي (قه لهو إن لم يتعمده) لعل الصواب ترك واو وانالخحتى لاينافىما بعده اه سيدعمر وهذامبني على كونواو وانلمياخذها استئنافية واماإذا كانتوصلية كماهوالمتبادرالموافق لكلامه فى الايعاب فوجودواوو إنلم يتعمده هوالصواب(فولهو نظر) إلى الفرع في النهاية (قوله و الا) أي بأن يتنازعا فيمن يكيل (نصب الحاكم الخ) ويقاس بالكيل غيره نهاية ومغنى (قول امينا)اى كيالا اووزانا اوعدادا فلو اخطاالكيال ومابعدة فانه يكون ضامنا لتقصيرهم بخلافخطآالنقادولو باجرةمر اىخلافالحجوعدمضمانهلانه بجتهدبخلافالكيالومابعدهواماالقبانى فيضمن لانه غير مجتهد فهو مقصر كالكيال والوزان والعداد ولواختلفافي التقصير وعدمه صدق النقاد بيمينه ولو اخطاالقباني في الوزن ضمن كمالو اخطافي النقش الذي على القبان ولو اخطانقاش القبان كان نقش مائة فبانأقلأوأ كثرضمن أى النقاش لانه ليس مجتهد بخلاف النقاد كذاقاله الشيخ عبد البر الاجهوري على منهجو هوضعيف واعتمد عشعلي مر عدم ضمان النقاش لانه غير مباشر ونصه اقول في تضمين النقاش نظر لانغايته ان احدث فيه فعلاتر تبعليه تغرير المشترى وبتقدير اخباره كاذبا فالحاصل منه بجردتغريروهو لايقتضى الضمانوينبغي أنمثلخطأ الوزان والكيال فىالضمان مالوأخطأ النقادمن نوع إلى نوع اخر وكان المميز بينهما علامة ظاهرة كالريال والكلب و الجيدو المقصوص و مالوكان لا يعرف النقدبالمرة واخبربخلافالواقعاه بحروفهاه بجيرى قولالمتن(عليه) اىبكر قول المتن (فليكتل) أى بكر (قوله أى يطلب منه أن يكيل له) لاأنه يكيل بنفسه لانه حينئذ يازم عليه اتحاد القابض و المقبض فلا يصحان بباشر الكيل وإن اذن لهزيد اه بحيرمي (قهله لان الاقباض هنامتعدد) اي من عليه الحق متعدد اه عَش (قولِه لان الكيلين الخ)فاذا كال لنفسه و قبضة ثم كاله لغريمه فزادا و نقص بقدر ما يقع بين الكيلين لم يؤثر أى في صحة القبضين فتكون الزيادة له والنقص عليه أو بما لا يقع بين الكيلين أي بأن كانت الزيادة أو النقُص كثير افالكيل الاول غلط فير دبكر الزيادة ويرجع بالنقص نهاية و مغنى وعباب (قوله نعم الاستدامة الخ)ويترتب على ذلك انه لو اشترى مل ءذا الكيل بر ابكذ آو مليءو استمر جاز للمشترى بيعه ملاناً و لا يحتاج إلى كيل ثان اه عش (قوله في نحو المكيال) اى كالذر اع (قوله فتكني) عبارة المغنى ولو قبضه في المكيال (قوله منعدم الرجوع)أى ولو بأجرة وعبارة شرح الروض و لو أخطأ النقادو تعذر الرجوع على المشترى فلاضمان عليه كدا اطلقه صاحب الكافى الخ و باطلاق صاحب الكافى افتى شيخنا الشهاب الرملي (قوله فغلط)أى غلطافاحشا خارجاعن العرف بحيث لايفهم معه الـكلام غالباأ وتعدى كما يأتي في الاجارةم ر (قوله

آصع(و لعمر و عليه مثله فليكتل لنفسه)من زيدأى يطلب منه أن يكيل له حتى يدخل في ملكه (ثم يكيل لعمر و)لان الاقباض هنا متعددو من شرط صحته الكيل فازم تعدده لان الكيلين قد يقع بينهما تفاوت نعم الاستدامة في نحو المكيال كالتجديد فتكني (فلو قال)بكر الذي له الطعام لعمر و اقبض)ياعمرو(منزيدمالى عليه لنفسك فقعل فالقبض فاسد) بالنسبة لعمرُو لائه مشروط بتقدم فمِض بكرو لم يوجد و لا يمكن حصولهما لما فيه من اتحاد القابض و المقبض (٠٠٤) فيضمنه عمرو لا نه قبضه لنفسه و لا يلزمه رده لدا فعه و صحيح بالنسبة لزيد فتبر اذمته لاذن دائنه

وسلملغريمه فيه صح لأن استدامة المكيال كابتدائه وقديقال في الذرع كذلك اه (فول اقبض) من باب ضرب(قولهو لا يلزمه رده)ای بل لا يجوز لهر ده إلا باذن بكر لان قبضه له و قع صحيحاً و ترثت به ذمة عمر و فلا يتصرف فيه بدير إذن ما لكه اه ع ش و قوله ذمة عمر و صو ا به ذمة زيد (فه ل و يصح قبضه له) اى قبض عمر و لنفسه ولايحوز للستحقان يوكل في القبض من يده كيد المقبض كر قيقه ولو ما ذو نا في التجارة بخلاف ابنه وابيه ومكاتبه ولوقال لغريمه وكلمن يقبض لى منك اوقال لغيره وكل من يشترى لى منك صحو يكون وكيلا له في التوكيل في القبض أو الشراءمنه ولووكل البائع رجلا في الاقباض ووكله المشترى في القبض لم أصح وكالته لهالاتحاد القابض والمقبض ولوقال لغريمه أشتر بهذه الدراهم لى مثل ما تستحقه على و اقبضه لى ثم لنفسك صحالشراء والقبض الاول دون الثابي لاتحا دالقابض والمقبض فيهدون الاولو للاب وإن علاان يتولى طرقى القبض كايتولى طرفى البيعاه نهاية زادالمغنى والعباب معشرحه اوقال له اشترلي و اقبضه لك ففعل فسد القبض لانحق الانسان لايتمكن غيره من قبضه لنفسه وضمنه الغريم القابض في الصورتين لاستيلائه عليه لنفسه وبرىء الدافع فهما من حق الموكل لاذنه في القبض منه او قال له اشتربها ذلك لنفسك ف دالتوكيل لانه لا يمكن ان يشتري بمآل الغير لنفسه و الدر اهم اما نة بيده فان اشترى بعينها بطل الشر اءاو في ذمته صحالشراءلهوالثمن عليه اه وزادشر حالعباب عطفاعلى فدنمته أوأطلق على الاوجه اه قول المتن (قال البآتم) اى مال نفسه مغنى ونهاية و افاده آلثار ح بذكر محتر زه فيما ياتى و ياتى فى المتن قيدان لا يخاف فوت الثمن وقول الشارح هنا لمعين بثمن حال الخاربعة قيو دفالجموع ستة (قوله لمعين) اى لمبيع معين و لو فى مجلس العقد إذا لمعين في المجلس كالمعين في العقد أه رشيدي (فه له لمعين) إلى قول المتن و إذا سلم في النهاية إلا قوله وقضية العلة إلى اما المؤجل وقوله ويظهر إلى المتن (قوله في الذمة) اخذه بما ياتى و (قوله بعدلزوم العقد) احترازعماقبل اللزوم إذلا يلزمو احدامهما التسليم حينئذقال فى الروضة فى باب الخيّار فرع لا يجبعلى البائع تسليم المبيع ولاعلى المشترى تسليم الثمن فى زمّن الخيار فلو تبرع احدهما بالتسليم لم يبطل خياره ولا يجبر الاخرعلى تسلم ماعنده و له استرداد المدفوع اله سمقول المتن (مثله) اى لااسلم حتى اقبض البيع وترافعا إلى الحاكم تهاية ومغنى قول المتن (اجبر البائع) أي وجوبا على الابتداء بالتسليم اه سم (قوله لرضاه بذمته الخ) ولان حق المشترى في العين وحق البائع في الذمة فيقدم ما يتعلق بالعين كارش مع غير ه من الديون الله مغنى (فهوله و لان ملك) اى ملك البائع للثمن (مستقر) بمعنى ان ما في الذمة لا يتصور تلفه فلا يسقط بذلك اه مؤلف مر اه عش (قوله لامنه) اى البائع وكذا ضمير قوله تصرفه (قوله من هلاكه)أى الثمن وكذا ضمير قوله فيه (قهل وقضية العلة الاولى) وهي قوله لرضاه بذمته وكذا قضية مأقدمنا من تعليل المغنى (قوله انه لو كان الثمن الح) في شرح الهجة فتى كان العوضان معينين اجبرا أو احدهما اجبر صاحبه او لاسواء آكاناعرضين او نقدين ام مختلفين اهسم (فوله و الاول اقرب) معتمد اهع ش (فوله اما المؤجل الخ) عترز قو له بشمن حال (قوله فيجبر البائع الخ) اى و إن حل اهع ش (قوله فيجبر البائع الخ) و من ثمكان ليس له ان يطالب المشتري برهن و لاضامن و إنكان غريبا وخاف الفو ات لتقصيره بعدم اشتر اطذلك فى العقداه بجيرى (قول ليتساويا) اى فى تعين الحق (قوله وعليه) اى على هذا القول (قوله وحينتذ) اى

لمعين)أى لمبيع معين وقوله فى الذمة أخذه بما يأتى وقوله بعداز وم العقد احتراز عماقبل اللزوم إذ لا يلزم و احدامنه ما التسليم حينئذقال فى الروضة فى باب الخيار فرع لا يجب على البائع تسليم المبيع و لا على المشترى تسليم الثمن فى زمن الخيار فلو تبرع احدهما بالتسليم لم يبطل خياره و لا يجبر الاخر على تسليم ما عنده و له استرد اد المدفوع اليه اه (قول المصنف اجبر البائع)قال فى شرح البهجة و جو با (قول هو وضنية العلة الاولى) فى شرح البهجة فتى كان العوضان معينين أجبر اأو أحدهما أجبر صاحبه أو لاسواء اكانا عرضين أم نقدين

بكرفى القبض منه له بطريق الاستلزام لان قبض عمرو لنفسه متوقف على قبض بكركا تقرر فاذابطل لفقد شرطه بق لازمه وهو القبض لبكر فحينئذ يكيله لعمرو ويصح قبضه له ﴿ فرع ﴾ قال البائع لمعين بثمن حال في الذمة بعد لزوم العقد (لااسلمالمبيع حتىأقبض ثمنهوقال المشترى فى الثمن مثله اجبر البائع) لرضاه بذمته ولان ملكه م تقرلامنه من هلاكهو نفو د تصرفه فيمه بالحوالة والاعتياض وملك المبيع للشترى غيرمستقر فعلى البائع تسليمه ليستقر وقضيةالعلة الاولى آنهلو كان الثمن معينا والمبيع فى الذمة أجبر المشترى وقضية الثانية إجبارهما لانما فى الذمة هنا لا يصلح الاعتياضءنهو المعينغير مستقر فلامرجحوالاول اقرب اماالمؤجل فيجس البائع قطعا (وفي قول المشترى)لانحقهمتعين فىالمبيع وحق البائع غير متعين في الثمن فاجبر ليتساو ما (وفي قول لا اجبار) لان كلا منهما يثبت له ايفاءو استيفاء فلامرجح

وردبأن فيه ترك الناس يتما نعون الحقوق وعليه يمنعهما الحاكم من التخاصم وحيئند (فمن سلم) منهما لصاحبه (أجبر الآخر)على التسليم اليه (وفى قول يجبران) لوجوب التسليم عليهما بان يامر الحاكم كلا منهما باحضار ما عليه اليه او إلى عدل

القولان الاولان) من الاقو ال الاربعة إذلام جح حينئذ(واجبرافي الاظهر و الله اعلم) لاستواء الجانبين فى تعين كل والمنه من التصرف فيه قبل القبض سواء الثمناالنقدوغيرهعلي المعتمد نعم البائع نيابة عن غيره كوكيل وولى و ناظر وقف وعامل قراض لايجبر على التسليم بل لا يجوزله حتى يقبض الثمن كما يعلمن كلامه فىالوكالة فلايتاتى هناإلا إجبارهما او إجبار المشترىء لو تبايع نائباعن الغير لم يتأت إلا اجبارهما (وإذاسلم البائع) باجبار او تبرع (اجبر المشترى) على التسليم في الحال (انحضر الثمن)اي عينه إن آعين و إلافنوعه بجلس العقدلو جوب التسليم عليه بلاما نعو لاجباره عليه لم يتخير البائع وإن اصرعلي عدم التسلم اليه ويؤخذ منه انهفى الثانية بالاجبار عليه يصير محجو را عليه فيه فلايصح تصرفه فيه بمايفوت حق البائع وإلا لم يكن للاجبار فائدةو ظاهر المتن انه يجبر على التسلم من عين ماحضرو لابمهل لاحضار ثمن فورا ودفعه منهوهو ظاهران ظهر للحاكممنه

حين عدم الاجبار أوحين المنع من التخاصم (قوله ثم يسلم) بالرفع أى الحاكم أو العدل وكذا ضمير قوله اليه (قوله و يظهر ان يلحق بذلك آلخ) اى فيكون الاظهر إجبار همالكن هذه الصورة والصورة الى قبلها يعنى كون الثمن معيناو المبيع في الدُّمة إنما تا تيان على ما اعتمده الشارح مرمن ان المبيع إذا كان في الذمة وعقد اليه بلفظ البيع كان بيعاحقيقة فلايشترط فيهقبض الثمن في المجلس اماعلى ماجرى عليه الشيخ في منهجه من انهبيع لفظا سلم معنى والاحكام تابعةللمعنى فلايتاتى إجبارفيه لان الاجبار إنما يكونبعد اللزوم وحيث قلناهوسلم إذاجرى بلفظ البيع اشترط قبض رأس المال فيالمجلس تم إن حصل قبضه في المجلس استمرت الصحة ولايتاتي تنازعو لآإجبار لحصول القبض وان لم يتفر قاولم يقبض لم يتأت الاجبار لعدم اللزوم ويصرح بماذكرقو لهمروماقيل من اختلاف المسلم الخاه عشر (قول من الاقوال الاربعة) قال النهاية من الاقو ال الثلاثة الاخيرة قال عشر ما نصه عبارة حجمن الاقو ال آلار بعة وعليها فقابل الاظهر قولهوفىقول لااجباروعلى كلامالشارح مر مقابل الاظهرقولهاجبرالبائعوعبارةالشيخ عميرةقوله وأجبرفي الاظهر أي فيكون القول الثالث جارياوهو مقابل الاظهرهذا ماظهرلي وهو المرادان شاءالله تعالى و هو مو افق لحج اه (قول سو اءالثمن) الى المتنفى المغنى الاقوله كايعلم من كلامه في الوكالة (قول لعم البائع نيابة)محتمرز ماقدمناعن النهاية والمغنى في اول الفرع من قيدمال نفسه ومثل البائع فماذكر المشتري (قوله وعامل قراض)اى والحاكم في بيع امو ال المفلس اله مغنى (قوله لا يجبر على التسلم) اى على جميع الاقوال الهكردي (فوله فلا يتاتى هنا الخ) اى لايتاتى فى البائع عن غيره إلا الرابع و الثانى دون الاول والثالث (قهله الااجبارهما)معتمدو (قهله أو اجبار المشتري)ضعيف أو محمو ل على مااذا باع بثمن معين الشيء فالذمة اه عشوف الايعاب من اعترف وكالة انسان يطلب منه اثباتها و لا يلزم المشترى التسلم اليه قبلذلك اهرقه لهُ لم يتات الاإجبارهما) قال في العباب مطلقا اه سم اي سواء كان المبيع والثمن معينين أو غير معينين او مختلفين (قوله اجبار او تبرع)كذافي المغني وشرح المنهج وكتب عليه البجير مي ما نصه ضعيف بالنسبة للفسخ لانهاذا سآم متبرعالم يجز لهالفسخ اذاوفي المبيع بالثمن قيتعين ان تصور المسئلة باجبار الحاكم وقديقالهو بالنسبة للاجبار فقط لالمابعده فلاتضعيف شويرى والذي بعده قوله والافان كان معسرا الخاهو سياتي عن سيرما يو افق الجو اب المذكور و في الشرح كالنها ية و المغنى ما يفيده (فه له اوعينه) إلى قوله ويؤخذ في المغنى و ألى المتن في النهاية الاقوله على ماقاله الاذرعي (قوله ان تعين) كان عين في الفقد اهع ش عبارة الرشيدي اي ولو في مجلس العقد اذالمعين في المجلس كالمعين في العقد وحينئذ فمعني حضور نوعه حضوره فى المجلس من غير تعيين اصلا اه (قوله و لاجبار ه عليه)اى المشترى على التسليم (قوله لم يتخير البائع)اى في الفسخ اهمغني (قوله و ان أصر)أى المشترى (قوله اليه)أى البائع (قوله و يؤخذ منه)أى من عدم التخيير اه عش (قوله فى التآنية) اى فى مسئلة عدم تعيين الثمن المذكورة بقوله و ألا فنوعه المكردى (قوله محجورا عليه فيه) أى في النوع الحاضر مجلس العقد (قوله تصرفه فيه) أى في شيء منه و (قوله بما يفوت) أى كالسيع مثلااهرشيدي (قوله و الا)اي و انلم يصر محجو راعليه الخ (قوله فور ا) معمول الاحضار (قوله ويوجه اطلاقهمالخ) هذا التوجيهجرىعلى الغالب منان الخصام يقع فى موقع العقداه رشيدى (قول و فطلب الخ)أى طلب المشترى (قوله عنه)أى عن وقت حضو رالنوع (قوله فيه)أى في طلب التاخير اهع ش (قوله أو عناد) قد بمنع لجواز أن يكون له في التاخير غرض كتسلم ما لاشبهة فيه أو ابقائه أه عش عبارة أمختلفيناه وبق مالوكانافي الذمة ولايبعد أنهما بجبران ثمرأيت كلام الشارح الآتي في شرح الزيادة أنهما بحمران (قهله الااجبارهما)قال في العباب مطلقا (قهله في الثانية) هل هي مسئلة التسرع او مسئلة ما اذالم يتعين الثمن المذكّور بقو لهو الافنوعه و لعل الاقرب الثانّى بل هو متعين (قوله اعتبر بجلس الخصومة ، ان اريد بجلس الخصومة فى بلدالبيع لامطلقا ففيه ما ياتى و ان اريد بجلس الخصومة ولو فى بلداخر اقتضى انه لو خاصمه

تسويف او عناد والاففيه نظرعلى ماقالهالاذرعى ويوجه اطلاقهم بانه حيث حضر النوع فطلب تاخير ماعنه فيه نوع تسويف أو عناد فان قلت ماوجه اعتبار مجلس العقد وهلا اعتبر مجلس الخصومة قلت وجههأ نه الاصل فلم ينظر لغيره لانهقد لاتقع لهخصومة

(والا) يكن حاضر امجاس العقد (فان كان معسرا) بانلم يكن لهمال يمكنه الوفاء منه غيرالمبيع ساوى الثمن أم زاد عليه (فللبائع الفسخ بالفلس) وأخذ المبيعلما يأتىفى بابهوحينئذ يشترط فيه حجر القاضي هذا ان سلم باجبار الحاكم والالم بجزله استرداد ولا فسخان وقتالسلعة بالثمن لانه سلطه على المبيع ىاختياره ورضى بذمته (أو)كان(موسرا وماله بالبلد) التي وقع فيها البيع (أو بمسافة قريبة) منها وهى دون مسافة القصر (حجرعليه)أى حجرعليه الحاكموانلم يكن محجورا عليه بالفلس

االايعاب والحاصل أن الذي يتجه إجبار هعلى الاداءمن الحاضر المو افق لصفة الثمن إن ظهر منه أدني تسويف اوعنادو إلا بانطلب تاخير ايسير امحتمل عرفالم بحبرو الااجبر من غير حجر عليه إذ لاحاجة اليه اه (قوله لانه الاصل) اي و إلا فلو و قعت الخصومة في غير تحل العقد كان العبرة بمحل الخصومة كاهو و اضح و علم مما تقررانه لايطلق القول باعتبار بلد المخاصمة ولابلدالعقدولا ألعاقدولو انتقل الى بلدة اخرى اهع شوفي سم والرشيدي مايوافقه (قوله والايكن)اي الثمن (قوله يكن حاضرا) إلى بالباب في النهاية إلا قوله بعد الحجر إلى المتن قول المتن (فان كان)أي المشتري (قهله بأن لم يكن)عبارة الايعاب و المراد بالمعسر هنامن لا بملك غير المبيع سواء كان قدر الثمن ام اقل ام اكثر أو له غيره و زادت الديون عليه اه (قوله ساوي) اي المبيع قول المتن (فللمائع الفسخ)فان صبر بان لم يفسخ بقي الحجر على المشترى في جميع ما له رعاية لمصلحة البائع اهتباب معشرحه (قوله و آخذ المبيع) و في افتقار الرجوع بعد الحجر إلى اذن الحاكم وجهان اشهر هما كما قال الرافعي انه لا يفتقر آهمغني (قول وحينئذ) اي جو از الفسخ و (قول يشترط فيه) أي في جو از الفسخ اه عش (قول حجر القاضي) وفاقاللمغني والنهاية (قول حجر القاضي) هذا مع قوله أم زاد عليه يفيدانه لايشترط لهذا الحجرمايشترط لحجر المفلساه سم عبارة البجيرمي قالشيخنا وهذاالحجر ليسمن الغريب بلهو الحجر المعروفإذ الفرضانهمعسر بخلافالحجرين اللذين فيالمتن فهمامن الغريب إذالفرض فهها أنهموسر اه و هو الظاهر (قوله هذا إن سلم الخ) معتمدو الاشارةر اجعة إلى قوله فللبائع الفسخ الخ اه عش (قوله و الالم بحزله استرداد الخ) اعتمده مرقال و لا ينافى ذلك قول الشارح يعني الحل باجبار او دو نه لانه بالنسبة لما إذا حضر الثمن لا بالنسبة لما بعد الااه سم و مرعن البجير مى مثله (فوله إن لم يكن محجو راعليه) فيه امران الاول ان الحجر بالفلس ينانى اليسار الذي هو فرض مسئلتنا فكيف يقيد بعدم الحجر المفهم مجامعة الحجر بالفلس ليساره إلا ان بجاب بان اليسار إنماينافي الحجر بالفلس ابتداء اما بعده فلاينا فيه لجوازطرويساره بعدالحجر بموت مورثهاوا كتساب مايزيديه ماله على دينه فيصدق عليه الآن انهموسر مع الحجر بالفلس لأن الحجر بالفلس لاينفك إلابفك قاض ولايلزم من مجر ديساره بذلك فك القاضي والثاني انه إذا كان محجورا عليه بالفلس فسياتى فى المتنأن الاصحأ نه ليس لبائعه أن يفسخ و يتعلق بعين متاعه ان علم الحال وإنجهل فلهذلك وانهاذا لم يمكن التعلق بها بأن علم الحال لايز احم الغرماء اه و بيناهناك ان

ف بلد على مسافة القصر من بلداليع وكان التمن حاضر افى بحلس البيع امتنع علمه الفسخ وغيره إنما فرضه عند عدم حضور الثمن بحلس البيع و امتناع الفسخ حينة دخالف لاعتبار بلد البائع إذا انتقل كما سياتى اخذا من التعليل بالتضرر بالتاخير فا نهجار هنا (قوله و الا يكن حاضر البحلس العقد) هذا خصوصا مع ما قبله من السؤال و الجواب صادق بحضور عين الثمن بحلس الخصومة فا معنى التفصيل بين كو نه معسرا و تجويز الفسخ له مع تعين حقه و تمكنه من اخذه ولو استقلالا و كذا مع حضور نوعه لتمكنه من المطالبة وطلب اجبار الحاكم المشترى على الدفع وأى فرق بين المجلسين مع حصول المقصود بالحضور في كل منها فيتجه اعتبار كل منهما اه (قوله و الالم يحزله استرداد الح) اعتمده مر قال و لا ينافى ذلك قول لهذا الحجر ما يشترط لحجر الفلس (قوله و الالم يحزله استرداد الح) اعتمده مر قال و لا ينافى ذلك قول الشارح يعنى المحلى باجبار او دو نه لا نه بالنسبة لما إذا حضر الثمن لا بالنسبة لما بعد الا أن يقال المرادي حجور اعليه بالفلس) فيه امران الاول ان الحجر بالفلس شرطه زيادة دينه على ما لهو هذا ينافى اليسار الذي هو فرض مسئلتنا فكيف تقيد بعدم الحجر بالفلس و الثانى انه اذا كان محجور اعليه بالفلس فالبيع لههو الاتى في هو فرض مسئلتنا فكيف تقيد بعدم الحجر بالفلس و الثانى انه اذا كان محجور اعليه بالفلس فالبيع لههو الاتى في الب الفلس في قول المصنف و الاصح انه ليس لبائعه ان يفسخ و يتعلق بعين متاعه ان علم الحال و ان جهل بالفلس في قول المصنف و الاصح انه ليس لبائعه ان يفسخ و يتعلق بعين متاعه ان علم الحال ان الصحيح في حال الجهل انه ليس له مزاحة الغرماء فلايتاتى حينذة وله هناح يسلم الثمن هداولك ان تقول في حال الجهل انه ليس له مزاحة الغرماء فلايتاتى حينذة وله هناح ي يسلم الثمن هذاولك ان تقول في حال الجهل انه ليس له مزاحة الغرماء فلايتاتى حينذقوله هناح يقال المنهم في المول انه المنه من احمة الغرماء فلايتاتى حينذقوله هناح يقول المحتود المولك ان تقول في حال الجهل انه ليس له مزاحة الغرماء فلايتاتى حينذة وله هناك المحتود المولد المحتود ا

(فى امو اله) كلها (حتى يسلم) الثمن لئلا يتصرف فيها بما يفوت حق البائع وهذا غير حجر الفلس لا نه لا يعتبر فيه ضيق مال و لا يتسلط به البائع على الرجوع العين ما له و لا يفتقر لسؤ ال الغريم فيه بخصوصه و لا يحتاج لفك قاض على الاوجه و ينفق على بمو نه نفقة الموسرين و لا يتعدى على الرجوع العين ما له ولا يفتقر الغريم في الخرياع فيه مسكن و خادم جز ما في الكل و كذا لا يحل به دين مؤجل جز ما أيضا و من ثم يسمى الحجر الغريب (فان كان) ما له (بمسافة القصر) من باد البيع (لم يكلف البائع الصبر الى إحضاره) لتضرره بتأخير حقه (والاصح (٢٣٦)) الله) بعد الحجر عليه لاقبله (الفسخ)

وأخذالمبيع منغيرمراجعة حاكم لما ذكر وماذكرته مناعتبار بلد البيع هوما يظهر من كلامهم وعليه فلو انتقل البائع منها الى بلد اخرفهل العبرة ببلده او بلد البيع محل نظر وظاهر تعليلهم بالتضرر بالتأخير ان العدرة ببلد البائع فان قلت التسلم إنما يلزم بمحلالعقد دون غيره فلتعتبر بلد العقد مطلقا قلت ممنوع فسيعلم عاياتي في القرض أن له المطالبة بغير محل التسلم انلم تكنلهمؤنةاوتحملها فان كان لنقله مؤنة ولم يتحملها طالبه بقيمته في بلد العقد وقت الطلب واذااخذهاكانتالفيصولة لجواز الاستبدال عنه يخلاف السلم (فان صبر) المائع لاحضار المال (فالحجر) على المشترى (كاذكرناه) ق با لئلا يفوت المال (وللبائع حبسمبيعه حتى يقبض ثمنه) الحال أصالة وكذاللشترى حبس ثمنه حتى يقبض المبيع الحال كذلك وإنما اثر البائع بالذكر لانه قدم تصحيح

الصحيح فيحالة الجهل أنه ليس لهمن احمة الغرماء فلايتأتى حينئذ قوله هناحتى يسلم الثمن هذا ولكأن تقول ينبغي تخصيص قوله حتى يسلم الثمن بغير مازاده الشارح بقوله إنلم يكن محجور أعليه بفلس فيندفع الامر الثاني ايضااه سم مع زيادة إيضاح من عش (قوله في آمر اله كلها) عبارة العباب و المغنى في المبيع و في باقي امو اله إن وفت بدينه اه (قوله به) اى بهذا الحجر (قوله و لا يحتاج لفك قاض) اى بل ينفك بمجر دالتسليم اه سم (قوله ومن ثم) اي من اجل إن هذا الحجر لا يعتبر فيهضيق المال الخ(قوله بعد الحجر عليه) اي في أمواله كلما (قوله بعد الحجر الخ) المعتمدهنا عدم الاحتياج الى الحجرسم ونهاية ومغنى (قوله لماذكر)اى لتضرره بتاخير حقه عبارة النهاية والمغنى وشرح المنهج لتعذر تحصيل الثمن كالافلاس به آه (قوله منها) اىمن بلدة البيع اه عش (قوله الى بلداخر) أي بينه و بين المال دون مسافة القصر كما هو ظاهر و إلا بان كان ابعد من محل العقد الى المال فظاهر انه لا اثر له اذ الصورة ان المال بمسافة القصر من محل العقد اه رشيدى ولكان تزيداو بينهو بين المال مسافة القصرو بين محل العقدو بين المال دونها فيكون راجعا لصورتي الايسار جميعا (قول ببلدالبائع) اى الذي انتقل اليه و (قول مطلقا) اى سواءا نتقل البائع منه ام لا اه عش (قوله عنه) اي عن الثمن (قوله للفيصولة) اي لا للحيلولة فلا يسترد بحال مخلاف ما للحيلولة فا نه قديسترداه كردى (قوله مخلاف السلم)فاذا اخذر اسماله فهو للحيلولة فانه لا يجوز الاستبدال عن المسلم فيه قول المتن (فان صرفا لحجر) فيه إشعار بعدم الحجر في قوله و الاصح ان له الفسخ اهسم (على المشترى) اى يضرب على المشترى نهاية ومغنى (قوله كاذكر ناقريبا) اى فى المبيع و فى جميع امو اله حتى يسلم الثمن اه مغنى (قوله كذلك) أى أصالة اه عش (قوله له) اى للحاكم (قوله شم يسلم) أى الحاكم أو العدل (قولهماله) أى ماوجب لهقول المتن (آذالم يخف فوته) اى البائع فوت الثمن وكذا المشترى فوت المبيع واختلافالمكرى والمكترى في الابتداء بالتسليم كاختلاف المشترىوالبائع فيذلك نهايةومغني

(فوله أصلها) إلى قوله وظاهر في النهاية و المغنى إلاقوله و بقائه الى المتن (فوله تقليد العمل) اى إلزامه كان ألز مه القضاء بين الناس اه بحير مى عبارة الكردى أى تفويضه الى الغير اه (قوله ثم استعملت) أى فى لسان اهل الشرع اه عش (قوله فيهاياتى) عبارة الشويرى والتولية اصطلاحا نقل جميع المبيع الى المولى بالفتح بمثل الشمن المثلى او قيمة المتقوم بلفظ وليتك أو ما اشتق منه و الاشراك نقل بعضه بنسبته من الثمن بلفظ اشركتك او ما اشتق منه اه (قوله ولم يذكرها) اى المحاطة اه عش اى فى الترجمة (قوله لانها فى الحقيقة) اى فى نفس الامر اه عش (قوله او اكتفى عنها الح) و هذا اولى لما ياتى من الفرق بينهما فى الفهم و الحكم او يقال ترجم لشى، و زاد عليه و هو غير معيب ولم يذكر الشار حمعناهما لغة وشرعا و يحوز ان يقال هما مصدر ان لرابح و حاط فيكون فى اللغة معنى المرابحة اعطاء كل من اثنين صاحبه ربحا و معنى المحاطة نقص هما مصدر ان لرابح و حاط فيكون فى اللغة معنى المرابحة اعطاء كل من اثنين صاحبه ربحا و معنى المحاطة نقص

ينبغى تخصيص قوله حتى يسلم الثمن بغير مازاده الشارح بقوله ان لم يكن محجور اعليه بالفلس فيندفع هذا الامر الثانى (قوله لا يحتاج لفك قاض) اى بل ينفك بمجرد التسليم (قوله بعد الحجر عليه) المعتمد هنا عدم الاحتياج الى الحجر (قوله فان صبر فالحجر)فيه إشعار لطيف بعدم الحجر فى قوله و الاصحان له الفسخ باب التولية »

اجباره فذكر شرطه (إنخاف فوته) بهرب أوتمليك ماله لغيره أونحوهما (بلاخلاف) لما في التسليم حينئذ من الضرر الظاهر نعم إن تمانعا وخافكل من صحيحة من السابقة اذالم يخف فوته وتنازعا تمانعا وخافكل من صحيحة والجبر هما الحاكم كاهو ظاهر بالدفع له اولعدل ثم يسلم كلاماله (وإنما الاقو ال السابقة اذالم يخف فوته وتنازعا في بحرد الابتداء) بالتسليم ﴿ باب التولية ﴾ اصلها تقليد العمل ثم استعملت فيها ياتي (والاشراك) مصدر اشركه صيره شريكا (والمرابحة) من الربحره والزيادة والمحاطة من الحطوه والنقص ولم يذكرها لدخو لها في المرابح المنافى الحقيقة ربح المشترى الباني او اكتماء عما

كلمن اثنين شيئا بما يستحقه صاحبه وأمافى الشرع فمعناهما يعلم بما يأتى وهوأن المرابحة ببيع بمثل الثمن اوماقام عليه به مع ربح موزع على اجزائه والمحاطة يبع ذلك مع حط موزع على اجزائه اهعش (قوله ولزوم العقد) يَنْبغي أن المر ادلزومه منجهة بائعه فقط بان لا يكون له اعني لبائعه خيار آذليس له أي المشترى التصرف مع غيره اي البائع بما يبطل خياره اي البائع لامن جهته هو ايضا فلو كان الخيار لهو حده صحت توليته مر اه سم زادالبجيرمي ومثله اذاكان الخيار لهماواذن لهالبائع اه (قوله وعلمه الخ) المراد بالعلمهذامايشمل الظن اهعش أى والواو بمعىمع (قوله و بقائه) أى الثمن (قوله أو بقاء بعضه) احترازعمالوحط جميعه عنه على التفصيل الاتي اهسم (قوله مماياتي) اى في قوله و إلا بطلت لانها حينئذ بمع بلا ثمن اه كر دى (وصفة) ارا ديالصفة ما يشمل الجنس و خرج بذلك مالو علم به بالمعاينة فلا يكنى كما ياتى وينبغى ان محل عدم الاكتفاء بذلك مالم ينتقل المعين للبولى او يعلم قدر مو هو في يدالبائع اه عشعباً رة الحلي ومنها اي الصفة كو نه عرضا او مؤجلا الي كذا اه (قوله و إن طراعله) اي المشتري اماالباتع فلا بدمنعلمه قبل الايجاب كاعلم من قوله قبل وعلمه بالثمن ويظهر أنه لو تقدم القبول من المشتري وهوعاً لم بالثمن دون البائع كماقال اشتريت منك هذا بماقام بهعليك وهو كذا اولم يقل ذلك و لكن اخبر البائع به غير المشترى تصح التولية قياساعلى مالوعلم به المشترى بعد الابجاب اهعش (قوله بعد الابجاب) اى التولية و (قوله و قبل القبول) لا بعده و لو في مجلس العقد و هذا مستثنى من قولهم الو اقع في مجلس العقد كالواقع في صلبه اه عش (قوله باعلامه) اى البائع اه عش (قوله هنا) اى في علم آلمولى و المتولى بالثمن (قوله الظن) الأولى مأيشمل الظن اه سم (قوله أووليتـكه) أى العقد حيث تقدم مرجعه بَان يَقُولُ هَذَاالعَقَدُو لِيَهَ كَهُ وَ الْأُولَى رَجُوعُ الضَّمَيرُ لَلْبِيعُ الْمُعَشُ (قُولُهُ وَ إِنْ لَم يَقَلُ) الى قُولُهُ وَ يُردُهُ فَ النهاية إلا قوله و إن لم يذكر الى و هذا (قوله و إن لم يذكر العقد) خالفه النهاية و المغنى فقالا ما حاصله انه لا بد فىالاشراك منذكر البيع اوالعقد وقيآسه انه لابدفى صراحةالتولية من ذلك وإلافتكون كناية اه واعتمده عشوالرشيدى وقالسم ويؤيده اى ما قاله الشارح ان ذكر العقد لايتاتي في نحو تولية المراة في صداقها اه وأشار عشالى رده بقو لهو مثل العقدما يقوم مقامه كالصداق اه (قهله وهذا) اى وليتك هذاالعقداو وليتكه آه عش (قوله و ما اشتق منه) اي مصدره على حذف المضاف لأن الصحيح ان الاصل في الاشتقاق هو المصدرو الافعال و الصفات مشتقة منه (قوله بنحو قبلته الخ) اي او اشتريته و قياس مامر فى البيع الاكتفاء بقبلت من غير ضمير اله عش (قوله من حين التولية) متعلق بقوله مؤجلا و المعنى يقع مؤجلًا من حين التولية بقدر الاجل المشروط في البيع آلاول اه رشيدي (قوله على مار جعه ابن الرفعة) وهوالأوجهنهاية وزيادي (قوله ويرده الخ)فيه نظر اذمعني بناء ثمنها على العقد الأو ل ان يعتبر فيه صفات الثمن في العقد الاول، هذا يو أفق ما قاله ابن الرفعة و لا يرده فتا مل اه سم (قوله من حينه) اي من حين العقد الاوا، اذاء قعت التولية بعد الحلول وجب الثمن حالا كما بسط ذلك في شرح العباب اه سم (اما المتقوم) الىقولەانعلم فى المغنى والى المتن فى النهاية (قولِه لتقع) اى التولية (عليه) اى عين المتقوم عبارة المنهج و بقيمته في العرض مع ذكر مو به اي بعين الثمن مطلقاً أي مثليا او متقوماً بان انتقل اليه اله عش (قولَه

(قوله ولزوم العقد) ينبغى أن المر ادلزومه من جهة بائعه فقط بان لا يكون له أعنى لبائعه خيار اذليس له التصرف مع غيره بما يبطل خياره لامن جهته هو ايضا فلو كان الخيار لهو حده صحت توليته مر (قوله او بقضاء بعضه) احتر از عمالو حط جميعه عنه على التفصيل الآتى (قوله بعد الايجاب) اى للتولية (قوله الظن) الاولى ما يشمل الظن (قوله و ان لم مذكر للعقد) يؤيده أن ذكر العقد لايتأتى في نحو تولية المراة في صداقها (قوله و يرده ان المغلب الخ) فيه نظر اذم عنى بناء ثمنها على العقد ان يعتبر فيها صفات الشمن في العقد الاولوهذا يو افق ما قاله ابن الرفعة و لا يرده فليتا مل (قوله من حيه على الاوجه) اى من حين العقد الاول حتى اذا وقعت التولية بعد الحلول و جب الثمن حالا كابسط ذلك في شرح العباب (قوله العقد الاولى حتى اذا وقعت التولية بعد الحلول و جب الثمن حالا كابسط ذلك في شرح العباب (قوله

بالمرامحة لأنهاأشرفاذا (اشترى) شخص (شيئا) بمثلی (شم) بعدقبضه و لزوم العقدوعليه بالثمن وبقائه أوبقاء بعضه كما يعلم بما ياً تى (قال لعالم الثمن) قدر ا وصفةو إنطرأعلمه لهبعد الايجاب وقبل القبول باعلامهأوغيرهوظاهرأن المراد بالعلم هنا الظن (وليتكهذاالعقد) وانالم يقل عااشتريت اووليتكه وانلميذكر العقدكماصرح بهالجرجانى وهذاو مااشتق منهصر ائح فيالتو ليةو نحو جعلته لك كناية هنا كالبيع (فقيل)بنحوقبلته و تو ليته (لزمه مثل الثمن) جنسا وقدر اوصفةومن ثملوكان مؤجلاثبت فيحقهمؤجلا بقدر ذلك الاجل من حسن التولية وإن حلقبلها على مارجحه ابن الرفعة وبرده ان المغلب فيها بناء ثمنها على العقدالاول فيحسب الأجل منحينه على الاوجه أما المتقوم فلا تصح التولية معه إلابعدانتقاله للمتولى لتقع على عينه نعم لو قال

(270)

جازعلى الاوجه وكذالو ولت امراة فيصداقها بلفظ القيام او الرجل فيءوض الخلع ان علمالعاقدان فىالصورتين مهر المثل عـلى الاوجه لوجوبذكره وقولهممع العرض شرط للسلامة من الاثم إذ يشدد في البيع بالعرض مالا يشدد في البيع بالنقدكاياتي لالصحة العقد لما ياتىان الكذب في المرايحة او في غيرها لايقتضى بطلان العقد وتصح التولية وما معها في الاجارة كما هو ظاهر بشروطهما ثم ان وقعت قبل مضى مدة لها أجرة فظاهر والافان قال وليتك من أو ل المدة بطلت فيما مضى لانهمعدوم وصحت في الباقي بسطه من الأجرة أووليتك مابق صحت فيه بقسطه کاذکر (و هو)ای عقدالتولية (بيع في شرطه) أي شروطه كلها كقدرة تسلم وتقابض الرىوى (و ترتب أحكامه) كتجدد الشفعة إنعفا الشفيع في العقد الاول (لكن لا يحتاج) عقد التولية (إلى ذكر الثمن) لظهور أنها مالثمن الأول (ولوحط من المولى) بكسر اللام من البائعأموار ثهأووكيله كا أفهمه بناؤه هنا للمفعول فقوله في الروضة ولوحط

بالعرض)صلة المشترى ومراده بالعرض المتقوم فيشمل مالابجو زفيه السلموغير المنضبط من المتقو مات اه عش (قوله و ذكر القيمة مع العرض) اى كان قال قام على بعرض أو كتاب قيمته كذا وقد و لتك العقد بماقام على او وكيتك العقد بما قام على و هو عرض او كتاب قيمته كذا (قوله و لو ولت امر اة الح) بان قالت وليتك الصداق بماقام على فكامها باعته اىالصداق بمهر المثل و (قوله أو الرجل في عوض الخلع) بان قال الزوج وليتكعقدالخلع بماقام على فكأنه باعءوضه بمهرالمثل اله تجيرمي وانظرهذا التصويرمع قول الشارح الآتي لو جوب ذكره (قهله في عوض الخلع)أى أو في الصلح عن الدم و يكون الو اجب الدية سم على منهج اهع ش (قوله في الصور تين) اى قوله ولو و لت امر اة الخوقوله او الرجل الخ (قوله لوجوب ذكره) اى مهر المثل قضيته آنه يمتنع تقو يم العين و التو لية بقيمتها أه سم (قوله و قوله مع العرض) أي مع ذكره أه رشيدي (قوله للسلامة من الاثم) ينبغي ان محل الاثم إذا حصات مظنة التفاوت و الاكان قطع مان العرض لاتنقص قيمته عن عشرة فذكر هااو اقل فلا اثم سم على حجاي وكانت الرغبة بين الناس في الشراء بالعرض مثل النقد اه عش (قولِه فىالاجارة) اىسوأ. إجارةالعين والذمة وانفرق سم علىالمنهج بينهما عبارته وللكأن تفرق بين الاجارة العينية فتصح التولية فيهادون إجارة الذمة لامتناع بيع المسلم فيه اهكلام الناشري انتهى عش (قوله بشروطها) اىالتولية منكونهما عالمين بالاجرة وآلمنفعة المعقودعليها وبيان المدة إن كَانت مقدرة ما و (قهله و إلا) اي بان وقعت بعد مضي مدة لها اجرة و (قوله بقسطه من الاجرة) اىمن المسمى باعتبار ما يخصّ ما بقى منه بعدر عاية اجرة المثل لما بقى ولما مضى وقال سم على حج وينبغى اشتراط علمها بالقسطهنا اه وقياس ماتقدم في تفريق الصفقة انه لايشترط العلم بالقسط بل توزيع الاجرة على أجزاء المدة كاف اه عش (قوله أووليتك ما بق الخ) ينبغي ان يكون التولية فى البيع بعد َلَف بعض المبيع كذلك اه سيدعمر قول المتنّ (وهو بيع في شرطه) اي لان حد السيع صادق علميه مغنى ونهاية قال عش قولهلان-دالبيع هوعقديفيدملك عين اومنفعة على التابيدعلى وجمعخصوص اه (فوله اىشروطه) إلى قوله و به يعلم في النهاية (قوله و تجدد الشفعة الخ) و بقاء الزوائد المنفصلة للمولى وغيرذلك لانه المك جديدنها يقومغني قول المتن (لكن لايحتاج إلى ذكر الخ)في العباب و الروض و اصله وكذب المولى في الثمن قدر اأو جنساأ وصفة كهو أى ككذبه في المراعة وسيأتي اه أى سيأتي حكمه وهو انه يحط الزيادة كإقاله في شرحه فالتقييد ما لحط يدل على أنه لاخيار و هو نظير المرابحة ايضا بقي الكذب في غير الثمن مما ياتى في المرابحة الهيقتضي التخيير فهل يجرى في التولية وظاهر كلام الشيخين عدم الجريان و بقي ايضاالكذب فالتشريك وينبغي اله كالتولية مر اه سم (قوله لظهور انها بالثمن) اى بمثله في المثلى و به مطلقا بان انتقل اليه وهذا يفيدا نه لوكان الثمن مثليا وانتقل اليه لم تصح التولية إلا بعينه تامل سم على المنهج اه عش (قوله من البائع الح) متعلق بحط رشيدي (قوله أووار ثه الح) أي أوالسيد بعد تعجيز المكاتب نفسه او موكل البائع أه نهاية قال عش قوله بعد تعجيز المكاتب أي إن كان البائع مكاتبا و مثله سيد العبدالماذون له في التجارة سواءكان الحط بعد الحجر عليه اوقبله اه (قوله او وكيله) أي في الحط إذا لوكيل فى البيع ليس له ذلك بغير إذن موكله عش ورشيدى (قوله بحط موصى له الح) اى بان اوصى البائع وذكر القيمة مع العرض) فيه اعتبار ببان الحال وسيأتى مثله في شرح قوله و الشراء بالعرض حيث قال فية ول بعر ض قيمته كذاو لا يقتصر على ذكر العرض و ان باعه بلفظ القيام و سياتى انه لو باع بلفظ قام على أورأس المال لايجب بيان الحال وان هذا خلاف بعض عين الصفقة حيث لا يجوز بيعه بلفظ القيام او الشراء إلاان بين الحال (قوله لوجوب ذكره) قضيته أنه يمتنع تقويم العين والتولية بقيمتها (قوله للسلامة من الاثم)ينبغي ان عَل الاثم إذا حصلت مظنة النفاوت و إلا كان قطع بان العرض لا ينقص قيمته عن عشرة فذكر هاأو أقل فلا إشم (قوله بقسطة) ينبغي اشتر اطعلهما بالقسط هنا (قول المصنف اكن لا يحتاج إلى ذكر الثمن قال فى العبأب كَالروض و اصله وكذب المولى فى الثمن اى قدر ا او جنسا او صفة كهو اى كَكذبه

البائع للغالب لاللتقييد

ومحتال لأنهماأ جنبيانءن العقد بكل تقدير وبهيعلم ردماقيل التعبير بالسقوط أولى ليشمل إرثه للثمن ووجه رده أن التعبير به كالحط ردعليه حطذينك فانه سقط وحط عنه ولم يسقط عن المتولى فكل من التعبيرين مدخول (بعض الثمن) بعد التولية أو قبلها بعداللزوم أوقبله (انحط عن المولى)بفتحها إذخاصةالتو ليةوإن كانت بيعا جديدا التنزيل على الثمن الأول أوجميعه انحط أيضا ان كان بعد لزوم التولية وإلا بطلت لأنها حينئذ بيع بلا ثمنو من ثم لو تقايلا بعدحطه بعداللزوم لم يرجع المشترى على البائع بشيء والأوجهأن للمولى بالكسر مطالبة المولى وان لم يطالبه بائعه لأن الأصل عدم الحطوانه ليس للبائع مطالبةالمولى بالفتح إذلا معاملة بينهما وسيأتي في الاجارة صحة الابراء من جميع الاجرة ولو في مجلس العقد مع الفـرق ببنها وبين البيع

بالثمن لو احدأو أحال و احداعليه ثم حط و احد منهما بعض الثمن عن المشترى و (قوله و محتال)عطف على موصىله يعنى لاعبرة بحطهما فيردان على المصنف الهكردي (فوله بكل تقدير) أي تقديركون حطهما عاما او خاصا اهكردي ويظهر ان المرادسواء كان البائع في كلام آلروضة للغالب او للتقييد (قوله ارثه) اى المولى بالكسر (للثمن) اى و مالو او صىله به اه عش (قوله كالحط) اى كالتعبير به (قوله حط ذينك) اى الموصى له بالثمن و المحتال به (قوله فانه) اى الثمن الذي اسقطه الموصى له به او المحتال به (قوله فكل من التعبيرين مدخول) فيه نظر واضح لأن التعبير بالسقوطجامع وان لم يكن ما نعاو التعبير بالحط ليس بحامع ولامانعسم وسيدعمر وكردى (قوله بعدالتولية) الى قوله إذلامعاملة في النهاية والمغني إلا قوله لان الاصل عدم آلحطُ (قولِه بعدالتولية اوقبلها الخ) حق العبارة قبل التولية او بعدها الخ فتامل اهرشيدي (قوله بعد اللزوم اوقبله) اىلكل من البيع والتولية او لاحدهما كماهو ظاهر وهذا بخلافه في الاخذ بالشَّفعة لانه قهرى أه سم (قوله إذخاصة التولية) اىفائدتها (قوله أوجيعه) عطف على قول المتن بعض الثمن (قهله انحط أيضا) شمل إطلاقه مالوكان الحط بعدقبض المولى بالكسر جميع الثمن من المولى بالفتح فيرجع آلمولى بعدالحط على المولى بقدر ماحط من الثمن كلاكان او بعضا لانه بالحط تبين ان أللازم للمتولى مااستقر عليه العقد بعدالتولية وامالوقبض البائع الثمن من المولى بالكسر ثم دفع اليه بعضامنه اوكله هبة فلايسقط بسبب ذلك عن المتولىشيء لان آلهبة لادخل لعقد البيع الاول فيها حتى يسرى منه الى عقد التولية اه عش (قوله و إلا) اى بانحط الجميع قبل لزوم التولية ولو بعد لزوم البيع (قوله لانهاحينتذبيع الخ) قال الدميري حادثة و قع في الفتاوي آن رجلا باع و لده دار ا بثمن معلوم ثم أسقط عنه جميع الثمن قبل التفرق من المجلس فاجيب قيها بانه يصير كمن باع بلاثمن وهو غير صحيح فيستمرعلي ملكالوالد اه وماقاله هو الموافق لكلام الشيخين اه مغنى ومثله فى النهاية و اراد بكلامهما ماذكر هقبيل ذلك وهوما نصهولو حطجميع الثمن في مدة الخيار بطل العقدعلي الاصح كالوباع بلاثمن قاله الشيخان قبيل الاحتكار اه سيدعمر (قوله و من ثم) اىمن اجل كونها حينئذ بيعا بلا ثمن اه عش (قوله لو تقایلا) ای العاقدان فی التولیة كردى و عش (قوله بعد حطه) ای الجیع (قوله بعد اللزوم) اى لزوم التولية (قوله لم يرجع المشترى) اى المتولى (على البائع)اى المولى بالكسر آه كردى و فسر ع شالمشترى بالمولى بكسر اللام والبائع بالبائع الاول و الاول هو الظاهر المتعين (قوله ليس للبائع) اي ألاول اهعش (قوله وسياتي في الاجارة الح) واعلم ان فيهاذكر ه هنا من قوله وحينئذ فلا يلحق ذلك المتولى حكماً وتفريعاً على ما قبله نظر او اضحاو لم يظهر لهذا الحكم اعنى ان الحط اى الابر اء لا يلحق المتولى و لالتفريعه علىماقبله و جه صحة وكان مر تبعه في شرحه على قو له و سياتى في الاجارة الخ فامرت اصحابنا لارادتىغيبتى عنذلكالمجلس ايرادذلك عليهاى مر فضرب على جميع ذلكوو افق على ان الوجه خلاف ذلكوفىشرحالشارح للارشادوبما تقررتعلمانالاوجهانالابراءكالحطوانقلناانه بمليكوقو لالطبرى

فىالمرابحة وسياتى اهاىسياتى حكمه وهو أنه يحط الزيادة كماقاله في شرحه و لماقال فى الروض فلوكذب فكالكذب فى المرابحة فكالكذب فى المرابحة فكالكذب فى المرابحة وقيل يحط قولا واحدا اه فالتقييد بالحطيدل على انه لاخيار وهو نظير المرابحة ايضابق الكذب فى غير الشمن عاياتى فى المرابحة انه يقتضى التخير فهل يجرى فى الترلية و ظاهر كلام الشيخين عدم الجريان مروبق ايضا الكذب فى التشريك وينبغى انه كالترلية مر (قوله ووجه رده الح) اقول فيه نظر واضح لان اشتر اك التعبيرين فى ورود ذينك عليهما لاينا فى مدعى هذا القيل من اولوية السقوط لمزيته بشموله دون الحطار ثه للثمن فتامله فانه فى غاية الظهور فهذا الوجه عالا استقامة له (قوله بعد اللزوم اوقبله) اى لكل من البيع والتولية اولا حدهما كماهو ظاهر وهذا بخلافه فى الاخذ بالشفعة لانه قهرى (قوله العرائه على المنافع النه المنافع الله المنافع النه النه المنافع الله ومعلوم ان حطج يعه قبل لزوم البيع يبطله (قوله وسياتى فى الاجارة صحة الابراء الح)

كمناصفةأو بالنصفوإلا كاشركتكفىبعضه اوشىء منهلم يصحجز ماللجهل فان قال في النصف فله الربع مالم يقل بنصف الثمن فأنه يكونله النصف وادخال العلى بعض صحيحو انكان خلاف الاكثر (فلوأطلق) الاشراك كاشركتك فيه (صح) العقد (وكان) المبيع(مناصفة) بينهما لانذلك هو المتبادر من لفظ الاشراك وكمالوأقر بشيءلز يدوعمرو نعملوقال بربع الثمن مثلا كان شريكا بالربع فمايظهر أخذا بما تقررفى أشركتك في نصفه بنصف الثمن بحامع ان ذكر الثمن في كل مبين للمرادمن اللفظ قبله لاحتماله وان تزل لولم يذكر هذا الخصص علىخلافهو توهم فرق بينهما بعيدوقضية كلام الشيخين وغيرهماأ نهلا يشترطذكر العقـدكما مثلناه ويؤيده مامر عن الجرجاني في التوليةوهو اوجهمن قول جمع وان اعتمدهصاحب الآنوار يشترط كني بيع هذا اوفي هذا العقدفعليه اشركتك في هذا كناية (وقيل لا) يصح للجهالة (و يصحبيع المرابحة) من غير كراهة لعموم قوله تعالى واحل الله البيع نعم بيع المساومةاولي منهفانه

المسكالحط ضعيف اه سم واقره عش (قوله وحينئذ فلا يلحق ذلك الح) قــد يقتضي صحة التولية ولو بعدالحط ولعله غير مراداه سم (قوله فلا يلحق ذلك) اي صحة الابراءعن جميع الاجرة الهكردي (قوله اي المبيع) الى قوله نعم لو قال في المغنى الاما أنبه عليه و إلى قو له وقضية كلام الشيخين في النهاية (قوله في الاحكام المذكورة) شامل لحسكم الحط بتفصيله المذكور ومنه انحطاط السكل إذا وقع الحط بعد لزوم عقدالاشراك وبهصرح الروض وشرحه وشامل ايضالحكم لحوق تاجيل الثمن لعقدالآشراك ولو بعدحلوله علىماتقدم فليراجعاه سم باختصارعبارة المغنىفي جميعمامر منالشروط والاحكاملان الاشراك تولية في بعض المبيع آه (قوله و ادخال ال الخ)عبارة المغنى و اعترض المصنف في ادخاله الالف واللام على بعض وحكى منعه عن الجمهور اه (قوله نعم لوقال الخ) بق ما لوقال أشركتك بالنصف بربع الثمن هل يصح ام لافيه نظر و الذي يظهر الصحة ويكون شريكًا بالربع والباء فيه بمعنى في و نقل عن العض اهل العصر خلافه اه عش (قوله لاحتماله) من اضافة المصدر الى مفعوله اى لاحتمال اللفظ الذي قبل ذكر الثمن المرادو قولهو ان نزل أي كل من المقيس و المقيس عليه (قهله على خلافه) أي خلاف المراد (قوله فرق بينهما)اى بينمالو قال بربع الثمن مثلاو بين قوله اشركتك في نصفه الخاه عش (قوله انه لايشترط الخ) معتمداه عش (قوله يشترطكني بيعهذا الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله فعليه)اىفاذا بنينا على ماقاله الجمع أه عش (فوله من غير كرآهة) الى قوله في احدعينين في النهاية إلا قوله ولانيته (قوله بيع المساومة) هي آن يقول آشتر بماشئت اه عش عبارة الكردي اي المبايعة العادية بان يطلب كل الاسترياح من الآخر معقطع النظرعن العقد الاول اله (قول، فانه مجمع على حله الح) يشغر بانه قيل بحرمة المرابحة ويصرح به قوله انه رباو لعل عدم الكراهة مع القول بالحرمة لشدة ضعف القول بالحرمة وايس للقول بالحرمة مطلقا مقتضيا للكراهة بل يشترط قوة القول بها اه عش (وذاك) اى بيع المرايحة (قوله قال فيه ابناعمر وعباس الخ)عبارة المغنى و مار وى عن ان عباس انه كان ينهى عن ذلك و عن عكرمة انه حرام وعن اسحق أن البيع يبطل به حمل على ما إذالم يبين الثمن أه (قوله بها) أي بالمائة أي الاشتراء بهاقول المتن (بما اشتريت) اى او برأس المال أو بما تتين أو بماقام على او نحو ذلك ولوضم الى

عبار ته هناك ما نصه و قضية ملكها حالا و لو مؤجلة صحة الابراء منها و لو فى بحلس العقد لا نه لا خيار فيها فكان كالابراء من الشمن بعد لزو مه مخلافه قبله لان زمن الخيار كزمن العقد فكانه باع بلا ثمن اه و اعلم ان فيماذكر ه هنا من قوله و حيئذ فلا يلحق ذلك المتولى حكاو تفريعا على ما قبله و اضحاو لم يظهر لهذا الحكم اعنى ان الحط لا يلحق المتولى و لا لتفريعه على ما قبله و جه صحة و كان مرتبعه في شرحه على قوله و سياتى فى الاجارة الى قوله و حيئذ فلا يلحق ذلك المتولى فامرت اصحابنا لارادتى غيبتى عن ذلك المجلس بايراد ذلك عليه فضرب على جميع ذلك و و افق على أن الوجه خلاف ذلك و فى شرح الشارح الارشاد و بما تقرريع لم ان الاوجه ان لابراء كل طول و ان قلنا انه تمليك و قول الطبرى ليس كالحط ضعيف و لو عبر بالسقوط لشمل ارث المولى الثمن او بعضه فان الزركشي محث انه يسقط عن المتولى كايسقط بالبراء قو عليه لو و رث المكل قبل التولية او بعد الحط و لعله بعد من اللزوم لم يصح اه (قوله و حيئذ فلا يلحق ذلك المتولى) قد يقتضى صحة التولية و لو بعد الحط و لعله غير مراد (قوله في الاحكام المدكورة) شامل لحكم الحط بتفصيله المذكورة منه المحاط الكل أو للبعض بعد جريان المرابحة غير مراد (قوله و سياتى في شرح قول المصف و إذا قال بعتك بما الشتريت لم يدخل فيه سوى الثمن ابتناء المرابحة الحط في المرابحة و الموابعد حلوله على ابتناء المرابحة الحط في المرابحة و المال ايضا لحكم الحروبة على القدم فلم الجراجع (قوله و يؤيده مامرعن الحرجانى) قضيته ان الهاء فى قوله المارعن الحرجانى او وليسكه ما تقدم فلم المراجع (قوله و يؤيده مامرعن الحرجانى) قضيته ان الهاء فى قوله المارعن الحرجانى او وليسكه ما تقدم فلم المراجع (قوله و يؤيده مامرعن الحرجانى) قضيته ان الماء فى قوله المارعن الحروبي الوريش كرحوانى الوريش كمقد الاشراك و الحرائي الوريش كمقد المرائي الحروبي الوريش كمقد المارعن الحروبي في الوريش كمقد المارعن الحروبية كمارك الوريش كمقد المارعن الحروبي الموريش كميد المارعن الحروبي الموريش كمقد المرائية كمارك المورية و المرائية كمارك المورية و المورية و المرائية كمارك المورية و المورية و المورية كمارك المورية و المورية و

بحمع على حله وعدم كر اهته وذاك قال فيه ابنا عمر وعباس رضى الله عنهم انه ربا و تبعهما بعض التابعين وقال بعضهم انه مكر وه (بان) هي بمعنى كأن (يشتريه بمائة شم يقول) مع علمه بها لعالم بها (بعتك بما اشتريت)

أى بمثله ولمبادرة فهم المثل فى نحو هذا لم يحتج فيــه لذكره ولانيته (وربح درهم لكل عشرة) او فيها او عليما(أوربح ده) بفتح المهملة وهي بالفارسية عشرة (باز) وأحد (ده) فهرس بمعنى ماقبلها فكانه قال بمائة وعشرة فيقبله الخاطب انشاءوآثروها مالذكر لوقوعها بين الصحابة رضي الله عنهم واختلافهم في حكمها كما علمت ولايصح ذلك في دراهم معينةغير ووزونة كما ياتى بل في احد عينين اشراهما بثمن واحبد وقسط الثمن على قيمتهما وقت الشراء

الثمن شيئا و باعه مرايحة كاشتريته بمائة و بعتك بمائتين و ربح درهم لـكل عشرة أو ربح ده ياز ده صح وكان قال بعتكه بما تتين و عشرين و لو جعل الربح من غير جنس الثمن جازنها ية و مغنى (قوله اى بمثله) اى فى المثلى اى و بقيمته فى العرض مع ذكره و مه مطلقاً ان انتقل إليه على قياس ما تقدم فى التولية و الاشراك اه حلى قول المتن (وربح درهم) بآلجر على العطف و النصب على انه مفعول معهو الرفع بعيداه بحير مي (قوله هي بمعني ماقبله) اي صينة ربح ده يازده بمعني و ربح درهم ليكل عشر كذا يفهم من سم و المغني و هو الظاهر وقضية كلام عش على مر رجوع هي الى لفظ ده عبار تهقوله بمعنى ماقبلها ايعشرة لايقال قضيةهذا التفسيران بحالعشرة احدعشر فيكون بحموع الاصلوالربح واحداوعشرين لانانقول لايلزم تخريج الالفاظ العجمية على مقتضي اللغة العربية بل مآ استعملته العرب من لغة العجم يكون جارياعلي عرفهم وهوهنا بمنزلة ربح درهم لكل عشرة وكان المعنى عليه وربحده ما يصيرها احدعشر وسياتي الاشارة إليه في المحاطة بقول الشارح مر المرادمن هذا التركيب الخاه (قوله فسكانه قال الخ) تفريع على قوله هى بمعنى ما قبله (قوله وآثروها) أى ده يازده اه عش عبارة سم قوله لو قوعها بين الصحابة الخ عبارة شرح العباب ماروى عن ابن عباس و ابن عمر رضي الله تعالى عنهم انهما كاناينهيان عن بيعده يازده ودهدو ازده بفتح الدال فىالكل ويقولان انه ريامعارض اه ونهيهما عن ذلك المخصوص لآينا في نهيهما عن المطلق فقوله و آثر و ها الخلاينا في قوله السابق في مطلق المرابحة و ذاك قال فيه الخاه و قال الكردي قوله وآثروها اىآثروا المرّابحةدون المساومةاه (قوله واختلافهم) اىالصحاّبة اه سم (قوله كما علمت) أى فى قوله وذاك قال فيه الحفانه يشعر بذلك و فيه آن الذي علم ما سبق حكم المرابحة على الآجمال لاخصوصده يازده إلاأن يحاب بآن المرادانه علم اختلافهم فيهافى ضمن العلم فى اختلافهم فى المطلق و فيه ان مجرِ دهذا لا يصلح النوجيه الايثاراه سم باختصار ولعل لهذارجع السكر دي ضمير وآثروها الى المراجعة كامر (قولة ولا يصح ذلك) اى لا يصح بيع المراجعة أن كان الثمن دراهم معبنة الخلان المعاينة هذا لاتكنى وان كفت في باب البيع و الاجارة كاياتي قبيل قول المتن و ليصدق البائع و بل للترقي اي بل لا يصح في احدالخ لانه كاذب بخلاف مآلو قال قام على بكذافا نه يصح اهكر دى وقو له و بل للترقى الخيأ في آنفا عن سم عن شرح العباب ما يخالفه (قوله غير موزونة) عبار ته فيما ياتي غير معلومة الوزن اه سم عبارة المغني والنهاية فلوكان الثمن دراهم معينة غيرموزونة أوحنطة مثلا معينة غير مكيلة لم يصح البيع مرابحة اه (فوله كماياً) اى فىشرح قوله فلوجهلة أحدهما بطل على الصحيح اه سم (فقوله و لايقول الخ) اى فى بيع عينين الحمر الحة (قوله ولا يقول اشتريت الخ) اي مخلاف مالو ماع بلفظ قام على اور اس المال لا يجب بيان الحال كمايصرح بهعبارة شرح الروض وهذااى احدعينين الخبخلاف بعض عين الصفقة فانه لايحو زبيعه

للمبع وقياس ذلك انه على قول الجمع المذكور الذي اعتمده صاحب الانو اريكون وليتكه كناية فليتاً مل (قوله معنى ماقبلها) لان معناهار بح العشرة و احد لكل عشرة و حاصله ربح كل عشرة و احد (قوله لو قوعها بين الصحابة رضى الله تعالى عنهم الح) عبارة شرح العباب و مار وى عن ابن عباس و ابن عمر رضى الله عنهم انهما كاناينهان عن بيع ده ياز ده و ده دو از ده بفتح الدال في الكل و يقولون انه ربا معارض الحاهو نهيهما عن ذلك المخصوص لا ينافى نهيهما عن المطلق فقوله و آثر و ها الح لا ينافى قوله السابق مطلق المرابحة و ذاك قد قال فيه الح (قوله و اختلافهم) أى الصحابة في حكمها كاعلت اى فيما سبق و فيه محتان الاول انه لم يعلم علسبق اختلاف الصحابة إذ بحر دالنقل عن ابنى عمر و عباس لا يقتضى مخالفة غير هما لهما إلا ان يجاب بانه ينتمر بذلك او بان الصمير فى قوله و اختلافهم للعلماء و الثانى ان الذى علم عاسبق حكم المرابحة على الاجمال لا خصوص صيغة ده ياز ده و الدكلام فى خصوصها لان الكلام فى توجيه ايثارها إلا ان يجاب بان المرادانه ما اختلافهم فيها فى خيالة في وفيه ان مجر دهذا الا يصلح لتوجيه الايثار (قوله غير معاومة الوزن (قوله كاياتى) أى في شرح قوله فلوجهله أحدهما بطل و زونة) عبارته فيما ياتى غير معلومة الوزن (قوله كاياتى) أى في شرح قوله فلوجهله أحدهما بطل

ولايقول اشتريت بكذا الا انبينالحال ودراهم الربح حيث اطلقت من نقد السلد الغالب وان كان الاصل من غيره ﴿ تنبيه ﴾ لوقال اشتريته بعشرة وبعته باحد عشر ولم يقل مرابحة ولا ما يفيدها لم يكن عقد مرابحة كما قاله القاضي وجزم به فى الانوارحتى لوكذب، ة : خيارولاحط كماياتى وهذاغير ماياتيعنه لان ذاك فيه ماينىيد المرامحة و هوور بحكا.اوياتىقبيل الباب ما يصر جبدلك (و) اصح بيع (المحاطة كبعة)ك (بما اشتريت وحط)درهم لكلأوفىأو عن اوعلي كل عشرة او حط (ده یازده) المرادمن هذا التركيب ان الاحد عشر تصيرعشرة (و)من ئم (يحط من كل احدعشر واحد) لان الربح جزء من احدعشر كامر فليكن الحط كذاك (وقيل) بحط (من كل عشرة) واحدفان كانالثمنمائة او مائة وعشرة عاد على الاول لتسمين وعشرة اجزاءمن احدعشر جزء من درهم او لمائة وعلى الثاني لتسعين أو لتسعة وتسعين ولوقال من كل عشرة تعين هذا الثاني (و اذاقال بعتك عما اشتريت) بهاو بثمنه او براس مالی

بلفظ الشراءو لاالقيام إلاأن يبين الحال وقدبسط الشارح في شرح العباب الكلام على الفرق بين المسئلتين بمامنهما نصهوو جهالفرقانه فيالبيع بقام على او براس آلمال يفترق الحال بين جزءالعين الواحدة و بين إحدى العينين واماالبيع بمااشتريت فهمافيه على حدسواءويو جهذلك بان الثمن يتوزع على قيمة العينين لاختلافهما المؤدى للنظر إلى قيمة كل على انفر ادهاو انه لانقص فهما بالتشقية رفحاز انظر الهذا الترزيع الذىلا يؤدىالى نقص بيع احدهما بقسطها بقام على اوير اس المال لاعلى اجز اءالعين الوادة لان اجزاءها تنقص بالتشقيص فلم يجزله ان يوزعها ويبيع البعض من غيرذكر كل الثمن بقام على ولابغيرها اهوقاء استثنى في العباب من العين الو احدة المثلى كالحنطة و فيه و شرحه في ها تين المسئلتين و ما يتعلق بهما ما يتعين الوقوفعليه واللهاعلماء سم بحذف(قوله الاان بين الحال)معناه ان يقول اشتريته مع غيره وقسطت الثمن على قيمتها وكان قسطه كذا أهكر دى (قوله و دراهم الربح) الى قوله و نذا في النهاية (قوله حيث اطلقت) فانعينت من غيره جازاه سم (قول له لوقال آلخ)اي كاذباو (قول لم يكن قدم ابحة) بل عقد مساومة وهو صحيح انحرم عليه الكذب اه عُشر قوله حتى لو كذب الخ) تفريع على قوله لم يكن عقد مرابحة (قوله فلاخبارالخ)اىللشترى وهذاً يقع في مصرنا كثيرا اله عش (قوله كما ياتي)اى في شرح والاصح سماع بينة (قولة وهذا) اىما نقله عن القاضي هنا (قوله غير ما ياتى) اى في شرح و لاخيار للمسترى و (قول عنه) اي عن القاضي اهكردي (قوله لان ذاك) اي ما ياتي (قوله بذلك) اي بالمغارة قول المتن (و المحاطة) ويقال لهاالمواضعة والمخاسرة نهآيةومغني قول المتن (كبعت)اى كقول منذَّ كرلغيره وهماعالمان بالثمن بعتكه (بمااشتريت)أى يمثله أو برأس المال أو بماقام على أو نحو ذلك اله مغنى قول المتن (وحط)بالنصب اىمع حط وهومتعين هنا و لأيصح الجر اه حمل على النهاية (قوله وحطدرهم) الى توله اما الحطفى النهاية الاقوله او بثمنه و الى قوله بخلاف مامر في المغنى الاماذكر (قهله ومن ثم) اى من اجل ان المراد ذلك (قوله لان الربح الخ) اى في مر ابحة الاحد عشر نهاية و مغنى (قوله على الأول) اى الراجح (قوله لتسعين آلخ)اى فيما أذا كان الثمن ما ثة و (قوله او لمائة) اى اذا كان الثمن ما ئة و عشرة (قوله و على الثاني) اى المرجوح (قوله ولوقال من كل عشرة تعين هذا الثاني) اي يحطمن كل عشرة و احدلان من تقتضي اخر اجو احدبخلاف اللاموفي وعلى و الاوجه في نظير ممن المر ابحة اى و هي قو له و ربح درهم من كلء شرة كاافاده شيخنا الشهاب الرملي الصحة مع الربح لما يلزم على عدم الربح من الغاءة ، له و ربح در هم و تكون حيثند من للتعليل او بمعنى في او على بقرينة قوله و ربح درهم سمونها ية و مغنى (قول. او بثمنه) ان ثمن المبيع (قوله مااستقرعليهالعقد) مفهومه انهذا خاصّبخيار المجلس والشرط دونخيار العيب وهو ظاهر آه عش قوله (قوله مالحقه) اى الثمن (قوله قبله) اى قبل الازوم عبارة المغنى فى زمن الخيار اه

على الصحيح (فوله و لا يقول اشتريت بكذا إلاأن بين الحال) أى بخلاف مالو باع بلفظ قام على أو رأس المال لا يجب بيان الحال كا يصرح به عبارة شرح الروض و هذا بخلاف بعض عين الصفقة فا فه لا يجوز بيعه بلفظ الشراء و لا القيام الاان بين الحال كا بينه في شرح الروض و قد بسط الشارح في شرح العباب المكلام على الفرق بين المسئلتين بمامنه ما نصه و و جه الفرق انه في البيع بقام على او براس المال يفترق الحال بين جزء العين الو احدة و بين احدى العينين و أما البيع بما اشتريت فهما فيه على حدسواء و يوجه ذلك بان الثمن يتوزع على قيمتي العينين لا ختلافهم المؤدى المنظر الى قيمة كل على انفر ادها و انه لا نقص فهما بالتشقيص فجاز انظر الممذا التوزيع الذى لا يؤدى الى نقص بيع احدهما بقسطهما بقام على او برآس المال لا على اجزاء العين الواحدة لان اجزاء ها تنقص بالتشقيص فلم يجز له ان يوزعها و يبيع البعض من غير اخراء العين الواحدة المثلى كالحنطة و فيه و في شرحه في ها تين المسئلتين و ما يتعلق بها ما يتعين الوقوف عليه و القاعلم (قوله حيث اطلقت) فان عيذت من غيره جاز (فوله و او قال من كل عشرة تعين هذا الثاني) الاوجه كا افاده شيخنا الشهاب الرملى عيذت من غيره جاز (فوله و او قال من كل عشرة تعين هذا الثاني) الاوجه كا افاده شيخنا الشهاب الرملى عيذت من غيره جاز (فوله و او قال من كل عشرة تعين هذا الثاني) الاوجه كا افاده شيخنا الشهاب الرملى

من زيادة ونقص وكذا يعتبر ذلك لو باع بلفظ القيام لان العقد لم يقع الا بذلكأما الحطبعداللزوم للبعض فمع الشراء لايلحق ومعنحوالقيام يخبر بالباقي ا وَ للكل فلا ينعقد بيعه مرابحة معالقيام إذلم يقم عليه بشيء بلمع الشر اءولا يلحقحط بعدعقدالمرامحة مخلاف مامر لان ابتناءهما على العقد الاول أقوى إذ لايقبلان الزيادة مخلافها (ولو قال) بعتك (ما قام) او ثبت(علی) أو مماوزنته فيهو اننازع فيهالاذرعي بأن المتبادر منه الثمن فقط (د خلمع ثمنه أجرة)جمال وختان وتطيبن داروطبيب اناشتراهمريضاو (الكيال) للثمن المكيل (والدلال) للثمن المنادى عليه الى أن اشترى به المبيع وعبرت بالثمن لانأجرة ذلكو نحوه على الموفى وهوفىالمبيع البائع وفىالثمن المشترى وصورأيضا فىالمبيع بأن يلزم المشترى بذلك فيهمن براه أويقولااشتريته بكذا ودرهم دلالة

(قوله و نقص) قال المحلى في ز من خيار المجلس أو الشرط اهع ش (قوله ذلك) أي ما لحقه الخ (قوله لان العقدال) اى الاولوهو تعليل للتن (قوله الابذلك) اشارة الى الثمن اهكردى (قوله أما الحطالخ) حاصله أن حط البعض إذا كان بعدلزوم العقد الاول فان كان العقدالثاني بلفظ الشراء ينعقد المرامحة لكن لايلحق الحط المشترى وان كان للفظ القيام فلاينعقدعقد المرايحة الااذا اسقط المحطوط واضر بالباقي اهكر دىعبارةالمغنىولو حطجميع الثمن فىمدة الخيار بطل العقدكما لوباع بلا ثمن امااذا وقع الحط بعدلزوم العقدفان كان بعدالمر ابحة لم يتعد الحط الى المشترى و ان كان قبلهافان حط الكل لم بجزييعه بقوله قام على وبجوز بلفظ اشتريت وانحط البعض بجوز لفظ القيام الابعد اسقاط المحطوط وعبارة عشو الحاصل أن الحط أي للبعض لا يلحق في المر ايحة الااذاحط قبل عقد المر ايحةو باع بلفظ القيام و اخبر بالباقي اه (قوله بل مع الشراء) اي بل يصح البيع مرايحة بلفظ الشراء بعد حط الكل الكائن بعد اللزوم اىو لايلحق الحط اخذا بما تقدم فى نظيره مع حط البعض وكانه لم يتعرض له لفهمه منه إذ لافارق اه سيدعمر (قوله و لا يلحق حط) اي يلحق المشترى حط البعض و لا الـكل (قوله بعد عقد المرابحة) اي وأنام يلزم اهر تشيدي عبارة سم وماذكرهمن التفاصيل قبلهذا فهي قبل عقد المرابحة كما هو ظاهر اه (قُوله مخلاف مامر) اى التولية و الاشراك مم وكردى (قوله لان ابتناءهما) اى التولية و الاشراك اه سم (قوله او ثبت الح) أو حصل او بما هو على اه نهاية (قوله او بما و زنته)كذا في النهاية اي اعطيته اه كردى قول المتن (دخل مع ثمنه اجرة الكيال الخ)و محل دخول اجرة من ذكر اذالز مت المولى و اداها اه لهايةعبارة الايعاب قالأي الاذرعي ثمماذكر نامن دخول اجرة الكيالوغيره ظاهر اذاالتزمهاو أداهااما اذاالتزم ولم يغرم بعد فلم يصرحوا فيه بشيء لكن المتولى فرض الكلام فيما اذا التزم و الشيخ ابو حامد فرضه فيها اذا اتَّفْقُولُعُلُ الْمُرْادَالْتَمْثَيُلُ لَاالْتَقْبِيدُ بِمَا ادْى انْتَهِى اَى فَالْالْتَرْامُ كَافُوانَ لَمْ يَغْرُمُهُ لَانَ دْمَتُهُ مشغولة به اه (قوله اجرة جمال الخ) ومثلها اجرة ردما اشتراه مغصوباً او ابقاو فداء من اشتراه جانيا جناية اوجبت القود اه نهاية (قُولُه جمال) الىقوله ولو وزن في النهاية الاقوله بان يلزم المشترى بذلك فيه من يراه وقو له وللزركشي هناما لا يصح فليحذر (قوله جمال وختان) اى للسيع (قوله ان اشتراه مريضا)قضيته انه لوطر االمرض بعدالشراء وقبل القبض انها لآتدخل وقضية محترزه الأتي لمرض حدث عنده أنها تدخلو الاقرب الدخول فليراجع (قوله وعبرت بالثمن الخ) اي صورت الكيال والدلال فى المتن بكونهما للثمن (قوله اجرة ذلك) أى المذكور من الكيال و الدلال الهكردى (قوله ونحوه) اى كالوزان (قوله على الموفى الخ) ﴿ فرع ﴾ الدلالة على البائع فلو شرطها على المشترى فسد العقد ومنذلكقوله بعتك بعشرة سالما فيقول اشتريت لان معنى قولهسالما انالدلالة عليه فيكون المقد فاسدا كذاتحررواقره مر واعتمده وجزم به ابن قاسم على شرح المنهج اه عش زادالبصرى وسياتى ذكر المسئلة فى اخر الضمان نقلاعن المغنى والنهاية بتفصيل واختلاف بين السبكي و الاذرعي فليراجع ثم بما يعلم لكمنه ان الاولى بالاعتماد قول السبكي من الصحة عند العلم بقدرها والفساد عند الجهل آه (قُولِهِ وصُور الح) اىقول المصنف اجرة الكيال الح (في المبيع) اى كأصور في الثمن يعني قد تجب اجرة الكيال والدلال في المبيع على المشترى بان يلزم المشترى من الآلز ام (بذلك) اى المذكور من اجرة الكيال و الدلال (فيه) اى في المبيع (من يراه) اى الحاكم الذي يرى ان اجرة الكيال و الدلال في المبيع على المشتري (قُولِه او يقُول اشتريته بكذا و درهم دلالة)عبارة النه آية او يلزم المشترى اجرة دلالة المبيع معينة اهو عبارة

فى نظير ممن المرابحة أى وهو قوله و ربح درهمن كل عشرة الصحة مع الربح لما يلزم على عدم الربح من الغاء قوله و ربح درهم و تكون حينئذ من التعليل او بمعنى في او على بقرينة قوله و ربح درهم مر (قوله و لا يلحق حط بعد عقد المرابحة) و ماذكره من التفاصيل قبل هذا فهى قبل عقد المرابحة كما هو ظاهر (قوله بحلاف مامر) شامل للتولية و الاشراك و يصرح به التثنية في ابتنائها (قوله او يقول اشتريته بكذا و درهم دلالة

مشلاأو جدد نحوكيـله ليرجع بنقصه وماقيل إن هذا لايقصد للاسترباح مردود بانه كالحبارث وللزركشي هنا مالايصح فليحذر أو ليخسرج عن كراهة بيعهجزافاأو للقسمة ليتجركل في حصته ولووزن أحدهما دلالة ليست عليه كانمتبرعامالم يظنوجومها عليه فما يظهر فحينئذ يرجع بهاعلى الدلالوهو يرجع علىمنهىعليه ولايدخل ماتحمله عن بائعه إلا أن ذكره وكذا ماتبرع به كانأعطاه لمعروف بالعمل من غير استئجاره ولا إجبار حاكم له بنــاء على الأصح الآتي أنه لاشيءله قاله الاذرعي واعترض بان هذامعتاد معلوم لكل احدفلا خديعة فيهويؤيده دخو لالكس إلاان يفرق بأنه بجبورعلى المكسدون ذاك (والحارسوالقصار والرفاء) بالمد (والصباغ) كل من الاربعة للبيع (وقيمة الصبغ) له وكذا الادوية والطين ونحوهما (وسائر المؤن المرادة للاسترباح)اىطلبالربح كالعطف للتسمين مخلاف ماقصد به بقاء عينه فقط كنفقة وكسوة وعلف

الايعابو بماإذاقال اشتريت بكذاو درهمأجرة الكيالوهو مرادالمتولى بقوله أويلتزم المشترى مؤنة كيل المبيعاه قالعشاىكان يقول اشتريته بكذاو درهم دلالة كاقاله حجاه وقال الرشيدي وصورة التزام مؤ بة الكيل ان يقول اشتريته بكذاو درهم كيالة كاقاله الاذرعي وقوله أو يلتزم المشترى اجرة دلالة المبيع معينة هدالايو افق ماسياتي له اخر الضمان من ترجيح ما قاله الا ذرعي هناك من بطلان البيع بالتزام الدلالة مطلقاسواء كانت معلومة اومجهولةاه كلام الرشيدى وقدقدمناعن السيدعمران الاولى بالاعتمادقول السبكي من التفصيل خلافا لقول الزركشي من البطلان مطلقاو عبار ته قوله او يقول اشتريته بكذاو درهم دلالة صريح فيصحة البيع مهذه الصيغة فليتامل فانصور بماياتي فيهاإذا تحمل الدلالةعن البائع فلامحذور لانالثمن هوكذا فقط وجملة ودرهم دلالة ذكرت لافادة ماتحمله حتى يدخله فيماقام عليه به تمر ايت اخر الضمان بهامش التحفة ما يقتضي صحة ماذكر بالاولى فلير اجع اه (قوله مثلا) اى كدرهم كيل (قوله او جددالخ)عبارة النهاية والمغنى اويتردداي المشترى في صحة ما اكتاله البائع فيستاجر من يكيله ثانياليرجع عليه إن ظهر نقص اه (قوله او ليخرج)و (قوله للقسمة) معطو فان على قوله ليرجع اهكر دى (قوله او ليخرج) يتامل اهسم لعل وجه التامل ان هذا متعلق بالعقد الثاني و الكلام هنا فيما يتعلق بالعقد الاول عبارة الهاية آويشتريه جزافا نم يكيله ليعرف قدره اويشترى مع غيره صبرة ثم يقتسها هاكيلا فاجرة الكيال علمهااه وعبارة المغنى وصوره ابن الاستاذ ايضابان يكون اشتراه جزافائم كالهباجرة ليعرف قدره قال الاذرعي وفيه توقف واقرب منه ان يشترى مع غيره صبرة ثم يقتسما ها كيلا فاجرة الكيال علمهما وقال السيدالبصرى قوله اوليخرج عن كراهة بيعه الخطآهره ان الكيل حينئذ قبل مباشرة العقد حتى يخرج عن الكراهة فهذه غيرصورة ابن الاستاذ المنقولة في المغنى اهو فيه توقف (قوله ولووزن) اى ادى (احدهما) أى البائع والمشترى اله كردى (قوله مالم يظن وجوبها عليه الخ) و مثل ذلك ما يقع فى قرى مصر ناكثير امن اخذمن يريد تزويج ابنته مثلاشيئا من الزوج غيرالمهر ويسمونه بالميكلة وسياتى للشارح مر فى اخر باب الضمان ما يقتضي البطلان نقلاعن الاذرعي ثم قال وهو كما قال اله عش (قوله ما تحمله الخ) اي تحمله المشترى عن بائعه بان وجبت على البائع نحو اجرة الكيال وتحمله عنه المشترى اه كردى (قوله الاان ذكره) اى بان يقول اشتريت بكذا وتحملت عنه كذا ثم يقول بعتك بما قام على الهكردي (قوله وكذاالخ) اى مثل ما تحمله المشترى عن بائعه في عدم الدخول إلا إذاذكر هما تبرع به المشترى وقال السيدعمر قوله وكذاما تبرع به ينبغي الاان ذكره نظيرما تقرر فيها قبله لان ما تحمله عن بائعه تبرع على البائع اه (قوله من غير استئجاره) أي و لا مجاعلته (قوله الاتي) أي في الاجارة (قوله قال الاذرعي) أي قوله وكذا ما تبرع به الخاقر ه الشارح في الايعاب و نقل البجيرى عن شيخه اعتها ه (فول د بان هذا) اى الاعطاء المذكور (معتاد) اى فالمشترى موطن نفسه عليه (قول وفلا خديعة فيه) اى لاخديعة من المشترى في الاعطاء اى في سكو ته عن ذكره و بيانه (قوله و يؤيده) اى الاعتراض (قوله دخو ل المكس) يفرق بين المكس حيث يدخلو بين مااسترجع به المغصوب سياتي انه لايدخل بان المكس معتادلا بدمنه عادة فالمشترى موطن نفسه عليه كالبائع اه سم (قوله الرفاء) يقال رفاالثوب اذالام خرقه وضم بعضه الى بعض (قوله من الاربعة) اولها الحارس اه عش (قوله و كذا الادوية) الى قوله وربح كذا في النهاية (قول و نحوهما) اى كالصابون في القصارة اهمغني (قوله كالعلف للتسمين) اي و ان لم يحصل لها السمن ايعاب و ع ش (وعطف) اي اجرته ومثل اجرة العلف أجرة خدمته للدابة بكل ماتحتاج اليه كسقى وكنس زبل وغيرهما والمراد اجرة العلف والخدمة المعتادين لاصلاح لذوات أماالزيادة على ذلك التي تفعل لتنميتها زبادة على المعتاد فتدخل كالعلف مثلا) في عدصور أجرة الكيلو بما إذاقال اشتريت بكذاو درهم أجرة الكيال وهو مراد المتولى بقوله اوياز مالمشترى مؤنة كيل المبيع اه (قوله او ليخرج) يتامل وقوله او للقسمة اى إذا تعدد المشترى (قولهو يؤيده دخول المكس آلخ)يفرق بين دخول آلمكس و ما استرجع به المغصوب كما ياتي بان المكس

لغيرتسمين واجرةطبيب وقيمةدواءلمرضحدثعندهو فداءجناية ومااسترجعالمبيع بهانءُصب وابقلوقو عه في مقابلةمااستوفاه من زوائد المبيع ومعنىدخولذلكانه (٣٢) يضمه للثمن و يخبره بقدر الجملة ثم يقول بماقام على و ربحكذا كايفيده قوله الاتي وليعلما ثمنه

لتسميتها اهع ش (قوله لغير تسمين) راجع للثلاثة جميعا (قول حدث عنده) أي بعدقيضه له على مار (قوله و اجرة طبيب الخ)عطف على نفقة وكَذا قوله و فداء جنَّا ية اى حادثة عنده و قوله و ما استرجع به معطو فانعليه و يحتمل انهما معطو فانعلى قوله ماقصدالخ (قوله انغصب او ابق)اىعنده اهع ش رقوله لوقوعه)اىماقصدبهالبقاء (قولهمااستوفاه الخ)اىمااستحق استيفاءه انحدثو الافقد لأيحصل منه فوائدومعذلك لايدخلمنهشيءاهعش(قولهان يضمه للثمن الح)اى وليس المرادانه بمطلق ذلك تدخل جميع هذه الاشياء مع الجهل بها اهنهاية (فوله ومرالا كتفاء)أى في شرح قال لعالم بالثمن (فوله فان قلت) إلى قوله هذا إن لم ينص في النهاية (قوله هذا) اى حط الزيادة وربحها فمالو اخبرالخ (قوله و ما انفقته) عطف على ماقام على (قوله وربح ده يازده)اى او حطده يازده (قوله صح) و فاقاللنها ية و المغنى (قوله بمائتين وعشرين) هذا في المر ابحة أي و بمائة و و احدو ثمانين در هما و تسعة اجر ا من احد عشر جز مامن در هم فى المحاطة قول المتن (ولوقصر بنفسه الخ) وعمل غلامه كعمله اه مغنى (قوله اوطين) إلى قول المتن وليصدق في النهاية والمغنى (قوله أوصبغ) و اضح أخذا من صنيع المتن أن محله في الاجرة لافي عين الطين والصبغ اله سيدعمر عبارة المغنى ولو صبغة بنفسه حسبت قيمة الصبغ فقط لانه عين و مثله ثمن الصابون في القصارة اه (قوله بمحل يستحق منفعته)عبارة العبابكالروض فيمآيدخل واجرة بيت المتاع و فيما لا يدخل وبيتهاى ولاأجرة بيته قال الشارح فى شرحه المملوك له أو المعار أو المستأجر أهفا نظر المراد ببيت المتاع هل هو الذي استؤجر له اه سم اقول نعم عبارة عش قوله يستحق منفعته لاتنافي بين هذاو قوله مراو لااي فيما يدخل كاجرة المكانلان ذاك فيما إذا اكتراه لاجله ليضعه فيهو هذا فيم إذا كان مستحقاله قبل الشرآء ووضعهفيه اهو يظهر عدم الدخول ايضافيما إذا استحق منفعته بعدالشراء بنحو الاجارة لالغرض وضعه فيه ثم و ضعه فيه فلير اجع (قوله لم يقم) اي ماذكر (عليه) اي المشتري و إنماقام عليه ما بذله ا هنها ية و مغني (قوله وطريقه) اىطريق آدخال اجرة ماذكر من عمله و محله و ما تطوع به غيره (فوله ان يقول لي) عبارة النهاية والمغنىان يقول بعتكه بكذا اواجرة عملياو بيتي اوعمل المتطوع عنيوهي كذاوربح كذا اه (فوله ويضمه)أى الاجرة (قوله أى المتبايعان)أى تولية أو اشراكا أو محاطة أو مرابحة حلى اله بحيرى (قوله فلا تكني هنا)اى فى المر اتحة وكذا في التولية و الاشراك والمحاطة (قوله لعدم تاتي البيع) هذا مسلم إذا ضبط الربح باجزاءالجملة اما إذاضبطه بنفس الجملة كبعتك بهذه الدراهم آلمشاهدة وزيادة درهم مرابحة فلااذ الاصلمعلوم بالمشاهدة والربح بالمقدار وهوكو نهدرهماو احدافالجهل بقدر الاصلهناغير مانع من العلم بالربحو تقدم اندرهم الربح عند الاطلاق من غالب در اهم البلد فلير اجع اه سم (قوله مثلا) اى او حنطة مثلاً معينة غير مكيلة نهاية و مغنى (فوله مرابحة) و يظهر أو محاطة قول المتن (و ليصدق الخ) المراد أنه يجب الاخبار بالامور المذكورة وان يصدق فى ذلك الاخبار عبارة الارشاد وشرحه للشارح ويخبر البائع قبلالتولية والاشراك والبائع مرابحةو محاطة بهاى بما اشترى به او بماقام المبيع عليه صدقا وجوبا معتاد لابدمنه عادة فالمشترى موطن نفسه عليه وكذاالبائع (فولهأ وجعله بمحل الح) عبارة العباب كالروض فيمايدخلو اجرة بيتالمتاعو فيمالايدخلو بيتهآىو لآاجرة ببتهقالالشأرحفي شرحهالمملوك لداو المعار او المستاجر اه فانظر المر ادببيت المتاع هل هو الذي استؤجر له بقصده (قوله لعدم تاتي البيع مرايحة معالجهل بقدرها) هذا مسلم إذاضبط الربح باجزاء الجملة اما إذاضبط بنفس آلجلة كبعتك بهذه الدراهم المشاهدة وزيادة درهم مرابحة فلاإذا لاصل معلوم بالمشاهدة والربح بالمقدار وهوكو نهدر هماو احد فالجهل بقدر الاصل هناغير مانع من العلم بالربح و تقدم أن درهم الربح عند الاطلاق من غالب دراهم البلد

وماقام بهومر الاكتفاء بعلمه قبل القبول فقياسه صحة بعتكه بماقام على و هو كذافان قلت إذاشرطو اانه لابدمن تعيين ماقام عليه به فما فائدة قولهم مع ذلك يدخلكذا الاكذا قلت فائدتهلو اخبر بانهقام عليه بعشرة ثم تبين انها في مقابلة مالايدخل وحده او مع مايدخل حطت الزيادة وربحها كما ياتى هذا إن ينص على دخـول مالا يدخلو الاكبعتك بماقام على وهو كذاوما انفقته عليهو هوكذاجاز قطعابل لوضم للثمن أولما قام به اجنبيا عن العقد بالكلية ثمماعه مرابحة أو محاطة كاشتريته ممائة وقد بعتكه بمائتين وربحده يازده صح وكانه بأعه بمائتينوعشرين (ولوقصر بنفسه او كال او حمل) أوطين أو صبغ أو جعله بمحل يستحق منفعته (او تطوعشخص بهلم تدخل أجرته)مع الثمن في قوله بماقام على لانعمله ومحله وما تطوع به غير ما يقم عليه وطريقه ان يقول لي او للمتبرع لي عمل او محــل اجرته كذاويضمه للثمن (وليعلما) أي المتبايعان وجوبا (ثمنه) ای المبيع قدرا وصفة في بعت تما اشتریت (اوماقام به) فی

بماقام على (فلو جهله أحدهما بطل) البيع (على الصحيح)وخرج بقدر أوصفة المعاينة فلا تبكني هنامشاهدة دراهم ويخبر مثلا معينة غير معلومة الوزن و ان كفت في نحو البيع و الاجارة لعدم تاتم، البيع مر ابحة مع الجهل بقدرها أو صفتها (و ليصدق البائع) م ابحة

فليراجع (قول المصنف وليصدق البائع الخ) آلمر ادانه يحب الاخبار بالامور المذكورة و ان يصدق في

ويخبر صدقا بعيب قديم الى ان قال و الايخبر صدقا فهاذكر بانكذب او ترك الاخبار يو احدمنها خيرعلى الفور فيمايظهر المشترى مرابحة بين الفسخو الامضاءولم يحطشيءمن الثمن ان اجازا نتهت اهسم محذف عبارةالبصرى قوله وليصدق البائع الخ ينبغي ان يقول وليصدق البائع بماقام عليه مرايحة اومحاطة او بدونهمااذلايظهروجهاشتراطهما فيالصيغةالمذكورةولاوجوب الصدقفهما اذا لميكونا بالصيغة المذكورة كبعتك بكذا وربحكذا اوحطكذا اه وقوله ماقام عليه اىاو مما اشتريت وسياتىعن القلبو بى والحلبي ان وجو ب الاخبار بالامو رالمذكو رةانماهو اذالم يكن المشترى عالما ما و الافلاحاجة الي الاخبار بهااه ويفيده كلام المصنف مع الشرح ايضا (قهله وجوباً) اى صدقا و اجبا (قهله لان كتمه) اى كتم ما يختلف به الغرض (قوله حينتُذ) أي حين أذباع مرابحة أو محاطة (قوله استقرعليه العقد) اى عند لزومه (قهله او قام آلخ) ظاهره العطف على قوله استقر الخوفية مالا مخني وعبارة المنهجو المغنى والنهاية اوماقام الخعطفا على الثمن ولعل ماسقطت هنامن قلم الناسخ قال عش قوله مر او ماقام به المبيعويكني فيماقام به علمه بالقيمة في جو از الاخبار ان كان من اهل الخبرة ولو فاسقاو الافليسال عداين يقومآ به او و احداعلي ما ذكره بعضهم فان تنازعا اي البائع و المشترى في مقد ار القيمة التي اخبر بها فلا بدمن عدلين وفي شرح الروض مايو افقه مع أعتماد ماذكره بعضهم من كفاية عدا، واحد اه وسيذكر عن الايعاب ما يوافقه أى شرح الروض (قول عندالاخبار) أى بالثمن أو مماقام به المبيع عليه والظرف متعلق بقول المتنوليصدق فكان الاولى تقديمه على قوله في كل ما يختلف الخ (قوله وصفته) عطف على قدر الثمناى صفة الثمن عبارة العباب وشرحه للشارح ويجبان يصدق فيصفة الثمن من نحوصحة وتكسر وخلوص وغش وسائر الصفات التي يختلف ماالغرض ان باع يقام على و إلالم بحب ذلك لمامر ان الربيح من نقدالبلدالغالبو الاصل من جنس الثمن اه (قوله ظاهره) عبر بظاهر ه لاحتمال عطفه على قدر الثمن لأعلى الثمن اه سم (قهله والثاني)اي وجوبذكر اصل الاجل (قهله و الاول) اي وجوبذكر قدر الاجل (قوله اطلق اشتراطه الاذرعي) اعتمده النهاية والمغنى فقالا اى اصله او قدره مطلقا اذا لاجل يقا بله قسط من الثمن و ان ذهب الزركشي الى ان محل وجوب ذكر ه اذا كان خارجاعن المعتاد في مثله اه قال عش قوله مراو قدره هي بمعنى الواو و محل اشتر اط ذكر القدر اذالم يكن ثم عرف و الا اكتني باصل الاجل و تحمل على المتمارف اله حجربالمعنى وقدخالفه الشارح من بقوله مطلقا الح ان اريد بالاطلاق انه لا فرق بين ان يكون ثم عرف يحمل عليه او لاو لكن هذا لايتعين في كلام الشارح مر بل الظاهر من قوله مر و ان ذهب الزركشي ان معنى الأطلاق عدم الفرق بين كون الاجلز ائداعلي آلمعتاد وعدم زيادته وهو لاينا في الصحة أذا

ذلك الاخبار و فى الروض فرع الثمن ما استقر عليه العقد فتلحقه الزيادة و النقصان قبل لزومه فان حط بعد لزومه و باع بلفظ اشتريت لم يلزمه الحط او بلفظ قام على اخبر بالباقى فان انحط السكل لم ينعقد يبعه مرابحة بلفظ قام على او البعض بعد جريان المرابحة لم يلحق اى بخلافه فى التولية و الاشر الك انتهى فا نظر حيث لا يلحق الحط المشترى هل يلزم البائع الاخبار با نه حط عنه او لالانه لا فائدة فيه و فيه نظر و قديدل قوله اخبر بالباقى دون ان يقول ذكر صورة الحال على عدم اللزوم و عبارة الارشاد و شرحه للشارح و يخبر البائع قبل التولية و الاشر الك والبيع مرابحة و محاطة به اى بما اشترى به او بماقام المبيع عليه صدقا و جو با و يخبر صدقا بعيب قديم و بعيب حادث عنده و غن ان غن فى الشراء و اجل الى ان قالا و الا يخبر صدقا فيماذكر بان كذب او ترك الاخبار بو احد منها خير على الفورة ما يظهر و المسترى مرابحة بين الفسخ و الامضاء و لم يحطشي و من الثمن فى التولية و الاشر الك و البيع بما قام عليه و لا خيار لهما و حطت الزيادة مع ربحها عن المشترى من الثمن فى التولية و الاشر الك و البيع بما قام عليه و لا خيار لهما و قضية كلام المصنف انه لا حطفى غير هذه الصورة و هو المعروف فى المذهب الخ اه (قول المصنف و الاجل) عبر و خذمنه ان الاجل هذا لا يلحق المشترى بخلافه فى التولية و الاشر الك على ما تقدم (قول المصنف و الاجل) عبر التولية و الاشر الك على ما تقدم (قول المصنف و الاجل) عبر و خذمنه ان الاجل هذا لا يلحق المشترى بخلافه فى التولية و الاشر الك على ما تقدم (قول المصنف و الاجل) عبر

ومحاطة وجوبا (فی)كل مامختلف الغرض بهلان كتمهحينئذ غشوخديعة نحو (قدر الثمن) الذي استقر عليهالعقد أوقام به المبيع عليه عند الاخبار وصفته ان تفاوتت (والاجل)ظاهرهانهلابد من ذكر قدره كاصله والثانى واصح والاول اطلق اشتراطه الاذرعي وقيده الزركشي بما اذا زاد على المتعارف أي اولم يكن هناك متعارف أو تعدد المتعارف ولا أغلب فما يظهر

وذلك لانبيع المرائحة مبني على الامانة لاعتماد المشترى نظر البائع ورضاه لنفسه بمارضيه البائع مع زيادة اوحط ولوواطآ صاحبه فاشترى منه بعشرين ما اشتراه بعشرة ثم اعاده بعشرين ليخبر لها كره وقيل يحرمو اختار هالسبكي لانهغشولا يتخيرا لمشترى لكن قوى المصنف تخيره واعترض بان تخيره انمايتاتي على التحريم لا الكراهة وفيـه نظر لما مر في تلتي الركبان وفصل التصرية عا يعلم منه أنه لا يازم من الحرمة التخير ولا من الكر اهة عدمه بلقد يتخير معهادونالحرمة ولواشترى شيا مائة تمخرج عن ملك ثم اشتراه مخمسين اخربها وجو با(والشراءبالعرض) فيقول بعرض قيمته كذاولأ يقتصر على ذكر القيمة وانباعه بلفظ القيام كاقالاه وان نازع فيه الاسنوى لانه يشدد فيه فوق ما يشدد بالنقد ولواختلفت قيمته اعتبرت يومالاستقرارلا العقد على الاوجهوجزم السبكي كالماوردي بان المراد بالعرض المتقوم فالمثلى بجوز البيع بهمرايحة وانلم يقدره وقال المتولى لافرقوهو الاوجهللعلة المذكورة (وبيان) الغنن والشراءمن محجوره اومن مدينه المعسر او الماطل بدينهو مااخذهمن نحولين

كان ثم عرف يحمل عليه الاجل المطلق ثم ظاهر المصنف والشار حمر انه لايشترط لصحة العقدذكر الاصل وقضيةقولحج والثانى واضح خلافه اه اقول وكذاقضية فول المغنى وكلامه يقتضي اشتراط تعيين قدر الاجل مطلقاً وهوكذلك لآن الاجليقابله قسط من الثمن اه خلافه و لكن قول الشارح الاتي و ترك الاخبار الح كقول شرح المنهج والنهاية فلوترك الاجبار بشيء من ذلك فالبيع صحيح لكن للشترى الخيار وقول المغنىولولم يبين الاجلوالعيب اوشيا ممايجب ذكره ثبت للمشترى الخيارصريحفان ذلك ليس شرطالصحةالعقد (قوله و ذلك) اى وجوب صدق البائع مرابحة او محاطة فى كل ما يختلف الغرض به (قوله لانبيع المرايحة) أي والمحاطة (قوله مبي على الامانة الخ) افهم انه لوكان عالما يماذ كرلم يحتج الى الأخبار به وهوكذلك وكذاكل ما يجب الآخبار به قليو بي وحلى اله بجير مي (قوله فاشترى) اى صاحبه (منه) اى من المو اطيء و (قوله ما اشتراه) مفعول فاشترى و (قوله ثم اعاده بعشرين) اى ثم اشترى المشترى الأول منصاحبه بعشرين (قول ليخبربها) اى بالعشرينُ في بيع المرابحة كذا في النهاية و المغنى و قولهما في بيع المرائحة اي والمحاطة (قوله كره) وفاقاللنها ية والمغنى (قوله قوى المصنف تخيره) اى المشترى اعتمده النهاية قال سم وجزم به الروض فقال فلو بان الكثير اى من الثمن عن مو اطاة فله الخيار اه اى و قد باعه مرايحة كاصرح به الحجازي في مختصر الروضة مر فان لم يبعه مر ايحة فلاخيار له وقضية التخيير السابق ان لاحط اه (قوله واعترضالخ) اقره المغنى (قوله ولو اشترى) الى المتنفى النهاية و المغنى (قوله بخمسين الخ) عبارةالنَّهايةواشتراه ثانيا باقلمن الاول آو اكثر منه اخبروجو با بالاخير منهماولوفى لفَّظ قام على اذهو مقتضى لفظه اه (قوله فيقول) الى قوله ولو اختلفت في النهاية والمغنى (قوله قيمة كذا) ولا يكتني فيها بتقو يمه بنفسه بل لا بدمن عدلين على ما قاله التاج الفزارى و تبعه الدميري و قال ابن الرفعة له ان يعتمد ظنه ان كأن من اهل الخبرة و الاكنى عدل على الاشبه انتهى و اعتمده السبكي و الاول احوط و الثاني اوجه نعم لوجرى نزاع بينه وبين المشترى فىالقيمة لم تثبت إلا بعدلين اتفاقا اه ايعاب ومرعن عش عن شرح الروض مثلة (قول، وان نازع فيه الاسنوى) وقال انه غلط و ان الصو اب انه ان باع بلفظ القيام اقتصر على ذكر القيمة نهاية ومغني (فه الهولو اختلفت قيمته) أي العرض في زمن الخيار (فه اله اعتبرت يوم الاستقرار) لمعتمداعتباريوم العقد فقدقال فيالنهاية انه يذكر قيمة العرضحالة العقدو لأمبالاة بأرتفاعها بعدذلكنها ية و سَم اىولابانخفاضهارشيدى وعش (قولهوان لم يقدره) اىوان لم يخبر بقيمته اهكر دىعبارة سم قولهوان لم يقدره عبارته في غيرهذاالكتاب اي وعبارة النهاية والاسني وان لم يخبر بقيمته اه وعبارة السيد عمر قولهوان لم يقدرهان كان المرادبه عدم التقدير بالقيمة فواضح اوظاهره فهو مشكل بمسئلة الدراهم المعينة المتقدمة (فه إله وقال المتولى لا فرق)و حينتذ فالمراد بالعرض ماقا بل النقد فيشمل المثلي ايضاو ظاهر كلامالنهاية بل صريحه كافى الرشيدي راداعلى عش أنها تعتمد قول المتولى وفاقاللسار - (قول الغبن) الى المتن فى النهاية و المغنى (قوله و الشر اءمن محجور و الخ)و مثله ما اذا اشتر اه باكثر من قيمته لغر ضولو أخذ ارشعيبو باع بلفظ قام على حط الارش او بلفظ ما اشتريت ذكر صورة الحال من عيب و اخذار شاه نهايةقال عشقولهولو اخذارشعيباى او ارشجنايةعلى المبيع بعدالشراء كمافى الانوار قاله سم على منهجو اقر هالشارحمر اه و في المغني ما يو افقه (قوله موجو دحالة العقد) اي مخلاف الحادث بعده قال في

بظاهر الاحتمال عطفه على قدر الثمن لا على الثمن (قوله تخيره) جزم به في الروض فقال فلو بان الكثير عن مو اطاة فله الخيار انتهى اى وقد باعه مرائحة كاصرح به الحجازى فى مختصر الروضة مر فان لم يبعه مرائحة فلا خيار وقضية التخيير السابق ان لاحط (قوله اخبر بها وجو با) فلو اخبر بالمائة فهل يتخير المشترى (قوله لا العقد) المعتبر أعتباريوم العقد فقد قال في النهاية انه يذكر قيمة العرض حالة العقد و لا مبالاة بارتفاعها بعد ذلك (قوله و ان الم يقدره) عبارته في غير هذا الكتاب و ان الم يخبر بقيمته انتهى وكذا عبارة شرح الروض (قوله موجود حالة العقد) اى مخلاف الحادث بعده قال في الروض و شرحه لا اى

او صرف موجود حالة العقد (العيب) الذي فيه

مطلقاحتی (الحادث عنده) گنزوج الامة و ترك الاخبار بشیءمن ذلك حرام يثبت الحيار للمشتری (فلو) لم يبين نحو الاجل تخير المشتری لتدليس البائع عليه و لاحط هناعلی المعتمد لاندفاع الضرر بالخيارو ان (قال) اشتريته (٤٣٥) (بمائة) و باعه بهاور بحده يازده مثلا

(فيان) محجة كبينة أو اقرارانهاشتراه (بتسعين فالاظهرانه بحط الزيادة وربحها) بق المبيع او تلف لكذبه أي يتبين انعقاد العقد عاعداهمافلا يحتاج لانشاءحط (و) الاظهر على الحط انه (لاخيار للشترى)لرضاه بالاكثر فبالاقل اولى ولا للبائع وان عذر قال جمع محققون نقلا عنالقاضي واعتمدوهورد وامايخالفه و محل هذا في بعتك برأس مالىوهومائة وربح كذا لافىاشتريته بمائة وبعتك عائةوربح كذالان المشترى فرط حيث اعتمد قوله لكنه عاص وكذا لو قال أعطيت فيهاكذا فصدقه واشتراه ثم بانخلافهوفيه نظر اىنظر بل الاوجه مافىالنهاية بما يخالفه لانه صدقه ايضا في قوله راس مالى كذا فاىفرق بينهما على انه معذور في تصديقه لان الناس موكلون الى اماناتهم ولو توقف الانسانعلى ثبوت ماوقع الشراءبه لعزالبيع مرابحة لان الغالب ان ذلك لا يعرف إلامن البائع فان قلت بمكن الفرق بأنه فىالاولى أتى بلفظ يشمل ثمنه الذي بان

الروضوشرحه لاأى لايخبر بوطءالثيب وأخذمهر واستمال لايؤثر فى المبيع وأخذزيادات منفصلة حادثة كابن وولدوصوف وثمرة انتهى اهسم وفي العباب مثله لكنه عدبالحل مدل الولدوقال الشارح في شرحه بان اشتراها حائلا فحملت وولدت في يده ثمز ال نقص الولادة وانتفى محذور التفريق فحينئذ لايجبالاخبار بماجرى مخلاف ماإذابق احدهمالعدم صحةالبيع فىالثانى ولوجوب الاخبار فى الاولومحل مآذكر فيوطءالثيب حيشالم يكنزنامها بان مكنته معظنه اجنبيا وإلالزمه الاخبار بهلانه حيئند ينقص القيمة ثمرايت الزركشي قالولاريب انكل ماحصل به نقص يجب الاخبار به كافي العيب الحاصل عنده ومنهمالوطالمكث السلعة عنده وكان ذلك منقصا لقيمتها كالعبد بكبر ونحوه اه (قهله مطلقا) فلوكان به عيبقد م اطلع عليه بعد الشراءورضي به وجب بيانه ايضامغني ونهاية (قهله الحادث عنده) أي بافة أو جناية ينقص القيمة او العين نهاية و مغنى (قوله و ترك الاخبار) الى قوله و أن قال فى النهاية و المغنى (قه له حرام) اي إذالم يكن المشترى عالما به كامر (قوله يثبت) اى حيث باعمر ابحة (الخيار) اى فور الانه خيار عيب اهع ش (قوله و باعه) اي مر ابحة نها ية و مغنى عبارة العباب مع شرحه و أن كذب في الثمن عمد الو غلطا و بين لغلطه وجمآ محتملا اولا كقوله اشتريته بمائة ثمولاه او اشركه او باعه مرايحة او محاطة فبان تسعين ماقر اره او ببينة فالبيع صحيح ويسقط عشرة وربحها في المرابحة اه (قهاله بحجة) الى قوله قال جم في النهاية و المغنى (قوله كبينة الح) الكاف استقصائية عبارة النهاية والمغنى ببينة اواقرار اه (قوله لكذبه) تعليل للاظهر (قوله أويتبين الح) تفسير لقول المتن يحط الخ (قوله بما عداهما) اى مأعدًا الزيادة وربحها (قهله و لاللبائع) أى لتدليسه او تقصيره اه ايعاب (قوله وتحلهذا الخ) أى قول المصنف و الاظهر أنه يحطّ الزيادة وربحها (قهله لا في اشتريته الح) اي فلاحطّ هنا و لا خيار كمّا افصح بذلك السبكي و الا ذرعي اه سم (قوله لكنه عاص) استدراك على قوله لافي اشتريته الخ والضمير للبائع (نوله وفيه نظر) اىفهاقاله آلجمع المذكورون سم وكردى (قوله بل الاوجه الخ) وفاقا لظاهر اطَّلاق النهاية والمغنى (قه له ولو توقف الناس) اى معاملتهم (قهله ان ذلك) اى ماوقع الشراء به (قهله اتى بلفظ يشمل ثمنه الخ) اىشمولالكلى لجزئيه فشمول راس المآل للنسعين من هذا الشمول مخلاف شمول المائة لها فن شمول الكل لجزئه (فهلهلو كانهذا هو المرادالخ) لكان تقول اىدليل يستدعى اتحاد التصوير فما نحن فه و في المسئلةُ الآتية فليكن التصوير فيها نحن فيه بما افاده القاضي و في الاتية بخلافه ولامحذُّور فيه فليتا ملحق تامل فان كلام القاضي وجيه جدا منحيث المدرك اه سيدعمر (فول لوكان هذا) اي الفرق المذكور (هو المراد) أى للقاضي (قوله في الصحة الآتية) أي في المتن آنفا (قوله أي الثمن) الي قوله وافهم فىالنها ية إلا قوله رجاء ما تقرر (قوله مرابحة) كان ينبغي ان يسقطه او يزيد قبيله المبيع و باعه إذ الكلام في ثمن العقد الاول عبارة المغنى ولو غلط البائع فنقص من الثمن كان قال اشتريته بمائة وباعه مرابحة ثمزعم انه اى الثمن الذى اشترى به ما تقو عشرة اهثم رايت في الرشيدي ما نصه قوله الذي اشترى به سرايحةالظاهر الذي اشترى بهو باعمر ابحة فلعل لفظو باعسقط من الكتبة على انه لاحاجة الىقو لهمر ابحة اه يعني ان الحسكم المذكور جار في التولية و الاشر الئو المحاطة ايضاكما صرح به العباب وشرحه اى في الجملة

لايخبر بوطءالثيب وأخدمهر لهاو استعال لا يؤثر فى المبيع وأخذز يادات منفصلة حادثة كلبن و ولدو صوف وثمرة لانهالم تأخذ قسطا من الثمن و يحط منه قسط ما أخذ من لبن و صوف و حمل و ثمرة و نحوها إذا كان موجود اخال العقد لانه اخذ قسطا من الثمن انتهى (قوله لافى اشتريته) اى فلا حط هنا و لا خيار كما افصح بذلك السبكي و الاذرعى (قوله و بعتكه بمائة) فلوقال (١) و بعتك بما (قوله و فيه نظر) اى فيماقاله

الانعقاد به وقوله وهو مائة وقع تفسيرا لما وقع به العقدفاذاخالفالواقع الني وفى الثانية لم يأت بذلك بل أوقع العقد بالمائة فيتعذر وقوعه بالتسعين قلت لو كانهذاهو المراد لم يختلف الشيخان فى الصحة الاتية و لما فرق بين حالتى التصديق والتكديب بما يا تى فتامله (ولوزعم انه) اى الثمن الذى اشترى به مرابحة (مائة (۱) (قوله فلوقال الخ) هكذا فى الاصول التى با يدينا و لعل فيها سقطا تاما

لا بجميع ماذكر من التفصيل (قوله و انه غلط) و ظاهر المتن انه لا فرق هنا بين التعمد و الغلط و هو قياس مأمرفي الزيادة لكنهم اقتصروا في النقص على الغلط قال شيخناو لعلهم تركوا التعمد لان جميع التفاريع لاتاتي فيه انتهى وقدذكر في البحرعن الماوردي صورة من التعمد حيث قال اشترى ثوبا بمائة ثم اخبر في المرابحة عمداانه اشتراه بتسعين فهل هوكاذب ووجهان ليس بكاذب لدخول التسعين في المائه فعليه لا يتخير المشترىهو كاذب لانالتسعين بعض المائة فيتخير المشترى في الفسخ قال في التوسط و بجب الجزم بانه إذا لم يساو التسعين لنحو عيبه يتخير المشترى على الوجبين اه ايعاب قول المتن (الاصحالصحة)أي مالمائة فقط رشيدي ومغنى وسينبه عليه الشارح بقو له برده عدم ثبوت الزيادة الخ(قه له كالوغلط بالزيادة) وهو الصورة المتقدمة بقول المتن فلو قال بما ثة فبان بتسعين الخ (قوله و تعليل الأول) أى تعليل الرافعي بتعذر قبول العقدالزيادة (قوله لكن يتخير البائع)كذا في المغنى والنهاية (قوله و إنما روعي هنا) اى فيما لو زعم انهمائةوعشرة قاله عش وهو لايناسبقول الشارح العقدالأول لاالثاني الخ وقال الرشيدي يعني في مسئلة الغلط بالزيادة اه وهو لايناسب قول الشارح حتى يثبت النقص لأنه ثم الخ عبارة الايعاب وسيأتي مثلهاعن المغنى راعىهنا المسمى وثم العقد الاول آه وهي ظاهرة لاغبار عليهآ ولعل الصواب ان يقول الشارح هناماوقع به العقد الثاني لا الاولحتي تثبت الزيادة بخلاف مامر لانه الخ (قوله حتى يثبت النقص) اىالذى ادعا هالباً تعفيزادفي الثمن اه عش وهذا مبنى على ما تقدم منه مع مآفيه عبارة المغنى فان قيل طريقةالمصنف مشكلة حيث راعىهنا المسمى وهناك العقد يعنىالاول آجيب بان البائع هناك نقص حقه فنزل الثمن على العقد الأول و لاضرر على المشترى وهنا يزيد فلا يلتفت اليه اه (قوله ثم) أى في مسئلة الغلط بالزيادة (قول بحبرناه) اى البائع بالخيار وقال الشيخ عميرة و ايضافالزيادة لم يرضها المشترى بخلاف النقص السالفُ فأنه رضى به في ضمن رضاه بالاكثر اه عش (قوله و المشترى) اى و جبر نا المشترى (قوله بفتح المم)ای اما بکسرها فهو الو اقعة نفسها ایعاب و عش و بذلك یعلم ما فی حاشیة السید عمر بما نصه قول المتنوجها محتملايقع كثيرافي ابحاث المتاخرين انهم يقولون وهومحتمل فيؤخذ بما افاده الشارح انه انضبط بالفتح أشعر بالترجيح لانه بمعنى قريب أو بالكسر فلالانه حينتذ بمعنى ذو احتمال اه بل الامر بعكس ماقاله كماصرح به عش في محل اخر (فوله اي قريبا) اي مكنا يقبله الشرع و بكسرها نفس الواقعة اه بحيرى (فوله بين هذا) اى مالوادعي البائع الغلط بالنقص وكذبه المشترى ولم يبين البائع وجها محتملاحيث لا يقبل قوله و لا بينته (قوله و قف) بصيغة المصدر اي كانت و قفاعليه (قوله إذالم يكن صرحالج) فانصرح بذلك لم يقبل دعو امولا بينته و محله إذا لم يذكر تا و يلا لتصريحه فان ذكر ه كان قال كنت نسيتأو اشتبه المبيع على تغيره قبيل ذلك منه كماذكره الشارح في باب الحو الة بعدة ول المصنف ولو باع عبداثم اتفق المتبايعان آلخ اه عش وسيجيء عن سم قبل الباب ما يوافقه (قول وكذا إذا الخ) لا يخفي مافيه من الركة عبارة النهآية و الآيعاب كالوشهدت حسبة انهاو تف على البائع الخقال الرشيدي قوله كمالو شهدت حسبة اى و ان صرح حال بيعها بانها ملكه بدليل قوله ان كذب نفسه آه (قهله ثم و رثها) اى او قبل الوصية او النذر بها في يظهر (قوله و تصرفله) اى للبائع (قوله ان كذب نفسه الح) اى و الا مان اصر على انكار ه الوقف وقفت الى مو ته تم صرفت لا قرب الناس الى ألو اقف اه ايعاب (قول بان العذر) صلة قوله ويفرق (قوله هناك) اى فيالو باعدارا الخ (قوله و اماهنا) اى فيما لو ادعى البائع الغلط بالنقص (فوله فالتناقض نشاالخ) قديقال والتناقض هناك نشامن قوله ايضاو هو دعو اه انها وقف او كانت ملك غيره فانهذا القول منآقض لبيعه إلاان يقال لماكان الوقف والموت ليسامن فعله وقد يخفي كل منهها عليه

الجمع المذكورون (قوله و انه غلط) قال في شرح الروض اقتصرو افى حالة النقص على الغلط وقياس مامر في الزيادة ذكر التعمد و لعلم مركوه لان جميع التفاريع لاتاتي فيه انتهى (قوله فالتناقض نشا الخ)

العقد للزيادة مخلاف النقص بدليل الارش (قلت الاصح الصحة والله اعلى كما لو غلّط بالزيادة وتعلّيل الاول يرده عدم ثبوت الزيادة لكن يتخير البائع وإنماروعيهنا ماوقع به العقد الاوللاالثانيحتي يثبت النقص لأنه ثم لما ثبت كذبه الغي قوله قي العقدمائة وانعذرورجع الى التسعين و هنا لما قوى جانبه بتصديق المشترى لهجبرناه بالخيارو المشترى باسقاط الزيادة (وان كذبه)المشترى(ولميبين) البائع (لغلطه) الذي ادعاه (وجها محتملا) بفتحالميم اىقرىبا (لمىقبلقولەولا بينته) التي يقيمها على الغلط لتكذيب قوله الاول لمما ويفرق بينهذا ومالوباع دارا ثم ادعیانها وفف اوانها كانتغير ملكةثم ورثهافان بينته تسمع إذا لم يكن صرح حال البيع بانهأ ملكهوكذا إذا اقآم بينة الوقف غيره حسبة أنها وقفعلى البائعو اولاده ثم الفقراء وتصرف لهالغلة ان كذب نفسه وصدق الشهود بان العذر هناك اوضح فان الوقف و الموت الناقل له ليسامن فعله فاذا عارضاقوله وامكن الجمع بينهما بان لم يصرح حال البيع بالملك سمعت "بينته

وأما هنا فالتناقض نشأ من قوله فلم يعذر بالنسبة لسماع بينته للتحليف كما قال (وله تحليف المشترى أنه لايعرف ذلك) أى ان الثمن مائة وعشرة (في الاصح) لاته قد يقر عند عرض اليمين عليه فان حلف

فسخه كذاأ طلقو مونازع فيه الشيخان بان مقتضى الاطير انالمين المردودة كالاقرار انياتي فيهمامر في حالة التصديق أي فلا يتخير المشترى بل البائع لعدم ثبوت الزيادة واعتمده في ألانوارونقله عن جمع وقد يوجه ماقالوه بانهآ ليست كالاقرار منكل وجه كما يعلم من كلامهم الآتي في الدعاوي (وان بين) لغلطه وجها محتملا كتزو يركتابعلى وكيلهاو انتقال نظره من متاع لغيره في جريدته (فله التحليف) ای تحلیف المشتری کاذکر لانمابينه بحرك ظن صدقه فانحلف فذاك وإلاردت وجاء ماتقرر (والاصح سماع بينته) بان الثمن مائة وعشرة لظهور عذره وأفهم قو له فلوقال تفريعاً علىماً قبله انهذاكله إنماهو في بيع المرامحة فلووقعذلك فيغيرها بانلميتعرض لها لميكن فيه سوىالاتم أن تعمدالكذب والفرقماس ان بيع المرائحة مبنى على الامانة إلى آخره وبهذافارق ماهنا أيضا افتاء ابن عبد السلام فيمن باع بالغامقرا لهبالرق ثم ادعى انه حرو اقام بينة بانه عتيق قبل البيع بانهاتسمع اى وان لم بذكر لاقرار مله بالرق عذراكما اقتضاه اطلاقه لان العتيق قديطلق على نفسه انه عبد

لم يجعل ذلك تناقضا سم و عش (قول فذاك)أى أمضى العقد على ما حلف عليه من الما ثة و لا تثبت الزيادة ولاالحيار لواحدمنهما (قوله والآردت على البائع الخ) اى فيحلف على البت ان ثمنه المائة والعشرة مغى (قوله بماحلف) اى البائع (قوله ان اليمين المردودة الح) بدل من الاظهر (قوله ان ياتى الح) خبر ان (قُولِهِ فلا يتخير المشترى بل البائع لعدم ثبوت الزيادة) وهذا هو المعتمدنها ية ومغنى (قوله كتزوير كتاب آلخ) عبارة المغنى والنهاية كقوله جاء بى كتاب على لسان وكيلى بانه اشتراه بكذافيان كذباعليه أه (قوله جريدته) بفتح الجيم وكسر الراء المهملة وسكون التحتية و فتح الدال المهملة اسم للدفتر المكتوب فيه ثمن امتعة ونحوها قليوبي لكنه لم يوجدني كتب اللغة كالمصباح والمختار والقاموس بهذا المعني اه بحيرمي (قوله ونقله) اى صاحب الانواراه رشيدى (قوله وقديرجه الخ) من كلام الشارح وماقبله من كلام الانواراه رشيدي (قوله كاذكر) اي على عدم معرفة ذلك (قوله يحرك ظن صدقه) أي يقويه قول المتن (والاصحساع بينته) أي وإذا سمعت كان كتصديق المشترى فيهاذكر فيه ايعاب ورشيدى عبارة الشوبري وعلىالسماع يكون كالوصدقه فيأتى فيهخلاف الشيخين والراجح صحةالبيع ولايثبت لهالزيادة وله الخيار لاللشترى اه (قوله ان هذا كله) اى ماذكر فى الغلط بالزيادة أو النقص (قوله انماهو في بيع المرابحة) الحصر اضافىلاخراجبيع المساومة كاشتريته بمائةوبعشطه بمائةوعشرة فلايرد جريان ذلكفي التولية والاشراك اىفى الجملة لا تجميع ماذكر من التفصيل اه سيدعمر (قوله ان وقع ذلك) أى الغلط بالزيادة اوالنقص (قوله في غيرها) اي غير بيع المرابحة والتانيث باعتبار المضاف إليه (قوله لها) اى للرابحة (قوله لم يكن فيه) أى في وقوع ذلك في الغير (قوله سوى الاثم) هذا هو ظاهر في الزيادة دون النقص (قوله والفرق)اي بين المرابحة وغيرها (قوله مامر) أي فشرح قول المتن و الاجل الهكر دى (قوله مقر اله) أي المبيع والبالغ لبائعه (قوله ثم ادعى) أى البالغ (قوله بانها) اى بينة البالغ صلة للافتاء (قوله و ان لم يذكر لاقراره) أى البالغ وبهذا يخالف الافتاء مآهنا اله سم (قوله كالقتضاه) اى التعميم المذكور بقوله اى وانلم يذكر الخو(قوله اطلاقه) اي ابن عبدالسلام او افتائه (قوله لان العتيق آلخ) تعليل لسماع بينة البالغ ويظهرانه من كلام ابن عبدالسلام كايفسده قول الشارح وقضيته الخ اى قضية التعليل المذكور (فوله حله) اى حمل انه لا تسمع بينته محرية الاصل اه سيد عمر (قوله بعد تسليمه) افهنم المنازعة في الحمل المذكور لكن هذه المسئلة نظير المسئلة الآتية في باب الحوالة في قوّل المصنف ولو باع عبداو احال بثمنه ثم اتفق البائعان الخ وذكر الشارح هناك كلاما طويلا يخالف كله توقفه هنا المشار إليه بقوله بعد تسليمه الا مقتضى كلام السراج البلقيني المذكور هناك آه سم باختصار وهذا مبني كما يصرح به كلامه على أن مرجع ضمير تسليمه الحمل وليس كذلك بلمرجعه مقتضى التعليل السابق ﴿(خاتمة)﴾ لواتهب بشرط ثواب معلوم ماذكره وباع بهم ابحة اواتهبه بلاعوض اوملكه بارث اووصية او نحوذلك ذكر القيمة وباع بهامرابحة ولايبيع بلفظ القيام ولاالشراء ولاراس الماللان ذلك كذب وله ان يقول في عبدهو اجرة اوعوض خلع او نكاح او صالح به عن دم قام على بكذا او يذكر اجرة المثل في الاجارة ومهره فى الخلع والنسكاح والدية فى الصلح و لا يقول آشتريت و لار اس المال كذا لانه كذب مغنى و نهاية قديقال التناقض هنانشامن قوله وهو دعواه انهاوقف اوكانت ملك غيره فانهذا القول مناقض لبيعه (قول لعدم ثبوت الزيادة)عبارة شرح مر وعلم ما تقرر ان قول الشارح يعنى المحلى تبعالغير مو للمشترى حينتُذَ الخيار مبيعلي المرجوح القائل بثبوت الزيادة (قول المصنف و الاصحساع بينته)قال في شرح العباب وإذاسمعت كان كتصديق المشترى فيماذكر فيه (قوله اى وان لم يذكر الح) هذا يخالف ماهنا

(قوله ويتعين حمله بتقدر تسليمه) افهم قوله بتقدر تسليمه المنازعة فيه لكن هذه المسئلة نظير المسئلة

الاتية فىبابالحوالةفىقولاالمصنفولوباع عبدآواحال شمنه ثماتفق المتبايعان والمحتال علىحريته او

ثبتت بينةبطلت الحوالة وقدذكر الشارح هناك تقييدالبينة بأنهاتشهدحسبة اويقيمها العبد اواحد

* (بأب يبع الاصول). وهى الارض والشجر (والثمار) جمع ثمر وهو جمع ثمرة وذكر فيالباب غيرهما بطريق التمعة إذا (قال بعتك هذه الارض اوالساحة او البقعة) او العرصةوحذفهااختصارا لالكون مفهو مهايخالف ماقبلها لانه أمر لغوى وليس المدار هنا إلا على العرف وهي فيه متحدة مع ماقبلها (وفيها بناء) ولابئرا لكن لايدخل ماؤها الموجو دحال البيع إلا بشرطه بل لايصح بيعهامستقلةو تابعة كما مر آخرالربا إلامذا الشرط وإلا لاختلط الحادث بالموجود وطال النزاع بينهماوبهذا يعلمانه لافرق بينماء بمحل يمنع اهلهمن استقى منها وغيره خلافا لمن فصل لان العلة الاختلاط المذكورو من شأنه وقوع التنازع فيه بكلمن المحلين (وشجر) نابت رطب ولوشجرموزعلي المعتمد وخرج بفيها مافي حدها فان دخل الحد في المبيع دخلمافيه وإلافلا وعلى الثاني بحصل افتاء الغزالي بانه لايدخل مافي حدها وفىزيادات العبادى باع ارضاوعلى مجرى مائها شجر فان ملكه البائع فهي للشترى وانكان له حق الاجراءاي فقط فهي باقية للبائع (فالمدهب انه) أي

۵(باب بيع الاصول والثمار)

(قوله وهي الارض) إلى قوله و خرج في النه آية إلا قوله و حذفها الى المتن و قوله و مهذا إلى المتن (قوله جمع ثمر) ويجمع ثمارعلى ثمرو ثمرعلى اثمارككتاب وكتب وعنقو اعناق ثم ماتقر رصريح في ان الثمر جمعوقد اختلف في مثله مما يفرق بينه و بين و احده بالهاء فقيل هو اسم جمع لاجمع وعليه فكان القياس ان يقول الشارح وهيجع ثمرة في المصباح ان اسم الجمع الذي لاو احدله من لفظه إذا كان لما لا يعقل كالابل يازمه التانيثو تدخله آلهاءإذاصغراه ومفهوم قوله لاواحدله الخانه إذاكان لهواحدمن لفظه كماهنا لايتعين فيه التانيث اه عش (قوله غيرهما) اى غيربيع الاصول وبيع الثمار كالمحاقلة و المزاينة و بيع الزرع الاخضر والعرايا انتهى بكرى اه عش (قوله بطريق التبعية) قديكون بطريق الاصالة وإن لم يترجم له اه سم على حج وهو جو اب ثان آه عش آي فقد يترجم لشيءو يز ادعليه و هو ليس بمعيب قول المتن (قال بعتك) اىشخصولووكيلاماذونالهفي يبع الارض منغير نصعلى مافيها اخذامن كلامهم الاتى وينبغي ان مثله ولى المحجور عليه بل أو لى لا نه نآئب على المولى عليه شرعا ففعله كفعله اه عشقول المآن (أو الساحة) وهىاىلغة القضاءبين|لابنية نهايةومغنى (قوله|والبقعة) وهىاىلغة التي خالفت غيرهاانخفاضا او ارتفاعا مختاراه بجيرمي (قهله أو العرصة)قال في الفاموس و العرصة كل بقعة بين الدورو اسعة ليس فيها بناءسم علىحجومنه يعلم أنآلفقهاء لم يستعملوا العرصةوالساحةفي معناهمااللغوى بلأشاروا إلى ان الالفاظ الاربعة عرفا بمعنى وهوالقطعة من الارض لايقيدكونها بين الدوراه عش وقال السيدعمر بعد نقله كلام القاموس المار فيؤخذ منه ان العرصة اغة اخص من البقعة اه (قوله مفهومها) اى معنى العرصة لغة (قوله الابشرطه) اىبشرط دخول الماءفي الجيع اهكر دى عبارة عش وهو النص عليه اه (قوله و إلا) أي و إن لم يشترط دخول الماء في العقد (قوله لاختلط الخ) من اقامة العلة مقام المدعى و الاصل لفسد العقداي في الجميع لما يازم عليه من الاختلاط وطوّل النزاع (قوله و بهذا) اي بقوله و إلا لاختلط الخ (قوله بينما بمفعل)اى بين بئر بمحل (قوله و من شانه)اى الاختلاط (قوله ثابت الح)سيذكر محترزه بقوله و آما المقلوع واليابس الخ (قوله ثابت) اى نابت اله نهاية (قوله ولو شجر موز) أنما اخذه غاية لانه لما جرت العادة فيه بانه يخلف ويموت الاصل فينقل فربما يتوهم أنه كالزرع الذي يؤخذ دفعة فلا يدخله أوكالشتل الذي ينقل عادة اه عش (قوله في حدها) أي طرفها (قوله وعلى الثاني) أي عدم دخر ل الحد (قوله شجر) اي، لوك للبائع و (قوله فانمله) اى المجرى اله كردى (قوله اى ماذكر) إلى قوله قيل في المغنى إلا قوله

الثلاثة وقيداقا متها بان لا يصرح قبل اقامتها با نه بماوك على وجه يصلح لرجو عهذا القيدللعبداً يضا بل لو رجع لاحد فقط اقتضى ان العبد مثله فيه وقال فى شرح العباب هناك قال الجلال البلقيني لم يذكر اقر ار العبد بالرق والقياس يقتضى تعين اقامة البينة حسبة لان اقراره بالرق مكذب لبينته فلا يقيمها هو انتهى إلى ان قال وقضية كلام السراج البلقيني انه لا فرق فى شهادة الحسبة و إقامة العبد البينة بين ان يتقدم منه اقرار بالرق ام لالان العتقرة تن تله تعالى لكن يو افتى كلام الجلال قول الاسنوى لا يقيمها العبد لا نه ان سكت عن الاقرار بالرق حين البيع صدق بلابينة و ان اقر به فهو مكذب للبينة صريحااه و هذا كله يخالف توقفه المشار إليه بقوله بعد تسليمه إلامقتضى كلام السراج

»(باب بيع الاصول والثمار)»

(قوله بطريق التبعية) قديكون بطريق الاصالة وان لم يترجم له (قوله يخالف ما فبلها) لانه أمر لغوى قال فى القاموس و العرصة كل بقعة من الدورو اسعة ليس فيها بناءا نتهى (قوله لكن لا يدخل ماؤها) عبارة الروض و شرحه فرع لا يدخل فى ببع الدارو نحوها ماء البئر الحاصل حالة البيع فلو لم يشرطه اى دخوله فى العقد فسد العقد الحجم و هو ظاهر فى فساد العقد فى الجميع و انه لا يفرق الصفقة و وجهه ما يازم من التنازع الذى لا يزول بتفريقها بل و الذى يمنع من التوزيع (قوله نابت رطب) لا مقطى ع و لاجاف

وقضيته انه يلحق بالبيع كل ناقل للملك كهبة ووقف ووصية واصداق وعوض خلع وصلح وبالرهن كل مآلا ينقله كاقرار وعارية واجارة والحق بكل مماذكر التوكل فيهو فيه نظرو الفرق المذكورينازع فيه فالذي يتجه انه لااستتباع فيه ولوقال بمافيها اوتحقوقها دخل ذلك كله قطعا حتى في نحو الرهن أودون حقوقها اومافيها لمتدخل قطعا اماالمقلوعواليابس فلايدخلانجزما كالشتل الذي ينقل لانهما لا مرادان للبقاء فاشبها امتعة الدار ومن ثم لوجعلت اليابسة دعامةلنحوجدار دخلت قيل قولهفالمذهب غيرشا تعءربية اذلم يتقدمه شرطولامايقتضي الربط اه وليس في محله لانه تقدمه شرط بالقوة كما قدرته وهوكاف فى نحو ذلك ﴿ فرع ﴾ افتى بعضهم في ارض لها مشرب من واد مباح باع مالكها بعضها لرجل ثم بعضها لاخربان المشرب يكون بينهما على قدر ارضيهما بالذرع قال والجهالة في الحقوقحالالبيع مغتفرة صرح به الرافعي وغيره غيرمظنته اه وينافيه قول الشيخين لاتدخلمسايل الماء في بيع الارض ولاشربها منالنهروالقناة المملوكين الاان يشترط

و الحق الى ولو قال ولى الفرع في النهاية الاماذكر (قوله وقضيته) اى التعليل (قوله بالبيع الح) انظر جعل الجعالة ولا يبعدانه كالبيع لآن فيه نقلاو ان لم يكن في الحال وقد يؤيده دخول الوصية مع انه آلا نقل فيها في الحال فليتامل اه عش (قوله كهبة) بق مالو وكله في هبة الارض بما فيها فو هب الارض فقط او عكسه فهل يصح ام لا فيه نظر و ألا قرب الصحة لا نه اذن له في شيئين اتى باحد هما دون الاخر و هو لا يضر اهع ش (قوله ووصية)وعليه فلو او صيله بارضو فيها بناءو شجرحال الوصية دخلافي الارض بخلاف مالوحد ثاو احدهما بغير فعل من المالك كالو التي السيل بذر افي الارض فنبت فمات الموصى وهو موجو دفي الارض فلا يدخلان لانهما حادثان بعد الوصية فلم تشملهما فيختص بها الوارث اه عش (قول و و صلح) اى و اجرة اهنها ية اى بانجعل الارض اجرة بخلاف مالو اجرها فلا يدخل ما فيها عش (قوله قرار) لأنه اخبار عن حق سابق اه سم (قوله والحق بكل الخ)جرى عليه مر اه سم على منهج أه عش (قوله و فيه نظر) أى في الالحاق نظر (قوله و الفرق المذكور) أي بين البيع و الرهن بقوة الآول وضعف الثاني و (قوله لا استتباع فيه) أي في التوكيل اهكردىعبارة عش اىفالتوكيل ببيع الارضلايدخل فيهمافيها من نحو بناء وشجراه (قوله ولوقال) اى قال بعتك او نحوه ليتاتى قوله حتى فى نحو الرهن اه عش (قوله دخل ذلك كله) اىسو اء كانعالما بذلك اوجاهلا اهعش وفيه وقفة لانرؤية المتعاقدين للمبيغ منشرط البيع الاان يقال يغتفر فىالتابع مالايغتفر فى المتبوع (قوله او دون حقوقها الخ)اى لوقال بعتك او نحوه دون حقوقها الخ (قوله اماالمقلوع الخ) محترز قوله الساّبق أابت رطب المفروض في الاطلاق (قول، فلا يدخلان) هل الآآن يقول بمافيها اولآفيه نظرسم علىحج اقول الاقرب الدخول لانهالاتزيدعكي آمتعة الداروهي لوقال فيهاذلك ابعدرؤ يتهادخلت اه عش (قول دعامة لنحو جدار) يدخل فيه مالو جعلت دعامة لشجرة ثابتة و ما ينصب من الاخشاب اه سيد عمر عبارةالنهاية والمغنى نعم ان عرش عليها اى اليابسة عريش لعنب ونحوه اوجعلت دعامة لجدار اوغيره صارت كالوتدفتدخل في البيع اله قال عشقوله مرنعم أن عرش هل يلحق بذلك مالو اعتيدعدم قلعهم لليابسةو الانتفاع بها بربط الدوآب ونحوه فيه نظرو الالحاق محتمل تنزيلا لاعتياد ذلك منزلة التعريش اه وقوله محتمل بكسر المم فيفيد ترجيح الالحاق وهو الظاهر (قول ه قيل الح) اقره المغنى (قوله عربية) اي موافقة لقو اعدالنحو (قوله لانه تقدمه الخ)فيه ان النحاة لا يقدرون اداة الشرط الافي مو آضع مخصوصة وليس ماهنا منها (قوله كما قدرته) اى الشرط يعني لفظة اذا قبيل قول المصنف قال و في سم ما نصه ما المانع ان الفاء لمجرد العطف فلاحاجة لتقدير شرط اله يعنى للعطف المجرد عن معنى التعقيب والترتيبوالسبية فتكون بمعنى الواووفيه انه مجازكا بين فى محله والكلام فى الحقيقة (قول به صرح به) اى باغتفار الجهالة(قولهو ينافيه)اىالافتاء المذكور (قولالشيخينالخ)هل يمكن انجاب بانمرادهذا البعض بكون الشرب بينهما استحقاق الستى منه لاالملك فليراجع اهسم عبارة عش قضية كلامسم على حجانما يستحقه البائع من الستى من الماء المباح يثبت للمشترى منه بلاطوقد يفهمه قول الشارح المملوكين اه (قوله لا تدخل) آلى قوله و مرفى النهاية و المغنى (قوله مسايل الماء) جمع مسيل مثل رغيف قال في المصباح و المسيل محرى السيل اه عش (قوله و لاشربها) بكسر الشين المعجمة أي نصيبها مغني وعش (قوله ان يشترط)اى بالنص على دخول المسايل والشرب (قوله او يقول بحقوقها) عبارة النهاية والمغنى كان يقول الخ(قوله في الخارج عنها) اي عن حدو دالارض المبيعة و الافهو داخل بلا اشتراط اه سيدعمر عبارة النهاية والمغنى والايعآب والمرادالخارج منذلك اى المسيل والشرب عن الارض اما الداخل فيها

(قوله كافرار) لانه اخبار عن حق سابق (قوله فلا يدخلان) هل الاان يقول بما فيها (قوله كما قدرته) ما المانع ان الفاء لمجرد العطف فلاحاجة لتقدير شرط (قوله وينافيه قول الشيخين الح) هل يمكن ان يجاب بان مرادهذا البعض بكون الشرب بينهما استحقاق الستى منه لا الملك فلير اجع (قوله و السكلام في الحارج عنها) عبارة العباب و لا يدخل في بيع الارض عند الاطلاق مسيل الماء و لا شربها من قناة او نهر

فلاريب فى دخوله نبه عليه السبكي وغيره و يفارق مالو اكتراها لغر اس او زرع حيث يدخل ذلك اى المسيل والشرب مطلقااي شرط دخوله او اطلق بان المنفعة لاتحصل بدونه اله (قوله و مرفى البيع) اي قبيل باب الربا (قوله و حده) اى بدون الملك (قوله و مثله بيع شرب الماء و حده) اى بدون الارض الكلام كَافَيْهُمْ عَنَ الْأَيْعَابِ فِي الْحَارِجِينِ الارضُ (قُولِهِ وَبَعْضَهُمُ) اي وافتى بعضهم (قول و لاحدهم) اي الشركاه (قوله او حصته فيه اكبر منها فيها)عطف عن جملة و لاحدهم فيها نخل الخاي وكان ينبغي ان يزيد الواواي او حصة احدهم في النخل اكثر من حصته في الارض (قوله بأنه) متعلق بافتي المقدر بالعطف كما باشر نااليه (قوله في الاولى) اى في صورة اختصاص النخل بالبائع (قوله في الثانية) اى في صورة اكثرية حصة البائعُ في النخل (قول بان الظاهر الخ) اذ اقلنا بهذا الظّاهر وكان الشجر في احدجانبي الارضوقاسم المشترى الشريك الاخر فنخرج للمشترى آلجانب الخالى عن الشجر فظاهر الكلام ان ذلك لا يمنعه من ملسكه مادخل في البيع من الشجروهل يستحق ابقاءه بلا اجرة انكان بائعه كذلك سم على حج اقول القياس انه كذلك فيبقى بلا اجرة اهعش (قوله في الزائد) اى فيماز ادمن النخل على قدر حصته من الارض في مسئلتي الاختصاص والاشتراك اهسيد عمر (قوله-صتَّه في الارض) في بمعني من (قوله دون مازادالخ) ينبغي انيبق اىمازاد الخبلااجرة أه عش أىأن كانبائعه كذلك كامرقو لالمتن (واصر لالبقل)عبارة شيخنا الزيادي هواي البقل خضروات الارض وفي الصحاح كل نبات اخضرت به الارض فهو بقل اهع ش (قوله هو)اىللتقييدبسنتين للغالبالىقولەئم استثناء الخفالمغنى و الى قولەو الذى يتجه فى النهاية (قوله فالعبرة بما يؤخذ) اى بيقل يؤخذا لخ (قوله او ثمرته) اى أو اغصانه قليو بي اه بحير مي (قوله و ان لم يبق) اىما يؤخذاي اصله على حذف المضاف وُ لك الاستغناء عنه بايقاع الموصول على الأصلو تقدير مضاف قبيل هو اى يۇ خذجز تە(فُولِه بقاف فوقية)اىمفتوحةو تاءمثناةمشددة(فُولِه ويسمىالقضب)ويسمى ايضا القرطو الرطبة والفُصفصة بكسر الفاءين وبالمهملة نهاية ومغنى (قوله والسلق) بكسر السين وسكون اللام اهعش (قوله و منه)اى السلق (نوع لا يجز الخ)اى فلا يدخل في البيع اهعش قول المتن (كالشجر) لانهذه المذكورات ترادللثبات والدوام فتدخل واماغيرها اىغيراص والبقل المذكورة من اصول مایؤخذ دفعة و احدة فكالجزة ای فلا تدخل كما يعلم بماياتی نهاية و مغی (قوله علی مامر) ای علی الخلاف المتقدم اه منى (قوله جزته)بكسر الجيم أى جزة البقل المذكر ر (قوله الظاهر تان) بخلاف الثمرة الكامنة لكونهاكالجزء من الشجر والجزة الغير الموجودة فتدخلان في الآرض اه مغني (قوله فيجب شرط الخ) تفريع على قوله نعم جزته الخ (قوله لكن إن غلب الخ) اى بحلاف الثمرة التي لأيغلب اختلاطها فلا يشترط فيها ذلك نهاية ومغنى (قول لللايزيد الخ) اى ماظهر من الجزة والثمرة (قول فيشتبه علوكين عارجة عنهاأى حالكون المسيل والشرب من القناة و الشرب من النهر خارجة عنها قال الشارح في شرجه بخلاف الداخلة فيها فتدخل ايضاكما نبه عليه السبكي وتبعه الاذرعي وغيره اه ويفارق مالو اكتراها لغراس او زرع حيث يدخل مطلقا بان المنفعة لاتحصل بدو نه (قوله انه لا يصح بيع حريم الملك وحده) عبارته فيشرح العباب وياتى في إحياء الموات انه لا يصح يع نحو الحريم والشرب دون الارض قيل وهو لايوافق الجزم هنابعدم دخوله انتهى ويحاب بان الجزم هنا إنماهو في الخارج فليحمل ذاك على الداخل وعلى الاطلاق قال ابن الرفعة إنما يصح بناء على عدم صحة ما ينقص قيمة غير موقال الاذرعي يحتمل ان

يكون ماخذه انهملكه بطريق التبعية فلايستقل انتهى (قولِه بان الظاهر الخ) إذا فلنا بهذاوكان الشجر

في احدجاني الارض وقاسم المشترى والشريك الآخر فخرج للمشترى الجانب الحالى عن الشجر فظاهر الكلام انذلك لا يمنعه عن ملكه ما دخل في البيع من الشجر فهل يستحق إبقاءه بلا اجرة ان

الشارع اليه وبعضهم في ا رض مشتركة ولاحدهم فيهانخلخاص بهاوحصته فيه اكثرمنها فيها فباع حصته من الارض بانه يدخل جميع الشجر في الاولىوجصته في الثانية لانهباع ارصاله فيهاشجر وردبان الظاهرفي الوائد خلافه اي وماعلل به لإينتب ماقاله لان الشجر ليس فى ارضه وحده بل فى ارضه وارضغيره فليدخل مافي ارضه فقط وهو ما يخص حصتهفي الارض دونما زادعليه عافي حصة شريكه (و اصول البقل التي تبتي) في الارض ﴿ سنتين ﴾ هو للغالب والافالعدة بمايؤخذ هواوثمرتهمرة بعداخري وان لم يبق فها الإدون سنة (كالقت) بقاف فوقية فمثناة وهو علف للبهائم ويسمى القضب بمعجمة سأكنةوقيلمهملة مفتوحة (والهندباء)بالمد والقصر والقصبالفارسي والسلق المعروفومنهنوع لايجز الام ة والقطن الحجازي والنعناع والكرفس والبنفسج والغرجس والقثاءوالبطيخوانلم يثمر اعتبارا عآ من شانه (كالشجر) فيدخل فينحو البيعدون نحو الرهن على مامر نعم جزته وثمرته الظاهر تانعندالبيع للبائع

قدرا ينتفع بهقالو الانهمتي قطعقبلوقت قطعه تلف ولميصلح لشيء ومثله فمأ ذكرشجر الخلافوقول جمع يغنى وجو بالقطع في غير القصب عن شرطه ضعيف إلا ان يؤول ثم استثناء القصب اعترضه السبكي بانه إما ان يعتبر الانتفاع فىالكلاو لايعتبر فىالكيل ورجحمذا وفرق بينهو بين بيع الثمر ةقبل بدو الصلاح بالهامبيعة بخلاف ماهناو اعترضه الاذرعي بان ما ظهر و إن لم يكن مبيعا يصير كبيع بعض أوب ينقص بقطعه وفرق شيخنافى شرح الروض بان القبض هنامتات بالتخلية وثم متوقف على النقل المتوقف على القطع المؤدى إلى النقص ثم اجابءن اعتراض السبكي بان تكليف البائع قطع ما استثنى يؤدى الى آنه لآينتفع به من الوجه الذي يراد الانتفاع به يخلافغير مولا بعدفي تاخر وجوبالقطعحالالمعنى بل قدعهدتخلفه بالكلية وذلك في بيع الثمرة من مالك الشجرةاه والذي يتجهلي في تخصيص الاستشاء بالقصب انسببه صغيره لاينتفع به بوجه مناسب لما قصد منه فلاقيمة له ولا تغاصم فيه فلم يحتج للشرط

المبيع الخ) فلو أخر القطع وحصل الاشتباه و اختلف في ذلك فان ا تفقاعلى شيء فذاك و الاصدق صاحب اليد كما يآتي أه عش (قوله كذاذكراه)عبارة النهاية والمغنى وماذكر من اشتراط القطع هو ماجزم به الشيخان كالبغوىوغيره أه (فهله أي الفارسي)وهو البوص المعروفولعل القصب الماكولوهو الحلومثله أه بجيرى (قوله فلا يكلف قطعه) اي مع اشتراط قطعه نهاية وسم (قوله حتى يبلغ قدر االح) اي و لا اجرة عليه فى مدة بقائه أه عش (قوله و مثله) أى القصب (فهاذكر) أى فى الاستثناء وعدم تكليف القطع الخعبارة النهايةوشجر الخلاف كمآقالهالقاضي حسين منه مأيقطع من اصله كلسنة فكالقصب ونحوه حرفا يحرف ومايتركساقه وتؤخذاغصانه فكالثمار اهقال عش قولهمر وشجرا لخلاف بكسرالخاء وتخفيف اللاموهو المسمى الان بالبان وقوله ونحوه لعلمرادهم بنحوه مالاينتفع به صغيرا وقوله فكالثماراي فيدخلاه وقالاالرشيدى قولهمر ونحوه بالرفع عطف علىالكاف فىقوله فكالقصب عطف تفسيرإذ هي بمعنى بمثل و إلا فالمستثنى إنماهو خصوص القصب لاغيره كمايعلم عاياتى فى كلامه كغيره اه (قوله وقول جمع الخ)مقا بل قوله السابق كذاذكراه (قوله إلاأن يؤول) أى بحمله على ما لا يغلب اختلاطه اه كردىوقال عشاى بحمل وجوب القطع على وجوب شرطه اه وفيه ما لا يخفى (قوله فى الكل) اى فى كل من نحو القصبوغيره (قوله ورجمهذا) اىرجحالسبكي عدم اعتبار الانتفاع فىالـكل فيكلف البائع قطع كل من القصب وغيره (قوله وفرق) اى السبكى (بينه) اى بين بيع ما ظهر جزته من القصب وغيره على مارجحه منعدم اعتبار الآنتفاع فىالكل اه رشيدى اى فيجب فى الكل شرط القطع والقطع بشرطه وإنام يكن المقطوع منتفعا به (قوله و بين بيع الثمر الخ) أى حيث يشترط كونها منتفعاتها اهسم عبارة الايعاب إنما يجوزاي بيع الثمرة قبل بدو الصلاح بشرط القطع إذا كان المقطوع منتفعا به اه (قوله بإنها) اى الثمرة (مبيعة) فاشترط فيها المنفعة اه إيعاب (قوله بخلاف ماهنا) اى الجزة الظاهرة في كل من القصبوغيره وقال عشاى القصب اه (فوله و اعترضه) أى اعترض فرق السبكي اه عش (قوله يصير كبيع بعض الخ) اى وهو باطل كما تقدم اه عشّ (قوله و فرق شيخنا) اى بين ماهناو مسئلة الثوب فغرضه الردعلى الاذرعى و دفع اعتراضه عش و رشيدى (قوله و ثم) اى فى مسئلة الثوب اهكر دى (قوله و ثم متوقف)هذا يدل علىأن نقل الجملة لا يحصل به القبض كما فى الشائع فليتأمل سم على حج أقول و الظاهر خلاف هذا بل ينبغي الاكتفاء بذلك لحصول المبيع في يدالمشترى إلا ان يقال لمأكان تمنوعا من التصرف فيه قبل قطعه لم ينظر اليه و اشترط القطع لصحة القبض اه عش (قوله من الوجه الخ) وهو الاكل اه عش (قوله منالوجهالذي يرادالخ) يردعليه نحو البرقبل انعقاده فانه لاينتفع به من الوجه الذي اريدبه فتامل آه رشيدى ويندفع هذا بماينا فى الايعاب بمانصه والحاصل اى حاصل آى جو اب شيخ الاسلام ان ماعدا لقصبوشجر الخلاف يمكن الانتفاع بهمن الوجه الذي يرادللانتفاعأ ياما كان ولو بوجه فوجب الوفاءفيه بالشرط يخلافهمافانه لايتاتي الانتفاع فيهماكذلك إلاان يبلغاقدر امعرو فاعند الخبراء فلم يجب فيهما الوفاء بالشرطو اغتفرالتاخيرعنه لبلوغهمآذلكالمضرورة وحينئذاتضحماقالهالشيخانواندفع ماقالهالسبكي فتاملهاه (قوله ولابعدفي تاخيرو جو بالقطع حالا) يعني في تاخير ه قطع ما يجب قطعه حالا (قوله و لا بعدالخ) فيه إشعار بأن المرادانه شرط قطعه لكن لأيجب الوفاء به حالا وسبآتى قول الشارح فلم يحتج للشرط فيه الدال على ان المرادانه لاحاجة لاشتراط قطعه و (قوله لمساعة المشترى) فيه إشارة إلى ان الزيادة للمشترى

(قوله فلا يكلف قطعه)أى مع اشر اطقطعه (قوله وبين بيع الثمرة)أى حيث يشترط كونها منتفعا بها (قوله وثم متوقف على النقل) هذا يدل على ان نقل الجملة لا يحصل به القبض كما في الشائع فليتا مل (قوله ولا بعد الخ) فيه إشعار بان المر ادا نه شرط قطعه اكن يجب الوفاء به حالا وسياتى قول الشارح فلم يحتج للشرط فيه الدال على ان المرادانه لاحاجة لاشتراط قطعه (قوله لمساحة المشترى) فيه اشارة الى ان الزيادة للمشترى

(٥٦ - شروانى و ابن قاسم - رابع) فيه لمسامحة المشترى بما يزيد فيه قبل أو ان قطعه بخلاف صغير غيره ينتفع به لنحوأ كل الدو اب المناسب لما قصد منه فيقع فيه التخاصم فاحتيج الشرط فيه دفعاله و فهم الاسنوى ان القصب في كلام التتمة بالمعجمة و عليه يتجه اعتراض السبكي

واعتذارعما يقالأىفائدة فى بقائه مع أن الزيادة للشترى بأنه يسامحها فليتأمل سم على حجو حاصله أن ماافهمه قوله ولا بعدفى تاخير الخمن عدم تكليف القطع مع اشتر اطه مخالف لماافهمه قوله لمساعة المشترى الخمن عدم اشتر اط القطع و يحاب بان التنافي غيرو اردعليه اي حج لان مراده بماذكر ردما فهم من كلام الشيخ من اشتر اطالقطع وقوله ولا بعدجو ابسؤ ال تقديره مآفائدة شرط القطع مع عدم تكليفه حالا وكيف جازالتاخير مع تخالفته للشرط اه عش (قوله و الذي يتجه الخ) استبعده النهاية قال عشو لعل وجه البعدانه لوكانت العلة المسامحة لمااحتيج فيه إلى شرط القطع وصريح كلام صاحب التتمة خلافه وهو انه لابلا منشرطالقطع وإنام يكلفه اه واعتمدالنهاية والمغنى وفاقا لشيخ الاسلام والايعاب وجوب اشتراط قطع ما استثني من القصب و شجر الخلاف مع عدم التكليف بقطعه (قوله بالقصب) اى و شجر الخلاف كامل ولعل سكو ته هنا لعدم و جوده في كلام الشيخين (قول بالقصب) اي دون غير ه من الثمر ة و الجز ة الظاهر تين اهعش (قوله فلم يحتج للشرط) خلافاللنها يةو المغنى كمامر (قوله في مطلق بيع الارض) إلى قول المتن وللمشترى في النهاية (قوله كابأصله) أي والروضة وأصلها اه مغني (قوله وإن قال الخ) لا يخفي ما في هذه الغايةعبارة المغنى اوقال بحقوقها كماقال القمولى وغيره اه وهي ظاهرة (قوله بخلاف ما فيها)ظاهره ان المعنى بخلافمالوقال بعتكهذه الارض بمافيها فيدخل مايؤخذ دفعة واحدة فلينظر ذلك معقوله الاتى ولوباع ارضامع بذر اوزرع لايفرد بالبيع الخفانه صرح فيه ببطلان البيع فى الجميع خلاف مآافاده ماهنا فان المفهوم من الحكم بدخو لشيءفي البيع صحة البيع وتناوله لذلك الشيءنعم لامانع من الصحة و التناول فىنحو قصيل لم يسنبل وشعير الاأنه لماعمم كالمتن اشكل الحالسم على حج وقديقال مراده انه إذا قال بحقوقها لايدخل في بيعهاما يؤخذ دفعة مخلاف مااذاقال بمافيها فيفصل فيه بين كون ما يؤخذ دفعة كالبرفي سنبله فيفسد العقدوكونه كالقصيل فيصح العقدو يتناوله ويجعل قوله الاتى ولوباع ارضا الخدليلاعلى هذا التفصيل اه عش(قوله و فتحه) قضيته أنه بالضم والفتح بمعنى المرة عبارة المختار و الدفعة بالضم من المطر وغيره مثل الدفعة بالفتح المرة الواحدة اله عش فقو آالشار حواحدة صفة مؤكدة لدفعة (قول كجزر الخ) أىوقطن خر اسانى و ثوم و بصل نها ية و مغنى (فهله هذا الزرع) الى قول المتن و للمشترى في المغنى (فنولههذاالزرع)اىالذى لا يدخلنها يةومغنى و هو مفعول مطلق نوعى لقول المتن المزروعة (فولهدو نه) حال من الارض أي دون هذا الزرع (فوله و إن لم يسترها الخ) أي بأن رآها من خلاله نها ية و مغني و هور اجع لقول المتن ويصح الخ (قوله اما مرروعة ما يدخل) بالاضافة (قوله عامر) اى فى الرد بالعيب الهكردي (قوله أى الزرع) أى الذي لا يدخل نها ية و مغنى (قوله لظنه أنه الح) أى ظن المشترى أن الزرع اله كردى وحاصل هذاالتصوير ان المراد بالجهل هناما يشمل جهل الصفة و به يندفع قول سم قوله لظنه الخ فيهشي. مع اله جهلهاه (قولهو بهيندفع) اىبقو لهلظنه الخ (قوله معان الغرض الح) ظرف لقو له يصح الخ اى كيف تتصور الرؤية مع الجهل (قوله صوره)أى الجهل (قوله أنه حصد)أى لنحو اخبار كاذب بذلك اه سم (قوله وذلك)اى ثبوت الخيار للشترى انجهل الزرع قو له فان علم الى المتن في النهاية وكذا في المغنى إلا قو له على

و اعتذار عمايقال أى فائده فى بقائه مع أن الزيادة للمشترى بأنه يسامح بها فليتاً مل (قوله بخلاف ما فيها) ظاهره ان المعنى بخلاف ما فيها وان صورة المسئلة انه قال بعتك هذه الارض بما فيها فيدخل ما يؤخذ دفعة فلينظر ذلك مع قوله الاتى ولو باع أرضامع بذر أو زرع لا يفرد بالبيع الخفانه صرح فيه ببطلان البيع في الجميع خلاف ما افاده ههنا من الصحة فان المفهوم من الحكم بدخول شى فى البيع صحة البيع و تناوله لذلك الشى معمل لا ما نع من الصحة و التناول فى نحو قصيل لم يسنبل و شعير الاأنه لما عمم كالمتن أشكل الحال وأما ما قد يقال من الفرق بين ان يقول بما فيها كا هناو بين ان ينص على ما فيها كان يقول بعتك هذه الارض و هذا الزرع الذى فيها و يحمل عليه ما يأتى فن أبعد البعيد بل الكلام فى صحته (قول او لظنه أنه ملكه) فيه شى ه

(ولايدخل) في مطلق بيع الأرض كمابأصلهو إنقال بحقوقها مخلافمافيها(ما يؤخذ دفعة) بضم أوله وفتحة واحدة (كالحنطة والشعيروسائر الزروع) كجزرو فجلانهالاتراد للدوام فكانت كامتعة الدار (ويصحبيع الأرض المزروعة) هذا الزرع دونه إنلميسترهاالزرع أو رآهاقبله ولم تمضمدة يغلب تغيرها فيها (على المذهب) كبيع دار مشحو نةبأمتعةأمامزروعة مايدخل فيصح جزمالانه كله للشتري (وللشتري الخيار)علىالفورهناوفيها يأتي كاعلم عامر (انجمله) أى الزرع لحدوثه بعد رؤيته المذكورة أولظنه أنهملكه لقرينة قويةفيان خلافه فيما يظهرو به يندفع مايقال كيف يصح محث الأذرعي وأقروه أن رؤيتها مع عدم ستره لها كافيةمعأنالفرضأنهجهله ثم رأيت بعضهم صوره أيضا بأن يظنحال البيع

لتاخر انتفاعه فان علمولم يظهر ما يقتضي تاخر الحصادعن وقته المعتادعلي مامحثهان الرفعةلم يخيركا لوجهله وتركه مالـله له أو قال أفر غهامنه فيزمن لااجه ة له غالباكيوم او بعضهعلى ماياتي في الاجارة اذلاضرر فهها (ولا يمنع الزرع)المذَّكُور (دخولُ الارض في يد المشترى وضمأنه إذاحصلت التخلية في الاصح) لوجود تسلم عين المبيع مع عدم تأتى تفريغه حالآ وبه فارقت الدار المشحونة بالامتعة قال الاسنوى وزادو ضمانه بلافائدة إذيازم من دخوله فیده دخولهفی ضمانه اه وكانه توهم اننحو ايداع البائع اياه له يزيل حقّ حسبه وينقبله لضمان المشترى وقدم رده بانه خلاف المنقول فعليه لا تلازم وتعين ما زاده المصنف ثم رايت الزركشيذكرهنا نحو ما ذكرته مع جزمه فی محل آخر بذلك التوهم فليتنبهله (والبذر) يأعجام الذال (كالزرع)فما ذكرويأتي فان كان مزروعه بدوم كنوى النخل دخل وإلا فلا وياتىمامر منالخيار و فروعه ومنهاقوله (والاصح انهلااجرة للشترىمدة بقاء الزرع) الذي جهله واجاز ولو بعد القبض لرضاه بتلف المنفية تلك

ما بحثه اب الرفعة وقوله كيوم الخ (قوله فان علم) ظاهر هسو اء كان الزرع للمالك أو لغير ه ويوجه بأنه اشتراها مسلوبة المنفعة ولوقيل بان له الخيار إذا بان الزرع لغير المالك لم يكن بعيد الاختلاف الاغراض باختلاف الاشخاص والاحوال اه عش (قوله ولم يظهر) اى فان ظهر ثبت له الخيار اه عش (قوله على ما يحثه) عبارة النهاية كا محمداه (قوله و تركه) اى الزرع (مالكه له) اى للمشترى ولو لم يكن لفائد ته و قع و عظم ضرره لطول مدة تفريغه اوكثرة أجرته فينبغي عدم سقوط الخيار بتركه سم على حجوينبغي ان محل سقوط خياره بتركه مالم يتضرر المشترى بالزرع بأن كان يفوت عليه منفعة الارض المرادة من الاستئجار له بان كان مراده زرعشي فيهالايتاتى زرعه حالامع وجو دالزرع الذي بهااهع شوقوله الاستئجار لعله محرف من الاشتراء عبارة الايعاب ان تركه له ولم يضر بقاء الارض اه (قوله و تركه ما لكه) و لا يملكه الابتمليك نهاية و مغنى (قوله لوجود تسليم) الىقولە ئىمرايت فىالنهاية (قولة تفريغه حالا)اى بالتخلية فى يوم اھسم (قوله و به فارقت)اى بعد تاتى تفريغه حالا (قوله وزاد) اى المصنف (قوله من دخوله في يده)اى عن جهة البيع كما هوالمرادبقول المصنف دخول الارض في يدالمشترى فرده على الاسنوى غير ظاهر لانهامتي دخلت في يد المشترى عنجهة البيع دخلت فيضمانه اهسم عبارة عشو الرشيدي ردكلام الاسنوى واضح بالنظر لقوله فى يدالمشترى اما مع النظر للسياق من ان المر أد تدخل فى يده عن جهة البيع فالردغير ظاهر الأنهامتي دخلت في يده عنجهة البيع دخلت في ضمانه ثمر ايت في سم على حجما يصرح به آه (قوله ان نحو ايداع البائع الخ) اىككونهافىيد المشترى بنحو اجارة اهنهاية (قوله اياه له) اى المبيع للمشترى اهسم (قوله لا تلازم) أى بين الدخول في يدالمشتري و الدخول في ضما نهو مرعن سم و عشجو ابه (قوله فيماذكر)الى قوله نعم فى المغنى والنهاية (قوله من الخيار) اى وصحة قبضها مشغولة به اله مغنى (قوله و فروعه) اى فروع الخيار من قوله فان علم الخ (قوله ومنها) اى من فروعه لا بقيد المرور قول المتن (مدة بقاء الزرع) اى والبدرومدة تفريغ الارضمن الزرع المذكور خلافالما في شرح الروض سمونها ية (قوله ولوبعد القبض) غاية لقول المتن لا أجرة الخ (قوله إلى أول أزمنة) لكن لو أراد عند أو انه دياس الحنطة مثلا في مكانها لم يمكن الا بالرضاسم على منهج اقول لو اخر بعداو انه هل تازمه الاجرة و ان لم يطالب ام لا تازم الابعد الطلب فيه نظر والاقربالثانى لانالظاهرانه لايلزم بالقطع بعددخول اوان الحصاد الابعد طلب المشترى وفرق بينه وبين مالوشرطالقطعحيث لزمته فيه الاجرة مطلقآبو جو دالمخالفة للشرط فى تلك صريحاو لاكذلك هناويؤ يدهذا الفرقماقيل فمآلو استاجر مدة لحفظ متاع وفرغت المدة ولم يطالبه المؤجر بالمفتاح ولا باخر اج الامتعة من انه لاتلزمه الاجرة لما مضى بعد فراغ المدة أه عش (قوله أمكان قلعه) اى او قطعه (قوله اما العالم الخ) فتقييد

مع أنه جهله (قوله أنه حصد) أى لنحو إخبار كاذب بذلك (قوله و تركه مالكه) لو لم يكن لفائد ته و قعوعظم ضرره لطول مدة تفريغه او كثرة اجرته فينبغي عدم سقوط الخيار بتركه وإذا تركه ما لكه لا يملده إلا بتمليك (قوله تفريغه او كثرة اجرته فينبغي عدم سقوط الخيار بتركه وإذا تركه ما لكه لا يملده إلا تعمل في يعدم الله وكانه توهم الح) يمكن منع توهمه ويوجه ما قاله بوجهين الاول ان مراده انه يلزم من تصور دخو لها في يده مع وجود الزرع تصور دخولها في ضمانه بان تدخل في يده عن جهة قبض المبيع فحيث افاد ان الزرع لا يمنع دخولها في يده عن جهة البيع فلا حاجة للتصريح بذلك والثاني ان قول المصنف دخول الارض في يدالمشترى ما ده دخولها في يده عن جهة البيع بدليل قوله اذالة خلية لغير جهة البيع كالايداع المنعان في على المناف المناف المناف على التخلية عن جهة البيع دل على ان المراد دخولها في يده المشترى انها اذا دخلت عن جهة البيع فليتا مل ذلك (قوله اياه) اى المبيع وقوله له اى المشترى انها اذا دخلت عن جهة البيع عنوع اذ يعلم من عدم منع الزرع دخولها في يد المشترى انها اذا دخلت عن جهة البيع عمل الضمان فتامله (قوله لا اجرة المدة تفريخ الارض من الزرع المذكور على فتامله (قوله لا اجرة المدة تفريخ الارض من الزرع المذكور فتامه في المدة تفريخ الارض من الزرع المذكور في المدة تفريخ الاحرة المدة تفريخ الاحرة المذكور و المدة تفريخ الاحرة المدة تفريخ الاحرة المذكور المدينة المدة تفريخ الاحرة المدة تفريخ الاحرة المدة تفريخ المدة تفريخ المدة تفريخ المديد المد

المدة فاشبه مالو ابتاع دارا مشحونة لاأجرة له مدة التفريغ ويبني ذلك الى أول أزمنة إمكان قلعه أما العالم فلاأجرة له جزما

نعم انشرطالقطعفاخر لزمته الاجرة لتركه الوفاء الواجب عليه وظاهركلامهم هناأ نه لافرق في وجوب الاجرة بين أن يطالب بالقطع الواجب و ان لاوينا فيه ما ياتى فى الشجرة او الشمرة (٤٤٤) بعد او قبل بدو الصلاح المشروط قطعهما انها لاتجب الاان طولبا بالمشروط فامتنع

الشارح بالجهل لا جل محل الخلاف نهاية و مغنى (قوله ان شرط القطع) اى او القلع (قوله فاخر) اى القطع (قوله آزمته) اىغيرمااستثنى من القصب وشجر الخلاف على مامر من النها يقو المغنى وشيخ الاسلام من وجوب اشتر اطقطعه مع عدم التكليف به خلافا للشارح (قوله لزمته الاجرة) اعتمده عش (قوله وينافيه) اى عدم الفرق (قوله بالقطع) اى او القلع (قوله انها) اى الاجرة بيان لما ياتى (قوله بالمشروط) وهو القطع (قوله وانطلب) ببناء المفعول (منه) أى البائع (قبضه) اى اقباضه (قوله وعند قلمه) الى المتن في النهاية (قوله ماضر مها) كان الاولى ماضر ها او ما اضر مها لان الثلاثي المجرد من هذه المادة يتعدى بنفسه و المزيد فيه الهمزة يتعدى بحرف الجر اهعش (قوله افرد) الى قول المتنويدخل في النهاية و المغنى إلا قوله بناءالى اما مايفرد وقوله بناء إلى والكلام (قوله وان العطف باو)فيه ان او التي يفرد بعدهاهي التي للشك و نحوه دون التي للتنويع اي كماهنا فانها بمنز لة الو آوسيم على حج فلا يتم توجيه الافر اد بماذكر اهع ش (قول كبذر)اىوالبذرالذى لايفرد كبذرالخو (قوله وكفجل فلخ) اى والزرع الذى لايفر دالخ كفجل آلخ (قوله للجهل الخ)اى او عدم قدرة تسلَّم في مسئلة البذر الذي راه ولم يتغير آهر شيدي (قوله لتعذر التوزيع ألخ) قديؤ خذمنه ان بطلان الجميع إذ الم يمكن علم البذرو الزرع بعد و تقويمه و الافرقت الصفقة لامكان التوزيع والتقسيط تاملاه سم (قوله ان الاجازة بالقسط) أى ولا امكان للتقسيط هنا (قوله كقصيل) اسم الزرع الصغير وهو بالقاف آه عش (قوله وقدر على اخذه) اى ولو بعسر اه عش (قوله على الضعيف ثم) أي في تفريق الصفقة (قوله و الاصح البيع فهما) أي في الارض و البذر و أن لم ير البذر قبل كماصرح بذلك شرح المنهج اهسم زادعش مقتضي مآذكره الشارجمنعدم اشتراط رؤيةالبذر لكونة تابعا انهلو كانبالارض بناءاو شجر ولم يره المشترى يغتفر عدم رؤيته ولايشترط لصحةالعقد هنارؤيته لكونه تابعاليس مقصودا بالعقد وانمادخل تبعا وقديفرق بانرؤية البذرقد تتعذر لاختلاطه بالطين و تغيره غالبا بخلاف الشجر والبناءاه (قوله وكان ذكره) اى ذكر البذر في العقد (قوله لانها) الى قوله كماقالاه في النهاية الاقوله فقط و قوله ولم يزل بالقلع و الى قوله قال في المغنى الاقوله فقط (قوله و المثبتة) اى بالبناء او نحوه كان يحفر فيهامو اضعو يثبت فيها الحجارة ثبات الاو تاداه عش (قول اوغرس) اى او بناءوكانت الحجارة تضركمنقهامن حفر الاس اهعش (فهي عيب) اى مثبت للخيار نهاية ومغنى (قول

وسيأتى مافيه والمهالا تازم خلافا لمافي شرح الروض (قهله يازم البائع تسوية الارض) قال في شرح الروض تشبيها بماإذا كان في الدار المتعة لا يتسع لها باب الدار فانه ينقض وعلى البائع ضمانه اله فان قلت ان كان هذا النقض قبل القبض فجناية البائع قبله غير مضمونة كالافة فلا يصح قبوله وعلى البائع ضمانه الو بعد القبض الشكل بان القبض لا يصح مع وجود امتعة البائع كما اذا جمعها في موضع من الدار و خلى بينه و بينه وفانه يحصل القبض لماء دا ذلك الموضع فاذا نقله المن ذلك الموضع الى غيره منها و خلى بينه و بينه حصل فانه يحصل القبض لماء دا ذلك الموضع فاذا نقلها من ذلك الموضع الى غيره منها و خلى بينه و بينه حصل القبض للجميع و كما لوكانت تلك الامتعة حقيرة فالمهالا تمنع القبض لا يقال الحقير يتسع له باب الدار لان إطلاق ذلك بمنوع لان باب الدار قد يكون ضيقا جداو الحقير خابية للماء كبيرة ادخلها قبل تضييق الباب (قوله لان العطف باو) بينا في بعض المواضع عن ابن هشام ان او التي يفر د بعدها هي التي للشك و نحوه دون التي للتنويع فالمها بمنزلة الو او (قوله لتعذر التوزيع) قديؤ خذمنه ان بطلان الجميع إذا لم يمكن و نحوه دون التي للتنويع فالمها بمنزلة الو او (قوله لتعذر التوزيع و التقسيط تامل (قوله و الا صح علم البذر و الزرع بعد تقويمة و الا فرقت الصفقة لامكان التوزيع و التقسيط تامل (قوله و الا صح علم البنع فيهما) أي و ان لم ير البذر قبل كايصرح بذلك قول شرح المنهج و استشكل فها اذا لم يره قبل البيع فيهما) أي و ان لم ير البذر قبل كايصرح بذلك قول شرح المنهج و استشكل فها اذا لم يره قبل البيع فيهما)

وقد يفرق بانالمؤخر ثم المبيعوهناعين اجنبية عنه والمبيع قديتسامح فيه كثيرا بما لايتسامح في غيره لمصلحة بقاءالعقدبل ولغيرها ألا ترىأناستعمال البائع لهقبل القبض لا اجرة فه وانطلب منهقبضه فامتنع تعديا ولاكذلك غيره تم رايتني اجبت او لاالفصل الاتي بما يوافق ذلك وعند قلعه تلزم البائع تسوية الارض وقلع ماضربها كعروق الذرة (ولو بأع ارضامع بذر او زرع) ما (لايفرد) افرد لان العطف باو (بالبيع) اي لابجوزوروده عليه كبذر لم يره او تغير بعد رؤيته او تعذر عليه أخذه كماهو الغالب وكفجل مستور ً بالارضو برمستوربسنبله (بطل) البيع (في الجيع) للجهل باحد المقصودين الموجب لتعذر التوزيع بناء على الاصح السابق في تفريق الصفقة آن الاجازة بالقسطامامايفردكقصيل لميسنبل اوسنبلور اهكذرة وشعيرو بذرراهولم يتغير وقدرعلى اخذه فيصحجزما (وقيل في الارض قو لان) احدهما يصح فيها بكل الثمن بناء على الضعيف ثم ان الاجازة بكل الثمن والكلام فى بذرمالا يدخل فى بيع

الارضوالاصحالبيع فيهما قطهاوكان ذكره تاكيداوفارق بيع الامةوحملها بانه غير متحقق الوجود نعم يخلاف هذا فاغتفر فيه مالم يغتفر في الحمل (ويدخل في يبع الارض الحجارة المخلوقة) والمشتة (فيها) لانها من الجرازة العرض المنازة المنازة المنازة والمنازة المنازة العرب فقط فهي عيب (دونِ المدفونة) من غير اثبات كالكنوز (ولاخيار للمشترى ان على) باو ان ضر قلعها كسائر العروب

نعمانجهلضرر قلعهاأو ضررتركها ولمهزل بالقلع أوكان لنقلها مدة لهاأجرة تخير كما قالاه في الاولى والمتولى في الثانية قال في المطلبوهوالذى لايجوز غيره وكلامهم يشهدله اه وبه يقيدمااقتضاهكلامهما انەلوجېلضرر تركمادون ضرر قلعها لميتخيروقول جمع قديطمع في أن البائع متركها له مردود بان هذا الطمع لايصلح علة لاثبات الحيار (ويلزم البائع) حيث لم يتخير المشترىأو اختار القلع (النقـل) وتسوية الارض بقيدتهما الآتيين وله النقلمنٌغير رضا المشتري وللمشتري اجباره عليه وانوهماله

نعمالخ) استدراك على صورة العلم (قوله ضرر قلعها) أى دون ضرر تركها الهنهاية (قوله أوضرر تركماآلخ) فيه يحث لسم انشئت راجعه (قوله في الاولى) اى في صورة الجهل بضرر القلع و (قوله في الثانية) أى في صورة الجهل بضر والترك المقيد بقوله ولم يزل بالقلع الخ (قوله وهو) اى التخير المكردي والاولى اىماقالهالمتولى (قهله وبهيقيدمااقتضاهكلامهما)فيحمل عدم الخيار فيهعلى ماإذاز الاالضرر بالقلع ولم يكن لنقلها مدة لها آجرة فليتامل اه سم عبارة الكردي قولهو بهيقيد الخحاصله ان كلام الشيخين أنجهل ضررقلعها تخيريقتضي أنه لوجهل ضررتركمالم يخير لكن بسبب ماذكر من كلام المتولى يقيد ذلك المقتضى بأنه اذازال ضررالنرك بالقلع اه وعبارة الرشيدي اعلم ان حاصل ما في هذا المقام ان الشيخين صرحا بثبوت الخيار فهاإذاجهل ضرر القلع وسكتاعما إذاجهل ضرر الترك فاقتضى ظاهر صنيعهما انه لاخيار فيهواقتضي كلام غيرهما ئبوت الخيار فيه ايضا مطلقا وقيده المتولى في التتمة بما إذا كان ذلك الضرر لايزول بالقلع اوكان يزول به لكن يستغرق القلع مدة تقابل باجرة و اختار هذا التقييد شيخ الاسلام في شرح الروض اله ثم بعد سرد عبار ته استشكل عبارة النهاية ثم سرد عبارة الشارح تاييد الماذكره من الحاصل المار وقوله واقتضى كلام غيرهما الخهو مرادالشارح بقوله الاتى وقول جم آلخ (قوله انه لوجهل الخ) بيان لما اقتضاه كلام الشيخين(قوله قديطمع في انالبائع الخ) فليكن له الخيار انجهل ضرر تركها مَطَلَقًا (قُولِهِ او اختارالقلع) كذا في النهاية وكتبعليه عشمانصه اي بانرضي هامع كونها مشتملة على الحجارة الكن طلب من البائع القلع اه قول المتن (النقل) عبارة المغنى وشرح المهج القلع والنقل (قوله وتسويه الارض)إلىقولالمتنوفي بيع البستان في النهاية والمغنى الاقوله بقيد بهماالاتيينوقولُه على العادة إلى وذلك واسقطه المغنى وهو آلاولى لانه مندرج في قول المتن الاتي فان اجاز الح ولان ذكره يوهم انقول الشارح الاتى فلااجرة الخراجع له ايضا مع ان رجوعه له مخالف لتصريحهم بلزوم اجرة مدة النقل الواقع بعد القبض حيث خير المشترى كما افاده قوله الآتي إذا خير المشترى (قول بقيد بهما الخ) لعله اراد بقيدالاول اىالنقل قوله الآتى على العادة و بقيدالثاني اى التسوية ما افاده قوله الآتى وهيهناوفهامرالخمنكونالتسوية بالتراب المزال لابتراب اخرمنالارضالمبيعة اومنخارجها (قوله وللشتري اجباره) هذامعلوم من المتن وإنماذكره تمهيد المابعده (قوله وان وهما) اى الحجارة

البيع ببيع الجارية مع حملها وبجاب الخوذكر الفرق الذي نقله الشارح أي والفرض أنه صرح فى البند و الالم يكن نظير مسئلة الحمل ولم يحتج لفرق ينبغي حصول قبض البذر بتخلية الارض تبعالها و إن كان منقو لاحيث كان المقصود بقاء في الارض لانه حيثة بمزلة الزرع مر (قوله نعم انجهل ضرر قلعها او ضرر تركما ولم يزل بالقلع الح) قد يقال هذه الصورة الثانية وهي قوله او ضرر تركما اى دون ضرر قلعها بدليل مقابلته بماقبله هي الصورة المنقولة عن قضية كلام الشيخين في قوله و به يقيد ما اقتضاه كلامهما انه لو جمل الح فتشكل النفر قة بينهما مع اتحاد صور تهما فان اراد بالتقييد المذكور في قوله و به يقيد المذكور في قوله و به يقيد المذكور في قوله و به الشكل النفر قة فقد يردعليه انهم فرض ضرر كل من البرك والقلع كاهو فرض تلك الصورة كيف اشكال النفرة و النفر و بالقلع وكلام شرح الروض سالم من ذلك كا يعلم بالمراجعة اللهم إلا ان يجاب بان يتصور زوال الضرر المقلع وكلام شرح الروض سالم من ذلك كا يعلم بالمراجعة اللهم إلا ان يجاب بان بالقلع و ان حصل به ضرر القلع و يجوز ان يزول الضرر المقلع لا خيار به لعلمه بالمقلم و ان حصل به ضرر آخر و لا يتخير و ان جهل ضرر الترك لؤواله بالقلع و ضرر القلع لا خيار به لعلمه به فلينا مل (قوله و به يقيد ما اقتضاء كلامهما) في حمل عدم الخيار في على الوض ولو سمح له بها به فلينا مدة لها اجرة فليتا ما إذا والها النقل من غير رضا المشترى قال في شرح الروض ولو سمح له بها يفرق بان في القبول اه وقضية ما يا تي حال الجهل مع سقوط الخيار بتركها لزوم القبول في حتاج المفرق وقد يفرق بان في القبول حال الجهل و حال العلم لا فسخ (قوله و ان وه به اله) يفيدا نه لا يازمه يفرق بان في القبول حال الجهل و حال العلم لا فسخ (قوله و ان وه به اله) يفيدا نه لا يازمه

يفيد أنه لا يازمه القبول سم وع ش (قوله تفريغا لملكه) تعليل للمنن والشرحمعا وكذا قوله بخلاف الزرع راجع للمتن كما هوصريح المغنى وللاجبار كافى عش (قول، ولا اجرة الح) اىحيث لم يتخير اه مغنى عبارة سم قولهو لا اجرةله اى لعلمه بالحال قال في شرح الروض و ظاهر آنه لاارش أيضًا اه (قولِهوللبائع النَّقل) اىوانلم يرضبه المشترى (قولِهالنَّسُوية) اىوالنقل ولااجرة عليه لمدة ذلك كامر اه مغنى (قولهزمنه) أى النقل قول المتن (فله الخيار) ولا يسقط خياره بقول البائع انااغرماك الاجرة والارش للمنة نهاية ومغنى قال عش قوله مر ولايسقط خياره اى فله الفسخولا يجبرعلى موافقة البائع اه (قوله و لاضررفيه) افهم انه اذا كان فيه ضرر لا يسقط خياره وهو ظاهر عش ورشيدى (قولهوهو اعراض الح) قال في شرح الارشاد الصغير يظهر في ترك الزرع انه تمليك لانه تآبع لايفر دبعقدو عينهزا اللة لاباقية بخلآف نحو الحجآرة فيهماانتهى وهل يحتاج فى ملكه الى ايجاب وقبول بشرطهمافيه نظروظاهر اطلاقهم عدم اشتراط ذلك اهسم على حج أقول بل ظاهر قولهم التمليك انه لابدمن اللفظ اهعشو اقول قول الشارح كالنهاية حيشام يوجد فيهشر وطالهبة اهكالصريح في اشتراط الايجابوالقبول والقبض وعبارة المغنى نعم لووهبهالهو اجتمعت شروط الهبة حصل الملك ولآرجوع للبائع فيهاوان فقدمنهاشرط فهواعراض كالترك لانهاذا بطل الخصوص بقىالعموم اه صريحة فى الاشتراط (قوله اعراض الخ) اى فيتصرف فيه كالضيف فينتفع به بوجوه الانتفاعات كاكله الطعام و اطعامه لاهل بيته ونحوهم وبنائه بالحجارة ولايتصرف فيه ببيع ولآهبة ولانحوهماو نقل مثله عن حواشي شرح الروض لو الدالشارح اه عش قول المتن (النقل)اي والقلع اه مغني (قوله ان يعيد الخ) فلو تلف فعليه الاتيان بمثله مرر انتهى سم على منهج والكلام في التراب الطاهر اما النجس كالرماد النجس والسرجين فلا يُلزمه مثله لانه ليسمالا اهع ش (قوله ان يسويها) اى الحفر (قوله بتراب منها) اى بتراب اخر من الارض المبيعة (قوله اذاخير المشتري) كذافي المنهج والنهاية والمغنى و الايعاب و قال عش قوله مراذا خيرالمشترىمفهومه انهاذا كانءالمالااجرة لهوالقياس وجوبها مطلقالان تفريغها بعدالقبض تصرف فى يدغيره اه وفيه ان الشارح والنهاية و المغنى و الاسنى صرحوا بالمفهوم المذكور في شرح قول المتن ويازمالبائع النقلالمفروضنى صورةالعلم كامرمن سم وقوله والقياسالخ ظاهر المنعلرضاالمشترى حين العقد بتلف المنفعة تلك المدة قول المتن (ان نقل بعد القبض) اى و لا يمنع و جو دها صحة القبض لصحته في المحل الخالى منها كالامتعة اذا كانت ببعض الدار المبيعة اهرشيدي وَفَ تقريب دليله نظر (قوله لان جنايته) اىالبائع (قبله) اىقبل القبض (قولهومن ثم) اىمن اجل ان جنايته الخ (قوله لو باعها) اى الحجارة و (قوله لزمه) اى الاجنبي و (قوله لان جنايته) اى الاجنبي و (قوله مطلقا) اى قبل القبض او بعده اه عش (قُولَ وكاروم الاجرة ألخ) قضية هذا التشبية انه ان حضل من التسوية قبل القبض لا يجبعلى البائع اوبعده وجب لكن قضية قول سم على حج فيا نقله عن شرح الروض من قوله و ظاهر انه لا ارش له أيضًا عدم الفرق بين كو نه قبل القبض أو بعده آه عش و فيه أن ما تقدم عن سم عن شرح الروض فىصورةالعلمالتي لاخيارللمشترى معهوماهنافىصورة الجهلالتيمعهاالخيار والكلامفي مقامينفلا

القبول (قوله و لا اجرة له) اى لعلمه بالحال قال في شرح الروض و ظاهر انه لا ارش له ايضا (قوله و هو اعراض) قال في شرح الارشاد الصغير و يظهر في ترك الزراع انه تمليك لا نه تابع لا يفرد بعقدو عينه زائلة غير باقية بخلاف نحو الحجارة فيهما اه و هل محتاج في ملكه الى ايجاب و قبول بشرطهما فيه نظر و ظاهر اطلاقهم عدم اشتراط ذلك (قول المصنف او جه اصحها يجب الخ) قال الناشرى عللوا وجوب الاجرة بتفويته على المشترى منفعة تلك المدة و يشكل الفرق بينه و بين الزرع فان قبل الزرع وجوب الأجرة بتفويته على المشترى منفعة تلك المدة و يشكل الفرق بينه و بين الزرع فان قبل الزرع يجب ابقاؤه و الحجارة لا يجب ابقاؤه و قبل مدة تقريغ الحجارة كمدة الزرع قاله السبكي هذا كلام الناشرى و هو صريح في انهم لا يو جبون اجرة مثل مدة نقل الزرع فما في شرح الروض من و جوبه المنوع مر (قوله

منافاة

للمشترى (انجها)ها (ولم يضر)ه (قلعها) بان قصرت مدته ولم تتعب بهسواء اضره تركهااملا لزوال ضرره بالقلع وللبائع النقل وعليه التسوية وللمشترى اجباره عليه وان لم يضر تركها (وانضر) قلعها بان نقصها وانطال زمنه مع التسويةمدة لها اجرة (فله الخيار) ضرتركها اولا دفعا لضرره نعم لو رضى بتركها لهولا ضرر فيهسقط خياره وهواعراض حيث لم يوجد فيه شروط الهبة فله الرجوع فسها و يعودخيار المشتري(فان اجاز) العقد (لزمالبائع النقل) على العادة فلا يكلف خلافها علىالاوجه نظير مامر في الرد بالعيب و ذلك ليفرغ ملكه (وتسوية الارض) لانه احدث الحفر لتخليص ملكه وهي هنا وفمامر أن يعيد التراب المزال بالقلع من فوق الحجارة الى مكانه ولا يلزمه ان يسومها بتراب منهالان فه تغيير المبيع ولا منخارجها لان فيه آيجاب عين لم تدخل فىالبيم (وفى وجوب اجرة المثللمدة النقل) اذا خير المشترى (اوجه اصحها) انها (تجب ان نقل بعد القبض) لتفويتـه على المشترى منفعة تلكالمدة (لاقبله) لان جنايته قبله كالافة كمامر ومن ثملو

(و)يدخل(في بيع البستان الارضوالشجر)والعرش وماله اصل ثابت من الزرع (لانحوغص بابس)وغص خلاف وشجر وعروق يابسين (والحيطان) لذخولها في مسهاه وكذا الجدار المستهدم لامكان البناء عليه (وكذا البناء) الذي فيه يدخل (على المذهب)لثباته(و) يدخل (في بيع القرية الابنية) لتبعها لها (وساحات) ومن ارع (يحيط بهاالسور) والسور نفسه والابنية المتصلة بهوشجرو ساحات في وسطهاعلى الاوجه (لا المزارع) الحارجة عن السورو المتصلة يه فلا تدخل (علىالصحيح) لخروجها عن مساهـا وما لاسور لهايدخل مااختلط ببنائها ويدخلايضاحريمالقرية وما فيه قياسا على حريم الدارولكونالملحظ هنآ مايشمله الاسم وعمدمه وفى القصر محل الاقامة المؤبدة وعبدمه افترقا والسهادبكسراولهمايفرش به الارض من نحو زبل اورمادوفي الجواهرالبائع احق به إلا أن بسط

منافاة قول المتن (و يدخل الخ)أى عند الاطلاق مغنى ورشيدى قول المتن (في بيع البستان) لوكان فيه ساقية دخل متصلها وكذا منفصلها المتوقف عليه نفع متصلها فليتامل اهسم قول المتن (في بيع البستان)قد يخرج الرهن وهو بمنوع فان الحقو فاقالم رانه يدخل في رهن البستان و القرية ما فيهمامن بناء وشجر خلافا لما يوهمه كلامشرحالبهجة سم على منهج أهعش وفىالنهاية والمغنىالبستانفارسيمعرب وجمعه بساتينويعبر عنه بالعجمية بالباغ اه (قوله والعرش) اى التي اعدت لوضع قضبان العنب عليها اه نهاية قال عش قوله اعدت اى و إن لم توضع عليها بالفعل اه (قول و ماله اصل الى قوله و ليسمن البناء في النهاية الاقوله وغصنخلافوقولهو الابنية المتصلة إلى المتن (قوله وماله اصل الخ) قال عش ماحاصله ان مراده به دخولاالاصول من الزرع الذي يحزم قبعد اخرى فيو افق مام دخول نفس الزرع المذكور حتى ينافى مامر من عدم دخول الجزة الظاهرة منها اه (قوله لدخوله في مسماه) بل لا يسمى بستانا بدون حائطكما قاله الرافعي مغنى ونهاية قال عش وفائدة ذكرهذا الحكم هنامعكونالكلام فبمايستتبع غيرمسهاه التنبيه على تفصيل ذلك المسمى والتوطئة لبيان ان المنفصل عنها إذا توقف عليها نفع المتصل كمفتآح الغلق وصندوق الطاحون والةالساقية يدخل في كل من القرية و الدار و البستان و إن يكن من مسهاه اه (قوله وكذا الجدار النح)و تدخل المزارع التيحول البستان اله مغنى قول المتن (وكذاالبناء) ويدخلُ في يعه ايضا الامار وآلسواقى المثبتة عليها بخلاف البئر لايدخل فيهاساقيتها وهوالخشب الالاتوان اثبتت وثبتت اهعش قول المتن (و في بيع القرية الخ) اي عند الاطلاق نهاية ومغنى (قول التبعه الها) في التعليل به مسامحة فان القرية هي الابنية المجتمعة فالبناء من مسهاها اه عش (قوله و الابنية المتصلة به) يعني تدخل الابنية الخارجة عنالسور المتصلة بهوخالفه فيهالنهاية والمغنىو كنذاسم قال وفي شرح العباب وجميع ماهو خارجه اى السور لا يدخل حتى الابنية المتصلة به كما اقتضاه كلام الشيخين و إن بحث الاذرعي الدخول انتهى وكلام شرح الروض كالصريح في عدم الدخول فتامله اله (قوله في وسطها) اي وسط الابنية الهكر دي قول المتن (لاالمزارع) اي والاشجار الخارجة عن السور فلاتدخل ولو قال بحقوقها نهاية ومغني (قوله والمتصل به)عطفعلى السوروضير بهله (قوله والمتصل به) اى الحارجة عن الابنية المتصلة بالسور آه كردى (قوله ما اختلط) اي من مساكن و ابنية نهاية و مغنى و اسنى (قوله قياسا على حريم الدار) عبارة المغنى فى شرح و فى بيع الدار الارض الخويدخل حريمها بشجر والرطب إن كانت في طريق لا ينفذ فان كانت في طريق نافذ فلا حريم لها اه (قوله ولكون المحلظ هنايشمله الاسم)قد يمنعان اسمالقرية يتناول نحومر تكض الحيلومناخ الابل و المحتطب من الحريم فليراجع سم على حج آه عش (قوله افترقاو ما ذكره من الفرق مبنى على انه لا يشترط لجو از القصر مجاوزة حريم القرية وفيه كلام في باب القصر و حاصله انه لايشترط مجاوزة حريم القرية خلافا للاذرعي اى فيحتاج للفرق بينهما اهعش (قول بكسراوله)

ويدخل في بيع البستان الخ)لوكان فيه ساقية دخل متصلهاوكذا منفصلها المتوقف عليه نفع متصلها فليتامل مر (قول المصنف وكذا البناء على المذهب) هل يدخل هذا البناء في رهنه او لااخذا من قوله اول الباب دون الرهن و انمادخل الشجر و الجدار المحيط لانه من مسهاه بخلاف بيت فيه مثلا فيه نظر (قوله والسور) بخلاف الابنية المتصلة به (قوله و الابنية المتصلة به) في شرح العباب وجميع ماهو خارجه اى السور لا يدخل حتى الابنية المتصلة به كافتضاه كلام الشيخين و ان بحث الاذرعى الدخول اه وكلام شرح الروض كالصريح فى عدم الدخول فتامله لكن ان شمل قوله و يدخل ايضاحر يم القرية ما لهاسور لم يشكل بعدم دخول الابنية المتصلة بالسور و انكانت قبل الحريم لانه تابع للقرية دو نها فغايته انه قرية اخرى بجانب تلك وهى لا تمنع استتباعها لحزيها نعم قديقال الحريم حينة مشترك بينهما فغايته انه قرية اخرى بجانب تلك وهى من المساكن و الابنية (قوله و لكون الملحظ هنا ما يشمل الاسم) قديمنع ان اسم القرية يتناول نحوم تكض الخيل ومناخ الابل و المحتطب من الحريم فلير اجع (قوله قديمنع ان اسم القرية يتناول نحوم تكض الخيل ومناخ الابل و المحتطب من الحريم فلير اجع (قوله قديمنع ان اسم القرية يتناول نحوم تكف الخيل ومناخ الابل و المحتطب من الحريم فليراجع (قوله قديمنع ان اسم القرية يتناول نحوم تكف الخيل ومناخ الابل و المحتطب من الحريم فليراجع (قوله قديمنا الحريم فليراجع (قوله قليراجع (قوله قديمنا المنابع المنابع و قوله قليراجع (قوله قليراجع و قوله قليراجع (قوله قليراجع و قوله قليراجع و قوله و تعرف المنابع و قوله و تعرب المنابع و تعرب و تعرب ال

وفى المختار و المصباح بفتح السين اهعش (قوله و استعمل) اى استعمله البائع كماهو ظاهر فتأمله اه (قوله ويجاب الخ)قديقال إن قامت قرينة على أن البسط للتخفيف فو اضحو إلافالا صل في البسط ان يكون للاستعمال (قول يحتمل انه لتجفيفه الخ) قد يقال البسط الذي للتجفيف متميز عن بسط الاستعمال اه سيد عُمر (قُوَّالِهِ باستَعاله) اى استعال البائع إياه قبل البيع بجعله فيها مبسوطا على المعتاد من الانتفاع به في الارض اه عش (قوله إجماعا) إلى المتنفى المعنى (قوله إن ملكها) اى الارض (قوله كمحتكرة) اى مستاجرة اه كردىعبارة غش وهىساحات يؤذن فى البنآء فيها بدراهم معينة فى كل سنة من غير تقدير مدة ويغتفر الجهل بذلك للحاجة اه (قوله لكن يتخير الخ)اى فان اجاز فبحميع الثمن على ما نقله سم على المهجعن الشارحمر كحجانه قال انه الاقرب وعبارته في اثناء الكلام وقال شيخنا في شرح الارشاد ان الاقرب حمل الاطلاق على آلابنية بجميع الثمن ومال اليه مر انتهى اقول وقياس ما تقدم فى تفريق الصفقة التقسيط هنا اه عش (قوله من نحوسعف) والسعف جريد النخل اليابس اهكر دى (قوله و شجر رطب) عطف على بناء اه عَشُّ (قُولُه قصددو امه) ای بخلاف یابس لم یقصددو امه فلا یدخل کما نقله سم مع فرقه بینه و بین الاو تاد بَان يرادهو للقلع و الاو تادللا ثبات عن الايعاب (قوله لدخوله) اى ماذكر من آلارض و ما عطف عليه (قوله دخول بيوت فيها)اى الداراى في يعها (قوله و إنكان لها) اى للبيوت وكذا ضمير قوله الاتى اليها (قوله بابها) اى باب الدار (قوله إلامنها) اى من تلك الابواب (قوله و الاجنحة) اى و الدرج و المراقي المعقودة والسقف والآجر والبلاط المفروش الثابت في الارضنهاية ومغنى (فوله من الطرفين على حًا تُطها)اىلاحدهمافقط أه نهايةاىفلايدخلڧالبيع بل هو باقعلىملكالبائعو إن قال بحقوقها بلهو بهذه الصفة كطبقة متصلة بها فينتفع بهويتو صل اليه من الممر الذي كان يتوصل منه اليه قبل بيع الدار وكانه استشي حق المروراليه من الداروصورة المسئلة ان الطرف الثانى على جدار لغير الدار المبيعة لان نسبته إلى احد الدارين ليس باولىمن نسبته للاخرى اه عش (قوله وبعضهم بالثاني) هو الذي افاده شيخنا الشهاب الرمليُّ اه سم عبارة النهاية الاوجه الثاني كما افآده الو الدرحمه الله خلافالما افتى مه الجلال البلقيني اه قال عش قولهو الاوجه الثانى وتظهر فائدته فيهالو انهدم فانه بعدانهدامه ياخذه البائع ولايكاف إعادته وفيمالو تولد ضرر من صاحب العلو لصاحب السقل ولو باعادة مثل البناء الاول فقط من غير زيادة عليه لانه يضمنه اه (قوله و فصل بعضهم الخ)الظاهر و ان و الدالشارح مر لا يخالف في هذا كايدل عليه تعليله بقوله ان نسبته إلىآلسفل اظهر منهاللعلو إذهذاليس منسو باللسفل اصلا فيكونكلامه مفروضافىغيرهذه وينبغي ان يقال فيها انكان قصد البائع من بناء السقف المذكور بالاصالة جعله سقفا للطريق ثم بني عليه بطريق العرض فلا يدخل و إن كان قصده من بنائه ليس إلا البناء عليه فيدخل فليتامل اه رشيدي (قوله لا يه لا يمكنه) اىالبائعسم وسيدعمر (قوله فقويت التبعية) اىللعلو (قوله المثبت) إلى قوله ويصح جعله في المغنى و إلى قوله وأعترض في النهاية (فنوله و قدرت الخبر) هو قوله يدخل في بيعها (فنوله لان الاحسن) تعبيره باحس يقتضى صحة العطف وينافيه تعليله وما بعده فتامله انتهى سم (قولَه لانعطف الخاص على العام إنما يكون بالواو الخ) اقول ليسهذا بصحيحلوجوه منها ان من آمثلتهمالشهيرة بينهماللعطف يحتى

و استعمل) اى استعمله البائع كاهو ظاهر فتامله (قوله قصده و امه الح) خرج يابس لم يقصده و امه فقى دخوله و جهان قال في شرح العباب كالوكان فيها او تادو قضيته دخولها لكن الوجه خلافه نظير مامراول الباب و نقله اين الصلاح عن بعضهم و الفرق انها تر ادللقلع و الاو تاد للاثبات اه (قوله و بعضهم بالثاني) هو الذي افاده شيخنا الشهاب الرملي (قوله لانه يمكنه) إن عادت الهاء للبائع فقريب (قوله يدخل في يعها) خبر حمامها (قوله لان الاحسن) تعبيره باحسن يقتضي صحة العطف و ينافيه و ما بعده فتامله (قوله لاعاطفة لان عطف الخاص على العام انما يكون بالو او الح) اقول ليس هذا بصحيح لوجود فتامله (قوله لاعاطفة لان عطف الخاص على العام انما يكون بالو او الح) اقول ليس هذا بصحيح لوجود

يدخل (في بيع الدار الارض) إجماعا ان ملكها البائع و إلا كمحتكرة وموقوقة فلا تدخل لكن يتخير مشتر جهل (وكل بناء) ولو من نحوسعف وشجر رطب فيها ويابس قصد دوامه كجعله دعامة مثلا لدخوله فىمساهاو اخذمنه بعضهم دخول بيوت فيهاو إنكان لهما ابواب خارج بابهما لايدخل اليهـا إلّا منها وخالفهغيره والذي يتجه ان تلك البيوت ان عدها اهل العرف من اجز اتها المشتملة هي عليها دخلت لدخولها حينئذ في مسهاها حقيقة وإلافلاو الاجنحة والرواشنوسا باطجذوعه من الطرفين على حائطها وليسمن البناءفيها نقض انهدم لانه منزلة قماش فيها ولو باععلواعلى سقف له فهل يدخل السقف لانه موضعالقر اركارض الذار او لايدخىل ولكنيه يستحق الانتفاع به على العادة اىلان نسبته إلى السفل اظهر منهاللعلو افتي بعضهم بالاول وبعضهم بالثانى وفصل بعضهم بين سقفعلى طريق فيدخل لانه لايمكنه الانتفاع به ه:ــا فقويت التميــة فـه وسقف على بعض دار السائع ای او غیرہ فلا يدخل إذلامقتضي للتبعية

مفردبكر بفتحها(والسرير) والدرج والرفوف التيلم تسمر لخروجها عناسمها (و تدخل الابو اب المنصوبة) دون المقلوعة (وحلقها) بفتح الحاء (والاجانات) المثبتة كإياصله وهي بكسر الهمزة وتشديدالجيم ما يغسل فيه (والرف والسلم) بفتحاللام(المسمرانوكذا الاسفل ونحجري الرحا) إن كان مثبتا فيدخل (على الصحيح الان الجميع معدود من اجزائها لاتصالها بها واعترضقوله كذابجريان الحلاف في الثلاثة ايضاكما باصله واجيب بانه فهم اختصاصه بماذكره والاولي ان بحاب مانه إنما فعل ذلك لينبه بهعلى فائدة دقيقة هي انضعف الخلاف خاص مالاخير لاغير (والاعلى) منهما (ومفتاحغلق)بفتح اللام (مثبت) فيدخلان (في الاصح) لانها تابعان لمثبت وفي معناهما كل منفصل توقف عليه نفع متصل كغطاء التنور وصندوقالطاحون والبشر ودرار ببالدكان والات السفينة قال الدميرى عن مشايخ عصرهو مكتوبهامالم يكن للبائع فيهبقيةحق ثمم رده بان المنقول انه لا يلزم البائع تسليمه لانه ملكه وحجته عندالدرك وخرج بالمثبت الاقفال المنقولة فلا

مات الناسحتي الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وزارك الناسحتي الحجامون مع ظهور أن المعطوف فيها خاص والمعطوف عليه عام الثانى ان المحقق ابن هشام صرح بان حتى قدتشارك آلو او في عطف الخاص على العامويمن نقله عنهواقر هالسيوطى معسعة اطلاعه فىالعربية الثالثان المغايرة التى ادعاها ووجهم اصحة العطف تنافى صحةاله طف لانشرط كون المهطوف بعضا اوكبعض والمغايرة المذكورة تنافى ذلك فالصواب صحة العطف هنامع كون المعطو ف خاصاو المعطو ف عليه عاما اهسم بحذف (قول لا يسمى بناء) تا مله مع قوله السابق وكل بناء ولو من تحو سقف الاسيد عمر قول المتن (لا المنقول)قال في العباب و هل يخير المشترى ان جهلكونهااى المذكورات فى الدار و احتاج نقلها مدة لمثلها اجرة وجهان قال الشارح فى شرحه وقياس مامر في الاحجار المدفونة انه يخير سم على حجاه عش (قوله و سكونها) و هو اشهر من فتحهانها ية ومغنى (قوله و الدرج) اى السلم اهكر دى (قوله التي آم تستمر) راجع للسرير و ما بعده و قديقال للدلو و ما بعده جميعا (قوله لخروجها) اى الامثلة المذكورة (قوله عن اسمها) اى الدارو الاضافة للبيان فكان الاولى عن مسماها قول المتن (و تدخل الا بو اب المنصوبة)و مثلها المخلوعة وهي باقية بمحلها أمالو نقلت من محلها فهي كالمقلوعة فلاتدخلاه عش(قوله فى الثلاثة) اى الاجانات والرف والسلم (قوله واجيب الح) هذا الجواب حاصله الاعتذارع المصنف في هذا الصنيع بان في كلام المحرر ما يوهمه و إنَّكان غير صحيح في نفسه و ليس الغرض منه دفع الاعتراض بتصحيح كلام المصنف كالايخني اله رشيدي (قوله بانه) اي المصنف (فهم اختصاصه)عبارة النهاية والمغنى فهم المصنف ان التقييد اي بالمثب وحكاية الخلاف لم و لياه فقط اله (قوله بماذكره) أي بالاسفل من حجري الرحى (قوله على فائدة الخ) هذه الفائدة الدقيقة لا تقتضي عدم ذكر الخلاف فيما قبل هذا المفهم القطع فيه بل كان المناسب ذكر ه فيه قبل كذاعلى وجه يدل على قو ته اه سم و بصرى (قوله لانهما تابه ان) إلى قوله و بحث في النهاية وكذا في المغيى الاقوله قال الدميري إلى وخرج وقوله وصندوق الطاحون وهوما عملافيه الحبوب فوق الحجر الهكردي (قوله والبئر) اي وصندوق البئر لعله هو ما يجمع فيه الماء (قوله و در آريب الدكان) اى الو احه منصوبة او لا اهمغنى (قوله بقية حق) اى كان يكتب فيه دار أخرى للبائع (قوله تمرده) هو المعتمد اه عش (قوله أنه لا يلزم البائع تسليمه) ومثل ذلك حجج الوظائف فلا يلزمه تسليمها للمفروغ له اه عش (قوله عند الدرك)اى المطالبة الهكر دى

منها ان من أمثلتهم الشهيرة بينهم للعطف بحتى مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة و زارك الناس حتى الحجاء و ن مع ظهور ان المعطوف فها خاص و ان المعطوف عليه عام فلوصح ماقاله امتنع العطف في هذه الامثلة التى تما لاعليا لا لله عليه الله الله عليه الائمة الله الله تمه ما الله الله عنه و اقر ه السيوطى مع سعة اطلاعه في العربية فقال و قال ابن هشام قد تشارك الخاص على العام و عكسه حتى اه ولولم يصرح بذلك كانت الاه ثلة التى الواوق هذا الحكم اى عطف الخاص على العام و عكسه حتى اه ولولم يصرح بذلك كانت الاه ثلة التى ادعاها أكثر منها الائمة المتضمنة لعطف الخاص على العام مصرحة بذلك والثالث أن المغايرة التى ادعاها و وجه مهاصحة العطف تنافى صحة العطف لانشرطه كون المعطوف بعضا او بعض والمغايرة المذكورة تنافى ذلك فالصواب صحة الدلم لا مثلة السابقة و غيره و ان تعبير ابن همام بقد إشارة إلى ان المعطوف به العضم ما يشمل الجزء كافى اكت السمكة حتى راسها إذ من لو ازم الخاص صدق العام عليه و السمكة تحتى راسها إذ من لو ازم الخاص صدق العام عليه و السمكة كونها اى المذكورة المائد كورات في الامثلة في الدار و احتاج نقلها مدة المها الحرة و جهان قال الشارح في شرحه و قياس مامرفي الاحجار المدفونة انه يخيراه (قوله على فائدة دقيقة) هذه الفائدة الدقيقة لا تقتضى عدم وقياس مامرفي الاحجار المدفونة انه يخيراه (قوله على فائدة دقيقة) هذه الفائدة الدقيقة لا تقتضى عدم وقياس مامرفي الاحجار المدفونة انه يخيراه (قوله على فائدة دقيقة) هذه الفائدة الدقيقة لا تقتضى عدم وقياس مامرفي الاحجار المدفونة انه يخيراه (قوله على فائدة دقيقة) هذه الفائدة الدقيقة لا تقتضى عدم ذكر الخلاف فيماقبل كذا على و جه يدل على قو ته

و من ثم و جب شرط دخو له لئلا يختلط بماء المشترى فيقع تنازع لاغاية له كمامرو بحث بعضهم في دار مشتملة على دهايز به مخز نان شرقى و غربى باع مالكها الشرقى او لا دخل ذلك الجدار اى وجدار الغربي

(قوله و من أُم الح) عبارة العباب و لا المعدن الظاهر و لاماء البئر المقارن للعقد حتى يشترط دخوله أي الماء وُ المعدن مع معرفته قال في شرحه اي كل من العاقدين بالعرض و العمق سم على حج اهعش عبارة المغنى فرغ لايدخلفي بيع الدار ونحوها اذاكان بها بثرماء ماءالبئر الحاصل حالةالبيع كالثمرة المؤبرة وماءالصهر يجفان لميشرط دخو لهفى العقد فسدلاختلاطه بالحادث فلايصح بيعماو حدهاو لا بدمن شرط دخوله ليصح البيع بخلاف ماءالصهريج ويدخل فى بيعها المعادن الباطنة كالدهب والفضة لاالظاهرة كالملحوالنورة والكبريت فحكم الظاهرة كالماء الحاصل فيأنه لايصحبيع ماذكر ولاتدخل هيفيه إلابشرطدخولهااه (اولاواطلق) ايثم باع الدهليز وكذا يقال في قوله آلاتي او الدهليز اولااي او باع الدهليز واطلق ثم باع الشرق مثلا وظاهر أن بيع الدهليز في الاولى والشرقي في الثانية ثانياليس بقيد وَإِنْمَافِيدَهُمَا بِالْاوِلِيَةُ لِيظَهْرُوهُولُهُ الْاتِّياوِهُمَامِعًا آيَفُوقَتُواحِد (قُولِهِ اوهما) ايالمخزن الشرق والدهليزوكان الاولى او اياهما (قول ما اوجب) ببناء المفعول و (قول و لكلّ) متعلق معنى لكل من الوقوع وأو جب (قوله و فيه ذكره احرا) و هو قوله أو همامعا الخ (قوله لم يتو افقا) أي الايجاب و القبول (فيه) اي تفريق الصفقة (وصّح) اى العقد في تفريق الصفقة (بقسطه) اى من الثمن (قوله صحته) خبر الموصول قول المتن (وفي بيع الدابة نعلما) اي المسمر كاقال السبكي وغيره وهل شرطه كون الدابة من الدو اب التي تنعل عادة كالخيل والبغال بخلاف غيرها كالبقر اولافرق فيه نظر وظاهر عبارتهم انه لافرق سم على حجو مانسبه الىظاهرعبارتهم وهومقتضى قول الشارح لاتصالها الخ اه عش (قوله وبرتها) الى أوله و نازع في النهاية والمغنى إلا فوله و ظاهر الى الفرع (قوله و برتها) اى الحلقة التي في أنفها وكذا لا يدخل في بيعها مقودها ولجامها وسرجها وعذارها وقتبها نهايةومغني (قوله لاتصالهابها) ايمع كون استعمالها انفعة تعود على الدابة فلا يرد عدم دخول القرطو الخاتم والحزام مع اتصالها بالعبد اهع ش (فوله لعدم المسامحة بهما) يؤخذ من هذا التعليل انهمالوكانا من جو هر نفيسكان الحكم كذلك اه سيدعمر (قوله ولو ساترعورته)استقرب سم انه لايلزم البائع ابقاؤه الى ان ياتي له المشترى بسأتر و استقرب عش لزوم الابقاء باجرة على المشترى (قوله نعله) اىمداسه اه منى (قوله وحلقته) اى القرط اى فى اذنه اه نهاية (قوله وناز عالسكي الخ)ضعيف اله عش (قوله بانه كالثوب)اى فيكون من محل الخلاف اله رشيدى (قوله من النَّقَد)عبارة سم على منهج لوكان للرقبق سن مزذهب فهل تدخل في البيع وهل يصح اذا كان الثمن ذهبافيه نظرو لايبعدالصحةو آلدخو لوإن كانالثمنذهبا كمامالاليهمرو لانهالاتقصد بالشراءبوجهفهي متمحضة للتبغية وغير منظور اليهابل ربما تنقصهو تنفر منهو بهذافارقت عدم الصحة في بيع دار تصفح أبوابها بالذهب اذاكان الثمن ذهباو يمايوضح الصحة هناانه لايطمع في اخذالسن والتصرف فيهاو لا يلاخط ذلك بوجه بخلاف صحائف الباب اه عش (قوله رطبة) سيذكر محترزها بقوله اما الجافة ثم هو الى قول المتن و ورقها في النماية و المغنى (قول او تبعاً) كان باع الارض و اطلق اه عش (قول كامر) اى في اولاالبابقولالماتن (دخلءروقها) آى إن لم يشرط قطعها اى الشجرة نهاية ومغنى وسينبه عليه الشارح في شرح او القطع (و جاوزت العادة) و إن خرجت بذلك الامتداد عن ارض البائع كان لصاحب الارض

(قوله و من ثمو جبشرط دخوله) عبارة العباب و لا المعدن الظاهر و لا البئر المقارن للعقد حتى يشترط دخوله اى الماء و المعدن مع معرفته قال في شرحه اى كل من العاقدين بالعرض و العمق اه (قوله و في يبع الدابة نعلها) اى المسمر كاقاله السبكى و غيره و هل شرطه كوت الدابة من الدواب التى تنعل عادة كالحيا و البغال و الحمير مخلاف غيرها كالبقر او لا فرق فيه نظر و ظاهر عبارتهم انه لا فرق و للصنف لا تدخل ثياب العبد حتى ساتر عورته فهل يلزم البائع إبقاء ساتر عورته إلى

أيضا أو هما معا لرجلين وقبل كل ما بيع منه بطلا لاستحالة وقو ع جميعما أوجب لىكل فلم يتوافق الايجاب والقبول وفيها ذكره اخرانظراذ تفريق الصفقة لم يتوافقا فيه إلا لفظاوصح فيالحل بقسطه فكذا هناوحينئذ فالذي يتجه صحته لكل منهما فها عدا ذلك الجدار تفريقا للصفقة فيهالتعذر وقوعه لاحدهماولا يدخل ترفي قوسو لؤلؤة وجدت ببطن سمكة بلهي للصادالاإن كان فيها اثر ملك كثقب فتكون لقطة أي للصياد فما يظهر لانه واضعاليد عليها اولا ويد المشترى مبنية على يده (و) يدخل (فى ببع الدابة نعلما)و برتها لانصالهما بهاإلاان كانا من نقدلعدم المسامحة سما (وكذا ثياب العبد) يعنى القن التي علي حالة البيع تدخل (في بعه في الاصح) للعرف (قلت الاصح لا تدخل ثياب العبد) في بيعه **ولو**ساترعورته(واللهاعلم) إذلاعرف فىذلك مطردوكما لايدخل سرج الدابة في ببعهاو لاتدخل ذملهو حلقته وخاتمهقطعاونازعالسبكي

فى النعل بانه كالثوب وظاهر دخول نحو أنفه وأنملته من النقد لأنه من أجزائه كماعلم ممامر فى الوضوء تكليفه ﴿ فرع ﴾ اذا (باع شجرة) رطبة وحدها او مع نحو ارض صريحا او تبعاكمامر (دخل عروقها) و ان امتدت و جاوزت العادة كما شمله كلامهم (و ورقما)ولو يابسينعلىمااقتضاه اطلاق الرافعي لكن قضية كلام الكفاية ان الورقكا لغصن وهو متجه بجامع اعتياد قطع يابسكل منهما بخلاف العروق و او عيه نحو طلع وقياسها العرجون تبعالها ثم رايت الزركشي بحث (٤٥١) في الشماريخ انها للبائع قال لان العادة

قطعهامعالثمرةاه وشيخنا قال ومثلها اىاو دية نحو الطام العرجونفما يظهر خلافالمن قال انهلن له الثمرة اه و ماعلل به الزركشي من انقطعها مع الثمر ة لما اعتيد صيرها مثلهوجيهوبه يعلم الفرق بينها وبينالاوعية لانها تنفصل عنها الثمرة عادة فتكون بالغصن اشبه مخلاف العرجون وشمار بخه وياتى فىانذلك فى المساقاة للعامل او المالك ما يستانس بملاهنااذماللعامل كالثمرة وما للمالك كالاصل فينبغى أن ماصرحوافيه بانه للعامل يدخلهنا ومالافلا (وفي ورق التوت) الابيض الانئي المبيعة شجرته في الربيعوقدخرج(وجه)انه لايدخللانه يقصدلتربية دو دالقزو برد با نه حيث كان للشجرة ثمر غدرورقها كان تابعالامقصو دافدخل فى بيعهاو من ثبم دخل و رق السدرعلى الاصح ويؤيد ذلك احد احتمالي البيان المنقول عن الماوردي والروياني فىورق الحناء ونحوه عدم الدخول وعلله بانه لاتمرله غدر الورق يخلافالفرصادوبه يعلم انماله ثمركالفاغية يدخل ورقهولايدخلو رقالنيلة اذلاتمرغىرە لاتنبيه ﴾ نقل

تكليفه قطع ماوصل الى ارضه اه عشقول المتن (وورقها) اى اذا كان رطباو لا فرق في دخول الورق بين ان یکون من فرصاد و سدر و حناءو توت ا بیض و نیلةو غیرها نها یة و مغنی ع ش(قوله و هو متجه)و فاقاللنها یه والمغي (قول، واوعية نحو طلع)عطف على قول المتن عروقها عبارة النهاية والمغنى والروض مع شرحه ويدخل ايضا الكمام وهو بكسر الكاف اوعية الطلعوغيرهو لوكان ثمرهامؤبرا اه (قولهوقياسها العرجون) معتمد اه عش (قوله تبعالها)اىللاوعية(قولهوشيخنا)عطفعلى الزركشي(قوله فيما يظهر)اعتمده النهاية و المغنى (قوله لمن قال الح) يعنى البلقيني اه نهاية (قوله من انقطعها) اى الشماريخ (قوله بخلافالعرجون)قضيته مخالفة شيخه آه سم واعتمد المغنى والنهاية ماقاله الشيخ كأمر(قوله في أنّ ذلك)اىماذكرمنالعرجون والشماريخ فبحثُذلك (قوله في المساقاة)الاولى تقدّيمه على في أنّ ذلك (قوله للعامل) اي مع المالك (او المالك) أي خاصة و به يندفع ما ياتي عن سم قوله او المالك لفظة او اصلحت في آصله بدون فلير أجع و ليتامل اهسيد عمر (قوله ما يستانس الخ)فاعل يأتى (قوله فينبغي ان ماصر حو ا الخ)سياتي ان الشهاريخ بينهما فليلاحظ ذلك مع ماذكره اه سم اى هنا من أختصاص المشترى بها (قوله الابيض) الى قوله ويرد في النهاية والمغنى قال عش في اضافة الورق الى التوت صريح بان التوت اسم للشجر وفى تقييده بالابيض تنبيه على ان التوت شامل للاحمر لكن فى المختار التوت الفرصاد و فسر الفرصاد بانه التوت الاحراه (قوله الابيض) لم يظهر وجه التقييد به فإن الاحريقصدو رقه لتربية الدود ايضا بل هو الغالب فى بلادنا (قوله فى الربيع)متعلق بالمبيعة (قوله وقدخرج) اى بزر الورق ﴿ فَرَعَ ﴾اشترىشجرةفرصاد ولاورق عليها فاورقت في يده ثم فسخكانالو رقاله كذا اجاب بهمر في درسه ثم اجاب بخلافه فالمسئلة فيهاوجهان سم على المنهج اقول وجه الاول ظاهر كالصوف واللبن الحادثين ب يدالمشتري اهعش (قوله للشجرة) اي كشجر التوت(قولهكان تابعا) اي الورق (قوله ومن ثم) اي من اجل انه حيث كان للشجرة الخوكذ االاشارة في قوله ويؤيد ذلك (قوله في ورق الحناء ونحوه) واعتمد المغني والنهاية وفاقالا فتاءوالدونقله سم عنالروضدخولالاوراق مطلقا وانه لافرق فيه بيزان يكون من فرصادوسدروحناءو توت ابيض و نيلةو ان يكون من غير ذلك (قول و به يعلم) اى بالتعليل المذكرر قهله ولا يدخل الح)والظاهر انه مماعلم بالتعليل المار فكان الاو فق الآفيدان يقول و ان ما لا ثمر له كالنيلة (يَدْخَلُ وَرَقَهُ (قُولُهُ وَغَيْرُهُ) أي نقلُ غير الحريري(قوله آنه)أي الفرصاد (قوله عنه به)أي عن الفرصاد بالترت(قوله لانه)اىالتوت(قوله لايوافق) اىقول السبكي (شيئامن ذلك)اماعدم موافقته لما نقله لحريري فظاهر لانه جعلهما مترادفين ومانقله الحريري يفيدالمباينة واماعدم موافقته لمانقله غيرالحيري فلانمانقله الغيريفيدانالفر صاداخص من التوت (قوله الاان يثبت الخ)استثناءمن عدم صحة قول السبكي المفهوم من قوله لا يو افق شيئا من ذلك فتا مل (قوله انه) أى التوت (مشترك) أى بين الثلاثة (قوله بما يو افق هذا) اى الاشتراك (قوله مشترك بين الثلاثة) محل تامل اذلا يلزم من تفسير لفظ بلفظ مشترك ان يكون

ان ياتى له المشترى بساتر فيه نظر و يدل على عدم اللزوم جو از رجوع معيرساتر العورة كاتقر رفى باب العارية اه (قول المصنف و و رقها) فرع مشترى شجرة فرصاد لاورق عليها فاورقت فى يده ثم ردها بعيب فمن له الورق و جهان (قوله و اوعية) عطف على ما يدخل فرع فى فى الروض وشرحه و يدخل الكام ولوكان ثمرها مؤبر الهوهو يفيد الدخول ايضا اذا لم يو برفا نظر لو شرط الثمن للبائع (قوله بخلاف العرجون / قضيته مخالفة شيخه فى العرجون (قوله فينبغى أن ماصر حو افيه با نه للعامل يدخل هنا) سياتى ان الشهار يخ بينهما فليلاحظ ذلك مع ماذكره (قوله في ورق الحناء و نحوه عدم الدخول)

الحريرىعن اهل اللغة ان التوت اسم للشجر و الفرصاد اسم للثمر وغيره عن الجوهرى ان الفرصاد التوت الاحمر فقول السبكي انه التوت وعبرعنه به لانه اشهر لا يو افق شيئا من ذلك الا ان يثبت انه مشترك ثم رايت القاموس صرح بما يو افق هذا فانه قال التوت الفرصاد وقال في الفرصادهو التوت او حمله او احمره اه فكل منهما مشترك بين الثلاثة (واغصانها الا اليابس)

منهاوعوده للئلاثة الذي اوهمه المتن غير مراد و ذلك لاعتبادالناس قطعه فكان كالثمرة اماالجافة فيتبعها غصنها اليابسوفي الخلاف بتخفيف اللاموهو البان وقيل الصفصاف خلاف منتشرورجح ابن الاستاذ قول القاضي انمنه نوعا يقطع من اصله فتدخل اغصانه ونوعايتركساقه ويؤخذغصنه فهوكا لثمرة وكلام الروضة مشير لذلك (ويصحبيعها)رطبة ويابدة (بشرط القلعاوالقطع) ويتبع الشرط فعروقها فی الاول للمشتری وفی الثاني باقية للبائعو نحوورقها واغصانها يدخل معشرط احد هذين وعدمه ولو ابقاهامدةمع شرط احد ذينكلم تلزمه الاجرة الاان طالبه البائع بالمشروط فامتنع ولوسقط ماقطعه او قطعه على شجر البائع فاتلفه ضمنه ان علم سقوطه عليه والافلا كذاافتي به بعضهم وفيه نظر ظاهر لان التلف من نعله فليضمنه

المفسر مشتركا بينجميع تلك المعانى بل الظاهر ان مقصوده من قوله التوت الفرصاداى باعتبار احدمعانيه الاتية والتعريف بالاعمسما في التعاريفاللفظيةسا تغشائع فمحصله انالتوت اسم للشجر والفرصاد اسم له او لمطلق الثمر أو لاحمره الهسيد عمر (قوله منها) اى الاغصان (قوله وعوده للثلاثة الخ) اعتمده مر أه سم أى حيث قال في النهاية نعم أن رجع الاستثناء للثلاثة وهو الاصح لم يدخلها اليابس مطلقا اهاى لامن ألعروق ولاالاغصان ولاالورق عشوو افق المغنى الشارح في اختصاص الاستثناء بالاغصان وفي دخول اليابس من العروق دون الاخيرين (قهل بتخفيف اللام) اي مع كسر الحاء اه (قهل وذلك لاعتياد) الى المتن في النهاية وكدا في المغنى الاقوله وقيل صفصاف وقوله وكلام الروضة مشير لدلك (قوله ورجح ابن الاستاذ الخ)معتمدعش ورشيدي(قوله انمنه)اى الخلاف (قوله فهو كالثمرة) أى فلا يدخل الظاهر منه في البيع اهع شوقال السيدعمر وعليه فهل يشتر طشرط القطع لآنه يتزايد وكمان كالجزة اولاكالثمرة الظاهر الاول اه (قول لذلك)اى لمار جعه ابن الاستاذ او لترجيح قول القاضي (قوله ويتبع الشرط) الى قوله كذا افتى في النهاية (قول في الاول) اى في شرط القلع (قول المشترى) اى فياخذهاوان ترتب على اخذهاهدم بناءعليهاللبأ ئع لانه كامهرضي بذلك ولاتقصير من المشترى لانه لا يمكنه اخذذلك الا بهدم ما فوقه اهع ش(قوله باقية للبآئع و تقطع الشجر ةمن وجه الارض نهاية و مغنى اى على ما جرت به العادة في مثلها فلو اراد المشتري حفر جزء من الارض ليتو صل به الى زيادة ما يقطعه لم يمكن عش (قوله ونحوورقها الخ)اىكاوعية نحو طلع (قوله ورقهاو اغصانها)اىغيراليابستينڧاارطبة اه سماى عند الجمال الرملي خلافا للشارح (قوله احدهذين) اى القلع و القطع و (قول فامتنع) اى فتار مه الاجرة من حين الامتناع اه عش (فوله شجر البائع)ليس بقيد (فوله وعدمه) صادق بالاطلاق وشرط الابقاء فليراجع اه رشيدي (قولد ان علم) اي ويظهر ذلك بالقرينة آه عش (قوله بعضهم) قال سم هذا البعض هو شیخنا الشهاب الرملیویصر ج بما افتی به قول الشیخین ثم سرد قولها راجعه ان شئت (قول و فیه نظر ظاهر الخ)رده النماية بما نصه و تنظير بعضهم فيه إن التلف من فعله الى اخر ما فى الشرح غير صحيح نشاله من عدم استحضاره المنقول فقدصرح بماافتي الوالدبه الشيخان في باب اتلاف البهائم وعبارة ابن المقرى في روضهو انخر بشجرة فىملكه وعمرانها تسقط على غافل ولم يعلمه ضمن والافلا يضمنه اذلا تقصير منه اهقال عشقو له من عدم استحضاره المنقول لكن هذا المنقول مشكل في نفسه فان الضمان لما تلف مخطاب الوضع

لذى فى الروض و الأوراق اى و تدخل الاوراق ولو من فر صادو سدرو حناء اه و مثل ذلك و رق النيلة مر و حاصله دخول الاوراق مطلقا و ان لم يكن للشجرة ثمرة غيرها كورق النيلة و بذلك افتى شيخنا الشهاب الرملى و يؤيده ما ياتى فى الخلاف و هل السكلام فى غير الجزة الظاهرة ما تجزم الاعتمل لاوان الجزة المذكورة الما تلق للبائع اذا دخلت الاصول فى البيع تبعاليع الارض اما اذا بيعت هذه الامور استقلالا فان البيع يتناول جزتها الظاهرة ايضا و يحتمل نعم و يدل عليه ماسياتى انفاعن القاضى ان الخلاف الذى يترك ساقه و تؤخذ اغصا نه لا تدخل اغصا نه فى يعه و يؤيده ان الجزة اذا لم تدخل مع بيع الارض فكذا مع بيع اصلها و حده ثم اور دته على مرفتوقف و جوز حمل الجزة الظاهرة على بعض الظاهرة (قول و و و ده للثلاثة الخ) اعتمده مر (قول ه فيتبعها غصنها اليابس) اى ايضا و سكت عن ورقها مطلقا اه (قول و اغصانها) اى غير اليابستين في الرطبة (قول ه ان علم مقوطه بلايقال من لازم البيع بشرط القطع الرضا عايتولد منه من الاتلاف لا نا عنع ان القطع يستلزم الاتلاف (قوله افتى به بعضهم) هذا البعض هو شيخنا الثهاب الرملي و يصرح بما افتى به قول الشيخين في اب ضمان اتلاف البهائم و الفظ للروضة ما نصه و انه لوكان يقطع شجرة فى ملكم فسقطت على رجل احد النظارة فانكسرت فان عرف القاطع انهاذا اسقطت تصيب الناظر ذلك او عرف فسقطت على رجل احد النظارة فانكسرت فان عرف القاطع انهاذا الغفلة عن المنقول و عدم الناظر ذلك و لا اعلمه القاطع ضمن القاطع سواء دخل ملكه باذنه او بعير اذنه فان عرف فه الناظر ذلك او عرفاه جيعا او جهلاه فلا ضمان اه و به يسقط النظر المذكور و يظهر ان منشاه الغفلة عن المنقول و عدم

مطلقا والعلم وعدمه انما يؤثر فى الاثم وعدمه ولو ارادمشترط احدذينك استئجار المغرس لبيقيها فيه فللقفال فيه جو ابان و الذى استقرراً يه عليه المنع بخلاف عاصب استاجر محل غرسه ليبقيه فيه لان المحل هنا بيد المالك وثم بيدالبائع فلا يمكن قبضه عن الاجارة قبل احدذينك وقياسه انه لا يصح شراؤله أيضا فان قلت قد يفرق بان تلك يتاتى التفريغ انه لا يصح شراؤله أيضا فان قلت قد يفرق بان تلك يتاتى التفريغ

منها فلاتعد حائلا مخلاف هذهلان القصدباستئجار اوشراء محلها ادامة بقائها (وبشرط الابقاء) انكانت رطبة كايفهمه قولهالاتى ولوكانت يابسةالي اخره والا بطل البيع بشرط ابقائها ما لم يكن غرض صحيمه في بقائها لنحووضع جذع عليها كمامحته الاذرعي (والإطلاق يقتضي الإبقاء) في الرطبة كما يفهمه ذلك ايضالانهالعرفوانكانت تغلظ عما هي عليه وفيما تفرخ منها ولوشجرة الخرى بناءعلى دخوله كاياتي لكن لو ازيل المتبوعهل يزال التابع كما هو شان التابع اولالانه بوجوده صار مستقلارجح بعضهم الاول وبعضهم الثانى ولعله الاقربلانه يغتفر فىالدوام في مثل ذلك ما لا يغتفر في الابتداء ولان البائع مقصر بعدم شرط القطع نظير ماراتي هذا كله ان استحق البائع الابقاء والاكان غصب ارضا وغرسهاثم باعه واطلق فقيل يبطل البيع وقيل يصح ويتخير مشتر جهلوهو الاوجه واختلف جمع متأخرون فياو لادالشجرة الموجودة والحادثة بعد البيع هل

ولافرق فيه بين العالم وغيره اه و ايضا ان ماهنا في غير ملك المتلف و ما نقله عن الشيخين في ملك (قولِه مطلقا) اىعلم او لا عش (قوله بخلاف غاصب الخ) اىغاصب ارض غرس فيها شجر اثم استاجر محل غرسه فان استئجاره صحيح (قوله هنا) اى فى مسئلة الغصب (بيد المالك) اى للشجر اه سم فيمكن قبضه من الاجارة (قوله فلا تعدحا ثلا) قديقال الحيلولة انما تعارض القبض و انول قديشكل على هذا الذي قاله القفال من المنعوعلى هذا الفرق الذي ابداه الشارح ماقالو ممن ان من ارادشراء زرع لم يبد صلاحه لرعيه فطريقه انيشترى الزرع بشرط القطع ثم يستأجر الارض فليتأمل ثم بحثت معمر فوافق على اشكال كلام القفال في نفسه ومخالفته لما قالوه واستبعد الفرق المذكور اهسم عبارة السيد عمر بعد كلام نصها والقلبالي جوابه اى البلقيني القائل بالصحة اميل اه (قوله لان القصد الح) قديتمال ان هذا القصد لاينا في امكان التفريغ من الشجر (قوله انكانت رطبة) الى قول آلمتن و الاصح في النهاية الا قوله بناء على دخوله كما ياتى وقوله لانه يغتفر الى هذا كله و قوله و اذا دخلت الى ثم قال (قوله كايفهمه) فيه شيء اه سم عبارة عش قدينازع في افهامه ماذكر لان ما ياتي مفروض عند الاطلاق ولزوم القطع فيه لا يستلزم البطلان عندشرط الابقاءآه(قوله لنحو وضع الح)الاولى كنحو الحبال كافكافي المغنى قول آلمتن (و الاطلاق) اى بان لم يشرط قلعاو لا قط الولا ابقاء الله مغنى (قوله ذلك) أى قوله الاتى الخ (قوله و فيما تفرخ منها) عطف على قوله في الرطبة و (قوله كاياتي) اى في قوله و الذي يتجه الدخول الخاهكر دى (قوله و لعله الافرب) اى الثاني (قوله ما ياتي) اى فى قوله ويرد بان البانع الخ (قول هذا كله) اى افتضاء الاطلاق آلا بقاء فى الرطبة و ما تفرخ منها ولو شجرة اخرى او ازيل المتبوع (قوله ثم باعه) اى الغراس و (قوله و اطلق) اى مخلاف مالوشرط الابقاء فالظاهر بطلانالبيع لاشتماله على شرط فاسدصريحا اهعش عارة الرشيدى قوله واطلق خرجبه ماإذاشرطالا بقاءو ظاهرانه يبطل البيع قولا واحداللشرط الفاسدو مالوشرط القلع اوالقطع وظاهرانه يصحقو لاو احدافلير اجع اه (قوله الموجود) اى وقت البيع (قوله التي بالارض) ظاهر مو ان وصلت العروق الى ارض الغيرو نبتت منها وهوكذلك لكن لصاحب آلارض حينئذ تكليف مالك الشجرة ازالة ماوصلالىملكمفان رضى ببقائه فلااجرة فهوعارية اهعش (قول استحق ابقاءها الح) هل هذاغير قوله السابق وفيها تفرخ منهافان لم يكن فماحكمة الجمع بينهما والجواب أن ذلك محال على هذا اله سم وفي عش مانصه بتي مّااذاتطعهاو بتي جدور هاهل يجب علّيه قطع الجدور اوله ابقاؤها كماكان يبتى الشجرة اويفصل بينان تموت الجدوروتجف فيجب قلعها كالوجفت الشجرة لانهاحينئذ لاتزيدعايها اولاتموت وتستمررطة ويرجى نبات شجرة منها فلابجب ويستحق ابقاءهافيه فظرولو قطعهاو ابتى جدورها فنبتت منها شجرة اخرى هل يستحق ابقاءها لا يبعد نعم فليحر رسم على منهج اقو ل قو له او يفصل الجهو الاقرب اهع ش و اقول قوله نعم الخمود اخل في قول الشارح كالنهاية سواء انبت من جذعها او عروقها (قوله كالاصل) قال سم على

الاطلاع عليه (قوله مخلاف غاصب الخ) اى فانه بجوزوقو له هنا اى فى مسئلة الغصب المذكورة وقوله بيد المالك اى للشجر (قوله فلا تعد حائلا) قديقال الحيلولة انما تعارض القبض وافول قديشكل على هذا الذى قاله القفال من المنع و على هذا الفرق الذى ابداه الشارح ماقالوه من ان من اراد شراء زرع لم يبد صلاحه لرعيه فطريقه ان يشترى الزرع بشرط القطع ثم يستاجر الارض فليتا مل ثم محتمم مر فوافق على اشكال كلام القفال فى نفسه و مخالفته لماقالوه المذكورة و استبعد الفرق المذكور (قوله كا يفهمه) فيه شيء (قوله السابق و فيما يفرخ منها الح فان لم يكن فاحكمة فيه شيء (قوله السابق و فيما يفرخ منها الح فان لم يكن فاحكمة

تدخل في يعها و الذي يتجه الدخول حيث علم انها منها سواء انبتت من جدعها او عروقها التي بالارض لانها حيث لا غضائها بخلاف اللاصق بهامع مخالفة منبته لذبتها لانه اجنبي عنها و اداد خلت استحق ابقاءها كالاصل كار جحه السبكي من احتمالات قال ابن الرفعة و ما علم استخلافه كشجر الموز لاشك في وجوب ابقائه و توقف فيه الاذرعي اى من حيث الجزم لا الحسكم كما هو ظاهر

ثمقال وشجر السماق مخلف حتى بملا الارض و نفسدها وفیلزومهذابعداه و بر د بان البدأتع بتركه شرط القطع مقصر (والاصح) فيما اذا استحق ابقاءها (انه لايدخل)في بيعها (المغرس) بكسر الراءاي محلغرسها لاناسمها لايتناوله (لكن يستحق منفعته) بلاعوض وهوماسامتهامن الارض ومايمتداليه عروقهافيمتنع عليـه ان يغرس في هذا مايضربها ولايضر تجدد استحقاق للشترى لميكن لهحالة البيع لانه متفرع عناصل استحقاقه والممتنع انماهو تجدداستحقاق مبتد فاندفع ما لجمع هنا من الاشكالولم يحتج لجواب الزركشي الذي قيل فيه انه ساقط (ما بقيت الشجرة) حيةهذا اناستحقالبائع الابقاء والاجاء

منهج في اثناءكلام بل قال شيخنام را ذاقلعت او تقلعت ولم يعرض و ار اداعادتها كما كانت فله ذلك اهاقو ل قوله آذاقلعت اى ولو بفعل المشترى حيث كان لغرض كايفهم من قوله و لم يعرض و قوله و لم يعرض اى ويرجع فى ذلك اليه اه عش اقول قديقال ان قول سم ولم يعر ض ليس بقيد (قوله ثم قال) اى الاذرعى اه نهآية (قوله وفي لزوم هذا) اى الابقاء اه عش (قوله ويردبان البائع الخ) معتمد اه عش (قوله في الذااستُحق الى قول المتن وثمر ة النخل في النهاية الاقو له لكن باجرة المثل الى و افهم (قوله فيما اذا استحق آلج) اىبشرطهاو باطلاق والشجرةرطبة فيهما قولالمتن (انهلايدخل المغرس) ويجرى الخلاف فهَّالو باع ارضاو استثنى لنفسه شجرة رطبة فيهما قول المتن (انه لا يدخل المغرس) ويجرى الخلاف له مكان الدفن او لانها ية و مغنى قال عش قوله و يجرى الخلاف الخو الاصح منه انه لا يبقى المغرس و لا مكان الميت لكن يستحق الانتفاع بهما بقيت الشجرة اوشيءمن اجزآء الميت غيرعجب الذنب ثم انكان المشترى عالما بالميت فلاخيار لهو الآفله الخيار اه (قوله لان اسمها الخ) يعنى مسمى الشجرة ومفهو مهاقول المتن (لكن يستحق الخ) فيجب على ما لكه او مستحق منفعته باجارة او وصية تمكينه ولو بذل ما لكه ارش القلع لمالكماوارادقلعمالم يجزله ذلكنها يةومغي قال عش قولة تمكينه اي من الانتفاع به على العادة بالاشجار وليساله الرقود تحتها لمافيه من الضرر بالبائع وقوله لم بحز الخاى بغيررضا مالك الشجرة امامعه فيحتمل جوازه لانه بذل الغرض صحيح و هو تفريغ ملكه اله اقول والجواز بالرضا هوالظاهر (قوله و ما تمتد اليه عروقها) عبارة المغنى قال الاسنوى ولقائل ان يقول هل الخلاف فيما يسامت الشجرة من الارض دونما يمتد اليه اغصانهاام الخلاف في الجميع فان كان الثاني فيلزمان يتجدد للمشترى كلوقت ملك لميكن اه و الاوجهما قاله غيره وهو ما يسامت آصل الشجر ة خاصة و الموضع الذي ينتشر فيه عروق الشجر حريم للمغرس حتى لا يجوز للبائع ان يغرس الى جانبها ما يضرها اه (قوله فيمتنع عليه الخ) اى البائع وكذا يمتنع عليه التصرف في ظاهر الارض بما يتولدمنه ضرر للشجرة لكن لو امتدالعروق الى موضع كان للبائع فيهبناءاوزرع قبلبيع الشجرةو احتيج الىازالةاحد همالدفع ضرر الاخرفهل يكلف آلبائع ازآلة ملكه لدفع ضرر المشترى او يكلف المشترى قطع ما امتدمن العروق لسلامة ملك البائع وكون استحقاقه لذلك سابقاعلى ملك المشترى فيه نظرو الاقرب آلاول لان البائع حيث لم يشرط القطع راض بما يتولدمن الضرر اه عش (قوله و لا يضر تجدد الخ) جو ابسؤ ال نشامن شمول المغر سلما تمتداليه العروق قول المتن (ما بقيت الشَّجرة) وهل للمشتري وصل غصن بتلك الشجرة من غير جنسها يظهر أن له ذلك و فأقالم ر فاوكبرذلكو تفرع واضر بالبائع فهل لهامره بقطعه ينبغي ان يقال وفاقا لمر انحصل منه مالايحصل عادة من مثل تلك الشجرة امرة بقطعه و الا فلا اه سم على منهج ﴿ فرع ﴾ اجر البائع الارض لغير مالك الشجرة فالقياس صحة الاجارة ويثبت الخيار للستاجر انجهل استحقاق منفعة المغرس لغير البائع اه عش (قوله حية) فاذا انقلعت اوقلعها كان له ان يعيدها مادامت حية لابدلها اه شيخنا الزيادي اهُ عَشْ وَقَدْمُ عَنْهُ عَنْ سَمُ مَا يُوافَقُهُ (قُولِهِ هَذَا) اى استحقاق المنفعة المعبر عنه في المتن بلكن يستحق

الجمع بينهماو الجواب ان ذلك محال على هذا (قول المصنف و الاصح انه لا يدخل المغرس) و يجرى الخلاف فيها لو باع ارضاو استثنى لنفسه شجرة هل يبتى له مغرسها او لاو فيها اذا باع ارضافيها ميت مدفون يبتى له مكان الدفن أو لاشرح مر (قول المصنف لكن يستحق منفعته) قال في شرح الارشاد و قضية اطلاقهم انه لا فرق بين ان يكون المغرس مملو كاللبائع او تستحق منفعته بنحو اجارة او وصية و هو ظاهر ان جهل المشترى اما اذا علم فلا يستحق في صورة الاجارة الابقاء بقية المدة الا باجرة على ما محثه في المطلب و مراده بالاجرة رجوع البائع عليه باجرة المثل لما بتى كاصر حبه الزركشي و ان او هم كلامه ان هذا غير كلام المطلب و فيما ذكره من و جوب الاجرة نظر مر وقياس ما قاله من ان الموصى بمنفعتها ابدا كالمملوكة لان المنفعة تورث عنه ان المؤجرة و الموصى بمنفعتها مدة معينة كذلك تلك المدة فيجب الا بقاء فيها من غير اجرة تلك المدة للعلة عنه ان المؤجرة و الموصى بمنفعتها مدة معينة كذلك تلك المدة فيجب الا بقاء فيها من غير اجرة تلك المدة للعلة

مامرو بحث ابن الرفعة وغيره في بيع بناء في ارض مستأجرة معه او موصى بمنفعتها له او موقو فة عليه أنه يستحق الابقاء بقية المدة لكن باجرة المثل لباقى المدة في الاول ان علم لا في الاخيرين لان المنفعة فيهما لم يبذل البائع فيها شيئا (٥٥٥) وأفهم قوله ما بقيت أنها لوقلعت لم يجزله

غرس بدلها مخلافها ان بقيت ولايدخل المغرس في شجرة يابسـة قطعــا ليطلان البيع بشرط ابقائها كمامر فلا يستحق ابقاءها ومن ثم قال (ولوكانت) الشجرة المبيعة (يابسة)ولم تدخل لكونها غير دعامة مثلا (لزم المشترى القلع) للعرف (وثمرة النخل) مثىلا وذكر لانه مورد النص(المبيع)بعدو جودها وكالبيع غيره على ماياتي في ابوابه مفصلا (انشرطت) كلهااو بعضهاالمعين كالربع (للبائع اوللشترى عمل به) تابر أملا وكذالو شرط الظاهر للشترى وغيره وقد انعقد للبائع وفاء بالشرطوإنما بطل البيع بشرط استثناء الباثع الحمل أومنفعة شهر لنفسه لان الحمللا يفردبا لبيعو الطلع يفردبهولان عدم المنفعة يؤدى لخلو المبيع عنهاوهو مبطل (و إلا) يشرطشيء (فانلميتا برمنها شيء فهي للشرى)وإنكانطلعذكر (و إلا) بان تا بربعضها و ان قلولوفىغيروقته كمااقتضاه اطلاقهمخلافا للماوردى وان تبعه ابن الرفعة فللبائع) جميعهـا المتاءر وغيره حتى الطلع الحادث بعدخلافالانابي هريرة و ذلك لحديث الشيخين من

منفعته الخ اه رشيدي وقال عشأى الاصحومقابله إه (قوله مامر)أى في قوله هذا كله ان استحق الخ اه سم (قول بناء الح) اى او شجر نهاية و سم (قوله معه) اى آلبائع بانكان البائع مستاجر الهاسيدعمر وعش وكَذَاضَمَيْرُلُهُ وعليه الاتيين (قوله بقية آلمدة) مفهومه آنه لو استاجر مدة تلى مدته لايستحق إبقاءهاوعليه فينبغى انياتى فيهما بالهامشمن التخيير بينالقلعالخ اهعشاىوغر امةالارشاوالتبقية بالاجرةاو التمليك بالقيمة (قوله لكن باجرة المثل الخ)الاوجه أنه لااجرة فى الاول ايضا سم ونهاية (قوله غرس بدلها الخ) خرج به مالوقصد اعادتها فيجوز لهذلك حيث رجي عودها إلى ما كانت عليه كما يؤخذ مما تقدم عن سم على منهج اه عش عبارة الكردى قوله غرس بدلها اى غرس غيرها بدلها اماهي فيجوزغرسها انكانت منفعة بهابعد الغرس اه (فوله بخلافها) اي بخلاف غرس الشجرة المقلوعة (ان بقيت) اى وكانت تصلح للثبات اه بصرى (قول لبطلان البيع الخ) لا تلازم بين بطلان البيع وبين الاستحقاق وعدمه فلو قال لعدم استحقاقها الابقآء لكان و اضحاً آه رشيدى (قوله كامر) أى فى شرح و بشرط الابقاء (قول الشجرة المبيعة)أى مع الاطلاق مغنى و نهاية (قول و لم تدخل) يتأمل اه سم يعنيان الكلام هنافي بيع الشجرة وحدها لافي بيعها تبعالبيع نحوالارض حتى يتصور دخول اليابسة فيصح نفيه فكان ينبغي آن يقول ولم يكن غرض صحيح في بقائها ككونها نحو دعامة (قوله وذكر) اى وخصالنخل بالذكر (قوله موردالنص) يعنى حديث الشيخين الاتى والحق بالنخل سائر الثار اه نهاية (قوله في ابو ابه) اى الغير (قوله تا بوت ام لا) ولوشرط غير المؤيرة للبشترى كان تاكيد ا كاقاله المتولى نها ية ومغنى قال عشقوله غير المؤبرة اى الثمرة التي لم يتابر منهاشيء اصلا امالوتا بربعضها دون بعض لم يكن تاكيدا إلاانه لوكم يتعرض لها كانت كلم اللبائع اه (قوله وغيره) اى وشرط غير الظاهر (قوله وقد انعقد) فان لم ينعقد لم يصح شرطه للبائع وينبغي بطلان البيع بهذا الشرط سم على حج اقول و لعل وجه البطلان انهاقبل انعقادها كالمعدومة أه عش (فوله للبائع)متعلق بشرط المقدر بالعطف (قوله وإنما بطل الخ) جو ابسؤ ال منشؤ ه قو له و غير ه و قد ا نعقد للبائع (قوله و فاء بالشرط) تعليل للمتن و الشرح معا (قوله لخلو المبيع الخ)ليتامل فان الخلومدة لوكان يؤدى إلى الخلو الما نعمن صحة البيع لبطل بيع الدار المستأجرة وليس كذلك اه سيدعمر وعبارة عش قولهوهو مبطلوقديقال المبطلخلوه عنها مطلقالافي مدة كماهناسم علىحجو فيهانخلوه عنهامدة إنما يغتفر إذاكانت المنفعة مستحقة لغير البائح كبيع الدار المؤجرة ولو استثنى البائع لنفسه منفعة الدار المبيعة مدة لم يجزو إن قلت اه (قوله و إن كان طلع ذكر)و الاولى ان يذكره بعد قوله الاتى بان تا بربعضها كاصنعه النهاية (قوله بان تا بر) إلى المتن فى النهاية (قوله و إن قل) ولو وجد التا بير بين الايجاب والقبول كمااستقر بهسم قالعش بلولومع اخر القبول لحصو لهقبل انتقاله عن ملكه اى البائع اه (قوله ولو في غير وقته) ظاهر مولو بفعل فاعل (فرع) قال في الايماب و يصدق البائع اي في ان البيع وقع بعدالتا بير اىحتى تكون الثمرة له سم على حجومثله مالو اختلفاهلكانت الثمرة موجودة قبل العقد أو حدثت بعده فالمصدق بعدالبائع على الاصح عندالشآر حمركاذكره في باب اختلاف المتبايعين بعدقو له او صفته خلافالحج اه عش (قولة جميعها) إلى المتن في النهاية إلاقو الهحتي الطلع الحادث بعد خلافالا بي هريرة التيذكرهاوهي ارث المنفعة عنه وقديفرق بانه في مسئلة الوصية بقسمها و الملك لم يزل في المغرس اجرة فلم يستحقشينا بخلافه في الاجارة اه (قوله مامر)اي في قوله و إلا كان غصبه الح (قوله بناء في ارض) اي اوشجر (قوله لكن باجرة المثل الح) الاوجه انه لا اجرة في الاول ايضا (قولَه ولم تدخل) يتامل (قوله وقدا نعقد للبائع)فان لم ينعقد لم يصح شرطه للبائع وينبغي بطلان البيع بهذا الشرط (قوله وهو مطل) كذاشر حمر وقديقال المبطل خلوه عنها مطلقالاً في مدة كماهنا (قوله ولو في غير وقته) ظاهره بفعل

باع نخلاقدا برت فشمر تهاللبائع الاان يشترطها المبتاع اى المشترى دل منطوقه على ان المؤبرة للبائع الا أن يشترطها المشترى و مفهومه على على ان غير المؤبرة للمشترى الا ان يشترطها البائع وكونهالو احدىن ذكرصادق بان تشرط له اويسكت عن ذلك كما علم مما تقرر وافترقا بالتا بيروعدمه لانها في حالة الاستتاركا لحملوفي حالة الظهوركالولدول بمادخل قطن لا يتكرر أخذه وقد بيع بعد تشقق جوزه على المعتمد خلافا للاذرعي ومن تبعه لا نه المقصود بالبيع بخلاف الثمرة لموجودة فان المقصود بالذات إنما هو شجرتها لثمار جميع لاعوام ومن ثم كان ما يتكرر اخذه للبائع لا نه حيننذ (٥٦) كالثمرة وألحق غير المؤبر به لعسر افر أده ولم يعكس لان الظاهر اقوى ومن ثم تبع باطن

وقوله كاعلم اتقرر وقوله ولم يعكس إلى والتابير وكذافي المغنى إلاقوله منطوقه إلى مفهو مه (قوله وافترقا) أى المؤ بروغيره اهع ش(قوله ما يتكرر) اى القطن الذي يتكرر (قوله وضع طلع الذكر الخ) عبارة النهاية والمغنى تشقق طلع الاناثوذر طلع الذكور اه (قوله بتأبر)كذافي اصلهر حمالته تعالى وعارة النهاية ييةً بروهي اقعد آه سيدعمر (قوله عبارة أصله) أي بالتابير (قوله وقد لا يؤبر) عين بفعل فاعل (قوله ويتشققاًلَكُل)كذا في شرح الروض فلينظر التقييد بالكل سم على حج أقول ولعله مجرد تصوير لاللاحترازلما تقدم في قوله ر إلا بان تا بر بعضها و لو طلع ذكر إذالتا برلايتو قف على فعل اهع ش (فه له أي زهر) بفتحة يكافي المختار اهع شقول ألمتن (وعنب) و فستق بفتح التاء و يجوز ضمها وجوزاه مغني و فرع ه وصلت شجرة نحو تين بغصن نحو مشمش أوعكسه فينبني ان لكل حكمه حتى لو برز التين ولم يتنا ثر نور المشمش فالاول فقط للبائع سم على حجوهذا يفيده ماياتي من اشتراط التبعية باتحاد الجنس لان هذين حنسان و إنكانا في شجرة و آحدة اهع شقول المتن (إن برز ثمره) و لا يعتبر تشقق القشر الاعلى من نحوجو ز بلهوللبائع مطلقانها يةومنني ايو إن لم يتشقق (قولهولوظهر بعض التين الخ) وكالتين فياذكر الجيز ونحوه كالقناء والبطيخ لايتبع بعضه بعضالانها بطون آياية ومغنى وكذافي سم عن الروض وشرحه (فوله من حمل الاول) خرقكل مأظهر وكان الاولى من حمله الاول (قوله والتين) عطف على اسم إن و (قوله يتكرر)اى حملة عطف على خبر ٥ (قوله و إلحاق العنب بالتين في ذلك) اى في ان ما ظهر منه للبائع و مالم يظهر للشترى جرى عليه النهاية و المغنى قال عشوهو المعتمد (قوله التهذيب) هو للبغوى و المهذب لابي اسحق الشير ازى اهع ش (قوله ثم توقفافيه) أي في الحاق العنب بالتين في التفصيل المار (قوله حمله) خبر و الحاق العنب (قوله علىما) آى على نوع و(قوله منه)اى من جنسالعنب (قوله و آلا) وكان الاولى فما لا يتكرر (قوله فهو كالنخل) اى فيتبع غير الظاهر منه للظاهر منه (قوله و فيه نظر) اى فى الحمل المذكور (نوله فليكن) أى العنب (مثله) اى النحل فيتبع غير الظاهر منه للظاهر مطلقا اى سو امكان من النوع الذي يُتكرّ رحمله او من غيره إلحاقاللنا در بالاعم الأغلب اي وفاقالشرح المنهج وخلافاللنها ية والمغني (قوله منه) اى من العيب (قوله ما يورد) اى يكون له ورد اى زهر اه سيد عمر (آوله اى كان من شانه) إلى قوله ويستشى الورد في النهاية (قوله سالم من ذلك) يعنى من إيهام أن الصورة انه سقط بالفعل الذي دفعه بقوله اىكان من شانه ذلك اه رشيدى عبارة الكردى اى من التاويل بالشان لدفع ما يقال إن قوله خرج وقوله ثمسقط منافيان لقوله إن لم تنعقدالثمرة وقوله ولم يتناثر النور اه (قوله عنه)اى من تعبير آلاصل (قوله اتحادهذا) اى ما يخرج في نور الخ (معماقبله) أى ما يخرج ثمره الخ (قوله خشية إيهام الخ) في هذه الخشية بعدو بتقديره فمجر دالتعبير يخرج لا يدفع هذا الايهام اله عش (قوله بكسر ميميه) وحكى فتحهما نها ية ومغنى وقال عش وضمهما أيضاً لكن الضم قليلكما في عباب اللغة أه قول المتن (و تفاح)ورمان ولوز نهاية ومغنى قول المتن (إن لم تنعقد الثمرة) اى لانها كالمعدومة نهاية ومغنى (قوله الحاقالها) فاعل ﴿ فَرع ﴾ قال في العباب و يصدق البائع اي في ان البيع و قع بعد التابير أي حتى تكون الثمرة له (قولِه مَا يَتَكُرُر) اى القطن الذي يتكرر (قَوْلِهِ ويتشقق الكُّلُّ)كذا في شرح الروض فلينظر التقييد مالكل (قول المصنف كتين و عنب) فرع و صلت شجرة نحو تين بغصن نحو مشمش او عكسه فينبغي ان لكل حكمه حتى لو برزالتين و لم يتناثر نور المشمش فالاول فقط للبائع (فوله و لوظهر بعض التين الخ) كالتين في

الصبرةظاهرهافي الرؤية والتأبير ألغة وضع طلع الذكر في طلع الانثي لتجيء ثمرتهاأجود واصطلاحا تشقق الطلع ولو بنفسه وانكانطلع ذكر كاافاده تعييره بتأبر خلافا لماته همه عبارة أصله والعادة الاكتفاء بتابير المعض والباقي يتشقق بنفسه وينبث ريح الذكور البه وقدلايؤ بر شيء ويتشقق الـكل وحـكمه كالمؤبر اعتبارا بظهور المقصود (ومایخرج ثمره بلانور) بفتح النونا ي زهر باي لونكان (كتين وعنب ان برزتمره)ای ظهر (فللهائع والا فللمشتري) الحاقا لبروزه بتشقق الطلبع ولوظهر بعض التين كأن للبائع ماظهر وللمشترى غيرهوفارق النخل يانهلا يتكرر حمله فىالعام عادة فكلماظهر منحل الاول فان فرض تحقق حمل ثان الحقالنادر بالاعم الاغلب والتين يتكرر والحاق العنب مالتين فى ذلك الواقع فكلام الشيخين نقلا عن التهذيب ثم توقفافيه حمله بعضهم علىما يتسكرر حمله منهوالافهوكالنخل وفيه

نظر فان حمله فى العام مرتين با دركالنخل فليكن مثله و قال الماوردى منه ما يورد ثم ينعقد فيلة حق بالمشمش و ما يبدو منعقد افيلجق بالتين (و ما أى خرج فى نور ثم سقط) نوره اىكان من شا نه ذلك بدليل قوله الآتى و لم يتناثر النور ثم قوله و بعد التناثر و تعبير اصله بيخر جسالم من ذلك و حكمة عدو له عنه خشية إيهام اتحاد هذا مع ما قبله فى أن لكل نور افديو جدو قد لا وليس كذلك إذ ننى النور عن ذاك ننى له عنه من أصله كاتفهمه مغايرة الاسلوب (كمشمش) بكسر ميميه (و تفاح فللمشترى إن لم تنعقد الثمرة وكذا ان انعقدت و لم يتناثر النور فى الاصح) إلحاقا لها بالطلع قبل تشققه

(و بعدالتنائر)ولوللبعض تكون(للبائع) لظهورها (ولوباع) نخلة من بستان او (نخلات بستان مطلعة) بكسر اللام اىخرج طلعما (وبعضها) من حبث طلعها (مؤير) وبعضهاغيرمؤير ومؤيرهنا بمعنى متابركما علم عاقد مه (فللبائع) جميعها المؤ بروغيره وإن اختلف النوع لعسر التبع كما مر (فان افرد) بالبيع (مالم يؤ ر) من بستان واحد (فللمشترى في الاصح) لما مرقيل قضية قوله مطلعة انغيرالمؤ ولايتبعالابعد وجودالطلع والاصحانه يتبع مطلقا متى كان من ثمر ذالكالعام فحذف مطلعة بل المسئلة من اصلم اللعلم ا بما قدمه احسن اه و برد بانهذا تفصيل لاطلاق قو له السابق فان لم يتابر منها شيءالخ وذاك لم يتعرض فيه للاطلاق فافهم انهغير شرطوفا ئدة ذكره بيان ان الاطلاع لايستلزم التابير (ولو كانت) النخلات المذكورة (في بستانين) المؤبرة بواحد وغيرما باخر (فالاصمافرادكل رسة ان محكمه) و أن تقاربا لان من شان اختلاف القياع اختلاف وقت التاس وكذا لاتبعية أن اختلف العقد اوالحملاو

أىللثمر ةبصور تيه لكن قضية تعليل النهاية والمغنى الصورة الأولى بمامر آنفاعنهمار جوع الضمير للصورة الثانية فقطاىالثمرة التيلميتناثر نورهاقول المتن (وبعدالتناثر) أى بنفسه حتى لو اخذه فاعل قبل او ان تناثره كان كالولم يتناثر وفارق النخلبان تابيره لايؤدى إلى فسأدمطلقا بخلاف اخذالنورقبل اوانه اه مر وفيه نظر سم على المنهج اهع ش (قوله ولو للبعض الخ) فمالم بظهر من ذلك تابع لماظهر كما في التنبيه نهاية و معي (قوله نخلة من بستان) هذا مكر رمع قول المتنسا بقاو إلا فللبائع عبارة الرشيدي قوله نخلة من بستان انظر كَيْف يتنزل عليه كلام المتن الاتى أه و امل لهذا اسقطه المغنى (قوله من حيث طلعه) كاقاله الشارح مبينا بهمافي كلام المصنف من التسامح إذ ظاهر كلامه ان بعض النخلات مؤير مع ان المؤير إنماهو طلعها اه نهاية (قوله من حيث طلعه) خرج به اختلاف النوع و اختلاف الجنس فان الاول يتبع على الاصح والثاني لايتبع جز ما اه مغنى(قوله بمعنى متابر)اى بنفسه او بفعل فاعل اه عش (قوله بماقدمته) و هو قولهواصطلاحاتشقق الطلع ولوبنفسه (قوله كامر) اىفىقولهوا لحق غير المؤبر به الخ (قوله الممر) يعنى قوله و مفهو مه على ان غير المؤبرة للمشترى آلخ (فوله إلا بعدى جو د الطلع) اى امير المؤبر أه سم و عش عبارة الرشيدي يعني لايتبع إلاان كان مطلعا عندالعقد اه (قوله والأصح أنه يتبع الح) ولوباع نخلة و رقيت أمرتها للبائع ثم خرج طلع اخركان له ايضا كماصر حا به قالا لانه من أمرة العام قال شيخنا قلت وإلحاقاللنادر بالاعم الاغلب مغنىونها يةقال سمواقره عشوهذا مخلاف مالو اشترى ثمرة نخلة دونها ثم خرج طلع اخر فلا يكون له بل هو للبائع كماهو ظاهر لان العقدلم بتناوله والشجر غير مملوك له اه (قوله بمأقدمه اى في قوله و إلا فللبائع و لا يخني آن ما سبق لا يستفا دمنه الخلاف في قوله فان ا فردويتو همنه خُلاف الحكمو انمالم يؤبرو إن افر ديتبع المؤبر اهسم اقول قدير دعلى جو اب الشارح ان قوله المتقدم و ثمرة النخل المرادمنه كماهو ظاهر الثمرة الموجودة حالةالبيع فيمنع بهقوله وذاك لم يتعرض الخ وعلى جواب سم ان مرادالقيل الاحسن حذف ما قبل قو له فان افر دَالْخُوذَكُر قو له المذكور عقب ما قدمه (قوله ويردالخ) أي ما فيل من أحسنية الحذف (قوله المؤ يرة بو احدالج) اى الثمرة المؤيرة في احدالبستانين وغيرها في البستان الاخر (فولهوان تقاربا)عبارة المغنى سواء اتباعداام تلاصقااه وفي سم بعدذكر مثلها عن شرح الروض ما نصه فلوكان بينهما حاجز مثلا فازاله بقصدان يجعلهما واحدا فينبغي ان يصيرا واحدا فيثبت لهاحكم الواحد او احدث حاجز افى بستان و احد ليصير اثنين فينبغي اعتبار ذلك اه وقو لهفاز اله الح اى قبل العقّد كماهو ظاهر فلا تاثير لما يفعل بعده (قوله او الحمل) اى كالتين و نحوه على مامر فيه و ليس منه النخل و ان دل عليه في هذا الحكم الوردو الياسمين والقثاء والبطيخ والجيز ونحوه كافي الروض وشرحه مفرقا ثمر أيت ماسيأتي في كلام الشارح فرع قال في الروض و لا يعتبر تشقق الفشر الاعلى من نحو الجوز قال في شرحه بل هو للبائع مطلمًا اه اى و آن لم بتشقق (قوله يمني متاس) قد يدل على اختلاف حكمه ما و فيه نظر ﴿ فرع ﴾ لو باع نخلة وبتيت ثمر تهاللبائع ثم خرج طلع آخر كان له ايضا كما صرحا به وعللاه با نه من ثمر ة العام وهذا بخلاف مالو اشترى ثمرة نخلةدونهاثم خرج طلع اخر فلايكون له بل هو للبائع كماهو ظاهر لان العقدلم يتناو لهو الشجر غير بملوك له (قوله بعدوجود الطلع) اىلذلك او لغيره (قوله تمافدمه) اىفى قو له و إلا فللبائع و لا يخنى انماسبق لايستفادمنه الخلاف فىقولەفان افرادالخ ويتوهم منه خلاف الحكم وان مالم يؤبر وان افرد يتبع المؤير (قواله وان تقاربا) وفي شرح الروض ولو متلاصقين اه فلوكان بينهما حاجز مثلا فاز اله بقصد أن يجعلهما واحدا فينبغي أن يصيرا واحدافيثبت لهماحكم الواحدأ وأحدث حاجزافي بستان واحدليصير اثمين فينبغي اعتبار ذلك اه (قوله او الحمل) هذا مشكل في النخل مع اختلاف الحمل فقددل كلامه السابق على

التدمية فيه مع اختلاف الحل و ذلك لا نه قال و الا بان تا ير بعضها و أن قل فللبائع جميعها المتابر و غير ه حتى الطلع

الحادث اله فقد صرح في هذا الكلام بان الطلع الحادث يتبع المؤير ولو بعضائم قال فان فرض تحقق حمل ثان

الحقالنادر بالاعم ألاغلباه فصرحفي هذآ الكلام بأن الحمل الثاني يتبع الاول لانهجعل تعددالحمل

بستان وجنس وعقدو حمل زاد شارح ومالكوهوغير محتاج اليـه اذ يلزم من اختلافه في الصورة التي ذكرها وهي ان يبيع نخله أوبستانهالمؤبرمع نخلرأو بستان لغير ملميتا برتفصيل الثمن وهو مقتض لتعدد العقد ويستثنى الورد فلا يتبع مالم يظهر منه الظاهر واناتحدافيما ذكر لان ماظم منه بجني حالا فلا يخاف اختلاطه ومران التينوالعنب علىمامرفيه مثله في ذلك وألحق به الياسمين أىونحوه (واذا بقيت الثمرة للبائع)بشرط أوتابير (فانشرط القطع لزمه) وفاء بالشرط قال الاذرعىوانمايظهر هذافي منتفع به كحصرم لافيما لانفع فيه او نفعه تافه أى فالقياس حينئذ بطلان البيع بهذا الشرط لانه يخالف مقتضاه (والا) يشترط القطع بان شرط الابقاءأوأطلق(فلهتركها الىالجذاذ) نظرا للشرط في الاولى والعادة في الثانية وهوالقطع أىزمنه المعتاد فيكلف حينئذأخذهادفعة واحدة ولاينتظر نهاية النضج

السياق لئلاينافي مامر رشيدي و سم عبارة السيد عمرقو لهو حمل أي فيما يشكرر حمله في العام كالتين لافهالايتكررعادة كالنخلوان تكررعلى الندرة اه (قوله وجنس) اى لانوع اه معنى (قوله زاد شارّحومالك) وكذازاده المغنى و في البجير مي عن الشو برى قال الناشري في نكته و قد يتصور اتحاد العقد مع تعدد المالك وذلك بالوكالة بناءعلى تصحيحهم ان المعتبر الوكيل اهلكن ير دعليه ايضا ما اور ده الشارح تَأْمَلُ(قُولُهُ مَنَاخَتُلَافُهُ)اىالمالك (قُولُهُذَكُرُهُا) اىذكر ذلكالشارح تلكالصورة(قُولُهُ ويستثنى الخ)كتب سم أولاعلى قول الشارح السَّابق ولوظهر بعض التين الخ ما نصه كالتين في هذا الحكم الورد والياسمين والقثاء والبطيخ والجميز ونحوه كافى الروض وشرحه مفرقاتهم رأيت ماسياتى فى كلام الشارح اه ثم كتبهنا بعدسر دعبآرة شرح الروض والموافقه لمافى الشرح هناما نصهو الذي في التنبيه وأقر ه النووي فى تصحيحه ان الجميع للبائع وعبارة التنبيه فان كان له اى الغر اس حمل فان كان ثمرة تتشقق كالنخل او نور ا يتفتح كالوردواليآسمين قان كان قدظهر ذلك او بعضه فالجميع للبائع وان لم يظهر منه شيء فهو للمشترى انتهت وقوله فانكان قدظهر ذلكأو بعضه قال ابن النقيب اى ظهر الطلع من كوزه و الورد من كمامه والياسمين من الشجر اه فعلم أن الظهور تارة بتشقق و تارة بتفتحو تارة بآلخروج من الشجرو تارة بتنائر النور اه واعتمدالنهايةوالمغنىمافىالتنبيه (قوله الظاهر) المرآد بالظاهر المنفتح كماأفاده الروض اه سم (قوله فیماذکر) ای فی الحاصل (قوله و مراخ)ای فی شرح کمتین و عنب و (قوله علی مامر فیه) ای فى العنب (قوله مثله) اى الورد (فى ذلك) آې فى انه لايتبع مالم يظهر منه الظاهر (قولة مثله فى ذلك) هذا يقتضىأ نه لافرق في ذلك بين اتحاد الحمل و تعدده و ان السبب في هذا الحكم أمن الاختلاط لكن الفرق الذي ذكره فيمامر بقوله وفارق النخل الخيقتضي ان السبب في ذلك ليس الاتعدد الحمل فليتامل اهسم (قوله اى ونحوه) مرعن سم بيانه (قوله بشرط)الى قول المتن ولكل في النهاية و المغنى الاقوله اى فالقياس آلى المتن (قوله و أنما يظهر هذا) أى لزوم القطع اهعش و الاولى اى صحة هذا الشرط (قوله فالقياس الخ)رايت بهامش نسخة قد يمة من شرح المنهج ما نصه لزمه قطعه و ان لم يبلغ قدر اينتفع به كااعتمده شيخنا الزيادىو نقله عن حج في شرح العباب انتهى وهو قياس ما تقدم للشارح مر في الجزة الظاهرة من غير القصب الفارسي اه عش (قوله و هو اي الجداد) بفتح الجم وكسر هاو اهمال الدالين كافي الصحاح و حكى اعجامهمامغنى ونهاية (قولهاي رهنه المعتاد) تفسير للمراد من الجداد اه رشيدي (قوله اخذها دفعة و احدة) ظاهر هو ان كانت العادة اخذها على التدريج فلير اجع سم على منهج و معلوم أنه لو حصل نضجه على التدريج كلف قطعه كذلك اهعش عبارة المغنى ثم اذا جاءاو ان الجذآذ ليس له الصبر حتى ياخذها على التدريجو لا تاخيرها الى تناهى نضجها بل المعتبر في ذلك العادة اه و ظاهرها رجوع قو له بل المعتبر الذيهو نادر كاتحاده الذيهوغالب ومعاتحاده يتبع الحادث الموجود كاتقدم فان قلت كلامه باعتبارغير النخلةلمبالسياق ظاهر في تناول النخل سماعبارة شرح الارشاد (قوله ويستثني الورد فلا يتبع مالم يظهر منه الظاهر الخ) المراد بالظاهر المنفتح كاافاده قو آالروض ما نصفو تشقق مرز عطب اي قطن يبقي سنين لاتشقق وردكتا بيرالنخل قال في شرحه فيتبع المشترى غيره ان اتحد فيهما ماذكر اى البستان و العقد والجنس بخلاف تشقق الوردلان مايظهر منه يجنى في الحال فلا يخاف اختلاطه نقله الاصلءن التهذيب والذى في التنبيه واقره عليه النووى في تصحيحه ان الجميع للبائع كالجوزوغيره وقد تبعه المصنف في نسخة فقال بدل لاتشقق ورد وكذا تفتحورد كمافىالتنبيهوكالوردفىذلكالياسمينونجوهاه وعبارةالتنبيه فانكان لهاىللغر اسحملفان كمان ثمرة تتشقق كالنخلاو نورا يتفتح كالوردو الياسمينفان كمان قدظهر ذلك او بعضه فالجميع للبائع وان لم يظهر منه شيء فهو للمشترى اه وقو له فآن كان قد ظهر ذلك او بعضه قال ابن

النقيباى ظهر الطلّع من كوزهو الوردمن كمامهو الياسمين من الشجر اه فعلم ان الظهور تارة بتشقق و تارة

بتفتحو تارة بالخروح من الشجرو تارة بتنا ثر النور (قولهو مر ان التينو العنب على ما مر فيه مثله في ذلك)هذا

و قدلا تبق اليه كان تعدر السق لا نقطاع الماءوعظم ضرر النخل ببقائها وكان اصابها آفة و لم يبق فى تركها فائدة على احدقو لين اطلقا هما و رجحه ابن الرفعة وغيره وكان اعتيد قطعها قبل نضجها كن هذه لا ترد لان هذا و قت جذا ذها (٥٩) عادة (و لكل منهما) اى المتبايعين

إذابقيت (الستى انانتفع بهالشجروالثمر) يعني إنَّ لم يضر صاحبه (ولا منع للآخر) منه لأن المنع حينئذسفه اوعنادوقضيته أنه ليس للبائع تكايف المشترى السقى و به صرح الامام لأنعلم يلتزم تنميتها فلتكن مؤنته على البائع وظاهركلامهم تمكينهمن السقى ما اعتبد سقيها منه وإن كان للشتري كثر دخلت فى العقد و ليس فيه أنه يصير شارطا لنفسه الانتفاع مملك المشترى لأن استحقاً قه لذلك لما كان من جهة الشرع ولو مع الشرطاغتفروه نعميتجه أنهلا مكن منشغل ملك المشترى بمائة او استعماله لماءالمشترى الاحيث نفعه وإلا فلا وإن لم يضر المشترى لأن الشرع لايبيح مالالغير إلا عند وجود منفعةبه وكذايقال فيماء للبائع أراد به شغل ملك المشترى من نفع له به فاطلاقهمأ لهلامنع مععدم الضرر يحمل على غير ذلك (وإن ضرهما)كان لكل منعالآخرلانه يضرصاحبه من غيرنفع يعود اليهفهو سفه وتضييع و (لم يحز) السقي لهما ولا لأحدهما (إلا برضاهما) لأنالحق

الخالمعطوف والممطوف عليه معافيفيدجو ازأخذه بالتدريج وإنحصل نضجه دفعة واحدة إذاكان العادة كذلك (قوله وقدلاتبق الخ)اى لاتلزم التبقية الهنهاية (قوله وعظم) عطف على قوله تعذر السقى (قوله وكان اعتيد آلخ) كاللوز الاخضر في بلاد لا يتجفف فيها إيعابُونها ية ومغنى قول المتن (و لكل منها الخ) فأن لم يأتمنأحدهماالآخر نصبالحاكم أمينا ومؤنته على منلميؤتمنشرحالارشادلشيخنا سم علىمنهج اه عش (قوله إذا بقيت) اى الثمر ةللبائع قول المتن (الشجر والثمر) او آحدهمانها ية ومغنى (قوله يعني أن لم يضرصاحبه) هذه عبارة المهذب و الوسيط قال في شرح الروض و يؤخذ منها عدم المنع عندا نتفاء الضرر والنفع لانه تعنت قاله السبكي وغيره وقديتو قف فيه إذلاغرض للبائع حينئذ فكيف يآزم المشترى تمكينه اه وماقاله ظاهر وجرىعليه شيخنا الشهاب الرملينها يةومغني زادهم ويوافقه قول الشارح الاتي نعم يتجهالخ اه قالالرشيدىقوله مر عدمالمنععندانتقاءالضرر اىعلىالاخركاهوواضح وهوصادق بمأ إذاضرالساقي او نفعه اولم يضره ولم ينفعه كآيصدق بماإذا كان الساقي البائع او المشترى فتوقف الشيخ إنما هوفى بعض ماصدقات المسئلة وهو ماإذا كان الساقى البائع وكان الستى يضره او لا يضره و لا ينفعه وظاهر أنه يأتى فيما إذا كان الساقى المشترى و الحالة ماذكر و اما إذاكان ينفع الساقى بائعا أو مشتريا فلايتأتى فيه توقف الشيخ اه (قوله لان المنع) إلى قوله نعم في النهاية (قوله وقضيته) اى قضية كلام المصنف اه رشيدي (قوله تمكينه) اى استحقاق البائع على المشترى تمكينه الخ (قوله بما اعتيد) اى من محل اعتيد فالباء بمعنى من و مامو صولة و يحتمل انه بالهمزة و قوله الاتى كبئر على حذف مضاف اى ماء بئر (قوله وليس فيه) اى فى تمكين البائع من الستى الخ (فوله انه يصير) اى البائع (فوله الاحيث نفعه) ومحل ستى البائع من البئر الداخلة في البيع إن لم يحتج المشتّري لماءالبئر ليستى به شجر آ آخر بملوكا هو وثمرته له و الاقدم المشترى فان احتاج البائع إلى الستى نقل الماء اليه من محلّ اخر فليراجع فان مقتضى قول المصنف الاتى ومن باع ما بدا صلاحه لزمه سقيه الخ قد يخالفه اه عش (قوله إلا عندوجو دمنفعة به) قديقال بلالشرع لايبيح مال الغير بغير إذنه و ان نفعه اه سم (قوله كان لكل) إلى قوله لان الجواب فى النهاية (قوله السقى لهما) نظر فيه سم انرمت راجعه (قوله ويبقى ذلك) اى ستى احدهما برضا الآخر كتصرفه الخ اى وهو متنع على الوجه المذكور لأنه إتلاف لغير غرض معتبر و الحاصل أن الحرمة ارتفعت من و جهدون و جه ثمر آیت الرشیدی قال قو له و یبتی ذلك معناه ان رضی الاخر بالاضر ار رفع حق مطالبته الدنيوية والاخروية وبق حق الله فتصرفه فيه كتصرفه في خالص ماله اه (قوله واجاب الخ) يقتضى انه لافرق فى ذلك بين اتحا دالجل و تعدده وأن السبب في هذا الحكم أمن الاختلاط لكن الفرق الذي ذكره فيمامر بقو لهو فارق النخل لخ يقتضي ان السبب في ذلك ليس إلا تُعدد الحمل فليتا مل (قول بعني إن لم يضر صاحبه)هذه عبارة المهذب و الوسيط قال في شرح الروض ويؤخذ منها عدم المنع عندا نتَّفاء الضرر والنفع لانه تعنت قاله السبكي وغيره وقديتو قف فيه إذلاغر ضالبائع حينئذ فكيف يآرم المشترى تمكينه اه وماقاله ظاهر و جرى عليه شيخنا الشهاب الرملي و يو افقه قول الشَّارح الاتي نعم يتجه الخ (قوله ولومع الشرط) يشعر بانهلو شرط ذلك صح فليتا مل (قوله إلا عندو جو دمنفعة به) قديقال بل الشرع لأيبيح مال الغير بغير إذنه و ان نفعه (قول لم يجز السق لها) قديستشكل سواءر جعاليه أيضا قوله إلا برضاهما أو لا لانه إذا جازستي احدهما برضا الاخر فليجز سقيهما معالان من لازمه رضاهما بالستي فان ارادعدم جو از سقيهمامطلقا فهومشكل اوالابرضاهما بناءعلى رجوع الاستثناء لهذا ايضا فرضآهمالازم لسقيهما فلا معنى للحكم بالمنع واستثناءكو نه برضاهما إلاان بريد بقوله لهما لكل واحدمنهما بانفراده لالهما على وجه اجتماعهماعلىالسق فليتأمل (قولهمن وجهدون وجه) إن كان المراد أنه ينفع من هذاالوجه فالجواب

لها واعترضهالسبكى بأن فيه إفسادالمال وهوحرام ثم أجاب بأن المنع لحتى الغير ارتفع بالرضاويبق ذلك كتصرفه فى خالص ملـكه وأجاب غيره بحمل كلامهم على ما إذا كان يضرهما من رج، دون وج، وهو أوج، لأن الجراب الأول لا يدفع الاشكال لان إنلاف المال لغيرغرضمعتبرحرامسواءمالهومالغيره باذنه(و إن ضراحدهما)اىالثمر دون الشجر أوعكسه(و تنازعا) اىالمتبايعان فى الستى (فسخ العقد)أى فسخه الحاكم كاجزم به فى المطلب (٦٠) ورجحه السبكى خلافا للزركشى لتعذر إمضائه إلابضرر أحدهما وليس أحدهما أولى من الآخرو يفرق بين

وأجاب النهاية والمغنى بأن الافساد غير محقق قول المتن (فسخ العقد) ﴿ فرع ﴾ لو هجم من ينفعه الستى و ستى قبلالفسخ امالعدمءلم الاخر وامالتنازعهما وتولدمنه آلضرر فهلَيضمن ارشالنقص امرلا فيهنظر والافربالاول لحصوله بفعل هو ممنوع منه اه عش (قوله اى فسخه الحاكم) خالفه النهاية والمغنى وسم فقالو او اللفظ للمغنى والفاسخ له المتضرر كما يؤخذ من غضون كلامهم و اعتمده شيخي و قبل الحاكم وجزم به ابن الرفعة وصححه السبكي وقيل كل من العاقدين و استظهر ه الزركشي اه (قوله لتعذر إمضائه الخ) تعليل للمتن (قوله و مختص) أي دفع التخاصم (قوله بردعليه) اي على تخصيص الفسح هذا بالحاكم (قُولِه فقياسه هنا كَذَلك) اى فيفسخ المتضرر مر اه سم اقول والمناسب فيفسخ كل من المتبايعين كَالْحَاكُمُ (قُولِه مَتَيْقَن) قَدْ يَمْنِعُ التَّيْقُنُّ اهْ سَمَ (قُولِه نجيءُذلك) اي مامر من الاشكال و الجواب اه كردى (قُولُه وواضح الح) [نمايتضح في الجملة على تقدير الحمل المتقدم والمانع بني كلامه على الاطلاق الذي هو الظَّاهر اه سيدعمر (قوله فيماس) ارادبه قول المصنف إلا برضاهما و (قوله ذلك) اي الاحسان والمسامحة و(قوله ايضاً) كماهنا لانهوان كان يضرمن وجه لكن ينفع من وجه و من ذلك الوجه حصلت المسامحةو (قوله ماقدمته) اراد بهقوله و هو اوجه اهكر دى قول المتن (لطالب الستى) و هو المشترى في الصورة الاونى والبائع فىالثانية (قوله بالضرر) اىبضرر الاخر (قوله لدخولهالخ) اىالمتضرر (قوله عليه) اى على الضرر اى قبوله عبارة المغنى و لايبالى بضرر الاخر لا نه قدرضي به حين اقدم على هذا العقد فلا فسخ على هذا ايضا اه قول المتن (ولوكان الثمريمتص الح) اى والستى ممكن بالماء المعد له فلو تعذر الستى لانقطاع الماء تعين القطع اله مغنى (قولِه ولو كان الستى) إلى قوله كما أفهمه فى النهاية قال الرشيدي عبارة شرح الروض وشملكلام المصنف يعني قوله وإن ضر أحدهما ونفع الاخر مالوضر الستي احدهماو منع تركه حصول زيادة للاخرالخ اله فعلم بهذانه كان الاولى تقديمه على قول المتن إلاان يسامح وإدراجه في قوله وإن ضراحدهما الخ كافعله في شرح الروض (قوله يمنع زيادة الاخر) اي وتنازعا الهسم ﴿ فَصَلَّ فَهِ بِيَانَ بِيعِ النَّمْرُ وَ الزَّرْعِ وَبَدُو صَلَّاحِهِما ﴾ اى وما يتبع ذلك كحكم اختلاط الحادث بالوجود اهعش (قوله أى من غيرشرط) إلى قوله و بقوله الثمر في النهاية إلا قوله في الكُلُّ في موضعين و قوله و ورق التوت إلى وخرج (قوله وهذا) اى في الاطلاق وينبغي انه لوقال المشترى في هذا قبلت بشرط الابقاء الصحة لتوافق الايجابُ والقبول مغنى اه عشقول المتن (وبشرط قطعه وبشرط إبقائه) سوا. كانت الاصول لاحدهما ام لغيره نهايةو مغنى قال عَش قوله لاحدهما الخ ومنه كون الشجر للمشترى اهعش قال سم وفي شرح العباب للشارح ﴿ تنبيه ﴾ قال في الجو اهر ثم إذا صح البيع إي بيع الثار بشرط القطع فيظهر من جهةالنظر انقبضه بالتخلية َفيكون مؤنةالقطع على المشترى لانهالتزمله تفريع اشجاره اهواستظهره

مقبول لانه حينه يغتفر و جه الضرر لا جل و جه النفع و إن كان المراد أنه لا ينفع كما لا يضر فلا لبقاء الاشكال (قوله لغبر غرض معتبر حرام) قال في شرح الارشاد و اجاب الشارح يعني الجوجري بان حرصه على نفع صاحبه و على نفع نفسه بابقاء العقد غرض صحيح و قد يجاب ايضا بان إضاعة المال إنما تحرم إذا كان سببها فعلا و مسامحته هنا بالترك اشبه اه و قد يرد على هذا الجواب الثاني ان الاضاعة بالسبق و هي فعل فكيف يجوز الرضا إلا ان يقال الاضاعة هناغير محققة لان الضرر غير محقق (قوله اي بالسبق و هي فعل فكيف يجوز الرضا الاان يقال الاضاعة هناغير محققة لان الضرر غير محقق (قوله اي فسخه الحاكم) المعتمد كاقاله شيخنا الشهاب الرملي ان الفاسخ المتضرر (قوله فقياسه هنا كذلك) اي فيفسخ المتضرر مر (قوله متيقن) قد يمنع التيقن أه (قوله بمنع زيادة الاخر) اي و تنازعا فيفسخ المتضرر مر (قوله بعد بدو صلاحه) قال في العباب ولو في حبة من بستان قال في شرحه او و رقة من توت كا

هذا وما يأتى آخر الباب انه لايحتاج للحاكم بأن الاختلاط ثماورث نقصا فى عين المبيسع فكان عيبا محضا مخلافه هنافان ذات المبيع سليمة وإنما القصد دفع التخاصم لا إلى غاية وهُو مختص بالحاكم فان قلت برد عليه مايأتٰی فی اختىلاف المتبايعين ان الفاسخ أحدهما كالحاكم فقياسه هنا كذلك قلت يفرق بأنالتنازع هناسببه ضرر متيقن و هو آ إنمايزيك الحاكم وثم سبه مجرد اختلاف فمكن كل من الفسخ لاحتمال انه الصادق ويؤيده انهفسخ الكاذب لاينفذ باطنا (الاان يسامح) المالك المطلق التصرف (المتضرر) فلافسخوفه مامر من الاشكال وآلجو اب ومنع بعضهم مجيءذلك هنا لما في هذا من الاحسان والمسامحة وواضحانفي رضاهما عامر في ذلك أيضا و به پتضح ماقدمته (وقیل) يجوز (لطالب الستى ان يستى) ولامبالاة بالضرر لدخولهفيالعقدعليه (ولو كان الثمر بمتص رطوية ، شجر لزم البائع أن يقطع) الثمر (أو يستى) الشجر

دفعالضررالمشترى ولوكانالسق يضر أحدهما و تركه يمنع زيادة الآخر العظيمة فسخ العقد كما الاذرعى أفهمه كلام السبكى ورجحه غيره ﴿ فصل ﴾ فى بيان بيع الثمر والزرع وبدوصلاحهما (يجوز بيع الثمر بعدبدوصلاحهمطلقا) فى من غير شرط قطع و لا تبقية وهناكشرط الابقاء يستحق الابقاء إلى أو ان الجذاذللعادة (وبشرط قطعه و بشرط إبقائه)

للخبر المتفقعليه انه صلي الله عليه و سلم لهي المتبايعين عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحهاو مفهومه الجواز بعدبدوه في الاحو ال الثبر ئة لاامن العاهة حينئذ غالبا (وقبل)بدو (الصلاح)في الكل (انبيع) الثمر الذي لم يبدصلاحه وان بداصلاح غيره المتحدمعه نوعاو محلا (منفردا عنالشجر)وهو على شجرة ثابتة (لايجوز) البيع لان العاهة تسرع اليه حينئذ لضعفه فيفوت بتلفه الثمن من غير مقابل (الابشرط القطع) للكل حالاللخبر المذكور فانه يدل بمنطوقه على المنع مطلقا خرجالمبيع المثروطفيه القطع بالآجماع فبقي ماعداه على الاصلو لايقوم 'عتياد القطعمقام شرطه وللبابع اجبآره عليهرمتيلم يطالبه به فلا أجرة أهو يوجه بغلبة المسامحة في ذلك امابيع ثمرة على شجرة مقطوعة دونها فيجوز انغ رشرطقطع لان الثمرة لا تبقى عليها فنزل ذلك منزلة شرط القطع و مثلها شجر ةجافة عليها ثمرة بيعت دونها وورق التوت قبل تناهيه كالثمر قبل بدو الصلاحو بعده كهو بعده وخرج بقوله ان بيع .الو وهبمثلافلا يجبشرال القطع فيه وكذا الرهنكما ياتىقبيل محثءن استعار شيئاليرهنه وبةوله الثمر بيع بعضه قبل بدر صلاحه

الاذرعي قال كبيع الزرع الاخضر في الارض بشرط قطعه ثم ذكر ان الاذرعي نقل عن شرح المنهاج للسبكي انه لا يكفي التخلية هنا بل لا بدمن النقل وعن قطعته على المهذَّب انه تر ددفى ذلك ثم قال ان الذي يظهر من كلامهم انهلاتكني انتحلية فالمؤنة على البائع ويظهر ثمرته فيمالو تلفت قبل قبضها هل بجرى فيها خلاف الجوائه وعنالبغوى والرافعي ماهو ظاهر في موافقة الجواهر واطال في ذلك فراجعه اهو سياتي في الشرح كالنهاية والمغني فيشرح قول المتن ويتصرف مشتريه بعدها ماهو صريح في موافقة الجواهر (فهله المتفق عليه)اى من البخارى ومسلم كاهو اصطلاح المحدثين حيث قالو امتفق عليه و نحوه اهعش (قوله لامن العاهة)اىلامن مريدي البيع الآفة لغلظ الثمرةوكبرنو اها (قهله فيالكل) ايفي المجموع بأن لميبد الصلاح لحبة منذلك المجموع اهكر دىعبار ةسم قوله فى الكل قديقهم انه لا يكفى بدو الصلاح في البعض وهوممنوع فيؤولعلى معنىوقبل بدوالصلاح فيشيء فينبغي تعلق فىالكل بقبل لاببدوالصلاح فتأمله اه اى كانه قالوحين انتفاء بدو الصلاح انتفاء كليا فيكون مذاالتاويل من عموم السلب لامن سلب العموم (قهله ثابتة)ای و رطبة اخذا ممایاتی اهعش قول المتن (لایجوز)ای لایصحو بحرمنها پةومغنی (قهله لأنالعاهة الخ)بيان للحكمة ويشعر بهاقولة صلى الله عليه وسلم ارايت ان منع الله الثمرة فيم يستحل احدكم مال اخيه نهاية و مغنى و امادليله فقوله الآتي للخبر المذكور الخ(قوله حالا)هو بمعنى قول ابن المقرى منجز أ نهايةومغنىزادسموفىالعبابحالالابعديوممثلاعش(فهالهحالا) متعلق بالقطع اىسواءتلفظ بذلكاو شرط القطع واطلق فيه فانه يحمل على الحال اه عش (قوله بالاجماع) اى اجماع الائمة اه عش (قوله وللبائع الخ) أي فيما إذا كان الشجر له بدليل ما بعده و لير اجع الحكم فيما اذا كان للغير اه رشيدي (قوله و للبائع الجبار ه عليه)و لو تر اضيا بابقائه مع شرط قطعه جاو و الشجر ٰة آما نة في يدالمشترى لتعذر تسلم الثمر ة بدونها بخلاف مالوباع تحوسمن وقبضه المشترى في ظرف البائع فانه مضمون عليه لتمكنه اي المشتريمين التسلم فىغيرەنهايةومغنى(قول، فلا اجرةله)اىولاائىم على المَشترى بعدمالقطع كمايشعر بەقولەو يوجەالخ اهع ش (قوله اما بيع ثمرة الح) محتر زقو له و هو على شجرة ثابتة (قوله فنزل ذلك آلح) يؤ خذمنه جو از شرط الهطعهم على حبجو بجب الوفاءبه لتفريغ ملك البائع والاقرب ان الامر كذلك لو كانت الشجرة مقلوعة و اعادهااليا لَعِ اوْغيرُ هُ وحلتها الحياة فيكُلُف المشترى القطع لانشر اءالثمر ةو هي مقلوعة ينزل منزلة شرط القطع وامالوكانت جافة وباع الثمرة التي عليها من غير شرط قطع ثم حلتها الحياة فالاقرب انه يتبين به بطلان البيع من اصله لانه بناء على ظن موتها فتبين خطؤه اهع ش (قوله مالووهب الح) ووجهه انه بتقدير تلف الئمرة بعاهة لايفوت على المتهب شيء في مقا بلة الثمر ةوكذ االمرتهن لا يفوت عليه الامجر دالتو ثق و دينه باق يخلاف البيع نيفوت الثمن من غيرمقا بلكامر اهعش (قوله وبقوله الخ)اى وخرج بقوله الخ (قوله بيع بعضه الخ)عبارة المغنى وسمولو باع نصف الثمر على الشجر مشاعاقبل بدو الصلاح من ما لك الشجر او من غيره بشرط القطع صح ان قلنا لقسمة افر ازوهو الاصح لامكان قطع النه ف بعد القسمة فان قلنا انها بيعلم يصح لانشر طالقطع لأزمله ولايمكن قطع النصف إلا بقطع الكل فيتضر والبائع بقطع غير المبيع فاشبه مآاذا صرح به في الانواراه (فوله في الكل)قديفهم أنه لا يكنى بدو الصلاح في البعض وهو منوع فيؤول على معنى وقبل بدو الصلاح في شيء منه فيذبغي تعليق في الكل بقبل لا ببدو الصلاح تا مله **(فول**ه حالا)وعبار ة الروض منجز افال فىشرحهو وجهالمنع في الاخيرة اى البيع بشرط القطع مطلقاً تضمين التعليق التبقية اه و في العباب حالالا بعديوم مثلا اله (قول وللبائع اجباره عليه)قال في الروض و انشر طو تركعن تراض فلا باس اه (قوله منزلة شرط القطع) يؤخذ من جو از شرط القطع (قوله فيبطل) اي لان شرط القطع لازم له و لا يمكن قطع البعض الا بقطع الكل فيتضر رالبائع بقطع غير المبيع فأشبه ما إذا باع نصفا معيبا من سيف ولايتاتي التخلص من قطعالكل بالقسمة لان التفريع على أنها بيع وهو ممتنع للربا لان فيه بيع الثمر بالثمروهورباوهذا بخلاف مااذا قلناالقسمة افرازوهوالصحيح فيصحالبيع بشرطالقطع مطلقاو بدونه

بشر طقطعه إن قلنا القسمة بيعللربا أومع قطعالباتى لمنافأته لمقتضى العقد (و) يشترط(أن يكون المقطوع منتفعاً به) كالحصرم واللوز (لاككمثرى) وجوزوذكر مذاهنالانه قديغفل عنه وإلافهو معلوم مامر في البيع فانقلت لا نسلمعلمه منهلانه يكفى ثم المنفعة المترقبة كما في الجحش الصغير لا هنا قلت إنمالم يكف هنالعدم ترقبها مع وجود شرط القطع فلذلك اشترطت حالاو الحاصل انالشرط هناو ثمان يكون فيهمنفعة مقصودة لغرض صحيح وأما افتراقهما فيكون المنفعة قد تترقب ثم لاهنا فغير مؤ ثر للاستحالةالتيذكر ناها فتامله (وقيل إن كان الشجر للشتري) والثمر

للبائع كان وهيه او باعه له

بشر ط

باع نصفامعينا منسيفو بعدبدو الصلاح يصحان لم يشرط القطع فانشرطه ففيهما تقررو يصح بيبع نصف الثمر مع الشجركله او بعضه و يكون الثمر تابعاً ه زأدالنها ية و قضيته عدم الفرق بين شرط قطعه و عدمه اه قال عشقو لهمر بشرط القطع صحاى ان كان المبيع رطبا او عنبا لامكان قسمته بالخرص بخلاف غيرها من سأئر الثارسم على حج بالمعنى اقول و ينبغي ان يلحق بهما البسر و الحصر م بل و بقية انو اع البله و إن كان صغيرالانالقسمة تعتمدالرؤية ولاتتوقف على الخرصو إنماتوقف على الخرص في العرايا لان بيع الرطب بالتمر يحوج الى تقديره تمرا وماهنا ينظر الى حاله الذي هو عليه وقت القسمة لاغيروقوله ان قلنا القسمةاي قسمة الثمر المذكور وقوله فان قلناانها بيع ضعيف وقوله ما تقرراي من الفرق بين بيعه مع الشجر ومنفردااه عش (قوله بشرط قطعه) خرج ما اذالم يشرط القطع فيها بعد بدو الصلاح فيصح لا نتفاء المحذور و (ان قلنا القسمة بيع) فان قلنا افر از وهو الاصح لم يبطل البيع لامكان قطع البعض بعدها اهسم (قهله او مع قطع الباقي الخ) عطف على مقدرواصله بشرط قطعه فقط إن قلنا الخاو مع قطع الباقي الخ (قهله ويشترط)الاولى بشرط بالباء كافي النهاية والمغنى قول المتن (و ان يكون المقطوع الخ)دخل في المستثنى منه ماينتفع به وبيع بغير شرط القطع اوبيع بشرطه معلقا كانشرط القطع بعد يوم لانالتعليق يتضمن التبقية ومالاً ينتفع به ككمشرى نهاية و مغنى (فوله كالحصرم) الى قول المتن قلت في النهاية (فوله كالحصرم) كزيرج الثمرقبل النضج واولالعنب مادام اخضر اه قاموس اهعش قول المتن (ككمثرى) أى قبل بدو صلاحه اهعش وفي المغنى الكمثرى بفتح المم المشددة وبالمثلثة الواحدة كمثراة ذكره الجوهري اه (قهله و ذكرهذا) اي قول المصنف و ان يكونُ الخ (قوله إنمالم تكف) اي المنفعة المترقبة (قهله اشترطت) اى المنفعة (قهله و الحاصل) اى حاصل الجوآب أهرشيدى (قوله ان الشرط هذا الخ) ألوجه ان الشرط في المبيع هنا وثم المنفعة حالاو مالا ولكن لم يتحقق هذا الشرط في نحو الكشري إذهو غيرمنتفع بهمطلقا أماحالافظاهر وامامآلا فلانهلايبتي إلى أنيتهيأ للانتفاع لوجوبقطعه بمقتضى الشرط فلذابطل البيعفيه فبطلانهفيه لانتفاء منفعته مطلقا لالانتفائها حالا مع وجودهامالا اهسم يحذف (قوله للاستحالة الخ) حقه ان يقدم على قوله فغير مؤثر (قوله ذكر ناها) أي في قوله لعدم ترقيها الخ أه عشُ (قه لدو الثمر للبائم) إلى قوله و المعنى في المغنى (قوله كان و هبه الخ) عبارة المغنى كان و هب الثمرة لانسان او باعمابشرط القطع ثم اشتر اهامنه او اوصى بهآلانسان فباعه آلمالك الشجرة اه (قوله بشرط

فيما بداصلاحه والكلام إذا لم يشرط قطع الباقى و إلا بطل مطلقا (قوله بشرط قطعه) خرج ما إذا لم يشرط القطع فيما بعد بدو الصلاح فيصح لا نتفاء المحذور (قوله إن قلنا القسمة بيع) فان قلنا إفراق و هو الاصح لم يبطل البيع لا مكان قطع البعض بعدها قال في شرح العباب لا يقال قسمة الثمر على الشجر بمنوعة لا نها و ان جعلت إفراز الا بدفيها من الضبط بنحو الكيل و هو متعذر ما دام الثمر على الشجر لا نا نقول صرح الشيخان على النص بحو از ها إذا جعلنا ها إفراز الكن فى الرطب و العنب لا مكان خرصهما مخلاف سائر الثمار و به يعلم البطلان في غير هما مطلقا لتعذر قسمته ما دام على الشجر لتعذر قطع الجزء المبيع اهو في شرح العباب المشارح تنبيه قال فى الجواهر اى بيع الثمار بشرط القطع فيظهر من جهة النظر ان قبضه بالتخلية فتكون مؤ نة القطع على المشترى لا نه التزم له تفريغ اشجاره اهو استظهره الاذرعى قال كبيع الزرع الاخضر فى النخلية النظر و من المنافقة على المنافقة الجواهر و اطال فى ذلك فراجعه وقول الاذرعى فيها خلاف الحوائج وعن البغوى و الرافعي ما هو ظاهر فى مو افقة الجواهر و اطال فى ذلك فراجعه وقول الاذرعى كبيع الزرع الاخضريدل و الرافعي ما هو ظاهر فى مو افقة الجواهر و اطال فى ذلك فراجعه وقول الاذرعى كبيع الزرع الاخضريدل على التخلية وقد تقدم عنه في مبحث القبض ما يوافق ذلك (قول هدم ترقبها الح) ينشا منه المناقشة فى نتيجة جوابه و ذلك لا نه إذا عدم ترقبها كانت معدومة حالا و ما لا فلا حاجة حينذ إلى كون الشرط المناقشة فى نتيجة جوابه و ذلك لا نه إذا عدم ترقبها كانت معدومة حالا و ما لا فلا حاجة حينذ إلى كون الشرط

الموصى له به من الوارث (جاز) بيع الثمرة له (بلا شرط)للقطع لاجتماعهما فى ملك شخص و احدفاشيه مالو اشتراهما معا وصححه الشيخان في المساقاة و لكن الاصحماهنا لعمومالنهي والمعنى إذ المبيع الثمرة ولو تلفت لم يبق في مقابلة الثمن شيء (قلت فان كان الشجر للمشترى وشرطنا القطع) أى شرطه كما هو الاصح (لم بجب الوفاءيه واللهاعلم)إذلامعنى لشكليفه قطع ثمره عن شجره (فان بيع) الشجر دون الثمر وأمن الاختلاط أوالثمر (مع الشجر) بثمن واحد (جازبلاشرط)لان البيعفي الاولغيرمتعرض للعآهة والثمرة مملوكة له محكم الدوامولان الثمرفي الثاني تابع للشجر الذي لاتتعرض له عاهة و من شم لو فصل الثمن وجب شرط القطع لزوال التبعيةونحو بطيخ وباذنجان وقثاء كذلك علىالمنقولاالمعتمدفلابجب شرط القطع فيه ان بيع مع اصله وآن لم يبع مع الارض (ولايجوز)بيعة (بشرط قطعه) عند اتحاد الصفقة لانفيه حجراعلي المشترى فيملكه وفارق بيعها من صاحب الاصل مانهاهنا تابعةفاغتفر الغرر كاس الجدار (ويحرم)ولا يصح (بيعه الزرع

القطع)قيدالبيع فقط اه عش (فوله تم اشتراه)قديقال كيف يصح شراؤه منه قبل قبضه المتوقف على قطعه لاان بحاب عامر عن الجو اهر من حصول قبضه بالتخلية سم على حباه عش (قوله و صححه الشيخان) و هو الاوجهاه بصرى (قه إله ماهنا) اي من عدم الصحة بدون شرط القطع اه عش قول المتن (وشرطنا القطع) اى وقلنا باشتراط القطّع كماهو الاصحوو جدشرط القطع بانشرطه البائع على المشترى فلا يردعلي المَّنَّ ان بحر دالقول باشتر اطه لا يترتب عليه قوله لم يجب الوفاء به اهع شوهذا الجواب غير ما اشار اليه الشارح بقوله أىبشرطهفان المعنىعليه وشرطااى المتبايعان القطعفي صلبالعقد علىالقول نوجوب شرط القطع مطلقا كماهو الاصح (قول الشجر دون الثمر) إلى قول آلمتن ويشترط في النهاية وكذا في المغنى الاقوله وماآفهمه إلى وسياتي (قوله دون الثمر) ايغير المؤبرنهاية ومغنى اي او التي لم تظهر في نحو التين عش (فهله بثمنواحد) سيذكر محترزه بقولهومن ثم لو فصل الخ (قوله مملوكة له الخ)اى للبائع فله الابقاء إلى او آن الجذاذولو صرح بشرط الابقاء جازكافي الروضة نهاية ومغني (قوله و جب شرط القطع) اى و لا يجب الوفاء بهلاجتماعهمافي ملك المشترى ولامعني لتكايفه قطع ثمره عن شجره اهع شرافه إلى فلايجب شرط القطع فيهالخ) وقياس ذلك انه يجوز بيع اصله وحده اوقبل اثماره بدون شرط القطع أى ان قوى وصلح للاثماراه سموقوله بدونشرط القطع اى إذا امن الاختلاط في الاول و إلا فلا بدمن شرط القطع كما ياتى (فوله ان بيع مع اصله) مخلاف مالو بيع مع الارض دون اصله فلا بدمن شرط القطع لانتفاء التبعية اه عشاى وبخلاف مالوبيع منفر داعن اصله والارض فلابدمن شرط القطع ويجب الوفاءيه كافى البجيرى عنعش (قوله و فارق بيعما) اى الثمرة (قوله فاغتفر الغرر) وهو بيعما من غير شرطالقطع (كأس الجدار) فانه يتبع الجدار في البيع و أن لم رمع ان فيه غرراقول المتن (بيع الزرع) المراديه ماليس بشجر مغنى ورشيدي(قهل ولو بقلاً)اي وكان البقل يجزم ارامغني وروض (قهله لم يبد صلاحه) و إنماقيد مه لا نه هو الذي يشترط في بيعه هذا الشرط و اما بعد بدو صلاحه فسياتي انه لايشترط فيهذلك لكن في عبارته الهام والمراد ببدوصلاحالبقلطوله كماقالهالماوردىاه رشيدىقولالمتن(إلابشرط قطعه)فاذا باعهبشرط قطعه فاخلف بعدقطعه فما اخلفه للبائع مخلاف مالو باعه بشرط قلعه فقطع فان ما اخلفه للمشترى ﴿ فرع ﴾ المتجهجوازبيع نحوالقصبوالخس مزروعا إذالم يستترفى الارض منه الاالجذورانتي لاتقصد للاكل منه مراه سم على حجوقوله فانما اخلفه للشترى واما إذا باعه اصول نحو بطيخ اوقرع او نحو هقبل بدو صلاحه وحدثت هناك زيادة بين البيع والاخذ فهي للشترى سواء شرط القلع او القطع وبه تعلم المخالفة بين اصول الزرع ونحو البطيخ والفرق بينهما ان الكل في الاول مقصو د بخلاف الثاني فان المقصود منه انما هو الثمر لاالاصول وقوله الابشر طقطعه اي فانه يصح حيث كان المقطوع منتفعا به اهع ش (فهله اوبيع وحده بقل) فليسالتقد براو بيع الزرع الاخضركمايتبادر من التركيب اه سم قول المتن (جاز بلاً شرط) وعليه نتدخل اصوله فى البيّع عندآلا طلاق فلوز اداو قطعو اخلف فالزيادة وما اخلفه للمشترى ومنه مااعتيد بمصرنا

المنفعة حالالان ذلك ا بما يحسن إذا كانت المنفعة متحققة مآ لالكنهالم تعتبرو ليس كذلك كما تقرر فالوجه انالشرط في المحبور المحترى إذهو غير منتفع بهمطلقا اما لاحالا فظاهرو اما ما لافلا نه يبق الى ان يتهيا اللانتفاع لوجوب قطعه بمقتضى الشرط فلذ ابطل البيع فيه فيطلانه فيه لا نتفاء منفعته مطلقا لا لانتفائها حالا مع وجودها مآ لاو المعتبر ا نماهو الحال لا المال فقوله فلذلك اشترطت حالا الذي تبعه غير وفيه و جعله هو الجواب عن الاعتراض على المصنف غير محرر فتامل ذلك فانه بما يحفى (قوله ثم اشتراه منه) قديقال كيف يصح شراؤ همنه قبل قبضه المتوقف على قطعه الان يجاب بما من عن الجواهر من حصول قبضه بالتخلية (فان بيع الشجر دون الثمر) هل المراد الشجر هناما يشمل نحواصول البطيخ حتى يصح بيعها دون ثمر ها الموجود إذا امن الاختلاط (قوله او المحراط على الشجر) وقياس ذلك انه المعادل الشجر) هل كذلك اذا بع مع الارض دون الشجر (قوله فلا يجب شرطالقطع) وقياس ذلك انه المعادلة الشجر) هل كذلك اذا بع مع الارض دون الشجر (قوله فلا يجب شرطالقطع) وقياس ذلك انه المعادلة الشجر على المحراء المناه الموجود الشجر وقوله فلا يحب شرطالقطع) وقياس ذلك انه المعادلة الشجر القوله والمحراء المعادلة المناه المحراء الشعر المعادلة المعادلة الشعر الشعر المحراء المناه المحراء الشعر المحراء الشعر المحراء المعادلة المحراء المحراء الشعر المحراء المعادلة المحراء المحراء الشعراء الشعر المحراء المحراء المحراء المحراء المحراء المحراء المعراء المحراء المح

أوبشرط ابقائهأوبشرط قطع اوقلع بعضه لم يصح البيع وياثم لتعاطيه عقدا فاسدا (فان بيعمعها) أي الارض (أو) بيعوحده بقل بعد بدو صلاحه أو زرع (بعداشتداد الحب) أوبعضهولوسنبلة واحدة كاكتفائهم فىالتأبير بطلعة واحدة وفي بدوالصلاح يحبة واحدة (جاز بلا شرط) كبيع الثمرة مع الشجرة في الاول وكبيع الثمرة بعد بدوالصلاح في الثانى وماأفهمه المتن من جواز بيعه معها بشرط قطعه اوقلعهغير مرادكما علم من قوله قبيله ولا بجوزبشرط قطعه وسياتي أن مايغلب اختلاطه او تلاحقه لابد في صحة بسعه من شرط قطعمه مطلقا (ويشسترط لبيعه) أي الزرع بعد الاشتداد (وبيع الثمر بعد بدو الصلاح ظهور المقصود) منهائلا یکون بیع غائب (کتین وعنب وشعير) وسلت وكل مايظهر ثمره اوحبه كنوع من الذرةلحصول الرؤية (ومالا برى حبه كالحنطة) و نوع من الذرة وكذا الدخننوعانايضا قال بعضهم والمرئى إنما

هو بعض حباتهومعذلك

من بيع البرسيم الاخضر بعدتهيأته للرعى فيصح بلاشرط قطعو الربة التي تحصل بعد الرعى أو القطع تكون للمشترى حيثُ لم يكن اصلمامما يجزم ، قبعد اخرى و إلا فلا يدخل في العقد الاالجزة الظاهرة كما علم من قوله السابق واصولاالبقلالخ والطريقفي جعلهاللبائع انيبيع بشرط القطعفا محينتذ تكونالز بادة حتى السنا بللبائع ومن الزيادة الربة التي تخلف بعدالقطع في الرعى وعليه الوقضت مدة بلا قطع وحصّل زيادة واختلفا فى الزيادة تخير المشترى ان لم يسمح البائع بهافان اجاز او اخر الفسخ مع العلم سقط خيار ه فالمصدق فىقدر الزيادة ذواليدوهوالبائع قبل التخلية والمشترى بعدهاو الطريق في جعل الزيادة أيضاللمشترى ان يبيعه بشرط القطع ثم يؤجره الارض اويعيرها لهاه عش وقولهان يبيعه بشرط القطع الخ صوابه بشرط القلع(قولَ وما افهمه المتن) اىحيث قالجاز بلاشرط اهسم (قوله مطلقا) ينبغي أن معناه سواءبداصلاحةام لالاانمعناهسواء بيعمع اصلهاوو حده لظهور انتفاءالمحذور إذابيع معاصله فلاحاجة لشرط القطع سم على حج اه عش قول المتن (ظهور المقصود) اى من الحب والتمر اه مغنى فلا يصحبيع نحوالفجل والجزرو الخس لاستتار المقصو دأو بعضه وكذاالقصبان استتربعض المقصو دمنه مر اه سم عبارةالنهايةوالمغني ولايصح ببعالجزروالفجلونحوه كالثوموالقلقاسوالبصل فيالارض ويجوز بيعورقهاالظاهربشرط قطعهكآلبقولاه قولالمتن (وشعير) قضيتهانه نوعواحد والمشاهد فيه انه نوعاًن بار زوغير مويسمي عندالعامة شعير الني فهو كالذرة و لعلملم يذكر انه نوعان لان الغالب فيه رؤية حبهوفى سم على حجينبغى فى الشعير انه لابدمن رؤية كل سنبلة و لايقال رؤية البعض كافية و ذلك كالوفرقت اجزاءالصدة لايكنى رؤية بعضها فليتأمل اه عش (قوله و نوع من الذرة) إلى قول المتن ولا باس فى النهاية إلا قوله بل القياس الى المتن (قوله قال بعضهم الخ) لك ان تقول يجوز ان يكون مراد هذا البعض انالمرئي بعضكل حبة لاان بعض الحبات غيرم ئي مالكلية يرشد إلى ذلك تنظيره مالبصل وعليه فلا توقف فيه اه بصرى (فوله بعض حباته) اى الدخن اه رشيدى (فوله بل القياس فيهما الخ) اى البصل والدخن اهعش (قولِه تَفْريق الصفقة الخ) وقديقالالقياس البطلان في الجميع لان شُرط تفريق الصفقة كون الباطل أيضا معلوماليمكن التوزيع ثمررأيت مر قال الاوجه البطلان فيهما اه عبارة النهاية بعدسردعبارة الشارح والاوجه فيهعدم الصحة فى الجميع اه قال عشرةو له والاوجه فيهأى فى المقيس عليهوعليه فيمكنالفرق بينرؤية بعض البصلوبعض الحببان الغالبان السنبلة الواحدة

يجوزبيعأصلهوحده اوقبل اثماره بدون شرط القطع اى ان نوى وصلح للاثمار (قول المصنف الابشرط قطعه) فإن ماعهبشرط قطعه فاخلف بعدقطعه فما أخلفه للبائع مخلاف مالو باعه بشرط قلعه فقطع فان مااخلفهه للمشترى ﴿ فرع ﴾ المتجهجو ازبيع نحو القصب او الخس مزروعا إذا لم يستترفي الارض منه الاالجدورالتي لا تقصّد للأكل مر (قول المُصنف فان بيع معها)عبارة الروض فرع لا يصح بيع زرع لم يشتدحبه و بقول و ان كانت تجزم ارا إلابشرط القطع او القلع او مع الارض اه (فوله أو بيع وحده بقل) فليس التقدير او بيع الزرع الاخضر كمايتبادر من التركيب (فوله وماأفهمه المتن) أي حيث قال جاز بلاشرط (قوله مطلقا) ينبغي ان معناه سواء بداصلاحه ام لالا ان معناه سواء بيع مع اصله او وحده لظهور انتفاءالمحذور اذابيع معاصله فلاحاجة لشرط القطع (قول المصنف ظهور المقصود) فلا يصح بيع نحو الفجلو الجزر وآلحس لاستتار المقصود اوبعضهو كذاالقصبان استتر بعض المقصود منهمر (قُولِهِ وشعير) ينبغى فى الشعير انه لا بدمن رؤية كل سنبلة و لايقال رؤية البعض كافية و ذلك كمالو فرقت أجزّ اءالصبرة لا يكني رؤية بعضها فليتأمل (قوله بلالقياس فيهما تفريق الصفقة) قياس ذلك تفريق الصفقة فىبيعزرع الحنطة فيصح فيماعداسنا بلهالظهوره وعلى هذافقول الانوار الاتى آنفا لايجوز يع الجوزف القشرة العليامع الشجر يكون معناه قصر البطلان على الجوزدون الشجر بل يصحفيه نهريقا الصفقة قد يقال القياس البطلان في الجميع في جميع هذه الصور لان شرط تفريق الصفقة كون

فيصح في المرئى فقط ان عرف بقسطه من الثمن وكون رؤية البعض هنا تدل على الباقى غالبا منوع نعمان فرض ذلك فى نوع بخصوصه لم تبعدالصحة في المكل نظيرما يأتى في قصب السكر (والعدس) بفتح الدال (في السنبل) وجوز القطن قبل تشققه (لا يصح بيعهدون سنبله) لاستتاره (ولا معه في الجديد) لاستتارالمقصود بما ليس من مصلحته والمنهى عن بيع السنبلحني يبيض أي يشتد كمافى رواية محمول على سنبل نحو الشعيرجمعا بين الادلة وفي الانوار لابجوز بيع الجوز في القشرة العليا مع الشجر وقياسه امتناع بيع القطن قبل تشققه ولومع شجره (ولابأس بكام)وهو بكسر أوله وعاء نحو الطلع (لايزال إلا عند الاكل) بفتح الهمزةوأمامضمومهإفهو المأكول كرمان وطلع نخبل ومبوز وبطيخ و باذنجان لان بقاءه فيه من مصلحته ومثل دلك ما یکون بقاؤه فیه سببا لادخاره كارز وعلس ومن زعم أن الارز كالشعير إنما هو باعتبار نوع منه كذلك وإنما لم يصح السلم في الارز

والعلس فيقشرته

لايختلف حبها برؤية بعض الحب تدل على فاقيه ورؤية الظاهر من البصل لا تدل على باقيه اه (قوله ان عرف بقسطه) اى انا مكن التقسيط و الابطل في الجميع و هو ظاهر اه سم (قوله هذا) اى في البصل و الدخن (قوله والعدس) اى والسمسم نهاية ومغنى (قوله والنهى الخ) ردادليل القديم (قوله مع الشجر) اى بان يوردالعقدعليهمع الشجر امالو اورده على الشجرو حده صحولم يدخل الجوزكماهو ظآهروكذا يقال فىقطن يبتى سنتين فليتأملونى الروضوشرحهو لايعتبر تشققاًلقشر الاعلىمن نحو الجوز بلهو للبائع مطلقاالخاه سم (فولهوقياسامتناع الخ) تقدم له مر الجزم مهبعدةول المصنف وبعد التناثر للبائع الحاه عش (قوله وقياسه الخ) حاصله أنه يمتنع بيع ذلك منفر دافلا يتغير الحكم ببيعه مع الشجر ومثلهكل ما يمتنع بيعه منفر د انخلاف نحو الطلع و في الروض وشرحه و تشقق جو زعطب أي قطن يبقي سنين اىسنتين فاكتركتا برالنخل فيتبع المستترغيره ان اتحدفيهماماذكر ومالايبق من أصل العطب أكثر من سنةان بيعقيل تكامل قطنه لم يجز آلابشرط القطعسو اخرج الجوزاو لااو بعد تكامله فان تشقق جوزه صح لظهور المقصودو إلابطل لاستتارقطنهاه باختصار وقولهأولاكتاير النخلقال الشارحفي شبرح العبآب فانبيع اصلهقبل خروج الجوز اوبعده وقبل تشققه فهوللشترى وإلافهوللبائع وتشقق بعضه وان قل كتشقق كله اه فعلم أن غير المشقق تارة يصح و تارة لا يصح فانظر الضابط وكان ما يبق سنين لمقصودالاصل فيصح وانام يتشقق ودخل تبعاوغيره المقصود الثمرة ففصل فليتأمل اهسم قول المتن (ولاباس) اىلايضر (قوله وهوبكسر) الىقوله وايضافى النهاية (قوله وعاء نحوالطلع) اى فالمراد بالكهام هذا المفرد تجوز انظير ماسيأتي قريبااه رشيدي (قوله كرمان) الى المتن في المغني (قوله الارز كالشعير) اى فى ان له كاما و احدا (قوله إنماهو) ابدله النهاية بلَّعله (قوله و إنمالم يصح الح) فعلم جو از البيع

الباطل أيضامعلوما ليمكن التوزيع وقدتقدم قول المصنفولو باع أرضامع بذرأو زرع لايفرد بالبيع بطل في الجميع وقيل في الارض قو لآن اه و مثل الشارح الزرع المذكور بالفحل المستور بالارض والبّر المستور بسنبله وعلل البطلان في الجميع بالجهل باحد المقصودين الموجب لتعذر التوزيع لايقال بل يمكن التوزيع بعدالعقدإذا علم الباطل لان العبرة بالعلم حال العقد بدليل قوله زرع لايفرد ثم رايت مر قال الاوجه البطلان فيهما اه ويؤيده ما قدمته من قول المصنف ولو باع الخ (قول فيصح في المرثى فقط) قياس ماقالهأ نهلو وردالعقدعلي المرئى وحده صحوهو ظاهروقوله انعرف بقسطه اى آن أمكن التقسيط و إلا بطل في الجميع كاهو ظاهر (قوله مع الشجر) اي بان يوردالعقد عليه مع الشجر امالو اورده على الشجر وحدهصحوكم يدخل الجوزكاهوظاهر وكذايقال فيقطن يبق سنتين فليتأ ملوفى الروض وشرحه يدلا يعتبر تشقق القشر الاعلى من نحو الجوز بل هو للبائع مطلقا الخ (قوله وقياسه الخ) حاصله انه يمتنع بيع ذلك منفردافلا يتغير الحكم ببيعهمع الشجرو مثله كلما يمتنع يبعه منفردا بخلاف تحو الطلع وفى الروض وشرحه وتشقق جوزعطبأىقطن يبقىسنتينأىفاكثركتأ والنخلفيتبع المشقق غيره ان اتحدفيهما ماذكروما لايبتي من اصل العطب اكثر من سنة ان بيع قبل تكامل قطنه لم بجز إلا بشرط القطع سوا ، خرج الجوز اولا اوبعدتكا ملهفان تشقق جوزه صح لظهور المقصودو الابطل لاستتار قطنه اهبا ختصار وقوله او لاكتابر النخلقال الشارح فيشرح العباب فآن يع اصله قبل خروج الجوزاو بعده وقبل تشققه فهو للشترى والافهو للبائع وتشقق بعضهوأن فلكتشقق كلهاء فعلم انغير المتشقق تارة يصحو تارة لايصحفانظر الضابط وكانما يبقى سنين المقصود الاصل فصحو ان لم يتشقق و دخل تبعاو غيره المقصو دالثمرة ففصل فليتأ مل (قوله امتناع بيع القطن) اى بان يورد العقد على خصوصه وقوله قبل تشققه اى لاستتار المقصود بماليس من صلاحه (قوله و إيمالم يصح السلم في الارزالخ) فعلم جو از البيع للارز في قشر ته و السلم فيه في قشر ه الاسفل دون الاعلى وما نقل عن المصنف من صحة السلم في الارزعلي الآصيع محمول على المقشور و اما خشب الكثان فيجوز بيعهلانالمقصو دظاهروالساش فبأطنه كنوىالتمرو لايجوزالسلم فىالكنتان الابعد نفضه إذلا

لما يأتى فيه (وماله كامان)مثنى كام استعمالاله في المفرد بجاز اإذهوجم كامتأوكم بكمر اوله فقياس مثناه كان أوكامتان (كالجوز واللون والباقلا) أى الفول (يباع فى قشره الاسفل)لان بقاء. فيه من مصلحته (ولا يصح فى الاعلى) على الشجر أو الارض لاستتاره بماليس من مصلحته وفارق صحة بيع قصب السكر فى (٢٦٦) قشره الاعلى بان قشره ساتر لـكله وقشر القصب لبعضه غالبا فرق ية بعضه دالة على

للارز في قشريه والسلم فيه في قشره الاسفل دون الاعلى اه سم (قول لما يأتي) أي لان البيع يعتمد المشاهدة بخلاف السلمفانه يعتمد الصفات وهي لاتفيد الغرض في ذلك لآختلاف القشر حفة ورز آنة و لا ن عقدالسلم عقدغرر فلايضم إليهغر رآخر بلاحاجةو مانقلعن فتاوى المصنف من ان الاصحجو ازالسلم في الارز محمول على المقشور نها يةو مغنى (قوله استعالاله) اىللفظ الكماموكذا ضمير إذهرجمع (قوله فقياس مثناه)اىمشى كمامة اوكم قول المتن (والباقلا) بتشديداللام مع القصر و يكتب بالياء و بالتخفيف مُعَالَمْدُو يَكُتُبُ الْأَلْفُو قَديقُصِرَاهُ نَهَايَةً (قُولُهُ صَحَةً بِيعَ القَصِبُ) يَنْبَغَى ولو مزروعًا لأن ما يستترمنه فحالارضغير مقصودغالبا كإمروفىفتاوى ألسيوطىوشراءالقلقاس وهومدفون فىالارض باطل سم على حج اهعش (قوله والاجاز) خلافا للنهايةوالمغنى (قوله لحفظه) الىالمتن فىالنهاية (قوله والاجماع الفعلي عليـه) مُبتداوخـبر (قوله قيلومثله اللوبيا) آىالرطب اعتمدهالمغي (قوله قبل انعَقادالاسفل)اىاشتدادەقولالمتن(وبدوالصلاحَ)قسمه الماوردى ثمانية اقسام احدها اللون كَصفرة المشمش وحمرةالعناب وسوادالاجاص وبياضالتفاح بحوذلك ثانيهاالطعم كحلاوةقصب السكر وحموضة الرمان إذازالت المرارة ثالثها النضج فى التين والبطيخ ونحوهما وذلك بأن تلين صلابته رابعها بالقوةو الاشتداد كالقمح والشعير خامسها بآلطول والامتلاءكالعلف والبقول سادسها بالكبر كالقثاء سأبعها بانشقاق كمامه كالقطن والجوز ثامنها بانفتاحه كالورد وورقالتوتاه خطيب وعبارة حج وتناهى ورقالتوتوهى اولىاهعش (قوله بان يتموه) إلىقول المتن ويتصرفڧالنهاية الاقوله والحمل (قوله بانيتموه الح) تفسير لظهو رمبادي النضج الح وقوله اي يصفو الح تفسير لفوله يتموه الح (قُولُهُ مَعْلَقَ بِيدُووظُهُورِ) ايعلى التنازع (قولِه بدوصلاحه) موقعهما بين الواووفي في المتن قوله ان المدارالخ) بدل من قولهما قرروه (قوله ان نحو الليمون الخ) نائب فاعل يؤخذ (قوله المقصو دمنه) نعت تموهه و (قوله قبل صفرته) ظرف يوجد (قوله وكبرالقثاء) عطف على الاشتِداد اه رشيدي (قوله والضابط الح) اى ضابط بدو صلاح الثمروغير ، ويردعلى هذا الضابط نحو البقل فأنه لا يصح بيعه الابشرط القطع كامر مع أن الحالة التي وصل اليها يطلب فيها غالبا أه عش (قوله و أصل ذلك) أي الضابط (قوله

ينضبط الاحيندولوباع حب الكتان وحده أو مع خشبه لم يصح كاهو ظاهر لاستتار الحب بما ليس من صلاحه كالوباع سنا بل البر وحدها او مع الزرع ولو باع الخشب وحده و عليه الحب صح كاهو ظاهر للعلم بالمبيع فليتا مل و في شرح مر قال ابن الرفعة و الكتان اذا بدا صلاحه يظهر جو از بيعه لان ما يغزل منه ظاهر و الساس فى باطنه كالنوى فى التمر لكن هذا لا يتميز فى راى العين بخلاف التمر و النوى اه و الاوجه ان محله اخزا عامر ما لم يبع مع بزره بعد بدو صلاحه و الافلايصح كالحنطة فى سنبلها اه بق ما لو اطلق بيع خشب الكتان و عليه الحب و ينبغى ان يصح و ينزل على الخشب فقط لا نه بمنزلة شجرة نخل عليها ثمر مؤير او شجر نحو تين خرج ثمر ها فلا يتناول الحب كالا يتناول الشجر المذكور ثمر ها و انما لم نقل عليها ثمر مؤير او شجر نحو تين خرج ثمر ها فلا يتناول الحب كالا يتناول الشجر المذكور ثمر ها و انما لم نقل و فارق صحة بيع قصب السكر) ينبغى ولو مزروعا لان ما يستتر منه فى الارض غير مقصو د غالبا كامر و في و فارق صحة بيع قصب السكر) ينبغى ولو مزروعا لان ما يستتر منه فى الارض باطل و كذا القصب فى الم الربيع) يمكن ان يقال ان الربيع قلد فى شرائه القائل بصحته باذن الشافعى لكن يرد عليه انه يمتنع على امر الربيع) يمكن ان يقال ان الربيع قلد فى شرائه القائل بصحته باذن الشافعى لكن يرد عليه انه يمتنع على المراريع) يمكن ان يقال ان الربيع قلد فى شرائه القائل بصحته باذن الشافعى لكن يرد عليه انه يمتنع على

باقيه وأيضا فقشره الاسفل كثيرا ما بمص معه فصار كانه فيقشرو احدكالرمان ويظهر انالكلام فيباقلا لايؤكل معه قشره الاعلى والاجاز كبيع اللوز في قشره الاعلى قبل انعقاد الاسفل لانه ما كول كله (وفی قول بصح) بیعه فی ألاعلى (ان كآن رطبا) لفظه رطوبشه فهو من مصلحته ورجحه كثيرون فىالباقلا بل نقله الروياني عن الاصحاب والائمة الثلاثة والاجماع الفعلي عليهوحكايةجمعانالشافعي أمر الربيع بشرائه له ببغدادمعترضة بان الربيع لم يصحبه بهاو بفر ض صحته فهومذهبهالقديموقد بالغ فىالام فى تقربر عدم صحة بيعهوسياتىفي احياءالموات الكلام على الاجماع الفعلي قيلومثله اللوبياورد بانها ماكولة كلهاكاللوز قبل انعقاد الاسفل (وندو صلاحالثمر ظهور مبادى النضجو الحلاوة)بان يتمؤه ویلین ای یصفو و بحری الماءفيه (فيما)متعلق ببدؤ وظهور (لايتلون وفي غیره) و هو ما یتاون بدو صلاحه(بان ياخذفي الحبرة أوالسواد)أوالصفرةنعم

يؤخذ ممافر روه أن المدارعلى التهيؤ لما هو المقصودمنه ان نحو الليمون ما يؤجد تموهه لمقصودمنه قبل صفرته يكون وان مستثنى مماذكر في المتلون وبدوه في غير الثمر باشتداد الحب بان يتهيا لما هو المقصود منه وكبر القثاء بحيث بجى غالباللاكل و تفتح الورد و تناهى نحوورق التوت والضابط بلوغه صفة يطلب فيها غالباو أصل ذلك تفسيراً نس الراوى للزهو في خبرنهى عن بيع الثمرة حتى تزهى بان

بطيب الثمار على التدريج ليطول زمى التفكه فلوشرط طيب الكل لادى إلى حرجشديد(ولوياع ثمر بستان او بستانین بداصلاح بعضه فعـلى ماسبق قى التابير) فلا يتبع مالم يبد مابدا إلاان اتحد الجنس واناختلف النوعواتحد البستان والعقدو الحمل فان اختلفو احدمن هذه لم يصح فهالم يبدصلاحه الابشرط قطعه (ومن باع مابدا صلاحه)من ثمر اوزرع من غير شرط قطعه او قلعه والاصل ملكالبائع (لزمه سقيه) ان كان عايسق إلى او ان الجداد (قبل التخلية و بعدها)قدرما ينميهو يقيه التلف لانه من تتمة التسليم الواجب فشرطه على المشترى مبطل للبيع اما مع شرط قطع اوقلع فلا بجبسقكاتحته السكىالا إذا لم يتلف قطعه الافي زمن طويل يحتاجفيه الى الستى فيكلفه على الاوجه اخذامن تعليلهم المذكور وان نظر فيه الاذرعي واما إذا لم مملك الاصل بان ياع الثمرة لمالك الشجرة فلا يجب أيضا لانقطاع العلق ينهما (ويتضرف مشتريه بعدها) اىالتخلية لحصول القبض بها کا مر مع بیان بیعها بعداوان الجذاذ يتوقف

و إن اختلفت) غاية و (قوله أنو اعه)أىكبرنى ومعقلي اه عش (قهله كحبة الح)أى من عنب أو بــ رأو نحوه اه نهاية (فهاله مالم يبدّما بدا)في البستان اوكل من البستانين اه نهاية (فهاله و إن اختلف النوع)أي على الاصحكام أه عش (قوله و الحل) تقدم فيه بحث في النا بير حاصله أن حمل النخل الثاني يكون للبائع إذا كانالبه بعدتا بيرالحمل الاول او بعضه وقضيته انه إذا يداصلاح الحمل الاول او بعضه كغي عن صلاح الثاني اله سم (قول من غير شرط قطعه الخ) اى بان ماع مطلقا او بشرط ابقائه اله عش (قول و الاصل الخ)سيذكر محترزه بقوله وأما الخ(قهله إلى او ان الجذاذ) صلة سقيه (قوله قدر ما ينميه) فلا يكني ما يدفع عنه التلف والتعيب بل لا بدمن ستم ينميه على العادة في مثله اله عش (قه له ويقيه)عطف مغاير اله عش (قهله فشرطه على المشترى الخ) اي سواء شرط على المشترى سقيه من الماء المعدله او من غيره اله عش (قوله امامع شرطالخ) محترز قوله من غير شرط قطعه الخ(قوله فلا يجب الح) اى بعدالتخلية مر قال المحلى ثم البيتع يصدق مع شرط القطع و لا يلزم فيه الستى بعد التخليةِ اخذا من تعليل يا تى و مفهوم لزوم الستى قبل التخلية ثم مكن حمله على ماذكر ه الشارح بقوله إلا إذالم يتأت الخولا يخفي إشعار عبارته هذه محصول القيض معشرط القطع بالتخلية وتقدم مأفيه في او ائل الفصل اه سم عبارة عش قوله مر لم بحب بعد التخلية مفهومه وجوبالستي قبل التخلية وإنامكن قطعه حالا ولم يذكر حجهذا القيدفةضيته أنهلافرق بين ما بعدالتخلية وما قبلها وهو ظاهر لان المشترى لايستحق ابقاءه فلامعنى لتكليف البائع الستي الذي ينميه ثمر ايت سم على حجذكر ما يو افق هذا فر اجعه و قد يقال بو جو به قبل التخلية كما افهمه كملام الشارح مر و يوجه بانالتقصير منالبا تُع حيث لم يخل بين المشترى و بينه فاذا تلف بترك الستى كان من ضها مهوقد يصرحبه قول المصنف أول بآب المبيع قبل قبضه من ضمان البائعوان البائع لا يبرا باسقاط الضمان عنه آه (قوله إلا إذالم يتات الح) ظاهر ه آنه لا فرق في وجوب الستى حينئذ بين ما قبل التخلية و ما بعدها اه سم (فوله و اما إذا لم يملك الاصل الخ)من صور عدم ملك الاصل ايضا بيع الثمرة لثالث والظاهر انه لايجب ايضاً هناعلى البائع اه سم (قول لانقطاع الخ) يؤخذ منه ان الحكم كذَّلك إذا باع الثمر ةو الشجرة معاسم على حجبتي مالو باع الثمرة لزيدتم باع الشجرة العمروهل يازم البائم الستى ام لافيه نظرو الاقرب اللزومويوجه بانهالتزمله الستي فبيع الشجرة لغيره لايسقط عنهما التزمه وهذا بخلاف مالو باع الثمرة لشخص ثم باعها المشترى لثالث فان البائع لا ياز مه السقى على ما يؤخذ من كلام سم على حج و ان كان مالكا للشجرة لأن المشترى الثاني لم يتلق من البآئع الاول فلاعلقة بينهما ولكن نقل عن شيخنا الزيادي انه يازمه الستى لكونه النزمه بالبيع اه عش و الى هذا ميل القلب (فوله اى التخلية) الى قوله مع بيان فى النهاية (قوله كامر)اى فالمبيع قبل قبضه اهنهاية وقال الكردي اى عندقول المتنو قبض العقار اه (قهله على نقلماً)تقدم ما فيه اله سم وسياتى مثله عن عش انفا (قوله او معيباً) الى قول المتن فان سمح في النهاية (قُولُهُ لما تقرر من حصول القبض مها) اى وان كان بيع الثمر بعداوان الجذاذ كاتقدم فالمبيع

الشافعي اكله تقليد لامتناع التقليد عليه (قوله و الحمل) تقدم فيه بحث في التابير حاصله ان حمل النخل التابي يكون للبائع اذا كان البيع بعد تابير الحمل الاول او بعضه وقضيته انه اذا بداصلاح الحمل الاول او بعضه كنى عن صلاح الثاني (قوله فلا يجب) اى بعد التخلية مر قال المحلى ثم البيع يصدق مع شرط القطع و لا يلزم فيه السبق بعد التخلية اخذا من تعليل ياتى و مفهو مه لزوم السبق قبل التخلية ثم يمكن حمله على ماذكره الشارح بقوله الااذالم يتات النحو لا يخنى اشعار عبار ته هذه بحصول القبض مع شرط القطع بالتخلية و تقدم ما فيه في او ائل الفصل (قوله اذالم يتات قطعه الخ) ظاهره انه لا فرق في وجوب السبق حينذ بين ما قبل التخلية و ما بعدها (قوله و اما أذالم يماك) من صور عدم ملك الاصل ايضا بيع الثمرة لثالث و الظاهر انه لا يجب هنا على البائع (قوله لا نقطاع الخ) يؤخذ منه ان الحكم كذلك أذا باع الثمر و الشجرة معا (قوله على نقلها)

القبض فيه على نقلها (ولوعرض مهلك) او معيب (بعدها) من غير تركسق و اجب (كبرد) بفتح الراءو اسكانها كابخطه (فالجديدانه من ضان المشترى) لما تقرر من حصول القبض بها لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم أمر بالتصدق على من أصيب في ثمر اشتراه

قبل قبضه اهعش أىخلافاللتحفة (قول؛ ولم يسقط الخ)فلوكانت من صانالبائع لاسقط ﷺ الديون التي لحقته من ثمن الثمار التالفة اهكر دى (قول من ثمنها)أى الثمر فكان الاولى التذكير رقوله فحمره) أي مسلم (قول بوضع الجوائح)أى عن المشترى جم جائحة وهي العاهة و الآدة كالربح و الشمس و الاغربة اى بوضع ثمن متلف الجوائح اه بحيرى (قوله بين الدليلين) اى خبرى مسلم المارين آنفا (قوله اما إذا الخ)محترز قولهمنغير تركستي وأجب ايوامالوعرض التعيب منذلك فسياتى في المتن الهرشيدي (قهله الواجبعليه) اىبعدالتخلية كماهوصريحالكلام اه سم اىوتقدمما فيه (قوله فهو من ضمانه) اى فينفسخ العقد اه سم اى كاسياتى فى قوله حتى تلف بذلك انفسخ العقد عقب المتن آلاتى اهرشيدى (قول ضمنه جزما)ای المشتری و هو و اضح ممامرمن عدم و جوب الستی علی البائع و قیاسه ان مثل ذلك مالو باعهالغيرما لك الشجرة حيث قلنا بعدم وجوب السق عليه اه عش (قوله كالوكان الخ)اى وقد تاف بعدالتخلية والمرادانكو نهمن ضمان المشترى لاخلاف فيه حيننذ آه عش (قوله او بمداو ان الخ)عطف على نحوسرقته (قولِه برمن الخ) هذا القيد إنما يحتاج اليه إذا نشأ المهلك من ترك السق أما إذا لم يكن كذلك فلاحاجة اليملاتقدمان المبيع بعدقبضه من ضمان المشترى اه عش (قوله أماما قبلها الخ) محترز قول المتنبعدها اى اما المهلك الذي عرض قبل التخلية فن الخ (قوله فن ضمان البائع) اى فينفسخ العقد بتلفه وكان ينبغي لهذكره ليظهر معنى قو له عقبه فان تلف! لخ و لعله سقط من النساخ أه رشيدي و قديقال إن في صنيع الشارح احتباكا (قوله فن ضهان البائع) ظاهر هو إن كان التلف والتعيب بترك الستى لماشرط قطعه اه عش (قوله انفسخ فيه فقط)اى ويتخير المشترى فى الباق إن كان التلف قبل القبض اه عش و ياتى فى الشرح وعن شرحى العباب و المنهج ما يصرح بان قول قبل القبض ليس بقيد (قول ه فلو تعيب الشمر الخ)الظاهر انه لايشترط في التعيب هناعروض ما ينقصه عن قيمته وقت البيع بل المراديه مايشمل عدم عوه نمو نوعه لمامرانه يجب عليه الستى قدر ما ينميه ويقيه من التلف اهع ش (قول ه فلو تعيب الشمر الخ)قال في الروضفانآلاي التعيبإلى التلف وهواي المشترى عالم اي بهولم يفسخ فهل يغرم لهالبائع ايالبدل لعدوانه الهلااى لتقصير المشترى بترك الفسخمع الفدرة وجهان قال فيشرحه الاوجه الثانى وبسط الاستدلال له اهسم وقوله الاوجه الخاعتمده النهآية والمغنى وقال السيدعمر ولعل محل الخلاف في غير مقدار الارش امامقدار ه فيستحقه المشترى قطعا فليتامل اللهم إلا ان يقال المشترى مقصر بترك الفسخ و الحال ماذكر فلا ارشله ايضا اه (قول منفرد االخ)فيه إشارة إلى عدم الخيار إذا بيع مع الشجر او من مالك الشجر اى لعدم و جوب السق حين ندّ على البائع اه سم (قوله ما يسق الح) الموصو لـ و آفعة على الماء عبارة النهاية والمغنى والايماب هذا كلهمالم يتعذر آلستي فان تعذر بإن غارت آلعين او انقطع النهر فلا خيارله كماصر حبه ابوعلى الطبرى ولا يكلف في هذه لحالة تكليف ماءآخركا هو قضية نص الاموكلام الجويني في السلسلة اه قال عش قوله تكليف ماءاخر ظاهره وانقربجدا اه قول المتن (فله الخيار) اى فورا اه عش (قولة كالسابق على القبض) يفيدان الكلام فما بعد التخلية الهسم عبارة العباب مع شرحه للشارح وفي شرح المنهج تحوها وإن تلفت الثمرة بعطش أنفسخ البيغ مطقا أى قبل التخلية وبعدها لاستنادالتلف

نقدم ما فيه (قوله الو اجب عليه) اى بعد التحلية كاهو صريح هذا الكلام وقوله فهو من ضما نه اى فينفسخ السيح (قوله فلو عيب الثمر) فالرق الروض فان آل اى التعييب إلى التلف و هو اى المشترى عالم اى به ولم ينفسخ فهل يغرم له البائع اى البدل لعدو انه ام لا اى انقصير المشترى بترك الفسخ مع القدرة وجهان قال في شرحه الاوجه الثانى و بسط الاستدلال له وعبارة العباب فان انضى اى التعيب إلى تلفه فان لم يعلم به اى بالا فضاء إلى التلف المشترى حتى تلف انفسخ اى السيع و إن علم به ولم يفسخ فى غرم البائع له وجهان اه وقوله منفر دا الخيار أدابيع مع الشجر او من ما لك الشجر اى لعدم و جوب السقى حيث في الدائع (قوله كالسابق على القبض) حيث في الدائع (قوله كالسابق على القبض)

ولم يسقط مالحقه من تمنها فحره أنه أمن بوضع الجواثح إما محمول عملي الاولى أو عبلي ماقبــل القبض جمعا بين الدليلين أ ما إذا فرض المهلكمن تركالبائع للسقي الواجب عليه فهو من ضما نه ولو كان مشترى الثمر مالك الشجر ضمنه جزما كالوكان المولك نحو سرقة أو بعد أو أن الجذاذ يزمنيعد التأخير فيه تضييعا أماما قبلهافن ضمان البائع فان تلف البعض انفسخ فيه فقط (فلو تعيب) الثمر المبيع منفردا من غير مالك الشجر (بترك البائع المق) الواجب عليـه بأن كان مايستي منه باقيا بخلاف ما إذا فقد (فله)أى للشرى (الخيار) لان التعيب الحادث بترك البائع مالزمه كالسابق على القبض

ومن ثملو تان بما نفسخ الميتدكما نفرر (ولو بيح قبل) او بعد بدو (صلاحه بشرط فيلم مولم بتطع حق هلك فاولى بكر نه من ضمان المشرى) بمالم يشرط قطع ملتفر يطه و من ثم قطع بعضهم بكو زممن ضما نهو قطع بعض آخر بكونه (٩٩ خ) من ضمان البائع قال الاذرعى لاوجه

لهاذا اخرالمشترى عنادا (ولوبيع تمر) او زرع بعد يدوالصلاح وهو ممايندر اختلاطه او يتساوى فيه الامران اويجهل حاله صح بشرط القطع والابقاءومع الاطلاق أومما (يغلب تلاحقه واختلاط حادثه بالموجود)محيث لايتميزان (كتين وقثاء)وبطيخ(لم يصم الاان يشترط المشترى) يعنى احدالعاقدين ويوافقه الاخر(قطع ثمره)اوزرعه عنبد خوف الاختلاط فيصح البيع حينئذ لزوال المحذور فان لم يتفق قطع حتى اختلط فكما في قوله (ولوحصل الاختلاط فما يندر) فيه الاختلاط أو فيمآ يتساوى فيهالامران اوجهل فيه الحال (فالاظهر انه لاينفسخ البيع) لبقاء عين المبيع وتسليمه ممكن بالطريق الاتى فزعم المقابل تعذره ممنوعوان صححه المصنف في بعض كتبه واطالجمع متاخرونفي انه المذهب (بل يتخبر المشترى)اذاوقعالاختلاظ قبل التخلية لانه كعيب حدث قبل التسليم ومنه يؤخذ اعتماد مادل عليه كلام الرافعي انه حيارعيب فيكون فورياولا يتوقف على حاكر لصدق حدالعيب

الى ترك السقى المستحق و ان تعيبت به اى العطش ولو بعد القبض مع امكان الستى تخير المشترى و ان قلناً الجائحةمن ضمانه لاستناد العيب الى ترك الستى المستحق اھ (قولهو من ثم) اىمن اجل ان المستند الى السابق على القبض كالسابق عليه (قوله لو تام) اى كلااو بعضآو (قوله انفسخ العقد) اى فى الـكل او البعض (قوله لو تلف به) اى بترك البائع الستى اه رشيدى (قوله كاتِمْرر) اى بقوله اما اذاعر ض الخ قول المتن (وَلُو بِيع) اي نحو تمرو (**قولِه ح**ى هلك) اي بجائح نهاية قال سم اي بعدالة خلية اه وقال عش اي ولا فرق بين كو نه قبل التخلية او بعدها اه اي كما يفيده التعليل الاتي (قوله وقطع بعض الخ)كذا فىالنهاية وقال الرشيدي هوم رتابع في هذا للتحفة ولكن الذي في قوت الاذرعي ما نصه و لا وجه للخلاف اذاطالبهالبائع بالقطع واخرعنادآو لاسهااذاالزمه الحاكميه اه (قولهقال الاذرعيالخ) خبر قوله وقطع بعض آلخو ضمير لدر اجع اليه (قول بعد بدو الصلاح) أي و اما قبله فقدم انه لا يصح الابشرط القطع مطلقًا (قوله يندر اختلاطه) أى الغالب فيه عدم الاختلاط قول المتن (يغلب تلاحقه) أى يقينا اخذ امن قوله قبل او يجهل الخ اه عش و في هذا الاخذ نظر ظاهر بل الماخو ذمنه الظن لااليقين (قوله كتين وقثاءو بطيخ) هذه امثلة للشمرة ومثاله للررع بيع البرسيم ونحوه فلا يصح الابشرط القطع لانه آ يغلب فيهالتلاحق ريادة طولهو اشتباه المبيع بغيره وطريق شرائه للرعى ان يشترى بشرط القام ثم يستاجر الارضمدة يتاتى فيهارعيه وفي هذه تكون الربة للمشترى اما ان اشتر اه بشرط القطع و اخر بالتراضي او دو نه فالزيادة للبائع حتى السنا بل فان بلغ البرسيم الى حالة لايغلب فيهازيادة و اختلاط صح بيعه مطلقاو بشرط القطع والابقاء حتى يستو فيه بالرعي أو عوه أهع شقول المتن (لم يصح) أي لا نتفاء القدرة على التسليم نهاية وشرحالمنهج (قوله عندخوف الح) متعلق بالقطع (قوله فان لم يتفق قطع) اىقطع ما يغلب تلاحقُه او اختلاطه بالتراضي اودونه (قوله فسكافي قوله الخ) اي فحكمه كالحكم المذَّ كور في قوله الحقول المتن (ولو حصل الاختلاط) اى قبل التخلية او بعدها لكن يتخير المشترى قبل التخلية كايتخير بالا بأق قبلها لابعدها لانتهاءالامربها اه ايعاب (قوله بالطريق الاتي) اي انفافي السوادة (قوله في بعض كتبه) وهوشرح الوسيط اله سيدعمر (فولهومنه) ايمن التعليل (فوله السابق) اي فياب العيوب الهكردي (فوله ويترقف الخ)عطف على البراخي (قوله بفتح الميم) الى قوله نعم في النهاية الاقوله و رجحه السبكي و يحزى ع (قوله بهة)واغتفرت الجهالة بالموهوب للحاجة كافيل بنظير ه في اختلاط حمام البرجين عش وسيد عمر و بحير مى (قوله و يملك به) اى يملك المشترى بسبب الاعراض ما اعرض عنه المشترى اهكر دى زاد الحلى من غيرصيغة فليس له الرجوع فيه اه (قوله ايضا) اى كالهبة (قوله هنا) اى فى مسئلة الاختلاط زادالنهاية كافى الاعراض عن السنابل اله (قوله بخلافه عن النعل) اى لو أعرض البائع عن النعل التي لا تدخل في البيع لم يملكها المشترى اهكردى (قوله لتوقع عودها الخ) حاصله ان الاختلاط هذا لما كان ما نعامن توقع عوده حساالي يدالبا تعضعف معه الملك فزال بآلاعر اضوان النعل لما توقع عودها حساالي يدالبا تعلم يزل آلملك عنه بمجر دالاعر آض اهسيد عمر (قوله للبائع) عبارة النهاية الى المشترى قال عش عبارة حج للبائع و تصور بما اذابيعت الدابة منعولة بنعل ذهب أو فضة ومافى الشارح مر بمااذا نعلها المشترى بنعل غيرهما تمردها بعيب قديم فلا مخالفة اه (قوله و ان طالت المدة) اى مدة الآعر اض عن النعل اهكر دى قول المتن (سقط خياره) وينبغى انمثل ذلكمالو وقع الفسخو المسامحة معافيسقط خياره رعاية لبقاءالعقد سيماو قدرجح كثيرمن الاصحاب انه يخير البائع أولا أه عش (قوله للمنة) أي من جهة البائع على المشترى أه عش (قوله يفيد انالـكلام فيمابعدالتخلية (قول المصنف حتى هلك) اىبعد التخلية (قوله يندر اختلاطه)

السابق عليه فانه بالاختلاط صارناقص القيمة لعدم الرغبة فيه حيثة وقالكثيرون على التراخى ويترقف على الحاكم لانه لقطع النزاع لاللعيب (فانسمح) بفنح الميم (له البائع بماحدث) بهبة او اعراض و يملك به ايضا هنا بخلافه عن الفعل لترقع عودها للبائع وان طالب المدة (سقط خياره في الاصح) لزوال المحذور و لا إثر للمنة هنا لانها في ضمن عقد وني مقابلة عدم فسخه وقضية كلامه كاصله والروضة تخيير المشترى او لا الح)وهو الاصحاه نهاية (قول على ان الخيار للبائع اولا) اى فان سمح بحقه اقر العقد والافسخ اله نهاية (قهالهالاستغناءعنه) اي الخياروكذاضميراليه (قهله ووجبت الخ) عطف على لم يصرا اليه (قولة و يجرى ماذكر) اى القولان أه نهاية اى و اصحاعدِم الانفساخ و يخير المشترى ان كان ذلك قبل التخلية و يصدق ذو الدان كان بعدها اه عش (قول في شراء زرع) اى كجزة من القت اه نهاية و منه البرسيم الاخصر عش (قوله حتى طال)و تعذر التمييز أه نهاية (قوله و نحو طعام) عطف على زرع عبارة الروضوشرحهو يجرىهذا الحكم فيبيع الحنطة وتحومامن المثليات ومتهائل الاجزاء حيث بختلط بحنطة البائع الخ اه و المثلى يشمل نحو البطيخ فقضيته انه لا إنفساخ باختلاطه ببطيخ البائع وقول شرح الروض عنطةالبائع يخرج الاختلاط بحنطة الاجنى قبل القبض او بعده وينبغي آن حكمه انه يتخير فيما قبل الة بض لا فيما بعد مو آنه يصير مشتركا بينه و بين الاجني و ان اليدلهما اه سم (قوله بما لا يتديرعنه) بدل من قوله بمثله او مهدول طلق لاختلط اى اختلاط ابحيث لا يته يزعنه (قوله قبل القبض) ظرف لاختلط اىمابعدەفلاانفساخويدومالتنازع بينهماالىااصلح اھعش (قولەيمنلە) اىاختلطىمنلە قبل القبض ا هع ش (قوله امالو وقع الخ) عتر زقوله السابق اذا وقع الاختلاط قبل التخلية و (قوله بعد التخلية)وكذ الو و قع الاختلاط قبل التخلية و اجاز المشترى البيع فان أتفة اعلى شيء نذاك و ان تناز عاصد ق ذو اليدو هو هنا البآئع ثمرايت سم على منهجذ كرذلك نة لا عن مر اه عشوفي سم والسيدعمر بعد مثل ذلك ما نصه ثم رايت الروض وشرحه صرحا بذلك اه (قوله عندخوف او وقوع الخ)صو ابه عندخوف الاختلاط وفي وقوع الاختلاط (قوله مامر)اي من وجوب الاشتراط فيما يغلب اختلاطه و من انه لو وقع الاختلاط قبل التخلَّية تخير المشترى أن لم يسمح له البائع بماحدث او بعدها فلاخيار الخ (قول فسخ العقد) كمذافي الروض وفي شرح مر الاوجه أنه يجرى هنا ما تقدم اه وظاهر هذا ان المتخيرهنا المشترى ايضا الاان يسمح البائع بثمرته اه سم وقضية قول الشارح الاتى فيتعين الخان مراده بالفسخ هنا الانفساخ ويحتمل ان

اى فالغالب عدم اختلاطه (قوله و بحرى ماذكر في شراء زرع الخ) في الروض وشرحه ولو اشترى جزة من الرطبة بشرط القطع فطالت وتعذَّر التمييز فكاختلاط الثمر فيماذكر اه (قول ونحو طعام اوما تع اختلط بمثله بمالا يتميزعنه الخ) وعبارة الروض وشرحه وبجرى هذا الحسكم في يبع الحنطة ونحوها من المثليات ومتماثل الاجزاء حيث يختلط بحنطة البائع الخ اه والمثلي يشمل نحو البطيخ فقضيته انه لاانفساخ باختلاطه ببطيخ البائع وذلك قضيةقول الشارح وبطيخ بليشمل نحوالبطيخة الواحدة ان قلنا انها مثلية كما سياتىفى السلممايقتضي انهامثلية كمانبهنا على ذلك ثموقول شرحالروض بحنطة البائع يخرج الاختلاط بحنطة الاجنبي قبل القبض اوبعده ولم يتعرض لحكمه وينبغي انحكمه انه متخير فيمآ قبل القبض لافيما بعده و أنه يصير مشتركا بينه و بين الاجنبي و أن اليدلهما لالاحدهما لكن أذا حصل للتشاح هل يوقف الى الصلح او يجرى فيه ماسيذكره فيمالو اشترى شجرة عليها ثمر للبائع اوكيف الحال فَرَ الْجَمِهِ (فُولُهُ مِلْ أَن الْفَقَاعَلَى شيء الح) ينبغي ان يجرى مثل ذلك فيما اذاوقع الاختلاط قبل التخلية ولم بسمم الدائم وان أبجاز المسترى ثمر ايته ف شرح الروض صرح عايفيد ذلك حيث قال مع المتن فان تراضيا الإختلاط ولو قبل التخلة لإكاقيده الاصل بما بعده اعلى قدر من الثمن فذاك و الافالة و ل قول صاحب المديمين فيحمنا الاجتشار ها المدالهد التخلية للبائع او للمشترى او كليهما فيه اوجه ثلاثة وقضية كلام الرَّافعي ترجيع الثاني إلى الله الله بالذي بنبغي في مسئلتنا اعنى فيما قبل التخلية ان تكون اليد للبائع (فَوْلُهُ أَذَالُهُ الْمُعْمِلُونُ لَا يَعْمِلُونَ فَي لَمْسَلَّهُ الطَّعْامِ الذِّي وَادْهَا السَّارِ الأَانَ او دعها أَى المُسْتَرَّى إلى المنطقة اليابعد القيمة المتلوات الله المنطق المنطق المنطق المنطقة ألرمض وفي شرعاريه المحاوجة إن يحيري عناما تقدم أه و ظلهر مذل ان المتخير منا المسترى ايضا الاان

واصلهاتخييرالمشترى اولا حتىتجوزله المبادرة بالفسخ فان بادر البائع وسممسقط خياره قال في المطلب و هو مخالف لنص الشيافعي والاصحاب علىان الحيار للبائع اولاورححه السكي وغيرهويوجه بان الحيار مناف لوضع العقد فحيت امكن الاستغناء عنه لم يصر اليه ووجبت مشاورة البائع اولا لعمله يسمح فيستمر العقد ويجري مآ ذكرفى شراء زرع بشرط القطع ولم يقطع حتىطال ونحوطعام اومائع اختلط مثله بما لا يتميز عنه قبل القبض بخلاف نحوثوب او شاة عثله فان العقد ينفسخ فيه لانه متقوم فلا مثل له يؤخذ بدله اما لووقع الاختلاط بعد التخلية فلا انفساخ ايضاو لاخياربل النا تفقاعلي شيء فذاك وإلا صلعق المشترى اذاليدبعدما م المفريد من الملايد و لو اشقت شخرتة عليه أغراللااج فغ و حوب شرط اللفطع لطشق كاذلون وبالاختلاط للإعتلافك ما في المناه المناه تشامياهنا لسنظ العطية ويؤجه بال الله للباعلم على عرف وللشناري عليه مالدك فتخارطنا ولامن جمه يعتدق احتدهما في وليد بعق الإخرا المنا المتعلى المانع وازعا سيقطا والقفا علمور ولا أثر للمنه هنا لاتها في عمن عقد وفي مقابلة عدم فسحه وفضية كلامه كاصله والروصة

قدر لاصفة فكانت حتى السنابل للبائع بخلاف مالوشرط القلع فان الزيادة للمشترى لانهملك الكل اه و هو و جيه مدركالكن الذى يصرح مه كلام الامام وغيرهان آلز يادة للمشترى فىشرطالقطع ايضاويؤيده قول الشيخين ان القطن الذي لايبتي اكثر من سنة كالزرعفاذا باعهقبلخروج الجوزق اوبعده وقبل تكامل القطن وجبشرط القطع ثم انلم يقطع حتى خرج الجوزق فهو للمشترى لحدوثه على ملكة قال الاذرعي وهذا هو الختاروان نازع فيه ظاهر النص(و لا يصحبيع الحنطة في سنبلها بصافية) من التن (وهو المحاقلة)من الحقل بفتح فسكون جمع حقلة وهي الساحة التي تزرعسميت محاقلة لتعلقها بزرعفیحقل (ولا) بیع (الرطب على النخل بتمروهو المزابنة) منالزبن وهو الدفع سميت بذلك ببنائها على التخمين الموجب للتدافع والتخاصموذلك لنهيه صلى الله عليه وسلمعنهما رواه الشيخان وفسرافي رواية بماذكروو جهفسادهما مافيهما من الربامع عدم الرؤية في ألاولىومن ثملو باعزرعا غیر ربوی بحب اوبرا

مراده بالانفساخ فيما ياتى فسخ الحاكموه و الاقرب فلير اجع (قوله بخلافه فيه امر) اقول فيه بحث اذاليد فهمام إيضالله شتري على المبيع وللبائع على ماحدث اله سم (قولُه فكانت حتى السنابل للبائع) اعتمده الشهاب الرملي اهسم واعتمده النهآية ايضا (قوله وهذاه والختآر) اى ماصر به كلام الامام وغير مقال فيشرح الارثادوعلى الأول فقديفرق بان المقصو دثمم هو القطن لاغيره فوجب جعل جو زقه للمشترى بخلافه منافآن الزرع مقصودكسنا بله فامكن جعلها للبائع دونه اله سم (قوله من التبن) إلى قوله وزعم في النهاية الاقوله و توطئة لقوله (قوله سميت) اى المحاقلة بمدى العقدوكذا ضمير لتعلقها و (قهله محاقلة) اى بهذا اللفظ ففيهشبهاستخدام وكذاالام في نظيره الاتى (قولهو ذلك) اى عدم صحة المحاقلة و المزابّنة (قوله رواه) اى النهى اى داله (قهله فسادهما)اى المحاقلة والمزّ ابنة (قوله من الربا)اى لعدم العلم بالمماثلة فيهما اله مغنى(قوله فىالاولى)اىالمحاقلة (قوله زرعاغير ربوى) اى قبل ظهور الحب اله نهاية واسنىقال سم قولة قبل ظهور الحبقديقال لآحاجة إلى هذا القيدبعد تقييدالزرع بكونه غيرر بوى اذ لافر قحينئذبين ماقبل ظهور الححبوما بعده الاانيريد بالزرع ماحبهرىوى وبكونه غيرربوى انه حشيش غيرماكول كحشيشزرع العرفحينتذ يتجه التةييد للاحتراز عمالوظهر حبهفانه يمتنع حينئذ بحبه اه ومقتضى هذا انالقيد المذكور موجود فى بعض نسخالشه حايضا (قوله غيرر بوى) بآن لم يؤكل اخضر عادة كالقمح مثلا اله عش (قوله و تقابضا) راجع للمعطوف فقط (قوله اذلار با) اى فالصور تين وهوفىالاولىظاهروفىالثانيةلوجودالتقابض اله عش(قولهاذلاربا)يۇخدمنذلك انه اذاكان ربويا كان اعتيد اكله كالحلبة امتنع بيعه بحبه وبهجزم الزركشي أهنهاية (قوله لتسميتهما) اى لافادة التسمية (قوله و توطئة)عطف على قوله لتسميتهما لكنه لايظهر بالنسبة الى المحاقلة (قوله وهي ما يفرد الخ) لعل المرآدلغة وقوله فىالمتنوهو بيع الرطبالخ لعل المراد شرعاسم على منهجاى وذلك لان قولهجمع عرية

سمح لهالبائع بثمرته (قول بخلافه فيمامر) اقول فيه بحث اذ اليدفيمام ايضاللمشترى على المبيع وللبائع على ماحدث فليتا مل (قول فكانت حتى السنا بل للبائع) اعتمده شيخنا الشهاب الرملي و اعلم انهم قالو اأن من ارادشراء زرع او تحو ، قبل بدو صلاحه لرعيه فطريقه ان يشتريه بشرط القطع ثم يستاجر الارض وحينئذ فقضية كونالزيادة للبائع انهلولم يرعه حتىز ادوطال امتنع الرعى بغير رضاالبا ثعلان الزيادةله وهيغير متميزةفالاخلص لهانيشتريه بشرط القلع ثم يستاجر الارض(قوله قال الاذرعى وهذاهو المختار الخ) قال فَي شرح الارشادوعلي الاول فقد يفرق بانَ المقصود هو القطن لاغير فوجب جعل جوزته للمشترى بخلافه هنافان الزوع مقصود كسنا بلهفامكن جعلها للبائع دونه انتهى واعلم انهصرحفي الروضة بانهلو اشترى اصل نحو بطيخ شرط القطع فلم يقطع حتى اثمر كانت الثمرة للمشترى ولا يخني أن المفهوم من كلامهم انهلو اشترى شجرة بشرط القطع فلم يقطع حتى اثمرت كانت الثمرة للمشترى فأمامسئلة الروضة المذكورة فيمكن انجرىاافرقالمذكورفيها اذاصول نحوالبطيخ شبيهة باصول القطن المذكر راما مسئلةالشجرة المذكورة فقد تشكل على الفرق فليتاملالاان يجاب بانمنشانالشجران يقصد لثمرته والزرعان يقصد لجميعه (قوله قبل ظهور الحب)قديقال لاحاجة الى هذا القيدبعد تقييد الزرع بكونه غير ربوىآدلافرقحينئذبين مآقبل ظهور الحبومابعده الاان يكون ارادبالزرع ماحبهربوى واراد بكونه هوغيرر بوىانه حشيشغيرماكول كحشيش زرعالبر فحينئذ يتجهالتقييد آلاحتر ازعمالو ظهرحبه فانه يمتنع حينئذ بحبهولهذاعبرفىالروض بقولهاو باع زرعاقبل ظهور الحباى بحبجاز لاز الحشيش غير ربوى اه قال فى شرحه و يؤخذمنه انه إذا كان رَّبو ياكان اعتبد اكله كالحلبة يمتنع بيعه محبه و به جزم الزركشي اه وظاهره امتناع بيعالحلبة وانلميظهر حبهابحبها وهذايقتضيان حشيشهامع حبهاجنس و احدو الالصح البيع بشرط التقابض (قوله و تقابضاً) راجع لقوله او برا الخدون ماقبله اذلار بافيه

صافیابشعیرو تقابضافی المجلس جازاذلار باوصرح بهذین لتسمیتمها بماذکروالافقد علمامر فی الربا و توطئة لقوله (ویرخصف) بیع(العرایا)جمع عریة و هیمایفر دللاکل لعروهاعن حکم باقی البستان (وهو) اى بيعها المفهوم من السياق كاقدر (بع الرطب) والحق به الماوردى وغيره البسر لان الحاجة اليه كهى الى الرطب (على النخل بتمر) لارطب (فى الارضاو) بيع (العنب) والحاق الحصر مبه الذى زعمه شارح قياسا على البسر غلط كاقاله الاذرعى لبدو صلاح البسر و تناهى كبره فالحر صيد خله بخلاف الحصر م فيهما و نقل الإسنوى له عن الماوردى مردود بان الصواب عنه البسر فقط (فى الشجر بزبيب) لخبر الصحيحين انه صلى الله عليه و سلم نهى (٤٧٢) عن بيع المربع المثلثة و هو الرطب بالمثر اى بالفوقية و رخص فى بيع العربة ان

يقتضىان العراياهي النخلات التي تفر دالاكلو تفسيرها ببيع الرطب ينافيه فاشار الىمنع التنافي بما ذكره اهعش (قوله اىبيعها) اىبيع ثمرها اهسم(قوله والحقُّ بهالماوردي الح)جزم بالآلحاق النهاية (قهله فيهماً)اى بدو الصلاح و تناهى كبره اهعش (قوله بان الصو اب عنه)اى النقل الصو اب عن الماور دى قول المتن(فيالشجر) أي على الشجر أوجعل الشجر ظَرفا مجازا اهعش(قولهاىبالمثلثة)الاخصرالاوضح بالمثلثة اى الرطب و (قوله اى بالفتح الخ) الاولى بالفتح و يجوز الكسر اى غروصها (قوله ان فيه) اى فى العنب (قهلهوذكر الارض للغالب) سكت الشارح بناءعلى ما اختاره من ان ذكر الارض للغالب عن ذكر النخل في الرطبهلهوكذلك أوهو قيدو لامجآل لمخالفته هنا اذلامعني للرخصة حينتذ بصرى و قليو بي (قهاله واخذ شارح بمفهومه الخ)مشي عليه النهاية والمغني عبارتهماو افهم كلامه انهمالوكا نامعاعلي الشجر اوعلى الارضانه لآيضحوهو كذلك خلافالبعض المتاخرين حيث ذهب الى انه جرى على الغالب اذالرخصة يقتصر فيهاعلى محلورودها اه قال سم يشكلعليهمر ان محل ورودها الرطب وقدالحقوابه العنب وان الصحيح جواز القياس في الرخص اه زادع ش فالظاهر من حيث المعي ماجرى عليه البعض المذكور اه يعنى الشَّارحوشيخ الاسلام(قوله كيلا)اى مقدر ابكيل اى وقت التسليم (قول التسر) او يمعنى الواو (قوله وانما بحوزيع)الى قوله وان لم يكن النخل في النهاية (قوله خرصٌ عليه)اى المالك (قوله و فيما دون خمسة الخ)عطف على في تمر الخ (قوله بخر صهاالسابق) يعني قوله ان تباع بخر صها (قوله بمثلة الخ) اي بيع مادونها بمثله تمر ا(قوله مكيلا يقينا) راجع للمتن فكان الاولى تقديمه على ممثله (قوله لخبرهما) اي الصحيحين(قولٍه رخص) ببناءالفاعل (قوله و دو نها الخ)مستانف استدلالاعلى الاخذ بالدون أهع ش (قه إله فاخذنا به)وَ لَا يجوز فيماز ادعليها قطعاً ومتىز ادعلى مادو نها بطل في الجميع و لا يخرج على تفريق الصفقة كامر فىبابداه نباية اىمنانه مستثنىمنالقاعدةعش (قولهلانها)اىاورشيدىوغش(قوله والاصح انه الخ)و المراد بالخسة اوَ مادو نها أنماهو من الجفافَ و ان كان الرطب الان اكثرفان آلف الرطب او العنب فذاك وانجفف وظهر تفاوت بينه و بين التمر او الزبيب فانكان قدر ما يقع بين الكياين لم يضر اه نهاية (قوله كمد)مثال لمايقع بهالتفاوت الخرشيدى وعش (قوله وظهر فيه التفاوت) اى بين ما تتمر و بين ماخرص اله سيد عمر (قول بان بطلان العقد)اى فى الجميع ولا يخرج على تفريق الصفقة كماس عن النهاية (قوله و محل الطلان) الى قوله و تتعدد الخ فيه تطويل (قوله المذكور) نعت للدون (قوله عليه) اي على الدون المذكور (قوله بما مر) اي قبيل باب الخيار اهكردي عبارة عش أي من تَجَدِدُ البائعُ أو المشترى أو تفصيل الثمن انتهى (قوله ويحصل) أي التقابض (قوله

كاهو ظاهر (قول المصنف وهوبيع الرطب)عبارة الروض يصح بيع العرايا في الرطب و العنب على الشجر خرصا بقدر همن اليابس في الارض كيلا ثم قال بشرط التقابض قبل التفرق فيسلم المشترى الثمر اليابس بالكيل و يخلى بينه و بين النخل اه (قوله اى بيعها) اى بيع ثمر هاو قوله كاقدرته كان يمكن هذا التقدير و جعل العرايا اسمافي الاصطلاح لنفس الاصطلاح كاهو ظاهر قول المصنف وهو بيع الخ (قوله و هو يع الحلام التقايم في المناف و يشكل عليه ان محل و رودها اه و يشكل عليه ان محل و رودها اله و يشكل عليه ان محل و رودها الرطب و قد الحقو ابه العنب و ان الصحيح جو از القياس في الرخص (قول المصنف و يشترط التقابض)

تباع مخرصها ای بالفتح وبجوز الكسر مخروصها ياكلهااهلهارطباوقيس به العنب بجامع انهزكوى يمكن خرصهو يدخر يابسهوزعم ان فيه نصا باطل ومنع القياسفالرخصضعيف وذكر الارض للغالب اصحةبيع ذلك بتمراوزبيب بالشجر كيلا لاخرصا واخذشارح بمفهو مهفقال وافهمكلامه الامتناع اذا كان كل من الرطب او. التمرعلي الشجر او الارض وهوكذلكاه وانما بجوز بيعالعرايا فيتمرلم تتعلق به زكاة كانخر صعليه وضمن اوكان دون النصاب اومملوكالكافر و(فيهادون خمسة أوسق) بتقدير جفافه المراد مخرصها السابق في الحديث عثله تمرا مكيلا يقينا لخبرهما أيضاً رخص في بيع العرايا فىخسة اوسق اودون خسبة أوسق ودونها جائزيقينا فاخذنا به لانهاللشك مع اصل التحريم وأفهم الدون اجزاء أي نقص كانوالاصحانه لا د من نقص قدريز يدعلي مايقع به التفاوت بين الكيلين

غالباً كمد فلو بيع رطب و هو دون ذلك باعتبار الخرص لم يحب انتظار تتمر ه لان الغالب مطابقة الخرص للجفاف فان تتمر و ظهر فيه و آن التفاوت اكثر مما يقع بين الكيلين بان بطلان العقدو محل البطلان فيما فوق الدون المذكور انكان في صفقة و احدة (و) اما (لوزاد) عليه (في صفقتين) وكل منهما دون الجسة فلا بطلان و ايما (جاز) ذلك لان كلاعقد مستقل و هو دون الجسة و تتعدد الصفقة هنا بمامر فلو باع ثلاثة للثلاثة كانت في حكم تسعة عقود (ويشترط التقابض) في المجلس لانه بيع مطعوم بمثله و يحصل (بتسليم التمر) او الزبيب الى البائع او تسلمه

له(كيلا)لانهمنقولوقدبيعمقدرا فاشترطفيهذلككامرذلكفيمبحثالقبض(والتخليةفىالنخل)الذىعليهالرطبأوالكرمالذىعليهالعنب وإنلم يكنالنخل بمجلس العقدلكن لابدمن بقائهما فيه حتى يمضى زمن الوصول اليه لان قبضه إنما يحصل حينثذفان قلت هذا ينافيه مامر في الرباانه لابدفيه من القبض الحقيق قلت بمنوع بل هذا في غير المنقول هو قبضه الحقيق (٤٧٣) وما وقع في اصل الروضة بما يوهم اشتراط

وإن لم يكن النخل أى أو الكرم (قوله هذا) أى قوله وإن لم يكن النخل الخ المقتضى عدم اشتر اطحضور هما عند النخل (قوله لا بدفيه) اى عقد الربوى (قوله بمنوع) اى التنافى (قوله بل هذا) اى التخلية مع مضى الزمن المذكر راهسم (قوله و ذلك) اى حصول القبض بالتخلية فى النخل والكرم (قوله كيله) اى المتوقف على قطع الكل (قوله اى البيع المائل لماذكر) اى بيع العرايا و انما اول الضمير به و ان كان راجعا الى العرايا لان خصوص العرايا لا يجرى فى غير الرطب و العنب الهكر دى (قوله و بان الح) الاولى و مع ان و (قوله ذلك) اى السبب الخاص (قوله ثم) بضم المثلثة عبارة الكردى قوله ثم اى بعدان ثبت المشروعية بسبب بناص قديدم الحكم اله (قوله و همنا) اى الفقراء فى العرايا (قوله من لا نقد بيده) اى و ان ملك امو الاكثيرة غيره اله بحير مى عن الشيخ سلطان

﴿ يَابِ اختلاف المتبايعين ﴾

اىفيهايتعلق بالعقدمن الحالة التي يقعَ عَليهامن كونه بثمن قدره كذا وصفته كذاعش اله بجيرى وفي عشعلىماراى ومايذكر معذلك كالواشترى عبدا فجاء بعبد معيب الخ اه (قوله ذكرا) ببناء المفعول اىخصهما المصنف الذكر (قولهذكرا) الى قوله و ياتى فى النهاية الاقوله أى يترك الى وصح (قوله في البيع)خبران(قوله الاغلب) نعت البيع عبارة النهاية والاختلاف فيه اغلب من غيره اله وهي اوضح (قوله ولو غير محضة) كالصداق و الخلع و صلح الدم اه عش (قوله كذلك) اى كالاختلاف في كيفية البيع (قوله و اصل الباب الح) اى الدليل على آصل الآختلاف و انكان ما اورد ، لا يثبت المقصود من التحالف ثم ماذكره في الحديث الثانى قضيته انه إذا حلف البائع على شيء يتخير المشترى بين الرضا به و الفسخ و هو لا يو افقه ماهومقررمن أنه متىقلنا بتحليف أحدهما قضى بهعلى الآخر اهعش وسياتى عنه فى تفسير الحديث الثاني ما يعلمنه الجواب (قوله فهوما يقول رب السلعة) اىفالقول قول البائع اهكردى (قوله واوهنا بمعنى الا)اى بمعنى الاآن فيكون يتتاركا منصوبا اهكر دى (قوله و اوهنا الح) بمكن على هذا آن يكون محمل قوله فى الحديث فهو ما ية و ل رب السلعة على ما إذا حلف و نكل آلاخر او على ما اذا تر اضيا بما قاله و(قوله فيـه او يتتاركا)علىما إذا حلفا ولم يرضيا بما يقوله احدهما أه سم أى ففسخا (قوله وتقــدير لام الجزم) اى ليكون يتتاركا مجزوما (قوله امراليا نع الديان علف الديرى المعش (قوله ثم يتخير الميتاع)اى بين الفسخ و الاجازة و (قوله آن شآء اخذ)اى بان يمتنع عن الحلف ويرضى بماقاً له صاحبه و (قوله و انشاء ترك) اى بعد الحلف و الفسخ اه عش و (قوله بان يمتنع الخ) و الاولى بان يرضى بماقاله صاحبه بعد التحالف (قوله الماخو ذمنه التحالف) اى اذكل مدعى عليه أه سم (قوله اى العاقد ان) الى قول الماتن او الاجل في النهاية الاقوله و مثلهما ايضاموكلاهما (قوله ان و ارثيهما مثلهما) اى العاقدين

قال في الروض وشرحه و ان عقد او الثمر غائب فاحضر او حضر اه وقبض قبل التفرق جاز كالوتبا يعابر اببر غائبين و تقابضا قبل التفرق و ذكر الاصل مع ذلك ما لوغا باعن النخل وحضر اعنده فحذ فه المصنف لان القبض بالتخلية لا يفتقر إلى الحضور كامراه و قوله او حضر اه أى بان تماشيا من مجلس العقد على وجه لا يحصل معه افتر اقهما إلى ان وصلا اليه وقبضاه ﴿ باب اختلاف المتبايعين ﴾

(قوله فهو) اى القول ما يقول (قوله و او هنا بمعنى الا) يمكن على هذا أن يكون محمل قوله فى الحديث فهو ما يقول رب السلعة على ما إذا حلف و نكل الاخر و على ما إذا تراضيا بما قاله و قوله فيه او يتتاركا على ما إذا حلفا و لم يعلى ما إذا حلفا و لم يعلى الله و قوله على ما إذا حلفا و لم يعلى الله و قوله على ما إذا حلفا و لم يعلى الله و قوله على ما إذا حلفا و لم يعلى الله و قوله على ما إذا حلفا و لم يعلى الله و قوله و الم يعلى الله و قوله و الله و قوله و قوله و الله و الله و قوله و الله و الله و قوله و الله و قوله و الله و قوله و الله و الله و قوله و الله و قوله و الله و قوله و الله و اله

حضورهماعندالنخل غير مرادوذلك لان غرض الرخصة بتماءالتفكه باخذ الرطب شيئا فشيئا الى الجداد فلوشرطفيقبضه كيلهفات ذلك (والاظهرانه) اي البيع المائل لما ذكر (لاتجوز في سائرالثمار) لتعذر خرصها باستتارها غالبا ويه فارقت العنب (وانه) أي بيعالعرايا(لا يختص بالفقرآء)و انكانو ا همسبب الرخصة لشكايتهم لهصلىالله عليه وسلم أنهم لابحدون شيئايشترون به الرطب الاالتمر لان العبرة بعموم اللفظلا مخصوص السبب و بان ذلك حكمة المشروعية تمقديعم الحكم كالرملو الاضطباعوهم هنا منلانقدبايديهم

رباب اختلاف المتبايعين المنطقة و الآن الكلام فى البيع الاغلب من غيره والا فكل عقد معاوضة ولوغير عضة و تع الاختلاف فى كفيته كذلك وأصل الباب الميعان وليس بينهما بينة فهو ما يقول رب السلعة او يتناركانى يترك كل ما يدعيه و ذلك إنما يكون بالفسخ و وذلك إنما يكون بالفسخ و او هذا بمعنى الا و تقدير لام

(• ٦ – شروانى وابنقاسم – رابع) الجزم بعيد من السياق كاهو ظاهر أيضا أنه صلى الله عليه وسلم أمر البائع أن يحلف ثم يتخير المبتاع إن شاء أخذ و إن شاء ترك و يأتى خر اليمين على المدعى عليه المأخر ذمنه التحالف (إذا اتفقا) أى العاقدان ولو وكيلين أو مختلفين و ياتى ان و ارثيهما مثلهما و مثلهما أيضا

قال في الايعاب و اطلاق الو ارث يشمل ما لو كان بيت إلمال فيمن لاو ارث له غيره فهل يحلف الامام كما شمله كلامهم او لافيه نظر اه عشو استوجه الاطفيحي عدم حلفه بجيرى (قوله موكلاهما) اي وسيدهما العبدين الماذونين اله سيدعمر (قوله باليمين)عبارة النهاية بطريق اخرى اله (قوله كبعتك بالف الخ) موكلاهما(على صحة البيع) عبارة الروضوشرحه في فرع تصديق مدعى الصحة فلو قال بعتك بالف فقال بزق خمر أو بحر او بالف و زق خمر اوقال شرطنا شرطا فاسدافا تكركما صرح بذلك الاصل صدق مدعى الصحة لمامرو ان قال بعتك بالف فقال بل بخمسها تةوزق خمر حلف البائع على نق المفسدبان يقول لم يسم فى العقد خمر ثمم تحالفا لبقاءالتنازع فى قدر الثمناه والظاهرانه إذاصدقنآ مدعى الصحة فى الصورة الأولى لاتثبت الالف بقول البائع بل يؤمر المشترى ببيان الثمن ولوبجنسه فان بين شيئا صحيحا ووافقه البائع فذاكو انخالفه تحالفاتهم رايت فى شرح العباب مايو افقه وظاهره أنه يعمل بالمو افقة حينئذو إن خالفت ما ادعاه الاخر او لا أه سم باختصار (قوله فاذا حَلَّفَ البَّائِعِ الحُرْ) تَصُورِ لَنْبُوتَ الصَّحَةُ بِالنِّمِينَ فَفَائِدَةً حَلْفَهُ صَحَّةً العقد في جميع المبيع ولكن لاتثبت الالفو لهذا آحتيج الى التحالف بعدو حينتذ فيظهر ان المشترى يحلف كاادعي فليراجع آه رشيدي (قوله بلغير الولى و الوكيل هنا كذلك) مفهومه انه هناك ليس كذلك فان كان وجهه انه و انكان مدعاه اقل آلا ان للتحالف فائدة لان المراده: أك مهر المثلوقديكون اكثر فهذه الفائدة تجرى في الولي و الوكيل ثم قد لا يكونمهر المثل اكثرفهل يتقيد التحالف فىالغير بما إذا كان اكثر او لافرق اكتفاء بالفائدة فى الجلة ثم رايت فىشرح الارشادقال ومدعى المشترى مثلافى المبيع اكثراو البائع مثلافى الثمن اكثركذا قيل قياسا على الصداق وقياسه يقتضي ان محل ذلك إذا تحالف ولى احدهمامع الآخر على انه يمكن الفرق بان ثم مرادا مستقر الرجع اليـه و هو مهر المثل بخلافه هنا انتهـي اه سم (قوله مَدَّى المشترى) بصيغة اسم المفعول في المضافُّو اسم الفاعل في المضاف اليه (قوله فلا فائدة للتحالف) هذاو اضح عند الزيادة في العدد مع الاتحاد في الجنسو الصفة اما اذا اختلفا كان قال البآئع بعتك بالف درهمو المشترى بمآثة دينار وكانت الالف الدرهم في القيمة دون المائة فهل يكون الحـكم كذلك اولاولا يفرق بان البائع قديكون له غرض فى خصوص الدر اهم اه سيدعمر والاقرب الثاني اخذا ماياتي آنفاءنعش في المكسر (قوله كذهب الح) مثال الجنس و (قوله وكذهبكذاالخ)مثال للنوع و (قوله و كصحيح آلخ)مثال الصفة (قوله كصحيح او مكسر) يتكرر فى كلامهم ذكرهماويظهر أنالمر ادبهما المضروبوغيره فأنالمكسرالمعروف الانلابنضبط فتبعد صحةالبيع عند ارادته ثمرايت في المهمات في بيع الاصول و الثمار ما يشير لنحو ذلك وعبار ته و الكسرة قطعة من الدراهم والدنانير للحو ائج الصغارو هماالقر اضة انتهت اهسيدعمر (قوله او مكسر)اى و ان لم يكن ما يدعيه البائع اكثر اقيمة لان الاغراض تختاف بذلك اهعش (قوله ومنه) اى من الاختلاف الموجب للتحالف اهعش (قوله وقديشمل الخ) محل تامل بالنسبة لمسئلة الكرتما بة الاان يفرض فيما اذا كان العبد ثمنا فكان الاولى تاخيرها كقوله نعم الخالى شرحةول المصنف او قدر المبيع اله سيدعمر (قوله او الولادة) اى كان يقع الاختلاف كبعتك بالف بل بخمسائة وزق خمر الخ) عبارة الروض وشرحه في فرع تصديق مدعى الصحة فلوقال

ابعتك بالف فقال بل بزق خمر او بحر او بالف و زق خمر او قال شرطنا شرطا فآسدا فا نكر كما صرح بذلك الاصل صدق مدعى الصحة لمامرو ان قال بعتك بالف فقال بل بخمسها تةو زق خمر حلف البائع على نَي المفسد بان يقول لم يسم في العقد خمر ثم تحالفا لبقاء النزاع في قدر الثمن انتهبي و الظاهر انه اذاصدقنا مدعى الصحة في الصورة الاولى لاتئبت بقول البائع بليؤمر المشترى ببيان الثمن ولوبجنسه فان بين شيئا صحيحا ووافقه البائع فذاكو انحالفه تحالفاتم رآيت فحشر حالعباب مانصهقال القاضي وفيما اذاقال انمااشتريت بخمر او ثمن مجهول وقال البائع بل بالف مثلا لا يمكن قبول قول البائع بل يحبس المشترى حتى يبين ثمنا فان بين شيئا ووافقهالاخر فذاك وآلاتحالفا اهثم نظرفيه واجابعنه فرآجعه وظاهرهانه يعمل بالموافقة حينئذوان خالف ما ادعاه الاخر او لا (قوله و الوكيل هنا كذلك) مفهومه انه هناك ليسكذلك فانكان و جهه انه و ان

أو ثبتت باليمين كبعتــك بألف فمال بل مخمسائة وزقخمر فاذاحلف البائع على نفي الخرتحالفا (ثم) إذا (اختلفا فی کیفیته کر قدر الثمن)وكان ما يدعيه البائع أو وكيله أكثر أخذا بمآ يأتى فى الصداق بلغير الولى والوكيلهنا كـذلككاهو ظاهر فيشترط أن يكون مدعى المشترى مشلا في المبيعأكثر والبائع مثلا في الثمن أكثر وإلا فلا فائدة في التحالف (أو صفته)أوجنسه أو نوعه كذهبأو فضةوكذهب كذاوكذا وكصحيح أو مكسر ومنه اختلافهما في شرطنحو رهن أوكفالة أوكونه كاتبا وقد يشمل ذلك كلهقو لهصفته نعم إن اختلفافي العقدهل هو قبل التأبير أوالولادة أو بعد أحدهمالم يتحالفاو انزجع الاختلافإلىقدر المبيع لان ماوقع الاختلاف فيه من الحمل و الثمر ة تابع

الاوجهلانالاصلحينئذ عدمه عندالبيع (او الاجل) كانادعاه المشترى وانكره البائع(اوقدره)كيوم او يومين (او قدر المبيع) كصاع من هددا بدرهم فيقول بل صاعبين منه به ولو اشتری ثوبا علی آنه عشرون ذراعا ثم قال البائع اردنا ذراع اليد وقال المشترى بلذراع الحديد فان غاب احدهما عمل به أخذا بما مر فيالنقد وان استويافىالغلبة بطلالعقد لمامر انالنية هنا لاتكني واناتفقاعليها فاناختلفا فىشرط ذلك اتجه التحالف ووقع لبعضهم خلاف ما ذكرته فاحذره ثمرأيت الجلال البلقيني ذكر محثاما الوافق ماذكرته حيثقال ماحاصله اطلاق الذراع بلدالغالب فيهاذر اع الحديد ينزل عليه فان اختافا في إرادته وإرادة ذراع اليد او العمل صدق مدعى ذراع الحديد لأنه الغالب ولا تحالفلان دعوىالاخر مخالفة للظاهر فلم يلتفت اليهافان انتفت غلبة احدهما وجب التعيين والافسد العقد اه وقال في موضع اخرلوقال المشترى اردنا ذراع الحدمدو البائع اردنا ذراعاليد لم يكن اختلافا في قدر المبيع لانه معين فلا تحالف وانما هـذا

بعد الاستغناء عن الابن فما إذا كان المبيع غير آدمى أو بعد التمييز فيها إذا كان آدميا وكان البائع يدعى أن البيع وقع بعدا لاستغناءو التميز ايضاو إلافالبيع من اصله باطل على مدعى البائع لحر مة التفريق اه رَشيدي (قولَه لا يصح إبرادالعقدعليه) قديقال الشترى لم يدع إيرادالعقدعليه بل تبعيته وهذا يخالف فى الثانية قولهم واللفظ للروض فىالبابالسابق وكذاطلع النخل معقشره اى بصحبيه إلا ان يخص بالمقطوع دون الباقى على اصله و فيه نظر و الاحسن تصويرها هنا ببيعه على اصله من غير شرط القطع قانه باطل لانه يبع قبل الصلاح بلاشرط قطعمر اه سم (قول و من أم) اى اجل ترجيح جانب النائع هذا بالاصالة (قول لوزعم) اى ادعى اه عش (قوله ان البيع قبل الاطلاع او الحل) ينبغي ان صورة المسئلة ان يقول البائع البيع بعدالاطلاع والتابير وبمدالحل وانفصال الولدوية ولانشترى بلءو قبل الاطلاع والحل امالوكانت حاملااوالثمرة غيرءؤ برةو اختلفافي بجردكون الثمرة والحلقبل البيع اوبعده الآممني الاختلاف فان البيع إن كانة برالحل و الاطلاع نقد - دثا في الك الشترى و إن كان قبل البيع فقد دخلا في المبيع تبعانعم يظهرأ ثرذلك فيمالورد المبيع بعيب وزعم المشترى أن الاطلاع والحمل وجدا بعدالبيع فيكونان من الزيادة المنفصلة فلايتبعان في الردو البائع انهما كاناقبل البيع فهما من المبيع اهع شوقو لهو انفصال الولد اى واستغنائه عن اللبن في غير الادمى وتمييزه في الادمى كمرين الرشيدي و قوله المالوكانت الح اي-ين الاختلاف (قوله قبل الاطلاع او الحلّ) اى فيكون الثمرة او الحلله اه عشر قول صدق على الاوجه) كذا في شرح الروّض قال مر في شرحه و الاصح تصديق البائع اه مم (قُولِه كانّ ادعاه) إلى قوله ولو اشترى في أنهاية (قول عليه) يدل على الغاءنية احدهما حينتُذ و انظر مامر في النقد ه ليشمل مع حالة الاطلا قاطلة النية مع الاختلاف فيها اله سم اقول ماسيذكره عن الجلال صريح في الشمول (قوله مما مر) اى فى الشرط الحآمس من شروط الميه (قوله لمامر) اى فى او ائل كتاب البيع فى شرح قول المصنف او نقدان ولم يغلب احدهما اشترط التعبين آهكردي (قوله هنا) اي في الاستواء في الغلبة (قوله وان اتفقا)غاية (قوله عليها) اىعلى نية احدهما بخصوصه (قوله في شرط ذلك) اى احد الذراعين بخصوصه (قوله بحثا) اىلانقلا (قوله مايوافقالح) مفعولذكر (قوله الغالب فيه الح) نعت بلد و(قوله ينزل الخ) خبر اطلاق الذراع (قوله وجبالتعيين) اى باللفظ (قوله انتهى) اى حاصل ماقاله الجلال (قوله لم يكن اختلافا في قدر المبيع لانه معين) لك ان تقول يؤخذ من قوله لانه معين ان العقد وردعلي معين مرتى وحينئذ فالجهالة بمقدارذرعه لاتقتضى البطلان فالاختلاف ليسالافىشرط خارج والجهالةفيه لافى عين المبيع و لا تؤدى جهالته الى جهالة عين المبيع معرؤيته فليتامل حق التامل و به يعلم ما في قول الشارح السابق بطل العقدمع فرضه ان المشترى أو بالمتبادر منه التعيين اله سيدعمر (قوله المقصود منه) اى

كان مدعاه أقل الأأن للتحالف فائدة لأن المر ادهناك مهر المثل وقد يكون أكثر فهذه الفائدة تجرى في الولى والوكيل ثم قد لا يكون مهر المثل اكثر فهل يتقيد التحالف في الغير بما اذا كان اكثر او لا فرق اكتفاء بالفائدة في الجملة ثمر أيته في شرح الارشاد قال و مدعى المشترى مثلا في المبيع اكثر او البائع مثلا في الثمن أكثر كذا قيل قياسا على الصداق و قياسه يقتضى أن محل ذلك اذا تحالف ولى أحدهما مع الآخر على أنه يمكن الفرق بان ثم مر ادا مستقر ايرجع اليه وهو مهر المثل مخلافه هذا اه (قوله لا يصح اير ادالعقد عليه) قد يقال المشترى لم يدع اير ادالعقد بل تبعيته و هل يخالف في الثانية قولهم و اللهظ للروض في الباب السابق وكذا طلع النخل مع قشر ه أى يصح يبعه إلا أن يخص بالمقطوع دون الباقى على أصله و فيه فظر و الاحسن تصوير ما هذا ببيعه على اصله من غير شرط القطع فانه باطل لا نه يبع قبل الصلاح بلا شرط قوله عمل به) يدل على الغاد بحه الدوس عن المروض قال مرفى شمر حه و الاصح تصديق البائع اه (قوله عمل به) يدل على الغاء نية أحدهما حيث لم يغلب احدهما و الاعمل بالغالب اخذا مما ذكره او لا فتامله (قوله بطل العقد) اى حيث لم يغلب احدهما و الاعمل بالغالب اخذا عما ذكره او لا فتامله (قوله بطل العقد) اى حيث لم يغلب احدهما و الاعمل بالغالب اخذا عما ذكره او لا فتامله (قوله بطل العقد) اى حيث لم يغلب احدهما و الاعمل بالغالب اخذا عما ذكره او لا فتامله (قوله بطل العقد) اى حيث لم يغلب احدهما و الاعمل بالغالب اخذا عما ذكره او لا فتامله (قوله بطل العقد) اى حيث لم يغلب احدهما و الاعمل بالغالب اخذا عما ذكره او لا فتامله (قوله بعالم المدة المراح المده و الاعمل بالغالب اخذا عما ذكره الولا فتامله (قوله بعالم المدة المده و الاعمل بالغالب الخذاء عالم دولة بعالم المده و الاعمل بالغالب المده و الاعمل بالمده و الاعمل بالمده و الاعمل بالمده و الاعمل بعد و الاعمل بالمده و الاعمل بالمده و الاعمل بعد و الاعمل بالمده و الاعمل

مانظر بهما انهمائه متفقان على شرط المائة ثم النقص عنها المنزل منزلة العيب فجاء التخيير و اماهنا فهما مختلفان في ان المبيع عشرون بالحديداو باليد فلم يتفقا على شيء فكان بجهو لا فيطل العقدو لاينا في ماذكر ته وذكره قول الماوردى و الصيمرى في السلم يشترط في المذروع ان يكون بذراع الحديد فان شرطاه بذراع اليد (٧٦) لم يجز لانه مختلف اه لان محل ما قالاه فيما في الذمة و ما هنا في المعين و بفرض كو نه في الذمة

منقول الجلال في موضع آخر وكذا ضمير بينه (قوله و ما نظر به) أي جعله نظير او موقوله كا إذا باع أرضا الخ (قوله فبطل العقد) اي حيث لم يغلب احدهما و الآعمل ما لغالب اخذا عماذكر ه او لافتامله ا مسم (قوله ما ذكرته وذكره) اى من جو ازشرط غير ذراع الحديد (قول في الذمة) قضية هذا المدنيع الصحة في المعين معاختلافالذراع وهوبمنوعاهسم اقوللايظهروجه آلمنع معقولالشارح وعلمقدره ايانهذراع الاربع بالحديدمثلا (قوله كاأنهمه التعليل) و و قوله لانه مختاف (قوله في مختاف) خبر فحله اي محلما قالاه في ذراع مختلف (قوله بان عين) كذراع زيد قول المتن (ولابينة) آلو او للحال (قوله لاحدهما) إلى قوله و الاجعل في النهاية آلا قوله في عين المبيع آو الثمن فقط تحالفاً وقوله و قدلوم الخ) عطف على قول المتن او لابينة (قوله وقد بق الى حالة التنازع) سياتي المحترز ات في كلامه آه سم (قوله و بقي الخ)عطف على لزم العقدو جرى المغنى و النهاية على ان بقاء العقد قيددون لزوم العقد (فهله وكل منهما مدع ومدعى عليه) لا يخفي ان الخبر انمايشهد لحلف كل منهامن جهة كونه مدعى عليه لامن جهة كونه مدعيا فلا بدمن دليل للجهة الثانية التي ثمرتها الحلف على الاثبات اه رشيدي (قوله السابقان) اي في قوله واصل الباب الخ(قوله الاان يُحاب الخ)لا يخني ما فيه من التكلف والتعسف و المنافاة لظاهر الحديث او صريحه اما اولافلاقتصاره عليكاليه فيالأول على قوله فهو ما يقول الخ وفي الثانى على تحليف البائع واما ثانيا فلترتيبه على اليمين تخيير المشتَرَى لا الفسخ الاتي بتفصيله الهسيدعمر (قوله هي) اي الزيادة وكذا ضميرها (قوله وخرج با تفقا الخ) علم ما مر ادهم بالاتفاق على الصحة و جودها نهاية و مغنى قال عشقوله ممامر آي في قوله أو ثبت الخاه (قوله و بقوله الخ) كقوله و يازم و يبتى الاتيين عطف على قوله با تفقا الخ (تموله لا فرق) اىبينالاختلاف فىزمن الخيار والاختلاف بعده فيتحالفان فىالاول كالثانى اعتمدهالنهاية والمغنى وفاقاللشارح (قولِه وفىالقراض) بان قال المقرض قارضتكدنانير وقالالعامل بلدراهم اوقال ما تةوخمسين فقال بلما ثة امعش (قوله و الجعالة) وجعلا اى القراض و الجعالة من المعاوضة لانالعامل فهمالم يعمل مجاناو انماعمل طامعا فى الربح و الجعل اهعش (قوله او التلف الذى ينفسخ بهالعقد) بان كان الخيار للبائع وحِده او تلف المبيع في يدالمشتري بعدم السَّقي الواجب على البانع و به يندفع ماقيل كيف يكون التلف بعدالقبض موجبا للانفساخ معان المبيع من ضمان المشترى او ان المراد تلف المبيع فيدالبائع بعدقبضه للثمن اهع ش عبارة الرشيدي أي بأن كان قبل القبض بآفة أو اتلاف البائع اله (قهله وآورد) الىقوله ومافى الانوار فى المغى الاقوله اوالثمن وقوله ويظهر الى تحالفا وقوله ولهالتصرفالي والاجعل (قوله على الضابط) اي قول المصنف اذا اتفقاالخ اي على منعه (قوله اذالم يتواردا) اىالادعاءان (قوله مع انهما اتفقاالخ) اى فيشمله الصابط و ليس من افراده (قوله فيحلف كل الخ) تفريع على قوله فلاتحالف (قوله ادعى عليه) ببناء المفعول (قوله على الاصل) اى اصالة النفي(قوله ولافسخ) يعني لم يبق عقدحتي ينفسخ لانه يحلف كل ارتفع مدعي آلاخر كردي ورشيدي عبارة غشقولهو لافسخ أي بليرتفع العقدان محلفهما فيبقى العبد وآلجارية في يدالبائع و لاشيءله للمي المشتري ويجبعليهرد ماقبضه منهان قبله المشترى منهوالاكان كمن اقر لشخص بشيءوهو ينكره فيبقى تحت يدالبائع الىرجوع المشترى واعتر افه بهو يتصرف البائع فيه يحسب الظاهر امافي الباطن فالحكم يحال فيافى الذمة)قضية هذا الصنيع الصحة في المعين مع اختلاف الذر اعو هو بمنوع (قوله و بقي الى حالة التنازع)

فحله كما أفهمه التعليل في مختلف امااذا علم بانءين وعلم قدره فيصح كما فى تعيين مكيال متعارف(ولا بينة) لاحدهما يعتد بها فشمل مالوكان لكلبينة وتعارضتا لاطلاقهما او اطلاق احداهما فقطاو أكونهما ارختا بتاريخين متفقين وقدلزم العقدو بتي الىحالة التنازع (تحالفا) لمافى الخبر الصحيح ان اليمين على المدعى عليه وكل منهما مدع ومدعى عليه وقد يشكل عليه الخبران السابقان الاان بحاب بانه عرف من هذا الحديث زيادة علمها هي حلف المشترى ايضا فاخذنامها وخرج باتفقا الخاختلافهما فىالصحةاو العقدهلهوبيع اومبةفلا تحالف كإياتي وبقولهو لا بينةمالوكان لاحدهمابينة فانه يقضي له سها اولهما بينتان مؤرختان بتاريخين مختلفين فأنه يقضي بالاولى ويلزم مالو اختلفا مع بقاء الخيار فلا تحالف علىما نقلاه واقراه لامكان الفسخ بغيره لكن الجهور كما أفهمه كلامهما على أنه لا فرق واعتمده جمع

متأخرون كما أطبقواعلى التحالف فى القراض و الجعالة مع جو ازهما من الجانبين و الكتابة مع جو ازها من جانب القن على ويبقى مالو اختلفا فى الشمن او المبيع بعد القبض مع الاقالة او التلف الذى ينفسخ به العقد فلاتحالف بل مجلف مدعى النقص لا نه فارم و اور د على الضابط اختلافهما فى عين المبيع و الثمن معا كبعتك مذا العبد بهذه المائة الدرهم فيقول بل هذه الجارية بهذه العشرة الدنانير فلاتحالف جن ما اذلى من المبيات مع الهما التفقاعلى بيع صحيح و اختلفا فى كيفيته فيحلف كل على نفى ما ادعى عليه على الاصل و لا فسخ

مثل ذلك عكسه بان مختلفا في عين الثمن والمبيع في الذمة تحالفا على المنقول المعتمـد خلافا لقــول الاسنوىومن تبعه لاتحالف بل علف كل على نني ما ادعى عليـه و لا فسخ فان أقام البائع بينة انه العبدو المشترى بينة أنه الامة لم يتعارضا لان كلا اثبت عقدا لايقتضى نني غيره فتسلم الامة للشترى ويقر العبدبيده إن كانقبضه وله التصرف فيهظاهر ابماشاءللضرورة نعم ليس له الوط ولوكان امة احتياطا أما باطنا فالمدار فيـه على الصدق وعدمه والاجعل عندالقاضي حيي بدعيه المشترى وينفق عليه حيث لم بربيعه اصلح من كسه إن كان والاباعه وحفظ ثمنه إنرآه ومافى الانوارمن تخريج هذاعلي من أقر لغيره بمال وهو ينكره فيه نظر لان هذا ليس من ذاكلان إقرار البائع هنابشر اءالغير لملكه. بمال يلزمه له فهو إقر ارعلي الغيرلاله أماعلىالتخالف فحله حيث لم مختلف تاريخ البينتين والاحكم بمقدمة التاريخ (فيحلف كل)منهما (على ننى قول صاحبه وإثبات قوله) لما مر ان

علىماني نفس الامر نظير ما يأتى في قوله و له التصرف فيه ظاهر الخ اه (قوله ولو اختلفا في عين المبيع أو الثمن فقط)اي واتفقاعلي الثمن في الاولى وعلى المبيع في الثانية وهما معينان فيهمّا (قوله و الثمن الح)اي و الحال ان النمن أه عشر قول في احدهما) اى الصفة او القدر (قوله و المبيع الح) الو أو للحال (قوله تحالفا) جو اب لقوله او في عين المبيع و الثمن الخ (قوله لا تحالف) أي لان الثمن ليس بمعين حتى يرتبط به العقد اه سم (قوله فان اقام البائع الخ) هذا تفريع على عدم التحالف اله سم (قوله و يقر العبديدة) اى المشترى ويلزمهاالثمنان لعدم التعارض في البينتين اهعش(قولهوله التصرففيه) وعليه نفقته نهايةأي العبد عش (قوله لوكان) اي ما ادعاه البائع و اقام به البينة (قوله احتياطا) عبارة النهاية لاعترافه بتحريم ذلك عليه أه (قوله و الاجعل الخ) أي و إن لم يكن قبضه المشترى جعل الخ (قوله و ينفق) أي القاضي (قوله من كسبه)متعلق بينفق (قوله باعه وحفظ الخ)عبارة النهاية باعه إن راه وحفظ ثمنه اه (قوله إن راه) يغنى عنه قوله و إلا (قوله و ما في الانو ار)هو آلاصح فلا تجعل عندالقاضي بل يترك في يدالبائع شرح مراً ه سم أى وعليه نفقته عش (قوله بشر اء الغير الخ) خبر ان (قول لملكه بمال) الجار ان متعلقان بالشراء (قوله يلزمه له)اى يلزم آلمال الغير للبائع (قوله فهو)اى إقرار البائع هنا (قوله اماعلى التحالف) إلى المتن في النهاية والمغنى (قهله اماعلى التحالف الخ) اى ماذكر من قوله فأن اقام البائع بينة إلى هنا مفرع على عدم التحالف الذي قال به الاسنوي اما على التحالف الذي هو المنقول المعتمد فحله كر دي (قوله على التحالف) اى فيما إذا اختلفافي عين المبيع والثمن في الذمة الذي قدم انه المعتمد اهر شوله فمحله) أي التحالف و (فولَّه حيث الخ) يقتضي الحكم بتعارضهما حينئذو فيه نظر لان كلالايقتضي نُفَّى ما أثبته غيره فليتأمل اه سم (قوله حيث لم مختلف) مكذ افي شرح الروض عن السبكي وفيه نظر بل ينبغي العمل بالبينتين وإن اختلف ناريخهم ولاتحالفلاختلاف متعلقهمافلاتعارض بينهما بمجرداختلافالتاريخ فان ذكرما يوجب التعارضاعتبر التعارضحينئذ فليتامل وإذاقلناهنايعمل بالبينتين فينبغيان يجرىحينئذ هنا ماتقدم منانالعبديقر بيدالمشترىومن تخريج الانوار المذكورسم على حج اهرشيدى (قوله و الاقضى بمقدمة التاريخ) قد يترقف فيه بأن ما هنافي قضيتين مختلفتين وأمكن الجمع بينهما فالقياس العمل بهما مع ماذكر سم على حج اقول إلا ان يقال إن ذلك مفر و ض فما لو اتفقا على آنه لم بحر الاعقدو احداه عش ﴿ قُولِهِ بما مر) إلى قول المتن وإذا تحالفا في النهامة الاقوله غريمه (قوله لمامر) اى بعيد قول المصنف تحالفًا (قوله غريمه) اسقطه المغنى والنهامة وقال الرشيدي قوله مرّ فينغي ماينكره ويثبت الح لايخفي ان الضما تركُّلها ر الجعة إلى لفظكل و هذه العبّارة اصو ب من قول الشهاب بن حجر فينبغي ما ينكر ه غريّمه ويثبت ما يدعيه هو اهاى فقوله ينكره صوابه يدعيه أو إسقاط قوله غريمه (قوله و معلوم أن الوارث) سكت عن الموكل الذي قال فيماسبتي انه كالو ارثو في معنى الو ارث سيد العبد الماذون لكنه يحلف على البت في الطر فين سم على حج اى الاثبات والنفي لان فعل عبده فعله عشقول المتن (قوله و يبدأ بالبائع) اى استحبا باو الزوج في الصداق

ستأتى المحترزات فى كلامه (قوله لا تحالف) أى لان الثن ليس بمعين حتى ير تبط به العقد (قوله فان أقام) هذا تفريع على عدم التحالف (قوله و ما فى الانوار) هذا هو الاصح فلا يجعل عندالقاضى بل يترك فى يدالبا تعمر وقوله اما على التحالف كذا فى شرح حينئذو فيه نظر لان كلا لا يقتضى نفى ما اثبته غيره فلي تامل (قوله حيث لم يختلف الح) هكذا فى شرح الروض عن السبكي و فيه نظر بل ينبغى العمل بالبينتين و إن اختلف تاريخهما و لا تحالف لاختلاف متعلقهما فلا تعارض بينهما بمجرد اختلاف التاريخ فان ذكر اما يوجب التعارض اعتبر التعارض حينئذ فليتامل و إذا قاناهنا يعمل بالبينتين فينبغى ان بحرى هناحينئذ ما تقدم من ان العبديقر بيدالمسترى و من تخريج الانوار المذكور (قوله و معلوم ان الو آرث) سكت عن الموكل الذى قاله في ماسيق انه كالوارث و في المولور قوله و معلوم ان الو آرث) سكت عن الموكل الذى قاله في ماسيق انه كالوارث و في المولور قوله و معلوم ان الو آرث) سكت عن الموكل الذى قاله في ماسيق انه كالوارث و في المولور قوله و معلوم ان الو آرث) سكت عن الموكل الذى قاله في ماسيق انه كالوارث و في المولور قوله و معلوم ان الوارث و في المولور قوله و معلوم ان المولور قوله و معلوم ان الوارث و في المولور و قوله و معلوم ان المولور و قوله و معلوم ان الوارث و في المولور و قوله و مولوم ان الوارث و في المولور و قوله و مولوم ان الوارث و في المولور و قوله و مولوم ان الوارث و في المولور و قوله و مولوم ان الوارث و في المولور و قوله و مولوم ان الوارث و في المولور و قوله و مولوم ان الوارث و في المولور و في المولور و في المولور و في المولور و المولور و المولور و المولور و الورث و المولور و المولور و المولور و ال

كلا مدع ومدعى عليه فينغى مايذكره غربمه ويثبت مايدعيه هو ومعلوم أن الوارث يحلف فىالاثبات علىالبت وفى النفى على نفى العلم كاذكروه فى الصداق(ويبدا بالبائع) لانجانبه اقوىبعود المبيع الذى هو المقصود بالذات اليه بالفسخ الناشىء عن التحالف ولانملكة قدتم على الثمن بالعقدو ملك المشترى لا يتم على المبيع الا بالقبض لان الصورة ان المبيع معين و الثمن في الذمة ومن ثم بدى و بالمشترى في عكس ذلك لا نه اقوى حيننذ و يخير (٧٨) الحاكم بالبداءة بايهما إداه اليه اجتهاده فيما اذاكانا معينين او في الذمة (و في قول بالمشترى)

ا كالبائع فيبدأ به لفوة جانبه ببقاء التمتعله كماقوى جانب البائع بعود المبيع لهو لان اثر التحالف يظهر في الصداق وهو باذله فكان كبائعه نهاية ومغنى قال عش قوله مراستحبا باكما يستحب تقديم المسلم اليه في السلمو المؤجر فىالاجارة والزوج فىالصداق والسيدفى الكتابة اه انو اراقول ويتوقف فى المسلماليه وينبغى تقديم المسلم مطلما سواءكان راس المال معينا فىالعقدام لافانه وإن لم يكن معينا فى العقد يصير بتعيينه في المجلس وقبض المسلم اليه له كالمعين في العقدو الثمن إذا كان معينا و المبيع في الدمة يبدأ بالمشترى والمسلم هناهو المشترى في الحقيقة اه وفي سم ما يوافقه (قوله لأن ملكه قد تممالخ) بمعنى أن العقد لاينفسخ بتلفه بخلاف المبيع اه رشيدى اقول بللايتصور تلفه (قوله وتخـير الح) عطف على قوله بدا الخ (قوله وعليه) ايعلى القول بالتساوي اهعش (قوله فمن قرع) اي خرجت لهالقرعة اه عَشُ (قُولُهُ وَ لَخَلَافُ الحُ) اى المذكور بقوله ويَبدأ بالبائع وفي قول الخرقولِه ومنفي كل في ضن مثبته) اي نفي منفي كل منهما في ضمن اثبات مثبته فظاهر العبارة ليسمراد اكما لا يخفي او المعني المنفي من حيث نفيه في ضمن المثبت من حيث ائبا ته فاندفع ما يقال ليس المنفي في حلف المشترى في ضمن مثبته اه بحيرى (قوله لما يو همه المتن) حيث عبر بالصحيح المشعر بفساد مقابله (قوله و من ثم اعترض الخ) هذا التفريع محل تأمل اه سيدعمر ولم يظهر لى وجه ﴿ قُولِهُ و اشْعَارَ كَلَامُ الْمَنَّ ﴾ كون المتن مشعر ابذلك محل نظر الهسيد عمر ولم يظهر لي وجه النظر فان مقابل الصحيح لا يجوز تقليده (قوله بخلاف العكس) أي تقديم الائبات على النفي لانه إذا قال ما بعته لك بتسعين يبقى لقو آه و لقد بعته لك بما تُهَ فَا تُدة لم تستفد من النفي بخلاف مالوقال بعتهلك بمائة يبقىقوله ومابعتهلك بتسعين لمجردالتأكيد والتأسيس خيرمنهقرره شيخنا البابلي اه عبدالبراه بحيرمي (قولهوحذفه)اي إنماوظاهرهان كلامنهمامذكورفي المحرروهوغيرمراد بل المراد انالمذكور في المحرر إنمادون ولقدوعبارة المحلى وعدل اليها اي إلى ولفد بعت بكذاعن قول المحرر كالشارح وانما بعت كذا لانه لاحاجة إلى الحصر بعدالنفي اهع ش (قوله عن النفي فقط الح) عبارة النهاية عن النفي والاثبات اوعن احدهمااه ولعل سكوت الشارح عن الأول أي النكول عنهما معالكون حكمه معلوما عن الثاني بالاولى (قوله قضي للحالف) ظاهر ه أن النكول لوكان من الثاني قضي للاول بيمينه بمجرد نكول الثاني و هو مشكل لان اليمين كانت قبل النكول وهي قبله لا يعتدبها اه عشو قديقال انه مستثني (قوله وإن نكلامعا) ولوعن النني فقط اه نهاية (قوله عند الحاكم) إلى قوله ويشكل في المغني (قوله فخرج تحالفهما بانفسهما) ومثله فيماذ كرحميع الايمان آلتي يتر تبعليها فصل الخصومة فلا يعتديها إلاعندالحاكم او المحكم اه عش (قوله بنفس التحالف) إلىالتنبيه في النهاية إلاقوله قال القاضي إلى الماتن وقوله من غيرسبب إلى فصح (قوله للخبرالثاني) أي من الخبرين السابقين أول الباب (قوله فان تخييره فيه) أي تخير المشترى في الخبر الثاني (قول بعد الحلف)قديقال التخيير بعد الحلف لا يقتضي التخيير بعد التحالف اهسم وقد يجاب بان الحلف اقوى من التحالف فيقاس الثاني على الاول بالاولى (قوله ولو اقام كل الخ) من تتمة أو له وَ لان البينة افوى الخفالو او فيه للحال رشيدي (قوله فالتحالف)عبارة النهآية و المغني فبالتحالف

معى الوارث سيد العبد المأذون لكنه يحلف على البت في الطرفين (قوله و من ثم مدى ، بالمشترى في عكس ذلك) قد يقال قياس ذلك البداءة بالمسلم إذا كان راس المال معينا في العقد لكنه اطلق في شرح العباب قوله و المسلم اليه في السلم و المؤجر في الاجارة و الزوج في الصداق و السيد في الكتابة كالبائع ذكر ه في الانواراه وقضيته خصوصا مع قرينة قرنه بالمذكور ات البداءة بالمسلم اليه مطلقا فليحرر الفرق بينه و بين البائع في الذمة بثمن معين فلير اجع (قول بعد الحلف) قديقال التخيير بعد الحلف لا يقتضى التخيير بعد التحالف

قول يتساو مان) لان كلا مدع ومدعى عليه وعليه (فیتخیرالحاکم)فیمن یبدا مهمنهما (وقيل يقرع) بينهما فمنقرع بدايهو الخلاف الندب لحصول المقصود بكل تقدير (والصحيحانه یکنیکل واحد) منهما (يمين تجمع نفيـا واثباتا) لاتحاد الدعوى ومنؤكل فىضمن مثبته وينبغى ندب بمينين خروجامن الخلاف لانفىمدركه قوةخلافالما يوهمهالمتنومن ثماعترض بأنه كان ينبغى التعبير بالمذهب وإشعار كلام المتن كالماوردي بمنع ىمىنىن غىر معول عليه (ويقدم النقى زندمالانه الاصل في اليمين إذحلف المدعى على إثبات قوله إنمآ هو لنحو قرينة لوث او نكول ولافادة الاثبات بعده مخلاف العكس وإنما لم يكمفالاثبات وحده ولو مع الحصر كابعت إلا بكذا لآن الايمان لايكتني فهما ماللو ازم بل لا بدمن الصريح ُلانفهانوع تعبد (فيقولُ البائع) إذا اختلفا في قدر الثمن والله(مابعت بكذا ولقد) أو إنما وحذفهمن اصله لابهامه اشتراط الخصر بعت (بكذا)و يقول المشترىوالله مااشتريت

لفوةجانبه بالمبيع (وفي

بكذاو لقداشتريت بكذاولو نكل أحدهماعن النفي فقط او الاثبات فقط قضى للحالف و ان نكلا معاوقف الامروكانه باتركا بالباء الخصومة (واذاتحالفا)عندالحاكم والحق به المحكم فخرج تحالفهما بانفسهما فلايؤثر فسخاو لالزوم ا (فالصحيح ان العقد لاينفسخ) بنفس التحالف للخبر الثانى فان تخييره فيه بعدالحلف صريح في عدم الانفساخ به ولان البينة اقوى من اليمين ولو اقام كل منهما بينة لم ينفسخ فالتحالف أولى (بل ان) أعرضا عن الخصومة أعرض عنهما و لا يفسخ و ان (تراضيا) على ما قاله أحدهما أقر العتمد ، ينبنى المحاكم ندمهما المتر افتى ما امكن ولو رضى احدهما بدفع ما طلبه صاحبه اجبر الاخر عليه قال القاضى وليس له الرجوع عن رضاه كالورضى العيب (و الا) يتفقاعلى شيء و لا اعرضا عن الخصومة (فيفسخانه او احدهما) لانه فسخ لاستدر الك الظلامة فاشبه الفسخ بالعيب (او الحاكم) لقطع النزاع ثم فسن القامنى و الصادق منهما ينفذ ظاهر او باطنا كالو تقايلا وغيره ينفذ ظاهر افقط و رجح ابن الرفعة (٧٦٤) انه لا يجب هنا فور في الفسخ و يشكل

عليه ماتقرر من الحاقه بالعيب الا ان يفرق بان التاخيرهنالايشعر بالرضا للاختىلاف فى وجود المقتضى بخلافه ثممونازع الاسنوى في القياس على الاقالة الذي نقله الشمخان واقراه بانكلالوقال ولو بحضرة صاحبه بعد البيع فسخته لم ينفسخ ولم يكن إقالة وإنماتحص الاقالةان صدرت مابجاب وقبول بشرط ان يكون المتاخر جو اباه تصلاور دبان تمكين كل بدالتحالف من الفسخ كتراضيهما بهمن غيرسبب وقدمر انهفى معنى الاقالة فصح القياس ﴿ تنبيه ﴾ ظاهر قو له بل الخانه لو مآدر احدهما عقب التحالف بالفسخ لم ينفذ ويوافقه اشتراطغيره للفسخ اصرار احدهمابعد التحآلف على تنازعهما وقضية تعبيير بعضهم بان لحما الفسخ مالم يتراضيا نفوذه ويؤيده مانقرر في ان الفسخ هنا كهو بالعيب وفي ردكلام الاسنوىوهومتجهوعليه فقديقال المتنلاينافي مذا لانه يصدق مع تلك الميادرة انهما لم يتر آضياعلي شيء

بالباء الخرقه له و لا اعرضاعن الخصومة)عبارة النهاية و المغنى و استمر النزاع (قوله اقر العقد) جو اب و ان ثراضيا(قهآلهولورضياحدهماالخ)ايو بتي الاخرعلىالنزاعاه بجيرى (فوآلهاجبرالاخر) فانقلت كيف بجبر عليهمع انه مدعاه و مطلو به اجيب ان معنى اجبار ه على بقاء العقد فليس له الفسخ حينئذ اله بجير مي قال عش هذايشعر بانهلوبادر احدهما للفسخ عدم التحالف لمينفسخ وفي كلام حج ان الاستمرار ليس بشرطوظاهرها نهإذا بادر احدهماو فسخ آنفسخ اه وقولهو فىكلام حجالخ يعنى بهماياتى فى التنبيه (قهله فسخ القاضي والصادق منهما الخ) اي و فسخهما معا اه مغني (قوله وغيره) يعني فسخ غير الصادق منهما (قهله ينفذ ظاهرا فقط) اي لا باطنا لترتبه على اصلكاذب وطريق الصادق إنشاء الفسخ إن اراد الملك فهاعا داليه فان انشاه ايضا فذاك وإلا فقد ظفر عال من ظلمه فيتملكه إن كان من جنس حقه وإلا فيبيعه ويستوفى حقهمن ثمنه وللمشترى وطء الجارية حال النزاع وقبل التحالف على الاصح لبقاءملكه وفي جوازه فمابعده وجهان اوجههما كماقال شيخناجوازه اه مغنى وقولهو للمشترى الخفى النهاية مثله وظاهر انجوازالوط الماهوإذالم يتعمدالكذب واعتقدانها المشتراة (قوله انه لا بحب هنافور) اعتمده المغني والنهاية ايضا(قهله للاختلاف في وجو دالمقتضى)اي مقتضى الفسخ قان الاختلاف فيه يكون سبه اللتاخير الهكردي (قوله و نازع الاسنوي الخ)عبارة النهاية ومنازعة الاسنوي في قياس ما تقرر على الاقالة الذي الخمر دودة بآن الخقال عشقوله مرما تقرر اى من ان لكل الفسخ بعدالتحالف اه قال الرشيدى حاصل منازعته انقيَّاس الاقالة انه لا يصبح الفسخ من احدهما دون الاخرو انه لا يدمن فسخهما معا اه (قوله في القياس على الاقالة) اى بالنسبة لجواز أستقلال احدهما بالفسخ كايعلم من جوابه اهرشيدى (قوله لم ينفسخ)اىو الحال انه لاخيارو لاعيب اه سم (قوله ما يجأب) أى خاص ما لاقالة اهكر دى (قوله جو ا با متصلًا)ای بالابجاب بان لا يتخلل بينهما كلام أجني و سكوت طويل على مامر اه عش (اله بان تمكين كل) اى هناع ش (تموله من الفسخ) متعلق بالتمكين (قهله كتر اضيهما) زاد النهاية اى بلفظ الاقالة اه قال الرشيدى قوله اى بلفظ الاقالة اشاريه إلى ردماذهب اليه الشهاب بن حجر تبعا لما نقله الشيخان في بعض المو اضع من ان لها التراضي على الفسخ من غير سبب اه (قهله وقدم انه) اى تراضيهما بالفسخ من غير سبب (قوله لم ينفذا لح) مذا ظاهر النه آية و المغنى كامر (قوله آصر ارهما) مفعول الاشتراط و (قوله على تنازعهماً)متعلق بالاصر ار(قهالهو يؤيده)اىالنفوذوگذاقوله وهومتجهوقولهوعليه وقوله لاينافي هذا (فهلهولكل الابتدامه) وفاقا للنهاية(فولهوكانهاخذ نزاعه الخ)إن كان انتزاع فى الندب اتجه ان يكونماخذه مامرلمامران الخلاف ثمفىالندباه سيدعمر (قولهويفرق) اىبينالابتداء بالحلف والابتداء بالفسخ(قوله فاختلف الغرض الخ) محل تامل (قوله فسخه) اى الحاكم (قوله فالحصر) اى يا بما و(قوله فيه)اى الحصر خبر مقدم لقوله تجوز (قهله وكانهم اقتصروا في الكتابة الح) لكن صريح كلام الشارح مر في باب الكتابة انها كغيرها من ان الفاسخ الحاكم اوهما او احده اعش و حلى (قول ثم بعد الفسخ)[لى قوله إذالفسخ في النهاية إلا قوله و قول الماوردي إلى ولو تلف (قوله ثم بعد الفسخ الح) لو تقار ابعد (قوله لم ينفسخ) اى و الحال انه لاخيار و لاعيب كاهو ظاهر (قوله كتراضيهما به) عبارة المنهج ثم اى بعد

تحالفهمااناءرضا اوتراضيا وإلافانسمح احدهمااجبرالاخروإلافسخاه او احدهماآوالحاكم اه

وإذاجازالفسخ فلكل الابتداء به كما فهمته أو و به صرح الرافعي و نازع فيه السبكى وكانه أخذنز اعه ما مرفى الابتداء باحدهما في التحالف و يفرق بان التحالف هو السبب المجوز للفسخ فاختلف الغرض في الابتداء به مخلاف الفسخ المتفرع عليه (و قيل إنما يفسخه الحاكم) لانه مجتهد فيه تجوز فيه كالفسخ بالعنة كذا قاله الرافعي و قضية تشديه له بالعنة أنه ياتي هنا ما ياتي فيها من اشتر اط فسخه أو الفسخ بحضر ته و حينة في الحصر فيه تجوز وكانهم إنما اقتصروا في الكتابة على فسخ الحاكم احتياطا لتسبب العتق المنشوف اليه الشارع (ثم) بعد الفسخ (على المشترى رد المبيع)

وعلى البائع ردائش بزو ائده المتصلة دون المنفصلة أن قبضه و بق بحاله ولم يتعلق به حق لازم و إن نفذ الفسخ ظاهر افقط و استشكاه السبكى بان فيه حكم اللظالم ثم أجاب بان الظالم لما لم يتعين اغتفر ذلك و يؤ خدمن أن على كل منهما ردما فبضه أن عليه مؤنة الردوه وكذلك إذ القاعدة أن من كان ضامنا لدين كانت مؤنة ردها عليه (• ٨ ٤) (فانكان) قد تلف ثرعا كان (وقفه) المشترى و مثله البائع فى الثمن (أو أعتقه أو باعه أو) حسا

الفسخ مانقالاأ بقينا العقدعلي ماكان عليه أو أقررناه عاد العقد بعد فسخه وعاد المبيع لملك المشترى والثمن لملك البائع منغير صيغة بعت واشتريت وإن وقع ذلك بعد مجلس الفسخ هكذا بهامش عن الزيادى ثم رايت الشَّارح مر في القراض في اول فصل لكلَّ فسخه الخ صرح بذلكُ فراجعه أه (قوله وعلى البائع) إلىقوله وقول الماوردى في المغنى إلاقوله وإن نفذ إلى ويؤخذ (قوله بزوائده) اىكل من المبيع والثمن (قول المتصلة) بدلمن زوائدكل عبارة النهايةوالمغنى بزوائدة المتصلة الجعلىالنعتية وهي احسن (قوله دون المنفصلة) قبل الفسخ ولو قبل القبض لانالفسخ يرفع العقد منحينه لامن اصله نهاية وَمَغْنَى(قَهْلِهُ إِنْقَبِضُهُ)اىقبض المشترى المبيع والبائع الثمن فهور أجع إلى المتن والشرح معا وكذا قوله و بقى تحاله ولم يتعلق به الخ(قه له ظاهر افقط) أي بان فسخه الكاذب منهما اه عش (قهله فان كان قدتلف الخ) محترز قوله و بقى بحالة قول المتن (او باعه) او تعلق به حق لازم كان كاتبه كتابة صحيحة نهاية ومغنى ويَّاتَى في الشرح ما يخالفه قول المتن (لزَّمه قيمته الح) قدُّ يشكل اعتبار قيمته يومُ الموت بانها تافهة غالباً ويجاب فيما يظهر بانا نعتبر قيمته حينئذ بفرضكونه سلما اه سيدعمر(قهاله هذا)أى ما في المتن من لزوم القيَّمة (قهله و إنكان) اى المبيع وكدا الثمن (قهلُّه و إلا) اى بان كان البيع مثليا (قهلهأطال الخ) خبر وقول الماوردي (قولهو يرد قيمة الابقالخ) يعني إذا فسخالعقد على الرقيق وهوابقغرم المشترىقيمته للحيلولة لتعذر حصوله فلورجع الآبق رده واسترد القيمة اهكردى (قول اىوقت التلف) وتعبيرهم باليومجرى علىالغالب منعدم اختلافه فيه اه نهاية (قول ولا حينالعقد) عبارةالنهايةو المغنى والثاني قيمة يوم القبض لانه يوم دخوله في ضمانه والثالث أقل القيمتين يوم العقد والقبض والرابع اقصى القيم من يوم القبض إلى يوم التلف اه و به يعلم ما فى كلام الشارح المشعر بان احد الاقوال هنااعتباروقت العقدو بانها ثلاثة (فوله إذالفسخ الح) تقريبه ليس بظاهر إلّا ان يكون المرادان وقت فوات المبدل اقرب من وقت الفسخ بالنسبة إلى وقتى العقد والقبض (قوله وهو) اى المتقوم المفسوخ بيعه بعد تلفه اولى ذلك اى ماعتبار قيمته يوم التلف من المستام والمستعار لانهما غير بملوكين حلبي وهذا كان بملوكا للبشتري قبل الفسخو لان الضان متاصل فيهما وقداعتبرت قيمتهما وقتالتلففهذا أولىشو برى اله بجيرمي (قهالهمن المستعار) وقدصرحوا فيهما بان العبرة بقيمة يومالتلف و نقل عن و الد الشارح مر و في فتاويه مر هو ايضاما يو افقه اه عش (فه له بين هذا) اي المتقوم المفسوخ بيعه بعد تلفه (قول بان يضمنه) اى البائع الثمن (قول وكالرد بالعيب) خبر مقدم لقوله مطلق الفسخ و (قوله ثم) اى في إذا تلف الثمن المتقوم بيد البائع (قول ه فكالمن) خبر مقدم لقوله المبيع و (قوله نم) أى فى الرد بعيب و (قوله لو تلف الح) أى المبيع حاصله أنه لو اشترى بعين فردت عليه بعيب وقد تلف المبيع المتقوم بيد المشترى فالبيع-ينئذ كالنمن فمالو باع عينا فردت الخ و (قول ففيهما)أى الثمن والمبيع في الصور تين المشبهتين (قهاله هنا) اى فى التحالف (قهاله و ثم) اى فى نحو الرد ما العيب (قهاله اغفلهذاالفرق) اىلم يذكر الفرق بين مآفى المتنو بين نحو الرد بالعيب وقد تلف الثمن او المبيع (قوله وهو الفرق الح) قضية هذا الفرق او يعتبر اقل القيم في الارش الآتي اه سم (قول هنا) اي في مسئلةالمتن (بماذكر)اى بوقت التلف (بالاقل) اى من وقت المقد إلى القبض (فيمام) يعنى فى الرد (قولهدونالمنفصلة)أى كماهوظاهر إلاأن يكون الملك للاخر فلهالمنفصلة ايصا كما يعلم من ماب الخيار

كان (مات لزمه قيمته) لقيامهامقامه سواءازادت على الثمن الذي يدعيه البائع ام لاهذا إن كان متقوما وإلافثله وقول الماوردى قيمته لانهلم يضمنه وقت القبض بالمثل بل بالعوض أطال السبكي في تزييفه ولو تلف بعضه ردالباقى و مدل التالف و ردقيمة الابق للحيلولة (وهي) اىالقيمة حيث وجبت (قيمة يوم) ايوقت(التلف)الشرعي او الحسي (في اظهر الاقوال) لاحين قبضه ولاحين العقدلان مورد الفسخو القيمة بدلها فتعين النظرلوقت فوات المبدل إذالفسخ إنمار فع العقدمن حينه لامن اصله وهو اولى بذلك من المستام والمعارقيل يحتاج للفرق بينهذامالو باععينافردت عليه بعين وقد تلف الثمن المتقوم بيد البائع فانه يضمنه بالاقل من العقد إلى القبضاء وكالرد بالعيب ثم مطلق الفسخ باقالةاو نحوها وكالثمنثم البيع لو تلف عند المشترى ففهما يعتسبر الاقل الممذكور

لاقيمة يوم التلف ويفرق بأن سبب الفسخ هنا حلف العاقد فنزل منزلة اتلافه فتعين النظر ليوم التلف وعيب من وعجيب من الموجب للقيمة هو مجرد ارتفاع العقد من غير نظر لفعل احد فتعين النظر لقضية العقد وما بعده إلى القبض وعجيب من الرافعي كيف أغفل هذا الفرق مع خفائه ودقته وتعرض لما هو واضح وهو الفرق بين اعتبار القيمة هنا بماذكرو بالاقل فيماس

(قَوْلِهِ وَهُو الفَرْقُ الحُ) قضية هذا الفرق أن يعتبر أقل القيم في الارش الآتي

فاعتبر وقت وجوبها لآنه الاليق(وان تعيب ردهمع أرشه) وهو مانقص من قيمته لأن كل ما ضمن سها ضمن بعضه ببعضها إلافي نحو خمسصور علىمافها منها الزكاة المعجلة والصدأق ولو رهنه او كاتبه كتابة صحيحة خيرالبائع بينأخذ قيمته للفيصولة مخلاف ما مر في الاياق لأنه لا يمنع تملك المبيع بخلاف الرهن والكتابة فاشها البيع وانتظار فكاكدوا بمالم يخير الزوج في نظير همن الصداق لأن جبر كسره لها بالطلاق اقتضى إجباره على أخذ البدل حالاأوآجره فله أخذه لكن لا ينتزعه إلابعدالمدة ولهأجرةمثل باقبها والمسمى للبشترى أودبرهلم يمنعرجوعهأخذا منأنه لايمنعالرجوع في الفلس(واختلافورثهما كهما)أي كاختلافهما فيما م فيحلف الوارث لقيامه مقام المورث وكذا اختلافأحدهماووارث أو وكيله أو وليه كما مر (ولوقال بعتكه بكذافقال بل وهبتنيه فلا تحالف) لأنهما لم يتفقا على عقد واحد(بل يحلف كل على نفي دعوی الآخر) کسائر الدعاوي وهذا وانعلمما قدمه لكنه ذكره توطئة

بالعيب (بالنسبة للارش) أيأرش الثمن وقد تعيب عندالبائع لا بالنسبة لقيمته وقد تلف و الجار متعلق باعتبار القيمة بالاقل فيمامر بان النظر متعلق بالفرق الها التقيمة الثمن المعيب عندالبائع ثم اى فى الرد بالعيب (قوله و هو ما نقص) إلى قو له و ان علم في النهاية إلاّ مسئلة الكتابة وكذا في المغنى إلا قو له او دبره إلى المتن (قوله وهوما نقص الخ) اى فالارش هناغيره فيمام فى باب الخيار اهر شيدى عبارة البحير مى قوله وهوما نقص من قيمته يوم التعيب كيوم التلفوهل ولوكان له ارش مقدر من حر الظاهر فعم فني قطع يده ما نقص من قيمته لا نصفها فالارش هناغيره فيمامر في باب الحيار سم اه (قه له لأن كل ما ضمن الح)ووطء الثيب ليس بعيب فلا ارش لهنها يقومغني (قوله على مافها) اى فى الخُس وكذَّا ضمير منها (قوله منها الزكاة المعجلة) فلوكانزكاةمعجلة وتعيب فلاارشَّاوجعلَّةالمشترى مثلاصداقاًوتعيب.فيدالزوجةواختار الرجوع إلى الشطر فلاأرش فيه اهنهاية (ولورهنه) أى المشترى المبيع وكذا قوله أو آجره وقوله أو دبره المعطوقان عليه (قوله او كاتبه الح) تقدم عن النهاية والمغنى مثله (قوله مامر في الاباق) اى قبيل قول المتن وهي قيمة يوم الخ (قول لانه الح) اى الاباق (قوله و انتظار الح) عطف على اخذقيمته (قوله و انتظار فكاكه) خَالفه في شرحًا لارشاد في الكتابة فقال وَّليس له هنا انتظار زو ال\الكتابة كما اقتضاه كلام المتن وصرحه فىالشرحالصغير خلافا لمايةتضيه كلامغيره اه وما فىشرحالارشاد هو الموافق للروض وشرحهأ ولاحيث قتصرا علىأخذالقيمة لكن قول شرحالروض بعدذلك إن لم يصيرالبائع إلى زواله يفهم خلافه اه وقوله للروض الخاى والنهاية والمغنى كمام (قهله و إنمالم يخير الزوج الخ) جو اب سؤال عبارة المغنى والنها بة فان قيل قد ذكر و افي الصداق اله لو طلقها قبل الوطء وكان الصداق مرهو ناوقال انتظر الفكاك للرجوع فلها إجباره على قبول نصف القيمة لماعلمها من خطر الضمان فالقياس هنا إجباره على اخذ القيمة اجيب بان المطلقة قدحصل لها كسر بالطلاق فناسب جسرها باجابتها بخلاف المشترى اه (قوله فله أخذه) عبارة النهاية والمغنى رجع فيه مؤجر ا قال عش قو لهرجع الخ أى البائع وظاهره أنه لوأراد التاخير إلى فراغ المدةو ياخذقيمته للحيلو لةلم بجب وقضية قول حج كشرح المنهج فله اخذه الخ أنه يخير بينذلكو بيناخذقيمته بناءعلىجو ازبيع المؤجر وللمشترى المسمى في الاجارة وعليه للبائع اجرةالمثل للمدةالباقية اه وهوموافق لظاهركلامالشارح مر من وجوبالتبقية بالاجرة على ماافادهقولهعليه للبائع اجرة الخ فقول حج كشرح المنهج فله آخذه الخ معناه له اخذه بمعنى الرضى ببقائه تحت المستاجر وأخذأجر ةمثلما بقي من المدة وليس له أخذقيمته وترك المنفعة للمستأجر إلى تمام المدة اه (قوله وله) اىللبائع على المشترى اهكر دى (قوله لم يمنع) اى التدبير وكذا ضمير الهلا يمنع اه عش قول المتن (واختلاف ورثتهما كهما)ولافرق في ذلك بين ان يكون الاختلاف قبل القبض او بعده و لا بين ان يحصل بينالورثةا بتداءاو بينالمورثينثم يموتان قبل التحالف ويحلف الوارث فى الاثبات على البت وعلى نني العلم فىالنفى ويجوز للوارث الحلف إذا غلب على ظنه صدق مورثه مغنى ونهاية (قول كامر) اى فى اول الباب قول المتن (وهبتنيه) اى اورهنتنيه نها يةو مغنى (قوله و ان علم ماقدمه) اى من قوله ثم اختلفا فى كيفية

(قوله ضمن بعضه ببعضها) فان قيل فيه نظر إذا لأرش أيس فيه ضمآن ببعض القيمة بل ببعض الثمن و إن كان بنسبة نقص القيمة قلدا عيارتهم هناصر بحقى ان المر ادبالارش هنا نفس نقص القيمة لا ماذكر (قوله و انتظار فكاكه) خالفه في شرح الارشاد في الكتابة فقال و ليس له هنا انتظار زو ال الكتابة كما اقتضاه كلام المتن و صرح بعنى الشرح الصغير خلافا لما يقتضيه كلام غيره و فرق بين ما هنا و جو از انتظار فك الرهن بان الرهن يمكن التوصل لفكه حالا بتوفية الدين مخلاف الكتابة فالحق المكاتب لذلك بالتالف و نظر الشارح فيه إلى آخر ما اطال به في بيان النظر و رده فر اجعه و ما في شرح الارشاد هو المو افق للروض و شرحه او لاحيث اقتصر العلاجة القيمة لكن قول شرحه و اختلاف على أخذ القيمة لكن قول المصنف و اختلاف و رثتهما كهما) أى سو اء حصل الاختلاف بين الورثة ابتداء أو بين المورثين شمما تاقبل التحالف (قوله و رثتهما كهما) أى سو اء حصل الاختلاف بين الورثة ابتداء أو بين المورثين شمما تاقبل التحالف (قوله

بائعه بالثمن فانكر الشراء

الخِلَانهذااختلاففأصله لافكيفيته فعلمه مماقدمه بطريق المفهوم قول المتن (بزوائده) يترددالنظر في حل اخذال وائد باطنا لانه يعتقدا نه ملك الاخرو لعل الاقر بعدم الحل اه سيدعمر وسياتى عن عشما يؤيده بل يجرى ذلك في الاصل ايضافان ار ادالحل ماطنا فيفسخ البيع الذي اعترف مه كاياتي قبيل قول المتن ولو ادعى الخوكماقدمناعن المغنى في فسخ الكاذب من المتحالفين قول الماتن (مدعى الهبة) اى او الرهن نهاية ومغنى (فولهالمتصلة) إلىالمتنفاانهآية (فوله غرمها) اى الزوائد ويرجع فىمقدار بدلها للغارم اه عش (قوله لاملكه) أى المشترى (قوله و استشكلت المنفصلة) أى ردها في مسئلة المتن اهرشيدى آى او تعليله بأنه لا ملك له (قول با تفاقهما آلج) اى بدعو اه الهة و إقر ارالبائع فهو كمن و افق على الاقر ارله بشيءو خالفه في الجهة اه مغنى (قوله لتاتي ذلك) اي ما في المتن (قوله الجو آب بانه الخ) عبارة المغنى بان كلا منهما قدا ثبت بيمينه نني دعوى الاخر فتساقطتا ولوسلم عدم تساقطهما فمدعى الهبة لم يو افق المالك على ما اقر له به من البير فلا يكون كالمسئلة المشبه بها فالعبرة بالتو افق على نفس الاقر ار لا على لأزمه اه (فهله نعم في الأنو ارالخ)اعتمده المغنى والنهاية أيضا (فهاله لا أجرة له) أي للبائع لو استعمله مدعى الهبة أي مع أن قضية رد الزوائدو تعليله بمامر أبوت الاجرة له (قول الاعملاالح) قياس مآياتي من شراء الشجر و الفرق الآتي لنااله هنالو استعمل الزو ائد المنفصلة لم يكن للبائع تغريمه إياها فليتامل اه سم (قول الله انما استعمل ملكه) الضهائر للمشترى بقءالوكانجارية ووطئها المشترى فهل إزمهالمهر الملافية نظر والاقربالثانى وإذا حبلت منه فالولدحر نسيب ولايلزمه قيمته لاقر ارالبائع بانهاملك المشترى ولاحدعليه ايضا للشبهة وإذا ملكها بعدذلك صارت مستولدة عليه مؤاخذة له بقوله الأول وهذاكله فىالظاهر اهعش وهذا يؤيد مامر من السيدعمر (فهله وكان الفرق) اي بين الزو ائد المنفصلة و الاجرة حيث يستحق الاولى دون الثانية (قوله و يجرى ذلك) ايعدم استحقاق الاجرة (قوله فانكر و حلف) اي على عدم الشراء فلوقال استعرتها او أستاجرتها اوعين جهة اخرى فسياتي الكلام على ذلك في اخر كتاب العارية اه عش (قوله لاعترافه) اىمدعىالبيع و(قوله بانهاملكه) اىالمنكر و(قوله فقال) اىالمشترى و(قوله فلهاخذه منه) أىللبائع أخذالثمن من المشترى و(قوله ثم لها) أىالزوجة اه عش (قوله منه) إلى قوله منه مصدق ضمائر المذكر للشترى (قوله منه مصدق له) الضمير ان المجرور ان للبائع (قوله ولوقال) اى البائع وكذاضميراليه(قوله لانهبشرائه) أي المشترى (منه) أي البائع (قوله بصحة قبضه) أي قبض البائع الثمن من المشترى (فهله على إثبات وكالته) اي في القبض كماهو ظاهر إذا قدامه على الشراء منه إنما يشعر بتصديقه على الوكالة مباشرة البيع وقد يكون وكيلا فقط اه سيد عمر (قوله قبل القبض الخ) عبارة النهاية علىالقبض اه فيحتمل انقبل في كلامالشارح بكسرالقاف وفتح الباء بمعنى الجمة أي منجهة القبض من المشترى و على هذا فلا حاجة لما مرا نفا من السيد عمر من تقدير في القبض (قول ١ حلف عليه) اي على عدم الشراء (فول؛ ولايغرمه الخ) لايستشكل يزدالزو الدفي مسئلة المتن لانه يفرقُ بانه فيها عين الجهة التي زعم الاستحقاق بهاو قدر فعهاالمالك بحلفه على نفها وهنالم يعين جهةو جازان يكون هناك جهة استحقاق له سم على حج اه عشاى كاافاده الشارح بقوله لآنه يزعم انه استغل ملكه من غير ان يو جدر افع لزعمه الخرقول لأنه يزعم)أى البائع (قوله إن استغلملكه)أى المنكر (قوله و به فارق الخ) أى بقوله من غير أن يوجد الخ (قوله يدعى الخ) أى البائع على المنكر (قوله بحلف المشترى) اى فى زعم مدعى البيع و إلا فهو منكر

فلاأجرة له الخ)قياس ما يأتي في شراء الشجر و الفرق الآتي لناأ نه هنالو استعمل الزو ائد المنفصلة لم يكن للبائع تغريمه إياها فليتاً مل (قوله و لا يغرمه) لا يستشكل بردالزو ائدفي مسئلة المتن لانه يفرق بانه فيها عين الجهة التىزعم الاستحقاق بهاو قدد فعها المالك بحلفه على نفهاو هنالم يعين جهةو جازأن يكون هناك جهة استحقاق

حلفعليه كما هوالقاعدة شمردالمبيع ولايغرمهالبائع ما استغله لأنه يزعم آنه استغل ملكه من غير ان يوجد رافع لزعمه و به فارق مسئلة المآن و إنمايدعي عليه الثمن وقدنعذر بحلفالمشترى فللبائع حينئذ

فسخالبيع الذي اعترف به (ولو ادعى)أحدالعاقدين (صحة البيع) أو غيره من العقود(و)ادعي(الآخر فساده) باختلاف رکن أوشرط على المعتمدكان ادعى أحدهما رؤيتمه وأنكرها الآخير عيا المعتمد أيضا (فالأصح تصديق مدعى الصحة بيمينه) غالبا لان الظاهر في العقود الصحة وأصل عدم العقد الصحيح يعارضه أصلعدم الفساد في الجلة ولو أقر بالرؤية لم تقبل دعواه عدمها للتحليف لانه لم يعتدفيها اقرارعلي رسم القالة و يستحيل شرعا تأخر هاعن العقد كمالو أقر باتلاف مال ثم قال إنما أقررت به لعـزمي عليه مخلافه بنحو القبض لانه اعتيدفيه التأخير عن العقد ومنغير الغالبمالوباع ذراعاً من أرض معلومة الذرع ثم ادعى ارادة ذراع معين ليفسد البيع وادعى المشترى شيوعه فيصدق البائع بيمينه

المغى في فسنح الكاذب من المتحالفين و ما ياتى في الشرح قبيل قول المتن و لو ادعى صحة البيع (قول او غيره الخ) كذا في النهاية و المغني (قهله بأختلال) إلى المتن في النهاية و المغني (قهله على المعتمد) راجع إلى قوله او شرط (فهله كان ادعى احدهمارؤيته الخ) فعلم انهمالو اختلفا في الرؤية كان القول قول مثبتها من بائع او مشتر قالُ مَر مخلافِ مالو اختلفافي كيفيّة الرؤُّ بة فالقول قول الرائي لانه اعلم مهااي كان ادعى انه راهمن وراء زجاج وقال الاخربل رايته بلاحيلو لة زجاج فالقول قول مدعى الرؤية من وراء زجاج كاافتي به فليراجع وفيه نظروا فتي مخلافه خطجريا على إطلاقهم بتصديق مدعى الصحة فليتا ملسم على حجو إطلاق الشارح مر يوافق ماوجه به الخطيب وهو الموافق للقو اعداه عش (فهوله لانه لم يعتد فها الح) اى لم يصرعادة في الرؤيةويؤخذمنه جواب حادثةوقع السؤالءنها وهىان شخصًا اشترى من تاجر مقطعًامن القهاش بثلاثة قروش ثم سألهأحدأ تباع الظلمة عن ثمنه فقال اشتريته بخمسةلدفعه عنه فاندفع ثم أحضر للبائع الثلاثة المذكورة فاقام بينة بمااقربه فهلله تحليفه املا وهو أى الجواب أن يقال يحتمل أن رسم القبالة ليس بقيد بل المدار على شهة تقوى جانبه فله تحليف البائع و يحتمل ان يقال ليس له تحليفه و الاقربُ الاول وقدقالوا لوانكركونهوكيلااوكونهوديعا لغرض لاينعزل بذلك بخلافمالإذا انكره لالغرض اه عش(فهله تاخرها) اى الرؤية المشروطة للبيع (فهله بخلافه) اىالاقرار (بنحو القبض) اى كالاجازة والفسخ (قوله ومنغيرالغالب) إلى قوله اي معقوة في النهاية والمغنى (قوله معلومة الذرع) ايهما يعلمان ذرعانها كردي ومغني قال سم وأقره عشكان وجههذا التقييدان مجهواتها لاتفيددعوي المشترى شيوع الذراع فىالصحة إذلا يصيرالمبيع معلوما بلهوعلى ماجهله بخلاف المعلومة إذيصير معلوما بالجزئية اه (قه له ذراع معين) اي غير مشّاع بدليل مقا بلته به إذا لصورة انه مهم حتى يتأتى البطلان اه رشيدىعبارة عشوالشهابالبرلسيةوله إرادة ذراع معين اى مبهم بان قال البائع عنداى ختلاف أردت بقولى ذراعا أنه يفرزلك ذراع معين منالعشرة نتفق عليه اه ويوافقها قول المغنى فادعى أنه اراد ذراعامعينامبهمااه وفىسم قالشيخناالطبلاوى رحمهالله تعالى المراد بالمعين المبهم لاالمشخص بانقال اردت ذراعا اولهمذا المكان واخره ذاكلان ارادة ذلك لايترتب عليها الفساد حتى يصح قوله ليفسدالبيع اه ويمكن ان يقال قصده المعين بالشخص دون المشترى يقتضي فسادالبيع فليتامل ثم رايت عبارة آلشارح فى شرح العباب تشعر بذلك اه (قوله وادعى المشترى شيوعه) اى ليصح البيع له (قوله فسخ البيع) هل المر ادله ذلك باطنا اذلم يثبت بيع ظاهر ا (قوله كان ادعى احدهما رؤيته و انكرها الاخر) فعلم أنهمآ لو اختلفا في الرؤية كان القول قول مثبتها من بائع او مشتر قال مربخلاف مالو اختلفا في كيفية الرؤية فالقول قول الرائي لائه اعلم بها اي كان ادعى انهراه من وراء زجاج وقال الاخربل رأيته بلاحيلو لةزجاج فالقول قول مدعى الرؤية من وراءزجاج كماأ فتى به فلير اجع ففيه فظروأ فتى بخلافه خطجر ياعلى اطلاقهم تصديق مدعى الصحة فليتا مل (قه إله معلومة الذرع) كان و جه هذا التقييد ان مجهو لتها لاتفيددعوى المشترى شيوع الذراع في الصحة اذلا يصير المبيع معلو ما بل هو على جهله بخلاف المعلو مة اذ يصير معلوماً بالجزئية فليحر ر(فهل ذراع معين)قال في شرح العباب ان قصده (فهله و ادعى المشترى شيوعه / فالشيخنا الشهاب البرلسي المر ادمن هذان الذراعان معلومة كعشرة وقال له بعتك ذراعا بدينار مثلافقال اشتريت ثمقال البائع عندالاختلاف أردت بقولي ذراعا أنه يفرز لكذراع معين من العشرة نتفق عليه وقال المشترى بل اردت ذراعا شائعا في العشرة فكون البيع العشر هذا مراده كا يعلم بمر اجعة الاسنوى و لا يصح غيرهذاو الله أعلماه ماكتبه على شرح المنهجو عبارة الاسنوى التي أشار اليهاهي قوله فادعي البائع أنه أراد ذراعا معينا حتى لا يصح العقد لاختلاف الغرض في تعيينه و ادعى المشترى الشيوع حتى يصح و يكون كانه باعهالعشر مثلاعلى تقدير ان يكون ذرعها عشرةاه وقال شيخنا الطبلاوى رحمه الله تعالى المراد بالمعين

للشراء (قهله فسخ البيع) هل المرادله ذلك باطنا إذلم يثبت بيع ظاهر الهسم أقول نعم أخذ ا ما قدمنا عن

لانذلكلاً يعلم إلامنه ومالوزعم احد متصالحين وقوع صلحه باعلى إنكار فيصدق بيمينه ايضالانه الغالب اى معقوة الخلاف فيه وزيادة شيوعه و وقوعه و به يندفع إير ادصور الغالب فيها (٨٤) وقوع المفسد المدعى و معذلك صدقو امدعى الصحة فيها و مالو زعم انه عقدو ابه نحو

ويكون المبيع العشر على تقدير أن يكون ذرعما عشرة (قوله لأن ذلك) أي إرادته المعين (قوله على إنكار) اىلىفسدالصلحاه عش (قوله لانه)اى وقوع الصلح على الانكار (قوله فيه) اى فى الصلح على الانكار اى فى صحته (قولة و به يندفع) أى بقو له مع قوة الخلاف الخاه كر دى وقوله المدعى بصيغة اسم المفعول نعت للمفسد (قوله و مع ذلك) أي مع غلبة و قوع الفساد في هذه الصور (قول و مالو زعم انه عقد الخ) الى قوله و ما لو ادعت في النهاية إلا قوله فه عداالنكاح (قوله فيهاعداالنكاح) أي فلو وقع ذلك في النكاح فالمصدق الزوج اه عش (قوله كذافيل) وجرى صاحب الانوار كالشيخين على خلافه اه نهاية قال الرشيدي قوله مر علىخلافه أىمنعدم تصديقه فتستقر صحةالبيع خلافالماوقع فىحاشية الشيخفالحاصل انماجرىعليه الشَّيخان هو الراجح أه (قوله كذا قيل) المشَّاراليه قوله وآن سبق الخ اهكر دى (قوله بقول البيان الخ) ويمكن حمل الآول على ما إذا اقر بالبلوغ ولم يذكر سببه فتقبل دَّعواه الصبابعد لآحتال ان يظن ماليس سبباللبلوغ بلوغا كنتوطرف الحلقوم وافتراقاالارنبة وغيرذلك فلاتكون دعواه الصبا مناقضةصر محالاً قراره بالبلوغ مخلاف اقراره بالاحتلام اه عش بادني تصرف (قوله ويؤخذ من ذلك) اىمن اشتراط تعرف الجنون او الحجر في تصديق مدعيهما (قوله كسكر تعدي) اى فتصح هبنه مع غيبة عقله امع ش (قوله فيصدق بيمينه الخ) و فاقا للمغنى (قوله فتصدّق بيمينها) و الراجح ان آلقول قول الزوج بيمينه نهاية ومغنى عبارةسم المعتمد تصديق الزوج بيمينه ومانقل عن النص تفريع على القول بتصديق مدّعي الفساد مر اه (قوله إنكار لاصل العقد) أن تو افقًا على صورة الايجاب والقبول فما معنى كونهانكار الاصل العقد لكن وإن لم يتفقاعلى ذلك واضح انه حينثذ انكار الاصل العقد يبعد حينثذ وقوع المخالفة فيه بين الاصحاب فليحر رمحل النزاع اله سيدعمر (قوله ولو اتى المشترى) الى قوله و بجرى فىالنها يه (قوله و لو فرغه في ظرف المشترى)خرج به مالوكان في ظر ف البائع فالقول قول المشترى اه عش عبارة السيدعمر تقدم هذا الفرع في اول باب المبيع قبل قبضه بنحو مآهنا مع مزيد بسط ثم تعقبه بابوضعالبائع المبيع في ظرف المشترى لا يحصل مه القبض اي فحصل التنجيس على تقدير كون الفأرة في ظر ف المُشترى قبل القبضوهو تلف تلف المبيغ قبل قبضه من ضمان البائع فان كان ما هنامصور ابنحو ما تقدم فيرد عليه نحوما تقدم من التعقب ويكون سكوته هنا للعلم بهما تقدم و أنصور بخلاف ما تقدم فلا اشكال بان يصور جو ابالبائع هنا بافر غته لك في ظر فك مع سلامته و خلو ظر فك من الفارة ثم نقلته نقلاتم به القبض ثم وقعت الفارة وعلى هذا التصوير فلا إشكال في عدم تعقبه اه (فوله كما في نظيره الخ) اي كما ان المصدق مدعى الصحة في نظير ه من السلم الخ تفصيله ما في شرح الروض من انه إن قال لمسلم اقبضتك رأس المال بمدانتمر قافقال بلاقبلهوأ فاما بينتين قدمت بينة المسلم اليه لانهامع موافقتها للظاهر ناقلةو الاخرى مستصحبة سواءكان راس المال بيد المسلم اليه ام بيد المسلم بان قال المسلم اليه قبضته قبل التفرق ثم او دعتكه او غصبت مى فان لم تكن بينة صدق مدعى الصحة ا هكر دى (قوله في المسئلتين) هما قوله و لو اتى المشترى الحوقوله و لو فرغه الح كردى وعش (قوله و يحرى هذا) اى تصديق مدعى الصحة و تقديم بينه اه كردى (قوله عبدا معينًا)اى فقيضه نهاية ومغنى (فهول مثلا) حقه ان يكتب عقب عبدا كما في النهاية و المغنى قول المتن (المبيع)

هنا المهم لاالشخص بأنقال أردت ذراعا أوله هذا المكان وآخر هذاك لأن إرادة ذلك لايترتب عليها الفساد حتى يصحقوله ليفسد البيع اه و يمكن ان يقال تصده المه ين بالشخص دون المشترى يقتضى فساد البيع فليتامل ثمر ايت عبارة الشارح في شرح العباب تشعر بذلك (قوله فتصدق يمينها) المعتمد تصديق الزوج بيمينه وما نقل عن النص تفريع على القول بتصديق مدعى الفساد مر

صباأمكنأ وجنونأ وحجر وعرف لهذلك فيصدق فيما عداالنكاح بيمينه ايضاوان سبق اقراره بضده لوقوعه حال نقصه كذاقيل ورد بقولالبيان لواقربالاحتلام لم يقبل رجوعه عنه و يؤخذ من ذلك ان من وهب في مرضهشيثا فادعتورثته غيبة عقله حال الهمة لم يقبلوا الاانعلم لهغسة قبل الهية وادعوا أستمرارها اليها وجزم بعضهم بأنه لابد فى البينة بغيبة العقل ان تبين ماغاببه اىلئلا تكون غيبته بما يؤاخذبه كسكر تعدى بهو مالو اثترى نحو مغصوب وقالكنت اظن القدرة فبانعجزي فيصدق بيمينه لاعتضاده بالغصب ومالوادعتان نكاحها بلا ولى ولا شهود فتصدق بيمينهالانذاك انكار لاصز العقدومن ثم يصدق منكر اصل نحو البيع ولو اتى المشترى بخمراو بمافيه فارة وقال قبضته كذلكفا نكر المقبض صدق بيمينه ولو فرغه في ظرف المشتري فظهرت فيهفار قفادعي كل انهامنءند الاخر صدق البائع بيمينه ان امكن صدقه لانه مدع للصحة و لان الاصل في كل حادث تقديره باقرب زمن

والاصلأ يضابراءة البائع كافى نظيره من السلم إذا اختلفاهل قيض المسلم اليهرأس ماله قبل التفرق أوبعده فان أقاما بينتين في هو المسئلتين قدمت بينة مدعى الصحة و قول ابن ابى عصرون ان كان مال كل بيده حلف المنكر و إلا فصاحبه ضعيف و يجرى هذا في الاختلاف في قبض العوضين في الرباقع ليس هذا المبيع صدق البائع) قبض العوضين في الرباق اليقرق او بعده (ولو اشترى عبد ا) معينا (فجاء بعبد معيب) مثلا (ليرده فقال البائع ليس هذا المبيع صدق البائع)

بيمينه لان الاصل السلامة و بقاء العقد (و في مثله في) البيع في الذمة و (السلم) بان قبض المشترى او المسلم المؤدى عما في الذمة ثم اتى بمعيب ليرده ققال البائع او المسلم اليه ليس هذا المقبوض (يصدق) المشترى و (المسلم) بيمينه (في الاصح) انه المقبوض لاصل بقاء شغل ذمة البائع و المسلم اليه حتى يو جدقبض صحيح و مثل ذلك في الثمن فيحلف المشترى في المعين و البائع فيها في (٤٨٥) الذمة ((باب) بالتنوين في معاملة

الرقيق وذكره هنا تبعا للشانعي رضي الله عنه اولى من تقديمه على الاختلاف الواقع للحاوى كالرافعي لأنه تبع للحرفاخرت احكامه عن جميع احكامه ولو تاتي فهابعضهاو ان امكن توجيه ذلك بان فيه اشارة لجريان التحالف في الرقيقين كما قدمته ومن تعقيبه للقراض الواقع فىالتنبيه لانه وان اشبهه فى ان كلا فيه تحصيل ربح باذن في تصرف لكنه انمآ يتضحعلي الضعيفان اذن السيد لقنه توكيل والاصحانهاستخدامومن ثملم محتج لقبوله بالميؤثر ر ده فیماً یظهر و تصرفه اما غير نافذ ولو مع الاذن كالولاية والشهادة وامانافذ ولو بلا اذن كالعبادة والطلاقولو بمالوأمانافذ بالاذن كالتصرفات المالية لابغيره كاقال (العبد) يعنى القناوجريعلي رايابن حزمانه يشمل الامة (انلم يؤذن له في التجارة) او التصرف(لايصحشراؤه) أفتصر عليه لان الكلام فيهوالا فكل تصرف مالي كذلك ولوفى الذمة (بغير اذنسيده) الكاملفيه (في الاصح) للحجرعليه لحق سيده ولواشترى بعين ماله

هو بالنصب خبر ليسوهذا اسمهافى محلر فعو لا يقال ان هذا من قاعدة ان المحلى بالالف و اللام بعداسم الاشارة يعرب بدلا و قبل عطف بيان و قبل لعتالان محله مالم يكن قبله عامل يقتضى رفعه و نصبه و هذا منه اه عش (قوله بيمينه) الى الباب فى النهاية و المغنى (قوله المؤدى الح) بصيغة اسم المفعول (قوله يصدق المشترى الح) هذا ظاهر فيما إذا كان الاداء في غير مجلس العقد و اما المؤدى في مجلس العقد عما في الذمة فقتضى قوطم ان الو اقع في مجلس العقد كالو اقع في صلبه انه كالمعين فيصدق البائع و المسلم اليه اه عش و سياتى عن الحلى الجزم به (قوله و مثل ذلك في الثمن المحلى المجرى على مافي الذمة فالقول قول الدافع المبيع او الثمن و ان المنافق الذمة فالقول قول الدافع المبيع او الثمن و ان محمل المنافقة ال

(فوله بالتنوين) الى التنبيه في النهاية الاقو له بللم يؤثر رده فيها يظهر (فوله ف معاملة الرقيق) اي وما يتبع ذُلكُ كعدم مُلكه بتمليك السيد اه عش (قوله و ذكره) اى هذا الباب اه مغنى (قوله عن جميع الخ) قد ينافى دعوى التاخير عن الجميع بقاء السلم و نحوه آه سم (قوله بعضها) اى كالتحالف عش (قوله توجيه ذلك)اى ما في الحاوى (فولد الما يتضح الح) محل تامل ثم رايت المحشى قال فيه نظر بل المشامة المذكورة متحققة على الاصح ايضا الهسيد عمر (قوله استخدام) قديقال كل منهما استخدام و الاستخدام يكون بعوض و بغيره سم على حَج اهع ش(أو له و تصرُّ فه) الى المتن في المغني (قوله و تصر فه) اي مطلق تصر ف الرقيق ثلاثة اقسام مالاً ينفذ مطلقا و ما ينفذ مطلقا و ما ينفذ باذن سيده اه كردى (قولَه كالعبادة) على تفصيل ف نحو الاحرام اه رشيدي (قوله ولو بمال) و لا يضركونه بمال لانه لا تفويت فيه على السيد بل هو تحصيل مال له اه عش (قوله لابغيره) حقه أن يقدم على قوله كالتصرفات الخ (قهله يعني القن الخ) أي أراد به القن مجاز اإذ العبدعلي المشهورالقن الذكر فاستعمله في مطلق القن من باب التجريداو حقيقة على راى ابن حزم فلا يرد انه لايحسن التقابل في كلام الشارح في قوله اوجرى الخوالله اعلم اله سيدعمر (قول بعني القرالخ) اي فكانهقال الرقيق الذي يصح تصرفه لنفسه لوكان حراكاقاله الماوردي نهاية ومغنى وشرح المنهج (قوله او جرى الخ)اى او ار ادالظآهر و احال غيره على المقايسة اهسم (قوله او التصرف)اى و لا فى التصرف فان أذنله فأحدهما تصرف يحسب الاذنكا يأتى اهعش (قوله لان الكلام فيه)أى الشراءيتا مل اهسم (قهله فكل تصرف مالى الخ)وينبني ان مثل ذلك الاختصاصات فلا يصح رفع يده عنما و يحرم على الاخذ ذَلكُو انما اقتصر على المآلى لانه الذي يتصف بالصحة والفساد ويترتب عليه الصمان اهُ عش (قوله ولو فى الدمة) سياتي ان تصرفه في العين باطل جزماو الخلاف إنما هو في تصرفه في الدمة فاللاثني حذف الو أو إلا ان تجعل للحال رشيدى و عش (قوله فيه) اى الشراء و الجار متعلق باذن سيده (قوله بعين ماله) اى السيد

(قوله عن جميع) قدينافى دعوى التأخير عن الجميع بقاءالسلم و بحوه و ان لم يتعرض هنا لاختلافه (قوله انما يتضح على الضعيف) فيه نظر بل المشابهة المذكورة متحققة على الاصح ايضا (قول استخدام) قد يقال كل منهما استخدام و الاستخدام يكون بعوض و بغيره (قول او جرى) اى او ار اد الظاهر واحاله غيره على المقايسة (قول لان الكلام فيه) يتامل

بطل جرماً ﴿ تنبيه ﴾ تبين بقولى فيه انه انما احتاج لقو له بغير اذن سيده مع قوله لم يؤذن له في التجارة لان من لم يؤذن له فيها تحته قسمان من اشترى و اذن له في خصوص الشراء فيصح بلا خلاف و انه لو حذف بغير اذن سيده لشمل الثانى لا نه يصدق عليه انه لم يؤذن له في التجارة وان تلويل النام المنان الم يوذن له في التجارة

(قوله أماسيده الخ) الاولى فلو كان سيده محجور اعليه صح تصر فه الخ(قول فيصح تصرفه) أي القن الذي سيده محجور عليه (قوله باذن وليه) اي ولي السيد (قوأ هو تشترط) اي في صحة صرفه باذن الولي (قوله ان دفع له ما لاللسيد) اسقطه النهاية قال عش قضية قول حج إن دفع الخانه لو اذن له و لى المحجور في التصرف في الذمة لايشترط امانته وقديتوقف فيه بانهاذا لم يكن أمينار بمآ أشترى في الذمة و اهلكه فيتعلق بدله بذمته وكسبهوفىذالئاضرر بالمولى عليه اه عش عبارة الايعابواناذن لهاىولى المحجور عليه لرقيقه في الاتجار فى ذمته فغيه احتمال ولانقل فيه قاله الاذرعي والذي يتجه انه لا بدمن الامانة مطلقا لان ما يشتريه الماذون ملك لسيده و أن نوى نفسه على الاصحاه (فوله قال الاذرعي) الى قوله و فارق في النهاية (قوله من انفاقه) اى لما يجب انفاقه عليه اه عش (قوآله و يمكنه مراجعة الحاكم) قيد في المسئلتين اه رشيدي زاد عش اىبان يشقعليه كاياتى اه (قول فيصح شراء الخ) اى بعين مال السيد وفي الذمة اه عش قالاالسيدعمروكذا يجوز ايجاره لنفسه وببعه مآكسبه بنحو احتطاب والحالماذكرفيما يظهر اه (قوله وكذا لو بعثه الخ) اي يصح تصرفه بعين مال السيدو في الذمة اهعش (فوله ولم يتعرض الخ) اى ولا فرق فيماذكر بين ان يدفع له ما لا يصر فه على نفسه و ان لا يدفع له شيئًا بل يقتصر على مجر دا لاذن له فىالسفر اه عش (قول، وكذا في غير ها الخ) خلافا للنهاية حيث قال لا في غير ها بغير اذن و أن قصد نفسه فيما يظهر اه قول المتن (ويسترده البائع) أي له طلب رده نها ية ومغنى أي لانه و أجب عليه عش (قوله فيه حذف الخ)عبارة المغني (تنبيه) كان الاولى ان يقول سواء كان في يدالعبدام سيده فحذف الهمز ة و آلاتيان باولغة قليلة اه (قه له كاحكاه الجوهري) ولا يقدح في الجو از الحكم بسهو الجوهري في هذا الذي حكاه كا وقع في الفامو س وغيره لائه و فاقالشيخنا الشريف الصفوى لاطريق الى العلم بالسهو إذغاية ماوقع لصاحب القاموس وغيره في نحوذ لك عدم الاطلاع على ماحكاه الجوهري في كلام العرب بعد بحثه طاقته لكن ذلك لايمنع الوجود سم على حج اهعش (قوله استر دايضاً) ولورده المشترى على العبد فهل يبر ا فيه نظر والذي يظهر انهان كان تحت يده بغير اذنه فلا يبر ابالردعلى العبدلانه كالغاصب اهعش وقوله المشترى الاصوبالبائع (قوله وبائعه رشيد) أىفان كانسفيها اى مثلاً تعلق برقبته سم على حج اهع شعبارة السيدعمرقو لهرشيد لميبين محترزه ولايبعدان يكون حكم محترزه حكم الغصب لأن اذن غيرالر شيدلاغ اه قول المتن (تعلق الضمان بذمته) وهذا بخلاف مالو او دعه رشيد فتلف في بده فلا يضمنه و ان فرط كاذكره الشارح مر في باب الوديعة و لعل الفرق انه التزمه هنا بعقد مضمن فتعلق به بخلافه ثم اذلا التزام فيه للبدل و انالترَم الحفظ اهعش(و انراه) الى قو لهو فارق في المغنى الاقو لهو لا يلزمه الى او لأمه ه (قوله لان المالك

(غوله وشراء المبعض في نو بته صحيح) لو اشترى لنفسه باذن سيده في نو بة السيداو حيث لامهاياة فهل يلزمه الان و فاء الثمن كما ملكه ببعضه الحر او لا لان حكمه كمتمحض الرق في و بسيده او حيث لامها ياة فلا يلزمه الو فاء الابعد العتق كافى متمحض الرق فيه نظر و اجاب م ربا لثانى و سياتى نظيره في باب الاقرار (قوله على الاوجه) خولف فى ذلك مر (قوله كاحكاه الجوهرى وغيره) و لا يقدح في الجو از الحمكم بسهو الجوهرى في هذا الذى حكاه كاوقع فى القاموس وغيره لا نهو فاقالشيخنا الشريف الصفوى لاطريتى الى العلم بالسهو إذ غاينها و قعل العام بالسهو المورب بعد يحثه طاقته لكن ذلك لا يمنع الوجود و احتمال اطلاع الجوهرى على مالم يطلعو اعليه و لذا استندا لجلال المحمى الم طاقته لكن ذلك لا يمنع الوجود و احتمال اطلاع الجوهرى على مالم يطلعو اعليه و لذا استندا لجلال المحمى الملاء كلام الجوهرى هذا في دفع الاعتراض على عبارة المنهاج في باب الردة و لم يلتفت للحكم بسهوه فيه مع اطلاعه عليه لماذكر بل لو فرض مشافه تالعرب لصاحب القاموس او غيره با متناع ، احكاه الجوهرى لم يلزمه سهوه فيه لجو از انه اطلع عليه من لغة غير الشافهين فتد بر (فوله و با ثعيره با متناع ، احكاه الجوهرى لم يلزمه سهوه فيه لجو از انه اطلع عليه من لغة غير الشافهين فتد بر (فوله و با ثعيره شيد) مفهو مه انه لو كان غيررشيد تعلق برقبته (قوله لان المالك الح) قضية هذا ضمان السيد بالافر ار في نحو الخصب ايضاو هو خلاف مقتضى تعلق برقبته (قوله لان المالك الح) قضية هذا ضمان السيد بالافرار في نحو الخصب ايضاو هو خلاف مقتضى

وليه وتشترط أمانته ان دفع له مالا للسيد قال الاذرعي وغيره بحثا وقد يصبح تصرفه بغير اذن كان امتنع سيده من انفاقه او تعذرت مراجعتـه ولم بمكنهم اجعة الحاكم فيصح شراؤه ماتمسحاجته اليه وكذا لوبعثهفىشغل لبلد بعيدأوأذن لهفى حجأوغزو ولم يتعرض لاذنه له في الشراءوشراء المبعض في نو بته صحيح و كذا في غير ها انقصدنفسه علىالاوجه (ویسترده) ای مااشتراه بلااذن (البائعسواء كان) فيه حذف همزة التسوية و هو جائز و قد قرىء سو اء عليهم انذرتهم محذفها (في يدال بداو)وضعها موضع امفىنحو هذاجائز كإحكاه الجوهرى وغيره (سيده) او غيرهما لانه باق على ملكه ولوادىالثمن من مالسيده استردايضا (فان تلف في يده) اي العبد و با تعهر شيد (تعلق الضمان بذمته) وانراهمعهسيده وأقره فيتبع به بعد العتق لاقبله لثبوته برضا صاحبه منغيراذنالسيدإذالقاعدة انمالزمه بغيرر ضامستحقه كتلف بغصب يتعلق برقيته فقط او برضاه مع اذن السيديتعلق لذمته وكسه ومابيده ولايلزمه الكسب الا ان عصى نظيرماياتي

في المفلس أولا معه يتعلق بذمته فقط وفارق ماهنا ضمان السيد باقراره له علىماالتقطه كما ياتي بتفصيله في بابه لان المالك ثم لما لم ياذن كان السيد مقصرا بسكو تهعليه (او) تلف (في يد السيد فللبائع تضمينه ولهمطالبة العبد) لوضعكل منهما يده عليه بغير حق لكن انما يطالب العبد (بعدالعتق) ولو لبعضه لانه لامال له قبل ذلك (و اقتراضه) وغيره من سائر تصرفا ته المالية (كشرائه) في عدم صحته منه بغير اذن كان من (٧٨٧) (و ان اذن له) بالبناء للمفعول لا نه قسيم

انلميؤذنله (في التجارة) من السيدالكامل او وليه (تصرف) اجماعالكن ان صح تصرف لنفسه لوكان حرابان يكون مكلفارشيدا اوسفيهامهملاوان لميدفع إليهمالابان قالله اتبحرقى ذمتك نعم ماس جوازه له لحاجة لايئمترط فيهذلك لجوازه للسفيه فان قلت قضية مامر انه استخدام عدم اشتراط رشده قلت منوع لانهليس استخداما مقتصر ااثره على السيد بل متعديا لغيره فشرط فيهمع ذلك الرشدرعاية لمصلحة معامليه وقضيته انهلا يشترط رشده فیشرائه نفسه من سيده والاوجهاشتراطه وانكان عقد عتاقة لانه يعطى حكم البيع في أكثر احكامهواذا آذنله سيده لزمه ان لايتصرف الا (يحسب الاذن) بفتح السين أى بقدره وفان اذن لهفينوع) اوزمن اومحل (لم يتجاوزه) كالوكيل ولانهقد يعرف نجحه في شىءدونشىء نعم يستفيد بالاذنله فىالتجارة ماهو من توابعهاكنشر وطي ورد بعيب ومخاصمة في العهدة أي الناشة عن المعاملة فلا يخاصم نحو غاصب وسارق لانهو

الخ) قضية هذاضمان السيدبالاقرارفي نحوالغصب ايضاوهو خلاف مقتضىقوله يتلتى برقبته فقط اهسم عبارةعش وقضية فرقهاى حجضمان السيدماغصبه العبداذا اطلع عليه ولم ينزعه منه ويحتمل انهغير مرادو ذلك لان المغصوب فيهمن شأنه انه يمكنه انتزاع المغصوب من العدفحيث أهمله ولم ينزعه من العبد كان كانه رضي بوضع العبديده عليه فاشبه مالو اذن له اه قول المتن (فللبائع تضمينه) ولو قبضه السيدو تلف فى يدغيره كان للبائع مطالبة السيدايضانها ية ومغنى قال عش قوله مرآ يضااى كما يطالب العبد والغير اه قول المتن (وله مطالبة العبد) وعليه فاوغرم العبد بعد العتق وقد تلفت العين في يدالسيد فهل يرجع بما غرمه غليه اولافيه نظرو قياس مايأتي من ان الماذون له اذاغر م بعدعتقه مالزمه بسبب التجارة لايرجع على سيده انه هذا كذلك، قد يفرق اه عشقال البجير مي وعدم الرجوع هو المعتمداه (قوله ولو لبعضه) خالفه النهاية فقال لجميعه لالبعضه فيمايظهر اخذاعاياتى فىالاقر اراه قاَلْ عشةو لهمر لجميَّه خلافا لحج وشيخ الاسلام والاقرب ماقاله حج لان امتناع مطالبته لعجزه عن الاداء بعدم الملك فحيث ملك ما يقدر به على الوفاءولولبعض ماعليه فلاوجه للمنع على ان التأخير قديؤدي الى تفويت الحق على صاحبه رأسالجو ازتلف ما بيده قبل العتق اه (قوله ان لم يؤذن له) في اصله رحمه الله ياذن و ما في هذه النسخة انسب بما تقدم في المتن اه سيد عمر اقول بل مانى اصلهرحمه الله تعالى لاينتظم مع قوله بالبناء للمفعول الخ(قوله وغيره) الى قوله وقضيته فىالنها يةقال عشقوله وغيره تتميم لماذكره المصنف هنا والافهذا علم من قوله السابق انما اقتصر عليه لكون الكلام فيهالخ اه (قوله في عدم صحته منه) عبارة النهاية والمغنى في جميع مامر اه (قوله من السيدالكامل أووليه) عبارة النهاية منالسيد او من يقوم مقامه اه (قولِه و انام يدفع الخ)غاية لما في المتناه رشيدي (قوله بانقال له اتجر الخ) اي فله البيع والشراء بالاجل و الارتهان و الرهن ثم ما فضل بيده اي بعد تو فية الاثمان كالذي دفعه له السيداه نهاية وياتي في الشرح مثله (قوله مامر) أي في قوله قال الاذرعي الخ (قوله فيهذلك) اي صحه التصرف (قوله لجو از ملاسفيه) هل يجرى مثل ذلك في الصبي اذادعت الضرورةالية املافيه نظر ولايبعد الاولآه عش (قول قضية مامر) اىفى اول الباب (قوله انه) اىاذن السيد لفنه وهو بيان لمــام (قوله وقضيتُه) أي قضية قو له رعاية الخ (قولِه الانجسب الاذن) لان تصرفه مستفاد من الاذن فافتصر على الماذون فيه و لايشترط قبول الرقيق نهايَّةً ومغنى (قولِه كالوكِل) الىالمَّن فيالنهاية وكذا المغنىالاقوله لانحواقتراضه وتوكيله اجنبيا (قوله ولانه الخ) عطف على قوله كالوكيل (قوله قديمرف نجحه) عبارة النهاية قديحسن ان يتجراه وفي القاموس النجح بالضم الظفر بالشيءاه (قوله ومخاصمة في العهدة) اىالعلقة اه عش عبارة المغنى والمراد بالمخاصمة في العهدة المطالبة الناشئة الخ (قوله فلا يخاصم) مفرع على قرله اى الخ (قوله نحو عاصب الخ) اىمنكل متعدو يعلم السيد وجو بالذلك فان تعذر عليه اعلامه لنحو غيبة اعلم الحاكم بذلك فان تعذر عليه كلمنهما كان له المخاصمة فى ذلك لان عدمها يفوت العين بالكلية فلير اجع أه عش ويؤيده مامر عن الزركشي وغيره من المستثنيات (قوله نحو اقتراضه)عطف على قو له ما هو الخو قال الكر دىعطف على كنشر الخاه (قوله اجنبيا) وعليه فماجرت العادة بدفعه للدلال ليطوف به على من يشترى فطريقه ان يدفعه للدلال ليطوف به فاذا استقر ثمنه علىشيء باشرالعبدعقده فانظر هل يستثني من منع التوكيل فيما عجزعنهاولايليق بهكاانالوكيل المنظر بهكذلكثم رايت في الخادمان ابن يونس في شرح الوجيز صرح بان له التوكيل فيماعجز عنه سم على المنهج اه عش (قوله رفى الذمة) اى وفى قدره فى ذمته نهاية ومغنى (قوله لافي ازيدمنه) عطف على في المقدر قبل قوله في آلذه أو بعده (قوله صح، الاذن الح) مفعول افهمت (قوله و انام يعين الخ)فان لم ينص له على شيء تصرف بحسب المصلحة في كلّ الانو اع و الدّر منة و البلد ان اه

اقتراضه و توكيله اجنبياً ولو دفع لهمالاتصرف في عينه وفي الذمة لافي ازيد منه الاان قال اجعله رأس مال وأفهمت ان الموضوعة لجو از وقوع شرطها وعدمه بخلاف اذا صمة الاذن م ان لم يعين له نوعاً ولا غيره (وليس له) بالاذن في التجارة (النكاح)

كعكسه لاناسم كل منهما غير متناولاللخر (ولا يؤجر) بالاذن له في التجارة الانحو عبيدهالا (نفسه) ولا يتصرف فيها رقبــة ومنفعة ككسبه بشيء لانها لاتتناول ذلك نعم ان نص له على شيء فعله اوتعلق بكسبه نحونكاح او ضمان باذن جاز له اجارة نفسه فيه لاستارام اذنه في سببه الاذن فيهو لا يتوكل عن غيره فيما فيه عهدة كبيع لاكقبول نكاح الاباذنسيده وله التصرف فيعبيدالتجارة (و)لكن (لايأذن لعده) اضيف اليه لجو از تصرفه فيه (فىللتجارة)لان السيد لميرفع الحجر الاعنه فقط وخرج بها اذنه له فی تصرف معاين فيجوز (ولا) بجوز لهان يتبرع بشيءمطلهٔ افلا(يتصدق) ولو بشيء من قوته على الاوجهو لايهبو لاينفق على نفسه من مالها الاان تعذرت مراجعة السيد على الاوجه فليراجع الحاكم ان سهل بخلاف مااذا شق فيما يظهرولا يبيع نسيئة ولابدون ثمن المثل ولايسلم المبيع قبل قبض ثمنه ولأيسافر بمالها الاباذن

نها ية زاد المغنى وله ان ياذن في التجارة من غير اعطاء مال فيشتري بالاذن في الذمة و يبيع كالوكيل و لا يحتاج الاذن فىالشراءفي الذمةالي تقييد بقدر معلوم لانه لايثبت في ذمةالسيد مخلاف آلوكيل اه قول المتن (النكاح) لالنفسه ولالرقيق التجارة اله مغنى (قوله كعكسه) الى قوله ولو قال له اتجر في النهاية (قوله كعكسه) أي كا انه ليس له النجارة بالاذن في النكاح (قوله الانحو عبيدها) اي كدو الهاو ثيابها مغني ولها ية (قوله و لا يتصرف فيهار قبة الخ) اى لا يتصرف في رقبة نفّسه كبيعها و لا في منفعتها كانجارتها كالايتصرف في كسبه بنحو احتطاب و اصطياد و قبول هبة لانه لم يحصل بالنجارة اهكر دى (قوله بشيء) اي من انو اع التصرفاه بصرى (قوله على شيء) من اجارة نفسه او بيعما اه عش اي او من اجارة او بيع كسبه (قوله او تعلق) عبارة النهاية نعملو تعلق حق ثالث بكسبه بسبب نكاح باذن سيده او ضمان باذنه كان للمأذون له وغيره أن يؤجر نفسه من غير أذن السيدعلي الاصح أه (قوله إلا بأذن سيده) راجع لقو له فيما فيه الخ اه بصرى (قوله لم يرفع الحجر الاعنه فقط) فان اذن له فيه جازو ينعز ل الثاني بعز ل السيدله اي للثاني و ان لم ينزعه من يدالاول نها ية و مغنى قال عشو الاقرب انه ينعز ل الثاني بعزل الماذون له في التجارة لانه الآذن له فهو كوكيله اه (قوله اذنه له) اى من غير اذن سيده له فيه (قوله في تصرف معين) اى كشر اء ثوب نهاية ومغنى (قوله و لا يجوز له) الى قوله ولو قالله اتجر في المغنى (قوله و لا بجوز له ان يتبرع) قال الشيخ عميرة من التبرع اطعام من يخدمه و يعينه في الاسفار سم على منهج اقول قد يمنع أن هذا من التبرع حيث جرت العادة مه وينزل علم السيد بذلك منزلة الاذن فيه ويكون ما يصرفه على من يخدمه كالاجرة الني يدفعها عند الاحتياج للاستئجار للحمل و نحو مسما إذا علم بحسب العادة انه حيث انتني التبرع لما يمينه لم يفعل اه عش (قول ان يتدع بشيءمطلقا) اىإذآلم يعلم رضاالسيدوالافيجوز عشاه بجيرى (قول فلا يتصدق الح) نعم إذا غلب على ظنه رضا السيد بذلك جازنها ية وسم قالع شاى وخصو صاالتا فه الذي لا يعودمنه نفع على السيد كلقمة فضلتعن حاجتهو بقي مالوقال له تبرع هل يجوزله التبرع بماشاء اويتقيدذلك باقل متمول فيه نظرو الاقرب الثاني للشك فيمازاد عليه فيمنع منه احتياطا لحق السيد فلوظن رضاه بزيادة على ذلك جازاه (فوله و بشيء من قو ته) أي ولوكان قتر على نفسه فلو خالف و تبرع ضمن المتبرع عليه ذلك لسيده و ان كان المتبرع عليه جاهلا بكونه يضمن والقول قوله في قدر ما يغرمه اهع ش (قوله و لايمب) و لا يعيرنها ية ومغني (فوله على نفسه)و انظر على امو ال التجارة كالعبيدو البهائم و الذي يتجه آنه ينفق عليه لا نه من تو ابع التجارة اه شُّو برى و في عش بعدان نقل عن سم انه ينبغي ان يكونو ا اي عبيدالتجارة مثله ما نصه و نقل عن شيخنا الزيادي بهامش انه ينفق عليهم لانهم من جمله مال التجارة وفيه تنمية لها و الاقرب ماقاله شيخنا الزيادي لما علل به اه (قوله فيراجم الحاكم) هل يكني في ذلك من أو احدة او لا بدمن تعدد المر اجعة فيه نظرو الاقرب الاول لما في آلثاني من المشقة وينبغي فيمالو اختلفافي انفاق اللائق وعدمه تصديق العبد في القدر اللائق به فليس للسيد مطالبة العبدبشيء شم اذا اذن الحاكم فينبغي ان يقدر للعبدما يليق به عادة ثم ان فضل ما قدره شيءوجب على العبد حفظه للسيدوان احتاج الى زيادة على ماقـدره راجع فيها القاضي اهعش (قوله بخلاف ما إذاشق) اى عرفاو منه غرامة شيء و أن قل فيشترى ما يمس حاجته إليه لاماز ادعليه اهع ش (قوله ولايبيغ نسيئة) قال في شرح الروض و يؤخذ من كلام الجرجاني انه يجوزله ان يبيع بالعرض كعامَل القراض اه سم (قوله ولا بدون ثمن المثل) ينبغي ان محله فيما لا يتغابن به كالوكيل اه عش (قوله الاذن) لا يبعد أن يَكْرِن مثله العلم بالرضأ اخذا عاذ كره صاحب النهاية في التصدق بالاولى لأن قوله يتعلق برقبته فقط (قوله جازله اجارة نفسه)أى على الاصح كااستثناه البلقيني وغيره اي ولوغير مأذون (قوله ولا يتصدق بشيء) نعم ان غلب على ظنه رضاالسيد بذلك جاز (قوله ولا يبيع نسيئة)قال في شرح العبآب قال يعنى الاذرعي ويحمل اطلاق المتولى البيع نسيئة ونقدا وأن دفع إليه مآلاعلي مأاذا اقتضآه العرف ويخصص بهاطلاق غيره كماهوظاهر كلامةاه وفيحمله كلام المتوتى علىماذكره نظر ظاهر

نعمله الشراء نسيئة ولوقالله اتجر بحاهك جازله البيع والشراءولوفى لذمة بالاجل والرهن والارتهان ثمما فضل بيده بماريحه كالذى دفعه لهالسيد قال الزركشيعن النص وشرط ذلك أن يحد لهحدا كاشترمن دينارإلى مائة اهوفيه نظر لانه لا ضرر عليه في الاطلاق المؤذن برضاه عا اعدث عن ذلك ولا يتمكن من عزل نفسه لان المغلب في الاذن له الاستخدام لا التوكيل ولامن شراءمن يعتق على سيده الا باذنه ويعتقحيث لادينوكذا ان كان والسيد موسر كالمرهون ومن لهمالكان مثلا تتوقف صحة تصرفه على اذنهما نعم انكان بينهما مهاياة كُني اذن صاحب النو بة(ولايعامل سيده) و لاماذو نالسيده ببيع اوغيره لان تسرفه له بخلافالمكاتب(ولاياءزل ا باقه) لا نه معصية لا توجب الحجر وله حيثلم يتقيقد الاذن بغيرما ابق اليه التصرففيه

التصرفات المذكورةدون التبرع اله سيدعمر (قوله نعملهالشراءالخ) هله الرهن حيننذ سم على حج والظاهران الديس له ذلك لان العين المرهونة قد تتلف تحت يد المرتهن اه عش (قوله ولوقال اتبحر بعاهك) اى فى ذمتك عباب ونهاية ومغنى (قول، ولوفى الذمة) الواو للحال كاعلم تمامر ولو آسقط لفظة ولوكما فالعباب والمغنى لكان اولى (قوله ما فضل يده) اى بعد توفية الاثمان اهع ش (قوله كالذي دفعه له الح) يعنى حكم مازادفى يده حكم مادفعه اليه للتجارة فى جو از تصرفه فيه اهكر دى عبارة الآيعاب فان اذن له فى التجارةولم يعطه مالافله انيشترىفي الذمةويبيع فاذار حجاتخذه راسمال كالمال المدفوع فيمتنع بيعه نسيئة اه (على وشرط ذلك) اى شرط الاذن في التجارة في الدمة من غير اعطاء مال (قوله بما يحدث الخ) اي بدين يحدث عن التجارة في الذمة عبارة المغنى و لا يحتاج الاذن في الشراء في الذمة الى تقييد قدر معلوم لا نه لايثبت في ذمة السيد بخلاف الوكيل اه (قوله ولايتمكن) الى المتن في النهاية و المغنى ا قوله من يعتق على سيده الاباذنه) ينبني على و زان ما تقدم عن النهآية او علم رضاه اه سيد عمر (قولِه لان المغلّب الخ)و من هذا يعلم انه لا يرتدبر ده اهع شو تقدم في الشرح في اول الباب التصريح بذلك (قول حيث لادين) اي على العبد المآذون اهعش عبارة المغنى ولايشترى من يعتق على سيده فان آذن له صح الشراء وعتق ان لم يكن الرقيق مديوناو الاففيه التفصيل في اعتاق الراهن المرهون بين الموسرو المعسركماجري عليه ان المقرى تبعا للاسنوي اه (قوله ان كان)اى دين على القن (قوله و السيدالخ)اى و الحال ان السيد الخ (قوله كني اذن صاحب النوبة)آىهنالافىالنكاحوعبارةشرحآلروضفيكني آذنهفىان يتجرقدرنوبته أنتهى وسال بعضالطلبة عمالو اذن احدهما في تصرف و الاخر في اخر هل يصح تصر فه لوجو داذنهما و الجواب لا كما هو ظاهر اذلم يوجداذنهمافى واحدمن التصرفين فلايصح واحدمنهماسم علىحجو فولهفى ان يتجرقدر نوبته وكذافيا يظهر لواطلق فليحمل اطلاقهعلى نوبته وعلىكل منهما لايحتاج الى آذن جديداذا عادت النوبة للاذن بل يتص ف عملا بمقتضى الاذن السابق فى النو بة التى و قع فيها الاذنُّ و فى غيرها و بق ما لو اذن له صاحب النو بة زيادة على نو بته كانكان له ثلاثة ايام فاذن له في ستة و آلا قرب انه يصح في نو بته اى التي وقع فيه الاذن و لو رد عليه بعيب ما باعه في نو بة احدهما في نو بة الاخر هل يجب عليه قبوله من غير اذن صاحب النوبة و ان كان زمن قبوله يقابل باجرة املافيه نظرو الاول اقرب لآن مثل ذلك يغتفرعادة فيما يقع بين الشريكين لان اهع ش (قهله و لاماذونا) الى قول المتن و لا يصير في النهاية و المغنى (لان تصر فه له)مقتضاً هان السيدلو كان وكيلا عن غيره جازت معاملته و لعله غير مرادلان السيداذا كان و كيلالا يبيع لنفسه فببعه لعبده باطل لانه كالوباع لنفسه وكذاشر اؤهمنه لانه لايشترى لموكله من مال نفسه اهع ش (قوله بخلاف المكاتب)اء كتابة صحيحة اوفاسدة كافىالتهذيب وهوظاهراطلاق الشارح مركشيخ الاسلام اهعش وفى البجيرى المراد بالكتابةالكتابةالصحيحة اماالفاسدة فلايعامل سيده كاجزم بهابن المقرى في روضه وهو المعتمد شوبري واعتمدع شالتسوية ينهما اهقول المتن (ولاينعزل باباقه) ينبغي ولابغصبه بلهو اولي فليتامل وليحرراه سيدعمر عبارة العباب وشرحه ولاينعز ل الماذون بالاباق والغصب و انكاره الرق و لا بتدبيره و رهنه و لا بايلادالماذونةاه وقوله ولابايلادالماذونةفى المغنى مثلهقال عشوبق مالوجن اواغمى عليه ثم افاق هل يحتاج الىاذن جديدا ملافيه نظر والاقر ب الثاني لانه استخدام لا توكيل و تردد فيه سم على منهج ا ه (التصرف فيه) اي بما ابق اليه فانعادالي الطاعة تصرف جزمانهاية ومغنى قال عش والاقرب انه يتصرف فيها اي في البلدةالتي ابقاليها بمايتصرف بهفى مجل الاذنءن نقد بلده اوغيرة حيث كانفيه ربح وقلنا يبيع بالعرض والاقربانه ضعيف وانالعادة لانظراليهاهنا ثمرايته في توسطه ردكلام المتولى وقيده على تقدير صحته بانه بلزمه ان يشهد ويرتهن انتهى قال فى شرح الروض ويؤخذمن كلام الجرجانى انه بجوزله ان يبيع بالعرض كعامل القراض (قوله يعم له الشراء نسية) هل له الرهن حيثة (قوله كني اذن صاحب النوبة)عبارة شرح الروض فيكفى اذنه فى ان يتجرقدر نوبته انتهى وسال بعض الطلبة عمالو اذنه احدهما

ولو باعهأو أعتقه انعزل(ولايصير)العبد(مأذو ناله بسكوت سيده على تصرفه)اذلا ينسب لساكت قول نعم ان باع المأذون مع ماله لم يشترط تجديداذن من المشترى و ظاهر ان الصورة (٩٠) انه عالم بانه المأذون له و يوجه ذلك بأن شراءه مع ما فى يده و علمه بحاله ثم عدم منعه

كافى عامل القراض اه (قوله و لو باعه أو أعتقه انعزل) و في معنى ذلك كل ما يزيل الملك كهبة و وقف و في كتابته وجهان اوجههما وجزم بهفى الانو ارانها حجرو أجارته كما محثه شيخنا كذلك وتحلديونه المؤجلة عليه بموته كاتحل الديون التي على الحربموته وتؤدى من الامو ال التي كانت بيده مغنى ونهاية قال عشقو له وجزم بهفى الانواربانها حجرهو المعتمدوقوله واجارته كذلك هذاهو المعتمدو ظاهره وانقصر زمن الاجارة حتى لو اجره يو مالا يتصرف بعده الا باذن من السيدو لامانع اه (قول ه نعم ان باع المأذون الخ)رده شيخنا الشهاب الرملي بانهمفرع على راي مرجوح وهو ان سيدهلو باعهلم يصر محجو را عليه نها يةو سم و مغني اي فلا بد من اذن جديد من المشترى عش (قول هم ماله) الاضافة لادني ملابسة نظير قول المتن السابق لعبده (انه عالم) أى المشترى (قوله باذن الماذون له) آمل آلاولى ماذون له اذزيادة اللايظهر لهافائدة بل ريما توهم ار ادة عهد مع انه ليس عر أدكاهو ظاهر اه سيدعمر (قولهو علمه بحاله) اى علم المشترى بان العبد مأذون له فيما في يده بالتجارة (قوله ثم عدم منعه) اى منع مشترى العبدعن التصرف في افى يده (قوله لاختلاف الملحظين) لان الملحظ في البائع ان بيعه عزل له و في المشترى ان غلبة الظن برضاه الناشئة من الَّقرينة الظاهرة فيه منزلة منزلة الاذن(قوله عما فررته)و هو قوله و يوجه ذلك (قوله و لا بقوله)الى قول المتن و من عرف في النهاية و المغنى (فوله و لا بقُوله)عطف على قول المتن بسكوت سيدة قول المتن (ويقبل اقر اره بديون المعاملة) اي و لو لا صله و فرعه نها ية و مغنى (قولِه و يقبل بمن الح) اى من غير يمين و ذلك في الظاهر اما في الباطن فيحر م عليه ذلك اه عش أى أن كان كاذبا (قوله في ما الح) متعلق بقوله يقبلو (قوله انه عارية) نائب فاعله (قوله فيه دور) اندفاع الدور بارادة عبدفي الواقع في غاية الظهور اذلايلزم من كو نه عبد افي نفس الامر آن يعلم رقه على ان هذا ليس من الدور بوجه اذلاحكم هنا بتوقف شيء على اخر ولا تعريف هنا بل الذي يتوهم انه منتحصيل الحاصل لان العبدهو الرقيق ومعرفة رق الرقيق تحصيل للحاصل لان فرضكونه رقيقا يقتضى معرفة رقه و يجاب بان المرادعبد في الواقع سم ورشيدي (فوله يريد بالعبد) الي قول المتن و لا يكفي في النهايةو المغنى (فوله حكمة ذكره لهذا) أي تعبيره بالعبددون آلانسان (فوله لا يكتني)اى في منع المعاملة (فوله من لم يسرف الخ)اى ولو كان على صورة العبيد اهع ش (فوله الاالغريب) استثناء من جريان الخلاف المشار اليه بقو امكان الاصحالخ (قوله فيجوز)اي المعاملة مع الغرّيب الذي لا يعرف رقه و لاحريته (قوله اي يظنه)حمل العلم على الظن نظر اللغالب في الاسباب المجوز ة لمعاملته فانها انما تفيد الظن و الاولى ان يقول آراد بالعلم ما يشمل الظن ليشمل مالوسمع الاذن من سيده فانه يفيدالعلم لاالظن وغايته ان يكون التعبير بالعلم من استعال اللفظ في حقيقته و مجازه أه عش (فوله وكلام ابن الرفعة) مبتداخبره قوله يقتضيه و (قوله الاكتفاء بو احد) فاعلِ يتجه (قوله الآكتفاء الخ) اى في جو از مماملته لا في ثبو ته عند القاضي اه عش و في المغنى وشرحالروضويكنى خبرتمن يثق بهمن عبدو امراة بليظهر انهاولى منشيوع لايعرف اصله اه (قوله اعتقدصدة،)مفهو مه ان بحر دالظن لا يكني و الظاهر انه غير مرا دلر جحان صدقه عنده اهع ش (قوله حفظًالماله)فى تعليل عدم جو از المعاملة بهذا نظر آذلا يلزم الانسان حفظ ماله اه رشيدى عبارة السيدعمر

فى تصرف والآخر فى آخر هل يصح تصرفه لوجوداذنهما والجواب لا كاهو ظاهر اذلم يوجداذنهما فى واحد من التصرفين فلا يصح واحدمنهما (قوله نعم ان باع الماذون الخ) ردذلك شيخنا الشهاب الرملى با نه مفرع على راى مرجوح وهو ان سيده لو باعه لم يصر محجورا عليه (قوله فيه دور) اندفاع الدور بارادة عبد فى الواقع فى غاية الظهور على ان هذا ليسمن قبيل الدور بوجه اذلاحكم هنا بتوقف شىء على اخرو لا تعريف هنا بل الذى يتوهم انه من تحصيل الحاصل لان العبدهو الرقيق و معرفة رقالرقيق تحصيل للحاصل لان فرض كونه رقيقاً يقتضى معرفة رقه و يحاب بان المراد عبد فى الواقع (قول المصنف او بينة) فى شرح

قرينة ظاهرة برضاه بتصرفه وانعزاله على البائع بالبيع لايؤ أرفى ذلك لاختلاف الملحظين كما هوواضح بما قررته ولابقوله لاامنعك من التصرف لان عدم المنع اعممن الاذن ولافرنة (ويقبل اقراره) اى الماذون (بدون المعاملة) لقدرته علىالانشاء ويؤدى مما يأتى وأعادهذه في الافرار لكن لضرورة تقسيم ويقبل بمن احاطت به الديون فیشیء بیده انه عاریة (و من عرفرقعبد) فیه دور لتوقف علم الرقءعلي علم كونه عبدا وعكسه الاأن بريد بالعبد الانسان كاهو مفهومه لغة وكان حكمة ذكره لهذاالاشارةاليانه لايكمتني بقرينة كونه على زى العبيد وتصرفاتهم ومن ثمكان الاصحجو از معاملةمن لم يعر ف رقهو لا حريتـه كمن لم يعرفرشده وسفههالا الغريب فيجوز جزما للحاجة(لم يعامله) ای لم تجزله معاملته بعین ولادين لاصلعدم الاذن (حتى يعلم الآذن) اى يظنه (بسماع سیده او بینة) والمراد بها اخبار عدلين و ان لم تکن عند حاکم وكذارجلوامراتاناخذا مما ياتي في قسم الصدقات بل يتجهو فاقاللسبكي وغيره

وكلام ابن الرفعة بعد أن أبدى فيه ثلاث احتمالات يقتضيه الاكتفاء بو احدكما في الشفعة لان المدارهنا على الظن و قدو جد قد ومن ثم لم يبعد الاكتفاء بفاسق اعتقد صدقه (أو شيوع بين النياس) حفظ الما له ويظهر انه لا يشترط وصوله

لحد الاستفاضة الاتى في الشهادات لما تقرران المدار على الظن (و في الشيوع وجه اله لايكني لتيقن الحجر ويرد بانالبينة لاتفيدغير الظن فكذاالشيوع وكون الشارع نزل الشهادة منزلة اليقين محله في شهادة عند الحاكملافى مجرد الاخبار المكتني يههنا ولمعاملهان لايسلم اليه المال حتى يثبت الاذن وان صدقه فيمه كالوكيل (ولايكني) في جو از الماملة (قول العبد) الهماذونلهوان ظنناصدقه خلافا لابن عجل لاتهامه انهلا يدلهو بهفارق الاكتفاء بقو لمريد تصرفوكلني فلان فيه بل و ان لم يقل شيثا بناءعلى ظاهر الحالاانله بداو اماقوله حجرعلي فيكفي وانانكر السيدلانهالعاقد والعقد باطل بزعمه ويفرق بينه وبينعدم نفوذ عزله النفسه عامرانه مستخدم لاوكيلو الحجر مبطل فيهما فاذا ادعاه العاقد عومل بقضيته مخلاف العزل بالنسبة للاول على أن مجرد انكار السيد لايستلزم الاذنومن ثملوقال كنت اذنتله واناباق جازت معاملته وانانكر وكقوله ذلك سماع الاذن لهمنه فلا

يفيدانكار القن مع ذلك

يخلاف ادعائه الحجرويفرق

بانهرافع لمامرمن الاذن

قديقال وتحرزاعن الوقوع فى العقد الفاسد بل ينبغي ان يكون المعول عليه هذا المعنى وإن لم ارمن نبه عليه اه (قوله و كرن الشارع الخ) جو اب نشاعن قوله بان البينة الخ (قوله و لمعامله) اى و بحو زله (ان لا يسلم الخ) ظاهر ها نه لا فرق في ذلك بين أن يعلم الاذن بسماع سيده الخوه وظاهر اهع ش (قوله حتى يثبت) من الاثبات عبارة المغنى ولمن علمه ماذو ناو عامله ان لايسلم الية العوض حتى يقهم بينة بالاذن خو فامن خطر انكار السيد وينبغي كماقال الزركشي تصويرها بمااذاعلم الاذن بغير البينة والاقليس له الامتناع لزو الالحظور والاصلدوام الاذناه (قولة في جواز المعاملة) إلى قوله ويفرق في النهاية (قوله لاتهامه) اي لانه يثبت لنفسه ولا يةو بهذا يفرق بينه و بين قبول خبر الفاسق إذا اعتقد صدقه لان ألفاسق ليس متهما في اخباره اه عش (قول و به) اى با نه لا ندله (قوله و ان لم يقل شيئا) اى عايفيد الوكالة او الولاية (قوله عامر) اى في اولالباب(قوله و ازادعاه)اي الحجر (قول للاول)اي قوله انه مستخدم (قوله انكار السيد)اي الحجرو (قوله لا يستلزم الاذن) اى لان عدم الحجر اعممن الاذن (قول، ومن ثم الح) أى من اجل ان انكار السيد لمجر دعن تعرض بقاء الاذن لا يستار م الخ (قول له لو قال كنت) إلى قو له مخلاف ادعائه في النماية و المغني (قول و اناباق)اى على الاذن(قول. جازت معاملته الخ)قال في شرح الروض اى و المغنى و يؤخذ منه ان محل منع معاملته فيهااذا كذبهالسيداىفىقولهحجرعلىسيدىانيكونالمعامللهسمع الاذن منغير السيدوالا جازت معاملته وهوظاهر بل ينبغي ان يقال حيث ظن كذب العبد جازت معاملته ثم ان تبين خلافه بطلت نتهى وهوحسن شرحمر وقولهو يؤخذمنه الخبوافقهقولااشارحومن ثمرلوقالكنت اذنت لهالخوعبارة العباب لاانقال منعني السيدو انكذبه السيدبان قالكنت اذنت لهو اناباق على الاذن جازت اي معاملته قال الشارح في شرحه ولم ينظر لتمول الماذون منعني لا ناعلمنا الاذن لهو الاصل عدمه و به كمقو لهم السابق لايستلزم الاذن له يعلم ان محل قو لهم و ان كيذ به ما إذا علم اذن السيد له من غير ه اى غير السيدو الااى بان سمعه منالسيدلم يلتفت لقو لهمنعني مع تكذيب السيدله اه فانظر معذلك صورةقو له بخلاف ادعائه الحجر الاان يصور بما إذا لم يكذبه السيد فليتامل اه سم (قوله و ان انكر) اى الرقيق بقاء الاذن نهاية ومغنى قال الرشيدي وكانه انمالم يلتفت إلى دعو اه اي الحجر مع قول السيد كنت اذنت الخلتنزيل قوله و انا باق منزلة الاذن الجديد فتامل وراجع اه و تقدم وجه آخر عن سم عن الايعاب (قول و كقوله ذلك) اى قول السيد كنت اذنت الخ في جو از المعاملة هعش (فوله فلا يفيد انكار القن) اي لا يفيد مجر دانكار والاذن عدم جو از المعاملة (قوله بخلاف ادعائه الحجر)فيه مع ماسبق لهشبه تناف يظهر بالتامل اه سيدعمر ومرعن سم مثله ثم آصو بركلام الشارح بما يندفع به التنافي (فوله و يفرق) اى بين ادعاء الحجر فيفيد المنع و انكار الاذن المجرد عن دعوى الحجر فلايفيده (قوله ولا تسمع) إلى المتن في النهاية (قوله ولا تسمع الخ) فرع ﴾ اشترى العبدشيئاوغين البائع فيه فادعى ان العبدغير ماذون له في التصرفو ادعى العبد الاذن وصدقه السيدعلي ذلك فهل يصدق البآئع ام لافيه نظر والظاهر الثانى لان اقدام البائع على معاملة العبد ظاهر في أعترافه بانه ماذون له فهو على القاعدة من تصديق مدعى الصحة ﴿ فرع ﴾ لو آذن السيدلعبده في ان ياتيه بمتاع من التاجر ففعل ثم تلف في يد العبد فني تجريد العباب ان الضمانَ يتعلقُ بالسيدو العبد فللتاجر مطالبة كلمنهمالكن السيدحالاو العبدبعدعتقه وعن الامام ان الاقيس انه لايتعلق بالسيدوجزم في العباب بالاولوار تضاهم رقال لانه لايقصرعمالو استام بوكيل اهسم على منهج اى وصرحوا فيه بان كلا

الروضوقال يعنى الاذرعى ينبغى الاكتفاء بخبر العدل الواحد بل خبر من يثق به من عبدو امراة بل يظهر اله الوضوية خذ اله اولى من شيوع لا يعرف اصله انتهى (قوله جازت معاملته و إن أنكر) قال في شرح الروض و يؤخذ مه ان محل من معاملته في اذا اكذبه السيداى في قوله حجر على سيدى ان يكون المعامل له سمع الاذن من غير السيدو الاجازت معاملته و هو ظاهر بل ينبغى ان يقال حيث ظن كذب العبد جازت معاملته و هو حدن شرح مروقوله و يؤخذ منه الح يو افقه قول الشارح و من شم لو قال كنت اذنت له الح و عبارة العباب

منهما يضمن المستام اه عشو اعتمدالشارح في الايعاب ماقاله الامام (قول فطلب البائع ثمنه) اي والحال انالمبيع تلف كماهو ظاهروالافالباتع يرجع بمبيه اه رشيدي (قولَه فله)اىللباتع (تحليفه) اى السيد اه سم (قوله مرة اخرى)اى غير تحليف البائع اه عش (قوله فيسقط الح) انظر معنى هذا معاندين التجارة باذن سيده يتعلق بذمته ولذا يطالب به بعدالعتن الأان يكون معناه أنه اذااقر السيدادي آلدين من كسبه و نحوه فيسقط عن دُمته بهذا الاداءاه سم (قوله له في التجارة) الى قول المتن و لا يتعلق في النهاية (قوله و هو الثمن المذكور الخ) ظاهر ه إن فيه حذف مضاف وعاطف و معطوف و الاولى ما في المغنى عبارته اي ببدل ثمنها فهو على حذف مضاف اه (قوله فساوي الخ) لعل المرادفي اصل الصحة و الافكلام المتن محتاج إلى التقدير كامر (قوله على أنه) اى ببدله أه مغنى (قوله الاول) اى ببدله (قوله لانه المباشر) إلى المتن في المغنى (قوله العهدة) أي التبعية و الغرم و المؤ اخذة شرح الروض الهجيري (قوله وللمستحق) اىرب الدين (قوله مطالبته) اى العبداى حيث لم يتسلم المستحق البدل قبل العتق اهع ش (قوله كدين التجارة) الكاف للتنظير لاللقياس (قوله ايضا) اي كاقبل عتقه (قوله كوكيلو عامل قراض الخ)سواء دفع لهارب المال الثمن ام لا اهمغني (فوله لاهو)لان ماغر مهمستحق بالتصرف السابق على عتقه و تقدم السبب كتقدم المسبب فالمغروم بعدالعتق كالمغروم قبلهوهكذا لواعتقالسيدعبده الذىآجره فى اثناء مدة الاجارة لايرجععليه باجرة مثل للمدة التي بعدالعتق اهمغني قول المتن (قوله و له مطالبة السيد ايضا ﴾ ومحل ذلك اىمطالبته في البيع الصحيح اذ الاذن لا يتناول الفاسد فالماذون في الفاسد كغير الماذون فيتعلقُ الثمن بذمته لابكسبه صرح به البغوى آه نهاية وسياتي في الشرح ما يو افقه (قوله لم يا خذ) اي السيد (قوله شراء فاسدا)وينبغي فيما لو اختلف اعتقادهما كان كان العبد شافعيا مثلا فباع بيعاصحيحا عنده غير صحيح عند سيده لكونه لايرى صحة ذلك ان العبرة بعقيدة السيدفله منع العبد من تو فية الثمن من كسبه ﴿ فَأَنْدَهُ ﴾ لوكانالسيد مالكياوالعبدشافعيا واذناله فيالسيع بالمعاطاة فهل له البيع بها ام لافيه نظرو الاقربالثاني لانة لايجوز امتثال امره الافي الامراقجائز وهذا ممنوع منه آهعش (قوله لمامر)اىمن قوله لان العقدله الخ (قوله انكان) اىشىء فى يده (قوله لالتعلقه بذمته) عطف على

لاانقال منعني السيدو ان كذبه اىالسيدبان قال السيدكنت اذنت له و اناباق على الاذن جازت اى معاملته قال الشارح فى شرحه ولم ينظر لقول الماذون منعني لاناعلمنا الاذن لهو الاصل عدمه و به كقولهم السابق لايستازم ألاذن لهيعلم ان محل قولهم و ان كذبه ما اذا علم اذن السيدله من غيره اي غير السيدو لااي بانسمع من السيدلم يلتفت لقو له منعني مع تكذيب له انتهى فانظر مع ذلك صورة قو له مخلاف ادعائه الحجر الاان يصور بما إذا لم يكذب السيد فليتامل (قول بانه رافع الح) قديقال الرافع الحجر لامجر دادعائه ولا يخفي ان قوله بخلاف ادعائه الحجر لا يخالف مام عن شرح الروض (قوله فله) اى للبائع تحليفه اى السيد (قوله فيسقط الثمن عن ذمته) انظر معني هذامع ان دين التجارة باذن سيده يتعلق بذمته ولذا يطالب يه بعدالعتى الاان يكون معناه انه أذا اقر السيدادي آلدين من كسبه ونحوه فيسقط عن ذمته بهذا الاداء (قوله عن ذمته) اى ان و فاه السيد بمطالبة البائع (قول المصنف رجع المشترى ببدلها) لقائل ان يقول صحته شرعاً تتوقف على اضمار المضاف اي بدل ثمنها فهو من دلالة الاقتضاء المقررة في الاصول و مثله لااعتراض عليه كما يعرف بمناهناك فليتامل (فوله و محل الخلاف الخ) ظاهر ه انه لا يتعلق بذمته و ان اخذ المال منه فليراجع (قول المصنف ولو اشترى سلعة الخ) ينبغي ان يجرى في ثمن ما اشتراه و تسلمه ما تقدم قبيل التولية فى قول المُصنف وإذا سلم البائع اجد المشتري ان حضر الثمن و الافان كان معسر ا فللبائع الفسخ بالفلس الخ فليراجع(فوله لالتعلقه بذمته)ظاهره انتفاء التعلق بذمتهو إنكانتالسلعةالمشتراةموجودة بيدالسيد لكن لوَّ لم يكن في بدالرقيق و فاءو امتنع السيدمن الاداء فينبغي ان يجوز الفسخ للبائع على ماسبق قبيل التولية ويحتمل ان لايحوز الفسخ لآن معامل العبد موطن نفسه على الصدر للعتق إذا لم يكن هناك وفاء اى ان ذلك مقتضى معاملته لكن يؤيد الاول قوله الاتى بل يتخير البائع ان لم يؤده السيد فليتامل

ذمته (فان باعماذون)له في التجارة (وقيض الثمن فتلف في يده) أو غيرها (فخرجت السلعة مستحقة رجع المشترى ببدلها)و هو الثمن المذكور ايمثله في المثلى وقيمته في المتقوم فساوىقول اصله ببدله أى الثمن على أنه في نسخ لكن المحكى عن خطه الاول وليس بسهو خلافالن زعمه (على العبد) لأنه الماشر للعقد فتتعلق به العهدة حتى يؤدى مماياتي وللمستحق مطالبته بهذا كدين التجارة بعد عتقه ايضا كوكيل وعليه يعرض بعد عزلها لكنهما يرجعان لاهو (و له مطالبة السيد ايضا) و ان كان بيد العبد وفاء لان العقد له فكانه البائع والقبض (وقيل لا) لانه بآلاذن صار كالمستقل(وقيلانكانفي يدالعبدوفا فلا) لحصول الغرض بمافي يده ومحل الخلافأنلم ياخذ المال منه والاطولب جزما (ولواشترى) الماذون له (سلعة) شراء فاسدالم يطالب السيدلان الاذن لايتناول الفاسد فتعلق بذمته لابكسه اوصححا (فغ مطالبة السيد بثمنها هذا الخلاف)للمعاني المذكورة والاصح مطالبته لمامر وطو لبليؤ دى عافى يدالرقيق انكان لامن غيره ككسبه بعد الحجر علمه لالتعلقه بذمته اذلا يلزم من المطالبة فان لم يكن بيده شيء فلاحتهال أدائه عنه لان له بعد علقة و إن لم يلزم ذمته فان أدى برىء القن و إلا فلا وقد لا يطالب بان أعطاه ما لا يتجرفيه فاشترى فى ذمته شم تلف ذلك المال قبل تسليمه للبائع بل يتخير البائع إن لم يؤده السيدو ذلك (۴۴ ع) لا نقطاع العلقة هنا بتلف ما دفعه السيدمن

غيرأن مخلفه شيءمن كسب الماذون ولكان تقول هذا إنمايتاتي ان اريد بمطالبة السيدالزمه بمايطالب بهاما إذا كان المراد العرض عليه لاحتال ان يؤدى عن العبد لما بيههامن العلقة فلاما نعمن ذلك(و لايتعلقدين التجارة برقبته)لانه وجب برضا مستحقه (و لاذمةسيده)وان اعتقهاوياعه لانه المباشر للعقدو مرانفاالجمع بينهذا ومطالبته فزعم غير واحد ان هذا تناقض مردود وجمع بغير ذلك بمافيه نظر (بليودى من مال التجارة) الحاصلقبل الحجر ريحا وراس مال لاقتضاء العرفو الاذنذلك (وكذا من كسبه) الحاصل قبل الحجر عليه لا بعده (بالاصطياد ونحوه في الاصح (كايتعلق به المهرو مؤنالنكاحو لاقتضاء العرف والاذن ذلك ثممات بعدالاداء فى ذمة الراقيق يؤخذمنه بعدة تقه كامرعن الجواهرلوباع السيدالعبد قبلوفاءالدينوقلنا بالاصح ان دينه يتعلق بكسبه على واعترض بانالاصحان دينه لايتعلق بكسبه بعد البيع فلاخيار وفيهالو اقر المآذون أنهاخذمن سيده الفاللتجارة او ثبت بينة وعليه ديون ومات فالسيد

قوله ليؤدى وظاهره انتفاءالتعلق بذمته وإنكانت السلعة المشتراة موجودة بيدالسيد لكن لولم يكن في يد الرقيق وفاءو امتنع السيدمن الاداء فينبغي ان يجوز الفسخ للبائع على ماسبق قبيل التولية اهسم عبارة الحلمي قوله عافى يدالرقيق اى ماحقه ان يكون في يده و ان انتزعه السيد منه و هو مال التجارة اصلاو ربحا اه و هذا صريح فى ثبوت التعلق بذمة السيدفي إذا كانت السلعة بيده بل قول الشارح المار انفاو محل الخلاف الخ صريح فيه ايضا (قول فان لم يكن بيدة) اى العبد (شيء) وليسله اى المستحقى فهذه الحالة رفعه اى السيد إلى الحاكم اه عش (فوله فلاحتم ل الخ)اى ففائدة مطالبة السيد بذلك احتمال أدائه عن العبد (قوله لان له به) اى السيد بالدين (علقة) لان اذ نه له في التصرف سبب في الزوم الدين العبد اله بحير مى عبارة الكردي قوله علقة اي نوع علقة وهي علقة الاستخدام اه (فوله و إن لم يلزم ذمته) اي ذمة السيد (قوله وقد لايطالب) اى السيد وهو المعتمد اه عش (قوله تسليمه) اى تسليم القن ذلك المال (قوله بل يتخير البائع)اى بين الفسخ و الاجازة (قولة وذلك) أى عدم مطالبة السيدفي الحالة المذكورة (قوله هذا)اى عدم المطالبة (قوله إذا كان المراد) اي بالمطالبة قول المتن (برقبته) لا يمهر الأمة المأذونة و لا بسائر أمو ال السيدكاو لادالمآذونة اه مغنى (قول لانه وجب) إلى قوله وفي الجواهر في المغنى و إلى الباب في النهاية (قوله ومرآ مفا) ال في قوله وطولب ليؤدي الخ اه عش (قوله بين هذا) اي عدم التعلق بذمة السيد (ومطالبته) اى السيدة ول المتن (من مال التجارة) أي اصلاً أو ربحاً مغنى ونها مة وشرح المنهج وسواء كان في مدالما ذون اوسيده حلى قول المتن (من كسبه) و المرادكسبه بعداز وم الدين لآمن حين الاذن كالنكاح بخلاف الضمان والفرق أن المضمون ثابت من حيث الاذن بخلاف مؤن النسكاح والدين سلطان اله بحيرى (قوله قبل الحجر)اما كسبه بعد الحجر فلا يتعلق به في الاصح في اصل الروضة لا نقطاع حكم التجارة بالحجر اله مغني قول المتن (و نحوه) اىكالاحتطاب اله معنى (قوله به) اى بكسبه (قوله بعد الاداء) اى عاد كرمن مال التجارة وكسبه قبل ان يحجر عليه اله حلى (قوله كمامر) اى قبيل قول آلمتن و اقتر اضه كشر ائه و ممامر له ولو لبعضه وعن النهاية انه لا بدمن عتى جميعه (قوله وقلنا بالاصح) ضعيف اهعش (قوله فلاخيار) هذاهوالمعتمد اهعش (قولهو فهما) اى الجواهر و (قوله وعليه ديون)أى بسبب التجارة (ومات) اى العبد اه عش (قول بل الوجه) هذا هو المعتمد اه عش (قول اله لا يحصل الح) اى ان كانت الديون ديون تجارة وَ إلافالو جَه ان الجميع للسيدو لا تتعلق الديون بشيء من المال سم قول المتن (و لا يملك العبد)ولو قبل الرقيق هبة او وصية من غير اذنولو معنهي السيدعن القبول لانها كتساب لا يعقب عوضا كالاحتطاب ودخل ذلك في ملك السيدقهر ا إلا ان يكون الموهوب او الموصى به اصلا او فرعا للسيدتجب نفقته عليه حال القبول لنحو زمانة او صغر فلا يصح القبول و نظير ه قبول الولى لموليه ذلك نهاية و مغنى (بسائر انو اعه) دخل فيه المدبرو المعلقءتقه و ام الولدمغني و عش(و إضافة الملك)اى المال(للآختصاص)خبرو إضافة الملك قول المصنف ينبغي أن يحرى في ثمن ما سلمه البائع ما تقدم قبيل التولية (قول، فزعم غيرو أحد أن هذا تناقض)عبارةشرح مر وجواب الشارح يعنى المحلى عنه بانه يؤدى مما يكسبه العبدبعداداء مافى يده مفرع على راى مرجوح نعم ان حل على كسبه قبل الحجر كان صحيحا (قول المصنف وكذا من كسبه) قال فيشرح الروض وحيث قلنا يتعلق بكسبه لزمهان يكتسب للفاضل قال الزركشي وفيه نظر لماسياتي في الفلساه (قوله لابعده)لوعتق بعضه بعدالحجر عليه واكتسب مالا ببعضه الحرلم يلزمه اداءمنه وإنما يلزمه بعدعتق جميعه وسياتي في الاقر ارما يتعلق بذلك مر (قوله تخير المشتري) اي مشتري العبد وقوله

كاحدالغرماء يقاسمهم اه وفيه نظر ظاهر بل الوجه اله لا يحصل للسيد الامافضل لا نه المفرط (و لا يملك العبد) اى القن كله بسائر أنو اعه ماعدا المكاتب ولو (بتمليك سيده) اوغيره (فى الاظهر) لقوله تعالى بملوكا لا يقدر على شيء وكما لا يملك بالار ثواضافة الملك اليملك و الالنافاه جعله لسيده بالارث و اضافة الملك اليملك و الالنافاه جعله لسيده

لا يتعلق بكسبه اى لانه بالبيع صار محجور اعليه و الدين لا يتعلق بكسبه بعد الحجر عليه (قول بل الوجه الخ

اىانكانت الديون ديون تجارة والا فالوجه ان الجميع للسيد ولا تتعلق الديون بشيءمن المال والله اعلم

﴿ فهرست الجزء الرابع منحواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾ ﴿ للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى ﴾

تحصفة

٢٧٢ باب الربا

۲۹۱ باب فی البیوع المنهی عنها و مایتبعها

٣٠٨ فصل في القسم الثاني من المنهيات

٣٢٣ فصل في تفريق الصفقة

٢٣٢ باب الخمار

٣٤١ فصل في خيار الشرط

٣٥١ فصل في خيار النقيصة

٣٨٩ فصل في التصرية

٣٩٣ باب في حكم المبيع ونحوه قبل قبضه

٤٢٣ باب التولية

٤٣٨ باب بيع الاصول والثمار

٤٦٠ فصل فی بیان بیع الثمر و الزرعو بدو. صلاحیما

٤٧٣ باب اختلاف المتبايعين

٤٨٥ باب معاملة الرقيق

﴿ تبت ﴾

صحيفة

۲ كتاب الحج

٣٣ باب المواقيت

٥٠ باب الاحرام

٥٥ فصل المحرم ينوى ويلبي الح

٦٤ باب دخوله مكة

٧١ فصل في واجبات الطواف وسننه

۹۷ فصل فی و اجبات السعی و کثیر من سننه

۱۰۲ فصل فی الوقوف بعرفة و بعض مقدماته و تو ابعه

١١٣ فصل في المبيت بمزدلفة وتوابعه

۱۲۵ فصل فی مبیت لیالی ایام التشریق بمنی و رمیها وشروط الرمی

۱٤٥ فصلفی ارکان النسکین و بیان و جو ه ادائهما و ما یتعلق به

١٥٩ باب محرمات الاحرام

٢٠٠ باب الأحصار والفوات

٢١٤ كتاب البيع

